

لابن مالك

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي

«٦٠٠ - ٦٧٢ هـ»

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن السيد   الدكتور محمد بدوي المختون

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان



جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي

« ٦٠٠ - ٦٧٢ هـ »

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن السيد | الدكتور محمد بدوي المختون

الجزء الأول



بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما . ١ ب

قال الشيخ الإمام العلامة رئيس النحاة والأدباء[١] جمال الدين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى رحمه الله ، حامدا الله ربه العليم ، ومصليًا على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ، فإن بعض الفضلاء سألنى أن أشفع كتابى المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفى من مسائله ، وتقرير ما اقتضى من دلائله ، على وجه يظفر معه بأتم البيان ، ويستغنى فيه بالخبر عن العيان ، فأحمدت ما أشار إليه ، وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه ، لأن الملتمس بعون الله هين ، وإسعاف ذوى الأهلية متعين ، والله المرجو لانقياد الحقائق ، وإبعاد العوائق ، لا اقتدار إلا بتقديره ، ولا استبصار إلا بتبصيره ، والله يحق الحق ، وهو يهدى السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

ص : الكلمةُ لفظٌ مستقلٌّ دالٌّ بالوضع تحقيقا أو تقديرا ، أو منوِيٌّ معه ، كذلك[٢] وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ .

ش : الكلمة فى اللغة عبارة عن كلام تام كقوله تعالى[٣] « وكلمة الله هى العليا » وكقوله عليه السلام « الكلمة الطيبة صدقة »[٤] ، وعن اسم وحده ، أو فعل وحده ، أو حرف وحده . وهذا هو المصطلح عليه فى النحو ، وإياه قصد من تعرض لحد الكلمة .

---

(١) فى ب : رحمة الله عليه بدل : رئيس النحاة والأدباء .

(٢) كذلك فى ب .

(٣) سورة التوبة ، آية : ٤٠ .

(٤) رياض الصالحين ٧٦ ، ١٢٩ ، ٣٠٦ .

فتصديره باللفظ مخرج للخط ونحوه مما هو كاللفظ فى تأدية المعنى واللفظ أولى بالذكر من اللفظة ، لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر ، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد ، لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب . ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم للمخلوق خلق ، والمنسوج نسج ، والمعهود فى هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء ، ولذلك قلما يوجد فى عبارة المتقدمين لفظة ، بل الموجود فى عباراتهم لفظ ، كقول سيبويه فى الباب الذى ترجمته : هذا باب اللفظ للمعانى[1] :

« واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين » ثم قال : « فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو : جلس وذهب » .

ولم يقل اختلاف اللفظتين ، فتصدير حد الكلمة بلفظة[2] مخل ومخالف للاستعمال المشهور ، بخلاف تصديره بلفظ .

والمراد ههنا بالمستقل ماليس بعض اسم كياء زيد ، وتاء مسلمة ، ولا بعض فعل كهمزة أعلم ، وألف ضارب . فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع ، وليس بكلمة لكونه غير مستقل .

وقيدت الدلالة بالوضع احترازا من اللفظ المهمل كديز مقلوب زيد ، فإنه يدل سامعه على حضور الناطق به وغير ذلك ، دلالة عقلية لا وضعية .

واحترز بذكر التقدير من أحد جزأى العلم المضاف كامرئ القيس ،فإن مجموعه كلمة واحدة باعتبار المعنى ، وكلمتان باعتبار اللفظ ، لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه ، والمضاف والمضاف إليه لا يكونان[3] إلا اسمين أو فى تقدير اسمين ، فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقًا لأن مسماه لا يدرك بأحد جزأيه ، وهو اسمان تقديرًا لأنه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد . وإنما ذكر التحقيق توطئة للتقدير .

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٢٤ تحقيق هارون .

(٢) بلفظة فى ب ومكانها فى ا به .

(٣) فى ب لا يكون .

والحاصل أن إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام : حقيقى وهو الذى لا بد من قصده . ومجازى مهمل فى عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على الكلام التام ، فلا يتعرض لهذا بوجه . ومجازى مستعمل فى عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على أحد جزأى العلم المضاف ، فترك التعرض له جائز ، والتعرض له أجود لأن فيه مزيد فائدة .

ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة ، وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها كفاعل أفعلُ وتَفْعَلُ ، دعت الحاجة إلى زيادة فى الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ فقيل « أو منوى معه »[1] أى مع اللفظ ، ومنوى صفة قامت مقام موصوفها والتقدير : الكلمة لفظ مقيد بما ذكر ، أو غير لفظ منوى مع اللفظ ، وأشير بكذلك إلى الدلالة والاستقلال المنبه عليهما ، واحترز به من الإعراب المنوى فى نحو : فتى ، فإنه يصدق عليه أنه منوى مع اللفظ المقيد إلا أنه غير مستقل ولا منزل منزلة مستقل ، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة وإذا لفظ به لم يدخل فى مدلولات الكلمة ، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى .

ثم الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهى حرف ، وإن كانت ركنا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهى اسم ، وإلا فهى فعل .

ص : والكلامُ ما تَضَمن من الكَلِم إسنادا مُفِيدًا مَقْصُودًا لذاته .

ش : صرح سيبويه فى مواضع كثيرة/ من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة ، فمن ذلك قوله[2] : « واعلم أن قلتُ فى كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاما لا قولا » عنى بالكلام الجمل ، وبالقول المفردات ، ولا يريد أن القول مخصوص بالمفردات ، فإن إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق . وقد سمى الاعتقاد قولا ، لأن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره والقول قد لا يتم معناه إلا بغيره ، بخلاف الكلام فإنه تام المعنى بنفسه ، ولذلك أطلق على القرآن أنه كلام الله تعالى ، ولم يطلق عليه أنه قول الله تعالى ، وقد شاع إطلاق القول على مالا يطلق عليه كلام كقول أبى النجم[3] : ١٢

قالت له الطير تَقدَّمْ راشدًا　　　إنك لا ترجُع إلا حامدًا

---

(١) كذلك فى ب .

(٢) الكتاب : جـ ١ ص ١٢٢ تحقيق هارون .

(٣) البيت من الرجز ، وراجع اللسان فى « قول » والديوان ص ٩٤ .

وقال الآخر[1] :

فقالت له العينان سمعًا وطاعة　　　وحدَّرتا كالدُّرِّ مالم يثقَّب

وبيَّن عنترة أن هذا الحال المعبر عنه بالقول ليس كلاما بقوله[2] :

لو كان يدرى ما المحاوَرَةُ اشتكى　　　ولكان لو علم الكلامَ مُكلمى

وقد قسم سيبويه الكلام إلى : « مستقيم حسن[3] نحو : أتيته أمس ، وإلى مستقيم كذب نحو : حملت الجبل ، وإلى مستقيم قبيح نحو : قد زيدا رأيت ، وإلى محال نحو : أتيتك غدًا ، وإلى محال كذب نحو : سأحمل الجبل أمس » .

وزاد الأخفش الخطأ فقال : ومنه الخطأ نحو : ضربنى زيد ، وأنت تريد : ضربت زيدًا .

والظاهر أن سيبويه لا يرى الخطأ كلامًا لخلوه من القصد ، ويؤيد رأيه قوله ﷺ « كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ما كان أمرًا بمعروف ، أو نهيًا عن منكر ، أو ذكرا لله تعالى » فبين أن كل ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه ، أى يؤاخذ به ، وليس الخطأ أحد هذه الثلاثة ، ولا يؤاخذ به لقوله تعالى[4] (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) فليس بكلام ، ولذلك لم يعتد بقول الذى غلبه الفرح فقال مخطئًا : اللهم أنت عبدى وأنا ربك . بل عذره الرسول ﷺ فقال[5] (أخطأ من شدة الفرح) فإن أطلق على الخطأ كلام فعلى سبيل المجاز ، وإطلاق سيبويه على نحو : حملت الجبل ، كلاما أسهل من إطلاقه على الخطأ من وجهين : أحدهما كون أوله مستوفيا لقيود الكلام فلا يعتد بآخره بل يلغى . والثانى إمكان تأويله بالمبالغة فى وصف

---

(١) فى أمالى المرتضى جـ ٢ ص ٣٥٣ ، وكما قال الآخر : وقالت له العينان ..

وذكره ابن جنى فى الخصائص و لم ينسبه جـ ١ص ٢٢

وقالت ... وأبدت كمثل الدر لما يثقب

وذكره اللسان فى « قول » و لم ينسبه وروايته : قالت ... لما يثقب . والبيت من الطويل .

(٢) البيت من الكامل ، راجع ديوان عنترة ص ١٥٣ .

(٣) الكتاب جـ ١ ص ٢٥ – ٢٦ تحقيق هارون .

(٤) سورة الأحزاب ، آية : ٥ .

(٥) فى مسلم ٥٠/ ٥٩١ ، ورياض الصالحين ص ١٩ .

الجبل بالثقل فى نحو : حملت الجبل . وبأن يكون التقدير فى نحو : سآتيك أمس ، سآتيك فى مقابل أمس ، لأن غدًا مقابل أمس ، وكل ذلك مما قد يقصد ، بخلاف الخطأ فإنه مناف للقصد .

وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام مفردًا كان كزيد ، أو مركبًا دون إسناد كعبدك وخير منك ، أو مركبًا بإسناد مقصود لغيره نحو : إن قمت ، أو مركبا بإسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجهله أحد نحو : النار حارة . فيلزم مَنْ تَعرَّضَ لحدِّ الكلام أن يحترز من ذلك كله بإيجاز .

فقولى (ما تضمن من الكلم) إعلام بالجنس الذى منه الكلام ، وأنه ليس خطًّا ولا رَمْزًا ولا نحو ذلك ، وإنما هو لفظ أو قول أو كلم ، فاللفظ أبعد الثلاثة لوقوعه على المهمل والمستعمل بخلاف القول والكلم ، والقول مثل الكلم فى القرب لتساويهما فى عدم تناول المهمل ، لكن قد يقع القول على الرأى والاعتقاد مجازًا ، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة ثابتة ، ولم يعرض هذا للكلم ، فكان تصدير حد الكلام به أولى ، لكن على وجه يعم المؤلف من كلمتين فصاعدًا ، فلذلك لم أقل (الكلم المتضمن) لأن الكلم اسم جنس جمعى[١] كالنّبِق والطرَف واللّبِن ، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات . وإنما قيل (ما تضمن من الكلم) فصدر الحد بما لصلاحيتها للواحد فما فوته ، ثم خرج الواحد بذكر تضمن الإسناد المفيد ، فبقى الاثنان فصاعدا ، وهو المراد .

واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو : السماء فوق الأرض ، وتكلم أمس[٢] .

واحترز بمقصود من حديث النائم ، ومحاكاة بعض الطيور الكلام .

واحترز بأن قيل « مقصود لذاته » من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها ، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته بل قصد لغيره ، فليس

---

(١) فى اللسان : النبق ثمر السدر .. والواحد فى الجميع بالهاء .

وفى اللسان : والطرف يجمع الطرفاء وقلما يستعمل فى الكلام إلا فى الشعر ، والواحد طرفة وقياسه قصبة وقصب وقصباء وشجرة وشجر وشجراء .

(٢) فى ب : إنسان مكان أمس .

كلاما بل هو جزء كلام ، وذلك نحو : قاموا ، من قولك : رأيت الذين قاموا ، وقمت حين قاموا .

وزاد بعض العلماء فى حد الكلام « من ناطق واحد » احترازا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ ، ويذكر الآخر فاعل الفعل ، أو خبر المبتدأ ، فإن مجموع النطقين مشتمل على ما اشتمل عليه مثله إذا نطق به واحد ، وليس بكلام لعدم اتحاد الناطق ، لأن الكلام عمل واحد ، فلا يكون عامله إلا واحدا .

وللمستغنى عن هذه الزيادة جوابان : أحدهما أن يقول : لا نسلّم أن مجموع النطقين ليس بكلام ، بل هو كلام لاشتماله على قيود الكلام المعتبرة ، وليس اتحاد الناطق معتبرًا ، كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرًا/ فى كون الخط خطا ، فإنه لو اصطلح رجلان على أن يكتب أحدهما زيد ، ويكتب الآخر فاضل ، لكان المجموع خطا ، فكذلك إذا نطق رجل بزيد ، ونطق الآخر بفاضل ، وجب أن يحكم على المجموع بأنه كلام ، ولم يلزم من ذلك صدور عمل واحد من عاملين ، لأن المخبر عنه غير المخبر به . ٢ ب

فإن قيل : لو كان مثل ذلك كلاما كما هو الصادر من ناطق واحد لتساويا فى الحكم ، فكان يترتب على نطق المصطلحين ما يترتب على نطق الواحد من إقرار وتعديل وتجريح وقذف وغير ذلك ، وذلك منتف ، فبطل كون ذلك كلاما .

فالجواب أن انتفاء ترتيب الحكم على الكلام لا يمنع كونه كلاما ، فإن بعض الكلام صريح ، وبعضه غير صريح ، فنطق المصطلحين إن كان كلاما فهو غير صريح ، لأن السامع لا يعلم ارتباط أحد جزأيه بالآخر ، كما يعلم ذلك من نطق الناطق الواحد ، فلذلك اختلفا فى الحكم .

والثانى من جوابى المستغنى عن تلك الزيادة أن يقال : كل واحد من المصطلحين المشار إليهما إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالأخرى ، فمعناهما مستحضر فى ذهنه ، فمجموع ذلك المعنى والكلمة التى نطق بها كلام ، كما يكون كلاما قول القائل لقوم رأوا شبحًا : زيد ، أى : المرئى زيد ، فعلى هذا كل واحد

من المصطلحين متكلم بكلام ، وقد تقدم[1] أن من الكلام ما يكون أحد جزأيه غير منطوق به ، فثبت أن الزيادة المذكورة مستغنى عنها .

ص : فالاسمُ كلمةٌ يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسِها أو نظِيرِها .

ش : الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه ، أو طلب بمطلوب منه ، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء ، وقيل فيه : وضعى وحقيقى ، كقولك : زيد فاضل .

وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو : زيد معرب . ولفعل نحو : قام مبنى على الفتح . ولحرف نحو : فى حرف جر . ولجملة نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة .

فقد ظهر بهذا لم قيل : « الاسم كلمة يسند مالمعناها إلى نفسها » ، فقيد الإسناد باعتبار المعنى لأنه خاص بالأسماء ، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنه عام .

ولما كان من الأسماء ما لا يقبل الإسناد باعتبار المعنى كأسماء الأفعال والأسماء الملازمة للنداء والظرفية احتيج إلى زيادة فى الرسم يتناول بها مالا يتناول بدونها ، فقيل « أو نظيرها » وليس المراد بالنظير ما وافق معنى دون نوع كالمصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل ، بل المراد ما وافق معنى ونوعا ، كموافقة قول الآمر بالصمت سكوتا[2] لقوله : صه . لكن صه لا يقبل الإسناد الوضعى ويقبله السكوت ، فالمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى صه لتوافقهما معنى ونوعا ، وكذا المسند إلى كريم وفلان بمنزلة المسند إلى « مكْرَمَان وفُلُ » وإن كان « مكْرَمَان وفُلُ » لم يستعملا إلا فى النداء ، وهذا سبيل محاولة الإسناد إلى نظير ما تعذر الإسناد إليه بنفسه .

ص : وَالفعلُ كلمةٌ تُسْنَدُ أبدا ، قابلةٌ لعلامَة فرعيَّة المسند إليه .

ش : صدر رسم الفعل « بكلمة » لأنه أقرب أجناسه كما فى رسم الاسم ، وخرج « بأبدا » ما يسند من الأسماء وقتا دون وقت ، وذلك كثير . ولما كانت أسماء الأفعال

---

(١) راجع ص ٣ وص ٥ .

(٢) سكوتا فى ب .

مشاركة للأفعال فى أنها تسند أبدًا احتيج فى الرسم إلى زيادة مخرجة لما لم يخرج بدونها ، فقيد الملازم للإسناد بكونه « قابلا لعلامة فرعية المسند إليه » كتاء التأنيث الساكنة ، فإن عدم قبولها مميز لشتان من افترق مع توافقهما فى المفهوم وملازمة الإسناد ، وكياء المخاطبة فإن عدم قبولها مميز لدراكِ من أدرك مع توافقهما فى المفهوم وملازمة الإسناد ، ومثل الياء فى الدلالة على فرعية المسند إليه وكون قبولها مميز الفعل الأمر من اسمه كالألف والواو والنون فى : أدْرِكا وأدْرِكُوا وأدْرِكن . وقد حكم سيبويه بفعلية هَلُمّ على لغة تميم[1] لقولهم : هَلُمِّى وهَلُمَّا وهَلْمُمْنَ . وحكم باسميتها على لغة الحجازيين لأنهم يلزمونها التجريد ، كلزومه عند الجميع فى دراك وأخواتها .

ص : وَالحرفُ كلمةٌ لا تقبل إسنادا وَضْعِيا بنفسها وَلا بنظِير .

ش : صدر رسم الحرف « بكلمة » كما صدر رسم الاسم والفعل ، ثم رسم الحرف بنفى قبوله للإسناد الوضعى احترازا من الإسناد غير الوضعى فإنه صالح لكل لفظ كما تقدم . وأطلق الإسناد لأن المراد نفى قبول الحرف له من طرفيه لأن الحرف لا يُسندُ ولا يُسنَد إليه ، أعنى إسنادًا وضعيا . ولما كان من الأسماء ما يشارك الحرف فى كونه لا يسند ولا يسند إليه كالأسماء الملازمة للنداء احتيج فى الرسم إلى زيادة تخرج مالم يخرج بدونها . فقيل : « لا بنفسها ولا بنظير » لأن الأسماء المشار إليها لا تقبل الإسناد الوضعى بنفسها ، ولكن تقبله بنظير كما تقدم/ ، والحرف لا يقبله بنفسه ولا بنظير . ١٣

ص : ويعتبر الاسم : بندائه ، وتنوينه فى غير رَوِىّ ، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافةٍ إليه ، أو عودِ ضمير عليهِ ، أو إبدال اسم صريح منه ، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل ، وَبموافقةِ ثابت الاسمية فى لفظ أو معنى دونَ مُعَارض .

ش : يستدل بالنداء على اسمية ما له علامة غيره نحو : أيا زيد . وعلى اسمية ما لا علامة له غيره نحو : أيا مَكْرمَان ، واعتبار صحة النداء بأيا وهيا وأى أولى من اعتبارها بيا ، لأن يا قد كثرت مباشرتها الفعل والحرف نحو : يا حبذا ، ويا ليتنى .

---

(١) الكتاب : جـ ١ ص ٢٤١ و ص ٢٥٢ تحقيق هارون .

وإنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى مفعول فى المعنى ، والمفعولية لا تليق بغير اسم .

وأما التنوين فإما أن يدل على بقاء الأصالة ، وهو تنوين الصرف كرجل وزيدٍ ، فلا يلحق غير الاسم ، إذ الأصالة له فيدل على بقائها .

وإما أن يدل على تنكير ما هو صالح للتعريف كصه وأفّ فلا يلحق غير اسم لعدم الحاجة إليه .

وإما أن يكون عوضًا عن مضاف إليه كحينئذ ، فلا يلحق غير اسم لأن الإضافة من خصائصه .

وإما أن يكون دليلا على مقابلة جمع مؤنث بجمع مذكر كمسلمات ، فلا يلحق غير اسم لأن الجمع من خصائصه .

وإما أن يكون عوضا من الإطلاق فى رَوىٍّ مطلق فلا يختص باسم ، لأن الرَّوِى قد يكون بعض فعل ، كما يكون بعض اسم ، وذلك فى لغة تميم ، كإنشاد بعضهم(1) :

أَقِلّى اللومَ عاذِلَ والعِتَابنْ   وقولى إنْ أصبت لقد أصابنْ

وقد ذكِر أيضا تنوينٌ سادس يسمى الغالى كإنشاد بعضهم(2) :

وقاتم الأعماق خاوى المخترقِنْ

ذكره الأخفش فى كتب القوافى ، وهو أيضًا غير خاص بالأسماء لأنه يلحق الروى المقيد سواء كان بعض اسم أو بعض فعل ، فقد جاء الاحتراز بتقييد الخاص بالاسم بكونه فى غير روى ، وقد أنكر السيرافى الغالى ، ونسب رواته إلى الوهم .

ويتناول اعتبار الاسم بتعريفه التعريف بالأداة نحو : الرجل والغلام ، وبالإضافة نحو : معاذ الله ، وياويح من ليس له ناصر .

---

(1) قائله جرير ، وهو من الوافر ، راجع الدرر جـ ٢ ص ١٠٣ و ص ٢١٤ ، وشرح المفصل جـ ٤ ص ١٥ ، وشرح ديوان جرير ص ٦٤ ، وفى صادر ص ٥٨ مطلع القصيدة .

(2) قائله رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز . المخترق : موضع هبوب الريح ، راجع الدرر جـ ٢ ص ٣٨ وص ١٠٤ .

ولما كان فى غير الاسماء لعلة[1] ما يقبل الإضافة إليه والإخبار عنه بتأويل نحو قوله تعالى[2] ﴿ سواءٌ عليكم أدعوتموهم ﴾[3] ﴿ وأنْ تصوموا خير لكم ﴾[4] ﴿ ويومَ نسيِّر الجبال ﴾ لم يكن بُد من أن يقال : « بلا تأويل » ليعلم أن المحوج إلى التأويل حين يُخبر عنه أو يضاف إليه ليس باسم ، بل مؤول به .

واعتبار الاسم بعود الضمير كالاستدلال على اسمية مهما بعود الضمير عليها فى قوله تعالى[5] « مهما تأتنا به من آية » وكالاستدلال على اسمية ما فى : ما أحسن زيدا ، بعود ضمير الفاعل المستكن فى أحسن إلى ما ، والضمير لا يعود إلى غير اسم .

ومن دلائل الاسمية وقوع اسم صريح بدلا مما لم يتبين اسميته نحو : كيف أنت ؟ أصحيح أم سقيم ؟ فصحيح اسم صريح لقبوله علامات الاسم كلها ، وهو مبدل من كيف بدل الشيء على سبيل التفصيل ، ولا يبدل الاسم إلا من اسم ، ولما كان بدلا من اسم مضمن معنى همزة الاستفهام وجب أن يقرن هو بها ، كما يجب ذلك فى المبدل من كل اسم مضمن معنى الاستفهام نحو : من عندك ؟ أزيد أم عمرو ؟ وأين خالد ؟ أعندك أم فى بيته ؟ ومتى سفرك ؟ أغدا أم بعد غد ؟ وكم مالك ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟

ومن دلائل الاسمية الإخبار بالكلمة مع مباشرة الفعل نحو : كيف كنت ؟وخروجُ زيد إذا خرجت ، فكيف خبر كان ، وإذا خبر المبتدأ الذى هو خروج زيد ، وكلاهما مباشر لفعل ، فالإخبار بهما ينفى الحرفية ، ومباشرة الفعل تنفى الفعلية ، فتعينت الاسمية .

ومن دلائل الاسمية موافقة ثابت الاسمية فى وزن يخص الاسم نحو : وَشكان وبُطْآن ، فإنهما من أسماء الأفعال ، ويدل على اسميتهما كونهما على وزن يخص الاسماء مع انتفاء الحرفية لكونهما عمدتين ، والحرف لا يكون عمدة[6] .

---

(١) لعلة فى ب .

(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٩٣ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٤) سورة الكهف ، آية : ٤٧ .

(٥) سورة الأعراف ، آية : ١٣٢ .

(٦) فى ب : لا يكون إلا فضلة مكان : عمدة .

ومن دلائل الاسمية موافقة ثابت الاسمية فى معناه دون معارض ، كموافقة قَدْ لحسب فى قولهم : قَدْك ، وقَدْ زيدٍ درهمٌ ، فقد[1] بمعنى حسب دون معارض ، وحسب ثابت الاسمية متمكن فيها ، فوجب كون قد اسما ، بخلاف واو المصاحبة فى نحو : استوى الماء والخشبة ، فإنها بمعنى مع ، ولا تلحق بها فى الاسمية لأن موافقة الاسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا موقع الصدر ، كتاء الضمير ويائه وكافه ، وإنما يقع موقع الصدر ما هو حرف كباء الجر ولامه وكافه ، وفاء العطف وواوه ، فلو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظير ، بخلاف الحكم عليها بالحرفية ، والعلامة اللفظية مرجحة على المعنوية ، ولذا حكم على وَشْكان وبُطآن بالاسمية مع موافقتهما لوَشُك وبَطُؤ فى المعنى ، وحكم على عسى بالفعلية لا تصالها بضمير الرفع البارز وتاء التأنيث الساكنة مع موافقتها لعل / فى المعنى ، وأمثال ذلك كثير . ٣ب

ص : وهو لعَيْنٍ أو مَعْنَى اسما أو وصفا .

ش : هو من « وهو لعين أو معنى » راجع إلى الاسم المرتفع ، فيعتبر . لما فرغ من ذكر علامات الاسم شرع فى بيان ما وضع له على سبيل الإجمال ، فقال : وهو لعين أو معنى ، ثم بيّن أن الدال على عين إما دال عليه دون تَعرُّض لقيد ، وهو المعبر عنه باسم عين كرجل وامرأة . وإما دال عليها مع قيد ، وهو المعبر عنه بوصف العين كعالم وحاكم . وكذا الدال على معنى إما دال عليه دون تعرض لقيد وهو المعبر عنه باسم معنى كعِلْم وحِلم ، وإما دال عليه مع قيد[2] وهو المعبر عنه بوصف المعنى كجَلِىٍّ وَخفِىّ ، ولا يخرج عن هذا من الأوصاف ما يصلح للعين والمعنى كنافع وضار ، ومن هذا القبيل ضمير الغائب ، وبعض أسماء الإشارة والموصولات .

---

(١) فى الأصل : فقد زيد .

(٢) من أول : وهو المعبر « إلى : مع قيد » ليس فى ب .

ص : ويعتبر الفعل : بتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد الشّائع ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقايةِ ، وباتصاله بضمير الرفع البارز .

ش : تاء التأنيث الساكنة علامة تمييز الفعل الماضى متصرفا كان أو غير متصرف ، ما لم يكن أفْعل التعجب نحو : زكت هند فعست أن[1] تفلح ، ونعمت المرأة هى .

ونون التوكيد علامة للفعل ، وتلحق منه المضارع والأمر نحو : لا تَفْعَلَنَّ واذكُرَنَّ الله . وقد تلحق الفعلَ الماضىَ وَضْعًا المستقبلَ مَعنىً نحو قوله ﷺ « فإما أدْرَكَنّ واحدٌ منكم الدجال » فلحقت أدرك وإن كان بلفظ الماضى لأن دخول إما عليه جعله مستقبل المعنى ، وكذا قول الشاعر[2] :

دَامَنَّ سعدُكِ إن رحِمْتِ متيّمًا ... لولاكِ لم يك للصبابة جانحا

فلحقت دام لأنه دعاء ، والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال ، وقد[3] تلحق أفعل فى التعجب كقول الشاعر[4] :

ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بعد غَضْيَا صُرَيْمَة ... فأحْرِ به من طُول فَقرٍ وأحْرِيَا

أراد أحرِيَنْ بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها للوقف ألفا .

وقيد نون التوكيد بالشائع احترازا من شذوذ لحاقها اسم الفاعل فى قول الراجز ، أنشد ابن جنى[5] :

أرَيْتَ إنْ جاءتْ به أُمْلُودَا ... مُرَجّـلًا ويَلْـبَسُ البُـرُودا

أقائِلُنَّ أحْضِروا الشُهودا

---

(١) أن ليست فى النسختين .

(٢) لم أعرف قائل البيت ، وهو من الكامل ، راجع العينى جـ ١ ص ١٢٠ ، ٤/ ٣٤١ والتصريح جـ ١ ص ٤١ ، والدرر ٢/ ٩٩ .

(٣) فى ب : وكذلك ، مكان : قد .

(٤) لم أعرف قائل البيت ، وهو من الطويل ، راجع الدرر جـ ١ ص ٩٨ . وشرح شواهد ابن عقيل ص ١٨٩ .
الغضيا : مائة من الإبل . صريمة . تصغير صرمة بكسر الصاد ، وهى القطعة من الإبل نحو الثلاثين . أحربه : أجدر به .

(٥) نسب العينى جـ ١ ص ١١٨ الرجز لرؤبة ، والديوان ص ١٧٣ ، وقال ابن دريد فى أماليه : أتى رجل من العرب أمة له فلما حملت جحدها فأنشدت : أريت .. أقائلون أحضروا الشهودا .
وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .
أملودا : ناعما لينا . مرجلا : مسرحا . البرود : جمع برد وهو نوع من الثياب .

ونون الوقاية اللازمة علامة للفعل ، وتلحق منه المتعدى ماضيا كان نحو : أكرمتنى ، أو مضارعا نحو : تكرمنى ، أو أمرا نحو : أكرمنى . فإن كان اتصالها غير لازم لم يستدل به على الفعلية ، لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلا وغير فعل . ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلا ، وسيأتى بيان ذلك فى المضمرات .

والاتصال بضمير الرفع البارز علامة قاطعة لا يشارك الفعلَ فيها غيره ، وهى وتاء التأنيث الساكنة ميزان لأسماء الأفعال من الأفعال ، فأى كلمة[1] دلت بنفسها على حدث ماض وقبلت تاء التأنيث الساكنة فهى فعل ماض كبعد وافترق وإن لم تقبله و لم تكن أفعل تعجب فهى اسم كهَيْهات وشَتَّان .

وأى كلمة دلت على الأمر وقبلت الاتصال بضمير الرفع البارز فهى فعل كاسكت وأدْرِك ، فإن لم تقبله فهى اسم كصه ودراك .

ص : وأقسامه : ماضٍ ، وأمرٌ ، ومضارع .

ش : لما كَمَّل ما يُحْتَاجُ إليه من علامة الفعل شرع فى بيان أقسامه الأولية التى تترتب عليها معرفة ما هو منها مبنى وما هو منها معرب ، وما هو منها مبهم وما هو منها مختص بأحد الأزمنة . وجعل الماضى أولا فى الذكر ، والأمر ثانيا والمضارع ثالثا ، كما فعل سيبويه رحمه الله حين قال[2] : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون و لم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » ثم مثل لما مضى بذهب . ولما يكون و لم يقع باذهب وتذهب ثم بين أن تذهب وشبهه يراد به الحال أيضا ، وكأن سيبويه لحظ فى هذا الترتيب أن المضارع لا يخلو من زيادة ، وأن الماضى والأمر يخلوان منها كثيرا نحو : ضَرَب وَشرِب وقَرُب ودَحرجَ ، وخَفْ وبِعْ وقل ودحْرج ، والتجرد من الزيادة متقدم على التلبس بها ، فقدم ماله فى التجرد نصيب على مالا نصيب له فيه ، وتجرد الماضى أكثر من تجرد الأمر فقُدِّم عليه . وأيضا فإن كل واحد من الماضى والأمر إذا تجرد من القرائن وفى بما يقصد به على سبيل

---

(١) استعمل ابن مالك « أى » فى الدلالة على التعميم ، وإن لم يرد ذلك فى المعانى التى ذكرها النحاة لأى ، وأرى أنه استعمال صحيح لجريانه كثيرا على الألسنة ، واستعمال أئمة النحو كما ترى .

(٢) الكتاب : جـ ١ ص ١٢ تحقيق هارون .

التنصيص ، بخلاف المضارع فإنه لا يفى ببيان ما قصد به على سبيل التنصيص إلا بقرينة ، فكان أضعف منهما فأخر . وأيضا فإن كل حادث مسبوق بأَرَاد ، ثم بكُنْ ، ثم يعبر عنه بيكون لقوله تعالى[1] « إنما أمرُه إذا أراد شيئا أن يقولَ له كن فيكونُ » ، فاستحق الماضى لشبهه بأَرَاد التقدم ، والأمر لشبهه بكُنْ التوسط ، والمضارع لشبهه بيكون التأخر .

ص : فيمَيِّزُ الماضىَ التاءُ المذكورة ، والأمرَ معناه ونونُ التوكيد ، والمضارعَ افتتَاحُه بهمزة المتكلم مجردا ، وبنون له مُعَظّما أو مُشَارَكا ، وبتاء المخاطب مطلقا وللغائبة والغائبتَيْن ، وبياء المذكر الغائب مطلقا / والغائبات .

١٤

ش : التاء المذكورة هى تاء التأنيث الساكنة ، وقد تقدم الإعلام بأنها علامة تميز الفعل الموضوع للمضى متصرفا كان كضرب ، أو غير متصرف كنعم . و لم تلحق فعل الأمر للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو : افعلى . ولا المضارع للاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو : هى تفعل ، ولأنها ساكنة والمضارع يسكن للجزم فلو لحقته التقى فيه ساكنان ، ولأن لحاقها للاسم أصل إذ مدلولها فيه بخلاف مدلولها إذا لحقت الفعل فإنه فى الفاعل ، وفتح ما قبلها فى الاسم لازم ، فوجب ذلك فى الفعل المفتوح الآخر وضعا وهو الماضى ، وبهذه التاء يتميز ما يدل على حدث ماض وهو فعل كافترق ، مما يدل على حدث ماض وهو اسم كشتان .

ولما كانت الدلالة على الأمر تستفاد من فعل كانزل ، ومن اسم كنزال ، دعت الحاجة إلى ما يميز الفعل وهو نون التوكيد ، فأى كلمة دلت على الأمر وصلحت لها فهى فعل ، وإلا فهى اسم ، فلذلك حكم باسمية نزال ودراك مع مساواتهما لانزل وأدرك فى المعنى ، وشارك فعل الأمر فى لحاق نون التوكيد الفعلُ المضارع ، لكن فعل الأمر يؤكد بهما لمجرد كونه على صيغة الأمر ، ولا يؤكد بهما المضارع إلا بسبب عارض يسوغ له ذلك كوقوعه جواب قسم ، واقترانه بحرف طلبى .

---

(١) سورة يس ، آية : ٨٢ .

واعلم بأن المضارع يميزه من غيره صلاحيته لأن تدخل عليه السين أو سوف أو لم أو لن أو كى ، وافتتاحه ببعض « نأتى » بشرط أن تشعر الهمزة بأنا ، والنون بنحن ، والتاء بحضور أو تأنيث ، والياءبغيبة . والإحالة على الافتتاح بأحد هذه الأحرف المشعرة بما ذكر أولى من الإحالة على سوف وأخواتها ، لأن افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة لازم لكل مضارع ، وليست الصلاحية لسوف وأخواتها لازمة ، إذ من الأفعال المضارعة مالا يدخله شيء منها كأهاء[1] وأهلم[2] ، فإنهما فعلان مضارعان لافتتاحهما بالهمزة المشعرة بأنا . ولا يقعان فى كلام العرب غالبا إلا بعد لا أو لم ، كقول من قيل له : هأو هلم : لا أهاء ولا أهاء ، ولا أهلم ولا أهلم[3] .

وتقييد الأحرف الأربعة بالمعانى المذكورة واجب ، لأن أمثالها فى اللفظ قد يفتتح بها الماضى نحو : أكْرَمَ وَتكرَّم . ونرْجَسَ الدواء إذا جعل فيه نرْجِسا ، وَيرْنَأ الشيب إذا خضبه باليُرنّاء وهو الحناء ، ولكنها لا تشعر بالمعانى المذكورة ، فلم يكن ما افتتح بها مضارعا بل ماضيا .

ص : والأمر مستَقْبَلٌ أبدا ، والمضارعُ صالح له وللحالِ ، ولو نُفى بلا خلافا لمن خصهما بالمستقبل .

ش : لما كان الأمر مطلوبا به حصول مالم يحصل كقوله تعالى[4] ، « قمْ فَأنْذِر » ودوام ما حصل كقوله تعالى[5] « يأيُّها النَّبى اتقِ الله » لزم كونه مستقبلا ، وامتنع اقترانه بما يخرجه عن ذلك .

وأيضا فإن الفعل فعل بدلالته على الحدث والزمان المعين ، وكونه أمرا أو

---

(١) هاء بنفسه ارتفع إلى المعالى .

(٢) يقال : لا أهلمه بمعنى لا أعطيكه ، ويقال : إلام أهلم ، وأصله إلام ألم ، وتركت الهاء على ما كانت عليه .

(٣) فى ب : لا ها ولا أها ولا أهلم ولا هلم . وفى اللسان هلم = إذا قال الرجل للرجل هلم ، فأراد أن يقول لا أفعل قال : لا أَهَلِمُّ ولا أُهَلُمُّ ، ولا أُهَلَمُّ ، ولا أَهَلُمُّ : وفى الألف اللينة : إذا قلتُ لك هاء قلت : ما أهاءُ يا هذا وما أهاءُ ، أى : ما آخذ وما أعطى .

(٤) سورة المدثر ، آية : ٢ .

(٥) سورة الأحزاب ، آية : ١ .

خبرا معنى زائد على ذلك مطلوب بقاؤه ، إذ لا يمتاز أحد النوعين من الآخر إلا به ، والاستقبال لازم للأمرية ، فلو انتفى بتبدله انتفت الأمرية . بخلاف الخبرية المستفادة من الماضى والمضارع فإنها لا تنتفى بتبديل المضى باستقبال . والاستقبال بمضى ، وكون المضارع مستقبلا جَلىٌّ ، بخلاف كونه حالا فإن فيه إشكالا ، لأن كثيرا من الناس يعتقدون أن الحال هو المقارن وجود معناه لوجود لفظه ، وليس كذلك ، لأن مدة وجود اللفظ لا تتسع لوجود معنى الفعل ، ولا اشترط ذلك فى المضارع المراد به الحال ، بل جوز فى كل فعل طالت مدته أو قصرت .

وأيضا فإن المخبر بالفعل الماضى يتقدم شعوره بمضيه على التعبير عنه ، والمخبر بالمستقبل يتقدم شعوره باستقباله على التعبير عنه ، فكذا المخبر بالحال لابد من تقدم شعوره بحاليته على التعبير عنه ، وذلك موجب لعدم المقارنة المتوَهمَة ، بل مقصود النحويين أن الحال ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه ، كقولنا : هذا زيد يكتب ، فيكتب هنا مضارع بمعنى الحال ، ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها ، وعبر بالحال عن اللفظ الدال على الجميع لاتصال أجزاء الكتابة بعضها ببعض ، لأن أجزاءه المستقبلة مَدّة[1] لجزئه المقارن ، ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالا مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض فى استئناف الوجود ، فاشتركا فى صيغة المضارع اشتراكا وضعيا لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج ، بخلاف إطلاق المضارع مرادا به المُضىّ ، وإطلاق الماضى مرادا به الاستقبال ، فإن ذلك يتوقف على مسوِّغ من خارج نحو : لو تقوم أمس لقمت ، وإن قمت غدا قمت ، فلولا « لو » و « إن » ما ساغ إعمال تقوم فى أمس ، ولا قمت فى « غدا » .

وإذا نفى المضارع بلا لَم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية ، رُوى ذلك عن الأخفش نصا ، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة

---

(١) فى ب : ممتدة .

قول القائل : قاموا لا يكون زيدا ، بمعنى : إلا زيدا . ومعلوم أن / ٤ ب
المستَثْنِى مُنْشِئٌ للاستثناء ، والإنشاء لابد من مقارنة معناه للفظه ، و « لا يكون »
هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه ، فلو كان النفى بلا مُخَلِّصا للاستقبال لم تستعمل
العرب « لا يكون » فى الاستثناء لمباينته الاستقبال .

ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفى بلا فى مواضع تنافى
الاستقبال نحو : أتظن ذلك كائنا أم لا تظنه ؟ وأتحبه أم لا تحبه ؟ ومالك لا تقبل وأراك
لا تبالى ، وما شأنك لا توافق ؟ ومثل ذلك فى القرآن كثير كقوله تعالى[1] « وما
لنا لا نؤمن بالله » و [2]« لا أجد ما أحملكم عليه » و [3]« والله أخرجكم من بطون
أمهاتكم لا تعلمون شيئًا » و [4]« ومالكم لا تؤمنون » و [5]« مالكم لا تَرْجُون »
و [6]« مالى لا أرى الهدهد » و [7]« ومالى لا أعبد » .

وهو فى غير القرآن أيضًا كثير ، ومنه قول الشاعر[8] :

يرى الحاضرُ الشاهِدُ المطمئن ... من الأمرِ مالا يرى الغائب

وقال آخر[9] :

إذا حَاجةٌ وَلَّتْك لا تستطيعها ... فَخُذْ طَرَفًا من غيرِها حين تَسْبِق

وقال آخر[10] :

كأن لم يَكُنْ بَينٌ إذا كان بعده ... تَلَاقٍ ولكنْ لا إخالُ تلاقيا

---

(١) سورة المائدة ، آية : ٨٤ .
(٢) سورة التوبة ، آية : ٩٢ .
(٣) سورة النحل ، آية : ٧٨ .
(٤) سورة الحديد ، آية : ٨ .
(٥) سورة نوح ، آية : ١٣ .
(٦) سورة النمل آية : ٢٠ .
(٧) سورة يس ، آية : ٢٢ .
(٨) البيت من المتقارب ، و لم أعرف قائله .
(٩) قائله الأعشى ، راجع اللسان مادة « ولى » وديوان الأعشى ص ٢٢١ وهو من الطويل .
(١٠) ذكره فى الحماسة و لم ينسبه جـ ٢ ص ١٣٩ ، والبيت من الطويل وقائله ابن الدمينة ، راجع الديوان ص ٢٠٦ .

والذى غَرّ الزمخشريَّ وغيرَه من المتأخرين قولُ سيبويه فى باب نفى الفعل[1] (وإذا قال : هو يفعل أى هو فى حال فعل فإن نفيه ما يفعل . وإذا قال : هو يفعل ، و لم يكن الفعل واقعًا فإن نفيه : لا يفعل) فاستعمل (ما) فى نفى الحال . و (لا) فى نفى المستقبل ، وهذا لا خلاف فى جوازه ، وليس فى عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما) ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا) وقد بيَّن فى موضع آخر أن (إنْ) النافية مساوية لما ، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفى الحال كما تستعمل (ما) وبَين أيضًا أن (لن) لنفى سيفعل ، فيلزم من ذلك موافقتها للا ، و لم يتعرض لذلك فى باب نفى الفعل ، فلا يوجب ذلك عدم جوازه فكذا لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بغير (ما) . ولكنه قصد فى باب نفى الفعل التنبيه على الأولى فى رأيه ، والأكثر فى الاستعمال ، وذلك أن استعمال (ما) فى النفى أكثر من استعمال (إنْ) ، ونفى الحال بها أكثر من نفيه بلا ، وكذلك « لا » فى المثال المذكور راجحة على « لن » من قبل مشاركة اللفظ ، لأن الفعل المتقدم مرفوع ، فإذا نفى الثانى بلا قوبل مرفوع بمرفوع ، فيكون الفعلان متشاكلين ، وإذا نفى بلن قوبل مرفوع بمنصوب فتفوت المشاكلة وهى مهمة فى كلامهم ، حتى حملهم الاهتمام بها على إخراج الشىء عن أصله نحو قولهم : أخذه ما قَدُم وما حَدُث[2] ، فضموا « دال » حدث لتشاكل « دال » قدم ، ولو أفرد حدث تعين فتح داله ، وقد قال سيبويه فى باب عدة ما يكون عليه الكلم[3] : « وتكون (لا) ضدًا لنعم ، وهذا إشعار بعدم تقيدها فى النفى بزمان دون زمان ، كما لا يتقيد نعم ، لأن نعم تصديق لما قبلها ماضيا كان أو حاضرًا أو مستقبلا نحو : أقام زيد ؟ وأتظنه قائمًا ؟ وأتسافر غدًا ؟ فنعم بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضى ، والظن الحاضر ، والسفر المستقبل ، ولا بعدهن مقتضية لنفيهن . على أن كلام سيبويه لو كان صريحًا فى أن

---

(١) الكتاب جـ ٣ ص ١١٧ تحقيق هارون .

(٢) فى اللسان فى « حدث » وفى حديث ابن مسعود أنه سلم عليه وهو يصلى فلم يرد عليه السلام قال : فأخذنى ما قدم وما حدث ، يعنى همومه وأفكاره القديمة والحديثة . يقال حدَث الشىء ، فإذا قرن بقدم ضم للازدواج .

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٣٠٦ .

المضارع المنفى بلا لا يكون إلا مستقبلا لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا .

ص : وَيَترجّحُ الحالُ مع التجريد ، ويتعين عند الأكثر بمصاحبة الآن وما فى معناه ، وبلام الابتداء ، ونفيه بليس وما وإن .

ش : لما كان للماضى فى الوضع صيغة تخصه كفعَل ، وللمستقبل صيغة تخصه كافْعلْ ولم يكن للحال صيغة تخصه ، بل اشترك مع المستقبل فى المضارع ، جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجريده من القرائن ، ليكون جابرًا لما فاته من الاختصاص بصيغة ، وإذا كان التجرد من قرائن الحال وقرائن الاستقبال مرجحًا للحال ، فوجدان قرينة من قرائنه تؤكد الترجيح ، فيصير الحال بها متعينًا ، كإعمال المضارع فى الآن وما فى معناه نحو : زيد يصلى الآن والساعة ، وكذا اقترانه بلام الابتداء نحو : إنى لأحبك ، ونفيه بليس كقول الشاعر[1] :

فلست وبيتِ الله أرضى بمثلها ... ولكنَّ مَنْ يمشى سَيَرْضَى بما رَكِبْ

ونفيه بما كقوله تعالى[2] ﴿ وما أدْرِى ما يُفْعَلُ بى ولا بكم ﴾ وبإنْ كقوله تعالى[3] ﴿ وإن أدرى أقريبٌ أم بعيدٌ ما تُوعَدُونَ ﴾ .

وبعض العلماء يجيز بقاء المقرون بالآن مستقبلا ، لأن الآن قد تصحب فعل الأمر مع أن استقباله لازم كقوله تعالى[4] ﴿ فالآن باشروهن ﴾ فعبر بالآن عن المدة التى رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم فى ليالى الصوم ، وعن مدة بلوغ ذلك المخاطبين ، وعن المدة التى تقع فيها المباشرة ، لأن الآن ليس عبارة عن المدة المقارنة لنطق الناطق فحسب ، بل الآن عبارة عن مدة ما حضر كونه ، فلو أن الكائن / لا يتم كونه إلا فى شهر فصاعدا جاز أن يقال فيه : الآن هو كائن ، ومنه ١٥

---

(١) البيت من الطويل . وصدره فى المصون ص ١٧٧ منسوبا إلى عبد الله بن العباس الطالبىّ :

وما عن رضا كان الحمار مطيتى .

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٢) سورة الأحقاف ، آية : ٩ .

(٣) سورة الأنبياء ، آية : ١٠٩ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٨٧ .

قوله تعالى[1] ﴿ فمن يستمع الآن يجدْ له شهابًا رَصَدًا ﴾ ومنه قول على رضى الله عنه فى الخضاب : كان ذلك والإسلامُ قُلٌّ ، فأما الآن فقد اتسع نطاق الإسلام ، فامرؤ وما اختار[2] . وإذا ثبت هذا فقد يقال : الآن يكون كذا ، يقصد التعبير بالآن عن المدة التى يقع الكون فى بعضها ، أو يقصد المبالغة فى القرب ، إلا أن هذا خلاف الظاهر .

وأما لام الابتداء فمُخلصةٌ للحال عند أكثرهم ، وليس كما ظنوا ، بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى[3] ﴿ وإن ربَّك ليحكمُ بينهم يومَ القيامة ﴾ و[4]﴿ إنى لَيَحْزُنُنى أن تذهبوا به ﴾ فيحزن مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل ، لأن فاعله الذهاب ، وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بيحزن غير موجود ، فلو أريد بيحزن الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل فى الوجود ، وهو محال .

والأكثرون أيضا على أن النفى بليس وما وإنْ قرينة مخلصة للحال ، مانعة من إرادة الاستقبال ، وليس ذلك بلازم ، بل الأكثر كون المنفى بها حالا ، ولا يمتنع كونه مستقبلا ، كما قال حسان فى وصف الزبير رضى الله عنهما[5] :

وما مثلهُ فيهمْ ولا كان قبله ... وليس يكونُ الدَّهرَ ما دام يَذْبُل

أى ما فى هذا العصر مثله ، ولا كان فيما مضى ، ولا يكون فيما يستقبل ، وهذا جلِىٌّ غير خفى ، ومثله قولُ الآخر[6] :

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليس يدركه ... والعيش شح وإشفاقٌ وتَأميلُ

---

(١) سورة الجن ، آية : ٩ .

(٢) نهج البلاغة جـ ٢ ص ١٤١ . قال ذلك عندما سئل عن قول الرسول ﷺ : « غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود » قال الإمام محمد عبده شارح الكتاب : غيروا الشيب بالخضاب ليراكم الأعداء كهولا أقوياء .

(٣) سورة النحل ، آية : ١٢٤ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ١٣ .

(٥) البيت من الطويل ، راجع الدرر جـ ١ ص ٤ . يذبل : جبل فى بلاد نجد . وراجع ديوان حسان بن ثابت ص ٣٩٦ .

(٦) البيت من البسيط ، وقائله عبدة بن الطبيب ، راجع شعر عبدة بن الطبيب ص ١١ وص ٧٥ ، والبيان والتبيين جـ ١ ص ٢٠٣ .

وقال تعالى فى استقبال المنفى بما وإن[1] ﴿ قل ما يكونُ لى أن أُبدِّلَهُ من تِلقاء نفسى إنْ أتَّبعُ إلا ما يُوحَى إلى ﴾ وقال أبو ذؤيب[2] :

أوْدَى بَنِىَّ وأعقبونى حَسرَةً عند الرُّقاد وعبرة ما تُقْلِع

وقال النابغة الجعدى يمدح النبى ﷺ[3] :

له نائلاتٌ ما يَغبُّ نوالُها وليس عطاءُ اليوم مانعه غدا

وقال رجل من بنى طيىء[4] :

فإنك إن يَعْرُوك مَنْ أنت مُحْسِبٌ ليزدادَ إلا كان أظْفَرَ بالنُّجح

أى ما ينزل بك من أحسبته بالعطاء ، أى أعطيته عطاء كان كافيا ليزداد على الكفاية إلا كان أظفر بالنجح ، فالمنفى بإن هنا مستقبل لا شك فى استقباله .

ص : ويَتَخلَّصُ للاستقبال بظرفٍ مستَقْبل ، وبإسناده إلى مُتَوقَّع ، وباقتضائه طلبا أو وعدا ، وبمصاحبة ناصب ، أو أداة ترج أو إشفاق أو مجازاة ، أو لو المصدرية ، أو نون توكيد ، أو حرف تنفيس وهو السين أو سَوْف أو سَفْ أو سَوُ أو سَىْ .

ش : تخلص الاستقبال بظرف مستقبل على ضربين : أحدهما أن يكون الفعل عاملا فى الظرف . والثانى أن يكون الظرف مضافا إلى الفعل نحو : أزورك إذا تزورنى ، فأزورك عامل فى إذا ، وهو ظرف مستقبل مضاف إلى تزورنى ، فتخلصا به للاستقبال .

---

(١) سورة يونس ، آية : ١٥ .

(٢) البيت من الكامل ، راجع خزانة الأدب حـ ٣ ص ٤٩٨ .

(٣) البيت من الطويل ، ونسبه مغنى اللبيب للأعشى حـ ١ ص ٣٨٦ وروايته . له نافلات ما يغب . نافلات : عطايا . ويغب : يتأخر من أغب وهو أن ترد الإبل يوما وتترك يوما ، وديوان الأعشى ص ١٣٧ وروايته . له صدقات ما تغب ونائل ...

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله .

وتخلص الاستقبال بإسناد الفعل إلى متوقع كقول الشاعر[1] :

يَهُولك أن تموتَ وأنت مُلْغٍ   لما فيه النجاةُ مِنَ العذاب

وباقتضائه طلبا كقوله تعالى[2] ﴿ والوالداتُ يُرْضعنَ ﴾ أو وعدا كقوله تعالى[3] ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يشاء ويَرحَمُ من يشاء ﴾ .

وبمصاحبة ناصب من نواصبه وهى : أن ولن وكى وإذن ، وليست المصاحبة للناصب مقصورة على الظهور ، بل تتناول المصاحبة ظهور الناصب نحو قوله تعالى[4] ﴿ وأن تصوموا خيرٌ لكم ﴾ وتقديره نحو[5] ﴿ ليبين لكم ويهديكم ﴾ أى : لأن يبين وأن يهدى ، فالاستقبال متخلص بمصاحبة ناصب مقدر كتخلصه بمصاحبة ناصب ظاهر .

ويتخلص الاستقبال أيضا بأداة ترج نحو قوله تعالى[6] ﴿ لعلى أرْجعُ إلى الناس لعلهم يعلمون ﴾ وكقول الشاعر[7] :

فقلتُ أعيرونى القَدومَ لعلنى   أَخُطُّ بها قبرا لأبيضَ ماجد

وبأداة إشفاق كقوله[8] :

فأمَّا كَيِّسٌ فَنجَا ولكـنْ   عَسَى يغترُّ بى حَمِقٌ لئيم

ولا فرق بين الرجاء والإشفاق فى اللفظ بل فى المعنى ، لأن المرجو محبوب ، والمشفق منه مكروه .

---

(١) فى الدرر جـ ١ ص ٤ : لم أعرف قائله ، وهو من الوافر .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٣ ، فى ب « أولادهن » .

(٣) سورة العنكبوت ، آية : ٢١ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٥) سورة النساء ، آية : ٢٦ .

(٦) سورة يوسف ، آية : ٤٦ .

(٧) هى مُدرك بن حِصْن الأسدى ، كتاب تهذيب الألفاظ ص ٢٩٢ ، وهو من الطويل ، راجع العينى جـ ١ ص ٣٥٠ ، والدرر جـ ١ ص ٤٣ .

(٨) البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، راجع خزانة الأدب جـ ٤ ص ٨٢ ، والكتاب جـ ٣ ص ١٥٩ ، وابن يعيش جـ ٧ ص ١١٧ . والكيس : العاقل الحكيم . والحمق : الأحمق .

وتخلص الاستقبال بالمجازاة كثير كقوله تعالى[1] ﴿ إن يَشَأْ يُذْهِبْكم ويأت بخلق جديد ﴾ وبلو المصدرية كقوله تعالى[2] ﴿ يَوَدُّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ ألفَ سنة ﴾ وعلامة المصدرية أن يحسن فى موضعها أن ، واحترز بتقييدها من لو الدالة على امتناع لامتناع ، فإن تلك تؤثر ضد ما تؤثر هذه ، وسنبين ذلك .

والتخلص بنون التوكيد كقوله تعالى[3] ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بشيءٍ من الخوفِ والجوعِ ونقصٍ من الأموال والأنفس والثمرات ، وبَشِّر الصابرين ﴾ .

والتخلص بحرف التنفيس كقوله تعالى[4] ﴿ ولسوف يعطيك ربُّك فترضى ﴾ و[5] ﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾ ، وجاء عن العرب : سف أفعل ، وسَوْ أفعل ، وسَىْ أفعل وهى أغربهن ، حكاها صاحب المحكم . واتفقوا على أن أصل سف وسو وسى سوف ، وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف ، ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة / وهذا عندى تكلف ودعوى مجردة عن الدليل ، وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها . لأن الذى حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة ، كحذفها عند ملاقاة ساكن نحو أن تصل « قُومَنْ » باليوم ، فإنك تقول : قومَ اليوم ، فتحذف النون لالتقاء الساكنين ، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافا ، ومثل ذلك فيما شأنه أن يُعل ممتنع ، فما ليس شأنه أن يعل أحق أن يمتنع ذلك فيه . فلما لم يمتنعوا من معاملة الخفيفة بهذه المعاملة علم أنها أصل برأسها .

وبدليل آخر أيضًا وهو أن الخفيفة إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفا كقول القارئ فى[6] ﴿ لنسفعنْ ﴾ : « لنسفعا » ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجز أن تبدل

٥ ب

(١) سورة إبراهيم ، آية : ١٩ .
(٢) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ١٥٥ .
(٤) سورة الضحى ، آية : ٥ .
(٥) سورة الأعلى ، آية : ٦ .
(٦) سورة العلق ، آية : ١٥ .

ألفا ، لأن إبدال الباقى بعد الحذف تغيير ثان ، وذلك إجحاف أيضًا لا يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه ويزاد عليه ، فكيف يسوغ فيما ليس كذلك ؟ فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضيا إلى هذا المحذور وجب اطراحه ، والقول بأن السين فرع سوف لا يفضى إلى مثل ذلك فوجب قبوله والتمسك به لأنه أبعد من التكلف .

وأيضًا فقد أجمعنا على أن : سَفْ وسَوْ وسَىْ عند من أثبتها فروع سوف ، فلتكن السين أيضًا فرعها ، لأن التخصيص دون مخصص مردود ، ويكون هذا التصرف فى سوف بالحذف شبيها بما فعل بأيمن الله فى القسم حين قيل : ايْمُ الله ، وامُ الله ، ومُنُ الله ، ومُ الله ، وقريبًا من قولهم فى حاشى : حاش ، وحشا ، وفى : أُفّى : أُفَّهْ وإفْ[1] .

وقال بعضهم : لو كانت السين فرع سوف كسف وسو لكانت أقل استعمالا منها لأنها أبعد من الأصل ، وهما أقرب إليه إذ الحذف فيهما أقل ، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع ، والفرع الأقرب أحق بها من الأبعد .

قلت : هذا تعليل ضعيف لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كنِعمْ وبئس فإنهما فرعَا نَعِم وبَئِس ، وهما أكثر استعمالا . وكأخ وأب المنقوصين فإنهما فرعَا المقصورين ، والمنقوصان أكثر استعمالا ، وأمثال ذلك كثيرة . وإذا جاز أن يفوق فرع أصلا بكثرة الاستعمال ، فأن يفوق فرع فرعًا أولى .

وقال بعضهم : لو كانت السين بعض سوف لكانت مُدَّةُ التسويف بهما سواء ، وليس كذلك ، بل هى بسوف أطول ، فكانت كل واحدة منهما أصلا برأسها .

قلت : وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع : فالقياس أن الماضى والمستقبل متقابلان ، والماضى لا يقصد به إلا مطلق المضى دون تعرض لقرب الزمان وبعده ، فينبغى ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجرى المتقابلان على سنن واحد ، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك ، فكان المصير إليه أولى ، وهذا قياس .

---

(١) من لغات : أف .

وأما السماع فإن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع فى وقت واحد ، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما ، فمن ذلك قوله تعالى[1] ﴿ وسوف يُؤْتِى الله المؤمنين أجرا عظيما ﴾ وقوله تعالى[2] ﴿ فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسَيُدْخلهم فى رحمة منه وفضل ﴾ وقوله تعالى[3] ﴿ كلا سيعلمون ﴾ و [4]﴿ كلا سوف تعلمون ﴾ ومنه قول الشاعر[5] :

وما حالةٌ إلا سَيُصْرَفُ حالها إلى حالة أخرى وسوف تزول

فهذا كله صريح فى توافق سيفعل وسوف يفعل فى الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت فى قرب وبعد ، إلا أن سيفعل أخف ، فكان استعمالها أكثر .

ص : وينصرف إلى المضى بلم ، ولمّا الجازمة ، ولو الشرطية غالبًا ، وبإذ ، وبربما ، وقد فى بعض المواضع .

ش : المضارع المنفى بلم ولما ماضى المعنى بلا خلاف ، وهل كان ماضى اللفظ فتغير لفظه دون معناه ، أو لم يزل مضارعًا فتغير معناه دون لفظه ففى ذلك خلاف ، والأول قول ضعيف لا نظير له ، والثانى هو الصحيح لأنه نظير ما أجمعَ عليه فى الواقع بعد لو وربما وإذ كقول الله تعالى[6] ﴿ ولو يؤاخذُ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة ﴾ وكقول كثير[7] :

لو يَسمعون كما سمعتُ كلامَها خرُّوا لعزَّةَ رُكَّعًا وسجودا

وكقول الشاعر فى ربما[8] :

لا يُضيع الأمينُ سرًّا ولكنْ ربَّما يُحسبُ الخئون أمينا

---

(١) سورة النساء ، آية : ١٤٦ .

(٢) سورة النساء ، آية : ١٧٥ .

(٣) سورة النبأ ، آيتا : ٤ – ٥ .

(٤) سورة التكاثر ، آية : ٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله طريف بن أبى وهب العبسى يرثى ابنه ، راجع ديوان الحماسة جـ ١ ص ٤٤٤ ، وراجع الدرر جـ ٢ ص ٨٩ ، والجنى الدانى ص ٦٠ .

(٦) سورة النحل ، آية : ٦١ .

(٧) البيت من الكامل ، وفى ب : كقول الشاعر ، الديوان ص ٤٤٢ .

(٨) البيت من الخفيف ، ولم أعرف قائله .

وكقوله تعالى[1] ﴿ وإذ تقول للذى أنعمَ اللهُ عليه وأنعمت عليه أمْسِكْ عليك زوجك ﴾ وقيدت (لما) بنسبة الجزم إليها ، لأنها إذا لم تكن جازمة لا يليها فعل مضارع بل ماضى اللفظ والمعنى إن كانت بمعنى حين ، أو ماضى اللفظ مستقبل المعنى إن كانت بمعنى إلا كقول الشاعر[2] :

قالتْ له بالله ياذا البُرْدَيْن   لمَّا غَنِثْت نَفَسا أو اثنين

وأطلقت لم تنبيها على أنها صارفة إلى المضى أبدًا ، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزوما كقول الشاعر[3] / : 16

لولا فوارسُ من نُعْمٍ واسُرَتهُم   يوم الصُّلَيْفاء لم يُوفُون الجار

فرفع الفعل بعد لم ، وهى لغة لقوم .

وقيدت (لو) بالشرطية احترازا من المصدرية ، واحترز بغالبا من ورود الشرطية بمعنى إن كقوله تعالى[4] ﴿ وليخشَ الذين لو تركوا من خَلفهم ذريةً ضعافا خافوا عليهم ﴾ بمعنى إن تركوا ، فلو وقع بعد (لو) هذه مضارع لكان مستقبل المعنى كما يكون بعد (إن) كقول الشاعر[5] :

لا يُلْفِك الرَّاجيكَ إلا مُظهرًا   خُلُق الكرامِ ولو تكونُ عديما

والانصراف إلى المضى بإذ نحو قوله تعالى[6] ﴿ وإذ تقولُ للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه ﴾ بمعنى وإذ قلت .

وإنما كانت ربما صارفة معنى المضارع إلى المضى لأن (رب) قبل اقترانها بما مستعملة فى المضى ، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها ، بل هى بذلك أحق

---

(1) سورة الأحزاب ، آية : 37 .

(2) البيت من الرجز قال فى الدرر : لم أعثر على قائله ، وذكره فى اللسان فى « غنث » ولم ينسبه . وغنث : شرب ثم تنفس ، وراجع الجنى الدانى ص 593 ، ومعجم شواهد العربية .

(3) قال فى الدرر جـ 2 ص 72 : لم أعثر على قائل هذا البيت وهو من البسيط ، وراجع شرح ابن يعيش للمفصل جـ 7 ص 8 ومغنى اللبيب جـ 1 ص 375 ، والصليفاء موضع .

(4) سورة النساء ، آية : 9 . ليس فى ب : ﴿ خافوا عليهم ﴾ .

(5) لم يسم قائله فى شرح شواهد المغنى القسم الثانى ص 646 ، وفى التصريح جـ 2 ص 257 ، ومعجم شواهد العربية والبيت من الكامل .

(6) سورة الأحزاب ، آية : 37 .

لأن (ما) للتوكيد ، فيتأكد بها معنى ما تتصل به ، ما لم تقلبه من معنى إلى معنى كما فعلت بإذ حين قيل فيها (إذما) ففارقتها فى الدلالة على المضى وحدث فيها معنى المجازاة ، وما المتصلة برب غير قالبة معناها بل مؤكدة له ، فاستصحب ما كان لها من المضى .

وإذا دخلت (قد) على المضارع فهى كربما فى التقليل والصرف إلى معنى المضى ، وهذا ظاهر قول سيبويه ، لأنه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم[1] (وأما قد فجواب لقوله : لمَّا يفعل ، فتقول : قد فعل) ثم قال : (وتكون بمنزلة ربما قال الهذلى[2] :

قد أتركُ القِرْنَ مُصفرًّا أناملهُ ... كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصاد

كأنه قال : « ربما » .

هذا نصه ، فإطلاقه القول بأنها بمنزلة ربما تصريح بالتسوية بينهما فى التقليل والصرف إلى المضى . فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرف إلى معنى المضى وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد كقوله تعالى[3] ﴿ قد نعلم إنه ليحزنك الذى يقولون ﴾ وكقول الشاعر[4] :

وقد تدرك الإنسانَ رحمةُ ربه ... ولو كان تحت الأرض سبعين واديا

وقد تخلو من التقليل وهى صارفة لمعنى المضى كقوله تعالى[5] ﴿ قد نرى تقلُّبَ وَجهك فى السماء ﴾ .

ص : وينصرف الماضى إلى الحال بالإنشاء[6] ، وإلى الاستقبال بالطلب ،

---

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٣٠٧ .

(٢) ونسب البيت لعبيد بن الأبرص وهو فى ديوانه ص ٢٦ وهو من البسيط . القرن : سيد القوم ، ومن كان على مثل سنك . مج : رش . الفرصاد : صبغ أحمر ، راجع الدرر جـ ٢ ص ٨٩ ، وشرح المفصل جـ ٨ ص ١٤٧ .

(٣) سورة الأنعام ، آية : ٣٣ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لورقة بن نوفل ، راجع شعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٦١٨ .

(٥) سورة البقرة ؛ آية : ١٤٤ .

(٦) أى غير الطلبى لقوله بعد وإلى الاستقبال بالطلب ، وكلامه يوهم أن الطلب ليس من أقسام الإنشاء .

والوعد ، وبالعطف على ما علم استقباله ، وبالنفى بلا وإن بعد القسم .

ش : الإنشاء فى اللغة مصدر أنشأ فلان يفعل كذا ، أى ابتدأ ، ثم عُبِّر به عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود كإيقاع التزويج بزوجت ، والتطليق بطلقت ، والبيع والشراء ببعت واشتريت . فهذه الأفعال وأمثالها ماضية اللفظ حاضرة المعنى ، لأنها قصد بها الإنشاء أى إيقاع معانيها حال النطق بها ، فإلى هذه الأفعال ونحوها الإشارة بقولنا (وينصرف الماضى إلى الحال بالإنشاء) .

وانصرافه إلى الاستقبال بالطلب نحو : غفر الله لزيد ، ونصر الله المسلمين وخذل الكافرين ، وعزمت عليك إلا فعلت ، ولما فعلت . ومن كلام العرب : اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه .

وانصرافه إلى الاستقبال بالوعد كقوله تعالى[1] ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ و[2] ﴿ أشرقت الأرض بنور ربها ﴾ .

وانصرافه بالعطف على ما علم استقباله كقوله تعالى[3] ﴿ يَقدُمُ قومه يوم القيامة فأوردهم النار ﴾ و[4] ﴿ ويوم يُنْفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الأرض إلا مَنْ شاء الله ﴾ .

وانصرافه بعد القسم بالنفى بلا كقول الشاعر[5] :

رِدُوا فوالله لاذُدْنَاكم أبـدًا ما دام فى مائنا وِرْدٌ لنُزَّال

وانصرافه بالنفى بإنْ كقوله تعالى[6] ﴿ إنّ الله يُمسك السموات والأرضَ أنْ تزولا ولئن زالتا إنْ أمسكهما من أحدٍ من بعده ﴾ أى والله لئن زالتا ما يمسكهما .

---

(١) سورة الكوثر ، آية : ١ .

(٢) سورة الزمر ، آية : ٦٩ . وفى ب زيادة : « ووضع الكتاب » .

(٣) سورة هود ، آية : ٩٨ .

(٤) سورة النمل ، آية : ٨٧ .

(٥) البيت من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٤٥ : لم أعثر على قائله وفى ١/ ٤ برواية : وراد ، وانظر جـ ٢ ص ٤٥ ، ذدناكم : رددناكم . ومعجم شواهد العربية .

(٦) سورة فاطر ، آية : ٤١ .

ص : ويحتمل المضىَّ والاستقبالَ بعد همزة التَّسوية ، وحرف التحضيض ، وكلما ، وحيث ، وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامة .

ش : إذا ورد الفعل الماضى بعد همزة التسوية نحو : سواء علىَّ أقمت أم قعدت ، احتمل أن يكون المراد : سواء على ماكان منك من قيام وقعود ، وأن يكون المراد : سواء على ما يكون منك من قيام وقعود . وإن كانت لم بعد أم تعين المضى كقوله تعالى :[1] ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ فإن لم يكن لم بعد أم فالاحتمال باق كقوله تعالى[2] ﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾ .

وكذا الواقع بعد حرف التحضيض نحو : هلا فعلت ، يحتمل أن يراد به المضى فيكون لمجرد التوبيخ ، ولا يكون الاقتران بحرف التحضيض مغيرا للفعل عن موضعه . ويحتمل أن يراد به الاستقبال فيكون بمنزلة الأمر ، ولذلك احتج العلماء على وجوب العمل بخبر الواحد بقوله تعالى[3] ﴿ فلولا نفرَ من كل فرقة منهم طائفةٌ ليتفقهوا فى الدين ﴾ وجعلوه بمنزلة : لينفر من كل فرقة طائفة .

وكذا الواقع بعد كلما يحتمل أن يراد به المضى كقوله تعالى[4] ﴿ كلما جاءَ أمةً رسولُها كذبوه ﴾ . ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى[5] ﴿ كلما نَضِجت / جلودُهم بدَّلناهم جلودا غيرها ﴾ .   ٦ب

وكذا الواقع بعد حيث يحتمل أن يراد به المضى كقوله تعالى[6] ﴿ فأتوهن مِن حيث أمركم الله ﴾ . ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى[7] ﴿ ومن حيثُ خَرجْت فَوَلِّ وجهكَ شَطرَ المسجدِ الحرام ﴾ .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٦ .
(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٩٣ .
(٣) سورة التوبة ، آية : ١٢٢ .
(٤) سورة المؤمنين ، آية : ٤٤ .
(٥) سورة النساء ، آية : ٥٦ .
(٦) سورة البقرة ، آية : ٢٢٢ .
(٧) سورة البقرة ، آية : ١٤٩ .

وكذا الواقع صلة يحتمل المضى كقوله تعالى[1] ﴿ الذين قال لهم الناسُ إنّ الناسَ قد جَمعوا لكم فاخْشوهُم فزادهم إيمانا ﴾ والاستقبال كقوله تعالى[2] ﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تَقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفورٌ رحيم ﴾ وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر[3] :

وإنى لآتِيكم تذكُّرَ ما مضى … من الأمر واسْتِيجابَ ما كان فى غد

وكذا الواقع صفة لنكرة عامة يحتمل المضى كقول الشاعر[4] :

رُبَّ رَفدٍ هرقته ذلك اليـو … مَ وأسرى من معشر أقتـال

ويحتمل الاستقبال كقول النبى ﷺ[5] « نَضَّرَ الله امرأ سمعَ مقالتى فأدّاها كما سمعها » فإن هذا منه ﷺ ترغيب لمن أدركه فى حفظ ما يسمعه منه ﷺ ، وذلك يقتضى أن يكون المعنى : نضر الله امرأ يسمع مقالتى فيؤديها كما يسمعها .

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٧٣ .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٣٤ .

(٣) هو الطرماح بن حكيم والبيت من الطويل ، راجع الخصائص جـ ٣ ص ٣٣١ ، قال المحقق : والصواب . فإنى لآتيكم ... لأنه جواب شرط فى البيت السابق وهو :

من كان لا يأتيك إلا لحاجة … يروح بها فيما يروح ويغتدى

وفى اللسان فى « كون » : وإنى لآتيكم .. واستنجاز ..

(٤) البيت للأعشى من قصيدة فى مدح الأسود بن المنذر اللخمى وهو من الخفيف . والرفد : القدح الضخم . أقتال : جمع قِتل وهو العدو والمقاتل والشجاع والقرن . راجع ، ديوان الأعشى الكبير ص ١٣ ، وشعر الحرب فى العصر الجاهلى جـ ١ ص ٨٤ .

(٥) رياض الصالحين ٧/٢٠٠ ، والجامع الصغير ٢/١٦٠ ، والتاج الجامع للأصول ١/٦٨ .

باب إعراب الصحيح الآخر

ص : الإعرابُ ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف . وهو فى الاسم أصلٌ ، لوجوب قبوله بصيغة واحدة معانىَ مختلفةً ، والفعل والحرف ليسا كذلك فبنيا ، إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب ، ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث .

ش : الإعراب فى اللغة التبيين ، يقال : أعرب فلان عما فى نفسه إذا بَينه ، وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما ، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر ، كالضمة والفتحة والكسرة فى نحو : ضرب زيدٌ غلامَ عمرو . وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع : لا نَولُك أن تفعل ، ولعمرك . وكنصب سبحانَ الله ورويدَك . وكجر الكُلاع وعِرْيَط من ذى الكلاع وأمِّ عريط .

وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغيرا ، وقد اعتذر عن ذلك بوجهين : أحدهما أن ما لازم وجها واحدا من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغيِّر ، وعلى الوجه الذى لازمه تغير . والثانى أن الإعراب تجدد فى حال التركيب ، فهو تَغير باعتبار كونه مُنتقلا إليه من السكون الذى كان قبل التركيب .

والجواب عن الأول أن الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب إليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به ، ألا ترى أن رجلا صالح للبناء إذا ركب مع لا ، وخمسة عشر صالح للإعراب إذا فك تركيبه ، ومع ذلك لا ينسب إليهما إلا ما هو حاصل فى الحال من إعراب رجل وبناء خمسة عشر ، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغير له فى الحال .

والجواب عن الثانى أن المبنى على حركة مسبوق بأصالة السكون ، فهو متغير أيضا ، وحاله تغير ، فلا يصلح أن يحدّ بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة

البناء ، ولا يخلص من هذا القدح قولهم : لتغير العامل ، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد ، لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعاملٍ تغَير ، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب ، وذلك باطل بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب ، وإذا لم يصح أن يعبَّر عن الإعراب بالتغيير صح التعبير عنه بأنه المجعول آخرا من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم : لو كانت الحركات وما جرى مجراها إعرابا لم تُضف إلى الإعراب ، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، وهذا قول صادر عمن لا تأمل له ، لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة فى كلامهم بإجماع ، وأكثر ذلك فيما يقدر أولهما بعضا أو نوعا ، والثانى كلا أو جِنْسا وكلا التقديرين فى حركات الإعراب صالح فلا يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا .

وينبغى أن تعلم أن المعانى التى تعرض للكلم على ضربين .

أحدهما ما يعرض قبل التركيب كالتصغير والجمع والمبالغة والمفاعلة والمطاوعة والطلب ، فهذا الضرب بإزاء كل معنى من معانيه صيغة تدل عليه ، فلا حاجة إلى الإعراب بالنسبة إليه .

والثانى من الضربين ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وكون الفعل المضارع مأمورا به أو معطوفا أو علة أو مستأنفا ، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض ، والاسم والفعل المضارع شريكان فى قبول ذلك مع التركيب ، فاشتركا فى الإعراب ، لكن الاسم عند التباس / بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ، فجعل قبوله لها واجبا ، لأن الواجب لا محيص عنه ، والفعل المضارع وإن كان قابلا بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه نحو : لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنه يحتمل أن يكون نهيا عن الفعلين مطلقا ، وعن الجمع بينهما ، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثانى ، فالجزم دليل الأول ، والنصب دليل الثانى ، والرفع دليل الثالث . ويغنى عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو أن تقول : لا تُعنَ بالجفاء ومدحِ عمرٍو ، ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا ، ولا تعن بالجفاء ولك مدحُ عمرو . فقد ظهر بهذا

١٧

تفاوت ما بين سببى إعراب الاسم وإعراب الفعل فى القوة والضعف ، فلذا جعل الاسم أصلا والفعل المضارع فرعا .

والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ، ولام الابتداء ، ومجاراة المضارع اسم الفاعل فى الحركة والسكون ، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله ، بخلاف المشابهة التى اعتبرتها . ولأن فى الفعل الماضى من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ، ولعلها أكمل ، فمن ذلك أن الماضى إذا ورد مجردا من قد كان مبهما من بُعْدِ الماضى وقربه ، وإذا اقترن بقد فقد تخلص للقرب ، فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن ، وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس .

وأما لام الابتداء ، وإن كان للمضارع بها مزيد شبه بالاسم ، لكونها لا تدخل إلا عليهما ، فتقاومها اللام الواقعة بعد لو ، فإنها تصحب الاسم والفعل الماضى خاصة كقوله تعالى[1] ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوْا لمثوبة ﴾ و[2] ﴿ ولو أسمعهم لتوَلَّوْا ﴾ وليس الاعتبار بتلك أحق من الاعتبار بهذه ، ولو لم يظفر بهذه لقاوم تلك تاء التأنيث فإنها تتصل بآخر الماضى كما تتصل بآخر الاسم ، فحصل للماضى بذلك من مشابهة الاسم مثل ما حصل للمضارع بلام الابتداء .

ويقاوم لام الابتداء أيضا مباشرة مذ ومنذ ، فإن الماضى يشارك الاسم فيهما دون المضارع .

وأما مجاراة المضارع اسم الفاعل فى الحركة والسكون ، فالماضى غير الثلاثى شريكه فيها ، وإنما يختص بها المضارع إذا كان الماضى على فَعَل مطلقا ، أو على فعِل متعديا . وللماضى ما يقاوم الفائت من اتحاد وزنه ووزن الصفة والمصدر وتقاربهما ، فالاتحاد نحو : طَلَب طَلَبا ، وحَلب حلبا . وغلب غلبا . وفرِح وأشِرو بطر ، فهو فرِح وأشِرو بطر . والتقارب نحو : تَعب تَعبا وحسب حَسْبا ، وكَذب كذِبا .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٠٣ .

(٢) سورة الأنفال ، آية : ٢٣ .

ولا ريب فى أن التوازن فى هذا الضرب أكمل منه فى : يضرب فهو ضارب ، فبان بما ذكرناه تفضيل ما اعتبرناه .

وفى قولنا فى المضارع « فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث » إشعار بأن المضارع لا يُحكم ببنائه لتوكيده بالنون مطلقا ، بل المؤكد بها معرب ومبنى ، فالمعرب ما أسند إلى ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة ، نحو : هل تفعلانٍّ ، وهل تَفْعَلُنّ ، وهل تَفعلِنَّ . والمبنى ما ليسَ كذلك .

وإنما كان الأمر كذلك لأنِ المؤكدَ بالنون إنما بنى لتركيبه معها وتَنزُّله منها منزلة صدر المركب من عجزه ، وذلك منتف من يفعلانٍّ وأخويه . هذا مذهب المحققين ، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما بالتركيب ، وإما لكون النون من خصائص الفعل ، فضعف بلحاقها شَبهُ الاسم ، إذ لا قائل بغير ذلك ، والثانى باطل لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل ، ولو كان ذلك مؤثرا لبنى المجزوم ، والمقرون بحرف التنفيس ، والمسند إلى ياء المخاطبة ، لأنها مساوية للمؤكد فى الاتصال بما يخص الفعل ، بل ضَعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون ، لأن النون وإن لم يَلِقْ لفظها بالاسم فمعناها به لائق ، بخلاف لم وحرف التنفيس وياء المخاطبة فإنها غير لائقة بالاسم لفظا ومعنى ، فلو كان الموجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيا ، لأنها أمكن فى الاختصاص ، وفى عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما . وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لتفعلانٍّ وأخويه نصيب ، لأن الفاعل البارز حاجز ، وثلاثة أشياء لا تركب .

وأيضا فإن الوقف على نحو : هل تَفعلين ، بحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع ، فلو كان قبل الوقف مبنيا لبقى بناؤه ، لأن الوقف عارض ، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله ، كما لا اعتداد بزوال ما زال لا لتقاء الساكنين نحو : هل تذكرَ الله ، والأصل : تذكرنْ ، فحذفت النون الخفيفة لا لتقاء الساكنين ، وبقيت فتحة الراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة ، لأن زوالها عارض فلم يعتد به ، ولا فرق بين العروضين ، فلو كان لتفعلُنْ ونحوه قبل الوقف بناء لاستصحب / عند عروض الوقف كما استصحب بناء هل تذكَرَنْ عند عروض التقاء الساكنين .

٧ ب

وهذا منتهى القول فى المؤكد بالنون بالنسبة إلى بنائه وإعرابه دون تعرض إلى ما سوى ذلك من أسباب توكيده بها .

وسائر أسباب بنائه ما ذهب إليه سيبويه[1] من أنه مبنى حملا على الماضى المتصل بها[2] ، لأن أصل كل واحد منهما البناء على السكون ، فأخرج عنه المضارع إلى الإعراب للمناسبة المتقدم ذكرها ، وأخرج عنه الماضى إلى الفتح تفضيلا على الأمر لشبهه بالمضارع لوقوعه صفة وصلة وحالا وشرطا ومسندا بعد كان وإن وظن وأخواتها ، بخلاف الأمر ، فاشتركا فى العود إلى الأصل بالنون ، كما اشتركا فى الخروج عنه بالمناسبتين المذكورتين .

وقيل إنما بنى المتصل بنون الإناث لتركيبه معها ، لأن الفعل والفاعل كالشىء الواحد معنى وحكمًا ، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقًّا للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئًا واحدًا . فمقتضى هذا أن يبنى المتصل بألف الضمير أو واوه أو يائه ، لكن منع من ذلك شبهه بالاسم المثنى والمجموع على حده ، كما منع من بناء « أى » مع ما فيها من تضمن معنى الحرف شبهها ببعض وكل معنى واستعمالا .

وقيل إنما بنى المتصل بنون الإناث لنقصان شبهه بالاسم لأنها لا تلحق الأسماء ، وما لحقته من الأفعال إن باين الاسم ازدادت بها مباينته ، وإن شابهه نقصت بها مشابهته .

ص : ويَمْنَعُ إعرابَ الاسم مُشابهةُ الحرفِ بلا مُعارِض ، والسَّلامةُ منها تَمَكُّن ، وأنواعُ الإعراب رفعٌ ونصب وجر وجزم .

ش : الحرف أمكن فى عدم الإعراب من الفعل ، لأن من الأفعال ما يعرب وليس من الحروف ما يعرب . وما لا يعرب من الأفعال شبيه بما يعرب : أما الماضى فلمشاركته المضارع فى وقوعه مواقعه المذكورة ، وفى كونهما مخرجين على الأصل ،

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ١٦ – ١٨ . تحقيق هارون . وفى ب : أسباب فوات بنائه .
(٢) أى بنون النسوة .

مردودين بنون الإناث إليه . ولشبهه بالمعرب لم يجز أن تلحقه هاء السكت وقفا ، إذ لا يلحق متحركا بحركة إعرابية ولا شبيهة بإعرابية ، كاسم لا التبرئة ، والمنادى المضموم .

وأما الأمر فشَبَهُهُ بالمجزوم بَيِّن ، لأنه يجرى مجراه فى تسكين آخره إن كان صحيحًا ، وفى حذفه إن كان معتلا ، ولا يعامل هذه المعاملة غيره من المبنيات المعتلة ، بل يكتفى بسكون آخره كالذى والتى . وإذا ثبت أن المبنى من الأفعال يُشَبَّهُ بالمعرب ، ضعف جعل مناسبته سببًا لبناء بعض الأسماء ، فهذا بيان ضعف القول بأن أسماء الأفعال بنيت لمناسبة الأفعال التى هى واقعة موقعها كنَزَالِ وهَيْهات ، فإنهما بمعنى انزِل وَبعُد واقعان موقعهما . ويزيده ضعفًا أيضًا أن مثل هذه المناسبة موجودة فى المصادر الواقعة دعاء ، كسقْيًا له ، فإنه بمعنى سقاه « الله » وفى الواقعة أمرًا كقوله تعالى[1] ﴿ فضرْبَ الرقاب ﴾ فإنه بمعنى اضربوا الرقاب ، وهما معربان بإجماع .

وأيضًا فمن أسماء الأفعال ما هو بمعنى المضارع وواقع موقعه ، كأفٍّ وأوّه بمعنى اتضجر وأتوجع ، فلو كان بناء نزَالِ وَهيهات لوقوعهما موقع مبنيين ، لكان أفّ وأوّه معربين لوقوعهما موقع مضارعين . فثبت بهذا وبما قبله أن بناء أسماء الأفعال ليس لمناسبتها الأفعال بل لمناسبتها الحروف لأنها شبيهة بالحروف الناسخة للابتداء فى لزوم معنى الفعل والاختصاص بالاسم ، وكونها عاملة غير معمولة . وسنذكر فى مواضع الأسماء المبنية ما لكل منها من وجوه شبه الحرف .

ومما يشكل أمره من الأسماء المبنية ما بنى قبل التركيب كحروف التهجى المسرودة ، وهى أيضًا غير خالية من شبه الحرف ، لأنها كلها غير عاملة فى شىء ولا معمولة لشىء ، فأشبهت الحروف المهملة كهل ولو ولولا . وامتنع بعض النحويين من الحكم عليها بالبناء وقال : لو كانت مبنية لم تسكن أواخرها وصلا بعد ساكن نحو : سِين قاف ، إذ ليس فى المبنيات ما يكون كذلك . ولا يلزم أصلا من عدم الإعراب لفظًا عدمه حكمًا ، ولو لزم ذلك لم يقل فى الإفراد[2] : فتى ونحوه ،

---

(١) سورة محمد ، آية : ٤ .

(٢) فى ب : الإعراب .

لأن سبب الإعلال فى مثله فتح ما قبل آخره ، مع تحركه أو تقدير تحركه ، ولكان الموقوف عليه مبنيا ، وكذا المحكى والمتبع ، وهذا القول غير بعيد من الصواب .

والإشارة بقولنا « بلا معارض » إلى نحو « أى » فإنها فى جميع أحوالها تناسب الحروف ، إلا أن هذه المناسبة تعارضها مخالفة « أى » لسائر الموصولات ولأدوات الاستفهام والشرط بإضافتها ، وكونها بمعنى بعض إن أضيفت إلى معرفة ، وبمعنى كل إن أضيفت إلى نكرة ، فعارضت مناسبة أى للمعرب مناسبتها للحرف ، فغلبت مناسبة المعرب لأنها داعية إلى ما هو مستحق للاسم بالأصالة ، وليثبت بذلك مزية لما له جابر على ما لا جابر له . ولأن إلغاء شبه الحرف فى أى لما فيها من شبه التمكن ، كإلغاء عُجمة لِجامٍ ونحوه لما فيه من شبه الاسم العربى بقبول الألف واللام والإضافة .

وقولنا « والسلامة منها تَمَكُّن » أى سلامة الاسم من مناسبة الحرف المؤثرة تمكن ، أى تَثَبُّت فى مقام الأصالة .

فالاسم ضربان : متمكن وهو المعرب ، وغير متمكن وهو المبنى .

والمتمكن / ضربان : أمكن وهو المنصرف ، وغير أمكن وهو ما لا ينصرف . ١٨

ولما كان المضارع شريك الاسم فى الإعراب ، وكان الكلام فى الإعراب عموما ، لم يستغن عن ذكر الأنواع الأربعة ، وقدم الرفع والنصب للاشتراك فيهما ، وقدم الرفع لأن الكلام قد يستغنى به عن غيره ، وقدم الجر لأنه خاص بما هو أصل ، وأخر الجزم لأنه خاص بما هو فرع .

ص : وخُصَّ الجرُّ بالاسم لأن عامله لا يستقل ، فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب ، وخُصَّ الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض من الجر .

ش : لما كان الاسم فى الإعراب أصلا للفعل ، كانت عوامله أصلا لعوامله ، فَقَبل رافع الاسم وناصبه أن يُفرَّع عليهما ، لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر . بخلاف عامل الجر فإنه غير مستقل ، لافتقاره إلى ما يتعلق به من فعل أو ما يقوم مقامه ، فموضع المجرور نصب بما يتعلق به الجار ، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله ، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف ، وربما اختير النصب . فشارك المضارع الاسم فى الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال ، وإمكان التفريع

عليهما . وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه ، فانفرد به الاسم ، وجعل جزم الفعل عوضا مما فاته من المشاركة فى الجر فانفرد به . ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب[1] بتعادل ، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق بغيره ، والجر راجح بكونه ثبوتا ، بخلاف الجزم فإنه بحذف حركة أو حرف فتعادلا بذلك .

ص : والإعرابُ بالحركة والسكون أصلٌ ، وينوب عنهما الحرفُ والحذفُ ، فارفع بضمة ، وانصب بفتحة ، وجرّ بكسرة ، واجزم بسكون ، إلا فى موضع النيابة .

ش : أى إعراب غير المجزوم بحركة أصلٌ لإعرابه بحرف ، وإعراب المجزوم بسكون أصل لإعرابه بحذف .

والدليل على أن الحركة أصل للحرف أنها لا يصار إلى غيرها إلا عند تعذرها ، ولذلك اشترك الاسم والفعل فى الرفع بضمة ، والنصب بفتحة ، ولم يشتركا فى الإعراب بحرف . وإنما كانت أصالة الإعراب فى غير الجزم للحركة لأنها أخف من الحرف وأبين ، أما رجحانها فى الخفة فظاهر ، وأما كونها أبين فلأنها لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة لسقوطها وإدراك مفهوم الكلمة بدونها ، بخلاف الحرف فإن سقوطه فى الغالب مخل بمفهوم الكلمة ، ولذلك اختلف فى المعرب بحرف هل هو قائم مقام الحركة ، أو الحركة مقدرة فيه أو فيما قبله ؟

وإنما كان السكون فى الجزم أصلا لأن بنية الفعل لا تنقص به ، بخلاف حذف آخره . ولذلك قد يستغنى عن حذفه بتقديره ظاهر الحركة قبل الجزم كألم يأتيك[2] .

---

(١) فى ب : فتعادلا .

(٢) تكملة البيت :

ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد

قائله قيس بن زهير العبسى ، وهو من الوافر ، راجع اللسان ، وشرح المفصل جـ ٨ ص ٢٤ . وخزانة الأدب جـ ٣ ص ٥٣٤ . وشعراء النصرانية فى الجاهلية ٩٢٦/٦ .

ص : وتنوب الفتحةُ عن الكسرة فى جر ما لا ينصرف ، إلا أن يُضاف أو يَصْحب الألفَ واللام أو بَدلَها .

ش : الذى لا ينصرف من الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين كأحمد وإبراهيم وعمران وعمر وطلحة ومعد يكرب[١] ، وأحمر وسكران وثلاث[٢] ، أو لسبب بمنزلة سببين كصحراء[٣] . ومساجد . فهذا النوع إذا جُرّ نابت الفتحة فيه عن الكسرة ، لأنه لو جر بالكسرة مع عدم التنوين لتوُهِّم أنه مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها ، أو مبنى ، لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام . ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام جر بالكسرة لزوال التوهم .

وقد تناول قولنا « أو يصحب الألف واللام » المعَرِّفةَ والزائدة والموصولة فإنهن متساويات فى إيجاب جر ما لا ينصرف بالكسرة ، بخلاف أن يقال حرف التعريف . فالمعرِّفة كقوله تعالى[٤] ﴿ مثل الفريقين كالأعمى والأصمِّ ﴾ والزائدة كقول الشاعر[٥] :

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيد مُبَاركا ... شديدًا بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُه

والموصولة كقول الآخر[٦] :

وما أنتَ باليقظانِ ناظِرُه إذا ... رَضيتَ بما يُنْسيكَ ذِكْرَ العَواقب

والهاء من قولنا « أو بدلها » عائدة إلى اللام ، وأشير بذلك إلى لغة من يجعل اللام ميما ، فإن حكمها فى ذلك حكم اللام ، كقول بعضهم[٧] :

---

(١) السببان العلمية ومعها وزن الفعل أو العجمة أو زيادة الألف والنون أو العدل أو التأنيث أو التركيب المزجى .

(٢) السببان : الوصفية ومعها : وزن الفعل أو زيادة الألف والنون أو العدل .

(٣) السبب : انتهاء الاسم بألف التأنيث الممدودة ومثلها المقصورة ، وصيغة منتهى الجموع .

(٤) سورة هود ، آية : ٢٤ . جعل ال الداخلة على الصفة المشبهة معرفة .

(٥) هو ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، والبيت من الطويل ، راجع خزانة الآداب جـ ١ ص ٣٢٧ – ٣٢٨ ، والعينى ٢١٨/١ ، وشرح المفصل جـ ١ ص ٤٤ .

(٦) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله ، راجع العينى جـ ١ ص ٢١٥ ، ومعجم شواهد العربية .

(٧) فى العينى ٢٢٢/١ : قائله بعض الطائيين ، وروايته : ... تبيت بليل امأرمد ... وهو من الطويل . =

أإنْ شِمتَ مِن نجد بُرَيْقًا تَألّقا   تُكابدُ ليلَ امأرْمَد اعَتادَ أولقا

أراد : ليل الأرمد ، فجرّ أرمد بكسرة مع الميم كما يجر بها مع اللام .

ص : والكسرةُ عن الفتحة فى نصب أولاتِ ، والجمع بالألف والتاء الزائدتين ، وإن سُمِّىَ به فكذلك ، والأعرفُ حينئذ بقاء تنوينه ، وقد يجعل كأرطاةَ علما .

ش : أولو وأولات بمعنى ذوى وذوات ، إلا أن هذين جمعان لأن مفرديهما من لفظيهما بخلاف أولو وأولات ، فلذلك لم يغن عن ذكرهما ذكر جمعى التصحيح ، بل أفردا بالذكر تنبيها على أن إعرابهما كإعراب جمعى التصحيح . وقيدت الألف والتاء بالزيادة احترازا من نحو قضاةٍ وأبيات ، فإن كلا منهما يصدق عليه أنه جمع بألف وتاء ، لكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة ، وتاء أبيات أصل . و لم يتعرض لتأنيث الواحد ولا لسلامة نظمه / لأن هذا الجمع قد يكون للمذكر كحمّامات ودريْهمات وأشهر معلومات . وسنبين المطرد من ذلك وغير المطرد . وقد يكون بغير سلامة النظم كتمرات وغرفات وكسرات .

٨ ب

وقولنا « وإن سمى به فكذلك » أى وإن سمى بهذا النوع الذى تنوب فيه الكسرة عن الفتحة فله بعد التسمية به من ثبوت التنوين ونيابة الكسرة عن الفتحة ما كان له قبل التسمية به ، لأنهُ سُلك بمسلمات ونحوه سبيل مسلمين ونحو ، فقوبل بالتنوين النون ، وبالكسرة الياء ، ولولا قصد هذه المقابلة لساوى عرفات عرفة فى منع التنوين والكسرة ، لتساويهما فى التعريف والتأنيث مع زيادة ثقل عرفات بعلامة الجمعية ، ومن العرب من يكتفى بعد التسمية بتقابل الكسرة والياء ويسقط التنوين فيقول : هذه عرفاتُ ، ورأيت عرفاتِ ، ومررت بعرفاتِ . ومنهم من يقول : رأيت عرفاتَ ، ومررت بعرفاتَ ، فيلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف . وإلى هذه اللغة الإشارة بقولنا « وقد يجعل كأرْطاةَ علما » أى يجعل كواحد زيد فى آخره ألف وتاء كأرطاة وسِعلاة وبهماة .

= وراجع الدرر جـ ١ ص ٧ ، ومعجم شواهد العربية .

الولق والألق : الضرب بالسيف أو الإسراع بالشىء .

والأولق : شبه الجنون ، وهو : أفعل أو فوعل .

ص : وتنوب الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم غيرَ مماثلٍ قَرْوًا وقَرْءًا وخَطأً ، وفمٍ بلا ميم ، وفي ذي بمعنى صاحب . والتزام نقص هَنٍ أعرف من إلحاقه بِهَنَّ .

ش : فى إعراب هذه الأسماء خلاف :

فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة ، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات ، والحركات قبلها هى الإعراب .

ومنهم من يجعل إعوابها بالحركات والحروف معا .

ومنهم من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها ، فسلمت الواو فى الرفع لوجود التجانس ، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال .

ومنهم من جعل إعرابها منويا فى حروف المد ، وما قبلها حركات إتباع مدلول بها على الإعراب المنوى . وسيأتى الكلام على هذا الوجه .

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ، لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة . ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف ، لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة ، أصلا كان أو زائدًا . مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة ، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده ، لأنهما فرعان على الواحد ، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه ، فإذا سبق مثله فى الآحاد أمن مِنَ استبعاد ، ولم يحد عن المعتاد .

فهذه خمسة أقوال ، أضعفها الثالث ، لأن فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه :

أحدها النقل فى غير وقف إلى متحرك . والثانى جعل حرف الإعراب غير آخر . والثالث التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية .

وهذا الوجه وارد على القول الثانى مع ما فيه من نسبة دلالة واحدة إلى شيئين . والأول أيضا ضعيف لأنه يلزم منه وجوب ما لا يجوز إلا فى الضرورة أو الندرة .

والحم أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه ، هذا هو المشهور ، وقد يطلق على أقارب الزوجة . وأشير بعدم مماثلة قروا وقرْءًا وخطأ[1] إلى ثلاث لغات يكون فيها معربًا بالحركات فى حال إفراده وإضافته فيقال : هذا حَمْوٌ وحَمْوُك ، وحَمْءٌ وحَمؤُكَ ، وحَمَأ وحَمَؤُك ، فيعامل معاملة قَرْوٍ وقرءٍ وخَطإٍ وأشباهها .

وقيل « وفم بلا ميم » ليعم صور الاستعمال كلها ، بخلاف قول من يقول : فوك ، فإنه يوهم كون الحكم مقصورا على المضاف إلى الضمير .

وقيل لفظ « ذى بمعنى صاحب » لئلا يذهب الوهم إلى ذى المشار به إلى مؤنث . ولما كان « ذو » لا يضاف إلى ياء المتكلم بخلاف ما ذكر قبله لم يجز أن يعطف على المجرور بمن ، بل عطف على المجرور بفى وهو « ما » فلذلك أعيدت « فى » فقيل « وفى ذى بمعنى صاحب » حرصًا على البيان .

وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا الهن مع هذه الأسماء فيوهم ذلك مساواته لهن فى الاستعمال ، وليس كذلك ، بل المشهور فيه إجراؤهُ مجْرَى يَدٍ فى ملازمة النقص إفرادا وإضافة ، وفى إعرابه بالحركات ، كما روى أن النبى ﷺ[2] قال : « من تَعَزَّى بعزاء الجاهلية فأعضُّوه بهن أبيه ولا تَكْنُوا » وقال على رضى الله عنه : من يَطُل هنُ أبيه ينتطق به . ومن ذلك قول الشاعر[3] :

رُحتِ وفى رجليكِ ما فيهما وقد بدا هنْك من المِئـزَر

أراد : قد بدا هنُك ، فشبهه بعضد فسكن النون كما تسكن الضاد .

ومن العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ، وهو قليل ، فمن لم ينبه عل قلته فليس بمصيب ، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب .

---

(١) القرو : بفتح القاف وسكون الراء وبالواو القصد والتتبع ، وقدح من خشب .
والقرء : بفتح القاف وسكون الراء وبالهمزة الجمع والحيض والطهر ، وقد تضم فاؤه .

(٢) النهاية : ٢٧٢ ، والجامع الصغير ٢٢/١ .

(٣) فى اللسان : أنشد سيبويه : وذكر البيت ولم ينسبه . وفى الدرر : البيت من ثلاثة أبيات لأقيشر بن عبد الله الأسدى ، وذكر الأبيات الثلاثة ، والبيت من السريع ، راجع الدرر جـ ١ ص ٣٢ وشرح المفصل جـ ١ ص ٤٨ ، ومعجم شواهد العربية . وينشده المبرد : وقد بدا ذاك من المئزر .

١٩

ص : وقد تشدد نونه ، وخاء أخ ، وباء أب ، وقد يقال / أُخْوٌ ، وقد يقصر حَمٌ وهما ، أو يلزمهما النقص كيد ودم ، وربما قصرا أو ضُعِّف دم .

ش : ذكر الأزهرى أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة ، وأنه يقال : استأبيت فلانًا بباءين ، أى اتخذته أبا ، وقال سُحيم عبد بنى الحسحاس فى تشديد نون هن[1] :

ألا ليتَ شِعْرِى هل أبيتن ليلة وهَنِّى جاذٍ بين لِهْزمَتَىْ هند

وقال رجل من طيىء فى أخْو[2] :

ما المرءُ أخْوَك إن لم تُلْفِه وَزَرًا عند الكرِيهَة مِعْوانًا على النُّوبَ

وأنشد الفراء[3] :

لِأخْويْنِ كانا أَحْسَنَ الناسِ شِيمَةً وأنفعه فى حاجةٍ لى أريدُها

وقد يقصر حم وهما ، أى الأب والأخ فيقال : هذا أباك ، ومررت بأباك ، وكذا الأخ والحم ، وفى المثل[4] : مُكرَهٌ أخَاكَ لا بَطلٌ ، ويروى بالواو ، وقال الشاعر[5]:

أخاك الذى إن تَدْعُه لِمُلمَّةٍ يُجبْك لما تبغى ويكفِيك من يبغى

وإن تَجْفُه يوما فليس مكافئًا فيَطْمعَ ذو التزويرِ والوشى أن يصغى

وقال الراجز[6] :

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

---

(١) لم ينسبه فى اللسان « هنا » ، وفى الدرر ١/١١ ، ومعجم شواهد العربية . وهو من الطويل والأشباه والنظائر ١٢٠/١ ونسبه لسحيم ، وروايته : لهزمنى هنٌ .

جاذ : ثابت على القيام . لهزمتى : اللهزمتان عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الأذنين ، والمراد هنا جانبا الفرج .

(٢) البيت من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ١٢ لم أقف على قائل هذا البيت ، وراجع معجم شواهد العربية .

تلف : تجد . وزرا : عونا وملجأ . النوب : الشدائد .

(٣) هو خليج الأعيوى كما جاء فى اللسان فى « أخا » وذكر قبله بيت آخر ، والبيتان كما جاءا فى اللسان :

قد قلت يوما والركاب كأنها قواربُ طيرٍحَانَ منها ورودها

لأخوين كانا خير أخوين شيمة وأسرعه فى حاجة لى أريدها

(٤) الميدانى ٣١٨/٢ رقم ٤١١٧ ، وروايته : مكره أخوك .

(٥) البيتان من الطويل ، ولم يعرف قائلهما ، راجع شذور الذهب ص ٢٣٤ ، ومعجم شواهد العربية .

ملمة : نازلة . تبغى : تحب . يبغى : يظلم . تجفه : تعرض عنه .

(٦) نسب الرجز لأبى النجم العجلى ، وقيل إنه لرؤبة ، راجع العينى جـ ١ ص ١٣٣ ، والدرر جـ ١ ص ١٢ . =

واستعمال الحم مقصورًا مشهور على قلته ، قالوا للمرأة حماة[1] .

والتزام نقص الثلاثة قليل ، ومنه قول الراجز[2] :

بأبه اقتدى عَدِىٌّ فى الكَرَم ومَن يُشَابِهْ أبَه فما ظَلَم

وعلى هذه اللغة قيل فى التثنية : أبان ، قال الشاعر[3] :

بما عُنِيتَ به من سُودَدٍ ونَدَى يحيى أباك رَهِينَىْ ميتة وبلى

ومثله[4] :

ولستَ وإنْ أعيَا أَباك مَجَادةً إذا لم تَرُمْ ما أَسْلَفاه بماجد

ولما جرى ذكر يد ودم أشير إلى ما سمع فيهما من القصر كقول الراجز[5] :

يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدا إلا ذراعَ العَنْسِ أو كفَّ اليَدَا

وكقول الشاعر[6] :

كأُطُوم فقدت بُرْغُزَها أَعْقَبَتْها الغُبْسُ منه عَدَما

غَفَلتْ ثم أَتَتْ تطلُبه فإذا هى بعظام ودما

ومثل تضعيف الدم قول الشاعر[7] :

= وديوان رؤبة ص ١٦٨ ، وديوان أبى النجم ص ٢٢٧ .

(١) فى ب : وعلى قصره قالوا ....

(٢) فى الدرر جـ ١ ص ١٢ : البيت لرؤبة بن العجاج يمدح عدى بن حاتم . والديوان ص ١٨٢ .

(٣) البيت من البسيط ، و لم أعرف قائله ، وذكر فى : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ورقة ٤٠ ظ عن الرسالة ص ٧٢ ، و لم ينسبه .

(٤) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله .

(٥) فى الدرر جـ ١ ص ١٣ : لم أعثر على قائل هذا البيت ، وقال فى اللسان : قال ابن سيده : واليدا لغة فى اليد جاء متمما على فعل عن أبى زيد وأنشد البيت ، وهو من الرجز ، والعنس : الناقة الصلبة . وراجع معجم شواهد العربية ، وشواهد التوضيح ص ٩ .

(٦) البيتان من الرمل ، قال فى الدرر جـ ١ ص ١٣ : لم أقف على قائلهما . راجع معجم شواهد العربية ، والتكملة ص ٣٠ واللسان « برغز » .

أطوم : بقرة وحشية . برغزها : ولدها . الغبس : جمع أغبس وهو الذئب .

(٧) البيتان من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ١٤ لم أعثر على قائله . وبغيك فاعل أهان ، وإصرارا مفعول =

أهانَ دَمَّك فَرْغًا بعد عزته يا عَمْرُو بغْيُك إصرارا على الحَسَد
فقد شُفِيتَ شفاءً لا انقضاءَ له وسَعْدُ مُرْدِيك موفورٌ على الأبَد

وقال آخر[1] :

والدمُّ يَجْرى بينهم كالجَدْول

ص : وقد تثلثُ فاءُ فم منقوصا أو مقصورا ، أو يضعّف مفتوح الفاء أو مضمومها ، أو تَتْبعُ فاؤه حرفَ إعرابه فى الحركة كما فُعِل بفاء مَرْءٍ وعينى امرِئ ، وابْنِم ، ونحوُها فوك وأخواتُه على الأصح ، وربما قيل « فا » دون إضافة صريحة نصبا ، ولا يختص بالضرورة نحو[2] .

يصبح ظمآنَ وفى البحر فَمُه

خلافا لأبى على .

ش : فى الفِم تسع لغات : فتح الفاء وكسرها وضمها مع تخفيف الميم والنقص ، وفتحها وضمها مع تشديد الميم ، وفتحها وكسرها وضمها مع التخفيف والقصر ، وأنشد الفراء[3] .

يا حَبَّذَا عينا سُلَيمى والفَما

= لأجله ، والفرغ : السعة والسيلان ، والباطل والهدر ، وراجع معجم شواهد العربية .

(١) البيت من الرجز ، وقائله هو تأبط شرا ، وصدره : حيث التقت بكر وفهم كلها . راجع أمالى ابن الشجرى جـ ٢ ص ٣٤ .

(٢) البيت من الرجز وفى الدرر جـ ١ ص ١٤ والعينى جـ ١ ص ١٣٩ : وهو لرؤبة بن العجاج ، وهو من قصيدة طويلة وقبله :

بل بلد ملء الفجاج قتمه لايشترى كتانه وجهرمه يجتاب ضحضاح السراب أكمه

وفى شرح درة الغواص ص ١٠٤ أوله : كالحوت لا يلهيه شيء يلهمه ، وفى البصائر والذخائر مجلد / ٢ ص ٧٦٩ : يكفيه مكان يلهيه .

(٣) البيت من الرجز ذكره فى اللسان فى « فوه » ولم ينسبه ؛ وفى جمهرة اللغة لابن دريد جـ ٣ ص ٢٨٤ : وقال آخر فى الفم :

حبذا عينا سليمى والفما والجيد والنحر وثدى قد نما

والدرر ١٣/١ .

وحكى ابن الأعرابى فى تثنيته فموان وفميان ، وهذا يدل على أن الفرزدق ليس مضطرا فى قوله[1] :

هما نَفَثا فى فِيَّ مِن فَمَوَيْهِما

بل هو مختار لأنه قد ثبت القصر فى الإفراد ، وثبت بنقل ابن الأعرابى رحمه الله أن العرب قالت فى تثنيته : فموان وفميان ، وأطلق القول . فعلم أن ذلك غير مختص بنظم دون نثر .

وحكى اللحيانى أنه يقال : فمّ وأفمام ، فعلم بهذا النقل أن التشديد لغة صحيحة لثبوت الجمع على وفقها ، فليس بمصيب من زعم أنّ التشديد لم يستعمل فى غير ضرورة ، بل الصحيح أن للفم ثلاث مواد : إحداها فَ مَ ى ، والثانية ف م و والثالثة ف م م ، ومادة رابعة من ف و ه ، وكلها أصول متوافقة فى المعنى ، لا أن أصلها فَوه كما زعم الأكثرون ، لأن ذلك مدَّعًى لا دليل عليه ، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه فى غير ضرورة ، مع تصرف وتوسع ، كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة .

واللغة التاسعة النقص وإتباع الفاء الميم فى الحركة الإعرابية وغيرها .

ولما أشير إلى هذه اللغة بُيِّنَ ما وافق الفمَ فيها فقيل : كما فعل بفاء مرء وعينى امرىء وابنم . ففى مرء لغتان : إحداهما فتح الميم مطلقا ، وهى لغة القرآن . والثانية إتباعها الهمزة فى حركات الإعراب .

وفى امرىء وابنم أيضًا لغتان : إحداهما فتح راء امرأ ونون ابنم مطلقًا . والثانية إتباعهما الهمزة والميم فى حركات الإعراب ، وهذه أفصح اللغتين .

ونحوهما فوك وأخواته عند سيبويه وأبى على ، وهو مذهب قوى من جهة القياس ، لأن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه ، وقد أمكن ذلك فى هذه الأسماء فوجب

---

(١) بقية البيت : على النابح العاوى أشد رجام ، والبيت من الطويل . راجع اللسان فى « فوه » والديوان جـ ٢ ص ٢١٥ طبعة دار صادر بيروت . والدرر ٢٦/١ .

المصير إليه ، واقتصر القول عليه . وإذا كان التقدير مرعيا فى المقصور نحو : جاء الفتى ، وفى المحكى كقولك : من زيدا ؟ لقائل : رأيت زيدا ، وفى المتبع كقراءة بعضهم[1] ﴿ الحمدِ لله ﴾ وكقولهم : واغلام زيداه ، مع عدم ظاهر تابع للمقدر ، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى ، وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه .

ولهذا القول أيضا مرجح / آخر وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقولك : أبو جاد هواز ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها فى التوقف على عامل ، وفى عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك . ٩ ب

وهذا الرد أيضا وارد على ادعاء أن الإعراب فى الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات ، أو الحركات دون الحروف ، لأن ذلك كله غير متوقف على عامل فى المثال المذكور وما أشبهه . وإذا بطلت تلك الأقوال صح ما اختاره[2] سيبويه وتعين المصير إليه ، ومثل هذا قول الشاعر[3] :

وداهيةٍ من دواهى المَنُو ... نِ يَرْهَبُها الناسُ لا فَالها

فأقحم اللام ونوى الإضافة ، وكقولهم : لا أبالك .

وزعم الفارسى أن قوله[4] :

يصبح ظمآن وفى البحر فمه

من الضرورات ، بناء على أن الميم حقها ألا تثبت[5] فى غير الشعر . وهذا من تحكماته العارية من الدليل ، والصحيح أن ذلك جائز فى النثر والنظم ، وفى الحديث

---

(١) سورة الفاتحة ، آية : ١ . قراءة شاذة للحسن البصرى ورؤبة ، شواذ ابن خالويه ص ١ .

(٢) فى ب : صح ما قاله .

(٣) من المتقارب ذكره اللسان فى « فوه » ولم ينسبه ، وهو لعامر بن الأحوص ، سيبويه جـ ١ ص ٣١٦ .

(٤) راجع ص ٤٧ .

(٥) فى ب : ألا تثبت مع إضافة فى غير ... .

الصحيح[1] « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

ومثال قولهم « فا » دون إضافة صريحة قول الراجز[2] :

خالط من سَلْمَى خَيَاشِيم وَفا

أراد خياشيمها وفاها ، فحذف المضاف إليه ونوى الثبوت ، وأبقى المضاف على الحال التى كان عليها .

ص : وتنوب النون عن الضمةِ فى فعل اتصل به ألفُ اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة ، مكسورةً بعد الألف غالبا ، مفتوحةً بعد أختيها ، وليست دليل الإعراب خلافًا للأخفش .

ش : قد علم بما تقدم أىُّ فِعْلٍ هو المعرب ، فلم يحتج هنا إلى تقييد بمضارعة بل أطلق القول لأمن اللبس ، ويتناول قولنا « ألف اثنين أو واو جمع » كونهما ضميرين نحو : أنتما تذهبان ، وأنتم تذهبون . وكونهما علامتى تثنية الفاعل وجمعه كقوله ﷺ[3] « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار » فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها ، وبعد الواو بحاليها نائبة عن الضمة الإعرابية وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة نحو : أنت تفعلين . وقد كان ينبغى أن يستغنى بتقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون ، كما استغنى بتقديره قبل ياء المتكلم فى نحو : غلامى ، لكن سهل الاستغناء بالتقدير فى نحو : غلامى ، كونُ الاسم أصيلَ الإعراب فلا يذهب الوهم إلى بنائه دون سبب قوى ، بخلاف الفعل ، فإن أصله البناء فلم يستغنِ فيه متصلا بهذه الحروف بتقدير الإعراب لئلا يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل ، كما راجعه

---

(١) رياض الصالحين ص ٤٦٠ ، مختصر الزبيدى ٢/ ١٥٠ .

(٢) هو العجاج فى اللسان فى « فوه » وبعده : صهباء خرطوما عقارا قرقفا . والصهباء : الخمر ، أو المعصورة من عنب أبيض اسم لها كالعلم . الخرطوم : الخمر السريعة الإسكار . العقار : الخمر لمعاقرتها أى ملازمتها الدن ، أو لعقرها شاربها عن المشى . القرقف كجعفر وعصفور الخمر يرعد منها صاحبها . وراجع درة الغواص ص ٤١ ، وفى ديوانه – السطلى – ص ٢٢٥ وأراجيز العرب ص ٥٠١ ، وفى ديوانه البيت الأول ص ٤٩٢ والثانى ص ٤٩١ وبينهما أبيات .

(٣) رياض الصالحين ٢١٨/٦ ، ومختصر الزبيدى ٢٣٧/١ ، وصحيح البخارى – طبعة الشعب – ١٣٨/٤ .

مع نون الإناث ، بل جيء بعد هذه الحروف بالنون المذكورة قائمة بثبوتها مقام الضمة ، وبسقوطها مقام الفتحة والسكون ، حملا للنصب على الجزم فى الفعل لأن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم ، وقد حملوا النصب على الجر فى المثنى وجمعى التصحيح نحو : مررت بالزيدين والهندات ، ورأيت الزيدين والهندات ، فحمل أيضًا النصب على الجزم فى نحو : لم يذهبا ولن يذهبا ، ولم يذهبوا ولن يذهبوا ، ولم تذهبى ولن تذهبى .

وأشير بكسرة هذه النون بعد الألف غالبًا إلى فتح بعض العرب إياها كقراءة بعض القراء[1] ﴿ أتعدانَنى أن أُخْرَج ﴾ .

وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف ، وهو قول ضعيف ، لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والنون وافية بذلك ، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود ، لعدم الحاجة إليه ، والدلالة عليه .

ص : وتحذف جزما ونصبا ، ولنون التوكيد ، وقد تحذف لنون الوقاية ، أو تدغم فيها ، ونَدَر حذفها مفردة فى الرفع نظما ونثرا .

ش : قد تقدم الكلام على حذف النون جزمًا ونصبًا ، وعلى حذفها لأجل نون التوكيد ، عند الكلام على المؤكد بها متى يكون مبنيًّا ومتى يكون معربًا[2] ، وأما اجتماعها مع نون الوقاية فعلى ثلاثة أوجه :

أحدها الفك نحو[3] ﴿ أتعدانِنى أن أخرَج ﴾ .

والثانى الإدغام نحو[4] « أتعدانِّى » وهى قراءة هشام عن ابن عامر .

والثالث الحذف نحو[5] ﴿ أين شركائى الذين كنتم تشاقُّونِ فِيهم ﴾ قرأ بها نافع .

---

(١) سورة الأحقاف ، آية : ١٧ ، هو عبد الوارث عن أبى عمرو ، شواذ ابن خالويه ص ١٣٩ .

(٢) راجع ص ٣٥ - ٣٦ .

(٣) سورة الأحقاف ، آية : ١٧ .

(٤) للحسن وابن عامر فى رواية هشام شواذ ابن خالويه ص ١٣٩ .

(٥) سورة النحل ، آية : ٢٧ .

وقرأ غيره « تشاقُّونَ » وقرأ ابن عامر[1] ﴿ أفغيرَ الله تأمرونني ﴾ وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون بالإدغام .

وفى المحذوف خلاف ، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة فى التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع . ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك ، وهو الصحيح لوجوه : أحدها أن نون الرفع قد تحذف دون سبب ، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية ، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون ، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه .

١١٠ وأيضا فإن نون الرفع / نائبة عن الضمة ، وقد حذفت الضمة تخفيفًا فى الفعل نحو قوله تعالى[2] ﴿ إن الله يأمرْكم ﴾ و[3] ﴿ وما يُشعرْكم ﴾ فى قراءة للسوسى . وفى الاسم كقراءة بعض السلف[4] ﴿ ورُسلْنا لديهم يكتبون ﴾ بسكون اللام و[5] ﴿ وبُعولتْهن أحق ﴾ بسكون التاء . فحذف النون النائبة عنها تخفيفًا أولى ، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل .

وأيضا فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها ، وحذف نون الوقاية أولا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب ، وحذفُ ما يؤمَن بحذفه حذفٌ أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف .

وأيضًا لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء ، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان ، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير .

ومثال حذفها مفردة فى الرفع نظما قول الراجز[6] :

---

(١) سورة الزمر ، آية : ٦٤ ، انظر الإتحاف ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٦٧ .

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١٠٩ ، الإتحاف ص ٢١٥ .

(٤) سورة الزخرف ، آية : ٨٠ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ ، لمسلمة بن محارب شواذ ابن خالويه ص ١٤ .

(٦) ذكر البيت فى اللسان والدرر جـ ١ ص ٢٧ ولم ينسباه . وراجع معجم شواهد العربية . وشواهد =

أَبِيتُ أَسْرِى وتَبِيتِى تَدلُكِـى وَجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْك الذكى

وقال أبو طالب[1] :

فإن يَكُ قومٌ سَرَّهم ما صنعتم سَيَحتَلِبُوها لاقِحًا غير باهِـل

ومن حذفها فى الرفع نثرًا قراءة أبى عمرو من بعض طُـرُقة[2] ﴿ قالوا ساحران تظّاهرا ﴾ بتشديد الظاء ، وقول النبى ﷺ[3] « والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا » .

ص : وما جِيءَ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ، أو إتباعا ، أو نقلا ، أو تخلّصا من سكونين فهو بناء . وأنواعه : ضم وفتح وكسر ووقف .

ش : شبه الإعراب يعم البناء اللازم والعارض ، والوارد منه بسكون كمن وقُم ولمْ ، وبفتحة كأين وذهبَ وسوف ، وبكسرة كأمس وجيرِ ، وبضمة كنحنُ ومنذُ . وبنائب عن ضمة كيازيـدون ويازيدان ، وبنائب عن فتحة كلا رجلين ، وبنائب عن سكون كاخش وافعلا .

ويعم الحكاية نحو : مَنْ زيدٍ ؟ لقائل : مررت بزيدٍ ، ومنون ؟ لقائل : جاء رجالٌ :

ويعم الإتباع[4] ﴿ كالحمدِ لله ﴾ و[5] ﴿ للملائكةُ اسجدوا ﴾ والأولى قراءة

= التوضيح ١٧٣ ، والنكت الحسان ٣٠٨ .

(١) البيت من الطويل .

لقحت الناقة قبلت اللقاح فهى لاقح وحرب لاقح على المثل . وناقة باهل : لاصرار عليها أولا خطام أو لا سمة ، والباهل المتردد بلا عمل والراعى بلا عصا ، وفى شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٧٣ :

فإن سر قوما بعض ما قد صنعتم ستحتلبوها لا قحا غير ناهل . قال : ورواية البيت فى السيرة هكذا :

فإن نك قوما نتثر ما صنعتم وتحتلبوها لقحة غير باهل .

وروى : نبتثر . اللقحة : ذات اللبن . ونتثر : نثأر . ونبتثر : ندخر .

(٢) سورة القصص ، آية : ٤٨ ، الإتحاف ١١٣ .

(٣) رياض الصالحين ٢٨٦/٣ ، و ٣٣٨/٥ . وصحيح مسلم بشرح النووى ٣٥/٢ .

(٤) سورة الفاتحة ، آية : ١ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٣٤ .

زيد بن علي ، والثانية قراءة أبي جعفر المدني .

والنقل نحو[1] ﴿ ألم تعلمَ أن الله ﴾ وهي قراءة ورش .

والتخلص من سكونين[2] ﴿ من يشأِ الله يضلله ﴾ ولكلٍّ موضعٌ يُبَيّنُ فيه إن شاء الله تعالى .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٠٦ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٣٩ .

باب إعراب المعتل الآخر

ص : يظهر الإعراب بالحركة والسكون ، أو يقدر فى حرفه وهو آخر المعرب ، فإن كان ألفا قدر فيه غير الجزم ، وإن كان واوا أو ياء يشبهانه قدر فيهما الرفع ، وفى الياء الجر .

ش : ظهور الإعراب بالحركة كيجىءُ زيدٌ ، وإن زيدًا لن يجىءَ إلى عمرٍو . وظهوره بالسكون نحو : لم يفعلْ .

ولما كان الألف صالحًا لكونه آخر اسم وآخر فعل ، ولم يكن الكلام فى إعراب أحدهما دون الآخر قيل « قدر فيه غير الجزم » أى الرفع والنصب والجر نحو : تعطَى المنى ، ولن تلقى أذى من فتى . ولا يقدر فيها جزم بل يظهر بحذفها .

ومشبه الألف من الياءات الخفيفة بعد كسرة ، ومن الواوات الخفيفة بعد ضمة ، ولا تقع الواو الخفيفة بعد ضمة حرف إعراب فى غير الأفعال إلا فى الأسماء الستة حال رفعها ، فلذلك عزى تقدير الرفع للياء والواو ، ولم يعز تقدير الجر من مشبهى الألف إلا للياء .

ص : وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا فى الضرورة ، فيقدر لأجلها جزمها ، ويظهر لأجلها جر الياء ورفعها ورفع الواو ، ويقدر لأجلها كثيرا وفى السعة قليلا نصبها ، ورفع الحرف الصحيح وجره ، وربما قدر جزم الياء فى السعة .

ش : الثلاثة التى ينوب حذفها عن السكون هى الألف والياء والواو اللذان يشبهانه ، نحو : من يهدِ الله يخشَه ويرجُه ، فحذفت للجزم ياء يهدى ، وألف يخشى ، وواو يرجو ، ويكتفى بتقدير طرآن السكون مسبوقا بحركة فى الضرورة كقول الراجز[1] :

---

(١) هو رؤبة بن العجاج ، راجع الدرر جـ ١ ص ٢٨ ، ومعجم شواهد العربية .

إذا العجوز غضبتْ فطَلِّق ولا تَرَضَّاهـا ولا تَمَلَّق

وكقول الشاعر[١] :

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي بما لاقتْ لَبُونُ بنى زياد

وكقول الآخر[٢] :

هجوتَ زَبّان ثم جئتَ معتذرا من هَجْوِ زبانَ لم تهجو ولم تَدَع

ويظهر لأجل الضرورة جر الياء ، ورفعها ، فظهور جرها كقوله[٣] :

فيوما يُوَافِين الهوى غيرَ ماضِيِ وطورا ترى منهن غولا تَغَوَّلُ

وكقول أبى طالب[٤] :

كذبتم وبيت الله نُبْزِى محمدا ولم تُخْتَضَبْ سُمْر العوالِيِ بالدم

وظهور رفع الياء كقول جرير[٥] :

---

(١) هو قيس بن زهير العبسى ، والبيت من الوافر ، راجع الدرر جـ ١ ص ٢٨ ، والعينى جـ ١ ص ٢٣٠ ، وذكر فى ص ٤٠ .

(٢) البيت من البسيط ، قال العينى جـ ١ ص ٢٣٤ : لم أقف على اسم قائله ، وفى الدرر جـ ١ ص ٢٨ : لم أعثر على قائله ، وقائله أبو عمرو بن العلاء ، راجع مدرسة البصرة النحوية ص ٤٢٧ .

(٣) البيت لجرير من قصيدة يهجو فيها الأخطل وهو من الطويل وروى البيت :

فيوما .... ويوما ترى ....

بكسر الياء من « ماضى » مع تنوينها ، وغير ماضى أى غير نافذ ، والغول الهلكة والداهية ، أو دابة رأتها العرب وعرفتها . وتغول أصلها تتغول أى تتلون . وغير منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف ، أى وفاء غير نافذ . راجع النوادر فى اللغة ص ٢٠٣ والعينى جـ ١ ص ٢٢٧ ، وفى الديوان : فيوما يجارين الهوى غيرَ ماصِبًا ... وفيما يجوز للشاعر للقزاز ١٩٧ بلفظ : يجارين .

(٤) االبيت من الطويل . ونبزى : نبطش به أو نقهره . ويبزى : يغلب ويقهر .

ذكر فى الدرر الشطر الثانى وقال : لم أقف على قائله ولا تتمته جـ ١ ص ٣ . وفى خزانة الأدب :

كذبتم وبيت الله نُبزِى محمدا ولمّا نطاعن دونه ونناضل

وفى اللسان :

كذبتم وحق الله يُبْزَى محمد ولما نطاعن دونه ونناضل

ونسبه فى هامش كتاب النوادر للقالى لأبى طالب يعاتب قريشا ، وراجع الكتاب جـ ١ ص ٢٥٩ و جـ ٢ ص ٦٥ ، وشرح شواهد المغنى جـ ١ ص ٣٩٥ .

(٥) البيت من المتقارب . كبا الزند : لم يور . والديوان ص ١٠٣ .

وعرقُ الفرزدق شرُّ العُرُوق خبيثُ الثّرى كابِئُ الأزْنُـد

وظهور رفع الواو[1] كقول رجل من طيئ[2] :

إذا قلتُ علَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَواجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيه بالوجد

ويقدر لأجل الضرورة كثيرًا نصب الياء والواو ، كقول الراجز[3] :

كأن أيديهنّ فى القاعِ القَرِق أيْدِى جَوَارٍ يتعاطيْنَ الـوَرِق

وكقول زهير[4] : /

١٠ ب

ومَنْ يَعصِ أطرافَ الزِّجاج فإنّه يطيعُ العَوالِى رُكِّبَتْ كلَّ لَهْذَم

وكقول ابنه كعب[5] :

أرجُو وآمُلُ أن تدنُو مؤدَّتُها وما إخالُ لدينا منك تَنْويلُ

ومن ورود ذلك فى السعة قراءة جعفر بن محمد رضى الله عنه[6] ﴿ من أوْسط ما تطعمون أهاليكم ﴾ بسكون الياء ، وقراءة غيره[7] ﴿ إلّا أن يعْفُونَ أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح ﴾ بسكون الواو .

---

(١) فى الأصل « الياء » والصواب ما ذكرته .

(٢) البيت من الطويل ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٣٠ لم أقف على قائل هذا البيت ، وراجع العينى جـ ١ ص ٢٥٢ ، ومعجم شواهد العربية .

(٣) قال فى الدرر جـ ١ ص ٢٩ : البيتان نسبهما بعضهم لرؤبة . والديوان ص ١٧٩ .
القرق : المستوى . الورق : الدراهم المضروبة .

(٤) البيت من الطويل . الديوان – الأعلم – ص ١٤ .
الزجاج : جمع زج وهو حديدة فى أسفل الرمح . العوالى : جمع عالية وهى أعلى القناة أو رأس الرمح أو النصف الذى يلى السنان . اللهذم : كجعفر القاطع من الأسنة ، راجع القصائد العشر ص ١٢٤ . وفى ب : الرماح مكان الزجاج .

(٥) البيت من البسيط .
تنويل : عطاء . راجع خزانة الأدب جـ ٤ ص ٧ ، والدرر جـ ١ ص ٣١ .

(٦) سورة المائدة ، آية : ٨٩ ، البحر ٤/ ١٠ ، والكشاف ١/٣٦١ ، ومعجم القراءات ٢/٢٣٥ .

(٧) سورة البقرة ، آية : ٢٣٧ ، البحر ٢/٢٣٦ والكشاف ١/١٤٦ ومعجم القراءات ١/١٨٤ وهى للحسن والشعبى وأبى نهيك .

وتقدير رفع الصحيح كقراءة مسلمة بن محارب[1] ﴿ وبُعُولتْهُـن أحق بردهن ﴾ بسكون التاء ، وحكى أبو زيد الأنصارى[2] ﴿ ورُسلْنا لديهم يكتبون ﴾ بسكون اللام .

وحكى أبو عمرو أن لغة بنى تميم تسكين المرفوع من يعلمْهم ونحوه .

وتقدير جر الحرف الصحيح كقراءة أبى عمرو[3] ﴿ فتوبوا إلى بارئْكم ﴾ وقرأ حمزة[4] ﴿ ومَكْرَ السيئ ﴾ .

ومثال تقدير جزم الياء فى السعة قراءة قنبل[5] ﴿ إنه من يتقي ويصبرْ ﴾ .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .

(٢) سورة الزخرف ، آية : ٨٠ ، الإتحاف ص ٣٨٦.

(٣) سورة البقرة ، آية : ٥٤ . وهى لغة أسد وتميم ، الإتحاف ١٣٦ .

(٤) سورة فاطر ، آية : ٤٣ . بسكون الهمزة وصلا ، الإتحاف ٣٦٢ .

(٥) سورة يوسف ، آية : ٩٠ . بإثبات الياء وصلا ووقفا ، الإتحاف ٢٦٧ .

باب إعراب المثنى والمجموع على حده

ص : التثنيةُ جَعْلُ الاسم القابل دليلَ اثنين ، متفقين فى اللفظ غالبا ، وفى المعنى على رأى ، بزيادة ألف فى آخره رفعا ، وياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا ، تليهما نون مكسورة ، وفتحها لغة ، وقد تضم ، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة ، ولزوم الألف لغة حارثية .

ش : « جعل الاسم » أولى من جعل الواحد ، لأن المجعول مثنى يكون واحدا كرجل ورجلين ، ويكون جمعًا كجِمال وجِمالين ، ويكون اسم جمع كرَكب ورَكبَين .

وليس المراد بالجعل وضع الواضع ، فيدخل فى الحد نحو : زكا[1] من الموضوع لاثنين . بل الجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه .

وقيد (بالزيادة) لئلا يدخل المصدر المجعول لاثنين خبرًا أو وصفًا نحو : هذان رضا ، ومررت برجلين رضا .

وقيد الاسم (بالقابل) تنبيها على أن من الأسماء غير قابل للتثنية . كالمثنى والمجموع على حده للزوم الثقل بجمعه وتثنيته ، والذى لا نظير له فى الآحاد ، وأسماء العدد غير مائة وألف .

ولما كان من المثنى ما مفرداه متفقا اللفظ وهو المقيس كرجلين ، وما مفرداه مختلفا اللفظ وهو محفوظ كالقمرين فى الشمس والقمر ، نَبَّهت على ذلك بقولى (متفقين فى اللفظ غالبا) . وبقولى (وفى المعنى على رأى) على خلاف فى المختلفى المعنى كعين ناظرة وعين نابعة ، وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه ، والأصح الجواز ، لأن أصل التثنية والجمع العطف ، وهو فى القبيلين جائز باتفاق ، والعدول

---

(١) الزكا : بالقصر الشفع من العدد .

عنه اختصار ، وقد أوثر استعماله فى أحدهما فليجز فى الآخر قياسًا ، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله ، إذ لا فرق بين قولنا : رأيت ضاربا ضربا وضاربا ضربة ، وبين قولنا : رأيت ضاربين ضربًا وضربة .

وقال بعضهم : اختصار التثنية كاختصار الخبر ، فكما جاز : زيد ضارب وعمرو ، فحذف خبر عمرو اكتفاء بخبر زيد لتوافقهما معنى ، كذلك جاز أن تقول : جاء الضاربان فى المتوافقين معنى . وكما لم يجز أن يقال : زيد ضارب وعمرو ، فتحذف خبر عمرو إذا خالف خبر زيد معنى وإن وافقه لفظا ، كذلك لا يجوز أن يقال : زيد وعمر ضاربان مع مخالفة المعنى .

والجواب من وجوه : أحدها : أن حذف الخبر المخالف معنى لم يجز لأنه حذف بلا عوض فى اللفظ ولا دليل على معناه ، وأحد مفردى المثنى معوض عنه علامة التثنية ، ومقدور على الدلالة عليه بقرينة .

الثانى : أن ذكر عمرو فى المثال المذكور يوقع فى محذورين : أحدهما توهم المحذوف مماثلا للمذكور ، والآخر توهم إلغاء ذكر عمرو ، والمثنى لا يتوهم فيه إلغاء .

الثالث : أن التخالف فى اللفظ لابد معه من تخالف المعنى و لم يمنع من التثنية ، فأن لا يمنع منها التخالف فى المعنى مع عدم التخالف فى االلفظ أحق وأولى . وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنبارى ، واحتج بقوله ﷺ[1] « الأيدى ثلاث فيد الله تعالى االعليا ، ويد المعطى ، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة » ويؤيد ذلك قوله تعالى[2] ﴿ نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحااق ﴾ ومما يؤيد ذلك قول أبى على القالى : من كلام العرب[3] : خِفَّة الظهر أحد اليسارين ، والعُزْبة أحد السِّباءَيْن ، واللبن أحد اللحمين ، والحِمْيةُ إحدى الموتتين . وقولهم : القَلم أحد السِّنانين ، والخال أحد الأبوين . ومن ذلك قول بعض الطائيين[4] :

---

(١) الجامع الصغير ١٠٧/١ ، وغريب الحديث للبستى ٥٩٤/١ – ٥٩٦ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٣٣ .

(٣) الأمالى جـ ٢ ص ٥٦ ، وفى بعض النسخ : أحد السبابين ... وإحدى الميتتين .

(٤) البيت من البسيط ، و لم أعرف قائله ، قال محقق شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٨ : لم أقف عليه ، و لم أعرف أضبطه إلا كلمة « فكأننى » فهى فكاننى ، وروايته : كم ليث أغربى . غرثت : جاعت . وفى =

كم ليثٍ اغترّبى ذَا أشْبُلٍ غَرِثت   فكاننى أعظَمُ الليثين إقداما

ومثله[1] :

وكائن سفكْنا نفسَ نفس عزيزة   فلم يُقْضَ للنفسينِ من سافِك ثأر

ويمكن أن يكون منه قول الشاعر[2] :

يداك كفَتْ إحداهما كلّ بائس   وإحداهما كفّتْ أذى كلِّ معتد

ويؤيد ذلك قوله تعالى[3] ﴿ إن اللهَ وملائكته يصلون ﴾ فإن الواو إما عائدة على المعطوف وهذا ممتنع لأنه من الاستدلال بالثانى على الأول كقول االشاعر[4] :

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما   عندك راضٍ والرأىُ مختلف

وهو ضعيف ، وإنما الجيد الاستدلال بالأول على الثانى كقوله تعالى[5] ﴿ والحافظين فروجهم والحافظات ﴾ وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب ، ولو سلم استعمال هذا الوجه / مع ضعفه لمنع من استعماله هنا تخالف المستدل به والمستدل عليه فى المعنى ، وذلك لا يجوز بإجماع . فتعين عود الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه ، وكون الصلاة معبرا بها عن حقيقتين مختلفتين ، وهو المطلوب .

١١/١

ومثال فتح نون المثنى قول حميد بن ثور[6] :

= الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى ورقة ٤١ ظ عن الرسالة ص ٧٤ : اعتن لى أى عرض لى . وكذا فى ب .

(١) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله ، وذكر فى الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ورقة ٤٢ ظ عن الرسالة ص ٧٤ .

(٣) سورة الأحزاب ، آية : ٥٦ .

(٤) قائله قيس بن الخطيم ، والبيت من المنسرح .

راجع ديوان قيس بن الخطيم ص ٢٣٩ ، والكتاب جـ ١ ص ٧٤ – ٧٥ تحقيق هارون . والبيت مذكور فى ديوان حسان بن ثابت ص ٣٣٧ ، وفى معانى القرآن جـ ٢ ص ٣٦٣ نسبه لمرّار الأسدى ، وفى تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٢ لعمرو بن امرئ القيس الأنصارى كما فى اللسان جـ ٦ ص ٣٥١ .

(٥) سورة الأحزاب ، آية : ٣٥ .

(٦) البيتان من الطويل . قال العينى : جـ ١ ص ١٧٧ من قصيدة : بائية يصف فيها حميد القطاة ، وراجع الدرر جـ ١ ص ٢١ ، والديوان ص ٥٤ ، ٥٥ ورواية الأصل :

إذا ما تبالين البلى تزعمت   لهن قلولاة النجاء طلوب   =

وقَعْنَ بِجَوفِ الماءِ ثم تَصوَّبَتْ بهن قَلَوْلاةُ الغُدُو ضَرُوب
عَلَى أحْوَذِيَّينَ استَقَلَّتْ عشِيةً فما هى إلا لَمحَةٌ وتغِيبُ

أنشده الفراء بالفتح ، وليس موضع ضرورة ، وحكى أبو على عن أبى عمرو الشيبانى : هما خليلانُ ، وقال : ضم نون التثنية لغة . وسقوطها للإضافة كثير ، وللضرورة فى قوله[1] :

هما خُطَّتا إما إسارٌ ومِنَّة وإما دَمٌ والقتل بالحر أجدرُ

وأنشد ثعلب[2] :

لنا أَعْنُز لُبْن ثلاث فبعضها لأولادها ثِنتا وما بيننا عَنز

وقال[3] :

لها مَتْنَتان خَظَاتا كما أكبَّ على ساعديْه النمر

وسقوطها لتقصير صلة كقول الشاعر[4] :

خليلَىَّ ما إن أنتما الصّادِقا هوى إذا خِفتما فيه عَذُولا وواشيا

وكقول الآخر[5] :

أبِنِى كُلَيْب إن عمَّىَّ اللَّذا قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا

ولغة بنى الحارث بن كعب إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف فى كل حال . وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر والكوفيون إلا حفصا قوله تعالى[6] ﴿ إن هذان

= والمذكور هنا رواية اللسان فى « قلا » .

(١) البيت لتأبط شرا ، وهو من الطويل ، راجع الدرر جـ ١ ص ٢٢ .

(٢) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله ، وراجع الخصائص جـ ٢ ص ٤٣٠ ، ومعجم شواهد العربية واللبن : جمع لبون . وفى ب : لأولادنا .

(٣) البيت لامرىء القيس ، وهو من المتقارب الديوان ص ٥٦ السندوبى ، وراجع شرح المفصل جـ ٩ ص ٢٨ ، وراجع ديوانه ص ١٦٤ . وخظاتا : أصلها خظاتان فحذف النون ، أو أصلها خظتا أى ارتفعتا ، وقد جىء بها هنا للاستشهاد على الرأى الأول .

(٤) البيت من الطويل ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٢٣ : لم أعثر على قائله ، ومعجم شواهد العربية .

(٥) البيت للأخطل من قصيدة يفتخر فيها بقومه ويهجو جريرا ، وهو من الكامل ، راجع الدرر جـ ١ ص ٢٣ ، وراجع ديوانه ، ص ١٠٨ وشعر الأخطل ، صنعة السكرى ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ص ٤٤ .

(٦) سورة طه ، آية : ٦٣ .

لساحران ﴾ ووافق فى ذلك الحارثيين بنو الهَجَيْم وبنو العنبر ، ومنه قول الشاعر[1] :

تَزودَ منّا بين أذناه ضربــةً   دعته إلى هابى التراب عَقيم

وقال آخر[2] :

وأطرق إطراقَ الشُّجاع ولو رَأَى   مَساغا لناباه الشُّجاعُ لصمَّمَا

وأنشد أبو زيد[3] :

طارُوا عَلاهن فشُلْ علاهــا   واشدُد بِمَثْنَى حَقَب حَقْواها

ناجِيَةٌ وناجيا أباها

ص : وما أُعْرِب إعراب المثنى مُخالفا لمعناه ، أو غيرَ صالح للتجريد وعطف مثله عليه فمُلحَقٌ به ، وكلا وكلتا مضافين إلى مضمر ، ومطلقا على لغة كنانة .

ش : من المعرب إعراب المثنى وليس بمثنى ما يراد به التكثير كقوله تعالى[4] ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ بمعنى كرات ، لأن بعده ﴿ ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير ﴾ أى مزْدَجرا وهو كليل ، ولا يكون ازدجار وكلال بكرتين فحسب ،

---

(١) البيت من الطويل وهو لهوبر الحارثى قال فى الدرر جـ ١ ص ١٤ : لم أقف على قائله ، وراجع شرح المفصل جـ ٣ ص ١٢٨ ، وكتاب ليس فى كلام العرب ص ٦٤ ، وشرح الملوكى فى التصريف ص ٢٢٧ . وفى اللسان « صرع » « وشظا » و « هبا » والصحاح « هبا » والضرورة للقزاز ص ١٨٦ والشذور ص ٤٩ .

(٢) هو المتلمس ، والبيت من الطويل ، راجع شرح المفصل جـ ٣ ص ١٢٨ ، وراجع شعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٣٣٨ ، وروايته ... ولو يرى مساغا لنابيه ....

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٣) فى اللسان فى « علا » قال الراجز :

أى قلوص راكب تراها   فاشدد بمثنى حقب حقواها

ناديــة وناديــا أباهـــا   طاروا علاهن فطر علاها

و لم ينسب البيتين ، وراجع شرح المفصل جـ ٣ ص ١٢٩ فقد ذكر أنه قيل إن الأبيات لرجل من بنى الحارث ولأبى النجم . علاهن : عليها ، أى أسرعوا عليها . حقب : حبل يشد به الرحل . حقواها : مثنى حقو وهو الخصر . وراجع النوادر فى اللغة ص ٥٨ و ص ١٦٤ .

(٤) سورة الملك ، آية : ٤ .

بل بكرات . ومنه قولهم : سبحان الله وحنانيه ، وقول الراجز[1] :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْن مَرتين

قال الفراء : أراد : ومَهْمه بعد مهمه . وهذا النوع قد يغنى عنه التجريد وعطف مثله عليه ، وهو مع ذلك غير مثنى لأنه يدل على أكثر من اثنين . ومثال الاستغناء عنه بتجريده وعطف مثله عليه قول الشاعر[2] :

لو عُدَّ قبرٌ وقبر كنتَ أكرمهم ... ميتا وأبعدَهم عن منزلِ الذّام

وكقول جرير[3] :

إنا أتيناك نرجُو منك نافلةً ... من رَمْلِ يَبرين إن الخير مطلوب

تجرى بنا نُجُبٌ أفنى عرَائِكها ... خمسٌ وخمسٌ وتأويبٌ وتأويب

وكقول الآخر[4] :

إن النجاةَ إذا ما كنت ذا بَصَر ... من جانبِ الغَيِّ إبعادٌ وإبعاد

وقد يغنى فى هذا النوع التكرير عن العطف كقوله تعالى[5] ﴿ كلّا إذا دكت الأرض دكا دكا * وجاء ربك والملك صفًا صفا ﴾ أى : أى دكا بعد دك ، وصفا بعد صف .

ومن المعرب كمثنى وهو فى المعنى جمع قوله تعالى[6] ﴿ فأصلحوا بين

---

(١) هو خطام المجاشعى ، والمهمه : المفازة البعيدة . والقذف : البعيد أو المرتفع الصلب . والمرت : الأرض التى لا ماء فيها ولا نبات ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٥ واللسان فى « مرت » وبعده :

ظهراهما مثل ظهور الترسين ... جبتهما بالنعت لا بالنعتين

(٢) البيت من البسيط ، وهو من أبيات أربعة أوردها أبو تمام والأعلم الشنتمرى وصاحب الحماسة البصرية فى حماساتهم لعصام بن عبيد الزمانى ، ونسبها الجاحظ فى البيان والتبيين لهمام الرقاشى وأولها :

أبلغ أبا مسمع عنى مغلغلة ... وفى العتاب حياة بين أقوام

وراجع ديوان الحماسة جـ ٢ ص ٥ وراجع جـ ٣ ص ٣٤٥ من خزانة الأدب . والبيان والتبيين جـ ٣ ص ٢٧٣ .

(٣) فى اللسان : يبرين ، اسم موضع يقال له ، رمل يبرين . وراجع الديوان ص ٣٦ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للأفوه الأودى ، راجع شعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٧٠ وروايته : .... فى نفر : من أجَّةِ الغي .

(٥) سورة الفجر ، آيتا : ٢١ ، ٢٢ .

(٦) سورة الحجرات ، آية : ١٠ .

أخويكم ﴾ وقوله ﷺ[1] « البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا » ومنه قول الشاعر[2] :

تُلقَى الإوزُّون فى أكْنَافِ دارَتِها تمشِى وبين يَديْها البُرُّ مَنْثُور

أراد بين أيديها .

ومن المعرب أعراب المثنى ما هو مفرد ولا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه وهو على ضربين : اسم جنس ككلبتى الحداد ، وعلم كالبحرين والدونكين وكنانين وهى أسماء مواضع ، قال الشاعر[3] .

يكادان بين الدَّوْنَكَيْن وأَلْوَة وذات القَتَاد السُّمر ينسلخان

وقال آخر[4] :

دعتنا بكهفٍ من كنانين دعوة على عجل والركبُ دهماء رائح

ومن المعرب إعراب المثنى ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه كحوْل وحَوال فتجريدهما كقوله تعالى[5] ﴿ فلما أضاءت ما حوله ﴾ .

وكقول الشاعر[6] :

أهَدَمُوا بيتَك لا أبالكا وزعموا أنَّك لا أخَالكا
وأنا أمْشِى الدَّأَلَى حَوالكا

---

(١) البيعان تثنية بيع وهو البائع والمشترى والمساوم ، رياض الصالحين ص ٤٦ .

(٢) فى اللسان :

تلقى الإوزين فى أكناف دارتها فوضى وبين يديها التين منثور

والبيت من البسيط ، وراجع شرح المفصل جـ ٥ ص ٥ . والبيت للنابغة الذبيانى من قصيدة وروايته فى شعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٦٨٤ : .... بيضا وبين يديها التبن منثور

وتنسب القصيدة لأوس بن حجر ، وراجع ديوان النابغة الذبيانى ص ٢٠٥ تحقيق د . شكرى فيصل .

(٣) البيت من الطويل نسبه فى القاموس المحيط لابن مقبل يصف هجفين بشدة العدو ، قال : أى ينسلخان من جلودهما . والهجف الظليم المسن أو الجافى الثقيل منه ومنا ، وفى اللسان فى « دنك » الدونكان : موضع قال : قال تميم بن أبى بن مقبل وذكر البيت .

(٤) البيت من الطويل . فى الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ورقة ٤٢ ظ عن الرسالة ص ٧٦ : هو تميم العجلانى ديوانه ص ٤٠ وروايته : .... كنابين .... على عجل دهماء ... ودهماء امرأة ابن مقبل .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٧ .

(٦) فى اللسان فى « دأل » : أنشد سيبويه فيما تضعه العرب على ألسنة البهائم لضب يخاطب ابنه : =

وتلبسهما بعلم التثنية كقول الراجز[1] :

يا إبلى ما ذَامُه فَتأبَيَه ماءٌ رَوَاءٌ ونَصِيٌّ حَوْلَيه

وكقول النبى عليه السلام[2] « اللهم حوالَينا ولا علَينا » ونزر هذا الاستعمال فى متمحض الإفراد كقوله[3] :

على جَـرْداءَ يقطعُ أَبْهَرَاهـا حِزامُ السَّرْجِ فى خيل سراع

الأبهر عرق معروف فثناه مجازا ، وكذا قيل فى قول الشاعر[4] :

تربع وَعْسَ الأَخْرَمَيْن وأرْبَلت له بعد ما ضاقت جِواء المَكَامِن

أراد الأخْرَم ، وهو موضع ، فثناه مجازا ، وأنشد ابن سيده فى المحكم[5] :

فجعَلْنَ مَدْفع عَاقِلَيْن أيَامِنا وجعلن أَمْعَز رَامتَيْن شِمالا

وقال : أراد عاقلا وهو جبل . وأجاز الفراء أن يكون من هذا القبيل قوله تعالى[6] ﴿ ولمن خاف مقام ربِّه جنتان ﴾ .

= أهدموا بيتك لا أبالكا وأنا أمشى الدألى حوالكا

وفى كتاب المقصور والممدود ص ٤٠ : وقال الراجز ، وراجع سيبويه جـ ١ ص ٣٥١ ، والدرر جـ ١ ص ١٥ ، ونسبه فى معجم شواهد العربية للضب ، فيما تزعم العرب .

(١) فى اللسان فى « أبى » : قال ابن جنى وقد قالوا أبى يأبى أنشد أبو زيد ، وفيه : وقال الزفيان السعدى :

يا أبلى ما ذامه فتأبيه ماء رواء ونصى حوليه

والنصى : نبت ما دام رطبا ، فإذا ابيض فهو الطريفة ، فإذا ضخم ويبس فهو الحلى على وزن غنى . وراجع النوادر فى اللغة ص ٩٧ ، وفى كتاب ليس فى كلام العرب : .... فتِئبيه بكسر تاء المضارعة ، لأنهم لما رأوا المستقبل مفتوحا قد روا أن ماضيه مكسور فكسروا أول المستقبل للإشارة إلى ذلك .

(٢) جزء من حديث الاستسقاء .

(٣) قال فى الدرر : استشهد به على وقوع المثنى – أبهراها – موقع المفرد – أبهر – لأن الدابة لها أبهر واحد ، ولم أعثر على قائله جـ ١ ص ١٧ . وهو من الوافر ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله . والوعس : السهل اللين من الرمل . وأربلت الأرض : كثر ربلها وهو نوع من الشجر .

(٥) فى اللسان فى « عقل » : عاقل جبل وثناه الشاعر للضرورة فقال : يجعلن مدفع .. ولم ينسبه . والبيت من الكامل . ينظر ديوان جرير ص ٤٢٩ ، ورامة موضع ، والأمعز المكان الصلب الكثير الحصى . وفى طبعة صادر ص ٣٦١ وفيه : يجعلن .

(٦) سورة الرحمن ، آية : ٤٩ .

١١ ب

ومما ينبغى أن يكون ملحقا بالمثنى نحو : القمرين فى الشمس / والقمر ، فإنه غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه ، بل للتجريد وعطف مباينه عليه . فإن قيل فيه مثنى فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح ، كما يقال لاسم الجمع جمع .

ومن المعرب إعراب المثنى وليس مثنى فى الاصطلاح لعدم الصلاحية للتجريد اثنان واثنتان ، والمذْروان وهما طرفا الألية وطرفا القوس وجانبا الرأس ، ولا يستعمل مفردهما . ومثله : جاء فلان يضرب أصْدرَيْهِ ، إذا جاء فارغا . ومن هذا القبيل قولهم لعمرو ومعاوية ابنى شرحبيل بن عمرو بن الجون : الجَونان .

وقال أعرابى : جَنَّبك الله الأمرَّيْن وكفاك شرَّ الأجْوفَيْن ، وأذاقك البَرْديْن ، أراد : الفقر والعُرْى ، والبطن والفرج ، والغنى والعافية . ومن هذا قولهم لما هو فى وسط شيء : هو فى ظهْرَيْه وظهْرانَيْه ، ولقيته بين الظهرين والظهرانَيْن ، أى فى اليومين أو الثلاثة .

وأما كلا وكلتا فمفردا اللفظ مثنيا المعنى ، واعتبار اللفظ فى خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى قال الله تعالى[1] ﴿ كلتا الجنتين آتت أُكُلَهَا ﴾ ولو اعتبر المعنى لقال « آتتا » وقد جمع الشاعر الاعتبارين فى قوله[2] :

كلاهما حينَ جدّ الجرىُ بينهما   قد أقلَعا وكلا أنْفَيْهِما رابى

ولكونه مفرد اللفظ مثنى المعنى أعرب إعراب المفرد فى موضع ، وإعراب المثنى فى موضع ، إلا أن آخره معتل فلم يلق به من إعراب المفرد[3] إلا المقدر ، فجعل ذلك له مضافا إلى ظاهر ، ليتخلص من اجتماع إعرابى تثنية فى شيئين كشىء واحد ، وجعل الآخر له مضافا إلى مضمر ، لأن المحذور فيه مأمون ، وقد أجرته كنانة مجرى المثنى مع الظاهر أيضا فيقولون : جاء كلا أخوَيك ، ومررت بكلْى أخويك ، ورأيت كِلْى أخويك ، وهذه اللغة التى رواها الفراء معزوةً إلى كنانة تبين صحة قول من

---

(١) سورة الكهف ، آية : ٣٣ .

(٢) هو الفرزدق ، والبيت من البسيط ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٦ - ١٧ والعينى جـ ١ ص ١٥٧ ، والديوان جـ ١ ص ٣٤ .

(٣) ليس فى ب من أول : فى موضع وإعراب إلى : المفرد .

جعل كلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة ، فإن القائل إن « كلا » معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وإلى وعلى ، ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر فى لغة كنانة ، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف لدى وعلى وإلى مع الظاهر . على أن مناسبة كلا للمثنى أقوى من مناسبتها للدى وعلى وإلى ، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما . وأيضا فإنّ تَغير ألف كلا حادث عند تغيير عامل ، وتغير ألف لدى وإلى وعلى حادث بغير تغير عامل ، فتباينا ، وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر .

وكلتا فى المؤنث ككلا فى المذكر .

ص : ولا يُغْنى العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار إلا مع قصد التكثير أو فَصْلٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ .

ش : استعمال التثنية بدلا من العطف تخفيف يشبه الإعلال الملتزم ، فكما لا يرجع التصحيح فى مثال : أعان واستعان إلا فى شذوذ واضطرار كقول الراجز[1] :

كأنّ بينَ فَكِّها والفَكِّ ... فارةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فى سُكِّ

أراد بين فكيها ، فجاء بالأصل المتروك ،إما شذوذًا بحيث لو كان فى غير شعر لم يمتنع ، وإما لضرورة إقامة الوزن . ومثله قول الآخر[2] :

كأن بين خلفها والخلف ... كشَّة أفعى فى يبيس قُفِّ

وأما استعمال العطف فى موضع الجمع فلا سبيل إليه لأنه أشق من استعماله فى موضع التثنية بأضعاف كثيرة . ولأن الجمع ليس محدودا فتذكر آحاده معطوفا بعضها

---

(١) ذكره فى اللسان فى « فكك » ولم ينسبه ونسبه فى « زكك » لمنظور بن مرثد الأسدى . وشرح المفصل ٤/١٣٨ و ٨/٩١ وفى كتاب تهذيب إصلاح المنطق ص ١٠ ، وأنشد لمنظور بن مَرْثد الأسدى :

يا حبذا جارية من عك ... تعقد المرط على مِدَك

شبه كثيب الرمل غير ك ... كأن ....

وفارة المسك : رائحته أو وعاؤه . والسك : الضيق .

(٢) البيت من الرجز ، ولم أعرف قائله ، والقف مايبس من البقل وسقط إلى الأرض فى موضع نباته ، كنز الحفاظ فى تهذيب الألفاظ ص ٣٥٣ ، والمثلث لابن السيد البطليوسى ١/٤٨٦ .

على بعض كما فعل بالمثنى . فلو كان الجمع مدلولا عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف موضعه كقول الشاعر[1] :

ولقد شربتُ ثمانيا وثمانيا وثمانِ عَشْرَةَ واثنتين وأربعا

وكقول الآخر[2] :

وردن اثنتين واثنتين وأربعا يبادرنَ تغليسا ثمال المداهن

وقد تقدم بيان الاستغناء بالعطف عن التثنية المقصود بها التكثير ، وأما الاستغناء به لفصل ظاهر فقولك : مررت بزيد الكريم وزيد البخيل ، ولو ثنيت وأخرت الصفتين مفترقتين لجاز .

وأما الاستغناء به بفصل مقدر فكقول الحجاج ، وقد نعى له فى يوم واحد محمدٌ أخوه ومحمد ابنه : سبحان الله ، محمد ومحمد فى يوم . وإياهما قصد الفرزدق بقوله[3] :

إن الرَّزِيَّة لا رَزَيَّة مثلُها فقدان مثل محمد ومحمد

ص : والجمعُ جعلُ الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين – كما سبق – بتغيير ظاهر أو مقدر وهو التكسير ، أو بزيادة فى الآخر مقدرٍ انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح .

ش : قد تقدم بيان المراد بالجعل وأن المعنى به تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء ، فبذلك تخرج أسماء الجموع ونحوها .

ونبه « بالقابل » على أن من الأسماء ما لا يجمع ، كما أن منها ما لا يثنى[4] .

---

(١) هو الأعشى ، قال فى اللسان فى « ثمن » وقول الأعشى : ولقد شربت ثمانيا وثمانية ، والبيت من الكامل . وليس فى الديوان . ودرة الغواص ص ٧٥ . وروى : ثمانَ عشرة .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله .

(٣) البيت من الكامل ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٦٧ ، وشرح ديوان الفرزدق جـ ١ ص ١٩٠ .

(٤) فى المزهر جـ ٢ ص ١٣٠ : وفى الصحاح : المرء الرجل يقال هذا مرء وهما مرآن ولا يجمع على لفظه . وفى فصيح ثعلب : يقال : امرؤ وامرؤان ، وامرأة وامرأتان ، ولا يجمع امرؤ ولا امرأة .
وفى نوادر اليزيدى : يقال جاء يضرب أسدريه ، وجاءوا كل واحد منهم يضرب أسدريه وهما منكباه =

وأشير بكون مدلوله فوق اثنين إلى أن أقل الجمع ثلاثة ، فإن استعمل لفظ الجمع فى أقل منه فليس جمعا بل هو مثنى أو مفرد استعير له لفظ الجمع نحو[1] / ﴿ فقد صغتْ قلوبكما ﴾ و[2] ﴿ ونحن الوارثون ﴾ .

١١٢

والباء من قولنا « بتغيير » متعلقة بدليل ما فوق اثنين ؛ فلا تتناول تغيير نحو مصطفين ومصطفيات فإن مفرديهما مصطفى ومصطفاة ، وقد غيرا إذا جمعا بحذف وقلب ، إلا أن تغييرهما ليس هو المشعر بالجمعية ، بل المشعر بها الزيادة اللاحقة ، إذ لو قدر انفرادهما ولا حذف ولا قلب لم تجهل الجمعية ولو قدر العكس لجهلت الجمعية ، بخلاف تغيير رجل حين قيل فيه رجال ، فإن الجمعية لا تدرك إلا به .

والتغيير الظاهر إما بزيادة كصِنْو وصنوان . أو بحذف كتُخَمة وتُخَم ، أو بتبديل شكل كأَسَد وأُسْد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال ، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقُضُب ، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل كغلام وغلمان .

والتغيير المقدر كفُلْك فإنه يقع على الواحد وعلى الجمع فإذا كان واحدا فهو كقُفل ، وإذا كان جمعا فهو كبُدْن فيقدر زوال الضمة الكائنة فى الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ، هذا مذهب سيبويه ، ودعاه إلى ذلك أنهم قالوا فى تثنيته فلكان ، فعلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجُنُب ونحوه مما أشرك فيه بين الواحد وغيره حين قالوا : هذا جُنب ، وهذان جُنب ، وهؤلاء جُنب . فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وبين ما لا يقدر تغييره مما لفظه فى الإفراد والجمع واحد وجدان التثنية وعدمها .

والإشارة بقولنا « كما سبق » إلى اتفاق اللفظ واتفاق المعنى على نحو ما مر فى التثنية ، ونظير قولهم فى الشمس والقمر : القمران قولهم : الخبَيْبون ، يريدون خبيبًا وأصحابه ، وخُبَيْب لقب عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما ، قال الراجز[3] :

= ولا تجمع العرب هذا . ونقل عن البطليوسى أن سواء يفرد ولا يثنى وقالوا فى الجمع سواسية ، وكذا ضبعان للمذكر يجمع ولا يثنى . ونقل أن اليم والقبول والدبور وأنا براء منه وخلاء منه لا تثنى ولا تجمع .

(١) سورة التحريم ، آية : ٤ .

(٢) سورة الحجر ، آية : ٢٣ .

(٣) نسب البيت لحميد بن مالك الأرقط ، وقيل لأبى بحدلة . وهو خطاب لعبد الملك بن مروان وتعريض بعبد الله بن الزبير ، وبقيته : ليس الإمام بالشحيح الملحد . راجع الدرر جـ ١ ص ٤٢ والعينى جـ ١ =

قَدْنى من نصر الخُبَيْبين قَدِى

يروى بكسر الباء على ما ذكرته ، وبفتحها على أن يكون المراد خبيبًا وأخاه مصعبًا .

واحترز بكون الزيادة فى جمع التصحيح مقدرًا انفصالها من زيادة نحو : صنوان ، فإنها كزيادة زَيْدين فى سلامة النظم معها . إلا أن زيادة زيْدين مقدرة الانفصال لوجهين : أحدهما أن نونه تسقط للإضافة . والثانى أنه لو سمى به ونسب إليه لحذفت المدة والنون . وزيادتا صنوان ونحوه بخلاف ذلك .

وقولنا « لغير تعويض » احتراز من « سنين » ونحوه فإنه جمع تكسير جرى فى الإعراب مجرى التصحيح ، ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر بتكسير . كما جبر « يَدٌ » و « دمٌ » حين قيل فيهما : يُدِىّ ودُمِىّ ودِمَاء ، فزيدت آخره زيادتا جمع التصحيح عوضا من الجبر الفائت ، لأنهما يجعلانه شبيها بفعول لو كسر عليه .

ولكون هذا النوع مكسّرا فى الحكم غير فاؤه غالبًا فقيل فى سَنَة : سِنون بكسر السين ، وقد روى ضمها .

ص : وإن كان لمذكر فالمَزِيدُ فى الرفع واو بعد ضمة ، وفى النصب والجرياءٌ بعد كسرة ، تليهما نونٌ مفتوحة ، تُكْسَر ضرورةً ، وتسقط للإضافة ، أو للضرورة ، أو لتقصير صلة ، وربما سقطت اختيارا قبل لام ساكنة غالبا .

ش : « إن كان لمذكر » أى إن كان جمع التصحيح لمذكر فالمزيد الذى يلحق آخره دلالة على جمعيته فى الرفع واو بعد ضمة نحو : جاء الزيدون . وفى الجر والنصب ياء بعد كسرة نحو : مررت بالزيدين ، ورأيت الزيدين . ولا يخرج عن ذلك جمع المقصور نحو[1] ﴿ وأنتم الأعْلَوْن ﴾ و[2] ﴿ إنهم عندنا لمن المصْطَفَيْن ﴾ لأن قبل

= ص ٢٥٧ – ٢٥٨ ، ومعجم شواهد العربية .

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٣٩ .

(٢) سورة ص ، آية : ٤٧ .

الواو والياء ضمة وكسرة مقدرتين فى الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين . كتقدير الضمة والكسرة الإعرابيتين فى قولك : أسْنى الحُلَى العلم .

وقولى (وتليهما) أى تلى الياء والواو المذكورتين نون مفتوحة كان السكون أحق بها لأنها بمنزلة التنوين ، وكونها مسبوقة بالإعراب ، فحركت لالتقاء الساكنين ، فكان الفتح أولى لأنه أخف من الضم والكسر . ولأن توالى الأمثال لازم للكسر بعد الياء والضم بعد الواو ، وأمر ذلك فى الفتح مأمون فتعين .

ومثال كسرها ضرورة قول الشاعر[1] :

عَرِينٌ من عُرَيْنَةَ ليس مِنَّا ... بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرِينِ

عَرفْنَا جعفرا وبَنى عَبيد ... وأنكرْنا زَعَانِفَ آخرينِ

وسقوطها للإضافة كثير كقوله تعالى[2] ﴿ غيرَ مُحِلِّى الصيد ﴾ وللضرورة كقول الشاعر[3] :

ولسنا إذا تأبون سلْما بمذعنى ... لكم غير أنّا إن نُسَالَم نُسَالم

وسقوطها لتقصير صلة كقوله[4] :

قتلنا ناجِيًا بقتيل عمرٍو ... وخيرُ الطَّالبِى التِّرةَ الغَشُومُ

كذا رواه ابن جنى بنصب الترة ، ومثله قراءة الحسن وبعض رواة أبى عمرو[5]

---

(١) قائله جرير وهو من الوافر .

قال فى اللسان فى « عرن » ، قال ابن برى : عرين بن ثعلبة بن يربوع ..... وعرينة مصغر بطن من بجيلة ، وعرين وجعفر وعبيد أولاد ثعلبة بن يربوع ، راجع الدرر جـ ١ ص ٢١ – ٢٢ ، والعينى جـ ١ ص ١٨٧ ، والديوان جـ ٢ ص ٥٧٧ ويروى : وبنى أبيه .

(٢) سورة المائدة ، آية : ١ .

(٣) البيت من الطويل . ولم أعرف قائله . راجع المساعد ٤٦/١ .

(٤) البيت بهذه الرواية لم ينسب فى المحتسب جـ ٢ ص ٨٠ ولا فى اللسان فى « غشم » ، وشعراء النصرانية ص ٤٢٩ وهو من الوافر .

وفى الأمالى جـ ١ ص ٢٦٦ : غشوم حين يُبصَرُ مستفادٌ وخير الطالبى .... مع أبيات منسوبة لعبد الرحمن ابن يزيد ، وفى التنبيه للقالى ص ٨٤ الأحسن : حين يُبصِر مُستفادًا .

وفى الدرر : غشوم حين ينقذ ... ولم ينسبه جـ ١ ص ٢٤ ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٥) سورة الحج ، آية : ٣٥ ، لابن أبى إسحق ، شواذ ابن خالويه ص ٩٥ .

﴿ والمقيمى الصلاةَ ﴾ بالنصب ، كقول الشاعر[1] :

الحافِظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهم من ورائهم نَطَف

وكقول الآخر[2] :

وإنّ الذى حانتْ بفَلْجٍ دماؤهم هم القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالد

وسقوطها اختيارا قبل لام ساكنة كقوله تعالى[3] ﴿ واعلموا أنكم غير معجزى اللهَ ﴾ بالنصب ، حكاها أبو زيد : وحكى ابن جنى[4] ﴿ إنكم لذائقو العذابَ الأليم ﴾ بالنصب أيضا ، وهذا شبيه بقولهم فى بنى العنبر وأنشد ابن جنى[5] / : ١٢/ ب

ومساميح بماضُنّ به حابسو الأنفسَ عن سوء الطمع

كذا رواه بفتح سين الأنفس . وحكى ابن جنى أيضا عن الأعمش[6] ﴿ وما هم بضارِّى به من أحد ﴾ وهذا فى غاية من الشذوذ بخلاف الذى قبله ، فلهذا قلت : قبل لام ساكنة غالبا ، ومثل (بضارى به من أحد) لا يليق بالاختيار بل بالاضطرار نحو : بمذعنى لكم .

ص : وليس الإعرابُ انقلابَ الألف والواو ياء ، ولا مُقَدَّرا فى الثلاثة ، ولا مَدلولا بها عليه مقدرا فى مَتْلُوِّها ، ولا النونُ عوضا من حركة الواحدِ ولا من تنوينه ولا منهما ، ولا من تنوينين فصاعدا خلافا لزاعمى ذلك ، بل الأحرف الثلاثة إعرابٌ ، والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد .

---

(١) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجى أو قيس بن الخطيم والبيت من المنسرح . والنطف : العيب ، راجع المحتسب جـ ٢ ص ٨٠ والدرر جـ ١ ص ٢٣ ، وخزانة الأدب جـ ٢ ص ١٨٨ ، وديوان قيس بن الخطيم ص ١١٥ .

(٢) هو الأشهب بن رميلة ، والبيت من الطويل ، فلج : موضع ، راجع الدرر ج ١ ص ٢٤ ، والعينى جـ ١ ص ٤٨٢ ، وخزانة الأدب جـ ٢ ص ٥٠٧ .

(٣) سورة التوبة ، آية : ٢ . الهمع ١٦٩/١ ، لأبى السمال ، شواذ ابن خالويه ص ١٢٧ .

(٤) سورة الصافات ، آية : ٣٨ .

(٥) البيت من الرمل قاله سويد بن أبى كاهل اليشكرى ، وفى رواية : ومساميح بماضن ... حاسرو .... وراجع المفضليات ص ١٩٤ تحقيق وشرح أحمد شاكر وعبد السلام هارون . والمحتسب جـ ٢ ص ٨٠ تحقيق النجدى وشلبى ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٤٢٩ .

(٦) سورة البقرة ، آية : ١٠٢ ، تممها فى ب : « إلا بإذن الله » .

ش : زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة ، وأن ترك العلامة له علامة ، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابا لحدوثه عن عامل ، وهذا ظاهر قول الجرمي واختيار ابن عصفور ، وهو مردود بوجوه :

أحدها : أن ترك العلامة لو صح جعله علامة الإعراب لكان النصب به أولى لأن الجر له الياء وهي به لائقة لمجانسة الكسرة ، والرفع له الواو وهي به لائقة لمجانسة الضمة ، وهي أصل الألف في المثنى فأبدلت ألفا ، كما قيل في : يَوْجل ياجل ، وفي : يَوْتعد ياتعد . فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجر أو الرفع .

الثاني من وجوه الرد : أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر ، إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة ، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك .

الثالث : أن الرفع أقوى وجوه الإعراب ، فالاعتناء به أولى ، وتخصيصه بجعل علامته عدمية مناف لذلك ، فوجب اطراحه .

الرابع : أن تقدير الإعراب إذا امكن راجح على عدمه بإجماع ، وقد أمكن فيما نحن بسبيله ، فلاعدول عنه ، وذلك إما بتقدير مغايرة الألف والواو في نحو : عندي اثنان وعشرون ، للألف والواو فيهما قبل التركيب ، كما تقدر مغايرة الألف والواو والياء في نحو : نعم الزيدان أنتما يا زيدان ، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون ، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما ، وكما تقدر ضمة (حيثُ) مرفوعا بعد تسمية امرأة به ، غير ضمته قبل التسمية به ، وضمة يضربون غير ضمة يضرب ، وفتحة يا هندَ بنة عاصم ، غير فتحة يا هندا[1] ، وكسرة قمت أمس غير كسرة قمت بالأمسِ ، وكما تقدر ضمةُ فلك في الجمع غير ضمته في الإفراد ، وياء (بخاتي) مسمى به غير يائه منسوبا إليه ، ولهذا صرف في النسب . وأمثال ذلك كثيرة .

وأما كون الإعراب مقدرا في الثلاثة فمردود أيضا ، إذ لازمُه ظهورُ الفتحة في نحو : رأيت بنيك ، لأن ياءه كياء (جواريك) مع ما في جواريك من زيادة الثقل .

---

(١) يكون ذلك في حال الندبة ، فالفتحة عارضة لأجل ألف الندبة ، أما فتحة هند الأولى ففتحة إتباع لفتحة ابنة أو فتحة بناء لتركبها معها .

ولما انتفى اللازم وهو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم وهو تقدير الضمة والكسرة .

وأما القول الثالث وهو أن الإعراب مقدر فى الحرف الذى كان حرف الإعراب قبل طروّ التثنية والجمع ، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه ، فهو قول الأخفش والمبرد ، وهو مردود أيضا من ثلاثة أوجه : أحدها أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم ، إذ هى مزيدة فى آخره لمعنى لا يفهم بدونها ، كألف التأنيث وتائه وياء النسب ، فكما لم يكن ما قبل هذه محلا للإعراب ، كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلا له ، إذ الإعراب لا يكون إلا[1] آخرا . الثانى أن الإعراب لو كان مقدرا فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها ، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم ، وفى ألف المقصور . الثالث أن الإعراب إنما جىء به للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والحروف المذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها . وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع ، وهو أن الحروف الثلاثة هى الإعراب .

وأما النون فليست عوضا من حركة الواحد لأن الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات قائمة مقامها فى بيان مقتضى العامل فلا حاجة إلى التعويض ، وليست عوضا من تنوينه لثبوتها فيما لا تنوينين فى واحده نحو : يا زيدان ، ولا رجلين فيها ، وإذا لم تكن عوضا من أحدهما فأن لا تكون عوضا منهما أو من تنوينات فصاعدا أحق وأولى .

وأشير بالعوض من تنوينين فصاعدا إلى ما رآه ثعلب من أن نون التثنية عوض من تنوينين ، ونون الجمع عوض من تنوينات على حسب الآحاد . وضعف هذا القول غير خاف ، عفا الله عن قائله وعنا .

وإذا بطلت الأوجه الثلاثة ثبتت صحة ما قلنا ، إذ لا مقول بعد ما تقدم / غيره ، مع سلامته من موجبات رد ما قبله ، وهو كون النون رافعة لتوهم إضافة أو إفراد ، ورفع توهم الإضافة بيِّن ، وهو أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نون لم تعلم إضافة من عدمها فى نحو : رأيت بنى كرماء ، وعجبت من ناصرى باغين . ورفع توهم الإفراد أيضا بيِّن فى مواضع منها : تثنية اسم الإشارة ، وبعض المقصورات

١١٣ ا

---

(١) إلا فى ب وليست فى ا .

نحو : هذان والخوزلان فى تثنية بعض العرب الخوزلى[1] . ومنها جمع المنقوص فى حال الجر نحو : مررت بالمهتدين ، وانتسبت إلى أبين كرام ، فلولا النون فى هذا وما أشبهه لكان لفظ الواحد كغيره .

ص : وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمولٍ عليه فالمزيدُ ألف وتاء .

ش : تصحيح المؤنث على ضربين : مطرد وغير مطرد :

فالمطرد جمع ما فيه تاء تأنيث علما كعمرة وحمزة ، أو اسم جنس كنعجة وضَخمة .

وجمع ذى ألف التأنيث وليس فعلى فعْلان كسكرى ، أو فعلاء أفعل كحمراء .

وجمع ما لا علامة فيه من أعلام المؤنث كزينب .

ونحو : دريهمات من المصغرات .

وأيام معدودات من صفات المذكرات .

وغير المطرد ما سوى ذلك كجُرَذات وثيِّبات وَشمالات وحَمَّامات وحمَامات وحُسامات .

وإلى نحو : دريهمات وما بعده أشير (بمحمول عليه) ، لأنها مصححة تصحيح المؤنث وآحادها مذكرة .

ص : وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث المغايرة لما فى نحو : عِدَة وثُبة علمين ، ومن إعرَابٍ بحرفين ، ومن تركيب إسنادٍ أو مَزج ، وبكونه لمن يعقل ، أو مشبَّه به علمَا أو مُصَغَّرًا أو صفَة تقبَل[2] تاء التأنيث إن قُصِد معناه ، خلافا للكوفيين فى الأول والآخر .

ش : المراد بالمذكر هنا المسمى لا المذكر اللفظ ، لأن تذكير اللفظ ليس شرطا فى صحة هذا الجمع ، بل الشرط خلوه من تاء التأنيث ، ولذلك لو سمى رجلِ بزينب أو سُعدى أو أسْماء لجاز بإجماع أن يقال فيه : زينبون وسُعْدَوْن وأسماءون . بخلاف

---

(١) الخوزلى : مشية فى تثاقل .

(٢) فى ب : تقبل زيادة تاء التأنيث .

المؤنث بالتاء المقيدة فإنه لا يجمع ، علما كان كطلحة ، أو غير علم كهُمزَة .

ولأجل الحاجة فى النوعين إلى الخلو من تاء التأنيث قدم على سائر الشروط ، وعبر بتاء التأنيث دون هائه ليدخل فى ذلك أخت ومسلمات علمى رجلين ، فإنه لا يجمع بهذا الجمع ، كما لا يجمع نحو : طلحة وهُمَزة[1] .

وقيدت التاء المانعة من هذا الجمع (بمغايرة ما فى عدة وثبة علمين)[2] تنبيها على ما صار علما من الثلاثى المعوّض من لامه أو فائه هاء التأنيث ، فإنه يجمع بالواو والنون ، وبالألف والتاء ، ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه كسية فيلزم جمعه بالألف والتاء . فيقال فيمن اسمه عدة وثبة : جاء عدون وثبون ، ورأيت عدين وثبين . ذكر ذلك ابن السراج فى الأصول[3] ، وهو مأخوذ من كلام سيبويه . وأجاز سيبويه أيضا أن يقال فى (ربت) مخففا علما : رُبُون وربات .

وأشرت بقولى « ومن أعراب بحرفين » إلى ما جعل علما من نحو : زيدَيْن وزيدِين واثنين وعشرين . وبقولى « من تركيب إسناد أو مزج » إلى نحو : تأبط شرا وسيبويه . فإن هذه الأنواع لا تثنى ولا تجمع . فإن احتيج إلى تثنية شىء منها أضيف إليه ذوا ، وإن احتيج إلى جمعه أضيف إليه ذوو . وبعض النحويين يعامل الممزوج فى التثنية والجمع على حدها معاملته فى النسب ، فيحذف العجز ويولى آخر الصدر العلامة فيقول : جاءنى السيبان ، ومررتِ بالسيبين .

ومن شروط هذا الجمع كون المسمى ممن يعقل أو شبيه به ، فلا يقال فى لاحق اسم فرس لا حقون ، ولا فى سابق صفة له سابقون . ولا حاجة إلى تنكب التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قوم . لأن باعثهم على ذلك قصدهم دخول أسماء الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع ، والعِلْم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل . وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولا معول عليه إلا فيما سمع ، كقوله تعالى[4] ﴿ وإنا على

---

(١) فى ب : حمزة .

(٢) ما بين القوسين مذكور فى ب .

(٣) ٤٢١/٢ .

(٤) سورة المؤمنين ، آية : ١٨ .

ذهاب به لقادرون ﴾ فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسما من أسمائه ، إذ لا يُثنى عليه ولا يُخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه فى كتابه العزيز أو على لسان نبيه ﷺ ، فقادرون ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من المقصور على السماع ، فإذا لم يدع إلى تنكب لفظ العقل داع فهو أولى من العلم ، لأنه أدل على المقصود .

والإشارة بقولنا « أو شبيه بـه » إلى نحو[1] ﴿ رأيتهم لى ساجدين ﴾ لأن المراد به ما لا يعقل ، إلا أنه بنسبة السجود إليه أشبه ما يعقل فعومل معاملته فى الجمع ، والإضمار مطرد فيما جرى هذا المجرى مما لا يعقل ، ومنه قول الشاعر يصف قوسا ونبلا[2] :

فحالَفنى دُونَ الإخلاء نَبْعَةٌ ... تَرِنُّ إذا ما حُرِّكَتْ وتُزَمْجِر
لها فتيةٌ ما ضُون حيث رَمت بهم ... شَرَابهُم قانٍ من الدمِ أحمر

ومن المشبه بما يعقل الدواهى والعجائب والأسماء المستَعظمة نحو : أصابهم الأمَرُّون /[3] والفتكرون والبرُحون ، وعمل بهم العمِلِّين ، أى الأعمال العجيبة التى كأنها تعلم غاية ما أريد منها فتوهمها منقادة . وقالوا للمطر الذى يعظم شأنه ويعم نفعه : وابلون ، قال الشاعر[4] :

١١٣

وأصبحتِ المذاهبُ قد أذاعت ... بها الإعصارَ بعد الوابلينـا

وقال أبو صخر الهذلى[5] :

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٤ .

(٢) البيتان من الطويل ، و لم أعرف قائلهما ، والنبع : شجر أصفر العود رزينه ثقيله . وكل القسى إذا ضمت إلى قوس النبع كرمتها قوس النبع ، لأنها أجمع القسى للشدة واللين ، ولا يكون العود كريما ، حتى يكون كذلك اللسان فى « نبع » .

(٣) الأمرون : الشر والأمر العظيم . والفتكرون : بتثليث الفاء وفتح التاء ، وبكسر الفاء وسكون التاء وفتح الكاف الداهية أو الأمر العجب العظيم . والبرحون الدواهى والشدائد .

(٤) ذكره فى اللسان فى « وبل » ولم ينسبه ، وهو من الوافر .

الإعصار : الريح تثير السحاب ، أو التى فيها نار ، أو التى تهب من الأرض كالعمود نحو السماء ، أو التى فيها العِصار وهو الغبار الشديد .

(٥) البيت من البسيط . والمراد بالعصرين الغداة والعشى . قسطله : ترابه . تهتان : مطر . هتنت السماء انصب مطرها . التجاويد : أصله الأجاويد ، جمع أجواد ، جمع جود ، وهو المطر ، راجع العينى جـ١ ص١٦٢ .

تُلاعبُ الريحُ بالعَصْرَيْنِ قَسْطَلَه   والوابلون وتَهْتَانُ التَّجاوِيد

وقد يدعو إلى هذا الجمع تنزيل الشيء منزلة ما يعقل فى الأنس به والحنو عليه كقول الراجز[1] :

قد رَوِيَتْ إلَّا دُهيدِهِينا   قُلَيِّصَات وأُبَيْكِرِينا

ومن شروط هذا الجمع كون الاسم علما كزيد ، أو صفة قابلة لتاء التأنيث عند قصده كمسلم ، فإن لم تقبلها لم يلق بها هذا الجمع كأحمر وسكران فى لغة غير بنى أسد ، وكصبور وقتيل . ويقوم مقام الوصفية التصغير كقولك : غليم وغليمون ، لأن التصغير وصف فى المعنى .

ولم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث ولا قبولها عند قصد معناه ، بل أجازوا أن يقال فى هبيرة : الهبيرون ، وفى أحمر : أحمرون . وإلى ذلك الإشارة بقولنا « خلافا للكوفيين فى الأول والآخر » والبصريون لا يجيزون شيئا من ذلك ، فإن سمع منه شيء عدوه نادرا ولم يقيسوا عليه ، ومن النادر قول العرب : عَلانون فى جمع علانية ، قالها الفراء[2] وهو الرجل المشهور . ومثله فى الندور قولهم : رجل رَبْعة وربعون ، فى جمع ربعة وهو المعتدل القامة . ومن النادر أيضا قول الشاعر[3] :

فما وَجَدَتْ نساءُ بنى نِزار   حلائلَ أسودِين وأَحْمَرِينا

وأسود وأحمر من الصفات التى لا تقبل تاء التأنيث لأن مؤنثها ليس على بناء مذكرها .

ص : وكونُ العقل لبعض مثنًّى أو مجموع كافٍ ، وكذا التذكير مع اتحاد المادة ، وشذ ضَبُعَان فى ضَبُعٍ وضِبْعان .

ش : أى إذا قصدت تثنية أو جمعا فيما لم يعمه العقل غلب ذو العقل وجُعِل ثبوته

---

(١) فى اللسان فى « بكر » : قد شربت إلا الدهيد هينا ، وراجع الأضداد جـ ٢ ص ٦٤١ ، ومعجم شواهد العربية . والدهداة صغار الإبل ، والدهدهان والدهيدهان من الإبل المائة فأكثر . والبكر : الفتى من الإبل ، وتجمع على أبكر ، وصغر الجمع ثم جمع على ابيكرين .

(٢) قالها الفراء فى ب .

(٣) هو حكيم بن عياش الكلبى ، والبيت من الوافر ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٩ .

له مغنيا عن ثبوته لما زاد عليه ، فتقول فى رجل سابق وفرسين سابقين : سابقون ، وكذا يفعل إذا قُصِدت تثنية أو جمع فيما لم يعمه التذكير مع اتحاد المادة ، فيقال فى امرئ وامرأة ، ومسلم ومسلمة ، وأحمر وحمراء ، وسكران وسكرى ، وابن وابنة ، وأخ وأخت ، وفتى وفتاة : مسلمان ، وأحمران ، وسكرانان ، وابنان ، وأخوان ، وفتيان .

ولا يقال فى رجل وامرأة : رجلان . ولا فى ثور وبقرة : ثوران : ولا فى غلام وجارية : غلامان . إلا فى لغة من قال : رجلة وثورة وغلامة ، لأن المادة واحدة . وأما من لم يقل إلا رجل وامرأة ، وثور وبقرة ، وغلام وجارية فلا يقول : رجلان ولا ثوران ولا غلامان إلا فى : رجل ورجل ، وثور وثور ، وغلام وغلام .

ويُفهَم الكلام على الجمع من الكلام على التثنية فيغلب التذكير والعقل مطلقًا ، وإن ترك التغليب فهو أولى . وقالوا فى ضَبُع وضِبعانٌ ، ضَبُعان ، شذوذًا[1] .

ص : وما أُعْرِبَ مثلَ هذا الجمع غيرَ مستَوفٍ للشروط فمسموع ، كنحن الوارثون ، وأُولِى ، وعليين ، وعالَمين ، وأهلين ، وأرَضين ، وعِشرين إلى تسعين .

ش : هذا من قولنا « مثل هذا الجمع » إشارة إلى الجمع المعرب بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرًّا . فمن المعرب بإعرابه الوارد كذلك من أسماء الله تعالى[2] ﴿ ونحن الوارثون ﴾ و[3] ﴿ وإنا لموسعون ﴾ و[4] ﴿ فنعم الماهدون ﴾ وكذلك أولو وعليون وعالمون وأهلون وأرضون وعشرون وأخواته .

فأما أسماء الله تعالى فمعنى الجمعية فيها ممتنع ، وما ورد منها بلفظ الجمع فتعظيم يتوقف فيه على السماع أصلا ، كما يتوقف عليه فى غيره من الثناء والحمد ، بل التوقف

---

(١) الضبع مؤنث ، والضبعان مذكر ، فضبعان فيه تغليب للمؤنث على المذكر . ولذا كان شاذا .

(٢) سورة الحجر ، آية : ٢٣ .

(٣) سورة الذاريات ، آية : ٤٧ .

(٤) سورة الذاريات ، آية : ٤٨ .

على السماع فى هذا أحق ، لأن من الناس من أجاز اشتقاق الأسماء من أفعال الله تعالى على وجه يؤمَنُ معه إيهام ما لا يليق بجلاله تبارك وتعالى ، ولا أعلم أحدًا يجيز للداعى أن يدعو الله بلفظ الجمع ، لأن ذلك يوهم خلاف التوحيد ، وقد تقدم التنبيه على ذلك[1] ، وعلى قولهم : أو لو كذا .

وأما عليون فاسم لأعلى الجنة كأنه فى الأصل[2] فعيِّل من العلو ، فجمع جمع ما يعقل وسمى به أعلى الجنة ، جعلنا الله من أهله ، وله نظائر من أسماء الأمكنة منها :

صَرِيفَون ، وصِفُّون ، ونِصيبِّون ، والسَّيْلَحُون ، وقِنَّسْرُون ، ويَبْرُون ، ودَارون ، وفلسطون ، قال الأعشى[3] :

وَيُجْبَى إليه السَّيْلَحُون ودُونَها ... صَرِيفُون فى أنهارِها والْخَورْنَق

وقال زيد بن عدى بن حاتم[4] :

تركتُ أخا بكر يَنُوء بصدرِه ... بصِفِّين مخضوبَ الجُيُوبِ من الدم

وأما عالَمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل وليس جمعَ عالَمَ ، لأن العالم عام والعالمين خاص ، وليس ذلك شأن الجموع ، ولذا أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عَرَب ، لأن العَرَب يعم الحاضرين والبادين ، والأعراب خاص بالبادين / وقال بعضهم : العالمون جمع عالم مرادًا به ما يعقل ، وفعل به ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفا بما يدل على عقله . وهذا لا يصح ، إذ لو جاز فى عالم هذا الذى زعم لجاز فى غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما لا يعقل وعلى ما يعقل ، فكنا نقول فى جمع شيء أو شخص إذا أريد به ما يعقل : شيئون وشخصون ، وفى امتناع ذلك دليل فساد ما أفضى إليه .

١/١٤

أما أهلون فجمع أهل ، وأهل غير مستوف لشروط هذا الجمع ، إذ ليس علما

---

(١) راجع ص ٧٧ - ٧٨ .

(٢) فى الأصل فى ب .

(٣) البيت من الطويل ، راجع اللسان فى « صرف » قال : وصريفون موضع بالعراق ، وديوان الأعشى ص ٢١٩ ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٣٨٣ .

(٤) فى الدرر جـ ١ ص ٢٤ : تركنا ... ونسبه لزيد بن عدى بن زيد العبادى .

ولا صفة ، فكان حقه ألا يجمع على هذا الجمع ، كما لم يجمع عليه آل ، لكن أهلا استعمل استعمال « مستحق » فى قولهم : هو أهل كذا ، وأهل له ، فأجرى مُجرَاه فى الجمع ، قال الله تعالى[1] ﴿ شغلتنا أموالنا وأهلونا ﴾ و[2] ﴿ من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴾ وقال النبى ﷺ « إن لله أهلين من الناس » ومثله قول الشاعر[3] :

وما رَحِمُ الأهلين إنْ سالموا العِدا ... بمجديةٍ إلا مضاعفةَ الكرب

ولكن أخو المرء الذين إذا دعا ... أجابوا بما يرضيه فى السلم والحرب

ومثل أهلين فى مخالفة القياس جمع مرء على مَرئين فى قول الحسن البصرى رضى الله عنه[4] : أحسنوا أملاءكم أيها المرْءُون ، ولم يُقل فى رجل رجلون .

أما أَرَضون فخلوه من شروط هذا الجمع ظاهر ، لأنه جمع أرض ، وهو اسم جنس جامد مؤنث دال على ما لا يعقل ، إلا أن هذا النوع من الجمع قد صار عندهم دليلا على ما يستعظم ويتعجب منه ، لأن أعجب الأشياء ذو العقل ، فألحق به فى هذا الجمع الأشياء العجيبة فى نفع أو ضر ، تنبيها على مرتبتها واستعظامها ، وبذا علل الفراء « عليين » وقول العرب[5] : أطعمنا مَرَقة مَرَقيْن . ويؤيد هذا الاعتبار فى أرضين حسن وروده فى مقام التعجب والاستعظام كقول الشاعر[6] :

وأيَّـــة بلـــدةٍ إلا أتينــــا ... مــن الأرَضِين تعلمـه نِــزار

وكقول الآخر[7] :

---

(١) سورة الفتح ، آية : ٢١ .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٨٩ .

(٣) البيتان من الطويل ، ولم أعرف قائلهما .

(٤) أملاءكم ؛ جمع ملأ وهو الخلق ، أى أحسنوا أخلاقكم .

(٥) فى اللسان : الفراء : سمعت بعض العرب يقول : أطعمنا فلان مرقة مرقين ، يريد اللحم إذا طبخ ثم طبخ لحم آخر بذلك الماء . وكذا قال ابن الأعرابى .

ومرقين على هذه الرواية مثنى .

(٦) البيت من الوافر ، قال فى الدرر : لم أعثر على قائله ، جـ ١ ص ٢٠ .

(٧) البيت من الطويل ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٢٠ لم أعثر على قائله ، وهو لكعب بن معدان ، راجع المحتسب جـ ١ ص ٢١٨ ، ومعجم شواهد العربية .

لقد ضجَّتِ الأَرْضُونَ إذ قام من بَنِى هدَادٍ خطيبٌ فوق أعوادِ مِنْبر

وقيل : إنما قالوا أرضون فى أرض على سبيل التعويض ، كما فعل فى سنة ونحوها ، لأن الأرض مثلها فى التأنيث المجازى ، وعدة الأصول ، ونقصان ما حقه ألا ينقص ، لأن الأرض اسم ثلاثى مؤنث ، فحقه أن يكون بتاء التأنيث ، فلما خلا منها نزل نقصها منزلة نقص لام سنة ، واستويا فى الجمعية تعويضا ، ولذا غيرت راء أرضون كما غيرت سين سنة . وقيل أرضون نائب عن أرَضات معدول عنه ، وسبب ذلك خوف الالتباس بجمع أرْضة .

وأما عشرون فشذوذه بين لانتفاء الجمعية وشروطها ، وكذلك أخواتها . وإن كانت بمعنى الجمعية . وقال بعضهم : ثلاثون وأخواته جموع على سبيل التعويض كما ذكر فى أرض ، لأن تاء التأنيث من مفرداتها سقطت حين عُدَّ بها المؤنث و لم يكن من حقها أن تسقط ، فجمعت هذا الجمع تعويضا ، وعوملت العشرة بذلك وإن لم يكن فى عشرين معنى الجمعية ، لأن المثنى قد يعرب إعراب الجمع ، وغيرت عينها وشينها كما غيرت سين سنة وراء أرض . وهذا قول ضعيف ، لأن ذلك لو كان مقصودا لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصا بمقدار ، ولا يعهد ذلك فى شىء من الجموع قياسية كانت أو شاذة .

ص : وشاعَ هذا الاستعمالُ فيما لم يُكسَّر من المُعَوَّض من لامه هاءُ التأنيث ، بسلامة فاء المكسورها ، وبكسر المفتوحها ، وبالوجهين فى المضمومها ، وربما نال هذا الاستعمال ما كُسِّر ، ونحو : رِقة ، وأضاة . وإوَزَّة .

ش : « هذا الاستعمال » إشارة إلى الرفع بالواو والنصب والجر بالياء وزيادة النون بعدهما ، وخرج بما لم يكسر نحو : شفة وشاة ، فإنهما استغنيا عن هذا الاستعمال بأن كسِّرا على شفاه وشياه . بخلاف سنة وثبة ونحوهما فإنهما لم يكسَّرا ، فجعل لهما ولأمثالهما هذا الاستعمال عوضا .

وخرج بذكر « الهاء » دون « التاء » بنت وأخت .

وأشير « بكسر الفاء وفتحها وضمها » إلى ما حكى ابن كيسان عن الكسائى : أن المعوض من لامه هاء التأنيث إن كان مضموم الأول كقُلة وثُبة جاز فى جمعه الضم

والكسر . وإن كان مفتوح الأول أو مكسوره كسنة ومائة لم يجز فى جمعه إلا الكسر .

والإشارة « بربما نال هذا الاستعمال ما كسِّر » إلى بُرَة فإنه قيل فى جمعها برًى وبرَات وبرون ، وكذلك ظبة فإنه قيل فى جمعها ظبا وظبات وظبون ، قال الشاعر يصف سيوفا[1] :

يرى الرَّاءُون فى الشَّفَرات منها وَقُود أبى حُباحِب والظبينا

ومثل هذا مما وجد له تكسير قليل .

وكذا المعوَّض من فائه قليل أيضا ، والمحفوظ منه : رِقة ورقون ، ولِدة ولدون ، وحِشة وحشون ، والرِّقة الفضة ، واللدة المساوى فى السن ، والحشة الأرض التى لا إنس فيها . ومن كلام / العرب[2] : وِجْدانُ الرِّقين يغطى أَفَن الأفين . وقال الشاعر فى جمع لِدة[3] :

١٤/ب

رأَيْــن لــداتهن مُـــؤَزَّراتٍ وشَرْخُ لِدِىَ أسنانُ الهِـرام

ومن الوارد بهذا الاستعمال على قلة نحو : أضاة وإضون ؛ وإوَزَّة وإوزون ، ونحوها ، قال الشاعر[4] :

خـلت إلا أيَـاصر أو نُؤَيّـا محافِرُهـا كأَسْريـة الإضينـا

وقال الشاعر[5] :

تُلْقَى الإوزّونَ فى أكْنافِ دَارَتِها تمشى وبين يديها البُرّ منثور

---

(١) البيت من الوافر ، فى اللسان فى « شفر » : قال الكميت : يرى الراءون بالشفرات منا ... أبو حباحب : من محارب وكان لا يوقد ناره إلا بالحطب الشخت لئلا ترى . والشخت الدقيق . وراجع مبادىء اللغة للخطيب الإسكافى ص ٦٠ ، ومعجم شواهد العربية . والديوان ١٢٧/٢ .

(٢) فى اللسان فى « ورق » : وفى المثل : إن الرقين تغفى على أفن الأفين ، وقال ثعلب : وجدان الرقين يغطى أفن الأفين . قيل معناه أى المال يغطى العيوب . الأفن : ضعف الرأى والعقل .

(٣) البيت من الوافر ، فى اللسان فى « ولد » قال الفرزدق :

رأين شروخهن .... ، وراجع الديوان جـ ٢ ص ٢٩١ طبعة دار صادر ببيروت .

(٤) البيت من الوافر ، ذكر فى اللسان الشطر الثانى فقط فى « أضا » ونسبه للطرماح ، وراجع التصريح جـ ٢ ص ٣١٢ . النؤى : جمع نؤى وهو حفرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر . أسرية : جمع سَرِىّ وهو النهر . إضون : جمع أضاة وهى الغدير . أياصر : جمع أيصر وهو حبل قصير .

(٥) راجع رقم ٢ ص ٦٥ .

ص : وقد يُجْعَلُ إعرابُ المعتلِّ اللام فى النون منونةً غالبا ، ولا تُسْقِطُها الإضافةُ ، ويلزمه الياء . وينصب كائنا بالألف والتاء بالفتحة على لغة ، مَا لمْ يُرَدّ إليه المحذوفُ ، وليس الواردُ من ذلك واحدا مردودَ اللام خلافا لأبى على .

ش : من العرب من شبه سنين ونحوه بغسلين ، فتلزمه الياء ويعرب بالحركات فيقول : إن سنينا يطاع إليه فيها لسنينٌ ، وسنينك أكثر من سنينى . وبعض هؤلاء لا ينون فيقول : مرت عليه سنينُ ، فترك التنوين لازم لأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين فى حرف واحد ، وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لأنه أعرب إعراب جمع التصحيح ، وكان الأحق به إعراب جمع التكسير لخلو واحده من شروط جمع التصحيح ، ولعدم سلامة نظمه ، وكان جديرا بأن يجرى مجرى صِنْوَانٍ وقنوان[1] ، فلما كان له ذلك مستحقا و لم يأخذه نبه عليه بهذه المعاملة ، وكان بها مختصا ، ولو عومل بهذه المعاملة نحو رقين لجاز قياسا وإن لم يرد به سماع ، وقد فعل ذلك ببنين كقول الشاعر[2] :

وكان لنا أبــو حَسَنٍ علىٌّ أبا بَـرًّا ونحنُ لـه بنيــنُ

لأنه أشبه سنين فى حذف اللام وتغيير نظم الواحد ، ولتغيير نظم واحده قيل فيه : فعلت البنون ، ولا يقال : فعلت المسلمون . ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا ، لأنها ليست جموعا ، فكان لها حق فى الإعراب بالحركات كسنين . ويمكن أن يكون هذا معتبرا فى الأربعين من قول جرير[3] :

عَرِينُ من عُرَيْنَةَ ليس مِنّـا بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرِيـنِ
عرفنـا جعفـرا وبنـى عَبِيـد وأنكرْنـا زعانـفَ آخريـــنِ

---

(١) الصنو : الأخ الشقيق والابن والعم ، والجمع أصناء وصنوان . والنخلتان فما زاد فى الأصل الواحد كل منهما صنو ، وهما صنوان وصنيان ، مثلثين . والقنو : بالكسر والضم الكباسة ، والجمع أقناء وقنيان وقنوان .

(٢) قال العينى : جـ ١ ص ١٨٧ قائله أحد أولاد على بن أبى طالب والبيت من الوافر ، ونسبه فى خزانة الأدب جـ ٣ ص ٤١٩ لسعيد بن قيس الهمدانى ، وروايته :

ألم ترأن والينا عليا أبٌ بر ... ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) نسب فى الدرر جـ ١ ص ٢١ ــ ٢٢ البيتين الأولين لجرير ، وجعل البيت الأخير لسحيم بن وثيل ، والأبيات من الوافر ، والأبيات الثلاثة فى الديوان ص ٥٥٧ .

وماذا يدَّرِى الشعراءُ منى وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

فتكون الكسرة كسرة إعراب ، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة كما سبق فى البيت قبله .

ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة ، كما أن فتح نون المثنى وما حمل عليه لغة ، ومن كسر نون الجمع ما أنشد ثعلب من قول الشاعر[1] :

إنِّى أبِىٌّ أبِىٌّ ذو محافَظة وابنُ أبِىٍّ أبِىٍّ من أبيينِ

وإذا جاز لهم الانقياد إلى التشبيه اللفظى فى الخروج عن أصل إلى فرع ، فالانقياد إليه فى الخروج عن فرع إلى أصل أحق بالجواز ، وذلك أنهم قالوا فى : ياسمين وسِرجين[2] وشياطين ، ياسمون وسرجون وشياطون ، فأعربوها إعراب جمع التصحيح تشبيها للآخر بالآخر ، وإن كان نون بعضها أصليا ، مع أن هذا الإعراب فرع ، والإعراب بالحركات أصل . فأنْ يشبه باب سنين وظبين بباب قَرين ومُبين أنسب وأقرب .

وإنما ألزموه إذا أعربوه بالحركات الياء دون الواو لأنها أحق ، ولأن باب غِسْلين أوسع مجالا من باب عَرَبُون ، ولأن الواو كانت إعرابا صريحا إذ لم يشترك فيها شيئان ، فلو لزمت عند الإعراب بالحركات لكان الرفع بالضمة معها كرفعين ، وليست الياء كذلك إذ لم ينفرد بها شيء واحد . على أن المبرد قد أجاز لزوم الواو عند التسمية بهذا الجمع ، فيقول فى المسمى بزيدين : هذا زيدونٌ ، ورأيت زيدونًا ، ومررت بزيدونٍ . ويؤيد قوله قولُهم : الماطِرُون وسَيْلَحُون وناطرون وما عزون فى أسماء أمكنة[3] ، والأجود إجراؤها مُجْرَى الجمع ، ثم التزام الياء ، وأما التزام الواو وجعل الإعراب فى النون فقليل ، والحمل عليه ضعيف .

---

(١) نسبه فى اللسان لذى الإصبع العدوانى ، وهو من البسيط ، راجع « أبى » جـ ١٨ ص ٤ . وشعراء النصرانية فى الجاهلية ٥/٦٣٧ .

(٢) السرجين والسرقين الزبل .

(٣) فى اللسان فى « مطر » : ومطار موضع بين الدهناء والصمان ، والماطرون موضع آخر . والناطرون موضع بناحية الشام ، قال الجوهرى ، والقول فى إعرابه كالقول فى نصيبين . والسيلحون موضع ، منهم من يجعل الإعراب فى النون ، و منهم من يجريها مجرى مسلمين .

وقد جعل أبو على حمدون ونحوه أعجميا فمنعه من الصرف ، وحمله على ذلك اعتقاده أن زيادة نون وواو بعد ضمة فى آخر اسم ليس من وضع العرب ، لعدم ذلك فى النكرات التى هى الأصول ، وهذا شبيه بقول سيبويه إن « حَاميم » لو سمى به لم ينصرف للعلمية والعجمة ، لأن « فاعيل » ليس من الأوزان العربية بل من الأوزان العجمية كهابيل ، واعتبار سيبويه أقوى ، لأن فاعيلا لم يوجد فى لسان العرب نكرة ولا معرفة ، بخلاف المزيد فى آخره واو مضموم ما قبلها فإنه موجود فى النوعين ، فالنكرة كعَرَبُون وزَرَجُون[1] ، والمعرفة كَحمْدُون وسَعْدُون .

والضمير من قولى « وينصب كائنا بالألف والتاء » عائد إلى المعتل اللام المعوض منها تاء التأنيث ، أى إذا جمع هذا / النوع بالألف والتاء جاز عند بعض العرب أن ينصب بالفتحة ، كقول بعضهم : سمعْت لُغَاتَهم .

١١٥

وكقول الشاعر[2] :

فلمَّا جَلَاها بالأيام تَحَيَّـزَت ثُباتًا عـليها ذُلُّهـا واكتئابُهـا

هكذا رواه الفراء بفتح التاء ، ولا يعامل بهذه المعاملة إلا نحو لُغَة وثُبَه من المعتل اللام المعوض منها التاء ، ما لم يرد إليه المحذوف ، فإن رد كسنوات وعضوات رجع إلى ما هو به أولى وهو النصب بالكسرة ، لأن نصبه بالفتحة قبل الرد كان لسببين : أحدهما : الشبه بباب قضاة فى أنه جمعٌ آخرُه تاءٌ مزيدة بعد الألف فى موضع لام معتلة . والثانى : ثُبات بإزاء ثبين ، وكسرته بإزاء يائه ، فكما جاز على لغة أن يراجع الأصل بثبين تشبيها بقرين ، جازت مراجعته بثبات تشبيها ببنات ، وكل واحد من السببين منتف مع رد المحذوف ، فيبقى على الإعراب الذى هو به أولى .

---

(١) العربون والعربون ، بفتحتين أو بضم فسكون ما عقد به المبايعة من الثمن . الزرجون ؛ شجرة العنب ، والخمرة والمطر الصافى .

(٢) قال فى اللسان فى « جلا » : قال أبو ذؤيب يصف النحل والعسل :

فلما جلاها .... ثبات عليها ....

جلاها : بمعنى أجلاها . الأيام : بضم الهمزة وكسرها الدخان . تحيزت : تنحت .

والبيت من الطويل ، وفى ديوان الهذليين القسم الأول ص ٧٩ :

فلما اجتلاها بالأيام تحيزت ثبات .... وراجع شرح المفصل جـ ٥ ص ٤ ، ٨ .

ولا يعامل[1] عدات من المعتل الفاء معاملة ثبات لانتفاء السببين المذكورين .

وزعم أبو على أن قول من قال : سمعت لُغَاتَهم ، بالفتح لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رُدَّ لامه فقلب ألفا ، وهذا الذى ذهب إليه مردود من أربعة أوجه :

أحدها : أن جمعية لغات فى غير « سمعت لغاتَهم » ثابتة بإجماع ، والأصل عدم الاشتراك لا سيما بين إفراد وجمع .

الثانى : أن التاء فى هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة ، فلو ردت لكان ذلك جمعا بين عوض ومعوض منه ، وذلك ممنوع .

الثالث : أن قائل « تحيزت ثباتا » يصف مشتار[2] عسل من شق جبل ، والعادة جارية بأن النحل التى تكون هناك إذا نُفِّرت بالإيام ، وهو الدخان ، اعتزلت مع يعاسيبها ثبة ثبة ، فمعنى ثبات إذن جماعات ، لا يستقيم المعنى بغير ذلك .

الرابع : أن بعض العرب قال : رأيت ثباتك ، بفتح التاء ، حكاه ابن سيده ، وهذا نص فى الجمعية التى لا يمكن فيها ادعاء الإفراد . فبطل قول أبى على بطلانا جليا غير خفى .

---

(١) فى ب : نحو عدات .

(٢) فى اللسان فى « شور » شرت العسل واشترته اجتنيته وأخذته من موضعه .

باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح

ص : الاسمُ الذى حرفُ إعرابه ألف لازمةٌ مقصور ، فإن كان ياء لازمةً تلى كسرةً فمنقوص ، فإن كان همزة تلى ألفا زائدة فممدود .

ش : تبيين كيفية التثنية وجمعى التصحيح مفتقر إلى معرفة المقصور والمنقوص والممدود ، حتى إذا جرى فى الباب ذكر بعضها لم يجهل المعنى به .

فالمقصور هو الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة . فذكر الاسم مخرج للفعل المضارع الذى حرف إعرابه ألف نحو : يَرْضى ، وذكر حرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ألف نحو : إذا وهما . وذكر اللزوم مخرج للمثنى المرفوع على اللغة المشهورة ، وللأسماء الستة فى حال النصب .

والمنقوص العُرْفى الاسم الذى حرف إعرابه ياء لازمة تلى كسرة . فالاسم مخرج للمضارع الذى حرف إعرابه ياء تلى كسرة نحو : يُعطى . وحرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ياء تلى كسرة نحو : هى ، والذى . واللزوم مخرج لنحو : الزيدين : وللأسماء الستة فى حال الجر .

ولما كان المنقوص فى اللغة متناولا لكل ما حذف منه شىء كيدٍ وعِدَة ، وكان المقصود هنا غير ذلك قيِّد بالعرفى ، لأن العرف الصناعى قد غَلَّب إطلاق المنقوص على نحو : شَجٍ وقاضٍ .

والممدود الاسم الذى حرف إعرابه همزة تلى ألفا زائدة . فذكر الاسم مسْتغنًى عنه ، لأن المخـرَج به فى رسم المقصور والمنقوص ما يشبههما من الأفعال المضارعة ، إذ لو لم يذكر اسم فى رسمهما لتناول رسم المقصور نحو : يَرْضَى ، ورسمُ المنقوص نحو يُعطى . وههنا لو لم يذكر اسم لم يتناول رسمُ الممدود فعلا ، إذ لا يوجد فعل آخره همزة تلى ألفا زائدة ، وإنما تلى ألفا منقلبة كيشاء ، ولكن ذكر الاسم ليعلم من أول وهلة أن الممدود ليس من أصنافه غيره .

وذكر حرف الإعراب ليعلم من أول وهلة أن المقصود ممدود معرب .

وذكرت زيادة الألف احترازًا من : داء وماء ونحوهما ، فإن الألف فى مثل هذا لا تكون زائدة، لأن الحكم بزيادتها يوجب نقصا عن أقل الأصول، وإنما هى بدل من أصل .

ص : فإذا ثُنِّى غيرُ المقصورِ والممدود الذى همزته بدل من أصل أو زائدة لَحِقَت العلامةُ دون تغيير ، ما لم تَنُب عن تَثنيته تثنِية غيره غالبا .

ش : غير المقصور والممدود المقيد يعم الصحيح الآخر كرجل وامرأة ، والمعتل الآخر الجارى / مجرى الصحيح كمَرمىّ ورَمْى ومَغْزُوّ وغزْو ، والمعتل المنقوص كشج وقاضٍ ، والمهموز الذى ليس ممدودًا كرَشأ وماء ونَسِىء ومَكْلوء ، والممدود الذى همزته أصل كقُرَّاء ، وهو الكثير القراءة ، فكل هذه وأشباهها لا تغير فى التثنية بأكثر من فتح الآخر ولحاق العلامة التى سبق ذكرها .

١٥ ب

وأشرت بقولى « ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره » إلى نحو قولهم فى تثنية سواء : سِيّان ، فإنه تثنية سِىّ ، واستغنوا به غالبا عن تثنية سواء . وقلت « غالبا » احترازا عن رواية أبى زيد عن بعض العرب : هذا سواءان . وكذلك استغنوا غالبا بألْيَيْن وخُصْيَيْن عن أليتين وخصيتين[١] ، وقد يقولون ألْىٌ وخُصْىٌ بمعنى خصية ، وقد يقال فى التثنية أليتان وخصيتان ، قال عنترة[٢] :

متى ما تَلقَنى فَرْدَيْن تَرْجُف ... رَوَانِف أَلْيَتَـيْك وتُسْتطَـارا

وقال طفيل الغنوى[٣] :

وإنَّ الفَحْل تُنْزَعُ خُصْيتـاه ... فَيَصْبحُ جافرا قَرِحَ العِجـان

ومن الاستغناء بتثنية عن تثنية قولهم فى ضَبُع وضِبْعان[٤] : ضَبُعان ، ولم يقولوا : ضبعَانان ، وهو القياس ، كما يقال فى : امرئ وامرأة ، وابن وابنة : امرآن وابنان .

---

(١) فى ب زيادة : لأنهم إذا أفردوا فالغالب أن يقولوا : ألية وخصية .

(٢) البيت من الوافر ، راجع العينى جـ ٣ ص ١٧٤ ، والديوان ص ٧٥ . روانف : أطراف .

(٣) فى اللسان فى « خصى » . قال يزيد بن الصعق :

...... فيضحى جافرا ......

والجافر : الكبير ، جفر الصبى إذا انتفخ لحمه وأكل . قرح : مكتمل . العجان : العنق .

(٤) الضبع : الأنثى . والضبعان : الذكر .

ص : وإذا ثُنّي المقصورُ قلِبتْ ألفُه واوا إن كانت ثالثةً بدلا منها ، أو أصلا ، أو مجهولةً ولم تُمَلْ ، وياء إن كانت بخلافِ ذلك ، لا إن كانت ثالثةَ واويّ مكسورِ الأول أو مضمومِه ، خلافا للكسائي . والياءُ – في رَأيٍ – أولى بالأصل والمجهولة مطلقا .

ش : لما كان آخر الاسم إذا ثني مستحقا لفتحة ، وكانت الألف لا تقبل حركة ، وجب لها عند لقاء علم التثنية أن تحذف أو تبدل حرفا قابلا للحركة ، فامتنع الحذف لأنه كان يوقع في الالتباس بالمفرد حال الرفع والإضافة ، فتعين القلب . فإن كانت رابعة فصاعدا قلبت ياء ، سواء كانت بدل واو كمُعطًى ، أو بدل ياء كمَرْمَى ، أو زائدة كحُبْلَى وعَلقَى[1] .

وإن كانت ثالثة ردت إلى الواو إن كانت بدلها كقفًا . وإلى الياء إن كانت بدلها كهُدًى . وقد يكون لها أصلان فيجوز فيها الوجهان كرَحًى . فإنها يائية في لغة من قال : رَحَيْت ، وواوِيّة في لغة من قال : رَحَوْت ، فلمن ثناها أن يقول : رحيان ورحوان ، والياء أكثر .

وإن كانت الألف أصلا لكونها في حرف أو شبهه كألا الاستفتاحية ومَتَى ، أو كانت مجهولة الأصل كخَسا بمعنى فرد ، ولَقَى بمعنى ملْقًى لا يعْبَأ به ، فالمشهور فيما كان من هذين النوعين أن يعتبر حاله في الإمالة فإن أمالته العرب كبَلَى ومَتَى ثُنِّيَ بالياء إذا سمِّي به ، وإن لم تمله العرب كإلَى وأمَا بمعنى حقا ثنِّي بالواو . ومن النحويين من لا يعدل عن الياء في النوعين ثَبَتت الإمالة أو لم تثبتْ ، ومفهوم قول سيبويه عاضِدٌ لهذا الرأي ، لأنه أصَّل في الألف المجهولة أصلا يقتضي ردها إلى الواو إذا كانت موضع العين ، وردها إلى الياء إذا كانت موضع اللام ، وعلل ذلك بأن انقلابها ثانية عن واو أكثر من انقلابها عن ياء ، وأمر الثالثة بالعكس[2] .

---

(١) في اللسان في « علق » : والعلقى شجر تدوم خضرته في القيظ .. قال الجوهري : علقى نبت ، وقال سيبويه تكون واحدة وجمعا ..... وفي المحكم ... واحدته علقاة .

(٢) قال سيبويه جـ ٣ ص ٣٨٦ تحقيق هارون : اعلم أن المنقوص « المراد بالمنقوص هنا المقصور » إذا =

وأجاز الكسائى فى نحو : رضًى وعُلا من ذوات الواو المكسورة الفاء والمضمومة أن تثنى بالياء قياسًا على ما ندر ، كقول بعض العرب : رضى ورضيان ، وشذوذ هذا صارف عن إشارة إليه لقياس عليه .

ص : وتبدل واوا همزةُ الممدودِ المبدلة من ألف التأنيث ، وربما صُحِّحت أو قُلِبت ياءً ، وربما قلبت الأصليةُ واوا ، وفِعْل ذلك بالْمُلحقة أوْلى من تصحيحها ، والمبدلة من أصل بالعكس ، وقد تقلب ياء ، ولا يقاس عليه خلافا للكسائى .

ش : الهمزة من : صَحْراءأو ثُلاثاءوأرْبعاءوقاصعاءونُفسَاء ، ونحوها من المؤنث مبدلة من ألف التأنيث لا موضوعة للتأنيث خلافًا للكوفيين والأخفش ، ويدل على ذلك ثلاثة أوجه : أحدها : أن كون الألف حرف تأنيث ثابت فى غير هذه الأمثلة بإجماع ، وكون الهمزة للتأنيث فى غير هذه الأمثلة منتف بإجماع ، وإبدال همزة من حرف لين متطرف بعد ألف زائدة ثابت بإجماع ، والحكم على الهمزة المشار إليها بأنها مبدلة من ألف مانع من مفارقة الإجماع المذكور ، فيتعين الأخذ به .

الوجه الثانى : أن القول بذلك مكمل لما قصد من توافق هاء التأنيث وألفه ، وتركه مفوت لذلك ، فوجب اجتنابه ، وذلك أنهم ألحقوا هاء التأنيث بألفه فى التزام فتح ما قبلها وجواز إمالته ، فألحقوا ألفه بهائه فى مباشرة المفتوح تارة ، وانفصالها

= كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل وليست بزيادة كزيادة ألف حبلى .

فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو فى التثنية ... وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء .

فأما ما كان من بنات الواو فمثل : قفا ، لأنه من قفوت الرجل ، تقول : قفوان ...

وأما الفتى فمن بنات الياء قالوا : فتيان وفتية ، وأما الفتوة والندوة فإنما جاءت فيهما الواو لضمة ما قبلها .

فإذا جاء شىء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الواو ، ولا له اسم تثبت فيه الواو ، وألزمت ألفه الانتصاب « أى لم تمل » فهو من بنات الواو ، لأنه ليس شىء من بنات الياء يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة ... وذلك نحو : لدى وإلى .

فإن جاء شىء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الياء ، ولا اسم تثبت فيه الياء ، وجازت الإمالة فى ألفه ، فالياء أولى به فى التثنية .

وهذا مؤيد للرأى المشهور كما هو واضح .

وسمى الفراء كتابه : الممدود والمنقوص ، وعنى بالمنقوص المقصور .

بألف زائدة تارة ، فسَكْرَى نظير تمرة / ، وصحراء نظير أرطاة ، وتُوصِّل بذلك أيضًا إلى إبدال الألف همزة لتوافق الهاء بظهور حركة الإعراب وهذه حكمة لم يبدها إلا القول بأن الهمزة المشار إليها بدل الألف فوجب اعتقاد صحته . ١١٦

الوجه الثالث : أن الهمزة لو كانت غير بدل لساوت الأصلية فى استحقاق السلامة فى التثنية والجمع والنسب فكان يقال بدلا من صحراوَيْن وصحرَاوَات وصحراوىٌّ : صحراءان وصحراءات وصحرائى ، كما يقال : قثاءان وقثاءات وقثائى . بل كانت همزة صحراء أحق بالسلامة ، لأن فيها ما فى همزة قثاء من عدم البدلية كما زعموا ، وتزيد عليها أنها دالة على معنى ، وسلامة ما يدل على معنى أحق من سلامة ما لا يدل على معنى ، فثبت ما أردناه والحمد لله .

وبعد تقرير هذا فلتعلم أن الهمزة المشار إليها لما كانت بدل ألف كره بقاؤها فى التثنية ، لأن وقوعها بين ألفين كتوالى ثلاث ألفات ، فتُوقِّىَ ذلك ببدل مناسب ، وهو إما واو وإما ياء ، فكانت الواو أولى ، لأنها أبعد شبها من الألف . وإنما تركت الهمزة لقربها من الألف ، والياء مثلها فى مقاربة الألف فتركت ، وتعينت الواو .

وبعض العرب ينقى الهمزة ، وبعضهم يؤثر الياء لخفتها ، وكلاهما نادر . ومثله فى الندور إبدال الهمزة الأصلية واوا كقول بعضهم فى تثنية قرّاء : قرَّاوان . وفِعْل ذلك بِعلْبَاء(١) وقوباء ونحوهما أولى من التصحيح ، والتصحيح فى نحو كساء ورداء أولى من إبدال الهمزة واوا .

وإلى همزة نحو : كساء ورداء أشير بقولنا « والمبدلة من أصل » وأن المقيس عليه قلبُ المبْدَلة من ألف التأنيث واوا كصحراوين ، وسلامة الأصلية كقرّاءين ، وإجازة وجهين فى الملحقة مع ترجيح القلب كعلباوين وعلباءين . وإجازة الوجهين فى المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة ككساءين وكساوين ورداءين ورداوين . وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا على رأى الكسائى ، وقد بُين .

---

(١) فى اللسان : « فى علب » والعلباء ممدود عصب العنق ، قال الأزهرى : الغليظ خاصة .. وقال اللحيانى : العلباء مذكر لا غير ... والجمع العلابى .

ص : وصَحَّحُوا مِذرَوَيْنِ وثِنَايَيْنِ تصحيحَ شَقاوة وسِقاية ، للزوم عَلَمى التثنية والتأنيث .

ش : المِذْروان طرفا الألية ، وطرفا القوس ، وجانبا الرأس ، ولا يستعمل مفردهما ، كذا قال أبو على القالى فى كتاب الأمالى ، والمشهور إطلاقه على طرف الألية قال عنترة[1] :

أَحَوْلِى تَنْفُض اسْتُكَ مِذْرَويْها   لِتقْتُلَنى فهأنَذَا عُمَارا

وهو تثنية مذرى فى الأصل ، إلا أنه لا يفرد فشبه بمفرد فى حشْوه واو مفتوحة كشقاوة ، ولو أفرد لقيل فى تثنية مذريان ، كما يقال فى تثنية ملهى ملهيان ، لأن ألف المقصور إذا كانت رابعة فصاعدا قلبت فى التثنية ياء مطلقا .

والثِّنايان طرفا العقال ، لا يستعمل إلا بلفظ التثنية ، هكذا قال الأئمة الموثوق بقولهم ، ولو أفرد لقيل فيه ثناء ، وفى تثنيته ثناءان وثناوان كما يفعل بكل ممدود همزته مبدلة من أصل ، لكنه لم يفرد ، فشبه بمفرد فى حشوه ياء كسقاية .

ص : وحُكْمُ ما أُلْحِقَ به علامةُ جمع التصحيح القياسيةُ حكم ما ألحق به علامةُ التثنية ، ألا أنْ آخر المقصور والمنقوص يحذفان فى جمع التذكير ، وتلى علامتاه فتحة المقصور مطلقا ، خلافا للكوفيين فى إلحاق ذى الألف الزائدة بالمنقوص .

ش : احترز بالقياسية من نحو : بنين وعلانين وربعين ، فى جمع ابن ورجل علانية وربعة ، فإن مقتضى القياس أن يقال فى ابن : ابنون ، كما يقال فى التثنية : ابنان . وأن يقال فى علانية وربعة علانيات وربعات ، كما يفعل بكل ما فيه تاء التأنيث .

والحاصل أن الصحيح الآخر غير المؤنث بالتاء ، والمعَلّ الجارى مجرى الصحيح[2] ، والمهموز غير الممدود ، والممدود الذى همزته أصل إذا جُمِع جَمْعَ التصحيح لحقته علامته دون تغيير ، كما لحقته علامة التثنية ، وأن الممدود الذى همزته

---

(١) يهجو عمارة بن زياد العبسى ، والبيت من الوافر . راجع الديوان ص ٧٥ ، وشرح المفصل جـ ٤ ص ١١٦ و ١١٩ .

(٢) فى ب : ترك ما بعد الصحيح الأولى إلى الثانية .

غير أصل ينال همزته فى جمع التصحيح ما نالها فى التثنية فيقال فى : زيد وهند وعلى وأمر مقضّى ومَحْبُوّ وأمْر مُرْجأ وأمر مَرْجُـوّ وإرجاء وزكرياء وصحراء وعطاء علما لرجل : زيدون ، وهندات ، وعليون ، وأمور مقضيات ، ومحبوون ، وأمور مرجُوَّات ، ورجال مرجُوون ، وأمور مُرْجَآت وإرجاءات ، وزكرياءون ، وصحراوات ، وعطاءون ، وسماوات ، فتصحح ما تصحح فى التثنية وتعل ما أعل فيها .

وأما المقصور فتحذف ألفه فى جمع التذكير وتلى الواو والياء الفتحة ، ويستوى فى ذلك ما ألفه منقلبة عن أصل كالأعلى ، وما ألفه زائدة كحُبْلى اسم رجل فيقال : جاء الأعلَوْن والحُبْلَون ، ومررت بالأعلَيْن والحبلَين . هذا مذهب / البصريين . ١٦ ب

وأما الكوفيون فيحذفون الألف الزائدة ، ويضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونه مع الياء ، فيقولون : جاء الحبلُون ومررت بالحبلِين . فإن كان المقصور أعجميًا أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها .

وأما المنقوص فتحذف ياؤه فى جمع التذكير ، ويضم ما قبلها مع الواو ، ويترك على حاله مع الياء ، نحو : جاء القاضُون ، ومررت بالقاضِين .

وللمقصور والمنقوص مع ألف جمع التأنيث ما لهما مع ألف التثنية ، كقولك فى : حُبلى ، وأمْرٍ بادٍ :.حبلَيات ، وأمور بادِياتٌ .

ص : وربما حُذِفت خامسةً فصاعدا فى التثنية ، والجمع بالألف والتاء ، وكذا الألف والهمزة من قاصِعَاء[1] ونحوه ، ولا يقاسَ عليه ، خلافا للكوفيين .

ش : الضمير فى « حذفت » عائد على الألف الزائدة ، والإشارة بذلك إلى ما روى الفراء من قول بعض العرب فى تثنية الخوزلى[2] وخنفساء وباقلاء وعاشوراء :

---

(١) فى اللسان : « فى قصع » القصعة والقصعاء والقاصعاء جحر يحفره اليربوع فإذا فرغ ودخل فيه سد فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة ، وقيل هى باب جحره . ،وقيل فم جحر اليربوع أول ما يبتدئ فى حفره .

(٢) فى اللسان فى : « خزل » ابن سيده الخزل والتخزل والانخزال مشية فيها تثاقل وتراجع ،زاد غيره وتفكك ، وهى الخيزل والخيزلى والخوزلى .

خوزلان وخنفسان وباقلان وعاشوران ، وأنشد[1] :

تَـرَوَّحَ فى عُمِّيــة وأعانـــه على الماء قوم بالهَراوات هوج

بفتح هاء الهَراوات وهو جمع هَراوَى ، وهَرَاوى جمع هِراوَة . وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة ، لأن ألف هَرَاوى منقلبة عن لام الكلمة . والكوفيون يقيسون على هذا ، والمنصفون من غيرهم يقلبون ما سمع منه ولا يقيسون عليه لقلته .

ص : وتُحْذَف تاء التأنيث عند تصحيح ما هى فيه ، فيعامل معاملة مؤنث عارٍ منها لو صُحِّحَ . ويقال فى المراد به من يعقل من : ابن وأب وأخ وهَنٍ وذى : بنـون وأبون وأُخون وهَنُون وذَوُو ، وفى بِنْت وابنة وأخت وهنَة وذَات : بنات وأَخَوَات وَهَنَات وهنوات وذوات وأمهات فى الأم من الناس أكثر من أُمَّات ، وغيرها بالعكس .

ش : إذا جمع ما فيه تاء التأنيث بالألف والتاء حذفت التاء منه ، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التاء من غير تغيير إن لم يكن ألفا ولا همزة ممدود مبدلة كقولك فى مسلمة وجارية وعرقوة وقارئة وقراءة : مسلمات وجاريات وعرقوات وقارئات وقراءات ، فإن كان الذى قبل التاء المحذوفة ألفًا أو همزة ممدود مبدلة فعل به ما كان يفعل بمثله مباشرا لألف التثنية ، فيقال فى : فتاة فتيات ، وفى قناة قنوات ، وفى سماء سماءات وسماوات ، وفى باقلاء باقلاوات .

وكان حق ابن وابنة أن يقال فى تصحيحهما : ابنون وابنات ، كما قيل فى تثنيتهما ابنان وابنتان ، إلا أن المسموع ما ذكر من بنين وبنات ، فنبه عليه . وحاملهم على ذلك الإشعار بأن أصل الباء فى الإفراد الفتح .

وأما قولهم فى أب وأخ وهن : أبونَ وأخون وهَنُون ، فاصلة : أَبوُون وأُخُوُون

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله ، وفى معانى القرآن جـ ٢ ص ٨١ :

تروح فى عمية وأغاثــه على الماء قوم بالهراوات هوج

مؤخر عن أنيابه جلد رأسه لهنّ كأشباه الزِّجاج خروج

وهنُوون بالإتباع ، ثم حذفت ضمة الواو تخفيفًا ، فالتقى ساكنان فحذف سابقهما ، وبقيت ضمة العين مباشرة فى اللفظ لواو الجمع . ويقال فى غير الرفع ، أبِين ، والأصل : أبِوين ، ثم عرض السكون والقلب والحذف .

ومن شواهد أخين وأبين قراءة بعض السلف[1] ﴿ قالوا نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل وإسحق ﴾ وقال أبو طالب[2] :

ألم تَرَنى من بعدِ هَمٍّ هَمَمْتُه   لفرقَةِ حُرٍّ من أبين كـرامِ

وأنشد ابن دريد[3] :

كريمٌ طابت الأعْـراقُ منـه   وأشبـه فِعلُه فعـلَ الأبينـا

كـريم لا تُغَيِّـرُه الليـالى   ولا اللّأْواء فى عهد الأخينا

فجمع أبا على أبين ، وأخا على أخين ، وقال آخر[4] :

فلمـا تَبَيَّـنَّ أصْوَاتَنـا   بكيَـنْ وفَدَّيْنَنـا بالأَبِينَـا

وأنشد الفراء مستشهدًا على أخ وأخين[5] :

فقُلْنا أسْلِموا إنّـا أخـوكم   وقد بَرِئت مِنَ الإِحَن الصُّدور

وأنشد غيره[6] :

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٣٣ ، ليحيى بن يعمر ، شواذ ابن خالويه ص ٩ .

(٢) البيت من الطويل ، وروايته كما فى خزانة الأدب جـ ٢ ص ٢٧٥ :

ألم تر أنى بعدهم   ....

(٣) ذكرهما فى جمهرة ابن دريد جـ ٣ ص ٤٨٥ ولم ينسبهما .

وذكرهما فى اللسان مادة « أبو » ولم ينسبهما ، وروايته :

كريم ....   يفدى بالأعم وبالأبينا

واللأواء : الشدة . والبيتان من الوافر . ونسب الأول لغيلان بن مسلم الثقفى كما فى تحقيق الشوملى لشرح ألفية ابن معط والشرح لابن جمعة ٢٥١/١ .

(٤) هو زياد بن واصل السلمى ، وهو شاعر جاهلى . خزانة الأدب جـ ٢ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ وفى اللسان فى « أبى » : فلما تعرفن أصواتنا ...... وراجع الخصائص جـ ١ ص ٣٤٦ . والبيت من المتقارب .

(٥) نسبه اللسان للعباس بن مرداس السلمى ، وروايته فى « أخا » :

فقلنا أسلموا ....   فقد سلمت من الإحن الصدور

والبيت من الوافر .

(٦) ذكر البيتان فى ص ٨٢ ، رقم ٣ .

وما رحم الأهلين إنْ سالموا العدا ... بمجدية إلا مضاعفةَ الكرب

ولكن أخو المرءِ الذين إذا دعا ... أجابوا بما يرضيه فى السلم والحرب

وقال آخر فى هن وهنين[1] :

أُرِيدُ هَنَاتٍ من هَنِينَ وتَلتَوِى ... عَلىّ وآبَى من هَنِين هنـاتِ

ولو قيل : حم وحمون لم يمتنع ، ولكن لا أعلم أنه سمع .

وأما ذو فقيل فيه ذوُو بتصحيح العين بعد فتحة ، و لم يفعل به من الإتباع ما فعل بأخواته لإفضاء ذلك فيه إلى حذف عينه بعد حذف لامه ، فتخلص من ذلك برد فائه إلى حركته الأصلية كما فعل فى التثنية .

و كان حق بنت وأخت أن يقال فيهما بنتات وأختات لأن تاءهما قد غيرت لأجلها البنية وسكن ما قبلها فأشبهت تاء ملكوت ، ولأجل ذلك جمع يونس بينها وبين ياء النسب فقال : بِنتِىّ وأُخْتِىّ ، لكنه وافق ههنا على الامتناع من بنتات وأختات لأن تاء بنت وأخت وإن خالف لحاقهما لحاق تاء التأنيث . فهى مخصوصة ببنية لا يراد بها إلا مؤنث . ولفظها كلفظ المستقلة بالدلالة على التأنيث ، فكان اجتماعها مع / تاء الجمع أثقل من اجتماعها مع ياء النسب . فلذلك اتفق على حذفها فى الجمع ، واستغنوا عن ابنات ببنات ، كما استغنوا عن ابنين ببنين . ١/١٧

ونظير هنات لثات وسنات ، ونظير هَنَوات سَنوات وعِضواتَ .

وأما ذات وذوات فكقناة وقنوات ، لأن تاء ذات واجب لها من الحذف ما وجب لتاء قناة ، فباشرت الألف المنقلبة عن العين ألف الجمع فاستحقت الفتح والرد إلى الأصل فقيل : ذوات بحذف اللام . ولو ردت اللام لقيل : ذويات وذايات .

و كان حق « أم » ألا يجمع بالألف والتاء ، لأن ذلك حكم ما لا علامة فيه من أسماء الأجناس المؤنثة كعنز وعناق . ولكن العرب جمعته بهما . فلحق بما بابه السماع كسماوات وأَرَضات ، وزادوا الهاء قبل العلامة فى الأناسى غالبًا وفعلوا فى البهائم

---

(١) ذكره فى اللسان و لم ينسبه ، راجع « هنا » ، وذكره فى درة الغواص و لم ينسبه ص ٤٧ وروايته :
يزيد هنات ..... وتأتى من هنين ...... ، والبيت من الطويل . وفى فرحة الأديب للغندجانى ١٨٣ ، وهو مثل ويروى : وأنّى من هنين هنات .

بالعكس ، واجتمع الاستعمالان فى قوله[1] :

إذا الأُمَّهاتُ قَبُحْنَ الوُجوه فَرَجْتَ الظَّلامَ بأمّاتكا

ومن ورود أمات فى الأناسى قول كلثوم بن عياض[2] :

حماةُ الضيم آباءٌ كرام وأمّاتٌ فأنجدَ واستغارا

وقول عبد الله بن عمرو اللخمى[3] :

أولئك أُمَّاتى رفعْنَ مقائمى إلى طالع فى ذِرْوَةِ المجد صاعد

ومن وروده فى البهائم قول حميد بن ثور[4] :

وأمات إطلاءٍ صغارٍ كأنها دمالجُ يجلوها لينفق بائع

وربما قيل فى أم أمهة[5] ، قال قصى بن كلاب[6] :

إنى لدَى الحرب رخِيٌّ لَبِبى عند تناديهم بهالٍ وهَبِى

مُعتزِم الضربة عال نسبى أُمَّهَتِى خندفُ والياس أبى

ص : والمؤنثُ بهاءٍ ، أو مجردا ثلاثيا صحيح العين ساكنةً غيرَ مضاعف ولا صفة تتبع عَينُه فاءه فى الحركة مطلقا ، وتفتح وتُسَكّن بعد الضمة والكسرة ، وتُمْنَعُ

---

(١) البيت من المتقارب ذكره فى اللسان و لم ينسبه ، راجع مادة « أمم » ، وهو لمروان بن الحكم ، راجع شرح الملوكى فى التصريف ص ٢٠٢ وشرح المفصل جـ ١٠ ص ٣ – ٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى جـ ٤ ص ٣٠٨ .

(٢) البيت من الوافر ، واستغار : هبط .

(٣) البيت من الطويل .

(٤) البيت من الطويل . أطلاء : جمع طلا وهو الولد من ذوات الخف والظلف « الدمالج » : جمع دملج وهو ما يوضع فى العضد من الحلى . وليس فى الديوان .

(٥) فى ب : فى أم الأناسى .

(٦) فى اللسان : فى « أمم » معتزم الصولة ....

وفى العينى : إنى لدى الحرب رخى اللبب ....

وزاد فى خزانة الأدب ٣٠٤/٣ : حيدة خالى ولقيط وعلى وحاتم الطائى وهاب المئى

رخى اللبب : أى فى سعة وأمن . وهال : زجر للخيل . وهبى : زجر للفرس أى تباعدى والمعتزم : الأسد .

وفى المحتسب جـ ٢ ص ٢٢٤ الشطر الأخير قال : ويشهد لوصل ألف إلياس قوله :

امهتى خندف والياس أبى . وراجع شرح شافية ابن الحاجب للرضى جـ ٣ ص ٣٠٣ .

الضمةُ قبل الياء ، والكسرةُ قبل الواو باتفاق ، وقبلَ الياءِ بِخُلف ، ومطلقا عند الفراء فيما لم يُسْمَع . وشذ جروَات .

والتزم فَعْلات فى لَجْبَة ، وغُلِّبَ فى رَبْعَة لقول بعضهم لَجَبة ورَبَعة ، ولا يقاس على ما ندر من كَهَلَات ، خلافا لقطرب ، ويسوغ فى لَجْبَة القياس وفاقا لأبى العباس ، ولا يقال فَعْلات اختيارا فيما استحق فَعَلات ، إلا لاعتلال اللام ، أو شبه الصفة . وتَفْتح هُذَيْل عين جَوزَات وبَيضات ونحوهما ، واتّفق على عِيَرات شُذوذًا .

ش : المراد بذى الهاء نحو : تَمْرَة وغُرْفة وكِسرة ، وبالمجرد نحو : دَعْد وجُمل وهِنْد ، فإن سيبويه سوى بينهن فيما ذكرته ، فلدعْد وجمْل وهنْد ما لتمرة وغرفة وكسرة إذا جمعن بالألف والتاء .

واحترز بصحيح العين عن معتله نحو : جَوْزة وديمة ودوْلة . وبساكن العين من متحركه كشجرة وسَمُرة ونَمِرة . وبنفى التضعيف من نحو : حَجَّة وحُجّة وحِجّة . وبنفى الوصفية من نحو : ضخْمة وجِلفة وحُلوة .

وأشير بإطلاق الإتباع إلى عدم الفرق فيه بين المفتوح الفاء والمضمومها والمكسورها من ذى الهاء والمجرد نحو : تَمَرات وُغُرفات وكِسرات ، ودَعَدات وجُمُلات وهِندات .

والضمير فى « تفتح وتسكن » عائد إلى العين ، أى ويجوز مع ضم العين فى المضموم الفاء الفتح والتسكين ، وهما أيضًا جائزان فى المكسور الفاء ، فيكون فى كل واحد منهما ثلاثة أوجه ، وسكت عن ذكر عدم الإتباع فى المفتوح الفاء ، فعلم أن الإتباع فيه لازم فلا يعدل عن فتح عينه وهو مستوف للشروط ، إلا إذا اعتلت لامه فإن ذلك يفتح عند قوم من العرب لتسكين العين فى الاختيار ، ومن ذلك : ظبْيات وشرْيات فى جمع ظبية وشرية ، حكاه أبو الفتح ، واللغة المشهورة ظبَيات وشرَيات . وربما عدل عن الفتح إلى السكون لشبه الصفة كقولهم : أهْل وأهْلات ، وأهَلات بالفتح أشهر وأنشد سيبويه[1] :

---

(١) البيت للمخبل السعدى ، وهو من الطويل . راجع الكتاب جـ ٣ ص ٦٠١ تحقيق هارون .

وَهمْ أَهَلات حولَ قيس بن عاصم إذا أَدْلجُوا باللَّيل يَدعُونَ كَوثرا

وقيل أيضًا : أهْلة بمعنى أهل ، حكاه الفراء ، فالأولى بأهْلات أن يكون جمعا له لا لأهل .

وقد تسكن عين فعْلات جمع فعْلة إذا كان مصدرًا كحسْرات ، تشبيها بجمع فعلة صفة ، لأن المصدر قد يوصف به ، قال أبو الفتح : ظبْيات أسهل من رفْضات لاعتلال اللام ، ورفْضات أسهل من تمرات لأن المصدر يشبه الصفة .

قلت : فإذا قيل : امرأة كلبة ، ففى جمعه الفتح باعتبار الأصل ، والتسكين باعتبار العارض .

ولا يُعْدل عن فعَلات إلى فعْلات فيما سوى ذلك إلا فى ضرورة ، وهو من أسهل الضرورات ، لأن العين المفتوحة قد تسكن فى الضرورة وإن لم تكن فى جمع ولا ساكنة فى الأصل ، فلأن تسكن إذا كانت فى جمع وكانت ساكنة فى / الأصل أحق وأولى ، ومن تسكينها مع كونها غير جمع وغير ساكنة فى الأصل قول الشاعر[1] : ١٧ ب

وعَرْبَة أرضٌ لا يُحِلُّ حرامها من الناسِ إلا اللوْذَعىُّ الحُلاحِل

أراد عَرَبة وهى أرض مكة . وقال آخر[2] :

الموتُ يأتى بمقدار خَوَاطِفُه وليس يُعْجزه هَلْكٌ ولا لُوح

أراد هَلكا ، والهَلك ما بين كل أرض إلى الأرض السابعة . واللوح ما بين السماء والأرض . وقال آخر[3] :

يا عَمْرُو يا بنَ الأكْرَمِينَ نَسْبا قد نَحبَ المجد عليك نَحْبا

---

(١) فى القاموس المحيط فى « عرب » وعربة أرض ما يحل ......

وقال . العربة : .... وناحية قرب المدينة . وأقامت قريش بعربة فنسبت العربة إليها ، وهى باحة العرب ....

واضطر الشاعر إلى تسكين رائها فقال : وعربة .... يعنى النبى ﷺ ، ولم ينسبه ، وكذا لم ينسبه فى تاج العروس . وفى اللسان « عرب » . وهو من الطويل .

(٢) فى اللسان فى « هلك » : الموت تأتى لميقات .....

ولم ينسبه ، وهو من البسيط .

(٣) لم ينسبه فى اللسان فى : « نسب » .

والنحب : النذر ، ورفع الصوت بالبكاء . وراجع معجم شواهد العربية والعينى ٤/٥٢٠ ، وشرح التصريح ٢/٢٩٨ .

وقال آخر[1] :

وما كلُّ مبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُه   يراجعُ ما قد فاته بـرَدادِ

أراد : ولو سَلَف ، فسكن اللام ضرورة .

وحكى يونس فى جمع جِرْوَة جرِواتَ بكسر الراء ، وهى فى غاية من الشذوذ .

ويقال للشاة إذا قل لبنها : لَجْبة بسكون الجيم وفتح اللام وكسرها وضمها ، ويقال لها أيضًا : لَجَبة بفتح الجيم واللام . وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لجبة الساكن الجيم فيحكمون عليه بالشذوذ ، لأن « فعْلة » صفة لا تجمع على فعَلات بل على فعْلات ، وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم فى الإفراد ثابت . وكذا اعتقدوا أن « رَبعات » بفتح الباء جمع « ربْعة » بالسكون وإنما هو جمع رَبَعة بمعنى ربْعة للمعتدل القامة ، ذكر ذلك ابن سيده .

وأجاز أبو العباس المبرد أن يقال فى جمع لجَبَة لجْبات بالسكون ، وأجاز قطرب فعَلات فى فعْلة صفة كضخْمة وضَخَمات قياسًا على ما ليس بصفة . ويعضد قوله ما روى أبو حاتم من قول بعض العرب : كَهْلة وكَهَلات بالفتح ، والسكون أشهر .

ونبهت بقولى « وتُمْنع الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو » على أن نحو : مُنْية لا يجوز ضم عينه ، ونحو : ذِرْوة لا يجوز كسر عينه ، بل يقتصر فيهما على التسكين أو الفتح تخييرا ، لأن الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو مستثقلان ، لا سيما إذا كانت الياء والواو لامين ، مع وُجدان مندوحة عن ذلك . فلو كانت لام المكسور الفاء ياء كلِحية ، ففى كسر عينه خلاف ، فمن البصريين من منعه لاستثقال الياء بعد كسرتين ، ومنهم من أجازه .

ومنع الفراء فِعِلات مطلقًا ، واحتج بأن فِعلات يتضمن فِعِلا ، وفِعِل وزن أهمل إلا فيما ندر كإبِل وبِلز[2] ، ولم يُثْبت سيبويه منه إلا إبلا ، وما استثقل فى الإفراد

---

(١) البيت من الطويل فى اللسان نسبه فى « ردد » للأخطل ، وروايته :

وما كل مغبون ... والرداد : الرد . وراجع شرح المفصل جـ ٧ ص ١٥٢ ، والمنصف جـ ١ ص ٢١ . وشرح الملوكى فى التصريف ص ٣١ . وضرائر ابن عصفور بلا نسبة ص ٨٤ بلفظ : وما كل مغبون ... وشرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٣٨٦ . والديوان - صبالحانى ص ١٣٧ :

(٢) فى اللسان : « فى بلز » امرأة بلز ضخمة مكتنزة ... قال ثعلب : لم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان : امرأة بلز وأتان إبد . والإبد الأتان تلد كل عام . =

حتى كاد يكون هملا حقيق بأن يُهمل ما يتضمنه من أمثلة الجموع ، لأن الجمع أثقل من المفرد . والجواب من أربعة أوجه : أحدها : أن المفرد وإن كان أخف من الجمع قد يستثقل فيه ما يستثقل فى الجمع لأنه معرض لأن يتصرف فيه بتثنية وجمع ونسب ، وإذا كان على هيئة مستثقلة يضاعفُ استثقالها بتعرُّض ما هى فيه إلى استعمالات متعددة ، بخلاف الجمع فإن ذلك فيه مأمون .

الثانى : أن فِعِلا أخفُّ من فُعُل ، فمقتضى الدليل أن تكون أمثلة فِعِل أكثر من أمثلة فعُل ، إلا أن الاستعمال اتفق وقوعه بخلاف ذلك ، فأى تصرف أفضى إلى ما هو أحق بكثرة الاستعمال فلا ينبغى أن يجتنب ، بل يجوز أن يؤثر جَبرا لما فات من كثرة الاستعمال ، ويؤيد هذا أنهم لا يكادون يسكنون عين إبل ، بخلاف فعُل فإنه يسكن كثيرا .

الثالث : أن فُعُلات يتضمن فُعُلا وهو من أمثلة الجمع ، وفِعِلات يتضمن فِعِلا وليس من أمثلة الجمع ، وهو أحق بالجواز ، لأنه جمع لا يشبه جمع الجمع ، بخلاف فُعلات فإنه يشبه جمع الجمع ، والأصل فى جمع الجمع الامتناع ، فما لا يشبهه أحق بالجواز مما يشبهه .

الرابع : إن فعِلات قد استعملته العرب جمعا لفِعْلة كنعمة ونِعمات . وقد أشار سيبويه إلى أن العرب لم تجتنب استعماله كما لم تجتنب استعمال فِعْلات ، وقد رجح بعض العرب فِعِلات على فُعُلات إذ قال فى جمع جِرْوة : جرِوات ، فاستسهل النطق بكسر عين فِعِلات فيما لامه واو ، و لم يستسهل النطق بضم عين فعْلات فيما لامه ياء ، فبان بما ذكرته إن فعِلات فى جمع فِعلة كفُعُلات فى جمع فُعْلة ، أو أحق منه بالجواز .

والتزم غير هذيل فى نحو : جوزة وبيضة سكون العين ، فسوَّوْا فى ذلك الأسماء والصفات ، وأما هذيل فسلكوا بهذا النوع سبيل ما صحت عينه ، فقالوا : جوَزات وبَيضات ، كما قال جميع العرب : تَمَرات وجَفَنات . وقالوا فى الصفات : جوْنات

=وفى اللسان فى « أبد » : قال الجوهرى : الإبد على وزن الإبل الولود من أمة أو أتان .

وغَيْلات(١) بالسكون ، كما قال الجميع : ضخْمات وصعْبات .

١١٨ وأما عِيرَات فى جمع عِير فجائز عند / جميع العرب مع شذوذه عن القياس ، لأنه مؤنث مكسور الفاء ، فلم يكن فى تحريك يائه بفتحة بعد الكسرة ما فى بَيضات بتحريك الياء ، لأن تحرك الياء بعد فتحة يوجب إبدالها ألفا ، فتحريكها إذا كان أصلها السكون بعد فتحة تعريض لها إلى الإبدال أو إلغاء سبب الإعلال ، إلا أن هذيلا لم يكترثوا بذلك لعروضه ، ومنه قول بعضهم(٢) :

أَخو بَيَضَات رائح مُتــأَوِّب رفيقٌ بمسْح المَنكبين سَبُوح

فصل : ص : يُتَم فى التثنية من المحذوف اللام ما يتمُّ فى الإضافة لا غير ، وربما قيل : أَبان وأَخان ويدَيان ودَميان ودَمَوان وفَمَيان وفَمَوان . وقالوا فى ذات : ذَاتا على اللفظ ، وذَوَاتا على الأصل .

ش : المحذوف اللام يتناول المنقوص العرفى المنون فى غير النصب ، والأسماء الستة ، واسما واستا وابنًا ويدًا ودمًا وفمًا وحِرًا وغَدًا وظبة وسنة ونحو ذلك ، والذى يتم منها فى الإضافة المنقوص العرفى ، وأب وأخ وحم فى أكثر الكلام وهن فى لغة بعض العرب ، ومن التزم النقص فى الإفراد التزمه فى التثنية ، وعلى ذلك قيل : أبان وأخان ، ومنه قول رجل من طيىء(٣) .

إذا كنت تهوى الحمدَ والمجد مُولَعا بأفعالِ ذى غىّ فلستَ براشد

ولست وإن أعيا أباك مجادة إذا لم تَرُم ما أسلفاه بماجد

وقد تقدم أن من العرب من قصر يدا ودما وفمًا(٤) ، فعلى ذلك قيل فى التثنية : يديان ودميان وفميان وفموان ، والمشهور فى تثنية ذات : ذواتا بالرد إلى الأصل ،

---

(١) الجونة : السوداء . الغيلة : المرأة السمينة .

(٢) فى العينى جـ ٤ ص ٥١٧ : قائله شاعر هذلى ، ولم ينسبه فى اللسان ، وروايته : أبو بيضات .... وهو من الطويل . وفى معجم شواهد العربية : أحد الهذليين .

(٣) البيتان من الطويل ، ولم أعرف قائلهما .

(٤) راجع ص ٤٦ .

وقد ثنى على لفظه بالنقص فقيل : ذاتا ، قال الراجز[1] :

يا دارَ سلمى بين ذاتى عوج

ص : ويثنى اسمُ الجَمع والمُكسَّرُ بغير زنة منتهاه .

ش : مقتضى الدليل ألا يثنى ما دل على جمع ، لأن الجمع يتضمن التثنية ، إلا أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع ، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد ، فإذا اتفق لفظا جمعين مقصودٍ عطف أحدهما على الآخر استغنى فيهما بالتثنية عن العطف ، كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد ، ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد ، كما منع فى نحو : مساجد ومصابيح . وفى المثنى والمجموع على حده مانع آخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة ، ولأجل سلامة نحو : مساجد ومصابيح من هذا المانع الآخر جاز أن يجمع جمع تصحيح كقولهم فى أيامن : أيامنون ، وفى صواحب : صواحبات . وامتنع ذلك فى المثنى والمجموع على حده .

والمسوغ لتثنية الجمع مسوغ لتكسيره ، والمانع من تثنيته مانع من تكسيره ، ولما كان شبه الواحد شرطا فى صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به ، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع ، كقوله تعالى[2] ﴿ قد كان لكم آية فى فئتين التقتا ﴾ وكذا قوله تعالى[3] ﴿ يوم التقى الجمعان ﴾ وكقول النبى ﷺ[4] « مَثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين » .

ص : ويُخْتَارُ فى المضافين لفظا أو معنى إلى مُتَضَمِّنَيْهما لفظُ الإفراد على لفظ التثنية ، ولفظُ الجمع على لفظِ الإفراد . فإن فُرِّق مُتَضمِّناهما اختير الإفراد ،

---

(١) فى اللسان فى « عوج » وقول بعض السعديين أنشده يعقوب : يا دار سلمى بين ذات العوج . وعلى ذلك لا شاهد فيه . وفى الدرر جـ ١ ص ١٩ : لم أعثر على قائل هذا الرجز .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٣ .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٥٥ .

(٤) تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة لا يدرى أيهما تتبع ، الخزانة ٥٨٠/٧ . هارون : رواه نافع عن ابن عمر وفى الهامش تخريجه . والحديث فى صحيح مسلم ٦٥٣/٥١ طبع الشعب . وفى غريب الحديث للبستى ٤٨٠/١ .

وربما جُمع المنفصلان إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ ، ويقاس عليه وفاقا للفراء ، ومطابَقَةُ ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظِه جائزة .

ش : المضافان لفظًا إلى مُتُضَمِّنَيْهما كقوله تعالى[1] ﴿ فقد صَغَتْ قلوبُكما ﴾ والمضافان إليهما معنى كقول الشاعر[2] :

رأيْتُ ابنى البَكْرِىّ فى حَوْمَةِ الوَغى كفَاغِرَى الأفْوَاه عند عَرِيـــن

وهذه العبارة متناولة ما أضيف فيه جزءان أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمنهما من مثنى المعنى وإن لم يكن مثنى اللفظ . وسواء كانت الإضافة صريحة « كصغت قلوبكما » أو غير صريحة « كفاغرى الأفواه » فإن الأفواه غير مضافة فى اللفظ وهى فى المعنى مضافة ، والتقدير : كفا غِرَيْن أفواههما ، يعنى أسدين فاتحين أفواههما عند عَرِينهِما ذَابَّيْن عن أشبالهما .

فإذا وجدت الشروط فى المضافين المذكورين فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد ، ولفظ الإفراد أولى به من لفظ التثنية ، وذلك أنهم استثقلوا تثنيتين فى شيئين هما شىء واحد لفظا ومعنى ، وعدلوا إلى غير لفظ التثنية ، فكان الجمع أولى لأنه شريكهما فى الضم ، وفى مجاوزة الإفراد . وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها والمراد به حاصل ، إذ / لا يذهب وهم فى نحو : أكلت رأس شاتين ، إلى أن معنى الإفراد مقصود . ولكون الجمع به أولى جاء به الكتاب العزيز نحو[3] ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ و[4] ﴿ فاقطعوا أَيْدِيَهما ﴾ وفى قراءة ابن مسعود « فاقطعوا أيمانهما » وفى الحديث[5] « إِزْرَةُ المؤمن إلى أنصاف ساقيه » وجاء لفظ الإفراد أيضًا فى الكلام الفصيح دون ضرورة ، ومنه الحديث فى وصف وضوء النبى ﷺ[6]

١٨ ب

---

(١) سورة التحريم ، آية : ٤ .

(٢) لم ينسبه فى الدرر ، جـ ١ ص ٢٥ وروايته : رأيت بنى .... ومعجم شواهد العربية والبيت من الطويل . وحاشية يس ١٢٢/٢ .

(٣) سورة التحريم ، آية : ٤ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٣٨ . فى شواذ ابن خالويه ص ٣٣

(٥) مسند ابن حنبل عن شواهد التوضيح ص ٦١ .

(٦) شواهد التوضيح ص ٦٠ .

« ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما » ولم يجئ لفظ التثنية إلا فى شعر كقوله[1] :

فتخالسَا نفسَيْهما بنوافذ   كنوافذ العُبط التى لا تُرْقَع

ولما استقر التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع عند وجود الشرط المذكور ، صارت إرادة الجمع به متوقفة على دليل من خارج ، ولذلك انعقد الإجماع على ألا يقْطعَ فى السرقة إلا يد من السارق ويد من السارقة . ولو قصد قاصد الإخبار عن يدَىْ كل واحد من رجلين لم يكتفَ بلفظ الجمع ، بل تضم إليه قرينة تزيل توهم غير مقصوده ، كقوله : قطعت أيديهما الأربع .

وإذا فرق المضاف إليه كان الإفراد مختارًا كقوله تعالى[2] ﴿ لُعِن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داودَ وعيسى ابن مريم ﴾ وفى حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه : حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أبى بكر وعمر رضى الله عنهما . ولو جىء فى مثل هذا بلفظ الجمع أو لفظ التثنية لم يمتنع .

وإن لم يكن المضاف جزأى المضاف إليه ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالبًا نحو : قضيت درهميكما ، لأن العدول فى مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع فى اللبس غالبًا ، فإنْ أمن اللبسُ جاز العدول إلى الجمع سماعا عند غير الفراء ، وقياسًا عنده ، ورأيه فى هذا أصح ، لكونه مأمون اللبس ، مع كثرة وروده فى الكلام الفصيح ، كقول النبى ﷺ لأبى بكر وعمر رضى لله عنهما[3] « ما أخرجكما من بيوتكما » وقوله لعلى وفاطمة رضى الله عنهما[4] « إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبحا الله تعالى ثلاثا وثلاثين الحديث » وفى حديث آخر « هذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر » وفى حديث على وحمزة رضى الله عنهما « فضرباه بأسيافهما » وأمثال ذلك كثيرة .

---

(١) البيت من الكامل ، فى اللسان فى « خلس » قال أبو ذؤيب :

فتخالسا نفسيهما ..... فتخالسا : أى خالس كل منهما الآخر وطعنه . نوافذ : أى طعنات نافذة . العبط : جمع عبيط وهو المشقوق . وراجع الدرر جـ ١ ص ٢٧ ، وشعر الحرب ص ٤٩٥ ، وديوان الهذليين القسم الأول ص ٢٠ ، ومعجم شواهد العربية ، وشواهد التوضيح ص ٦١ .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٧٨ .

(٣) صحيح مسلم ١٦٠٩/٣ ، ورياض الصالحين ص ٢٢٦ .

(٤) رياض الصالحين ص ٥٢٦ .

ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه دون لفظه[1] كقول الشاعر[2] :

قلوبُكما يغشاهما الأمنُ عادةً ... إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر

وقال آخر[3] :

وساقان كَعْباهما أصْمَعان ... أعاليهما لُكَّتا بالدّيم

وقال آخر[4] :

رأوْا جَبَلا هَزَّ الجبالَ إذا التقت ... رُءوس كبيريهن ينتطحان

وعلى هذا حمل أبو العباس المبرد قول الشاعر[5] :

أقامت على رَبْعَيهما جارتا صفَا ... كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما

فأعاد الضمير المضاف إليه المصطلى على الأعالى لأنها مثناة فى المعنى ، وهو توجيه حسن .

ومطابقة ما لهذا الجمع للفظه دون معناه كقول الشاعر[6] :

خَليليَّ لا تهلك نفوسُكما أسى ... فإنْ لها فيما به دُهِيَتْ أسا

فقال دهيت لأنه راعى مطابقة جمع اللفظ ، ولو راعى مطابقة المعنى لقال : دهيتا ، كما قال الآخر ، لُكّتا .

---

(١) أى مطابقة الضمير العائد إليه .

(٢) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله ، راجع يس جـ ٢ ص ١٢٢ ، ومعجم شواهد العربية .

(٣) فى اللسان : وقال امرؤ القيس :

وساقان كعباهما أصمعا ... ن لحم حماتيهما منتبر

الأصمع : الضامر . والحماة : عضلة الساق . منتبر : ممتلئ .

وراجع ديوان امرئ القيس ص ١٦٣ تحقيق أبى الفضل إبراهيم ، وتحقيق السندوبى . والبيت من المتقارب .

(٤) هو الفرزدق ، راجع شرح ديوان الفرزدق ٨٧٢/٢ ، وروايته : رأوا جيلا دق الجبال .... والبيت من الطويل .

(٥) هو الشماخ بن ضرار ، راجع الشماخ بن ضرار لصلاح الهادى ، وديوان الشماخ ص ٨٦ ، وأمالى المرتضى جـ ٢ ص ٣٠ وكتاب سيبويه جـ ١ ص ١٩٩ تحقيق هارون ، وفهرس شواهد سيبويه . والبيت من الطويل .

الربع المنزل . جارتا صفا : الأثفيتان اللتان توضعان بجوار الجبل ، وهو ثالثة الأثافى . الكميت : بين الحمرة والسواد . جونتا : مسودتان ، مصطلاهما : موضع الصلا وهو النار .

(٦) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله ، وراجع يس جـ ٢ ص ١٢٢ — ومعجم شواهد العربية . أسى : حزنا . أسا : علاج ودواء . المساعد ٧٢/١ .

ص : ويعاقبُ الإفرادُ التَّثنيةَ فى كلِّ اثنين لا يُغْنى أَحدُهما عن الآخر ، وربما تعاقبا مطلقا . وقد يقع افْعلَا ونحُوه موقع افْعَل ونحوِه .

ش : المراد بكل اثنين لا يغنى أحدهما عن الآخر : العينان والأذنان والجفنان والجوربان ونحو ذلك ، فيقال : عيناه حسنتان ، وعيناه حسنة ، وعينه حسنة ، وعينه حسنتان .

فالأول أكثر لأنه الأصل ، ومنه قول الشاعر(١) :

وعينان قال اللهُ كُونـا فكانتـا　　　فَعُولانِ بالألباب ما تفعل الخَمر

وقال آخر(٢) :

له أذنان تعرفُ العِتق فيهمـا　　　كسَامِعَتى مذعُورة وسطَ ربرب

ومن الثانى قول امرىء القيس(٣) :

لمن زُحلُوفَـــــــــةٌ زُلُّ　　　بها العينـــــان تَنْهَـــــلّ

وقال آخر(٤) :

وكأن فى العينين حَبَّ قَرَنْفـل　　　أو سُنبلا كُحِلت به فـانهلت

وقال آخر(٥) :

---

(١) هو ذو الرمة ، والبيت من الطويل ، راجع شرح شواهد المغنى ، القسم الثانى ص ٦١٩ ، وراجع مجالس أبى مسلم ص ٤٨ ، والاقتراح ص ٦٩ . والديوان ٣٤ من قصيدته : الأيا اسلمى يا دارمى ...

(٢) هو امرؤ القيس من قصيدته التى أولها : خليلى مرا بى على أم جندب .....

كسامعتى مذعورة : أى بقرة ذعرت فنصبت أذنيها وحددتهما . والربرب : القطيع من البقر . والبيت من الطويل . راجع ديوان امرىء القيس ص ٤٨ تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم . وروى : له حَرّتان .

(٣) البيت من الهزج ، وهو فى ملحق بالشعر المنسوب إلى امرىء القيس مما لم يرد فى أصول الديوان المخطوطة تحقيق أبى الفضل إبراهيم . وروى : زحلوفة ، وهى بمعنى زحلوفة ، وهى مكان الانزلاق . يتحدث عن قبر . راجع المحتسب جـ ٢ ص ١٨٠ .

(٤) نسب فى الأمالى جـ ١ ص ٨٠ لسُلْمِىِّ بن ربيعة من بنى ضبة وهو شاعر جاهلى ، وكذا فى ديوان الحماسة جـ ١ ص ٢١٢ ، وراجع اللسان جـ ٢ ص ٤٠٧ ، والعقد الفريد جـ ٥ ص ٣٨٩ . والنوادر فى اللغة ص ١٢١ وفى بعضها : فكان مكان وكان . وفلفل مكان سنبل .

ونسب فى الأصمعيات ص ١٨٣ إلى علباء بن أرقم بن عوف وأوله : وكأنما فى العين .

(٥) فى خزانة الأدب جـ ٣ ص ٣٧٦ : وأنشد الفراء :

سأجزيك خذلانا بتقطيعى الصُّوَى   إليك وخفًا زاحفٍ تقطُر الدِّما

ومن الثالث قول الشاعر[1] :

ألا إن عينا لم تَجُد يوم واسطِ   عليك بجارى دمعها لجمــودُ

وقال آخر[2] :

أظن انهمالَ الدَّمع ليس بمنتــه   عن العينِ حتى يَضمَحِل سوادُها

ومن الرابع قول الشاعر[3] :

إذا ذَكَرت عينى الزمانَ الذى مضى   بصحــراءِ فلــجٍ ظلتــا تكفَــان

١١٩ والمراد بتعاقب الإفراد والتثنية / مطلقًا وقوع أحدهما موقع الآخر ، وإن لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليدين والخفين ، ولا من المزال عن لفظ التثنية لأجل الإضافة ، فمن وقوع المفرد موقع المثنى قوله تعالى[4] ﴿ فأْتيا فرعونَ فقولا إنا رسولُ رَبّ العالمين ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيد ﴾ ، وشبيه به قول حسان رضى الله عنه[6] :

إنَّ شَرْخ الشباب والشَّعَر الأسْــ   ـوَد ما لَمْ يُعاصَ كان جُنونا

= سأجزيك .... الصفا   .... وخفا واحد يقطر.........

وفى اللسان : وقال اللعين المنقرى :

واخذل خذلانا ...... الصوى .... وخف راعف يقطر ....

والبيت من الطويل . والصوى : جمع صُوَّة وهى الحجر .

(١) نسب البيت لأبى عطاء السندى فى رثاء ابن هبيرة فى الأمالى جـ ١ ص ٢٧١ ، وديوان الحماسة جـ ١ ص ٣٣١ وخزانة الأدب جـ ٤ ص ١٦٧ ، والعقد الفريد جـ ٣ ص ٢٨٧ . ونسبه فى أمالى المرتضى جـ ١ ص ٢٢٣ لمعن بن زائدة فى رثاء ابن هبيرة . والبيت من الطويل .

(٢) هو جرير يرثى قيس بن ضرار بن القعقاع ، ديوان الحماسة جـ ١ ص ٤٦٤ ، وانظر شرح ديوان جرير ص ١١٥ . وصادر ص ٩١ . والبيت من الطويل .

(٣) ذكره فى الدرر ولم ينسبه جـ ١ ص ٢٥ ، وهو من الطويل ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٤) سورة الشعراء ، آية : ١٦ .

(٥) سورة ق ، آية : ١٧ .

(٦) البيت من الخفيف . فى اللسان فى « عصا » وعاصاه أيضا مثل عصاه ، وراجع الديوان ص ٤١٣ . والشرح ص ٢٥١ ، وهو مطلع .

ومن وقوع المثنى موقع المفرد قول الشاعر[1] :

إذا ما الغلامُ الأحمق الأم سامَنى بأطراف أنفيه استمر مقَارعًا[2]

وقد تقدمت الإشارة إلى هذا ، وذكرت أيضا له شواهد .

وقد يقع الفعل المسند إلى ضمير واحد مخاطب بلفظ المسند إلى ضمير مخاطبين ، إذا كان امرًا أو مضارعًا ، والقصد بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار ، ومن ذلك ما روى من قول الحجاج : يا حَرَسِيّ اضربَا عُنُقَه ، ومنه قول الشاعر[3] :

فإنْ تَزْجُرانِى يابنَ عَفّانَ أَزْدجر وإن تَدَعانِى أَحْمِ عِرْضا مُمَنَّعا

وقال آخر[4] :

فقلتُ لصاحِبِى لا تَحْبِسَانـا بِنَزْع أصُولِه واجْتَـز شِيحـا

وجعل بعض العلماء من ذلك قوله تعالى[5] ﴿ أَلقِيَا فى جهنمَ كلَّ كفارٍ عنيد ﴾ .

ص : وقد تُقَدّرُ تسميةُ جُزْء باسم كُلٍّ فيقعُ الجمعُ موقِعَ واحِدِه أو مثناه .

ش : وقوع الجمع موقع واحده على تقدير تسمية كلِّ جزء من أجزائه باسم

---

(١) البيت من الطويل . ولم أعرف قائله .

(٢) فى ب : وأسرعا .

(٣) فى اللسان : قال سويد بن كراع العكلى :

وإن تزجرانى يابن عفان انزجر .

وابن عفان هو سعيد بن عثمان ، والبيت من الطويل ، وراجع شرح القصائد العشر ص ٣ ، وشرح القصائد السبع ص ٣ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٢٥ .

(٤) قال فى اللسان فى « جزز » أنشد ثعلب والكسائى ليزيد بن الطثرية :

فقلت لصاحبى لا تحبسنا ...

ثم قال : قال ابن برى ليس هو ليزيد وإنما هو لمضرس بن ربعي الأسدى وذكر قبله بيتين . راجع مادة « جزز » وفى « جرر » قال : وانجر الشيء انجذب ، واجتر واجدرّ قلبوا التاء دالا وذلك فى بعض اللغات ولا يقاس على ذلك . وشرح المفصل جـ ١٠ ص ٤٩ ، وشرح القصائد العشر ص ٣ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٢٤ وشرح شافية ابن الحاجب جـ ٣ ص ٢٢٨ .

(٥) سورة ق ، آية : ٢٤ .

الجمع كقول الشاعر[1] :

قال العواذلُ ما لجهلِكَ بعدما   شابَ المَفارِقُ واكتسين قَتِيرا

وقال آخر[2] :

ولَقدْ أرُوحُ على التِّجَار مُرَجَّلا   مَـذِلًا بمالِـى لَيِّنًـا أجْيَـادِى

ووقوع الجمع موقع مثناه كقول الشاعر[3] :

فالعيْنُ بعدَهم كأنْ حِدَاقهـا   سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فهى عُورٌ تدْمَع

أراد بالعين العينين ، وبالحِدَاق الحَدَقتين ، وأراد بقوله فهى عور : فهما عوراوان . ومن وقوع الجمع موقع المثنى قول الآخر[4] :

أشكُو إلى مَولاىَ من مَوْلاتِى   تربط بالحبل أكَيْرِعَاتى

ومن كلام العرب : رَجُلٌ عظِيم المناكب والهادى[5] ، وغليظ الحواجب والوجنات ، وشديد المرافق ، وماش على كراسيعه .

فصل : ص : يُجْمَعُ بالألف والتاء قياسا : ذُو تاء التأنيث مطلقا ، وعلمُ المؤنث مطلقا ، وصفة المذكر الذى لا يعقِل ، ومُصَغَّره ، واسمُ الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فَعْلى فَعْلان أو فَعْلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكما . وما سِوى ذلك مقصور على السماع .

ش : ذو تاء التأنيث يعم ذا التاء المبدلة هاءً فى الوقف كتمرة ، وذا التاء السالمة من ذلك كبنت وأخت ، فلا يقال فى جمعها إلا بَنَات وأخَوَات ، سمِّى بهما أو لم

---

(١) هو جرير والبيت من الكامل ، راجع الكتاب جـ ٢ ص ١٣٨ ، وشرح ديوان جرير ص ٢٨٩ ، وصادر ص ٢٢٢ والقتير من القتر وهو الغبار ، والمراد الشيب .

(٢) فى اللسان : قال الأسود بن يعفر : ولقد أروح ....

والمذل بالمال : القلق به حتى ينفقه . والبيت من الكامل . راجع « مذل » ، وراجع ديوان الهذليين القسم الأول ص ٣ .

(٣) نسبه فى اللسان لأبى ذؤيب الهذلى ، وهو من الكامل . راجع مادة « عور » ، والعقد الفريد جـ ٣ ص ٢٥٣ ، وكذا كتاب الأضداد جـ ١ ص ٣٦٨ ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٤٨٢ .

(٤) البيت من الرجز ، ولم أعرف قائله . فى الخزانة هارون ٥١/٨ ، وشرح الجمل ٣٧٧/٢ .

(٥) الهادى : العنق .

يسَمَّ بهما . وكذلك ذَيْت وكَيْتَ لو سمى بهما لقيل فى جمعهما ذَيَات وكَيَات ، مذكرًا كان المسمى بهما أو مؤنثًا ، نص على ذلك سيبويه .

وذكرت « مطلقًا » ليدخل فى ذلك العلم واسم الجنس والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة . وذكرت « مطلقًا » بعد علم المؤنث ليتناول العارى من علامة والمتلبس بعلامة كزينب وسَلمةَ وسُعدَى وعفراء .

وأشرت بصفة المذكر الذى لا يعقل إلى نحو : جبال راسيات ، وأيام معدودات .

وبمصغر المذكر الذى لا يعقل إلى نحو : دريهم ودريهمات ، وكتيب وكتيبات .

وأشرت باسم الجنس المؤنث بالألف إلى نحو : بُهْمى وبهميات ، وحبلى وحبليات ، وصحراء وصحراوات ، وقاصعاء وقاصعاوات[1] .

واستثنيت فعلى وفعلاء المقابلين لفعلان وأفعل لأنهما لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مذكراهما بالواو والنون . ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل نحو قولهم : امرأة عجْزاء ، وديمة هطلاء ، وحُلة شوْكاء[2] ، لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر ، وذلك مفقود فى عجزاء وأخواتها ، فلا منع من جمعها بالألف والتاء ، على أن الجمع بالألف والتاء مسموع فى « خَيفاء » وهى الناقة التى خَيِفتْ أى اتسع جلد ضرعها ، وكذا سمع فى « دَكّاء » وهى الأكمة المنبسطة ، وكلاهما نظير ما ذكرت من عجزاء وهطلاء وشوكاء فى أنهن صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفعل ، فثبت ما أشرت إليه والحمد لله .

ونبهت بقولى « غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكمًا » على نحو : حوَّاء ، فإن « حواء » علم امرأة منقول من « حواء » أنثى أحْوى ، وبطحاء صفة مقابلة فى الأصل لأبطح ، إلا أنها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف ، فأشبهت / ١٩ ب

---

(١) جحر اليربوع .

(٢) عليها خشونة الجدة .

الأسماء . فجاز أن تعامل فى الجمع معاملة صحراء .

والمراد « بما سوى ذلك » ما لا علمية فيه ولا علامة من أسماء المؤنث وصفاته فتدخل فى ذلك نحو : شمس ونفس ، وأتان وعناق ، وامرأة صبور ، وكف خضيب ، وجارية حائض ومعطار ، فلا يجمع شىء من هذه الأسماء والصفات ونحوها بالألف والتاء إلا إذا سمع ، فيعد من الشواذ عن القياس ، ولا يُلْحقُ به غيره . فمن الشاذ : سماء وسماوات ، وأرضْ وأَرَضات وعُرُس وعُرُسات[1] وعِير وعِيرَات ، وشمال وشمالات ، وخَوْد وخَوْدَات ، وثيب وثيبات .

وأشذ من هذا جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كحسام وحسامات ، وحمّام وحمامات ، وسرادق وسرادقات ، وكل هذا شاذ مقصور على السماع .

---

(١) العرس طعام الوليمة .

باب المعرفة والنكرة

ص : الاسم معرفة ونكرة .

فالمعرفة : مُضْمرٌ ، وعلم ، ومشار به ، ومُنَادى ، وموصول ، ومضاف ، وذو أداة .

وأعرفُها ضميرُ المتكلم ، ثم ضميرُ المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضميرُ الغائب السالمُ من إبهام ، ثم المشارُ به ، والمنادى ، ثم الموصول ، وذو الأداة ، والمضافُ بحسب المضاف إليه . وقد يَعْرِض للمفوق ما يجعله مساويا أو فائقا .

والنكرة ما سوى المعرفة .

وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافا للكوفيين ، ولا ذو الأداة قبل الموصول ، ولا مَنْ وما المستفهمُ بهما معرفتين خلافا لابن كَيْسَانَ فى المسألتين .

ش : من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا ، وعكسه ، وما هو فى استعمالهم على وجهين .

فالأول : نحو قولهم : كان ذلك عاما أول . وأول من أمس ، فإن مدلول كل واحد معين لا شياع فيه ، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين .

والثانى : نحو قولهم للأسد : أسامة ، فإنه يجرى فى اللفظ مجرى حمزة فى منع الصرف ، والاستغناء عن الإضافة والألف واللام ، وفى وصفه بالمعرفة دون النكرة ، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال . وهو فى الشياع كأسد .

والثالث : كواحد أمِّه وعبد بطنه ، فإن بعض العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة ، وبعض العرب يجعلهما نكرتين ، ويدخل عليهما رب ، وينصبهما على الحال ، ذكر ذلك أبو على .

ومثلهما فى إعطاء حكم المعرفة تارة وحكم النكرة أخرى ذو الألف واللام

الجنسيتين ، فإنه من قبلِ اللفظ معرفة ، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ، فلذلك يجوز أن يوصف بمعرفة اعتبارا بلفظه وهو الأكثر[1] ، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتبارا بمعناه نحو : مررتُ بالرجل خيرٍ منك . وعلى ذلك حمل المحققون قوله تعالى[2] ﴿ وآيةٌ لهم الليلُ نسلخ منه النهار ﴾ فجعلوا « نسلخ » صفة الليل ، والجمل لا يوصف بها إلا النكرات .

فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة ، فأحسنُ ما يُبيَّن به ذكرُ أقسامه مستقصاة ، ثم يقال : وما سِوَى ذلك فهو نكرة .

وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة : فيغفلون المعرف بالنداء ، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول ، ثم يقولون : والمبهم على ضربين : اسم إشارة وموصول ، فَيَئول ذلك إلى أن أقسامه ستة .

واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء ، فقال قوم : تعريفه بحرف حذف لفظا وبقى معنى ، كما بقى معنى الإضافة فى[3] نحو قوله تعالى[4] ﴿ وكُلًّا ضربنا له الأمثال ﴾ وقال قوم : بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه ، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه[5] . وإذا كانت الإشارة دون مواجهة مُعَرِّفة لاسم الإشارة . فأنْ تكونُ مَعرِّفَة ومعها مواجهة أولى وأحرى . وهذا أظهر وأبعد عن التكلف .

وأمكنها فى التعريف ضمير المتكلم ؛ لأنه يدل على المراد بنفسه ، وبمشاهدة مدلوله ، وبعدم صلاحيته لغيره ، وبتميز صوته . ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه ، وبمواجهة مدلوله . ثم العلم لأنه يدل على المراد به حاضرا وغائبًا على سبيل الاختصاص . ثم ضمير الغائب السالم من إبهام نحو : زيد رأيته . فلو تقدم اسمان وأكثر نحو : قام زيد وعمرو كلمته . لَتَطرَّق إليه إبهام ونقص تمَكُّنهُ فى التعريف . ثم المشار به والمنادى وهما متقاربان . ثم الموصول ، وهو بحسب صلته

---

(١) من أول : « يجوز إلى الأكثر » ، ليس فى ب .
(٢) سورة يس ، آية : ٣٧ .
(٣) من أول : فقال ، إلى : « فى نحو » ليس فى ب .
(٤) سورة الفرقان ، آية : ٣٩ .
(٥) الكتاب جـ ١ ص ٣١٠ .

فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها . ثم المعرَّفُ بالأداة . والمعرف بالإضافة بحسب المضاف إليه .

وسيأتى عند ذكر كل واحد منها ما يختص به من بيان وتفصيل .

وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا أو فائقًا ، كقولك لرجلين حضراك دون ثالث / : لك مَبَرَّةٌ ، بل لك ، فإنهما لا يعرفان بمجرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه ما لم يُعْضَد اللفظ بمواجهة أو نحوها . بخلاف قوله : للكبير منكما مبرة بل للصغير ، أو بالعكس . أو يقول : للذى سبق منكما مبرةُ بل للذى تأخر ، فإنهما لا يرتابان فى مراده بالأول والثانى . فقد عرض لذى الأداة والموصول ما جعلهما فائقين فى الوضوح لضمير الحاضر .

١١٢٠ ا

وكذلك يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم كقول من شُهِرَ باسم لا شركة له فيه لمن قال له : من أنت ؟ أنا فلان . ومنه قوله تعالى[1] ﴿ أنا يوسف ﴾ فالبيان لم يستفد بأنا بل بالعلم بعده .

وقد يعرض للموصول مثل الذى عرض للعلم كقول من شُهِرَ بفعل لا شركة فيه لمن قال : من أنت ؟ أنا الذى فعل كذا . ومن هذا القبيل : سلام الله على من أُنزِلَ عليه القرآن ، وعلى من سجدت له الملائكة ، وامن حفر بئر زمزماه .

وتمييز النكرة بعد عَدِّ المعارف بأن يقال : وما سوى ذلك نكرة ، أجود من تمييزها بدخول رُبَّ والألف واللام ، لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كفضل وعباس ، ومن النكرات ما لا تدخل عليه رُبَّ ولا الألف واللام كأَين وكيفَ وعَرِيبٍ ودَيّار .

واسم الإشارة عند الكوفيين أعرف من العلم ، ولهم فى ذلك شبهتان : إحداهما : أن اسم الإشارة ملازم للتعريف غير قابل للتنكير ، والعلم بخلاف ذلك ، فكان تعريفه دون تعريف اسم الإشارة ، والثانية : أن تعريف اسم الإشارة حسى وعقلى ، وتعريف العلم عقلى لا غير ، وتعريفٌ من جهتين أقوى من تعريف من جهة .

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٩٠ .

والجواب عن الأولى أن يقال : لزوم الشيء معنى لا يوجب له مزية ، فيتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها ، ولم يتعرف « غيرك » بها مع لزومه لها ، كما ثبت للجميع على الجماء في قولهم : جاءوا الجماءَ الغَفيرَ ، بحيثُ عدَّ الجميع معرفة غير مؤولة بنكرة مع عدم لزوم الألف واللام ، وأول الجماء الغَفِير بنكرة مع لزوم الألف واللام .

والجواب عن الثانية أن يقال : المعتبر فى كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشياع ، سواء حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين . والمعتبر فى ترجيح التعريف قوة منع الشياع وزيادة الوضوح ، ومعلوم أن اسم الإشارة وإن عين المشار إليه حقيقته لا تستحضر به على التزام ، ولذلك لا يستغنى غالبا عن صفة تكمل دلالته ، بخلاف العلم ، لا سيما علم لم تعرض فيه شركة ، كإسرائيل وطَالوت وأُدَد ونِزَار ومكة ويثرب .

وذهب ابن كيسان إلى أن ذا الأداة أعرف من الموصول ، وشبهته أن ذا الأداة يوصف بالموصول كقوله تعالى[1] ﴿ قُلْ مَنْ أنْزل الكتابَ الذى جاء به موسى ﴾ والموصوف به إما مساو وإما دون الموصوف ، ولا قائل بالمساواة ، فثبت كون الذى أقل تعريفا من الكتاب .

والجواب أن نقول : لا نسلم كون الذى فى الآية صفة ، بل هو بدل أو مقطوع على إضمار فعل ناصب أو مبتدأ ، وعلى تقدير كون الذى صفة فالكتاب علم بالغَلَبَة ، لأن المَعْنيِّين بالخطاب بنو إسرائيل ، وقد غلب استعمال الكتاب عندهم مرادا به التوراة ، فألحق فى عرفهم بالأعلام ، فلا يلزم من وصفه بالذى جواز وصف غيره مما لم يلحق بالأعلام .

وبالجواب الأول يجاب من أورد نحو قوله تعالى[2] ﴿ لا يَصْلاهَا إلا الأشْقَى * الذى كذَّب وتَوَلى * وسيُجنَّبها الأتْقَى * الذى يُؤْتِى مَاله يَتَزَكى ﴾ وقد تقدمت الإشارة إلى أن الموصول قد تتضح صلته وضوحا تجعله فى رتبة العلم ، ولا يكون ذلك فى ذى

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ٩١ .

(٢) سورة الليل الآيات من : ١٥ - ١٨ .

الأداة غالبا إلا إذا عرض له ما عرض « للنَّجم والصَّعِق » من الغلبة الملحقة بالأعلام الخاصة .

وقد ألحق ابن كيسان بالمعارف « مَنْ وما » الاستفهاميتين ، نظرا إلى أن جوابهما يكون معرفة ، والجواب يكون مطابقا للسؤال ، فإذا قيل : مَنْ عندكَ ؟ فجوابه : زيد ، ونحوه . وإذا قيل : ما دعاك إلى كذا ؟ فجوابه : لقاؤك ، أو نحوه . فدل تعريف الجواب على تعريف المجاب .

وهذا ضعيف لوجهين : أحدهما : أن تعريف الجواب غير لازم ، إذ لمن قيل له : من عندك ؟ أن يقول : رجل من بنى فلان . ولمن قيل له : ما دعاك إلى كذا ؟ أن يقول : أمرٌ مهم .

والثانى : أنّ « مَنْ وما » فى السؤالين قائمان مقام : أى إنسان ؟ وأى شىء ؟ وهما نكرتان ، فوجب تنكير ما قام مقامهما . والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب ، لأن تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وآكد من تطابق الجواب والسؤال . وأيضا فالتعريف / فرع ، فمن ادعاه فعليه الدليل بخلاف ادعاء التنكير . ٢٠ ب

باب المضمَر

ص : وهو الموضوع لتعيين مُسَمّاه مشعرا بتكَلُّمِه أو خطابه أو غَيْبَتِه .

ش : المراد بالتعيين جعل المفهوم مُعَايَنًا للسامع أو فى حكم المُعَاين ، فذكره مخرج للنكرات .

وذكر الوضع مخرج للمنادى ، والمضاف ، وذى الأداة .

وذكر الإشعار بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة مخرج للعلم ، واسم الإشارة ، والموصول ، لأن كل واحد منها لا يختص بواحدة من الأحوال الثلاث ، بل هو صالح لكل واحدة منها على سبيل البدل ، بخلاف المضمرات ، فإن المشعر منها بإحدى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها .

ص : فمنه واجبُ الخَفَاءِ ، وهو المرفوعُ بالمضارع ذى الهمزة والنون ، وبفعل أمر المخاطب ومضارعِه ، واسم فِعْل الأمر مطلقًا[1] .

ش : الواجب الخفاء هو الذى لا يزال مستكنا ، ولا يغنى عنه ظاهر ولا مضمر بارز ، كالمَنْوِىّ فى نحو : أَفْعَلُ ، ونَفْعَلُ ، وافْعَلْ ، وتَفْعَلُ ، ونَزَالِ ، فكل واحد من هذه الأمثلة الخمسة رافع اسم استغنى بمعناه عن لفظه ، فإن قصد توكيده جىء بالبارز المطابق وهو : أنا بعد أفعل ، ونحن بعد نفعل ، وأنت بعد البواقى .

وذكرت « مطلقا » بعد اسم فعل الأمر تنبيها على أنه يستوى فيه خطاب الواحد المذكر وغيره ، نحو : نزال يا زيد ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، ويا هند ، ويا هندان ، ويا هندات . ولم أذكر مطلقا مع فعل الأمر ومضارعه تنبيها على أن وجوب خفاء مرفوعهما مخصوص بالإفراد والتذكير .

---

(١) مطلقا فى ب .

ص : ومنه جائز الخفاء ، وهو المرفوعُ بفعل الغائب والغائبة ، وما فى معناه من اسم فِعْل ، وصفة ، وظرف ، وشبهه .

ش : الجائز الخفاء هو الذى يخلفه ظاهر أو مضمر بارز ، كقولك : زيدٌ حَسُنَ ففى حسن ضمير منوى مرفوع به ، وليس خفاؤه واجبا بل جائزا ، لأنه قد يخلفه ظاهر نحو : زيدٌ حَسُنَ وَجهُه ، ومضمر بارز نحو : زيد ما حَسُنَ إلا هو . وهكذا حكمه مع فعل الغائبة نحو : هند حَسُنَت ، وحَسُنَت صورتُها ، وما حَسُنَ إلا هى .

ومثال المرفوع باسم الفعل المشار إليه : هند هَيْهات ، فهَيهَات رافعٌ ضميرا عائدا على هند ، وليس خفاؤه واجبا وإن كان لا يثنى ولا يجمع ، لكن قد يخلفه ظاهر نحو : هند هيهات دارُها .

ومثال المرفوع بصفة وظرف وشبهه : زيدٌ حَسَنٌ ، وعمرٌو عندك ، أو فى الدار ، فحَسَنٌ وعندَك وفى الدار قد ارتفع بكل منها ضمير مستكن جائز الخفاء ، لأنه قد يخلفه ظاهر أو ضمير بارز نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهُه أو ما حَسَنٌ إلا هو . وعمرٌ وعندك مقامُه ، أو ما عندك إلا هو . وبِشْرٌ فى الدار شخصُه ، أو ما فيها إلا هو .

ص : ومنه بارزٌ مُتصل ، وهو إن عُنِىَ به المَعْنِىُّ بنفعل « نا » فى الإعراب كلِّه .

وإن رُفِعَ بفعلٍ ماض « فتاء » تُضَم للمتكلم ، وتفتح للمخاطَب ، وتكسر للمخاطَبة ، وتُوصَلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للمخاطَبَيْن والمخاطبَتَيْن ، وبميم مضمومة ممدودة للمخاطَبين ، وبنون مشددة للمخاطبات ، وتسكين ميم الجمع إنْ لم يلها ضميرٌ متصل أعرف ، وإن وَلِيَها لم يجز التسكين ، خلافا ليونس .

وإن رُفِعَ بفعلٍ غيره فهو « نون » مفتوحة للمخاطبات أو الغائبات ، و« ألف » لتثنية غير المتكلم ، و « واو » للمخاطَبين أو الغائِبين و « ياء » للمخاطَبة .

وللغائب مطلقا مع الماضى ماله مع المضارع ، وربما استُغْنِى معه بالضمة عن الواو ، وليس الأربع علاماتٍ والفاعلُ مُسْتَكِنٌّ خلافا للمازنى فيهنّ ، وللأخفش فى الياء .

ش : البارز ضد المُسْتكن ، وهو على ضربين : متصل ومنفصل :

فالمتصل ما لا يقع أولا ، ولا يَسْتَغْنى عن مباشَرَة العامل لفظا وخطا ، فمنه « نا »

للمتكلم المعظم نفسه ، أو المبين كونه مشارَكا بواحد أو أكثر . وإلى هذا أشرت بقولى « نا فى الإعراب كله » .

ومن البارز المتصل المرفوع « تاء » يشترك فيها المتكلم والمخاطب ، فَضَمُّها مجَّردةً دليل على نفس المتكلم ، وفتْحُها مجردةً دليل على المخاطب المذكر ، وكسرها مجردة دليل على المخاطبة الواحدة ، وضمها متلوةً بما دليل على المخاطَبَيْنِ والمخاطَبَتين ، وضمها متلوة بنون مشددة دليل على المخاطبات ، وضمها متلوة بميم ساكنةٍ أو مضمومة باختلاس أو إشباع دليل على ذكور مخاطَبين ، والإشباع هو الأصل ، واستعماله أكثر من الاختلاس ، وأقل من السكون ، ولقلة الاختلاس لم يتعرض له فى المتن / وإذا ولى الميم ضَميرٌ منصوب لزم الإشباع ، كقوله تعالى[1] ﴿ فقد رأيتُمُوه وأنتم تَنْظُرُون ﴾ وأجاز يونس السكون نحو « فقد رأيتُمْه » ولا أعلم فى ذلك سماعا إلا ما رَوَى ابنُ الأثير فى غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : أراهُمْنى الباطل شيطانا .

والضمير فى قولى « وإن رفع بفعل غيره » عائد إلى الضمير البارز ، أى إن رُفِع الضمير البارز المتصل بفعل غير الماضى وقصد به إناث مخاطبات أو غائبات فصورته نون مفتوحة نحو : افعَلْنَ وتفعَلْنَ ويفعَلْنَ . وإن قصد به تثنية المخاطب أو المخاطبة ، أو تثنية الغائب أو الغائبة ، فصورته ألف نحو : افْعَلا وتَفْعَلان ، والزيدان يَفْعَلان ، والهندان تَفْعَلان . وإن قصد به جمع مذكر مخاطب أو غائب فصورته واو نحو : افْعَلُوا ، وتَفْعَلُون ، ويَفْعَلون . وإن قصد به مخاطبة واحدة فصورته ياء نحو : افْعَلِى ، وتَفْعَلِين .

وتُسنِدُ الماضى فى الغيبة إلى ما تُسْنِد إليه المضارع فتقول : زيد فَعَل ، وهند فَعَلتْ ، والزيدان فَعَلا ، والهندان فَعَلتَا ، والزيدون فَعَلوا ، والهندات فَعَلن ، وإلى هذا أشرت بقولى « وللغائب مطلقا مع الماضى ماله مع المضارع » .

ومن الاستغناء معه بالضمة عن الواو قول الشاعر[2] :

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٤٢ .

(٢) ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٣٣ وقال : لم أعثر على قائله ، وهو من الكامل ، وروايته : هلع . واللقح : =

يا رُبَّ ذِى لُقُح ببَابِك فاحشٍ هاعٍ إذ ما الناسُ جاعُ وأَجْدَبُوا

وأنشد السيرافى[1] :

لو أَن قومى حين أَدعوهم حَمَلْ عَلَى الجبال الصُّمِّ لانهد الجبلْ

أراد : حملوا ، فحذف الواو واكتفى بالضمة ، ثم وقف فسكن ، وربما فعل مثل هذا مع فعل الأمر كقوله[2] :

إن ابنَ الأحْوَصَ معروف فبلغُهُ فى ساعِدَيه إذا رام العلا قِصَرُ

الأصل فبلغوه .

وزعم المازنى أن النون والألف والياء المشار إليها حروف تدل على أحوال الفاعل كالتاء من فَعَلتْ ، والفاعل مستكن كاستكنانه فى : زيد فَعَل ، وهند فَعَلَتْ . وما زعمه غير صحيح ، وإنما هى أسماء أسند الفعل إليها ودلت على مسمياتها ، كدلالة النون والألف من فعلنا ، والتاء من فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ ، ولأن المراد مفهوم بها ، والأصل عدم الزيادة . ولأنها لو كانت حروفا تدل على أحوال الفاعل المستكن كالتاء من : هى فعلتْ ، لجاز حذفها فى نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا . كما جاز حذف التاء فى نحو[3] :

* فإن الحوادثَ أَوْدَى بها *

* ولا أرضَ أَبقَل إبقالَها[4] *

= جمع لقوح وهى الحلوب . والهاع : الحريص .

(١) البيت من الرجز ، وقد ذكره فى شرح المفصل جـ ٩ ص ٨٠ ولم ينسبه وروايته :

لو ان قومى .... لا رفض الجبل

(٢) قائله أبو حية النميرى ، وهو من البسيط ، راجع خزانة الأدب جـ ٤ ص ٥٨٨ وروايته :

إن ابن أحوص مغرور .....

وراجع المحتسب جـ ١ ص ١٩٦ تحقيق النجدى وشلبى .

(٣) البيت من المتقارب ، وقائله أعشى ميمون ، وصدرة : فإما ترينى ولى لمة ، راجع العينى جـ ٢ ص ٤٦٦ . والديوان ص ١٧١ وروايته :

فــإن تعهدينـــى ولى لمة فــإن الحوادث ألـــوى بها

(٤) البيت من المتقارب ، وقائله عامر بن جوين الطائى ، وصدره : فلا مزنة ودقت ودقها . راجع العينى جـ ٢ ص ٤٦٥ .

بل كانت الألف وأخواتها أحق بجواز الحذف لأن معناها أظهر من معنى التأنيث ، وذلك أن علامة التأنيث اللاحقة للأسماء لا يوثق بدلالتها على التأنيث إذ قد تلحق المذكَرات كثيرا كراوية وعَلّامة وهُمَزة ولمزَة ، فدعتِ الحاجة إلى التاء التى تلحق الفعل ، وليس الأمر كذلك فى علامتى التثنية والجمع ، إذ لا يمكن أن يعتقد فيما اتصلتا به خلوه من مدلولهما ، فذكر الفعل على إثر واحدٍ منهما مُغْنٍ عن علامة تلحق الفعل ، ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أن لهم داعيًا إلى التزامه غير كونه حرفا ، وليس ذلك إلا كونه اسما مسندًا إليه الفعل ، ولذلك لم يجز حذفه بوجه ، إذ لو حذف لكان الفعل حديثا عن غير محدثٍ عنه ، وذلك محال .

ورُوِىَ عن الأخفش أن ياء المخاطبة حرف يدل على تأنيث الفعل . والفاعل مستكن كما هو مستكن فى نحو : هند فعلت ، وهذا القول مردود أيضًا بما رَدَّ قول المازنى . وشىء آخر وهو أن الأخفش جعل « ياء » افعلى كتاء فَعَلَتْ ، فيقال له : لو كانت الياء كالتاء لساوتها فى الاجتماع مع ألف الاثنين ، فكان يقال : افعليا كما يقال : فعلتا ، لكنهم امتنعوا من ذلك ، فعلم أن ما نعهم كونُ ذلك مستلزما اجتماع مرفوعين بفعل واحد ، وذلك لا يجوز .

ص : ويُسَكَّنُ آخرُ المسنَدِ إلى التاء والنون ونا ، ويحذف ما قبله من معتل ، وتُنْقَل حركتُه إلى فاء الماضى الثلاثى ، وإن كانت فتحةً أُبدِلت بمُجَانسةِ المحذوفِ ونقلت ، وربما نقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة فى : زال وكاد ، أُحْتِىَ كان وعسى ، وحركة ما قبل الواو والياء مجانِسةٌ ، فإن ماثلها أو كان أَلفا حُذِفَ ووَلِىَ ما قبلَه بحالِه . وإن كان الضمير واوا والآخِرُ ياء أو بالعكس ، حُذِفَ الآخِرُ ، وجعلت الحركةُ المجانِسةُ عَلَى ما قبله .

ش : المسند إلى « نا والتاء » لا يكون إلا فعلا ماضيًا نحو : فَعَلْنا وفعلْت . والمسند إلى « النون » قد يكون ماضيا ومضارعا وأمرا نحو : فعْلنَ وتفعْلنَ وافْعَلْنَ . وقد تناول ذلك كله قولى « ويُسَكَّنُ آخر المسند إلى التاء والنون ونا » .

٢١ ب

وأن يقال « آخر المَسْنَد » أولى من أن يقال / « لام المسند » لأن المسَكَّن كما يكون لاما كضربْتُ ، قد يكون حرفا زائدا كتسلقيْتُ .

واختلف فى سبب هذا السكون ، فقال أكثرهم سببه اجتناب توالى أربع حركات

فى شيئين هما كشىء واحد ، لأن الفاعل كجزء من الفعل ، وهذا السبب إنما هو فى الماضى ثم حملَ المضارع عليه . وأما الأمر فاستصحب له ما كان يستحقه من سكون ، صحيح الآخر كان كاذهبْن ، أو معتّله كاخشيْن .

وهذا التعليل ضعيف من وجهين : أحدهما : أن التسكين عامّ ، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال ، لأن توالى الحركات إنما كان يوجد فى الصحيح من : فَعَل وفَعِل وانْفَعَل وافتَعل وَفعُل ، لا فى غيرها ومعلوم أن غيرها أكثر ، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل .

والثانى : أن توالى أربع حركات ليس مهملا فى كلامهم ، بل مُسْتخف بالنسبة إلى بعض الأبنية . بدليل : عُلَبِط[1] ، وأصله : عُلابط . وعَرَتن[2] وأصله : عَرَنْتن . وجنَدِل[3] ، وأصله : جَنَادِل عند البصريين « وَجَنْدِيل عند الكوفيين ، وعلى كل تقدير فقد حذفوا مدة منه ومن علابط ، ونونا من عَرَنتن ، مع إفضاء ذلك إلى أربع حركات متوالية ، فلو كان توالى أربع حركات منفورًا منه طبعًا ، ومقصود الإهمال وضعا ، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة فى الأمثلة المذكورة وأشباهها ، ولسدُّوا باب التأنيث بالتاء فى نحو : بَركة ، ومعدة ، ولُمزة ، فإنه موقع فى توالى أربع حركات فى كلمة واحدة ، لا سيما كلمة تلازمها التاء كملازمتها هذه الثلاثة الأسماء . ومن العجب اعتذارهم عن تاء التأنيث بأنها فى تقدير الانفصال ، وأنها بمنزلة كلمة ثانية ، مع أنها جزء كلمة مفردة لا يستغنى بها فيحسن السكوت عليها ، ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها ، بخلاف تاء فعلتُ فإنها جزء كلام تام ، وهى قابلة للاستغناء عنها بغيرها نحو : فعل زيد : وما فعل إلا أنا . فظهر بهذا ضعف القول بأن سبب سكون لام « فعلْتَ » خوف توالى أربع حركات .

وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو : أكرمْنا وأكرَمَنا ، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لنا فى الرفع ، والاتصال ، وعدم الاعتلال .

---

(١) الضخم ، والقطيع من الغنم ، واللبن الخاثر .

(٢) شجر يدبغ به .

(٣) الموضع تجمع فيه الحجارة .

وإن كان ما قبل المسكن للسبب المذكور حرف علة ساكنا حذف لالتقاء الساكنين ، واقتصر على ذلك فى الأمر والمضارع نحو : خفْن ولا تخفن . وصحْن ولا تصحن ، وقُلْن ولا تقلنَ . وإن كان حرف العلة فى عين ماضٍ ثلاثى حرك ما قبله بحركته إن كانت كسرة أو ضمة نحو : جُدْتُ وخِفْتُ . فإن كانت الحركة فتحة أبدلت كسرة فيما عينه ياء ، وضمة فيما عينه واو ، ثم فُعِل بالكسرة والضمة المبدلتين ما فعل بالأصليتين نحو : بِعتَ وقُمْت ، وإلى هذا أشرت بقولى « وإن كانت فتحة أبدلت بمجانِسَة المحذوف ونقلت » .

وأشرت بقولى « وربما نقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة فى زال وكاد » إلى قول بعض العرب . ما زِيل زيدٌ فاضلا ، وكيد زيدٌ يفعل ، قال أبو خراش الهذلى[1] :

وكِيدَتْ ضِباعُ القُفِّ يأكُلْنَ جُثَّتى وكِيدَ خِراشٌ يومَ ذلك يَيْتَمُ

واحترزت بقولى « أختى كان وعسى » من زال بمعنى ماز وذهب أو تحول ، ومن كاد بمعنى احتال وأراد ومكر . ويجمعها أن يقال : التى مضارعها يكيد ، فإن مضارع تلك يكاد .

وحركة ما قبل الياء والواو مجانسة ، أى ضمة قبل الواو ، وكسرة قبل الياء ، نحو : يفعلُون وتفعلين ، فإن ماثلها ، أى إن كان آخرُ المسند إلى الواو واوا ، وآخر المسند إلى الياء ياء ، أو كان ألفا مطلقًا ، حذفت الواو والياء والألف ، واتصل بالمسند إليه — واوا كان أو ياء — ما كان متصلا بالمحذوف دون تبديل حركته نحو : أنتم تدعُون ، وأنت ترمِين ، وأنتم تَخشَوْن .

وإن كان الضمير واوا والآخر ياء ، أو بالعكس ، أى إن كان المسند إليه واو الضمير وآخر الفعل المسند ياء ، أو كان المسند إليه ياء الضمير وآخر الفعل المسند واوا ، حذف آخر الفعل ، وضم ما قبل المحذوف إن كان المسند إليه واوا نحو : أنتم

---

(١) فى اللسان : وكيد ، والبيت من الطويل . راجع مادة « كيد » ، وفى ديوان الهذليين القسم الثانى ص ١٤٨ :

ولولا دراك الشَّدِّ قاظتْ حليلتى تخيَّرُ من خطابها وهى أيِّـم
فتقعدُ أو ترضى مكانى خليفة وكاد خِراش يوم ذلك يـيتم

فى ب : الحى مكان القف .

تَرْمُون ، وكسر ما قبله إن كان المسند إليه ياء نحو : أنت تَعفين وَترمِين ، والأصل : ترميُون وتعفُوِين ، واستثقل ضم الياء المكسور ما قبلها ، وكسر الواو المضموم ما قبلها ، فخففتا بالتسكين ، وخيف انقلابهما فحرك ما قبلهما بما يجانسهما .

ص : ويأتى ضميرُ الغائبين / كضمير الغائبةِ كثيرا لتأوُّلِهم بجماعة ، وكضمير الغائب قليلا لتأولهم بواحد يُفْهِم الجمعَ أو لسَدِّ واحد مَسَدّهم ، ويُعامَلُ بذلك ضميرُ الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرا ، ودونه قليلا . ١٢٢

ش : إتيان ضمير الغائبين كضمير الغائبة كقوله تعالى[١] ﴿ وإذا الرُّسلُ أُقتَت ﴾ وكقول الراجز[٢] :

قد علمتْ والدَتِى ما ضَمَّت ... إذا الكماةُ بالكماةِ التـفَّت

فهذا كثير ، بخلاف إتيانه كضمير الغائب فإنه قليل ، ومنه قول الشاعر[٣] :

وإنّى رأيتُ الصَّامِرِين متاعَهم ... يموتُ ويَفْنَى فارْضَخِى من وِعَائِيا

أراد يموتون ، فأفرد ، كأنه قال : يموت مَنْ ثَمَّ ، أو مَنْ ذكرت ، وعلى ذلك يحمل قول الآخر[٤] :

تَعَفَّقَ بالأَرْطى لها وأرادهـا ... رِجَالٌ فبذَّتْ نَبْلُهم وكَلِيبُ

أى تعفق بالأرطى رجال ، وأرادها جمعهم ، فبهذا التوحيد يصعب الانتصار للكسائى بهذا البيت فى حذف الفاعل ، وللفراء نسبة العمل إلى العاملين ، وقد أجاز سيبويه

---

(١) سورة المرسلات ، آية : ١١ .

(٢) قاله جحدر بن ضبعة بن قيس بن ثعلبة كما فى ديوان الحماسة جـ ١ ص ١٩٥ ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٢٦٩ ، والبيت فيها مكون من شطرى بيتين والأصل :

قد علمت والدتى ما ضمت ... ما لففت فى خرق وشمت

إذا الكماة بالكماة التـفت ... أمخدج فى الحرب أم أتمت

المخدج : الناقص الخلق ، أى علمت حين كانت تضمنى وتلفنى أنها ولدتنى تاما غير ناقص .

(٣) لم ينسبه فى اللسان ، والصامرين : من صمر يصمر صمرا وصمورا بخل ومنع . والبيت من الطويل ، راجع مادة « صمر » .

(٤) البيت لعلقمة بن عبدة ، وتعفق : لجأ ولاذ واستتر . وكليب جمع كلب كعبيد وعبد . والبيت من الطويل . راجع اللسان مادة « عفق » وراجع العينى جـ ٣ ص ١٥ ، والنوادر فى اللغة ص ٦٩ ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٥٠٢ ، والديوان – السقال – ص ٣٨ .

أن يقال : ضربت وضربنى قومَك ، أراد : وضربونى ، فأفرد على تقدير : وضربنى مَنْ ثم ، وأنشد أبو الحسن[1] :

وبالبدو منا أسرةٌ يحفظوننا   سراع إلى الداعى عظام كراكره

فأفرد ضمير الأسرة ، لأنهم نسب إليهم الحفظ ، فصح تأولهم بحصن أو ملجأ ، فجاء بالضمير على وفق ذلك ، فكأنه قال : أسرة هم بحفظهم إيانا ملجأ عظيم كراكره .

ومن كلام العرب : هو أحسن الفِتْيان وأجمله ، لأنه بمعنى أحسن فتى ، فأفرد الضمير حملا على المعنى .

وإلى نحو هذا أشرت بقولى « أو لسَدٍّ واحد مسدهم » ومثل هذا قوله تعالى[2] ﴿ وإنَّ لكم فى الأنعام لعِبرةً نُسْقِيكم مما فى بطونه ﴾ وقال الراجز[3] :

وطَابَ ألبانُ اللِّقاح وبَرَد

لأنّ النَّعمَ واللبَن يَسُدَّان مسد الأنعام والألبان .

ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرا ، مثال ذلك فى ضمير الاثنين قول الشاعر[4] :

وميَّةُ أَحْسَنُ الثَقَلَين جيدا   وسالِفَةً وأحسَنُه قَذَالا

وقال الآخر[5] :

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله . والكراكر : الجماعات واحدتها كركرة ، قال الجوهرى : الكركرة من الناس ، اللسان مادة « كرر » .

(٢) سورة النحل ، آية : ٦٦ .

(٣) فى اللسان فى « كتد » :

إذا رأيت أنجما من الأسد   جبهته أو الخراة والكتد

مال سهيل فى الفضيخ ففسد   وطاب ألبان اللقاح وبرد

الخراة والكتد من كواكب الأسد . والفضيخ : الرطب المفضوخ ، وراجع مجالس ثعلب ص ٤٨٩ .

(٤) قائله ذو الرمة ، وهو من الوافر . وفى اللسان :

ومية أحسن الثقلين وجها .... وراجع الدرر جـ ١ ص ٣٤ ، ٣٥ ، وخزانة الأدب جـ ٤ ص ١٠٨ ، وديوانه ٦٣ برواية : الثقلين خدًّا .

(٥) قائل البيت أحد شعراء جديس ، وقيل قائلته عنز ، وهو من الرمل .   =

شرَّ يَوْمَيْهـــا وأغـــواه لها	رِكِبَتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَــلا

ومثال ذلك فى ضمير الإناث[1] (خيرُ النِّساء صَوَالحُ نساءِ قريش ، أحْناه على ولد فى صِغَره ، وأرْعاه على زوجٍ فى ذاتِ يده) كأنه قال ﷺ : أحق هذا الضرب ، أو أحنى مَنْ ذكرت . فهذا بعد أفعل التفضيل وهو كثير .

ومثال ذلك دون أفعل التفضيل قول الشاعر[2] :

أخُو الذِّئبِ يَعْوِى والغرابِ ومَنْ يكن	شَريكَيْه تَطْمَعْ نفسُه كُلَّ مَطْمَع

أى ومن يكن الذئب والغراب شريكه ، فأفرد الضمير مؤولا ، كأنه قال : ومن يكن هذا النوع ، أو ومن يكن مَنْ ذكرت ، وإلى هذا أشرت بقولى (ودونه قليلا) .

ص : ولجمع الغائبِ غيرِ العاقل ما للغائبة أو الغائباتِ ، و « فَعَلَتْ » ونحْوُه أولى من « فَعَلْنَ » ونحوِه بأكثرِ جمعِه وأقله ، والعاقلات مطلقا بالعكس . وقد يُوقِعُ « فَعَلْنَ » موقع « فعلوا » طَلَبُ التشاكل ، كما قد يُسَوِّغُ لكلماتٍ غيرَ مالها من حُكمٍ ووزن .

ش : إعطاء جمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو قوله تعالى[3] ﴿ وإذا الكواكبُ انْتَثرت ﴾ وإعطاؤه ما للغائبات كقوله تعالى[4] ﴿ فأبَيْنَ أن يحملْنَها وأشْفَقْن منها ﴾ إلا أن الأكثر فى الاستعمال أن يعطى الكثرة ما للغائبة ، والقلة ما للغائبات ، كقولهم : الجذوع انكسرت ، والأجذاع انكسرن . قال تعالى[5] ﴿ إن عدةَ الشُهور عندَ الله اثنا عَشَر شهرًا فى كتاب الله يومَ خَلَق السموات والأرض

= الحدج : مركب من مراكب النساء . وعنز : اسم امرأة . وشر يوميها منصوب على الظرفية متعلق بركبت ، أى ركبت فى شر يوميها . راجع اللسان مادة « عنز » .

(١) مسند ابن حنبل ٣١٩/٢ ، وصحيح مسلم - طبعة الشعب - ٣٨٧/٤٦ و ٣٨٨ .

(٢) قائلته غضوب وهى امرأة من رهط ربيعة بن مالك تهجو سبيعا ، وهو بيت من ثلاثة أبيات من الطويل ، راجع الخصائص جـ ٢ ص ٤٢٣ ، والمحتسب جـ ٢ ص ١٨٠ تحقيق النجدى وشلبى ، والنوادر فى اللغة ص ١١٩ ، وورد شطره الأول فى مجمع الأمثال ٣٥٩/١ رقم ١٩٢٢ .

(٣) سورة الانفطار ، آية : ٢ .

(٤) سورة الأحزاب ، آية : ٧٢ .

(٥) سورة التوبة ، آية : ٣٦ .

منها أربعةٌ حُرُم ، ذلك الدين القَيِّمُ فلا تظلموا فيهن أنفسَكم ﴾ فمنها عائد على « اثنا عشر » و « فيهن » على أربعة .

وهذا إنما هو فى غير العاقلات ، وأما العاقلات « فَفَعَلن » وشبْهه أولى من « فعلت » وشبهه ، كقوله تعالى[1] ﴿ فإذا بَلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف ﴾ وكقوله ﷺ[2] « استوصوا بالنساء خيرًا ، فإنهُن عوَانٍ بينكم » ، ولو قيل فى الكلام موضع (فعلن فى أنفسهن) فعلت فى أنفسها ، وموضع (فإنهن عوان) فإنها عوان لجاز ، كقوله تعالى[3] ﴿ ولهم فيها أزواج مُطَهرة ﴾ فهذا على طهُرتْ ، ولو كان على طهرن لقيل مطهرات . ومن استعمال فَعَلتْ فى ضمير العاقلات قول الشاعر[4] :

وإذا العَذَارَى بالدُّخانِ تَلفَّعت ... واستعجلت نَصْب القدرو فملَّت
دَرَّتَ بأرزاقِ العُفَاة مَغالِـقٌ ... بيدَىَّ من قَمَعِ العِشار الجِلَّة

وقال آخر[5] :

ولَوْ أنّ ما فى بَطِنه بَيْن نِسوَة ... حَبِلْن وما كانت قَوَاعِد عُقَّرا

٢٢ ب / وفى بعض الأحاديث المأثورة (اللهم ربَّ السموات وما أظللن ، ورب الأرَضَين وما أقللن ، ورب الشياطين وما أضْللنَ) أراد : ومن أضَلوا ، لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو . كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال فى قوله ﷺ[6] « لا دَرَيت ولا تَلَيت » وإنما بابه

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٣٤ .

(٢) رياض الصالحين ، باب الوصية بالنساء ص ٥٩ وروايته : فإنما هن عَوان عندكم : جمع عانية وهى الأسيرة .

(٣) سورة البقرة آية ٢٥ .

(٤) هو سلمى بن ربيعة من بنى ضبة . والبيتان من الكامل .

ملت : أدخلت اللحم أو غيره فى الملة وهو الرماد الحار . العفاة : جمع عاف وهو السائل والقمع : جمع قمعة ، وهو رأس السنام . والعشار من الإبل التى لها عشرة أشهر عشراء ، أو التى نتج بعضها و لم ينتج بعضها وهى أحسن الإبل . راجع ديوان الحماسة جـ ١ ص ٢١٣ ، والأمالى جـ ١ ص ٨١ ، والدرر ١/٣٥ ، والنوادر فى اللغة ص ١٢١ .

(٥) ذكره فى اللسان و لم ينسبه مادة « عقر » وروايته :

لو أن .... حبلن ولو كانت .....

والبيت من الطويل .

(٦) من أحاديث منكر ونكير عند سؤال القبر ، وهو مثل فى مجمع الأمثال ٢/٢٣٦ وفيه : ولا ائتليت .

تلوت . ومن حكم الإدغام إلى حكم الفك فى قوله ﷺ « أيتكن صاحبة الجَمل الأدْبَب تَنْبحها كلاب الحوْأب » وإنما بابه الأدَبّ . وكما حملت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره ، كقول العرب : أخذه ما قَدُم وما حدُث ، وهَنَأه ومَرَأه ، وفعلته على ما يسُوءُك وينُوءُك[1] . ولا يقولون فى الإفراد إلا : حدَث ، وأَمرأه ، وأناءهُ يُنيئه . وهذا ونحوه المراد بقولى (كما قد يسَوِّغ لكلمات غيرَ مالها من حكْم ووزن) .

ص : ومن البارز المتصل فى الجرّ والنصب « ياء » للمتكلم ، و « كاف » مفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة ، و « ها » للغائبة و « هاء » مضمومة للغائب ، وإن وَلِيَتْ ياءً ساكنةً أو كَسْرَةً كسَرها غيرُ الحجازيين ، وتُشْبَع حَرّكتها بعدَ مُتحَرِّك ، ويختار الاختلاسُ بعد ساكن مطلقا وفاقا لأبى العباس ، وقد تُسَكَّنُ أو تُخْتلسَ الحركة بعدَ مُتحَرِّك عند بنى عُقَيل وكلابٍ اختيارا ، وعند غيرهم اضطرارا ، وإن فَصَل المتحركَ فى الأصل ساكنٌ حذِف جَزْمًا أو وقْفًا جازت فيه الأوجه الثلاثةُ .

ش : البارز خلاف المستكن ، والمتصل خلاف المنفصل ، وإضافة الياء إلى المتكلم لئلا يذهب الوهم إلى ياء المخاطبة . ولما كان سبب وضع الضمائر طلبَ الاختصار ناسب ذلك أن يُشْرَكَ بين الجر والنصب فى الضمائر التى منها ياء المتكلم وكاف المخاطب والمخاطبة وها الغائبة وهاء الغائب وما يتفرع من ذلك ، وسيأتى الجميعُ مبيَّنا إن شاء الله تعالى . والمُفْتَقَرُ إليه الآن مثُلٌ يستَأْنس بذكرها، فمثال ذلك فى الياء[2] ﴿ ربِّى أكْرَمَنِى ﴾ ومثاله فى الكاف[3] ﴿ ما وَدّعَك ربُّك ﴾ ومثاله فى ها الغائبة[4] ﴿ وتَقْواها * قد أفْلَحَ من زكَّاها ﴾ ومثاله فى هاء الغائب[5] ﴿ فقال لِصَاحبه وهو يُحَاورُه ﴾ .

---

(١) راجع شرح درة الغواص ٨٠ – ٨١ .

(٢) سورة الفجر ، آية : ١٥ .

(٣) سورة الضحى ، آية : ٣ .

(٤) سورة الشمس ، آيتا : ٨ ، ٩ .

(٥) سورة الكهف ، آية : ٣٤ .

ولغة الحجازيين فى هاء الغائب الضم مطلقا ، وهو الأصل ، فيقولون : ضربته ، ومررت بِهُ ، ونظرت إليهُ .

ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو الياء الساكنة إتباعا ، وبلغة غيرهم قرأ القرّاء إلا حَفْصًا فى[1] ﴿ وما أنْسَانيهِ إلا الشيطان ﴾ و[2] ﴿ بما عاهد عليهِ الله ﴾ وحمزة فى[3] ﴿ لأهلِه امْكثوا ﴾ فى الموضعين ، فإنهما قرآ بالضم على لغة الحجازيين .

وما ذكر من إشباع حركة الغائب فهو الأصل ، إلا أنّ اللافظ بذلك بعد ساكن كالجامع بين ساكنين ، فلذلك كثر اختلاس الضمة والكسرة فى نحو : منه ، وتأتيه ، ونَرْجوه . ورجح سيبويه الإشباع إذا لم يكن الساكن حرف لين ، ورَدَّ ذلك أبو العباس ويَعْضده السماع الشائع . ومن العرب من يكسر هاء الغائب بعد كسرة مفصولة بساكن ، ومنه[4] ﴿ أرْجِئهِ وأخاه ﴾ فى قراءة ابن ذكوان .

وأما اختلاس الضمة والكسرة بعد متحرك فلغة رواها الكسائى عن بنى عقيل وبنى كلاب ، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر « له وبه » وما أشبههما ، قال الكسائى : سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون[5] ﴿ إن الإنسانَ لربهْ لكَنود ﴾ بالجزم ، و « لربه لكنود » بغير تمام ، ولهْ مال وله مال . وغير بنى عقيل وبنى كلاب لا يوجد فى كلامهم اختلاس ولا سكون فى « له » وشبهه إلا فى ضرورة كقول الشاعر وهو الشماخ[6] :

لَهُ زَجَل كأنَّهْ صَوْتُ حادٍ   إذا طلبَ الوَسِيقَة أو زَمِيـرُ

وقال آخر[7] :

---

(١) سورة الكهف ، آية : ٦٣ ، الإتحاف ص ٢٩٢ .

(٢) سورة الفتح ، آية : ١٠ ، الإتحاف ص ٣٩٥ .

(٣) سورة طه ، آية : ١٠ ، الإتحاف ص ٣٠٢ .

(٤) سورة الأعراف ، آية : ١١١ ، سورة الشعراء ، آية : ٣٦ ، شواذ ابن خالويه ص ٤٥ وهى لابن عامر .

(٥) سورة العاديات ، آية : ٦ .

(٦) البيت من الوافر ، الوسيقة : الأنثى . يتحدث عن حمار وحش ، راجع كتاب سيبويه جـ ١ ص ٣٠ تحقيق هارون ، والدرر جـ ١ ص ٣٤ .

(٧) ذكره فى اللسان فى الألف اللينة « ها » ولم ينسبه ، وكذا لم ينسبه فى الدرر جـ ١ ص ٣٤ ، وروى « ظمأ » =

وأشْرَبُ الماءَ ما بى نحوَه عَطَش   إلّا لأنّ عُيُونَهْ سَيْـلُ واديها

فإن فَصَل المتحرك فى الأصل ساكنٌ حذف[1] جزما أو وقفًا جاز فى الهاء التحريك مع الإشباع ، والتحريك مع الاختلاس ، والتسكين نحو قوله تعالى[2] ﴿ وإن تشكروا يَرْضَه لكم ﴾ فمن أشبع نظر إلى اللفظ ، ولأن الهاء متصلة بحركة ، ومن اختلس استصحب ما كان للهاء قبل أن يحذف الألف لأن حذفها عارض ، والعارض لا يعْتَد به غالبا . ومن سَكَنَ نظر إلى أن الهاء قد وقعت موقع المحذوف الذى كان حقه ، لو لم يكن حرف علة ، أن يسَكَّن ، فأعطيت الهاء ما يستحقه المحل من السكون . وهذه الأوجه الثلاثة المشار إليها .

ص : ويَلى الكاف والهاءَ فى التثنية والجمع ما وَلِى التاءَ ، وربما كسِرت الكاف فيهما بعد ياء ساكنة أو كسـرة . وكسْرُ ميم الجمع بعدَ الهاء المكسورة باختلاس قبلَ ساكنٍ وبإشباع / دونه أقْيَسُ ، وضمُّها قبلَ ساكنٍ وإسكانُها قبل متحرك أشهر ، وربما كُسِرَتْ قبل ساكنٍ مطلقا .

١٢٣

ش : قد تقدم أن « تاء » الضمير تُوصَلُ مضمومة بميم وألف للمخاطَبَيْن والمخاطَبَتَيْن ، وبميم مضمومة ممدودة للمخاطَبِين ، وبنون مشددة للمخاطبات . وأنّ تسكين ميم الجمع إنْ لم يلها ضمير متصل أعرف ، وإن وَلِيَها لم يجز التسكين خلافًا ليونس . فإلى جميع ذلك أشرت بقولى « ويلى الكافَ والهاء فى التثنية والجمع ما ولى التاء » فكما قيل : فعلتُما ، وفعلتُم ، وفعَلْتن ، يقـال : إنَّكمَا معهما ، وإنَّكمْ معهم ، وإنَّكنّ معهن .

ومَنْ كَسَرَ هاءَ المفرد إتْباعا للكسرة والياء الساكنةِ كَسَر هاءَ التثنية والجمع ، ومن لم يكسر لم يكسر . وبعض العرب يكسر كاف التثنية والجمع بعد كسرة أو

= مكان « عطش » والبيت من البسيط ، وفى الخصائص جـ ١ ص ٣٧١ نسبة لقطرب : وضرورة الشعر لابن عصفور ١٢٤ ، والمقرب ٢٠٤/٢ .

(١) فى الأصل : حذف له .

(٢) سورة الزمر ، آية : ٧ .

ياء ساكنة إلحاقًا بالهاء نحو : مررتُ بِكِما وبِكِم وبكِن ، ورغبت فيكِما وفيكِم وفِيكِنّ قال الشاعر[1] .

وإن قال مَوْلاهم عَلَى كلِّ حادثٍ   من الدَّهرِ رُدُّوا بعضَ أحلامِكِم رَدُّوا

كذا روى هذا البيت بكسر كاف أحلامكم على هذه اللغة . وكسر ميم الجمع بعد كسر الهاء أقيس من ضمها ، لأن الخروج من الكسر إلى الضم ثقيل ،وضمُّها قبل ساكن نحو[2] ﴿ بهمُ الأسباب ﴾ أشهر ، ولذلك قرأ به أكثر القراء ، وقد تكسر الميم قبل ساكن وإن لم يكن قبلها كسرةٌ ولا ياءٌ ساكنة ، نحو قوله[3] :

فَهُمُ بطانَتُهُم وَهم وزراؤهم   وهمِ القضاةُ وَمِنهمِ الحُكّامُ

ومثله قول الآخر[4] :

ألا أن أصحابَ الكُنَيْفِ قصدتهم   همِ الناسُ لما أَخْصبُوا وَتموَّلوا

كذا أنشده ابن جنى فى المحتسب بكسر ميم « همِ القضاة » و « همِ الناس » .

ص : تَلْحَقُ قَبلَ ياءِ المتكلم إن نُصِبَ بغيرِ صفةٍ ، أو جُرَّ بمن أو عَنْ أو قد أو قطْ أو بَجَل أو لَدُن ، نونٌ مكسورةٌ للوِقاية ، وحذفُها مع لَدُن وأخوات ليت جائز ، وهو مع بَجَل ولعلّ أعرفُ من الثبوت ، ومع ليس وليت ومِن وعَن وقط بالعكس .

---

(١) هو الحطيئة ، والبيت من الطويل .
وفى الديوان (جل) مكان (كل) راجع ديوان الحطيئة ص ٤١ ، والكتاب جـ ٣ ص ٢٩٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٦٦ .

(٣) لم ينسبه فى المحتسب جـ ١ ص ٤٥ ، وكذا ذكره فى الدرر و لم ينسبه ، والبيت من الكامل والشطر الثانى فيها :
.... وهم الملوك ومنهم الحكماء وراجع معجم شواهد العربية .

(٤) هو عروة بن الورد كما فى المحتسب جـ ١ ص ٤٥ تحقيق النجدى وشلبى ، والبيت من الطويل . ونسبه فى شرح المفصل لقطرب ، وروايته :

ألا إن أصحاب الكنيف وجدتهم   هم القوم لما أخصبوا وتمولوا

وفى هامش الكتاب نقل رواية ابن السكيت فى شرح ديوان عروة .... كما الناس .... جـ ٢ ص ١٣١ ، ويراجع شعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٨٩٣ . وديوانا عروة بن الورد والسموأل ، ص ٥٦ ، وفيه : وجدتهم مكان قصدتهم ، وكما مكان هم .

وقد تلحق مع اسم الفاعل ، وأفعل التفضيل ، وهى الباقية فى : فَلَيْنى ، لا الأولى وفاقا لسيبويه .

ش : تقدم فى ذكر علامات الفعل أن هذه النون تصحب ياء المتكلم[1] على سبيل اللزوم إذا عمل فيها فعل ماض كأكْرَمَنى ، أو مضارع كيكرمنى ، أو أمر كأكْرِمنى . وينبغى الآن أن تعلم أنّ فعل الأمر أحق بها من غيره ، لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران : أحدهما التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة . والثانى : التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة . فبهذه النون تُوقِّى هذان المحذوران فسميت نون الوقاية لذلك . لا لأنها وقت الفعل من الكسر ، إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم ، لأن ياء المتكلم فضلة فهى فى تقدير الانفصال ، بخلاف ياء المخاطبة لأنها عمدة . ولأن ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التى قبلها ، ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو[2] ﴿ فيقول ربى أكر منْ ﴾ وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك . فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبا ، ليدل لحاقها على نصب الياء . ولحقت إنّ وأخواتها جوازا لشبهها بالأفعال . ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلا لم يمتنع ، لأنها صانتة من خفاء الإعراب وتَوَهُّم صيرورته مبنيا ، فاحتُرِز بالنون من ذلك ، كما احترز منه حين اتصل بالمضارع ألف الضمير وواوه وياؤه فجيء بالنون بعدهن نائبة عن الضمة ، ولم يحتج إلى ذلك فى نحو : غلامى ، بل اكتفى بتقدير الإعراب لأصالته فيه ، فلا يذهب الوهم إلى زواله دون سبب جلى ، ثم صارت النون أولى بالياء من غيرها — إذا عرض سبب كالمحافظة على بقاء سكون — من وأخواتها .

وقد يؤَيَّدُ اعتبارُ وقاية الفعل من الكسر بأن الكسر الذى وقى الفعل إنما هو كسر يلحق الاسم مثلُه ، وهو كسر ما قبل ياء المتكلم ، لا كسر ما قبل ياء المخاطبة فإنه خاص بالفعل ، فلا حاجة إلى صون الفعل منه ، وهذا فرق حسن ، لكنه مرتب على ما لا أثر له فى المعنى ، بخلاف الذى اعتبرته فإنه مرتب على صون من خلل ولبس فكان أولى .

---

(١) ص ١٥ .

(٢) سورة الفجر ، آية : ١٥ .

ولما كان للأمر والمضارع المستقبل الأصالة فى لحاق النون لم يمنع عدم التصرف من وجوب اتصالها « بِهَبْ » أخت « ظن » ، لأمريَّتها ، ولا من وجوب اتصالها « بعسى » للزوم استقبال مصحوبها ، ولقولهم فى التعجب : أعْسِ به ، ولفظه لفظ الأمر ، وكذا فعل التعجب لم يمنع من وجوب اتصاله بالنون المشار إليها عدمُ تصرفه لعروضه ، ولكون / أحد مثاليه بلفظ الأمر .

٢٣ ب

ولما عدمت « ليس » التصرف ، ولزوم الاستقبال ، ولم يكن لها فى الأمرية نصيب ، كمثل ما كان لعسى وفعل التعجب مع شبه لفظها بلفظ ليت ، عوملت معاملة ليت فى لحاق النون ، فقيل : ليتنى ، كقول بعض العرب : عليه رجلا ليسنى . ولم يرد ليتى وليسى إلا فى نظم قال زيد الخيل[١] :

كمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال لَيْتِي ... أُصَادفُه ويتلفَ بعضُ مالى

وقال الراجز[٢] :

عددتُ قومى كعَديد الطَّيْس ... إذ ذَهَب القومُ الكِرَامُ ليسى

ولحاق النون مع لدن أكثر من عدم لحاقها ، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات وليس كذلك ، بل هو جائز فى الكلام الفصيح ، ومن ذلك قراءة نافع[٣] ﴿ من لدُنِى عُذرا ﴾ بتخفيف النون وضم الدال ، ولا يجوز أن تكون نون لدنى نون الوقاية ، ويكون الاسم لدُ ، لأن لد متحرك الآخر ، والنون فى لدن وأخواته إنما جيء بها لتصون أواخرها عن زوال السكون ، فلا حظ فيها لما آخره متحرك ، وإنما يقال فى « لَدُ » مضافا إلى الياء « لِدى » نص على ذلك سيبويه . وقرأ أبو بكر مثل نافع ، إلا أنه أشم الدال ضما ، وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد النون ، مُدْغمين نون لدن فى نون الوقاية .

وكان مقتضى الدليل استواء « ليت » وأخواتها فى لحاق النون لشبهها بالأفعال

---

(١) البيت من الوافر ، وفى رواية : * أصادفه وأفقد جل مالى ، راجع الدرر جـ ١ ص ٤١ ، والعينى جـ ١ ص ٣٤٦ ، والكفاية فى النحو جـ ١ ص ١٠٧ .

(٢) هو رؤبة بن العجاج . عديد : عدد : الطيس : التراب أو الرمل . راجع الدرر جـ ١ ص ٤١ ، والعينى جـ ١ ص ٣٤٤ . والكفاية فى النحو جـ ١ ص ١٠٦ . والديوان ص ١٧٥ .

(٣) سورة الكهف آية ٧٦ . الإتحاف ص ٢٩٣ .

المتعدية ، لكن استثقل لحاقها بأواخر غير ليت لأجل التضعيف ، فحسن حذفها تخفيفا ، وثبوتها للشبه المذكور ، ولم يكن فى ليت معارض للشبه فلزمها ثبوتُها فى غير ندور .

ولما نقص شبه لعل بالفعل من أجل أنها تُعَلِّقُ فى الغالب ما قبلها بما بعدها ، ومن أجل أنها تجُر على لغة ، ضعف وجوب لحاق النون المذكورة بها ، فكثر « لَعَلِّى » كقوله تعالى[1] ﴿ لعلى أبلغ الأسباب ﴾ و[2] ﴿ لعلى أرجع إلى الناس ﴾ وقلَّ لعلنى ومنه قول الشاعر[3] :

فقلت أَعِيرَانى القَدُومَ لعلنى أَخُطُّ بها قَبْرًا لأبيض ماجد

والضمير من قولى « وهو مع بجل ولعل أعرف » عائد إلى الحذف ، أى قول العرب : بَجَلى ولعلِّى أعرف من قولهم : لعلنى وبجلنى ، ومعنى « بجل » حسب ، وكذلك معنى « قد وقط » ومن قال : بجلى وقدى وقطى بلا نون شبهها بحسب ، إلا أن بجل أشبه به لأنه ثلاثى مثله ، ولمساواته فى اشتقاق فعل منه إذا قيل : أبجله وأحسبه ، بمعنى كفاه ، فلذلك فاق عدمُ النون مع بجل ثبوتها ، بخلاف قد وقط ، وفى الحديث[4] « قط قط بعزتك وكرمك » يروى بسكون الطاء وكسرها ، مع ياء ودون ياء ، وقطنى بنون الوقاية ، وقطٍ بالتنوين ، وبالنون أشهر ، قال الراجز[5] :

امْتَلأَ الْحوْضُ وقال قَطْنِى مَهْلًا رُوَيْدًا قدْ مَلأْتَ بطنى

وقال آخر فى قدنى وقدى[6] :

قَدْنىَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قدِى

---

(١) سورة غافر ، آية : ٣٦ .

(٢) سورة يوسف ، آية : ٤٦ .

(٣) هو مدرك بن حصن الأسدى ، راجع كتاب تهذيب الألفاظ ص ٢٩٢ ، وهو من الطويل . وراجع الدرر جـ ١ ص ٤٣ ، والعينى جـ ١ ص ٣٥٠ ، وراجع ص ٢٤ من هذا الكتاب .

(٤) صحيح مسلم ٧٠٢/٥٢ .

(٥) قال العينى : قائله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه . راجع العينى جـ ١ ص ٣٦١ ، ومعجم شواهد العربية .

(٦) سبق ذكره فى ص ٧١ .

وقال الشاعر فى الحذف مع عن ومن[1] :

أَيُّهـا السائِلُ عَنْهـم وَعنِـى لستُ من قيس وَلا قيسُ منِى

وحكى سيبويه : عليكنى ، وعليك بى[2] . وسمع الفراء بنى سليم تقول : مكانى ، يريـد : انتظرنى فى مكانك . وإذا أعملت رويد فى الياء قلت : رويدنى ، أى أمهلنى . وكذلك تفعل بكل متعد من أسماء الأفعال .

ومثال لحاقها الصفة قول الشاعر ، أنشده الفراء[3] :

ومَا أدْرى وَظنى كلُّ ظـن أَمُسْلمُنِى إلى قومِـى شَرَّاح

وأنشد ابن طاهر[4] فى تعليقه على كتاب سيبويه[5] :

وليس بمُعْيِينى وفى الناس مَمْتَع صديقٌ إذا أَعيا عَلَىّ صديقُ

وأنشد غيرهما[6] :

وليس المُوَافِينى ليُرفَدَ خائبا فإنّ له أضعافَ ما كان أَمَّلا

ومعيينى والموافينى يرفعان تَوهُّم كون نون مسلمنى تنوينا ، لأن ياء المنقوص المنون لا ترد عند تحريك التنوين لملاقاة ساكن نحو : أغادٍ ابنُك أم رائح ؟ وياء معيينى الثانية ثابتة فى : وليس بمعيينى ، فعلم أن النون الذى وليه ليس تنوينا وإنما هو نون

---

(١) لم أعرف قائل البيت ، وهو من الرمل . راجع العينى جـ ١ ص ٣٥٢ .

(٢) ذكر الرضى أن الباء تزاد كثيرا فى مفعول أسماء الأفعال لضعفها فى العمل . انظر حاشية الصبان جـ ٣ ص ١٥١ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو ليزيد بن محمد الحارثى كما فى الدرر ، وابن محرم كما فى العينى ٣٨٥/١ ورواية الدرر جـ ١ ص ٤٣ :

فما أدرى وكل الظن ظنى أمسلمنى إلى قومى شراحى

وفى اللسان والقاموس شراحيل ، وفى معانى القرآن جـ ٢ ص ٣٨٦ ..... أمسلمنى إلى قومٍ ..... يريد : شراحيل ، ولم يقل : أمسلمى ، وهو وجه الكلام .

(٤) الإشبيلى المعروف بالخدب اشتهر بتدريس الكتاب، توفى فى عشر الثمانين وخمسمائة قال السيوطى : وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة . البغية ٢٨/١ .

(٥) قال فى الدرر لم أعثر على قائله ، وهو من الطويل ، وقال فى شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح : وقائله مجهول . وراجع الأشمونى جـ ١ ص ١٠٧ ومعجم شواهد العربية .

(٦) قال العينى ٣٨٧/١ : لم أقف على اسم قائله ، وهو من الطويل ، والدرر جـ١ ص٤٣ ، ومعجم شواهد العربية .

الوقاية ، ولذلك ثبت مع الألف واللام فى الموافينى . وأيضا فإن التنوين إذا اتصل بما معه كشيء واحد حذف تنوينه نحو : وابن زيدَاه ، ولا يقال : وابن زيدَناه فتحرك التنوين ، بل تحذف ، لأن زيادة المندوب للندبة كشيء واحد . وكذا ياء المتكلم مع متلوها كشيء واحد ، ولذا كسر ما قبلها كما كسر ما قبل ياء النسب .

وأجاز الكوفيون تحريك التنوين لأجل ألف الندبة فى نحو : وابن زيدناه .

وأيضًا فمقتضى الدليل مصاحبة النون الياء مع الأسماء المعربة لتقيها خفى الإعراب ، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك فنبهوا عليه فى بعض أسماء الفاعلين / كما مضى من : أمسلمنى ، ومعيينى ، والموافينى . ومن ذلك قراءة بعض القراء[1] ﴿ هل أنتم مُطْلِعُونِ ﴾ بتخفيف الطاء وكسر النون . وفى البخارى أن النبى ﷺ قال لليهود « هل أنتم صادقونى » كذا فى ثلاثة مواضع فى أكثر النسخ المعتمد عليها . ولما كان لأفعل التفضيل شبه بالفعل معنى ووزنًا ، وخصوصًا بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة فى قول النبى ﷺ[2] « غيرُ الدَّجّال أخوفنى عليكم » والأصل : أخوف مخوفاتى عليكم ، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هى مقامه ، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة ، وأخوف على هذا الوجه مصوغ من فعل المفعول كقولهم[3] : أشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْن ، وأزْهى من دِيك . وكقوله ﷺ « أخوف ما أخاف على أمتى الأئمة المضلون » ويمكن أن يكون من « أخاف » فإنَّ صَوْغ أفعل التفضيل وفعل التعجب من فِعْلٍ على أفْعَل مطرد عند سيبويه ، فيكون المعنى على هذا : غير الدجال أشد إلىَّ إخافة عليكم من الدَّجال . ويجوز أن يكون من باب وصف المعانى على سبيل المبالغة بما يوصف به الأعيان ، فيقال : شِعْرٌ شاعرٌ ، وخَوْفٌ خائفٌ ، ومَوْت مائت ، وعَجَبٌ عاجب ، ثم يصاغ أفعل باعتبار ذلك المعنى فيقال : شعرك أشعر من شعره ، وخوفى أخوف من خوفك ، ومنه قوله ﷺ[4] « أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد[5] » .

١٢٤ أ

---

(١) سورة الصافات ، آية : ٥٤ ، الجعفى عن أبى عمرو وابن عباس وابن محيصن . شواذ ابن خالويه ص ١٢٨ .

(٢) التاج الجامع للأصول ٣٤٥/٥ .

(٣) مجمع الأمثال ٣٧٦/١ .

(٤) صحيح مسلم ١٤١/٤١ ، ورياض الصالحين ص ٢٢٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وبقيته : وكل نعيم لا محالة زائل .

=

أَلَا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلٌ

ومنه قول الشاعر[1] :

يَداك يدٌ خيرُها يُرتَجَى ... وأُخْرَى لأعدائِها غائِظه
فأَمَّا التى خيرُها يُرتَجَى ... فأَجْوَدُ جُودًا مِنَ اللافِظه
وأَمَّا التى يُتَّقَى شَرُّها ... فَنَفْسُ العَدُوِّ بها فائظَه

وتقدير الحديث مسلوكا به هذا السبيل : خوفُ غير الدجالِ أخوفُ خَوْفى عليكم ، فحذف المضاف إلى غير وأقيم غير مقامه ، وحذف المضاف إلى الياء وأقيمت الياء مقامه فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون على ما تقرر .

ولما كان للفعل بهذه النون صون ووقاية مما ذكر حوفظ على بقائها مطلقا إذا لَقِيها مثلها ودعت الحاجة إلى حذف ، فهى الباقية عند سيبويه فى قول الشاعر[2] :

تَراه كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسْكا ... يَسُوءُ الفَالِياتِ إذا فَلَيْنى

أراد : إذا فلينني ، فحذف الأولى وبقيت الثانية . كما أنها هى الباقية فى[3] ﴿ أفغَيرَ اللهِ تأمرونى ﴾ وقد تقدم الكلام على ذلك .

فصل : ص : من المُضْمَرِ مُنْفَصِلٍ فى الرفع ، للمتكلم منه أنا ، محذوف الألف فى وصل عند غير تميم ، وقد يقال هَنا ، وأَنَ ، وآنَ ، ويتلوه فى الخطاب « تاء » حرفية كالاسمية لفظا وتصرفا ، ولفاعل نفعل « نحن » وللغيبة « هو » و « هى » و « هم » و « هن » ولميم الجمع فى الانفصال ما لها فى الاتصال .

ش : زعم الأكثرون أن ألف « أنا » زائدة للوقف كزيادة هاء السكت ، وأيدوا

= راجع الدرر جـ ١ ص ٢ ، والعينى جـ ١ ص ٥ ، وراجع لبيد بن ربيعة العامرى ص ٣٣٨ ، وشرح ديوانه ص ٢٥٦ .

(١) نسبت الأبيات للخليل ولطرفة ، وهى من المتقارب ، العينى جـ ١ ص ٥٧٢ ، والتصريح على التوضيح جـ ١ ص ١٨٢ ، ومعجم شواهد العربية . ولم ينسبها فى اللسان فى « فيظ » .

(٢) هو عمرو بن معد يكرب ، كما فى اللسان فى « فلا » قال : والنساء يقال لهن : الفاليات والفوالى . والثغام : نبت ، وراجع معانى القرآن جـ ٢ ص ٩٠ : والبيت من الوافر .

(٣) سورة الزمر ، آية : ٦٤ .

ذلك بأن الهاء تعاقبها ، كقول حاتم[1] : هذا فزدى أنه ، والصحيح أنا (أنا) بثبوت الألف وقفا ووصلا هو الأصل ، وهى لغة بنى تميم ، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع[2] (كأنا أحيى) و[3] (إن ترن أنا أقل) وقرأ بها أيضا ابن عامر فى قوله تعالى[4] ﴿ لكنا هو الله ربى ﴾ والأصل : لكن أنا ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون ، وأدغمت النون فى النون .

ولمراعاة الأصل كان نون أنا مفتوحا فى لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلا عليها ، كما أنّ من حذف ألف « أما » فى الاستفتاح قال : أَمَ والله . ولو كان وضع أنا فى الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة ، لأنها آخر مبنى بناء لازما ، وقبلها حركة ، وما كان هكذا فحقه السكون كمن وعن وأن ولن ، ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته بحيث يلزم صونها فى الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت ، فإذا قيل : إن الألف أصل وحذفها عارض ، وأبقيت الفتحة دليلا عليها ، سلم من مخالفة النظير وتكلف التقدير ، لكون « أنا » فى تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلا مُذَكِّرا بِرَدٍّ ما يوقف عليه ، نظير « أما » حين قيل : أَمَ والله ، ونظير « ما » الاستفهامية إذا حذف ألفها فى الجر فقيل : لِمَ فعلت ؟

وفى قول من قال فى : أنا فعلت : أنْ فعلت من الشذوذ ما فى قول من قال : لِمْ فعلت ؟ كما قال الشاعر[5] :

يا أسَدِيًّا لِمْ أكلته لِمَه ... لو خافك اللهُ عليه حرّمه

ومن قال : آنَ فعلت بالمد ، فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب فى رأى راء ،

---

(1) راجع النوادر فى اللغة ص ٦٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى الاسترابادى تحقيق نور الحسن وآخرين جـ ٢ ص ٢٩٤ . وفزدى بمعنى فصدى ، وفى المثل : لم يحرم من فزد له ، القاموس المحيط فى : فصد .

(2) سورة البقرة ، آية : ٢٥٨ ، الإتحاف ص ١٦٢ .

(3) سورة الكهف ، آية : ٣٩ ، الإتحاف ص ٢٩٠ .

(4) سورة الكهف ، آية : ٣٨ ، الإتحاف ص ٢٩٠ .

(5) البيت من الرجز فى اللسان « روح » ، قال سالم بن دارة :

يا فقعسى ... لو خافك ... فما أكلت لحمه ولا دمه

وفى الإنصاف مسألة ٤٠ :

يا أسدى ... لو خافك ... فما قربت لحمه ولا دمه

ومنه قول الشاعر[1] :

وكلُّ خَلِيلٍ راءنى فهو قائل   مِنَ اجْلكِ هذا هامَةُ اليومِ أو غَد

ولا ينبغى أن يكون آن بالمد من الإشباع ، لأن الإشباع لا يكون غالبا إلا فى الضرورة .

وأما من قال : هَنا فعلت ، فمن إبدال الهمزة هاء ، وهو كثير ، وعكسه قليل .

٢٤ ب ويلتزم / فى الخطاب حذف الألف والتسكين ، لأن الحاجة إلى تخفيف المركب أشد من الحاجة إلى تخفيف المفرد . وفاعل نفعل هو المتكلم العظيم أو المشارك ، وقد تقدم بيان ما لميم الجمع من هيأتها حال التلفظ بها ، فأغنى عن إعادته الإحالة عليه[2] .

ص : وتسكينُ هاء « هو » و « هى » بعد الواو والفاء واللام وثمَّ جائزٌ ، وقد تسَكَّنُ بعد همزة الاستفهام ، وكافِ الجَرِّ ، وتحذف الواو والياء اضطرارا ، وتُسَكِّنهما قيس وأسد ، وتُشَدِّدهما هَمْدَان .

ش : فى هو وهى مخالفة للنظائر من وجهين : أحدهما بناؤهما على حركة بعد حركة ، وإنما يكون ذلك فيما بناؤه عارض كالمنادى واسم لا . أو فيما حذف منه حرف كأنا . والثانى سكون أولهما بعد الحروف المذكورة .

فأما سبب بنائهما على حركة فقصد امتيازهما من ضمير الغائب المتصل ، فإنه فى اللفظ هاء مضمومة وواو ساكنة ، أو هاء مكسورة وياء ساكنة ، فلو سكن آخر هو وهِى لالتبس المنفصل بالمتصل . ولم يبال بذلك قيس وأسد حين قالوا : هُو قائم ، وهى قائمة ، لأن موضع المنفصل فى الغالب يدل عليه فيؤمن التباسه بالمتصل . وإنما قلت فى الغالب ، لأن من المواضع ما يصلح للمتصل والمنفصل نحو : من أعطيته زيد ، ومن لم أعطه هند ، فيجوز أن يراد بالضميرين الاتصال فيكونا مفعولين ، وأن يراد بهما الانفصال على لغة قيس وأسد فيكونا مبتدأين ، والعائد محذوف ،

---

(١) هو كثير عزة ، كما فى اللسان ، والبيت من الطويل . راجع مادة « رأى » ، والديوان ص ٤٣٥ .
(٢) راجع ص ١٣٣ – ١٣٤ .

والأصل : من أعطيته هو زيد ، ومن لم أعطها هي هند ، ثم حذف العائدان لمفعوليتهما واتصالهما ، وأسكن آخر هو وهي فأشبها متصلين .

ويجوز أن يكون الأصل : هُوّ وهِيّ كما يقول همدان ، ثم خففا وتركت الحركة مشعرة بالأصل .

وأما تسكين الهاء ففرارا من مخالفة النظائر ، وذلك لأنه ليس فى الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما ، فقصد تسكين أحدهما ، فكان ثانيهما أولى ، إلا أنه لو سُكِّنَ وُقِعَ بتسكينه فى التباس المنفصل بالمتصل ، فعُدِل إلى تسكين الأول من الحروف المذكورة لأنها كثيرة الاستعمال ، وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه ، أعنى الواو والفاء واللام ، وألحقت بها ثم . وبمقتضى ذلك قرأ قالون والكسائى ووافقهما أبو عمرو مع غير ثم ، ولم يجئ السكون مع الهمزة والكاف إلا فى الشعر ، فمن ذلك قول الشاعر[1] :

فقُمْتُ للطَّيْفِ مُرْتاعا وأرَّقنى ... فقلتُ أهْىَ سَرَت أم عادنى حُلُم

وقال آخر[2] :

وقالوا اسْلُ عن سَلْمَى برؤية شبهها ... من النَّيِّرات الزُّهر والعين كالدُّمى

وقد علموا ما هُنَّ كهْىَ فكيف لى ... سُلُوٌّ ولا أنفَكُّ صَبّا مُتَيَّما

ومثال حذف الواو والياء اضطرار قول الشاعر[3] :

بَيْنَاهُ فى دار صدق قد أقام بها ... حينا يُعَللنا وما نُعَلله

وقال آخر فى حذف ياء هى[4] :

سالمتُ من أجلِ سلمى قومها وهم ... عِدًى ولولاهِ كانوا فى الفلا رِممَا

---

(١) فى الدرر جـ ١ ص ٣٧ : البيت من قصيدة للمرار العدوى فى الحماسة ، والذى فى الحماسة ١٥٦/٢ : وقمت للزور ، وقد نسبته لزياد بن حمل وهو من البسيط ، وراجع العينى ج ١ ص ٢٥٩ .

(٢) فى الدرر جـ ١ ص ٣٧ . ذكر البيت الثانى وقال : لم أعثر على قائله . وهما من الطويل ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) هو من البسيط ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٣٦ و لم ينسبه ، وذكره فى الكتاب جـ ١ ص ٣١ و لم ينسبه ، وقال فى شرح شواهد سيبويه : من الأبيات التى لم يعرف قائلها .

(٤) البيت من البسيط ، و لم أعرف قائله . المساعد ١٠١/١ .

ومثال تسكين الواو والياء على لغة قيس قول الشاعر[1] :

وَرَكْضُكَ لولا هُو لقيتَ الذى لَقُوا   فأصبحتَ قد جاوزت قومًا أعاديا

وقال الآخر[2] :

إنَّ سَلمى هى التى لو تراءت   حبَّذا هِى من خُلَّة لو تُخَالى

كأنه أراد . تخالل ، فأبدل الياء من أحد حرفى التضعيف .

ومثال التشديد على لغة هَمْدَان قول الشاعر[3] :

وإنّ لسانى شُهدةٌ يُشتَفَى بها   وهُوَّ عَلَى من صبّه الله عَلقَمُ

وقال آخر فى تشديد ياء هى[4] :

والنَّفْس إنْ دُعِيَتْ بالعُنْفِ آبيةٌ   وهِيَّ ما أُمِرَتْ باللطفِ تَأتمر

ص : ومن المُضْمَرَات « إيّا » خلافا للزَّجَّاج ، وهو فى النصب كأنا فى الرفع ، لكن يليه دليل ما يُرَادُ به من متكلم أو غيره ، اسما مضافًا إليه وفاقا للخليل والأخفش والمازنى ، لا حرفًا خلافًا لسيبويه ومن وافقه ، ويقال : إيّاكَ وأيّاك وهِيَّاك وهَياك[5] .

ش : « إيّا » ضمير لا ظاهر خلافا للزجاج أبى إسحق ، والدليل على أنه ضمير أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره ، لتقديم على العامل نحو : إياك أكرمت ، أو لإضماره نحو : إياك والأسدَ ، أو لانفصاله بحصر أو غيره نحو : ما أكْرِمُ إلا إياك ،

---

(١) قال فى الدرر جـ ١ ص ٣٧ : لم أعثر على قائله ، ونسبه فى اللسان فى الألف اللينة « ها » لعبيد بن الأبرص . وهو من الطويل ، وليس فى الديوان الذى قدمه سير شالس ليال .

(٢) فى اللسان فى « خلل » : وأما قول الهذلى :

إن سلمى هى المنى لو تـرانى   حبذا هى من خلة لـو تخالى

وإنما أراد لو تخالل ، فلم يستقم له ذلك ، فأبدل من اللام الثانية ياء . والبيت من الخفيف .

(٣) فى الدرر جـ ١ ص ٣٧ : لم يعرف قائله ، وفى التصريح : قائله رجل من همدان ، وهو من الطويل . انظر ص ٢٣١ هامش ٥ ، وأمالى اليزيدى .

(٤) فى الدرر جـ ١ ص ٣٨ : لم يعرف قائله ، وهو من البسيط . وراجع معجم شواهد العربية .

(٥) فيها سبع لغات : فتح الهمزة وكسرها مع تشديد الياء وتخفيفها ، وإبدال الهمزة هاء مع فتحها وكسرها ، ومع تشديد الياء وتخفيفها ، إلا الهاء المفتوحة فإن الياء لا تشدد معها .

وأكرمتُه وإياك ، فَخَلَفَهُ كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره ، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة . ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه ، وقد ثبت لضميره منفصلٌ ، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى ، إذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه ، ولأن « إيا » لا تقع دون ندور في موضع رفع ، وكل اسم لا يقع في موضع رفع فهو مضمر أو مصدر / أو ظرف أو حال أو منادى ، ومُبَايَنَةُ « إيّا » لغير المضمر متيقنة ، فتعيَّن كونه مضمرا .

١٢٥

ولأن « إيا » لو كان ظاهرا لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزا بل راجحا على انفصاله عنه وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة . والأمر بخلاف ذلك ، فامتنع كونه ظاهرا ولزم كونه ضميرا ، لكنه وضع بلفظ واحد ، فافتقر إلى وصله بما يبين المراد به من الكاف وأخواتها ، وهى ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف . هذا هو مذهب الخليل والأخفش والمازنى وهو الصحيح ، لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل :

أحدها : أن الكاف فى « إياك » لو كانت حرفا كما هى فى « ذلك » لاستعملت على وجهين : مجردة من لام ، وتالية لها ، كما استعملت مع « ذا » و « هُنا » ولحاقها مع « إيا » أولى لأنها ترفع توهم الإضافة ، فإن ذهاب الوهم إليها مع « إيا » أمكن منه مع « ذا » لأن « إيا » قد يليها غير الكاف ، ولذا لم يختلف فى حرفية كاف « ذلك » بخلاف كاف « إياك » .

الثانى : أنها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم فى الجمع كما جاز تجريدها مع « ذا » كقوله تعالى[1] ﴿ فما جزاءُ من يفعلُ ذلك منكم ﴾ و[2] ﴿ ذلك خير لكم وأطهر ﴾ .

الثالث : أنه لو كانت اللواحق « بإيا » حروفا لم يحتج إلى الياء فى « إياى » كما لم يحتج إلى التاء المضمومة فى « أنا » .

الرابع : أن غير الكاف من لواحق « إيا » مجمع على اسميته مع غير « إيا » مختلف

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٨٥ .

(٢) سورة المجادلة ، آية : ١٢ .

فى اسميته معها ، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجرى الجميع على سنن واحد .

الخامس : أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد ، وفى القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك ، فوجب المصير إليه .

السادس : أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورةَ المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب : إذا بَلَغ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشَّوَابِّ ، وروى : فإياه وإيا السَّوْءَاتِ . وهذا مستند قوى ، لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتى المعنى ، ثم إن هذا الكلام يتضمن وعظا وترغيبا لمن بلغ الستين فى ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهينه ويعجز عما يبغينه ، ومن رواه بالسِّين والتاء فقد أصاب أيضا ، ومعناه النهى عن القبائح ، فإن اجتنابها مأمور به عموما ، والشيخ باجتنابها أحق لأن صدورها منه أقبح .

فإن قيل : هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة (إيا) وهى ممتنعة من وجهين :

أحدهما : أن « إيا » لو كان مضافا لم تخل إضافته من قصد تخفيف أو تخصيص فقصد التخفيف ممتنع لأنه مخصوص بالأسماء العاملة عمل الأفعال ، وإيا ليس منها وقصد التخصيص ممتنع أيضا لأن « إيا » أحد الضمائر ، وهى أعرف المعارف ، فلا حاجة بها إلى تخصيص .

الثانى : أن « إيا » لو كان مضافا لكانت إضافته إضافة شيء إلى نفسه وهى ممتنعة .

فالجواب أن يقال : أما إضافة التخفيف فمسلم امتناعها من « إيا » وأما إضافة التخصيص فغير ممتنعة ، فإنها تصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة ، وإلا ازداد بها وضوحًا كما يزداد بالصفة كقول الشاعر[1] :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لرجل من طيئ يفتخر برجل منهم اسمه زيد قتل رجلا من بنى أسد اسمه زيد ، فأقاد السلطان منه . راجع جـ ١ ص ٨٧ من الأشباه والنظائر للخالديين ، وجـ ١ ص ٣٢٧ من خزانة الأدب ، وجـ ٢ ص ١٠٣ من الكامل ، وشرح شواهد المغنى جـ ١ ص ١٦٥ – ١٦٦ وقد ، جاء فى بعض الروايات :

علا زيدنا يوم الوغى .... بأبيض من ماء الحديد يمان

عَلَا زَيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكم   بأبيضَ ماضِي الشَّفْرَتيْنِ يَمانِي

فإضافة زيد هنا أوجبت له من زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه إذا قيل : علا زيد الذى منا زيدا الذى منكم ، فكما قبل زيادة الوضوح بالصفة قبل زيادة الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه . وقد يضاف عَلَمٌ لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحْوجِ إلى زيادة الوضوح ، كقول ورقَةَ بنِ نَوْفَل[1] :

وَلُوجا فى الذى كَرِهت قريشٌ   ولو عَجَّت بمكتها عَجيجـا

فإذا جازت إضافة مكة ونحوها مما لا اشتراك فيه ، فإضافة ما فيه الاشتراك أولى بالجواز كإيًّا ، فإنه قَبلَ ذِكْرِ ما يليه صالح أن يراد به واحد من اثنى عشر معنى ، فالإضافة إذا له صالحة ، وحقيقته بها واضحة . وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد « أى » بها دون سائر الموصولات . ورفعوا تَوَهُّم حرفية ما يضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر فى قولهم : فإياه وإيا الشّواب . والاحتجاج بهذا للخليل على سيبويه شبيه باحتجاج سيبويه على يونس بقول الشاعر[2] :

دَعَـوْتُ لما نَابَنـــى مِسْوَرا   فَلَبَّـى فَلَبَّـى يَـدَىْ مِسْوَر

لأن يونس يرى أن ياء « لبَّيْك » ليست للتثنية ، بل هى كياء « لَدَيْك » فاحتج سيبويه بثبوت ياء لَبَّى مع الظاهر ، ولو كانت كياء لَدَى لم تثبت إلا مع المضمر كما أن ياء « لدى » لا تثبت إلا / مع المضمر ، وأما إلزامهم بإضافته أيضا إضافة الشىء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها فى نحو : جاء زيد نفسه ، وأشباه ذلك .

٢٥ ب

والكلام على ما فى إياك من اللغات غنى عن التفسير ، إذ ليس فيه إلا النقل ، وأعرف لغاته تخفيف الياء .

فصل : ص : يتعينُ انفصالُ الضميرِ إنْ حُصر بإنما ، أو رُفِع بمصدر مضاف إلى المنصوب ، أو صفةٍ جَرَتْ عَلَى غير صاحبها ، أو أُضْمِرَ العاملُ ، أو أُخِّر ،

---

(١) البيت من الوافر .

(٢) نسب البيت إلى أعرابى من بنى أسد ، وهو من المتقارب . راجع العينى جـ ٣ ص ٣٨١ . ومعجم شواهد العربية .

أو كان حرفَ نَفْى ، أو فَصله مَتْبُوعٌ ، أو وَلِىَ واوَ المُصَاحَبة ، أو إلَّا ، أو إمَّا ، أو اللامَ الفارقةَ ، أو نصبَه عاملٌ فى مضمَرٍ قبله غيرِ مرفوع إن اتفقا رُتْبَة ، وربما اتصلا غائبين ، إن لم يشتبها لفظا .

وإن اختلفا رُتْبَةً جاز الأمران .

ووجبَ فى غير نُدُورٍ تقديمِ الأسبق رتبةً مع الاتصال ، خلافا لكثير من القدماء ، وشذ « الّاكِ » فلا يقاس عليه .

ش : يتعين انفصال الضمير لحصره بإنما كقوله[1] :

أنا الفارسُ الحامى الذِّمار وإنما يُدافِع عن أحْسَابه أَنا أو مثلى

ومن ذلك قول الشاعر[2] :

كأَنَّا يومَ قُرَّا إنما نَقْتُل إيانا

وقد وَهم الزمخشرى فى قوله :

إنما نقتل إيانا

فظن أنه من وُقوع المنفصل موقع المتصل ، وليس كذلك ، لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال : إنما نقتلنا ، لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى ، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية : وغَرَّ الزمخشرى ذكرُ سيبويه هذا البيتَ فى باب[3] : ما يجوز فى الشعر من إيّا ولا يجوز فى الكلام ثم قال : (فمن ذلك قول حُمَيد الأرقط[4] :

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق كما فى العينى جـ ١ ص ٢٧٧ والدرر جـ ١ ص ٣٩ وروايتهما :
أنا الذائد الحامى .... يدافع عن أحسابهم ....
وراجع الديوان جـ ٢ ص ١٥٣ طبعة دار صادر بيروت .

(٢) هو ذو الإصبع العدوانى أو أبو بجيلة والبيت من الهزج ، وبعده :
قتلنـــــــــا منهم كل فتـــى أبـيض حُسَّانـــا
راجع الكتاب جـ ١ ص ٢٧١ ، و ٣٨٣ وجـ ٢ ص ١١١ والإنصاف ص ٦٩٩ وابن يعيش جـ ٣ ص ١٠١ - ١٠٢ ، وكتاب تهذيب الألفاظ ص ٢١٠ .

(٣) راجع كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٢ تحقيق هارون .

(٤) راجع كتاب سيبويه جـ ١ ص ٣٨٣ ، وجـ ٢ ص ٣٦٢ وفهرس شواهد سيبويه ، وقبله :
أتتك عنس تقطع الأراكا . وهو من الرجز .

إليكَ حتى بلَغَت إيا كا

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر ، لأنه لولا انكسار الوزن لقال : (حتى بلغتك) ثم ذكر البيت الذى أوله : كأنا ، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا فى الشعر ، بل لأن « إيانا » مُوقَعٌ فيه موقع أنفسنا ، فبينه وبين الأول مناسَبَة من قِبَل أن « إيا » فى الموضعين واقعٌ موقعا غيرُه به أولى ، لكن فى الثانى من معنى الحصر المستفاد بإنما ما جعله مساويًا للمقرون بإلا ، فحسُنَ وقوع « إيا » فيه كما يحسن بعد إلا ، وهذا مطرد « فمن اعتقد شذوذه فقد وهم » .

ومثال الانفصال لكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب قول الشاعر[1] :

بَنصرِكم نحن كنْتُم ظافرين وقد   أَغْرى العِدَا بكم استِسْلامُكم فَشَلا

ومثال انفصاله لكونه مرفوعا بصفة جرت على غير صاحبها قوله[2] :

غَيْلانُ ميَّةَ مَشْغوفٌ بها هُوَ مُذْ   بَدَتْ له فحِجاه بَان أو كَرَبا

ومثال انفصاله لإضمار العامل قوله[3] :

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْك عِلمُك فانْتَسِب   لعلّك تهديك القرونُ الأوائِل

ومثال انفصاله لتأخير العامل قوله تعالى[4] ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ .

ومثال انفصاله لكون العامل حرف نفى قوله تعالى[5] ﴿ وما أنتم بمعجزين ﴾

---

(١) لم ينسبه العينى جـ ١ ص ٢٨٩ ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٣٩ : لم أعثر على قائله ، وهو من البسيط . وفى بعض الروايات :

بنصركم نحن كنتم واثـقين ....

وراجع معجم شواهد العربية .

(٢) هو ذو الرمة ، والبيت من البسيط . راجع الدرر جـ ١ ص ٣٩ . وليس فى ديوانه .

(٣) هو لبيد بن ربيعة ، والبيت من الطويل . راجع الدرر جـ ١ ص ٤٠ ، والعينى جـ ١ ص ٢٩١ ، ولبيد ابن ربيعة العامرى ص ٣٣٧ وروايته : فإن أنت لم تصدقك نفسك ... وشرح ديوانه ص ٢٢٥ وروايته : .... لم تصدقك نفسك ...

(٤) سورة الفاتحة ، آية : ٥ .

(٥) سورة الأنعام ، آية : ١٣٤ .

وقول الشاعر[1] :

إنْ هُوَ مُسْتَوْليا عَلى أحــدٍ   إلا عَلَــى أضْعَــفِ المجانين

ومثال المفصول بالمتبوع قوله تعالى[2] ﴿ لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين ﴾

وقول الشاعر[3] :

مُبَرَّأ من عيوبِ الناس كلِّهم   فاللهُ يَرْعَى أبا حَرْب وإيَانا

ومثال المفصول بواو المصاحبة قول الشاعر[4] :

فآلَيْتُ لا أَنفَكُّ أحْذُو قصيدة   تكونُ وإيّاها بها مثلا بعدى

ومثال المفصول بإلا قوله تعالى[5] ﴿ أمرَ ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ .

ومثال المفصول بإما قول الشاعر[6] :

بِكَ أو بِى اسْتعانَ فليلِ إمّا   أناأو أنت ماابتغى المستعينُ

وقال الأخفش فى كتاب المسائل بعد أن مثل بإن كان زيد لصالحا : فإن جئت فى هذا القياس بفعل لا يحتاج إلى مفعول أوقعت اللام على الفاعل فقلت : إن قام لزيد ، وإن كان الاسم مضمرا قلت : إن قعد لأنا ، لأنك إذا لم تصل إلى التاء جعلتها أنا إذا عَنَى بها المتكلم نفسه ، وأنت إذا عَنى غيره ، وكذلك : إن قام لنحن . هذا نصه . وإليه أشرت بقولى « أو ولى واو المصاحبة ، أو إلا ، أو إما ، أو اللام الفارقة » ومن هذا النوع قول الشاعر[7] .

---

(١) قال فى الدرر جـ ١ ص ٩٦ – ٩٧ : لم يعرف قائله ، والبيت من المنسرح ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٢) سورة الأنبياء ، آية : ٥٤ .

(٣) فى الدرر جـ ١ ص ٤٠ : فالله يرعى أبا حفص ....

قال : و لم يعرف قائله ، والبيت من البسيط ، وراجع كتاب سيبويه جـ ٢ ص٣٥٦ تحقيق هارون . ومعجم شواهد العربية .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت من الطويل . راجع الدرر جـ ١ ص ٤٠ . وديوان الهذليين قسم ١ ص ١٥٩ وروايته : ..... أدعك وإياها ...

(٥) سورة يوسف ، آية : ٤٥ .

(٦) قال العينى ٢٩٩/١ : لم أقف على اسم قائله ، وهو من الخفيف ، ومعجم شواهد العربية .

(٧) ذكر البيت فى العينى جـ ١ ص ٣٠١ . وفى الدرر جـ ١ ص ٤٠ ، ولم يذكر قائله ، وهو من =

إنْ وجدتُ الصديقَ حقًا لإيّا   ك فَمُرْنى فلن أزال مُطِيعا

فوافق فى الرتبة : علمتك إياك ، أى أنت فى علمى الآن كما كنت قبلُ .

والمراد بالموافقة فى الرتبة كونهما لمتكلم كعلمتنى إياى ، أو لمخاطب كعلمتك إياك ، أو لغائب كزيد علمته إياه ، أو لغائبين كقولك : مال زيد أعطيته إياه ، فانفصال ثانى الحاضرين متعين أبدًا ، لأنه لا يكون إلا مثل الأول لفظا ومتحدا به معنى فاستثقل اتصالهما ، ولأن اتصالهما يوهم التكرار .

وانفصال ثانى الغائبين متعين أيضا إن كان هو الأول فى المعنى نحو : زيد علمته إياه .

أو شبيها بما هو الأول فى المعنى نحو : مال زيد أعطيته إياه .

فإن غاير الأولَ لفظا جاز اتصاله على ضعف ، فمن ذلك ما رَوى الكسائى من / قول بعض العرب : هم أحسنُ الناسِ وُجوها وأنْضَـرهموها، ومنـه قول مَغلس ابن لقيط[1] :   ١٢٦

وقد جَعَلَتْ نفسِى تطيب لِضَغْمَة   لضَغْمِهماها يقرعُ العظمَ نابُها

ومثال جواز الأمرين لاختلاف الرتبة : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه .

فمع الانفصال لك أن تقدم الأسبق رتبة وأن تؤخره ، نحو : أعطيته إياك . ومع الاتصال ليس لك إلا تقديمه سماعا على العرب ، فلو قلت : أعطيتهوك أو نحوه لم يجز عند سيبويه وفاقا للمسموع واقتصارا عليه . وأجازه غيره قياسا ، قال سيبويه[2] :

فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكنى ، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال : أعطاهوك ، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه .

= الخفيف . وراجع معجم شواهد العربية .

(١) يرثى أخاه أطيطا . والضغمة : العضة ، والمراد الشدة والمصيبة . يقرع العظم : يدقه . والبيت من الطويل . وهو فى العينى ٣٣٣/١ ، والكتاب ٣٨٤/١ ، واللسان « ضغم وجعل » ونسب إلى مُغَلِّس فى الجيم ٢٨٠/٢ بلفظ : على غل غيظ يهزم .

(٢) نص عبارة سيبويه : فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكنى ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهونى ، فهو قبيح لا تكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه . الكتاب جـ ٢ ص ٣٦٤ تحقيق هارون .

قلت : ولا يعضد قول من أجاز القياس فى ذلك قولُ العرب : عليكنى ، لكون الكاف فيه متقدمة على الياء ، لأن الكاف فى عَليك فاعل فى المعنى ، فيتنزَّل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء فى قولك : أكرمتنى ، فلا يجوز أن يجرى مُجْراها « كاف » ليس لها حظ فى الفاعلية نحو « كاف » أعطاك ، ولكن يعضد قولَ من أجاز القياس فى ذلك ما رَوَى ابنُ الأنبارى فى غريبه من قول عثمان رضى الله عنه : أَرَاهُمنى الباطل شيطانا ، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل .

وأشرت بقولى « وشذ إلاكِ » إلى قول الشاعر[1] :

وما نُبَالِى إذا ما كنتِ جَارتنا ألا يُجاورَنــا إلَّاكِ دَيّــارُ

والأكثرون على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة ، لأن حق الضمير الواقع بعد إلا الانفصال اعتبارًا بأن إلا غير عاملة ، ومن حكم على إلا بأنها عاملة لم يعدّ هذا من الضرورات ، بل جعله مُراجعة لأصل متروك ، ويعتذر عن مثل : قاموا إلا إياك ، بكون الاستعمال استمر بالانفصال ، والأولى به الاتصال ، وهذا متعلق بالاستثناء ، فأخّرْت استيفاء الكلام فيه إلى بابه حتى نأتيه إن شاء الله تعالى .

وأما ما أجاز ابنُ الأنبارى من أن يقال : حتاك ، فلا مسموع له ، إلا إن جعِلتْ حتى جارة وذلك أيضا مفتقر إلى نقل عن العرب ، لأن العرب استغنت فى المضمر بإلى عن حتى ، كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه ، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب ، ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلا .

ص : ويُخْتارُ اتصال نحو « هاء » أعطيتكه ، وانفصال الآخر من نحو : فِرَاقيها ومَنْعُكهَا وخِلْتُكَه . وكهاء أعطيتكه هاء نحو : كُنته ، وخَلَف ثانى مفعولى نحو : أعطيت زيدا درهمًا ، فى باب الإخبار . ونحو : ضَمِنَتْ إياهم الأرضُ ، ويَزِيدُهم حُبًّا إلىَّ هُم ، من الضرورات .

ش : لما ذكرت ما يجوز فيه الاتصال والانفصال ، وكان بعضُه مختارَ الاتصال ،

---

(١) قال العينى جـ ١ ص ٢٥٤ : هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٣٣ : لم أعثر على قائله مع كثرة الاستشهاد به ، وهو من البسيط ، وراجع معجم شواهد العربية .

وبعضه مختار الانفصال ، أخذت فى بيان ذلك فكل ضمير تراه كهاء أعطيتكه ، فى كونه ثانى منصوبين بفعل غير قلبى ، فهو جائز الاتصال والانفصال ، واتصاله أجود ، ولذلك لم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله تعالى[1] ﴿ إذ يُريكهمُ اللهُ فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ﴾ وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم ، ويدل على عدم لزومه قول النبى ﷺ[2] « فإن الله مَلّككم إياهم ، ولو شاء ملكهم إياكم » .

وأشرت « بالآخر من نحو (ومنعكها) إلى ما كان من الضمائر منصوبا بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أول ، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول .

فالمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو فاعل كقول الشاعر[3] :

لَئِن كانَ حُبِّيكِ لى كاذبًا   فقد كان حُبِّيكِ حقّا يقينا

ومثله قول الآخر[4] :

تَعَزَّيْتُ عنها حِقْبَةً فتركتُها   وكان فِراقيها أمرَّ من الصبر

والمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو مفعول أوَّل كقوله[5] :

فلا تَطْمعْ أبيتَ اللعنَ فيها   ومَنعُكها بشىءٍ يُستَطاع

وإلى ذا البيت والأول الذى قبله أشرت بقولى « من نحو : فِراقِيها ، ومنعكها » .

والمنصوب باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول كقول الشاعر[6] :

لا تَرْجُ أو تخْشَ غيرَ الله إنَّ أذًى   واقيكه اللهُ لا يَنْفَكّ مأمونا

---

(١) سورة الأنفال ، آية : ٤٣ .

(٢) من خطبة الوداع ، الترمذى فى وصايا – ٥ – وابن ماجه وصايا – ٦ – .

(٣) من أبيات الحماسة ، ولم ينسب لأحد ، هو من المتقارب .راجع العينى جـ ١ ص ٢٨٣ . ومعجم شواهد العربية .

(٤) قائله يحيى بن طالب الحنفى كما فى خزانة الأدب جـ ١ ص ٣٠٥ ، وهو من الطويل .

(٥) هو قحيف العجلى ، وقيل رجل من تميم ، والبيت من الوافر ، راجع خزانة الأدب جـ ١ ص ٣٠٢ .

(٦) قال العينى ٣٠٨/١ : استشهد به ابن مالك ، ولم يعزه إلى أحد ، ولم أقف على اسم قائله ، وهو من البسيط . ومعجم شواهد العربية .

وإنما المختار فى هذه الثلاثة وأمثالِها الانفصال ، ولكنه تُرِك واستعمل الاتصال ، لأن الوزن لم يتأت إلا به .

وإذا كان الضمير كهاء « خِلتكه » فى كونه ثانى مفعولى أحد أفعال القلوب ، فالانفصال به أولى ، لأنه خبر مبتدأ فى الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ فى الأصل ، ولكنه شبيه بهاء ضربته فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكأن الفعل مباشر له ، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء ضربته ، إلا أنه أجيز الانفصال به مرجوحا لا راجحا خلافا لسيبويه ومن تبعه . ودليلنا على ذلك من وجهين :

أحدهما : أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه ، فأشبه مفعولا لم يحجزه من الفعل إلا الفاعل ، فوجب له من الاتصال / ما وجب للمفعول الأول ، فإن لم يساوه فى وجوب الاتصال فلا أقل من كون اتصاله راجحا . ٢٦/ب

الوجه الثانى : أن الوجهين مسموعان فاشتركا فى الجواز ، إلا أن الاتصال ثابت فى النظم والنثر ، والانفصال لم يثبت فى غير استثناء إلا فى النظم ، فرجح الاتصال لأنه أكثر فى الاستعمال ، ومن الوارد من ذلك فى النظم دون ضرورة قول الشاعر[1] :

كم ليث اغترَّ بى ذا أشْبُلٍ غَرَثَت ... فكاننى أعْظمُ الليثين إقداما

فقال فكاننى مع تمكنه أن يقول : فكنته أعظم الليثين إقداما ، جعل أعظم بدلا من الضمير ، كما قالوا : اللهم صل عليه الرءوفِ الرحيم . ومن الوارد منه فى النثر قول النبى ﷺ لعائشة رضى الله عنها « إياكِ أن تكونيها ياحميراء » وقوله ﷺ لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد[2] « إن يكُنْه فلن تُسَلّط عليه ، وإن لا يكنه فلا خير لك

---

(١) البيت من البسيط ، راجع ص ٦١ من هذا الكتاب .

(٢) البخارى ص ٢٣ من كتاب الجنائز ، و ٧٩ باب إذا أسلم الصبى فمات .. والبخارى ـ طبعة الشعب ـ ٨٦/٤ ، وشواهد التوضيح ص ٢٨ .

فى قتله » ومن ذلك قول بعض العرب : عليه رجلا ليسنى . وقال سيبويه[1] : بلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسنى ، وكذلك كاننى . هذا نَصُّه ، و لم يحك فى الانفصال نثرا إلا قولهم فى الاستثناء : أتونى ليس إياك ، ولا يكون إياك ، وهذا يتعين انفصاله فى غير الضرورة ، لأن ليس ولا يكون فيه واقعان موقع إلا ، فعومل الضمير بعدهما معاملته بعدها ، فلا يقاس على ذلك ما ليس مثله ، والاتصال فى قوله[2] :

إذْ ذَهَب القومُ الكرامُ ليسى

من الضرورات ، لأنه استثناء ، ولو لم يكن استثناء لكان الاتصال أولى من الانفصال كما تقرر .

ومن انفصال ثانى مفعولى أفعال القلوب قول الشاعر[3] :

أخى حَسِبْتُكَ إياه وقد مُلِئَت ... أرجاءُ صدرِك بالأضْغانِ وَالإحَنِ

ومن وروده متصلا قوله[4] :

بُلِّغْتُ صنعَ امرِىءٍ بَرٍّ إخالكه ... إذ لم تزلْ لاكتساب الحمدِ مُبْتَدِرا

ومثال الإخبار عن ثانى مفعولى أعطيت زيدا درهما : الذى أعطيته زيدا درهمٌ ، هذا على أن تخبر بالضمير الذى هو خلف عن المخبر عنه متصلا ، وإن جئت به منفصلا مراعاة للترتيب الأصلى قلت : الذى أعطيت زيدا إياه درهم . والاتصال رأى أبى عثمان المازنى ، وباختياره أقول ، لأن الاتصال هو الأصل ، فإذا أمكنَ بلا محذور فلا عدول عنه عند مراعاة الأولى ، فلو كان بدل الدرهم مفعولا لا يعلم كونه ثانيًا إلا بالتأخير نحو : أعطيت زيدا عمرا ، فأخبر عنه ، تعين انفصاله ، لأن وصله بالفعل يوهم كونه أولا ، فلو عضد بهذا قول غير المازنى لاعتضد ، فيقال : إذا تعين

---

(١) راجع كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣٥٩ تحقيق هارون ، باب استعمالهم إيا إذا لم تقع مواقع الحروف التى ذكرنا .

(٢) راجع ص ١٣٦ .

(٣) ذكره العينى و لم ينسبه ، ٢٧٦/١ وهو من البسيط ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) قال العينى ٢٨٧/١ : هذا البيت احتج به جماعة من النحاة ، و لم أر أحدا منهم نسبه إلى قائله ، وهو من البسيط ، ومعجم شواهد العربية .

الانفصال فى بعض صور الإخبار فيلتزم فى جميعها ، ليجرى الباب على سنن واحد كما فعل فى غيره .

والإشارة بنحو : ضمنت إياهم الأرض ، إلى قول الشاعر وهو الفرزدق[1] :

إنى حَلَفْتُ ولم أحلِفْ عَلَى فَنَدٍ فناءَ بيتٍ من السَّاعين معمور

بالباعثِ الوارثِ الأموات قد ضمِنت إياهم الأرضُ فى دَهْرِ الدَّهارير

فأوقع الضمير المنفصل بغير سبب موقع المتصل ، فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ . وكذا قول الآخر[2] :

وما أصَاحِبُ من قومٍ فأذكرهم إلا يزيدهــم حُبًّــا إلىّ هُـــمُ

فهم الأخير فاعل يزيد ، وظن بعضهم أن هذا جائز فى غير الشعر ، لأن قائله لو قال : يزيدونهم ، لصلح ، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلا ، والمنفصل توكيدًا ، وهذا وهم ، لأن لك ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول وذلك لا يكون فى غير فعل قلبى .

ص : الأصلُ تقديمُ مُفَسِّر ضميرِ الغائب ، ولا يكون غيرَ الأقرب إلا بدليل ، وهو إما مُصَرَّحٌ بلفظه ، أو مُسْتَغنى عنه بحضور مدلوله حِسّا أو علْمًا ، أو بذِكْرِ ما هوَ لهُ جزْءٌ أو كلٌّ أو نظير[3] أو مُصَاحِبٌ بوجهٍ ما .

ش : لما كان ضميرُ الحاضر مُفسَّرًا لمشاهدة تقارنه ، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه ، جعلوا تقديم مُفَسِّره خلفًا عما فاته من مُقَارَنةِ المُشَاهَدَة ، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور بالمفسِّر كمَا يتقدم الشعور بذاتٍ يصلح أن يُعَبَّر عنها بضمير حاضر . واللائق بالمفسِّر لكونه جزءَ المَفَسَّر فى تكميل وضوحه أن يتصل به ، فلذلك

---

(١) البيتان من البسيط ، راجع العينى جـ ١ ص ٢٧٤ ، والديوان جـ ١ ص ٢٦٤ .

(٢) هو زياد بن حمل التميمى ، وقيل زياد بن منقذ ، وقيل منقذ ، والبيت من البسيط ، راجع العينى جـ ١ ص ٢٥٦ — ٢٥٧ ، وراجع ديوان الحماسة جـ ٢ ص ١٥٣ وروايته : لم ألق بعدهم حيا فأخبرهم . والعقد الفريد ٤٢٦/٢ .

(٣) نظير ليست فى ب .

إذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدا جُعل للأقرب ، ولا يجعل لغيره إلا بدليل من خارج .

وعَوْدُ هو من قولى : « وهو إما مصرح بلفظه » على المُفسِّر ، أى المفسِّر إما مصرح بلفظه كزيد لقيته ، وإما مستغنى عن لفظه بحضور معناه فى الحس كقوله تعالى[1] ﴿ هى رَاوَدَتْنى عن نفسى ﴾ و[2] ﴿ يا أَبتِ استأجره ﴾ أو بحضور معناه فى العِلْم كقوله تعالى[3] ﴿ إنا أنزلناه فى ليلة القَدْر ﴾ أو بذكر ما صاحب الضمير كقول الشاعر[4] /

١٢٧

أَماوِىّ ما يُغْنى الثَّراءُ عن الفتى إذا حشْرَجَت يوما وضاق بها الصَّدْرُ

فذكر الفتى مُغْنٍ عن ذكر النفس لأنها جزؤه ، فعاد إليها فاعلِ حشرجت والضمير المجرور بالباء ، ومن هذا قولهم : من كَذَب كان شرًّا له ، فأضْمر فى كان ضمير الكَذِب لأنه جزء مدلول كَذَب ، ومثله قوله تعالى[5] ﴿ اعدلوا هو أقربُ للتقوى ﴾ فهو عائد إلى العدل ، لأنه جزء مدلول اعدلوا ، ومن هذا أيضًا قول الشاعر[6] :

وإذا سُئِلت الخيرَ فاعلم أنها حُسْنى تُخَصُّ بها من الرحمن

فأعاد الضمير على المسألة لأنها جزء من مدلول سئلت ، ومن هذا أيضًا قول الشاعر[7] :

إذا نُهِىَ السَّفِيه جَرَى إليه وخَالَفَ والسَّفِيهُ إلى خلاف

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٢٦ .

(٢) سورة القصص ، آية : ٢٦ .

(٣) سورة القدر ، آية : ١ .

(٤) فى الدر جـ ١ ص ٤٤ : البيت من قصيدة لحاتم الطائى ، وهو من الطويل . وفى اللسان : لعمرك ما يغنى الثراء ولا الغنى .. راجع ديوان حاتم ص ٥٠ .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٨ .

(٦) البيت من الكامل ، قاله كعب الغنوى لابنه على ، راجع الأمالى جـ ٢ ص ٣١٤ والبيت كما جاء فيها :
وإذا سئلت .... نعمى تخص بها ....

(٧) الإنصاف مسألة / ١٥ ، وخزانة الأدب ٢/٢٢٩ قال فى الدرر جـ ١ ص ٤٤ : لم يعثر على قائله ، والبيت من الوافر ، ومعجم شواهد العربية ، ونسب فى إعراب القرآن لأبى قيس الأسلت الأنصارى ص ٩٠٢ وهذا البيت وما علق به عليه ليس فى ب .

فالهاء من إليه عائدة على السَّفه ، فإنه جزء مدلول السفيه .

ويستغنى أيضا عن ذكر صاحب الضمير بكونه كُلًّا وكون المذكور جزءا ، فإن الجزء يدل على الكل ، كما يدل الكل على الجزء ، ومن ذلك قوله تعالى[1] ﴿ ولا يُنْفِقُونها فى سبيل الله ﴾ فإن الذهب والفضة بعض المكنوزات ، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع حتى كأنه قيل : والذين يكنزون أصناف ما يُكْنز ولا ينفقونها . ومن ذلك أيضا قول الشاعر[2] :

ولو حلفت بين الصَّفَا أُمُّ مَعْمَر ... ومروتها بالله بَرَّتْ يمينُها

فأعاد الضمير إلى مكة لأن الصفا جزء منها ، وذكر الجزء مُغْنٍ عن ذكر الكل فى بعض الكلام . ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى[3] ﴿ كلُّ من عليها فانٍ ﴾ فيكون الضمير للدنيا وإن لم يجر ذكرها فى هذه السورة ، لأن ما جرى ذكره بعضها ، والبعض يدل .

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما لصاحبه بوجه ما كالاستغناء بمستلزِم عن مستلزَم ، فمن ذلك قوله تعالى[4] ﴿ فمَنْ عُفى له من أخيه شيء فاتِّباع بالمعروف وأداء إليه بإحْسَان ﴾ فعُفى يستلزم عَافِيًا فأغنى ذلك عن ذكره ، وأعيد الهاء من إليه عليه . ومثال هذا أيضًا قول الشاعر[5] :

فإنَّكَ والتأبينَ عُرْوَة بعد ما ... دعاكَ وأيدينا إليه شَوارِعُ

لكا لرَّجُل الحادى وقد تَلَع الضُّحَى ... وطيرُ المنايا فوقهن أَوَاقع

فالحادى يستلزم إبلا مَحْدُوّة ، فأغنى ذلك عن ذكرهن ، وأعاد ضمير فوقهن عليهن ، ومثل هذا قوله تعالى[6] ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ ففاعل توارت ضمير

---

(١) سورة التوبة ، آية : ٣٤ .

(٢) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله . وفى الأصل : جعلت .

(٣) سورة الرحمن ، آية : ٣٦ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٧٨ .

(٥) قال العينى جـ ٣ ص ٥٢٤ : لم أقف على اسم قائلهما ، والبيتان من الطويل . شوارع : مرتفعة . تلع : ارتفع ، أواقع : أصلها وواقع قلبت الواو همزة ، ومعجم شواهد العربية .

(٦) سورة ص ، آية : ٣٢ .

الشمس و لم تذكر ، لكن أغنى عن ذكر ها ذكر العشى وأوله وقت الزوال ، فذكره يستلزم معنى الشمس فكأنها مذكورة ، ويجوز أن يكون فاعل توارت[1] ضمير الصافنات .

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه ذكْرًا أو استحضارا ، كذكر الخير وحده متلوا بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده ، كقول الشاعر[2] :

وما أدْرِى إذا يَمَّمْتُ أمرا ... أُريدُ الخيرَ أيُّهما يلينى

وقد يعاد الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته[3] له كقوله تعالى[4] ﴿ إنا جعلنا فى أعناقِهم أغلالا فهى إلى الأذقان ﴾ فهى عائد على الأيدى لأنها تصاحب الأعناق فى الأغلال ، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها ، ومثله قوله تعالى[5] ﴿ وما يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ من عمره ﴾ أى من عمر غير المعَمّر ، فأعيد الضمير على غير المعمر ، لأن ذكر المُعَمَّر مُذَكِّر به لتقابلهما ، فكان مصاحبه فى الاستحضار الذهنى .

ص : ويقدم الضمير المكمل معمول فعل عَلَى مُفَسِّرٍ صريح كثيرا إن كان المعمول مُؤَخَّر الرتبة ، وقليلا إن كان مُقَدَّمها ، وشاركه صاحب الضمير فى عامله .

---

(١) ليس فى ب من أول : ضمير الشمس إلى : توارت .

(٢) البيت من الوافر للمثقب العبدى ، راجع المفصليات ص ٢٩٢ ، وخزانة الأدب جـ ٤ ص ٤٢٩ ، والعينى جـ ١ ص ١٩٢ ولسان العرب جـ ١٤ ص ٣٠٣ والصناعتين ص ١٨٥ ، وشرح شواهد المغنى جـ ١ ص ١٩١ والعمدة جـ ٢ ص ٢٧٧ ، وفى بعض الروايات : فما أدرى ... وفى بعضها . وما أدرى إذا وجهت وجها ....

وبعده : آلخير الذى أنا أبتغيه ... أم الشر الذى هو يبتغينى

وشعراء شواهد النصرانية ص ٤٠٩ .

(٣) أى عدم صلاحية المذكور للضمير .

(٤) سورة يس ، آية : ٨ .

(٥) سورة فاطر ، آية : ١١١ .

ش : مثال ما يقدم كثير اضرب غلامَه زيدٌ ، وغلامَه ضربَ زيدٌ ، وضربَ غلامَ أخيه زيدٌ ، وغلامَ أخيه ضربَ زيدٌ ، وما أراد أخَذ زيدٌ ، وضربَ جاريةً يحُبُّها زيدٌ ، وهذه الأمثلة وأشباهها مندرجة تحت قولى : المكمل معمول فعل ، لأن المضَاف إليه يكمل المضاف ، ومعمول الصلة يكمل الموصول ، كما يكمل « ما » بفاعل « أراد » الممثل به ، ومعمول الصفة مكمل للموصوف كما تكمل جارية بفاعل يحبها .

ومثل : ضرب غلامه زيدٌ ، قوله تعالى[1] ﴿ فأوْجَس فى نفسه خِيفةً موسى ﴾ .

ومثل : غلامَه ضرب زيدٌ ، قول العرب : فى بيته يُؤْتَى الحكم[2] ، وشَتَّى تَئوبُ الحَلبَةُ[3] ، فإن بيته فى موضع نصب بيؤتى والهاء عائدة على الحكم ، وقد تقدما على العامل والمفسر ، وشتّى حال من الحَلبَة وفيه ضمير عائد عليهم وقد تقدما على العامل والمفسِّر . والكوفيون لا يجيزون مثل هذا . وسماعه عن فصحاء العرب ، وهو حجة عليهم .

ومثال : غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ قول الشاعر[4] :

شرَّ يَوْمَيْهَا وأغـــواه لها ... ركبتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَـلا

/ لأن شر يوميها ظرف لركبت .

٢٧ ب

ومثل : ما أراد أخذ زيد ، قول رجل من العرب[5] :

ما شاء أنشأ ربِّى والذى هو لم ... يشا فلستَ تراه ناشئا أبدا

ومثال الضمير الذى يتقدم قليلا قول حسان يرثى مطعم بن عدى جد نافع بن جبير[6] :

---

(١) سورة طه ، آية : ٦٧ .
(٢) مجمع الأمثال ٧٢/٢ رقم ٢٧٤٢ ، مما زَعمت العرب على ألسن البهائم .
(٣) مجمع الأمثال ٣٥٨/١ رقم ١٩١٤ .
(٤) راجع ص ١٢٩ .
(٥) البيت من البسيط ، ولم أعرف قائله .
(٦) البيت من الطويل ، راجع ديوان حسان ص ٤٥٤ ضبط البرقوقى .

ولو أن مَجْدًا أَخْلَدَ الدهرَ واحدا   من الناس أبقى مجدُه الدهرَ مُطْعِما

وقال غيره[1] :

كَسَا حِلْمُه ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدُدٍ   ورَقَّى نداه ذا الندى فى ذُرَا المجد

وقال[2] :

لما رأى طالِبُوه مُصْعَبا ذُعِرُوا   وكادَ لو ساعَدَ المَقْدُورُ ينتصر

وقال[3] :

لقد جاز من يعنى به الحمدُ إنْ أَبى   مكافأة الباغين والسفهاء

وأنشد أبو الفتح بن جنى[4] :

ألا ليتَ شِعرى هل يَلُومَنَّ قومُه   زُهَيْرًا عَلَى ما جَرَّ من كل جانب

وأشد أيضا[5] :

جَزَى بنوه أبا الغِيلان عن كِبَر   وحُسْنِ فعل كما يُجْزَى سِنِمّارُ

والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا ، والصحيح جوازه لوروده عن العرب فى الأبيات المذكورة وغيرها . ولأن جواز نحو : ضرب غلامُه زيدا ،أسهل ، من جواز : ضربونى وضربت الزيْدِين ، ونحو : ضربته زيدا ، على إبدال زيد من الهاء . وقد أجاز الأولَ البصريون ، وأُجيز الثانى بإجماع ، حكاه ابن كيسان ، وكلاهما فيه ما فى : ضرب غلامُه زيدا من تقديم ضمير على مُفَسِّر مُؤَخر الرتبة ، لأن مفسِّر واو ضربونى معمولُ معطوفٍ على عاملها ، والمعطوف ومَعمولهُ أمكن فى استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل ، لأن تقدم المفعول على الفاعل

---

(١) ذكره العينى ولم ينسبه ، وهو من الطويل ، راجع العينى جـ ٢ ص ٤٩٩ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من البسيط قال العينى ٢/٥٠١ : قائله هو أحد أصحاب مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما يرثى به مصعبا لما قتل بدير الجاثليق فى سنة إحدى وسبعين للهجرة . ومعجم شواهد العربية .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله هو أبو جندب بن مرة القِرْدى ، وزهير من بنى لَحْيان ، أغار عليهم أبو جندب فقتل منهم وسبى من نسائهم وذراريهم راجع القسم الثالث ص ٨٧ من ديوان الهذليين ، وجـ ١ ص ١٤١ من خزانة الأدب .

(٥) البيت من البسيط ، وقائله هو سليط بن سعد ، راجع خزانة الأدب جـ٢ ص ٤٩٥ ، والدرر جـ١ ص ٤٥ .

يجوز فى الاختيار كثيرا ، وقد يجب ، وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك ، فيلزم من أجاز : ضربونى وضربت الزيدين أن يحكم بأولية جواز : ضربَ غلامُه زيدا ، لما ذكرناه . وكذلك يلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمر لا مفسِّر له غيره نحو : ضربته زيدا ، واللهم صلى عليه الرءوف الرحيم ، لأن البدل تابع ، والتابع مؤخر بالرتبة ، ومؤخر فى الاستعمال على سبيل اللزوم ، والمفعول ليس كذلك إذا لم يلزم تأخيره .

ومما حكم بجوازه لشبهه بما نحن بصدده أن يقال : ضَرَبَتْ جاريةٌ يُحبُّها زيدا ، فيتقدم « يحبها » وهو مسند إلى ضمير يعود إلى زيد وإن كان متأخرا لفظا ورتبة ، لأن يحبها مكمل لجارية إذ هو صفتها ، فجاز تأخر مفسِّر ضميرها ، كما جاز تأخر مفسر ضمير المضاف إليه نحو : ضرب غلامُه زيدا .

ولو لم يشارك صاحب الضمير المكمل به فى عامله لم يجز التقديم نحو : ضربَ غلامُها جارَ هند ، لأن « هند » مؤخر الرتبة من وجهين ، ولا تعلق لها بضرب ، بخلاف ضرب غلامُها هندًا .

فمن مثل هذا احترزت بقولى : وشاركه صاحب الضمير فى عامله ، فإن صاحب الضمير فى : ضربَ غلامُه زيدا ، قد شارك المكمل به الضمير فى عامله ، وصاحب الضمير فى : ضرب غلامُها جارَ هند غير مشارك فى العَامل .

ص : ويتقدم أيضا غيرَ مَنْوىِّ التأخير إن جُرَّ بِرُبَّ ، أو رُفِع بِنِعْم أو شبهها أو بأول المتنازعين ، أو أبدل منه المفسِّر ، أو جُعِل خبَرَه ، أو كان المسَمَّى ضميرَ الشأنِ عند البصريين ، وضمير المجهول عند الكوفيين .

ش : مثال المتقدم المجرور برب قولُ الشاعر أنشده أبو العباس أحمد بن يحيى[1] :

وَاهٍ رَأبت وشيكا صَدْع أعظمِه ... ورُبّه عَطِبًا أنقذتُ من عَطَبه

---

(١) فى اللسان فى كين :

كاين رأبتوَهايا صدع أعظمه ... وربّه عطبا أنقذت من عطبه

ولم ينسبه ، ورواية الدرر كرواية ابن مالك ، وقال أنشده ثعلب ولم يعزه ، وهو من البسيط ، راجع الدرر جـ ١ ص ٤٥ . ومعجم شواهد العربية .

ومثال المتقدم المرفوع بنعم قول الشاعر[1] :

نِعمَ امْرَأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبة ... إلا وكان لمُرْتَـاع بها وَزَرا

ومثال المتقدم المرفوع بأول المتنازعين قول الشاعر[2] :

جَفَوْنى ولم أجْفُ الأَخلاءَ إننى ... لغير جميلٍ من خَلِيلى مُهْمل

ومثال المفسَّر ببدل : اللهم صل عليه الرءوفِ الرحيم ، حكاه الكسائى .

ومثال المفسَّر بخبره[3] ﴿ إن هى إلا حياتنا الدنيا ﴾ قال الزمخشرى : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يُتْلى به ، وأصله ، إن الحياة إلا حياتنا ، ثم[4] وضع هى موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبينها . ومنه : هى النفس تحمل ما حملت ، وهى العرب تقول ما شاءت ، وهذا من جيد كلامه .

وفى تنظيره بهى النفس وهى العرب ضعف ، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين . ومثال ضمير الشأن ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ولكل واحد منها موضع يستوفى فيه ما يحتاج إليه من البيان إن شاء الله تعالى .

ص : ولا يفسَّر إلا بجملةٍ خبرية مُصَرَّح بجزأيها خلافا للكوفيين فى نحو : ظننته قائما زيدٌ ، وإنّه ضُرِب أو قام .

ش : إذا قصد المتكلم أن يستعظم السامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المسمى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول / عند الكوفيين ، وهو بمنزلة ضمير غائب تقدم ذكره ، فلذلك استتر مرفوعا بكان أو كاد أو إحدى أخواتهما ، ولا يجوز عند البصريين حذف بعض الجملة التى تفسره ، لأنها مؤكدة به ، ومدلول به على فخامة مدلولها ، واختصارها مناف لذلك فلا يجوز ، كما لا يجوز ترخيم

1/128

---

(1) نسب إلى زهير بن أبى سلمى ، والبيت من البسيط ، ولم يوافق على هذه النسبة معجم شواهد العربية جـ ١ ص ١٤٣ ولم ينسبه ، وراجع شذور الذهب ص ١٦٠ ، والتصريح جـ ٢ ص ٩٥ .

(2) قال العينى جـ ٣ ص ١٤ : أنشده الفراء وغيره ولم يعزوه إلى أحد ، وهو من الطويل . وراجع معجم شواهد العربية .

(3) سورة المؤمنين ، آية : ٣٧ .

(4) ليس فى ب من أول : الدنيا ، قال .. إلى : ثم وضع .

المندوب ، ولا حذف حرف النداء قبله .

فبهذا يعلم أن ما أجازه الكوفيون من : إنه ضرب ، وإنه قام ، ونحوهما غير مستقيم ولا سليم ، لافتتاحه بمزيد الاعتناء بالمحدث عنه ، واختتامه بحذف ما لابد منه .

وأما تجويزهم نحو : ظننته قائما زيد ، على أن تكون الهاء ضمير الشأن ، فمردود أيضا ؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخرا ، وكون ظننت ومفعوليها خبرا مقدم ، وذلك مفوت للغرض الذى لأجله جيء بضمير الشأن ، لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك ، حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم .

ص : وإفرادُه لازمٌ ، وكذا تذكيرُه ، ما لم يله مؤنث ، أو مذكر شُبِّه به مؤنث ، أو فعلٌ بعلامة تأنيث فيرجَّح تأنيثه باعتبار القصة ، على تذكيره باعتبار الشأن . ويبرز مبتدأ ، واسم ما ، ومنصوبا فى بابى إنّ وظنّ ، ويَسْتَكِنُّ فى بابَى كان وكاد .

ش : لا يجوز أن يكون ضمير الشأن مثنى ولا مجموعا ، لأنه كناية عن الشأن فى التذكير وعن القصة فى التأنيث ، وهما مفردان فوجب إفراد ما هو كناية عنهما ، فيقال : إنه أخواك منطلقان ، وإنها جاريتاك حسنتان ، وإنه إخوتك صالحون ، وإنها إماؤك مُطيعات ، ولا يؤنث إلا إذا وليه مؤنث كقوله تعالى[1] ﴿ فإذا هى شاخِصَةٌ أبصارُ الذين كفروا ﴾ أو مذكر شُبِّه به مؤنث نحو : إنها قمرٌ جاريتك ، أو فعل بعلامة تأنيث مسندا إلى مؤنث كقوله تعالى[2] ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾ وقول الشاعر[3] :

عَلَى أنها تَعْفُو الكلومُ وإنما ... نُوَكَّلُ بالأدنى وإنَ جَلّ ما يمضى

فهذا وأمثاله التأنيث فيه أجود من التذكير ؛ لأن مع التأنيث مشاكلة تحسن اللفظ

---

(١) سورة الأنبياء ، آية : ٩٧ .

(٢) سورة الحج ، آية : ٤٦ .

(٣) قاله أبو خراش الهذلى عندما أسر ابنه خراش فطرح عليه رجل رداءه فنجاه ، ديوان الهذليين رقم ٢ ص ١٥٨ وروايته : بلى ... راجع أمالى المرتضى ج ١ ص ١٩٩ ، والبيان والتبيين جـ ١ ص ١٤٠ ، والأشباه والنظائر جـ ١ ص ١٧٢ ، وديوان الحماسة جـ ١ ص ٣٧٧ ؛ وشرح شواهد المغنى القسم الأول ص ٤٢١ . وفى العقد الفريد جـ ٥ ص ٢٧٢ ذكر الشطر الأخير ونسبه إلى حُمَيْد بن ثور الهلالى . والبيت من الطويل .

مع كون المعنى لا يختلف ، إذ القصة والشأن بمعنى واحد ، والتذكير مع ذلك جائز ، كما قال أبو طالب[1] :

وإنْ لا يكنْ لحمٌ غَرِيض فإنه   تُكَبُّ عَلَى أفواهِهن الغرائِـرُ

وكما قال غيره[2] :

نَخَلَت له نَفْسى النصيحةَ إنَّه   عند الشدائد تذهبُ الأحقادُ

فلو كان المؤنث الذى فى الجملة بعد مذكر لم يُشبَّه به مؤنث فضلة أو كالفضلة لم يُكْتَرث بتأنيثه فيؤنث لأجله الضمير ، بل حكمه حينئذ التذكير ، كقول الشاعر[3] :

ألا إنّه من يلغ عاقِبة الهوى   مطيـع دواعيـه يبـؤ بهوان

وكذلك لا يكترث بتأنيث ما هو كفضله ، كقوله تعالى[4] ﴿ إنّه من يأتِ ربَّه مُجرِما فإن له جهنم ﴾ فذكّر تعالى الضمير مع اشتمال الجملة على جهنم[5] وهى مؤنثة ، لأنها فى حكم الفضلة ، إذ المعنى : من يأت ربه مجرما فجزاؤه جهنم .

وكذلك لا يُكْتَرَثُ بتأنيث ما ولِى الضمير من مؤنثٍ شبِّه به مذكر نحو : إنه شمس وجهك .

ولا بتأنيث فاعل فعل وَلِى الضمير بلا علامة تأنيث نحو : إنه قام جاريتك .

---

(١) فى خزانة الأدب جـ ١ ص ١٧٧ : قاله أبو طالب عم النبى ﷺ من قصيدة رثى بها أبا أمية بن المغيرة ، وأول البيت : فإلا يكن ....

وفى العينى جـ ٣ ص ٥٣٩ : وإلا يكن ....

والبيت من الطويل .

(٢) نسبه فى الأمالى جـ ٢ ص ١٩١ لمالك بن أسماء بن خارجة عندما سجن الحجاج أخاه عيينه لجنايات كانت له ، وقبله :

لما أتانى عن عيينه أنه   أمسى عليه تظَاهُرُ الأقياد

وفى التنبيه ص ١١٠ أنه لعويف القوافى ، وهو عويف بن معاوية بن حصن ، وكذا فى ديوان الحماسة ج ١ ص ٩١ .

(٣) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله .

(٤) سورة طه ، آية : ٧٤ .

(٥) ليس فى ب من أول : « فذكر » إلى « جهنم » .

وبروزه مبتدأ كقوله تعالى[1] ﴿ قل هو الله أحد ﴾ .

وبروزه اسم ما كقول الشاعر[2] :

وما هو مَنْ يأسُو الكُلُومَ ويُتَّقى ... به نائباتُ الدهر كالدَّائم البخل

وبروزه فى باب إن كقوله تعالى[3] ﴿ وإنه لما قام عبدُ الله يدعوه ﴾ .

وفى باب ظن كقول الشاعر[4] :

علمتُه الحقُّ لا يَخفَى عَلَى أحد ... فكُنْ مُحِقًّا تنل ما شئتَ من ظَفَر

واستكنانه فى باب كان كقول الشاعر[5] :

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنْفان شامِتٌ ... وآخَرُ مثْن بالذى كنت أصْنَع

واستكنانه فى باب كاد كقوله تعالى[6] ﴿ كادَ يزيغُ قلوبُ فريق منهم ﴾ فى قراءة حمزة وحفص .

ص : ويُبْنَى المُضْمَرُ لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجُمودا ، أو للاستغناء باختلاف صِيَغِه لاختلاف المعانى .

وأعلاها اختصاصا ما للمُتَكلم ، وأدناها ما للغائب ، ويُغَلَّبُ الأخص فى الاجتماع .

ش : المراد بشبه الحرف وضعا كون بعض المضمرات على حرف واحد كتاء فعلت ، وكاف حدثتك . وعلى حرفين كنا . فبناء ما هو كذا واجب لخروجه عن وضع الأسماء المختصة والتحاقه بوضع الحروف ، وحملت البواقى على هذه ، لأن هذه أصول أو كالأصول ، وليجرى الباب على سنن واحد .

---

(١) سورة الإخلاص ، آية : ١ .

(٢) ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٤٦ وقال : لم أقف على قائله ، وهو من الطويل ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) سورة الجن ، آية : ١٩ .

(٤) ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٤٦ وقال : لم أقف على قائله ، وهو من البسيط ، وراجع معجم شواهد العربية . وليس فى ب من أول : وفى باب ظن إلى نهاية البيت .

(٥) قال فى الدرر جـ ١ ص ٤٦ : البيت من قصيدة للعجير السلولى وهو شاعر إسلامى يحتج بشعره ، وهو من الطويل .

(٦) سورة التوبة ، آية : ١١٧ . الإتحاف ص ٢٤٥ ، والنشر ٢/٢٨١ .

والمراد بالافتقار كون المضمر لاتتم دلالته على مسماه إلا بضميم من مشاهدة أو مايقوم مقامها ، فأشبه بذلك الحرف لأنه فى الغالب لا يفهم معناه بنفسه بل مع ضميم .

والمراد بالجمود عدم التصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات ، وبأن يبنى منه مفعلة دالا على الكثرة كما فعل بالمتمكن من الأسماء ، وإن لم يكن مشتقا ، كمسْبعة لموضع كثرة / السباع ، ومَذْأبة لموضع كثرة الذئاب .

٢٨ ب

والمراد باختلاف صيغه لاختلاف المعانى أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة فى الرفع ، وفى غيره ياء . وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة فى الرفع ، وفى غيره كاف مفتوحة فى التذكير ومكسورة فى التأنيث ، فأغنى ذلك عن إعرابه ، لأن الامتياز حاصل بدونه .

وتغليب الأخص عند الاجتماع بأن يقال : أنا وأنت فعلنا ، وأنت وهو فعلتما ، ولا يغلب غير الأخص فيقال فى الأولى : فعلتما ، ولا فى الثانى فعلا .

فصل : ص : من المضمرات المسمَّى عند البصريين فَصْلا وعند الكوفيين عمادا ، ويقع بلفظ المرفوع المنفصل ، مطابقًا لمعرفةٍ قبلُ ، باقى الابتداء أو منسوخه ، ذى خبرٍ بعدُ ، معرفة أو كمعرفة فى امتناع دخول الألف واللام عليه . وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين ، وربما وقع بين حال وصاحبها ، وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضرٍ قائمٍ مقامَ مُضاف .

ش : الضمير المسمى فصلا وعمادا كهو من قولك : حسبت زيدا هو الكريم ، فسمى فصلا للفصل به بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا نفصال السامع عن توهم الخبر تابعًا . وسمى عمادًا لأنه معتمد عليه فى تقرير المراد ومزيد البيان .

وذكر التابع أولى من ذكر النعت ، لأن الضمير المشار إليه قد يقع بعد ما لا ينعت ، وقبل ما لا ينعت به . ولابد من مطابقةٍ لما قبله فى حضوره وغيبته وتذكيره وتأنيثه ، وإفراده وتثنيته وجمعه . ولا يكون ما قبله عند غير الأخفش إلا مبتدأ أو ما كان مبتدأ ، ثم دخل عليه بعض نواسخ الابتداء . وقد تناول هذا قولى « باقى الابتداء أو منسوخه » .

وقلت « مطابقًا لمعرفة قبلُ وذى خبر بعدُ » ليعلم أنه لو قدم الخبر لاستغنى عنه .

ولا يكون ما بعده إلا معرفة أو مضارعًا لها فى عدم قبول حرف التعريف ، كحسبتك أنت مثله أو خيرًا منه . ولو أوقع قبل نكرة تقبل حرف التعريف لم يجز .

والإشارة بوقوعه بين نكرتين كمعرفتين إلى نحو : ما أظن أحدًا هو خيرا منك ، فإن أحدًا بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية ، وخيرًا منك شبيه بمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف عليه . وقد حكى سيبويه أن أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين . وروى عن يونس أن أبا عمرو رآه لحنا . ولم يجعلوه فصلا وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفا ولا بدلا لنكرة .

وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتى بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول : ضربت زيدًا هو ضاحكا ، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم[1] ﴿ هؤلاءُ بناتى هُنَّ أطهرَ لكم ﴾ بنصب أطهر .

وأشرت بقولى « وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر » إلى قول الشاعر[2] :

وكائِنْ بالأباطِح من صديقٍ ... يرانى إنْ أُصِبْتُ هو المصابا

تقديره عند أكثرهم : يرى مصابى إن أصبتُ هو المصاب ، فحذف المضاف إلى الياء وأقامه فى اللفظ مقامه ، وطابق الفصل المحذوف لا الثابت . ويجوز أن يكون هو توكيدا لضمير الفاعل .

ص : ولا يتقَدَّمُ مع الخبر المُقَدَّم خلافا للكسائى ، ولا موضع له من الإعراب عَلَى الأصح ، وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوبٌ وقُرِنَ باللام ، أو وَلِى ظاهرا ، وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب .

ش : لما كانت فائدة الفصل صونَ الخبر من توهمه تابعًا لزم من ذلك الاستغناء عنه إذا قدم الخبر ، لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعًا ، إذ التابع لا يتقدم على المتبوع ، فلو قدم المفعول الثانى : فى حسبت زيدًا هو خيرًا منك ، لترك الفصل لعدم الحاجة

---

(١) سورة هود ، آية : ٧٨ . قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر فى شواذ ابن خالويه ص ٦٠ وقال أبو عمرو ابن العلاء من قرأ « هن أطهر » بالفتح فقد تربع فى اللحن .

(٢) البيت من قصيدة لجرير ، وهو من الوافر . راجع الدرر جـ ١ ص ٤٦ ، وديوان جرير ص ١٧ .

إليه مع كونه فى محله ، فلأن يترك ولا يجاء به بعد الخبر المقدم أحق وأولى . فظهر بهذا بطلان ما أجازه الكسائى رحمه الله من ذلك .

ولا موضع له من الإعراب ، خلافًا لقوم يجعلونه توكيدًا لما قبله ، قال سيبويه[1] : لو كان كذلك لجاز : مررت بعبد الله هو نفسه ، ثم قال : « ويدخل عليهم : إن كان زيد لهو الظريفَ ، وإن كنا لنحن الصالحين ، فالعرب تنصب هذا ، والنحويون أجمعون ، ولا يكون هو ونحن صفة وفيهما اللام » يعنى بالصفة التوكيد . ثم قال سيبويه « فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوا ، فى أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر » . فكلام سيبويه مشعر بأن الفصل لا موضع له من الإعراب ، ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغيِّر ما قبله كقولك : زيدٌ هو الفاضلُ ، وعلمت زيدًا هو الفاضلَ ، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت : علمت زيدا إياه / الفاضل ، كما تقول : ما أكرمنى إلا أنت ، وما أكرمت إلا إياى . ١٢٩

والحاصل أن الضمير المشار إليه إذا وقع بين مخبر عنه وخبر متأخر ، فإن كان الخبر نكرة لا تشبه المعرفة كشبه مثلك وخير منك امتنعت الفصلية ، فإن كان معرفة أو شبهها ورفعته احتمل أن يكون الضمير فصلا وأن يكون مبتدأ . فإن نصبته وقرن الضمير باللام المفتوحة تعينت الفصلية ظاهرا كان ذو الخبر أو ضميرا . وإن نصبت الخبر ولم يقرن الضمير باللام تعينت الفصلية إن كان المخبر عنه ظاهرًا ، وجاز التوكيد والفصلية إن كان المخبر عنه ضميرا .

ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقا ، قال سيبويه[2] : بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدًا هو خيرٌ منك ، وحدثنا عيسى أنَّ ناسًا كثيرًا من العرب يقولون[3] ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ وأنشد[4] :

تبكى عَلَى لُبْنى وأنت تركتها   وكنت عليها بالملا أنتَ أقْدر

---

(١) الكتاب : جـ ٢ ص ٣٩٠ – ٣٩١ تحقيق هارون .

(٢) الكتاب : جـ ٢ ص ٣٩٢ – ٣٩٣ تحقيق هارون .

(٣) سورة الزخرف ، آية : ٧٦ . لأبى زيد النحوى ؛ شواذ ابن خالويه ١٣٦ .

(٤) هو قيس بن ذريح ، راجع الكتاب جـ ٢ ص ٣٩٣ .

باب الاسم العلم

ص : وهو المخصوصُ مطلقًا غَلَبةً أو تعليقا بمسمًّى غير مقدَّرِ الشياع ، أو الشائع الجارى مجراه .

ش : المخصوص مخرج لاسم الجنس فإنه شائع غير مخصوص .

وقولنا « مطلقا » مخرج للمضمرات ، فإن كل واحد منها مخصوص باعتبار ، غير مخصوص باعتبار ، وذلك أن لفظ « أنا » وضع ليخص به المتكلم نفسه ، ولكل متكلم منه نصيب حين يقصد نفسه ، فهو مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به ، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مخبر عن نفسه . وكذا اسم الإشارة ، فإن لفظة « ذا » وضع ليُخَصَّ به مشارٌ إليه مفردٌ مذكرٌ قريب . فهو مخصوص باعتبار الحال والمحل ، غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل ما اتصف بالحال وحصل فى المحل .

وقولنا « تعليقا أو غلبة » بيان لصنفَىْ الأعلام ، لا إخراج لشىءٍ خِيف دخولُه ، ولا إدخال لشىء خيف خروجه ، لأنّ ما سواهما مغن لكن بإجمال . والمراد بالتعليق تخصيص الشىء بالاسم قصدا ، كتسمية المولود له ابنٌ زيدا . والمراد بالغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات فى شائع اتفاقا ، كتخصيص عبد الله بابن عمر ، ويثرب بالمدينة ، ومصنف سيبويه بالكتاب .

وقولنا « غير مقدر الشياع » مخرج للشمس والقمر ونحوهما ، فإنهما مخصوصان بالفعل شائعان بالقوة .

وقولنا « أو الشائع الجارى مجراه » أى الجارى مجرى المخصوص . والإشارة به إلى العلم الجنسى كأسامة للأسد ، وذؤالة للذئب ، وشبوة للعقرب ، فإنها أعلام فى اللفظ إذ لا تضاف ، ولا يلحقها حرف التعريف ، وتوصفُ بالمعرفة دون النكرة ، وتجىء مبتدأ بلا شرط ، وصاحب حال ، ولا يصرف منها ذو سبب زائد على العلمية كثعالة للثعلب ، وكيسان للغدر .

وهى باعتبار المعنى شائعة غير مخصوصة ، إلا أنها تستعمل استعمال ذى الألف

واللام المعهود ، فيقال : هذا أسامة مفترسا ، كما يقال : هذا الأسد منظورا إليه . ويقال : أسامة شرٌّ من ذؤالة ، فتقصد بهما الشمول ، كما تقصد إذا قيل : الأسد شر من الذئب .

ص : وما استعمل قبل العلمية لغيرها ، فمنقول منه ، وما سواه مرتجل ، وهو إما مقيس وإما شاذٌّ ، بفكٍّ ما يدْغَم ، أو فتح ما يُكْسَر أو كسر ما يُفتح ، أو بتصحيح ما يُعَلّ ، إو إعلال ما يصحَّح . وما عَرِى من إضافة وإسناد ومزج مفرد ، وما لم يَعْرَ مُرَكّب ، فذو الإسناد جملة وغير جملة ، وذو الإضافة كُنْيةٌ وغيرُ كُنْيَة ، وذو المزج إن خُتِمَ بغير وَيْه أُعْرِب غير منصرف ، وقد يضاف ، وإن ختمَ بويه كسِر ، وقد يعرب غيرَ منصرف ، وربما أضيفَ صدر ذى الإسناد إلى عجزُهِ إن كان ظاهرا .

ش : قولنا « ما استعمل قبل العلمية لغيرها » يتناول ما كان قبل النقل مصدرا كسَعْد وفَضْل ، وما كان اسم فاعل كحارث وغالب ، وما كان اسم مفعول كمسعود ومنصور ، وما كان صفة مشبهة كحسن وسعيد ، وما كان فعلا ماضيا كشَمَّر وكعْسَب[1] ، وما كان فعلا مضارعا كتغلب ويشكر ، وما كان جملة من فعل وفاعل ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر كبَرَق نحْرُه وأطْرقا فى قول الشاعر[2] :

عَلَى أطْرِقا بالياتِ الخيا م إلَّا الثُّمام وإلا العِصِىّ

وكقول الراجز[3] :

نُبِّئْتَ أخْوَالى بنى يزيدُ ظُلْمًا علينا لهم فَدِيد

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ / وخبر ، ولا منقول من فعل أمر دون إسناد إلا إصْمِت اسما للفلاة الخالية ، فإن من العلماء من زعم أنه منقول عن الأمر بالصمت ، وذلك عندى غير صحيح لوجهين : أحدهما : أن الأمر بالصمت إما أن يكون من : أصْمَت ، وإما أن يكون من : صَمَت ، فالذى من أصْمت مفتوح

٢٩ ب

---

(١) كعسب : عدا وهرب ومشى سريعا .
(٢) هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت من المتقارب ، راجع العينى جـ ١ ص ٣٩٨ . وديوان الهذليين قسم ١ ص ٦٥ .
(٣) هو رؤبة بن العجاج ، راجع العينى جـ ١ ص ٣٨٨ ، والديوان ص ١٧٢ وروايته : نبأت ...

الهمزة ، والذى من صمت مضمومها ومضموم الميم ، وإصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغيَّر .

والثانى : أنه قد قيل : إصمتة، بهاء التأنيث ، ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث .

وإذا انتفى كونه منقولا من فعل أمر ، ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية ، تعين كونه مرتجلا .

وزاد بعضهم فى المنقول منقولا من صوت ، وعَنَى بذلك : بَبَّة ، والصحيح أن بَبَّة منقول من قولهم للصبى السمين بَبَّةٌ ، وقد تَبَب ، فهو : بَبٌّ وبَبة إذا سمن .

وما سوى المنقول مرتجل ، فإن سُلِك به سبيل نظيره من النكرات فهو مقيس ، وإن عدِل به عن سبيل نظيره فهو شاذ بأحد الأوجه التى ذكرت . والشذوذ بفك كمَحْبب ، فإنه من مفعل من الحب ، فالقياس يقتضى أن يكون مَحَبّا بالإدغام ، لأن ذلك حكم كل مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد .

والشذوذ بفتح ما يكسر كموهَب فإنه مفعل من وهب ، فالقياس يقتضى أن يكون موهِبا بالكسر ، لأن ذلك حكم كل مفعل مما فاؤه واو ولامه صحيحة .

والشذوذ بكسر ما يفتح كمَعْدِى كرب[1] ، فإن القياس يقتضى أن يكون مَعْدَى ، لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كمرمَى ومَسْعَى ومَوْلى ومَأوَى ومثْوَى .

ومن الشذوذ بكسر ما حقه الفتح ما حكاه قطرب أن صَيْقِل بكسر القاف اسم امرأة من نساء العرب ، فالقياس يقتضى أن يكون بفتح القاف ، لأن نظيره من النكرات الصحيحة العين يلزمه الفتح كهَيْثَم وضَيْغم وصَيْرَف .

والشذوذ بتصحيح ما يعل كمَدْيَن ومَكْوَزَة ، فإن القياس يقتضى إعلالهما بقلب الياء والواو ألفا كما فُعِل بنظائرهما ، كمَنَال ومَهَابة ومفازة .

والشذوذ بإعلال ما حقه التصحيح كدَارَان ومَاهَان ، فإن القياس يقتضى تصحيحهما وأن يقال فيهما : دَوَرَان ومَوَهان ، كما يقال فى نظائرهما من النكرات

---

(١) فى ب : كمعدى من معد يكرب .

كالجَوَلان والطوَفان والدَّوَران .

وإذا لم يكن فى العلم إضافة ولا إسناد ولا مزج فهو مفرد .

والمراد بالمزج التركيب بتنزيل عجز المركب منزلة تاء التأنيث ، فإن لم يكن عجزه ويه فهو معرب غير منصرف كحضرموت . وقد يضاف صدره إلى عجزه فيقال : هذا حَضْرُمَوْتٍ . وإن كان عجزه ويه بنى على الكسر فقيل : هذا سيبويهِ ، ورأيت سيبويهِ ، ومررت بسيبويهِ . وبعض العرب يعربه ويمنعه من الصرف .

وإذا كان المركب جملة وثانى جزأيها ظاهر فمن العرب من يضيف أول الجزأين إلى الثانى فيقول : جاء برقُ نحرِه .

ص : ومن العَلم اللّقَبُ ، ويتلو غالبا اسمَ ما لقب به بإتباع ، أو قطعٍ مطلقا ، وبإضافة أيضًا إن كانا مفْرَدَيْن .

ش : إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قدم الاسم ، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلا ، أو قطع بنصب على إضمار أعنى ، أو برفع على إضمار مبتدأ . فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كل حال ، مُركبَين كانا كعبد الله أنف الناقة ، أو مركبا ومفردا كعبد الله قفة[1] ، وزيد عائذ الكلب ، أو مفردين كسعيد كرز[2] . وهذا معنى قولى « بإتباع أو قطع مطلقا ، وبإضافة أيضا إن كانا مفردين » فالمفردان يشاركان فى الإتباع والقطع ، وينفردان بالإضافة ، كسعيد كرز ، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة ، لأنها على خلاف الأصل ، فبين استعمال العرب لها ، إذ لا مستند لها إلا السماع ، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل . وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل ، لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشىء إلى نفسه ، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثانى بالاسم ، ليكون تقدير قول القائل : جاء سعيد كرزٍ ، جاء مسمى هذا اللقب ، فيخلص من إضافة الشىء إلى نفسه ، والإتباع والقطع لا يحوجان

---

(١) القفة : الرجل الصغير ، أو القصير الضعيف ، والأرنب .

(٢) الكرز : خرج الراعى .

إلى تأول ، ولا يوقعان فى مخالفة أصل ، فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما .

وإنما يؤول الأول بالمسمى لأنه المعرض للإسناد إليه ، والمسند إليه فى الحقيقة إنما هو المسمى . وهذا أيضا موجب لتقديم الاسم على اللقب ، لأن اللقب فى الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة وكرز ، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه / الأصلى ، وذلك مأمون بتأخيره ، فلم يعدل عنه إلا فيما ندر من الكلام ، كقول جنوب أخت عمرو ذى الكلب[1] : ١٣٠

أَبْلِغْ هُذَيْلا وَأَبْلِغْ من يُبَلِّغُها ... عنى حديثا وبعضُ القول تكذيبُ

بأَنَّ ذا الكلب عمرًا خيرَهم حَسَبا ... ببطن شِرْيان يعوى حولَه الذِّيبُ

قدمت اللقب على الاسم .

ص : ويلزم ذا الغَلَبة ، باقيا على حاله ، ما عُرِف به قَبْلُ دائما إن كان مضافا ، وغالبًا إن كان ذا أداة . ومثله ما قارنت الأدَاةُ نقله أو ارتجاله . وفى المنقول من مُجَرَّدٍ صالح لها مَلْمُوحٍ به الأصل وجهان .

ش : ذو الغلبة من الأعلام هو كل اسم اشتهر به بعض ماله معناه اشتهارا تاما ، وهو على ضربين : مضاف كابن عمر وابن رألان[2] ، وذو أداة كالأعشى والنابغة . فحق ابن عمر وابن رَألان أن يكون كل واحد منهما عند إطلاقه صالحا لكل أحد من أبناء أبيه ، إلا أن الاستعمال جعل عبد الله مختصا بابن عمر . وجابرا مختصا بابن رألان ، حتى إذا قصد غيرُهما لم يفهم إلا بقرينة . وكذلك الأعشى والنابغة حقهما إذا أطلقا أن يصلحا لكل ذىعشى ونبوغ ،إلا أن الاستعمال صرفهما عن الشياع وجعلهما مختصين . وإن عرض لشىء من هذا القبيل اشتراك اغتفر كما يغتفر فى الأعلام المُعَلَّقِة ، إما ردًّا للتنكير لحاجة تعرض ، كقول الشاعر[3] :

---

(١) البيتان من البسيط ، راجع العينى جـ ١ ص ٣٩٥ ، وديوان الهذليين ، القسم الثالث ص ١٢٥ . والدرر جـ ١ ص ٤٧ .

(٢) هو جابر بن رألان الشاعر ، من طيىء .

(٣) البيت لبعض بنى دبير ، وهو من الرجز ، وبعده : ولا فتًى مثل ابن خيبرى ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٢٤ ، ومعجم شواهد العربية .

لا هَيْثَمَ الليلة للمطى

وكقول الآخر[1] :

إن لنا عُزَّى ولا عُزَّى لكم

ومثله قول الشاعر[2] :

إذا دَبَرانا منك يوما لقِيتُـه　　　أُؤمِّل أن ألقاك غَدْوًا بأَسْعُد

وإما اتكالا على تكميل الوضوح بنعت أو ما يقوم مقامه ، كزيد القرشى ، والأعشى الهمدانى .

وقد يقدر زوال اختصاصه فيجرد ويضاف ليصير مختصا ، كقولهم : أعشى تغلب ، وأعشى قيس ، ونابغة بنى ذبيان ، ونابغة بنى جعدة ، ومثله قول الشاعر[3] :

ألَا أَبلِغْ بنى خلَفٍ رسُولا　　　أَحقًّا أنَّ أخطلكم هجـانى

وكقول الآخر[4] :

فلو بلغت عَوَّا السِّمَاكِ قبيلةٌ　　　لزادت عليها نهشل وتَعَـلَّت

---

(١) هو أبو سفيان بن حرب ، قالها بعد انتهاء موقعة أحد ، راجع جـ ٢ ص ١١١ من الكامل فى التاريخ ، لابن الأثير .

(٢) ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٤٧ وقال : لم أعثر على قائله ، وهو من الطويل ، وراجع معجم شواهد العربية وقائله كثير عزة الديوان ص ٤٣٥ ، وروايته :

إذا دبرانٌ ....　　　ألقاك بعدُ ....

فإن تسل عنك النفس أو تدع الهوى　　　فباليأس تسلو عنك لا بالتجلد

وكل خليل راءنى فهو قائل　　　من اجلك هذا هامة اليوم أو غد

وانظر ص ١٥٦ . والدبران : نجم يلى الثريا إذا طلع علم أن الثريا قد طلعت . غدوا : غدا ، جاء به على أصله لأن أصله غد وحذفت واوه بلا عوض . أسعد : جمع سعد ، وسعود النجم وأسعدها عشرة .

(٣) هو النابغة الجعدى يهجو الأخطل ، والبيت من الوافر ، راجع الدرر جـ ١ ص ٤٧ .

(٤) ذكر هذا البيت وحده فى ديوان الفرزدق جـ ١ ص ١٣٨ ، وقال جامعه فى الهامش راجع اللسان جـ ١ ص ٣٤٦ وقد نسبه ابن برى إلى الحطيئة ، وأضافة صاحب اللسان إلى الفرزدق ، جـ ١٩ ص ٣٤٦ .

وذكر البيت كذلك فى ديوان الحطيئة ص ١٩٨ ، من أبيات يمدح فيها بنى ذهل مطلعها :

لعمرك ما ذَمَّتْ لَبُونى ولا قلت　　　مساكنها من نهشل إذ تولت

والبيت من الطويل . والعوا والعواء : من منازل القمر .

ولذلك يقدر زوال اختصاص المضاف إليه ابن فيتغير حال المضاف كقولك : مَنْ ابن عمر كابن الفاروق ، أو ابن خليفة الصديق . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى « باقيا على حاله » فإن هذه العوارض وما أشبهها غيرت العلم ذا الغلبة عن حاله فى المعنى ، فجاز أن يتغير حاله لفظا .

وأشرت أيضا إلى تغيير الحال بقصد النداء فيعرى عن الأداة ، كقول النبى ﷺ « إلا طارقا يطرق بخير يارحمان » وكقول الشاعر[1] :

يا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أَقْرَعُ ... إنَّك إنْ يُصْرَع أخوك تُصْرَعُ

والمراد بقولى « دائما » أن إضافة المضاف من هذا القبيل دائمة غير زائلة ما لم تتغير حاله .

وأما المعرف بالأداة فقد يجرد منها وإن لم تتغير حاله ، وذلك قليل ، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعض العرب : هذا يوم اثنين مباركا فيه . وحكى ابن الأعرابى أن من العرب من يقول : هذا عيوقٌ طالعا[2] ، والعيوق من الأعلام التى علميتها بالغلبة . وزعم ابن الأعرابى أن ذلك جائز فى سائر النجوم ، ومنه قول الشاعر[3] :

تَنَظَّرتُ نَصْرا والسِّماكين أيْهما ... علىّ من الغيث استهلت مواطره

ويشارك ذا الغلبة المصاحبُ للأداة فيما نسب إليه ما قارنت الأداة نقله كالنضر والنعمان ، أو ارتجاله كالسموأل واليسع . فلا يجرد هذان النوعان إلا لنداء أو غيره من العوارض التى يجرد لها « الأعشى » ونحوه من الأعلام الغالبة ، بل هذان النوعان أحق بعدم التجرد ، لأن الأداة فيهما مقصودة فى التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب ، بخلاف الأداة فى الأعشى فإنها مزيدة للتعريف ، ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة أغنتا عنها ، إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها وحاصلة بمصاحبتها ، فلم

---

(١) هو عمرو بن خثارم البجلى أو جرير بن عبد الله البجلى ، والبيت من الرجز ، راجع العينى جـ ٤ ص ٤٣٠ والدرر جـ ١ ص ٤٧ .

(٢) العيوق كوكب أحمر مضىء بحيال الثريا فى ناحية الشمال .. ، وسمى بذلك لأنه يعوق الثريا عن لقاء الدبران .

(٣) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح بها نصر بن سيار ، راجع شرح ديوان الفرزدق ص ٣٤٧ ، واللسان « أىّ » وهو من الطويل .

تنتزع ما دام التعريف مقصودًا ، كما لا تنتزع المقارنة للنقل والارتجال .

ومن الأعلام التى قارن وضعَها وجودُ الألف واللام الله تعالى المنفرد به ، وليس أصله الإله كما زعم الأكثرون ، بل هو علم دال على الإله الحق دلالة جامعة لمعنى الأسماء الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ، ولذلك يقال : كل اسم سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله ، ولا ينعكس ، ولو لم يُرَدّ على من زعم أن أصل الله الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا ، لأن الله والإله مختلفان فى اللفظ / والمعنى : أما فى اللفظ فلأن أحدهما فى الظاهر الذى لا عدول عنه دون دليل مُعْتَلُّ العين ، والثانى مهموز الفاء صحيح العين واللام ، فهما من مادتين ، وَرَدُّهما إلى أصل واحد تحكم وزيغ عن سبيل التصريف . وأما اختلافهما فى المعنى فلأن الله خاص بربنا تبارك وتعالى فى الجاهلية والإسلام ، والإله ليس كذلك ، ولهذا يستحضر بذكر الله مدلولات جميع الأسماء ، ولا يستحضر بالإله إلا ما يستحضر بالمعبود ، وهذا بيّن من قول بعض الأنصار رضى الله عنهم[٢] :

باسم الإله وبه بَدينا ولو عبدنا غيرَه شَقِينا

٣٠ ب

ثم مراد من زعم أن أصل الله الإله لا يخلو من أحد أمرين : أحدهما أن تكون الهمزة حذفت ابتداء ثم أدغمت اللام فى اللام . والثانى : أن تكون الهمزة نقلت حركتها إلى اللام الأولى ، وحذفت هى على مقتضى النقل القياسى .

فالأول باطل لأن حاصله ادّعاء حذف فاء بلا سبب ولا مشابهة ذى سبب من كلمة ثلاثية اللفظ ، فذكر الفاء تنبيه على أن حذفها أشد استبعادا من حذف العين واللام ، لأن الأواخر وما اتصل بها أحق بالتغيير من الأوائل . وقولى « بلا سبب » تنبيه على أن الفاء قد تحذف بسبب ، كحذف واو عدة ، فإنه مصدر يعد ، فحمل المصدر على الفعل فى الحذف طلبا للتشاكل . وقولى « ولا مشابهة ذى سبب » تنبيه على رِقَة بمعنى وَرِق ، فحذفت فاؤه لا لسبب كما فى عدة ، بل لشبهه بعدة وزنا واعتلالا ، ولولا أن رِقَة بمعنى وَرِق لتعين إلحاقه بالثنائى المحذوف اللام كشفة ولثة ،

---

(١) قال فى اللسان فى « بدا » وبدأت بالشىء وبديت ابتدأت ، وهى لغة الأنصار ، قال ابن رواحة : باسم الإله ... والبيت من الرجز .

وهذا مع تحقق محذوف ككون الاسم ثنائيا لفظا كحرٍ ، أو ثلاثيا مقطوعا بزيادة بعضه كلثة ، وما نحن بسبيله ليس ثنائيا لفظا ، ولا ثلاثيا مقطوعا بزيادة بعضه ولا مظنونا ، فكان حذف فائه أشد استبعادا .

فإن قيل : قد حذفت الفاء بلا سبب فى الناس ، فإن أصله أناس ، فلنحكم بذلك فيما نحن بسبيله . قلنا : لو صحَّ كون الناس مُفَرَّعا على أناس لم يجز أن يحمل عليه غيره ، لأن الحمل عليه زيادة فى الشذوذ ، وتكثُّرٌ من مخالفة الأصل دون سبب يلجىء إلى ذلك ، فكيف والصحيح أنّ ناسا وأناسا لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفتين ، أحداهما أنس ، والأخرى نوس . كما أن ألْوَقة ولُوقة من مادتين مختلفتين[1] ، وهما اسمان لتمر معجون بزبد أو سمن . وكما أن أوقية ووقية بمعنى واحد وأحدهما من أوق ، والآخر من وق ، وأمثال ذلك كثيرة .

وأما ادّعاء نقل حركة همزة الإله إلى اللام فأحق بالبطلان لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه :

أحدها : نقل حركة همزة فى كلمتين على سبيل اللزوم ، ولا نظير لذلك .

الثانى : نقل حركة همزة إلى مثل ما بعدها ، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين ، وهو أثقل من تحقيق الهمزة بعد ساكن ، لأن اجتنابه فى اللام آكد ، إذ هو ملتزم فى : أوعَدَ وبابه ، بخلاف النقل فإنه لم يلتزم إلا فى أفعال الرؤية ، مع أن من العرب من لا يلتزمه وهم تيم اللات ، قال[2] :

أُرِى عَيْنَىَّ ما لم تَرْأَيَاه   كلانا عَالمٌ بالتُّرَّهَات

الثالث من الوجوه : مخالفة الأصل من تسكين المنقول إليه الحركة ، وذلك يوجب كون النقل عملا كلا عمل ، لأن المنقول إليه كان ساكنا ثم حرك بحركة

---

(١) الأولى من ألق ، والثانية من لوق ، وفى كتاب مبادىء اللغة ص ٧٤ - ٧٥ : الألوقة الزبد بالرطب يضرب ويليّن ... واللوقة الزّبدة ... والألوقة ليست من اللوقة لأن الهمزة فاء فيها ، ويجوز أن تجعل منها فتكون أفعلة ، وإن قل هذا البناء .

(٢) هو سراقة الباهلى ، والبيت من الوافر ، راجع اللسان مادة « رأى » ، والنوادر فى اللغة ص ١٨٥ . والمحاسن والأضداد .

الهمزة إبقاء عليها وصونا لها من محض الحذف ، وإذا سكن فات ذلك ، وعاد الحرف إلى ما كان عليه قبل النقل ، فكأن النقل لم يكن ، ومع هذا ففاعل هذا التسكين بعد النقل بمنزلة من نقل فى يَئس فقال ييس ، ثم سكن فقال : يَيْس ، فلا يخفى ما فى هذا من القبح مع كونه فى كلمة واحدة ، والمدعَى فى الله من كلمتين ، فهو أمكن فى الاستقباح ، وأحق بالإصلاح .

الرابع : إدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة ، وذلك بمعزل عن القياس ، لأن الهمزة المنقولة الحركة فى تقدير الثبوت فإدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغام أحد المنفصلين فى الآخر ، وقد اعتبر أبو عمرو بن العلاء فى الإدغام الكبير الفصل بمحذوف واجب الحذف نحو[1] ﴿ ومنْ يبْتَغ غير الإسلام ﴾ فلم يدغم الغين فى الغين فلأن يعتبر الفصل بمحذوف غير واجب الحذف أحق وأولى . ولأجل الاعتداد بالمحذوف تحقيقًا جاز أن يقال فى مثل : اغْدَوْدن من وأل ووَل ، بتصدير واوين ، وأصله : أو أو أل ، ثم نقلت حركتا الهمزتين إلى الواوين واعتبر بتصديرهما دون قلب أولاهما همزة لانفصالهما بالهمزة تقديرا . ومثل هذا المدعى فى الله قد ندر فى لكن أنا إذا قيل فيه : لكنا ، إلا أن هذا ليس ملتزمًا .

١٣١ ثم إن الذى زعم أن أصل / الله الإله يقول : إن الألف واللام عوض من الهمزة ، ولو كان كذلك لم يجمع بينهما فى الحذف فى قولهم : لاهِ أبوك ، يريدون لله أبوك ، إذ لا يحذف عوض ومعوض منه فى حال واحدة . وقالوا أيضًا : لَهْى أبوك ، يريدون : لله أبوك ، فحذفوا لام الجر والألف واللام ، وقدموا الهاء وسكنوها ، فصارت الألف ياء ، وعلم بذلك أن الألف كانت منقلبة عنها لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما وليت ساكنا عادت إلى أصلها ، وفتحتها فتحة بناء ، وسبب البناء تضمن معنى حرف التعريف ، هذا قول أبى على ، وهو عندى قول ضعيف ، لأن الألف واللام فى الله زائدة مع التسمية ، مستغنى عن معناها بالعلميّة ، فإذا حذفت لم يبق لها معنى يتضمن .

والذى أراه أن لَهْى مبنى لتضمن معنى حرف التعجب ، وإن لم يكن للتعجب

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ٨٥ .

حرف موضوع ، كما قال الجمهور فى اسم الإشارة إنه مبنى لتضمن معنى حرف الإشارة ، ومرادهم بذلك أن الإشارة معنى من المعانى النسبية الحقيقة بأن يوضع لها حروف ، فاستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة ، فلذلك قيل فى حد اسم الإشارة : إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه . فكما بنى اسم الإشارة لتضمن معنى الإشارة بنى لَهْى لتضمن معنى التعجب ، إذ لا يقع لَهَى فى غير تعجب ، كما لا يقع اسم الإشارة فى غير إشارة . وهذا مع بنائه فى موضع جر باللام المحذوفة ، واللام والمجرور بها فى موضع رفع بمقتضى الخبرية ، وأبوك مرفوع بالابتداء .

وإذا كان العلم منقولا من صفة أو مصدر أو اسم عين ، وكان عند التسمية به مجردا من أداة التعريف جاز فى استعماله علمًا أن يلمح به الأصل فتدخل عليه الأداة ، ولا يلمح فيستدام تجريده . وأكثر دخولها على المنقول من صفة كحسن وعباس وحارث ، ويلى ذلك دخولها على منقول من مصدر كفضل وقيس ، ويليه دخولها على منقول من اسم عين كليث وخِرْنق[1] . وإلى هذا التفصيل أشرت بقولى : « وفى المنقول من مجرد صالح لها ملموح به الأصل وجهان » واحترزت بصالح لها من المنقول من فعل نحو : يزيد ويشكر فإنه لا تدخل عليه الأداة إلا لضرورة أو عروض تنكير .

ص : وقد يُنَكَّر العلم تحقيقا أو تقديرًا فَيُجْرَى مُجْرَى نكرة ، وَيُسْلَب التعيين بالتثنية والجمع ، فَيُجْبرَ بحرف التعريف إلا فى نحو : جُمَادَيْنِ ، وعَمَايتين ، وعَرَفات .

ش : كقولك : رأيت زيدًا من الزيدين ، وما مِنْ زيدٍ كزيد بن ثابت ، وقضيةٌ ولا أبا حسن لها ، وكقول نَوْف البِكالِىّ[2] : ليس موسى بنى إسرائيل . وإنما موسى آخر .

وتنكيره تقديرا مثل قول أبى سفيان : لا قريش بعد اليوم ، وكقول بعض العرب : لا بصرة لكم ، وكقول الشاعر[3] :

---

(١) أخت طرفة بن العبد ، والخرنق الفتى من الأرانب ، أو ولده . القاموس المحيط .

(٢) هو نوف بن فضالة البكالى التابعى إمام دمشق .

(٣) ذكره فى اللسان وقال : نكر عراق لأنه جعل كل جزء منه عراقا جـ ١٢ ص ١١٩ . وذكره فى الكامل =

أزْمان سَلْمَى لا يَرَى مثلها الرّاءُون ... فى شام ولا فى عِـــــرَاقْ

وكقول الآخر(١) :

إذا دَبَرَانًا منك يوما لَقِيتــه ... أُؤمل أن ألقاك غَدْوا بأسْعُد

وإذا ثنى العلم أو جمع تنكر كقول الشاعر(٢) :

رأيت سُعُودا من شعوبٍ كثيرة ... فلم أرَ سَعْدًا مثلَ سعدِ بن مالك

فإن قصد تعريفه بعد تثنيته أو جمعه عرف بالأداة كقول الشاعر(٣) :

وقَبْلى مات الخالدان كلاهما ... عميدُ بنى حَجْوَان وابن المُضَلَّل

وكقول الآخر(٤) :

أخالِدَ قد عَلِقْتُكِ بعد هِنْدٍ ... فشَيَّبنى الخَوَالــدُ والهُنُــود

فإن اشترك فى العلم ما لا يفترق لم يحتج إلى الأداة فى تثنية ولا جمع كجُمادَيين فى الشهرين المعروفين ، وعَمايتين فى جبلين ، وعرفات لمواقف الحج ، واحدها عرفة ، كقول الشاعر فى جماديين(٥) :

حتى إذا رجبٌ تَوَلَّى وانقضى ... وجُمَادَيان وجاء شهرٌ مقبل

وقل آخر فى عمايتين(٦) :

= ولم ينسبه جـ ١ ص ٢٤٧ ، والبيت من السريع .

(١) راجع ص ١٧٥ .

(٢) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد كما فى الديوان – بيروت – ص٧٢ الأضداد جـ ١ ص ٤٠٤ ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٣١٣ واللسان فى « سعد » وروايته :

رأيت سعودا ..... فلم ترعينى مثل سعد بن مالك .

(٣) هو الأسود بن يعفر ، راجع اللسان فى « خلد » والبيت من الطويل ، والنوادر فى اللغة ص ١٦٠ ، والبخلاء ص ٦٦ .

(٤) فى اللسان فى « هند » : أنشد سيبويه لجرير ، والبيت من الوافر ، وفى ديوان جرير ص ١٦ : فَبَلَّتنى مكان فشيبنى .

(٥) قائله أبو العيال الهذلى ، وهو شاعر مخضرم ، أسلم ومات فى خلافة معاوية ، والقصيدة كتبها لمعاوية وهو محصور فى بلاد الروم ، والبيت كما جاء فى ديوان الهذليين :

حتى إذا رجب تخلى وانقضى ....

القسم الثانى ص ٢٥٤ . والبيت من الكامل .

(٦) هو جرير . والعصم : جمع أعصم : وعمايتان : جبلان بالبحرين . ويذيل : جبل بنجد . والأوعال : =

لو أنّ عُصْمَ عمايتين ويَذْبِلٍ   سَمِعا حديثك أنْزَلا الأوْعَالا

ثم إن العلم المسمى به ما لا يفترق إن لازم لفظه التثنية كالفرقدين ، أو الجمع كعرفات وأذرعات ، فله من مصاحبة الألف واللام وعدمها ما لعلم مسمى به مفرد على حسب ما سبق ، فللفرقدين ما للدبران ، وكذا السرّطان[1] غالبًا ، وقُرَيْشيات وأذرعات بمنزلة المسمى به مجردا مع الإفراد لفظًا ومعنى .

ص : ومُسَمَياتُ الأعلام أَولو العلم ، وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات ، وأنواعُ معانٍ ، وأعيانٌ لا تؤلف غالبًا . ومن النَّوْعِيِّ ما لا يلزم التَّعريف .

ش : أولو العلم يعم الملائكة عليهم السلام ، وأشخاص الإنس والجن ، والقبائل ، ويعمُّ ما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات : السُّوَرَ ، والكتبَ ، / والكواكب ، والأمكنة ، والخيلَ والبغالَ والحميرَ ، والإبلَ ، والبقرَ والغنمَ ، والكلابَ ، والسلاحَ ، والملابسَ ، فهذه وما أشبهها تدعو الحاجة إلى تعيين مسمياتها ، فاستحقت أن توضع لأفرادها أسماءٌ تتميز بها .

٣١ ب

وأما ما لا يحتاج إلى تعيين فرد من أفراده كالمعاني والوحوش فلا يصلح أن يوضع له علم خاص ، بل إن وضع لشيء منه علم فللنوع بأسره ، وليس بعض أشخاصه أولى به من بعض ، فمثال ما وضع منه للنوع المعنوى : برَّةُ للمبرة ، وفجارِ للفجْرة ، وخَيّاب بن هَيّاب للخسران ، ووَادِى تخيّبَ للباطل .

ومثال ما وضع للنوع العَيْنى : أبو الحارث وأسامة للأسد ؛ وأبو جَعْدة وذؤالة للذئب ، قال سيبويه[2] : إذا قلت : هذا أبو الحارث ، فإنما تريد هذا الأسد ، أى هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كمعرفة زيد ، ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم . هذا نصه

= جمع وعل وهو تيس الجبل . وفى رواية : أنزل الأوعالا . راجع طبقات فحول الشعراء ، وديوان جرير ص ٤٥٠ وطبعة صادر ص ٣٦١ وروايته : .... سمعت حديثك أنزل .... والبيت من الكامل .

(١) السرطان : برج فى السماء .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٩٣ مع تغيير فى بعض الألفاظ لا يغير المعنى أو المقصود .

فى باب ترجمته : هذا بابٌ من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعًا فى أمته ليس واحد منها بأولى من الآخر .

فجعله خاصا شائعا فى حال واحدة ، فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة فى الذهن ، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطا من تلك الحقيقة فى الخارج .

ولما كان لـهذا الصنْف من الأعلام خصوص من وجه ، وشياع من وجه جاز فى بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما تعطاه المعارف الشخصية ، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما تعطى النكرات ، والطريق فى ذلك كله السماع .
فمما جاء بالوجهين : فَيْنَة وغُدْوة وبُكرة وعَشِيّة ، فلك أن تقول : فلان يأتينا فَيْنَةَ بلا تنوين ، أى يأتينا الحين دون الحين . ولك أن تقول : يأتينا فينةً بتنوين ، أى حينا دون حين . فتختلف التقديرات والمراد واحد . وكذلك فلان يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية ، أى الأوقات المعبر عنها بهذه الأسماء ، فلا تنون إذا قصدت بها ما يقصد بالمقرون بالألف واللام عهديتين أو جنسيتين كما تفعل بأسامة وذؤالة ، إلا أن لك فى غدوة وبكرة وعشية أن تنونها مؤولا لها بمجرد من الألف واللام ، وليس لك ذلك فى أسامة وذؤالة . ولا علة لذلك إلا مجرد الاتِّباع لما صحّ من السماع .

وقد وضعوا لبعض المألوفات أعلاما نوعية ، كقولهم للأحمق أبو الدَّغْفاء ، وللمجهول شخصه ونسبه هَيَّان بن بَيَّان ، والضَّلَالُ بنُ بُهْلُل ، وَتهْلَل وفَهْلَل .
ومن ذلك قولهم لنوع الأَمَة : اقعُدى وقومِى . ولنوع العبد : قنوَّر بن قنور . ولنوع الفرس أبو المضاء .

ومن أبى الدغفاء وما بعده احترزت بقولى « لا تؤلف غالبًا » وإلى نحو فَيْنَة أشرت بقولى « ومن النوعى ما لا يلزم التعريف » .

ص : ومن الأعلام الأمثلةُ الموزونُ بها . فما كان منها بتاء تأنيثٍ أو عَلَى وزنِ الفعلُ به أولى ، أو مزيدًا آخره ألفٌ ونون ، أو ألف إلحاقٍ مقصورة لم ينصرف إلا مُنَكّرا .

وإن كان عَلَى زنة منتهى التكسير ، أو ذا ألف تأنيثٍ لم ينصرف مطلقا ، فإن صلحت الألف لتأنيثٍ وإلحاقٍ جاء فى المثال اعتباران ، وإن

قرن[1] بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه .

ش : الأمثلة الموزون بها كقولك : وزن عامِرٍ وطلحة وأَرْنَب وعُمَر : فاعِل وفَعْلَة وأفعل وفُعَل ، فهذه وأشباهها معارف لأن كل واحد منها يدل على المراد دلالة تتضمن الإشارة إلى حروفه وهَيْأته ، ولذلك تقع المعرفة بعده صفة والنكرة حالا ، كقولك : لا ينصرف فُعَلُ المعدول ، بل ينصرف فُعَلٌ غير معدول .

والأمثلة المشار إليها بالنسبة إلى الصرف ومنعه على أربعة أقسام : قسم ينصرف مطلقا ، وقسم لا ينصرف مطلقا ، وقسم لا ينصرف فى التعريف دون التنكير ، وقسم له اعتباران هو فى أحدهما كالثانى ، وفى الآخر كالثالث .

فالأول كفُعَل ، لأنه ليس فيه مع العلمية سبب ثان .

والثانى كفعلاء وفعلى مما فيه ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة ، وكمَفَاعِل ومفاعيل مما فيه زنة منتهى التكسير .

والثالث كفَعْلة وأفعل وفعلان وَفعلى ، مما فيه التأنيث أو وزن الفعل أو الألف والنون المزيدتان أو ألف الإلحاق المقصورة ، فهذه لا تنصرف ما دامت معارف ، وتنصرف إذا وقعت موقعا يوجب تنكيرها ، كقولك : كل فَعْلة صحيح العين فجمعه فَعَلات إن كان اسما ، وفَعْلات إن كان صفة . وكل فعلان ذى مؤنث على فَعْلى لا ينصرف ، وكل أفعل غير علم ولا صفة ينصرف .

١٣٢ والرابع الذى له اعتباران فعلى / بفتح الفاء وكسرها ، فإن ألفه صالحة للتأنيث وصالحة للإلحاق ، فإن حكم بتأنيثها كان ما هى فيه غير منصرف فى تعريف ولا تنكير ، وإن حكم بكونها للإلحاق كان ما هى فيه غير منصرف فى التعريف منصرفا فى التنكير .

وإن قُرِن بالمثال ما ينزله منزلة الموزون ، فحكمه حكم ما نزل منزلته ، كقولك : هذا رجلٌ أفعل ، فحكم أفعل هنا حكم أسود ونحوه من الصفات ، لأن اقترانه برجل نزلة منزلة الموزون ، فتساويا فى الحكم وامتناع الصرف . وخالف سيبويه المازنى فى هذا الأخير فقال : ينبغى أن يصرف . ورد المبرد عليه وصوب قول سيبويه .

---

(١) فى ب : وإن قرن مثال .

ص : وكذا بعض الأعداد المطلقة .

ش : المراد بالأعداد المطلقة المدلول بها على مجرد العدد دون تقييد بمعدود ، كقولهم : ثلاثة نصف ستة ، وأربعة نصف ثمانية . فهذه الأسماء قد حكم بعلميتها ومَنْع صرفها للتعريف والتأنيث ، وهى جديرة بذلك ، لأن كلًّا منها يدل على حقيقة معينَة دلالة مانعة من الشركة ، متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم منها ، ولو عومل بهذه المعاملة كلُّ عدد مطلق لصح ، ولو عومل بذلك غير المعدود من أسماء المقادير لم يجز ، لأن الاختلاف فى حقائقها واقع ، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف بوجه .

ص : وكَنَوْا بفلَانٍ وفلانة عن نحو : زيد وهند ، وبأبى فلانٍ وأمِّ فلانةَ عن أبى بكر وأم سلَمَة ، وبالفُلانِ والفلانةِ عن نحو : لاحقٍ وَسكاب[1] وبهَنٍ وهنَةٍ أو هَنْت عن اسم جنس غير علم ، وبهَنْيتُ عن جامَعْت ، وبكَيْتَ أو كيَّة وبذَيْتَ أو ذَيَّةً أو كذا عن الحديث ، وقد تُكْسَرُ أو تضم تاء كيتَ وذيتَ .

ش : فلانٌ وفلانة وأبو فلان وأم فلانة أسماءٌ يكْنى بها عن أعلام أولى العلم ، إلا أن فلانا كناية عن اسم مذكر علم كزيد وعبد الله ، وأبو فلان كناية عن كنية مذكر علم كأبى زيد وأبى عبد الله . وفلانة كناية عن اسم امرأة كهند وأمة الله ، وأم فلان كناية عن كنية امرأة كأم خالد وأم سليم .

ودعتهم الحاجة إلى الكناية عن أعلام البهائم المألوفة ، فكنوا عن مذكرها كلاحق بالفلان ، وعن مؤنثها كسكابِ بالفلانة ، فزادوا الألف واللام فرقا بين الكنايتين .

وكما كُنِيَ عن علم المذكر بفلان ، وعن المؤنث بفلانة ، كنى عن مذكر اسم الجنس بهَنٍ ، وعن مؤنثه بهَنة أو هنت إذا كان للمتكلم غرض فى السر . ولذاك كثرت الكناية به عن الفرج ، وعن فعل الجماع بَهَنيتُ . ويقال للمرسل بحديث قل : ذيْتَ وكيْتَ . أو قل : كيْتَ وذيت ، بفتح التاء وكسرها وضمها ، وليس مع التشديد إلا الفتح ، وقد يقع مكانها كذا وكذا .

---

(١) فرس .

باب الموصول

ص : وهو من الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائدٍ أو خَلَفه ، وجملةٍ صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية .

ش : نبهت بقولى « وهو من الأسماء » على أن الحرف الموصول لم يقْصَد دخوله فى الحد ، بل قُصِد الاقتصَارُ على حد الموصولات الاسمية .

واحترزت « بالعائد » من : حيث وإذ وإذا ، فإنها أسماء تفتقر إلى جملة لكنها مستغنية عن عائد .

واحترزت « بأبدا » من النكرة الموصوفة بجملة فإنها على حال وصفها بها تفتقر إليها وإلى عائد ، لكن الموضع بالأصالة لمفرد ، وتؤول الجملة به ، ويغنى ذكره عنها ، فالافتقار إلى ما تؤول به لا إليها ، وإن صدق فى الظاهر أنها مُفْتقرٌ إليها ، فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبدا . بخلاف الجملة الموصول بها فإن الافتقار إليها كائن أبدا عند ذكر الموصول ، وإذا وقع موقعها ظرف أو حرف جر وجب تعليقه بفعل مسند إلى ضمير الموصول وإذا وقعت الصلة صفة موصولا بها الألف واللام يجب تأولها بفعل[1] ، ولذلك تعمل حينئذ ماضية المعنى وحاضرته ومستقبلته . وإذا لم تقع صلة فلا تعمل إلا فى حضور أو استقبال . وإلى الصفة المشار إليها والظرف وحرف الجر أشرت بقولى « أو مؤولة » .

وأشرت بقولى « أو خَلَفه » إلى أن العائد قد يغنى عنه قرينة تدل عليه ، أو ظاهر يقوم مقامه كقوله[2] : وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

---

(١) فى ب : بفعل مسند .

(٢) البيت من الطويل وأوله :

فياربَّ ليلى أنتَ فى كلِّ موطن ....

ذكره فى ديوان الحماسة ضمن أبيات ونسبه إلى ابن مَيّادة جـ ٢ ص ١٢١ ، ونسبه فى الدرر ٦٤/١ لمجنون بنى عامر .

أراد : وأنت الذى فى رحمته أطمعُ

وقيد الجملة الموصول بهابكونهاغير طلبية ولا إنشائية[1] لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول ، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد ، فهى أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها ، وأما الإنشائية فإن حصول معناها/ مقارن لحصول لفظها ، فلا يصلح وقوعها صلة ، لأن الصلة مُعَرِّفة ، والموصولُ مُعَرَّف ، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه .

٣٢ ب

والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونهامعهودة ، وذلك غير لازم ، لأن الموصول قد يراد به معهود ، فتكون صلته معهودة ، كقوله تعالى[2] ﴿ وإذ تقولُ للذى أنْعَمَ اللهُ عليه وأنعمت عليه ﴾ وكقول الشاعر[3] :

ألا أيُّها القلبُ الذى قادَه الهوى   أفقْ لا أَقَرَّ اللهُ عينَك من قلب

وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته ، كقوله تعالى[4] ﴿ كمَثَل الذى يَنْعِقُ بمالا يسمعُ إلا دعاءً ونداء ﴾ وكقول الشاعر[5] :

فَيَسْعَى إذا أَبْنِى ليهدمَ صالحى   وليس الذى يبنى كمَنْ شأنُه الهدْم

وقد يُقْصدُ تعظيمُ الموصول فتبْهم صلته كقول الشاعر[6] :

فإنْ أستَطعْ أغْلِبْ وَإنْ يَغْلبِ الهوى   فمثلُ الذى لا قيْتُ يُغْلَبُ صاحبُه

---

(١) راجع صفحة ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) سورة الأحزاب آية ٣٧ .

(٣) البيت من الطويل وقد ذكره فى ديوان الحماسة ، و لم ينسبه جـ ٢ ص ٧٥ وقبله :

وقلت لقلبى حين لج به الهوى   وكلفنى مالا أطيق من الحب

(٤) سورة البقرة آية ١٧١ .

(٥) هو معن بن أوس المزنى ، راجع الأمالى جـ ٢ ص ٩٩ ، وأوله فيها : ويسعى ... وفى خزانة الأدب جـ ٣ ص ٢٥٩ : فأسعى لكى ابنى ...

والبيت من الطويل .

(٦) البيت من الطويل . وقال فى الدرر جـ ١ ص ٦٢ : لم أعثر على قائله ، وهو لابن ميادة الرماح ، راجع ديوان الحماسة جـ ٢ ص ١٢١ والأمالى ١٦٥/١ .

ومثله قوله عز وجل[1] ﴿ فغشيهم من اليمِّ ما غشيهم ﴾ وقال الشاعر[2] :

وكنتَ إذا أرْسَلْتَ طَرْفَكَ رائدا ... لقلبك يوما أَتْعبَتْكَ المناظـرُ

رأيتَ الذى لا كلُّه أنت قادرٌ ... عليه ولا عن بعضه أنت صابر

ص : ومن الحُرُوف ما أُوِّل مع ما يليه بمصدر ، ولم يَحْتج إلى عائد .

ش : لما كان الموصول على ضربين : أحدهما من الأسماء ، والآخر من الحروف ، وفرغت من حد الأول ، شرعت فى حد الثانى .

فقولى « ما أوِّل بمصدر » يتناول : صه ، أى سكوتا ونحوه ، فإنه يؤول بمصدر معرفة إن لم ينون ، وبمصدر نكرة إن نون . ويتناول أيضا الفعل المضاف إليه نحو : حين قمت ، فإن معناه : حين قيامك . ويتناول أيضا نحو : هو ، من قوله تعالى[3] ﴿ هو أقرب للتقوى ﴾ فإنه بمعنى العدل . فاحترزت من هذه الأشياء ونحوها بقولى « مع ما يليه » فإن هذه الأشياء مؤولة بمصادر لا مع شىء يليها ، بخلاف الحروف الموصولة فإنها تؤول بمصادر مع ما يليها من صلاتها .

ولما كان « الذى » قد يوصف به مصدر ثم يحذف المصدر ويقام هو مقامه ، فيصدق عليه حينئذ أنه مؤول مع ما يليه بمصدر ، مع أنه ليس من الحروف الموصولة ، احترزت منه بعدم الاحتياج إلى عائد ، فإن « الذى » الموصوف به مصدر على ما قدر لا يستغنى عن عائد ، ومثال ذلك قوله تعالى[4] ﴿ وخُضْتم كالذى خاضوا ﴾ أى كالخوض الذى خاضوه ، فحذف الخوض وأقيم الذى مقامه ، وحذف العائد إلى الذى لأنه منصوب متصل بفعل ، وحذف مثله كثير .

ص : فمن الأسماء : الذى والتى للواحد والواحدة ، وقد تُشَدُّ ياءاهما

---

(١) سورة طه ، آية : ٧٨ .

(٢) ذكرهما فى ديوان الحماسة ولم ينسبهما جـ ٢ ص ٧٥ ، والبيتان من الطويل .
وفى الأنصاف : وكنت متى .... ولم ينسبه ، مسألة ١١٥ .

(٣) سورة المائدة ، آية : ٨ .

(٤) سورة التوبة ، آية : ٦٩ .

مكسورتين أو مضمومتين ، أو تُحْذَفان ساكنا ما قبلهما أو مكسورا ، ويخلفهما فى التثنية عَلامَتُها مُجوَّزا شذُّ نونها وحذفها وإنْ عُنِىَ بالذى من يَعْلَم أو شِبْهُه فجمعه الذين مطلقا . ويُغْنى عنه الذى فى غير تخصيص كثيرا ، وفيه للضرورة قليلا ، وربما قيل : اللَّذُون رفعا ، وقد يقال : لَذِى ولَذان ولَذين ولَتى ولاتى .

ش : لما ثبت أن الموصول ضربان : أحدهما من الأسماء والآخر من الحروف ، شرعت فى ذكر الأسماء ، فبدأت بالذى والتى لأنهما كالأصل لغيرهما ، فإن غيرهما إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحية موضعه للذى إن كان مذكرا والتى إن كان مؤنثا . وفى الذى والتى ست لغات :

الأولى : ما بدىء به .

والثانى : حذف الياء مع بقاء الذال والتاء مكسورتين كقول الشاعر[1] :

لا تَعذِل اللّذِ لا يَنفَكُّ محتسبا　　حمدا وإن كان لا يُبقى ولا يذَر

والثالثة : حذف الياء وتسكين الذال والتاء كقول الشاعر[2] :

فلمْ أرَ بيْنا كان أحسَنَ بَهْجةً　　من اللّذْ له من آل عزَّةَ عامر

وكقول الآخر[3] :

ما اللّذْ يسوءك سُوءًا بعد بَسْط يد　　بالبِرّ إلا كمثل البغى عدوانا

ومثله[4] :

فما نحن إلا من أناس تحرّموا　　بأدنى من اللذ نحن فيه وأبرءوا

والرابعة : تشديد الياء مكسورة كقول الشاعر[5] :

---

(١) البيت من البسيط ، ولم أعرف قائله . المساعد ١/١٣٩ ونسبه محققه لصفية الباهلية كما فى معجم الشواهد .

(٢) البيت من الطويل وفى الدرر جـ ١ ص ٥٦ ، لم يعرف قائله ، وروايته .

فلم ......　　كان أكثر ......　　من اللذبه .....

(٣) البيت من البسيط ، ولم أعرف قائله .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله .

(٥) البيتان من الوافر ، وقد ذكرهما فى اللسان فى « لذا » ولم ينسبهما ، وكذا فى خزانة الأدب جـ ٢ ص ٤٩٧ ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٥٥ : لم يعرف قائلهما . مع اختلاف فى بعض الألفاظ ، كوضع : من الأقوام بدل وإن أرضاك ، ويصطفيه بدل يمتهنه ، ويريد بدل ينال . وراجع معجم شواهد العربية .

وليسَ المالَ فاعلمهُ بمالٍ وإن أرضاكَ إلا لِلَّذِيِّ
يَنالُ به العلاءَ ويمتهنْه لِأَقربِ أَقْربيه وللقَصِيِّ

والخامسة : تشديد الياء مضمومة كقول الشاعر[1] :

أَغْضِ ما اسطعتَ فالكريمُ الذيُّ يألفُ الحِلمَ إن جَفَاهُ بذِيُّ

السادسة : حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة ، وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب ، قال أبو عمرو بن العلاء : سمعتُ أعرابيا يقرأ بتخفيف اللام[2] ﴿ صراط لذين ﴾ .

ومن استعمال اللَّتِ قوله[3] :

شُغِفَتْ بكَ اللَّتِ تَيَّمَتْكَ فمثلُ ما بك ما بها من لَوْعَةٍ وغرام

ومن استعمال اللتْ قوله[4] :

١٣٣ أرضنا اللَّتْ/ أَوَتْ ذوى الفقرِ والذُّلِّ فآضُوا ذوى غِنًى واعتزازِ

ومثله[5] :

فقل لِلَّتْ تلومُك إن نفسى أراها لا تُعَوَّذ بالتَّمِيمِ

---

(١) البيت من الخفيف ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٥٦ لم أعثر على قائله ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٢) شواذ ابن خالويه ص ١ .

(٣) البيت من الكامل ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٥٦ : لم أعثر على قائله ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الخفيف ، ولم أعرف قائله .

(٥) البيت من الوافر ، قال فى خزانة الأدب جـ ٢ ص ٤٩٩ : أنشده ابن الشجرى فى أماليه عن الفراء ، وقال التميم جمع تميمة وهى التعويذة وقال فى الدرر : لم أقف على قائله ، جـ ١ ص ٥٦ ، وراجع معجم شواهد العربية .

وقد استغنوا فى التثنية بقولهم : اللذان واللتان عن اللذيَين واللتَيين ، فاعتبروا أخف اللغات وإن كانت أقل من الذى والتى . وذلك أن المفرد أخف من المثنى ، وخفف جوازا بحذف الياء ، فلما قصدوا التثنية وهى أثقل من الإفراد وأحوج إلى التخفيف التزمَ فيها من حذف الياء ما كان فى الإفراد جائزا . وجوز تشديد النون عوضا عن المحذوف . ولما كان الحذف مستعملا فى الإفراد بوجه ما لم يكن التعويض لازما بل جائزا .

ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت الذى والتى ، وكان لحاقها لها معارضا لشبهها بالحروف أعربا فى التثنية ، كما جُعِلت إضافة أى معارضة لشبهها بالحروف فأعربت .

ولم يُعربْ أكثر العرب « الذين » وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن الذين مخصوص بأولى العلم ، والذى عام ، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة ، بخلاف اللّذَين واللّتَين ، فإنهما جرتا على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى .

وعلى كل حال ففى الذى والذين شبه بالشجى والشَّجين فى اللفظ وبعض المعنى فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين ، بل إعرابه فى لغة هذيل مشهور ، فيقولون : نصرت الذين آمنوا على الذين كفروا ، ومن ذلك قول بعضهم[1] :

وبنو نويجية الَّذون كأنهم معط مخرمة من الخزان

وإذا لم يقصد بالذى مخصص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على مَنْ كقوله

---

(١) البيت من الكامل . فى شرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/١ ونسبة ابن الشجرى لأحد الهذليين وليس فى ديوانهم كما علق محققه : انظر أمالى الشجرى ٣٠٧/٢ وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٣٠ . وروايته : معط مخدمة من الخزان .

تعالى[1] ﴿ والذى جاءَ بالصِّدْقِ وصَدق به أولئك هم المتقون ﴾ ولو لم يكن المراد به جمعا لم يشَر إليه بجمع ولا عاد عليه ضمير جمع ، ومن ذلك أيضا قوله تعالى[2] ﴿ كما يقومُ الذى يتخبَّطه الشيطانُ من المسِّ ﴾ فلو لم يَرد به جمعٌ لم يضرب به مثل لجمع .

فإن قُصِد بالذى مُخَصَّص فلا محيصَ عن اللَّذَيْن فى التثنية ، والذِين فى الجمع ، ما لم يضطر شاعر ، كقوله[3] :

أَبِنِى كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّىَّ ٱللَّذَا ... قَتَلَا الملوكَ وفَكَّكاْ الأغلالا

وكقول الآخر[4] :

وإنَّ الَّذِى حَانتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤهم ... هُمُ القَوْمُ كلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ

ومن قال : الذون رفعًا والذين نصبا وجرا قال فى اللاء إذا أريد به ما يراد بالذين : اللاءون رفعا ، واللائين جرا ونصبا . ومن قال « الذين » مطلقا قال « اللائين » مطلقا . وقيل : اللاءون فى الرفع واللائين فى النصب والجر لغة هذيل .

ويقال أيضا فى اللاء بمعنى اللاتى إذا جمع اللاءات معربا ومبنيا على الكسر ، ومنه قول الشاعر[5] :

أولئكَ إخْوَانِى الذين عرفتهم ... وَأَخْوَاتُكَ اللاءات زُيِّنَ بِالكتَم

---

(١) سورة الزمر آية ٣٣ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

(٣) البيت للأخطل ، وهو من الكامل . راجع اللسان مادة « لذا » ، وراجع ص ٦٦ .

(٤) هو الأشهب بن رميلة ، والبيت من الطويل . راجع اللسان مادة « لذا » .

(٥) البيت من الطويل ، وقد ذكره فى اللسان مادة « لتى » ولم ينسبه ، وذكره فى الدرر جـ ١ ص ٥٨ وقال : لم أعثر على قائله ، وروايتهما : =

بضم التاء على الإعراب ، وبكسرها على البناء .

ص : وبمعنى الذين الألى والأُلاء والَّلاءِ والَّلائين مطلقا ، أو جَرًّا ونصبا واللاؤون رفعا . وجمع التى اللائى واللاتى واللواتى ، وبلا ياءات ، والَّلا واللَّوَا ، واللاءات مكسورًا أو معربا إعراب أولات والألى . وقد ترادف التى واللاتى ذات وَذَوَات مضمومتين مطلقا .

ش : المشهور فى الألى ورودها بمعنى الذين ، وفى اللاء ورودها بمعنى اللاتى ، وقد ترد الألى بمعنى اللاتى ، واللائى بمعنى الذين ، وقد جاءت الألى بالمعنيين فى قول الشاعر[1] :

وتُفنى الألى يَسْتَلْئِمُون عَلَى الألى   تَرَاهُنَّ يوم الرَّوْع كالحِدَأ القُبْل

وقال آخر فى ورود الألى بمعنى اللائى[2] :

وأمّا الأُلى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامةٍ   فكلُّ فتاةٍ تتركُ الحِجْلَ أَفصَما

=   أولئك أخدانى الذين ....   وأخدانك ....

وراجع معجم شواهد العربية ونوادر أبى زيد .

(١) هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت من الطويل .

راجع العينى جـ ١ ص ٤٥٥ ، والدرر جـ ١ ص ٧ وروايتهما :

وتبلى الألى ..... ومثلهما رواية ديوان الهذليين ، القسم الأول ص ٣٧ .

(٢) البيت من الطويل ، قال العينى جـ ١ ص ٤٥٣ : أنشده ولد الناظم ولم يعزه إلى أحد ، وكذا أنشده والده ولم يبين قائله ، ولم أقف على اسم قائله . وفى هامش ديوان حميد بن ثور ص ٢١ ما يوحى بأنه منسوب إليه ، وفى اللسان فى « فصم » هو لعمارة بن راشد ، وروايته :

.... فكل كعاب ... والفصم : الكسر .

وشرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم ص ٨٤ .

وقال آخر فى ورود اللاء بمعنى الذين[1] :

فمــا آباؤنــا بأَمَــنَّ منــه ... علينا اللاءِ قد مَهَدُوا الْحجُورا

وقال ابن الزَّبير[2] :

أَرِحنى من اللائى إذا حلّ بينهم ... يُمَشُّون فى الدّارات مشى الأرامل

وقال كثير[3] :

تَرُوق عيونَ اللاء لا يَطْعمونها ... ويروى بريّاها الضجيع المكافِح

وله[4] :

من اللائى يعود الحلم فيهم ... ويعطون الجزيل بلا حساب

وقال آخر فى اللائين[5] :

وإنّا من اللائين إن قَدَرُوا عَفَوْا ... وإنْ أَتْرَبُوا جادوا وإن تَرِبُوا عَفُّوا

فقوله من اللائين يحتمل أن يكون على لغة من يبنى ، ويحتمل أن يكون على لغة من يعرب ، فإن فيه لغتين كما فى الذين ، واللاءون رفعا لغة هذيل ، ومنه قول بعضهم[6] :

همُ اللاءُون فكُّوا الغُلَّ عنى ... بمَرْوِ الشاهِجَان وهُمْ جناحى

---

(١) البيت من الوافر ، نسبه فى الدرر لرجل من بنى سليم جـ ١ ص ٥٧ ، وقال العينى : قائله هو رجل من بنى سليم أنشده الفراء ، جـ ١ ص ٤٢٩ . ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من الطويل . راجع شعر عبد الله بَن الزبير الأسدى ص ٣٣ و ١١٣ وروايته : أرحنى... حل دَيْنهم .....

(٣) البيت من الطويل الديوان ص ١٨٧ .

(٤) البيت من الوافر .

(٥) البيت من الطويل . قال فى الدرر جـ ١ ص ٥٨ : ولم أعثر على قائله . وراجع معجم شواهد العربية أترب : استغنى وكثر ماله . وترب : لصق بالتراب من الفقر – اللسان .

(٦) البيت من الوافر ، وقد ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٥٨ وقال : لم أعثر على قائله ، ولم ينسبه فى اللسان ، وقال فى شرح شواهد المغنى : قائله مجهول ، ونسبه فى معجم شواهد العربية إلى الهذلى .

وقيل الألاء بمعنى اللألى ، قال كثير[1] :

أَبى اللهُ للشُّمِّ الأُلاءَ كأنهم سُيوفٌ أجادَ القَيْنُ يوما صِقَالها

والصحيح أن الذين / جمع الذى مرادًا به من يعقل ، وأن اللائين جمع اللاء مرادف الذين ، وأن اللاءات جمع اللاء مرادف اللاتى . وكذلك اللوائى واللواتى هما جمعان للائى واللاتى ، على حد قولهم فى الهادِى وهو العنق هواد ، وفى الهابى وهو الغبار هواب . ٣٣ ب

وأما اللاتى فيحتمل أن يكون اسما للجمع ، لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع ، ويحتمل أن يكون جمعا لأنه متضمن لحروف التى ، ويغتفر كونه مخالفا لأبنية الجموع كما اغتفر فى اللتيا كونه مخالفا لأبنية التصغير .

وأما اللاء والألى وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع ، لأنها لا تتضمن حروف الواحد . وإثبات ياءات اللاتى واللائى واللواتى واللوائى هو الأصل ، وحذفها تخفيف واجتناب للاستطالة ، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من اللاتى واللوائى فقالوا : اللا واللوا ، قال الراجز[2] :

جمعتُها مـن أَيْنُـق غِـزَار مـن اللَّوا شُرِّفْن بـالصِّرَار

وقال الكميت[3] :

وكانت من الَّلا لا يغيِّرها ابنُها إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ غيَّرا

وقال آخر[4] :

فدومى عَلَى العهد الذى كان بيننا أم انْت من الَّلا ما لهُنّ عُهُود

والأظهر عندى أن الأصل فى : اللّوا ، اللواء . وفى : اللا ، اللاء ، ثم قصرا . وروى الفراء عن بعض فصحاء العرب : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذاتُ

---

(١) البيت من الطويل . المساعد ١٤٣/١ والديوان ص ٨٧ .

(٢) ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٥٨ وقال : لم أعثر على قائله ، وكذا ذكره فى اللسان ولم ينسبه ، ورواية الدرر : ... من أينق عكار . ورواية اللسان « فى لتى » جمعتها من أنوق خيار ، وفى النواد فى اللغة ص ٦٠ : وقال كثير بن عطية ، زعم ذلك المفضل .

(٣) البيت من الطويل ، راجع اللسان فى « لتى » و « لوى » وشعر الكميت جـ ١ ص ٢٢١ .

(٤) البيت من الطويل ، وقد ذكره فى اللسان ولم ينسبه ، راجع « لوى » .

أكرمكم الله بَهْ ، أراد : التى أكرمكم الله بها ، فحذف الألف ، وحرك الباء بحركة الهاء . وأنْشدَ فى ذوات بمعنى اللاتى[1] :

جَمَعْتُهَا من أيْنَقٍ مَوَارِقِ ذواتُ يَنْهَضْنَ بغيرِ سائقِ

أراد اللاتى ينهضن . وتاء ذات وذوات مضمومة أبدًا .

ص : وبمعنى الذى وفُرُوعِه « مَنْ » و « ما » و « ذا » غيرَ مُلغًى ولا مُشَارٍ به بعد استفهام بما أو مَنْ ، و « ذو » الطائيةُ مبنيةً غالبا ، و « أىّ » مضافًا إلى معرفة لفظا أو نية ، ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمُه خلافا للكوفيين ، وقد يؤنث بالتاءُ موافِقا للتى ، وبمعنى الذى وفروعه « الألف واللام » خلافا للمازنى ومن وافقه فى حرفيتها ، وتُوصَل بصفةٍ مَحْضة ، وقد تُوصَل بمضارع اختيارا ، وبمبتدأ وخبر أو ظرف اضطرارا .

ش : فروع الذى اللذان والذين والتى واللتان واللاتى ، فمن وما صالحان لمواقعها كلها كقولك لمن قال : مررت برجل وبرجال وبامرأة وبنسوة : عرفت مَن مررت به ومَن مررت بهم ، ومن مررت بها ، ومن مررت بهن . وكقولك لمن قال : اشتريت كتابا وثوبين وعمامة وملاحف ، عرفت ما اشتريته ، وما اشتريتهما ، وما اشتريتها ، وما اشتريتهن .

وكذلك « ذا » بعد استفهام بما أو من يقع أيضا موقع الذى وموقع كل واحد من فروعه المبنية عليها ، نحو : ماذا علمت أخير أم شرٌّ ؟ وماذا أنفقت أدرهمان أم ديناران ؟ وماذا صليت أركعةٌ أم تسليمةٌ ؟ ومن ذا خطبت أهندٌ أم دعدٌ ؟

فلو ألغيت (ذا) حقيقة بتقدير سقوطها ، أو حكما بجعلها مع (ما) و (من) شيئا واحدا حكم للموضع بما يستحقه لفظ أى الاستفهامية لو وقعت فيه ، ويظهر أثر ذلك فى الجواب والتفصيل . فالجواب كقولك : خيرا ، لمن قال لك : ماذا صنعت ؟

والتفصيل كقولك : أخيرا أم شرا ؟ وأزيدا أم عمرا ؟ فلو جعل (ذا) بمعنى

---

(١) البيت من الرجز ، وقائله رؤبة . راجع الدرر جـ ١ ص ٥٨ . والديوان ص ١٨٠ .

الذى لكان الرفع أولى فى الحالين ، كما قال الشاعر[1] :

أَلا تسألانِ المرءَ ، ماذا يحاول   أَنَحْبٌ فَيقْضى أم ضلالٌ وباطلُ

وعلى هذا تحمل قراءة أبى عمرو[2] ﴿ قل العفوُ ﴾ بالرفع ، وقراءة غيره بالنصب محمولة على الوجه الآخر .

ولو قصد « بذا » الإشارة ، لكان « ماذا » و « من ذا » مبتدأ وخبرا واستغنى عن جواب وتفصيل .

وقد تكون « ماذا » فى غير الاستفهام والإشارة اسما واحدا بمعنى الذى ، أو بمعنى شيء كقول الشاعر[3] :

دَعى ماذا علمتُ سأتَّقيه   ولكن بالْمُغَيَّبِ حَدِّثينى

وأنشد أبو على قول الشاعر[4] :

أَنَوْرًا سَرْعَ ماذَا يا فَرُوق   و حَبْلُ الْوَصْلِ مُنْبَتٌّ حَذِيق

وقال : فاعل سرع « ماذا » وما زائدة ، ويجوز أن يكون « ماذا » اسما واحدا كما هما فى قوله : دعى ماذا علمت ...

أى دعى شيئا علمت ، كذا قال أبو على . وعندى أن جَعْلَ « ماذا » فى البيت الذى أوله « دعى » بمعنى الذى أولى من جعلها بمعنى شيء .

ومثل « ماذا » فى احتمال معنى شيء ومعنى الذى فى غير استفهام قول الشاعر[5] :

فلله ماذا هَيَّجَتْ من صبابة   عَلَى هالِكٍ يَهْذِى بهند ولا يدرى

---

(١) هو لبيد بن ربيعة ، والبيت من الطويل . راجع العينى جـ ١ ص ٤٤٠ ، ولبيد بن ربيعة العامرى ص ٣٣٦ ، وشرح ديوانه ص ٢٥٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢١٩ ، الإتحاف ص ١٥٧ .

(٣) البيت من الوافر ، وقد نسبه فى اللسان إلى أبى حية النميرى ، ونسبه العينى جـ ١ ص ٤٨٨ لسحم بن وثيل الرباحى ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٦٠ لم يعرف قائله ونسبته إلى المثقب العبدى غير صحيحة .

(٤) البيت من الوافر ، نسبه فى اللسان فى « سرع » لزغبة الباهلى ، والحذيق المقطوع ، وروايته :
..... وحبل الوصل منتكث ......

(٥) قائله جرير ، والبيت من الطويل . راجع شرح ديوان جرير ص ٢٧٧ ، وصادر ص ٢١٢ . ونسبه إليه فى ب .

ويتعين إلغاء « ذا » أو جعلها مركبة مع ما فى قول جرير[1] :

يا خُزْرَ تَغْلبَ ماذا بالُ نِسْوَتكم لا يَسْتَفِقْن إلى الدَّيْرَيْنِ تحنانا

١٣٤ ويترجح ذلك إذا كان بعدها / الذى كقول ابن الدُمَيْنة[2] :

فماذا الذى يَشْفى من الحب بعدما تشربه بطنُ الفؤادِ وظاهـره

وقد تجعل « ذا » فى هذا البيت بمعنى الذى ، والذى بعدها توكيدا أو خبر مبتدأ مضمر ، كقول معاوية رضى الله عنه[3] :

إنَّ الذين الألى أدخلتهم نَفرٌ لولا بوادر إرعاد وإبـراق

ويتعين أيضا التركيب والإلغاء فى قول الشاعر[4] :

وأبلغ أبا سعد إذا ما لقيته نذيرا وماذا ينفعنَّ نذيـر

لأنها لو جعلت (ذا) بمعنى الذى لم يؤكد الفعل بعدها بالنون لأنه موجب ، وإذا لم يجعل بمعنى الذى كان الاستفهام مستوليا على الفعل بعدها فيسوغ توكيده بالنون .

ومثال « ذا » الموصولة بعد مَن الاستفهامية قول الأعشى ميمون[5] :

وغريبة تـأتى الملوك كـريمةٍ قد قُلْتُها لِيُقَالَ مَنْ ذا قالها

والاحتجاج بهذا البيت أولى من الاحتجاج بقول ابن أبى كاهل[6] :

وَيحسب أنَّ النائباتِ تركنـه ومن ذا الذى عَرينه فهو وازرُ

لاستصعاب دخول موصول على موصول ، إلا أن يجعل الثانى توكيدا لفظيا ، أو خبر مبتدأ كما تقدم من قول ابن الدمينة[7] :

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله جرير فى هجاء الأخطل ، راجع شرح ديوان جرير ص ٥٩٨ ، وصادر ص ٤٩٤ .

(٢) البيت من الطويل ، راجع الأمالى جـ ١ ص ٧٩ ، وديوان ابن الدمينة ص ١٨٤ .

(٣) البيت من البسيط .

(٤) البيت من الطويل . ولم أعرفَ قائله . راجع الجنى الدانى ص ٢٤٠ .

(٥) البيت من الكامل ، وفى قطر الندى جـ ١ ص ١٠٤ : وقصيدة تأتى الملوك غريبة .. وراجع الدرر جـ ١ ص ٥٩ ، وديوان الأعشى ص ٢٧ وفيه : حكيمة بدل كريمة .

(٦) البيت من الطويل .

(٧) الصفحة نفسها / ٢ .

فماذا الذى يشفى من الحب

ومثل قول الأعشى قول أمية بن أبى عائذ الهذلى[١] :

ألا إنّ قلبى لدَى الظاعِنين حزينٌ فَمَنْ ذا يُعَزِّى الحَزِينَا

وبمعنى الذى وفروعه « ذو » فى لغة طيئ ، قال حاتم[٢] :

ومن حَسَدٍ يَجُورُ عَلَىّ قوم وأىّ الدهـر ذُو لم يحسدونى

أراد ، أى الدهر الذى لم يحسدونى فيه . ويتميز بعضها من بعض بالعائد أو بما هى له كقول الشاعر[٣] :

فإن الماءَ مـاءُ أبى وجَـدِّى وبِئرى ذو حَفَرتُ وذو طويتُ

أى التى حفرت والتى طويت .

وبناؤها هو المشهور ؛ وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب « ذو » بمعنى صاحب . ويروى بالوجهين قول الشاعر[٤] :

وإما كرامٌ موسِرُون أتيتُهــم فَحَسْبِىَ من ذى عندهم ما كَفانيا

ومنهم من يقول : رأيت ذاتُ فعلت ، وذواتُ فعلن ، بمعنى التى فَعلت واللاتى فعلن . وقد تقدم التنبيه على ذلك .

وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها[٥] . وأظن حامله على ذلك قولهم : ذات وذوات بمعنى : التى واللاتى . فأضربت عنه لذلك .

ومن المستعمل بمعنى الذى وفروعه « أىّ » مضافة إلى معرفة لفظا كقولك : أقصد أيَّهم هو أكرم . أو نية كقولك : سل منهم أيا تلقاه . ولا يلتزم استقبال عامله

---

(١) نسب العينى البيت إلى أمية بن أبى الصلت ، وهو من المتقارب جـ ١ ص ٤٤١ . وحزين خبر لأن بعد خبر . وليس فى ديوان الهذليين .

(٢) البيت من الوافر .

(٣) البيت من الوافر ، وهو من جملة أبيات لسنان بن الفحل الطائى يخاطب بها عبد الرحمن بن الضحاك فى شأن بئر وقع فيها نزاع بين حيين من العرب . راجع الدرر جـ ١ ص ٥٩ .

(٤) هو منظور بن سحيم الفقعسى ، راجع الدرر جـ ١ ص ٥٩ .

(٥) المقرب ١/٥٦ – ٥٧ .

ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره . وقال الكوفيون بلزوم ذلك ، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه . كقوله تعالى[1] ﴿ ثم لننزِعَنّ من كلّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ ﴾ وكقول الشاعر[2] :

فادْنُو إلى حقكم يأخذْه أيكمُ شئتم وإلا فإيـــاكم وإيانــــا

وتقول فى « أى » قاصدا بها معنى التى : عليك من النساء بأيِّهن تُرْضيك ، وبأيتهن ترضيك ، قال الشاعر[3] :

أمَّا النِّسَاء فأهوى أيْهن أرى للحب أهلا فلا أنْفَكّ مَشغُوفا

وقال آخر[4] :

إذا اشتبه الرُّشدُ فى الحادثا ت فارْضَ بأيَّتها قد قُـدِرْ

ومن المستعمل بمعنى الذى وفروعه « الألف واللام » فى نحو : رأيت الحسن وجهُه ، والحسن وجهُها ، والكريمَ أبوهما ، والكريم أبوهم ، والكريم أبوهن .

وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف ، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة . وهذا ضعيف لوجهين : أحدهما أن ذلك لو جاء مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير ، إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرا وتقديره معرفا ، بل كان ذلك مع التنكير أولى ، لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف .

الثانى : أن الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحا فى صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال ، والأمر بخلاف ذلك ، فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله وإن كان ماضى المعنى ، فعلم بذلك أن الألف واللام غير المعرفة ، وأنها موصولة بالصفة ، لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل ليكون فى حكم الجملة المصرح بجزأيها ، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقا ، وحسُن

---

(١) سورة مريم آية ٦٩ .

(٢) البيت من البسيط ولم أعرف قائله .

(٣) البيت من البسيط ، ولم أعرف قائله .

(٤) قال فى الدرر : لم أعثر على قائله ، جـ ١ ص ٦٠ ، والبيت من المتقارب . أورده بركات فى هامش المساعد ١٤٩/١ .

أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح ، كقوله تعالى[1] ﴿ فالمغيرات صبْحا * فأثرْن به نقعا ﴾ و[2] ﴿ إن المصدقين والمصدِّقات وأقرضوا الله قرضا حسنا ﴾ .

وعَنيْت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين[3] .

ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر[4] :

ما أنتَ بالحَكم التُرْضَى حكومَتُه ولا الأصيلِ ولا ذى الرأى والجَدَل

وكقول الآخر[5] :

يقولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْم ناطقا إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجَدَّع

وكذا قول الآخر[6] :

ما كاليـُروحُ ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحا مُشَمِّرًا يستديمُ الحزمَ ذُو[7] رَشَد

ومثله[8] :

وليس اليُرَى للخِلِّ مثل الذى يرى له الخِلُّ أهلا أن يُعَدَّ خليلا

واستدل ابن بَرهَان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل . واستدلاله قوى ، لأن حرف التعريف فى اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس فى اختصاصه

---

(١) سورة العاديات آيتا ٣ ، ٤ .

(٢) سورة الحديد آية ١٨ .

(٣) يلاحظ أنه جعل « ال » الداخلة على الصفة المشبهة معرفة لا موصولة فى ص ٤١ .

(٤) هو الفرزدق ، والبيت من البسيط ، راجع العينى جـ ١ ص ١١١ . وفى الدرر جـ ١ ص ٦١ : والبيت ثانى بيتين للفرزدق يهجو بهما أعرابيًّا فضل جريرا على الفرزدق والأخطل فى مجلس عبد الملك بن مروان .

(٥) هو ذو الخِرَق الطُّهَوِى ، واسمه دينار بن هلال شاعر جاهلى . والخنا : الفحش . اليجدع . المجدع الذى قطعت أذناه . والبيت من الطويل . وهو الشاهد الأول من الخزانة ص ١٤ وراجع العينى جـ ١ ص ٤٦٧ ، والنوادر فى اللغة ص ٦٧ .

(٦) البيت من البسيط ، قال فى الدرر : لم أقف على قائله ، جـ ١ ص ٦١ ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٧) فى ب : ذا رشد .

(٨) البيت من الطويل. و لم أعرف قائله، راجع شرح الأشمونى جـ١ ص١٦١، وشرح أبيات مغنى اللبيب جـ١/٢٩٢ .

بالفعل ، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم ، لا يدخل حرف التعريف على فعل ، فوجب اعتقاد الألف واللام فى : الترضى ، واليجدع ، واليرى ، واليروح أسماء بمعنى الذى ، لا حرف تعريف .

وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ، لتمكن قائل الأول أن يقول :

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

ولتمكن قائل الثانى من أن يقول :

إلى ربنا صوت الحمارِ يُجدع

ولتمكن الثالث من أن يقول :

ما مَنْ يروح

ولتمكن الرابع من أن يقول :

وما من يرى

فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار .

وأيضا فمقتضى النظر وصل الألف واللام ، إذ هما من الموصولات الاسمية ، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف ، فمنعوها ذلك حملا على المعرِّفة ، لأنها مثلها فى اللفظ ، وجعلوا صلتها ما هو جملة فى المعنى ومفرد فى اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه ، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات . ثم كان فى التزام ذلك إيهام إن الألف واللام معرفة لا اسم موصول ، فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة ، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع ، فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب ، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه ، وكشف ما لا يصلح خفاؤه ، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار ، ولذلك لم يقلّ فى أشعارهم ، كما قل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر كقوله[1] :

مِنَ القومِ الرسُولُ اللهِ منهم ... له دَانَتْ رِقابُ بنى مَعَدّ

---

(١) قال العينى ٤٧٧/١ : أنشده ابن مالك للاحتجاج به و لم يعزه إلى قائله ، وهو من الوافر . وفى الدرر : لم أعثر على قائله ، جـ ١ ص ٦١ ، تراجع خزانة هارون ٣٣/١ وعجزه مختلف . وراجع معجم شواهد العربية .

وبظرف كقول الراجز[1] :

مَنْ لا يَزَال شاكرا عَلَى المعه فهو حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتِ سَعَة

والتقدير : الذين رسول الله منهم ، وعلى الذى معه . وقال متمم[2] .

وغَيَّرنى ما غالَ سَعْدا ومالكا وعمرًا وحجرا بالمُشَقَّرِ أَلْمَعَا

قال بعضهم : أراد الذين معا ، وقال الكسائى : أراد معا فأدخل الألف واللام ، والقولان متقاربان .

وقال الشلوبين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : جاء القائمُ ، فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم البناء ، لأنه على هذا التقدير مهمل ، لأنه صلة ، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول .

والجواب أن يقال : قد قام الدليل على أنها غيرا لمعرفة بدخولها على الفعل ، وتصحيحها عمل اسم الفاعل ذى المضى ، فلم يبق إلا كونُها اسما موصولا إذ لا ثالث .

والجواب عن شبهة الشلوبين أن يقال : مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة ، لأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة ، والجمل لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غير جملة جىء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع .

ص : ويجوزُ حذفُ عائِدِ غير الألف واللام إن كان متصلا منصوبا بفعل أو وصف ، أو مجرورا بإضافة صفة ناصبة له تقديرا ، أو بحرفِ جُرَّ بمثله معنى ومُتَعَلَّقا الموصولُ أو موصوفٌ به . وقد يحذف منصوبُ صلة الألف واللام ، والمجرور بحرف وإن لم يكمل شرط الحذف .

---

(١) قال العينى ٤٧٥/١ : قائله راجز لم أقف على اسمه . وفى الدرر : لم أعثر على قائله جـ ١ ص ٦١ ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٢) هو متمم بن نويرة ، والبيت من الطويل . راجع خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٣٦ وروايتها : وغيرنى ما غال قيسا ... وراجع المفضليات ص ٢٦٩ ، والمشقر : حصن باليمن .

ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة ولا ظرفا ، بلا شرط عند الكوفيين ، وعند البصريين بشرط الاستطالة فى صلة غير « أىّ » غالبا ، وبلا شرط فى صلتها .

ش : قيد العائد الذى يجوز حذفه بكونه لغير الألف واللام ، لأن عائدهما عند الأكثر لا يحذف ، لأنه يكمل صلتهما تكميل صلة غيرهما ويميزهما من المعرفتين ، ويبدى من التأنيث والتثنية والجمع ما لا يبديانه .

وقيد بالنصب احترازا من غير المنصوب ، فإنه فيه تفصيل يأتى ذكره .

وقيد المنصوب بالاتصال احترازا من المنفصل فإنه لا يجوز حذفه ، إذ لو حذف جهل كونه منفصلا / .

١/٣٥

واشترط فى المتصل انتصابه بفعل أو وصف احترازا من نصبه بغيرهما ، نحو : رأيت الذى كأنه أسد ، فإن حذفه لا يجوز . ومثل الجائز الحذف لاتصاله بفعل قوله تعالى[١] : ﴿ وآمنوا بما أنزلتُ مصدقا ﴾ ومنه قول الشاعر[٢] :

كأنك لم تُسْبَقْ من الدهرِ ساعة ... إذا أنت أدركتَ الذى كنت تطلب

وقال آخر[٣] :

وحاجةٍ دونَ أخرى قد سمحت بها ... جعلتُها للتى أخْفَيْتُ عنوانا

ومما جاء بوجهين قوله تعالى[٤] ﴿ وما عملته أيديهم ﴾ و[٥] ﴿ وفيها ما تشتهيه الأنفسُ ﴾ قرأ أبو بكر وحمزة والكسائى بالحذف فيهما ، ووافقهم فى « تشتهى »

---

(١) سورة البقرة آية ٤١ .

(٢) فى ديوان الحماسة جـ ١ ص ٧١ : كأنك لم تسبق من الدهر ليلة ...

وقال : إنه لبعض بنى فقعس . وقال فى شرح التبريزى : قيل هو مرة بن عداء الفقعسى ، منسوب إلى فقعس ابن طريف أبى حى من أسد ، و لم تعلم لمرة هذا ترجمة . وفى خزانة الأدب جـ ١ ص ٤٥٠ ، ونسب صاحب الحماسة البصرية هذه الأبيات إلى عمرو بن أسد الفقعسى . والأبيات من الطويل .

(٣) هو سَوَّار بن المُضَرَّب ، راجع ديون الحماسة جـ ٢ ص ١٣٧ ، وفيها : سنحت مكان سمحت ، وسنح به أظهره . وفى المحتسب جـ ٢ ص ١٤٢ : .... عرضت لها . وفى اللسان مادة « أبو » : جعلتها للذى ، وكذا فى النوادر فى اللغة ص ٤٥ .

(٤) سورة يس آية ٣٥ ، الإتحاف ص ٣٦٥ .

(٥) سورة الزخرف آية ٧١ .

ابن كثير وأبو عمرو .

ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله[1] :

ما الله مُوليكَ فضلٌ فاحْمَدَنْه به   فما لَدَى غيرِهُ نَفْعٌ ولا ضرر

وقوله[2] :

وليس من الراجى يخيب بما جد   إذا عجزه لم يَسْتَبِن بدليل

تقدير الأول : موليكه ، وتقدير الثانى : من الراجيه .

ومثال المجرور بإضافة صفة ناصبة تقديرا قوله تعالى[3] ﴿ وتُخْفى فى نفسِك ما الله مبديه ﴾ فهذا مثال الإثبات . ومثال الحذف قوله تعالى[4] ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ ومثله قول الشاعر[5] :

ويَصْغُر فى عينى تِلادِى إذا انثنت   يمينى بإدراكِ الذى كنتُ طالبا

ومثله[6] :

لَعَمْرُك ما تدْرِى الضواربُ بالحصى   ولا زَاجِراتُ الطير ما الله صانع

ومثال المجرور بحرف جُرَّ بمثله الموصول أو موصوف به : مررت بالذى مررت به ، أو بالرجل الذى مررت به ، فهذا مثال الإثبات . ومثال الحذف قوله تعالى[7] ﴿ ويشرب مما تشْربون ﴾ ومثله قول الشاعر[8] :

نُصلِّي لِلَّذِى صَلَّتْ قريشٌ   ونعبده وإن جَحَد العمومُ

---

(١) لم يعرف قائل البيت ، وهو من البسيط ، راجع شرح الأشمونى جـ ١ ص ١٨٩ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله .

(٣) سورة الأحزاب آية ٣٧ .

(٤) سورة طه آية ٧٢ .

(٥) هو سعد بن ناشب ، والبيت من الطويل ، راجع ديوان الحماسة جـ ١ ص ١٥ .

(٦) قائله لبيد بن ربيعة العامرى من قصيدة يرثى بها أخاه أربد وأولها :

بلينا وما تبلى النجوم الطوالع   وتبقى الجبال بعدنا والمصانع

المصانع : المبانى تتخذ للماء أو هى القصور ، راجع ديوان لبيد بن ربيعة ص ٩٠ ، والبيت من الطويل .

(٧) سورة المؤمنين آية ٣٣ .

(٨) البيت من الوافر ، وقد ذكره قطر الندى ولم ينسبه ، راجع جـ ١ ص ١١٠ ، وذكره شارح الجمل بدون نسبة ١٨٥/١ ، ومعجم شواهد العربية .

أراد نصلى للذى صلت له ، فحذف العائد المجرور باللام ، لأن الموصول مجرور بمثلها معنى ومتعلقا ، وكذا لو كان أحد المتعلقين فعلا والآخر صفة بمعناه كقوله[1] :

وقد كنتَ تُخْفى حُبَّ سمراءَ حِقبَةً فَبُحْ لانَ منها بالذى أنت بائح

وكذا لو كان الموصوف مجرورا بها كقوله[2] :

إنْ تُعْن نفسُك بالأمرِ الذى عُنِيَت نفوسُ قوم سَمَوْا تَظْفَرْ بما ظَفِروا

أراد الذى عنيت به فحذف المجرور بالباء لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثلها .

ولا يجوز حذف العائد المجرور إن خلا مما شرط فى جواز حذفه إلا قليلا ، ومنه قول حاتم[3] :

ومِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَىّ قَوْمِى وأىُّ الدهرِ ذو لم يَحْسُدُونى

ومثله قول الفرزدق[4] :

لَعل الذى أَصْعَدْتِنى أن يردَّنى إلى الأرض إنْ لم يَقْدِرِ الحينَ قادر

وربما حذف إن جر بمثل ما جر به الموصول معنى لا متعلقا كقول الشاعر[5] :

فأبلغ الحارث بن نضلة والـ مَـرء معنى بلوم من يثق

أراد من يثق به ، ومثله[6] :

---

(١) هو عنترة بن شداد العبسى ، والبيت من الطويل ، راجع العينى جـ ١ ص ٤٧٨ ، من خزانة الأدب ، والديوان ص ٤٢ .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أعرف قائله .

(٣) البيت من الوافر ، راجع ص ١٩٩ .

(٤) هو الفرزدق ، والبيت من الطويل . راجع ديوان الفرزدق جـ ١ ص ٢٦٠ وروايته :

لعل الذى .... الحين قادره

(٥) البيت من المنسرح ، ولم أعرف قائله .

(٦) البيت من الطويل ، نسبه فى التصريح لرجل من همدان ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٣٨ : لم أعثر على قائله . وفى العينى جـ ١ ص ٤٥١ : أنشده قطرب ولم يعزه ، ويقال إنه لرجل من همدان . وراجع ص ١٥٩ ، ومعجم شواهد العربية .

وإنّ لسانى شُهْدَةٌ يُشْتَفى بها وهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّه اللهُ عَلْقَمُ

أراد : من صبه الله عليه ، وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام كقوله[1] :

ما المستفِزُّ الهَوَى محمودَ عاقبة ولو أُتِيحَ له صَفْوٌ بلا كَدَرِ

وقد يحذف العائد المجرور لوجود مثله بعد الصلة كقوله[2] :

لو أنَّ ما عالجتُ لين فؤادِها فقسا استُلِينَ به لَلَان الجَنْدَل

أراد : لو أن ما عالجت به لين فؤادها فقسا ، فحذف به المتصل بعالجت استغناء عنه بالمتصل باستلين وإن كان بعد الصلة ، لأنه عائد على ما ، والكلام واحد ، وإلى مثل هذين أشرت بقولى : وقد يحذف المجرور بحرف ، وإن لم يكمل شرط الحذف .

وقيدت جواز حذف العائد المرفوع بكونه مبتدأ احترازا من غير المبتدأ كالفاعل ، فإن حذفه وحذف ما أشبهه لا يجوز ، وأما المبتدأ فإن عاد على أىّ جاز حذفه بإجماع طالت الصلة أو لم تطل ، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفا . وإن عاد على غير أى و لم يكن خبره جملة ولا ظرفا جاز حذفه عند الكوفيين مطلقا كجوازه فى صلة أى ، و لم يجز حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا طالت الصلة ، كقول بعض العرب : ما أنا بالذى قائلٌ لك سوءا ، أراد : ما أنا بالذى هو قائل لك سوءا ، فحسُن الحذف لطول الصلة بالمجرور والمنصوب . فإن زاد الطول ازداد الحذف حسنا كقوله تعالى[3] ﴿ وهو الذى فى السماء إلهٌ وفى الأرض إله ﴾ التقدير والله أعلم : وهو الذى هو فى السماء إله ، وهو فى الأرض إله .

فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف و لم يمتنع كقول / الشاعر[4] : ٣٥ ب

---

(١) البيت من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٦٨ : لم أعثر على قائله ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٢) البيت من الكامل وهو للأحوص الأنصارى من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز وأولها :

يا بيت عاتكة الذى أتعزل حذر العدى وبه الفؤاد مُوَكَّل

إنى لأمنحك الصدود وإننى قسما إليك مع الصدود لأميل

راجع خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٤٨ ، وشعر الأحوص ص ١٥٤ وروايته :

لو بالذى عالجت لين فؤاده فأبى يلين به للان الجندل

(٣) سورة الزخرف ، آية ٨٤ .

(٤) البيت من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٦٩ : لم أعثر على قائل هذا البيت ، وراجع معجم شواهد العربية .

مَنْ يُعْنَ بالحمد لم يَنْطِق بما سَفَهٌ ولا يَحِد عن سبيل الحلم والكرم

أراد : لا ينطق بما هو سفه . ومثله قراءة بعض السلف[1] ﴿ تماما على الذى أحسنُ ﴾ .

واشترط فى جواز الحذف كون الخبر غير جملة ولا ظرف ، لأنه لو كان أحدهما ثم حذف المبتدأ لم يعلم حذفه ، لأن ما بقى من الجملة أو الظرف ، صالح للوصل به دون شىء آخر ، فامتنع الحذف .

ص : وهى حينئذ عَلَى موصُوليتها مبنية عَلَى الضم غالبا ، خلافا للخليل ويونس ، وإن حُذِف ما تُضافُ إليه أعربت مطلقا ، وإنْ أنثتْ بالتاء حينئذ لم تمنع الصرفَ خلافا لأبى عمرو .

ش : مذهب الخليل ويونس أن « أيًّا » الموصولة مُعْربةٌ أبدا ، وما ورد عنهم مما يوهم البناء عند حذف شطر صلتها كقوله تعالى[2] ﴿ ثم لَنَنْزِعَنّ من كلِّ شِيعَةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيًّا ﴾ جعله الخليل محكيا بقول مقدر . وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها ، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، والحجة عليهما قول الشاعر[3] :

إذا ما لَقِيتَ بَنى مالِك فسَلِّم عَلَى أيُّهم أفضلُ

لأن حروف الجر لا تعلق ، ولا يضمر قول بينها وبين معمولها ، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء ، إذ لا قائل بخلاف ذلك .

ونبهت بقولى « غالبا » على أن بناء أى عند حذف شطر صلتها غير لازم ، وإنما هو أحق من الإعراب ، ومن شواهد الإعراب قراءة طَلحة بن مُصرِّف ومعاذ بن مسلم ﴿ لنَنْزِعَنَّ من كلِّ شِيعَةٍ أيَّهم ﴾ بالنصب ، وإعرابها حينئذ مع قلته قوى ،

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٥٤ ، للحسن والأعمش ويحيى بن معمر وابن أبى إسحاق ، الإتحاف ص ٢٢٠ ومعجم القراءات ٢/٣٣٥ .

(٢) سورة مريم ، آية : ٦٩ ، لمعاذ بن سلم الهراء وطلحة بن مصرف شواذ ابن خالويه ص ٨٦ .

(٣) البيت لغسان بن وعلة ، وهو من المتقارب ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٠ .

لأنها فى الشرط والاستفهام تعرب قولا واحدا لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام ، بإضافتها ووفاقها فى المعنى لبعض إن أضيفت إلى معرفة ، ولكلٍّ إن أضيفت إلى نكرة . والموصولة أيضا مخالفة لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها ، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة ، فوافقت فى المعنى بعضا دون كلٍّ ، فضعف بذلك مُوجِبُ إعرابها ، فجعل لها حالان : حال بناء وحال إعراب ، وكان أولى أحوالها بالبناء الحال التى يحذف فيها شطر صلتها مع التصريح بما تضاف إليه ، لأن حذف شطر صلتها لم يستحسن فيها ولا فى غيرها إلا لتنزيل ما تضاف إليه منزلته ، وذلك يستلزم تنزُّلها حينئذ منزلة غير مضاف لفظا ولا نية ، وإنما أعربت لإضافتها ، فإذا صارت فى تقدير ما لم يضف ضعف سبب إعرابها فبنيت غالبا . فإن حذف ما تضاف إليه أعربت على كل حال ، لأن ذلك يبدى تمكنها فى الإضافة لاستغنائها بمعناها عن لفظها ، وإلحاق التنوين بها عوضا ، فأشبهت بذلك كلًّا ، فإن كُلًّا يحذف ما يضاف إليه كثيرا ويجاء بالتنوين عوضا منه .

وإذا قيل فى « أىّ » أية لإرادة معنى التى فإما أن يصرح بما تضاف إليه وإما أن يحذف وينوى ، فإن صرح به فحكم « أية » معه حكم « أى » حين يصرح بما تضاف إليه بلا خلاف ، وإن نوى فكذلك أيضا ، وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف ، لأن التعريف بالإضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جُمعَ المؤكد به ، لأن فيه عدلا وتعريفا بإضافة منوية فكان كالعلم المعدول ، إلا أنَّ شَبَه جُمعَ بالعلم أشد من شبه أيَّة ، لأن جُمع لا يستعمل ما يضاف إليه ، بخلاف أية فإن استعمال ما تضاف إليه أكثر من عدمه ، فلم تشبه العلم .

ص : ويجوز الحضور أو الغيبة فى ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم ، ما لم يُقْصَد تشبيهه بالمخبر به فتتَعين الغيبة ، ودون التشبيه يجوز الأمران إن وُجد ضميران .

ش : الإشارة بهذا الكلام إلى نحو : أنت الذى فعل ، وأنت فلان الذى فعل ، وأنت رجل فعل ، ففى فعل الأول ضمير عائد على موصول مخبر به ، وفى فعل الثانى ضمير عائد على موصول موصوفُه مُخْبرٌ به ، وفى فعل الثالث ضمير عائد على نكرة مخبر به ، والمخبر عنه فى الأمثلة الثلاثة حاضر مقدم ، وقد جىء بمضمر خبره غائبا

مُعْتبرا به حال الخبر ، ولو جيء به حاضرا معتبرا به حال المخبر عنه جاز ، فكنت تقول : فعلتَ ، فى الأمثلة الثلاثة ، لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد فى المعنى ، وفى حديث محاجَّةِ موسى آدم عليهما السلام « أنت آدم الذى أخرجتك خطيئتك من الجنة ؟ فقال آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله برسالته ؟ » وفى رواية « أنت الذى أعطاه الله علم كل شيء واصطفاه على الناس برسالته ؟

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق[1] :

وأنتَ الذى تَلْوِى الجنودُ رءوسها ... إليك وللأيتامِ أنتَ طعامُها

ومثله قول قيس العامرى[2] :

وأنت الذى / إن شئت نَعَّمتَ عيشتى ... وإن شئت بعد الله أنعمت باليا

١٣٦

ومن اعتبار حال الخبر قول الفرزدق[3] :

وأنت الذى أمست نزار تَعُدُّه ... لدَفْعِ الأعادى والأمور الشدائِد

فلو قصد تشبيه المخبر عنه بالمخبر به تعين كون العائد بلفظ الغيبة كقولك : أنت الذى فعل ، بمعنى كالذى فعل . وكذلك تتعين الغيبة عند تأخر ما يدل على الحضور كقولك : الذى فعل أنت ، فلذلك قلت فى الأصل « عن حاضر مقدم » .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من قصيدة فى مدح هشام بن عبد الملك ، راجع شرح ديوان الفرزدق جـ ٢ ص ٢٨٥ .

(٢) البيت من الطويل روى البيت فى شرح شواهد المغنى منسوبا لمجنون ليلى قيس بن الملوح هكذا :

فأنت التى إن شئت أشقيت عيشتى ... وإن شئت بعد الله أنعمت باليا

وروى البيت فى ديوان جميل ص ٢٢٠ تحقيق د . حسين نصار فى قصيدة مطلعها :

عاودت من جمل قديم صبابتى ... وأخفيت من وجدى الذى كان خافيا

وأنت التى إن شئت كدرت عيشتى ... وإن شئت بعد الله أنعمت باليا

والمطلع فى ياقوت :

وعاودت من خل .... الذى ليس خافيا

(٣) البيت من الطويل ، من قصيدة فى مدح عيسى بن خصيلة السلمى ، شرح ديوان الفرزدق جـ ١ ص ١٩٧ .

ومثال ما يجوز فيه الأمران إن وجد ضميران مع عدم التشبيه قولُ بعض الأنصار رضى الله عنهم[1] :

نحن الذين بايَعُوا محمدا ... على الجهادِ ما بقينا أبدا

ومثله[2] :

أأنت الهلالىُّ الذى كنتَ مرةً ... سمعنا به والأرحبىُّ المعَلَّقُ

أى ومعه الأرحبى .

ص : ويُغْنى عن الجملة الموصول بها ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ مَنْوىٌّ معه استَقَرَّ أو شبهُه ، وفاعلٌ هو العائد أو ملابسٌ له ، ولا يُفْعَل ذلكَ لِذِى حَدَث خاص ما لم يعمل مثله فى الموصول أو موصوف به ، وقد يغنى عن عائد الجملة ظاهرٌ .

ش : الظرفُ الموصول به جملةٌ فى المعنى ، لأنه لابد من تعلقه بفعل لا يستغنى عن فاعل ، وكذا حرف الجر الموصول به ، فلو استغنيت عن ذكرهما بذكر الجملة لكان الإلغاء ، إلا أن التصريح بذكرهما أجود ، وذلك نحو : عرفت الذى عندك ، أى الذى استقر عندك ، والذى فى الدّار ، أى الذى استقر فيها . وتقدير الفعل هنا مجمع عليه ، بخلاف تقديره فى غير صلة ففيه خلاف يذكر فى باب المبتدأ إن شاء الله تعالى .

ولو تعلق الظرف والجار بذى حدث خاص كجلس أو قام لم يجز الاستغناء بتقدير ، إذ ليس بعض المقدرات أولى من بعض ، فإن عمل مثله فى الموصول أو موصوف به جاز الاستغناء به ، فقد حكى الكسائىُ : نزلنا المنزل الذى البارحة ، والمراد : نزلنا المنزل الذى نزلناه البارحة .

ومثل ورود الظاهر مغنيا عن عائد الجملة قول الشاعر - أنشده الكسائىُ[3] :

---

(١) قال فى الدرر جـ ١ ص ٦٣ نقلا عن الدماميني كقول بعض الأنصار ، والبيت من الرجز ، وراجع معجم شواهد العربية . ويستشهد به على استعمال ضمير الغيبة فى « بايعوا » وضمير المتكلمين فى « بقينا » .

(٢) لم ينسبه فى الدرر جـ ١ ص ٦٤ ، وروايته : ... المهلب ... قال : والرواية الصحيحة « المعلق » بدل المهلب ، والبيت من الطويل ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) سبق ذكره فى ص ١٨٦ .

فياربّ ليلى أنتَ فى كلِّ مَوْطِن وأنتَ الذى فى رحمةِ الله أطمع

أراد : وأنت الذى فى رحمته ، فاستغنى بالظاهر عن الضمير ، ومثله[1] :

إن جُملَ التى شغفت بجمل ففؤادى وإن نأت غيرُ سال

ومثله[2] :

سعادُ التى أضْنَاكَ حبُّ سعادا وإعراضُها عنك استمر وزادا

أراد سعاد التى أضناك حبها ، فاستغنى بظاهر سعاد عن ضميرها ، ومن هذا القبيل : أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى . ومثل هذا فى الصلة نادر ، وإنما يكثر الاستغناء بالظاهر عن المضمر فى الإخبار ، وله موضع يأتى إن شاء الله تعالى .

فصل : ص : « مَنْ وما » فى اللفظ مفردان مُذَكَّران ، فإن عُنِى بهما غير ذلك فمراعاةُ اللفظ فيما اتصل بهما وبما أشْبَهَهُمَا أولى ، مالم يَعْضُد المعنى سابقٌ فيُخْتارُ مراعاتُه ، أو يلزمْ بمراعاة اللفظ لَبْسٌ أو قُبْح فيجب مراعاة المعنى مطلقا ، خلافا لابن السَّرَّاج فى نحو : مَنْ هى مُحْسِنةٌ أمُّك ، فإنْ حُذِفَ « هى » سَهل التذكير . ويُعْتَبَر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا ، وقد يُعْتَبر اللفظ بعد ذلك .

ش : قد تقدم أن « مَنْ » و « ما » يقع كل واحد منهما موقع الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ، والكلام الآن فى أنهما فى اللفظ مفردان مذكران ، فإن وافق معناهما لفظهما[3] ... المتكلم واستوى العالم والمتعلم وإذا خالف معناهما لفظهما فلك فيما لهما من ضمير وغيره مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى لكن مراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أولى « كقوله تعالى[4] ﴿ أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسَخط من الله ﴾ و[5] ﴿ لكيلا تأسَوْا على ما فاتكم ولا تَفْرَحُوا بما آتاكم ﴾ .

---

(١) البيت من الخفيف ، و لم أعرف قائله .

(٢) البيت من الطويل ، وهو من الأبيات التى تذكر كثيرا فى كتب النحو و لم ينسب لقائله ، راجع معجم شواهد العربية .

(٣) يبدو أن هنا نقصا ، تمم على هامش النسخة ، و لم تتضح فيه لفظة واحدة مكانها النقط .

(٤) سورة آل عمران آية ١٦٢ .

(٥) سورة الحديد آية ٢٣ .

ومراعاة المعنى فيما اتصل بهما جائز ، كقوله تعالى[1] : ﴿ ومنهم من يستمعون إليك ﴾ و[2] ﴿ ومن الشياطين من يَغُوصون له ﴾ ومنه قول امرىء القيس[3] :

فتُوضِحَ فالمِقْرَاةِ لم يعفُ رسمُها لما نَسَجَتْها من يمين وشمأل

أى للذى نسجتها ، ومثله قول الآخر[4] :

تعشَّ فإن عاهدتَنى لا تخونُنى نكنْ مثلَ مَنْ ياذئبُ يصطحبان

أى نكن مثل اللذين يصطحبان . هذا إذا لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقول الشاعر[5] :

وإن من النِّسْوانِ مَنْ هى روضةٌ تَهِيجُ الرياضُ قبلها وتَصُوحُ

فاعتضد اعتبار المعنى وهو التأنيث بسبق النسوان .

والإشارة بقولى « أو بما أشبههما » إلى : كم وكأين .

وأشرت بقولى « ما لم يلزم لبس » إلى نحو قولك : أعط من سألتْك لا مَنْ سألك ، وأعرض عمن مررت بها ، فهذا وأمثاله يجب فيه مراعاة / المعنى لئلا يوقع فى لبس وفهم غير المراد . ٣٦ ب

وأشرت « بما يلزم منه قبح » إلى نحو : من هى حمراء أمتُك ، فإن مراعاة المعنى فيه متعينة ، إذ لو استعمل التذكير مراعاة للفظ (مَنْ) فقيل : مَنْ هو أحمر أمتك ، لكان فى غاية من القبح .

---

(١) سورة يونس آية ٤٢ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٨٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو من معلقة امرىء القيس ، توضح والمقراة : موضعان . لم يعف : لم يدرس ولم يذهب . والرواية المشهورة : .... من جَنُوب وشَمْأَل . راجع شرح القصائد العشر ، والديوان ؛ والدرر جـ ١ ص ٦٤ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق من قصيدة يتحدث فيها عن ذئب قابله فى بعض أسفاره وهو نازل بالبادية ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٤ ، ٦٥ ، والديوان جـ ٢ ص ٣٢٩ طبعة بيروت .

(٥) هو جران العود ، واسمه عامر بن الحارث بن كلفة أو ابن كلدة ، والبيت من الطويل ، راجع العينى جـ ١ ص ٤٩٢ . والذى فى الديوان ص ٤٤ :

ولسن بأسواء فمنهن روضة تهيج الرياض غيرها لا تصوّح

ووافق ابن السراج[1] على منع التذكير فى هذا وأمثاله . وأجاز فى نحو : مَنْ هى محسنةٌ أمك ، أن يقال : من هى محسن أمُّك ، أو : منْ محسنٌ أمك . فأما : مَنّ محسن أمك ، فغريب ، وأما : من هى محسنٌ أمُّك ، ففيه من القبح قريب ما فى : من هى أحمر أمتك ، فوجب اجتنابهما .

والذى حمل ابنَ السراج على جواز : من هى محسن أمك ، شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خالٍ من علامة ، بخلاف أحمر فإن إجراء مثله على مؤنث لم يقع ، فلذلك اتفق على منع : من هى أحمر أمتك .

واعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ كقوله تعالى[2] ﴿ ومِنَ الناس مَن يقولُ آمنّا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ﴾ .

فلو عُضِد المعنى بعد اعتبار اللفظ تعين اعتبار المعنى ، ولذلك قرأ[3] ﴿ ومن يَقنُت منكنّ لله ورسوله وتعمل ﴾ بالتأنيث الخمسةُ غير حمزة والكسائى ، لأن معنى التأنيث قد اعتضد بسبق (من يقنت منكن) وهو نظير اعتضاد التأنيث فى (من هى روضة) لسبق (وإن من النسوان) .

واعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى كقوله تعالى[4] ﴿ ومنْ يؤمن بالله ويعمل صالحا يُدْخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا ﴾ ومثله قول الشاعر[5] :

لست ممن يَكِعّ أو يستَكِينو ... ن إذا كافَحتْه خيلُ الأعادى

ص : وتقعُ « مَنْ وما » شرطِيَّتين . واستفهاميتين ، ونكرتين موصوفتين ، ويُوصف بما على رأى .

ولا تزاد « مَنْ » خلافا للكسائى ، ولا تقع على غير من يعقل إلا مُنَزّلا منزلته

---

(١) الأصول ٢/٣٤٢ .

(٢) سورة البقرة آية ٨ .

(٣) سورة الأحزاب آية ٣١ . ابن خالوية ص ١١٩ ومن تقنت بالتاء ابن عامر فى رواية .

(٤) سورة الطلاق آية ١١ .

(٥) البيت من الخفيف . كع : يكع بكسر الكاف وضمها ضعف وجبن .

أو مُجامِعا له بشُمُولٍ أو اقترانٍ خلافا لقطرب .

و « ما » فى الغالب لما لا يعقل وحدَه ، وله مع من يعقل ، ولصفات من يعقل ، وللمُبْهَم أمرُه ، وأفْرِدَت نكرةً ، وقد تساويها « مَنْ » عند أبى على .

وقد تقع « الذى » مصدرية ، وموصوفة بمعرفة أو شبهها فى امتناع لحاق أل .

ش : مثال (من وما) فى الشرط قوله تعالى[1] ﴿ ومن يؤتَ الحِكْمة فقد أوتِىَ خيرا كثيرا ﴾ و[2] ﴿ وما يفعلوا من خير فلن يُكْفَروه ﴾ ومثالهما فى الاستفهام قوله تعالى[3] ﴿ ومَنْ أصدقُ من الله حديثا ﴾ و[4] ﴿ وما تِلك بيمينك يا موسى ﴾ .

ومثالهما نكرتين موصوفتين قول الشاعر[5] :

ألا رُبَّ من تَغْتَشُّه لك ناصحٌ ومُؤتَمنٍ بالغيبِ غيـرُ أمين

وقال آخر[6] :

ربما تكره النفوسُ من الأمـــ ـــر له فَرْجَةٌ كحلِّ العِقـال

وأجاز الأخفش تنكير (أىّ) ووصفها قياسا على (من وما) نظرا إلى أنها أمكن فى الاسمية منهما ، فهى أحق منهما بأن تستعمل معرفة ونكرة وموصوفة وغير موصوفة ، وقد وصفت فى النداء ، فوصفها فى غيره ليس بِبِدْع ، إلا أن السماع بذلك مفقود .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٦٩ .

(٢) سورة آل عمران آية ١١٥ .

(٣) سورة النساء آية ٨٧ .

(٤) سورة طه آية ١٧ .

(٥) البيت من الطويل ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٦٩ : لم أعثر على قائله ، وذكره فى اللسان مع اختلاف فى رواية الشطر الثانى ولم ينسبه ، وراجع سيبويه جـ ٢ ص ١٠٩ ، ومعجم شواهد العربية ومحاضرات الأدباء ١٦١/١ . وهو لعبد الله بن همام كما فى حماسة البحترى ١٧٥ .

(٦) البيت من الخفيف ، وقائله أمية بن أبى الصلت ، راجع الدرر جـ ١ ص ٤ ، ٦٩ . وقال فى العينى جـ ١ ص ٤٨٤ قائله هو أمية بن أبى الصلت ، وذكر فى الحماسة البصرية أن قائله هو حنيف بن عمير اليشكرى ، ويروى أنه النهار ابن أخت مسيلمة الكذاب لعنه الله ، والأول أشهر . وذكره فى شعراء النصرانية ٢٣٠/٢ مع أبيات لأمية بن أبى الصلت .

واختُلفَ فى (ما) من نحو قولهم[1] : لِأَمْرٍ ما جَدَع قصيرٌ أنفه ، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مُراد لائق بالمحل ، وقال قوم : هى اسم موصوف به .

والأول أولى ، لأن زيادة ما عوضا عن محذوف ثابت فى كلامهم ، من ذلك قولهم : أمّا أنت منطلقا انطلقت ، فزادوا ما عوضا من كان ، ومن ذلك قولهم : حيثما تكنْ أكنْ ، فزادوا ما عوضا من الإضافة . وليس فى كلامهم نكرةٌ موصوفٌ بها جامدةٌ كجمود ما إلا وهى مردفة بمُكَمِّل كقولهم : مررت برجل أىِّ رجل ، وأطعمنا شاةً كلّ شاة ، وهذا رجلٌ ماشئت من رجل ، فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بما لا نظير له ، فوجب اجتنابه .

وأجاز الكسائىُ وقوع مَن زائدة مستشهدا بقول الشاعر[2] :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لمن حَلَّت له ... حَــرُمَت علىّ ولــيتها لم تحرم

ولا حجة فيما استشهد به لوجهين : أحدهما : أن الرواية : يا شاة ما قنص ، بزيادة ما . والثانى : أن (من) على تقدير صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بقنص ، على تقدير : يا شاة رجل قنص ، أى ذى قنص ، والحمل على هذا راجح لأنه تقدير شائع أمثاله بإجماع ، إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وأمثال ذلك كثيرة . بخلاف ما ذهب إليه الكسائىُ رحمه الله فإنه لم يثبت مثله دون احتمال فوجب اجتنابه .

وزعم محمد بن المستنير الملقبُ قطرُبا أن (مَنْ) تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك ، وجعل من ذلك قوله تعالى[3] ﴿ ومَنْ لستم له برازقين ﴾ وهذا القول غير / مرضى ، إذ لا دليل عليه ولا محْوج إليه ، وإنما تقع على ما لا يعقل إذا نزل منزلة من يعقل كقوله تعالى[4] ﴿ ومَنْ أضلُّ مِمّن يدعو من دون الله مَنْ

١٣٧

---

(١) مجمع الأمثال ١٩٦/٢ ، قالته الزباء ، وفيه ٢٣٥/١ : لمكر ما جدع قصير أنفه .

(٢) هو عنترة العبسى ، والبيت من الكامل . راجع شرح ديوان عنترة بن شداد ص ١٥٢ ، وشرح شواهد المغنى قسم ١ ص ٤٨١ ، وخزانة الأدب جـ ٢ ص ٥٤٩ ، وشرح المفصل جـ ٤ ص ١٢ ، وفى بعضها :

يا شاة ما قنص .....

(٣) سورة الحجر ، آية : ٢٠ .

(٤) سورة الأحقاف ، آية : ٥ .

لا يَسْتَجيبُ له ﴾ فعبر بمن عن الأصنام لتنزلها منزلة من يعقل ، ومثله[1] :

بكيتُ عَلَى سِرْب القَطَا إذ مَرَرْن بى فقلتُ ومثلى بالبكاء جديرُ
أسِرْبَ القطا هَل مَنْ يعير جناحَه لعلى إلى مَنْ قد هَويتُ أطيرُ

وكذا إذا جامع من يعقل بشمول كقوله تعالى[2] ﴿ ألم تَرَ أن الله يسبح له من فى السموات والأرض ﴾ وباقتران كقوله تعالى[3] ﴿ خَلَق كلَّ دابّة من ماء فمنهم مَنْ يمشى على بطنه ومنهم مَنْ يمشى على رجلين ﴾ وكقوله تعالى[4] ﴿ أفمَنْ يخلق كَمنْ لا يخلق ﴾ ومثله ما حكى الفراء من قول بعض العرب : اشتبه علىَّ الراكب وجمله ، فما أدرى مَنْ ذا ومن ذا .

وما فى الغالب لما لا يعقل ، واحترزت بقولى (فى الغالب) من نحو قوله تعالى[5] ﴿ ما منعك أن تسجد لِمَا خلقت بيدى ﴾ ومن قول العرب : سبحان ما سخَّركن لنا ، ومجيئها لما لا يعقل كثير .

وله مع من يعقل كقوله تعالى[6] ﴿ ولله يسجد ما فى السموات وما فى الأرض من دابة ﴾ ولصفات من يعقل كقوله تعالى[7] ﴿ فانْكِحُوا ما طاب لكم من النساء ﴾ وللمبهم أمره كقولك وأنت ترى شبحا تُقَدِّر إنسانيته وعدم إنسانيته أبصرت ما هناك . وكذا لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى ، ومنه قوله تعالى[8] ﴿ إنى نَذَرْتُ لك ما فى بطنى محررًا ﴾ .

---

(١) هو العباس بن الأحنف أو مجنون بنى عامر ، والبيتان من الطويل . راجع العينى جـ ١ ص ٤٣١ ، والدرر جـ ١ ص ٦٩ ، والتصريح جـ ١ ص ١٣٣ .
(٢) سورة النور ، آية : ٤١ .
(٣) سورة النور ، آية : ٤٥ .
(٤) سورة النحل ، آية : ١٧ .
(٥) سورة ص ، آية : ٧٥ .
(٦) سورة النحل ، آية : ٤٩ .
(٧) سورة النساء ، آية : ٣ .
(٨) سورة آل عمران ، آية : ٣٥ .

وأردت « بإفرادها نكرة » إخلاؤها من صفة ومن تضمين معنى شرط أو استفهام ، وذلك فى التعجب نحو : ما أحسن فلانا . وفى باب نعم وبئس كقوله تعالى[1] ﴿ فنعماهى ﴾ على رأى . وفى نحو قولهم : إنى مما أفعل ، أى من أمر أن أفعل .

وقد تساويها « مَنْ » فى وقوعها نكرة غير موصوفة ولا مضمنة شرطًا ولا استفهاما ، وهذا مما انفرد به أبو على الفارسى ، وحجته فى ذلك قول الشاعر[2] :

وكيفَ أرْهَبُ أمرا أو أراعُ به ... وقد زكأتُ إلى بِشْرِ بنِ مروان

ونِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضاقَتْ مذاهبه ... ونِعْمَ مَنْ هو فى سِرٍّ وإعلان

فمن الثانية فى موضع نصب على التمييز ، وفاعل نعم مضمر مُفسَّر بمَنْ كما فُسِّر بما فى نعما ، وهو مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، وفى سر وإعلان متعلق بنعم .

والصحيح غير ما ذهب إليه ، وبيان ذلك مستوفى فى باب نعم وبئس .

وحكى أبو على فى الشيرازيات عن أبى الحسن عن يونس وقوع الذى مصدريَّة غير محتاجة إلى عائد ، وتأول على ذلك قوله تعالى[3] ﴿ ذلك الذى يُبَشِّرُ اللهُ عباده ﴾ قال أبو على : ويقوى هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة ، وأنشد الأصمعى[4] :

حتى إذا كانا هما اللذَيْن ... مثلَ الجَدِيلَيْن المُحَمْلَجَيْن

فنصب مثل الجديلين وجعله صفة للذين . قال أبو على : ويجيء قوله تعالى[5] ﴿ كالذى خاضوا ﴾ على قياس ، فيكون التقدير : وخضتم كخوضهم ، فلا يعود

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧١ .

(٢) البيتان من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٧٠ . لم أقف على قائلهما . وقال العينى جـ ١ ص ٤٨٧ أنشده أبو على و لم يعزه إلى قائله . وراجع معجم شواهد العربية جـ ١ ص ٤٠٢ ، وشرح شواهد المغنى جـ ٢ ص ٧٤١ .

(٣) سورة الشورى آية ٢٣ .

(٤) قال فى شرح المفصل جـ ٣ ص ١٥٣ : لم أعثر على نسبة هذا البيت ، وهو من الرجز ، وراجع معجم شواهد العربية والدرر ٦٢/١ .

(٥) سورة التوبة آية ٦٩ .

إلى الذى شىء ، لأنها فى مثل هذا حرف .

قلت : حاصل كلام أبى على أن الذى على ثلاثة أقسام : موصولة ، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة ، ومصدرية محكوم بحرفيتها . وهذا المذهب أيضا هو مذهب الفراء رحمه الله ، وهو الصحيح ، وبه أقول .

وأجاز الفراء فى قوله تعالى[1] ﴿ تمامًا على الذى أحسن ﴾ أن يكون الذى مصدرية والتقدير : تمامًا على إحسانه ، أى على إحسان موسى عليه السلام . وأجاز أن تكون موصوفة بأحسن على أن أحسن أفعل تفضيل ، قال : لأن العرب تقول : مررت بالذى خير منك ، ولا تقول : مررت بالذى قائم ، لأن خيرًا منك كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام . وكذا يقولون : مررت بالذى أخيك ، وبالذى مثلك ، إذا جعلوا صفة الذى معرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام ، جعلوها تابعة للذى ، أنشد الكسائى[2] :

إنّ الزُّبَيْرِىّ الذى مثلَ الجَلَـم   مشى بأسلافك فى أهل الحرم

قلت : وهذا الذى أنشد الكسائى مثل الذى أنشد الأصمعى :

حتى إذا كانا ...... البيت

وحكى الفراء عن بعض العرب : أبوك بالجارية الذى يكفل ، وبالجارية ما يكفل ، والمعنى : أبوك بالجارية كفالته ، وهذا صريح فى ورود الذى مصدرية . ومنه قول عبد الله بن روحة[3] :

فثبَّتَ الله ما أتاكَ مـن حسن   فى المُرْسَلِين ونَصْرًا كالذى نُصِرُوا

أى ونصرا كنصرهم . ومثله قول جرير[4] :

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ٥٤ .

(٢) البيت من الرجز ، ولم أعرف قائله .

والجلمان : المقراضان ، واحدهما جلم للذى يجز به ، والجلم اسم يقع على الجلمين ، والجلم الهلال ليلة يهل « والجلم القمر » راجع اللسان فى « جلم » وذكره فى الدرر جـ ١ ص ٦٢ وروايته أنا الزبيرى ...

(٣) البيت من البسيط .

(٤) البيت من البسيط ، راجع ديوان جرير ص ٤٩١ طبعة بيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م والبيت من =

يا أُمَّ عَمْرٍو جزاك الله مغفرة ... رُدّى عَلَىَّ فؤادى كالذى كانا

ومثله قول ابن أبى ربيعة[1] :

٣٧ ب / لو أنّهم صبروا عنّا فنعرفه ... منهم إذا لصبرنا كالذى صبروا

ومثله قول الآخر[2] :

دعاني أبو سعد وأهدى نصيحة ... إلىّ ومما أن تغـر النصائـح

لأجرر لحيى كلب نبهان كالذى ... دعا القاسـطىَّ حَتفُه وهو نازح

فصل : ص : وتقع « أىّ » شرطية ، واستفهامية ، وصفة لنكرة مذكورة غالبا ، وحالا لمعرفة ، ويلزمها فى هذين الوجهين الإضافة لفظا ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى ، أو معنى لا لفظا .

وقد يُسْتَغنى فى الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه .

وأىّ فيهما بمنزلة كلٍّ مع النكرة ، وبمنزلة بعضٍ مع المعرفة .

ولا تقع نكرة موصوفة خلافا للأخفش .

وقد يحذف ثالثُها فى الاستفهام ، وتضاف فيه إلى النكرة بلا شرط ، وإلى المعرفةِ بشرطِ إفهامِ تثنيةٍ أو جمعٍ أو قصدِ أجزاءٍ أو تكريرها عطفا بالواو .

ش : من شواهد أى الشرطية قول الشاعر[3] :

أىَّ حين تلمّ بى تَلْق ما شِئْـ ... ـتَ من الخير فاتخذنى خليـلا

ومن شواهد الاستفهامية قوله تعالى[4] ﴿ فأىُّ الفرِيقَين أحقُّ بالأمن ﴾ وقول

= قصيدة مطلعها :

بان الخليط ولو طووعت ما بانا ... وقطعوا من حبال الوصل أقرانا

(١) البيت من البسيط ، راجع ديوان عمر بن أبى ربيعة ص ١٤١ وروايته : لو أنهم صبروا عمدا لنعرفه ..

(٢) البيتان من الطويل ، وهما لعمارة بن عقيل ، والبيت الثانى أوله : لأُجْزِرَ لحمى ... أى لأكون جَزرة له أى بدنة تنحر ، راجع الكامل للمبرد جـ ١ ص ٩٨ .

(٣) البيت من الخفيف ، ولم أعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٧٠ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ٨١ .

ابن مسعود رضى الله عنه للنبى ﷺ[1] « أىُّ العمل أحبُّ إلى الله ؟ قال : الصلاةُ على وقتها » ومن شواهد الواقعة صفة لنكرة قول الشاعر[2] :

دعوت امرأ أىَّ امرئٍ فأجابنى وكنتُ وإيّاه ملاذًا وموْئِلا

وأشرت بقولى « مذكورة غالبا » إلى ندور قول الفرزدق[3] :

إذا حاربَ الحجاجُ أىَّ منافق علاه بسيف كلّما هزّ يقطع

أراد : منافقا أىَّ منافق . ومن شواهد الواقعة حالا لمعرفة قول الآخر[4] :

فأوْمَأْتُ إيماءً خفِيًّا لِحَبْترٍ فلله عينا حَبْترٍ أيَّما فتى

ولا تستغنى فى هذين الوجهين عن الإضافة معنى ولفظا إلى نكرة تماثل ما هى له لفظا ومعنى نحو : دعوت امرأ أى امرىء ، أو معنى لا لفظا نحو : دعوت امرأ أى فتى .

فأما فى الشرط والاستفهام فيجوز استغناؤها بمعنى الإضافة عن لفظها إن كان المضاف إليه معلوما كقوله تعالى[5] ﴿ أيًّا ما تدعوا فله الأسماءُ الحُسْنى ﴾ فهذا مثال حذف المضاف إليه فى الشرط ، ومن حذفه فى الاستفهام قول ابن مسعود رضى الله عنه « ثم أىٌّ ؟ قال : بر الوالدين . قلت : ثم أىٌّ ؟ قال : الجهاد فى سبيل الله » وهى فيهما مع النكرة بمنزلة كلٍّ ، ومع المعرفة بمنزلة بعض . ولهذا يقال فى التنكير : أىُّ رجلين أتيا ؟ وأىُّ رجال ذهبوا ؟ فتثنى الضمير وتجمعه كما تفعل حين تقول :

---

(١) رياض الصالحين ص ٤٧٦ رقم ١٢٨٣ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٧٠ ، ومعجم شواهد العربية .

(٣) البيت من الطويل ، راجع الدرر جـ ١ ص ٧١ ، وديوان الفرزدق جـ ٢ ص ٥١٥ .

(٤) البيت للراعى النميرى ، وهو من الطويل ، راجع الدرر جـ ١ ص ٧١ .

(٥) سورة الإسراء ، آية : ١١٠ .

كل رجلين أتيا ، وكل رجال ذهبوا[1] .

ويقال فى التعريف : أىُّ الرجلين أتى ؟ وأىُّ الرجال ذهب[2] ؟

وأجاز الأخفش وقوع أىّ نكرة موصوفة نحو قولك : مررت بأىٍّ كريم ، ولا حجة له إلا القياس على « ما » و « من » فى قول العرب : رغبتُ فيما خيرٍ مما عندك ، و[3] :

فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرِنا

والقياس فى مثل هذا ضعيف .

وأشرت بقولى « وقد يحذف ثالثها فى الاستفهام » إلى قول الفرزدق[4] :

تنظرت نصْرًا والسِّماكين أَيْهما علىَّ من الغَيْث استهلت مواطره

وتناول قولى « وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع » ما أضيف إلى مثنى لفظا ومعنى ، وإلى جمع لفظا ومعنى ، وإلى مثنى معنى لا لفظا نحو : أىُّ الرجلين أفضل ؟ وأىّ الرجال أفضل ؟ وأيُّهما أكرم ؟ وأيُّهم أكرم ؟ فإن كانت المعرفة التى أضيف إليها أى مفردة اللفظ والمعنى لم يضف إليها إلا مقصودا أجزاؤها ، نحو : أىُّ ثوبك بلى ؟ أو معطوفا عليها بالواو ، ومثله قول الشاعر[5] :

فلئن لقيتُك خاليْين لتعلمَـنْ أيِّى وَأيُّك فارس الأحـزاب

فصل : ص : من الموصولات الحرفية « أنْ » الناصبةُ مضارعا ، وتوصَلُ بفعل متصرف مطلقا .

ومنها « أنّ » وتوصل بمعموليها .

---

(١) ليس فى ب من أول : فتثنى الضمير ... إلى : ذهبوا .

(٢) فى ب زيادة : كما تقول : بعض الرجلين أتى ، وبعض الرجال ذهب .

(٣) البيت من الكامل ، وقائله حسان بن ثابت أو كعب بن مالك أو عبد الله بن رواحة أو بشير بن عبد الرحمن ابن كعب بن مالك وبقيته : حب النبى محمد إيانا . راجع الدرر جـ ١ ص ٧٠ ، والعينى جـ ١ ص ٤٨٦ ، وشرح المفصل جـ ٤ ص ١٢ . واللسان فى « منن » .

(٤) فقد حذف الحرف الثالث فيها ، وراجع ص ١٧٦ .

(٥) البيت من الكامل ، قال العينى جـ ٣ ص ٤٢٢ : لم أقف على اسم قائله ، وراجع العينى جـ ٢ ص ٦٢ – ٦٣ ، والدرر جـ ٢ ص ٦٢ ، ومعجم شواهد العربية .

ومنها « كَىْ » وتوصل بمضارع مقرونةً بلام التعليل لفظا أو تقديرا .

ومنها « ما » وتوصل بفعل متصرف غيرِ أمرِ ، وتختص بنيابتها عن ظرف زمان ، موصولةً فى الغالب بفعل ماضى اللفظ ، مثبتٍ أو منفىٍّ بلم ، [وليست اسما فتفتقر إلى ضمير ، خلافا لأبى الحسن وابن السراج ،][1] وتُوصلُ بجملة اسمية على رأى .

ومنها « لو » التاليةُ غالبا مُفْهِمَ تمنٍّ ، وصلتها كصلة « ما » فى غير نيابة ، وتغنى عن التمنى فينتصب بعدها الفعلُ مقرونًا بالفاء] .

ش : قد تبين من كلامى فى أول هذا الباب أن الموصولات الحرفية هى التى تقوم بصلاتها مقام مصادر ، والحاجة الآن داعية إلى تعيينها .

فمنها « أنْ » وقيدت « بنصبها المضارع » احترازا من التى أصلها « أنّ » نحو[2] ﴿ علم أن سيكون ﴾ ومن الزائدة نحو[3] ﴿ فلما أن جاء البشير ﴾ ومن التفسيرية نحو[4] ﴿ فأوْحَيْنا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر ﴾ ولهن موضع يذكرن فيه ، وكذا المصدرية لاستيفاء القول فيها موضع آخر .

والذى دعت الحاجة إليه هنا / كيفية وصلها وبيان ما توصل به ، فذكر أنها توصل بفعل متصرف مطلقا ، ليتناول ذلك الفعل المضارع المتصرف نحو : أريد أن تفعل ، والماضى المتصرف نحو ، عجبت من أن أتيت ، والأمر المتصرف نحو : أرسلت إليه بأن افعلْ ، وقرنت أن بالباء بعد : أرسلت ، لئلا يوهم تجردها من الباء أنها التفسيرية . ١٣٨

وعلم بذكر « التصرف » قيدا لما توصل به أنْ ، أنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع كينبغى[5] فى الأشهر ، ولا ماض كعسى ، ولا أمر كهَلُمَّ فى لغة بنى تميم .

---

(١) من أول : « وليست اسما ... » إلى : ابن السراج « ليس فى المخطوطتين » ، وهو من التسهيل المحقق ص ٣٨ والخلاف صحيح . راجع الهمع ١/٨١ .

(٢) سورة المزمل آية ٢٠ .

(٣) سورة يوسف آية ٩٦ .

(٤) سورة الشعراء آية ٦٣ .

(٥) فى اللسان فى « بغى » وقولهم : ينبغى لك أن تفعل كذا فهو من أفعال المطاوعة تقول بغيته فانبغى ... الزجاج يقال انبغى لفلان أن يفعل كذا أى صلح له أن يفعل كذا .

وإذا ثبت هذا فاعلم أن الواقعة فى قوله تعالى[1] ﴿ وأَنْ عسى أَنْ يكون قد اقترب أجلهم ﴾ و[2] ﴿ وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها خبرها .

ومثال وصل « كى » مقرونة بلام التعليل لفظا ، جئت لكى أراك . ومثالها مقرونة بها تقديرا : جئت كى أراك . ولا يتعين كون « كى » مصدرية إلا وهى مقرونة باللام لفظا ، وأما إذا لم تقارنها اللام لفظا فيحتمل أن تكون مصدرية ، واللام مقدرة كما تقدر مع « أن » فى : جئت أنْ أراك . ويحتمل أن تكون حرف جر بمعنى اللام ، ويكون الفعل بعدها منصوبا بأن مقدرة ، فإذا لفظ باللام لم تكن بمعناها لئلا يلزم دخول حرف جر على حرف جر وأما قول الشاعر[3] :

فقالت أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحًا لسانَك كيما أن تَغُرّ وتخدعا

فكى فيه حرفُ جرٍ لا حرفُ مصدرى ، لئلا يلزم دخول حرف مصدرى على حرف مصدرى ، وأجاز الفراء ذلك وجعل أحدهما مؤكدا للآخر ، وأيَّدَ مذهبه فى ذلك بقول الشاعر[4] :

أردتُ لكيما أن تطيرَ بِقرْبَتِى فتتركها شَنًّا ببيداء بَلْقَع

فجمع بين اللام وكى وأن ، فهذا لا محيص فيه من أحد أمرين مُسْتَغْرَبَيْن : إمَّا أن تكون كى مصدرية فيلزم اجتماعها مع أنْ وهما حرفان مصدريان ، وإمَّا أن تكون حرف جر فيلزم اجتماعها مع اللام وهما حرفا جر . إلا أن اجتماع حرفين مصدريين أسهل

---

(١) سورة الأعراف آية ١٨٥ .

(٢) سورة النجم آية ٣٩ .

(٣) البيت من الطويل ، الدرر جـ ٢ ص ٥ وقال فى خزانة الأدب ٥٨٤/٣ : والصحيح أن البيت لجميل العذرى .

(٤) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، راجع شرح المفصل جـ ٧ ص ١٩ ، وخزانة الأدب جـ ٣ ص ٥٨٥ . والشن : القربة الخلق . والبيداء : الفلاة التى يبيد من يدخلها . والبلقع : القفر ، وراجع معجم شواهد العربية .

من اجتماع حرفى جر ؛ لأن للحرف المصدرى شبها للأسماء بوقوعه مواقعها ، وتوكيد اسم بمثله جائز ولو كان موصولا كقراءة زيد بن على رضى الله عنهما[1] ﴿ خلقكم والذين مَنّ قبلكم ﴾ وكقول معاوية رضى الله عنه[2] :

إنّ الذين الألى أدخلتهم نفر ... لولا بَوادِرُ إبْرَاق وإرْعَاد

وكذا توكيد ما له شبه بالأسماء من الحروف ، بخلاف ما لا شبه له بها كحروف الجر .

ويجوز جعل : مَنّ فى الآية ، والألى فى البيت خبرَ مبتدأ مضمر ، هو وخبره صلة الذين .

وأشرت بالتنبيه على أن « كى » لا تخلو من لام التعليل إلى أنها لا تتصرف تصرف « أنْ » فإنَّ أنْ يبتدأ بها ، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافًا إليها ومجروروة بأكثر حروف الجر . وكى لا تقع إلا مجرورة باللام ، أو مقدرًا معها اللام .

وأما « ما » المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وأكثر ما يكون ماضيًا كقوله تعالى[3] ﴿ وضاقت عليكم الأرضُ بما رَحُبَتَ ﴾ وكقول الشاعر[4] :

يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالى ... وكان ذهابُهنّ له ذهابا

وتقع هى وصلتها موقع ظرف الزمان كقولك : جُدْ ما دُمْتَ واجدا ، أى مدة دوامك واجدا ، ولا يشاركها فى هذا الاستعمال غيرها .

وقد أجاز الزمخشرى مشاركة « أنْ » إياها فى ذلك ، وجعل من ذلك قوله تعالى[5] ﴿ أَلَمْ تَرَ إلى الذى حَاجَّ إبراهيم فى ربِّه أن آتاه الله الملك ﴾ والذى ذهب إليه غير جائز عندى ؛ لأن استعمال أن فى موضع التعليل مجمع عليه ، وهو لائق فى هذا الموضع فلا يعدل عنه . واستعمالها فى موضع التوقيت لا يعترف به أكثر

---

(١) سورة البقرة آية ٢١ البحر ١/٩٥ ومعجم القراءات ١/٢٧ .
(٢) البيت من البسيط ذكر فى ص ١٩٨ .
(٣) سورة التوبة آية ٢٥ .
(٤) البيت من الوافر ، ولم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٥٤ – ٥٥ ، ومعجم شواهد العربية .
(٥) سورة البقرة آية ٢٥٨ .

النحويين ، ولا ينبغي أن يعترف به ، لأن كلّ موضع أُدُّعى فيه ذلك صالح للتعليل ، فالقول به موقع فى لبس .

وأجاز الزمخشرى أيضًا فى قوله تعالى[1] ﴿ ودية مُسَلَّمَةٌ إلى أهله إلا أنْ يصدقوا ﴾ ما أجاز فى ﴿ أن آتاه الله ﴾ وأن يكون حالا ، كأنه قيل :

مسلمة إليهم إلا حين يتصدقون على القاتل بالعفو ، أو متصدقين بالعفو . وليس كما قال ، بل التقدير : مسلمة إليهم إلا بأن يصدقوا بالعفو ، وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع على مثله ، إذ ليس فيه إلا حذف حرف جر داخل على أن ، وهو مطرد ، بخلاف الوجهين اللذين ادعاهما الزمخشرى .

وقد استشهد بعضهم على وقوع أنْ وصلتها موقع ظرف الزمان بقول الشاعر[2] :

فقلتُ لها لا تَنْكِحِيه فإنــه ... لأول سَهْمٍ أنْ يلاقِيَ مَجْمَعا

٣٨ ب

وزعم المستشهد به أن معناه : لأول سهم زمان ملاقاته / مجمعا ، ولا حجة فيه لإمكان أن يكون التقدير : فإنه لأول سهم بأن يلاقى مَجْمعًا ، أى سبب ملاقاته مجمعًا ، وهذا التقدير موافق للمعنى ، مع الاتفاق على كثرة نظائره ، فهو أولى .

وإذا وقعت « ما » المصدرية موضع الظرف لم توصل فى الغالب إلا بفعل ماضى اللفظ مثبت أو منفى بلم كقول الشاعر[3] :

ولَن يلبث الجُهّالُ أنْ يَتَهَضَّمُوا ... أخا الحِلم ما لم يَسْتَعِن بجهول

وقد توصل بمضارع خال من النفى بلم كقول الشاعر[4] :

نُطوِّف ما نُطَوِّف ثم يأوى ... ذوو الأمـوال منـا والعديـمُ

---

(١) سورة النساء آية ٩٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرا . راجع الدرر جـ ١ ص ٢٠٠ ، وروايته :

وقالوا لها لا تنكحيه فإنه ... لأول نصل ......

(٣) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٥٥ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيتان من الوافر ، وهما من قصيدة لبُرْج بن مُسْهِر الطائى ، وهو شاهد على وصل « ما » بفعل مضارع مثبت قليلا ، والجوف : جمع أجوف . والصفاح : الحجارة العراض . راجع ديوان الحماسة جـ ٢ ص ٨٩ ، وشرح شواهد المغنى جـ ١ ص ٢٨٠ – ٢٨١ .

إلى حُفَر أسَافِلُهن جُوفٌ وأعلاهن صُفَّاحٌ مُقيمُ

وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر[1] :

وَاصِلْ خلِيلَك ما التوصلُ ممكنٌ فلأَنت أو هو عن قريبٍ ذاهب

وقال آخر[2] :

فعسْهُم أبا حسَّانَ ما أنت عائِسُ

وقد توصل بمضارعٍ المصدريةُ غير الظرفية كقول الشاعر[3] :

وللمنية أسباب تُقَرِّبُها كما تقرب للوحْشية الذُّرُع

وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر[4] :

أحلامُكم لسقام الجهل شافيةٌ كما دماؤكُم تشفى من الكَلَب

وكذا قول الآخر[5] :

أعَلاقةً أمَّ الوُليدِ بعدما أفنانُ رأسِكَ كالثَّغام المُخْلِس

والحكم على « ما » هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة ، لأنها إذا كانت مصدرية كانت هى وصلتها فى موضع جر بالكاف فى البيت الأول ، وبإضافة الظرف فى البيت الثانى ، ولم يصرف شيء عما هو له ثابت ، بخلاف الحكم بأن (ما) كافة .

---

(١) البيت من الكامل .

(٢) هذا شطر بيت من الطويل ، وقد ذكره فى اللسان فى « عوس » ولم ينسبه ولم يكمله ، والعَوْس والعَوَسانُ الطَوْف بالليل ، وهو لخفاف كما فى الجيم ٢/٢٤٧ وصوره : رأيت رجالا يألَهُونَ هَوَانَهم .

(٣) البيت من البسيط ، والذرع : الناقة التى يستتر بها رامى الصيد كالذُّرْعَة ، القاموس المحيط .
ذكر البيت فى اللسان « ذرع » ولم ينسبه .
يقول حسان بن ثابت :

إذا نصبنا لقوم لا ندب لهم كما يدب إلى الوحشية الذرع

ديوان حسان ص ٣٠٧ . وذكر فى غريب الحديث للبستى ١/٣٢٤ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله الكميت بن زيد . راجع الدرر جـ ١ ص ٥٤ ، وجـ ١ ص ٨١ شعر الكميت ابن زيد الأسدى ، د . داود سلوم وروايته :

.... كما دماؤكم يُشْفَى بها الكلبُ

(٥) البيت من الكامل ، وقائله المرار الأسدى ، راجع اللسان فى « ثغم » والثغام شجر يبيض كأنه الثلج ، وخزانة الأدب جـ ٤ ص ٤٩٣ ، وكتاب تهذيب إصلاح المنطق ص ٧٧ .

وأيضًا فإن النظر يقتضى أن تكون (ما) مصدرية لكثرة استعمالها ، وعملها غير مقصورة على الوصل بالفعل ، بخلاف أنْ وكى ، ولا تستحق ذلك (لو) المصدرية لقلة استعمالها ، فإن الحاجة إلى اختلاف المصحوب فى صلة وغيرها دون كثرة استعمال غير ماسة .

وأيضًا فمن مواقع ما المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفا ، والوقت الواقع ظرفًا يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية ، فإذا وصلت ما بكلتا الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الوقت سلك بها سبيل ما وقعت موقعه ، فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحا على الحكم بمنعه ، هذا على تقدير عدم ذلك مسموعًا ، فكيف وقد ظفرت به فى البيتين السابق ذكرهما : أعنى :

واصلْ خليلك ، و : فعسهم أبا حسان . وإذا ثبت وصل ما المصدرية النائبة عن الظرف بجملة اسمية ، لم يستبعد وصلها بها إذا لم تكن نائبة عن ظرف .

وأما « لو » المصدرية فعلامتها أن تصلح فى موضعها « أن » ، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنٍّ كقوله تعالى[1] ﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾ وقد تكون غير مسبوقة بتمنٍّ كقول قتَيلة أخت ضرار[2] :

ما كان ضَرَّك لو مننتَ وربما ... مَنْ الفتى وهو المَغِيظُ المُحْنَق

وقال آخر[3] :

لقد طَوَّفْتُ فى الآفاق حتى ... بليت وقد أَنى لى لو أبيد

وقال آخر[4] :

وربّما فاتَ قومًا جلُّ أمرِهم ... من التأنِّى وكان الحزمَ لو عَجِلوا

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .

(٢) البيت من الكامل . راجع الدرر جـ ١ ص ٥٣ – ٥٤ ، والتصريح جـ ٢ ص ٢٥٥ .

(٣) البيت من الوافر ، وقائله المِسْجاح بن سِباع الضبى ، ديوان الحماسة جـ ١ ص ٤١٧ .

(٤) البيت من البسيط ، للأعشى أو للقطامى من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك وقبله :

والناس من يلق خيرا قائلون له ... ما يشتهى ولأم المخطئ الهبل =

ولا توصل إلا بفعل متصرف ماض أو مضارع ، وهذا المراد بقولى : « وصلتها كصلة ما فى غير نيابة » وأكثر النحويين لا يذكرون « لو » فى الحروف المصدرية ، وممن ذكرها الفراء وأبو على ، ومن المتأخرين التبريزى وأبو البقاء . وقال أبو على فى التذكرة ، وقد حكى قراءة بعض القراء[1] ﴿ وَدُّوا لو تدهن فيدهنوا ﴾ بنصب فيدهنوا ، حمله على المعنى كأنه قال : ودوا أنْ تدهن فيدهنوا كما حمل[2] ﴿ أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر ﴾ على : أو ليس بقادر .

وأشرت بقولى « وتغنى عن التمنى فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء » إلى نحو قول الشاعر[3] :

سَرَيْنا إليهم فى جموع كأنها جبالُ شَرَوْرَى لو نُعانُ فَتَنْهَدا

فلك فى نصب تنهد أن تقول : نصب لأنه جواب تَمن إنشائى كجواب ليت لأن الأصل : وددنا لو نعان ، بحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندى هو المختار .

ولك أن تقول : ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر . لأن « لو » والفعل فى تأويل مصدر ، والمصدر قد يعطف عليه الفعل فينصب بإضمار أن ، كقول الشاعر[4] :

لقد كان فى حولٍ ثواءٍ ثويْتَه تَقَضِّى لُبانات ويسأَمَ سائم

= قد يدرك المتأنى بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل .

راجع حاشية الأمير على المغنى جـ ١ ص ٣٦٠ – ٣٦١ ، ومعجم شواهد العربية . والبيتان فى ديوان القطامى ص ٢٥ ، وليس فى القصيدة الشاهد المذكور . وليس فى ديوان الأعشى .

(١) سورة القلم ، آية : ٩ . البحر ٣٠٩/٨ ، ومعجم القراءات ١٩٦/٧ .

(٢) سورة الأحقاف ، آية : ٣٣ .

(٣) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، وتنهد : تنهض . راجع العينى جـ ٤ ص ٤١٣ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للأعشى . وثواء بدل اشتمال من حول ، وحذف الضمير للعلم به والتقدير : ثواء فيه ، راجع شرح المفصل جـ ٣ ص ٦٥ ، وراجع كتاب سيبويه جـ ٣ ص ٣٨ . وديوان الأعشى ص ٧٧ .

ومنه قراءة السبعة إلا نافعًا[1] ﴿ إلا وَحْيا أو من وراء حجاب أو يرسلَ ﴾ بالنصب عطفا على « وحْيا » .

وذهب أبو على فى « لو » التى بعدها : نعان ، وشبْهها إلى أنها بمعنى الأمر وأن النصب بعدها كالنصب بعد الأمر ، قال فى التذكرة بعد كلامه على قراءة من قرأ « فيدهنوا » بالنصب : يجوز أن تكون « لو » هذه أجريت مجرى (لو) التى بمعنى الأمر فى قوله : (لو نعان / فنَنهد) أى : أعنا يا الله (فننهد) . وقال أيضا فى قوله تعالى[2] ﴿ فلو أنّ لنا كَرَّة فنكون من المؤمنين ﴾ أى : أحدِثْ لنا كرة فنكون . هذا نص كلامه فى التذكرة .

١٣٩

وأما الزمخشرى فإنه قال : وقد يجىءُ (لو) فى معنى التمنى كقولك : لو تأتينى فتحدثنى ، كما تقول : ليتك تأتينى فتحدثنى ، فإن أراد بهذا الكلام ما أردته أنا فهو صحيح ، وإن أراد أن (لو) حرف موضوع للتمنى كليت فغير صحيح ، لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت . وذلك أن حروف المعانى مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء ، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه ، ولهذا امتنع الجمع بين لعلَّ وأترجى ، وبين إلا وأستثنى ، فلو كانت (لو) موضوعة للتمنى كليت لساوتها فى امتناع ذكر فعل التمنى معها ، فكان قول القائل : تمنيت لو تفعل ، غير جائز ، كما أن قولك : تمنيت ليتك تفعل غير جائز ، والأمر بخلاف ذلك ، فصح ما قلته والحمد لله .

فإن قيل : كيف دخلت « لو » المصدرية على أنّ فى نحو﴿ فلو أن لنا كرة ﴾ ؟

فالجواب من وجهين : أحدهما : أن لو داخلة على (ثبت) مقدرا رافعا لأنَّ ، فلا يلزم من ذلك مباشرة حرف مصدرى لحرف مصدرى .

الثانى : أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظى ، وهو من أحسنه ، لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ ، وهو أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه ، ومنه

---

(١) سورة الشورى ، آية : ٥١ . نافع وابن ذكوان برفع اللام ، الإتحاف ص ٣٨٤ .
(٢) سورة الشعراء ، آية : ١٠٢ .

توكيد السبل بالفجاج فى قوله تعالى[1] ﴿ لتَسْلكوا منها سبلا فجاجا ﴾ ومنه توكيد الذين بمَنْ فى قراءة زيد بن على[2] ﴿ والذين مَنْ قبلكم ﴾ ولتفضيل هذا النوع من التوكيد على إعادة اللفظ بعينه كان قولك : زيد كمثل عمرو ، شائعا مستحسنا فى النثر والنظم ، بخلاف : زيد ككعمرو ، فإنه مخصوص بالضرورة كقوله : ككما يُؤَثْفين[3] ، وقد اجتمعت أنْ ولو المصدرية فى قول على رضى الله عنه مخاطبا لعامله : ما كان عليك أن لو صمت لله أياما ، وتصدقت بطائفة من طعامك محتسبا .

فصل : ص : الموصول والصلة كجزأى اسم ، فلهما ما لهما من ترتيب ، ومَنْع فصل بأجنبى إلا ما شَذَّ ، فلا يُتْبَع الموصولُ ، ولا يُخْبَرُ عنه ، ولا يُسْتَثنى منه قبل تمام صلته أو تقدير تمامها .

وقد تَرِدُ صلةٌ بعد موصولين أو أكثر مُشتَركا فيها ، أو مَدْلولا بها عَلى ما حذف إلا أل .

وقد يُحْذَفُ ما عُلم من موصولٍ غير الألف واللام ، ومن صلة غيرهما .

ولا تُحْذَفُ صلةُ حرفٍ إلَّا ومَعْمُولُها باق ، ولا موصولٌ حَرْفِىّ إلا « أنْ » .

وقد يلى معمولُ الصِّلة الموصول إن لم يكن حرفا ، أَو الألف واللام .

ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوفٍ دَلَّ عليه صلتُها ، ويندر ذلك فى الشعر مع غيرها مطلقا ، ومعها غير مجرورة بمن .

ش : للموصول مع الصلة شبَه بشطرى الاسم ، وأشبَه الأسماء بهما المركبُ تركيب مَزْج كبعلبك ، فإن المفرد مباين لهما بعدم التركيب ، والمضاف والجملة

---

(١) سور نوح ، آية : ٢٠ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢١ .

(٣) من قول خطام المجاشعى :

لم يبق من آى بها يُحَلَّيْن — غيرُ خطام ورَماد كِنْفَيْنْ

وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ

راجع اللسان فى « ثفا » و « غرا » والكتاب جـ ١ ص ١٣ و ٢٠٣ وخزانة الأدب جـ ١ ص ٣٦٧ وجـ ٢ ص ٣٥٣ . والبيت من السريع .

مباينان لهما بتأثير صدرهما فى عجزيهما ، والمركب تركيب مزج خال من تلك المباينات ، فكان شبهه أولى بالاعتبار .

والضمير من قولى (فلهما) عائد إلى الموصول والصلة ، ومن قولى (ما لهما) عائد على جزأى الاسم ، أى للموصول من التقدم ما لصدر الاسم المشار إليه ، وللصلة من التأخر ما لعجزه ، فهذا هو المراد بالترتيب ، لأن الصلة لا يتقدم بعض أجزائها على بعض ، كما لا يتقدم بعض أجزاء العجز على بعض ، بل يجوز فى الجملة الموصول بها من تقديم وتأخير ما يجوز فيها قبل كونها صلة ، ما لم يعرض فى الوصل مانع من بعض ما كان جائزا ، وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

وكما وجب الترتيب وجب منع الفصل بأجنبى إلا ما شذ ، ولا يدخل فى الأجنبى القسم لأنه يؤكد الجملة الموصول بها ، كقول النبى ﷺ « وأبنوهم بمَنْ والله ما علمت عليهم من سوء قط » ولا جملة الاعتراض كقول الشاعر[1] :

ماذا ولا عَتْبَ فى المَقْدُور رُمْتَ أما ... يَكْفِيك بالنُّجْحِ أم خُسْرٌ وتضليل

ففصل بين (ذا) و (رمت) بلا عتب فى المقدور ، لأن فيه توكيدا وتشديدا لمضمون الجملة الموصول بها .

والجملة الحالية أولى ألا تعدَّ أجنبية كقول الشاعر[2] :

إنّ الذى وهو مُثْرٍ لا يَجُود حَر ... بفاقةٍ تعتريه بعد إثراء

فقوله : وهو مثر ، جملةٌ حاليةٌ العاملُ فيها فعل الصلة وهو يجود ، وما عَمِلَ فيه فعل الصلة فهو من الصلة ، فلا يكون أجنبيا .

ومما لا ينبغى أن يُعَدّ أجنبيا النداء الذى يليه مخاطَبٌ كقول الشاعر[3] :

وأنتَ الذى يا سعد بُؤْتَ بمَشْهَد ... كريم وأثوابِ المكارم والحمد

---

(١) البيت من البسيط ، ولم يعرف قائله : راجع الدرر جـ ١ ص ٦٥ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من البسيط ، ولم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٥ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو من قصيدة لحسان بن ثابت يرثى بها سعد بن معاذ ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٥ وروايته :

وأنت .... وأبت .... وأثواب السيادة والحمد

فلو لم يَله مخاطب عُدَّ أجنبيا و لم يجز إلا فى ضرورة كقوله[1] : ٣٩ ب

تَعشْ فإن عاهَدْتنى لا تخونُنى نكن مثل مَنْ يا ذئب يصطحبان

ومن الفصل الذى يعد شاذا لكونه أجنبيا محضا قوله[2] :

وأبْغَضُ مَنْ وَضعْت إلىّ فيه لسانِىَ مَعشَرٌ عنهم أذُودُ

ففصل بين « فيه » و « لسانى » وبين ما يتعلقان به وهو وضعت « بإلىّ » وهو أجنبى ، لأنه متعلق بما قبل الموصول وهو « أبغض » والأصل أن يقال : وأبغض من وضعت فيه لسانى إلىّ معشرٌ .

ومثال ورود الصلة مشتركا فيها قول الشاعر[3] :

صِلِ الذى والتى مِنّا بآصرة وإن نأَتْ عن مدى مرماهما الرحمُ

ومثال ورودها مدلولا بها على ما حذف قوله[4] :

وعند الذى واللات عُدنك إحنة عليك فلا يغررك كيدُ العوائد

ومثله قول الآخر[5] :

من اللواتى والتى واللاتى يزعمن أنى كبرت لِداتى

وإذا كان الموصول « الألف واللام » لم يجز حذفه ولا حذف صلته .

وإذا كان حرفا مصدريا لم يجز حذفه أيضا ، إلا إذا كان « أنْ » فإنها فاقت أخواتها بكثرة الاستعمال ، فأوثِرَتْ بجواز الحذف ، لأن الشعور بها عند حذفها ممكن ، بخلاف أخواتها ، وهى فى حذفها على ضربين : أحدهما أن تحذف ويبقى عملها ، والثانى أن تحذف ولا يبقى لها عمل :

فأما الحذف الباقى معه عملها فيذكر إن شاء الله فى باب إعراب الفعل .

---

(١) اليت من الطويل وهو للفرزدق ، وقد سبق ذكره فى ص ٢١٣ .

(٢) البيت من الوافر ، و لم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٤ ، ومعجم شواهد العربية ، والفصل فيه ليس بين الموصول والصلة ، بل بين أجزاء الصلة بأجنبى .

(٣) البيت من البسيط ، و لم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٦ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الطويل ، و لم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ٢ ص ٦٦ ، ومعجم شواهد العربية ، ومغنى اللبيب جـ ٢ ص ٣٥٦ .

(٥) البيت من الرجز ، وذكره فى اللسان فى « لتى » و لم ينسبه وروايته :

.... يزعمن أن قد كبرت لداتى

وراجع خزانة الأدب جـ ٢ ص ٥٥٩ .

وأما الثانى وهو الذى لا يبقى معه عملها فمنه قوله تعالى[1] ﴿ ومن آياته يريكم البرق ﴾ فيريكم صلة (لأن) حذفت وبقى (يريكم) مرفوعا ، وهذا هو القياس ، لأن الحرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله ، ومن ذلك أيضا قول الشاعر[2] :

فجاءت به وهو فى غربة فلولا تُجاذبُه قد غلب

أراد : فلولا أن تجاذبه ، ومثله قول الفرزدق[3] :

أَلَا إنَّ هذا الموتَ أضحى مسَلَّطا وكلُّ امرىء لا بُدَّ يُرْمى مُقَاتله

وقال ذو الرمَّة[4] :

وحُقَّ لِمَنْ أبو موسى أبوه يُوَفّقُه الذى نَصَب الجِبَالَا

ومثله قول الآخر[5] :

أو ليس من عجب أسائلكم ما خطبُ عاذِلَتى وما خطبى

أراد أن أسائلكم ، وقال الفرزدق أيضا[6] :

بحقٍّ امرئٍ بين الأقارعِ بيتُه وصعْصَعَةَ البحرِ الجزيل المواهب
يكون سبوقا للكرام إلى العلا إذا اتصل المقياس بين الحلائب

المقياس الغاية والحلائب المسابقة ومثله[7] :

وقالوا ما تشاءُ فقلت ألْهُو إلى الإصباح آثِـرَ ذى أثير

---

(١) سورة الروم ، آية : ٢٤ .

(٢) البيت من المتقارب .

(٣) البيت من الطويل ، راجع ديوان الفرزدق جـ ٢ ص ٦٧٤ ، أو تُرمى مقَاتله .

(٤) البيت من الوافر ، راجع ديوان شعر ذى الرمة تصحيح وتنقيح كارليل هنرى هيس ، مطبعة كلية كمبردج سنة ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ م .

(٥) البيت من الكامل .

(٦) البيتان من الطويل ، وليسا فى شرح ديوان الفرزدق ، لعبد الله إسماعيل الصاوى .

(٧) البيت من الوافر ، وهو لعروة بن الورد العبسى ، ديوانا عروة والسموأل ص ٣٢ وشرح درة الغواص ص ١٤٤ راجع الدرر جـ ١ ص ٣ ، واللسان مادة « أثر » وآثر ذى أثير أى أول كل شيء ، ولقيته أول ذى أثير وآثر ذى أثير ، وقيل الأثير الصبح ، وذو أثير وقته .

أراد أن أَلْهُوَ . ومن كلام بعض العرب : أذهبُ إلى البيت خيرٌ لى ، وتزورُنى خيرٌ لك ، وتسمعُ بالمعيدى خيرٌ لا أن تراه[1] .

وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ، وبقولهم فى ذلك أقول ، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش ، لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع ، فالقياس على « أنْ » فإنَّ حذفها مكتَفًى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعفُ من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه ، لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه ، وفى ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة . وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها ، فكان الموصول الأسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفى . وأيضًا فإن الموصول الاسمى كالمضاف ، وصلته كالمضاف إليه ، وحذف المضاف إذا علم جائز ، فكذلك ما أشبهه .

وأما السماع فمنه قول حسان[2] :

فوالله ما نِلتُم ولا نِيلَ منكم بمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا متقارِبِ

أراد : ما الذى نلتم وما نيل منكم .

ومنه قول بعض الطائيين[3] :

ما الذى دَأْبُه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

أراد : والذى هواه أطاع ، وأقوى الحجج قوله تعالى[4] ﴿ وقُولوا آمنّا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم ﴾ أى : وبالذى أنزل إليكم ، ليكون مثل[5] ﴿ آمِنُوا بالله ورسوله والكتاب الذى نَزّل على رسوله والكتاب الذى أنزلَ من قبل ﴾ .

ومثال حذف صلة الاسم للعلم بها قول الشاعر[6] :

---

(١) الميدانى ١٢٩/١ أول من قاله المنذر بن ماء السماء .

(٢) البيت من الطويل ، وقيل هو لعبد الله بن رواحة ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٨ ، وليس فى ديوان حسان . وشرح أبيات مغنى اللبيب تحقيق عبد العزيز رباح وزميله جـ ٧ ص ٣٤٦ .

(٣) البيت من الخفيف ، ولم يعرف قائله ، راجع المغنى جـ ٢ ص ٣٥٦ .

(٤) سورة العنكبوت ، آية : ٤٦ .

(٥) سورة النساء ، آية : ١٣٦ .

(٦) البيت من الطويل .

أَبِيدُوا الأَلَى شَبُّوا لَظى الحرب وادرَءُوا   شذَاها عن اللائى فَهُنّ لكم إمَا

فحذف صلة اللائى للعلم بها ، وهذا من الاستدلال بالمتقدم ، وهو كثير فى ذا الباب وغيره . ومثله قول الشاعر[1] :

أُصِيبَ به فَرْعا سُلَيْمٍ كلاهما   وعزّ علينا أن يُصَابا وعَزَّما

أى وعزٍّ ما أصيبا به .

ومن الاستدلال فى هذا بالمتأخر قول الشاعر[2] :

نحنُ الألى فاجْمَعْ جمو   عَك ثم وَجِّههم إلينا

١٤٠ فحذف صلة الألى لدلالة ما بعده / فكأنه قال : نحن الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم ، وفهم هذا بقوله : فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا .

ومثال حذف صلة الحرف باقيا معمولُها قول العرب : لا أفعل ذلك ما أنَّ حِراء مكانه ، وما[3] أن فى السماء نجما ، أى ما ثبت أن حراء مكانه ، وما ثبت أن فى السماء نجما فحذفوا الفعل الموصول به وأبقوا فاعله ، وهو أنّ وما عملت فيه . ومن ذلك قولهم : أمّا أنت منطلقا ، أى : لأن كنت ، فحذفوا كان وهى صلة أنْ ، وأبقوْا اسمها وهو أنت ، وخبرها وهو المنصوب ، وجعلوا ما عوضا من كان . ومن ذلك أيضا قول العرب : كلُّ شيء مَهَهٌ[4] ما النساءَ وذكرَهن ، أرادوا : ما عدا النساءَ وذكرهن ، فحذفوا صلة « ما » وهو « عدا » ، وأبقَوْا المنصوب به والمعطوف عليه .

وقد يلى الموصولَ معمولُ الصلة نحو قولك فى : جاء الذى أعطى أبوه زيدا درهما :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للخنساء ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٨ ، والديوان ص ١٣١ وروايته :
..... فعز   يصاب ونرغما

(٢) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبيد بن الأبرص يخاطب امرأ القيس ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٨ . والمغنى جـ ٢ ص ٣٥٦ والديوان ص ٩ .

(٣) الميدانى ٢٢٨/٢ .

(٤) المهمه والمهاه : الشيء الحقير اليسير ، وقيل : المهاه النضارة والحسن ، اللسان فى « مهه » وهو مثل ، الميدانى ٣٢/٢ وفيه : ما خلا النساء ويروى : مهاهن .

جاء الذى زيدا درهما أعطى أبوه ، فجاء هذا فى صلة الذى ، إذ لا ضرر فى جوازه ، بخلاف صلة الحرف وصلة « الألف واللام » فإن معمولها لا يتقدم عليها .

فأمّا الحرف فلأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته ، لأن اسميته منتفية بدونها ، فلو تقدم معموله كان تقدمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأى مصدر ، وليس كذلك تقدم معمول صلة الاسم غير الألف واللام ، لأن له تماما بدونها ، ولذلك جعل إعرابه إن كان معربا قبلها ، والإعراب الاسمى قبل تمام المعرب . ولما له من التمام بدونها جاز أن يستغنى عنها وعن معمولها إذا علمت ، بخلاف الموصول الحرفى ، فأما « الألف واللام » فامتزاجها بالصفة التى توصل بها أشد من امتزاج أنْ بالفعل الذى توصل به ، لأن « أن » قد تفصل من الفعل بلا النافية كقوله تعالى[1] ﴿ وحسبوا أن لا تكون فتنة ﴾ ولا تفصل الألف واللام من الصفة بلا ولا غيرها ، لأنها أشبهت أداة التعريف ، فعوملت معاملتها لفظا .

ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلتها كقوله تعالى[2] ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ و[3] ﴿ إنى لعملكم من القالين ﴾ و[4] ﴿ إنى لك من الناصحين ﴾ أى : كانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، وإنى قال لعملكم من القالين ، وإنى ناصح لك من الناصحين .

ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلا عليه من التبعيضية ، لأن فى ذلك إشعارا بأن المحذوف بعض المذكورين بعد ، فتقوى الدلالة عليه .

ويقل إذا لم تدخل مِنْ على الألف واللام ، ومنه قول الشاعر[5] :

تقول ودَقتْ صدرَها بيمينها   أَبَعْلِىَ هذا بالرَّحَى المتقاعسُ

أراد : بعلى هذا كائنا بالرحى ، ومتقاعسا بالرحا .

---

(١) سورة المائدة ، آية : ٧١ .

(٢) سورة يوسف ، آية : ٢٠ .

(٣) سورة الشعراء ، آية : ١٦٨ .

(٤) سورة القصص ، آية : ٢٢ . وليست فى ب .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأعرابى من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم وكان مُمْلَكا فنزل به أضياف فقام إلى الرحى فطحن لهم فمرت به زوجته فى نسوة فقالت لهن : أهذا بعلى : فأعلم بذلك فقال هذا البيت من أبيات . =

وكذلك يقل الحذف قبل غير الألف واللام ، وُجِدَت مِنْ أو لم تُوجَد ، ومثال ذلك مع وجود مِنْ قول الشاعر[1] :

لا تظلموا مِسْورا فإنه لكُمُ   من الذين وَفوْا فى السرِّ والعَلَن

ومثاله مع كون الموصول لم يجر بمن قول الشاعر[2] :

وأهْجُو مَنْ هجانى مِنْ سِوَاهم   وأُعْرِضُ منهم عَمَّن هَجانى

أراد : وأعرض عمن هجانى منهم عمن هجانى منهم ، على سبيل التوكيد ، ثم حُذِف (منهم) من المُؤَكِّد ، وحُذِف ما سواهما من المُؤكَّد ، ومثال هذا والذى قبله لا يجوز إلا فى الضرورة بخلاف ما تقدم .

= والمتقاعس الذى يخرج صدره ويدخل ظهره ، راجع الكامل . جـ ١ ص ٢٣ ، وفى معجم الشواهد اسمه الهذلول بن كعب ، وراجع العقد الفريد جـ ١ ص ١٢٨ .

(١) البيت من البسيط ، ولم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٦ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لهُدْبة بن خَشْرم ، راجع ديوان الحماسة جـ ١ ص ١٨٢ ، وروايته : سأهجو من هجاهم من سواهم ... ، وهدبة بن الخشرم العذرى ، حياته وشعره ص ٢٨ .

باب اسم الإشارة

ص : وهو فى القُرْب مفردا مذكرا « ذا » ثم « ذاك » ثم « ذلك » و « آلك » . وللمؤنثة « تى » و « تا » و « تِهْ » و « ذى » و « ذِهْ » وتُكسَرُ الهاءان باختلاس وبإشباع . و « ذاتُ » ثم « تِيكَ » و « تَيْكَ » و « ذِيكَ » ثم « تِلك » و « تَلكَ » و « تَيْلكَ » و « تالِكَ » .

ش : للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبان :

أحدهما : أن لها مرتبتين ، قريبة وبعيدة كالمنادى .

والثانى : أن لها ثلاث مراتب ، قريبة وبعيدة ومتوسطة ، وهذا هو المشهور ، وإن كان الأول أولى بالصواب ، وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى .

وقد سردتها على وفق المشهور لأنه السابق إلى أكثر الأذهان ، فما عطفته بالواو فهو لغة فيما عطف عليه وفى مرتبته ، وما عطفته بثم فهو فى المرتبة التى تلى .

والحاصل أن المشار إليه فى المرتبة الأولى إن كان مفردًا و لم يقصد معه تثنية فله فى التذكير لفظ واحد وهو « ذا » . وله فى التأنيث عشرة ألفاظ ، خمسة بتاء وخمسة بذال والتى بالتاء : تى ، وتا ، وتِهْ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع . والتى بالذال : ذى ، وذات ، وذِهْ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع .

وإن كان المشار إليه المفرد فى المرتبة الثانيةُ ، و لم يقصد معه تثنية فله فى التذكير لفظ واحد وهو « ذاك » وله فى التأنيث ثلاثة ألفاظ وهى : تيك وتَيْك وذِيك .

وإن كان المشار إليه المفرد فى المرتبة الثالثة فله فى التَذكِير لفظان وهما :

ذلك وآلك . وله فى التأنيث أربعة ألفاظ وهى : تِلك وتَلك ، وتيلك وتالِك ، كلها مروية عن العرب إلا أن بعضها أشهر / من بعض . ٤٠ ب

ص : وتلى الذَّالَ والتَاءَ فى التثنية علامتها مجوّزا تشديد نُونِها ، وتليها الكاف وحدها فى غير القرب ، وقد يقال « ذانِيكَ » وفى الجمع مطلقا أولاء ، وقد ينون ،

ثم أولئك ، وقد يقصران ، ثم أولَا لِك على رأيٍ ، وعلى رأيٍ أولاءِ ، ثم أولاك ، ثم أولئك وأولَا لِكَ .

وقد يقال : هُلَاءِ ، وأولاءُ ، وقد تُشْبَع الضمةُ قبل اللام ، وقد يقال : هَوْلاءِ وألّاك .

ش : لما أنهيت القول فى مفرد المشار إليه ، شرعت فى مثناه وجمعه باعتبار المراتب ، وأشرت بقولى « وتلى الذالَ والتاءَ فى التثنية علامتُها » إلى أن ألفى « ذاوتا » تحذفان فى التثنية ، وتتصل بالذال من « ذا » وبالتاء من « تا » ألف فى الرفع ، وياء فى الجر والنصب ، بعدهما نون مكسورة ، كما يفعل بالأسماء المتمكنة إذا ثنيت ، إلا أن هذه التثنية مخالفة لتثنية الأسماء المتمكنة بأمرين :

أحدهما : حذف الألف التى كانت آخر المفرد لزوما ، ومثل ذلك لا يفعل باسم متمكن إلا شذوذا[1] .

والثانى : أن نون هذه التثنية يجوز تشديدها ، ونون تثنية الاسم المتمكن لا يجوز تشديدها ، وقد مضى الكلام على مثل ذلك فى باب الموصولات[2] .

والهاء من قولى « وتليها الكاف » عائدة على نونها . وقلت « وحدها فى غير القرب » ليعلم أن اللام تجتمع مع الكاف فى التثنية كما اجتمعت فى الإفراد ، وأنّ لِمُثَنَّى المشار إليه فى البعد ما له فى التوسط ، لأنهم استثقلوا اللام بعد النون .

وزعم قوم أن من قال « ذانِّك » بتشديد النون قصد تثنية « ذلك » . ويبطل هذا القولَ جوازُ التشديد فى نون « ذين وَتين » بل التشديد جابر لما فات من بقاء

---

(١) يرى الكوفيون أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه فى التثنية ، فقالوا فى تثنية : خوزلى وقهقرى : خوزلان وقهقران . وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الأخيران ، فأجازوا فى : قاصعاء وحاثياء : قاصعان وحاثيان .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك فى مقصور ولا ممدود .

راجع الإنصاف ، مسألة رقم ١١٠ .

(٢) راجع صفحة : ١٩١ من التحقيق .

الألف التى حقها ألا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور . ويؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون « اللذين واللتين » ليكون جابرا لما فات من بقاء ياء « الذى والتى » كما تبقى ياء المنقوص حين يثنى .

وإذا جمع اسم الإشارة وهو فى المرتبة الأولى قيل فيه « أُولَاءِ » مطلقا ، أى فى التذكير والتأنيث ، عاقلا كان المشار إليه أو غير عاقل .

وحكى قطرب أن « أولاءٍ » بالتنوين لغة ، وتسمية هذا تنوينا مجاز ، لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين .

والجيد أن يقال : أن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة « أولاء » نونا ، كما زيد بعد فاء « ضيف » نون ، إلا أن « ضيفا » معرب ، فلما زيد آخرَه نونٌ صار حرف إعراب فتحرك ، و « أولاء » مبنى فلما زيد أخره نون سكن إذ لا موجب لتحركه ، فإنه آخر مبنى بحركة[1] .

وإذا كان جمع المشار إليه مجاوزا للمرتبة الأولى قيل فيه « أولئك » ثم « أولالك » على رأى قوم .

وعلى رأى آخرين أن جمع المشار إليه فى المرتبة الثالثة « أولئك وأولا لك » معا ، وله فى المرتبة المتوسطة « أولاك » ، بالقصر .

وقد حكى الفراء أن المدفى « أولاء وأولئك » لغة الحارثيين[2] ، وأن القصر فيهما لغة التميميين . وهذا هو المأخوذ به ، لأن مستنده رواية ، ومستند غيره رأى ، والرواية أولى من الرأى .

و « هُلَاءِ » فى « أولاء » من باب إبدال الهمزة هاء ، وهو باب واسع .

وأما « أولاءُ »[3] بضم الهمزتين ، و « وأولاءِ » و « أولئك » بإشباع الضمة فلغتان عربيتان ذكرهما قطرب .

---

(١) فى الأصل : مبنى مسبوق بحركة .

(٢) فى ابن عقيل ١١٦/١ : لغة الحجازيين .

(٣) جاء فى التسهيل ص ٣٩ : وقد يقال : هُلاءِ وأولاءِ ، وقد تشبع الضمة ، والصواب أولاءُ بضم الهمزة كما يدل على ذلك كلام ابن مالك .

وذكر أبو على الشلوبين أن من العرب من يقول (هَوْلاءِ) وأنشد[1] :

تَجَلَّد لا يَقُلْ هَـوْلاءِ هـذا ... بَكَى لمَّا بَكَى حَذَرًا عليك

وقال أبو على أيضًا : حكى اللغويون (أولّاك) بالقَصْر والتشديد ، وأنشد[2] :

مِنْ بَيْنِ أولّاكَ إلى أُولّاكا

وقرأ ابن كثير فى شاذ[3] : ﴿ فذانِيك ﴾ بتخفيف النون وزيادة ياء .

ص : ومن لم يرَ التوسط جعل المجرَّد للقرب ، وغيرَه للبعد ، وزعم الفرَّاء أنّ تركَ اللام لغة تميم .

ش : المراد بالمجرد ما ليس معه كاف الخطاب ، سواء كان معه التثنية أو لم تكن معه ، وقد تقدم أن للنحويين فى اسم الإشارة مذهبين : أحدهما أن له مرتبتين بعيدة وقريبة . والثانى : أن له ثلاث مراتب .

والأول هو الصحيح ، وهو الظاهر من كلام المتقدمين ، ويدل على صحته أربعة أوجه : أحدها : أن النَّحويين مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة ، ومرتبة للبعد وما هو فى حكمه تستعمل فيها بقية الحروف . والمشار إليه شبيه بالمنادى ، فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقا للنظير بالنظير .

والثانى : أن المرجوع إليه فى مثل هذا النقل لا العقل ، وقد روى الفراء أن بنى تميم يقولون : ذاك وتيك ، بلا لام ، حيث يقول الحجازيون : ذلك وتلك ، باللام ، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام ، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له

---

(١) على أن هَوْلاء ، بفتح الهاء وسكون الواو مخفف هؤلاء بحذف ألف ها وقلب همزة أولاء واوا ، وقد ذكر فى رواية الكافية : ..... بكى لما بكى أسفا وغيظا . وفى رواية الشلوبين : أسفا عليكا . ثم قال : و لم أدر أى الروايتين صحيحة . راجع خزانة الأدب جـ ٢ ص ٤٧٠ ، ومعجم شواهد العربية ، ويروى : أسفا وعيا .

(٢) راجع الدرر جـ ١ ص ٥٠ ، وروايته : إلاك بكسر الهمزة ، قال الشنقيطى : والصواب أنها مضمومة . و لم يعثر على قائله ، وهو من الرجز ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) سورة القصص ، آية : ٣٢ . شواذ ابن خالويه ص ١١٣ ، ومعجم القراءات ٥/ ٢٠ – ٢١ ، والبحر ٧/ ١١٨ .

إلا مرتبتان : إحداهما للقرب ، و الأخرى لأدنى البعد وأقصاه .

الثالث : أن القرآن / العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معًا ، أو لمصاحب لهما معًا . أعنى غير المثنى والمجموع ، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة[1] ، وهذا مردود بقوله تعالى[2] ﴿ ونزلنا عليك الكتابَ تبْيانًا لكل شيء ﴾ .

١٤١

الرابع : أن التعبير « بذلك » عن مضمون كلام على إثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره ولا واسطة بين النطقين ، كقوله تعالى[3] ﴿ ذلك ما كنا نبغى ﴾ و[4] ﴿ ذلك ليعلم أنى لم أخُنْه ﴾ و[5] ﴿ ذلك تأويلُ ما لم تسطع عليه صبرا ﴾ و[6] ﴿ ذلكم حكم الله ﴾ .

الخامس : أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثًا لم يكتف فى باقى التثنية والجمع بلفظين ، لأن فى ذلك رجوعًا عن سبيل الإفراد ، وفى اكتفائهم بقولهم « هذان وذانك » و « هؤلاء وأولئك » دليل على أن « ذاك وذلك » مستويان ، وأن ليس للإشارة إلا مرتبتان .

ولا التفات إلى قول من قال : إن تشديد نون ذانك دليل على البعد ، وتخفيفها دليل على القرب ، لأنه قد سبق الإعلام بأن التشديد عوض مما حذف من الواحد ، لأنه يستعمل مع التجريد من الكاف كما يستعمل مع التلبس بها .

---

(١) هذا دليل من الأدلة الجدلية التى لا يعول عليها ، إذ المعروف أن القرآن الكريم حجة فى كل ما جاء فيه ، وأن ما لم يأت فيه يثبت بوروده فى الحديث الشريف أو الشعر العربى الصالح للاستشهاد به أو النثر الذى استوفى شروط الاستشهاد .

وقد ذكر ابن مالك أنه سيذكر أربعة أوجه يؤيد بها كلامه ، ولكنه ذكر خمسة ، منها الدليل الثالث ، وهو كما ترى دليل ضعيف .

(٢) سورة النحل ، آية : ٨٩ .

(٣) سورة الكهف ، آية : ٦٤ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٥٢ .

(٥) سورة الكهف ، آية : ٨٢ .

(٦) سورة الممتحنة ، آية : ١٠ .

وكذلك لا يلتفت إلى قول من زعم أن « أولا لك » للبعد دون « أولئك » لقلة « أولا لك » وكثرة الحاجة إلى جمع « ذلك » لأنه يلزم منه خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بُعَدَاء ، وذلك باطل بمواضع كثيرة من القرآن ، فثبت ما أردناه والحمد لله .

ص : وتصحَبُ هاءُ التنبيه المجرّدَ كثيرا ، والمفردَ المقرونَ بالكاف دُون اللام قليلا .

وفَصْلها من المجرد « بأنا » وأخواتِه كثيرٌ ، وبغيرها قليل ، وقد تعاد بعد الفصل توكيدا .

والكافُ حرف خطاب يُبَيِّن أحوال المُخَاطَب بما يُبَيِّنُها إذا كان اسما . وقد يغنى ذلك عن ذلكم ، وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف .

ش : قد تقدم أن المراد بالمجرد ما لم تتصل به كاف الخطاب فيدخل فى ذلك « ذا وذان وذى وأخواتها » . و « تان وأولا وأولاء » فيقال : هذا ، وهذان ، وهذى إلى العاشرة ، وهاتان وهؤلا وهؤلاء .

ولا تلحق المقرون بكاف الخطاب إلا مجردًا من اللام ، وعدم لحاقها إياه أكثر من لحاقها . ومن لحاقها إياه قول طرفة[1] :

رأيتُ بنى غَبْرَاءَ لا يُنْكِرونني ولا أهلُ هذاكَ الطرافِ الممدد

ومثله قول الآخر[2] :

ياما أُمَيْلح غِزلانا شَدَنْ لنا من هَؤُلَيّائِكُن الضَّالِ والسَّمُر

ولا تلحق المقرون باللام فلا يقال هذالك ، كرهوا كثرة الزوائد ولا تلحق أيضًا المقرون بالكاف فى التثنية والجمع فلا يقال : هذانك ، ولا هؤلائك[3] لأن واحدهما ذاك وذلك ، فحمل على ذلك مثناه وجمعه لأنهما فرعاه

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من معلقة طرفة بن العبد ، راجع الدرر جـ ١ ص ٥٠ ، وشرح القصائد العشر ص ٨١ .

(٢) البيت من البسيط ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٤٩ : البيت من جملة أبيات لكامل الثقفى ، وقال العينى إنه من قصيدة للعرجى ، وهذا البيت قد روى للمجنون ولذى الرمة وللحسين بن عبد الله ، راجع العينى جـ ٣ ص ٦٤٣ ، وجـ ١ ص ٤١٦ .

(٣) مثل قبل أسطر بهؤليائكن ، وهو عنده قليل لا ممتنع .

وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظًا ومعنى .

وفصل هاء التثنية من اسم الإشارة المجرد بأنا وأخواته كقولك : هأنذا ، وها نحن أولاء ، إلى : هاهنّ أولاء . ومنه قول السائل عن وقت الصلاة : « هأنذا يا رسول الله » وقوله تعالى[1] ﴿ ها أنتم أولاء تحبونهم ﴾ ومثل الفصل بغير ذلك قول الشاعر[2] :

ها إنّ ذى عِذْرَة إن لا تكنْ نَفَعت فإن صاحبَها مُشَارك النَّكـد

وأنشد سيبويه[3] :

ونحنُ اقْتَسَمنا المالَ نصفين بيننا فقلتُ لهم هَذا لَها ها وذا لِيا

قال سيبويه : كأنه أراد أن يقول : وهذا لى ، فصير الواو بين « ها » و « ذا » وزعم الخليل أن مثل ذلك : أى ها الله ذا .

وقال سيبويه[4] : وقد تكون « ها » فى : ها أنت ذا ، غير مقدمة ، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها فى « هذا » يدلك على ذلك قوله تعالى[5] « ها أنتم هؤلاء » فلو كانت « ها » المتقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء .

وإلى نحو « ها أنتم هؤلاء » أشرت بقولى « وقد تعاد بعد الفصل » .

والكاف حرف خطاب كتاء أنت ، تدل على أحوال المخاطب فى حرفيتها بما تدل فى اسميتها ، فيقال : ذاكَ وذاك وذاكم وذاكنّ ، كما يقال : رأيتكَ ورأيتك ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكُنّ ، فيستوى اللفظ بالحرفية والاسمية ، كما استوى اللفظ بتاء أنت وتاء فعلت .

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ١١٩ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبيانى فقد فصل بإن بين ها التنبيه واسم الإشارة راجع الدرر جـ ٢ ص ٨٦ ، وخزانة الأدب جـ ٢ ص ٤٧٨ . والديوان ص ٢٧ .

(٣) جـ٢ ص ٣٥٤ ، وقائله هو لبيد كما عند الشنتمرى ، وفيه فصل بالواو العاطفة بين ها التنبيه واسم الإشارة . قال الأستاذ عبد السلام هارون : وليس فى ديوانه ولا ملحقاته .

(٤) المرجع السابق ، مع اختلاف فى بعض الألفاظ التى لا تغير المعنى ولا المقصود .

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٦٦ .

وقد يقال فى خطاب جماعة الذكور كما يقال فى خطاب الواحد ، كقوله تعالى[1] ﴿ فما جزاء من يفعل ذلك منكم ﴾ و[2] ﴿ ذلك خير لكم وأطهر ﴾ فأغنى ذلك عن ذلكم ، و لم يُغن أنت عن أنتم . وذلك أن « الذال والألف » قد يستغنى بهما عن الكاف عند تقدير القرب أو قصد الحكاية كقوله تعالى[3] ﴿ هذا ما توعدون ليوم الحساب ﴾ و[4] ﴿ هذا من شيعته وهذا من عدوه ﴾ و[5] ﴿ وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ﴾ فجاز الاستغناء بالكاف عن مصحوبها ، ولا يستغنى بالهمزة والنون عن التاء ، فلم يجز الاستغناء بالتاء عن الميم .

وأشرت بقولى « وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف » إلى ما أنشده بعض الكوفيين من قول الراجز[6] :

وإنما الهالك ثم التـــــالكُ ذو حَيْرة ضاقت به المسالكُ
كيفَ يكون النوْك إلا ذلكُ

أراد : ذلكم فأشبع الضمة واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع .

ص : وتتَّصل « بأَرأَيت » موافقة « أَخْبِرْنى » هذه الكافُ ، مُغْنيًا لحاقُ علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء ، وليس الإسنادُ إليها مُزَالا عن التاء خلافا للفرّاءَ ، وتتصل أيضا بحيَّهل ، والنَّجاء ، ورُوَيد ، أسماء أفعال . وربما اتصلت ببَلَى ، وأَبْصَرَ ، وكَلَّا ، وليس ، ونعْم ، وبِئْس ، وحسبت .

ش : إذا أريد « بأرأيت » معنى « أخْبرنى » جاز أن تتصل به كاف الخطاب / وألا تتصل به ، فإن لم تتصل به وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير

٤١ ب

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٨٥ .
(٢) سورة المجادلة ، آية ١٢ .
(٣) سورة ص ، آية : ٥٣ .
(٤) سورة القصص ، آية : ١٥ .
(٥) سورة فاطر ، آية : ١٢ .
(٦) من الرجز ، قال فى الدرر : لم أقف على قائل هذه الأشطار . راجع الدرر جـ ١ ص ٥١ ومعجم شواهد العربية .

وتأنيث وتثنية وجمع ، ومنه قوله تعالى[1] ﴿ قُلْ أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم ﴾ .

وإن اتصلت به استُغْنِىَ بما يلحق الكاف من علامة تأنيث وتثنية وجمع عما يلحق التاء ، وألزمت التاء ما يلزمها فى خطاب المفرد المذكر ، ومنه قوله تعالى[2] ﴿ قل أرأيتَكم إن أتاكم عذاب الله ﴾ . ولو كان الخطاب لاثنين بهذا المعنى لقيل : أرأيتَكما . ولو كان لأنثى لقيل : أرأيتَكِ . ولو كان لإناث لقيل : أرأيتَكنَّ . فيلزم التاء الفتح ، ويلزم الكاف التحريك . والكاف فى هذا كله حرف خطاب لا موضع له من الإعراب .

واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب[3] : أريتَكَ فلانا ما حاله . ومنه قوله تعالى[4] ﴿ أرأيتَكَ هذا الذى كرَّمْتَ علىَّ ﴾ .

وزعم الفراء أن موضعه رفع بالفاعلية ، وأن التاء حرف خطاب[5] .

والقول الأول أولى ، لأن التاء لا يستغنى عنها والكاف يستغنى عنها ، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه . ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع والكاف بخلاف ذلك ، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل .

فلو لم يُرَد بأرأيت معنى أخبرنى وجب للتاء والكاف مجتمعَيْن ما يجب لهما منفردين فيقال : أرأيتَكَ قادرًا ، وأرأيتِكِ قادرة ، وأرأيتماكما قادرين ، وأرأيتموكم قادرين ، وأرأيتنكن قادرات ، كما يقال أعلمتك قادرا وأعلمتماكما قادرين ، وأعلمتموكم قادرين ، وأعلمتك قادرة ، وأعلمتماكما قادرتين وأعلمتنكن قادرات .

ومثال اتصال الكاف المذكورة بحَيَّهَل ، والنَّجاء ، ورُوَيْد : حَيَّهلَك ،

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ٤٦ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٤٠ .

(٣) كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢٤٥ تحقيق هارون .

(٤) سورة الإسراء ، آية : ٦٢ .

(٥) وذكر السيوطى فى الهمع رأيا ثالثا هو أن الكاف فى موضع نصب عند الكسائى ، ورده بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول وما بعده هو الثانى فى المعنى ، وأنت إذا قلت : أرأيتك زيدا ما فعل ، لم تكن الكاف بمعنى زيد ، فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب ، وأن زيدا هو المفعول الأول وما بعده هو المفعول الثانى . راجع الهمع جـ ١ ص ٧٧ .

والنجاءَكَ ورُوَيْدَك ، بمعنى : ائت ، وأسرع ، وأمهل .

وروى أيضًا اتصالها ببلى ، وأبصر ، وكَلّا ، وليس ، ونعم ، وبئس ، وحسِب ، أنشد أبو على[1] :

وجِئْتَ وما حَسِبْتُك أن تَجِينَا

وأجاز أن تكون فيه حرف خطاب ، وحمله على ذلك وجود « أنْ » بعدها ، فإنه إن يكن الأمر كما قال لزم الإخبار بأن والفعل عن اسم عين ، وذلك لا سبيل إليه فى موضع يخبر عنه فيه بمصدر صريح نحو : زيد رضًى ، فكيف به فى موضع بخلاف ذلك .

ص : وقد ينوب ذو البعد عن ذى القرب لعظمة المشير أو المشار إليه ، وذو القرب عن ذى البعد لحكاية الحال ، وقد يتعاقبان مُشَارا بهما إلى ما قد ولِياه ، وقد يشار بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع .

ش : من نيابة ذى البعد عن ذى القرب لعظمة المشير قوله تعالى[2] ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ . ومن نيابته عنه لعظمة المشار إليه قوله تعالى[3] ﴿ ذلكم الله ربى ﴾ ومنه قول امرأة العزيز مُشِيرةً إلى يوسف عليه السلام[4] ﴿ فذلِكُنَّ الذى لُمْتُنَّنى فيه ﴾ بعد أن أشارت إليه النسوة بهذا إذ قلن[5] ﴿ ما هذا بَشَرًا ﴾ والمجلس واحد ، إلا أن مَرْأى يوسف عند امرأة العزيز كان أعظمَ من مَرْآه عند النسوة ، فأشارت إليه بما يشار به إلى البعيد إجلالا وإعظاما .

---

(١) البيت من الوافر ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٥١ : لم أعثر على قائله ، وصدره :

لسان السوء تهديه إلينـــا وجئت وما حسبتك أن تجينا

راجع شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٦ ، وشرح شواهد المغنى جـ ١ ص ٥٠٦ ، والجنى الدانى ص ٩٤ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) سورة طه ، آية : ١٧ .

(٣) سورة الشورى ، آية : ١٠ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٣٢ .

(٥) سورة يوسف ، آية : ٣١ .

ومن نيابة ذى القرب عن ذى البعد لحكاية الحال قوله تعالى[1] ﴿ كُلًّا نُمِدّ هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك ﴾ وقوله تعالى[2] ﴿ فوَجَد فيها رجلين يَقْتَتلان هذا من شيعَته وهذا من عدوه ﴾ .

وأما تعاقب ذى القرب وذى البعد على إثر ما الإشارة إليه فكقوله تعالى متصلا بقصة عيسى عليه السلام[3] ﴿ ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم ﴾ ثم قال[4] ﴿ إنّ هذا لهو القَصص الحق ﴾ ومنه قوله تعالى[5] ﴿ لهم ما يشاءون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين ﴾ وقوله تعالى[6] ﴿ وعندهم قاصرات الطرف أتراب * هذا ما تُوعَدُون ليوم الحساب ﴾ ومنه[7] ﴿ إن فى ذلك لذكرى ﴾ و[8] ﴿ إن فى هذا لبلاغا ﴾ .

والإشارة بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى[9] ﴿ عَوَانٌ بين ذلك ﴾ أى بين الفارض والبكر ، ومنه قول الشاعر[10] :

إن الرَّشادَ وإن الغيَّ فى قَرَنٍ ... بكل ذلك يأتيك الجديـدان

والإشارة بما للواحد إلى الجمع كقول لبيد[11] :

ولقد سئمت من الحياة وطولها ... وسؤال هذا الناسِ كيفَ لبيدُ

---

(١) سورة الإسراء آية ٢٠ .

(٢) سورة القصص آية ١٥ .

(٣) سورة آل عمران آية ٥٨ .

(٤) سورة آل عمران آية ٦٢ .

(٥) سورة المائدة آية ٨٥ .

(٦) سورة ص آية ٥٢ .

(٧) سورة الزمر آية ٢١ .

(٨) سورة الأنبياء ، آية ١٠٦ .

(٩) سورة البقرة ، آية ٦٨ .

(١٠) البيت من البسيط . فى خزانة الأدب جـ ٢ ص ١٢١ قال سويد بن عامر المصطلقى : والخير والشر مقرونان ... والعقد الفريد ٢٧٥/٥ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٦٤/٤ ومثله فى اللسان – منى – و لم ينسبه .

(١١) البيت من الكامل ، راجع اللسان فى « نصب » ، ولبيد بن ربيعة العامرى ص ١٥٢ .

ومثله قول مسكين الدارمى[1] :

وبينا الفتى يرجو أمورا كثيرة   أتى قدر من دون ذاك مُتَاح

ص : ويشار إلى المكان « بهُنا » لازمَ الظرفية أو شِبْهها ، معطى ما « لذا » من مُصَاحبة وتجَرُّد ، وكهنالك « ثَمَّ » و « هنَّا » بفتح الهاء وكسرها ، وقد يقال « هَنَّتْ » موضع « هنّا » وقد تصحبها الكاف .

وقد يراد بهنالك وهناك وهَنَّا الزمان .

وبُنى اسمُ الإشارة لتَضَمّنِ معناها ، أو لشَبَه الحرف وضعا وافتقارا .

ش : من قال فى الإشارة إلى الشخص القريب « ذا » قال فى الإشارة إلى المكان القريب « هُنا » دون تنبيه ولا خطاب ، ومن رأى مصاحبة التنبيه فقال : هذا ، قال : « ههنا » . ومن قال : ذاك ، قال : هناك . ومن قال : ذلك ، قال : هنالك . ومن سَوَّى : ذاك وذلك ، مُلْغيا للتوسط ، سَوَّى : هناك وهنالك ومن لم يُسَوِّهما معترفا بالتوسط ، لزمه مثل ذلك فى : هناك وهنالك : ومن قال : هذاك ، جامعا بين التنبيه والخطاب ، قال : ههناك . ولا يقال : ههنالك ، كما لا يقال : هذالك .

ويشار أيضًا إلى المكان البعيد بثَمَّ ، وهَنّا ، وهِنَّا ، كما يشار إليه بهنالك ، وقد يقال . هَنّاك وهِنَّاك . وقد يقال . هَنَّتْ ، موضع هنّا . ومن شواهد هنّا قول الشاعر[2] :

١٤٢ كأنّ وَرْسا خالطَ اليَرَنّا   خَالطه مِن / هَهُنا وَهِنّا

ومن شواهد هنَّتْ قول الآخر[3] :

وذكرها هَنّت ولات هنّتِ

أراد : هنا ، ولات هنا .

---

(١) البيت من الطويل .

(٢) البيت من الرجز ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٥٢ : لم أعثر على قائله ، وروايته :
كأن ردينا .....   وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) من الرجز ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٥٢ : لم أعثر على تمامه ولا قائله ، وراجع معجم شواهد العربية .

وكل هذه الأسماء المشار بها إلى المكان لا تفارق الظرفية إلا بدخول مِنْ أو إلى عليها ، وإلى ذلك أشرت بقولى (لازم الظرفية أو شبهها) لأن حرف الجر والمجرور بمنزلة الظرف .

وقد يشار بهناك وهنالك وهنا إلى الزمان ، فمن الإشارة إليه بهناك قول الأفوه الأودى[1] :

وإذا الأمورُ تعاظمت وتَشَابَهت فهناك يعترفون أينَ المَفْـزع

ومن الإشارة بهنالك قوله تعالى[2] ﴿ هنالك ابتُلى المؤمنون وزُلزلوا زلزالا شديدا ﴾ ومنه قول الشاعر[3] :

إذا هِىَ قامتْ حاسِرًا مُشْمَعِلَّةً نَخِيبَ الفُؤَادِ رأسُها ما يُقَنَّع

وقمتُ إليه باللِّجَام مُـيسرًّا هنالِك يجزينى الذى كنتُ أصنع

ومن الإشارة إلى الزمان بهَنّا قول الشاعر[4] :

حَنَّت نَوَارِ ولات هَنَّا حَنَّت وبدا الذى كانت نَـوارِ أَجَنَّت

فهنّا إشارة إلى وقت ، وهو منصوب على الظرفية ، وحَنت فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر الظرف ، وهذا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولا بالمصدر .

وزعم بعض المتأخرين أن « هنا » اسم لات ، والتقدير : ليس ذلك الوقت وقت حنت ، أى وقت حنان . وليس ما زعم صحيحا لأن هذا الاستعمال مخالف لاستعمال « لات » الملحقة بليس ، ولاستعمال « هنا » ؛ فإن « لات » إنما يكون

---

(١) البيت من الكامل ، راجع العينى جـ ١ ص ٤٢١ ، والدرر جـ ١ ص ٥٢ .

(٢) سورة الأحزاب آية ١١ .

(٣) البيتان من الطويل ، وقائلهما هو الأعرج المعنى ، مع أبيات أخرى ، وهو شاعر مخضرم .
الحاسر : المنكشف الرأس . المشمعل : الجاد السريع . النخيب : الضعيف .. المقنع : لابس القناع . ميسرا : مهيئا . يقول : إن زوجته كانت تلومه لأنه يؤثر فرسه بلبن ناقته ، ولكن عندما يشتد الأمر وتقوم امرأته فزعة مضطربة يجزينى الفرس بما كنت أقدمه له عندما أذهب إليه فأرى ما يرضينى .
راجع ديوان الحماسة جـ ١ ص ١٣٠ .

(٤) البيت من الكامل ، وقائله هو شبيب بن جعيل التغلبى ، وكان قد أسر ، ونوار أمه وهى بنت عمرو بن كلثوم ، راجع العينى جـ ١ ص ٤١٨ ، والدرر جـ ١ ص ٥٢ .

اسمها الحين محذوفا كقوله تعالى[1] ﴿ ولاتَ حينَ مَناص ﴾ أى : وليس الحين حين مناص ، وهنا بخلاف ذلك ، فلا يكون اسم لات . وأيضا فإن « هَنا » لا تفارق الظرفية إلا بدخول « من » أو « إلى » عليها ، وارتفاعه علىّ أن يكون اسم لات مناف لذلك ، فلا يصح .

والضمير من قولى « لتضمنِ معناها » عائد على الإشارة ، فإن معناها حقيق بأن يوضع له حرف يدل عليه ، كما وضع للتنبيه والاستفتاح وغيرهما من المعانى الزائدة على مدلولات الأسماء والأفعال ، فاستغنوا عن وضع حرف إشارة بتضمُن أسماء لمعناها ، فلذا يحد اسم الإشارة بأنه : الدال بالوضع على مسمى وإشارة إليه .

واستحق البناء لتضمنه معنى من المعانى الحرفية ، وإذا كان الاسم يستحق البناء لتضمن معنى حرف لم يستغن به عن وضعه كاسم الاستفهام ، فبناء ما تضمن معنى حرف استغنى عنه به كاسم الإشارة أحق وأولى .

وهذا السبب يقتضى بناء كل اسم إشارة . ولكن عارضه فى ذين وتين شبههما بمثنيات الأسماء المتكمنة ، فأعربا ، وقد تقدم التنبيه على ذلك وشبهه[2] .

وأما الشبه فى الافتقار فالمراد به هنا حاجة اسم الإشارة فى إبانة مسماه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول ، وهذا أيضا سبب عام .

وأما الشبه فى الوضع فالمراد به كون « ذا » و « ذى » وأخواتها موضوعة على حرفين . وذلك من وضع الحروف ، فاستحقت البناء بذلك ، وحملت البواقى عليها لأنها فروع أو كالفروع .

وإنما قلت « أو كالفروع » لأن منها « هنا » وأخواتها ، وليست فروعا « لذا » و « ذى » ولكنها كالفروع ، ولإمكان الاستغناء عنها « بذا » أو « ذى » والمستغنى به أصل للمستغنى عنه .

---

(١) سورة ص آية ٣ .

(٢) راجع ص ١٩١ من هذا الكتاب .

باب المُعَرَّف بالأداة

ص : وهى « أل » لا اللام وحدها ، وفاقا للخليل وسيبويه ، وقد تخلفها « أم » وليست الهمزة زائدة ، خلافا لسيبويه .

ش : قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هى اللام وحدها ، وأن المعبِّر عنها « بالألف واللام » تارك لما هو أولى ، وكذا المعبر عنها « بأل » حتى قال ابن جنى « ذكر عن الخليل أنه كان يسميها « أل » و لم يكن يسميها « الألف واللام » كما لا يقال فى قد : القاف والدال .

قلت : قد عبر سيبويه عن أداة التعريف « بأل » كما فعل الخليل ، فإنه قال فى باب : عدة ما يكون عليه الكلم[1] : « وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل » فذكر : أم وهل و لم ولن ومن وما ولا وأن وكى وبل وقد وأوويا ، ومن ثم قال : « وأل تعرف الاسم كقولك : القوم والرجل » معبرا عنهما بأل ، وجعلها من الحروف الجائية على حرفين كأم وأخواتها .

وقال فى موضع آخر : « وإنما هى حرف بمنزلة قولك قد » ثم قال : « ألا ترى أن الرجل يقول إذا نسى فتذكر ، و لم يرد أن يقطع كلامهُ : ألى ، كما يقول : « قدى » ثم يقول : « كأل وكأل » وهذا نصه ، وهو موافق لما روى عن الخليل ، فلولا أنه نسبها إلى الزيادة فى موضع آخر لحكمت بموافقته الخليل مطلقا ، إلا أن الخليل يحكم بأصالة الهمزة ، وأنها مقطوعة فى الأصل كهمزة « أم » و « أن » و « أو »[2] .

---

(١) كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٥ – ٣٠٨ المطبعة الأميرية .

(٢) ومع هذا فقد عبر سيبويه بالألف واللام فى مواضع متعددة من كتابه ففى جـ ١ ص ٢٢ يقول : وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر . وفى ص ٣٧٢ يقول : وهذا ما جاء منه فى الألف واللام وذلك قولك : أرسلها العراك . وانظر ص ٣٧٥ و ص ٣٩٧ وجـ ٣ ص ٥٠٤ تحقيق هارون . كما عبر ابن مالك نفسه عنها بالألف واللام ، انظر ص ٤٣ وغيرها .

وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة « اسمع » ونحوه بحيث لا يعده رباعيا فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارع الرباعى للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة ، فكذا / لا يعد لام التعريف وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة .

٤٢ ب

على أن الصحيح عندى ، قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل ، وموجبة لعدم النظائر :

أحدها : تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف .

الثانى : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ، ولا نظير لذلك .

الثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضا .

الرابع : لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ، ولا نظير لذلك أيضا .

واحترزت باللزوم ونفى السبب من همزة « أيمن » فى القسم فإنها تفتح وتكسر ، وكسرها هو الأصل ، ففتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، ولم تضم لئلا تتوالى الأمثال المستثقلة .

فإن جعِلَ فتحُ همزة حرف التعريف طلب التخفيف لأجل الاستعمال لزم محذور آخر وهو أن التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ فلا يترتب الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مفسدة تتعلق بالمعنى كخوف اللبس ، وهو هنا لازم ، لأن همزة الوصل إذا فتحت التبست بهمزة الاستفهام ، فيحتاج الناطق بها إلى معاملتها بما يليق بها من إبدال وتسهيل ليمتاز الاستفهام عن الخبر ، وذلك يستلزم وقوع البدل حيث لا يقع المبدل منه ، لأن همزة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بغيرها ، فإذا أبدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هى ، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القول بأن همزة « أل » همزة وصل زائدة فوجب اطراحه .

الخامس : أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن نحو : رَزيدا ، والأصل : ارْءَ ، فنقلت حركة الهمزة إلى الرَّاء ، واستغنى عن همزة الوصل ، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلا على شذوذ ، بل يبتدأ بالهمزة

على المشهور من قراءة ورش فى مثل : الإخوة[1] ، وذلك فى مثل : رَزيدا ، لا يجوز أصلا ، فلو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل زائدة له لم يبدأ بها مع النقل ، كما لا يبدأ بها الفعل المذكور .

السادس : أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع فى : يا ألله ، ولا فى قولهم : فألله لأفعلنّ ، بالقطع تعويضا من حرف الجر ، لأن همزة الوصل لا تقطع إلا فى اضطرار ، وهذا الذى ذكرته قطع فى الاختيار ، روجع به أصل متروك ، ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم : فألله لأفعلن ، أقرب إلى الإجحاف منه إلى التعويض ، إذ فى ذلك جمع بين ما أصله أن يثبت ، وإثبات ما أصله أن يحذف ، فصح أن الهمزة المذكورة كهمزة : أم ، وأن ، وأو ، لكن التزم حذفها تخفيفا إذا لم يبدأ بها و لم تَل همزة استفهام ، كما التزم أكثر العرب حذف عين المضارع والأمر من رأى ، وحذف فاء الأمر من أخذ وأكل ، وهمزة أمّ فى : ويْلمّه .

واحتج بعض النحويين لسيبويه بأن قال : قد قيل : مررت بالرجل ، فتخطى العامل حرف التعريف ، فلو كان الأصل « أل » لكان فى تقدير الانفصال ، وكان يجب أن يقع قبل الجار ، كما أن الحروف التى لا تمتزج بالكلمة كذلك ، ألا ترى أنك تقول : هل بزيد مررت ؟ ولا تقول : بهل زيدٍ مررت ؟ فلولا أن حرف التعريف بمنزلة الزاى من زيد ما تخطاه العامل .

والجواب : أن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف ، بل على إفادة معنى زائد على المعنى المصحوب ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهمزة الاستفهام ، فإنها وإن كانت حرفا واحدا فى تقدير الانفصال ، لكون ما تفيده من المعنى زائدا على مصحوبها ، غير ممازج له . وعدم تقدير الانفصال يترتب على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف ، فإنها وإن كانت على ثلاثة أحرف غير مقدرة الانفصال ، لكون ما تفيد من المعنى ممازجا لمعنى الفعل الذى تدخل عليه . فإنها تعينه للاستقبال ، وذلك تكميل لدلالته . وهكذا حرف التعريف غير مقدر الانفصال ، وإن كان على حرفين ، لأن ما أفاده من المعنى تكميل ليعين الاسم مسماه ، فتنزل منزلة الجزء من مصحوبه

---

(١) فى ب : الآخرة .

لفظا كما تنزل منزلة الجزء معنى ، إلا أن امتزاج حرف التعريف بالاسم أشد من امتزاج سوف بالفعل لوجهين :

أحدهما : أن معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم بخلاف معنى سوف فإنه مختص بأحد جزأى مدلول الفعل .

والثانى : أن حرف التعريف يجعل الاسم المقرون به ، شبيها بمفرد قصد به التعيين وضعا كالمضمر واسم الإشارة والعلم المرتجل ، فلا يقدح فى الامتزاج المعنوى كون المتمازجين بحرفين أو أكثر . وسوف وإن مازج معناها معنى مصحوبها لكن لا تجعله شبيها بمفرد قصد به وضعا ما قصد بها وبمصحوبها ، لأن ذلك غير موجود .

وقد ترتب على هذا امتناع الفصل بين حرف التعريف والمعرف به ، ووقوعُه بين سوف والفعل المصاحب لها كقول الشاعر[1] :

وما أدرى وسوف إخالُ أدرى أقــومٌ آل حِصْنٍ أم نساءُ

١٤٣ وفعل ذلك / أيضا بقد كقول الشاعر[2] :

لقد أرسلُونى فى الكَواعبِ راعيا فقد وأبى راعِى الكواعب أفْرِسُ

أراد : فقد أفرس راعى الكواعب وحق أبى ، فسكن الياء وفصل .

واحتج قوم على الخليل بأن قالوا : لما كان التنكير مدلولا عليه بحرف واحد وهو التنوين ، كان التعريف مدلولا عليه بحرف واحد كذلك وهو اللام ، لأن الشىء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره .

وهذا ضعيف جدا لأن الضدين قد يتفقان فى العبارة مطلقا كصَعُب صُعُوبة فهو صَعْب ، وسَهُل سُهُولة فهو سَهْل .

وقد يختلفان مطلقا كشَبع شِبَعا فهو شَبْعان ، وجَاع جُوعا فهو جائِع .

وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كرَضِىَ رِضًا فهو رَاض ، وسخط سُخْطا فهو ساخِط . والاختلاف أولى بهما ليكون سبيلهما فى المعنى واللفظ واحد .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لزهير بن أبى سلمى ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٣٦ ، وديوان زهير ص ٧٣ .

(٢) البيت من الطويل ، قال فى اللسان فى « فرس » أنشده ابن الأعرابى . وفيه : قال ابن السكيت : وأفرس =

وإن سُلِّم حمل الشيء على ضده فيشترط تعذر حمله على نِدِّه ، وقد أمكن الحمل عليه ، فتعين الجنوح إليه .

ونقول : التعريف نظير التأنيث فى الفرعية ، فاشتركا فى استحقاق علامة ، والتنكير نظير التذكير فى الأصالة ، فينبغى أن يشتركا فى الخلو من علامة . فإن وضع للتنكير علامة فحقها أن تنقص عن علامة التعريف ، تنبيها على أنه أحق بالعلامة لفرعيته وأصالة التنكير ، وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب .

وأيضا فإن التعريف طارئ على التنكير كطُرُوّ التثنية على الإفراد فيُسَوَّى بينهما بجعل علامة لكل واحد منهما حرفين ، أحدهما يحذف فى حال دون حال .

وأيضا لما كانت « مِنْ » ذاتَ حرفين ، ومدلولها العموم فى نحو : ما فيها مِنْ رجلٍ ، وكان حرف التعريف نظيرها فى العموم سُوِّىَ بينهما ، فكان حرف التعريف حرفين ، تسوية بين النظيرين .

ولما كانت اللام تدغم فى أربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذى فاؤه همزة ، جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما ، لأن الميم لا تدغم إلا فى ميم ، وقد تقدم الاستشهاد على ذلك .

ص : فإنْ عُهِدَ مَدْلول مصحوبها بحضور حِسِّيٍّ أو علمِيٍّ فهى عَهْدية ، وإلَّا فجِنْسِيَّة .

ش : أشرت بالحُضُور الحسى إلى حضور ما ذُكِرَ كقوله تعالى[1] ﴿ كما أرسلنا إلى فِرْعَونَ رسولا * فعصى فرعونُ الرسول ﴾ وإلى حضور ما أُبْصِرَ كقولك لمن سَدّد سهما : القرطاسَ واللهِ .

وبالحضور العلمى إلى نحو قوله تعالى[2] ﴿ اليومَ أكملتُ لكن دينكم ﴾ و[3]

= الراعى أى فَرَس الذئب شاة من غنمه . قال : وأَفرسَ الرجلُ الأسدَ حمارَه إذا تركه له ليفترسه وينجو هو ... واستعمله بعض الشعراء فى الإنسان .

(١) سورة المزمل ، آيتا ١٥ و ١٦ .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٣

(٣) سورة التوبة ، آية : ٤٠ .

﴿ إذ هما فى الغار ﴾ و[1] ﴿ إذ ناداه ربُّه بالوادِ المقدسِ ﴾ و[2] ﴿ إذْ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ .

ثم قلت « وإلا فجنسية » أى إن لا يكن المدلول عليه بمصحوب الأداة معهودا بأحد الحضورين المبينين بالأداة فهى جنسية .

ص : فإنْ خلَفها كلٌّ دون تَجَوُّز فهى للشُّمول مطلقا ، ويُستَثنَى من مصحوبها . وإن أفرد فباعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أوْلى .

فإن خلفها تجَوُّزا فهى لشمول خصائص الجنس عَلَى سبيل المبالغة .

ش : مثال التى يخلفها كلٌّ دون تجوز قوله تعالى[3] ﴿ وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا ﴾ والمراد بكون الشمول مطلقا عموم الأفراد والخصائص ، بخلاف التى يخلفها كل على سبيل التجوز كقولك : زيد الرجل ، بمعنى الكامل فى الرجولية ، الجامع لخصائصها ، فإن هذا تجوز لأجل المبالغة .

ويستعملونُ كلًّا بهذا المعنى تابعا وغير تابع فيقولون : زيد كل الرجل ، وزيد الرجل كل الرجل ، وحكى الفراء عن العرب : أطعمنا شاة كل شاة .

والشمول الحقيقى هو الأصل ، ولذلك استَغْنَى عن قرينة ، ولم يستَغنِ الثانى عنها .

ومثال الاستثناء من مصحوبها قوله تعالى[4] ﴿ والعصر * إن الإنسانَ لفى خسْر * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ فلولا أن أداة التعريف اقتضت شمول الحقيقة والإحاطة بأفرادها ، لم يستثن الذين آمنوا من المعرف بها وهو الإنسان .

والأكثر فى نعت مصحوب الإحاطية وخبره موافقةُ اللفظ كقوله تعالى[5]

---

(١) سورة النازعات ، آية : ١٦ .
(٢) سورة الفتح ، آية ١٨ .
(٣) سورة النساء ، آية : ٢٨ .
(٤) سورة العصر .
(٥) سورة النساء ، آية : ٣٦ .

﴿ والجار ذى القُرْبَى والجار الجُنُب ﴾ وكقوله تعالى[1] ﴿ لا يَصْلاها إلا الأشقى * الذى كذب وتولى * وسَيُجَنَّبُها الأتقى * الذى يُؤْتى ماله يتزكى ﴾ .

وموافقة المعنى دون اللفظ كقوله تعالى[2] ﴿ أو الطفلِ الذين لم يظهروا على عورات النساء ﴾ وحكى الأخفش : أهْلَكَ الناسَ الدينارُ الحُمْر والدرهمُ البيضُ .

ومن موافقة المعنى دون اللفظ ما هو من الأحد ، أى من الناس ، أنشد اللحيانى[3] :

وليس يظلِمُنى فى وَصْل غانية ... إلا كعمرٍو وما عمرٌو من الأحدِ

قال اللحيانى : ولو قلت : ما هو من الإنسان تريد من الناس أصبت .

ص : وقد تعرِضُ زيادُتها فى عَلمٍ ، وحالٍ ، وتمييزٍ ، ومضافٍ إليه تمييزٌ . وربما زيدت فلزمت .

والبدلية فى نحو : ما يحسُنُ بالرجل خيرٍ منك ، أولى من النعت والزيادة . وقد تقوم فى غير الصلة مقام الضمير .

ش : عروض زيادتها فى علم كقول الشاعر[4] :

وقد جَنَيْتُك أكْمُؤًا وعَسَاقِلا ... ولقد نهيتك عن بناتِ الأوْبَرِ

أراد بنات أوبر ، وهو علم لضرب من الكمأة . وقال آخر[5] :

أما ودمــاءٍ مائــراتٍ تخالها ... عَلَى قُنْةِ العُزَّى وبالنَّسْر عنْدَما

---

(١) سورة الليل ، آيات : ١٥ - ١٨ .

(٢) سورة النور ، آية : ٣١ .

(٣) البيت من البسيط ، راجع التصريح جـ ٢ ص ٢٠٠ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الكامل ، ولم يعرف قائله ، راجع العينى جـ ١ ص ٤٩٨ . ومعجم شواهد العربية . جنيتك جنيت لك . أكمؤ : جمع كمءواحد الكمأة وهى نبات . عساقل : جمع عسقول وهى الكمأة الكبار البيض . بنات أوبر : جمع ابن أوبر ، كمأة صفار رديئة .

(٥) البيت من الطويل ، ذكره فى اللسان فى « عندم » ولم ينسبه ، وفى « لوى » قال : وأنشد أبو على . والمائرة : السائلة المضطربة ، والعندم : صبغ ، ودم أحمر ، ودم الغزال . وراجع العينى جـ ١ ص ٥٠٠ ، فقد نسبه إلى عمرو بن عبد الجن والمنصف لابن جنى شرح التصريف للمازنى جـ ٣ ص ١٣٤ .

أراد نَسْرًا وهم صنم .

٤٣ ب وعروض زيادتها فى الحال كقراءة بعض القراء[١] / ﴿ لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذَلَّ ﴾ أى ليخرجن العزيز منها ذليلا . وكقول بعض العرب : ادخلوا الأول فالأول ، أى : أولا فأولا . ومنه قول الشاعر[٢] :

دُمْتَ الحَمِيدَ فما تَنْفَكُ مُنْتَصِرا   على العِدا فى سبيلِ المجدِ والكرم

وعروض زيادتها فى التمييز كقول الشاعر[٣] :

رأيتُك لَمّا أن عرفتَ وجوهنا   صدَدْت وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

ومنه الحديث : أن امرأة كانت تهراق الدماء ، والأصل : تهراق دماؤها ، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة ، وصار المسند إليه منصوبا على التمييز ، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدًا .

وعروض زيادتها على ما أضيف إليه تمييز كقول الشاعر[٤] :

إلى رُدُحٍ من الشِّيزَى مِلاءٍ   لبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ

أراد : لبابَ بُرٍّ وأنشد أبو على[٥] :

تُولى الضَّجيعَ إذا تَنَبَّه مَوْهِنا   كالأقحُوَانِ من الرَشَاش المُسْتَقى

---

(١) سورة المنافقين آية ٨ : شواذ ابن خالويه ص ١٥٧ ، والإتحاف ص ٤١٧ .

(٢) البيت من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٥٣ : لم أعثر على قائل هذا البيت ، ومعجم شواهد العربية .

(٣) البيت من الطويل ، من قصيدة لرشيد بن شهاب اليشكرى ، وقيس هو ابن مسعود اليشكرى راجع الدرر جـ ١ ص ٥٣ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الوافر ، وقائله هو أمية بن أبى الصلت ، أو أبو الصلت يمدح عبد الله بن جدعان ، أو ابن الزبعرى ردح : جمع رداح أى عظيمة ، والشيزى : شجر تعمل منه القصاع ، أو قصاع من خشب الجوز . ويلبك : يخلط . الشهاد : جمع الشهد وهو العسل . راجع اللسان فى « ردح » و« شيز » و« لبك » و« شهد » والدرر جـ ١ ص ٥٣ ، والأمالى جـ ١ ص ١٢٢ ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٢٢٢ .

(٥) البيت من الكامل ، وقائله هو القطامى . والوهن : نحو نصف الليل أو حين يدبر . راجع العينى جـ ٤ ص ٤٠ . وفى الديوان ص ١١٠ – ١١١ :

تعطى ....   منها وقد أمنت له من يتقى
عذبَ المذاق مُفَلجا أطرافه   كالأقحوان ....

وزعم أن قائله أراد : من رشاش المستقى ، فزاد الألف واللام ، و لم يعتد بهما فلذلك أضاف إلى ما هما فيه .

وهذا الذى ذهب إليه بعيد ، ولكن يوجه البيت على أن قائله أراد : كالأقحوان المستقى من الرشاش المستقى ، فحذف من الأول ، وأبقى الثانى دليلا عليه ، كما فعل من قال[1] :

تقولُ ودَقَّتْ صدرها بيمينها أَبَعْلِىَ هذا بالرَّحَى المُتقاعِسُ

أراد : بعلى هذا المتقاعس بالرحى المتقاعس ، ثم حذف ، وهذا التوجيه نظائره كثيرة ، ولا نظير لما وجه به أبو على ، فلذلك لم أقل بقوله .

وأشرت بقولى « وربما زيدت فلزمت » إلى نحو : اليسع ، والآن ، والذى . وأشرت بقولى « والبدلية فى نحو : ما يحسنُ بالرجل خيرٍ منك ، أولى من النعت » إلى قول سيبويه فى باب [2] : « مجرى نعت المعرفة عليها » ومن النعت : ما يحسن بالرجل مثلك أو خير منك أن يفعل ذاك . وزعم الخليل أنه إنما جر هذا على نية الألف واللام . ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام ، كما أن الجَمّاء الغَفيرَ على نية إلغاء الألف واللام نحو : « طرا وقاطبة » فحكم الخليل فى المقرون بالألف واللام المتبع بمثلك وخير منك بتعريف المنعوت والنعت .

وذهب أبو الحسن[3] إلى أنهما نكرتان ، وأن الألف واللام زائدتان فى نية الاطراح .

وعندى أن أسهل مما ذهب إليه الحكم بالبدلية ، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما .

وأشرت بقولى . وقد تقوم فى غير الصلة مقام ضمير إلى نحو : مررت برجل حسنِ الوجهُ ، بتنوين حسن ورفع الوجه ، على معنى : حسنٍ وجهُه ، فالألف واللام

---

(١) البيت من الطويل ، راجع ص ٢٢٧ من هذا الكتاب .

(٢) راجع الكتاب جـ ٢ ص ١٣ تحقيق هارون ، والعبارة فيها بعض الحذف ولكنه لا يؤثر فى المعنى المقصود .

(٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، المعروف بالأخفش الأوسط ، وهو المراد فى كتب النحو عند الإطلاق ، فإن أريد الأخفش الأكبر أو الأصغر ذكر ذلك .

عوض من الضمير ، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ، وإن كان بعض المتأخرين قد عد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . وأنكر ذلك أبو الحسن على بن محمد بن على المعروف بابن خروف وقال : لا ينبغى أن يجعل بينهما خلافٌ ، لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير فى قوله فى باب البدل[1] : « ضُرِبَ زيدٌ الظَهرُ والبطنُ » وهو يريد : ظهره وبطنه ، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه .

قلت : لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيًا عن الضمير فى نحو : مررت برجل فأكرمت الرجل ، جاز أن يغنى عنه فى غير ذلك لاستوائهما فى تعيين الأول ، ولذلك لم يختلف فى جواز مررت برجل حسنٍ وجهُ أبيه ، واختلف فى جواز نحو : مررت برجل حسنٍ وجهُ أب ، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف ، والمنع به أولى ، وهو مذهب سيبويه .

ومن ورود الألف واللام عوضا من الضمير قوله تعالى[2] ﴿ فأما من طغى * وآثر الحياة الدنيا * فإن الجَحِيم هى المَأْوَى * وأما من خاف مَقَام ربِّه ونَهَى النفس عن الهوى * فإن الجنة هى المأوَى ﴾ ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن بن خروف ، وعزاه إلى جماعة من أئمة النحو ، وعلى ذلك يحمل قوله تعالى[3] ﴿ جنات عدن مُفَتّحةً لهم الأبواب ﴾ وزعم أبو على والزمخشرى أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمفتحة ، وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعًا بمفتحة المذكور ، على القول بأن العامل فى البدل والمبدل منه واحد ، أو بمثله مقدرا ، على القول بأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه . وعلى كل حال قد صح أن « مفتحة » صالح للعمل فى الأبواب ، فلا حاجة إلى تكلف إبدال .

وأيضا فالحاجة إلى الضمير فى بدل البعض كالحاجة فى السبى المرفوع بما جرى على ما هو من سببه ، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير .

---

(١) راجع كتاب سيبويه جـ ١ ص ١٥٨ – ١٥٩ .
(٢) سورة النازعات ، آيات : ٣٧ – ٤١ .
(٣) سورة ص ، آية : ٥٠ .

قال ابن خروف : « وحمل أبو على وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضمير فى الصفة ، ولا يطرد لهم ذلك فى مثل : مررت برجل كريمٍ الأبُ ، وحسن وجهُ الأخ ، لا سبيل إلى البدل فى هذا وأمثاله ، فإذا امتنع البدل ، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة » .

فقد تضمن كلام ابن خروف رحمه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة ، وكفى بنقله شاهدًا .

وقد منع التعويضَ بعضُ المتأخرين وقال : لو كان حرف التعريف عوضًا من الضمير لم يجتمعا ، إذ اجتماع العوض / والمعوض منه ممتنع ، وقد اجتمعا فى قول طرفة[1] : 1/44

رَحِيبٌ قِطابُ الجيبِ منها رفيقةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّة المُتَجَرَّدِ

والجواب من وجهين : أحدهما : أن نقول : لا نسلم أن حرف التعريف الذى فى البيت عوض ، بل جئ به لمجرد التعريف ، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور فى ذلك .

ونظير هذا أن التاء فى جهة ، عوض من الواو التى هى فاء ، وقد قالوا : وجهة ، ولم يُجْعَلْ ذلك جمعا بين العوض والمعوض منه ، بل حمل ذلك على أن التاء فى وجهة لمجرد التأنيث بخلاف تاء جهة .

الثانى : أن نقول : سلمنا كون حرف التعريف الذى فى البيت عوضًا ، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطرارًا ، كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوض منها فى قوله[2] :

---

(1) البيت من الطويل ، وهو من قصيدته التى مطلعها :

لخولةَ أطـلالٌ بِبُرْقَـة ثهمـد تلوح كباقى الوشم فى ظاهر اليد

راجع القصائد العشر للتبريزى ص ٨٠ .

(2) البيت من الرجز ، وقائله هو أبو خراش الهذلى ، راجع العينى جـ ٤ ص ٢١٦ ، والنوادر فى اللغة ص ١٦٤ - ١٦٥ .

إنّـى إذا مـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا أقولُ يـا اللهُـمَّ يـا اللهُمَّـا

ومما يقوى كون حرف التعريف عوضا قول الشاعر فى صفة صقر[1] :

يأوِى إلى قُنَّة خَلقاء راسية حُجْنٍ المخالِبِ لا يَغْتالُه الشِّبع

أراد : حجن مخالبه ، ولولا ذلك لقال : أحجن المخالب ، كما يقال : رجل أحمر الثياب ، وأنشد الكوفيون[2] :

أيا ليلةً خُرسَ الدجاجِ سَهِرْتُها ببغدادَ ما كادت عن الصُّبح تنجلى

أراد : خرسا دجاجُها ، ولولا ذلك لقال : خرساء الدجاج ، كما يقال : امرأة حمراء الثياب .

وإذا صح التعويض فلا يقاس عليه إلا ما سمع له نظير ، ولا يقدح فى صحته عدم استعماله فى صلة وغيرها على سبيل الاطراد ، كما لا يقدح فى كون تنوين حينئذٍ عوضا من الإضافة امتناعُ ذلك فى إذا وغيرها من الملازمات للإضافة .

لكن شرط التعويض المشار إليه أن يكون فيما يُستَقْبح خلوه من الضمير والألف واللام معا ، فلا يجعل من ذلك نحو : البُرُّ الكُرُّ بستين[3] ، لأنك لو قلت : كُرٌّ بستين ، فأخليته من الضمير والألف واللام معا لم يُستَقبح ، بخلاف ما تقدم .

فصل : ص : مدلولُ إعراب الاسم ما هو به عمدةٌ ، أو فَضْلةٌ ، أو بينهما . فالرفع للعمدة . وهى مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو نائبه ، أو شبيه به لفظا .

---

(١) البيت من البسيط . وهو لزهير كما فى الأساس « غوْل :

مـــن مـــرقب فى ذرا خَلْقاء راسية .... الشبع

الديوان بيروت – كرم البستانى – ص ٢٤٢ .

(٢) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله ، راجع المقرب الصفحة الأولى من ورقة رقم ٢٧ من مخطوطة بدار الكتب و لم ينسبه ، وقال : وخرس مفرد مخفف من خرس ، يقال : ليلة خرس إذا لم يسمع فيها صوت ، وليس بجمع . وفى اللسان فى « خرس » خرس خرسا فهو أخرس ... وسحابة خرساء لا رعد فيها ، والعظام الخرس الصم ، وهذا يوحى بأنه يجمع ، وراجع اللسان فى « بغد » ومعجم شواهد العربية .

(٣) البر : القمح . والكر : مكيال لأهل العراق ، ستون قفيزا ، قال ابن سيدة : يكون بالمصرى أربعين إردبا ، راجع اللسان فى « كرر » .

وأصلها المبتدأ ، أو الفاعل ، أو كلاهما أصل .

والنصب للفضلة وهى : مفعول مطلق ، أو مقيد ، أو مستثنى ، أو حال ، أو تمييز ، أو مشبه بالمفعول به .

والجر لما بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه .

وأُلْحِقَ من العمدة بالفضلات المنصوبُ فى باب : كان ، وإنَّ ، ولا .

ش : العمدة عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به .

والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا إلا لعارض ، وسيأتى توضيح ذلك إن شاء الله تعالى .

ولما كان المضاف إليه فى موضع يكمل العمدة نحو : جاء عبد الله ، وفى موضع يكمل الفضلة نحو : أكرمت عبد الله .

وفى موضع يقع فضلة نحو : زيد ضارب عمرٍو ، حكم عليه بأنه بين العمدة والفضلة .

ولما كان الاهتمام بالعمدة أشدَّ من الاهتمام بغيرها جعل إعرابه الرفع ، لأن علامته الأصلية ضمة ، وهى أظهر الحركات . وإنما قلنا : هى أظهر الحركات لوجهين :

أحدهما : أنها من الواو ، ومخرجها من الشفتين ، وهو مخرج ظاهر ، بخلاف الفتحة والكسرة فإنهما من الألف والياء ، ومخرجاهما من باطن الفم .

والثانى : أن الضمة يمكن الإشارة إليها بالإشمام عند سكون ما هى فيه وقفا وإدغاما بخلاف غيرها .

ولما كانت الكسرة تشبه الضمة جعلت علما للمضاف إليه ، لأنه قد يكمل العمدة ، ولأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة ، فجعلت للمتوسط بين العمدة والفضلة .

ولما جعلت الضمة للعمدة ، والكسرة للمتوسط بين العمدة والفضلة ، تعينت الفتحة للفضلة ، وتبع كلَّ واحد من الحركات ما هو بالنيابة عنها ، وقد تقدم بيان

ذلك فى باب الإعراب[1] .

والمراد بالمفعول المطلق : المصدرُ الموكِّد . والمبيِّن للنوع ، أو لعدد المرات .

والمراد بالمُقَيَّد : المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

ولما تقدَّم أن النصب إعراب الفضلات ، وكان ما نصب فى باب « كان » وباب « إن » وباب « لا » عمدة ، لكونه أحد ركنى الإسناد ، نبهت على ذلك بقولى « وألحق من العُمَد بالفضلات » إلى آخره .

---

(١) راجع العلامات الفرعية التى تنوب عن العلامات الأصلية من أول قوله : والإعراب بالحركة والسكون أصل ، وينوب عنهما الحرف والحذف ، فارفع بضمة ، وانصب بفتحة ، وجر بكسرة ، واجزم بالسكون إلا فى مواضع النيابة . ص ٤٠ ومابعدها .

باب المبتدأ

ص : وهو ما عَدِم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مُخْبَرٍ عنه ، أو وصفٍ سابق رافع ما انفصل وأغنى .

والابتداء كون ذلك كذلك ، وهو يرفع المبتدأ ، والمبتدأُ الخبرَ ، خلافا لمن رفعهما به ، أو بتجرُّدِهما للإسناد ، أو رفع بالابتداء المبتدأ ، وبهما الخبر ، أو قال : ترافعا .

ش : قد تقدم ما يدل على أن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه ، كما يكون باعتبار معناه ، وأن المخبر عنه بالاعتبارين يكون[1] اسما ، نحو : زيد كاتب ، وزيد معرب . ويكون غير اسم نحو[2] ﴿ وأن تصُوموا خيرٌ لكم ﴾ فخير خبر عن « أن / تصوموا » باعتبار المعنى . فلو قلت : أَنْ وتصوموا ، ناصب ومنصوب ، لكان إخبارا باعتبار اللفظ ، ومن الإخبار باعتبار المعنى[3] والمُخْبَر عنه فى اللفظ غير اسم قوله تعالى[4] ﴿ سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لمْ تُنْذِرهم ﴾ أى سواء عليهم الإنذارُ وعدمه . ولذا لم أُصَدِّر حد المبتدأ بالاسم ، لأنه بعض ما يكون مبتدأ ، بل صَدّرته بما عدم عامِلا لفظيا ليتناول الاسم وغيره .

٤٤/ ب

واحترزت بقولى : أو حكما ، من المبتدأ المجرور بحرف زائد نحو[5] ﴿ هل من خالِقٍ غيرُ الله ﴾ فإن « خالقا » مبتدأ ، ولم يعدم عاملا لفظيا عدما حقيقًا ، بل عدما حكميا ، لأن « مِنْ » زائدة ، فهى - وإن وجدت لفظا - معدومة حكما .

---

(١) من أول : باعتبار لفظه إلى « يكون » ليس بالنسخة ب ص ١٠٥ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٣) من أول : فلو قلت ، إلى باعتبار المعنى فى النسخة ب ص ١٠٥ وليس بالنسخة ا .

(٤) سورة يس ، آية : ١٠ .

(٥) سورة فاطر ، آية : ٣ .

وقُيد العامل الذى عدمه المبتدأ بكونه لفظيا ، إشعارا بأن للمبتدأ عاملا معنويا ، وهو الابتداء .

ولما كان ما عدم عاملا لفظيا صالحا لتناول أسماء الأفعال ، ولتناول الفعل المضارع العارى من ناصب وجازم ، وكان المبتدأ ينقسم إلى مُخْبَر عنه وغير مخبر عنه ، ذكرت مخبرا عنه والوصف المقيد ، منعا لدخول مالا يقصد دخوله ، وجمعا لنوعَىْ المبتدأ .

والمراد هنا بالوصف ما كان كضارب أو مضروب من الأسماء المشتقة وما جرى مجراها باطراد . ومن الابتداء بالمشتق : أضاربٌ الزيدان ؟ وما مضروبٌ الزيدان . وأذاهبةٌ جاريتاك ؟ وأكريمة نساؤكم ؟

ومثال الابتداء بما جرى مجرى المشتق باطراد : أقُرَشِيٌّ قومُك ؟ وأقرشي أبواك ؟ وهذه الأمثلة من أمثلة سيبويه[1] ولو جعل مكان الهمزة منها[2] حرف نفى لم يختلف الحكم ، قال سيبويه[3] : ومن قال : ذهب فلانة ، قال : أذاهب فلانة ؟ وأحاضر القاضى امرأة ؟

وقُيِّد الوصف « بسابق » احترازا من نحو : الزيدان قائم أبواهما .

وقيدته « برافع » دون إضافة إلى فاعل ، لأعم بذلك الوصف الرافع فاعلا ، والرافع مفعولا ، نحو : ما مضروبٌ العمران .

وأشرت بقولى « بتقييد المرفوع بالانفصال » إلى أن المرفوع بالوصف المذكور لا يسد مسد الخبر إذا كان متصلا ، بل إذا كان منفصلا ، وذكر الانفصال أولى من ذكر الظهور ، فإن المنفصل يعم الظاهر والضمير غير المتصل ، وكلاهما يسد مسد الخبر إذا ارتفع بالوصف المذكور ، إذ لا فارق بين قولك : أضارب الزيدان ؟ وما ضارب هما . قال الشاعر[4] :

أمُرْتَجِعٌ لى مثلَ أيام حَنَّـةٍ ... وأيام ذى قارٍ علىَّ الرَّواجعُ

---

(١) الكتاب : ٣٦/٢ .

(٢) كلمة : منها ليست فى النسخة ب ص ١٠٥ ، ولا حاجة إليها .

(٣) الكتاب : ٤٥/٢ .

(٤) البيت من الطويل ، ذكره اللسان فى « رجع » قال : أنشد ثعلب ... ولم ينسبه ، وفيه « حمة » مكان =

وقال آخر[1] :

أقاطِنٌ قومُ سلمى أم نَوَوْا ظَعَنًا إنْ يَظعَنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنا

وقال آخر[2] :

خَليلَيَّ ما وافٍ بعهدى أنتما إذا لم تكونا لِى عَلَى مَنْ أُقاطِعُ

ومنه فى أحد الوجهين[3] : « أراغبٌ أنت عن آلهتى يا إبراهيم » .

واحترزت بكون المرفوع مغنيا من نحو : أقائم أبوه زيد ، فإن الفاعل فيه منفصل مرتفع بوصف سابق ، إلا أنه غير مُغْن ، إذ لا يحسن السكوت عليه ، فليس مما نحن فيه ، بل « زيد » مبتدأ ، وقائم خبر مقدم ، وأبوه مرتفع به . ويجوز كون قائم مبتدأ مخبرا عنه بزيدٍ ، كما قال سيبويه[4] فى : « مررت برجل خير منه أبوه » فخير عنده مبتدأ وأبوه خبر ، مع أن الأول نكرة ، والثانى معرفة ، وسيأتى بيان ذلك وأمثاله إن شاء الله تعالى .

والإشارة « بذلك » إلى ما عدم عاملا لفظيا ، و « بكذلك » إلى القيود التى قيد بها كل واحد من قسمى المبتدأ .

والحاصل أن الابتداء هو تقديم الشىء فى اللفظ والنية مجردا مسندا إليه خبر ، ومسندا هو إلى ما يسد مسد الخبر .

ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، صرح بذلك فى مواضع كثيرة ، منها قوله[5] : « المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه

= « حنة » وحمة : واد باليمامة . وذوقار : موضع بالعراق .

(١) البيت من البسيط . شذور الذهب ١٩٠ ، والعينى ٥١٢/١ ، قال : لم أقف على اسم قائله . قاطن : مقيم . الظعن : السير والرحيل .

(٢) البيت من الطويل . العينى ٥١٦/١ ، والدرر ٧١/١ غير منسوب فيهما .

(٣) يرى ابن عقيل ١١٢/١ أن هذا الوجه أولى لعدم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى ، لأن « أنت » فاعل لراغب ، وعن آلهتى متعلق به ، فكلاهما معمول له ، أما الوجه الثانى فراغب فيه خبر مقدم ، وأنت مبتدأ مؤخر ، وقد فصل المبتدأ بين الخبر ومعموله وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ ليس معمولاً للخبر فهو أجنبى عنه .

(٤) الكتاب : ٢٥/٢ - ٢٦ .

(٥) الكتاب : ١٢٦/٢ .

كلام » ثم قال[1] : « فالمبتدأ الأول ، والمبنى عليه ما بعده ، فهو مسند ومسند إليه » ثم قال[2] : « واعلم أن المبتدأ لا بد أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو ، أو يكون فى مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به ، فأما الذى بنى عليه شىء هو هو فإن المبنى يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق . وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته » هذا نصه ، وقوله هو الصحيح ، لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة .

فأشهر الأقوال المخالفة لقوله أن الابتداء رافع المبتدأ والخبر معا ، وهذا لا يصح لأربعة أوجه : أحدها : أن الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع ، فالمعنى إذا جعل عاملا كان أضعف العوامل ، وكان أحق بألا يعمل رفعين دون إتباع .

الثانى : أن المعنى الذى ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمنى والتشبيه أقوى من الابتداء ، لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه ، والأقوى لا يعمل إلا فى شىء واحد وهو الحال ، فالابتداء الذى هو أضعف أحق بألا يعمل إلا فى شىء واحد .

1/45 الثالث : أن الابتداء/ معنى قائم بالمبتدأ ، لأن المبتدأ مشتق منه ، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه ، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا ، فلو كان الابتداء عاملا فى الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوى الأضعف ، وتقديم معمول العامل[3] المعنوى الأقوى ممتنع ، فما ظنك بالأضعف ؟

الرابع : أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذى تضمنه ، فكما لا ينسب الجزم لمعنى

---

(1) الكتاب : 2/126 ، وكلمة : قال « ليست بالنسخة ب ص 106 » .
(2) الكتاب : 2/127 .
(3) من أول : « الأضعف إلى العامل » ليست بالنسخة ب ص 106 .

الشرط بل للاسم الذى تضمنه[1] ، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ .

وأمثل من قول من قال : الابتداء رفع المبتدأ والخبر معا قول أبى العباس[2] : « الابتداء رفع المبتدأ بنفسه ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ » وهو أيضا مردود ، لأنه قول يقتضى كون العامل معنى متقويا بلفظ ، والمعروف كون العامل لفظا متقويا بلفظ ، كتقوى الفعل بواو المصاحبة . أو كون العامل لفظا متقويا بمعنى ، كتقوى المضاف بمعنى اللام أو بمعنى مِن . فالقول بأن الابتداء عامل مُقَوًّى[3] بالمبتدأ لا نظير له ، فوجب رده .

وقد جعل بعضهم نظير ذلك إعمال أداة الشرط بنفسها فى الجواب بوساطة فعل الشرط ، وليس كما زعم ، لأن أداة الشرط[4] وفعله لفظان ، فإذا قوى أحدهما بالآخر لم يكن بدعا ، وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ ، فلو قوى اللفظ بالمعنى لكان قريبا ، بخلاف ما يحاولونه من العكس ، فإنه بعيد ولا نظير له .

وقول من يقول : إنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد مردود أيضا بما رد به قول من قال : هما مرفوعان بالابتداء ، وفيه رداءة زائدة من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه جعل التجرد عاملا ، وإنما هو شرط فى صحة عمل الابتداء ، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين .

والثانى : أنه جعل تجردهما واحدا ، وليس كذلك ، فإن تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه ، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ ، فبين التجريدين بَوْن ، فكيف يتحدان ؟

الثالث : أنه أطلق التجرد و لم يقيده ، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبرا

---

(١) فى ب : نصبه .

(٢) المقتضب : ١٢٦/٤ ، ومن أول : الابتداء رفع إلى : « أبى العباس » ليس بالنسخة ب ص ١٠٦ .

(٣) فى ب : معنوى .

(٤) من أول : بنفسها إلى : « أداة الشرط » ليس فى ب ص ١٠٦ .

ما جُرّ منهما بحرف زائد نحو : ما فيها من أحد ، و[1] :

هل أخو عيشٍ لذيذ[2] بدائم .

وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعا أحدهما بالآخر ، فهو قول الكوفيين ، وهو مردود أيضا ، إذ لو كان الخبر رافعا للمبتدأ[3] كما كان المبتدأ رافعا للخبر[4] لكان لكل منهما فى التقدم رتبة أصلية ، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله ، فكان لا يمتنع : صاحبها فى الدار ، كما لا يمتنع : فى داره زيد ، وامتناع الأول ، وجواز الثانى دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه .

ص : ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل ، ولذا لا يُصَغّر ، ولا يُوصَف ، ولا يُعَرّف ، ولا يُثنى ، ولا يجمع ، إلا على لغة[5] « يتعاقبون فيكم ملائكة » ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفى ، خلافا للأخفش ، وأُجرى فى ذلك « غير قائم » ونحوه مجرى : ما قائم .

ش : قد تقدم أن أحد قسمى المبتدأ وصف يرفع ما يليه ، ويسد مرفوعه مسد خبره ، وإياه عنيت الآن بقولى : « ولا خبر للوصف المذكور » وبينت أن سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل ، لأن قولك : أضارب الزيدان ؟ بمنزلة : أيضرب الزيدان ؟ فكما لا يفتقر : أيضرب الزيدان ، إلى مزيد فى تمام الجملة ، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته . ولأن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه ، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه ، فلم يحتج إلى خبر

---

(١) هذا جزء بيت من الطويل ، وصدره :

يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأَقْرَدَتْ   ألا

وقائله الفرزدق فى هجاء جرير ورهطه كليب . أقلولى : ارتفع . أقردت : سكنت . الدرر : ١٠١/١ . وقد ذكر البيت كاملا فى ص ٣٨٣ .

(٢) فى ب ص ١٠٧ : زيد .

(٣) فى ب ص ١٠٧ : للخبر .

(٤) من أول : للمبتدأ إلى : « للخبر » ليس فى ب ص ١٠٧ .

(٥) رياض الصالحين ٢١٨/٦ ، ومختصر الزبيدى ٢٣٧/١ .

لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، ولهذا خطىء من يعد هذا مع المبتدآت المحذوفة الأخبار ، لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبرا لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه ، وهذا بخلاف ذلك .

ولما كان الوصف المذكور منزلا منزلة الفعل لم يجز تصغيره ، ولا وصفه ، ولا تعريفه ، ولا تثنيته ، ولا جمعه ، لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة .

ومن قال من العرب : يفعلان الزيدان ، ويفعلون الزيدون ، قال هنا : أفاعلان الزيدان ؟ وأفاعلون الزيدون ؟ وكان الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سادٌّ مسد الخبر . وإلى نحو هذه الإشارة أشرت بقولى : « إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » وقد أشرت إلى هذه اللغة فى باب الإعراب[1] ، وسيأتى ذكرها مستوفى فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى .

وأشرت بقولى : « ولا يجرى ذلك المجرى باستسحان » إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه[2] الابتداء به على الوجه الذى تقرر إلا بعد استفهام أو نفى ، وإن فُعِل به ذلك دون استفهام أو نفى قبح عنده دون منع . هذا مفهوم كلامه فى باب الابتداء ، ولا معارض له فى غيره . ومن زعم أن سيبويه / لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاما أو نفيا فقد قوّله ما لم يقل . ٤٥/ ب

وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنا ، ويدل على صحة استعماله قول الشاعر[3] :

خَبِيرٌ بنو لِهْبٍ فلاتك مُلْغيا ... مقالةَ لِهْبِىٍّ إذا الطيرُ مرَّتِ

ومنه قول الشاعر[4] :

فخيرٌ نحن عند الناس مِنكم ... إذا الدَّاعِى المُثَوِّبُ قال : يا لا

---

(١) ص ٥٠ من هذا الجزء .

(٢) الكتاب ١٢٧/١ .

(٣) البيت من الطويل .

العينى ٥١٨/١ ، ونسبه لرجل من الطائيين لم يذكر اسمه . والدرر ٧٢/١ . بنو لهب : قبيلة من الأزد خبيرة بزجر الطير .

(٤) البيت من الوافر ، وقائله زهير بن مسعود الضبى . =

فخيرٌ مبتدأ ، ونحن فاعل ، ولا يكون « خير » خبرا مقدما ، ونحن مبتدأ ، لأنه يلزم فى ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومِنْ ، وهما كمضاف ومضاف إليه ، فلا يقع بينهما مبتدأ ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه ، وإذا جعل « نحن » مرتفعا بخير على الفاعلية لم يلزم ذلك ، لأن فاعل الشيء كجزء منه .

والكوفيون كالأخفش فى عدم اشتراط الاستفهام والنفى فى الابتداء بالوصف المذكور ، إلا أنهم يجعلونه مرفوعا بما بعد وما بعد مرفوعا به ، على قاعدتهم ، ويوافقونه فى التزام إفراده وتجرده من ضمير ، ويجيزون أيضا إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده ، ويجيزون أيضا جعله نَعت منوى مطابق للآخر فى إفراده وتثنيته وجمعه ، ولابد حينئذ من كون النعت مطابقا ، ويسمونه خلفا .

و لم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها ، ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية فى تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور ، فكما يقال : أقائم الزيدان ؟ يقال : هل مُعْتَقٌ العبدان ؟ وما صانعٌ العُمَرَان ؟ ومن خاطبٌ البكران ؟ ومتى ذاهب العمران ؟ وأين جالس صاحبانا ؟ وكيف مصبح ابناك ؛ وكم ماكث صديقاك ؟ وأيان قادم رفيقاك ؟

وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النفى ، ليتناول كل ناف يصلح[1] لمباشرة الأسماء ، وذلك : ما ، ولا ، وإنْ ، وليس ، إلا أن ليس يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها ، ويرتفع به ما يليه فيسد مسد خبرها ، كما سد مسد خبر المبتدأ . وكذلك الحكم بعد « ما » إن جُعِلتْ حجازية ، ولم ينتقض النفى . فإن جعلت تميمية ، أو انتقض النفى ، فالوصف بعدها مبتدأ ، والمرفوع به ساد مسد خبر المبتدأ . مثال ذلك بعد ليس : ليس قائم الزيدان ، وليس منطلق إلا العمران . ومثال ذلك بعد « ما » : ما ذاهب عبداك ، وما مقيم إلا أخواك .

= العينى ١/٥٢٠ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/٣٢٥ ، والدرر ١/١٥٦ . المثوب : من التثويب وهو أن يجيء الرجل مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى ، فسمى الدعاء تثويبا لذلك . قال يا لا : أى قال : يا لفلان ، وهو حكاية صوت الداعى ، فلما حذف « فلان » وقف على اللام فقال : يالا ، فصار حكاية كما تحكى الأصوات ، وصار علامة للاستغاثة .

(١) « يصلح » ليست بالنسخة ب ص ١٠٨ .

وإذا قصد النفى بغير مضافا إلى الوصف فيجعل غير مبتدأ ، ويرتفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفى صريح ، ويسد مسد خبر المبتدأ ، وعلى ذلك وجه الزمخشرى قول الشاعر[1] :

غَيْرُ مـأسوفٍ على زمـن ينـقضى بـالهم والحَزَن

ومثله قول الآخر[2] :

غيرُ لاهٍ عِدَاك فاطّرح اللّهْـ ـوَ ولا تَغْتَرِرْ بعارضِ سِلْم

وإلى نحو هذا أشرت بقولى : وأُجْرِىَ فى ذلك : غير قائم ، مجرى : ما قائم .

ص : ويحذف الخبر جوازا لقرينة ، ووجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا ، أو قسم صريح ، وبعد واو المصاحبة الصريحة ، وقبل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدرا عاملا فى مُفَسِّر صاحبها ، أو مؤولا بذلك .

ش : من القرائن المجوزة لحذف الخبر الاستفهام عن المُخْبَر عنه ، كقولك : زيدٌ ، لمن قال : مَنْ عندك ؟ أى : زيد عندى . والعطف عليه نحو[3] : زيدٌ قائم وعمرو ، أى وعمرو كذلك . فهذا وشبهه من الحذف الجائز ، لأن المحذوف فيه لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التى دلت عليه ، و لم يكن واجبا إذ ليس فى محل المحذوف غيره فيسد مسده ، كما فى المواضع التى حكم فيها بوجوب الحذف .

ومن الحذف الجائز الحذف بعد إذا المفاجأة ، نحو : خرجت فإذا السبع . والحذف بعد إذا قليل ، ولذا لم يرد فى القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت غير محذوف . كقوله تعالى[4] : ﴿ فإذا هى حيَّةٌ ﴾ و[5] ﴿ فإذا هى بيضاءُ ﴾ و[6]

---

(١) البيت من المديد ، وهو لأبى نواس ، وبعده :

إنما يرجـو الحيـاة فتـى عـاش فى أمن مـن المحن

شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٤ ، ٤٤/٨ ، والعينى ٥١٣/١ ، والدرر ٧٢/١ .

(٢) البيت من الخفيف . حاشية الأمير على مغنى اللبيب ٢٩٣/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥/٤ ، ٤٤/٨ .

(٣) من أول : زيد ، لمن قال إلى : « نحو » ليس بالنسخة ب ص ١٠٨ .

(٤) سورة طه ، آية : ٢٠ .

(٥) سورة الأعراف ، آية : ١٠٨ ، والشعراء ، آية : ٣٣ .

(٦) سورة يس ، آية : ٥٣ .

﴿ فإذا هم جميعٌ ﴾ و[1] ﴿ فإذا هم قيامٌ ﴾ .

ـ وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الا متناعية لأنه معلوم بمقتضى لولا ، إذ هى دالة على الامتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ . فإذا قيل : لولا زيدٌ لأكرمت عمرا ، لم يشك فى أن المراد : وجود زيد مانع من إكرام عمرو ، فصح الحذف لتعيّن المحذوف ، ووجب لسد الجواب مسده ، وحلولِه محله .

والمراد هنا بالثبوت الكون المطلق ، ولو أريد كون مُقَيّد لا دليل عليه لم يجز الحذف ، نحو : لولا زيد سَالَمَنا ما سلم ، ولولا عمرٌو عندنا لهلك . ومنه قوله ﷺ[2] « لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم » .

فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف ، نحو : لولا أنصار زَيد حموه لَمْ ينج ، فحموه خبر مفهوم المعنى ، فيجوز إثباته وحذفه ، ومن هذا القبيل قول المعرى فى صفة سيف[3] :

فلولا الغِمْدُ يُمْسِكه لسالا

وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرمانى والشجرى والشلوبين وغفل عنه أكثر الناس . / ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبى عطاء السندى[4] : ٤٦/أ

---

(١) سورة الزمر ، آية : ٥٨ .

(٢) فى صحيح البخارى طبعة الشعب ١٨٠/٢ : « ولولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية ... » وعنه : « لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت ... » وفى شواهد التوضيح ص ٦٥ : « يا عائشة ، لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة .... » ويروى : « حديث عهدهم بكفر ... » ... أخرجه البخارى ٣ كتاب العلم ٤٨٢ ، وفى إرشاد السادى ٢٨٧/١ : لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين ، باب يدخل منه الناس ، وباب يخرجون .

(٣) البيت من الوافر ، وصدره :

يذيب الرعب منه كل عضب

شذور الذهب ص ٣٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٠/٥ . والعينى ٥٤٠/١ ، والدرر ٧/١ . العضب : السيف القاطع . الغمد : غلاف السيف .

(٤) البيت من البسيط .

قال العينى ٥٦٠/١ : قائله أبو عطاء السندى يمدح ابن يزيد بن عمر بن هبيرة ، بدليل ما روى : =

لولا أبوك ولا بعده عمـر ألقت إليك مَعَدٌّ بالمَقاليـد

وأما المبتدأ المقسم به فيجب حذف خبره بشرط كونه قسما صريحا ، نحو : لعمرك ، وايمن الله . وإنما وجب حذف خبره لأن فيه ما فى خبر المبتدأ بعد لولا من كونه معلوما ، مع سد الجواب مسده . فلو كان المبتدأ فى القسم صالحا لغير القسم ، نحو : عهد الله ، لم يجب الحذف ، فجائز أن يقال : علىّ عهد الله لأفعلن ، فيؤتى بالخبر ، وجائز أن يقال : عهد الله لأفعلن ، فيحذف الخبر ، لأن ذكر « لعمرك » و « ايمن الله » مشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه ، بخلاف عهد الله ، فإنه لا يشعر حتى يذكر المقسم عليه ، ففرق بينهما ، وجعل أحدهما واجب الحذف ، والآخر جائزه ، فلذلك قلت : أو قسم صريح .

ومن الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبه الصريحة ، كقولك : أنت ورأيك ، وكلّ عمل وجزاؤه ، وكل ثوب وقيمتُه . وإنما كان الحذف هنا واجبا لأن الواو وما بعدها قاما مقام « مع » وما ينجر بها ، مع ظهور المعنى ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة ، وكذلك لا يحتاج إليه فى اللفظ مع الواو ومصحوبها ، لكن بشرط أن يكون نصًّا فى قصد المصاحبة ، فينزل اللفظ بهذه الواو ومصحوبها[1] فى الاستغناء بهما عن الخبر منزلة « سقيا » وأمثاله فى الاستغناء بها عن الأفعال ، فكما أن الحذف هناك لازم كان هنا لازما . قال أبو الحسن بن خروف فى هذا : ولا يحتاج فيه إلى حذفْ خبر لتمامه وصحة معناه ، وإن قدر « مقرونان« فلبيان المعنى . قلت : يلزم ابنَ خروف أن يكون الأمر كذلك فى كل موضع التزم فيه حذف الخبر ، ولا نقول بذلك . فالقول ما قاله غيره : أن الخبر محذوف .

فلو كان الكلام مع الواو محتملا لقصد المصاحبة ولمطلق العطف لم يجب الحذف ، نحو قولك : زيد وعمرو ، وأنت تريد : مع عمرو ، فإنه غير صالح ، فلك أن تأتى

= ولولا قبله عمر . وقال التبريزى ٢/١ من شرح ديوان الحماسة : اسمه مرزوق ، وقيل أفلح ، وهو شاعر إسلامى من شعراء بنى أمية . المقاليد : جمع مقلاد ، وهو المفتاح وزنا ومعنى .

(١) من أول : لكن بشرط إلى « ومصحوبها » ليس فى النسخة ب ص ١٠٩ .

بالخبر فتقول : زيد وعمرو مقترنان ، ولك أن تستغنى عن الخبر اتكالا على أن السامع يفهم من اقتصارك عليهما معنى الاقتران والاصطحاب .

- ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال ، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملا فى مفسر صاحبها ، أو مؤولا بذلك ، نحو : ضربى زيدا قائما ، وأصله عند أكثر البصريين : ضربى زيدا إذا كان قائِما ، فالمبتدأ « ضربى » وخبره « إذا » وكان تامة ، لأنها لو كانت ناقصة لكان خبرها قائما ، ولو كان خبرها لجاز أن يعرف ، ولامتنع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال ، ولكن العرب التزمت تنكيره ، وأوقعت موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال[1] ، فعلم أنه حال لا خبر . ومثال وقوع الجملة المذكورة موقعه قول النبى عليه السلام[2] : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » ومثله قول الشاعر[3] :

خيرُ اقترابى من المولى حليفَ رِضًى — وشرُّ بُعْدى منه وهو غضبان

ومثال كون المصدر العامل فى مفسّر صاحب الحال معمولَ المبتدأ قولك : كلُّ شربى السَّويق[4] مَلْتوتا ، وبعضُ ضربك زيدا بريئا[5] .

وإلى نحو : أقربُ ما يكون العبد ، وخير اقترابى من المولى ، أشرت بقولى : « أو مؤولا بذلك » أى بالمصدر المقيد ، لأن « ما يكون » مؤول بالكون ، وأقرب الكون كون ، وخير الاقتراب اقتراب .

واحترزت بأن يكون المصدر المشار إليه عاملا فى مفسر صاحب الحال من مصدر لا يكون كذلك ، كقولك : ضربى زيدا قائما شديد ، فالمبتدأ فيه مصدر عامل فى صاحب الحال وفيها ، فلم يصح أن تغنى عن خبره ، لأنه من صلته . وكذا لو جعلت عاملها كان مقدرة مضافا إليها « إذا » أو « إذ » أو « ما » متعلقة[6]

---

(١) من أول : « ولكن العرب » إلى : « بواو الحال » ليس فى المخطوطة ب ص ١٠٩ .

(٢) ذكر فى صحيح مسلم شرح النووى ٤/٢٠٠ وبقيته . فأكثروا الدعاء .

(٣) البيت من البسيط ، العينى ٥٧٩/١ ، والدرر ٧٧/١ غير منسوب فيهما .

(٤) ما يتخذ من الحنطة والشعير .

(٥) « بريئا » ليست بالمخطوطة ب ص ١١٠ .

(٦) كلمة « متعلقة » ليست فى الأصل ، واستقامة العبارة تقتضيها .

بالمصدر فإن الحال حينئذ لا يغنى عن الخبر ، لأنها معمولة لما أضيف إليه معمول المصدر ، فالجميع من الصلة ، فلا يغنى شيء منه عن الخبر .

وتناول احترازى أيضا قولهم[1] : « حكمك مُسَمَّطا » فإن المبتدأ فيه مصدر مستغن عن خبره بحال استغناء شاذا ، لأن صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذى هو حكمك ، بخلاف : ضربى زيدا قائما ، فإن صاحب الحال فيه فاعل كان المقدرة ، وهو ضمير عائد على زيد ، وزيد معمول المصدر المجعول مبتدأ . وإنما قلت : إن مسمطا حال من ضَمير عائد على المصدر ، لأن التقدير : حكمك لك مسمطا ، أى مثبتا ، فصاحب الحال الضمير المستكن فى « لك » وهو عائد على المصدر المجعول مبتدأ ، فهذا ونحوه الحذف فيه شاذ غير لازم[2] ، ونحو : ضربى زيدا قائما ، وأقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، الحذف فيه ملتزم .

وليس وجود المفعول فى نحو : ضربى زيدا قائما ، شرطا ، بل يجوز سد الحال مسد خبر المصدر مع كونه / من فعل لازم ، كقولك : قيامك محسنا ، وإحسانك قائما . وهذا النوع أيضا داخل تحت قولى : « إذا كان المبتدأ عاملا فى مفسر صاحبها » فإن المضاف عامل فى المضاف إليه . ٤٦ / ب

ص : والخبر الذى سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها ، لا زمان مضاف إلى فعله ، وفاقا للأخفش ، ورفعها خبرا بعد أفعل مضافا إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز ، وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع .

ش : فاعل سدّت من قولى : والخبرُ الذى سدّت مَسَدّه ضمير عائد على الحال التى أغنت عن الخبر فى : ضربى زيدا قائما ، ونحوه ، والغرض من هذا الكلام بيان ما هو أولى الوجوه فى هذه المسألة ، وينبغى أن يعلم أولا أن فيها ستة أوجه :

---

(١) فى مجمع الأمثال ٢١٢/١ رقم ١١٣٣ : حكمك مسمط ، أى مرسل جائز لا يعقب ، ويروى خذ حكمك مسمطا ، أى مجوزا نافذا ، والمسمط المرسل الذى لا يرد .

(٢) لأنه يصلح لأن يكون خبرا عن المبتدأ .

أحدها : أن يكون التقدير : ضربى زيدا إذا كان قائما ، وهذا هو المشهور عند البصريين .

الثانى : أن يكون التقدير : ضربى زيدا ضَرْبُه قائما ، وهذا مذهب الأخفش .

الثالث : أن يكون فاعل المصدر مغنيا عن الخبر كما أغنى عنه فاعل الوصف فى نحو : قائم الزيدان .

الرابع : أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف ، كما أغنى الظرف عنه .

الخامس : أن تكون الحال منصوبة بالمصدر ، وقد حذف الخبر حذفا لأجل الاستطالة ، كما حذف عند أبى على[1] الخبر فى قولهم : أول ما أقول إنى أحمد الله ، بالكسر ، والتقدير عنده : أول ما أقول إنى أحمد الله ثابت . وكذلك يكون التقدير فى هذه المسألة المشار إليها : ضربى زيدا قائما ثابت .

السادس : أن يكون « ضربى » فاعل بثبت مضمرا ، ويكون المسوغ لتقديره أولا كالمسوغ لتقديره « ثابت » آخرا .

وأجود هذه الأقوال الأول والثانى ، إلا أن الثانى أقل حذفا مع صحة المعنى ، فكان أولى . وإنما قلت : إن الثانى أقل حذفا ، لأنه لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد ، والأول حذف فيه خبر ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل ، لأن الأصل فيه عند من يراه : ضربى زيدا مستقر إذا كان قائما . وأيضا فإن الثانى حذف فيه خبر عامل بقى معموله ، ودلالة المعمول على عامله قوية ، والوجه الأول بقى فيه بعد الحذف معمول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلى الذى هو مستقر ، فضعفت الدلالة لبعد الأصل ، وكثرة الوسائط . وأيضا فإن الحاذف على الوجه الثانى أبين عذرا فى الحذف ، لأن المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ ، فيستثقل لذلك ويقوى الباعث على الحذف ، وليس فى قول القائل : ضربى زيدا ضربه قائما ، تعرض لكون زيد وقع به غير الضرب المقارن لقيامه أو لم يقع به ، بل تعرض به كما تعرض بقولك ضربته قائما .

---

(١) فى المسائل المنثورة لأبى على ص ٢٣٥ ، مسألة / ٢٩٨ : تقول : أول ما أقول أنى أحمد الله ، فتكون فى موضع رفع بخبر الابتداء ، وإن أردت الحكاية قلت : « إنى أحمد الله » .

وأما الوجه الثالث من الخمسة ، وهو أن يغنى فاعل المصدر عن الخبر إغناء الفاعل عنه فى نحو : أقائم الزيدان ، فضعفه بيِّن ، لأنه لو صح لصح الاقتصار على المصدر والفاعل ، كما يصح الاقتصار على الوصف وفاعله ، فكان يقال : ضربى ، فيحسن السكوت عليه ، لأن فيه معنى ضربت ، كما يحسن السكوت على : أقائم الزيدان ؟ لأن فيه معنى : أيقوم الزيدان ؟ وفى امتناع ذلك ، وجواز هذا ، دليل على فساد القول بتساويهما .

وأما الوجه الرابع ، وهو أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف فغير صحيح أيضا ، لأن الحال إذا أقيمت مقام الخبر لشبهها بالظرف ، فإما أن لا يقدر لها عامل أو يقدر ، فإن لم يقدر لها عامل لزم من ذلك استغناؤها عما لا يستغنى عنه الظرف ، مع أنه أصل بالنسبة إليها ، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره ، فكان يقال : زيد قائما ، لأنه بمعنى فى حال قيام . وإن قدر لها عامل لم يكن ذلك العامل إلا مثل المقدر للظرف ، فكما يقال فى قولك : زيد فى حال قيام ، تقديره : زيد مستقر فى حال قيا م ، كان يقال فى : ضربى زيدا قائما ، ضربى زيدا مستقر قائما ، فيلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب ، وذلك محال ، وما أفضى إلى المحال محال . وصاحب هذا الوجه الرابع هو ابن كيسان ، قال فى كتابه : وقد يجعلون الحال خبرا للمصدر كالوقت ، فيقولون : ضربك زيدا قائما ، وخروجك معنا راكبا ، قال : وقد يجعلون الواو خبرا للمصدر ، لأنها تكون بمعنى الحال والوقت ، كقولك : قيامك والناس قعود ، وخروجك والركب يسير . وقال : المصدر يكون خبره الحال كقولك : قيامك محسنا ، وإحسانك قائما ، يريد : قيامك فى إحسانك ، وإحسانك فى قيامك .

وأما الخامس فإنه وجه يلزم أبا على القول به[1] ، لأنه أجاز فى قولهم : أول ما أقول إنى أحمد الله ، بالكسر ، أن يكون « إنى » محكيا بالقول[2] ، فيكون من صلته ، ويكون خبر المبتدأ الذى هو : أول ما أقول ، محذوفا ، كأنه قال : أول قولى

---

(١) « به » ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها . وهى بالنسخة ب .

(٢) المسائل المنثورة ص ٢٣٥ ، مسألة رقم ٢٩٨ .

هذا الكلام ثابت . فكما جاز أن يحذف الخبر هناك بلا دليل زائد على الحاجة إليه ، كذلك يلزمه تجويز حذف الخبر هنا ، وتقديره بمثل ما قدَّره هناك ، لأن الحاجة إليهما سواء ، والمخبر عنه فى / الصورتين مصدر ، لأن أول القول قولى . والصحيح فى قولهم : أول ما أقول إنى أحمد الله ، بالكسر ، أن يكون كلاما تاما ، فيجعل « أول ما أقول » مبتدأ ، و « إنى أحمد الله » خبره . كأنه قال : مبتدأ كلامى هذا الكلام . ولا يصح أن يقدر « ثابت » خبرا ، لأن ذلك يقتضى ثبوت أول هذا القول ، وأول الشىء غير جميعه ، فيكون الثابت أول حرف من الجملة ، إن نويت حروفها ، وأول كلمة منها إن نويت كلماتها ، وكلاهما ليس مقصودا ، فتعين كونه مردودا . وأيضا فإن تقدير « ثابت » خبرا بعد : إنى أحمد الله ، وبعد : ضربى زيدا قائما ، وأمثالهما ، تقدير ما لا دليل عليه ، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة ، وحذف ما كان فى حذفه ذلك ممنوع .

1/47

وفى رد هذا الوجه الخامس إشعار برد الوجه السادس ، لأن مبناه على تقدير ما لا يتعين تقديره ، وتقدير ما عدم نظيره . فثبت بمجموع ما ذكرته أن أولى الأوجه الستة بالصواب ما ذهب إليه الأخفش ، ويليه الأول ، وما سواهما ضعفه بيّن ، واطراحه متعين .

وأجاز الأخفش فى نحو : أخطب ما يكون الأمير قائما ، رفع قائم خبر أخطب ، فيلزم من ذلك ارتكاب مجازين :

أحدهما : إضافة « أخطب » مع أنه من صفات الأعيان إلى « ما يكون » وهو فى تأويل الكون .

والثانى : الإخبار بقائم مع أنه فى الأصل من صفات الأعيان[1] عن « أخطب ما يكون » مع أنه فى المعنى كون ، لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ، والحامل على ذلك قصد المبالغة ، وقد فتح بابها بأول الجملة ، فعضدت بآخرها مرفوعا .

وإلى هذا أشرت بقولى : « ورفعها خبرا بعد أفعل مضافا إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز . وقولى : وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع » أشرت به إلى نحو قول القائل : ضربى زيدا قائم ، على تقدير : وهو قائم ، فحقه أن يمنع مطلقا ،

(١) من أول : إلى ما يكون إلى : « من صفات الأعيان » ليس بالمخطوطة ب ص ١١٢ .

لأنه شبيه بقولك : جاء زيد راكب ، على تقدير : وهو راكب ، لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء فى جواب الشرط وهو أضعف ، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى . ومثال حذف المبتدأ مقرونا بالفاء قول الشاعر[1] :

بنى ثُعَل لا تَنْكِعُوا العَنْز شِرْبها   بنى ثُعَل مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظالم

أراد فهو ظالم .

ص : وليس التالى لولا مرفوعا بها ، ولا بفعل مضمر ، خلافا للكوفيين ، ولا يغنى فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور ، ولا الواو والحالُ المشار إليهما ، خلافا لزاعمى ذلك[2] . ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفراء ، ولا جملة اسمية بلا واو ، وفاقا للكسائى ، ويجوز إتباع المصدر المذكور ، وفاقا له أيضا .

ش : قد تقدم أن المرفوع بعد لولا الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره ، وهو الصحيح ، لأنه إذا كان مبتدأ محذوف الخبر كان نظير المقسم به فى كونه مبتدأ محذوف الخبر للعلم به وسد الجواب مسده ، بل يكون أولى بصحة حذف الخبر ، لأن فى لولا إشعارا بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب ، والوجود الذى يشعر به هو المفاد[3] بالخبر لو نطق به ، ففى حذف الخبر بعد لولا من العذر ما فى حذف خبر المقسم به وزيادة .

وروى عن الفراء أن لولا الامتناعية هى الرافعة للاسم بعدها . وروى غيره من الكوفيين أنه مرفوع بفعل مضمر . والقولان مردودان ، لأنهما مستلزمان مالا نظير له ، إذ ليس فى الكلام حرف يرفع ولا ينصب ، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع ، ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير ، مع وجدان ماله نظير .

وأيضا فإن المبتدأ أصل المرفوعات على ما بين فى فصل إعراب الاسم[4] ، فأى

---

(١) البيت من الطويل وهو لفلان الأسدى .
الكتاب ٣/٦٥ ، والعينى ٤/٤٤٨ . واللسان « نكع » .
نكع الناقة : جهدها حلبا . شربها : حظها من الماء .

(٢) فى ب : « بل الأحرف » بعد : « ذلك » ، ولا معنى لها .

(٣) المفاد ليست فى ب ص ١١٢ .

(٤) ص ٢٦٤ من هذا الكتاب .

موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره فالابتداء به أولى .

وأيضا فإذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد لولا كان المحذوف من الجملة مؤخرا ، وإذا حكم بفاعليته كان المحذوف منها مقدما ، والأواخر بالحذف أولى[1] من الأوائل .

وإذا ثبت أن الابتداء به أولى ، وأن موضعه لا يصلح للفعل ، وجب التحيّل فى تخريج ما وقع بخلاف ذلك ، كقول الشاعر[2] :

ولولا يحسَبون الحلمَ جهلا   لما عَدِم المسيئون احتمالى

أراد : ولولا أن يحسبوا ، فحذف أن ، ورفع الفعل ، والموضع موضع المبتدأ على تقدير أن ، كما قالوا[3] : « تسمع بالمعَيْدِىِّ خيرٌ من أن تراه » .

وقد تدخل « لو » على « لا » التى بمعنى « لم » فيليها الفعل لزوما ، فيتخيل أنها لولا الامتناعية ، وليست إياها ، ومنه قول الشاعر[4] :

لا دَرَّ دَرُّكِ إنى قد رَمَيْتُهم   لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُود

أراد : لو لم أحد ، ومجىء « لا » بمعنى « لم » كثير ، ومنه قول الراجز[5] :

لا هُمَّ إن الحارثَ بن جَبَلَه   زنا على أبيه ثم قتله
وأىُّ شىءٍ سَيِّئٍ لا فَعَله

---

(١) من أول : وأيضا إلى « أولى » ليس فى ب ص ١١٢ .

(٢) البيت من الوافر .

(٣) مجمع الأمثال ١٢٩/١ رقم ٦٥٥ : .... ويروى لأن تسمع .... ، وأن تسمع .... ، وتسمع بالمعيدى لا أن تراه . أول من قاله المنذر بن ماء السماء . يضرب لمن خبره خير من مرآه .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للجموح أحد بنى ظفر ، ونسبه أبو تمام لراشد بن عبد الله السلمى .
خزانة الأدب ٢٢١/١ ، وابن يعيش ١٤٦/٨ .

الدر : اللبن ، ودرَّ النبات : التف ، والناقة بلبنها : أدرته ، ولا دَرّ دره : لا زكا عمله . المحدود : الممنوع ، أى منعت النصر . ولا يقبل عذر من لم ينتصر .

(٥) وبقية الأبيات :

وركب الشَّادخة المُحَجّلة   وكان فى جاراته لا عهد له

قال التبريزى فى شرح أبيات الإصلاح : زنا : ضيق . الشادخة : الغرة يكنى بها عن الأمر اليسير . المحجلة : من التحجيل وهو بياض القوائم ، يقولون فى الشىء المشهور هو أغر محجل . =

وقد تقدم الكلام على مضمون قولى[1] : « ولا يغنى فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور » . وكذا تقدم الإعلام بقول ابن خروف فى نحو : كلُّ رجلٍ / وضيعتُه ، لا يحتاج فيه إلى حذف خبر ، لتمامه وصحة معناه ، وإن قدر : مقرونان ، فلبيان المعنى[2] ، وهذا الذى ذهب إليه ابن خروف هو مذهب مهجور . وكذا القول بأن الحال المذكورة فى نحو : ضربى زيدا قائما ، تغنى عن الخبر لشبهها بالظرف ، هو قول ضعيف ، وقد بينت ضعفه من قبل[3] .

٤٧ / ب

ومنع الفراء وقوع الحال المذكورة فعلا فرارا من كثرة مخالفة الأصل ، وذلك أن الحال إذا سدّت مسدّ الخبر فهو على خلاف الأصل ، وإذا وقع الفعل موقع الحال فهو على خلاف الأصل ، فلا ينبغى أن يحكم بجوازه ، فإنه مخالفة بعد مخالفة . وهذا الذى اعتبره قد دلت[4] العرب على أنه غير معتبر ، بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة ، فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلا ، لجاز وقوعها قياسا على وقوع الجملة الاسمية ، ومع ذلك فقد سمع من العرب وقوع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة ، من ذلك قول الشاعر ، أنشده سيبويه[5] :

ورَأْىُ عَيْنَىّ الفتى أباكا   يُعطِى الجزيلَ فعليك ذاكا

والمشهور من قول النحويين غير الكسائى أن الحال التى تسد مسد الخبر إذا كانت

= قال ابن يسعون : هذا الرجز لابن العفيف العبدى ، أو عبد المسيح بن عسلة ، قاله فى الحارث بن أبى شمر الغسانى .

وقال ابن الشجرى فى أماليه : زنا على أبيه ، روى بتخفيف النون وتشديدها ، فمن رآه مخففا فمعناه : زنى بامرأته ، ومن رآه مشددا فأصله : زنأ مهموزا ، ومعناه ضيق عليه ، وهذا القول أوجه .

خزانة الأدب ٢٢٩/٤ ، وشرح شواهد المغنى ٦٢٤/٢ ، وكتاب تهذيب إصلاح النطق ٤/٢ – ٥ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٩٢/٤ .

(١) ص ٢٨١ .

(٢) ص ٢٧٧ .

(٣) ص ٢٨١ .

(٤) فى ب : دلت عليه العرب ص ١١٣ .

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج ، الديوان ص ١٨١ .

الكتاب ١٩١/١ وروايته : أخاكا بدل أباكا ، وهى رواية النسخة ب . والعينى ٥٧٢/١ ، والدرر ٧٧/١ .

جملة اسمية لا تستغنى عن الواو ، والذى حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافه ، فأفتوا بالتزامه ، ولم ير الكسائى ذلك ملتزما بعد سدها مسد الخبر ، كما لم يكن ملتزما قبله ، وبقوله أقول . وقد كان مقتضى الدليل أن حذف الواو هنا أولى ، لأنه موضع اختصار ، لكن الواقع بخلاف ذلك ، وباب القياس مفتوح ، ومما حكى ابن كيسان : مسرتك ، أخاك قائما أبوه ، ثم قال : فإن قلت : مسرتك أخاك قائما أبوه ، أو مسرتك أخاك هو قائم ، جازت المسألتان عند الكسائى وحده ، فإن جئت بالواو قبل « هو » جازت المسألة فى كل الأقوال .

ومما أجاز الكسائى وحده إتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح فى البيان ، كقولك : ضربى زيدا الشديدُ قائما ، وشربى السَّويق كله ملتوتا . ومن منع احتج بكون الموضع موضِع اختصار ، وأنَّ السماع لم يرد فيه إتباع ، ومن أجازه تبع القياس ، ولم ير عدم السماع مانعا ، لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعوه فى بعض المواضع ، فإجازته توسعة ، ومنعه تضييق .

ص : ويحذف المبتدأ أيضا جوازا لقرينة ، ووجوبا كالمُخْبَر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله ، أو بمخصوص فى باب نعم ، أو بصريح فى القسم[1] ، وإن ولى معطوفا على مبتدأ يليه[2] فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر صحت المسألة ، خلافا لمن منع . وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر .

ش : ومن حذف المبتدأ جوازا لقرينة حذفه بعد استفهام عن الخبر ، كقولك : صحيح ، وفى المسجد ، وغدا ، وعشرون ، لمن قال : كيف أنت ؟ وأين اعتكافك ؟ ومتى سفرك ؟ وكم دراهمك ؟

ومن ذلك حذفه عند شم طيب ، أو سمع صوت ، أو رؤية شبح ، فيقال : مسك ، وقراءة ، وإنسان ، بإضمار : هذا ، ونحوه . ولو كان المذكور من هذه الثلاثة ونحوها معرفة جاز جعله خبرا لمبتدأ محذوف ، ومبتدأ لخبر محذوف .

---

(١) من أول : أو بمصدر إلى : « فى القسم » ليس فى ب ص ١١٣ .

(٢) « يليه » ليست فى الأصل وفى التحقيق ، وصحة العبارة تقتضيها لورودها فى الشرح ص ٣٥٧ – ٣٥٩ .

ومن القرائن المحسنة لحذف المبتدأ وجود فاء الجزاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ[1] ، كقوله تعالى[2] : ﴿ مَنْ عمِل صالِحا فلنفسه ومَنْ أساءَ فعليها ﴾ أى : فصلاحه لنفسه ، وإساءته عليها . فحذف المبتدأ لهذه القرائن وأشباهها جائز .

وأما الحذف الواجب فكحذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع لتعين المنعوت بدونه لكونه لمجرد مدح ، كقولهم : الحمدُ للهِ الحميدُ ، وصلى الله على محمدٍ سيدُ المرسلين . أو لمجرد ذم ، كقولك : أعوذُ بالله من إبليس عَدُوُّ المؤمنين . أو لمجرد الترحم كقولك : مررت بغلامِك المسكينُ ، فهذه ونحوها من النعوت المقطوعة للاستغناء عنهَا بحصول التعيين بدونها ، لك فيها النصب بفعل ملتزم إضماره ، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره ، وذلك أنهم قصدوا إنشاء المدح ، فجعلوا إضمار الناصب أمارة على ذلك ، كما فعلوا فى النداء ، إذ لو أظهر الناصب لخفى معنى الإنشاء وتوهم كونه خبرا مستأنف المعنى ، فلما التزم الإضمار فى النصب التزم أيضا فى[3] الرفع ليجرى الوجهان على سنن واحد .

ومن التزام حذف المبتدأ أن يحذف لكون خبره مصدرا جيء به بدلا من اللفظ بفعله ، كقول الشاعر[4] :

فقالتْ : حنانٌ ما أتى بك ههنا ... أذُو نَسَبٍ أم أنت بالحيِّ عارِف

ومنه قولهم : سمع وطاعة ، أى : أمرى حنان ، وأمرى سمع وطاعة . والأصل فى هذا النوع النصب ، لأنه مصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله ، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه فى غير إتباع ، ثم حمل المرفوع على المنصوب فى

---

(١) مبتدأ ليست فى ب ص ١١٤ .

(٢) سورة فصلت ، آية : ٤٦ .

(٣) فى ليست فى ب ص ١١٤ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله المنذر بن درهم الكلبى ، كما فى خزانة الأدب ١/٢٧٧ قال : البيت من جملة أبيات للمنذر بن درهم الكلبى ذكرها أبو محمد الأعرابى فى فرحة الأديب وياقوت فى معجم البلدان . والكتاب ١/٣٢٠ و٣٤٩ . والعينى ١/٥٣٩ .

التزام إضمار الرافع الذى هو المبتدأ ، قال سيبويه[1] : وسمعت من يوثق بعربيته يقال له : كيف أصبحت ؟ فقال : حمدُ الله وثناء عليه ، أى : أمرى حمد الله . وأنشد قول الآخر[2] :

صبرٌ جميل فكلانا مُبْتَلى

ثم قال سيبويه[3] : « والذى يرفع عليه « حنان » و « صبر » وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره / كترك إظهار ما نصب به . قال : ومثله قول بعض العرب : من أنت ؟ زيدٌ ، أى : من أنت ؟ كلامك زيد ، فتركوا إظهار الرافع ، كترك إظهار الناصب » هذا نصه . ١/٤٨

ومن الملتزم حذفه المخبر عنه بممدوح نعم ، ومذموم بئس ، إذا جعلا خبرى مبتدأين ، فإن للقائل : نعم الرجل زيد ، أن يجعل « زيدا » خبر مبتدأ محذوف ، وأن يجعله مبتدأ مخبرا عنه بنعم وفاعلها ، فعلى القول بأنه خبر ، يكون ما هو له خبر واجب الحذف .

ومن المبتدأ الملتزم حذفه قول العرب : فى ذمتى لأفعلن ، يريدون : فى ذمتى ميثاق ، أو عهد ، أو يمين ، فاقتصروا فى هذا القسم على خبر المبتدأ ، والتزموا حذف المبتدأ ، كما فعلوا عكس ذلك فى قولهم : لعمرك لأفعلنّ . ذكر هذه المسألة أبو على رحمه الله ، ومن شواهد هذا الاستعمال قول الشاعر[4] :

تُسَاوِرُ سَوَّارا إلى المجد والعُلا وفى ذِمّتى لئن فعلت ليفعلا

ومثال معطوف على مبتدأ يليه فعل لأحدهما قولهم : زيد والريح يباريها ، وفى

---

(١) الكتاب ١/٣١٩ - ٣٢٠ بتصرف .

(٢) هذا رجز ، وقبله : شكا إلى جملى طول السرى ، ولم ينسب لقائل معين فى الكتاب ١/٣٢١ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٢٣٠ ، والأشمونى ١/١٨١ - ١٨٢ ، ونسبه السيرافى فى ١/٣١٧ للملبّد بن حرملة الشيبانى .

(٣) الكتاب ١/٣٢١ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائلته ليلى الأخيلية من شعر تهجو به النابغة الجعدى وتفضل عليه سوّار بن أوفى القشيرى . الكتاب ٣/٥١٢ ، والمقتضب ٣/١١ ، والعينى ١/٥٦٩ .

هذه المسألة خلاف : فمن البصريين والكوفيين من لم يجزها ، ومنهم من أجازها . فمن أجازها من البصريين جعل التقدير : زيد والريح يجريان يباريها ، فيجريان خبر محذوف ، ويباريها فى موضع نصب على الحال ، فاستغنى بها عن الخبر لدلالتها عليه . ومن أجازها من الكوفيين أجازها حملا على معنى يتباريان ، ولم يحتج إلى تقدير محذوف . واستدل أبو بكر بن الأنبارى على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر[1] :

واعلـم بـأنّك والمنيّـ ـــةَ شاربٌ بعُقارهـا

وقد يقصد اشتراك المضاف والمضاف إليه فى خبر ، فيجىء الخبر مثنى ، كقول بعض العرب : راكب البعير طليحان ، والأصل : راكب البعير والبعير طليحان ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى . وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى : وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر .

ص : والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ، وقد يعرفان ، وقد ينكران بشرط الفائدة ، وحصولها فى الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون : وصفا ، أو موصوفا بظاهر أو مقدر ، أو عاملا ، أو معطوفا ، أو معطوفا عليه ، أو مقصودا به العموم . أو الإبهام . أو تالى استفهام ، أو نفى ، أو لولا ، أو واو الحال ، أو فاء الجزاء . أو ظرف مختص أو لاحق به ، أو بأن يكون دعاء ، أو جوابا ، أو واجب التصدير ، أو مقدرا إيجابه بعد نفى . والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه[2] فى نحو : كم مالك !؟ واقصد رجلا خيرٌ منه أبوه .

ش : لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة ، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد ، كان أصل المبتدأ التعريف ، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة ، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية . ويلزم من كون المبتدأ معرفة فى الأصل كون الخبر نكرة فى الأصل ،

---

(١) البيت من مجزوء الكامل . الدرر ٧٨/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما . العُقار : الخمر .
(٢) الكتاب ١٦٠/٢ – ١٦٦ ، ٢٥ – ٢٦ ، بتصرف .

لأنه إذا كان معرفة مسبوقا بمعرفة ، توهم كونهما موصوفا وصفة ، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم ، فكان أصلا .

وأيضا فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله ، والفعل يلزمه التنكير ، فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحا تنكيره على تعريفه .

وقد يتعرفان ، كقوله تعالى[1] ﴿ الله ربنا وربكم ﴾ و[2] ﴿ محمد رسول الله ﴾ ، وقد ينكران ، كقوله تعالى[3] : ﴿ ولعبدٌ مؤمن خير من مشرك ﴾ .

ونبهت قائلا : « بشرط الفائدة » على أن عدم حصولها مانع من كون المبتدأ والخبر كلاما ، سواء كانا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفة ونكرة . وقولى : وحصولها فى الغالب بكذا وكذا » تنبيه على أن الفائدة قد يندر حصولها فى الإخبار عن نكرة خالية من جميع ما ذكر ، كقول من خرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة ، أو بسماع حصاة مسبحة : شجرة سجدت ، وحصاة سبحت .

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بظاهر قوله تعالى[4] : ﴿ ولعبدٌ مؤمن خير من مشرك ﴾ وفى الحديث : « شوهاء ولود خير من حسناء عقيم »

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر قولهم : السمن منوان بدرهم ، أى : منوان منه بدرهم ، فمنوان نكرة ابتدئ بها لأنها موصوفة بوصف مقدر ، ومنه قوله تعالى[5] ﴿ يَغْشَى طائفة منكم وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسُهم ﴾ فالواو واو الحال ، وطائفة مبتدأ خبره ما بعده ، وجاز الابتداء بها لأنها موصوفة بمقدّر ، كأنه قال : وطائفة من غيركم ، وهم المنافقون . ومن هذا القبيل قول الشاعر[6] :

---

(١) سورة الشورى ، آية : ١٥ .

(٢) سورة الفتح ، آية : ٢٩ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٢١ .

(٤) الآية السابقة .

(٥) سورة آل عمران ، آية : ١٥٤ .

(٦) البيت من البسيط .

تاج العروس – شج – ... وأنشد الميدانى فى الأمثال : إنى لأكثر ...

وفى مجمع الأمثال ٤١٥/٢ رقم ٤٦٦٤ يضرب لمن يصيب فى التدبير مرة ويخطئ مرة . سامه : كلفه ، =

إنِّى لأكثر مما سُمْتِنِى عجبا   يدٌ تَشُجُّ وأخرى منك تأسونى

أى : يد منك تشج ، فيد مبتدأ خبره تشج ، ومنك صفة مخصصة حذفت للعلم بها ، كما حذفت صفة طائفة فى الآية ، ومنه قول الآخر[1] :

وما برح الواشُون حتى ارتَمْوا بنا   وحتى قلوبٌ عن قلوب صوادفُ

أى قلوب منا ، عن قلوب منهم .

ومثال الابتداء بنكرة عاملة قوله ﷺ[2] : « أمر بمعروف صدقة . ونهى عن منكر صدقة » .

ويدخل فى هذا أيضا المضاف إلى نكرة كقوله[3] : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » .

ومثال الابتداء بنكرة لأجل عطفها قول الشاعر[4] :

= وأكثر ما يستعمل فى العذاب والشر . تشج : تجرح . تأسو : تعالج .

فيد مبتدأ خبره تشج فى ب وليست بالأصل .

(١) البيت من الطويل . ذكره فى ديوان الحماسة ١٤٩/٢ ولم ينسبه ، وبعده :

وحتى رأينا أحسن الوصل بيننا   مُسَاكَنةً لا يَقْرِفُ الشرَّ قارفُ

صوادف : معرضة .

(٢) رياض الصالحين ١١٦/٢ ، ٢٩٦/٦ ، ٢٤٩/٧ . وشرح النووى ٢٣٣/٥ و ٩١/٧ – ٩٢ ، ونصه « وأمر بالمعروف صدقة ، ونهى من المنكر صدقة » . وفى رواية أخرى : وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة .

(٣) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائ وابن ماجه فى مسانيدهم عن عبادة بن الصامت ، نيل الأوطار ٣٤٤/١ .

(٤) البيت من البسيط . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٢/٧ – ٣٣ ، غير منسوب .

عندى اصطِبارٌ وشَكْوى عند قاتلتى   فهل بأعجبَ من هذا امرؤٌ سمعا / ٤٨/ب

ومثله قول رؤبة(١) :

حتى ترامَى بالظُّنون الظُّنَّنِ تَخْلِطُ قولِ الكاذبين المُيَّن

إذ مِنْ هنٍ قولٌ وقولٌ من هنِ

ومثال الابتداء بنكرة لأجل العطف عليها قوله تعالى(٢) : ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروف ﴾على أن يكون التقدير : طاعة وقول معروف أمثل ، أو نحو ذلك ، وهو أحد تقديرى سيبويه .

ومن الابتداء بالنكرة لأجل العطف عليها قول الشاعر(٣) :

غرابٌ وظبىٌ أعْضَبُ القَرْنِ نادَيا   بِصَرْمٍ وصِرْدَانُ العَشِىِّ تصيح

---

(١) الشعر من الرجز . فى اللسان « هنا » البيت الأخير . والديوان ص ١٦١ وفى الأصل : حتى ترى ما ... تخلط .

(٢) سورة محمد ، آية : ٢١ .

(٣) البيت من الطويل . وهو لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود كما فى أمالى القالى ١٥٩/٢ ، وفيها ثلاثة أبيات بعد هذا البيت .

وفى شعر عروة بن أذينة للدكتور يحيى الجبورى ص ٤١١ فيما نسب لعروة ولغيره من الشعراء ، وروايته : غراب ... نادبا ببين . وعلق فى الهامش : البيتان فى جمع الجواهر للحصرى ص ٥١ ، وهما مع بيت ثالث فى مصارع العشاق ٣١٣/١ لعبيد الله ... وقال : نادبا : من الندب ، وهو البكاء وتعداد محاسن الميت ، أى منبئا بفراق .

ورواية : ناديا ، بالياء هى الصحيحة التى توافق المعنى .

أعضب : مكسور القرن . صرم : قطع . صرادن : جمع صُرَد وهو طائر يصطاد العصافير .

وقول العرب[1] : « شهرٌ ثَرَى ، وشهرٌ تَرَى ، وشهر مَرْعى » ومنه قول الشاعر[2] :

فيــومٌ علينــا ويــومٌ لنــا ويــوم نُسَاءُ ويـــوم نُسَرّ

ومثال النكرة المبدوء بها لأجل العموم ، ما روى من قول ابن عباس رضى الله عنهما[3] : « تمرة خير من جرادة ، ومن كلام العرب »[4] : خُبَأَةُ صِدْق خيرٌ من يَفَعة سَوْء .

ومثال المبتدأ بها لقصد الإبهام : ما أحسن زيدا[5] .

ومثال التالية استفهاما : أرجل فى الدار ؟

ومثال التالية نفيا : ما رجل فى الدار .

ومثال التالية لولا ، قول الشاعر[6] :

---

(١) فى اللسان – ثرا – والعرب تقول : شَهْرٌ ثرى ، وشهرٌ تَرَى ، وشهر مرعى وشهر استوى .. فأما قولهم : ثرى ، فهو أول ما يكون المطر ... والمعنى شهر ذو ثرى ... وشهر ترى أى أن النبت يُنْفَف فيه حتى ترى رءوسه ... وأما قولهم : مرعى فهو إذا طال بقدر ما يمكن النعم أن ترعاه ، ثم يستوى ويكتهل .

وراجع مجمع الأمثال ٣٧٠/١ رقم ١٩٩٧ يعنون شهور الربيع ... وترك التنوين فى ثرى ومرعى لإتباع ترى .

(٢) البيت من المتقارب ، وقائله النمر بن تولب . العينى ٥٦٥/١ ، والدرر ٧٦/١ ، وشرح المرادى على التسهيل ص ١٣٤ .

(٣) الموطأ حج / ٢٣٦ .

(٤) مجمع الأمثال للميدانى ٢٤٢/١ رقم / ١٢٨٥ . الخبأة : المرأة التى تطلع ثم تختبئ ، ويقال غلام يافع ويفعه وغلمان يفعه أيضا فى الجمع ، أى جارية خفرة خير من غلام سوء .

(٥) من أول : « ومثال » إلى : « زيدا » من النسخة ب .

(٦) البيت من البسيط . شرح المرادى ص ١٣٤ غير منسوب . والعينى ٥٣٢/١ ، والدرر ٧٦/١ ، =

لولا اصطبارٌ لأودَى كلُّ ذى مِقة　　حين استقلتْ مطاياهن للظَّعَـن

ومثال التالية واو الحال قول الشاعر[٣] :

عَرَضْنا فَسَلَّمنـا فسلَّـم كارهـا　　علينا وتَبْريحٌ من الوجد خانِقُه

وقال آخر[٤] :

سَرَينا ونَجْمٌ قد أضاء فمذ بَدا　　محَيّاك أخْفى ضوؤُه كلَّ شارق

ومثال التالية فاء الجزاء قول العرب فى مثل[٥] : إن ذهب عَيْرٌ فعيرٌ فى الرباط .

ومثال التالية ظرفا مختصا : عندك مال . وقُيِّد بالاختصاص تنبيها على أنه لو جىء به غير مختص لم يفد الإخبار به ، نحو : عند رجل مال .

وأشرت بقولى : « أو لا حق به » إلى الجار والمجرور المختص ، نحو : لك مال[٦] . وإلى الجملة المشتملة على فائدة ، نحو[٧] : قصدك غلامه رجل ، فإنه جائز

= غير منسوب فيهما .

أودى : هلك . مقة : حب . الظعن : الرحيل .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله عبد الله بن الدمينة .

شرح ديوان الحماسة ٨٢/٢ وفيه : الغيظ بدل الوجد .

وراجع شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥/٧ – ٣٦ . وديوانه ص ٥٣ .

(٤) البيت من الطويل . شرح المرادى ص ١٣٤ وروايته : شربنا .. غير منسوب . والعينى ٥٤٦/١ ، والدرر ٧٦/١ ، غير منسوب فيهما . السرى : السير ليلا . شارق : طالع من الشرق .

(٥) فى جمهرة الأمثال ١٠٩/١ : إن هلك ، بدل ، إن ذهب . العير الحمار . ويضرب المثل فى الشىء يقدر على العوض منه ، فيستخف بفقده ، ومجمع الأمثال ٢٥/١ رقم ٨٢ .

(٦) من أول : « وأشرت » إلى « لك مال » ليس فى ب ص ١١٦ .

(٧) قال المرادى ص ١٣٥ : قال الشيخ أثير الدين : ولا أعلم أحدا أجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف .

جواز : عندك رجل ، لأن فى تقديم هذه الجملة وشبهها خبرا ما فى تقديم الظرف من رفع توهم الوصفية ، مع عدم قبول الابتداء .

ومثال الابتداء بنكرة لكونها دعاء قول الشاعر[1] :

لقد أَلَّبَ الواشون أَلبا بجمعهم　　فتُربٌ لأفواه الوشاة وجندلُ

ومثال الابتداء بنكرة لكونها جوابا قولك – لمن قال : ما عندك ؟ – درهم ، فدرهم مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : درهم عندى ، ولا يجوز أن يكون التقدير : عندى درهم ، إلا على ضعف ، لأن الجواب ينبغى أن يسلك به سبيل السؤال ، والمقدم فى السؤال هو المبتدأ ، فكان هو المقدم فى الجواب . ولأن الأصل تأخير الخبر ، فترك فى مثل : عندى درهم ، لأن التأخير يوهم الوصفية ، وذلك مأمون فيما هو جواب ، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب .

ومثال الابتداء بنكرة لأنها واجبة التصدير قولك : مَنْ عندك ؟ وكم درهما مالُك ؟ فمن وكم نكرتان ، وجاز الابتداء بهما لأنهما بمنزلة نكرة مسبوقة باستفهام ، لأنهما متضمنان معنى حرفه .

ومثال النكرة المقدر إيجابها بعد نفى قولهم[2] : شَرٌّ أهر ذا ناب ، فإنه بمعنى : ما أهر ذا ناب إلا شر . ومثله قول الشاعر[3] :

قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المجاز وقد أَرَى　　وأبىَّ مالَكَ ذو المجاز بـدار

أى ما أحلك ذا المجاز إلا قدر . ومثله[4] :

---

(١) البيت من الطويل . الكتاب ٣١٥/١ ، والمقتضب ٢٢٢/٣ ، وابن يعيش ١٢٢/١ ، وفيها : لبينهم بدل بجمعهم . ألب : اجتمع . الجندل : الحجارة .

(٢) مثل يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله ، القاموس المحيط « هر » ومجمع الأمثال ٣٧٠/١ رقم ١٩٩٤ . وأهره : جعله يهر ، أى يصوت .

(٣) البيت من الكامل . وقائله مُؤَرّج السلمى من شعراء الدولة الأموية . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٠/٧ ، وخزانة الأدب ٢٧٢/٢ ، وشرح المرادى ص ١٣٥ . أرى : أعلم معلق عن العمل لوجود ما النافية بعده . أبىّ : مضاف إلى ياء المتكلم بعد رد اللام المحذوفة ، أو أصله أبين جمع أب ، حذفت النون للإضافة ، وأدغمت الياء فى الياء . وذو المجاز بدار : مبتدأ وخبر ، ولك متعلق بمحذوف حال .

(٤) البيت من الطويل .

قضاءٌ رمى الأشقى بسَهْم شقائه وأغرى بسبل الخير كلَّ سعيد

والمبتدأ عند سيبويه[1] فى نحو : كم مالك ؟ « كم » مع أنه نكرة ، والخبر « مالك » مع أنه معرفة ، وكذا نحو : مررت برجل أفضلُ منه أبوه ، أفضل عنده مبتدأ ، وأبوه خبر ، فجعل النكرة مبتدأ ، والمعرفة خبرا ، لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرة وجملة وظرفا أكثر من وقوعه معرفة ، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون إلا خبرا نحو : من قائم ؟ ومن قام ؟ ومن عندك ؟ فحكم على المعرفة بالخبرية ليجرى الباب على سنن واحد ، وليكون الأقل محمولا على الأكثر ، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام .

ص : والأصل تأخير الخبر ، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر ، أو فاعلية المبتدأ ، أو يقرن بالفاء ، أو بإلا لفظا أو معنى فى الاختيار ، أو يكنْ لمقرون بلام الابتداء ، أو لضمير الشأن أو شبهه ، أو لأداة استفهام . أو شرط ، أو مضاف إلى إحداهما .

ش : قد تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل فى الخبر ، وإذا كان عاملا فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها ، لا سيما عامل لا يتصرف ، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر ، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل فى كونه مسندا ، ولشبه المبتدأ بالفاعل فى كونه مسندا إليه . إلا أن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس . فلو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ ، لأنه لا يتميز من الخبر إلا بذلك ، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ ، وذلك نحو قول حسان رضى الله عنه[2] :

قبيلةٌ ألأَمُ الأحْياء أكرمُها وأغْدَرُ الناس بالجيران وافيها

---

(١) الكتاب ٢/٢٥ – ٢٦ ، ١٦٠ – ١٦١ .

(٢) البيت من البسيط . الدرر ١/٧٦ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما . والديوان ص ٢٥٩ : وشرح المرادى ص ١٣٦ .

ونحو قول الآخر[1] :

وأغناهما أرضاهما بنصيبه　　　وكلٌّ له رزقٌ من الله واجب

فألأم الأحياء ، وأغناهما خبران مقدمان ، وأكرمها وأرضاهما مبتدآن / مؤخران ، مع التساوى فى التعريف ، لأن المعنى إنما يصح بذلك . ومثل ذلك قول الآخر[2] :

1/49

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا　　　بنوهن أبناءُ الرجال الأباعد

فبنونا خبر مقدم ، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر ، لأن مراد القائل الإعلام بأن بنى أبنائهم كبنيهم ، فالمؤخر مشبه ، والمقدم مشبه به ، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل ، والأصْل تقديم المشبه وتأخير المشبه به ، كقولك : زيد زهير شعرا ، وعمرو عنترة شجاعة ، وأبو يوسف أبو حنيفة فقها ، وسهل فى البيت العكس وضوح المعنى ، والعلم بأن الأعلى لا يشبه بالأدنى عند قصد الحقيقة ، فلو تقدم زهير على زيد ، وعنترة على عمرو ، وأبو حنيفة على أبى يوسف لم يمتنع ، لأن المعنى لا يُجْهَل . ومن تقديم الخبر وهو معرفة للعلم بكونه خبرا قول الشاعر[3] :

جانيك مَنْ يجنى عليك وقد　　　تُعْدى الصحاحَ مَبارِكُ الجُرْبِ

---

(1) البيت من الطويل . مجالس ثعلب 85/1 .

(2) البيت من الطويل . شرح المرادى ص 136 وشرح أبيات مغنى اللبيب 344/4 . والعينى 532/1 ، والدرر 76/1 ، غير منسوب فيها .

(3) البيت من الكامل . فى جمهرة الأمثال 306/1 - 307 : المثل من شعر لذُؤَيْب بن كعب بن عامر ، وروايته : جانيك .... فتجربُ الجُرْبُ ، وبعده :

والحرب قد تَضْطر جانيها إلى　　　سوء المضيق ودُونها الرُّحْبُ

وفى اللسان - جنى - ومنه قوله : ....　　　فتجربُ الجربُ

أبو عبيد : قولهم : جانيك من يجنى عليك ، يضرب مثلا للرجل يعاقب بجناية ، ولا يؤخد غيره بذنبه .... وقال أبو الهيثم ... يراد به : الجانى لك الخير من يجنى عليك الشرَّ وأنشد : .... تعدى الصَحاحَ مباركُ الجرب

وقد جاء البيت فى العقد الفريد 35/1 و 15/5 و 237 ، وبعده :

ولرب مأخوذ بذنب عشيرة　　　ونجا المقارف صاحب الذنب

والبيتان لذؤيب بن كعب بن عمرو .

ونسبه فى تهذيب الآثار لابن جرير الطبرى 32/1 لزهير بن أبى سلمى .

أى جانيك الذى تعود جنايته عليك ، يعنى العاقلة ، فمن يجنى مبتدأ ، لأن المعنى عليه .

ومن تقديم الخبر لوضوح المعنى مع مساواته المبتدأ فى التنكير[1] قوله ﷺ : « مسكين مسكين رجل لا زوج له » .

ولو كان المبتدأ مخبرا عنه بفعل فاعلُه ضمير مستتر نحو : زيد قام ، لم يجز تقديم الخبر ، لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل . فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم ، كقولك فى : الزيدون قاموا : قاموا الزيدون ، على أن يكون « قاموا » خبرا مقدما ، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة : أكلونى البراغيث ، لأن تقديم الخبر أكثر فى الكلام من تلك اللغة ، والحمل على الأكثر راجح .

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو : الذى يأتينى فله درهم ، لأن سبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط ، فلم يجز تقديمه ، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط .

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بإلا لفظا أو معنى ، كما فى قوله تعالى[2] : ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ وكقوله تعالى[3] ﴿ إنما أنت نذير ﴾ وأشرت بقولى : فى « الاختيار » إلى أن تقديم الخبر المقترن بإلا قد يرد فى الشعر ، كقول الكميت[4] :

فيا ربِّ هل إلا بك النصرُ يُبْتَغى ... عليهم وهل إلا عليك المُعَوَّل

ومما يمنع تقديم الخبر اقتران المبتدأ بلام الابتداء ، لأن اقترانها به يؤكد الاهتمام بأوليته ، وتقدم خبرها عليها مناف لذلك فمنع ، ولأجل استحقاقها للتصدير امتنع تأثر مصحوبها بأفعال القلوب فى نحو : علمت لزيدٌ كريم ، فإن وقع ما يوهم تقديم خبر مصحوبها حكم بزيادتها ، أو بتقدير مبتدأ بينها وبين مصحوبها الظاهر ، كقول الشاعر[5] :

---

(١) « مع مساواته المبتدأ فى التنكير » ليس فى ب ص ١١٧ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٤٤ .

(٣) سورة هود ، آية : ١٢ .

(٤) البيت من الطويل . شرح المرادى ص ١٣٦ . والعينى ٥٣٤/١ ، والدرر ٧٦/١ .

(٥) البيت من الكامل . شرح المرادى ص ١٣٧ والعينى ٥٥٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

خالى لأنت ومَنْ جريرٌ خالـه   يَنَل العَلاء ويكـرم الأخـوالا

فلك أن تجعل اللام من قوله : لأنت ، زائدة : كزيادتها فى قول الراجز[1] :

أمُّ الحُلَـيْس لعَجُـوزٌ شَهْرَبَـهْ   ترضَى من اللحم بعظم الرَّقبـه

ولك أن تجعلها لام ابتداء داخلة على مبتدأ خبره أنت ، كأنه قال : خالى لهو أنت . وزيادتها أولى ، لأن مصحوب لام الابتداء مؤكَّد بها ، وحذف المؤكَّد مناف لتوكيده .

ومن زيادتها مع الخبر قول كثير[2] :

أصاب الرّدى مَنْ كان يهوى لكِ الرَّدى   وجُنَّ اللواتى قُلْنَ عَزّةُ جُـنَّتِ

فهـنّ لأولى بالجنـون وبالجفـا   وبالسِّيِّئات ما حَيِين وحَـيَّت

ومن زيادتها قول الشاعر[3] :

وبنـفسى لَهُمـومٌ   فهـى حَـرّى آسفـة

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن ، كقولك : هو زيد منطلق ، لأنه لو قدم خبره عليه فقيل : زيد منطلق هو لم يعلم كونه ضمير الشأن ، ولتوهم كونه مؤكدا للضمير المستكن فى الخبر .

وفى حكم ضمير الشأن قول القائل : كلامى زيد منطلق ، فإن تأخير « كلامى » وتقديم : زيد منطلق ، ممتنع ، لأن سامع قولك : زيد منطلق ، قد علم أنه كلامك ، فيتنزل قولك « كلامى » بعد ذلك منزلة قولك : كلامى هو كلامى ، ولا فائدة فى ذلك .

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ بعض أسماء الاستفهام أو الشرط نحو : أيُّهم

---

(١) نسب لرؤية بن العجاج ، ولعنترة بن عروس . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٥/٤ ، والعينى ٥٣٥/١ ، وديوان رؤبة ص ١٧٠ . شهربة : عجوز .

(٢) البيتان من الطويل . غريب الحديث ٥٥٧/١ ، و ١٢١/٢ . ويراجع الديوان ص ١٠٧ ففيه البيت الأول ، والأغانى ٢٩/٩ .

(٣) من مجزوء الرمل .

أفضل ؟ ومَنْ يقمْ أقمْ معه . وكذا الحكم فى الابتداء بما أضيف إلى بعض أسماء الاستفهام والشرط .

ص : ويجوز نحو : فى داره زيدٌ ، إجماعا ، وكذا : فى داره قيام زيد ، وفى دارها عبدُ هند ، عند الأخفش .

ش : نحو فى داره زيد ، جائز بلا خلاف ، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر ، ولا بأس بذلك ، لأنه مقدم الرتبة ، فأجمع على جوازه ، كما أجمع فى باب الفاعل على جواز نحو : ضرب غلامَه زيدٌ .

وأجاز الأخفش تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ، وسوَّى فى ذلك بين الصالح للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، نحو : فى داره قيام زيد ، وبين ما لا يصلح لذلك نحو : فى دارها عبد هند ، وبقوله أقول : لأن المضاف والمضاف إليه كشىء واحد . فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدرا معه ، إلا أن تقديم ضمير ما يصلح أن يقام / مقام المضاف أسهل ، ومنه قول العرب : فى أكفانه درج الميت ، وقول الشاعر[1] :

٤٩/ ب

بمَسْعاته هلكُ الفتى أو نجاتُه ... فنفسَك صُنْ عن غَيِّها تك ناجيا

ص : ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام ، أو مضافا إليها ، أو مصحِّحا تقديمه الابتداء بنكرة ، أو دالا بالتقديم على ما لا يُفهم بالتأخير ، أو مسندا دون أمّا إلى أنّ وصلتها ، أو إلى مقرون بإلا لفظا أو معنى ، أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر ، وتقديم المفسِّر إن أمكن مُصَحِّح ، خلافا للكوفيين إلا هشاما ، ووافق الكسائى فى جواز نحو : زيدا أجَلُه مُحْرِزٌ ، لا فى نحو : زيدا أجلُه أحرز .

ش : قد تقدم التنبيه على أن الاستفهام له صدر الكلام ، وأن المبتدأ يجب تقديمه إن كان بعض أدواته ، نحو : مَنْ عندك ؟ أو مضافا إلى بعض أدواته نحو ، غلامُ مَنْ عندك ؟

---

(١) البيت من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٦/٣٤١ ، والفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ورقة ٩٨ ظ غير منسوب فيهما عن الرسالة .

وكذلك يجب تقديم الخبر إذا كان مضافا إلى[1] بعض أدواته ، نحو : صبيحة أى يوم سفرُك ؟

وقد تقدم أن من[2] مُصَحِّحات الابتداء بنكرة أن تخبر عنها بظرف مقدم مختص ، نحو : عندك رجل ، وإنما كان تقديمه مصححا لأن تأخيره يوهم كونه نعتا ، وتقديمه يؤمن معه ذلك . وكذلك النكرة المخبر عنها بجار ومجرور مختص نحو : لك مال ، أو بجملة متضمنة لما تحصل به الفائدة ، نحو : قصَدك غلامُه رجلٌ ، فلولا الكاف[3] من « قصدك » لم يفد الإخبار بالجملة ، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما .

وإلى الظرف المختص واللاحق به من الجار والمجرور والجملة أشرت بقولى : « أو مصححا تقديمه الابتداء بنكرة » وأما قولى : « أو دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير » فأشرت به إلى نحو : لله درك ، من الجمل التعجبية ، فإن تعجبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، وكذلك نحو[4] : ﴿ سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تُنْذِرهم ﴾ من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية ، فإن الخبر فيها لازم التقديم ، وذلك أن المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فلو قدم ﴿ أأنذرتهم ﴾ لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة ، وذلك مأمون بتقديم الخبر ، فكان ملتزما .

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى أنّ المفتوحة وصلتها ، كقولك : معلوم أنك فاضل ، وكقوله تعالى[5] : ﴿ وآية لهم أنّا حملنا ذريتهم ﴾ وسبب التزام ذلك خوف التباس المكسورة بالمفتوحة ، أو خوف التباس أنْ المصدرية بالكائنة بمعنى لعل ، أو خوف التعرض لدخول إنّ على أنّ مباشرة ، وفى ذلك من الاستثقال ما لا يخفى ، فلو ابتدئ بأنّ وصلتها بعد أمّا لم يلزم تقديم الخبر ، لأن المحذورات الثلاثة مأمونة بعد أمّا ، إذ لا يليها إنّ المكسورة ، ولا أنّ التى بمعنى لعل ، فجائز أن يقالَ :

---

(١) الأصل ليس فيه « مضافا إلى » والسياق يقتضيها .
ولم يمثل الشارح للخبر إذا كان أداة استفهام مثل : كيف أنت ؟ ومتى سفرك ؟

(٢) « من » ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها .

(٣) فى ب بدل الكاف : القصد .

(٤) سورة يس ، آية : ١٠

(٥) سورة يس ، آية : ٤١ .

أمّا معلوم فأنك فاضل ، وأمّا أنّك فاضل فمعلوم ، ومنه قول الشاعر[1] :

دَأْبى اصطِبارٌ وأمّا أنّنى جَزِع يوم النَّوَى فلِوَجْدٍ كادَ يبْرِينى

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى مقرون بإلا لفظا أو معنى ، نحو قولك : ما فى الدار إلا زيدٌ ، وإنما عندك عمرٌو . وكذلك الخبر المسند إلى ملتبس بضمير ما التبس[2] بالخبر ، كقول الشاعر[3] :

أهابُك إجلالا ومابك قُدْرةٌ علىَّ ولكنْ ملءُ عينٍ حبيبُها

فحبيبها مبتدأ ملتبس بضمير العين ، وملء عين خبر واجب التقديم ، لأنه لو أخر وقدم حبيبها لعاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة ، فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، ليؤمن بذلك المحذور .

وذكر الالتباس أولى من ذكر الإضافة ، لأن الالتباس يعم الإضافة وغيرها ، فمثال الالتباس بالإضافة ما فى البيت من قول الشاعر[4] :

ولكن ملء عين حبيبها

ومثال الالتباس بغير الإضافة قولك : معرض عن هند المرسل إليها .

وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر وأمكن تقديم صاحب الضمير صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفى ، فى نحو : زيدا أجَلُه مُحْرزٌ ، لأنه لم يَفصِل بين المنصوب وناصبه أجنبى ، بخلاف : زيدا أجلُه أحرز ، فإن الأجل وإن كان الفعل خبره ، فإن الإخبار بالفعل على خلاف الأصل ، لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام ، فعد المبتدأ قبلهما أجنبيا ، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل ، فإن اتصال المبتدأ به على الأصل ، لأنه مفرد .

قلت : وقد يفرق بين الصورتين بأن اسم الفاعل[5] لا يجب تأخيره فلا يمتنع

---

(١) البيت من البسيط . شرح أبيات مغنى اللبيب ٩٣/٥ ، والعينى ٥٣٦/١ ، والدرر ٧٧/١ غير منسوب فيها . الدأب : العادة . النوى : البعد .

(٢) فى ب : ما لم يلتبس ص ١١٩ .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله هو نصيب بن رباح الأكبر . العينى ٥٣٧/١ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) هو رقم ٣ .

(٥) من أول : فإن اتصال إلى : « اسم الفاعل » ليس فى ب ص ١١٩

تقديم معموله ، بخلاف الفعل فإن تأخيره إذا وقع خبر مبتدأ واجب ، فلا يجوز تقديم معموله ، لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، وهذه شبهة شهرت عند النحويين ، وفيها - إذا لم تقيد[1] - ضعف ، لأن تقديم معمول العامل العارض منع تقدمه منبه على ما كان له من جواز التقدم قبل عروض العارض ، فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه ، ما لم يكن فى ذلك إخلال ملازم ، لأن منعه مفوّت للتنبيه على الأصل ، ولأجل ذلك جاز أن يقدّم على : لن ، ولا واللام الطلبيتين معمولات معمولاتهن نحو : زيدا لن أضرب ، وعمْرا / لم أكرم ، العلمَ لتطلبْ ، والجاهل لا تصحبْ . ١٥٠

وقول أبى على : إن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام ، فعدّ المبتدأ قبلهما أجنبيا ، تخيّل جدلى لا ثبوت له عند التحقيق ، لأن الجملة لا توقع موقع المفرد إلا لتؤدى معناه ، وتقوم مقامه ، فلا يعدّ ما هى له خبر أجنبيا ، كما لا يعد أجنبيا ما المفرد له خبر .

فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية فى الجواز بين : زيدا أجلُه محرزٌ ، وزيدا أجلُه أحرز ، بل الأخير أولى بالجواز ، لأن العامل فيه فعل ، وعامل المثال الأول اسم فاعل ، فمن منع الآخر دون الأول فقد رجح فرعا على أصل ، ومن منعهما فقد ضيق رحيبا ، وبعد قريبا . ومن حجج البصريين قول الشاعر[2] :

خيرا المبتغيــة حــاز وإن لم يقض فالسعى بالرشاد رشاد

فهذا مثل : زيدا أجله أحرز .

فصل : ص : الخبر مفرد وجملة ، والمفرد مشتق وغيره ، وكلاهما مغاير للمبتدأ لفظا ، متحد به معنى ، ومتحد به لفظا دال على الشهرة وعدم التغير ، ومغاير له مطلقا دال على التساوى حقيقة أو مجازا ، أو قائم مقام مضاف ، أو مشعر بلزوم حالٍ تُلْحِق العين بالمعنى ، والمعنى بالعين مجازا .

---

(١) فى ب : تعمد .

(٢) البيت من الخفيف . ذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٢٤ .

ش : المراد هنا بالمفرد ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه ، عاريا كان من إضافة وشبهها ، أو ملتبسا بأحدهما ، نحو : زيد منطلق ، وعمرو صاحبك ، وبشر قائم أبوه .

والجملة ما تضمن جزأين ليس[1] لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما ، نحو : زيد أبوه عمرو ، وبشر حضر أخوه . فنحو : قائم أبوه من المثال الثالث ليس بجملة عند المحققين ، لتسلط العوامل على أول جزأيه .

والمراد هنا بالمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر مستعمل أو مقدر ، فذو المصدر المستعمل نحو : ضارب ومضروب وحسن وأحسن منه ، وذو المصدر المقدر نحو : ربْعة وحَزَوّر وحَضاجِر[2] ، من الصفات التى لا مصادر لها ولا أفعال ، فتقدر لها مصادر كما تقدر للأفعال التى لم تستعمل لها مصادر .

وغيرِ المشتق ما عُرِّى مما رسم به المشتق .

وكل واحد من النوعين إذا أخبر به عن مبتدأ فالأكثر أن يغايره لفظا ويتحد به معنى ، نحو : هذا زيد ، وزيد فاضل . فالشخص المشار إليه بهذا هو المعبر عنه بزيد ، فقد اتحدا معنى وتغايرا لفظا ، وكذا زيد فاضل . وقد يقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغيير ، فيتحد بالمبتدأ به لفظا ، ويكون أيضا على نوعين ، مشتقا كقول رجل من طيىء[3] :

خليلى خليلى دون ريْبٍ وربّما ألَان امْرُؤٌ قولا فظُن خليلا

وغير مشتق كقول أبى النجم[4] :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

أى خليلى من لا أشك فى صحة خُلته ، ولا يتغير فى حضوره ولا غيبته ، وشعرى ما ثبت فى النفوس من جزالته ، والتوصل به من المراد إلى غايته . وقد يفعل مثل

---

(١) « ليس » من النسخة ب .

(٢) الحزور : الغلام القوى ، والرجل القوى والضعيف ضد . إبل حضاجر أكلت الحَمْض وشربت فانتفخت خواصرها . القاموس المحيط .

(٣) البيت من الطويل . ذكر فى المساعد ٢٢٥/١ .

(٤) البيت من الرجز . الكامل ٤٢/١ ، وابن يعيش ٢٩٨/١ ، وشرح شواهد المغنى ٣٤/٥ ، وخزانة الأدب ٢١١/١ ، والدرر ٣٥/١ ، والديوان ص ٩٩ .

هذا بجواب الشرط ، كقولك : من قصدنى فقد قصدنى ، أى فقد قصد من عرف نجاح قاصده . ومنه قول النبى ﷺ[1] : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » .

وقد يكون الخبر المفرد مغايرا للمبتدأ فى لفظه ومعناه ، والحامل على ذلك الإعلام بالتساوى فى الحكم حقيقة ، كقوله تعالى[2] ﴿ وأَزْوَاجه أمهاتهم ﴾ أو مجازا كقول الشاعر[3] :

ومُجاشِعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أجوافُها　　　لو يُنفَخُون من الخُئورة طاروا

وقد يكون المغاير لفظا قائما مقام مضاف كقوله تعالى[4] ﴿ هم درجات عند الله ﴾ وكقوله تعالى[5] : ﴿ ولكنّ البرَّ مَنْ آمن بالله ﴾ أى : هم ذوو درجات ، ولكن البرَّ برُّ من آمن .

ويدخل فى هذا الدال على التساوى مجازا ، فيقدر « مثل » مضافا إلى الخبر فى قولهم : زيد زهير ، ومجاشع قصب ، ونحو ذلك .

وقد يكون المغاير لفظا ومعنى مشعرا بحال تلحق العين بالمعنى ، والمعنى بالعين ، فالأول كقولك : زيد صوم ، تريد بذلك المبالغة ، كأنك جعلته نفس الصوم ، ولا يراد بذلك : ذو صوم ، لأن ذلك الصوم يصدق على القليل والكثير . وهو صوم لا يصدق إلا على المدمن للصوم ، وكذلك ما أشبهه . والثانى قولهم : نهار فلان صائم ، وليله قائم ، ومنه[6] : ﴿ والنهار مبصرا ﴾ وقول الشاعر أنشده سيبويه[7] :

---

(١) رياض الصالحين ص ٣ وأوله : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى .. » .

(٢) سورة الأحزاب ، آية : ٦ . ومختصر الزبيدى ٨٦/١ .

(٣) البيت من الكامل . فى اللسان « جشع وخور » : ومجاشع قصب هوت أجوافه . وفى ديوان جرير ص ١٥٨ :

لا يخفينّ عليك أن مجاشعا　　　لو ينفخون من الخئور لطاروا

(٤) سورة آل عمران ، آية : ١٦٣ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٧٧ .

(٦) سورة يونس ، آية : ٦٧ ، النمل ، آية : ٨٦ ، وغافر ، آية : ٦١ .

(٧) البيت من البسيط . الكتاب ١٦١/١ غير منسوب . ونسبه المبرد فى الكامل إلى رجل من أهل البحرين ٣٣١/٤ ، وراجع المحتسب ١٨٤/٢ الساج : شجر .

أمّا النهارُ ففى قَيْد وسِلْسِلة والليلُ فى جوف مَنْحُوتٍ من السَّاج

ومن هذا القبيل قولهم : شِعرٌ شاعر ، ومَوتٌ مائت .

ص : ولا يتحمل غير المشتق ضميرا ما لم يؤول بمشتق ، خلافا للكسائى ، ويتحمله المشتق خبرا أو نعتا أو حالا ما لم يرفع ظاهرا ، لفظا أو محلا ، ويستكنّ الضمير إن جرى متحملُه على صاحب معناه ، وإلا برز ، وقد يستكن إن أمن اللبْس وفاقا للكوفيين .

ش : مثال الخبر الذى لا يتحمل ضميرا لكونه غير مشتق ولا مؤول بمشتق قولك مشيرا إلى الأسد المعروف : هذا أسد ، فأسد لا ضمير فيه لأنه خال من معنى الفعل . فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه فى تحمل الضمير ، كقولك مشيرا إلى رجل شجاع : هذا أسد ، ففى / أسد حينئذ ضمير مرفوع به لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل ، فلو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك : رأيت رجلا أسدا أبوه ، ومنه قول الشاعر[1] :

٥٠ ب

وليلٍ يقول الناسُ من ظُلُماته سواءٌ صحيحاتُ العُيُونِ وعُورها

كأنّ لنا منه بيوتا حصينة مُسُوحا أعاليها وساجا كُسُورها

فرفع الأعالى والكسور بمسوح وساج ، لإقامتها مقام سود ، وإذا جاز ارتفاع الظاهر بالجامد لتأوله بمشتق ، كان ارتفاع المضمرِ به أولى ، لأنه قد يرفع المضمر ما لا يرفع الظاهر ، كأفعل التفضيل فى أكثر الكلام . وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميرا أو ظاهرا ، جاز أن ينصب بعد ذلك تمييزا وحالا ، كقول الشاعر[2] :

تُخَبِّرنا بأنك أَحْوَذِىٌّ وأنت البَلْسَكاءُ بنا لُصوقا

---

(١) البيتان من الطويل ، وهما لمضرس بن ربْعى الأسدى ، ونسبا إلى شبيب بن البرصاء ، ولعوف بن الأحوص الكلابى . خزانة الأدب ٢/٢٩١ ، والحماسة البصرية ٢/٢٤٣ وروايتها :

يقول القوم .... سواء بصيرات ....

مسوح : جمع مسح بكسر الميم ، وهو نسيج من الشعر الأسود . ساج : نوع من الشجر .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله أبو العميثل . اللسان – بلسك .

والبلسكاء : بفتح الباء والسين وبكسرهما ، نبت ينشب فى الثياب ، القاموس المحيط وفى النسخة ب البلكساء ص ١٢١ .

وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرا ، ورفعه ظاهر التأوله بمشتق ، لم يرتب فى أن المشتق أحق بذلك ، وقد حكم الكسائى وحده بذلك للجامد المحض ، كقولك : هذا زيد ، وزيد أنت . وهذا القول وإن كان مشهورا انتسابه إلى الكسائى دون تقييد ، فعندى استبعاد فى إطلاقه ، إذ هو مجرد عن دليل ، ومقتحم بقائله أوعر سبيل . والأشبه أن يكون الكسائى قد حكم بذلك فى جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه ، ولا مندوحة منه ، كالإقدام والقوة للأسد ، والحرارة والحمرة للنار[1] ، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور ، وأمكن أن يقال معذور . وإلا فضعف رأيه فى ذلك بين ، واجتنابه متعين .

وأما الخبر المشتق إذا لم يرتفع به ظاهر لا لفظا نحو : زيد قائم غلامُه ، ولا محلا نحو : عمرو مرغوب فيه ، فلا بد من رفعه ضميرا ، فإن جرى رافعه على صاحب معناه استكن الضمير دون خلاف ، فإن برز فالبارز مؤكد للمستكن . وإن جرى رافعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين ، والكوفيين عند خوف اللبس ، كقولك : زيد عمرو ضاربه هو ، والزيدانَ العمران ضاربهما هما ، « فهو » فاعل مسند إليه ضاربه وهو عائد على زيد ، والهاء عائدة على عمرو ، و « هما » فاعل مسند إلى ضاربهما ، وهو عائد على الزيدان ، والمضاف إليه عائد على العمران ، وأفرد « ضارب » المسند إليه المثنى ، لأنه واقع موقع فعل مجرد مسند إلى فاعل بارز ، فالإبراز فى مثل هذا مجمع عليه ، لكون المعنى ملتبسا بدونه ، فلو كان المراد صدور الضرب من المبتدأ الثانى ووقوعه على الأول لاستكن الضمير بإجماع ، لعدم الحاجة إلى إبرازه . ومثال الإبراز المجمع عليه قول الشاعر[2] :

لكلِّ إلفَيْن بَيْنٌ[3] بعد وصلهما والفرقدان حِجَاه مقتفيه هما

والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه ، ليجرى الباب على سن واحد . وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند

---

(١) فى النسخة ب : للشمس ص ١٢٢ .

(٢) البيت من البسيط ، راجع المساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٩/١ ، غير منسوب . الحجى : اللزوم . حَجِىَ به كرضى لزمه .

(٣) بين ليست فى ب ص ١٢٢ .

أمن اللبس ، وبقولهم أقول لورود ذلك فى كلام العرب ، كقول الشاعر[1] :

قومى ذُرا المجدِ بانُوها وقد علمت بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطان

فقومى مبتدأ ، وذرا المجد مبتدأ ثان ، وبانوها خبر جار على ذرا المجد فى اللفظ ، وهو فى المعنى لقومى ، وقد استغنى باستكنان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس ، ومثله قول الشاعر أيضا[2] :

إن الذى لهواكِ آسَفَ رهْطَه لجديرةٌ أن تصطفيه خليلا

ومثله أيضا قول الآخر[3] :

تـرَى أرْبَاقَهُم مُتَقَلِّدِيها إذا حَمِىَ الحديدُ على الكُماة

وتكلف بعض المتعصبين فقال : تقدير البيت الأول : قومى بانو ذرا المجد بانوها ، وتقدير البيت الثانى : لأنت جديرة أن تصطفيه ، وتقدير البيت الثالث : ترى أصحَاب أرباقهم متقلديها . والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها ، دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه .

والكلام على المشتق الواقع نعتا وحالا كالكلام عليه إذا وقع خبرا ، فمَنْ الْتزم إبراز الضمير عموما مع الخبر الجارى على غير صاحب معناه ، التزمه مع النعت والحال الجاريين على غير ما هما له ، أمن اللبس أو لم يؤمن ، ومن لم يلتزم الإبراز فى الخبر إلا عند خوف اللبس ، لم يلتزمه فى النعت والحال إلا عند خوف اللبس ومن النعت الجارى على غير ما هو له دون إبراز ضمير قراءة ابن أبى عبلة[4] : ﴿ يُؤْذَنَ لكم إلى طعامٍ غيرِ ناظرين إناه ﴾ بخفض « غير » .

---

(١) البيت من البسيط . العينى ٥٢٧/١ ، والدرر ٧٢/١ ، غير منسوب فيهما . ذرا : جمع ذروة ، وهى أعلى الشىء . كنه : حقيقة .

(٢) البيت من الكامل .

(٣) البيت من الوافر . الإنصاف مسألة / ٨ غير منسوب .

الأرباق : الحبال جمع رِبق ، وهو حبل به عدة عُرًى يشدبه البَهْم .

(٤) سورة الأحزاب ، آية : ٥٣ ، وأولها : ﴿ يأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبى إلا أن يؤذن لكم ... ﴾ فى مشكل إعراب القرآن لمكى ٢٠٠/٢ – ٢٠١ : ونصب « غير » على الحال من الكاف والميم فى « لكم » والعامل فيه « يؤذن » .... ولا يحسن أن يجعل « غير » وصفا لطعام لأنه يلزم فيه أن يظهر الضمير الذى فى =

وإن كان الجارى على غير ما هو لَه من خبر ونعت وحال فعلا ، وأمن اللبس ، اغتفر ستر الضمير ، كقولك : زيد الخبز يأكله . فلو خيف اللبس وجب الإبراز كقولك : غلام زيد يضربه هو ، إذا كان المراد أن زيدا يضرب الغلام .

ص : والجملة اسمية وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الأنبارى وبعض الكوفيين ، ولا قسمية خلافا لثعلب .

ش : الجملة الواقعة خبرا إن كانت اسمية فمثالها : الله فضله عظيم ، وإن كانت فعلية فمثالها[1] : ﴿ الله يجتبى إليه من يشاء ﴾ ويدخل فى الاسمية المصدرة بحرف عامل فى المبتدأ ، والشرطية المصدرة باسم غير معمول للشرط / ، ويدخل فى الفعلية الشرطية المصدرة بحرف ، أو باسم معمول للشرط ، فمثال الإخبار بجملة مصدرة بحرف عامل فى المبتدأ[2] : ﴿ الله لا إله إلا هو ﴾ و[3] ﴿ والذين يُمَسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نُضيع أجرَ المصلحين ﴾ ومثال الإخبار بشرطية مصدرة باسم غير معمول للشرط : الله مَنْ يطعه ينج . ومثال الإخبار بشرطية مصدرة بحرف : الله إن تسأله يعطك . ومثال الإخبار بجملة شرطية مصدرة باسم معمول للشرط : الله مَنْ يَهد فلا مضل له .

1/51

ومنع أبو بكر بن الأنبارى ومن وافقه الإخبار بجملة طلبية ، نظرا إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملا للصدق والكذب ، والجملة الطلبية ليست كذلك . وهذا

= « ناظرين » فيلزم أن تقول : غير ناظرين أنتم إناه ، لأن اسم الفاعل إذا جرى صفة أو خبرا أو حالا أو صلة على غير من هو له لم يستتر فيه ضمير الفاعل ، وذلك فى الفعل جائز .. والقراءة بجر « غير » لابن أبى عبلة فى معجم القراءات ١٣٣/٥ ، ومراجعة العكبرى ١٠٥/٢ ، والبحر ٢٤٦/٧ ، والكشاف ٢٧١/٣ ، وقراءة الجر خطأ عند البصريين ، التبيان للعكبرى ١٠٦٠/٢ ، وفى الكشاف ... وليس بالوجه لأنه جرى على غير ما هو له .

(١) سورة الشورى ، آية : ١٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٢٥ .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٧٠ .

نظر واه ، لأن خبر المبتدأ لا خلاف فى أن[1] أصله أن يكون مفردا ، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب ، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب ، لأنها نائبة عما لا يحتملهما .

وأيضا فإن وقوع الخبر مفردا طلبيا نحو : كيف أنت ؟ ثابت باتفاق ، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع ، ومع ذلك فهو مسموع شائع فى كلام العرب ، كقول رجل من طيىء[2] :

قلتُ مَنْ عِيلَ صبرُه كيف يَسْلو ... صاليا نارَ لَوْعة وغرام

وروى عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية ، وهو أيضا منع ضعيف إذ لا دليل عليه ، مع ورود الاستعمال بخلافه ، كقول الله تعالى[3] : ﴿ والذين هاجروا فى الله مِنْ بعد ما ظُلِموا لَنُبَوِّئَنَّهم فى الدنيا حسنة ﴾ وكقول الشاعر[4] :

جَشَأَتْ فقلت اللَّذْ خشيت ليأتِيَنْ ... وإذا أتاكِ فلاتَ حينَ مَناص

ص : وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هى أو بعضُها استغنت عن عائد ، وإلا فلا ، وقد يحذف إن علم ونصب بفعل أو صفة ، لفظا أو محلا ، ويجوز حذفه بإجماع إن كان مفعولا[5] : [والمبتدأ كل أو شبهه فى العموم والافتقار ، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك ، ولا يخص جوازه بالشعر خلافا للكوفيين] .

ش : فالجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كحديث وكلام ، ومنه ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى[6] : ﴿ قُلْ هو الله أحد ﴾ وكقوله[7] : ﴿ فإذا هى شاخصة أبصار

---

(١) « أن » ليس فى ب ص ١٢٣ .

(٢) البيت من الخفيف . الدرر ٧٣/١ . وحاشية يس ١٦٠/١ .

(٣) سورة النحل ، آية : ٤١ .

(٤) البيت من الكامل .

شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٤٥/٦ غير منسوب

جشأت نفسه : نهضت وثارت للقىء .

(٥) مابين المعقوفتين ليس بالمخطوطة وهو منقول من تحقيق د . بركات وهو موجود بالنسخة ب و لم يشر الشارح هنا إلى نهاية المتن وبداية الشرح ، فالجملة المتحدة بالمبتدأ معنى ، ليست بالمخطوطة والسياق يقتضيها .

(٦) سورة الإخلاص ، آية : ٢ .

(٧) سورة الأنبياء ، آية : ٩٧ .

الذين كفروا ﴾ ومن الإخبار عن مفرد بجملة اتحدت به معنى قول النبى ﷺ[1] : « أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله » .

والجملة المتحد بعضها بالمبتدأ معنى كل جملة تتضمن ما يدل على ما يدل عليه المبتدأ بإشارة أو غيرها ، كقوله تعالى[2] : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وعاصم وحمزة ، وكقوله تعالى[3] : ﴿ والذين يُمَسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين ﴾ لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة ، فيتحصل به ما كا ن يتحصل بضميره ، مع تأكد الاعتناء ، ومزيد الثناء .

ويكثر الاتحاد لفظا ومعنى تعظيما لأمر المحدَّث به[4] ، كقوله تعالى[5] : ﴿ وأصحابُ اليمين ما أصحاب اليمين ﴾ .

فإن لم يتحد بالمبتدأ معنى الجملة ولا بعضها لم تستغن عن ضمير ، وإلى هذا أشرت بقولى : وإلا فلا ، ونبهت بكون الجائز الحذف منصوب اللفظ والمحل بفعل أو صفة ، على أن[6] غير ذلك لا يحذف كالمرفوع مطلقا ، وكالمنصوب بحرف ، وكالمجرور بإضافة غير صفة . ثم بينت جواز حذف الضمير إذا علم ، ونصب بفعل أو صفة لفظا أو محلا . فمثال المنصوب بفعل لفظا قول الشاعر[7] :

ثلاثٌ كلُّهن قتلتُ عمدا فأخزى الله رابعة تعود

---

(١) الأشمونى ١/١٦٢ ، والموطأ ١/٢١٥ كتاب القرآن ، ٤٣٣ كتاب الحج .

(٢) سورة الأعراف ، آية : ٢٦ . فى الإتحاف : واختلف فى « ولباس التقوى » فنافع وابن عامر والكسائى وكذا أبو جعفر بنصب السين عطفا على لباسا﴿ يا بنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يوارى سوآتكم وريشا ، ولباس التقوى .... ﴾ووافقهم الحسن والشنبوذى . والباقون بالرفع إما مبتدأ ، وذلك ثان ، وخير خبر الثانى ... وإما خبر محذوف أى وهو ...

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٧٠ .

(٤) فى النسخة ب : المحدث عنه أو المحدث به ص ١٢٣ .

(٥) سورة الواقعة ، آية : ٢٧ .

(٦) فى النسخة ا : على أن ذلك ....

(٧) البيت من الوافر ، الكتاب ٨٦/١ ، خزانة الأدب ١٧٧/١ غير منسوب فيهما .

ومثال المنصوب بفعل محلا قول الآخر[1] :

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نساءُ ويوم نُسَرّ

أراد الأول : ثلاث كلهن قتلتهن عمدا ، وأراد الآخر : ويوم نساء فيه ، ويوم نسر فيه .

ومثال المنصوب بصفة لفظا قول الراجز[2] :

غَناءُ نفس العفافُ المغنى والخائفُ الإملاقِ لا يستغنى

ومثال المنصوب بصفة محلا قول الشاعر[3] :

سُبْلُ المعالى بنو الأعلين سالكة والإرثُ أجدرُ مَنْ يَحظَى به الولدُ

ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولا به والمبتدأ كل ، قراءة ابن عامر[4] : ﴿ وكلٌّ وعد الله الحسنى ﴾ ، ومثال ذلك قول الراجز[5] :

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدّعى علىّ ذنبا كلُّه لم أصنع

فلو كان المبتدأ غير كل ، والضمير مفعول به ، لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا فى الاضطرار ، والبصريون يجيزون ذلك فى الاختيار ، ويرونه ضعيفا ، ومنه قراءة السلمى[6] : ﴿ أفحكمُ الجاهلية يَبْغُون ﴾ بالرفع . ومثل هذه القراءة

---

(١) ذكر من قبل فى ص ٢٩٣ .

(٢) فى الأصل ، وفى المساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٣/١ غير منسوب فيهما ، وروايتهما : غنى نفس العفاف ... ولعل ما ذكرناه أقرب إلى الصواب . فغناء نفس : مبتدأ ومضاف إليه ، والخبر العفاف المغنيها ، وإنما كان الضمير هنا منصوبا لفظا لدخول « ال » على الصفة .

(٣) البيت من البسيط . وذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٤/١ غير منسوب . وإنما كان الضمير هنا منصوبا محلا لخلو الصفة من « ال » والأصل : سالكتها .

(٤) سورة النساء ، آية : ٩٥ ، والحديد ، آية : ١٠ .

فى الإتحاف ٤٠٩ : واختلف فى ﴿ وكل وعد الله الحسنى ﴾ هنا ، فابن عامر يرفع اللام على أنه مبتدأ .... وقد أجازه الفراء وهشام ، وورد فى السبعة فوجب قبوله ، انتهى . والبصريون لا يجيزون هذا إلا فى الشعر ، قال السمين : لكن نقل ابن مالك إجماع الكوفيين والبصريين عليه إذا كان المبتدأ كلا ... والباقون بالنصب .

(٥) مطلع قصيدة لأبى النجم العجلى ، خزانة الأدب ١٧٣/١ ، والدرر ٧٣/١ . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤٨٠/٧ ، والديوان ص ١٣٢ .

(٦) سورة المائدة ، آية : ٥ . وقراءة الرفع للسلمى وابن وثاب وأبى رجاء والأعرج وإبراهيم النخعى . معجم =

قول الشاعر[1] :

وخالدٌ يَحْمَدُ أصحابُه ... بالحقِّ لا يُحْمَدُ بالباطل

هكذا رواه أبو بكر بن الأنبارى برفع خالد وأصحابه[2] .

ص : ويغنى عن الخبر باطراد ظرف ، أو حرف جر تامّ معمول فى الأجود لاسم فاعلٍ كَوْنٍ مطلق ، وفاقا للأخفش تصريحا ولسيبويه إيماء ، لا لفعله ، ولا للمبتدأ ، ولا للمخالفة ، خلافا لزاعمى ذلك . وما يعزى للظرف من خبرية وعمل فالأصح كونه لعامله ، وربما اجتمعا لفظا .

ش : ذهب الكوفيون إلى أن الظرف من نحو : زيد خلفك ، منصوب بمخالفته المبتدأ ، حكاه ابن كيسان والسيرافى . وهذا القول فاسد من أربعة أوجه : أحدها : أن تخالف المتباينين فى معنًى نسبته إلى كل واحد منهما كنسبته إلى / الآخر ، فإعماله فى أحدهما ترجيح من غير مرجح . ٥١ ب

الثانى : أن المخالفة بين الجزأين محققة فى مواضع كثيرة ، و لم تعمل فيها بإجماع ، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيد زهير ، ونهارك صائم . وأنت فطر ، وهم درجات ، فلو صلحت المخالفة للعمل فى الظرف المذكور لعملت فى هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها .

الثالث : أن المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن تكون عاملة ، لأن العامل عملا مجمعا عليه لا يكون غير مختص ، هذا إذا كان العامل لفظا ، مع أنه أقوى من المعنى ، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه .

الرابع : أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل فى الظرف عند تأخره ، لأن فيه عندهم عائدا هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم ،

= القراءات ٢/٢١٥ . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٢٨١ .

(١) البيت من السريع ، وقائله الأسود بن يعفر .

شرح أبيات مغنى اللبيب ٦/٤٨ ، ٧/٢٨٠ ، وضبط « يحمد » الثانية بفتح الياء وضمها أولى .

(٢) فى ب : .... أبو بكر الأنبارى وأصحابه برفع خالد .

فإعمال ذلك العائد فى الظرف لقربه منه أحق . فبان بهذه الأوجه فساد ما ذهب إليه الكوفيون .

وذهب ابن خروف إلى أن عامل النصب فى الظرف المذكور المبتدأ نفسه ، وقال : هو مذهب سيبويه ، وحمله على ذلك أن سيبويه قال فى باب ما ينتصب من الأماكن والوقت[1] : قد تنتصب لأنها موقوع فيها ، ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها ، كما أن العِلْم إذا قلت : أنت الرجل علما ، عمل فيه ما قبله ، وكما عمل فى الدرهم عشرون إذا قلت : عشرون درهما ثم قال سيبويه[2] : « فالمكان هو خلفك » ثم أردفه بنظائر وقال[3] : « فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو : خير منك عملا ، فصار : زيد خلفك ، بمنزلة ذلك ، والعامل فى خلف الذى هو فى موضعه ، والذى هو فى موضع خبره ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك ، فالآخر رفعه الأول ، وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصل منه » هذا نصه ، وهو يحتمل أربعة أوجه : أحدها : كون الظرف منصوبا بعامل معنوى ، وهو حصول المبتدأ فيه ، بقوله : فانتصبت لأنها موقوع فيها ، ومكون فيها . ويحتمل قوله : عمل فيها ما قبلها على عمل المبتدأ فى المحل . فيكون للظرف على هذا التقدير عامل نصب فى لفظه وهو المعنى المذكور ، وعامل رفع فى محله وهو المبتدأ ، وهذا الوجه باطل إذ لا قائل به ، ولأن الحصول لو عمل فى الظرف العرفى وهو الخلف وشبهه لعمل فى الظرف اللغوى كالكِيس والكُوز ، فكان يقال : المالُ الكيسَ ، والماءُ الكوزَ ، بالنصب ، بل الحصول المنسوب إلى الكيس والكوز ونحوهما أولى بالعمل ، لأنه حصول إحاطة وإحراز ، وإذا لم يصلح للعمل وهو أقوى ، فغيره بعدم العمل أولى .

والوجه الثانى : « كون الظرف منصوبا بالمخالفة كقول الكوفيين ، فإنه يوهمه سيبويه بقوله فى الباب المذكور : فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره »

---

(١) الكتاب ٤٠٣/١ .

(٢) الكتاب ٤٠٤/١ .

(٣) الكتاب ٤٠٦/١ .

فظاهر هذا القول شبيه بما حكاه ابن كيسان من قول الكوفيين : إن الظرف منصوب بالمخالفة ، لأنك إذا قلت : زيد أخوك ، فالأخ هو زيد . وإذا قلت : زيد خلفك ، فالخلف ليس بزيد ، فمخالفته له عملت فيه النصب ، وقد تقدم إبطال هذا القول . فسيبويه برىء ممن عوّل عليه ، وجنح إليه ، لأنه قال حين مثل بظروف بعد مبتدآت : « وعمل فيها ما قبلها » وهذه عبارة لا تصلح أن يراد بها إلا شيء متقدم على الظرف ، والمخالفة بخلاف ذلك . فتيقن أن مراده غير مراد الكوفيين .

الوجه الثالث : ما ذهب إليه ابن خروف من أن عامل النصب فى الظرف المذكور المبتدأ نفسه ، واحتماله أظهر من الوجهين المتقدمين ، وهو أيضا مخالف لمراد سيبويه . وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى ، ولو قصد ذلك سيبويه نصا لم يُعَوَّل عليه ، لأنه يبطل من سبعة أوجه : أحدها أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين ، مع عدم دليل ، فوجب اطراحه .

الثانى : أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع ، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب ، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه ، ولا ريب فى إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف . فلا عدول عنه .

الثالث من مبطلات قول ابن خروف : أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين : ناصب ومنصوب ، لا ثالث لهما ، ولا نظير له ، فوجب اطراحه .

الرابع : أنه قول يستلزم ارتباط متباينين دون رابط ، ولا نظير لذلك ، ومن ثمّ لم يكن كلاما نحو : زيد قام عمرو ، حتى يقال : إليه ، أو نحوه .

الخامس : أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل ، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغنى عن تقدير الفاعل ، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغنى عن تقدير الخبر .

السادس : أن الظرف الواقع موقع الخبر / من نحو : زيد خلفك ، نظير المصدر من نحو : ما أنت إلا سيرا ، فى أنه منصوب مغن عن مرفوع ، والمصدر منصوب بغير المبتدأ ، فوجب أن يكون الظرف كذلك ، إلحاقا للنظير بالنظير . ١٥٢

السابع : أن عامل النصب فى غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف ومنا لا يكون إلا فعلا أو شبيهه ، أو شبيه شبيهه ، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك ، فلا يصح

انتصاب الظرف المذكور به .

الوجه الرابع من محتملات كلام سيبويه : أن ينتصب الظرف المذكور بمستقر أو استقر أو شبههما ، وكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه ، لأنه قال قاصدا للظروف الواقعة بعد المبتدأ : وعمل فيها ما قبلها ، كما أن العِلْمَ إذا قلت : أنت الرجل علما ، عمل فيه ما قبله . فما قبلها يحتمل أن يريد به الذى قبلها فى اللفظ وهو المبتدأ ، ويحتمل أن يريد به الذى قبلها فى التقدير وهو مستقر أو استقر أو شبههما ، إلا أن الاحتمال الأول يفضى إلى المحذورات المتقدم ذكرها ، والاحتمال الثانى لا يفضى إليها ، فكان أولى بمراده ، ويؤيد أولويته فى إرادته أنه شبه ناصب الظرف بما نصب التمييز فى قوله : خير عملا ، وناصب التمييز خبر لا مبتدأ ، فينبغى أن يكون ناصب الظرف خبرا لا مبتدأ ، فإن ذلك أليق بالنظير ، وأوفق فى التقدير . وكذا قوله : « فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره » يحتمل أن يريد بما هو فيه المبتدأ ، ويحتمل أن يريد به ما حذف من مستقر ونحوه وهو الأولى ، لما ذكرت من أن تقديره لا يفضى إلى المحذورات السالفة ، ويؤيد ذلك أيضا قوله : « وهو غيره » أى ما هو فى الظرف غير المبتدأ ، واحتاج إلى هذه العبارة لينبه على أن بين الظرف والمبتدأ مقدرا ، وهو خبر للمبتدأ ، وعامل فى الظرف ، وأنه غير للمبتدأ ، ولا يصح أن يعاد هو إلى المبتدأ ، والهاء من غيره إلى الظرف ، لأن الإعلام بذلك إعلام بما لا يجهل ، بخلاف الإعلام بأن ثم مقدرا هو غير المبتدأ وعامل فى الظرف ، فإن الحاجة داعية إليه . ويتأيد ذلك أيضا بقوله : « وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده ، نحو العشرين ، ونحو خير منك عملا » فإن فى « صار » ضميرا عائدا على ما هو فيه وهو غيره ، و قد ثبت أنه ما يقدر من مستقر ونحوه ، وجعل نسبة هذا المقدر من الظرف كنسبة خير من عملا ، وفيه أيضا إشعار بأنه لا يريد بما المبتدأ بل الخبر المقدر ، لأن خيرا من قوله : « خير عملا » خبر مبتدأ محذوف تقديره : أنت أو هو خير عملا ، وجعل ما هو خبر نظيرا لخبر ، أولى من جعله نظيرا لمبتدأ . ثم قال : « فصار زيد خلفك بمنزلة ذلك » أى صار زيد قبل خلفك بمنزلة مستقر ، لأنه يدل عليه ، ويجعله فى الذهن مشارا إليه ، ثم قال : والعامل فى خلف الذى هو فى موضعه »

أى الذى خلف فى موضعه ، والذى خلف فى موضعه[1] هو مستقر أو نحوه من أسماء الفاعلين ، فإنه الخبر فى الحقيقة ، فالظرف فى موضعه لأنه عمدة ، والظرف فضلة ، ثم قال : والذى هو فى موضع خبره » يعنى استقر ونحوه من الأفعال الدالة على كون مطلق ، فإن الظرف إذا علق بفعل فذلك الفعل فى موضع الخبر الأصلى ، وهو اسم الفاعل ، فأشار سيبويه بهذا إلى جواز تعليق الظرف باسم فاعل وبفعل ، ونبه على أن تقدير اسم الفاعل أولى ، بأن أضاف الموضع إلى ضميره ، ولو قال : أو الذى هو فى موضع خبره ، لكان أبين ، لكن من كلام العرب وقوع الواو موقع أو حيث لا تصلح الجمعية ، كقوله تعالى[2] : ﴿ مَثْنى وثُلاث ورُباع ﴾ ووقوع أو موقع الواو حيث تتعين الجميعة ، كقول الشاعر[3] :

مِن بين مُلْجِم مُهْرِه أو سافِع

ويدل على أن تقدير[4] اسم الفاعل أولى أربعة أوجه : أحدها : أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد ، كقول الشاعر[5] :

لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاك عَزَّ وإن يَهُن ... فأنت لدى بُحْبُوحَةَ الهُونِ كائن

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به ، وإلى هذا البيت ونحوه أشرت بقولى : « وربما اجتمعا لفظًا » .

الثانى : أن الفعل لا يغنى تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه فى موضع رفع ، واسم الفاعل مغن عن تقديره ، وتقدير ما يغنى أولى من تقدير ما لا يغنى .

الثالث : أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل ، وبعض مواضعه غير صالح للفعل ، نحو : أمّا عندك فزيد ، وجئت فإذا عندك

---

(١) « والذى خلف فى موضعه » ليس فى ب ص ١٢٦ .

(٢) سورة النساء ، آية : ٣ ، وفاطر ، آية : ١ .

(٣) البيت من الكامل ، وقائله حميد بن ثور الهلالى ، وصدره :
قوم إذا سمعوا الصَّريخ رأيتهم . سافع : ممسك بناصية فرسه . الديوان ص ١١١ . العينى ١٤٦/٤ ، وشرح شواهد المغنى ٥١/٢ ، وروايته : ما بين ...

(٤) فى ب : تقديم .

(٥) البيت من الطويل ، العينى ٥٤٤/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٢/٦ ، والدرر ٧٥/١ ، وبحبوحة : وسط .

زيد ، لأن « أمّا » وإذا المفاجأة لا يليهما فعل .

الرابع : أن الفعل المقدر جملة بإجماع ، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة ، والمفرد أصل ، وقد أمكن ، فلا عدول عنه . فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولى فى الأصل / : « معمول فى الأجود لاسم فاعل كون مطلق ، وفاقا للأخفش تصريحا ، ولسيبويه إيماء » وخالفت ما ذهب إليه أبو على والزمخشرى من جعل الظرف جملة . ورجح بعضهم تقدير الفعل بأنه متعين فى صلة الموصول ، وهذا ليس بشىء ، لأن الظرف الموصول به واقع موقعا لا يغنى فيه المفرد ، بل إذا وقع فيه مفرد تأول بالجملة ، والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالأصالة ، وإذا وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد ، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر .

٥٢ ب

ونبهت بقولى : « لاسم فاعل كون مطلق » على أن اسم فاعل كون مقيد ، كمعتكف ، وقارىء لا يغنى عنه مجرد ذكر الظرف إذا قصد البيان .

والذى اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل هو مذهب أبى الحسن بن كيسان ، وهو الظاهر من قول السيرافى ، وتسميته خبرا على الحقيقة غير صحيح ، وكذا إضافة العمل إليه لا تصح إلا على سبيل المجاز . وللكلام فى هذا مواضع يأتى ذكرها إن شاء الله تعالى معتضدا بعضها ببعض .

والكلام على حرف الجر المستغنى به كالكلام على الظرف ، وقيدته بالتمام تنبيها على أن الناقص لا يغنى ، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به ، نحو : زيد عنك ، وعمرو بك ، فلا بد لنحو هذين من ذكر المتعلق به نحو : زيد عنك معرض ، وعمرو بك واثق . فإن فهم المراد بدليل جاز الحذف نحو قولك : « أما زيد فبعمرو مأخوذ ، وأما بشر فبخالد ، أى فبخالد مأخوذ ، فحذف مأخوذ[1] لدلالة الأول عليه . وحرف الجر التام ما يفهم ما يتعلق به بمجرد ذكره نحو[2] : ﴿ الحمد لله ﴾ و[3] ﴿ والأمر إليك ﴾ و[4] ﴿ مَثَلُ نُوره كَمِشْكاة ﴾ .

---

(١) « فحذف مأخوذ » من النسخة ب ص ١٢٧ .
(٢) سورة الكهف ، آية : ١ ، وفاطر ، آية : ١ .
(٣) سورة النمل ، آية : ٣٣ .
(٤) سورة النور ، آية :٣٥ .

ص : ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين ، ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت ، أو تُغْنَ[1] إضافة معنى إليه ، أو يَعُمّ واسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص . ويغنى عن[2] خبر اسم معنى مطلقا ، فإن وقع فى جميعه أو أكثره وكان نكرة رفع غالبا ، ولم يمتنع نصبه ولا جره بفى خلافا للكوفيين . وربما رفع خبرا الزمانُ الموقوعُ فى بعضه .

ش : لا يفيد الاستغناء بظرف[3] زمان عن خبر اسم عين غالبا إلا إذا كان العين مثال المعنى فى حدوثه وقتا دون وقت ، كالرطب والكمأة ، فإن الاستغناء عن خبر هذا النوع بظرف الزمان يفيد ، كقولك : الرطب فى شهر كذا ، والكمأة فى فصل الربيع .

وكذلك إذا كان دليل على إضافة معنى إلى العين كقولك : « أكل يوم كذا ثوب تلبَسُه ، وأكل ليلة ضيف يؤمك » ، ومنه قول الراجز[4] :

أكُلَّ عام نَعَم تَحْوُونه   يُلْقِحُه قوم وتُنْتَجُونه

أى : أكل يوم تَجَدُّدُ ثوب تلبسه ، وأكلَّ ليلة إتيانُ ضيف يؤمك ، وأكل عام إحراز نعم .

---

(١) فى النسخة ب تعم ص ١٢٧ .

(٢) عن فى النسخة ب ص ١٢٧ وليست بالنسخة ا .

(٣) بظرف زمان ليس فى ب ص ١٢٧ .

(٤) قائله صبى من بنى سعد ، أو قيس بن حصين بن يزيد الحارثى . الكتاب ١٢٩/١ ، وخزانة الأدب ١٩٦/١ ، والعينى ٥٢٩/١ .

يلقحه : يتولى إخصابه . تنتجونه : تأخذون نتاجه ، وفى ب : يلحقه .

وكذا إن عم المبتدأ وكان اسم الزمان خاصا ، أو مسئولا به عن خاص ، كقولك : نحن فى شهر كذا ، وفى أى الفصول نحن ؟

وأشرت بقولى : « غالبا » إلى أنه قد يُخبَر عن اسم عين بظرف زمان فى غير ذلك إذا ثبت دليل ، كقول امرئ القيس : اليوم خمر ، وغدا أمر ، وكذا قول الشاعر[1] :

جارتى للخَبِيص والهِرُّ للفأ ر وشاتى إذا أردت مجيعا

وأما اسم المعنى فيغنى عن خبره ظرف الزمان الموقوع فى بعضه ، والموقوع فى جميعه ، لكن الموقوع فى جميعه إن كان نكرة فرفعه أكثر من نصبه ، كقوله تعالى[2] : ﴿ وحمله وفِصاله ثلاثون شهرا ﴾ وكقوله تعالى[3] : ﴿ غُدُوُّها شهر ورواحها شهر ﴾ وكذا الموقوع فى أكثره كقوله تعالى[4] : ﴿ الحجُّ أشهرٌ معلومات ﴾ ولو جُرّ هذا النوع بفى ، أو نصب على مقتضى الظرفية لم يمتنع عند البصريين ، وامتنع عند الكوفيين ، وحجتهم فى المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق ، وهذا مبنى على قول بعضهم إن « فى » للتبعيض ، حكاه السيرافى . وليس ذلك بصحيح ، وإنما « فى » حرف مفهومه الظرفية بحسب الواقع فى مصحوبها ، فإن كان

---

(١) البيت من الخفيف ، فى ديوان الأدب ٤١٤/١ ، وفى نظام الغريب للربعى ص ٦٤ :

إن فى دارنا ثلاث حبالى فوددنا أن قد وضعن جميعا
جارتى ثم هرتى ثم شاتى فإذا ما وضعن كن ربيعا
جارتى للخبيص والهر للفأ ر وشاتى إذا أردت مجيعا

ويروى : اشتهيت ربيعا . الخبيص : طعام معمول من التمر والسمن .

(٢) سورة الأحقاف ، آية : ١٥ .

(٣) سورة سبأ ، آية : ١٢ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٩٧ .

الواقع يستلزم استغراقا كالصّوم بالنسبة إلى النهار ، فلا يمنع منه معنى « فى » ولا لفظها ، وإن كان صالحا للاستغراق وغيره فصلاحيته لذلك موجودة قارنته « فى » أو لم تقارنه ، ولذلك صح فى الاستعمال أن يقال : فى الكيس درهم ، وأن يقال : فى الكيس[1] ملؤه من الدراهم . فعلم بهذا أن القول ما قاله البصريون ، والله أعلم .

ومثال رفع الزمان الموقوع فى بعضه قولك : الزيارة يوم الجمعة . ولا فرق فى هذا بين المعرفة والنكرة ، وروى قول النابغة[2] :

زعم البَوَارحُ أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغُرَابُ الأسود

بنصب « غد » ورفعه ، ذكر ذلك السيرافى ، والوجهان فى هذا النوع جائزان بإجماع ، إلا أن النصب أجود ، لأن الحذف معه أقيس ، واستعماله أكثر ، وإلى هذا أشرت بقولى : وربما رُفع الزمان الموقوع فى بعضه .

ص : ويُفْعَل ذلك بالمكان المتصرف بعد اسم عين ، راجحا إن كان المكانىّ نكرة ، ومرجوحا إن كان معرفة ، ولا يخص رفع المعرفة بالشعر ، أو بكونه بعد اسم مكان خلافا للكوفيين ./ . ١/٥٣

ويكثر رفع الوقت المتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدّرا إضافة بُعْدٍ

---

(١) من أول : « درهم » إلى « فى الكيس » ليس فى ب ص ١٢٨ .

(٢) البيت من الكامل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٩١/٤ ، والدرر ٧٥/١ . والديوان ٢٨ . البوارح : جمع بارح ، وهو ما مر مِن ميامنك إلى مياسرك ، وكانت العرب تتشاءم من البارح وتتفاءل بالسانح . الغداف : النسر الكثير الريش ، والشعر الطويل الأسود ، والجناح الأسود . وفى النسخة ب زعم الغداف بأن .. .

إليه ، ويتعين النصب[1] فى نحو : أنت منى فرسخين ، بمعنى : أنت من أشياعى ما سرنا فرسخين .

ش : « ذلك » من قولى : ويفعل ذلك « إشارة إلى الرفع المفهوم من قولى : وربما رفع خبرا الزمان الموقوع فى بعضه » وراجحا ومرجوحا حالان من « ذلك » المشار به إلى الرفع . ومثال ما قصد مما يكون الرفع فيه راجحا لتنكير الظرف المكانى مع كونه مؤقتا متصرفا مخبرا به عن اسم عين قولهم : المسلمون جانب ، والمشركون جانب ، ونحن قدام ، وأنتم خلف ، والنصب جائز عند البصريين وعند الكوفيين ، ومن زعم أن مذهب الكوفيين فى مثل هذا التزام الرفع فقد وهم .

فإن كان اسم المكان معرفة متصرفا اختير النصب ، وجاز الرفع عند البصريين ، ولم يجز عند الكوفيين إلا فى الشعر إذا كان المخبر عنه اسم مكان كقولك : دارى خلفك ، ومنزلى أمامك . ويكثر رفع الظرف متصرفا مؤقتا إذا وقع بعد اسم عين مقدرٍ إضافة بُعْدٍ إليه ، كقولك : زيد منى يومان أو فرسخان ، أى : بعد زيد منى يومان أو فرسخان . وقريب منه : دارك من خلف دارى فرسخان ونصب فرسخين وشبههما فى مثل هذا الوجه أجود منه فى نحو : زيد منى فرسخان . ونصب فرسخين فى[2] نحو : دارك خلف دارى فرسخين ، على التمييز ، أجود من نصبه ظرفا . فإن قلت : أنت منى فرسخين . على تأويل : أنت من أشياعى ما سرنا فرسخين ، تعين النصب ، وكان « أنت » مبتدأ ، ومنى خبره ، وفرسخين ظرفا ، ومعنى « منى » من

---

(١) النصب ليس فى ب .

(٢) « نصب فرسخين فى » من النسخة ب .

أشياعى وأصحابى وأهلى ، كقول الله تعالى ـ حاكيا عن إبراهيم عليه السلام[1] : ﴿ فمن تَبِعنى فإنه منى ﴾ .

ص : ونصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها ممّا يتضمن عملا جائز ، إلا إن ذكر مع الأحد ونحوه مما لا يتضمن عملا ، خلافا للفراء وهشام . وفى الخلْف مخبرا به عن الظُّهر رفعٌ ونصب ، وما أشبههما كذلك ، فإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه .

ش : إذا قلت : اليومُ الجمعةُ ، واليوم السبت ، جاز نصب اليوم ، لأن الجمعة بمعنى الاجتماع ، والسبت بمعنى الراحة . وكذا اليوم العيد ، واليوم الفطر ، واليوم النّوروز ، كل هذه يجوز معها نصب اليوم بلا خلاف ، لأن ذكرها منبه على عمل يوقَع فى اليوم ، بخلاف قولك : اليومُ الأحدُ ، واليوم الاثنان ، واليوم الثلاثاء ، واليوم الأربعاء ، واليوم الخميس ، فإنها بمنزلة اليوم الأول ، واليوم الثانى ، واليوم الثالث ، واليوم الرابع ، واليوم الخامس ، فلذلك لا يجوز فى اليوم معها إلا الرفع ، هذا مذهب النحويين إلا الفراء وهشاما ، فإنهما أجازا النصب على معنى : الآن الأحد ، والآن الاثنان ، ومعنى هذا أن الآن أعم من الأحد والاثنين ، فيجعل الأحد والاثنين واقعا فى الآن ، كما تقول : هذا الوقت ، هذا اليوم ، وقد قال سيبويه ما يقوى هذا ، لأنه أجاز : اليومَ يومك ، بنصب اليوم بمعنى الآن ، وقال[2] : « لأن الرجل قد يقول : أنا اليوم أفعل ذلك ، ولا يريد يوما بعينه » فهذا مما يقوى قول الفراء . وللمحتج لسيبويه أن يقول : إن قول القائل : اليوم يومك ، بمعنى : اليوم أمرك الذى تذكرته ، فأجريا مجرى واقع وموقوع فيه ، بخلاف : اليوم الأحد .

---

(١) سورة إبراهيم ، آية : ٣٦ .

(٢) الكتاب ٤١٩/١ .

وتقول : ظهرك خلفَك ، بنصب الخلف على الظرفية ، ويجوز رفعه لأنه الظهر فى المعنى ، مع أنه متصرف . ومثله فى جواز الوجهين : رجلاك أو نعلاك، أسفلَك وأسفلُكَ ، وقرئ[1] : ﴿ والركب أسفلُ منكم ﴾ وأسفل[2] .

فلو كان الظرف غير متصرف تعين نصبه ، وإن كان هو الأول فى المعنى ، ولذلك قال أبو الحسن الأخفش : اعلم أن العرب تقول : فوقَك رأسك ، فينصبون الفوق ، لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفا ، والقياس أن يرفع لأنه هو الرأس ، وهو جائز ، غير أن العرب لم تقله ، قال : وتقول : تحتَك رجلاك ، لا يختلفون فى نصب التحت .

ص : ويغنى عن خبر اسم عين باطراد مصدرٌ يؤكده مكرّرا أو محصورا ، وقد يرفع خبرا[3] وقد يغنى عن الخبر غيرُ ما ذكر من مفعول به وحال .

ش : الاستغناء عن خبر اسم عين بمصدر مكرر نحو قولهم : زيدٌ سيرا سيرا ، وبمصدر محصور كقولهم : إنما أنت سيرا . والأصل : زيد يسير سيرا ، فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره ، وجعل تكرره بدلا من اللفظ بالفعل ، فامتنع إظهاره ، لئلا يجتمع عوض ومعوض منه . وكذلك الأصل : إنما أنت تسير سيرا ، فحذف الفعل ، واستغنى عنه بمصدره ، وقام الحصر مقام التكرار فى سببية التزام الإضمار . وقد يجعل هذا النوع من المصادر خبرا قصدا للمبالغة ، فيرفع ، نحو[4] :

فإنّما هى إقبالٌ وإدْبار

وأشرت بقولى : « وقد يغنى عن الخبر غيرُ ما ذكر من مفعول به وحال » إلى قول بعض العرب : إنما العامرىُّ عمامتَه ، ويروى : إنما العامرِىَ عمّتَه ، فمن روى :

---

(١) سورة الأنفال ، آية : ٤٢ ، وقراءة الرفع لزيد بن على ، معجم القراءات ٢/٤٥٢ وفى البحر ٤/٥٠٠ : وقرأ زيد بن على « أسفل » بالرفع ، اتسع فى الظرف فجعله نفس المبتدأ مجازا .

(٢) وأسفل من النسخة ب .

(٣) وقد يرفع خبرا من ب .

(٤) البيت من البسيط ، وقائلته الخنساء ، وصدره :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت . قال سيبويه : جعلها الإقبال والإدبار مجازا على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم . الكتاب ١/٣٣٧ . وخزانة الأدب ١/٢٠٧ . والخنساء فى مرآة عصرها ١/١٠١ وروايتها : ترعى إذا نسيت حتى ...

عمامته ، جعله مفعولا به ، كأنه قال : إنما العامرى يتعهد عمامته ، ومن روى : عمته ، نصبه على المصدرية ، كأنه قال : إنما العامرى يتعمم عمَّته ، فيكون نظير : إنما أنت سيرا ، ولا يكون من القليل ، بل من الكثير المطرد .

ومن / الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به ما رواه الكوفيون من قول العرب : حسبت العقرب أشدَّ لسعة من الزُّنبور فإذا هو إياها . أى : فإذا هو يساويها . ٥٢/ ب

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به أن يكون الخبر فعل قول ، فيحذف ويستغنى بالمقول ، كقوله تعالى[1] : ﴿ والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى * إن الله يحكم بينهم ﴾ أى يقولون : ما نعبدهم ، فيقولون خبر ، وما نعبدهم فى موضع نصب به ، فأغنى عنه ، وحذف . ومثله[2] : ﴿ فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ﴾ أى : فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم[3] .

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال مغايرة لما تقدم ذكره ما روى الأخفش من قول بعض العرب : زيد قائما ، والأصل : ثبت قائما ، أو عرف قائما . وأسهل منه ما حكاه الأزهرى من قول بعض العرب[4] : « حكمك مُسَمَّطا » أى حكمك لك مُثَبِّتا ، فحكمك مبتدأ ، خبره لك ، ومسمطا حال استغنى بها ، وهى عارية من الشروط المعتبرة فى نحو : ضربى زيدا قائما . وعلى مثل هذا يحمل فى الأجود قول النابغة الجعدى رحمه الله تعالى[5] .

بَدَتْ فعلَ ذى وُدٍّ فلما تبعتها ... تَوَلَّتْ وأبقت حاجتى فى فؤاديا
وحَلّت سوادَ القلب لا أنا باغيا ... سِواها ولا فى حبِّها متراخيا

أى : لا أُرَى باغيا ، فحذف الفعل ، وجعل « باغيا » دليلا عليه ، وهو أولى

---

(١) سورة الزمر ، آية : ٣ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٠٦ .

(٣) من أول : « أى فيقال إلى إيمانكم » ليس فى ب ص ١٣٠ .

(٤) سبق ذكره ص ٢٧٩ .

(٥) البيتان من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٨/٤ ، والدرر ٩٨/١ .

من جعل « لا » رافعة « لأنا » اسما ، ناصبة باغيا خبرا ، فإن إعمال « لا » فى معرفة غير جائز بإجماع .

ص : وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا ، بعطف وغير عطف ، وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى ، ولا ما تعدد صاحبه حقيقة أو حكما .

ش : تعدد الخبر على ثلاثة أضرب : أحدها : أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه كقوله تعالى[1] : ﴿ وهو الغفورُ الودودُ ذو العرش المجيدُ فعّالٌ لما يريد ﴾ وكقول الراجز[2] :

مَنْ كان ذابَتٍّ فهذا بَتِّى ... مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى

ومثله قول الشاعر[3] :

ينامُ بإحدى مُقْلَتَيْه ويَتَّقى ... بأُخرى المنايا فهو يَقْظانُ نائم

وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار .

والثانى : أن يتعدد لفظا ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك : بنو زيد فقيه ونحوى وكاتب . ومنه قول الشاعر[4] :

يداك يدٌ خيرُها يُرْتَجى ... وأُخرى لأعدائها غائظة

أو لتعدد المخبر عنه حكما ، كقوله تعالى[5] : ﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ وتفاخر بينكم وتكاثُرٌ فى الأموال والأولاد ﴾ وكقول الشاعر[6] :

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليس يدركُه ... والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتأميل

---

(١) سورة البروج ، آيات : ١٤ - ١٦ .

(٢) هو رؤبة بن العجاج ، العينى ١/٥٦١ ، والدرر ١/٧٨ ، وروايتهما : من يك ... والديوان ص ١٨٩ .

(٣) البيت من الطويل . وقائله حميد بن ثور الهلالى . العينى ١/٥٦٢ ، والحماسة البصرية ٢/٣٣٩ ، وهو من قصيدة عينية وروايته فيهما : .... يقظان هاجع ، والديوان ص ١٠٥ .

(٤) البيت من المتقارب . وقائله طرفة بن العبد البكرى ، وقيل الخليل بن أحمد . العينى ١/٥٧٢ .

(٥) سورة الحديد ، آية : ٢٠ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لعبدة بن الطبيب .

شعر عبدة بن الطبيب ص ١١ و ٧٥ من قصيدة طويلة . وص ٢٢ من هذا الكتاب .

والثالث : أن يتعدد لفظا دون معنى ، لقيامه مقام خبر واحد فى اللفظ ، كقولك : هذا حامض حلو ، بمعنى مُزٌّ ، وكقولك : هو أعسر يسر ، بمعنى : أضبط ، أى : عامل بكلتا يديه .

فما كان من النوع الأول صح أن يقال : فيه خبران وثلاثة بحسب عدده . وما كان من النوع الثانى والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة إلا مجازا ، لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع .

ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف ، بخلاف الثانى فلا يستعمل دون عطف ، وأما الثالث فلا يستعمل فيه العطف ، لأن مجموعه بمنزلة مفرد ، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض . وقد أجاز العطف أبو على ، فعنده أن قول القائل : هذا حلو وحامض جائز ، وليس كذلك ، لما ذكرته .

ص : وإن توالت مبتدآتٌ أُخْبِر عن آخرها مجعولا هو وخبره[1] خبرَ متلوه ، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه ، إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده . ويضاف غيره إلى ضمير متلوه ، أو يجاء بعد خبر الآخر بروابط المبتدآت أول لآخر ، وتال لمتلو .

ش : توالى المبتدآت على ضربين : أحدهما بتجرد ، والآخر بإضافة .

فمع التجرد يخبر عن آخرها ، ويجعل هو وخبره خبر متلوه ، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه ، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ، ويؤتى بعد خبر الآخر بروابط مجعولا أولها للأقرب ، وتاليه لمتلو الأقرب ، إلى أن يكون آخرها لأول المبتدآت ، نحو : بنوك الزيدان هند عمرو الدراهم أحطته بها عندهما فى دارهم[2] . ومع الإضافة يخبر عن الآخر ، ويجعل هو وخبره خبر متلوه ، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه ، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ، نحو : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم ، فقائم خبر الأب ، والأب وخبره خبر الأخ ، والأخ وخبره خبر الخال ، والخال وخبره

---

(١) خبر ليس فى ب ص ١٣٠ .

(٢) هذا المثال يبدو فيه الاضطراب فوق أنه من الأمثلة المفترضة ، ولعل صحته : بنوك الزيدان هند الدراهم عمرو أحطته بها عندها أمامهما فى دارهم .

خبر العم ، والعم وخبره خبر زيد ، والمعنى : أبو أخى خال عم زيد قائم .

فصل : ص : تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوبا بعد أمّا ، إلا فى ضرورة أو مقارنةِ قولٍ أغنى عنه المقول ، وجوازا بعد مبتدأ واقع موقع « مَنْ » الشرطية ، أو « ما » أختها . وهو « ال » الموصولة بمستقبل عام ، أو غيرها موصولا بظرف أو شبهه ، أو بفعل صالح / للشرطية . أو نكرةٌ عامة موصوفة بأحد الثلاثة ، أو مضاف إليها مشعر بمجازاة ، أو موصوف بالموصول المذكور ، أو مضاف إليه . وقد تدخل على خبر كُلٍّ مضاف إلى غير موصوف ، أو على موصوف بغير ما ذكر . ولا تدخل على خبر غير ذلك خلافا للأخفش ، وتزيلها نواسخ الابتداء إلا إنّ وأنّ ولكن على الأصح .

1/54

ش : نسبة خبر المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل ، لأنه معمول أول الجزأين وثانيهما ، فحق الخبر ألا تدخل عليه الفاء ، كما لا تدخل على الفاعل ، فإذا دخلت فلا بد لدخولها من سبب ، والسبب على ضربين . موجب ، ومجوز :

فالموجب تقدم أمّا ، كقوله تعالى[1] ﴿ فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحقُّ من ربهم ﴾ ولا تحذف بعد « أمّا » إلا فى ضرورة كقول الشاعر[2] :

فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكم ولكن سيرًا فى عِراض المواكب

أو مع قول مخبر به مستغنى عنه بمقوله ، كقوله تعالى[3] : ﴿ فأما الذين اسودت وجوهُهم أكفرتم بعد إيمانكم ؟ فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون ﴾ أى : فيقال لهم : أكفرتم .

---

(1) سورة البقرة ، آية : 26 .

(2) البيت من الطويل ، وهو للحارث بن خالد المخزومى ، كما ذكرت خزانة الأدب 1/217 ، وفيها : قبل هذا البيت بيت هو :

فضحتم قريشا بالفرار وأنتم قُمُدُّون سودان عظام المناكب

والقمد : الطويل ، أو ضخامة العنق فى طول . وشعر الحارث بن خالد المخزومى ص 38 ، 45 ، وقال العينى 1/577 ، هذا البيت مما هجى به قديما بنو أسد ... ولم ينسبه .

(3) سورة آل عمران ، آية : 106 .

والمجوز لدخول الفاء على الخبر كون المبتدأ واقعا موقع مَنْ الشرطية أو « ما » أختها ، فيتناول ذلك « أل » الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم ، كقوله تعالى[1] : ﴿ والسارقُ والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ فلو قصد به مضى أو عهد فارق « أل » شبه من وما ، فلم يؤت بالفاء .

ومثال غير « أل » موصولا بظرف قول الشاعر[2] :

ما لدى الحازم اللبيب معارا   فمصونٌ وما لَهُ قد يَضيع

ومثال الموصول بشبه الظرف قول الله تعالى[3] : ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ .

ومثال الموصول بفعل صالح للشرطية قوله تعالى[4] : ﴿ وما أصابكم من مصيبة فبما كسَبَت أيديكم ﴾ وقرأ نافع وابن عامر : « بما كسبت » بحذف الفاء ، فدل ذلك على أمرين : أحدهما : أن ما هذه موصولة لا شرطية ، إذ لو كانت شرطية للزمت الفاء ، لأن بما كسبت لا يصلح أن يكون شرطا ، فإن الفاء لا تفارقه إلا فى ضرورة .

والثانى : أن اقتران الفاء بخبر المبتدأ الذى نحن بصدده جائز لا لازم ، لأنها لم تلحقه إلا لشبهه بالجواب ، فلم تساوه فى لزوم لحاقها ، ليكون للأصل على الفرع مزية . وقد خلا الخبر المشار إليه من الفاء بإجماع القراء فى قوله تعالى[5] : ﴿ والذى جاء بالصدق وصدّق به أولئك هم المتقون ﴾ .

وقيدت الصلة التى تقع بعدها الفاء بكونها فعلا صالحا للشرطية ، ليعلم أنها لو كانت فعلا خالص المضى لم تدخل الفاء ، وكذلك لو قرن بما لا تدخل عليه « مَنْ » الشرطية ، ولا « ما » أختها ، نحو : الذى إنْ حدّث صَدَقَ مكرمٌ ، والذى ما يكذب

---

(١) سورة المائدة ، آية : ٣٨ .
(٢) البيت من الخفيف ، الدرر ٧٩/١ ، غير منسوب .
(٣) سورة النحل ، آية : ٥٣ .
(٤) سورة الشورى ، آية : ٣٠ .
(٥) سورة الزمر ، آية : ٣٣ .

أو لن يكذب مفلحٌ .

ومثال النكرة العامة الموصوفة بأحد الثلاثة : رجل عنده حزمٌ فسعيد ، وعبدٌ لكريم فما يضيع ، ونفس تسعى فى نجاتها فلن تخيب .

ومثال المضاف إلى النكرة المقيدة مشعرا بالمجازاة : كل رجل عنده حزم فسعيد ، وكل عبد لِكريم فما يضيع ، وكل نفس تسعى لنجاتها فلن تخيب[1] .

ومثال دخول الفاء على خبرِ موصوفٍ بالموصول المذكور قول الشاعر[2] :

صِلُوا الحزم فالخطبُ الذى تحسبونه يسيرا فقد تَلْقَوْنَه متعسرا

وقد دخلت على خبر الموصوف بعد دخول إنّ فى قوله تعالى[3] : ﴿ قُلْ إن الموتَ الذى تَفرُّون منه فإنه مُلاقيكم ﴾ فدخولها عليه مع عدم « إنّ » أحق .

ومثال دخولها على خبر كلِّ مضاف إلى غير موصوف ما جاء فى بعض الأذكار المأثورة عن بعض السلف ، وهو : بسم الله ، ما شاء الله ، كل نعمة فمن الله ، ما شاء الله ، الخير كله بيد الله ، ما شاء الله ، لا يصرف السوء إلا الله ، ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله .

ومثال دُخُولها على خبر كلِّ مضاف إلى الموصوف بغير ما ذكر ، قول الشاعر[4] :

كلُّ أمرٍ مباعدٍ أو مُدَانِ فَمَنُوطٌ بحكمة المتعالى

وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى لا يشبه أداة الشرط نحو : زيد فمنطلق . ورأيه فى ذلك ضعيف ، لأنه لم يرد به سماع ، ولا حجة له فى قول الشاعر[5] :

---

(١) هذه الفقرة ليست فى ب ص ١٣٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ص ٢٤٥/١ غير منسوب .

(٣) سورة الجمعة ، آية : ٨ .

(٤) البيت من الخفيف ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٣/٦ ، والدرر ٧٩/١ ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٥) البيت من الطويل ، وذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٧/١ ، والدرر ٧٩/١ غير منسوب فيهما .

وقائلةٍ خَوْلانُ فانكح فتـاتهم ... وأُكْرُومةُ الحيَّين خِلْوٌ كما هيا

ولا فى قول الآخر[1] :

أَرَوَاحٌ مـودِّع أم بكـور ... أنت فانظر لأىّ ذاك تصير

لأن معنى الأول : هذه خولان ، فخولان خبر مبتدأ محذوف . ومعنى الثانى :انظر أنت ، فأنت فاعل فعل محذوف . على أن زيادة الفاء فى مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمرا ، كما سهلها كون العامل مفرّغا فى نحو : زيدا فاضرب ، و[2] : ﴿ إلى ربك فارغب ﴾ لأن الأمر يطرق إلى ما يعلق به معنى المجازاة ، فالقائل : زيدا فاضرب ، كأنه قال : ما يكون من شىء فزيدا اضرب ، وما يكن من شىء فزيد اضربه ، فلا يلزم من جواز هذا ، جواز : زيد[3] فمنطلق ، إذ ليس الخبر أمرا ، فيطرق إلى ما تعلق به معنى المجازاة .

وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط ، فامتنع دخول / الفاء على الخبر ، ما لم يكن الناسخ إنّ أو أنّ أو لكنّ ، فإنها ضعيفة العمل ، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء ، و لم يعمل فى الحال . بخلاف كأنّ وليت ولعل ، فإنها قوية العمل ، مغيرة بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء ، صالحة للعمل فى الحال ، فقوى شبهها بالأفعال ، فساوتها فى المنع من الفاء المذكورة .

٥٤/ ب

ومن بقاء الفاء مع دخول إن قوله تعالى[4] : ﴿ إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يُقْبَلَ من أحدهم مِلْءُ الأرض ذهبا ﴾ و[5] : ﴿ إن الذين كفروا وصدُّوا

---

(١) البيت من الخفيف ، وقائله عدى بن زيد العبادى .

الكتاب ١/١٤٠ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/٣٩ ، والدرر ١/٧٩ . وشعراء النصرانية فى الجاهلية ٤/٤٤٥ ، وروايته :

.... لك فاعمد لأى حال

(٢) سورة الشرح ، آية : ٨ .

(٣) زيد ليس فى ب ص ١٣٤ .

(٤) سورة آل عمران ، آية : ٩١ .

(٥) سورة محمد ، آية : ٣٤ .

عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم ﴾ وقوله تعالى[1] : ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوفٌ عليهم ولاهم يحزنون ﴾ .

ومن شواهد بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى[2] : ﴿ واعلموا أنَّما غَنِمْتُم من شيء فأنّ لله خُمسَه ﴾ ومنه قول الشاعر[3] :

علمت يقينا أن ما حُمَّ كونُه ... فسعْيُ امرِىء فى صرْفه غير نافع

ومن شواهد بقائها بعد دخول لكن قول الشاعر[4] :

بكل داهية ألقي العُدَاة وقد ... يُظَن أنِّـيَ فى مكْرِى بهم فزِعُ

كلّا ولكنّ ما أُبْديه من فَرَق ... فكَيْ يُغَرُّوا فيُغْريهم بى الطمعُ

ومثله قول الآخر[5] :

ولكنّ ما يُقْضَى فسوف يكون

---

(١) سورة الأحقاف ، آية : ١٣ .

(٢) سورة الأنفال ، آية : ٤١ .

(٣) البيت من الطويل ، وذكر فى الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ورقة ١٠٣ و ، عن رسالة دكتوراه ١٨٦ . وفى النسخة ب : ..... أن ما تم ... ص ١٣٢ .

(٤) البيتان من البسيط ، وذكرا فى الفاخر ورقة ١٠٣ ظ ، عن الرسالة ١٨٦ . والأشمونى فى ٢٢٥/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٧/١ ، غير منسوبين فيها .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله الأفوه الأودى ، وصدره :

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم

العينى ٣١٥/٢ ، والدرر ٨٠/١ ، قاليا : مبغضا .

باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

ص : فبلا شَرْطٍ : كان ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وليس ، وصار .

وصلة لما الظرفية دام .

ومنفية بثابت ، متصل النفى ، مذكور غالبا ، متصل لفظا أو تقديرا ، أو مطلوبة النفى : زال ماضى يزال ، وانفك ، وبرح ، وفتىء وفتأ وأفْتأ ، ووَنى ، ورام مُرَادِفَتاها .

ش : شرط الفعل المنسوب إلى هذا الباب أن يدخل على جزأى إسناد ، مباين ثانيهما للحالية بتمحض تعريف ، أو بتمحض جمود ، أو بعدم الاستغناء عنه دون عارض ، نحو قولك : صار الذى آمَنَ أخانا بعد أن كان عدونا ، وكان مالك فضة فصار ذهبا ، ففى منصوبى كان وصار من مباينة الحال ما ذكرته ، فمن ألحق بهما فعلا لا يساويهما فى هذا الاعتبار فهو محجوج ، وسيأتى القول فى ذلك مبسوطا إن شاء الله تعالى .

ولأفعال هذا الباب انقسامات بنسب مختلفة : فأول انقساماتها إلى ما يعمل بلا شرط ، أى موجبا وغير موجب ، وصلة وغير صلة ، وهو الثمانية الأول .

وإلى ما يعمل بشرط كونه صلة لما الظرفية المصدرية التى يقصد بها وبصلتها التوقيت كقولك : نجاتُك مادام الله ملجأك .

وإلى ما يعمل بشرط كونه منفيا أو منهيا عنه ، وهو أربعة أفعال مشهورة ملحق بها اثنان . فالأربعة : زال ، وانفك ، وبرح ، وفتىء ، وقد يقال : فَتَأ وأفتأ . والملحقات بهن : ونى ورام ، التى مضارعها يَرِيم . ومعنى الستة إذا نفيت داخلة على الجملة ، الإعلام بلزوم مضمون الجملة فى المضى أو فى الاستقبال نحو : ما زال العلم حسنا ، ولن يزال الجهل قبيحا .

وقد تناول قولي : منفية ، المنهى عنه ، لأنه منفى فى المعنى ، والمنفى بليس ، فالمنهى عنه كقول الشاعر(١) :

صاحِ شَمِّر ولا تزلْ ذاكر المو ت فنِسْيانُـه ضلالٌ مـبين

والمنفى بليس كقول الشاعر(٢) :

ليس ينفكُّ ذا غِنًى واعتزازِ كلُّ ذى عِفَّةٍ مُقَلٍّ قَنُـوع

وقيدت « زال » بكون مضارعها يزال ، احترازا من زال بمعنى تحول ، فمضارعه يزول ، وهو فعل لازم . واحترازا من زال الشيء بمعنى عزله ، فمضارعه يزيل .

وقيد : وَنَى ورام ، الملحقتان بهن بمرادفتهما لهن ، احترازا من ونى بمعنى فتر ، ومن رام(٣) بمعنى حاول ، وبمعنى تحوّل ، ومضارع التى بمعنى حاول يروم ، ومضارع التى بمعنى تحول يريم ، وهكذا مضارع المرادفة زال ، وهي وونى بمعنى زال غريبتان ، ولا يكاد النحويون يعرفونهما ، إلا من عُنِيَ باستقراء الغريب . ومن شواهد استعمالها قول الشاعر(٤) :

لاينى الخِبُّ شِيمةَ الخَبِّ ما دا م فـلا تحسبنَّـه ذا ارعـواءِ

وقال آخر فى إعمال يريم العمل المشار إليه(٥) :

إذا رُمتَ ممن لا يَريم متيماً سُلُوًّا فقد أَبْعدتَ فى رَوْمِك المرمى

وأشرت بقولي فيهما وفى أخواتهما : « منفية بثابت متصل غالبًا » إلى أن نافيهما قد يحذف ، كقوله تعالى(٦) : ﴿ تَفْتَأُ تذكر يوسف ﴾ أى لا تزال تذكر يوسف . ومن حذف لا فيهما قول الشاعر(٧) :

---

(١) البيت من الخفيف . العينى ١٤/٢ ، والدرر ٨١/١ ، غير منسوب فيهما .

(٢) البيت من الخفيف ، العينى ٧٣/٢ ، والدرر ٨٠/١ ، غير منسوب فيهما .

(٣) « بمعنى فتر ، ومن رام » ليس فى ب ص ١٣٣ .

(٤) البيت من الخفيف ، الدرر ٨٢/١ ، غير منسوب . ومعجم شواهد العربية .
الخب : بالكسر الخداع والغش ، وبالفتح الذى يخدع .

(٥) البيت من الطويل ، الدرر ٨٢/١ . غير منسوب .

(٦) سورة يوسف ، آية : ٨٥ .

(٧) البيت من مجزوء الكامل ، وقائله خليفة بن براز . العينى ٧٥/٢ ، والدرر ٨١/١ ، ومعجم شواهد العربية .

تَنْفكُّ تسمعُ ما حَييـ ـت بهالكٍ حتى تكونَه

ومنه قول امرأة من العرب[1] :

تزال حبالٌ مُبْرَماتٌ أعَدّها لها مامشى منها على خُفِّه الجمل

أى لا تزال . وأشرت بقولى : « متصل غالبا » إلى أن النافى قد يوجد منفصلا كقول الشاعر[2] :

ما خِلْتُنى زِلتُ بعدكم ضَمِنًا أشكو إليكم حُمُوَّة الألم

أراد : خلتنى ما زلت بعدكم ، وخلت جاءت هنا بمعنى أيقنت ، وهو أيضا غريب .

ومن الفصل بين النافى والمنفى فى هذا الباب قول الآخر[3] :

ولا أُراها تزال ظالمةً / تُحْدِثُ لى قُرْحةً وتَنْكَؤُها 1/55

أراد : وأراها لا تزال .

ص : وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية ، ولم يلزم التصدير ، أو الحذف ، أو عدم التصرف ، أو الابتدائية لنفسه أو مصحوب لفظى أو معنوى ، وندر[4] :

وكُونِى بالمكارم ذَكِّرِينى .

ش : جرت عادة النحويين بإطلاق القول فى كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ ، فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها ، وقد تعرض لذلك بعضهم دون حصر ، وقد بينت ما أغفلوه من ذلك ، فإن الحاجة داعية إلى معرفته .

---

(1) البيت من الطويل ، وقائلته ليلى امرأة سالم بن قحفان قالته مع أبيات أخر ، وقبله :

حلفت يمينا يابن قحفان بالذى تكفل بالأرزاق فى السهل والجبل

(2) البيت من المنسرح . الصحاح – ضمن – وأنشد ابن أحمر .

وشرح أبيات مغنى اللبيب 6/222 ، والعينى 2/386 ، غير منسوب فيهما .

الضمن : الذى به زمانة أى مرض مزمن . حموة : شدة .

(3) البيت من المنسرح ، وقائله إبراهيم بن هرمة .

شرح أبيات مغنى اللبيب 6/221 ، والدرر 1/81 .

(4) البيت من الوافر ، وعجزه : ودَلِّى دَلَّ ماجدة صَناع

قال فى شرح أبيات مغنى اللبيب 7/227 – 228 : والبيتان – يعنى هذا البيت وبيتا قبله – نسبهما =

فمن ذلك المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية ، نحو : زيدٌ اضربه ، وعمرٌو لا تصحبه ، وبشْرٌ هل أتاك ؟ لا تدخل عليه هذه الأفعال ولا غيرها من العوامل اللفظية ، وقول من قال[1] :

وكُونى بالمكارم ذَكِّرِينى

نادر لأن الخبر فيه جملة طلبية .

ومن المبتدآت التى لا تدخل عليها هذه الأفعال كل مبتدأ تضمن معنى الاستفهام أو الشرط فاستحق لذلك أن يكون مُصَدَّرا نحو : أىُّ القوم أفضل ؟ وأيُّهم يأت فله حق . وكذا المبتدأ المضاف إلى ما تضمن ذلك .

ومما يجب تصديره فيمتنع دخول هذه الأفعال عليه المقرون بلام الابتداء ، لأن لها صدر الكلام ، فلا يعمل فيما اقترنت به غير الابتداء .

ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لزم حذفه ، كالمبتدأ المنوى قبل النعت المقطوع ، كقولك : الحمدُ للهِ الحميدُ ، بالرفع ، وقد تقدم الإعلام بما يحذف من المبتدآت على سَبيل اللزوم .

ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لا يتصرف . نحو : طُوبَى للمؤمن ، وسلامٌ عليك ، وويلٌ للكافر . وما لزم الابتدائية بنفسه نحو قولك : أن تفعل ، أقاموه مقام ينبغى لك أن تفعل ، فلم تدخل الأفعال عليه ، كما لا تدخل على ما أقيم مقامه . وكذا قولهم : أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيدا ، أقاموه مقام : ما يقول ذلك رجل إلا زيد ، فعاملوه معاملته فى امتناع دخول الفعل عليه ، ومجىء إلا بعده .

ومما لزم الابتدائية لمصحوب لفظى المبتدأ الواقع بعد لولا الامتناعية ، والواقع بعد إذا المفاجأة .

ومما لزم الابتداء لمصحوب معنوى « ما » التعجبية ، وما بعد « لله » فى التعجب ، نحو : لله درك . ومن اللازم الابتدائية لمصحوب معنوى ما جرى مَثَلا ،

= أبو زيد إلى بعض بنى نهشل ، وقائلهما جاهلى . والدرر ١/٨٣ .

دلَّت : تدَل من الدلال .

(١) البيت السابق .

نحو قولهم[1] : الكلابُ على البقر ، و[2] العاشيةُ تهيج الآبية ، و[3] الإيناسُ قبل الإبساس . فهذه وأمثالها من المبتدآت التى وردت أمثالا لا تفارقها الابتدائية ، لأن الأمثال لا تغير .

ص : فترفعه ويسمى اسما وفاعلا ، وتنصب خبره ويسمى خبرا ومفعولا ، ويجوز تعدده خلافا لابن درستويه .

ش : الشائع فى عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر، وعبر سيبويه عنهما باسم الفاعل واسم المفعول ، فقال قاصدا هذا الباب[4] : « هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد » وكذا فعل المبرد ، فإنه ذكر هذه الأفعال فى بابها ثم قال[5] : « وهذه أفعال صحيحة كضرب ، ولكنا أفردنا لها بابا ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد » . فأىّ التعبيرين استعمل النحوى أصاب ، ولكن الاستعمال الأشهر أولى .

وإذا دخل شىء من هذه الأفعال على خبر متعدد نصب الجميع ، كما ينصب الخبر الذى لم يتعدد ، فيقال فى : هذا حلوٌ حامضٌ : كان هذا حلوا حامضا ، وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعدا ثبت بعامل ، أى بالابتداء ، وكان وأخواتها أقوى منه ، ولذلك انتسخ عمله بعملها ، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل فى خبرين فصاعدا ، كذلك يجوز للعامل الأقوى ، بل هو بذلك أولى .

---

(١) فى القاموس المحيط – كلب – مثل يضرب فى الخبير يترك لصنعته ، أى أرسل الكلاب على بقر الوحش . وفى مجمع الأمثال ١٤٢/٢ رقم ٣٠٣٦ : ويقال الكراب على البقر ، يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، يعنى : لا ضرر عليك فخلهم .

(٢) مثل يضرب فيمن يقبل على الشىء فيدفع غيره إلى أن يفعل فعله ، والعاشية التى تقبل على تناول العشاء ، والآبية الممتنعة . جمهرة الأمثال ٥٧/٢ .

(٣) مثل يضرب للتلطف فى الطلب ، وأصله فى الناقة تداريها وتمسحها لتسكن للحلب ، والإبساس أن يقال لها : بِسْ بِسْ ، وناقة بسوس إذا كانت تدر على الإبساس . جمهرة الأمثال ١٩٦/١ .

(٤) الكتاب ٤٥/١ .

(٥) المقتضب ٨٦/٤ .

وذهب ابن درستويه إلى منع تعدد الخبر فى هذا الباب ، لأنه شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد ، فكما لا يتعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى أكثر من واحد ، لا يُنْصَب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد . وهذا منع لا يلتفت إليه ، ولا يُعَرَّج عليه .

ص : وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع ، لا لأنها تدل على زمن دون حدث ، فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس .

ش : زعم جماعة منهم ابن جنى وابن برهان والجرجانى أن كان وأخواتها تدل على زمن وقوع الحَدَث ، ولا تدل على حدث ، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه :
أحدها : أن مدعى ذلك معترف بفعلية هذه العوامل ، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا ، إذ الدال على الحدث وحده مصدر ، والدال على الزمان وحده اسم زمان ، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان ، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر .

الثانى : أن مدعى ذلك معترف بأن الأصل فى كل فعل الدلالة على المعنيين ، فحكمه على العوامل المذكورة / بما زعم إخراج لها عن الأصل ، فلا يقبل إلا بدليل . ٥٥/ ب

الثالث : أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان ، لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى ، كما ينعقد منه ومن اسم زمان ، وفى عدم جواز ذلك[1] دليل على بطلان دعواه .

الرابع : أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا : أهان وأكرم ، فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان ، مفترقان بالنسبة إلى الحدث . فإذا فرض زوال ما به الافتراق ، وبقاء ما به التساوى ، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة ، ولو كان الأمر كذلك ، لم يكن فرق بين : كان زيد غنيا ، وصار غنيا ، والفرق حاصل ، فبطل ما يوجب خلافه . ولو كان الأمر كذلك[2] لزم تناقض قول من قال : أصبح زيد

---

(١) فى ب : وفى جواز عدم ذلك ، ص ١٣٥ .
(٢) من أول : لم يكن فرق إلى : « كذلك » ليس فى ب ص ١٣٥ .

ظاعنا وأمسى مقيمًا ، لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله : زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم ، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء ، وذلك هو المطلوب .

الخامس : أن من جملة العوامل المذكورة انفك ، ولابد معها من ناف ، فلو كانت لا تدل على الحدث الذى هو الانفكاك ، بل على زمن الخبر ، لزم أن يكون معنى : ما انفك زيد غنيا : ما زيد غنيا فى وقت من الأوقات الماضية ، وذلك نقيض المراد ، فوجب بطلان ما أفضى إليه .

السادس : أن من جملة العوامل المذكورة دام ، ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية ، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر فى موضعها ، كقولك : جُدْ ما دمت واجدا ، أى : جد مدة دوامك واجدا ، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث .

السابع : أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أنْ ، كقوله تعالى[1] : ﴿ إلا أنْ تكونا ملكين ﴾ لأنّ أنْ هذه وما وصلت به فى تأويل المصدر ، وقد جاء مصدرها صريحا فى قول الشاعر[2] :

ببذلٍ وحِلْم سادَ فى قومه الفتى ... وكونُك إياه عليك يسيـرُ

وقد حكى أبو زيد فى كتاب الهمز مصدر فتئ مستعملا ، وحكى غيره : ظللت أفعل كذا ظَلولا . وجاءوا بمصدر كاد فى قولهم : لا أفعل ذلك ولا كيدا ، أى[3] ولا أكاد كيدا ، وكاد فعل ناقص من باب كان ، إلا أنها أضعف من كان ، إذ لا يستعمل لها اسم فاعل ، واسم فاعل كان مستعمل ، ولا يستعمل منها أمر ، والأمر من كان مستعمل ، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر كاد ، وهى أضعف من كان ، فأن لا يمتنع استعمال مصدر كان أحق وأولى .

---

(١) سورة الأعراف ، آية : ٢٠ .

(٢) البيت من الطويل ، العينى ١٥/٢ ، والدرر ٨٣/١ ، غير منسوب فيهما .

(٣) « ولا كيدا ، أى » ليس فى ب ص ١٣٦ .

الثامن : أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل ، كما جاء فى الحديث[1] : « إن هذا القرآن كائن لكم أجرا ، وكائن عليكم وزرا » وقال سيبويه[2] : « قال الخليل : هو كائنُ أخيك على الاستخفاف ، والمعْنى : كائنٌ أخاك » هذا نصه . وقال الشاعر[3] :

وما كلُّ مَنْ يُبْدِى البشاشة كائنا أخاك إذا لم تُلْفِه لك مُنْجِدا

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان ، بل هو دَال على الحَدث وما هو به قائم ، أو ما هو عنه صادر . ومثل ذلك قول الآخر[4] :

قضى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائلا أحِبُّك حتى يُغْمِضَ العينَ مُغْمِضُ

أراد : لست أزال أحبك ، فأعمل اسم الفاعل عمل الفعل .

التاسع : أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان ، لأن دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن ، ودلالته على الزمان[5] تتغير بالقرائن ، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان .

العاشر : أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث ، مخلصة للزمان لم يُبْن منها أمر ، كقوله تعالى[6] : ﴿ كونوا قوّامين بالقسط ﴾ لأن الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث .

وما ذهبت إليه فى هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها ، هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافى . وأجاز السيرافى الجمع بين كان ومصدرها توكيدا ، ذكر ذلك فى شرح الكتاب .

فإذا ثبت بالدلائل المذكورة أن هذه الأفعال غير ليس دالة على الحدث والزمان

---

(١) سنن الدارمى ، كتاب فضائل القرآن ٢/٤٣٤ .

(٢) الكتاب ١/١٦٦ .

(٣) البيت من الطويل ، العينى ٢/١٧ ، والدرر ١/٨٤ ، غير منسوب فيهما .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله الحسين بن مطير الأسدى ، العينى ٢/١٨ ، والدرر ١/٨٤ .

(٥) من أول : لأن دلالته إلى الزمان ليس فى ب ص ١٣٦ .

(٦) سورة النساء ، آية : ١٣٥ .

كغيرها من الأفعال ، فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع ، وإنما لم تكتف بمرفوع ، لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التى بين معموليها ، فمعنى قولك : كان زيد عالما ، وجد اتصاف زيد بالعلم ، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك ، فلهذا لم يستغن به عن الخبر التالى ، وكان الفعل جديرا بأن ينسب إلى النقصان .

وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله[1] : « تقول : كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوّة » فبيّن أن كان مسندة إلى النسبة ، فمن ثمّ بينا عدم الاكتفاء بالمرفوع .

١/٥٦

ص : وإنْ / أريد بكان ثَبَت ، أو كَفَل ، أو غزل ، وبتواليها الثلاثِ دخل فى الضُّحَى والصباح والمساء ، وبظل دام أو طال ، وببات نزل ليلا ، وبصار رجع أو ضَمّ أو قطع ، وبدام بقِى أو سكن ، وببرح ذهب أو ظهر ، وبونى فتر ، وبرام ذهب أو فارق[2] ، وبانفك خلص أو انفصل ، وبفتأ سكّن أو أطْفأ ، سميت تامة ، وعملت عمل ما رادفت . وكلها تتصرف إلا ليس ودام ، ولتصاريفها ما لها ، وكذا سائر الأفعال .

ش : جميع هذه الأفعال تكون ناقصة وتامة ، إلا ليس ، وزال التى مضارعها يزال ، وفتِئ بكسر التاء مهموزا ، وكذا فَتَأ وأفتأ مراد فتاها ، وحكم ما ينسب إلى التمام حكم ما هو بمعناه .

وأجاز أبو على فى الحلبيات وقوع زال تامة ، وقد يعضد رأيه فى ذلك بقول الراجز[3] :

---

(١) الكتاب ١/٤٥ .

(٢) وبرام « ذهب أو فارق » ليس فى ب ص ١٣٦ .

(٣) المنصف ٨٣/٣ ، وقبلهما :

لا يَضْغَمَنّ مُخْدِرٌ دَلَهْمَسُ ضِرْغامــــةٌ فى مَشْيــــه تَخَـــيُّسُ

وبعدهما : يأكل أو يَحْسُو دمًا أو يَلْحَسُ .

الألوى : الملتوى المعوج ، والشديد من الرجال وغيرهم . وفى فقه اللغة للثعالبى ص ١٥ : فى ترتيب الشجاعة : رجل شجاع ثم بطل ... ثم أهيس ثم أليس .

وفى حُمَيّا بَغْيةِ تَفَجُّسُ ولا يزال وهو أَلْوَى أَلْيَسُ

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر . ولنا أن نقول : الخبر محذوف ، والتقدير : ولا يزال متفجسا ، وهو ألوى أليْس ، والتفجس التكبر ، والأليس الشجاع .

وتتم كان بأن يراد بها معنى ثبت ، وثبوت كل شيء بحسبه ، فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو : كان الله ولاشيء معه . وتارة يعبر عنه بحَدَث ، كقوله[1] :

إذا كان الشتاءُ فأَدْفِئُونى فإنّ الشيخَ يُهرِمه الشتاءُ

وتارة يعبر عنه بحضر ، كقوله تعالى[2] : ﴿ وإنْ كان ذو عُسْرة ﴾ .

وتارة يعبر عنه بقدر أو وَقَع نحو : ما شاء الله كان .

وتتم كان أيضا بأن يراد بها معنى كفل ، فتتعدى بعلى ، ومصدرها كِيانة . وتتم كان أيضا مرادا بها معنى غزل ، ذكر ذلك أبو محمد البطليوسى .

وتتم توالى كان الثلاث وهن : أضحى وأصبح وأمسى ، بأن يراد بهن الدخول فى الضحى والصباح والمُمْسَى ، كقوله تعالى[3] : ﴿ فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ﴾ وكقول الشاعر[4] :

ومِنْ فَعَلاتى أننى أُحْسِنُ القِرَى إذا الليلةُ الشهباءُ أضْحَى جليدها

وتتم ظل بأن يراد بها معنى دام أو طال .

وتتم بات فى قولهم : بات بالقوم ، أو بات القومَ إذا نزل بهم ليلا ، فتستعمل متعدية بالباء وبنفسها .

وتتم صار بأن يراد بها معنى رجع فتتعدى بإلى ، أو معنى ضم أو قطع فتتعدى

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله الربيع بن ضبع الفزارى أحد المعمرين ، يقال إنه عاش ثلثمائة سنة ، وهو مخضرم . شذور الذهب ٣٦٩ ، والدرر ١/٨٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٨٠ .

(٣) سورة الروم ، آية : ١٧ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله عبد الواسع بن أسامة .

شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٧ ، وشرح الأشمونى ٢٣٦/١ ، والدرر ٨٥/١ .

القرى : إطعام الضيف . الشهباء : الباردة . أضحى جليدها : بقى حتى وقت الضحى .

بنفسها إلى مفعول واحد .

وتم دام بأن يراد بها معنى بقى ، كقوله تعالى[1] : ﴿ خالدين فيها ما دامت السموات والأرض ﴾ أو سكن ، ومنه الحديث[2] : ﴿ نهَى أن يُبال فى الماء الدائم » أى الساكن .

وتم برح بأن يراد بها معنى ذهب ، أو معنى ظهر ، وقد فسر قولهم : برح الخفاء ، بالوجهين .

وتم ونى بأن يراد بها معنى فتر ، وهو أشهر من استعمالها بمعنى دام الناقصة .

وتم انفك بأن تكون مطاوع فك الخاتم وغيره إذا فصله ، والأسير إذا خلصه .

وتم فتىء إذا أراد بها كسر وأطفأ ، قال الفراء : فتأته عن الأمر كسرته ، وفتأت النار أطفأتها .

وما سوى ليس ودام من أفعال هذا الباب يتصرف ، أى يستعمل منه ماض ومضارع وأمر واسم فاعل ومصدر ، إلا أن الأمر لا يتأتى صوغه من ملازمات النفى ، ولمضارعها والأمر ما لماضيها ، وكذا جميع الأفعال المتصرفة .

ص : ولا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامى أو مضاف إليه ، ويوافقهن فى عدم الدخول على ما خبره فعل ماض صار باتفاق ، والبواقى على رأى ، وقد تخالفهن ليس .

ش : المراد بتوابع ليس دام وزال وانفك وبرح وفتىء وونى ورام ، لأنهن تبعن ليس حين ذكرت فى أول الباب .

والحاصل أن ليس والمذكورات بعدها متساويات فى عدم الدخول على مبتدأ خبره مفرد استفهامى نحو : كيف زيد ؟ وأين عمرو ؟ أو مضاف إلى مفرد استفهامى ، نحو : غلام من زيد ؟

---

(١) سورة هود ، آية : ١٠٨ .

(٢) فى شواهد التوضيح ١٦٢ : لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه ، أخرجه البخارى فى ٤ كتاب الوضوء ، و ٦٨ باب الماء الدائم .

وصار مساوية لليس وتوابعها السبعة فى عدم الدخول على مبتدأ خبره فعل ماض ، وربما خالفتهن ليس فوليها فعل ماض ، كما جاء فى الحديث من قول النبى ﷺ[1] : « أليس قد صليت معنا ؟ » وحكى سيبويه عن بعض العرب[2] : « ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيد » وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى : « وقد تخالفهن ليس[3] » أى قد تخالف ليس صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماض .

وأشرت بقولى : « والبواقى على رأى » إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أن كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات لا تدخل على ما خبره فعل ماض ، فلا يقال على هذا الرأى : كان زيد فعل ، ولا أصبح عمرو قرأ . وهذا الرأى باطل ، إذ ليس لصاحبه حجة مع الاستعمال لخلافه ، كقول الشاعر[4] :

وكنّا حَسِبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً ليالىَ لاقَيْنا جُذام وحِمْيرا

وكقول الآخر[5] :

أمست خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا أَخْنى عليها الذى أخنى على لُبَد

ص : وتَرِد الخمسة الأوائل بمعنى صار ، ويلحقها ما رادفها من : آض ، وعاد ، وآل ، / ورجع ، وحار ، واستحال ، وتحوّل ، وارتد ، وندر الإلحاق بصار فى : ما جاءت حاجتك ؟ وقعدت كأنها حربة ، والأصح ألا تلحق بها آل ولا قعد مطلقا ، وألا يجعل من هذا الباب غدا وراح ، ولا أسحر وأفجر وأظهر .

٥٦/ ب

---

(١) فى رياض الصالحين ص ٢٠١ رقم ٤٢٤ برواية مختلفة .

(٢) الكتاب ١/١٤٧ .

(٣) ليس ليست فى ب ص ١٣٧ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله زفر بن الحارث بن معاوية الكلابى .
شرح ديوان الحماسة للتبريزى ١/٤١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٣٣٠ ، والعينى ٢/٣٨٢ ، والرواية فى الأخيرين : .... عشية لا قينا ... .

(٥) البيت من البسيط ، وقائله النابغة الذبيانى من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر وأولها :

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

خزانة الأدب ٢/٧٩ ، والدرر ١/٨٤ ، وذكر فى ص ٣٤٦ .
لبد : آخر نسور لقمان ، القاموس المحيط ، والديوان ص ١٧ وروايته : أضحت خلاء وأضحى ....

ش : الخمسة الأوائل هى : كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل .

والأصل فى كان الدلالة على دَوَام مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعرض لانقطاع ، ولذا قيل فى قول الله تعالى[1] : ﴿ وكان الله على كل شيء قديرا ﴾ أى : لم يزل على كل شيء قديرا ، ومنه قول الشاعر[2] :

ولكنـى مضيت ولم أُجَـدِّف   وكان الصبر عـادةَ أولينـا

ومثله قول الآخر[3] :

وكنت إذا جارى دعا لمَضُوفةٍ   أُشَمِّرُ حتى يُنْصِفَ الساقَ مئزرى

فإن قصد الانقطاع جيء بقرينة ، كقوله تعالى[4] : ﴿ إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم ﴾ وكقول الشاعر[5] :

وكانوا أناسا يَنْفَحُون فأصبحوا   وأكثرُ ما يُعطُونك النَّظَرُ الشَّزْرُ

وتستعمل بمعنى صار دالة على التحول من وصف إلى آخر ، كقوله تعالى[6] : ﴿ وبُسَّت الجبال بَسًّا * فكانت هباءً مُنْبثا* وكنتم أزواجا ثلاثة ﴾ .

وكقول الشاعر[7] :

بـتَيهاءَ قَفْـرٍ والمطـيُّ كـأنها   قَطا الحَزْن قد كانت فِراخاً بُيُوضُها

والأصل فى : أضحى وأصبح وأمسى وظَل النواقص الدلالة على ثبوت مضمُونِ

---

(١) سورة النساء ، آية : ١٣٣ ، والأحزاب ، آية : ٢٧ ، والفتح ، آية : ٢١ .

(٢) البيت من الوافر ، ذكر فى اللسان – جدف – ولكنى صبرت ... غاية .... ولم ينسبه ، وقال : وفى الحديث : شر الحديث التجديف ، قال أبو عبيد : يعنى كفر النعمة ، واستقلال ما أنعم الله عليك .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله أبو جندب الهذلى .

ابن يعيش ٨/١٠ ، وروايته : ..... حتى يبلغ الساق .... وديوان الهذليين قسم ٣ ص ٩٢ .

قال : والمضوفة : الحاجة ، وهى يائية ، فمضوفة بالواو شاذة .

والعينى ٥٨٨/٤ قال : قال أبو سعيد : هذا البيت يروى على ثلاثة أوجه : المضوفة والمضيفة والمضافة .

(٤) سورة آل عمران ، آية : ١٠٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله أعشى تغلب ربيعة بن نجوان وكان نصرانيا . شرح المرادى ص ١٦٤ والحماسة البصرية ٩٨/١ ، والدرر ٨٦/١ .

(٦) سورة الواقعة ، آيات : ٥ – ٧ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لابن أحمر . خزانة الأدب ٣١/٤ . وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧ . تيهاء : مفازة لا يهتدى فيها . كانت فراخا بيوضها ، صار بيضها فراخا . والقطا : جمع قطاة ، وهى طائر .

الجملة فى الضحى والصباح والمساء والنهار ، وقد يَرِدْن بمعنى صار ، كقول الشاعر[1] :

ثم أضْحَوْا كأنهم ورقٌ جَـــ ـــفَّ فألْوَتْ به الصَّبا والدبورُ

وكقوله تعالى[2] : ﴿ فأصبحتم بنعمته إخوانا ﴾ وكقول الشاعر[3] :

أمست خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى على لُبَد

وكقوله تعالى[4] : ﴿ فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾ وزعم الزمخشرى أن بات قد تستعمل بمعنى صار ، وليس بصحيح ، لعدم شاهد على ذلك ، مع التتبع والاستقراء ، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبى ﷺ : « فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده » ، ولا حاجة إلى ذلك ، لإمكان حمل بات على المعنى المجمع عليه ، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا ، كما أن ظل غير المرادفة لصار لثبوت مضمون الجملة نهارا ، كما قال الشاعر[5] :

أظلُّ أرعَى وأبيتُ أطحنُ الموتُ من بعضِ الحياةِ أهْوَنُ

ومن أصلح ما يتمسّكُ به جاعلُ بات بمعنى صار قول الشاعر[6] :

أجِنِّى كُلَّما ذُكِرَتْ كليبٌ أبيت كأننى أُطْوَى بجمر

---

(١) البيت من الخفيف ، من مقطعة لعدى بن زيد . شعراء النصرانية فى الجاهلية ٤٤٣/٤ ، ثم صاروا ... الدرر ٨٤/١ ، ومعجم شواهد العربية . ألوت به : ذهبت به .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٠٣ .

(٣) سبق فى ص ٣٤٤ .

(٤) سورة الشعراء ، آية : ٤ .

(٥) هذا رجز لم أعرف قائله .

(٦) البيت من الوافر ، وقائله عمرو بن قيس المخزومى كما ذكر معجم شواهد العربية نقلا عن شرح السكرى للهذليين ص ٨٠١ . وفى اللسان – جن – : فأما قولى الهذلى : أجنى ... أكوى بجمر . وقال فى الدرر ٨٤/١ ، لم أعثر على قائله .

لأن كلما[1] تدل على عموم الأوقات ، وأبيت إذا كانت على أصلها مختصة بالليل .

ومثال استحال قول النبي ﷺ[2] : « فاستحالت غَرْبا » ومثله قول الشاعر[3] :

إنّ العداوةَ تستحيلُ مودةً بتداركِ الهَفَوات بالحسنات

ومثال تحول قول امرئ القيس[4] :

فيالَكِ من نُعْمى تحوّلن أبْؤُسا

ومثله قول الآخر[5] :

لا يُوئِسَنّكَ سُؤْل عِيقَ عنك فكم بُؤْسٍ تحوّل نُعْمَى أنست النِّقَما

ومثال ارتد قول الله تعالى[6] : ﴿ ألقاه على وجهه فارتد بصيرا ﴾ وإنما استحق ارتد أن يكون بمعنى صار لأنه مطاوع رَدّ بمعنى صيّر ، كقوله تعالى[7] : ﴿ وَدَّ كثيرٌ من أهل الكتاب لو يَرُدُّونكم من بعد إيمانكم كفارا ﴾ وكقول الشاعر[8] :

فردّ شعورَهن السُّود بيضا وردّ وجوهَهن البيضَ سودا

وندر إلحاق جاء وقعد بصار في قولهم : ما جاءت حاجتك ؟ وفي قولهم : أرهف شفرته ، حتى قعدت كأنها حربة .

---

(١) لأن كلما ليس في ب ص ١٣٨ .

(٢) صحيح مسلم طبعة الشعب ٢٥٣/٤٣ و ٢٥٥ و ٣٦٤ . وصحيح البخارى طبع الشعب ٢٥٠/٤ في حديث رؤيا طويل : ... ثم أخذها عمر فاستحالت بيده غربا فلم أر عبقريا في الناس يفرى فريه .... وتكرر في ٤٩/٩ .

(٣) البيت من الكامل ، الدرر ٨٣/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

(٤) البيت من الطويل ، يذكر الحلة التي ألبسه إياها قيصر وكانت مسمومة ، وبهذا البيت سمى ذا القروح ، الديوان ص ٧٢ وصدر البيت :

وبُدِّلتُ قَرْحا داميا بعد صحة

(٥) البيت من البسيط ، ذكر في الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ورقة ١١٧ ظ ، عن الرسالة ص ٢١٦ .

(٦) سورة يوسف ، آية : ٩٦ .

(٧) سورة البقرة ، آية : ١٠٩ .

(٨) البيت منَ الوافر . نسب للكميت بن معروف الأسدى في الأمالي لأبي على القالي ١١٥/٣ ، وذكر بعده =

والفراء يرى استعمال قعد بمعنى صار مطردا ، وجعل من ذلك قول الراجز[1] :

لا يُقْنعُ الجاريةَ الخِضابُ ولا الوشاحان ولا الجِلباب
من دون أن تلتقى الأركاب ويقعدَ ... له لُعاب

وحكى الكسائى : قعد لا يُسْأَلُ حاجة إلا قضاها ، بمعنى : صار . ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر[2] :

ما يَقْسِمِ اللهُ أقبلْ غيرَ مُبْتَئِسٍ منه وأقعد كريما ناعمَ البال

وألحق قوم بأفعال هذا الباب : غدا وراح ، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضى الله عنه : « اغد عالما أو متعلما ولا تكن إمّعة » . وبقول النبى ﷺ[3] : « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير ، تغدو خِماصا ، وتروح بِطانا » والصحيح أنهما ليسا من الباب ، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة .

ص : وتوسيط أخبارها كلها جائز ، ما لم يعرض مانع أو موجِب ، وكذا تقديم خبر صار وما قبلها ، جوازا ومنعا ووجوبا .

وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير « ما » لا بها ، خلافا لابن كيسان وللكوفيين إلا الفراء .

ولا يتقدم خبر دام اتفاقا ، ولا خبر ليس على الأصح .

1/57 ش : / وتوسيط الخبر كقوله تعالى[4] : ﴿ فما كان جوابَ قومه إلا أن قالوا ﴾

= بيتين آخرين .

ونسب لعبد الله بن الزَّبير الأسدى فى العينى 2/417 ، وراجع : شعر عبد الله بن الزبير الأسدى ص 144 .

(1) راجع البيان والتبيين 3/134 ، وروايته :

لا ينفع .... من دون أن تصطفق الأركاب
وتلتقى الأسباب والأسباب ويخرج ....

وشرح المرادى ص 160 .

(2) البيت من البسيط ، وقائله حسان بن ثابت . اللسان — بأس — وشرح ديوان حسان بن ثابت الأنصارى ص 192 وشرح المرادى ص 160 .

(3) فى رياض الصالحين ص 57 : لو أنكم تتوكلون على الله .... رواه الترمذى وقال حسن .

(4) سورة النمل ، آية : 56 ، والعنكبوت ، آيتا : 24 ، 29 .

والاستشهاد بهذا أولى من الاستشهاد بقوله تعالى[1] : ﴿ وكان حقا علينا نصرُ المؤمنين ﴾ لأن بعض القراء أجاز الوقف على « حقا » ناويا فى كان ضميرا . وأمثلة التوسيط مع غير كان من أخواتها سهلة ، فاستغنى عن ذكرها ، والتوسيط أيضا جائز مع ليس ودام ، وإن كانا لا يتصرفان ، لأن الأقل محمول على الأكثر ، ومثال ذلك مع ليس قول الشاعر[2] :

سَلِى إن جَهلتِ الناسَ عنا وعنهم   فليس سواءً عالـمٌ وجهـولُ

ومثال ذلك مع دام قول الآخر[3] :

لا طيبَ للعَيْشِ ما دامت مُنَغّصَةً   لذّاتُه بادّكار الموتِ والهَـرَم

وإنما اختصت ليس ودام بالاستشهاد على توسيط خبرهما لأنهما ضعيفتان لعدم تصرفهما فى أنفسهما ، فربما اعتقد عدم تصرفهما فى العمل مطلقا . وقد وقع فى ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسيط خبر ليس وما دام[4] ، وليس له فى ذلك متبوع ، بل هو مخالف للمقيس والمسموع ، أما مخالفته للمقيس فبيِّنه ، لأن توسيط خبر ليس جائز بإجماع ، مع أن فيها ما فى دام من عدم التصرف ، وتفوقها ضعفا بأن منع تصرفها لازم ، ومنع تصرف دام عارض ، ولأن ليس تشبه « ما » النافية معنى ، وتشبه ليت لفظا ، لأن وسطها ياء ساكنة سالمة ، ومثل ذلك مفقود فى الأفعال ، فثبت بهذا زيادة ضعف ليس على ضعف دام ، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع ، فأن لا يمتنع توسيط خبر دام لنقصان ضعفها أحق وأولى .

ونبهت بقولى : « ما لم يمنع مانع » على أن توسيط الخبر قد يمتنع ، وذلك إما لسبب يقتضى وجوب تقدمه نحو : كم كان مالك ؟ وأين كنت ؟ وإما لسبب يقتضى وجوب تأخيره نحو : كان فتاك مولاك ، وما كان زيد إلا فى الدار .

---

(١) سورة الروم ، آية : ٤٧ .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله السموأل بن عادياء ، وقيل : اللجلاج الحارثى والأول أشهر . العينى ٢/٧٩ ، وراجع : ديوانا عروة بن الورد والسموأل ص ٩٢ .

(٣) البيت من البسيط ، العينى ٢/٢٠ ، والدرر ١/٨٧ ، غير منسوب فيهما .

(٤) يقول ابن معط فى ألفيته : ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم ما دام وجاز فى الأخر . ومنه يظهر أنه يمنع توسط خبر ما دام ، ولكنه يجيز توسط خبر ليس . وقد قال ابن مالك نفسه ذلك فى الأسطر التالية .

ونبهت بقولى : « أو موجب » على أن توسيط الخبر قد يجب ، وذلك إذا كان الاسم مقصودا بحصر ، نحو قوله تعالى[1] : ﴿ وما كان حجتَهم إلا أن قالوا ﴾ وقد يحمل الموجب على موجب تقديم أو توسيط على سبيل التخيير ، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو : كان شريكَ هند أخوها ، ووليَّها كان أبوها ، فواجب فى هذه المسألة وشبهها تقديم الخبر أو توسيطه ، وممتنع تأخيره لئلا يتقدم الضمير على مُفَسِّرٍ مؤخرٍ رتبة ولفظا . فلو كان فى مثل هذه المسألة قبل الفعل ما له صدر الكلام تعيّن التوسيط ، نحو قولك : هل كان شريكَ هند أخوها ؟

وأشرت بقولى : « وكذا تقديم خبر صار وما قبلها » إلى أنه يجوز تقديم الأخبار المذكورة إن لم يعرض مانع ولا موجب ، فمن أسباب عروض المانع خوف اللبس نحو : كان فتاك مولاك ، فمثل هذا لا يتميز فيه الاسم إلا بالتقديم ، ولا الخبر إلا بالتأخير ، فالتزم ، وكان غيره ممنوعا ، وكذا نحو : صار عدوى صديقى .

ومن أسباب عروض المانع حصر الخبر نحو : إنما كان زيد فى المسجد ، فتأخير الخبر فى مثل هذا ملتزم ، وغيره ممنوع ، لأن حصر الخبر مقصود ، ولا يفهم إلا بالتأخير .

ومن أسباب عروض المانع اشتمال الخبر على ضمير ما اشتمل عليه الاسم نحو : كان بَعْلُ هند حبيبَها ، فتأخير الخبر فى مثل هذا ملتزم ، وغيره ممنوع ، لأنه لو توسط أو قدم لزم عود الضمير إلى متأخر لا يتعلق به العامل . وبعض النحويين لا يلتزم تأخير الخبر فى مثل هذا ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، فلو وسط الخبر فقيل : كان حبيبَها بعلُ هند ، لم يضر ، لأن الضمير عائد على ما هو كجزء مرفوع الفعل ، ومرفوع الفعل مقدر التقديم ، وما هو كجزئه معه ، إذ لا يتم معناه إلا به . ويلزم من جواز هذا جواز كان حبيبَها الذى خطب هندا ، لأن ما يتم به المضاف بمنزلة ما يتم به الموصول ، وهذا لا يجوز ، فكذلك ما أشبهه .

وأما عروض موجب تقديم الخبر فإذا كان فيه معنى استفهام نحو : كم كان مالك ؟

---

(١) سورة الجاثية ، آية : ٢٥ .

وكيف كان زيد ؟ وكذا إذا كان مضافا إلى ما فيه معنى استفهام نحو : غلام من كان زيد ؟

ولاحظّ لزال وما بعدها فى وجوب تقديم الخبر ، لأنهن لا يدخلن على مبتدأ مخبر عنه بأداة استفهام ولا مضاف إليها ، وقد تقدم التنبيه على ذلك .

وتشارك زال وأخواتها إذا نفيت بغير « ما » صار وأخواتها فى جواز تقديم الخبر ، نحو : قائما لم يزل زيد . وفى التخيير بين تقديمه وتوسيطه عند امتناع تأخيره ، نحو : فى الدار لم يبرح صاحبها ، ولا ينفك مع هند أخوها .

٥٧ ب فلو كان النفى بما لم / يجز التقديم ، لأن لها صدر الكلام ، ولذلك جرت مجرى حرف الاستفهام فى تعليق أفعال القلوب . وقياس « إنْ » النافية أن تجرى مجراها فى غير التعليق كما جرت فيه مجراها ، كقوله[١] : ﴿ وتظنون إنْ لبثتم إلا قليلا ﴾ .

وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفى بما ، مع أنه موافق للبصريين فى أن « ما » لها صدر الكلام ، لأنه نظر إلى أن : ما زال زيد فاضلا ، بمنزلة : كان زيد فاضلا ، فى المعنى ، فاستويا فى جواز تقديم الخبر[٢] . وهذا الذى اعتبره ضعيف ، لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم ، ولذلك استصحب للاستفهام فى نحو : علمت أزيد ثَمّ[٣] أم عمرو ، ما كان له من التزام التصدير ، مع أن معنى الاستفهام قد تغير . وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازه ابن كيسان ، لأن « ما » عندهم ليس لها تصدير مستحق ، حكى ذلك ابن كيسان .

واختلف فى تقديم خبر ليس عليها ، فأجازه سيبويه ، ووافقه السيرافى والفارسى وابن برهان والزمخشرى . ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج والجرجانى ، وبه أقول ، لأن ليس فعل لا يتصرف فى نفسه ، فلا يتصرف فى عمله ، كما وجب لغيره من الأفعال التى لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب ، مع أن ليس شبيهة فى المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو « ما » بخلاف عسى ، فإنها تشبه حرفا يشبه الأفعال وهو « لعل » ، والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال أشد

---

(١) سورة الإسراء ، آية : ٥٢ .

(٢) فى ب ص ١٤٠ : فى تقديم جواز الخبر .

(٣) ثم ليست فى ب ص ١٤٠ .

من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال . وكان مقتضى شبه ليس بما وعسى بلعل امتناع توسيط خبريهما ، كما امتنع توسيط خبرى شبيهيهما ، ولكن قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له ، والتوسيط كاف فى ذلك ، فلم تجز الزيادة عليه تجنبا لكثرة مخالفة الأصل .

قال السيرافى : بين ليس وفعل التعجب ونعم وبئس فرق ، لأن ليس تدخل على الأسماء كلها مظهرها ومضمرها ومعرفتها ونكرتها ، ويتقدم خبرها على اسمها ، ونعم وبئس لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم ، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ، ولا يكون فاعله إلا ضمير ما ، فكانت « ليس » أقوى منها .

قلت : فعلية نعم وبئس أظهر من فعلية ليس من ثلاثة أوجه : أحدها : أن معنى نعم وبئس يستقل باسم واحد ، لأن معنى نعم الرجل ، مدح الرجل ، أو كمل الرجل ، إلا أن الرجل مبهم ، والمراد تعيين ممدوح ، فاحتيج إلى مخصوص بعد الفاعل ، أو إلى ما يدل عليه قبل نعم ، فالحاصل أن مطلوب نعم إنما هو الفاعل ، و[1] المخصوص بالمدح إنما يطلبه الفاعل لا نعم ، لأنها غير عاملة فيه بإجماع ، بخلاف الجزء الثانى من مصحوبى ليس ، فإنه معمول لها ، فمعنى ليس لا يستقل إلا بجزأين : مسند ومسند إليه ، فكانت أشبه بالحروف ، وكانت نعم وبئس أشبه بالأفعال .

الثانى : أن نعم وبئس يقوم كل واحد منهما مقام فعل صريح ، ويقوم الفعل الصريح مقامه ، فمن كلام العرب الفصيح ، عَلُم الرجل فلان ، بمعنى نعم[2] العالم فلان ، وليس لا تقوم إلا مقام حرف ، ولا يقوم مقامها إلا حرف .

الثالث : أن ليس ونعم وبئس مشتركة فى مفارقة الأصل ، لأن أصل كل منها فعل ، لكن ليس فارقت أصلها فراقا لازما على وجه عدم به النظير فى الأفعال ، وثبت به شبه الحرف ، ونعم وبئس بخلاف ذلك ، لأنهما لا يفارقان[3] أصلهما فراقا لازما ، بل أصلهما مستعمل ، ولم يعدم بما فعل بهما النظير فى الأفعال ،

---

(١) الواو ليست فى ب ص ١٤١ .

(٢) نعم ليست فى ب ص ١٤١ .

(٣) فى ب : لم يفارقا ص ١٤١ .

ولا ثبت به شبه الحرف ، لأن الذى فعل بهما من كسر الفاء وسكون العين مطرد فى كل فعل على فَعِل ثانيه حرف حلق ، وفعلية ما روعى أصله ، وسلك به سبيل مطردة فى الأفعال أقوى من فعلية ما لم يعامل بهذه المعاملة .

وأما تفضيل ليس على نعم وبئس بإعمالها فى الظاهر والمضمر ، والمعرفة والنكرة ، فشىء ثبت على خلاف الأصل ، لأن شبهها فى اللفظ والمعنى بالحرف أقوى من شبهها بالفعل ، فأن يسلك بها سبيل الأشبه بها أولى ، ولكن لو فعل بها ذلك لم يبق ما يدل على فعليتها ، فرفعت الضمائر المتصلة لذلك ، وإذا كان هذا التفضيل محوجا إلى اعتذار ، فلا يجعل سببا لتفضيل آخر ، فيستباح من أجله تقديم الخبر ، لأن ذلك تكثير لمخالفة الأصل ، ومُحْوج إلى اعتذار ثان . ومع هذا فقد شاركتها نعم وبئس فى رفع الضمير مستترا وبارزا ، قال الكسائى : روى عن بعض العرب : الزيدان نِعْما رجلين ، الزيدون نِعْموا رجالا . وقال الأخفش : ناس من العرب يرفعون النكرة بنعم مفردة ومضافة .

وأما فعل التعجب فهو – وإن لزم طريقة واحدة – راجح على ليس من أربعة أوجه : أحدها : تمكنه فى الفعلية لفظا ومعنى ، لأنه على وزن أفعَل ، وهمزته معدية كأكرم وغيره من الأفعال المعداة بالهمزة ، وهو مع ذلك متضمن لحروف مصدر ، ودال على معناه ، وليس بخلاف ذلك .

الثانى : أن فعل التعجب تلزمه نون الوقاية مع ياء المتكلم ، كما تلزم سائر الأفعال المتعدية ، وليس بخلاف ذلك .

الثالث : أن لفعل التعجب صيغتين : إحداهما كصيغة الماضى ، والأخرى كصيغة الأمر ، وذلك ضرب من التصرف . وليس بخلاف ذلك .

الرابع : أن فعل التعجب يعمل فى الظرف والحال والتمييز بخلاف ليس ، فإنها لا تعمل إلا فى جزأى إسناد .

وأما عسى فشاركت ليس فى إعمالها فى الأسماء كلها ، مظهراتها ومضمراتها ، ومعارفها ونكراتها ، وتفوقها بأشياء منها :

إن فعليتها مجمع عليها ، وفعلية ليس مختلف فيها .

الثانى : أن ليس من الأفعال المعتلة العين ، وعسى من الأفعال المعتلة اللام ، وهى

جارية على ما يجب لنظائرها من اعتلال بالقلب كرمى ، وليس جارية على خلاف ما يجب لنظائرها من اعتلال[1] كاعتلال هاب ، وسلامة كسلامة صَيِدِ البعير .

الثالث : أن عسى وإن لم تتصرف بأن يجعل لها مضارع وأمر واسم فاعل ، فقد جعل لها حظ من التصرف ، بأن أجيز فى عينها الفتح والكسر ، فقيل : عسَيت وعسِيت ، وبنوا منها فعل تعجب فقالوا : ما أعساه بكذا ، وأعس به أن يكون ، وقالوا : هو عَسٍ بكذا ، أى خليق ، وبالعسى أن تفعل ، وهو مصدر عسيت ، وهذا كله موجب للمزية على ليس ، فلو قدم خبر ليس مع كون هذه الأفعال لا يُقدَّم عليها شيء مما يتعلق بها لكان ذلك تفضيلا للأضعف على الأقوى ، فوجب ألا يصار إليه .

وعضد قوم جواز تقديم خبر ليس بـ[2] : ﴿ ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾ قالوا : لأن يوم معمول مصروفا ، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل . ولنا ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، نحو : أمّا زيدا فاضرب ، وعمرا لاتهن ، وحقك لن أضيع ، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد أمّا تقديم الفعل ، ولا من تقديم معمولى المجزوم والمنصوب على « لا » و « لن » تقديمهما عليهما ، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر .

الثانى : أن يجعل « يوما » منصوبا بفعل مضمر ، لأن قبله « ما يَحْبِسُه » « فيوم يأتيهم » جواب ، كأنه قيل : يعرفون يوم يأتيهم ، و« ليس مصروفا » جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة .

الثالث : أن يكون « يوم » مبتدأ فبنى لإضافته إلى الجملة ، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضى ، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر .

---

(١) من أول « بالقلب كرمى إلى : اعتلال » ليس فى ب ص ١٤٢ .
(٢) سورة هود ، آية : ٨ .

ص : ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافا لقوم ، ويمنع تقديم الخبر الجائز التقديم تأخرُ مرفوعه ، ويُقَبِّحه تأخر منصوبه ، ما لم يكن ظرفا أو شبهه . ولا يمتنع هنا تقديم خبرٍ مشارك فى التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب . وقد يخبر هنا وفى باب « إنّ » بمعرفة عن نكرة اختيارا .

ش : ذكر ابن السراج أن قوما من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة ، والقياس جوازه وإن لم يسمع ، فأجاز أن يقال : أبوه قائمٌ كان زيد ، فهذا مثال التقديم ، وأجاز أيضا أن يقال : كان أبوه قائمٌ زيد[1] ، وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح ، لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء ، كقول الفرزدق[2] :

إلى ملكٍ ما أُمُّه من محارب   أبوه ولا كانت كليبٌ أقاربه

أراد : أبوه ما أمه من محارب ، فأبوه مبتدأ ، وأمه مبتدأ ثان ، ومن محارب خبره ، وهما خبر المبتدأ الأول ، فقدم الخبر وهو جملة ، فلو دخلت كان لساغ التقديم أيضا ، كقولك : ما أمه من محارب كان أبوه . والتوسيط أولى بالجواز كقولك : ما كان أمه من محارب أبوه .

وإذا كان للخبر المقدم معمولٌ مؤخر امتنعت المسألة إن كان مرفوعا ، مفردا أو مصحوبا بغيره ، نحو : قائما كان زيد أبوه ، وآكلا كان زيد أبوه طعامك .

فإن كان المعمول منصوبا لا مرفوع معه ، جازت المسألة على قبح ، نحو : آكلا كان زيد طعامك .

فإن كان المعمول ظرفا أو شبهه حسنت المسألة نحو : مقيما كان زيد عندك ، وراغبا كان عمرو فيك .

وسبب ذلك أن حق العامل ألا يفصل بينه وبين معموله ، فإن كان مرفوعا كان فصله أصعب لكونه كجزء رافعه ، فلم يجز بوجه . وإن كان / مفعولا به قبح و لم   ٥٨ ب

---

(١) أصول ابن السراج ٨٨/١ – ٨٩ .

(٢) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤/٣ ، والدرر ٨٧/١ وفيهما : تصاهره ، مكان : أقاربه . وشرح الديوان ص ١٢ ، وكذا فى النسخة ب ص ١٤٢ .

يمتنع ، لأنه ليس كجزء ناصبه . فإن كان ظرفا أو شبهه حسن فصله ، لا تساعهم فى الظروف وشبهها . وإلى هذا أشرت بقولى : ويَمْنعُ تقديمَ الخبر الجائز التقديم تأخرُ مرفوعه .

وإذا اشترك فى هذا الباب الخبر والمخبر عنه فى تعريف أو تنكير ، لم يلزم ما لزم فى باب الابتداء من تأخير الخبر ، إلا إذا لم يظهر الإعراب ، نحو : كان فتاك مولاك ، ولم يكن فتى أزكى منك . فإن ظهر الإعراب جاز التوسيط والتقديم نحو : كان أخاك زيد ، وأخاك كان زيد ، ولم يكن خيرا منك أحد ، وخيرا منك لم يكن أحد[1] .

ولما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل ، والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك فى باب الفاعل ، لكن بشرط الفائدة ، وكون النكرة غير صفة محضة ، فمن ذلك قول حسان رضى الله عنه[2] :

كأنّ سُلافةً فى بيت رأس ... يكون مِزَاجَها عَسَلٌ وماءُ

فجعل مزاجها وهو معرفة خبر كان ، وعسل اسمها وهى نكرة ، وليس القائل مضطرا لتمكنه من أن يقول : يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ ، فيجعل اسم كان ضمير سلافة ، ومزاجها عسل ، مبتدأ وخبر فى موضع نصب بكان . ومثله قول القطامى[3] :

قِفى قبل التَّفَرُّق يا ضُباعا ... ولايكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارا لا مضطرا ، لتمكنه من أن يقول : ولا يك موقفى منك الوداعا ، أو : ولا يك موقفنا الوداعا . والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول ، وقد حصل هذا الشبه فى باب إنّ ، على أنْ

---

(١) هذه الجملة الأخيرة ليست فى ب ص ١٤٣ .

(٢) البيت من الوافر ، الكتاب ٤٩/١ ، وخزانة الأدب ٤٠/٤ ، وشرح ديوانه ص ١٢ وفيها : سبيئة بدل سلافة . والسلافة والسلاف الخمر . وبيت رأس : مكان .

(٣) البيت من الوافر ، الكتاب ٢٤٣/٢ ، وخزانة الأدب ٣٩١/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٥/٦ و ٢٤٤/٧ ، و ١٢١/٨ ، والدرر ٨٨/١ ، والديوان ص ٣١ . ضباع : مرخم ضباعة ، اسم امرأة .

جعل فيه الاسم نكرة ، والخبر معرفة ، كقول الشاعر[1] :

وإنّ حَراما أن أسُبَّ مُجاشِعا بآبائـىَ الشُّمِّ الكرام الخَضارِم

فصل : ص : يقْترن بإلا الخبرُ المنفىُّ إنْ قُصِد إيجابُه وكان قابلا ، ولا يفعل ذلك بخبر برح وأخواتها ، لأن نفيها إيجاب ، وما ورد منه بإلا مؤول .

ش : يتناول الخبر المنفى خبر ليس وما قبلها من أفعال هذا الباب إذا تلت نفيا ، ويتناول أيضا ثانى مفعولى ظنَّ وأخواتها إذا تلت نفيا أيضا ، فإن قصد إمضاء النفى جىء بالخبر مجردا ، نحو : ليس زيد قائما ، وما زال منطلقا ، وما علمته عاجزا .

وإن قصد إيجاب جىء بإلا ، نحو : ليس زيد إلا قائما ، وما كان إلا منطلقا ، وما علمته إلا عاجزا .

فإن كان الخبر مما لا يستعمل إلا فى نفى لم يقترن بإلا نحو : ما كان مثلك أحدا ، وما كنت تعيج[2] ، أى تنتفع . فلو قرنت أحدا أو تَعِيج بإلا لم يجز ، لأن إلا تنقض النفى ، وأحد وتعيج من الكلم التى لا تستعمل إلا فى النفى ، فإليهما وإلى مثلهما أشرت بقولى : إن قُصِد إيجابه وكان قابلا » ثم قلت : « ولا يفعل ذلك بخبر برح وأخواتها » أى لا يقترن خبر برح وأخواتها بإلا ، لأنه موجب[3] ، وإنما يجاء بإلا لإيجاب ما ليس موجبا ، فكما لا يقال : كان زيد إلا قائما ، لا يقال : ما زال زيد إلا قائما ، لأن مقتضى كان وما زال واحد ، فأما قول ذى الرمة[4] :

حَرَاجِيجُ ما تنفكّ إلا مُناخَة على الخَسْف أو نَرْمِى بها بلدا قفرا

ففيه أربعة أقوال : أصَحها : أن تنفك فعل تام ، وهو مطاوع[5] فكه إذا خلصه

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق . الدرر ١/٨٨ ، ومعجم شواهد العربية . الخضارم : جمع خِضْرم . وهو الجواد المعطاء ، والسيد الحمول .

(٢) هذه الجملة ليست فى ب ص ١٤٣ .

(٣) بإلا لأنه موجب ليس فى ب ص ١٤٣ .

(٤) البيت من الطويل . الكتاب ٣/٤٦ ، والمحتسب ١/٣٥٩ ، وخزانة الأدب ٤/٤٩ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢/١٠٩ ، والدرر ١/٨٨ . حراجيج : جمع حُرجوج وهى الناقة السمينة الطويلة أو الشديدة أو الضامرة الوقادة القلب .

(٥) فى ب : مضارع .

أو فصله ، فكأنه قال : ما تتخلص من السير أو تنفصل منه إلا فى حال إناختها على الخسف .

الثانى : أن تكون « تنفك » ناقصة ، والخبر على الخسف ، ومناخة حال ، فكأنه قال : ما تنفك كائنة على الخسف ، أى الذل والتعب ، أو مرميا بها بلد قفر إلا فى حال إناختها .

الثالث : أنّ إلا زائدة ، قاله ابن جنى فى المحتسب ، وحمل عليه قراءة ابن مسعود رضى الله عنه[1] : ﴿ وإن كلٌّ إلا ليوفينّهم ﴾ .

الرابع : أن ذا الرمة أخطأ بإيقاع إلا موقعا لا يصلح إيقاعها فيه ، وهذا أضعف الأقوال .

ص : وتختص ليس بكثرة مجىء اسمها نكرة محضة ، وبجواز الاقتصار عليه دون قرينة ، واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا ، وتشاركها فى الأول كان بعد نفى أو شبهه ، وفى الثالث بعد نفى[2] ، وربما شبهت الجملة المخبر بها فى ذا الباب بالحال فوليت الواو مطلقا .

ش : قد تقدم فى باب الابتداء أن من أسباب تجويز كون[3] المبتدأ نكرة وقوعه بعد نفى ، واسم ليس لإفادتها النفى كالمبتدأ الواقع بعد نفى ، فلذلك اختصت ليس بكثرة مجىء اسمها نكرة محضة كقول الشاعر[4] :

كم قد رأيتُ وليس شىءٌ باقيا   من زائرٍ طُرُق الهوى ومَزُور

ولإفادتها النفى أيضا اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة ، لأنه بذلك يشبه اسم لا ، فيجوز أن يساويه فى الاستغناء به عن الخبر ، كقول الشاعر[5] :

---

(١) سورة هود ، آية : ١١١ ، مختصر ابن خالوية فى الشواذ ص ٦١ .

(٢) وفى الثالث بعد « نفى » ليس فى ب ص ١٤٤ .

(٣) فى ب ص ١٤٤ : كون تجويز .

(٤) البيت من الكامل ، شرح المرادى ص ١٦٤ ، والدرر ٨٩/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٥) البيت من الوافر ، وقائله عبد الرحمن بن حسان .
الكتاب ٣٨٦/١ ، والدرر ٨٥/١ . وشرح المرادى ص ١٦٤ .

ألا يا ليلُ وَيْحَكِ نَبِّئينا فأما الجودُ منكِ فليس جُودُ

أراد فليس منك جود ، أو ليس عندك جود . ومثله قول الآخر[1] :

يَئِسْتم وخِلْتُم أنه ليس ناصر فَبُوِّئْتُم من نصرِنا خيرَ مَعْقِل

وحكى سيبويه[2] : « ليس أحدٌ » أى ليس هنا أحد .

ومثال اقتران خبرها بواو لكونه جملة موجبة بإلا قول الشاعر[3] :

ليس شىءٌ إلا وفيه إذا ما قابَلَتْهُ عينُ البصير اعتبارُ

ومثال ذلك فى مجىء كان بعد نفى قول الشاعر[4] :

ما كان من بَشَرٍ إلا ومِيتَتُه مَحْتُومةٌ لكن الآجالُ تختلفُ

وأما مشاركة كان بعد نفى ليس فى مجىء اسمها نكرة محضة فكثير ، ومنه قول الشاعر[5] :

إذا لم يكنْ أحدٌ باقيا فإنّ التأسِّى دواء الأَسَى

ومثال ذلك بعد شبه النفى قول الشاعر[6] :

ولو كان حَىٌّ فى الحياة مُخَلَّدا خَلَدْتَ ولكنْ ليس حىٌّ بخالدِ

ومثله قول الآخر[7] :

فإن يكُ شىءٌ خالدا أو مُعَمَّرا تأمَّلْ تَجِدْ من فوقه اللهَ غالبا

ومثال تشبيه الجملة الخبرية[8] بالحالية فى اقترانها بالواو قول الشاعر[9] :

---

(١) البيت من الطويل .

قال فى الدرر ٨٥/١ : لم أعثر على قائل هذا البيت ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) الكتاب ٣٤٦/٢ .

(٣) البيت من الخفيف ، شرح المرادى ص ١٦٤ والدرر ٨٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٤) البيت من البسيط ، شرح المرادى ص ١٦٤ ، الدرر ٨٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٥) البيت من المتقارب ، شرح المرادى ص ١٦٤ ، والدرر ٨٩/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٦) البيت من الطويل ، شرح المرادى ص ١٦٤ وروايته : ... ولكن لا سبيل إلى الخلد ، والدر ٨٩/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٧) البيت من الطويل .

(٨) الخبرية ليست فى ب .

(٩) البيت من الطويل . شرح المرادى ص ١٦٤ ، والدرر ٨٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

فظلُّوا ومنهم سابِقٌ دَمْعة له وآخر يثْنى دَمْعةَ العَيْنِ بالمَهْل

ومثله قول الآخر[1] :

وكانوا أُناسا يَنْفَحُون فأصبحوا وأكثر ما يُعْطونك النَّظَرُ الشَّزْرُ

ص : وتختص كان بمرادفةِ « لم يزل » كثيرا ، وبجواز زيادتها وسطا باتفاق ، وآخرا على رأى . وربما زيد أصبح وأمسى ومضارع كان ، وكان مسندة إلى ضمير ما ذكر ، وبين جار ومجرور .

ش : الأصل فى كان أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى ، دون تعرض لأولية ولا انقطاع ، كغيرها من الأفعال الماضية ، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه ، كقوله تعالى[2] : ﴿ واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألّف بين قلوبكم ﴾ .

وكقول الشاعر[3] :

وتركى بلادى والحوادثُ جمةٌ طريدا وقِدْما كنتُ غير مُطَرّد

وقد يقصد بها الدوام كما يقصد بلم يزل[4] ، كقوله تعالى[5] : ﴿ وكان الله على كل شىء قديرا ﴾ وكقول الشاعر[6] :

وكنتُ امْرَأً لا أسمعُ الدهرَ سُبَّةً أُسَبُّ بها إلا كشفتُ غطاءها

وتختص كان بجواز زيادتها بلفظ الماضى ، متوسطة بين مسند ومسند إليه ، نحو :

---

(١) ذكر البيت فى ص ٣٤٥ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٠٣ .

(٣) البيت من الطويل .

(٤) فى ب ص ١٤٥ : يكن .

(٥) سورة الأحزاب ، آية : ٢٧ ، والفتح ، آية : ٢١ .

(٦) البيت من الطويل ، وقائله قيس بن الخطيم . شرح المرادى ص ١٦٤ . وديوان الحماسة للتبريزى ١/٥٤ ، والديوان – صادر – ص ٤٩ .

والمعنى : أنه لا يرمى بنقيصة إلا نفاها ، وأبان حقيقة الأمر فيها .

ما كان أحسنَ زيدا ، أو : لم يُرَ كان مثلُهم[1] . أو بين صفة وموصوف ، كقول الشاعر[2] :

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانـوا كـرامِ

ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها فى نحو : زيد ظننت قائم ، هذا مذهب سيبويه .

وشذت زيادتها بين على ومجرورها فى قول الشاعر[3] :

سراةُ بنى أبى بكرٍ تسامَوْا على كان المُطَهَّمةِ الصِّلاب

وزعم السيرافى أن كان الزائدة مسندة إلى مصدر[4] منوى ، ولا حاجة إلى ذلك ، ولا يُبَالى بأن يقال : خلوُّها من الإسناد إلى منوى يلزم منه كونُ الفعل حديثا عن غير محدّث عنه ، لأن كان المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد ، فلا يُبالى بخلوها من الإسناد ، كما أن الضمير الواقع فصلا لمّا قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى فى غيرها استُجيز ألا يكون له موضع من الإعراب .

وأيضا فإن كان قد زيدت بين على ومجرورها ، فإذا نوى معها فاعل لزم الفصل بين جار ومجرور بجملة ، ولا نظير لذلك ، وإذا لم ينو معها ضمير فاعل كان الفصل[5] بكلمة واحدة ، فلا يمتنع ، كما لم يمتنع فى « ما » بين عن ، ومن ، والباء ، ورب ، والكاف ومجروراتها .

وأجاز بعض النحويين زيادة كان آخرا قياسا على إلغاء ظن آخرا ، والصحيح منع ذلك لعدم استعماله ، ولأن الزيادة على خلاف الأصل ، فلا تستباح فى غير مواضعها المعتادة .

---

(١) فى التوطئة ص ٢١١ : ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله الفرزدق ، من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك أو سليمان بن عبد الملك ، ويهجو جريرا . العينى ٢/ ٤٢ .

(٣) البيت من الوافر . خزانة الأدب ٤/ ٣٣ ، والعينى ٢/ ٤١ قال : أنشده الفراء ولم يعزه ، وروايته : جياد .... تسامى على كان المسومة .. والدرر ١/ ٨٩ ، قال : لم أقف على قائل هذا البيت ، وروايته : المسومة ....

(٤) فى ب ص ١٤٥ مضمر .

(٥) من أول : « بين جار ومجرور » إلى « الفصل » ليس فى ب ص ١٤٥ .

وشذت زيادة يكون فى قول أم[1] عقيل بن أبى طالب[2] :

أنت تكونُ ماجـــدٌ نبيـــل ... إذا تَـــهُبُّ شمأل بَلِيـــل

وأجاز الفراء زيادة تكون[3] بين « ما » وفعل التعجب ، نحو : ما يكون أطولَ هذا الغلام ، ويشهد لقوله قول رجل من طيىء[4] :

صَدّقتَ قائلَ ما يكون أحقَّ ذا ... طفلا يَبُذُّ ذوى السيادة يافعا

قال الفراء : وأخوات كان تجرى مجراها .

٥٩ ب

قلت / ولا خلاف فى زيادة كان بعد « ما » التعجبية ، كقول الشاعر[5] :

ما كان أسعدَ مَنْ أجابك آخِذا ... بِهُداك مُجْتنبا هوى وعنـادا

وشذت أيضا زيادة أصبح وأمسى فى قول بعض العرب : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها . وأجاز أبو على زيادة أصبح فى قول الشاعر[6] :

عَـــدُوُّ عَيْنَـــيْك وشانيهمـــا ... أصبـح مشغـولٌ بمشغـــول

وكذا أجاز زيادة أمسى فى قول الآخر[7] :

أعاذِل قولى ما هوِيتِ فأوِّبى ... كثيرا أرى أمسى لَدَيْك ذُنُوبى

ص : ويختص كان أيضا بعد « إنْ » أو « لو » بجواز حذفها مع اسمها ، إن كان ضمير ما عُلِم من حاضر أو غائب ، فإن حَسُن مع المحذوفة بعد « إنْ » تقدير : فيه أو معه أو نحو ذلك ، جاز رفع ما وَلِيها ، وإلا تعيّن نصبه ، وربما جُرّ مقرونا

---

(١) أم ليست فى ب ص ١٤٥ .

(٢) رجز لفاطمة بنت أسد ترقص ابنها عقيل بن أبى طالب . العينى ٣٩/٢ ، والدرر ٨٩/١ .

(٣) فى ب : إذا تكون ص ١٤٥ .

(٤) البيت من الكامل ، وذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ٢٦٨/١ غير منسوب .

(٥) البيت من الكامل ، وقائله عبد الله بن رواحة الأنصارى الصحابى رضى الله عنه ، يخاطب النبى ﷺ . العينى ٣/ ٦٦٣ .

(٦) البيت من السريع ، الدرر ٩٠/١ ، والأشمونى ١٩٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها . شانيهما : مبغضهما .

(٧) البيت من الطويل ، الدرر ٩٠/١ ، والأشمونى ١٩٦/١ غير منسوب فيهما . أوبى : رجعى .

بإن لا ، أو بإن وحدها ، إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف . وجَعْلُ ما بعد الفاء الواقعة جواب « إنْ » المذكورة خبر مبتدأ ، أولى من جعله خبر كان مضمرة ، أو مفعولا بفعل لائق ، أو حالا . وإضمار كان الناقصة قبل الفاء[1] أولى من التامة . وربما أضمرت الناقصة بعد « لَدُن » وشبهها .

والتزم حذفها معوضا منها « ما » بعد « أنْ » كثيرا ، وبعد « إنْ » قليلا .

ويجوز حذف لامِها الساكنِ جزما ، ولا يمنع ذلك ملاقاةُ ساكن وفاقا ليونس .

ش : مثال حذف كان بعد « إنْ » مع اسمها وهو ضمير غائب معلوم قول الشاعر[2] :

انطِقْ بحقٍّ وإنْ مستخرِجا إحَنا   فإنّ ذا الحق غلّابٌ وإنْ غُلِبا

ومثال الحذف مع كون الاسم ضمير حاضر[3] قول الآخر[4] :

حَدبت عليَّ بُطونُ ضبّةَ كلُّها   إن ظالما فيهم وإن مظلوما

ومثال الحذف بعد لو والاسم ضمير غائب قول الشاعر[5] :

لا يأمنُ الدَّهر ذو بَغْي ولو ملِكا   جنودُه ضاقَ عنها السهلُ والجبل

ومثاله والاسم ضمير حاضر[6] :

علمتك منّانا فلستُ بآمـلٍ   نداك ولو غَرْثانَ ظمآن عاريا

فالنصب فى مثل هذا متعين لعدم صلاحية تقدير ما يجعل خبرا من « فيه » أو « معه » أو نحوهما . فلو صلح تقدير شيء من ذلك لجاز الرفع نحو[7] : الناس

---

(١) من أول : « مضمرة أو مفعولا .... إلى : الفاء » ليس فى ب ص ١٤٥ .

(٢) البيت من البسيط ، الدرر ٩١/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

(٣) فى ب ص ١٤٥ : غائب .

(٤) البيت من الكامل ، من قصيدة للنابغة الذبيانى يخاطب بها يزيد بن سنان المرى ، العينى ٨٧/٢ ، والدرر ٩٠/١ ، والديوان ص ٧٠ .

(٥) البيت من البسيط ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٨١/٥ ، والدرر ٩١/١ غير منسوب فيهما .

(٦) البيت من الطويل . الدرر ٩١/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما ، غرثان : جائع .

(٧) فى شواهد التوضيح ص ٧١ لم يقف عليه المحقق .

مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر . ومثله : المرء مقتول بما قَتَل به إن سيفا فسيف ، وإن خنجرا فخنجر . ومما مثل به سيبويه[1] : مررت برجل صالح ، إن لا صالحا فطالحٌ ، وإلا صالحا فطالحا[2] ، أى : إن لم يكن صالحا فقد لقيته[3] طالحا ، هذا تقدير سيبويه ، فنصب طالحا على الحال ، وحكى يونس : إن لا صالحٍ فطالحٍ ، والتقدير : إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح وأجاز[4] : امرر بأيِّهم أفضلُ ، إن زيدٍ وإن عمرٍو ، على تقدير : إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو . وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إنْ هذه أسهل من إضمار رب بعد الواو .

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى : وربما جُرَّ مقرونا بإن لا ، أو بإن وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف .

ثم بينت أن الاسم الواقع بعد الفاء فى الحديثين المذكورين ونحوهما ، يرفع على أنه خبر مبتدأ ، وينصب على أنه خبر كان مضمرة ، وقد يجعل مفعولا به ، أو منصوبا على الحال ، إلا أن رفعه أجود ، لأن المحذوف معه شيء واحد ، ومع النصب شيئان : فعل واسم مرفوع به . وأن وقوع الجملة الاسمية بعد الفاء المجاب بها الشرط أكثر من وقوع الجملة الفعلية . ويجوز جعل ما بعد الفاء مفعولا به ، فيكون التقدير : إن كان عمله خيرا فيجزى خيرا ، أو فيعطى خيرا . ويجوز جعله حالا ، فيكون التقدير : إن كان عمله خيرا[5] فيلقاه خيرا ، ونحو ذلك . وقد أشار سيبويه إلى ذلك كله .

ثم بينت أن ارتفاع الاسم قبل الفاء فى مثل : إن خير[6] فخير ، بكان الناقصة أولى[7] من ارتفاعه بكان التامة ، وسبب ذلك أن إضمار الناقصة مع النصب

---

(١) الكتاب ١/٢٦٢ .

(٢) فى ب ص ١٤٦ : فطالح .

(٣) « فقد لقيته طالحا » ليس فى ب ص ١٤٦ .

(٤) الكتاب ١/٢٦٣ .

(٥) من أول : « فيجزى » إلى : « خيرا » ليس فى ب ص ١٤٦ .

(٦) فى المخطوطة : خيرا ، بالنصب ، وما ذكرناه هو المناسب .

(٧) من أول الفقرة إلى : « أولى » ليس فى ب ص ١٤٦ .

متعين ، وهو مع الرفع ممكن ، فوجب ترجيحه ، ليجرى الاستعمالان على سنن واحد ، ولا يختلف العامل . ولأن الفعل التام إذا أضمر بعد إن الشرطية لا يستغنى عن مفسر ، نحو[1] : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجِرْه ﴾ فخولف هذا فى كان الناقصة ، لوقوع ثانى جزأيها موقع المفسر ، ولأنها تُوُسع فيها بما لا يستعمل فى غيرها . فمقتضى الدليل ألا تشاركها التامة فى الإضمار المشار إليه ، لكن أجيز فيها لشبهها بالناقصة ، فلا يستويان فى التقدير .

ومثال إضمار كان الناقصة بعد لدن قول الشاعر[2] :

من لَدُ شَوْلا فإلى إتلائها

يصف إبلا ، والتقدير : من لد أن كانت شولا ، كذا يقدره الجمهور ، وعندى أن تقدير « أنْ » مستغنى عنه ، كما يستغنى عنها بعد مُذْ .

١٦٠

ومثال إضمار كان بعد شبه لدن قول الشاعر[3] : /

أزمانَ قومى والجماعةَ كالذى　　لَزِم الرِّحالةَ أن تَمِيل مَمِيــلا

أراد : أزمان كان قومى مع الجماعة كالذى لزم الرحالة ، كذا قال سيبويه .

ومثال التزام إضمار كان بعد « أنْ » معوضا منها قول الشاعر[4] :

أبا خُرَاشَةَ أمّا أنت ذا نفرٍ　　فإن قومى لم تأكلهم الضبع

أراد : لِأن كنت ، فحذف اللام ، فبقى « أنْ كنت » ثم حذف « كان » وجاء بالمنفصل خلفا عن المتصل ، وبـ « ما » قبله عوضا من كان ، فالتزم حذفها ، لئلا يجتمع العوض والمعوض منه . ومثال : أما أنت ذا نفر : أمّا أنت مرتحلا ، من قول

---

(١) سورة التوبة ، آية : ٦ .

(٢) البيت من الرجز ، الكتاب ٢٦٤/١ ، والعينى ٥١/٢ ، والدرر ٩١/١ غير منسوب فيها . والشول : التى جفت ضروعها ، والمفرد شائلة ، وحذفت نون لدن لكثرة الاستعمال . والإتلاء : أن يتلوها ولدها .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للراعى النميرى .

الكتاب ٣٠٥/١ ، وفيه : منع بدل لزم . والعينى ٥٩/٢ ، والدرر ٩٢/١ الرحالة : الرحل والسرج . يتحدث عن اجتماع الكلمة قبل فتنة عثمان .

(٤) البيت من البسيط ، للعباس بن مرداس يخاطب خُفاف بن نَدْبة فى ملاحاة وقعت بينهما . الكتاب ٢٩٣/١ ، والعينى ٥٥/٢ ، والدرر ٩٢/١ .

الشاعر[1] :

إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلا فالله يَكْلأُ ما تأتى وما تذرُ

ومثال إضمار كان معوضا منها « ما » بعد « إنْ » قول العرب : افعل هذا إما لا ، أى : إن كنتَ لا تفعل غيره . ومثله قول الراجز[2] :

أمرعت الأرضُ لو انّ ما لا لو انّ نُوقا لك أو جِمالا
أو ثَلَّةً من غَنَم إمّا لا

أراد : إن كان لا يكون لك غيرها .

وأمثال : أمّا أنت ذا نفر ، كثيرة ، بخلاف « إما لا »[3] فإن استعماله قليل ، لأن الحذف فيه أكثر .

ومما تختص به كان جواز حذف لام مضارعها الساكن جزما ، كقوله تعالى[4] : ﴿ و لم يك من المشركين ﴾ وكقوله تعالى[5] : ﴿ ولا تك فى ضَيْقٍ مما يمكرون ﴾ فإن ولى ساكن امتنع الحذف عند سيبويه ، و لم يمتنع عند يونس ، وبقوله أقول ، لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف ، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك ، فالحذف حينئذ أولى . إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف ، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن فى قوله تعالى[6] : ﴿ ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ﴾ وفى قوله[7] : ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾ وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرا ، ومنه قول الشاعر[8] :

---

(١) البيت من البسيط ، شرح أبيات مغنى اللبيب ١٧٩/١ ، وابن يعيش ٩٨/٢ ، وخزانة الأدب ٨٢/٢ ، غير منسوب فيها .

(٢) الأشمونى ١٩٨/١ ، والدرر ٩٣/١ . غير منسوب فيهما . الثلة : جماعة الغنم أو الكثير منها .

(٣) من أول : أراد « إلى : إما لا » ليس فى ب ص ١٤٦ .

(٤) سورة النحل ، آية : ١٢٠ .

(٥) سورة النمل ، آية : ١٢٧ .

(٦) سورة النساء ، آية : ١٣٧ .

(٧) سورة البينة ، آية : ١ .

(٨) البيت من الرمل ، وهو لحسيل بن عرفطة ، وهو جاهلى . =

لم يكُ الحقُّ سِوى أنْ هاجَه رسْمُ دار قد تَعَفَّى بالسَّرر

ومنه قول الآخر[1] :

فإنْ لم تكُ المرآةُ أبدت وسامةً فقد أبدت المرآةُ جَبْهَة ضَيْغم

ومنه قول الآخر[2] :

إذا لم تك الحاجاتُ مـن همة الفتى فليس بمُغْنٍ عنه عقد الرتائم

ولا ضرورة فى هذه الأبيات[3] ، لإمكان أن يقال فى الأول : لم يكن حق سوى أن هاجه ، وفى الثانى : فإن تكن المرآة أخفت وسامة ، وفى الثالث : إذا لم يكن من همة المرء ما نوى .

ص : ولا يلى عند البصريين كان وأخواتها غيرُ ظرف وشبهِه من معمول خبرها ، واغْتَفَر ذلك بعضُهم مع اتصال العامل ، وما أوهم خلاف ذلك قُدّر فيه ضمير الشأن اسما ، خلافا للكوفيين .

ش : لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمعمول خبر كا ن بينها وبين اسمها والخبر متأخر ، نحو : كان طَعَامَك زيدٌ يأكل ، وكذا لو لم يتأخر الخبر نحو : كان طعامك يأكل زيدٌ ، وهو أيضا غير جائز عند سيبويه كالأول .

ومن الناس من أجاز الأخير دون الأول .

وكلاهما عند الكوفيين جائز ، ومن حجتهم قول الشاعر[4] :

قَنافِذُ هدَّاجُـون حولَ بُيوتهم بما كان إياهم عطيَّةُ عـوَّدا

= خزانة الأدب ١٠٢/٤ ، والدرر ٩٣/١ .

تعفت : درست . السرر : موضع .

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبى صخر الأسدى ، أو الخنجر بن صخر .

خزانة الأدب ٧٢/٤ ، والعينى ٩٣/٢ ، والدرر ٩٣/١ ، وفى النسخة ب : فإن لا تك ...

(٢) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٦/١ ، والدرر ٩٣/١ ، غير منسوب فيهما . الرتائم : جمع رتيمة ، وهى كالرَّتمة خيط يعقد فى الإصبع للتذكير .

(٣) هذا يدل على أن الضرورة عند ابن مالك هى : ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو فى هذا مخالف لما ذهب إليه الجمهور من أنها ما جاءت فى الشعر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن .

(٤) البيت من الطويل ، من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرا وقومه . =

ومثله قول الآخر[1] :

فأصبحوا والنَّوَى عالى مُعَرّسِهم وليس كلَّ النوى يلقى المساكِينُ

وهذا وما أشبهه عند البصريين محمول على أن يُضْمر قبل المنصوب ضمير الشأن اسما فيندفع الإشكال . ويجوز جعل كان فى البيت الأول زائدة ، ويجوز جعل ما بمعنى الذى ، وفى كان ضمير ما ، وهو اسم كان ، وعطية مبتدأ خبره عوّد ، وهو ذو مفعولين : أحدهما إياهم ، والثانى ها عائدة على ما ، فحذفت وهى مقدرة .

فلو كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، جاز بإجماع تقديمه على الاسم متصلا بالخبر نحو : كان عندك مقيما زيدٌ ، ومنفصلا نحو : كان عندك زيدٌ مقيما ، لأن الظرف والمجرور يتوسع فيهما توسعا لا يكون لغيرهما ، ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر[2] :

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوما يَهُودِىٍّ يُقَاربُ أو يُزيلُ

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن ، نحو : أغدا تقول زيدا منطلقا ، ولو قلت : أأنت تقول ، لبطل النصب ، ولزمت الحكاية فى اللغة المشهورة .

وقد أجيز : ما غدًا زيد ذاهبا ، بإيلاء الظرف « ما » ، وهو معمول خبرها ، فإجازة ذلك فى كان أولى .

فصل : ص : ألحق الحجازيون بليس « ما » النافية ، بشرط تأخير الخبر ، وبقاء نفيه ، وفَقْدِ إنْ ، وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر . وإنْ المشار

= العينى ٢/٢٤ ، والدرر ٨٧/١ . والأشمونى ١٩٣/١ .

قنافذ : جمع قنفد بالذال والدال ، بضم القاف وضم الفاء وفتحها . هداجون : جمع هداج ، صيغة مبالغة من هدج يهدج – والهَدَجان والهُداج مشية الشيخ . عطية : أبو جرير الشاعر .

(١) البيت من البسيط ، وهو لحميد بن ثور الأرقط أحد البخلاء المشهورين .

الكتاب ٧٠/١ و ١٤٧ ، والعينى ٨٢/٢ . المعرس : موضع النزول آخر الليل .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله أبو حية النميرى .

الكتاب ١٧٩/١ ، والعينى ٤٧٠/٣ ، والأشمونى ٢٠٨/٢ ، والدرر ٦٦/٢ .

إليها زائدة كافة لا نافية ، خلافا للكوفيين . وقد تزاد قبل صلة ما الاسمية والحرفية ، وبعد « ألا » الاستفتاحية ، وقبل مَدَّة / الإنكار . وليس النصب بعد « ما » لسقوط باء الجر ، خلافا للكوفيين . ولا يغنى عن اسمها بَدَلٌ مُوجَب ، خلافا للأخفش . وقد تعمل متوسطا خبرُها ، وموجبا بإلا ، وفاقا لسيبويه فى الأول ، وليونس فى الثانى . والمعطوف على خبرها ببل ولكن موجب فيتعين رفعه .

٦٠/ب

ش : للعرب فى « ما » النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان : أحدهما : مذهب أهل الحجاز ، وهو إلحاقها فى العمل بليس ، وعلى مذهبهم نزل القرآن ، قوله تعالى[١] : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ وقوله تعالى[٢] : ﴿ ما هن أمهاتِهم ﴾ .

والثانى : مذهب غير أهل الحجاز ، وهو إهمالها ، وهو مقتضى القياس ، لأنها غير مختصة ، فلا تستحق عملا ، كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التى ليست بمختصة .

وذكر الفراء أن أهل نجد يَجُرُّون الخبر بعدها بالباء كثيرا ، ويدعون الباء فيرفعونه . فجعل بعض النحويين هذا مذهبا ثالثا فى « ما » . وضعف هذا الرأى بيّن ، لأن دخول الباء على الخبر بعد « ما » فى لغة بنى تميم معروف ، لكنه أقل منه فى لغة أهل نجد فمذهبهما واحد .

ولما كان عمل « ما » استحسانيا لا قياسيا اشترط فيه تأخر الخبر ، وتأخر معموله ، وبقاء النفى ، وخلوها من مقارنة إنْ ، لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلى ، فالبقاء عليها تقوية ، والتخلى عنها أو عن بعضها توهين ، وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة إنْ ، لأن مقارنته « لما » يزيل شبهها بليس ، لأن ليس لا تليها إنْ ، فإذا وليت « ما » تباينا فى الاستعمال ، وبطل الإعمال دون خلاف . ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفى ، ولا بتوسط الخبر ، كما سيأتى ذلك مبينا إن شاء الله تعالى .

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٣١ .
(٢) سورة المجادلة ، آية : ٢ .

ومثال إبطال العمل لنقض النفى قوله تعالى[1] : ﴿ وما محمدٌ إلا رسولٌ قد خلت من قبله الرسل ﴾ .

ومثال إبطاله لتوسط الخبر قول الشاعر[2] :

وما خُذَّل قومى فأخضع للعدا ... ولكنْ إذا أدعوهُمُ فهمُ همُ

ومثال إبطاله لتوسط معمول الخبر قول الشاعر[3] :

وقالوا تَعَرَّفْها المنازلَ من منى ... وما كلَّ من وافى مِنًى أنا عارفُ

على رواية من روى : كلَّ ، بالنصب ، وأما على رواية الرفع فكل اسم « ما » ، وأنا عارف خبرها ، وكان ينبغى أن يقول : أنا عارفه ، لكنه حذف الضمير ونواه ، كما فعل من قال : كلُّهْ لم أصنع[4] .

فلو كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عمل « ما » كقولك : ما عندك زيد مقيما ، وكقول الشاعر[5] :

بأُهْبة حرب كُن وإن كنت آمنا ... فما كلَّ حين مَنْ تُوالى مواليا

ومثال إبطال العمل لاقتران « ما » بإنْ قول الشاعر[6] :

بنى غُدَانةَ ما إنْ أنتم ذهبٌ ... ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزف

ومثله قول الآخر[7] :

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٤٤ .

(٢) البيت من الطويل ، العينى ٩٤/٢ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والأشمونى ٢٠١/١ غير منسوب فيها .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله مزاحم بن الحارث بن الأعلم العقيلى ، شاعر إسلامى . الكتاب ٧٢/١ و ١٤٦ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٧/٥ و ٢٨١/٧ ، والعينى ٩٨/٢ ، وشذور الذهب ٢٠٥ .

(٤) إشارة إلى بيت أبى النجم العجلى الذى سبق ذكره فى ص ٣١٢ :

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... على ذنبا كلُّه لم أصنع

(٥) البيت من الطويل . العينى ١٠١/٢ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والأشمونى ٢٠١/١ ، غير منسوب فيها ، وروايتها : بأهبة حزم لذ .... والأهبة : الاستعداد .

(٦) البيت من البسيط . قال العينى ٩١/٢ : أنشده ثعلب فى أماليه و لم يعزه إلى أحد .

والدرر ٩٤/١ - ٩٥ غير منسوب فيه . الصريف : الفضة .

(٧) البيت من الوافر ، وقائله فروة بن مُسَيْك المرادى .

الكتاب ١٥٣/٣ ، وخزانة الأدب ١٢٢/٢ ، والدرر ٩٤/١ .

=

فما إن طِبُّنا جُبْن ولكِنْ منايانا ودولة آخرينا

وإن هذه زائدة كافة لما ، كما هى « ما » كافة لإنّ وأخواتها فى نحو[1] : ﴿ إنما اللّهُ إلهٌ واحد ﴾ .

وزعم الكوفيون أنّ إنْ المقترنة بما هى النافية جىء بها بعد ما توكيدا . والذى زعموه مردود بوجهين : أحدهما : أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل ، كما لا يتغير لتكرير ما ، إذا قيل : ما ما زيد قائما ، كما قال الراجز[2] :

لا يُنْسِكَ الأسَى تأسِّيا فما ما مِنْ حِمامٍ أحدٌ معتصما

فكرر ما النافية توكيدا وأبقى عملها .

الثانى : أن العرب قد استعملت إنْ زائدة بعد ما التى بمعنى الذى ، وبعد ما المصدرية التوقيتية ، لشبههما فى اللفظ بما النافية ، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية ، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ . ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر[3] :

يُرَجِّى المرءُ ما إنْ لا يراه وتعرِض دون أدناه الخطوبُ

أراد : يرجى المرء الذى لا يراه . ومثله قول الآخر[4] :

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيته على السِّنِّ خيرا لا يزال يزيد

فما فى هذا البيت مصدرية توقيتية ، فزادوا إن بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافية ، فتعين الحكم بالزيادة على التى بعد النافية ، وزيدت أيضا إن بعد ألا الاستفتاحية ،

= طبنا : عادتنا .

(١) سورة النساء ، آية : ١٧١ .

(٢) الأشمونى ٦٢/٣ ، والدرر ٩٥/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٣) البيت من الوافر ، نسبه فى شرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٧/١ - ١١١ نقلا عن أبى زيد فى النوادر لجابر ابن رألان الطائى ، ونقلا عن السيوطى إلى إياس بن الأرت . والدرر ٩٧/١ قال : لم أعثر على قائله .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للمعلوط بن بدل القريعى . الكتاب ٢٢٢/٤ ، وابن يعيش ١٣٠/٨ ، والعينى ٢٢/٤ ، والدرر ٩٧/١ .

كقول الشاعر[1] :

ألا إنْ سَرَى لَيْلِى فبِتُّ كئيبا أُحاذر أن تَنْأى النَّوَى بِغَضُوبا

وزيدت أيضا قبل مدة الإنكار ، كقول رجل من العرب لِمن قال له : أتخرج إن أخْصَبَت البادية ؟ ـ أأنا إنيه[2] .

وزعم الكوفيون أن « ما » لا عمل لها ، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء . وما قالوه لا يصح ، لأن الباء قد تدخل بعد هل ، وبعد ما المكفوفة بإنْ ، وإذا سقطت الباء تعين الرفع . بإجماع ، فلو كان سقوط الباء / ناصبا لنصبه فى هذين الموضعين .

١٦١

ومثل تعين الرفع فى هذين الموضعين عند سقوط الباء تعينه عند سقوطها فى نحو : كفى بزيد رجلا ، وبحسب عمرو درهم . وتعينه عند سقوط مِنْ فى نحو : ما فيه من رجل .

وأجاز الأخفش فى نحو : ما أحد قائما إلا زيد ، أن يقال : ما قائما إلا زيد ، بحذف اسم ما ، والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلا . ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديرا بالرد ، لأن المراد فيه مجهول ، لاحتمال أن يكون أصله : ما أحد قائما إلا زيد ، وأن يكون أصله[3] : ما كان قائما إلا زيد ، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه ، لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعينا لا محتملا . ولذلك لا يجوز لمن قال : تمرون الديار ، أن يقول : رغبت زيدا ، لأن المراد مجهول ، لاحتمال أن يكون أراد : رغبت فى زيد ، وأن يكون أراد : رغبت عن زيد .

ومن العرب من ينصب خبر ما متوسطا بينها وبين اسمها ، أشار إلى ذلك سيبويه ،

---

(١) البيت من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ١/١١٤ ، والدرر ١/٩٧ ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٢) فى حاشية الأمير على مغنى اللبيب ١/٤٢ : أأنا إنيه ، الهاء للسكت ، وحركت نون إنْ الزائد بالكسر لالتقاء الساكنين ، فقلبت ألف الإنكا ر ياء .

(٣) من أول : « ما أحد قائما » إلى : « أصله » ليس فى ب ص ١٤٩ .

وسوى بينه وبين قول من قال : ملحفة جديدة ، بالتاء ، وبين من قال : ولات حينُ مناص ، بالرفع . فإن المشهور : ملحفة جديد ، بلا تاء ، ولات حينَ مناص ، بالنصب . وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطا قول الفرزدق[1] :

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهم   إذ هم قريش وإذا ما مثلَهم بشرُ

واستشهد أبو على فى التذكرة على نصب خبر ما مقدما على اسمها بقول الشاعر[2] :

أما واللهِ عالِم كلِّ غَيْب   ورب الحجر والبيت العتيقِ
لو انّك يا حُسَيْن خُلِقتَ حرا   وما بالحُرِّ أنت ولا الخليقِ

بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

ورد على سيبويه الاستدلال ببيت الفرزدق ، لأنه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقا . لكنه رفع بشرا بالابتداء ، وحذف الخبر ، ونصب مثلهم على الحال . أو يكون تكلم الفرزذق بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يصب .

والجواب عن الأول أن الحال فضلة ، فحق الكلام أن يتم بدونها ، ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون مثلهم ، فلا يكون حالا ، وإذا انتفت الحالية تعينت الخبرية .

والجواب عن الثانى أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه ، مبادرين إلى تخطئته ، ولو جرى شيء من ذلك لنقل ، لتوفر[3] الدواعى على التحدث بمثل ذلك لو اتفق ، ففى عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله ، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده ، والله أعلم .

وروى عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال « ما » فى الخبر الموجب بإلا ،

---

(١) البيت من البسيط ، الكتاب ٦٠/١ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٢ . والديوان ٢٢٣/١ .

(٢) البيت من الوافر ، خزانة الأدب ١٣٣/٢ قالت : أنشده الفراء . وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٧/١ قال : أنشده بعض البغداديين .

(٣) فى الأصل : لتوقف مكان : لتوفر .

واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر[1] :

وما الدهرُ إلا مَنْجَنُونا بأهله   وما صاحبُ الحاجات إلا معذبا

وتكلف فى توجيه هذا البيت بأن قال : منجنونا منصوب نصب المصدر الذى يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره ، فكأنه قال : وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون ، أى : دولاب ، ثم حذف الفعل على حد تسير إذا قيل : ما أنت إلا سير البريد ، ثم حذف المضاف وهو دوران ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو منجنون . وأما إلا معذبا فمثل : إلا تعذيبا ، لأن مُفَعّلا من فَعّل بمنزلة تفعيل ، ومنه قوله تعالى[2] : ﴿ ومَزَّقناهم كل مُمَزَّق ﴾ .

وهذا عندى تكلف لا حاجة إليه ، فالأولى أن يجعل منجنونا ومعذبا خبرين لما منصوبين بها ، إلحاقا لها بليس فى نقض النفى ، كما ألحقت بها فى عدم النقض . وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مغلس[3] :

وما حقُّ الذى يعثُو نهارا   ويسرقُ ليلَه إلا نَكالا

وإذا عطف على خبر ما المنصوب ببل ولكنْ لم يجز فى المعطوف إلا الرفع ، كقولك : ما زيدٌ قائما بل قاعدٌ ، وما خالد مقيما بل ظاعن ، وإنما لم يجز ههنا فى المعطوف إلا الرفع لأنه بمنزلة الموجب بإلا . وقياس مذهب يونس ألا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن .

ص : وتُلْحق بها « إنْ » النافية قليلا ، و « لا » كثيرا ، ورفعها معرفة نادر ، وتُكْسَعُ بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه ، مُقْتَصَرا على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلة ، وقد يضاف إليها « حين » لفظا أو تقديرا ، وربما استغنى مع التقدير عن « لا » بالتاء . وتهمل « لات » على الأصح إن وليها هَنّا .

---

(١) البيت من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ١١٦/٢ ، والعينى ٩٢/٢ ، والدرر ٩٤/١ ، غير منسوب فيها .

(٢) سورة سبأ ، آية : ١٩ .

(٣) البيت من الوافر ، وقائله مغلس بن لقيط الأسدى ، شاعر جاهلى . العينى ١٤٨/٢ . والدرر ٩٤/١ وفيها : يعتو بدل : يعثو . ويعتو : يتكبر . ويعثو : يفسد .

ش : مقتضى النظر أن يكون إلحاق « إنْ » النافية بليس راجحا / على إلحاق « لا » ، لمشابهتها لها فى الدخول على المعرفة ، وعلى الظرف والجار والمجرور ، وعلى المخبر عنه بمحصور ، فيقال : إنْ زيد فيها ، وإن زيد إلا فيها ، و[1] : ﴿ إنْ عندكم من سلطان ﴾ كما يقال بما . ولو استعملت « لا » هذا الاستعمال لم يجز .   ٦١ ب

ومقتضى النظر أيضا أن يكون إلحاق لات بليس راجحا على إلحاق « ما » و « إن » و « لا » ، لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم . وشبيهة بليس فى اللفظ ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كليس ، إلا أن الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق فى « إنْ » وكثرته فى « لا » مجردة ، وقصره فى « لا » مكسوعة بالتاء على الحين أو مرادفه .

وذكر السيرافى أن المرفوع بعد لات فى مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء ، وأن المنصوب بعدها منصوب بإضمار فعل . وكلام الأخفش فى كتابه المترجم « بمعانى القرآن » موافق كلام سيبويه فى أنّ لات تعمل عمل ليس على الوجه المذكور .

وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه فى إنْ النافية الإهمال ، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال ، وذلك أنه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم[2] : « وأما إنْ مع ما فى لغة أهل الحجاز ، فهى بمنزلة ما مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف ليس » فعلم بهذه العبارة أن فى الكلام حروفا مناسبة لليس من جملتها ما ، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة ما فى هذه المناسبة إلا إنْ ولا فتعين كونهما مقصودين .

وصرح أبو العباس المبرد بإعمال إنْ عمل ليس ، وتابعه أبو على وأبو الفتح بن جنى ، ومن شواهد ذلك ما أنشد الكسائى من قول الشاعر[3] :

إنْ هو مستوليا على أحـد   إلا على أضعـــف المجانين

---

(١) سورة يونس ، آية : ٦٨ .

(٢) الكتاب ٢٢١/٤ .

(٣) البيت من المنسرح ، خزانة الأدب ١٤٣/٢ ، والعينى ١١٣/٢ ، والتصريح ٢٠/١ ، والأشمونى ٢٠٥/١ ، والدرر ٩٦/١ ، غير منسوب فيها .

وقال آخر[1] :

إن المرءُ ميتا بانقضاء حياته ... ولكن بأن يُبْغَى عليه فيُخذلا

وذكر أبو الفتح فى المحتسب أن سعيد بن جبير رضى الله عنه قرأ[2] : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ﴾ على أنَّ إنْ نافية ، والذين اسمها ، وعبادا خبرها ، وأمثالكم صفة ، وقال : معناه : ما الذين تدعون من دون الله أمثالكم فى الإنسانية ، وإنما هى حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل ، فضلا لكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم .

ومن عمل « لا » مجردة من التاء عمل ليس قول الشاعر[3] :

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ... ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا

ومثله قوله[4] :

نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل ... فبُوِّئتَ حصنا بالكُماة حصينا

ومثله قول سواد بن قارب رضى الله عنه[5] :

وكن لى شفيعا يومَ لا ذو شفاعةٍ ... بمُغْنٍ فتيلا عن سواد بن قارب

ومثله قول الآخر[6] :

من صدَّ عن نيرانها ... فأنا ابن قيسٍ لا بَرَاح

---

(١) البيت من الطويل ، خزانة الأدب ١٤٤/٢ ، والعينى ١٤٥/٢ ، والأشمونى ٢٠٥/١ ، والدرر ٩٧/١ . غير منسوب فيها .

(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٩٤ ، شواذ ابن خالويه ص ٤٨ ، والكشاف ١١٠/٢ ، والبحر المحيط ٤٤٤/٤ عن معجم القراءات ٤٣٠/٢ ، ومعانى القرآن للأخفش .

(٣) البيت من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٧/٤ ، والعينى ١٠٢/٢ ، والدرر ٩٧/١ ، غير منسوب فيها .

(٤) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٧٨/٤ ، والعينى ١٤٠/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٥) البيت من الطويل ، من قصيدة لسواد بن قارب . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٧١/٦ ، العينى ١١٤/٢ ، الدرر ١٠١/١ .

(٦) البيت من مجزوء الكامل ، وقائله سعد بن مالك . الكتاب ٢٧/١ ، خزانة الأدب ٩٠/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٦/٤ ، والدرر ٩٧/١ .

فحذف الخبر ، ومثله قول الراجز[1] :

والله لولا أن يَحُشَّ الطُّبَّخُ   بىَ الجحيمَ حين لا مُسْتصرَخُ

فهذا وأمثاله مشهور ؛ أعنى إعمال لا فى نكرة عمل ليس .

وشذ إعمالها فى معرفة فى قول النابغة الجعدى رضى الله عنه[2] :

بَدَت فعلَ ذى وُدٍّ فلما تبعتُها   تولّت وخلّت حاجتى فى فؤاديا

وحلّت سوادَ القلب لا أنا باغيا   سواها ولا فى حبها متراخيا

وقد حذا المتنبى حذو النابغة فقال[3] :

إذا الجودُ لم يُرْزَق خلاصا من الأذى   فلا المجدُ مكسوبا ولا المال باقيا

والقياس على هذا شائع عندى .

ولم تستعمل لات إلا فى الحين أو مرادفه مقتصرا بها على الحين كله ، كقوله تعالى[4] : ﴿ ولات حين مناص ﴾ وكقول الشاعر[5] :

غافلا تعرضُ المنيةُ للمر   ء فيُدْعَى ولات حين إباء

ومثال إعمالها فى مرادف الحين قول رجل من طيئ [6] :

ندم البغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدم   والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وأنشد أبو الحسن الأخفش ، وأبو زكريا الفراء[7] :

---

(١) هو العجاج كما فى سيبويه ٣٠٣/٢ ، والدرر ٩٨/١ ، وفى اللسان – طبخ – والطبخ : جمع طابخ ، والمقصود الملائكة الموكلون بالعذاب ، وشرح الديوان ص ٤٥٩ .

(٢) البيتان من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٨/٤ ، والعينى ١٤١/٢ ، والدرر ٩٨/١ .

(٣) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٨٢/٤ ، والدرر ٩٨/١ ، وروايتهما : فلا الحمد بدل : فلا المجد .

(٤) سورة ص ، آية : ٣ ، وراجع معانى القرآن للأخفش ٦٧٠/٢ .

(٥) البيت من الخفيف ، العينى ١٦١/٣ ، والأشمونى ١٣٦/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٦) البيت من الكامل ، وقائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمى ، أو مهلهل بن مالك الكنانى ، كما فى العينى ١٤٦/٢ ، والأشمونى ٢٠٥/١ ، والدرر ٩٩/١ .

(٧) البيت من الخفيف ، من قصيدة لأبى زبيد الطائى النصرانى ، خزانة الأدب ١٥١/٢ و ١٥٦ ، والأشمونى =

طلبوا صُلْحَنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء

أراد : ولات أوان صلح ، فقطع أوانا عن الإضافة ونواها ، وبنى أوانا على الكسر تشبيها بفعالِ .

وإضافة حين إلى لات لفظا كقول الشاعر[1] :

لعل حلومَكم تأوى إليكم إذا شمَّرْتُ واضطرت شذاتى

وذلك حين لات أوانِ حلم ولكن قبلها اجتنبوا أذاتى

وإضافة حين إليها تقديرا كقول الآخر[2] :

تذكر حُبَّ ليلى لات حينا وأمسى الشيب قد قطع القرينا

وأشرت بقولى : وربما استغنى مع التقدير عن لا « بالتاء » إلى قول الشاعر[3] :

العاطفونَ تحين لا من عاطف والمنعمون يدا إذا ما أنْعَمُوا

أراد : هم العاطفون حين لات حين ما / من عاطف ، فحذف حين مع لا ، وهذا أولى من قول من قال : إنه أراد « العاطفونَهْ » بهاء السكت ، ثم أثبتها وأبدلها تاء . ١/٦٢

وقد تجىء لات وبعدها هَنّا ، كقول الشاعر[4] :

حنّتْ نوارِ ولات هَنّا حنت وبدا الذى كانت نوار أجَنّت

ولا عمل للات فى هذا وأشباهه ، ولكنها مهملة ، وهنّا فى موضع نصب على الظرفية ، والفعل بعده صلة لأنْ محذوفة ، وأن وصلتها فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر هنّا ، كأنه قال : ولا هنالك حنين ، هكذا قال أبو على .

= ٢٠٥/١ ، والدرر ٩٩/١ .

(١) البيتان من الوافر ، وبيت الشاهد فى خزانة الأدب ١٤٨/٢ ، والدرر ٩٩/١ ، غير منسوب فيهما . ولعل الصواب : اضطرمت شذاتى . والشذاة : بقية القوة . والأذاة : الأذى .

(٢) البيت من الوافر ، قال الدرر ١٠٠/١ : لم أعثر على قائله ، وروايته : تذكر حب ..... ، أى : حين لات حين تذكر ومعجم شواهد العربية .

(٣) البيت من الكامل ، وقائله أبو وجزة السعدى من أبيات فى مدح الزبير ، خزانة الأدب ١٤٧/٢ ، والدرر ١٠٠/١ .

(٤) البيت من الكامل ، وقائله شبيب بن جعيل التغلبى . الخزانة ١٥٦/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٤٧/٧ ، والدرر ٩٩/١ .

وزعم ابن عصفور أن « هنّا » اسم لات ، وما قاله غير صحيح ، لأن هنا ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى « فى » .

ص : ورفع ما بعد « إلا » فى نحو : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، لغة تميم ، ولا ضمير فى ليس خلافا لأبى على .

ش : روى أبو عمرو بن العلاء فى نحو : ليس الطيب إلا المسك ، وليس البِرّ إلا العمل الصالح ، النصب عن الحجازيين ، والرفع عن بنى تميم . فأما النصب فعلى ما تستحقه ليس من رفع الاسم ونصب الخبر ، وأما الرفع فعلى إهمال ليس وجعلها حرفا .

وقد أشار سيبويه إلى جواز ذلك فى بعض الكلام ، وأجاز فى قول من قال[1] : ليس خلق الله أشعر منه ، كون ليس فعلا متحملا ضمير الشأن اسما ، وكونها حرفا مهملا .

واضطرب قول أبى على فى ليس ، فرجح فى بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها ، والتزم فى موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها فى نحو : ليس الطيب إلا المسك ، وذهب إلى أنها متحملة ضمير الشأن اسما ، وما بعد ذلك خبرها . وما ذهب إليه غير صحيح ، لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن فى حكم مفرد هو المخبر عنه فى المعنى ، ولذلك استغنى عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر .

فإذا قصد إيجابها بإلا لزم تقدمها على جزأيها وامتنع توسطها ، كما امتنع توسطها بين جزأى خبر مفرد قصد إيجابه ، فلو كان اسم ليس فى : ليس الطيب إلا المسك ، ضمير الشأن ، لزم أن يقال : ليس إلا الطيب المسك ، كما يلزم أن يقال فى : كلامى زيد قائم ، عند حصر الخبر : ليس كلامى إلا زيد قائم ، ولو وسط إلا فقيل : ليس كلامى زيد إلا قائم ، لم يجز ، فكذا لا يجوز : ليس الطيب إلا المسك ، على تقدير : ليس الشأن الطيب إلا المسك ، بل الواجب إذا قصد الحصر فى خبر ضمير الشأن

---

(١) الكتاب ١٤٧/١ .

أن يجاء بإلا مقدمة على جزأى الجملة ، كما قال الشاعر[1] :

ألا ليس إلا ما قضى اللهُ كائن   وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا

ويمكن فى : ليس الطيب إلا المسك ، إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه ، وهو أن يجعل « الطيب » اسم ليس ، والمسك بدل منه ، والخبر محذوف ، والتقدير : ليس الطيب فى الوجود إلا المسك ، ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر ، كالاستغناء به فى نحو : لا فتى إلا على ، ولا سيف إلا ذو الفقار .

ص : ولا تلزم حاليةُ المنفى « بليس » و « ما » على الأصح .

ش : زعم قوم من النحويين أن « ليس وما » مخصوصان بنفى ما فى الحال ، والصحيح أنهما ينفيان ما فى الحال ، وما فى الماضى ، وما فى الاستقبال . وقد تنبه أبو موسى الجزولى إلى ذلك ، فقال فى كتابه المسمى بالقانون : وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقا . قال أبو على الشلوبين : قال أبو موسى ذلك ، وإن كان الأشهر عند النحويين أن ليس إنما هى لانتفاء الصفة عن الموصوف فى الحال ، لأن سيبويه حكى : ليس خلق الله مثله ، وأجاز : ما زيد ضربته ، على أن تكون « ما » حجازية . ثم بين الشلوبين أن مراد القائلين : إن ليس لانتفاء الصفة فى الحال ، أن الخبر إذا لم يكن مخصوصا بزمان دون زمان ، ونفى بليس ، فإنه يحمل نفيها على الحال ، كما يحمل الإيجاب عليه أيضا . فإن اقترن الخبر بالزمان أو ما يدل عليه فهو بحسب المقترن به ، موجبا كان أو منفيا بليس[2] .

قلت : قد ورد استقبال المنفى بليس فى القرآن العزيز وأشعار العرب كثيرا ، وكذا ورد استقبال المنفى بما . فمن استقبال المنفى بليس قوله تعالى[3] : ﴿ ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾ وقوله تعالى[4] : ﴿ ولستم بآخذيه إلا أن تُغْمِضُوا فيه ﴾

---

(١) البيت من الطويل ، حاشية الأمير على مغنى اللبيب ٣٨٧/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٨/٥ ، غير منسوب فيهما .

(٢) التوطئة ص ٢١٣ .

(٣) سورة هود ، آية : ٨ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٦٧ .

وقوله تعالى[1] : ﴿ ليس لهم طعام إلا من ضريع ﴾ ومثله قول حسان[2] :

وما مثلُه فيهم ولا كان قبله ... وليس يكون الدهرَ ما دام يَذْبُل

ومثله قول زهير[3] :

بَدَا لى أنى لستُ مُدركَ ما مضى ... ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا

ومثله[4] :

إنى على العهد لست أنقُضُه ... ما اخضر فى رأس نخلة سَعَف

ومثله[5] :

ولست بمُسْتَبقٍ أخا لا تَلُمُّه ... على شَعَث أىُّ الرجالِ المهذبُ

ومثله[6] :

هَوِّنْ / عليك فإن الأمور ... بكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك مَنْهِيُّها ... ولا قاصرٍ عنك مأمورها

٦٢/ ب

ومثله[7] :

ولستَ لما لم يقضِه الله واجدا ... ولا عادما ما الله حَمّ وقدّرا

ومن استقبال المنفى بما قول الله تعالى[8] : ﴿ وما هو بمُزَحْزِحه من العذاب أن يُعَمّر ﴾ و[9] ﴿ وما هم بخارجين من النار ﴾[10] ﴿ وما هم بخارجين منها ﴾

---

(١) سورة الغاشية ، آية : ٦ .

(٢) البيت من الطويل ، العينى ٢/٢ ، شرح ديوانه ط دار إحياء التراث ببيروت ص ٢٠٠ : فما ...

(٣) البيت من الطويل ، الكتاب ٨٣/١ ، وقال فى الدرر ١٩٥/٢ – ١٩٦ : نسب لزهير ، ولعبد الله بن رواحة ، ولصرمة الأنصارى ، شرح ديوان زهير ص ٨٧ .

(٤) البيت من المنسرح ، اللسان – سعف – والسعف أغصان النخلة ، وأكثر ما يقال إذا يبست ، وإذا كانت رطبة فهى الشَّطْبة ، واحدته سعفة . ولم ينسبه .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله النابغة الذبيانى ، المصون ص٩ ، ومعاهد التنصيص ٣٥٨/١ . والديوان ص١٤ .

(٦) البيتان من المتقارب ، وقائلهما الأعور الشنى . الكتاب ٦٤/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٦٩/٣ ، والحماسة البصرية ٢/٢ ، والدرر ١٠٢/٢ .

(٧) البيت من الطويل .

(٨) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .

(٩) سورة البقرة ، آية : ١٦٧ .

(١٠) سورة المائدة ، آية : ٣٧ .

[1] ﴿ لا يمسهم فيها نَصَب وما هم منها بمخرجين ﴾ [2] ﴿ يَصلَوْنها يوم الدين وما هم عنها بغائبين ﴾ ومن ورود ذلك فى غير القرآن قول الشاعر[3] :

وما الدنيا بباقية لحيٍّ ولا أحدٌ على الدنيا بباق

ومثله قول امرئ القيس[4] :

وما المرء ما دامت حُشاشة نفسه بمدرك أطراف الخطوب ولا آل

وشواهد ذلك شائعة ذائعة .

ص : وتزاد الباء كثيرا فى الخبر المنفى بليس وما أختها ، وقد تزاد بعد نفى فعل ناسخ للابتداء ، وبعد : أو لم يروا أنّ ، وشبهه ، وبعد « لا » التبرئة ، وهل ، وما المكفوفة بإنْ ، والتميمية ، خلافا لأبى على والزمخشرى ، وربما زيدت فى الحال المنفية ، وخبر إنّ ولكنّ .

ش : زيادة الباء فى الخبر المنفى بليس قوله تعالى[5] : ﴿ أليس الله بكاف عبدَه ﴾ وفى الخبر المنفى بما قوله تعالى[6] : ﴿ وما ربك بغافل عما تعملون ﴾ وقلت : فى الخبر المنفى ، ولم أقل فى خبر ليس ، ليعلم أن الموجب بعد ليس وغيرها لا تدخله الباء .

ومثال دخولها بعد نفى فعل ناسخ للابتداء قول الشاعر[7] :

وإنْ مُدّت الأيدى إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ

---

(١) سورة الحجر ، آية : ٤٨ .

(٢) سورة الانفطار ، آية : ١٦ ، فى ب بغافلين .

(٣) البيت من الوافر ، الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة رقم ١٠ ، وروايته :

فى الدنيا بباقاة .... ولا حى ....

ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

(٤) البيت من الطويل ، الديوان شرح السندوبى ص ١١٣ .

الحشاشة : بقية الروح فى المريض والجريح ، ألا ألوَا وألَّوْا قصّر ، وما ألَوْت الشيءَ ما تركته وما استطعته .

(٥) سورة الزمر ، آية : ٣٦ .

(٦) سورة هود ، آية : ١٢٣ ، والنمل ، آية : ٩٣ .

(٧) البيت من الطويل ، وقائله الشنفرى من قصيدته : لامية العرب . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٨٩/٧ ، =

ومثله[1] :

دعانى أخى والخيل بينى وبينه فلما دعانى لم يجبرنى بأقْعَد

ومثال دخولها بعد أنَّ المسبوقة بأَوَلَمْ يرَوْا ، قوله تعالى[2] : ﴿ أَوَلَم يَرَوْا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يَعْىَ بخلقهن بقادر ﴾ وهذا من إجراء الشىء على ما هو فى معناه ، لأن معنى : أو لم يروا أن الله ، أو ليس الله .

ومثال دخول الباء بعد « لا » التبرئة قول العرب : لا خير بخير بعده النار ، إذا لم تجعل الباء بمعنى فى .

ومثال دخولها بعد هل قول الشاعر[3] :

يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأَقْرَدَت ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

ومثال دخولها بعد ما المكفوفة بإنْ قول الشاعر[4] :

لَعَمْرُك ما إن أبو مالك بواهٍ ولا بضعيف قواه

ومثال دخولها بعد ما التميمية قول الفرزدق[5] :

لعمرك ما مَعْنٌ بتارك حقه ولا مُنْسِئٌ معْنٌ ولا مُتَيسِّرُ

وزعم أبو على أن دخول الباء على الخبر بعد ما مخصوص بلغة أهل الحجاز ، وتبعه فى ذلك الزمخشرى ، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه :

أحدها : أن أشعار بنى تميم تتضمن الباء كثيرا بعد ما ، كقول الفرزدق المتقدم .

= والعينى ١١٧/٢ ، والدرر ١٠١/١ ، والنوادر للقالى ص ٢٠٣ .

(١) البيت من الطويل . من قصيدة لدريد بن الصمة ، وأخوه هو عبد الله . العينى ١٢١/٢ ، والدرر ١٠١/١ ، وروايتهما : بقعدد ، والأقعد والقعدد : العاجز ، وكذا النسخة ب ص ١٥٣ .

(٢) سورة الأحقاف ، آية : ٣٣ .

(٣) البيت من الطويل ، من قصيدة للفرزدق يهجو جريرا ، وقد ذكر جزء منه فى ص ٢٧٢ . العينى ١٣٥/٢ ، ١٤٩ ، والدرر ١٠١/١ . اقلولى : ارتفع . أقردت : سكنت .

(٤) البيت من المتقارب ، وقائله هو المتنخل الهذلى يرثى أباه ، وأبو مالك : كنية عويم بن عثمان الذى هو والد المتنحل . خزانة الأدب ١٣٥/٢ ، والدرر ١٠٠/١ ، وديوان الهذليين قسم ٢ ص ٢٩ .

(٥) البيت من الطويل ، قاله الفرزدق فى هجاء رجل اسمه معن يضرب به المثل فى شدة التقاضى . الكتاب ٦٣/١ ، والدرر ١٠٢/١ .

الثانى : أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيا ، لا كونه خبرا منصوبا ، ولذلك دخلت على خبر لم أكن ، وامتنع دخولها على خبر كنت . وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفى ، فلا فرق بين منفى منصوب المحل ومنفى مرفوع المحل .

الثالث : أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل ، وبعد هل ، كقوله[1] :

بواه ولا بضعيف قواه

وقوله[2] : ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

وإنما دخلت على الخبر بعد هل لشبه هل بحرف نفى ، فلأن تدخل على ما التميمية أحق وأولى ، لأن شبه ما بما ، أكمل من شبه هل بما ، وقد تقدم أن الفراء حكى أن أهل نجد كثيرا ما يجرون الخبر بعد ما بالباء ، وإذا أسقطوا الباء رفعوا ، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد ما لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل ، بل جائز أن يقال : هو منصوب المحل ، وأن يقال هو مرفوع المحل ، وإن كان المتكلم به حجازيا ، فإن الحجازى قد يتكلم بلغة غيره ، وغيره قد يتكلم بلغته ، إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كا ن المتكلم حجازيا ، ورفع إن كان المتكلم تميميا أو نجديا .

فمن دخول اللغة التميمية فى الحجازية كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة ، وإدغام نحو[3] : ﴿ ولا يضار كاتب ولا شهيد ﴾ ورفع الله من قوله تعالى[4] : ﴿ قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا اللهُ ﴾ لأن اللغة الحجازية بهُ وفيهُ بالضم ، ولا يضارر بالفك ، وإلا اللهَ بالنصب ، لأن الاستثناء منقطع . وإذا جاز للحجازى أن يتكلم باللغة التميمية ، جاز للتميمى أن يتكلم باللغة الحجازية ، بل التميمى بذلك أولى لوجهين : أحدهما : أن الحجازية أفصح ، وانقياد الفصيح[5]

---

(١) هو رقم / ٤ فى الصفحة السابقة .

(٢) هو رقم / ٣ فى الصفحة السابقة .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٨٢ .

(٤) سورة النمل ، آية : ٦٥ .

(٥) فى ب : الأفصح .

لموافقة الأفصح أكثر وقوعا من العكس .

الثانى / أن معظم القرآن حجازى ، والتميميون يتعبدون بتلاوته كما أنزل ، ولذلك لا يقرأ أحد منهم[١] : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ بالرفع إلا من جهل كونه منزلا بالنصب . ١/٦٣

ومثال دخول الباء على حال منفية قول الشاعر[٢] :

فما رجعتْ بخائبة ركابٌ حكيمُ بنُ المُسَيَّب منتهاها

ومثله[٣] :

كائن دُعيت إلى بأساءَ داهمةٍ فما انبعثتُ بمَزْءُود ولا وَكَل

ومثال دخولها على خبر إنّ قول امرئ القيس[٤] :

فإنْ تَنأَ عنها حِقْبَة لا تُلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرِّب

ومثال دخولها على خبر لكن قول الشاعر[٥] :

ولكنّ أجْرًا لو فعلتِ بهين وهل ينكرُ المعروف فى الناس والأجرُ

ص : وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها ، ويندر ذلك مع غير ليس وما ، وقد يفعل ذلك فى المعطوف على منصوب اسم الفاعل المتصل .

ش : لما كثر دخول الباء على خبر ليس وخبر ما ، جاز للمتكلم أن يجر المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب كقول الشاعر[٦] :

مشائِيمُ ليسُوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا ببَيْنٍ غرابُها

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٣١ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله القحيف العقيلى .
شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٩١/٢ ، وحاشية الأمير على المغنى ١٧٩/١ ، والدرر ١٠١/١ .

(٣) البيت من البسيط ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٩٣/٢ ، وحاشية الأمير على المغنى ١٧٩/١ ، غير منسوب فيهما . المزءود : الخائف . الوكل : العاجز الكسلان .

(٤) البيت من الطويل . العينى ١٢٦/٢ ، والدرر ٤٤/١ و ١٠١ ، والديوان شرح السندوبى ص ١٤ .

(٥) البيت من الطويل ، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٨ ، العينى ١٣٤/٢ ، والدرر ١٠١/١ ، غير منسوب فيها .

(٦) البيت من الطويل ، وقائله الأخوص اليربوعى . الكتاب ١٦٥/١ ، والقصائد العشر ص ٤٦ .

وقال آخر فى جر المعطوف على المنصوب بما[1] :

ما الحازمُ الشهمُ مِقداما ولا بطلٍ   إنْ لم يكنْ للهوى بالعقل غلّابا

فكأنه قال : ما الحازم بمقدام ولا بطل .

وقد عومل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب كان المنفية ، كقول الشاعر[2] :

وما كنتُ ذا نَيْـرَبٍ فيهمُ   ولا مُنْـمِشٍ فيهم مُنْمـلِ

وإلى هذا أشرت بقولى : ويندر ذلك بعد خبر غير ليس وما .

فجر منمشا لعطفه على منصوب كان المنفية لشبهه بمنصوب ليس[3] فى صلاحيته للباء ، حتى كأنه قال : وما كنت بذى نيرب ولا منمش ، والنيرب النميمة ، والمنمش المفسد ذات البين ، والمنمل كذلك .

ونبهت بقولى : « الصالح للباء » على أن المعطوف على خبر لا يصلح للباء لا يجوز جره ، نحو : لست تفعل ولا مقاربا .

وقد يجر المعطوف على المنصوب باسم الفاعل كقول امرئ القيس[4] :

فظلّ طُهاةُ اللحم من بين مُنْضِجٍ   صَفيفَ شِواء أو قديرٍ مُعَجَّل

لأن المنصوب باسم الفاعل يجر كثيرا بإضافته إليه ، فكأنه إذا انتصب مجرور ، وجواز جر المعطوف على منصوب اسم الفاعل مشروط بالاتصال ، كاتصال منضج بالمنصوب ، فلو كان منفصلا لم يجز الجر ، نحو أن يقال : من بين منضج بالنار صفيف شواء ، لأن الانفصال يزيل تصور الإضافة المقتضية للجر ، فلذلك لا يجوز جر المعطوف مع انفصال اسم الفاعل من معموله .

ص : وإن وَلِىَ العاطفَ بعد خبر ليس أو ما وصفٌ يتلوه سببى ، أعْطِىَ الوصفُ

---

(١) البيت من البسيط ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٤٩/٧ ، والدرر ١٩٦/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٢) البيت من المتقارب ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٥٠/٧ ، واللسان – نمش – والدرر ١٩٦/٢ ، غير منسوب فيها .

(٣) كلمة – ليس – ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها .

(٤) البيت من الطويل ، القصائد العشر ص ٤٦ ، والدرر ١٩٥/٢ ، والديوان شرح السندوبى ص ١٠٣ . الصفيف : ما صف على الجمر ليشوى . القدير : ما طبخ فى القدر .

ما له مفردا ، ورفع السببى ، أو جعلا مبتدأ وخبرا . وإن تلاه أجنبى عُطف بعد ليس على اسمها ، والوصف على خبرها . وإن جُرَّ بالباء جاز على الأصح جرُّ الوصف المذكور ، ويتعين رفعه بعد ما .

ش : إذا وقع بعد معمولى ليس أو ما عاطفٌ يليه وصف بعده سببى نحو : ليس زيد قائما ولا ذاهبا أبوه ، وما عمرو مقيما ولا ظاعنا أخوه ، فلك أن تعطى الوصف من النصب والجر ما كنت تعطيه دون مذكور بعده ، وترفع به السببى ، أو ترفعهما مبتدأ وخبرا فتقول : ليس زيد قائما ، ولا ذاهب أبوه ، وما عمرو مقيما ، ولا ظاعنٌ أخوه .

وإن تلا الوصفَ أجنبىٌّ والعامل ليس ، جاز رفعه عطفا[1] على اسمها ونصب الوصف عطفا على الخبر ، وجاز جعلهما مبتدأ وخبرا ، نحو : ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ، وليس زيد قائما ولا ذاهبٌ عمرٌو .

وإن كان خبر ليس مجرورا بالباء جاز جر الوصف المذكور بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ، وهو كثير فى الكلام ، ومنه قول الشاعر[2] :

وليس بمُدْنٍ حَتْفَه ذو تقدم ... لحرب ولا مُسْتَنْسِئٍ العُمر مُحْجِم

ومنه قول الآخر[3] :

فليس بآتيك مَنْهِيُّها ... ولا قاصرٍ عنك مأمورُها

ومنه قول الآخر[4] :

وليس بمعروف لنا أنْ تَرُدَّها ... صِحاحا ولا مُسْتنكرٍ أن تُعَقَّرا

وليس هذا من العطف على عاملين ، بل من حذف عامل لدلالة عامل مثله عليه ، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير ، ومنه قوله تعالى[5] :

---

(١) « على اسمها » ليست بالمخطوطة ، وقد ذكرها فى المتن .

(٢) البيت من الطويل ، ذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ٢٩١/١ ، ولم ينسبه .

(٣) ذكر البيت فى ص ٣٨١ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله النابغة الجعدى ، الكتاب ٨٤/١ ، وضبط فيه : مستنكر ، بالرفع .

(٥) سور الجاثية ، آيتا : ٤ ــ ٥ .

﴿ وفى خلقكم وما يَبُثُّ من دابة آياتٌ لقوم يوقِنون * واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٌ لقوم يعقلون ﴾ فحذف فى الجارة لاختلاف الليل والنهار لدلالة الجارة لخلقكم عليها .
ومثله قول الشاعر[1] :

٦٣/ ب أَخْلِقْ بذى الصَّبْر أن يحظى بحاجته ومُدْمِن القَرْع للأبواب أن / يَلجا

وإذا استسهل بقاء الجر بمضاف حذف لدلالة مثله عليه ، كان بقاء الجر بحرف الجر المحذوف لدلالة مثله عليه أحق وأولى ، لأن حرف الجر فى عمل الجر أمكن من الاسم المضاف . ومن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه قول الشاعر[2] :

أكُلَّ امرِئ تحسبين امْرَأً ونارٍ تَوَقّدُ بالليل نارا

ومثله قراءة بعض القراء[3] : ﴿ تُرِيدون عَرَض الدنيا والله يريد الآخرةِ ﴾ على تقدير : عرض الآخرة . ويستقصى الكلام على نظائر هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

وليس بعد « ما » فى الوصف التاليه أجنبىٌ بعد عاطف إلا الرفع كقولك : ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو ، لأن المعطوف عليه مع قربه من العامل لو قدم فيه الخبر لبطل العمل ، فبطلانه بالتقديم فى المعطوف لبعده من العامل أحق وأولى ، ومثال ذلك قول الشاعر[4] :

لعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حقه ولا مُنْسِئٌ معنٌ ولا مُتَيَسِّر

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله محمد بن بشير الخارجى .
شرح ديوان الحماسة للتبريزى ٢/٣٣ – ٣٤ ، والأشمونى ٢/١٧٧ .
(٢) البيت من المتقارب ، وقائله أبو دواد الإيادى . الكتاب ١/٦٦ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥/١٩٠ ، والدرر ٢/٦٥ .
(٣) سورة الأنفال ، آية : ٦٧ . ومعجم القراءات ٢/٤٦٤ القراءة بالجر لسليمان بن جماز عن الكشاف ٢/٣٤ ، والبحر ٤/٥١٨ .
(٤) ذكر البيت فى ص ٣٨٣ .

باب أفعال المقاربة

ص : منها للشروع فى الفعل : طَفِق ، وطبق ، وجعل ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ ، وهبَّ .

ولمقاربته : هلهل ، وكاد ، وكرب ، وأوشك ، وأولى .

ولرجائه : عسى ، وحرى ، واخلولق . وقد ترد عسى إشفاقا .

ويلازمهن لفظ المضى إلا كاد وأوشك .

وعملها فى الأصل عمل كان ، لكن التزم كون خبرها مضارعا مجردا مع هلهل وما قبلها . ومقرونا بأن مع أوْلى وما بعدها . وبالوجهين مع البواقى ، والتجريد مع كاد وكرب أعرف ، وعسى بالعكس .

ش : حق أفعال هذا الباب أن تذكر فى باب كان ، لمساواتها لها فى الدخول على مبتدأ وخبر ، ورفع الاسم ونصب الخبر ، إلا أن هذه الأفعال رفض فيها غالبا ترك الإخبار بجملة فعلية ، فلذلك أفردت بباب . وجملتها ستة عشر فعلا : ثمانية منها للشروع ، وهى : طفق وهبّ وما بينهما ، نحو : طفق زيد يقرأ ، وهبّ عمرو يصلى . والأصل : طفق زيد قارئا ، وهب عمرو مصليا ، إلا أنه من الأصول المرفوضة . وأغرب الثمانية عَلِق وهبَّ .

وخمسة منها للدنو من الفعل حقيقة ، وأشهرها كاد ، وأغربها أولى ، كقول الشاعر[(١)] :

فعـادَى بين هادِيَتَيْـن منها وأولى أن يزيدَ على الثلاث

والثلاثة البواقى للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء ، وأغربها حرى ، يقال : حرى زيد أن يجىء ، بمعنى : عسى زيد أن يجىء .

---

(١) البيت من الوافر . خزانة الأدب ٨٩/٤ ، واللسان – ولى – والدرر ١٠٢/١ ، غير منسوب فيها . =

والتزم فى غير ندور كون خبر[1] جميعها مضارعا مجردا من أن مع القسم الأول ، لأن أنْ تقتضى الاستقبال ، والشروع ينافيه .

ولا بد من مقارنة أن للمضارع المخبر به بعد أولى وحرى واخلولق . وترك ذلك بعد كاد وكرب أولى من فعله ، وفعله بعد عسى أولى من تركه ، والأمر بعد أوشك سواء .

وورود عسى فى الرجاء كثير ، ووورودها فى الإشفاق قليل ، وقد اجتمعا فى قول الله تعالى[2] : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم ﴾ ومن ورودها إشفاقا قول الشاعر[3] :

عسيتم لدى الهيجاء تلقَوْن دوننا تضافر أعداء وضعف نصير

وقال الشاعر فى طفق[4] :

طفق الخَلِيّ بقسوة يلحى الشجى ونصيحة اللاحى الخلى عناء

وقال آخر فى جعل[5] :

وقد جعلت إذا ما قمتُ يُثْقلنى ثوبى فأنهضُ نهض الشّارب الثَّمِل

وقال آخر فى علق[6] :

أراك عَلِقْت تظْلم من أجرنا وظلـــمُ الجار إذلالُ المجير

= الهاديتان : المتقدمتان .

(1) « كون خبر » ليس فى ب ص ١٥٦ .

(2) سورة البقرة ، آية : ٢١٦ .

(3) البيت من الطويل .

(4) البيت من الكامل .

(5) البيت من البسيط . وقائله أبو حية النميرى ، ونسب مع أبيات لابن أحمر الباهلى ، وهى رائية لا لامية ، وقبله :

وكنت أمشى على رجلين معتدلا فصرت أمشى على رجل من الشجر

وقد جعلت .... الشارب السكر

شرح أبيات مغنى اللبيب ٢١٣/٧ ، والعينى ١٧٣/٢ ، والدرر ١٠٢/١ و ١٠٩ .

(6) البيت من الوافر . شذور الذهب ص ٢٨٩ ، والأشمونى ١٧٨/٢ تحقيق محيى الدين . والدرر ١٠٣/١ ، غير منسوب فيها .

وقال آخر فى أنشأ[1] :

لمّا تبيّن مَيْن الكاشِحين لكم ... أنشأت أعربُ عما كان مكتوما

وقال آخر فى هب[2] :

هَبَبْتُ ألومُ القلب فى طاعة الهوى ... فلجّ كأنى كنت باللوم مُغْريا

وقال آخر فى هلهل[3] :

وطئنا بلاد المعتدين فهلهلتْ ... نفوسُهم قبل الإماتة تزهق

أى كادت .

والشائع فى خبر كاد وروده مضارعا غير مقرون بأن كقوله تعالى[4] : ﴿ كادوا يكونون عليه لبَدا ﴾ ووروده مقرونا بأن قليل ، ومنه ما جاء فى حديث عمر رضى الله عنه[5] : « ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب » ومثله قول الآخر[6] :

أَبَيْتم قبولَ السِّلم منا فكدتم ... لدَى الحرب أن تُغْنوا السيوف عن السَّل

وقال الشاعر فى خبر كرب غير مقرون بأن[7] :

وما أنت أمْ ما رُسُوم الديار ... وسِتُّوك قد كرَبَت تكمُلُ

---

(١) البيت من البسيط ، شذور الذهب ص ٢٨٩ – ٢٩٠ ، والدرر ١٠٣/١ ، غير منسوب فيهما . المين : الكذب .

(٢) البيت من الطويل . شذور الذهب ص ٢٠٠ ، والدرر ١٠٣/١ ، غير منسوب فيهما .

(٣) البيت من الطويل . شذور الذهب ص ٢٠١ ، والدرر ١٠٢/١ ، غير منسوب فيهما .

(٤) سورة الجن ، آية : ١٩ .

(٥) فى شواهد التوضيح ص ٩٨ : « ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب » أخرجه البخارى فى ١٠ – كتاب الأذان ، ٢٦ – باب قول الرجل ما صلينا .

(٦) البيت من الطويل . الأشمونى ٢٠٩/١ ، العينى ٢٠٨/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٧) البيت من المتقارب . من قصيدة للكميت بن زيد يمدح بها عبد الرحمن بن عنبسة . خزانة الأدب ٥٥٨/١ ، وروايتها : وما أنت ويك ورسم .. والدرر ٢١٠/١ ، وشعر الكميت ٢٩/٢ ، وروايته :

وما أنت ويك ورسم الديار ... وسنُّك قد قاربت تكمل .

وقال آخر[1] :

كرب القلب من جواه يذوب   حين قال الوُشاة هند غَضُوب

وقال فى اقترانه بأن[2] :

وقد كرَبَت أعناقُها أن تقطعا

وقال آخر[3] :

قد بُرْتَ أو كَرَبْتَ أن تبورا   لمّا رأيت بَيْهَسًا مَثْبُورا

وقال فى خبر أوشك غير مقرون بأن[4] :

يوشك من فرّ من منيته   فى بعض غِرّاته / يوافقها   ١/٦٤

وقال آخر فى الاقتران بأن[5] :

ولو سُئِل الناسُ التراب لأوشكوا   إذا قيل هاتوا أن يملّوا ويمنعوا

ص : وربما جاء خبراهما مفردين منصوبين ، وخبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرة بإذا وليس المقرون بأن خبرا عند سيبويه . ولا يتقدم هنا الخبر ، وقد يتوسط ، وقد يحذف إن علم ، ولا يخلو الاسم من اختصاص غالبا .

ويسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل فيغنى عن الخبر ، ولا يختلف لفظ المسند لاختلاف ما قبله ، فإن أسند إلى ضميره اسما أو فاعلا طابق صاحبَه معها ،

---

(١) البيت من الخفيف ، نسب لكلحبة اليربوعى ، وقيل لرجل من طيىء . العينى ١٨٩/٢ ، والدرر ١٠٥/١ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من الطويل ، من قصيدة لأبى زيد الأسلمى يهجو بها إسماعيل بن هشام المخزومى ، ويمدح آل الزبير ، وصدره : سقاها ذوو الأحلام سُجْلا على الظما الأشمونى ٢٠٩/١ ، والعينى ١٩٣/٢ ، والدرر ١٠٥/١ . السجل : الدلو العظيمة بها ماء .

(٣) رجز ، قائله العجاج . الأشمونى ٢٠٩/١ ، والعينى ٢١٠/٢ ، وروايتهما : مثبورا مكان متبورا ، برت : هلكت : بيهس : اسم رجل . مثبور ومتبور : هالك .

(٤) اليت من المنسرح ، وقائله أمية بن أبى الصلت .

الكتاب ١٦٠/٣ - ١٦١ ، والعينى ١٨٧/٢ ، والدرر ١٠٣/١ ، وشعراء النصرانية فى الجاهلية ٢٣٥/٢ .

(٥) البيت من الطويل ، شذور الذهب ٢٨٢ ، والعينى ١٨٢/٢ ، والدرر ١٠٥/١ . غير منسوب فيها .

كما يطابق مع غيرها . وإن كان لحاضر أو غائبات جاز كسر سين عسى .

ش : من عادة العرب فى بعض ما له أصل متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه ، أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل ، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفردا منصوبا ، كقول الشاعر فى أصح الروايتين[1] :

فأُبْتُ إلى فَهْم وما كدت آئبا وكم مثلِها فارقتها وهى تَصْفِر

فبقوله : ما كدت آيبا ، علم أن أصل : كادوا يكونون ، كادوا كائنين ، كما علم بالقَوَد واستحوذ ، أن أصل : قال[2] ، واستعاد ، قَوَلَ واستَعْوَد .

ومثال جعل خبر عسى مفردا منصوبا قول العرب[3] : عسى الغُوَيْر أَبْؤُسا ، وقال الراجز[4] :

أكثرتَ فى العَذْل مُلِحّا دائما لا تَلْحَنى إنى عسيت صائما

وقد يجىء خبر جعل جملة اسمية ، كقول الشاعر[5] :

وقد جعلتْ قَلُوصُ بنى سُهَيل من الأَكْوَار مرتعُها قريب

وقد يجىء جملة فعلية ماضوية ، كقول ابن عباس رضى الله عنه[6] : فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا .

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله تأبط شرا . التصريح ٢٠٣/١ ، والأشمونى ٢٠٨/١ ، والعينى ١٦٥/٢ ، والدرر ١٠٧/١ .

(٢) فى ب : مال .

(٣) مثل قيل : يضرب للرجل يخبر بالشر فيُتّهم به ، أو للشىء يظن مأمنا فيأتى منه الشر ، جمهرة الأمثال ٥٠/٢ .

(٤) نسب الرجز لرؤبة بن العجاج ، وقيل قائله مجهول . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٧/٣ ، والديوان ص ١٨٥ . وروايته : ...... لا تكثرن ..... .

(٥) البيت من الوافر . شرح ديوان الحماسة ١١٢/١ ، وروايته : ابنى سهيل . والأشمونى ٢٠٨/١ ، والعينى ١٧٠/٢ ، والدرر ١٠٨/١ ، غير منسوب فيها .

القلوص : الناقة الشابة . الأكوار : جمع كَوْر ، هو الجماعة الكثيرة من الإبل ، مرتعها : مرعاها .

(٦) فى شواهد التوضيح ص ٧٨ : ... أخرجه البخارى فى ٦٥ كتاب التفسير ، و ٢٦ سورة الشعراء ، و ٢ باب : وأنذر عشيرتك الأقربين . وفى النسخة ب : ..... جملة فعلية مصدرة بإذا ... ص ١٥٧ .

وليس المقرون بأن فى هذا الباب خبرا عند سيبويه ، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر ، أو بتضمين الفعل معنى قارَبَ ، قال سيبويه[1] : تقول : عسيت أن تفعل ، فأن هنا بمنزلتها فى قولك : قاربت أن تفعل ، أى[2] : قاربت ذلك ، وبمنزلة : دنوت أن تفعل . وأخلولقت السماء أن تمطر ، أى : لأن تمطر . وعست بمنزلة اخلولقت السماء ، ولا يستعمل المصدر هنا كما لم يستعمل الاسم الذى الفعل فى موضعه فى قولك : « بذى تسلم » هذا نصه .

قلت : والوجه عندى أن تجعل عسى ناقصة أبدا ، فإذا أسندت إلى أن والفعل وجه بما يوجه وقوع حسب عليها فى نحو[3] : ﴿ أحسب الناس أن يُتركوا ﴾ فلما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها ، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل[4] : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا ﴾ بل يقال فى الموضعين : سدَّت أن والفعل مسد الجزأين . ويوجه نحو[5] : ﴿ عسى الله أن يأتى بالفتح ﴾ بأن المرفوع اسم عسى ، وأن والفعل بدل سدّ مسد جزأى الإسناد ، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه ، فإن المبدل فى حكم الاستقلال فى أكثر الكلام ، ومنه قراءة حمزة[6] : ﴿ ولا تَحْسَبَن الذين كفروا أنما نُملى لهم ﴾ بالخطاب على جعل أنّ بدلا من الذين ، وسدّت مسد المفعولين فى البدلية ، كما سدت مسدهما فى قراءة الباقين ﴿ ولا يحسبن ﴾ بالياء ، على جعل ﴿ الذين كفروا ﴾ فاعلا ومثله[7] : « حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا فى فضل » على رواية من رواه بالفتح فى صحيح مسلم .

ولا تتقدم أخبار هذه الأفعال ، فلا يقال فى : طفقت أفعل : أفعل طفقت .

---

(1) الكتاب ٣/١٥٧ .
(2) « قاربت أن تفعل ، أى » ليست فى ب .
(3) سورة العنكبوت ، آية : ٢ .
(4) سورة البقرة ، آية : ٢١٦ .
(5) سورة المائدة ، آية : ٥٢ .
(6) سورة آل عمران ، آية : ١٧٨ ، ومعجم القراءات ٢/٨٧ .
(7) صحيح مسلم ، عن أبى سعيد الخدرى : « .... من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ... فذكر ﷺ من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا ... » .

والسببُ فى ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا ، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل . وأيضا فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها ، إذ لا تَرِد إلا بلفظ الماضى إلا كاد وأوشك ، فإن المضارع منهما مستعمل ، فلهن حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف ، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف ، فلم تتقدم أخبارها لتَفْضُلَها كان وأخواتها المتصرفة ، وأجيز توسيطها تفضيلا لها على إن وأخواتها ، فيقال : طفق يصليان الزيدان ، وكاد يطيرون المنهزمون . وحكى الجوهرى مضارع طفق .

ويجوز فى هذا الباب حذف الخبر إن علم ، كقوله[1] : « من تأنَّى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد » . ومنه قول المرقش[2] :

وإذا ماسمعتِ من نحو أرض بمُحِبٍّ قد مات أو قيل كادا
فاعلمى غيرَ علم شك بأنى ذاكِ وابكى لمُقْصَدٍ لن يُقَادا

أى لن يؤخَذ له بقَوَد . وقال آخر[3] :

قد هاج سارٍ لسارٍ ليلةً طربا وقد تَصَرَّم أو قد كاد أو ذهبا

السارى الأول البرق .

ومن حذف الخبر لدليل قوله تعالى[4] : ﴿ فطَفِق مَسْحا بالسُّوق / والأعناق ﴾ ٦٤/ ب
فحذف الخبر وهو يمسح ، وترك مصدره دليلا عليه .

وحق الاسم فى هذا الباب أن يكون معرفة أو مقاربا لها ، كما يحق ذلك لاسم كان ، وقد يرد نكرة محضة كقول الشاعر[5] :

عسى فرجٌ يأتى به الله إنه له كلَّ يوم فى خليقته أمرُ

---

(١) أخرجه الطبرانى عن عقبة بن نافع وضعفه النسائى ، الفيض القدير شرح الجامع الصغير ٩٨/٦ .

(٢) البيتان من الخفيف ، وهما مذكوران فى الكافية الشافية ٤٦٢/١ ، وشرح المرادى ص ١٨٠ .
المقصد : من يمرض ويموت سريعا . يقاد : يؤخذ له قود ، وهو القصاص .

(٣) البيت من البسيط .

(٤) سورة ص ، آية : ٣٣ .

(٥) البيت من الطويل ، شرح المرادى ص ١٨٠ ، والعينى ٢١٤/٢ ، والدرر ١٠٩/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

وقد يسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل ، فيغنى عن الخبر ، كقوله تعالى[1] : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ﴾ فلو وقعت عسى وأن يفعل خبر اسم قبلها ، فللمتكلم بذلك أن يضمر فى عسى ضميرا هو اسمها أو فاعلها ، ويحكم على موضع أن يفعل بالنصب ، وله أن يجرد عسى من الضمير ، ويحكم عل موضع أن يفعل بالرفع مستغنى به عن زائد ، كما استغنى به بعد حسب عن مفعول ثان .

وأوشك واخلولق مثل عسى فى هذين الاستعمالين ، فيقال : الزيدان أوشكا أن يفعلا ، وأوشك أن يفعلا ، والعمران اخلولقا أن يفوزا ، واخلولق أن يفوزا ، أشار إلى ذلك فى الثلاثة سيبويه رحمه الله تعالى .

وإن أسندت عسى إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو إناث غائبات جاز كسر سينها وفتحها ، والفتح أشهر ، ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكوفيون ، و لم يقرأ بالكسر إلا نافع[2] .

ص : وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب اسما عند سيبويه حملا على لعل ، وخبرا مقدما عند المبرد ، ونائبا عن المرفوع عند الأخفش ، وربما اقتصر عليه .

ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم ، وكون الفاعل غيره قليل .

وتُنْفى كاد إعلاما بوقوع الفعل عسيرا ، أو بعدمه وعدم مقاربته .

ولا تُزَاد كاد خلافا للأخفش .

واستعمل مضارع كاد وأوشك خصوصا ، وندر اسم فاعل أوشك .

ش : إذا كان معمول عسى ضميرا ، فحقه أن يكون بلفظ الموضوع للرفع ، نحو : عسيتُ وعسينا وعسيتَ وعسَيتُم ، كما يقال كنتُ وكنا وكنتَ وكنتم . وهذا الاستعمال هو المشهور ، وبه نزل القرآن ، قال الله تعالى[3] : ﴿ قال هل عسَيْتُم إن كُتِب عليكم القتالُ ألا تقاتلوا ﴾ ومن العرب من يقول : عسانى وعساك وعساه ،

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢١٦ .

(٢) معجم القراءات ١/١٩٠ : القراءة بالكسر لنافع والحسن وطلحة .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٤٦ .

فيكتفى بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع ، كقول الشاعر[1] :

ولى نفسٌ أقول لها إذا ما تُنازعنى لعلى أو عسانى

وكقول الآخر[2] :

أَصِخْ فعساك أن تُهْدَى ارعواء لقلبِك بالإصاخة مستفاد

فالتكلم بهذا وأمثاله جائز بإجماع ، ولكن اختلف فى الضمير : أهو منصوب المحل أم مرفوعه ؟ فاتفق سيبويه والمبرد على أنه منصوب المحل ، وأن الفعل فى موضع رفع ، إلا أن سيبويه يجعل المنصوب اسما والمرفوع خبرا حملا على لعل . والمبرد يجعل المنصوب خبرا مقدما ، وأن والفعل اسما مؤخرا .

وذهب الأخفش إلى أن الضمير – وإن كان بلفظ الموضوع للنصب – محله رفع بعسى نيابة عن الضمير الموضوع للرفع ، كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب[3] فى نحو : مررت بك أنت ، وأكرمته هو . وقول الأخفش هو الصحيح عندى لسلامته عن عدم النظير ، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له ، وذلك موجود كقول الراجز[4] :

يابنَ الزُّبير طالما عصيكا وطالما عَنَّيْتَنا إليكا

أراد عصيت ، فجعل الكاف نائبة عن التاء . ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة فى نحو : ما أنا كأنت ، ومررت بك أنت ، فلا استبعاد فى نيابة غيره عنه . ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه ، فلو كان الضمير فى موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه ، ولا نظير لذلك . بخلاف كونه فى موضع

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله عمران بن حطان . الكتاب ٣٧٥/٢ ، والخزانة ٤٣٥/٢ ، والعينى ٢٢٩/٢ ، وروايته :

ولى نفس تنازعنى إذا ما أقول لها لعلى أو عسانى

(٢) البيت من الوافر .

(٣) « الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب » من ب وليس بالأصل .

(٤) البيت لرجل من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢٠٢/٣ ، والشيخ يس ٢٥٦/٢ ، وخزانة الأدب ٢٥٧/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٤٤٦/١ ، واللسان – قضى – .

رفع ، فإن الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع كاد فى نحو : « من تأنى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد » . ولأن قول[1] سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف فى العمل ، ولا نظير لذلك .

وقال السيرافى : وأما عساك وعسانى ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : قول سيبويه وهو أن عسى حرف بمنزلة لعل ، وذكر القولين الأخيرين[2] . وفى هذا القول أيضا ضعف ، لتضمنه اشتراك فعل وحرف فى لفظ واحد بلا دليل ، إلا أن فيه تخلصا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه فى نحو : علك أو عساك ، فى نحو : عساك تفعل بغير أن ، ولا مخلص للمبرد من ذلك .

ويلزم المبرد أيضا مخالفة النظائر من وجهين آخرين : أحدهما : الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى .

والثانى : وقوع خبر فى غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه ، وذلك أنك إذا قلت فى : عساك أن تفعل ، عسى أن تفعل / إياك لم يجز ، وما لم يجز فى الحالة الأصلية حقيق بألا يجوز فى الحالة الفرعية .

١/٦٥

فتبين أن قول أبى الحسن فى هذه المسألة هو الصحيح والله أعلم .

ولابد من عود ضمير من الخبر فى هذا الباب إلى الاسم ، كما لابد منه فى غير هذا الباب ، ولكن الضمير فى غير هذا الباب[3] لا يشترط كونه فاعلا ، بخلاف الضمير فى هذا الباب فإن الفاعل لا يكون غيره إلا على قلة ، ولا يكون ما ورد على قلة إلا مؤولا بأنه هو ، فمن ذلك قول الشاعر[4] :

وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثقلنى ثوبى فأنهضُ نَهْضَ الشارب الثَّمِل

فجاء[5] فاعل الفعل المخبر به غير[6] ضمير الاسم ، لأن المعنى : وقد جعلت إذا

---

(١) « قول » ليست فى ب .

(٢) فى ب : الآخر .

(٣) « ولكن الضمير ... الباب » ليس فى ب .

(٤) ذكر فى ص ٣٩٠ .

(٥) فى ب : بعد فاعل .

(٦) فى ب : عن .

ما قمت أثقل وأضعف ، فصح لذلك . وكذا قول الآخر[1] :

وَقَفْتُ على رَبْع لميةَ ناقتـى ... فما زلت أبكى عنده وأخاطبه
وأسقيه حتى كاد مما أبُثُّـه ... يكلمنـى أحجاره وملاعبُـه

فجاز هذا لأن معناه : كاد يكلمنى . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى : « وكون الفاعل غيره قليل » .

وزعم قوم أن كاد ويكاد إذا دخل عليهما نفى فالخبر مثبت ، وإذا لم يدخل عليهما نفى[2] فالخبر منفى ، والصحيح أن إثباتهما إثبات[3] للمقاربة ، ونفيهما نفى للمقاربة ، فإذا قيل : كاد فلان يموت ، فمقاربة الموت ثابتة ، والموت لم يقع . وإذا قيل : لم يكد يموت ، فمقاربة الموت منفية ، ويلزم من نفى مقاربة الموت نفى وقوعه بزيادة مبالغة ، كأن قائلا قال : كاد فلان يموت ، فرد عليه بأن قيل : لم يكد يموت . وقولك : لم يكد يموت أبلغ فى إثبات الحياة من قولك : لم يمت ، ولهذا قيل فى قوله تعالى[4] : ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ إن معناه : لم يرها و لم يقارب أن يراها . وفى قوله تعالى[5] :﴿ يتجرعه ولا يكاد يسيغه﴾ إن معناه : لا يسيغه ولا يقارب إساغته .

وقد يقول القائل : لم يكد زيد يفعل ، ويكون مراده أنه فعل بعسر لا بسهولة ، وهو خلاف الظاهر الذى وضع له اللفظ أولا . ولإمكان هذا ، رجع ذو الرمة فى قوله[6] :

---

(١) البيتان من الطويل . وقائلهما ذو الرمة . الكتاب ٥٩/٤ ، والعينى ١٧٦/٢ ، والدرر ١٠٨/١ و ١٠٩ ، والديوان ط المكتبة الأهلية ببيروت ص ١٤ .

(٢) « فالخبر مثبت ... عليهما نفى » من النسخة ب .

(٣) كلمة « إثبات » ليست بالمخطوطة والسياق يقتضيها .

(٤) سورة النور ، آية : ٤٠ .

(٥) سورة إبراهيم ، آية : ١٧ .

(٦) البيت من الطويل ، خزانة الأدب ٧٤/٤ . وفيها : أجد بدل يجد ، وهو المناسب . والديوان ص ٢٠ . الرسيس : ابتداء الحب .

إذا غير النَّأْىُ المحبين لم يكد رسيسُ الهوى من حبِّ ميةَ يبرحُ

إلى أن جعل بدل : يكد ، يجد ، وإن كان فى يكد من المبالغة والجزالة ما ليس فى يجد .

وأما قوله تعالى[1] : ﴿ وما كادوا يفعلون ﴾ فمحمول على وقتين ، وقت عدم الذبح وعدم مقاربته ، ووقت وقوع الذبح ، كما يقول القائل : خلص فلان وما كاد يخلص .

وأجاز الأخفش استعمال كاد زائدة ، ومما استشهد به قوله تعالى[2] : ﴿ إنّ الساعة آتية أكاد أخفيها ﴾ وقول حسان[3] :

وتكادُ تكسَل أن تجىء فِراشها فى جسم خَرْعَبَة وحُسن قوام

والصحيح أنها لا تزاد ، وأما قوله تعالى : ﴿ أكاد أخفيها ﴾ فقيل معناه : إن الساعة آتية أكاد أخفيها فلا أقول : هى آتية . وقيل معناه : أكاد أخفيها عن نفسى . وقراءة أبى الدرداء وسعيد بن جبير : « أكاد أَخفيها » بفتح الهمزة ، من خَفَيْتُ الشىء أخفيه إذا أظهرته ، وبه فُسّر قول امرئ القيس[4] :

فإن تدفنوا الداء لا نَخْفِـه وإن تبعثوا الحرب لا نقعد

وأما قول حسان فالمعنى فيه وصف المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله ، وذلك بين .

ولازمت أفعال هذا الباب لفظ المضى إلا كاد وأوشك ، فإنهما اختصا باستعمال

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٧١ .

(٢) سورة طه ، آية : ١٥ .

(٣) البيت من الكامل . الديوان ص ٤١٨ ، وروايته : فى لين ، بدل فى جسم ، الخرعبة : اللينة الحسنة الخلق . وشرح ديوانه ص ٢١٥ .

(٤) البيت من المتقارب . فى اللسان — خفا — : فإن تكتموا السر .. والديوان شرح السندوبى ص ١٩ ، يتوعد بنى أسد .

مضارعيهما ، وشذ استعمال اسم فاعل أوشك فى قول الشاعر[1] :

فموشِكـةٌ أرضنـا أن تعـود   خلافَ الخَليط وحُوشا يَبابا

وذكر الجوهرى : يَطْفَق ، ولم أره لغيره ، والله أعلم .

---

(١) البيت من المتقارب . وقائله أبو سهم الهذلى ، ونسبه فى معجم شواهد العربية لأسامة بن الحارث . الأشمونى ٢١٠/١ . والعينى : ٢١٢/٢ ، والدرر ١٠٤/١ .

وحوش : بضم الواو جمع وحش ، وبفتحها صفة كصبور . يبابا : خرابا .



فهرس مقدمة التحقيق



فهرس الجزء الأول

الموضوع	الصفحة



شرح التسهيل

لابن مالك

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي

"٦٠٠ - ٦٧٢ هـ"

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن السيد　　الدكتور محمد بدوي المختون

الجزء الأول

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة


شرح التسهيل
لابن مالك



تصدير :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ، فقد ترك ابن مالك للغة العربية وأبنائها تراثا ضخما ، وثروة طائلة من المؤلفات المفيدة القيمة ، عرفها العالِمُون والمتعلمون ، وقَدَرُوها حق قدرها ، وأقبلوا عليها فهما واستيعابا ، وشرحا وتيسيرا حتى تكون قريبة التناول ، دانية القطوف . وقد حظى بعض هذه المؤلفات بعناية كبيرة ، وتناولها كثيرون من العلماء بالشرح والدراسة والتعليق ، وأقبل عليها الطلاب ينهلون من معينها العذب ، ويرتوون من نبعها الثر الغزير .

وكان « التسهيل » و « الألفية » ــ الخلاصة ــ أوفى هذه الكتب حظا من عناية العلماء والمحققين ، فقد ذكرت المراجع المختلفة أن الألفية شرحها أكثر من أربعين عالما ، كما تناولها بعض العلماء بالإعراب ، وبعضهم بالاختصار ، ووضع لها عدد منهم حواشي ، واتجه بعض آخر إلى أن يحولها من نظم إلى كلام منثور . كما ذكرت هذه المراجع كذلك أن التسهيل قد شرحه أكثر من خمسة وعشرين عالما ، كما حوله بعض العلماء إلى كلام منظوم ، وعمل بعضهم فيه مختصرا أسماه « القوانين » .

ويبدو من تسميته كتابه « بالخلاصة » أنه خلاصة أو اختصار لكتاب آخر هو « الكافية الشافية » .

كما يبدو من تسميته كتابه « بالتسهيل » أنه تيسير لكتاب آخر كذلك هو « الفوائد النحوية والمقاصد المحوية » فقد وضع كتابه هذا ــ وهو من مؤلفاته التى لم يعثر عليها بعد ــ ثم رأى أنه فى حاجة إلى إيضاح وتيسير فوضع كتابه « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » ثم طلب إليه بعض الفضلاء ــ كما يقول فى مقدمة شرحه ــ أن يشفع كتابه بما يوضح غامضه ، ويحل معقده ، ويسلس من حزنه ، فكان هذا

الشرح الجليل الذى نحن بصدده ، والذى ظل قابعا فى زوايا دور الكتب لا يرى النور إلا لماما ، ولا يفيد منه أحد إلا قلة قليلة ترجع إليه ، استيفاء لدراسة ، أو تأييدا لرأى ، أو إشباعا لرغبة فى تصفح روائع التراث .

وفى هذا الكتاب يتمثل اتجاه ابن مالك ونهجه تمثلا واضحا لاشية فيه ولا غموض ، فهو غزير المادة ، قوى الحجة ، واسع الاطلاع ، يسوق أدلته فى يسر وإقناع ، ويقدم لتأييد رأيه فيضا من الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والشعر العربى المعتد به ، وكلام العرب المنثور ، فإن لم يجد نصا فيما هو بسبيله اتجه إلى القياس يتخذ منه حجته ودليله إذا ما استوفى القياس عوامل صحته ، والأسباب التى تدعو إلى الأخذ به . وهو يعقد الموازنات ، ويستخلص النتائج ، ويؤيد رأيه ، ويفند رأى مخالفه ، فى عبارة نقية ، وأسلوب علمى سليم .

وابن مالك يعتد برأى قدامى النحاة ، ويوازن بين الآراء المختلفة ، ويختار أقواها دليلا ، وأوفاها غرضا ، وأبعدها عن التكلف والتعقيد . فإن لم يقنعه اتجاه المدارس السابقة رأى فى الموضوع رأيه ، وأدلى بين الدلاء بدلوه . وابن مالك لا يقدم رأيه دون أن يدعمه بالأدلة والبراهين ، ولا يميل إلى اتجاه دون أن يسوق الأسباب والعلل ، فلكل رأى حجة ، ولكل رفض دعائم وأسس يقوم عليها ، وتؤدى إليه .

وهو عندما ينقل عن قدامى النحاة يتحرى الدقة فى النقل ، فالعبارة التى يذكرها إما أن تكون مطابقة تماما للمصدر الذى نقل عنه ، أو يكون بها بعض اختصار فى الألفاظ لا يغير المعنى ، ولا يؤثر فى المقصود .

وإذا كانت كتب النحو القديمة يشوبها شىء من غموض التعبير ، أو قصور العبارة عن الوفاء بالغرض ، فشرح ابن مالك يتميز بالوضوح والسلاسة والقدرة على الإبانة والإفصاح .

وكانت الصعوبة فى هذا التحقيق هى أن النسخة المخطوطة الكاملة وحيدة ، فإذا وجد بها

نقص أو غموض فالمفروض أن يكون استكماله أو إيضاحه صعبا عسيرا . ولكن ذلك لم يقف عقبة ؛ لأنه يمكن التغلب على مثل ذلك ـ لو وجد ـ بالرجوع إلى الشروح الأخرى للتسهيل قريبة العهد به ، كشرح أبى حيان وناظر الجيش والدمامينى ، كما يمكن الإفادة فى ذلك من الكتب التى تنقل عنه ، وتنسب الرأى إليه .

وقد بينا[1] فى مقدمة التحقيق المنهج الذى اتبعه ابن مالك فى تأليفه لهذا الكتاب ، وبينا أنه كان أحيانا يخالف المنهج الذى التزمه إذا وجد ما يقتضى هذه المخالفة . كما بينا الأدلة التى اعتمد عليها فى إثبات القواعد وتأييدها ، وأنه كان أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث ، فوضعه فى موضعه اللائق به بين مصادر النحو واللغة . كما بينا أنه فى القياس كان يمنع أحيانا ما أجاز مثله ، وكان الأصل طرد الإباحة . كما ذكرنا طائفة من الأصول التى قال بها ، وتحدثنا عن اهتمامه بالتعليل ، وحرصه على بيان سبب ما يذكره من القواعد ، وبينا أن بعض هذه العلل لم يسلم له ، وبعضها لم يكن فى قوة ما عرف عنه ، وفى بعض الأحيان تكون العلل متعارضة ، الأمر الذى يؤدى إلى نتائج مختلفة . وذكرنا أن ابن مالك قد جاء بعد أن استقرت مصطلحات النحو فلم يكن هناك مجال كبير للتغيير ، وإن كان قد ذكر بعض مصطلحات جديدة مخالفة لما ذكره النحاة قبله . وبينا أن ابن مالك كان يميل إلى الرأى الأسهل الخالى من التكلف ، وإن كان أحيانا يرجح رأيا فيه شىء من التحكم والتعقيد .

وابن مالك عندما يذكر شواهده يذكر أحيانا اسم قائلها ، ويغفل أحيانا نسبة الشاهد إلى قائله ، الأمر الذى دعانا إلى الرجوع إلى طائفة كبيرة من كتب الأدب القديمة ودواوين الشعراء ، والمختار من شعرهم ، فاهتدينا إلى معرفة القائل لكثير منها ، ولم نوفق إلى معرفة بعضها ، وهو أمر نرجو أن نستدركه ، أو نستدرك بعضه عند إعادة طبع هذا الكتاب بعون الله وتوفيقه .

وقد استطعنا فى أثناء ذلك أن نقف على قائل عدد من الأبيات التى لم تنسبها كتب الشواهد ، ومنها على سبيل المثال الأبيات التالية :

---

(١) القدر الكبير من التصدير والمقدمة من عمل الدكتور عبد الرحمن السيد .

ص ١٠٨ :

رأوا جبلا هز الجبال إذا التقت رءوس كبيريهن ينتطحـــــان

ذكره فى خزانة الأدب جـ ٢ ص ٢٠٢ وقال : ولست أعرف من قائل هذا القول ، وذكره معجم شواهد العربية ولم ينسبه . وهو للفرزدق ، راجع شرح ديوان الفرزدق ص ٨٧٢ .

ص ١٨٢ :

لو أن عصم عماتيـن ويذبل سمعا حديثك أنزلا الأوعـالا

ذكره فى الدرر جـ ١ ص ١٧ وقال : لم أعثر على قائله ، وهو لجرير ، راجع طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى ، شرح محمود محمد شاكر .

ص ١٩٣ :

وأما الألى يسكن غور تهامة فكل فتاة تترك الحجل أفصما

ذكره العينى جـ ١ ص ٤٥٣ وقال : أنشده ولد الناظم ولم يعزه إلى أحد ، وكذا أنشده والده ولم يبين قائله ، ولم أقف على اسم قائله . وفى ديوان حميد بن ثور ص ٢١ ما يوحى بأنه قائله . ونسبه فى اللسان فى « فصم » لعمارة بن راشد .

ص ٢٢٨ :

وأهجو من هجانى من سواهم وأعرض منهم عمن هجـانى

ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٦٦ وقال : لم أعثر على قائل هذا البيت ، وذكره معجم شواهد العربية ولم ينسبه ، وهو لهدبة بن خشرم ، راجع ديوان الحماسة جـ ١ ص ١٨٢ وروايته :

سأهجو من هجاهم من سواهم[١] ...

وقد اقتضى الأمر الرجوع — فوق ما أشرنا إليه من كتب الأدب ودواوين الشعراء ومنتخبات شعرهم — إلى كثير من كتب النحو ، وكتب الشواهد القديمة والحديثة ،

---

(١) وراجع ص ٢١٥ هامش / ٥ .

وإلى عدد من المخطوطات ، استكمالا للدقة ، ورغبة فى الوصول إلى خير وضع ممكن .

وقد حرصنا على ذكر أرقام أوراق المخطوطة فى الهامش الجانبى ليسهل الرجوع إليها ، ولما كانت الورقة قد أخذت رقما واحدا ، فقد أشرنا إلى وجه الورقة بالحرف « ا » وإلى ظهرها بالحرف « ب » .

والله نسأل أن يكون قد كتب لنا التوفيق فيما قصدنا إليه ، وأن يعيننا على استكمال ما نحن بسبيله ، إنه سبحانه نعم المولى ونعم النصير .

مقدمة

ابن مالك

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى ، المالكى حين كان بالمغرب ، الشافعى حين انتقل إلى المشرق ، وقد ولد فى جيّان بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ على أرجح الروايات .

وقد أقام فترة فى الأندلس تلقى فيها العلم على عدد من الأساتذة منهم :

ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعى الغرناطى (توفى سنة ٦٢٨) الذى وصف بأنه كان نحويا ماهرا ، ومقرئا معروفا بالفضل .

وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشانى (٦٩٨) .

وقيل إنه جلس إلى أبى على الشلوبين (توفى سنة ٦٤٥) أياما .

وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار .

ثم انتقل إلى الشرق كما كان كثيرون من أهل المغرب يفعلون ، طلبا للعلم ، واستزادة من المعرفة ، وكانت وجهته الشام ، وهناك جلس إلى :

أبى صادق الحسن بن صباح (٦٣٢) .

وأبى الفضل نجم الدين مكرم (٦٣٥) .

وعلى بن محمد بن عبد الصمد أبى الحسن السخاوى (٦٤٣) .

ويعيش بن على بن يعيش الحلبى (٦٤٣) .

وجلس إلى تلميذ ابن يعيش محمد بن محمد بن عمرون الحلبى (٦٤٩) .

ويقال إنه جلس فى حلقة ابن الحاجب (٦٤٦) .

ويبدو مما تذكره كتب الطبقات أنه وهو فى طريقه إلى المشرق مر بالقاهرة مرورا عابرا فلم تطل إقامته بها ، كما مر بالحجاز ولم يقم بها مدة طويلة كذلك ، ثم ذهب إلى دمشق

وأقام بها مدة يدرس على أساتذتها ، ويتلقى العلم على المبرزين فيها ، ثم انتقل إلى حلب ليفيد من علمائها . وهناك استحكم علمه وظهر فضله وتصدر لإقراء العربية ، وأمّ **بالسلطانية**[1] . وعندما أراد العودة إلى دمشق مر بحماة وأقام بها مدة ، ونشر فيها علما جما كما يقول الدماميني ، ثم استوطن دمشق وعكف بها على الإفادة ، وانتفع به خلائق ، وكان إمامًا فى **العادلية**[2] ، واحتل مكانة سامية إلى أن توفى بها فى شعبان سنة ٦٧٢ هـ على أرجح الروايات ، ودفن بسفح جبل قاسيون .

وبالرجوع إلى ما ذكرته طائفة من كتب الطبقات[3] نستطيع أن نطمئن إلى أن ما ذكرناه فى سلسلة نسبه هو الصحيح المعول عليه ، وأنه إذا كان قد ذكر فى مقدمة كتابه : عمدة الحافظ وعدة اللافظ « عبد الله » مرة واحدة ، وإذا كان قد فعل ذلك فى مقدمة كتابه « الكافية الشافية » فإنه قد ذكر فى مقدمة كتابه : « تحفة المودود فى المقصور والممدود » عبد الله مرتين ، وبهذا نطمئن إلى أن اكتفاءه بذكره مرة إنما كان للاختصار والميل إلى الإيجاز .

مولده ووفاته

وأن نطمئن إلى أن ما اخترناه فى تحديد سنة مولده وسنة وفاته هو أرجح الروايات وأكثرها تواترا ، إذ لم يشذ عنها إلا طبقات الشافعية التى ذكرت أن

---

(١) « من مدارس حلب المدرسة الظاهرية ، وهى المعروفة الآن بالسلطانية تجاه القلعة ، مشتركة بين الشافعية والحنفية ، وكان الملك الظاهر قد أسسها وتوفى سنة ٦١٣ هـ ولم تتم وبقيت مدة بعد وفاته حتى شرع فيها شهاب الدين طغرل بك فعمرها وكملها سنة ٦٣٠ هـ » . الدر المنتخب فى تاريخ مملكة حلب — بيروت الباب الثالث عشر ص ١١١ ، عن التسهيل المحقق ص ١٢ .

(٢) هى الآن مقر المجمع العلمى العربى بدمشق ... وقد وضع أسس هذه المدرسة لدراسة الفقه الشافعى السلطان نور الدين زنكى سنة ٥٦٨ هـ ولم يرتفع من بنائها إلا القليل حتى عاجلته المنية . وفى سنة ٦١٢ هـ أزال الملك العادل أخو السلطان صلاح الدين الأيوبى بناء نور الدين وعمل مكانه مدرسة عظيمة للشافعية بعد أن وسع مساحتها دعيت باسمه ، وتوفى الملك العادل سنة ٦١٥ ولما يكمل بناؤها ، فقام ابنه الملك المعظم عيسى ملك دمشق بعده بإكمال بناء العادلية ... وقد كان بها مسكن من يتولى المشيخة والتدريس ، ومسكن ابن مالك بها باق إلى اليوم ... التسهيل المحقق ص ١٣ .

(٣) فوات الوفيات ص ٤٥٢ — ٤٥٤ ، تعليق الفرائد ص ١ — ٣ ، بغية الوعاة ص٥٣ — ٥٦ ، مفتاح السعادة ١١٥/١ — ١١٧ ، نفح الطيب ٤٢١/٢ — ٤٣٣ ، شذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، طبقات الشافعية ٢٨/٥ ، الأعلام ٩٣١/١ .

مولده كان سنة ٦٠٨ ، وإلا نفح الطيب الذى ذكر أن بعضهم يرى أن ولادته كانت سنة ٥٩٨ ، وأن وفاته كانت سنة ٦٧٣ ، وأن هذا الرأى هو الذى دفع بعض الشيوخ إلى أن يضع نظما يبين فيه التاريخين ، ولعل هذا النظم هو السبب فى هذا التحديد .

ونعتقد أن سنة الوفاة يمكن أن يكون الرأى فيها حاسما ، فقد ذكر الشهر الذى توفى فيه، والمكان الذى وورى فيه بعد وفاته ، بل إن بعض الروايات ذكرت اليوم الذى لقى فيه ربه ، وهو الثانى عشر من شعبان . ولا شك فى أن مكانته وفضله يساعدان على تحديد ذلك بصورة تدعو إلى الثقة والاطمئنان .

رحلته إلى المشرق

أما السنة التى انتقل فيها من المغرب إلى المشرق ، أو بتعبير آخر ، تحديد سنه عندما هاجر فى طلب العلم كما كان يفعل كثيرون من أهل وطنه ، فأمر لا يمكن أن يتم إلا على وجه الحدس والتقريب .

فقد ولد فى الرأى الغالب كما قدمنا سنة ٦٠٠ ، وقد أخذ فى الأندلس عن ثابت ابن خيار المتوفى سنة ٦٢٨ ، وأخذ عن الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥ .

وقد رحل إلى المشرق وأخذ عن أبى صادق الحسن بن صباح المتوفى سنة ٦٣٢ ، وعن مكرم المتوفى سنة ٦٣٥ ، وعن السخاوى المتوفى سنة ٦٤٣ ، وعن ابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ ، وعن ابن عمرون المتوفى ٦٤٩ .

وبمقارنة هذه التواريخ نجد أن أقدم من أخذ عنهم بالشام هو ابن صباح ، وأقدم من أخذ عنهم بالأندلس هو ثابت بن خيار . وإذا كان ثابت قد توفى سنة ٦٢٨ ، وإذا كانت تلمذة ابن مالك للشلوبين لم تتجاوز ثلاثة عشر يومًا كما قال : وإذا افترضنا أن اتصاله بالشلوبين كان بعد انتهائه من أخذ ما عند ثابت .

وإذا كان ابن صباح قد توفى سنة ٦٣٢ وقد تتلمذ عليه ابن مالك ، فمن المعقول أن يكون وصول ابن مالك إلى الشام قبل هذا العام بفترة تسمح بأن يعد من تلاميذه ، وإذا كان ابن مالك قد تابع الدراسة بعد ابن صباح على مكرم والسخاوى وابن يعيش وتلميذه ابن عمرون ، فمعنى ذلك أن تلمذته لابن صباح كانت فى بداية

قدومه إلى الشام باحثا دارسا منقبا ، وذلك يعنى أنه كان عند ذاك فى الثلاثين من عمره تقريبا .

ولما كان قد مر فى طريقه إلى الشام بمصر والحجاز ، ومن المعقول أن يكون قد مكث فى كل منهما فترة يبدو أنها لم تكن طويلة ، فمن المرجح كذلك أن تكون مغادرته الأندلس كانت وهو فوق الخامسة والعشرين من عمره .

أما الطريق الذى سلكه فى الانتقال من المغرب إلى المشرق ، والفترة التى أقامها فى كل قطر من الأقطار التى مر بها ، فنعتقد أن الوقوف على ذلك بصورة محددة أمر غير ميسور ، كما أنه أمر ليست له قيمة كبيرة ، لأنه عندما مر بمصر والحجاز كان لا يزال طالبا ، أما إقامته بالشام فهى التى طالت وامتدت وآتت أكلها ، وانتهت بوفاته هناك كما ذكرنا .

مكانته العلمية

كذلك نستطيع أن نطمئن إلى علو مكانته ورفعة قدره فى العربية وفروعها ، وبخاصة النحو واللغة، وإلى أن ما أخذه عليه أبو حيان من « أنه لم يكن له شيخ مشهور يعتمد عليه ، ويرجع فى حل المشكلات إليه ، وأنه لهذا كان لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة ،لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه » ، كان مأخذا مردودا لم يقبله أحد من معاصريه ، كما لم يقبله أحد من اللاحقين بعد ذلك . لأن علم ابن مالك وفضله وما كان له من مكانة بين علماء عصره ، وما تركه بعده من مصنفات قيمة ، شغلت العلماء بها شرحا وإيضاحا وإبانة وتعليقا ، وشغلت الطلاب بها دراسة وفهما ومناقشة وتتبعا ، ومن خلفهم من تلاميذ ومريدين حملوا بعده العبء ، وتصدروا للتعليم والهداية ، كان خير رد على أبى حيان ، وأقوى برهان ضده . بل لقد اعترف أبو حيان نفسه بما كان لابن مالك من فضل ، وما أسداه إلى اللغة من يد فهو يقول : إن ابن مالك نظم فى هذا العلم كثيرا ونثر ، وجمع باعتكافه ومراجعته غرائب ، وحوت مصنفاته نوادر وعجائب ، وإن من عرف ما فى تسهيله لا يكون تحت السماء من هو أنحى منه[1] .

---

(١) لقد وفى هـذا الموضوع حقه بالمقارنة والحجة وتفنيد المآخذ التى أخذها أبو حيان على ابن مالك فى كتاب : نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ، الذى يرجى أن يصدر قريبا .

أساتذته وتلاميذه

أما أساتذته الذين لم ينالوا ذيوع الاسم فى رأى أبى حيان ، فقد ذكرنا أسماءهم ، وذكرنا ما قيل فى حقهم ، وليس هناك داع لإعادته .

أما تلاميذه فقد ذكرت المراجع كثيرين منهم ، وقد عرف بعدد منهم فى : نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ، ولا نرى داعيا لإعادة ذلك هنا . كما ذكرت بعض ما قاله ابن مالك من الشعر فى غير نظم العلوم ، وهو شعر جيد رقيق ، وذكرت ما قيل فى الثناء عليه وعلى مؤلفاته ، وما قيل فى رثائه ، مما يؤيد ما قلناه عن علو منزلته وارتفاع مكانته عند العلماء .

مؤلفات ابن مالك

ذكرت المراجع طائفة كبيرة من الكتب لابن مالك ، وبعض هذه الكتب موجود ، وبعضها لم نستطع العثور عليه ، وما هو موجود منها بعض منه مطبوع ، وبعضه مازال مخطوطا يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد لتحقيقه وإخراجه ليفيد منه العلماء والطلاب ، وليحقق الغاية التى من أجلها بذل ابن مالك جهده فى تأليفه ، وهذه الكتب يمكن أن تقسم إلى أربعة أقسام :

١ — مؤلفات نحوية .

٢ — مؤلفات صرفية .

٣ — مؤلفات لغوية .

٤ — مؤلفات فى القراءات .

وقد عرف بهذه المؤلفات ، وبينت طريقة تأليفها ، وذكرت نماذج من كل منها فى : نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ، الذى نرجو أن يصدر قريبا ، بعون الله وتوفيقه .

ولابن مالك مصنفات كثيرة ذكرها بروكلمان — الترجمة العربية ٥/٢٧٦ فما حولها — وهى :

١ — تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : مختصر من كتابه الضائع « كتاب الفوائد فى النحو » وقد ذكر نسخه وأماكن وجودها .

٢ ــ شرح المؤلف : الأسكوريال ثان ٦٦ ، القاهرة ثان /١٢٥ ثم ذكر شروحه الأخرى.

٣ ــ الخلاصة الألفية التى ألفها لابنه محمد الأسد .

٤ ــ لامية الأفعال أو المفتاح فى أبنية الأفعال : جوتا ٢٠٧ ميونخ ٧١٨ الأسكوريال ثان ١٣٩ رقم ١ ، ٢٤٨ رقم ١٠ ، الإسكندرية ٨ أدب الخ . وقد شرحها ابنه بدر الدين وشرحه فى برلين ٦٦٦١ ليبزج ٨٨٤ رقم ٤ ، القاهرة ثان ٥١/٢ الخ .

٥ ــ الكافية الشافية فى الصرف والنحو .

٦ ــ شرح الكافية الشافية لابن مالك . وقد نشره المركز العلمى بجامعة أم القرى .

٧ ــ عمدة الحافظ وعدة اللافظ فى مبادئ النحو برلين ٦٦٤١ ومع شرح المؤلف برلين ٦٦٤٥ رقم ٣ ، الرباط ٢٤٥ ، القاهرة ثان ١٣١/٢ .

٨ ــ سبك المنظوم وفك المختوم ، وهو رسالة فى النحو برلين ٦٦٣٠ .

٩ ــ إيجاز التعريف فى علم التصريف ، الأسكوريال ثان ٨٦ رقم ٣ .

١٠ ــ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . وقد نشره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقى .

١١ ــ كتاب العروض : الأسكوريال ثان ٣٣٠ رقم ٦ .

١٢ ــ تحفة المودود فى المقصور والممدود القاهرة أول ١٦٦/٤ .

١٣ ــ كتاب الألفاظ المختلفة ــ فى المترادف ــ برلين ٧٠٤١ ، رامبور ٥١٣/١ رقم ٦٠ .

١٤ ــ الاعتضاد فى الفرق بين الظاء والضاد ــ قصيدة مع شرحها ــ : برلين ٧٠٢٣ ، جوتا ٤١٤ ، القاهرة ثان ٣/٢ ، دمشق ظاهرية ٦٤ ، ٥٥ ، ٤ ، لاله لى ٣٧٤٠ .

١٥ ــ أرجوزة فى المثلثات : جوتا ٤١٢ ، والظاهرية بدمشق ٦٤، ٥٥، ١٠،

سليم أغا ١٢٦٢ ، رامبور ٥١٧/١ رقم ٩١ وهى تختلف عن كتاب « بيان ما فيه لغات ثلاث وأكثر » وعن كتاب ثلاثيات الأفعال ، وعن « الإعلام بتثليث (بمثلث) الكلام » الذى ألفه للملك الناصر : الأسكوريال ثان ١٤١١ رقم ٣ ، وعليها إكمال لأبى عبد الله أبى الفتح بن أبى الفضل البعلبكى : الظاهرية بدمشق ٦٤ ، ٥٥ ، ١ القاهرة ثان ٤/٢ ونشرت مع تحفة المودود بقلم أحمد بن الأمين الشنقيطى بالقاهرة سنة ١٣٢٩ هـ والإكمال نشرته جامعة أم القرى .

١٦ ــ منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء . عبارة عن ٣٩ بيتا من الكامل : برلين ٧٠٢٩ ــ ٧٠٣٠ وطبعت مع مجموع بالقاهرة سنة ١٣٠٦ هـ .

١٧ ــ وفاق الاستعمال فى الإعجام والإهمال : شهيد على باشا ٢٦٧٧ رقم ٢ ، وهو فى مكتبة عارف حكمت بالمدينة باسم « وفاق المفهوم .

١٨ ــ القصيدة الدالية المالكية فى القراءات ، وهى نظم للقصيدة الشاطبية مع إضافات - لا له لى ٦٢ .

١٩ ــ قصيدة فى الأسماء المؤنثة . القاهرة ثان ١٤٩/٢ .

٢٠ ــ ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى المفصل للزمخشرى .

٢١ ــ بيتان عليهما شرح له يتضمنان ضوابط ظاءات القرآن وكثيرا من ضوابط غيره . الظاهرية بدمشق ٦٤ ، ٥٥ ، ٣ .

٢٢ ــ أرجوزة فى الخط . باريس ٣٢٠٧ رقم ٢ .

٢٣ ــ أجوبة على أسئلة جمال الدين اليمنى فى النحو . المتحف البريطانى ثان ١٢٠٣ رقم ١٣ .

هذا ما ورد فى تاريخ الأدب العربى لبر وكلمان ، وقد ورد فى بعض كتب الطبقات ما يلى ضمن كتب لابن مالك أيضا :

١ ــ التعريف بضرورى التصريف .

٢ ــ تصريف ابن مالك .

٣ ــ شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته .

٤ ــ نظم الكفاية فى اللغة .

٥ ــ الضرب فى معرفة لسان العرب .

النسخ المخطوطة

توثيق النسخة الأولى ورمزها : ا .

هذه نسخة وحيدة بدار الكتب برقم ١٠ ش نحو ، وقد حاولنا العثور على نسخة أخرى فلم نوفق، فليس لها مقابل فى مكتبات مصر ، ولم تذكر فى فهرس من فهارس المكتبات الخارجية المعروفة ، ولعل هذا هو السبب فى أن عددا من كتب الطبقات التى مرت بك لم يذكر هذا الشرح ضمن مصنفات ابن مالك ، فلم يذكره سوى بغية الوعاة ، فقد جاء ذكر شرح التسهيل فى المنظومة التى تضمنت كتبه فى قوله :

ولاسيما التسهيل لو تم شرحــه لكان كبحر ماج عذبا مسلسلا

وقال فى موضع آخر : وأما شرح التسهيل فقد وصل فيه إلى ...: وذكر الصلاح الصفدى أنه كمله ، وكان كاملا عند شهاب الدين أبى بكر بن يعقوب الشافعى تلميذه ، فلما مات المصنف ظن أنهم يحبسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك ، فأخذ الشرح معه وتوجه لليمن غضبا على أهل دمشق ، وبقى الشرح معروفا بين أظهر الناس فى هذه البلاد .

ونفح الطيب الذى ذكر مصنفاته ثم قال : وغير ذلك كشرح التسهيل ، دون أن يتوقف عنده ، مما يدل على أنه لم يره ، ولم يعرف قيمته .

ونقل مفتاح السعادة عن السيوطى مؤلفات ابن مالك ، وذكر شرح التسهيل ضمن هذه المؤلفات ، كما فعل السيوطى فى بغية الوعاة ، فقال : والتسهيل ، وشرحه ولم يتم .

ومما يسترعى النظر أن الدمامينى المتوفى سنة ٨٣٧ هـ . لم يذكر شرح التسهيل ضمن مؤلفات ابن مالك على الرغم من أنه ذكر مصنفاته ، ووقف وقفة خاصة عند التسهيل فقال : قال ابن رشيد : ونظم رجزا فى النحو عظيم الفائدة تستعمله

المشارقة ، ثم نثره فى كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ، ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا ، وإنه لاسم طابق مسماه ، وعلم وافق معناه ، غير أنه فى بعض الأبواب يقصر عن مغتاده ، ويترك ما ارتهن فى إيراده ، فسبحان المنفرد بالكمال ... ثم قال : وأنا أروى كتاب التسهيل هذا عن شيخنا برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الضرير الشامى المقيم بجامع الأقمر فى القاهرة المصرية ، وكان رحمه الله تعالى أخبرنا به إجازة ، قال : أخبرنا الشيخ أمين الدين أبو حيان سماعا عليه ، قال : أخبرنا ابن أبى الفتح البعلبكى ، قال : أخبرنا الإمام جمال الدين محمد بن مالك إجازة ، قال : بسم الله الرحمن الرحيم ...

وقد جاء فى شرحه : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد[1] ، الذى شرح به كتاب التسهيل ما يدل على أنه عرفه واطلع عليه ففى باب المعرفة والنكرة يذكر ما ذكره ابن مالك فى التسهيل « فالمعرفة مضمر وعلم ... والنكرة ما سوى المعرفة » ثم يقول[2] : سلك فى تبيين المعرفة والنكرة هذه الطريقة ، فذكر أقسام المعرفة ثم جعل النكرة ما عداها ، وذلك أنه رأى تمييزها بالتعريف عسرا فقال فى الشرح ما حاصله : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ، لأن منها ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو : عام أول ، وأول من أمس ، وعكسه كأسامة . وما فيه وجهان كواحد أمّه وعبد بطنه ، فأكثر العرب يجعلهما معرفة ، وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال ، وكذا ذو أل الجنسية فيه الوجهان ، ولذلك ينعت نعت المعرفة تارة ، ونعت النكرة أخرى . فأحسن ما بين به أن تذكر أقسام المعرفة ثم نقول : وما سوى ذلك نكرة . انتهى .

وهذا فعلا هو حاصل ما ذكره فى هذا الموضوع فى شرح التسهيل .

ولكن أبا حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥هـ الذى كان تلميذا لتلاميذ ابن مالك ، والذى تتبعه ذلك التتبع الذى رأيت طرفا منه ، والذى لم يمنعه ذلك من أن

---

(١) كان الكتاب موضوع رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر .

(٢) تعليق الفرائد ورقة رقم ٢٨ و ٢٩ ، وانظر ص ١١٥ ، ١١٦ من هذا الكتاب .

يقوم بعمل شرحين للتسهيل أحدهما : التخييل الملخص فى شرح التسهيل ، والثانى هو التذييل والتكميل فى شرح التسهيل ، وأن يقوم بعمل شرح للألفية اسمه : منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ـ ذكر شرح التسهيل لابن مالك فى أثناء كلامه فى كتبه ، فعند كلامه على الحال يقول[1] : وإن كان حرف النفى لما فقال ابن مالك : هو كالمنفى بلم فى القياس ، إلا أنى لم أجده مستعملا إلا بالواو[2] كقوله تعالى[3] ﴿ ولما يأتكم مثل الذين خلوْا من قبلكم ﴾ونسى ابن مالك أنه أنشد للمّا ما فيه دليل على مجيء المنفى بلمَّا حالا دون الواو ، وذلك فى أول شرحه لكتاب التسهيل وهو[4] :

فقالت له العينان سمعا وطاعة وحدّرتا كالدر لمّا يُثَقّب

ووجدت أنا ذلك بغير واو فى شعر من احتج النحاة بشعره ، ولا أدرى هل هو يحتج به وهو عبد الله بن محمد بن عيينة قال[5] :

أبعدَ بلائى عنده إذ وجدتُه طريحا كنصل السيف لمّا يركب

وقال أيضا[5] :

فقبلت منه خدَّه وتركتُه كَهُدْبة ثوب الخز لما يُهدّب

وقال عند الكلام على صيغ التعجب[6] : وإن كان يتعدى[7] إلى اثنين من باب كسا اقتصرت على الذى كان فاعلا فقلت : ما أكسى زيدا ، وما أعطى محمدا ، وجاز أن تعديه بعد ذلك إلى أحد المفعولين باللام نحو : ما أكسى زيدا لعمرو ، وما أكسى بكرا للثياب .

---

(١) ارتشاف الضرب ٧٨٥ .
(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣٧٠ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ٢١٤ .
(٤) راجع ص ١ / ٦ من هذا الكتاب ، والذى فى شرح التسهيل : مالم يثقب .
(٥) البيتان من الطويل .
(٦) ارتشاف الضرب ١٠٤٥ و ١٠٤٦ .
(٧) أى فعل التعجب .

فإن جاء فِى كلامهم : ما أعطى زيدا لعمرو الدراهم ، وما أكسى زيدا للفقراء الثياب ، فمذهب البصريين أنه ينتصب بإضمار فعل تقديره : أعطاه الدراهم ، وكساهم الثياب ، ومذهب الكوفيين أنه ينتصب بنفس فعل التعجب ... وخلط ابن مالك فى النقل فى شرحه لما شرح من التسهيل فقال عن البصريين ...

وعند الكلام على التمييز يقول[1] : وأما التمييز بعد أحد عشر وأخواته ، وعشرين وأخواته ، فتقدم الكلام عليه فى باب العدد . ولابن مالك فى هذا الباب من كتاب التسهيل والشرح الذى شرحه تخليط كثير تكلمنا عليه فى شرحنا لكتابه .

كما ذكره كذلك نحوى قريب من عهد ابن مالك هو محب الدين محمد بن يوسف المشهور بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٨٧ هـ قال عند الكلام على المعرفة والنكرة[2] : لم يحد المصنف المعرفة ... والحامل له على ترك الحد ما ذكره فى الشرح وهو أنه قال : « من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا ، وما هو نكرة معنى معرفة لفظا ، وما هو فى استعمالهم على وجهين . فالأول نحو قولهم : كان ذلك عاما أول ، وأول من أمس ؛ فإن مدلول كل واحد منهما معين لاشياع فيه ، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين . والثانى نحو قولهم للأسد أسامة ، فإنه يجرى فى اللفظ مجرى حمزة فى : منع صرفه ، والاستغناء عن الإضافة ، والألف واللام ، وفى وصفه بالمعرفة دون النكرة ، واستحسان مجيئه مبتدأ ، وصاحب حال ، وهو فى الشياع كأسد . والثالث كواحد أمه وعبد بطنه ، فإن أكثر العرب يجعلهما معرفتين بمقتضى الإضافة ، وبعض العرب يجعلهما نكرتين ، ويدخل عليهما رب ، وينصبهما على الحال، ذكر ذلك أبو على ... » .

وهذا بنصه هو ما ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل عند كلامه على المعرفة والنكرة[3] .

---

(١) ارتشاف الضرب ص ٧٩٦ .

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد جـ ١ ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٣) راجع ص ١ / ١١٥ من هذا الكتاب .

وعند الكلام على أقسام الفعل يقول[1] : والمضارع صالح له[2] وللحال ، ولو نفى بلا ، خلافا لمن خصهما بالمستقبل ... وعلل المصنف ذلك بأنه : « لما كان للماضى فى الوضع صيغة تخصه كفعل ، وللمستقبل صيغة تخصه كأفعل ، ولم يكن للحال صيغة تخصه ، بل أشرك مع المستقبل فى المضارع ، جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجريده من القرائن ليكون ذلك جابرا لما فاته من الاختصاص بصيغة» وأقول إن فى كلام المصنف اضطرابا فى المتن والشرح ، وذلك أنه قال : والمضارع صالح له وللحال ...

وما بين القوسين الذى حكاه ناظر الجيش عن ابن مالك موجود بنصه فى شرح التسهيل عند الكلام على أقسام الفعل[3] .

وعند الكلام على إعراب الأسماء الستة بالحروف قال[4] : وأما القول بأنها معربة بالحروف ، وهو الذى ذكره المصنف فى المتن أولا فقد قال المصنف فيه : « إنه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ، لأن الإعراب إنما جىء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف ، لأن الحرف المختلف الهيئات صالح للدلالة ، أصلا كان أو زائدا ، مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة ، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده ، لأنهما فرعان على الواحد ، وإعرابهما بحروف لا مندوحة عنه ، فإذا سبق مثله فى الآحاد أمن من الاستبعاد ، ولم يحد عن المعتاد » انتهى ...

وما بين القوسين مذكور كذلك بنصه فى شرح التسهيل عند الكلام على إعراب الأسماء الستة[5] .

---

(١) تمهيد القواعد حـ ١ ص ١٩ ، ٢٠ .
(٢) أى للمستقبل .
(٣) راجع ص ١ / ٢١ من هذا الكتاب .
(٤) تمهيد القواعد حـ ١ ص ٣٦ .
(٥) راجع ص ١ / ٤٣ من هذا الكتاب .

وعند الكلام على ترجيح مذهب سيبويه فى إعراب الأسماء الستة ، وهى أنها معربة بالحركات المقدرة يقول[١] : قال المصنف مستدلا لصحة مذهب سيبويه : « وهذا مذهب قوى من جهة القياس ، لأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه . وقد أمكن ذلك فى الأسماء المذكورة فوجب المصير إليه ، واقتصر القول عليه . وإذا كان التقدير مرعيا فى المقصور ، وفى المحكى ، وفى المتبع ، مع عدم ظاهر تابع للمقدر ، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى . وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه .

ولهذا القول أيضا مرجح آخر وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو ، كقولك : أبو جاد هوز ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها فى التوقف على عامل ، وفى عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلافه » انتهى .

وما بين القوسين مذكور بنصه فى شرح التسهيل عند الكلام على الأسماء الستة[٢] .

ويقول عند الكلام على عمل المصدر[٣] : « والأصح أيضا مساواة هذا المصدر اسم الفاعل فى تحمل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب والمجرور بحرف يتعلق به » لم تثبت هذه الزيادة فى شرح المصنف ولذا لم يشرحها ، إلا أنه قال فى شرح الكافية : ومما يجوز فى هذا النوع ...

وقد ذكرنا من قبل أن بغية الوعاة قد ذكرت شرح التسهيل ضمن مؤلفات ابن مالك ، وقد جاء فيها فى موضع آخر[٤] : نقل ابن مالك فى شرح التسهيل أن ابن أفلح ألحق بظن وأخواتها فى نصب المفعولين كأن ، قال أبو حيان : ولا أدرى من ابن

---

(١) تمهيد القواعد جـ ١ ص ٣٩ .

(٢) راجع ص ١ / ٤٨ ، ٤٩ من هذا الكتاب .

(٣) تمهيد القواعد جـ ٣ ص ١٧٠ .

(٤) ص ١٤٧ .

أفلح ، انتهى ، ولعله هذا .

وفى القاموس المحيط : وقولهم لا غيرُ لحن ، وهو غير جيد لأنه مسموع فى قول الشاعر[1] :

جوابًا به تنْجُو اعتَمِد فورَبِّنا   لعن عمل أسْلَفْتَ لا غيرُ تسأل

وقد احتج به ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل .

وقد تحدثت كتب النحو المتداولة عن شرح التسهيل لابن مالك ، وإليك بعض ما ذكرته هذه الكتب :

فى الأشمونى جـ ١ ص ٦٦ — ٦٧ : قال فى شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف « يريد إعراب الأسماء الستة بالأحرف » .

وفى جـ ١ ص ٩٣ : قال فى شرح التسهيل : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وفى جـ ٢ ص ٧٤ : فى باب التنازع : وعن المبرد إجازته « يعنى التنازع » فى فعلى التعجب نحو : ما أحسن وأجمل زيدا ، وأحسن به وأجمل بعمرو ، واختاره فى التسهيل ، قال الصبان نقلا عن الدمامينى : شرط فى شرحه للجواز إعمال الثانى تخلصا من الفصل المذكور .

وفى جـ ٢ ص ١٣٤ : فى باب الحال : وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تذكر علما أو العلمَ فالذى وُصِف عالم . قال فى شرح التسهيل : وهذا القول عندى أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب .

وفى جـ ٣ ص ٢٢٠ : عند الكلام على لام الجحود : لكن قال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة ، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح .

وفى جـ ٤ ص ٨٣ — ٨٤ : فى تثنية المقصور : قال فى شرح التسهيل : فإن

---

(١)- البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٧٧ ، ومعجم شواهد العربية .

كان أعجميا نحو : عيسى ، أجازوا فيه الوجهين ، لاحتمال الزيادة وعدمها .

وفى التصريح جـ ١ ص ١٣٢ : فى باب الموصول : وما ذكره الموضح هنا تبعا للناظم من أن « اللذان واللتان » تثنية الذى والتى مخالف لقول الناظم فى شرح التسهيل : إن العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء ، واللت كذلك عن تثنية الذى والتى بالياء ، فإن العرب لم تثنهما . انتهى .

وفى جـ ١ ص ٣٢٧ : فى باب المفعول المطلق قال : وذهب ابن مالك فى شرح التسهيل إلى أنه لابد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدرية ، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط .

وفى جـ ١ ص ٣٧٤ : قال : وذهب الكوفيون ... قاله ابن مالك فى شرح التسهيل .

وفى جـ ١ ص ٣٧٥ : قال : وصحح ابن مالك فى شرح التسهيل قول سيبويه ، وعلله بأن الحال خبر ، فَجَعْلُها لأظهر الاسمين أولى من جعلها لأغمضهما .

وفى جـ ١ ص ٣٧٦ : قال : وليس منه قوله تعالى[١] ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم * أمرا ... ﴾ خلافا للناظم فى شرح التسهيل .

وفى جـ ٢ ص ٩٢ : فى باب التعجب قال : أن يكون الفعل مثبتا . فلا يبنيان من فعل منفى سواء كان ملازما للنفى نحو : ما عاج بالدواء ، أى ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفى أيضا، قاله ابن مالك فى شرح التسهيل .

وفى جـ ٢ ص ١٥٣ : فى العطف قال : وجعل منه ، أى جعل الناظم فى شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل[٢] ﴿ يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى ﴾ .

وفى جـ ٢ ص ١٦٠ : في باب البدل قال : وذهب أيضا فى التسهيل إلى أنه لا

---

(١) سورة الدخان ، آيتا : ٤ ، ٥ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٩٥ .

يبدل مضمر من ظاهر . وقال فى شرحه : والصحيح عندى أن يكون نحو : رأيت زيدا إياه ، من وضع النحويين، وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا، ولو سمع كان توكيدا .

وفى المغنى جـ ١ ص ١١١ : فى (أو) قال : والسابع التقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، ذكره ابن مالك فى منظومته الصغرى ، وفى شرح الكبرى ، ثم عدل عنه فى التسهيل وشرحه فقال : تأتى للتفريق المجرد من الشك ، والإبهام والتخيير ، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره .

وفى الدرر جـ ١ ص ٢٥ : فى المثنى قال : وفى شرح أبى حيان للتسهيل : ومثل يعنى ابن مالك ما أضيف معنى إلى ما ذكر من هذا الجمع المراد به التثنية بقول الشاعر[١] :

رأيتُ ابْنى البكـرى فى حَوْمَـة الوغـى ... كفاغِـرَى الأفـواه عنـد عَريـن

قال : أى كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما[٢] ، ا هـ .

وفى جـ ١ ص ٣٧ : فى باب الضمائر قال : قال أبو حيان : وذكر المصنف يعنى ابن مالك فى الشرح أن السكون « يقصد فى هو وهى » مع الهمزة والكاف لم يجىء إلا فى الشعر[٣] .

وفى جـ ١ ص ٦٠ : فى الكلام على « أىّ » الموصولة قال : وفى التسهيل وشرحه : وقد يؤنث أىّ بالتاء موافقًا للتى ، وأنشد البيت[٤] :

إذا اشتبه الرُّشْد فى الحادثا ... تِ فارض بأيَّتها قد قُدِر

ويمكن أن يكون من أقوى ما يستدل به على وضع ابن مالك لشرح التسهيل ما جاء كثيرًا فى هذا الشرح من قوله : « وقولى ... وفى قولنا ... وقلت ... ونبهت بقولى ... وأشرت بقولى ... وتناول قولى ... » إلى آخر مثل هذه التعبيرات التى

---

(١) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٢٥ .
(٢) راجع ص ١ / ١٠٦ من هذا الكتاب .
(٣) راجع ص ١ / ١٤٣ من هذا الكتاب .
(٤) راجع ص ١ / ٢٠٠ من هذا الكتاب .

يشير بها إلى ما ذكره فى التسهيل من قيود أو ألفاظ أو عبارات . إذ إن نسبة التسهيل إليه ليست موضع شك ، فقد تواترت الروايات والشراح على ذلك ، فإذا جاء فى الشرح ما يدل على نسبة ما جاء فى التسهيل إليه كان ذلك دليلا على أن الشارح هو صاحب المتن . وأنت ترى هذه الألفاظ منثورة فى كتابه ، وإليك على سبيل المثال نماذج من هذا ، فهو يقول فى ص ١/٧ : فقولى « ما تضمن من الكلم » وفى ص ١/٣٦ : وفى قولنا فى المضارع «فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث» وفى ص ١/٣٩ : وقولنا « والسلامة منها تمكن » وفى ص ١/٤١ : وقد تناول قولنا « أو يصحب الألف واللام » وفى ص ١/١٠٢ : ونبهت بقولى « وتمنع الضمة قبل الياء ، والكسرة قبل الواو » وفى ص ١/٢٢٢ : وأشرت بقولى « وقد يحذف ثالثها فى الاستفهام » وفى الصفحة نفسها : وتناول قولى « وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع » ... إلى آخر هذه الألفاظ التى تؤكد أنه صاحب الكتاب ، وأن الشرح من عمله كذلك .

وصف النسخة الأم : ا

والنسخة مكتوبة على ورق من القطع الكبير بخط مغربى معتاد يقرأ بسهولة ، وقد أعطيت الورقة بوجهيها رقما واحدا ، فلها وجه وظهر ، وفى هامش النسخة ما يدل على أنها روجعت على أصل آخر إذ توضع هذه العلامة « ٦ » ويوضع فى مواجهتها من الهامش علامة مماثلة وكلمة « صح » ويكتب التصويب أو الكلام الناقص ، ويبدو أن هذا الأصل هو النسخة التى كتبت بخط ابن مالك نفسه ، إذ جاء فى نهاية ما شرحه ابن مالك العبارة التالية : تم والحمد لله ما وجد بخط الشيخ جمال الدين رحمه الله من شرحه لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ...

ولكن الناسخ لم يذكر شيئا عن ذلك ، كما لم يذكر شيئا عن نفسه ، ولا عن سنة نسخه لها .

وقد سبق أن ذكرنا ما روى من أن شرح ابن مالك كان عند تلميذه شهاب الدين أبى بكر بن يعقوب الشافعى ، وأنه لما لم يحتل منصب ابن مالك غضب وأخذ الشرح وتوجه إلى اليمن ، فربما كان النقل من هذا الأصل .

كما توجد بالهامش بعض تعليقات قليلة لم يذكر شىء عن كاتبها.

والورقة الأولى مكتوب فيها : شرح التسهيل .
لمؤلفه وتتمة ولده لم يكملا تأليفهما رحمة الله تعالى عليهما .
أما الورقة الثانية فلم يكتب فى وجهها شىء ، وكتب فى ظهرها :

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .
قال الشيخ الإمام ... إلى آخر ما هو مذكور فى التحقيق .
وفى وسط اللوحة الأولى إلى اليسار جاء ما يلى :

ملك الله تعالى بفضله وكرمه محمد محمود بن التلاميد التركزى هذا الكتاب بالجامع الأزهر ثم وقفه على عصبته وقفا معقبا ومن بدله فإثمه عليه غرة رجب عام ١٢٨٤ هـ خصوصية ١٠ نحوش عمومية ٤٢٧٥٥ .
وخاتم الكتبخانة الخديوية المصرية .

وعلى يسار هذه اللوحة : التسهيل للمصنف شرح البداية ... الفعل وتكميل لولده بدر الدين إلى حروف التحضيض .

فى نوبة الفقير بدر الدين القرافى المالكى
فى نوبة العبد الفقير المحتاج إلى رحمة الأحد الصمد عبد الله بن
على بن إلياس بن محمد عفا عنهم العافى فى سنة ٩٩٣ هـ

ويقع الكتاب فى جزأين فى مجلد واحد ، يبدأ الأول بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ، وينتهى بنهاية باب الاستثناء ورقة ١٢٠ ، وفى نهايته : كمل السفر الأول من شرح تسهيل الفوائد لمصنفه جمال الدين بن مالك رحمة الله عليه . وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أبدا .

ويبدأ الجزء الثانى بالورقة رقم ١٢٢ ، وبين الجزأين ورقة بيضاء ، وأول الجزء الثانى باب الحال ، ويبدؤه بالبسملة والصلاة على رسول الله يقول : بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

باب الحال ... ويتابع الشرح إلى أن يصل إلى مصادر غير الثلاثى فى الورقة رقم ٢١٥ .

وبهذا ينتهى شرحه ، وكان آخر ما قاله : ومصدر فاعَل مُفاعلة وفِعال ، وندر فيما فاؤه ياء ... ومصدر فَعْلَلَ والملحق به بزيادة هاء التأنيث فى آخره ، أو بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره ، وفتح أول هذا إن كان كالزلزال جائز ، والغالب عليه أن يراد حينئذ اسم الفاعل .

وبعد ذلك كتبت العبارة التالية : تم والحمد لله ما وجد بخط الشيخ جمال الدين رحمه الله من شرحه لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

ثم يبدأ بعد ذلك شرح ابنه بدر الدين فى الورقة رقم ٢١٦ بباب إعراب الفعل وعوامله ، يقول : بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا ومولانا محمد .

قال الإمام الفاضل المحقق العلامة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى رحمه الله .

باب إعراب الفعل وعوامله .. وينتهى شرح بدر الدين بباب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك ، وكان آخر ما وجد هو : مطلب : وكثر « ألا » قبل النداء ، و « أما » قبل القسم ، وتبدل همزتهما هاء أو عينا ، وقد تحذف الهاء فى الأحوال الثلاث .

وبعد ذلك هذه العبارة : هذا آخر ما ألفى من كلام ابن المصنف رحمة الله عليه ، من تكميل شرح التسهيل والحمد لله رب العالمين .....

وذُكِرَ بعد ذلك عدد أوراق المجلد وهو : مائتان واثنتان وثلاثون ورقة ، عدا أوراق الغلاف .

وبعد اللوحة ٢٢٠ ا حدث خلط فى الترقيم إلى نهاية الكتاب وقد صوبناه ورقمناه الترقيم الصحيح ، ومسطرة المخطوطة ٣١ سطرا وبالسطر حوالى عشرين كلمة تقريبا وهى بالخط المغربى ، والناسخ يجزىء الكلمة بين السطرين ولا يضع علامات التنصيص للآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية ولا يفصل بين شطرى البيت الشعرى ، وينقط الفاء من أسفل والقاف بنقطة من فوقها إلى غير ذلك .

وهذه هى نسخة دار الكتب ، واتخذناها أما وأصلا لتمامها ورمزنا إليها بالحرف ا .

٢ ـ نسخة الخزانة العامة بالرباط : شرح تسهيل الفوائد ١٠٣ نحو ١٤٩ ورقة مقاسها ٣٠ × ٤٠ وعلى ورقة الغلاف خاتم مضمونه : مخطوطات الأوقاف . الخزانة العامة بالرباط ، وفى وسطه الرقم : ٣١٨ معكوسا ، وخاتم آخر غير معكوس ترجمته : مكتبة الزاوية الناصرية تمكروت وتحمل الرقم ٥٢١ ص ١ ، وعلى هذه الصفحة جاء ما يلى :

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ...ملك لله فى يد .. ثم لعبد الله تعالى بالشراء من الوصى على ... السيد محمد بن على ...

السفر الأول من شرح ابن مالك على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ...

كل العلوم سوى القرآن مشغلة　　إلا الحديث وإلا الفقه فى الدين

العلم ما كان فيه قال حدثنا　　وما سوى ذاك وسواس الشياطين

قال القزاز : إنه من اشتغل بنفسه شغل عن الناس ، ومن اشتغل بربه شغل عن نفسه وعن الناس . لإبراهيم بن أدهم :

نرقع دنيانا بتمزيق عرضنا　　فلا ديننا يبقى ولا ما نرقع

لابن عطاء الله رضى الله عنه .

... ولرأيت محله من الشهب .

وهذه النسخة رمزنا إليها بالرمز ب ، واستعنا بها فى تصحيح الجزء الأول من مخطوطة دار الكتب ، وهى تسير على نظام التعقيبة ، وخطها مغربى ، وبالصفحة ٣١ سطرا ، وبالسطر حوالى ١٨ كلمة ، وتنتهى عند الصفحة ٢٩٢ ونهايتها آخر باب الاستثناء كما فى نسخة دار الكتب المصرية ثم خاتم الأوقاف بالرباط وخاتم تمكروت وقبلهما :

هنا انتهى السفر الأول من شرح التسهيل لمؤلفه رحمه الله تعالى　يتلوه فى الثانى باب الحال　وصلى الله على سيدنا محمد وآله .

وعلى يسار الصفحة : تم السفر الأول ... التسهيل لمؤلفه .

وقد صورها لنا معهد المخطوطات العربية عن « ميكروفيلم » وقد سقط من هذه المصورة بعض الصفحات ففى باب إعراب الصحيح الآخر ص ١٣ سقط بعدها

لوحتان إذ كان آخرها قوله : للمعنى الحادث بالتركيب من حركات أو سكون ، ثم جاء بالتعقيبة ، وفى أول ص ١٤ جاء قوله : استصحب هل تذكر عند عروض التقاء الساكنين ــ ولا علاقة لذلك بما قبله . وفى اللوحة ٢٨٧ آخرها : بمعنى كلما كان كذا وكذا كان كذا وكذا فكان فيه . وبعدها : الخلاف فى نصب غير وترجيح . وهذا الساقط هنا قبل آخر النسخة بثلاث صفحات . ومجمل الساقط من هذه النسخة حوالى ست أو سبع صفحات .

ومن أجل هذا اعتبرناها نسخة مساعدة رمزنا إليها بالحرف ب ، واستفيد منها فى تصحيح كلمة أو عبارة أو تصويب بيت شعرى إلى غير ذلك مما يرى فى مواضعه من النص المحقق .

٣ ــ النسخة التى حصلنا عليها من معهد المخطوطات العربية وبياناتها كالآتى :

رقم ٢٦٧ نحو جزء ٣ ــ ١٦٦ ورقة ٢٠ × ٣٠ .

فى اللوحة الأولى : مكتبة الزاوية الحمزاوية يمنع طبْع هذا الكتاب بدون إذن أهل زاوية سيد وحمزة رقم الكتاب ٢٢ .

وعلى الوجه الأيسر : هذا الجزء من شرح المصنف .

وهى بخط مغربى واضح ، وبالصفحة ٢١ سطرا ، وبالسطر حوالى سبع كلمات ، وانتهت النسخة عند آخر ص ٣٣٠ ، وبدأت بباب الحال .

وقد رمزنا إليها بالحرف ج ، واستفيد منها فى المقابلة فى تصحيح لفظ أو بيت شعرى أو إكمال سقط وما إلى ذلك ، وكان هذا فى الأبواب التى اشتملت عليها وهى : باب الحال ــ التمييز ــ العدد ــ نعم وبئس ــ حبذا ــ التعجب ــ أفعل التفضيل ــ اسم الفاعل ــ الصفة المشبهة باسم الفاعل ــ إعمال المصدر ــ حروف الجر سوى المستثنى بها ــ القسم .

وقد جاء الكلام غير متصل فى باب التعجب حيث جاء نص فى غير موضعه وذلك أن باب التعجب جاء فى ص ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ التى آخرها : والمعتاد فى الخبر الملتزم الحذف أن يسد مسده شيء يحصل ، وجاء فى ص ١٧٤ : فى التعجب

فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى فى غيره ثم قلت ... وفى هذه الصفحة نهاية باب التعجب وجزء قليل من أفعل التفضيل . وتمام النص جاء فى أول ص ١٣٤ ففيها : به استطالة كما كان بعد لولا وفى لعمرك لأفعلن ... ثم مضى يتحدث عن التعجب إلى آخر ص ١٥٣ ففى آخرها ، وإليها أشرت بقولى : وقد يغنى وتمام النص فى أول ص ١٧٤ وفى أول ص ١٥٤ جاء قوله : معرفة أو نكرة موصوفة وما المذكورة غير نكرة موصوفة ... — وهذا فى باب نعم وبئس — الذى بدأ أول ص ١٢٣ والذى انتهى فى آخر ص ١٣٣ وكان آخره : فلا يكون بالاستقراء إلا — وهذا يتصل بقوله : معرفة .... الذى جاء فى ص ١٥٤ فالنص قد اختلط فى هذه النسخة مع تسلسل الترقيم للصفحات .

وكان آخر هذه النسخة : وقد يجاب بجير دون قسم مراد ، كما يجاب بأخواتها إلا إى فلا أعلم استعمالها إلا مع قسم .

كمل بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

يتلوه فى الرابع باب الإضافة .

وعلى يسار الصفحة انتهت المعارضة بالأصل ...

على قراءته والحمد لله وصلواته على محمد .

هذا وقد جاء فى بعض الفهارس أن هناك نسخة بالأسكوريال لم نحصل عليها لغلبة الظن كما تبين من وصفها أنها هى النسخة ب السابقة . وفى بعضها أن هناك نسخة بالأزهرية وقد تبين لنا غير ذلك تماما . وفى بعضها خلط حيث نسب جزء من شرح التسهيل لابن مالك خطأ وهو فى الحقيقة للمرادى ومصورته بحوزتنا وينتهى عند آخر أفعل التفضيل .

وكان ابن مالك يبدأ عبارة التسهيل بحرف (ص) ويبدأ الشرح بحرف (ش) وكذا فعل ابنه فى الجزء الذى شرحه .

منهج ابن مالك فى شرح التسهيل

إن القارئ لهذا الكتاب يستطيع أن يلمس فى يسر المنهج الذى التزمه ابن مالك فى تأليفه ، والخطة التى سار عليها فى شرح أبوابه ، والاستدلال على ما تضمنه من قواعد ، وما عرض له من آراء ، ويتضح ذلك فيما يلى :

١ ـ **بعد أن يذكر التعريف يذكر المحترزات** : ويستقصى ذلك ، ويرد على ما يمكن أن يوجه إليه من اعتراض .

وهو أمر يبدو واضحًا فى هذا الكتاب لا يكاد يحتاج إلى استدلال لأن القارئ يجده فى كل باب وفى كل موضوع ، فهو يعرف الكلمة[1] بأنها : « لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا أو منوى معه ، وهى اسم وفعل وحرف » ثم يأخذ فى بيان معنى الكلمة ، ولماذا صدر التعريف باللفظ ، وبين المراد بالمستقل ، ولم قيد الدلالة بالوضع ، وبم احترز بذكر التقدير ، ولم قال أو منوى معه . حتى يستوفى الموضوع وحتى لا يترك فيه مجالا لقول . وهكذا فعل عندما تحدث عن الكلام[2] .

وعندما ذكر الاسم قال[3] : فالاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها . ثم يعرض للإسناد فيقول : الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه ، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء ، وقيل فيه وضعى وحقيقى ، كقوله : زيد فاضل . وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو : زيد معرب . ولفعل نحو : قام مبنى على الفتح . ولحرف نحو : فى حرف جر . ولجملة نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة . فقد ظهر بهذا لم قيل : الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها، فقيد الإسناد باعتبار المعنى لأنه خاص بالأسماء ، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنه عام .

ولما كان من الأسماء ما لا يقبل الإسناد باعتبار المعنى كأسماء الأفعال ، والأسماء الملازمة للنداء والظرفية احتيج إلى زيادة فى الرسم يتناول بها ما لا يتناول بدونها فقيل « أو نظيرها » وليس المراد بالنظير ما وافق معنى دون نوع كالمصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل ، بل المراد ما وافق معنى ونوعًا كموافقة قول الآمر بالصمت لقوله صه ،

---

(١) من ١ / ٣ ـ ٥ من هذا الكتاب .

(٢) من ١ / ٥ ـ ٧ .

(٣) ص ٩ .

لكن صه لا يقبل الإسناد الوضعى ويقبله السكوت .

وعند الكلام على المنقوص يقول[1] : والمنقوص العرفى الاسم الذى حرف إعرابه ياء لازمة تلى كسرة .

فالاسم مخرج للمضارع الذى حرف إعرابه ياء تلى كسرة نحو : يعطى .

وحرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ياء تلى كسرة نحو : هى ، والذى .

واللزوم مخرج لنحو الزيدين ، وللأسماء الستة فى حال الجر .

ولما كان المنقوص فى اللغة متناولا لكل ما حذف منه شىء كيد وعدة ، وكان المقصود هنا غير ذلك ، قُيِّد بالعرفى ، لأن العرف الصناعى قد غلَّب إطلاق المنقوص على نحو شج وقاض .

٢ – **وابن مالك يذكر الآراء المختلفة** ويرجح ما يراه ويستدل عليه ، فعند الكلام على إعراب الأسماء الستة[2] يقول : فى إعراب هذه الأسماء خلاف : فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة ، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات ، والحركات قبلها هى الإعراب .

ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معًا .

ومنهم من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها ، فسلمت الواو فى الرفع لوجود التجانس ، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال .

ومنهم من جعل إعرابها منويًا فى حروف المد ، وما قبلها حركات إتباع مدلول بها على الإعراب المنوى . وسيأتى الكلام على هذا الوجه .

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ، لأن الإعراب إنما جىء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف ، لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة أصلا كان أو

---

(١) ص ١ / ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) ص ١ / ٤٣ ، ٤٤ من هذا الكتاب .

زائدًا . مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة ، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده ، لأنهما فرعان على الواحد ، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه ، فإذا سبق مثله فى الآحاد أُمِنَ مِن استبعاد ، ولم يحد عن المعتاد .

فهذه خمسة أقوال ، أضعفها الثالث ، لأن فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه :
أحدها : النقل فى غير وقف إلى متحرك .

والثانى : جعل حرف الإعراب غير آخر .

والثالث : التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية .

وهذا الوجه وارد على القول الثانى ، مع ما فيه من نسْبة دلالة واحدة إلى شيئين .

والأول أيضًا ضعيف لأنه يلزم منه وجوب ما لا يجوز إلا فى الضرورة أو الندرة .

٣ – وابن مالك **يكثر من الاستشهاد** بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر ، وله قدرة فائقة فى ذلك ، اقرأ له مستشهدا على أن الفعل المضارع إذا نفى بلا لم يتعين الحكم باستقباله[1] : وإذا نفى المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية ، روى ذلك عن الأخفش نصا ، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة قول القائل : قاموا لا يكون زيدا ، بمعنى إلا زيدا ، ومعلوم أن المستثنى منشئ للاستثناء ، والإنشاء لابد من مقارنة معناه للفظه ، « ولا يكون » هنا استثناء ، فمعناه مقارن للفظه ، فلو كان النفى بلا مخلصا للاستقبال لم تستعمل العرب « لا يكون » فى الاستثناء لمباينته الاستقبال . ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفى بلا فى مواضع تنافى الاستقبال نحو : أتظن ذلك كائنا أم لا تظنه ... ومثل ذلك فى القرآن الكريم كثير كقوله تعالى ﴿ ومالنا لا نؤمن بالله ﴾ و ﴿ لا أجد ما أحملكم عليه ﴾ و ﴿ الله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴾ و ﴿ ما لكم لا تؤمنون ﴾ و ﴿ ما لكم لا ترجون ﴾ و ﴿ مالى لا أرى الهدهد ﴾ و ﴿ مالى لا أعبد ﴾ وهو فى غير القرآن أيضا كثير ومنه قول الشاعر[2] :

---

(١) ص ١ / ١٩ ، ٢٠ .

(٢) ص ١ / ١٩ من التحقيق .

يرى الحاضر الشاهد المطمئن　　من الأمر مالا يرى الغائب

وقال آخر[1] :

إذا حاجةٌ ولّتك لا تستطيعها　　فخذْ طرفا من غيرها حين تَسْبق

وقال آخر[2] :

كأن لم يكنْ بَيْن إذا كان بعده　　تلاقٍ ولكن لا إخال تلاقيا

وعند الكلام على المثنى يذكر المضافين لفظا أو معنى إلى متضمنيهما فيقول[3]: فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد ، ولفظ الإفراد أولى به من لفظ التثنية ، وذلك أنهم استثقلوا تثنيتين فى شيئين هما شيء واحد لفظا ومعنى، وعدلوا إلى غير لفظ التثنية ، فكان الجمع أولى لأنه شريكهما فى الضم ، وفى مجاوزة الإفراد ، وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها ، والمراد به حاصل ، إذ لا يذهب وهم فى نحو : أكلت رأس شاتين ، إلى أن معنى الإفراد مقصود . ولكونْ الجمع به أولى جاء بالكتاب العزيز نحو ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ و﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ وفى قراءة ابن مسعود ﴿ فاقطعوا أيمانهما ﴾ وفى الحديث «إزرَةُ المؤمن إلى أنصاف ساقيه» .

وجاء لفظ الإفراد أيضا فى الكلام الفصيح دون ضرورة ، ومنه الحديث فى وصف وضوء النبى ﷺ « ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما » ولم يجئ لفظ التثنية إلا فى شعر كقوله :.....

وإن لم يكن المضاف جزأى المضاف إليه ولا كجزأيه[4] لم يعدل عن لفظ التثنية غالبا ، نحو : قضيت درهميكما ، لأن العدول فى مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع فى اللبس غالبا ، فإن أمن اللبس جاز العدول إلى الجمع سماعا عند غير الفراء ، وقياسا عنده ، ورأيه فى هذا أصح ، لكونه مأمون اللبس مع كثرة وروده فى الكلام الفصيح ، كقول النبى ﷺ لأبى بكر وعمر رضى الله عنهما « أخرجكما من

---

(١) ص ١ / ١٩ من التحقيق .

(٢) ص ١ / ١٩ من التحقيق .

(٣) ص ١ / ١٠٦ .

(٤) ص ١ / ١٠٧ .

بيوتكما » وقوله لعلى وفاطمة رضى الله عنهما « إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبحا الله تعالى ثلاثا وثلاثين» الحديث. وفى حديث آخر «هذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر » وفى حديث على وحمزة رضى الله عنهما « فضرباه بأسيافهما » وأمثال ذلك كثيرة .

فابن مالك فى استدلاله ، وفى سوق الأدلة من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والكلام العربى كأنما يغرف من بحر ، فالأدلة حاضرة ، وهو يسوقها فى تتابع وقوة لتثبت ما ذهب إليه وأيده .

٤ ـ وإذا ذكر شيئا قبل موضعه أو فى غير بابه أجل بيانه إلى الموضع الخاص به ، فعند الكلام على وقوع الضمير بعد إلا يقول[١] : والأكثرون على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة ، لأن حق الضمير الواقع بعد إلا الانفصال اعتبارًا بأن إلا غير عاملة ، ومن حكم على إلا بأنها عاملة لم يعد هذا من الضرورات ، بل جعله مراجعة لأصل متروك ، ويعتذر عن مثل : قاموا إلا إياك ، بكون الاستعمال استمر بالانفصال ، والأولى به الاتصال ، وهذا متعلق بالاستثناء ، فأخرت استيفاء الكلام فيه إلى بابه حتى نأتيه إن شاء الله تعالى .

ويقول عند الكلام على موضع ضمير الغيبة[٢] : ومثال المفسَّر بخبره ﴿ إن هى إلا حياتنا الدنيا ﴾ قال الزمخشرى : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلى به ، وأصله : إن الحياة إلا حياتنا ، ثم وضع هى موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبينها. ومنه: هى النفس تحمل ما حملت، وهى العرب تقول ما شاءت، وهذا من جيد كلامه .

وفى تنظيره بهى النفس وهى العرب ضعف ، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين .

ومثال ضمير الشأن ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ولكل واحد منها موضع يستوفى فيه ما يحتاج إليه من البيان إن شاء الله تعالى .

---

(١) ص ١ / ١٥٢ .
(٢) ص ١ / ١٦٣ .

ويقول عند الكلام على الصلة إذا كانت ظرفا أو جارًّا ومجرورًا[1] : وتقدير الفعل هنا مجمع عليه ، بخلاف تقديره فى غير صلة ففيه خلاف يذكر فى باب المبتدأ إن شاء الله تعالى .

ويقول عند الكلام على الاستغناء عن الضمير بالظاهر[2] : ومن هذا القبيل : أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى ، ومثل هذا فى الصلة نادر ، وإنما يكثر الاستغناء بالظاهر عن المضمر فى الإخبار ، وله موضع يأتى إن شاء الله تعالى .

وفى موضع آخر عند الكلام على من الموصولة يذكر رأى أبى على الفارسى فى أن « مَن » نكرة ، يقول[3] : والصحيح غير ما ذهب إليه ، وبيان ذلك مستوفى فى باب نعم وبئس . وعند الكلام على علامات الفعل يذكر نون الوقاية اللازمة مع ياء المتكلم يقول[4] : ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلا ، وسيأتى بيان ذلك فى المضمرات .

ولكن هذا لا يمنع أن يذكر شيئًا قبل موضعه لأنه رأى أن ما يتحدث فيه يتوقف فهمه عليه فحينئذ يذكره ، ويبين سبب ذكره قبل أوانه ، فعند الكلام على كيفية التثنية وجمعى التصحيح يبدأ بتعريف المقصور والمنقوص والممدود ، ويبين سبب ذلك فيقول[5] : تبيين كيفية التثنية وجمعى التصحيح مفتقر إلى معرفة المقصور والمنقوص والممدود حتى إذا جرى فى الباب ذكر بعضها لم يجهل المعنى به . فالمقصور هو الاسم ....

وكما كان يؤجل التفصيل إلى الموضع المناسب له ، كان يحيل على ما سبق أن ذكره إذا عرضت له مناسبة بعد ذلك ، يقول عند الكلام على الضمائر[6] : وقد تقدم بيان ما لميم الجمع من هيأتها حال التلفظ بها ، فأغنى عن إعادته الإحالة عليه .

٥ ــ وفى أثناء استدلاله على ما يقوله **يعقد موازنات** بين ما يتحدث عنه وغيره

---

(١) ص ١ / ٢١١ .
(٢) ص ١ / ٢١٢ .
(٣) ص ١ / ٢١٨ .
(٤) ص ١ / ١٥ .
(٥) ص ١ / ٨٩ .
(٦) ص ١ / ١٤٢ .

ليثبت صحة الحكم الذى ذهب إليه ، فعند الكلام على السين وسوف يقول[1] :
وأيضا فقد أجمعنا على أن سف وسو وسى – عند من أثبتها – فروع سوف ، فلتكن السين أيضا فرعها ، لأن التخصيص دون مخصص مردود ، ويكون هذا التصرف فى سوف بالحذف شبيها بما فعل بايمن الله فى القسم حين قيل : ايمُ الله ، وامُ الله ، ومُن الله ، ومُ الله . وقريبا من قولهم فى حاشا: حاش وحشا . وفى : أفّى أفُّه ، وافْ .

وعند الكلام على الضمير يقول[2] : وأما العاقلات « ففعلن » وشبهه أولى من « فعَلتْ » وشبهه كقوله تعالى ﴿ فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف ﴾ وكقوله ﷺ « استوصوا بالنساء خيرا ، فإنهن عوان بينكم » ولو قيل فى الكلام موضع « فعلن فى أنفسهن » فعلت فى أنفسها ، وموضع « فإنهن عوان » فإنها عوان لجاز ، كقوله تعالى ..... وفى بعض الأحاديث المأثورة « اللهم رب السموات وما أظللن ، ورب الأرضين وما أقللن ، ورب الشياطين وما أضللن » أراد ومن أضلوا ، ولكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو .

كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال فى قوله ﷺ « لا دريت ولا تليت » وإنما بابه تلوت . ومن حكم الإدغام إلى حكم الفك فى قوله ﷺ « أيتكن صاحبة الجمل الأدبب ، تنبحها كلاب الحوْأب » وإنما بابه الأدبّ .

وكما حملت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره ، كقول العرب : أخذه ما قدُم وما حدُث ، وهنأه ومرأه ، وفعلته على ما يسوءك وينوءك . ولا يقولون فى الإفراد إلا حدَث ، وأمرأه ، وأناءه ينيئه ، وهذا ونحوه المراد بقولى « كما قد يسوغ لكلمات لها من حكم ووزن » .

٦ – وابن مالك **لا يلتزم طريقة واحدة فى النص على اسم صاحب الرأى** الذى يذكره ، ولكنه يذكره غالبًا ، فعند الكلام على المثنى وجمع المذكر السالم يقول[3] :
وزعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة ، وأن ترك العلامة له علامة ،

---

(١) ص ١/٢٦ .
(٢) ص ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .
(٣) ص ١ / ٧٤ .

وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابًا ، لحدوثه عن عامل ، وهذا ظاهر قول الجرمي واختيار ابن عصفور ، وهو مردود بوجوه .

ويقول فى الباب نفسه بعد ذلك[1] : وأما القول الثالث وهو أن الإعراب مقدر فى الحرف الذى كان حرف الإعراب قبل طُرُوٍّ التثنية والجمع ، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه ، فهو قول الأخفش والمبرد ، وهو مردود أيضا من ثلاثة أوجه .

وعند الكلام على نون المثنى وجمع المذكر السالم يقول فى الباب نفسه كذلك[2] : وأما النون فليست عوضا من حركة الواحد ... وليست عوضا من تنوينه لثبوتها فيما لا تنوين فى واحده نحو : يا زيدان ، ولا رجلين فيها . وإذا لم تكن عوضا من أحدهما ، فأن لا تكون عوضا منهما أو من تنوينين فصاعدًا أحق وأولى . وأشير بالعوض من تنوينين فصاعدا إلى ما رآه ثعلب من أن نون التثنية عوض من تنوينين ، ونون الجمع عوض من تنوينات على حسب الآحاد . وضعف هذا القول غير خاف ، عفا الله عن قائله وعنا .

وقد يكتفي بذكر الحكم ، فتراه يقول عند الكلام على الأسماء الستة[3] : فى إعراب هذه الأسماء خلاف : فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة ...

ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معا .

ومنهم من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها ...

ومنهم من جعل إعرابها منويا فى حروف المـــد ....

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ...

وعنـد الكـلام على جمع المذكر السالم يقـول[4] : وأما عشرون فشذوذه بيِّن لانتفاء الجمعية وشروطها ، وكذلك أخواتها ، وإن كانت بمعنى الجمعية . وقال بعضهم

---

(١) ص ١ / ٧٥ .

(٢) ص ١ / ٨٠ ، ٨١ .

(٣) ص ١ / ٤٣ .

(٤) ص ١ / ٨٣ .

ثلاثون وأخواته جموع على سبيل التعويض ، كما ذكر فى أرض ...

وعند الكلام على المثنى يقول[1] : والثِّنايان طرفا العقال ، لا يستعمل إلا بلفظ التثنية ، هكذا قال الأئمة الموثوق بقولهم .

٧ ــ **وهو يعقب على الآراء التى يذكرها** إما بالتأييد والإثبات ، وإما بالنقض والتفنيد ، كما يبدو ذلك واضحا فى كتابه ، وكما رأيته فى الفقرة السابقة .

٨ ــ وبعد أن يذكر الآراء المختلفة ويفند ما يراه منها ضعيفا ، ويذكر رأيه وأدلة صحته ، **ينتهى بقوله**[2] : فثبت ما أردناه والحمد لله .

أو يقول[3] : وضعف هذا القول غير خاف ، عفا الله عن قائله وعنا .

أو يقول[4] : فمن لم ينبه على قلته فليس بمصيب ، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب .

٩ ــ **وقد يشير فى أثناء شرحه إلى اللغات المختلفة** التى وردت فى اللفظ الواحد من ذلك قوله وهو يتكلم على الأسماء الستة[5] : فى الفم تسع لغات ، فتح الفاء وكسرها وضمها مع تخفيف الميم والنقص ، وفتحها وضمها مع تشديد الميم ، وفتحها وكسرها وضمها مع التخفيف والقصر ... وحكى ابن الأعرابى فى تثنيته فموان وفميان ... فليس بمصيب من زعم أن التشديد لم يستعمل فى غير ضرورة ، بل الصحيح أن للفم ثلاث مواد : إحداها : ف م ى ، والثانية : ف م و ، والثالثة : ف م م ، ومادة رابعة من : ف و ه ، وكلها أصول متوافقة فى المعنى ، لا أن أصلها فوه كما زعم الأكثرون ، لأن ذلك مدعى لا دليل عليه ، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه فى غير ضرورة ... واللغة التاسعة النقص وإتباع الفاء الميم فى الحركة الإعرابية وغيرها .

---

(١) ص ١ / ٩٤ .

(٢) ص ١ / ٩٣ .

(٣) ص ١ / ٧٥ .

(٤) ص ١ / ٤٤ .

(٥) ص ١ / ٤٧ ، ٤٨ .

ولما أشير إلى هذه اللغة بين ما وافق الفم فيها فقيل : كما فعل بفاء مرء ، وعينى امرئ وابنم ، ففى مرء لغتان : إحداهما فتح الميم مطلقا ، وهى لغة القرآن .

والثانية إتباعها الهمزة فى حركات الإعراب .

وفى : امرئ وابنم أيضًا لغتان: إحداهما: فتح راء «امرأ»، ونون ابنم مطلقا.

والثانية : إتباعها الهمزة والميم فى حركات الإعراب ، وهذه أفصح اللغتين .

ولكنه قد يجد أنه ليس فى حاجة إلى ذكر اللغات لشهرتها ووضوحها يقول[1] : والكلام على ما فى « إياك » من اللغات غنى عن التفسير ، إذ ليس فيه إلا النقل ، وأعرف لغاته تخفيف الياء .

١٠ ــ **كما يذكر أحيانا معنى بعض الكلمات التى** يرى أنها فى حاجة إلى شرح ، فعندما يذكر الحم فى الأسماء الستة يقول[2] : والحم أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه ، هذا هو المشهور ، وقد يطلق على أقارب الزوجة .

وعند الكلام على المثنى يقول[3] : المذروان طرفا الألية ، وطرفا القوس ، وجانبا الرأس ، ولا يستعمل مفردهما كذا قال أبو على القالى فى كتاب الأمالى ، والمشهور إطلاقه على طرفى الألية ، قال عنترة ...

والثنايان طرفا العقال ، لا يستعمل إلا بلفظ التثنية ...

١١ ــ وابن مالك **لا يلتزم أحيانًا بما اتجه إليه وأيده** ، فعند الكلام على « أل » المعرفة يرى أن همزة أل المعرفة همزة قطع ، وأنها بحرفيها حرف واحد ، وأنه لا يصح التعبير عنها بالألف واللام[4] ، ويستدل على ذلك بأن الخليل وسيبويه عبرا عنها بـ« أل » ، ولم يعبرا بالألف واللام ، ويذكر أمثلة من كتاب سيبويه تؤيد رأيه .

ولكنه مع ذلك يعبر عنها بالألف واللام فى مواضع متعددة من كتابه وشرحه ،

---

(١) ص ١ / ١٤٧ .
(٢) ص ١ / ٤٤ .
(٣) ص ١ / ٩٤ .
(٤) ص ١ / ٢٥٣ .

فهو يقول[1] : وتنوب الفتحة عن الكسرة فى جر ما لا ينصرف ، إلا أن يضاف أو يصحب الألف واللام أو بدلها . وراجع صفحات : ١ / ١١٥ و ١ / ١٦٧ و ١ / ١٧٠ و ١ / ١٧٧ و ١ / ١٧٩ ، وغيرها .

كما أن سيبويه عبر عنها كذلك بالألف واللام فى مواضع متعددة من كتابه ، راجع : جـ ١ ص ٢٢ و ٢٧٥ و ٤٩٧ و جـ ٢ ص ٥٠٤ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

وعند الكلام على « ال » الموصولة يقول[2] : وتوصل بصفة محضة ... ويفسر الصفة المحضة بقوله[3] : « وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين » فهو يجعل « ال » الداخلة على الصفة المشبهة اسما موصولا ، ويمثل لذلك بقوله : رأيت الحسن وجهُه ، والحسن وجهُها ...

مع أنه مثل قبل ذلك لأل المعرفة بقوله تعالى[4] ﴿ مثل الفريقين كالأعمى والأصم ﴾ فجعل « ال » الداخلة على الأصم معرفة ، وأصم صفة مشبهة .

١٢ ــابن مالك يختار الاسهل والأبعد عن التكلف .

كان ابن مالك يفهم وظيفة النحو والهدف الذى دعا إلى وضعه ، إذ كان المقصود من ذلك تقويم الألسنة وصرفها عن الخطأ فى الكلام ، ولاشك فى أن تحقيق ذلك يتم إذا خلت قواعده من التعقيد والتكلف ، والإبعاد فى الافتراض والتقدير ، وقد نص فى مواضع مختلفة من كتابه على ذلك :

١ ــ فعند الكلام على إعراب الأسماء الستة يقول[5] : فمن النحويين من زعم أن

---

(١) ص ١ / ٤١ .
(٢) ص ١ / ١٩٦ .
(٣) ص ١ / ٢٠١ .
(٤) ص ١ / ٤١ .
(٥) ص ١ / ٤٣ .

إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة ، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات ، والحركات قبلها هى الإعراب .

ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معا .

ومنهم من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها ...

ومنهم من جعل إعرابها منويا فى حروف المد ، وما قبلها حركات إتباع ...

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف .

٢ ـ وعند الكلام على السين وسوف يقول[١] : واتفقوا على أن أصل سف وسو وسى سوف ، وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف ، لكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة . وهذا عندى تكلف ودعوى مجردة من الدليل ، وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها ، لأن الذى حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة كحذفها عند ملاقاة ساكن ... ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافا ، ومثل ذلك فيما شأنه أن يعل ممتنع ... وبدليل آخر أيضًا وهو أن الخفيفة إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفا ... ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجز أن تبدل ألفا ، لأن إبدال الباقى بعد الحذف تغيير ثان وذلك إجحاف أيضا لا يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه ويزاد عليه ، فكيف يسوغ فيما ليس كذلك ؟ فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضيا إلى هذا المحذور وجب إطراحه . والقول بأن السين فرع سوف لا يفضى إلى مثل ذلك ، فوجب قبوله والتمسك به لأنه أبعد من التكلف .

٣ ـ وعند الكلام على الأفعال الخمسة وأنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها يقول[٢] : وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة

---

(١) ص ١ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) ص ١ / ٥١ .

الأحرف ، وهو قول ضعيف ، لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والنون وافية بذلك ، فأدعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه .

٤ — وعند الكلام على المعارف يذكر منها المنادى فيقول[١] : واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء : فقال قوم : تعريفه بحرف حذف لفظا وبقى معنى ، كما بقى معنى الإضافة فى نحو قوله تعالى ﴿ وكلا ضربنا له الأمثال ﴾ .

وقال قوم : بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه ، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه ، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم الإشارة ، فأن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى ، وهذا أظهر وأبعد عن التكلف .

٥ — وكما يؤيد ابن مالك الرأى الأسهل والأبعد عن التكلف يعارض الرأى الشاذ ويرفضه ، فعندما يتكلم على تثنية المقصور يقول[٢] : فإن كانت رابعة فصاعدا قلبت ياء ... وإن كانت ثالثة ردت إلى الواو إن كانت بدلها كقفا ، وإلى الياء إن كانت بدلها كهدى ، وقد يكون لها أصلان فيجوز فيها الوجهان كرحى ... وإن كانت الألف أصلا لكونها فى حرف أو شبهه ... وأجاز الكسائى فى نحو رضى وعلا ، من ذوات الواو المكسورة الفاء والمضمومة أن تثنى بالياء قياسا على ما ندر كقول بعض العرب : رضى ورضيان . وشذوذ هذا صارف عن إشارة إليه لقياس عليه .

٦ — ومع تقدير ابن مالك لقدامى النحاة وبخاصة سيبويه الذى وافقه فى أكثر ما ذهب إليه واستشهد فى مواضع كثيرة بما قاله ، لم يكن يجد ما يمنعه من معارضته إذا كان الدليل لا يؤيده يقول[٣] : وإذا نفى المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية ، روى ذلك عن الأخفش نصًا ، وهو لازم لسيبويه وغيره من

---

(١) ص ١١٦/١ .
(٢) ص ٩١/١ — ١٠٠ .
(٣) ص ١٨/١ .

القدماء ... والذى غر الزمخشرى من المتأخرين قول سيبويه فى باب نفى الفعل : وإذا قال : هو يفعل ، أى هو فى حال فعل فإن نفيه ما يفعل ، وإذا قال هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعًا فإن نفيه لا يفعل » فاستعمل « ما » فى نفى الحال ، و « لا » فى نفى المستقبل ، وهذا لا خلاف فى جوازه ، وليس فى عبارته ما يمنع من إيقاع غير ما موقع ما ، ولا من إيقاع غير لا موقع لا ... على أن كلام سيبويه لو كان صريحا فى أن المضارع المنفى بلا لا يكون إلا مستقبلا لم يجز الأخذ به ، بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا .

٧ – ومع ميل ابن مالك إلى الرأى الأسهل والأبعد عن التكلف والخالى من الشذوذ نجده أحيانًا يميل إلى ما فيه بعض التعسف والتعقيد ، فهو يرى أن الجار والمجرور السابق للصفة المقترنة بأل ليس متعلقا بها ، بل هو متعلق بمحذوف دلت عليه هذه الصفة مثل قوله تعالى ﴿ إنى لعملكم من القالين ﴾ و ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ و ﴿ إنى لكما لمن الناصحين ﴾ و ﴿ أنا على ذلكم من الشاهدين ﴾

ويرى ابن الحاجب أن التعليق فى مثل ذلك بنفس الصلة لا بشىء محذوف قال فى أمالى القرآن فى الكلام على قوله تعالى ﴿ وقاسمهما إنى لكما لمن الناصحين ﴾[1] الظاهر فى « لكما » فى مثل هذا الموضع أنه متعلق بالناصحين ونحوه ، لأن المعنى عليه ، ولا يرتاب فى أن المعنى : لمن الناصحين لكما ، وأن اللام إنما جىء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين ، وإنما فر الأكثرون من ذلك لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول ، والفرق عندنا أن الألف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءًا من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التى لا تمنع التقدم ، ففرق بينها وبين الموصولات بذلك ، كما فرق بينهما بالاتفاق فى جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ، فتكون مع ال كالاسم الواحد ، ولذلك لم يوصل بجملة اسمية ، وذلك واضح ولا حاجة إلى التعسف .

وهو كلام واضح لا يحتاج إلى تعقيب .

---

(١) تعليق الفرائد ص ٥٥ .

أدلة ابن مالك

إن القارئ لهذا الكتاب يروعه ما يجده فيه من فيض زاخر من الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، ومن سيل دافق من الشعر العربى الذى وعى ابن مالك منه الكثير ، فجرى على لسانه تمثلا واستشهادا يؤيد به دعوى ، أو يثبت به قاعدة ، أو يفند به رأيًا .

ولقد كانت أدلة ابن مالك ، كما كانت أدلة النحاة من قبله ، القرآن الكريم ، وما قاله العرب الفصحاء، وهو ما سماه النحويون بالسماع ، والقياس على ما ثبتت صحته وصح دليله ، ولكنه يمتاز عن سالفيه بأنه كان أول من وضع الحديث الشريف فى موضعه الصحيح من الاحتجاج به ، والإكثار من أخذ الشواهد منه .

(۱) **السماع : ١ – القرآن الكريم** : كان ابن مالك يضع القرآن الكريم فى رأس المصادر التى يرجع إليها ويعتمد عليها ، لا فرق عنده بين قراءة متواترة وشاذة ، فالقراءة سنة متبعة ، والقراء لا يأتون بشيء من عندهم بل يلتزمون ما نزل على النبى ﷺ ، وهم لا ينظرون فى القرآن[١] « على الأفشى فى اللغة ، والأقيس فى العربية ، بل على الأثبت فى الأثر ، والأصح فى النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها ، والمصير إليها » .

وقد وصل المسلمون فى تقديسهم للقرآن ، وحرصهم على سلامته ، وصيانته من التحريف والتغيير إلى الحد الذى جعل خصومهم المتعصبين ضدهم، الطاعنين عليهم وعلى دينهم يقولون[٢] :

« لا اعتراف بصحة قراءة ، ولا تدخل قراءة فى دائرة التعبير القرآنى المعجز

---

(١) النشر فى القراءات العشر جـ ١ ص ١٠ – ١١ . والاقتراح ١٤ و ١٥ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامى لجولد تسيهر ص ٥٥ .

المتحدى لكل محاولات التقليد ، إلا إذا أمكن أن تستند إلى حجج من الرواية موثوق بها . . .

وإن المتصفح لشرح ابن مالك يجد آيات القرآن الكريم منبثة فى كل صفحاته ، يعتمد عليها ويستشهد بها فى قواعده وأحكامه ، سواء فى ذلك المتواتر والشاذ . أما المتواتر فلا أظن أننى فى حاجة إلى ضرب الأمثلة له ، ولكنى أكتفى بالإشارة إلى بعض الآيات التى جاءت من القراءات الشاذة .

من ذلك قوله تعالى فى سورة القصص ﴿ قالوا ساحران تظّاهرا ﴾ استدل بها على جواز حذف نون الرفع فى النثر مجردة من نون الوقاية[١] .

وقوله تعالى فى سورة الحج ﴿ والمقيمى الصلاةَ ﴾ بالنصب استدل بها على سقوط نون جمع المذكر السالم لتقصير الصلة[٢] .

وقوله تعالى فى سورة الصافات ﴿ إنكم لذائقو العذابَ الأليم ﴾ وقوله تعالى فى سورة التوبة ﴿ واعلموا أنكم غير معجزى اللهَ ﴾ بالنصب فيهما ، وقد استدل بهما على سقوط نون جمع المذكر السالم اختيارا قبل لام ساكنة[٣] .

وقوله تعالى فى سورة الزخرف ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ استدل بها على جعل ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبر[٤] .

وقوله تعالى فى سورة هود ﴿ هؤلاء بناتى هن أطهرَ لكم ﴾ بنصب أطهر ، استدل بها على أن بعض العرب يأتى بضمير الفصل بين الحال وصاحبها[٥] .

---

(١) ص ١/٥٣ ، الإتحاف ص ١١٣ .

(٢) ص ١/٧٣ لابن أبى إسحاق ، شواذ ابن خالويه ٩٥ .

(٣) ص ١/٧٣ لأبى السمال ، شواذ ابن خالويه ١٣٧ .

(٤) ص ١/١٧٠ لأبى زيد ، النحوى شواذ ابن خالويه ١٣٦ .

(٥) ص ١/١٦٨ لابن مروان وعيسى بن عمر ، وقال أبو عمرو بن العلاء من قرأ « أطهرَ » بالفتح فقد تربع . . . ، شواذ ابن خالويه ٦٠ .

ومع أن ابن مالك ينزل القراءات هذه المنزلة ويحتج بها ويعتد بما جاء منها ، فإننا نجده كأنه لا يرتضى بعض هذه القراءات يقول[1] : وحكى ابن جنى أيضا عن الأعمش « وما هم بضارِّى به من أحد » وهذا فى غاية من الشذوذ ، بخلاف الذى قبله ، فلهذا قلت : قبل لام ساكنة غالبا ، ومثل « بضارى به من أحد » لا يليق بالاختيار بل بالاضطرار نحو : بمذعنى لكم .

ب ـ **الحديث الشريف** : كان ابن مالك أول من وضع الأحاديث الشريفة فى موضعها الصحيح من الاستدلال بها والاعتماد عليها ، فقد كثر فى كتبه ما قل أو ندر فى كتب غيره من سابقيه ، إيمانا منه بأن أحاديث الرسول الكريم من أهم المراجع التى يعتمد عليها فى إثبات القواعد وتصحيحها . وقد درج قدامى النحاة على عدم الاستدلال بالحديث اعتمادا على أنه قد روى فى كثير من الحالات بالمعنى ، وكأن ذلك حجة تبيح تركه وعدم الاستدلال به . وظل الأمر على ذلك قرونا ، لا تكاد تجد فى الكتاب الضخم غير حديث أو حديثين أو عدد لا يجاوز أصابع اليد ، حتى جاء ابن مالك فوضعه فى الموضع الصحيح ، وكثر ذكره له ، واستدلاله به .

وقد وقف العلماء من ابن مالك مواقف متعارضة ، فمنهم من أيده وحمد فعله ، ومنهم من عارضه وحمل عليه ، واستمر الأمر موضع دراسة وبحث إلى عصرنا الحاضر ، فاتخذ مجمع اللغة العربية قرارا فى الموضوع يذهب فى مجموعه إلى ما ذهب إليه ابن مالك .

ولما كان هذا الموضوع قد وُفِّى حقه من الدراسة والبحث فى بحث « نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة » من ص ٧١ إلى ص ٩٣ ، فإننا لا نرى داعيا إلى الإفاضة فى بيان صحة ما ذهب إليه ابن مالك ، وسلامة نظرته ، فقد كانت أحاديث الرسول الكريم موضع عناية المسلمين واهتمامهم ، بحثت طرقها ، وعدل رواتها أو جرحوا ، وعرف صحيحها من موضوعها ، ووضعت فيها الكتب الصحيحة الموثوق بها .

---

(١) ص ٧٣/١ . البحر المحيط ٣٣٢/١ كما فى معجم القراءات المغنى ١٥٤/١ وانظر حاشية الأمير والكشاف ٨٦/١ .

وإذا كان بعض الأحاديث قد تعددت مواضع الاستدلال به ، أو اختلفت بعض ألفاظه ، فلا يدل ذلك على أكثر من تعدد مواضع الاستدلال ، أو تكرر الاستفسار فى أوقات مختلفة ، وهو أمر طبيعى عند ظهور دين جديد له قواعده وقوانينه ، وعند تكوين دولة لها نظمها وأحكامها . وإذا كان كلام العربى الخالص يستشهد به ويعتمد عليه ، فكلام أفصح العرب أولى بالاستدلال والاستشهاد ، ونقل العربى عنه لا يغض من قيمته ولا يجعله عرضة للطرح والإغفال .

لقد استدرك ابن مالك على النحاة ما فاتهم ، ورجع إلى ما كان يجب أن يرجعوا إليه ، ويعتمدوا عليه ولم يعد ما أقدم عليه موضع جدل أو خلاف فى عصرنا ، فقد اتجه الرأى إلى تأييد ما ذهب إليه ، وإن كان هناك خلاف ففى أنه كان أول من فعل ذلك أو سبقه إليه غيره ، وإن اتفق كذلك على أنه أول من توسع فى الاستدلال به ، ومن أكثر من الاستشهاد به فى كتبه .

جـ ـ **كلام العرب** : وهو الاعتداد بما قاله العرب الفصحاء الذين يوثق بهم ، ويطمأن إليهم . وكان العلماء يرون أن لغات العرب كلها جديرة بالاعتبار ، ولا يصح رد إحداها بالأخرى ، ولكنهم لا يرون مانعا من تقوية إحدى اللغتين على الأخرى إذا كان أقوى القياسين أقبل لها ، أو أشد أنسابها[1] .

وهذا ما ذهب إليه ابن مالك ، فقد كان يرى « أن لغة بنى تميم فى ترك إعمال ما أقيس من لغة أهل الحجاز ، كذا قال سيبويه ، وهو كما قال ، لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصا بالأسماء إن كان من عواملها ، كحروف الجر ، ومختصا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم ، وحق ما لا يختص كما النافية ألا يكون عاملا ، إلا أن شبهها بليس سوغ إعمالها إذا لم يعرض مانع »[2] .

فابن مالك يأخذ عن العرب ، ويحتج بهم ، وقد يوافق بعض قدامى النحاة ، وقد يعارضهم ، مادام قد اطمأن إلى ما ذهب إليه ، فهو يوافق سيبويه كما رأيت ، وهو

---

(١) الخصائص جـ ٢ ص ١٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ .

يقدره ويعتز برأيه ، وينفى أن يكون ما يرويه موضع ريبة أو شك ، ولكنه قد يعارضه إذا وجد الحجة مع معارضيه والشواهد تؤيدهم ، يقول عند الكلام على النداء[1] : ولم يذكر البصريون من حروف النداء « آ » لكن ذكرها الكوفيون ، وزيادة الثقة مقبولة .

وعند تعارض روايتين يرى أن الإنصاف يقضى بقبول الروايتين ، وألا تدفع إحداهما بالأخرى ما دام النقل صحيحا ، والرواية موثوقا بها .

فإذا خالفت إحدى الروايتين ما تواضع عليه النحاة قبل على أنه أسلوب عربى ووجه التوجيه الذى لا يخل بالقاعدة ولا يخرج عن القياس .

فإذا كان الخارج على القاعدة لا مجال لتأويله وإدخاله ضمن القواعد المقررة المعمول بها ، فإن كان كثيرا وقف به عند حد المسموع منه ، ولم يجز طرده والقياس عليه .

وإن كان قليلا فإن اختص بالشعر فهو ضرورة ، وإن لم يختص بالشعر فهو شاذ أو ضعيف أو قليل أو نادر[2] .

وفى هذا الكتاب المحقق « شرح التسهيل » نجد فيضًا من شواهد الشعر العربى الذى يحتج به ، كما نجد كثيرا من أقوال العرب التى استدل بها واعتمد عليها .

٢ ــ القياس : الأصل عند ابن مالك أن القواعد تبنى على السماع الصحيح ، ولكنه يلجأ إلى القياس إذا لم يجد الشاهد المقبول ، يقول فى باب العدد[3] : وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل : عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا ، قاصدا أن لكل منهم عشرين درهما ، وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن ، وإن لم تستعمله العرب ، لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره ، ولا يجمع مميز عشرين وبابه فى غير هذا النوع . فإن وقع مميز شيء منها جمعا فهو حال أو تابع كبنى مخاض فى قول

---

(١) عمدة الحافظ ص ٢٨ .

(٢) لزيادة البيان يمكن الرجوع إلى : نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة : ٩٤ ــ ١٠٩ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٩٣ .

ابن مسعود رضى الله عنه « قضى رسول الله ﷺ فى دية الخطأ عشرين بنت مخاض ، وعشرين بنى مخاض ... فبنى مخاض نعت أوحال » .

وكما يقيس ابن مالك مالم تمثل له العرب على ما قالوه ، يقيس أسلوبا تكلموا به على أسلوب آخر ليبين جوازه وصحته ، فيقول فى باب إن وأخواتها[1] : لنأول أن ومعموليها بمصدر قد تقع اسما لعوامل هذا الباب مفصولا بالخبر ، وقد تتصل بليت سادة مسد معموليها ... وقد تدخل بلا فصل كقول الشاعر :

فياليت أن الظاعنين تلفتوا　　فيعلم ما بى من جوى وغرام

فسدت أن وصلتها مسد جزأى الإسناد بعد ليت ، كما سدت مسدهما فى باب ظن، فابن مالك يجعل كثرة الاستعمال عند العرب وكثرة الدوران على ألسنتهم أساسا من أسس القياس عنده ، يقول فى باب تعدى الفعل ولزومه[2] : وإذا ثبت أن اللازم هو المفتقر إلى حرف جر ، فليعلم أن الأصل ألا يحذف حرف الجر ، فإن ورد حذفه وكثر قبل وقيس عليه ، وإن لم يكثر قبل ولم يقس عليه ، فمن الذى كثر قولهم : دخلت الدار والمسجد ، ونحو ذلك ، فيقاس على هذا : دخلت البلد والبيت ، وغير ذلك من الأمكنة .

ومن المقتصر على السماع : توجه مكة ، وذهب الشام ، ومطرنا السهل والجبل ، وضرب فلان الظهر والبطن ، فلا يقاس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها .

ويستدل على انفراد كلمة بحكم بانفراد كلمة أخرى بحكم مخالف لما ثبت لأخواتها ، فعند الكلام على « إيا » من الضمائر يرى أن اللواحق لها أسماء مضافة إليها موافقا رأى الخليل والأخفش والمازنى ، يقول[3] : وهو الصحيح لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل ... ويستدل على صحة ما ذهب إليه بانفراد « أى » بالإضافة دون غيرها من الموصولات .

ويرفض أن يقاس شىء على شىء آخر لا يوافقه ولا يستحق لهذا أن يعامل

---

(١) شرح التسهيل : ٢ / ٣٩ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٤٩ .

(٣) ص ١ / ١٤٥ من التحقيق .

معاملته ، فعند الكلام على اجتماع ضميرين يقول[1] : قال سيبويه : فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكنى ، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال : أعطاهوك ، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه . قلت : ولا يعضد قول من أجاز القياس فى ذلك قول العرب : عليكنى ، لكون الكاف متقدمة على الياء ، لأن الكاف فى عليك فاعل فى المعنى فيتنزل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء فى قولك : أكرمتنى ، فلا يجوز أن يجرى مجراها كاف ليس لها حظ فى الفاعلية .

وعند الكلام على « أى » يرى أنها تقع صفة لنكرة مذكورة غالبا ، وحالا لمعرفة ، ويلزمها فى هذين الوجهين الإضافة لفظا ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى[2] ، نحو : مررت برجل أى رجل ، وبعالم أى عالم ، فلا يجوز : برجل أى عالم ، ولا بعالم أى رجل ، أو معنى لا لفظا نحو : رأيت رجلا أى إنسان ، قيل : وإنما قاله بمحض القياس ولا يعلم له فيه سماع ، قال ابن هشام : وهو قياس جيد لأنها كالواقعة حالا فى المعنى ، وتلك تضاف إلى مخالف ذى الحال كمررت بعبد الله أيَّ رجل .

وهو يرى أن موافقة ثابت الاسمية فى معناه دون معارض دليل على اسمية الموافق ، كموافقة « قد » لحسب فى قولهم : قدْك ، وقدْ زيد درهمٌ ، فقد زيد بمعنى « حسب » دون معارض ، وحسب ثابت الاسمية متمكن فيها ، فوجب كون « قد » اسما . بخلاف واو المصاحبة فى نحو : استوى الماء والخشبة ، فإنها بمعنى « مع » ، ولا تلحق بها فى الاسمية ، لأن موافقة الاسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا موقع الصدر كتاء الضمير ويائه وكافه ، وإنما يقع موقع الصدر ما هو حرف كباء الجر ولامه وكافه ، وفاء العطف وواوه ، فلو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظر .

وعند الكلام على ما يجمع بالألف والتاء يقول إن فعلى وفعلاء المقابلين لفعلان

---

(١) ص ١/ ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) تعليق الفرائد ٥٢ ، و ص ١ / ٢٢٠ ، ٢٢١ من هذا الكتاب .

وأفعل لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مذكراهما بالواو والنون[1] . ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل نحو قولهم : امرأة عجزاء ، وديمة هطلاء ، وحلة شوكاء ، لأن منع الألف والتاء من نحو : حمراء ، تابع لمنع الواو والنون من أحمر ، وذلك مفقود فى عجزاء وأخواتها . على أن الجمع بالألف والتاء مسموع فى خَيْفاء ، وهى الناقة التى خيفت أى اتسع جلد ضرعها ، وكذا سمع فى : دَكّاء ، وهى الأكمة المنبسطة ، وكلاهما نظير ما ذكرت من عجزاء وهطلاء وشوكاء فى أنهن صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفعل ، فثبت ما أشرت إليه والحمد لله .

ويستدل على أن « إيّا » ضمير وليست اسما ظاهرا أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره[2] . لتقديم على العامل نحو : إياك أكرمت ، أو لإضماره نحو : إياك والأسد ، أو لانفصاله بحصر أو غيره ، فخلفه كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره ، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة .

وبعد أن يستدل على أن ما يليها مضاف إليها يرد على من يعترض بأنه ليس هناك من الضمائر ما هو مضاف غيرها بقوله[3] : وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد « أى » بها دون سائر الموصولات .

ومع أنه يقيس كما رأيت ما لم يسمع على ما سمع فى جمع فعلاء الذى ليس له أفعل بالألف والتاء ، فإنه يرفض أن يجمع هذا الجمع مثل : شمس ، ونفس ، وأتان ، وعناق .... ويرى أن يقتصر على ما سمع جمعه بالألف والتاء من مثل نحو : سماء وسماوات ، وأرض وأرضات وعُرُس وعُرُسات ، وعير وعيرات ، وشمال وشمالات ، ونَحْوْد وخودات ، وثيِّب وثيبات ، ولم يكن هناك مبرر لهذه التفرقة[4] .

---

(١) ص ١ / ١١٣ .
(٢) ص ١ / ١٤٤ ، ١٤٥ .
(٣) ص ١ / ١٤٧ .
(٤) ص ١ / ١١٤ .

من أصول ابن مالك

إن المتتبع لنحو ابن مالك يلمس أنه كان يرى أن النحو يسير على قواعد عامة وقوانين معينة من شأنها أن تجعله أكثر دقة وأبعد عن التناقض ، وأن هذه القوانين أو الأصول تكاد تكون مطردة ، وإن كان بعضها لم يسلم له ، وبعضها قد عارضه بأصول أخرى تنقضه . فمن الأصول التى قال بها :

١ ــ لا يفضل الفرع على الأصل[1] : فإذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية فى الأفعال الخمسة فحذفت إحدى النونين ، فالصحيح أن المحذوف فى التخفيف نون الرفع كما ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش ، وإن ذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوفة فى التخفيف نون الوقاية ، وإنما كان الأول هو الصحيح لوجوه : أحدها أن نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية ، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون ، **وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف مالم يعهد حذفه** .

وأيضا فإن نون الرفع نائبة عن الضمة ، وقد حذفت الضمة تخفيفًا فى الفعل نحو قوله تعالى ﴿ إن الله يأمرْكم ﴾ ﴿ وما يشعرْكم ﴾ فى قراءة السوسى ، وفى الاسم كقراءة بعض السلف ﴿ورسلْنا لديهم يكتبون﴾ بسكون اللام ﴿وبعولتْهن أحق﴾ بسكون التاء . فحذف النون النائبة عنها تخفيفا أولى ، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل .

وأيضًا فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها ، وحذف نون الوقاية أولا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب ، **وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف مالا يؤمن بحذفه حذف** .

---

(١) ص ١ / ٥٢ .

وأيضًا لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء ، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان ، **وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير** .

٢ ـ ما يؤدى إلى عدم النظير لا يصح قبوله : فعند الكلام على علامات الأسماء يقول[١] : ومن دلائل الاسمية موافقة ثابت الاسمية فى معناه دون معارض ، كموافقة قد لحسب فى قولهم : قدْك ، وقدْ زيدٍ درهمٌ ، فقد زيد بمعنى حسب دون معارض ، وحسب ثابت الاسمية متمكن فيها ، فوجب كون قد اسما ، بخلاف واو المصاحبة فى نحو : استوى الماء والخشبة ، فإنها بمعنى مع ، ولا تلحق بها فى الاسمية لأن موافقة الاسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا موقع الصدر ، كتاء الضمير ويائه وكافه ، وإنما يقع موقع الصدر ما هو على حرف كباء الجر ولامه وكافه ، وفاء العطف وواوه ، فلو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظير ، بخلاف الحكم عليها بالحرفية .

وعند الكلام على علامة رفع المثنى وجمع المذكر السالم يقول[٢] : زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة ، وأن ترك العلامة له علامة وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء ، كان إعرابا ، لحدوثه عن عامل ، وهذا ظاهر قول الجرمى واختيار ابن عصفور ، وهو مردود بوجوه ... الثانى من وجوه الرد أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر ، إذ ليس فى المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترْكُ العلامة له علامة ، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك .

٣ ـ الأصل عدم الزيادة : قال عند الكلام على ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة[٣] : وزعم المازنى أن النون والألف والياء المشار إليها حروف تدل على أحوال الفاعل ، كالتاء من فَعَلتْ ، والفاعل مستكن كاستكنانه فى : زيد فَعَل ، وهند فعلت .

---

(١) ص ١ / ١٣ .

(٢) ص ١ / ٧٤ .

(٣) ص ١ / ١٢٣ .

وما زعمه غير صحيح ، وإنما هى أسماء أسند الفعل إليها ، ودلت على مسمياتها ، كدلالة النون والألف من : فعلنا ، والتاء من : فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ ، ولأن المراد مفهوم بها ، والأصل عدم الزيادة .

٤ ـ **اجتماع مرفوعين بفعل واحد لا يجوز** : قال عند الكلام على ياء المخاطبة[١] : ورُوى عن الأخفش أن ياء المخاطبة حرف يدل على تأنيث الفعل ، والفاعل مستكن كما هو مستكن فى نحو : هند فعلت . وهذا القول مردود أيضًا بما رَدّ قول المازنى ، وشىء آخر وهو أن الأخفش جعل ياء افعلى كتاء فَعَلْتْ ، فيقال له : لو كانت الياء كالتاء لساوتها فى الاجتماع مع ألف الاثنين ، فكان يقال : افعليا ، كما يقال فعلتا ، لكنهم امتنعوا من ذلك ، فعلم أن مانعهم كون ذلك مستلزما اجتماع مرفوعين بفعل واحد ، وذلك لا يجوز .

٥ ـ **الاستثقال يبيح التغيير** : عند الكلام على الأسماء الموصولة يقول[٢] : وقد استغنوا فى التثنية بقولهم : اللذان واللتان ، عن اللَّذِيَيْن واللّتِيَيْن ، فاعتبروا أخف اللغات وإن كانت أقل من الذى والتى ، وذلك أن المفرد أخف من المثنى ، وخفف جوازًا بحذف الياء ، فلما قصدوا التثنية وهى أثقل من الإفراد وأحوج إلى التخفيف التُزِم فيها من حذف الياء ما كان فى الإفراد جائزا . وجُوِّز تشديد النون عوضا من المحذوف ، ولما كان الحذف مستعملا فى الإفراد بوجه ما ، لم يكن التعويض لازما بل جائزا .

٦ ـ **لا يجمع بين عوض ومعوض منه** : عند الكلام على المجموع بالألف والتاء يقول[٣] : وزعم أبو على أن قول من قال : سمعت لغاتَهم ، بالفتح لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رد لامه فقلب ألفا . وهذا الذى ذهب إليه مردود من أربعة أوجه : أحدها : أن جمعية لغات فى غير « سمعت لغاتهم » ثابتة بإجماع ، **والأصل عدم الاشتراك** ، **سيما** بين إفراد وجمع .

---

(١) ص ١ / ١٢٤ .
(٢) ص ١ / ١٩١ .
(٣) ص ١ / ٨٨ .

الثانى أن التاء فى هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة ، فلو ردت لكان ذلك جمعا بين عوض ومعوض منه وذلك ممنوع .

٧ ـ **من الفرع ما يفوق الأصل** : عند الكلام على السين وسوف يقول[١] : وقال بعضهم : لو كانت السين فرع سوف كسف وسو لكانت أقل استعمالا منها لأنها أبعد من الأصل وهما أقرب إليه إذ الحذف فيهما أقل ، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع ، والفرع الأقرب أحق بها من الأبعد .

قلت : هذا تعليل ضعيف ، لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كنعم وبئس فإنهما فرعا نَعِم وبَئِسَ ، وهما أكثر استعمالا ، وكأخ وأب المنقوصين فإنهما فرعا المقصورين ، والمنقوصان أكثر استعمالا ، وأمثال ذلك كثيرة . وإذا جاز أن يفوق فرع أصلا بكثرة الاستعمال ، فأن يفوق فرع فرعا أولى .

٨ ـ **العلامة اللفظية مرجحة على المعنوية**[٢] : ولذا حكم على وَشْكان وبُطْآن بالاسمية مع موافقتهما لوشك وبَطُؤ فى المعنى ، وحكم على عسى بالفعلية لاتصالها بضمير الرفع البارز ، وتاء التأنيث الساكنة ، مع موافقتها لعل فى المعنى . وأمثال ذلك كثيرة .

ومن أصوله كذلك :

إلحاق النظير بنظيره أولى[٣] .

مالا يوقع فى لبس أولى مما يوقع فيه[٤] .

الحمل على الأكثر وعلى المجمع عليه وعلى المقطوع به أولى[٥] .

الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع[٦] .

---

(١) ص ١ / ٢٦ .

(٢) ص ١ / ١٣ .

(٣) ص ١ / ٢٢٦ ، ٢٤٢ ، ٢٥٧ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٠٩ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ٢٩٦ ، ٢٩٨ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٢٨٣ .

مالا يحوج إلى تقدير أولى مما يحوج إليه[1] .

ومن الأصول التى مرت بك فيما ذكرناه :

حذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه .

حذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف مالا يؤمن بحذفه حذف .

تغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير .

الأصل عدم الاشتراك .

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٢ .

العلة عند ابن مالك

لقد اهتم ابن مالك بالعلة اهتماما كبيرا ، فكل ما يذكره من أحكام ، وكل ما يتجه إلى تأييده من قواعد له علته التى تقتضيه ، وله سببه الذى يوجبه ، فلكى تكون القواعد صحيحة مقبولة لابد أن تكون عللها مقنعة مسلمة :

١ ــ فتاء التأنيث الساكنة(١) علامة تميز الفعل الموضوع للمضى ... ولم تلحق فعل الأمر للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو : افعلى . ولا المضارع للاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو : هى تفعل . ولأنها ساكنة ، والمضارع يسكن للجزم ، فلو لحقته التقى فيه ساكنان . ولأن لحاقها للاسم أصل إذ مدلولها فيه بخلاف مدلولها إذا لحقت الفعل فإنه فى الفاعل ، وفتح ما قبلها فى الاسم لازم ، فوجب ذلك فى الفعل المفتوح الآخر وضعا وهو الماضى .

٢ ــ ويعلل لإعراب الاسم والفعل المضارع فيقول(٢) : والثانى من الضربين ــ أى النوع الثانى من المعانى ــ ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وكون الفعل المضارع مأمورا به أو معطوفا أو علة أو مستأنفا ، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض ، والاسم والفعل المضارع شريكان فى قبول ذلك مع التركيب فاشتركا فى الإعراب ، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ، فجعل قبوله لها واجبا ، لأن الواجب لا محيص عنه ، والفعل المضارع وإن كان قابلا بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه نحو : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ... فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببى

---

(١) ص ١ / ١٦ .
(٢) ص ١ / ٣٤ .

إعراب الاسم وإعراب الفعل فى القوة والضعف ، فلهذا جعل الاسم أصلا والفعل المضارع فرعا .

والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ، ولام الابتداء ، ومجاراة المضارع اسم الفاعل فى الحركة والسكون ، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله ، بخلاف المشابهة التى اعتبرتها ، ولأن فى الفعل الماضى من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ، ولعلها أكمل ، فمن ذلك أن الماضى إذا ورد مجردا من قد كان مبهما من بُعْدِ الماضى وقربه ، وإذا اقترن بقَد فقد تخلص للقرب . فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس . وأما لام الابتداء ... » .

إلى آخر ما ذكره مما يؤيد تعليله ويضعف تعليل غيره .

٣ ــ وعندما يعرض لبناء الفعل المضارع إذا باشرته نون التوكيد يقول[1] : وإنما كان الأمر كذلك لأن المؤكد بالنون إنما بنى لتركيبه معها وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه ، وذلك منتف من يفعلانِّ وأخويه ، هذا مذهب المحققين . ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما للتركيب ، وإما لكون النون من خصائص الفعل ، فضعف بلحاقها شبه الاسم إذ لا قائل بغير ذلك . والثانى باطل لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل ، ولو كان ذلك مؤثرا لبنى المجزوم ، والمقرون بحرف التنفيس ، والمسند إلى ياء المخاطبة لأنها مساوية للمؤكد فى الاتصال بما يخص الفعل ، بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون ، لأن النون وإن لم يلق لفظها بالاسم فمعناها به لائق ، بخلاف لم وحرف التنفيس وياء المخاطبة فإنها غير لائقة بالاسم لفظا ومعنى ، فلو كان الموجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيا ، لأنها أمكن فى الاختصاص ، وفى عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما ...

٤ ــ وعند الكلام على تثنية المختلفين فى المعنى كعين ناظرة وعين نابعة يقول[2] :

---

(١) ص ١ / ٣٦ .

(٢) ص ١ / ٥٩ ، ٦٠ .

وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه ، والأصح الجواز ، لأن أصل التثنية والجمع العطف ، وهو فى القبيلين جائز باتفاق ، والعدول عنه اختصار ، وقد أوثر استعماله فى أحدهما فليجز فى الآخر قياسا ، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله ، إذ لا فرق بين قولنا : رأيت ضاربا ضربا ، وضاربا ضربة ، وبين قولنا : رأيت ضاربين ضربا وضربة .

وقال بعضهم اختصار التثنية كاختصار الخبر ، فكما جاز : زيد ضارب وعمرو ، فحذف خبر عمرو اكتفاء بخبر زيد لتوافقهما معنى ، كذلك جاز أن تقول : جاء الضاربان فى المتوافقين معنى . وكما لم يجز أن يقال : زيد ضارب وعمرو ، فنحذف خبر عمرو إذا خالف خبر زيد معنى وإن وافقه لفظا ، كذلك لا يجوز أن يقال : زيد وعمرو ضاربان ، مع مخالفة المعنى .

والجواب من وجوه : أحدها : أن حذف الخبر المخالف معنى لم يجز لأنه حذف بلا عوض فى اللفظ ولا دليل على معناه ، وأحد مفردى المثنى معوض عنه علامة التثنية ومقدور على الدلالة عليه بقرينة .

الثانى : أن ذكر عمرو فى المثال المذكور يوقع فى محذورين : أحدهما توهم المحذوف مماثلا للمذكور . والآخر توهم إلغاء ذكر عمرو ، والمثنى لا يتوهم فيه إلغاء .

الثالث : أن التخالف فى اللفظ لابد معه من تخالف المعنى ولم يمنع من التثنية ، فأن لا يمنع منها التخالف فى المعنى مع عدم التخالف فى اللفظ أحق وأولى ، وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنبارى ، واحتج بقوله ﷺ « الأيدى ثلاث فيد الله تعالى العليا ، ويد المعطى ، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة » ...

٥ ــ عند الكلام على « كِلا » يقول[١] : وقد أجرته كنانة مجرى المثنى مع الظاهر أيضا فيقولون : جاء كلا أخويك ، ومررت بكلىْ أخويك ، ورأيت كلىْ أخويك ، وهذه اللغة التى رواها الفراء مَعْزُوّةً إلى كنانة تبين صحة قول من جعل كلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة ، فإن القائل إن كلا معرب بحركة مقدرة يزعم أن

---

(١) ص ١ / ٦٧ ، ٦٨ .

انقلاب ألفه ياءً مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وإلى وعلى ، ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر فى لغة كنانة ، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف لدى وعلى وإلى مع الظاهر .

على أن مناسبة كلا للمثنى أقوى من مناسبتها للدى وعلى وإلى ، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما . وأيضا فإن تغير ألف كلا حادث عن تغيير عامل ، وتغير ألف لدى وإلى وعلى حادث بغير تغير عامل ، فتباينا ، وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر .

٦ – وعند الكلام على علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم يقول[١] : زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة ، وأن ترك العلامة له علامة ، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابا لحدوثه عن عامل ، وهذا ظاهر قول الجرمى واختيار ابن عصفور ، وهو مردود بوجوه ... » .

ويذكر ابن مالك أربعة أوجه يستدل بها على بطلان هذا الرأى ، تدل بوضوح على قوة عارضته وغزارة مادته ودقة فهمه ، وإحاطته بمسائل النحو إذ يعقد المقارنة ويجمع المتشابه ، فيقول فى دليله الرابع الذى ساقه[٢] : الرابع : أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع ، وقد أمكن فيما نحن بسبيله ، فلا عدول عنه ، وذلك إما بتقدير مغايرة الألف والواو فى نحو : عندى اثنان وعشرون ، للألف والواو فيهما قبل التركيب ، كما تقدر مغايرة الألف والواو والياء فى نحو : نعم الزيدان أنتما يا زيدان ، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون ، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما ، وكما تقدر ضمة « حيث » مرفوعا بعد تسمية امرأة به ، غير ضمته قبل التسمية به ، وضمة « يضربون » غير ضمة « يضرب » وفتحة : يا هند ابنة عاصم غير فتحة : يا هندا . وكسرة قمت أمس ، غير كسرة : قمت بالأمس . وكما تقدر ضمة فلك فى الجمع غير ضمته فى الإفراد ، وياء « بخاتى » مسمى به ، غير يائه منسوبا إليه ، ولهذا صرف فى النسب . وأمثال ذلك كثيرة .

---

(١) ص ١ / ٧٤ . .

(٢) ص ١ / ٧٤ .

٧ ــ وعند الكلام على « إيا » من الضمائر يرى أن اللواحق لها أسماء مضافة إليها موافقا رأى الخليل والأخفش والمازنى ، يقول[1] : ... وهى ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف ، هذا هو مذهب الخليل والأخفش والمازنى وهو الصحيح لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل : أحدها : أن الكاف فى « إياك » لو كانت حرفا كما هى فى « ذلك » لاستعملت على وجهين : مجردة من لام ، وتالية لها ، كما استعملت مع « ذا » و « هنا » ولحاقها مع « إيا » أولى لأنها ترفع توهم الإضافة ، فإن ذهاب الوهم إليها مع « إيا » أمكن منه مع « ذا » لأن « إيا » قد يليها غير الكاف ، ولذا لم يختلف فى حرفية كاف « ذلك » بخلاف كاف « إياك » .

الثانى : أنها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم فى الجمع كما جاز تجريدها مع « ذا » كقوله تعالى ﴿ فما جزاء من يفعل ذلك منكم ﴾ و ﴿ ذلك خير لكم وأطهر ﴾ .

الثالث : أنه لو كانت اللواحق « بإيا » حروفا لم يحتج إلى الياء فى « إياى » كما لم يحتج إلى التاء المضمومة فى « أنا » .

الرابع : أن غير الكاف من لواحق « إيا » مجمع على اسميته مع غير « إيا » مختلف فى اسميته معها ، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجرى الجميع على سنن واحد .

الخامس : أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد ، وفى القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك ، فوجب المصير إليه .

السادس : أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب : وروى : فإياه وإيا السوءات . وهذا مستند قوى لأنه بنقل العدل بعبارتين صحيحتى المعنى ...

ثم يفترض اعتراضا على الإضافة ويرد الاعتراض ويثبت صحة ما ذهب إليه .

---

(١) ص ١ / ١٤٥ .

٨ – وعند الكلام على « أل » يقول[١] : ومن الأعلام التى قارن وضعها وجودُ الألف واللام الله تعالى المنفرد به ، وليس أصله الإله كما زعم الأكثرون بل هو علم دال على الإله الحق دلالة جامعة لمعانى الأسماء الحسنى كلها ، ما علم منها وما لم يعلم ، ولذلك يقال : كل اسم سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله ، ولا ينعكس ، ولو لم يُرَدّ على من زعم أن أصل الله الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا ؛ لأن الله والإله مختلفان فى اللفظ والمعنى ، أما فى اللفظ ... وأما فى المعنى ...

ثم مراد من زعم أن أصل الله الإله لا يخلو من أحد أمرين : أحدهما ... والثانى ... فالأول باطل ؛ لأن حاصله ادعاء حذف فاء بلا سبب ولا مشابهة ذى سبب ... وقولى بلا سبب تنبيه على أن الفاء قد تحذف بسبب كحذف واو عدة ...

فإن قيل : قد حذفت الفاء بلا سبب فى الناس ، فإن أصله أناس .... قلنا : لوصح كون الناس مفرعا على أناس لم يجز أن يحمل عليه غيره ، لأن الحمل عليه زيادة فى الشذوذ ، وتكثر من مخالفة الأصل دون سبب يلجىء إلى ذلك ، فكيف والصحيح أن ناسا وأناسا لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفين ، إحداهما أنس ، والأخرى نوس ، كما أن ألوقة ولوقة من مادتين مختلفتين ... وكما أن أوقية ووقية بمعنى واحد وأحدهما من أوق والآخر من وقى ... وأما ادعاء نقل حركة همزة الإله إلى اللام فأحق بالبطلان ، لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه : أحدها ..... » .

وهكذا يتابع ابن مالك مناقشة الرأى ويستدل على بطلانه ، ويعقد المقارنات ، ويذكر المتشابهات ، وينتهى إلى ما أراد إثباته فى استدلال قوى وتعليل واضح جلى .

٩ – ولكنه أحيانا لا يجد علة يسوقها للحكم الذى يتحدث عنه فيقول[٢] : ولا علة لذلك إلا مجرد الاتباع لما صح من السماع .

---

(١) ص ١ / ١٧٧–١٧٩ .

(٢) ص ١ / ١٨٣ .

١٠ ــ وأحيانا تكون العلة غير متناسبة مع ما نلحظه فى كتابه من قدرة على التعليل وقوة فى الاستدلال فنحس أن العلة ضعيفة لا تقدر وحدها على إثبات ما هى مسوقة لإثباته ، من ذلك ما ذكره فى إعراب الأسماء الستة بالحروف ، فبعد أن ذكر الآراء المختلفة ، وأيد منها ما ارتضاه واستدل عليه يقول[١] : مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده ، لأنهما فرعان على الواحد ، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه ، فإذا سبق مثله فى الآحاد أمِن من استبعاد ، ولم يحد عن المعتاد .

والحق أنه لا استبعاد ولا حيدة ، لأن المثنى والجمع إذا كانا فرعى المفرد كان من الطبيعى أن ينفردا بإعراب خاص بهما ، فإذا كانت الحركات التى هى أصل الإعراب للمفرد الذى هو أصل الأسماء ، لم يكن غريبا أن تكون الحروف التى هى فرع فى الإعراب لغير المفرد الذى هو فرع على المفرد . هذا إذا كانت الأمور تسير وفقا للتقسيم العقلى ، وتطبيقا لقوانين ثابتة لا خروج عنها ولا شذوذ .

ولكن أمر النحو ليس كذلك ، فليست قواعده نظريات طبيعية توضع بالتجربة وتحلل فى معامل الاختبار ، ولكنها ملاحظة لما قاله العرب ، واتباع لما سار عليه معظمهم فى النطق ، ومحاولة تعليل ما سار على نمط واحد ، واطرد مجيئه على هيئة خاصة . فإذا جاءت الأسماء الستة مخالفة لما اطرد فى المفرد كانت شاذة فى ذلك ، وكان النظر إليها على هذا الأساس أدعى إلى القبول وأقرب إلى التيسير .

أما تلمس علل أو أسباب لا تخلو من تكلف وإغراق ففيه انحراف عن المقصود بالنحو وميل به إلى التعقيد الذى يجب أن يخلص منه ، وأن تنقى صفحته من شوائبه .

وعند الكلام على انفراد الاسم بالجر والفعل بالجزم يقول[٢] : لما كان الاسم فى

---

(١) ص ١ / ٤٣ .
(٢) ص ١ / ٣٩ .

الإعراب أصلا للفعل ، كانت عوامله أصلا لعوامله ، فقبل رافع الاسم وناصبه أن يفرع عليهما ، لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر . بخلاف عامل الجر فإنه غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به من فعل أو ما يقوم مقامه ، فموضع المجرور نصب بما يتعلق به الجار ، ولذلك إذا حذف نصب معموله ، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف ، وربما اختير النصب ، فشارك المضارع الاسم فى الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال ، وإمكان التفريع عليهما . وضعف عامل الجر ؛ لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه ، فانفرد به الاسم ، وجعل جزم الفعل عوضا مما فاته من المشاركة فى الجر ، فانفرد به ، ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل ، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق بغيره ، والجر راجح بكونه ثبوتا ، بخلاف الجزم فإنه يحذف حركة أو حرف فتعادلا بذلك .

وهذا أيضا تعليل غير مسلم ، ذلك أن الإعراب أصل فى الاسم فرع فى الفعل كما يقول ، وكان مقتضى هذه الأصالة أن يكون للاسم ميزة فى الإعراب على الفعل ، ولم يكن ضروريا أن يساويه الفعل فيكون له ثلاثة أوجه من الإعراب . وإذا كان كل منهما قد أخذ ثلاثة أوجه من الإعراب فعلا لم يكن من الضرورى التماس علة لذلك ، وإنما كان يكفى أن يقال إن ذلك هو ما استعملته العرب وجرى على ألسنتها .

وعند الكلام على النكرة والمعرفة يقول[1] : « من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه » . ولذا اكتفى بتعداد المعارف ، وهو اتجاه غير قوى كما ترى .

١١ ــ وأحيانا تكون العلل التى يسوقها متعارضة ، وتكون النتائج تبعًا لذلك مختلفة ، فهو عندما يتحدث عن الأسماء الستة يعرض الآراء التى ذكرت فى إعرابها يقول[2] : « فى إعراب هذه الأسماء خلاف : فمن النحويين من زعم أن

---

(١) ص ١ / ١١٥ .

(٢) ص ١ / ٤٣ من هذا الكتاب .

إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة ، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات ، والحركات قبلها هى الإعراب .

ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معا .

ومنهم من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها ، فسلمت الواو فى الرفع لوجود التجانس ، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال .

ومنهم من جعل إعرابها منويا فى حروف المد ، وما قبلها حركات إتباع مدلول بها على الإعراب المنوى . وسيأتى الكلام على هذا الوجه .

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ، لأن الإعراب إنما جىء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة . ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف ؛ لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة أصلا كان أو زائدا . مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة ، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده ، لأنهما فرعان على الواحد ، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه ، فإذا سبق مثله فى الآحاد أمن من استبعاد ، ولم يحد عن المعتاد » .

وبهذا نطمئن إلى ما اتجه إليه من أن الحروف هى علامات الإعراب .

ولكنه يعود بعد ذلك ليقوى الرأى الرابع الذى ذكره ويرى أن يصار إليه وأن يقتصر القول عليه ، يقول[1] : وفى امرئ وابنم أيضا لغتان : إحداهما فتح راء امرأ ، ونون ابنم مطلقا . والثانية إتباعهما الهمزة والميم فى حركات الإعراب ، وهذه أفصح اللغتين .

ونحوهما فوك وأخواته عند سيبويه وأبى على ، وهو مذهب قوى من جهة القياس . لأن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه ، وقد أمكن ذلك فى هذه الأسماء فوجب المصير

---

(١) ص ١ / ٤٨ ، ٤٩ من هذا الكتاب .

إليه ، واقتصر القول عليه . وإذا كان التقدير مرعيا فى المقصور نحو : جاء الفتى ، وفى المحكى كقولك : من زيدا ؟ لقائل : رأيت زيدا . وفى المتبع كقراءة بعضهم ﴿الحمدِ لله﴾ وكقولهم: واغلام زيداه، مع عدم ظاهر تابع للمقدر، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى ، وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه .

ولهذا القول مرجح آخر وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقولك : أبو جاد هواز ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها فى التوقف على عامل ، وفى عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك » .

وهكذا يكون كلا الرأيين راجحا ، وكأنما الأمر لا يعدو أن يكون إظهار المقدرة على المناقشة والحجاج ، والتمكن من سوق الأدلة لترجيح الرأى وإثبات المراد .

المصطلحات النحوية عند ابن مالك

جاء ابن مالك وقد استقرت أبواب النحو ومصطلحاته فلم يكن هناك مجال كبير لتغيير فى الأسماء والمصطلحات ، ولكن المجال كان واسعا لترجيح مصطلح بصرى أو كوفى باستعماله وإيثاره ، أو لارتضاء المصطلحين معا واستعمالهما ، وهذا ما يشاهد واضحا فى الكتاب الذى بين أيدينا ، فهو أحيانا يستعمل المصطلح البصرى ، وأحيانا يستعمل المصطلح الكوفى ، وأحيانا يستعمل المصطلحين جميعا .

ولكنا نراه فى بعض الحالات يستعمل مصطلحا جديدا جرى النحاة على استعمال غيره كما يقول عند الكلام على الضمير[1] : « فمنه واجب الخفاء وهو المرفوع بالمضارع ذى الهمزة ... الواجب الخفاء هو الذى لا يزال مستكنا ولا يغنى عنه ظاهر ولا مضمر بارز ...

ومنه جائز الخفاء وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة ... الجائز الخفاء هو الذى يخلفه ظاهر أو مضمر بارز » ...

---

(١) ص ١ / ١٢٠ ، ١٢١ .

وهذان النوعان هما المعروفان بالمستتر وجوبا والمستتر جوازا .

وأحيانا يستعمل المصطلح الذى استعمله غيره ولكنه يفسره تفسيرا مغايرا لتفسير النحاة ، ومن ذلك لفظ « الضرورة » فأكثر النحاة على أن الضرورة هى ما ورد فى الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن له مندوحة عنه ، أما ابن مالك فيرى أن الضرورة هى ما ورد فى الشعر وليس للشاعر عنه مندوحة أما ما يمكن أن يحل غيره محله مع سلامة النظم والمعنى فليس ضرورة ، فعند الكلام على الضمير الواقع خبرًا لكان أو إحدى أخواتها يقول[1] : فرجح الاتصال لأنه أكثر فى الاستعمال ، ومن الوارد من ذلك فى النظم دون ضرورة قول الشاعر :

كم ليث اغتر بى ذا أشبل غرثت   فكاننى أعظم الليثين إقداما

فقال : فكاننى ، مع تمكنه أن يقول : فكنته أعظم ....

وعند الكلام على الموصولات الاسمية المشتركة يذكر « أل » ويذكر أنها تدخل على الفعل المضارع[2] مثل قول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته   ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

وقول الآخر :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا   إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

وقول الثالث :

ما كاليروحُ ويغدو لاهيا مَرحا   مشمرا يستديم الحزم ذو رشد

وقول الرابع :

وليس اليرى للخل مثل الذى يرى   له الخل أهلا أن يعد خليلا

... وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ، لتمكن قائل الأول أن يقول :

---

(١) ص ١ / ١٥٤ .

(٢) ص ١ / ٢٠١ ، ٢٠٢ .

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

ولتمكن قائل الثانى من أن يقول :

إلى ربنا صوت الحمار يجدع

ولتمكن الثالث من أن يقول : ما من يروح .

ولتمكن الرابع من أن يقول : وما من يرى .

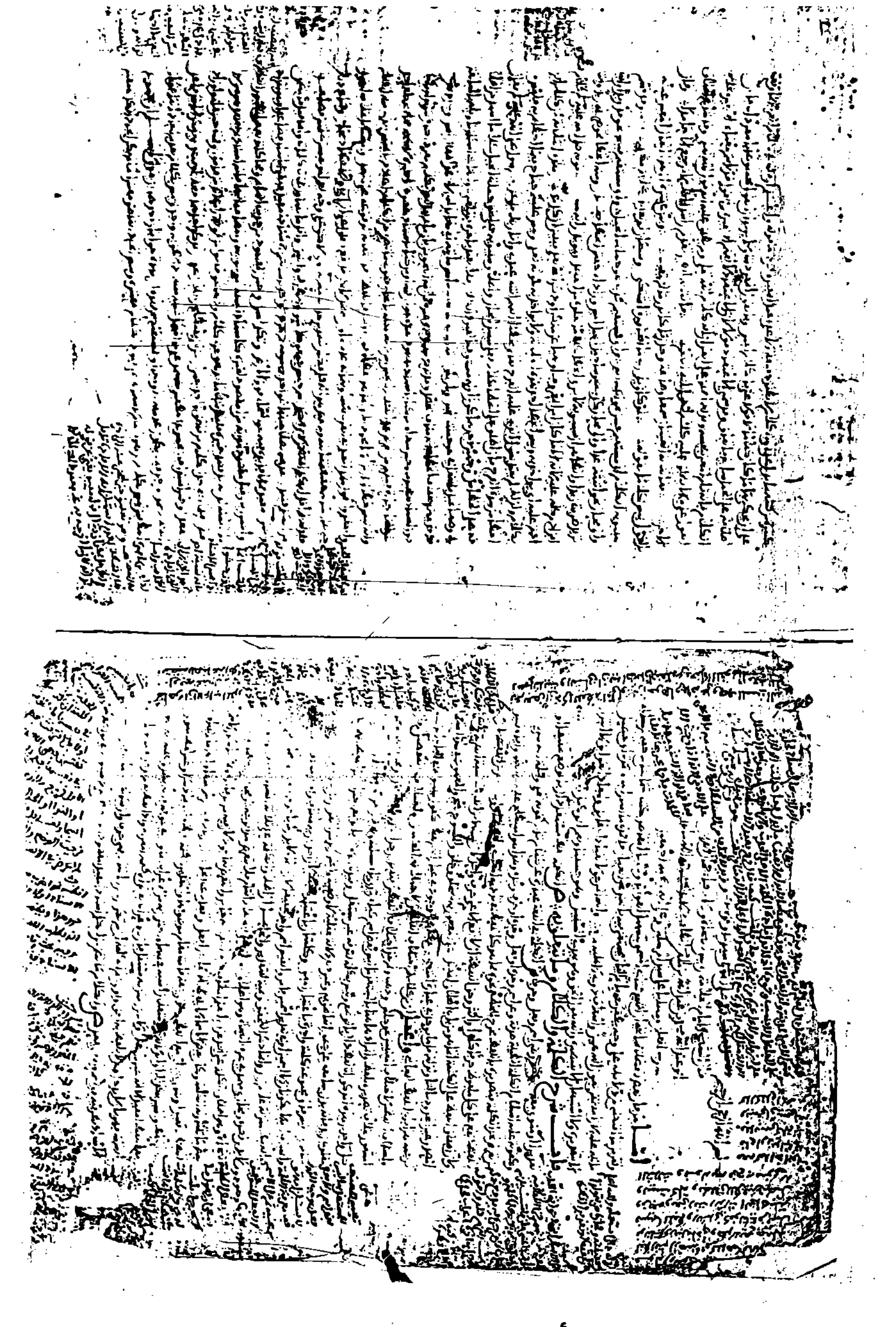
فإذالم يفعلوا ذلك مع استطاعته ، ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار . وأيضا فمقتضى النظر وصل الألف واللام ، إذ هما من الموصولات الاسمية ، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف ، فمنعوها ذلك حملا على المعرِّفة لأنها مثلها فى اللفظ ، وجعلوا صلتها ما هو جملة فى المعنى ومفرد فى اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه ، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات ، ثم كان فى التزام ذلك إيهام أن الألف واللام معرفة لا اسم موصول ، فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع ، فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب ، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه ، وكشف ما لا يصلح خفاؤه ، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار ، ولذلك لم يقل فى أشعارهم كما قل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر ... وبظرف ... » .

وقد وُفِّى هذا الموضوع حقه بذكر ما آثره من مصطلحات البصريين ، أو من مصطلحات الكوفيين ، وما ارتضاه منهما جميعا فى « نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة » فلا حاجة إلى الإكثار فيه هنا .

بسم الله الرحمن الرحيم
ملك الله تعالى بفضله وكرمه
محمد محمود بن التلاميد
التركزي هذا الكتاب
بالجامع الأزهر ثم وقفه
على عصبته وقفاً مستقلاً
فمن بدله فإثمه عليه
غرة رجب عام ١٢٨٦

أول النسخة (ا)

صفحة العنوان



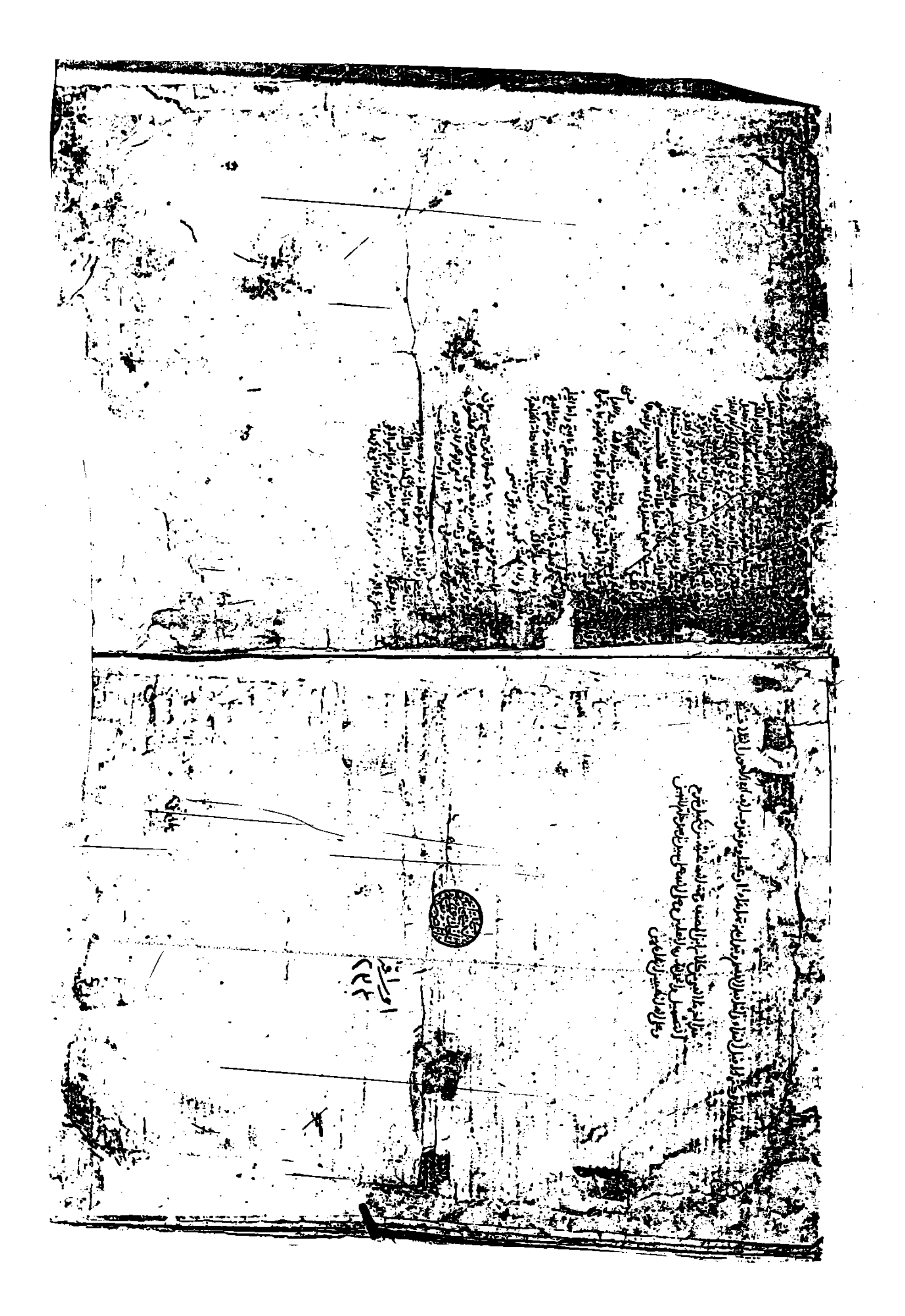
اللوحة الأولى من نسخة دار الكتب (ا)

أحوج منه إليه من غيره، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس: ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة
جلجل. فلا تردد في أن مراده أن يوم دارة جلجل مما دخلت فيه الأيام الأخر من الصلاح وانفرد [illegible] بمزية
وهذا أمر لا مستند له [illegible] فلا سبيل إلى إلحاق لا سيما بأدوات الاستثناء وإن ثبت هذا فلتعلم أن لا من لا سيما هي
العاملة عمل إن، وسي اسمها وهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة لأنه مثل معنى وحكما وما بعده زائد أو [illegible] فيما
ومعنى الرفع أن يرتفع [illegible] على أنه خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ وخبره صلة ما، وحسن حذف صدر الصلة ما حصل من الا
ستطالة بذكر دارة جلجل، ويجوز أن تجعل ما عوضا من المضاف إليه ويوما منصوبا على التمييز كما كان ينتصب
بعد مثل مضاف إليه كقولهم إن لنا مثله يوما وكقولهم على التمرة مثلها زبدا. أشار إلى هذا الوجه الفارسي وابن جني
أبو علي الشلوبين [illegible] كل ما وقع بعد لا سيما من صالح للتمييز، ويجوز أن يجعل يوما من البيت المذكور منصوبا
على الظرف ويكون صلة لما [illegible] دارة جلجل صفة ليوما أو متعلقا به لما فيه من معنى الاستقرار، ويجوز أن يجعل بدارة
جلجل صلة ما، ويوما منصوب بما فيه من معنى الاستقرار [illegible] المذكورة وقد توصل بظرف كقولك يعجبني الاعتكاف
ولا سيما عند الكعبة والتهجد ولا سيما في السحر، وقد توصل بجملة فعلية كقولك يعجبني كلامك لا سيما [illegible]
فمن الأول قول الشاعر: يسر الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من في خير [illegible] ومن الثاني قوله
ميل النفس إلى الحمد لا سيما بنيله من ذي إجلال الرضى. وقد يخفف لا سيما كقول الشاعر: فه بالعقود
وبالأيمان لا سيما عقد وفاء به من أعظم القرب. وقد يقال لا سوا ما بمعنى لا سيما

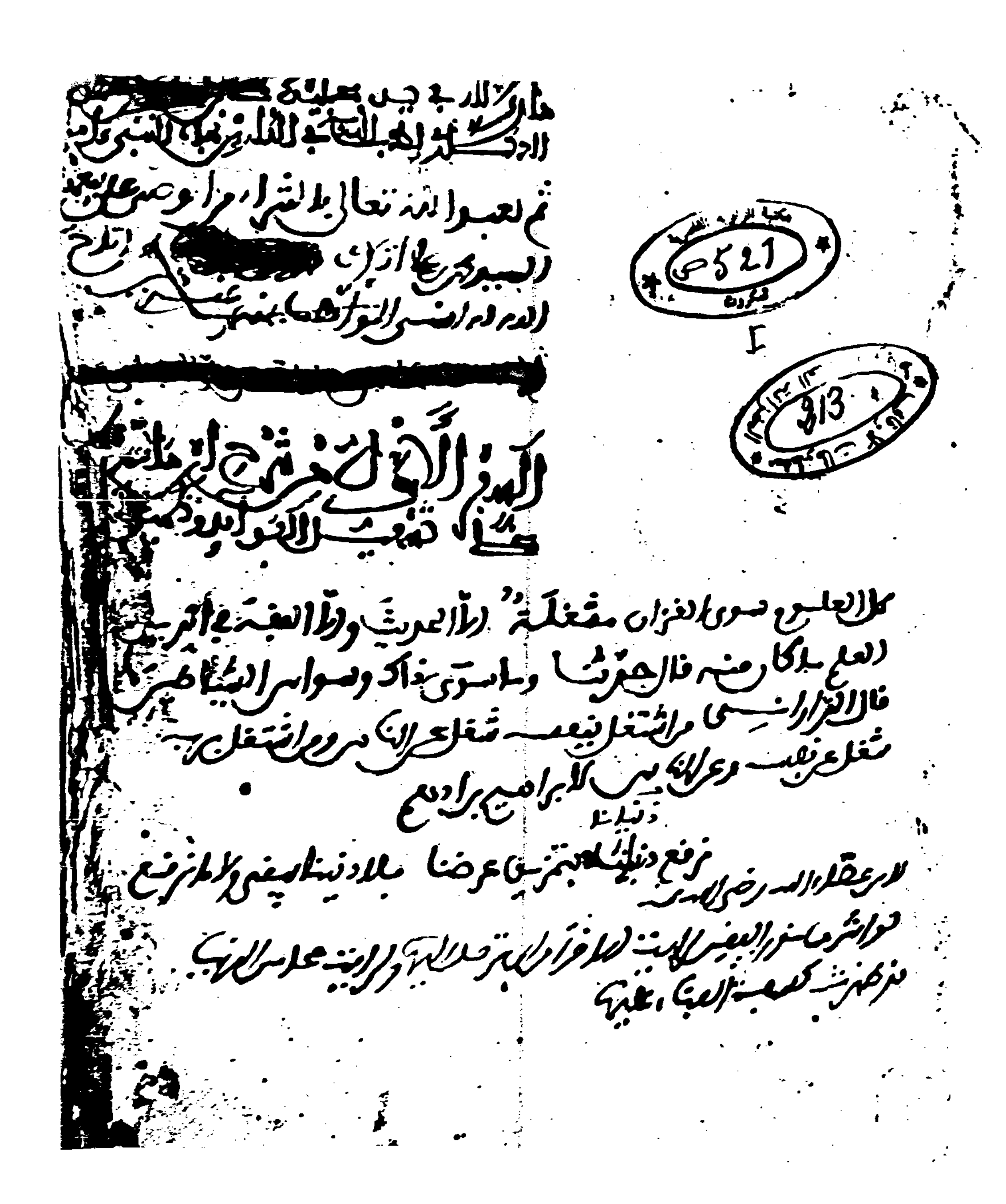
كمل السفر الأول من شرح تسهيل الفوائد
لمصنفه جمال الدين بن مالك رحمة الله
عليه وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

آخر الجزء الأول من نسخة دار الكتب (ا)

اللوحة الأولى من الجزء الثاني من نسخة دار الكتب (ا)



اللوحة الأخيرة من نسخة دار الكتب (ا)



لوحة العنوان – الخزانة العامة بالرباط (ب)



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله

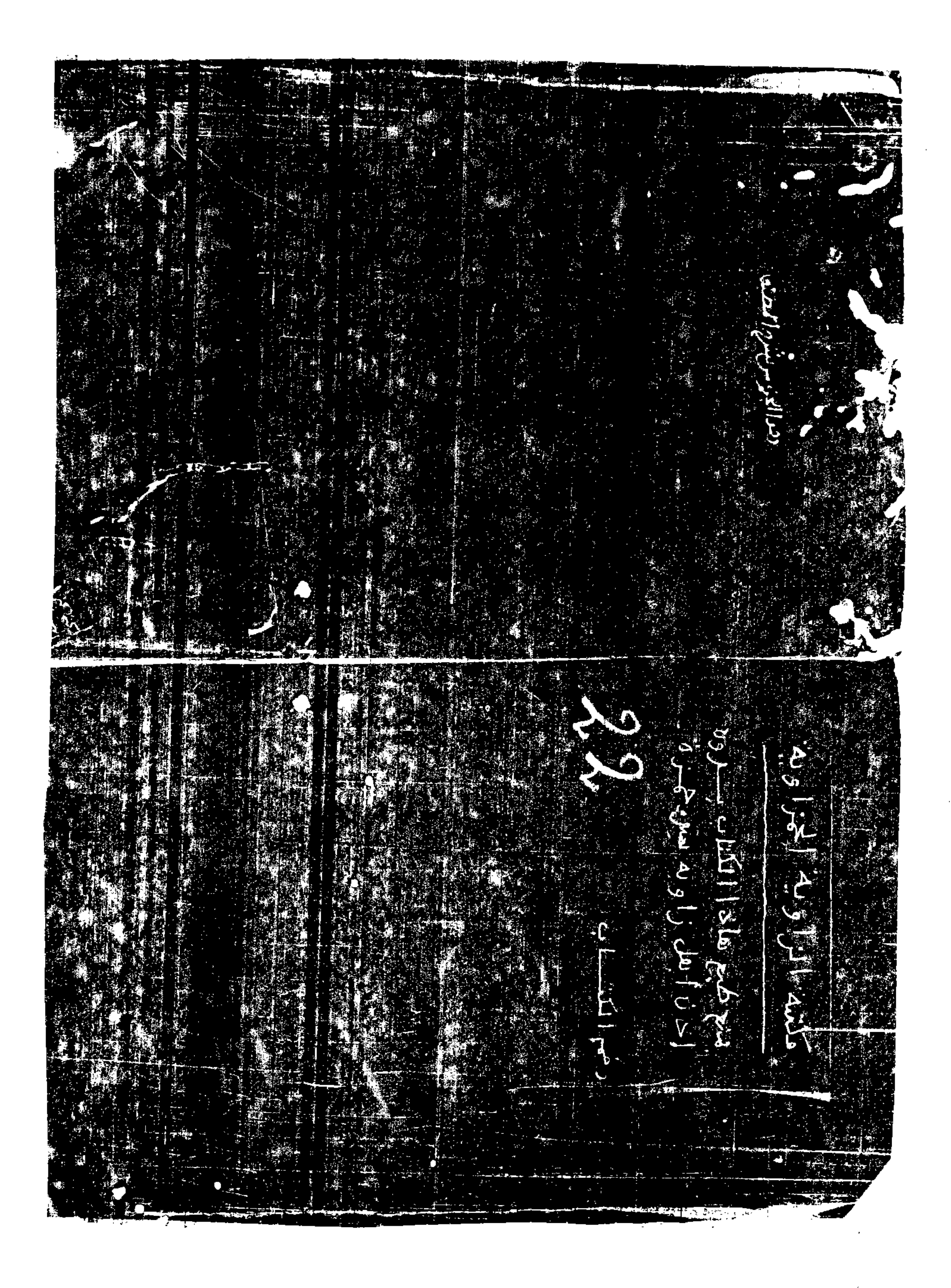
قال الشيخ الإمام العلامة

جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك

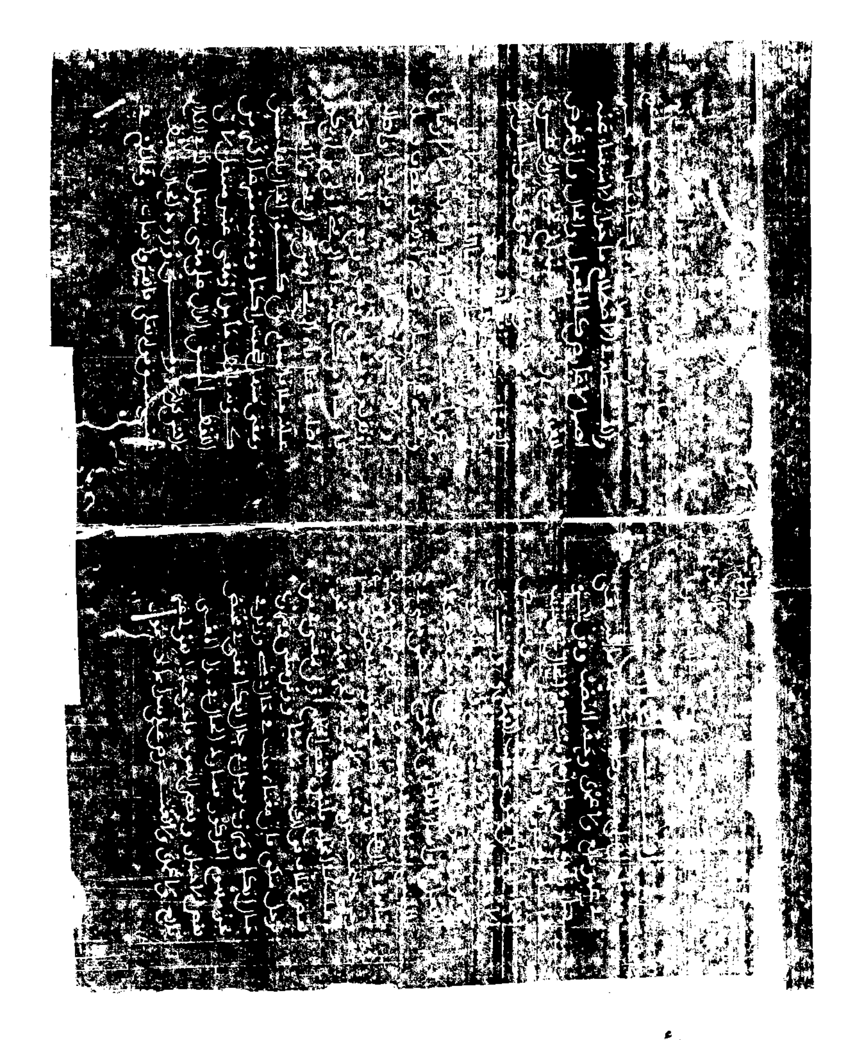
باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

اللوحة الأولى من نسخة الخزانة العامة بالرباط (ب)

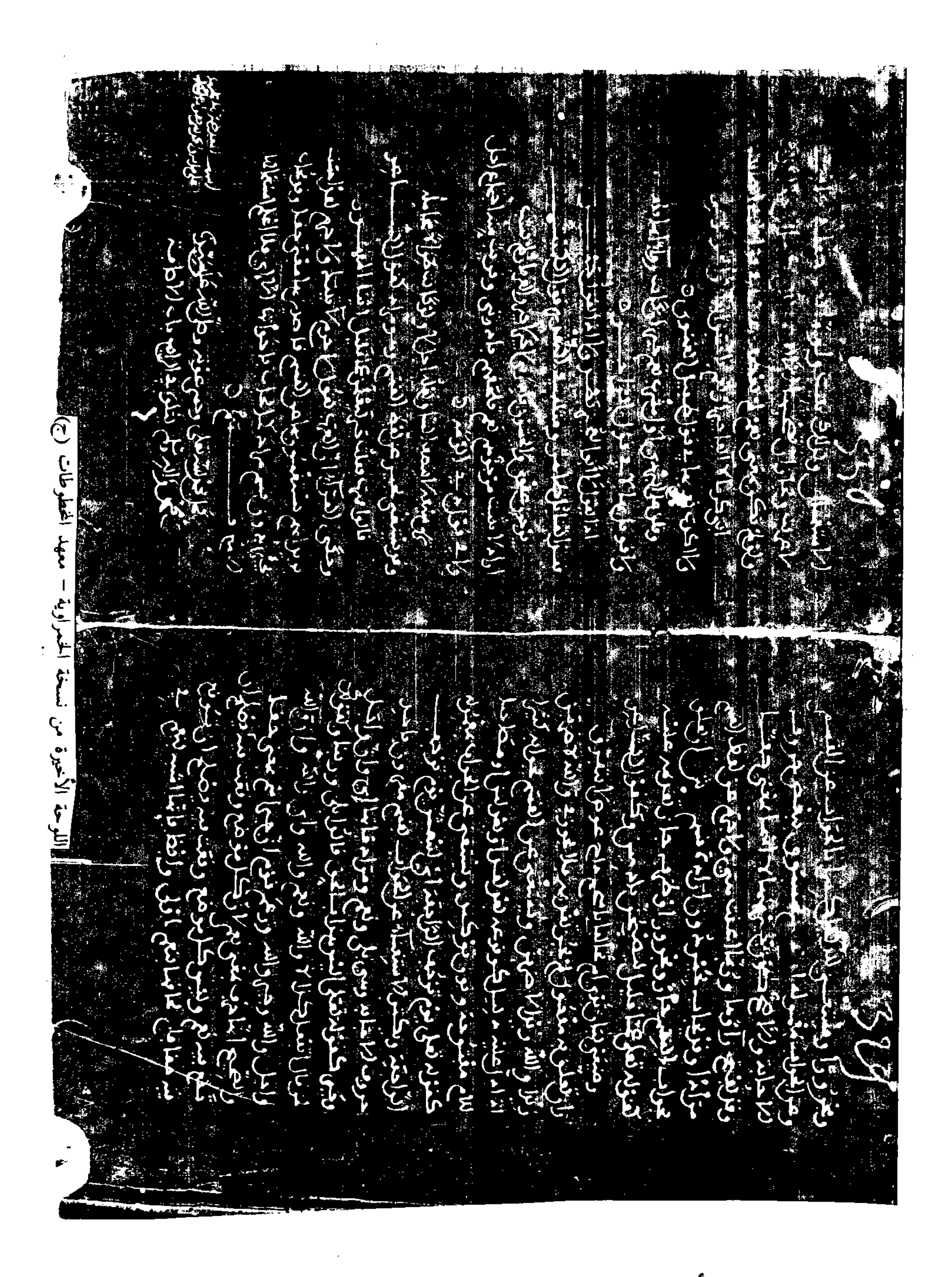
اللوحة الأخيرة من نسخة الخزانة العامة بالرباط (ب)



لوحة العنوان من نسخة الحمزاوية – معهد المخطوطات (ج)



اللوحة الأولى من نسخة الخمراوية – معهد المخطوطات (ج)



اللوحة الأخيرة من نسخة الخمراوية – معهد المخطوطات (ج)



شرح التسهيل

لابن مالك

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي

« ٦٠٠ - ٦٧٢ هـ »

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن السيد

الدكتور محمد بدوي المختون

الجزء الثاني

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة


شرح التسهيل
لابن مالك



باب الأحرف
الناصبة الاسم الرافعة الخبر

ص : وهى : إنّ للتوكيد ، ولكنّ للاستدراك ، وكأنّ للتشبيه ، وللتحقيق أيضا على رأى ، وليت للتمنى ، ولعل للترجى والإشفاق والتعليل والاستفهام . ولهن شَبَه بكان الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسا ، ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر ، تنبيها على الفرعية ، ولأن معانيها فى الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابهما .

ويجوز نصبهما بليت عند الفراء ، وبالخمسة عند بعض أصحابه ، وما استشهد به محمول على الحال . أو على إضمار فعل ، وهو رأى الكسائى .

ش : اعتبار الأصل يقتضى كون أحرف هذا الباب خمسة لا ستة كما يقول أكثر المصنفين ، ويكملون الستة بأنّ المفتوحة ، ولا حاجة إلى ذلك ، فإنها فرع المكسورة ، وسأبين / ذلك إن شاء الله تعالى . ومتبوعى فيما اعتبرته سيبويه ، فإنه قال[1] : هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده » . وكذا قال المبرد فى المقتضب[2] ، وابن السراج فى الأصول[3] . ولو قال : باب الأحرف ، لكان أولى من قوله : باب الحروف ، لأن أحرفا جمع قلة ، وحروفا جمع كثرة ، والموضع موضع قلة ، ألا أن كل واحد من جمع القلة والكثرة قد يقع موقع الآخر ، ومنه قول تعالى[4] : ﴿ والمطلقات يتربصْن بأنفسهن ثلاثة قُروء ﴾ . وقد قيل : إن المسوغ لوقوع قروء موقع أقراء اختلاف عوائد النساء ،

٦٥/ب

---

(١) الكتاب : ١٣١/٢ .

(٢) المقتضب : ١٠٧/٤ .

(٣) الأصول لابن السراج ٢٢٩/١ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .

وباعتبار هذا يلزم حصول الكثرة ، وكذا ما قال سيبويه يحمل على أنه ملحوظ به ما يعرض لإنّ من فتح همزتها ، ومن تخفيف نونها فى الحالين ، ومن تخفيف نون كأن : وما يستعمل فى لعل من لغات .

فإن قيل : إذا كان تفريع أنّ سببا لعدم الاعتداد بها ، فينبغى ألا يعتبر بكأنّ ، فإن أصل : كأنّ زيدا أسد ، إنّ زيدا كالأسد .

فالجواب : أن أصل كأن منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به ، بخلاف أن فليس أصلها منسوخا ، بدلالة جواز العطف بعدها على معنى الابتداء ، كما يعطف عليه بعد المكسورة ، فاعتبرت فرعية أن لذلك دون كأن .

وقد قرنْتُ كل واحد من هذه الأحرف بمعناه ، فمعنى إنّ التوكيد ، ولذلك أجيب بها القسم نحو : والله إنك لفطن .

ومعنى لكن الاستدراك . ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ، نحو[1] : ﴿ فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ﴾ .

وكأن للتشبيه المؤكد نحو : كأن زيدا أسد ، فإن أصله : إن زيدا كالأسد ، فقدمت الكاف ، وفتحت الهمزة ، وصار الحرفان حرفا واحدا مدلولا به على التشبيه والتوكيد . وزعم بعضهم أن كأن قد تكون للتحقيق دون تشبيه ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[2] :

وأصبحَ بطنُ مكة مُقْشَعِرًّا ... كأنّ الأرض ليس بها هشامُ

واستشهد أيضا بقول الآخر[3] :

كأنى حين أُمسى لا تُكلمنى ... ذو بُغية يبتغى ما ليس موجودًا

---

(١) سورة الأنفال ، آية : ١٧ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله الحارث بن خالد المخزومى ، الاشتقاق لابن دريد ص ١٠١ و ١٤٧ ، ومغنى اللبيب ١٦٣/١ ، وشرح شواهد المغنى ٥١٥/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٦٩/٤ ، وشعر الحارث بن خالد المخزومى . د / الجبورى ص ٩٢ – ٩٣ ، والدرر ١١١/١ .

(٣) البيت من البسيط ، نسب لعمر بن أبى ربيعة ، وليزيد بن الحكم الثقفى . الديوان ص ١٤٣ وروايته : كأنه يوم والمحتسب ١٥٥/٢ [وروايته : ... متيم يشتهى] ، وابن يعيش ٧٧/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٤٩/٦ . البغية : بضم الباء وكسرها ما ابتغيته .

والصحيح أن كأن لا يفارقها التشبيه ، ويخرج البيت الأول على أن هشاما وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه بسيره ، وأجود من هذا أن تجعل الكاف من كأن فى هذا الموضع كاف التعليل المرادفة اللام ، كأنه قال :

وأصبح بطن مكة مقشعرا لأن الأرض ليس بها هشام

وعلى هذا حمل قوله تعالى [١] : ﴿ ويكأنه لا يفلح الكافرون ﴾ . وأكثر ما تزاد الكاف بهذا المعنى مقرونة بما كقوله تعالى[٢] : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ . ومنه ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : كما أنه لا يعلم فغفر الله له ، وأما البيت الثانى فلا حجة فيه ، لأن التشبيه فيه يتبين بأدنى تأمل .

وكون ليت للتمنى ، ولعل للترجى ظاهر ، والفرق بينهما أن التمنى يكون فى الممكن وغير الممكن ، والرجاء لا يكون إلا فى الممكن .

وتكون لعل للإشفاق كقوله تعالى[٣] : ﴿ فلعلك باخِعٌ نفسَك ﴾ . وكقول الشاعر[٤] :

أتَوْنى فقالوا ياجميل تَبَدّلت بُثَينةُ أَبدالا فقلت لعلها
وعلّ حِبالا كنتُ أحكمتُ فتْلَها أُتيحَ لها واشٍ رفيقٌ فحلها

وتكون لعل أيضا للتعليل كقوله تعالى[٥] : « فقولا له قولا لَيِّنا لعله يتذكر أو يخشى ﴾ . وكقول الشاعر[٦] :

وقلتم لنا كُفُّوا الحروب لعلنا نكف ووثقتم لنا كل موثق
فلما كففنا الحرب كانت عهودُكم كلَمْع سَرَابٍ فى الملا متألق

قال الأخفش فى المعانى « لعله يتذكر » نحو قول الرجل لصاحبه : افرغ لعلنا

---

(١) سورة القصص ، آية : ٨٢ .
(٢) سورة البقرة ، آية : ١٩٨ .
(٣) سورة الكهف ، آية : ٦ .
(٤) البيتان من الطويل ، وهما لجميل يعاتب بثينة . ديوانه ص ١١٨ . والدرر ١/١١٣ .
(٥) سورة طه ، آية : ٤٤ ، وراجع معانى القرآن للأخفش ٢/٦٣١ .
(٦) البيتان من الطويل ، أمالى ابن الشجرى ، والحماسة البصرية ١/٢٥ ، ٢٦ ، غير منسوبين فيهما .

نتغدى ، والمعنى : لنتغدى . ويقول الرجل : اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك ، أى لتأخذه ، وهذا نصه .

وتكون لعل أيضا للاستفهام كقوله تعالى[1] : ﴿ وما يدريك لعله يَزّكّى ﴾ . وكقول النبى ﷺ لبعض الأنصار رضى الله عنهم وقد خرج إليه مستعجلا[2] : « لعلنا أعجلناك » .

وسبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة كان الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فاللزوم مخرج لما يدخل عليهما وعلى غيرهما كألا وأما الاستفتاحيتين ، والاستغناء بهما مخرج للولا ولوما الامتناعيتين ، ولإذا المفاجأة ، فإنهن يشبهن كان فى لزوم المبتدأ والخبر ، ويفارقنها بافتقار لولا ولوما إلى الجواب ، وافتقار إذا إلى كلام سابق .

وضم أكثر النحويين إلى المشابهة من الوجه المذكور المشابهة بسكون الوسط وفتح الآخر ، والصحيح عدم اعتبار ذلك ، إذ لو كان سكون الوسط معتبرا لم يعتد بلكن لأن وسطها متحرك ، ولو كان فتح الآخر معتبرا لزم إبطال / عمل إن وأن وكأن[3] عند التخفيف .

١/٦٦

وزاد الزجاجى فى المشابهة المعتبرة الاتصال بالضمائر المنصوبة ، وهذا عجيب ، فإن الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الأحرف إلا بعد استحقاق العمل ، فصح أن المعتبر من المشابهة ما اقتصرت على ذكره من لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما . إلا أن هذه الأحرف لما كانت فروع كان فى عمل الرفع والنصب ، قدم معهن عمل النصب على الرفع تنبيها على الفرعية ؛ لأن الأصل تقديم الرفع ، و لم يحتج إلى ذلك فى « ما » المحمولة على ليس لأن فرعيتها ثابتة بيّنة الثبوت لعدم اتفاق العرب على إعمالها ، وببطلان عملها عند نقض النفى بإلا ، أو تقدم الخبر ، أو وجود إنْ ، فاستغنت عن جعل عملها عكس عمل كان .

---

(١) سورة عبس ، آية : ٣ .

(٢) اللؤلؤ والمرجان ١/٨٠ رقم ١٩٦ : أخرجه البخارى فى ٤ – كتاب الوضوء ٣٤٠ باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين .

(٣) فى ب : ولكن .

وقيل : لما كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا فى الأخبار ، تنزلت منهن منزلة العمد من الأفعال ، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع ، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات ، فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب .

وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معا بليت ، ومن حجته على ذلك قول الشاعر(١) :

ليت الشبابَ هو الرجيعَ على الفتى والشيب كان هو البدى الأول

وأجاز بعض الكوفيين ذلك فى كل واحد من الخمسة ، ومن حجج صاحب هذا المذهب قول النبى ﷺ(٢) : « إن قعر جهنم لسبعين خريفا » . ومن حججه قول الشاعر(٣) :

إذا اسودّ جُنْحُ الليل فلْتأتِ ولتكُن خطاك خِفافا إنّ حُرَّاسَنا أسْدَا

ومنه قول الراجز(٤) :

إن العجوزَ خَبّةً جَرُوزا تأكُلُ كلَّ ليلة قفيزا

ومثله(٥) :

كأنّ أذْنَيه إذا تشوّفا قادمةً أو قلما محرفا

ولا حجة فى شىء من ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه . أما البيت الأول فيحمل على تقدير كان ، والأصل : ليت الشباب كان الرجيع ، فحذفت كان ، وأبرز الضمير ، وبقى النصب بعده دليلا ، ومثل هذا من الحذف ليس ببدع ، وقد

---

(١) البيت من الكامل ، نسبه للقطامى محقق المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٠٧ وذكره دون نسبة معانى القرآن للفراء ٣٥٢/٢ ، وابن الشجرى ٦٩/١ ، والجنى الدانى ص ٤٩٣ .

(٢) صحيح مسلم ٤٧٥/٦ ، ورياض الصالحين ص ١١٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله عمر بن أبى ربيعة . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٨٣/١ ، والدرر ١١١/١ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) الدرر ١١٢/١ . غير منسوب .

الخبة : الماكرة . الجروز : الأكول . القفيز : مكيال .

(٥) رجز ، نسب للعمانى محمد بن ذؤيب ، ولأبى نخيلة .

شرح أبيات مغنى اللبيب ١٧٧/٤ ، والدرر ١١٢/١ . تشوفا : نصبتا . محرفا : مقطوطا بانحراف .

روى عن الكسائى أنه كان يوجه هذا التوجيه فى كل موضع نصب[1] فيه بعد شىء من هذه الأحرف ، ويقوى ما ذهب إليه إظهار كـان بعد ليت وإن كثيرا[2] ، كقوله تعالى[3] : ﴿ يا ليتنى كنت معهم ﴾ و[4] : ﴿ يا ليتنى كنت ترابا ﴾ و[5] : ﴿ إن الله كان بكم رحيما ﴾ ، و[6] : ﴿ إن الله كان على كل شىء حسيبا ﴾ و[7] : ﴿ وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليما ﴾ و[8] : ﴿ إنك كنت بنا بصيرا ﴾ و[9] : ﴿ إنه كان بى حفيا ﴾ . فجاز إضمار كان هنا لكثرة إظهارها ، كما جاز ذلك فى : ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد . ويحمل الحديث على أن القعر فيه مصدر قَعَرت الشىء إذا بلغت قعره ، وهو اسم إن ، و « لسبعين خريفا » ظرف مخبر به ، لأن الاسم مصدر ، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيرا . ويقدر : إن حراسنا أسدا ، كأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسدا ، أو كانوا . وأما قول الراجز فمحمول على أن تأكل خبر إنّ ، وخبة جروزا حالان من فاعل تأكل ، ولا تكلف فى هذا التوجيه . وأما قول الآخر فمحمول على أن قادمة وقلما منصوبان بفعل مضمر ، والتقدير : كأن أذنيه إذا تشوفا يخلفان قادمة .

وزعم أبو محمد بن السيد أن لغة بعض العرب نصب خبر إن وأخواتها .

ص : وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف ، وربما دخلت إن على ما خبره نهى ، . وللجزأين من بعد دخولهن ما لهما مجردين ، لكن يجب هنا تأخير الخبر ، ما لم يكن ظرفا أو شبهه فيجوز توسيطه ، ولا يخص حذف الاسم

---

(١) فى الأصل رفع ، والتصويب من النسخة ب ص ١٦٣ .

(٢) العبارة فى الأصل : إظهار ليت وإن كثيرا بعد ليت ، وفيها اضطراب واضح .

(٣) سورة النساء ، آية : ٧٣ .

(٤) سورة النبأ ، آية : ٤٠ .

(٥) سورة النساء ، آية ٢٩ .

(٦) سورة النساء ، آية : ٨٦ .

(٧) سورة النساء ، آية : ١٢٧ .

(٨) سورة طه ، آية : ٣٥ .

(٩) سورة مريم ، آية : ٤٧ .

المفهوم معناه بالشعر ، وقلما يكون إلا ضمير الشأن ، وعليه يحمل[1] : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » لا على زيادة من ، خلافا للكسائى .

وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا ، خلافا لمن اشترط تنكير الاسم . وقد يسد مسده واو المصاحبة ، والحال ، والتزم الحذف فى « ليت شعرى » مُرْدَفا باستفهام .

وقد يخبر هنا ــ بشرط الإفادة ــ عن نكرة بنكرة أو بمعرفة ، ولا يجوز نحو : إن قائما الزيدان ، خلافا للأخفش والفراء . ولا نحو : ظننت قائما الزيدان ، خلافا للكوفيين .

ش : قد تقدم فى باب كان الإعلام بالمبتدآت التى تدخل عليها كان وأخواتها ، وبيان أن دام تشارك فى ذلك وتزيد بأنها لا تدخل على مبتدأ خبره مفرد طلبى ، فلذلك خصصتها بالإحالة عليها هنا فقلت : « وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف » فعلم بهذا أن هذه الأحرف لا تدخل على ما خبره جملة طلبية نحو . زيد هل قام ؟ وعمرو أكْرِمْه ، وخالد لا تهنه . ثم نبهت على ما شذ من دخول إن على ما خبره نهى كقول الشاعر[2] : / ٦٦/ ب

إنّ الذين قتلتُم أمسِ سيدَهـــم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

ثم أشرت إلى أن للجزأين من الأحوال والأقسام بعد دخول هذه الأحرف ما كان لهما قبل دخولهن . فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنى ، كذلك ينقسم مع إن وأخواتها نحو : إن العالم فاضل ، وإن العلم فضل . وكما انقسم الخبر فى باب الابتداء إلى الأقسام المتقدم ذكرها ثم ، كذلك ينقسم إليها فى هذا الباب . وكما استصحبت الأقسام تستصحب الأحوال والشروط ، ومن الشروط عود ضمير من

---

(١) القسطلانى ٥٧١/٨ ، وفى شواهد التوضيح ص ١٤٨ : أخرجه مسلم فى ٣٧ كتاب اللباس والزينة حديث ٩٨ .

(٢) البيت من البسيط . وقائله أبو مُكْعِت أخو بنى سعد بن مالك يخاطب به بنى سعد بن ثعلبة فى شأن غلام منهم قتلوه .

شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٢٩/٧ ، والدرر ١١٢/١ ــ ١١٣ .

الجملة المخبر بها ، ومن الأحوال جواز حذف الضمير لدليل ، كقول الشاعر[1] :

وإن الذى بينى وبينك لا يفى بأرض أبا عمرو لك الدهر شاكر

أراد : لا يفى به أو من أجله .

وقد تقدم بيان موجب تقديم منصوب هذا الباب وتأخير مرفوعه فلا يجوز الإخلال بمقتضاه . فإن كان الخبر ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه ، لأنه فى الحقيقة معمول الخبر ، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم الخبر ، إلا أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما ، فلذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه ، وبين كان واسمها وخبرها ، وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن ، نحو : أغدا تقول زيدا قائما . ولم يبطل عمل « ما » تقديمهما على اسمها ، نحو : ما غدا زيد راحلا . واغتفر تقديمهما على العامل المعنوى ، نحو : أكل يوم لك درهم ، وعلى المنفى بما ، نحو : قول الصحابة رضى الله عنهم[2] :

ونحن عن فضلك ما استغنينا

ولو عومل غيرهما معاملتهما فى ذلك لم يجز .

والأصل فى الظرف الذى يلى إنّ أو إحدى أخواتها أن يكون ملغًى ، أى غير قائم مقام الخبر ، نحو : إنّ عندك زيدا[3] مقيم ، وكقول الشاعر[4] :

فلا تَلْحَنِى فيها فإن بحُبِّها أخاك مصابُ القلب جَمٌّ بلابلُه

فأما القائم مقام الخبر فجدير بألا يليها لقيامه مقام ما لا يليها ولكن اغتفر إيلاؤه إياها التفاتا إلى الأصل .

وقد عاملوا الحال معاملة الظرف فأَوْلَوْها كأنّ ، ومنه قول الشاعر[5] :

---

(١) البيت من الطويل .

(٢) رجز نسب لعبد الله بن رواحة ، ولعامر بن الأكوع . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥١/٢ و ٢٥٢ . والدرر ٩٥/٢ .

(٣) فى ب : زيد .

(٤) البيت من الطويل. العينى ٣٠٩/٢ ، غير منسوب فيه ، وشرح المرادى ص ١٨٧ ، والدرر ١١٣/١ ، قال : لم أعثر على قائله .

(٥) البيت من الوافر ، وقائله أبو الغول الطهوى . مغنى اللبيب ٨٣/٢ ، وشرح المرادى ص ١٨٧ وشرح =

كأنّ وقد أتى حَوْل كَمِيل   أثافيها حمامات مثول

ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه ، ولا يخص ذلك بالشعر ، بل وقوعه فيه أكثر ، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره ، ومن وقوع ذلك فى غير الشعر قول بعضهم : إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، حكاه سيبويه عن الخليل[1] مريدا به : إنه بك زيدٌ مأخوذ ، وعليه يحمل قوله ﷺ[2] : « إنّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » . هكذا رواه الثقات بالرفع . وحمله الكسائى على زيادة من ، وجعل أشد الناس اسما ، والمصورون خبرا ، والصحيح أن الاسم ضمير الشأن ، وقد حذف كما حذف فى : إن بك زيد مأخوذ ، لأن زيادة من مع اسم إن غير معروفة . وحكى الأخفش : إن بك مأخوذ أخواك ، وتقديره : إنك بك مأخوذ أخواك ، فحذف الاسم ، وهو ضمير المخاطب ، وجعل « مأخوذ » خبرا مرتفعا به أخواك ، كما كان يرتفع بيؤخذ ، ولا يجوز أن يكون التقدير : إنه بك مأخوذ أخواك ، لأن الصفة المرتفع بها ظاهر بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمر فى أنها لا تسد مسد جملة ، ولا يكون مفسر ضمير الشأن إلا جملة محضة مصرحا بجزأيها . ومن حذف الاسم فى الشعر قول الشاعر[3] :

فلو كنتَ ضبّيًا عَرَفت قرابتى   ولكنّ زنجىٌّ عظيم المَشَافر

رواه سيبويه برفع زنجى ونصبه ، وجعل تقديره فى الرفع : ولكنك زنجى ، وتقديره فى النصب : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى . ومن حذف الاسم قول الشاعر[4] :

فليتَ دفعتَ الهمَّ عنى ساعةً   فبتنا على ما خيلتْ ناعِمَىْ بال

فيحتمل هذا أن يكون تقديره : فليتك ، ويحتمل أن يكون تقديره : فليته ، وكذا

= أبيات مغنى اللبيب ٦/٢١٦ ، والدرر ١/٢٠٦ .

الأثافى : جمع أثفية وهو حجر توضع عليه القدر .

(١) الكتاب ب ٢/١٣٤ .

(٢) ذكر الحديث فى ص ١١ .

(٣) البيت من الطويل ، قائله الفرزدق . الدرر ١/١١٤ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الطويل ، قائله عدى بن زيد كما فى معجم شواهد العربية . والدرر ١/١١٤ .

قول الآخر[1] :

فلا تَخْذُلِ المولى وإن كان ظالما ... فإنّ به تُثْأَى الأمورُ وتُرْأَب

تقديره : فإنه به تثأى الأمور ، والهاء إما للمولى ، وإما ضمير الشأن ، ومما لا يكون المحذوف فيه إلا ضمير الشأن[2] قول الشاعر[3] :

ولكنّ مَنْ لا يَلْقَ أمرا يَنُوبه ... بعُدَّته ينزل به وهو أعزلُ

ومثله قول الشاعر[4] :

فلو أنّ حُقَّ اليومَ منكم إقامةٌ ... وإن كان سَرْحٌ قد مضى فتَسَرّعا

ومثله[5] :

إنّ مَنْ لامَ فى بنى بنت حَسّا ... نَ أَلُمْه وأَعْصِه فى الخُطُوب

وذكر سيبويه : إنّ إياك رأيت ، وإن أفضلهم لقيت ، ثم قال : فأفضلهم منتصب بلقيت ، وهو قول الخليل ، وهو فى هذا ضعيف / لأنه يريد : إنه إياك رأيت ، فترك الهاء ، وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة . 1/67

وحذف الخبر للعلم به أكثر من حذف الاسم .

ونبهت بقولى : « جاز حذفه مطلقا » على أن ذاك لا يتقيد بكون الاسم نكرة أو معرفة ، ولا بكون الخبر ظرفا أو غير ظرف ، ومثال حذفه وهو ظرف قول

---

(1) البيت من الطويل ، فى ديوان الحماسة : وقال قراد بن عباد .. ، قال الشارح التبريزى : وهو خطأ ، وإنما هو قراد بن العيار بن محرز بن خالد أحد بنى رزام . وأبو العيار أحد شياطين العرب ، وقراد شاعر إسلامى مقل ، وقبل البيت : ومولاك مولاك الذى إن دعوته ... أجابك طوعا والدماء تصبّب
ديوان الحماسة 1/272 - 274 . تثأى : تفسد . ترأب : تصلح . .

(2) ومما لا يكون ... الشأن « من النسخة ب » .

(3) البيت من الطويل ، وقائله أمية بن أبى الصلت . الكتاب 73/3 ، وشرح أبيات مغنى اللبيب 201/5 . والتقدير : ولكنه من لا يلق ...

(4) البيت من الطويل ، وقائله الراعى النميرى . الكتاب 73/3 وشرح أبيات مغنى اللبيب 201/5 ، واللسان - سرع - والديوان ص 98 . والتقدير : فلو أنه حق .. .

(5) البيت من الخفيف ، وقائله الأعشى ، الكتاب 72/3 ، وشرح أبيات مغنى اللبيب 268/7 . والتقدير : إنه من لام ... ، والديوان ص 335 وروايته : من يلمنى على بنى ابنة ...

الشاعر[1] :

ولو أنّ مِنْ حَتْفِه ناجيا لكان هو الصَّدَعَ الأعْصَما

أراد : لو أن على الأرض ، أو فى الدنيا ، فحذف ذلك للعلم به وأنشد سيبويه[2] :

وما كنت ضَفَّاطا ولكنّ طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل

أى : ولكن طالبا مُنيخا أنا ، هذا تقدير سيبويه ، وزعم قوم أن شرط حذفه كون الاسم نكرة ، كقول الشاعر[3] :

إنّ مَحَلًّا وإنّ مُرْتَحلا وإن فى السَّفْر إذ مضوا مَهَلا

واشتراط ذلك غير صحيح ، لأن الحذف مع تعريف الاسم كثير ، فمن ذلك قوله تعالى[4] : ﴿ إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ﴾ . ومثله قوله تعالى[5] : ﴿ إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز ﴾ . ومنه قول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكره بقرابته منه : إن ذلك . ثم ذكر له حاجة فقال : لعل ذلك ، أراد : إن ذلك حق ، ولعل حاجتك مقضية . ومن ذلك قول الشاعر[6] :

سوى أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو إن الأكارم نهشلا

---

(١) البيت من المتقارب ، وقائله النمر بن تولب ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٩/١ ، وحاشية الأمير على المغنى ١٠٠/٢ ، والأضداد ٣٦٣/١ . الصدع : الوعل . الأعصم : ما فى ذراعيه أو فى أحدهما بياض وسائره أسود أو أحمر .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله الأخضر بن هبيرة كما فى اللسان فى – ضفط – والضفاط الذى يختلف على الإبل أو الحمر من قرية إلى قرية يجلب الميرة والمتاع . والطالب هنا طالب الإبل الضالة . الكتاب ١٣٦/٢ .

(٣) البيت من المنسرح ، وقائله الأعشى . الكتاب ١٤١/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٦١/٢ و ٣٧٦/٤ ، والدرر ١١٣/١ ، والديوان ص ٢٣٣ وروايته : ..... ما مضى .....

(٤) سورة الحج ، آية : ٢٥ .

(٥) سورة فصلت ، آية : ٤١ .

(٦) البيت من الطويل ، قال فى خزانة الأدب ٣٨٥/٤ : نسبه ابن يعيش إلى الأخطل ، وله فى ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروى ولم أجده فيها ، وكذا نسبه ابن الشجرى فى أماليه إلى الأخطل . وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١ ، والرواية فيهما : خلا أن حيا .

وقد يحذف الخبر وجوبا لسد واو المصاحبة مسده ، كما كان ذلك فى الابتداء ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : إنك ما وخيرا ، يريد : مع خير ، وما زائدة . ومثله قول الشاعر[1] :

فَدَعْ عنك ليلى إن ليلى وشأنَها　　وإن وعدتك الوعد لا يتيسر

وحكى الكسائى : إن كل ثوب لو ثمنه ، بإدخال اللام على الواو لسدها مسد مع .

وقد يحذف أيضا وجوبا لسد الحال مسده كما كان ذلك فى الابتداء ، فيقال فى : ضربى زيدا قائما ، وأكثر شربى السويق ملتوتا : إن ضربى زيدا قائما ، وإن أكثر شربى السويق ملتوتا .

والكلام هنا على تقدير المحذوف كالكلام عليه فى باب المتبدأ ، ومن سد الحال مسد خبر إن قول الشاعر[2] :

إن احتيازَك ما تبغيه ذا ثقة　　بالله مُسْتَظهِرا بالحزم والجلد

والتزمت العرب حذف خبر ليت فى قولهم : ليت شِعْرى ، لأنه بمعنى : ليتنى أشعر ، ولابد معه من استفهام يسد مسد المحذوف ، متصلا بشعرى ، أو منفصلا باعتراض ، فالمتصل كقول الشاعر[3] :

ألا ليتَ شِعْرى هل أبيتنَّ ليلةً　　بوادٍ وحولى إذْخرٌ وجليل

والانفصال بالاعتراض كقول أبى طالب يرثى مسافر بن أبى عمرو[4] :

ليتَ شِعْرى مسافرَ بن أبِى عَمْـ　　ـرٍو ولَيْتٌ يقولُها المحزونُ

---

(١) البيت من الطويل ، ذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد غير منسوب ٤٦٦/١ .

(٢) البيت من البسيط ، الدرر ١١٤/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله بكر بن غالب بن عامر بن الحارث بن مضاض الجرهمى ، كما ذكر فى شرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٤/٤ – ١٩٧ . قال فى اللسان – جلل – : الجليل الثُّمام حجازية ، وهو نبت ضعيف يحشى به خَصاص البيوت ، واحدته جليلة . أنشد أبو حنيفة لبلال :

ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة　　بفج ....

وقال فى ذخر :

الإذخر حشيش طيب الريح ...　　واحدتها إذخرة ، وهى شجرة صغيرة

(٤) البيتان من الخفيف ، الكتاب ٢٦١/٣ ، وخزانة الأدب ٣٨٦/٤ .

أىُّ شىء دَهاك أم غَال مَرْآ ك وهل أقدمتْ عليك المَنُون

ويجوز هنا الإخبار بالنكرة عن النكرة ، وبالمعرفة ، بشرط الإفادة ، فالإخبار عن النكرة بالنكرة كقول امرئ القيس فى رواية سيبويه[1] :

وإنّ شِفَاءً عَبْرةٌ مُهَراقة وهل عند رَسْم دارسٍ من مُعَوَّل

والإخبار بالمعرفة مثل قول القائل[2] : إن قريبًا منك زيد ، وهو من أمثله كتاب سيبويه ، ومن ذلك قول الشاعر[3] :

وإن حراما أن أُسُبَّ مجاشِعا بآبائى الشمِّ الكرام الخضارمِ

وأنشد سيبويه[4] :

وما كنت ضفّاطا ولكنّ طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل

أراد : ولكن طالبا أنا ، هكذا قال سيبويه ، وحسن هذا فى الباب لشبه المنصوب بالمفعول ، وشبه المرفوع بالفاعل . وقال سيبويه : لو قلت : إن من خيارهم رجلا ، ثم سكت ، كان قبيحا حتى تعرفه بشىء ، أو تقول : إن رجلا من أمره كذا وكذا .

وأجاز الأخفش والفراء جعل اسم إن صفة رافعة لظاهر مغن عن الخبر ، فيقولان : إنّ قائما الزيدان ، وجواز هذا مبنى على جواز : قائم الزيدان ، ونحوه دون استفهام ولا نفى ، وقد تقدم تنبيهى فى باب المبتدأ على أن نحو هذا يستقبحه سيبويه ويستحسنه الأخفش . واستشهد على جوازه بقول الشاعر[5] :

خبيرٌ بنو لِهْب فلا تكُ مُلْغيا مقالة لِهْبِىٍّ إذا الطير مرت

فمن قاس على هذا فى باب الابتداء أجاز دخول إنّ عليه ، فيقول : إن خبيرا بنو لهب . ويلزم من أجاز هذا من البصريين أن يجيز دخول ظننت ، كما فعل الكوفيون ،

---

(١) البيت من الطويل ، الكتاب ١٤٢/٢ ، وخزانة الأدب ٦١/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦٦/٦ ، والديوان للسندوبى طبعة ١٩٣٠ ص ٩٥ .

(٢) الكتاب ١٤٢/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق ، المقتضب ٧٤/٤ ، والدرر ٨٨/١ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) ذكر البيت فى ص ١٥ .

(٥) ذكر البيت فى باب المبتدأ

فيقول : ظننت خبيرا بنو لهب . والصحيح أن يقال : إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا / فى موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز : قائم الزيدان ، جواز : إن قائما الزيدان ، ولا : ظننت قائما الزيدان ، لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من إنّ وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما .

٦٧/ ب

واستدل الكوفيون على : ظننت قائما الزيدان ، ونحوه بقول الشاعر[١] :

أظن ابن طرثوت عتيبةُ ذاهبا بعاديتى تكذابه وجعائله

ولا حجة فيه ، لاحتمال أن يريد : أظن ابن طرثوت عتيبة شخصا ذاهبا ، فحذف المفعول الأول للعلم به ، وترك الثانى ، كقوله تعالى[٢] : ﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ﴾ . والأصل : ولا يحسبن الذين[٣] يبخلون بما آتاهم الله من فضله بخلهم هو خيرا لهم ، فحذف المفعول الأول وترك الثانى .

فصل : ص : يستدام كسر إنّ ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر ، فإن لزم التأويل لزم الفتح ، وإلا فوجهان .

فلا متناع التأويل كسرت مبتدأة ، وموصولا بها ، وجواب قسم ، ومحكية بقول ، وواقعة موقع الحال أو موقع خبر اسم عين ، أو قبل لام معلقة .

وللزوم التأويل فتحت بعد لو ، ولولا ، وما التوقيتية ، وفى موضع مجرور ، أو مرفوع فعل أو منصوبه غير خبر .

ولإمكان الحالين أجيز الوجهان بعد : أول قولى ، وإذا المفاجأة ، وفاء الجواب .

وتفتح بعد أمَا بمعنى حقا ، وبعد حتى غير الابتدائية ، وبعد لا جَرَم غالبا ، وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم ، ما لم توجد اللام .

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله ذو الرمة . أصول ابن السراج ١٨٦/١ ، والديوان ص ٦٩ ، من قصيدة يمدح بها المهاجر بن عبد الله الكلابى والى اليمامة . العادية : البئر . الجعالة : الرشوة .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٨٠ .

(٣) « الذين » ليست فى ب .

ش : إنّ بالكسر أصل لأنّ الكلام معها غير مؤول بمفرد ، وأن بالفتح فرع لأن الكلام معها مؤول بمفرد ، وكون المنطوق به جملة من كل وجه ، أو مفردا من كل وجه ، أصل لكونه جملة من وجه .

ولأن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة ، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة ، والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه .

ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به ، كقولك فى : عرفت أنك بَرّ : إنك بر . ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة ، كقولك فى : إنك بر : عرفت أنك بر . والمرجوع إليه بحذفٍ أصل للمتوصل إليه بزيادة . ولكون المكسورة أصلا قلت : يستدام كسر إن ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر » فعلم بذلك أن الكسر لازم للمبدوء بها لفظا ومعنى نحو[1] : « إنا أعطيناك الكوثر » . والمبدوء بها معنى لا لفظا[2] نحو[3] : « ألا إنهم هم السفهاء » . وللموصول بها نحو[4] : « ما إن مفاتحه لَتَنُوءُ بالعصبة » . والمجاب بها قسم نحو[5] : « إنا أنزلناه فى ليلة مباركة » وللمحكية بالقول نحو[6] : « قال إنى عبد الله » وللواقعة موقع الحال نحو[7] : « وإن فريقا من المؤمنين لكارهون » . وكقول الشاعر[8] :

ما أعطيانى ولا سألْتُهما إلا وإنى لحَاجِزى كرمى

وكقول الآخر[9] :

سئلتُ وإنى مُوسر غيرُ باخل فجدت بما أغنى الذى جاء سائلا

---

(١) سورة الكوثر ، آية : ١ .

(٢) فى ب ص ١٦٧ : لفظا لا معنى .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٣ .

(٤) سورة القصص ، آية : ٧٦ .

(٥) سورة الدخان ، آية : ٣ .

(٦) سورة مريم ، آية : ٣٠ .

(٧) سورة الأنفال ، آية : ٥ .

(٨) البيت من المنسرح ، وقائله كثير عزة . الكتاب ١٤٥/٣ ، والعينى ٣٠٨/٢ ، والدرر ٢٠٣/١ . والديوان ص ٢٧٣ .

(٩) البيت من الطويل . ذكر فى شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥١ غير منسوب .

والواقعة موقع خبر اسم عين نحو[1] : ﴿ إن الذين آمنوا ، والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة ﴾ . وكقول الشاعر[2] :

منا الأناةُ وبعضُ القوم يحسبنا　　إنا بِطاءٌ وفى إبطائنا سَرَعُ

ومثله قول الآخر[3] :

إن الخليفة إنّ الله سَرْبَلَهُ　　سربال مُلك ....

والواقعة قبل لام مُعَلِّقة نحو[4] : « قد نعلم إنه ليحزنك » . فعدم وقوع المصدرية فى هذه المواضع بيّن ، فلذلك استديم فيها كسر إن .

واللام المعلقة هى المسبوقة بفعل قلبى أو جار مجراه نحو[5] : ﴿ والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ . وأنشد سيبويه[6] :

ألم تر إنى وابنَ أسودَ ليلةً　　لَنَسْرى إلى نارَيْن يعلو سَناهما

فلولا اللام لفتحت إن ، كما فتحت فى قوله تعالى[7] : ﴿ علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم ﴾ . وفى[8] : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو ﴾ . وفى[9] : ﴿ ألم تر أن الله يسبح له من فى السموات والأرض ﴾ . ولو لم يسبق اللام فعل قلبى ولا جار مجراه لم يكن فرق بين وجود اللام وعدمها ، فلذلك استحق الكسر بعد القسم

---

(١) سورة الحج ، آية : ١٧ .

(٢) البيت من البسيط . قائله وضاح بن إسماعيل بن عبد كلال . العينى ٢/٢١٦ .

(٣) البيت من البسيط . قائله جرير يمدح عبد العزيز بن الوليد بن عبد الملك بن مروان . وبقية البيت : .... به تُرجى الخواتيم . تأويل مشكل القرآن ص ١٩٥ ، وخزانة الأدب ٣٤٦/٤ ، والديوان ص ٥٢٧ ، وروايته : يكفى الخليفة أن الله ... به ترجى الخواتيم .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ٣٣ .

(٥) سورة المنافقون ، آية : ١ .

(٦) البيت من الطويل ، الكتاب ١٤٩/٣ ، والأشمونى ٢١٩/١ ، والعينى ٢٢٢/٢ سناهما : ضوؤهما .

(٧) سورة البقرة ، آية : ١٨٧ .

(٨) سورة آل عمران ، آية : ١٨ .

(٩) سورة النور ، آية : ٤١ .

مع عدمِها فى[1] : ﴿ إنا أنزلناه فى ليلة مباركة ﴾ . كما استحق مع وجودها فى[2] : ﴿ قل إى ورَبِّى إنه لحق ﴾ . وكذا سائر المواضع الخمسة .

وأشرت بقولى : « فإن لزم التأويل لزم الفتح » إلى لزومه فى موضع القائم مقامه نحو[3] : ﴿ قل أوحىَ إلىّ أنه استمع ﴾ . وفى موضع ما ليس خبر اسم عين من منصوب فعل نحو[4] : ﴿ ولا تخافون أنكم أشركتم ﴾ . أو معطوف على منصوب بفعل نحو[5] : ﴿ اذكروا نعمتى التى / أنعمت عليكم وأنى فضلتكم ﴾ . وفى موضع مجرور بحرف أو بإضافة نحو[6] : ﴿ ذلك بأن الله هو الحق ﴾ و[7] : ﴿ إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون ﴾ . وأنشد سيبويه[8] : ١/٦٨

تظلُّ الشمس كاسفةً عليه كآبةَ أنها فقدت عَقِيلا

فتأويل المصدر فى هذه المواضع وأشباهها لازم ، فلذلك لزم الفتح . وذكر المصدر أولى من ذكر الاسم المفرد ليسلم من نحو : يحسبنا إنا بطاء ، لأنّ إنّ فيه واقعة موقع مفرد ، وفتحها ممتنع لامتناع قيام المصدر مقامها .

وللزوم تأويل المصدر بعد لو ولولا لزم الفتح نحو[9] : ﴿ ولو أنهم صبروا ﴾ . ونحو[10] : ﴿ فلولا أنه كان من المسبحين ﴾ . ومنه قول الشاعر[11] :

---

(١) سورة الدخان ، آية : ٣ .
(٢) سورة يونس ، آية : ٥٣ .
(٣) سورة الجن . آية : ١ .
(٤) سورة الأنعام ، آية : ٨١ .
(٥) سورة البقرة ، آيتا : ٤٧ ، ١٢٢ .
(٦) سورة الحج ، آية : ٦ .
(٧) سورة الذاريات ، آية : ٢٣ .
(٨) البيت من الوافر ، الكتاب ١٥٧/٣ ، والعينى ٢٤١/٢ ، غير منسوب فيهما .
(٩) سورة الحجرات ، آية : ٥ .
(١٠) سورة الصافات ، آية : ١٤٨ .
(١١) البيت الطويل ، وقائله عمرو بن معد يكرب كما فى اللسان – جرر – وأجررت الفصيل إذا شققت لسانه لئلا يرضع ، أى : لو قاتلوا وأبلوا لذكرت ذلك وفخرت بهم ، ولكن رماحهم أجرتنى ، أى : قطعت لسانى عن الكلام بفرارهم .

ولو أن قومى أنطقتنى رماحُهم نطقتُ ولكنّ الرماح أجَرّت

وقال آخر فى لولا[1] :

لكم أمانٌ ولولا أننا حُرُم لم تُلْفِ أنفُسكم من حتفها وزرا

وللزوم تأويل المصدر لزم الفتح بعد ما التوقيتية فى قول العرب[2] : لا أكلمه ما أن فى السماء نجما ، ولا أفعل ما أن حراء مكانه . الأول عن يعقوب ، والثانى عن اللحيانى ، والتقدير : ما ثبت أن فى السماء نجما ، وما ثبت أن حراء مكانه .

وأشرت بقولى : « وإلا فوجهان » إلى المواضع الصالحة لتقدير المصدر باعتبار ، ولتقدير جملة باعتبار ، فباعتبار تقدير المصدر تفتح ، وباعتبار تقدير الجملة تكسر ، فمن ذلك : أول قولى انى أحمد الله ، يجوز أن يراد به : أول قولى حمد الله ، فيلزم الفتح لتقدير المصدر . ويجوز أن يراد به : أول كلام أتكلم به هذا الكلام المفتتح بإنى ، فيلزم الكسر لثبوت تقدير الجملة ، وعدم تقدير المصدر . ولا تصدق هذه العبارة بهذا القصد على حمد بغير هذا اللفظ الذى أوله إنى . بخلاف عبارة الفتح فإنها تصدق على كل لفظ تضمن حمدا .

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين إنّ الواقعة بعد إذا المفاجأة كقول الشاعر[3] :

وكنت أُرَى زيدا كما قيل سيدا إذا إنه عبدُ القفا واللهازم

روى بالكسر على عدم التأويل بمصدر ، وبالفتح على تأويل أن ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف . والأول أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف .

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين إنّ الواقعة بعد فاء الجواب نحو : من يأتنى فانه مكرم ، من كسر جعل ما بعد الفاء جملة غير مؤولة بمصدر ، كما لو قال : من يأتنى فهو مكرم . ومن فتح جعل ما بعد الفاء فى تأويل مصدر مرفوع بالابتداء ،

---

(١) البيت من البسيط .

(٢) فى مجمع الأمثال ٢/٢٢٨ رقم ٣٥٦٩ : لا أفعله ما أن فى السماء نجما ، ويروى : ما عَنّ فى السماء نجم ، أى ما ظهر ، ويجوز : ما عن فى السماء نجما ، على لغة تميم فإنهم يجعلون مكان الهمزة عينا .

(٣) البيت من الطويل ، الكتاب ٣/١٤٤ ، والعينى ٢/٢٢٤ ، والدرر ١/١١٥ ، غير منسوب فيها .

والخبر محذوف . والأول أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف كالواقعة بعد إذا ، ولذلك لم يجىء فى القرآن فتحٌ إلا مسبوق بأن المفتوحة ، نحو[1] : ﴿ ألم يعلموا أنه مَنْ يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم ﴾ . فإذا لم تسبق أن المفتوحة فكسر إن بعد الفاء مجمع عليه من القراء السبعة نحو[2] : ﴿ إنه مَنْ يأت ربه مجرما فإن له نار جهنم ﴾ و[3] : ﴿ إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾ . و[4] : ﴿ ومَنْ يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم ﴾ . ومن المقروء بوجهين باعتبار التقديرين مع تقدم أنّ المفتوحة قوله تعالى[5] : ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة ، أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم ﴾ . قرأ بفتح الأولى والثانية ابن عامر وعاصم ، وقرأ بفتح الأولى وكسر الثانية نافع ، وقرأ بكسرهما ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى . وروى سيبويه فى نحو[6] : أما إنك ذاهب ، الكسر على جعل أما استفتاحية بمنزلة ألا ، والفتح على جعل أما بمعنى حقا . وإذا وليت أن حقا فتحت لأنها مؤولة هى وصلتها بمصدر مبتدأ ، وحقا مصدر واقع ظرفا مخبرا به ، ومنه قول الشاعر[7] :

أحقا أنّ جيرَتنا استقلوا فنِيَّتُنا ونيَّتُهم فريق

تقديره عند سيبويه : أفى حقٍ أن جيرتنا استقلوا ، فأما المفتوح بعدها أن كذلك . قلت : ويحتمل عندى أن يكونوا نصبوا حقا نصب المصدر الواقع بدلا من اللفظ

---

(١) سورة التوبة ، آية : ٦٣ .

(٢) سورة طه ، آية : ٧٤ .

(٣) سورة يوسف ، آية : ٩٠ .

(٤) سورة الجن ، آية : ٢٣ .

(٥) سورة الأنعام ، آية : ٥٤ ، الإتحاف ص ٢٠٨ - ٢٠٩ : ... فنافع وأبو جعفر بفتح الهمزة فى الأولى والكسر فى الثانية ، وابن عامر وعاصم ويعقوب بالفتح فيهما ، ووافقهم الحسن والشنبوذى ، والباقون بالكسر فيهما .

(٦) الكتاب ١٢٢/٣ .

(٧) البيت من الوافر ، وقائله المفضل النُّكرى العبدى . الكتاب ١٣٦/٣ ، والعينى ٢٣٥/٢ قال : سمى مفضلا لهذه القصيدة فإنه فضل بها على غيره وتسمى المنصفة ، وقال صاحب الحماسة البصرية ٥٣/١ : قال عامر ابن أسحم بن عدى الكندى : ألم تر أن ...

بفعله ، وأنّ فى موضع رفع بالفاعلية ، كأنه قال : أحق حقا أن جيرتنا استقلوا ، وتكون أما مع الفتح للاستفتاح أيضا ، وأن تكون[1] هى وما بعدها مبتدأ وخبر محذوف ، كأنه قال : أما معلوم أنك ذاهب .

وقد يقع بين أما وإنّ يمين ، فيجوز أيضا الفتح على مرادفة أما حقا ، والكسر على مرادفتها ألا ذكر ذلك سيبويه[2] .

٦٨/ ب

وإذا وقعت / بعد حتى كسرت إذا كانت حرف ابتداء ، لامتناع تقدير مصدر فى موضعها نحو قولك : مرض زيد حتى إنه لا يرجى . وإن كانت عاطفة أو جارة لزم الفتح لصحة تقدير مصدر مكانها نحو قولك : عرفت أمورك حتى أنك فاضل ، فلك أن تقدر موضع أن مصدرا منصوبا على أن تكون حتى عاطفة ، ومجرورا على أن تكون جارة .

وإذا وقعت بعد لاجَرَم فالمشهور الفتح ، وبه قرأ القراء . قال الفراء : لا جرم ، كلمة كثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقا ، وبذلك فسرها المفسرون ، وأصلها من جرمت أى كسبت . وتقول العرب : لا جرم لآتينّك ، ولا جرم لقد أحسنت ، فتراها بمنزلة اليمين . قلت : ولإجرائهم إياها مجرى اليمين ، حكى عن بعض العرب كسر إن بعدها . وذكر ابن كيسان فى نحو : والله إن زيدا كريم ، بلا لام ، أن الكوفيين يفتحون ويكسرون ، والفتح عندهم أكثر . وقال الزجاجى فى جمله : وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين ، واختاره بعضهم على الكسر ، والكسر أجود وأكثر فى كلام العرب ، والفتح جائز قياسا ، كذا قال أبو القاسم .

قلت : قد تقدم قوله : والكسر أجود وأكثر فى كلا م العرب ، وهذه العبارة تقتضى أن يكون الفتح مستعملا فى كلامهم استعمالا أقل من استعمال الكسر ، ثم أشار إلى أن الفتح جائز قياسا . وليس كما قال ، فإن الفتح يتوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن العامل والمعمول . وجواب القسم ليس كذلك . والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغنى عنها مفرد ، وجواب القسم كذلك ،

---

(١) « وأن تكون هى » ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها ، « وأن تكون هى » ليست فى ب ص ١٦٩ .

(٢) الكتاب : ١٢٢/٣ .

فوجب لأن الواقعة فيه الكسر قياسا ، ولذلك اجتمعت القراء على كسر[1] : ﴿ إنا أنزلناه ﴾ فى أول الدخان ، و[2] : ﴿ إنا جعلناه ﴾ فى أول الزخرف ، مع عدم اللام ، فإن ورد أن بالفتح فى جواب قسم حكم بشذوذه ، وحمل على إرادة على ، وعلى ذلك يحمل قول الراجز[3] :

لتقْعُـدِنّ مقعـد الـقصىّ مِنّى ذى القاذورة المَقْلِىّ
أو تحلفى بربك العَلِـىّ أنى أبـو ذيّـالك الصبـى

فى رواية من رواه بالفتح ، كأنه قال : على أنى أبو ذيالك الصبى .

فصل : ص : يجوز دخولُ لام الابتداء بعد إنّ المكسورة على اسمها المفصول ، وعلى خبرها المؤخر عن الاسم ، وعلى معموله مقدما عليه بعد الاسم ، وعلى الفصل المسمى عمادا . وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما .

ولا تدخل على حرف نفى إلا فى ندور ، ولا تدخل على أداة شرط ، ولا فعل ماض متصرف خال من قد ، ولا على معموله المتقدم خلافا للأخفش . وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا لإن ، ولا على جواب الشرط خلافا لابن الأنبارى ، ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافا للكسائى . وقد يليها حرف التنفيس خلافا للكوفيين ، وأجازوا دخولها بعد لكنّ ، ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه ، وإمكان الزيادة كما زيدت مع الخبر مجردا ، أو معمولا لأمسى أو زال أو رأى أو أنّ أو ما . وربما زيدت بعد إن قبل الخبر المؤكد بها ، وقبل همزتها مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده .

فإن صحبت بعد إنَّ نونَ توكيد أو ماضيا متصرفا عاريا من قد نوى قسم وامتنع الكسر .

ش : لام الابتداء هى المصاحبة للمبتدأ توكيدا نحو : لزيد منطلق ، وهى غير

---

(١) سورة الدخان ، آية : ٣ .

(٢) سورة الزخرف ، آية : ٣ .

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج . الحماسة البصرية ٢/٤٠٢ دون نسبة . والعينى ٢/٢٣٢ ، قال ذلك لزوجته وقد جاءت بولد أبيض ، وكان هو شديد السمرة . والديوان ص ١٨٨ .

المصاحبة جواب القسم لدخولها على المقسم به فى نحو : لعمرك ، ويمن الله ، والمقسم به لا يكون جواب قسم . ولاستغنائها[1] عن نون التوكيد فى نحو[2] : ﴿ وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ﴾ . والمصاحبة جواب القسم لا تستغنى فى مثل : ليحكم ، عن نون التوكيد إلا قليلا .

ولما كان مصحوب اللام فى الأصل المبتدأ ، وكان معنى الابتداء باقيا مع دخول إن ، اختصت بدخولها معها لذلك ، ولتساويهما فى التوكيد ، وحَسُن اجتماع توكيدين بحرفين كما حسن اجتماعهما باسمين فى نحو[3] : ﴿ فسجد الملائكةُ كلُّهم أجمعون ﴾ . وموضعها فى الأصل قبل إن ، لأنها تعلق أفعال القلوب ، وهى أقوى عملا من إن ، فلو أخرت و لم ينو تقديمها لعلقت إن ، وإلا لزم ترجيحها على أفعال القلوب . وأزيلت لفظا عن موضعها الأصلى ، فأوْلَوْها إنّ مجعولا همزتها هاء .

ولكون اللام فى الأصل للمبتدأ قدم اتصالها به عن اتصالها بغيره ، وبينت أن ذلك مشروط بفصل الاسم من إن ، ولا فرق بين الفصل بالخبر نحو : إن عندك / لزيدا ، وبين الفصل بمعمول الخبر نحو : إن فيك لزيدا راغب .

١/٦٩

و لم أقيد تأخير الخبر بقرب ليعلم أن بعده لا يضر ، كقول الشاعر[4] :

وإنى على أن قد تجشمت هجرها لِمَا ضَمِنَتْنى أمُّ سَحْر لَضامن

وكقول الآخر[5] :

وإن امرأ أمسى ودون حبيبه سواسٌ فوادى الرسِّ فالهَمَيَان
لمُعْترِفٌ بالنأْى بعد اقترابه ومعذورة عيناه بالهَمَلان

فلو كان الخبر منفيا لم يجز اتصالها به ، لأن أكثر النفى بما أوله لام ، فكره دخول

---

(١) فى الأصل : ويستغنى بها عن نون التوكيد ...
(٢) سورة النحل ، آية : ١٢٤ .
(٣) سورة الحجر ، آية : ٣٠ .
(٤) البيت من الطويل ، والشطر الثانى من النسخة ب .
(٥) البيتان من الطويل . فى مجالس ثعلب ٥٣١/٢ ، أنشدتهما امرأة من بنى سليم . واللسان – همى – أنشد ثعلب .
سواس : جبل أو موضع . الهميان : موضع .

لام على لام ، ثم جرى النفى على سنن واحد ، فلم يؤكد بلام خبر منفى إلا فى نادر من الكلام ، كقول الشاعر[1] :

وأعلم إن تسليما وتركا   للا متشابهان ولا سواءُ

أنشده أبو الفتح بن جني فى المحتسب . وقيدت دخولها على الخبر بكونه مؤخرا عن الاسم تنبيها على امتناع : إن لعندك زيدا ، وإن غدا لعندنا زيدا . وقيدت دخولها على معمول الخبر بكونه مؤخرا عن الاسم مقدما عن الخبر ، لأن المعمول كجزء من العامل ، فإذا قدم كان كالجزء الأول ، وإذا أخر كان كالجزء الآخر ، فلذلك جاز : إن زيدا لطعامك آكل ، وامتنع : إن زيدا آكل لطعامك . ومثال : إن زيدا لطعامك آكل ، قول الشاعر[2] :

إن امرأ خصنى عمْدًا مودّته   على التنائى لعندى غير مكفور

ومن مواضع هذه اللام الفصل المسمى عمادا . كقوله تعالى[3] : ﴿ إن هذا لهو القصص الحق ﴾ . وجاز أن تدخل عليه لأنه مقو للخبر ، برفعه توهم السامع كون الخبر تابعا ، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر ، فحسن دخولها عليه لذلك .

وإذا كان الخبر المؤكد بها جملة اسمية فمحل اللام منها صدرها ، كقول الشاعر[4] :

إنّ الكريم لَمَنْ يرجوه ذو جِدَة   وإن تعذر إيسار وتنويل

وهذا هو القياس ، لأن صدر الجملة الاسمية كصدر الجملة الفعلية ، ومحل اللام فى الجملة الفعلية صدرها ، فكذا من الجملة الاسمية ، وقد شذ دخولها على ثانى جزأى الجملة الاسمية فى قوله[5] :

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله أبو حزام العكلى غالب بن الحارث . المحتسب ٤٣/١ ، وخزانة الأدب ٣٣١/٤ ، والعينى ٢٤٤/٢ ، والدرر ١١٦/١.

(٢) البيت من البسيط ، وقائله أبو زبيد الطائى . الكتاب ١٣٤/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤٢/٨ ، والدرر ١١٦/١ .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ٦٢ .

(٤) البيت من البسيط ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٢ ، والعينى ٢٤٢/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٥) البيت من الطويل ، قائله أبو عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان الجمحى . شواهد التوضيح والتصحيح =

فإنك مَنْ حاربته لمُحَارَبٌ شقىٌّ ومن سالمْتَه لسعيد

ومثله[1] :

إن الأُلى وُصِفوا قومى لهم فبهم هذا اعتصم تَلْقَ مَنْ عاداك مخذولا

وإلى مثل هذا أشرت بقولى :وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما .

وأشرت بقولى : وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا لإنّ إلى ما فى بعض نسخ البخارى من قول أم حبيبة رضى الله عنها[2] : « إنى كنت عن هذا لغنية » .

ثم بينت أن الخبر إذا كان جملة شرطية لم تدخل عليه اللام لا فى صدره ولا فى عجزة ، ونبهت على أن أبا بكر الأنبارى أجاز دخولها على جواب الشرط ، والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم فإنها تصحب أداة الشرط كثيرا ، نحو[3] : ﴿ لئن لم يرحمْنا ربُّنا ويغفرْ لنا لنكونن من الخاسرين ﴾ . فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطئة ، وحق المؤكِّد ألا يلبس بغير مؤكد . ولما كان الجواب غير صالح للموطئة أجاز ابن الأنبارى أن تلحقه لام الابتداء ، إلا أن ذلك غير مستعمل ، فالأجود ألا يحكم بجوازه .

ولا تدخل هذه اللام على فعل ماض إلا إن كان مقرونا بقد ، أو كان غير متصرف ، وذلك لأنها فى الأصل للاسم ، فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به ، ولم تدخل على الماضى لعدم الشبه ، فإن قرن بقد قربته من الحال فأشبه المضارع ، فجاز أن تلحقه نحو : إنك لقد قمت .

وإن كان الماضى غير متصرف كنعم جاز أن تلحقه ، لأنه يفيد الإنشاء ، والإنشاء

= ص ١٥٢ ، والعينى ٢/٢٤٥ ، والدرر ١/١١٥ .

(١) البيت من البسيط ، شرح الأشمونى ٣/١٠٤ – ١٠٥ ، غير منسوب .

وفى حاشية الصبان : قومى : خبر إن . ولهم : متعلق بصلة الموصول وهى وصفوا ، فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبى للضرورة . وكلام ابن مالك يدل على أن خبر إن هو الجملة الاسمية : قومى لهم ، ولام الابتداء داخلة شذوذا على ثانى جزأى الجملة الاسمية .

(٢) فى شواهد التوضيح ص ١٤٧ : أخرجه البخارى فى ٢٣ كتاب الجنائز ، و ٣١ باب حد المرأة على غير زوجها .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٤٩ .

يستلزم الحضور ، فيحصل بذلك شبه المضارع ، فجاز أن يقال : إن زيدا لنعم الرجل .

وأجاز الأخفش دخول هذه اللام على معمول الفعل الماضى مقدما عليه نحو : إن زيدا لطعامَك أكل . ومنعُ ذلك أولى ، لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر ، فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه بنفسه لزم ترجيح الفرع على الأصل .

وحكى ابن كيسان عن الكسائى : إن كل ثوب لو ثمنه .

وأجاز البصريون : إن زيدا لسوف يقوم ، و لم يجزه الكوفيون ، ولا مانع من ذلك فجوازه أولى .

٦٩ / ب

وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد / لكن اعتبارا ببقاء معنى الابتداء معها ، كما بقى مع إنّ ، واحتجوا بقول بعض العرب[١] :

ولكننى من حُبِّها لعَمِيد

ولا حجة لهم فى ذلك ، أما الأولى فلأن اللام لم تدخل بعد إن لبقاء معنى الابتداء فحسب ، بل لأنها مثلها فى التوكيد ، ولكن بخلاف ذلك . ولأن معنى الابتداء مع لكن لم يبق كبقائه مع إن ، لأن الكلام الذى فيه إن غير مفتقر إلى شىء قبله ، بخلاف الذى فيه لكن فإنه مفتقر إلى الكلام قبله . فأشبهت أن المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها . وأما :

ولكننى من حبها لعميد

فلا حجة فيه لشذوذه ، إذ لا يعلم له تتمة ، ولا قائل ، ولا راو عدل يقول : سمعت ممن يوثق بعربيته ، والاستدلال بما هو هكذا فى غاية من الضعف . ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه ، فجعل أصله : ولكن إننى ، ثم حذفت همزة إن ونون لكن ، وجىء باللام فى الخبر لأنه خبر إن ، أو حمل على أن لامه زائدة كما زيدت

---

(١) البيت من الطويل ، قيل إن هذا الشطر لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ابن يعيش ٦٢/٨ — ٦٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٦/٤ ، والعينى ٢٤٧/٢ . والدرر ١١٦/١ . والعميد : من هده العشق .

فى الخبر قبل انتساخ الابتداء كقول الراجز[1] :

أمُّ الحُلَيْس لعجوزٌ شَهْرَبه ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وكما زادها الشاعر بعد أمسى فى قوله[2] :

مَرُّوا عجالى فقالوا كيف سيدُكم فقال من سألوا أمسى لمجهودا

وكما زادها الآخر بعدما زلت فى قوله[3] :

وما زلتُ من ليلى لَدُنْ أن عَرَفْتُها لكالهائم المُقْصَى بكل مَرَادَ

وكما زادها الآخر بعد رأى فى قوله[4] :

رأَوْك لفى ضَرّاء أُعْيت فثبتوا بكفَّيْك أسبابَ المُنى والمآرب

وربما زيدت بعد أنّ المفتوحة كقراءة بعضهم[5] : ﴿ وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ﴾ .

وربما زيدت فى الخبر بعد ما النافية ، كقول الشاعر[6] :

أمسَ أبانُ ذليلا بعد عزّته وما أبان لَمِن أعْلاج سودان

---

(١) رجز قيل إنه لعنترة بن عروس ، وقيل إنه لرؤبة بن العجاج . ديوان رؤبة ص ١٧٠ . خزانة الأدب ٣٢٩/٤ ، والعينى ٢٥١/٢ ، والدرر ١١٧/١ .

أم الحليس : كنية امرأة . شهربة : عجوز كبيرة .

(٢) البيت من البسيط . خزانة الأدب ٣٣٠/٤ ، والدرر ١١٧/١ ، غير منسوب فيهما .

(٣) البيت من الطويل ، من قصيدة لكثير عزة . الأمالى لأبى على القالى ٦٥/٢ ، وروايته :

وما زلت من ليلى لدن طرّ شاربى إلى اليوم كالمقصى بكل سبيل

العينى ٢٤٩/٢ قال : من قصيدة لامية ، وفى موضع مراد سبيل . والديوان ص ١١٥ . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٨/٤ ، قال : ولكن قافيته تغيرت ورويت على وجوه ، والدرر ١١٧/١ ، قال : من قصيدة فى أمالى أبى على القالى . « وذكر مطلعها » .

(٤) البيت من الطويل ، ذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٤/١ ، غير منسوب .

(٥) سورة الفرقان ، آية : ٢٠ .

(٦) البيت من البسيط ، الأشمونى ٢٢٣/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٥/٤ ، والدرر ١١٧/١ ، غير منسوب فيها .

الأعلاج : جمع علج وهو العيد والحمار وحمار الوحش السمين القوى والرجل من الكفار .

وأحسن ما زيدت فى خبر المبتدأ المعطوف بعدَ إنّ المؤكَّد خبرها بها ، كقول الشاعر[1] :

إن الخلافةَ بعدهم لذَميمةٌ وخلائفٌ ظُرُفٌ لمما أَحْقِرُ

وفيما قدم من معمول خبر إن المؤكد بها فى قول الشاعر[2] :

إنى لعِند أذى المولى لَذُو حَنَق يُخْشَى وحِلمَى إنْ أوذيتُ معتادُ

وحكى الفراء أن أبا الجراح سُمع يقول : إنى لبحمد الله لصالح ، فعلم أن هذا جائز فى الاختيار ، غير مختص بالاضطرار .

وذكر السيرافى أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام ، وأن الزجاج أجاز ذلك ، واختار السيرافى قول المبرد ، وليس بمختار ، للشواهد المذكورة .

ومثال التنبيه بها على موضعها الأصلى مع توكيد الخبر قول الشاعر[3] :

لهِنّك من عَبْسية لو سِيمة على هَنواتٍ كاذبٍ من يقولها

ومثال ذلك مع تجرد الخبر قول الشاعر[4] :

ألا ياسَنا بَرْقٍ على قُلَل الحمى لَهِنَّكَ من برقٍ علىّ كريم

وإن وقع موقع خبر إن نحو : لَنَفْعَلَنّ ، أو نحو : لَفَعل ، على أن هناك قسما منويا فتحت الهمزة . قال ابن السراج[5] : تقول : قد علمت أن زيدا ليقومَنّ ، وأن زيدا

---

(١) البيت من الكامل ، العينى ٢/٢٥٢ ، قال : لم أقف على اسم قائله ، ولا رأيت أحدا عزاه . وخلائف بالرفع معطوف على محل اسم إن . ولمما اللام للتأكيد ، وما موصولة بمعنى من ، وأحقر صلته والعائد محذوف أى أحقرهم .

(٢) البيت من البسيط ، الدرر ١/١١٦ ، قال : لم أعثر على قائله ، وروايته : إنى .... وإن حلمى إذا أوذيت معتاد ومعجم شواهد العربية .

(٣) البيت من الطويل ، الإنصاف مسألة رقم/ ٢٥ ، والدرر ١/١١٨ ، غير منسوب فيهما .

(٤) البيت من الطويل ، الأمالى للقالى ١/٢٢٠ ، وخزانة الأدب ٤/٣٣٩ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/٣٤٧ ، والدرر ١/١١٨ ، غير منسوب فيها .

ونسبه فى معجم شواهد العربية لمحمد بن سلمة . القلل : جمع قلة وهى أعلى الرأس والسنام والجبل .

(٥) الجزء الأول ص ٢٧٥ من أصوله .

لقام . فلا تكسر إن كما تكسرها فى : أشهد إن محمدا لرسول الله ، وأعلم إن بكرا ليعلم .

وقد تقدم فى أول كتابى هذا[1] أن لام الابتداء لا تختص بالحال ، وإنما الأكثر كون مصحوبها حالا ، وليس ذلك من أجل اللام ، بل من أجل أن الجملة المجردة من دليل مضى واستقبال أكثر ما يكون مضمونها مرادا به الحال . ومن ورودها مع ما يراد به الاستقبال قول الشاعر[2] :

وإنى لأحمى الأنف من دون ذمتى إذا الدنس الواهى الأمانة أهمدا

فأعمل أحمى فى إذا ، وهو مستقبل المعنى .

فصل : ص : ترادف إنّ نعم فلا إعمال . وتخفف فيبطل الاختصاص ، ويغلب الإهمال ، وتلزم اللام بعدها فارقةً إنْ خيف لبس بإنْ النافية ، ولم يكن بعدها نفى ، وليست غير الابتدائية خلافا لأبى على ، ولا يليها غالبا من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء ، ويقاس على نحو : إنْ قتلت لمسلما وفاقا للكوفيين والأخفش ، ولا تعمل عندهم ولا تؤكِّد بل تفيد النفى ، واللام للإيجاب .

وموقع لكنّ بين متنافيين بوجه ما ، ويمنع إعمالها مخففة خلافا ليونس والأخفش .

وتلى « ما » ليت فتعمل وتهمل . وقل الإعمال فى إنما ، وعُدِم سماعُه فى كأنما ولعلما ولكنما ، والقياس سائغ .

ش : أنكر بعض العلماء / كون إنّ بمعنى نعم ، وزعم أنّ إنّ فى قوله[3] : ‎1/70

بكَرَ العواذِلُ فى الصَّبو ح يَلُمْنَنِى وألومُهُنَّـه

---

(1) الجزء الأول ص ٢٢ .

(2) البيت من الطويل .

(3) البيتان من مجزوء الكامل ، وقائلهما عبيد الله بن قيس الرقيات .

الكتاب ١٥١/٣ ، والبيان والتبيين ٢٧٩/٢ ، وابن يعيش ١٢٠/٣ ، ١٢٥/٨ ، والمغنى ٦٣/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٩١/١ . واللسان – أنن – ، والديوان ص ٦٦ وروايته :

بكرت على عواذلى يلحينني ...

ويَقُلـــن شَيب قـــد عـــلا ك وقـد كبرت فقـلت إنّـــه

مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر ، وجعل الهاء اسمها ، والخبر محذوفا ، كأنه قال : إن الذى ذكرتن واقع كما وصفتن ، فحذف الخبر للعلم به ، واقتصر على الاسم . والذى زعم هذا القائل ممكن فى البيت المذكور ، فلو لم يوجد شاهد غيره لرجح قوله ، ولكن الشواهد على كون إن بمعنى نعم مؤيدها ظاهر ، ودافعها مكابر ، فلزم الانقياد إليها ، والاعتماد عليها . فمنها قول عبد الله بن الزُّبَيْرِ رضى الله عنه لابن الزَّبير الأسدى لما قال له : لعَنَ الله ناقة حملتنى إليك : إنّ وراكبها . أراد : نعم ، ولعن راكبها . ومنها قول حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه[1] :

يقولـون أعمـى قـلتُ إنّ وربما أكـون وإنى مـن فتـى لـبصير

ومنها ما أنشده أحمد بن يحيى من قول الشاعر[2] :

ليت شِعْرى هل للمحب شفاءٌ مــن جَـوَى حبهن إن اللقــاءُ

ومنها قول بعض الطائيين[3] :

قالوا أَخِفْتَ فقلت إنّ وخيفتى ما إنْ تـزالُ مَنُوطـة برجــاء

ونبهت فى هذا الباب على ورود إنّ بمعنى نعم ليعلم بها ، فتعامل بما تعامل نعم من عدم الاختصاص ، وعدم الإعمال ، وجواز الوقف عليها .

ومذهب البصريين أنّ إنّ تخفف فيقال فيها إنْ ، فيبطل اختصاصها بالاسم ، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم ، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى[4] : ﴿ وإنْ كلّا لما ليُوَفِّيَنَّهم ربُّك أعمالهم ﴾ . فى رواية نافع وابن كثير . وإهمالها أكثر . كقوله

---

(١) البيت من الطويل ، البيان والتبيين ٢٢١/٢ ، وروايته : إذا قيل أعمى ... وبعده :

إذا أبصر القلب المروءة والتقى فإن عمى العينين ليس يضير

وإن العمى أجر وذخر وعصمة ...

(٢) البيت من الخفيف ، الفوائد الضيائية للجامى شرح الكافية ٣٦٩/٢ وليس فى ديوانه .

(٣) البيت من الكامل ، المغنى ٢٧٢/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦/٨ ، والخزانة ٤٨٦/٤ ، غير منسوب فيها .

(٤) سورة هود ، آية : ١١١ ، الاتحاف ٢٦١ .

تعالى[1] : ﴿ وإنْ كلٌّ لما جميعٌ لدنيا مُحْضَرُون ﴾ . و[2] : ﴿ وإنْ كلُّ ذلك لما متاعُ الحياة الدنيا ﴾ . و[3] : ﴿ إنْ كلُّ نفس لما عليها حافظ ﴾ . ومذهبهم أن اللام التى بعد إنْ هذه هى التى كانت مع التشديد ، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية ، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس . وكذلك لا تلزم مع الإهمال فى موضع لا يصلح للنفى ، كقول النبى ﷺ[4] : « وايم الله لقد كان خليقا للإمارة ، وإنْ كان من أحب الناس إلىّ ﴾ . وكقول معاوية فى كعب الأحبار[5] : « إنْ كان من أصدق هؤلاء » . أخرجه البخارى . ومثله ما حكى ابن جنى فى المحتسب من قراءة أبى رجاء[6] : « وإنْ كلُّ ذلك لِمَا متاع الحياة الدنيا » بكسر اللام وتخفيف الميم ، على معنى : وإنْ كل ذلك للذى هو متاع الحياة الدنيا . ومثل ذلك قول الطرماح[7] :

أنا ابنُ أُباة الضَّيْم من آلِ مالك ... وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادِن

وقول الآخر[8] :

إنْ وَجدتُ الكريمَ يمنعُ أحيا ... نا وما إنْ بذا يُعَد بخيلا

ويلزم ترك اللام إن أمن اللبس ، وكان فى الموضع اللائق بها نفى ، كقول الشاعر[9] :

أما إنْ علمتُ الله ليس بغافل ... فهان اصطبارى إنْ بليت بظالم

ومذهب الكوفيين أنّ إنْ المشار إليها لا عمل لها ، ولا هى مخففة من إنّ ، بل هى

---

(1) سورة يس ، آية : ٣٢ .
(2) سورة الزخرف ، آية : ٣٥ .
(3) سورة الطارق ، آية : ٤ .
(4) شواهد التوضيح ص ٥٠ : أخرجه البخارى فى ٨٣ كتاب الأيمان والنذور ٢٠ قول النبى وايم الله .
(5) شواهد التوضح ص ٥٠ : أخرجه البخارى فى ٩٦ كتاب الاعتصام ، ٢٥ باب قول النبى لا تسألوا .
(6) سورة الزخرف ، آية : ٣٥ ، قراءة أبى رجاء وأبى حيوة معجم القراءات ١١٣/٦ : فى الكشاف ٤٨٧/٣ .
(7) البيت من الطويل . العينى ٢٧٦/٢ ، والدرر ١١٨/١ . .
(8) البيت من الخفيف ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٢ ، غير منسوب .
(9) البيت من الطويل ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٣ وروايته : ... لهان ... أن ..

النافية ، واللام بعدها بمعنى إلا ، ويجعلون النصب فى[1] : ﴿ وإنْ كلًّا ﴾ . بفعل يفسره ليوفينهم ، أو بليوفينهم نفسه ، وبه قال الفراء . وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه فى هذا المحل ، أو بضعفه ، لأنهم يوافقون فى أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ، ولا يفسر عاملا فيما قبلها ، ولذلك قال الفراء فى كتاب المعانى : وأما الذين خففوا إنّ فإنهم نصبوا « كلا » بليوفينَّهم ، وهو وجه لا أشتهيه ، لأن اللام لا يقع الفعل الذى بعدها على شىء قبله ، فلو رفعت « كلا » لصلح ذلك كما يصلح : إن زيد لقائم . ولا يصلح أن تقول : إن زيدا لأضرب ، لأن تأويله بقولك : ما زيدا إلا أضرب ، وهذا خطأ فى اللام وإلا فهذا نصه . فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل إنْ نافية واللام بمعنى إلا خطأ ، ولا شك فى صحة القراءة ، فإنها قراءة المدنيين والمكيين ، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين ، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء ، فلم يبق إلا توجيه البصريين ، فتعين الحكم بصحته . ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه[2] : وحدثنا من نثق به أنه سمع من يقول : « إنْ عمرا لمنطلق » . وهذا نص لا احتمال فيه . وقال الأخفش : زعموا أن بعضهم يقول : إنْ زيدا لمنطلق ، وهى مثل[3] : ﴿ إنْ كل نفس لما عليها حافظ ﴾ . يقرأ بالنصب والرفع ، وأما قولهم : إنّ اللام بمعنى إلا فدعوى لا دليل عليها ، ولو كانت بمعنى إلا لكان استعمالها / بعد غير إنْ من حروف النفى أولى ، لأنها أنص على النفى من إنْ ، فكان يقال : لم يقم لزيد ، ولن يقعد لعمرو ، بمعنى لم يقم إلا زيد ، ولن يقعد إلا عمرو ، وفى عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب ، وإنما قصد بها التوكيد ، كما قصد مع التشديد .

/٧٠ ب

وزعم أبو على الفارسى أن اللام التى بعد المخففة غير التى بعد المشددة[4] ، واستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها من الأفعال نحو[5] : ﴿ وإن كنا عن

---

(١) سورة هود ، آية : ١١١ .

(٢) الكتاب ١٤٠/٢ .

(٣) سورة الطارق ، آية : ٤ ، البحر المحيط ٤٥٤/٨ : قراءة الفتح حكاها هارون .

(٤) راجع البغداديات ص ١٧٥ – ١٨٥ .

(٥) سورة الأنعام ، آية : ١٥٦ .

دراستهم لغافلين ﴾ . و[1] : ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾ . وكقول امرأة الزبير رضى الله عنهما[2] :

شَلَّت يمينُك إنْ قتلتَ لمُسْلما

وما بعد تلك لا ينتصب بما قبلها ، لو قلت : إنك قتلت لمسلما ، لم يجز ، فعلم بهذا أن التى بعد المخففة غير التى بعد المشددة . هذا حاصل قول أبى على فى البغداديات ، وهو مخالف لقول أبى الحسن الأخفش فى كتاب المسائل الكبير ، فإنه نص فيه على أن اللام الواقعة بعد المخففة هى الواقعة بعد المشددة ، وهو الصحيح عندى ، والجواب عن شبهة أبى على أن يقال : إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولا لما قبلها من الأفعال ، لأن الفعل بعد المخففة فى موضع الخبر الذى كان يلى المشددة ، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها ، لأن من قال : إنْ قتلت لمسلما ، بمنزلة من قال : إن قتيلك لمسلم . وإن شئت أن تقول : لمّا بطل عمل إنْ بالتخفيف ، وقصد بقاؤها توكيدا على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية ، فكان الأولى بذلك اللام التى كانت تصحب حال التشديد ، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد ، من التأخر فى اللفظ ، والتقدم فى النية ، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها ، كما لم يمنع مع التشديد ، لأن النية بها التقديم ، وبما تقدم عليها التأخير .

وإذا أوْلت العرب إنْ المخففة فعلا لم يكن فى الغالب إلا فعلا ماضيا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، نحو قوله تعالى[3] : ﴿ وإنْ كانت لكبيرةً إلا على الذين هدى الله ﴾ و[4] : ﴿ إنْ كدت لتردين ﴾ . و[5] : ﴿ وإنْ وجدنا أكثرهم

---

(١) سورة الأعراف ، آية : ١٠٢ .

(٢) البيت من الكامل ، وقائلته عاتكة بنت زيد الصحابية تخاطب ابن جرموز قاتل الزبير بن العوام زوجها ، وعجزه : حلت عليك عقوبة المتعمد . العينى ٢٧٨/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٨٩/١ ، الحماسة البصرية ٢٠٣/١ ، الدرر ١١٩/١ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٤٨ .

(٤) سورة الصافات ، آية : ٥٦ .

(٥) سورة الأعراف ، آية : ١٠٣ .

لفاسقين ﴾ . وذلك أنها كانت قبل التخفيف مختصة بالمبتدأ والخبر ، فلما خففت ، وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل ، وكان الفعل من الأفعال المشاركة لها فى الدخول على المبتدأ والخبر . كى لا تفارق محلها بالكلية . ولا يكون ذلك الفعل غالبا إلا بلفظ الماضى ، فإن كان مضارعا حفظ ، كقوله تعالى[1] : ﴿ وإن يكاد الذين كفروا ليُزْلقونك بأبصارهم ﴾ . وكقراءة أبىّ بن كعب[2] : ﴿ وإنْ إخالك يا فرعون لمثبورا ﴾ .

وكذا إن وليها فعل من غير الأفعال المختصة بالمبتدأ والخبر ، كقراءة ابن مسعود رضى الله عنه[3] ، « قال إن لبثتم لقليلا » . ذكرها الأخفش فى المعانى[4] ، وكقول امرأة[5] : والذى يُحْلَف به إنْ جاء لخاطبا ، تعنى النبى ﷺ . وكقول بعض العرب : إنْ يَزينُك لنفسك ، وإن يَشِينُك لهيه . وكقول امرأة الزبير رضى الله عنهما[6] :

ثَكلتْكَ أمُّك إنْ قتلت لمسلما   حلّت عليك عقوبةُ المتعمد

ويروى : هبلتك أمك . وأجاز الأخفش أن يقال : إنْ قعد لأنا ، وإن كان صالحا لزيد ، وإن ضرب زيد لعمرا ، وإنْ ظننت عمرا الصالحا ، صرح بذلك كله فى كتاب المسائل ، وبقوله أقول ، لصحة الشواهد على ذلك نظما ونثرا .

وموقع لكنّ بين كلامين متنافيين بوجه ما ، كقوله تعالى[7] : ﴿ وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا ﴾ . وكقوله تعالى[8] : ﴿ ولو أراكهم كثيرا لفَشِلتم ولتنازَعْتم فى الأمر ، ولكنّ الله سلم ﴾ .

---

(١) سورة القلم ، آية : ٥١ .

(٢) سورة الإسراء ، آية : ١٠٢ ، وقراءة الجمهور : « وإنى لأظنك يا فرعون مثبورا » . معجم القراءات ٣٤٢/٣ ، الكشاف ٤٦٩/٢ ، والبحر المحيط ٨٦/٦ .

(٣) سور الإسراء ، آية : ٥٢ ، والمؤمنون ، آية : ١١٤ .

(٤) ٦٤٠/٢ .

(٥) غريب الحديث ٢٩٧/١ .

(٦) ذكر فى ص ٣٦ .

(٧) سورة البقرة ، آية : ١٠٢ .

(٨) سورة الأنفال ، آية : ٤٣ .

ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل ، لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على ما خفف من إنّ وأنّ وكأنّ ، ورأيهما فى ذلك ضعيف .

وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع ، وشاهد الوجهين قول النابغة[1] :

ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا ونصفه فقد

قال ابن برهان مشيرا إلى هذا البيت : الجميع رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال . قلت : من رفع جعل ما كافة ليت كما كفت إنْ ما الحجازية ، ومن نصب جعلها زائدة غير معتد بها ، كما لم يعتد بها بين حرف الجر والمجرور به فى نحو[2] : ﴿ عما قليلٍ ﴾ و[3] : ﴿ فبما رحمة من الله ﴾ .

١ / ٧١ وأجاز سيبويه كون ليت / فى بيت النابغة عاملة على رواية الرفع ، وذلك بأن تجعل ما موصولة أو نكرة موصوفة ، والتقدير : ليت ماهو هذا الحمام لنا ، فما اسم ليت ، وهو مبتدأ محذوف ، وخبره هذا ، والجملة صلة ما أوصفتها ، فليت بهذا التوجيه عاملة فى الروايتين . وهى حقيقة بذلك ، لأن اتصال ما بها لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها فإن اتصال ما بها أزال اختصاصها بالأسماء ، فاستحقت ليتما بقاء العمل دون إنما وكأنما ولكنما ولعلما ، وهذا هو مذب سيبويه .

وأجرى ابن السراج غير ليتما مجراها قياسا[4] . وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب : إنما زيدا قائم ، فأعمل مع زيادة ما ، وعزا مثل ذلك إلى الكسائى عن العرب . وهذا النقل الذى ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا ، وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها . وبقوله أقول فى هذه المسألة ، ومن أجل ذلك قلت : القياس سائغ .

---

(١) البيت من البسيط ، وصدره : قالت ألا ليتما .. ، الكتاب ١٣٧/٢ ، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤٦/٢ ، والدرر ١ /١٢١ ، وذكر البيت تاما فى ب ص ١٧٥ ، .. والديوان ص ٢٤.

(٢) سورة المؤمنون ، آية : ٤٠ .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٥٨ .

(٤) الأصول لابن السراج ٢٣٢/١ ..

فصل : ص : لتأوُّل أنّ ومعموليها بمصدر ، قد تقع اسما لعوامل هذا الباب مفصولا بالخبر ، وقد تتصل بليت سادة مسد معموليها ، ويمنع ذلك فى لعلّ خلافا للأخفش .

ويخفف أن فينوى فيها اسم لا يَبْرُز إلا اضطرارا ، والخبر جملة اسمية مجردة ، أو مصدرة بلا ، أو بأداة شرط ، أو برب ، أو بفعل يقترن غالبا إنْ تصرف ولم يكن دعاء بقد ، أو بلو ، أو بحرف تنفيس ، أو نفى . وتخفف كأن فتعمل فى اسم كاسم أن المقدر ، والخبر جملة اسمية ، أو فعلية مبدوأة بلم ، أو قد ، أو مفرد . وقد يبرز اسمها فى الشعر .

ويقال : أما إن جزاك الله خيرا ، وربما قيل : أن جزاك الله عنه ، والأصل : أنه .

وقد يقال فى لعلّ : علّ ، ولعنّ ، وعنّ ، ولأنّ ، وأنّ ، ورعَنّ ، ورغَنّ ، ولغنّ ولعلّتْ . وقد يقع خبرها « أن يَفعلِ » . بعد اسم عين حملا على عسى . والجر بلعل ثابتة الأوّل أو محذوفته ، مفتوحة الآخِر أو مكسورته لغة عُقَيْلية .

ش : قد أشير فى باب الابتداء إلى أن من المبتدآت الواجب تقدم أخبارها أن وصلتها ، نحو : عندى أنك فاضل ، وقد تدخل عليها إنّ أو إحدى أخواتها فيلزم الفصل بالخبر ، نحو : إنّ عندى أنك فاضل ، وكأن فى نفسى أنى سائل ، وقد تدخل ليت بلا فصل ، كقول الشاعر[1] :

فيا ليت أن الظَّاعنين تلفتوا　　فيُعْلَمَ ما بى من جَوًى وغرام

فسدت أنّ وصلتها مسد جزأى الإسناد بعد ليت ، كما سدت مسدهما فى باب ظن ، كقوله تعالى[2] : ﴿ الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم وأنهم إليه راجعون ﴾ . وكما سدت مسدهما على نحو[3] : ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا ﴾ . فإن مذهب سيبويه[4] فى الواقعة بعد لو أنها مرفوعة بالابتداء ، سادة بصلتها مسد الجزأين ، واختصت أنّ بهذا

---

(١) البيت من الطويل ، وقد ذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٠ دون نسبة .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٤٦ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٠٣ .

(٤) الكتاب ٣/١٢١ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .

بعد لو ، كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن . ورأى سيبويه هذا أسهل من إضمار ثبت بعد لو رافعا لأن ، وما ذهب إليه هو الصحيح ، فإن إضمار فعل دون مفسر ولا عوض لا نظير له ، بخلاف جعل أن بصلتها سادة مسدّ جزأى الإسناد بعد ليت وظن ، فلم يكن بدعا .

فإن قيل : لم لا يكون المفسر لثبت المضمر ما تقتضيه أنّ من معنى الثبوت ؟ فالجواب أن يقال : لا نسلم اقتضاء أن لثبوت ، ولو سلمنا اقتضاءها لثبوت ، لم يساو اقتضاء لفظ الثبوت لمعناه ، ولو وقع لفظ الثبوت بعد « لو » لم يغن عن مفسر فعل يرفعه ، فألا يستغنى عنه بأنّ أحق وأولى .

ونظير جعل أنّ بعد لو مبتدأ مستغنيا عن خبر ، ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : لحقُّ أنه ذاهب ، بالإضافة إلى أنّ ، قال سيبويه[1] : كأنه قال : ليقين ذاك أمرك ، فأمرك خبر هذا الكلام ، لأنه إذا أضاف لم يكن بد لقولك : « لحق ذاك » . من خبر ، هذا نص سيبويه .

وأجاز الأخفش أن تعامل لعل معاملة ليت فى الدخول على أنّ بلا فاصل ، فيقال : لعل أنَّ[2] الله يرحمنا . ورأيه فى هذا ضعيف ، لأن مقتضى الدليل ألا يكتفى بأن وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح ، والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد ليت ، فحق ألا يكتفى بها بعدها ، لكن سمع ، فقبل فى هذه المسألة مع مخالفته الأصل ، فلا يزاد عليه دون سماع .

وتخفف أنّ فلا تلغى كما تلغى إن المخففة ، إلا أن اسمها لا يلفظ به إلا فى الضرورة ، كقول الشاعر[3] :

لقد علم الضيف والمرملون ... إذا اغبر أفق وهبت شِمالا
بأنْك ربيع وغَيْث مَريع ... وأنْك هناك تكون الثِّمالا / ٧١ / ب

---

(١) الكتاب ٣/١٥٧ .

(٢) لم تذكر « أنّ » فى الأصل ، والاستدلال يقتضيها .

(٣) البيتان من المتقارب ، وهما لجنوب ضمن قصيدة ترثى بها أخاها عمرا ذا الكلب . خزانة الأدب ٤/٣٥٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١/١٤٩ – ١٥٠ ، والعينى ٢/٢٨٢ . المرملون : الذين نفد زادهم . غيث : مطر . مريع : مخصب . الثمال : الغياث والمعين . وفى الحماسة البصرية ١/٢٢٥ : =

ولا يكون غير الملفوظ به إلا ضميرا ، ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم . بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى ، ولذلك قال سيبويه[١] حين مثل بقوله تعالى[٢] : ﴿ أنْ يا إبراهيم قد صَدّقت الرُّؤيا ﴾ . كأنه قال عز وجل : أنك قد صدقت الرؤيا . ذكر ذلك فى باب ما تكون أن بمنزلة أى . وقال فى الباب الذى بعده[٣] : وتقول : كتبت إليه أن لا تقلْ ذلك ، وأن لا تقولَ ذلك ، وأن لا تقولُ ذلك ؛ فأما الجزم فعلى الأمر ، عبر بالأمر عن النهى . وأما النصب فعلى قولك[٤] : لئلا ، وأما الرفع فعلى : لأنك لا تقول ذلك ، أو بأنك لا تقول ذلك . تخبره بأن ذلك قد وقع من أمره . هذا نصه .

ولا يكون الخبر بعد الاسم المنوى إلا جملة مصدرة بمبتدأ نحو[٥] : ﴿ وآخرُ دَعْواهم أن الحمد لله ربِّ العالمين ﴾ . أو بخبر كقول الأعشى[٦] :

فى فتيةٍ كسيوف الهند قد عَلِموا أنْ هالكٌ كلُّ من يَحْفى وينتعل

أو بحرف نفى كقوله تعالى[٧] : ﴿ وأنْ لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون ﴾ . أو بأداة شرط نحو[٨] :

فعلمت أنْ من تَثْقَفُوه فإنه جزرٌ لخامعة وفرخ عُقَاب

أو بربّ نحو قول الآخر[٩] :

= بأنك كنت الربيع المغيث لمن يتغـيك وكـنت الثماثـلا

وفى ديوان الهذليين قسم ٣ ص ١٢٢ ، ١٢٣ . بأنك كنت الربيع المريع وكنت لمن يعتفيك ..

(١) الكتاب ٣/١٦٣ .

(٢) سورة الصافات ، آية : ١٠٥ .

(٣) الكتاب ٣/١٦٦ .

(٤) « فعلى قولك » . ليست بالأصل ، والعبارة تقتضيها .

(٥) سورة يونس ، آية : ١٠ .

(٦) البيت من البسيط ، الكتاب ٢/١٣٧ ، وخزانة الأدب ٣/٥٤٧ ، والعينى ٢/٢٨٧ ، والدر ١/١١٩ . والديوان ص ٥٩ والشطران فى بيتين ... إنا كذلك ما نحفى وننتعل فى فتية ... والرواية فيهما مختلفة .

(٧) سورة هود ، آية : ١٤ .

(٨) البيت من الكامل ، ذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣١ ، غير منسوب ، تثقفوه : تأخذوه وتظفروا به . الخامعة : الضبع .

(٩) البيت من الطويل ، الدرر ١/١١٩ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

تَيَقَّنْت أن رُبَّ امرئ خِيلَ خائنا أمينٌ وخَوّانٍ يُخَال أمينا

أو بفعل مباشر إن كان دعاء نحو[1] : ﴿ والخامسةَ أنْ غَضِبَ الله عليها ﴾ . أو غير متصرف كقوله تعالى[2] : ﴿ وأنْ عسى أن يكون قد اقترب أجلُهم ﴾ .

فإن كان الفعل متصرفا و لم يكن دعاء وُقِيَ مباشرة أنْ فى الغالب بقد ، كقوله تعالى[3] : ﴿ ونَعْلَمَ أنْ قد صدقتنا ﴾ . وكقول الشاعر[4] :

ألم تعلمى أنْ قد تجشمتُ فى الهوى من اجلك أمرا لم يكن يُتَجَشَّمُ

أو بلو كقوله تعالى[5] : ﴿ تَبَيَّنت الجنُّ أنْ لوْ كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا فى العذاب المُهين ﴾ . أو بحرف تنفيس نحو[6] : ﴿ علم أنْ سيكونُ منكم مرضى ﴾ . أو بحرفَ تفى نحو[7] : ﴿ أفلا يَرَوْن أنْ لا يرجعُ إليهم قولا ﴾ . و[8] : ﴿ أيحسب الإنسان أنْ لن نَجمعَ عظامه ﴾ .

وقال سيبويه مشيرا إلى قول الأعشى[9] :

أن هالك كلُّ من يحفى وينتعل

ومثل ذلك[10] : « أول ما أقول أنْ بسم الله » . كأنه قال : بسم الله . وقال سيبويه[11] : واعلم أنه ضعيف فى الكلام أن تقول : قد علمت أنْ تفعلُ ، وقد علمت أنْ فَعَلَ ، حتى تأتى بالسين أو قد أو بنفى ، لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من أنّه ، فكرهوا ترك العوض » .

---

(١) سورة النور ، آية : ٩ .

(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٨٥ .

(٣) سورة المائدة ، آية : ١١٣ .

(٤) البيت من الطويل .

(٥) سورة سبأ ، آية : ١٤ .

(٦) سورة المزمل ، آية : ٢٠ .

(٧) سورة طه ، آية : ٨٩ .

(٨) سورة القيامة ، آية : ٣ .

(٩) ذكر فى ص ٤١ رقم/ ٨ .

(١٠) الكتاب ١٦٥/٣ .

(١١) الكتاب ١٦٧/٣ بتصرف قليل .

قال شيخنا : ومن شواهد علمت أن فعل قول امرئ القيس[1] :

وحدِّثْ بأنْ زالت بليل حمولهم كنخل من الأعراض غير مُنَبَّقِ

وقال سيبويه[2] : وأما قولهم : « أمَا أنْ جزاك الله خيرا ، فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء ، ولا يصلون ههنا إلى قد والسين ، ولو قلت : أما أنْ يغفرُ الله لك ، جاز لأنه دعاء ، قال : وسمعناهم يقولون : أما أنْ جزاك الله خيرا ، شبهوه بأنه » . وأما قبل أنْ المخففة المفتوحة بمعنى حقا ، كما هى قبل المشددة ، وهى بمعنى « ألا » قبل إنْ المخففة المكسورة ، هذا هو مذهب سيبويه رحمه الله .

ويجوز عندى أن يكون أما فى الوجهين بمعنى ألا ، وتكون إنْ المكسورة زائدة ، كما زادها الشاعر فى قوله[3] :

ألا إنْ سَرَى لَيْلِى فبتُّ كئيبا أُحاذر أن تنأى النَّوَى بغضُوبا

وفى المفتوحة على هذا وجهان : أحدهما : أن تكون المخففة ، وتكون هى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، كما تقدر فى أنْ الواقعة بعد لو ، على مذهب سيبويه ، ويكون التقدير : أما من دعائى أنْ جزاك الله خيرا ، ثم حذف الخبر للعلم به .

والوجه الثانى من وجهى الفتح مع كون أما بمعنى ألا ، أن تكون أنْ زائدة ، كما زيدت بعد لمّا ، وقبل لو ، وبعد كاف الجر فى قوله[4] :

كأن ظبيةٍ تَعْطو

على رواية الجر . ويجوز أن تكون فى قول الشاعر[5] :

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس .
الديوان شرح السندوبى ص ٨٨ .
المنبق : المستوى المهذب المصطف على سطر من النخل وغيره .

(٢) الكتاب ٣/١٦٧ - ١٦٨ .

(٣) ذكر فى ص ٣٧٢ رقم ١ .

(٤) سيذكر البيت كاملا فى ص ٤٦ رقم ٢ .

(٥) ذكر فى ص ٣٧٢ رقم ١ من الجزء الأول ، ورقم ٣ فى هذه الصفحة .

ألا أن سَرَى ليلى فبت

مخففة من أن ، ويكون الأصل : ألا أنه سرى ليلى ، ثم فعل به ما فعل بأما أن جزاك الله خيرا فى قول سيبويه .

وقد تباشر أن المخففة فعلا متصرفا غير مقصود به الدعاء ، وعليه نبهت بقولى : « غالبا » فإن كان ذلك بعد فعل قلبى أو ما معناه فهو أسهل من أن يكون بغير ذلك ، فالأول كقول الشاعر[1] :

عَلِموا أنْ يُؤَمَّلُون فجادوا ... قبل أن يُسْأَلوا بأعظم سُؤْل

وأنشد الفراء[2] .

إنى زَعيم يا نُوَيْقَةُ ... إن أمنت من الرَّزَاح
ونجوتِ من عَرض المَنُون ... من الغُدُوِّ إلى الرَّوَاح
أن تَهْبِطِين بلاد قومٍ ... يرتعون من الطِّلاح

١/٧٢ والثانى كقراءة بعض / القراء[3] : « لمن أراد أن يتمُّ الرَّضاعة » . ومثله قول الشاعر[4] :

يا صاحِبَىَّ فدتْ نفسى نفوسكما ... وحيثما كنتما لا قيتما رَشَدا
أن تحملا حاجةً لى خف مَحْمَلُها ... تستوجبا منَّةً عندى بها ويدا
أن تَقْرآن على أسماء ويحكما ... منى السلام وألا تُشْعِرا أحدا

وأن فى هذين الموضعين وأشباههما هى الناصبة للمضارع عند البصريين ، وترك إعمالها حملا على « ما » أختها ، وهى عند الكوفيين المخففة . وشذ وقوعها موقع الناصبة ، كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة فى قول جرير[5] :

---

(١) البيت من الخفيف ، شرح المرادى ص ١٩٥ ، والعينى ٢/٢٩٤ ، والدرر ١/١٢٠ ، غير منسوب فيها .

(٢) الأبيات من مجزوء الكامل ، وقائلها القاسم بن معن قاضى الكوفة . العينى ٢/٢٩٧ ، واللسان – أنن – ومعجم شواهد العربية .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٣٣ ، شواذ القراءة لابن خالوية ص ١٤ وهى لمجاهد فى البحر المحيط ٢/٢١٣ .

(٤) الأبيات من البسيط ، ابن يعيش ٧/٩ و ٨/١٤٣ . وشرح أبيات مغنى اللبيب ١/١٣٥ – ١٣٨ ، والحماسة البصرية ٢/١٤٠ ، غير منسوبة فيها .

(٥) البيت من البسيط ، شرح ألفية ابن معط ١/٥١٢ ، والأشمونى ٣/٢١٢ ، وديوان جرير ص ٢٠٠ =

نرضى عن الله إن الناس قد علموا أنْ لا يدانِينَا فى خلقه بشرُ

وقول الكوفيين عندى أولى بالصواب ، فإنه لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال ، ومما يؤيده قول الشاعر[1] :

رأيتك أحييت النَّدى بعد موته فعاش الندى من بعد أنْ هو خامل

فوصل أنْ بجملة اسمية ، وليس قبلها فعل قلبى ولا معناه ، وكل موضع هو هكذا فهو لأن الناصبة الفعل ، وأن الناصبة الفعل لا توصل بجملة اسمية ، فصح وقوع المخففة موقع الناصبة .

وقريب من قوله : أنْ هو خامل ، قول الآخر[2] :

فلا تُلْهك الدُّنيا عن الدين واعْتَمِل لآخرة لابد عن ستصيرها

أبدل هَمزة أن عينا ، وحسن وقوع المخففة هنا ، لأن لابد تجرى مجرى تيقن .

وتخفف كأنّ فلا تلغى ، بل تعمل عمل أنَّ المخففة . إلا أن خبرها إذا قدر اسمها لا يلزم كونه جملة ، بل قد يكون مفردا ، بخلاف خبر أنّ إذا قدر اسمها . وإن كان جملة جاز كونها فعلية مبدوأة بلم كقوله تعالى[3] : ﴿ كأنْ لم تَغْن بالأمس ﴾ . وبقد كقول الشاعر[4] :

لا يهولنّك اصطلاءُ لظى الحر ب فمحذُورُها كأن قد ألمّا

وابتدائية كقول الشاعر[5] :

ووجهٌ مشرقُ النَّحْر كأنْ ثدياه حُقّان

= وروايته : ..... أن لن يفاخرنا .... .

(١) البيت من الطويل ، وذكر فى شرح الكافية الشافية ١/٥٠٠ ، غير منسوب .

(٢) البيت من الطويل :

اعتمل : عمل بنفسه ، وأعمل رأيه وآلته .

(٣) سورة يونس ، آية : ٢٤ .

(٤) البيت من الخفيف . شذور الذهب ص ٢٩٩ ، والعينى ٢/٣٠٦ ، غير منسوب فيهما .

(٥) البيت من الهزج ، الكتاب ٢/١٣٥ ، والعينى ٢/٣٠٥ ، والدرر ١/١٢٠ ، غير منسوب فيها .

وشرطية كقول الآخر[1] :

وَىْ كأنْ مَنْ يكنْ له نَشَبٌ يُحْـ ـببْ ومن يَفْتَقِر يعش عيش ضُرّ

ومثال إفراد الخبر مع تقدير الاسم قول الشاعر[2] :

ويومـا تُوافينـا بوجـه مُـقَسَّم كأنْ ظبيةٌ تعطُو إلى وارِق السَّلم

أى كأنها ظبية ، ويروى بالنصب على حذف الخبر ، والتقدير : كأن ظبيةً عاطيةً المذكورة ، وهذا من عكس التشبيه ، ويروى بالجر على زيادة أن شذوذا .

وفى لعل عَشر لغات : لعلّ ، علّ ، لعنّ ، عن ، لأنّ ، أنّ ، رعَنّ ، رغَنّ ، لغَنّ ، لعلّت . فالستة المتقدمة مشهورة ، والأربعة الباقية قليلة . وأقلها استعمالا لعلت . ذكرها أبو على فى التذكرة .

ومن ورود أنّ بمعنى لعل ما حكاه الخليل من قول بعض العرب : ائت السوق أنك تشترى لنا شيئا ، واستشهد الأخفش على ذلك بقول الراجز[3] :

قلت لشَيْبان ادنُ من لِقائِـه أنا نُغَدّى القوم من شوائـه

ومن قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو[4] : ﴿ أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾ . بالفتح . وقال امرؤ القيس فى لأنّ[5] :

عُوجا على الطَّلَل المُحِيل لأننا نبكى الديارَ كما بكى ابن حِذَام

وقال الفرزدق فى لَعَنّ[6] :

---

(١) البيت من الخفيف ، من أبيات لزيد بن عمرو بن نفيل ، الكتاب ١٣٥/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٤ ، وخزانة الأدب ٩٥/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٤٤/٦ .

(٢) البيت من الطويل ، نسب لعلباء بن أرقم اليشكرى فى امرأته ، ونسب لغيره . الكتاب ١٣٤/٢ ، وخزانة الأدب ٣٦٥/٤ ، والتبصرة ص ٢٠٨ ونسبه لباعث بن صريم اليشكرى ، والدرر ١٢٠/١ . مقسم : محسن . تعطو : تتناول . وارق : مورق . السلم : شجر .

(٣) هو أبو النجم كما فى الإنصاف مسألة/ ٨١ .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ١٠٩ ، كسر إنها لابن كثير وأبى عمرو وعاصم والأعمش واليزيدى وكثير ، معجم القراءات ٣٠٨/٢ ، وراجع معانى القرآن للأخفش ٥٠٠/٢ و ٥٠١ .

(٥) البيت من الكامل ، خزانة الأدب ٢٣٤/٢ ، والدرر ١١١/١ ، والديوان شرح السندوبى ص ١٣٦ .

(٦) البيت من الوافر ، الإنصاف مسألة ٢٦ ، واللسان والرواية فيهما لغن .

ألستم عـــالجين بنـــا لعنَّـــا   نرى العرصاتِ أو أثـر الخيـام

وإذا كان الاسم فى هذا الباب وغيره اسم معنًى جاز كون الخبر فعلا مقرونا بأن كقولك : إنّ الصلاح أن يعصى الهوى . فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع فى الابتداء ، وقد يُسْتباح فى لعل حملا على عسى ، ومنه قول النبى ﷺ[1] : « لعلك أن تخلف فينتفع بك أقوام ويضرّبك آخرون » .

وروى أبو زيد أن بنى عقيل يجرون بلعل مفتوحة الآخر ومكسورته ، ومن شواهد ذلك[2] :

لعـل اللهِ يُمكننـى عـــليها   جهارا من زهير أو أَسِيد

وروى الفراء أيضا الجر بلعل ، وأنشد[3] :

عـلّ صروفِ الدهر أو دُولاتها   تدلننا اللّمّـةَ مـن لمّـاتها

وزعم أبو على أن لعل خففت وأعملت فى ضمير الشأن محذوفا ، ووليها فى اللفظ لام الجر مفتوحا تارة ومكسورا تارة ، والجربه ، ولعل على أصلها . ولا يخفى ما فى هذا من التكلف .

فصل : ص : يجوز رفع المعطوف على اسم إن ، ولكن بعد الخبر بإجماع ، لا قبله مطلقا ، خلافا للكسائى . ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافا للفراء ، وإن تُوُهِّم ما رأياه قُدِّر تأخير المعطوف أو حذفُ خبرٍ قبله ، وأنّ فى ذلك كإنّ على الأصح ، وكذا البواقى عند الفراء . والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى والزجاج والفراء . وندر : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان .

وأجاز / الكسائى رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إنْ خَفِى إعراب الثانى . ٧٢/ب

---

(١) فى رياض الصالحين ص ١٤ من حديث طويل ... فقلت يا رسول الله ، أخلف بعد أصحابى ؟ قال : إنك لن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضربك آخرون ... متفق عليه .

(٢) البيت من الوافر ، من قصيدة لخالد بن جعفر . خزانة الأدب ٣٧٥/٤ ، ومعجم شوهد العربية .

(٣) رجز لم ينسب فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٨٤/٣ ، والعينى ٣٩٦/٤ ، واللسان – لمم – .

ش : نصب المعطوف على اسم إن مستغن عن التنبيه عليه ، لأنه كالعطف على سائر المعمولات . ولا فرق فى ذلك بين إن وأخواتها ، ولا بين وقوعه قبل الخبر [ووقوعه بعده ، ومثال وقوعه قبل[1] الخبر] قوله تعالى[2] : ﴿ إنّ المسلمين والمسلمات ﴾ . الآية ، ومثال وقوعه بعد الخبر قول الراجز[3] :

إنّ الربيعَ الجودَ والخريفا بدا أبى العباس والصيوفا

أراد : إن الربيع الجود والخريف والصيوف بدا أبى العباس . والذى لا يستغنى عن التنبيه رفع المعطوف ، وهو على ضربين : أحدهما مشترك فيه ، وهو العطف على الضمير المرفوع بالخبر ، والثانى العطف على معنى الابتداء ، وهو عند البصريين مخصوص بإنّ ولكن ، ومشروط بتمام الجملة قبله ، ومثاله مع إنّ قول الشاعر[4] :

إن الخلافة والنبوةَ فيهم والمكرماتُ وسادةٌ أطهار

ومثله قول الآخر[5] :

فمن يكُ لم ينجب أبوه وأمُّه فإنّ لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

ومثاله مع لكن قول الآخر[6] :

وما زلتُ سباقا إلى كل غاية بها يُقْتَضَى فى الناس مجدٌ وإجلالُ
وما قَصّرت بى فى التَّسامى خُئُولةٌ ولكنّ عمى الطيبُ الأصل والخالُ

وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم ، بل هو من عطف الجمل ، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة ، أو تقدير تمامها ، ولو كان

---

(١) ما بين القوسين من النسخة ب ص ١٧٩ .

(٢) سورة الأحزاب ، آية : ٣٥ .

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج ، ونسب للعجاج . الكتاب ١٤٥/٢ ، والتصريح ٢٢٦/٢ ، والعينى ٢٦١/٢ ، والدرر ٢٠٠/٢ . وديوان رؤبة ص ١٧٩ .

(٤) البيت من الكامل ، من قصيدة لجرير يمدح بها بنى أمية . الكتاب ١٤٥/٢ ، والعينى ٢٦٣/٢ .

(٥) البيت من الطويل ، شرح الكافية الشافية ٥١١/١ ، والتصريح ٢٢٧/١ ، والعينى ٢٦٥/٢ ، غير منسوب فيها .

(٦) البيتان من الطويل ، التصريح ٢٢٧/١ ، والعينى ٣١٦/٢ ، والدرر ٢٠٢/٢ . غير منسوب فيها .

من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى ، لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله . ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع ، ولم يحتج سيبويه فى قوله تعالى[1] : ﴿ قل إن ربى يقذف بالحق علامُ الغيوب ﴾ . إلى أن يجعله[2] خبر مبتدأ . أو بدلا من فاعل يقذف[3] .

وأيضا فإن وأخواتها مشبهة بالأفعال لفظا ومعنى واختصاصًا فلا عمل للابتداء بعد دخولها ، كما لا عمل له بعد دخول الأفعال الناسخة . ولقوة شبهها بالأفعال لم يبطل عملها بالفصل فى نحو : إن فيك زيدا راغب ، ولا بتقديم المسند فى نحو : إن عندك زيدا ، ولا بالحذف مع دليل كقراءة حمزة والكسائىُ[4] : ﴿ وفى خلقكم وما يَبُثّ من دابة آياتٍ ﴾ . بخلاف « ما » المشبهة بليس ، و « لا » المشبهة بإنّ ، فإنها ضعيفة الشبه و ضعيفة العمل ، ولذا لا تعمل فى الخبر عند سيبويه ، ويُبْطِل عملَها الفصلُ بإجماع ، فلضعفها لم تنسخ عمل الابتداء لفظا ومحلا . بل هو باق تقديرا بعد دخولها . ولهذا ينعت اسمها باعتبار المحل رفعا ، ولم يفعل ذلك باسم إنّ .

والحاصل أن عمل الابتداء بعد إنّ منسوخ لفظا ومحلا كانتساخه بكان وظن ، إلا أنّ إنّ ولكنّ لم يتغير بدخولهما معنى الجملة ، ويتغير بدخول كأن وليت ولعل ، فجاز أن يعطف بعد مصحوبى إن ولكن مبتدأ مصرح بخبره ، ومحذوف خبره ، كما يجوز ذلك بعد المبتدأ والخبر لبقاء المعنى على ما كان عليه . ولكون الخبر الموجود صالحا للدلالة على المحذوف ، إذ لا تخالف بينهما ، بخلاف خبر كأن وليت ولعل فإنه مخالف لخبر المبتدأ المجرد ، فلا يغنى أحدهما عن الآخر .

فلو كان خبر المعطوف مخالفا لزم ثبوته نحو[5] : ﴿ وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولى المتقين ﴾ . ومثله[6] : ﴿ إن وعْدَ الله حق والساعة لا ريب فيها ﴾.

---

(١) سورة سبأ ، آية : ٤٨ .

(٢) « ألى أن يجعله » ليس بالمخطوطة والسياق يقتضيه .

(٣) الكتاب ١٤٧/٢ .

(٤) سورة الجاثية ، اية : ٤ . الإقناع ٧٦٤/٢ ، والتبيان للعكبرى ١١٥٠/٢ .

(٥) سورة الجاثية ، آية : ١٩ .

(٦) سورة الجاثية ، آية : ٣٢ .

وقرأ حمزة بنصب « الساعة » ولم يختلف فى رفع « والله ولى المتقين » .

وحمل سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير[1] فالتقدير عنده فى[2] : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ﴾ . إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا ، فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك . وأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا فرحون ، والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون . فإنّ حـذْف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته فى كلام العرب قبل دخول إن ، كقول الشاعر[3] :

نحن بما عندنـــا وأنت بما عنـدك راضٍ والـرأىُ مختلـف

وبعد دخولها ، كقول الآخر[4] :

خليلىّ هـل طبٌّ فـإنى وأنتما وإن لم تَبُوحا بالهوى دَنِفـان

وأنشد سيبويه قول الفرزدق[5] :

١/٧٣ إنى ضَمِنْتُ / لمن أتانى ما جَنى وأبى فكان وكنت غيرَ غَـدُورِ

ثم قال : ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر .

ومثل إنّ ولكنّ فى رفع المعطوف على معنى الابتداء أنّ إذا تقدمها عِلْم أو معناه ، فمعناه كقوله تعالى[6] : ﴿ وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله برىءٌ من المشركين ورسولُه ﴾ . وصريح العلم كقول الشاعر[7] :

---

(١) الكتاب ٢/١٥٥ .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٦٩ .

(٣) البيت من المنسرح ، وقائله قيس بن الخطيم . الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٦١ .

(٤) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٤٢ ، ٣٠٠ ، والعينى ٢/٢٧٤ – ٢٧٥ ، غير منسوب فيهما . الطب : مثلثة الطاء علاج الجسم والنفس .

(٥) البيت من الكامل ، الكتاب ١/٧٦ .

(٦) سورة التوبة ، آية : ٣ .

(٧) البيت من الوافر ، قائله بشر بن أبى خازم ، الكتاب ٢/١٥٦ ، وخزانة الأدب ٤/٣١٦ ، والعينى ٢/٢٧١ .

وإلا فاعلمـــوا أنـــا وأنتم بغـاةٌ مـا بقينـا فى شقـاق

تقديره عند سيبويه : فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك ، حمله على التقديم والتأخير ، كما حمل آية المائدة ، فسوَّى بين إنّ وأنّ ، فصح أن من فرّق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه . وجعل من هذا القبيل قوله تعالى[1] : ﴿ أن الله برىءٌ من المشركين ورسولُه ﴾. وزعم قوم أنه إنما أورده بكسر الهمزة ، وهى قراءة الحسن ، وهو بعيد من عادة سيبويه ، فإنه إذا استدل بقراءة تخالف المشهور لا يستغنى عما يشعر بذلك ، كما فعل إذ أورد[2] : ﴿ وإذا لا يلبثوا خلفك إلا قليلا ﴾ .

وأجاز الكسائىُ رفع المعطوف بعد إن قبل الخبر مطلقا ، فيقول : إن زيدا وعمرٌو قائمان ، و إنك وزيدٌ ذاهبان . ووافقه الفراء إن خفى إعراب الاسم نحو : إنك وزيدٌ ذاهبان ، وكلا المذهبين ضعيف ، لأن إنّ وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها ، فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب فى المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بإنّ ، ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحل باعتبار عروض العامل ، لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك ، ولا اعتبار لتساويهما فى أصالة الرفع وعروض النصب ، ولا حجة لهما فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان . لأن الأول يخرج على أن أصله : إنهم هم أجمعون ذاهبون ، فهم مبتدأ ، وأجمعون توكيد ، وذاهبون خبر المبتدأ ، وهو وخبره خبر إن . وأصل الثانى : إنك أنت وزيد ذاهبان ، فأنت مبتدأ . وزيد معطوف ، وذاهبان خبر المبتدأ ، والجملة خبر إن . وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع ، فالقول به راجح .

وغَلَّط سيبويه من قال : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك و زيد ذاهبان ، فقال : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد

---

(١) سورة التوبة ، آية : ٣ .

(٢) سورة الإسراء ، آية : ٧٦ « يلبثوا » لأبى ـــ شواذ ابن خالويه ص ٧٧ ، والبحر ٦٦/٦ : « خلفك » لنافع وابن كثير وغيرهما معجم القراءات ٣٧٤/٣ ، وفى ب : يلبثون .

ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال « هم » كما قال[1] :

لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا

وهذا غير مرضى منه رحمه الله ، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه فى هذا لم يوثق بشىء من كلامه ، بل يجب أن يعتقد الصواب فى كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع ، وسيبويه موافق على هذا ، ولولا ذلك ما قبل نادرا كلدُن غدوةً[2] ، وهذا حجرُ ضبٍّ خربٍ[3] .

وأجاز الفراء فى المعطوف على اسم غير إن ما أجاز فى المعطوف على اسم إن ، واستشهد بقول الراجز[4] :

يا ليتنى وأنت يا لميسُ فى بلدة ليس بها أنيسُ

ولا حجة له فيه لأن تقديره : يا ليتنى وأنت معى يالميس ، فحذف « مع » وهو خبر أنت ، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها .

وأجاز الجرمى والزجاج والفراء رفع نعت الاسم بعد الخبر ، وبمثل ذلك حكموا للتوكيد وعطف البيان ، وأجازوا أن يكون من ذلك[5] :

﴿ قل إن ربى يقذف بالحق علامُ الغيوب ﴾ .

وأجاز الكسائى رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إن خفى إعراب ثانيهما ، نحو : ظننت زيدا صديقى وعمرٌو .

---

(١) البيت من الطويل ، الكتاب ٣٠٦/١ ونسبه لصِرْمَة الأنصارى ، ونسبه لزهير فى مواضع أخرى . والعينى ٢٦٧/٢ ونسبه لزهير ، والبيت بتمامه :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

وشرح ديوانه ص ٨٧ .

(٢) الكتاب ٥١/١ ، ٥٨ ، ١٥٩ ، ٢١٠ ، ٢٨١/٢ ، ٣٧٥ .

(٣) الكتاب ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ .

(٤) الرجز لرؤبة بن العجاج . خزانة الأدب ١٩٨/٤ ، والعينى ٣٢١/٢ ، والدرر ٢٠٢/٢ ، والديوان ص ١٧٦ .

(٥) سورة سبأ ، آية : ٤٨ .

باب لا العاملة عمل إن

ص : إذا لم تكرر « لا » وقُصِد خلوصُ العموم باسم نكرة يليها ، غير معمول لغيرها ، عملت عمل إنّ ، إلا أن الاسم إنْ لم يكن مضافا ، ولا شبيها به ، رُكِّبَ معها ، وبنى على ما ينصب به ، والفتح فى نحو[1] :

ولا لذّاتَ للشيب .

أولى من الكسر . ورفع الخبر – إن لم يركب الاسم مع لا – بها عند الجميع ، وكذا مع التركيب على الأصح . وإذا علم كثر حذفه عند الحجازيين ، ولم يُلْفَظ به عند التميميين ، وربما أُبقى وحُذف الاسم .

ولا عمل للاغى لفظ المثنى من نحو : لا رجلين فيها ، خلافا للمبرد . وليست الفتحة فى نحو : لا أحدَ فيها ، إعرابية خلافا للزجاج والسيرافى . ودخول الباء على لا يمنع التركيب غالبا ، وربما ركبت النكرة مع / « لا » الزائدة . ٧٣ / ب

وقد يعامل غير المضاف معاملته فى الإعراب ونَزْع التنوين والنون إنْ وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر ، فإن فصلها جارٌّ آخر أو ظرف امتنعت المسألة[2] فى الاختيار خلافا ليونس . وقد يقال فى الشعر : لا أباك ، وقد يُحْمَل على المضاف مُشابهه بالعمل فينزع تنوينه .

ش : إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء ، لأن قصد ذلك يستلزم وجود من الجنسية لفظا أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ، فوجب للاعند ذلك القصد عملٌ فيما يليها من نكرة ، وذلك العمل إما جر وإما نصب وإما رفع ، فلم يكن جرا لئلا يتوهم أنه

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله سلامة بن جندل ، شذور الذهب ص ٨٩ ، وخزانة الأدب ٨٥/٢ ، والعينى ٣٢٦/٢ ، والدرر ١٢٦/١ ، والبيت بتمامه :

إن الشباب الذى مجدٌ عواقبُه فيه نلذ ولا لذات للشيب

(٢) فى النسخة ب : المعاملة .

بمن المنوية ، فإنها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الأحيان ، كقول الشاعر[1] :

فقام يَذُود الناسَ عنها بسيفه   وقال ألا لا مِنْ سَبيل إلى هند

ولأن عامل الجر لا يستقل كلام به وبمعموله ولا يستحق التصدير ، ولا المذكورة بخلاف ذلك .

و لم يكن عملها فيما يليها رفعا لئلا يتوهم أن عامله الابتداء ، فإن موضعها موضع المبتدأ ، ولأنها لو رفعت ما يليها عند قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض ، لأنها على ذلك التقدير بمنزلة المحمولة على ليس ، وهى لا تنصيص فيها على العموم . فلما امتنع أن تعمل فيما وليها جرا أو رفعا - مع استحقاقها عملا - تعين أن يكون نصبا ، ولما لم تستغن بما يليها عن جزء ثان عملت فيه رفعا ، لأنه عمل لا يستغنى بغيره عنه فى شيء من الجمل . وأيضا فإن إعمال لا هذا العمل إلحاق لها بإنّ ، لمشابهتها لها فى التصدير ، والدخول على المبتدأ والخبر ، وإفادة التوكيد ، فإن لا لتوكيد النفى ، وإنّ لتوكيد الإثبات ، ولفظ لا مساو للفظ إن إذا خففت . وأيضا فإن لا تقترن بهمزة الاستفهام ويراد بها التمنى ، فيجب إلحاقها بليت فى العمل ، ثم حملت فى سائر أحوالها على حالها فى التمنى . ولا يجب أن تعمل لا هذا العمل من القصد المذكور إذا كررت ، بل إذا كررت جاز إعمالها وإلغاؤها . فجواز إعمالها لعدم تغير حالها وحال مصحوبها ، وجواز إلغائها لشبهها بالمكررة مع المعرفة ، فلجواز الوجهين مع التكرر ، شرطت انتفاءه فى وجوب العمل فقلت : إذا لم تكرر « لا » وقصد خلوص العموم فى اسم نكرة يليها فعلم بهذا أنها لا تعمل فى معرفة ولا فى منفصل .

واحترزت بقولى : غير معمول لغيرها من نحو قوله تعالى[2] : ﴿ لا مرحبا بهم ﴾ .

ثم أشرت إلى أن اسمها ينقسم إلى مفرد وإلى مضاف وإلى شبيه به ، وخصصت

---

(١) البيت من الطويل ، شرح الأشمونى ٢/٢ ، والعينى ٣٣٢/٢ ، والدرر ١٢٥/١ ، غير منسوب فيها .
(٢) سورة ص ، آية : ٥٩ ، وأولها : ﴿ هذا فَوْج مُقتحِم معكم لا مرحبا بهم ﴾ .

المفرد بالتركيب والبناء ، فعلم بذلك أن الآخرَيْن منصوبان نصبا صريحا ، نحو : لا صاحب بِرٍّ مذموم ، ولا راغبا فى الشر محمود .

ويتناول قولى فى المركب : ويبنى على ما كان ينصب به ، المبنى على فتحة نحو : « لا إلهَ إلا الله » و[1] : ﴿ فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيْمانَ لهم ﴾ . والمبنى على ياء مفتوح ما قبلها ، كقول الشاعر[2] :

تَعَزّ فلا إلفَيْن بالعيش مُتِّعا ولكن لوُرّاد المَنُون تتابُعُ

والمبنى على ياء مكسور ما قبلها ، كقول الشاعر[3] :

يُحْشَرُ الناسُ لابنينَ ولا آبا ءَ إلا وقد عَنَتْهم شُئُونُ

والمبنى على كسرة ، كقول سلامة بن جندل[4] :

إن الشباب الذى مجدٌ عواقبُه فيه نَلَذُّ ولا لذاتِ للشيب

يروى بكسر التاء وفتحها ، والفتح أشهر ، وبالوجهين أيضا أنشد قول الشاعر[5] :

لا سابغات ولا جأواءَ باسلةً تقى المنون لدى استيفاء آجال

وزعم أبو الحسن بن عصفور أن الفتح فى مثل هذا لازم ، والصحيح جواز الفتح والكسر .

ثم أشرت إلى أنه لا خلاف فى كون الخبر مرفوعا بلا إذا لم يركب الاسم معها ، ثم قلت : « وكذا مع التركيب على الأصح » فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ، لأن شبهها بإن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة ، وجزء كلمة لا يعمل ، فمقتضى هذا أن يبطل عملها فى الاسم والخبر ، لكن عملها أبقى فى أقرب المعمولين ، وجعلت

---

(١) سورة التوبة ، آية : ١٢ .

(٢) البيت من الطويل ، شذور الذهب ص ٨٧ ، والعينى ٢/٣٣٣ ، والدرر ١/١٢٦ ، غير منسوب فيها .

(٣) البيت من الخفيف ، شذور الذهب ص ٨٨ ، والعينى ٢/٣٣٤ ، والدرر ١/١٢٦ ، غير منسوب فيها .

(٤) ذكر فى ص ٥٣ ، رقم ١ .

(٥) البيت من البسيط ، الأشمونى ٢/٧ ، والدرر ١/١٢٧ ، غير منسوب فيهما . وفى ب ص ١٨٢ : قول الراجز .

هى ومعمولها بمنزلة مبتدأ . والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد .

وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى ، لأن كل ما استحقت « لا » به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق ، فليبق ما ثبت بسببه ، ولا يضر التركيب ، كما لم يضر أنّ صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشىء واحد ، ولو كان جعل لا مع اسمها كشىء واحد / ما نعها من العمل فى الخبر لمنعها من العمل فى الاسم ، لأن أحد جزأى الكلمة لا يعمل فى الآخر ، ولا خلاف فى أن التركيب لم يمنع عملها فى الاسم ، فلا يمنع عملها فى الخبر . وأيضا فإن عمل لا فى الخبر أولى من عملها فى الاسم ، لأن تأثيرها فى معناه أشد من تأثيرها فى معنى الاسم ، والإعراب إنما جىء به فى الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل ، وإنما لم يكن خلاف فى ارتفاع الخبر بلا غير المركبة ، لأن مانع التركيب هو كون الاسم مضافا أو شبيها به ، وكلاهما صالح للابتداء به مجردا عن « لا » ، كما أن اسم إنّ صالح للابتداء به مجردا عن إنّ ، وليسَ كذلك مصحوب لا المركب ، فإن تجرده من لا مبطل للابتداء به . لأنه نكرة لا مسوغ معها ، فإذا قرنت بلا كانت بمنزلة نكرة أبتدئ بها لاعتمادها على نفى .

1/74

ثم أشرت إلى جذف الخبر ، وهو على ثلاثة أقسام : ممتنع وجائز وواجب .

فالممتنع حذفه فى موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى ، كقولك مبتدئا مقتصرا : لا رجلَ ، فمثل هذا لا يعد كلاما عند أحد من العرب ، لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئا .

وأما الجائز والواجب فحذف مادل عليه دليل ، كقولك : لا رجلَ ، لمن قال : هل فى الدار من رجل ؟ وكقولك للشاكى : لا بأسَ ، تحذف ، فيها ، من الأول ، و : عليك ، من الآخر ، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين ، ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون ، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى ، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقا أو بشرط كونه ظرفا فليس بمصيب ، وإنْ رُزق من الشهرة أوفر نصيب .

وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو : لا إله إلا الله . ومن حذفه دون

إلا قوله تعالى[1] : ﴿ قالوا لا ضيرَ ﴾ . وقوله تعالى[2] : ﴿ ولو ترى إذْ فزِعوا فلا فَوْتَ ﴾ . ومنه قول النبى ﷺ[3] : « لا ضررَ ولا ضِرارَ ولا عَدْوى ولا طِيَرَةَ » .

ومن استعمال الخبر منطوقا به فى لغة غير الحجازيين قول حاتم[4] :

وَرَدَّ جازُرهـم حَرْفـا مُصَرَّمـةً ‏ ‏ ‏ ولا كريمَ من الوِلدان مَصْبُوحُ

فمصبوح خبر لا صفة لعدم الحاجة إلى مقدر .

وربما حذف الاسم للعلم به وبقى الخبر ، كقولهم : لا عليك ، أى : لا بأس عليك .

وخالف المبرد سيبويه فى اسم لا المثنى نحو : لا رجلين فيها ، فزعم أنه معرب ، واحتج له بأمرين : أحدهما : أنه بزيادة الياء والنون أشبه المطول المستحق للنصب ، نحو : لا خيرا من زيد هنا .

والثانى : أن العرب تقول : أعجبنى يومَ زرتنى ، فتفتح ، وأعجبنى يومُ زرتنى فتعرب .

وكلتا الحجتين ضعيفة ، أما الأولى فمعارضة بأن شبه « لا رجلين » بيا رجلان ، أقوى من شبهه بلا خيرا من زيد ، وقد سوى بين يا رجلان ويا رجلُ ، فلْيُسَوِّ بين لا رجلين ولا رجلَ . وأما الثانية فضعفها بيّن أيضا ، وذلك أن بناء يوم وشبهه حين أضيف إلى الجملة إنما كان لشبهه بإذ لفظا ومعنى ، فلما بنى خالفه بلحاق

---

(١) سورة الشعراء ، آية : ٥٠ .

(٢) سورة سبأ ، آية : ٥١ .

(٣) الجامع الصغير للسيوطى ١٧٦/٢ ، وصحيح البخارى : « لا عدوى ولا طيرة » . بإسقاط لا ضرر ولا ضرار . القسطلانى ٤٨٨/٨ – ٤٨٩ .

(٤) البيت من البسيط ، الكتاب ٢٩٩/٢ ، والعينى ٢٦٨/٢ ، قال : هذا البيت مما ركب فيه صدر بيت على عَجزَ آخر ، والصواب أنه لرجل جاهلى من بنى النبيت ، والبيتان هما :

ورد جازرهـم حرفـا مصرمـة ‏ ‏ ‏ فى الرأس منها وفى الأصلاء تمليـح

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ‏ ‏ ‏ ولا كريم من الولدان مصبوح

الجازر : الذى ينحر الإبل . حرفا : ضامرة صلبة . مصرمة : مقطوعة الطبيين ليكون أقوى لها .

الأصلاء : جمع صلا وهو ما حول الذنب . أصرتها : جمع صرار بكسر الصاد وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها ، وإنما ألقيت لأنه ليس لها در . الولدان : جمع وليد .

علامة التثنية ، وبكون اليوم إذا بنى يصير مؤقتا ، والمحمول على إذ لا يكون مؤقتا ، وإنما يكون مبهما أى صالحا لنهار وليلة وللقليل والكثير ، واليوم المفرد بهذه المنزلة ، كقوله تعالى[1] : ﴿ ويوم يقول كن فيكون * قوله الحق ﴾ . وقوله تعالى[2] : ﴿ كل يوم هو فى شأن ﴾ .

والحاصل أن يوما لإبهامه أشبه إذ فحمل عليه فى البناء إذا استعمل استعماله ، فإذا ثنى زال إبهامه . فلم يصلح أن يحمل على إذ للزوم إبهامها وصلاحيتها لكل زمان ماض ليلا كان أو نهارا ، قليلا كان أو كثيرا .

وزعم أبو إسحاق الزجاج والسيرافى أن فتحة : لا رجلَ ، وشبهه فتحة إعراب ، وأن التنوين حذف منه تخفيفا ، ولشبهه بالمركب . وهذا الرأى لو لم يكن فى كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزما مخالفة النظائر ، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف ، أو للإضافة ، أو لدخول الألف واللام ، أو لكونه فى علم موصوف بابن مضاف إلى علم ، أو لملاقاة ساكن ، أو لوقف ، أو لبناء ، والاسم المشار إليه ليس ممنوعا من الصرف ، ولا مضافا ، ولا ذا ألف ولام ، ولا علما موصوفا بابن ، ولاذا التقاء ساكنين ، ولا موقوفا عليه ، فتعين كونه مبنيا ، كيف وقد روى عن العرب : جئت بلا شئَ ، بالفتح وسقوط التنوين ، كما قالوا : جئت بخمسةَ عشرَ ، والجار لا يلغى ولا يعلق ، فثبت البناء بذلك يقينا . والعجب من الزجاج / والسيرافى فى زعمهما أن ما ذهبا إليه من أن فتحة : لا رجلَ ، وشبهه ، فتحة إعراب هو مذهب سيبويه ، استنادا إلى قوله فى الباب الأول من أبواب لا[3] : « ولا تعمل فيما بعدها منتصبة بغير تنوين » وغفلا عن قوله فى الباب الثانى[4] : واعلم أن المنفى الواحد إذا لم يل « لك » فإنما يُذْهَب منه التنوين كما أُذْهِب من خمسةَ عشرَ ، لا كما أذهب من المضاف » . فهذا نص لا احتمال فيه .

٧٤/ ب

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ٧٣ .

(٢) سورة الرحمن ، آية : ٢٩ .

(٣) الكتاب ٢٧٤/٢ .

(٤) الكتاب ٢٨٣/٢ .

قلت : ومما يدل على أن الفتحة المشار إليها فتحة بناء لا فتحة إعراب ثبوتها فى[1] : ولا لذاتَ للشيب ، فى الرواية المشهورة ، وتوجيه رواية الكسر على أن يكون لذات منصوبا لكونه مضافا أو شبيها بالمضاف ، على نحو ما يوجه به : لا أبالك ، ولا يدى لك ، وسيأتى بيان ذلك مستوفى بعون الله تعالى . وقد قال سيبويه فى الثانى من أبواب لا فى النفى[2] : اعلم أن التنوين يقع من المنفى فى هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك ، كما يقع من المضاف إلى اسم ، ذلك إذا قلت : « لا مثل زيد » فعلم بهذا أن فتحة ميم : لا غلام لك ، كفتحة : لا مثلَ زيد ، لأنهما عنده سيان فى الإضافة ، فعلى هذا تكون كسرة تاء : لا لذات ، كسرة إعراب ، لكونه مضافا واللام مقحمة ، وهذا واضح بلا تكلف .

وندر تركيب النكرة مع لا الزائدة كقول الشاعر[3] :

لو لم تكنْ غَطَفان لا ذنوبَ لها   إذن للام ذوو أحسابها عُمَرَا

وهذه من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ ، وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما النافية فى قول الشاعر[4] :

يُرَجِّى المرءُ ما إنْ لا يراه   وتعرضُ دون أدناه الخطوبُ

فزاد إنْ بعد الموصولة ، وإنما تزاد بعد النافية ، لكن سوغ ذلك كون اللفظ واحدا . والمشهور الوارد على القياس أن يقال فى اسم « لا » إذا كان أبا أو أخا : لا أب له ، ولا أخ لك ، كما قال نهار اليشكرى[5] :

أبى الإسلامُ لا أبَ لى سواه   إذا افتخروا بقيس أو تميم

وأن يقال فيه إذا كان مثنى أو شبهه كما قال الشاعر[6] :

---

(١) ذكر فى ص ٥٥ رقم ٤ .

(٢) الكتاب ٢٧٦/٢ .

(٣) البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق . العينى ٣٢٢/٢ ، والدرر ١٢٧/١ .

(٤) البيت من الوافر ، وقائله جابر بن رألان الطائى ، ونسب لإياس بن الأرت . حاشية الأمير على المغنى ٤٢/١ . وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٧/١ ، والدرر ٩٧/١ .

(٥) البيت من الوافر ، الكتاب ٢٨٢/٢ ، وابن يعيش ١٠٤/٢ ، والدرر ١٢٥/١ .

(٦) البيت من الطويل ، الدرر ١٢٥/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

تأملْ فلا عَيْنَين للمرء صارفـا   عنايتـه عـن مضمـر العِبَـرات

وكما قال[1] :

أرى الرَّبع لا أهلين فى عَرَصَاتِه   ومن قبلُ عن أهليه كان يضيق

وقد كثـر فى الكلام مخالفة القياس نحو : لا أبالك ، ولا أخالك ، ولا غلامى لك ، فمن ذلك قول الراجز[2] :

أهَدَمـوا بيـتك لا أبـا لكـا   وزعمـوا أنك لا أخـا لكـا
وأنا أمشى الدَّألى حوالكا

ومثال : لا غلامى لك ، قول الشاعر[3] :

لا تُعْنَيَـنَّ بما أسبابـه عَسُرتْ   فلا يَدَىْ لامرِىءٍ إلا بما قُـدِرَا

ولم يرد هذا الاستعمال فى غير ضرورة إلا مع اللام ، وقد يحذف فى الضرورة ، كقول الشاعر[4] :

وقد مات شَمَّاخٌ ومات مُـزَرِّد   وأىُّ كـريم لا أبـاك بخالـد

وقال آخر[5] :

أبالمـوتِ الـذى لابُـدَّ أنى   مـلاقٍ لا أبـاك تُخَوِّفينـى

ومذهب أكثر النحويين فى هذا النوع أنه مضاف إلى المجرور باللام ، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها ، كما لا اعتداد باللام فى قول الشاعر[6] :

يا بُؤْس للحرب التى   وَضَعتْ أراهِط فاستراحوا

وهذا القول وإن كان قول أكثر النحاة فلا أرتضيه ، لأن الإضافة التى ادعيت فى الأمثلة المشار إليها إما محضة وإما غير محضة ، فإن كانت محضة لزم كون اسم

---

(١) البيت من الطويل ، الدرر ١٢٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

(٢) ذكر فى الجزء الأول ص ٦٥ .

(٣) البيت من البسيط ، الدرر ١٢٥/١ ، غير منسوب .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله مسكين الدارمى . الكتاب ٢٧٨/٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ . وخزانة الأدب ١١٦/٢ ، وفيها أن القصيدة عينية وروايته : ... لا أبالك يمنع .

(٥) البيت من الوافر ، وقائله أبو حية النميرى . ابن يعيش ١٠٥/٢ والدرر ١٢٥/١ .

(٦) البيت من مجزوء الكامل ، وقائله سعد بن مالك بن ضبيعة القيسى جد طرفة بن العبد ، الكتاب ٢٠٧/٢ ، وابن يعيش ٣٦/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣١١/٤ .

لا معرفة ، وهو غير جائز ، ولا عذر فى الانفصال باللام ، لأن نية الإضافة المحضة كافية فى التعريف ، مع كونه غير مهيأ للإضافة ، نحو[1] : ﴿ وكُلًّا ضربنا له الأمثال ﴾ و[2] : ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ . وما نحن بسبيله مهيأ للإضافة ، فهو أحق بتأثير نية الإضافة . وإن كانت الإضافة المدعاة غير محضة لزم من ذلك مخالفة النظائر ، لأن المضاف إضافة غير محضة لابد من كونه عاملا عمل الفعل ، لشبهه به لفظا ومعنى ، نحو : هذا ضارب زيدٍ الآن ، وحسن الوجه . أو معطوفا على ما لا يكون إلا نكرة نحو : رب رجل وأخيه ، وكم ناقة وفصيلها ملكت ، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك ، فلا تكون إضافتها غير محضة ، فلو كانت مضافة وإضافتها غير محضة ، لم يَلِقْ بهما أن يؤكد معناها بإقحام اللام ، لأن المؤكَّد معتنى به ، وما لَيس محضا لا يُعتنى به فيؤكد ، فلذلك قبح توكيد الفعل الملغى ، لأنه مذكور فى حكم المسكوت عنه ، وقول من قال[3] :

يا بؤسَ للحرب

وهو يريد : يا بؤس الحرب ، سهله كون إضافته محضة . على أن للقائل أن يجعل أصله : يا بؤسا للحرب ، ثم حذفت الألف للضرورة وهى مرادة ، فلا إضافة ولا إقحام .

وأيضا لو كانت إضافة الأسماء / المشار إليها غير محضة لكانت كذلك مع غيرها ، إذ لاشىء مما يضاف إضافة غير محضة إلا وهو كذلك مع كل عامل ، ومعلوم أن إضافتها فى غير هذا الباب محضة ، فيجب أن تكون كذلك فى هذا الباب ، وإلا لزم عدم النظير . ومما يدل على ضعف القول ، بكون الأسماء المشار إليها مضافة قولهم : لا أبالى ، ولا أخالى ، فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا : لا أبِ لى ، ولا أخِ لى ، فيكسرون الباء والخاء إشعارا بأنها متصلة بالياء تقديرا ، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير ، وإذ لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب فى كونهم لم يقصدوا الإضافة ، ولكنهم

١/٧٥

---

(١) سورة الفرقان ، آية : ٣٩ .

(٢) سورة الروم ، آية : ٤ .

(٣) ذكر فى ص ٦٠ رقم ٦ .

قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجرورها ، ولم يفصل بينهما ، وذلك أن الصفة يتكمل بها الموصوف كما يتكمل المضاف بالمضاف إليه ، فإذا انضم إلى ذلك كون الموصوف معلوم الافتقار إلى المضاف إليه ، وكون الصفة متصلة بالموصوف ، وكونها باللام التى يلازم معناها الإضافة غالبا ، وكون المجرور صالحا أن يضاف إليه الأول ، تأكد شبه الموصوف بالمضاف ، فجاز أن يجرى مجراه فيما ذكر من الحذف والإثبات ، فمن ثم لم يبالوا بفيك أن يجرى هذا المجرى ، كقول الشاعر[1] :

وداهية من دواهى المَنُو ن يرهبُها الناس لا فالها

فنصبه بالألف كما ينصبه فى الإضافة . ومن ذهب فى هذه المسألة إلى ما ذهب إليه ابن كيسان وهشام الكوفى شرط كون اللام ومجرورها غير خبر ، فإن كان هو الخبر تعين إثبات النون وحذف الألف بإجماع . وكذا إن لم تل اللام ومجرورها ، أو كان فى موضع اللام حرف جر غيرها . وأجاز يونس المعاملة المذكورة مطلقا مع فصل اللام بظرف أو جار غيرها نحو : لا يَدَىْ بها لك ، ولا غلامين عندك لزيد . وأشار سيبويه إلى جواز ذلك فى الضرورة .

ولا تختص هذه المعاملة بالمثنى وأخ وأب وأخواتها ، بل هى جائزة فى كل ما وليه لام جر معلقة بمحذوف غير خبر ، حتى فى : لا غلام لك ، ولا بنى لك ، ولا بنات لك ، ولا عشرى لك ، وقد فهم ذلك من قولى : وقد يعامل غير المضاف معاملته فى الإعراب ونزع التنوين ، فدل ذكر الإعراب على أن فتحة : لا غلام لك ، قد تكون إعرابا ، وأنه يقال : لا أبًا لك ، ولا أخًا لك ، ولا غلامين لك ، ولا بنين لك ، ولا بناتٍ لك . ودل ذكر التنوين والنون على أن تنوين : لا غلام لك ، أزيل لما أزيل له نون : لا غلامى لك ، وذلك كله مفهوم من قول سيبويه[2] : فلو جعل

---

(١) البيت من المتقارب ، وقائله عامر بن الأحوص . الكتاب ٣١٦/١ : وقد ذكر فى الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٤٩ .

(٢) الكتاب ٢٨٢/٢ .

اللام ومجرورها خبرا تعين البناء وتوابعه . ولو تعلقت اللام بالاسم تعين الإعراب وتوابعه غالبا نحو : لا واهبا لك درهما .

واحترزت بغالبا من قول الشاعر[1] :

أراني ولا كُفـــران لله أَيَّـــةً   لنفسىَ قد طالَبْتُ غير مُنيـــل

أنشده أبو على فى التذكرة ، وقال : أيّة منصوب بكفران ، أى لا أكفر لله رحمة لنفسى ، ولا يجوز نصب أية بأويت مضمرا ، لئلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولى أرى بجملتين ، إحداهما : لا واسمها وخبرها ، والثانية : أويت ، ومعناه رققت . وإلى : ولا كفران لله أية ، أشرت بقولى : وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل . ويمكن أن يكون من هذا قول النبى ﷺ[2] : « لا صَمْت يومٌ إلى الليل » على رفع يوم بالمصدر على تقديره : بأنْ وفعل ما لم يسم فاعله . ولا يستغنى عن اللام بعد ما أعطى حكم المضاف من الأسماء المذكورة إلا بعد أب فى الضرورة ، كقول الشاعر[3] :

وقد مات شَمَّاخ ومات مُزَرّدٌ   وأىُّ كـريم لا أبـــاكَ بخالـــد

وقول الآخر[4] :

أبـــا لموتِ الـــذى لابـــد أنى   مُـــلاقٍ لا أبـــاك تخوفينـــى

أراد : لا أبالكَ ، ولا أبالكِ ، كذا زعموا ، وهو عندى بعيد ، لأنه إن كان الأمر كذلك لم يخل من أن يكون أب مضافا إلى الكاف عاملا فيها ، أو يكون مقدر الانفصال

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله كثير عزة ، الكتاب ٣/١٣١ ، وروايته :
.... إنما أواخى من الأقوام كل بخيل ، والديوان ص ٥٠٨ وروايته : ... إنما أواخى ...
وفى شرح أبيات مغنى اللبيب ٤/٣٦٠ ، وروايته : ولم أر من ليلى نوالا أعده   ألا ربما طالبت ...
وفى ٦/٢٢٦ ذكر الرواية التى ذكرها سيبويه ، وفى ص ٢٢٥ ذكر الرواية التى ذكرها ابن مالك .

(٢) فى رياض الصالحين ص ٢٦٢ : عن على رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ : « لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم إلى الليل » . قال الخطابى : كان من نسك الجاهلية الصمات فنهوا فى الإسلام عن ذلك وأمروا بالذكر والحديث . وفيه أن امرأة حجت مصمتة فأمرها أبو بكر أن تتكلم لأنه من عمل الجاهلية .

(٣) ذكر فى ص ٦٠ رقم / ٤ .

(٤) ذكر فى ص ٦٠ رقم / ٥ .

باللام وهى العاملة فى الكاف مع حذفها . فالأول ممنوع لاستلزامه تعريف اسم لا ، أو تقدير عدم تمحض الإضافة فيما إضافته محضة ، والثانى ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول لعامل غير منطوق به ، وهو شيء لا يعلم له نظير ، فوجب الإعراض عنه ، والتبرؤ منه .

والوجه عندى فى : لا أبالك ، ولا أباك ، أن يكون دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت . وهذا توجيه ليس فيه من / التكلف شيء والحمد لله . ٧٥/ ب

فصل : ص : إذا انفصل مصحوب لا ، أو كان معرفة ، بطل العمل بإجماع ، ويلزم حينئذ التكرار فى غير ضرورة ، خلافا للمبرد وابن كيسان ، وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ وشبهُه . وأُفْرِدَتْ فى : لا نَوْلُك أن تفعل ، لتأوله بلا ينبغى . وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة ، فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام ، ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير ولا اسم إشارة خلافا للفراء .

ويُفْتح أو يرفع الأول من نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإن فتح فتح الثانى أو نصب أو رفع . وإن رفع رفع الثانى أو فتح . وإن سقطت لا الثانية فتح الأول ورفع الثانى أو نصب ، وربما فتح منويا معه لا .

وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقا ، وقد تجعل مع الموصوف كخمسةَ عشرَ إن أفردا واتصلا ، وليس رفعهما مقصورا على تركيب الموصوف ، ولا دليلا على إلغاء لا ، خلافا لابن برهان فى المسألتين .

وللبدل الصالح لعمل لا النصبُ والرفع ، فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه ، وكذا المعطوف نسقا .

وإن كرر اسم لا المفرد دون فصل فُتح الثانى أو نُصب .

وللا مقرونة بهمزة الاستفهام فى غير تمن وعَرْض ما لها مجردة ، ولها فى التمنى من لزوم العمل ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء ما لليت ، خلافا للمازنى والمبرد فى جعلها كالمجردة .

ويجوز إلحاق لا العاملة بليس فيما لا تمنى فيه من جميع مواضعها ، إن لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم .

ش : لما كان شبه لا بإنّ أضعف من شبه ما بليس ، جعل لما مزية بأن لم يبطل عملها بالفصل مطلقا ، بل إذا كان الفصل نحو : ما قائم زيد ، أو لمعمول خبرٍ غير ظرف ولا جار ومجرور نحو[1] : ما طعامك زيد آكل . فلو فصل بمعمول وهو ظرف أو جار ومجرور لم يبطل العمل ، نحو : ما غدا زيد مسافرا ، وما فيها أحد مقيما . وأبطل عمل لا بالفصل مطلقا نحو : لا فى الدار رجل مقيم ، ولا غدا أحد راحل ، فانحطت بذلك « لا » عن رتبة « ما » ليكون لقوة الشبه أثر .

وإذا كان مصحوب لا معرفة لم تعمل فيه ، لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدل به على العموم على سبيل التنصيص ، والمعرفة ليست كذلك ، ولو كان تعريفها بالألف واللام الاستغراقية لأنها بلفظ العهدية ، فليس التنصيص بها على العموم كالتنصيص عليه بمن الجنسية مذكورة أو منوية . لكن إذا وليتها المعرفة لزمها التكرار ، ليكون عوضا مما فاتها من مصاحبة ذى العموم ، فإن فى التكرار زيادة كما فى العموم زيادة ، ثم حمل فى لزوم التكرار المفصولة على التى تليها معرفة ، لتساويهما فى وجوب الإهمال ، وأيضا فإن العرب فى الغالب تنفى الجملة المبدوأة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بما أو ليس ، نحو : ما زيد عندك ، وما عندك زيد ، وليس عمرو فى الدار ، فإذا وقعت لا فى نحو هذا من الكلام وقعت فى موضع غيرها ، فقويت بالتكرار ، ولم تخل منه إلا فى اضطرار . وكذا إذا ولى « لا » خبر مفرد يلزم التكرار أيضا نحو : زيد لا قائم ولا قاعد ، وكذا إذا ولى « لا » نعت أو حال ، نحو : مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، ونظرت إليه لا قائما ولا قاعدا . وإلى هذين المثالين وأشباههما أشرت بقولى : « وكذا التاليها خبر مفرد أو شبهه » فتكرار لا فى هذه المواضع لازم إلا فى الضرورة ، كقول الشاعر[2] :

بكَتْ جَزَعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها

---

(١) « نحو » ليست فى ب ص ١٨٦ .

(٢) البيت من الطويل ، الكتاب ٢٩٨/٢ ، وخزانة الأدب ٨٨/٢ ، وشرح المرادى ص ٢٠١ والدرر ١٢٩/١ ، غير منسوب فيها .

وقال آخر[1] :

أشاءُ ما شئتِ حتى لا أزالَ لما لا أنت شائيةٌ من شأننا شانى

وكقول الآخر[2] :

وأنت امرُؤ منا خلقت لغيرنا حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعُ

وكقول الآخر[3] :

إنى تركتك لاذا عسرة تربا فاستعففن واكف من وافاك ذا أمل

ومثله[4] :

قهَرتُ العدا لامستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

ولم يقصر المبرد ترك التكرار على الضرورة ، بل أجازه فى السعة ، ووافقه ابن كيسان ، ولا حجة لهما فى قول العرب : لا نولك أن تفعل ، فإنهم أوقعوه موقع : لا ينبغي لك أن تفعل ، فاستغنوا فيه عن تكرار لا ، كما يستغنون فيما هو واقع موقعه .

وقد يؤول العلم بنكرة ، فيركب مع لا إن كان مفردا ، وينصب بها إن لم يكن مفردا ، فالأول كقول النبى ﷺ[5] : « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده » . وكقول الشاعر[6] :

أرى الحاجاتِ عند أبى خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أميّةَ بالبلاد

---

(١) البيت من البسيط ، الأشمونى ٤/٢ ، والعينى ٣٢٥/٢ ، والدرر ١٢٩/١ ، غير منسوب فيها .

(٢) البيت من الطويل ، الكتاب ١/ ٣٥٨ منسوب لرجل من بنى سلول ، وابن يعيش ١١٢/٢ قال : ونسبه العسكرى للضحاك الرقاشى وشرح المرادى ص ٢٠١ غير منسوب ، والدرر ١٢٩/١ لم يعثر على قائله .

(٣) البيت من البسيط .

(٤) البيت من الطويل ، شرح المرادى ص ٢٠١ والأشمونى ١٣/٢ ، والدرر ١٢٩/١ غير منسوب فيها .

(٥) القسطلانى ٤٤١/٩ .

(٦) البيت من الوافر ، وقائله عبد الله بن الزبير الأسدى ، ونسب لعبد الله بن فضالة . الكتاب ٢٩٦/٢ ، وشذور الذهب ص ٢٢١ ، وخزانة الأدب ١٠٠/٢ ، والدرر ١٢٣/١ ، وراجع : شعر عبد الله بن الزبير الأسدى ص ١٤٧ .

وكقول الراجز[1] :

إنّ لنا عُزّى ولا عزى لكم

والثانى كقول العرب : قضية ولا أبا حسن لها . لما أوقعوا العلم موقع نكرة جردوه / من الألف واللام اللتين كانتا فيه كقوله : ولا عزى لكم ، أو فيما أضيف إليه كقولهم : ولا أبا حسن . فلو كان العلم عبد الله لم يعامل بهذه المعاملة للزوم الألف واللام ، وكذا عبد الرحمن على الأصح ، لأن الألف واللام لا تنزعان منه إلا فى النداء .

1/76

وقدر قوم المعامل بهذه المعاملة مضافا إليه « مثل » ثم حذف وأقيم العلم مقامه فى الإعراب والتنكير ، كما فعل بأيدى سبا فى قولهم[2] : تفرقوا أيدى سبا ، يريدون مثل أيدى سبا ، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه فى النصب على الحال .

وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم ، وبلا واحد من مسميات هذا الاسم .

ولا يصح واحد من التقديرات الثلاثة على الإطلاق :

أما الأول فممنوع من ثلاثة أوجه : أحدها : ذكر مثل بعده كقول الشاعر[3] :

تبكى على زيد ولا زيد مثلُه

فتقدير « مثل » قبل زيد مع ذكر مثله بعده وصفا أو خبرا ، يستلزم وصف الشىء بنفسه ، أو الإخبار عنه بنفسه ، وكلاهما ممتنع .

الثانى : أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفى مسمى العَلم المقرون بلا ، فإذا قدر مثل لزم خلاف المقصود ، لأن نفى مثل الشىء لا تعرض فيه لنفى ذى المثل .

الثالث : أن العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد ، فلا يكون فى نفيه فائدة نحو : لا بصرة لكم ، ولا أبا حسن لها ، ولا قريش بعد اليوم .

---

(١) ذكر فى الجزء الأول ص ١٩٥ ، وقائله أبو سفيان بن حرب بعد انتهاء موقعة أحد .

(٢) فى القاموس المحيط ، سبا : وتفرقوا أيدى سبا وأيادى سبا ، تبددوا ، بنوه على السكون ، وليس بتخفيف عن سبأ وإنما هو بدل ، ضرب المثل بهم لأنه لما غرق مكانهم ، وذهبت جناتهم تبددوا فى البلاد .

(٣) البيت من الطويل ، وبقيته : برىء من الحمى سليم الجوانح

خزانة الأدب ٩٨/٢ ، والدرر ١٢٤/١ ، ومعجم شواهد العربية غير منسوب فيها .

وأما التقدير الثانى والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا ، فإن من الأعلام ما له مسميات كثيرة كأبى حسن وقيصر . فتقدير ما كان هكذا بلا مسمى بهذا الاسم ، أو بلا واحد من مسمياته لا يصح ، لأنه كذب ، فالصحيح أن لا يقدر هذا النوع بتقدير واحد ، بل يقدر ماورد فيه بما يليق به ، وبما يصلح له . فيقدر : لا زيد مثله ، بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله ، ويقدر : لا أبا حسن لها ، ولا كسرى بعده ، ولا قيصر بعده ، بلا مثل أبى حسن ، ولا مثل كسرى ، ولا مثل قيصر . وكذا : لا بصرة ، ولا أمية ، ولا عزى . ولا يضر فى ذلك عدم التعرض لنفى المنكر ، فإن سياق الكلام يدل على القصد .

وأجاز الفراء أن يقال : لا هو ، ولا هى ، على أن يكون الضمير اسم لا محكوما بتنكيره ونصبه . وأجاز : لا هذين لك ، ولا هاتين لك ، على أن يكون اسم الإشارة اسم لا محكوما بتنكيره .

وفى الأول من نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ، الفتح بمقتضى التركيب ، والرفع على إلغاء لا ، أو على إعمالها عمل ليس . وفى الثانية عند فتح الأول الفتح بمقتضى التركيب ، وجعل الكلام فى تقدير جملتين ، والنصب عطفا على موضع اسم لا ، باعتبار عملها ، وتقدير زيادة لا الثانية ، والرفع عطفا على موضع اسمها ، فإنها فى موضع رفع بالابتداء ، ولا الثانية على هذا زائدة للتوكيد ، ويجوز إعمالها عمل ليس .

وفى الثانى عند رفع الأول الرفع عطفا على اللفظ وزيادة لا الثانية ، أو على إعمالها عمل ليس ، والفتح بمقتضى التركيب وجعل الكلام فى تقدير جملتين .

وإن سقطت الثانية فتح الأول ورفع الثانى عطفا على معنى الابتداء ، أو نصب عطفا على عمل لا ، وحكى الأخفش : لا رجلَ وامرأةَ فيها ، بفتح المعطوف دون تنوين ، على تقدير : ولا امرأة ، فحذفت لا وأبقى البناء مع نيتها ، كما كان مع وجودها .

وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقا ، أى فى التركيب وعدمه ، وفى اتصال الصفة وانفصالها ، نحو : لا رجل ظريفا وظريف ، ولا غلام رجل عندنا ذكيا أو ذكى ، وكذا مع الانفصال ، فالنصب باعتبار عمل لا ، والرفع بتقدير عمل الابتداء ، وجاز

اعتباره بعد دخول لا فى التابع ، صفة كان أو غيرها ، وإن كان ذلك لا يجوز بعد دخول إنّ ، لأن إنّ شبيهة بالأفعال الناسخة للابتداء فى الاختصاص بالمبتدأ والخبر دون عروض ، وفى كون ما دخلت عليه مفيدا بدون دخولها ، ولقوتها لا يبطل عملها بالانفصال فى نحو : إن فيها زيدا ، بخلاف لا فإنها ضعيفة العمل بكونها فرعا ، وكونها عارضة الاختصاص بالمبتدأ والخبر ، وكون ما تدخل عليه فى الأكثر لا يفيد بدون دخولها ، نحو : لا رجل فى الدار ، فلو قيل : رجل فى الدار ، لم يفد ، فلتوقف الإفادة على دخول[1] لا ، كانت هى واسمها بمنزلة مبتدأ ، فجاز لذلك أن يعتبر عمل الابتداء بعد دخولها فى الصفة وغيرها من التوابع المستعملة ، وشُبّه اعتبار / الابتداء فى ذلك باعتباره فى نحو : هل من رجل كريم فى الدار ، وما لكم من إله غيره . ٧٦/ب

وقد تجعل الصفة والموصوف كخمسة عشر ، فيبنيان على الفتح ، إن كانا مفردين متصلين نحو : لا رجلَ ظريفَ فيها .

وزعم ابن برهان أن صفة اسم « لا » لا ترفع إلا إذا كان الموصوف مركبا مع لا ، وأن رفعها دليل على إلغاء لا ، وحمله على ذلك أن العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف ، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه ، فلا عمل له فى صفته ، والاسم المبنى على الفتح إن نصبت صفته دل ذلك عنده على الإعمال ، وإذا رفعت دل ذلك عنده على الإلغاء . وما ذهب إليه غير صحيح ، لأن إعمال لا المشار إليها عند استكمال شروطها جائز بإجماع العرب ، والحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له . وقوله : لا عمل للابتداء فى الاسم المنصوب غير مسلم ، بل له عمل فى موضعه ، كما له بإجماع عمل فى موضع المجرور بمن فى نحو : هل من رجل فى الدار ؟ فصح ما قلنا ، وبطل ما ادعاه ، ولا قوة إلا بالله .

وللبدل فى هذا الباب النصب باعتبار عمل لا إن كان صالحا لعملها ، نحو : لا أحد فيها رجلا ولا امرأة ، ولا مال له دينارا ولا درهما . والرفع باعتبار عمل الابتداء نحو : لا أحد فيها رجلٌ ولا امرأة ، ولا مال له دينارٌ ولا درهم . فلو لم يصلح البدل لعمل لا تعين الرفع نحو : لا أحد فيها زيد ولا عمرو .

---

(١) فى ب ص ١٨٨ : وجوب .

وإذا كرر اسم لا المركب معها دون فصل جاز تركيب الأول والثانى كما ركب الموصوف والصفة ، وجاز فيه النصب ، وذلك كقولك : لا ماءَ ماءَ باردا لنا ، ولا ماءَ ماءً باردا .

وإذا اقترنت همزة الاستفهام بلا فى غير تمن وعرض ، فللا مع مصحوبها من تركيب وعمل وإلغاء ما كان لها قبل الاقتران ، فيقال : ألا رجلَ فى الدار ، بالفتح وحده ، وألا صاحبَ معروفٍ فيها بالنصب وحده ، وألا ارعواء ولا حياء لمن شاب قذاله ، بالأوجه الخمسة كما كان يقال مع عدم الهمزة ، فمن ذلك قول حسان رضى الله عنه[1] :

ألا طِعانَ ألا فُرسانَ عاديةٌ إلا تَجَشُّؤُكم حولَ التَّنانير

وقال آخر[2] :

ألا ارعواءَ لمَنْ ولّتْ شبيبَتُه وآذنت بمشيب بعده هَرَمُ

وأكثر وقوع هذا النوع إذا لم يقصد تمَن ولا عرض فى توبيخ وإنكار ، كما سبق فى بيت حسان والبيت الذى بعده . وزعم أبو على الشلوبين أنه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفى دون إنكار وتوبيخ ، ورد على الجزولى إجازة ذلك . والصحيح أن ذلك جائز ، ولكنه قليل ، ومنه قول الشاعر[3] :

ألا اصطبار لسلمى أمْ لها جَلَد إذا أُلاقى الذى لا قاه أمثالى

وإذا قصد بألا العرض فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر ، أو معمول فعل مؤخر ، فمن إيلائها فعلا ظاهرا قوله تعالى[4] : ﴿ ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم ﴾ و[5] :

---

(١) البيت من البسيط ، الكتاب ٣٠٦/٣ ، والعينى ٣٦٢/٢ ، والدرر ١٢٨/١ . وشرح ديوانه ص ١٢٨ .

(٢) البيت من البسيط ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٩٢/٢ ، والعينى ٣٦٠/٢ ، والدرر ١٢٨/١ ، غير منسوب فيها .

(٣) البيت من البسيط ، قائله قيس بن الملوح . شرح أبيات مغنى اللبيب ٤٧/١ ، والعينى ٣٥٨/٢ ، والدرر ١٢٨/١ .

(٤) سورة التوبة ، آية : ١٣ .

(٥) سورة النور ، آية : ٢٢ .

﴿ ألا تحبون أن يغفر الله لكم ﴾ . ومن إيلائها معمول فعل مقدر قول الشاعر[1] :

ألا رجلا جزاه اللهُ خيرا　　يدل على مُحَصِّلة تَبِيت

أراد : ألا ترونى ، وهذا تقدير الخليل ، وجعله يونس مبنيا ، وفتحته فتحة بناء ، وتنوينه اضطرار .

وإذا قصد بألا معنى التمنى فهى عند المازنى والمبرد كألا المقصود بها الإنكار والتوبيخ ، أعنى أن لها مع مصحوبها فى التمنى من تركيب وعمل وإلغاء ما كان للا مجردة من الهمزة . ومذهب سيبويه أن لها فى التمنى مع مصحوبها ما كان لها مجردة إلا أنها لا تلغى ، ولا يعتبر فى تابع اسمها معنى الابتداء كما لا يعتبر مع ليت ، ومثال ورودها فى تمن قول الشاعر[2] :

ألا عُمْرَ ولّى مستطاع رجوعُه　　فيَرْأَبَ ما أَثْأَت يد الغفلات

فنصب يرأب لأنه جواب تمَن مقرون بالفاء .

ويجوز إجراء « لا » مجرى ليس فيما لا يقصد به تمَن من مواضع إعمالها إن لم يقصد التنصيص على العموم بلفظ ما وليها ، فعند ذلك لا يجوز إجراؤها مجرى ليس ، لأنها إذا جرت مجرى ليس جاز أن يكون العموم مقصودا وغير مقصود .

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله عمرو بن قعاس المرادى . الكتاب ٣٠٨/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٠١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٩/١ .

والمحصلة : التى تحصل تراب المعدن ، وأصل التحصيل استخراج الذهب من حجر المعدن .

تبيت : أى تبيت تفعل ذلك . وترونى : أصلها تروننى .

(٢) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٩٢/٢ ، والعينى ٣٦١/٢ . غير منسوب فيهما . يرأب : يصلح . أثأت : أفسدت .

باب الأفعال
الداخلة على المبتدأ والخبر

ص : الداخل عليهما كان ، والممتنع دخولها عليهما ، لاشتمال المبتدأ على الاستفهام ، فتنصبهما مفعولين . ولا يحذفان معا أو أحدهما إلا بدليل ، ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين ، ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان ، فإن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة امتنع الاقتصار عليه إن كان أحدهما ، لا إن لم يكن ولم / يعلم المحذوف . ١/٧٧

ش : أفعال هذا الباب هى النوع الثالث من نواسخ الابتداء ، وأخر بابها لأن جزأى الإسناد فيه مستويان فى النصب ، كما هما فى باب الابتداء مستويان فى الرفع ، فجعلا طرفين فى الترتيب ، واكتنفا بابى كان وإن ، لأن أحد الجزأين فيهما مرفوع والآخر منصوب فلم يفترقا .

وقد تقدم بيان ما تدخل عليه كان وما لا تدخل عليه ، فلذلك أحلت عليه ، إلا أن مما لا تدخل عليه كان ما اشتمل من المبتدآت على استفهام نحو : أيهم أفضل ؟ وغلام من عنده ؟ فهذا النوع لا يمتنع دخول أفعال هذا الباب عليه كما امتنع دخول كان عليه ، فلذلك قلت بعد الداخل عليهما كان والممتنع دخولها عليهما : لاشتمال المبتدأ على استفهام » فيقال فى : أيهم أفضل ؟ وغلام من عنده ؟ أيهم ظننت أفضل ؟ وغلام من ظننت عنده ؟

ولا يحذف أحدهما إلا بدليل ، لا يجوز لك فى : ظننت زيدا منطلقا ، أن تقتصر على منطلق ، ولا على زيد ، لئلا تذكر خبرا دون مخبر عنه ، أو مخبرا عنه دون خبر . فإن دل دليل على المحذوف جاز الحذف . كقولك : قائما ، لمن قال : ما ظننت زيدا ؟ وزيدا ، لمن قال : من ظننت قائما ؟ قال عنترة[1] :

---

(١) البيت من الكامل ، شذور الذهب ص ٣٩٢ ، والعينى ٤١٤/٢ ، والدرر ١٣٤/١ ، والديوان ص ١٤٣ .

ولقد نزلتِ فلا تَظُنِّى غيره   منى بمنزلة المُحَبِّ المكرم

أى : فلا تظنى غيره كائنا . وقال آخر[1] :

كأن لم يكنْ بَيْن إذا كان بعده   تلاقٍ ولكن لا إخال تلاقيا

أى لا إخال الكائن تلاقيا ، أو لا إخال بعد البين تلاقيا . ومن المحذوف لدليل قول الشاعر[2] :

وأنتِ غَرِيمٌ لا أظن قضاءه   ولا العَنَزِىُّ القارظُ الدهرَ جائيا

وقد يحذفان معا إن وجدت فائدة ، كقوله تعالى[3] : ﴿ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ . وكقوله تعالى[4] : ﴿ أعنده علم الغيب فهو يرى ﴾ . وكقولهم[5] : من يسمع يخل . وكقوله[6] :

بأىِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سُنَّةٍ   ترى حبَّهم عارا علىّ وتحسب

فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف ، كاقتصارك على : أظن ، من قولك : أظن زيدا منطلقا ، فإنه غير جائز ، فإن غرضك الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظَنٍّ لا بيقين ، فتنزل الظن من جملة الحديث منزلة : فى ظنى ، فكما لا يجوز لمن قال : زيد منطلق فى ظنِّى ، أن يقتصر على : فى ظنّى ، كذا لا يجوز لمن قال : أظن زيدا منطلقا ، أن يقتصر على أظن . ولأن قائل : أظن أو أعلم دون قرينة تدل على تجدد ظن أو علم ، بمنزلة قائل : النار حارة ، فى عدم الفائدة ، إذ لا يخلو إنسان من ظن ما ، ولا عِلْم ما . ومنع الاقتصار على أظن ونحوه

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله ابن الدمينة ، ذكر فى الجزء الأول ، ص ١٩ والحماسة البصرية ١٨٣/٢ . بين : فراق .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله ذو الرمة . ذكر فى شرح الكافية الشافية ١٢٧٠/٣ غير منسوب ، والأشمونى والصبان ٩١/٣ ، والديوان ص ٩٣ . .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢١٦ .

(٤) سورة النجم ، آية : ٣٥ .

(٥) مجمع الأمثال ٣٠٠/٢ رقم ٤٠١٢ : المعنى : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع فى نفسه عليهم المكروه .

(٦) البيت من الطويل ، للكميت بن زيد من قصيدة يمدح بها آل بيت الرسول . خزانة الأدب ٥/٤ ، والعينى ٤١٣/٢ ، والدرر ١٣٤/١ .

على الوجه المذكور هو مذهب سيبويه والمحققين ممن تدبر كلامه ، كأبى الحسن بن خروف ، وابن طاهر ، وأبى على الشلوبين . ومما يدل على ذلك من كلام سيبويه قوله فى باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل[1] : وذلك أن حسبت بمنزلة كان ، إنما تدخلان على المبتدأ[2] والمبنى عليه ، فيكونان فى الاحتياج على حال ، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذى بعدهما ، كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، فالمنصوبان بعد حسب بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان فى احتياجهما إلى المرفوع والمنصوب ، فكما لا يقتصر على ليس وكان دون المرفوع والمنصوب ، لا يقتصر على حسب ومرفوعها دون المنصوبين ، وهذا واضح ، ويؤيده قوله فى آخر الباب الذى يلى الباب المشار إليه ، بعد ذكر حسب وأخواتها[3] : والأفعال الأُخر إنما هى بمنزلة اسم مبتدأ ، والأسماء مبنية عليها ، ألا ترى أنك تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنى على المبتدأ » يريد أنك تقتصر على ضربت ، كما تقتصر على المبتدأ وخبره . ثم قال[4] : فلما صارت حسب وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إنّ وأخواتها إذا قلت : أنى ، ولعلى ؛ لأن إن وأخواتها لا تقتصر على الاسم الذى يقع بعدها » ، فجعل افتقار حسب وأخواتها مع فاعلها إلى الجزأين كافتقار إنّ ولعل مع منصوبيها إلى الخبر ، وهذا أيضا واضح ، وفى هذا الكلام تسوية بين حسبت وأخواتها ، فعلم أنه حين قال : لأنك قد تقول : ظننت فتقتصر ، لم يقصد الإطلاق ولا الاختصاص ، بل قصد التنبيه على أن بعض المواضع قد يقتصر فيه على الفعل ومرفوعه لقرينة تحصل بها الفائدة ، واكتفى بظننت اختصارا واتكالا على العلم بمساواة غير ظننت بظننت .

وذهب ابن السراج والسيرافى إلى جواز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقا ، وكأن الذى دعاهما لهذا أن الأخفش قال فى كتابه / المسمى بالمسائل الصغرى : تقول : ضربَ عبد الله ، وظن عبد الله ، وأعلم عبد الله ، إذا كنت تخبر عن الفعل » هذا نصه . والذى عندى فى هذا أن الأخفش لم يقصد جواز الاقتصار مطلقا ، بل ٧٧/ب

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٥ – ٣٦٦ .

(٢) فى ب : على المبتدأ والخبر والمبنى عليه .

(٣) الكتاب ٢/٣٦٨ .

(٤) الكتاب ٢/٣٦٨ .

مع قرينة محصلة للفائدة ، كقولك لمن قال : من ظننى ذاهبا ؟ ظن عبد الله . ولمن قال : من أعلمك أنى ذاهب ؟ أعلم عبد الله . ولذلك قال : إذا كنت تخبر ، فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر .

وأشرت بقولى : « ولهما من التقديم والتأخير مالهما مجردين » . إلى أن الأصل تقديم المفعول الأول وتأخير المفعول الثانى ، وأنه قد يعرض ما يوجب البقاء على الأصل ، وما يوجب الخروج عنه ، كما يعرض فى باب الابتداء ، فإن لم يعرض موجب لأحد الأمرين جاز التقديم والتأخير . فمن موجبات البقاء على الأصل تساويهما فى تعريف أو تنكير نحو : ظننت زيدا صديقك ، وعلمت خيرا منك فقيرًا إليك . ومن موجبات الخروج عن الأصل حصر المفعول الثانى نحو : ما ظننت زيدا إلا بخيلا . وقد بينت أسباب البقاء على الأصل والخروج عنه فى باب الابتداء مستوفاة ، فأغنى ذلك عن استيفائها هنا ، واكتفى بالإحالة عليها .

ثم قلت : « ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان » أى لثانى مفعولى هذه الأفعال من ذلك ما لخبر كان ، وإنما كان له ما قرر كذلك لتساويهما فى الخبرية واستحقاق النصب . وقد ذكرت الأقسام والأحوال هناك ، فلم تكن هنا حاجة إلى ذكرها .

وقد يقع بعد إسناد هذه الأفعال إلى فاعلها ظرف أو جار ومجرور أو ضمير أو اسم إشارة ، فيمتنع الاقتصار عليه ، إن كان أحد المفعولين لا إن لم يكن أحدهما ، فالاقتصار على « عندك » إذا قلت : ظننت عندك ، جائز إن جعل ظرفا لحصول الظن ، وغير جائز إن جعل مفعولا ثانيا والآخر محذوف . والاقتصار على « لك » إذا قلت : ظننت لك ، جائز إن جعل علة لحصول الظن ، وغير جائز أن جعل مفعولا ثانيا والآخر محذوف . وكذا لو قلت : ظننته ، أو ظننت ذاك مقتصرا ، جاز إن عنى بالضمير واسم الإشارة المصدر ، و لم يجز إن عنى أحد المفعولين و لم يفهم الآخر بدليل ، كقول من قيل له : أظننته صديقك ؟ نعم ظننته . وقال الفراء فى : ظننته ذاك ، ذاك إشارة إلى الحديث ، أجرته العرب مجرى المفعولين ، يقول القائل : كان من الأمر كذا كذا ، فيقول المخبر : قد ظننت ذاك . قال ابن خروف : وهو قول لا بأس به . وقال أبو زيد فى مصادره : خلت ذاك إخاله خالا . والأظهر أن يكون ذاك إشارة إلى الحديث لذكره المصدر بعد .

ص : وفائدة هذه الأفعال فى الخبر ظَنٌّ أو يقين أو كلاهما ، أو تحويل .

فالأول : حَجا يحجو ، لا لغَلَبة ولا قصد ولا ردٍّ ولا سوق ولا كَتْم ولا حِفْظ ولا إقامة ولا بُخْل . وعَدَّ ، لا لحسبان ، وزَعَم ، لا لكفالة ولا رياسة ولا سِمَن ولا هُزال . وجعل ، لا لتصيير ولا إيجاد ولا إيجاب ولا ترتيب ولا مقاربة . وهَبْ غير متصرف .

وللثانى : عَلِم ، لا لعُلْمَة ولا عِرْفان . ووجد ، لا لإصابة ولا استغناء ولا حزن ولا حِقْد . وألفى مرادفتها . ودرى لا لخَتْل . وتَعَلَّمْ بمعنى اعلم غير متصرف .

وللثالث : ظن ، لا لتُهمة . وحسب ، لا للون . وخـال يَخال ، لا لِعُجْب ولا ظَلَع . ورأى ، لا لإبصار ولا رأْيٍ ولا ضرب .

وللرابع : صَيّر وما رادفها من جعل ، ووَهَب غير متصرف ، ورَدّ ، وتَرَك ، وتَخِذ ، واتَّخذ ، وأكان .

وألحقوا برأى العلمية الحُلمية ، وسَمِع المعلقة بعين ، ولا يخبر بعدها إلا بفعل دال على صوت ، ولا تُلْحَق ضَرَب مع المَثل على الأصح ، ولا عَرَف وأَبْصَر خلافا لهشام ، ولا أصاب وصادف وغادر خلافا لابن درستويه .

ش : كل فعل لا يغنى مرفوعه عن مخبر به صالح للتعريف والتنكير ، أو جملة تقوم مقامه ، فهو من باب كان . وكل فعل لا يغنى منصوبه عن ثان مخبر به صالح للتعريف والتنكير ، أو جملة تقوم مقامه ، فهو من باب ظن . ويميز النوعين وقوعُ ثانى المعمولين بعد الضمير المسمى فصلا ، أو اللام المسماة فارقة . فالوقوع بعد الفصل نحو[1] : ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾ . و[2] : ﴿ تجدوه عند الله هو خيرا ﴾ . و[3] : ﴿ وجعلنا ذريته هم الباقين ﴾ والوقوع بعد

---

(١) سورة سبأ ، آية : ٦ .

(٢) سورة المزمل ، آية : ٢٠ .

(٣) سورة الصافات ، آية : ٧٧ .

اللام الفارقة نحو[1] : ﴿ وإنْ كانت لكبيرة ﴾ و[2] : ﴿ وإنْ كادوا ليفتنونك ﴾ و[3] : ﴿ وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾ .

وأفعال هذا الباب أربعة أنواع : نوع مختص بالظن ، ونوع باليقين ، ونوع صالح للظن وصالح لليقين ، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف .

فمن الأول حجا كقوله[4] :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة   حتى ألمت بنا يوما مُلِمّات

أراد : قد كنت أظن ، فعداه إلى مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر كما يفعل بأظن .

ولحجا استعمالان آخران هى فى / أحدهما متعدية إلى مفعول واحد ، وفى الآخر لازمة ، فالأول أن يكون بمعنى غلب فى المحاجاة ، وبمعنى قصد ، وبمعنى رد ، وبمعنى ساق ، وبمعنى كتم ، وبمعنى حفظ . والثانى أن يكون بمعنى أقام ، وبمعنى بخل . 1/78

ومن أخوات حجا الظنية عدّ لا بمعنى حسب ، كقول الشاعر[5] :

فلا تَعْدُد المولى شريكَك فى الغنى   ولكنما المولى شريكُك فى العُدم

وكقول الآخر[6] :

لا أُعُد الإقتار عُدْما ولكن   فَقْدُ مَنْ قد فقدتُه الإعدام

ومن أخوات حجا الظنية زعم الاعتقادية . كقول الشاعر[7] :

فإن تَزْعُمِينى كنتُ أجهلُ فيكم   فإنى شَرَيْت الحلمَ بعدك بالجهل

---

(1) سورة البقرة ، آية : 143 .

(2) سور الإسراء ، آية : 73 .

(3) سورة الأعراف ، آية : 102 .

(4) البيت من البسيط ، وقائله تميم بن أبى بن مقبل ، ونسب لأبى شنبل الأعرابى . شذور الذهب ص 372 ، والعينى 376/2 ، والدرر 130/1 .

(5) البيت من الطويل ، وقائله النعمان بن بشير الأنصارى . الأشمونى 16/2 ، والعينى 377/2 . والدرر 130/1 .

(6) البيت من الخفيف ، وقائله أبو دواد الإيادى . العينى 391/2 ، والدرر 130/1 .

(7) البيت من الطويل ، وقائله أبو ذؤيب الهذلى . الكتاب 121/1 . وديوان الهذليين قسم 1 ص 36 ، وشرح أبيات مغنى اللبيب 268/6 ، والعينى 388/2 ، والدرر 131/1 .

ومصدر زعم هذه : زَعْم وزُعْم وزِعْم ، ويقال زعم بمعنى كفل ، وبمعنى رأس فيتعدى إلى مفعول واحد مرة وبحرف جر أخرى . ويقال : زعمت الشاة بمعنى سمنت ، وبمعنى هزلت فلا يتعدى .

ومن أخوات حجا الظنية جعل الاعتقادية كقوله تعالى[1] : ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ﴾ أى : اعتقدوهم . وهذه غير التى للتصيير وسيأتى ذكرها ، وغير التى بمعنى أوجد كقوله تعالى[2] : ﴿ وجعل الظلماتِ والنورَ ﴾ وغير التى بمعنى أوجب كقولهم : جعلت للعامل كذا ، وغير التى بمعنى ألقى كجعلت بعض متاعى على بعض ، وغير التى للمقاربة وقد ذكرت فى بابها[3] .

ومن أخوات حجا الظنية هَبْ كقول الشاعر[4] :

فقلت أجِرْنى أبا خالد ... وإلا فَهَبْنى أمرأ هالكــا

ومن النوع الثانى علم كقول الشاعر[5] :

علمتك الباذل المعروف فانبعثت ... إليك بى واجفاتُ الشوق والأمل

واحترزت بقولى : لا لعُلْمة ولا عرفان ، من عَلِم عُلْمَة فهو أعلم أى مشقوق الشفة العليا ، ومن عَلِم الموافق عرف نحو[6] : « لا يعلمون شيئا » .

ومن أخوات علم ذات المفعولين وَجَد نحو[7] : ﴿ تجدوه عند الله هو خيرا ﴾ وكقول الشاعر[8] :

فلما بلغْنا الأمهاتِ وجدتُـمُ ... بنى عَمِّكم كانوا كرامَ المضاجع

---

(١) سورة الزخرف ، آية : ١٩ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ١ .

(٣) فى الجزء الأول ص ٣٨٩ .

(٤) البيت من المتقارب ، وقائله أبو همام السلولى . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٦٢/٧ . والعينى ٣٧٨/٢ .

(٥) البيت من البسيط ، الأشمونى ١٥/٢ ، العينى ٤١٦/٢ ، واجفات الشوق : دواعى وأسباب .

(٦) سورة المائدة ، آية : ١٠٤ .

(٧) سورة المزمل ، آية : ٢٠ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم الكلابى ، ديوان الحماسة ٧٨/١ .

ومصدرها وِجدان عن ابن برهان عن الأخفش ، ووُجود عن السيرافى . ولوجد استعمالان آخران ، هى فى أحدهما ذات مفعول ، وفى الآخر لازمة ، فالأول : بمعنى أصاب ، كوجد فلان ضالته وجدانا ووجودا . والثانية بمعنى استغنى ومصدرها وَجْد ووُجْد وجِدَة ، وبمعنى غضب ومصدرها مَوْجدة ، وبمعنى حزن ومصدرها وَجْد .

ومثل وجد ذات المفعولين ألفى مرادفتها ، كقول الشاعر[1] :

قد جرّبوه فألفَوْه المغيث إذا ... ما الرَّوْعُ عمَّ فلا يُلْوَى على أحد

وكقول الآخر[2] :

إذا أنت أُعْطِيت الغنى ثم لم تَجُد ... بفضلِ الغنى أُلْفِيت مالك حامدُ

ومن ذوات المفعولين درى بمعنى علم كقول الشاعر[3] :

دُرِيت الوفىَّ العهد يا عُرْوَ فاغتبط ... فإن اغتباطا بالوفاء حميدُ

وأكثر ما تستعمل معداة بالباء كقولك : دريت به ، فإذا دخلت عليها همزة النقل ، تعدت إلى واحِدٍ بنفسها ، وإلى الثانى بالباء ، كقوله تعالى[4] : ﴿ قل لو شاء الله ما تَلَوْتُه عليكم ولا أدراكم به ﴾ ويقال : درى الذئب الصيد إذا استخفى له ليفترسه ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، وإليه أشرت بقولى : لا لختل .

ومن أخوات علم ذات المفعولين تَعَلَّمْ بمعنى اعلم ، ولم يستعمل لها ماض ولا مضارع ، والمشهور إعمالها فى أنّ كقول الشاعر[5] :

تَعَلَّمْ أنه لا طيرَ إلا ... على مُتَطَيِّر وهى الثُّبُورُ

---

(١) البيت من البسيط ، العينى ٣٨٨/٢ ، والدرر ١٣٢/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله محمد بن أبى شحاذ الضبى ، ديوان الحماسة ٥٠/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، شذور الذهب ص ٣٧٥ ، والعينى ٣٧٣/٢ ، والدرر ١٣٢/١ ، غير منسوب فيها ، وفى النسخة ب : يا عمرو .

(٤) سورة يونس ، آية : ١٦ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو للنابغة الذبيانى ، شذور الذهب ص ٣٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٦/٢ ، والعينى ٣٧٤/٢ ، واللسان – علم – .

وقد نصبت مفعولين فى قول الآخر[1] :

تَعَلَّمْ شِفاءَ النفس قَهْرَ عَدُوِّها   فبالغ بلُطف فى التَّحَيُّلِ والمكر

ومن النوع الثالث ظن وحسب وخال ، واستعمالها فى غير متيقن مشهور ، كقوله تعالى[2] : ﴿ إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين ﴾ وكقوله تعالى[3] : ﴿ ويحسبون أنهم على شىء ﴾ وكقول الشاعر[4] :

ظننتك إنْ شُبَّتْ لظى الحرب صاليا   فَعَرَّدتَ فيمن كان عنها مُعَرِّدا

وكقول الآخر[5] :

وكنّا حسبنا كلّ بيضاءَ شَحْمَةً   ليالى لاقينا جُذامَ وحِمْيرا

وكقول الآخر[6] :

إخالك إنْ لم تَغْضضِ الطَّرْفَ ذا هوى   يَسُومُك ما لا تستطيع من الوجد

والمصدر من حسب حُسبان ، ومن خال خَيْلا وخالا وخِيْلة ومَخَالة وخَيَلانا وخيلانا[7] .

وتستعمل ظن فى المتيقن كثيرا ، كقوله تعالى[8] : ﴿ الذين يظنون أنهم ملاقو ربِّهم ﴾ ويقل ذلك فى حسب وخال ، كقول الشاعر[9] :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لزياد بن سيار . شرح الكافية الشافية ٥٤٦/٢ ، والعينى ٣٧٤/٢ ، والدرر ١٣٢/١ .

(٢) سورة الجاثية ، آية : ٣٢ .

(٣) سورة المجادلة ، آية : ١٨ .

(٤) البيت من الطويل ، الأشمونى ١٥/٢ ، والعينى ٣٨١/٢ ، غير منسوب فيهما . عردت : هربت .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لزفر بن الحارث بن معاوية الكلابى . شرح ديوان الحماسة للتبريزى ٤١/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٣٠/٧ ، والحماسة البصرية ٥٢/١ ، والعينى ٣٨٢/٢ ، وروايته : عشية بدل ليالى .

(٦) البيت من الطويل ، العينى ٣٨٥/٢ ، والدرر ١٣٣/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٧) « خيلانا » الثانية ليست بالقاموس المحيط وبدلها : مخيلة وخيولة ، كما أنها ليست باللسان .

(٨) سورة البقرة ، آية : ٤٦ .

(٩) البيت من الطويل ، وقائله لبيد بن ربيعة العامرى ، العينى ٣٨٤/٢ ، والدرر ١٣٢/١ ، وشرح ديوان لبيد ص ٢٤٦ تحقيق : إحسان عباس ، وروايته : رأيت التقى والحمد ....

حسبت التُقى والمجدَ خيرَ تجارة ... رباحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

ومثله[1] :

شهدتُ وفاتونى وكنت حسبتنى ... فقيرا إلى أن يشهدوا وتغيبى

ومثال ذلك فى خال قول الشاعر[2] :

دعانى الغوانى عمهن وخِلْتُنى ... لى اسمٌ فلا أدعى به وهو أول

ومثله[3] :

ما خِلتُنى زلتُ بعدكم ضَمِنا ... أشكو إليكم حُمُوَّة الألم

أراد : ما زلت بعدكم ضمنا خلتنى كذلك .

وإن أريد بظن معنى اتهم تعدت إلى واحد .

ويقال : حسبَ الرجل إذا حمرّ لونه وابيض كالبرص ، وكذا إذا كان ذا شُقْرة ، فذا فعل لازم ، وكذا خال بمعنى تكبر ، والفرس ظَلَع ، والمضارع منهما ومن المتعدى إلى اثنين يَخَال ، ومن أجل هذه قلت : لا لتهمة ولا للون ولا لعجب ولا ظلع .

ومن المستعمل للظن واليقين رأى ، كقوله تعالى[4] : ﴿ إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا ﴾ أى يظنونه ونعلمه ، وأنشد أبو زيد[5] :

تَقُــوه أيها الفتيـــان إنى ... رأيت الله قد غلب الجدودا

رأيتُ الله أكبـرَ كل شىء ... محاولـةً وأكثرهـم جنـودا

ويقال : رأيت الشىء بمعنى أبصرته ، ورأيت رأى فلان بمعنى اعتقدته ، ورأيت الصيد بمعنى أصبته فى رئته ، فهذه متعدية إلى واحد . وإليها أشرت بقولى : « لا لإبصار ولا رأى ولا ضرب » .

---

(١) البيت من الطويل . البحر المحيط ١١٣/٣ ، غير منسوب .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله النمر بن تولب . العينى ٣٩٥/٢ ، والدرر ١٣٣/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٣) البيت من المنسرح . التصريح ٢٤٩/١ ، والعينى ٣٨٦/٢ ، واللسان – ضمن – غير منسوب فيها .

(٤) سورة المعارج ، آية : ٦ .

(٥) البيتان من الوافر ، وقائلهما خداش بن زهير بن ربيعة . العينى ٣٧١/٢ ، ومعجم شواهد العربية .

والنوع الرابع صير وأصار وما وافقهما ، كجعل فى قوله تعالى[1] : ﴿ فجعلناه هباء منثورا ﴾ ووهب فى قولهم : وهبنى الله فداءك ، أى جعلنى ، ذكره الأزهرى عن ابن الأعرابى .

وردّ كقوله تعالى[2] : ﴿ لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا ﴾ . وكقول الشاعر[3] :

رمى الحِدْثانُ نِسْوة آل سعد ... بِمِقْدار سَمَدْنَ له سُمُودا

فرد شُعُورهن السود بيضا ... وردَّ وجوههن البيض سودا

وترك كقول الشاعر[4] :

وربّيتُه حتى إذا ما تركتُه ... أخا القوم واستغنى عن المسح شاربُه

وتخذ كقوله تعالى[5] : ﴿ لتخذتَ عليه أجرا ﴾ وكقول الشاعر[6] :

تَخِذتُ غُرَاز إثْرَهم دليلا ... وقَرُّوا فى الحجاز لِيُعْجِزُونى

واتخذ كقوله تعالى[7] : ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلا ﴾ وقوله تعالى[8] : ﴿ إن الشيطان لكم عدُوّ فاتَّخذوه عدوّا ﴾ قال ابن برهان : ذهب أبو على فى قوله

---

(١) سورة الفرقان ، آية : ٢٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٠٩ .

(٣) البيت من الوافر ، نسب لعبد الله بن الزبير الأسدى ، وللكميت بن معروف . شرح الكافية الشافية ٥٤٨/٢ ، والأشمونى ١٧/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٦١/١ ، والعينى ٤١٧/٢ ، وراجع : شعر عبد الله بن الزبير الأسدى ص ١٤٣ - ١٤٤ . الحدثان : حوادث الدهر ونوبه .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله فرعان بن الأعرف من جملة أبيات قالها فى ابنه منازل . ديوان الحماسة ١٨٢/٢ ، والعينى ٣٩٨/٢ ، والدرر ١٣٣/١ .

(٥) سورة الكهف ، آية : ٧٧ ، قراءة لتخذت لابن كثير وأبى عمرو ويعقوب وغيرهم ، معجم القراءات ٣٨٨/٣ - ٣٨٩ ، والبحر ١٥٢/٦ .

(٦) البيت من الوافر ، وقائله أبو جندب بن مرة الهذلى . شرح الكافية الشافية ٥٤٩/٢ وروايته : غران بدل غراز . قال العينى ٤٠٠/٢ ، وغراز بضم الغين اسم واد ... وضبطه بعضهم بالنون وليس بصحيح .
وديوان الهذليين قسم ٣ ص ٩٠ وروايته : ..... وفروا .....

(٧) سورة النساء ، آية : ١٢٥ .

(٨) سورة فاطر ، آية : ٦ .

تعالى[1] : ﴿ كمثل العنكبوت اتخذت بيتا ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ لو أردنا أن نَتَّخِذ لهوا ﴾ ونحوهما ، إلى أن اتخذ فى جميعه متعد إلى واحد ، قال : وتعدى إلى اثنين فى[3] : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمانَهم جُنَّة ﴾ و[4] : ﴿ لا تتخذوا عدُوِّى وعدوَّكم أولياء ﴾ ونحوهما . قال ابن برهان : يقال لأبى على : ألم تقل فى قوله تعالى[5] : ﴿ اتخذوه وكانوا ظالمين ﴾ إن التقدير : اتخذوه إلها ، فحذف المفعول الثانى للدليل ، فكذا التقدير فى « اتخذت بيتا » اتخذت من نسجِها بيتا ، وفى : « أن نَتخذ لهوا » لو أردنا أن نتخذ شيئا لهوا . ولا أعلم اتخذ إلا يتعدى إلى مفعولين الثانى منهما بمعنى الأول .

وألحق ابن أفلح بأصار أكان المنقولة من كان بمعنى صار ، وما حكم به جائز قياسا ، لكنى لا أعلمه مسموعا .

وقد ألحقت العرب رأى الحُلمية برأى العلمية فأدخلتها على المبتدأ والخبر ونصبتهما مفعولين ، ومنه قول الشاعر[6] :

يُؤَرِّقُنى أبو حَنَش وطَلْقٌ ... وعمّارٌ وآوِنةً أُثالا
أراهم رُفْقَتى حتى إذا ما ... تَفَرّى الليل وانخزل انخزالا
إذا أنا كالذى أجرى لورد ... إلى آل فلم يدرك بلالا

فنصب بها اسمين معرفتين هما مبتدأ وخبر فى الأصل ، كما يفعل برأى بمعنى علم وبمعنى ظن .

---

(١) سورة العنكبوت ، آية : ٤١ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية : ١٧ .

(٣) سورة المجادلة ، آية : ١٦ .

(٤) سورة الممتحنة ، آية : ١ .

(٥) سورة الأعراف ، آية ١٤٨ .

(٦) الأبيات من الوافر ، وقائلها عمرو بن أحمر الباهلى. الكتاب ٢ /٢٧٠ والحماسة البصرية١/٢٦٣ . والعينى ٢/٤٢١ آونة : جمع أوان وهو الزمان كما يجمع الزمان على أزمنة ، وأصله أأونة ، قلبت الثانية الساكنة ألفا . آل : سراب . أثالا : أصله أثالة . وفيه محذوران ، الأول الفصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف ، والثانى الترخيم للضرورة .

ومما يدل على صحة ذلك قوله تعالى[1] : ﴿ إنى أرانى أعصر خمرا ﴾ فأعمل مضارع رأى الحلمية فى ضميرين متصلين بمسمى واحد ، وذلك مما يختص به علم ذات المفعولين وما جرى مجراها .

وألحق الأخفش والفارسى بعلم ذات المفعولين سمع الواقعة على اسم عين ، ولا يكون ثانى مفعوليها إلا فعلا يدل على صوت ، كقوله تعالى[2] : ﴿ سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم ﴾ ويجوز حذفه إن علم كقوله تعالى[3] : ﴿ هل يسمعونكم إذ تَدْعون ﴾ أى : هل يسمعونكم تدعون إذ تدعون ؟ ويجوز أن يكون مما حذف فيه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير : هل يسمعون دعاءكم ؟ ولا يقاس على هذا الحذف بلا دليل نحو أن يقال : سمعت زيدا ، على تقدير : سمعت دعاء زيد ، إذ ليس تقدير الدعاء بأولى من تقدير غيره . فلو وجد دليل على تعيين المحذوف كما فى الآية حسن الحذف .

وقد تضمن سمع معنى أصغى فتتعدى تعديته ، نحو[4] : ﴿ لا يَسَّمَّعُون إلى الملأ الأعلى ﴾ . ومعنى استجاب فيعدى تعديته ، نحو : سمع الله لمن حمده .

فإن وقعت سمع على اسم ما يسمع لم تتعد إلا إليه نحو[5] : ﴿ إنْ تَدْعُوهم لا يسمعوا دعاءكم ﴾ و[6] : ﴿ يوم يسمعون الصيحة بالحق ﴾ ومن هذا القبيل قول الشاعر[7] :

سمعتُ الناسُ ينتجعون غَيْثا ... فقلت لصيدَحَ انتجعى بلالا

لأنه أراد : سمعت هذا الكلام .

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٣٦ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية : ٦٠ .

(٣) سورة الشعراء ، آية : ٧٢ .

(٤) سورة الصافات ، آية : ٨ .

(٥) سورة فاطر ، آية : ١٤ .

(٦) سورة ق ، آية : ٤٢ .

(٧) البيت من الوافر ، من قصيدة لذى الرمة مدح فيها بلال بن أبى بردة . خزانة الأدب ١٧/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٢٨/٧ ، والديوان ص ٦٤ . صيدح : ناقته .

وألحق قوم بأفعال هذا الباب ضرب المتعلقة بالمثل ، والصواب أن / لا تلحق بها لقوله تعالى[1] : ﴿ ضُرِبَ مثلٌ فاستمعوا له ﴾ فبنى ضرب المذكورة لما لم يسم فاعله واكتفت بمرفوعها ، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب . 1/79

وألحق هشام الكوفى عرف وأبصر ، وألحق ابن درستويه أصاب وصادف وغادر ، ولا دليل على شيء من ذلك ، فلا يلتفت إليه .

ص : وتسمى المتقدمة على صيّر قلبية ، وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء فى نحو : ظننت زيدٌ قائمٌ ، وبضعفه فى نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ . وزيدٌ أظنُّ أبوه قائم . وبجوازه بلا قبح ولا ضعف فى نحو : زيد قائم ظننت ، وزيد ظننت قائم ، وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلّقة فى نحو : ظننت زيدٌ قائمٌ ، أولى من الإلغاء . وقد يقع المُلْغَى بين معمولَىْ « إنّ » وبين سوف ومصحوبها ، وبين معطوف ومعطوف عليه ، وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين ، وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح ، وبمضاف إلى الياء ضعيف . وبضمير أو اسم إشارة أقل ضعفا .

وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا فيلغى وجوبا ، ويقبح تقديمه ، ويقل القبح فى نحو : متى ظنَّك زيد ذاهب ؟ وإن جُعِل متى خبرا لظن رُفِع وعمل وجوبا . و أجاز الأخفش والفراء إعمال المنصوب فى الأمر والاستفهام .

ش : المتقدمة على صيّر : رأى وحجا وما بينهما ، وجملتها أربعة عشر فعلا ، وسميت قلبية لقيام معانيها بالقلب ، وقد نبهت على أن هَبْ وتَعَلَّمْ غير متصرفين ، فإذا خص جواز الإلغاء بمتصرفاتها ، علم أن هب وتعلم لا يلغيان ، ولا يلغى ما يلغى غالبا إلا متوسطا أو متأخرا ، ومن الإلغاء مع التوسط قول الشاعر[2] :

أبالأراجيز يابنَ اللُّؤْم تُوعدنى وفى الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخور

---

(1) سورة الحج ، آية : 73 .

(2) البيت من البسيط ، وهى للعين المنقرى . الكتاب 1/120 ، والعينى 2/404 ، والدرر 1/135 .

كذا رواه سيبويه رائية ، والمشهور من رواية غيره :

وفى الأراجيز خلت اللؤم والفشل

على أن القصيدة لامية ، قال ابن برهان : قال اللعين المنقرى :

إنى أنا ابنُ جَلَا إن كنت تُنْكرنى   يا رؤبُ والحيةُ الصَّماءُ والجبل

أبالأراجيـز يابن اللؤم توعدنى   وفى الأراجيز خلت اللؤم والفشل

ومن الإلغاء مع التأخير قول الشاعر(١) :

آتٍ الموتُ تعلمون فلا يُرْ   هِبْكمُ مِنْ لظَى الحروب اضطرامُ

ومثله(٢) :

هما سيدانــا يَزْعُمــان وإنما   يَسُودانِنــا إنْ يَسَّرتْ غنماهما

وحكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم نحو : ظننت زيدٌ قائمٌ ، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ ؟ وفى درجته الإلغاء فى نحو : زيد أظن أبوه قائمٌ .

وأجاز سيبويه أن يقال : أظن زيد قائم ، على تقدير : أظن لزيد قائم ، على التعليق بلام الابتداء مقدرة ، وعلى ذلك حمل قول الشاعر(٣) :

وإخال إنِّى لاحقٌ مستَتْبَع

فالكسر على تقدير : إنى للاحق . ويجوز أن يحمل ما جاء من هذا على تقدير ضمير الشأن مفعولا أول ، وما بعده فى موضع المفعول الثانى . فيكون هذا نظير قول بعض العرب : إن بك زيدٌ مأخوذ ، على تقدير : إنه بك زيد مأخوذ .

ومما ينبغى أن يحمل على هذا قول كعب بن زهير رحم الله كعبا(٤) :

أرجو وآمُل أن تدنو مَوَدَّتُها   وما إخال لدينا منك تنويلُ

التقدير : وما إخاله لدينا منك تنويل .

---

(١) البيت من الخفيف ، العينى ٤٠٢/٢ ، غير منسوب .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله أبو أسيدة الدبيرى ، العينى ٤٠٣/٢ ، والدرر ١٣٤/١ .

(٣) البيت من الكامل . وقائله أبو ذؤيب من قصيدة يرثى بها بنيه ، وأولـه : فلبثت بعدهم بعيش ناصب . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٢/٤ ، والدرر ١٣٦/١ ، وفى ديوان الهذليين ص ٢ : فغبرت .... .

(٤) البيت من البسيط ، العينى ٤١٢/٢ ، والـدرر ١٣٦/١ ، والمنتخب من أدب العرب ٦٧/٢ .

ومثال وقوع الملغى بين معمولى إنّ قول الشاعر[1] :

إنّ المحب علـــمت مصطبر ولديـه ذنبُ الحبِّ مُغْتَفَـــرُ

وقد تقع بين سوف ومصحوبها كقول الشاعر[2] :

وما أدرى وسوف إخال أدرى أقـــومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ

وقد تقع بين معطوف ومعطوف عليه ، كقول الشاعر[3] :

فما جنّةَ الفردوسِ أقبلت تبتغى ولكن دعاك الخبزُ أحسب والتمرُ

وزعم الكوفيون أن إلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجب ، فلا يجوز عندهم نصب زيد فى قولك : قام أظن زيدٌ ، ويقوم أظن زيدٌ . والصحيح جواز النصب والرفع ، فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعول ثان ، وإذا رفعت فظاهر ، وينشد بالنصب والرفع قول الشاعر[4] :

شجاك أظنُّ رَبْعُ الظاعنينـــا ولم تَعْبــأ بعـــذل العاذلينـــا

ويقبح توكيد الملغى بمصدر صريح ، نحو : زيد ظننت ظنا منطلقٌ ، ويزيل بعض القبح عدمُ ظهور النصب نحو : زيد ظننت ظنى منطلقٌ ، ويكتسى بعض الحسن بكون المصدر ضميرا أو اسم إشارة نحو : زيد ظننته أو ظننت ذاك منطلق .

وقد ينوب عن الفعل مصدرُه منتصبا انتصاب المصدر المؤكد للجمل ، فيجب إلغاؤه نحو : زيد منطلق ظنَّك ، أو زيد ظنَّك منطلق ، ويقبح تقديمه لأن ناصبه فعل يدل عليه الجملة ، فقبح تقديمه ، كما قبح تقديم حقا من قولك : زيد قائم حقا ، ولذلك لم يعمل ، لأنه لو عمل وهو مؤكد / لاستحق التقديم بالعمل ، والتأخير بالتأكيد ، واستحقاق شيئين تقديما وتأخيرا فى حال واحد محال ، وكما قل القبح فى تقديم : متى

٧٩/ب

---

(١) البيت من الكامل ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٥/١ ، والعينى ٤١٨/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله زهير بن أبى سلمى . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٤/١ ، والدرر ١٣٦/١ ، وشرح ديوانه ص ٧٢ .

(٣) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٥/١ ، والدرر ١٣٦/١ ، غير منسوب فيهما .

(٤) البيت من الوافر ، شرح أبيات مغنى اللبيب ١٨٢/٦ ، والعينى ٤١٩/٢ ، والدرر ١٣٦/١ . غير منسوب فيها .

تظن زيدٌ ذاهبٌ ، يقل فى : متى ظنك زيد ذاهب . فإن جعلت متى خبرا ، وظنك مبتدأ ، رفعته ووجب إعماله .

وأجاز الأخفش والفراء النصب والإعمال فى الأمر والاستفهام ، لأنهما يطلبان الفعل نحو : ظنّك زيدا منطلقا ، ومتى ظنَّك زيدا منطلقا ، بمعنى ظُنّ ظنّك زيدا منطلقا ، ومتى ظننت ظنَّك زيدا منطلقا ؟

ص : وتختص أيضا القلبية المتصرفة بتعديها معنًى لا لفظا إلى ذى استفهام ، أو مضاف إليه ، أو تالى لام الابتداء ، أو القسم ، أو « ما » أو « إن » النافيتين ، أو « لا » ويسمى تعليقا ، ويشاركهن فيه مع الاستفهام نظر وأبصر وتفكَّر وسأل وما وافقهُن أو قاربهن ، لا ما لم يقاربهن خلافا ليونس . وقد تعلق نسى .

ونصب مفعول نحو : علمت زيدا أبو مَنْ هو ، أولى من رفعه ، ورفعه ممتنع بعد : أرأيت ، بمعنى أخبرنى .

وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة .

ش : التعليق عبارة عن إبطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب ، بخلاف الإلغاء فهو إبطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز ، ولا يكونان إلا فى فعل قلبى متصرف ، وقد ألحق فى التعليق بالقلبية ما يأتى ذكره . وسبب التعليق كون المعمول تالى استفهام أو متضمنا معناه ، أو مضافا إلى مُضَمَّنه ، أو تالى لام الابتداء أو القسم أو ما أو إن النافيتين أولا ، نحو[1] : ﴿ وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾ و[2] : ﴿ ولتعلَمُنَّ أيُّنا أشدُّ عذابا ﴾ ونحو : علمت غلام من أنت . و[3] : ﴿ ولقد علموا لَمَن اشتراه ﴾ وكقول الشاعر[4] :

ولقد علمتُ لتأتِيَـنَّ مَنِيَّتـى　　　إنّ المنايا لا تطيشُ سهامُها

---

(١) سورة الأنبياء ، آية : ١٠٩ .

(٢) سورة طه ، آية : ٧١ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٠٢ .

(٤) البيت من الكامل ، من معلقة لبيد . القصائد العشر للتبريزى ص ١٥١ ، والعينى ٤٠٥/٢ ، والدرر ١٣٧/١ ، وشرح ديوان لبيد ص ٣٨٠ وروايته : صادفن منها غرة فأصبنها ...

وكقول الآخر[1] .

وقد علم الأقوامُ لو أن حاتما   يريدُ ثراء المال أمسى له وفرُ

وكقوله تعالى[2] : ﴿ لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ﴾ وكقوله تعالى[3] : ﴿ وتظنون إن لبثتم إلا قليلا ﴾ ومن أمثلة ابن السراج[4] : أحسب لا يقوم زيد .

وسمى الإبطال على ذلك الوجه تعليقا لأنه إبطال فى اللفظ مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله فيه ، ويظهر ذلك فى المعطوف نحو : علمت لزيدٌ صديقك وغيرَ ذلك من أمورك .

وعلق أيضا مع الاستفهام نَظَر بالعين أو القلب ، وأبصر ، وتفكر ، وسأل ، نحو[5] : ﴿ فلينظر أيُّها أزكى طعاما ﴾ و[6] : ﴿ فانظرى ماذا تأمرين ﴾ و[7] : ﴿ فستبصر ويبصرون بأيِّكم المفتون ﴾ و[8] : ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ﴾ وكقول الشاعر[9] :

حُزُقٌّ إذا ما القوم أبْدَوْا فُكاهة   تَفَكّرَ آإياه يَعْنُون أم قِرْدا

وكقوله تعالى[10] : ﴿ يسألون أيانَ يومُ الدين ﴾ .

وأشرت بما وافقهن إلى نحو[11] : أما ترى أىُّ برق ههنا ؟ بمعنى : أما تبصر ،

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائى . شذور الذهب ص ٣٨١ ، والدرر ١٣٧/١ ، والديوان ص ١١٨ .
(٢) سورة الأنبياء ، آية : ٦٥ .
(٣) سورة الإسراء ، آية : ٥٢ .
(٤) الأصول لابن السراج ١٨٢/١ . وروايته : ... أراد ... كان له ...
(٥) سورة الكهف ، آية : ١٩ .
(٦) سورة النمل ، آية : ٣٣ .
(٧) سورة القلم ، آيتا : ٥ - ٦ .
(٨) سورة الأعراف ، آية : ١٨٤ .
(٩) البيت من الطويل ، هو جامع بن عمرو كما فى معجم شواهد العربية . وابن يعيش ١١٩/٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٩/١ ، والدرر ١٣٧/١ ، والصحاح - حزق - . الحزق : القصير .
(١٠) سورة الذاريات ، آية : ١٢ .
(١١) الكتاب ٢٣٦/٢ .

حكاه سيبويه . وإلى نحو[1] : ﴿ ويَسْتَنْبِئُونك أحق هو ﴾ وأشرت بما قاربهن إلى نحو[2] : ﴿ لنبلوهم أيهم أحسن عملا ﴾ .

وأجاز يونس تعليق ما لم يوافقهن ولم يقاربهن ، وجعل من ذلك قوله تعالى[3] : ﴿ ثم لنَنْزِعَنّ من كل شيعة أيُّهم أشد ﴾ فضمة الياء عنده ضمة إعراب ، وعند سيبويه ضمة بناء ، وأى موصولة . وقد مضى ذلك[4] .

وعلق نسى لأنه ضد علم ، والضد قد يحمل على الضد ، ومنه قول الشاعر[5] :

ومَنْ أنتمُ إنا نسينا من انتمُ ... وريحكمُ من أىّ ريح الأعاصر

ومثله قول الشاعر على أحد الوجهين[6] :

لم أرَ مثل الفِتْيان فى غَبَن الـ ... ـأيَّام يَنْسَوْن ما عواقبُها

وإن تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو : علمت زيدا أبو مَنْ هو ، اختير نصبه ، لأن العامل متسلط عليه بلا مانع ، ويجوز رفعه لأنه والذى بعد الاستفهام شىء واحد فى المعنى ، فكأنه فى حيز الاستفهام ، والاستفهام مشتمل عليه ، وهو نظير قولهم : إنّ أحدا لا يقول ذلك ، وأحدٌ هذا لا يقع إلا بعد نفى ، ولكن لما كان هنا هو والمضمر المرفوع بالقول المنفى شيئا واحدا فى المعنى ، فتنزل بمنزلة واقع بعد النفى ، ومثله قول الشاعر[7] :

ولو سُئِلت عنى نوار وأهلها ... إذا أحد لم ينطق الشفتان

---

(١) سورة يونس ، آية : ٥٣ .

(٢) سورة الكهف ، آية : ٧ .

(٣) سورة مريم ، آية : ٦٩ .

(٤) الجزء الأول ص ٢٠٨ .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله زيادة الأعجم . المساعد على تسهيل الفوائد ٣٧/١ والعينى ٤٢٠/٢ ، والدرر ١٣٧/١ .

(٦) البيت من المنسرح ، وقائله عدى بن زيد العبادى . ابن يعيش ١٥٢/٣ ، والأغانى ١١٥/١٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٢/٥ . وشواهد التوضيح ص ١٢٤ ، وشعراء النصرانية فى الجاهلية ٤٥٧/٤ والديوان ص ٤٥ . غبن الأيام : غفلاتها وخداعها . أراد ما هو عواقبها .

(٧) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق . شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢١٦ والديوان ٨٧٠/٢ .

ومثال : علمت زيدٌ أبو مَنْ هو ، بالرفع ، قول الشاعر[1] :

فوالله ما أدرى غريمٌ لويته أيشتدُّ إن قاضاكِ أم يتضرع

الرواية : غريم بالرفع لما ذكرته ، ولو نصب لكان أجود .

فلو كان الاسم المتقدم على الاستفهام بعد أرأيت بمعنى أخبرنى تعين نصبه نحو : أرأيت زيدا أبو مَنْ هو ؟ لأنه بمعنى ما لا يُعَلق .

قال أبو على فى التذكرة : أنبأ ونَبّأ ضمنا معنى أعلم فيوافقانه ، ولا يمتنع بعد التضمين تَعديتهما بحرف الجر على الأصل ، كما لا تمتنع الحكاية بمعنى تقول ، وكما لا يمتنع أرأيت بمعنى أخبرنى عن نصب مفعولين ، لكن منع من التعليق ، لا تقول : أرأيت زيدا أبو من هو ، لأنه بمعنى أخبرنى ، فحفظ له من الحكمين أقواهما وهو الإعمال ، فتقول : علمت أيَّ/ يوم زيدٌ قادم ، فتنصب أيّ يوم بقادم على الظرفية ، كما كنت تفعل لو لم تذكر علمت ، لأن الاستفهام وما فى حيزه فى حكم المستأنف . وكذاتقول : علمت غلامَ من ضربت ، فتنصب غلام من بضربت ، لأن المضاف إلى المستفهم به مساو له فى استحقاق التصدير ، وتسلط ما بعده عليه .

١/٨٠

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى : « وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما مالهما دون الأفعال المذكورة » ومنه قوله تعالى[2] : ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أيَّ مُنْقَلب ينقلبون ﴾ فنصب ينقلبون « أى منقلب » بعد سيعلم ، كما ينصبه لو لم يكن بعده .

ص : والجملة بعد المعلَّق فى موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به ، وفى موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد ، وسادة مسد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين ، وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد ، وفى موضع الثانى إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول .

---

(١) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٧٠/١ ، والدرر ١٣٧/١ ، غير منسوب فيهما .

(٢) سورة الشعراء ، آية : ٢٢٧ .

ش : مثال الكائنة فى موضع نصب بإسقاط حرف الجر[1] : ﴿ فلينظر أيُّها أزكى طعاما ﴾ ومثال الكائنة فى موضع مفعول به ما يتعدى إلى مفعول واحد : أما ترى أىُّ برق ههنا . ومثال السادة مسد مفعولى ما يتعدى إلى اثنين[2] : ﴿ ولتعلمن أيُّنا أشدُّ عذابا وأبقى ﴾ ومثال الواقعة بدلا من المتوسط بينها وبين المتعدى إلى واحد : عرفت زيدا أبو من هو . ومثال الكائنة فى موضع ثانى مفعولى ما يتعدى إلى اثنين : علمت زيدا أبو من هو .

ص : وتختص القلبية المتصرفة ، ورأى الحُلْمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى ، وقد يعامل بذلك عَدِم ، وفَقَد . ويمتنع الاتحاد عموما إن أُضْمِر الفاعل متصلا مُفَسَّرا بالمفعول .

ش : مما تختص به أفعال القلوب غير : هبْ ، وتعلمْ ، إعمالها فى ضميرين متصلين لمسمى واحد ، كعلمتُنى فقيرا إلى العفو والرحمة ، وظننتَك مهملا ، وكقوله تعالى[3] : ﴿ كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى ﴾ ولا يُجرى غيرها مجراها ، فلا يقال : ظلمتُنى ، ولا ظلمَه ، موضع : ظلمت نفسى ، وظلم نفسه .

وألحقت بأفعال القلوب فى هذا الاستعمال رأى الحُلمية ، كما ألحقت بها فى نصب المبتدأ والخبر مفعولين ، كقوله تعالى[4] : ﴿ إنى أرانى أعصر خمرا ﴾ و[5] : ﴿ إنى أرانى أحمل فوق رأسى خبزا ﴾ وفُعِل ذلك أيضا برأى البصرية ، كقول عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها[6] : « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا من طعام إلا الأسودان » ومنه قول قطرى[7] :

---

(١) سورة الكهف ، آية : ١٩ .

(٢) سورة طه ، آية : ٧١ .

(٣) سورة العلق ، آيتا : ٦ - ٧ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٣٦ .

(٥) سورة يوسف ، آية : ٣٦ .

(٦) بقيته : التمر والماء . البخارى هبة / ١ وأطعمة / ٤١ .

(٧) البيتان من الكامل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٣١٠ ، والعينى ٣/١٥٠ ، والدرر ١/٢٠٠ ، الدريئة : ما يستتربه .

لا يركَنَنْ أحدٌ إلى الإحجامِ   يوم الوَغَى مُتَخَوِّفا لِحمام
فلقد أرانى للرماح دريئةً   من عن يمينى تارة وأمامى

وقال عنترة[1] :

فرأيتُنا ما بيننا من حاجز   إلا المِجنُّ ونصلُ أبيضَ مِقْصَل

وهذا فى عدم وفقدٍ شاذ ، قال جران العود[2] :

لقد كان لى عن ضرتين عَدِمْتُنى   وعمّا ألاقى منهما مُتَزحزح

وقال آخر[3] :

ندمت على ما فات منى فقد تُنى   كما يندم المغبونُ حين يبيع

فلو اتحد مسمى الضميرين وأحدهما منفصل لم يخص اجتماعهما بفعل دون فعل نحو : إياك ظلمتَ ، وما ظلمتَ إلا إياك .

فإن كان الفاعل ضميرا والمفعول ظاهرا واتحد المسمى حكم بالمنع مطلقا نحو : زيدا ظنّ ناجيا ، وزيدا ضرب ، تريد : ظنَّ نفسه ، وضرب نفسه ، فأضمرت الفاعل وفسرته بالمفعول . وإلى هذا أشرت بقولى : « ويمنع الاتحاد عموما إن أضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول » فلو انفصل الضمير جاز الاتحاد مطلقا نحو : ما ظَنّ زيدا ناجيا إلا هو ، وما ظن زيدٌ ناجيا إلا إياه ، وما ضَرَب زيدا إلا هو ، وما ضرب زيدٌ إلا إياه .

فصل : ص : يحكى بالقول وفروعه الجُمَل ، وينصب به المفرد المؤدى معناها ، والمراد به مجرد اللفظ ، وإلحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغةُ سُلَيم ، ويَخُص أكثرُ العرب هذا الإلحاق بمضارع الحاضر المخاطب ، بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو جار ومجرور ، أو أحد المفعولين ، فإن عُدِم شرط رُجع إلى الحكاية ويجوز إن لم يعدم .

---

(١) البيت من الكامل ، الدرر ٢٠٢/١ ، وروايته : مصقل بدل مقصل . مقصل : قطّاع . والديوان ص ١٢٢ .
(٢) البيت من الطويل ، شرح الكافية الشافية ٥٦٥/٢ ، وابن يعيش ٨٨/٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٧٣/١ ، وديوانه ص ٣٩ – ٤٠ .
(٣) البيت من الطويل . ونسب لقيس بن ذريح ، ولقيس المجنون ، ولغيرهما . الأمالى للقالى ١٣٧/١ وروايته : =

ش : المراد بالقول نفس المصدر وحكاية الجملة به ، كقوله تعالى[1] : ﴿ وإن تَعْجَب فَعَجبٌ قولهم : أئذا كنا ترابا إنا لفى خلق جديد ﴾ والمراد بفروعه الفعل الماضى وفعل الأمر والفعل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول ، لأنها كلها مشتقة من المصدر على الأصح ، فكلها فروعه ، وحكاية الجملة بالماضى كقوله تعالى[2] : ﴿ وقالوا : سَمِعنا وأطعنا ﴾ وحكايتها بالأمر كقوله تعالى[3] : ﴿ قولوا : آمنا بالله ﴾ وحكايتها بالمضارع كقوله تعالى[4] : ﴿ يقولون : ربَّنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين ﴾ وحكايتها باسم الفاعل كقوله تعالى[5] : ﴿ قد يَعْلَمُ اللهُ المُعَوِّقين منكم والقائلين لإخوانهم : هَلُمَّ إلينا ﴾ وحكايتها باسم المفعول كقول الشاعر[6] :

نَواصَوْا بحُكْم الجود حتى عبيدُهم مَقُول لديهم : لا زكا مالُ ذى بُخْل

وينصب بالقول وفرعه المفرد الذى هو جملة فى المعنى ، كالحديث والقصة والشعر والخطبة . فيقال : قلت حديثا ، وأقول قصة ، وهذا قائل شعرا وخطبة .

وينصب أيضا بالقول وفروعه المفرد المراد به مجرد اللفظ ، كقولك : قلت كلمة ، ومن ذلك قوله تعالى[7] : ﴿ سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم ﴾ أى يطلق عليه هذا الاسم . ولو كان يقال مسمى الفاعل لنصب إبراهيم ، فكان يقال : يقول له الناس إبراهيم ، كما يقال : يطلق الناس عليه إبراهيم . وممن اختار هذا الوجه صاحب الكشاف ورجحه على قول من قال : التقدير : يقال له : هذا إبراهيم ، أو يقال له : يا إبراهيم .

ومن إعمال القول فى المفرد المراد به مجرد اللفظ قول أبى القاسم الزجاج فى

= ندمت على ما كان منى ..

والأغانى ٩/١٧٤ و ٢١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٦٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٧٤ .

(١) سورة الرعد ، آية : ٥ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٨٥ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٣٦ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٨٣ .

(٥) سورة الأحزاب ، آية : ١٨ .

(٦) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٧٥ ، غير منسوب .

(٧) سورة الأنبياء ، آية : ٦٠ ، وفى ب ص ١٩٨ : بدل قوله تعالى : « قوله عليه السلام » .

الجمل : وإنما قلنا البعض والكل . قال ابن خروف : ونصب الكل والبعض على تقدير : وإنما قلنا هاتين الكلمتين . لأنك تقول : قلت كلمة ، كما تقول : « قلت قولا . والقول يقع على ما يفيد وعلى ما لا يفيد » انتهى كلامه .

قال الشيخ رحمه الله : وبنو سليم يجرون القول وفروعه مُجْرى الظن وفروعه فى نصب المبتدأ والخبر ، وفتح أنّ الواقعة بعده ، فمن نصب المبتدأ والخبر على لغة بنى سليم قول الراجز[1] :

قالت وكنتُ رجلا فطينـا   هـذا لعمـر الله إسرائينـا

فنصب إسرائين بقالت مفعولا ثانيا ، وجعل هذا مفعولا أول ، وإسرائين لغة فى إسرائيل . ومن فتح أنّ بعد القول على لغة سليم قول الشاعر[2] :

إذا قلت أنى آيب أهلَ بلدة   وضعت بها عنه الوَّلِيّة بالهَجْر

هكذا أنشده أبو على فى التذكرة بالفتح على ما ذكرت لك . وهذا الاستعمال عند غير بنى سليم لا يكون إلا فى المضارع ، المسند إلى المخاطب ، مقصودا به الحال . بعد استفهام متصل ، نحو قول الراجز[3] :

متى تقولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمـا   يَحْمِلـن أمَّ قـاسم وقـاسما

ومثله قول عمرو بن معد يكرب[4] :

علام تقول الرمحَ يُثْقِل عاتقى   إذا أنا لم أطعُن إذا الخيل كرّت

فلو انفصل الاستفهام بأنت ونحوه بطل الإلحاق ورجع إلى الحكاية ، نحو : أأنت تقول : زيدٌ منطلق ؟ فلو كان الفصل بظرف أو جار ومجرور لم يبطل الإلحاق ،

---

(١) ينسب لأعرابى صاد ضبا وأتى به إلى أهله فقالت امرأته : هذا لعمر الله إسرائين ، العينى ٢/٤٢٥ ، والدرر ١/١٣٩ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله الحطيئة . شرح الكافية الشافية ٢/٥٦٧ ، والعينى ٢/٤٣٢ . أهل : أصلها إلى أهل . الولية : البرذعة . الهجر : الهاجرة . وديوانه ص ٢٢٥ .

(٣) الرجز لهدبة بن خشرم . شذور الذهب ص ٢٩٤ ، وروايته : يدنين بدل يحملن . والعينى ٢/٤٢٧ ، والدرر ١/١٣٩ ، وشعر هدبة بن الحشرم العذرى ، حياته وشعره ص ٣٠ .

(٤) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٢٣٦ ، والعينى ٢/٤٣٦ . والدرر ١/١٣٩ .

كقول الشاعر[1] :

أَبعْدَ بُعْد تقول الدارَ جامعةً شملى بهم أم دوام البعد محتوما

وكذا الفصل بأحد المفعولين مغتفر أيضا ، كقول الشاعر[2] :

أَجُهّالا تقولُ بنى لُؤَىٍّ لعَمْر أبيك أم متجاهلينا

والحكاية جائزة مع استيفاء شروط الإلحاق لأنها الأصل ، ولذلك ينشد بيت عمرو بن معد يكرب الذى سبق بنصب الرمح ورفعه ، فمن نصب فعلى الإلحاق ، ومن رفع فعلى الحكاية .

ص : ولا يُلْحَق فى الحكاية بالقول ما فى معناه ، بل ينوى معه القول خلافا للكوفيين ، وقد يضاف قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المحكى ، وقد يغني القول فى صلةٍ وغيرها عن المحكى لظهوره ، والعكس كثير .

وإن تعلق بالقول مفرد لا يؤدى معنى جملة ، ولا يراد به مجردُ اللفظ ، حُكِيَ مُقَدّرا معه ما هو به جملة ، وكذا إن تعلق بغير القول .

ش : المراد بما فى معنى القول النداء والدعاء ونحوهما ، فإذا جاء بعد شيء منهما مقول ففيه مذهبان : أحدهما : أن يقدّر قول يكون به المقول محكيا . والآخر : أن يحكى المقول بما قبله إجراءله مجرى القول دون حاجة إلى تقدير ، وهو قول الكوفيين ، والأول قول البصريين وهو الصحيح ، لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه فى غير محل النزاع ، كقوله تعالى[3] : ﴿ فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ﴾ أى فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، فحذف القول لدلالة المعنى عليه ، فحذفه فى محل النزاع أولى : لأنه مدلول عليه بدلالتين : معنوية ولفظية ، وأيضا بقاء المحكى وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل ، وذلك فى الكلام

---

(١) البيت من البسيط ، شذور الذهب ص ٣٩٥ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٧/٨ ، والعينى ٤٣٨/٢ ، والدرر ١٤٠/١ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله الكميت بن زيد الأسدى . الكتاب ١٢٣/١ ، والعينى ٤٢٩/٢ ، والدرر ١٤٠/١ ، وشعر الكميت ٣٩/٣ .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٠٦ .

كثير ، فيلحق به النظير . وأيضا قد جاء بعد النداء وشبه ما نحن بصدده القول مصرحا به ، فدل ذلك على صحة التقدير عند عدم التصريح . فمن مواضع التقدير قوله تعالى[1] : ﴿ ونادى نوح ابنه وكان فى مَعْزِل : يا بنى اركب معنا ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ فأوحى إليهم ربُّهم : لنُهْلِكنَّ الظالمين ﴾ وقوله تعالى /[3] : ﴿ دعَوُا الله مخلصين له الدين : لئن أنجيتنا من هذه لنكونَنّ من الشاكرين ﴾ وقوله تعالى[4] : ﴿ ونادَوْا يا مالك : ليقض علينا ربك ﴾ ومنه قول الراجز أنشده الفراء[5] :

١/٨١

إنى سأُبْدى لك فيما أبدى لى شجَنَان شَجَــنٌ فى نجد

وشجن لى فى بلاد الهند

ومن مواضع التصريح قوله تعالى[6] : ﴿ ونادى أصحابُ الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا : ما أغنى عنكم جمعكم ﴾ وقوله تعالى[7] : ﴿ ونادى نوح ربه ، فقال : ربِّ إنّ ابنى من أهلى ﴾ وقوله تعالى[8] : ﴿ إذ نادى ربه نداء خفيا ، قال : رب إنى وهن العظم منى ﴾ .

ومثال إضافة قول وقائل إلى الكلام المحكى قول الشاعر[9] :

قَوْلُ يا لَلرِّجال ينهض منــا مسرعين الكهـولَ والشُّبَّانــا

وقول الآخر[10] :

---

(١) سورة هود ، آية : ٤٢ .
(٢) سورة إبراهيم ، آية : ١٣ .
(٣) سورة يونس ، آية : ٢٢ .
(٤) سورة الزخرف ، آية : ٧٧ .
(٥) ذكرها اللسان فى – شجن – ولم ينسبها .
(٦) سورة الأعراف ، آية : ٤٨ .
(٧) سورة هود ، آية : ٤٥ .
(٨) سورة مريم ، آية : ٣ .
(٩) البيت من الخفيف ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٨٨/٦ ، وشرح المرادى ص ٢٢٠ ، والدرر ١٣٩/١ غير منسوب فيها .
(١٠) البيت من الكامل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٨٩/٦ ، وشرح المرادى ص ٢٢٠ ، والعينى ٥٠٣/٤ ، والدرر ١٣٩/١ ، غير منسوب فيها .

وأجبتُ قائلَ كيف أنتَ بصالحٌ حتى مللتُ ومَلَّنى عُـوَّادى

ينشد بخفض صالح ورفعه ، فمن خفضه فظاهر ، ومن رفع فعلى تقدير : بقول أنا صالح ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو : أنا صالح ، ثم حذف صدر الجملة وبقى عجزها .

ومثال إغناء القول عن المحكى قول الشاعر[1] :

لنحن الألى قلتم فأنّى ملئتم برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أراد : نحن الذين قلتم تقاتلونهم ، فاستغنى بالقول وحذف المحكى لدلالة ما بعده عليه ، ولو فعل ذلك بغير صلة لجاز ، كقولك : أنا قال زيد ، ولو رآنى لفر ، تريد : أنا قال زيد يغلبنى ، ولو رآنى لفر .

ومن الاستغناء فى الصلة بالقول عن المحكى قول الشاعر[2] :

لِمَ يا عمرو لم تَعُد بالذى قلـ ـت فتلقاه إذ خذلت نصيرا

وأما الاستغناء بالمحكى عن القول فكثير ، وقد تقدمت الإشارة إليه بقوله تعالى[3] : ﴿ فأمّا الذين اسودت وجوههم : أكفرتم ﴾ ومثله[4] : ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب : سلام عليكم ﴾ ومثله[5] : ﴿ والذين اتخذوا من دونه أولياء : ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ أى يقولون : ما نعبدهم ، وإلى نحو هذا أشرت بقولى : والعكس كثير .

وقد تقدم التنبيه على أن المفرد ينتصب بالقول وفروعه فى موضعين ، أحدهما : إذا كان بمعنى جملة كقلت حديثا . والثانى : إذا أريد به مجرد اللفظ كقلت لزيد عمرا ، بمعنى أطلقت عمرا على المسمى بزيد . فإن علق بالقول مفرد بخلاف ذينك

---

(١) البيت من الطويل ، شرح المرادى ص ٢٢٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٧٨ ، والدرر ١/١٣٩ غير منسوب فيها .

(٢) البيت من الخفيف .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٠٦ .

(٤) سورة الرعد ، آية : ٢٣ .

(٥) سورة الزمر ، آية : ٣ .

فهو جزء جملة ، فإما أن ينصب بفعل مقدر ، وإما أن يرفع مبتدأ ، ويجعل الخبر محذوفا ، كقوله تعالى[1] : ﴿ قالوا سلاما ، قال سلام ﴾ فتقدير الأول : سلمنا سلاما . وتقدير الثانى : عليكم سلام . ويجوز فى العربية رفعهما ، ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثانى ، قال الشاعر[2] :

مررنا فقلنا إيهِ سِلْمٌ فسلّمت ... كما اكْتَلَّ بالبرق الغمامُ اللوائح

ولو تعلق المفرد الذى هو فى التقدير بعض الجملة بغير القول ونوى تمام الجملة ، لجيء به أيضا محكيا ، كقولك قاصدَ محمدٍ منقوش على خاتم : قرأت محمدٌ ، لأن مراد الناقش : صاحبه محمد ، أو نحو ذلك ، فإذا أوقعت عليه قرأت أو غيره مراعيا للقصد الأول ، فإنما تحكى مقصوده . ولو علقت به رافعا وهو منصوب لجئت به منصوبا ، لأن الحكاية مستولية عليه وعلى ناصبه المنوى ، ومنه قول الشاعر يصف دينارا نقش فيه اسم جعفر البرمكى منصوبا[3] :

وأصفرَ من ضربِ دار الملوك ... يلـوحُ على وجهه جعفـرا

أراد الناقش : اذكر جعفرا ، أو نحو ذلك . فأسند الشاعر يلوح إلى الجملة مراعيا لقصد الناقش .

فصل : ص : تدخل همزةُ النقل على عَلِمَ ذات المفعولين ، ورأى أختها ، فينصبان ثلاثة مفاعيل ، أولها الذى كان فاعلا ، ويجوز حذفه والاقتصار عليه على الأصح ، وللثانى والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقا ، خلافا لمن منع الإلغاء والتعليق . وألحق بهما سيبويه : نبّأ ، وزاد غيره : أنبأ وخَبّر وأخبر وحدّث . وزاد الأخفش : أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد . وألحق غيرهم أرى الحلمية سماعا .

وما وضع للمفعول من ذى ثلاثة فحكمه حكم ظن إلا فى الاقتصار على المرفوع .

---

(١) سورة هود : آية : ٦٩ .

(٢) البيت من الطويل ، اللسان ـ كلل ـ : واكتل تبسم ، عن ابن الأعرابى ، وأنشد : وقفنا ... غير منسوب ، وروايته : عرضنا . وغريب الحديث ١/٦٩٤ ، وروايته : انكل .

(٣) البيت من المتقارب . شرح المرادى ص ٢٢١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٨٠ ، غير منسوب فيهما .

ش : همزة النقل هى الداخلة على الثلاثى لتعديه إلى واحد إن كان دونها غير متعد ، كجلس وأجلسه . ولتعديه إلى اثنين إن كان دونها متعديا إلى واحد ، كلبست ثوبا ، وألبسنى إياه . ولتعديه إلى ثلاثة إن كان دونها متعديا إلى اثنين ، كعَلِم زيد عمرا فاضلا ، وأعلمته إياه فاضلا . فأول الثلاثة هو الذى كان فاعلا قبل النقل ، والثانى والثالث هما اللذان كانا قبله أولا وثانيا ، فلأول الثلاثة ما لأول / مفعولى كسوت من جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه ، لأن الفعل مؤثر فيه ، فجاز فيه ما يجوز فى كل مفعول أثر فيه فعله ، ولأن الفائدة لا تعدم بالاقتصار عليه كما تعدم بالاقتصار على أول مفعولى ظننت ، ولا تعدم بالاستغناء عنه كما تعدم بالاستغناء عن أحد مفعولى ظننت ، فمثال الاقتصار عليه : أعلمت زيدا ، إذا قصدت الإخبار بإيصالك إلى زيد علما ما . ومثال الاستغناء عنه : أعلمت دارك طيبة ، إذا قصدت الإخبار بإعلامك أن داره طيبة دون غرض فى تسمية من أعلمت . وزعم ابن حزوف أنه لا يجوز حذف أول الثلاثة ولا الاقتصار عليه ، ولا حجة له على ذلك إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه فى ترجمة تأولها الأكثرون .

٨١/ ب

والمجمع على تعديته إلى ثلاثة أعلم وأرى المتعديتان بدون الهمزة إلى اثنين . وألحق سيبويه نبّأ . وزاد غيره أنبأ وخبّر وأخبر وحدّث ، ولابد من تضمينها عند الإلحاق معنى أعلم ، ولم يذكر أبو على إلا أعلم وأرى ونبأ وأنبأ ، وتابعه الجرجانى . وألحق الأخفش أظن وأخواتها المذكورة بعدها . ورد مذهب الأخفش بأن قيل : حق همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه ، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وليس فى الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق بها متعد إلى اثنين ، فمقتضى هذا ألا يعدى بالهمزة متعد إلى اثنين لعدم أصل ملحق به ، لكن سمع تعدى أعلم وأرى إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل ، ولم يلحق بعلم ورأى شىء من أخواتهما ، لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه .

وكذلك وافق الأخفش على منع : أكسيت عمرا ثوبا . ومستند هذا الرد قوى ، ويلزم منه ألا تلحق نبأ وأخواتها ، فإن ادُّعِىَ سماع بنحو قول الشاعر[1] :

---

(١) البيت من الكامل ، وقائله النابغة الذبيانى ، العينى ١٣٩/٢ ، والديوان ص ٣٤ .

نُبِّئْت زُرْعَةَ والسَّفاهةُ كاسمها يهدى إلىّ غرائب الأشعار

وبنحو قول الحارث بن حلزة اليشكرى[1] :

أو منعتم ما تُسألون فمن حِدِّثْتَموه له علينا العلاءُ

وبقول الآخر[2] :

وخُبِّرتْ سوداء الغميم مريضةً فأقبلت من أهلى بمصر أعودُها

فوالله ما أدرى إذا أناجئتُها أأُبرئُها من دائها أم أزيدها

وبقول الآخر[3] :

ماذا عليك إذا أُخْبِرتنى دَنِفًا وغاب بعلُك يوما أن تَعُودينى

أجيب بأنه من باب النَصب لإسقاط حرف الجر ، كما حكى سيبويه : نُبِّئْتُ زيدا ، وقال : يريد : نبئت عن زيد . وكما قال تعالى[4] : ﴿ من أنبأك هذا ﴾ وقدر : من أنبأك بهذا . وقد حمل سيبويه على حذف حرف الجر قول الشاعر[5] :

نُبِّئت عبدَ الله بالجو أصبحت كراما مواليها لئيما صَمِيمُها

أى : نبئت عن عبد الله ، مع إمكان إجرائه مجرى أعلمت ، فدل ذلك على أن تقدير حذف حرف الجر بعد نبأ راجح عنده ، إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله ، ولا تضمين شيء معنى غيره . وأيضا فإن النصب لحذف حرف الجر بعد نبأ مقطوع بثبوته فيما حكى من قول بعض العرب : نُبِّئت زيدا ، مقتصرا عليه . وبعد أنبأ فى قوله تعالى[6] : ﴿ مَنْ أنبأكَ هذا ﴾ ولم يثبت الإجراء مجرى أعلم إلا حيث حذف حرف الجر ، فكان الحمل عليه أولى . هذا فى نَبّأ مع كثرة استعمالها بالصورة

---

(١) البيت من الخفيف ، القصائد العشر للتبريزى ص ٢٦٤ ، والعينى ٤٤٥/٢ ، والدرر ١٤١/١ .

(٢) البيتان من الطويل ، وقائلهما العوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، التصريح ٢٦٥/١ ، والعينى ٤٤٢/٢ ، والدرر ١٤١/١ .

(٣) البيت من البسيط ، لرجل من بنى كلاب . الحماسة البصرية ١٥٩/٢ ، والعينى ٤٤٣/٢ ، والدرر ١٤١/١ .

(٤) سورة التحريم ، آية : ٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق ، الكتاب ٣٩/١ ، صميمها : خالصها .

(٦) سورة التحريم ، آية : ٣ .

المحتملة ، وأما أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة ، كقول الحارث بن حلزة فى البيت السابق ، فليجعل التقدير فيه : فمن حُدِّثتم عنه له علينا العلاء ، والجملة بعد المنصوب حالية أو محكية بقول مقدر ، وكذا يفعل بغيره . هذا أراه أظهر إن كان غيره أشهر ، وأنشد ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه[1] :

ونُبِّئت قيسا ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن

ومما ينبغى أن يلحق بأعلم وأرى أرى الحُلمية كقوله تعالى[2] : ﴿ إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ﴾ فإنه قد ثبت إجراء رأى الحلمية مجرى رأى العلمية ، واستدللت على ذلك فيما سلف ، فلزم من ذلك تعديتها إلى ثلاثة بهمزة النقل مع مساعدة الاستعمال ، كما لزم ذلك فى الفعلين الآخرين لصحة الاستعمال ، وكان التنبيه عليها لثبوتها سماعا دون معارض أولى من التنبيه على ما لم يثبت إلا بما فيه معارضة واحتمال .

وأما أرى المنقولة من متعد إلى واحد فمتعدية إلى اثنين ثانيهما غير الأول ، وهى على ضربين : أحدهما من الرأى كقوله تعالى[3] : ﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾ والثانى من رؤية البصر ، كقوله تعالى[4] : ﴿ من بعد ما أراكم ما تحبون ﴾ .

ونبهت بقولى : « وللثانى والثالث بعد النقل ما لهما قبله » على أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر بعد أن صارا ثانيا وثالثا . كما لم يكن لأحدهما غنى عن الآخر إذا كانا أولا / وثانيا ، مراعاة لكونهما فى الأصل مبتدأ وخبرا ، فإن دل دليل على أحدهما جاز حذفه ، كما كان يجوز فى الحال الأول . ومثال الحذف لدليل قولك لمن قال : من أعلمك زيد فاضلا ؟ أعلمنى عمرا ، تريد : أعلمنى زيد عمرا فاضلا ، فأضمرت الفاعل عائدا إلى زيد ، وحذفت فاضلا لدلالة ما تقدم عليه ، كما كنت تحذف فى قولك : علمت عمرا ، إذا أجبت من قال : مَنْ علمتَ فاضلا ؟

١/٨٢

وللثانى والثالث أيضا من الإلغاء والتعليق بعد النقل ما لهما قبله ، فمن الإلغاء

---

(١) البيت من المتقارب ، من قصيدة للأعشى . العينى ٢/٤٤٠ ، والدرر ١/١٤٠ ، وديوانه ص ٢٥ .
(٢) سورة الأنفال ، آية : ٤٣ .
(٣) سورة النساء ، آية : ١٠٥ .
(٤) سوررة آل عمران ، آية : ١٥٢ .

بعد النقل قول الشاعر[1] :

وكيف أُبالى بالعدا ووعيدهم   وأخشى مُلِمّات الخُطُوب الصوايب
وأنت أرانى الله أمنعُ عاصم   وأمنحُ مُسْتكفًى وأسمح واهب

فألغى أرانى متوسطا . ومثله قول بعض من وثق بعربيته : البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر .

ومن التعليق قوله تعالى[2] : ﴿ هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مُزِّقتم كلَّ ممزَّق إنكم لفى خلق جديد ﴾ وقوله تعالى[3] : ﴿ وما أدراك ما يومُ الدين ﴾ فعلق ينبىء وأدرى لأنهما بمعنى يعلم وأعلم ، فتعليقهما لمعنى حروف يعلم وأعلم ومعناهما أحق وأولى . ومن تعليق أفعال هذا الباب قول الشاعر[4] :

حَذَارِ فقد نُبِّئت إنك لَلّذى   ستُجزى بما تسعى فتسعدَ أو تشقى

ومنع قوم الإلغاء والتعليق فى أعلم وأرى وأخواتهما مطلقا ، وخص بعضهم ذلك بالمبنى للفاعل وهو اختيار الجزولى ، والصحيح الجواز مطلقا للدلائل المذكورة ، قال الشلوبين فى شرح قول الجزولى[5] : « وحكم الثانى والثالث معا حكم الثانى من باب كسوت » يعنى فى الاقتصار عليهما ، وفى ألا يلغى الفعل عنهما ولا يعلق ، وهذا الذى قاله هنا هو المذهب الصحيح ، وإن كان فيه خلاف لبعضهم ، فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول ، وأجاز بعضهم الإلغاء عن المبتدأ والخبر ، وليس هذان المذهبان مرضيين عند المحققين ، هكذا زعم ، ثم قال شارحا لقول الجزولى : وإذا بُنِيت للمفعول فحكم منصوبيها ما ذكر فى منصوبىْ ظننت مطلقا ، يعنى فى ألا يقتصر على أحدهما ، وفيما ذكر فى ظننت من الإعمال والإلغاء ، قال : وليس

---

(١) البيتان من الطويل . العينى ٤٤٦/٢ ، والدرر ١٤٠/١ ، غير منسوب فيهما .
(٢) سورة سبأ ، آية : ٧ .
(٣) سورة الانفطار ، آية : ١٧ .
(٤) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٢/١ ، والعينى ٤٤٧/٢ ، والدرر ١٤٠/١ ، غير منسوب فيها .
(٥) التوطئة ص ١٩٥ .

هذا الذى ذهب إليه من جواز الإلغاء فى هذا الباب إذا بنيت أفعاله للمفعول بصحيح ، لأن العلة فى أن لم تلغ هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل من كونها أفعالا مؤثرة ، بخلاف ظننت وبابه ، موجودة فيها إذا بنيت للمفعول كوجودها إذا بنيت للفاعل ، فكيف توجد العلة ثم لا يوجد حكمها ؟ ولكن غرّه ذكر سيبويه أرى وهو مضارع أرأيت بمعنى أظننت ، فتخيل أن باقى أفعال الباب كأرى ، قال : وإنما جاز إلغاء أرى وحدها لأنها بمعنى أظن . وأظن غير مؤثر ، فجرت مجراها فى الإلغاء ، كما جرت مجراها فى المعنى .

وحاصل قوله أمران : أحدهما : أن أعلم مؤثر ، فلا يلغى ، كما لا تلغى الأفعال المؤثرة . والثانى : أن أرى ألغى لأنه بمعنى أظن ، فوافقه فى الإلغاء كما وافقه فى المعنى .

والجواب عن الأول أن يقال : من أجاز إلغاء أعلم لم يجزه بالنسبة إلى المعلِم ، فيكون فى إلغائها محذور ، وإنما أجازه بالنسبة إلى المسند والمسند إليه ، وهما غير متأثرين بأعلم ، كما هما غير متأثرين بعلم ، فلا يمتنع إلغاء أعلم عنهما ، كما لم يمتنع إلغاء علم .

والجواب عن الثانى أن يقال : إلحاق أرى بأظن لأنه بمعناه ليس بأولى من إلحاق أعلمت بعلمت ، بل الأمر بالعكس ، لأن مفهوم علمت مستفاد من أعلمت كاستفادة مفهوم أظن من أرى ، فالمناسبتان مستويتان ، وبين أعلمت وعلمت مناسبتان أخريان وهما : رجوعهما إلى مادة واحدة ، واستواؤهما فى التصرف ، بخلاف أرى وأظن فإنهما مختلفتان فى المادة والتصرف . أما التخالف فى المادة فظاهر ، وأما فى التصرف فلأن أرى لم يستعمل له ماض . فقد بان أن مناسبة أرى لأظن أضعف من مناسبة أعلمت لعلمت ، وأرى قد جرت مجرى أظن ، فإذا جرت أعلمت مجرى علمت كان ذلك أحق وأولى .

فقد ظهر أن المحقق من أجاز الإلغاء والتعليق فى هذا الباب لا من منعه ، والله أعلم .

فالصحيح أن أعلم وأخواتها مما يبنى للمفعول مساوية لظن وأخواتها ، إلا فى الاقتصار على المرفوع فإنه غير جائز فى ظن وأخواتها لعدم الفائدة ، وجائز فى أعلم وأخواتها لحصول الفائدة .

باب الفاعل

٨٢ ب

ص : وهو المسند إليه فعل ، أو مضمَّن معناه تام مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول . وهو مرفوع بالمسند حقيقة إنْ خلا من « من » و « الباء » الزائدتين . وحكما إن جرّ بأحدهما ، أو بإضافة المسند . وليس رافعه الإسناد خلافا لخلف . وإنْ قُدّم ولم يل ما يطلب الفعل فهو مبتدأ ، وَإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسّره الظاهر خلافا لمن خالَفَ .

ش : الفاعل يكون اسما نحو[1] ﴿ تباركَ اللهُ ﴾ وغير اسم نحو[2] ﴿ أَلَمْ يأْن للّذين آمَنُوا أنْ تخشَعَ قلوبُهَم لذِكرِ اللهِ ﴾ و[3] ﴿ أَلَمْ يكْفِ بربِّكَ أنَّه على كُلِّ شيءٍ شَهيدٌ ﴾ . وكقول الشاعر[4] :

يَسُرُّ المْرءَ ما ذهَبَ الليالِى   وكانَ ذَهابُهـنَّ لـه ذَهَابـا

وكقول الآخر[5] :

ما ضَرَّ تَغْلبَ وائِل أهَجَوْتَها   أم بتَّ حَيْثُ تَلاطَمَ البَحْرانِ

فلذلك قَلتُ المسند إليه ، و لم أقل الاسم المسند إليه . والمسند إلى الفاعل فعل ومضمّن معناه ؛ فالفعل نحو[6] : ﴿ يَغْفرُ اللهُ لكُمْ ﴾ والمضمّن نحو[7] : ﴿ مُخْتلِفًا

---

(١) سورة الأعراف . آية ٥٤ .

(٢) الحديد آية ١٦ .

(٣) فصلت آية ٥٣ .

(٤) البيت من البحر الوافر وهو فى ابن يعيش ٩٧/١ والمقتصد ٢٤٢/١ والدرر ٥٤/١ والبحر المحيط ١١٨/٥ .

(٥) البيت من الكامل وهو للفرزدق يهجو جريرا ، فى شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٥٢/٥ والبيان والتبيين ١٤٦/٣ والمثل السائر ١٥٤ ويروى : أم بُلْتَ . وفى شرح ديوانه ٨٨٢/٢ وفيه : « ... أم بلت حيث تناطح البحران وفى ب أم بلت .

(٦) سورة يوسف ، من الآية : ٩٢ .

(٧) سورة فاطر ، آية : ٢٧ .

ألوانُها ﴾ و[1] :

هَيْهات العقيقُ وأهلُهُ

ونحو[2] : أَمِنْ رسم دارٍ مربعٌ ومَصيفُ

و[3] ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِن السماءِ فيه ظُلُماتٌ ﴾ على أحسن الوجهين .

ولما كان المسند شاملا للفاعل وغيره ذكرتُ قيودا تُخرج غيرَه ؛ فخرج بتام اسم كان فإنه ليس فاعلا ، لكون المسند إليه ناقصا[4] ، وقد سمّاه سيبويه فاعلا والخبر مفعولا على سبيل التوسع . وخرج بفارغ المبتدأ إذا قدّم خبره وفيه ضمير نحو قائم زيد ، و[5] ﴿ أَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا ﴾ على القول بأن الذين ظلموا مبتدأ مقدم خبره . وخرج بغير مصوغ للمفعول المفعول النائب عن الفاعل نحو ضُرِب زيدٌ مَنْزوعا ثوبه ؛ لأنه ليس فاعلا عند أكثر النحويين . وقد اضطر الزمخشرى إلى تسميته مفعولا بعد أن جعله فاعلا .

ثم ذكرت أن الفاعل مرفوع حقيقة ، أى لفظا ومعنى نحو : صَدَقَ اللهُ ، ومرفوع حكما ، أى فى المعنى دون اللفظ ، وذلك فى ثلاثة مواضع أحدها : إذا جُر بمن الزائدة نحو[6] : ﴿ ما يأتيهم مِنْ رَسُولٍ إلَّا كانُوا به يَسْتَهزئونَ ﴾ والثانى إذا جُر بالباء الزائدة نحو[7] : ﴿ وكَفَى بالله شهيدًا ﴾ والثالث إذا أضيف إليه المسند

---

(١) هذا جزء من بيت لجريرَ من الطويل وهو :

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله

ويروى « وأهله » مكان « ومن به » .

(٢) صدر بيت من الطويل . وهو للحطيئة ، مطلع قصيدة يمدح بها سعيد بن العاص الأموى ، فى ديوانه ، صادر ٨١ وعجزه .

لِعينَيْك من ماء الشُّئون وكيفُ – فى ابن يعيش ٦٢/٦ وخزانة الأدب ٤٣٩/٣ وورد صدره فى المقتصد ٥٦٠/١ برقم ١٢٢ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٩ .

(٤) فى ا كلمة غير مناسبة وفى ب المسند إليه ناقصا .

(٥) سورة الأنبياء ، آية : ٣ .

(٦) سورة الحجر ، آية : ١١ .

(٧) سورة النساء ، آية : ٧٩ .

نحو[1] : ﴿ ولولا دفاعُ اللهِ الناسَ ﴾ وقلت بإضافة المسند ولم أقل بإضافة المصدر ، لأن المسند الصالح للأضافة قد يكون اسم مصدر كما يكون مصدرا ، فالمصدر ظاهر ، واسم المصدر كقوله ﷺ[2] : « من قُبْلة الرجلَ امرأتَه الوضوءُ » فالرجل مجرور اللفظ مرفوع المعنى بإسناد ما[3] قُبْلَةَ إليه فإنها قائمة مقام تَقْبيل ، ولذا انتصب بها المفعول . وكذا المجرور بمن والباء مرفوع معنى . ولو عطف عليه أو نعتَ لجاز فى المعطوف والنعت الجر باعتبار اللفظ ، والرفع باعتبار المعنى .

ثم تبينت أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه ، لا الإسناد كما يقول خلف ؛ لأن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ، وليس عملها فى أحدهما بأولى من عملها فى الآخر ، ولأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل ، والفعل موجود فلا عدول عنه .

وإن قْدّم الاسم على الفعل أو ما ضُمّن معناه صار مرفوعا بالابتداء وبطل عمل ما تأخر فيه ؛ لأنه تعرض بالتقدم لتسلط العوامل عليه كقولك فى : زيد قام ، إنّ زيدا قام . فتأثر زيد بإن دليل على أن الفعل شغل عنه بفاعل مضمر ، وأن رفع زيد إنما كان بالابتداء وهو عامل ضعيف فلذلك انتسخ عمله بعمل إن ، ولأن اللفظ أقوى من المعنى . ولو كان الفعل غير مشغول بمضمر حين أخّر كان[4] حين قُدّم لم يلحقه ألف الضمير ولا واوه ولا نونه فى نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن ، كما لا يلحقه فى نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون وقامت الهندات إلا فى لغة ضعيفة . وإن كان الاسم المقدم عليه مسبوقا بما يطلب الفعل فهو فاعل فعل مضمر يَفسِّره الظاهر المتأخر نحو[5] ﴿ وإنْ أحدٌ منَ المشركين استجارَكَ ﴾ وكقول

---

(١) سورة البقرة آية ٢٥١ والحج آية ٤٠ وقراءة الجمهور « دَفْع » وما فى الأصل « دفاع » بكسر الدال وفتح الفاء وألف بعدها قراءة لنافع وأبى جعفر ويعقوب ، وافقهم الحسن . انظر الاتحاف ٣١٥ ، ١٦١ .

(٢) الحديث من الموطأ طهارة ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) ليست فى ب .

(٤) عن ب .

(٥) التوبة من الآية ٦ .

الشاعر[1] :

فمتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وتُعْطفْ عليه كَأسُ السَّاقِى

وزعم بعض الكوفيين أن تأخر المسند لا يخل برفعه المسند إليه ، واستدل من ذهب إلى هذا بقول امرئ القيس[2] :

فَقِلْ فى مَقِيل نَحْسُهُ مُتَغيبِ

وبقول الزباء[3] :

ما لِلجمالِ سَيْرُها وَئِيدا

وزعم أن التقدير : فقل فى مقيل متغيِّب نحْسُهُ . وما للجمال وئيدا سيرُها .

والجواب عن الأول من وجهين : أحدهما أن يكون قائله أراد نحسه متغيّبى بياء المبالغة كقولهم فى أحمر : أحمرىّ ، وفى دَوّار دَوّارىّ ، وخفف الياء فى الوقف كما قال الآخر فى إحدى الروايتين[4] :

١٨٣

زَعَمَ الغُداف بأن / رحلتنا غدا ... وبذاك خَبَّرَنا الغُـداف الأسودى

لا مَرْحبا بغد ولا أهْلًا به ... إنْ كان تفريقُ الأحبَّة فى غَد

ويُروى : الغُدَاف الأسودُ عَلَى الإقواء .

والثانى أن « مقيلا » اسم مفعول من قِلْتُه بمعنى أقلته ، أى فسخْت عقد مُبايعته ، فاستعمله فى[5] موضع متروك مجازا ، وهو قول ابن كيسان

والجواب عن الثانى بأن يجعل سيرها مبتدأ ويضمر خبر ناصب وئيد . كأنه قال

---

(١) من الخفيف . لعدى بن زيد ديوانه ١٥٦ . وفى الكتاب ٤٥٨/١ والخزانة ٤٥٦/١ ، ٦٣٩/٣ والهمع ٥٩/٢ والإنصاف ٦١٧/٢ والواغل الداخل على القوم وقت الشراب وليس منهم . وينبهم : يصبهم .

(٢) من الطويل ، ديوانه ص ٢٠ وهو عجز صدره : فظل لنا يوم لذيذ بنعمة ، ونسب إليه فى شرح جمل الزجاجى ١٦٠/١ .

(٣) من الرجز . وبعده : أجَنْدَلا يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيدا – فى شواهد المغنى للسيوطى ص ٣٠٨ وشرح التصريح ٢٧١/١ والأشمونى ٣٢/٢ والهمع ١٥٩/١ .

(٤) من الكامل وهما للنابغة الذبيانى . ونسب إليه الثانى فى التبصرة ٣٩٣/١ وفى مختار الشعر الجاهلى ١٨٣/١ : زعم البوارح ، والغداف الغراب .

(٥) ليست فى ب .

ما للجمال سيرها ظهر وئيدا ، أو ثبت وئيدا ، فيكون حذْفَ الخبر هنا والاكتفاء بالحال نظير قولهم[1] : « حُكْمُكَ مُسَمَّطا » . وقد ينتصر لمجيز ارتفاع الفاعل بعامل متأخر بمثل قول الشاعر[2] :

فمتَى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّو ه وتُعْطَفْ عليه كأْسُ الساقى

فيقال واغِلٌ[3] إما مرفوع بمضمر يدل عليه المتأخر ، أو بالمتأخر ، وارتفاعه بمضمر ممتنع ؛ لاستلزامه إعمال أداة الشرط فى فعلين قبل الجواب وليس الثانى تابعا للأول فتعيّن ارتفاعه بالمتأخر . والجواب أن المحذوف فى مثل هذا لما التُزم حذفُه وجُعل المتأخر عوضا منه صار نسيا منسيا ، فلم يلزمه من نسبة العمل إليه وجودُ جَزْمين قبل الجواب ؛ على أنه لو جمع بينهما على سبيل التوكيد لم يكن فى ذلك محذور فألا يكون محذور فى تعليق الذهن بهما وأحدهما غير منطوق به ولا محكوم بجواز النطق به أحق وأولى . وأجاز الأعلم وابن عصفور رفع وصال بيدوم فى قول الشاعر[4] :

وقَلَّما وِصَالٌ على طُول الصُّدُودِ يَدُومُ

لا بفعل مضمر ويكون هذا من الضرورات . وأجاز الأخفش[5] رفع الاسم المتقدم بعد إنْ بالابتداء وقال فى قوله تعالى[6] : ﴿ وإنْ أحدٌ مِنَ المُشْرِكينَ اسْتَجارَك ﴾ فابتدأ بعد إنْ ، وأن يكون رفع أحد على فعل مضمر أقيس الوجهين . قال : وقد زعموا أن قول الشاعر[7] :

---

(١) فى مجمع الأمثال ٢١٢/١ رقم ١١٣٣ مسمّط : مرسل لا يردّ . وروى : خذ حكمك مسمطا . أى نافذا مجوّزا وفى جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى ، والقاموس المحيط « سمط » .

(٢) سبق تخريجه انظر ص ١٠٨ .

(٣) ليست فى ب .

(٤) عجز بيت من الطويل . للمرار الفقعسى ، ونسبه سيبويه إلى ابن أبى ربيعة وصدره : صددتِ فأطْوَلتِ الصدودَ وقلّما – فى الكتاب ١٢/١ ، ٤٥٩ والإنصاف ١٤٤/١ .

(٥) فى معانى القرآن للاخفش ٥٥٠/٢ ، ٥٥١ : وقال : لأن حروف المَجازاة لا يبتدأ بعدها ، إلا أنهم قالوا ذلك فى إنْ لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعلٌ مجزوم فى اللفظ كما قال الشاعر :

عاوِدْ هَراةَ وإنْ معمورُها خربا – وقال الآخرَ : « لا تجزعى إنْ مُنْفسًا ..... » .

(٦) سورة التوبة ، آية : ٦ .

(٧) البيت من الطويل . لزيد بن رزين بن الملوح أخى بنى مربن بكر وهو صدر عجزه : فهلا التى عن بين =

أَتَجْزعُ إنْ نفسٌ أَتاها حِمامُها

لا يُنشد إلا رفعا . وقد سقط الفعل على شيء من سببه ، وهذا قد ابتدئ بعد إنْ . وإنْ شئت جعلته رفعا بفعل مضمر » . هذا نصه . وقد أشرت إلى هذا وغيره بقولى فى آخر الفصل : « خلافًا لمن خالف » .

ص : وتلحق الماضى المسند إلى مؤنث أو مؤول به أو مخبر به عنه أو مضاف إليه مقدر الحذف تاء ساكنة ، ولا تحذف غالبا إن كان ضميرا متصلا مطلقا أو ظاهرا متصلا حقيقى التأنيث غير مكسّر ولا اسم جمع ولا جنس . ولحاقها مع الحقيقى المقيد المفصول بغير إلا أجود ، وإن فصل بها فبالعكس . وحكمها مع جمع التكسير وشبهه وجمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجازى التأنيث . وحكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفا حكمها مع واحده . وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء . وتساويها فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية » .

تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضى وضعا ؛ لأن الأمر مستغن بالياء ، والمضارع مستغن بها إن أسند إلى مخاطبة ، وبتاء المضارعة إن اسند إلى غائبة أو غائبتين . وكان حق تاء فعَلتْ ألا تلحق الفعل ؛ لأن معناها للفاعل إلا أنه كجزء من الفعل ، فجاز أن يدل على معنى فيه ما اتصل بما هو كجزء منه ، كما جاز أن تتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى يفعلان وتفعلون وتفعلين ؛ ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به ، لجواز اشتراك المذكر والمؤنث فى لفظ واحد كجُنبُ ورَبْعَة وهُمزَة وضُحَكة وفَروقه وراوية وصَبور ومذْكار وقتيل ، ولأن المذكر قد يُسمّى بمؤنث وبالعكس ، فاحتاطت العرب فى الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ؛ ليُعلم من أوّل وَهلة أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنث كقولك طَهُرتْ الجنُبُ ، وكانت الرَّبْعة حائضا وشنئت[1] الهُمزةُ .

= جنبيك تدفع – فى شواهد المغنى للسيوطى ١٤٩ والمساعد ٢٦٨/٢ وفى بصائر ذوى التمييز للفيروز ابادى ١٠٤/٤ لرجل من بنى محارب يعزّى ابن عم له فى ولده . وسيأتى البيت فى باب الاشتغال .

(١) فى ا وشنئنا .

وجعلوا إلحاقها فى اللغة المشهورة لازما إن كان المسند إليه ضميرا متصلا حقيقى التأنيث أو مجازيّه كهند قامتْ والدار حَسُنتْ ، أو كان ظاهرا متصلا حقيقى التأنيث مفردا أو مثنى أو مجموعا جمع تصحيح كقامتْ هندُ وقعدتْ بنتاها وذهبتْ عمّاتُها . وأشرت « بمؤول به » إلى نحو : أتته كتابى ، على تأويل كتاب بصحيفة . وأشرت « بمخبر به عنه » إلى نحو قول الشاعر[1] :

أَلَمْ يَكُ عُذْرًا ما فَعلتم بِشَمْعل وقد خابَ مَن كانتْ سريرتَه الغَدْرُ

فوصل كان بالتاء وهى مسندة إلى الغدر ؛ لأن الخبر مؤنث فسرى منه التأنيث إلى المخبر عنه ، لأن كلا منهما عبارة عن الآخر . ومثله قراءة نافع وأبى عمرو وأبى بكر[2] : « ثُمّ لم / تكنْ فِتْنَتَهُمْ إلّا أنْ قالوا » فألحق تاء التأنيث بالفعل وهو مسند إلى القول ، لأن الخبر مؤنث . وأشرت بـ « مضاف إليه مقدر الحذف » إلى قول الشاعر[3] :

٨٣ ب

مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رماحٌ تسفهّتْ أعاليَها مَرُّ الرياحِ النـواسِمِ

فألحق التاء بتسفهت وهو مسند إلى « مرّ » لإضافتها إلى مؤنث لاستقامة الكلام بحذفه ، فلو لم يستقم الكلام بالحذف لم يجز التأنيث نحو قام غلام هند . واحترزت بقولى « ولا تحذف غالبا » من نحو[4] قول بعض العرب قال فلانة ، وذهب فلانة ، حكاهما سيبويه[5] . وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد[6] :

تَمَنَّى ابنتایَ أنْ يعيشَ أبُوهما وهلْ أنا إلا من رَبيعةَ أو مضَرْ

---

(١) البيت من الطويل . فى المساعد ٣٨٨/١ بلا نسبة ، وانظر أمالى الشجرى ١٢٩/١ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية ٢٣ والقراءة « يكن » لحمزة والكسائى . وفتنتُهم لابن كثير وابن عامرُ وحفص كما فى الإقناع ٦٣٨/٢ وأما قراءة تكن فتنتهم بالنصب فلنافع وأبى عمرو وشعبة وأبى جعفر وخلف ووافقهم اليزيدى والشنبوذى . الاتحاف ٢٠٦ والمشكل لمكى ٢٦٠/١ ، ٢٦١ وفيه توجيه هذه القراءات .

(٣) البيت من الطويل . لذى الرمة . ديوانه ٨٥ وفيه : رويدا كما أهتزت . والكتاب ٢٥/١ ، ٣٣ والمقتضب ١٩٧/٤ المساعد ٣٨٨/١ وشرح الجمل ٣٩٨/٢ .

(٤) فى ب : من قول .... .

(٥) الكتاب ٢٣٥/١ .

(٦) البيت من الطويل . للبيد . فى المساعد ٣٨٩/١ والشذور ١٧٠ والتبصرة ١٣٢/١ منسوبا إليه . وشرح ديوانه – تحقيق إحسان عباس – ص ٢١٣ وهو مطلع .

لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف . واحترزت أيضا من حذف بعض الشعراء التاء من المسند إلى ضمير المؤنث ، كقول الشاعر[1] :

فَــلا مُزْنَــةٌ ودَقتْ وَدْقَهــا ولا أرضَ أبقَــلَ إبْقالَهــا

وكقول الآخر[2] :

فإمّــا تَرَيْنــى ولِــى لمَّــةٌ فــإن الحوادثَ أوْدَى بها

وبعض النحويين يحملون ما ورد من هذا على التأويل بمذكر ، فيتأول « أرض » بمكان والحوادث بالحدثان : وقيدت الضمير بالاتصال احترازا من نحو ما قام إلا أنت ، فإن إلحاق التاء فى هذا ضعيف . وقيّدت الظاهر الحقيقى التأنيث بالاتصال تنبيها على نحو قول الشاعر[3] :

إنّ أمرَأً غرَّه منكُنّ واحدةٌ بَعْدى وبَعدكِ فى الدنيا لمغْرُورُ

وليس مخصوصا بالشعر ؛ فإن سيبويه حكى : حضر القاضىَ امرأةٌ وقال[4] : « إذا طال الكلام كان الحذف أجمل » . ونبّهت بقولى « غير مكسّر » على أن حكم التاء فى جمع تصحيح المؤنث كحكمها فى مفرده ومثناه ، فلا يقال قام الهندات ، إلا على لغة من قال : قال فلانة ؛ لأن لفظ الواحد وجمع التصحيح على الحال التى كان عليها فى الإفراد والتثنية ، فيتنزّل قولك : قامتْ الهنداتُ ، منزلة قولك : قامتْ هند وهند وهند ، هذا هو الصحيح .

وعلى هذا لا يجوز : قامت الزيدون ؛ لأنه بمنزلة قام زيد وزيد وزيد ،

---

(١) البيت من المتقارب . لعامر بن جوين الطائى يصف سحابا وأرضا نافعتين . فى الأشمونى ٣٧/٢ والتصريح ٢٧٨/١ والتبصرة ٦٢٤/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ٣١٩ والبحر ٤٤٤/٦ والودق : المطر ، ودق : مطر . وبقلت الأرض : أنبتت البقل .

(٢) البيت من المتقارب . للأعشى . فى الأشمونى ٣٧/٢ والتصريح ٢٧٨/١ والتبصرة ٦٢٤/٢ واللمة : الشعر المجاوز شحمة الأذن . وفى ديوانه ١٧١ : فإن تعهدينى ... .

(٣) البيت من البسيط . فى الخصائص ٤١٤/٢ والشذور ١٧٤ ومعجم شواهد العربية ، والمساعد ٣٩٠/١ بلا نسبة .

(٤) الكتاب ٢٣٥/١ .

ولا يُستباح : قامتْ الزيدون ، بقول الشاعر[(١)] :

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد

ولا يُستباح قال الهندات بقول الآخر[(٢)] :

فبكَى بناتى شَجْوَهنَّ وقُلْنَ لى

لأن بنين وبنات لم يسلَم فيهما نظم الواحد ، فجريا مجرى جمع التكسير .

وظاهر قول الجزولى جواز قامت الزيدون ، وقام الهندات ؛ لأنه قال قاصدا للتاء : ولا تلزم فى الجمع مطلقا . قال الشلوبين : يعنى بقوله مطلقا سواء كان جمع تكسير أو جمع سلامة وسواء كان جمع مؤنث حقيقى أو غير حقيقى ، وسواء كان جمع مذكر أو مؤنث ، جمع تكسير كان ذلك أو جمع سلامة . ثم قال الشلوبين[(٣)] : ليس كما ذكره المؤلف فى مذهب المحققين ،إلا فى جمع التكسير واسم الجمع . أما جمع المؤنث السالم نحو قامتْ الهندات فحكمه حكم المفرد والمثنى ، وكذلك حكم[(٤)] جمع المذكر السالم حكم المفرد منه أيضا .

قلتُ : لا عدولَ عمّا ذهب إليه الشيخ أبو على الشلوبين فى هذه المسألة ، من أنه لا يجوز قامت الزيدون ولا قام الهندات إلا على لغة من قال : قال فلانة . وأما قوله تعالى[(٥)] : ﴿ إذا جاءَكُمْ المؤمناتُ ﴾ فمن أجل الفصل بالمفعول ، مع أن

---

(١) البيت من البسيط . للنابغة الذبيانى . وهو صدر وعجزه : يابؤسَ للجهْل ضرّارا لأقوام ، شعراء النصرانية ٧١٠ وفى الكتاب ٣٤٦/١ والإنصاف ٣٣٠/١ والخصائص ١٠٦/٣ وشرح الجمل ٣٩٤/٣٢ والبحر ٤١/٧ وخالوا : تاركوا .

(٢) البيت من الكامل . وهو صدر عجزه : والطامعون إلى ثمّ تصدّعوا – فى الأشمونى ٣٨/٢ والتصريح ٢٨٠/١ وفيهما « وزوجتى » مكان « وقلن لى » بلا نسبة .

(٣) فى التوطئة لأبى على الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥ هـ ص ١٥٦ : « ... والجمع السالم حكمه حكم المفرد والمثنى فى مذهب المحققين نحو قامت الهندات وكذلك قام الزيدون ، ولا تقول قامت الزيدون ولا قام الهندات . ولا يعترض بنحو قوله : قالت بنو عامر – لأنه ألحق بالقبائل ، ولا بقوله : فبكى بناتى شجوهن وزوجتى – لشبه هذا الجمع بجمع التكسير ... » .

(٤) عن ب .

(٥) الممتحنة آية ١٠ .

مؤمنات صلة الألف واللام ، والألف واللام بمعنى التى وهى اسم جمع والفعل مسند إليه فلا تلزم التاء ، ولا خلاف فى أن المثنى كالواحد ، ولذلك جُعل قول لبيد : تمنّى ابنتاىَ ، مثل : قال فلانة . ولا خلاف أيضا فى أن جمع التكسير كالواحد المجازى التأنيث وإن كان واحده حقيقى التأنيث كجوارٍ ، واسم الجمع كفَوْج[1] ، واسم الجنس كنسْوة .

ويدخل فى اسم الجنس فاعل نعم ، فلذلك يقول : نعمْ المرأةُ من لا يقول : قام المرأة . وقولى « ولحاقها مع الحقيقى المقيد » نبهت به على أن الفصل بين الفعل والفاعل يبيح حذف التاء من فعل ماحقه أن يلازم فعله التاء ، وأن الفصل إن كان بغير « إلا » فلحاق التاء أجود ، وإن كان بإلا فاسقاطها أجود . وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا فى الشعر كقول الراجز[2] :

مابرئتْ من ريبة وذمٍّ فى حربنا إلا بناتُ العمِّ

والصحيح جوازها فى غير الشعر ، ولكن على ضعف . ومنه قراءة مالك بن دينار وأبى رجاء والجحدرى بخلاف عنه[3] « فأصْبَحُوا لا تُرَى إلَّا مَسَاكِنُهم » ذكرها أبو الفتح بن جنى وقال إنها ضعيفة فى العربية . وإلى نحو هذا أشرت بقولى « وإن فصل بها فبالعكس » ؛ أى إن فصل بإلا فالحذف أجود من لحاقها . ثم بينت أن حكمها مع / جمع التكسير ومع جمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجازى التأنيث ، ولا اعتبار بواحده ، بل يستوى ما واحده مذكر كغلمان وبيوت ، وما واحده مؤنث كإماء ودور ، وكذا حكمها مع جمع المذكر بالألف والتاء كطلحات

١٨٤

---

(١) فى ب كقوم .

(٢) من الرجز . فى الأشمونى ٣٦/٢ والتصريح ٢٧٩/١ والمساعد ٣٩٠/١ .

(٣) سورة الأحقاف : آية ٢٥ - والقراءة « لا يُرى » « الإمساكنُهم » لعاصم وحمزة . الاقناع ٧٦٦/٢ وقراءة « تُرى » « مساكنُهم » للحسن . انظر الإتحاف ٣٩٢ ونسبها ابن جنى للحسن وأبى رجاء والجحدرى وقتادة وعمرو بن ميمون والسلمى ومالك بن دينار والأعمش وابن أبى إسحاق واختلف عن الكل إلا أبا رجاء ومالك بن ديثار . المحتسب ٢٦٥/٢ وفى ص ٢٦٦ ضعف هذه القراءة وجعلها بالشعر أولى بجوازها من القرآن ، وذلك أنه من مواضع العموم فى التذكير فكأنه فى المعنى لا يُرى شيءٌ إلا مساكنهم ، وإذا كان المعنى هذا كان التذكير لإرادته هو الكلام .

ودريهمات وحسامات وحمّامات . ثم بينت أن حكمها مع جمع التصحيح الذى ليس كطلحات ولا دريهمات ولا حسامات حكمها مع واحده ، فعلى هذا لا تلحق فى قام الزيدون كما لا تلحق فى قام زيد ، ولا تحذف فى قامت الهندات كما لا تحذف فى قامت هند ، إلا على لغة من قال : قال فلانة . وقد تقدم بسط القول فى ذلك .

ثم بيّنت أن البنين والبنات حكم التاء معهما حكمها مع الأبناء والإماء فيقال : جاء البنون ، وجاءت البنون ، وجاءت البنات ، وجاء البنات ، كما يقال جاء الأبناء وجاءت الأبناء وجاءت الإماء وجاء الإماء[1] ؛ لأن نظم الواحد لم يسلم فيهما فجريا مجرى الجمع المكسّر .

ثم بينت أن تاء الصفة[2] الفارقة حكمها حكم تاء فعلتْ فى اللزوم وعدمه ، فكما تلزم تاء ذهبتْ جاريتاك ، والشمسُ طلعت ، كذلك تلزم تاء أذاهبة جاريتاك والشمس طالعة . وكما جاز الوجهان فى : سمعت أذناك كذلك يجوز الوجهان فى أسامعه أذناك . ثم بينت أن تاء المضارعة الدالة على التأنيث حكمها حكم تاء فعلتْ فى جميع ما ذكر ، فكما قيل قامت هند والنار اضطرمتْ ، بلزوم التأنيث فى اللغة المشهورة كذلك يقال تقوم هند والنار تضطرم ، وكما جاز اضطرم النار واضطرمت النار ، يجوز يضطرم النار وتضطرم النار ، وكما جاز للفصل حضر القاضىَ امرأةٌ ، يجوز للفصل يحضر القاضى امرأةٌ . وكما ضعف[3] .

ما برئت من ريبة وذمّ في حربنا إلا بنات العمّ

ضعف نحو « لا تُرى إلا مساكنُهم » . وما عومل به : ولا أرض أبقل إبقالها[4] — يعامل بمثله أحد المضارعين فى قول ذى الرمة[5] :

---

(١) قدم وأخر فى ب .

(٢) فى ب الصيغة .

(٣) ذكر فى الصفحة السابقة .

(٤) ذكر فى ص ١١٢ .

(٥) البيت من الطويل . لذى الرمة . ديوانه ص ٥٠ والمقتضب ٢/١٧٦ ، ٣/١٧٩ ، ٤/١٤٤ والمبرد يرويه : أو يدفع البكا . وفى شرح الجمل ١/٦١٩ ، ٢/٣٧ بلا نسبة وورد فى المشوف المعلم ١/٢٥٧ منسوبا إلى ذى الرمة . والأثفية مفرد الأثافى وهى ما ينصب عليها القدر جاء عنها فى الأساس « أثف » الأثفية ذات =

وهل يَرجعُ التسلمُ أو يكشفُ العَمى   ثلاثُ الأَثَافِى والرسوم البلاقِعُ

لأن أحدهما مسند إلى ثلاث والآخر مسند إلى ضميره ، والرواية فيهما بالياء .

ص : وقد يلحق الفعل المسند إلى ما ليس واحدا من ظاهر أوضمير منفصل علامة كضميره .

ش : إذا تقدم الفعل على المسند إليه فاللغة المشهورة ألا تلحقه علامة تثنية ولا جمع بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما . ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفا ، وقبل المذكرين واوا ، وقبل الإناث نونا مدلولا بها على حال الفاعل الآتى قبل أن يأتى ، كما دلتْ تاء فعلتْ هند على تأنيث الفاعلة قبل أن يذكر اسمها . واالعلَم على هذه اللغة قول بعض العرب : أكلونى البراغيث . وقد تكلم بها النبى ﷺ فقال[1] : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » وعلى هذه اللغة قول الشاعر يرثى مصعب بن الزبير رضى الله عنهما[2] :

لَقَدْ أوْرثَ المِصْرَيْن خِزْيا وذلةً   قتيـلٌ بدَيْـر الجاثَليـق مُقيــمُ

تـولىَّ قتـال المارِقين بنـفسِه   وقد أسْلماه مُبْعَدٌ وحَميــمُ

= وجهين : فُعْلُوَّة وأفْعُولة تقول : أثّفت القدر وثفّيتها وتأثفت هى ومن المجاز ... إلخ وفى القاموس « أثف » : الأثفية بالضم ويكسر الحجر يوضع عليه القدر الجمع أثافىّ ويخفف .

(1) الحديث فى البخارى طبع الشعب ١٣٨/٤ عن أبى هريرة « الملائكة يتعاقبون ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون فى صلاة الفجر والعصر .... » وعنه فى ١٤٥/١ ، ١٤٦ « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ... » وفى صحيح مسلم طبع الشعب ٢٧٨/١٢ « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ... » ومن أجل هذا عقب عليه الأشمونى ٣٣/٢ بقوله : أخرجه مالك فى الموطأ ثم قال : « حديث مختصر رواه البزاز مطولا مجردا فقال : إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم » فالواو علامة إضمار فليس جاريا على لغة طيىء أو أزد شنوءة . وهو فى رياض الصالحين ٢١٨/٦ متفق عليه بين البخارى ومسلم . وانظر صحيح البخارى : مختصر الزبيدى ٢٣٧/١ . ونصه فى الجامع الصغير ١٣٢٩/٢ .

(2) البيتان من الطويل . لعبد الله بن قيس الرقيات يرثى مصعب بن الزبير . والثانى نسب إليه فى التصريح ٢٧٧/١ وشرح شواهد ابن عقيل ١٠٣ وفى فتح الجليل على شواهد ابن عقيل ٣ . أورد قبله البيت الأول : لقد أورث ... وديوانه تحقيق محمد يوسف نجم . صادر ص ١٩٦ مما نسب إليه وزيادات الديوان ، المصران : الكوفة والبصرة . ودير الجاثايق موضع بالعراق قتل فيه مصعب . وفى القاموس : الجاثليق بفتح الثاء المثلثة رئيس للنصارى فى بلاد الإسلام ويكون تحت يد بطريق أنطاكية ... وأسلماه : خذلاه . مبعد : أجنبى . حميم : قريب أو صديق .

ومثله قول الآخر[1] :

بنى الأرض قد كانوا بَنِيَّ فعَزَّنِى عليهم لآجال المنايا كتابُها

ومثله[2] :

نصرُوكَ قومِى فاعتززتَ بنصْرهم ولو انّهم خذلوك كنتَ ذليلا

ومثله[3] :

نُسِيا حاتمٌ وأوسٌ لدُنْ فا ضتْ عطاياك يا ابن عبد العزيز

ومثله[4] :

نُتِج الربيعُ محاسنا ألقحنها غُرُّ السحائبْ

ومثله[5] :

رَأينَ الغوانِى الشيبَ لاحَ بمفرق فأعرضْنَ عَنّى بالخدود النواضِرِ

وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبرا مقدما ومبتدأ مؤخرا ، وبعضهم يبدل ما بعد الألف والواو والنون منهنّ ، على أنها أسماء مسند إليها . وهذا غير ممتنع إن كان من سُمع ذلك منه من أهل غير اللغة المذكورة . وأما أن يُحمل جميع ما ورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح ؛ لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم فى ذلك كما تصدقهم فى غيره ، والله أعلم . ومَن التزم التاء فى قامت هند ، وهى اللغة المشهورة

---

(١) البيت من الطويل . فى شرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢ شاهد على الجمع بين الواو فى كانوا بنىّ وهما لشىء واحد . عزّنى : غلبنى .

(٢) البيت من الكامل فى الأشمونى ٣٣/٢ وشواهد الوضيح ١٩٢ وفى ب ومثله قول الآخر وكذلك فيما بعده من الأبيات .

(٣) البيت من الخفيف . فى الأشمونى ٣٣/٢ وشواهد التوضيح ص ١٩٢ .

(٤) البيت من مجزوء الكامل . فى التصريح ٢٧٦/١ وفى حاشية يس عليه أن أبا فراس الحمدانى أورده فى كتاب إلى سيف الدولة ، والهمع ١٦٠/١ .

(٥) البيت من الطويل . لأبى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى من ولد عتبة بن أبى سفيان . فى الأشمونى ٣٣/٢ : لاح بعارضى . والشذور ١٧٩ وشواهد ابن عقيل ١٠٤ وشواهد التوضيح ١٩٣ — النواضر : الحسان . والعارض : صفحة الخد .

فلا يستغنى فى نحو قامت الهندات عن التاء والنون الحرفية . وإلى ذلك أشرت بقولى : « وتساويها فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية » .

ص : « ويضمر جواز فعل الفاعل المشعر به ما قبله ، والمجاب به نفى أو استفهام ، ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه ، ويرفع توهم / الحذف إن خفى الفاعل جعله مصدرا منويا أو نحو ذلك » .

٨٤ ب

ش : حق الفعل والفاعل أن يكونا كالمبتدأ والخبر فى منع حذف أحدهما بلا دليل ، وجواز حذفه بدليل ؛ لأن الفعل كالمبتدأ فى كونه أول الجزءين ، والفاعل كالخبر فى كونه ثانى الجزءين فسلك بالفعل سبيل المبتدأ فى جواز الحذف ، وعرض للفاعل مانع من مفارقته[1] الخبر فى جواز الحذف ، وهو كونه كعجز المركب فى الامتزاج بمتلوّه ولزوم تأخره ، وكونه كالصلة فى عدم تأثره بعامل متلوه ، وكالمضاف إليه فى أنه معتمد البيان بخلاف خبر المبتدأ فإنه مباين لعجز المركب وللصلة وللمضاف إليه فيما ذكر ؛ لأنه غير ممتزج بمتلوه ولا لازم التأخر ويتأثر بعامل متلوه وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان . وأيضا فإن من الفاعل ما يستتر ، فلو حذف فى بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار ، والخبر لا يستتر ، وإذا حذف لدليل أُمِنَ التباس كونه مستترا .

ومن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله مشعرا به قراءة ابن عامر وأبى بكر[2] : ﴿ يُسبَّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصَالِ رِجَالٌ ﴾ ؟ فرجال فاعل يُسَبِّحُ مضمرا لإشعار يُسَبَّحُ به مع عدم صلاحية إسناده هو إليهم ؛ لأن الرجال لا يكونون مُسَبَّحين بل مُسَبِّحين ، فلا يجوز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا . فلو قيل يُوعَظ فى المسجد رجالٌ[3] جازَ لعدم اللبس . ومن الجائز لعدم اللبَس قول الشاعر[4] .

---

(١) فى ب موافقة .

(٢) سورة النور الآية ٣٦ والقراءة بالبناء للمجهول لابن عامر وأبى بكر – الإقناع ٧١٣/٢ والإتحاف ٣٢٥ .

(٣) جاءت العبارة فى ب هكذا بعد كلمة رجال : « على معنى يعظ رجال لم يجز لصلاحية إسناد يوعظ إليهم . فلو قيل يوعظ فى المسجد رجال زيد جاز لعدم اللبس » وهى أنسب ، ففى ا نقص فيما يبدو .

(٤) البيت من الطويل . نسب لنهشل بن حرّى يرثى يزيد بن نهشل ، ولضرار بن نهشل ، ولنهشل ، وللمهلهل ، وللبيد ، وللحارث بن نهيك النهشَلى . فى المقتضب ٢٨٢/٣ والتصريح ٢٧٤/١ – وبلا نسبة فى الأشمونى =

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصُومــة ومُخْتبطٌ مِمَّا تُطيحُ الطوائــحُ

ومثله قول الآخر[1] :

حمَامةَ بَطْنِ الوادِيَيْـن ترنَمِّــى سُقيتِ من الغُرّ الغوادِىَ مطيرُها

هكذا رواه الحفّاظ . ومن قال : سَقاكِ فتاركٌ للرواية آخذٌ بالرأى .

ومن حذف فعل الفاعل قول عائشة رضى الله عنها[2] : « فما أستطيعُ أنْ أقضيَه إلّا فى شعبان الشُغْلُ من رسول الله ﷺ » . أى يمنعنى الشغل من أجل رسول الله ﷺ . ومن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله يشعر به قول الشاعر[3] :

أرَى الأيامَ لا تبْقِى كــريما ولا العُصْمَ الأوابدَ والنّعامــا
ولا عِلْجــانِ يَنْتابــان رَوْضا نضيرا نَبتُــه عُمّــا تؤامــا

فعلجان فاعل يبقى مضمرا لإشعار تُبقى به . ومثله[4] :

غَداةَ أَحلّتْ لابن أصْرمَ طَعْنةٌ حُصَيْنٍ عَبيطاتِ السدائِف والخمرُ

فالخمر فاعل حَلَّتْ مضمرا لإشعار أحلت به . ومثله[5] :

= ٣٤/٢ . والهمع ١٦٠/١ وشرح الجمل ٥٣٧/١ والضريع والضارع : الذليل . وطاح : هلك . والطوائح : القواذف . ونسب إليه فى شرح ديوان لبيد ٣٦٢ .

(١) البيت من الطويل . لتوبة بن الحمير . شواهد المغنى للسيوطى ص ٧٠ ، ٢٠١ وصدره فى البحر ٢٩١/٨ .

(٢) الحديث فى صحيح مسلم ١٩٩/١٩ رقم ١٥٧ « حدثنا أحمد بن عبد الله ..... عن أبى سلمة قال سمعت عائشة رضى الله عنها تقول : كان يكون علىّ الصوم من رمضان فما أستطيع أنْ أقضيَه إلا فى شعبانَ الشغلُ من رسول الله ﷺ » والبخارى ٤٥/٣ عنها « كان يكون ... أقضى إلا فى شعبان ، قال يحيى الشغل من النبى أو بالنبى » .

(٣) البيتان من الوافر لأبى صخر الهذلى . ديوان الهذليين ٦٣/٢ ، وفى الفاخر شرح جمل عبد القاهر ١٠٩ ، والرسالة ١٩٨ بلا نسبة ، والعلج بالكسر العيْر وحمار الوحش السمين . والأعصم من الظباء والوعول ما فى ذراعيه أو أحدهما بياض وسائره أسود أو أحمر . والأوابد الوحوش . والعُمّ : النخل الطوالُ والتوأم ما ولد مع غيره .

(٤) البيت من الطويل . للفرزدق . التصريح ٢٧٤/١ وشرح الحمل ١٨٢/٢ وضياء السالك . النجار ١٣/٢ وشرح ديوانه ٣١٧/١ العبيط : المذبوح من غير علة . السديف : شحم السنام .

(٥) البيت من الطويل . الحاجز : الأرض المرتفعة ووسطها منخفض ، وما يمسك الماء من شفة الوادى . و لم أقف عليه .

ولم يُبْق أنْواء الثمانى بقيَّـةً　　　من الرَّطْب إلّا بَطْنُ وادٍ وحاجِرُ

أنشده أبو على فى التذكرة وقال : رفع على معنى بَقى بطنُ واد وحاجر . ومن إضمار فعل الفاعل المجاب به [نفى] قولك : ما جاء أحد : بلَى زَيدٌ ، تريد بلى جاء زيد . ومثله قول الشاعر[1] :

تجلّدتُ حتى قيل لَم يَعْرُ قلبَه　　　من الوجد شيء ، قلتُ : بل أعظمُ الوَجدِ

أراد بل عزاه أعظم الوجد . ومثال إضمار فعل الفاعل المجاب به استفهام ظاهر قولك : نعم زيد لمن قال : هل جاءك أحد ؟ . ومثله قول الشاعر[2] :

ألا هل أتَى أمَّ الحُويرث مُرسَلى　　　نَعَمْ خالدٌ ، إن لم تَعُقْه العوائقُ

أراد نعم أتاها خالد . فمثل هذا لا يرتاب فى أن المجاب به مرفوع بفعل مقدر[3] ؛ لأنه جواب جملة قدم فيها الفعل ، وحق الجواب أن يشاكل ما هو له جواب . فإن كانت جملة الاستفهام مؤخرا فيها الفعل فحق المجاب به من جهة القياس أن يؤخر فيه الفعل لتتشاكل الجملتان .

هذا مقتضى النظر لولا أن الاستعمال بخلافه ؛ وذلك أن جواب الاستفهام المقدم فيه الاسم لا يجيء مكملا إلا والفعل فيه مقدم على الاسم كقوله تعالى[4] : ﴿ ولئنْ سَألتهم مَن خلَقَ السموات والأرضَ ليقولُنَّ خَلقَهُنَّ العزيزُ العليمُ ﴾ . وكقوله تعالى[5] : ﴿ يسألونكَ ماذا أُحلّ لهم قلْ أحِل لكم الطيبات ﴾ . وكقول تعالى[6] : ﴿ قال مَن يُحْيِى العظامَ وهِىَ رَميمٌ قُل يُحْييها الذى أنشأها أوَّل مَرّةٍ ﴾ .

---

(١) البيت من الطويل . فى الأشمونى ٣٤/٢ والتصريح ٢٧٣/١ وضياء السالك ١٠/٢ والمساعد ٣٩٥/١ بلا نسبة .

(٢) البيت من الطويل . فى المساعد ٣٩٥/١ بلا نسبة والبحر ٣٩/٤ : مرسلىبلى ... وهو لأبى ذؤيب فى ديوان الهذليين قسم أول ص ١٥١ وفيه : مرسل نعم .... .

(٣) فى ب : مقدم .

(٤) سورة الزخرف ، آية : ٩ .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٤ .

(٦) سورة يس ، آية ٧٨ ، ٧٩ .

وينبغى إذا اقتصر فى الجواب على الاسم أن يقدر الفعل متقدما ؛ لأن المكمل أصل والمختصر فرع ، فتسلك بالفرع سبيل الأصل ؛ ولأن موافقة العرب بتقدير تقديم الفعل متيقنة وموافقتهم بتقدير تأخيره مشكوك فيها ، فلا عدول عن تقدير التقديم . ولما جرى به الاستعمال من تقديم الفعل فى الجواب المكمل وجه من النظر ، وهو أن حق الجملة الاستفهامية إذا كان فيها فعل أن يقدم لأنه بمباشرة الاستفهام أولى من الاسم ، فلما لم يكن ذلك فى نحو من فعل لاتحاد المستفهم به والمستفهم عنه جئ بالجواب مقدما فيه الفعل ، تنبيها عن أن أصل ما هو له جواب أن يكون كذلك ، ومع هذا / فالحكم بالابتداء على الاسم المجاب به نفى أو استفهام غير ممتنع ؛ لأن مشاكلة الجواب لما هو له جواب فى اللفظ غير لازمة ، بل قد يكتفى فيه بمراعاة المعنى . ومنه قراءة غير أبى عمرو من السبعة[1] : ﴿ قُلْ مَن ربُّ السمواتِ السبْع وربُّ العرْشِ العظيم * سيقولون لله قُلْ أفلا تَتَقونَ * قُلْ مَن بيده مَلكُوتُ كلِّ شيءٍ وهو يُجِيرُ ولا يُجارُ عليه إنْ كنتُم تعلمونَ * سيَقولونَ لله ﴾ . وقد تقدم السبب فى منع حذف الفاعل وبقاء فعله .

١٨٥

وأما حذفه وحذف فعله فكثير كقولك : زيدا ، لمن قال : مَن أكرمُ ؟ فحذفت أكرم وهو فعل أمر مسند إلى ضمير المخاطب فاشتمل الحذف عليهما ونظائر ذلك كثيرة . وإذا توهم حذف فاعل فعل موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه ، بل يقدر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى كقول الشاعر[2] :

تَمْشِي تَبَخْتُرُ حول البيت مُنتَخِيا ... لو كنتَ عمَّ ابنِ عبد الله لم يَزِدِ

---

(١) سورة المؤمنون ، الآيات : ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ والقراءة : العظيمُ لابن محيض . و « اللهُ » أبو عمرو وابن مسعود والحسنُ والجحدرى وابن وثاب ونصر بن عاصم ، وأبو الأشهب ويعقوب واليزيدى انظر معجم القراءات ٤/٢٢١ فى مراجع القراءة والجمهور من السبعة : لله .

(٢) البيت من البسيط . للفرزدق فى طبقات فحول الشعراء السفر الأول ص ٣٣٢ : منتحيا وعلق عليه محققه بأنه ليس فى ديوانه . وانتحى الرجل مال إلى أحد شقيه زهوا وخيلاء . ويروى : منتخيا . ونخا ينخو تعظم وتكبر ويروى : « تبختر حولى غير مكترث » وعمرو بن عبد الله بن صفوان بن أمية كان كاتبه سيدا عالى القدر فى قريش . والخبر فى ص ٣٣١ : فقال الفرزدق ونظر إلى عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد وكان سيدا يطوف البيت يتبختر : تمشى تبختر ... البيت .

أى لم يزد انتخاؤك . كذا قال أبو على . وكقوله تعالى[١] : ﴿ ثُمَّ بَدا لهم مِنِ بَعدِ ما رَأَو الآيات لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ .

قيل إن المعنى : بدا لهم بداء . كما قال[٢] :

بدا لكَ فى تلك القَلوص بداءُ

أى ظهر لك فيها رأى . ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى يشعر برأى مثل ظهر وبان وتبيّن ، أو يكون الفعل فعل استثناء كقاموا ما عدا زيدا وخلا عمرا وحشا بكرا . ومن الإسناد إلى مدلول عليه قول الشاعر[٣] :

أقولُ إذا ما الطيرُ مرّتْ مخيلةً   لعلكَ يومًا فانتظرْ أنْ تَنالها
أأدرك مِن أمِّ الحُويرثِ غبطةً   بها خَبَّرتْنى الطيرُ أم قد أنى لَها

أى أنى لها ألَّا أدرك ، لأن ذكر أم بعد الهمزة التى وليها أحد الضدين مشعر بأن ثانيهما مراد . وهذا شبيه بقوله تعالى[٤] : ﴿ وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ من عُمُره ﴾ لأن ذكر المعمّر مشعر بمقابله وهو القصير العمر ، فأعيدت هاء عمره إليه ولم يذكر لإشعار مقابله . ومثله قول الآخر[٥] :

وما أدْرِى إذا يمَّمْتُ أرْضا   أريدُ الخيْرَ أيُّهما يَلِينى

---

(١) سورة يوسف من الآية ٣٥ .

(٢) البيت من الطويل . وصدره : لعلك والموعودُ حقٌّ لقاؤه – نسب لمحمد بن بشير الخارجى فى شرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٣/٦ ، ونسب فى اللسان « بدا » إلى الشماخ بن ضرار الغطفانى . والشذور – تحقيق محيى الدين – ١٦٧ .

(٣) البيتان من الطويل . أنى حان وفى ب إننى . والمخيلة الخيلاء والسحابة تخالها ماطرة لبرقها ورعدها . والبيتان فى ديوان كثير عزة ص ٧٧ بتقديم البيت الثانى على الأول ، والحكيمّ بدل الحويرث ، وسحيقة بدل مخيله .

(٤) سورة فاطر من الآية ١١ .

(٥) البيت من الوافر . للمثقب العبدى . فى شرح أبيات مغنى اللبيب ١٣/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ٦٩ وبعده :

أألخير الذى أنا أبتغيه   أم الشر الذى هو يبتغينى

والبيتان فى البحر ١٩/٦ وشعراء النصرانية ٤٠٩ .

فثنى[1] الضمير قاصدا للخير والشر و لم يجر إلا ذكر أحدهما ، ولكن الإشعار بما لم يذكره بمنزلة ذكره . ومن الإسناد إلى مدلول عليه قول بعض العرب : إذا كان غدا فائتنى ، أى إذا كان غدا ما نحن عليه الآن فائتنى . ومثله قول الشاعر[2] :

فإنْ كان لا يُرضيكَ حتّى ترُدّنى　　　إلى قَطَرِىّ لا إخالُكَ راضِيا

أى إن كان لا يرضيك ما تشاهده منّى ....

ومن الفاعل المؤول قوله تعالى[3] : ﴿ وتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنا بهِمْ ﴾ ففاعل تبين مضمون كيف فعلنا كأنه قال وتبيّن لكم كيفيةُ فعلنا بهم . وجاز الإسناد فى هذا الباب باعتبار التأويل ، كما جاز فى باب الابتداء نحو[4] : ﴿ سَواءٌ عليهم أأَنْذرتَهم أمْ لم تُنْذِرْهم ﴾ فإنه أُوّل سواء عليهم الإنذارُ وعدمه كما جاز فى هذا الباب أن يقال[5] :

ما ضَرَّ تغلبَ وائِلٍ أهَجَوْتَها

على تأويل ما ضرّها هَجْوُك إياها . ومثل ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ : ﴿ أفلم يَهْدِ لهم كَمْ أهْلكنا ﴾[6] على تأويل أو لم يَهْد لهم كثرةُ إهلاكنا .

ومن الإسناد إلى مدلول عليه قوله تعالى[7] ﴿ إذا أخْرَجَ يَدَهُ لم يَكَدْ يَراها ﴾ ففاعل أخرج ضمير الواقع فى البحر الموصوف و لم يجر له ذكر ، لكن سياق الكلام يدل عليه . ومثله قول النبى ﷺ[8] : « لا يَزْنى الزانى حين يزْنى وهو

---

(١) جاء فى ب قبلها كلمة « شعار » ولا موجب لها .

(٢) البيت من الطويل . نسب لسوار بن المضرب حينما هرب من الحجاج . فى الأشمونى ٣١/٢ بلا نسبة ، وفى التصريح ٢٧٢/١ لسوار ، وفى العينى ٤٥١/٢ .

(٣) سورة إبراهيم آية ٤٥ .

(٤) سورة يس آية ١٠ .

(٥) صدر بيت سبق . انظر ص ١٠٥ .

(٦) سورة طه آية ١٢٨ .

(٧) سورة النور من الآية ٤٠ .

(٨) الحديث فى صحيح البخارى : القسطلانى ٥٣٦/٩ وصحيح مسلم بشرح النووى ٤١/٢ ، ٤٢ بلفظ « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » والجامع الصغير – الألبانى – ١٢٧٤/٢ وقد تكرر ثلاث مرات بروايات .

مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ففاعل يشربها غير مذكور ، ولكنه مفهوم ، كأنه قيل : ولا يشرب الخمر شاربُها . وقد يغنى عن الفاعل استحضاره فى الذهن بذكر فعل ناصب لما لا يصح إلّا له ، كقول الشاعر(١) :

لَقَدْ عَلِمَ الضيفُ والمُرْمِلون إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَـبّتْ شمالا

فأغنى عن إظهار الريح استحضارُها فى الذهن بهبت ونصبه شمالا على الحال ، فكان ذلك بمنزلة التصريح بالريح . ومثله قول الآخر(٢) :

وأُكْرِمُ الضيفَ والجارَ الغريبَ إذا هَبَّتْ شآميةً واشْتَدَّتْ القررُ

فنصب شآمية وأضمر الريح . وإلى هذا الموضع وأشباهه أشرت بقولى « ويرفع توهم الحذف إن خفى الفاعل جعلُه مصدرا منويّا ونحو ذلك » .

باب النائب عن الفاعل

ص : قد يُترك الفاعل لغرض لفظى أو معنوى جوازا أو وجوبا ، فينوب عنه جاريا مجراه فى كل ماله مفعول / به ، أو جار ومجرور أو مصدر لغير مجرد التوكيد ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل ، أو ظرف مختص متصرف ، وفى نيابة غير متصرف أو غير ملفوظ به خلاف . ولا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل ، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود ، وفاقا للأخفش والكوفيين » .

٨٥ ب

ش : نيابة غير الفاعل عن الفاعل لغرض لفظى أشير بها إلى قصد الإيجاز كقوله

---

(١) البيت من المتقارب . لأخت عمرو بن العجلان الكاهلى الملقب بذى الكلب وهى عمرة وقيل جنوب . فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ص ٣٩ والشذور ص ٢٣٣ والإنصاف ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ المسألة ٢٤ : وقد علم الصبية المرملون وبعده :

وخلّت عن اولادها المرضعات ولم ترَعيْـن لمزن بَـلالا
بـأنك الربيـع وغـيث مريـع وقدمـا هنـاك تكـون الثمالا

(٢) البيت من البسيط . فى الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ١١٠ والرسالة ٢٠١ والقرر جمع قرة : الريح الباردة .

تعالى[1] : ﴿ ومَن عاقَبَ بمثل ما عُوقبَ به ثُمَّ بُغى عليه ﴾ ، وإلى موافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحاء : مَن طابتْ سَريرتُه حُمِدتْ سيرتُه ، وإصلاح النُظْم كقول الأعشى[2] :

عُلّقتُها عَرَضا وعُلِّقَتْ رجُلا غَيْرِى وعُلِّق أخْرَى غيرَها الرجلُ

وكقول عنترة[3] :

فإذا شرِبْتُ فإنّنى مُسْتهلِكٌ مالِى وعِرْضى وافرٌ لمْ يُكْلَمِ

ونيابة غير الفاعل عنه لغرض معنوى كقوله تعالى[4] : ﴿ وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفا ﴾ وكقوله تعالى[5] : ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ فاستَمِعوا له ﴾ فترك الفاعل لكونه معلوما وناب عنه المفعول به . ومنه قول النبى ﷺ[6] : « نُصِرتُ بالرُّعب مسيرة شهر ، ونُصِرتُ بالصَّبا وأُهلكتْ عادٌ بالدَّبُور » . ومن النيابة عنه لغرض معنوى قول الرجل : نبِّئت بكذا إذا لم يعرف من نبأه . ومنه ما يرد من قول بعض الرواة : روى عن النبى ﷺ كَيْت وكَيْت : ومن الأغراض المعنوية أيضا ألّا يتعلّق مراد المتكلم بتعيين فاعل كقوله تعالى[7] : ﴿ فإنْ أُحْصِرتُم فما استَيْسَر من الهدْى ﴾ ، و[8] : ﴿ إذا حُيِّيتُم بتحيَّةٍ فحَيُّوا بأحْسَن منها ﴾ و[9] : ﴿ إذا قِيلَ

---

(١) سورة الحج من الآية ٦٠ .

(٢) البيت من البسيط . للاعشى ميمون بن قيس فى قيْنَة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد فى ديوانه – محمد حسين – ص ٥٧ والعينى ٥٠٤/٢ واللسان « عرض » والتصريح ٢٨٦/١ .

(٣) البيت من الكامل . لعنترة من معلقته . ديوانه – تحقيق شلبى – ص ١٤٩ والهمع ١٦٢/١ .

(٤) سورة النساء من الآية ٢٨ .

(٥) سورة الحج من الآية ٧٣ .

(٦) الحديث فى صحيح مسلم ١٥٥/١٠ ، ١٥٦ « ونصرت بالرعب بين يدى مسيرة شهر .... » وعن أبى هريرة فى صحيح البخارى ١٥٣/٥ : « ..... قال بعثت بجوامع الكلم ونصرت بالرعب . وفى رواية زاد : مسيرة شهر القسطلانى ١٥٣/٥ وفى الجامع الصغير : نصرت بالصبا وأهلكت عاد بالدبور ١٦/٢ وفيه : « أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلى : نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لى الأرض .. » وانظر مختصر البخارى ٣٢٨/١ والجامع الصغير ٧٧٧/٢ ، ٥٤٥/١ .

(٧) سورة البقرة من الآية ١٩٦ .

(٨) سورة النساء آية ٨٦ بعدها فى ب « أوردوها » .

(٩) سورة المجادلة آية ١١ .

لكم تَفَسَّحوا فى المجالسِ فافْسَحُوا ﴾ ، وكقول الشاعر[1] :

وإنْ مُدَّت الأيدِى إلى الزّادِ لم أكُنْ   بأعْجلهِم إذْ أجْشَعُ القوم أَعْجَلُ

ومنها تعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقول النبى ﷺ[2] : « مَن بُلى منكم بهذه القاذورة فلْيسْتَتِر » ومنها تعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل كقولك أُوذِى فلانٌ ، إذا عظّمته واحتقرت من آذاه . ومنها الستر على الفاعل خوفا منه أو خوفا عليه . وأشرت بقولى « جاريا مجراه فى كل ماله » إلى أن النائب عن الفاعل يخلفه فى الرفع ووجوب التأخر عن الرافع والتنزل منزلة الجزء منه وعدم الاستغناء عنه .

ثم نبّهت على أن النائب عن الفاعل إما مفعول به نحو ضُرِبَ زيد ، وإما جارّ ومجرور نحو غُضِب عليه ، ولم يلزم من نيابة الجار والمجرور مخالفة ؛ لأن الفاعل قد يكون مجرورا نحو[3] : ﴿ كَفَى بالله شَهِيدا ﴾ وقيّدت المصدر الذى ينوب بكونه لغير مجرد التوكيد تنبيها على أن المصدر المسوق لمجرد التوكيد لا يقام مقام الفاعل ، فلا يقال فى مثل : ضلّ زيدٌ ضلالا : ضُلَّ ضلال ، لعدم الفائدة بخلاف قام فى الدار زيد قياما طويلا أو قومةً أو قومتين ؛ فإن المصدر فيه مسوق لغير مجرد التوكيد فلا يخلو الإسناد إليه من فائدة . ونبّهت بقولى : « ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل » على أن المنوىّ مدلولا عليه بالعامل لا ينوب . وقد أجاز ذلك قوم من المتأخرين . ولا سبيل إليه ؛ لأن الفعل لا يدل على المصدر المختص ولا المحدود ، وإنما يدل على الذى لمجرد التوكيد ، والذى لمجرد التوكيد لا فائدة فى الإسناد إليه وهو ملفوظ به ، فكيف إذا نُوى ولم يلفظ به .

---

(١) البيت من الطويل . للشنفرى الأزدى من لاميته ، وهو عمرو بن براق . فى شواهد المغنى للسيوطى ٣٠٣ والخزانة ١٥/٢ والعينى ١١٧/٢ والأشمونى ٢٥١/١ ، ٥١/٣ والهمع ١٢٧/١ والدرر ١٠١/١ .

(٢) الحديث « من بُلى منكم بهذه القاذورات » أخرجه الإمام مالك فى كتاب الحدود . باب الاعتراف بالزنا . وروى : « من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله » الحديث انظر الزرقانى على الموطأ ١٢/٤ وفى الجامع الصغير ٩٣/١ : « اجتنبوا هذه القاذورات التى نهى الله تعالى عنها ، فمن ألم بشىء منها فليستتر بستر الله ... » .

(٣) سورة النساء آية ٧٩ .

فإن كان المصدر المنوى مدلولا عليه بغير الفعل جاز الإسناد إليه كقولك : بلى سير[1] سيْرٌ لمن قال : ما سِير سَيْرٌ[2] . ولو جاز الإسناد إلى المصدر المنوى مطلقا لم يمتنع أن يقال ابتداء ضُرِب أو نحو ذلك . وفى كلام الزجاجى إشعار بأن سيبويه يجيز ذلك ، لأنه قال : وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر وهو مذهب سيبويه . قال ابن خروف : لا يجيز أحد من النحويين ردّ الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكد ، لا يجيز أحد قُعِد ، وضُحِك من غير شيء يكون بعد هذا الفعل ، ثم ادّعاؤه - يعنى الزجاجى - أنه مذهب سيبويه (فاسد لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد فى هذا الباب والذى أجاز سيبويه)[3] لا يمنعه بَشَر ، وهو إضمار المصدر المقصود ، مثل أن يقال لمتوقع القعود : قد قُعِد ولمتوقع السفر قد سُوفِر ، أى قد قُعِد القعود وقد سُوفر السفر الذى ينتظر وقوعه ، والفعل[4] لا يدل على هذا النوع من المصادر والدال عليه فعل آخر . هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح .

وقيدت الظرف الصالح للنيابة بكونه مختصا تنبيها على أن غير المختص لا يصلح للنيابة كوقت وزمن ومدة ، فلا يقال فى سرت وقتا : سير وقتٌ / لعدم الفائدة ، بخلاف سرت وقتا معينا[5] وزمنا طويلا ومدة من النهار ، فإن الظرف فيه مختص والإسناد إليه مفيد . وقيدته بالتصرف تنبيها على أن ما لا يتصرف لا يصلح للنيابة كسَحَر معينا ، وثَمّ فلا يقال فى أتيت سحرَ وجلست ثَمَّ : أُتى سحر وجُلس ثم ؛ لأن الظرفية لا تفارقهما ولا يسند إليهما منصوبين محكوما لمحلهما بالرفع ؛ لأن الفاعل لم يُحكم له بمثل ذلك ؛ وليس كذلك الحكم على المجرور بالرفع فإنه ثابت للفاعل كما سبق ، فلم يلزم من معاملة النائب فيه محذور . وأجاز ابن السراج[6] نيابة الظرف

١٨٦

---

(١) فى ب : بلى سير .

(٢) فى ب : سير شديد .

(٣) هنا نقص تمامه ما بين القوسين عن ب .

(٤) فى ب والفعل الذى .

(٥) فى ب : صعبا .

(٦) فى الأصول ١/٨٠ ، ٨١ « والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعا فى هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم يذكر الفاعل » .

المنوى وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذى لا يتصرف نحو أن تقول جُلس عندك ، ومذهبه فى هذه المسألة ضعيف .

وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وبقولهم أقول ؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ، ومنه قراءة أبى جعفر[1] : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بما كانُوا يَكسبُونَ ﴾ فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قوما منصوبا وهو مفعول به ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر[2] :

وَلَوْ وَلَدتْ قُفَيرةُ جَرْوَ كلبٍ لسُبَّ بذلكَ الجرو الكلابا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكلاب وهو مفعول به . ومثله قول الراجز[3] :

أُتِيحَ لى من العِدَى نذيرا به وُقيتُ الشرَّ مُسْتَطِيرا

ومثله[4] :

وإنما يُرضِى المُنيبُ ربَّه مادام مَعْنِيّا بذكرٍ قَلْبَهُ

ومثله فى أحد الوجهين[5] :

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيِّدا ولا شَفَى ذا الغَىّ إلا ذو الهدى

وزعم ابن بابشاذ[6] أن جرو كلب منادى والكلاب منصوب بولدتْ . قال ابن

---

(١) سورة الجاثية من الآية ١٤ والقراءة « لنَجزى » لابن عامر وحمزة والكسائى . الإقناع ٧٦٤/٢ وقراءة « لِيُجْزَى قوما » لأبى جعفر ، أى ليُجزى الخير والشر أو الجزاء . الإتحاف ٣٩٠ وأورد توجيه القراءات الأخرى .

(٢) البيت من الوافر . لجرير يهجو الفرزدق . وقفيرة أمه . فى الدرر ١٤٤/١ وشرح الجمل ٥٣٧/١ وعجزه فى الفرائد الجديدة ٣٢٤/١ أى لسب السب ... إلخ .

وعلى هامش الأصل اشترط الأخفش فى إقامة ظرف الزمان والجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به تقدمهما على المفعول به ، فإن لم يتقدما عليه لم تجز .

(٣) من الرجز . فى شذور الذهب ص ١٦٣ رقم ٧٥ ونسبه محققه ليزيد بن القعقاع . وفى البحر ٣٣٥/٦ .

(٤) من الرجز . فى الأشمونى ٤٧/٢ والتصريح ٢٩١/١ وفى ب : اللبيب مكان : المنيب .

(٥) من الرجز . لرؤبة شواهد الأشمونى ٤٧/٢ والتصريح ٢٩١/١ والدرر ١٤٤/١ وروايته : جفا مكان شفى . وشرح شواهد ابن عقيل ١١١ ، ١١٢ . مجموع أشعار العرب ١٧٣ مما نسب إليه من أبيات نسب بعضها إلى العجاج ــ وفى ب السيدا ، وشجا مكان شفى .

(٦) فى شرح المقدمة المحسبة ٣٧٥/٢ .

خروف : فقد أفسد اللفظ والمعنى ، وقال الأخفش فى « المسائل » تقول ضُرب الضربُ الشديدُ زيدا وضُرب اليومان زيدا وضُرب مكانُك زيدا ووُضع موضعُك المتاعَ . ومن مسائله : أُعطِى إعطاءٌ حسنٌ أخاكَ درهما ، ويا مضروبا عنده زيدا .

ص : ولا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا إن أُمن اللبسُ ولم يكن جملة أو شبهها خلافا لمن أطلق المنع فى باب ظن وأعلم . ولا ينوب خبر كان المفرد خلافا للفراء ، ولا مميز خلافا للكسائى ، ولا يجوز كين يقام ولا جُعل يفعل ، خلافا له وللفراء .

ش : لا خلاف فى جواز نيابة ثانى المفعولين من باب أعطى إذا أمن اللبس نحو أعطيت زيدا درهما ، ولا فى منعها إن خيف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا ، فيجوز فى المثال الأول أن يقال أعطى درهمٌ زيدا ؛ لأن اللبس فيه مأمون . ولا يجوز فى المثال الثانى أن يقال أُعطِى عمرو زيدا ، لأن عمرا مأخوذ فيتوهم كونه آخذا . ومنع الأكثرون نيابة ثانى المفعولين من باب ظن وأعلم ، والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس و لم يكن ثانى المفعولين جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا ؛ وذلك مثل قولنا : فى ظننت الشمس بازغة : ظُنّتْ بازغةٌ الشمسَ ، وفى علمت قمر الليلة بدرا : عُلم بدرٌ قمرَ الليلة ، وفى اتخذ الناس مقام إبراهيم موضع صلاة : اتُّخذ موضعُ صلاة مقامَ إبراهيم ، فيجوز هذا وأمثاله ، كما يجوز أُعطى درهمٌ زيدا وأُدخِلَ القبرُ الميتَ وكُسيت الجبة عمرا ؛ لأن المعنى مفهوم واللبس مأمون . وإذا كان أمن اللبس مسوّغا لجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا فى كلام واحد نحو خرق الثوبُ المسمارَ - وبلغتْ سوءاتِهم هجرُ - فجواز هذه المسائل وأشباهها أحق وأولى .

فلو خيف اللبس لم ينب إلا الأول نحو علم صديقُك عدوَّ زيد ، فإن معناه عُلم المعروف بصداقتك أنه عدو زيد ، فصداقة المخاطب مستغنية عن الإخبار بها وعداوة زيد مفتقرة إلى الإخبار بها فلو عكست لانعكس المعنى . وأكثر مسائل هذا الباب هكذا ، ولذا منع الأكثرون نيابة الثانى مطلقا . ويجوز أيضا أن يقال فى أعلمت زيدا كبشك سمينا : أُعلم كبشُك سمينا زيدا ، لأن زيدا والكبش مستويان فى المفعولية ومباينة الفاعلية فتساويا فى قبول النيابة عن الفاعل على وجه لا يخل بفهم ولا يوقع فى وهم .

وحكى السيرافى فى شرح الكتاب أن الفراء يجيز كين أخوك فى كان زيد أخاك ، وزعم أنه ليس من كلام العرب . ورُد عليه بأن قيل هو فَاسد لعدم الفائدة ولاستلزام وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر . وأجاز الكسائى فى امتلأت الدار رجالا : امتلئ رجالٌ . وحكى خُذه مطيوبة به نفسٌ ، ومَن الموجوع رأسُه والمسفُوه رأيُه والموقوف / أمره . وأجاز هو والفراء فى كان زيد يقوم وجعل عمرو يفعل : كين يقام وجُعل يفعل ، والمسند إليه ضمير المجهول عند الكسائى ، ومستغنى عنه عند الفراء .

٨٦ ب

فصل : ص : يُضم مطلقا أول فعل النائب ، ومع ثانيه إن كان ماضيا مزيدا أوله تاء ، ومع ثالثه إن افتتح بهمزة وصل . ويحرك ما قبل الآخر لفظا إن سلم من إعلال وإدغام ، وإلا فتقديرا بكسر إن كان الفعل ماضيا وبفتح إن كان مضارعا . وإن اعتلت عين الماضى ثلاثيا أو على انْفعل أو افتَعل كُسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام ضم وربما أخلص ضما ، ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس . وكسر فاء فِعل ساكن العين لتخفيف أو ادغام لغة ، وقد تشم فاء المدغم ، وشذ فى تُفوعل تِفيعِل . وما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه منصوب لفظا أو محلا ، وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لأمن اللبس » .

ش : النائب هو ما يسند إليه فعل ما لم يُسمّ فاعله ، وكيفية صوغه لما لم يسم فاعله أن يُضم أوّله مطلقا ، أى فى مضىّ ومضارعة . وإن كان الماضى مفتتحا بتاء مزيدة ضم أوله وثانيه ، وإن كان مفتتحا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه ، ويزاد إلى ذلك تحريك ما قبل الآخر لفظا أو تقديرا بكسر فى الماضى وفتح فى المضارع كقولك فى ضَرَب وتَعلّم واستخرَجَ : ضُرِب وتُعُلّم واستُخْرِج . وفى يُضرب ويتعلّم ويستخرج : يُضرب ويتعلّم ويُسْتخْرَج . فهذه أمثلة المحرك ما قبل آخره لفظًا ، وأمثلة المحرك ما قبل آخره تقديرا قِيلَ وأُقِيم واستُقِيمَ ورُدَّ الشىءُ وأعدّ واستُعدّ ويقال ويقام ويستقام ويُرَدّ ويُعَدّ ويُستَعدُّ . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى : « ويحرك ما قبل الآخر لفظا إن سلم من إعلال وإدغام ، وإلا فتقديرا » .

ثم بنيت أن الحركة الملفوظة[1] والمقدرة كسرة فى الماضى وفتحة فى المضارع . ثم بينت أن ما قبل العين المعتلة من الماضى الثلاثى الموازن لانفعل أو افتعل يكسر كسرة خالصة أو مشمة بضم نحو بيع المتاعُ وسيق الثمن وانقِيد إلى الحق واختير الصواب ، فيحرك ما قبل العين بالكسرة التى كانت لها فى الأصل ، فإن كانت العَين ياء سلمت لسكونها بعد ما يجانسها ، وإن كانت واوا انقلبت ياء لسكونها بعد كسرة . ومن أشم الكسرة ضمة لم يغير الياء وهى ولغة إخلاص الكسر لغتان فصيحتان مقروء بهما .

وبعض العرب يخلص الضمة ، فإن كانت العين واوا سلمت لسكونها بعد ما يجانسها ، وإن كانت ياء انقلبت واوا لسكونها بعد ضمة ، وعلى هذه اللغة قول الراجز[2] :

لَيْتَ وهل يَنفعُ شيئا ليتُ ليتَ شبابا بُوعَ فاشْتَريتُ

ومنه قول الآخر[3] :

حُوكتْ على نيربن إذ تُحاكُ تَخْتبِطُ الشَّوكَ ولا تُشاكُ

ولا يجوز إخلاص الكسر ولا إخلاص الضم إذا أُسند الفعل إلى تاء الضمير ونونه إلا بشرط ألا يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل . بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضما ، ومثال ما يخاف الالتباس فيه قولك فى بيع العبد بِعْت يا عبد ، وفى عُوق الطالب عقت يا طالب . فإن هذا ونحوه لا يعلم كون المخاطب فيه مفعولا إذا أخلصت الكسرة مما عينه ياء ، والضمة مما عينه واو ، بل الذى يتبادر إلى ذهن السامع كون المسند إليه فاعلا والمراد كونه مفعولا ، ولا يفهم ذلك إلا بالإشمام فيهما ، وبإخلاص الضمة فى نحو بُعْتَ يا عبد ، وبإخلاص الكسرة فى نحو عِقْتَ يا طالب ، فوجب اجتناب ما يوقع فى اللبس . وإلى هذا أشرت بقولى « ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس »[4] .

---

(١) فى ب : الملفوظ بها .

(٢) رجز . لرؤبة . فى العينى ٥٢٤/٢ والدرر ٢٠٦/١ وشرح شواهد ابن عقيل ١١١ وديوانه ١٧١ .

(٣) رجز . فى العينى ٥٢٦/٢ والدرر ٢٢٣/٢ وشرح شواهد ابن عقيل ١١٠ : حيكت . ويروى : على نولين . والنير : مجموع القصب والخيوط مجتمعة .

(٤) انظر المساعد ٤٠٣/١ فى تفصيل ذلك .

ومن العرب من يكسر فاء رُدَّ ونحوه بإخلاص وإشمام[1] . وحكى الأخفش أن من العرب من يقول فى تُعولِم تُعيلم ، وهو فى الشذوذ مشبه بقول بعض فى ابنك وأخيك ابنؤك وأخْؤُكَ[2] .

وقد يقال فى فُعِل فُعْل تخفيفا دون نقل . وربما نقلوا فقالوا فى عَلِم عِلْم . وإلى هذا أشرت بقولى « وكسر فاء فعل ساكن العين لإدغام أو تخفيف لغة » .

وما تعلق بالفعل وليس بفاعل ولا شبيه به ولا بنائب عنه فمنصوب لفظا إن لم يدخل عليه حرف جر ، ومحلا إن دخل عليه ، وأمثلة ذلك بيّنة ، فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها .

وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأمن اللبس مع[3] ألا يجهل المراد على الإتيان فى جملة واحدة بفاعل منصوب ومفعول مرفوع كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ[4] ، وكقول الشاعر[5] :

مثلُ القنافد هدَّاجونَ قد بلغتْ   نجرانَ أو بلغتْ سوءاتهم هجرُ

١٨٧ فرفع هجر ونصب السوءات / وهى البالغة وهجر مبلوغة ، كما رُفع الثوب وهو

---

(١) الإشمام لغة كثير من قيس وأكثر بنى أسد ، وذكر فيه الشاطبى ثلاثة مذاهب ... قال المرادى : والأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازا لا شيوعا جزء من الفتحة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تمحضت الياء وانظر التصريح ٢٩٤/١ ففى حاشية يس عليه : « وذكر الأشمونى أن الحركة المنطوق بها حركة تامة منتوجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع » وجعل ما سماه المرادى إشماما يسمى روما . وعبارة الأشمونى ٤٣/٢ : « والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى روما » . وانظر حاشية الصبان عليه فقد ذكر أنه أعم من الحركات وقرأ الكسائى قيل وغيض بالإشمام .

(٢) كذا فى الأصل ، ولعل صواب العبارة : « شبه بقول بعض ابنؤك وأخؤك فى ابنك وأخيك » أو لعله « ... أبيك .... أبوك ... » والذى فى المساعد ٤٠٤/١ « وشذ فى تُفوعل يَفيعل نحو تَفيعل فى تغوفل » فقط . وفى الخصائص ٣٣٦/٢ « ومن حركات الإتباع قولهم : أنا أجوءك وانبؤك » وفى ب : أبنـؤك وأخْوُك .

(٣) العبارة فى ب : « والعلم بأن السامع لا يجهل المراد .... » وهى أوضح مما فى ا .

(٤) هذا المثال ليس فى ب .

(٥) البيت من البسيط . للأخطل . واللسان « نجر » والأشمونى ٤٩/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٥/٨ والدرر ١٤٤/١ ويروى : على العبارات كما فى ديوانه ١١٠ وفيه أو حدثت سوءاتهم .

المخروق ونصب المسمار وهو الخارق . ومن هذا القبيل قول الراجز[1] :

إنَّ سِراجا لكريمٌ مَفْخَرُهْ تَحْلَى به العَيْنُ إذا ما تَحْقِرُهْ

وحقه أن يقول يحلى بالعين . وقد حمل بعض النحويين على هذا قوله تعالى[2] : ﴿ ما إنَّ مفاتِحه لتَنُوءُ بالعُصْبَة ﴾ حكى ذلك الفراء ورجح كون الباء معدّية كما هي في قوله تعالى[3] : ﴿ ذَهَبَ اللهُ بنُورِهم ﴾ أى أذهب الله نورهم ، وكما هي فى قول الشاعر[4] :

ديارَ التى كادتْ ونحنُ على منى تَحِلُّ بنا لولا نجاءُ الركائِبِ

فصل : ص : يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب ، أو كان ضميرا غير محصور وكذا الحكم عند غير الكسائى وابن الأنبارى فى نحو ما ضرب عمرو إلا زيدا[5] ، فإن كان المرفوع ظاهرا والمنصوب ضمير لم يسبق الفعل ولم يحصر فبالعكس ، وكذا الحكم عند غير الكسائى فى نحو ما ضرب عمرا إلا زيد ، وعند الأكثرين فى نحو ضرب غلامُه زيدا ، والصحيح جوازه على قلة » .

ش : المرفوع بالفعل كجزئه ، فالأصل أن يليه بلا فصل ، وانفصاله بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو للخروج عنه ؛ فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب نحو ضرب هذا ذاك ، فالمرفوع فى مثل هذا هو الأول إذ لا يتميز من المنصوب إلا بالتقديم ، فلو تميز بقرينة لفظية أو معنوية لجاز التقديم والتأخير نحو ضرب موسى سلمى ولحقت الأولى الأخرى . ويجب أيضا البقاء على الأصل إذا كان المرفوع ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا وأكرمتك ،

---

(١) رجز . فى الأساس « جهر » ... إذا ما تجهره . جهرته : رأيته عظيم المرآة . وجهرنى فلان راعنى بجماله وهيئته . وفى الأصل : إذا ما تحقره . واللسان « حلا » : تحلى ... بجهره . وأمالى المرتضى ١٥٥/١ : قال وهذا شىء من المقلوب والمعنى يحلى بالعين أنشده الفراء : تَجْلَى ... تجهره وقال معناه تجلى بالعين فقدم وأخر .

(٢) سورة القصص آية ٧٦ .

(٣) سورة البقرة آية ١٧ .

(٤) البيت من الطويل . لقيس بن الخطيم . فى المقتصد ٩١/١ وشرح الجمل ٤٩٤/١ واللسان « حلل » وديوانه – ناصر الدين الأسد – ص ٣٤ .

(٥) فى ب قدم « زيد » على « عمرو » .

فتقديم المرفوع أيضا فى مثل هذا واجب . وعبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان والنائب عن الفاعل .

وإذا كان مرفوع الفعل محصورا وجب تأخيره وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائى . ويستوى فى ذلك المضمر والظاهر ، فالمضمر كقوله تعالى[1] : ﴿ لا يُجَلِّيها لوَقتها إلَّا هُوَ ﴾ والظاهر نحو لا يصرف السوءَ إلا اللهُ . فلو قلت لا يصرف إلا اللهُ السوءَ امتنع عند غير الكسائى فلو كان الحصر فى غير المرفوع لزم أيضا تأخير المحصور إلا عند الكسائى وأبى بكر بن الأنبارى نحو لا يرحم اللهُ إلا الرحماءَ ، فلو قلت لا يرحم الرحماء إلا اللهُ لم يجز إلا عندهما .

وحجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل الحصر بإلا على الحصر بإنما ، وذلك أن الاسمين بعد إنما لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخره كقولك قاصدا لحصر المفعولية فى زيد إنما يضرب عمرو زيدا ؛ فالمراد كون الضرب الصادر من عمرو مخصوصا به زيد ، ولا يُعَلم هذا إلا بتأخير زيد فامتنع تقديمه ، وجعل المقرون بإلا متأخرا وإن كان لا يخفى كونه محصورا لو لم يتأخر ليجرى الحصر على سنن واحد . و لم يلزم الكسائى ذلك ؛ لأن الاقتران بإلا يدل على المعنى ، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين . واعتبر ابن الأنبارى تأخر المقرون بإلا لفظا أو تقديرا فأجاز تقديمه إذا لم يكن مرفوعا ؛ لأنه وإن تقدم لفظا فهو مؤخر معنى ، و لم يُجِز تقديمه إذا كان مرفوعا ، لأنه إذا تقدم لفظا تقدم معنى فيلزم من تقديمه فوات تأخر المحصور لفظا أو تقديرا وذلك غير جائز . ويؤيد ما ذهب إليه أبو بكر قول الشاعر[2] :

تَزَوَّدتُ مِن ليلَى بتَكْلِيم ساعةٍ فما زادَ إلَّا ضِعْفَ ما بى كلامُها

ومثله فى مفعول ما لم يُسمّ فاعله قول زُهير[3] :

---

(١) سورة الأعراف آية ١٨٧ .

(٢) البيت من الطويل . لمجنون بنى عامر ، نسب إليه فى التصريح ٢٨٢/١ ، وشرح شواهد ابن عقيل ١٠٧ .

(٣) البيت من الطويل . لزهير بن أبى سلمى . فى مختار الشعر الجاهلى ٢٣٩/١ والعينى ٤٨٢/٢ وشرح التصريح ٢٨٢/١ . والخطى : الرمح منسوب إلى الخط وهو مرفأ السفن بالبحرين لأنها تباع به . والوشيج : شجر الرماح . وشرح ديوانه – الأعلم – ٢٣ .

وهَلْ ينبتُ الخِطِّيَّ إلّا وشيجُهُ   وتُغْرَسُ إلّا فى مَنابتِها النخلُ

ومما يجب فيه الخروج عن الأصل أن يكون المرفوع ظاهرا والمنصوب ضميرا غير محصور نحو أكرمَكَ زيد والثوبُ كُسيَهُ زيد . فلو قصد حصر المنصوب تأخر وتقدم المرفوع نحو ما أكرم زيد إلّا إيّاكَ والثوبُ ما كُسىَ زيدٌ إلا إياه ، فلو قصد تقديم المنصوب على الفعل اهتماما به لقيل إياك أكرمَ زيدٌ ، والثوب إياه كُسِىَ زيدٌ . وإلى هذا كله أشرت بقولى « فإن كان المرفوع ظاهرا والمنصوب ضمير لم يسبق الفعل ولم يحصر فبالعكس » .

ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميرا عائدا على المنصوب نحو ضربَ غلامُه زيدا ، والصحيح جوازه لوروده فى كلام العرب الفصحاء كقول حسان رضى الله عنه[1] :

ولو أنَّ مَجْدا أَخْلدَ الدهرَ واحدا   مِن الناس أبقى مَجدُه الدهرَ مُطْعِما

وكقول الآخر[2] :

كَسَا حِلْمُه ذا الحلمَ أثواب سؤدد / ورَقَّى نداه ذا الندَى فى ذُرَى المَجْدِ   ٨٧ ب

فقدّم فاعل كسا وفاعل رقىّ ، وكلاهما مضاف إلى ضمير مفعول متأخر . وكقول الآخر[3] :

أَلَا ليتَ شِعْرِى هل يلُومَنَّ قومُه   زُهيرًا على ما جرَّ مِن كلّ جانب

وكقول الآخر[4] :

جَزَى بَنُوه أبا الغِيلان عن كِبَرٍ   وحُسنِ فعْلٍ كما يُجزَى سِنِمَّارُ

وكقول الآخر[5] :

---

(١) البيت من الطويل . لحسان بن ثابت الأنصارى يرثى مطعم بن عدى ؛ من أشراف مكة . فى ديوانه ص ٢٣٩ وفيه : ... يخلد اليوم .... مجده اليوم .... وفى شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٦ . وشرح شواهد ابن عقيل ١٠٨ والأشمونى ٢/٤٠ .

(٢) البيت من الطويل . فى الأشمونى ٢/٤٠ وشرح شواهد ابن عقيل ١٠٨ .

(٣) البيت من الطويل . نسب إلى أبى جندب بن مرة القردى . انظر ديوان الهذليين ٣/٨٧ فى ملحقات ديوان أبى جندب . وأنشده ابن جنى ، وفى شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٦ .

(٤) البيت من البسيط . لسليط بن سعد . فى شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٧ والأشمونى ٢/٤٠ وشواهد التوضيح ١١٠ .

(٥) البيت من البسيط . قاله أحد أصحاب مصعب بن الزبير بن العوام يرثيه لما قتل بدير الجاثايق سنة ٧١ هـ =

لمّا رأى طالبوه مُصْعَبًا ذُعِروا وكادَ لو ساعدَ المَقْدور يَنْتَصِرُ

وكقوله[1] :

يُغنى حلاها هندَ عَن حِلْيتى وترى البذاذة أحسن الـــزِّىّ

وقد سبق الكلام عن هذه المسألة مستوفى فى باب الضمائر .

باب اشتغال العامل عن الاسم بضميره أو ملابسه

ص : إذا انتصب لفظا أو تقديرا ضمير اسم سابق مفتقر لما بعده أو ملابس ضميره بجائز العمل فيما قبله غير صلة ولا مشبه بها ، ولا شرط مفصول بأداته ، ولا جواب مجزوم ولا مسند إلى ضمير للسابق متصل ولا تالى استثناء أو معلق أو حرف ناسخ أو كم الخبرية أو حرف تحضيض أو عَرْض أو تمنّ بألَا وجب نصب الاسم السابق إن تلاما يختص بالفعل أو استفهام ما بغير الهمزة بعامل لا يظهر موافق للظاهر أو مقارب ، وقد يضمر مطاوع للظاهر فيرفع السابق .

ش : اشتغال العامل عبارة عن أخذه معموله . واشتغال العامل يتناول اشتغال الفعل نحو أزيدا ضربته ، واشتغال غير الفعل نحو أزيدا أنت ضاربه . وتقييدى المشتغل عنه بسابق مخرج للمشتغل عنه متأخرا نحو ضربته زيدا ، على إبدال الظاهر من المضمر ، وضربته زيد على الابتداء وتقديم الجملة خبرا ، وملابس الضمير هو العامل فيه بإضافة نحو أزيدا ضربت غلامه ؟ أو بغير إضافة نحو أزيدا ضربت راغبا فيه ؟ وقيّد السابق بمفتقر لما بعده ليخرج المستغنى عما بعده كزيد من قولك : فى الدار زيد فاضربه ، وكقوله تعالى[2] : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما ﴾ على

= فى العينى ٢/٥٠١ وشرح شوهد ابن عقيل ١٠٧ .

(١) كذا فى الأصل . وفى الحديث : « البذاذة من الإيمان » الجامع الصغير ٥٥٧/١ والبذاذة رثاثة الهيئة ... والبذاذة أن يكون يوما متزينا ويوما شعثا .. قال ابن الأثير : ... أراد التواضع فى اللباس وترك التبجج به . اللسان : « بذذ » . والبيت من الكامل .

(٢) سورة المائدة من الآية ٣٨ .

تقدير سيبويه ، فإن تقديره عنده[1] : وفيما يُتلى عليكم السارق والسارقة ، ولولا ذلك لكان النصْبُ مختارا ؛ لأن الفعل المشتغل إذا كان أمرا أو نهيا ترجح النصب . والباء من قولى « بجائز العمل » متعلقة بقولى « انتصب » .

ونبّهت بذلك على أن شرط انتصاب المشتغل عنه بالعامل صحة تسلطه عليه لو عدم الشاغل . فخرج بذلك فعل التعجب نحو زيد ما أحسنه ، وأسماء الأفعال نحو زيد تراكه ، وأفعل التفضيل نحو زيد أكرم منه عمرو ، فليس للاسم المتقدم[2] على هذه إلا الرفع ؛ لأنها لا تعمل فيما تقدم ، وما لا يعمل لا يُفسّر عاملا على الوجه المعتبر فى هذا الباب . والوجه المعتبر فى هذا الباب كون العامل المشغول عوضا فى اللفظ من العامل المضمر دليلا عليه ، ولكونه عوضا امتنع الإظهار ، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه ، ولكونه دليلا لزم أن يكون موافقا فى المعنى أو مقاربا ، فلو قصدت الدلالة دون التعويض لم تكن المسألة من باب الاشتغال كقول الشاعر[3] :

يأيُّها المائحُ دَلْوِى دُونَكـا

فدلوى منصوب بعامل مقدر مدلول عليه بالملفوظ . نص على ذلك سيبويه[4] . وليس الملفوظ به عوضا من المقدر ، فلو جمع بينهما لم يمتنع . فالحاصل أن المجعول دليلا دون تعويض لا تلزم صلاحيته للعمل فى موضع دلالته ، بخلاف المجعول دليلا وعوضا . ومن كلام العرب : البَهْمَ أين هو ؟فنصب قائل هذا « البَهْمَ » بفعل مضمر وجعل[5] هو دليلا عليه مع عدم صلاحيته للعمل .

ونبّهت أيضا على ما يعرض للعامل الجائز العمل فيما قبله مما يجعله ممنوع العمل

---

(١) الكتاب ٧٢/١ ونصه : « كأنه قال وفيما فَرَضَ اللهُ عليكم السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما فُرِض عليكم .... وقرأ أناسٌ : والسارقَ والسارقةَ ... » .

(٢) فى ب : المقدم .

(٣) رجز : نسب لجارية من بنى مازن فى التصريح ٢٠٠/٢ وبعده : إنى رأيت الناس يحمد ونكا – والشذور رقم ٢١٧ ص ٤٠٧ ونسبه محققه لجاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، وابن يعيش ١١٧/١ ونسب فى العقد إلى وائل بن صريم اليشكرى من اليمامة . وفى التبصرة ٢٥٠/١ .

(٤) انظر الكتاب ١٢٦/١ ، ١٢٧ .

(٥) فى ب : وجعل أين هو .

وممنوع الصلاحية للتفسير ، فمن ذلك وقوعه صلة نحو زيد أنا الضاربه ، وأذكرٌ إن تلدْه ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى . ومن ذلك شَبَهه بصلة نحو ماشيءٌ تحبّة يُكـره ، وزَيْدٌ حين ألقاه يُسَرّ ، فإن الصفة والمضاف إليه يشبهان الصلة فى تتميم ما قبلهما بهما فلا عمل لَهما فيما تقدم مع التفريغ ولا يفسّران عاملا فيه مع الاشتغال . ومن موانع العمل والتفسير وقوع الفعل شرطا مفصولا بأداته نحو زيدٌ إنْ زُرْتَه يُكرِمْك ، فإن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يؤثر معمولها فيما قبلها عملا ولا تفسيرا . واحترزت بقولى « مفصول بأداته » من نحو إنْ زيدا أكرمته نصرك ، فإنّ له حُكْما يأتى ذكرُه .

ومن الموانع للعمل والتفسير وقوع الفعل جوابا مجزوما نحو زيدٌ إنْ يقُمْ أكرمه ، فلو كان الفعل الواقع موقع / الجواب مرفوعا جاز عند سيبويه إعماله فى الاسم السابق مع التفريغ وتفسيره عاملا فيه مع الاشتغال ؛ لأنه عنده مقدر التقديم مدلول به على جواب محذوف . ومن موانع العمل والتفسير إسناد الفعل إلى ضمير الاسم السابق مع كون الضمير متصلا نحو أزيد ظنّه ناجيا ، بمعنى ظن نفسه ، وذلك ممتنع لاستلزامه كون الفاعل الذى هو عمدة مفسرا بالمفعول الذى حقه أن يكون فضلة ، فلو كان الضمير منفصلا جازت المسألة نحو زيدا لم يظنه ناجيا إلا هو ؛ لأن الضمير المنفصل كالظاهر ، فيتنزل هذا منزلة زيدا لم يظنه ناجيا إلا عمرو ؛ لأن أصل لم يظنه ناجيا إلا هو : لم يظنه أحد ناجيا فصحت المسألة ، ولم يلزم كون العمدة متوقفا فى معموليته على الفضلة كما لزم إذا كان المسند إليه ضميرا متصلا مفسرا بالمعمول[1] .

188

ومن موانع العمل فى السابق والتفسير لعامل فيه وقوع الفعل بعد استثناء نحو ما زيدٌ إلّا يضربه عمرو ، فلا يجـوز فى زيد وما وقع موقعه إلا الرفع ؛ لأن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملا فيه . وكذلك ما وقع بعد معلق والمراد بالمعلق الاستفهام والنفى بما ولا ما الابتداء والقسم نحو زيد هل ضربته وعمرو كيف وجدته وخالد مالمسته وعمرو لَمَحُبّه[2] بشر ، والمحسن ليَجزينّه اللهُ ، فلا يجوز فى زيد وعمرو وخالد[3] والمحسن وما وقع مواقعها إلا الرفع ، لأنّ ما بعد الاستفهام

---

(1) فى ب : بالمفعول .

(2) فى ب : ليحبه .

(3) فى ب : وعمرو . وفى ا وعامر .

وما النافية ولا مى الابتداء والقسم لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملا فيه . وكذلك ما وقع بعد حرف ناسخ للابتداء نحو زيدٌ إنى أضربه وعمرو ليتنى ألقاه ، وكذا الواقع بعد كم الخبرية نحو زيد كم لقيته فإنها أجريت مجرى الاستفهامية ، وكذا الواقع بعد التحضيض نحو زيد هلّا ضربته ، وبعد العَرْض نحو عمر وألا تكرمه ، وبعد التمنى نحو العَوْن على الخير ألَا أجده .

هذا مذهب المحققين العارفين بكتاب سيبويه أعنى إجراء التحضيض والعرض والتمنى بألَا مجرى الاستفهام فى منع تأثر ما قبلها بما بعدها[1] . وإنما أجريت مجراه لأن معنى هلّا فعلت وهلا تفعل : لِمَ لمْ تفعلْ ولمَ لا تفعل . ومعنى ألَا تفعل أتفعل ، مع أن هلّا مركبة من هل ولا ، وألا مركبة من الهمزة ولا ، فوجب مع التركيب ما وجب قبله . وقد عكس قوم الأمر فجعلوا توسيط التحضيض وإخوته قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق . وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولى وهو ضِد مذهب سيبويه .

ومن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد إذا المفاجأة نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، ولا يجوز عندى فى زيد وما وقع موقعه إلا الرفع ، لأن العرب ألزمت « إذا » هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب فى نثر ولا نظم . وقد ألحقها سيبويه بأمّا قياسا ، فأجاز نصب الاسم الذى يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده نحو خرجت فإذا زيدا يضربه عمرو ، كما يقال أمّا زيدا فيضربه عمرو . ولا ينبغى أن تلحق إذا بأمّا ؛ لأن أمّا وإن لم يلهـا فعل فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرا كقوله تعالى[2] : ﴿ فأمّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ وأمّا السائلَ فلا تَنْهَرْ ﴾ وقد يليها معمول مقدر بعده مفسر مشغول كقراءة بعض السلف[3] : ﴿ وأمّا ثمودَ فهدَيْناهم ﴾ و لم يل

---

(١) فى ب : بعده .

(٢) سورة الضحى آية ٩ ، ١٠ .

(٣) سورة فصلت من الآية ١٧ والقراءة بنصب ثمود رويت عن الأعمش وعاصم . المشكل لمكى ٢٧١/٢ وفى الإتحاف ٣٨١ وعن الحسن وأما ثمود بفتح الدال بلا تنوين ووافقه المطوعى هنا خاصة بخلفه . والذى قوّى النصب ما فى أمّا من معنى الشرط .

إذا فعل ظاهر ولا معمول فعل إنما يليها أبدا فى النثر والظم مبتدأ وخبر منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يُلتفت إليه ولو كان سيبويه .

وقولى « وجب نصب السابق » أى إذا انتصب الضمير أو ملابسه على الوجه المذكور وعدمت موانع نصب صاحب الضمير وجب نصبه إن كان بعدها[1] ما يختص بالفعل نحو إنْ زيدا ضربته عقل ، أو كان بعد استفهام بغير الهمزة نحو هل مرادَك نلْتِه ؛ فالنصب فى هذين وشبههما واجب . ولا يجب مع الهمزة بل يكون مختارًا نحو أزيدا لقيته ؟ ثم نبهت على أن ناصب الاسم السابق عامل لا يظهر موافق للعامل المشغول لفظا ومعنى إنْ أمكن وإلّا فمقارب له فى المعنى ؛ فالموافق كقولنا فى أزيدا ضربته أضربت زيدا ضربته ، والمقارب كقولَنا أزيدا مررت به وأعمرا كلمت أخاه : أجزت زيدا مررت بَه ، وألابسْتَ عمرا كلمت أخاه .

وقلت بعامل ليعم الفعل وشبهه نحو أزيدا أنت ضاربه والتقدير أضارب زيدا أنت ضاربه . وإن كان للفعل المشتغل / مطاوع جاز أن يُضمر ويرفع به السابق كقول لبيد[2] :

٨٨ ب

فـإنْ أنتَ لمْ ينفعْكَ عِلْمك فانتسِبْ لعلّكَ تَهديكَ القُرونُ الأوائـلُ

فأنت فاعل تنتفع مضمرا ، وجاز إضماره لأنه مطاوع ينفع ، والمطاوع يستلزم المطاوع ويدل عليه . ولو أضمر الموافق لنصَب وجاء بإياكَ . وفى مثل هذا البيت ما أنشد الأخفش من قول الشاعر[3] :

أتجزَعُ إنْ نفسٌ أتَاها حِمامُهـا فهلّا التى عن بين جنبيكَ تَدفَعُ

---

(١) فى ب : بعد ما يختص ... وهو أصح .

(٢) البيت من الطويل . للبيد ، نسب إليه فى شرح الكافية الشافية ٦٢٦/٢ والأشمونى ٥٣/٢ بلا نسبة ، ونسب إليه فى شرح الجمل ٣٧٣/١ وورد صدره فى الهمع ١١٤/٢ وشرح ديوانه ٢٥٥ تصدقك نفسك .

(٣) البيت من الطويل . لزيد بن رزين بن الملوح . فى شواهد المغنى للسيوطى ١٤٩ والمساعد ٢٦٨/٢ وبصائر ذى التمييز ١٠٤/٤ لرجل من بنى محارب يعزى ابن عم له والمغنى ١٤٩/١ ، ٢٣٨ وقدره ابن جنى : فهلا تدفع عن التى بين جنبيك تدفع .

فرفع نفسا بمات مقدرا لأنه لازم لأتاها حِمامها كلزوم انتفع لنفع . وروى قول الشاعر[1] :

لا تَجْزعِي إن مُنفِسٌ أهلكتُه وإذا هلكتُ فعندَ ذلك فاجْزَعِي

بنصب المنفس على إضمار الموافق وبرفعه على إضمار المطاوع . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى « وقد يضمر مطاوع للسابق فيرفع السابق » .

ص : ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه ، أو وليه فعل أمر أو نهى أو دعاء أو ولى همزة استفهام أو حرف نفى لا يختص ، أو حيث أو عاطفا على جملة فعلية تحقيقا أو تشبيها أو كان الرفع يوهم وصفا مخلّا » .

ش : لمّا فرغ من تبيين مواقع نصب الاسم وتبيين موجبات نصبه شرع فى تبيين مرجحات نصبه على رفعه بالابتداء ، فمن ذلك أن يجاب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه ، فالأول كقولك زيدا ضربته ، فى جواب مَن قال : أيَّهم ضربت . والثانى كقولك ثوب زيد لبسته فى جواب مَن قال : ثوب أيّهم لبست . ومنها أن يلى الاسم السابق فعل أمر أو نهى أو دعاء كقولك : زيدا زرْهُ وعمرا لا تقربْه وذنوبنا اللهمّ اغفرها . ومنها أن يلى الاسم السابق همزة استفهام أو حرف نفى لا يختص نحو أزيدا ضربته وما عمرا أهنته . وخُصّت بذكرها مع مرجحات النصب لأن غيرها من أدوات الاستفهام من موجبات النصب . وقيل حرف نفى احترازا من النفى بليس فإنها فعل وإذا وليها الاسم السابق كان اسمَها فتعيّن رفعه نحو ليس زيد أبغضه . وقيد حرف النفى بكونه لا يختص احترازا من « لن » ولم ولما الجازمة ؛ لأن الاسم لا يلى واحدا منها إلا فى الضرورة . وحكمه حينئذ أن يضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسّره المشغول كما قال الشاعر[2] :

---

(١) البيت من الكامل . للنمر بن تولب . فى الكتاب ٦٧/١ وفيه : إن منفسا ... ونسب إليه فى التبصرة ٣٣٢ وفى المقتضب ٧٤/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ١٦١ والأشمونى ٥٣/٢ والمقتصد ٣١٣/١ وابن يعيش ٣٨/١ وديوانه ٧٢ .

(٢) البيت من الطويل . وعجزه فى المساعد ٤١٦/١ وفى بصائر ذوى التمييز ٤٤٣/٤ بقافية : ذاهب ، بالذال . =

ظُننتُ فقيرا ذا غنى ثم نلتُه فلَمْ ذا رجاءٍ ألقَه غير واهبِ

أراد فلم ألق ذا رجاء أُلقه غير واهب .

ومن مرجحات النصب أن يلي الاسم السابق حيث كقولك حيث زيدا تلقاه يكرمك . ومنها أن يلي الاسم حرف عطف قبله جملة فعلية ، متعديا كان فعلها أو غير متعد ؛ فالمتعدى نحو لقيت زيدا وعمرا كلّمته . وغير المتعدى نحو جاء سعد وسعيدا زرته ؛ فنصب عمرو وسعيد راجح على رفعهما ؛ لأنك فى نصبهما عاطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وأنت فى رفعهما عاطف جملة ابتدائية على جملة فعلية ، والمشاكلة فى عطف الجمل راجحة . وليس الغرض فى ترجيح نصب ما بعد العطف إلّا تعادُلَ اللفظ ظاهرا . ولولا ذلك لم يرجح بعد حتى لأنها لا تعطف بها جملة بل مفرد على كل ، فإذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربت أخاه ، فحتى حرف ابتداء . ولكن لمّا وليها فى اللفظ بعض ما قبلها أشبهت العاطفة فأعطى تاليها ما يعطى تالى الواو ، فإن قلت ضربتهم حتى زيدا ضربته فالأجود أن تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدا ، فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرو ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة ؛ إذ لا تقع العاطفة إلّا بين كلّ وبعض .

ومن مرجحات النصب أن يكون مخلّصا من إيهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى[1] : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فنصْب كل شيء يرفع توهم كون خلقناه صفة لشيء إذ لو كان صفة له لم يفسّر ناصبا لما قبله . وإذا لم يكن صفة كان خبرا ، فتعين[2] عموم خلق الأشياء بقدر خيرا كانت أو شرا وهو قول أهل السنّة . ولو قرىء كلُّ شيء بالرفع لاحتمل أن يكون خلقناه صفة مخصصة وأن

= وفى المغنى ورد كاملا ١/٢٧٨ رقم ٤٥٤ .

(١) سورة القمر . آية ٤٩ . والقراءة بالنصب بإجماع القراء فى « كل » على اختيار الكوفيين انظر المشكل ٢/٣٤٠ ، ٣٤١ وفيه تخريجها ، والرفع له علاقة بالاعتزال وبه قرأ أبو السّمال كما قال ابن جنى فى المحتسب ٢/٣٠٠ وقال هو أقوى من النصب وذلك لاعتزاله وقال إن الرفع مذهب صاحب الكتاب ، وذكر اختيار المبرد للنصب ، وأنه – أى أبا الفتح – ذكره فى مواضع من كتبه ، أى الرفع وترجيحه . وكذلك استوفاه مكى فى غير المشكل .

(٢) فى ب : فيلزم .

يكون خبرا ، فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحا . وإلى هذا[1] أشرت بقولى « أو كان الرفع يوهم وصفا مخلا » .

ص : وإن ولى العاطف جملة ذات وجهين ، أى اسميّة الصدر فعليّة العجز استوى الرفع والنصب مطلقا خلافا للأخفش ومَن وافقه فى ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا . ولا أثر للعاطف أن وليه « أمّا » وابتداءُ المسبوق باستفهام أولى من / نصبه إن ولى فصلا بغير ظرف أو شبهه خلافا للأخفش ، وكذا ابتداء المتلوّ بلم أو لن أولا أولى خلافا لابن السِّيد . وإن عدم المانع والموجب والمرجّح والمسوّى ترجّح الابتداء خلافا للكسائى فى ترجيح نصب تالى ما هو فاعل فى المعنى نحوانا زيد ضربته وأنت عمرو كلّمته .

١٨٩

ش : تسمى الجملة ذات وجهين إذا ابتدئت بمبتدأ وختمت بمعمول فعل ، لأنها اسمية من جهتها الأولى فعلية من جهتها الأخرى . فإذا توسط عاطف بينها وبين الاسم المشتغل عنه جاز رفعه ونصبه جوازا حسنا دون ترجيح ؛ لأنه إذا رفع كان مبتدأ مخبرا عنه بجملة فعلية معطوفة على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية ، وإذا نصب كان معمول فعل معطوفا فى اللفظ على معمول فعل ، فمع كل واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة ، ولكل منهما ضعف وقوة ، فضعف الرفع لترتبه على أبعد المشاكلتين وقوته لصلاحية الثانى فيه لأن يسد مسدّ الأوّل . وضعف النصْب لعدم صلاحية الثانى فيه أن يسد مسدَّ المحمول عليه وقوته لترتبه على أقوَى[2] المشاكلتين ، فحصل بذلك تعادل فى مراعاة التشاكل ، وشهد لحسن الوجهين قوله تعالى[3] : ﴿ والْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حتّىٰ عَادَ ﴾ قرأه الحرميان وأبو عمرو بالرفع والباقون

---

(١) فى ب : هذا ونحوه .

(٢) فى ب : « أقرب » .

(٣) سورة يس من الآية ٣٩ وقراءة القمر بالرفع لنافع وابن كثير وابنى عمرو وروح ، على الابتداء ، وافقهم الحسن واليزيدى والباقون بالنصب بإضمار فعل على الاشتغال . الإتحاف ٣٦٥ وفى المشكل لمكى ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ « .... وارتفع القمر على الابتداء وقدرناه الخبر . ويجوز رفعه على إضمار مبتدأ وقدرناه فى موضع الحال من القمر ، ويجوز نصبه على إضمار فعل يفسره « قدرناه » ولا يكون « قدّرناه » حالا من القمر ، إنما هو تفسير لما نصب القمر » .

بالنصب ، واتفقوا على نصب[1] ﴿ والسماءَ رفَعها ووضع الميزان ﴾ وكلاهما من العطف على جملة ذات وجهين ، وفيهما ردّ على الأخفش لأنه يستضعف النصب بعد العاطف على جملة ذات وجهين ما لم تتضمن الجملة المعطوفة ذكْرا يرجع إلى المبتدأ نحو زيد لقيته وعمرو رأيته معه . ففى مثل هذا استوى عنده الرفع والنَصب .

وأما فى مثل زيد لقيته وعمرو رأيته فلا يستحسن نصب ما بعد العاطف ؛ لأن ذلك يستلزم عطف جملة لا محل لها من الإعراب على جملة لها محل من الإعراب ، وهذا ساقط عند سيبويه ؛ لأن ما للجمل من الإعراب لمّا لم يظهر فى اللفظ سقط حكمه ، وجرت الجملة ذات المحل والتى لا محل لها مجرى واحدا ، كما أن اسم الفاعل حين لم يظهر الضمير المرتفع به جرى مجرى مالا ضمير فيه فقيل فى تثنيته قائمان كما قيل فرسان . وإذا كان اسم الفاعل قد ظهر ضميره إذا جرى على غير من هو له ثم أجرى مع ذلك مجرى ما لا ضمير فيه لعدم ظهوره فى بعض المواضع كان ما لا يظهر إعرابه أصلا أحق ألّا يعتدّ به . وإن وقعت بعد العاطف أمّا أبطلت حكم العطف فكان للاسم بعدها ما له مفتتحا به . فإن كان معه سوى العطف ما يرجح النصب حكم بمقتضاه وإلا فالرفع راجح . وإن حال بين الاستفهام وبين الاسم المشتغل عنه اسم آخر نحو أأنت زيد ضربته » بطل حكم الاستفهام عند سيبويه لبعده من الهمزة ، ولا يبطل عند الأخفش[2] وإن جاء فى أول الكلام والفعل فى آخره فيرفع أنت بضرب مقدرا وينصب زيدا ، ويرى هذا أولى من جَعْل أنت مبتدأ أوّلا وزيدا مبتدأ ثانيا خبره ما بعده وهو خبر الأول . وهذا عند سيبويه أولى من الوجه الأول .

---

(١) سورة الرحمن آية ٧ .

(٢) عبارة ابن عقيل فى المساعد ١/٤١٩ ، ٤٢٠ : « فإذا قلت أأنت زيد ضربته فعند سيبويه أنت مبتدأ والجملة بعده خبره . وعند الأخفش أنت فاعل بضرب مقدرا وزيدا منصوب به لوجود الاستفهام أول الكلام والفعل آخره ، كذا قال المصنف وغيره » ووضح مراد سيبويه هنا بأنك لو جعلت أنت مبتدأ كان جعل زيد مبتدأ أولى من نصبه بإضمار فعل ... لأن الفصل بين الهمزة وبين الاسم بالمبتدأ أبعده من طالب الفعل فبقى كما لو لم توجد الهمزة ... وفى شرح الكافية الشافية ٢/٢١٨ « فلو كان الاستفهام بالهمزة لم يتعين النصب لكنه يكون مختارا هذا هو الصحيح ومن حكم بتسوية الهمزة بغيرها فقد خالف سيبويه وإن زعم أنه موافقه » وفى الكتاب ١/٥٤ : « وتقول أأنت عبدُ الله ضربته تجريه ههنا مجرى أنا زيد ضربته لأن الذى يلى حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى ؛ إلا أنك إن شئت نصبته كما نصبت زيدا =

فلو كان الحائل ظرفا أو شبهه اتفقا على ترجيح النصب ؛ لأن الفصل بهما مغتفر فى مواضع كثيرة .

وزعم أبو محمد بن السِّيد[1] أن نصب الاسم قبل المنفى بلم أو لن أولا راجح على الرفع ، وليس بصحيح ؛ لأن تقديم الاسم على فعل منفى بغير ما كتقدمه على فعل مثبت ؛ فإنهما متقابلان كتقابل الأمر والنهى ، فكما يستوى المتقدم على فعل الأمر والنهى كذلك يستوى المتقدم على فعلى الإثبات والنفى بغير ما ، فلو كان النفى بما لم يجز النصب لأنها من بين حروف النفى مخصوصة بالتصدير . ولما تقدم التنبيه على مواضع النصب وموجباته ومرجحاته ، نعلم من هذا أن رفع زيد أجود من نصبه فى قولك زيد ضربته وزيد لقيته وعمرو هجوته وزيد أحببته وشبه ذلك مما لا قرينة فيه من القرائن المقدم ذكرها .

وإذا تقدم على المشتغل عنه اسم هو وفاعل المشغول دالان على شىء واحد نحو أنا زيد ضربته وأنت عمرو أهنته رجح نصب المشتغل عنه عند الكسائى ؛ لأن تقديمه وهو الفاعل فى المعنى منبّه على مزيد العناية بالحديث عنه ، فكأن المسند إليه متقدم ، ولا اكتراث بذلك عند غير الكسائى ، لأن الاسم المشار إليه لا يدل على فعل ولا يقتضيه فوجوده وعدمه سيّان .

ص : وملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو غير مُعادٍ معه العامل كملابسته بدونهما وكذا الملابسة بالعطف فى غير ذا الباب ، ولا يمنع نصب المشتغل عنه مجرورٌ حقّق / فاعلية ما علق به خلافا لابن كيسان . وإن رفع المشغول عنه شاغله لفظا أو تقديرا فحكمه فى تفسير رافع الاسم السابق حكمه فى تفسير ناصبه .

٨٩ ب

= ضربته ، فهو عربى جيد وأمره ههنا على قولك زيدٌ ضربته » . وانظره ١/٥٢ .

(١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى نزل بلنسية ومات سنة ٥٢١ هـ بها — وصنف شرح أدب الكاتب لابن قتيبة وسماه « الاقتضاب » . وشرح الموطأ ، وسقط الزند ، وديوان المتنبى . وله إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ، والمثلث — وقد نشر — وسبب اختلاف الفقهاء ، والمسائل المنثورة فى النحو ولعله المعروف بالمسائل والأجوبة الذى منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية . وله غير ذلك . (البغية للسيوطى ٢/٥٥ ، ٥٦) .

ولا يجوز فى نحو أزيد ذُهب به الاشتغال بمصدر منوى ونصبُ صاحب الضمير خلافا للسيرافى وابن السراج » .

ش : ملابسة الضمير بنعت نحو أزيدا رأيت رجلا يحبه ، وملابسته بمعطوف على الوجه المذكور نحو أزيدا رأيت عمرا وأخاه ، فيحبه صفة لرجل ، وأخاه معطوف على زيد والهاء منهما عائدة على المنعوت والمعطوف عليه ، وبهما حصلت السببية وارتفعت الأجنبية فتنزل الكلام منزلة لو قيل : زيدا رأيت محبه وأزيدا رأيت أخاه . فلو كان العاطف غيرا لواو لم تجز المسألة ، وكذا لو أعيد العامل ، وحكم الملابسة فى غير هذا الباب فى العطف كحكمها فيه كقولك : مررت برجل قائم زيد وأخوه ، ولا يجوز مررت برجل قائم زيدٌ أو أخوه ؛ لأن العاطف غير الواو ، ولا مررت برجل قائم زيد وقائم أخوه ، لإعادة العامل ، كما لم يجز مثل ذلك فى غير هذا الباب ، ولا يمتنع نصب الاسم فى نحو زيد ظفرت به إذا كان المراد أن زيدا سبب الظفر . ومنع ذلك ابن كيسان لكون المجرور فاعلا فى المعنى . وإليه أشرت بقولى « ولا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور »[1] .

وإذا كان المشغول رافعا لشاغله لفظا أو تقديرا فسّر رافعا لصاحب الضمير ، وينقسم ذلك الرفع إلى واجب وراجح ومرجوح ومساوٍ كما انقسم النصب .

فمثال الواجب رفع زيد فى قولك : إن زيد قائم قمت . ومثال الراجح رفعه نحو قولك أزيد قام . ومثال المرجوح رفعه فى نحو : زيد قائم ، ومثال المساوى رفعه فى نحو أنا قمت وزيد قعد ، وسبب كون الرفع واجبا وراجحا ومرجوحا ومساويا مفهوم ببيان مثال ذلك فى النصب .

وذكر السيرافى[2] أن الفاعلية فى نحو أزيد قام راجحة على الابتداء عند الأخفش

---

(١) جاء بعده فى ب : « حقق فاعلية ما علق به. » .

(٢) السيرافى هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضى أبو سعيد السرافى نحوى لغوى فقيه ، أفتى على مذهب أبى حنيفة بالرصافة خمسين سنة ولد بسيراف وخرج إلى عمان . له شرح كتاب سيبويه ، وشرح الدريذيه وألفات القطع والوصل ، والإقناع فى النحو و لم يتمه وإنما أتمه ولده يوسف ، وفيه سهّل النحو . وله أخبار النحاة البصريين ، وشواهد سيبويه ، والمدخل إلى كتاب سيبوبه وتوفى سنة ٦٣٨ هـ (البغية ١/٥٠٧ ، ٥٠٨) .

مرجوحة عند الجرمى ، وفى قول سيبويه[1] احتمال . كذا زعم السيرافى وليس كما زعم ؛ بل صرح بوجوب[2] الفاعلية فإنه قال : وتقول أعبدُ الله ضرب أخوه زيدا لا يكون إلا الرفع ؛ لأن الذى من سبب عبد الله فاعل والذى ليس من سببه مفعول فيرفع إذا ارتفع الذى من سببه كما ينصب إذا انتصب ، ويكون المضمر ما يرفع كما أضمرت فى الأول ما ينصب . فإنما جعل هذا المضمر بيان ما هو مثله . هذا نصه ، فبان به خلاف ما زعم السيرافى ، ولم يجز سيبويه فى نحو أزيد ذهِب به إلا الرفع بالابتداء أو بفعل مضمر كأنه قيل أذهب زيد به . وأجاز السيرافى النصب على إسناد ذهب إلى مصدر ذهب منويا وجعل المجرور فى موضع نصب ، وزعم أنه مذهب المبرد وأجاز ذلك أيضا ابن السراج ، وهو رأى ضعيف ؛ لأنه مبنى على الإسناد إلى المصدر الذى تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل إلا مصدرا غير مختص ، والإسناد إليه منطوقا به غير مفيد فكيف إذا لم يكن منطوقا به .

ص : وقد يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملا فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغول مسندا إلى غير ضميريهما ، فإن أسند إلى أحدهما فصاحبه مرفوع بمفسر المشغول وصاحب الآخر منصوب به » .

ش : تقول أزيدا أخاه تضربه أو يضربه عمرو ، فينصب الأخ بفعل مضمر مفسر بتضربه وتنصب زيدا بفعل آخر مفسرا بالمضمر الذى نصب الأخ ؛ لأن المضمر الذى نصب الأخ قد فسره الفعل الظاهر وعُرف واستبانَ حتى صار كالظاهر فهو مفسر بما بعده ومفسر للمضمر قبله .

هذا الحكم فيما أسند فيه المشغول إلى غير ضميرى الاسمين المتقدمين ، فلو أسند إلى أحدهما نحو أزيد أخاه يضربه ، رفع صاحب المضمر المرفوع بفعل مفسر بالظاهر ناصب لصاحب المضمر المنصوب .

---

(١) النص فى الكتاب ١/٥٢ ، ٥٣ مع تصرف يسير فهو هكذا : « وتقول أعبدُ الله ضرب أخوه زيدا .... عبد الله مرفوع فاعل .... فيرتفع ... » .

(٢) فى النسختين : برجحان .

باب تعدّى الفعل ولزُومه

ص : إن اقتضى فعل مصوغا له باطراد اسم مفعول تام نصبه مفعولا به وسمى متعديا وواقعا ومجاوزا ، وإلا فلازما . وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين ، وإن علق اللازم بمفعول به معنى عدى بحرف جر ، وقد يجرى مجرى المتعدى شذوذا أو لكثرة الاستعمال ، أو لتضمن معنى يوجب ذلك . واطّرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أنَّ وأنْ محكوما على موضعهما بالنصب لا بالجر خلافا للخليل والكسائى . ولا يعامل بذلك لتعين الجار غيرهما خلافا للأخفش الأصغر ، ولا / خلاف فى شذوذ بقاء الجر فى : أشارت كليب بالأكف الأصابع . ١٩٠

ش : الفعل المتعدى هو الناصب مفعولا به دون حاجة إلى تقدير حرف جر .
فإن حسن تقدير حرف جر معدّ مع منصوبه بلا تأول قيل فيه متعدّ بإسقاط حرف الجر نحو قوله تعالى[١] : ﴿ لأَقْعُدَنَّ لهم صراطك المُستَقِيمَ ﴾ وقوله تعالى[٢] : ﴿ أعَجِلْتُم أمْرَ ربِّكم ﴾ وكقول الشاعر[٣] :

كأنِّى إذا أسْعَى لأظفَر طائِرا ... مع النَّجْمِ فى جوِّ السماءِ يَصُوبُ

وكقول الآخر[٤] :

تَحِنُّ فتُبدى ما بها من صَبابةٍ ... وأُخْفِى الذى لولا الأُسى لقضانى

---

(١) سورة الأعراف من الآية ١٦ .

(٢) سورة الأعراف من الآية ١٥٠ .

(٣) البيت من الطويل . فى معانى القرآن للأخفش ٥١٣/٢ كأنى إذا أسعى .... وعلق عليه فى ٥١٤/٢ بقوله : يريد لأظفر بطائر فألقى الباء . ومثله « أعجلتم أمر ربكم » يريد عن أمر ربكم .

(٤) البيت من الطويل . لعروة بن حزام العذرى . فى العينى ٥٥٢/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ١٤١ لعروة ، والمقتصد رقم ٢٠٦ وعجزه فى التصريح ٣١٤/١ وشرح الجمل ٣٠٧/١ بلا نسبة . وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ وشواهد المغنى للبغدادى ٢٩٠/٢ ، وفى المسائل العسكرية للفارسى ص ١٩٢ .
أحن كما حَنّتْ وأبكى صبابَةً ....
وذكر قبله :

فمَن يكُ لم يَغْرَضْ فإنى وناقتِى ... بفَلْج إلى أهلِ الحِمَى غَرِضانِ

والشاهد كما هنا فى مغنى اللبيب ١٤٢/١ رقم ٢٢٢ .

والأصل : على صراطك المستقيم ، وعن أمر ربكم ، ولأظفر بطائر ، ولقضى عليّ ، وإلى قضاني ونحوه أشرت بقولى « وقد يجرى مجرى المتعدى شذوذا » وإذا استعمل الفعل متعديا بنفسه تارة وبحرف جر تارة ، ولم يكن أحد الاستعمالين مشهورا قيل فيه متعد بوجهين . ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه ولا بزيادة عند ثبوته نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له . ويسمى أيضا المتعدى بنفسه مجاوزا وواقعا . وما لابد له من حرف الجر فهو لازم . ولا يتميز المتعدى من اللازم بالمعنى والتعلق ، فإن الفعلين قد يتحدان معنى وأحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وآمنت به ونسيته وذهلت عنه وحببته ورغبت فيه واستطعته وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه وتجنبته وأعرضت عنه .

وإنما تميّز المتعدى بأن يتصل به كاف الضمير أو هاؤه أو ياؤه باطراد ، وبأن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته وحببته وأردته ورجوته فهو مصدّق ومحبوب ومراد ومرجوّ . وبهذا عُلم أن قال متعدّ لاطراد نحو قلته فهو مَقول . ولو قُصد هذان الأمران من ذهلت ورغبت وطمعت وأعرضت لم يُستغن عن الحرف كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه وطمعت فيه وأعرضت عنه ، فهو مذهول عنه ومرغوب فيه ومطموع فيه ومعرَض عنه ، فلا يتأتى صوغ المفعول تاما بل ناقصا ، أى مفتقرا إلى حرف الجر ، فتعلم بذلك لزومه وعدمَ تعدّيه كما علمت بالتمام التعدى . وبهذا يُعلم صحة تقدير حرف الجر فى قوله : « لأظفر طائرا » ؛ لأنك لا تقول ظفرته فهو مظفور . وكذلك لا يقال فى الصراط إلا قعدت عليه ؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها . وإذا ثبت أن اللازم هو المفتقر إلى حرف جر فليعلم أن الأصل ألّا يحذف حرف الجر .

فإن ورد حذفه وكثر قُبل وقِيس عليه ، وإن لم يكثر قُبل ولم يُقس عليه ؛ فمن الذى كثر قولهم : دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك ، فيقاس على هذا دخلتَ البلد والبيت وغير ذلك من الأمكنة . ومن المقتصر فيه على السماع توجّه مكةَ وذَهب الشامَ ، ومُطرنا السهلَ والجبلَ ، وضُرِب فلانٌ الظهرَ والبَطْنَ فلا يقاس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها . وإلى دخلت البَلد ونحوه أشرت بقولى « أو لكثرة الاستعمال » . وأشرت بقولى « أو لتضمن معنى يوجب ذلك » إلى قول بعضهم : رَحُبكُمُ الدخول ، فإنه ضمّنه معنى وَسع فأجراه مجراه .

واطرد حذف حرف الجر مع أنّ وأنْ إن تعيّن عند حذفه نحوَ عجبتُ أنْ يُبغَض ناصحٌ وطمعت أنّك تُقبل . فلو لم يتعيّن الحرف عند حذفه مع أنّ وأنْ لامتنع الحذف نحو رغبت أن يكون كذا ، فإنه لا يُدرى هل المراد رغبت فى أن يكون أو عن أن يكون ، والمرادان متضادان معنى فيمتنع الحذف فى مثلِ هذا .

ومذهب الخليل والكسائى فى « أنّ وأنْ » عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنهما فى محل جر ، ومذهب سيبويه والفراء أنهما فى محل نصب وهو الأصح ؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل . وقد يستشهد لمذهب الخليل والكسائى بما أنشده الأخفش من قول الشاعر[1] :

وما زُرْتُ ليلَى أنْ تكونَ حبيبَةً ... إلىَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُـــهْ

وأجاز على بن سليمان الأخفش[2] أن يحكم باطراد حذف حرف الجر والنصب فيما لا لبس فيه كقول الشاعر[3] :

وأُخفى الذى لولا الأُسَى لقضَانِى

والصحيح أن يتوقف فيه على السماع . قال سيبويه بعد أن حكى قولهم : عددتك ووزنتُك وكِلْتُكَ : ولا تقول وهبتُك ؛ لئلا يتوهم كون المخاطب موهوبا ، فإذا زال الإشكال نحو وهبتك الغلام جاز . وحكى أبو عمرو الشيبانى : انطلقْ معى أهَبْكَ نَبْلا ، يريد أهبُ لكَ . ولا خلاف فى شذوذ حذف حرف الجر وبقاء عمله كقول / الشاعر[4] : ٩٠ ب

---

(١) البيت من الطويل . للفرزدق فى ديوانه ٩٣/١ : سلمى وفى الأشمونى ٦٧/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ٢٩٩ والمساعد ٤٢٩/١ والكتاب ٤١٨/١ والعينى ٥٥٦/٢ والدرر ١٠٥/٢ والإنصاف ٣٩٥/١ ونسبه إليه وفيه : ومازرت سلمى .. والمغنى ٥٢٦/٢ رقم ٧٧٢ .

(٢) على بن سليمان هو الأخفش الأصغر . له المهذب ، ويقال إنه شرح الكتاب . مات ببغداد سنة ٣١٥ (البغية ١٦٧/٢ ، ١٦٨) .

(٣) البيت من الطويل . لعروة بن حزام العذرى . فى شواهد المغنى للبغدادى ٢٩٠/٢ وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ وقد سبق تخريجه . انظر ص ١٤٨ .

(٤) البيت من الطويل . للفرزدق . فى الأشمونى ٦٦/٢ والتصريح ٣١٢/١ ونسبه والدرر ٣٧/٢ ، ١٠٦ =

إذا قِبلَ أيُّ الناسِ شَرّ قبيلةٍ   أشارتْ كُليبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

أراد أشارت إلى كليب فحذف إلى وأبقى عملها . ومثله[1] :

وكريمةٍ من آل قيسَ ألَفتُه   حتّى تبذّخ فارتقى الاعْلامِ

فحذف إلى وأبقى الجر .

فصل : ص : المتعدى من غيربابى ظن وأعلم متعد إلى واحد ومتعد إلى اثنين والأول متعد بنفسه وجوبا ، وجائز التعدى واللزوم ، وكذا الثانى بالنسبة إلى أحد المفعولين ، والأصل تقديم ما هو فاعل معنى على ما ليس كذلك . وتقديم ما لا يجُر على ما قد يُجَر . وترك هذا الأصل واجب وجائز وممتنع ، لمثل القرائن المذكورة فيما مضى » .

ش : لما تقدم الكلام على ظن وأعلم وأخواتهما استثنيتهما بقولى « المتعدى من غير بابى ظن وأعلم » وبينت أن المتعدى مما سواهما لا يوجد منه متعد إلى أكثر من اثنين ، بل هو إما متعد إلى واحد بنفسه أبدا كضرب وأكل مما لا يحتاج إلى حرف جر ، وإما متعدّ بنفسه تارة وبحرف جر تارة كشكر ونصح ، مما يقال له متعد بوجهين . وقد أشرت إلى ذلك من قبل هذا مجملا . ثم أشرت إليه الآن مفصلا . ثم بينت أن المتعدى إلى اثنين من هذا الباب إما متعد إليهما بنفسه نحو كسا وأعطى . وإما متعدّ إلى أحدهما بنفسه أبدا وإلى الآخر بوجهين نحو اختار وأمر تقول : كسوت زيدا ثوبا وأعطيته درهما ، فلا تحتاج إلى حرف جر ، ولا يجوز لك أن تأتى به . وتقول اخترتّ زيدا قومه وأمرته الخير ، واخترته من قومه وأمرته بالخير . ومأخذ هذا النوع السماع .

= وشرح ديوانه ٥٢٠/٢ ونسب فى شواهد المغنى للسيوطى ٣ لجرير . وفى شرح شواهد ابن عقيل ١٥٦ وصدره فى المساعد ٤٣١/١ وروى كليب بالرفع ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف . وفيه شذوذ حذف حرف الجر وإبقاء عمله . والمعنى : أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب . أو فيه قلب أى أشارت الأكف بالأصابع . وحذف إلى لا يطرد بل هو موقوف على السماع .

(١) البيت من الكامل . فى الأشمونى ٢٣٤/٢ والدرر ٣٧/٢ وشرح شوهد ابن عقيل ١٥٦ ، ١٥٧ والمساعد ٤٣١/١ وكريمة صفة لموصوف محذوف أى نفس ، فذكر الضمير فى ألفته لتأوله بشخص أو التاء للمبالغة . والشاهد فيه كما فى البيت الذى قبله . وتبذخ : تكبّر . والأعلام : الجبال .

والأصل تقديم المفعول الذى هو فاعل معنى على المفعول الذى ليس كذلك كزيد من مسألة أعطيت زيدا درهما ؛ فإنه مفعول فى اللفظ فاعل فى المعنى لكونه آخذا ومتناولا ، بخلاف الدرهم فإنه مفعول فى اللفظ والمعنى فأصله أن يتأخر وأصل الآخر أن يتقدم . وكذا الأصل تقديم ما يتعدى إليه الفعل بنفسه أبدا وتأخير ما يتعدى إليه بوجهين ؛ لأن علقة ما لا يحتاج إلى واسطة أقوى من علقة ما يحتاج إليها ، فلذلك يقال أعطيت درهمه زيدا واخترت قومَه عمرا ، ولا يقال أعطيت صاحبَه الدرهم ولا اخترت أَحَدهم القومَ ، إلا على قول من قال ضرب غلامُه زيدًا .

ومثال وجوب ترك الأصل ما أعطيت درهما إلا زيدا وأعطيت الدرهم صاحبه . ومثال امتناع ترك الأصل ما أعطيت زيدا إلا عمرا وأعطيت زيدا عمرا . فالأول والثانى نظيرا ما ضرب عمرا إلا زيد ، وضرب زيدا غلامُه ، والثالث والرابع نظيرا ما ضرب زيد إلا عمرا ، وضرب موسى عيسى . وإلى هذا أشرت بقولى « واجب وجائز وممتنع لمثل القرائن المذكورة فيما مضى » . وما خلا من سبب الوجوب ، وسبب الامتناع فجائز بقاؤه على الأصل نحو كسوت زيدا ثوبا ، ومخالفته للأصل نحو كسوت ثوبا زيدا .

فصل : ص : يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أنّ مشددة أو مخففة ، وتقديمه إن تضمن معنى استفهام أو شرط أو أضيف إلى ما تضمنهما أو نصبه جواب أما . ويجوز فى غير ذلك إن علم النصب تأخير الفعل غير تعجبى ولا موصول به حرف ولا مقرون بلام ابتداء أو قسم مطلقا خلافا للكوفيين فى منع نحو زيدا غلامُه ضرب ، وغلامَه أو غلامَ أخيه ضرب زيد ، وما أراد أخذ زيدٌ وما طعامك أكل إلا زيدٌ ، ولا يُوقَع فعلُ مضمرٍ متصل على مفسره الظاهر ، وقد يُوقَع على مضاف إليه أو موصول بفعله .

ش : لا يجوز فى علمت أنّكَ منطلقٌ ، ولا خِلت أن ستفعل : أنك منطلق علمتُ ، ولا أن ستفعل خلْتُ ، لأن أن المشدّدة والمخفّفة منها لا يبتدأ بهما كلام . وعلى هذا نبهت بقولى « يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أنّ مشددة

أو مخففة » ولا يعترض على هذا بقوله تعالى[1] ﴿ إنَّ هذِهِ أمّتكُمْ أمّةً واحِدةً ﴾ ، و[2] : ﴿ أنَّ الْمَسَاجِدَ لِلهِ ﴾ ؛ لأن الأخفش جعل تقديرهما : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا . فإن جواز هذا مرتب على تقدير اللام وتقدير الجر بها ، وهى عند سيبويه أقوى من جعل أن فى موضع نَصب كما يراه الخليل ، ولو قُدِّر نصبا لم يجز تقديمها كما لا يقدم فى علمت أن زيدا منطلق ، فإن المنصوب بحذف حرف الجر فرع المنصوب بمتعدّ ، فلا يقع إلا حيث يقع ، ومنصوب الفعل يعم المفعول به والظرف وغيرهما ، فإذا كان أحد أسماء الاستفهام أو الشرط وجب تقديمه على الفعل نحو مَن رأيتَ ؟ / وأيَّهم لقيتَ ، ومتى قدمتَ وأين قُمتَ ؟ ومَن تكرمْ يكرمْك وأيَّهم تدْعُ يُجبْكَ ومتى تُعنْ تُعَنْ . وكذا المضاف إلى شىء منها نحو غلامَ مَن رأيتَ ، وفعْلِ أيهم استحسنت ؟ وكذا المنصوب بفعل وقع جوابا لأمّا نحو[3] ﴿ فأمّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ ﴾ . وما سوى ذلك من منصوب بفعل متصرّف فجائز تقديمه عليه ، إن ظهر النصْبُ ، أو أغنى عن ظهوره قرينة نحو زيدا ضربَ عمرو ، وحبارَى صادَ موسى . فإن كان الفعل صلة حرف أو مقرونا بلام الابتداء أو القسمَ وجب تأخير ما يتعلق به نحو من البرّ أن تَكُفَّ لِسانَك وإن اللهَ لَيُحبُّ المحسنين ، ووالله لأقولنّ الحقَّ .

١٩١

فإن خلا الفعل من ذلك جاز تقديم منصوبه عليه مطلقا خلافا للكوفيين فى منع زيدا غلامُه ضربَ وغلامَه ضرب زيدٌ وغلامَ أخيه ضربَ زيد ، وما أراد أخذ زيدٌ ، وما طعامكَ أكل إلا زيدٌ . فإن الكوفيين يمنعون هذه المسائل وأشباهها ، وهى جائزة لثبوت استعمالها ؛ فمثال زيدا غلامُه ضربَ قول رجل من طيّىء فى كعب بن زهير وأخيه رضى الله عنه ورحم كعبا[4] :

كَعْبًا أخوه نَهَى فانقادَ مُنْتهيا ولو أبى باءَ بالتخلْيد فى سَقَرا

(١) سورة الأنبياء آية ٩٢ .

(٢) سورة الجن آية ١٨ .

(٣) سورة الضحى آية ٩ .

(٤) البيت من البسيط . فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١٧٠ والمساعد ٤٣٦/١ .

ومثال غلامَه ضربَ زيدٌ قول الشاعر[1] :

رأيَه يَحمدُ الذى ألفَ الحزْ مَ ويشْقَى بسعيه المغـرُورُ

ومثال غلامَ أخيه ضرب زيد قول الآخر[2] :

شر يَومَيْهـا وأغـواه لها رَكِبتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَـلا

ومثال ما أراد أخذ زيد قول الشاعر[3] :

ما شاءَ أنْشأ ربّى والذى هو لمْ يشَأْ فلسْتَ تراه ناشِئا أبَدا

ومثال ما طعامَك أكل إلا زيد قول الشاعر[4] :

ما المرْءَ يَنفَعُ إلا ربُّه فعلا مَ تُستمالُ بغيرِ الله آمـالُ

ولا يوقع فعل مضمر متصل على مفسّره الظاهر نحو زيدا ضرب ، على أن يكون زيد ضرب نفسه فيسند ضرب إلى ضمير يفسره لفظ زيد منصوب به ، فلا يجوز هذا ، لأن جوازه يستلزم توقف مفهومية ما لا يُستغنى عنه وهو الفاعل على مفهومية ما يُستغنى عنه وهو المفعول .

فلو كان الفاعل ضميرا منفصلا جاز إيقاع فعله على مفسره الظاهر نحو ما ضرب زيدا إلا هو ؛ لأن الضمير المنفصل فيما نحن بسبيله مقدر قبل ظاهر مبدل منه الضمير ، فتقدير ما ضرب زيدا إلا هو : ما ضرب زيدا أحدٌ إلا هو ، فقيام الضمير المنفصل مقام الظاهر المقدّر سَهَّلَ إيقاعَ فعلِه على مفسره الظاهر فحُكِم بالجواز . وقد يُوقَع فِعل ضمير متصل على مضاف إلى مفسر الضمير نحو غلام هند ضرَبتْ ، ففاعل ضَرَبَتْ ضمير هند وجاز هذا لأنه فى تقدير ضربتْ هند غلامَها ، ومثله قول الشاعر[5] :

أجَلَ المرء يَسْتحثُّ ولا يَدْ رِى إذا يَبْتَغِى حصولَ الأمانِى

---

(١) البيت من الخفيف . فى المساعد ٤٣٧/١ .

(٢) البيت من الرمل فى اللسان « وقع » وبعده .

ويل عنز واستوت راكبة فوق صعب لم يُقَتَّل ذُللا

والمساعد ٤٣٧/١ ، ١١٢ ، والكامل ١٣٥/١ .

(٣) البيت من البسيط . فى المساعد ٤٣٧/١ .

(٤) البيت من البسيط . فى المساعد ٤٣٧/١ .

(٥) البيت من الخفيف . فى المساعد ٤٣٨/١ .

يريد المرء فى وقت ابتغاء الأمانى يستحثّ أجله ولا يَشْعر .

وقد يوقع فعل ضمير متصل على موصول بفعل مسند إلى مفسر الضمير نحو ما أراد زيد أخذه ، فما فى موضع نصب بأخذ ، وزيد فاعل أراد وهما صلة لما ، وفاعل أخذ ضمير زيد ، وجاز هذا لأن التقدير أخذ زيد ما أراد . ومثله قول الشاعر[1] .

ما جَنَت النفسُ مما راقَ منظرهُ رامتْ ولم يَنْهها بأسٌ ولا حَذَرُ

ص : يجوز الاقتصار قياسا على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور معناه أو سببه أو مقارنه أو الوعد أو السؤال عنه بلفظه (أو معناه)[2] وعن متعلقه ، وبطلبه وبالرد على نافيه أو الناهى عنه أو على مثبته أو الآمر به . فإن كان الاقتصار فى مثل أو شبهه فى كثرة الاستعمال فهو لازم . وقد يجعل المنصوب مبتدأ أو خبرا فيلزم حذف ثانى الجزءين .

ش : المقصود هنا التنبيه على حذف الفعل وفاعله والاقتصار على المفعول به ، لأن الباب له ، لكننى ذكرت لفظا صالحا للمفعول به وغيره من منصوبات الفعل ، لأنها كلها متساوية فى صحة النصب بفعل محذوف كقولك : زيدا ، لمن قال : مَن ضربت ؟ وكقولك :حين ظلم ، لمن قال : متى ، وكقولك : ضربا يردعه ، لمن قال أىّ ضرب ضربته ، وكقولك تأديبا ، لمن قال : لمَ ضربته ، وكقولك مكتوفا ، لمن قال كيف ضربته ؟ . ولغير المفعول به مواضع يستوفى فيها بعون الله بيان ما يحتاج إليه .

ومثال الاستغناء عن لفظ الفعل بحضور معناه قولك لمن شرع فى إعطاءٍ : زيدا بإضمار أعْطِ ، ولمَن شرع فى ذكر رؤيا : خيرا لنا وشرّا لعدونا ، بإضمار رأيت ، ولمن قطع حديثا : حديثك بإضمار تمّم أو نحو ذلك . ومثال الاستغناء / بسبب الفعل قول الشاعر[3] :

٩١ ب

---

(١) البيت من البسيط . فى المساعد ١/٤٣٩ .

(٢) زيادة فى ب . وقد تكلم عنها فى الشرح .

(٣) البيت من البسيط . للنابغة الذبيانى . فى الكتاب ١/١٤٤ والخصائص ٢/٤٢٥ والمساعد ١/٤٣٩ والبحر ٣/٣٥٦ ـ لأنه لما قال هيجنى دل على ذكرنى فنصبها به ، اكتفى بالسبب الذى هو التهييج عن المسبب =

إذا تَغَنَّىٰ الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَنى ولو تَسليّتُ عنها أمَّ عَمّارِ

بإضمار ذكرت ؛ لأن التهيج سبب التذكر وباعث عليه . ومثال الاستغناء بحضور مقارنة قولك لمنَ تأهب للحجّ : مكة بإضمار أراد مكة ، ولمن سدّد سهما : القرطاسَ ، بإضمار تصيب ، وللمواجهين مطلع الهلال إذا كبّروا : الهلالَ ، بإضمار رأوا . ومن هذا القبيل قول الشاعر[1] :

لنْ تَراها ولو تأمّلْت إلّا ولها فى مَفارِقِ الرأسِ طيبا

بإضمار ترى ، لأن رؤية الشخص مقارنة لرؤية ما يشتمل عليه ، فاسْتغنى بفعل إحداهما عن الأخرى . وينبغى أن يكون ترى المضمر بمعنى تَعْلم ، لأنه إذا كان بمعنى تُبصر يلزم من ذلك كون الموصوفة مكشوفة الرأس . وينبغى أيضا أن تجعل الفعل المضمر خبر مبتدأ محذوف لئلا تكون واو الحال داخلة على مضارع مثبت ، وذلك غير جائز عند الأكثرين . وما أوهمه قُدّر قبله مبتدأ . ومثل هذا البيت قول الآخر[2] :

وجَدنا الصالحينَ لهم جَزاءٌ وجَنّاتٍ وعَيْنا سَلْسبيلا

أى لهم جزاء ووجدنا لهم جنات ، فأضمر ، لأن الموجودَين[3] متقارنان فاستغنى بفعل أحدهما عن فعل الآخر . ومن هذا القبيل قول الآخر[4] :

فكَرّتْ تَبْتَغيه فوافَقَتْه على دَمِه ومَصرَعِه السباعا

= الذى هو التذكير . وشعراء النصرانية ٧٢٥ .

(١) البيت من الخفيف . لابن قيس الرقيات . فى الكتاب ١٤٤/١ والمقتضب ٢٨٣/٣ . وإن تأملت ، وديوانه من الزيادات ومما نسب إليه ص ١٧٦ وابن يعيش ١٢٥/١ والخصائص ٤٢٩/٢ والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٨٩ ، ٢٧٤ – نصب طيبا حملا على المعنى بتراها ، وهذا مما يضعف فى التأويل نصبه لأنه حمله على المعنى قبل تمام الكلام إذ « لن تراها ولو تأملت » ليس بكلام تام فهذا قبيح إنما يقع فى ضرورة الشعر دون الكلام كهذا وما يحمل على المعنى بابه أن يأتى بعد التمام لأنه حمل على التأويل .

(٢) البيت من الوافر فى الكتاب ١٤٦/١ نسب لعبد العزيز الكلابى ، والإفصاح ٣١٤ والمقتضب ٢٨٤/٣ وبصائر ذوى التمييز ١٨١/١ نصب جنات عطفا على المعنى كأنه قال وجدنا لهم جنات إذ لهم جزاء جملة فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى لوجدنا . وهو حمل بعد تمام الكلام فهو حسن جميل .

(٣) فى ب : الوجدانيين .

(٤) البيت من الوافر . للقطامى . فى الكتاب ١٤٣/١ والإفصاح ٢٧٤ وحد الكلام أن يرفع السباع بوافقته =

أى ووافقت على دمه فأضمر ؛ لأن الموافقتين مقترنتان فاستغنى بفعل إحداهما عن فعل الأخرى . ويروى فصادفته . ومن هذا القبيل قول الآخر[1] :

تذكّرتْ أرْضا بها أهلُها   أخوالَها فيها وأعمامَها

أى وتذكرت أخوالها فيها وأعمامها ، فأضمر لأن التذكرين مقترنان فاستغنى بفعل أحدهما عن فعل الآخر . ومن هذا القبيل قول الآخر[2] :

قد سالَم الحياتُ منه القدَما   الأفْعُوان والشُجاعَ الشجعما

أراد قد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم الأفعوان الشجاع الشجعم فحذف لأن المسالمتين مقترنتان فاستغنى بفعل إحداهما عن الأخرى . ويروى : قد سالم الحياتِ منه القدما – على جعل الحيات مفعولا والقدمان فاعلا ، وحذفت النون كما حذفت نون[3] :

هما خُطَّتا إمّا إسارٌ ومنّةٌ – بالرفع . ومثال الاستغناء بالوعد قولك زيدا لمن قال سأطعمُ من احتاج ، بإضمار أطْعِمْ . ومثال الاستغناء بالسؤال عن الفعل بلفظه قولك لمن قال : هل رأيت أحدا ، بلى زيدا بإضمار رأيت . ومثال الاستغناء بمعناه دون

= فنصب حملا على المعنى كأنه قال فوافقت السباع لأن فى كرت ضمير الخيل فوافقته السباع فجعل السباع بدلا من الهاء فى وافقته . وديوانه ص ٤١ – السامرائى ومطلوب – بيروت سنة ١٩٦٠ : فكرت عند نيقتها إليه فألفت عند مربضه السباعا .

(١) البيت من السريع . لعمرو بن قميئة فى الخصائص ٢/٤٢٧ والإفصاح ٢٧٤ ، ٣٤١ وابن يعيش ١/١٢٦ نصب الأخوال والأعمام على المعنى كأنه قال تذكرت الأخوالَ والأعمام فيها ، ولو رفع على البدل من الأهل لكان جائزا فكأنه قال تذكرت أرضا بها أخوالُها وأعمامُها . وأنشد بعضهم أهلها بالنصب وهو قبيح مع جوازه إذا جعل بدلا من الأرض .

(٢) من الرجز . لعبد بنى عبس . فى الكتاب ١/١٤٥ وبعده : وذات قرنين ضموزا ضرزما . ونسبه الأعلم للعجاج . وفى الإفصاح ١٤٢ أنشده الأحمر . وفى شواهد المغنى للسيوطى ٣٢٩ لأبى حيان الفقعسى أو لمساور ابن هند العبسى وجزم به البطليوسى . وفى الخصائص ٢/٤٣٠ .

(٣) صدر بيت من الطويل . وعجزه : وإما دمٌ والقتْلُ بالحرِّ أجْدَرُ – ويروى إما إسار ... لتأبط شرا . فى الدرر ١/٢٢ ، ٢/٦٧ ورواية الأغانى : لكم خصْلةٌ إما إسار .... وعلى رواية الرفع حذفت نونه للضرورة واستطرفه ابن جنى ، وظاهره أنه لغة من يحذف نون المثنى بغير إضافة ، وعلى رواية الجرفيه شاهد على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بإمّا عند ابن مالك .

لفظه قول من قال[1] : بلى وجاذا ، حين قيل له أفى مكان كذا وجذ بإضمار أعرف ؛ لأن قوله أفى مكان كذا وَجْذ بمعنى أتعرف فيه وجذا . ومثال الاستغناء عن الفعل المسئول عن متعلقه قوله تعالى[2] ﴿ وقيل للذينَ اتقوا ماذا أنْزل ربُّكم قَا لوا خيْرا ﴾ فنصب خيرا بأنزلَ مضمرا .

ومثال الاستغناء عن الفعل فى طلب قولهم : ألا رجل إما زيدا وإما عمرا ، يريدون اجعله زيدا أو عمرا . ومنه قولهم[3] . « اللهمَّ ضَبُعا وذِئْبا » بمعنى اجمع فيها ضبعا وذئبا . ومثال الاستغناء عن الفعل فى الرد على نافيه قولك لمن قال ما لقيت أحدا : بلى زيدا بإضمار لقيت . ومثال الاستغناء عن الفعل فى الرد عن الناهى عنه قولك لمن قال لا تضرب أحدا : بلى مَن أساء بإضمار أضرب. ومثال الاستغناء عن الفعل فى الرد على الأمر به قولك لمن قال تعلّمْ لغة : لا بل نَحْوا بإضمار تعلّمْ . ومثال الاستغناء عن الفعل فى الردّ على مثبته قولك لمن قال ضرب زيد عمرا : لا بل عامرا بإضمار ضربَ ، فهو ردّ على وفق اللفظ .

وأما الردّ على وفق المعنى دون اللفظ فكقوله تعالى[4] : ﴿ وقالوا كونوا هُودًا أو نَصارَى تَهْتَدوا قُلْ بَلْ مِلّة إبْراهيمَ ﴾ أى بل نتبع ملة إبراهيم ، فأضمر نتبع لأن معنى كونوا هودا أو نصارى اتبعوا ملة اليهود وملة النصارى ، فالإظهار والإضمار جائزان فى أمثال هذه المسائل قياسا .

فإن كان الذى اقتصر فيه على المفعول مَثَلا أو جاريا مجرى المثل فى كثرة الاستعمال امتنع الإظهار ولزم الاقتصار ، والمثل كقولهم[5] « كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرّ » أى ايت ولا ترتكب . و[6] « هذا ولا زَعماتك » أى ولا أتوهم . و[7] « كَلِيهما

---

(١) الوجذ نقرة فى الجبل يجتمع فيها الماء . وقدره ابن عقيل : بتَجدُ . انظر المساعد ١/٤٤٠ .

(٢) سورة النحل من الآية ٣٠ .

(٣) مثل فى المستقصى ٣٤٢ رقم ١٤٦٩ وورد فى الكتاب ١/١٢٩ أى اللهم اجعل أو اجمع فيها ضبعا ذئبا قال سيبويه : كلهم يفسر ما ينوى ، فإذا كان دعاء له شغل كل منهما بصاحبه .

(٤) سورة البقرة آية ١٣٥ .

(٥) فى الكتاب ١/١٤٢ كأنه قال : كل شيء أَمَم ولا شتيمة حرّ . وترك ذكر الفعل بعد لا .

(٦) فى الكتاب ١/١٤١ أى لا أتوهم زعماتك .

(٧) مثل فى الميدانى ٢/١٥١ رقم ٣٠٧٩ كلاهما وتمرا ويروى « كليهما » أول من قاله عمرو بن حمران الجعدى =

وتَمْرا » أى أعطنى وزدْنى . والجارى مجرى المثل قولهم حسبك خيرا لك ، ووراءك أوسع لك ، وقوله تعالى[1] ﴿ فآمِنُوا خَيْرًا لكم ﴾ و[2] ﴿ انتهُوا خيْرًا لكم ﴾ قال سيبويه[3] : وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه فى الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال انته فصار بدلا من قوله : أئت خيرا . قال ونظير ذلك من / الكلام : انته أمرًا قاصدا ، فإنما قلت : إنته وائت أمرا قاصدا ، إلَّا أن هذا يجوز فيه إضمار الفعل يعنى أن قول من قال انته أمرا قاصدا ليس مثال انته خيرا لك فى كثرة الاستعمال فيلزم إضمار الفعل فيه كما التزم إضمار الفعل فى ذلك .

١٩٢

وقد غفل الزمخشرى عن كلام سيبويه فجعل « انتهوا خيرا لكم » وانته أمرا قاصدا سواء .

ومذهب الكسائىّ أن « خيْرا » منصوب بيكُنْ محذوفا والتقدير : يكن الانتهاء خيرا لكم . ورد عليه الفرّاء بأن قال : لو صحّ هذا التقدير لجاز أن يقال انته أخانا على تقدير تكُنْ أخانا . وزعم هو أن التقدير : انته انتهاءً خيرا ، فحُذف المصدرُ واقيمتْ صفتهُ مقامه . وهذا القول مردود بقولهم : حَسْبُك خيرا لك : فإن تقدير مصدر ههنا لا يَحْسن ، وبقولهم وراءَك أوسَع لك فإن أوسع صفة لمكان لا لمصدر . ومثله ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[4] .

فواعِدِيه سرحتَىْ مالِكٍ ... أو الرُّبَا بَيْنَهما أسْهَلا

وأسهل بمعنى مكان سهل . وأجاز السيرافى أن يكونا مكانا بعينه ، وعلى كل حال لا يصلح أن يراد به المصدر ولا أن يراد به ما قدّر الكسائىّ . وإذا بطل قول

= وكان لسنا : كلاهما .. أى مطلوبى كلاهما وأزيد تمرا أو زدنى تمرا . ومن نصب فعلى معنى أطعمك كليهما وتمرا . وفى أمثال أبى عبيد ص ٢٠ كلاهما . وفى المستقصى ٢٣١ رقم ٧٨٠ .

(١) سورة النساء من الآية ١٧٠ .

(٢) سورة النساء من الآية ١٧١ .

(٣) الكتاب ١٤٣/١ بتصرف .

(٤) البيت من السريع : لعمر بن أبى ربيعة . فى ديوانه – شرح العنانى – ص ٤٢٣ والكتاب ١٤٣/١ والشاهد فيه نصب أسهل بتقدير فعل دلّ عليه ما قبله أى ائتى أسهلَ الأمرَيْن عليك ، وهو تقدير سيبويه . وقدّره غيره : يكن أسهل . وهو باطل .

الكسائى وقول الفراء تعيّن الحكم بصحة القول المذكور وهو قول الخليل وسيبويه .
وقد جعل سيبويه من المنصوب باللازم إضماره قول ذى الرمة[1] :

دِيارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ تُساعِدُنا ... ولا يُرَى مثلَها عُرْبٌ ولا عَجَمٌ

قال سيبويه كأنه قال : اذكر ديارَ ميّة ، ولكنه لا يذكر « اذكر » لكثرة ذلك فى كلامهم . وقال سيبويه[2] : « ومن العرب من يرفع الديار كأنه يقول تلك ديار فلانة » وقال أيضا « ومن العرب من يقول « كلاهما وتمْرا » كأنه قال كلاهما لى وزدْنى تَمْرا ، وكُلَّ شىءٍ ولا شتيمةَ حُرّ » كأنه قال : كل شىءٍ أَمَمٌ ولا شتيمةَ حُرّ ، وترك ذكر الفعل بعد لا » . هذا نصه . وإلى هذا أشرت بقولى « وقد يجعل المنصوب مبتدأ وخبرا » .

وقد تناول قولى « فإن كان الاقتصار فى مثل أو شبهه فى كثرة الاستعمال » نحو إيّاى وكذا بإضمار نَحِّ ونحو إيّاك وكذا بإضمار اتّق ، وهذا المسمَّى تحذيرا ، ولا يلزم إضمار الناصب فيه إلَّا مع إيّاك وأخواتها ، ومع مكرّر نحو الأسَدَ الأسَدَ ، ومع معطوف ومعطوف عليه نحو[3] : « ماز رأسك والسيف » ولا يحذف العاطف بعد إياك إلا والمحذور مجرور بمن نحو إياك من الشرِّ ، وتقديرها مع أنْ كافٍ نحو إياك أن تسىء ، على تقدير إياك من أن تسىء ، وحذفت « من » لأن مثل هذا فى أن مطرد فلو وقعت الإساءة موقع أن تسىء لم يجز حذف من إلا فى الضرورة كقول الشاعر[4] :

وإياكَ إياكَ المِراءَ فإنَّه ... إلى الشَّرِّ دَعّاءٌ وللشَّرِّ آمِرُ

أراد إيَّاك أنْ تُمارِى ، ثم أوقع موقع أن تمارى المراء فعامله معاملة ما هو واقع

---

(١) البيت من البسيط . لذى الرمة . فى ديوانه – طبع المكتبة الأهلية ببيروت – ص ١٢ : .. تساعفنا ... عجم ولا عرب وهو فى الكتاب ١٤١/١ : ... مساعفة ... عجم ولا عرب . وفى شرح الجمل ١٢٦/٢ : ... تساعفنا ... ولا عجم ونسبه سيبويه إلى ذى الرمة وكذلك ابن عقيل فى المساعد ٤٤٢/٢ : .... تساعفنا ... ولا عجم . والشاهد فيه نصب « ديار » بإضمار فعل ترك استعماله ، تقديره : اذكر .

(٢) الكتاب ١٤١/١ ، ١٤٢ بتقديم وتأخير .

(٣) مثل فى المستقصى ٣٣٩ رقم ١٢٤٥ والميدانى ٢٧٩/٢ رقم ٣٨٥٢ أى يا مازن ؛ فنحّى رأسَه ، فضرب الرجل عنق الأسير .

(٤) البيت من الطويل . للفضل بن عبد الرحمن القرشى . فى الكتاب ١٤١/١ والمقتضب ٢١٣/٣ والمساعد ٥٧٢/٢ وفى كلها : ... وللشرّ جالبُ وكذلك فى المغنى ٦٧٩/٢ رقم ٩١١ وفى نسخة ب : وبالشر آمر .

موقعه . ويجوز أن يكون نصب المراء بفعل مضمر غير الذى نصب إياك ، وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا إلا فى الشعر .

وليس العطف بعد إياك من عطف الجمل خلافا لابن طاهر وابن خروف ، ولا من عطف المفرد على تقدير : اتّق نفسَكَ أن تدْنوَ من الشر ، والشرَّ أن يدنو منك ، بل هو من عطف المفرد على تقدير : اتَّق تلاقى نفسِك والشرَّ ، فحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولا شك أنّ هذا أقلُّ تكلّفا فكان أولىَ . ويساوى التحذير فى كل ما ذكرته إلاغراء نحو : أخاك ، بإضمار الزم وشبهه .

فصل : ص : يُحذف كثيرا المفعول به غير المخبر عنه والمخبر به والمتعجب منه والمجاب به والمحصور والباقى محذوفا عامله ، وما حذف من مفعول به فمنوىّ لدليل أو غير منوىّ ، وذلك إمّا لتضمين الفعل معنى يقتضى اللزوم أو للمبالغة بترك التقييد ، وإمّا لبعض أسباب النيابة عن الفاعل » .

ش : الغرض الآن بيان ما يجوز حذفه وما لا يجوز (حذفه)[1] من المفاعيل ، فاستثنيت المخبر عنه قاصدا المفعول القائم مقام الفاعل ، والأول من مفعولَى ظنّ وأخواتها والثانى من مفاعيل أعلم وأخواتها ؛ فإن الكلام على ذلك قد تقدّم .

واستثنيت أيضا المفعول المتعجب منه كزيد من قولك : ما أحْسنَ زيدا : فإن بيان ما يحتاج إليه يأتى فى بابه إن شاء الله تعالى . وما سوى ذلك من المفاعيل يجوز حذفه إن لم يكن جوابا كقولك زيدا ، لمن قال مَن رأيتَ ، ولا محصورا كقولك ما رأيتُ إلا زيدا ، ولا محذوفا عامله كقولك خيرا لنا وشرّا لعدوّنا ، فهذه الأنواع الثلاثة من المفاعيل لا يجوز حذفها ، وما سواها يجوز حذفه ، والمحذوف على / ضربين : أحدهما ما حذف لفظا ويراد معنى كالعائد إلى الموصول فى قوله تعالى[2] : ﴿ فَعّالٌ لما يُريدُ ﴾ . والثانى ما يحذف لفظا ومعنى ، والباعث على ذلك إما تضمين الفعل معنى يقتضى اللزوم ، وإمّا قصد المبالغة ، وإما بعض أسباب النيابة عن الفاعل .

٩٢ ب

(١) زيادة فى ب .
(٢) سورة هود من الآية ١٠٧ .

فالأول كتضمين جرح معنى غاب . ومنه قول الشاعر[1] :

فإنْ تَعْتذِرْ بالمَحْل من ذِى ضُروعها   إلى الضَّيْفِ يَجْرِحْ من عراقيبها نَصْلِى

وكتضمين أصلح معنى لطف فى قولك أصلح اللهُ فى نفسك وأهلك ، ولو لم يُضَمَّن معنى لَطف لقبل أصلح الله نفسك وأهلك . ومنه – والله أعلم – قوله تعالى[2] : ﴿ وأَصْلِحْ لِى فى ذُرِيَّتِى ﴾ والثانى كقولك فلان يُعطى ويَمنع ويصل ويَقطعَ . فإن حذف المفعول فى هذا وأمثاله مبالغة تُشعر بكمال الاقتدار وتحكيم الاختيار . ومنه – والله أعلم – قوله تعالى[3] : ﴿ لَهُ مُلْكُ السموات والأرْضِ يُحيى ويُميتُ ﴾ والثالث مرتّب على الأسباب الداعية إلى حذف الفاعل وإقامة غيره مقامه فمنَ ذلك الإيجاز كقوله تعالى[4] : ﴿ واسْمَعُوا وأطيعُوا ﴾ ومن ذلك مشاكلة المجاور كقوله تعالى[5] . ﴿ وأنَّ إلى رَبِّكَ المُنْتَهى * وأنه هُو أضحَكَ وأَبْكَى * وأنه هُوَ أمَاتَ وأَحْيَا ﴾ . ومن ذلك إصلاح النظم كقول الشاعر[6] :

وخالدٌ يَحْمَدُ ساداتُنا   بالحق لا يُحْمَدُ بالباطِلِ

أراد وخالدٌ تَحْمدُه ساداتُنا فحذف الهاء ليستقيم الوزن . ومن ذلك حذف المفعول لكونه معلوما وهو كثير كقوله تعالى[7] : ﴿ فإن لَمْ تَفْعلوا ولَنْ تَفْعلوا ﴾ وكقوله

---

(١) البيت من الطويل . لذى الرمة ، ولم أجده فى الديوان الذى بيدى . وهو فى ابن يعيش ٣٩/٢ ، ٤٠ ونسبه ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٣٢/٧ وعجزه فى البحر ١٨٤/٦ والمغنى ٥٢١/٢ رقم ٧٦٩ وفيها : فى عراقيبها .

(٢) سورة الأحقاف آية ١٥ .

(٣) سورة التوبة من الآية ١١٦ .

(٤) سورة التغابن آية ١٦ .

(٥) سورة النجم . الآيات ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ .

(٦) البيت من السريع . فى شواهد المغنى للبغدادى ٤٨/٦ وقال إنه فى ديوان الأسود بن يعفر . وفى المغنى ٦١١/٢ رقم ٨٤٥ وفى البحر المحيط ٣٥٤/١ ، ٢١٩/٨ .

(٧) سورة البقرة من الآية ٢٤ .

تعالى[1] : ﴿ وإنْ تَفْعلوا فإنّه فُسوقٌ بكم ﴾ وكقوله تعالى[2] ﴿ مَن اتَّقَى وأَصْلَحَ فلا خوفٌ عليْهم ولاهم يَحْزَنونَ ﴾ وكقوله تعالى[3] ﴿ إنَّهُ مَن يَتَّقِ ويَصْبْرْ فإنَّ اللهَ لا يُضيع أجْرَ المُحسِنين ﴾ وكقوله تعالى[4] : ﴿ فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى ولكن كَذَّبَ وتَولَّى ﴾ . ومن ذلك حذفه لكونه مجهولا كقولك ولدتْ فلانة إذا عرفتَ ولادتها وجهلت ما ولدته . ومن ذلك الحذف لكون التعيين غير مقصود كقوله تعالى[5] : ﴿ ومَنْ يَظْلِمْ منكم نُذِقْه عذابا كبيرا ﴾ . وكقول النبى ﷺ[6] : « إذا ذَبحتُم فأَحْسنوا الذِبْحة وإذا قتَلْتُم فأحسنوا القِتْلة » . ومن ذلك حذفه تعظيما للفاعل كقوله تعالى[7] : ﴿ كتَبَ اللهُ لأَغْلبَنَّ أنا ورُسُلى ﴾ . وعكس ذلك قولهم شُتِم فلان إذا كان المشتوم عظيما والشاتم حقيرا . وقد يُحذف المفعول خوفا منه كقولك أبغضتُ واللهِ ولا تذكر المُبْغَض خوفا منه .

فصل[8] : ص : تدخل فى هذا الباب على الثلاثى غير المتعدى إلى اثنين همزة النقل فيُزاد مفعولا إن كان متعديا ، ويصير متعديا إن كان لازما ، ويُعاقب الهمزة كثيرا ويُغنى عنها قليلا تضعيفُ العين ما لم تكن همزة . وقلّ ذلك فى غيرها من حروف الحلق » .

ش : احترزت بقولى « فى هذا الباب » من باب علم ؛ لأن همزة النقل فيه أوصلت علم ورأى إلى مفعول ثالث ، وقد مضى الكلام على ذلك مستوفى . والغرض الآن

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٨٢ .
(٢) سورة الأعراف من الآية ٣٥ .
(٣) سورة يوسف من الآية ٩٠ .
(٤) سورة القيامة . الآيتان ٣١ ، ٣٢ .
(٥) سورة الفرقان من الآية ١٩ .
(٦) الحديث فى رياض الصالحين ٢٨٣ رقم ٦٣٨ عن أبى يعلى عن النبى ﷺ : « إنّ اللهَ كتَبَ الإحسانَ على كل شىء ، فإذا قتَلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذَبحتم فأحسنوا الذِبْحةَ ، وليُحدَّ أحدُكُم شَفْرَته وليُرِحْ ذبيحته » رو اه مسلم . وهو فى صحيحه ٣٥/ ٦٢٢ بتقديم وتأخير والجامع الصغير ٤٦٩/١ ، ٣٧٤ .
(٧) سورة المجادلة آية ٢١ .
(٨) ليست فى ب .

تبيين دخول الهمزة على أفعال غير ذلك الباب . وبيّنت باستثناء المتعدى إلى اثنين أن كسوت ونحوه من الثلاثى المتعدى إلى اثنين لا تدخل عليه همزة النقل ولا يَضعّف عينه على الفصل المشار إليه . وقد تقدم الكلام بأن امتناع هذا فى غير باب علم مُجمَع عليه . ومثال ما ازداد مفعولا بعد تعدّيه إلى واحد أكفلتُ زيدا عمرا وكفّلته إيّاه ، وأغشيتُ الشيءَ الشيءَ وغشّيته إياه . ومثال الصائر متعديا بعد أن كان لازما أنزلت الشيءَ ونزلته ، وأبنته وبيّنته وهذا من التعاقب الكثير بين الهمزة وتضعيف العين .

ومن التضعيف المغنى عن الهمزة قرّبتُ الشيءَ وهَيَّأته وحَكّمت فلانا وطهّرت الشيءَ ونظّفته وسلّمته[1] وأخّرته وحصّلته . وهذا النوع المستغنى فيه عن أفْعَل بفعّل مَع كثرة مثله قليل بالنسبة إلى النوع المستغنى فيه عن فعّل بأفعل ، ولذلك وجد فى أفعل ما يتعدّى إلى ثلاثة دون حَمْل على غيره ، ولم يوجد ذلك فى فعّلَ إلّا نبّأ وحَدَّث وهما محمولان على أعلم بتضمين معناها .

ومما يبين لك أن أفعل أمكن من فعّل فيما اشتركا فيه استغناؤهم بأفعل لزوما فيما عينه همزة كأمأيت وأثأيت ، وغلبت فيما عينه حرفَ حَلْق غير همزة كأذهبته وأوهبته وأرهقته وأزهقته وأصحرته[2] وألحمته وأسعده وأسعفه وأوغره وأوغله وأدخله وأسخنه . وقد يتعاقب فى هذا النوع أفعل وفعّل نحو أوهنه ووهّنه ، وأمهله ومهّله ، وأنعمه ونّعمه وأبعدَه وبَعّده ، وأضعفه وضعّفه / . ١٩٣

باب تنازع العاملين فصاعدا معمولا واحدا

ص : إذا تعلّق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد ، أو مختلفان بما تأخر غير سببيّ مرفوع عمل فيه أحدهما لا كلاهما خلافًا للفراء فى نحو قامَ وقعدَ زيدٌ . والأحقُّ بالعمل الأقْربُ لا الأسبقُ خلافا للكوفيين .

ش : العامل من الفعل وشبهه يتناول المتنازعين بعطف وغير عطف ، فعلين

---

(١) بعد سلمته جاء فى ب : وقدمته .

(٢) فى ب : وأحجرته .

كانا نحو[1] ﴿ آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْه قِطْرا ﴾ أو فعلا واسما نحو[2] ﴿ ها ؤُمُ اقْرءُوا كِتابيه ﴾ أو اسمين نحو أنا مكرم ومفضِّل زيدا . والعاملان فى هذه الأمثلة متفقان فى العمل .ومثال اختلافهما فعلين أكرمتُ ويُكرمنى زيدٌ . ومثال اختلافهما اسمين أنا مُكرم ومحسنٌ إلى زيد . ومثال اختلافهما فعلا واسما أنت مكرم فيشكرك زيد . وهذا كله على إعمال الثانى .

ولو أعملت الأول لقلت أكرمتُ ويكرمنى زيدا ، وهل أنت مكرم فيشكرك زيدا بإضمار فاعلى مكرِم ويشكُر . ولو أعملت الأول فى مسألةَ أنا مكرم لقلت أنا مكرِم ومحسن إليه زيدا . ومن إعمال الأول والعاملان اسمان قول الشاعر[3] :

وإنّى وإنْ صَدَّتْ لمثْنٍ وصادِقٌ   عليها بما كانتْ إلينا أزلّتِ

فلو كان ثانى العاملين مؤكدا لكان فى حكم الساقط كقول الشاعر[4] :

أتاك أتاك اللاحقون احْبِسِ احْبِسِ

فأتاك الثانى توكيد للأول ؛ فلذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئا واحدا فى اللفظ والمعنى ، ولك أن تنسبه للأول وتُلغِى الثانى لفظا ومعنى لتنزّله منزلة حرف زيد للتوكيد ، فلا اعتداد به على التقديرين . ولولا عدم الاعتداد به لقيل أتاك أتوك اللاحقون ، أو أتوك أتاك اللاحقون وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى « متفقان لغير توكيد » . وفى قولى « بما تأخر » تنبيه على أن مطلوب المتنازعين لايكون إلا متأخرا ؛ لأنك إذا قلت زيد أكرمته ويكرمنى، وزيد هل أنت مكرمه فيشكرك ، وزيد أنا مكرمه ومُحسِن إليه أخذ كل واحد من العاملين مطلوبه و لم يتنازعا .

ونبهت بقولى « غير سببى مَرفوع » على أن نحو زيد منطلق مسرع أخوه لا يجوز

---

(١) سورة الكهف من الآية ٩٦ .

(٢) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٣) البيت من الطويل . لكثير . فى شرح شواهد المغنى للبغدادى ٢٠٩/٦ وأمالى المرتضى ١٤١/٤ فقد ذكر القصيدة للشنقيطى فى الهامش بالمناسبة ، والمثل السائر ومعه أدب الكاتب ٢١٠ والبيت فى أدب الكاتب . وديوانه – إحسان عباس – ١٠٠ .

(٤) البيت من الطويل . فى التصريح ٣١٨/١ والعينى ٩/٣ والدرر ١٤٥/٢ وصدره فى المساعد ٤٥٠/١ فأين إلى أَيْنَ النجاةُ ببَغْلَتِى .

فيه تنازع ، لأنك لو قصدت فيه التنازع أسندت أحد العاملين إلى السببى وهو الأخ وأسندت الآخر إلى ضميره فيلزم عدَم ارتباطه بالمبتدأ ، لأنه لم يرفع ضميره ولاما التبس بضميره ، ولا سبيل إلى إجازة ذلك . فإن سمع مثله حُمل على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه ، وفى كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الأول . ومنه قول كثير[1] :

قَضَى كلُّ ذى دَيْنٍ فوَفَّى غَريمَه وعَزَّةُ مَمْطولٌ مُعَنًّى غريمُها

أراد : وعزة غريمها ممطول معنى .

وفى تقييد السببى بمرفوع تنبيه على أن السببى غير المرفوع لا يمتنع من التنازع كقولك زيد أكرمَ وأفضلَ أخاه . وجعل الفراء الرفع فى نحو قام وقعد زيد بالفعلين معا . والذى ذهب إليه غير مستبعد فإنه نظير قولك زيد وعمرو منطلقان ، على مذهب سيبويه ؛ فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر ، فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه ؛ لأنهما يقتضيانه معا . ويمكن أن يكون على مذهبه قول الشاعر[2] :

إنَّ الرِغاث إذا تكون وديعةً يُمْسِى ويُصْبح دَرُّها ممحوقا

فلو كان العطف بأو ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين لم يجز أن يشترك العاملان فى العمل كقول الشاعر[3] :

وهل يَرجعُ التسليمَ أو يكشِفُ العَمَى ثلاثُ الأثافِى والرسومُ البَلاقعُ

وليس هذا من التنازع . ولو كان منه لكان أحد الفعلين بتاء ؛ لأن فاعله على ذلك التقديرَ ضمير مؤنث ، وإنما عمل على أنه أراد وهل يرجع التسليم ما أشاهد ،

---

(١) البيت من الطويل . لكثير عزة . فى التصريح ٣١٨/١ والعينى ٣/٣ والدرر ١٤٦/٢ وفيه كلام يطول حول البيت وحول تخريجه . وخرّج أيضا على أن « ممطول » خبر ومعنى صفة له أو حال من ضميره . وانظر الأشمونى ٧٤/٢ والشذور ص ٤٢١ رقم ٢٢٥ .

(٢) البيت من الكامل . رغَث الجدىُ أمه : رضعها فهى رغوث والجمع رغاث . والدرّ : اللبن . و لم أقف عليه .

(٣) البيت من الطويل . لذى الرمة . ديوانه ص ٥٠ والمساعد ٣٩٢/١ والأثافى : الحجارة تنصب عليها القدر والرسم ما عفا من الديار وبقى أثره .

واستغنى بالإشارة كما قالوا إذا كان غدا فائتنى ؛ أى إذا كان ما نحن عليه فأتنى ؛ ثم أبدل ثلاث الأثافى من الضمير المنوىّ .

ومذهب البصريين[1] ترجيح إعمال الثانى على الأول . ومذهب الكوفيين العكس ، وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح ؛ لأن إعمال الثانى أكثر فى الكلام من إعمال الأول ، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل . ومما يبين لك أن إعمال الأول قليل قول سيبويه : ولو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربونى قومك وإنما كلامهم ضربت وضربنى قومك[2] . وهذا حكاية عن العرب بالحصر / بإنما وظاهره أنهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره . ٩٣ ب

لكنه قال فى الباب بعد هذه العبارة بأسطار : وقد يجوز ضربت وضربنى زيدا لأن بعضهم قد يقول متى رأيت أو قلت زيداً منطلقا ، والوجه متى رأيت أو قلت زيد منطلق[3] ؛ فدل نقل سيبويه مجردا عن الرأى على أن إعمال الثانى هو الكثير فى كلام العرب ، وأن إعمال الأول قليل ، ومع قلته لا يكاد يوجد فى غير الشعر بخلاف إعمال الثانى فإنه كثير الاستعمال فى النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن المجيد فى مواضع كثيرة منها قوله تعالى[4] : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُم فى الكلالة ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ آتُونِى أُفْرِغْ عليه قطْرا ﴾ وقوله تعالى[6] : ﴿ و [أمّا] الذين كفروا وكذّبوا بآياتنا ﴾ وقوله تعالى[7] : ﴿ تعالَوا يَسْتغفِرْ لكم رَسُولُ اللهِ ﴾ وقوله تعالى[8] : ﴿ هاؤُمُ اقرءوا كتابِيَهْ ﴾ وقوله تعالى[9] : ﴿ وأنهم ظَنّوا كما ظَنَنْتُم أنْ لن يَبْعثَ اللهُ أَحَدا ﴾ وهذا كله من إعمال الثانى .

---

(١) انظر الإنصاف . المسألة ١٣ ج ٨٣/١ فما بعدها إلى ص ٩٦ .

(٢) الكتاب ٣٧٨/١ بنصه .

(٣) انظر الكتاب ٣٩/١ ، ٤٠ بتصرف بيّن .

(٤) سورة النساء من الآية ١٧٦ .

(٥) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٦) سورة الروم آية ١٦ ولفظ أمّا سقط من الأصل .

(٧) سورة المنافقون آية ٥ .

(٨) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٩) سورة الجن آية ٧ .

ولو كان فى غير القرآن(١) لقيل : قل الله يفتيكم فيها فى الكلالة ، وآتونى أفرغه عليه قطرا ، والذين كفروا وكذبوا بها بآياتنا ، وتعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله ، وهاؤم اقرءوهُ كتابيه ، وأنهم ظنوا كما ظننتموه أن لن يبعث الله أحدا ؛ لأن المعمول مقدر الاتصال بعامله فيلزم من ذلك تقدير تقدمه على العامل الثانى ، ولو كان فى اللفظ كذلك لا تصل به ضمير المفعول على الأجود نحو آتونى قطرا أفرغه عليه . وإذا نوى ذلك كان إبراز الضمير (أولى)(٢) لأن الحاجة أدعى .

وفى الحديث(٣) : « لعَنَ أو غَضب على سِبْط من بنى إسرائيلَ فَمَسَخَهمُ » . وهذا من أفصح الكلام وقد أعمل فيه الثانى ، ولو أعمل الأولى لقيل : إن الله لعن أو غضب عليهم سبطا . ومما يدل على ترجيح إعمال الأقرب إذا كان ثانيا التزام إعماله إذا كان ثالثا أو فوق ذلك بالاستقراء ، ولا يوجد إعمال غيره ، ومن أجازه فمستنده الرأى . ومنه : اللهمّ صلّ على محمد وعلى آل محمد ، وارحم محمدا وآل محمد ، وباركْ على محمد وعلى آل محمد كما صلّيت وَرحِمت وباركْتَ على إبراهيم . ولو أعمل الأول لقيل كما صلّيت ورحمتهم وباركت عليهم على آل إبراهيم . ومثله قول الشاعر(٤) :

جِئ ثم حالِف وثِق بالقوم إنَّهم   لِمَنْ أجاروا ذوُو عزٍّ بلا هُونِ

وفى لزوم إعمال الأقرب إذا كان ثالثا دلالة بيّنة على رجحان إعماله إذا كان ثانيا .

ومما يدل على رجحان إعمال الثانى أنه مخلّص من ثلاثة أشياء منفّرة يستلزمها إعمال الأول أحدها كثرة الضمير كما رأيت فى مسألة « صليت ورحمتهم وباركت عليهم » . الثانى توالى حروف الجر نحو نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير . الثالث الفصل بين الفعل(٥) العامل والمعمول ، والعطف على العامل قبل ذكر معموله .

---

(١) لعل العبارة : ولو عُبّر عنها فى غير القرآن . والمعنى واضح .

(٢) « أولى » زيادة فى ب .

(٣) الحديث فى صحيح مسلم ٦١٩/٣٥ طبع الشعب . والجامع الصغير ١٢٩٥/٢ « يا أعرابى إن الله غضب على سبطين من بنى إسرائيل ... » .

(٤) البيت من البسيط . فى الأشمونى ٧٥/٢ وفيه : وقف بالقوم .

(٥) كلمة « الفعل » ليست فى ب .

ومما يدل على رجحان الثانى أنه موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه ، وإن لزم من ذلك تفضيل زائد على غير زائد نحو خشّنت بصدره وصدر زيد ، ففضلّوا جرّ المعطوف حملا على عمل الباء لقربها وإن كانت زائدة على نصبه حملا على خشّنت لبعده وإن لم يكن زائدا . ومما يدل على رجحان إعمال الثانى أن فيه تخلصا من الإخلال بحقّ ذى حقّ ، وذلك أن لكل واحد من العاملين قسطا من عناية المتكلم ، فإذا قدّم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما ؛ لأن التقديم اعتناء ، والإعمال اعتناء ، وإذا أعمل المتقدّم لم يبق للمؤخّر قسط من العناية ، فكان المخلّص من ذلك راجحا .

ورجح بعض الناس إعمال السابق بثلاثة أشياء أحدها أن ترجيحه موافق لما أجمعت[1] العرب عليه من مراعاة السابق فى قولهم : ثلاث من البطّ ذكور ، وثلاثة ذكور من البط ، فآثروا مقتضى البط لسبقه فأسقطوا التاء ، وآثروا مقتضى الذكور لسبقه فأثبتوا التاء . الثانى أن إعمال السابق مخلّص من تقديم ضمير على مفسّر مؤخر لفظا ورتبة فى نحو ضربونى وضربت قومك . الثالث أن إعمال السابق موافق لما أجمع عليه فى اجتماع القسم والشرط ؛ فإن جواب السابق منهما مُغْنٍ عن جواب الثانى ، فلْيكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثانى .

والجواب عن الأول أن يُقال لمْ يُعتبر فى ترجيح ثانى المتنازعين كونه ثانيا ، بل كونه قريبا من محل التأثير . ومسألة العدد المذكورة معتبر فيها أيضا القرب ، واتفق مع القُرب سبقٌ فالأثر له ، ولا يلزم منه مراعاة سابق بعيد . وعن الثانى أن تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مجمع على جوازه فى باب نعم / كقول الشاعر[2] : ١٩٤

نِعمْ امرأ هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ إلّا وكان لمُرتَاعٍ بها وَزَرا

وفى باب رُبَّ كقول الشاعر[3] :

واهٍ رأبتُ وشيكا صَدْعَ أعْظُمِه ورُبَّه عاطِبا أنْقذتُ مِن عَطَبهْ

---

(١) فى ب : اجتمعت .

(٢) البيت من البسيط . لزهير بن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان . فى التصريح ٢/٩٥ والشذور ١٥١ رقم ٧٠ .

(٣) البيت من البسيط . فى العينى ٣/٢٥٧ وشرح شواهد ابن عقيل ١٤٣ :... عاطبا .. وكذلك فى المساعد ١/١١٣ .

وفى باب البدل كقول بعض العرب : اللهم صَلّ عليه الرءوف الرحيم ، وفى باب الابتداء ونواسخه نحو[1] : ﴿ قل هو اللهُ أَحَدٌ ﴾ و[2] : ﴿ إنَّه مَن يَأْتِ رَبَّه مجْرِما فإنّ له جهنَّم ﴾ فلجوازه فى باب مسائل التنازع أسوةٌ بتلك المواضع قياسا لو لم يثبت به سماع . فكيف وقد سمع فى الكلام الفصيح كقول الشاعر[3] :

جَفونى و لم أَجْفُ الأَخِلّاءَ إنَّنى ... لِغَيْرِ جَميلٍ مِن خليلَى مُهْمِلُ

وكقوله[4] :

هَوِيننى وهِوِيتُ الخُرَّدَ العُرُبا ... أزمانَ كنتُ مَنوطا فى هَوًى وصِبا

ومثله[5] :

خالَفانى و لم أخالِفْ خَلِيلَـ ... ـىَ فلا خيرَ فى خـلافِ الخَلِيلِ

والجواب عن الثالث أن يقال كان مقتضى الدليل أن يستغنى بجواب المتأخر منهما لقربـه من محل الجواب إلا أن المتأخر منهما إذا كان هو القسم كان مؤكّدا للشرط غير مقصود لنفسه بدلالة عدم نقصان الفائدة بتقدير حذفه . وإذا كان مؤكدا غير مقصود لنفسه فلا اعتداد به ، ولا صلاحية فيه لجعله ذا جواب منطوق به ، بخلاف المؤكَّد فإنه مقصود لنفسه ، ولذلك لا تتمّ الفائدة بتقدير حذفه ، فأغنى عما هو من تمام معناه ، فلما وجب هذا الاعتبار أغنى جعل الجواب للأول فيما إذا تأخر القسَم وأجرى هذا المجرى ما أخّر فيه الشرط ليُسلك فى اجتماعهما سبيل واحدة ، لكن الشرط لعدم صلاحيته للسقوط أبدا فُضِّل على القَسَم لأمرين : أحدهما أنهما إذا اجتمعا بعد مبتدأ استغنى بجوابه ؛ تقدّم على القسَم أو تقدّمَ القسَم عليه . والثانى أن الشرط قد يغنى جوابه بعد قسَم لا مبتدأ قبله كقول الشاعر[6] :

---

(١) سورة الإخلاص آية ١ .

(٢) سورة طه من الآية ٧٤ .

(٣) البيت من الطويل . فى الأشمونى ٧٦/٢ والدرر ١٤٣/٢ والتصريح ٣٢١/١ والمساعد ١١٤/١ ، ٤٥٨ .

(٤) البيت من البسيط . فى الدرر ١٤٣/٢ وشطره الأول فى الهمع ١٠٩/٢ .

(٥) البيت من الخفيف . فى الدرر ١٤٣/٢ والهمع ١٠٩/٢ والمساعد ٤٥٨/١ .

(٦) البيت من الطويل . لامرأة عقيلية . فى التصريح ٢٥٤/٢ والأشمونى ٢٠/٤ وشواهد المغنى للسيوطى ٢٠٨ وبعده :

وأركبُ حِمارا بيْن سرْج وفرْوة ... وأُعرِ من الخاتام صُغْرى شِماليا

لِئِنْ كان ما حُدِّثته اليومَ صادِقا أصُمْ فى نهارِ القَيْظ للشمسِ باديا

ولا يستغنى بجواب قسم متأخر أصلا . فقد عُلم بهذا الفرقُ بين اجتماع الشرط والقسم وبين تنازع العاملين وصح ما اخترناه والحمد لله تعالى .

ص : وتعمل الملغى فى ضمير المتنازع غالبا ، فإن أدّت مطابقته إلى تخالف خبر ومخبر عنه فالإظهار . ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولا للأول خلافا لأكثرهم . بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدما ولا يحتاج غالبا إلى تأخره إلا فى باب ظن .

ش : تناول قولى « ويعمل الملغى فى ضمير المتنازع » أن يكون أوّلا وأن يكون ثانيا وأن يكون المضمر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا . فمثال ذلك فى إلغاء الأول والمضمر مرفوع قول الشاعر[1] :

جَفونى ولم أجفُ الأخلاءَ إننى لغيرِ جميل من خليلى مهمِـلُ

ومثال ذلك والمضمر منصوب قول الشاعر[2] :

إذا كنتَ تُرضِيه ويُرضيكَ صاحِبٌ جهارا فكنْ فى الغَيْبِ أحفظ لِلعَهْدِ

وألْغ أحاديثَ الوُشاة فقلّما يُحاوِلُ واشٍ غير تغييرَ ذى وُدِّ

ومثال ذلك والمضمر مَجرور قول الشاعر[3] :

وثقتُ بها وأخلفتْ أمُّ جُنْدُب فزاد غرامَ القلبِ إخلافُها الوَعْدا

ومثال ذلك فى إلغاء الثانى والضمير مرفوع قول الشاعر[4] :

---

(١) البيت من الطويل . وقد سبق تخريجه . انظر ص ١٧٠ .

(٢) البيتان من الطويل : فى التصريح ٣٢٢/١ ... للود مكان للعهد وكذلك الأول فى الشذور ص ٤٢٣ رقم ٢٢٦ وصدره فى الأشمونى ٧٧/٢ واعتبره ضرورة . وشواهد المغنى للسيوطى ١٥٣ وفيه : ... أحفظ للود وقافية الثانى : ذى عهد . وفى المساعد ٤٥٦/١ ... أحفظ للعهد . وفى الدرر ١٤٤/٢ وفيه قافية الأول : للود وقافية الثانى ... هجرانَ ذى عهد .

(٣) البيت من الطويل . ولم أعثر عليه .

(٤) البيت من الوافر . للمرّار الأسدى وقبله :

فردَّ على الفؤادِ هوًى عَمِيدا وسُوئلَ لو يُبين لنا السؤالا =

وقد نَغْنَى بها ونَرى عُصُورا بها يقْتَدْننا الخُرُدَ الخِـدَالا

ومثال ذلك والضمير منصوب قول الشاعر(١) :

أساءَ ولم أجْـزه عامـر فعاد بحلمِى لـه مُحْسِنـا

ومثال ذلك والضمير مجرور قول الشاعر(٢) :

إذا هى لم تسْتَكْ بعُود أراكةٍ تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عُودُ إسْحِلِ

ومن المحتمل لإعمال الأول والثانى قول الشاعر(٣) :

على مثل أُهْبان تشقُّ جُيوبَها وتُعْلِنُ بالنَّوحِ النساءُ الفواقُد

وأكثر النحويين لا يجيزون ضربته وضربنى زيد ، ومررت به ولقينـى عمرو ، لاشتماله على تقديم ضمير هو فضلة على مفسر متأخر لفظا ورتبة . وإنما يغتفر ذلك فى ضمير مرفوع لكونه عمدة غير صالح للاستغناء عنه . هذا تعليل المبرد ومَن وافقه من البصريين . وأما الكوفيون فلا فرق عندهم بين الفضلة والعمدة فى المنع ، فلا يجيزون ضربونى وضربت قومك ، ولا ضربته وضربنى زيد .

والصحيح جوازهما لثبوت السماع بذلك فى الأبيات المتقدمة الذكر ، إلا أن تقديم المرفوع أسوغ لكونه غير صالح للحذف ، وقلّ تقديم غيره . وقد تقدّم فى كتابى هذا بيان ما يدل على صحة ما ذهبتُ إليه فى هذه المسألة فلا حاجة إلى إعادته

٩٤ ب /وبعض من لا يجيز تقديم الضمير يلتزم تأخيره وإظهاره إن لم يستغن عنه نحو ظننـى وظننت زيدا فاضلا وظننى وظننت زيدا فاضلا إياه(٤) . ومثال ما يُؤدى فيه مطابقة الضمير مفسره إلى تخالف خبر ومخبر عنه قولك : ظنانى وظننت الزيدين

= وفى المقتضب ٧٦/٤ ، ٧٧ورد البيتان . والكتاب ٤٠/١ منسوبين إليه وزاد الأعلم : وقيل لابن أبى ربيعة . والإفصاح ٣١٤ والإنصاف ٩٣/١ – نصب الخرّد بنرى كأنه قال : ونرى الخرد الخدال بها يقتدننا .

(١) البيت من المتقارب . ولم أقف عليه .

(٢) البيت من الطويل . لعمر بن أبى ربيعة . شرح ديوانه ٤٦١ يذكر سُعْدى والكتاب ٤٠/١ والأشمونى ٧٧/٢ .

(٣) البيت من الطويل ولم أقف عليه .

(٤) انظر المساعد ٤٥٥/٢١ والعبارة فى المخطوطتين : « نحو ظننى زيدا فاضلا إياه أو ظننى زيدا إياه » وليست سليمة .

منطلقين[١] ، تريد ظنانى منطلقا ، وظننت الزيدين منطلقين . فإذا قلت كذا بإظهار ثانى مفعولى ظنانى خلصت من أمرين ممتنعين ؛ وذلك أنك إذا أضمرت فإما أن تُراعى جانب المفسَّر فتثنى فتكون قد أخبرت بمثنى عن مفرد . وإما إن تراعى جانب المخبر عنه وهو ياء ظنانى فتفرد فتكون قد أعدت ضميرا واحدا إلى مثنى ، وكلاهما ممتنع فتعين الإظهار لتخلصه من ممتنع .

ووافق الكوفيون على جواز الإضمار ، وأجازوا أيضا الإضمار مراعًى به جانب المخبر عنه كقولك : ظننت وظنانى الزيدين قائمين إياه ؛ لأن المثنى والجمع يتضمنان الواحد فعود الضمير إلى ما تضمنه جائز . وأجازوا أيضا الحذف كقولك ظننت وظنانى الزيدين قائمين ؛ تريد ظننت وظنانى قائما الزيدين قائمين . فحذفت ثانى مفعولى ظنانى لدلالة ثانى مفعولى ظننت عليه ، كما جاز مثل ذلك فى باب الابتداء . وأشرت بقولى « ويجوز حذف الضمير غير المرفوع » إلى جواز حذف الهاء ونحوها من نحو قولك ضربنى وضربته زيد ، ومرّ بى ومررت به زيد فيقال ضربنى وضربت زيد ، ومرّ بى ومررت زيد كما قال الشاعر[٢] :

يَرنو إلىّ وأرْنو مَن أصادِقُه   فى النائباتِ فأرضيه ويُرْضينى

وأشرت بقولى « ما لم يمنع ما نع » إلى مثل مال عنى وملت إليه زيد ؛ فإن حذف الضمير منه غير جائز لإيهامه أن يكون المراد مال عنّى ومِلت عنه زيد . ومثل ذلك قول الشاعر[٣] :

مال عنّى تيهًا ومِلْتُ إليـــه   مُسْتِعينا عمرو فكان مُعِينـــا

وحذف الضمير غير المرفوع إن تقدم أحسن من بقائه ، ما لم يكن عامله من باب ظن فيظهر مؤخرا ، وكذا إن لم يكن من باب ظن وكان الحذف موقعا فى لبس . ومثال ذلك والفعل من باب ظن حسبنى وحسبت عمرا كريما إياه .

---

(١) زاد بعدها فى ب كلمة « منطلقا » .

(٢) البيت من البسيط . فى المساعد ١/٤٥٦ .

(٣) البيت من الخفيف . ولم أقف عليه .

ومثاله والفعل من غير باب ظن استعنت واستعان عليّ به زيد[1] . وإلى هذين وأمثالهما أشرت بقولى « ولا يحتاج غالبا إلى تأخيره إلا فى باب ظن » .

ص : و إنْ أُلغى الأول رافعا صح دون اشتراط تأخر الضمير خلافا للفراء ، ولا حذفه خلافا للكسائى . ونحوما قام وقعد إلَّا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم .

ش : إلغاء العامل الأول وهو مُقتضٍ للرفع كقولك ضربونى وضربت قومك ، فهذا الاستعمال جائز فى مذهب البصريين ممتنع فى مذهب الكوفيين ، وتصحيحه عند الفراء بتأخير الضمير منفصلا كقولك ضربنى وضربت قومك هم ، وتصحيحه عند الكسائى بالحذف كقولك ضربنى وضربت قومك ، وربما استدل بقول الشاعر[2] :

تعفّقَ بالأرْطَى لها وأرادَها رِجالٌ فبذَّتْ نَبْلَهم وكَلِيبُ

ولا دلالة فيه لإمكان جعله من باب إفراد ضمير الجماعة مؤولة بمفرد اللفظ مجموع المعنى قال سيبويه[3] فإن قلت ضربنى وضربت قومك فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول هو أجمل الفتيان وأحسنه ، وأكرم بنيه وأنبلُه . ثم قال : كأنك قلت ضربنى مَن ثَمّ وضربت قومك .

وما جاء من نحو ما قام وقعد إلا زيد ، فليس من باب التنازع ، وإنما هو من باب حذف المنفى العام بدلالة القرائن اللفظية عليه كقوله تعالى[4] : ﴿ وإنْ من أهل

---

(١) فى المساعد ٤٥٧/١ استعنت به واستعان عليّ زيد . قال ابن عقيل « فلا يجوز حذف الهاء لئلا يلتبس » وعلّل تأخيره مع باب ظن بقوله « وذلك ليتخلص من تقديم ضمير هو فضلة أو كالفضلة على مفسره لفظا ورتبة . واختار المصنف أن الحذف حيث لا مانع أولى ، وأن التأخير إنما يحتاج إليه غالبا فى باب ظن كما سبق تمثيله » .

(٢) البيت من الطويل . لعلقمة بن عبدة . فى التصريح ٣٢١/١ له يمدح الحارث بن جبلة الغسانى ، والأشمونى ٧٦/٢ وشرح الجمل ٥١٤/٢ وفى ٦١٩/١ نسبه للنابغة . وهو فى ضياء السالك ١١٦/٢ والأرطى شجر له نور وثمر تأكله الإبل . والنبل : السهام . وكليب جمع كلب كعبيد ؛ يتحدث عن بقرة وحشية . أعمل أراد فى رجال وأعمل تعفق فى ضميره وحذفه مع أنه فاعل على رأى الكسائى وهشام والسهيلى فرارا من الإضمار قبل الذكر . وهو للبيد فى مختار الشعر الجاهلى ٤٢٠/١ تعفق تستر بالشجر وديوانه – الصقال – ٣٨ .

(٣) الكتاب ٤٠/١ بتصرف يسير .

(٤) سورة النساء من الآية ١٥٩ .

الكتاب إِلَّا لَيُؤمِنَنَّ به قبلَ موتِه ﴾ وكقوله تعالى[1] : ﴿ وما منَّا إلَّا لهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ و[2] : ﴿ وإنْ مِنكم إلَّا وارِدُهَا ﴾ وكقول الشاعر[3] :

نجَا سَالِمٌ والرُوحُ منه بشدقِه ولم يَنْجُ إلَّا جَفْن سَيْفٍ ومِئْزَرَا

فالظاهر أنه أراد ولم ينج بشيء ، فحذف لدلالة النفي والاستثناء بعده على منفيّ عامّ للمستثنى وغيره . ومن هذا القبيل (نحو)[4] ما قام وقعد إلا زيد ، على تأويل ما قام أحد ولا قعد إلا زيد ، فحذف أحد لفظا واكتفى بقَصْده ودلالة النفي والاستثناء عليه ، كما كان ذلك فى الأبيات المذكورة ، وفاعل قعد ضميرا لأحد المقدر ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولايؤنث وإن كان ما بعد إلا مثنى أو مجموعا أو مؤنثا . ولو كان من باب التنازع لزم مطابقة الضمير فى أحد الفعلين . ولو كان أيضا[5] من باب التنازع لزم فى نحو ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر ، ولزم أن يقال على إعمال الثانى ما قاموا وقعد إلا نحن . وعلى إعمال الأول ما قام وقعدوا إلا نحن . وكان يلزم من ذلك، إخلاء الفعل الملغَى من الإيجاب ؛ لأن الفعل المنفى إنما يصير موجبا بمقارنة إلا معموله[6] لفظا أو / معنى ، وعلى تقدير التنازع لم تقارن إلا معمول الملغَى لفظا ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفى ، والمقصود خلاف ذلك ، فلا يصح الحكم بما أفضى إليه .

١٩٥

ويتعين[7] الاعتراف بصحة الوجه الآخر لموافقته نظائر لا يشك فى صحتها ، ومن أظهر الشواهد على صحة الاستعمال المشار إليه قول الشاعر[8] :

ما جادَ رأيا ولا أجْدَى محاولةً إلا امرُؤٌ لم يضع دُنيا ولا دينا

---

(١) سورة الصافات . آية ١٦٤ .

(٢) سورة مريم من الآية ٧١ .

(٣) البيت من الطويل . لخليفة بن أنس ، أو لأبى خراش . فى بصائر ذوى التمييز ٩٧/٥ والبحر ٢٩/٨ وعجزه فى ٢١٧/٦ وفيها والنفس مكان والروح ، وكذلك فى المقرب ١٦٧/١ .

(٤) كلمة « نحو » فى ب .

(٥) العبارة فى ب : « وأيضا لو كان من ... » .

(٦) فى ب : لمعموله .

(٧) فى ب : وليتعين .

(٨) البيت من البسيط . فى المساعد ٤٦٠/١ والهمع ١١٠/٢ والدرر ١٤٤/٢ .

ومثله[1] :

ما صابَ قلْبِى وأصماه وتيَّمَهُ إلَّا كواكبُ من ذُهْلَ بن شيبانا

ص : ويُحكم فى تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب أو السبق ، وبإعمال الملغى فى ضمير وغير ذلك . ولا يمنع التنازع تعدّ إلى أكثر من واحد ، ولا كون المتنازعين فعلَى تعجّب خلافا لمن مَنع .

ش : قد تقدمت الإشارة إلى تنازع أكثر من عاملين فى ترجمة الباب ، وفى الشرْح لا فى المتن ، فنبه الآن عليه فى هذا المكان . وما ورد منه فإنما وردَ بإعمال الآخِر وإلغاءِ ما قبله كقول الشاعر[2] :

سُئِلْتَ فلم تَبْخَلْ ولم تُعْطِ نائِلا فسِيّانِ لاذَمٌّ عليكَ ولا حَمْدُ

وكقول الآخر[3] :

جىء ثم حالِفْ وثِقْ بالقوم إنَّهم لِمَنْ أجاروا ذوو عزٍّ بلا هُونِ

وكقول الآخر[4] :

أرْجُو وأخشَى وأدْعُو اللهَ مُبْتَغِيا عَفْوا وعـافيةً فى الرُّوح والجسد

فهذه الأبيات الثلاثة قد تنازع فى كل واحد منها ثلاثة عوامل أعمل آخرِها وألغى أوّلها وثانيها وعلى هذا استقر الاستعمال . ومن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده

---

(١) البيت من البسيط . فى شرح التصريح ١/ ٣١٩ وحاشية الصبان ٢/ ٨٠ والدرر ٢/ ١٤٤ والمساعد ١/ ٤٦٠ وفى كلها : أضناه مكان « أصماه » . وروى إلا كواعب .

وقد كرر ابن عقيل قول ابن مالك فى المساعد ١/ ٤٥٩ ، ٤٦٠ ثم قال : « وأسند قعد إلى ضمير أحد وإلا زيد بدل ، لكن يلزم على هذا حذف الفاعل ... بل زعم ابن عصفور فى شرح الإيضاح أن حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا عند الكوفيين . وهذا التركيب مسموع من العرب قال : ما صاب ... – إلى آخر البيت – وقال : ما جاد ... – إلى آخر البيت – وهو مقيس » .

(٢) البيت من الطويل . فى المقرب ١/ ٢٥٠ وفيه : طائلا مكان « نائلا » وفسيان لا فقر لديك ولاذم وفى هامشه عن نسخة د : لاذم عليك ولا حمد . وفى البحر كما هنا تماما ٣/ ٥٢٩ وهو للحطيئة . ديوان – صادر – ص ١٩٤ كما فى النص : ... ولا حمد – وورد فى ديوان الكميت – داود سلوم – ١/ ١٥٥ كما فى النص أيضا .

(٣) سبق تخريج البيت . انظر ص ١٦٨ .

(٤) البيت من البسيط . فى شذور الذهب ص ٤٢١ رقم ٢٢٤ .

الرأى ؛ إذ لا سماع فى ذلك . وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن بن خروف فى شرح كتاب سيبويه . واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه .

ومنع بعض النحويين التنازع فى متعديين إلى اثنين أو ثلاثة بناءِ على أن العرب لم تستعمله . وما زعَمه غير صحيح ؛ فإن سيبويه حكى عن العرب : متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا ، على إعمال رأيت ، ومتى رأيتَ أو قلت زيد منطلق على إعمال قلت ، أعنى بإعمالها حكاية الجملة هـهنا[1] .

ومنع أيضا بعض النحويين تنازع فعْلَى تعجّب ، والصحيح عندى جوازه لكن بشرط إعمال الثانى كقولك ما أحْسَن وأعْقل زيدا ، تنصب زيدا بأعقَل لا بأحْسنَ ، لأنك لو نصبته بأحسن لفصلت ما لا يجوز فصله . وكَذلك تقول أحْسنْ به وأعقلْ بزيد بإعمال الثانى ولا تعمل الأول فتقول أحسنْ وأعقل بزيد فلزمك فصل ما لا يجوز فصله ويجوز على أصل مذهب الفراء أن يقال أحسِنْ وأعقِلْ بزيد ، فتكون الباءَ متعلقة بأحسن وأعقلْ معا ، كما يكون عنده فاعل قام وقعد عنده مرفوعا بالفعلين معا ، ولا يمتنع عَلى مذهب البصريين أن يقال أحسنْ وأعقِلْ بزيد ، على أن يكون الأصل أحسنْ به وأعقِلْ بزيد ، ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر ، كما استتر فى الثانى من قوله تعالى[2] : ﴿ أَسْمِعْ بِهِم وأَبْصِرْ ﴾ فإن الثانى مستدَلٌّ به على الأول ، كما يستدل بالأول على الثانى ، إلّا أن الاستدلال بالأوّل على الثانى أكثر من العكس .

---

(١) فى ب : بها .

(٢) سورة مريم من الآية ٣٨ .

باب الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما جرى مجراه

ص : المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل ، أو صادر عنه حقيقة أو مجازا أو واقع على مفعول . وقد يُسمَّى فعْلا وحَدَثا وحدْثانا . وهو أصل الفعل لا فرعه خلافا للكوفيين ، وكذا الصفة خلافا لبعض أصحابنا . ويُنصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما . فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ويُسمَّى مُبْهما ، ولايُثنّى ولا يُجمع . وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد ، ويُسمَّى مُختَصًا ومؤقّتا ويُثنّى ويَجمع . ويقوم مقام المؤكّد مصدر مرادف واسم مصدر غير عَلَم . ومقام المبيّن نوع أو وصف أو هَيْئة أو آلة أو كل أو بعض أو ضمير أو اسم إشارة أو وقت[1] .

ش : تقييد الدلالة بالأصالة مخرج لأسماء المصادر ؛ و هى عبارة عن كل اسم يساوى المصدر فى الدلالة ، ويُخالفه بعلميّة كحمادِ وجَمَادِ ، أو لتجرّده دون عِوَض من زيادة[2] فى فعله كاغتسل غسلا وتوضأ وضوءا ؛ فهذه وأمثالها إذا عُبّر عنها بمصادر فإنما ذلك مجاز ، والحقيقة أن يُعبر عنها بأسماء المصادر . والدال على معنى قائم بفاعل كحُسْن وفَهْم ، والدال على معنى صادر عن فاعل كخط وخياطة ، وقيام الحُسْن والفهْم بالفاعل حقيقة ، وكذا صدور الخط والخياطة من فاعلهما / بخلاف نسبة العدَم إلى المعدوم والموت للميت فإنها مجاز والواقع على مفعول مصدرُ ما لم يُسم فاعله . والمراد بالفاعل هنا الاصطلاحيّ وكذلك المفعول فبهذا يَعُمّ الحدّ مصدر كل فِعْل . وإطلاق المصدر على ما تناوله الحدّ إطلاق مُتّفق عليه . وقد يُعبَّر بالفعل والحدَث والحِدْثان ، من التعبير عن الشيء بلفظ مدلوله .

٩٥ ب

واتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر ؛ لكن البصريون جعلوا الأصالة للمصدر ، وجعلها الكوفيون للفعل . والصحيح مذهب البصريين ، ويدل على صحته ستة أمور : أحدها أن المصدر كثر كونه واحدًا

---

(١) زاد بعد ذلك فى نسخة ابن عقيل قوله « أو ما الاستفهامية أو الشرطية » عن المساعد ٤٦٩/١ ولكن ابن مالك لم يتعرض فى شرحه لهما ، وهو صاحب المتن والشرح .

(٢) فى ب .

لأفعال ثلاثة ؛ ماض ومضارع وأمر ، فلو اشتُقَّ المصدر من الفعل لم يخل من أن يُشتق من الثلاثة أو من بعضها ، واشتقاقه من الثلاثة محال ، واشتقاقه من واحد منهما يستلزم ترجيحا من دون مرجّح ، فيتعيَّن اطّراح ما أفضى إلى ذلك .

الثانى أن المصدر معناه مفرد ومعنى الفعل مركّب من حدث وزمان والمفرد سابق للمركب ، والدال عليه أولى بالأصالة من الدال على المركب .

الثالث أن مفهوم المصدر عام ومفهوم الفعل خاص ، والدال على العام أولى بالأصالة من الدال على خاص .

الرابع أن كل ما سوى الفعل والمصدر من شيئين ؛ أحدهما أصل والآخر فرع فإن فى الفرع منهما معنى الأصل وزيادة كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد ، وكالعدد المعدول بالنسبة إلى المعدول عنه ، والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان فكان فرعا والمصدر أصلا .

الخامس أن من المصادر ما لا فعل له لفظا ولا تقديرا وذلك ويْح ووَيْل وويْس وويْب ، فلو كان الفعل أصلا لكانت هذه المصادر فروعا لا أصول لها وذلك محال[1] . وإنما قلنا إن هذه المصادر لا أفعال لها تقديرا ، لأنها لو صيغ من بعضها فعل لاستحق فاؤه فى المضارع من الحذف ما استحقّ فاءُ يَعدُ ، ولاستحقّ عينُه من السكون ما استحق عين يبيع فيتوالى إعلال الفاء والعين ، وذلك مرفوض فى كلامهم ؛ فوجب إهمال ما يؤدى إليه ، وليس فى الأفعال ما لا مصدر له مستعمل إلا وتقديره ممكن كتبارك وفعل التعجب ؛ إذ لا مانع فى اللفظ . وتقابل تلك الأفعال مصادر كثيرة تزيد على الأفعال كالبنوَّة والأبوّة والخُئولة والعُمومة والعُبوديّة واللصُّوصية ، وقِعْدكَ الله ، وبله زيدا وبَهْله ، فبطلت المعارضة بتبارك ونحوه وخلص الاستدلال بويح وأخواته .

وإعلاله نحو لاوَذَ لِوَاذا ، ولاذَ لياذا لأن الشيئين قد يحمل أحدهما على الآخر وليس أحدهما أصلا للآخر كحمل يرضيان على رضيا وأعطيا على تعطيان والأصل يرضوان

---

(١) لم يذكر « السادس » والظاهر أنه ذكر أكثر من ذلك وانظر الخلاف فى ذلك فى الإنصاف ٢٣٥/١ فما بعدها . المسألة ٢٨ وانظر المساعد ٤٦٤/١ .

وأعطوا ؛ لأن حكم الواو بين فتحة وألف التصحيح ، لكن حمل ذو الفتحة على ذى الكسرة ليجريا على سَنَن واحد ، فلذلك فُعل بالمصدرين من لاوذ ولاذ .

ولا حجة أيضا فى توكيد الفعل بالمصدر لأن الشىء قد يؤكد بنفسه نحو زيد زيد قام ، فلو دل التوكيد على فرعية المؤكد لزم كون الشىء فرع نفسه وذلك محال . ولا حجة أيضا فى إعمال المصدر لأن الحرف يعمل فى الاسم والفعل ولاحظ له فى الأصالة . وببعض ما استدللنا به على فرعية الفعل بالنسبة إلى المصدر يستدل على فرعية الصفة بالنسبة إليه ؛ لأن كل صفة تضمّنت حروفَ الفعل فيها ما فى المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هى له ، كما زاد الفعل بالدلالة على الزمن المعيّن ، فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل ؛ إذ ليس فيها ما فى الفعل من الدلالة على زمن معيّن فبطل اشتقاقها من الفعْل وتعين اشتقاقها من المصدر كما قلنا .

ونصب المصدر بمثله كقولك عجبت من قيامك قياما . ونصبه بفرعه كقولك طلبتك طلبا ، وأنا طالبك طَلَبا وأنت مطلوب طلبا . ونصبه بقائم مقام أحدهما كقولك عجبت من إيمانك تصديقا ، وأنا مؤمن تصديقا ، ولقاء الله مؤمَن به تصديقا . والمصدر المنصوب فى جميع هذه الأمثلة قد سَاوَى معنَاه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ، ويسمى الواقع هكذا مُبْهما ولا يُثَنَّى ولا يجمع لأنه بمنزلة تكريرُ الفعل فعُومِل معاملته فى عدم التثنية والجمع ؛ إذ هو صالح للقليل والكثير .

وإن زاد معناه على معنى عامله فهو لبيان النوع نحو سرت خَبَبا وعَدْوا ورَجعت القَهْقَرَى وقعدت القُرْفُصَاءَ أو / لعدد المرات نحو قمت قومتين وضربته ضربات . وقد يكون المبيّن للنوع بلفظ المؤكد فيُستفاد التنويع بوصفه أو إضافته أو إدخال حرف التعريف عليه أو بتثنيته أو بجمعه . ويقوم مقام المؤكد مصدر مرادفٌ نحو جلست قعُودا ، أو اسمُ مصدر غير عَلَم نحو اغتسلت غُسلا وتوضّأت وضوءا .

١٩٦

ولا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا ولا مبيّنا فلا يقال حمدت حمادِ ونحو

ذلك لأن العَلَم زائد معناه على معنى العامل فلا ينزل منزلة تكرار العامل . ولأنه كاسم الفعل فلا يُجمع بينه وبين الفعل ولا مايقوم مقامه . ومن قيام أحد المترادفين مقام الآخر قول امرئ القيس[١] :

ويَوْما على ظَهْر الكَثيب تعَذّرتْ   عليّ وآلتْ حَلْفةً لم تحلّـل

وقول رؤبة[٢] :

لوَّحَها مِن بَعْد بُدن وسَنَقْ
تضميرَك السابق يُطوَى للسَبَقْ

لَوَّحَها : ضمّرها . والبُدْن السَمن . والسنق : البشم . والسبق الخطر .

ويقوم مقام المبيّن للنوع اسم نوع كالقهقرى والقرفصاء وكقوله تعالى[٣] : ﴿ والنَّازِعاتِ غَرْقا ﴾ . أو وصف نحو[٤] : ﴿ واذْكُرْ ربَّكَ كثيرا ﴾ أو هيئة نحو يموت الكافر ميتة سوء ، ويعيش المؤمن عيشة مَرْضيّة . أو آلة نحو ضربَ المؤدب الصبيّ قضيبا أو سوطا . أو كل نحو قوله تعالى[٥] : ﴿ فلا تَميلُوا كُلَّ المَيْل ﴾ أوبعض كقوله تعالى[٦] :﴿ ولاتَضُرُّوهُ شَيْئا ﴾ أوضمير كقوله تعالى[٧] :﴿ فإنّى أُعذِّبه عذابًا لاأعذِّبه أحَدا من العالمينَ ﴾أو اسم إشارة نحو لآخذنّ ذلك الحقّ[٨] ، ولابد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة والمقصود به المصدرية ،

---

(١) البيت من الطويل . من معلقته فى ديوانه – السندوبى – ص٩٦ وبعده : أفاطم مهلا ... فأجملى ، والبحر ٨/ ٣٨ .

(٢) فى أراجيز العرب للبكرى ص٢٤ من قصيدة طويلة : لوّح منه ... سنق وبعده :

من طول تعْداء الربيع فى الأُنُقْ   تلويحك الضامر يطوى للسبق

والكتاب ١/ ١٧٩ وديوانه ص١٠٤ لوح منه وبينهما : من طول تعداء الربيع فى الأنق .

(٣) سورة النازعات آية ١ .

(٤) سورة آل عمران من الآية ٤١ .

(٥) سورة النساء من الآية ١٢٩ .

(٦) سورة التوبة من آية ٣٩ وفى ب : تضرونه ونحو ضربته بعض الضرب .

(٧) سورة المائدة آية ١١٥ .

(٨) كما فى ب لآخذن ذلك الحق .

ولذلك خطِّىء من حَمَل قول المتنبى[1] :

هذى بَرَزْتِ لنا فهجْت رَسِيسا

على أنه أراد هذه البَرزة بَرزتِ ؛ لأن مثل ذلك لا تَستعمله العرب .

وقد يُقام مقام المصدر المبينّ زمان مضاف إليه المصدر تقديرا كقول الشاعر[2] :

ألم تغتمضْ عينَاكَ ليلةَ أرْمَدا

أراد ألم تغتمض عيناكَ اغتِماضَ ليلةِ أرْمد ، فحذف المصدر وأقام الزمان مقامه ، كما عكس من قال : كان ذلك طلوعَ الشمسِ ، إلا أن ذلك قليل وهذا كثير . ومن قيام النوع مقام المصدر قول الشاعر[3] :

على كلِّ موّارٍ أفانينُ جِرْيه شاوٍ لأبواعِ الجِمالِ الرَّواتِكِ

ومن قيا م الصفة مقامه قول الآخر[4] :

وضابِغٌ أنْ جَرَى أيًّا أردْتَ به لا الشَّدُّ شَدٌّ ولا التقريبُ تَقْرِيبُ

أى لا الشد شد معتاد ولا التقريب تقريب معتاد ، بل هما خارقا العادة .

والصحيح فى المصدر الموافق معنى لا لفظا كونه معمولا لموافقه معنى ، فحلفة من قوله وآلت حلفة لم تحلّل منصوب بآلت لا بحلفت مقدرا لعدم الحاجة إلى ذلك ؛

---

(١) صدر بيت وعجزه : ثم انصرفت وما شفيت نسيسا – فى الأشمونى والصبان ٣/١٠٥ من الكامل وهو مطلع ، ويروى ثم انثنيت . والرسيس : مبدأ الهوى وبقايا السقم . والنسيس : الرمق . قيل إن موضع هذى نصب على الظرف . وقد أخذ عليه ابن جنى حذف حرف النداء من هذى وهى تصلح أن تكون وصفا لأى وحذفها مع أى إجحاف لا يجيزه البصريون . وذهب أبو العلاء المعرى إلى أن هذى موضوعة موضع المصدر وإشارة إلى البرزة الواحدة . انظر تفسير أبيات المعانى من شعر أبى الطيب للمعرى ص ١٣٤ ، ١٣٥ طبع دار المأمون .

(٢) البيت من الطويل . للأعشى . وهو صدر وعجزه : فبتَّ كما بات السليمُ مُسهَّدا – وجاء هذا العجز فى ب بعد قول الشاعر وهو خطأ وهو مطلع فى شواهد المغنى للسيوطى ١٩٦ والدرر ١/١٦١ وصدره فى الأشمونى ٢/٨٤ والمساعد ١/٤٦٩ وهو فى ديوانه ص ١٣٥ .

(٣) البيت من الطويل . و لم أقف عليه . مار يمور : تردّد فى عرض . وأفانين الجرى : ألوانه . وباع الفرس : مدّ باعه فى سيره . ورتك البعير : عدا فى مقاربة خطو .

(٤) البيت من البسيط . فى المنجد لكراع ص ٦٣ : وضابغٌ أنْ عدا .... وضابع من ضبع الفرس لوى حافره إلى ضبعه أى عضده . وفى الأصل : ما أردت ، والتصويب عن المنجد .

ولأنه لو كان المخالف لفظا لا ينتصب إلا بفعل من لفظه لم يجز أن يقع موقعه ما لا فعل له من لفظه نحو حلفت يمينا ﴿ فلا تميلوا كلَّ الميل ﴾ و[1] ﴿ فاجْلدوهم ثمانينَ جَلدَةً ﴾ و[2] ﴿ ولا تُضرّونَهُ شيئا ﴾ . فهذه وأمثالها لا يمكن أن يقدر لها عامَل من لفظها ، بل لابد من كون العامل فيما وقع منها ما قبله مما هو موافق معنى لا لفظا . ووجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجرى الباب على سنَن واحد . وهذا الذى اخترته هو اختيار المبرد والسيرافى .

ص : ويُحذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية أو معنوية . ووُجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل ، أو لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل فى طلب أو خبر ، إنشائى أو غير إنشائى أو فى توبيخ مع استفهام ودونه . للنفس أو لمخاطب أو لغائب فى حكم حاضر ، أو لكونه تفصيل عاقبة طلب أو خبر ، أو نائبا عن خبر اسم عين بتكرار أو حصر، أو مؤكد جملة ناصّة على معناه ، وهو مؤكد نفسه ، أو صائرة به نصّا وهو مؤكد غيره ، والأصح منع تقديمها . ومن الملتزم إضمار ناصبه المشبهُ به مشعرا بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه . وإتباعه جائزٌ وإن وقعت صفة موقعه فإتباعها أولى من نصبها . وكذا التالى جملة خالية مما هو له . وقد يرفع مبتدأ المفيد طلبا وخبر المكرر والمحصور ، والمؤكد نفسه ، والمفيد خبرا إنشائيا وغير إنشائى .

ش : حذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية كقولك لمَن قال : أىَّ سَيْر[3] : سَيْرا حثيثا ، ولمن قال ما قمت : بلى قياما طويلا . وحذفه لقرينة معنوية كقولك لمن تأهب لسفر : تأهبا مباركا ميمونا وسفرا مأمونا ، ولمن قدم من حجّ : حجّا مبرورا وسَعْيا مشكورا . والمحذوف العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل إما مفرد كقولهم أُفَّةَ وتُفَّةَ ودَفْرا / بمعنى نتنا ، وبهرا بمعنى تبّا كقول الشاعر[4] : ٩٦ ب

---

(١) سورة النور من الآية ٤ .

(٢) سورة هود من الآية ٥٧ .

(٣) فى ب : أىَّ سير سرت ؟

(٤) البيت من الطويل . نسب إلى ابن مبادة الرماح بن أبرد . الكتاب ١٥٧/١ ونسب لابن مفرغ ، الكامل ١٧٧/٢ .

تفَاقَدَ قومِي إذ يَبيعون مُهْجَتي ... بجاريةٍ بَهْرا لهم بَعْدها بَهْرا

وبمعنى عجبا كقول عمر بن أبى ربيعة[1] :

ثم قالوا تُحبّها قلتُ بَهْرا ... عَدَد الرمْل والحصى والتراب

وإما مضاف كقول الشاعر[2] :

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحِيا هاماتُها ... بَلْهَ الاكُفِّ كأنّها لَم تُخْلَقِ

أى تترك الأكف تركا كأنها لم تخلق . وروى بله الأكفَّ بالنصب على أنّه اسم فعل بمعنى اترك .

ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة قولهم فى القسم الاستعطافى : قعْدَك اللهَ إلَّا فعلت ، أى تثبيتك الله . ومثله عَمْرَكَ اللهُ فى لزوم الإضافة والاستعطاف ، إلا أن هذا مختصر من التعمير مصدر عمّرتك الله بمعنى نشدتُكِ اللهَ . ومنه قول الشاعر[3] :

عَمَّرْتُـكِ اللهَ إلَّا ما ذَكرتِ لنا ... هل كنتِ جارتنا أيّامَ ذى سَلَمِ

وأصله من العُمْر وهو البقاء ؛ فالمتكلم به متوسّل باعتقاد البقاء لله تعالى .

ومن المهمل الفعل ما يُضاف ويُفرد كقولهم للمصاب المرحوم : وَيْحَه وويحَ فلان وويحٌ له .

وفى الحديث[4] « وَيْحَ عَمّارٍ تقتلُه الفئةُ الباغيةُ » . وللمتعجب منه : وَيْبا له وَوَيْبَك وويْبَ غيرِك . قال الشاعر[5] :

---

(١) البيت من الخفيف . لعمر بن أبى ربيعة . شرح ديوانه ص ٣١ : ... عدد النجم وشواهد المغنى للسيوطى ١٤ يقوله فى الثريا بنت عبد الله بن الحارث العبشمية . وفى ابن يعيش ١٢١/١ .

(٢) البيت من الكامل . لكعب بن مالك الأنصارى . فى الأشمونى ٩٠/٢ وابن يعيش ٤٨/٤ وشرح الجمل ٢٦٢/٢ وروى بله الأكفُّ ، بالرفع على أنّ بله بمعنى كيف .

(٣) البيت من البسيط . للأحوص بن محمد الأنصارى . فى الكتاب ١٦٣/١ والتبصرة ٤٤٩/١ .

(٤) الحديث ذكر فى الجامع الصغير ١٦٩/٢ وقال السيوطى حديث حسن ، وفى ١١٩٨/٢ – الألبانى – وقد تكرر .

(٥) البيت من الطويل فى ديوان كثير ص ١٨٢ جبهه : ضرب جبهته وردّه أو لقيه بما يكره . وويْب كويْل . والمعنى ألزمه الله ويلا .

فلا تجْبَهيه ويْب غيرك إنَّه   فتًى عن دَنيّاتِ الخلائِق نازِحُ

وكذا يقال لويْحَ غيرك ووَيْسه ، مثلُه أو قريب منه . ويقال للمصاب المغضوب عليه : ويْلَه وويْلٌ له ، وويل له ويلٌ طويل ، ووَيل[1] له ويلا طويلا ، وويل له ويْلا كَيْلًا ، وويل له وعَوْل ، وويْلَك وعَوْلك ، ولا يفردَ عَوْل ، وقد يفرَد ويْل منصوبا كقول الشاعر[2] :

كَسا اللؤمُ تَيْمًا خُضرةً فى جُلودها   فوَيْلًا لتيم من سرابيلها الخُضْرِ

ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة سُبْحانَ الله ، أى براءةً له من السوء ، وليس بمصدر لسبّح ، بل سبّح مشتق منه كاشتقاق حاشيْت من حاشى ، إذا نطَق بلفظها ، وكاشتقاق لَوْلَيْتُ وصَهْصَيْتَ وافّفت وسوّفت وبأبَأت ولبيَّتْ من : لولا ، وصه ، واف ، وسوف ، وبأبى ، ولبيّك . وقالوا أيضا سَبْحَل إذا قال سبحان الله . وقد تفرد فى الشعر سُبْحانَ منوّنة إن لم تُنو الإضافة كقول الشاعر[3] :

سُبحانَه ثم سُبْحانًا نَعوذ به   وقَبْلَنا سبَّحَ الجُودِىُّ والجُمُدُ

وغير منون إن نُويتِ الإضافة ، كقول الآخر[4] :

أقولُ لمّا جاءَنى فخْرُه   سُبْحانَ من عَلْقَمةَ الفاخِرِ

أراد سبحان الله فحذف المضاف إليه وترك المضاف بهيئته التى كان عليها قبل الحذف كما قال الراجز[5] :

خالطَ من سَلْمَى خياشِيمَ وَفَا

---

(١) فى ب : وويلا .

(٢) البيت من الطويل . لجرير . فى الكتاب ١/١٦٧ والتبصرة ١/٢٦٢ وفى ديوانه ١٦٢ : .. وجوهها فيا خزى تيم .

(٣) البيت من البسيط . نسب لأمية بن أبى الصلت ، ولزيد بن عمرو بن نفيل ، ولورقة بن نوفل فى كفار مكة حين رآهم يعذبون بلالا . فى الكتاب ١/١٦٤ وابن يعيش ١/١٢٠ والدرر ١/١٦٣ ، ١٦٤ وصدره فى الهمع ١/١٩٠ وفى البحر ٥/٢٢٤ : .... يعودُ له . وكذلك فى شعراء النصرانية ٢٣٥ لأمية .

(٤) البيت من السريع . نسب إلى الأعشى فى ديوانه ١٤٣ وفى الكتاب ١/١٦٣ منسوبا إليه . وفى ابن يعيش ١/١٢٠ منسوبا إليه كذلك . وعجزه فى البحر ٦/٤ والدرر ١/١٦٤ قد قلت لمّا . وعجزه فى الهمع ١/١٩٠ .

(٥) رجز فى شرح الجمل ٢/٤٣٠ . للعجاج وبعده : صهباء خرطوما عُقارا قرقفا – وشواهد ابن عقيل بالمناسبة وعرضا ص ٢١٩ وديوانه – السطلى – ٢٢٥ وأراجيز العرب ٥٠ .

يريد : وفاها . وهذا التوجيه أولى من جعل سبحان عَلَما . ومثل سُبْحانَك فى المعنى وإهمال الفعل سَلَامَك فى قول الشاعر[1] :

سَلَامَكَ ربَّنا فى كلِّ فَجْرٍ   بَريئا ما تَغَنَّثُك الذُمــومُ

ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة قولهم فى إجابة الداعِى : لبَّيْك ، ومعناه لزوما لطاعتك بعد لزوم . قال سيبويه : أراد بقوله لبّيك وسَعْدَيك إجابة بعد إجابة ، كأنه قال كلّما أجبتك فى أمر فأنا فى الآخر مجيب ، وهو مثنى اللفظ . وزعم « يونس » أنه مفرد اللفظ وأن ياءه منقلبة عن ألف إجراء له مجرى « على » وردّ عليه « سيبويه » بقول الشاعر[2] :

دَعَوت لِما نابَنى مِسْورا   فَلبَّى فلبَّى يَـدَىْ مِسْوَرِ

فأثبت الياء فى إضافته إلى الظاهر ، ولو كان جاريا مجرى « على » لم يفعل به ذلك ، كما لا يفعل بعلى . وفى قول هذا الشاعر إضافة « لبَّىْ » إلى الظاهر ، والمعروف إضافتة إلى ضمير المخاطب ، فشذت إضافته إلى ظاهر كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب فى قول الراجز[3] :

إنَّكَ لـو دَعوتَنـــى ودُونى   زَوْراء ذات مُتْـرع بَيُـــونِ
لَقُلتُ لبَّيه لمن يَدعونى

وقد يغنى عن لبيك لبِّ مفردا مكسورا جعلوه اسم فعل بمعنى أجبت[4] .

والمحذوف العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل فى طلب منه مضاف نحو غفرانك ، و[5] : « ضَرْبَ الرِقاب » ومنه[6] مفرد وهو أكثر من المضاف .

---

(١) البيت من الوافر . لأمية بن أبى الصلت . شعراء النصرانية ص ٢٣٧ والكتاب ١/١٦٤ .

(٢) البيت من المتقارب . فى الكتاب ١/١٧٦ وابن يعيش ١/١١٩ والدرر ١/١٦٣ وصدره فى البحر ٤/١٢٩ والمغنى ٢/٥٧٨ رقم ٨١٤ .

(٣) الرجز فى شواهد المغنى للسيوطى ٣٠٧ والدرر ١/١٦٣ وشواهد ابن عقيل ١٥٨ والعينى ٣/٣٨٣ والمغنى ٢/٥٧٨ رقم ٨١٣ .

(٤) فى الكتاب ١/١٧٦ « وبعض العرب يقول لبِّ فيجريه مجرى أمسِ وغاقِ ، ولكن موضعه نصب » وأسْماء الأصوات يجمعها بعض النحاة مع اسم الفعل .

(٥) سورة محمد من الآية ٤ .

(٦) فى ب .

وليس مقيسا عند سيبويه مع كثرته ، وهو عند الفراء والأخفش مقيس بشرط إفراده وتنكيره نحو سَقْيًا له ورَعْيا ، وجَوْعا[1] لعدوّك وتعْسا ، ومنه قول الشاعر[2] :

سَقْيا لقومٍ لدَيْنا هُم وإنْ بَعدوا وخيبةً للأُولى وجْدانُهم عَدَمُ

ومثله فى الأمر[3] :

فصَبْرا فى مَجال الموتِ صَبْرا فما نَيْلُ الخُلودِ بمُستطاعِ

ومثله فى النهى[4] :

قد زادَ حُزنُكَ لمّا قيل لا حَزَنا حتّى كأنّ الذى يَنْهاكَ يُغْرِيكا

والوارد منه فى خبر إنشائىّ : حمْدًا وشُكْرا لا جزَعا ، وعَجَبا[5] ، وقَسَمًا لأفعلنَّ . قال سيبويه[6] : ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنه فى / معنى التعجب قوله كرَما وصلفا[7] كأنه يقول أكرَمك الله ، ثم قال : لأنه صار بدلا من قولك أكرِمْ به وأصْلِفْ . قلت : وهذا أيضا مما يتناوله الخبر الإنشائىّ .

1/97

وأما الخبر غير الإنشائىّ فكقولك فى وَعْد من يَعزُّ عليك : أفعلُ وكَرامةً ومَسَرَّةً ، وكقولك للمغضوب عليه لا أفعل ولا كَيْدا ولا هَمًّا ، ولأفعلنّ ما يسوؤك ، ورَغْما وهَوانًا . وأما الوارد فى التوبيخ مع استفهام فكقول الشاعر[8] :

أذُلًّا إذا شَبَّ العدى نارَ حَرْبهم وزَهْوا إذا ما يَجْنَحونَ إلى السَّلْمِ

---

(1) فى ب : وجدعا .

(2) البيت من البسيط . ولم أقف عليه .

(3) البيت من الوافر . لقطرى بن الفجاءة الخارجى . نسب إليه فى شرح التصريح 331/1 وصدره فى الأشمونى 87/2 .

(4) البيت من البسيط . ولم أقف عليه .

(5) مكان لا جزعا وعجبا فى ب : « لا عجبا وكفرا » .

(6) النص مختصر ، ففى الكتاب 165/1 : « ومما ينتصب ... وصلفا كأنه يقول ألزمك اللهُ وأدام لك كرَما وأُلزمت صَلَفا ولكنهم خزلوا الفعل ههنا كما خزلوه فى الأول لأنه صار بدلا من قولك أكرِمْ به وأصْلِفْ به » .

(7) فى ب : وحلفا . .

(8) البيت من الطويل . فى الهمع 192/1 والدرر 165/1 .

وفى توبيخ دون استفهام كقولك[1] :

خمُولًا وإهمالًا وغيرُك مُولَعٌ ... بتَثْبيتِ أسبابِ السيادةِ والمَجْدِ

وقد يفعل هذا من يخاطب نفسه كقول عامر بن الطفيل « أغُدةً كغُدَّةَ البَعير ومَوْتًا فى بيت سَلُوليَّة »[2] . وقد يقصد بمثل هذا غائب فى حُكم حاضر كقولك وقد بلغك أن شيْخا يُكثر اللهو واللعب : أَلَعبًا وقد علاه الشيبُ !

ومثال الكائن فى تفصيل عاقبة طلب قوله تعالى[3] : ﴿ حتَّى إذا أثْخَنْتُموهم فشُدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمّا فِدَاءً ﴾ ومثال المفصل به عاقبة خبر قول الشاعر[4] :

لأجْهَدنَّ فإمَّا دَرْءَ واقعَةٍ ... تُخْشَى وإمّا بُلوغَ السُّؤْلِ والأمَلِ

ومثال النائب عن خبر اسم عين بتكرير قول الشاعر[5] :

أنَا جِدًّا جدّا ولَهْوُك يَزْدا ... دُ إذنْ ما إلى اتّفاقٍ سَبِيلُ

ومثال النائب بحصر قول الشاعر[6] :

أَلَا إنَّما المُسْتَوجبونَ تفضُّلا ... بِدارا إلى نيْلِ التقدُّمِ فى الفَضْلِ

واشترط كون هذا بتكرير ليكون أحد اللفظين عوضا من ظهور الفعل فثبت بذلك سبب التزام إضمار الفعل ، وقام الحصر مقام التكرير ، لأنه لا يخلو من لفظ يدل عليه وهو إلا بعد نفى ، أو إنما[7] فجعل ذلك أيضا عوضا ، ولأن فى الحصر من تقوية المعنى ما يقوم مقام التكرير واشترط كون المخبر عنه اسم عين ؛ لأنه لو كان اسم معنى لكان المصدر خبرا فيرتفع كقولك جِدُّك جِدٌّ عظيمٌ ، وإنما بدارُه

---

(١) البيت من الطويل . فى الهمع ١/١٩٢ والدرر ١/١٦٥ .

(٢) قاله حين مات بالطاعون . فى الكتاب ١/١٧٠ وأمثال أبى عبيد ص ٢٦١ .

(٣) سورة محمد من الآية ٤ .

(٤) البيت من البسيط . فى الهمع ١/١٩٢ والدرر ١/١٦٥ والتصريح ١/٣٣٢ .

(٥) البيت من الخفيف . فى الهمع ١/١٩٢ والدرر ١/١٦٥ والمساعد ١/٤٧٣ وفى ١/٣٧٤ قال : « فبتقدير أنا جدا جدا : أنا أجد جدا » والوزن مستقيم بقصر « أنا » لأنها فى الوصل وهذا حكمها . .

(٦) البيت من الطويل . فى الهمع ١/١٩٢ والدرر ١/١٦٥ .

(٧) فى الأصل جاءت العبارة هكذا : « وهو إلّا أو إنّما بعد نفى » وفى نسخة ب « وهو إنما أو إلا بعد نفى » .

بدارُ حَريصٍ . وإذا كان اسم عين لم يصلح جعل المصدر خبرا له إلا على سبيل المجاز .

وإذا لم يصلح جعلُه خبرًا تعيّن نصبُه بفعل هو الخبر ، فتقدير جدًّا جِدًّا : أنا أَجِدُّ جِدًّا . وتقدير (إنما المستوجبون بدارا)[1] . إنما المستوجبون تفضلا يبادرون بِدارا . ولَو عُدِم الحصر والتكرير لم يلزم الإضمار ، بل يكون جائزا هو والإظهار .

ومن المضمر عامله وجوبا المصدر المؤكد مضمون الجملة ، فإن كان لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر سُمّى مؤكدا لنفسه ؛ لأنه بمنزلة تكرير الجملة ، فكأنه نفس الجملة ، وكأن الجملة نفسه ، وهو كقولك : له علىّ دينارٌ اعترافا . فإن كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر فتصير الجملة به نصا سُمّى مؤكدا لغيره ؛ لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى ، وذلك كقولك : هو ابنى حقا . ولا يجوز تقديمهما على الجملة لأن مضمونهما يدل على العامل فيهما ، ولا يتأتى ذلك إلا بعد تمام الجملة .

وأما قولهم أجدَّك لا تفعل فأجاز فيه أبو على الفارسى تقديرين : أحدهما أن تكون « لا تفعل » فى موضع الحال . والثانى أن تكون صلة أجدك أن لا تفعل ثم حذفت أن وبطل عملها . وزعم أبو على الشلوبين[2] أن فيه معنى القسم ولذلك قُدّم .

ومن الملتزم إضمار ناصبه المصدر المشبه به بعد جملة مشتملة على معناه وعلى ما هو فاعل فى المعنى ، ولابد من دلالته على الحدوث فمن ذلك قولهم[3] : «له دقٌّ دَقَّكَ بالمِنْحازِ حَبَّ القِلْقِلِ»، وله صوت صوت حمار. ومنه قول الشاعر

---

(١) هذه العبارة التى بين القوسين ليست فى ب .

(٢) الشلوبين الكبير المشهور وهو عمر بن محمد الأشبيلى أبو عبد الله ويلقب بالأستاذ وهو أزدى أخذ عن ابن ملكون وعلق على كتاب سيبويه ، وشرح الجزلية شرحين وله التوطئة توفى سنة ٦٤٥ (البغية ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥) والشلوبين الصغير محمد بن على بن محمد المالقى .

(٣) هذا مثل فى مجمع الأمثال ١/٢٦٥ رقم ١٣٩٤ « دقّكَ ... » يضرب فى الإذلال والحمل عليه ، وأمثال أبو عبيد ٣١١ رقم ١٠٢١ والمستقصى رقم ٢٩٢ وفى الكتاب ١/١٧٩ « مررت به فإذا له دقٌّ دقَّك بالمنحاز =

يصف طعنة[1] :

لها بَعْدَ إسْنادِ الكليمِ وهَدْئه   ورَنَّة مَن يَبْكى إذا كان باكيا
هَدِيرٌ هَدِيرَ الثَّور يَنفُض رأسَه   يَذُبُّ برَوقَيْه الكلابَ الضواريا

فلو لم يكن بعد جملة لم يجز النصب كقولك : دَقُّه دَقُّك بالمنحاز ، وصَوتُه صَوْتُ حِمار ، وهديرُها هديرُ الثور . فلو كان بعد جملة تضمنت الحدث[2] دون معنى الفاعل لم يجز النصب ، إلا على ضعف كقولك فيها صوتٌ صوت حمار ، فتجعل صوت حمار بدلا ؛ لأنه إنما استجيز فى له صَوتٌ صوتَ حمارٍ ؛ لأن له صوت بمنزلة هو يصوّت ، لاشتماله على صاحب الصوت ، فجاز أن يجعل بدلا من اللَّفظ بيصوّت مسندا إلى ضمير بخلاف فيها صوت فإنه لم يتضمن إلا الصوت فلم يَحسن أنْ يُجعل بدلا من اللفظ بيصوّت . ومع ذلك فالنصب جائز على ضعف ؛ لأن الكلام الذى قبله وإن لم يتضمن اسم ما هو فاعل فى المعنى ، فكونه جملة متضمنة للصوت كاف ؛ فإنك إذا قلت فيها صوت علم أن فيها مصوتا ، لاستحالة صوت بلا مصوّت .

٩٧ ب

ولو كان المصدر غير[3] دال على حدوث لم يجز النصْب كقولَك له ذكاءٌ / ذكاءُ الحكماء ؛ لأن نصب صوت وشبهه لم يثبت إلا لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا إلى فاعل ، فقولك مررت بزيد وله صوت بمنزلة قولك مررت به وهو يصوّت ، فاستقام نصب ما بعده لا ستقامة تقدير الفعل فى موضعه . وإذا قلت مررت بزيد وله ذكاء فلست تريد (أنك مررت به) وهو يفعل ، لكنك أخبرت عنه بأنه ذو ذكاء ، فنزل ذلك منزلة مررت به وله يدٌ يدُ أسدٍ فكما لا ينتصب يد أسد لا ينتصب ما هو بمنزلته . فإن عبرت بالذكاء عن عمل دل على الذكاء جاز النصب[4] .

= حب الفلفل » والصواب القلقل : شجيرة خضراء تنهض على ساق ، ولها حب كحب اللوبياء حلو طيب يؤكل والإبل حريصة عليه وعرق هذا الشجر المغاث ، والمنجاز : الهاوُن .

(١) البيتان من الطويل فى الكتاب ١٧٨/١ . نسبهما الأعلم للنابغة الجعدى قيس بن عبد الله . وقيل عبد الله ابن قيس .

(٢) فى ب : تضمنت معنى الحدث .

(٣) فى ب : « غير ذلك » وجاء ما بعدها مصحفا : أحدوث .

(٤) انظر المساعد ٤٧٦/١ .

وإن وقع موقع المصدر المشار إليه صفة ضعف النصب ورجح الإتباع كقولك له صوت أيُّ صوت ، ولو نصب لجاز على تقدير يصوت أيَّ تصويت . ومنه قول رؤبة بن العجاج[1] :

قولكَ أقوالا مع التِّـحْلَافِ فيه ازدهافٌ أيَّما ازدهـاف

ولا يغنى المصدر الذى تضمنته الجملة عن إضمار فعل لعدم صلاحيته للعمل ؛ فإن شرط عمل المصدر إذا لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل صلاحية تقديره بحرف مصدرى وفعل ، والمصدر المشار إليه بخلاف ذلك ، فلو تضمنت الجملة ما فيه معنى الفعل والصلاحية للعمل لكان هو العامل نحو هو مصوّت تصويت حمارٍ .

ومن هذا ونحوه احترزت بقولى : « دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه » . ويلحق بله صوت صوت حمار قول أبى كبير الهذلى[2] :

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلَّا مَنكِبٌ منه وحَرْفُ الساقِ طَيَّ المِحْمَلِ

ولذلك قال سيبويه[3] بعد إنشاد هذا البيت : صار ما إن يمس الأرض بمنزَلة له طيّ . ويجوز فى نحو إنما أنت سيرا الرفع ، على أن تجعل المعنى خبرا عن اسم العين مبالغة ، ومنه قول الخنساء[4] :

تَرْتَعُ ما غفَلتْ حتّى إذا ادَّكَرتْ فـإنما هـىَ إقْبـالٌ وإدْبـارُ

وكذلك يجوز فى نحو له علىّ دينار اعترافا رفع اعتراف على تقدير : هذا الكلام اعتراف . وإذا استوفيت شروط نصب المشبه به فرفعه على الإتباع جائز ، وكذا نصبه على الحال ، والعامل يبديه أو نحوه . ومثال رفع المفيد طلبا قوْل حسان رضى

---

(١) من الرجز لرؤبة . كما فى الكتاب ١٨٢/١ نسبة إليه الأعلم وفيهما : فيها ازدهاف . وأورد معه الأول فى ١٨٣/١ وانظر شواهد المغنى للسيوطى ٣٣٣ فقد أورد كثيرا من هذه القصيدة . وديوانه ص ١٠٠ وبينهما : والله بين القلب والأضعاف .

(٢) البيت من الرجز . لأبى كبير الهذلى . فى الكتاب ١٨٠/١ ونسبه إلى أبى كبير عامر بن الحليس يصف فرسا . والمقتضب ٢٠٤/٣ ، ٢٣٢ والأشمونى ٩٠/٢ والتصريح ٣٣٤/١ وديوان الهذليين القسم الثانى ص ٩٣ .

(٣) الكتاب ١٨٠/١ .

(٤) البيت من البسيط . للخنساء . فى المقتضب ٢٣٠/٣ ، ٣٠٥/٤ وابن يعيش ١١٥/١ وعجزه فى الأشمونى ٨٨/٢ .

الله عنه[1] :

أهاجَيْتُمُ حسّانَ عند ذكائِـه   فغيٌّ لأولاد الحِماسِ طويلُ

ومثله[2] :

يَشْكو إليَّ جَمَلى طولَ السُّرى   صَبْـرٌ جميـل فكِلانـا مُبْتَلـَى

قال سيبويه[3] بعد إنشاد هذا البيت : والنصب أجود وأكثر لأنه يأمره . ومثال رفع المفيد إنشاء قول الشاعر[4] :

عجَبٌ لتِلْكَ قضية وإقامَتِـى   فيكُم على تِلْكَ القضِيَّةِ أعْجَبُ

ومثال المفيد خبرا غير إنشائى قول الشاعر يصف أسدا[5] :

أقامَ وأقْوَى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةٌ   لأوَّلِ مَن يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّر

ص : وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئا لك ، وأقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وأقائما علم الله وقد قعد الناس ، وأسماء أعيان كتُربا وجندلا ، و « فاها لفيك » و « أأعْـوَرَ وذا ناب » والأصح كون الأسماء مفعُولات ، والصفات أحو الا .

ش : الأصل فى الدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أن يكون بالفعل ، وكثرت نيابة المصدر عنه فى ذلك ؛ لقوة دلالته عليه نحو معاذَ الله وغُفْرانَه و[6] .

---

(١) البيت من الطويل . لحسان . فى شرح ديوانه – ط دار إحياء التراث . بيروت – ص ٢١٢ : هاجتم ... غيٌ لمن ولد الحماس طويلُ يهجو الحماس . والكتاب ١٥٨/١ .

(٢) البيت من الرجز فى الكتاب ١٦٢/١ والمساعد ٤٧٧/١ صبر جميل . وفى البحر ٢٨٩/٥ : صبرا جميلا .

(٣) الكتاب ١٦٢/١ .

(٤) البيت من الكامل . لهُنَى بن أحمر الكنانى – بعض مذحج – فى الكتاب ١٦١/١ والهمع ١٩١/١ ونسبه فى الدرر ١٦٤/١ لضمرة بن جابر بن قطن بن شهل بن دارم – جاهلى – وفى ابن يعيش ١١٤/١ لرؤبة . والمساعد ٤٧٨/١ .

(٥) البيت من الطويل . لأبى زبيد الطائى . فى الكتاب ٥٧/١ وابن يعيش ١١٤/١ والهمع ١٨٨/١ والدرر ١٦٢/١ ، ١٦٤ والمساعد ٤٧٨/١ .

(٦) صدر بيت من الطويل . وعجزه : وزَهْوا إذا ما يجنحون إلى السلم – فى الدرر ١٦٥/١ وهو شاهد على وجوب حذف عامل المصدر التوبيخى المقرون بالاستفهام . ولم ينسبه .

أذُلًّا إذا شَبّ العدَى نارَ حَرْبهم
وقُعودا يعلم اللهُ وقد سار الركبُ .

وقد يقوم مقام المصادر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التوكيد نحو عائذا بالله من شرها ، وهنيئا لك ، وأقاعدا وقد سار الركبُ ، وقائِما علم الله وقد قعد الناس ، فوقعت الصفات فى مواقع المصادر لتضمنها إياها ، وجعلت أحوالا مؤكدة لعواملها المقدرة واستغنى بها عن المؤكد ، كما استغنى عن المصادر ، ولا يستبعد كون الحال مؤكدة لعاملها مع كونه من لفظها ، فإن ذلك واقع فى أفصح الكلام ، كقوله تعالى[1] : ﴿ وأرْسَلناكَ للنّاسِ رَسُولا ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ وسَخَّرَ لكم الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ والنجومُ مَسخَّراتٌ بأمْره ﴾ .

ومن نيابة الحال عن المصدر فى الإنشاء قول عبد الله بن الحارث السهمى من الصحابةَ رضوان الله عليهم أجمعين[3] :

أَلحَقْ عذابَكَ بالقومِ الذينَ طَغَوا ... وعائِذا بك أن يَعْلُو فيُطْغُونى

أراد وأعوذ عائذا بك ، فحذف الفعل وأقام الحال ، كما كان يفعل بالمصدر لو قال عياذا بك . ومن نيابتها فى التوبيخ قول الآخر[4] :

أراكَ جمعْتَ مسألةً وحِرْصا ... وعنـدَ الحقِّ زَحّـارا أُنَانـا

الأُنان : الأنين . والعامل فيه زحارا لأن زحَر قريب المعنى من أنَّ . ومن نيابتها[5] فى الاستفهام قول الذبيانى[6] :

أتارِكـةً تدَلُّلَهـا قَطَـامِ ... وضَنّـا بالتحيّـة والكَـلامِ

فهذا كقولك أقائما زيد وقد قعد الناس .

---

(١) سورة النساء من الآية ٧٩ .

(٢) سورة النحل من الآية ١٢ .

(٣) البيت من البسيط . نسب إلى عبد الله بن الحارث السهمى فى الكتاب ١٧١/١ وفى ابن يعيش ١٢٣/١ والمساعد ٤٨٢/١ .

(٤) البيت من الوافر . فى الكتاب ١٧١/١ والمقرب ٢٥٨/١ ونسب للمغيرة بن جبناء يخاطب أخاه صخرا .

(٥) « ومن نيابة الحال » فى ب .

(٦) البيت من الوافر . فى ابن يعيش ٦٤/٤ والمساعد ٤٨٢/١ وشعراء النصرانية ٧١٣ وديوانه ١١١ وهو مطلع : مختار الشعر الجاهلى ٢٠١/١ .

١٩٨ وقد حمل المبرد / عائذا بك وأقاعدا وقد سار الركب ونحوهما على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل كقولهم فُلِج فالِجا . وما ذهب إليه غير صحيح ؛ لأنه يوافقنا على أن عائذا وقاعدا ونحوه لا يدل على المصدرية فى غير الأمكنة التى ادّعى فيها المصدرية ، فدلالتها عليها فى هذه الأمكنة اشتراك و مخالفة للاستعمال المجمع عليه فلا يقبل مجرد الدعوى . ولو سلّم الاشتراك لكانت المصدرية مرجوحة فى الصفات المشار إليها ؛ لأن استعمالها فى غير المصدرية أكثر من استعمالها فى المصدرية عند مَن يرى صلاحيتها ، فكان الحكم بعدم مصدريتها أولى .

ومما يدل على أن عائذا وقاعدا ونحوهما ليست بمصادر فى الأمكنة المذكورة امتناع مجيئها فى الأمكنة المتمحضة للمصدرية نحو قعدت قعودا طويلا ، و قعدت قعودَ خاشع ، والقعود المعروف ، فلو جعلت قاعدا فى أحد هذه الأمكنة لم يجز ، فدل ذلك على انتفاء مصدريته وثبوت حاليته ، ولذلك لا يجئ هذا النوع إلا نكرة ، ولو كان مصدرا لجاز وقوعه معرفة كما جاز تعريف المصدر . قال سيبويه[1] : « ومن العرب من ينصب بالألف واللام ، من ذلك قول : الحمدَ لله ، فينصبها عامة بنى تميم وناس من العرب كثير . وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون : العَجَبَ لك » . قلت فعلى هذا لو قيل العياذَ بك موضع عياذابك لجاز ، ولو عرّف عائذ من قولهم : عائذا بك [لم يجز][2] ، فدل ذلك على أنه حال لا مصدر . وفى بعض ما ذكرته كفاية والحمد لله تعالى[3] . وكلا التقديرين قول سيبويه .

ومثله قولهم[4] : « فاها لفيك » والضمير ضمير الداهية . ومثله قول الشاعر[5] :

تَـحَسَّبَ هَـوَّاسٌ وأقبـلَ أننـــى   بها مُفْتَدٍ من واحدٍ لا أغامِرُه

---

(١) ينظر الكتاب ١٦٦/١ وانظر ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ تحقيق هارون .

(٢) ما بين المعقوفين ليس فى الأصل ، وصحة العبارة تستوجب زيادته ، و لم يرد فى نسخة ب كذلك أيضا .

(٣) فى ب : رب العالمين .

(٤) المثل فى الميدانى ٧١/٢ رقم ٢٧٣٤ والمعنى الخيبة لك ، و « ها » كناية عن الداهية ، وورد فيه البيت الآتى . وأمثال أبى عبيد ٧٦ رقم ١٦١ وأورد البيت الثانى ونسبه . وفى المستقصى ١٧٩ رقم ٦٠٦ .

(٥) البيتان من الطويل . لأبى سدرة الهجيمى يخاطب ذئبا قصد ناقته . فى الكتاب ١٥٩/١ والثانى فى ابن =

فقلتُ له « فاهالِفيك » فإنها قَلُوصُ امرئٍ قاريكَ ما أنت حاذِرُهْ

ومن حكم على هذه الأسماء بالمصدرية فليس بمصيب ولو نال من الشهرة أوفر نصيب . لكن الموضع بالأصالة للفعل ثم للمصدر ثم للحال ثم للمفعول به ؛ فمن قال تُرْبا لك وجَنْدَلا فكأنه قال تربت وجُنْدلتَ ، ومن قال فاها لفيك فكأنه قال دُهيت ، فلو رُوعى فى النيابة الدرجة الأولى لقيل تُرْبا لك ، وجَنْدلةً ودهيا . ولو رُوعيت الدرجة الثانية لقيل متروبا ومجندلا ومدّهيا ، لكنهم راعوا الدرجة الثالثة فجىء بأسماء الأعيان .

ومن نيابة المفعول به عن فعل الإنكار قول رجل من بنى أسد[1] : يا بنى أسد « أعْوَرَ وذانابٍ » . يريد أتَستقبِلون أَعْوَرَ وذَاناب . وذلك فى يوم التقى أسد وبنو عامر ، فرأى بعضِ الأسديين بعيرا أعور فتطّير وقال لقومه هذا الكلام ، فقَضى أن قومه هُزموا وقُتِل منهم .

= يعيش ١٢٢/١ وورد فى المستقصى والميدانى بمناسبة المثل السابق .

(١) المثل فى الكتاب ١٧٢/١ وذكر مناسبته، وكذلك فعل ابن عقيل فى المساعد ٤٨٠/١ وهو قول رجل من بنى أسد فى يوم حبلة ويقال حليمة بين بنى أسد وبنى عامر الذين قدّموا عند اللقاء جملا أعور مشوه الخلق ذا ناب ليتطيّروا . وذا ناب : أى مُسِنّا .

باب المفعول له

ص : وهو المصدر المعلَّل به حدث شاركه فى الوقت والفاعل تحقيقا أو تقديرا ، وينصبه مفهم الحدث ظاهرا أو مقدرا نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف جرّ ، لا نصبَ نوع المصدر خلافا للزجاج . وإن تغاير الوقت أو الفاعل أو عدمت المصدرية جُرَّ باللام أو ما فى معناها . وجرُّ المستوفِى لشروط النصب مقرونا بألْ أكثر من نصْبه ، والمجرّد بالعكس ، ويستوِى الأمرانِ فى المضاف . ومنهم مَن لا يشترط اتحاد الفاعل .

ش : المفعول له هو مادلّ على مراد الفاعل من الفعل كدلالة التأديب من قولك ضربته تأديبا . فإن لم يكن مصدرا ولا أنْ وأنَّ ظاهرة فلا بد من لام الجر أو ما فى معناها نحو(١) ﴿ خلقَ لكم ما فى الأرض جميعا ﴾ و(٢) ﴿ أنْزلنا إليكَ الذِكْرَ لتُبَيِّن للناسِ ما نُزِّل إليهم ﴾ ، وكذا إن كان مصدرا ووقته غير وقت المعلّل به كقول امرىء القيس(٣) :

فجئتُ وقد نَضَّتْ لِنوْم ثيابَها   لدَى الستر إلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

وكذا إن كان مصدرا وفاعله غير فاعل المعلَّل به كقول الشاعر(٤) :

وإنى لَتَعْرونِى لذِكْراكِ هـزَّةٌ   كما انْتَفَضَ العصفورُ بَلَّلهُ القَطْرُ

فلو كان الفاعل واحدا و لم يذكر لكان الحكم مثل ما هو مع وحدته إذا ذكر ، وذلك نحو : ضُرب الصبىُّ تأديبا . وكذا لو كان الفاعل غير واحد فى اللفظ وواحدا

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٩ .

(٢) سورة النحل من الآية ٤٤ .

(٣) البيت من الطويل . لامرئ القيس من معلقته ، فى ديوانه ص ٩٨ والتصريح ٣٣٦/١ وصدره فى الأشمونى ٩٣/٢ والدرر ١٦٦/١ .

(٤) البيت من الطويل . لأبى صخر الهذلى . فى التصريح ٣٣٦/١ والدرر ١٦٦/١ وصدره فى الأشمونى ٩٣/٢ وفى ب : « فترة » استدركها على الهامش ، وهى مكان « هزة » .

فى التقدير كقول النابغة[1] :

وحَلّتْ بيُوتى فى يَفاعٍ ممَنَّعٍ ... يُخالُ به راعى الحمولَة طائرا

حِذارا على ألّا تنالَ مَقادَتِى ... ولا نِسْوتى حتّى يَمُتْن حرائرا /

٩٨ ب

فإن فاعل حلّت فى الظاهر غير فاعل حذارا وهو فى التقدير واحد ؛ لأن المعنى وأحْلَلتُ بيوتى حذارا .

وكذا قوله تعالى[2] ﴿ يُريكم البَرْقَ خَوْفا وطَمَعا ﴾ لأن معنى يُريكم يجعلكم تَرون ، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع فى التقدير ، فلا يلزم جعل خوفا وطمعا حالين كما زعم الزمخشرى ، ولا كون التقدير يريكم البرق إراءة خوف وطمع .

وقد يكون عامل المفعول محذوفا ، ومنه حديث محمود بن لبيد الأشهلى[3] « قالوا ما جاءَ بكَ يا عمرو ؟ أحَرْبا على قومك أم رغبةً فى الإسلام » أى جئت حربا أو رغبة . وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من كل وجه نحو جئتك حذر زيد الشرّ ، وزعم أنه لم ينصّ على منعه أحد من المتقدمين ، قال ومن حجة مَن أجازه شبهه فى عدم اتحاذ الفاعل بقولهم ضربته ضربَ الأمير اللصّ ، فكما نصب الفعل فى هذا المصدر وفاعلهما غيران ، إذ لا محذور فى ذلك من لَبْس ولا غيره . وظاهر كلام سيبويه يشعر بالجواز ؛ لأنه قال بعد أمثلة المفعول له[4] : فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لمَ فعلتَ كذا ؟ فقال : لكذا ، ولكنه لمّا طرح اللام عمل فيه ما قبله كما عمل فى « دَأْبَ بكارٍ » ما قبله حين طرح « مثل » .

يشير إلى قول الراجز[5] :

إذا رأتنى سَقطتْ أبصارُهـا ... دَأبَ بِكارٍ شايَحتْ بكارُهـا

---

(١) البيتان من الطويل . للنابغة الذبيانى . فى الكتاب ١/١٨٥ وفيه : ألا تصاب مكان ألا تنال . والتبصرة ١/٢٥٥ ، ٢٥٦ وشعراء النصرانية ٦٧٢ وديوانه – صادر ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) سورة الرعد من الآية ١٢ .

(٣) فى إعراب الحديث ١/١٧٠ رقم ٣٤٢ « وفى حديث محمود ... أحد با ... » ويروى : « بل رغبةٌ » وخرجه فى المسند ٥/٤٢٨ – ٤٢٩ .

(٤) الكتاب ١/١٨٦ وبعده : « طرح وكان حالا » .

(٥) الرجز فى الكتاب ١/١٧٩ والمقتضب ٣/٢٠٤ والشاهد فى قوله « دأبَ بكار » فهو منصوب على المصدر المشبَّه به ، والعامل فيه معنى قوله : إذا رأتنى سقطت أبصارها – لأنه دال على دءوبها فى ذلك . والبكار جمع بَكرة من الإبل . وشايحت : جَدَّتْ أو حاذرت . والدأب : العادة .

فشبّه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبّه به ، وفاعل المشبّه به غيرْ فاعل ناصبه ، فكذلك لا يمتنع أن يكون فاعل المفعول له غير فاعل ناصبه . وهذا بيّن والله أعلم . وأجاز ابن خروف فى قول الشاعر(١) :

مَدَّتْ عليكَ المُلْكَ أطنابَها   كأسٌ رَنَوْناةٌ وطِرْفٌ طِمِرّ

على أن يكون نصب الملك على أنه مفعول له وأطنابها على أن يكون مفعولا به . والمعنى أن هذا المخاطب تكون همته مقصورة على الأكل والشرب وشبههما . ورجح هذا الوجه على وجه غيره ، وهو أن يكون الملك مفعولا به وأطنابها بدل والضمير عائد على الملك بتأويل الخلافة .

وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر ، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لايدخل على الأنواع نحو سار الجمَزَى وعَدا البشَكَى ، ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل ويخبر عنه بما هو نوع له كقولك كل جَمزَى سَيْرٌ ، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك ضربته تأديبا لم يصح ، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج .

وانجرار المستوفى لشروط النصب جائز مختصا كان بالألف واللام كقول الراجز(٢) :

لا أقْعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجاءِ   ولو توالتْ زُمَرُ الأعْداءِ

أو مضافا كقول حاتم(٣) :

وأغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادّخاره ـ أو غير مختص كقوله أعنى حاتما(٣) :

وأُعرِضُ عن شَتْم اللئيم تكرُّما

إلا أن انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه ، ونصب غير المختص أكثر من انجراره ، ويستوى الأمران فى المختص بالإضافة .

---

(١) البيت من السريع . نسب إلى الأعشى فى المقرب ١٦٢/١ وفيه : ... عليه مكان عليك ، فالملك ليس مفعولا لأجله بل مفعول به منصوب بمدّت : وأطنابها بدل منه . وأنّث حملا على معنى الخلافة . وفى الخصائص ٢٢/٢ وفيه . بَنَتْ مكان « مدَّتْ » وانظر اللسان « رنا » .

(٢) الرجز فى التصريح ٣٣٦/١ والدرر ١٦٧/١ وشواهد ابن عقيل ١١٨ وصدره فى الهمع ١٩٥/١ .

(٣) البيت من الطويل . لحاتم بن عدى الطائى . والشطران بيت واحد على الترتيب المذكور صدر ثم عجز . فى الكتاب ١٨٤/١ : ... وأصفح مكان أعرض ونسبه لحاتم بن عبد الله الطائى وشواهد ابن عقيل ١١٩ .

وزعم الجزولى أنه لا يكون المنجرّ إلا مختصّا ، يعنى أنه لا يقال جئته لإعظام لك . قال أبو على الشلوبين : وهذا غير صحيح ، بل هو جائز لأنه لا مانع يمنع منه ولا أعرف له سلفا فى هذا القول . قلت ويمكن أن يكون القسط فى قوله تعالى[1] : ﴿ ونَضَعُ الموازينَ القِسْطَ ﴾ مفعولا له لأنه مستوفٍ للشروط .

والجر فى هذا الباب إما باللام وهو الكثير ، وإما بمن كقوله تعالى[2] : ﴿ خاشِعا متصدِّعا مِن خَشْيَة الله ﴾ وإما بالباء كقوله[3] ﴿ فبِظُلْم من الذينَ هادُوا حَرّمنا ﴾ ، وبفى كقوله ﷺ[4] « إنَّ امرأةً دَخلتْ النارَ فى هِرَّة » أى من أجل هرَّة .

(١) سورة الأنبياء من الآية ٤٧ .

(٢) سورة الحشر من الآية ٢١ .

(٣) سورة النساء من الآية ١٦٠ .

(٤) الحديث فى رياض الصالحين ٥٨٥ رقم ١٥٩٧ عن ابن عمر أن الرسول قال : « عذبت امرأة فى هرة حبستها حتى ماتت فدخلت فيها النار ؛ فلا هى أطعمتها وسقتها إذ هى حبستها ، ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض » رواه البخارى ومسلم . وانظر صحيح مسلم ٥٧٥/١٦ ، ٩٩/٤٠ والخشاش : الهوام والحشرات . وفى الجامع الصغير – الألبانى – ٧٣٩/٢ : « عذبت امرأة فى هرة ... » وقد تكرر الحديث بروايات .

باب المفعول المسمَّى ظَرْفا ومَفعولا فيه

ص : وهو ما ضُمّن من اسم وقت أو مكان معنى فى باطّراد ، لواقع فيه مذكور أو مقدّر ناصب له . ومبهم الزمان ومختصه لذلك صالح . فإن جاز أن يخبر عنه أو يجرّ بغير من فمتصرّف ، وإلا فغير متصرّف . وكلاهما منصرف وغير منصرف ؛ فالمتصرّف المنصرف كحين ووقت ، والذى لا يتصرف ولا ينصرف ما عُيّن من سَحَر مجرد . والذى يتصرّف ولا ينصرف كغُدوة وبُكْرة عَلَمين . والذى ينصرف ولا يتصرف بُعَيْداتِ بَيْن ، وما عُيِّن من ضحى وضحوة وبكرة وسُحير وصباح ومساء ونهار وليل وعَتمة وعِشاء وعُشيّة . وربما مُنِعت الصرف والتصرّف . وألحق بالممنوع التصرف ما لم يضف من مركب الأحيان / كصَباحَ مَساءَ ويومَ يومَ . وألحق غير خَثْعَم ذا وذات مضافين إلى زمان . واستقبح الجميع التصرّف فى صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف .

١٩٩

ش : ما ضُمّن معنى فى يتناول الحال والظرف ونحو السهل والجبل من قول العرب : مطرنا السهل والجبل . فخرج الحال بقولى « من اسم وقت أو مكان » وخرج السهل والجبل ونحوهما بقولى « باطراد » فإنه لا يقاس عليهما ؛ إذ لا يقال مطرنا القيعان والتلول ، ولا أخصبنا السهل والجبل بل يقتصر على ما سمع ولا يزاد عليه إلا ماعُضد بسماع ممن يوثق به ، بخلاف المنصوب على الظرفية نحو جلست أمامَك فإنه مطرد ، لجواز أن يخلف فيه الفعل والاسم غيرهما ، ويتناول أيضا قولى « ما ضمن فى » ما نصب بدخل من مكان مختص ، وخرج بذكر الاطراد ، فإن المطرد لا يختص بعامل دون عامل ، ولا باستعمال دون استعمال ، فلو نصب المكان المختص بدخل على الظرفية لم ينفرد به دخل . بل كان يقال مكثت البيت كما يقال دخلت البيت ، وكان يقال زيد البيت فينصَب بمقدر كما يفعل بما تحققت ظرفيته ؛ لأن كل ما ينتصب على الظرفية بعامل ظاهر يجوز وقوعه خبرا فينتصب

بعامل مقدر . ولذا قال سيبويه[1] بعد أن مثّل بقُلب زيد الظهر والبطن ودخلت البيت : « وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف ، لأنك لو قلت هو ظهره وبطنه وأنت تريد شيئا على ظهره وبطنه لم يجز » هذا نصّه .

وقد غفل عن الموضع الشلوبين فجعل أن نصب المكان المختص بدخل عند سيبويه على الظرفية . وهذا عجب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها من بعض . ونبهت بقولى « لواقع فيه ناصب له مذكور أو مقدر » أن الظرف منصوب بما دل على المعنى الواقع فيه وأن الدال على الواقع فيه قد يكون مقدرا ؛ فالمذكور ظاهر ، والمقدر كالعامل فيما وقع خبرا كزيد عندك .

ومبهم الزمان ومختصه صالحان للنصب على الظرفية ؛ فمبهمه نحو صمت يوما ، ومختصه نحو صمت الجمعة . وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف وغير متصرف ؛ فالمتصرف ما يجوز أن يخبر عنه أو يجرّ بغير « من » . وغير المتصرف ما لا يعامل بذلك ، فالإخبار عنه نحو العام سعيد ، واليوم مبارك . والجر بغير من نحو[2] : ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة ﴾ ونحو[3] : ﴿ عَن اليَمين وعَن الشمالِ قَعِيدٌ ﴾ ونحو[4] : « وعلى يمينه أسْوِدة وعلى يساره أسْودة » . وبدخولَ إلى على متى يعلم أنها ظرف متصرف . فلذلك أجاز سيبويه أن يقال يومُ كذا بالرفع لمن قال متى سير عليه على تقدير أىُّ الأحيان سير عليه برفع أى . وقال سيبويه[5] « والرفع فى جميع هذا عربى كثير فى لغات جميع العرب يكون على كم غير ظرف وعلى متى غير ظرف » . هذا نصه .

---

(١) فى الكتاب ١/٧٩ : « ... وضُرب زيد الظهر والبطنُ وقُلب عمرو ظهرُهُ وبطنه ومطرنا سهلُنا وجبلُنا ... وإن شئت نصبت فقلت ضُرب زيد الظهرَ والبطنَ .. وقلب زيد ظهره وبطنَه فالمعنى أنهم مطروا فى السهل والجبل وقُلب علىَ الظهر والبطن ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم دخلت البيت وإنما معناه دخلت فى البيت والعامل فيه الفعل وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف لأنك لو قلت قلب هو ظهرُه وبطنه وأنت تعنى شيئا على ظهره لم يجز . ولم يجيزوه فى غير السهل والجبل والظهر والبطن ... » .

(٢) سورة النساء من الآية ٨٧ .

(٣) سورة ق . الآية ١٧ .

(٤) جزء من حديث فى صحيح مسلم ــ ط الشعب ــ ٣٩٥/٥ والجامع الصغير ٧٧٣/٢ جزء من حديث طويل .

(٥) الكتاب ١١٠/١ باختصار . وانظر الكتاب ص ١١٢ أيضا فى هذا النص .

ولا يحكم بتصرف ما جر بمن وحدها كعند وقبل وبعد ؛ لأن من كثرت زيادتها فلم يُعتدّ بدخولها على الظرف الذى لا يتصرف بخلاف غيرها كمذ وحتّى وفى وإلى وعَن وعلى . فلما بيّنت أن بعض الظروف متصرف وبعضها غير متصرف قلت « وكلاهما منصرف وغير منصرف » أى المتصرّف على ضربين : منصرف وغير منصرف ، وغير المتصرّف كذلك ، فالأقسام إذن أربعة .

فالمتصرف المنصرف كثير ؛ لأنه على الأصل ، وذلك كساعة وشهر وعام ودهر وحين وحينئذ ويومئذ ، يقال سير عليه حينئذ ويومئذ ، حكاهما سيبويه . والذى لا يتصرف ولا ينصرف « سحر » إذا جُرّد من الإضافة والألف واللام وقصد به[1] معيَّن من ليلة معيّنة كقولك لأستغفرنّ هذه الليلة سحر . وكذا إن قصدا لتعيين و لم يذكر الليلة . والذى يتصرف ولا ينصرف غُدْوة وبُكرة علمين قصد بهما التعيين أو لم يقصد ؛ لأن علميتهما جنسية فيستعملان استعمال أسامة وذُؤالة ، فكما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره تقول قاصدا التعميم غُدوة وقت نشاط ، وقاصدا التعيين لأشرب الليلة إلى غُدوة . وبُكرة فى ذلك كغُدوة . وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ويتصرفان ، ومنه قوله تعالى[2] : ﴿ ولَهُمْ رزْقُهم فيها بُكرَةً وعَشِيًّا ﴾ .

والذى ينصرف ولا يتصرف ما عينَ من سحر وبكرة وضحى وضحوة وصباح ومُسْى[3] وليل ونهار وعَتمة وعشاء وعشيّة . وربما منعت عشية فى التعيين الصرف والتصرف فساوت سحر . ذكر ذلك كله سيبويه[4] فى الباب المترجم بهذا ما يكون فيه المصدر حينا . وقال بعد أن ذكر ليلا ونهارا : إذا أردت ليل ليتك ونهار نهارك تريد بلَيل ليلتك ظلامها / وبنهار نهارك ضوءه . وكذلك قال فى تفسير تعيين البواقى : إذا أردت سحر ليلتك وضحى يومك وصباحه ومساءه وعشاءه وبكرة يومك وضحوته وعتمة ليلتك . وذكر ما لا يتصرف بُعَيدات بَيْن أى أوقاتا غير متصلة .

٩٩ ب

---

(١) فى ب : به سحر معين .

(٢) سورة مريم من الآية ٦٢ . .

(٣) فى ب : ومساء .

(٤) انظر الكتاب ١١٢/١ - ١١٥ والمُسْى بالضم الاسم عن القاموس « مسوت » .

ومن الظروف التى لا تتصرف ما ركب نحو خمسة عشر كقولك فلان يتعهّدنا يَوْمَ يومَ وصباحَ مساءَ أى كل يوم وكل صباح ومساء ، فمثل هذا لا يستعمل إلا ظرفا . ومنه قول الشاعر(١) :

ومَن لا يَصْرِف الواشينَ عنه صَباحَ مَساءَ يضْنَوه خَبالا

ومثله قول الآخر(٢) :

آت الرزقُ يومَ يومَ فأجْملْ طَلَبا وابْغِ للقيامة زادا

فلو أضّيف صدره إلى عجزه جاز استعماله ظرفا وغير ظرفَ فمثال استعماله ظرَفا قول الشاعر(٣) :

ما بالُ جَهْلِكَ بَعد الحِلْم والدّين وقد عَلاكَ مَشِيبٌ حينَ لا حِينِ

أنشده سيبويه وقال(٤) : إنما هو حينَ حين ، « ولا بمنزلة » « ما » إذَا ألغيتَ . ومَثال استعماله غير ظرف قول الآخر أنشده سيبويه أيضا(٥) :

ولولا يومُ يومٍ ما أرَدْنا جَزاءكَ والقُروضُ لها جَزَاءُ

واعلم أنّ من الظروف التى لا تتصرف ذُو وذات مضافين إلى وقت كقولهم لقيته ذا صباح وذات مرّة وذات يوم أو ليلة . وهذا النوع عند غير « خَثْعَم » لا يستعمل إلا ظرفا ، وقد يستعمل عند خثعم غير ظرف كقول بعضهم(٦) :

عَزَمتُ على إقامةِ ذى صَباح لأمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَن يَسُودُ

---

(١) البيت من الوافر . فى الدرر ١٦٧/١ والهمع ١٩٦/١ : والشذور ٧٢ .

(٢) البيت من الخفيف . فى الدرر ١٦٧/١ والهمع ١٩٦/٢١ والشذور ٧٣ .

(٣) البيت من البسيط . لجرير . فى الكتاب ٣٥٨/١ وشرح الجمل ٢٧٨/٢ والدرر ١٦٨/١ وعجزه فى الهمع ١٩٧/١ وهو فى ديوانه – ط صادر بيروت – ص ٤٨٤ وهو مطلع . يهجو الفرزدق .

(٤) الكتاب ٣٥٨/١ .

(٥) البيت من الوافر . للفرزذق . فى الكتاب ٥٣/٢ والشذور ٧٦ والهمع ١٩٧/١ والدرر ١٦٨/١ والمساعد ٤٩٥/١ .

(٦) البيت من الوافر . لرجل من خثعم . فى الكتاب ١١٦/١ : لشىء مكان « لأمر » وفى الأعلم : لأمر ، وكذلك فى التبصرة ٣٠٨/١ وهو لأنس بن مدركة الخثعمى كما فى الروض الأنف ٢٢٠/١ والخزانة ٤٧٦/١ وابن يعيش ١٢/٣ وعجزه مثل فى الميدانى ١٩٦/٢ رقم ٣٣٦٥ أى لا يسود الرجل قومه إلا بالاستحقاق ، وفى الخصائص ٣٢/٣ والدرر ١٦٨/١ .

فلو قيل على هذه اللغة : سرى عليها ذاتُ ليلة ، بالرفع لجاز ، ولا يقال على لغة غيرهم من العرب إلا سرى عليها ذاتَ ليلة ، بالنصب .

ويقبح عند جميع العرب ترك الظرفية فى صفة « حين » حين حذف[1] وأقيمت مقامه نحو سير قديما وحديثا ، فلو قلت سير عليه قديمٌ أو حديثٌ لم يختلف فى قبحه . فلو كان قيام الصفة مقام الموصوف غير عارض كقريب حسن ترك الظرفية . وكذا لو وصفت الصفة كقولك سير عليه قديمٌ أو حديثٌ لم يختلف فى قبحه . فلو كان قيام الصفة مقام الموصوف غير عارض كقريب حسن ترك الظرفية . وكذا لو وصفت الصفة كقولك سير عليه طويل من الدهر ؛ لأن وصفها[2] يعطيها شبها بالاسم الجامد ، كما أن كثرة جريانها مجرى الأسماء الجامدة تلحقها بها فلك أن تقول فى سير عليه طويلا من الدهر وفى مرّ به قريبا : سير عليه طويل من الدهر ومرّ به قريب ؛ فإن قريبا من الصفات التى كثر جريانها مجرى الأسماء ، قال سيبويه[3] بعد أن مثّل بسير عليه طويلا وحديثا وكثيرا وقليلا : ولم يجز الرفع لأن الصفة لا تقع موقع الاسم . ثم قال : وقد يحسن أن يقال سير عليه قريب ، لأنك تقول لقيته مذ قريب ، وربما جرت الصفة فى كلامهم مجرى الاسم فإذا كان كذلك حسن . ثم قال : فإن قلت سير عليه طويل من الدهر كان أحسن . وإنما حسن بالوصف لأنه ضارع الأسماء ، لأن الموصوفة فى الأصل هى الأسماء . هذا نصه . وإلى هذا أشرت بقولى « واستقبح الجميع التصرف فى صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف » فعلم عدم القبح فى تصرّف قريب من المثال المذكور ؛ لأن إقامته مقام الموصوف غير عارضة بخلاف طويل وشديد ونحوهما ، وعلم عدم القبح فى تصرف ما وصف نحو سير عليه طويل من الدهر ؛ لأن وصفه بالجار والمجرور أعطاه شبها بالأسماء المحضة كما تقدم .

ص : ومظروف ما يصلح جوابا لكم واقع فى جميعه تعميما أو تقسيطا ، وكذا

---

(١) فى المساعد ١/٤٩٦ « واستقبح الجميع التصرف فى صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف » – فيقبح عند العرب الرفع فى نحو سير عليه طويلا أو قديما ، أى زمانا طويلا أو قديما . وفى ب : فى صفة حين حذف .

(٢) فى ب .

(٣) انظر الكتاب ١/١١٢ .

مظروف ما يصلح جوابا لمتى إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر ، وكذا مظروف الأبد والدهر[1] والليل والنهار مقرونة بالألف واللام . وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل . وما سوى ما ذكر من جواب متى فجائز فيه التعميم و التبعيض إن صلح المظروف لهما .

ش : المظروف هو ما يفعل فى الظرف ، فمنه ما يقع فى جميعه ومنه ما يقع فى بعضه ، كما أن المُوعَى فى الوعاء منه ما يملأ الوعاء ومنه ما لا يملؤه . فإن كان الظرف معدودا وهو المعبر عنه بجواب كم فلكل واحد من أفراده أو فرديه قسط من العمل إما فى جميعه وهو المعبّر عنه بالتعميم وإما فى بعضه وهو المعبّر عنه بالتقسيط ؛ فالتعميم كقولك صمت ثلاثة أيام ، والتقسيط كقولك أذّنت ثلاثة أيام ، فهذان مثالان لما لا يصلح من العمل إلا لأحد القصدين . وقد يكون العمل صالحا للتعميم والتقسيط[2] . فيجوز للمتكلم أن يقصد به ما شاء من المعنيين كقولك تهجدت ثلاث ليال ، فمن الجائز أن يريد استيعابهنّ بالتهجُّد ، وأن يريد إيقاع تهجد فى بعض كل واحدة منهن .

وإذا كان الظرف اسم شهر غير / مضاف إليه شهر كقولك اعتكفت رمضان فلجميع أجزائه قسط من العمل ، لأن كل واحد من أعلام الشهور إذا أطلق فهو بمنزلة ثلاثين يوما ، ولذلك قال النبى ﷺ[3] : « مَن قام رمضانَ إيمانًا واحتسابا غُفِر له من ذنبه ما تقدّم وما تأخّر » . ولم يقل من صام شهر رمضان ؛ إذ لو قال ذلك لاحتمل أن يريد جميعَ الشهر وأن يريد بعضه ، كما قال تعالى[4] : ﴿ شَهْرُ رمضَانَ الذى أُنْزِلَ فيه القُرْآنُ ﴾ وإنما كان الإنزال فى ليلة منه وهى ليلة القدر .

١٠٠

---

(١) كلمة الدهر ليست فى ب .

(٢) فى ب : للتقسيط والتعميم .

(٣) الحديث فى رياض الصالحين ٤٥١ ، ٤٦٠ عن أبى هريرة عن النبى أنه قال : « من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم . وفى ص ٤٦٠ « من صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم . وهو فى صحيح مسلم ٤/٤١٠ ، ٤١١ والجامع الصغير ٢/١٠٨٣ ، ١٠٨٤ .

(٤) سورة البقرة . آية ١٨٥ .

وأجرى أبو الحسن بن خروف أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور ، فجعل قول القائل سير عليه الخميس مقصورا على التعميم ، وقوله سير عليه يوم الخميس محتملا للتعميم والتبعيض[1] . وفيما رآه نظر . ومثل رمضان وغيره من أعلام الشهور المجردة فى استحقاق التعميم الأبد والدهر ، والليل والنهار مقرونة بالألف واللام ؛ فإذا قيل كان ذلك الأبد أو الدهر فلا يصلح أن يراد به غير التعميم إلا فى قصد المبالغة مجازا ، كما يقول القائل أتانى أهل الدنيا ، وإنما أتاه ناس منهم . قال سيبويه[2] : « ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلا فى الظرف كله كقولك سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد . ثم قال : لا تقول لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوما فيه ، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه فى ساعة دون الساعات » هذا نصّه .

فصل : ص : وفى الظروف ظروف مبنية لا لتركيب ، فمنها إذْ للوقت الماضى لازمة الظرفية ، ألا أن يضاف إليها زمان ، أو تقع مفعولا به وتلزمها الإضافة إلى جملة وإن علمت حذفت وعوض تنوين وكسرت الذال لا لتقَاء الساكنين لا للجر خلافا للأخفش . ويقبح أن يليها اسم بعده[3] فعل ماض . وتجيء للتعليل وللمفاجأة[4] [وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة خلافا لبعضهم] . وتركها بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها وكلاهما عربى . ويلزم بينما وبينا الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة ، وقد تضاف بينا إلى مصدر » .

ش : لما فرغ من الكلام على معربات ظروف الزمان ومبنياتها المركبة شرع فى بيان مبنياتها غير المركبة ، فمنها « إذْ » ويدلّ على اسميّتها أنها تدل على الزمان دلالة لا تعرض فيها للحدث ، وأنها يخبر بها مع دخولها على الأفعال نحو قدوم زيد إذ قدم

---

(١) فى ب : للتبعيض والتعميم .

(٢) الكتاب ١/١١٠ .

(٣) فى ب : بعده فعل ماض .

(٤) ما بين المعقوفين ليس فى الأصل ، وتحدث عن ذلك فى الشرح ، وفى بعض النسخ بعد قوله وللمفاجأة : « وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة خلافا لبعضهم » . وقال المصنف فى الشرح : المختار عندى الحكم بحرفيتها وإلى ذلك ذهب أبو على فى أحد قوليه » . انظر المساعد ١/٥٠٢ وسيأتى النص عند ابن مالك على اختياره الحكم بحرفيتها وليس فيه « وإلى ذلك ذهب أبو على فى أحد قوليه » وما بين المعقوفين لم يرد أيضا فى نسخة ب .

عمرو ، وأنها تبدل من اسم نحو رأيتك أمس إذ جئت ، وأنها تنون في غير ترنم . ويضاف إليها بلا تأويل نحو[1] ﴿ يومَئذ تُحدِّثُ أخبارَها ﴾ وأنها تقع مفعولا بها نحو قوله تعالى[2] : ﴿ واذكُروا إذ أنتم قليلٌ مُسْتَضعَفونَ في الأرض ﴾ .

ولبنائها سببان كل واحد منهما كاف لو انفرد ؛ أحدهما وضعها على حرفين لا ثالث لهما بوجه .

الثاني لزوم افتقارها إلى جملة أو عِوَض منها وهو التنوين اللاحق في نحو يومئذ وحقّ تنوين العوض أن يكون عوضا من بعض كلمة : كتنوين يُعَيل مصغّر يَعْلَى فإنه عوض من لام الكلمة ، وكتنوين جندل فإنه عوض من ألف جنادَل ، فلما كانت الجُملة التي يضاف إليها إذ بمنزلة الجزء منها ، وحذفت عوملت في التعويض منها معاملة جزء حقيقي ، وفعل بذال « إذ » مع هذا التنوين ما فُعل بهاءصه مع تنوين التنكير فقيل إذٍ كما قيل صَهٍ . وزعم الأخفش أن كسرة إذ كسرة إعراب بالإضافة ، وأظن حامله على ذلك أنه جَعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة ، فلما زالت من اللفظ صارت معربَه . وردّ بعض النحويين عليه بقول العرب : كان ذلك إذٍ ، بالكسر دون مضاف إلى إذ ، ولم يغفل الأخفش هذا ، بل ذكره وأنشد[3] :

نَهيتكَ عن طِلابِكَ أمَّ عَمْرو   بعافِيـةٍ وأنت إذٍ صَحيـــحُ

ثم قال : أراد وأنت حينئذ صحيح ، فحذف المضاف وأبقى الجر . وهذا منه غير مرضيّ لأن المضاف لا يُحذف ويبقى الجر به إلا إذا كان المحذوف معطوفا على مثله كقولهم : ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك[4] و « ما كل بيضاءَ شحمة ، ولا سوداء تمرة » ، فحذف « مثل » المضاف إليه أخيك ، و « كل » المضاف إلى سوداء

---

(١) سورة الزلزلة من الآية ٤ .

(٢) سورة الأنفال من الآية ٢٦ .

(٣) البيت من الوافر . لأبي ذؤيب الهذلي خويلد بن خالد انظر ديوان الهذليين قسم ١ من مقطوعة له . في ابن يعيش ٢٩/٣ وشواهد المغني للسيوطي ٩٢ والمقتصد رقم ٥ والمساعد ٤٩٩/١ ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٤/٢ وفيه « بعاقبة » وعقب بقوله « يقول حينئذ فألقى حين وأضمرها » .

(٤) مثل في الميداني ٢٨١/٢ رقم ٣٨٦٨ وله قصة مع هند بنت عوف بن عامر . يضرب في موضع التهمة . والمستقصى ٣٢٨ رقم ١١٩٩ قاله عامر بن ذهل ، في اختلاف أخلاق الناس وأورد البيت :

وكنّا حسبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً   عشيّةَ لاقَيْنا جُذامَ وحِميرا

لدلالة ما قبلها عليها ؛ وإذ فى البيت المذكور بخلاف ذلك فلا يحكم لها بحكمه . وأيضا فإن حذف المضاف وإعراب المضاف إليه بإعرابه أكثر من حذف المضاف وجرّ المضاف إليه ، ومع أنه أكثر مشروط بعدم صلاحية الباقى لما صلح له المحذوف ، كالقرية بالنسبة إلى الأهل[1] . فلو صلح الباقى لما صلح له المحذوف امتنع الحذف ؛ فلأن يمتنع عند ذلك حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورا أحق وأولى .

١٠٠ ب ومعلوم أن « إذ » من قولك حينئذ / صالح لما يصلح له حين ، فلا يجوز فيهما الحذف المذكور كما لا يجوز فى غلام زيد . وأيضا فإن المضاف إلى اذ قد يبنى كقراءة نافع[2] ﴿ وهُم مِن فَزَعٍ يومئذٍ آمنونَ ﴾ ولا علة لبنائِه إلا إضافته إلى مبنى ، فبطل قول من قال إن كسرة إذ كسرة إعراب . و لم أقيد الجملة التى تضاف إليها إذ بكونها اسمية أو فعلية ليشعر بذلك أن للمتكلم أن يضيفها إلى ما شاء منهما . ثم أشرت إلى استقباح تقديم اسم بعدها على فعل ماض نحو كان ذلك إذ زيد قام ، فعُلم أن غير ذلك حسن نحو كان ذلك إذ قام زيد ، وإذ زيد يقوم ، وإذ يقوم زيد ، كل ذلك حسن إذ لا محذور فيه ، بخلاف إذ زيد قام فإنه قبيح ، لأن مدلول إذ وقام من الزمان واحد ، وقد اجتمعا فى كلام فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما سواه ؛ فإن الذى يعد إذ فى جميعه غير موافق لاذ فى مدلولها ، فاستوى اتصالها به وانفصالها عنه .

وتجيء إذ للتعليل كقوله تعالى[3] ﴿ وإذ اعتزلتموهم وما يعْبُدون إلَّا الله فأووا إلـى الكهْـفِ يَنشُرْ لكم رَبُّكم مِن رَحمتِهِ ﴾ وكقوله تعالى[4] : ﴿ وإذْ لمْ يَهْتدُوا به فسيَقُولونَ هذا إفْكٌ قديمٌ ﴾ . وكقوله تعالى[5] : ﴿ ولَنْ يَنْفَعكم اليومَ إذْ

---

(١) يشير إلى قوله تعالى ﴿ واسْأَلِ القرية ﴾ فإن تقديرها واسأل أهل القرية .

(٢) سورة النمل آية ٨٩ والقراءة « من فزع » منون للكوفيين ، و « يومَئذ » بالفتح للكوفيين ونافع – الإقناع ٧٢١/٢ وفى الاتحاف ٣٤٠ فزع بالتنوين عاصم وحمزة والكسائى وخلف . وفتح الميم من يومئذ نافع وعاصم وحمزة والكسائى وأبو جعفر وخلف ؛ فالفتحة بناء لإضافته إلى غير متمكن ، وعلى قراءة أبى عمرو ومن تبعه الميم مكسورة بكسرة إعراب لإضافة فزع إليه .

(٣) سورة الكهف . آية ١٦ .

(٤) سورة الأحقاف من الآية ١١ .

(٥) سورة الزخرف من الآية ٣٩ .

ظَلَمْتم ﴾ . ومثله قول الشاعر[1] :

فأصْبَحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمتهم إذْ هُمْ قُريشٌ وإذ ما مثلَهُمْ بَشَرُ

وأشار إليها سيبويه[2] فقال فى باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى إنَّ أنْ فى قولهم : أمّا أنْتَ مُنطلِقا انطلقتُ بمعنى إذ ، وإذ بمعنى أنْ إلا أن إذ لا يحذف فيها الفعل ، وأما لا يذكر بعدها الفعل المضمر . هذا نصه .

وتجىء إذ أيضا للمفاجأة كقول عمر رضى الله عنه[3] : « بَيْنما نحن عندَ رسول الله ﷺ إذْ طَلَعَ علينا رجلٌ » فهذا مثال وقوعها بعد بينما . ومثله قول الشاعر[4] :

بَـيْنا هُـنَّ بـالأَراكِ معًـا إذْ أتى راكبٌ على جَمَلِـهْ

ومثله[5] :

استَقْدر اللهَ خيرا وارضينَّ به فبينما العُسْرُ إذ دارتْ مياسِيرُ

ومثال تركها قول الشاعر[6] :

بَيْنـا نحنُ نَرْقُبُـه أتانـا معلَّـقَ وفْضَة وزنَـادَ راعـى

وتركها أقيس ؛ لأن المعنى المستفاد معها مستفاد بتركها ، وكلاهما مروىٌ عن العرب نثرا ونظما . وكان الأصمعى يؤثر تركها على ذكرها . وحكى السيرافى أن

---

(١) البيت من البسيط . فى الكتاب ٢٩/١ للفرزدق . والدرر ١٨٨/١ والمساعد ٢٨١/١ وعجزه فى ٥٠١/١ وشرح ديوانه ٢٢٣/١ .

(٢) الكتاب ١٤٨/١ بتصرف .

(٣) الحديث فى صحيح مسلم ١٣٣/٢ .

(٤) البيت من الخفيف . لجميل . فى ديوانه – ط المكتبة الثقافية ببيروت – ص ٨٥ وفى المساعد ٥٠٣/١ : بينا نحن .

(٥) البيت من البسيط . لحريث بن جبلة . فى الكتاب ١٥٨/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ٨٦ وبعده :

حتّى إذا لم يكن إلّا تذكّره والدهر أيّتمَا حالٍ دهاريـرُ

والدرر ١٧٣/١ له أو لعتير بن لبيد العذرى ، وفى ١٧٨/١ .

(٦) البيت من الوافر . جاء على الخرم ، فى الكتاب ٨٧/١ وفيه : نطلبه مكان نرقبه . نسب لنصيب ، ولرجل من قيس عيلان . وابن يعيش ٩٧/٤ والدرر ١٧٨/١ والمساعد ٥٠٢/١ وفيه : فبينا : والوفضة الكنانة ونصب زناد على موضع الوفضة لأن المعنى يعلق وفضة وزناد راعى .

بعضهم يجعلها ظرف مكان ، وأن بعضهم يجعلها زائدة والمختار عندى الحكم بحرفيّتها . وقد حدث ل « بَيْن » إذ قيل فيها : بينما الاختصاص بالزمان والظرفية والإضافة إلى الجمل . وقد تضاف بينا إلى مصدر كقوله[1] :

بَيْنا تعنّقه الكماة وروغه   يومًا أُتِيحَ له كمِىّ سَلْفَـعُ

ويروى تعنّقه بالرفع على الابتداء والخبر محذوف .

ص : ومنها إذا للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط غالبا ، لكنها لِما يُتيقن كونُه أرجحُ بخلاف إنْ ، فلذلك لم تجزم إلا فى شعر ، وربما وقعت موقع إذ ، وإذ موقعها ، وتضاف أبدا إلى جملة مصدّرة بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل ، وقد تُغنى ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقا للأخفش . وقد تفارقها الظرفية مفعولا بها أو مجرورة بحتى[2] ، وتدل على المفاجأة حرفا لا ظرف زمان خلافا للزجاج ولا ظرف مكان خلافا للمبرد ، ولا يليها فى المفاجأة إلا جملة اسمية . وقد تقع بعد بينا وبينما ».

ش : يدل على اسمية إذا أن فيها ما فى إذ من الدلالة على الزمان دون تعرّض لحدَث ، ومن الإخبار بها مع دخولها على الأفعال نحو قولك : راحة المؤمن إذا دخل الجنة . ومن وقوعها بدلا من اسم صريح نحو أكرمك الله[3] غدا إذا جئتنى . ومن وقوعها مفعولا به كقول النبى ﷺ لعائشة رضى الله عنها[4] : « إنى لأعلم إذا كنت عنّى راضية ، وإذا كنت علىّ غَضبَى » وانفردت بدخول حتى الجارة عليها كقوله تعالى :[5] ﴿ حتَّى إذا جاءُوها ﴾ كما انفردَ « إذْ » بلحاق التنوين والإضافة إليها .

---

(١) البيت من الكامل . فى ابن يعيش ٩٩/٤ والدرر ١٧٩/١ وفى المساعد ٥٠٤/١ وصدره فى الهمع ٢١١/١ وفيهما : تعانقه . لأبى ذؤيب الهذلى . وديوان الهذليين ١٨/١ .

(٢) فى ب : « بحتى أو مبتدأة » و لم يمثل للمبتدأة فى الشرح .

(٣) لفظ الجلالة ليس فى ب .

(٤) الحديث فى صحيح مسلم ٢٩٥/٤٤ والبخارى ٤٧/٧ « وإنى لأعلم إذا كنت عنى راضية فإنك تقولين لا ورب محمد ، وإذا كنت غضبى قلت لا ورب إبراهيم . قال : قالت أجل والله يا رسول الله ما أهجر إلا اسمك » عن عائشة .

(٥) سورة الزمر من الآية ٧١ .

وإلى الحديث والآية أشرت بقولى : « وقد تفارقها الظرفية مفعولا بها أو مجرورة بحتى » وأكثر وقوع « إذا » مضمنة معنى الشرط ولذلك تقع الفاء بعدها على حدّ وقوعها بعد إنْ كقوله تعالى[1] ﴿ إذا لقيتُم فِئةً فاثْبتُوا ﴾ ولذلك أيضا كثر وقوع الفعل بعدها ماضى اللفظ مستقبل المعنى نحو إذا جئتنى أكرمك . ولو جعلت مكان إذا حينا أو غيره قاصدا للاستقبال لم يجز أن تأتى بلفظ الماضى . وكان مقتضى تضمنها معنى الشرط أن يجزم بها ، لكن منع من ذلك ثلاثة أمور :

أحدها أن تضمنها معنى الشرط ليس بلازم ، فإنها قد تتجرد منه كقوله تعالى[2] : ﴿ ويَقولُ الإنسانُ أئذا / ماَمتُّ لَسوفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ وقوله تعالى[3] ﴿ والنَّجْمِ إذا هَوَى ﴾ وقد تتجرد من الظرفية مع تجردها من الشرط نحو إننى لأعلم إذا كنت عنى راضية . الثانى أنها مضافة إلى ما يليها والمضاف يقتضى جرًّا لا جزْما . وإذا جُزم بها فى الشعر فليست مضافة إلى الجملة ، وبناؤها حينئذ لتضمنها معنى إنْ . الثالث أن ما يليها متيقِّن الكون أو فى حكم المتيقن نحو آتيك إذا انتصف النهارُ ، وأجيئُك إذا دعوتنى ، بخلاف ما يلى إنْ فإنّ كونه وعدم كونه لا رجحانَ لأحدهما على الآخر ، فلما خالفتها إذا لم يُجزم بها إلا فى الشعر . وإنما جاز أن يُجزم بها فى الشعر لأن فيها ما فى إنْ من ربْط جملة بجملة وإن لم يكن ذلك لها لازما . ومن الجزم بها قول الشاعر[4] :

تَرْفَعُ لى خِنْدفٌ ، واللهُ يَرفعُ لى نارًا إذا خَمدتْ نيرانُهم تَقِدِ

ومثله[5] :

استَغْنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغِنَى وإذا تُصِبْكَ خَصاصةٌ فتَجَمَّلِ

ومثله[6] :

---

(١) سورة الأنفال من الآية ٤٥ .

(٢) سورة مريم آية ٦٦ .

(٣) سورة النجم آية ١ .

(٤) البيت من البسيط . للفرزدق . فى الكتاب ١/٤٣٤ والأشمونى ٤/٩ وشرح ديوانه ١/٢١٦ .

(٥) البيت من الكامل . لعبد قيس خفاف بن عمرو . فى شواهد المغنى للسيوطى ٩٥ والدرر ١/١٧٣ ويروى فتحمل بالحاء ، وفيه : واستغن ، بالواو . وفى الأشمونى ٤/٩ أنشده الفراء . وفى أمالى المرتضى ٢/٤٩ لحارثة بن بدر .

(٦) البيت من الكامل . للنمر بن تولب . فى شرح أبيات مغنى اللبيب ١/٣٩٤ والمساعد ١/٥٠٦ وديوانه ٤٤ .

وإذا تُصبكَ خَصاصةٌ فارْجُ الغِنى		وإلى الذى يُعْطِى الرغائِبَ فارْغَبِ

وقد يراد بها المضى فتقع موقع إذ كقوله تعالى[1] ﴿ ما عَلى المُحْسنينَ مِن سبيل واللهُ غفورٌ رحيمٌ * وَلَا على الذينَ إذا ما أَتَوْكَ لتَحْمِلَهم قلْتَ لا أجِدُ ما أحْمِلكم عليه ﴾ وكقوله تعالى[2] : ﴿ وإذا رأوا تجارةً أو لَهْوًا انفضُّوا إليها ﴾ . ومن ذلك قول الشاعر[3] :

حَلَلتُ بها وِتْرِى وأدركْتُ ثُؤْرَتى		إذا ما تَناسَى ذَحْلَهُ كلُّ [غَيْهَبِ]

ومثله قول الآخر[4] :

ماذاقَ بُؤْسَ مَعيشةٍ ونَعيمَهـا		فيما مَضَى أحدٌ إذا لم يَعْشَقِ

وقد تقع إذ موقع إذاكقوله تعالى[5] : ﴿ يَومَ يَجْمَعُ اللهُ الرُسُلَ فيقولُ ماذا أجِبْتُم قالوا لا علْمَ لنا إنك أنت عَلَّامُ الغُيوبِ * إذ قال اللهُ يا عيسَى ﴾ فإذ هذه بدل من يوم يجمع (ويوم يجمع)[6] مستقبل المعنى فيتعين كون المبدل منه مثله فى الاستقبال . ومثله قوله تعالى[7] : ﴿ فسَوف يعلمونَ إذ الأغلالُ فى أعناقِهم ﴾

---

(١) سورة التوبة . آية ٩١ ، ٩٢ .

(٢) سورة الجمعة . آية ١١ .

(٣) البيت من الطويل . لمقيس بن صبابة فى قصة ردّته وقد أمر الرسول بقتله يوم فتح مكة وهو متعلق بالكعبة . ففى البحر ٣٢٦/٣ :

حللت به وترى وأدركت ثؤرتى		وكنت إلى الأوثان أول راجع

وقبله :

قتلت به فهرا وحملت عقله		سراة بنى النجار أرباب فارع

وأما بيت النص فهو للشويعر محمد بن حمران الجعفى – جاهلى – فى ديوان الأدب ٣٩/٢ : فنلت به ثأرى ، وفى التهذيب الجزء الأول . وقافيته لم تأت فى النص وهو « كل غَيْهَب » وإنما وردت فى نسخة المغرب . ويروى عيهب ويروى خللت به ، والغيهب الضعيف عن وتره .

(٤) البيت من الكامل . لأبى طالب الرق . وفى معجم الشواهد أنه فى سر الصناعة ٢٦٣ و لم أجده فيها . وهو فى الحماسة البصرية ٢٢٦/٢ للكميت بن معروف وإنما هو للكميت بن زيد الأسدى فى ديوانه ٢٥٨/١ .

(٥) سورة المائدة . آية ١٠٩ ، ١١٠ .

(٦) ما بين القوسين عن ب وذلك أوضح .

(٧) سورة غافر . آية ٧٠ ، ٧١ .

ومثله قوله تعالى ﴿ يومئذ ﴾ و[1] ﴿ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ ﴾ . ومن وقوع إذ موقع إذا قول الشاعر[2] :

مَتَى ينالُ الفتَى اليقظانُ حاجتَه   إذ المَقَامُ بأرْضِ اللَّهْو والغَزَل

ولا يليها عند سيبويه إلا فعل ومعمول فعل ، فإن كان اسما مرفوعا وجب عنده أن يرفع بفعل مقدر موافق لفعل ظاهر بعده كقوله تعالى[3] : ﴿ إذا الشمسُ كُوِّرتْ * وإذا النجومُ انكدَرَتْ ﴾ فالشمس مرفوع بكُوِّرتْ مضمرا ، والنجوم مرفوع بانكدرتْ مضمرا وكذا ما أشبههما ، لا يجيز سيبويه غير ذلك . واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه ، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ ، وبقوله أقول ، لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إنْ ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام ، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا . ولذلك جاز أن يقال إذا الرجل فى المسجد فظُنّ به خيرا . ومنه قول الشاعر[4] :

إذا باهليٌّ تَحْتَه حَنْظَلِيّةٌ   لهُ وَلَدٌ منها فذاكَ المُذَرّعُ

فجعل بعد الاسم الذى ولى إذا ظَرَفا واستغنى به عن الفعل ، ولا يفعل ذلك بمختص بالفعل . ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر[5] :

فأمْهلَه حتّى إذا أنْ كأنّه   مُعاطِى يَدٍ فى لُجّة الماءِ غامِرُ

فأوْلَى إذا أنْ الزائدة وبعدها جملة اسمية ، ولا يفعل ذلك[6] بما هو مختص بالفعل ، وأنشد ابنُ جنيّ لضيغم الأسدىّ[7] :

إذا هو لم يَخَفْنى فى ابن عمِّى   وإنْ لم ألقَهُ الرجلُ الظلومُ

---

(١) سورة القصص . آية ٨٧ .

(٢) البيت من البسيط . ولم أقف عليه . وفى ب : إذا أقام .

(٣) سورة التكوير . آية ١ ، ٢ .

(٤) البيت من الطويل . للفرزدق . فى شواهد المغنى للسيوطى ٩٤ والدرر ١/١٧٤ والمساعد ١/٥٠٨ وشروح ديوانه ٢/٥١٤ . والمذرّع الذى أمه أشرف من أبيه .

(٥) البيت من الطويل . لأوس بن حجر . فى شواهد المغنى للسيوطى ٤٢ والدرر ٢/١٢ .

(٦) فى ب .

(٧) البيت من الوافر . لضيغم كما فى الخصائص ١/١٠٤ .

وقال : فى هذا دليل على جواز[1] ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ، لأن هو مضمر الأمر والشأن وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده . قلت ومثل ما أنشده ابن جنى قول الآخر[2] :

وأنتَ امرؤٌ جَلْط إذا هى أرسلت يمينُك شيئا أمسكَتْه شِمالُكا

لأن هى ضمير القصة .

ولما أنهيت الكلام على « إذا » الدالة على زمن مستقبل أخذت فى الكلام على « إذا » المفاجأة ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى[3] : ﴿ ثُمَّ إذا دَعاكم دَعْوةً مِن الأرضِ إذا أنتم تَخْرُجونَ ﴾ فالأولى الدالة على وقت الاستقبال ، والثانية الدالة على المفاجَأة . وهى عند المبرد والسيرافى ظرف مكان ، وعند الزجاج وأبى على الشلوبين ظرف زمان حاضر ، وهذا هو ظاهر قول سيبويه ، فإنه قال حين قصدها[4] :

وتكون للشىء توافقه فى حال أنت فيها ، وذلك قولك مررت به فإذا زيد قائم . هذا نصه . وروى عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة وهو الصحيح عندى ويدل على صحته ثمانية أوجه :

١٠١ ب أحدها أنها كلمة تدَلّ / على معنى فى غيرها غير صالحة لشىء من علامات الأسماء والأفعال .

الثانى أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين ، وذلك لا يوجد إلا فى الحروف كلكن وحتى الابتدائية . الثالث أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ولا يكون ذلك إلا فى الحروف . الرابع أنها لو كانت ظرفا لم يختلف من حكم بظرفيتها فى كونها مكانية أو زمانية ؛ إذ ليس فى الظروف ما هو كذلك . الخامس أنها لو كانت ظرفا لم تربط بين جملة الشرط والجزاء فى نحو[5] ﴿ وإنْ تُصِبْهم سَيِّئةٌ بما قَدَّمَتْ أَيْدِيهم إذا هم يَقْنطُونَ ﴾ إذ لا تكون كذلك إلا حرفا . السادس أنها لو

---

(١) كلمة جواز ليست فى ب .

(٢) البيت من الطويل و لم أقف عليه . والجلط : القليل الحياء .

(٣) سورة الروم من الآية ٢٥ .

(٤) الكتاب ٣١١/٢ .

(٥) سورة الروم من الآية ٣٦ .

كانت ظرفا فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط ، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب نحو إنْ تقم فحينئذ أقوم ، فإنْ لم تقم فعند مقامك أقوم . السابع أنها لو كانت ظرفا لأغنت عن خبر ما بعدها ، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها ، كقولك عندى زيد مقيما وهناك بشرٌ جالسا ، والاستعمال فى نحو مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك . الثامن أنها لو كانت ظرفا لم تقع بعدها إنّ المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو عندى أنك فاضل ، وأمر إنّ بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك كقوله[1] :

إذا إنَّه عبُد القَفا واللَّهازم

فتعيّن الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية . ومثال وُقوعها بَعَد بَيْنا قول الشاعر[2] :

وبَيْنا نَسوسُ الناسَ والأمْرُ أمْرُنا   إذا نحن فيهم سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ

ومثال وقوعها بعد بينما قول الآخر[3] :

بَيْنما المْرءُ فى فُنون الأمانِى   إذا زائِرُ المَنُونِ مُوافِى

ص : ومنها مُذ ومُنذ وهى الأصل . وقد تكسر ميمهما ويضافان إلى جملة مصرّح بجزأيها أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به متى أو كم . وقد يجران الوقت أو ما يستفهم به عنه حرفين بمعنى من إنْ صلح جوابا لمتى ، وإلّا فبمعنى فى[4] . وقد يُغنى عن جواب متى فى الحالين مصدر معيّن الزمان أو أنّ وصلتها ، وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين خلافا للبصريين . وسكون دال مُذ قبل

---

(١) البيت من الطويل . وصدره : وكُنتُ أُرى زيدا كما قيل سيدا – وهو فى المساعد ١/ ٥١٠ وشواهد ابن عقيل ٧٢ واللهازم طرف الحلقوم الأعلى وعظم ناتىء فى اللحم تحت الأذن . وأُرَى : أظن : روى إنه وأنه فمن كسر جعلها جملة كاملة مذكورا طرفاها . ومَن فتح جعلها وما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف ، أى فإذا عبوديته حاصلة .

(٢) البيت من الطويل . لحُرْقة بنت النعمان بن المنذر . فى الدرر ١/ ١٧٨ وشواهد المغنى للسيوطى ٢٤٦ والمساعد ١/ ٥٠٤ وبصائر ذوى التمييز ٥/ ٧٣ .

(٣) البيت من الخفيف . فى المساعد ١/ ٥١١ وفيه : رائد المنون .

(٤) زاد فى ب : « أو بمعنى من وإلى معا » .

متحرك أعرف من ضمها ، وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها » .

ش : مُنذُ أصل مُذْ بدليلين : أحدهما أن ذال مذ تضم لملاقاة ساكن كما يفعل بميم هم وليس ذلك إلا لأن أصلها منذُ ، بالضم ، فرُوجِع بها الأصل حين احتيج إلى تحريكها فقيل لم أره مُذ الجمعة ، كما روجع الأصل فى نحوهمُ القوم ، ولو لم يكن الأصلى الضم لِقِيل مذِ الجمعة كما قيل « قُمِ الليلَ » وقد يقال[1] :

وهُمِ القضاةْ ومنهُمِ الحكّامُ .

والثانى أن « بنى غنىّ » يضمون الذال قبل متحرك باعتبار أن النون محذوفة لفظا لانية . فلو لم يكن الأصل منذ لم يصح هذا الاعتبار . ونظير هذا قولهم فى لدن وقط بضم الدال والطاء بعد الحذف على تقدير ثبوت المحذوف . وبنو سليم يقولون مِنْذ ومِذ بكسر الميم .

وهما اسمان فى موضع ، وحرفا جرّ فى موضَع ، ويتعيّن اسميتهما إن وليهما مرفوع أو جملة تامة ، وتتعيّن حرفيتهما إن وليهما مجرور، ويجوز الأمران قبل أنّ وصلتها . وإذا وَليهما جملة تامة فهما عند سيبويه ظرفان مضافان إليها فإنه قال فى باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء[2] : ومما يضاف أيضا (إلى) الفعل (مذ)[3] فى قولهم ما رأيته مذ كان عندى ومنذ جاءنى : وقال ابن خروف فى الشرح : وأما مذ ومنذ فمن الظروف . وهما مضافان إلى الفعل[4] عنده لا على حذف مضاف ، ولولا ذلك لم يدخلهما فى الباب . وقول السيرافى موافق لقوله ، فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه .

وزعم الأكثرون أن الواقع منهما قبل مرفوع مبتدأ بمعنى أول المدة فى مثل لم أره

---

(١) البيت من الكامل . وصدره : فهمُ بطانتهُم وهمْ وزراؤهم – فى الخصائص ١٣٢/٣ وسر الصناعة ٥٥٨/٢ ، ٥٥٩ أنشده الكوفيون . وكسر الميم من رواية الفراء فقد ذكر أنها لغة سمعها من بعض بنى سليم . وأوجب طرحها ابن جنى ، ومنع من القياس عليها .

(٢) العبارة فى ا من الأفعال والأسماء والتصويب عن ب وعن الكتاب ٤٦٠/١ ونصه . « ومما يضاف إلى الفعل أيضا قولك ما رأيته منذ كان عندى ومذجاءنى » .

(٣) جاء فى ا أيضا الفعل فى . والتصويب عن ب .

(٤) جاء فى ب بعد كلمة « الفعل » : وهما مضافان عنده لا ....

مذ الجمعة ، وبمعنى جميعها فى مثل لم أره مذ يومان ، وما بعده خبر ، والصحيح عندى أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها ، والتقدير : مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان ، وهو قول المحققين من الكوفيين . وإنما اخترته لأن فيه إجراء مذ ومنذ فى الأسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولَى من اختلاف الاستعمال ، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادُّعى التنكير ، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعِى التعريف . وفيه أيضا تخلّص من جعل جملتين فى حكم جملة واحدة من غير رابط / ظاهر ولا مقدر .

١١٠٢

ويعامل المصدر المعين زمانه بعد مذ ومنذ معاملة الزمان المعين فى الرفع والجر فيقال ما رأيته مذ قدوم زيد ، والأصل مذ زمن قدوم زيد ، ومنذ زمان قدوم زيد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما فعل فى غير هذا المكان . وأجاز ابن كيسان أن يقال منذ جئت زيد غائب ، كما يقال حين جئت زيد غائب . وقد يجران المستفهم به عن الوقت نحو مذ متى رأيته ومذ كم فقدته ؟ وقد تقع أنّ وصلتها بعد مذ فيحكم لموضعها بما حكم للفظ المصدر لأنها مؤولة بمصدر . ومثال الإضافة إلى جملة مصرّح بجزأيها قول الشاعر[1] :

ما زال مذ عقدتْ يداه إزارَه ... فسَما فأدرَكَ خمْسَةَ الأشْبار
يُدْنى خَوافِقَ من خَوافق تَلْتقِى ... فى ظِلّ مُعْتَرَكِ العَجَاجِ مُثَارِ

ومنه قول الآخر[2] فى منذ :

قالت أمامةُ ما لجِسْمك شاحِبا ... منذُ ابتُذلْتَ ومثل مالك يَنْفَعُ

ومثله قول الآخر فى الجملة الاسمية[3] :

---

(١) البيتان من الكامل . للفرزدق . فى المقتضب ١٧٤/٢ والدرر ١٨٥/١ وشطر الأول فى الهمع ٢١٦/١ وفى شواهد المغنى للسيوطى ٢٥٦ ، ٢٥٧ وفيه :

يُدنِى كتائب من كتائبَ تلتقى ... للطعـن يـوم تجاول وغـــوار

وفى شرح ديوانه ٣٧٦/١ .

(٢) البيت من الكامل . لأبى ذؤيب . فى الدرر ١٨٥/١ وعجزه فى الهمع ٢١٦/١ وديوان الهذليين ٢/١ .

(٣) البيت من الطويل . للكميت بن معروف . كما فى الكتاب ٢٣٩/١ . وفى المساعد ٥١٢/١ والتكملة ٩٠ =

وما زِلْتُ مَحمولا عليَّ ضَغِينةٌ ومُضْطِلِعَ الأَضْغانِ مُذ أنا يافِعُ

وروى الكوفيون مذ ومِنذ بكسر الميم وجعلوا ذلك حجة على تركيبها من « مِنْ » و « ذو » الطائية ؛ ولا حجة فيه لأن الأصل عدم التركيب . وإذا ولى مذ ساكن ضمت ذالها كقولك لم أر فلانا مذُ اليوم لأن أصلها منذ ، محرك لا لتقاء الساكنين ومضموم للإتباع ، فلما حذفت النون سكنت الذال لئلا يلتقى فى الوصل ساكنان ، وكان أولى الحركات بها الضمة لأنها حركتها قبل أن تحذف النون . وبعض العرب يقولون مذِ اليوم بالكسر على أصل التقاء الساكنين . وقد تقدم الكلام على ذلك .

ص : ومنها الآن لوقت حضر جميعه أو بعضه ، وظرفيته غالبة لا لازمة ؛ وبنى لتضمنه معنى الإشارة أو لشبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد . وقد يعرب على رأى . وليس منقولا من فِعْل خلافا للفراء » .

ش : مسمَّى الآن الوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنشاء حال النطق به أو الحاضر بعضه كقوله تعالى[1] : ﴿ فمَن يَسْتَمِعْ الآنَ يَجدْ له شهابا رَصَدا ﴾ وكقوله تعالى[2] : ﴿ الآنَ خَفَّفَ اللهُ عنكم ﴾ وكقول النبى ﷺ[3] : « تَصَدَّقوا فيُوشِكُ الرجلُ أنْ يَمشى بصدقته فيقول الذى أُعطيها لو جئتنا بالأمس لأخذتها ، وأما الآن فلا حاجةَ لى بها » ومثله قول على رضى الله عنه[4] « كان ذلك والإسلام قُلٌّ ، فأما الآنَ فقد اتّسعَ نِطاقُ الإسلام فامرؤ وما اختار » ومثله قول الشاعر[5] :

= وعجزه فى الهمع ٢١٦/١ واليافع : الغلام الذى ناهز الحلم .

(١) سورة الجنّ . آية ٩ .

(٢) سورة الأنفال من الآية ٦٦ وأكمل فى ب « وعلم أن فيكم ضعفا » .

(٣) الحديث فى صحيح مسلم ٤٧/١٧ وصحيح البخارى ١٣٥/٢ « تصدقوا فإنه يأتى عليكم زمان يمشى الرجل بصدقته فلا يجد من يقبلها ، يقول الرجل لو جئت بها بالأمس لقبلتها فأما اليوم فلا حاجة لى بها » وفى ١٣٨/٢ « تصدقوا فسيأتى عليكم زمان يمشى الرجل بصدقته فيقول الرجل لو جئت بها بالأمس لقبلتها منك وأما اليوم فلا حاجة لى فيها .

(٤) قال ذلك حينما سئل عن الحديث « غيّروا الشيب ولا تشبّهوا باليهود » وعبارته : « إنما قال ﷺ وآله ذلك والدين قلّ .... نطاقه وضرب بجرانه فامرؤ وما اختار » نهج البلاغة ١٤١/٢ والحديث صحيح فى الجامع الصغير – الألبانى – عن الشيب مجلد ٧٦٦/٢ رقم ٤١٦٧ .

(٥) البيت من الطويل . ولم أقف عليه .

فلو أنها إحْدَى يَدِىَّ رُزِئْتُها ولكِن يدِى ماتتْ على إثرها يَدِى

وليست ظرفيته بلازمة ، بل وقوعه ظرفا أكثر من وقوعه غير ظرف ، كقول النبى ﷺ وقد سمع وجْبَة[1] : « هذا حجر قد رُمِىَ به فى النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى فى النار . الآن حين انتهى إلى قعرها » . فالآن هنا فى موضع رفع بالابتداء وحين انتهى خبره . وهو مبنى لإضافته إلى جملة مصدرة بفعل ماض . ومن وقوع الآن غير ظرف قول الشاعر[2] :

أإلى الآنَ لا يَبين ارعــوا ؤكَ بعدَ المشيبِ عن ذا التصابى

وبُنى لتضمنه معنى الإشارة ، فإن معنى قولك أفعل الآن : أفعل فى هذا الوقت . وجائز أن يقال بُنى لشبهه بالحروف فى ملازمة لفظ واحد ، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يُصغّر ، بخلاف حين ووقت وزمان ومدة . وقيل بُنى لتضمن معنى حَرف التعريف والحرف الموجود غير معتدّ به .

وضعف هذا القول بيّن ؛ لأن تضمين اسم معنى اختصارٌ ينافى زيادة ما لا يعتدّ به ، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه !

وجعل الزمخشرى سبب بنائه وقوعه فى أول أحواله بالألف واللام ؛ لأن حق الاسم فى أول أحواله التجرد منهما ثم يعرض تعريفه فيلحقانه كقولك مررت برجل فأكرمنى الرجلُ ، فلما وقع الآن فى أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء وأشبه الحروف . ولو كان هذا سبب بنائه لبنى الجماء الغفير واللات ونحوهما مما وقع فى أول أحواله بالألف واللام . ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره ، وعدم ذلك مجمع عليه فوجب اطراح ما أفضى إليه .

---

(١) الحديث فى رياض الصالحين ١٨/٤ عن أبى هريرة : « كنا مع رسول الله ﷺ إذ سمع وَجْبَةً فقال هل تدرون ما هذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم قال : هذا حجر قد رُمِى به فى النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى إلى النار . الآن حين انتهى إلى قعرها فسمعتم وجبتها » . فالآن غير ظرف بل وقع مبتدأ خبره حين انتهى .

(٢) البيت من الخفيف . نسب لعمر بن أبى ربيعة ، ولم أجده فى شرح ديوانه مع وجود ما يليق بالقافية . فى الدرر ١٧٤/١ وفيه : .... ارعواء لك ... والهمع ٢٠٧/١ والمساعد ٥١٦/١ .

وزعم بعض النحويين أن بعض العرب يُعرب الآن ، واحتجّ على ذلك بقول الشاعر[1] :

كأنهما مِلآنِ لم يَتَغَيَّرا ... وقد مرّ للدارَيْنِ من بعدنا عصر

أراد من الآن . فحذف نون من لا لتقاء / الساكنين كقول الآخر[2] : ١٠٢ ب

لَيْسَ بَيْن الحيّ والمَيْت سَبَبْ ... إنّما للحيّ ملْمَيْت النَصبْ

وكسر نون الآن لدخول مِن عليها ، فعلم أن الآن عند هذا الشاعر معربة . قلت : وفى الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ، ويكون فى بناء الآن لغتان بالفتح والكسر كما فى « شتّانَ » إلا أن الفتح أكثر وأشهر . وزعم الفراء أن الآن منقول من آنَ بمعنى حانَ ثم استصحب فيه الفتحة التى كانت فيه إذ كان فعلا ، وجعله نظير[3] : « أعييتنى مِن شَبَّ إلى دَبَّ » ونظير قوله ﷺ[4] : « وأنهاكم عن قيل وقال » ولو كان الآن مثل هذه لم تدخل عليه الألف واللام كما لا يدخلان عليهما ، ولاشتهر فيه الإعراب والبناء كما اشتهرا فيهما ، فإنه يقال « من شُبٍّ إلى دُبٍّ » ، وعن قيلٍ وقالٍ ، كما قيل من شبَّ إلى دَبَّ ، وعن قيلَ وقالَ .

ص : ومنها قط للوقت الماضى عموما ويقابله عَوْضُ ويختصّان بالنفى . وربما

---

(١) البيت من الطويل . لأبى صخر الهذلى . فى الدرر ١/١٧٥ وشذور الذهب ٢٨ والمساعد ١/٥١٦ وقبله فى الشذور .

لسلمى بذات الخال دار عرفتها ... وأخرى بذات الجزع آياتها سطر

(٢) البيت من الرمل . فى شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠٩ .

(٣) مثل فى الميدانى ٢/٧ رقم ٢٣٩٦ ، رقم ١٣٩٦ من شبَّ إلى دُبَّ ومن شُبّ جعله بمنزلة اسم لدخول من عليه ومن فتح حكاه . وأمثال أبى عبيد ١٢٢ رقم ٣١٧ والمستقصى رقم ١٠٦٨ بضمهما وفتحهما ، والتنوين ، يعنى من الصبا إلى الهرم . قال :

يا ضل سعيك ما صنعت بما ... جمّعت من شبٍّ إلى دُبِّ

(٤) الحديث فى رياض الصالحين ١٦٢ فى تحريم الكثير من الأشياء ، وفيه جاء : « وكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال .... » وفى ص ٦٤٠ عن أبى هريرة أن الرسول قال : « إن الله تعالى يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا ... ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال ... » رواه مسلم . صحيح مسلم ٣٠/٣٠٨ ، ٣١/٣٠٩ والبخارى ٨/١٢٤ وكان ينهى عن قيل وقال وانظر ٢٥/١٥٣ .

استُغنى[1] قط دونه لفظا ومعنى ، أو لفظا لا معنى . وقد ترد عوضُ للمضىّ ، وقد تضاف إلى العائضَيْن أو يضاف إليه فيعرب . ويقال قَطُّ وقُطّ وقَطِ وقَطْ[2] . وعوضُ وعوِضَ .

ش : إذا قصد عموم وقت الفعل الماضى المنفى جىء بعد نفى الفعل بقَطُ أو قطِ أو قطْ ، وإن قصد ذلك فى الاستقبال جىء بعد نفى الفعل بعَوْضُ أو عوْضِ أو عوضَ ، قال الشاعر[3] :

يَرضى الخليطُ ويَرضَى الجارُ منزلَه ولا يُرَى عَوْضُ صَلْدا يَرصدُ العِلَلا

وقد يضاف أو يضاف إليه فيعرب بإضافته كقولهم : لا أفعل ذلك[4] : « عوض العائضين » أى دهر الداهرين ، والإضافة إليه كقول الشاعر[5] :

ولولا نبلُ عوْضٍ فى خُظُبّـاىَ فأَوْصَالِـى

وقد تقع عوض موقع قط كقول الشاعر[6] :

فلم أَرَ عاما عوضُ أكثرَ هالِكا ووجهَ غُلام يُشْتَرى وغُلامَهْ

وقد يقع قط مع فعل[7] غير منفىّ لفظا ولا معنى كقول بعض الصحابة رضى الله عنهم[8] : « قَصَرنا بالصلاة مع النبى ﷺ أكثر ما كنّا قط وآمنه » . وقد يخلو من

---

(١) فى ب : استعمل .

(٢) راجع القاموس المحيط – قط – وفى ب : « قطِ وقطُ وعَوِضُ وعوضَ » وفى الشرح : « بقطُ أو قطِ أو قطْ أو قط » .

(٣) البيت من البسيط . لجابر بن رألان السنبسى . فى تاج العروس ج ٤٤٧/١٨ طبع الكويت .

(٤) مثل فى أمثال أبى عبيد ٣٨٣ رقم ١٣٢٤ وذكر معه « لا أفعله دهر الداهرين » وفى المستقصى ٢٤٤ رقم ٨٣١ .

(٥) البيت من مجزوء الهزج . للفند الزمانى . فى الدرر ١٨٣/١ والهمع ٢١٣/١ والمساعد ٥١٨/١ وبعده :
لظاعنت صدور القو م طعنا ليس بالآلى .

وفى شعراء النصرانية ٢٤٢ والخُظبّى الظهر ، أو عرق فيه . والأوصال : العظام ، ليس بالآلى : ليس بالمقصّر .

(٦) البيت من الطويل . فى الدرر ١٨٣/١ والمساعد ٥١٨/١ للأعشى التاج – الكويت – ٤٤٨/١٨ .

(٧) فى ب .

(٨) الحديث فى شواهد التوضيح ص ١٩٠ : « وقول حارثة بن وهب رضى الله عنه : صلى بنا رسول الله ﷺ ونحن أكثر ماكنا قط » وليس فيه « وآمنه » أخرجه البخارى فى ٢٥ كتاب الحج ٨٤٠ باب الصلاة بمنى .

النفى لفظا لا معنى ، وأشير بذلك إلى ما فى الحديث[1] أن أبيّا قال : كأيّن تقرأ سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثا وسبعين . فقال : « قط » أى ما كانت كذا قط .

وبنى قطّ لتضمن معنى فى ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم ، أو لشبه الحروف فى الافتقار إلى جملة ، وعدم الصلاحية لأن يضاف أو يضاف إليه ، أو يسند أو يسند إليه . ويُبنى فى التضعيف على حركة لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت ضمة حملا على قبلُ المنوىّ الإضافة ، أو لأنه لو فُتح لتوهّم النصب بمقتضى الظرفية ، ولو كُسر لتوهم الجرّ بمن المضمن معناها ، أو كان يعتذر عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال .

ومَن بناه على الكسر راعى أصل التقاء الساكين و لم يلتفت إلى توهم الجرّ ؛ لأن الكسرة لا تكون علامة جرّ إلا مع تنوين أو إضافة أو ألف ولام . ولا واحد منها فى قط فلا إيْهام .

ومن قال قَطُ بالضم والتخفيف ، فمخفّف ناوٍ للتضعيف فلذلك استصحب ما كان معه من الحركة . ومَن قال قَطْ بالتسكين خفّف و لم يَنْو التضعيف فعامله معاملة منذُ إذا قيل فيه مُذْ .

وبُنى « عَوضُ » لأنه مثل « قط » فيما نسب إليه مما سوى الصلاحية لأن يضاف ويضاف إليه ، وبنى على حركة لئلا يلتقى ساكنان . ومن ضم فحملا على بَعْدُ ، أو بتحريكَ آخره بحركة تجانس ما قبله .

ومن فتح كره اجتماع مُستثقلَيْن : الضمة والواو . ومَن كسرَ راعى أصل التقاء الساكنين . وأعرب حين يضاف ويضاف إليه لأنه عومل بما لم يعامل مُقابِله مما هو خاصّ بالأسماء فاستحق مزيّة عليه .

ص : ومنها أمسِ مبنيا على الكسر بلا استثناء عند الحجازيين ، وباستثناء المرفوع

---

(١) فى إعراب الحديث ص ٨ رقم ٨ : « وفى حديث عبد الله قولُ أبى لزرّ » كأين ... أو كأين تعدّ سورة الأحزاب ؟ فقال : ثلاثا وسبعين . فقال : « قطُّ » أى أعدها ثلاثا وسبعين . وقط اسم مبنى على الضم للزمان الماضى خاصة .

ممنوع الصرف[1] عند التميميين ، ومنهم من يجعل كالمرفوع غيره . وليس بناؤه على الفتح لغة خلافا للزجاجي[2] فإن نكر أو كسر أو صغر[3] أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب باتفاق ، وربما بنى المقارن لهما .

ش : إذا قصد بأمس اليوم الذى وليه اليوم الذى أنت فيه بناه الحجازيون فى موضع الرفع والنصب والجر على الكسر ، لتضمنه معنى الألف واللام ، ولشبهه بضمير الغائب فى التعريف بغير أداة ظاهرة ، وكون حضور مسمّاه مانعا من إطلاق لفظه عليه ولشبهه بغاقِ وحَوْبِ فى الانفراد بمادة مع التوافق فى الوزن - كذا - ووافق فيه الحجازيين أكثر التميميين فى موضعْى / النصب والجر ، ويختلفون فى موضع الرفع . ومن لغة الحجازيين قول الشاعر[4] :

١١٠٣ ا

اليومَ أعلمُ ما يَجىء به   ومضَى بفصْل قضائِه أمسِ

ومن لغة بنى تميم قول الآخر[5] :

اعتصِمْ بالرجاءِ إنْ عَنَّ يَأسُ   وتناسَ الذى تضمَّنَ أمسُ

ومن بنى تميم من يُسوّى المجرور والمنصوب بالمرفوع فى الإعراب ومنع الصرف ، وعليه قول الراجز[6] :

لقد رأيتُ عجَبا مذ أمسا   عجائِزا مثلَ السعالِى خمْسا

وزعم أبو القاسم الزجاجى أن من العرب من يبنى أمس على الفتح واستشهد بهذا الرجز ، ومدّعاه غير صحيح ؛ لامتناع الفتح فى موضع الرفع . ولأن سيبويه

---

(١) فى ب : ممنوعا من الصرف .

(٢) فى النسختين « الزجاج » وفى الشرح من النسختين : أبو القاسم الزجاجى .

(٣) « أو كسر أو صغر » ليسا فى الأصل ولا فى ب وهما عن « التسهيل » تحقيق د . بركات .

(٤) البيت من الكامل . فى الدرر ١/١٧٥ والهمع ١/٢٠٩ .

(٥) البيت من الخفيف . فى الدرر ١/١٧٥ والهمع ١/٢٠٩ وفى الأصل عمّ وفى المساعد ١/٥٢٠ : .. عنّ يأس والشذور ص ٩٩ .

(٦) الرجز للعجاج . فى الدرر ١/١٧٥ والمساعد ١/٥٢٠ وبعده : تأكلن ما فى رحلهن همسا   لا ترك الله لهنّ ضرسا   ولا لقين الدهر إلا تعسا - والشذور ص ٩٩ رقم ٤٢ .
وديوانه رواية الأصعمى - السطلى - ملحقات الديوان ٢٩٦ .

استشهد بالرجز على أن الفتحة فى « مذ أمسَ » فتحة إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق ألّا يُعوَّل عليه .

وإذا نكر أمس أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب بلا خلاف ؛ لزوال سبب البناء ، أعنى تضمّن معنى حرف التعريف وشبه الضمير من الوجه المذكور . ومن العرب من يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام كقول الشاعر[1] :

وإنّى وقفتُ اليومَ والأمسِ قبْله ببابك حتى كادت الشمسُ تَغْرُبُ

فكسر السين وهو فى موضع نصب ، والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام بغير تعريف واستصحب معنى المعرفة واستدام البناء ، أو تكون هى المعرفة وقد زال البناء لزوال التضمن ومشابهة ضمير الغائب فتكون الكسرة كسرة إعراب على تقدير باء حذفت كما حذفت مِن وبقى عملها فى رواية من روى[2] :

ألا رجلٍ جَزاهُ الله خيْرا

وكما حذفت إلى وبقى عمَلها فى قول الآخر[3] :

إذا قيل أىُّ الناسِ شرُّ عصابة أشارتْ كُلَيبٍ بالأَكُفّ الأصابعُ

فصل[4] : ص : الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة ما دَلّ على مقدار أو مسمىّ إضافىّ محض أو جارٍ باطراد مجرى ما هو كذلك . فإن جىء بغير ذلك لظرفية لازمت غالبا لفظ فى ، أو ما فى معناها ما لم يكن كمقعد فى الاشتقاق من اسم الواقع فيه فيلحق بالظرف قياسا إن عمل فيه أصله أو مشارك له فى الفرعية ، وسماعا إن دلّ على قرب أو بعد نحو : هو منّى منزلة الشغاف ، ومناط الثريا .

---

(١) البيت من الطويل . لنصيب . فى الدرر ١٧٥/١ والهمع ٢٠٩/١ والمساعد ٥٢١/١ والبحر ١١٠/٧ وفيه . وإنى حبست ... إلى الليل حتى .. .

(٢) البيت من الوافر . وعجزه : يدل على محصِّلة تَبيتُ . فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٧٧ ونسبه الزمخشرى فى شرحه لأبيات الكتاب لعَمرو بن قنعاس المرادى . وبعده :

تُرَجّلُ لمتّى وتَقُمُّ بيتى وأعطيها الإتاوةَ أن رضيتُ

وفى شواهد المغنى للبغدادى ٩٤/٢ ، ٢٦٥/٧ ، ٣٤/٥ ويروى : مخلّصة : والمشوف المعلم ٢٠٧ ألا رجلا .

(٣) البيت من الطويل . فى شواهد المغنى للسيوطى ٣ – وقد سبق انظر ١٥١/٢ .

(٤) كلمة « فصل » ليست فى ب .

ش : قد تقدم الإعلام بأن المسمى ظرفا فى النحو هو ما استغنى فيه بمعنى فى عن لفظها استغناء مطردا من اسم زمان أو مكان ، وأن ذلك واقع من أسماء الزمان كلها مختصها ومبهمها . فلما استوفيت الكلام على أسماء الأزمنة أخذت فى أسماء الأمكنة وبيان ما يصلح منها للظرفية القياسية وما لا يصلح ، فبينت أن الصالح لها أربعة أنواع :

أحدها ما دل على مقدار[1] كميل وفرسخ وبريد . والثانى ما دل على مسمّى إضافىّ محض ، أى على مسمّى لا تعرفه حقيقة بنفسه ، بل بما يضاف إليه كمكان وناحية وأمام ووراء وكجنابَتِى فى قول العرب : هما خطّان جنابتَىْ انفها . يعنون خطين اكتنفا أنف الظبية ، وكجنبَى فى قول الشاعر[2] :

نحنُ الفوارسُ يومَ الحنْو ضاحية   جَنْبَىْ فُطَيْمَةَ لا مِيلٌ ولا عُزُلُ

وكأقطار فى قولهم : قومك أقطارَ البلاد ، وكمسالَيْه فى قول الشاعر[3] :

إذا ما نَعَشْناه على الرَّحْل يَنثنى   مُساليه عنه من وراء ومقدمِ

قال سيبويه : مسالاه : عطفاه ، فصار كجنبَى فُطيمة . والثالث ما جرى باطراد مجرى ما هو كذلك ، وذلك صفة المكان الغالبة نحو هم قريبا منك ، وشرقِيَّ المسْجِد ، قال الشاعر[4] :

هَبَّتْ جَنوبا فذِكْرَى ما ذكرتُكم   عند الصفاةِ التى شَرْقِىَّ حوْرانا

ومن الجارى مجرى ما هو كذلك مصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديرا

---

(١) فى ب : مقدر .

(٢) البيت من البسيط . للأعشى ، شعراء النصرانية ٣٧٠ فى الكتاب ٢٠٢/١ والدرر ١٦٨/١ ويوم الحنو يوم مشهور كان لبكر على تغلب . وفُطَيْمة موضُع بالبحرين كانت فيه وقعة بين بنى شيبان وبين ضبيعة وتغلب من ربيعة ظفر فيها بنو تغلب . والميل جمع أميل وهو من لا ترس معه ولا سيف . والعزل جمع أعزل وهو من لا رمح معه .

(٣) البيت من الطويل . لأبى حية النميرى . الكتاب ٢٠٥/١ .

(٤) البيت من البسيط . لجرير (ديوانه ٣٩٣) فى الكتاب ٢٠١/١ وفى التبصرة والتذكرة ٣٠٥/١ : ... أصل الصفاة ... وفى ديوانه – صادر – ص ٤٩٣ : هبت شمالا ... وقبله :

يا حبذا جبل الريان من جبل   وحبذا ساكنُ الريان مَن كانا
وحبذا نفحات من يمانية   تأتيك من قبلَ الريان أحيانا

نحو قولهم هو قرب الدار ووزنَ الجبل[1] . أى مكان مسامتته . والمراد هنا بالاطراد ألَّا تختصّ ظرفيّته بعامل ما ، كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه .

الرابع ما دل على محلّ الحَدث المشتقّ هو من اسمه كمَقْعَد ومَرْقَعد ومصلّى ومعتكف ، ولا يعمل فى هذا النوع إلّا أصله كقولك قُعودى مَقْعَدَ زيد ، أو مشارك له فى الفرعية كقولك قعدت مقعد زيد ، فلو قلت اعتكفت مقعد زيد أو قعدت معتكفك لم يَجُز ؛ لأن العامل ليس أصلا للمذكور كقعود بالنسبة إلى مقعَد ، ولا مشاركا له / فى الفرعية كاعتكفت بالنسبة إلى معتكَف . ولذلك عُدّ من الشواذّ هو منى مقعدَ القابلة ومعقد الإزار ومناط الثريّا ونحو ذلك ؛ لأن العامل ليس أصلا للفعل ولا شريكا له فى الرجوع إلى أصل واحد .

١٠٣ ب

وأما الأول والثانى والثالث فظرفيتها غير مقيدة بعامل دون عامل ، فيقال سرت ميلا ، وعدوت فرسخا وسرت بريدا وجلست يمين الكعبة وأمام زيد وعند خالد ومع محمد وتلقاء بِشر ونحو ذلك . ومن العلماء من حكم باطراد مادل على بعد أو قُرْب من نحو هو منّى منزلة الشغاف ، ونحو قول الشاعر[2] :

وإنّ بَنى حَرْب كما قد عَلمتُم ... مناطَ الثُريّا قد تعلّتْ نجومُها

على تقدير مكان موصوف بمثل مضاف إلى شغاف ومناط ، ثم فُعل به ما فُعل بضربته ضَرْبَ الأمير اللصَّ ، من حذف الموصوف وصفته وإقامة الثالث مقامهما ، وهذا تقدير لائق ولكن القياس على نوعه لا يتّجه لقلّة نظائره ، ومغايرة لفظ باقيه للفظ محذوفه ، بخلاف ضربته ضرب الأمير اللص ، فإن نظائره كثيرة ولفظ باقيه مماثل للفظ محذوفه .

ولكون هذا النوع مقصُورا على السماع قال سيبويه[3] : وليس يجوز هذا فى كل شىء ، لو قلت هو منّى مجلسك ومتّكأ زيد ومَربط الفرس لم يجز » وإلى المسموع

---

(١) فى ب : وَوزن الجبل وزنته .

(٢) البيت من الطويل . نسب إلى الأحوص فى الكتاب ٢٠٦/١ والمقتضب ٣٤٣/٤ ونسب لعبد الرحمن بن حسان فى التبصرة والتذكرة ٣١٠/١ .

(٣) انظر الكتاب ١١٦/١ .

من هذا النوع أشرت بقولى « وسماعا إن دلّ على قُرْب أو بُعْد نحو هو منّى بمنزلة الشغاف » . وقيدت الإضافى بمحض احترازا من الإضافى الذى يدلّ بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان نحو جَوْف وباطِن وظاهر وداخل وخارج فإن هذه وما أشبهها من أسماء المكان المختصة إذا قصد بشيء منها معنى الظرفية لازَمتْ لفظ فى أو ما فى معناها ، إلّا أنْ يرد شيء بخلاف ذلك فيُحفظ كقوله تعالى[١] : ﴿ لأقْعُدَنَّ لهم صِرَاطَكَ المُستقِيمَ ﴾ و[٢] ﴿ اقعُدوا لهم كلَّ مَرْصَدٍ ﴾ وكقول العرب : « رجَع فلانٌ أدراجَه » أى فى الطريق الذى جاء فيه . وهم دَرَج السُّيول أى فى حجارتها . قال الشاعر فى المعنى الأول[٣] .

لمّا دعا الدَّعْوةَ الأُولى فأسْمَعنى أخذتُ بُرْدَىَّ واستَمررْتُ أدراجِى

وقال فى المعنى الثانى[٤] :

أَنَصْبٌ للمنيّــــة تَعْتَـــريهم رجالِى أم هُمُ دَرَجَ السُّيــولِ

فهذا مما حفظ فى الاختيار[٥] ولا يقاس عليه . وأما قوله[٦] :

لَدْنٌ بَهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُـهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْـلَبُ

وقوله[٧] :

فلأُبغَينكــم قَنًــا وعُـــوارِضا ولأُقْبِلَنَّ الخيلَ لابَةَ ضَرْغَـدِ

---

(١) سورة الأعراف من الآية ١٦ .

(٢) سورة التوبة من الآية ٥ .

(٣) البيت من البسيط . للراعى . كما فى مجمع الأمثال للميدانى ١/٢٩٥ بمناسبة المثل « رجعت أدراجى » رقم ١٥٥٨ وفيه : ... أخذت ثوبَى فاستمررت .. .

(٤) البيت من الوافر . لابن هرمة – آخر من يحتج بشعره – فى الكتاب ١/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٥) كذا فى الأصل . فإن كان مراده البيتين المذكورين قبله كان الصحيح « فى الضرورة » وربما قصد بالاختيار قول العرب رجع أدراجه .

(٦) البيت من الكامل . لساعدة بن جؤية . فى شواهد المغنى للسيوطى ٥ وفى الدرر ١/١٦٩ والمغنى ١/١١ رقم ٣ وديوان الهذليين ١/١٩٠ وفيه : لذّ ... .

(٧) البيت من الكامل . لعامر بن الطفيل . فى ديوانه – ليال – ص ١٩ : فلأبغينكـم الملا .. ولأوردنّ .. – والكتاب ١/٨٢ ، ١٠٩ وقنا وعوارض وضرغد جبال . واللابة : الحرّة . نصب قنا وعوارضا على إسقاط حرف الجر ضرورة .

وقوله[1] :

قِلْنَ عُسْفَانَ ثم رُحْن سِرَاعًا .

وقنا وعوارض وعسفان أمكنة مخصوصة .

وزعم قوم أن الطريق من الظروف القياسية ، لأن لفظه صادِق على كل مكان ، فإن كل مكان صالح أن يجعل طريقا ، ولذلك عبر عن القفر الذى يعسل فيه الثعلب بطريق . وهذا الاعتبار فاسد لأن الطريق اسم لمكان مرور وذهاب ولا يطلق على المكان طريق لمجرد صلاحيته أن يكون طريقا كما لا يطلق عليه بيت لمجرد صلاحيته أن يكون بيتا ، فالطريق إذن مكان مختص ، كما أن البيت مختص . وممن قال إن الطريق حقيق بالظرفية القياسية ابن الطراوة ، وزعم أنه يقال ذهبت طريقىَ ، ومُرُّوا[2] طرقاتكم ، وقال أبو على الشلوبين والردُّ عليه تكذيبه . قلت : ويناسب قول ابن الطراوة فى الطريق حكاية السيرافى عن بعض النحويين أنه قال إنما قالت العرب ذهبت الشام ؛ لأن الشام بمعنى اليسار فإنه يقال شامه إذا قابل يساره . وأجاز هذا القائل أن يقال ذهبت اليمن لأن اليمن بمعنى اليمين . ولم يُجز أن يقال فى عُمَان ومكة لأنه ليس فيهما ذلك المعنى . ويلزم هذا أن يجيز ذلك فى العالية لأن فيها معنى فوق . هذا معنى قول السيرافى .

قلت : ولو كان قولهم ذهبت الشام لكونه بمعنى يسار لكان غير ذهبت أولى بذلك من ذهبت فكان يقال أقمت الشام كما يقال أقمت يسار الكعبة ، ففى عدم معاملة غير ذهبت بهذه المعاملة دلالة على أن باعثهم على ذلك إنما هو كثرة الاستعمال ، ولذلك شبهه سيبويه بدخلت البيت ، وقال الفراء : العرب تعدّى ذهب وانطلق إلى جميع البلدان فيقال ذهبت الكوفة وانطلقت الغَوْرَ فعلى قول الفراء لا يختص ذهب بنصب الشام بل ينصب به كل بلد وكذا انطلق ، ولا علّة لذلك إلا كثرة الاستعمال

---

(١) البيت من الخفيف : فى شرح الجمل ٣٢٩/١ والمذكور فى النص صدر بيت وعجزه فيه : يتطلّعن من نِقاب الثغور – وورد هذا الصدر لكثير بعجز : طالعات عشية من غزال – ديوانه ٣٩٦ كما فى النص ، ونسب لابن أبى ربيعة : قلن عسفان ثم رحن عشيا قاطعات ثنية من غزال
ولم أجده فى ديوانه . وفى ب : ثم ملن .

(٢) فى ب : ومرّوا .

كما فعل بدخل مع جميع الأمكنة المختصة ، وفى فعل هذا بانطلق دلالة واضحة على أن الأصل فى هذه الأفعال الثلاثة التعدى / بحرف جر ، إذ لا يوجد الفعل متعديا بنفسه . ١١٠٤

فصل : ص : من الظروف المكانية كثير التصرف كمكان لا بمعنى بدل ، ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال . ومتوسّط التصرّف كغيْر[1] فوق وتحت من أسماء الجهات وبَيْن مجرّدا .

ونادر التصرف كحيث ووسْط ودُونَ لا بمعنى ردىء . وعادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدُن ومع وبَيْنَ بَيْنَ دون إضافة ، وحوال وحول وحوالَى وحولَىْ[2] وأحوال وهُنَا وأخواته . وبَدَل لا بمعنى بديل وما رادفه من مكان .

فحيث مبنية على الضم وقد تفتح أو تكسر ، وقد تخلف ياءها واو ، وإعرابها لغة فقعسية ، وندرت إضافتها إلى مفرد ، وعدم إضافتها لفظا أندر . وقد يراد بها الحين عند الأخفش .

وعند للحضور أو القرب حسّا أو معنى ، وربما فتحت عينها أوضمت . ولدن لأول غاية زمان أو مكان ، وقلّما تعدم من . وقد يقال[3] لَـدُنْ ولَـدَن ولدنُ ولدْنِ ولُدْنِ ولُدْ وَلد . (ولدًا ولُدُن) وإعراب اللغة الأولى لغة قيسية ، وتجبر المنقوصة مضافة إلى مضمر ويجبر ما يليها بالإضافة لفظا إن كان مفردا ، وتقديرا إن كان جملة . وإن كان « غدوة » نصب أيضا ، وقد يُرفع ، وليست لدى بمعناها بل بمعنى عند على الأصح : وتعاملَ ألفها معاملة ألف إلى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا . و « مع » للصحبة اللائقة بالمذكور وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة رَبَعيّة ، واسميتها حينئذ باقية على الأصح .

وتفرد فتساوى جميعا معنى وتبنى (لفظا)[4] وفاقا ليونس والأخفش ، وغير

---

(١) العبارة فى ب : « كفوق وتحت كغير فوق وتحت » وهى مضطربة .

(٢) ليست فى ب .

(٣) فى ب : لَدَنْ ولَدِنْ ولَدْن . ولُدْن ولُدُنْ ولَدْ ولَدُ .

(٤) زاد فى ب : « لفظا » بعد كلمة « وتبنى » .

حاليتها حينئذ قليل .

ش : كما انقسم ظرف الزمان إلى متصرف وغير متصرّف انقسم ظرف المكان إليهما ، فمن المتصرف ما كثر وقوعه ظرفا وغير ظرف كمكان . فإنك تقول إذا نويت ظرفيته اجلس مكانك . وتقول إذا لم تنو ظرفيته مكانك لائق بك . ومثل « مكان » فى التصرف بكثرة « يمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال » يقال فى الظرفية : جلست يمينه وشماله وذهبت به ذات اليمين وذات الشمال . قال الله تعالى[1] ﴿ وتَرى الشمسَ إذا طَلَعَتْ تَزاورُ عن كهْفِهم ذات اليمين وإذا غَرَبتْ تقْرِضُهم ذات الشمال ﴾ ويقال فى المجرد من الظرفية يمين الطريق أسهل وشماله أقرب ، ودارُك ذات اليمين ومنازلهم ذات الشمال ، قال الله تعالى[2] : ﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيدٌ ﴾ .

ومن المتصرف ما يكثر مجرده دون كثرة ظرفيته كأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ، وهو المعنى بقولى : « متوسط التصرف » أى متوسط بين الكثرة والقلة ، يقال فى الظرفية كُنْ أمامَهم وقُدّامهم لا وراءَهم ولا خلْفَهم ولا أسفلَ منهم . ويقال فى التجرد من الظرفية أمامهم آمَنُ من ورائِهم ، ويقال هم خَلْفٌ وأنت قُدّامٌ . وقال الشاعر[3] :

فغَدَتْ كِلَا الفَرجَين تحسِبُ أنه مولَى المخافةِ خلْفُها وأمامُها

وقرأ بعض القّراء[4] ﴿ والرَّكبُ أَسْفلُ منكم ﴾ بالرفع . ويساوى أماما وما ذكره بعده « بَيْن » يقال فى الظرفية جلست[5] بين زيد وعمرو ، قال الله تعالى[6]

---

(١) سورة الكهف من الآية ١٧ .

(٢) سورة ق من الآية ١٧ .

(٣) البيت من الكامل . للبيد . فى الكتاب ٢٠٢/١ والمقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ والدرر ١٧٨/١ والهمع ٢١٠/١ والتبصرة ٣١٢/١ وعجزه فيها ٥٢٨/١ وشرح ديوانه ص ٣١١ .

(٤) سورة الأنفال من الآية ٤٢ - والقراءة برفع « أسفل » أجازها الأخفش والفراء والكسائى على تقدير وموضع الركب أسفل منكم . (المشكل لمكى ٣٤٦/١ وقراءة الرفع لزيد بن على فى البحر ٥٠٠/٤ عن معجم القراءات ٤٥٢/٢) .

(٥) لفظ « فجلست » ساقط من ب .

(٦) سورة البقرة من الآية ٢١٣ .

﴿ لِيَحْكُمَ بَين الناسِ فيما اخْتلفُوا فيه ﴾ و[1] ﴿ أنْ احْكُمْ بيْنَهم بما أنْزل اللهُ ﴾ و[2] ﴿ جَعَلَ بيْنكم مودّةً ورحمَةً ﴾ و[3] ﴿ ياليْتَ بينى وبينَك بُعْدَ المَشرقيْن ﴾ . ويقال فى التجرد من الظرفية هو بعيدُ بيْنِ المنكبين نقىّ بين الحاجبين . ومنه قول الشاعر[4] :

يُديرونَنى عن سالِم وأُديرُهم ... وجِلْدَةُ بيْن العين والأنف سالمُ

ومنه قوله تعالى[5] : ﴿ هذا فِراقُ بَيْنِى وبيْنك ﴾ وقوله تعالى[6] : ﴿ لقدْ تَّقَطَّعَ بينُكُم ﴾ فى قراءة غير نافع وحفص والكسائى ، ومنه قوله تعالى[7] : ﴿ إنما اتّخَذْتُم منْ دُون اللهِ أوْثانا مَودّةٌ بيْنِكم ﴾ و[8] ﴿ مَوَدَّةَ بينكم ﴾ قرأ الأولى أبو عمرو وابن كثير والكسائى ، وقرأ الثانية حمزة وحفص ، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر ﴿ مَوَدَّةً بينَكم ﴾ . ومن تجرد بين عن الظرفية قول الشاعر[9] :

لم يَتْرك النبل المخالف بيْنها ... أخًا لأخ يُرْجَى ومأثورة الهِنْد

بينها فى موضع رفع بإسناد المخالف إليه ، إلا أنه بنى لإضافته إلى مبنىّ مع إبهامه .

---

(١) سورة المائدة من الآية ٤٩ .

(٢) سورة الروم من الآية ٢١ .

(٣) سورة الزخرف من الآية ٣٨ .

(٤) البيت من الطويل . لعبد الله بن عمر فى ابنه سالم . تاج العروس « حوز » ونسبه محقق المصون ١٠٤ لأبى الأسود ، ولعبد الله بن معاوية .

(٥) سورة الكهف من الآية ٧٨ .

(٦) سورة الأنعام من الآية ٩٤ والقراءة بالنصب كما قال ابن مالك لنافع وحفص والكسائى . الإقناع ٦٤١/٢ والرفع لغيرهم على جعله فاعلا . وانظر الإتحاف ٢١٣ والرفع لابن كثير وأبى عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم ومجاهد . انظر معجم القراءات ٢٩٦/٢ .

(٧ ، ٨) سورة العنكبوت من الآية ٢٥ والقراءة « مودةَ بينكم » بالنصب والإضافة لحفص وحمزة . والرفع والإضافة لابن كثير وأبى عمرو والكسائى ، والباقون بالنصب والتنوين . الإقناع ٧٢٦/٢ وانظر المشكل ١٦٨/٢ ـ ١٧٢ والنشر ٣٤٣/٢ : واختلفوا فى مودة بينكم فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى ورويس برفع مودة من غير تنوين وخفض بينكم ، وكذا قرأ حمزة وحفص وروح إلا أنهم نصبوا مودة وقرأ الباقون بنصبها منونة ونصب بينكم ، وكذلك فى الإتحاف ٣٤٥ وفى شواذ ابن خالويه ١١٥ : مودة بالرفع ، بينكم بالنصب ، الأعشى عن أبى بكر عن عاصم . وانظر معجم القراءات ٤٥/٥ .

(٩) البيت من الكامل . و لم أقف عليه .

وقد يكون بين ظرف زمان كما يكون ظرف مكان ، فمن ذلك حديث ساعة الجمعة[1] « وهى ما بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة » .

ومن الظروف المكانية ما يندر تجرده من الظرفية ، فمن ذلك « حَيْثُ » فكونه ظرفا هو الشائع كقوله تعالى[2] ﴿ وامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ وكونه مجردا عن الظرفية قول زهير[3] :

فشَدَّ ولم يَنْظُر بُيُوتا / كثيرةً ... لدَى حيثُ ألقتْ رحلها أمُّ قَشْعَمِ

١٠٤ ب

وكقول الآخر[4] :

إنَّ حَيْثُ استَقَلَّ مَن أنتَ راعيـ ... ـهِ حمًى فيه عِزَّةٌ وأمانُ

وهو مبنى على الضم فى أكثر الكلام ، وقد يفتح وقد يكسر ، وقد يقال حوث ، وسبب بنائه لزوم اقترانه[5] إلى جملة يضاف إليها ، وندرت إضافتها إلى مفرد كقول الراجز[6] :

أما تَرى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعا

وكقول الآخر[7] :

ونَطْعَنُهم تحتَ الحُبَا بَعْدَ ضرْبَهم ... ببيض المواضِى حيثُ لىّ العمائِمِ

وأندر من إضافته إلى مفرد إضافته إلى جملة مقدّرة ، كقول الشاعر[8] :

---

(١) الحديث فى صحيح مسلم ٥٠٣/١٥ .

(٢) سورة الحجر من الآية ٦٥ .

(٣) البيت من الطويل . لزهير بن أبى سلمى . فى شواهد المغنى للبغداى ١٣٥/٣ :
ولم تفزع بيوت .. وشواهد المغنى للسيوطى ١٣٢ والدرر ١٨١/١ وديوانه ص ١٠ من معلقته .

(٤) البيت من الخفيف . فى الهمع ٢١٢/١ والدرر ١٨٢/١ والمساعد ٥٢٥/١ وفيها كلها : استقر ، وفى الدرر أيضا : استقر من أنت راجيه .

(٥) فى ب : افتقاره .

(٦) الرجز فى ابن يعيش ٩٠/٤ والدرر ١٨٠/١ وشواهد ابن عقيل ١٦٠ والمساعد ٥٢٩/١ وبعده : نجم يُضىء كالشهاب لامعا .

(٧) البيت من الطويل . فى ابن يعيش ٩٢/٤ وشواهد المغنى للسيوطى ١٣٣ للفرزدق ، والدرر ١٨٠/١ .

(٨) البيت من الطويل . لأبى حية النميرى : المشمر بن الربيع بن زرارة فى الدرر ١٨٠/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٣٤ والمساعد ٥٣٠/١ والبحر ٢٩٤/٦ .

إذا رَيْدةٌ من حيثُ ما نفحَتْ له ... أتـاه بَرِيّاهـا خليـلٌ يُواصلُـهْ

أراد إذا ريدة نفحت من حيث ما هبّتْ له أتاه بريّاها خليل ، فحذف هبتْ للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين فى حينئذ عوضا .

وروى إعراب حيث عن فقعس فيقولونَ جلست حيثَ كنت وجئت من حيثِ جئت . وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى حين ، وحمل على ذلك قول الشاعر[1] :

لِلفتى عقلٌ يعيشُ به ... حيثُ تهْدِى ساقَه قَدَمُهْ

ولا حجة فيه لإمكان إرادة المكان .

ومثل حيث فى ندور التجرد عن الظرفية وسْط بالسكون كقولك جلست وسْط القوم . فهذا كثير ، أعنى وقوعه ظرفا . وأما تجرده عن الظرفية فقليل لا يكاد يُعرَفِ . ومنه قول الشاعر يصف سحابا[2] :

وَسْطُه كاليَراعِ أو سُرُجِ المَجْـ ... ـدَلِ طوْرًا يَخْبو وطورًا يُنيرُ

فوسطه مبتدأ خبره كاليراع . ويروى بالنصب على الظرفية ويحكم[3] بأن وسْطه خبر مقدم ، والكاف اسم فى موضع رفع بالابتداء .

ومثل حيث فى ندور التجرد عن الظرفية « دُونَ » نحو قولك جلست دُونَ موضع كذا ، وزيدٌ دُونَ عمرو قدْرا . قال سيبويه[4] :

وأما دونك فإنه لا يرفع أبدا ، وإن قلت هو دُونكَ فى الشرف ، لأن هذا إنما هو مثل يعنى أنه حين أريد به الانحطاط من علو الشرف تلازمه الظرفية[5] لأن

---

(١) البيت من المديد . لطرفة بن العبد ديوانه ص ٨٦ وفى ابن يعيش ٩٢/٤ والهمع ٢١٢/١ والدرر ١٨١/١ والمساعد ٥٣٠/١ .

(٢) البيت من الخفيف . لعدى بن زيد . فى الهمع ٢٠١/١ والدرر ١٦٩/١ والمساعد ٥٢٦/١ وحاشية الصبان على الأشمونى ٩٩/٢ ويروى برفع وسط وهو قليل ؛ لأن ساكن السين ظرف والظرف منصوب . وأما محرك السين فاسم . واليراع جمع يراعة وهو ذباب يطير بالليل كأنه نار . والمجدل : القصر . وخبت النار : طفئت . وديوانه – المعبد – ٨٥ وعند الهاشمى ٢٣٣ : حينا ... وحينا .

(٣) العبارة فى ب : كاليراع . وانتصب على الظرفية ، والحكم بأن ...إلخ .

(٤) الكتاب ٢٠٤/١ .

(٥) زاد فى ب بعد كلمة الظرفية كلمة « أيضا » .

استعماله بذلك المعنى مثل استعماله فى المكان الأدنى ، وقد جاء والمقصود به المكان خاليا عن الظرفية ، وذلك نادر كقول الشاعر[1] :

ألَمْ تَريا أنى حَميتُ حَقِيقتى   وباشَرْتُ حَدَّ الموتِ والموتُ دونُها

بالرفع .

وظاهر كلام الأخفش يقتضى اطراد ذلك ، فإنه حَكَم . بأن « دُونَ » من قوله تعالى[2] ﴿ ومنّا دُونَ ذلكَ ﴾ مبتدأ ، ولكنه بُنى لإضافته إلى مبنىّ . وغيره جعل التقدير : ومنّا ما دون ذلكَ ، وقول الأخفش أولى بالصواب .

وحكى سيبويه أنه يقال هذا ثوب دونٌ إذا كان رديئا . فمن هذا احترزت بقولى « ودون لا بمعنى ردىء » .

ومن الظروف العادمة التصرف فوق وتحت ، نص على ذلك الأخفش ، فقال : اعلم أن العرب تقول فوقَك رأسُك فينصبون الفَوْق ، لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفا . ثم قال : وتقول تَحْتك رِجْلاك لا يختلفون فى نصب التَّحْت . هذا نصه . وقد جاء جر فوق بعلى فى قول أبى صخر الهذلى[3] :

فأقْسمُ باللّه الذى اهتزَّ عرشُه   على فَوق سَبْع لا أعلّمه بُطْلا

وهذا نادر .

ومن الظروف العادمة التصرف « عند » ولا تستعمل إلا مضافة ، ولا يفارقها النصب على الظرفية إلا مجرورا بمن ، وهى لبيانِ كون مظروفها حاضرا

---

(١) البيت من الطويل . لموسى بن جابر – من شعراء الحماسة – فى حاشية الصبان ٩٩/٢ والدرر ١٨٢/١ والمساعد ٥٢٦/١ .

(٢) سورة الجن . آية ١١ .

(٣) البيت من الطويل . لأبى صخر الهذلى . فى الدرر ١٧٨/١ : ... أعلّمه وما فى الأصل « لا علمته » فى ب : لا أعَلمه .

جِسّا أو معنى ، وقد اجتمع الحضور الحسّى والمعنوى فى قوله تعالى[1] : ﴿ قال الذى عندَه علمٌ من الكتاب أنا آتيك به قبْلَ أنْ يَرتدَّ إليكَ طَرْفُكَ * فلمّا رآه مُسْتَقرّا عنده قال هذا من فَضْلَ ربّى ﴾ . ومثال القرب الحسّى[2] « ولقدْ رآهُ نَزْلةً أخرى عند سِدْرة المنتهى عندها جَنَّةُ المأْوى » . ومثال القرب المعنوى[3] : ﴿ وإنَّهم عِنْدنا لمِنَ المصطَفَيْنَ الأخْيار ﴾ و[4] ﴿ رَبِّ ابْن لى عندَكَ بيْتا فى الجنّة ﴾ ومن القرب المعنوى قول الرجل عندى مائة ، يريد أنه مالكها وإن كان موضعها بعيدا ومنه قوله تعالى[5] : ﴿ ما عندَكم يَنْفَدُ ﴾ . وقد يكون مظروفها معنى فيراد بها الزمان كقوله ﷺ[6] : « إنما الصبر عند الصَّدمَةِ الأولى » وكسر عينها هو المشهور ، ومن العرب من يفتحها ، ومنهم مَن يضمّها .

ويُرادِفها « لَدَى » فى قول سيبويه ، وهو الصحيح لا قول مَن زعم أنها بمعنى لَدن لأن لَدُنْ مخصوصة بما هو مبتدأ غاية ، بخلاف لَدَى فإنها يراد بها ما يراد بعند كقوله تعالى[7] : ﴿ وما كنتَ لَديْهم إذ يُلْقون أقلامهم أيُّهم

---

(١) سورة النمل من الآية ٤٠ .

(٢) سورة النجم . آية ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

(٣) سورة ص . آية ٤٧ .

(٤) سورة التحريم من الآية ١١ .

(٥) سورة النحل من الآية ٩٦ .

(٦) الحديث « الصبر عند الصدمة الأولى » فى صحيح مسلم ٥٨٨/١٦ وهو مثل فى المستقصى ٣٢٧ رقم ١٤١٦ وأخرجه البخارى فى باب الجنائز عن أنس بن مالك . انظر إرشاد السارى ٤١٢/٢ وفى الجامع الصغير ٧١٧/٢ « الصبر ... » .

(٧) سورة آل عمران من الآية ٤٤ .

يَكفُلُ مَريمَ وما كنتَ لَديْهم إذْ يَختصِمُون ﴾ فهذا موضع صالح لعند وللدى وغير صالح للدن . ولدُنْ لا تَصلح من مواضعها إلا فيما / هو مبتدأ غاية . ١١٠٥
ولذلك اجتمعت عند ولدُن فى قوله تعالى[١] : ﴿ آتيناهُ رحمةَ مِن عندنا وعلَّمناه من لدُنّا عِلْما ﴾ .

وبنيت « لدُن » (فى أكثر اللغات)[٢] لشبهها بالحروف فى لزوم استعمال واحد ، وامتناع الإخبار بها وعنها بخلاف عند ولدى ؛ فإنهما لا يلزمان استعمالا واحدا ؛ فإنهما يكونان لابتداء الغاية ولغير ذلك ، ويستعملان فضلة وعمدة ، فاستعمالهما فضلة كثير ، واستعمالهما عُمْدة كقوله تعالى[٣] ﴿ وعندَه مفـاتِحُ الغَيْب ﴾ و[٤] ﴿ عندَه عِلْمُ الساعةِ ﴾ و[٥] ﴿ ولدَيْنا كتابٌ يَنطِقُ بالحقِّ ﴾ و[٦] ﴿ ولدَيْنا مزيدٌ ﴾ .

ولكون موضع لدُن صالحا لعِنْد شبّهتها قيسُ بها فأعربتها ، وبلغتهم قراءة أبى بكر عن عاصم[٧] : « ليُنْذرَ بأْسا شديدا من لدنْه » إلا أنه سَكَّن النون

---

(١) سورة الكهف . آية ٦٥ .
(٢) ما بين القوسين زيادة فى ب .
(٣) سورة الأنعام من الآية ٥٩ .
(٤) سورة لقمان من الآية ٣٤ .
(٥) سورة المؤمنون من الآية ٦٢ .
(٦) سورة ق من الآية ٣٥ .
(٧) سورة الكهف من الآية ٢ والقراءة فى الإقناع ٦٨٨/٢ بكسر النون والهاء واختلاس ضمة الدال لأبى بكر .

وفى النشر ٣١٠/٢ رواها أبو بكر بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء فى اللفظ . والباقون بضم الهاء والدال وإسكان النون . وابن كثير على أصله بواو . وكذلك فى الإتحاف ٢٨٨ وعرّف الإشمام هنا بأنه عبارة عن ضم الشفتين مع الدال بلا نطق .

وأشمّها ضما « من لدُنِه » ويقال فى النصب على هذه اللغة « لَدْنَه ولَدُنَهْ ، ويمكن أن يكون من هذه اللغة قول الراجز[1] :

تـنتهضُ الرِعـدةُ فى ظُهَيْـرى   من لدُنِ الظُهْـر إلى العصَيْـر

قال أبو الفتح ابن جنى : استعمال لدن دون « من » قليل . قلت : ولذلك لم تَخْلُ فى القرآن من « مِن » وإلى ذلك أشرت بقولى « وقلّما تَعْدم مِن » .

وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات : سكون النون مع ضم الدال أو فتحها أو كسرها . وكسر النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها ، وفتح النون مع سكون الدال وضم اللام ، وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام أوضمها . وحذف النون مع ضم الدال وفتح اللام .

قال سيبويه[2] : « وأما لدُ فهى لدُنْ محذوفة النون كما حذفوا من يكن ، ألا ترى أنك إذا أضفته إلى مضمر رددته إلى أصله ، تقول مِن لدُنه ومن لدُنى . وإلى هذا أشرت بقولى « وتجبر المنقوصة مضافة إلى مضمر » . ثم بينت أنها تلازم الإضافة فتجر ما يليها لفظا إن كان مفردا أو تقديرا إن كان جملة كقول الشاعر[3] :

صَرِيـعُ غَـوانٍ راقَهُــنَّ ورُقْنَــه   لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذوائب

---

(١) من الرجز . لرجل من طيىء . فى الدرر ١٨٤/١ وشواهد ابن عقيل ١٦٣ والهمع ٢١٥/١ والمساعد ٥٣٣/١ .

(٢) الكتاب ٤٥/١ .

(٣) البيت من الطويل . للقطامى . فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١٥٦ وعجزه فى الهمع ٢١٥/١ لدن شبت . وفى الدرر ١٨٤/١ لدن شب . وديوانه ص ٤٤ .

وإن كان ما وليها غُدْوة جاز الجر على القياس ، والنصب على التمييز ، أو على إضمار كان مضمَرا فيها اسمها كما قال سيبويه فى قول الراجز[1] :

من لدُ شَوْلًا فإلى إتْلائِها

وحكى الكوفيون رفع غدوة على تقدير لدن كان غدوة ، وكل ذلك منبّه عليه . ومثال نصب « غُدْوة » قول الشاعر[2] :

وما زالَ مُهْرِى مَزْجَرَ الكَلْب منهم   لدُنْ غُدوةً حتى دَنتْ لغُروب

ثم بيّنت أن « لدى » لا ترادفَها ، بل ترادف عند ، صرّح بذلك سيبويه . ثم بيّنت أن ألفَ لدى تقلب ياء مع المضمر وتسلم مع الظاهر كما يفعل بألف إلى وعلى ، وقرنت بذلك « غالبا » ليعلم أن بعض العرب يستغنى عن هذا القَلْب مع المضمر كما يستغنى عنه الجميع مع الظاهر ، ومن ذلك قول الشاعر[3] :

إلاكُم يا خُناعَةُ لا إلَانا   عَزا الناسُ الضراعَةَ والهوانا
فلو بَرّتْ عُقولكُمُ نُصِرْتم   فإن دواءَ دائكم لدَانا
وذلكم إذا واثقتمونا   على قصْر اعتمادكم عَلانا

أراد إليكم لا إلينا ، ولدينا وعلينا .

ومن الظروف العادمة التصرف « مَعَ » وهى اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب . ويدل على اسميته دخول مِن عليه فى

---

(١) الرجز فى الكتاب ١/١٣٤ .

(٢) البيت من الطويل . لأبى سفيان بن حرب ، فى يوم أحد . فى الهمع ١/٢١٥ والدرر ١/١٨٤ والمساعد ١/٥٣٤ وشواهد ابن عقيل ١٦٤ وجاء فى الأصل بلا واو على الخرم .

(٣) الأبيات من الوافر . فى الدرر ١/١٧١ ، ١٧٢ وفى الهمع ١/٢٠٣ يا خناعة ... فلو برأت ... والمساعد ١/٥٣٥ إلاكم يا خزاعة . وفى نسخة ب : « فلو برئت » .

قولهم ذهب من معه ، حكاه سيبويه ، ومنه قراءة بعض القراء[1] ﴿ هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي وذكرٌ مِن قَبْلِي ﴾ . وكان حقه أن يبنى لشبهه بالحروف فى الجمود المحض والوضع الناقص ؛ إذ هو على حرفين بلا ثالث محقق العود[2] . والمراد بالجمود المحض ملازمة وجه واحد من الاستعمال ، إلا أنه أعرب فى أكثر اللغات لمشابهته عند فى وقوعه خبرا وصفة وحالا وصلة ، ودالّا على حضور وعلى قرب ، فالحضور كـ[3] « نجنِي ومَن مَعِيَ » والقرب[4] ﴿ فإن مع العُسْرِ يُسْرا ﴾ وكقول الراجز[5] :

إنَّ معَ اليَوْمِ أخاهُ غَدْوا

وهو فائقه[6] بتمام الوضع ، فقد فاق هو بوجه من التمكن وهو الإفراد وتضمن معنى جميع فى نحو . جاء الزيدان معًا ، ورأيتُ العُمَرين معا ، واختلف فى فتحة العين من « معًا » قيل هى فتحة [7] إعراب كفتحة دال رأيت يدًا ، فيكون الاسم ثنائى اللفظ فى حالى الإضافة والإفراد (أم) كفتحة تاء فتى ، فيكون الاسم قد جبر ونقص[8] حين أفرد ، فالأول مذهب سيبويه والخليل ، والثانى مذهب يونس والأخفش ، وهو الصحيح ؛ لأنهم يقولون الزيدان معا والعمرون معا فيوقعون « معًا » فى موقع رفع كما ترفع[9] الأسماء المقصورة ، كقولهم فتى وهم عِدًى ، ولو كان باقيا

---

(١) سورة الأنبياء من الآية ٢٤ – والقراءة فى المشكل لمكى ٢/٨٢ ، ٨٣ قرأها يحيى بن يعمر « هذا ذكرٌ مِن مَعِي وذِكرٌ مِن قبلى » على تقدير من الذى معى . ونسبها ابن جنى فى المحتسب ٢/٦١ إليه وإلى طلحة بن مصرِّف .

(٢) فى ب : العدد .

(٣) سورة الشعراء من الآية ١١٨ .

(٤) سورة الشرح . آية ٦ .

(٥) الرجز فى المقتضب ٢/٢٣٦ ويذكر قبله : لا تقلواها وادْلُواها دلوا – وفى شواهد المغنى للبغدادى ٧/١٦٣ وفى المقتضب ٣/١٥٣ وهو مثل .

(٦) فى ب : وهو وإن فاقه عند بتمام ..

(٧) كذا فى الأصل . ويبدو أن هنا نقصا ؛ ففى المساعد ١/٥٣٦ : (ففتحه العين عندهما – يونس والأخفش – ليست للإعراب ، بل هى كفتحة تاء فتى ونحوه مما وقع قبل ألف المقصور . والألف على هذا لام الكلمة و « أم » ليست فى الأصل وهى عن ب .

(٨) فى ب : وقصر .

(٩) فى ب : توقع .

١٠٥ ب على النقص لقيل الزيدان مع ، كما قال / هم يَدٌ واحدة على مَن سواهم ، وهم جميع .

ومن شواهد وقوع معا فى موضع رفع قول الشاعر[١] :

أفيقُوا بنى حَرْبٍ وأهواؤُنا مَعًا وأرْحامُنا مَوصولةٌ لَمْ تُقَضَّبِ

ومثله قول الآخر[٢] :

حننْت إلى رَيّا ونفسُكَ باعدتْ مَزارك من رَيَّا وشَعْباكما مَعَا

وإلى نحو هذين البيتين أشرت بقولى « وغير حاليتها حينئذ قليل » ، وانتُصر للمذهب الأول بأن قيل لا نُسلّم بأن مَعًا فى البيتين فى موضع رفع ، بل هو منصوب على الحال بعامل محذوف هو الخبر ، والتقدير وأهواؤنا كائنة معا ، وشعباكما كائنان معا . وهذا التقدير باطل بالإجماع على بطلان نظيره وهو أن يقال زيد قائما ، على تقدير زيد كائن قائما . وانتُصر له أيضا بأن قيل القول بلزوم النقص هو الصحيح لأنه مستلزم لموافقة النظائر . فإن حاصله حكم بنقصان اسم فى الإفراد كما هو فى الإضافة ونظائر ذلك موجودة كيد ودم وغد . والقول بكون « معا » مقصورا فى الإفراد ثنائيًا فى الإضافة مستلزم لما لا نظيرَ له ، فلا يُصار إليه ، فإن الثنائىَ المعرب إما منقوص فى الإفراد والإضافة كيد ، وإما متممّ فى الإضافة وحدها كأب ، فإن حُكم بأن « معا » مقصور فى الإفراد منقوص فى الإضافة لزم عدم النظير وثبوت ما هو بالنفى جدير .

والجواب أن يقال : مقتضى الدليل كون الإفراد مظنة جبر ما غيّر[٣] من الثنائيّات فى إحدى حالتيه ، لأن ثانى جزءَى ذى الإضافة متمّم لأولهما ، ولذلك عاقب التنوين ونونى التثنية والجمع ، بخلاف المنقوص المفرد فلا متمم له إلّا ما يُجبر به من ردّ ما كان محذوفا ، فإذا جعلناه[٤] منقوصا فى الإضافة مقصورا فى الإفراد فعلنا بمقتضى

---

(١) البيت من الطويل . نسب للأحوص ، ولجندل بن عمرو . فى الدر ١٨٦/١ وشواهد المغنى للبغدادى ٨/٦ وشواهد المغنى للسيوطى ١٥٣ وبصائر ذوى التمييز ٥١٢/٤ ورد شطره الأول .

(٢) البيت من الطويل . للصمة القشيرى فى الحماسة البصرية ١٣٨/٢ والعينى ٤٣١/٣ والمثل السائر ١٦٥ .

(٣) فى ب : جبر .

(٤) فى ب : « معا » .

الدليل وسلكنا سواء السبيل ، بخلاف باب أب فإن فيه شذوذا ، ولذلك لم تجر العرب فيه إلا على سَنَنَ واحد ، فمنهم مَن يُلزمه الجبر ويلحقه بباب عصا ، ومنهم مَن يُلزمه النقص ويلحقه بباب يد ، وأيضا ففى الحكم بأن معا غير ملازم النقص بيان لاستحقاق الإعراب إذ لا يكون بذلك موضوعا موضع الحروف الثنائية ، بخلاف الحكم عليه بالنقص فى حالتى إفراده وإضافته فإنه يلزم منه استحقاق البناء كسائر الأسماء الثنائية دائما دون جابر .

ومع ذلك قد ألغت « ربيعةُ » جبره فى الإفراد لأنه جَبْر لَمْ يتمحّض ، ولذلك لم يُتّفَقْ على الاعتراف به بخلاف جبر باب يد ، فيقال على اللغة الربعية ذهبت مع أخيك ومع ابنك بالسكون قبل حركة وبالكسر قبل سكون . وبعضهم يفتح قبل السكون ، هكذا روَى الكسائئ عن ربيعة ، ولولا الكسر قبل السكون لأمكن أن يقال إن السكون سكون تخفيف لا سكون بناء . ومن الوارد بالسكون قول الشاعر[1] :

فَرِيشى منكمُ وهَوايَ مَعْكم وإنْ كانتْ زيارتَكم لِماما

وقد خفى على سيبويه أن السكون لغة لأنه قال[2] : وسألت الخليل - رحمه الله - عن معكم لأىّ شيء نصبتها ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسما كجمْيع ووقعت نكرة كقولك جاءا معا وذهبا معا وقد ذهبا معه ، ومن معه ، صارت ظرفا فجعلوها بمنزلة أمام وقدّام ، قال الشاعر فجلعها كهلْ حين اضطر وأنشد لأعرابى[3] : « ريشى منكم البيت » . فذكر سبب إعرابها وتضمن كلامه أنها اسم على كل حال ، وأن نقصها لم يزل بالإفراد وذلك بيّن من كلامه الذى ذكرته .

وزعم قوم أن الساكن العين حرف ، وليس بصحيح ؛ لأن المعنى مع الحركة والسكون واحد فلا سبيل إلى الحرفية . وزعم النحاس أن النحويين مجمعون على

---

(١) البيت من الوافر . نسب للراعى فى الكتاب ٤٥/٢ وفى نسخة ب : ريحى ونسب فى شواهد ابن عقيل ١٦٥ لجرير يمدح هشام بن عبد الملك . وهو فى ديوان جرير - صادر - ص٤١٠ وريشى منكم وهواى فيكم .. - يمدح هشاما .

(٢) الكتاب ٤٥/٢ بنصه .

(٣) فى ب : أعرابى فريحى .

أن الساكن العين حرف . وهذا منه عجب ؛ لأنَّ كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية على كل حال ، وأن الشاعر إنما سكّنها اضطرارا .

ومن الظروف العادمة التصرف « بَيْنَ بَيْنَ » كقول الشاعر(١) :

نَحْمــى حقيقتنــا وبَعْــ ـضُ القَوْم يَسْقُط بيْـنَ بَيْنـا

والأصل بين هؤلاء وبين هؤلاء ، فأزيلت الإضافة ورُكّب الاسمان تركيب خمسةَ عشرَ ، فلو أُضيف الصدرُ إلى العجزُ جاز بقاء الظرفية وزوالها ، فبقاؤها كقولك : من أحكام الهمزة التسهيل بَيْنَ بَيْنَ(٢) ، وزوالها كقولك : بَيْنَ بَيْنَ أقيس من الإبدال . فإن أضيف إليهما تعين زوال الظرفية ولذلك خطأ ابنُ جنّى مَن قال همزةُ بينَ بينَ بالفتح ، وقال : الصواب أن يقال همزة بين بينٍ بالإضافة . والأصل وقوع « بين » مفردا ظرفا لمتوسط فى مكان أو زمان ملازما للإضافة إلى ما يتوسط فيه منهما . وإذا خلا من التركيب والوصل بما / والألف لم يلازم الإضافة والظرفية . وقد تقدم التنبيه على ذلك .

١١٠٦

ومن ظروف المكان العادمة التصرف الملازمة للإضافة حوال وتثنيته ، وحول وتثنيته وجمعه ؛ فالأول كقول الشاعر(٣) :

أهَدَموا بَيْـتكَ لَا أبـا لكـا وأنـا أمْشِى الدَّألَـى حَوالَكـا

والثانى كقول النبى ﷺ(٤) « حَوالَيْنا ولا عَلينا » والثالث كقوله تعالى(٥) ﴿ فلمّا أضاءتْ ما حَوْلَهُ ﴾ والرابع كقول الراجز(٦) :

يـا إبلى مـا ذامُـه فتأبيَـهْ مـاءٌ رواء ونَصِيٌّ حَوْليَـهْ

---

(١) البيت من مجزوء الكامل . لعبيد بن الأبرص . فى الهمع ٢١٢/١ والدرر ١٨٠/١ وهو فى ديوانه – ليال – ص ٩ وشواهد المغنى للسيوطى ٩١ والمساعد ٥٢٧/١ .

(٢) أى بينها وبين الحرف الذى منه حركتها .

(٣) الرجز فى الكتاب ١٧٦/١ ووسّط بينهما : وحَسِبوا أنك لا أخالَكا .

(٤) الحديث فى صحيح مسلم – ط الشعب – ٥٥٤/١٦ بمناسبة صلاة الاستسقاء . وفى البخارى ٣٧/٢ : « اللهمّ حوالينا ولا علينا » .

(٥) سورة البقرة من الآية ١٧ .

(٦) ورد الثانى فى الهمع ٢٠١/١ والدرر ١٧٠/١ ورد البيتان . وانظر تعليقه عليهما .

والخامس كقول امرئ القيس[1] :

فقالتْ سَباكَ اللهُ إنّكَ فاضِحِى أَلَسْتَ تَرى السُّمَّارَ والناسَ أحْوالِى

ومن ظروف المكان العادمة التصرف « بَدَل » لا بمعنى بديل كقولك هذا بدل ذلَك ، أى هذا مكان ذلك ، فلا يجوز حينئذ أن تستعمل غير ظرف ، وكذا مكان إذا أردت به بدل . قال ابن خروف فى شرح كتاب سيويه : البدل والمكان إذا استعملا بمعنى واحد لا يرفعان . فإن ذكر كل واحد منهما فى موضعه و لم يحمل أحدهما على الآخر فى المعنى رفعا نحو قولك : هذا مكانُك ، يشير إلى المكان ، وهذا بدلٌ من هذا فترفع ، لأنك أشرت بهذا إلى البدل وهو هو . وإنما نصب البدل والمكان و لم يجز فيهما الاتساع حتى إذا أخرج كل واحد منهما عن موضعه فلزما طريقة واحدة . هذا نص ابن خروف .

ص : ويتوسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به مجازا ، ويجوز حينئذ إضماره غير مقرون بفى والإضافة والإسناد إليه . ويمنع من هذا التوسع على الأصح تعدّى الفعل إلى ثلاثة .

ش : من ضروب المجاز التوسع بإقامة الظرف المتصرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه مقام المفعول المُوقع به الحدث كقول تعالى[2] : ﴿ اشْتَدَّتْ به الريحُ فى يومٍ عاصفٍ ﴾ وقوله تعالى[3] ﴿ إنّا نخَافُ مِن ربِّنا يَوْمَا عَبُوسًا قمْطَرِيرا ﴾ وكقول الشاعر[4] :

أَقُولُ لِلحْيانٍ وقد صَفِرتْ لهم وطابِى ويومِى ضَيّقُ الحَجْر مُعْوِرُ

والثانى كقولهم : وُلد لَه ستّونَ عاما ، وصِيدَ عليه الليل والنهار كقول

---

(١) البيت من الطويل . لأمرئ القيس . ديوانه – السندوبى – ص١٠٨ والدرر ١٧٠/١ وعجزه فى الهمع ٢٠١/١ .

(٢) سورة إبراهيم من الآية ١٨ .

(٣) سورة الإنسان . آية ١٠ .

(٤) البيت من الطويل . لتأبط شرا وبعده : هما خطتا إما إسار ... أجدر ، فى شواهد المغنى للسيوطى ٣٣٠ وشواهد المغنى للبغدادى ٣٦٢/٧ وفيه : صفرت بهم . كا وردا فى الحماسة . والمثل السائر ٧٢ .

الشاعر[1] :

أما النهارُ ففـى قَيْـدٍ وسلْسلَـةٍ والليلُ فى جَوْفِ مَنْحوتٍ من الساجِ

يعنى نفسه وكان مأسورا ، فأخبر أن نهاره مقيد وليله مسجون مبالغة . ويضاف المصدر إلى الظرف المتوسَّع فيه على الوجهين ، فإضافته على تقديره فاعلا كقوله تعالى[2] : ﴿ بَلْ مكْرُ الليلِ والنهارِ إذْ تأْمُروننا ﴾ كان الأصل ليلكم ونهاركم ماكران[3] ثم أضيف المصدر إلى المخبر عنه بمعناه مجازا ، كما يضاف إلى المخبر عنه بمعناه حقيقة ، وإضافته إليه على تقديره مفعولا به كقوله تعالى[4] ﴿ للذِينَ يُؤْلون من نسائِهم تَربُّصُ أربعةِ أشْهُر ﴾ أى إمضاء أربعة أشهر بتربّص . وكما أضيف إليه المصدر على تأويلَ الفاعلية وعلى تأويل المفعولية أضيف إليه بلفظ اسم الفاعل واسم المفعول ، فمن الأول[5] :

ياسارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

ومن الثانى : يا مسروق الليلة أهل الدار – ذكرها سيبويه .

وإذا ثبت من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتصرف فاعلا ومفعولا به ومضافا إليه على معنى الفاعلية والمفعولية لزم من ذلك جواز الحكم عليه فى حال النصب بأنه مفعول به تجوَّزا ما لم يمنع من ذلك مانع . وتظهر فائدة ذلك فى إضماره مستغنيا عن لفظ « فى » فإن الظرف أصله أن يكون مظروفا بلفظها فاستغنى عن لفظها بمعناها مع الظاهر ، ولزوم الرجوع إلى الأصل مع الضمير ، لأن الإضمار يردّ الشىء إلى أصله ، ولذلك لزم مَن يقول : لدُ زيد أن يقول من لدنه ، بردّ النون ، ولزم

---

(١) البيت من البسيط . فى الكتاب ١/٨٠ والمقتضب ٤/٣٣١ والبحر ٤/٣١٥ : .... فى بطن – فى الكامل ٣/٢٢٨ للصّ .

(٢) سورة سبأ من الآية ٣٣ .

(٣) فى ب .

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٢٦ .

(٥) البيت من الرجز . فى الكتاب ١/٨٩ ، ٩٩ والهمع ١/٢٠٣ والدرر ١/١٧٢ .

مَن يقول لم يك صديقنا أن يقول أما الصديق فإن لا يكنه فمن يكنه ، فيرد النون أيضا . ولزم من يقول قعدت حينا : الحين قعدت له فيرد اللام ، ولا يستغنى مع المضمر بمعناها كما استغنى مع الظاهر . ولزم مَن يقول المال لزيد بكسر اللام أن يقول له فيفتح ؛ لأن فتحها هو الأصل . فعلى هذا يلزم من أضمر الظرف مقصودا به معنى الظرفية أنْ يقرنه بفى كقولك فى : صمت اليوم : اليوم صمت فيه ، فمن قال صمته علم أنه لم يقصد الظرفية وإنما قصد جعله مفعولا به توسّعا ، فمن ذلك قول الشاعر[1] :

وَيَوْمًا شَهِدْناه سُلَيْما وعامِرا ... قليلا سِوَى الطعْنِ النِهالِ نوافِلُهْ

ومنه[2] :

فإنْ أنتَ لم تقدِرْ على أنْ تُهينه ... فدَعْهُ إلى اليوم الذى أنتَ قادِرُهْ

يا رُبَّ يومٍ لى لا أظَلّله ... أرْمَضُ من تحتُ وأضْحَى من عَلُهْ[3]

وهذا التوسع فى باب أعلم / جائز على ظاهر قول سيبويه[4] ، فإنه قال فى باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعول بعد أن مثل بأرَى عبدُ الله أبا فلان ، لو أدخلت فى هذا الفعل الفاعل وبنيتَه له لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين . ثم قال : واعلم أن الأفعال إذا انتهت ههنا فلم تجاوز تعدت إلى جميع ما تعدّى إليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل ، وذلك قولك : أعطى عبدُ الله الثوبَ إعطاء جميلا ، ونُبِّئت زيدا أبا فلان تنْبيئا ، وسرق عبد الله الثوبَ الليلةَ ، لا تجعله ظرفا ، لكن تجعله على قولك يا مسروق الليلة الثوبَ . هذا نصه .

١٠٦ ب

---

(١) البيت من الطويل . لرجل من بنى عامر . فى الكتاب ١/٩٠ والمقتضب ٣/١٠٥ والدرر ١/١٧٢ والتبصرة ١/٣٠٨ وورد صدره فى الهمع ١/٢٠٣ والبحر ٧/٢٤٠ .

(٢) البيت من الطويل . أنشده ابن الأعرابى . فى البيان والتبيين ٢/٢٨٣ بلفظ . فذَرْهُ .

(٣) الرجز فى شواهد المغنى للسيوطى ١٥٢ كما هنا . لأبى الهجنجل ، والدرر ١/١٧٢ وشواهد ابن عقيل ١٦٦ والأول منه فى الهمع ١/٢٠٣ .

(٤) النص فى الكتاب بتصرف ففيه ١/١٩ : « اعلم أن هذه الأفعال .... وذلك قولك أعطى عبد الله زيدا المال إعطاء جميلا . وسرقت عبدَ الله الثوبَ الليلة ، لا تجعلها ظرفا ، ولكن تقول يا سارق الليلةِ زيدا الثوب لم تجعله ظرفا ... » .

قال ابن خروف فى شرحه : أجاز سيبويه نصب الظرف مفعولا به بالمتعدى إلى ثلاثة ، وإنما قاسه و لم يقس النقل ؛ لأن النقل فيه نصب الفاعل ولا ينصب الفاعل إلا تشبيها بما ثبت أصله فى الكلام ، كما نصب الفاعل فى حسن الوجه ، تشبيها بضارب زيدا . ونصب الظرف على الاتساع ليس فيه تغيير عما كان عليه ، وجميعه مجاز فى متعدّ لواحد وأكثر . والنقل كله حقيقة فاقتصر فيه على السماع ، بخلاف نصب الظرف على الاتساع فإنه مجاز فلا معنى لمراعاة التعدى وغير التعدى فيه . ومنعه قوم فى باب أعلم قياسا على النقل .

قلت : جواز تعدى ذى ثلاثة إلى ظرف على أنه مفعول به يستلزم مشبّها دون مشبَّه به لأنه إذا فعل ذلك بما له مفعول واحد ومفعولان لم يعدم أصلا يحمل عليه بخلاف نصبه ما له ثلاثة ؛ فإنه يلزم منه فرع لا أصل له ومشبَّه دون مشبَّه به فوجب منعه . ولأن جواز ذلك فى باب أعلم مرتب على ما سمع من إقامة الظرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه ، ومقام ما يقع به إخبار عنه وإضافة إليه ، و لم يسمع من ذلك شيء فى باب أعلم ، فلا يحكم فيه بجواز ذلك المجاز لعدم سماع ما يرتّب عليه .

باب المفعول معه

ص : وهو الاسم التالى واوا تجعله بنفسها فى المعنى كمجرور مع ، وفى اللفظ كمنصوب معدًّى بالهمزة ، وانتصابه بما عمل فى السابق من فعل أو عامل عمله ، لا بمضمر بعد الواو خلافا للزّجاج ، ولا بها خلافا للجرجانى ، ولا بالخلاف خلافا للكوفيين . وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصلح عطفه خلافا لابن جنى[1] .

ش : وقد يطلق المفعول معه فى اللغة على المجرور بمع أو بالباء التى للمصاحبة ، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة ، وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط المذكورة ، فالأول نحو جلست مع زيد ، والثانى نحو وصلت هذا بذاك ، والثالث نحو مزجت عسلا وماء ، والرابع نحو ما صنعت وأباك ، واستوى الماء والخشبة ، وما زلت وزيدا حتى فعل ، ولو تركت الناقة وفصيلَها لرَضعها . إلا أن عُرْف النحاة قد قَصَر المفعولَ معه على الرابع ، وربما سمّاه سيبويه مفعولا به ، فمن ذلك قوله فى أول أبوابه[2] : « هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به » . هذا نصه . وقوله[3] : بعد أن مثّل بما زلْت وزيدا أى ما زلت بزيد حتى فعَلَ ، ثم قال : وهو مفعول به .

قلت : وهذا من أجل أن الباء تساوى « مع » فى الدلالة على المصاحبة كقولك بعت الفرس بسَرْجه ولجامِه ، والدارَ بأثاثِها ، أى مع سرجه ولجامه ، ومع أثاثها . ومن أجل قصْر النحاة اسم « المفعول معه » على القسم الرابع قلت فى حدّه : « والتالى واوا » ليخرج التالى غيرها ، وقيدت الواو بأن تجعله فى المعنى كمجرور « مع »

---

(١) عبارة « خلافا لابن جنى » ليست فى ب . ولم يرد ذكر ابن جنى فى نهاية الشرح .

(٢) ورد فى الكتاب ١/١٥٠ .

(٣) الكتاب ١/١٥٠ .

ليخرج المعطوف بالواو المفيدة مطلق الجمع ، وذكرت بنفسها ليخرج المعطوف بعد ما يفهم منه المصاحبة نحو أشركت زيدا وعمرا ، ومزجتُ العسلَ والماء ، فإن المصاحبة فى مثل هذا مفهومة قبل ذكر الواو ، بخلاف قولك : سرتُ والنيلَ ؛ فإن المصاحبة لا تفهم فيه إلا بالواو . ثم قلت « وفى اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة » فنبهت بذلك على أن الواو معدّية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها فينتصب به بواسطة الواو فعلا كان ما عدّته ، أو عاملا عمل الفعل نحو عرفت استواء الماء والخشبة ، والناقة متروكة وفصيلها ، ولست زائلا وزيدا حتى يفعل ، وأنشد أبو على[1] :

لا تَحْبِسَنَّكَ أثوابِى فقد جُمعتْ هذا ردائَى مَطْوِيًّا وسِرْبَالا

وجعل « سربالا » مفعولا معه ، وعامله مَطويَا . وأجاز أن يكون عامله هذا .

١١٠٧ وظاهر كلام سيبويه / المنع من إعمال هذا فى مفعول معه ؛ لأنه قال فى آخر أبوابه[2] « وأمّا مالكَ وأباكَ فقبيح ، لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل » أراد بقبيح ممنوعا ، وبالحرف الذى فيه معنى الفعل حسبك وكفوك وما ذكر بعدهما فى الباب ، فلو كان اسم الإشارة عنده مثلها لم يحكم بقبح هذا لك وأباك ، بل كان يحكم فيه بما حكم فى وَيْله وأباه ، وهذا واضح والله أعلم .

فالواو التى يليها المفعول معه معدّية لا عاملة ، هذا هو المذهب الصحيح ، قال سيبويه[3] بعد تمثيله بما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها : إنما أردت ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك، «والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِل فى الاسم ما قبلها»هذا نصه. وينبغى أن تعلم أن مذهبه عدم الاكتفاء فى نصب المفعول معه بما يكتفى به فى نصب الحال ، فلا ينصبَه العامل المعنوى كحرف التشبيه والظرف المخبر به ، ولذلك لم ينصب بلك فى هذا لك وأباك ، ولا بحسبك فى حسبك وزيدا درهم . وأكثر المتأخرين يغفلون عن هذا .

---

(١) البيت من البسيط . فى العينى ٨٦/٣ والأشمونى ١٠٤/٢ .
(٢) الكتاب ١٥٦/١ .
(٣) الكتاب ١٥٠/١ .

قلت : وكان حق الواو إذ هى معديَة أن تجرَّ ما عدّت العامل إليه كما فعلت حروف الجر . إلا أنها أشبهت الواو العاطفة لفظا ومعنى فلم تُعط عملا ، بل أُعطيتْ مثل ما أعطيت العاطفة فى[1] اتصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها لا على سبيل الإتباع . وكان فى ذلك أيضا تنبيه على أن أصل المجرور بحرف أن يكون منصوبا ولكنه جُرّ لفظا . فحكمُ على موضع مجروره[2] بالنصب إذَا لم تتمحض فاعليته[3] فإنه معدّ ليظهر بذلك مزية المتعدى بنفسه على المتعدى بواسطة . وقد ترتّب على شبه الواو المرادفة لمع بالواو العاطفة ما ذكرته ، وأمر آخر وهو أنها لم تجرِ مجرى « مع » فى جواز التقديم بل جرت مجرى العاطفة فى التأخرّ ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى .

وكان الزجاج يقول : إذا قلنا ما صنعت وأباك ، فالنصب بإضمار كأنه قال ما صنعت ولا بَسْتَ أباك لأنه لا يعمل الفعل فى المفعول وبينهما الواو ، وهذا غير صحيح ؛ لأن الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يصح به الارتباط ، فإن ارتبطا بلا واسطة فلا معنى لدخول حرف بينهما . وإن لم يرتبطا إلا بواسطة فلا بد منها ، فلذلك تقول ضربت زيدا وعمرا فتنصب عمرا بضربت كما تنصب به زيدا ، لكن استغنينا فى تعليق زيد بالعامل عن واسطة واحتجنا إليها فى تعليق عمرو فأتينا بها . ومثله فى الحاجة إلى واسطة ما ضربت إلا زيدا ، وضربت إمّا زيدا وإمّا عمرا ، فينتصب ما بعد إلّا وإمّا بالفعل ولا يمنع من ذلك الواسطة ؛ لأن المعنى لا يصح إلا بها .

ومما يبين فساد تقدير الزجاج أنه إمّا أن يُقصد تشريك صنعت ولا بست فى الاستفهام ، وإمّا ألّا يقصده ، فإن قصده لم يصح ؛ لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثانى عن الأول ، والأمر بخلاف ذلك فى التقدير المذكور ؛ إذ لا معنى لقول القائل ما لابست أباك ، وإن لم يقصد التشريك

---

(١) فى ب : من .

(٢) فى ب : معموله .

(٣) فى ب : عامليته .

لم يصح أيضا ؛ إذ لا يُعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما ، فألاّ يجوز ذلك مع الاستقلال كما فى المثال المذكور أحق وأولى .

وأيضا لو كان ما بعد الواو منصوبا بفعل مضمر لم يحتج إلى الواو كما لا يحتاج إليها مع إظهاره ، ألا ترى أنك لو أظهرت فعل الملابسة فى ما شأنك وزيدا قلت ما شأنك تلابس زيدا دون واو فيلزم مَن حكم بإضمار تلابس الاستغناء عن الواو كما يستغنى عنها مع الإظهار ، فالاستغناء فيها باطل وما أفضى إلى الباطل باطل .

وزعم الجرجانى أن الواو هى الناصبة بنفسها ، وما ذهب إليه باطل من ثلاثة أوجه : أحدها أنها لو كان النصب بها نفسها لم يشترط فى وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل ، كما لا يشترط فى غيرها من النواصب ، ولجاز أن يقال كلَّ رجل وضيعته ، بالنصب كما يقال[1] عندى كل رجل وضيعته . الثانى أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له إذ ليس فى الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كإن وأخواتها ، أو يشبه ما يشبه الفعل كلا المشبهة / بإنّ ، والواو المرادفة « مع » لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل ، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم . الثالث أنها لو كانت هى الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولا معه ويُعدّ من الضرورات قول الشاعر[2] :

١٠٧ ب

فآليتُ لا أنفكُّ أحْذو قصيدةً   تكونُ وإيّاها بها مَثَلا بعْدِى

ولا خلاف فى وجوب الانفصال فى مثل هذا ، فعُلم بذلك أن الواو غير عاملة ؛ إذ ليس فى الكلام ضمير نصب يجب انفصاله مع مباشرة الناصب .

وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب بالمخالفة ، وقد تقدم فى باب الابتداء إبطال نسبة العمل إلى المخالفة بدلائلَ أغنى ذكرُها ثَمَّ عن ذكرها ههنا . وإذا بطلت الأقوال الثلاثة تعين الحكم بالقول الأول وهو قول سيبويه وأكثر البصريين .

وذكر ابن خروف أن أبا الفتح بن جنى قال إن العرب لم تستعمل الواو بمعنى

---

(١) فى ب : دع كل ... .

(٢) البيت من الطويل . لأبى ذؤيب يخاطب خالد بن أخته – ديوان الهذليين ١/١٥٩ فأقسمت وفى الدرر ١/١٨٩ ، ١/٤٠ وعجزه فى الهمع ١/٢٢٠ والحلل ٣٦٧ .

مع إلا فى موضع يصح أن تقع فيه عاطفة وأنكر قوله ابن خروف وهو بالإنكار حقيق ، فإن العرب استعملت الواو بمعنى مع فى مواضع لا يصلح فيها العطف وفى مواضع يصلح فيها . والمواضع التى لا يصلح فيها العطف على ضربين : أحدهما ترك فيه العطف لفظا ومعنى ، والثانى استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار ، فمن الأول قولهم استوى الماء والخشبة ، ومازلتُ أسيرُ والنيلَ . ومنه قول الشاعر فى وصف رجل مات معانق امرأة لقيها بعد فراق[1] :

فكانَ وإياها كحرّان لم يُفقْ عن الماءِ إذ لا قاهُ حتّى تقدّدا

ومن الثانى قولهم أنت أعلم ومالُكَ ، أى أنت أعلم مع مالك كيف تدبره ومالك معطوف فى اللفظ ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر ؛ لأن المال لا يخبر عنه بأعلم . وشرط عطف المبتدأ المضمر خبره أن يكون خبره مثل خبر المعطوف عليه . وأما قولهم : أنت أعلم وعبد الله فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها أن تكون الواو بمعنى « مع » وعطف بها فى اللفظ مبتدأ حذف خبره وجوبا لوقوعه موقع المجرور بمع وللاستطالة . والثانى أن تكون الواو لمجرد العطف وعبد الله مبتدأ محذوف الخبر جوازا ، والتقدير أنت أعلم بعبد الله وعبد الله أعلم بك ، ثم دخله الحذف كما دخل فى نحو أأنت خير أم زيد ؟ والأصل أأنت خير من زيد أم زيد خير منك . والثالث أن يكون عبد الله معطوفا على أنت وأعلم خبر عنهما كأنه قال : أنت وعبد الله أعلم من غيركما . وأما وقوع الواو بمعنى « مع » فى موضع يصلح للعطف فكثير ، وفيه تفصيل يأتى إن شاء الله تعالى .

ص : ولا يتقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق ولا عليه خلافا لابن جنى . ويجب العطف فى نحو أنت ورأيُكَ ، وأنت أعلمُ ومالُك . والنصب عند الأكثر فى نحو مالك وزيدا وما شأنك وعمرا ، والنصب فى هذين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار أو بمصدر « لابس » منويا بعد الواو . لا بلابَس خلافا

---

(١) البيت من الطويل . لكعب بن جعيل . فى الكتاب ١/ ١٥٠ والتبصرة ١/٢٥٨ والحلل ٣٦٦ ونسبه فيها البطليوسى إليه قال عقبه : « هذا البيت لكعب بن جعيل التغلبى » . شاعر إسلامى فى زمن معاوية . والحران : العطشان . وتقدد : تشقق مِعَاهُ لكثرة ما شرب من الماء . وفى الأصول ١/٢١١ .

للسيرافى وابن خروف .

فإن كان المجرور ظاهرا رجح العطف ، وربما نصب بفعل مقدر بعد ما أو كيف ، أو زمن مضاف أو قبل خبر ظاهر فى نحو : ما أنت والسيرَ ، وكيف أنت وقصْعةً – وأزمانَ قومى والجماعةَ – « وأنا وإياه فى لحاف » .

ويَترجّح العطف إن كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن . فإن خيف به فوات ما يضرّ فواتُه رجح النصبُ على المعية ، فإنْ لم يَلِقِ الفعلُ بتالِى الواو جاز النصب على المعية ، وعلى إضمار الفعل اللائق إنْ حسن « مَع » موضع الواو ، وإلا تعيّن الإضمار والنصب فى نحو حَسْبُك وزيدا درهم بيحسب منويا ، وبعد وَيْلَه وويْلَا[1] بناصب المصدر . وبعد ويلٌ له بالْزَمْ مضمَرا ، وفى رأسه والحائط وامرأ ونفسَه وشأنك والحج على المعية أو العطف بعدإضمار « دَعْ » فى الأول والثانى ، و « عليك » فى الثالث . ونحو هذا لك وأباك ممنوع فى الاختيار . وفى كون هذا الباب مقيسا خلاف . ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ماله متقدما . وقد يُعْطى حكمَ ما بعد المعطوف خلافا لابن كيسان .

ش : قد تقدم بيان كون الواو التى بمعنى « مع » معدّية ، وأن لها شبها بالواو العاطفة فى اللفظ والمعنى ، ولذلك لم تعمل عمل حروف الجر فى لفظ ما عدّت إليه العامل ، بل أوصلت إليه عمل العامل لفظا ومحلا ، ولازمت محلا واحدا لشبهها بهمزة التعدية فلا تتقدم على عامل المصاحب كما تتقدم « مع » / فى قولهم مع الخشبة استوى الماءُ ، وكذا لا يقال استوى والخشبة الماءُ ، فالأول مجمع على منعه ، والثانى ممنوع إلَّا عند ابن جنى[2] ؛ فإنه أشار فى الخصائص إلى جوازه ، وله شبهتان : إحداهما أنه قد جاز ذلك فى العاطفة فلْيَجُزْ فيها ؛ لأنها محمولة عليها . والثانية أن ذلك قد

١١٠٨

---

(١) فى ب : وويلا له .

(٢) انظر كلامه فى الخصائص ٣٨٣/٢ على « جاء البرد و الطيالسة » قال : « ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك والطيالسة جاء البرد ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ، ألا تراك لا تستعملها إلا فى الموضع الذى لو شئت لاستعملت العاطفة فيه نحو جاء البرد والطيالسة ، ولو شئت رفعت الطيالسة عطفا على البرْد » .

ورد فى كلامهم فينبغى أن يُحكم بذلك ؛ ومن الوارد فى ذلك قول الشاعر[1] :

أكْنِيه حينَ أُناديه لِأُكرمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأَةَ اللَّقَبا

ومثله قول الآخر[2] :

جَمعتَ وفُحْشا غيبةً ونَميمةً خصالا ثلاثا لستَ عنها بمُرْعَوى

ولا حجة له فى الشُبهتين ؛ أمّا الأُولى فالجواب عنها من وجهين : أحدهما أن العاطفةَ أقوَى وأوسعُ مَجالًا فحصلَ لها مزيَّةٌ بتَجويز التقديم كقول الشاعر[3] :

كأنّا على أولادِ أحْقَبَ لاحَها ورَمْى السفا أنفاسها بسهام
جَنوبٌ ذوتْ عند التناهى وأنزلتْ بها يومَ ذَبّابِ السَّبِيب صيامِ

والأصل لاحها جنوبٌ ورمى السفا ، فقدَم المعطوفِ على المعطوف عليه ؛ لأن المعطوف بالواو تابع ؛ نسبة العامل إليه كنسبته إلى المتبوع ، فلم يكن فى تقديمه محذور ، بل كان فيه إبداء مزيّة للأقْوَى على الأضعف ، فإن أشرك بينهما فى الجواز خفيتْ المزيةُ . والثانى أن واو « مع » وإنْ أشبهت العاطفة فلها شبه يقتضى لها لزوم مكان واحد كما لزمت الهمزة مكانا واحدا .

وأما الشبهة الثانية عن احتجاجه بالبيتين فضعيفة أيضا ؛ إذ لا يتعيّن جعل ما فيهما من المنصوبين من باب المفعول معه ، بل جعله من باب العطف ممكن وهو أولى ؛ لأن القول بتقديم المعطوف فى الضرورة مجمع عليه ، وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه .

أما البيت الأول فالعطف فيه ظاهر ؛ لأن تقديره جمعت غيبة ونميمة وفحشا ،

---

(١) البيت من البسيط . نسب لبعض الفزاريين . فى الأشمونى ١٠٤/٢ والعينى ٨٩/٣ ونصب السوأة رواية .

(٢) البيت من الطويل . ليزيد بن أبى الحكم بن أبى العاص الثقفى . فى الخصائص ٣٨٣/٢ : ثلاث خصال ... وشواهد المغنى للسيوطى ٢٣٨ والدرر ١٩٠/١ والأشمونى ١٠٤/٢ والتصريح ٣٤٤/١ وصدره فى الهمع ٢٢٠/١ وفى المساعد ٥٤١/١ والشاعر يعاتب ابن عمّه .

(٣) البيتان من الطويل . نسبا إلى ذى الرمة . و لم أجدهما فى ديوانه . وهما فى الكتاب ٢٦٦/١ عقب عليهما سيبويه بقوله : « كأنه قال : على أولاد أحقب صيام » . والسفا : شوك البهمى وبه تكلف الحُمرُ . ذوت : جفّت . التناهى : الغدران . والسبيب شعر أذنابها . الصيام : الممسكة عن الرعى . وصف ضمرها وانطواء بطونها لتشبيه الرواحل بها . والشاهد أنه أجرى « صيام » على « أولاد لاحب » لأنه نكرة مثله .

وبهذا وجّه أكثر النحويين . وأما البيت الثانى فهو من باب[1] : ــ وزجّجن الحواجِبَ والعيُونا ــ فنصب العين بفعل دالّ عليه زجّجن ، تقديره : وكحَّلْنَ العيونَ ، فلو دعتْ ضرورة إلى التقديم لم يختلف التقدير ، فكذلك أصل ولا ألقبه والسَّوأَةَ اللقبا ، ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة فحذف أسوؤه لدلالة « اللّقبا » عليه ، ثم قدّم مُضْطَرّا ، وبقى التقدير على ما كان عليه . وأشرت بقولى « ويجب العطف فى نحو أنت ورأيك » إلى أن كل موضع كانت الواو فيه بمعنى « مع » بعد ذى خبر لم يذكر أو ذُكر أو هو أفعل تفضيل فالعطف فيه لازم ؛ لعدم فعل ومَا يعْمل عمله ، والمراد بعمله أن يكون من جنس ما ينصب مفعولا به ، ولا خلاف فى وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين .

ومَن ادّعى جواز النصب فى نحو كل رجل وضيعته على تقدير كل رجل كائن وضيعته فقد ادّعى ما لم يقله عربىّ فلا التفات إليه ولا تعريج عليه . ومما ورد مثل كل رجل وضيعته ، وأنتَ ورأيك قول العرب : الرجال وأعضادُها والنساء وأعجازُها ، حكاه الأخفش ، ومثله إنك ما وخيْرا ، حكاه سيبويه ، ومثله قول شداد أبى عنترة[2] :

فمَن يكُ سائِلا عنّى فإنّى ... وجرْوَةَ لا تَرُودُ ولا تُعارُ

ولمجىء هذه الواو بعد مبتدأ أو بعد اسم إنّ قلت : « ويجب العطف » و لم أقل ويجب الرفع ، فإن العطف بعد مبتدأ يرفع ، وبعد اسم إن ينصب فعمّتهما العبارة . ثم قلت والنصب عند الأكثر أى ويجب النصْب عند الأكثر فى نحو مالك وزيدا ،

---

(١) من الوافر . للراعى النميرى . وصدره : إذا ما الغانيات برزْنَ يوما ــ فى الدرر ١٩١/١ والتصريح ٣٤٦/١ وشواهد ابن عقيل ١٢٠ والمساعد ٥٤٥/١ وعجزه فى الهمع ٢٢٢/١ وصدره فى شواهد المغنى للسيوطى : وهزة نسوةَ من حى صدق ــ وبعده : أنخن جمالهن بذات غسْل سراةَ اليوم يَمْهدْنَ الكدونا
والمطلع : أبت آيات حُبّى أن تبينا ... لنا خبرا وأبكين الحزينا .

(٢) البيت من الوافر . لشداد العبسى أبى عنترة . الكتاب ١٥٢/١ والتبصرة ٢٥٧/١ وهو مطلع لعنترة فى مختار الشعر الجاهلى ٤١٠/١ وديوانه ٤٧ وجروة : فرسه . تجىء وتذهب . والشاهد فيه نصب جروة عطفا على المنصوب بإن ومعنى الواو فيه معنى مع إلا أن ما بعدها محمول على ما قبلها فى إن كما فى الابتداء لعدم الفعل .

وما شأنك وعمرا ، والإشارة إلى كل جملة آخرها واو المصاحبة وتاليها ، وأوّلها « ما » المستفهم بها على سبيل الإنكار ، قبل ضمير مجرور باللام ، أو الشأن أو ما يؤدى ما يؤديانه .

ولسيبويه فى هذين المثالين وشبههما مذهبان : أحدهما أن يقدّر « كان » بعد « ما » فيكون المنصوبُ مفعولا معه ، والثانى أن يقدر بعد الواو مصدر لابس منويا أو مضافا إلى ضمير المخاطب ، صرّح بالتقديرين فى متن الباب الثالث ، وبإضمار الفعل فى ترجمته فقال[1] : « هذا باب ما يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوّله ، وذلك قولك : مالك وزيدا وما شأنك وعمرا . ثم قال فى متن الباب : فإذا ظهر الاسم فقال ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه فليس إلا الجَرُّ . ثم قال : فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنك وملابسةٌ زيدا أو ملابستك زيدا ، فكان أن يكون زيد على فعل وتكون الملابسة على الشأن ؛ لأن الشأن معه / ملابسة أحسن من أن يُجْروا المظهر على المضمر » . هذا نصه . فحمل أبو على الشلوبين كلامه على ظاهره واعتذر عن إعمال المصدر مضمرا بأنه هنا فى قوة الملفوظ به ، لوضوح الدلالة عليه ، ودعاه إلى الاعتذار أن سيبويه منع فى باب الوصف بإلّا حذف أن يكون وارتفاع « الفرقدان » فقال بعد إنشاده[2] :

وكلُّ أخٍ مُفارِقه أخوهُ   لعَمْرُ أبيكَ إلَّا الفرقدانِ

كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين يفارقه أخوه . ثم قال : ولا يجوز على إلا أن يكون لأنك لا تضمر الاسم الذى هذا من تمامه لأن « انْ يكون » اسم فظاهر كلامه أن المصدر العامل لا يضمر فحمل كلامه ثمّ على أنه لا يضمر لضعف الدليل ووجود مندوحة عن حذفه ، وحكم هنا بجواز الحذف لقوة الدلالة عليه . وما ذهب إليه الشيخ أبو على

١٠٨ ب

---

(١) انظر الكتاب ١/١٥٦ .

(٢) البيت من الوافر . نسب لعمرو بن معد يكرب . وروى لسوّار بن المضرّب وهو فى الكتاب ١/٣٧١ والمقتضب ٤/٤٠٩ والدرر ١/١٩٤ ، ١٩٥ وروى لحضرمى بن عامر الأسدى . وعلق عليه سيبويه فى الكتاب ١/٣٧١ بقوله : « كأنه قال وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه إذا وصفت به كلا .... ولا يجوز رفع زيد على إلّا يكون لأنك لا تضمر الاسم الذى هذا من تمامه ؛ لأنَّ « أنْ يكون » اسم — وفى ب : لا تضمر الاسم الذى هذا من تمامه لأن « أن يكون » اسم » .

هو الصحيح لا ماذهب إليه من منع حذف المصدر مطلقا فإن حذفه إذا قويت الدلالة عليه وارد فى الكلام الفصيح كقوله تعالى[1] ﴿ قُلْ قتالٌ فيه كبيرٌ وصَدٌّ عن سبيلِ اللهِ وكفْرٌ به والمَسْجِدِ الحرامِ ﴾ أى[2] وصد عن سبيل المسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله ، فحذف صَدّ عن سبيل المسجد لدلالَة مثلهما من قبلُ عليهما .

ولا يجوز عطف المسجد على الهاء من « به » لأن العطف على ضمير الجر لا يجوز عند الأكثر إلَّا إذا أعيد الجار ، ولا يصح أيضا من جهة المعنى ؛ لأن المشركين كانوا يعظّمون المسجد الحرام فلا يصح أن ينسب الكفر إليهم إلا لكونهم لا يعظمونه تعظيما مستندا إلى أمر الله ، بل إلى أهوائهم فهو حقيق بإطلاق الكفر عليه .

ومن حذف المصدر وبقاء ما يتعلق به قول الشاعر[3] :

لَصَوْنُكَ مَن تَعول أعمُّ نفعا ... لهم عن ضَلّةٍ وهوى مُطَاعِ

ومثله[4] :

المنُّ للذَمِّ داعٍ بالعطاء فلا ... تَمْنُنْ فتُلْفَى بَلَا حَمْدٍ ولا مال

فعن من البيت الأول متعلق بصون محذوف ، وبالعطاء من البيت الثانى متعلقٌ بمَنّ محذوف والمحذوفان بدلان من الموجودَين ، فاستغنى بمعمول البدل كما استغنى فى الآية بمعمول المعطوف .

وذهب السيرافى وابن خروف إلى أن قول سيبويه : ما شأنك وملابستك زيدا مؤول ؛ قال ابن خروف قوله فكأنك قلت ما شأنك وملابسة زيدا ، إنما قدّر المصدر حين أظهر ليكون محمولا على الشأن والمضمر الفعل ، لأنه لا يجوز أن يعمل

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢١٧ وقرأها عكرمة « قَتْل فيه قل قتلْ فيه كبير » الكشاف ٣٥٧/١ .

(٢) العبارة فى الأصل مضطربة فهاك ما فى ب وهو : « أى وصد عن قتال المسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله فحذف صد عن قتل المسجد الحرام لدلالة مثلها من قبل عليها ولا يجوز عطف المسجد على سبيل الله وقد عطف كفر على صد فيلزم عطفه على المصدر قبل ذكر ما يتعلق به ، ولا يجوز عطف المسجد على الهاء من به لأن العطف على ضمير الجر لا يجوز عند الأكثر إلا أعيد الجار ولا يصح أيضا من جهة المعنى .... ينسب إليهم الكفر ... » .

(٣) البيت من الوافر .. و لم أقف عليه .

(٤) البيت من البسيط . فى الأشمونى ٢١٧/٢ .

المصدر مضمرا ، والكوفيون يعملونه مضمرا غير ملفوظ به . ثم قال ابن خروف : يريد بهذا ما أراد بقوله :ـ من لد أن كانت شولا ـ لأنه لا يضمر الموصول مع بعض الصلة ، فكلامه هنا محمول على المعنى . وجاز إضمار الفعل هنا وهو لا يحمل على الأول من حيث لم يصرّح بظهوره ، فإن أظهرته على جهة التقدير جئت بالمصدر .

قلت يكفى من الردّ على ابن خروف اعترافه بأن الموضع لايصلح لفعل ، واعترافه بأن سيبويه حمل قول الراجز : ـ من لد شولا فإلى إتلائها ـ على أن أصله : من لله أنْ كانت شولا ، فحكم بحذف أن والفعل فى هذا الرجز لقوة الدلالة ، وحكم بمنع ذلك فى : ـ لعمر أبيك إلا الفرقدان ـ لضعف الدلالة .

ولو صرّح سيبويه بمنع حذف المصدر مطلقا لكان محجوجا بثبوت ذلك عن العرب ؛ فإن كلامهم هو المأخوذ به . وقد تقدمت الشواهد على إضمار المصدر وإبقاء ما يتعلق به ، وأمكن حمل كلام سيبويه على وفق ذلك ، فقوى الاستشهاد وتأكّد الاعتضاد .

ونسبت وجوب النصب فى نحو مالك وزيدا ، أو ما شأنك وعمرا إلى الأكثر ؛ لأن ابن خروف حكى عن الكسائى أنه قال : إذا أوقعت ما بال وما شأن ومالِ على اسم مضمر ثم عطفت عليه باسم ظاهر كان الوجه فى المعطوف النصب والخفض ، تقول : مابالك وزيدا تنصب زيدا بإضمار الفعل وإضمار المصدر ويعمل عمل الفعل ، كأنك قلت وتلابس زيدا وتذكر زيدا أو كأنك قلت ما بالك وملابستك زيدا وذكرك زيدا ، فصرّح الكسائى بجواز الجر وبه أقول ، لا على العطف ، بل على حذف مثل ما جرّ به الضمير لدلالة السابق عليه ، وسيأتى الكلام على هذا فى باب العطف إن شاء الله تعالى .

فإن كان ظاهرا المجرور باللام والشأن ونحوه فالمختار العطف نحو ما لزيد وأخيك وما شأن عبد الله وعمرو ، ويجوز النصب على إضمار / كان بعدما . قال سيبويه بعد إنشاد قول الشاعر[1] :

١١٠٩

---

(١) البيت من الوافر . لمسكين الدارمى . فى الكتاب ١/١٥٥ وصدره فى الأشمونى ٢/١٠٣ وفى الأصل بدون =

فمالَك والتَلدُّدَ حَوْلَ نَجْـد   وقد غَصَّـتْ تِهامةُ بالرجـال

« فإذا أظهر[1] الاسم فقال ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه فليس إلا الجرّ » .

فأوهم أن النصب ممتنع وهو لا يريد ذلك ؛ لأنه قال بعد ذلك بقليل[2] : « ومن قال ما أنت وزيدا قال ما شأن عبد الله وزيدا ، كأنه قال ما كان شأن عبد الله وزيدا » فعلم بهذا أن مذهبه جواز النصب لكنه غير الوجه المختار . وتبيّن أنه أراد بقوله أوّلا : فليس إلا الجرّ ما أريد بنحو : لا فتى إلا على ، ولا سيف إلا ذو الفقار .

وقد حكم بعضَ المتأخرين بمنع النصب أخذا بظاهر قوله الأول ، ولو قرأ ما بعده من كلام سيبويه لم يقع فيما وقع . ومثل هذا اتفق للزمخشرى فى : أنته أمرا قاصدا ، حين جعله من المنصوبات باللازم إضماره لأن سيبويه ذكر بعده[3] أمثله التزم إضمار ناصبها ، ثم بيّن بعد ذلك بقليل أن الذى نصب أمرا قاصدا يجوز إظهاره ، وغفل الزمخشرى عن ذلك فاعتقد ما ليس بصواب .

والرفع فى ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد هو الجيد ، لعدم الفعل وما يعمل عمله . قال سيبويه[4] : وزعموا أن ناسا يقولون كيف أنت وزيدا ، وما أنت وزيدا ، وهو قليل فى كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على « ما » و « كيف » ولكنهم حملوه على الفعل ؛ لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيرا ، وأنشد سيبويه[5] :

وما أنت والسيْرَ فى مَتْلَف   يُبَـرِّحُ بالذكَـرِ الضابِـطِ

= فاء على الخرم ، وابن يعيش ٢/ ٥٠ .

(١) فى ب .

(٢) الكتاب ١/ ١٥٦ وتمام النص « وحمله على كان لأن كان يقع ههنا ، والرفع أجود وأكثر فى ما أنت وزيد والجرفى قولك ما شأن عبد الله وزيد أحسن وأجود كأنه قال ما شأن عبد الله وشأنُ زيد ، ومن نصب أيضا قال ما لزيد وأخاه يريد ما كان لزيد وأخاه ، يريد ما كان شأن زيد وأخاه لأنه يقع فى هذا المعنى ههنا فكأنه قد كان تكلّم به » .

(٣) فى ب : ذكره بعد أمثله .

(٤) الكتاب ١/ ١٥٢ – ١٥٤ .

(٥) البيت من المتقارب . لأسامة بن الحارث الهذلى . فى الكتاب ١/ ١٥٣ والدرر ١/ ١٩٠ والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٠ لبعض الهذليين ، والمساعد ١/ ٥٤٣ وابن يعيش ٢/ ٥٢ وديوان الهذليين ٢/ ١٩٥ .

وأنشد أيضا[1] :

أَتُوعِدُونى بقومِكَ يابن حَجْلٍ أشاباتٍ يخالُونَ العِبادا
بما جَمَّعْتَ مِن حَضَنٍ وعمرو وما حَضَنٌ وعمرٌو والجيادا

ثم قال : وزعموا أن الراعى كان ينشد هذا البيت[2] :

أَزْمانَ قومِى والجماعة كالذى لزِمَ الرِحالةَ أنْ تَميلَ مَمِيلا

كأنه قال : أزمان كان قومى ، والجماعة محمولة على كان لأنها تقع فى هذا الموضع كثيرا ، ثم قال : وما أنت وشأنك وكل رجل وضيعته ، وأنت أعلم وربك وأشباه ذلك ، فكله رفع لا يكون فيه النصْب ، لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدَّث عنه فى حال حديثك ، ولم تُرد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل ، وليس موضعا يستعمل فيه الفعل .

وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب لأنهم يستعملون الفعل فى ذلك الموضع كثيرا ، يقولون ما كنت وكيف تكون ، إذا رادوا معنى « مع » ، ومن ثم قالوا – أزمان قومى والجماعة – لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيرا ، يقولون : أزمان كان قومى ، وحين كان . هذا نصه .

وإليه أشرت بقولى « وربما نصب بفعل مقدر بعد ما ، أو كيف ، أو زمن مضاف » . ثم قلت : « أو قبل خبر ظاهر » والإشارة به إلى قول ابن خروف فى شرح الكتاب قاصدا سيبويه : ولم يذكر فى قولهم أنت وشأنك ، وكل رجل وضيعته وما أشبهه إلا الرفع . ثم قال ابن خروف : وبعض العرب ينصب إذا كان معه خبر ، وجعل من ذلك قول عائشة – رضى الله عنها – : « كان رسول الله ﷺ[3] ينزل عليه الوَحْى وأنا وإياه فى لحافٍ » كأنها قالت : وكنت وإيّاه فى لحاف ، ويجوز

---

(١) البيتان فى الكتاب ١/١٥٣ – من الوافر – لشقيق بن جزء بن رباح الباهلى ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٦٠ والأول فى البحر ٣/٥١٩ .

(٢) البيت من الكامل . للراعى النميرى : عبيد بن حصين . والأشمونى ٢/١٠٤ والمساعد ١/٥٤٣ .

(٣) الحديث فى البخارى ٥/٣٧ « ... فقال يا أم سلمة لا تؤذينى فى عائشة ، فإنه والله ما نزل على الوحى وأنا فى لحاف امرأة منكنّ غيرها » وذلك بمناسبة طلب أزواجه أن يُهدى إليه حيث كان ، فإن الناس كانوا يتحرّون بهداياهم يوم عائشة . والجامع الصغير ٢/١٢٩٦ .

عندى أن يكون إياه فى موضع رفع عطفا على « أنا » على سبيل النيابة عن ضمير الرفع ، كما ناب عن ضمير الجر فيما حكى الفراء من قول العرب مررت بإيّاك قال وأنشد الكسائى[1] :

فأحسِنْ وأجملْ فى أسيركَ إنه ضعيفٌ ولم يأسرْ كإياكَ آسِرُ

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير الجر فى قول بعض العرب وقد سئل عن الصعلوك : هو الغداةَ كأنا ، وهذا ليس ببدع ؛ لأن أصل المبنى ألّا يخصّ بموضع من الإعراب دون موضع ، والمضمرات من المبنيات فلا يستبعد ذلك فيها إلا أنّ حمْل « أنا وإياه فى لحاف » على باب المفعول معه أولى ؛ لأنه قد روى فى حديث آخر أن النبى ﷺ قال[2] : « أبشِروا فوالله لأنا وكثرة الشىء أخْوفُ عليكم من قلّته » بنصب وكثرة ، ذكره أبو على الشلوبين وعضّد به ما حكاه عن الصيمرى من جواز النصب فى أنت وشأنك ، وكل رجل وضيعته[3] .

وأشرت بقولى « ويترجح العطف إن كان بلا تكلف » إلى نحو[4] :

فكُونوا أنتُم وبنى أبيكُم مكانَ الكُلْيَتَيْنِ من الطِحالِ

فإن العطف فيه حسن من جهة اللفظ ، وفيه تكلف من جهة المعنى ، لأن مراد الشاعر كونوا لبنى أبيكم فالمخاطبون هم المأمورون ، فإذا عطف يكون التقدير : / كونوا وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود ، وكذا قول الآخر[5] : ١٠٩ ب

إذا أعجَبَتْكَ الدهرَ حالٌ من امرئٍ فدَعْهُ وواكِلْ أمرَهُ واللّياليا

---

(١) البيت من الطويل . فى الدرر ٢٧/١ والهمع ٣١/٢ والخزانة ٢٧٤/٤ ومجالس ثعلب ١٦١ .

(٢) الحديث فى البخارى ١١٨/٤ « أبشروا وأمّلوا ما يسرّكم فوالله لا الفقر أخشى عليكم ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتهلككم كما أهلكتهم » وانظر ٣٢/٤ وهو فى ١٠٨/٥ وانظر ١٢٠/٥ .

(٣) فى التبصرة والتذكرة للصيمرى ٢٥٦/١ ، ٢٥٧ « وتقول ما صنعت وأباك أى مع أبيك واستوى الماء وشفير الوادى أى مع شفير الوادى ، وكنت وزيدا كالأخوين أى مع زيد . وتقول كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته وكل امرئ وشأنه أى مع شأنه ويجوز الرفع فى هذا على تقدير العطف ويكون خبر الابتداء محذوفا تقديره كل رجل وضيعته مقرونان وكل امرئ وشأنه مقرونان » .

(٤) البيت من الوافر . فى الكتاب ١٥٠/١ والهمع ١٤٣ والتصريح ٣٤٥/١ والأشمونى ١٠٥/٢ والدرر ١٩٠/١ والهمع ٢٢٠/١ ، ٢٢١ والمساعد ٥٤٤/١ والتبصرة ٢٥٨/١ وابن يعيش ٤٨/٢ .

(٥) البيت من الطويل . لأفنون . فى شعراء النصرانية ٢٩٢ وإن . والأشمونى ١٠٥/٢ : وإن .... وواكل حاله .... والعينى ٩٩/٣ .

معناه واكل أمره إلى الليالِى ، وتقدير العطف فيه تكلّف بيّن . وأشرت بقولى « ولا مانع » إلى نحو : لاتَأْته عن القبيح وإتيانَه أى مع إتيانه ، فالعطف هنا ممتنع بيّن الامتناع . وكذا فى استوى الماء والخشبة ، ومازلت أسير والنيل ونحوهما مما سبق الكلام عليه فى شرح صدر الباب . وأشرت بقولى « ولاموهِم »[1] إلى نحو ما صنعتَ وأباك ، فإن نصبْه على المعيّة مختار وعطفه جائز على ضعف ؛ لأن المعطوف عليه ضمير رفع متصل غير مفصول بينه وبين العاطف ، وما كان كذلك فعطفه ضعيف ، وأكثر ما يكون فى الشعر كقول الشاعر[2] :

وَرَجا الاخَيطِلُ مِن سفاهةِ رأيِه ما لَمْ يَكُن وأبٌ لـه لينـالا

فلو نصب الأب لكان أجود لما تبين من ضعف العطف . وأشرت بقولى « خيف به ، أى بالعطف فوات ما يضر فواته رجح النصب على المعيّة » إلى نحو لا تَغْتَذ بالسَمك واللبَن ، ولا يُعجبكَ الأكل والشبَع بمعنى لا تغتذ بالسمك مع اللبن ، ولا يعجبك الأكل مع الشبع ، فالنصب على المعية فى هذين المثالَين وأمثالهما يبيّن مراد المتكلم ، والعطف لا يبيّنه فتعيّن رجحان النصب للسلامة به عن فوات ما يضر فواته ؛ وضَعُف العطف إذ هو بخلاف ذلك .

فإن كان الفعل الذى قبل الواو غير صالح للعمل فيما بعدها وحسن فى موضعها « مع » جاز فيما بعدها أن يجعل مفعولا معه ، وأن ينصب بفعل صالح للعمل فيه ، مثاله قوله تعالى[3] ﴿ فأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكاءَكم ﴾ فلا يجوز أن يجعل « شركاءكم » معطوفا ؛ لأن أجمع لا ينصب إلّا الأمرَ والكَيْد ونحوهما ، ولك أن تجعل شركاءكم مفعولا معه ، وأن تجعله مفعولا بأجمعوا مقدرا كأنه قيل فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم . ومثله[4] ﴿ والذين تبوَّءُوا الدارَ والإيمانَ ﴾ فلك أن تجعل الإيمان مفعولا معه ، ولك أن تنصبه باعتقدوا مقدّرا .

---

(١) فى ب : ولا موهن .

(٢) البيت من الكامل . لجرير . فى شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٥ والعينى ٤/١٦٠ والدرر ٢/١٩١ وهو فى ديوانه – صادر – ص ٣٦٢ – يهجو الأخطل .

(٣) سورة يونس من الآية ٧١ .

(٤) سورة الحشر من الآية ٩ .

فإن كان الفعل غير صالح للعمل فيما بعد الواو و لم تصلح « مع » فى موضعها تعيّن إضمار فعل صالح للعمل ؛ فمن ذلك قول الشاعر[1] :

إذا ما الغانِياتُ بَرزْنَ يوما وزجَّجْن الحواجبَ والعيُونا

تنصب العيون بكحّلْن مقدّرا ولا يجوز غير ذلك ، لأن زججن غيرَ صالح للعمل فى العيون ، وموضع الواو غير صالح لمع . وهذا معنى قولى « فإن لم يلق الفعل بتالى الواو جاز النصب على المعية ، وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسن « مع » فى موضع الواو ، وإلا تعيّن الإضمار » .

وممّا يشبه المفعول معه – وهو عند سيبويه مفعول به – المنصوبُ بعد « حَسْبُك » وكفؤك وأخواتهما وبعد ويله وويلا له . قال سيبويه[2] : « قالوا حسبك وزيدا درهم ، لما كان فيه معنى كفاك وقبُح أن يحملوه على المضمر نووَا الفعل كأنه قال حسبك ويحسِب أخاك درهم ، وكذلك كفؤك ، وأمّا ويلا له وأخاه ، وويله وأباه ، فانتصب على معنى الفعل الذى نصبه كأنك قلت : ألزمه الله ويله وأباه . وإن قلت ويلٌ له وأباه ، نصبت لأن فيه ذلك المعنى ، كما أن حسبك ترتفع بالابتداء ، وجُعل لما فيه من معنى كفاك دليلا على فعل يوافقه معنى وهو يحسب . فكذا ويل له مرتفع بالابتداء وفيه معنى ألزمه الله ويلا ، فجعل دليلا على فعل يوافقه معنى وينصبُ أباه (ثم قال سيبويه[3]) وأما هذا لك وأباك فقبيح ؛ لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل » .

قال محمد[4] : كثر فى كلام سيبويه التعبير بالقبح على عدم الجواز وقد استعمله قبلُ إذ قال فى حسبك وزيدا درهم لما كان فيه معنى كفاك وقبح أن يحملوه على المضمر نووا الفعل ، واستعمله أيضا فى قوله : وأما هذا لك وأباك فقبيح .

والحاصل أن سيبويه قد أفصح بأن اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى

---

(١) سبق تخريج البيت . انظر ص ٢٥٤ .

(٢) الكتاب ١٥٦/١ بنصه .

(٣) زيادة عن ب .

(٤) يقصد محمد بن مزيد المبرد .

الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه ؛ لأنه حكم على أن « هذا لك وأباك » ، قبيح ، ومراده أنه غير جائز ، ولو كان اسم الإشارة صالحا عنده لنصب المفعول معه وما تضمن حرف الاستقرار من ظرف أو حرف جرّ لأجاز أن يقال هذا لك وأباك مخيّرا بين العمل لهذا أو للك . وقد أجاز أبو على فى قوله الشاعر[1] :

هذا ردائى مطويا وسربالا

أن تنصب السربال بهذا مفعولا معه ، وأجاز بعض النحويين أن يعمل فى المفعول معه الظرف وحرف الجر . وبعض النحويين يقتصر فى مسائل هذا / الباب على السماع ، والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة .وأجاز الأخفش أن يقال كنت وزيدا مذكورين ، كما يقال مع العطف ، والإفراد أولى كما يكون بمع . وهذا عند ابن كيسان لازم ؛ أعنى مطابقة ما قبل الواو . ومما يدل على أن « مع » يكون ما بعدها بمنزلة المعطوف بالواو قول الشاعر[2] :

مَشَقَ الهواجِرُ لحَمِهِنَّ مع السُّرى حتّى ذهبْنَ كلاكِـلا وصُدورا

أراد مزّقت الهواجر والسرى لحمهنّ ، وأقام « مع » مقام الواو .

١١١٠

---

(١) سبق تخريج البيت . انظر ص ٢٤٨ .

(٢) البيت من الكامل . لجرير . فى الكتاب ٨١/١ والعينى ١٤٤/٣ والبحر ٣٠١/٧ وهو فى ديوانه ص ٢٢٣ – يهجو الأخطل .

باب الاستثناء

ص : وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بإلّا أو ما بمعناها بشرط الفائدة . فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل ، وإلّا فمنفصل مقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين ، وبعد سوى عند الكوفيين . وله بعد إلّا من الإعراب إن تُرك المستثنى منه وفرّغ العامل له ماله مع عدمها ، ولا يفعل ذلك دون نهى أو نفى صريح أو مؤوّل . وقد يحذف على رأى عامل المتروك . وإن لم يُترك المستثنى منه فللمستثنى بإلّا النصب مطلقا ، بها لا بما قبلها معدّى بها ، ولا به مستقلا ، ولا بأستثنى مضمرا ، ولا بأنّ مقدّرة بعدها ، ولا بإنْ مخففة مركبا منها ومن لا خلافا لزاعمِى ذلك ، وفاقا لسيبويه والمبرد .

ش : المخرج يتناول المستثنى وغيره كالمخرج بالتخصيص . وتقييد الإخراج بإلا أو ما فى معناها مانع من تناول غير المستثنى ، وذكر المخرج والإخراج فى حد المستثنى والاستثناء مغن عن ذكر المُدْخلَ والادخال ، فإن المستثنى بعد النفى وإن كان مُدخَلا فيما خرج منه غيره فهو مخرج مما دخل فيه غيره باعتبار آخر .

ولمّا كان المستثنى يطلق على المتصل وهو ما لو لم يُسْتَثن لدخل نحو[1] ﴿ فسَوفَ يَلْقَون غَيًّا إلّا مَن تابَ ﴾ وعلى المنقطع وهو ما لو لم يُستثن لم يدخل نحو[2] « ما لهم به مِن علمْ إلّا اتّباعَ الظَّنّ » ذكرت بعد المخرج تحقيقا أو تقديرا فإن الظن وإن لم يدخل فى العلم تحقيقا فهو فى تقدير الداخل فيه ؛ إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه فى كثير من المواضع ، فهو حين استثنى يخرج مما قبله تقديرا ، وكذا الفائق ما قبله مع اتحاد الجنس نحو له علىّ ألف إلا ألفَيْن ، ذكره الفّراء فمثل هذا لم يكن داخلا فيخرج بإلا ولكنه فى التقدير مخرج ، لأن المقر إذا اقتصر على مقدار بمنزلة المنكر لغيره ، فكأن قائل « له ألف إلا ألفين » قد قال : له على ألف لا غير

---

(١) سورة مريم . آية ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) سورة النساء من الآية ١٥٧ .

إلا ألفين ، فبان بهذا أن ألفين مخرج تقديرا .

ومن هذا القبيل قوله تعالى[1] : ﴿ إنّ عبادِى لَيْسَ لكَ عليهم سُلْطانٌ إلّا مَن اتَّبعكَ من الغاوينَ ﴾ لأن العباد الذين أضافهم تبارك وتعالى إليه هم المخلصون الذين لا سلطان للشيطان عليهم ، فَلم يكَن الغاوون فيهم فيخرجهم الاستثناء ، وتفاوُت ما بينهم وبين المخلصين أعظم من تفاوت ما بين ألفين وألف بكثير ، دليل ذلك حديث : « بعث النار » أعاذنا الله منها . فمعنى الآية والله أعلم إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ولا على غيرهم ، إلا مَن اتبعك من الغاوين . ومنهم من تجعل « من اتبعك » متصلا على أن يراد بالعباد المخلصون وغيرهم ، والانقطاع مذهب ابن خروف ، والاتصال مذهب الزمخشرى . ذكره الكشاف[2] .

ومن المخرج تقديرا قوله تعالى[3] ﴿ لا عاصَمِ اليومَ مِن أمْرِ الله إلّا مَن رحِمَ ﴾ على إرادة لا من يعصم من أمر الله إلا من رحم ، وهو أصحّ الوجوه ، فمن رحم مستثنى منقطع لم يدخل فيما قبله فيخرج بإلا . لكن يقدّر كونه مخرجا بتقدير لا أحد يعصم من أمر الله ، وبأن العاصم يستدعى معصوما فكان بمنزلة المذكور فكأنه مثل لا معصوم عاصم من أمر الله إلا من رحمه الله والله أعلم .

ومن المخرج تقديرا المستثنى السابق زمانه زمان المستثنى منه كقوله تعالى[4] : ﴿ ولا تَنْكحوا ما نَكَحَ آباؤُكم مِن النساءِ إلا ما قد سلف ﴾ فما قد سلف وإن لم يدخل فى المنهى عن نكاحِه فمن الجائز أن تكون المؤاخذة به باقية فبيّن تعالى بالاستثناء عدم بقائها ، فكأنه قيل الناكح ما نكح أبوه مؤاخذ بفعله إلا ما قد سلف فيتناوله

---

(١) سورة الحجر . آية ٤٢ .

(٢) فى الكشاف ٢/٣٩١ « استثنى المخلصين لأنه علم أن كيده لا يعمل فيهم ولا يقبلون منه ، أى هذا طريق حقّ علىّ أن أراعيَه ، وهو ألا يكون لك سلطان على عبادى إلا من اختار اتباعك منهم لغوايته وقرئ « علىّ » وهو من علوّ الشرف والفضل » . هذا ما ذكره الزمخشرى فى هذا الموطن و لم يتعرض للآية التى معنا وإنما تعرض لآخر ما قبلها فحسب ؛ أى الآية رقم ٤٠ وترك الآية بينهما وهى ٤١ كذلك .

(٣) سورة هود من الآية ٤٣ .

(٤) سورة النساء . آية ٢٢ .

المخرج تقديرا . ومن المخرج تقديرا قولك لأفعلنّ كذا وكذا إلا حلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا مثل به سيبويه[1] . ثم قال : فإن أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل / كذا وكذا (وهو مبنىّ)[2] على ، حِلّ ، وحِلّ مبتدأ كأنه قال ولكن حلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا .

١١٠ ب

قال السيرافى : إلا بمعنى لكن ، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها ، وذلك أن قوله والله لأفعلنّ كذا وكذا عقد يمين عقده على نفسه ، وحلّه إبطاله ونقضه ، فكأنه قال علىّ فعل كذا معقودا ، لكن إبطال هذا العقد فعل كذا .

قلت وتقدير الإخراج فى هذا أن يجعل قوله لأفعلنّ كذا بمنزلة لا أرى لهذا العقد مبطلا إلا فعل كذا ، فهذا الاستثناء منقطع عمله . وجعل ابن خروف من هذا القبيل[3] : ﴿ لَسْتَ عليهم بمُصَيْطِر إلَّا مَن تَوَلىّ وكَفَر فيُعَذّبُهُ اللهُ ﴾ . على أن يكون « من » مبتدأ ، ويعذبه الله خبر ، ودخلت عليه الفاء لتضمن المبتدأ معنى الجزاء ، وجعل الفراء من هذا قراءة بعض السلف[4] : ﴿ فشرِبُوا منه إلا قليلٌ منهم ﴾ على تقدير إلا قليل منهم لم يشربوا واستحسن ابن خروف هذا الوجه .

قلت : ومن هذا النوع قوله ﷺ[5] : « ما للشيطان[6] من سلاح أبلغ من النساء إلا المتزوّجون أولئك المطهّرون المبّرءون من الخنا » ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبى عمرو[7] « إلّا امرأتُكَ إنّه مُصِيبها ما أصابهم » على أن تكون

---

(١) فى الكتاب ٣٧٤/١ « .... ومثل ذلك قول العرب والله لأفعلنّ كذا وكذا ، إلّا حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا ، فأنْ أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل كذا وكذا وهو مبنىٌ على حلٍّ ، وحلٌّ مبتدأ كأنه قال ولكن حلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا .

(٢) زيادة فى ب .

(٣) سورة الغاشية . الآيات ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ وبعدها فى ب : « العذاب الأكبر » .

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٤٩ والقراءة لأبى » والأعمش – شواذ ابن خالوية ص ١٥ .

(٥) الذى وجدته فى رياض الصالحين حديث يشبهه هو « ما تركت بعدى فتنة أضر على الرجال من الناس » متفق عليه . ص ١٤٥ وحديث النص فى إعراب الحديث لأبى البقاء ص ٦٩ « ماللشياطين ... أبلغ فى الصالحين ... » والرفع على الاستئناف والاستثناء انقطع .

(٦) فى ب للشياطين .

(٧) سورة هود . آية ٨١ – والقراءة برفع امرأتك لابن كثير وأبى عمرو . الإقناع ٦٦٦/٢ وأنكر أبو عبيد =

« امرأتك » مبتدأ وخبرها « إنه مصيبها ما أصابهم » ، وبهذا التوجيه يكون الاستثناء فى النصب والرفع من « فأسْر بأهلك » وهو أولى من أن يستثنى المنصوبُ من أهلكِ والمرفوع من أحد .

ومن المخرج تقديرا : إن لفلان مالًا ، إلّا أنه شقىّ ، وما زاد إلّا ما نقص ، وما نفع إلّا ما ضَرّ ولا تكوننّ من فلان فى شىء إلّا سلاما بسلام ، وهى من أمثلة سيبويه . ومن أمثلة غيره جاء الصالحون إلّا الطالحين ، وجاء زيد إلا عمرا ، وما فى الأرض أخبث منه إلا إياه . فالمستثنى فى هذه الأمثلة ليس مخرجا تحقيقا بل تقديرا ، فكأنك قلت إنّ لفلان مالا فكأنك قلت عَدِم البؤس ، ثم استثنيت من البؤس كونه شقيا ، وإذا قلت مازاد فكأنك قلت ما عرض له عارض ، ثم استثنيت من العارض النقص ، وإذا قلت ما نفع ، فكأنك قلت ما أفاد شيئا إلا ضرّا . وإذا قلت لا تكن من فلان فى شىء إلا سلاما بسلام ، فكأنك قلت لا تعامله بشىء إلا متاركة . وإذا قلت جاء الصالحون فكأن السامع توهّم مجىء غيرهم ولم يعبأ بهم ، فأزلت توهمه بهذا الاستثناء . وإذا قلت جاء زيد إلا عمرا فكأنك عرفت علم السامع مرافقة زيد لعمرو وقدّرت أنه توهّم أنك اقتصرت على زيد اتكالا على علم السامع بترافقهما فأزلت توهمه بالاستثناء . وإذا قلت ما فى الأرض أخبث منه إلا إياه ، فكأنك قلت ما يليق خبثه بأحد إلا إياه ، وأسلك هذا السبيل فيما يرد من أمثال هذا .

قال ابن السرَّاج[1] : « إذا كان الاستثناء منقطعا فلا بدّ من أن يكون الكلام

= الرفع الذى هو على البدل من أحد . وذكر مكى مجاز هذه القراءة عند المبرد ، ثم ذكر أن النصب على الاستثناء لأنه نهى وليس بنفى ، وجوّز أيضا أن يكون مستثنى من « فأسر بأهلك » وحسن الاستثناء بعد النهى لأنه كلام تام . انظر المشكل لمكى والنشر ٢٩٠/٢ فرفع التاء قراءة ابن كثير وأبى عمرو ، وانفرد محمد بن جعفر الأشنانى عن الهاشمى ... عن ابن حجاز بالرفع كذلك . وقرأ الباقون بنصبها . وخلاصة مافى الإتحاف ٢٥٩ : استشكال الرفع ، وجعل ابن هشام المستثنى الجملة على حدّ ﴿ لست عليهم بمصيطر إلا من تولّى وكفر ﴾ ووافق الرافعين ابن محيصن واليزيدى والحسن ، والباقون بالنصب استثناء من بأهلك وفى المغنى جعله استثناء منقطعا لئلا تكون قراءة الأكثرين مرجوحة على أن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته .

(١) ورد النص فى الأصول لابن السراج ٢٩١/١ هكذا : « فإذا ... دل على ما يستثنى منه فتفقد هذا ... فالعاصم الفاعل ، من رحم ليس بعاصم ولكنه دل على العصمة والنجاة فكأنه قال لكن من رحم يعصم ومعصوم . ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنتْ فنفعَها إيمانُها إلا قوم يونس ﴾ – آية ٩٨ – وهذا الضَرب فى القرآن كثير . ومن ذلك من الكلام : لا تكونن من فلان فى شىء ، إلا سلاما بسلام ، وما زاد =

الذى قبل إلّا قد دلّ على ما يستثنى فتأمل هذا فإنه يدِقُّ . فمن ذلك قوله عز وجل[1] : ﴿ لا عاصِمَ اليومَ مِن أمْرِ اللهِ إلّا مَن رحم ﴾ فالعاصم الفاعل ، ومن رحم قد دلَّ على العصمة والنجاة ، فكأنه تعالى قال والله أعلم ، لكن مَن رحِمَ يُعصم أو معصوم وقال فى ما زاد إلّا ما نقص ، وما نفع إلا ماضرّ ، وإنما حسن هذا الكلام لأنه لما قال مازاد دلّ على قوله هو على حاله ، فكأنه قال هو على حاله إلا ما نقص ، وكذلك قوله ما نفع هو على أمره إلا ما ضرْ » .

والباء من قولى « بإلّا » متعلقة بالمخرج . واحترز بذلك من « إلّا » بمعنى « غير » كقوله تعالى[2] ﴿ لَوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ ﴾ والتى بمعنى الواو كقوله تعالى[3] ﴿لئلا يكونَ للناسِ عليكم حُجّةٌ إلّا الذينَ ظلموا﴾ أى ولا الذين ظلموا قاله الأخفش . والتى بمعنى « إنْ لم » كقوله تعالى[4] : ﴿ إلَّا تَفْعَلوه تكُنْ فِتْنَةٌ ﴾ ، والزائدة كالأولى من اللتين فى قول الشاعر ، أنشده ابن جنى[5] :

أَرَى الدهرَ إلّا مَنْجنونا بأهلِه وما صَاحِبُ الحاجاتِ إلّا مُعَلَّلا

أى أرى الدهر منجنونا بأهله يتقلب بهم فتارة يرفعهم وأخرى يخفضهم ، كذا قال ابن جنى . ثم قال : وعلى ذلك تأولوا قول ذى الرمة[6] :

حراجيجُ لا تَنْفكُّ إلَّا مُناخةً على الخَسْفِ أو نَرْمِى بها بَلَدا قَفْرا

أى ما تنفك مناخة ، وإلّا زائدة . كل هذا قول ابن جنى رحمه الله . فإلّا فى هذه المواضع غير مخرجة شيئا .

ونبّهت « بأو ما بمعناها » على أن لإلّا أخوات تبيّن إن شاء الله تعالى . ثم بيّنت

= إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر « فما » مع الفعل بمنزلة اسم لولا « ما » لم يجز الفعل هنا بعد إلا ، وإنما حسن ... وكذلك دل بقوله : ما نفع على ما هو على أمره إلا ماضرّ ... » .

(١) سورة هود من آية ٤٣ .

(٢) سورة الأنبياء من الآية ٢٢ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٥٠ انظر معانى القرآن للأخفش ٣٤٣/١ والمساعد ٥٤٩/١ .

(٤) سورة الأنفال من الآية ٧٣ .

(٥) البيت من الطويل . لبعض بنى أسد . فى شواهد المغنى للسيوطى ٧٩ :وما الدهر . وفى الدرر ٩٤/١ : ... إلا معذبا وكذلك فى المساعد ٥٤٩/١ وفى شواهد المغنى للبغداد ١١٩/٢ : إلا معلّلا . والمنجنون : الساقية والدولاب لاستخراج الماء على نحو صاعد وسافل .

(٦) البيت من الطويل . نسب إلى ذى الرمة ، و لم أجده فى ديوانه . فى الكتاب ٤٢٨/١ وشواهد المغنى للسيوطى ٧٩ والدرر ١٩٥،٨٨/١ وفى أسرار العربية ص١٤٢ : لاتنفك . وجعل الخبر «على الخسف» والمغنى الشاهد رقم ١٠٧ .

أن المستثنى إن كان بعض ما استثنى منه حقيقة فهو متصل نحو قام الرجال إلا زيدا ، وإن لم يكن كذلك فهو منقطع ومنفصل ، وقيّدت البعض بحقيقة احترازا من المنقطع المستعمل فإنه لا يكون إلا أن / يُستحضر بوجه ما عند ذكر المستثنى منه ، أو ذكر ما نسب إليه نحو[1] ﴿ فإنّهم عَدُوٌّ لى إلّا رَبَّ العالمينَ ﴾ لأن عبّاد الأصنام كانوا معترفين به لقوله[2] ﴿ إنْ كنّا لفى ضَلالٍ مُبينٍ إذ نُسَوِّيكم بربّ العالمينَ ﴾ . ولأن ذكر العبادة مذكّر بالإله الحقّ . فبذا الاعتبار لا يكون المنقطع غير بعض ، إلا أن المستثنى منه لا يتناوله وَضْعا ، فإن تناوله بغير ذلك فله حظّ من البعضية مجازا . ولذلك قيل لَه مستثنى ، فإن لم يتناوله بوجه من الوجوه لم يصحّ استعماله لعدم الفائدة كقول القائل : صهلت الخيلُ إلّا البعير ورغت الإبل إلّا الفرس ، فلو قال : صوّتتْ الخيل إلّا البعير لجاز ؛ لأن التصويت يُستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوِّتات ، فكان ذلك بمنزلة الداخل فيما قبله . ونبّهت باشتراط الفائدة على أن النكرة لا يستثنى منها فى الموجب ما لم تُفِد ، فلا يقال : جاء قوم إلا رجلا ، لعدم الفائدة ، فإن دخلت فائدة جاز كقوله تعالى[3] ﴿ فلَبِثَ فيهم ألفَ سنةٍ إلّا خمْسينَ عاما ﴾ . والضمير من قولى « وله يعد إلا من الإعراب » عائد على المستثنى ، والإشارة إلى أن المستثنى بألّا يقام فى اللفظ مقام المستثنى منه إذا لم يذكر وفرّغ العامل لما بعد إلا نحو ما جاءنى إلا زيد ومالقيت إلا عمرا ، وما مررت إلا بعامر ، فيعرب ما بعد إلا بما كان يُعرب به دونها ، لأنه صار خلفا عن المستثنى منه حين تُرك وفرّغ عامله لما بعد إلا .

واحترز بالتفريغ من نحو ما قام إلا زيدٌ إلا عمرا ، وما قام زيد إلا عمرا ، فإن الأصل فيهما ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرا ، وما قام زيد ولا غيْره إلا عمرا . وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى . ثم أشرت إلى أنه لا يترك المستثنى منه ويفرّغ عامله لما بعد إلّا دون نهى أو نفى صريح أو مؤول ، والنهى كقوله تعالى[4] ﴿ ولا تقولوا على الله إلّا الحقَّ ﴾ والنفى الصريح كقوله تعالى[5] ﴿ وما محمدٌ إلّا رسولٌ قد خَلَتْ

١١١١

---

(١) سورة الشعراء . آية ٧٧ .

(٢) سورة الشعراء . آية ٩٧ ، ٩٨ .

(٣) سورة العنكبوت من الآية ١٤ .

(٤) سورة النساء من الآية ١٧١ .

(٥) سورة آل عمران من الآية ١٤٤ .

من قَبله الرُسُلُ ﴾ ويدخل فى النفى المؤول الاستفهام كقوله تعالى[1] ﴿ هلْ يُهلَكُ إلَّا القومُ الظالِمُونَ ﴾ والشرط الذى فيه معنى النهى كقوله تعالى[2] ﴿ ومَن يُوَلِّهم يومَئذٍ دُبُرَهُ إلَّا مُتَحَرِّفًا لِقتالٍ أو مُتَحيزًا إلى فِئة فقد باءَ بغَضَبٍ مِن اللهِ ﴾ فإن معناه : لا تُولّوا الأدبَار إلا متحرّفين لقتال أو متحيّزين إلى فئة . ومن النفى المؤول : زيدٌ غيرُ آكلٍ إلا الخُبزَ ، وقوله تعالى[3] ﴿ ويَأبَى اللهُ إلَّا أنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ لأن يأبى بمعنى لا يريد . ومنه[4] ﴿ وإنّها لكبيرَةٌ إلَّا على الخاشِعِينَ ﴾ لأن المراد بالكبيرة هنا الصعوبة ، فكأنه قيل لا تسهل إلا على الخاشعين .

والحاصل أن المستثنى منه لا يحذف مع إيجاب محض ، لأنه يلزم منه الكذب ، ألا ترى أن حقيقة قولك رأيت إلا زيدا : عمَّ نظرى الناس إلا زيدا وذلك غير جائز . بخلاف لم أر إلا زيدا فإن حقيقته لم أر من الناس إلا زيدا وذلك جائز . فإن كان فى الإيجاب معنى النفى لعومل معاملته نحو : عدمتُ إلا زيدا ، وصمت إلا يومَ الجمعة ، فإنهما بمعنى لم أجد و لم أفطر . ومن النفى بالمؤوّل قولهم : قلّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدا ، وأقل رجل يقول ذلك إلا زيدا .

وأشرت بقولى « وربما حُذف عامل متروك » إلى قول الشاعر[5] :

تَنُـوطُ التّميـمَ وتأْبَـى الغَبـوُ ... ق من سنة النوْمِ إلَّا نهارا

يصف امرأة بالتنعّم وكثرة الراحة ، فهى تأبَى أن تغتبق ، أى تغتذى بالعشّى لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة . ثم قال : إلا نهارا ، يريد لا تغتذى الدهر إلا نهارا . هذا معنى قول الفارسى . وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد ؛ وتأبى الغبوق والصبوح إلا نهارا ، فحذف المعطوف وأبقى المعطوف عليه وهو كثير . ومما حمل على ذلك قوله تعالى[6] ﴿ سرابِيلَ تَقِيكم الحَرّ ﴾ أى الحرّ والبرد وقول امرىء القيس[7] :

---

(١) سورة الأنعام من الآية ٢٦٩ .

(٢) سورة الأنفال من الآية ١٦ .

(٣) سورة التوبة من الآية ٣٢ .

(٤) سورة البقرة من الآية ٤٥ .

(٥) البيت من المتقارب . فى المساعد ١/٥٥٤ وهو للأعشى فى ديوانه ١/٤٩ .

(٦) سورة النّحل من الآية ٨١ .

(٧) البيت من الطويل . لامرىء القيس : ديوانه ص٤٧ وفيه حذف بالحاء . والعينى ٤/١٦٩ وشرح الكافية =

كأنّ الحصَا مِن خَلْفِها وأمامِها   إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أعْسَرا

أراد إذا نجلته رجلها ويدها .

وقولى « وإن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى بإلا النصب مطلقا » نبّهت به على أن المستثنى بإلا إذا ذُكر المستثنى منه يُنصب فى الموجب وغيره ، لكن فى الموجب لا يشارك النصب ، وفى غير الموجب يشاركه البدل راجحا ، أو مرجوحا . والمراد بالموجب ما لم يشتمل عليه نهى أو نفى صريح أو مؤول ، وغير الموجب ما اشتمل عليه بعض ذلك ، وسيأتى الجميع مفصّلا إن شاء الله تعالى .

ثم قلت : « بها لا بما قبلها » مشيرا إلى الخلاف فى ناصب المستثنى بإلّا ، واخترت نصبه بها نفسها ، وزعمت أنى فى ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجانى وقد / خفى كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه . وأنا استعين الله على بيان ما خَفى عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضُها بعضا ، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ما سواه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

١١١ ب

فمن ذلك قوله[1] فى الباب الثانى من أبواب الاستثناء بإلا يكون الاسم بعدها على وجهين : أحدهما ألّا تغيّر الاسم عن الحال التى كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن « لا » حينَ قلت : لا مَرْحبًا ولا سلامَةً ، لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، فكذلك إلّا ، ولكنها تجىء لمعنى كما تجىء لا لمعنى . والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه (عاملا فيه)[2] ما قبله من الكلام ، كما تعمل « عشرون » فيما بعدها إذا قلت : « عشرون درهما » .

فجعل إلا نظيرة « لا » المحمولة على « إنّ » فى أنّ ما تدخل عليه تارة تصادفه

= الشافية ١٢٦٢/٣ وشواهد التوضيح ص ١١٤ والنجل الرمى بالشىء . والخذف الرمى بالعصا والنوى . والأعسر : الأيسر الذى يعمل بيديه جميعا . يقول : إن هذه الناقة تطيّر الحصا يمينا وشمالا ، كأنه رمى الأعسر الذى لا يمضى على وجهه .

(١) الكتاب ٣٦٠/١ باختصار .

(٢) زيادة عن ب .

مشغولا بعامل غيرها فتؤثر فى معناه دون لفظه ، وتارة تصادفه غير مشغول بعامل غيرها فتؤثر فى لفظه ومعناه ثم صرّح بأن العامل فى زيد من نحو قاموا إلا زيدا ما قبله من الكلام ، فإما أن يريد بما قبله إلا وحدها أو الفعل وحده أو كليهما ، فدخول « من » مانعٌ من أن يُريد كليهما ؛ لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس .

فإن التى لبيان الجنس لا تدخل بعد « ما » إلا على نكرة كقوله تعالى[1] ﴿ أَوَلَمْ يَنظُروا فى مَلَكُوتِ السمواتِ والأرضِ وما خلقَ اللهُ مِن شيءٍ ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ واعلموا أن ما غَنِمتم مِن شىء ﴾ وقوله تعالى[3] ﴿ وما بِكُمُ مِن نعمةٍ فمِن اللهِ ﴾ فلو كانت « من » فى قوْل سيبويه لبيان الجنس لم تدخل على الكلام معرفا ، بل كانت تدخل عليه منكرا ، وإذا لم تدخل عليه إلا معرّفا فهى للتبعيض . ويلزم من ذلك انتفاء أن يريد ثبوت كليهما وثبوت إرادة الفعل وحده أو إلّا وحدها . وإرادة إلّا أولى لأنها قبل المستثنى لا قبل غيره والفعل قبله وقبل غيره فإرادته مرجوحة وإرادة إلّا راجحة ، ولأنّ ما قبل الشىء إذا لم يُرد به الجميع حمل على الذى يلى ؛ ولهذا إذا قال النحوى : ياء التثنية مفتوح ما قبلها ، وياء الجميع مكسور ما قبلها علم محل الفتحة والكسرة . ويعضد إرادة إلّا قوله : « تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما » فجعل موقع المستثنى من عامله كموقع الدرهم من العشرين ؛ فعُلِم أنه لم يُرد الفعل لأنه منفصل مُكتفٍ بخلاف إلّا فإنها مثل العشرين فى الاتصال وعدم الاكتفاء فكانت مَرادة .

وأظهر من هذا قوله[4] فى خامس أبواب الاستثناء : « حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بعربيته[5] يقول مررت بأحد إلا زيدا ، وما أتانى أحد إلا زيدا ، ثم قال سيبويه : وعلى هذا ما رأيت أحدا إلا زيدا ، فتنصب زيدا على غير رأيت ، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول ، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل فى الأول ، وعمل

---

(١) سورة الأعراف من الآية ١٨٥ .

(٢) سورة الأنفال من الآية ٤١ .

(٣) سورة النحل من الآية ٥٣ .

(٤) الكتاب ٣٦٣/١ مع حذف يسير .

(٥) فى ب : بهم .

فيه ما قبله كما عمل العشرون فى الدرهم » . فصرّح بأن نصب زيد فى الثال المذكور على لغة مَن لا يُبْدِل ، إنما هو بغير رأيت فتعيّن نصبه بإلا . و لم يكتف بذلك التصريح حتى قال : « ولكنك جعلته منقطعا عما عمل فى الأول » فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غيرما قلنا إلا بمكابرة وعناد .

وقال[1] فى تاسع أبواب الاستثناء بعد أن مثل بأتانى القوم إلا أباك : « وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله و لم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام » . قلت : فقد جعل علة نصب الأب عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله ، والذى دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ الأب منصوبا بلفظ أتى ، كما لم يكن لمعناه حظّ فى معناه ، وإذا لم يكن النصب بأتى تعيَّن أن يكون بإلّا .

فحاصل كلام سيبويه أن إلّا هى الناصبة لما استثنى بها إذا لم يكن بدلا ولا مشغولا عنها بما هو أقوى . ومن نسب إليه خلافَ هذا فقد تقوّل أو غلط فيما تأول ، تغمّدنا الله وإياهم برحمته وأوزعنا شكر نعمته .

وأمّا المبّرد فحكى عنه السيرافى أن نصب المستثنى بعد إلّا بأستثنى مضْمرا ، وكلامه فى المقتضب بخلاف ذلك ، فإنه قال[2] فى أبواب الاستثناء : « وذلك أنك إذا قلت جاءنى القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم ، فلما قلت إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك لا أعنى زيدا أو استثنى ممن جاءنى زيدا فكانت بدلا من الفعل » فهذا نصه .

بينا أن العامل « إلّا » وأنها بدل من الفعل ، ولو كان الفعل عاملا لكان فى / حكم الموجود ولزم من ذلك جمع بين البدل والمبدل منه فى غير إتباع ولا ضرورة . وممن قال بهذا القول من المتأخرين عبد القاهر الجرجانى وإذ قد بيّنت النصوص الشاهدة بأنى فيما اخترته موافق لسيبويه ، فلم يبق إلّا تبيين ما يدل على صحة ذلك فأقول مستعينا بالله تعالى :

١١١٢

---

(١) الكتاب ٣٦٩/١ بنصه .

(٢) فى المقتضب ٣٩٦/٤ « ... فإذا قلت إلا زيدا ، فإنما وقعت فى موضع لا أعنى زيدا منهم ، أو استثنى زيدا منهم ، فهذا معنى » .

العامل فى الاسم على ضربين : قياسىّ واستحسانىّ ؛ فالقياسى ما اختص به و لم يكن كجزء منه ، وإلَّا كذلك فيجب لها العمل ، كوجوبه لسائر الحروف التى هى كذلك ، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى وجوبا إن كان التفريغ محققا نحو ما قام إلا زيد ، وجوازا إن كان مقدرا نحو ما قام أحد إلا زيد ، فإنه فى تقدير ما قام إلا زيد ، لأن أحدا مبدل منه والمبدل منه غالبا فى حكم الساقط . وقد شبه سيبويه[1] إلافيماقام إلا زيد بلا فى لا مرحبا ، لأن كل واحدة منهما دخلت على كلام عمل بعضه فى بعض فلم تغيّر منه شيئا ، فكما لم يلزم من كون لا غير عاملة فى لا مرحبا إبطال عملها فى لا مرحبا بك[2] عندنا ، لا يلزم من كون إلا غير عاملة فى ما قام إلا زيد إبطال عملها فى ما قاموا إلا زيدا . فإن قيل قاعدة الدلالة على إلحاق إلا بالعوامل إنما هى دعوى اختصاصها بالاسم قلت ودخولها على الفعل ليس مانعا من اختصاصها بالاسم لأن كل فعل دخلت عليه مؤول باسم ؛ ولذا قالوا فى نشدتك اللهَ إلَّا فعلت معناه ما أسألك إلا فِعْلك .

وقال سيبويه[3] بعد أن ذكر قول العرب : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ماضرّ : « فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر ، كما أنك إذا قلت ما أحسنَ ما كلّم زيدا فهو بمنزلة ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا « ما » لم يجز الفعل بعد إلا فى ذا الموضع كما لم يجز بعدما أحسن بغير ما » .

فشبه إلا فى طلبها الاسم ومباينتها الفعل المحض بفعل التعجب . قال ابن خروف : ومنعه لوقوع الفعل بعد إلا من غير ذكر « ما » حسن ، وهو فى الاستثناء بإلا يقبح[4] ، ولذلك قال فى ذا الموضع . قلت فات ابن خروف أن يقول وذلك فى موضع النصب ؛ لأن كل مثال ذكره من الأمثلة التى دخلت فيها إلا على فعل مجرّد من « ما » فهو من باب الاستثناء ، لكن الواقع فيه بعد إلا ليس فى موضع نصب على الاستثناء . ثم قال ابن خروف : وقد قالت العرب : ما تأتينى إلا قلت حقا ،

---

(١) الكتاب ١/٣٦٠ .

(٢) فى ب : لا خيرا منك عندنا .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٦٠ .

(٤) فى ب : « وهو فى باب الاستثناء لا فى غيره . ولذلك ... .

وما أتيتنى إلا تكلمت بالجميل ، وما زادإلا نفع ، وما قلّ إلا ضرَّ ، وما تكلّم إلا ضحك ، وما جاء إلا أكرمته كأنهم قالوا ما تأتينى إلا قائلا حقا ، وما أتيتنى إلا متكلما بالجميل ، وما زاد إلا نافعا ، وما قلّ إلا ضارا ، وما تكلم إلا ضاحكا ، وما جاء إلا مكرَما ؛ فجميع هذه أحوال . فهذا نص سيبويه[1] .

ونص أبو الحسن بن خروف فى شرح الكتاب مبينا بأن الفعل لا يقع بعد إلا حتى يكون مؤولا باسم . ولو كان مطلق الدخول على الفعل مبطلا للاختصاص بالاسم ما أضيف الاسم إلى فعل ، ولا وقع الفعل حالا ، ولا مفعولا ثانيا لظنّ ، ولا خبر كان أو « إنّ » لأن مواضع كل واحد من هذه المذكورات متسلط عليه عامل من عوامل الأسماء ، فكما لم يبطل اختصاص هذه العوامل بالأسماء وقوع الأفعال فى مواضع معمولاتها لتأوّلها بأسماء كذلك لا يُبْطِل اختصاص إلّا بالأسماء دخولها على فعْل مؤوّل باسم .

فإن قيل لو كانت إلا عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلا كما يقع بعد إنّ وأخواتها والأمر بخلاف ذلك قال الله تعالى[2] ﴿ ضَلَّ مَن تَدْعونَ إلَّا إيّاه ﴾ وقد مضى أنهم قالوا فى الاستثناء المنقطع ما فى الأرض أخبث منه إلا إياه ، فالجواب من خمسة أوجه :

أحدها أن المنصوب بإلا لما كان منصوبا لا مرفوعَ معه أشبه المنصوب على التحذير والنداء ، فاستحق الإنفصال إذا كان مضمرا ، كما استحق شبيهه . الثانى لما كان الانفصال ملتزما فى التفريغ المحقق والمقدر التزم مع عدم التفريغ ؛ ليجرى البابُ على سَنَن واحد . الثالث أنّ « إلّا » لو استثنى بها فى حكم جملة مختصرة فكُرِه وقوعُه ضميرا متصلا لأنه مختصر بالنسبة إلى المنفصل ، والاختصار بعد الاختصار إحجاف . الرابع أن إلا تشبه ما النافية فى مرافقة الفعل معنى لا لفظا ، وفى الإعمال تارة والإهمال تارة ، ومعمول ما إذا كان مضمرا لا يكون إلا منفضلا ، فألحقت بها

---

(١) الكتاب ٣٦٧/١ وعبارته بعد قوله : ... الا سلاما بسلام : « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ماضرّ ، فما مع الفعل بمنزلة اسم من نحو النقصان والضرر ، كما أنك إذا قلت ما أحسنَ ما كلّم زيدا فهو ما أحسَن كلامه زيدا ولو لا ما لم يجز الفعل بعد إلا فى ذا الموضع ، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير ما كأنه قال ولكنه ضرر ولكنه نفع . هذا معناه » .

(٢) سورة الإسراء من الآية ٦٧ .

١١٢ ب إلا / الخامس أن إلا تشبه لا العاطفة فى لزوم التوسط ، وجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها ، ولا العاطفة لا يليها المضمر إلا منفصلا فجرت فى ذلك مجراها ، ومع ذلك فالمستحق بعد إلا النصب على الاستثناء شُبِّه بالمفعول المباشر عامله فكان له بذلك حظ فى الاتصال إذا كان مضمرا فنبّهوا على ذلك بقول الشاعر(١) :

وما أُبالِى إذا ما كُنتِ جارَتَنا   ألَّا يُجاوِرَنا إلَّاكِ دَيَّارُ

وقول الآخر(٢) :

أعوذْ بربّ العَرْشِ مِن فِئةٍ بَغَتْ   علىَّ فما لى عَوْضُ إلّاهُ ناصِرُ

وليس هذا ضرورة لتمّكن قائل الأول من أن يقول :

وما أبالى إذا ما كنت جارتنا   ألا يكونَ لنا خِلٌّ ولا جارُ

ولتمكّن قائِل الثانى من أن يقول :

أعوذ برب العرش من فئة بغت   علىّ فما لى غيرُه عوضُ ناصرُ

وأيضا فإن المعروف فى كلام العرب إيقاع المنفصل موقع المتصّل للاضطرار كقول الشاعر(٣) :

بالوارثِ الباعث الأمواتِ قد ضِمنَتْ   إيّاهم الأرضُ فى دَهْر الدهاريرِ

وأما وقوع المتصل موقع المنفصل للاضطرار فغير معروف . فلو لم يكن الأصل فى الضمير المنصوب على الاستثناء بعد إلا الاتصال لم يَسُغ لقائلَى البيتَيْن المذكورَين أن يفعلا ما فَعَلا ، كما لا يَسُوغ فى المعطوف ولا فى المفعول معه .

فإن قيل : لو كانت إلا عاملة لجرّت ؛ لأن الجرّ هو اللائق بعمل الاسم الذى لا يشبه الفعل ، ولذا حكم لعدا وخلا وحاشى بالحرفية إذا جَرَّتْ ، وبالفعليّة إذا نصبَتْ .

---

(١) البيت من البسيط . أنشده الفراء . فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٦/٣٣٣ والعينى ١/٢٥٣ والخزانة ٢/٤٠٥ وشرح شواهد ابن عقيل ١٢ .

(٢) البيت من الطويل . فى العينى ١/٢٥٥ والتصريح ١/٩٨ .

(٣) البيت من البسيط . للفرزدق . فى الأشمونى ١/١٠٢ : بالباعث الوارث ... وفى المساعد ١/١٠٨ .

فالجواب لا نسلّم أن اللائق بعامل الاسم الذى لا يشبه الفعل هو الجر خاصة ، بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل ، وهو جر أو نصب لا رفع معه ، فكان النصب أولى بالأربعة لأنه أخف من الجر ، لكن منعت منه عدا وأختاها ، لأنهن يكنّ أفعالا فيستَوْجبْنَ النصب حينئذ ، فلو عملته وهنَّ أحرف لجُهلتْ الحرفية فتعيِن (الجر)[1] بهنّ إذا كنَّ أحرفا ، و لم يمنع من النصب بإلا مانع فعملت ، وأيضا فإن إلا مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار ، فأُوثِرتْ من بين أخواتها الحرفية بأخف الإعرابين . وإذ قد بيّنت أن الصحيح كون إلا عاملة نَقْلا واستِدْلالا فأذكر ما سِوَى ذلك من المذاهب مقرونةً بشُبهِها وبالحجج الواضحة والله المستعان .

وجملتها خمسة : أولها مذهب السيرافى ، وهو أن النصب بما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا . ويُبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهما إلا ربعا ؛ إذ لا فعل فى المثال المذكور إلا قبضت ، فإذا جُعل معدّى بإلا لزم تعديته إلى أربعة بمعنى الحطّ ، وإلى الدرهم بمعنى الجَبْر ، وإلى الربع بمعنى الحطّ ، وذلك حكم بما لا نظير له ، فإنه استعمال فعل واحد معدّى بحرف واحد على معنيين متضادين . وكذا لو كررت إلا دون عطف فى[2] المعنى نحو قاموا إلا زيدا إلا عمرا فإن الثانى موافق للأول فى المعنى ، فلو جُعلا منصوبين بالفعل معدّى إليهما بإلا لزم من ذلك عدم النظير ؛ إذ ليس فى الكلام فعل معدّى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف فوجب اجتنابه .

الثانى أن الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستقلال – وهو قول ابن خروف – وهو أيضا حكم بما لا نظير له ، وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد إلا لا مقتضى له غيرُها لأنها لو حذفتْ لم يكن لذكره معنى ، فلو لم تكن عاملةَ فيه ولا موصلة عمل ما قَبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير فوجب اجتنابه . والذى دعا ابن خروف إلى هذا الرأى انتصاب « غير » إذا وقعت موقع إلا المنتصب ما بعدها نحو قاموا غيرَ زيد ، فنصبوها على الاستثناء بلا واسطة ، قال فلو كان

---

(١) كلمة « الجرّ » عن ب .

(٢) فى ب : فى اللفظ دون المعنى .

المنصوب على الاستثناء مفتقرا إلى واسطة لم تنصب غير بلا واسطة ، وجرَّأه على هذا أيضا قول سيبويه فى باب غير[1] : « ولو جاز أن تقول أتانى القوم زيدا تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا » .

والجواب عن نصب غير بلا واسطة أنه منصوب على الحال وفيه معنى الاستثناء ، كما أن ما وصلتها فى نحو قاموا ما عدا زيدا مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء[2] . هذا هو اختيار السيرافى فى ما عدا وما خلا ، وهو الصحيح ؛ ولا يمنع من ذلك كونه معرفة ، فإن وقوع المعرفة حالا لتأولّها بنكرة سائغ شائع .

١١١٣ وذهب ابن خروف والشلوبين / إلى نصْب ما وصلتها على الاستثناء ، وهو غلط منهما ؛ لأن المنصوب على معنى لا يقوم ذلك المعنى بغيره ، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد ما وصلتها ؛ لأنها كما هو قائم بما بعد غير ، فلا يصح القول بأنهما منصوبان على الاستثناء ؛ لأنهما مستثنى بهما لا مستثنيان .

وقد ذهب أبو على فى التذكرة إلى ما ذهبت إليه من أنّ « غير » فى قاموا غير زيد حال ، وهو الظاهر من قول سيبويه[3] فى باب غير ، بعد تمثيله بأتانى القوم غير زيد ؛ فغير الزيدينَ[4] جاءوا ولكنه فيه معنى إلا . هذا نصه .

والجواب عن قوله لو جاز أن يقول أتانى القوم زيدا تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا أن يحمل على حذف إلا وإبقاء عملها ، أو على حذف غير وإقامة زيد مقامها فى الإعراب كما فُعِل بكل مضاف إليه إذا حذف المضاف وأقيم هو مقامه .

الثالث أن الناصب بعد إلا[5] مضمر – وهو قول الزجاج – عزاه إليه وإلى المبرد السيرافى . وهذا أيضا مردود ؛ لمخالفته النظائر ؛ إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل

---

(١) فى الكتاب ١/٣٧٤ : « ولو جاز أن تقول أتانى القوم زيدا ، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا » بنصه .

(٢) سقط من ب العبارة : « كما أن ما وصلتها .... وفيه معنى الاستثناء » .

(٣) الكتاب ١/٣٧٤ : « فأما دخوله فيما يخرج غيره ، فأتانى القوم غير زيد ، فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلا ، فصار بمنزلة الاسم الذى بعد إلا . وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتانى غيرُ زيد .... » .

(٤) فى ب : الذين .

(٥) فى ب : بعد إلا استثنى مضمرا .

على معناه لا بإضمار ولا بإظهار . ولو جاء ذلك لنصب ما ولى « ليت وكأن ولا » بأتمنّى وأشبّه وأنفى ، وفى الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار استثنى .

الرابع قول الفراء ، عزاه إليه السيرافى ؛ وهو إلّا مركبة من لا وإنْ المخففة من إنّ ، وهو قول فاسد من أربعة أوجه : أحدها أنه مبنىّ على ادّعاء التركيب ؛ ولا دليل عليه فلا يلتفت إليه . الثانى أنه لو صح التركيب لم يصح العمل الذى كان قبله ؛ لأن المعنى قد تغيّر معه ، وكل تركيب يتغير معه المعنى يتغير معه الحكم ، كتركيب إذ ما وحيثما ؛ فإنه أحدث معنى المجازاة والعمل اللائق بها وأزال معنى الإضافة والعمل اللائق بها ، فلو كانت إلا مركبة لم يبق عمل ما رُكبّت منه لزوال معناه وتجدّد معنى الاستثناء . الثالث أنه لو صح التركيب من لا وإن المخففة لم يلزم نصب ما ولى إلا فى موضع ما ولكان غير النصب به أولى كما كان قبل التركيب ، بل كان اللائق به بعد التركيب امتناع النصب ، لازدياد الضعف بالتركيب ، وأمر ما ولى إلا بخلاف ذلك فبطل التركيب : الرابع لو صح التركيب وكون المنصوب منصوبا بعد إلا بإن على حد نصبه بإنّ لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب مقتصرا عليه كما لا يتم بعد إنّ ، لأن العامل المنقوص لا ينتقص عمله .

وعزا السيرافى مذهبا خامسا إلى الكسائى ، وهو نصب ما بعد إلا بأنّ مقدّرة ، وهو قول فى غاية من الضعف ؛ لأنه مبنى على ادّعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه . ولأنه لو سلّم تقديرأن يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها ؛ لأنها مع ماتعمل فيه فى تأويل مصدر فيجعل الذى عمل فيها عاملا فيما قدّرت من أجله ويستغنى عنها . وأيضا لو كانت أنّ مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصرا عليه كما لا يتم به إذا ذكرت ؛ لأن العامل إذا حذف لا يختصر عمله .

ص : فإن كان المستثنى بإلا متصلا مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه نهى أو معناه أو نفى صريح أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء اختير فيه متراخيا النصب ، وغير متراخ الإتباع إبدالا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين . ولا يشترط فى جواز نصبه تعريف المستثنى منه خلافا للفراء ، ولا فى جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب خلافا لبعض القدماء . وإتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب خلافا للمازنى فى العكس . ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل .

ش : قد تقدم أن حكم المستثنى بإلا إذا ذكرتَ المستثنى منه النصب مطلقا ، وأن المراد بالإطلاق الموجب وغير الموجب . والغرض الآن تبيين المواضع التى يشرك فيها بين النصب والبدل ، فإذا أحصيت علم أن لما سواها النّصب متعيّنا .

وبدأت من المواضع المشاركة بما يكون فيه البدل راجحا ، فلذلك قلت : « فإن كان المستثنى بإلا متصلا » فأخرت الكلام على المستثنى المنقطع ؛ فإن النصب فيه راجح أو واجب ، وكذلك المستثنى المقدَّم ، ولذلك قلت « متصلا مؤخرا » وسنين ذلك (كله)[1] إن شاء الله تعالى . وقيّدت المستثنى منه المجوّز فيه النصب والبدل ، بالمشتمل عليه نهى أو معناه / أو نفى صريح احترازا من الموجب نحو ذهبوا إلا زيدا ، وستظفرون إلا عمرا ، وقلت المشتمل عليه و لم أقل الكائن معه أو نحو ذلك تنبيها على أن النهى أو النفى قد يوجد ولا يكون له حكم ، لكونه منقوضا نحو : لا تأكلوا إلا اللحم إلا زيدا ، وما شرب أحد إلا الماء إلا عمرا ، فإن هذا وأمثاله بمنزلة ما لا نهى فيه ، إذ المراد كلوا اللحم إلا زيد ، وشربوا الماء إلا عمرا . ومن هذا القبيل ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك ، ذكره أبو على فى التذكرة ، وقال : لا يجوز كون قائم صفة لأحد ؛ لأن إلا لا تعترض بين الصفة والموصوف ، ولا كونه حالا من التاء ؛ لأن معنى ما مررت إلا قائما : مررت قائما ، ولو قلت مررت قائما بأحد لم يجز فكذا ما فى معناه . وإذا بطل هذا نسب إلى أن قائما حال من أحد ، وأخاك منصوب به لأنه بعد إيجاب .

١١٣ ب

وأشرت بالمشتمل عليه نهى أو معناه إلى قول عائشة رضى الله عنها[2] « نهى عن قتل جِنّان البيوت الأبتر وذو الطُّفيتين » فإنه محمول على تقدير لا يقتل جنان البيوت إلا الأبتر . والنفى الصريح ظاهر ، والمؤول كقوله تعالى[3] ﴿ ومَنْ يَغْفِرُ الذنوبَ

---

(١) عن ب .

(٢) الحديث فى صحيح مسلم ٢٧/٨٠ ، ٤٠/٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ بروايات مع بعض الاختلاف ، والبخارى ٥/١٠٩ ومسند الإمام أحمد ٣/٤٥٣ ، ٦/٨٢ وسنن أحمد ٢/١٢١ والترمذى : صيد ١٥ « اقتلوا من الحيات ذا الطفيتين والأبتر » والمساعد « ... وذو الطفيتين » وفى إعراب الحديث ص ١٩٢ كما هنا وفيه : « ... وذو الطفيتين فإنهما يخطفان أو يطمسان البصر » وشذا الرفع وخرجه على : لكن يُقتل ذو الطفيتين والأبتر . والوجه النصب .

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٣٥ .

إِلَّا اللهُ ﴾ و(١) ﴿ مَن يَقْنَطُ من رَحْمَةِ ربِّه إلا الضالّونَ ﴾ فهذا وأمثاله استفهام فى اللفظ ونفى فى المعنى . فالله بدل من الضمير فى يغفر ، والضالون بدل من الضمير فى يقنط . وأكثر ما يكون معنى النفى فى الاستفهام إذا كان بهل أو مَن ، وقد يكون الاستفهام بأىّ ، ولذلك عطف بعدها بولا فى قول الشاعر[٢] :

فاذهبْ فأىُ فتًى فى الناسِ أحْرَزَهُ   عن حَتْفه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ

فلو قيل على هذا أىُّ الناس يَبْطَر بالغِنى إلا الجاهلون على الإبدال من فاعل يبطر لحسُنَ . ومن النفى المؤول : قلّ رجل يقول ذلك إلا زيد ، بمعنى ما رجل يقول ذلك إلا زيد ، وكذا أقلّ رجل (يقول)[٣] ذلك إذا قُصِد به النفى . ومن النفى المؤول قراءة بعض السلف[٤] « فشَربوا منه إلا قليلٌ » لأن قبله : « فمنَ شَربَ منه فليس منّى » فبذلك صار شربوا منه بمعنى لم يكونوا منه . ومن النفى المؤول ما أنشد الأخفش من قول الشاعر[٥] :

لِدمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عنه   أقْربُوهُ إلا الصَّبَا والجَنُوبُ

ومن قول الآخر[٦] :

وبالصَّرِيمة منهم منزلٌ خَلَقٌ   عافٍ تَغيَّر إلا النُّؤْىُ والوَتَدُ

لأن تغيّب بمعنى لم يحضر ، وتغيّر بمعنى لم يبق على حاله . وقولى « غير مردود به كلام تضمن الاستثناء » أشرت به إلى نحو أن يقول قائل : قاموا إلا زيدا ، وأنت

---

(١) سورة الحجر . آية ٥٦ .

(٢) البيت من البسيط فى الخصائص ٤٣٣/٢ . للمتنخل الهذلى والمساعد ٢١٤/٣ والحماسة البصرية ١٣٩/١ وديوان الهذليين ٣٥/٢ .

(٣) عن ب .

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٤٩ والقراءة برفع قليل لابن مسعود . عن معجم القراءات ١٩٣/١ وفى شواذ ابن خالويه ص ١٥ لأبى والأعمش . وهى فى البحر ٢٦٦/٢ فقليل بدل من الواو فى شربوا . وقال الفراء قليل مبتدأ خبره محذوف أى لم يشربوا والجملة فى محل نصب على الاستثناء كما فى حاشية الخضرى ٢٠٥/١ وانظر التصريح ٣٥٠/١ وفى المسائل السفرية لابن هشام ص ٤٠ مسألة رقم ١٠ : « والإجماع على النصب فى « فشربوا إلا قليلا » لأنه استثناء من موجب » .

(٥) البيت من الخفيف . فى الدرر ١٩٤/١ : ضائع تغيب عنه أقربوه . شرح الكافية الشافية ٧١٠/١ وفى العينى ... والدبور ، وعن ابن كيسان فى المهذب : من دم ضائع .. والجَبُوب – والجبوب وجه الأرض أو الغليظ .

(٦) البيت من البسيط . للأخطل . فى التصريح ٣٤٩/١ وشواهد المغنى للسيوطى ٢٣٠ وديوانه ١٦٨ .

تعلم أن الأمر بخلاف ذلك ، فتدخل النفى وتأتى بالكلام مثل ما كان نطق به المردود عليه ، فتنصب زيدا ولا ترفعه ؛ لأنك لم تقصد معنى ما قام إلا زيد . وكذلك إذا قال : لى عندكَ مائةٌ إلَّا درهمينْ ، فأردت جحدما ادّعاه فإنك تقول : مالك عندى مائة إلا درهمين ، فيكون هذا بمنزلة قولك مالك عندى الذى ادّعيته . ولو رفعت الدرهمين مقرّا بهما جاحدا الثمانية والتسعين ؛ لأن المستثنى المبدل مما قبله فى حكم الاستقلال فكأنك قلت إذا رفعت مالك عندى إلا درهمان .

وإذا إجتمع فى المستثنى بإلا جميع ما أشير إليه من الاتصال والتأخر وكونه مشتملا عليه نهى أو نفى صريح أو مؤوّل وكونه غير مردود به كلام وغير متراخٍ اختير إتباعه بدلا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفىّ ؟ وأجاب السيرافى بأن قال : هو بدل منه عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفى والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأن مذهب البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه ، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا وإثباتا نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب . قلت : ولمقوّى العطف أن يقول تخالف الموصوف والصفة كما لو لم يتخالف ، لأن نفى الكرم واللبّابة إثبات لضدّيهما ، وليس لضدّيهما تخالف المستثنى والمستثنى منه ، فإن جعل زيد بدلا من أحد إذا قيل ما فيها أحدٌ إلا زيد يلزم منه عدم النظير ، إذ لابدل فى غير محل النزاع إلا وتعلّق العامل به مساوٍ لتعلقه بالمبدل منه ، والأمر فى زيد وأحد بخلاف ذلك فيضعف كونه بدلا ؛ إذ ليس فى الإبدال ما يشبهه . وإن جُعل معطوفا لم يلزم من ذلك مخالفة المعطوفات ، بل يكون نظيرا لمعطوف بلا وبل ولكن ، فكان جَعْلُه معطوفا أولى من جَعْله بدلا .

١١١٤ وإنما رجح الإتباع فى غير الإيجاب على النصب / لأن معناه ومعنى النصب واحد ، وفى الإتباع تشاكل اللفظين . فإن تباعَدا تباعُدا بيّنا رَجَح النصب كقولك ما ثبت أحد فى الحرب ثباتا نفع الناسَ إلا زيدا ، ولا تنزلْ على أحد من بنى تميم إن وافيتهم إلا قيْسا ؛ لأن سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل وقد ضعف داعيه بالتباعُد .

والأصل فى هذا قول النبى ﷺ[1] : « لا يختلى خَلاها ولا يُعْضَد شوكُها » فقال له العباس : يا رسول الله إلا الإذخر ، فقال : إلا الإِذْخِر » وقد يكون من هذا[2] « ما لِعبْدى المؤمن عندى جزاء إذا قبضت صفيهُ من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة » وإليه الإشارة بقولى « اختير متراخيا النصب وغير متراخ الإتباع » .

وعلّل قوم هذا النوع بعروض الاستثناء . قال ابن السراج : فإن لم تقدر البدل وجعلته كقولك ما قام أحد ، كلاما تاما لا يُنوى فيه الإبدال من أحد ثم استثنيت نصبت فقلت ما قام أحد إلا زيدا ، يكون للزوم النصب بعد النفى سببان ، التراخى وعروض الاستثناء . وجواز النصب عند الفراء مع صحة الإتباع مشروط بتعريف المستثنى منه كقوله تعالى[3] ﴿ ما فَعلوه إلا قليل منهم ﴾ ، فالنصب فى مثل هذا جائز بإجماع ؛ لأن المستثنى منه معرفة بخلاف قوله تعالى[4] ﴿ ولم يكُنْ لهم شهداءُ إلَّا أنفسهُم ﴾ فإن الاستثناء فيه من نكرة ؛ فيلزم فيه على مذهب الفراء الإتباع ، ولا حجة له لأن النصب هو الأصل ، والإتباع داخل عليه ، وقد رجح عليه لطلب المشاكلة ، فلو جُعل بعد ترجيحه عليه ما نعا منه لكان ذلك إجحافا بالأصل ، فضعف بهذا الاعتبار قول الفراء .

وقد يرد عليه أيضا قوله تعالى[5] ﴿ ولا يَلْتَفِتْ منكم أحَدٌ إلا امرتَكَ ﴾ فى قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو ، على أن يجعل إمرأتك مستثنى من أحد لا من الأهل لتتفق القراءتان فى الاستثناء من شىء واحد ، ولأنه قد قيل إنه أخرجها معهم وأمر ألا يلتفت أحد منهم إلا هى فلما سمعت هوة العذاب التفتت وقالت : يا قوماه فأدركها حجر فقتلها . ويمكن فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو أن يجعل امرأتك مبتدأ ، وأنه مصيبها

---

(١) الحديث فى صحيح مسلم ٥٠٣/٢٣ وقد تكرر فى صحيح البخارى ٣٩/١ ، ١١٦/٢ ، ١٨/٣ ، ١٢٨/٤ وورد فى المساعد ٥٥٩/١ والجامع الصغير - الألبانى - ١٢٥٥ .

(٢) الحديث قدسى فى رياض الصالحين ص ٣٦ رقم ٣٢ عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يقول الله تعالى : ما لعبدى المؤمن عندى جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة » رواه البخارى . إعراب الحديث ص ١٤٧ رقم ٨٨ وليس فيه كلمة أهل وهى فى المسند . و « قبضت صفيه » صحف فى ب تصحيفا بالغا .

(٣) سورة النساء من الآية ٦٦ .

(٤) سورة النور من الآية ٦ .

(٥) سورة هود من الآية ٨١ والقراءة سبق تخريجها والكلام عنها . انظر ص ٢٦٦ .

ما أصابهم خبره ، والاستثناء منقطع . وقد روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول : ما مررت بأحد إلا زيدا ، وما أتانى أحد إلا زيدا بالنصب بعد النكرة[1] . وهذا يقتضى جواز[2] ما ادّعى الفراء امتناعه ، فرأيه فى المسألة مردود ، وباب الإصابة عنه مسدود . وحكى سيبويه عمّن لم يسمّه أن المنفى إذا جاز فى لفظه الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء نحو ما أتانى القوم إلا أباك ؛ لأنه بمنزلة أتانى القوم إلا أباك[3] . وردّ ذلك سيبويه وهو بالردّ حقيق خالفه السماع والقياس ؛ فمن السماع الدال على البدل قوله تعالى[4] ﴿ مَا فعلوه إلا قليل منهم ﴾ وفعلوه يقع فى الإيجاب . وأما القياس فإنه يقتضى جواز البدل أيضا ، وذلك لأن المسوغ للبدل فيما أجمع على جواز البدل فيه الصلاحية لحذف المستثنى منه وإقامة المستثنى مقامه ، وذلك موجود فى نحو : ما أتانى القوم إلا أبوك كما هو موجود فى ما أتى أحد إلا أبوك ، فوجب تساويهما فى الحكم بجواز البدل ، كما تساويا فى تضمن المتبوع[5] .

وإذا توسّط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو ما فيها أحد إلا زيد خير من عمرو فالإتباع عند سيبويه والمبرد أولى من النصب . ومذهب المازنى عكس ذلك ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن الصفة فضلة فلا اعتداد بالمقدم عليها ، ولأن المستثنى فى نحو ما جاء أحد إلا زيد إنما رجح اتباعه على نصبه ؛ لأنه إذا أتبع تشاكل ما قبله لفظا ولم يختلف المعنى ، فإذا أتبع وبعده صفة متبعة شاكل ما قبله ما بعده ، فكان اتباعه متوسطا أولى من إتباعه غير متوسط . قال المبرد[6] : وكان المازنى يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشيء فقد طرحته من لفظى وإن كان فى المعنى

---

(١) الكتاب ١/٢٦٣ .

(٢) كلمة « جواز » فى ب .

(٣) الكتاب ١/٣٦٠ .

(٤) سورة النساء من الآية ٦٦ . والقراءة فى الإتحاف ١٩٢ : قرأها ابن عامر بالنصب على الاستثناء ، والباقون بالرفع على البدل من فاعل فعلوه وهو المختار ، والكوفيون جعلوه عطفا على الضمير بإلا لأنها تعطف عندهم . وانظر التصريح ١/٣٥٠ والمسائل السفرية لابن هشام ص ٤٠ مسألة رقم ١٠ .

(٥) فى ب : التوسع .

(٦) المقتضب ٤/٤٠٠ بنصه .

موجودا ، فكيف أنعتُ ما قد سَقط . قال المبرد : « والقياس عندى قول سيبويه ؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه ، والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معا ، لم يُوضَعا على أن يسقط أحدهما إلا فى بدل الغلط ؛ فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس فى الكلام » .

ولا يتبع المستثنى منه إن كان مجرورا بمن الزائدة على اللفظ ، بل على المحلّ ، وكذا المجرور بالباء الزائدة ، وكذا اسم « لا » المحمولة على إنّ ، فمثال الأول ما فيها من أحد إلا / زيد ، ومثال الثانى ليس زيد بشىء إلا شيئا لا يُعبأ به ، ومثال الثالث لا إله إلا الله . فرفعت البدل من أحد لأنه فى موضع رفع بالابتداء ، ولم تحمله على اللفظ فتجرَّه ؛ لأنه معرفة موجب ، ومن الزائدة لا تجرّ إلا منكرّا غير موجب . ونصبت المبدل من شيء ؛ لأنه فى موضع نصب بليس ، ولم تحمله على اللفظ فتجرَّه لأنه خبر موجب ، ولا عمل للباء الزائدة فى خبر موجب . ورفعت المبدَل من اسم « لا » لأنه فى موضع رفع بالابتداء ، ولم تحمله على اللفظ فتنصبَه لأنه معرفة موجب ، ولا إنما تعمل فى منكّر منفىّ .

١١٤ ب

ومن الاتباع على محلّ المجرور بالباء الزائدة قول الشاعر[1] :

أَبِنِـــى لُبَيْنَـــى لستـــمُ بيَـــد   إلا يـدًا لــيستْ لها عَضُدُ

ص : وأجاز التميميون إتباع المنقطع المتأخّر إنْ صحّ إغناؤه عن المستثنى منه وليس من تغليب العاقل على غيره فيخص بأحد وشبهه خلافا للمازنى . وإن عاد ضمير قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه أتْبع الضمير جوازا وصاحبه اختيارا ، وفى حكمهما المضاف والمضاف إليه فى نحو ما جاء أخو أحَد إلا زيد : وقد يجعل المستثنى متبوعا والمستثنى منه تابعا . ولا يقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معًا ، بل على أحدهما . وما شذ عن ذلك فلا يُقاس عليه خلافا للكسائى[2] .

---

(١) البيت من الكامل لأوس بن حجر ديوانه – يوسف نجم – ص ٢١ وفى ١٣٤ فيما اختلط من شعره ولطرفة . فى الكتاب ٣٦٢/١ : يا ابْنَى ... والمقتضب ٤٢١/٤ وهو فى ديوان طرفة بيت مفرد ص ٤٥ – ط المكتبة الثقافية . بيروت – يهجو قوما . وابن يعيش ٩٠/٢ وفى التصريح ٣٥١/١ أنشده الكسائى بالخفض .

(٢) العبارة « وما شذ عن ذلك ... للكسائى » ليست فى ب .

ش : لغة بنى تميم إعطاء المنقطع المؤخر من مستثنيات إلّا فى غير الإيجاب من الإتباع ما للمتصل فيقولون : ما فيها أحد إلا وتدٌ ، كما يقول الجميع ما فيها أحد إلا زيد ، ويقرءون[1] ﴿ ما لهمْ به من عِلم إلَّا اتّباعُ الظَّنّ ﴾ بالرفع ، إلا مَن لُقِّن النصب . وعلى لغتهم قول الراجز[2] :

وبلـدةٍ لـيس بها أنـيسُ ... إلَّا أليعافيـرُ وإلا العـيسُ

ومثله قول الفرزدق[3] :

وبنتَ كريم قد نَكحْنا و لم يكُنْ ... لنا خاطِبٌ إلا السِنانُ وعامِلُهْ

ويلحق بهذا الإتباع إتباع أحد المتباينينْ للآخر نحو : ما أتانى زيد إلا عمرو ، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه . وهما من أمثلة سيبويه ، وما أتانى أحد إلا عمرو ، وما أعانه إخوانه إلا أنا[4] . فجعل مكان أحد بعض مدلوله وهو زيد وإخوانكم . ولو لم يذكر الرجلان فيمن نفى عنه الإتيان والإعانة ، لكن ذكرا توكيدا لقسطهما من النفى ورفعا لتوهم المخاطب أن المتكلم لم يعرض له هذا الذى أكد به فذكره توكيدا ، واستشهد سيبويه بقول الشاعر[5] :

والحَـرْبُ لا يَبْقَى لِجـا ... حِمهـا التخيّـلُ والمَـراحُ
إلّا الفتى الصبَّارُ فى النـ ... ـنَجـدَاتِ والفـرسُ الوَقَـاحُ

---

(١) سورة النساء من الآية ١٥٧ – والقراءة بالنصب على الانقطاع . مشكل مكى ٢١١/١ .

(٢) الرجز فى الكتاب ١٣٣/١ ، ٣٦٥ وهو لجران العود عامر بن الحارث . فى ديوانه – تحقيق نورى القيسى – ص ٩٧ :

قـد نـدع المنـزل يـالميس ... يعْتَسُّ فيه السَّبْع الجَـروسُ
الذئب أو ذو لبد هَمـوسُ ... بسابسا لـيس بـه أنـيس
إلا اليعـافير وإلا العـيس ... وبقـرٌ ملمَّـعٌ كنُـوسُ
كـأنما هـنَّ الجوارى الميسُ ... والتصريح ٣٥٣/١

(٣) البيت من الطويل . فى العينى ١١٠/٣ والأشمونى ١١٢/٢ : وبنت كرام .. .

(٤) فى ب « وما أعانه أحد إلا إخوانه .

(٥) البيتان من مجزوء الكامل . نسبا للحارث بن عياد . ولجد طرفة سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة . فى الكتاب ٣٦٦/١ والتبصرة ٣٨٢/١ والأول فى البحر ٢٥٦/١ وأوردهما فى شرح شواهد المغنى بعد البيت :

يـا بُـؤْسَ للحـرب التـى ... وضعتْ أراهـطَ فاسْتراحُـوا

وبقول الآخر[1] :

عشيَّةَ لا تُغنِى الرماحُ مكانَها ولا النبْلُ إلا المشرفِىُّ المُصَمِّمُ

وشرط الإتباع فى هذا النوع أن يستقيم حذف المستثنى منه والاستغناء عنه بالمستثنى . وهذا الشرط موجود[2] فى كل ما مثَّلتُ به . فإن لم يوجد الشرط تعيّن النصب عند الجميع كقوله تعالى ﴿ لا عاصِمَ اليومَ مِن أمرِ اللهِ إلَّا من رَحم ﴾ . فمن رحم فى موضع نصب على الاستثناء ، ولا يجوز فيه الإتباع ؛ لأن الاستغناء به عما سبقه متكلف[3] . ومن هذا القبيل قول الشاعر[4] :

أَلَا لا مُجيرَ اليومَ ممّا قضتْ به صوارمُنا إلا امرأً دانَ مُذْعِنا

وما أُتبع[5] من المنقطع عند التميميين ملتزم النصب عند الحجازيين . ولهذا أجمع القراء على نصب إلَّا اتباع الظن كما أجمعوا على نصب[6] « ما هذا بشرا » ؛ لأنه نزل بلغة الحجازيين إلا قليلا ؛ فمن القليل المنزل بلغة التميميين[7] ﴿ ومن يشاقّ اللهَ ﴾ فى سورة الحشر . و[8] ﴿ مَن يَرْتَدَّ منكم عن دِينه فسوف يأتِ اللهُ بقَوْم ﴾ فى قراءة غير نافع وابن عامر ، فإن الإدغام فى المجزوم[9] والأمر لغة تميم . والفك لغة الحجاز ولذلك كثر نحو[10] ﴿ ومَن يَرْتَدِدْ منكم عن دينه فيَمُتْ ﴾ و[11] ﴿ وليُمِلْل الذى

---

(١) البيت من الطويل . لضرار بن الأزور . فى الكتاب ٣٦٦/١ والعينى ١٠٩/٣ والمساعد ٥٦٤/١ وانظر فى المساعد ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ .

(٢) فى ب .

(٣) فى ب : « ممتنع إلا بتكلف » .

(٤) البيت فى المساعد ٥٦٣/١ من الطويل .

(٥) فى ب .

(٦) سورة يوسف . آية ٣١ – وقرأها ابن مسعود « ما هذا بشرى » شواذ ابن خالويه ص ٦٣ .

(٧) سورة الحشر . آية ٤ .

(٨) سورة المائدة . آية ٥٤ وفى المصحف « من يرتدّ » وقراءة « من يرتدد » لنافع وابن عامر وأبى جعفر . الإتحاف ٢٠١ .

(٩) فى ب .

(١٠) سورة البقرة آية ٢١٧ والفك مجمع عليه لإجماع المصاحف . الإتحاف ٢٠١ .

(١١) سورة البقرة آية ٢٨٢ . وفى ب جاء قبل الأولى بـ « فليكتب » .

عليه الحقُّ ﴾ و[1] ﴿ ولْيملل وَلِيُّهُ ﴾ و[2] ﴿ يُحْبِبْكم الله ﴾ و[3] ﴿ يُمْدِدْكم ربُّكم ﴾ و[4] ﴿ مَنْ يَغْلُلْ يأت بما غلَّ ﴾ و[5] ﴿ ومَن يُشاقق ﴾ فى النساء[6] و[7] ﴿ ومَن يُحادِدْ ﴾ و[8] ﴿ ومَنْ يُضْلِل ﴾ و[9] ﴿ استفزِزْ ﴾ و[10] ﴿ فلْيَمْدُدْ ﴾ و[11] ﴿ واحْلُل عُقْدةً ﴾ و[12] ﴿ اشْدُدْ به أزْرِى ﴾ و[13] ﴿ ومَن يَحْلِلْ عليه غضبى ﴾ وهو كثير .

وزعم الزمخشرى أن قوله تعالى[14] ﴿ لا يَعْلَمُ مَن فى السمواتِ والأرضِ الغَيْبَ إلا اللهُ ﴾ استثناء منقطع جاء على لغة تميم : لأن الله تعالى وإن صحّ الإخبار عنه بأنه فى السموات والأرض فإنما ذلك على المجاز لأنه مقدَّس عن الكون فى مكان بخلاف غيره ، فإذا أُخبر عنه بأنه فى السموات أو فى الأرض فإنه كائن فيهما حقيقة ، ولا يصح حمل اللفظ فى حال واحد على الحقيقة والمجاز . والصحيح عندى أن الاستثناء فى الآية متصل ، وفى متعلقة بغير استقرّ من / الأفعال المنسوبة على الحقيقة إلى الله تعالى ، وإلى المخلوقين بذكر ويُذْكر ، فكأنه قيل لا يعلم مَن يذكر فى السموات والأرض الغيب إلا الله . ويجوز تعليق فى باستقر مسندا إلى مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والتقدير لا يعلم من استقرّ ذكره فى السموات والأرض الغيب إلا الله ،   ١١١٥ ا

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢ وفى ب جاء قبل الأولى ب « فليكتب » .
(٢) سورة آل عمران آية ٣١ .
(٣) سورة آل عمران آية ١٢٥ .
(٤) سورة آل عمران آية ١٦١ .
(٥) سورة النساء آية ١١٥ .
(٦) فى ب : فى النساء والأنفال .
(٧) سورة التوبة ٦٣ .
(٨) سورة النساء آية ٨٨ .
(٩) سورة الإسراء آية ٦٤ .
(١٠) سورة مريم آية ٧٥ .
(١١) سورة طه آية ٢٧ .
(١٢) سورة طه آية ٣١ .
(١٣) سورة طه آية ٨١ .
(١٤) سورة النمل من الآية ٦٥ وجاء فى ب بصدرها « قل » .

ثم حُذِف الفعل والمضاف واستتر الضمير لأنه مرفوع . هذا على تسليم امتناع إرادة الحقيقة والمجاز فى حال واحدة ، وليس عندى ممتنعا ؛ لقولهم : القلم أحد اللسانين ، والخال أحد الأبوَيْن ، وقوله تعالى[1] ﴿ إنَّ اللهَ وملائكتَه يُصَلُّونَ على النبىّ ﴾ ، وقول النبى ﷺ[2] « الأيدى ثلاثة يدُ اللهِ ويدِ المعطى ويد السائل » .

وزعم المازنى أن إتباع المنقطع من تغليب ما يعقل على ما لا يعقل . قال ابن خروف قاصدا هذا المذهب : « وهو فاسد ؛ لأنه لا يتوهم ذلك إلا فى لفظ أحد ، والذى يبدل منه فى هذا الباب وليس بلفظ أحد أكثر من أنْ يُحْصى » انقضى كلامه . قلت : وقد يكون قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع اسم ظاهر ومضمر يعود إليه فيُخيَّر المستثنى بين إتباع الظاهر وإتباع المضمر مع ترجيح إتباع الظاهر وذلك فى نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد ، وما حسبتُ أحدا يفعل ذلك إلا زيدا ، وما كان أحد يجترِئ عليك إلا زيد ، فلك أن تجعل زيدا تابعا للمضمر ولك أن تجعله تابعا لما يعود إليه المضمر وهو أولى ، لأن المسوِّغ للإتباع هو النفى وهو أقرب إلى المعود إليه منه إلى العائد ، وجاز إتباع العائد لأن الذى عمل فيه خبر ما دخل عليه النفى ، وإذا دخل نفى على ذى خبر فالخبر هو المنفى .

ومما أُتبع فيه الضمِير مع كون الاستثناء منقطعا قول الشاعر[3] :

فى ليلةٍ لا نَرَى بها أحـدا يَحكِى علينـا إلَّا كواكبُهـا

فكواكبها تابع لفاعل يحكى ، ونرى بمعنى نعلم ، ويحكى جملة وقعت مفعولا ثانيا ، ولذلك جاز اتباع فاعلها . ومعنى يحكى علينا يخبر عنا ، وحكم صفة المخبر

---

(١) سورة الأحزاب من الآية ٥٦ .

(٢) الحديث فى الجامع الصغير ١/١٠٧ ، ١/٥٤٠ للألبانى « الأيدى ثلاثة ؛ فيد الله هى العليا ، ويد المعطى التى تليها ، ويد السائل السفلى » رواه أحمد وأبو داود والحاكم . وقال حديث صحيح . وفى ب : الأيدى ثلاث ... .

(٣) البيت من المنسرح . نسب لعدى بن زيد فى الكتاب ١/٣٦١ والتبصرة ١/٣٧٦ ، كما نسب لأحيحه بن الجلاح فى المقتضب ٤/٤٠٢ وصححت نسبته لأحيحة فى الدرر ١/١٩٢ ونسب لعدى فى شواهد المغنى ١٤٢ وكذلك لعدى بن زيد فى الأصول ١/٢٩٥ والبيت فى الهمع ١/٢٢٥ وانظر ديوان عدى ـ المعبد ـ ١٩٤ مما نسب إليه وإلى غيره .

عنه بعد النفى حكم الخبر ، أعنى فى التأثر بالنافى . وصحة إتباع ضمير يشتمل عليه كقولك : ما فيهم أحد تُحدِث عنده يدا إلا زيد ، بالرفع على إتباع المبتدأ ، وإلا زيد بالخفض على إتباع الضمير الذى اشتملت عليه الصفة ؛ لأن المعنى ما اتخذت عند أحد يدا إلا زيد فلو كان الضمير فى غير خبر وغير صفة مخبر عنه امتنع إتباعه ، ولزم إتباع الظاهر كقولك ما شكر رجل أكرمته إلا زيد ، وما مررت برجل أعرفه إلا عمرو ، لأن المعنى ما شكر ممن أكرمتهم إلا زيد ، وما مررت بمن أعرفهم إلا بعمرو ، فلا تأثير للنفى فى أكرمت ولا فى أعرفه فهما متباينان[1] ؛ فلذلك امتنع اتباع معموليهما .

وهذا فصّلته منها عليه بقولى « وإن عاد ضمير قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه أتْبع الضمير جوازا وصاحبه اختيارا » ثم قلت : « وفى حكمهما المضاف والمضاف إليه فى نحو ما جاء أخو أحد إلا زيد » أى فى حكم الظاهر والمضمر المتقدم ذكرهما المضافُ والمضاف إليه . كما قلت ما فيهم أحد تخذت عنده يدا إلا زيدٌ وإلا زيدٍ .

ثم قلت : « وقد يجعل المستثنى متبوعا والمستثنى منه تابعًا » فنبّهت بذلك على قول سيبويه : حدّثنى يونسُ أنّ قوما يوثَق بعربيّتهم يقولون مالى إلا أبوكَ ناصرٌ فيجعلون ناصرا بدلا . قال سيبويه[2] : « وهذا مثل قولك ما مررت بمثلك أحدٍ » قلت : ومثل ما حكى يونس قول حسان بن ثابت رضى الله عنه[3] :

لأنَّهمُ يرجونَ منه شفاعــةً ... إذا لم يكُنْ إلَّا النبيونَ شافِعُ

وأنشد الفراء[4] :

---

(١) عن ب .

(٢) الكتاب ١/٣٧٢ بتصرّف يسير .

(٣) البيت من الطويل . لحسان بن ثابت الأنصارى . فى شرح ديوانه ص ١٥٢ ونسب إليه فى التصريح ١/٣٥٥ وفى الدرر ١/١٩٢ ألا إنهم ... وفى شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥ وشواهد ابن عقيل ١٢١ .

(٤) البيت من البسيط . فى شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥ ونسبه محققها إلى ذى الرمة وقال هو فى ديوانه – ط كمبردج – ص ٢٤ ولم أجده فى قصيدته : ما بال عينك منها الماء منسكب نخ فى الديوان الذى بيدى . وفسّر ابن مالك « الضراءِ » بالكلاب الضوارى – مقزع : خفيف الشعر متفرقة مثل القزع والقزع بقايا الغيم فى =

مقَزَّعٌ أطلسُ الأطْمار ليس له   إلا الضَّراءُ وإلَّا صَيْدُها نَشَبُ

ثم قلت : « ولا يُقدّم المستثنى دون شذوذ علَى المستثنى منه والمنسوب إليه معابل على أحدهما » فنبهت بذلك على جواز قام إلا زيدا القومُ ، والقومُ إلا زيدا ذاهِبونَ ، وفى الدار إلا عمرا أصحابُك ، وضربت إلا زيدا القومَ . ولهذا قلت والمنسوب إليه ؛ لأن المنسوب إليه يتناول المسند نحو قام إلا زيدا القوم ، والواقع نحو ضربت . وفُهم من ذلك امتناع إلا زيدا قام القومُ ونحوه ؛ وذلك أن المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة (من) الموصوف بها ، ومجرى المعطوف بلا من المعطوف عليه ، فكما لا يتقدمان على متبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه إلا إذا تقدّم ما يُشعر به مما هو المسند إليه ، أو واقع عليه كقولك ضربت إلا زيدا القومَ وهو ضعيف / لأن طلب الفعل لما هو فضلة ليس كطلبه لما هو عمدة ، فتقدم ما يطلب المستثنى منه وهو عمدة بمنزلة تقدمه بنفسه ، وليس كذلك ما يطلب المستثنى منه وهو فضلة . ١١٥ ب

وقال الأخفش : لو قلت أيْنَ إلا زيدا قومك ، وكيف إلا زيدا قومك لجاز ؛ لأن هذا بمنزلة أههنا إلا زيدا قومك .

قلت : وقد يكون المستثنى منه جائز التقديم فيقدّر وقوعه مقدّما ويقدّم لذلك المستثنى عليه وعلى ما عمل فيه وأسند إليه ؛ فمن ذلك قول الشاعر[1] :

خَلا اللهِ لا أرْجو سواكَ وإنما   أعدُّ عيالِى شُعْبَةً من عيالكا

قدّر أنه قال : سوَاك خلا اللهِ لا أرجو ، فاستجاز مع المقدّر ما استجاز مع المحقّق .

ومثله قول الآخر[2] :

وبَلْـدةٍ لـيس بها طُـورِىُّ   ولا خــلا الجنِّ بها إنْسِىُّ

= السماء . وأطلس أغبر . النشب : المال . الأطمار جمع طِمْر : الثوب البالى . يصف قانصا .

(١) البيت من الطويل . للأعشى . فى الهمع ٢٢٦/١ والدرر ١٩٣ ، ١٩٧ ، والتصريح ٣٦٣/١ والمساعد ٥٦٧/١ وشواهد ابن عقيل ١٢٥ وانظر ديوانه ص ٨٩ – ٩٢ من مقيدته : أتشفيك تيا أم تركت بدائكا .

(٢) فى ب « الراجز » والرجز للعجاج . فى الهمع ٢٢٦/١ والدرر ١٩٦/١ والأصول ٣٠٥/١ والمساعد ٥٦٩/١ والأصول ٣٠٥/١ وأراجيز العرب ١٧٨ .

فقدّر أنه قال : ولا بها إنسيٌ خلا الجن . وهو استثناء منقطع . وفى تقديم « خلا » إشعار بتقديم إلّا لأنها الأصلُ ، ولا يقع الفرع فى موضع لا يقع فيه الأصل . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى : « دون شذوذ » .

فصل : ص : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر ، لابدلان خلافا لقوم . ولا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين ، ولا استثناء الأكثر وفاقا للكوفيين ، والسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسّط المستثنى ، وإن تأخّر عنهما فالثانى أولى مطلقا ، وإن تقدّم فالأوّل أولى إن لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى ، وإن يكنه فهو أولى مطلقا إن لم يمنع مانع . وإذا أمكن أن يشترك فى حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يُقتصَر عليه إن كان العامل واحدا ، وكذا إن كان غير واحد والمعمول واحد فى المعنى .

ش : قال ابن السّراج[1] : « فإن استثنيت بعد الأفعال التى تتعدّى إلى مفعولين نحو أعطيت قلت أعطيت الناس دراهم إلا عمرا ، ولا يجوز أن يقول إلا عمرا الدنانير ؛ لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد . فإن قلت ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا ، وأردت الاستثناء لم يجز ، فإن أردت البدل جاز ؛ فأبدلت عمرا من أحد ، ودانقا من درهم ، كأنك قلت ما أعطيت إلا عمرا دانقا » .

قلت وحاصل كلامه جواز أن يقال ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا ، على أن يكون الاسمان اللذان هما بعد إلّا بدلين منصوبين على الاستثناء . وفى هذا ضعف بيّن ؛ لأن البدل فى الاستثناء لابُدَّ من اقترانه بإلا ، فكان بذلك أشبه شيء بالمعطوف بحرف . فكما لا يقع بعد حرف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان . فإن ورد ما يوهم ذلك قُدِّر ناصب للثانى ، كما يُقدِّر خافض للثانى فى نحو[2] .

---

(١) فى أصول ابن السراج ٢٨٣/١ : بتصرف فى النص يسير .

(٢) البيت من المتقارب . لابن أبى دؤاد فى جارية بن الحجاج . فى الكتاب ٣٣/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٣٩ لأبى دوَاد وقيل لجارية بن حمران الحذاق الإيادى . وفى المساعد ٥٧٠/١ والتقدير : وكل نار .... تحسبينها نارا .

أكُلَّ امرِئٍ تَحْسِبين امَرأً   ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

واشترط بعض البصريين نقصان المُخرَج بالاستثناء عن الباقى ، واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقى فلا يجوز على القولين : عندى عشرة إلا ستة ، ولا على الأول عندى عشرة إلا خمسة وهو على القول الثانى جائز ، وكلاهما جائز عند الكوفيين ، وهو الصحيح . وممن وافقهم ابن خروف واستدلّ بقوله تعالى[1] ﴿ قُمْ الليلَ إلَّا قِليلا نِصْفَهُ ﴾ قال فالقليل هو المستثنى وليس معلوم القدْر ، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل ، والضمير عائد إلى الليل والمعنى قم نصْف الليل[2] وأقلّ منه وأكثر منه . قال يخرج من هذا أن المستثنى النصف أو أقل منه أو أكثر منه (عائد إلى ضمير هذا المتقدم ... أو الأقلّ) ولا محيص .

قلت ومن استثناء الأكثر قوله تعالى[3] : ﴿ ومَن يَرْغَبُ عن ملَّة إبراهيمَ إلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ (ومن سفه نفسه)[4] أكثر ممن لم يسفه ؛ فإن المراد بمن سفه المخالفون لملّة إبراهيم وهم أكثر من الذين يتبعونها . ومن استثناء الأكثر قوله تعالى[5] ﴿ فلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ إلا القومُ الخاسِرون ﴾ لأن القوم الخاسرين هم غير المؤمنين لقوله تعالى[6] ﴿ إنَّ الإنسانَ لِفِى خُسْرٍ إلَّا الذينَ آمَنوا ﴾ .

وإذا توسّط مستثنى بين شيئين يصلح استثناؤه منهما ، فالاستثناء من السابق أولى ؛ لأن تأخرّ المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل فلا يُعَدل عنه إلا بدليل . فمن ذلك قوله تعالى ﴿ قم الليل إلا قليلا ﴾ فالقليل مستثنى من الليل لا من النصف لما ذكرته . والنصف بدل من القليل ، وبذلك تبيَّن مقدارُ المستثنى واستفيد من الخطاب التخيير

---

(١) سورة المزمّل آية ٢ ، ٣ – وانظر فى هذا الموطن المساعد ١/٥٧١ ، ٥٧٢ .

(٢) فى ا سقط ففى ب « قم نصف الليل والضمير فى منه عائد إلى النصف وكذا الضمير فى عليه فالتقدير والله أعلم قم نصف الليل وأقل منه وأكثر منه . قال مخرج من هذا أن المستثنى النصف أو أقل منه أو أكثر منه ولا محيص عنه » ويلاحظ أن فى آخرها نقصا عما فى ا .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٣٠ .

(٤) الزيادة ثابتة فى ب وبها ينتظم الكلام .

(٥) سورة الأعراف آية ٩٩ .

(٦) سورة العصر آية ٢ ، ٣ .

بين قيام النصف أو أقل منه أو أكثر منه ، فلو قيل غَلبَ مائةُ مؤمن مائتَى كافر إلا اثنين لجعل الاستثناء من الآخر مطلقا ، أى فاعلا كان أو مفعولا مراعاة للقُرب .

١١١٦ / وإلى / نحو هذا أشرت بقولى : « فإن تأخر عنهما فالثانى أولى مطلقا » . فإن تقدم المستثنى على شيئين يصلح الاستثناء من كل واحد منهما و لم يكن أحدهما مرفوعا ولا فى معنى مرفوع فالاستثناء من الأول أولى ؛ لأنه أقرب ، وذلك نحو استبدلتُ إلا زَيدا من أصحابنا بأصحابكم . فإن كان أحدهما مرفوعا فالاستثناء منه أولى وإن تأخر نحو ضرب إلا زيدا أصحابَنا أصحابُكُم ، وكذا إنْ كان أحدهما مرفوعا فى المعنى دون اللفظ نحو مَلَّكتُ إلا الأصاغرَ عبيدَنا أبناءَنا[1] . وإلى نحو هذا أشرت بقولى « فإن تقدم فالأول أولى إن لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى وإن يكنه فهو أولى مطلقا » . ثم قلت : « إن لم يمنع مانع » فنبّهت بذلك أيضا على نحو[2] ضرب إلا هندا بنونا بناتنا ، فتركت القرينة اللفظية فى هذه الأمثلة ونحوها لمنع المعنى من الحمل عليها . وإذا ذكر شيئان أو أكثر والعامل واحد فالاستثناء معلّق بالجميع إن لم يمنع مانع نحو اهجر بنى فلان وبنى فلان إلا مَن صلح ؛ فمَن صلح مستثنى من الجميع إذ لا موجب للاختصاص . فلو ثبت موجب عمل بمقتضاه نحو لا تحدّث النساء ولا الرجال إلا زيدا . وقد تضمنت الأمرين آية المائدة[3] ﴿ حُرّمتْ عليكم المَيْتَةُ ﴾ إلى ﴿ إلا ما ذكّيْتُم ﴾ فاشتملت على ما فيه مانع وهو ما أهلّ وما قبله ، وعلى ما لا مانع فيه وهو ما بين به وإلّا ، فماذكيتم مستثنى من الخمسة إذا كانت سببًا لموته .
ويعلق الاستثناء أيضا بالجميع إن كان قبله جملتان أو أكثر والعامل غير واحد والمعمول واحد فى المعنى نحو قوله تعالى[4] : ﴿ والذينَ يَرْمُونَ المحْصَنَاتِ ﴾ إلى ﴿ إلّا الذينَ

---

(١) وضح ذلك ابن عقيل فى المساعد ٥٧٢/١ ، ٥٧٣ فعقب على مثال استبدلت ... بقوله : فزيدا مستثنى من أصحابنا . ومثل للمرفوع لفظا بـ « ضرب إلا زيدا قومُكَ أصحابَنا » قال الرمانى إن استثنيت من قومك جاز ومن أصحابنا لم يجز ، والفرق أن الفاعل أصل فى الجملة . ومثال المرفوع معنى « ملكت إلا الأصاغرَ أبناءنا عبيدَنا » فالأصاغر مستثنى من الأبناء لأنهم هم الفاعل من حيث المعنى لأنهم المالكون .

(٢) فى ب : « على نحو طلق نساءهم الزيدون إلا الحسنيات وأوصى الزيديّن نساؤهم إلا ذوى النهى ونبهت بذلك أيضا على نحو ضرب إلا هندا ... » .

(٣) سورة المائدة آية ٣ .

(٤) سورة النور آية ٤ ، ٥ وانظر رأى المهاباذى فى المساعد ٥٧٤/١ .

تابُوا ﴾ وإلى القسمين ونحوهما أشرت بقولى : « وإذا أمكن أن يشرك فى حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يقتصر عليه » إلى آخر الكلام .

واتفق العلماء على تعليق الشرط بالجميع فى نحو لا تصحبْ زيدا ولا تَزُرْه ولا تُكلِّمْه إنْ ظَلمنى . واختُلف فى الاستثناء نحو لا تصحبْ زيدا ولا تزره ولا تكلمه إلا تائبا من الظلم ؛ فمذهب مالك والشافعى تساوى الاستثناء والشرط فى التعليق بالجميع ، وهو الصحيح للإجماع على سدّ كل منهما مسدَّ الآخر فى نحو اقْتُل الكافِرَ إنْ لم يُسْلم ، واقتُلْهُ إلَّا أن يُسْلِم[1] .

فصل : ص : تكرّر إلا بعد المستثنى بها توكيدا فيبدل ما يليها مما يليه إن كان مغنيا عنه ، وإلا عطف بالواو . وإن كُرِّرت لغير توكيد ولم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض شُغل العاملُ ببعضها إن كان مفرّغا ونصب ما سواه ، وإن لم يكن مفرّغا فالنصب لجميعها إن تقدّمت ، وإن تأخّرتْ فلأحدها ما له مفردا وللبواقى النصب ، وحكمها فى المعنى حكم المستثنى الأول . وإن أمكن استثناء بعضها من بعض استثنى كلٌّ مِن متلوّه وجُعِل كلُّ وترْ خارجا وكل شَفْع داخلا ، وما اجتمع فهو الحاصل . وكذا الحكم فى نحو له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة خلافا لمَن يُخرِج الأول والثانى . وإن قُدِّر المستثنى الأوّل صفة لم يعتدَّ به وجَعل الثانى أوّلا .

ش : تكرر إلا بعد المستثنى بها لتوكيد ولغير توكيد ، وتكريرها للتوكيد إما مع بدل ، وإمّا مع معطوف بالواو ، فالأول كقولك ما مررت إلا بأخيك إلا زيد ، تريد ما مررت إلا بأخيك زيدٍ ، فأكدّت إلا الأولى بالثانية داخلة بين البدل والمبدل منه . والثانى كقولك ما قام إلا زيد وإلا عمرو . ومن الأول قولى الراجز[2] :

---

(١) بعدها فى ب : « وإلى هذا » .

(٢) الرجز فى الكتاب ١/٣٧٤ والهمع ١/٢٢٧ والدرر ١/١٩٣ والتصريح ١/٣٥٦ وشواهد ابن عقيل ١٢١ وفيه « شنْجك » أى جملك ، وشيخك تحريف . والرسيم والرمل : نوعان من أنواع السير ، فالرسيم سير الجمل بغير سرعة يرسم الأرض ويؤثر فيها والرمل سيره بسرعة . والشاهد تكررا إلا ملغاة لم تفد إلا التوكيد ورسيمه بدل بعض من كل من « عمل » ورمله معطوف على « رسيمه » وفى الأشمونى ٢/١١٥ .

مالكَ من شَيْخِك إلّا عَملُهْ إلّا رسيمُهُ وإلا رمَلُهْ

وقد يكون مثل إلا رسيمه وإلا رمله قول الفرزدق[1] :

ما بالمَدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفة إلا دارُ مَرْوانا

ومن الثانى قول الشاعر[2] :

وما الدهرُ إلا ليلةٌ ونهارُها وإلا طُلوعُ الشمْسِ ثم غيارُها

وإن كُرّرتْ مقصُودا بها استثناء بعد استثناء[3] ، فإما أن يكون المستثنى بها مباينا لما قبلها ، وإمّا أن يكون بعضا له ؛ فإن كان مباينا فإما أن يكون ما قبله من العوامل مفرّغا ، وإما أن يكون مشغولا ، فإن كان مفرّغا شغل بأحد المستثنييْن أو المستثنيات ونصّب ما سواه ، نحو ما قام إلا زيدٌ إلا عمرا إلا خالدا ، والأقرب بعمل العامل المفرّغ أولى . وإن كان مشغولا بالمستثنى منه فللمستثنيين / والمستثنيات النصب إن تأخر المستثنى منه نحو ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا أحدٌ . وإن لم يتأخر فلأحد المستثنيين أو المستثنيات من الإتباع والنصب ماله ما لم يُستَثنَ غيرُه ، ولما سواه النصب كقولك ما جاء أحد إلا زيداإلا عمرا إلا خالدا ، وما بعد الأول من هذا النوع مساوٍ له فى الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب ، وفى الخروج إن كان من موجب .

١١٦ ب

وإن كان ما وَلى إلا المكرّرة بعضا لما قبلها نحو عندى مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا عشرة إلا خمْسة أخْرِج أولٌ وثالثٌ وما أشبههما فى الوتْريّة ، وأُدخل ثانٍ ورابعٌ وما أشبههما فى الشفعية ؛ فالباقى بعد الاستثناء فى المثال المذكور بالعامل المذكور خمسةٌ وستّونَ ؛ لأنا أخرجنا من المائة خمسين لأنها أول المستثنيات ، فهى إذن وتر ، وأدخلنا

---

(١) البيت البسيط . للفرزدق . فى الكتاب ٣٧٣/١ والمقتضب ٤٢٥/٤ والأصول ٣٠٣/١ والبحر ٣٢١/٣ والشاهد اجراء غير على الدار نعتالها فلذلك رفع ما بعد إلا . والمعنى ما بالمدينة دار هى غير واحدة وهى دار الخليفة إلا دار مروان .

(٢) البيت من الطويل . فى العينى ١١٥/٣ وشواهد ابن عقيل ١٢١ لأبى ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى وفيه . هل الدهر . والأشمونى ١١٥/٢ أى وطلوع الشمس . وديوان الهذليين ٢١/١ وهو مطلع .

(٣) « بعد استثناء » ليست فى ب .

عشرين لأنها ثانية المستثنيات فهى إذن شَفْع فصار الباقى سبعين ، ثم أخرجنا عشرة لأنها ثالثة المستثنيات فهى إذن وتر فصار الباقى ستين ، ثم أدخلنا خمسة لأنها رابع المستثنيات فهى إذن شفع فصار الباقى خمسة وستّين . وما زاد من المستثنيات عُومل بهذه المعاملة . وإلى نحو هذه الإشارة بقولى « استثنى كل من متلوه وجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل .

ثم قلت : وكذا الحكم فى نحو له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة فأشرت بذلك إلى قول السيرافى : فإن كان بعض المستثنيات أكثر من الذى قبله نحو له علىّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة ؛ فالفرّاء يستثنى الثلاثة ويزيد على السبعة الباقية أربعة فيكون المقرّ به أحدَ عَشرَ . وغير الفراء يستثنى من العشرة الأربعة بعد استثناء الثلاثة فيكون المقرّ به ثلاثة ، وقول الفراء عندى هو الصحيح ؛ فإنه جار على القاعدة السابقة ، أعنى جعل الاستثناء الأول إخراجا والثانى إدخالا . ثم قلت وإن قدّر الاستثناء الأول صفة لم يعتدّ به وجُعل الثانى أوّلا ؛ فنبّهت بذلك على أن للمتكلم بذلك المثال أن يجعل إلا الأولى وما وليها مقصودا بها الوصف لا الاستثناء كالتى فى قوله تعالى[1] ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ فعلى هذا التقدير يكونان فى حكم المسكوت عنه ، ويكون المستثنى الأول العشرين فكأنه قال عندى مائة إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة ، والعشرون خارجة من المائة فتصير ثمانين والعشرة داخلة فتصير تسعين والخمسة خارجة ، فالباقى إذن خمسة وثمانون .

فصل[2] : ص : تؤوّل إلا بغير فيوصف بها وبتاليها جمع أو شبهه منكر أو معرّف بأداة جنسية ، ولا يكون كذلك دون متبوع ولا حيث لا يصلح الاستثناء ، ولا يليها نعت ما قبلها وما أوهم ذلك فحال أو صفة بدل محذوف خلافا لبعضهم . ويليها فى النفى فعل مضارع بلا شرط ، وماض مسبوق بفعل أو مقرون بقد . ومعنى أنشدك الله إلا فعلت : ما أسألك إلا فعلك .

---

(١) سورة الأنبياء من الآية ٢٢ .

(٢) « فصل » ليست فى ب .

ش : أصل « غير » أن تقع صفة ، وأصل « إلا » أن يستثنى بها ، ثم حُملت كل واحدة منهما على الأخرى فيما هى أصل فيه ، ولأصالة غير فى الوصفية جاز أن يوصف بها جمع وشبه جمع وما ليس جمعا ولا شبه جمع ، كقولك جاء رجال غيرُ زيدٍ ، وكقوله[1] :

فكفى بنا فضلا علىَ مَن غيرنا حُبُّ النبىِّ محمدٍ إيّانا

ورجل غيرُك أحبُّ إلىّ . ولأصالته أيضا فى الوصفية جاز أن يحذف الموصوف بها وتقام مقامه كما يحذف الموصوف بمثل وتقام مقامه . ولا يعامل بهذه المعاملة « إلا » الموصوف بها ، فلا يوصف بها إلا جمع أو شبه جمع منكر أو معرف بالألف واللام الجنسية ؛ فمثال الجمع المنكّر قوله تعالى ﴿ لوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَنا ﴾ فإلا الله صفة لآلهة ، ومعنى الصفة فى هذا الباب التوكيد لا التخصيص ، فلا فرق فى المعنى بين ثبوتها وسقوطها ، ولذلك إذا قال المقِرُّ : له عندى عشرة إلا درهم ، حكم عليه بعشرة كاملة ، ولا يجوز أن يجعل إلا الله بدلا ، لأن شرط البدل فى الاستثناء صحةُ الاستغناء به عن الأول ، وذلك ممتنع بعد « لو » كما يمتنع بعد « إنْ » لأنهما حرفا شرط والكلام معهما موجب . ولذا قال سيبويه[2] : « لو قلت لو كان معنا إلا زيد لهَلكْنا لكنت قد أحَلْتَ » أى أتيت بممنوع ، فصح قول سيبويه أن « لو » لم يفرّغ العامل بعدها لما بعد إلا كما فرّغ بعد النفى ، وإن كان ما يدلّ عليه من الامتناع شبيها بالنفى ، ولو كانت مستحقة لتفريغ / ما يليها من العوامل لكانت مستحقة لغير ذلك ، ممّا يختص بحروف النفى كزيادة من فى معمول ما يليها وإعماله فى أحد وشفر[3] ونحوهما ، وكنصب جواب مقرون بالفاء . وقال السيرافىّ شارحا لقول

١١١٧

---

(١) البيت من الكامل . للأنصارى . قال الأعلم للأنصارى حسّان كما فى الكتاب ٢٦٩/١ وفى شواهد المغنى للسيوطى ١١٦ لكعب بن مالك الصحابى ، وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك . وفى الدرر ٧٠/١ ، ١٤٥ وفى بصائر ذوى التمييز ٥٢٩/٤ منسوبا إلى حسان . ولم أجده فى شرح ديوان حسان . والشاهد حمل « غير » على « مَن » نعتالها لأنها نكرة مبهمة والتقدير على قوم غيرنا . ورفع « غير » جائز على أن تكون مَن موصولة والتقدير على من هو غيرنا . والحب مرتفع بكفى والباء فى بنا زائدة مؤكدة والمعنى كفانا فضلا على من غيرنا حب النبى إيانا وهجرته إلينا . وهو فى المقرب ٢٠٣/١ .

(٢) الكتاب ٣٧٠/١ بتصرف يسير .

(٣) عن ب .

سيبويه « لكنت قد أَحَلْتَ » لأنه يصير فى معنى : لو كان معنا زيد لهلكنا ؛ لأن البدل بعد إلا فى الاستثناء موجب . وكذا « لو كان فيهما آلهة إلا الله لَفَسَدَتا » لو كان على البدل ؛ لأن التقدير : لو كان فيهما الله لفسدتا . وحكى ابن السراج[1] أن أبا العباس المبرد قال « لو كان معنا إلا زيد أجود كلام وأحسنه » وكلام المبرد فى المقتضب[2] مثل كلام سيبويه . أعنى أن التفريغ والبدل بعد « لو » غير جائز ، وأن « إلا » لا يوصف بها إلا حيث يصح بها الاستثناء ، ولا يوصف بها إلا ما يُوصَف بغير ، وذلك النكرة والمعرفة التى بالألف واللام على غير معهود ، نحو ما يحسن[3] مثلك أن يفعل ذلك ، وقد أمُرُّ بالرجل غيرِك فيكرمنى . هذا كلام المبرد وهو موافق لكلام سيبويه ولكلام أبى الحسن الأخفش فى كتابه . وقد قبل ما نَسبَ ابنُ السّراج إلى المبرد ابنُ ولّاد وردّ عليه . وقبله أيضا أبو على الشلوبين[4] قبول رَاضٍ به . وأما ابن خروف فأنكر ثبوت ذلك عن المبرد وأنكر على ابن ولاد الاشتغال بردّ ما لم يصح ثبوته .

---

(١) فى الأصول لابن السراج ٣٠١/١ ، ٣٠٢ : « قال سيبويه إذا قلت لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا . الدليل على أنه وصف أنك لو قلت لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ، ونظير ذلك قوله « لو كان فيهما .. » الآية .. قال أبو العباس – رحمه الله – لو كان معنا إلا زيدا لغلبنا أجود كلام وأحسنه . والدليل على جودته أنه بمنزلة النفى نحو قولك : ما جاءنى أحد إلا زيد وما جاءنى إلا زيد أنك لو قلت لو كان معنا أحد إلا زيد لهلكنا فزيد معك كما قال تعالى « لو كان فيهما ... » والله تعالى فيهما ... والدليل على جودة الاستثناء أيضا أنه لا يجوز أن يكون إلا وما بعدها وصفا إلا فى موضع لو كان فيه استثناء لجاز .... » .

(٢) المقتضب انظر ٤٠٨/٤ هذا باب ما تقع فيه إلا وما بعدها نعتا بمنزلة غير وما أضيفت إليه وذكر الآية وقولهم لو كان معنا ... إلخ .

(٣) فى ب : لرجل مثلك .

(٤) كلام الشلوبين فى التوطئة ص ٢٨٠ : « وقد تجعل « إلا » صفة كغير فيعرب الاسم الذى بعدها بإعراب « غير » وأصلها الاستثناء ، كما تجعل « غير » للاستثناء فتعرب بإعراب الاسم الذى بعد « إلا » وأصلها الصفة ، ولا تكون « إلا » كذلك إلا تابعة فى موضع يجوز أن يكون فيه الاستثناء ، نحو ما جاءنى أحد إلا زيد وجاءنى كل أحد إلا زيد فلو قلت جاءنى رجل إلا زيد على أن تكون إلا بمعنى غير لم يجز . وكذلك لا تكون غير استثناء إلا فى موضع تكون فيه وهى على أصلها تجرى فى معنى الاستثناء نحو ما جاءنى أحد إلا زيد خير منه ، لو قلت ما جاءنى أحد غير زيد خير منه لم يجز » .

ومن شواهد الوصف بإلا وما بعدها قول الشاعر[1] :

أُنِيختْ فألقتْ بلدَةً فوقَ بلدةٍ   قليل بها الأصواتُ إلا بغامُها

كأنه قال قليل بها الأصوات غير بغامها . قال السيرافى : وأما قوله قليل بها الأصوات إلا بغامُها ففيه وجهان : أحدهما قال سيبويه[2] : وإذا كان على معناه فقد أثبت بها أصواتا قليلة وجعل إلا بغامها نعتا للأصوات . والوجه الثانى أن يكون « قليل » بمعنى النفى كأنه قال : ما بها أصوات إلا بغامها ، وهو استثناء وبدل صحيح ، كما تقول قلّ رجل يقول ذلك إلا زيد . قال الشلوبين : لا يتصور البدل فى هذا لأنه يئول إلى التفريغ وذلك فاسد ؛ ألا ترى أنه لم يُرد أنْ يقول مابها إلا بغامها ، وكيف يقول ذلك وبها القائل والراحلة ورَحْلها ، وإنما أراد ما بها صوت مغاير لبغامها ، وقليل بها الأصوات فى معنى النفى ، وإنما وصفت الأصوات وهى معرفة ما فى معنى غير وغير نكرة لأن التعريف بالألف واللام الجنسية وتعريفها كلا تعريف . وكذلك ما هما فيه وصف بالجملة فى قوله تعالى[3] ﴿ وآيَةٌ لهُمْ اللّيْلُ نَسْلَخُ منه النَهارَ ﴾ وكما وُصف ما هما فيه بغير فى قولهم : إنى لأمُرُّ بالرجل غيرك فيكرمنى ، وُصِفَ بإلّا الواقعة موقعها وبما بعدها . ومن وَصْف ما فيه الألف واللام الجنسية وما بعدها قول الشاعر[4] :

ويوم الحزن إذ حُشرتْ معدٌّ   وكان الناسِ إلا نحن دينا

أراد وكان الناس المغايرون لنا دينا . ومن وقوعها صفة لشبه الجمع المنكر معنى الشبيه بالمعرفة لفظا قول الشاعر[5] :

---

(١) البيت من الطويل . نسب إلى ذى الرمة فى الكتاب ٣٧٠/١ وهو فى المقتضب ٤٠٩/٤ وشواهد المغنى للسيوطى ٧٨ والدرر ١٩٤/١ وأصول ابن السراج ٢٨٦/١ والمساعد ٥٧٩/١ وصف الأصوات بإلا بغامها أى قليل بها الأصوات غير بغامها أى الأصوات التى هى غير صوت الناقة . والبغام للظبى استعير للناقة . وأراد بالبلدة الأولى صدر الناقة الباركة والثانية الفلاة .

(٢) فى الكتاب ٣٧٠/١ عقب بعده بقوله : كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها إذا كانت غير استثناء .. » .

(٣) سورة يس من الآية ٣٧ .

(٤) البيت من الوافر و لم أقف عليه .

(٥) البيت من البسيط . للبيد . الكتاب ٣٧٠/١ وشواهد المغنى للسيوطى ٧٨ والمساعد ٥٧٩/١ وشرح ديوانه ٦٢ .

لو كانَ غيرى سُلَيمى الدهرَ غَيَّره وقعُ الحوادثِ إلا الصارِمُ الذَكَرُ

أراد لو كان غيرى غير الصارَم الذكر غيّره وقع الحوادث . ومن وَصف ذى الألف واللام الجنسية بغير قوله تعالى[1] ﴿ لا يَسْتَوِى القاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غيرُ أُوْلِى الضَّرِرِ ﴾ فغير أولى الضرر بالرفع صفة « للقاعدون » وبالجر صفة للمؤمنين ، ولا يَصح جعله بدلا لأنه لا يستثنى به غير ما قبله . ومن وصف ذى الألف واللام بغير قول لبيد[2] :

وإذا أُقْرِضتَ خَيْرا فاجْزِهِ إنما يجزى الفتى غيرُ الجَمَلْ

وحاصل هذا الفصل أن « إلا » الموصوف بها لا يُوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة ، ولا تقع فى غير موضع صالح للاستثناء ، إلا أن يمنع منه مانعٌ من خارِج ، فلا يجوز أن يقال : قام رجل إلا زيد ، لأن « رجلا » مفرد محض ، ولا يجوز جاء الرجال إلا زيد ، على أن يكون الرجال مَعهودِينَ لأن تعريفهم حينئذ محض ، فلو قُصد الجنس لم يمتنع وصفهم بإلا كما لا يمتنع وصفهم بغير كقوله تعالى ﴿ غير أولى الضرر ﴾ . وقولى « ولا يليها نعت ما قبلها » أشرت به إلى قول أبى الحسن فى كتاب المسائل . لا يفصل بين الموصوف والصفة بإلا . ثم قال : ونحو ما جاءنى رجل إلا راكب ، تقديره : إلا رجل راكب ، وفيه قُبْح لجَعْلِك الصفة كالاسم . وقال أبو على فى التذكرة : تقول ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك ، لا يجوز كون قائما صفة لأحد ، لأن « إلا » لا تتعرض بين الصفة والموصوف ، ولا كونه حالا من التاء ؛ لأن المعنى ما مررت قائما[3] ، ولو قلت مررت قائما بأحد لم يجز ، وكذا ما فى معناه . وإذا بطل هذا ثبت أن قائما حال من أحد / وإذا ثبت ذلك تعيّن أن ينصب أخاك لأنه بعد إيجاب صحيح . وقد صرّح أبو الحسن وأبو على بأن « إلا » لا تفصل بين موصوف وصفة . وما ذهبا إليه هو الصحيح ؛ لأن الموصوف والصفة كشىء

١١٧ ب

---

(١) سورة النساء من الآية ٩٥ .

(٢) البيت من الرمل . الكتاب ١/ ٣٧٠ وفيه « قرضا » مكان « خيرا » وفى المقتضب ٤/ ٤١٠ وإذا أُوليتَ . ويروى : ليس الجمل . والعينى ٤/ ١٧٦ والخزانة ٤/ ٦٨ وفى أصول ابن السراج ١/ ٣٠١ : وإذا جُوزيت قرضا ... .

(٣) فى ب « لأن معنى ما مررت إلا قائما : مررت قائما » وهذا أوضح .

واحد ، وشيئان هنا كشىء واحد لا يختلفان بنفى الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر كالمتوسّط بينهما « إلا » ، ولأن الصفة توضّح موصوفها كما توضح الصلة الموصول ، وكما يوضح المضاف إليه المضاف ، فكما لا يقع « إلا » بين الموصول والصلة ، ولا بين المضاف والمضاف إليه ، كذا لا تقع بين الموصوف والصفة ، ولأن إلا وما بعدها فى حكم جملة مستأنفة والصفة لا تُستأنف فلا تكون فى حكم مستأنف .

وقال الزمخشرى : وإذا قلت ما مررت بأحد إلا زيد خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد . وزعم فى الكشاف[1] أن[2] ﴿ ولها كتابٌ مَعْلومٌ ﴾ جملة واقعة صفة لقرية ، ووُسّطت الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال فى الحال : جاءنى زيد عليه ثوب ، وجاءنى وعليه ثوب . وما ذهب إليه من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد من خمسة أوجه :

أحدها أنه قاس فى ذلك الصفة على الحال ، وبين الصفة والحال فروق كثيرة ؛ كجواز تقدّمها على صاحبها وجواز تخالفهما بالإعراب وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير وجواز إغناء الواو عن الضمير فى الجملة الحالية ، وامتناع ذلك فى الواقع نعتا ، فكما ثبت مخالفة الحال الصفة فى هذه الأشياء ثبت مخالفتها إياها بمقارنة الواو الجملة الحالية وامتناع ذلك فى الجملة النعتية .

الثانى أن مذهبه فى هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين مُعَوَّل عليه فوجب ألا يلتفت إليه . الثالث أنه مُعَلَّل بما لا يناسب ، وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما ، وهو ضدّ لما يُراد من التوكيد فلا يصح أن يقال العاطف مؤكِّد .

الرابع أن الواو فصلت الأول من الثانى ، ولولا هى لتلاصقا فكيف يقال إنها أكدت لصوقهما ؟

---

(١) فى الكشاف ٣٨٧/٢ « ولها كتاب جملة واقعة صفة لقرية . والقياس لا يتوسط الواو بينهما كما فى قوله تعالى ﴿ وما أهلكنا من قَرْيَة إلا لها مُنذِرونَ ﴾ وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال فى الحال جاءنى زيد عليه ثوب ، وجاءنى وعليه ثوب » .

(٢) سورة الحجر من الآية ٤ .

الخامس أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أَوْلَى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو « إنّ رجلا رأيُه سديدٌ لسعيدٌ » فرأيه سديد جملة نُعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف « ولها كتابٌ مَعْلومٌ » فإنها جملة يصلح فى موضعها الحال لأنها بعد نفى ، والمنفىّ صالح لأن يُجعل صاحب حال ، كما هو صالح لأن يجعل مبتدأ . وإنما جاز أن يجعل صاحب الحال نكرة بعد النهى لشبهه بالنفى كقول قطرىّ[1] :

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجامِ يومَ الوَغَى مُتَخوِّفا لِحِمامِ

فلْيجزْ ذلك بعد النفى فهو أولى وأحرى ، لأن النهى لا يصحب المبتدأ ويصحبه النفى .

ومن أمثلة أبى على فى التذكرة : ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك ، فجعل الحال من أحد لاعتماده على النفى ، وقد تقدّم الكلام على هذه المسألة ، فلو كانت الواو تصلح لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف لكان أولى المواضع بها ما لا يصلح للحال نحو إنّ رجلا رأيهُ سديد لَسعيد ، لأن المؤكد به حقيق بألا يصلح لغير توكيد .

وقولى « ويليها فى النفى فعل مضارع بلا شرط » نبهت به على أنه لا يشترط فى وقوع الفعل المضارع بعد إلا تقدم فعْل ، بل وجود نفى قبلها كافٍ ، فعلا كان ما ولى النفى أو اسما ، فيقال ما زيد إلا يفعل ، وما زيد إلا فاعل . ويشترط فى وقوع الفعل الماضى بعدها تقدم نفى أو معناه وكون ما ولى النفى فعلا ؛ فلفظ النفى كقوله تعالى[2] ﴿ وما يأتِيهِم مِنْ رَسُول إلَّا كانُوا به يَسْتَهزئونَ ﴾ ومعنى النفى كقولهم : أنشدك اللهَ إلَّا فعلتَ ، بمعنى ما أسألكَ إلا فِعلْكَ . وقد يُغنى اقتران الماضى بقد عن تقدم فعل كقول الشاعر[3] :

---

(١) البيت من الكامل . لقطرى بن الفجاءة الخارجى . واسمه جعونة . وقد نسب إلى الطرماح والمعروف أنه لقطرى بن الفجاءة المازنى التميمى ويكنى أبا نعامة ، وهو من القصيدة التى منها البيت :

ولقد أرانى للرماح دريئة من عن يمينى مرة وأمامى

وفى شواهد المغنى للسيوطى ١٥٠ وشواهد ابن عقيل ١٣٤ .

(٢) سورة الحجر آية ١١ .

(٣) البيت من الكامل . فى الدرر ١/١٩٥ : وما ... والهمع ١/٢٣٠ والمساعد ١/٥٨١ وفى ب : ببذل ...

ما المَجْدُ إلا قَدْ تبَيَّن أنــه بندًى وحِلْمٍ لا يَزالُ مُؤَثّلا

وإنما أغنى اقتران الماضى بقد عن تقدم فعل لأن اقترانه بها يقرّبه من الحال فيكون ذلك شبيها بالمضارع . وإنما كان المضارع مستغنيا عن شرط فى وقوعه بعد إلا لشبهه بالاسم ، والاسم بإلا أولى لأن المستثنى لا يكون إلا اسما أو مؤوّلا باسم . وإنما أساغ تقدم الفعل وقوع الماضى بعد إلا لأن تقدم الفعل مقرونا بالنفى يجعل الكلام بمعنى كلمّا كان كذا وكذا كان كذا وكذا / فكان فيه فعلان كما كانا مع « كُلّما » . ١١١٨

ص : ولا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقا ، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعا له ، وما ظُن من غير الثلاثة معمولا لما قبلها قدّر له عامل خلافا للكسائى فى منصوب ومخفوض ، وله ولابن الأنبارى فى مرفوع .

ش : الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة ؛ لأنك إذا قلت جاء القوم إلا زيدا ، فكأنك قلت جاء القوم ما فيهم زيد ، فمقتضى هذا ألا يعمل ما بعد « إلا » فيما قبلها ، ولا ما قبلها فيما بعدها على الإطلاقِ ، كما لا يعمل ما بعد ما فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها ، واستمرّ على ما اقتضته هذه المسألة فى منع إعمال ما بعدها فيما قبلها نحو ما زيد إلا أنا ضارب ، فلا يجوز إعمال ضارب فى زيد لما ذكرت لك . بل تقدّر هاء عائدة إلى زيد ويرتفع هو بالابتداء . وكذا استمر على ما اقتضته المناسبة من عدم إعمال ما قبلها فيما بعدِها إلا فيما لا مندوحة عنه من إعمال ما قبلها فى مستثنى منه نحو ما قام إلا زيد أحد ، أو تابع له نحو ما مررت بأحد إلا زيدا خير من عمرو ،أو مستثنى فرّغ له العامل نحو ما قام إلا زيدٌ . و لم تجُز الزيادة على هذه الثلاثة لئلا تكثر مخالفة الأصل ويترك مقتضى الدليل دون ضرورة ، فلا يقال ما ضرب إلا زيد عمرا ، ولا ما ضرب إلا زيدا عمرو ولا سار إلا زيد بعمرو . بل الواجب أن يؤخر المقرون بإلا استمرارا على مقتضى الدليل المذكور .

فإن ورد ما يخالف ذلك قدّر له عامل بعد إلا كقوله تعالى[1] ﴿ وما أرْسلْنا من

(١) سورة النحل آية ٤٣ ، ٤٤ .

قبْلِكَ إلا رِجالًا نُوحِى إليهم فاسْأَلُوا أهلَ الذِكْرِ إنْ كنتم لا تعلمونَ بالبيّنات والزُبرِ ﴾ أى أرسلناهم بالبيّنات فهذا مثال تأخر المجرور . ومثال تأخر المنصوب قول الشاعر[1] :

وما كَفَّ إلا ماجـدٌ ضَيْرَ بائِسٍ أمانيَّه منه أُتِيحتْ بلا مَـنِّ

أى إلا ماجد كفّ ضير بائس . ومثال تأخر المرفوع قول الشاعر[2] :

تَزَوّدت من ليلَى بتكْليم ساعةٍ فما زادَنى إلا غَراما كلامُها

ومثله قول الآخر[3] :

وهل يُنبت الخَطّىَّ إلا وَشِيجُه وتُغرسُ إلا فى منابِتها النَّخْلُ

ومثله ما أنشد سيبويه من قول الآخر[4] :

مَشَائيمُ ليْسُوا مصلحين عشيرَةَ ولا ناعبٍ إلا بَبيْن غُرَابهـا

وأجاز الكسائى الأوجه الثلاثة على تعليق المعمولات بما قبل إلا ، ووافقه ابن الأنبارى فى المرفوع خاصة . وفرّق بينه وبين غيره بأن قال : الدليل يقتضى ألا يتأخر مرفوع ولا غيره ؛ لأن مسائل الاستثناء المفرَّغ فيها العامل لما بعد إلا حقيقة بأن تختم بالمستثنى . فإن كان الواقع بعده مرفوعا نُوى تقديمه واتصاله برافعه لأنه كجزء منه ، وتأخره لفظا لا يمنع أن ينوى تقديمه فإنه الأصل . ويلزم من ذلك تقدير المستثنى مختوما به ، وإن كان الواقع بعد المستثنى غير مرفوع لم يجز أن ينوى تقديمه ، لأنه

---

(١) البيت من الطويل . ورد صدره فى الهمع ٢٣٠/١ وفى الدرر كذلك ١٩٥/١ : .... ضُرّ بائس . و لم يعثر على تتمته ولا قائله .

(٢) البيت من الطويل . لمجنون بنى عامر . فى الدرر ١٤٣/١ ، ١٩٥ وشواهد ابن عقيل ١٠٧ وعجزه فى الهمع ٢٣٠/١ .

(٣) البيت من الطويل . لزهير بن أبى سلمى . فى شرح ديوانه للأعلم ص ٢٣ ومختار الشعر الجاهلى ٢٣٩/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٠٨ والوشيج : القنا الملتف فى منبته واحدته وشيجه . والخطى : الرمح ، نسب إلى الخط وهى جزيرة بالبحرين تُرفأ إليها سفن الرماح . يقول لا تنبت القناة إلا القناة ، ولا تغرس النخل إلا بحيث تنبت وتصلح ، وكذلك لا يولد الكرام إلا فى موضع كريم .

(٤) البيت من الطويل . للفرزدق . ونسب للأخوص الرياحى . وهو فى ديوان الفرزدق ص ١٢٣ والكتاب ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ١١٨ والإنصاف ١٩٣/١ مسألة ٢٣ والخزانة ١٤٠/٢ .

متأخر بالأصالة وقد وقع فى موضعه فيلزم من تجويزه منع كون المستثنى المفرغ له العامل غيرَ مختوم به لفظا ولا تقديرا .

فصل : ص : يستثنى بحاشا وخلا وعدا ، فيجْرُرْنَ المستثنى أحرفا ، وينصبْنه أفعالا . ويتعيّن الثانى . لخلا وعدا بعد « ما » عند غير الجرمى . والتزم سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا . فإن وليها مجرور باللام لم تتعين فعليتها خلافا للمبرد ، بل اسميتُها لجواز تنوينها وكثر فيها حاشا وقلّ حشا وحاشْ . وربما قيل ما حاشى ، وليس أحاشى مضارع حاشا المستثنى بها خلافا للمبرد . والنصب فى[1] ﴿ ما النساءَ وذكرَهُنَّ ﴾ بعدا مضمرة خلافا لمن أوّل « ما » بإلا .

ويستثنى بليس ولا يكون فينصبان المستثنى خبرا واسمها بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف ، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة . وقد يوصف على رأى المستثنى منه منكرا أو مصحوب « أل الجنسية » بليس ولا يكون ، فيلحقهما ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة .

ش : من أدوات الاستثناء « حاشا وعدا وخلا » والمستثنى بهن منصوب أو مجرور ، فإن كان منصوبا فهن أفعال مستحقة منع التصرّف لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها . وإن كان المستثنى بهنّ مجرورا فهن أحرف جر .

وكون « حاشا » حرفا جارا هو المشهور ، ولذلك لم يتعرّض سيبويه لفعليتها والنصب بها ، إلا أنّ ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمّن يوثق بعربيته ، فمن ذلك قول بعضهم[2] : « اللّهم اغفر لى ولمن سمعنى حاشا الشيطان وأبا الأصبغ » . رواه أبو

---

(١) مثل فى الميدانى ١٣٢/٢ رقم ٢٩٩٠ « كلُ شيء مَهَهٌ ما خلا النساءَ وذكرهنَّ » ويروى : مَهَاهٌ أى أن الرجل يحتمل كل شيء ، فإذا ذُكرتْ الحُرَم امتعض . وذكر البيت .

كفى حزنا أن لا مهاه لعيشنا ... ولا عملٌ يرضى به الله صالحُ

يريد لا جمال ولا طراوة لعيشنا . وفى أمثال أبى عبيد ١٠٩ رقم ٢٦٩ : « مهه » وأورد بيت عمران بن حطان :

فليس لعيشنا هذا مهـاه ... وليست دارنا هاتا بـدار

وفى المستقصى ٢٢٧ رقم ٧٦٧ « كل شيء مهه ما خلا النساء وذكرهن » والمهه الشيء اليسير الحقير . يضرب فى الحمية عند ذكر الحرم .

(٢) الحكاية فى الهمع ٢٣٢/١ والأشمونى ١٢٧/٢ .

عمرو الشيبانى وغيره . وقال الأخفش : وأما حاشا فقد سمعت من ينصب بها ، وأنشد ابن خروف فى / شرح الكتاب[1] :

١١٨/ب

حاشَا قُرَيْشًا فإنَ اللهَ فضّلَهم على البريّة بالإسلام والدِّين

وتعصّب بعض المتأخرين مانعا فعلية حاشا بقول بعض العرب : حاشاى ولَم يقل حاشانى وأنشد[2] :

فى فتْيةٍ جَعلوا الصَّلِيبَ إلهَهُمْ حاشاىَ إنِّى مسلمٌ معذورُ

والجواب أن هذا ورد على استعمالها حرفا ، لأنه أكثر من استعمالها فعلا . ولو أن من قال حاشا الشيطان فنصب بها دعته حاجة إلى استثنائه نفسه قاصدا للنصب لقال حاشانى كما يقال عسانى . وإنما نظرت حاشا بعَسَى لتساويهما فى عدم التصرّف وتأدية كل واحد منهما معنى حرف ، وكما قيل فى عدا عدانى كقوله[3] :

تملُّ الندامَى ما عدانى لأنّنى بكلِّ الذى يَهْوَى نديمى مُولَعُ

وأجاز الفراء نصب المستثنى بحاشا وخفضه وقال : إذا استثنيت بما عدا وما خلا ضميرا لمتكلم قلت : ما عدانى وما خلانى . ومن نصب بحاشا قال حاشانى ، ومن خفض قال حاشاىَ . وهذا نصّه . وقال بعض المتعصبين أيضا : لو كانت حاشا فعلا لجاز أن يوصل بها « ما » كما وُصلت بعدا وخلا . وهذا غير لازم ؛ فإن من أفعال هذا الباب « ليس ولا يكون » ولم توصل « ما » بهما ، وأيضا فإن الدليل يقتضى ألا توصل « ما » وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يُقَدَّر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر . ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة . فإذا وُصل ببعضها حرف مصدرى فهو على خلاف الأصل فلا يُبالَى بانفراده بذلك ، فيقال لمَ لمْ يوافقْه غيره ، فإن موافقته تكثير

---

(١) البيت من البسيط . فى الدرر ١٩٦/١ بقافية مغيّره هى : ... بالإحسان والخير ونسبه للفرزدق . وصحح قافية الراء وذكر أنه يروى : بالأحلام والدين . وصدره فى الهمع ٢٣٢/١ وشواهد ابن عقيل ١٢٧ .

(٢) البيت من الكامل . للأقيشر – وهو إسلامى – فى الدرر ١٩٧/١ والعينى ٣٧٧/١ وعجزه فى الهمع ٢٣٢/١ والمعذور : المختون ، والختان من سنة الإسلام .

(٣) البيت من الطويل نسب للأخطل . وهى نسبة مشكوك فيها . فى الدرر ١٩٦/١ ، ١٩٧ والأشمونى ١٢٦/٢ والتصريح ٣٦٤/١ وصدره فى الهمع ٢٣٣/١ .

للشذوذ ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل ، على أنه قد قيل ما حاشا فى حديث ابن عمر من مسند أبى أمية الطرسُوسىّ عن ابن عمر قال[1] « قال رسول الله ﷺ : أسامةُ أحبُّ الناسِ إلىّ ما حاشا فاطمةَ » . ومن ورود الجر بحاشا وإن كان هو المجمع عليه قول الشاعر[2] :

حاشا أبِى ثَوْبان إنَّ بـه ضَنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ

كذا أنشده أكثر النحويين والصحيح :

حاشا أبى ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمةَ فَدْمِ

عمرو بن عبد الله إن به ضنا عن الملحاة والشتم

والبيتان للجميح الأسدىّ ، وقبلهما :

وبنو رواحة ينظرونَ إذا نَظَر الندىُّ بآنف خُثْمِ

ثم استثنى فقال حاشا أبى ثوبان . وقال المرزوقى رواه الضَّبىّ : حاشا أبا ثوبان ، بالنصب .

وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف ؛ إذ لا يدخل حرفُ جر على حرف جرّ . وإذا لم تكن حرفا فهى إما فعل وإما اسم ؛ فمذهب المبرد أنها حينئذ فعل والصحيح أنها اسم ، فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل . فمن قال « حاشى لله » فكأنه قال تنزيها لله .

ويؤيد هذا قراءة أبى السمّال[3] « حاشًى لله » بالتنوين ، فهذا مِثل قولهم رعْيًا

---

(١) الحديث فى رياض الصالحين ١٨١/١ بدون استثناء . وكذلك فى الجامع الصحيح ٣٣/١ وانظر الأشمونى ١٢٨/٢ وعلق عليه بقوله : « ما نافية والمعنى أنه لم يستثن فاطمة ، وتوهّم من جعلها مصدرية وحاشا استثنائية بناء على أنه من كلامه ﷺ . ويرده ما فى معجم الطبرانى « ما حاشى فاطمة ولا غيرها » والخلاصة أنه من كلام الراوى . وانظر الرد فى حاشية الصبان .

(٢) البيتان من الكامل . للجميح منقذ بن الطماح . وهو هكذا فى ابن يعيش ٨٤/٢ وصدره فى الهمع ٢٣٢/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٢٧ والدرر ١٩٦/١ ، ١٩٧ وهو مركب من بيتين كما ترى . والعينى ١٢٩/٣ وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٨٨/٣ ، ٨٩ والرواية بآنف خثم جمع أخثم وهى العظيمة الكثيرة اللحم ليست برقيقة ولاشم ، عيرهم على سبيل الذم . والأبيات فى تذكرة أبى حيان ص ٤٤٥ وفيها : وبنو ... يجلسون .. جلس .. بأوجه خُثْم .

(٣) سورة يوسف . آية ٣١ ، ٥١ والقراءة فى « حاش لله » أبو عمرو بألف بعد الشين وصلا فقط ، ووافقه اليزيدى وابن محيصن والمطوعى . وعن الحسن حاش الإله فيهما والباقون بالحذف . الاتحاف ٢٦٤ وكذلك فى الإقناع ٦٧١/٢ واستوفى الكلام عنها مكىّ فى المشكل ٤٢٨/١ – ٤٣٠ وذكر أن أهل اللغة حكوا =

لزيد . وقرأ ابن مسعود « حاشى اللهِ » بالإضافة ، فهذا مثل سُبْحانَ الله ومعاذَ اللهِ . وأما القراءة المشهورة « حاشى لله » بلا تنوين . فالوجه فيها أن يكون حاشا مبنيا لشبهه بحاشى الذى هو حرف ، فإنه شبيه به لفظا ومعنى فجرى مجراه فى البناء كما جرى « عن » فى قوله[1] : ـ من عن يمينى تارة وأمامى ـ مجرى عن فى نحو رويت عن زيد وأعرضت عن عمرو . وقيل حاشا كثيرا وحشا قليلا . واستدل المبرد على فعلية حاشا بقول النابغة[2] :

ولا أحاشِى من الأقوام من أحد

وهذا منه غلط لأن حاشا إذا كانت فعلا وقُصد بها الاستثناء فهى واقعة موقع إلا ومؤدية معناها ، فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون ، بل هى أحق بمنع التصرف ؛ لأن فيها مع مساواتها الأربع شبها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى .

وأما أحاشى فمضارع حاشيت بمعنى استثنيت وهو فعل متصرف مشتق من لفظ حاشى المستثنى بها كما اشتق سوّفت من لفظ سوف ، ولوليت من لفظ لولا ، ولاليت من لفظ لا ، وأيّهت من لفظ أيها[3] ، وأمثال ذلك كثيرة . وفعلية عدا أشهر من حرفيتها ولذلك قال سيبويه[4] : « وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس وعدا وخلا » ثم قال : وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا فى بعض اللغات . وسوَّى المبرّد[5] بين خلا وعدا فى الفعلية ثم قال : وقد تكون خلا حرف خفض فتقول حاشى القوم خلا زيد مثل سوى زيد . وأنشد غيرهما فى حرفية عدا والخفض بها[6] :

= « حشى لله » بحذف الألف الأولى وهى لغة . ولا يخرج ما فى النشر عما فى الإتحاف والإقناع . انظر النشر ٢/٢٩٥ .

(١) البيت من الكامل . لقطرى بن الفجاءة الخارجى . وصدره : ولقد أرانى للرماح دريئة ـ فى شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٣/٣١٠ والخزانة ٤/٢٥٨ والمساعد ١/٥٨٥ .

(٢) البيت من البسيط . للنابغة . وصدره : ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه ـ شعراء النصرانية ٦٦٣ وفى ابن يعيش ٢/٨٥ والأصول ١/٢٨٩ والدرر ١/١٩٨ وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٣/٨٦ والخزانة ٢/٤٤ .

(٣) فى القاموس « إيه » : « وأيّه تأييها صاح به وناداه وأيّه قال يأيّها الرجل .

(٤) الكتاب ١/٣٥٩ .

(٥) المقتضب ٤/٤٢٦ : « وقد تكون خلا حرف خفض فتقول جاءنى القوم خلا زيد مثل سوى زيد » وفى ٤/٣٩١ قال : « وما كان حرفا سوى إلا فحاشا وخلا .

(٦) البيتان من الوافر . فى العينى ٣/١٣٢ والتصريح ١/٣٦٣ والدرر ١/١٩٧ وشواهد ابن عقيل ١٢٦ .

تركنا فى الحضيض بنات عَوْجٍ عَواكفَ قد خَضَعن إلى النُسورِ
أبحنا / حَيَّهُم ، قَتْلا وأسْرا عدا الشَّمْطاءِ والطفلِ الصغيرِ

١١١٩

ومن النصب بها وإن كان هو المشهور قول الراجز[1] :

يا مَن دَحا الأرضَ ومَن طَحاها أنــزِلْ بهم صاعقــةً أراهــا
تحرّق الأحشاءَ مـن لظاهــا عَـدَا سُلَيْمى وعَـدَا أباهــا

ومن الجر بخلا قول الشاعر[2] :

خلا اللهِ لا أرجو سواكَ وإنما أعُدُّ عيالِى شُعْبَةً من عيالكا

هكذا رواه من يوثق بعربيته خلا الله ، بالجر . واتفق النحويون إلا أبا عمرو والجرمى على وجوب نصب المستثنى بما عدا وما خلا كقول لبيد[3] :

ألا كلُ شيء ما خلا اللهَ باطِلُ وكلُّ نعيمٍ لا مَحالةَ زائِلُ

لأن « ما » مصدرية ، ولا يليها حرف جر ، وإنما توصل بجملة فعلية ، وقد توصل بجملة من مبتدأ وخبر . وروَى الجرمىّ عن بعض العرب جرّ ما استثنى بما عدا وما خلا ، والوجه فيه أن تُجعل ما زائدة وعدا وخلا حرفَى جرّ ، وفيه شذوذ ؛ لأنّ ما إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدّم عليه ، بل تتأخّر عنه نحو[4] ﴿ فبِما رَحْمةٍ ﴾ و[5] ﴿ عمّا قليل ﴾ .

ومن كلام العرب[6] : « كل شيء مهـه ما النساءَ وذَكرهن » ومعناه : كل شيء يسير ما عدا النساء وذكرهن . فحذفوا عدا وأبقوا عملها . وزعم بعض الناس أن « ما » ههنا بمعنى إلا وليس بشيء .

---

(١) الرجز فى الدرر ١٩٦/١ والشطر الأخير فى الهمع ٢٣٢/١ .

(٢) البيت من الطويل . فى الدرر ١٩٣/١ ، ١٩٧ والتصريح ٣٦٣/١ وشواهد ابن عقيل ١٢٥ ، ذكر فى ٢٩١ رقم ١ .

(٣) البيت من الطويل . للبيد . فى الدرر ٢/١ ، ١٩٧ وشواهد المغنى للسيوطى ١٨٠ وصدره فى المساعد ٥٦٨/١ .

(٤) سورة آل عمران من الآية ١٥٩ .

(٥) سورة المؤمنون من الآية ٤٠ .

(٦) مثل ذكر فى ص ٣٠٦ رقم ١ .

وليس ولا يكون المستثنى بهما هما الرافعان الاسم الناصبان الخبر ، فلذا يجب نصب ما استثنى بهما لأنه الخبر ، ولوقوعهما موقع إلا التزم حذف اسمهما لئلا يفصلهما من المستثنى فيجهل قصد الاستثناء . ومن شواهد الاستثناء بليس قول النبى ﷺ[1] : « يُطْبَعَ المؤمنُ على كل خُلُق ليسَ الخيانة والكذِبَ » أراد إلا الخيانة والكذب ، فأوقع ليس موقع إلا ، [وتقول قام القوم ليس زيدا] وأصله : ليس بعضهم زيدا ، وكذلك إذا قلت قاموا لا يكون زيدا ، معناه إلا زيدا ، وأصله لا يكون بعضهم زيدا . وكذا يقدّر أكثر النحويين فاعل عدا وخلا ، وفيه ضعف ؛ لأن قولك قاموا عدا زيدا إن جُعل تقديره جاوز بعضهم زيدا لم يستقم ، إلا بأن يراد بالبعض مَن سوى زيد ، وهذا وإن صحّ إطلاق البعض على الكل إلا واحدا فلا يحسن لقلته فى الاستعمال .

فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل فى المستثنى منه ، فيقدّر قاموا عدا زيدا ، جاوز قيامهم زيدا ويستمرّ على هذا السنن أبدا إذا دعتْ إليه حاجة . وأما المرفوع بليس ولا يكون فلا يقدّر إلا بعضا مضافا إلى ضمير المستثنى منه ، فلذلك لا يختلف اللفظ بهما ، فيقال جاءنى القوم لايكون زيدا وأتونى ليس عمرا ، ومررت بالنساء لا يكون فلانة وليس فلانة ، والتقدير لا يكون بعضهم زيدا وليس بعضهم عمرا ، ولا يكون بعضهم فلانة وليس بعضهم فلانة . وهذا هو القياس ؛ ألا يتحمّل ليس ولا يكون ضميرا يطابق ما تقدّم ؛ لأن الاستثناء مقدّر الاستئناف . وإن جعلتهما وصفا للمستثنى منه ألحقتهما ما يلحق الأفعال المتصرفة إذا وصفت بها من ضمير يطابق الموصوف ومن علامة تأنيث إن كان مؤنثا ، ولا يكون الموصوف إلا نكرة أو معرّفا تعريف الجنس لا تعريف العهد ، وذلك قولك أتتنى امرأة لا تكون فلانة ، وأتانى القوم ليسوا إخوتك ، وهما من أمثلة أبى العباس مثّل بهما بعد أن قال : وإن جعلته وصفا فجيّد . وكان الجرمىّ يختاره .

فصل : ص : يستثنى بغير ، فتجرّ المستثنى معربةً بما له بعد إلا ، ولا يجوز فتحها مطلقا لتضمّن معنى إلا خلافا للفراء . بل قد تفتح فى الرفع والجر لإضافتها إلى

---

(١) الحديث فى الجامع الصحيح ١٧٨/٢ رواه البيهقى فى شعب الإيمان . وهو حديث صحيح .

مبنىّ . واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بها جائز . ويساويها فى الاستثناء المنقطع « بَيْدَ » مضافا إلى أنّ وصلتها وتساويها مطلقا سوى ، وينفرد بلزوم الإضافة لفظا ، وبوقوعه صلة دون شىء قبله .

والأصحّ عدم ظرفيته ولزومه النصب . وقد تضم سينُه . وقد تفتح ويمدّ وقد يقال ليس إلّا ، وليس غيرُ ، وغيرَ ، إذا فهم المعنى ، وقد ينوّن ، وقد يقال ليس غيرُه وغيرَه ولم تكن غيره وغيره وفاقا للأخفش . والمذكور بعد « لا سيَّما » منبّه على أولويته بالحكم لا مستثنى . فإن جُرّ فبالإضافة ومازائدة ، وإن رُفع فخبر مبتدأ محذوف ، وما بمعنى الذى ، وقد توصل بظرف أو جملة فعلية . وقد يقال لا سيما بالتخفيف ، ولا سواء ما .

ش : الاستثناء بغير حُمل على إلّا ، والوصف بها هو الأصل . والاستثناء بإلا هو الأصل . والوصف بها وما بعدها حمل على غير ، ولذلك لا يحكم على غير بأنها مستثنى بها حتى يكون موضعها صالحا لإلّا ، فتقدّر إلا فى موضعها وتنظر ما يستحقه الواقع بعدها / من نصب لازم أو نصب مرجَّح عليه الإتباع ، أو تأثر بعامل مفرّغ فتعطاه غير ويجرى هو على مقتضى الإضافة ، فتقول جاءنى القوم غيرَ زيد ، بنصب لازم ، وما جاءنى أحد غيرُ زيد بنصب مرجح عليه الإتباع ، وما لزيد علم غير ظنّ ، بنصب مرجّح على الإتباع . وما جاءنى غيرُ زيد بإيجاب التأثر بالعامل . فتفعل بغير ما كنت تفعل بالواقع بعد إلا .

١١٩ ب

وقد سبق تبْيين الخلاف فى نصب « غير » وترجيح كونها إذا نصبت حالا يؤدى معنى الاستثناء فأغنى ذكرُه ثَمَّ عن إعادته هنا . وأجاز الفراء بناء « غير » على الفتح عند تفريغ العامل ، سواء كان المضاف إليه معربا أومبنيا ، فيقال على رأيه : ما جاء غيرَ زيد وما جاءك أحد غيرَك و لم يذكر فى الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبنى ، وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمّن غير معنى إلّا ، وذلك عارض فلا يُجعل وحده سببا . بل إذا أضيف غير إلى مبنى جاز بناؤها ، صلح موضعها لإلا أو لم يصلح ، لكن بناءها إذا أضيفت إلى مبنى وصلح موضعها لإلا أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبنى و لم يصلح موضعها لإ لا ، فمثال الأول قول

الشاعر[1] :

لم يَمنعْ الشرْب منها غيرَ أنْ نطقتْ حَمامةٌ فى غُصونٍ ذاتِ أوقالِ

ومثال الثانى قول الشاعر[2] :

لُذْ بقَيْسٍ حين يأبَى غيرَه تُلْفِه بَحْرًا مُفِيضا خَيْرَه

وقولى « واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بها جائز » أشرت به إلى قول سيبويه[3] : زعم الخليل ويونس أنه يجوز ما أتانى غير زيدٍ وعمرٌو ، والوجه الجرّ ، وذلك أن غير زيد فى موضع إلا زيد وفى معناه محمولة على الموضع كما قال :

فلَسْنا بالجبال ولا الحديدا[4]

فلما كان فى موضع إلا زيد وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع . والدليل على أنك إذا قلت غير زيد فكأنك قلت إلا زيد أنك تقول ما أتانى غير زيد وإلا عمرو .

قلت إذا قيل ما أتانى غير زيد وعمرو بالرفع فلا يخلو أن يحكم لغير هنا بحكم إلا وتنزل منزلتها أوْلا . فإن لم يحكم لها بحكم إلا فسد المعنى المراد ، وذلك أن المراد

---

(١) البيت من البسيط . نسب إلى أبى قيس بن الأسلت ، ولرجل من كنانة ، ولأبى قيس بن رفاعة الأنصارى . فى الكتاب ٣٦٩/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٥٦ والأصول لابن السراج ٢٩٨/١ وفى المساعد ٥٩١/١ : .... سحوق مكان غصون . والوَقْل شجر المقل والمقل صمغ شجرة والمقل المكى ثمر شجر الدوم .

(٢) البيت من الرمل . فى شرح أبيات المغنى للبغدادى ٣٩٨/٣ وشواهده للسيوطى ١٥٦ والمساعد ٥٩١/١ والمغنى ١٥٩/١ رقم ٢٦١ والخزانة ١١٣/٣ ، ٤٠٧ .

(٣) فى الكتاب ٣٧٥/١ « زعم الخليل ويونس جميعا ... إلا زيد . ألا ترى أنك تقول ما أتانى غير زيد وإلا عمرو فلا يقبح الكلام ، كأنك قلت ما أتانى إلا زيد وإلا عمرو » .

(٤) البيت من الوافر ج لعقيبة الأسدى . وصدره : مُعاوِىَ إننا بَشَرٌ فأسْجِحْ – فى الكتاب ٣٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ وذكر بعده :

أديروها بنى حرب عليكم ولا ترموا بها الغرضَ البعيدا

وروى من أبيات مكسورة الروى ويجىء معه

فهل من قائم أو من حصيد

وفى الخزانة ٣٤٣/١ وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٧٢/٢ وقيل إنه لا أصل له وإن كان صحيح المعنى وانظر شرح الشفا ٤٢٦/١ ، ٤٢٧ .

إدخال زيد وعمرو فى الإتيان ، وأن يقال ما أتانى غير هذين ، فإن لم تجعل غير بمنزلة إلا ورفع عمرو كان المعنى إخراجه من الإتيان وكأنه قيل ما أتانى غير زيد ، وما أتانى عمرو . والمراد خلاف ذلك ، فلزم ألا يصح المعنى حتى تنزّل « غير » منزلة « إلا » ويُعرب « عمرو » بإعراب ما بعد إلا وبإعراب ما بعد غير لا بإعرابها نفسه .

ومثال مساواة « بَيْدَ » لغير فى الاستثناء المنقطع قول النبى ﷺ[1] « أنا أفْصَح مَن نَطق بالضاد بَيْدأنى من قريش ، واستَرْضعت فى بنى سَعْد » .

وقولى « وتساويها مطلقا « سوى » أردت بذلك أن سوى يستثنى به كما يستثنى بغير استثناء متصلا نحو قاموا سوى زيد ، ونحو قول الشاعر[2] :

كلُّ سَعْيٍ سِوَى الذى يُورث الفَوْ ... زَفعُقْبَاه حَسرةٌ وخَسَارُ

واستثناء منقطعا كقوله[3] :

لم أْلف فى الدار ذا نُطْقٍ سوى طَلَلٍ ... قد كاد يَعْفو وما بالعَهْدِ مِن قِدَمِ

وتُساويها أيضا فى الوصف بها كقول الشاعر[4] :

أصابَهم بَلاءٌ كان فيهم ... سِوَى ما قد أصابَ بَنِى النَّضِيرِ

وتساويها أيضا فى قبول تأثير العوامل المفرَّغة رافعةً وناصبةً وخافضةً فى نثر ونظم كقول النبى ﷺ[5] « دَعوتُ ربّى ألا يُسَلِّطِ على أمّتى عدوّا من سِوى أنفسهم » وقوله[6] « ما أنتم فى سواكم مِن الأمم إلا كالشَعرة البيضاء فى جلد الثور الأسود

---

(١) الحديث فى أبى داود . مناسك ٥٦ والدارمى مناسك ٣٤ روى من غير « استرضعت فى بنى سعد » .

(٢) البيت من الخفيف . فى الدرر ١٧١/١ والهمع ٢٠٢/١ .

(٣) البيت من البسيط . فى الدرر ١٧١/١ شطره الأول ولم يقف على تتمته السيوطى . وفى العينى ١١٩/٣ .

(٤) البيت من الوافر . لحسان . فى شرح ديوانه ص ١٣٣ يذكر غزوة بنى قريظه وهو البيت الثانى وقبله المطلع :

لقد لقيتْ قُريظة ما سآها ... وما وجدتْ لذلّ من نصير

وفى السيرة النبوية – ط الشعب م ٢٢٨/٣ ، والعينى ١٢٠/٣ والهمع ٢٠٢/١ والدرر ١٧١/١ .

(٥) الذى فى إعراب الحديث للعكبرى ص ٥٠ رقم ٨٨ « سألنى ابن عمر ما الدعواتُ الثلاثُ التى دعا بهنَّ رسول الله ﷺ فقلت : دعا بأن لا يظهر عليهم عدوا من غيرهم ولا يهلكهم بالسنين فأعطيها ، ودعا بأن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها » وفى الجامع الصغير ٣٦٤/١ .

(٦) الحديث فى صحيح مسلم – ط الشعب – ج ٤٩٧/٦ والجامع الصغير ١١٨٧/٢ وفى رياض =

وكالشعرة السوداء فى جلد الثور الأبيض » . وكقول بعض العرب : أتانى سواكَ ، رواه الفراء . ومن أمثلته أتيت سواك أى غيركِ ، وكقول أبى دواد[1] :

وكلُّ مَن ظنَّ أنّ الموتَ مُخطِئُه معلَّلٌ بسواء الحقِ مَكْذوبُ

وكقول الآخر[2] :

أأتركُ ليلى ليسَ بينى وبَيْنها سِوَى ليلةٍ إنّى إذَنْ لصَبُورُ

وكقول الآخر[3] :

لَديْكَ كفيلٌ بالمـنى لمؤمِّـل وإن سواكَ مَن يُؤمِّلُه يَشْقَى

وكقول الآخر[4] :

وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشتَرى فسواك بائِعُها وأنت المُشْتَرِى

وكقول الآخر[5] :

ذِكْرِكَ اللهَ عند ذكرِ سواه صارفٌ عن فؤادِك الغفلاتِ

وكقول الآخر[6] :

فلمّـا صَـرَّح الشَّـرُّ فـأمْسَى وهْـو عُرْيـانُ
ولم يَبْـقَ سوى العُـدْوا نِ دِنّاهُـم كما دانُـوا

وجعل سيبويه[7] سوى ظرفا غير متصرف فقال فى باب ما يحتمل الشعرُ مما لا يُحتمل فى غيره : « وجعلوا ما لا يجرى من الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء

= الصاحين ما أنتم فى أهل الشرك إلا كالشعرة .. ٦٤/٤ وفى البخارى ما أنتم فى الناس مختصر الزبيدى ٢٤/٣ .

(١) البيت من البسيط . لأبى دؤاد . فى ابن يعيش ٨٤/١ والأشمونى ١٢٢/٢ .

(٢) البيت من الطويل . لمجنون بنى عامر . فى الأشمونى ١٢٢/٢ والدرر ١٧١/١ والمساعد ٥٩٤/١ .

(٣) البيت من الطويل . فى الأشمونى ١٢٢/٢ والمساعد ٥٩٤/١ .

(٤) البيت من الكامل . لمحمد بن عبد الله بن مسلمة المدنى المعروف بابن الموكى يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة فى الأشمونى ١٢٢/٢ و الدرر ١٧٠/١ وشواهد ابن عقيل ١٢٣ .

(٥) البيت من الخفيف . فى الدرر ١٧١/١ والمساعد ٥٩٥/١ .

(٦) البيت من الهزج . للفند الزمانى : شهل بن شيبان . فى حرب البسوس . ويقال ابن سنان . فى الأشمونى ١٢٢/٢ وشعراء النصرانية ٢٢٤ وشواهد المغنى للسيوطى ٣١٩ وشواهد ابن عقيل ١٢٣ والثانى فى التصريح ٣٦٢/١ وكذلك فى الدرر ١٧٠/١ .

(٧) الكتاب ١٩/١ .

وذلك قول المرار العجلى[1] :

١١٢٠ ولا يَنْطقُ الفَحْشاءَ مَن كان منهم … إذا جَلَسُوا مِنّا ولا مِن / سِوائنا

ثم قال : « فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير » .

قلت : قد صرّح سيبويه بأن معنى سواء معنى غير ، فذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هى منتفية عن غير ؛ فإن الظرف فى العُرْف ما ضُمّن معنى « فى » من أسماء الزمان أو المكان ، وسوى ليس كذلك فلا يصح كونه ظرفا . وإن سُلِّم كونه ظرفا لم يُسلَّم لزوم الظرفية للشواهد التى تقدّم ذكرها نثرا ونظما ، فإن تعلّق فى ادعاء الظرفية بقول العرب : رأيت الذى سواك ، فوصلوا الموصول بسواك وَحْدَه كما وصلوه بعِنْدى ونحوه من الظروف .

فالجواب أن يقال لا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفا ؛ فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفا ، وإن سُمّى ظرفا فمجاز ، وإن أُطلق على « سوى » ظرف إطلاقا مجازيا لم يمتنع . وإنما يمتنع تسميته ظرفا بقصد الحقيقة . وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحقُّ .

فإن قيل فلِمَ استُجيز الوصل بسوى ولم يُستَجز بغير وهما بمعنى واحد ، فعن ذلك جوابان : أحدهما أن هذا من النوادر كنصب « غُدْوةً » بعد « لَدُنْ » وكإضافة « ذى » إلى تسلم فى قولهم : اذهبْ بذى تَسْلَم . والثانى أن سوى لازمة الإضافة لفظا ومعنى فشبّه بعند ولَدى فى ذلك مع كثرة الاستعمال ، فعُومِل بالوصل به معاملتهما ، ولم تعامل « غير » هذه المعاملة ؛ لأنها قد تنفك عن الإضافة لفظا .

فإن قيل : فما موضع سوى من الإعراب بعد الموصول ؟ قلت يحتمل أن يكون موضعه رفعا على أنه خبر مبتدأ مضمر ، ويحتمل أن يكون موضعه نصبا على أنه حال ، وقبله ثبت مضمرا ، كما أضمر قبل أنّ فى قولهم : « لا أفعل ذلك ما أنّ حِرَاء مكانه » . ويقوّى هذا الوجه قول مَن قال : رأيت الذى سواكَ ، بالنصب ، ونظيره أيضا

---

(١) البيت من الطويل . للمرار بن سلامة العجلى . فى الكتاب ١/١٢ ، ١٣ والمقتضب ٤/٣٥٠ والأشمونى ١٢٢/٢ .

قولهم[1] : « كل شيء مهةٌ ما النساءَ وذِكْرهنّ » ولنا أن نجعل سواك بعد الموصول خبر مبتدأ محذوف ، على أن يكون مبنيا لإبهامه وإضافته إلى مبنى كما فعل ذلك بغير فى قوله[2] :

لُذْ بقَيْس حين يأْبَى غيره تلْفه بحرا مفيضا خيره

وقد يكتفى بإلا وبغير عن المستثنى إذا عُرف المعنى . و لم تستعمل العرب ذلك بعد غير « ليس » فيقال : قبضت عشرة ليس إلا ، وليس غيرُ وغيرَ : فالأول على تقدير ليس غيرُ ذلك مقبوضا ، والثانى على تقدير : ليس المقبوض غيرَ ذلك . ومن هذا القبيل قول سيبويه[3] فى باب مجارى أواخر الكَلِم من العربية : « وأما الفتح والكسر [والضم] والوقف فللأسماء [غير] المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم [ولا فعل] مما جاء[4] لمعنى ليس غير »

وذكر ابن خروف أنه رُوى مضموم الراء ومفتوحها، والأخفش يراه معربا فى الحالين، ويرى أن التنوين نُزِع للإضافة؛ لأن المضاف إليه ثابت فى التقدير، وذكر أن بعض العرب ينوّن غيرا لأنه فى اللفظ غير مضاف . قال السيرافى : وينبغى أن يكون تنوينه على وجهين : الرفع والنصْب . قلت : تنوين « غير » يؤول على أنه معرب ؛ لأن تنوينه إما للصرف ، وإما للتعويض من المضاف إليه . وأيهما كان لزم كون ما هو فيه معربا ؛ لأن تنوين الصرف لم يلحق مبنيّا، وتنوين العِوَض يوجب للمنوّن ماله مع المضاف إليه من بناء أو إعراب ؛ لأنه قام مقامه ، ولذلك حُكم ببناء « إذْ » وإعراب « كل وبعض » .

وذهب المبرد وأكثر المتأخرين إلى بناء غير فى : ليس غير ، لشبهها بقَبْلُ وبعْدُ

---

(١) ذكر فى ص ٣٠٦ رقم ١ .

(٢) ذكر فى ص ٣١٣ رقم ٢ .

(٣) الكتاب ٣/١ بحذف واختلاف . ونص الكتاب : « ... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى : ليس غير » فما بين المعقوفين ليس فى النص وهو عن الكتاب .

(٤) فى ب : « وأما الفتح والكسر والوقف فللأسماء المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنى ليس غير » وهى غير سليمة .

فى الإبهام والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه . وأجاز الأخفش أن يقال ليس غيرُه وغيْرَه ، ولم يكن غيرُه وغيرَه فى موضع ليس غيرُ ، وماله على ذلك دليل غير القياس .

قال السيرافى : الحذف الذى استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف .

ومن النحويين من جعل « لا سيّما » من أدوات الاستثناء . وذلك عندى غير صحيح ، لأن أصل أدوات الاستثناء هو إلا ،فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته ، وما لم يكن كذلك فليس منها .

ومعلوم أن إلا تقع موقع حاشا وعدا وخلا وليس ولا يكون وغير وسوى وغير ذلك مما لم يختلف فى الاستثناء به . فوجب الاعتراف بأنه من أدواته ، ولا سيّما بخلاف ذلك فلا يعدّ من أدواته ، بل هو مضادّ لها ، فإن الذى يلى لا سيما داخل فيما قبله ومشهود له بأنه / أحق بذلك من غيره ، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرىء القيس[1] : ١٢٠ ب

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ولا سيَّما يومٌ بدَارة جُلْجُل

فلا تردّد فى أن مراده دخول يوم « دارة جلجل » فيما دخلت فيه الأيام الأخر من الصلاح وأنّ له مزية . وهذا ضد المستفاد بإلا . فلا سبيل إلى إلحاق « لاسيما » بأدوات الاستثناء .

وإذا ثبت هذا فلْتعلمْ أن « لا » من لا سيما هى العاملة عمل إنّ وسيّ اسمها وهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة لأنه كمثل معنى وحكما و « ما » بعده زائدة إن جُرّ ما يليها .

---

(١) البيت من الطويل . لامرىء القيس من معلقته . فى ديوانه ص ٩٥ : .... لك منهن صالح – وفى ابن يعيش ٨٦/٢ والدرر ١٩٩/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٤١ والمساعد ٥٩٧/١ وعجزه فى الأشمونى ١٢٩/٢ وفى ب : لك منهن صالح – وهى الرواية التى جاءت على الكف ، وهو فى الطويل قبيح .

وبمعنى الذى إن رُفع ، وهو حين يُرفع خبر مبتدأ محذوف ، والمبتدأ وخبره صلة « ما » . وحسّن حذف هذا المبتدأ ما حصل من الاستطالة بذكر دارة جلجل . ويجوز أن تجعل « ما » عوضا من المضاف إليه ، ويوما منصوبا على التمييز ، كما كان ينتصب بعد ذكر مضاف إليه كقولك لى مثلُه يوما وكقولهم على التمرة مثلُها زُبْدا . أشار إلى هذا الوجه الفارسيّ واستحسنه أبو على الشلوبين ولا بأس به فى كل ما وقع بعد لا سيما من صالح للتميز .

ويجوز أن يجعل « يوما » من البيت المذكور منصوبا على الظرف ويكون صلة لما ، وبدارة جلجل صفة ليوما أو متعلقا به لما فيه من معنى الاستقرار . ويجوز أن يجعل بدارة جلجل صلة ما ويوما منصوبا لما فيه من معنى الاستقرار ، فإن ما المذكورة قد توصل بظرف كقولك يعجبنى الاعتكافُ ولا سيّما عند الكعبة ، والتهجّد ولا سيّما قربَ الصبح . وقد توصل بجملة فعلية كقولك : يعجبنى كلامُك لا سيما تَعِظُ به ، فمن الأول قول الشاعر[1] :

يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سِيَّما لدَى ... شهادةِ مَن فى خَيْره يَتقلَّبُ

ومن الثانى قوله[2] :

فُقِ النـاس فى الحمْدِ لا سِيَّما ... يُنيلُك مِن ذى الجَلالِ الرِضا

وقد تخفف « لا سيّما » كقول الشاعر[3] :

فِهْ بالعقود وبالأَيمانِ لا سِيَما ... عَقْدٌ وفاءٌ به من أعظَمِ القُرَبِ

---

(١) البيت من الطويل . فى الدرر ١٩٩/١ والهمع ٢٣٤/١ والمساعد ٥٩٨/١ والخزانة ٤٤٧/٣ .

(٢) البيت من المتقارب . فى الدرر ١٩٩/١ والهمع ٢٣٥/١ والمساعد ٥٩٨/١ والخزانة ٤٤٧/٣ .

(٣) البيت من البسيط . فى الأشمونى ١٣٠/٢ والهمع ٢٣٥/١ والدرر ١٩٩/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٤١ والمساعد ٥٩٨/١ وفى الأصل : ف . وفى كل المراجع : فه ، وهو الصحيح ، بهاء السكت لكونه حرفا واحدا . والخزانة ٤٤٧/٣ .

وقد يقال : لا سواما[1] ، بمعنى لا سيِّما .

كملُ[2] السِّفر الأول من شرح تسهيل الفوائد
لمصنّفه جمال الدين بن مالك رحمة الله
عليه وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى
آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا

---

(١) وفى ب : « لا سوى بمعنى لا سيما » .

(٢) فى ب : هنا انتهى السفر الأول من شرح التسهيل لمؤلفه رحمه الله تعالى . يتلوه فى الثانى باب الحال وصلى الله على سيدنا محمد وآله .

وأسفل الهامش اليسارى من الصفحة هذه ورد : تم السفر الأول ... التسهيل لمؤ ... ويلاحظ أن الباق لم يظهر .

١٢٢/ ب

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم يارب[1]

باب الحال

ص : وهو مادل على هيئة وصاحبها ، متضمنا ما فيه معنى « فى » غير تابع ولا عمدة ، وحقه النصب ، وقد يجر بباء زائدة .

ش : ما دل على هيئة يعم الحال نحو : جئت ما شيا ، وبعض الأفعال نحو تربّعت وبعض أسماء المعانى نحو : رجعت القهقرى ، وبعض الأخبار نحو زيد متكىء ، وبعض النُعوت نحو مررت برجل راكب . فخرج بعطف صاحبها الفعل وأسماء المعانى وخرج بتضمن معنى « فى » ما ليس معناها فى نفسه ، ولا فى جزء مفهومه ، مما هو دال على هيئة وصاحبها نحو بنيت صومعة . وخرج بتخصيص معنى فى مما تضمنه المذكور ، ما معنى فى لمجموعه لا لجزء مفهومه نحو دخلت الحمام ، فإن معناه دخلت فى الحمام ، فليس بعض الحمام أولى بفى من بعض ، بخلاف قولك جئت ماشيا ، وزيد متكىء ، ومررت برجل متكىء ، فإن معناه جئت فى حال مشى ، وزيد فى حال اتكاء ، ومررت برجل فى حال اتكاء ، فمعنى فى مختص بجزء مفهوم المذكور ، فشارك الحال فى هذا المعنى بعض الأخبار وبعض النُعوت ، فأخرجتهما بقولى « غير تابع ولا عمدة » .

ولا يعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال نحو ضربى زيدا قائما ، فيظن أنه قد صار بذلك عمدة ، فإن العمدة فى الاصطلاح ما عدَمُ الاستغناء عنه أصيلٌ لا عارض ، كالمبتدأ والخبر . والفضلة فى الاصطلاح ما جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض كالمفعول والحال . وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك

---

(١) فى نسخة ج : « سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم تسليما » .

عن كونها عمدة . وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها فضلة .

وأشرت بقولى : « وقد يجر بباء زائدة » إلى قول رجل من فصحاء طيىء[1] :

كائِنْ دُعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ فما انبعثتُ بمَـزْءُودٍ ولا وَكِلِ

ص : واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان ، ويغنى عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على مفاعلة أو سعر أو ترتيب ، أو أصالة أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفضيل . وجعل « فاه » حالا من كلمته فاه إلى فىّ أولى من أن يكون أصله جاعلا فاه إلى فىّ ، أو من فيه إلى فىّ . ولا يقاس عليه خلافا لهشام .

ش : كون الحال بلفظ مشتق ، وبمعنى منتقل كجئت راكبا وذهبت مسرعا أكثر من كونه بلفظ جامد ، أو معنى غير منتقل ؛ لأن اللفظ المشتق الدال على معنى منتقل أكثر فى الكلام مما ليس كذلك .

ومن ورود الحالِ بلفظ غير مشتق قوله تعالى[2] ﴿ فانْفِرُوا ثُباتٍ ﴾ و[3] ﴿ فما لكمْ فى المنافقينَ فِئَتَيْن ﴾ و[4] ﴿ فتمَّ مِيقاتُ ربِّه أرْبَعين ليلةً ﴾ و[5] ﴿ هذه ناقةُ اللهِ لكم آيةً ﴾ .

ومن ورودها دالة على غير معنى منتقل قوله تعالى[6] ﴿ وهو الذى أنزل إليكم

---

(١) من البسيط . لرجل فصيح من طيىء . فى شرح الكافية لابن مالك ٧٢٨/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ص ١١٧ والمساعد ٧/٢ مزءود : مذعور ، كما فى الأساس : زأد ومثله فى الاستشهاد قول الشاعر :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيمٌ بن المسيّب منتهاها

وهذا الأخير فى شرح الكافية لابن مالك ٧٢٨/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ١١٦ والمساعد ٧/٢ – من الوافر .

(٢) سورة النساء من الآية ٧١ .

(٣) سورة النساء من الآية ٨٨ .

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٤٢ .

(٥) سورة الأعراف من الآية ٧٣ .

(٦) سورة الأنعام من الآية ١١٤ .

الكتابَ مُفصَّلا ﴾ و[1] ﴿ خُلِق الإنْسانُ ضَعِيفا ﴾ و[2]﴿ يوم أُبْعَثُ حَيّا ﴾ و[3] ﴿ طِبْتُم فادْخلوها خالِدِينَ ﴾ . ومن كلام العرب : خلق الله تعالى الزرافةَ يديها أطولَ من رِجْليها .

وقد اجتمع الجمود وعدم الانتقال فى قولهم : هذا خاتمك حديدا ، وهذه جُبّتك خَزّا ، وهما من أمثلة سيبويه . وإنما كان الحال جديرا بوروده مشتقا وغير مشتق ، ومنتقلا وغير منتقل ، لأنه خبر فى المعنى والخبر لا حجر فيه ، بل يرد مشتقا وجامدا ، ومنتقلا ولازما ، فكان الحال كذلك ؛ وكثيرا ما يسميه سيبويه خبرا وقد يسميه مفعولا وصفة ؛ فمن تسميته خبرا قوله[4] : هذا باب ما ينتصب لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته ، وذلك فيها عبد الله قائما ، وعبد الله فيها قائما . ومن ذلك قوله[5] : هذا باب ما ينتصب خبره وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفا وذلك قولك مررت بكلٍّ قائما . ومن ذلك قوله[6] فى باب ما يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة ، ألا ترى أنك تقول : هذا مالُك درهما ، وهذا خاتمك حديدا ، ولا يحسن أن تجعله صفة ؛ فقد يكون الشىء حسنا إذا كان خبرا ، وقبيحا إذا كان صفة .

ومن تسميته مفعولا فيه قوله[7] : هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست صفات ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه ، وذلك قولك : كلمته فاه إلى فىّ ، وبايعته يدًا بيد . ومن تسميته صفة قوله[8] بعد أن مثل بأما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف : والرفع لا يجوز هنا ؛ لأنك قد أضمرت

---

(1) سورة النساء من الآية ٢٨ .
(2) سورة مريم من الآية ٣٣ .
(3) سورة الزمر من الآية ٧٣ .
(4) الكتاب ٢٦١/١ بالنص .
(5) الكتاب ٢٧٣/١ بالنص .
(6) الكتاب ١٩٨/١ بالنص .
(7) الكتاب ١٩٥/١ بالنص .
(8) الكتاب ١٩٣/١ ، ١٩٤ بتصرف يسير .

صاحب الصفة وحيث قلت أما العلم فعا لم لمْ يتضمن مذكورا قبل كلامك هو العلم ، فمن ثَم حسن فى هذا الرفع و لم يجز الرفع فى الصفة ، ولا يكون فى الصفة الألف واللام . ومراده بالصفة هنا الحال .

١/١٢٣ وأكثر ورود الحال / مستغنيا عن الاشتقاق إذا كان موصوفا كقوله تعالى[١] : ﴿ فتمثَّلَ لها بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ . أو مقدرا قبله مضاف كقول بعض العرب[٢] « وقع المُصْطرعان عِدْلَىْ عَيْر » . وكقول الشاعر[٣] :

تضوّعَ مِسْكا بطنُ نَعْمان أنْ مَشَتْ ... به زينبٌ فى نِسْوة خَفِراتِ

أو دالا على مفاعلة كقولهم : كلمته فاه إلى فىّ ، أو بايعته يدا بيد ، أو دالا على سعر كقولهم : بعت الشاء شاة ودرهما ، والبر قفيزا بدرهم ، والدار ذراعا بدرهم . أو دالًا على ترتيب نحو ادخلوا رجُلا رجلا ، وتعلم الحساب بابا بابا . أو دالا على أصالة الشيء كقوله تعالى[٤] : ﴿ أأسْجُد لمَنْ خلَقتَ طينا ﴾ ونحوه هذا خاتمك حديدا ، وهو من أمثلة سيبويه . أو دالا على فرعية الشيء كقوله هذا حديدك خاتما . أو دالا على نوعه نحو هذا تمرك شهريزا ، وهذا مالك ذهبا . أو دالا على طَوْر واقع فيه تفضيل نحو ذا بُسْرا أطيب منه رطبا .

ومذهب سيبويه فى كلمته فاه إلى فىّ أنه نصب نصب الحال ؛ لأنه واقع موقع مشافها ومؤد معناه . ومذهب الكوفيين أن أصله كلمته جاعلا فاه إلى فىّ . ومذهب الأخفش أن أصله كلمته من فيه إلى فىّ . وأولى الثلاثة أوّلها ؛ لأنه قول يقتضى تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظير ، وذلك موجود بإجماع

---

(١) سورة مريم من الآية ١٧ .

(٢) فى أمثال أبى عبيد ص ١٣٤ رقم ٣٦٩ « وقعا كعِكمى بعير » قاله الأصمعى ، ويروى كعكَمى عَيْر . وانظر الحاشية عليه .

(٣) من الطويل . لعبد الله بن نمير الثقفى . فى أمالى القالى ٢/٢٤ وبعده :

ولما رأت ركْب النميرى أعرضتْ ... وكنَّ من ان يلقينه حذرات

وفى الأغانى ١١/١٩٠ والأضداد لابن الأنبارى ص ٢٥٢ ويروى : فى نسوة عطرات كما فى الأساس « عطر » واللسان « نعم » .

(٤) سورة الإسراء من الآية ٦١ .

فى هذا الباب وغيره فوجب الحكم بصحته . ومن نظائره المستعملة فى هذا الباب بايعته يدا بيد ، وبعث الشاء شاة ودرهما ، والبرّ قفيزا بدرهم ، والدار ذراعا بدرهم . فلا خلاف فى أن يدا وشاة وقفيزا وذراعا منصوبة نصب الحال لا نصب المفعول به ، ولا نصب المسقط منه حرف الجر ، فإذا أجرى ذلك المجرى كلمته فاه إلى فىّ توافقت النظائر وأُمن الضائر ، بخلاف تقديرنا جاعلا أو من فلا نظير له فى هذا الباب ، وفى التقدير ضعف زائد ؛ وهو أنه يلزم منه تقدير من فى موضع إلى ، ودخول إلى فى موضع مِن ؛ لأن مبدأ غاية كلام المتكلم فمه لا فم [غيره][1] المخاطب . فلو كان معنى من مقصودا لقيل كلمته من فىّ إلى فيه ، على إظهار مِن ، وكلمته فىّ إلى فيه على تقديرها .

وأجاز القياس عليه هشام الكوفى ، فيقال على رأيه ماشيته قدمه إلى قدمى ، وكافحته وجهه إلى وجهى . وذكر ابن خروف أن الفراء حكى حاذيته ركبته إلى ركبتى ، وجاورته بيته إلى بيتى ، وصارعته جبهته إلى جبهتى ، بالرفع والنصب ، ولا يرد شىء من ذلك ، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى ؛ لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، وإيقاع معرفة موقع نكرة ، وإيقاع مركب موقع مفرد . وأجاز أكثر البصريين بعد سيبويه تقديم فاه على كلمته لتصرّفه ، ومنع ذلك الكوفيون وبعض المتأخرين من البصريين .

فصل : ص : الحال واجب التنكير ، وقد يجىء معرفا بالأداة والإضافة . ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافا إلى ضمير ما تقدم . ويجعله التميميون توكيدا ، وربما عومل بالمعاملتين مركب العدد ، وقضهم بقضيضهم . وقد يجىء المؤول بنكرة علما .

ش : لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه ، لأنه مخبر عنه به ألزموه

---

(١) فى الأصل : « لا فم المتكلم » وهو غير مستقيم . وفى المساعد ٢/ ١٠ « وما ذهب إليه الأخفش من أن الأصل من فيه ، رده المبرد بأنه لا يعقل ، فإن الإنسان لا يتكلم من فى غيره ، أى فكان الوجه أن يقال كلمته فى إلى فيه وانفصل الفارسى عنه بأنه منظور فيه إلى جانب المعنى ، لتضمن معنى كلمنى ، وكلمنى من فيه صحيح ، أى لم يكلمنى من كتابه ولا بواسطة .

التنكير ، لئلا يتوهم كونهما نعتا ومنعُوتا . وأيضا فإن الحال فضلة ملازم للفضلية فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير . وليس غيره من الفضلات ملازما للفضلية ، لجواز صيرورته عمدة بقيامه مقام الفاعل كقولك فى ضربت زيدا : ضُرِب زيدٌ . وفى اعتكفتُ يومَ الجمعة : اعتُكف يومُ الجمعة وفى اعتكفت اعتكافا مباركا : اعتُكف اعتكافٌ مبارك . وفى قمت إجلالا لك : قيم إجلال لك ، فلصلاحية ما سوى الحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال .

فإن قيل بعض التمييز الواقع بعد فعل قد يدخل عليه مِن فيصلح حينئذ أن يقام مقام الفاعل كقولك امتلأ الكوز من ماء : امتلئ من ماء ، ومع ذلك لا يجوز تعريف التمييز . قيل مثل هذا فى التمييز نادر فلا يعتد به فيحكم بجواز تعريفه . على أن الكسائىَّ حكى عن العرب مطيوبَة بها نفسى فأقاموا التمييز مقام الفاعل . وإذا كان التمييز مستحقا للزوم التنكير مع أنه قد ندر قيامه مقام الفاعل فالحال بلزوم التنكير أحق ؛ إذ لا تفارقه الفضلية بوجه .

وقد يجىء الحال معرفا بالألف واللام أو بالإضافة ، فيحكم بشذوذه وتأوله بنكرة ؛ فمن المعرف بالألف واللام قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، أى مترتبين ، وجاءوا الجماء الغفير أى جميعا ، وأرسلها العراك أى معتركة . ومنه قراءة بعضهم[1] ﴿ ليُخْرجَنّ الأعزُّ منها الأذلَّ ﴾ . ومن المعرف بالإضافة قولهم[2] : رجع عوده على بدئه ، وجلس وحده ، وفعل ذلك جهدَه وطاقته ، والمعنى رجع عائدا وجلس منفردا وفعل جاهدا ومطيقا . ومن المعرف بالإضافة مؤولا بنكرة قولهم تفرقوا أيدى

---

(١) سورة المنافقون من الآية ٨ . وفى الإتحاف ٤١٧ « لنُخْرجَن الأعز منها الأذل » على تقدير مضاف ، أى كخروج أو كإخراج أو مثل ، والأعز مفعول به والأذل حال . وفى مشكل إعراب القرآن لمكى ٣٨١/٢ ﴿ ليُخْرَجن الأعز منها الأذلَ ﴾ والأذل حال كما قرئت ﴿ ليُخرجن الأعز منها الأذل ﴾ وهذه القراءة وجه الكلام . وفى البحر ٢٧٤/٨ « ... كما قرئت الآية ليُخْرَجن الأعز » بالبناء للمفعول والأعز نائب فاعل ، والأذل حال . وقراءة ﴿ لَيَخْرُجنّ الأعزُّ منها الأذلَّ ﴾ حكاها الخليل فى كتاب العين . انظر شواذ ابن خالويه ص ١٥٧ .

(٢) فى معنى هذا المثل « رجع على قرواه » أى على عادته كما فى مجمع الأمثال ٣١٤/١ وفيه ٢٩٥/٢ رقم ١٥٥٨ رجعت أدراجى وقال يعنى رجعت عودى على بدئى .

١٢٣/ ب سبا / أى متبددين تبددا لابقاء معه . ومن هذا القبيل قول بعض نساء الصحابة رضى الله عنهم[١] : « وما لنا أكثر أهل النار » فإن أفعل التفضيل عند سيبويه إذا أضيف إلى معرفة تعرف . نص على ذلك فى باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة[٢] وذلك قولك : « هذا أول فارسٍ مقبلٌ » . وقد وقع هنا حالا مع أنه مضاف إلى معرفة فيتأول بنكرة كما فعل بغيره من المعارف المتضمنة أحوالا . ويجوز أن تكون المرأة أرادت : وما لنا ترانا أكثر أهل ، فحذفت لأنها قالت ذلك بعد قول النبى ﷺ « تصدّقن فإنى رأيتكن أكثر أهل النار » والرؤية هنا كانت بصرية فضمنها معنى العلم فتتعدى إلى مفعولين . ومن وقوع المعرف بالإضافة حالا لتأوله بنكرة قول أهل الحجاز : جاء القوم ثلاثتهم وأربعتَهم ، والنساء ثلاثهن وأربعهن إلى عشرتهم وعشرهن ؛ النصب عند الحجازيين على تقدير جميعا ، ورفعه التميميون توكيدا على تقدير جميعهم . وذكر الأخفش فى « الأوسط » أن من العرب من يقول جاءوا خمسة عشرهم وجئن خمس عشرتهن . وحكى سيبويه النصب والرفع فى جاءوا قضَّهم بقضيضهم ، ومعناه جاءوا جميعا . ومن وقوع الحال معرفة مؤولة بنكرة قول العرب : جاءت الخيل بدادِ ، فبدادِ علم جنسى وقع حالا لتأوله بنكرة كأنهم قالوا : جاءت الخيل متبددة .

فصل : ص : إن وقع مصدر موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف ، خلافا للمبرد والأخفش ، ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو أتيته سرعة خلافا للمبرد ، بل يقتصر فيه وفى غيره على السماع إلا فى نحو أنت الرجل علما ، وهو

---

(١) الحديث فى صحيح البخارى – طبع الشعب – ٨٣/١ : « يا معشر النساء تصدقن فإنى رأيتكن أكثر أهل النار ، فقلن بم يا رسول الله ؟ قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير ... » فى حديث طويل ، ومثله فى ١٤/١ « أُريت النار فإذا أكثر أهلها النساء ... » وفى صحيح مسلم ٢٦٣/٣ « يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار فإنى رأيتكن أكثر أهل النار . قالت امرأة منهن جزلة : وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار ... » .

(٢) انظر الكتاب ٢٧١/١ ، ٢٧٢ ففيه : « هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة : وذلك قولك هذا أول فارس مقبل ... وهذا خير منك مقبل . ومما يدلك على أنهن نكرات أنهن مضافات إلى نكرة وتوصف بهن النكرة .... ومن قال هذا أول فارس مقبلا ، من قِبل أنه لا يستطيع أن يقول هذا أولِ الفارس ، فيدخل عليه الألف واللام ، فصار عنده بمنزلة المعرفة فلا ينبغى له أن يصفه بالنكرة ..... » .

زهير شعيرا ، وأما عِلْما فعالم . وترفع تميم المصدر التالى أما فى التنكير جوازا مرجوحا ، وفى التعريف وجوبا . وللحجازيين فى المعرّف رفع ونصب . وهو فى النصب مفعول له عند سيبويه . وهو والمنكّر مفعول مطلق عند الأخفش .

ش : قد تقدم التنبيه على أن الحال خبر فى المعنى ، وأن صاحبه مخبر عنه ، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ . وهذا يقتضى ألا يكون المصدر حالا لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة ، فإن ورد عن العرب شيء منه حُفظ و لم يُقس عليه ، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتا .

فمن ورود المصدر حالا قوله تعالى[1] ﴿ ثم ادْعُهنَّ يأتِينَكَ سَعْيًا ﴾ و[2] ﴿ الذِينَ يُنفِقُونَ أمْوَالَهُمْ باللَّيلِ والنهارِ سِرًّا وعَلَانِيَةً ﴾ و[3] ﴿ ادْعُوهُ خَوْفًا وطَمَعًا ﴾ و[4] ﴿ إنّى دَعَوْتُهم جِهارًا ﴾ ، وقتلته صبرا ، ولقيته فُجاءه ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا ومشيا . فهذه فى عدم القياس عليها بمنزلة الواردة نُعوتا فى نحو رجل رضِىً وعَدْل وَصَوْم وفِطْر وزَور ، إلا أن جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتا .

والأخفش والمبرد يريان أن المصادر االواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة ، وأن قبل كل واحد منها فعلا مقدرا هو الحال ، وليس بصحيح ؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغى أن يجيزوا ذلك فى كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع ، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول ، لأن القتل لا يدل على الصبر ، ولا اللقاء على الفجاءة ، ولا الإتيان على الركوب .

وقد اطرد ورود المصدر حالا فى نحو هو الرجل علما وأدبا ونبلا ، أى الكامل فى حال علم وحال أدب وحال نبل . ومذهب ثعلب فى هو الرجل علما ونحوه أن المصدر فيه مؤكد على تأول الرجل باسم فاعل من معناه . واطرد أيضا ورود المصدر

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٦٠ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٧٤ .

(٣) سورة الأعراف من الآية ٥٦ .

(٤) سورة نوح آية ٨ وهى مصدرة بـ « ثم » .

حالا فى نحو هو زهير شعرا ، وحاتم جودا ، والأحنف حلما[1] ويوسف حسنا ، أى مثل زهير فى حال شعر ، ومثل حاتم فى حال جود ومثل الأحنف فى حال حلم ، ومثل يوسف فى حال حسن . ومن هذا القبيل قول الشاعر[2] :

تخبّرنا بأنك أحوذِىٌّ وأنت البَلْسكاءُ بنا لُصُوقا

واطرد أيضا ورود المصدر حالا عند سيبويه فى نحو أما علما فعالم يريد مهما يذكر إنسان فى حال علم فالذى وصفت عالم ، كأنه مُنكِر ما وصفه به من غير العلم ، فصاحب الحال على هذا التقدير المرفوع بفعل الشرط المحذوف ، وفعل الشرط المحذوف هو ناصب الحال . ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء وصاحبه ما فيه من ضمير ، والحال على هذا مؤكدة ، والتقدير مهما يكن من شىء فالمذكور عالم فى حال علم . فلو كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله تعين نصب ما ولى أمّا بفعل الشرط المقدّر نحو قولك أما علما فلا علم له ، وأما علما فإن له علما ، وأما علما فهو ذو علم .

وبنو تميم يلتزمون رفع المصدر بعد أمّا إذا كان معرفة ، ويجيزون رفعه ونصبه إذا كان نكرة ، والنصب عندهم أكثر . والحجازيون يجيزون نصب المعرفة ورفعه ، ويلتزمون نصب المنكّر . وسيبويه يجعل المنصوب المعرف مفعولا له . والأخفش / يجعل المنصوب مصدرا مؤكدا فى التنكير والتعريف ، ويجعل العامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله ؛ فتقدير أمّا علما فعالم فى مذهب الأخفش : مهما يكن من شىء فالمذكور عالم علما ، فلزم القائل أن يقدم علما والعامل فيه ما بعد الفاء ، كما لزم تقدم المفعول به فى[3] ﴿ فأمّا اليَتِيمَ فلا تَقْهرْ ﴾ ، والتقدير مهما يكن من شىء فاليتيم لا تقهر ، أو فلا تقهر اليتيم . وقال سيبويه فى أما الضرب فضارب مثل قول الأخفش فى أما علما فعالم . وأجاز بعض النحويين أن يكون

124/أ

---

(1) سقط ما بعدها إلى كلمة الأحنف من نسخة ج ص 11 مع وضع علامة النقص .

(2) من الوافر . وفى النسختين : البلكساء ، والتصويب عن اللسان « بلسك » . والبلسكاء نبت إذا لصق بالثوب عسر زواله . فجعله أبو العميثل بيتا من الشعر ليحفظه ، وذكره على معنى النبات .

(3) سورة الضحى آية 9 .

المنصوب بعد أما من المصادر مفعولا به فى التنكير والتعريف ، والعامل فيه فعل الشرط المقدر فيقدر متعديا على حسب المعنى ؛ فتقدير أما علما فعالم على هذا : مهما تذكر علما فالذى وصفت عالم .

قلت : وهذا القول عندى أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب : لأنه لا يخرج فيه شىء عن أصله ، ولا يمنع من اطراده مانع ، بخلاف الحكم بالحالية ؛ فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل ، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه ، وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله . وأما الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه فى لفظ ولا فى معنى ، فكان أولى من غيره ، ومما يؤيده الرجوع إليه على أحسن الوجهين فى قول الشاعر[1] :

أَلَا ليت شِعْرى هل إلى أمّ مالك سبيلٌ فأما الصبرُ عنها فلا صَبْرا

فيروى بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على تقدير مهما تذم الصبر عنها فلا صبر ، هذا تقدير السيرافى وهو أسهل من جعل الصبر مفعولا له ، وإن كان هو قول سيبويه . والنصب لغة الحجازيين والرفع لغة تميم . ويؤيده فى المصدر مجيئه فيما ليس مصدرا نحو أما قريشا فأنا أفضلها ، رواه الفراء[2] عن الكسائى عن العرب . وتقديره مهما تذكر قريشا فأنا أفضها ، أو تصف قريشا فأنا أفضلها . ومثله ما رواه يونس عن قوم من العرب أنهم يقولون : أما العبيدَ فذو عبيد ، بالنصب وتقديره عندى : مهما تذكر العبيد فهو ذو عبيد ، ومهما تذكر العبد فهو ذو عبد ، فلو كان تالى أما صفة منكرة نحو أما صديقا فصديق تعيّنت الحالية وكان العامل فعل الشرط المقدر ، ويجوز أن يكون العامل الصفة التى بعد الفاء ، ويكون الحال مؤكدا ، وكذلك يجوز الوجهان فى أما صديقا فليس بصديق . ومنع المبرد فى هذا إعمال صديق ، لاقترانه بالباء ، وغيره لا يمنع ذلك ؛ لأن الباء زائدة فوجودها كعدمها . وزعم الأخفش أن صديقا

---

(١) من الطويل . للرماح بن مبادة يتغزل فى محبوبته . ف الكتاب ١٩٣/١ : ... أم معمر ، وفى الدرر ٧٤/١ : إلى أم حجدر وكذلك فى الحماسة البصرية ١١١/٢ وهو مطلع أربعة أبيات . والنحاة يروونه إلى أم معمر ، فهو من تغييراتهم .

(٢) فى الأصل الأخفش . والتصويب عما جاء بهامش الأصل ففيه : بل رواه الفراء وهو أنسَب .

منصوب بيكون والتقدير أما أن يكون إنسان صديقا فالمذكور صديق . وردّ المبرد قوله ، و لم يذكر حجة الردّ . والحجة أنا إذا قدرنا أن يكون لزم كون أن وصلتها فى موضع نصب على المذهب المختار . وينبغى أن يقدر قبلها أن يكون آخر ويؤدى إلى التسلسل والتسلسل محال .

فصل : ص : لا يكون صاحب الحال فى الغالب نكرة ما لم يختصّ أو يسبقه نفى أو شبهه ، أو تتقدم الحال ، أو تكن جملة مقرونة بالواو ، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل ، أو يشاركه فيه معرفة .

ش : قد تقدم أن الحال خبر فى المعنى وأن صاحبه مخبر عنه ، فأصله أن يكون معرفة كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة . وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس ، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس . ولا يكون ذلك فى الأكثر إلا بمسوّغ ؛ فمن الموسوغات تخصّص صاحب الحال بوصف كقوله تعالى[1] ﴿ فيها يُفْرَق كلُّ أمْرٍ حكيمٍ * أمْرًا مِن عندنا ﴾ وكقول الشاعر[2] :

نجيّتَ ياربِّ نُوحًا واسْتجبْتَ له ... فى فُلُكٍ ماخرٍ فى اليمّ مَشحونا
وعاشَ يَدعو بآياتٍ مُبيَّنَةٍ ... فى قومه ألفَ عامٍ غَيْر خَمْسينا

وتخصصه بالإضافة كقوله تعالى[3] ﴿ وَقدَّرَ فيها أقْواتَها فى أرْبَعةِ أيّامٍ سَواءً للسائِلِينَ ﴾ ومثله[4] ﴿ وحَشَرْنَا عليهم كُلَّ شيءٍ قُبُلا ﴾ فى قراءة غير نافع وابن عامر .

---

(١) سورة الدخان آية ٤ وجزء الآية ٥ .

(٢) من البسيط . وهما فى شواهد ابن عقيل ١٣١ والأول فى الأشمونى ١٣٥/٢ والتصريح ٣٧٦/١ واليم البحر . والمخْر : الشق وفى ج : وبينة .

(٣) سورة فصلت من الآية ١٠ .

(٤) سورة الأنعام من الآية ١١١ – والقراءة « قِبَلا » لنافع وابن عامر . الإقناع ٦٤٢/٢ وفى الإتحاف ٢١٥ ومعهما أبو جعفر بمعنى مقابلة أى معاينة على الحال ، وقيل بمعنى ناحية وجهة ، نصب على الظرف ، والباقون قُبُلا جمع قبيل منصوب على الحال .

ومن المسوغات أن يكون قبل صاحب الحال نفى كقوله تعالى[1] ﴿ وما أَهْلكْنا مِنْ قَرْية إلَّا ولها كتابٌ مَعْلُومٌ ﴾ ، فلها كتاب معلوم جملة حالية مقرونة بواو الحال ، وصاحب الحال قرية ، وحسن جعله صاحب حال مع أنه نكرة محضة تقدم النفى عليه ، كما حسّن الابتداء به فى نحو : ما قرية إلا لها كتاب معلوم . وقد مضى فى باب الاستثناء[2] الكلام على هذه الآية ، وإبطال رأى الزمخشرى فيها . وأن من أمثال أبى على فى التذكرة : ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك ، فجعل قائما حالا من أحد لاعتماده على المنفى ، وأبطل جعله صفة بعد أحد ؛ لأن إلا لا تعترض بين الصفة والموصوف .

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة وقوعه بعد نهى أو استفهام ، وإليهما أشرت بقولى « ما لم يختص أو يسبقه نفى أو شبهه » . ومن مجيء ذلك بعد / النهى قول قطرى[3] :

١٢٤/ ب

- لا يَركنَنْ أحدٌ إلى الإحجام ... يومَ الوَغَى مُتخوِّفا لحِمـامِ

ومن مجيء ذلك بعد الاستفهام[4] :

- يا صاحِ هل حُمّ عيش باقيا فترَى ... لنفسكَ العُذرَ فى إبعادها الأملا

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة تقدم الحال كقولك : هذا قائما رجل . قال سيبويه[5] بعد تمثيله بهذا المثال[6] : (لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم كما قبح مررت بقائم وأتانى قائم ، جعلت

---

(١) سورة الحجر آية ٤ .

(٢) لقد بيّن فساده من خمسة أوجه . انظر ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ من هذا الجزء .

(٣) من الكامل . ونسب خطأ إلى الطرماح . فى شرح الكافية الشافية ٧٣٩/٢ والتصريح ٣٧٧/١ والمساعد ١٨/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٤ وقطرى بن الفجاءة الخارجى ، واسمه جعونة .

(٤) من البسيط . لرجل من طيئ . فى الأشمونى ١٣٥/٢ والتصريح ٣٧٧/١ والمساعد ١٨/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٣ .

(٥) الكتاب ٢٧٦/١ باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصَف بما بعده ويبنى على ما قبله وفيه : « .... وحمل هذا النصبُ على جواز فيها رجل قائما .... » .

(٦) ما بعد ذلك مما هو بين القوسين لم يرد فى نسخة ج انظر ص ١٥ ، ١٦ .

القائم حالا وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده . ثم قال : وحمل هذا على جواز فيها رجل قائما ، وصارحين أُخّر وجه الكلام فرارا من القبح . وأنشد لذى الرمة[1] :

وتحت العَوالِى فى القَنا مُسْتَظِلَّةً ظباءٌ أعارَتْها العُيونَ الجآذرُ

وأنشد لغيره[2] :

وبالجسم منّى بيّنا لو علمتِه شحوبٌ وإنْ تستشهدى العينَ تَشْهَدِ

وأنشد غير سيبويه[3] :

وما لامَ نَفْسى مثلَها لى لائمٌ ولا سَدَّ فقْرِى مثلُ ما ملكتْ يدى

قلت أشار سيبويه بقوله : حمل هذا على جواز فيها رجل قائما ، أى أن صاحب الحال قد يكون نكرة دون مسوغ .

ومن المسوغات التى ذكرتها نحو قوله فيها رجل قائما ، لكن على ضعف لإمكان الإتباع فإذا قدم الحال زال الضعف لتعذر الإتباع ، وكان هذا بمنزلة قولنا فى الاستثناء : ما قام أحد إلا زيد . فإن النصب مع تأخر المستثنى ضعيف لإمكان الإتباع . فإذا قدم المستثنى لزم النصب فى المشهور من كلامهم لتعذر الإتباع . فظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال الكائن فى نحو فيها رجل قائما هو المبتدأ . وذهب قوم إلى أن صاحبه الضمير المستكن فى الخبر . وقول سيبويه هو الصحيح ؛ لأن الحال خبر فى المعنى ، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما . وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء ، إلا إذا تأخر ، وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه ؛ واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه ، كما فعل ذلك مع التأخر .

---

(١) من الطويل . ديوانه ٣٨ وفيه : والقنا : والكتاب ٢٧٦/١ ، وابن يعيش ٦٤/٢ .

(٢) من الطويل . الكتاب ٢٧٦/١ والأشمونى ١٣٥/٢ والتبصرة ٢٩٩/١ والمساعد ١٨/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٠ .

(٣) من الطويل . فى شرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢ والمساعد ١٩/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٠ .

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكـرة كون الجملة مقرونة بالواو كقوله تعالى[1] ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ على قَرْيةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ على عُرُوشِها ﴾ ، وكقول الشاعر[2] :

مَضَى زمَنٌ والناسُ يَستَشْفِعونَ بِى   فهلْ لِى إلى لَيْلَى الغَداةَ شَفِيعُ

لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتا .

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة توقى الوصف بما لا يصلح للوصفية كقولهم : هذا خاتم حديدا ، وعندى راقود خلا . ظاهر كلام سيبويه أن المنصوب فى هذين المثالين وأشباههما منصوب على الحال ، وأن الذى سوغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلص من جعله نعتا مع كونه جامدا غير مؤول بمشتق ، وقد تقدم أن ذلك يغتفر فى الحال ؛ لأنه بالإخبار أشبه منه بالنعوت . والمشهور فى غير كلام سيبويه نصب ما بعد خاتم وراقود وشبههما على التمييز ، فلو كان ما قبله معرفة لم يكن إلا حالا نحو هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا .

ومن مسوغات)[3] جعل صاحب الحال نكرة اشتراكها مع المعرفة نحو قولك هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين وقد جعل سيبويه لهذه المسألة بابا فقال[4] : هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة ، ثم قال : وذلك قولك هذان رجلان وعبد الله منطلقين . فنصب منطلقين على الحال والعامل فيه التنبيه .

ص : ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم ، كالإضافة إلى صاحبه ، أو من التأخير كاقترانه بإلا على رأى ، وكإضافته إلى ضمير ما لابس الحال ، وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع .

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٥٩ .

(٢) من الطويل . نسب إلى قيس بن ذريح . فى الدرر ٢٠١/١ وهو فى ديوان مجنون ليلى ص ١٩١ والمساعد ١٩/٢ والحماسة البصرية ١٩٨/٢ لابن الملوح .

(٣) هذا آخر ما سقط من نسخة ج انظر منها ص ١٥ ١٦ .

(٤) الكتاب ٢٥٨/١ بالنص . وفيه أيضا « وإن شئت قلت هذان رجلان وعبد الله منطلقان لأن المنطلقين فى هذا الموضع من اسم الرجلين فجريا عليه .

ولا يمنع تقديمه على المرفوع والمنصوب خلافا للكوفيين فى المنصوب الظاهر مطلقا ، وفى المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال . واستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلا ، ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا أن يكون المضاف جزأه أو كجزئه .

ش : نسبةالحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ ، فالأصل تأخيره وتقديم صاحبه ، كما أن الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ . وجواز مخالفة الأصل ثابت فى الحال ، كما كان ثابتا فى الخبر ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو الخروج عنه .

فمما يوجب البقاء على الأصل الإضافة إلى صاحب الحال مع كون الإضافة مخصّصة نحو عرفت قيام زيد مسرعا . ومما يوجب الخروج عن الأصل اقتران صاحب الحال بإلا نحو ما قام مسرعا إلَّا زيد ، فإن ورد نحو ما قام إلَّا زيد مسرعا أضمر ناصب الحال بعد صاحبها كقول الراجز[1] :

ما راعَنِى إلَّا جَناحٌ هابِطا   حَوْلَ البُيُوتِ قَوْطَهُ العُلَابِطا

أراد ما راعنى إلا جناح راعنى هابطا ، وجناح اسم رجل ، ومما يوجب الخروج عن الأصل إضافة صاحب الحال إلى ضمير يعود إلى ملابس الحال بإضافة نحو جاء زائر هند أخوها ، أو بغير إضافة / نحو جاء منقاد العمرو صاحبه . وإذا كان صاحب الحال مجرورا بإضافة محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع ؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول . فإن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف كقولك : هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا ؛ لأن الإضافة فى نية الانفصال فلا يعتدّ بها . فإن ورد تقديم حال ماجر بإضافة محضة حمل على وجه لا خلاف فى جوازه كقول الراجز[2] :

١٢٥/١

---

(١) فى شرح الكافية الشافية ٧٤٢/٢ والأول فى المساعد ٢٠/٢ ويروى الإرباح ، ويروى على البيوت انظر ص ١٧ من نسخة ج كتب ذلك فوق البيت وبجوارها صح .القوط الجماعة من الغنم وهو مفعول لهابط . والعلابط : الغليظ .

(٢) فى المساعد ٢٢/٢ الكماة جمى كمّى وهو الشجاع أو لابس السلاح . والذمار ما يلزمك حفظه وحمايته . والخاسئ : المبعد . عن القاموس .

نحْنُ وطِئنـا خُسَّـًا دِيــارَكم إذْ أسْلَمتْ كُماتُكم ذِمـارَكم

فقد يتوهم سامع هذا أن خسّاً بمعنى بعداء مزدجرين كقوله تعالى(١) ﴿ كُونوا قِرَدَةً خاسِئِينَ ﴾ فيجعله حالا من ضمير المخاطبين ، ويقول قد تقدم حال المضاف إليه على المضاف وليس كذلك . ولكن خسّاً جمع خاسِئ بمعنى زاجر من قولهم خسأتُ الكلب ، أى أبعدته وزجرتـه ، فهو حال وصاحبه الفاعل من وطئنا . وقد يتوهم أن فُرَّارا من قول الشاعر(٢) :

ليستْ تُجرِّحُ فُرّارًا ظُهورُهم وفى النُّحورِ كُلُومٌ ذاتُ أبْلادِ

حال من الهاء والميم ، وظهورهم مرفوعة بتجرّح على أنه مفرغ وليس كذلك ، بل تجرح مسند إلى ضمير الجماعة الموصوفة وهو صاحب الحال ، وظهورهم بدل بعض من كل . وهذا توجيه لا تكلف فيه .

وإذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف لم يجز عند أكثر النحوين نحو مررت بهند قائمة فيخطئون مَن يقول مررت قائمة بهند ، ودليلهم فى منع ذلك، أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل ، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضا من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير . وبعضهم يعلل منع التقدم بالحمل على حال المجرور بالإضافة . وبعضهم يعلل بأن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو زيد فى الدار متكئا ، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر فى هذا وأمثاله ، لا يتقدم عليه نحو : مررت بهند جالسة .

وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلّا نفس مَن لا تثبّت له ، بل الصحيح جواز التقديم فى نحو مررت بهند جالسة ، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعا ، ولضعف

---

(١) سورة البقرة من الآية ٦٥ .

(٢) من البسيط . للقطامى كما فى المشوف المعلم ١/١١٧ يمدح بنى أمية ، وفيه : وبالنحور وكذلك فى مختصر تهذيب الألفاظ ٦٧ والخزانة ٧/٤٩٥ والكلم الجرح . والبلد : الأثر وديوانه – السامرائى مطلوب – ص ٨٩ .

دليل المنع . أما ثبوته سماعا ففى قوله تعالى ﴿ وما أَرْسَلْنَاكَ إلا كَافَّةً للنَّاسِ ﴾[1] وفيه ثلاثة أقوال : أحدها أن كافة صفة لإرسالة فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وهو قول الزمخشرى[2] . والثانى أن كافة حال من الكاف وهو قول االزجاج والتاء فيه للمبالغة . والثالث أن كافة حال من الناس ، والأصل للناس كافة ، أى جميعا ، وهذا هو الصحيح ، وهو مذهب أبى على وابن كيسان ، أعنى تقديم حال المجرور بحرف ، حكاه ابن برهان وقال : « وإليه نذهب ، كقوله تعالى ﴿ وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كافَّةً للنَّاسِ ﴾[3] وكافة حال من الناس وقد تقدم على المجرور باللام ، وما استعملت العرب كافة قط إلا حالا » . كذا قال ابن برهان . وكذلك أقول ، ولا يلتفت إلى قول الزمخشرى والزجاج ؛ أما الزمخشرى فلأنه جعل كافة صفة و لم تستعمله العرب إلا حالا ، وهذا شبيه بما فعل فى خطبة المفصل من إدخال باء الجر عليه . وإضافته ، والتعبير به عما لا يعقل[4] .

وليته إذ أخرج كافة عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس ، بل جعله صفة موصوف محذوف ، و لم تستعمله العرب مفردا ولا مقرونا بالصفة أعنى إرسالة ، وحق الموصوف المستغنى بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف ، وألا تصلح الصفة لغيره ، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضى إليه .

وأما الزجاج فبطلان قوله بيّن[5] أيضا ؛ لأنه جعل كافة حالا مفردا ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع ، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا ، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السماع ، ولا يتأتى غالبا ما هى فيه إلا على أحد أمثله المبالغة كنسّابة وفَروقة ومِهذارة ، وكافة بخلاف ذلك ، فبطل أن تكون منها ،

---

(١) سورة سبأ من الآية ٢٨ .

(٢) فى الكشاف ٣/٢٩٠ « إلا كافة للناس ، إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم » .

(٣) سورة سبأ الآية ٢٨ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٧ فقد جاء فيه عبارة الزمخشرى « لإنشاء كتاب فى الإعراب محيط بكافة الأبواب » فبكافة شذ من وجهين خفضه بالباء وهى لا تستعمل إلا حالا ، واستعماله فى غير الأناس . والكافة : الجماعة من الناس .

(٥) انظر الكشاف ٣/٢٩٠ ففيه تفصيل قوله ورده ، كما أن فى النص بعض الرد على ما ارتضاه ابن برهان .

لكونها على فاعلة . فإن حملت على راوية حملت على شاذ الشاذ ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثله المبالغة شاذ ولما لا مبالغة فيه أشذ فيعبر عنه بشاذ الشاذ ؛ و الحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ . وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول الثالث وهو أن يكون الأصل ﴿ وما أرسلناك إلا للناس كافة ﴾ فقدم الحال على صاحبه مع كونه مجرورا . ومن أمثلة أبى على فى التذكرة زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك ، على أن المرادزيد خير منك خيرَما تكون ؛ فجعل خير ما تكون حالا من الكاف المجرورة وقدّمها ، وهذا موافق لقول ابن برهان .

ومن تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف قول الشاعر[1] :

فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فلن يَذْهبُوا فِرْغًا بقَتْلِ حِبالِ / ١٢٥/ ب

أراد فلن يذهبوا بدم حبال فرغا . وحبال اسم رجل . ومن ذلك قول الشاعر[2] :

لئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادِيًا إلىَّ حبيبًا إنّها لحَبيبُ

أراد لئن كان برد الماء حبيبا إلىّ هيمان صاديا . ومن ذلك قول الآخر[3] :

تَسَلّيت طُرًّا عنكم بَعْدَ بَيْنكم بذِكْراكُم حتّى كأنكمُ عِنْدى

أراد تسليت عنكم طرا . وربما قدم الحال على صاحبه المجرور وعلى ما يتعلق به الجار ، كقول الشاعر[4] :

غافِلا تعْرِضُ المنيَّة للمـرْ ء فيُدعَى ولاتَ حِينَ إبَاءِ

أراد تعرض المنية للمرء غافلا . ومثله[5] :

---

(١) من الطويل . لطليحة بن خويلد الأسدى . فى شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ أنشده يعقوب . وفى الأشمونى ١٣٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٥ . فرغا . هدرا . وحبال : اسم رجل .

(٢) من الطويل . لكثير عزة ، فى شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ و نسب إلى عروة بن حزام ، والأشمونى ١٣٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٤ وهو فى ديوانه ص ٥٢٢ مما نسب إليه .

(٣) من الطويل . فى الأشمونى ١٣٦/٢ والمساعد ٢١/٢ .

(٤) من الخفيف . فى شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢ والأشمونى ١٣٦/٣٢ وفيه : حين إباء .

(٥) من الكامل . فى الأشمونى ١٣٧/٢ وانظر العينى ١٦٢/٣ ويروى : حُمّ الفراق . أى قُدِّر .

مَشغوفةً بك قد شُغِفتُ وإنّما حُتم الفراقُ فما إليك سبيلُ

أراد شغفت بك مشغوفة .

وإذ قد بيّنت دلائل السماع مستوفاة ، فلْأبيّن ضعف شبه المنع ؛ فمن ذلك ادعاء أن حق الحال إذا عُدى العامل لصاحبه بواسطة أن يُعدّى إليه بتلك الواسطة ، فيقال لمدّعى ذلك : لا نسلم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضا ، بل حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغنى عن واسطة ، على أن الحال أشد استغناء عن الواسطة ، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمنى . ومن الشُّبه التزام التأخير إجراء لحال المجرور بحرف مجرى حال المجرور بإضافة فيقال لصاحب هذه الشبهة المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة ، فلا يصلح أن يحمل المجرور بحرف عليه ، لئلا يكون الأصل تابعا والفرع متبوعا ، وأيضا فالمضاف بمنزلة موصول والمضاف إليه بمنزلة صلة ، والحال منه بمنزلة جزء صلة ، فوجب تأخيره ، كما يجب تأخير أجزاء الصلة ، وحال المجرور بحرف لا يشبه جزء صلة فأجيز تقديمه إذ لا محذور فى ذلك .

ومن الشبه تشبيه مررت بهند جالسة بباب زيد فى الدار متكئا ، وإلحاق أحدهما بالآخر ، فيقال للمعتمد على هذا : بَيْن البناءين(*) بَون بعيد ، وتفاوت شديد ؛ فإن جالسة من قولنا مررت بهند جالسة منصوب بمررت وهو فعل متصرف لا يفتقر فى نصب الحال إلى واسطة ، كما لا يفتقر إليها فى نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق ، وحرف الجر الذى عداه لا عمل له إلا الجر ولا جىء به إلا لتعْدية مررت ، والمجرور به بمنزلة منصوب فيتقدم حاله ، كما يتقدم حال المنصوب ، ولكونه بمنزلة المنصوب أجرى فى اختيار النصب « أزيدا مررت به » مجرى أزيدا لقيته . وأما متكئا فى المسألة الثانية فمنصوب بفى لتضمنها معنى الاستقرار ، وهى أيضا رافعة ضميرا عائدا على زيد وهو صاحب الحال فلم يجز لنا أن نقدم متكئا على فى لأن العمل لها وهى عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه ، فمانع التقديم فى نحو زيد

(*) فى ج : البابين . ص ٢٢ .

فى الدار متكئا غير موجود فى نحو مررت بهند جالسة . وربما قدم الحال فى نحو زيد فى الدار متكئا .

وإذا كان صاحب الحال منصوبا أو مرفوعا جاز تقديم الحال عليه ظاهرا كان أو مضمرا عند البصريين نحو لقيت راكبة هندا ، وجاء مسرعا زيد . ومنع الكوفيون تقديم حال المنصوب إذا كان ظاهرا لئلا يتوهم كون الحال مفعولا وكون صاحبه بدلا . فإن كان الحال فعلا لم يمنع بعضهم تقديمه لزوال المحذور ، أعنى توهم المفعولية والبدلية . والصحيح جواز التقديم مطلقا ؛ لأن راكبة من قولنا لقيت راكبة هندا يتبادر الذهن إلى حاليته ، فلا يلتفت إلى عارض توهم المفعولية . ومن شواهد تقديم حال المنصوب قول الشاعر[1] :

وصلتُ و لم أَصْرِم مُسِيئِينَ أُسْرتى ... وأَعْتَبْتُهم حتى يُلاقوا وَلَائِيَا

أراد وصلت أسرتى مسيئين[2] . ومثله قول الحارث بن ظالم[3] :

وقطّع وصلَها سَيْفِى وإنّى ... فجَعتُ بخالِدٍ طُرًّا كِلَابا

ومن تقديم المنصوب فعلا قول الشاعر[4] :

لن يَرانى حتى يَرَى صاحبٌ لى ... أجْتَنِى سُخْطَهُ يشيبُ الغُرَابا

أراد لن يرانى صاحب لى أجتنى سخطه حتى يرى الغراب يشيب . وأجمعوا على جواز تقديم حال المرفوع إذا كان ضميرا كقوله تعالى[5] ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهم يَخْرُجُونَ مِن الأَجْدَاثِ ﴾ وكقول الشاعر[6] :

---

(١) من الطويل . فى شرح الكافية الشافية ٧٤٧/٢ وشطره الأول فى الهمع ٢٤١/١ وكذلك فى الدرر ٢٠١/٢ ولم يعثر على قائله ولا تتمته الشنقيطى .

(٢) فى ج ص ٢٤ مسيئين أسرتى .

(٣) من الوافر . فى المساعد ٢٣/٢ .

(٤) من الخفيف . فى المساعد ٢٣/٢ .

(٥) سورة القمر آية ٧ .

(٦) من الرمل . لسويد بن أبى كاهل . فى شرح الكافية الشافية ٧٤٨/٢ والأصول ٢١٧/١ والخزانة ٥٥٤/٧ وانظر أمالى الشجرى ١٢٠/١ وهو كما فى النص فى المقتضب ١٧٠/٤ وهو مركب من بيتين :

مزبد يخطر ما لم يرنى ... فإذا أسمعته صوتى انقمع

ويحيينى إذا لاقيته ... وإذا يخلو له لحمى رتع

مُزْبِدًا يَخْطِرُ ما لم يَـرَنى   وإذا يخْلُو له لحْمِى رَتَـعْ

فإن كان المرفوع ظاهرا لم يجز عند الكوفيين تقديم حاله . وبعض العلماء يزعم أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل متقدما نحو قام مسرعا زيد ، وإنما يمنعون تقديم حال المرفوع إذا كان الفعل متأخرا نحو مسرعا قام زيد . والصحيح جواز تقديم حال المرفوع مطلقا ، فمن تقديمه والفعل متقدم قول الشاعر[(1)] :

يَطيرُ فِظاظا بيْنهم كلُّ قَوْنَس   وتَتْبَعُها منهم فَراشُ الحواجبِ

ومثله[(2)] :

فسقى بلادَك غَيْرَ مُفسِدِهـا   صَوْبُ الغمام وديمةٌ تَهْمِـى

ومثله[(3)] :

تَرحَّلَ من أرض العراق مُرقّشٌ   على طَرَبٍ تَهوِى سِراعًا رواحِلُهْ

ومثله[(4)] :

/ فما كان بين الخَيْر لو جاء سالِمًا   أَبو حَجَر إلا ليـالٍ قلائـلُ   ١/١٢٦

ومن تقديمه والفعل متأخر قول العرب[(5)] : « شَتَّى تَئُوبُ الحَلَبَةُ » أى متفرقين

---

(١) من الطويل مختار الشعر الجاهلى ١٦١/١ وشعراء النصرانية ٦٤٧ للنابغة الذبيانى . تاج العروس – طبع الكويت – جـ ٤٩٠/١٨ وديوانه – صادر – ١١ والفظّ ماء الكرش . تاج العروس فظظ .

(٢) من الكامل . لطرفة بن العبد يمدح قتادة بن مسلمة الحنفى أحد أجواد العرب . وهو آخر قصيدة له . وديوانه ٨٨ . تهمى : تسيل . والصوب : الانصباب . والديمة : المطر الدائم . وفى الهمع ٢٤١/١ والدرر ٢٠١/١ .

(٣) من الطويل . لطرفة بن العبد . ديوانه – ط بيروت المكتبة الثقافية – ص ٧٨ .

(٤) من الطويل . للنابغة الذبيانى شعراء النصرانية ٧٠٢ فى المساعد ٢٢/٢ ومختار الشعر الجاهلى ١٩٨/١ وفى البيان والتبيين ٢٣١/٢ بيت يشبهه وهو لأبى دهمان الغلابى :

فما كان بينى لو لقيتُك سالما   وبين الغنى إلا ليال قلائل

وديوانه ص ٩٠ .

(٥) فى مجمع الأمثال ٣٥٨/١ رقم ١٩١٤ : .... يئوب .... وأمثال أبى عبيد ١٣٣ رقم ٣٦١ أى يوردون معا ويصدرون متفرقين . يضرب فى اختلاف الناس ، وتفرقهم فى الأخلاق .

يرجع الحالبون . ومثله قول الشاعر[1] :

سرِيعًا يهُونُ الصعْبُ عند أُولِى النَّهَى   إذا بِرَجاءٍ صادِقٍ قابَلُوا اليَأْسا

وحق المجرور بالإضافة ألا يكون صاحب حال كما لا يكون صاحب خبر ؛ لأنه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين . فإن كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف إليه صاحب حال نحو عرفت قيام زيد مسرعا ، وهو راكب الفرس عريا . وإلى هذين المثالين ونحوهما أشرت بقولى « ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه » فعلم أن إضافة عامل الحال إلى صاحب الحال جائزة ، وأن إضافة ما ليس عاملا فى الحال إلى صاحبها غير جائزة ، إلا ما استثنى . ومن إضافة عامل الحال إلى صاحبها قوله تعالى[2] ﴿ إِلَى اللهِ مَرجِعُكم جَميعا ﴾ ومثله قول الشاعر[3] :

تقول أبْنتى إنّ انْطِلاقَك واحِدًا   إلى الرَّوْعِ يَوْمًا تارِكِى لَا أَبالِيَا

قلت إلا أن يكون المضاف جزءه أو كجزئه . فأشرت بكون المضاف جزء ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى[4] ﴿ ونَزَعْنا ما فى صُدُورِهم مِنْ غِلٍّ إخْوانا ﴾ وأشرت بكون المضاف كجزء ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى[5] ﴿ أنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهيم حَنِيفًا ﴾ وإنما حسن جعل الذى أضيف إليه جزؤه أو كجزئه صاحب حال ؛ لأنه قد يستغنى به عن المضاف ، ألا ترى أنه لو قيل فى الكلام : نزعنا ما فيهم من غل إخوانا ، واتبع إبراهيم حنيفا لحسُنَ ، بخلاف الذى يضاف إليه ما ليس بمعنى الفعل وما ليس جزءا ولا كجزء ، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال ، لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز بلا خلاف .

فصل[6] : ص : يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلا متصرفا ، أو صفة

---

(١) من الطويل . فى المساعد ٢/٢٤ .

(٢) سورة المائدة من الآية ٤٨ .

(٣) من الطويل . لمالك التميمى . الأشمونى ٢/١٣٨ وشواهد ابن عقيل ١٣٥ – والروع : الخوف والفزع .

(٤) سورة الحجر آية ٤٧ .

(٥) سورة النحل من الآية ١٢٣ .

(٦) كلمة فصل ليست فى ج . ص ٢٦ .

تشبهه ، ولم يكن نعتا ولا صلة لأل أو حرف مصدرى ، ولا مصدرا مقدرا بحرف مصدرى ، ولا مقرونا بلام الابتداء أو القسم . ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلا غير متصرف أو صلة لأل أو حرفا مصدريا أو مصدرا مقدرا بحرف مصدرى أو مقرونا بلام الابتداء أو القسم أو جامدا ضمن معنى مشتق أو أفعل تفضيل أو مفهم تشبيه . واغتفر توسيط ذى التفضيل بين حالين . وقد يفعل ذلك بذى التشبيه . فإن كان الجامد ظرفا أو حرف جر مسبوقا بمخبر عنه جاز على الأصح توسيط الحال بقوة إن كانت ظرفا أو حرف جر . وبضعف إن كانت غير ذلك . ولا تلزم الحالية فى نحو : فيها زيد قائما ، بل تترجح على الخبرية . وتلزم هى فى نحو : فيك زيد راغب ، خلافا للكوفيين فى المسألتين .

ش : تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفا نحو مسرعا أتيت ، وإذا كان صفة تشبهه تتضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية ، فهو فى قوة الفعل ، ويستوى فى ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كقول الشاعر[1] :

لَهِنّك سَمْحٌ ذا يَسَارٍ ومُعْدِما ... كما قد أَلِفْتَ الحِلْمَ مُرْضًى ومُغْضَبا

فلو قيل فى الكلام إنك ذا يسار ومعدما سمح لجاز ؛ لأن سمحا عامل قوى بالنسبة إلى أفعل التفضيل لتضمنه حروف الفعل ومعناه مع قبوله لعلامات التأنيث والتثنية والجمع . فلو كان العامل القوى نعتا لم يجز تقديمه نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها . وكذا لو كان صلة لأل أو أنّ أو إحدى أخواتها لم يجز أن يتقدم عليه ما يتعلق به من حال وغيره . فلو كان العامل صلة اسم غير أل لم يمنع تقديم الحال عليه كما لا يمتنع تقديم غيرها ، مثال ذلك مَن الذى خائفا جاء . ومن العوامل التى لا يتقدم عليها الحال ولا غيرها المصدر المقدر بأنْ أو ما أختها نحو سرنى ذهابك غدا غازيا ، ولأجزينّك بودّك إياى مخلصا . والفعل المقرون بلام الابتداء أو القسم نحو لأصبر محتسبا . ولأقومنّ طائعا ، ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلا غير متصرف نحو ما أكرمك[2] مُستنجدا ، أو صلة لأل نحو أنت المصلّى فذّا ، أو بحرف مصدرى

---

(١) من الطويل . انظر العينى ١٦٨/٣ .

(٢) فى ج : « ما أنصرك » ص ٢٨ وهو أليق .

نحو لك أن تتنفّل قاعدا ، أو مصدرا مقدرا بأنْ أو ما أختها ، أو فعلا مقرونا بلام الابتداء أو قسم ، وقد تقدمت أمثلة ذلك .

ومن العوامل التى لا يتقدم الحال عليها الجامد المضمّن معنى مشتق كأمّا وحرف التنبيه والتمنّى والترجّى واسم الإشارة والاستفهام المقصود به التعظيم نحو[1] :

يا جارَتا ما أَنْتِ جارَهْ

والجنس المقصود به الكمال نحو أنت الرجل عِلْما ، والمشبّه به نحو هو زهير شعرا ، وأفعل التفضيل نحو هو أكفاهم ناصرا . وكان حق أفعل التفضيل أن يجعل له مزيّة على الجوامد المضمنة معنى الفعل ؛ لأن فيه ما فيهن من معنى الفعل ويفوقهن بتضمن حروف الفعل ووزنه ومشابهة أبنية المبالغة فى اقتضاء / زيادة المعنى ، وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فيجعل موافقا للجوامد إذا لم يتوسط بين حالين نحو هو أكفاهم ناصرا ، وجعل موافقا للصفة المشبهة إذا توسط نحو تمرنا بُسْرا أطيب منه رُطبا ، ومررت برجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون ؛ فنصب أطيب بُسرا ورطبا ونصب خيرا منك خير ما يكون وخير ما تكون[2] . وليس هذا على إضمار كان كما ذهب إليه السيرافى ومن وافقه ؛ لأنه خلاف قول سيبويه ، وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة ؛ ولأن أفعل هناك أفعل فى قوله تعالى[3] : ﴿ هُمْ لِلْكُفْر يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُم للإيمَانِ ﴾ فى أن القصد بهما تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلقين ؛ فكما اتحد هنا المتعلق به كذا يتحد فى الأمثلة المشار إليها . وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل فى إذ وإذا فيكون ما وقع فيه شبيها بما فُرّ منه . وللحال هنا زيادة شبه بالظرف . ثم قال

١٢٦/ ب

---

(١) من مجزوء الكامل . للأعشى الكبير ميمون بن قيس شعراء النصرانية ٣٩٨ هو المطلع وبعده – بانت لتحزننا عفاره – فى شذور الذهب ٢٥٧ وهو الشاهد رقم ٢١٨ من الخزانة ٣/٣٠٨ ورواه أبو على فى الإيضاح :

بانت لطيتها عفاره ... يا جارتا ما أنت جاره

(٢) فى المسائل المنثورة للفارسى ص ٣٣ جاء عقب المثال قوله : « فتنصب هذا على الحال ، لأن الحال قد دل عليه بالفعل » وقبله فى المسألة رقم ٣٦ نفسها ، مررت برجل خَيْر ما يكون تنصبه إذا أردت فى « خير » خير أحواله ، ولا تريد أنه فى حال خير منه فى هذه ، وإنما تريد فى خير أحواله كلها » .

(٣) سورة آل عمران : آية ١٦٧ .

سيبويه[1] وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار « إذا كان فيما يستقبل ، وإذا كان فيما مضى » لأن هذا لما كان معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان وإذ كان . فهذا نص على تقدير « أن كان » لم تدع إليه حاجة من قِبَل العمل ، بل من قبل تقريب المعنى . والعامل إنما هو أفعل وقد تقدم دليل ذلك .

وإنما ذكرت نصّ سيبويه لئلا يظن مَن لا يعرف كلامه أن مذهبه مخالف لما ذهبت إليه . وغير السيرافى من الشارحين لكتاب سيبويه مخالفون للسيرافى وذاهبون إلى ما ذهبت إليه . قال أبو على فى التذكرة مررت برجل خير ما تكون خير منك ، العامل فى خير ما تكون خير منك لا مررت ، بدلالة زيد خير ما تكون خير منك . وصحح أبو الفتح قول أبى علىّ فى ذلك . وقال أبو الحسن بن كيسان . تقول زيد قائما أحسن منه قاعدا ، والمراد يزيد حسنه فى قيامه على حسنه فى قعُوده ، فلما وقع التفضيل فى شيء على شيء وضع كل واحد منهما فى الموضع الذى يدل فيه على الزيادة و لم يجمع بينهما . ومثال هذا أن تقول : حمل نخلتنا بُسْرا أطيب منه رُطبا . ومما يعمل فى الحال ولا يتقدم الحال عليه لضعفه الصفة المشبهة به[2] ونحو زيد مثلك شجاعا وليس مثلك جوادا وكذا إذا حذف مثل وضمن المشبه به معناه كقولك زيد زهير شعرا ، وأبو يوسف أبو حنيفة فقها . ومنه[3] :

فإنّى اللَّيْثُ مَرهُوبًا حماهُ ... وعندى زاجِرٌ دون افْتِراسى

وقد يتوسط هذا النوع بين حالين فيعمل فى أحدهما متأخرا وفى الآخر متقدما[4] كقول الشاعر[5] :

أَنَا فَذّاكهم جَميعًا فإنْ أمـ ... ـدُدْ أُبِدْهم ولَاتَ حينَ بقاءِ

---

(١) الكتاب ١٩٩/١ وفيه : « .... لأن ذا لما كان معناه ذا أشبه ... » وانظر المقتضب ٢٥٠/٣ .

(٢) ما فى المساعد ٢٩/٢ أوضح ، ففيه « أو مفهم تشبيه نحو : زيد مثلك شجاعا فلا يجوز شجاعا مثلك ... » .

(٣) من الوافر . و لم أقف عليه . والليث : الأسد .

(٤) جاء فى النسختين بعد كلمة « افتراس » : « ومنه : أنافذا .... البيت ثم : وقد يتوسط هذا النوع ... متقدما كقول الشاعر :

تعيرنا أننا عالة البيت

والسياق يقتضى ما ذكرناه .

(٥) من الخفيف . فى المساعد ٣٠/٢ والفذّ : الفَرْد .

ومنه[1] :

تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ ونحنُ صَعَالِيكُ أنتُمْ مُلُوكا

أراد ونحن فى حال تصعلكنا مثلكم فى حال ملككم ، فحذف مثلا وأقام المضاف إليه مقامه مضمنا معناه وأعمله بما فيه من معنى التشبيه . فإن كان العامل المتضمن معنى الفعل دون حروفه ظرفا أو حرف جر مسبوقا باسم ما الحال له جاز توسيط الحال عند الأخفش صريحة كانت الحال نحو زيد متكئا فى الدار ، وبلفظ ظرف أو حرف جر كقول الشاعر[2] :

ونحنُ مَنَعْنا البَحْرَ أنْ تَشربُوا به وقد كانَ مِنكُم ماؤُه بمكَانِ

ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل وظهور العمل . ومن شواهد إجازته قراءة بعض السلف[3] ﴿ والسمواتُ مَطْويّاتٍ بيَمينِه ﴾ وقول ابن عباس رضى الله عنه : نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متواريا بمكة . وقول الشاعر[4] :

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِى أدْراعِهم فيهم ورَهْطُ ربيعةَ بن جِذار

ولا يضعف القياس على تقديم غير الصريحة كشبه الحال فيه بخبر إن إذا كان ظرفا ، فكما استحسن القياس على إنّ عندك زيدا ، لكون الخبر فيه بلفظ الظرف الملغى ، ولتوسعهم فى الظروف بما لا يتوسع فى غيرها بمثله ، كذا يستحسن القياس على[5] :

وقدْ كانَ مِنكم مَاؤُهُ بمكَانِ

وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفى مطلقا . والصحيح جوازه محكوما بضعفه .

---

(١) من المتقارب . فى المغنى ٢/٤٣٩ رقم ٦٨٤ والمساعد ٢/٣١ وعالة جمع عائل وهو الفقير ٣/١٦٩ والأشباه والنظائر .

(٢) من الطويل . لبعض الخوارج . العينى ٣/١٧٣ والمساعد ٢/٣١ ونسبه السيوطى فى الأشباه والنظائر ٤/٧٥ لابن مقبل العجلانى .

(٣) سورة الزمر من الآية ٦٧ – والقراءة بنصب مطويات على الحال لعيسى بن عمر . مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٣١ .

(٤) من الكامل . للنابغة الذبيانى يهجو زرعة بن عمرو . مختار الشعر الجاهلى ١/١٦٦ وشرح الكافية الشافية ٢/٧٣٣ والأشمونى ٢/١٤٠ وشعراء النصرانية ٦٧٥ وديوانه ص ٥٩ .

(٥) عجز البيت المذكور فى الحاشية رقم ٢ من الصفحة نفسها .

ولا يجرى مجرى العامل الظرفى غيره من العوامل المعنوية باتفاق ؛ لأن فى العامل الظرفى ما ليس فى غيره ، من كون الفعل الذى ضمن معناه فى حكم المنطوق به ، لصلاحية أن يجمع بينه وبين الظرف دون استقباح بخلاف غيره فإنه لازم التضمن غير صالح للجمع بينه وبين لفظ ما تضمن معناه ، فكان للعامل الظرفى بهذا مزية على غيره من العوامل المعنوية أوجبت له الاختصاص بجواز تقديم الحال عليه . وأجاز الأخفش فى الجملة الحالية المقرونة بالواو إذا كان العامل ظرفا ما أجاز فى الحال الواقعة ظرفا أو حرف جر ، فيستحسن أن يقال زيد وماله كثير فى / البصرة(*) . ذكر هذه المسألة فى كتاب المسائل .

١/١٢٧

وإذا وقع اسم يحسن السكوت عليه مع ظرف أو جار ومجرور ومعه ما يصلح للخبرية وللحالية جاز جعله خبرا وحالا بلا خلاف ، إن لم يكرر ما فى الجملة من ظرف أو حرف جر نحو فى الدار زيد قائم وقائما . فإن كرر الظرف أو حرف الجر جاز الوجهان أيضا وحكم برجحان النصب ؛ لنزول القرآن به . كقوله تعالى[1] ﴿ وأمّا الذينَ سُعِدُوا ففِى الجَنّةِ خالِدينَ فيها ﴾ وكقوله تعالى[2] ﴿ فكان عاقِبَتُهما أنّهما فى النارِ خالِدَينِ فيها ﴾ . وادعى الكوفيون أن النصب فى مثل هذا لازم ؛ لأن القرآن نزل به لا بالرفع . وهذا لا يدل على أن الرفع لا يجوز ، بل يدل على أن النصب أجود منه . فلو كرر الظرف والمخبر عنه لجاز الوجهان أيضا وحكم برجحان الرفع ؛ لنزول القرآن به فى قوله تعالى[3] ﴿ وأمّا الذِينَ ابْيضّتْ وُجُوهُهم ففِى رَحْمةِ اللهِ هُمْ فيها خالِدُونَ ﴾ فإن كان ما تضمن الكلام من ظرف أو حرف جر غير مستغنى

(*) جاء بعدها فى جـ ص ٣٢ : « لأنه بمنزلة زيد إذ ماله كثير فى البصرة » .

(١) سورة هود صدر الآية ١٠٨ .

(٢) سورة الحشر من الآية ١٧ .

(٣) سورة آل عمران . الآية ١٠٧ .

به تعين جعل المخيّل للحالية والخبرية خبرا مع التكرر ودونه نحو : فيك زيد راغب ، وفيك زيد راغب فيك . وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وأنشدوا[1] :

فلا تَلْحَنِى فيها فإنَّ بحبِّها أخاكَ مُصَابَ القَلْبِ جَمًّا بَلَابلُهْ

والرواية المشهورة : مصابُ القلب جمٌّ ، بالرفع ، على أنّا لا نمنع رواية النصب ، بل نجوّزها على أن يكون التقدير : فإن بحبها أخاك شغف أو فتن مصاب القلب . فإن ذِكْر الباء داخلة على الحب يدل على معنى شُغف أو فُتن ، كما أن ذِكْر فى داخلة على زمان أو مكان يدل على معنى استقر ، وليس كذِكْر فى داخلة على الكاف كقولك فيك زيد راغب[2] . فلا يلزم من جواز نصب مصابَ القلب جما الحكم بجواز نصب راغب ونحوه . وإلى هاتين المسألتين أشرت بقولى : ولا تلزم الحالية فى نحو فيها زيد قائما إلى قولى خلافا للكوفيين فى المسألتين .

فصل[*] : ص : يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها أو تعدده بجمع وتفريق . ولا تكون لغير الأقرب إلا لمانع . وإفرادها بعد إمّا ممنوع ، وبعد « لا » نادر ، ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه ، أو تقدم ذكره فى استفهام أو غيره ، ووجوبا إن جَرَت مَثَلا ، أو بيّنت ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء أو ثم ، أو نابت عن خبر أو وقعت بدلا من اللفظ بالفعل فى توبيخ وغيره . ويجوز حذف الحال ما لم تنُب عن غيرها ، أو يتوقف المراد على ذكرها . وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها ، خلافا لمن منع .

ش : قد تقدم أن للحال شبها بالخبر وشبها بالنعت ، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والنعت الواحد خبران فصاعدا ونعتان فصاعدا ، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا فيقال : جاء زيد راكبا مفارقا عامرا مصاحبا عمرا ،

---

(١) من الطويل . فى الكتاب ١/٢٨٠ وفيه : جم بلابله وفى الدرر ١/١١٣ كذلك ، والمساعد ٢/٣٤ والفرائد الجديدة ١/٢٧١ .

(٢) انظر المساعد ٢/٣٤ .

(*) كلمة فصل ليست فى ج ص ٣٤ .

كما يقال فى الأخبار زيد راكب مفارق عامرا مصاحب عمرا . وفى النعت مررت برجل راكب مفارق زيدا مصاحب عمرا . وزعم ابن عصفور أن فعلا واحدا لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسا على الظرف وقال : كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة ، لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا . واستثنى الحال المنصوبة بأفعل التفضيل نحو زيد راكبا أحسن منه ماشيا . قال : فجاز هذا كما جاز فى الظرف زيد اليوم أفضل منه غدا ، وزيد خلفك أسرع منه أمامك . ثم قال : وصح ذلك فى أفعل التفضيل ؛ لأنه قام مقام فعلين . ألا ترى أن معنى قولك زيد اليوم أفضل منه غدا : زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا[1] .

قلت : تنظير ابن عصفور جاء زيد ضاحكا مسرعا بقمت يوم الخميس يوم الجمعة لا يليق بفضله ، ولا يقبل من مثله ؛ لأن وقوع قيام واحد فى يوم الخميس ويوم الجمعة محال ، ووقوع مجيء واحد فى حال ضحك وحال إسراع غير محال . وإنما نظير قمت يوم الخميس يوم الجمعة جاء زيد ضاحكا باكيا ؛ لأن وقوع مجيء واحد فى حال ضحك وحال بكاء محال ، كما أن وقوع قيام واحد فى يوم الخميس ويوم الجمعة محال . ولكن المشرفى[2] قد ينبو واللاحقى قد يكبو . على أنه يجوز أن يقال جاء زيد ضاحكا باكيا إذا قصد أن بعض مجيئه فى حال ضحك وبعضه فى حال بكاء .

ومثال تعدد الحال مع تعدد صاحبها بجمع جاء زيد وعمرو مسرعين ، ولقى بشر عمرا راكبين ، فالأول مثال تعدد الحال بجمع لتعدد صاحبها مع اتحاد إعرابيهما ، والثانى مثال التعدد والجمع مع اختلاف الإعرابين . ومن الأول قوله تعالى[3] ﴿ وسَخَّرَ لكم الشمسَ والقَمر دَائِبَيْنِ ﴾ . ومنه هذه ناقة وفصيلها راتعَين ، على قول من جعل فصيلها معرفة وهى أفصح اللغتين ، ومن جعله نكرة على تقدير الانفصال قال هذه ناقة وفصيلها راتعان ، على النعت . ومن الثانى قول عنترة[4] :

---

(١) وانظر المقرب ١/١٥٥ .

(٢) المشرفى : السيف . واللاحقى صفة لفرس .

(٣) سورة إبراهيم آية ٣٣ .

(٤) من الوافر . ديوانه ص ٧٥ وشرح الكافية الشافية ٢/٧٥٥ وابن يعيش ٢/٥٥ ، ٥٦ والشاهد فى « فردين » إذ هى حال من الفاعل والمفعول أى أنا فرد وأنت فرد . والرانفة أسفل الألية وطرفها مما يلى الأرض . وتستطار =

متى ما تَلْقنى فَرِدَيْنِ تَرْجُفْ   رَوَانِفُ أَلْيتيكَ وتُسْتَطارا

١٢٧/ ب   ومثال تعدد الحال بتفريق لتعدد / صاحبها قول الآخر[1] :

عهِدتُ سُعادَ ذاتَ هوًى مُعَنّى   فزِدتُ وعادَ سُلْوانًا هوَاهــا

وينبغى عند التفريق أن تجعل أول الحالين لثانى الاسمين وآخرهما لأولهما ، ويتعين ذلك إن خيف اللبس لأنه إذا فعل ذلك اتصل أحد الوصفين بصاحبه وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورين واغتفر انفصال الثانى وعود ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين ؛ إذ لا يستطاع غير ذلك مع أن اللبس مأمون حينئذ . وأمّا إذا جعل أولى الحالين لأول الاسمين وأخراهما لثانيهما، فإنه يلزم انفصال الموضعين معا والأصل اتصالهما معا ، لكنه متعذر فيهما ممكن فى أحدهما ، فلم يعدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل إلا إذا منع مانع وأمن اللبس كقول امرئ القيس[2] :

خرجتُ بها أمشِى تَجُرُّ وراءَنا   على أَثَرَيْنا ذيلَ مِرْط مُرحَّلِ

ومثله[3] :

لقِـى ابنـى أخوَيْـه خائِفًـا   مُنجِدَيْـه فأصابُـوا مَـغْنما

ومن الجائى على ما ينبغى قول عمرو بن كلثوم[4] :

وإنّا سوْف تُدركُنـا المَنايـا   مقـدّرةً لنـا ومُقَدَّرينـا

ويجب للحال إذا وقعت بعد إمّا أن تُردَف بأخرى معادا معها إمَّا ، كقوله تعالى[5] ﴿ إنّا هَدَيناهُ السبيلَ إمّا شَاكِرًا وإمّا كَفُورًا ﴾ وإذا وقعت بعد « لا » وجب لها أيضا أن تردف بأخرى معادا معها « لا » كقولك : مَن وجد فلْيُنفِقْ لا مُسرِفا ولا مُقترَا ، إلا أن الإفراد بعد إمّا ممنوع مطلقا ، أعنى فى النثر واالنظم ، وأما

= تحتمل الألف التثنية ، أو ابدالها من نون التوكيد الخفيفة ، انظر ابن يعيش ٢/٥٦ .

(١) من الوافر . فى التصريح ١/٣٨٦ والمساعد ٢/٣٦ .

(٢) من الطويل . ديوانه ص ٩٨ وهو من معلقته ، والتصريح ١/٣٨٧ والهمع ١/٢٤٤ وفى شرح القصائد االعشر : .... أمشى تجرّ ... .

(٣) من الرمل . الأشمونى ٢/١٤٢ وشواهد ابن عقيل ٢/٣٦ والمساعد ٢/٣٦ .

(٤) من الوافر . فى حاشية الصبان ٢/١٤٢ وخزانة الأدب ٣/١٧٧ رقم ١٨٨ من قصيدته : ألاهبى بصحنك فاصبحينا .

(٥) سورة الإنسان آية ٤ ؛

الإفراد بعد « لا » فمستباح فى الشعر كقول الشاعر[1] :

قَهرتَ العِدَى لا مُسْتعِينا بعُصْبةٍ ولكنْ بأنواعِ الخَدَائِع والمَكْرِ

ويضمر عامل الحال جوازا لحضور معناه ، أو لتقدم ذكره ، والأول كقولك للراحل : راشدا مهديّا ، وللقادم : مَبرورا مأجورا ، وللمحدث : صادِقا ؛ بإضمار : تذهب ، ورجعت ، وتقول . والثانى كقولك : راكبا ، لمن قال : كيف جئت ؟ ، وبلى مُسرعا، لمن قال : لمْ تنطلقْ ، بإضمار جئت وانطلقت . ومنه قوله تعالى[2] ﴿ بَلَى قادِرِينَ ﴾ بإضمار نجمع . ويضمر عاملها وجوبا ، فمن ذلك الجارية مَثَلا كقولهم[3] « حظيين بناتٍ صلفين كنّاتٍ » بإضمار عرفتم أو نحو ذلك . ومن المضمر عاملها وجوبا المبيّن بها ازدياد ثمن شيئا فشيئا أو غير ذلك كقولك : بعته بدرهم فصاعدا ، تريد فذهب الثمن صاعدا ، أو تصدّقْ بدينار فسافلا ، تريد فانحطّ سافلا . ومن المضمر عاملها وجوبا الحال السادة مسدّ خبر نحو : ضرْبى زيدا قائما . وقد سبق بيان هذا النوع فى باب المبتدأ .

ومن المضمر عاملها وجوبا الواقعة بدلا من اللفظ بالفعل فى توبيخ وغير توبيخ ؛ فالتوبيخ كقولك أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ! وكذلك إن أردت ذلك المعنى و لم تستفهم ، تقول قاعدا قد علم الله وقد سار الركب قال سيبويه[4] : « وذلك أنه رأى رجلا فى حال قيام أو حال قعود وأراد أن ينبهه » ومن التوبيخ قولهم لمن لا يثبت على حال أتميميا مرة وقيسيّا أخرى ، بإضمار أتتحول ، وكقولك لمن يلهو وقرناؤه يجدّون ألاهيا وقد جدّ قرناؤك بإضمار أتثبت ونحوه .

---

(١) من الطويل . لزياد بن يسار . فى الهمع ١/٢٤٥ والدرر ١/١٢٩ ، ٢٠٢ و لم يعثر الشنقيطى على قائله . والفرائد الجديدة ١/٢٩٤ .

(٢) سورة القيامة من الآية ٤ .

(٣) مجمع الأمثال ١/٢٠٩ رقم ١١١٣ يضرب فى أمر يعسر طلب بعضه وييسر وجود بعضه . ونصب حظيين وصلفين بإضمار فعل أى وجدوا أو أصبحوا ، وبنات وكنات تمييز . والحظىّ من له حظوة ، والصلف ضد ذلك وأصله قلة الخير . والصلفة من لا تحظى عند زوجها . والكنة امرأة الابن وامرأة الأخ .

(٤) الكتاب ١/١٧١ .

ومن التوبيخ قول الشاعر[1] :

أراكَ جَمَعْتَ مسْأَلةً وحِرْصًا ... وعنـدَ الحقِّ زَحّـارًا أُنَانـا

الأُنان الأنين والعامل فيه زحّارا ؛ لأن زحَر قريب المعنى من أَنَّ . وغيرُ التوبيخ كقولك هنيئا مريئا قال سيبويه[2] « وإنما نصبته لأنه ذكر خيرا أصابه إنسان فقلت هنيئا مريئا كأنك قلت ثبت له هنيئا مريئا أو هنأه ذلك هناء .

قلت : فقد أجاز سيبويه أن يكون الناصب هنيئا ثبت ، وأن يكون الناصب هنأه على أن تكون الحال مؤكدة كالتى فى[3] ﴿ وأَرْسَلْناكَ للنَّاسِ رَسُولًا ﴾ وفى [قراءة غير حفص][4] وسَخَّرَ لكم الليلَ والنهارَ والشمسَ والقَمَر والنُّجُومَ مسخراتٍ بأَمْرِه » . ويتناول غير التوبيخ المضمر عاملها فى الإنشاء كقول الشاعر[5] :

أَلِحقْ عَذابَكَ بالقومْ الذينَ طَغَوا ... وعائذًا بك أنْ يَعْلُوا فيُطْغُونِى

أراد وأعوذ بك ، فحذف الفعل وأقام الحال مقامه ، كما يفعل بالمصدر لو قيل عياذا منك . ويتناول غير التوبيخ قول النابغة الذبيانى[6] :

أتـارِكـةً تَدَلُّلَهَـا قَطَـامِ ... وضَنًّـا بالتحيّـة والـكَلَامِ

---

(١) من الوافر . للمغيرة بن جبناء . الكتاب ١٧١/١ والمقرب ٢٥٨/١ . الزُّحَار صوت بنفس وأنين . والأُنان : كثير الأنين . عن القاموس .

(٢) الكتاب ١٥٩/١ .

(٣) سورة النساء . من الآية ٧٩ .

(٤) « على قراءة غير حفص » ليست فى النسختين ويقتضيها المقام لأن مسخرات مرفوعة فى المصحف . وكذلك أطلق الاستشهاد بها الأشمونى انظر ١٤٢/٢ والآية من سورة النحل رقم ١٢ انظر الإتحاف ٢٧٧ وقد أحال على ما فى الأعراف ص ٢٢٥ وفيها « واختلف فى الشمس والقمر والنجوم مسخرات هنا وفى النحل فابن عامر فيهما يرفع الشمس وما عطف عليها ورفع مسخرات على الابتداء والخبر . وقرأ الباقون بالنصب فى الموضعين . والنصب فى مسخرات بالكسرة فوجهه هنا أنه عطف على السموات ومسخرات حال من هذه المفاعيل ، وفى النحل على الحال المؤكدة وهو مستفيض ، أو على إضمار فعل قبل النجوم ، أى وجعل إلخ ... » .

(٥) من البسيط . لعبد الله بن الحارث السهمى . الكتاب ١٧١/١ وانظر اللسان « عوذ » والروض الأنف ٨١/٢ والمرزوقى ٤٧٥ .

(٦) من الوافر . للنابغة . انظر اللسان « رقش » وشعراء النصرانية ٧١٣ وهو مطلع فى ديوانه ١١١ .

وقد تقدم فى باب المفعول المطلق الإعلام بأن المبرد يحمل عائذا بك وأقاعدا وقد سار الركب وأشباه ذلك على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل . وبُيّن هناك ضعف مذهبه بالدليل ، فلا حاجة إلى إعادته هنا .

ويجوز حذف الحال ما لم تنب عما لا يستغنى عنه كالتى سدت مسدّ الخبر ، وما لم تقع بدلا من اللفظ بالفعل .

وقد تقدم ذكرهما . ومن الأحوال التى لا يجوز حذفها التى لا يفهم المراد إلا بها كحال ما نفى عامله أو نهى عنه كقوله تعالى[1] ﴿ وما خلقنا السَّماءَ والأرضَ وما بَيْنهما لَاعِبينَ ﴾ وكقوله تعالى[2] ﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلَاة وأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ و[3] ﴿ ولا تَمْش فى الأَرْضِ مَرَحًا ﴾ . ومن الأحوال التى لا تُحذف لكون المراد لا يُفهم إلا بثبوتها المجابُ بها استفهام كقولك جئتُ راكبا ، لمن قال : كيف جئتَ ؟ ، والمقصود بها حَصْر كقوله تعالى[4] ﴿ وما أرسلْناك إلَّا مُبشّرًا ونَذِيرًا ﴾ ومن الأحوال التى لا تحذف لكون المراد لا يفهم إلا / بثبوتها قوله تعالى[5] ﴿ وهذا بَعْلِى شَيْخا ﴾ ، وقول جابر بن عبد الله رضى الله عنه[6] « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان اثنين بواحد » أى متفاضلا . وقول الشاعر[7] :

1/128

إنَّما المَيْتُ من يَعِيشُ ذَلِيلًا

---

(١) سورة الأنبياء آية ١٦ .

(٢) سورة النساء من الآية ٤٣ .

(٣) سورة الإسراء من الآية ٣٧ .

(٤) سورة الإسراء عجز الآية ١٠٥ .

(٥) سورة هود من الآية ٧٢ .

(٦) فى إعراب الحديث ص ٤٥ رقم ٧٦ « نهى .... عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة اثنين بواحد » واثنين بدل من الحيوان ، أو هو منصوب حال ، أى نهى عن بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا . ويجوز أن يرفع على أنه مبتدأ خبره بواحد والجملة الأسمية حال وانظر الجامع الصغير ٢/١١٦٥ .

(٧) من الخفيف . لعدى بن الرعلاء . فى الأشمونى ٢/١٣٠ وفيه : .... كئيبا . والخزانة ٦/٥٣٠ وهو شطر من بيتين هما :

ليس من مات فاستراح بمَيْت ... إنما المَيْت ميّت الأحياء
إنما الميت من يَعيش كئيبا ... كاسفًا بالُه قليلَ الرجاء

وقول الآخر[1] :

عدوُّك مَن يُرضيكَ مُبْطِنَ إحْنةٍ ومُبدِى دَليلَ البُغض مثلُ صديقِ

ومنه قول امرئ القيس[2] :

فجُزيتِ خيرَ جَزَاءِ ناقة واحدٍ ورجعتِ سالمة القَرى بِسَلَامِ

ولا ينكر كون الحال فى الأصل جائزة الحذف ، ثم يعرض ما يجعلها بمنزلة العمدة ؛ فإن ذلك يعرض لغيرها كقوله تعالى[3] ﴿ ولمْ يكُنْ لَهُ كُفُوًا أحدٌ ﴾ فإن « له » فضلة ، ولو قدر حذفه انتفت الفائدة .

ونظيره من الصفات كقولك : ما فى الدنيا رجل يبغضك ، فيبغضك نعت للمبتدأ ولو حذف انتفت الفائدة ، ومثل ذلك كثير .

والأكثر أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ؛ لأنها وإياه كالصفة والموصوف ، ولكنهما أيضا كالمميّز والمييَّز ، وكالخبر والمخبر عنه ، ومعلوم أن ما يعمل فى المميز والمميز قد يكون واحدا وغير واحد ، وكذا ما يعمل فى الخبر والمخبر عنه ، فكذا الحال وصاحبها قد يعمل فيهما عامل واحد ، وقد يعمل فيهما عاملان ؛ ومثال اتحاد العامل فى الأبواب الثلاثة : طاب زيد نفسا ، وإن زيدا قائم ، وجاء زيد راكبا . ومثال عدم الاتحاد فى الثلاثة : لى عشرون درهما ، وزيد منطلق ، على مذهب سيبويه ومن وافقه ، و[4] ﴿ إنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أمَّةً واحِدَةً ﴾ فأمة حال والعامل فيها اسم الإشارة ، وأمتكم صاحب الحال والعامل فيها إنّ . قال سيبويه[5] : هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا كان ما قبله مبنيا على الابتداء ؛ لأن المعنى واحد فى أنه حال وأن ما قبله قد عمل فيه ، ومنعه الاسم الذى قبله أن يكون محمولا على إن : وذلك إن هذا عبد الله منطلقا ، وقال جل ذكره[6] : « إن

---

(1) من الطويل . لأبى نواس . ديوانه ١٩٢ ودلائل الإعجاز ٣١٠ – عن معجم شواهد العربية .

(2) من الكامل . ديوانه ١٣٧ – والقرى : الظهر . يدعو لها بالسلامة . ومختار الشعر الجاهلى ٩٢/١ .

(3) سورة الإخلاص . آية ٤ .

(4) سورة الأنبياء من الآية ٩٢ .

(5) الكتاب ٢٨٧/١ وأورد قراءة الرفع .

(6) سورة الأنبياء آية ٩٢ .

هَذِهِ أمتُكم أمَّةً واحِدةً » . وقد تقدم من كلامه ما يدل على أن صاحب الحال فى[1] :

لِعَزَةَ مُوحِشًا طَلَلُ

هو المبتدأ لا الضمير المستكن فى الخبر . وبينت رجحان قوله على قول مَن زعم أن صاحب الحال هو الضمير . ومن ورود الحال وعاملها غير عامل صاحبها قولهم : ها قائما ذا زيد ، فنصب الحال حرف التنبيه وليس له عمل فى صاحبها . ومنه قول الشاعر[2] :

ها بيِّنًا ذا صَرِيحُ النصْح فاصْغُ له وطِع فطَاعَةُ مُهْدٍ نُصحَهُ رَشَدُ

فصل[3] : ص : يؤكد بالحال ما نصبها من فعل أو اسم يشبهه . وتخالفهما لفظا أكثر من توافقهما ، ويؤكد بها أيضا فى بيان يقين أو فخر أو تعظيم أو تصاغر أو تحقير أو وعيد خبر جملة جزءاها معرفتان جامدان جمودا محضا ، وعاملها أحقّ أو نحوه مضمرا بعدهما ، لا الخبر مؤولا بمسمى ، خلافا للزجاج ، ولا المبتدأ مضمنا تنبيها خلافا لابن خروف .

ش : الحال المؤكدة ضربان : أحدهما ما يؤكد عامله ، والثانى ما يؤكد خبر جملة لا عمل لجزءيها فيه ، فالأول ضربان : ضرب يوافق عامله معنى لا لفظا وهو كثير ، وضرب يوافق عامله لفظا ومعنى وهو قليل . فمن الأول قوله تعالى[4] ﴿ ولا تَعْثَوا فى الأرضِ مُفْسِدينَ ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُدْبِرِينَ ﴾ وقوله

---

(١) من مجزوء الوافر . وعجزه : يلوح كأنه خلل ديوانه ص ٥٠٦ ومثله . :

لعزة موحشا طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم

والمجزوء لكثير فى الكتاب ٢٧٦/٢ والديوان وأما الرواية الأخرى فهى فى ديوان كثير ص ٥٣٦ مما نسب إليه وهو لذى الرمة .

(٢) من البسيط . فى المغنى ٥٦٤/٢ رقم ٨٠١ ، ٦٥٩/٢ وأبيات مغنى اللبيب ٢٢/٨ ، ١٩٣/٧ والمساعد ٤٠/٢ وحاشية الأمير على المغنى ١٣٦/٢ .

(٣) كلمة فصل ليست فى ج ص ٤٢ .

(٤) سورة الأعراف . من الآية ٧٤ .

(٥) سورة التوبة من الآية ٢٥ .

تعالى[١] ﴿ ويَوْمَ أُبعَثُ حَيًّا ﴾ ، وقوله تعالى[٢] ﴿ ولو شَاءَ ربُّكَ لآمَن مَن فى الأرضِ كُلُّهم جمِيعًا ﴾ وقوله تعالى[٣] ﴿ فتبسَّمَ ضاحِكًا مِنْ قَوْلها ﴾ . ومن هذا القبيل قول لبيد[٤] :

وتضىءُ فى وَجْهِ الظلام مُنِيرَةً　　　كجُمانَةِ البَحْرِىِّ سُلَّ نِظَامُها

ومثله قول لبيد أيضا[٥] :

فعَلَوْت مُرتَقِبًا على ذِى هَبْوَةٍ　　　حرجٍ إلى أعْلامِهنَّ قَتَامُها

ومنه قول الشاعر[٦] :

فإنِّى اللَّيْثُ مَرْهُوبًا حِمـاهُ　　　وعندِى زَاجرٌ دِونَ افْتِراسِى

فمرهوبا حماه حال مؤكدة للخبر وهو العامل فيها بما تضمن من معنى التشبيه . ومن هذا القبيل أيضا ما مثّل به سيبويه[٧] من قولهم : هو رجل صدق معلوما ذلك ، أى معلوما صلاحه ، كذا قدّر سيبويه ، ورجل صدق بمعنى صالح فأجرى مجراه إذا قيل هو صالح معلوما صلاحه . ومن هذا القبيل قول أمية بن أبى الصلت[٨] :

سَلامَكَ رَبَّنَا فى كُلِّ فَجْرٍ　　　بَرِيئًا ما تَغَنَّثُكَ الذُّمُـومُ

---

(١) سورة مريم آية ٣٣ .

(٢) سورة يونس من الآية ٩٩ – وهى شاهد للحال المؤكدة لصاحبها .

(٣) سورة النمل . صدر الآية ١٩ .

(٤) من الكامل . وهو من معلقته رقم ٤٣ شرح القصائد العشر للتبريزى – تحقيق فخر الدين قباوة . دار الآفاق بيروت – ص ٢٣١ واللسان « جمن » وشرح ديوانه ٣٠٩ والجمانة اللؤلؤة الصغيرة ، والكبيرة الدرة . والبحرى الغواص . يصف الظبية .

(٥) من الكامل . من معلقته . شرح القصائد العشر للتبريزى ص ٢٤٥ وفيها : .... مرتقبا على مرهوبه ، ويروى مرتقبا بفتح القاف ، ويروى على ذى هبوة . والمرتقب الموضع الذى يرقب فيه . والهبوة الغبار . والحرج : الضيق ويروى : مَرَج . والقتام : الغبار . وفى شرح ديوانه ٣١٥ .

(٦) من الوافر . ولم أقف عليه . وقد سبق .

(٧) الكتاب ١/٢٦٣ وذكر بعد شرحه للمثال قوله « ولو رفعت كان جائزا على أن تجعله صفة كأنك قلت هو رجل معروف صلاحه » .

(٨) من الوافر . الكتاب ١/١٦٤ وتغنثك : تعلق بك . وشعراء النصرانية ٢٣٧ .

فبريئا حال مؤكدة لسلامك ،ومعناه البراءة مما لا يليق بجلالك ، وهو العامل فى الحال ؛ لأنه من المصادر المجعولة بدلا من اللفظ بالفعل . ومن هذا القبيل - عندى - : هو أبوك عطوفا ، وهو الحق بيّنا ؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل ، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما .

ومن الثانى قوله تعالى[1] ﴿ وأرْسَلْناكَ للنَّاسِ رَسُولًا ﴾ وقوله تعالى[2] ﴿ وسَخَّر لكم اللَّيْلَ والنهار والشمسَ والقمر والنجوم مسخراتٍ بأمره ﴾[فى غير قراءة حفص][3] . ومنه قول امرأة من العرب[4] :

قُـــمْ قائِمًـــا قُـــمْ قائِمـــا صادَفْتَ عَبْـــدًا نائِمـــا
وعُشَرَاءَ رَائِما

ومثله قول الشاعر[5] :

أصِخْ مُصِيخًا لمَنْ أبْدَى نصِيحَتَه والْزَمْ تَوَقِّى خَلْط الجِد باللَّعب

وأما الحال المؤكد بها خبر جملة جزءاها معرفتان جامدان ، فمنها المؤكدة بيان اليقين نحو هو زيد معلوما ومنه قول سالم بن / دارة[6] : ١٢٨/ ب

أنا ابنُ دارةَ مَعْرُوفًا بها نَسَبِى وهل بِدَارَةَ يا للنَّاسِ مِنْ عارِ

كأنه قال هو زيد لا شك فيه ، وأنا ابن دارة لا شك فىّ . ومنها المؤكدة بيان فخر نحو أنا فلان شجاعا أو كريما . ومنها المؤكدة بيان تعظيم نحو [هو][7] فلان

---

(١) سورة النساء . من الآية ٧٩ وقد سبقت . انظر ص ٣٥٢ .

(٢) سورة النحل . آية ١٢ وقد سبقت . انظر ص ٣٥٢ .

(٣) « فى غير قراءة حفص » ليست فى النسختين .

(٤) الأول فى الدرر ١٦٠/٢ وبعده : أنك لا ترجع إلا سالما . وانظر الرجز فى العينى ١٨٤/٣ والهمع ١٢٥/٢ والخزانة ٧٧/٤ وأمالى الشجرى ٣٤٧/١ .

(٥) من البسيط . فى التصريح ٣٨٣/١ والمساعد ٤١/٢ ، وصدره فى الأشمونى ١٤٣/٢ .

(٦) من البسيط . فى الكتاب ٢٥٧/١ وابن يعيش ٦٤/٢ والأشمونى ١٤٣/٢ والمساعد ٤١/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٦ وصدره فى الفرائد الجديدة ٤٧٧/١ من قصيدة يهجو بها بنى فزارة ، فاغتاله رجل منهم .

(٧) « هو » ليست فى الأصل ، والسياق يقتضيها بدليل المثال قبله . وفى المساعد ٤١/٢ هو فلان جليلا مهيبا وكذا فى نسخة ج .

جليلا . ومنها المؤكدة بيان تصاغر نحو أنا عبدك فقيرا إلى عفوك . ومنها المؤكدة بيان تحقير نحو هو فلان مأخوذا مقهورا . ومنها المؤكدة بيان وعيد نحو أنا فلان متمكنا منك فاتَّق غضبى . ومنه قول الراجز[1] :

أنا أبو المِرْقَالِ عَفًّا بَطْنًا لمَن أُعادِى مِدْسَرًا دَلَنْظا

ولا تكون هذه الحال أعنى المؤكدة لهذه المعانى إلا بلفظ دال على معنى ملازم أو شبيه بالملازم فى تقدم العلم به ، وتقدير عاملها بعد الخبر أحقه أو أعرفه إن كان المخبر عنه غير أنا ، وإن كان أنا فالتقدير أحق أو أعرف أو اعرفنى . وهذا أولى من قول الزجاج هو الخبر لتأوله بمسمى ، وأولى من قول ابن خروف إن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه . وأشرت بقولى أو شبيه بالملازم فى تقدم العلم به إلى قول سيبويه وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو غيره بأمر فقال أنا عبد الله منطلقا ، أو هو زيد منطلقا كان محالا ؛ لأنه إنما أراد أن يخبر بالانطلاق و لم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية ؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر ، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت مَن يعنى . ثم قال[2] : إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو فى موضع تجهله فيه فقلت مَن أنت ؟ فقال أنا عبد الله منطلقا فى حاجتك كان حسنا .

قلت الانطلاق فى الأول مجهول والإعلام به مقصود غير مستغنى عنه ، فحقه أن يرفع بمقتضى الخبرية . فالاسم الذى قبله معلوم مستغنى عن ذكره ، فحقه ألا يجعل خبرا ، وإذا جعل خبرا ما حقه ألا يكون خبرا ، وجعل فضلة ما حقه أن يكون عمدة لزم كون الناطق بذلك مجهولا ، وكون المنطوق به محالا عما هو به أولى . فهذا معنى قول سيبويه : كان محالا ، وإنما استحسن قول من قال أنا عبد الله منطلقا فى حاجتك ؛ لأن السائل كان عنده منطلقا فى حاجته من قبل أن يقول له : من أنت ؟

---

(١) فى المساعد ٢/٤٢ وفيه : أنا أبو ... عقا فظا .... دلظا – المِدسر : الدّفاع . الدلظ : الغليظ الخلق . ونسبه المحقق إلى الزفيان . أنشده ابن الأعرابى . وانظر اللسان « دلظ » والتهذيب .

(٢) الكتاب ١/٢٥٧ ، ٢٥٨ : « وإنما ذكر الخليل هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن ؛ فإن النحويين يتهاونون بالخَلْف إذا عرفوا الإعراب ، وذلك أن رجلا .... أن يخبرك بالانطلاق و لم يقل .... فقال أنا زيد منطلقا فى حاجتك كان حسنا » .

فصار ما عهده بمنزلة شيء ثبت له فى نفسه ، كشجاع وكريم فأجراه مجراه .

فصل : ص : تقع الحال جملة خبرية غير مفتتحة بدليل استقبال ، متضمنة ضمير صاحبها ، ويغنى عنه فى غير مؤكدة ولا مصدرة بمضارع مثبت أو منفى بلا أو ما ، أو بماضى اللفظ تال لإلَّا أو متلوّ بأو – واو تسمى واو الحال وواو الابتداء . وقد تجامع الضمير فى العارية من التصْدير المذكور ، واجتماعهما فى الاسمية والمصدرة بليس أكثر من انفراد الضمير . وقد تخلو منهما الاسمية عند ظهور الملابسة ، وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفى بلا ، فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر . وثبوت قد قبل الماضى غير التالى لإلا والمتلو بأو أكثر من تركها إن وجد الضمير . وانفراد الواو حينئذ أقل من انفراد قد . وإن عدم الضمير لزمتا .

ش : قيدت الجملة الواقعة حالا بخبرية احترازا من الطلبية ، فإنها لا تقع حالا ، وكذلك المصدرة بفعل مقرون بحرف تنفيس أو منفى بلن . وإلى ذلك أشرت بقولى « غير مفتتحة بدليل استقبال » وبعد استثناء الجملة الطلبية والمفتتحة بدليل استقبال يعلم أن الجملة التى تقع حالا جملة ابتدائية نحو[1] ﴿ وقُلْنا اهْبطُوا بعْضُكُم لبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ، أو مصدرة بإنّ نحو قوله تعالى[2] ﴿ وما أرْسَلْنا قَبْلَك مِـن المُرْسَلِين إلَّا إنهم ليأكلونَ الطَّعامَ ﴾ ، أو مصدرة بكأنّ كقوله تعالى[3] ﴿ نَبَذَ فريقٌ مِن الذين أُتوا الكتابَ كِتابَ اللهِ ورَاءَ ظُهُورِهِم كأنّهم لا يَعْلَمُون ﴾ . وقول زهير[4] :

يَلُحْـن كأنَّهُـنَّ يَـدَا فَتَـاةٍ ... تُرَجِّع فى مَعَاصِمها الـوُشومُ

وكقول ربيعة بن مقروم[5] :

فـدارَتْ رَحَاهَـا بفُرْسَانِهـم ... فعَادُوا كأنْ لم يَكُونُوا رَمِيما

---

(١) سورة البقرة من الآية ٣٦ .

(٢) سورة الفرقان من الآية ٢٠ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٠١ .

(٤) من الوافر . فى شرح ديوانه للأعلم ص ٧٨ وهو ثالث بيت من قصيدته : لمن طلل برامة لا يريم . وفى مختار الشعر الجاهلى ١/٢٧٤ .

(٥) من المتقارب . فى أبيات مغنى اللبيب ٥/٧٣ والاقتضاب ٣٦٦ وأمالى القالى ١/٨ .

وكقول امرئ القيس[1] :

فظللْتُ فى دِمَنِ الديارِ كأننى نَشْوَانُ باكَرَه صَبَوحُ مُــدامِ

أو مصدرة بلا التبرئة نحو[2] : ﴿ والله يحكم لا مُعقِّبَ لحكمه ﴾ وكقول بعض الطائيين[3] :

مَن جادَ لا مَنَّ يَقْفُو جُودَه حُمِدا وذو ندًى مَنَّ مذمومٌ وإنْ مَجُدا

ومثله[4] :

نَصَبْتُ له وَجْهِى ولا كِنَّ دُونَه

أو مصدرة بما كقول عنترة[5] :

فرأيْتُنا ما بيْننا مِن حاجِــز إلَّا المِجَنُّ وحدُّ أبيضَ مفْصِلِ

أو مصدّرة بمضارع مثبت نحو[6] ﴿ ويَمُدُّهُم فى طُغْيانِهم يَعْمَهُونَ ﴾ أو مصدرة بمضارع منفى بلا نحو[7] ﴿ وما لَنا لا نُؤْمِنُ باللهِ ﴾ ، أو مصدرة بمضارع منفى بما كقوله[8] :

عَهِدتُكَ ما تَصْبُو وَفِيكَ شبِيبةٌ فما لكَ بعدَ الشَّيب صَبًّا مُتَّيما

---

(١) من الكامل . ديوانه ص ١٣٦ ومختار الشعر الجاهلى ٩١/١ .

(٢) سورة الرعد جزء من الآية ٤١ .

(٣) من البسيط . و لم أقف عليه .

(٤) من الطويل . للشنفرى الأزدى . من لامية العرب . وعجزه : ولاسِتر إلاالأتحمىِ المرعبل – فى أمالى المرتضى ٤٥/٣ وقبله :

ويومٍ من الشِّعْرِى يَذُوبُ لُعابُه أفاعيــه فى رَمْضائِــه تَتَمَلْمَــلُ

(٥) من الكامل . فى ديوانه ص ١٢٢ وفيه : ونصل أبيض . وفى الدرر ٢٠٢/١ وفيها : مقصل ، بالقاف وفى شواهد التوضيح ١٤٧ مفصل بالفاء . والمجن : الترس . ومفصل : قاطع . وهو من قصيدته :

عجــبتْ عُبَيْلَــةُ مِــن فتًــى مُتَبــذِّل عــارِى الأشاجِــعِ شاحبٍ كالمنصل

(٦) سورة البقرة من الآية ١٥ .

(٧) سورة المائدة صدر الآية ٨٤ .

(٨) من الطويل . الأشمونى ١٤٥/٢ والتصريح ٣٩٢/١ والمساعد ٤٤/٢ : .... لا تصبو .

وكقول امرئ القيس[1] :

ظللْتُ رِدَائِى فوقَ رأسِى قاعِدًا   أعدُّ الحَصَى ما تَنْقَضى عَبَراتِى

أو مصدرة بلم كقوله تعالى[2] ﴿ فانْقلبَوا بنعْمَةٍ مِنَ اللهِ وفَضْلٍ لم يَمْسَسْهم سُوءٌ ﴾ وكقوله تعالى[3] : ﴿ ورَدَّ / اللهُ الّذينَ كَفَرُوا بغَيْظِهِم لم يَنَالُوا خَيْرًا ﴾ . ١٢٩ / ١

وكقول زهير[4] :

كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ فى كلِّ مَنزِلٍ   نَزَلْنَ به حَبُّ الفَنا لم يُحطَّمِ

أو مصدرة بماض تال لإلَّا نحو[5] ﴿ ما يأْتِيهم مِن رسولٍ إلَّا كانُوا به يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ أو مصدرة بماض متلو بأو كقول الشاعر[6] :

كُنْ للخليل نَصيرًا جَارَ أوْ عَدَلَا   ولا تشحَّ عليه جَادَ أو بَخِلا

أو مصدرة بماض مخالف لذينك كقوله تعالى[7] ﴿ أوْ جاءُوكم حَصِرَتْ صُدُورُهم ﴾ فكل واحدة من هذه الجمل فى موضع نصب على الحال ، ومتضمنة لضمير يعود على صاحب الحال يربطها به ، وقد تجامعه واو الحال ، أو تغنى عنه فى غير مؤكدة ولا مصدرة بمضارع مثبت أو منفى بلا أو ماض تال لإلَّا أو متلو بأو . ومجامعته الواو فى الجملة الاسمية أكثر من انفراده .

فمن مجامعته الواو[8] ﴿ فلا تَجْعَلُوا اللهِ أَنْدادًا وأنتُم تَعْلَمُونَ ﴾ و[9] ﴿ وتَنسَوْنَ

---

(١) من الطويل . ديوانه ص ٣٦ ومختار الشعر الجاهلى ٦٦/١ .

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٧٤ .

(٣) سورة الأحزاب . صدر الآية ٢٥ .

(٤) من الطويل . شرح ديوانه للأعلم ص ٥ وهو من معلقته . شرح المعلقات للزوزنى ص ٥٣ والعهن : الصوف . والفتات ما تفتت . والفنا : عنب الثعلب . وهو شجر له حب أحمر . وفى مختار الشعر الجاهلى ٢٢٩/١ .

(٥) سورة الحجر . آية ١١ « وما ... » .

(٦) من البسيط . الأشمونى ١٤٥/٢ والدرر ٢٠٣/١ والمساعد ٤٤/٢ وهو من شواهد العينى .

(٧) سورة النساء . من الآية ٩٠ .

(٨) سورة البقرة . عجز الآية ٢٢ .

(٩) سورة البقرة من الآية ٤٤ .

أنفُسَكُم وأنْتم تَتلُونَ الكتابَ ﴾ و[1] ﴿ ولا تُباشِرُوهُنَّ وأنتم عاكِفُونَ فى المساجِدِ ﴾ و[2] ﴿ ألم تَرَ إلى الذين خَرَجُوا مِن دِيارِهِم وهُمْ أُلوف ﴾ و[3] ﴿ لِمَ تَكْفُرونَ بآياتِ اللهِ واللهُ شَهِيدٌ على ما تَعْمَلُونَ ﴾ و[4] ﴿ فلا تَموتُنَّ إلَّا وأنْتُم مُسْلِمُونَ ﴾ . ومنه قول النبى ﷺ[5] : « لا يَزْنِى الزانى حين يَزْنى وهو مؤمن » ومنه قول امرئ القيس[6] :

نظرتُ إليها والنجومُ كأنَّهـا ... مصابيحُ رُهْبان تُشَبُّ لقُفّالِ

وقوله[7] :

أيَقْتُلُنِى والمشرِفىُّ مُضَاجِعِـى ... ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأنْيابِ أغْوال

وقوله[8] :

ليالِى يَدعُونِى الهَوَى فأُجيبُه ... وأعْيُن مَن أهْوَى إلىَّ رَوَانِ

ومن الاستغناء بالواو عن الضمير قوله تعالى[9] : ﴿ ثُم أنْزَلَ عليكُم من بَعْد الغَمِّ أمنَةً نُعاسًا يَغْشَى طائفةً منكُمْ وطَائِفَةٌ قَدْ أهمّتْهم أنفُسُهم ﴾ ، وقوله تعالى[10] ﴿ لَئِنْ أكَلَه الذئبُ ونَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ وقوله تعالى[11] ﴿ كما أخْرَجَكَ ربُّكَ مِن بَيْتِك

---

(١) سورة البقرة الآية ١٨٧ .

(٢) سورة البقرة صدر الآية ٢٤٣ .

(٣) سورة آل عمران من الآية ٩٨ .

(٤) سورة البقرة عجز الآية ١٣٢ .

(٥) الحديث عن أبى هريرة . صحيح البخارى ١٧٨/٣ وتمامه : « ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن . ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينتهب نُهبة يرفع الناسُ إليه فيها أبصارهم حين ينتهب وهو مؤمن » والجامع الصغير ١٢٧٤/٢ متكرر ثلاث مرات .

(٦) من الطويل . ديوانه ص ١٠٨ من قصيدته : ألا عِمْ صباحا أيها الطلل البالى – ومختار الشعر الجاهلى ٣٨/١ .

(٧) من الطويل . ديوانه ص ١٠٩ من قصيدته السابقة . والهمع ٢٤٦/١ ومختار الشعر الجاهلى ٣٩/١ .

(٨) من الطويل . ديوانه ص ١٤٤ من قصيدته : لمن طلل أبصرته فشجانى – ومختار الشعر الجاهلى ٧٠/١ .

(٩) سورة آل عمران . صدر الآية ١٥٤ .

(١٠) سورة يوسف آية ١٤ .

(١١) سورة الأنفال . آية ٥ .

بالحَقِّ وإنَّ فرِيقًا من المُؤمِنين لَكَارِهُونَ ﴾ وكقوله ﷺ[1] « كنتُ نبيًّا وآدمُ بيْنَ الماءِ والطين ﴾ . ومنه قول امرىء القيس[2] :

وقد أغتدِى والطَّيْرُ فى وُكُناتِها   بمُنْجَرِدٍ قَيْد الأوابِد هَيْكِـلِ

وقوله أيضا[3] :

إذا رَكِبوا الخيلَ واستلأمُـوا   تَحَرَّقَتِ الأرْضُ والْيَومُ قُـرُّ

وقوله[4] :

بَعثتُ إليهَا والنجومُ طوالِـعٌ   حِذارًا عليها أنْ تَقُومَ فَتُسْمَعَا

وقوله[5] :

لك الويلُ إنْ أمْسى ولا أمُّ هاشِمٍ   قريبٌ ولا البَسْبَاسَةُ ابْنَةُ يَشْكُرا

ومنه قول طرفة[6] :

أرَّقَ العَيْـنَ خَيَـالٌ لم يَقِـر   طاف والرَّكْبُ بصَحْرَاءَ يُسُرْ

ومنه قول عنترة[7] :

يَدْعُونَ عَنْتَر والرماحُ كأنّها   أشْطانُ بئْرٍ فى لَبَانِ الأدْهِم

---

(١) الذى فى الجامع الصغير ٢/٨٣ وصححه « كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد » رواه أبو نعيم والطبرانى . قال الشهاب الخفاجى : فى هذا الحديث روايات متعددة صحيحة . وقال ابن تيمية والزركشى وغيرهما : حديث « كنت نبيا وآدم بين الماء والطين » لا أصل له بهذا اللفظ . قال الخفاجى : ليس معنى ذلك أنه موضوع كما توهم فإنه رواية بالمعنى وهى جائزة لأنه بمعنى الحديث السابق . شرح الشفاء ٢/٢٠٠ وفى الجامع الصغير ٢/٨٤٠ بين الروح والجسد .

(٢) من الطويل . ديوانه ص ١٠١ وهو من معلقته . ومختار الشعر الجاهلى ١/٣٠ .

(٣) من المتقارب . ديوانه ص ٥٢ من قصيدته : أحارِ بن عمرو كأنى خمِرْ – ومختار الشعر الجاهلى ١/١١٥ .

(٤) من الطويل . ديوانه ص ٨٤ وفيه : والنجوم ضواجع ... أن تهب فتسمعا – وهو من قصيدته فأصبحت ودّعت الصبا غير أننى – ومختار الشعر الجاهلى ١/١٣٨ .

(٥) من الطويل . ديوانه ص ٥٠ من قصيدته : سمالك شوق بعد ما كان أقصرا – ومختار الشعر الجاهلى ١/٦٠ .

(٦) من الرمل . ديوانه – بيروت – ص ٥٠ من قصيدته : أصحوتَ اليوم أم شاقتك هر – وفى مختار الشعر الجاهلى ١/٣٢٤ – أرق : أسهر . لم يقر : لم يثبت على حال . يُسُر : موضع قريب من اليمامة .

(٧) من الكامل . ديوانه ص ١٥٣ وهو من معلقته – ومختار الشعر الجاهلى ١/٣٧٩ .

ومن الاستغناء عن الواو بالضمير قوله تعالى[1] : ﴿ وقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكم لبعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ وقوله تعالى[2] ﴿ اهْبِطَا منها جَمِيعا بعْضُكم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ وقوله تعالى[3] ﴿ ولمّا جاءَهم رَسُولٌ مِن عندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهم نَبَذَ فَرِيقٌ من الذينَ أُوتُوا الكتابَ كِتاب اللهِ وراءَ ظُهُورِهم كأنهم لا يَعْلَمون ﴾ وقوله تعالى[4] ﴿ واللهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ وما أرْسَلْنا قَبْلَكَ مِن المرسَلِينَ إلَّا إنّهم لَيأْكُلُونَ الطَّعامَ ﴾ وقوله تعالى[6] ﴿ ويَومَ القِيَامَةِ تَرَى الذينَ كَذَبُوا على اللهِ وُجُوهُهُم مُسوَدّة ﴾ . ومنه قول الشاعر[7] :

وتَشربُ أسآرِى القطا الكُدْرُ بعدما ... سَرَتْ قَرَبًا أحْناؤُها تَتَصَلْصَلُ

ومثله[8] :

حتى تَركْناهم لَدَى مَعْركٍ ... أرْجُلُهم كالخَشَبِ الشّائِلِ

ومثله[9] :

لهم لِواءٌ بكفَّى ماجِدٍ بَطَلٍ ... لا يَقْطعُ الخِرْقَ إلّا طرْفُه سامِ

ومثله[10] :

راحُوا بَصَائِرُهُم على أكْتافِهم ... وبَصِيرَتى يَعدُو بها عَتَد وَأَى

ومثله[11] :

---

(١) سورة البقرة من الآية ٣٦ .

(٢) سورة طه . من الآية ١٢٣ وأولها « قال ... » .

(٣) سورة البقرة آية ١٠١ .

(٤) سورة الرعد من الآية ٤١ .

(٥) سورة الفرقان آية ٢٠ .

(٦) سورة الزمر من الآية ٦٠ .

(٧) من الطويل . للشنفرى من لامية العرب . ويروى آسار القطا . فى الكافية الشافية ٧٥٩/٢ والعينى ٢٠٦/٣ وانظر مختارات الشجرى ٢١/١ والأشباه والنظائر ٤٦/٤ بلا نسبة .

(٨) من السريع . لامرىء القيس . ديوانه – السندوبى – ص ١١٨ والخزانة ٣٥٥/٨ والشائل : المرتفع .

(٩) من البسيط للنابغة الذبيانى . مختار الشعر الجاهلى ١٨١/١ وشعراء النصرانية ٧١٢ وديوانه ص ١٠٦ .

(١٠) من الكامل فى الأشباه ٤٦/٤ بلا نسبة . وهو للأسعر الجعفى . اللسان « وأى » . وعتد معد للجرى أو شديد تام الخلق . والوأى : السريع الشديد من الدواب .

(١١) من الرمل لطرفة الكتاب ٢٠٢/١ وديوانه ٥٥ الإزارثوب يستتر به . والهدّاب خيوط فى طرفى الثوب =

ثم رَاحُوا عَبَقُ المِسْكِ بهم ... يُلْحِفُون الأرضَ هُدّابَ الأُزُرْ

ومثله[1] :

فغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْن تحسب أنه ... مَوْلَى المخافةِ خلْفُها وأمامُها

ومثله[2] :

ما بالُ عيْنكَ دمعُها لا يَرْقأ ... وحَشَاكَ مِن خَفقانه لا يَهْدَأُ

ومثله[3] :

ظعنتْ أمامةُ قلبُها بك هائمٌ ... فاعصِ الذى يُغْريك بالسلوان

ومثله[4] :

أتانى المعلىَّ عذرُه مُتبيِّنٌ ... فمنَ يعزُه للبغى فهْوَ ظلومُ

ومثله[5] :

الذئبُ يَطْرُقها فى الدهر واحدةً ... وكلَّ يومٍ تَرانى مُدْيةٌ بيدى

وروى سيبويه : كلمته فوه إلى فىّ ، و[6] « رجع عوده على بدئه » . وزعم الزمخشرى أن قولهم كلمته فوه إلى فىّ نادر . وهو من المسائل التى حرفته عن الصواب ، وعجزتْ ناصره عن الجواب . وقد تنبه فى الكشاف فجعل قوله تعالى[7] ﴿ بعضكم لبعض عدوّ ﴾ فى موضع نصب على الحال ، وكذا فعل بـ[8] « لا

= دون حاشيته .

(١) من الكامل . للبيد . القصائد العشر رقم ٤٨ من المعلقة ص ٢٣٤ .

(٢) من الكامل . لم أقف عليه .

(٣) من الكامل لم أقف عليه .

(٤) من الطويل . لم أقف عليه .

(٥) من البسيط . الحماسة – تحقيق عسيلان – ٢/٢٥٠ رقم ٦٨٣ والمثل السائر ص ١٣٩ وقبله :

تركت ضأنى تودّ الذئب راعيها ... وأنها لا ترانى آخر الأبد

(٦) ورد ما هو فى معناه : رجع فى حافرته ، ورجع فلان على قرواه ، أى إلى طريقته الأولى . انظر أمثال أبى عبيد ٢٨٢ رقم ٩١٣ ومجمع الأمثال ١/٣١٤ وجمهرة الأمثال ١/٤٨٥ .

(٧) سورة البقرة آية ٣٦ وسورة طه آية ١٢٣ وقد سبقت . انظر ص ٣٦٤ .

(٨) سورة الرعد آية ٤١ وقد سبقت انظر ص ٣٦٤.

معقب لحكمه » ، فقال : هو جملة محلها النصب على الحال ، كأنه قيل : والله يحكم نافذا حكمه ، كما تقول جاءنى زيد لاعمامة على رأسه ولا قلنسوة ، يريد حاسرا . هذا نصه فى الكشاف[1] .

وعندى أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو ؛ لأن إفراد الضمير وُجد فى الحال وشبهها وهما الخبر والنعت ، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا فى الحال ، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو .

ومن اجتماع الواو والضمير فى المصدرة بليس قوله تعالى[2] ﴿ ولا تَيَمَّمُواْ الخَبِيثَ مِنه تُنْفِقُونَ ولَسْتُم بآخِذِيهِ إلَّا أن تُغْمِضُوا فيه ﴾ ومنه قول الشاعر[3] :

أَعَنْ سيِّيء تنهى وَلست بمُنتَهٍ / ١٢٩/ ب وتُدْعى بخَيْر أنتَ عنه بمَعْزِلِ

ومثله[4] :

وقد علمتْ سلمَى وإنْ كان بَعْلها فإنّ الفتى يَهذِى وليسَ بفَعّالِ

ومثله[5] :

صرفتُ الهوَى عنهنَّ مِن خشْيَة الرّدَى ولستْ بمقْلِىّ الخِلال ولا قالى

ومن انفراد الواو قول الشاعر[6] :

دهم الشتاءُ ولستُ أملِكُ عُدّة والصَّبْرُ فى السَّبرات غيْرُ مُطيع

ومثله[7] :

---

(١) لم يتحدث الزمخشرى بهذا عقب « بعضكم لبعض عدو » وإنما جاء ذلك تعقيبا على آية الرعد ٣٦٤/٢ : « فإن قلت ما محل قوله لا معقب لحكمه قلت هو جملة محلها النصب على الحال كأنه مثل والله يحكم نافذا حكمه » كما تقول جاءنى زيد لاعمامة على رأسه ولا قلنسوة تريد حاسرا » كما فى النص . وانظره ٢٧٦/١ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٦٧ .

(٣) من الطويل . لم أقف عليه .

(٤) من الطويل . لامرىء القيس . ديوانه ص ١٠٩ ومختار الشعر الجاهلى ٣٩/١ .

(٥) من الطويل . لأمرىء القيس . ديوانه ص ١١٠ ومختار الشعر الجاهلى ٤٠/١ .

(٦) من الكامل . ورد شطره الأول فى الهمع ٢٥٢/١ والدرر ٢٠٣/١ ولم يقف على قائله ولا تتمته ويروى الشتوات ، مطيعى . والسبرة : الغداة الباردة . الأساس « سبر » .

(٧) من الطويل . لامرىء القيس . ديوانه ص ١٠٠ ومختار الشعر الجاهلى ٢٩/١ .

تسلّتْ عماياتُ الرجالِ عن الصِّبا وليس صباىَ عن هواها بمُنْسَلِ

ومن إفراد الضمير قول الراجز[1] :

إذا جرَى فى كفِّهِ الـرشاءُ جَرى القَلِيبِ ليس فيه ماءُ

وحكى سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلوما كقولك مررت بالبر قفيز بدرهم ، أى قفيز منه بدرهم ، وجاز هذا كما جاز فى الابتداء السمن منوان بدرهم ، على تقدير منوان منه بدرهم . فلو قيل بيع السمن منوان بدرهم على تقدير منه وجعل الجملة حالا لجاز وحسن . وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى « وقد تخلو منهما عند ظهور الملابسة » . ثم قلت « وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفى بلا فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر » فأشرت بذلك إلى قول بعض العرب : قمت وأصك عينه ، رواه الأصعمى ، وإلى قول عنترة[2] :

عُلِّقْتُها عَرَضا وأَقْتُلُ قومَهـا زَعْمًا ورَبِّ البيتِ ليس بمَزْعَم

وإلى قول زهير[3] :

بَليـنَ وتحسَبُ آيـاتِهِنْـ ـنَ عَن فرْط حوْلَيْنِ رِقًّا مُحِيلا

وإلى قول الآخر[4] :

فلمَّـا خَشيتُ أظافِيرَهـم نَجـوْتُ وأرْهَنُهـمْ مالِكـا

ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى[5] ﴿ قالُوا نُؤمنُ بما أُنزِل علينا ويَكْفُرونَ

---

(١) فى المساعد ٢/٤٦ .

(٢) من الطويل . ديوانه ص ١٤٣ وفيه : لعمر أبيك مكان وربّ البيت . وصدره فى الأشمونى ٢/١٤٤ وورد كاملا فى التصريح ١/٣٩٢ .

(٣) من المتقارب . فى شرح ديوانه للأعلم ص ٩٦ وهو ثانى بيت فى القصيدة . ومختار الشعر الجاهلى ١/٢٩٠ ومطلعها :

أمن آل ليلى عرفت الطلولا ـــ يمدح سنان بن أبى حارثة

والمحيل : الذى أتى عليه حول . والآيات العلامات . ونسب فى الأغانى ٥/٢٩٠ إلى كعب بن زهير وكذلك فى ٥/٣٣٤ .

(٤) من المتقارب . لعبد الله بن همام السلولى . الأشمونى ٢/١٤٤ وشواهد ابن عقيل ص ١٣٧ .

(٥) سورة البقرة . من الآية ٩١ .

بما ورَاءَه ﴾ وقوله تعالى[1] ﴿ إنّ الذينَ كَفَرُوا ويَصُدُّون عن سَبِيل اللهِ ﴾ وقراءة غير نافع[2] ﴿ ولا تُسْأَلُ عن أصْحاب الجَحِيم ﴾ وقراءة ابن ذكوان[3] « فاسْتَقِيما ولَا تتَّبعانِ » بتخفيف النون . والتقدير : قمت وأنا أصكّ ، وعلقتها عرضا وأنا أقتل قومها » وبَلين وأنتَ تحسب آياتهن ، ونجوت وأنا أرهنهم ، وقالوا نؤمن بما أنزل علينا وهم يكفرون وإن الذين كفروا وهم يصدون[4] وإنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا ، وأنت لا تسأل عن أصحاب الجحيم ، وفاستقيما وأنتما لا تتبعان .

فإن كانت الجملة مصدرة بمضارع منفى بلم جاز فيها ما يجوز فى الجملة الاسمية من إفراد الضمير كقوله تعالى[5] ﴿ فانقَلَبُوا بنعمةٍ مِن اللهِ وفَضْلٍ لم يَمْسَسْهُم سُوءٌ ﴾ وكقوله تعالى[6] ﴿ ورَدَّ اللهُ الذينَ كَفَروا بغَيْظِهم لم يَنالُوا خَيْرا ﴾ وكقول زهير[7] :

كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ فى كُلِ منزِل نَزَلْنَ به حَبُّ الفَنا لم يُحطَّم

وكقول امرىء القيس[8] :

---

(١) سورة الحج صدر الآية ٢٥ .

(٢) سورة البقرة عجز الآية ١١٩ – والقراءة « لا تسأَلْ » نهى لنافع . الإقناع ٦٠٢/٢ وفى الإتحاف ١٤٦ : وكذا يعقوب بفتح التاء وجزم اللام بلا الناهية بالبناء للفاعل .... والباقون بضم التاء ورفع اللام على البناء للمفعول بعد لا النافية والجملة مستأنفة » .

(٣) سورة يونس من الآية ٨٩. والقراءة فى الإقناع ٦٦٢/٢ : خفيف النون لابن ذكوان ... وعلى قراءة ابن ذكوان لا نافية بمعنى النهى وعلى قراءة غيره لا ناهية والنون للتوكيد . وكذلك فى الإتحاف ٢٥٣ ، ٢٥٤ وقراءة التخفيف المعنى فيها على الحال أى غير متبعين ، أو النون ثقيلة خففت ، أو هى نون التوكيد الخفيفة على رأى يونس ، أو لا نافية والتقدير وأنتما لا تتبعان .

(٤) « إنا أرسلناك ... » ليست شاهدا وإنما أوردها حين التقدير لأنها الآية ١١٩ من البقرة وآخرها « أصحاب الجحيم » .

(٥) سورة آل عمران . صدر الآية ١٧٤ .

(٦) سورة الأحزاب . صدر الآية ٢٥ .

(٧) سبق تخريج البيت انظر ص ٣٦١ .

(٨) من الطويل . ديوانه ١٩ من قصيدته : خليلى مرا بى على أم جندب – والشأو السبق والغاية .

فأدْرَكَ لم يَجْهَدْ ولم يَثْنِ شأوَه   يَمُرُّ كخُذرُوف الولِيدِ المثـقَّبِ

وكقول أبى قيس بن الأسلت[1] :

وأضْرِب القَوْنَس يومَ الوَغَـى   بالسَّيْف لم يَقْصُرْ به باعِـى

وكقول عنترة[2] :

إذ يتَّقُون بِى الأسِنَّة لم أخِـم   عنها ولكنّى تَضَايَقَ مُقْدَمِـــى

ومن إفراد الواو قول عنترة[3] :

ولقد خَشيتُ بأنْ أمُوتَ ولم تكُنْ   للحرْب دائرةٌ على ابنَى ضَمْضَم

وكقوله[4] :

وقد كنتُ أخْشَى أن أموتَ ولم تكنْ   قرائِبُ عَمروْ وسْـط نَوْح مُسَلّب

ومن اجتماع الواو والضمير قوله تعالى[5] : ﴿ أو قال أُوحِى إلىّ ولم يُوحَ إليه شىء ﴾ وقوله تعالى[6] ﴿ أنّى يكون لى غُلام ولم يَمْسسنى بَشَرٌ ﴾ وكقول كعب[7] :

لا تأخذنّى بأقوال الوُشاةِ ولم   أُذنبْ وإن كثرتْ فىَّ الأقاويلُ

وكقول الآخر[8] :

---

(١) من السريع . فى الحماسة البصرية ١/٥١ والخزانة ٢٣/٧ وانظر التاج . وفى الحلل شرح أبيات الجمل ٢٩٤ بيت شبيه به لأبى قيس هو : والسيف إن قصره صانع   طوّله يوم اللقاباعى

والقونس أعلى الرأس .

(٢) من الكامل . شرح ديوانه ص ١٥٣ لم أخم : لم أجبن . مقدمى : الموضع الذى قدامى أو هو بمعنى الإقدام . من معلقته .

(٣) من الكامل . ديوانه ص ١٥٤ وفيه : ... ولم تدر مكان ولم تكن والأشمونى ١٤٦/٢ وفى ج : تكن .

(٤) من الطويل . لعنترة . ديوانه ص ١٩ وفيه : ولم تقم مكان ولم تكن .

(٥) سورة الأنعام من الآية ٩٣ .

(٦) سورة مريم آية ٢٠ .

(٧) من البسيط . السيرة النبوية م ١٢٣/٤ وديوانه – دار الكتب – ٢٠ .

(٨) من الكامل . للنابغة الذبيانى . مختار الشعر الجاهلى ص ١٨٥ وصدره فى الأشمونى ١٤٦/٢ وشعراء النصرانية ٦٤٣ .

سقط النصيفُ و لم تُرِد إسقاطَه   فتناولتْــه واتَّقَتنـــا باليـــد

ومثله[1] :

بأيدى رجالٍ لم يَشيمُوا سُيُوفهم   و لم تكثُرِ القتلى بَها يومَ سُلَّتِ

وكثرت شواهد لم ، لأن ابن خروف قال : فإن كانت ماضية معنى لا لفظا احتاجت إلى الواو ، كان فيها ضمير أو لم يكن ، والمستعمل بخلاف ما قال . والمنفى بلما كالمنفىّ بلم فى القياس ، إلا أنى لم أجده مستعملا إلا بالواو كقـوله تعـالى[2] ﴿ ولمّا يأتِكُم مثَلُ الذينَ خلَوا مِنْ قبلكم ﴾ وكقول الشاعر[3] :

بانتْ قَطامِ ولمّا يَحْظَ ذومِقَة   منها بوصْل ولا إنجازِ مِيعادِ

فإن صُدّرت الجملة بفعل ماض لفظا وليس قبله إلا ولا بعده أو ، فإما أن يتضمن ضمير صاحب الحال أو لا يتضمنه ، فإن تضمنه فالأكثر أن يكون الفعل مقرونا بالواو وقد كقوله تعالى[4] ﴿ أفتَطْمَعُونَ أنْ يُؤمِنُوا لكم وقد كان فريقٌ منهم يَسْمَعُون كلامَ اللهِ ثُم يحرِّفُونَه ﴾ وكقوله تعالى[5] ﴿ أنَّى يكون لى غُلَامٌ وقد بَلَغَنِى الكِبَرُ ﴾ وكقوله تعالى[6] ﴿ وما لكُم ألَّا تأْكلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسمُ اللهِ عليه وقد فَصَّلَ لكُم ما حَرَّمَ عليكُم ﴾ ، وكقوله تعالى[7] ﴿ الآنَ وقد عَصَيْتَ قَبْلُ وكنتَ مِن المُفْسِدِينَ ﴾ وكقول امرىء القيس[8] :

---

(١) من الطويل . للفرزذق . شرح ديوانه ١٣٩/١ . وابن يعيش ٦٦/٢ والإنصاف ٦٦٧/٢ ونسب إلى سليمان ابن قنة فى رثاء الحسين .

(٢) سورة من الآية ٢١٤ « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ... » . .

(٣) من البسيط . لم أقف عليه .

(٤) سورة البقرة من الآية ٧٥ .

(٥) سورة آل عمران من الآية ٤٠ .

(٦) سورة الأنعام صدر الآية ١١٩ .

(٧) سورة يونس آية ٩١ .

(٨) من الطويل . ديوانه ص ١٠٩ وفيه :

ليقتلنـــى أنى شغـــفت   ويروى ليقتلنى وقد فطرت

شغف : بلغ شغاف القلب . والمهنوءة : الناقة تطلى بالقطران .

أيقتُلنى وقد شَغَفْتُ فُؤادَها كما شَغَفَ المهنوءةَ الرجُلُ الطّالِى

وكقول زهير[1] :

كأنّى وقد خلّفْتُ تِسعينَ حجّة خَلَعْتُ بها عن مَنكِبِىَّ رِدائيا

وكقول علقمة[2] :

يكلّفُنى لَيْلَى وقد شَطَّ وَلْيُها وعادَتْ عوادٍ بيننا وخُطُوبُ

وانفراد الضمير مع التجرد من قد والواو أكثر من اجتماعه مع أحدهما ، واجتماعه مع الواو وحدها أكثر من اجتماعه مع قد / وحدها . فمن انفراد الضمير قوله تعالى[3] 1/130 ﴿ أوْجَاءُوكم حَصِرَتْ صُدُورُهم ﴾ وقوله تعالى[4] : ﴿ هذه بضاعَتُنا رُدَّتْ إلينا ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ ولا عَلَى الذينَ إذا ما أتوْكَ لِتَحْمِلَهم قلتَ لا أجِدُ ما أحْمِلكم عليه تَوَلَّوا ﴾ وقوله تعالى[6] ﴿ وجاءُوا آباهم عِشَاءً يَبْكُونَ قالوا ﴾ ومنه قول امرئ القيس[7] :

له كَفل كالدِعْص لبَّدَه الندى إلى حارك مثلِ الغَبيط المُذَأَّبِ

وقوله أيضا[8] :

دَرِيرٍ كخُذروف الوليد أمرّه تقلُّبُ كَفَّيْه بِخَيطٍ مُـوَصَّلِ

وقول طرفة[9] :

وكَرِّى إذا نادَى المضافُ مُحَنّبا كسِيد الغَضا نبّهته المتـورِّد

---

(1) من الطويل . شرح ديوانه للأعلم ص ٨٧ ومختار الشعر الجاهلى ١/٢٨٢ .

(2) من الطويل . مختار الشعر الجاهلى ١/٤١٨ وهو ثانى بيت من قصيدته : طحابك قلب فى الحسان طروب وديوانه – الصقال – ص ٣٣ .

(3) سورة النساء . من الآية ٩٠ .

(4) سورة يوسف الآية ٦٥ .

(5) سورة التوبة الآية ٩٢ .

(6) سورة يوسف آية ١٦ وصدر الآية ١٧ « قالوا » .

(7) من الطويل . ديوانه ص ١٧ ومختار الشعر الجاهلى ١/٤٧ .

(8) من الطويل . ديوانه ص ١٠٢ : ... موصل . وفى الأصل مرحل . ومختار الشعر الجاهلى ١/٣١ .

(9) من الطويل . ديوانه ص ٣٢ وشرح المعلقات السبع ص ٤٢ من معلقته . والكر : العطف . المضاف : الخائف المذعور ، والملجأ . والمحنّب : الذى فى يده انحناء . والسيد الذئب . والغضا شجر .

وقال الذبيانى[1] :

سبقت الرجال الباهشينَ إلى العُلا　　كسَبْق الجواد اصطاد قَبْل الطوارِد

ومثله[2] :

وإنى لَتَعْرونى لذكراكِ هِـزّة　　كما انتفَضَ العُصْفورُ بللهّ القطرُ

ومثال اجتماع الضمير مع الواو وحدها قوله تعالى[3] ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا ﴾ وقوله تعالى[4] ﴿ الَّذِينَ قالُوا لإخْوانِهم وقَعَدُوا لو أطاعُونا ما قُتِلُوا ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ ونادَى نوحٌ ابنه وكان فى مَعْزِلٍ ﴾ . وقوله تعالى[6] ﴿ وقال الذِى نَجَا منهما وادّكَر بعْدَ أُمّة ﴾ وقوله تعالى[7] ﴿ قال ربِّ أَنَّى يكونُ لى غُلامٌ وكانت امرأتى عاقِرا ﴾ . ومثال اجتماع الضمير مع قد وحدها قول الشاعر[8] :

أتيناكُمُ قَدْ عمّكُمُ حَذَرُ العِدى　　فنِلتم بنا أمْنا ولم تَعْدموا نصْرا

ومثله[9] :

بَصُرتْ بى قَد لاحَ شيْبى فصدّتْ　　فتسلَّيْتُ واكتَسيتُ وَقـارا

وقال النابغة[10] :

وقفتُ بَربْع الدارقد غَيَّر البِلى　　معارِفَها والسارياتُ الهِواطِـلُ

وزعم قوم أن الفعل الماضى لفظا لا يقع حالا وليس قبله قد ظاهرة إلا وهى

---

(١) من الطويل . مختار الشعر الجاهلى ٢٠٨/١ وديوانه ص ٤٥ .

(٢) من الطويل . لأبى صخر الهذلى . ابن يعيش ٦٧/٢ والإنصاف ٢٥٣/١ وشذور الذهب ٢٢٩ والأشباه ٥٠/٤ وفيها « فترة » وروى للعجز صدر هو : إذا ذكرت يرتاح قلبى لذكرها – الأشباه ٥١/٤ .

(٣) سورة البقرة صدر الآية ٢٨ .

(٤) سورة آل عمران صدر الآية ١٦٨ .

(٥) سورة هود من الآية ٤٢ .

(٦) سورة يوسف صدر الآية ٤٥ .

(٧) سورة مريم من الآية ٨ .

(٨) من الطويل . لم أقف عليه .

(٩) من الخفيف . المساعد ٤٨/٢ .

(١٠) من الطويل . مختار الشعر الجاهلى ١٩٥/١ يرثى النعمان بن الحارث الغسانى . وديوانه ٨٧ .

قبله مقدرة . وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة ، لأن الأصل عدم التقدير ، ولأن وجود قد مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد . وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه .

فإن قيل قد تدل على التقريب . قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية ، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام فى مثل قوله تعالى(١) ﴿ وكذلكَ يجتبيك ربُّكَ ويُعَلِّمُكَ مِن تَأْويل الأحَادِيث ﴾ . بل كما استغنى عن تقدير قد مع الماضى القريب الوقوع إذا وقع نعتا أو خبرا .

ولو كان الماضى معنى لا يقع حالا إلا وقبله قد مقدرة لامتنع وقوع المنفى بلم حالا ، ولكان المنفى بلما أولى منه بذلك ؛ لأن لم تنفى فَعل ، ولمّا تنفى قد فعل ، وهذا واضح لا رِيب فيه . وأجاز بعض من قَدّر قد قبل الفعل الماضى الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدّر ، وهو أيضا تكلّف شيء لا حاجة إليه . قال أبو الحسن بن خروف : وزعم ابن بابشاذ أن سيبويه رحمه الله يجعل حصرت صدورهم صفة لقوم . ولم يفعل ذلك سيبويه .

قلت صدق أبو الحسن رحمه الله وغفر لابن بابشاذ . وقال الزمخشرى(٢) فى الكشاف عند كلامه على قوله تعالى ﴿ كَيْفَ تكفُرُون بالله وكنتُم أمْواتا ﴾ الواو فى قوله وكنتم أمواتا للحال (فإن) قلت فكيف يصح أن يكون حالا وهو ماض ولا يقال جئت وقام الأمير ، ولكن وقد قام الأمير ، إلا أن تضمر قد . قلت : لم تدخل الواو على كنتم أمواتا وحده ، ولكن على جملة قوله تعالى ﴿ كنتم أمواتا ﴾ إلى ﴿ ترجعون ﴾ كأنه قيل كيف تكفرون وقصتكم هذه .

قلت : حاصل كلام الزمخشرى أن وقوع الفعل الماضى لفظا ومعنى حالا جائز لكن بشرط تقدم قد عليه ظاهرة أو مقدرة . وقد تقدم الرد على من اشترط ذلك .

---

(١) سورة يوسف صدر الآية ٦ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة البقرة . وفى الكشاف ١/٢٦٩ أجاب عن دخول الواو على الماضى بقوله : « لم تدخل الواو على كنتم أمواتا وحده ... » إلخ كما فى النص .

فإن قيل فبأى اعتبار جاز أن يعمل تكفرون وهو حاضر المعنى فى مضمون وكنتم أمواتا وهو ماضى المعنى ، وحق الحال وعاملها أن يقترنا فى الوجود ؟ فالجواب أن الاقتران يقنع منه بالتقدير هنا كما قنع منه بالتقدير فى نحو زيد اليوم فى يده صقر صائدا به غدا . فالحال كنتم أمواتا ماضية مقدرة الحضور ، وفى « صائدا به غدا » مستقبلة مقدرة الحضور ، فإن لم تتضمن الجملة الحالية ضميرا يعود إلى صاحب الحال لزمت الواو وقد كقول امرئ القيس[1] :

فجئتُ وقد نَضَّتْ لنَوْم ثيابَها ... لدى الستْر إلّا لِبْسة المتفضِّل

وكقول النابغة[2] :

فلو كانت غداة البَيْن مَنَّتْ ... وقد رَفعُوا الخدُورَ على الخيام

سمحتُ بنظْرة فرأيتُ منها ... تُحَيت الخِدُر واضعةَ القِرام

وكقول علقمة[3] :

فجالدتَهم حتى اتّقوكَ بكَبْشهم ... وقد حانَ مِن شمس النهارِ غُرُوب

وكقول امرئ القيس[4] :

أيقتُلنى وقد شَغَفْتُ فؤادَها ... كما شَغَف المهنوءةَ الرجلُ الطَّالِى

وإن كانت الجملة الحالية مؤكدة منعت الواو اسمية كانت أو فعلية نحو هو الحق لا ريب فيه ، وكقول امرئ القيس[5] :

خالِى ابنُ كَبْشَةَ قد علمتَ مكانَه ... وأبو يَزيدَ وَرهْطُه أعمامِى

١٣٠/ ب وخلت هذه من الواو لاتحادها بصاحبها من وجهين : أحدهما كونها حالا / والحال

---

(١) من الطويل . ديوانه ص ٩٨ من معلقته . نضا الثوب : خلعه ، والمتفضل اللابس ثوبا واحدا للخفة فى العمل .

(٢) من الوافر . للنابغة الذبيانى . شعراء النصرانية ص ٧١٣ ويروى : كانوا ... فنوا – وطمحت . والقرام الستر الأحمر أو ثوب ملون من صوف فيه رقم ونقوش . أو ستر رقيق . وهما فى مختار الشعر الجاهلى ٢٠٢/١ وفيه صفحت بنظرة وكذلك فى ديوانه ١١١ .

(٣) من الطويل . فى مختار الشعر الجاهلى ٤٢٢/١ رقم ٢٨ والمساعد ٤٨/٢ والكبش رئيس القوم .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص ٣٧١ .

(٥) من الكامل . ديوانه ص ١٣٨ ومختار الشعر الجاهلى ٩٣/١ .

وصاحبها شيء واحد فى المعنى ، والثانى كونها مؤكدة ، والمؤكد هو المؤكد فى المعنى . وقد لزم من الاتحاد من وجه فى غير المؤكدة تغليب عدم الواو على وجودها ، فليترتب على الاتحاد من وجهين لزوم عدم الواو .

فصل : ص : لا محل إعراب للجملة المفسرة ، وهى الكاشفة حقيقة ما تلته مما يفتقر إلى ذلك ، ولا للاعتراضية وهى المفيدة تقوية بين جزءى صلة أو إسناد أو مجازاة أو نحو ذلك ، ويميزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها ، وجواز اقترانها بالفاء ولن وحرف تنفيس وكونها طلبية ، وقد تعترض جملتان خلافا لأبى على .

ش : لما انقضى الكلام على الجملة الحالية ، وكان من الجمل جملتان تشابهانها وتغايرانها وجب التنبيه عليهما ، وعلى ما يتميزان به ، فالجملتان هما المفسرة والاعتراضية ، وكلتاهما لا موضع لها من الإعراب ؛ فالمفسرة كقوله تعالى ﴿ خلقه من تراب ﴾ بعد قوله تعالى[1] ﴿ إنَّ مَثَل عِيسَى عنْدَ اللهِ ﴾ وكقول النابغة : يكوى غيره وهو راتع ، من قوله[2] :

تكلِّفنى ذنب امرئٍ وتركْتَه ... كذِى العُرّ يُكْوَى غيرُه وهْو راتِعُ

والاعتراضية الواقعة بين موصول وصلة ، كقول الشاعر[3] :

ماذا ولا عَتْبَ فى المقدُورِ رُمت أمَا ... يُحظيك بالنّجْح أمْ خُسْرٌ وتضليلُ

وكقول الآخر[4] :

وتركِى بلادىَ والحوادثُ جمةٌ ... طريدًا وقِدْمَا كَنتُ غيرَ مطَرّدِ

وكقول الآخر[5] :

---

(١) سورة آل عمران الآية ٥٩ ونظمها : « إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون » .

(٢) من الطويل ديوانه ٨١ ومختار الشعر الجاهلى ١٥٨/١ والمساعد ٤٩/٢ وفيه : لكلفتنى . وانظر الخزانة والمشوف المعلم ٦٣/٢ لكلفتنى ، فى شعراء النصرانية ٦٩٣ وكذلك فى ج .

(٣) من البسيط . شرح الكافية الشافية ٣١١/١ ، والدرر ٦٥/١ وفيها : يكفيك مكان يحظيك . وفى الأصل بالنصح مكان بالنجح .

(٤) من الطويل . ولم أقف عليه .

(٥) من الكامل . لجرير . ديوانه ٣٤٥ وفيه : تعرف مالك .. يدفع ... قاله ليحيى بن عقبة الطهوى . =

ذاك الذى وأبيكَ يَعْرف مالِكًا   والحقُّ يَدْفَعُ ترّهاتِ الباطِل

وبين مسند ومسند إليه كقول الشاعر[1] :

وقد أدْركتنى والحوادث جمّةٌ   أسنةُ قوم لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

وبين شرط وجواب كقوله تعالى[2] ﴿ إنْ يكُنْ غنيًّا أو فقيرًا فاللهُ أوْلَى بهما فلا تَتَّبِعُوا الهَوى أنْ تَعْدِلُوا ﴾ .

وكقول الشاعر[3] :

إمَّا تَرَينى قد نَحِلتُ ومَن يكُنْ   غَرَضًا لأطْراف الأسنَّة يَنْحل

فَلَربَّ أبلجَ مثلَ بِعْلِكِ بادِنٍ   ضَخْمٍ على ظهر الجوادِ مَهبّل

غادَرْتهُ متعفّرًا أوصالُه   والقومُ بيْنَ مُجرَّح ومُجدّلِ

وبين قسم وجوابه كقوله تعالى[4] ﴿ فلا أُقْسِمُ بمَواقِع النُجُوم * وإنَّه لقَسمٌ لوْ تَعلَمونَ عظيمٌ * إنّهُ لقرآنٌ كَرِيمٌ ﴾ .

وكقول الشاعر[5] :

لعمرَى وما عَمْرى علىّ بهيّن   لقد نطقت بُطْلًا علىّ الأقارِعُ

وبين فعل ومفعول كقول الراجز[6] :

وبَدّلتْ والدهرُ ذو تبدُّلِ   هَيفا دَبُورا بالصَّبا والشمأل

أو أبين كأن واسمها كقول الشاعر[7] :

= والهمع ١/٢٤٨ والدرر ١/٢٠٤ والمساعد ٢/٥٠ .

(١) من الطويل . لرجل من دارم الدرر ١/٢٠٥ والمساعد ٢/٥١ والرجل الدارمى هو حويرثة بن بدر .

(٢) سورة النساء من الآية ١٣٥ .

(٣) من الكامل . لعنترة . ديوانه ص ١٢١ والأول والثانى منها فى المساعد ٢/٥١ .

(٤) سورة الواقعة . الآيات ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .

(٥) من الطويل . النابغة الذبيانى . مختار الشعر الجاهلى ١/١٥٧ والكتاب ١/٢٥٢ ديوانه ٨٠ وشعراء النصرانية ٦٩١ وبعده :

أقارع عوف لا أحاول غيرها   وجوهَ قرود تبتغى مَن تجادِعُ

(٦) الهمع ١/٢٤٨ والدرر ١/٢٠٦ .

(٧) من الوافر . لأبى الغول الطهوى . الهمع ١/٢٤٨ والدرر ١/٢٠٦ والمساعد ٢/٥٢ وفيه « كميل » = .

كأنّ وقد أتى حوْلٌ جديدٌ أثافِيهَــــا حمامَـاتٌ مُثُــولُ

فلو أقمت مفردا مقام ولا عتب فى المقدور ، أو مقام والحوادث جمة ، أو مقام وأبيك ، أو مقام فالله أولى بهما ، أو مقام ومن يكن غرضا لأطراف الأسنة ينحل ، أو مقام وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ، أو مقام وما عمرى علىّ بهيّن ، أو مقام والدهر ذو تبدّل ، لوجدته ممتنعا ، فدل ذلك على أنها جمل اعتراضية لا حالية ؛ لأن الجملة الحالية لا يمتنع أن يقام مفرد مقامها ، فهذا أحد الأمور الفارقة بين الجملة الاعتراضية والحالية . ومنها اقترانها بلن كقوله تعالى[1] ﴿ فإنْ لمْ تفعلُوا ولنْ تَفْعَلُوا ﴾ وبحرف تنفيس كقول زهير[2] :

وما أدرِى وسوف إِخَالُ أدْرِى أَقَــوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نِسَاءُ

أو بالفاء كقوله تعالى[3] ﴿ فاللهُ أَوْلَـٰى بهما ﴾ . وكقول الشاعر[4] :

ألا أبلـغْ بَنـىَّ بَنـى رَبيــع فــأشرارُ البنيــنَ لهم فــداءُ

بأنّى قد كبِرت وَطال عُمْرى فـلا تَشْغَلْهُـم عنّـى الـنساءُ

وكقول الآخر[5] :

واعلـمْ فعِلْـمُ المرءِ يَنْفَعُـه أنْ سوفَ يأتى كلُّ ما قُدِرا

ومن الأمور الفارقة التى تتميز بها الجملة الاعتراضية كونها طلبية ، كقول تعالى[6] ﴿ ولا تُؤْمِنوا إلَّا لمَن تَبِعَ دَينَكُم قُلْ إنّ الهُدَى هُدَى اللهِ أنْ يُؤتى أحدٌ مثلَ ما أُوتِيتُم ﴾ فقل إن الهدى هدى الله جملة معترضة بين « تؤمنوا » و « أن يؤتى أحد »

= مكان « جديدا » .

(١) سورة البقرة من الآية ٢٤.

(٢) من الوافر . شرح ديوانه للأعلم ٧٢ من قصيدته : عفا من آل فاطمة الجواء – ومختار الشعر الجاهلى ٢٧٠/١ ورقمه ٣٥ والدرر ٢٠٦/١ ، ١٣٦ ، والمساعد ٥٣/٢ .

(٣) سورة النساء من الآية ١٣٥ .

(٤) من الوافر . للربيع بن ضبع الفزارى . الخزانة ٣٨١/٧ .. فأنذال البنين ... ودق عظمى ... تشغلكم ... .

(٥) من السريع . الدرر ٢٠٧/١ والهمع ٢٤٨/١ والمساعد ٥٣/٢ .

(٦) سورة آل عمران من الآية ٧٣ .

ومن الجملة الطلبية المعترضة قوله تعالى[1] ﴿ ومَنْ يغفر الذنوبَ إلَّا اللهُ ﴾ اعترضت بين « استغفروا و لم يُصرُّوا ﴾ وهما جملتان معطوف إحداهما على الأخرى فى صفة الذين . ومن الجمل الطلبية المعترضة قول الشاعر[2] :

إنَّ سُلَيْمَى – واللهُ يكلؤُها – ضنّتْ بشيءٍ ما كان يَرْزؤُها

فقوله والله يكلؤها جملة ابتدائية بمعنى الدعاء ، وقد اعترضت بين اسم إنّ وخبرها . وزعم أبو على أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة ، وليس بصحيح ما زعم ، بل الاعتراض يكون بجملتين كثيرا ، ومن ذلك قول زهير[3] :

لِعَمرُ أبيكَ والأنباءُ تَنْمِى وفى طُول المُعاشَرَةِ التقالى

لقد باليت مظعنَ أمِّ أوْفَى ولكنْ أمُّ أوْفَى لا تُبالِى

ومنه قوله تعالى[4] ﴿ وما أرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إلَّا رِجَالًا نُوحِى إليهم فاسْألُوا أهْلَ الذِكْرِ / إن كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ بالبَيِّناتِ والزُّبُر ﴾ قال الزمخشرى فى الكشاف[5] « ولوْ أنَّ أهْلَ القُرَى آمَنُوا واتَّقَوا لَفَتَحنا عليهم بَرَكاتٍ مِن السماءِ والأرضِ ، ولكنْ كذَّبُوا فأخَذْنَاهم بما كانُوا يَكْسِبُون » اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما[6] « فأخذناهم بغتة » و[7] ﴿ أَفَأَمِنَ أهل القرى ﴾ وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل[8] :

١٣١/ ١

(١) سورة آل عمران . الآية ١٣٥ ونظمها : « .... ذكَرُوا الله فاسْتَغْفَرُوا لذُنُوبهم * ومَنْ يَغْفِرُ الذنوبَ إلَّا اللهُ و لم يُصِرُّوا على ما فَعَلُوا .. » .

(٢) من المنسرح . المساعد ٢/٥٣ .

(٣) من الوافر . والبيتان مقطوعة له فى مختار الشعر الجاهلى ١/٢٨٠ وشرح ديوانه للأعلم ص ٨٦ وصدرهما بلفظ : لعمرك والخطوب مغيّرات .

(٤) سورة النحل آية ٤٣ وصدر الآية ٤٤ .

(٥) سورة الأعراف . آية ٩٦ .

(٦) سورة الأعراف الآية ٩٥ .

(٧) سورة الأعراف من الآية ٩٧ .

(٨) الكشاف ٢/٩٨ : وقوله : ولو أن أهل ... إلى يكسبون – وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه ، وإنما عطف بالفاء لأن المعنى فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة . أبعد ذلك أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضحى » فليس فيه التفسير للمعطوف والمعطوف عليه الوارد فى النص ، ولا الاعتراض بتضمن سبع جمل . فآخر الكلام إذن من كلام ابن مالك .

باب التمييز

ص : وهو ما فيه معنى «من» الجنسية ، من نكرة منصوبة فضلة غير تابع ، وتميّز إمّا جملة وستبيّن ، وإمّا مفردا عددا ، أو مفهم مقدار ، أو مثلية أو غيرية ، أو تعجب بالنص على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين أو نون تثنية أو جمع أو شبهه. وينصبه مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه . ويجره بالإضافة إن حذف ما به التمام . ولا يحذف إلا أن يكون تنوينًا ظاهرا فى غير ممتلئ ماء ونحوه ، أو مقدرا فى غير ملآن ماء وأحد عشر درهما ، وأنا أكثر مالا ونحوهن ، أو يكون نون تثنية أو جمع تصحيح ، أو مضافا إليه صالحا لقيام التمييز مقامه فى غير ممتلئَين ، ممتلِئين غضبا .

ش : التمييز والتبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر أسماء للنكرة الرافعة للإبهام فى نحو : امتلأ الإناء ماء ، وزيد حسن وجها ، وله رطل زيتا ، ومُدَبَّرًا وذراعان حريرا وعشرون درهما . وحُدِّد جره بما فيه معنى من احترازا من الحال فإنها تشاركه فيما سوى ذلك من القيود ، وقيدت بالجنسية ليخرج ما فيه معنى مِن وليست جنسية ، كذنبا من قول الشاعر[1] :

أسْتغفِر اللهَ ذنبًا لَستُ مُحصِيَه ... ربَّ العبادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

فإن فيه ما فى التمييز من التنكير والنصب والفضلية وعدم التابعية ووجود معنى من إلا أنها غير الجنسية فلذلك لم يجعلوا ذنبا تمييزا ، بل مفعولا به . وقيدت التمييز بنكرة احترازا من المعرفة المنتصبة على التشبيه بالمفعول به فى نحو حسن وجهه ؛ فإن فيه ما فى حسن وجها إلا التنكير ، فبذلك افترقا و لم ينتصبا من وجه واحد وذكر النصب احترازا من النكرة المضاف إليها وفيها معنى من الجنسية نحو له رطل زيتٍ . وخرج بفضلة اسم لا المحمولة على إنّ نحو لا خيرا من زيد فيها ، فإن فيه ما فى التمييز إلا الفضلية ففيه ضدها . وخرج بغير تابع ما جعل تابعا للعدد من جنس المعدود نحو قبضت

---

(١) من البسيط . الكتاب ١٧/١ والأشمونى ١٤٩/٢ والتصريح ٣٩٤/١ وصدره فى الفرائد الجديدة ٦٥١/٢ .

عشرة دراهم ، فإن دراهم فيه معنى الجنسية وهو نكرة منصوبة فضلة ، لكنه تابع فلم يتناوله التمييز . ومثل هذا أسباطا فى قوله تعالى[1] ﴿ وقَطَّعْناهم اثنَتى عَشْرَة أسْباطا ﴾ وخرج أيضا بغير تابع صفة اسم لا المنصوبة ؛ فإنها نكرة منصوبة فضلة بمعنى من الجنسية لكنها تابع ففارقت التمييز . ويتناول المفهم مقدار الكيل والوزن والمساحة وما أشبههما كمثقال ذرة خيرا ، وذنوب ماء وحُب بُرّا ونحْى سمنا ومِسْأَب[2] عسلا وراقود خلّا وجمام المكوك دقيقا . ويتناول المفهم مثلية وغيرية نحو قوله ﷺ[3] « دَعُوا لى أصحابى ، فلو أنفق أحدُكم مثلَ أُحد ذهبا ما بلَغَ مُدَّ أحدِهم ولا نِصيفَه » ونحو قول بعضهم : ما لنا مثله رجلا ، ولنا أمثالها إبلا وغيرها شاء . ومن مجيئه بعد مثل قول الشاعر[4] :

فإنْ خِفْتَ يَومًا أن يلجَّ بك الهوى فإنّ الهوَى يكْفِيكَه مثلُه صبرا

ويتناول مفهم التعجب نحو ويحه رجلا ، وحسبك به فارسا ، ولله دره إنسانا ، وأبرحت جارا .

و[5] يا جَارَتَا ما أَنْتِ جارَهْ

ومتعلق الباء من قولى بالنص عَلى جنس المراد بتميز ، وتمام المميز بإضافة نحو لله دره إنسانا وملء الأرض ذهبا ، و[6] ﴿ عدْلُ ذلكَ صِيَاما ﴾ ، وتمامه بتنوين نحو رطلٌ زيتا ، ومُدٌّ بُرّا ، وتمامة بنون نحو منوان عسلا ، وتمامه بنون جمع نحو[7] ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بالأَخْسَرِين أعْمالا ﴾ .

وتمامة بنون شبه الجمع نحو[8] ﴿ وَوَاعَدْنا مُوسَى ثلاثين ليلةً ﴾ . وفهم من

---

(١) سورة الأعراف صدر الآية ١٦٠ .

(٢) المسأب : سقاء العسل . والمسأب الزق أو العظيم منه ، أو وعاء من أدَم يوضع فيه الزق . القاموس المحيط . وقد ورد فى الشعر .

(٣) فى البخارى ٥/١٠ والجامع الصغير – الألبانى – ٦٣٨/١ .

(٤) من الطويل . للرماح بن أبرد . شرح الكافية الشافية ٧٧٣/٢ .

(٥) سبق تخريجه انظر ص ٣٤٤ .

(٦) سورة المائدة من الآية ٩٥ .

(٧) سورة الكهف الآية ١٠٣ .

(٨) سورة الأعراف . صدر الآية ١٤٢ .

سكوتى عن نون شبه المثنى أن التمييز لا يقع بعده . ثم قلت وينصبه مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه ، فمثال ما ينصبه لشبهه بشبه الفعل مميز المقادير وما ذكر بعده ، إلا أبرحت جارا فإن حذف من المميز ما به تمامه جر مميزه بالإضافة ، ولا يفعل ذلك بتنوين ظاهر إن كان ما هو فيه مقدر الإضافة إلى غير التمييز نحو البيت ممتلئ بُرّا ، فإن تقديره البيت ممتلئ الأقطاربُرَا ، فلما كان المميز فى هذا المثال ونحوه مضافا إلى غير التمييز تقديرا امتنع أن يضاف إلى التمييز ، كما لا يضاف إلى المضاف صريحا فإن كان التنوين الظاهر فيما لا يقدر بذلك جاز بقاء التنوين ونصب المميز بالمميز . وزوال التنوين وإضافة المميز إلى المميز . ومما لا يضاف من المميزات المنون تقديرا فى نحو ملآن ماء . فإن تقديره هو ملآن الأقطار ماء ، فمنع تقدير الإضافة إلى التمييز ، كما كان يمتنع اللفظ بها ، فلو لم يكن المنون تقديرا مقدر الإضافة إلى غير / التمييز جاز النصب على تقدير بقاء التنوين والجر بالإضافة على تقدير زواله كقولك : هند شنباء أنيابا[1] . وشنباء أنياب .

١٣١/ ب

ومن الممنوع الإضافة إلى التمييز للزوم تنوينه تقديرا أحد عشر وبابه ، وكذلك أفعل التفضيل المميز بسببى نحو زيد أكثر مالا ، وعلامة السببى صلاحيته للفاعلية بعد تصيير أفعل فعلا كقولك فى زيد أكثر مالا : زيد كثُر مالُه . فإن لم يصلح ذلك تعنيت الإضافة كقولك زيد أكرم رجل فإن كان أفعل مضافا إلى جمع بعده تمييز لا يمتنع جعله مكان أفعل جاز بقاؤهما على ما كانا عليه وجاز حذف الجمع والإضافة إلى ما كان تمييزا كقولك زيد أشجع الناس رجلا ، و[2] أشجع رجل . وإلى هذا الإشارة بقولى « أو مضافا إليه صالحا لقيام التمييز مقامه » . ومما لا يضاف إلى مميزه عشرون وأخواته ، لا يقال عشرو درهم بل عشرون درهما ، هذا هو المشهور . وحكى الكسائى أن بعض العرب يقول عشرو درهم .ومن هذا احترزت بقولى

---

(١) لعله يشير إلى بيت من البسيط فى الكتاب ١٠٢/١ أورده شاهدا على نصب « أنيابا » بشنباء لما فيه من نية التنوين :

هيفاءُ مُقبلةً عجْزاءُ مدبرةً   مَحْطوطةٌ جُدلت شَنْباءُ أنْيابا

(٢) وليس هذا تكريرا للمثال السابق زيد أكرم رجل ، فهذا مثال له علة خاصة . وأما هنا فهو مثال متفرع على المثال قبله . وكلاهما جائز .

« غالبا » . ومما لا يضاف ممتلئان وممتلئون ونحوهما ، والعلة فى ذلك مفهومة مما ذكرنا فى ممتلئ وملآن .

ص : وتجب إضافة مفهم المقدار إن كان فى الثانى معنى اللام ، وكذا إضافة بعض لم تتغير تسميته بالتبعيض ، فإن تغيرت به رجحت الإضافة والجر ، على التنوين والنصب . وكون المنصوب حينئذ تمييزا أولى من كونه حالا ، وفاقا لأبى العباس . ويجوز إظهار من مع ما ذكر فى هذا الفصل إن لم يميز عددا ولم يكن فاعل المعنى .

ش : مثال مفهم المقدار الواجب الإضافة لكون معنى اللام فيما بعده : لى ظرف عسل ، وكيس دراهم ، تريد ظرفا يصلح للعسل ، وكيسا يصلح للدراهم ، فالإضافة فى هذا النوع متعينة ، فلو أردت عسلا يملأ ظرفا ، ودراهم تملأ كيسا ، جاز لك أن تضيف وتجر ، وأن تنون وتنصب . ومثال واجب الإضافة لكونه بعضا لم تغير تسميته بالتبعيض قولك عندى جوز قطن وحَب رمان وغصن ريحان وتمرة نخلة وسعف مقل[1] . فهذا النوع أيضا إذا ميز بما هو منه فلا بد من إضافته إليه ؛ لأن اسمه الذى كان له غير مستبدل به ، بخلاف قولك جُبَة خزّ وخاتم فضة وسوار ذهب فإن أسماءها حادثة بعد التبعيض ، والعمل الذى هيّأها بالهيئات اللائقة بها .

فلك فى هذا النوع الجر بالإضافة والنصب على التمييز أو على الحال . والثانى هو ظاهر قول سيبويه . وقد تقدم فى باب الحال بيان شبه سيبويه رحمه الله فى جعله حالا . والأول قول أبى العباس ، وهو أولى ؛ لأنه لا يُحوج إلى تأويل . مع أن فيه ما فى المجمع على كونه تمييزا ، بخلاف الحكم بالحالية فإنه يحوج إلى تأويل بمشتق مع الاستغناء عن ذلك . ويحوج إلى كثرة تنكير صاحب الحال ، وكثرة وقوع الحال غير منتقلة . وكل ذلك على خلاف الأصل فاجتنابه أولى .

فلو كان ما قبل خَزّ وفضّة وشبههما معرفة رجحت الحالية . وقد تقدم ذلك فى باب الحال . وقولى ويجوز إظهار « من » مع ما ذكر فى هذا الأصل[2] إن لم يميز

---

(١) المُقل صمغ شجرة . والمقل المكى ثمر شجر الدوم . انظر القاموس المحيط .

(٢) فى ج : الفصل ص ٦٩ .

عددا و لم يكن فاعل المعنى أشرت به إلى أن للقائل : لى ملء الكيس ذهبا ، وإردب قمحا ، وجمام المكوك دقيقا ، وأمثالها إبلا وغيرها شاء ، وويحه رجلا . وحسبُك به أمرأ ، ولله دره فارسا ، وأبرحت جارا وأمثال ذلك أن يجر المميز بمن ظاهرة فيقول : من ذهب ومن قمح ومن دقيق ومن إبل ومن شاء ومن رجل ومن امرئ ومن فارس ومن جارٍ . وكذلك ما أشبهه . وليس له أن يفعل ذلك فى مميز العدد نحو أحد عشر دينارا وعشرين دينارا . ولا فيما هو فاعل فى المعنى نحو زيد أكثر مالا وطيب نفسا بتفجير أرضه عيونا .

فصل : ص : مميز الجملة منصوب منها بفعل يُقَدّر غالبا إسناده إليه مضافا إلى الأول ، فإن صح الإخبار به عن الأول فهو له ، أو لملابسه المقدر . وإن دل الثانى على هيئة وعُنى به الأول جاز كونه حالا ، والأجود استعمال « من » معه عند قصد التمييز . ولمميز الجملة من مطابقة ما قبله إن اتحدا معنى ماله خبرا ، وكذا إن لم يتحدا ولم يلزم إفراد المميز ؛ لإفراد معناه أو كونه مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه . وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع فى محذور أولى .

ش : المراد بمميز الجملة ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة نحو طبتُ نفسا . واشتعل رأسى شيبا ، وفجرنا الأرض عيونا ، وامتلأ الكوز ماء ، وكفى الشيب ناهيا . وإنما أطلق مميز الجملة على هذا النوع خصوصا ، مع أن كل تمييز فضلة على جملة ؛ لأن لكل واحد من جزءَىْ الجملة فى هذا النوع قسطا من الإبهام يرتفع بالتمييز ، بخلاف غيره ؛ فإن الإبهام فى جزء من جملته ، فأطلق على مميزه مميز مفرد ، وعلى مميز هذا النوع مميز جملة . فالأكثر أن يصلح لإسناد الفعل إليه مضافا إلى المجعول فاعلا / كقولك طابت نفسى ، واشتعل شيب رأسى . ومنه[1] ﴿ وَسِعَ كلَّ شىءٍ عِلْما ﴾ ؛ لأن الأصل فيه : وسع علمُه كلَّ شىء . ومن هذا النوع قول الشاعر[2] :

١/١٣٢

تلفتُّ نحوَ الحىِّ حتّى وَجدْتُنى وَجِعْتُ من الإصْغاءِ لِيتًا وأخْدعا

---

(١) سورة طه . عجز الآية ٩٨ .

(٢) من الطويل . للصمة القشيرى . الحماسة ٢/٤ ، والأساس « لفت » والعينى ٣/٤٣١ وسيأتى والأغانى =

وقد يصلح لإيقاع الفعل عليه مضافا إلى المجعول مفعولا كقوله تعالى[1] ﴿ وفَجَّرْنا الأرْضَ عُيُونا ﴾ فإن أصله وفجرنا عيونَ الأرضِ . وقد يكون مميز الجملة بعد فعل ولا يصلح الإسناد إليه ، ولا لإيقاعه عليه نحو امتلأ الكوزُماء ، ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾[2] ، وما أحسن الحليم رجلا . ومن نحو وفجرنا الأرض عيونا وما بعده احترزت بقولى « يقدر غالبا إسناده إليه » ثم قلت « فإن صح الإخبار به عن الأول فهو له أو لملابسه المقدر » فنبهت بذلك على أنه إذا قيل كرُم زيد أبا فيحتمل أن يكون المراد كرم زيد نفسه أبا ، أى ما أكرمه من أب ، ويحتمل أن يكون المراد كرُم أبو زيد أبا . أى ما أكرم أباه من أب ، فالتمييز فى الاحتمال المتقدم للأول ، أى هما فى الحقيقة شيء واحد ، وهو فى الاحتمال المتأخر لملابس الأول أى المضاف إليه تقديرا . وليس تقدير الإضافة شرطا ، وإنما ذكرته تقريبا : ثم قلت : « وإن دل الثانى على هيئة وغنى به الأول جاز كونه حالا » فنبهت بذلك على أنه إذا قيل كرُم زيد ضيفا ، والمراد أنه ضيف كريم جاز لك أن تجعل ضيفا حالا لدلالته على هيئة ، وجاز أن تجعله تمييزا لصلاحيته أن يقترن بمن . والأجود عند قصد التمييز أن يجاء بمن رفعا لتوهم الحالية .

ثم قلت « ولمميز الجملة من مطابقة ما قبله إن اتحدا معنى ماله خبرا » ففهم من ذلك أنه يقال كرُم زيد رجلا وكرُم الزيدون رجالا وكرُم الزيدان رجلَيْن ، فتجعل المميز مطابقا لما قبله فى الإفراد والتثنية والجمع لاتحاده بما قبله فى المعنى ، كما كان يجعل مطابقا له فى الإخبارَ به عنه . ولا يعترض على هذا بقوله تعالى[3] ﴿ وحَسُنَ أولِئِك رَفِيقا ﴾ فإن الرفيق والصديق والخليل والعدوّ يستغنى بمفردها عن جمعها كثيرا فى الإخبار وغيره ، ويزيده هنا حُسنا أنه تمييز ، والتمييز قد اطرد فى كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع نحوهم عشرون رجلا . ويمكن أن يكون الإفراد فى حسُن أولئك رفيقا ؛ لأن الأصل وحسُن رفيقُ أولئك رفيقا ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه

= ٥/٦ والليت . صفحة العنق . وفى الأساس « فرع » ولوى فلان أخدعه أعرض وتكبّر . وسوّى أخدعه ترك الكبر والأخدع عرق فى العنق موضع الحجامة .

(١) سورة الفجر . صدر الآية ١٢ .

(٢) سورة النساء من الآية ٧٩ ، ١٦٦ .

(٣) سورة النساء من الآية ٦٩ .

مقامه ، وجاء التمييز على وَفق المحذوف .

ثم قلت « وكذا إن لم يتحدا » ففهم من هذا أنه يقال حسُن الزيدون وجوها وطهروا أعراضا ، وجعلت ذلك مشروطا بألّا يلزم إفراد لفظه[1] لإفراد معناه أو لكونه مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه . ففهم من ذلك أن من المميزات المباينة لما قبلها فى المعنى ما يلزم إفراد لفظه لإفراد معناه ، كقولك فى أبناء رجل واحد : طاب بنو فلان أصلا ، وكرُموا أبا ، وكذا إفراد التمييز إذا كان مصدرا و لم يقصد اختلاف أنواعه كقولك : زكا الأتقياء سعيا ، وجادت الأتقياء وَعْيا . فلو قصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محالّه لجاز فيه ما جاز فى أسماء الأشخاص كقولك : تخالف الناس أغراضا ، وتفاوتوا أذهانا .

ثم قلت « وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع فى محذور أولى » وأشرت بذلك إلى أن المميز الذى لم يتحد بالأول معنى قد يكون بعد جمع ، فيختار إفراده إذا لم يوقع فى محذور كقوله تعالى[2] ﴿ فإنْ طِبْنَ لكم عَن شىءٍ منه نَفْسا ﴾ فالإفراد فى هذا النوع أولى من الجمع ؛ لأنه أخف والجمعية مفهومة مما قبلُ ، فأشبه مميز عشرين وأخواته . فإن أوقع الإفراد فى محذور لزمت المطابقة كقولك كرم الزيدون آباء ، بمعنى ما أكرمهم من آباء ، فلا بد من كون مميز هذا النوع جمعا ؛ لأنه لو أفرد لتوهم أن المراد كون أبيهم واحدا موصوفا بالكرم . وفى الجمع أيضا احتمال أن يكون المراد كرُم آباء الزيدين ، ولكنه مغتفر ؛ لأن اعتقاده لا يمنع من ثبوت المعنى الآخر .

ص : ويعرض لمميز الجملة تعريفه لفظا فيقدر تنكيره ، أو يؤوّل ناصبه بمتعدّ بنفسه أو بحرف جر محذوف ، أو ينصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز محكوما بتعريفه خلافا للكوفيين .

ش : قد يرد مميز الجملة مقرونا بالألف واللام فيحكم بزيادتها وبقاء التنكير كقول

---

(١) فى ج : إفراد لفظ المميز . ص ٧٣ .

(٢) سورة النساء . من الآية ٤ .

الشاعر[1] :

رأيتُك لمّا أنْ عرفتَ وُجُوهَنا صدَدْتَ وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

أراد : وطبت نفسا . ومثله قول الآخر[2] :

على مه مُلئت الرعبَ والحربُ لم تقِد لظاها و لم تُستعمل البيضُ والسُّمْرُ

أراد : ملئت رعبا ، فزاد الألف واللام . كما زيدتا فى رواية البغداديين أن مِن العرب مَن يقول : قبضت الأحدَ عشر درهما ، ومَن يقول : قبضت الأحد العشر الدرهم . وكما زيدتا مع المضاف فيما أنشد أبو على من قول الشاعر[3] :

تُولِى الضجيعَ إذا تنبّه مَوْهِنا كالأقْحُوانِ من الرَّشاشِ المُسْتقِى

١٣٢/ ب أراد من رشاش المستقى / . وقد يرد مميز الجملة مضافا إلى معرفة كقول العرب : غُبن فلان رأيَه ، ووجِع بطنَه ، وإلِم رأسَه . وفيه توجيهات : أحدها أن تجعل الإضافة فيه منوية الانفصال ويحكم بتنكير المضاف ، كما فُعل فى قولهم : كم ناقة وفصيلها لك ؛ فقدّر بكم ناقة وفصيلا لها ، وكما فَعل سيبويه[4] فى قوله : كل شاةٍ وسخلتها بدرهم ، فقال : « وإنما يريد كل شاة وسخلة لها بدرهم .

وحكى عن بعضهم : هذه ناقة وفصيلها راتعان ، على تقدير هذه ناقة وفصيل لها راتعان . ثم قال : « والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم ، وهذه ناقة وفصيلها راتعين ؛ لأن هذا كثر فى كلامهم وهو القياس . والوجه الآخر قاله بعض العرب » .

---

(١) من الطويل . لراشد بن شهاب اليشكرى . شرح الكافية الشافية ٣٢٤/١ وشواهد ابن عقيل ٢٧ ويروى : .... جلادنا رضيت وطبت .... يا بكر ...

(٢) من الطويل فى الهمع ٢٥٢/١ شطره الأول ، والدرر ٢٠٩/١ والمساعد ٦٥/٢ وفى كلها : علام .

(٣) من الكامل . للقطامى . العينى ٤٠/٤ وديوانه ٣٦ ، ١١٠ ، ١١١ عن معجم شواهد النحو الشعرية ص ٥١١ وفى شواهد التوضيح ص ٥٩ وفى ص ٦٠ ذكر قول أبى على . والبيت مركب من بيتين هما :

تولى .... موهنا منها وقد أمنت له من يتقى

عذب المذاق مفلجا أطرافه كالأقحوان من الرشاش المستقى

والموهن حين يدبر الليل . والأقحوان نبت طيب أريجه ، حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر . والبيتان فى ديوانه ١١١ .

(٤) انظر الكتاب ٢٥٨/١ فالنص بتصرف واختصار وحذف .

والتوجيه الثانى أن ينصب رأيه وما كان مثله مفعولا به بالفعل الذى قبله مضمنا معنى فعل متعدّ كأنه قيل : سوأ رأيه وشكا بطنه ورأسه . وبهذا الاعتبار قال بعضهم فى سفِه نفسَه أن معناه أهلك نفسه .

وقال المبرد : معناه ضيّع نفسه . وقال الزمخشرى : معناه امتهن نفسه ، وجعله نظير قول النبى ﷺ[1] « الكبر أنْ يَسْفَه الحقَ » . وقال صاحب « العجائب والغرائب » : مَن سفه فى موضع نصب بالاستثناء مِن مَن يرغب ، ونفسه توكيد للمستثنى ، كما يقال ما قام أحد إلا زيد نفسَه .

التوجيه الثالث : أن تنصب رأيه وما كان مثله بإسقاط حرف الجر ، كأنه قيل غبن فى رأيه ووجع فى بطنه وألم فى رأسه ، ثم أسقط حرف الجر فتعدى الفعل فنصب .
التوجيه الرابع من التوجيهات : أن ينصب رأيه وما كان مثله على التشبيه بالمفعول به ، ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدى ، كما حملت الصفة اللازمة على الصفة المتعدية فى قولهم : هو حسن وجهه والوجه ، وغبن رأيه والرأى ووجع بطنه والبطن .
ومن ذلك قراءة بعضهم[2] « فإنَّهُ آثِمٌ قَلْبَه » ومنه قول الشاعر[3] :

وما قومِى بثَعْلبةَ بن سَعْـد ... ولا بفَـزارةَ الشُّعْرِ الرِقابـا

إلا أن النصب على التشبيه بالمفعول به شاذ فى الأفعال مطرد فى الصفات . وإنما كان الأمر كذلك لوجهين : أحدهما أن الصفة اللازمة تساوى الصفة المتعدية فى عمل الجر بالإضافة بعد رفعهما ضميرا والجر أخو النصب وشريكه فى الفضلية ، فجاز أن يساويها فى استبدال النصب بالجر والفعل بخلاف ذلك . الثانى أن المنصوب على التشبيه بالمفعول به لو حكم باطراده فى الفعل اللازم كما حكم باطراده فى الصفة

---

(١) الذى فى رياض الصالحين ٥٧٧ رقم ١٥٧٢ « إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق وغمط الناس » رواه مسلم والجامع الصغير ٢/٨٤٥ ومعنى بطر الحق دفعه وغمطهم احتقارهم . وكذلك فى ص ٢٧٦ رقم ٦١ بهذا النص . وهو أنسب بما معنا .

(٢) سورة البقرة . من الآية ٢٨٣ وقراءة الرفع للجمهور على الفاعلية أو على أنه خبر مقدم . وقراءة النصب – كقوله سفه نفسه – لابن أبى عبلة . مختصر شواذ ابن خالويه ص ١٨ والبحر المحيط ١/٤٠٦ وانظر المحتسب .

(٣) من الوافر . منسوب للحارث بن ظالم . الكتاب ١/١٠٣ وفيه : الشعرى رقابا . ومرة أخرى : الشعر الرقابا .

اللازمة لم يتميز لازم الأفعال من متعدّيها ، بل كان اللازم يظن متعدّيا ، ولا يعرض مثل ذلك إذا كان النصب على التشبيه بالمفعول به مقصور الاطراد على الصفات ، شاذا فى الأفعال : فإن فى ذلك إشعارا بيّنا بالفرق بين المتعدى واللازم . ومما شذ وروده فى الفعل ما فى الحديث من قول راويه[1] « إنّ أمرأة تُهراق الدماء » أراد تُهراق دماؤها ، وأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة ، ثم نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز وإلغاء الألف واللام . ويجوز أن يكون أراد تهريق ثم فتح الراء وقلب الياء ألفا ، لا لأنه فعل ما لم يسم فاعله ، بل على لغة طيىء ، كما قال شاعرهم[2] :

نَسْتوقِدُ النَّبلَ بالحَضيضِ ونَصْـ ـطادُ نُفُوسًا بُنَتْ على الكَرمِ

وكما قال الآخر[3] :

أفى كُلِّ عام مَأْتَم تَبعثُونـه على مِحْمَرَ ثوَّبتُموه وما رَضا

أراد فى الأول بُنيتِ ، وفى الثانى رَضِى . إلا أن المشهور من لغة طيىء أن يفعل هذا بلام الفعل لا بعينه وحرف العلة فى تهراق عين ، فمعاملته معاملة اللام على خلاف المعهود .

ومن المنصوب بفعل على التشبيه بالمفعول به قوله تعالى[4] ﴿ وكَمْ أهْلكنا مِن قَرْية بَطِرتْ معيشَتها ﴾ ويحتمل أن يكون تمييزا على تقدير الانفصال والتنكير ، ويحتمل أن يكون منصوبا على إسقاط حرف الجر ، ويحتمل أن يكون الأصل بطرت مدة معيشتها ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية

---

(١) فى النهاية ٢٦٣/٤ : هذا من حديث أم سلمة . وتُهراق جاء على ما لم يسم فاعله ، والدم على روايته « تُهراق الدمَ » منصوب على التمييز ، وإن كان معرفة .

(٢) من المنسرح . نسب لرجل من بلقين ، ولبعض بنى بولان من طيء . شرح الكافية الشافية ٢١٣٨/٤ وشرح شواهد الشافية ٤٨/٤ ، ٤٩ ، ٥٠ والحماسة للتبريزى ٨٦/١ وبُنت لغة طائية .

والنبل السهام . الحضيض : قرار الجبل وأسفله . ويروى : .... ونقتاد ... صيغت على كرم .

(٣) من الطويل . نسب إلى زيد الخيل ، كما نسب إلى كعب بن زهير . الكتاب ٦٥/١ ، ٢٩٠/٢ وفيه : ثوبتموه لأنه يروى : على محمر عود أثيب . وشرح الكافية الشافية ٢١٣٧/٤ وثوبتموه : جعلتموه ثوابا ، وديوان كعب ١٣١ .

(٤) سورة القصص صدر الآية ٥٨ .

نحو[1] ﴿ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾ .

ص : ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلا متصرفا وفاقا للكسائى والمازنى والمبرد ، ويمتنع إن لم يكنه بإجماع ، وقد يستباح فى الضرورة .

ش : أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفا ، فإن كان إياه نحو طاب زيد نفسا ، ففيه خلاف ، والمنع مذهب سيبويه ، والجواز مذهب الكسائى والمازنى والمبرد ، وبقولهم أقول : قياسا على سائر الفضلات المنصُوبَة بفعل متصرف ، ولصحة ورود ذلك فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ، كقول ربيعة بن مقروم الضبى[2] :

وواردةٍ كأنها عُصبُ القطا ... تُثير عجَاجًا بالسَّنابك أصْهبا

رددتُ بمثلِ السِيدِ نَهْدٍ مقلّص ... كميشٍ إذا عِطْفاه ماءً تَحلّبا

وكقول الآخر[3] :

أَتَهْجُر / ليلَى بالفراق حبيبَها ... وما كان نفْسا بالفراق تَطِيبُ

١/١٣٣

وكقول الآخر[4] :

ضيّعت حزْمَى فى إبعادِىَ الأملا ... وما ارعويتُ ورأسى شيْبا اشتعلا

ومثله[5] :

ولستُ إذا ذرْعا أضيقُ بضارِع ... ولا يائسٍ عند التعسُّر مِن يُسر

ومثله[6] :

أنفسًا تطيب بِنَيْلِ الْمُنَى ... وداعِى المَنون يُنادِى جِهارا

---

(١) سورة الطور . ختام الآية ٤٩ .

(٢) البيتان من الطويل . وهما فى شرح الشافية ٧٧٧/٢ والثانى فى الأشمونى ١٥٥/٢ والسَنبك طرف الحافر . والسِيد الذئب . والكميش السريع . والعِطف الإبط . عن القاموس .

(٣) من الطويل . للمخبل السعدى شرح الكافية الشافية ٧٧٨/٢ وعجزه فى الهمع ٢٥٢/١ وكذلك فى ابن يعيش ٧٤/٢ وكذلك فى التبصرة ٣١٩/١ وفى شواهد ابن عقيل ١٣٨ وفيه : أتهجر سلمى ... .

(٤) من البسيط . الأشمونى ١٥٤/٢ والمساعد ٦٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٨ .

(٥) من الطويل . شرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢ وانظر العينى ٢٣٣/٣ .

(٦) من المتقارب . الأشمونى ١٥٤/٢ والتصريح ٤٠٠/١ – والمنون : المنية وهى الموت .

وانتُصر لسيبويه بأن مميز هذا النوع فاعل فى الأصل ، وَقد أوهنِ بجعله كبعض الفضلات فلو قدّم لازداد إلى وهنه وهنا فمنع ذلك لأنه إجحاف .

قلت : وهذا الاحتجاج مردود بوجوه : أحدها أنه دفع روايات برأى لا دليل عليه ، فلا يلتفت إليه . الثانى أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهَين ، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال . الثالث أن أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال فى نحو جاء راكبا رجل فإن أصله جاء راكب ، على الاستغناء بالصفة ، وجاء رجل راكب ، على عدم الاستغناء بها ، والصفة والموصوف شىء واحد فى المعنى ، فقدم راكب ونصب بمقتضى الحالية و لم يمنع ذلك تقديمه على جاء مع أنه يزال عن إعرابه الأصلى وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف ،وكما تنوسى الأصل فى الحال ، كذلك تنوسى فى التمييز . الرابع أنه لو صح اعتبار الأصالة فى عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها فى فضلة جعلت عمدة ، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة ، والأمر بخلاف ذلك ؛ لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه ، ولا يعتبر حاله التى انتقل عنها التمييز المذكور . الخامس أن منع تقديم التمييز المذكور عند مَن منعه مرتّب على كونه فاعلا فى الأصل ، وذلك إنما هو فى بعض الصور . وفى غيرها هو بخلاف ذلك نحو امتلأ الكوز ماء ، وفجّرنا الأرض عيونا . وفى هذا دلالة على ضعف علة المنع ، بقصورها عن جميع الصور . السادس أن اعتبار أصالة الفاعلية فى منع التقديم على العامل متروك فى نحو : أعطيت زيدا درهما ، فإن زيدا فى الأصل فاعل وبعد جعله مفعولا لم يعتبر ما كان له من منع التقديم ، بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له فى الأصل ، فكذلك ينبغى أن يفعل بالتمييز المذكور .

فثبت بما بيّنته أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا جائز وإن كان سيبويه لم يجزه . وحكى ابن كيسان أن الكسائى أجاز نفسَه طاب زيد ، وأن الفراء منع ذلك . فإن كان عامل التمييز غير فعل أو فعلا غير متصرف لم يجز التقديم بإجماع ، فإن استجيز فى ضرورة عُدَّ نادرا ، كقول الراجز[1] :

---

(١) شرح الكافية الشافية ٧٧٩/٢ والمساعد ٦٧/٢ .

ونارُنا لم يُرَ نارًا مثلها   قد علمتْ ذاكَ مَعَدٌّ كلُّها

أراد لم ير مثلها نارا ، فنصب نارا بعد مثل ، كما نصبوا زُبدا فى قولهم : على التمرة مثلها زُبْدا ثم قدم نارا على مثل مع كونه عاملا لا يتصرف ، ولولا الضرورة لم يُستبَح .

باب العدد

ص : مفسّر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز ، ويضاف غيره إلى مفسره مجموعا ما بين اثنين وأحد عشر ، ما لم يكن مائة فيفرد غالبا . ومفردا مع مائة فصاعدا ، وقد يجمع معها وقد يفرد تمييزا . وربما قيل عشرو درهم وأربعو ثوبه وخمسة أثوابا ونحو ذلك . ولا يفسّر واحد واثنان ، وثنتا حنظل ضرورة . ولا يجمع المفسر جمع تصحيح ، ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعل إن كثر استعمال غيرهما إلا قليلا . ولا يسوغ ثلاثة كلاب ونحوه ، تؤوّله بثلاثة من كذا خلافا للمبرد . وإن كان المفسر اسم جنس أو جمع فصل بمن . وإن ندر مضافا إليه لم يقس عليه . ويغنى عن تمييز العدد إضافته إلى غيره .

ش : لما كان بعض المفسرات للعدد جعلت بابه متصلا ببابه . وقدمت فيه الكلام على العدد المميز بمنصوب فقلت « مفسر [ما بين][1] عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز ، فيتناول هذا القول أحد عشر وإحدى عشرة وتسعة وتسعين وتسعا وتسعين وما بينهما ، كقوله تعالى[2] ﴿ إنّى رأيتُ أحَدَ عَشَرَ كوكبا ﴾ وكقوله ﷺ[3] « إنّ لله تسعةً وتسعين اسْما » ودل قولى بواحد على أن جمعه وهو تمييز لا يجوز مطلقا . وزعم الزمخشرى فى الكشاف[4] أن أسباطا من قوله تعالى[5] ﴿ وقطَّعْناهم اثْنَتَى عَشْرَةَ أسْباطا ﴾ تمييز ، ثم قال : فإن قلت مميز ما عدا العشرة

---

(١) ما بين المعقوفين ليس فى النسختين والصواب يقتضيه .

(٢) سورة يوسف من الآية ٤ .

(٣) فى صحيح البخارى : مختصر الزبيدى ٢٩٩/٢ وبقيته : « مائة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة » والجامع الصغير ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

(٤) النص فى الكشاف ١٢٤/٢ « ... فإن قلت مميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعا وهلا قيل اثنى عشر سبطا . قلت لو قيل ذلك لم يكن تحقيقا لأن المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة .... مالك ونهشل . وأمما بدل من « اثنتى عشرة » .

(٥) سورة الأعراف . صدر الآية ١٦٠ .

مفردفما وجه مجيئه مجموعا فالجواب أن المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وأن كل قبيلة أسباط لا سبط فأوقع أسباطا موقع قبيلة كما قال[1] :

بَيْن رِماحَىْ مالكٍ ونَــهْشَل

١٣٣/ ب فمقتضى ما ذهب إليه أن يقال رأيت / أحد عشر أنعاما ، إذا أريد إحدى عشرة جماعة كل واحدة منها أنعام . ولا بأس برأيه فى هذا لو ساعده استعمال . لكن قوله كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة أن السبط فى بنى إسرائيل بمنزلة القبيلة فى العرب .

فعلى هذا معنى قطعناهم اثنتى عشرة أسباطا قطعناهم اثنتى عشرة قبائل ، فأسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة ، فلا يصح كونه تمييزا ، وإنما هو بدل والتمييز محذوف . وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا ، قاصدا أن لكل منهم عشرين درهما .

قلت : وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن ، وإن لم تستعمله العرب ؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره . ولا يجمع مميز عشرين وبابه فى غير هذا النوع . فإن وقع موقع تمييز شىء منها جمع فهو حال أو تابع كبنى مخاض فى قول ابن مسعود رضى الله عنه[2] « قضَى رسولُ الله ﷺ فى دِيَةِ الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض وعشرين ابنة لبون وعشرين حِقّة وعشرين جَذَعة » . فبنى مخاض نعت أو حال . والضمير من قولى « ويضاف غيره إلى مفسره » عائد على ما بين عشرة ومائة ، فعلم بهذا تساوى المائة فما فوقها والعشرة فما دونها فى الإضافة إلى المفسر . ثم قلت « مجموعا مع ما بين اثنين وأحد عشر ومفردا مع مائة فصاعدا » فعلم بذلك

---

(١) رجز وقبله : تبقلت فى زمن التبقل . لأبى النجم العجلى . شرح شواهد الشافية ٣١٢/٤ وديوانه – علاء الدين – ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢) الحديث فى إعراب الحديث ص ١٢٦ رقم ٢٤١ غير أن فيه : وعشرين بنى مخاض ذكور وخرجه محققه على أنه فى المسند ٤٥٠/١ مع تغيير يسير . ونصب عشرين على إسقاط باء الجر أى قضى بعشرين . أو على حمل قضى على معنى جعل وصير . وبنت مخاض وابنة لبون وحقه وجذعة كلها تمييز . وأما عشرين بنى مخاض فهو على البدل من عشرين لا على التمييز . وذكور خبر لمبتدأ محذوف أى هى ذكور ولا وجه لجره ، وأما نصبه لو روى به فصفة مؤكدة لبنى .

أنه يقال ثلاثة أيام وثلاث ليال وعشرة أشهر وعشر سنين ومائة دينار وألف درهم وكذلك ما أشبهه . وأشرت بقولى « ما لم يكن مائة فيفرد غالبا » إلى أن مفسر الثلاثة وأخواتها إذا كان غير المائة جمع ، وإذا كان إياها أفرد فى الأكثر فيقال ثلاثمائة بالإفراد ، والقياس يقتضى أن يقال ثلاث مئات أو مئين ، كما يقال ثلاثة آلاف ، إلا أن العرب لا تجمع المائة إذا أضيف إليها عدد إلا قليلا كقول الشاعر[1] :

ثلاثُ مئينٍ للْملوكِ وَفَى بها ردائِى وجَلّت عن وُجوه الأهاتم

ومن أجل هذا الوارد بجمع قلت « فيفرد غالبا » وأول الضميرين من قولى « ويجمع معها » عائد إلى المفسر وثانيهما عائد إلى المائة ، أى حق مفسر المائة فما فوقها أن يفرد نحو مائة دينار ، وألف درهم . وقد يكون مع المائة مجموعا . والإشارة بذلك إلى قراءة حمزة والكسائى[2] « ثلاث مائةِ سنينَ » بإضافة مائة . وأشرت بقولى « وقد يفرد تمييزا » إلى قول الربيع بن ضبع الفزارى[3] :

إذا عاشَ الفتَى مائَتيْن عامًا فقد ذهبَ اللـذاذَةُ والفَتـاءُ

ومثله فى رواية من نصب مائة قول حذيفة رضى الله عنه[4] : « فقلنا يا رسول الله أتخاف علينا ونحن ما بين الست مائةً إلى السبع مائةً » فأجرى الألف واللام فى تصحيح نصب التمييز مجرى النون من مائتين عاما لاستوائهما فى المنع من الإضافة .

---

(١) من الطويل . للفرزدق . شرح ديوانه ٨٥٣/٢ وفيه : فدى لسيوف من تميم وفى بها - وكذلك فى الخزانة ٣٧٠/٧ وهو فى ابن يعيش ٢١/٦ والتصريح ٢٧٢/٢ وصدره فى الأشمونى ٤٧/٤ وعجزه فى حاشية الصبان عليه . وفى المساعد ٦٩/٢ إلى ردائى ثم قال ابن عقيل : « وأنشد المبرد : ثلاث مئين قد مررن كواملا - والأكثرون يخصونه بالشعر ، وظاهر كلام سيبويه جوازه فى الكلام » .

(٢) سورة الكهف . آية ٢٥ وتمامها « وازدادوا تسعا » والقراءة فى الإقناع ٦٨٩/٢ « بلا تنوين لحمزة والكسائى . وفى الإتحاف ٢٨٩ : « ... فحمزة والكسائى وخلف بغير تنوين على الإضافة ، أوقعوا الجمع فى سنين موقع المفرد ومائة واحد وقع موقع الجمع ... وجمع تنبيها على الأصل ... ووافقهم الحسن والأعمش . والباقون بالتنوين لأنه لما عدل عن قياسه عدل عن إضافته فيكون سنين بدلا من ثلاثمائة أو عطف بيان عند الكوفيين » .

(٣) من الوافر . ونسب أيضا إلى يزيد بن ضبة . الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ : فقد أودى وفقد ذهب ، كما يروى اللذاذة مكان المسرة . وابن يعيش ٢١/٦ والتصريح ٢٧٣/٢ كما فى النص ، والتبصرة ٣١٧/١ وصدره فى الأشمونى ٤٨/٤ وكذلك فى المساعد ٧٠/٢ وهو فى الخزانة ٣٧٩/٧ وفى ج المسرة بدل اللذاذة .

(٤) صحيح مسلم ٣٦١/٥ .

كما ذهب إليه ابن كيسان من الألف درهما والمائة دينارا . ويروى ما بين الستمائة إلى السبعمائةٍ بجر مائة وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها أن يكون أراد مئات على أن أبدل ثم استعمل المفرد مكان الجمع اتكالا على مفهم المعنى ، كما قيل فى قوله تعالى[1] ﴿ إنّ المتقينَ فى جَنّاتٍ ونَهَر ﴾ . والثانى أن يجعل الألف واللام زائدتين فلم يمنعا من الإضافة ، كما لم تمنعا فى قول الشاعر[2] :

تُولِى الضجيعَ إذا تنبَّه مَوْهنا كالأُقْحُوان مِن الرشاش المستقِى

الثالث أن يكون (أراد ما بين*)[3] الست ست مائة . ثم حذف المضاف وأبقى عمله كقراءة بعض القراء[4] ﴿ واللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ ﴾ أى عرض الآخرة ، فحذف المضاف وأبقى عمله . وحكى الكسائى أن من العرب مَن يُضيف العشرين وأخواته إلى المفرد منكرا ومعرفا ، وإليه الإشارة بقولى . وربما قيل عشرو درهم وأربعو ثوب . وفسر بعضهم الثلاثة وأخواتها بمنصوب على التمييز كقولك لى خمسة أثوابا وهذا نظير قول الربيع[5] :

إذا عاشَ الفتَى مائتَيْن عامًا

ونظير[6] « ونحن ما بين الستمائةً » بالنصب .

واستغنى عن تفسير الواحد والاثنين ؛ لأن الشىء إذا اقتصر على واحده أو مثناه عُرف جنسه فلذلك افتقر فى الثلاثة فما فوقها إلى عدد مفسر ، واقتصر على ذكر الواحد والمثنى فقيل : درهم ودرهمان ، ولم يقل واحد دراهم ، ولا اثنا دراهم ،

---

(١) سورة الفجر آية ٥٤ .

(٢) سبق تخريجه . انظر ص٣٨٦ .

(٣) عن ج ص ٨٤ .

(٤) سورة الأنفال . من الآية ٦٧ والقراءة فى الكشاف ١٦٨/٢ ومثلها بقول الشاعر :

أكلَّ امرىءٍ تَحْسَبِينَ امرأ ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا

والمعنى والله يريد عرض الآخرة ، على التقابل ، أى ثوابها . وانظر المحتسب ج ١ .

(٥) صدر بيت . سبق انظر ص ٣٩٤ .

(٦) جزء من حديث سبق . انظر ص ٣٩٤ .

* عن ج ص ٨٤ .

بل جُعِل من الضرورة قول الراجز[1] :

كأنَّ خُصْيَيْه من التدلْـدُل ظَرْفُ عَجوزٍ فيه ثِنْتا حَنظل

ولا تضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع تصحيح ، إلا إن أُهمل غيره ، أو جاور ما أهمل غيره ، فالأول نحو سبع سماوات وسبع بقرات وتسع آيات وخمس صلوات[2] . والثانى نحو[3] ﴿ وسبعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ ﴾ فإنه حقيق بأن يجيء على نحو مفاعل لأنه أولى بما واحده صالح له من جمع التصحيح كقوله تعالى[4] ﴿ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ ولقد خَلَقْنا فوْقَكم سَبْعَ طَرَائق ﴾ و[6] ﴿ سَخَّرها عليهم سَبْعَ ليالٍ ﴾ و[7] ﴿ فكفارَتُه إطعامُ عَشْرةِ مساكِينَ ﴾ وقد يُؤْثر ما يماثل**[8] / مفاعِل من أمثلة الكثرة على جمع التصحيح دون مجاز يقصد مشاكلته نحو[9] ﴿ على أنْ تَأْجُرنى ثمانِيَ حِجَجٍ ﴾ . وقد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة لخروجه عن القياس ، أو لقلة استعماله ، فالأول نحو[10] ﴿ ثلاثةَ قُروء ﴾ والثانى نحو ثلاثة شسوع فأوثر قروء على أقراء ؛ لأن واحده قرء كفلس وجمع مثله على أفعال شاذ . وأوثر شسوع على أشساع لقلة استعماله وإن لم يكن شاذا ؛ لأن واحده شِسع وجمع مثله على أفعال مطرد ، لكن أكثر العرب يستغنون فى جمع شسع بفعول عن غيره . ومثال إيثار قروء على أقراء لخروجه عن القياس إيثار شهداء على أشهاد فى[11]

١ ١٣٤

---

(١) نسب لخطام المجاشعى كما نسب إلى جندل بن المثنى وإلى سلمى الهذلية ولشماء الهذلية ولبعض السعديين الكتاب ١٧٧/٢ ، ٢٠٢ وابن يعيش ١٨/٦ وشرح الكافية الشافية ٩٠٠/٢ والتصريح ٢٧٠/٢ والمساعد ٧١/٢ .

(٢) الأمثلة وردت فى آيات قرآنية والأخير منها فى حديث شريف .

(٣) سورة يوسف . من الآية ٤٣ .

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٦١ .

(٥) سورة المؤمنون صدر الآية ١٧ .

(٦) سورة الحاقة صدر الآية ٧ .

(٧) سورة المائدة من الآية ٨٩ .

(٨) فى ج : ما لا يماثل ص ٨٥ .

(٩) سورة القصص . من الآية ٢٧ .

(١٠) سورة البقرة من الآية ٢٢٨ .

(١١) سورة النور صدر الآية ١٣ .

**فى ج : ما لا يماثل ص ٨٥ .

﴿ لَوْلَا جَاءُوا عليه بأَرْبَعة شُهَدَاء ﴾ لأن واحد شهداء إمّا شهيد وإمّا شاهد ، ولكل واحد منهما نصيب فى أفعال كشريف وأشراف ، وصاحب وأصحاب فعُدل شهيد عن أفعال إلى فُعلَاء كما عُدل عن أقراء إلى قروء .

وقال المبرد فى المقتضب[1] : فإن قلت ثلاثة حمير وخمسة كلاب جاز على أنك تريد ثلاثة من الحمير وخمسة من الكلاب ، وجعل من ذلك « ثلاثة قروء » . ولو جاز هذا لم يكن معنى فى الحجر بجمع القلة ؛ لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا وإن كان يقال ثلاثة فلوس وثلاثة دور ، على تقدير ثلاثة من فلوس وثلاثة من دور . وإلى هذا أشرت بقولى « ولا ثلاثة كلاب ونحوه تؤوله بثلاثة من كذا خلافا للمبرد .

وإن فسر عدد باسم جنس أو باسم جمع لم يضف إليه إلا سماعا كقوله تعالى[2] ﴿ وكانَ فى المدينة تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ وكقوله ﷺ[3] « ليس فيما دون خمسٍ ذَوْدٍ من الإبل صَدَقَة » وكقول العرب : خمسة رَجْلة . والأصل أن يجاء بمفسر هذا النوع مقرونا بمن نحو ثلاثة من القوم وأربعة من الحىّ وخمسة من الركب ، وعشر من البط ، قال الله تعالى[4] ﴿ فخُذْ أربعةً مِن الطّيْر ﴾ ويستغنى العدد عن مفسر بإضافته إلى غيره كقولك اقبض عشرتك وعشرى زيد لأنك لم تضفه إلا وهو عند السامع معلوم الجنس فاستغنى عن مفسّره .

فصل : ص : تحذف تاء الثلاثة وأخواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا ، أو كان المعدود اسم جنس أو جمعا مؤنثا غير نائب عن جمع مذكر ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير . وربما أول مذكر بمؤنث ، ومؤنث بمذكر ،

---

(١) المقتضب ١٥٦/٢ ، ١٥٧ « ... جاز ذلك على أنك أردت ثلاثة من الكلاب وخمسة من الحمير كما قال الله عز وجل ﴿ يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (من سورة البقرة ٢٢٨) .

(٢) سورة النمل . صدر الآية ٤٨ .

(٣) البخارى ١٣٣/٢ « ليس فيما دون خمس أواقٍ صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود صدقة ، وليس ... وفيه ١٤٣/٢ ، ١٤٤ « ليس فيما دون خمس ذودٍ صدقة من الإبل ، وليس فيما دون خمس أواق صدقة ... » والجامع الصغير ٩٥٣/٢ .

(٤) سورة البقرة . من الآية ٢٦٠ .

فجيء بالعدد على حسب التأويل ، وإن كان فى المذكور لغتان فالحذف والإثبات سيان . وإن كان المذكور صفة نابت عن الموصوف اعتبر غالبا حاله لا حالها .

ش : الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمّة وفِرقة وعُصبة وصُحبة وسَريّة وفِئة وعشيرَة وقبيلة وفصيلة ؛ فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التى هى بمنزلتها فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته . وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته فقيل ثلاثة أعبد وثلاث جوارٍ . والمعتبر من التأنيث تأنيث المفرد لا تأنيث الجمع فلذلك يقال : ثلاثة سجلّات وعشرة دنينيرات ، بثبوت التاء . لأن مفرديهما مذكران . ولا يعتبر تأنيث المفرد إذا كان علما لمذكر نحو طلحة وسلمة ، لأنه تأنيث لا تعلق له بالمعنى لا حقيقة ولا مجازا ، ولذلك لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه ، بخلاف ما يتعلق تأنيثه بالمعنى حقيقة أو مجازا ؛ فإن تأنيث ضميره وما يشار به إليه لازم ، فيقال فى الأول ثلاثة الطلحات لقيهم ثلاثة السلمات فتثبت التاء ؛ لأن تأنيثه لمجرد اللفظ ؛ ولذلك لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه كقولك : الطلحات ذهبوا والسلمات أتوا . ويقال فى الثانى وهو الذى يتعين تأنيثه بالمعنى حقيقة أو مجازا ثلاث الفتيات رَقين عشر الدرجات .

وإن كان مفسر الثلاثة وأخواتها اسم جنس أو جمع مؤنث جىء بالمفسر مقرونا بمن وحذفت التاء إن ولى المفسر موصوفا نحو لى ثلاث من البط ذكور ، أو غيرْ موصوف كلَه ثلاث من الإبل فإن توسط دليل تذكير لزم بقاء التاء نحو لى ثلاثة ذكور من البط ، وأربعة فحول من الإبل . وإلى نحو هذا أشرت بقولى : « ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير » .

والحاصل أن تاء نحو ثلاثة وأخواتها تسقط لتأنيث واحد مفسرها لا لتأنيثه إن كان جمعا ، ولتأنيثه نفسه دون تعرض لواحده إن كان اسم جنس أو جمع . وأما قولهم ثلاثة أشياء وثلاثة رَجْلة ففيهما شذوذان : أحدهما الإضافة إلى المفسر وحقه أن ينفصل مقرونا بمن كسائر أسماء الأجناس .

الثانى ثبوت التاء فى عددهما والقياس الحذف لأن اسم الجنس أو الجمع لا يعتبر فى التأنيث والتذكير حال واحده ، وإنما يعتبر فيهما حاله ، ولذلك يقال ثلاثة من البط ذكور ، وواحدة بطة ذكر ، ومع ذلك لم يقل ثلاثة بل ثلاث . وقد وُجّه ثبوت

التاء فى عدد أشياء ورجلة بأنهما نائبان عن / جمع مفرديهما على أفعال وإن واحد ١٣٤/ ب
أشياء شىء كفىء فقياسه أن يساويه فى جمعه ، وواحد رجلة راجل ، فكان له نصيب من الجمع على أفعال كما قيل صاحب وأصحاب ؛ فعدل فى جمع شىء من أفعال إلى فعلاء ، ثم قدمت لامه على فائه فصار الوزن لفعاء واستصحب منع صرفه للتأنيث ولزوم التأنيث ، وثبتت فى عدده كما كانت تثبت مع المنوب عنه وهو أفعال . وعدل فى جمع راجل من أفعال إلى فعلة وثبتت تاء عدده أيضا كما كانت تثبت مع المنوب عنه وقد يؤول مذكر بمؤنث فتسقط التاء ، ومؤنث بمذكر فتثبت التاء . فالأول كقول الشاعر[1] :

وإنّ كِلابًا هَذه عَشْرُ أبْطُن   وأنت بَرىءٌ من قبائلها العَشْرِ

ومثله قول الآخر[2] :

فكان مَجِنّى دُونَ مَن كنتُ أتّقى   ثلاث شُخوص كاعِبان ومُعْصِرُ

ومثال الثانى قول الشاعر[3] :

ثلاثة أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ   لقد جارَ الزمانُ على عيالى

ومثله قول الآخر[4] :

وقائعُ فى مُضَرٍ تِسْعةٌ   وفى وائلٍ كانتْ العاشرة

أوّل الأبطن بالقبائل ؛ والشخوص بالجوارى ، فأسقط تاءَى عشرة وثلاثة ، وأوّل الأنفس بأشخاص والوقائع بمشاهد فأثبت التاء .

وقد يكون فى المعدود لغتان ، فيجوز فى عدده وجهان كحال وعضد ولسان ،

---

(١) من الطويل . لرجل من بنى كلاب يسمى النّواح . الكتاب ١٧٤/٢ والإنصاف ٧٦٩/٢ والأشمونى ٤٤/٤ ، ٤٥ والدرر ٢٠٤/٢ وشطره الأول فى الهمع ١٤٩/٢ . وفى المساعد ٧٦/٢ .

(٢) من الطويل . لعمر بن أبى ربيعة . شرح ديوانه ١٨٩ من قصيدته : أمن آل نعم أنت غادٍ فمُبكرِ – والكتاب ١٧٥/٢ والتصريح ٢٧١/٢ ، ٢٧٥/٢ والإنصاف ٧٧٠/٢ والمقرب ٣٠٧/١ والدرر ٢٠٤/٢ ، ٢٠٩/١ والخزانة ٣٩٤/٧ وعجزه فى الأشمونى ٤٤/٤ .

(٣) من الوافر . للحطيئة . الكتاب ١٧٥/٢ وديوانه ٢٧٠ وفيه : ونحن ثلاثة وثلاث ذود – والتصريح ٢٧٠/٢ والإنصاف ٧٧١/٢ والخزانة ٣٦٧/٧ والمساعد ٧٦/٢ .

(٤) من المتقارب . الإنصاف ٧٦٩/٢ والدرر ٢٠٤/٢ .

فإنها تذكر وتؤنث فيقال على لغة من ذكّر ثلاثة أحوال وثلاثة أعضاد ، وثلاثة ألسنة ، ويقال على لغة من يؤنث ثلاث أحوال وثلاث أعضاد وثلاث ألسن . ويكثر الوجهان فى أسماء الأجناس المميز واحدها بالتاء كبقر ونخل وسحاب ، فيقال على لغة مَن ذكّر لزيد ثلاثة من البقر وثلاثة من النخل وسُقيت أرضنا بثلاثة من السحاب . ويقال على لغة مَن أنّث : ثلاث . فإن كان المذكور بعد العدد صفة قامت مقام موصوفها اعتبر فى الغالب حال موصوفها لا حالها فتقول رأيت ثلاثة ربعات بثبوت التاء إذا أردت رجالا ، وثلاث ربعات بسقوطها إذا أردت نساء . ومن اعتبار حال الموصوف قوله تعالى[1] ﴿ مَن جاءَ بالحَسنةِ فله عَشْرُ أَمْثالها ﴾ أى فله عشر حسنات أمثالها ، فلولا قصد الحسنات لقيل عشرة أمثالها ؛ لأن واحد الأمثال مذكر . ومن العرب مَن يسقط تاء العدد المضاف إلى دوابّ لتأنيث لفظها مع قصد تذكير الموصوف ؛ لأن الدابة صفة جرت مجرى الأسماء الجامدة ، فاعتبر فى العدد لفظها . ومنها احترزت بقولى « اعتبر غالبا حاله لا حالها » .

فصل : ص : يعطف العشرون وأخواته على النيّف وهو إن قصد التعيين واحد أو أحد . واثنان وثلاثة ، وواحدة وإحدى ، واثنتان وثلاث إلى تسعة فى التذكير وتسع فى التأنيث . وإن لم يقصد التعيين فيهما فبضعة وبضع ، ويستعملان أيضا دون تنييف ، وتجعل العشرة مع النيّف اسما واحدا مبنيّا على الفتح ما لم يظهر العاطف . ولتاء الثلاثة والتسعة وما بينهما عند عطف العشرين وأخواتها على النيّف ما لها قبل التنييف . ولتاء العشرة فى التركيب عكس ما لها قبله . ويسكن شينها فى التأنيث الحجازيون ، ويكسرها التميميون ، وقد تفتح ، وربما سكن عين عشرة .

ش : يقال[2] عند قصد التعيين تسعة فما دونها ، وعند عدم قصد التعيين بضعة فى التذكير وبضع فى التأنيث ، ولا يقال لشىء منها نيّف إلا وبعده عشرة أو عشرون

---

(١) سورة الأنعام صدر الآية ١٦٠ .

(٢) فى ج : ش : أخوات عشرين ثلاثون وأربعون إلى تسعين . النيف عند قصد التعيين تسعة فما دونها ... ص ٩١ .

أو بعض أخواتها فيقال فى تعيين المعطوف ثلاثة وعشرون رجلا ، وثلاث وعشرون امرأة ، ويقال فى تعيين المركب : ثلاثة عشر وثلاث عشرة ، وبضع عشرة إلى بضعة وتسعين . وقد تستعمل بضعة وبضع دون تنْيِيف كقوله تعالى[1] ﴿ وهُم مِن بَعْدِ غَلَبِهم سَيَغْلِبُونَ فى بِضْعِ سِنِينَ ﴾ وقد تناول قولى « وقد تجعل العشرة مع النيف اسما واحدا » أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما . ونبهت بقولى « ما لم يظهر العاطف » على أن ظهور العاطف مانع من البناء والتركيب . ومنه قول الشاعر[2] :

كأنَّ بها البدرَ ابن عَشْرٍ وأرْبع ۞ إذا هَبَوات الصَّيف عنه تجلّت

وللنيف المعطوف عليه العشرون وأخواته من ثبوت التاء وسقوطها ماله لو استعمل وحده ، فيقال فى الذكور ثلاثة وعشرون ، وفى الإناث ثلاث وعشرون ، كما يقال عند عدم العطف ثلاثة وثلاث .

ثم قلت . ولتاء العشرة فى التركيب عكس ما لها قبله . ثم أشرت إلى أن شين عشرة فى التأنيث ساكنة عند الحجازيين ومكسورة عند التميميين . وعلى لغتهم قرأ بعض القراء[3] « فانْفجرَتْ منه اثْنَتَا عَشِرةَ عَيْنا » ، وقرأ الأعمش « اثنتا عشَرة » بالفتح ، وهذا أشذ من قراءة من قرأ بالكسر . وقرأ يزيد بن القعقاع « أحد عْشر » بسكون العين ، وقرأ هبيرة صاحب حفص بسكون . « اثنتا عْشر » وهى أشد من قراءة يزيد . وكل هذه الأحوال مشار إليها فى متن الكتاب .

ص : ويقال فى مذكر ما دون ثلاثة عشر أحد عشر واثنا عشر ، وفى مؤنثه إحدى عشرة واثنتا عشرة ، وربما قيل وحد عشر / وواحد عشر وواحدة عشر وإعراب اثنا واثنتا باق لوقوع ما بعدها موقع النون ، ولذلك لا يضافان بخلاف أخواتهما وقد يجرى ما أضيف منهما مجرى بعلبك ، أو ابن عُرْس ، ولا يقاس على الأول خلافا للأخفش ولا على الثانى خلافا للفراء .

١٣٥ / أ

---

(١) سورة الروم عجز الآية ٣ وصدر الآية ٤ .

(٢) من الطويل . صدره فى الهمع ٢ / ١٥٠ وكذلك فى حاشية الصبان على الأشمونى ٤ / ٤٩ وهو فى المساعد ٢ / ٧٨ وانظر الدرر . نسب إلى ابن أبى ربيعة .

(٣) سورة البقرة من الآية ٦٠ والقراءات فى الإتحاف ١٣٧ : « وعن المطوعى عن الأعمش (عشرة) بكسر الشين ، وعنه أيضا الإسكان والفتح ، وكلها لغات » .

ش : أصل أحد عشر وإحدى عشرة وَحَد عشر ووحدى عشرة ، فأبدلت واوهما همزة على غير قياس . ومن العرب مَن يقول واحد عشر وواحدة عشرة . ويبنى عجز هذا المركب لتضمنه معنى الواو ، وبنى صدره لوقوع العجز منه موقع تاء التأنيث فى ثلاث عشرة وأخواته ولشبهه بما هو كذلك فى البواقى ، إلا فى صدرَى اثنتى عشرة فإنهما أعربا لوقوع العجز منهما موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لا بناء ، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا ، كما لا يضاف ما فيه النون ، بخلاف أخواتهما ، فيقال أحد عشرك ولا يقال اثنا عشرك واستثقل اجتماع علامتى تأنيث فى ثلاثة عشر ونحوه لأنهما بلفظ واحد وبمعنى واحد ، فإن مدلول تاء ثلاثة وعشرة تذكير المعدود فاتحدا لفظا وحكما[1] ، فكره اجتماعهما فى شيئين كشىء واحد ، بخلاف إحدى عشرة . فإن علامتيه مختلفتا اللفظ والمعنى ؛ أما اللفظ فظاهر ، وأما المعنى فلأن ألف إحدى دالة على التأنيث ، وتاء عشرة دالة على التذكير وكذا واحدة عشرة ، فإن علامتيه وإن اتحدتا لفظا قد اختلفتا معنى ؛ لأن مدلول تاء واحدة تأنيث ، ومدلول تاء عشرة تذكير ، فلم يكن اجتماعهما كاجتماع تاءى ثلاثة عشرة ، والأجود فيما أضيف من هذا المركب أن يبقى مبنيا ، كما يبقى مع دخول الألف واللام عليه ؛ لاستواء الألف واللام والإضافة فى الاختصاص بالأسماء ، فيقال أحدَ عشرَك مع أحدَ عشرَ زيد ، بالبناء كما يقال الأحد عَشرَ مع الأحدَ عشرَ ، إلا أن العرب مجمعون على بقاء البناء مع الألف واللام .

وحكى سيبويه عن بعض العرب إعراب المضاف مع بقاء التركيب ، كقولك أحد عشرك مع أحد عشر زيد فيبقى الصدر مفتوحا ويتغير آخر العجز بالعوامل ، كما يفعل ببعلبك إذا دعت حاجة إلى إضافته . والقياس على هذا جائز عند الأخفش ، وأجاز الفراء إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه مُزالا بناؤهما وأنشد[2] :

كُلِّف مِن عَنائه وشِقْوتـه بنتَ ثمانى عَشْرة مِن حجّته

---

(١) فى ج : ومعنى « بدل » « وحكما » ص ٩٤ .

(٢) من الرجز . نسب إلى نفيع بن طارق . الدرر ٢/٢٠٤ والتصريح ٢/٢٧٥ والأشمونى ٤/٥١ وحاشية الصبان عليه ٤/٥٠ والمساعد ٢/٧٨ وفيه « علق » مكان « كلف . وعجزه فى الهمع ٢/١٤٩ وانظر الخزانة .

و لم ير ذلك مخصوصا بالشعر ، بل أجازه فى النثر والنظم . وإلى هذين الوجهين أشرت بقولى : « وقد يجرى ما أضيف منهما مجرى بعلبك أو ابن عرس » .

ص : وياء الثمانى فى التركيب مفتوحة ، أو ساكنة ، أو محذوفة بعد كسرة أو فتحة . وقد تحذف فى الإفراد ، ويجعل الإعراب فى متلوها . وقد يفعل ذلك برباع وشناح وجوار وشبهها . وقد يستعمل أحد استعمال واحد فى غير تنييف . وقد يغنى بعد نفى أو استفهام عن قوم أو نسوة ، وتعريفه حينئذ نادر . ولا يستعمل إحدى فى تنييف وغيره دون إضافة . وقد يقال لما يُستعظم مما لا نظير له هو أحد الأحدين . وإحدى الإحد .

ش : يقال فى تركيب ثمانية وعشرة ثمانية عشر فى التذكير ، وثمانىَ عشرة فى التأنيث ، بفتح الياء وثمانى عشرة بسكونها ، وثمانِ عشرة بحذفها وبقاء الكسرة دالة عليها ، وثمانَ عشرة بحذفها لفظا ونية . ومن العرب من يفعل ذلك فى الإفراد ويحرك النون بحركات الإعراب . ومن ذلك قول الراجز[1] :

لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأربعٌ فتغرها ثمانُ

ومثل قوله فى ثمانٍ ثمانٌ قول بعض العرب رباعٌ فى الرَّباعى من الحيوان ، وهو ما فوق الثنى ، ومثله شناحٌ فى الشناحى ؛ وهو الطويل . ومثله قراءة بعض السلف[2] ﴿ ومِن فَوْقِهِمْ غُواشٌ ﴾ بضم الشين . وروى أن عبد الله بن مسعود قرأ[3] ﴿ وله الجَوارُ المُنْشآتُ ﴾ بضم الراء . وكل هذا مشار إليه فى متن الكتاب .

---

(١) الأشمونى ٥٢/٤ ، والخزانة ٣٦٥/٧ والمساعد ٨٣/٢ .

(٢) سورة الأعراف . من الآية ٤١ والقراءة فى البحر ٢٩٨/٤ « والتنوين فى غواش تنوين صرف أو تنوين عوض من الياء أو من الحركة . وقرئ غواشٌ بالرفع كقراءة عبد الله « وله الجوارُ المنشآت » وانظر الكشف لمكى ٣١٥/١ ، ٣١٦ .

(٣) سورة الرحمن . صدر الآية ٢٤ وتمامها « فى البحر كالأعلام » . والقراءة فى الإقناع ٧٧٨/٢ بشأن كسر الشين لحمزة وأبى بكر و لم يتعرض للجوار ، ولكن وردت فى الإتحاف ٤٠٦ « وعن الحسن رفع رائه والجمهور على كسرها ... وقراءة الرفع لتناسى المحذوف . و لم ترد فى المحتسب ج ٢ سورة الرحمن . ولكن وردت فى شواذ ابن خالويه ١٤٩ « وله الجوارى بإثبات الياء فى حرف عبد الله بن مسعود ، والجوارُ بالرفع عنه أيضا ، وله الجوارُ ، بالرفع أيضا عبد الوارث عن أبى عمرو والحسن » .

وقد يستعمل أحد استعمال واحد فى غير تنييف ، من ذلك قوله تعالى[1] ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركِين استنجارك فأجِرْهُ حتّى يَسمعَ كَلَامَ الله ﴾ ومنه قوله تعالى[2] ﴿ قُلْ هُو اللهُ أحدٌ ﴾ ومنه قول الشاعر[3] :

وقد ظهرتَ فلا تَخْفى على أحَد ... إلّا على أحد لا يَعرف القمرا

أراد على واحد لا يعرف القمرا . ومثله قول الآخر[4] :

إذا ناقةٌ شُدّتْ برَحْل ونُمْرق ... إلى أحد بَعْدِى فضّل ضلالها

وقد يغنى أحد بعد [نفى أو][*] استفهام عن قوم أو نسوة ، فإغناؤه بعد نفى عن قوم كقوله تعالى[5] ﴿ فما مِنْكُم مِنْ أحَدٍ عنه حاجِزينَ ﴾ ، وإغناؤه بعد استفهام عن قوم ما جاء فى الحديث من قول أبى عبيدة رضى الله عنه[6] : (يا رسول الله أحَدَ خيْرٌ منّا) أصله أأحد ، فحذف همزة الاستفهام وأوقع أحدا موقع قوم .

١٣٥/ ب وإغناؤه عن / نسوة كقوله تعالى[7] ﴿ يا نِساءَ النَبىِّ لَسْتُنَّ كأحَدٍ من النِساء إنْ اتَّقَيْتُنَّ ﴾ . وحقه إذا أغنى عن قوم أو نسوة أن يكون مذكرا ، وقد ندر تعريفه فى قول الشاعر[9] :

---

(١) سورة التوبة صدر الآية ٦ .

(٢) سورة الإخلاص . آية ١ .

(٣) من البسيط . لذى الرمة . ديوانه ص ٣٢ وفيه : حتى بهرت فما ... وفى الدرر ٢٠٥/٢ لقد ظهرت والأصول ٨٥/١ والمساعد ٨٤/٢ .

(٤) من الطويل . لأوس بن حجر . ديوانه ١٠٠ والأساس « نمر » والمحتسب ٢٠١/٢ وفيه : ..... إلى حكم والنمرق الوسادة الصغيرة أو الطنفسة .

(*) ما بَين المعقوفين وارد فى ج ص ٩٦ .

(٥) سورة الحاقة آية ٤٧ .

(٦) فى إعراب الحديث ص ٧٥ رقم ١٣٦ فى حديث أبى جمعة حبيب بن سباع (تغدينا مع رسول الله ﷺ ومعنا أبو عبيدة بن الجراح فقال يا رسول الله أحد خير منا ؟) أى أهل أحد أو أحد ... وخرجه فى المسند ١٠٦/٤ وبقيته فيه : (أسلمنا معك وجاهدنا معك قال : « نعم قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بى و لم يرونى » وفى رواية أخرى فى المسند (هل أحد) وفى أسد الغابة ترجمة ١٠٥١ وفيه أأحد وانظر كتاب الطبقات لخليفة بن خياط ٢٧٤/١ ، ٧٨٥/٢ .

(٧) سورة الأحزاب صدر الآية ٣٢ .

(٨) من البسيط . المساعد ٨٤/٢ .

وليس يَظْلِمُنى فى أمْرِ غانية إلَّا كعمرٍو وما عمرٌو مِن الأحَدِ

قال اللحيانى : قالوا : ما أنت من الأحد ، أى من الناس ، وأنشد هذا البيت .
ويقال للموصوف بعدم النظير هو أحد الأحدين ، وإحدى الإحد ، أى الدواهى المقول لكل واحدة منها لا نظير لها ، قال الراجز[1] :

حتى استَثارُوا بِى إحْدَى الإحَد لَيْثًا هِزَبْرًا ذا سِلَاح مُعْتَـدِ

ص : ويختص أحد بعد نفى محض أو نهى أو شبههما بعموم مَن يعقل لازم الإفراد والتذكير ولا يقع فى إيجاب يراد به العموم خلافا للمبرد . ومثله عريب وديّار وشَفرٍ وكتيع وكرّاب ودُعْوىّ ونُمّىّ وداريّ ودُوْرى ، وطُورىّ وطوئى ودُبِّى ودُبيج ودَبيج وأَرِيم وأَرَم ووابر وواتن وتامور وتُؤمور . وقد يغنى عن نفى ما قبل أحد نفىَ ما بعده إن تضمن ضميره أو ما يقوم مقامه ، وقد لا يصحب « شَفر » نفيا ، وقد تضم شينه .

ش : لا يراد بأحد فى نحو ما فيها أحد إلا مَن يعقل على سبيل الشمول والإحاطة ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يعرّف ؛ لأنه قصد به حالة واحدة ، فاستغنى عن علامة تدل على غيرها ، ولا يكون إلا بعد نفى محض نحو[2] ﴿ و لم يكن له كُفُوا أحد ﴾ أو نهى نحو[3] ﴿ ولا يَلْتَفِتْ منكم أحَدٌ ﴾ أو ما يشبه النفى المحض نحو[4] ﴿ هلْ تُحِس مِنْهُم مِن أحَد ﴾ ونحو : قلّ ما يقول ذلك أحد إلا زيد ، وليتنى أسمع أحدا

---

(١) الرجز للمرار . وهو شاعر إسلامى فى الدولة المروانية وكان لصا ، التاج « أحد » والخزانة ٣٤٦/٧ وفى الأغانى ٣١٧/١٠ :

عدونى الثعلب عند العـدد حتى استثاروا بى إحدى الإحد
ليثا هزبرا ذا سلاح معتدى يرمى بطرف كالحريق الموقد

وفى المساعد ٨٥/٢ : حتى استثاروا فى ....

(٢) سورة الإخلاص آية ٤ .

(٣) سورة هود من الآية ٨١ ، وفى ج لم ترد هذه الآية ووضع علامة النقص وليس شىء ظاهر أعلى الهامش . ص ٩٧ .

(٤) سورة مريم الآية ٩٨ .

يتكلم . لأن المعنى لا أسمع أحدا يتكلم . ذكره الفراء فى كتاب « الحدّ » . وقيدت المنفى بالمحض احترازا من أليس وما زال ونحوهما . وأشرت بشبه النهى إلى قول الفراء فى كتاب الحد : لأضربنّ أحدا يقول ذلك ، وساقه سياقا يشعر بشهرته . والمعنى فيه لا يقل أحد ذلك . وأجاز المبرد إيقاعه فى الإيجاب المراد به العموم نحو كل أحد . ومنع ذلك غيره ، ذكر ذلك السيرافى فى باب « كان » من شرح الكتاب . ويساوى أحدا فى جميع ما نُسب إليه عَريب وما ذكر بعده . ومن شواهدها قول الشاعر[1] :

ليتَ هذا الليلَ شَهْرٌ ... لا نرى فيه عَريبا

ليس إيّاىَ وإيّا ... كَ ولا نَخْشَى رقيبا

وقول العجاج[2] :

وبلدةٍ ليس بها طُورِىٌّ ... ولا خلا الجن بها إنْسِىٌّ

ويروى طوئى . ومن شواهد إرم[3] :

تلك القُرونَ ورِثنا الأرضَ بعدهم ... فما يُحس عليها منهم أرم

وأنشد ابن الأعرابى[4] :

يمينًا أرَى من آل شيْبان وابِرا ... فيفلت مِنّى دُونَ مُنْقطَع الحبل

وأنشده غيره[5] .

أجدَّ الحىُّ فاحْتملُوا سراعا ... فما بالدار بعدهم كَتِيعُ

ومثال ما أغنى فيه نفى ما بعد أحد عن نفى ما قبله لتضمن ضمير أحد قول الشاعر[6] :

---

(١) من مجزوء الرمل . لابن أبى ربيعة . ديوانه وشرحه ص ١٠٣ وفيه : غريبا ليس إياى وإياها ... وبينهما :

مقمر غيب عنا ... من أردنا أن يغيبا

والأصول ١١٨/٢ والكتاب ٣٨١/١ .

(٢) أراجيز العرب للبكرى ١٧٨ وأمالى القالى ٢٥١/١ وخزانة الأدب ٢/٢ وانظرها ٣/٢ فى طوئى . والدرر ١٩٣/١ ، ١٩٦ .

(٣) من البسيط . اللسان « أرم » وأمالى القالى ٢٥٠/١ .

(٤) من الطويل . أمالى القالى ٢٥٠/١ : « من آل زبّان . وانظر الخزانة ٣٦٠/٧ .

(٥) من الوافر . أمالى القالى ٢٥١/١ : .... إذا ظعنوا كتيع وانظر الخزانة ٣٥٨/٧ ، ١٩٢/٨ .

(٦) من الطويل . لدعبل الخزاعى . ولم أقف عليه .

إذا أحدٌ لم يَعْنِه شأنُ طارِق لعُدْم فإنا مُؤثروه على الأهل

ومثال ما أغنى فيه عن تقدم المنفى تضمن ما بعد أحد لقائم مقام ضميره قوله[1] :

ولو سُئلت عنا نوار وقومها إذا أحدٌ لم تنطِق الشفتَـانِ

أراد لم تنطق شفتاه ، فأقام الألف واللام مقام الضمير . ومثال استعمال « شفر » فى جملة خالية من نفي قول الشاعر[2] :

فوالله ما تنفكُّ منّا عـداوةٌ ولا منهم ما دامَ مِن نَسْلنا شَفْرُ

فصل : ص : لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقر إلى تمييز إلا مائة وألف . واختص الألف بالتمييز به مطلقا ، ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها .

ش : انفرد الألف من أسماء العدد المفتقرة إلى التمييز بأن لم توضع لشىء من مجموعاتها لفظ يغنى عن جمعه ، فجرى عن قياس الأسماء فى الجمعية مفسرا كان نحو ثلاثة آلاف ، أو غير مفسر نحو[3] ﴿ وهُمْ أُلُوفٌ ﴾ وشاركته المائة فى وضع[4] ما يغنى عن التثنية فقيل مائتان كما قيل ألفان ، واستغنى فى الثلاثة وأخواتها عن التثنية والجمع ؛ لأن لكل واحد منها لفظا يغنى عن التثنية إن قصدت ، وعن الجمع إن قُصد كالعشرة والعشرين فإنهما أغنيا عن تثنية خمسة وجمعها ، وكالعشرين والأربعين فإنهما أغنيا عن تثنية عشرة وجمعها . وللمائة شبه بالثلاثة وأخواتها فى أن لها لفظا يغنى عن جمعها ، وذلك اللفظ هو الألف فى إهمال ما يغنى عن جمعها إن لم تكن عشرة ، فإن كانت عشرة فله ألف ، فألف من مائة كمائة من عشرة . فلما لم تكن المائة كالألف فى عموم إهمال ما يغنى عن الجمع ، ولا كعشرة فى عموم وضع ذلك وُسِّطَ أمرها ، فأفردت كخمس مائة ، وجمعت كثلاث مئين .

---

(١) من الطويل . للفرزدق . شرح ديوانه ٢/٨٧٠ وفيه : إذا لم توار الناجذ الشفتان ، والمساعد ٢/٨٧ وفيه : إذن أحد .

(٢) من الطويل . لأبى طالب . أمالى القالى ١/٢٥١ كما هنا . وفى المساعد ٢/٨٨ والسيرة النبوية م ١/٢٨١ : « ما كان » مكان « ما دام » . وانظر الخزانة ٧/٣٥٩ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٤٣ .

(٤) فى ج : فى عدم وضع ص ٩٩ .

واختص الألف بأن تميز به الثلاثة وأخواتها[1] وكأحد عشر ألفا ، وعشرين ألفا ، ومائة ألف ، وما تفرع منهما كمائة ألف ومائتى ألف ، وألف ألف . ومائة ألف ألف . وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى « واختص الألف بالتمييز به مطلقا » ثم قلت : « ولم يميز بالمائة إلّا / ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها » فنبهت بذلك على أنه يقال إحدى عشرة مائة واثنتا عشرة مائة إلى تسع عشرة مائة ، ولا يقال عشر مائة ولا عشرون مائة ، استغناء بالألف والألفين . ومن تمييز المركب بمائة قول جابر رضى الله عنه[2] « كنّا خمس عشرة مائة » يعنى أهل الحديبية . وفى حديث البراء رضى الله عنه[3] « كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة » .

١/١٣٦

ص : وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه عليه إن كان مفردا غير مفسر أو مفسرا بتمييز . وعلى الآخر إن كان مضافا ، أو عليهما شذوذا لا قياسا ، خلافا للكوفيين . وتدخل على الأول والثانى إن كان معطوفا ومعطوفا عليه ، وعلى الأول إن كان مركبا . وقد يدخل على جزءيه بضعف ، وعليهما وعلى التمييز يقبح .

ش : دخول حرف التعريف على العدد المفرد غير مفسر أو مفسرا بتمييز نحو خُذ المائة ودَع الألـف درهما ، وهذا على لغة مَن لا يُضيف ، عومل فيهما ذو الألف واللام معاملة المنون . ذكر ذلك ابن كيسان . وعليه ورد قول حذيفة رضى الله عنه[4] « يا رسول الله أتخاف علينا ونحو ما بين الستمائة إلى السبعمائة » ومثال دخول حرف التعريف على الآخر إن كان العدد مضافا قول ذى الرمة[5] :

وهل يَرجِعُ التسليمَ أو يكشِفُ العَمَى ثلاثُ الأثافِى والرسومُ البلاقِـعُ

وقلت على الآخر ولم أَقل على الثانى ليتناول ذلك ما تضمن إضافة واحدة

---

(١) فى المساعد ٨٩/٢ : « واختص الألف بالتمييز مطلقا فيميز به ثلاثة وأخواته نحو ثلاثة آلاف وأحد عشر وعشرون وأخواتهما نحو أحد عشر ألفا ... » .

(٢) البخارى ١٥٦/٥ .

(٣) انظر البخارى ١٥٦/٥ .

(٤) انظر البخارى ١٥٦/٥ .

(٥) من الطويل . ديوانه ص ٥٠ من قصيدته : أمنزلتى مَىٍ سلامٌ عليكما – وابن يعيش ٣٣/٦ .

وما تضمن إضافتين أو أكثر نحو قبضت خمس مائة ألف دينار . وروى الكوفيون إدخال حرف التعريف على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام كقولك : قبضت العشرة الدنانير ، واشتريت الخمسة الأثواب . وهذا شاذ فيحفظ ولا يقاس عليه .
ومثال دخول حرف التعريف على المعطوف والمعطوف عليه قول الشاعر[1] :

إذا الخمسَ والخمسين جاوَزْتَ فارتقِبْ قُدُوما على الأموات غيرَ بَعيـد

ومثال دخوله على أول جزءى المركب قول النبى ﷺ[2] لعمر رضى الله عنه « إنْ كنت صائِما فصُم الثلاث عشرة والأربع عشرة والخمس عشرة » أى صم يوم الثلاث عشرة ليلة ويوم الأربع عشرة ليلة ، ويوم الخمس عشرة ليلة . فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ولولا ذلك لقال : صم الثلاثة عشر والأربعة عشر والخمسة عشر ؛ لأن المصوم فيه اليوم لا الليلة . وروى بعض الكوفيين دخول حرف التعريف على جزءى المركب وهو ضعيف ؛ وتوجيهه أن يجعل الداخل على العجز زائدا .

وروى بعضهم أيضا دخوله عليهما وعلى التمييز ، وهو أبعد من الذى قبله ؛ ويوجه أيضا بزيادة حرف التعريف مرّتين . ولا يستعمل منه إلا ما سُمع فيُجاء به منّبها على ضعفه وقبحه .

فصل : ص : العدد المميز بشيئين فى التركيب لمذكرهما مطلقا إن وجد العقل ، وإلّا فلسابقهما بشرط الاتصال . ولمؤنثهما إن فصلا بيْن وعدم العقل . ولسابقهما فى الإضافة مطلقا . والمراد بكتُب لعشرين يوم وليلة عشر ليال وعشرة أيام ، وباشتريت عشرة بين عبد وأمة خمسة أعبد وخمس آم .

---

(١) من الطويل . الهمع ٢/١٥٠ والدرر ٢/٢٠٥ .

(٢) رياض الصالحين ٤٧٠ رقم ١٢٥٩ عن أبى ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « إذا صمت من الشهر ثلاثا فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » رواه الترمذى وقال حسن . وفى الحديث رقم ١٢٦٠ عن قتادة بن ملحان رضى الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصيام أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » فلعل ما فى النص فى المسانيد الأخرى . وفى الجامع الصغير ٢/٧١٥ « .... وهى أيام البيض . صبيحة ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » وقد تكرر فيه .

ش : تقول عندى خمسة عشر عبدا وجارية ، وخمسة عشر جارية وعبدا ، فتجعل الحكم للمذكر قدّمته أو أخّرته . وكذا تفعل أبدا بكل مركب بعدد من يعقل إذا مُيِّز بمذكر ومؤنث متصلا كان المميز كما هو فى المثال المذكور ، أو منفصلا ببين كقولك عندى خمسة عشر بين رجل وامرأة ، وخمسة عشر بين امرأة ورجل . وتقول نحرت خمسة عشر جملا وناقة فى خمسة عشر يوما وليلة ، وركبت خمس عشرة ناقة وجملا فى خمس عشرة ليلة ويوما ؛ فتجعل الحكم لسابقهما مذكرا كان أو مؤنثا ، وكذا تفعل أبدا بكل مركب من عدد ما لا يعقل إذا اتصل بمميزه والمميز مذكر ومؤنث . وتقول عندى ست عشرة بين ناقة وجمل ، واشتريت ست عشرة بين كبش ونعجة ، فتجعل الحكم لمؤنثها قدّمته أو أخرّته . إذا انفصل المميز وكان مما لا يعقل . والمراد فى الحالين أن نصف العدد المذكور ذكور ونصفه إناث .

وهكذا أبدا فى غير الليالى والأيام . فأمّا فيهنّ فالعدد المذكور لليالى والأيام مثله ، فإذا قلت : كتب لعشرين يوم وليلة ، فالمراد عشر ليال وعشرة أيام . هذا كله معنى كلام سيبويه .

وتقول عندى عشرة أعبد وجوار ، وعشر جوار وأعبد ، فتجعل الحكم عند الإضافة للسابق من المميزين ، مذكرا كان أو مؤنثا ، عاقلا أو غير عاقل . ولا يكون مميز هذا النوع أقل من ستة لأنهما إذا كان أقل من ستة كان أحدهما أقل من ثلاثة . والخمسة وأخواتها لا تضاف إلى / أقل من ثلاثة . ولا فرق فى ذلك بين أن يتصل المضاف إليه بالمضاف ، أو ينفصل بعطف .

١٣٦/ ب

فصل : ص : يؤرخ بالليالى لسبقها ، فيقال أول الشهر كتب لأول ليلة منه ، أو لغرّته ، أو مهلّه أو مُستهلّه ثم لليلة خلت ، ثم خلتا ، ثم خلون إلى العشر ، ثم خلت إلى النصف من كذا وهو أجود من لخمس عشرة خلت ، أو بقيت ، ثم لأربع عشرة بقيت إلى عشر بقين إلى ليلة بقيت ، ثم لآخر ليلة منه أو سلخه أو انسلاخه . وقد تخلف التاء النون أو بالعكس .

ش : لاريب فى أن أول الشهر ليلة وآخره يوم . وقد علم أن لكل ليلة يوما يتلوها ، فلذلك استغنى فى التاريخ بالليالى عن الأيام . فإذا قيل كتب لخمس خلون ، فمعناه لخمس ليال خلون ، فقصدت الليالى وسكت عن الأيام لعدم الحاجة إلى ذكرها .

وقد توهم قوم أن هذا الكلام قد غلب فيه المؤنث على المذكر ، وليس ما توهموه بصحيح ؛ لأن التغليب إنما هو لفظ يعم القبيلتين ويجرى عليهما معا حكم أحدهما كقوله تعالى[1] ﴿ قالوا أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ﴾ وكقوله تعالى[2] بعد خطاب نساء النبى ﷺ ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴾ وكقوله تعالى[3] ﴿ خلق كل دابة من ماء فمنهم ﴾ فأعاد ضمير الذكور العقلاء على كل دابة على سبيل التغليب .

وقالوا فيما فوق العشرة خلت وبقيت ، لأن مميزه ليلة مقدّرة ، ولو ذكر لكان الفعل بعدها هكذا ، فجىء به مع تقديرها على ما كان ينبغى له مع ذكرها . وقالوا فى العشر وأخواتها خلون وبقين لأن مميزها فى التقدير جمع مؤنث ، ولو ظهر لكان خلون وبقين أولى من خلت وبقيت ؛ لأن النون نصّ فى الجمعية والتأنيث والتاء ليست كذلك . ولما استمر هذا الاستعمال فى التاريخ حمل غيره عليه فقيل فى الكثرة الجذوع انكسرت حملا على لإحدى عشرة خلت . وقيل فى القلّة الأجذاع انكسرن حملا على لعشر خلون ، وهذا إنما هو على مراعاة الأحسن ، ولو عكس العمل فى التاريخ وغيره لجاز .

فصل : ص : يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله فيفرد أو يضاف إلى أصله ، وينصب إن كان اثنين لا مطلقا خلافا للأخفش . ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله ، أو يعطف عليه العشرون وأخواته ، أو تركب معه العشرة تركيبها مع النيف مقتصرا عليه أو مضافا إلى المركب المطابق له . وقد يعرب الأول مضافا إلى الثانى مبنيا عند الاقتصار على ثالث عشر ونحوه . ويستعمل الاستعمال المذكور فى الزائد على عشرة الواحد مجعولا حاديا .

---

(١) سورة هود من الآية ٧٣ .

(٢) سورة الأحزاب من الآية ٣٣ .

(٣) سور النور من الآية ٤٥ وأولها « والله ... » .

ش : صوغ موازن فاعل من ثلاثة إلى عشرة بمعنيين أحدهما أن يكون بمعنى بعض أصله أى بمعنى بعض ما صيغ منه ، ويستعمل مفردا كثالث إلى عاشر . ومضافا إلى أصله كثالث ثلاثة وعاشر عشرة . وأجاز الأخفش تنوينه والنصب به ، وما ذهب إليه غير مرضىّ ؟ لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض لا فعل له ، إلا أن يكون ثانيا ، فإن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثانى منهما ، فمن قال ثانٍ اثنينَ بهذا المعنى عُذر ؛ لأن له فعلا . ومن قال ثالثٌ ثلاثة لم يُعذر ؛ لأنه لا فعل له . والمعنى الثانى يكون موازن فاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة بمعنى جاعل ما تحت أصله معدودا به . نحو هذا ثالث اثنين ، أى جاعل اثنين بنفسه ثلاثة ، فلك فى هذا أن تضيفه وأن تنوّنه وتنصب به لأنه اسم فاعل فعل مستعمل ، فإنه يقال ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة . ومضارع ربعَ وسبَع وتسعَ مفتوح العين ، ومضارع البواقى مكسورها . ولم يستعمل بهذا ثان فيقال هذا ثان واحدا بمعنى جاعل واحدا بنفسه اثنين ، بل استعمل ثان بمعنى بعض اثنين . ويقال تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة إلى حادى أحد عشر وحادية إحدى عشرة .

وإلى هذا أشرت بقولى « ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدّر بأصله » أى يضاف تاسع إلى المركب المصدر بتسعة . وحاد إلى المصدّر بأحد ، وكذلك ما بينهما . ثم قلت « أو يعطف عليه العشرون وأخواته » فأشرت إلى أنه يقال التاسع والعشرون والحادى والعشرون والتاسع والتسعون والحادى والتسعون وكذا ما بين التاسع والحادى فيما بين التسعين والعشرين . ثم قلت « أو تركب معه العشرة تركيبها مع النيّف مقتصرا عليه » فأشرت إلى أنه يقال التاسع عشر والحادى عشر ، فيبنى الصدر والعجز ، كما بنى الصدر والعجز من سبعة عشر ، ويجعل عجز هذا المركب / فى التذكير والتأنيث كما كان مع أحد وإحدى وأخواتهما .

١/١٣٧

ويعطى صدره ما لاسم فاعل من لحاق التاء فى التأنيث وسقوطها فى التذكير . ثم إن هذا المركب يقتصر عليه غالبا كما يقتصر غالبا على ثالث ونحوه . وقد يضاف هذا المركب إلى المركب المصدّر بأصل ما صُدّر به المضاف فيقال هذا حادى عشر أحد عشر ، وثانى عشر اثنى عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر . وإلى هذا أشرت بقولى « أو مضافا إلى المركب المطابق له » فأول هذين المركبين مضاف إلى ثانيهما وكلاهما مبنى .

وقد يقتصر على صيغة فاعل وتاليه مضافا ومضافا إليه مع إعراب الأول وبناء الثانى على تقدير تركيبه مع ما صيغ منه فاعل فيقال هذا ثالث عشر ورأيت ثالثَ عشرَ ، ومررت بثالثِ عشرَ ، برفع ثالث ونصبه وجرّه وبناء عشر ، على تقدير ثالث ثلاثة عشر فحذف الصدر ونوى بقاؤه ، فاستصحب البقاء بناء العجز . وهذا شبيه بقول من قال : لا حول وقوة إلّا بالله العلىّ العظيم ، على تقدير ولا قوةَ بالبناء ثم حذف لا ونوى بقاءها فاستصحب البناء . ويستعمل استعمال فاعل المصوغ من اثنين وأخواته واحد مجعولا حاديا وواحدة مجعولة حادية فيقال فى التركيب حادى عشر وحادية عشرة . ومع عطف عشرين وأخواته الحادى والعشرون والحادية والعشرون وهذا زيادة بيان لما تقدّم من ذكر ذلك .

ص : وإن قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جَعْل الذى تحت أصله معدودا به استعمل مع المجعول استعمال جاعل ؛ لأن له فعلا ، وقد يجاوز به العشرة فيقال رابع ثلاثة عشرة أو رابع عشر ثلاثة عشر ونحو ذلك ، وفاقا لسيبويه بشرط الإضافة . وحكم فاعل المذكور فى الأحوال كلها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم الفاعل .

ش : قد تقدم فى شرح أول سطر فى الفصل أن موازن فاعل يصاغ من ثلاثة إلى عشرة بمعنى جاعل وأن المصوغ بهذا المعنى اسم فاعل فعل مستعمل . وفى ذلك الكلام غنى عن إعادة معناه هنا . وقولى « المصوغ من ثلاثة » تقريب على المتعلم ، والحقيقة أن يقال من الثُّلْث والرُّبْع والتُّسْع والعَشْر ، والمراد به الثلث وما عطف عليه مصادر ثَلَثْت الاثنين وربعت الثلاثة إلى عَشرت التسعةَ . وإنما كانت الحقيقة هذا لأن فاعلا المشار إليه اسم فاعل ، واسم الفاعل مشتق من المصدر إلا أن فى هذا غموضا ، وفى الأول وضوح وسهولة ، فكان التعبير به أولى . والهاء من قولى « تحت أصله » عائدة إلى فاعل المصوغ ، والمراد أنك إذا قلت هذا ثالث اثنين ، فمعناه جاعل اثنين ثلاثة بانضمامه إليهما (فهو فاعل)[1] ؛ لأن مصوغ من لفظها ، والذى تحت

---

(١) العبارة فى الأصل هكذا : « ... فمعناه جاعل اثنين ثلاثة بانضمامه إليهما فاعل ثالث ثلاثة لأنه مصوغ .... » وانظر المساعد ٩٨/٢ وجاء فى ج بدلا مما بين القوسين : « فأصل ثالث ثلاثة » .

الثلاثة الاثنان ؛ فالقائل هذا ثالث اثنين قاصد جعل اثنين معدودا بثلاثة . وفى استعمل من قولى استعمل مع المجعول ضمير يعود على فاعل المصوغ والمراد بالمجعول الذى تحت المصوغ منه فاعل كالاثنين بالنسبة إلى ثالث وكالثلاثة بالنسبة إلى رابع . وأشرت باستعمال جاعل إلى أنه إن كان بمعنى المضى وجبت إضافته . وإن كان بمعنى الاستقبال جازت إضافته وإعماله . على نحو ما يفعل بجاعل وغيره من أسماء الفاعلين . وكان ذكر جاعل أولى لأنه موافق لفاعل المذكور وزنا ومعنى . ونبهت على سبب إعماله بقولى « لأن له فعلا » ؛ فيفهم من هذا أن ما لا فعل له لا ينصب تاليه كثالث ثلاثة . وأن ماله فعل ينصب تاليه كثالث اثنين ورابع ثلاثة . وينبغى أن يتنبه بهذا إلى جواز قول القائل هذا ثالث تسعة وعشرين ؛ لأنه يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم ، أى صيّرتهم ثلاثين[1] ، ورابع عشر ثلاثة عشر إلى تاسع ثمانية عشر وتاسع عشر ثمانية عشر بإضافة فاعل مفردا أو مركّبا إلى المركّب يليه .

فصل : ص : استعمل كخمسة عشرَ ظُروف كيومَ يومَ ، وصباحَ مساءَ ، وبينَ بَيْنَ ، وأحوال أصلها العطف كتفرقوا شَغَر بَغَر ، وشَذَرَ مَذَر ، وخذعَ مذعَ . وأخولَ أخولَ ، وتركت البلاد حيثَ بيثَ ، وهو جارى بيتَ بيتَ ، ولقيته كفّةَ كفّةَ ، وأخبرته صحرةَ بحرةَ ، وأحوال أصلها الإضافة كبادى بدا أو بادى بدى ، وأيدى سبا وأيادى سبا . وقد يجر بالإضافة الثانى من مركب الظروف ، ومن بيتَ بيتَ وتاليه . ويتعين كل ذلك للخلو من الظرفية . وقد يقال بادِئ بَدْءٍ ، وبادِئ بَداءٍ ، وبَدِى أو بَدْءٍ وَبدْءة ذِى بَدْء أو ذى بَدْأة أو ذى بَدَاءة[2] . وقد يقال سبًا ، بالتنوين ، وحاثِ باثِ ، وحَوْثًا بوْثًا ، وكفّة عن كفة . وألحق بهذا وقعوا فى / حيْص بَيْص ، وحِيصَ بيصَ ، والخازَبازَ . ١٣٧/ ب

ش : قد تقدم فى باب الظروف أن من الظروف التى لا تتصرف ما ركب تركيب خمسة عشر كقولك فلان يتعهّدنا يومَ يومَ وصباحَ مساءَ ، أى كل يوم وكل صباح ومساء ، واستشهدت على ذلك بقول الشاعر[3] :

---

(١) زاد بعدها فى ج ص ١١٠ « وأجاز سيبويه أن يقال رابع ثلاثة عشر » .

(٢) راجع القاموس « بدأ » ففيه لغات كثيرة .

(٣) من الوافر . الدرر ١٦٧/١ وشذور الذهب ٧٢ وفى ج : « يضنوه » مكان « يغوه ص ١١١ » .

وَمَن لا يصْرِفِ الواشِين عنه   صباحَ مساءَ يَبْغوه خبَالا

وقول الآخر[1] :

آتٍ الرزقُ يومَ يومَ فأجْملْ   طَلَبا وابْغ للقيامة زادا

إلا أنه ذكر هناك لكونه من الظروف التى لا تتصرف . وذكر هنا لكونه من المركب الجارى مجرى خمسة عشر ، ولا يستعمل منه إلا ما سمع . فمن المستعمل منه حديث نقادة الأسدى رضى الله عنه[2] « اللهم اجْعل قُوتَ فلانٍ يَوْمَ يَوْمَ »

ومنه قول الشاعر[3] :

إذ نحن فى غرّة الدنيا وبَهْجَتِها   والدارُ جامعةٌ أزمانَ أزْمانا

ومن المسموع فى بين قول الشاعر[4] :

نَحمِى حَقيقتنا وبَعْـ   ـضُ القوم يَسقِط بينَ بَيْنا

ولا يقاس على شىء منه ، كما لا يقاس على خمسة عشر وأخواته غيرها من الأعداد . ولو جاز القياس على ما سمع لقيل فلان يأتينا وقتَ وقتَ ، ونهارَ ليلَ وعامَ عامَ ، قياسا على يأتينا يوم يوم وصباح مساء وإذا لم يقس على أسماء الزمان مع أن فيها كثرة ما ، فألا يقاس على اسم المكان الذى هو بَيْنَ بَيْنَ أحرى وأولى .

فإن الظروف المكانية أقل من الظروف الزمانية ، وهى تبع لها فى هذا الاستعمال كما هى تبع لها فى الإضافة إلى الجمل . ولذلك لم يضف من أسماء المكان إلى الجمل إلا « حيث » . وأضيف لها من أسماء الزمان إذ وإذا وما أشبهها فى المعنى .

---

(١) من الخفيف . الدرر ١٦٧/١ وشذور الذهب ٧٣ .

(٢) إعراب الحديث ١٧٩ رقم ٣٦٨ والتقدير قوتَ يومٍ ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، ويوم الثانى تكرير له . ويجوز أن يكون ... بناهما على الفتح . وإن ورد يوما بالنصب والتنوين جاز وكان جيدا . وخرجه فى المسند ٧٧/٥ وفيه « اللهم اجعل رزق فلان يوم بيوم » .

(٣) من البسيط . نسب للأعلم بن جرادة السعدى ، ولابن المعتز ، ولجرير الذى له قصيدة من الوزن والروى بان الخليط ولو طووعت مَابانا – وهى طويلة وليس فيها البيت . ديوانه – صادر – ص ٤٩٠ – ٤٩٢ وفى الخصائص ٢٦٤/٢ : ولذتها مكان وبهجتها .

(٤) من مجزوء الكامل . لعبيد بن الأبرص . ديوانه – ط دار المعارف – ص ٩ وابن يعيش ١١٧/٤ والدرر ٢٤٠/٢ وشذور الذهب ص ٧٤ .

والحاصل أنه لو ساغ أن يقاس على يومَ يومَ لم يَسغ أن يقاس على بَيْنَ بَيْن . وأما ما جاء فى حديث حذيفة رضى الله عنه من قول إبراهيم عليه السلام[1] « إنما كنتُ خليلا منْ وراءُ وراءُ » فقد روى بالضم ، على أن يكون مبنيا على الضم ؛ لقطعه عن الإضافة وجعل الثانى تأكيدا للأول . والجيدأن يقال من وراء وراءٍ بإضافة الأول إلى الثانى ؛ فإن هذا حكم ما خرج عن الظرفية مما ركب من الظرف تركيب خمسة عشر . وعلى هذا أنشد سيبويه[2] :

ولولا يومُ يومٍ ما أَرَدْنا جزاءكَ والقروضُ لها جزاءُ

وأنشد أيضا[3] :

ما بال جهْلكَ بعدَ الحِلم والدِّين وقد علاكَ مَشيبٌ حينَ لاحينِ

أنشده وقال[4] : إنما هو حينَ حينٍ و « لا » بمنزلة « ما » إذا ألغيتْ . ولشبه الحال بالظرف أشرك بينهما فى الجريان مجرى خمسة عشر فى ألفاظ محفوظة ، إلا أن الغلبة للحال ، ولذلك كان منه ما أصله العطف وما أصله الإضافة ، وليس فى مركب الظروف ما أصله الإضافة . وكان الحال جديرا بالغلبة ؛ لأن الواقع حالا من هذا النوع قائم مقام مفرد ومُغنٍ عنه ، كما أن مركب العدد قائم مقام مفرد ومغن عنه . وذلك أن ما دون العشرة إذا زيد عليه واحد استحق مفردا يدل على الزائد والمزيد عليه كقولنا للاثنين مزيدا عليها واحد ثلاثة وهكذا إلى التسعة المزيد عليها واحد ، وأما العشرة المزيد عليها فترك فيها هذا الأصل واستغنى بالتركيب عنه ، ثم رجع إليه فى تضعيف العشرة وما فوقه . والأحوال المشار إليها بمنزلة مركب العدد فى القيام مقام مفرد ؛ لأن شغرَ بَغَر بمعنى منتشرين ، وشذَرَ مَذَرَ بمعنى متفرقين ، وخذع مذع بمعنى منقطعين ، وأخول أخول فى قوله[5] :

---

(١) صحيح مسلم ٤٧٤/٦ والجامع الصغير ١٣٣٢/٢ « من وراءَ وراءَ » .

(٢) من الوافر . للفرزدق . الدرر ١٦٨/١ والشذور ص ٧٦ .

(٣) من البسيط . لجرير . وهو مطلع يهجو الفرزدق . ديوانه – صادر – ص ٤٨٤ فى الكتاب ٣٥٨/١ والدرر ١٦٨/١ .

(٤) الكتاب ٣٥٨/١ .

(٥) من الطويل . لضابئ البرجمى . وصدره : يُساقط عنه روقه ضارياتها – الدرر ٢٠٨/١ والشذور =

سقاطَ شَرارِ القَيْن أخْوَلَ أخولَا

بمعنى متفرقا ، وحيث بيث بمعنى مبحوثة ، وبيت بيت بمعنى متقاربا ، وكفة كفة بمعنى مواجها ، وصحرة بحرة بمعنى منكشفا ، وبادى بدا أو بدى بمعنى مبدوءا به . وسبب بناء ما أصله العطف كسبب بناء العدد ، وهو فى مركب الأحوال آكد ؛ لأن تركيبه ألزم . وأما ما أصله الإضافة فسبب بنائه تشبيهه بما أصله العطف فى التركيب من شيئين يؤديان معنى واحدا . وفى لزوم معنى فى ، وامتناع الألف واللام والإضافة والتصغير . وبنيا على حركة لأن لهما أصلا فى التمكن . وكانت الحركة فتحة لأن مع التركيب ثقلا وكثرة واجتماع ثقيلين لو جىء معه بكسرة أو ضمة . ومن قال حاث باث وخاز باز بالكسر دون الفتح فإنه فرّ من ست فتحات تقديرا لأن الألفين بمنزلة فتحتين وقبلهما فتحتان . فإذا فتح تالياهما اجتمعت ست فتحات تقديرا ، فأُوثر الكسر مخلّصا من توالى الأمثال . ومعنى وقعوا فى حيص بيص : وقعوا فى شدة ذات تقدّم وتأخّر ، وهو من حاص عن الشيء يحيص إذا تأخر عنه خوفا منه ، وباص يبوص بوصا إذا تقدّم ، فأبدلت واو بوص ياء لتشاكل حيصا ، كما فعلوا بواو تلوت حين قيل لا دريت ولا تليت / وقد عكس من قال فى حوص وبوص ، فجاء ببوص على أصله وأبدل ياء حيص واوا وهذا من إتباع الأول الثانى . وهو نظير . مأزورات غير مأجورات ، فإنه من الوزر فحقه موزورات إلا أن واوه جعلت ألفا لتشاكل ما بعده . والخاز باز عشب ، وذباب ، وصوت الذباب ، وداء فى اللهازم ، وبعض أسماء السِّنّور . ومن فتح زاييه أجراه مجرى خمسة عشر . ومن كسرهما أجراه مجرى بعلبك ـ كذا[1] ـ ومن قال خازُ بازٍ أضاف صدره إلى عجزه ، ومن قال خِزْباز وخازباء أفردهما كقرطاس وقاصعاء .

1/138

= 75 وشرح التسهيل 1/79 .

(1) ولعل الصواب « ومن كسر ثانيهما أجراه مجرى بعلبك » بالإضافة فإن هذا وجه من وجوه إعراب بعلبك وشبههما .

باب كم وكأيّن وكذا

ص : كم اسم لعدد مبهم فيفتقر إل مميز لا يحذف إلا بدليل ، وهو إن استفهم به كمميز عشرين وأخواته ، لكن فصله جدير هنا فى الاختيار ، وهناك فى الاضطرار . وإن دخل عليها حرف جر فجره جائز بمن مضمرة ، لا بإضافتها إليه خلافا لأبى إسحاق . ولا يكون مميزها جمعا خلافا للكوفيين . وما أوهم ذلك فحال والمميز محذوف . وإن أخبر بكم قصدا للتكثير فمميزها كمميز عشرة أو مائة مجرور بإضافتها إليه لا بمن محذوفة خلافا للفراء . وإن فصل نصب حملا على الاستفهامية ، وربما نصب غير مفصول . وقد يجر فى الشعر مفصولا بظرف أو جار ومجرور لا بجملة ولا بهما معا .

ش : يدل على اسمية كم الإسناد إليها ، وعود الضمير عليها فى نحو كم رجلا جاءك ، ودخول حرف الجر عليها والإضافة إليها فى نحو بكم رجلا مررت ، ورزق كم نفسا ضمِنت ، وتسليط عوامل النصب عليها نحو كم يوما صمت ، وكم فرسخا سرت ، وكم كانت دراهمك ؟ وهى فى الكلام على ضربين :

استفهامية كالمذكور آنفا . وخبرية يقصد بها التكثير كقوله تعالى[1] ﴿ كم مِنْ فِئَةٍ قليلةٍ غَلبتْ فئة كثيرةً بإذْنِ اللهِ ﴾ . وهى فى حالتيها أشدّ إبهاما من أسماء العدد ؛ لأن أسماء العدد تدل على العدد دلالة تنصيص ولا تدل على جنس المعدود ، والأمران بذكر « كم » مبهمان ، فكان افتقارها إلى مميز أشد من افتقار أسماء العدد .

ولما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه ، بأن جُعل مميزها كمميزه فى النصب والإفراد ، فقيل كم درهما لك ؟ كما قيل لك خمسة عشر درهما ، ثم قصد امتياز الخبرية فحملت من العدد على ما يضاف

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٤٩ .

إلى مميزه ، وهو ضربان مميز بجمع كعشرة دراهم ، ومميز بمفرد كمائة دينار ، و لم يكن حملها على أحد الضربين بأولى من حملها على الضرب الآخر ، فحملت عليهما معا ؛ فتارة تضاف إلى جمع حملا على عشرة ، وتارة تضاف إلى مفرد حملا على مائة ، فيقال كم رجال صحبت ، وكم بلد دخلت ، كما تقول عشرة رجال صحبت ، ومائة بلد دخلت . ويجوز حذف مميز « كم » كما يجوز حذف مميز العدد ، فحذف مميز « كم » كقوله تعالى[1] ﴿ كَمْ لَبِثْتُم ﴾ وحذف مميز العدد كقوله تعالى[2] ﴿ عليها تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ ويجوز الفصل بين الاستفهامية ومميزها فى السعة ، ولا يجوز الفصل بين العدد ومميزه إلا فى ضرورة كقول الشاعر[3] :

على أنَّنى بعدَ ما قد مضَى ثلاثون للهَجْر حَوْلا كمِيلا

ولو استعمل هذا فى غير ضرورة شعر لم يجز . بخلاف « كم » فلك أن تفصل بينها وبين مميزها دون ضرورة ؛ فتقول : كم لك درهما . وإنما كان الأمر كذلك لأن العدد مميز بمنصوب مستطال بالتركيب إن كان مركبا وبالزيادتين فى آخره إن كان للعشرين أو إحدى أخواتها ، فموضع التمييز منه بعيد دون فصل ، فلو فصل بشىء لازداد بُعْدا ، فمنع الانفصال إلا فى الضرورة . وكم بخلاف ذلك فلم يلزم اتصال مميزها .

وإن دخل على الاستفهامية حرف جر جاز بقاء مميزها منصوبا كقولك بكم رجلا مررت ، وجاز أن يجر بمن مقدرة كقولك بكم درهم تصدقت ، تريد بكم من درهم ، فحذفت مِن وأبقيت عملها . قال ابن خروف قاصدا إلى حذف من وإبقاء عملها : هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة ، وزعم ابن بابشاذ أنه ليس مذهب المحققين . وقوله فاسد ، وإضمار الحرف نص من كلامهم إلا الزجاج وحده ؛ فإن النحاس حكى عنه أنه كان يخفض هذا بكم ولا يحذف شيئا . قال ابن خروف :

---

(١) سورة الكهف . من الآية ١٩ .

(٢) سورة المدَّثر من الآية ٣٠ .

(٣) من المتقارب . للعباس بن مرداس السلمى . وبعده :

يُذكّرنيكِ حنينُ العَجول ونـوحُ الحمامَـةِ تَدْعُـو هَدِيــلا

الكتاب ٢٩٢/١ والأشمونى ٥١/٤ والدرر ٢١٠/١ والمساعد ١٠٨/٢ والتبصرة ٣٢٢/١ وعجزه فى الهمع ٢٥٤/١ .

ولا يمكن الخفض بها لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولا واحدا ، فيجب لما حمل عليه ونزل منزلته أن يكون كذلك .

قلت : الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن بن خروف ؛ أعنى كون المميز فى نحو بكم درهم تصدقت مجرورا بمن مقدرة لا بكم ، لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده ولا يخفضه ، فلو خفضت ما بعدها مرة ونصبته / مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل ، وأيضا لو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف جر لصلحت للجر بها إذا عريت من حرف الجر ، إذ لا شيء من المميزات الصالحة ينصب مميزها ويجر بإضافتها إليه ، فيشترط فى إضافتها أن يكون هو مجرورا ، فالحكم بما حكم به الزجاج ومن وافقه حكم بما لا نظير له ، فخولف مقتفيه ورُغب عنه لا فيه . ولا يجوز جمع مميز الاستفهامية ، كما لا يجوز جمع مميز العدد الذى أجريت مجراه . وأجاز ذلك الكوفيون ولا حجة لهم ، وإن ورد ما يوهم جواز ذلك حمل على أن المميز محذوف . وأن الجمع الموجود منصوب على الحال نحو أن يقال : كم لك شهودا و كم نفسا عليك رقباء[1] .

١/١٣٨

وإن قُصد بكم الإخبار على سبيل التكثير جرت مجرى عشرة مرة ، ومجرى مائة أخرى . وقد سبق الكلام على ذلك تبيينا وتمثيلا . ومميزها مجرور بإضافتها إليه كمميز ما حملت عليه . وزعم الفراء أن الجر بعدها بمن مقدرة ، ولا سبيل إلى ذلك كما لا سبيل إليه فيما حملت عليه ، ولأن الجر بعدها لو كان بمن مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساويا لجوازه بلا فصل ؛ لأن معنى « من » مراد ، واستعمالها سائغ مع الاتصال ، فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع الانفصال فى النثر والنظم . وفى كون الواقع بخلاف ذلك دليل على أن الجر بالإضافة لا بمن مقدرة .

وإذا فصل مميز كم الخبرية بجملة أو ظرف أو جار ومجرور معا وجب نصبه مطلقا حملا على الاستفهامية ؛ فالأول كقول الشاعر[2] :

كَمْ نالَنِى منهم فَضْلا على عدَم   إذْ لا أكادُ من الإقتار أحتمل

---

(١) زاد بعدها فى ج : على تقدير كم إنسانا لك شهودا و كم نفسا عليك رقيبا . ص ١١٨ .

(٢) من البسيط . للقطامى . الكتاب ٢٩٥/١ والدرر ٢١٢/١ والتبصرة ٣٢٣/١ والمساعد ١١١/٢ =

والثانى كقول الآخر[1] :

تــؤمُّ سِنانــا وكم دُونَـــه ... من الأرض مُحْدَوْدِبًا غارُها

ولو كان الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا لجاز النصب والجر ، إلا أن الجر مخصوص بالشعر ، كقول الشاعر[2] :

كم دون مية موماة يُهال لها ... إذا تيممها الخريت ذو الجلد

وكقول الآخر[3] :

كم بجود مَقرفٍ نالَ العــلا ... وكريـمٍ بخلـه قـد وضعـه

وربما نصب مميز الخبرية متصلا بها ، وزعم بعضهم أنه لغة تميم . ومنه قول الفرزدق[4] :

كم عمةً لك يا جريرُ وخالةً ... فدْعاءَ قد حلبتْ علىَّ عِشارِى

فصل : ص : لزمت كم التصدير وبنيت فى الاستفهام لتضمنها معنى حرفه ، وفى الخبرية لشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى . وتقع فى حالتيها مبتدأ ومفعولا ومضافا إليها وظرفا ومصدرا .

ش : أداة الاستفهام منبهة للمستفهم ومؤذنة بحاجة المستفهم إلى إبداء ما عنده ، فنزلت مما فى خيرها منزلة حرف النداء من المنادى فى استحقاق التقدم ، فلذلك امتنع

= وصدره فى الأشمونى ٤/٥٩ وديوانه ص ٣٠ وفيه : فضلٌ وفى الدرر فضلٍ حيث أورده على جواز الفصل بين كم ومجرورها بالجملة فى الشعر عند المبرد .

(١) من المتقارب . مختلف فى نسبته . فنسب إلى زهير . ولم أجده فى شرح ديوانه للأعلم . الكتاب ١/٢٩٥ لزهير وكذلك فى التبصرة ١/٣٢٣ .

(٢) من البسيط . ذو الرمة « ولم أجده فى ديوانه الذى ليس به ملحقات ، فقد قيل إنه فى ملحق الديوان . الأشمونى ٤/٥٩ والمساعد ٢/١١٢ .

(٣) من الرمل . نسب إلى أنس بن زنيم ، وإلى أبى الأسود ، ولعبد الله بن كريز . الكتاب ١/٢٩٦ والتبصرة ١/٣٢٤ والأشمونى ٤/٥٩ والدرر ١/٢١٢ والمساعد ٢/١٠٧ والهمع ١/٢٥٥ .

(٤) من الكامل . للفرزدق يهجو جريرا . الكتاب ١/٢٩٥ ، ٢٩٣ ونسبه لبعض العرب ، وللفرزدق . والتبصرة ١/٣٢٣ وشرح ديوانه ٢/٤٥١ والمقرب ١/٣١٢ والتصريح ٢/٢٨٠ والدرر ١/٢١١ والمساعد ٢/١٠٧ وصدره فى الأشمونى ٤/٥٨ — والفدع اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل .

تأخيرها ولزم تصديرها ولا فرق فى ذلك بين كم وغيرها ، فلذلك وجب رفع صاحب الضمير فى نحو زيد كم ضربته . كما وجب فى نحو زيد أين لقيته ، وبشر متى رأيته . والخبرية جارية مجرى الاستفهامية فى وجوب التصدير فلذلك لا يجوز فى نحو زيد كم دراهم أعطيته إلا الرفع ، وهى أيضا مساوية لها فى وجوب البناء لتساويهما فى مشابهة الحرف وضعا وإبهاما . وتنفرد الاستفهامية بتضمن معنى حرف الاستفهام ، والخبرية بمناسبة رُبَّ إن قصدَ بها التقليل[1] وهو الغالِب على رُبٍّ . ووقوع كم فى حاليها مبتدأ ومفعولا ومضافا إليها كقولك كم درهما لك ، و[2] ﴿ كَم مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ ﴾ وكم جزءا قرأت . وكم رجال صحبت . وحاجة كم قضيت وتعليم كم من المشتغلين توليت . ووقوعها فى حاليها ظرفا ومصدرا كقولك : كم فرسخا سرت ، وكم فراسخ سرت ، وكم طعنة طعنت وكم طعنات طعنت .

فصل : ص : معنى كأيّن وكذا كمعنى الخبرية ، ويقتضيان مميزا منصوبا ، والأكثر جره بمن بعد كأيّن . وتنفرد من كذا بلزوم التصدير وأنها قد يستفهم بها . وقد يقال كَيْيءٍ وكاءٍ وكأىٍ . وقد ورد كذا مفردا ومكررا بلا واو . وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المفسر بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه .

ش : قد تقدم أن كم الخبرية اسم يقصد به الإخبار على سبيل التكثير ، وأنها مفتقرة إلى مميز كمميز عشرة مرة وكمميز مائة أخرى . وذكرت الآن أن معنى كأيّن وكذا كمعناها ، فكان حقهما أن يضافا إلى مميزهما كما تضاف كم التى تساويها فى المعنى ، لكن منع من إضافة كأين أنها لو أضيفت لزم نزع تنوينها وهى مستحقة للحكاية ؛ لأنها مركبة من كاف التشبيه وأىٍ ، فكانت بمنزلة بزيد مسمى به ، فإنه يلزم أن يجرى مجرى الجملة المسمى بها فى لزوم الحكاية والمحافظة على كل جزء من أجزائها ، فيقال فيمن اسمه بزيد هذا بزيد ونظرت إلى بزيد ، وكذا يقال فى كزيد لو سمى به ،

---

(١) فى ج : والخبرية بمناسبة رب إن قصد بها التكثير وبمقابلتها إن قصد بها التقليل ... ص ١٢٠ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٤٩ .

فلو جعل / من زيد اسما لجاز فيه ما جاز فى بزيد من الحكاية ، وجاز أيضا أن تحرك نون من بحركات الإعراب . ويضاف إلى زيد ، ولاستيفاء الكلام عن هذا وشبهه موضع هو به أولى .

1/139

وأما كذا ففيها ما فى كأين من التركيب الموجب للحكاية ، وفيها زيادة مانعة من الإضافة ، وذلك أن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب فى الإضافة ، فأبقى على ما كان عليه . والأكثر جر مميز كأيّن بمن كقوله تعالى[1] ﴿ وكأين من آية فى السموات والأرض ﴾ . ومن نصب مميزها قول الشاعر[2] :

اطرُدِ اليأسَ بالرجا فكأيــن ... آلما حُم أمــرُه بعــد يُسْر

وأما كذا فلم يجئ مميزها إلا منصوبا كقول الشاعر[3] :

عِدِ النفسَ نُعْمَى بعدَ بُؤساكَ ذاكِرا ... كذا وكذا لُطْفا به نُسِىَ الجهد

وانفردت كأين بموافقة « كم » فى لزوم التصدير فلا يعمل فيها ما قبلها بخلاف كذا فإنها يعمل فيها ما قبلها وما بعدها ، وانفردت كأيّن أيضا بأنها قد يستفهم بها كقول أبىّ بن كعب رضى الله عنه لعبد الله[4] : « كأيِّنْ تقرأُ سورةَ الأحزاب ، أو كأين تعدُّ سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثا وتسعين . فقال أبى : قط » أراد ما كانت كذا قط .

ويقال كىء وأصله كيّىء ، بتقديم الياء على الهمزة ، ثم عومل معاملة ميت فقيل

---

(1) سورة يوسف صدر الآية ١٠٥ .

(2) من الخفيف الأشمونى ٤/٦١ والتصريح ٢/٢٨١ والدرر ١/٢١٢ والهمع ١/٢٥٥ والفرائد الجديدة ١/٤٦٩ .

(3) من الطويل . الأشمونى ٤/٦٢ والتصريح ٢/٢٨١ والهمع ١/٢٥٦ والدرر ١/٢١٣ والأشباه والنظائر ٤/١٥٥ والفرائد الجديدة ١/٤٦٩ .

(4) الحديث موجه إلى عبد الله بن مسعود . مسند الإمام أحمد ٥/١٣٢ وإعراب الحديث ص ٨ رقم ٨ « وفى حديث عبد الله قول أبى لزور : « كأين ... فقال ثلاثا وسبعين فقال : قط » أى أعدها ثلاثا وسبعين . وتتمة الحديث : « لقد رأيتها وإنها لتعادل سورة البقرة » انظر الفتح القدير للشوكانى ــ ط أولى ــ ٤/٢٥١ وانظر مغنى اللبيب ١/١٨٦ وشرح الكافية ٢/٩٤ ، ٩٥ .

كئْء ، ثم أبدلت ياؤه ألفا فقيل كاءٍ ، وبه قرأ ابن كثير[1] ، ثم حذفت الألف فقيل كأ . وأما كأى فمقلوب كيىء ، وبه قرأ ابن محيصن والأشهب[2] . واستعمال كذا دون تكرار قليل ، وكذا استعماله مكررا بلا عطف ، وجعل بعضهم كذا مميزا بجمع كناية عن ثلاثة فما فوقها . وبكذا كذا عن أحد عشر وأخواته ، وبكذا وكذا عن أحد وعشرين وأخواته[3] . ومستند هذا التفصيل الرأى لا الرواية .

(١ ، ٢) القراءة فى الإتحاف ٢٦٨ : « وكائِن ... ابن كثير وكذا أبو جعفر لكنه سهّل الهمزة مع المدّ والقصر . ووقف على الباء أبو عمرو ويعقوب . والباقون بالنون » وفى البحر ٣٥١/٥ « وتقدم قراءة ابن كثير وكاءٍ . قال ابن عطية وهو اسم فاعل من كان فهو كائن ، ومعناها معنى كم فى التكثير اهـ وهذا شىء يروى عن يونس وهو قول مرجوح فى النحو .... وذكر صاحب اللوامح أن الحسن قرأ وكى بياء مكسورة من غير همز ولا ألف ولا تشديد ، وجاء كذلك عن ابن محيصن فهى لغة اهـ .

(٣) انظر شرح الكافية ٩٤/٢ ، ٩٥ والتصريح ٢٨١/٢ . والأشباه والنظائر ٢١٤/٢ ، ٣١٥ فيما افترق فيه كأين وكذا فلأبى حيان كتاب « الشذا فى أحكام كذا » وقد هذبه ابن هشام فى كتاب سماه « فوح الشذا فى مسألة كذا » وجعله فى خمسة فصول : الأول فى ضبط مواردها واستعمالها . الثانى فى كيفية اللفظ بها وتمييزها . والثالث فى إعرابها . والرابع فى بيان معناها عند النحويين ، الخامس فيما يلزم بها عند الفقهاء . الأشباه والنظائر ١٥٢/٤ ، ١٦٠ .

فهرس الموضوعات



جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي

"٦٠٠ - ٦٧٢ هـ"

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن السيد الدكتور محمد بدوي المختون

الجزء الثالث

هجر
للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة


شرح التسهيل
لابن مالك

باب نِعْم وبِئْس

ص : وليسا باسمين فيليا عوامل الأسماء خلافا للفراء ، بل فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وأصلهما فَعِل . وقد يردان كذلك . أو بسكون العين وفتح الفاء أو كسرها ، أو بكسرهما ، وكذا كل ذى عين حلقية من فَعِل فِعْلا أو اسما . وقد تجعل العين الحلقية متبوعة للفاء فى فعيل وتابعتها فى فَعْل . وقد يتبع الثانى الأول فى مثل نَحَو ومَحَموم . وقد يقال فى بِئس بَيْس .

ش : يدلُ على فعلية نعم وبئس اتصال تاء التأنيث بهما ساكنة فى كل اللغات ، واتصال ضمير الرفع البارز بهما فى لغة حكاها الكسائى نحو أخواك نعما رجلين ، وإخوتك نعموا رجالا ، والهندات نعمن هندات . وقال ابن برهان : الدليل على أن نعم فعل ماض رفعه الظاهر وتضمنه الضمير ودخول لام القسم عليه . وعطفه على الفعل الماضى .

قلت : والحكم بفعليتهما هو مذهب البصريين والكسائى. وزعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب ، وقد قيل فى بنت له : نعم الولد هى ، فقال : والله ما هى بنعم الولد ؛ نصرها بكاء ، وبرّها سرقة ، وكقول بعضهم : نعم السيرُ على بئس العَيْر ، وكقول الراجز :[1]

صبَّحكَ الله بخَيْـــر باكـــر بنعـم طير وشبـــاب فاخِـــر

ولا حجة فى ذلك ، أما الأول والثانى فيعتذر عنهما بما اعتذر عن قول الآخر[2] :

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١٠٣/٢ والدرر ١٠٨/١وورد الثانى فى الهمع ٨٤/٢ والأشمونى ٢١/٣ .

(٢) رجز . بعده : ولا مخالط الليان جانبه – شرح الكافية الشافية ١١٠٣/٢ والخزانة ٣٨٨/٩ والأشمونى ٢١/٣ .

عَمْرُكَ ما ليلى بنامَ صاحبُهْ

فقيل أراد ما ليلى بليل مقول فيه [نام صاحبه : وبولد مقول فيه نعم الولد ، وبعَيْر مقول فيه][1] بئس العَيْر .

وأما قول الآخر[2] :

بنعم طير وشباب فاخر

فيحمل على أنه جعل « نعم »اسما أضيف إلى طير . وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية ، كما قال الشاعر[3] :

بثين الزمى « لا » إنّ « لا » إن لزمته على كثرة الواشين أيُّ مَعُون

فأوقع الزمى على « لا » ثم أدخل عليها إنّ فأجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة الى أن يعامل لفظها معاملة الأسماء ، ولم يلزم من ذلك أن يحكم باسميتها إذا لم تستعمل هذا الاستعمال ، وكذلك القول فى نعم فى قوله بنعم طير وفيها أربع لغات : نَعِم وبَئِس وهما الأصل ، ونَعْم وبَئْس بالتخفيف ، ونِعِم وبِئِس بالإتباع ، ونِعْمْ وبِئْسْ بالتخفيف بعد الإتباع ، وهذه اللغة أبعد من الأصل ، وأكثر فى الاستعمال . وحكى أبو على بَيْس ، بياء ساكنة بعد فتحة وهو غريب . وأما اللغات المتقدمة فجائزةفى كل ما كان من الأفعال والأسماء ثلاثيا أوله مفتوح وثانيه حرف حلقى مكسور ، فيقال فى شَهِد شَهْد وشِهِد وشِهْد . وكذايقال فى فَخذ : فَخْذ وفِخِذ . قال الشاعر :[4] :

إذا غابَ عنّا غابَ عنّا ربيعُنا وإن شَهْد أجدَى خيرُهُ ونوافلُهْ

وقد تجعل العين الحلقية متبوعة للفاء فى فَعيل فيقال فى شهيد شِهِيد ، وفى ضَئِيل ضِئِيل وفى بَعير بِعِير وفى صَغير صِغِير وفى نَحِيف نِحِيف وفى بَخيل

---

(١) ما بين المعقوفين ليس بالمخطوطتين والسياق يقتضيه .

(٢) رجز ذكر فى رقم ١ ص ٥ .

(٣) من الطويل . لجميل بن معمر . ديوانه – المكتبة الثقافية بيروت – ١٠٥ والمعون : المعونة . من قصيدته : حلفت برب الراقصات إلى منى .

(٤) من الطويل . للأخطل يمدح بشر بن مروان . الدرر ١٠٩/٢ وذكر رواية الديوان .... غاب عنّا فراتنا .... فضله وجداوله – ديوانه ٦٤ والهمع ٨٤/٢ وشرح الكافية الشافية ١١٠١/٢ .

بخِيل[1] . وقد تجعل العين الحلقية الساكنة تابعة / للفاء المفتوحة فتفتح وان لم يكن ١٣٩/ب لها أصل فى الفتح كقوله فى قَحْم قَحَم ، وفى قَعْر قَعَر وفى دَهْر دَهَر . ومذهب البصريين أن الفتح فيما ثبت سكونه من هذا النوع مقصور على السماع ، وأن الوارد منه بوجهين ليس أصله السكون ثم فُتح ولا هو بالعكس ، وإنما هو مما وضع على لغتين . ومذهب الكوفيين أن بعضه ذو لغتين وبعضه أصله السكون ثم فتح ، لأن الفتحة من الألف وهو من حروف الحلق ، فكان فى جعلها على العين والعين حلقية مسبوقة بفتحة مشاكلة ظاهرة ومناسبات متجاورة .

واختار ابن جنى مذهب الكوفيين مستدلا بقول بعض العرب فى نَحْو نَحَو وفى مَحْموم مَحَموم ، فقال : لو لم تكن الفتحة عارضة فى نَحَو لزم انقلاب الواو ألفا ، لكنها فتحة عرضت فى محل سكون فعومل ما جاورها بما كان يعامل به مع السكون ولم يعتدّ بها ، وكذا فتحة محموم لو لم تكن عارضة لزم ثبوت مَفَعول أصلا ولا سبيل إلى ذلك ، لكن فتحة الحاء منه فى محل سكون فأمن بذلك عِدم النظير وكان هذا التقدير أحسن التقدير .

قلت : هذا معنى قول ابن جنى ، واعتبار ما اعتبره حسَن بيّن الحُسْن ، وهو نظير قولنا فى يَسَع أن الفتحة فى محل كسرة ، ولولا ذلك لقيل يَوْسع كما قيل فى يَوْجع ، لكنه عومل معاملة يَعِد فحذفت واوه لوقوعها بين ياء وكسرة ، إلا أن كسرة بعد ملفوظ بها وكسرة يسع مقدرة فى محل الفتحة كتقدير السكون فى محل فتحة نَحَو ومَحَموم . وشبيه بهذا قولهم فى جَيْأَل وتَوْء م جَيَل وتَوَم ، فصححوا الياء والواو مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأن تحركهما عارض منوى فى محله السكون . وشبيه بهذا أيضا قولهم فى بُيوت بِيوت ، فافتتحوا الجمع مع أنه أثقل من المفرد بكسرة تليها ضمة ، وقد رفضوا ذلك مع المفرد مع أنه أخف ، إلا أن الكسرة عارضة للإتباع ، والضمة منوية فى محلها ، فعاد الصعب هينا والعذر بّينا . وما حكى أبو على من قولهم بَيْس فالوجه فيه أن أصله بِئس فخفف بِيس ثم فتحت الباء التفاتا

---

(١) انظر الخصائص ٣٣٦/٢ من حركات الإتباع . الخ .

إلى الأصل ، وترك ما نشأ عن الكسرة لأن استعمالها أكثر فكانت جديرة بأن تنوى مع رجوع الفتحة ، لشبهها بالعارضة فى قلة الاستعمال .

ومعنى نعم وبئس المبالغة فى المدح والذم ، وربما توهم غير ذلك . وروى أن شريك ابن عبد الله النخعى ذكر على بن أبى طالب رضى الله عنه فقال جليس له : « نعم الرجل على » فغضب وقال ألعلىّ تقول نعم الرجل ، فأمسك القائل عن شريك حتى سكن غضبه ، ثم قال له : يا أبا عبد الله ألم يقل الله تعالى[1] ﴿ ولقد نادَانَا نُوحٌ فلَنِعم المجيبُونَ ﴾ [2]﴿ فقدَرْنا فنِعم القادِرُون ﴾ [3]﴿ نعمْ العبْدُ إنّه أوّابٌ ﴾ قال شريك : بلى ، فقال : ألا ترضى لعلىّ ما رضى الله لنفسه ولأنبيائه فنبهه على موضع غلطه .

ص : فاعل نعم وبئس فى الغالب ظاهر بالألف واللام ، أو مضاف إلى المعرف بهما مباشرا أو بواسطة . وقد يقوم مقام ذى الألف واللام « ما » معرفة تامة وفاقا لسيبويه والكسائى ، لا موصولة خلافا للفراء والفارسى . وليست بنكرة مميزة خلافا للزمخشرى والفارسى فى أحد قوليه . ولا يؤكد فاعلهما توكيدا معنويا باتفاق . وقد يوصف خلافا لابن السراج والفارسى .وقد ينكر مفردا أو مضافا ، ويضمر ممنوع الإتباع مفسرا بتمييز مؤخر مطابق قابل « أل » لازم غالبا . وقد يرد بعد الفاعل الظاهر مؤكدا وفاقا للمبرد ، ولا يمتنع عنده وعند الفارسى إسناد نعم وبئس إلى الذى الجنسية وندر نحو نعم زيد رجلا ، ومُرَّ بقوم نعموا قوما ، ونعم بهم قوما ، ونعم عبد الله خالد ، وبئس عبد الله أنا إن كان كذا . وشهدت صفين وبئست صِفّون .

ش : الغالب فى فاعل نعم وبئس أن يكون معرفا بالألف واللام ، أو مضافا إلى المعرف بهما ، أو مضافا إلى المضاف للمعرف بهما ، أو ضميرا مستترا مفسرا بنكرة

---

(١) سورة الصافات الآية ٧٥ .

(٢) سورة المرسلات .الآية ٢٣ .

(٣) سورة ص . الآية ٤٤ .

منصوبة على التمييز ، فالأول كقوله تعالى [1] ﴿ فَنِعم المَوْلَى ونِعْمَ النصيرُ ﴾ والثانى كقوله تعالى [2] ﴿ ولنعْم دارُ المتّقين ﴾ والثالث كقول الشاعر [3] :

فإنْ تكُ فقعس بانتْ وبنّا فنِعم ذووُ مُجاملةِ الخليـل

وكقول الآخر [4] :

فنعم ابنُ أختِ القومِ غَيْـر مكـذَّب زهيرٌ حسامٌ مُفْرَدٌ من حمائِل

وإلى مثل ما فى البيتين أشرت بقولى « أو بواسطة » . ومثال الرابع قوله تعالى [5] ﴿ بئْس للظالمينَ بَدلَا ﴾

وقول الشاعر [6] :

لنِعْـم موئـلًا المولَـى إذا حُذرتْ بأساءُ ذى البَغْيِ واستيـلاءُ ذى الإِحَـنِ

و « ما » فى نعم ما صنعت عند سيبويه والكسائى فاعل بمنزلة ذى الألف واللام ، وهى معرفة تامة غير مفتقرة إلى صلة ، وإلى ذلك أشرت بقولى : وقد يقوم مقام ذى الألف واللام / ما معرفة تامة . وهى عند الفراء وأبى على الفارسىّ فاعلة موصولة مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص . وأجاز الفراء أن تركّبَ نعم مع ما تركيب حب مع ذا فيليهما مرفوع بهما كقول العرب : بئسما تزويج ولا مهر ، التقدير بئس التزويج تزويج مع انتفاء المهر . وجعل الزمخشرى وأبو على الفارسى فى أحد قوليه « ما » نكرة مميزة . وسيأتى إبطال ذلك إن شاء الله تعالى .

١٤٠/أ

ولا يؤكد فاعل نعم وبئس توكيدا معنويا باتفاق ؛ لأن القصد بالتوكيد المعنوى رفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ، أو رفع توهم المجاز بما ظاهره الحقيقة . وفاعل نعم وبئس فى الغالب بخلاف ذلك ؛ لأنه قائم مقام الجنس إن كان ذا جنس ، أو

---

(١) سورة الحج . الآية ٧٨ .

(٢) سورة النحل . من الآية ٣٠ .

(٣) من الوافر . الدرر ١١٠/٢ وعجزه فى الهمع ٨٥/٢ .

(٤) من الطويل . لأبى طالب عم النبى ﷺ . والتصريح ٩٥/٢ والدرر ١٠٩/١ وشرح الكافية الشافية ١١٠٥/٢ والمساعد ١٢٥/٢ وعجزه فى الهمع ٨٥/٢ .

(٥) سورة الكهف . ختام الآية ٥٠ .

(٦) من البسيط . شرح الكافية الشافية ١١٠٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٩١ .

مؤول بالجامع لأكمل خصال المدح اللائقة بمسماه إن كان فاعل نعم ، وبالجامع لأكمل خصال الذم إن كان فاعل بئس . والتوكيد المعنوى مناف للقصدين ، فاتفق على منعه . وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع لك أن تقول نعم الرجل الرجل زيد . وأما النعت فلا ينبغى أن يمنع على الإطلاق . بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد . وأما إذا تؤوّل بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ ، لإمكان أن ينوى فى النعت ما نوى فى المنعوت . وعلى هذا يحمل قول الشاعر(١) :

نِعم الفتىَ المرىُّ أنتَ إذا همُ ... حَضَروا لدىَ الحجُراتِ نارَ الموقِدِ

وحمل ابن السراج وأبو على مثل هذا على البدل ، وأبَيا النعت ولا حجة لهما .

وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة . وإلى ذلك أشرت بقولى : « وقد ينكر مفردا أو مضافا » ، فيقال على هذا نعم امرؤ زيد ، ونعم صاحب قوم عمرو ، ومنه قول الشاعر(٢) :

بئس قَرِينًا يفَنٌ هالكٌ ... أمُّ عُبيدٍ وأبو مالِكِ

ومن ورود الفاعل نكرة غير مضافة قول الشاعر(٣) :

أتحسِبُنى شُغِفتُ بغير سَلْمىَ ... وسَلْمى بى مُتيَّمةٌ تَهِيمُ

وسلْمى أكملُ الثَّقلين حُسْنًا ... وفى أثوابها قمرٌ وريمُ

نياف القُرطِ غرّاءُ الثنايا ... ورِئد للنساءِ ونِعمْ نيمُ

ووافق الفراءُ الأخفشَ فى كون الفاعل نكرة مضافة قال : فإن أضفت النكرة رفعت ونصبت كقولك نعم غلامُ سفر زيد ونعم غلامَ سفر زيد(٤) وقال أبو الحسن

---

(١) من الكامل . لزهير بن أبى سلمى . ولم أجده فى شرح ديوانه للأعلم . الخزانة ٤٠٤/٩ وفى ص ٤٠٨ أورد أبياتا من بينها البيت الشاهد . والتبصرة ٢٧٨/١ والمساعد ١٢٨/٢ وصدره فى الأشمونى ٢٤/٣ .

(٢) من السريع . أمالى القالى ٨٠/٢ والدرر ١١٣/٢ وشرح الكافية الشافية ١١٠٨/٢ .

(٣) من الوافر . الثانى والثالث فى الخزانة ٤١٦/٩ لتأبط شرا . والنيم : الضجيع والضجيعة .

(٤) قال الشاعر :

فنِعْم صاحبُ قَوْمٍ لاسلاح لهم ... وصاحبُ الرَّكْب عثمانُ بنُ عفّانا

الأخفش من قال هذا رجل وأخوه ذاهبان على تنكير الأخ قال هنا : نعم أخو قوم وصاحبهم زيد . ومن قال هذا رجل وأخوه ذاهبين على تعريف الأخ لم يجز له العطف هنا ؛ لأن نعم لا ترفع إلا معرفة بالألف واللام ، أو بإضافة إلى المعرف بهما . فظاهر هذا القول من أبى الحسن يشعر بأنه لا يجيز نعم الذى يفعل زيد ، ولا نعم مَن يفعل زيد ، ومثل هذا لا ينبغى أن يمنع ؛ لأن الذى يفعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطرد الوصف به . ومقتضى النظر الصحيح ألا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا . بل إذا قصد به الجنس جاز ، وإذا قصد به العهد منع . وهذا مذهب المبرد والفارسى ، وهو الصحيح . ومما يدل على أنّ فاعل نعم قد يكون موصولا ومضافا إلى موصول قول الشاعر(١) :

وكيف أرْهَبُ أمْرًا أو أُراعُ له ... وقد زكَأْتُ إلى بشْر بن مَرْوان

فنِعم مَزْكأ من ضاقت مذاهبُه ... ونِعْمَ مَن هو فى سِرّ وإعْلانِ

فلو لم يكن فى هذا إلا إسناد نعم إلى المضاف إلى مَن لكان فيه حجة على صحة إسناد نعم إلى مَن ؛ لأن فاعل نعم لا يضاف فى غير ندور إلا إلى ما يصح إسناد نعم إليه ، فكيف وفيه : نعم مَن هو ؛فمَن هذه إما تمييز والفاعل مضمر كما زعم أبو على . وقد تقدم ذلك فى باب الموصولات ، وإما فاعل ، فالأول لا يصح لوجهين : أحدهما أن التمييز لا يقع فى الكلام بالاستقراء إلا بنكرة صالحة للألف واللام . ومَن بخلاف ذلك ، فلا يجوز كونها تمييزا . الثانى أن الحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتب على كون مَن نكرة غير موصوفة وذلك منتف بإجماع فى غير محل النزاع ، فلا يصار إليه بلا دليل عليه . فصح القول بأن مَن فى موضع رفع بنعم ؛ إذ لا قائل بقول ثالثٍ مع شهادة صدر البيت فإن فيه : مزكأ مَن فأسندت نعم إلى المضاف إلى مَن . وقد ثبت أن الذى تسند إليه لا يضاف لما لا يصح إسنادها إليه ، وفى هذا كفاية .

وقد يقع فاعل هذا الباب ضميرا مستترا مفسرا بعده بتمييز مطابق للمخصوص

---

(١) من البسيط . الخزانة ٤١٠/٩ ، ٤١١ والدرر ١١٤/٢ والثانى فى المساعد ١٣١/٢ وكذلك فى شرح الكافية الشافية ١١٠٩/٢ وعجز الثانى فى الفرائد الجديدة ١٨٦/١ .

بالمدح أو الذم نحو نعم رجلا زيد ونعمت امرأة هند ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعمت امرأتين الهندان ، ونعم رجالا الزيدون ، ونعم نساء الهندات . وهذا الضمير المجعول فاعلا فى هذا الباب شبيه بضمير الشأن فى أنه قصد إبهامه تعظيما لمعناه ، فاستويا لذلك فى عدم الإتباع بتوكيد أو غيره . ونبهت على أن مميزه لا يكون إلا صالحا للألف واللام مع أن كل مميز لا يكون إلا كذلك بالاستقراء / لأن أبا على والزمخشرى يجيزان التمييز فى هذا الباب بما ويزعمان أن فاعل نعم فى قوله تعالى[1] ﴿ فنِعِمَّا هِى ﴾ وشبهه مضمر كما هو فى نعم رجلا زيد . وما فى موضع نصب على التمييز وربما اعتقد مَن لا يعرف أن هذا هو مذهب سيبويه ، وذلك باطل . بل مذهب سيبويه أن « ما » اسم تام مكنىّ به عن اسم معرف بالألف واللام الجنسية مقدّر بحسب المعنى كقولك فى[2] ﴿ إنْ تُبْدُوا الصدقاتِ فنِعمّا هِىَ ﴾ أن معناه فنعم الشىء إبداؤها ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . قال أبو الحسن بن خروف : وتكون « ما » تامة معرفة بغير صلة نحو دققته دقا نعما . قال سيبوبه : أى نعم الدق . ونعما هى أى نعم الشىء إبداؤها ، ونِعِمّا صنعْت وبئسما فعلت ، أى نعم الشىء صنعت . هذا كلام ابن خروف معتمدا على كلام سيبويه ، وسبقه إلى ذلك السيرافى ، وجعل نظيره قول العرب : إنى مما أن أصنع ، أى من الأمر أن أصنع ، فجعل « ما » وحدها فى موضع الأمر ولم يصلها بشىء ، وتقدير الكلام إنى من الأمر صنعى كذا وكذا ، فالياء اسم إنّ وصنعى مبتدأ و من الأمر خبر صنعى والجملة فى موضع خبر . هذا كلام السيرافى وهو موافق لكلام سيبويه فإنه قال[3] : « ونظير جعلهم ما وحدها اسما قول العرب إنى مما أن أصنع ، أى من الأمر أن أصنع ، فجعلوا ما وحدها اسما ، ومثل ذلك غسلته غسلا نعما ، أى نعم الغسل » فقدر « ما » بالأمر وبالغسل . ولم يقدرها بأمر ولا غسل ، فعلم أنها عنده معرفة .

١٤٠/ب

---

(١) سورة البقرة . من الآية ٢٧١ .

(٢) سورة البقرة . من الآية ٢٧١ .

(٣) الكتاب ٣٧/١ وانظره ٤٧٦/١ .

وحكى الفراء عن الكسائى أنه قال أرادت العرب أن تجعل « ما » بمنزلة الرجل حرفا تاما ، ثم أضمروا ما ، يشير إلى قولهم الفراء قولهم بئس ما صنعت ، معناه بئس الشيء ما صنعته ، فما الموجودة عنده فاعل ، وما المقدرة مبتدأ ، وهذا معنى ما نقله الفراء عن الكسائى ، فمذهبه كمذهب سيبويه إلا أن المحققين من أصحاب سيبويه يجعلون التقدير نعم الشيء شيء صنعت . ويقوىّ تعريف ما بعد نعم كثرة الاقتصار عليها فى نحو غسلته غسلا نِعِمّا ، والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها إلا فى نادر من القول كقول الراجز[1] :

تقولُ عِرْسى وهى لى فى عَوْمره بئسَ امرأً و إننى بئسَ المَرهْ

ويقوى أيضا فاعلية ما المذكورة وأنها ليست تمييزا أن التمييز إنما يجاء به لتعيين جنس المميز وما المذكورة مساوية للمضمر فى الإبهام فلا تكون تمييزا . ويقوى تعريف ما فى نحو مما أن أصنع كونها مجرورة بحرف مخبر به وما كان كذلك فلا يكون بالاستقراء إلا معرفة أو نكرة موصوفة ، وما المذكورة غير نكرة موصوفة فيتعين كونها معرفة وإلا لزم ثبوت ما لا نظير له . قال أبو على فى البغداديات[2] فى قوله تعالى[3] ﴿ إنّ اللهَ نعِمّا يَعظُكم به ﴾ يجوز أن تكون « ما » معرفة ، وأن تكون نكرة . فإن حملته على أنه معرفة كان رفعا ، ولم يكن لقوله ﴿ يعظكم به ﴾ موضع من الإعراب . وإن حملته على أنه نكرة كانت منصوبة وكان ﴿ يعظكم به ﴾ نصبا لكونه وصفا للاسم المنصوب » . هذا نصه . وينبغى أن يتنبه لتقييدى مميز فاعل هذا الباب بقبول « أل » على أنه لا يجوز أن يكون بلفظ مثل ولا غير ولا أى ولا أفعل من كذا ؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بالألف واللام فاشترط صلاحيته لهما ، وكل ما ذكرته آنفا لا يصلح لهما فلم يجز أن يخلف مقترنا بهما .

وقلت غالبا بعد التقييد بلازم ، احترازا من حذف المميز فى قول النبى ﷺ[4]

---

(١) الأشمونى ٢٤/٣ والعينى ٢٩/٤ وشواهد ابن عقيل ١٩١ — وعومرة : صياح .

(٢) البغداديات ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ ثم جاء عقب ذلك قوله « وعلى أىّ الوجهين حملت « ما » فلا بد من معرفة مرادة فى المعنى محذوفة من اللفظ يختص به المدح الشائع » .

(٣) سورة النساء . من الآية ٥٨ .

(٤) رياض الصالحين ٤٤٣ عن سمرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من توضأ يوم الجمعة فبها =

« مَن تَوضّأ يومَ الجمعة فبها ونعمتْ » أى فبالسنة أخذ ، ونعمت السنة سنة ، فأضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به . وإذا ثبت أن مميز هذا الباب قديحذف للعلم به أمكن أن يحمل عليه ما أوهم بظاهره أن الفاعل فيه علم أو مضاف إلى علم كقول ابن مسعود رضى الله عنه أو غيره من العبادلة « بئس عبد الله أنا إن كان كذا » وكقول النبى ﷺ[1] « نعم عبد الله خالد بن الوليد » فيكون نعم وبئس مسندين إلى ضميرين ، حذف مفسراهما وعبد الله مبتدأ وأنا وخالد بدلان . ومن هذا النوع أيضا قول سهيل بن حنيف رضى الله عنه[2] « شهدت صفِّين وبئستْ صِفُّون » وأما ما روى من قول بعضهم نعم زيد رجلا ، على أن الفاعل مضمر ورجلا مفسره وزيد مبتدأ خبره نعم وفاعلها فليس بشذوذ إلا بكون مميز الضمير مسبوقا بالمبتدأ فيكون فى ذلك نظير قول الشاعر[3] :

والتغلبيُّون بئس الفحلُ فحلهمُ فحلًا وأُمُّهم زلَّاء مِنْطيقُ

وهذه توجيهات أعنت عليها ، ولم أسْبَق إليها والحمد لله .

والحاصل أن فاعل نعم وبئس لا يكون إلا ظاهرا معرفا بأل أو مضافا إليه أو إلى مضاف إليه أو نكرة مضافة أو مفردة أو موصولا أو مضافا إليه ، أو ضميرا مفسرا بتمييز موجود أو مقدر ولا يكون غير ذلك إلّا ما ندر نحو مررت بقوم نعموا رجالا ، ومن قال نعم بهم فمراده نعموا ولكن / زاد باء فى الفاعل ، كما زيدت فى « كفى بالله » . ٤١ / ١

ومنع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل ، وأجاز ذلك أبو العباس وقوله فى

= ونعمت ،ومَن اغتسل فالغسل أفضل » رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن . وكذا فى الجامع الصغير ١٠٦٣/٢ .

(١) فى الأصل « نعم عبدا خالد بن الوليد » والتصويب عن المساعد وهو فى الجامع الصغير ١١٤٧/٢ وتمامه « سيف من سيوف الله » .

(٢) الهمع ٨٦/٢ .

(٣) من البسيط . لجرير يهجو الأخطل والفرزدق ، ديوانه ص ٣١٣ وفى التصريح ٩٦/٢ والدرر ١١٢/٢ والمساعد ١٣٠/٢ وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢ وشواهد ابن عقيل ١٩٢ والزلاء : الرسحاء . والمنطيق : التى تعظّم عجيزتها بحشية . وانظر المقرب ٦٨/١ .

هذا هو الصحيح ، وحامل سيبويه على المنع كون التمييز فى الأصل مسوقا لرفع الإبهام والإبهام إذا ظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التمييز ، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييزفى كل ما لا إبهام فيه كقولك له من الدراهم عشرون درهما ، ومثل هذا جائز بلا خلاف . ومنه قوله تعالى(١) ﴿ إنّ عِدّة الشهورِ عند اللهِ اثنا عشر شَهْرا ﴾ وقوله تعالى(٢) ﴿ واخْتارَ مُوسَى قَوْمَه سَبْعين رَجُلا ﴾ وقوله تعالى(٣) ﴿ فتمَّ ميقاتُ ربِّه أربعينَ ليلةً ﴾ وقوله تعالى(٤) ﴿ فهى كالحجارَةِ أو أشدُّ قَسْوةً ﴾ فكما حكِم بالجواز فى مثل هذا وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام ، فكذلك يفعل فى نحو نعم الرجل رجلا ، ولا يمنع ؛ لأن تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل . هذا لو لم تستعمله العرب ، فكيف وقد استعملته العرب كقول الشاعر(٥) :

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وأمهم زلاء منطيق

ومثله قول الآخر(٦) على الأظهر الأبعد من التكلف :

تزوّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا فنِعم الزادُ زاد أبيكَ زادا

ومن ورود التمييز للتوكيد لا لرفع الإبهام قول أبى طالب(٧) :

ولقد علمتُ بأنّ دينَ محمّد من خيْر أديانِ البَرِيَّةِ دِينا

ومثله قول الآخر(٨) :

---

(١) سورة التوبة صدر الآية ٣٦ .

(٢) سورة الأعراف . صدر الآية ١٥٥ وسقطت هذه الآية من نسخة ج مع وضع علامة النقص ولم يوردها .

(٣) سورة الأعراف . من الآية ١٤٢ .

(٤) سورة البقرة . من الآية ٧٤ .

(٥) سبق تخريجه انظر هامش رقم ٣ ص ١٤ .

(٦) من الوافر . لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز . ديوانه ص١٠٧ وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢ والدرر ١١٢/٢ عرضا وانظر الخزانة ٣٩٤/٩ وشواهد ابن عقيل ١٩٣ .

(٧) من الكامل . شرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢ والتصريح ٩٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٩٢ .

(٨) من المتقارب . لطرفة انظر العينى ١١/٤ وديوانه ١٦٠ وهو من ملحقات الديوان - عن معجم الشواهد والخزانة ٣٩٧/٩ وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٤٥/٤ وقبله :

يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه

وبعده :

وأما التى يتقى شرها فنفس العدو بها فائظه

فأمّا التى خَيْرُها يُرتَجى فأجودُ جُودًا من اللَّافِظَهْ

ص : ويُدل على المخصوص بمفهومَى نعم وبئس ، أو يذكر قبلهما معمولا للابتداء ، أو لبعض نواسخه ، أو بعد فاعلهما مبتدأ أو خبر مبتدأ لا يظهر ، أو أول معمولى فعل ناسخ ، ومن حقه أن يختص ويصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالممدوح بعد نعم ، وبالمذموم بعد بئس . فإن باينه أُوّل . وقد يحذف ويخلفه صفته اسما وفعلا . وقد يغنى متعلق بهما . وإن كان المخصوص مؤنثا جاز أن يقال نعمت وبئست مع تذكير الفاعل .

ش : المخصوص بمفهومَى نعم وبئس هو المقصود بالمدح بعد نعم ، وبالذم بعد بئس ، كزيد وعمرو فى قولك نعم الرجل زيد وبئس القرين عمرو ، وإذا كان مذكورا هكذا فهو مبتدأ مخبر عنه بما قبله من الفعل والفاعل ، ولا يضرّ خلوّ الجملة من ضمير يعود على المبتدأ ؛ لأن الفاعل هو المبتدأ فى المعنى ، فلم يحتج إلى رابط ؛ إذ هو مرتبط بنفسه ، كما لم يحتج إلى رابط إذا كانت الجملة نفس المبتدأ فى المعنى نحو كلامى الله ربّنا .

وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار ، والأول أولى ، بل هو عندى متعين ؛ لصحته فى المعنى وسلامته من مخالفة أصل ، بخلاف الوجه الثانى وهو كون المخصوص خبرا ؛ فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان إذا قيل نعم الرجل كان زيد ، لأن خبر المبتدأ بعد دخول كان يلزمه النصب ، ولم نجد العرب تعدل فى مثل هذا عن الرفع . فعلم أنه قبل دخول كان لم يكن خبرا وإنما كان مبتدأ . ومن لوازم كونه خبرا قبل دخول كان أن يقال فى نعم الرجال الزيدون : نعم الرجال كانوا الزيدون وفى نعم النساء الهندات . نعم النساء كنّ الهندات . ومن لوازم ذلك أيضا أن يقال إذا دخلت ظننت على نعم : نعم الرجل ظننته زيدا وأن يقال إذا دخلت وجد على نعم الرجلان أنتما : نعم الرجلان وجدا إياكما ، لكن العرب لم تقل إلا نعم الرجال كان الزيدون ، ونعم النساء كانت الهندات ، ونعم الرجلُ ظن زيد ونعم الرجلان وجدتما كما قال زهير[1] :

---

(١) من الطويل . من المعلقة . شرح المعلقات السبع ٥٣ وشرح ديوانه ص ٦ والمساعد ٢/١٣٤ والسحيل : المفتول على قوة واحدة . والمبرم : المفتول على قوتين . وهو هنا على سبيل الاستعارة .

يَمِينًا لنعـم السيّـدانِ وُجِـدْتما على كلِ حالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَمِ

فعُلم بهذا أن المخصوص لم يكن قبله ضمير فيكون هو خبره ، بل كان المخصوص مبتدأ مخبرا عنه بجملة المدح أو الذم ، ومن لوازم كون المخصوص خبرا جواز دخول إنّ لأن الخبر عنه عند من يرى صحة ذلك جملة خبرية أجيب بها سؤال مقدر ، وتوكيد ما هو كذلك بإن جائـز . والجواز هنـا منتـف مع أنـه من لوازم الخبريـة . فالخبريـــة إذن منتفية ؛ لأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم . وأما على القول بكون المخصوص مبتدأ مقدم الخبر فيلزم منه موافقة الرافع ، وهو امتناع دخول إن إلّا مع تقدّم المخصوص كقولك فى زيد نعم الفتى : إنّ زيدا نعم الفتى . وأجاز ابن عصفور أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر . وهذا أيضا غير صحيح ؛ لأن هذا الحذف ملتزم ، ولم نجد خبرا يلتزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده ، كخبر المبتدأ بعد لولا وهذا بخلاف ذلك ، فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور .

والحاصل أن المخصوص بالمدح والذم لا يجب أن يصرح بذكره ، ولا أن يؤخر إذا ذكر ، بل الواجب أن يكون معلوما ، فإن ذكر وأخـر فهـو مبتـدأ كما مضـى ، وإما / مرفوع بكان أو وجد أو إحدى أخواتها ، وإما أول مفعولى ظن أو إحدى أخواتها ، والجملة قبل الفعل فى موضع نصب به خبرا أو مفعولا ثانيا . وإن ذكر وقدّم والجملة واحدة فهو مبتدأ [أو اسم كان أو إنّ[1]] أو أول مفعولى ظن أو إحدى أخواتهنّ . فمن ذلك قول الشاعر[2] :

١٤١/ ب

إذا أرْسَلُونى عند تَعْذير حاجة أمارِسُ فيها كنتُ نِعْمَ المُمَارِسُ

ومثله[3] :

لَعَمْرِى لئنْ أُتْرِفْتُم أو صُحِرتُم لبئسَ الندامى كنْتم آل أبْجَرا

---

(١) ما بين المعقوفين ليس بالنسختين . والتصويب بإرشاد المساعد ففيه « ... معمولا للابتداء أو لبعض نواسخه » .

(٢) من الطويل . ليزيد ين الطثرية – شاعر إسلامى – الأشمونى ٢٨/٣ والدرر ١١٥/٢ والهمع ٨٧/٢ والمساعد ١٣٤/٢ وانظر الخزانة ٣٨٨/٩ .

(٣) من الطويل . عجزه فى الهمع ٨٦/٢ وكذلك فى الدرر ١١٤/٢ : بئس الذى ماأنتم آل أبجرا ولم يعثر على تتمته ولا قائله . وفى الأشباه والنظائر ٢٣١/٤ أورد البيت كاملا وقال أنشده الزمخشرى فى سورة الصافات . ونسب فى شرح ديوان لبيد ص ١١ للأبيرد اليربوعى .

ومن ذلك قول زهير[1] :

يَمينًا لنِعم السّيـدان وُجِـدتما على كل حال مِن سَحيل ومُبْرَم

ومن ذلك قول الآخر[2] :

إن ابــنَ عبــدِ اللهِ نعـــــم أخو الندىَ وابنُ العشيره

ومثله[3] :

إنى إذا أُغلِقَ باب الصَّيّـدنِ نعـم شَفيـعُ الزائـرِ المستـأذِن

وإن ذكر وقدّم والكلام جملتان قدّر المخصوص مبتدأ مؤخرا كقول الله تعالى[4] ﴿ ولقدْ نادَانا نُوحٌ فلنِعْمَ المجيبون ﴾ وكقوله تعالى[5] ﴿ والأرضَ فَرشْنَاها فنِعم الماهِدُونَ ﴾ ومنه قول الشاعر[6] :

إنّـــى اعتَمَـــدْتُك يَايــــز يدُ فنعـم مُعتَمدُ الوسائـــلْ

أراد فنعم معتمد الوسائل أنت .

ومن حق المخصوص بالمدح والذم أن يكون معرفة أومقاربا لها بالتخصيص نحو نعم الفتى رجل من بنى فلان ، ونعم العمل طاعة وقول معروف . ومن حقه أيضا أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالممدوح بعد نعم كقوله فى نعم الرجل زيد : الرجل الممدوح زيد ، وبالمذموم بعد بئس كقولك فى بئس الولد العاق أباه : الولد المذموم العاق أباه .

فإن ورد ما لايصلح جعل آخره خبرا عن الفاعل تؤوّل وقدّر بما يردّه إلى ما

---

(١) سبق تخريجه . انظر ص ١٦ حاشية رقم ١ .

(٢) من مجزوء الكامل . لأبى دهبل الجمحى يمدح المغيرة بن عبد الله . الأشمونى ٢٨/٣ والدرر ١١٤/٢ والمساعد ١٣٤/٢ .

(٣) رجز . لرؤبة . اللسان « صدن » ورد فيه الأول وبعده : لم أنسه إن قلت يوما وصنى – والصيدن الملك . ومن معانيها الضبع والثعلب . القاموس « صدن » .

(٤) سورة الصافات .آية ٧٥ .

(٥) بسورة الذاريات . آية ٤٨ .

(٦) من مجزوء الكامل . للطرماح . شرح للكافية الشافية ١١١٠/٢ والفرائد الجديدة ٦٥٧/٢ .

حقه أن يكون عليه ، فمن ذلك قوله تعالى[1] ﴿ بئسَ مَثَلُ القومِ الذين كَذَّبوا بآياتِ الله ﴾ ، فلو حذفت بئس وأخبرت بالذين عن مثل القوم لم يجز ، فوجب لذلك التأويل ؛ إما بجعل الذين فى موضع جر نعتا للقوم وجعل المخصوص محذوفا ، وإما بجعل الذين هو المخصوص على تقدير بئس مثل الذين ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فى الرفع بالابتداء ، كما ينبغى للمخصوص الجائى على الأصل . فإلى هذا وشبهه أشرت بقولى « فإن باينه أوِّل » .

ثم قلت : « وقد يحذف » فنبهت على أن مخصوص نعم وبئس قد يحذف وتقام صفته مقامه ، وأن ذلك قد يكون والصفة اسم كقولك : نعم الصديق حليم كريم ، وبئس الصاحب عذول خَذول ، ويكثر ذلك إذا كانت الصفة فعلا والفاعل ما كقوله تعالى[2] ﴿ بئسَ ما يأْمُركم به إيمَانُكم ﴾ وكقوله تعالى[3] ﴿ ولبئس ما شَرَوا به أنْفُسَهم ﴾ ويقل إذا لم يكن الفاعل « ما » كقولك نعم الصاحب تستعين به فيعينك ، والتقدير نعم الصاحب صاحب تستعين به فيعينك . ومنه قول الشاعر[4] :

لبئس المرءُ قد مُلِىء ارْتياعا ... ويأبى أن يُراعى مَن يُراعى

وجاز هذا فى مثل هذا المبتدأ كما جاز فى غيره من المبتدآت كقول الشاعر[5] :

وما الدهُر إلّا تارتَانِ فمنهما ... أموتُ وأخرَى أبتغِى العيشَ أكدَحُ

وكما جاز فى المضاف إليه كقول الشاعر[6] :

لكم مسْجِدا اللهِ المَزُوران والحصَا ... لكم قِبْصُه من بَيْن أثرىَ وأقْترا

والتقدير : لبئس المرء رجل قد ملئ ارتياعا ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، وكذا فعل فى البيت الثانى والثالث . والأصل فمنهما تارة أموت فيها ، ومِن

---

(١) سورة الجمعة . من الآية ٥ .
(٢) سورة البقرة . من الآية ٩٣ .
(٣) سورة البقرة . من الآية ١٠٢ .
(٤) من الوافر . ولم أقف عليه .
(٥) من الطويل . تميم بن مقبل . الكتاب ٣٧٦/١ والدرر ١٥١/٢ وانظر الخزانة .
(٦) من الطويل . للكميت بن زيد الأسدى يمدح بنى أمية . الأساس « قتر » والإنصاف ٧٢١/٢ مسألة ١٠٣ والعينى ٨٤/٤ والمشوف المعلم ٣٨٥/١ والتاج « سجد » . وديوانه – داود سلوم – ١٩٢/١ .

بين مَن أثرى ومَن أقتر ، فحذفت مَن وهى نكرة موصوفة مضافة إليها وأقيمت الصفة مقامها . وقد يحذف الموصوف وصفته فيبقى ما يتعلق بهما كقوله[1] :

بئس مقامُ الشيخ أمرِسْ أمرِسِ ... إمَّا على قَعْوٍ وإمّا اقْعَنْسَسِ

أراد بئس مقام الشيخ مقام مقول فيه « أمرس أمرس » . وإن كان الفاعل مذكر اللفظ والمخصوص مؤنث جاز أن يقال نعمت وبئست مع كون الفاعل عاريا من التأنيث ، لأنهما فى المعنى شيء واحد ، إلا أن ترْك التاء أجود كقوله تعالى[2] ﴿ نِعْمَ الثوابُ ﴾ ولو قيل نعمت الثواب الجنة [كان][3] جيدا كقول الشاعر[4] :

نعمتْ جزاءُ المتّقينَ الجنَّة ... دارُ الأمانِى والمُنىَ والمنَّة

ومثله[5] :

أو حرةٌ عيْطلٌ ثبْجاءٌ مُجْفرةٌ ... دعائم الزّور نعمتْ زورقُ البَلَد

ومثله[6] :

نعمتْ كساءالضجيع سهلةفضل ... غرّاءُ بهكنةٌ شنباءُ عُطبُولُ

ص : **« وتلحق ساء بئس ، وبها وبنعم فَعُل موضوعا أو محوّلا من فعَل أو فعِل مضمنا تعجبا . ويكثر انجرار فاعله بالباء : واستغناؤه عن الألف [واللام][7] . وإضماره على وفق ما قبله »** .

ش : يقال ساء الرجل أبو لهب ، وساءت المرأة حمّالة الحطب ، وساء رجلا هو وساءت امرأة هى ، بإجراء « ساء » مجرى بئس فى كل ما ذكر ، ولذلك استغنى

---

(١) الرجز فى الدرر ٢/١١٥ وبينهما . بين حواسى خشبات يُبَّس – والمساعد ٢/١٣٦ والأول فى الهمع٢/٨٧ .

(٢) سورة الكهف . من الآية ٣١ .

(٣) « كان » ليست بالمخطوطتين والسياق يقتضيها .

(٤) رجز فى الشذور ص ٢١ والمساعد ٢/١٣٧ والخزانة ٩/٤٢١ عرضا .

(٥) من البسيط : نسب لذى الرمة – وإن لم أجده فى ديوانه – المقرب ١/٦٨ والخزانة ٩/٤٢٠ والتبصرة ١/٢٧٦ والعيطل الطويلة العنق ، وثبجاء عريضة ، ومجفرة واسعة ، والزور وسط الصدر . ناقة

(٦) من البسيط . لم أقف عليه وغراء بيضاء والشنب عذوبة الأسنان .

(٧) « اللام » ليست بالمخطوطتين وقد ذكرت فى الشرح .

بساء عن بئس في قوله تعالى[1] ﴿ ساءَ مثَلًا القومُ ﴾ وببئس عن ساء في قوله تعالى[2] ﴿ بئس مثلُ القوم ﴾ وقد جمعا في قوله تعالى[3] ﴿ بئس الشرابُ وساءت مرتفقا ﴾.

وأجرى باطراد مجرى نعم وبئس ما كان على فعُل مضمنا تعجّبا نحوحسُن الخلق / ١٤٢/ب حلم الحلماء ، وعظم الكرم تقوى الأتقياء ، وقبُح العمل عناء المبطلين ،وشنُعت الوجوه وجوه الكافرين .

ومنه[4] ﴿ كبُرتْ كَلِمةً تَخْرُجُ من أفْواههم ﴾ وقرئ بسكون الباء . فهذه من أمثلة فَعُل الموضوع . وأما أمثلة المحوّل من فعَل وفعِل فمنهمَا قولَ العرب لَقَضُو الرجل فلان ، وعلُم الرجل فلان ، بمعنى نعم القاضى هو ، ونعم العالم هو ، وفيه معنى ما أقضاه وما أعلمه . ولا يقتصر في هذا النوع على المسموع كما لم يقتصر في التعجب ، ومن كثرة مجيئه مستغنيا عن الألف واللام ومضمرا مطابقا[5] لما قبله . فاذا قيل حسُن بزيد رجلا نزّل منزلة أحسن بزيد رجلا ، وإذا قيل[6] « حَسُن أولئك رفيقا » نزّل منزلة ما أحسنَ أولئك رفيقا .

وإذا قيل الزيدون كرمُوا رجالا نزّل منزلة الزيدون ما أكرمَهم رجالا ، فهذا سبب استحسان ما استحسن مع فعُل المذكور مما لم يستحسن مع نعم وبئس . ويحتمل قوله تعالى[7] ﴿ كبُرت كلمةً ﴾ أن يكون مثل نعمت امرأة هند ، على تقدير كبرت الكلمة كلمة ، وهو قول ابن برهان ، وأن يكون فاعل كبرت ضميرا يرجع إلى﴿ اتخذ الله ولدا ﴾ وهو قول الزمخشرى في الكشاف[8] .

---

(١) سورة الأعراف من الآية ١٧٧ .

(٢) الآية رقم ٥ من سورة الجمعة . وكلمة بئس ليست بالأصل ا .

(٣) سورة الكهف . من الآية ٢٩ .

(٤) سورة الكهف . آية ٥ والقراءة تعرض لها « مكى » في المشكل من حيث نصب « كلمة » ورفعها وجعل « كبرت » بمعنى عظمت . والزمخشرى في الكشاف ٤٧٢/٢ وجعل النصب أقوى وأبلغ وفيه معنى التعجب أى ما أكبرها كلمة وكذلك ابن جنى . المحتسب ٢٤/٢ وقراءة الرفع ليحيى بن معمر والحسن وابن محيصن وابن أبى اسحاق والثقفى والأعرج – بخلاف – وعمرو بن عبيد » والبحر ٩٧/٦ « قرئ كبرت بسكون الباء وهى لغة تميم » ووجه أبو حيان قراءة النصب على التمييز أو على الحالى إلى آخر ما قال .

(٥) كذا في الأصلين ولعل العبارة : ويكثر مجيء فاعله مجرورا بالباء مستغنيا ... .

(٦) سورة النساء . ختام الآية ٦٩ .

(٧) الكهف . من الآية ٥ .

(٨) انظر ابن يعيش ١٣٩/٧ ، ١٤١ ومختصر تهذيب الألفاظ ٢٣٦ وأمالى القالى ١٧٤/١ والكامل ١٩٤/١ .

باب حبّذا

ص : أصل حب من حبذا حَبُب أى صار حبيبا ، فأدغم كغيره وألزم منع التصرف وإيلاء « ذا » فاعلا فى إفراد وتذكير وغيرهما . وليس هذا التركيب مزيلا فعلية حبّ فيكون مع « ذا » مبتدأ ، خلافا للمبرد وابن السراج ومن وافقهما ، ولا اسمية ذا فيكون مع حب فعلا فاعله المخصوص خلافا لقوم . وتدخل عليها « لا » فتحصل موافقة بئس معنى . ويذكر بعدها المخصوص بمعناها مبتدأ مخبرا عنه بهما ، أو خبر مبتدأ لا يظهر ولا تعمل فيه النواسخ ، ولا يقدم وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق أو حال عامله حبّ . وربما استغنى به أو بدليل آخر عن المخصوص . وقد تفرد حب فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها ، وكذا كل فعل حلقي العين مرادا به مدح أو تعجب . وقد يجر فاعل حبّ بباء زائدة تشبيها بفاعل أفعل تعجبا .

ش : الصحيح أن حبذا فعل وفاعل ، ولكنه جرى مجرى المثل فاستغنى فيه بذاعن ذى فى قول الراجز[1] :

يا حبَّذا القَمْراءُ والليلُ الساجْ ... وطُرُقٌ مثلُ مُلاءِ النسّاجْ

وعن ذين فى قول الشاعر[2] :

حبــذا أنتما خَليلَــيّ إنْ لم ... تَعذِلانى فى دَمْعِىَ المُهْرَاق

وعن أولئك فى قول الآخر[3] :

ألا حبّذا أهلُ المَلَا غيرَ أنّه ... إذا ذُكِرتْ « مىٌّ » فلا حبَّذا هيَا

---

(١) ابن يعيش ١٣٩/٧ ، ١٤١ ومختصر تهذيب الألفاظ ٢٣٦ وأمالى القَالى ١٧٤/١ والكامل ١٩٤/١ .

(٢) من الخفيف . الدرر ١١٥/٢ والهمع ٨٨/٢ .

(٣) من الطويل . لكنزة أم شملة المنقرى فى « مية » صاحبة ذى الرمة غيلان . الأشمونى ٣٠/٣ وشرح الكافية الشافية ١١١٦/٢ والدرر ١١٧/٢ والهمع ٨٩/٢ والتصريح ٩٩/٢ وشواهد ابن عقيل ١٩٣ .

وأصل حَبَّ حَبُبَ وهو وزن يندر فى المضاعف لاستثقال ضمة لعين تماثلها اللام ، لكن سهّله هنا عدم ظهور الضمة للزوم الإدغام وعدم التصرف ، بخلاف لبَّ الرجل فإنه يقال فيه لببت ولم تلبب فثقل وقلّت نظائره . ودلنا على أن « حبّ » فى الأصل حَبُب قولهم فيه إذا جُرّد حُبَّ إن قصَد نقل حركة العين إلى الفاء ، وإن لم يقصد ذلك قيل حَبّ بالفتح ، ويروى بالوجهين قول الشاعر[1] :

فقلتُ اقْتلوُها عنكم بمزاجها وحُبَّ بها مقْتُولةً حينَ تُقتَلُ

ولا يجوز مع ذكر « ذا » إلا الفتح .

والذى اخترته من كون حبّ باقيا على فعليته وكون ذا باقيا على فاعليته هو مذهب اختيار أبى على . ذكر أبو على[2] كون حبذا فعلا وفاعلا فى البغداديات الفارسى وابن برهان وابن خروف ، وهو ظاهر قول سيبويه وزعم قوم منهم ابن هشام اللخمى أن مذهب سيبويه جعل حبذا مبتدأ مخبرا عنه بما بعده . قال ابن خروف : حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدأ وخبره حبذا ، هذا قول سيبويه ، و أخطأ مَن زعم غير ذلك .

قلت : صرح المبرد فى المقتضب[3] وابن السراج فى الأصول بأن حب وذا جعلا اسما مرفوعا بالابتداء ولا يصح ما ذهبا إليه من ذلك ؛ لأنهما مقرّان بفعلية حبّ وفاعلية « ذا » قبل التركيب وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظا ؛

---

(١) من الطويل . للأخطل . ابن يعيش ١٤١/٧ وشرح الكافية الشافية ١١١٨/٢ والدرر ١١٨/٢ والتبصرة ٢٨١/١ والمساعد ١٤٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٩٤ وديوانه ص ٤ .

(٢) انظر البغداديات ص ٢٠١ – ٢٠٤ « مسألة : زعموا أن الفعل فى حبذا مبنى على الاسم وأنهما جميعا بمنزلة شىء واحد واستدلوا على ذلك بثلاثة أشياء ... » ذكرها ثم ردّ ووضح . وأنهى الكلام بقوله : « لأنا لم نجد الاسم يبنى مع الفعل كما بنى الحرف مع الاسم ، والاسم مع الاسم ، وإن قامت على بنائه معه دلالة اتبع ولم يُدفع » .

(٣) المقتضب ١٤٣/٢ : « وأما حبذا فإنما كانت فى الأصل حبذا الشىء ، لأن ذا اسم مبهم يقع على كل شىء ، فإنما هو حب هذا مثل كرُم ذا ثم جعل حب وذا اسما واحدا فصار مبتدأ ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك فى نعم فتقول حبذا عبد الله ، وحبذا أمة الله ، ولا يجوز حبذه لأنهما جعلا اسما واحدا فى معنى المدح فانتقلا عما كانا عليه قبل التسمية ... » وفى الأصول لابن السراج ١١٤/١ ، ١١٥ : « والنحويون يدخلون « حبذا زيد » فى هذا الباب من أجل أن تأويلها حب الشىء زيد ، لأن ذا اسم مبهم يقع على كل شىء ، ثم جعلت حب وذا سما فصار مبتدأ وألزم طريقة واحدة ... ولايجوز حبذه لأنهما جعلا بمنزلة اسم واحد فى معنى المدح فانتقلا عما كانا عليه ...» وهو كما فى المقتضب .

فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه ، كما وجب بقاء حرفية « لا » واسمية ما ركب معها فى نحو لا غلام لك ، مع أن التركيب قد أحدث فى اسم لا لفظا ومعنى ما لم يكن ، فبقاء جزءى حبذا على ما كانا عليه أولى ، لأن التركيب لم يغيرهما لفظا ولا معنى ، وأيضا لو كان حبذا مركبا مخرجا* لها من نوع إلى نوع لكان لازما كلزوم تركيب « إذما » . ومعلوم أن تركيب حبذا لا يلزم ، لجواز الاقتصار على حب عند العطف كقول بعض الأنصار رضى الله عنهم[1] :

فحبَّذا ربًّا وحَبَّ دِينا

أى وحبذا دينا ، فحذف « ذا » ولم يتغير المعنى ، ولا يفعل ذلك بإذ ما وغيرها من المركبات تركيبا / مخرجا من نوع إلى نوع ، فعلم بذلك أن تركيب حبذا ليس مخرجا من نوع إلى نوع ، وأيضا لو كان حبذا مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء ، كما تدخل على غيره من المبتدآت ، فكان يقال إن حبذا زيد وكان حبذا زيدا . وفى منع ذلك دلالة على أن حبذاليس مبتدأ ، وأيضا لو كان للزم إذا دخلت عليه « لا » أن يعطف عليه منفى بلا أخرى ، فكان يمتنع أن يقال لا حبذا زيد حتى يقال ولا مرضىّ فعله ونحو ذلك ، كما كان يفعل مع المبتدأ الذى حبذا مؤدّ معناه . واختار ابن عصفور اسمية حبذا مستدلا بأن العرب قد أكثرت من دخول « يا » عليها دون استيحاش . وزعم أن فعل ذلك مع غيرها مما فعليته محققة مستوحش منه كقوله[2] :

١٤٢/ ب

ألا يا اسْقِيانى قبْلَ غَارةِ سنْجال

وعكس ما ادعاه أولى بالصحة ؛ لأن دخول « يا » على فعل الأمر أكثر من دخولها على حبذا . فمن ذلك قراءة الكسائى[3] « ألا ياسجدوا » وقال العلماء تقديره :

---

* فى ج : مخرجا من نوع إلى نوع ص ١٦٥ .

(١) شطر من رجز . لعبد الله بن رواحة الأنصارى . سيأتى بأكثر من هذا . شرح الكافية الشافية ١١١٦/٢ والدرر ١١٥/٢ ، ١١٦ والتصريح ٩٩/٢ والهمع ٨٩/٢ .

(٢) من الطويل . للشماخ . الكتاب ٣٠٧/٢ والمقرب ٧٠/١ وبعده : وقبل منايا قد حضرن وآجال .
وسنجال قرية بأرمينية أو موضع . ويروى : ألا يا اصبحانى . وفى اللسان « سنجل » وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٦٨/٦ - ١٦٩ وقد ذكر الزوايتين .

(٣) سورة النمل . آية ٢٥ صدرها . والقراءة فى الإقناع ٧١٩/٢ ألا ياسجدوا خفيف الكسائى . وفى الإتحاف =

ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فكذلك يكون التقدير فى يا حبذا يا قوم حبذا ، ونحو ذلك .
فإن حذف المنادى وإبقاء حرف النداء يجوز بإجماع ، ومنه قول الشاعر[1] :

يالَعْنـةُ اللهِ والأقـوامِ كلّهِـم ... والصالحين على سِمْعانِ مِن جَار

وليس بشىء من قال فى قراءة الكسائى إن معناه ألا ليسجدوا ، فحذف لام الأمر وبقى الفعل مجزوما ؛ لأنه قد روى عن الكسائى أن القارئ بروايته إذا اضطر للوقف على الياء يقف بالألف ويبدأ بعدها : اسجدوا بضم الهمزة ، فعلم بذلك أنه فعل أمر قبله يا . وقد جعل بعض العلماء « يا » فى مثل هذا لمجرد التنبيه دون قصد نداء مثل ها ومثل ألا الاستفتاحية . وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه[2] فى باب عدة ما يكون عليه الكلم . ويؤيد هذا كثرة دخولها على ليت فى كلام من لا يحضره منادى ، ولا يقصد نداء ، كقوله تعالى[3] ﴿ ياليتنى كنت معهـم ﴾ وكثرة معاقبتها لألَا الاستفتاحية مثل ليت ورُبّ كقول الشاعر[4] .

ألا ليتَ شِعْرى هل أَبِيتَنَّ ليلةً ... بوادٍ وحَولْى إذْخِـرٌ وجَليلُ

وكقول الآخر[5] :

= ٣٣٦ بتخفيف اللام الكسائى ورويس وأبو جعفر . على أن ألا استفتاح ويا حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أى يا قوم . والأول أرجح لعدم الحذف ويبدأ باسجدوا على الأمر . ونظر لذلك بماورد فى النثر من نحوأ لا يا ارحمونا وفى الشعر من نحو : ألا يا اسمع أعظك بخطبة .

(١) من البسيط . الهمع ١/١٧٤ والدرر ١/١٥٠ ، ٢/٨٦ والفرائد الجديدة ١/٣٤٣ والكامل ٣/١٥٢ .

(٢) الكتاب ٢/٣٠٧ « وأما يا فتنبيه ، ألا تراها فى النداء وفى الأمر كأنك تنبه المأمور » واستشهد بقول الشماخ السابق .

(٣) سورة النساء . آية ٧٣ .

(٤) من الطويل . تمثل به بلال . وهو لبكر بن غالب بن عامر بن الحارث بن مضاض الجرهمى أنشدهما حينما نفته خزاعة من مكة . السيرة م ٢/٢٢١ وشواهد التوضيح ص ٧ وبعده :

وهـل أردن يومـا ميـاه مجنّـة ... وهـل يبـدوَن لى شامـةٌ وطفيـل

الإذخر نبات عشبى عطر الرائحة – والجليل : الثمام حجازية : نبت ضعيف يحشى به متاع البيت . ومجنة موضع على أميال يسيرة من مكة . وشامة وطفيل : جبلان على نحو ثلاثين ميلا من مكة .

(٥) من البسيط . الفوائد الجديدة ٢/٥٧٦ .

ياليت شِعْرِى هل يُقْضى انقضاء نوًى   فيجْمعُ اللهُ بين الرُّوح والجَسدِ

وكقول امرئ القيس[1] :

الا رُبَّ يومٍ لك منهنّ صالحٍ   ولا سِيّما يومٌ بدارة جُلْجل

وكقوله[2] :

فيارُبّ مكروب كَرَرْتُ وراءَه   وطاعَنْتُ عنه الخيلَ حتّىٰ تَنَفَّسا

وذهب قوم إلى أن حب إذا ضم إليها ذا نزل منها منزلة حرف زائد فى الفعل وصار المجموع فعلا مفتقرا إلى فاعل ، فجعل المخصوص فاعلا . فإذا قيل حبذا زيد فحبذا بمجموعه فعل وفاعله زيد ، وهو قول فى غاية من الضعف ؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل ، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزء ين على أقواهما ، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ، ولا نظير لذلك ، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم كبرق نحره ، وتأبط شرا .

والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ، ليدل بذلك على الحضور فى القلب ، ولم يغيرا لجريانهما مجرى الأمثال . فإن قصد بهما بغض وذم قيل لا حبذا ، كما قال الشاعر[3] :

ألا حبَّذا عاذرى فى الهَــوى   ولا حبَّـذا الجاهِـل العــاذِلُ

وقال الآخر[4] :

لا حبَّذا أنتِ يا صَنْعاءُ مِن بَلَدٍ   ولا شعُوبُ هوًى مِنىّ ولا نُقُم

وإلى هذا أشرت بقولى : « وتدخل عليهما لا فتحصل موافقة بئس معنى » .

---

(١) من الطويل . ديوانه ٩٥ – من معلقته . وهو على الكف وهو حذف السابع الساكن وهو قبيح فى الطويل . ولذا فيه رواية أخرى .

(٢) من الطويل . لامرئ القيس . ديوانه ص ٧١ .

(٣) من المتقارب . التصريح ٢/٩٩ والدرر ٢/١١٧ والمساعد ٢/١٤٢ وفيه : ألا حبذا ... العاذل الجاهل . وعجزه فى الهمع ٢/٨٩ .

(٤) من البسيط . نسب لزياد بن منقذ ، ولزياد بن حمل . حماسة أبى تمام ٢/١٣٤ وهو مطلع ، والدرر ٢/١١٧ وابن يعيش ٧/١٣٩ وصدره فى الهمع ٢/٨٩ وكذلك فى شرح الجمل ١/٦١٢ والحماسة البصرية ١/١٨٣ .

ثم قلت : « ويذكر بعدهما المخصوص بمعناهما مبتدأ مخبرا عنه بهما أو خبر مبتدأ لا يظهر » فأشرت بذلك إلى أنك إذا قلت حبذا زيد ونحو ذلك ، فإن الواقع بعد حبذا يسمى المخصوص ، وأنه مرفوع بالابتداء وخبره حبذا ، وذا هو صاحب الخبر فى المعنى فأغنى عن العائد إغناءه عن ذلك فى قوله تعالى[1] ﴿ ولباسُ التّقْوى ذلك خَيْرٌ ﴾ ويجوز كون المخصوص خبر مبتدأ مضمر كأنه قيل لمن قال حبذا مَن المحبوب ؟ فقال زيد ، يريد : هو زيد ، والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه فى باب نعم ، لأن مطعنه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء وهى هنا لا تدخل لأن حبذا جار مجرى المثل ، والمثل وما جرى مجراه لا يغيران . فهذا المعنى أيضا منع من تقديم المخصوص فلا يقال زيد حبذا .

وقد أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب ، وعلى امتناع نسخ ابتدائيته وهو من المهمات . وتنبه ابن بابشاذ[2] إلى التنبيه على امتناع التقديم ، ولكن جعل سبب ذلك خوف توهم كون المراد من : زيد حبذا : زيد أحب هذا ، وتوهم هذا بعيد ، فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله . بل المنع من أجل إجراء حبذا مجرى المثل ، وما كان كذلك فلا يغير بتقديم بعضه على بعض ولا بغير ذلك .

وقد يكون قبل مخصوص حبذا / أو بعده تمييز مطابق أو حال . فأما التمييز فكثير ومتفق على استعماله مطابقا للمخصوص فيما له من إفراد وتذكير وفروعهما ، كقولك : حبذا رجلا الحارث ، وحبذا غلامَين ابناك وحبذا رجالا الزيدون ، وحبذا امرأة هند وحبذا جاريتين ابنتاها ، وحبذا نسوة الفواطم . فهذه أمثلة تقديم التمييز على المخصوص . فإذا قدم عليه المخصوص وأخر هو فى كل واحد من هذه الأمثلة فهو سهل يسير واستعماله كثير ، إلا أن الأول الأولى والأكثر . فمن تقديم التمييز على المخصوص قول الشاعر[3] :

١٤٣/ا

---

(١) سورة الأعراف من الآية ٢٦ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٢/٢ - ٣٨٥ .

(٣) من الطويل . الدرر ١١٧/٢ : ... والصبر . وصدره فى الهمع ٨٩/٢ .

ألا حبّذا قومًا سُلَيْمٌ فإنّهم   وَفَوا إذْ تَواصَوا بالإعانةِ والنَّصْر

ومن تأخير التمييز على المخصوص قول رجل من طيئ[1] :

حبّذا الصبرُ شيمةً لامرئ را   مَ مُباراة مُولَـع بالمَعـالى

وقد يقع موقع هذا التمييز حال ، كقولك حبذا زيد مقصودا وقاصدا ، ولا حبذا عمرو صادرا ولا واردا .

ومنه قول الشاعر[2] :

يا حبَّذا المالُ مَبذُولًا بلا سَرَف   فى أَوْجهِ البرّ إسْرارًا وإعْلانـا

والتـزم بعض المتأخرين كون المنصوب بعد « ذا » تمييزا ، وليس ذلك ملتزما ؛ لأن الحال قد أغنت عنه فى النظم والنثر ، وقد تقدم ذكر ذلك . وقد يستغنى هنا عن المخصوص لظهور معناه ؛ فمن الاستغناء عنه قول بعض الأنصار رضى الله عنهم[3] :

باسْمِ الإلـهِ وبـه بَدينـا   ولـو عَبَدْنَا غيـرَه شَقينـا

فحبّذا ربّا وحَبَّ دِينا

فاستغنى عنه هنا بذكر التمييز . وقد يستغنى عنه دون تمييز كقول الشاعر[4] :

ألا حَبَّذا لولا الحيـاءُ ورُبَّمـا   منحتُ الهوىَ ما ليس بالمُتَقارِب

وقد تفرد حب فيجوز حينئذ أن تفتح حاؤها استصحابا لحالها ، وأن تجعل عليها الضمة التى كانت للعين فيقال حبّ زيد وحُبَّ زيد . وهذا النقل جائز فى كل فِعْل على فَعُل مقصود به التعجب كقول الشاعر[5] :

حُسْن فِعْلًا لقاءُ ذى الثروة المُمَـ   ـلَّق بالبشر والعطـاء الجَزيـل

---

(١) من الخفيف . الدرر ٢/١١٧ والهمع ٢/٨٩ .

(٢) من البسيط . المساعد ٢/١٤٤ .

(٣) سبق تخريجه . انظر ص ٢٤ .

(٤) من الطويل . للمرار بن همام الطائى . أو لمرداس بن همام . الهمع ٢/٨٩ والدرر ٢/١١٦ والأشمونى ٣/٣١ وشرح الكافية الشافية ٢/١١١٦ والمساعد ٢/١٤٥ وفيه : من ليس ... وقبله :

هويتك حتى كاد يقتلنى الهوى   وزرتك حتى لامنى كل صاحب

(٥) من الخفيف . الهمع ٢/٨٩ والدرر ٢/١١٨ .

وقد يجر فاعل حب بباء زائدة تشبيها بفاعل أفعل التعجب . ومنه قول الشاعر[1] :

فقلتُ اقْتلُوهـا عنكم بمزاجها وحُبَّ بها مَقتُولة حينَ تُقْتـل

يروى بضم الحاء وفتحها . وحكى الكسائى مررت بأبيات جاد بهنّ أبياتا [وجُدْن أبياتا][2] بحذف الباء وجاء بضمير الرفع . وهذا الاستعمال جار فى كل فعل ثلاثى تضمن معنى التعجب .

---

(١) سبق تخريجه . انظر ص ٢٣ .

(٣) « جدن أبياتا » ليست بالمخطوطتين والسياق يقتضيها .

باب التعجب

ص : ينصب المتعجب منه مفعولا بموازن أفعل فعلا لا اسما ، خلافا للكوفيين غير الكسائى ، مخبرا به عن « ما » متقدمة بمعنى شيء ، لا استفهامية خلافا لبعضهم ، ولا موصوفة خلافا للأخفش فى أحد قوليه وكأفْعِل خبرا لا أمرا مجرورا بعده المتعجب منه بباء زائدة لازمة . وقد تفارقه إنْ كان أنْ وصلتها وموضعه رفع بالفاعلية لا نصب بالمفعولية خلافا للفراء والزمخشرى وابن خروف . واستفيد الخبر من الأمر هنا وفى جواب الشرط ، كما استفيد الأمر من مثبت الخبر والنهى من منفيه . وربما استفيد الأمر من الاستفهام ولا يتعجب إلا من مختص ، وإذا علم جاز حذفه مطلقا ، وربما أكد أفعل بالنون ، ولا يؤكد مصدر فعل تعجب ولا أفعل تفضيل .

ش : للتعجب ألفاظ كثيرة لا يتعرض لها النحويون فى باب التعجب كقول العرب : لله أنت ، وواها له ، وكقول النبى ﷺ لأبى هريرة رضى الله عنه[(1)] « سبحان الله إن المؤمن لا ينجس » ، ومن ألفاظه فَعُل المتقدم ذكره فى باب نعم نحو : قَضُو الرجلُ زيد ، ومنها المذكور فى باب الاستغاثة نحو ياللماء ، ومنها ما يذكر فى باب القسم من نحو لله لا يؤخر الأجل . وإنما يبوب فى النحو من ألفاظه لأفْعَلَ وأفْعِل ، وهما فعلان غير متصرفين ولا خلاف فى فعلية أفعِلْ ؛ لأنه على وزن مختص بالأفعال ، ولأنه قد يؤكد بالنون كقول الشاعر[(2)] :

ومُسْتبدل من بَعْد غَضْيَى صُرَيْمة ... فأَحْرِ به مِن طول فقرٍ وأَحْرِيا

---

(1) صحيح البخارى ٧٩/١ ، ٨٠ ويروى « إن المسلم » وصحيح مسلم ٦٧٣/٨ .

(2) من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٩/٦ والعينى ٦٤٥/٣ والدرر ٩٨/٢ والمساعد ١٥٣/٢ وفيه وفى نسخةج ... بطول – أنشده ابن الأعرابى . وشواهد ابن عقيل ١٨٧ وفيه غضبى والصواب غضيى بالياء وهى المائة من الإبل . والصرمة نحو الثلاثين منها .

أراد أحربن فأبدل النون للوقف .

وأما أفعَلَ فمختلف فى فعليته عند الكوفيين ، متفق على فعليته عند البصريين ، وهو الصحيح ؛ للزوم اتصال نون الوقاية عاملا فى ياء المتكلم نحو ما أفقرنى إلى عفو الله ، ولا يكون كذلك إلا فعل . ولا يرد على هذا عليكنى ولارويدنى ، فإنه قد يقال فيهما عليك بى ورويدلى فيستغنى فيهما عن نون الوقاية بالباء واللام بخلاف ما أفقرنى ونحوه فإن النون فيه لازمه غير مستغنى عنها بغيرها . والمتعجب منه منصوب بأفعَلَ على المفعولية إن وقع بعده نحو . ما أثبت الحقَّ وما أدحض الباطل ، ومجرور بباء لازمة إن وقع بعد أفْعِل نحو أكْرِم بزيد . وما الواقعة قبل أفعَلَ اسم مبتدأ بلا خلاف ؛ لأن أفعل ثابت الفعلية ولابد له من / فاعل ، وليس ظاهرا فيتعين كونه ضميرا ولا مذكور يرجع إليه غير « ما » فتعين كونها اسما . وبعد ثبوت اسميتها فهى إما بمعنى شىء ، وإما بمعنى الذى وإما استفهامية والقول الأول قول البصريين ، وهو الصحيح ؛ لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلى ، وسبب الاختصاص بها خفى ، فاستحقت الجملة المعبر بّها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلوّ بإفهام. ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصا ، فيتعين كون الثانى مقتضيا للإبهام وهو « ما » فلذلك اختير القول بتنكيرها ، ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة ، كما لم يمتنع الابتداء بمَن وما الشرطيتين والاستفهاميتين .

١٤٣/ ب

ووافق أبو الحسن الأخفش على صحة جعل ما التعجبية نكرة ، وأجاز كونها موصولة بفعل التعجب مخبرا عنهما بخبر لازم الحذف ؛ فيتحصل أيضا بقوله هذا إفهام وإبهام ، فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر ؛ إلا أن هذا القول يستلزم مخالفة النظائر من وجهين : أحدهما تقدم الإفهام وتأخير الإبهام ، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام ، كما فعل بضمير الشأن ومفسره ، وبضميرى نعم ورُبّ ، بالعموم والتخصيص وبالمميز والتمييز وأشباه ذلك . الثانى كون الخبر ملتزم الحذف دون شىء يسد مسدّه ، والمعتاد فى الخبر الملتزم الحذف أن يسدّ مسدّه شىء يحصل به استطالة كما فعل بعد لولا وفى عمرك لأفعلنّ ، فالحكم بموصولية « ما » وكون الخبر

محذوفا دون استطالة حكم بما لا نظير له ، فلم يعوّل عليه ولا أجيب الداعى إليه . وأيضا يقال لمَن ذهب هذا المذهب أخبرنى عن الخبر الذى ادّعيت حذفه أمعلوم هو أم مجهول ؟ . فإن قال هو معلوم فقد أبطل الإبهام المقصُود ، وإن قال هو مجهول لزمه حذف مالا يصح حذفه ؛ فإن شرط صحة حذف الخبر ألا يكون مجهولا ، وهذا كاف فى بيان ضعف القول بأن « ما »التعجبية موصولة بفعل التعجب .

وأما كونها استفهامية وهو قوْل الكوفيين فليس بصحيح ؛ لأن قائل ذلك إمّا أنِ يدّعى تجرّدها للاستفهام وإمّا أن يدّعى كونها للاستفهام والتعجب معا ، كما هى فى قوله تعالى[1] ﴿ فأصْحابُ المَيْمنَة ما أصْحَابُ المَيْمَنَة ﴾ فالأول باطل بإجماع ؛ لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم ، وما أفعله صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام . والثانى أيضا باطل ؛ لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبا إلا الأسماء نحو[2] ﴿ وأصحابُ اليمين ما أصْحابُ اليَمِين ﴾ ، ﴿ وأصحابُ الشمالِ ما أصحابُ الشمالِ ﴾ و[3] ﴿ الحَاقَّةُ * ما الحَاقَّةُ ﴾ و[4] ﴿ القارِعَةُ * ما القارعةُ ﴾ ونحو قول الشاعر[5] :

ياسَيّدًا ما أنت مِن سيِّـــد موطّأِ الأكنافِ رَحْبِ الـذّراع

ومثله[6] :

ياجارتا ما أنت جاره

و « ما » المشار إليها مخصوصة بالأفعال ، فعلم أنها غير المتضمنة استفهاما ، وأيضا لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها « أىّ فى نحو : ما أنت من

---

(١) سورة الواقعة . آية ٨ .

(٢) سورة الواقعة الآيتان : ٢٧ ، ٤١ .

(٣) سورة الحاقة الآيتان : ١ ، ٢ .

(٤) سورة القارعة . الآيتان : ١ ، ٢ .

(٥) من السريع . للسفاح بن بكير . المقرب ١٦٥/١ وشذور الذهب ص ٢٥٨ وص ٢٧٠ من طبعة أخرى ، والخزانة ٥٣٦/٢ ، ٥٧٨/١ والدرر ١٤٩/١ ، ٢٠٨ .

(٦) من مجزوء الكامل . للأعشى . المقرب ١٦٥/١ وابن يعيش ٢/٣ والخزانة ٥٧٨/١ والشذور ص ٢٥٧ وص ٢٦٩ من طبعة أخرى . وقد سبق .

سيِّد ؛ لأن استعمال أيّ فى الاستفهام المتضمن تعجبا كثير كقوله[1] :

أيُّ فتَى هَيْجاءَ أنتَ وجارِها

وأيضا فإن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه ، وكونه مشوبا بالاستفهام ، أو ملموحا فيه الاستفهام زيادة لا دليل عليها ، فلا يلتفت إليها .

وفى أفعِلْ المتعجب به مع الإجماع على فعليته قولان : أحدهما أنه فى اللفظ أمر وفى المعنى خبر إنشائى مسند إلى المتعجب منه المجرور بالباء ، والثانى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندا إلى ضميره وهو قول الفراء ، واستحسنه الزمخشرى وابن خروف . والأول هو الصحيح لسلامته مما يرد على الثانى من إشكالات : أحدها أنه لو كان الناطق بأفعِلْ المذكور آمرا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الأمر بالحلف والتشبيه والنداء حالفا ولا مشبّها ولا مناديا ، ولا خلاف فى كون الناطق بأفعِلْ المذكور متعجبا ، وإنما الخلاف فى انفراد التعجب ومجامعة الأمرية . الثانى أنه لو كان أمرا مع الإجماع على فعليته لزم إبراز ضميره فى التأنيث والتثنية والجمع ، كما يلزم مع كل فعل أمر ، متصرفا كان أو غير متصرف ، ولا يعتذر عن ذلك بأنه مثل أو جار مجرى المثل ؛ لأن المثل يلزم لفظا واحدا دون تبديل ولا تغيير فى نحو[2] « أطِرّى فإنك ناعلة » و[3] « خَلاَلكِ الجوُّ فبيضى واصفرى » ، والجارى مجرى المثل يلزم لفظا واحدًا مع اعتبار بعض التغيير نحو حبذا ، ولله درك ، فألزم لفظ حبذا ولله درك . وأجيز أن تختم الجملتان بما كان للناطق بهما غرض فى الختم به ، وأفعِل المذكـور لا يلزم لفظا واحدا أصلا ، فليس مثلا ولا جاريا مجرى المثل . فلو كان فعل أمر مسندا إلى ضمير

---

(١) من الطويل . نسب إلى منظور بن مرثد ، وإلى مجنون ليلى . الكتاب ١/٢٤٤ ، ٣٠٥ وعجزه : إذا ما رجال بالرجال استقلّت – والبغداديات ٤٢٦ والتبصرة ١/١٤٢ ، ١٤٣ على تقدير : أىّ جار لها ، ولا يجوز فيها الرفع لأنه يبطل به معنى التعجب والمبالغة .

(٢) أمثال أبى عبيد ١١٥ رقم ٢٩٢ بمعنى : اركب الأمر الشديد فإنك عليه قوىّ . أطِرّى : خذى طرر الوادى أى نواحيه . وناعلة أى عليك نعلين ويعنى بهما غلظ جلد قدميها . ومجمع الأمثال ١/٤٣٠ رقم ٢٢٢٦ ويروى : أطرى .

(٣) أمثال أبى عبيد ٢٥١ رقم ٨٠١ يروى لابن عباس قاله لابن الزبير حينما خرج الحسين إلى العراق . ومجمع الأمثال ١/٢٣٩ رقم ١٢٦٨ وأول من قاله طرفة وفيه الرجز . وديوان طرفة ص ٤٦ :

يالك من قبـــرة بمعمـــر خلا لك الجو فبيضى واصفرى

إلى آخر الرجز .

١٤٤/١ المخاطب لبرز ضميره / فى التأنيث والتثنية والجمع ، كما يلزم مع غيره من أفعال الأمر العارية من المثلية . وقيدت أفعال الأمر بالعارية من المثلية احترازا من نحو[١] « خُذ ماصَفَا ودَعْ ما كَدر » و[٢] « زر غِبّا تزدد حُبا » . على أن قولهم « اذهب بذى تسلم » أشبه بالأمثال وأحق بأن يجرى مجراها ، ولم يمنع ذلك من بروز فاعل الفعلين فى التثنية والجمع والتأنيث . فلو كان أفعِلْ المذكور فعل أمر جاريا مجرى المثل لعومل معاملة « اذهب بذى تسلم » . الثالث من الإشكالات أن أفعِلْ المذكور لو كان أمرا مسندا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ؛ لأن فى ذلك إعمال فعل واحد فى ضميرين فاعل ومفعول لمسمى واحد . الرابع من الإشكالات أن أفعِلْ المشار إليه لو كان بمعنى الأمر لا بمعنى أفعَلَ تالى « ما » لوجب له الإعلال إذ كانت عينه ياء أو واوا وجب لأَبِن وأقم ونحوهما ولم يُقل أبين وأقوِمْ فيلزم مخالفة النظائر .

فإذا جعل مخالفا لأبن وأقم ونحوهما فى الأمرية موافقا لأبْيَن وأقْوَم من ما أبْيَنَة وما أقْوَمه فى التعجب سلك سبيل الاستدلال وأمن الشذوذ فى التصحيح والإعلال . وقد تبيّن بتقدير ما ذكرته فاعلية ضمير أفعِلْ به المجرور بالباء . وهو نظير المجرور بعد كفى فى نحو[٣] ﴿ كفَى باللهِ شَهيدا ﴾ إلا أن بينهما فرقا من وجهين : أحدهما أن الباء فى « كفى بالله شهيدا » ونحوه قد تحذف ويرتفع مصحوبها كقول الشاعر[٤] :

عُمَيرَةَ ودّعْ إنْ تَجهَّزتَ غاديا كفى اَلشيبُ والإسلامُ للمَرْء ناهِيا

والباء الجارة ما بعد أفَعِلْ لا تحذف إلا إذا كان مصحوبها أنْ والفعل ، كقوله[٥] :

---

(١) من أقوال العرب .

(٢) أمثال أبى عبيد ١٤٨ رقم ٤١٩ يا أبا هريرة « زرغبا تزدد حبا » ومجمع الأمثال ٣٢٢/١ رقم ١٧٣٢ والغِبّ : أن تزور يوما وتدع الزيارة يوما ، مِن غب الإبل أخذ ، وأول من قاله معاذ بن صِرْم الخزاعى .

(٣) سورة الفتح . الآية ٢٨ .

(٤) من الطويل . لسحيم عبد بنى الحسحاس . ديوانه – تحقيق الميمنى – ص ١٦ والكتاب ٣٠٨/٢ عجزه فقط والتصريح ٨٨/٢ .

(٥) من الطويل . للعباس بن مرداس . الدرر ١١٩/٢ ، ١٢١ والمساعد ١٥٠/٢ وشواهد ابن عقيل ١٨٩ وعجزه فى الهمع ٩٠/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ وعجزه فى الأشمونى ١٥/٣ .

وقـال نبـىُّ المسلـمين تَقدَّمـوا وأحْبِبْ إلينا أنْ تكونَ المقُدَّمَا

ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير « أنْ » بعد أفعِلْ لزمه أن يرفع ، وعلى مذهب الفراء يلزمه النصب ، ولا حجة له فى قول الشاعر[1] :

ألا طرقتْ رحالَ القومِ ليلىَ فأبْعِـدْ دارَ مرتحِلٍ مَزارا

لإمكان جعل أبعِدْ دعاء على معنى أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبه ، كأنه يحرض نفسه على الإقامة فى منزل طروق ليلى ، لأنه صار بطروقها مزارا ، ولا حجة له فى قول الشاعر[2] :

وأجْدِرْ مثلَ ذلك أنْ يكُونا

لا حتمال أن يكون أجدرْ فعل أمر عاريا من تعجب بمعنى اجعل مثل ذلك جديرا بأن يكون ، أى حقيقا بالكون ، يقال جَدُر بكذا جدَارة ، أى صار به جديرا وأجدرته أى جعلته جديرا أى حقيقا . ويحتمل أن يكون أجدر فعل تعجب مسندا إلى مثل ذلك ثم حذفت الباء اضطرارا واستحق مصحوبها الرفع بحق الفاعلية ، لكنه بُنى لإضافته إلى مبنى ، كما بُنى فى قوله تعالى[3] ﴿ إنّهُ لَحَقٌّ مِثلَ ما أنَّكُم تَنْطِقُونَ ﴾ على قراءة غير أبى بكر وحمزة والكسائى .

الثانى من وجهى الفرق أن كفى قد تسند إلى غير المجرور بالباء فيكون هو فى موضع نصب ولا يفعل ذلك بأفعِلْ أصلا . ومن المواضع التى أسند فيها كفى إلى غير المجرور بالباء قول الشاعر[4] :

---

(١) من الوافر . الدرر ١٢٠/٢ وفيه : ... رحال الحى . والمساعد ١٥٠/٢ وعجزه فى الهمع ٩١/٢ .

(٢) من الوافر . لابن أحمر يخاطب امرأته وصدره : إذا ما زال سرج عن معدّ – نظام الغريب ١٢٥ والمنصف ١٩/٣ وفيهما : فأجدر .. ويروى : وإمّا زال سرجى . وأجدر ... وبعده :

فلا تَصلِـــى بمَطْـــرُوق إذا ما سَرى فى القـوم أصبَـح مُستْكينـــا

وانظر البيت الأخير فى التاج – ط الكويت – ٣٤٧/١٨ لابن أحمر .

(٣) سورة الذاريات من . الآية ٢٣ وقراءة الرفع لحمزة والكسائى وخلف وأبى بكر ، والباقون بالنصب . النشر ٣٧٧/٢ وانظر مشكل إعراب القرآن لمكى ٣٢٣/٢، ٣٢٤ ، والإتحاف ٣٩٩ .

(٤) من الكامل . لحسان بن ثابت . الكتاب ٢٦٩/١ وابن يعيش ١٢/٤ والعينى ٤٨٦/١ وشرح أبيات =

فكفَى بنا فَضْلًا على مَن غَيْرنا حُبُّ النبىِّ محمدٍ إيّانا

ونظير ما جاء فى التعجب من لفظ الأمر مرادا به الخبر ما جاء من ذلك فى جواب الشرط كقوله تعالى[1] ﴿ قل مَن كان فى الضَّلالةِ فلْيَمْدُدْ له الرحمنُ مَدّا ﴾ وقول النبى ﷺ[2] « من كذب علىّ متعمدا فليتبوّأ مقعده من النار » . وإلى هذا النوع أشرت بقولى « واستفيد الخبر من الأمر هنا وفى جواب الشرط » ثم قلت « كما استفيد الأمر من مثبت الخبر والنهى من منفيه » فمثال الأول قوله تعالى[3] ﴿ والمطلّقات يتربّصنْ بأنفسهنّ ثلاثةَ قُروء ﴾ . ومثال الثانى قوله تعالى[4] ﴿ لا تُضارُّ والدِةٌ بولدها ﴾ بضم الراء وهى قراءة ابن كثير* . ثم قلت « وربما استفيد الأمر من الاستفهام » مشيرا إلى نحو قوله تعالى[5] ﴿ وقُلْ للذين أُوْتُوا الكتابَ والأُمِّيِّين أأسْلَمتُم ﴾ وقوله تعالى[6] ﴿ فهلْ أنتم مُنْتَهُونَ ﴾ .

ثم قلت : « ولا يتعجب إلا من مختص » فنبهت بذلك على أن المتعجب منه مخبر عنه فى المعنى فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة ، فيقال : ما أحسنك وما أكرم زيدا ، وما أسعد رجلا اتقى الله ، ولا يقال ما أحسن غلاما ، ولا ما أسعد رجلا من الناس ، لأنه لا فائدة فى ذلك .

= مغنى اللبيب ٣٣٥/٥ ، ٣٤١ ، ٣١/٨ .

(١) سورة مريم . صدر الآية ٧٥ .

(٢) صحيح البخارى : مختصر الزبيدى ٣٦/٢ والجامع الصغير ١٥٣/٢ رواه البخارى ومسلم والترمذى وغيرهم وقال حسن صحيح والجامع الصغير ١١١١/٢ .

(٣) سورة البقرة . صدر الآية ٢٢٨ .

(٤) سورة البقرة . من الآية ٢٣٣ والقراءة فى الإقناع ٦٠٨/٢ لاتضار بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وكذلك فى الإتحاف ١٥٨ ومعهما يعقوب ، ولانافية بمعنى النهى للمشاكلة ووافقهم ابن محيصن واليزيدى . وقرأها أبو جعفر بسكون الراء مخففة من رواية عيسى ... والباقون بفتحها مشددة على أن لا ناهية جازمة ، وفتحت الراء بعد الإدغام للألف إذ هى أى الفتحة أختها .

(٥) سورة آل عمران . من الآية ٢٠ .

(٦) سورة المائدة . ختام الآية ٩١ .

★ زاد فى ج : وأبى عمرو . ص ١٣٨ .

ثم قلت « وإذا عُلم جاز حذفه » أى إذا علم المتعجب والمقصود به جاز حذف معمول أفْعَل كَان أو معمول أفْعِلْ فمثال حذف معمول أفْعَل قول الشاعر[1] :

جزىَ اللهُ عنّا بخْتريّا ورهْطَه بنى عَبد عَمْرٍو ما أعَفَّ وأمْجدا

أراد ما أعفّهم وأمجدهم ، فحذف لكون المراد معلوما. ومثال حذف معمول أفعِلْ قول الآخر[2] :

فذلك إنْ يلقَ المنيّة يَلْقهَا حميدًا وإنْ يَسْتَغْن يوْما فأجْدِرِ

أى فأجدِرْ به ؛ فحذف للعلم به مع كونه فاعلا ؛ لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة ، ولأنه كمعمول أفعل فى المعنى .

وزعم قوم أنه ليس محذوفا ، ولكن استتر فى الفعل حين حذفت الباء (كاستتاره)من قولك / زيد كفى به فارسا فتقول زيد كفى فارسا . وهذه الدعوى لا تصح ، لأن صحتهاتستلزم أن يبرز الضمير فى التثنية والجمع ، كما يبرز فى كفى إذا قيل فى الزيدان كفى بهما فارسين ، والزيدون كفى بهم فرسانا : الزيدان كفيا فارسين ، والزيدون كفوا فرسانا . ومعلوم أنه لا يبرز ضمير مع أفعِل ، كقوله تعالى[3] ﴿ أسْمِعْ بهم وأبْصِرْ ﴾ فعلم بذلك عدم صحة الدعوى المذكورة . ومما يدل على عدم صحتها أن من الضمائر ما لا يقبل الا ستتار كنا من نحو أكرم بنا وأحلمْ بنا فلو حذف الباء ولم يقصد حذف لقيل « أكرم بنا وأحلمنا » لأن « نا » لا تقبل الاستتار ، والمقول إنما هو أكرم بنا وأحلمْ بنا ونحو ذلك كما قال الراجز[4] :

١٤٤/ ب

أعْزِزْ بنا وأكْفِ إنْ دُعينا يومًا إلى نُصرة مَن يَلينا

وقد يتوهم أن أفعِل أمر خوطب به المصدر على سبيل المجاز كأن من قال أحسِنْ

---

(١) من الطويل . للحصين بن القعقاع . شرح الكافية الشافية ١٠٨٠/٢ وانظر اللسان .

(٢) من الطويل . لعروة بن الورد . التصريح ٩٠/٢ والأشمونى ١٦/٣ والدرر ١٢٠/٢ عرضا ويروى : يوما فربما وشواهد ابن عقيل ١٨٨ وديوانه – صادر – ٣٧ وشعراء النصرانية ٨٨٦ .

(٣) سورة مريم . صدر الآية ٣٨ .

(٤) الدرر ١٢٠/٢ عرضا ... وأكف والتصريح ٨٩/٢ وفيه : واكتف أن ....

به[1] [قَال أحسِنْ يا حُسْنُ به] . فلهذا لزم الإفراد والتذكير . أشار إلى هذا أبو على فى البغداديات[2] منفرا وناهيا عنه . ومما يبين فساده أن من المصادر المصوغ منها أفْعِل ما لا يكون إلا مؤنثا كالسهولة والنجابة ، فلو كان الأمر ما توهمه صاحب هذا الرأى لقيل فى أسهِل به وأنجب به . أسهلى به وأنجبى به ، لكنه لم يُقل ، فصح لذلك فساد ما أدّى إليه .

ولشبه أفعِلْ بفعل الأمر جاز أن يؤكد بالنون كقول الشاعر[3] :

ومُسْتبدِلٍ مِن بعد غَضْبى صُرِيمة فأحْرِ به مِن طول فقْرٍ وأحْريا

وهذا إلحاق شىء بشىء لمجرد شبه لفظى ،وهو نظير تركيب النكرة مع لا الزائدة لشبهها بلا النافية ، وقد تقدم الاستشهاد على ذلك . ولما كان فعل التعجب دالا على المبالغة والمزية استغنى عن توكيده بالمصدر وكذا أفعل التفضيل . وعلى ذلك نبهت بقولى « ولا يؤكد مصدر فعل التعجب ولا أفعل التفضيل » .

ص : « همزة أفعل فى التعجب لتعدية ما عدم التعدى فى الأصل أو الحال . وهمزة أفْعِل للصيرورة ويجب تصحيح عينهما ، وفكّ أفعِلْ المضعّف . وشذ تصغير أفعَلَ مقصورا على السماع ، خلافا لابن كيسان فى اطراده وقياس أفعِلْ عليه ، ولا يتصرفان ولا يليهما غير المتعجب منه إن لم يتعلق بهما ، وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر . فإن كان أحدهما فقد يلى وفاقا للفراء والجرمى والفارسى وابن خروف والشلوبين . وقد يليهما عند ابن كيسان « لولا » الامتناعية » .

ش : يدل على كون همزة فعل المتعجب به معدية حدوث التعدى بزيادتها على ما لا تعدى له كقولك فى حسُن زيد وجزع بكر وصبر خالد : ما أحسن زيدا ، وما أجزع بكرا ، وما أصبر خالدا . وإلى هذه الأفعال الثلاثة وشبهها أشرت بعدم

---

(١) ما بين المعقوفين ليس بالنسختين والسياق يقتضيه . وهو رأى ابن كيسان قال الأزهرى : واستحسنه ابن طلحة ونقله عن التصريح الأشمونى ، وعلق عليه الصبان بأن الدمامينى رده . التصريح ٨٨/٢ والأشمونى ١٥/٣ .

(٢) انظر البغداديات للفارسى ص ١٦٥ ، ١٦٦ ففيها كلام يطول .

(٣) سبق تخريجه . انظر ص ٣٠ هامش ٢ .

التعدى فى الأصل. وأشرت بعدم التعدى فى الحال إلى نحو ما أعرف زيدا بالحق ، فإن عرف قبل التعجب متعد بنفسه إلى الحق ، فلما قصد به التعجب ضمن معنى ما لا يتعدى من أفعال الغرائز ، كقوى وكمل وضعف ونقص ، فقصر عن نصب ما كان منصوبا به وعدى إليه بالباء كما يعدى بصُر ونحوه مما هو فى أصله غير متعد . وصار ما كان فاعلا قبلُ مفعولا كما يصير فاعل ظهر من قولك ظهر الحق مفعولا إذا دخلت عليه الهمزة فقلت أظهرت الحق . ولا يصح قول من زعم أن أفعل المتعجب به لا يكون إلا من فعُل موضوعا أو مردودا إليه لوجهين : أحدهما أن فعِل وفعَل كجزع وصبر يساويان فعُل فى عدم التعدى وقبول همزة التعدية ، فتقدير ردهما إلى فعُل لا حاجة إليه . الثانى أن من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على فعُل وهو المضاعف واليائى العين أو اللام . فإن قصد بمضاعف معنى غريزى دلوا عليه فى غير شذوذ بفعِل نحو جلّ يجِل وعزّ يعِزّ وخفّ يخِف وقلّ يقلّ . ونسب إلى الشذوذ نحو لببت وكذا استغنوا فى اليائى العين عن فعُل . بفعِل نحو طاب يطيب ، ولان يلين و ضاق يضيق . وأما اليائى اللام فاستغنى فيه عن فعُل بفعِل نحو حىّ وعىّ وغنى . فإن قصد التعجب بشىء من هذه الأنواع أدخلت هذه الهمزة عليها ولم يقدّر ردّها إلى فعُل ؛ لأن فعُل فيها مرفوض .

وهمزة أفْعِل المتعجب به للصيرورة أى لتحول فاعله ذا كذا . فأصل قولك أحسن بزيد : أحسن زيد ، أى صار ذا حُسن تام . وهو نظير أثرى الرجل صار ذا ثروة وأترب أى صار ذا مال كالتراب ، وأنجب وأظرف صار ذا ولد نجيب وذا ولد ظريف ، وأخْلت الأرضُ وأكلأت وأكمأت ، صارت ذات خلاء وكلأ وكمأة ، وأورقت الشجرة وأزهرت وأثمرت ، صارت ذات ورق وزهر وثمر .

وإذا كانت عين أفعل المتعجب به ياء أو واوا وجب تصحيحها نحو ما أبين الحق ، وأنوره وأصله الإعلال لكن صحح حملا على أفعَل وزنا ومعنى فأتبع أحدهما الآخر فيما هو أصل فيه . كما أجرى اسم الفاعل مجرى المضارع فى العمل وأجرى المضارع / مجرى اسم الفاعل فى الإعراب ، وكما أجرى الحسن الوجهَ على الضارب الرجلَ [فى النصب[1]] ، والضارب الرجلِ على الحسن الوجه فى الجر ، ثم

١٤٥/١

---

(١) « النصب » كلمة ليست موجودة فى الأصل وسياق ما بعدها يقتضيها .

حمل أفْعِل المتعجب به على أخيه ، فقيل أبين بالحق وأنور به ، كما قيل ما أبينه وأنوره .

ولزم فك أفعل المضاعف نحو أجللْ به وأعزز ؛ لأن سبب الإدغام في هذا النوع إنما هو تلاقي المثلين متصلين متحركين تحركا غير عارض أو ساكنا أحدهما سكونا غير لازم كسكون أجللْ إذا لم يكن تعجبا ، لأنه معرّض للحركة في نحو : أجلل الله وأجلّاه وأجلّوه وأجلّيه . فلذلك لم يجب فك أجلل إذا لم يكن تعجبا . ووجب إذا كان إياه . ولشبه أفْعَل المتعجب به بأفعل التفضيل أقدم على تصغيره بعض العرب فقال[1] :

يا ما أُمَيْلحَ غِزْلانًا شَدَنّ لنا مِن هؤليّائِكُنّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وهو في غاية من الشذوذ فلا يقاس عليه فيقال في ما أجمله وما أظرفه ما أجيمله وما أظيرفه ؛ لأن التصغير وصف في المعنى والفعل لا يوصف فلا يصغّر . وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير أفْعَل ، ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير أفْعِلْ وضعف رأيه في ذلك بيّن وخلافه متعيّن .

ولا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب ولا في منع إيلائهما مالا يتعلق بهما كعند الحاجة ، وبمعروف من قولك ما أنفع معطيك عند الحاجة ، وما أصلح أمرك بمعروف ، وأنفِع بمعطيك عند الحاجة ، وأصلِحْ بأمرك بمعروف . ولا خلاف في منع إيلائها ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور نحو ما أحسن زيدا مقبلا ، وأكرِمْ به رجلا . فلو قلت ما أحسن مقبلا زيدا وأكرم رجلا به لم يجز بإجماع . وكذا لا يجوز بإجماع تقديم المتعجب منه نحو ما زيدا أحسن وبه أكرِم ؛ لأن فعلي التعجب أشبها الحروف بمنع التصرف فجريا مجراها في منع تقدم معمولها . فلو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمتنع ولم يضعف ؛ لثبوت ذلك نثرا ونظما وقياسا ؛ فمن النثر قول عمرو بن معد يكرب رحمه الله : لله در بني

---

(١) من البسيط . اختلف في نسبته ، فنسب إلى كامل الثقفي ، وإلى العرجي ، وإلى المجنون ، وإلى كثيرين . الدرر ٤٩/١ ، ١١٩/٢ وابن يعيش ١٤٣/٧ والتبصرة ٢٧٢/١ والمساعد ١٥٥/٢ وصدره في الأشموني ١٤/٣ وعجزه في الهمع ٩٠/٢ .

سليم ، ما أحسن فى الهيجاء لقاءها ، وأكرم فى اللزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها . وروى أن عليا رضى الله عنه مرّ بعمّار فمسح التراب عن وجهه وقال : أعزز علىّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا ، ففصل بين أعزز وأن أراك بعَلَىّ و « أبا اليقظان » . وهذا مصحح الفصل بالنداء . ومن النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم[1] :

وقـال نبـىُّ المُسْلـمين تقَدّمـوا ... وأحْبِبْ إلينا أن تكون اَلمُقَدَّمَا

ومنه قول الآخر[2] :

أقيم بدار الحَزْمِ ما دام حَزْمُها ... وأحْـر إذا حالتْ بأنْ أتحـوّلَا

ومنه قول الآخر[3] :

فصدّتْ وقالتْ بل تُريدُ فَضِيحتى ... وأحْبِبْ إلى قَلْبى بِها مُتَغَضّبـا

ومنه قول الآخر[4] :

خَليلىّ ما أحْرىَ بذى اللُّبِّ أنْ يُرى ... صَبوُرا ولكن لَا سبيلَ إلى الصبر

ومنه قوله[5] :

حلُمت وما أشفَى لمَن غِيظ حلْمَه ... فآضَ الذى عاداكَ خِلّا مُواليَا

وأما صحة هذا الفصل قياسا فمن قِبلَ أن الظرف والجار والمجرور مغتفر الفَصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد ، فاعتبار الفصل بهما بين فعلى التعجب والمتعجب منه وليسا كالشيء الواحد أحق وأولى . وأيضا فإن بئس أضعف من فعل التعجب وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور فى قوله تعالى[6]

---

(١) سبق تخريجه . انظر ص ٣٤ هامش ٥ .

(٢) من الطويل . لأوس بن حجر . التصريح ٢/٩٠ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦ والمساعد ٢/١٥٨ وديوانه – يوسف نجم – ٨٣ .

(٣) من الطويل . لعمر بن أبى ربيعة . ديوانه ص ٦٧ : فأحبب . وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٧ .

(٤) من الطويل . شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٧ والهمع ٢/ــ٩١ والدرر ٢/١٢١ وشواهد ابن عقيل ١٩٠ والفرائد الجديدة ٢/٦٦٢ .

(٥) من الطويل . ولم أقف عليه .

(٦) سورة الكهف . آية ٥٠ .

﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ فأن يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله أولى بالجواز وهذا الدليل ذكره أبو على الفارسى فى البغداديات[1] . وفى ذلك الكتاب مبين أنه من المجيزين للفصل المشار إليه . وأما كون ذلك مذهب الجرمى فمشهور . واختار هذا المذهب ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه . وقال أبو على الشلوبين : حكى الصيمرى[2] أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله .والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور المنصور ، هكذا قال أبو على وهو المنتهى فى هذا الفن نقلا وفقها . وقال السيرافى فى قول سيبويه : ولا يزيل شيئا عن موضعه ؛ وإنما أراد بذلك تقدم « ما » وتوليها الفعل ، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل . ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه . وكثير من أصحابنا يجيز ذلك منهم الجرمى وكثير يأباه منهم الأخفش والمبرد . وقال الزمخشرى بعد أن حكم بمنع الفصل : وقد أجاز الجرمى وغيره من أصحابنا الفصل وينصرهم قول القائل : ما أحسن بالرجل أن يصدق . ومن العجائب اعترافه بنصرهم وتنبيهه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل .

١٤٥/ ب ولما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضى ، وكان المتعجب منه / صالحا للمضى أجازوا زيادة كان إشعارا بذلك عند قصده نحو ما كان أحسن زيدا . وكقول

---

(١) البغداديات ص ٢٠٣ : « ... فإن هذا الفصل – يعنى فى آية الكهف – لم يقع بين الفاعل والفعل ألا ترى أنه جاء بعد ما مضى الفاعل مضمرا فى الفعل . وأيضا فإنك لا تفصل بين ما فى التعجب والفعل الذى هو خبره نحو ما أحسن زيدا ، وليس يوجب امتناعك عن الفصل بينهما كون الاسم مبنيا على الفعل » وفى ص ٢٥٦ منها : « فأما الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب فى التعجب بفعله وبين فعله فليس لسيبويه فيه نص . وذكر أبو العباس المبرد وغيره أن الفصل بالظرف فيه غير جائز وقد أجازه بعضهم ، ولا أرى القياس إلا مجوزا له لأن الفصل قد جاء فى باب نعم وبئس . « فإذا جاز الفصل فى هذا كان التعجب أجوز لأنه أشد تصرفا فى معموله من نعم ... فإذا جاز فى نعم كان فى التعجب أجوز » .

(٢) التبصرة ٢٦٨/١ ، ٢٦٩ « ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه لأن فعل التعجب لا يتصرف ولزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل . وقد أجاز غير سيبويه الفصل فيه بالظرف وحروف الجر ... وقالوا ليس التعجب بأضعف من الحروف المشبهة بالفعل نحو إن وأخواتها وقد جاز الفصل بينهما وبين ما عملت فيه بالظرف وحروف الجر ، فيجب أن يجوز الفصل فى التعجب » .

وفى التوطئة ص ٢٤٧ « ولا يفصل بينهما – على رأى – فلا يقال على هذا الرأى ما أحسن اليوم زيدا ولا أحسن اليوم بزيد » .

بعض مدّاح رسول الله ﷺ [1] :

ما كان أسْعَدَ مَن أجابَك آخِذا بهُداكَ مَجْتَنبا هوًى وعنادا

وقد تقدم فى باب كان الكلام على هذا وشبهه . ولكننى أشرت هنا إليه تنبيها وتوكيدا . وأجاز ابن كيسان الفصل بين أفعل والمتعجب منه بلولا الامتناعية ومصحوبها ، كقولك : ما أحسن لولا عبوسه زيدا . ولا حجة على ذلك .

ص : ويجر ما تعلق بهما من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلا ، وإلا فبالباء إن كان من مفهم علما أو جهلا ، وباللام إن كانا من متعد غيره . فإن كانا من متعد بحرف جر فبما كان يتعدى به . ويقال فى التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب ، وظن عمرو بشرا صديقا : ما أكسى زيدا للفقراء الثياب ،* وما أظنّ عمرا لبشر صديقا . وينصب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به خلافا للكوفيين .

ش : الإشارة بما ذكر إلى المتعجب منه والظرف والحال والتمييز ، فما ليس واحدا منها وله تعلق بفعل التعجب يجر بإلى إن كان فاعلا فى المعنى نحو ما أحبنى إلى زيد ، فزيد فاعل فى المعنى ،لأن المراد يحبنى زيد حبا بليغا فائقا ، وإن لم يكن فاعلا فى المعنى جر بالباء إن كان فعل التعجب مصوغا من فعل علم أو جهل نحو ما أعرفنى بزيد ، وما أجهله بى . وإن صيغ من غير ذلك وكان فعل التعجب متعديا عُدى فى التعجب باللام نحو ما أضربنى لعمرو ، فإن كان فعل التعجب متعديا بحرف جر عدى به حال التعجب نحو ما أزهد زيدا فى الدنيا ، وما أبعده من الشر ، وما أصبره على الأذى . فإن كان فعل التعجب متعديا إلى اثنين جررت الأول باللام ونصبت الثانى عند البصريين بمضمر مجرد مماثل لتالى « ما » نحو قولك : ما أكسى زيدا للفقراء الثياب . والتقدير يكسوهم الثياب . وكذا يقولون فى ما أظن عمرا لبشر صديقا . والكوفيون لا يضمرون ، بل ينصبون الثانى بتالى « ما » نفسه . وذكر هذه المسألة ابن كيسان فى « المهذّب » .

---

(1) من الكامل . لعبد الله بن رواحة . شرح الكافية الشافية ٩٩/٢ . والعينى ٦٦٣/٣ والأشمونى ٢٠/٣ والفرائد الجديدة ٦٦٣/٢ .

*فى ج : الثياب أو للثياب .

فصل : ص : « بناء هذين الفعلين من فعل ثلاثى مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة غير مبنى للمفعول ، ولا معبّر عن فَاعله بأفعل فعلاء . وقد يبنيان من فعل المفعول إن أُمِن اللبس ، ومن فِعْل أفْعَلَ مَفهم عسر أو جهل ، ومن مزيد فيه . فإن كان أفعل قيس عليه وفاقا لسيبويه . وربما بنيا من غير فعل ، أو فعل غير متصرف . وقد يغنى فى التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى فى غيره . ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذى مصدر مشهور ، إن لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه مضافا إليه بعدما أشد أو أشدد ونحوهما[1] [وإن لم يعدم الفعل إلا الصوغ للفاعل جيء به صلة لما المصدرية آخذة ما للمتعجب منه بعدما أشد أو أشدد ونحوهما] » .

ش : قيّد ما يبنى منه فعل التعجب بكونه فعلا تنبيها على خطأ مَن يقول من الكلب ما أكلبه ، ومن الحمار ما أحمره ، ومن الجلف ما أجلفه . وقَيّد بكونه ثلاثيا ليعلم امتناع بنائه من ذى أصول أربعة مجرْدا كان كدحرج ، أو غير مجرد كابرنشق . وقيّد كون الثلاثى مجردا تنبيها على أن حقه ألا يبنى من مزيد فيه كعلّم وتعلّم وقارب واقترب . وقيد بكونه فعلا تاما تنبيها على أنه لا يبنى من فعل ناقص ككان وظل وكرب وكاد ، وقيد بكونه مثبتا تنبيها على أنه لا يبنى من فعل مقصود نفيه ، لزوما كلم يعِج ، أو جوازا كلم يعُج ، وقيد بالتصريف تنبيها على امتناع بنائه من يذر ويدع ونحوهما . وقيد بقبول معناه للكثرة تنبيها على امتناع بنائه من مات[2] وفنى ونحوهما .وقيد بكونه غير مبنى للمفعول تنبيها على أن حقه أن يبنى من فعل الفاعل كعَلِم لا من فعل المفعول كعُلم . وقيد بكونه لا يعبر عن فاعله بأفعل فعلاء احترازا من شنب ودعج ولمِى وعرج ونحوهما من الأفعال التى بناء الوصف منها للمذكر أفعل

---

(١) ما بين المعقوفين ليس بالأصل ا وهو عن المتن فى المساعد ١٦٥/٢ وهو مذكور فى الشرح ، وورد فى نسخة ج .

(٢) بدل مات فى الأصلين : حزن .

وللمؤنث فعلاء . ولا فرق فى هذا النوع بين ما هو من العيوب كبرص وخرس[1] وحول وعور وبين ما هو من المحاسن كشهل وكحل وظمى ولمى . وإنما لم يبن من هذا النوع فعل التعجب ، لأن مبناه من الفعل أن يكون ثلاثيا محضا ، وأصل الفعل فى هذا النوع أن يكون على أفعل ، ولذلك صحت فيه العين إذا كان ثلاثى اللفظ كهيف وحيد وعور وحول ولم تقلب ألفا كما فعل بهاب وناب وخاف ونام ، مع أن العين من جميعها حرف لين متحرك مفتوح ما قبله ، وهذا الذى فُعِل بفعِل من التصحيح حملا على أفعل مقدرا أو موجودا شبيه بما فعل باجتوروا / حملا على تجاوروا ، ١/١٤٦ وبمخيط حملا على مخياط ، ولولا ذلك لقيل فى اجتوروا اجتاروا كما قيل اختاروا واقتادوا . ولقيل فى مخيط مخاط كما قيل مثال ومعاش ، فكان تصحيح هيف وأخواته مع استحقاقه بظاهره ما استحقه هاب وأخواته دليلا على أن أصله أفعل ، وأفعل لا يبنى منه فعل تعجب فجرى مجراه ما هو بمعناه وواقع موقعه . وهذا التعليل هو المشهور عند النحويين . وعندى تعليل آخر أسهل منه ؛ وهو أن يقال لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم يبن منه أفعل تفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى ، وجريانهما مجرى واحدا فى أمور كثيرة . وهذا الاعتبار هيّن بيّن ، ورجحانه متعيَّن .

وقد يبنى فعل التعجب من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل نحو ما أجنّه وما أبخته وما أشغفه . وهذا الاستعمال فى أفعل التفضيل أكثر منه فى التعجب « كَأزهى من ديك » و[2] « أشغل من ذات النحبين » وأشهر من غيره وأعذر وألوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى من شُهِر وعُذر وليم وعُرف ونُكر وخيف ورُجى . وعندى أن صوغ فعل التعجب وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثى الذى لا يُلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع ، بل يحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر .

---

(١) فى الأصلين : برس .

(٢) مجمع الأمثال ٣٧٦/١ رقم ٢٠٢٩ وهى امرأة من بنى تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن فى الجاهلية ، ولها مع خوات بن جبير الأنصارى قصة أدب مكشوف .

وقد يبنى فعل التعجب من فعل أفعل مفهم عسر أو جهل ، والإشارة إلى حُمق ورعن وهوج ونوك ولدّ إذا كان عسر الخصومة . وبناء الوصف من هذه الأفعال على أفعل فى التذكير وفعلاء فى التأنيث لكنها ناسبت فى المعنى جهل وعسر فجرت فى التعجب والتفضيل مجراهما فقيل ما أحمقه وأرعنه وأهوجه وأنوكه وألدّه ، وهو أحمق منه وأرعن وأهوج وأنوك [وألدّ[1]] . وقد يبنى فعل التعجب من ثلاثى مزيد فيه كقولهم من اشتد ما أشدّه ، ومن اشتاق ما أشوقه ، ومن اختال ما أخوله ومن اختصر الشيء ما أخصره ، وفى هذا شذوذ من وجهين : أحدهما أنه مزيد فيه والآخر أنه من فعل المفعول . وأكثر النحويين يجعلون من شواذ التعجب : ما أفقره وما أشهاه وما أحياه وما أمقته ؛ لا عتقادهم أن ثلاثى افتقر واشتهى واستحيى مهمل ، وأن فعل الفاعل من مقت غير مستعمل . وليس الأمر كما اعتقدوا ، بل استعملت العرب فقُر وفقِر ، وشهى الشيء بمعنى اشتهاه ، وحيى بمعنى استحيا ، وكذلك استعمل مقُت الرجل مقاتة إذا صار مَقيتا ، أى بغيضا ، فليس قولهم ما أفقره من افتقر ، بل هو من فقُر وفقِر ، ولا ما أشهاه من اشتهى بل من شهى ، وما أحياه من استحيا بل من حيى ، ولا ما أمقته من مُقّت بل من مَقُت .

وممن خفى عليه استعمال حيى بمعنى استحيا أبو على الفارسى . وممن خفى عليه استعمال فقُر وفقِر ومَقُت سيبويه . ولا حجة فى قول مَن خفى عليه ما ظهر لغيره . بل الزيادة من الثقة مقبولة . وقد ذكر استعمال ما ادّعيت استعماله جماعة من أئمة اللغة . وإن كان المزيد فيه على وزن أفعل لم يقتصر فى صوغ فعل التعجب منه على المسموع ، بل يحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع ما لم يمنع مانع آخر . هذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه .

ولا فرق بين ما كانت همزته للتعدية كأعطى وبين ما همزته لغير التعدية كأغفى . وشهد بأن هذا مذهب سيبويه قوله[2] فى باب التعجب المترجم بهذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه . وبناؤه أبدا من فَعَل وفَعِل وفَعِلَ فَعُل وأفْعَل . هذا

---

(١) « ألدّ » ليست فى الأصلين والسياق يقتضيها .

(٢) الكتاب ١/٣٧ هناك أربعة أسطر بين « تمكنه » وهى نهاية العنوان . وبين قوله « وبناؤه » .

نصه . فسوّى بين الثلاثة فى صحة بناء التعجب منها . وأطلق القول بأفعل فعلم بأنه لا فرق بين ما همزته للتعدية وبين ما همزته لغير التعدية كما فعل ابن عصفور[1] إذ أجاز القياس على ما أغفى زيدا ؛ لأن همزته غير معدية ، ولم يقس على ما أعطاه لأن همزته معدية وهو تحكم بلا دليل . هذا مع أن سيبويه قال[2] بعد قوله : وبناؤه أبدا من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعَل : « فشبيه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما . وإن كان من حسن وكرم وأعطى » ولم يفرق بين أعطى وبين حسن وكرم مع العلم بأن همزة أعطى معدية لأنه يقال عطوت الشيء بمعنى تناولته ، وأعطيته فلانا فيصير عطوت بالهمزة متعديا إلى اثنين بعد أن كان دونها متعديا إلى واحد . ومن تصريح سيبويه باطراد ما أعطاه وشبهه قوله فى الربع الآخر من كتابه[3] : « هذا باب ما يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله كما استغنى بتركت عن ودعت ، كما استغنوا بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها وذلك فى / الجواب ، ألا ترى أنك لا تقول ما أجوبه ، وإنما تقول ما أجود جوابه . ثم قال : ولذلك لا تقول أجوِبْ به وإنما تقول أجوِدْ بجوابه . ولا يقولون فى قال يقيل ما أقيله ، استغنوا بما أكثر قائلته ، وما أنْومه فى ساعة كذا وكذا ، كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت » هذا نصه . ١٤٦/ ب

فجعل استغناءهم عن ما أجوبه بما أجود جوابه ، مساويا لاستغنائهم عن ودَعت ماضى يدع بتركت ، وعن ما أقيله بما أكثر قائلته . مع العلم بأن عدولهم عن ودع إلى ترك وعن ما أقيله إلى ما أكثر قائلته على خلاف القياس ، وأن وَدَع وما أقيله موافقَان للقياس ، فيلزم أن يكون ما أجوبه موافقا للقياس ، وهذا بيّن والاعتراف بصحته

---

(١) المقرب ٧٣/١ « وإن كان على وزن أفعل ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه نحو قولهم ما أخطأه ... وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه إلا أن يشذ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذى شذ من ذلك قولهم ما أعطاه للدنانير ، وما أولاه للمعروف ، وما أضيعه للشيء » .

(٢) الكتاب ٣٧/١ « ... وأفعل ، هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف فجعلوا له مثالا واحدا يجرى عليه فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما . وإن كان من حسُن وكرُم وأعطى ... » .

(٣) الكتاب ٢٥١/٢ ونصه : « هذا باب يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فِعْلَه وعن أفعل منه بقولهم هو أفعل منه فِعلا كما استغنى .... وكما استغنى بنسوة .... ولا تقول هذا أجوب منه ، ولكن هذا أجود منه جوابا ونحو ذلك .... أنومه ... وكذا ... » .

متعيّن . وإنما استحق أفعل مساواة الثلاثى المحض فى هذا الاستعمال دون غيره من أمثله المزيد فيه لشبهه به لفظا ، فمن قِبَل أن مضارعه واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه كمضارع الثلاثى ، واسم فاعله وزمانه ومكانه فى عدة الحروف والحركات وسكون الثلاثى بخلاف غيره من المزيد فيه . وأما الموافقة فى المعنى فكثير . فمن موافقته لفعَل سرى وأسْرَى وطلع على القوم وأطلع ، أى أشرف ، وطفلت الشمس أى دنت للغروب (كأطفلت) وعتم الليل وأعتم أى أظلم ، وعكل الأمر وأعكل أى أشكل . ومن موافقته لفَعِل غطِش الليل وأغطش أى أظلم ، وعوز الشيء وأعوز أى تعذّر وكذلك الرجل إذا افتقر ، وعدم الشيء وأعدمه أى فقده ، وعبست الإبل وأعبست أى دنست أوبارها . ومن موافقته لفعُل خلُق الثوب وأخلق أى بلى وبطُؤ وأبطأ ، وبؤُس وأبأس ، أى ساءت حاله ، ونظائر ذلك كثيرة . ولكون أفعل مختصا من بين الأفعال المغايرة للثلاثى بمشابهته لفظا وموافقته معنى أجراه سيبويه مجراه فى اطراد بناء فعلى التعجب منه .

وقد يبنيان من غير فعل كقولهم ما أذرع فلانة ، بمعنى ما أخفها فى الغزل وهو من قولهم امرأة ذَراع وهى الخفيفة اليد فى الغزل ، ولم يسمع منه فعل . ومثله فى البناء من وصف لافعل له : أقمن به ، أى أحقق اشتقه من قولهم هو قَمِن بكذا أى حقيق به . وهذان وما أشبههما شواذ لبنائهما من غير فعل . ومثلهما فى الشذوذ قولهم ما أعساه وأعس به ، بمعنى ما أحقه وأحقق به ، وهو فعل غير متصرف . وإلى هذا أشرت بقولى : أو فعل غير متصرف » .

ومن الأفعال مالم يصغ منه فعل تعجب مع كونه ثلاثيا مجردا تاما متصرفا قابلا للكثرة مصوغا للفاعل غير معبَّر عن فاعله بأفْعَلَ فَعْلاء ؛ فمن ذلك سكر وقعد وجلس ضدا قام ، وقال من القائلة ، استغنت العرب فيهما بما أشد سكره وما أكثر قُعوده وجلوسه وقائلته عن ما أسكره وأقعده وأجلسه وأقيله . وإليهما أشرت بقولى « وقد يغنى فى التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى فى غيره » ثم قلت « ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذى مصدر مشهور إن لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه مضافا إليه بعد ما أشد أو أشدد ونحوهما » ففهم من هذا أنه يقال فى دحرج وانطلق : ما أشد دحرجته

وانطلاقه ، وفى كان زيد صديقا ما أشد كون زيد صديقا ، وفى مات زيد : ما أفظع موت زيد ، وفى هيفت المرأة : ما أحسن هيفها وكذلك يقال أشدد بدحرجته وانطلاقه وبكونه صديقك وأفظع بموته وأحسن بهيفها . ثم قلت « فإن لم يعدم الفعل إلا الصوغ للفاعل جيء به صلة لما المصدرية آخذة ما للمتعجب منه بعد ما أشد وأشدد أو نحوها » ففهم من هذا أنه يقال فى ضُرب زيد ما أشد ما ضُرب زيد وأشدِدْ بما ضُرِب زيد . ولم يغن ذكر المصدر ؛ لأن كون المتعجب منه مفعولا لا يعلم بذلك ، وإنما يعلم بذكر « ما » موصولة بفعل مصوغ للمفعول .

باب أفعل التفضيل

ص : يصاغ للتفضيل موازن أفعَلَ ، اسما مما صيغ منه فى التعجب فعلا على نحو ما سبق من اطراد وشذوذ ، ونيابة أشد وشبهه . وهو هنا اسم ناصب مصدر المحوج إليه تمييزا . وغلب حذف همزة أخير وأشر فى التفضيل وندر فى التعجب . ويلزم أفْعَل التفضيل عاريا الإفراد والتذكير وأن يليه أو معموله المفضول عليه مجرورا بمن . وقد يسبقانه ، ويلزم ذلك إن كان المفضول اسم استفهام أو مضافا إليه . وقد يفصل بين أفعل و « من » بلو وما اتصل بها . ولا يخلو المقرون بمن فى غير تهكم من مشاركة المفضل / فى المعنى ، أو تقدير مشاركته . وإن كان أفعل خبرا حذف للعلم به المفضول غالبا ، ويقل ذلك إن لم يكن خبرا . ولا تصاحب « مِن » المذكورة غير العارى إلا وهو مضاف إلى غير معْتدّ به أو ذو ألف ولام زائدتين ، أو دال على عار متعلق به من .

١/١٤٧

ش : قد تقدم أن أفعل المتعجب به يناسب أفعل التفضيل وزنا ومعنى ، وأن كل واحد منهما محمول على الآخر فيما هو أصل فيه . ومن أجل تناسبهما سوّت العرب بينهما فى أن يصاغ كل واحد منهما مما صيغ منه الآخر ، وألا يصاغ مما لا يصاغ . وقد بيّن فى التعجب أن فعله لا يبنى دون شذوذ إلا من فعل ثلاثى مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة غير مبنى للمفعول ولا معبرّ عن فاعله بأفعل فعلاء . فكذلك أفعل التفضيل لا يبنى دون شذوذ إلا من فعل مستوف للقيود المذكورة . فيقال فى بنائه من كتب وعلم وظرف : هو أكتبُ منه وأعلمُ وأظرفُ ، كما قيل فى التعجب : ما أكتبه وأعلمه وأظرفه .. ويحكم فى هذا ونحوه بالاطراد ، لأنه من فعل مستوف للقيود . ويحكم بالشذوذ فيما لا فعل له ، وفيما له فعل لم يستوف القيود ، كما فعل فى التعجب . فمن أمثلة أفعل التفضيل الذى لا فعل له قولهم هذا أصبر من هذا ، أى أمرّ و[1] « هو ألصُّ من شِظاظ » أى أعظم لصوصية . وشظاظ اسم رجل من ضبة .

---

(١) أمثال أبى عبيد ٣٦٦ رقم ١٢٤٠ « وإنه لألص ... » ومجمع الأمثال ٢/٢٥٧ رقم ٣٧٤٥ كما يقال : ألص من سِرحان . نقل ابن القطاع أنه يقال : لصَّ ، إذا أخذ المال خفية .

ومن هذا النوع أول وآخر . ومن أمثلة سيبويه فيما لا فعل له : « أحنك الشاتين والبعيرين » أى آكلهما ، و[١] « آبل الناس » أى أرعاهم للإبل . ومن أمثلة غيره : هذا الثمر أصغر من غيره ، أى أكثر صغرا ، وهذا المكان أشجر من هذا ، أى أكثر شجرا ، وفلان أضيع من غيره ، أى أكثر ضِياعا .

والصحيح أن أحنك من قولهم احتنك الجراد ما على الأرض أى أكله ، ولكنه شاذ لكونه من افتعل ، فهو نظير أشد من اشتد ونظير قولهم هو أسوأ من هذا بمعنى أشد من استوأ . وكذا الصحيح أن آبل من قولهم أبل الرجل إبالة ، وآبل أبلا إذا درب بسياسة الإبل والقيام عليها فلا شذوذ فيه أصلا وكذا الصحيح أن أصغر من صغر الرطب إذا كان ذا صغر فلا شذوذ فيه أيضا . وكذا أشجر هو من قولهم أشجر المكان أى صار ذا شجر ، ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه ؛ لأن أفعل عنده يساوى فعَل وفعِل وفعُل فى بناء أفعل التفضيل منه . وقد تقدم بيان ذلك . وكذا قولهم فلان أضيع من غيره هو من قولهم أضاع الرجل إذا كثرت ضياعه ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه . ونظيره هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف* ، وهذا المكان أقفر من ذاك ، والفعل من جميعها على وزن أفعل . ومن المحكوم بشذوذه لكونه مزيدا فيه قول عمر رضى الله عنه[٢] « إن أهم أموركم عندى الصلاة فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ، ومن ضيّعها فهو لما سواها أضيع » فأوقع أضيع موقع أشد تضييعا ومن المحكوم بشذوذه من جهتين قولهم هذا أخصر من هذا ، فبنوه من اختُصر وفيه مانعان : أحدهما أنه مزيد فيه ، والثانى أنه فعل ما لم يسم فاعله . ومثله – على مذهب** سيبويه – قولهم فيمن أصيب بمكروه : هو أصوب من غيره ، وهو من أُصيب فعلى مذهب سيبويه ليس بشاذ إلّا من قبَل أنه من فعل المفعول .

---

(١) المعروف هو المثل « آبل من حُنيف الحناتم » مجمع الأمثال ٨٦/١ رقم ٤٠٦ وهو رجل من بنى تيم اللات ابن ثعلبة كان ظمء إبله غبا بعد العشر ، وأظماء الناس غب وظاهرة ، والظاهرة أقصر الأظماء وهى أن ترد الإبل الماء فى كل يوم مرة .

(٢) لم أعثر عليه فيما بين يدى من المصادر .

* جاء بعدها فى ج : وأكرم لى من زيد أى أشد إكراما وهو أفلس من ابن المذلق ، وهذا المكان .... ص ١٧٦ .

** فى ج : مذهب غير سيبويه . ص ١٧٧ .

وقد تقدم كلامى فى التعجب أن بناء فعله وأفعل التفضيل من فعل المفعول لا يحكم بشذوذه إلا فيما يلبس فيه قصد المفعول ، يقصد الفاعل . وذلك إذا كان الفعل مستعملا بالبناءين كثيرا ، ولم يقارن أفعل ما يمنعه من أن يراد به الفاعلية كقولك : هذا أضرب من ذلك ، وأنت تريد أن الضرب الواقع به أشد من الواقع بغيره ؛ فإن هذا لا يجوز ؛ لأن المراد به لا دليل عليه ، بل السابق إلى ذهن من يسمعه التفضيل فى الفاعلية .

فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز وحسن ومنه قولهم[1] « أَكْسَى من بَصَلَة » و[2] « أشْغَلُ من ذَاتِ النِحْيَيْن » ، فيصح على هذا أن يقال عبد الله بن أبىّ ألعن ممن لعن على لسان داود ، ولا أحرم ممن عدم الإنصاف ، ولا أظلم من قتيل كربلاء . فلو كان مما لازم بناء ما لم يسم فاعله أو غلب عليه لم يتوقف فى جوازه لعدم اللبس وكثرة النظائر كأزهى . وأعنى من قولى إن ورود هذا فى التفضيل أكثر منه فى التعجب أنه لا ينبغى أن يقتصر منه على المسموع . ومن المحكوم بشذوذه قولهم هو أسود من حنك الغراب . وقول النبى ﷺ[3] فى صفة الحوض « أبْيَضُ مِن اللَّبن » وإنما كان هذان شاذين لأنهما من باب أفعل فعلاء ، وليسا كألدّ وأخواته مما يناسب عسرا أو جهلا ، وقد تقدم الكلام على ذلك . وفى صيغ من قولى فى أول هذا الباب مما صيغ منه فى التعجب ضمير يرجع إلى موازن أفعل . وأشرت بقولى « ونيابة أشد / ١٤٧/ ب ونحوه إلى أن الفعل الذى يقصد أن يصاغ منه أفعل التفضيل إن لم يستوف القيود توصل إلى معنى التفضيل فيه بذكر أشد ونحوه ناصبا مصدر ذلك الفعل على التمييز كقولك فى دحرج وعلّم واقترب : هو أشد دحرجة وأصح تعليما وأكثر اقترابا . وكقولك فى مات : هو أفظع موتا ، وفى عور : هو أقبح عورا ، وفى أكحل هو أحسن كحلا .

ولما كثر استعمال صيغة التفضيل من الخير والشر اختصروهما فحذفوا الهمزة

---

(١) مجمع الأمثال ١٦٩/٢ رقم ٣٢٠٦ يضرب لمن لبس الثياب الكثيرة . وعلى قول الفراء أكسى أفعل من المفعول وهو قليل شاذ .

(٢) سبق . انظر ص ٤٥ .

(٣) فى صحيح مسلم ٥٣٢/٦ « إن حوضى » وأحلى من العسل باللبن » وفيه ١٦٠/٤١ « أشد بياضا من اللبن » . والجامع الصغير ٦٠٣/١ ورواية أخرى فى ٦٠٤/١ ، ١١٨٩/٢ .

وقالوا فى المدح والذم هو خير من كذا ، وشرّ من كذا . ورفض أخير وأشرّ إلا فيما ندر كقول الراجز[1] :

بلالُ خير الناس وَابنُ الأخْيَر

ومن النادر قراءة أبى قلابة[2] « سيعلمون غدًا مَن الكذاب الأشرّ » ، وكما ندر ورود الهمزة فى التفضيل ندر سقوطها فى التعجب فقيل ما خيره بمعنى ما أخيره ، وما شرّه بمعنى ما أشرّه . وشذ حذف همزة أحبّ فى التفضيل كقول الأحوص[3] :

وزادنى كلفا فى الحبّ أنْ منَعت ... وحَبُّ شىءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا

ويلزم أفعل التفضيل الإفراد والتذكير إذا كان عاريا ، أى غير مضاف ولامشفوع بحرف التعريف ، فيقال زيد أفضل من عمرو ، وهما أفضل من بشر وهم أشجع من غيرهم . وهند أجمل من دعد ، وبنتاها أصلح منهما ، والأمهات أشفق من الأخوات . ويلزم العارى أيضا أن يذكر بعده المفضول مقرونا بمن متصلة به كما رأيت فى الأمثلة المذكورة آنفا . أو مفصولا بين « مِن » وبينه بمتعلق به فصاعدا كقوله تعالى[4] ﴿ النبىّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتُهم وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ﴾ وكقول الشاعر[5] :

فلَأنت أسمحُ للعُفاة بسُؤْلهم ... عند الشَّبائب مِن أبٍ لبنَينا

---

(١) الرجز لرؤبة . الأشمونى ٢٣/٣ وشرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢ والمحتسب ٢٩٩/٢ .

(٢) سورة القمر . آية ٢٦ – والقراءة فى الإقناع ٧٧٧/٢ ستعلمون بالتاء ابن عامر وحمزة ، وكذلك فى الإتحاف ٤٠٥ ولم يتعرض للقراءة المذكورة . وهى فى شواذ المحتسب ٢٩٩/٢ قال أبو الفتح : والأشرُّ هو الأصل المرفوض .

(٣) من البسيط . الدرر ٢٢٤/٢ والمساعد ١٦٧/٢ وعجزه فى التصريح ١٠١/٢ والبيت فى الأغانى ٢٩٩/٤ وديوانه ١٣٣ .

(٤) سورة الأحزاب . صدر الآية ٦ .

(٥) من الكامل . المساعد ١٦٨/٢ وفيه : عند الشصائب . قال ابن عقيل : والشصائب جمع شِصْب بكسر السين المثلثة وبعدها صاد مهملة ثم باء موحدة وهو الشدة .... » وفى الأصل : الشبائب . والعفاة : مَن يسألون جمع عاف .

وكقوله[1] :

مازِلتُ أبْسُطُ فى غَضّ الزّمان يدًا   للناس بالخَيْر من عَمْرو ومن هَرِم

ويجب تقديم « من » والمفضول إن كان اسم استفهام ، أو مضافا إليه نحو : ممِنّ أنت أحلم ، ومن أىّ رجل أنت أكرم ، وممّ قدّك أعدل ، ومن وجه من وجهك أجمل . ذكر هذه المسألة أبو على فى التذكرة وهى من المسائل المغفول عنها . فإن كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلا فى نادر من الكلام كقول ذى الرمة[2] :

ولا عيبَ فيها غيرَ أنَّ سَريعها   قَطوفٌ وألّا شىءَ منهنّ أكْسَلُ

وكقول الآخر[3] :

وقالت لنا أهلا وسهلا وزوّدت   جنى النحل أو ما زودت منه أطيبُ

وقد يفصل بين أفعل ومن ، بلو وما اتصل بها كقول الشاعر[4] :

ولَفُوكِ أطيْبُ لو بذَلْتِ لنا   من ماءِ مَوْهَبَة على خَمْر

ولا بد من كون المفضول مشاركا للمفضل فيما ثبت فيه التفضيل فيقال : الخبز أغذى من السويق ، والعسل أحلى من التمر . ولا يقال : الخبز أغذى من الماء ، ولا الماء أروى من الخبز . فإن ورد لفظ التفضيل دون ظهور مشاركة قدّرت المشاركة بوجه

---

(١) من البسيط . شرح الكافية الشافية ١١٣٢/٢ والفرائد الجديدة ٦٨٥/٢ .

(٢) من الطويل . ديوانه ص ٦٨ من قصيدته :

ألّلربع ظلّت عينك الماء تهمل   رشاشا كما استنّ الجمان المفصّل

والأشمونى ٣٩/٣ وفى شرح الكافية الشافية ١٣٤/٢ : أكمل ، وكذلك فى الفرائد الجديدة ٦٨٦/٢ والقطوف : ضيّقة المشى .

(٣) من الطويل . للفرزدق . الدرر ١٣٧/٢ وشرح الكافية الشافية ١١٣٣/٢ والأشمونى ٣٩/٣ وشواهد ابن عقيل ١٩٧ وفى الهمع ١٠٤/٢ فقالت : والفرائد الجديدة ٦٨٦/٢ .

(٤) من الكامل . الأشمونى ٣٥/٣ والدرر ١٣٧/٢ والهمع ١٠٤/٢ والمساعد ١٦٩/٢ ويروى .
ولفوك أشهى لويحل لنا ... على شهد . وموهبة : غدير ماء صغير ، وتكسر هاؤه .

ما كقولهم فى البغيضَيْن هذا أحبّ إلى من هذا ، وفى الشرَّين هذا خير من هذا ، وفى الصعبين هذا أهون من هذا ، وفى القبيحين : هذا أحسن من هذا ، بمعنى أقل بغضا وأقل شرا وأقل صعوبة وأقل قبحا . ومنه قوله تعالى[1] ﴿ رَبّ السجنُ أحبُّ إلىّ ممّا يَدْعُونَنى إلَيْه ﴾ وقوله ﷺ[2] « لَأن يَجلس أحدُكم على جَمْرةخيرٌ له من أن يَجلس على قبْر » وقول الراجز[3] :

أظلّ أرْعَى وأبيتُ أطْحَنُ ... الموتُ مِن بعض الحياةِ أهْوَنُ

ومنه قول الآخر[4] .

عُجيّز لعطاءُ دَرْدبيس ... أحسنُ من مَنْظرها إبليسُ

ومن الملحق بالتهكم قول الآخر[5] :

لَأكلةٌ من أقِطٍ بسَمْن ... ألْين مَسًّا فى حَوَايا البَطْنِ

من يثربيّات قِذاذ خُشْنِ

ومثله قول الشاعر[6] :

الحزمُ والقوةُ خيرٌ من الـ ... إدْهان والفكّة والْهَاع

ومما تقدر فيه المشاركة قول بعضهم : الصيف أحر من الشتاء . وله توجيهان : أحدهما أن يكون من حرّ القتل فى استحر أى اشتد فكأنه قال الصيف أشد استحرارا من الشتاء ؛ لأن حروبهم فى الصيف كانت أكثر من حروبهم فى الشتاء . ويمكن أن

---

(١) سورة يوسف . آية ٣٣ وأولها « قال ... » .

(٢) رياض الصالحين ٦٣٤ « ... جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير ... » وكذا فى الجامع الصغير ٩٠٠/٢ .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) رجز . اللسان : « دربس » . وابن يعيش ٨٢/١ وانظر الخصائص ٥٥/٢ ، ١٤٦ . والدردبيس الداهية والشيخ والعجوز الفانية . واللعطاء تخط فى خدها خطا بسواد أو صفرة . القاموس .

(٥) الرجز فى العينى ٤٦/٤ والمساعد ١٧٠/٢ – والقذاذ جمع قُذّ ، وقَذّ جمع أقذّ وهو السهم لاريش له . والأقط شيء يتخذ من مخيض الغنم . وأراجيز العرب للبكرى ص ١٧٣ .

(٦) من السريع . اللسان « هيع » :

الكيس والقوة خير من الـ ... إشفاق والفهة والهاع

فى أمالى القالى ٢١٥/٢ : ... والفكة ، كما فى النص . والإدهان : إظهار خلاف ما فى الضمير . الهاع : الحريص . الفكة : الحمق فى استرخاء .

يشار بذلك إلى أن الشتاء تحيّل فيه على الحر بموقيات البرد وأن الصيف لا يحتاج إلى أن يتحيل ، فحرّه أشد من حرّ الشتاء ، ويمكن أن يشار بذلك إلى حرّ الأمزجة فإنه فى الصيف أشد منه فى الشتاء . وزعم بعض العلماء أنه يقال : العسل أحلى من الخَلّ . وهذا موجّه بثلاثة أوجه : أحدها أن يكون قائل هذا سمّى العنب خلّا لمآله إليه ، كما سمّى خمرا فى قوله تعالى[1] ﴿ إنّى أرانى أعْصِرُ خَمْرًا ﴾ . والثانى أن يكون أحلى من حَلِى بعينى إذا حسُن منظرهُ . الثالث أن / يكون قائل هذا قد وضع أحلى موضع أطيب ، لأن الخل يؤتدم به فله من الطيب نصيب ، لكنه دون طيب العسل.

١٤٨/أ

ويكثر حذف المفضول إذا دل عليه دليل وكان أفعل خبرا كقوله تعالى[2] ﴿ أتَسْتَبْدِلُون الذى هو أدْنَى بالذى هو خَيْرٌ ﴾ و[3] ﴿ ذلكم أقسْطُ عند اللهِ وأقْوَمُ لِلشهادة وأدْنَى ألّا تَرتابوا ﴾ و[4] ﴿ واللهُ أعلمُ بِما وَضَعتْ ﴾ و[5] ﴿ ما تُخفى صدُورُهُم أكْبرُ ﴾ و[6] ﴿ إنَّ ما عندَ الله هُو خيرٌلكم ﴾ و[7] ﴿ والباقِياتُ الصالحاتُ خيرٌ عندَ ربِّكَ ثَوابًا وخيرٌ أملا ﴾ و[8] ﴿ أىُّ الفَريقَيْنِ خيرٌ مقَامًا وأحْسنُ نديًّا ﴾ و[9] ﴿ فسيَعْلَمُونَ مَن هُو شَرٌّ مَكانًا وأضْعَفُ جُنْدًا ﴾ وهو كثير . ومنه قول الشاعر[10] :

إذا المرءُ [عَلْبى] ثم أصْبَح جلدُه　　　كرَحْضِ غَسيلٍ فالتَّيَمُّن أرْوحُ

---

(١) سورة يوسف . من الآية ٣٦ .

(٢) سورة البقرة . من الآية ٦١ .

(٣) سورة البقرة . من الآية ٢٨٢ .

(٤) سورة آل عمران . من الآية ٣٦ .

(٥) سورة آل عمران . من الآية ١١٨ .

(٦) سورة النحل . من الآية ٩٥ وفى المصحف إنما ، موصولة .

(٧) سورة الكهف . ختام الآية ٤٦ .

(٨) سورة مريم . ختام الآية ٧٣ .

(٩) سورة مريم . ختام الآية ٧٥ .

(١٠) من الطويل . فى الأساس « يمن » وفيه : كرحض أديم . وفى التاج « رحض » إذا ما رأيت الشيخ عَلْبَى .... كرحض قديم .... وكلمة « علبى » ليست بالأصل ا وهى فى ج ورحض الثوب : غسل حتى =

أى توقّيه على اليمين أروح له .

وقد حذف المفضول وأفعل ليس بخبر ؛ فمن ذلك قوله تعالى[1] ﴿ فإنَّهُ يَعْلَم السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ ومن ذلك قول الشاعر[2] :

دَنَوتِ وقد خِلْناكِ كالبْدر أجْملا   فظلَّ فؤادِى فى هواكِ مُضَلَّلا

أى دنوت أجمل من البدر وقد خلناك مثله . ومثله[3] :

يُبَلِّغك مَن أرضاكَ قِدْمًا أجدّ فى   مراضيه كالمَسْبوق إن زَادَ سَابِقُ

ومنه قول رجل طيئ[4] :

عملًا زاكيا تَوَخَّ لكى تُجـ   ـزَى جزاءً أزْكَى وتُلفى حميدا

أى لكى تجزى جزاء أزكى من العمل الزاكى . ومثله[5] :

تروَّحِى أجْـدَرَ أنْ تَقـيلى   غدًا بجنبَـىْ باردٍ ظليـل

أى تروحى وائتى مكانا أجدر بأن تقيليه ، أى تقيلى فيه . وهذا أغرب من الذى قبله ؛ لكثرة الحذف فيه .

ولا توجد من جارة للمفضول إلا وأفعل عار من الإضافة والألف واللام . وندر إيقاع من بعد مضاف إلى مالا اعتداد بذكره . والإشارة بذلك إلى قول الشاعر[6] :

نحن بغَرسِ الودِىِّ أعلمُنـا   منّا بركضِ الجيادِ فى السُّدَف

= خلق ، وانظر علب وروح فى الجمهرة يقال شيخ علباؤه إذا أسنّ ، وهى عصبة صفراء فى صفحة العنق ، وهما علباوان .

(١) سورة طه . ختام الآية ٧ .

(٢) من الطويل . الأشمونى ٣/٣٥ والتصريح ٢/١٠٣ والمساعد ٢/١٧٢ وشواهد ابن عقيل ١٩٥ .

(٣) من الطويل . لم أقف عليه .

(٤) من الخفيف . لم أقف عليه .

(٥) رجز نسب . لأحيحة بن الجلاح . الأشمونى ٣/٣٥ والتصريح ٢/١٠٣ وصدره فى شرح الكافية الشافية ٢/١١٣٠ ونسب للحسام .

(٦) من المنسرح . نسب لسعد القرقرة كما نسب إلى قيس بن الخطيم . الأشمونى ٣/٣٥ والمغنى ٢/٤٤١ والمساعد ٢/١٧٣ والودى صغار فسيل النخل . والسدفة من الأضداد : الضوء والظلمة . وجعل أبو الفتح ابن جنى « نا » مرفوعا مؤكدا للضمير فى أعلم ، وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل =

أراد أعلم منّا فأضاف ناويًا إطراح المضاف إليه ، كما تدخل الألف واللام فى بعض الأمكنة وينوى سقوطها وندر إيقاع من فى قول الشاعر[1] :

ولستَ بالأكْثرِ منهم حَصًى وإنَّمـــا العـــزَّةُ للكاثِـــر

وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أن تكون « من » المعتاد وقوعها بعد العارى ، والألف واللام زائـدتان . والثانى أن تكون « من » متعلقة بأكثر مقدّرا مدلولا عليه بالموجود المصاحب للألف واللام كأنه قال : ولست بالأكثر أكثر منهم حصى . وهذا التقدير شبيه بما يقال فى قوله تعالى[2] ﴿ وكانُوا فيهِ من الزّاهِدينَ ﴾ أى كانوا زاهدين فيه من الزاهدين . والثالث أن تكون « من » للتبيين كأنه قال ولست بالأكثر من بينهم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وإلى قوله « أعلمنا » وقول الآخر « ولست بالأكثر منهم حصى » وما فيه من الأوجه أشرت بقولى « ولا تصاحب من المذكورة غير العارى » إلى آخر الكلام .

فصل : ص : إن قرن أفعل التفضيل بحرف التعريف أو أضيف إلى معرفة مطلقا له التفضيل أو مؤوّلا بما لا تفضيل فيه طابق ما هو له فى الإفراد والتذكير وفروعهما . وإن قيدت إضافته بتضمين معنى من جاز أن يطابق ، وأن يستعمل استعمال العارى ، ولا يتعين الثانى خلافا لابن السراج . ولا يكون حينئذ إلا بعض ما أضيف إليه ونحو أظلمنى وأظلمه من الضرورات . واستعماله عاريا دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند أبى العباس ، والأصح قصره على السماع ولزومه الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة .

ش : قد تقدم التنبيهعلى أن أفعل التفضيل منع التأنيث والتثنية والجمع لشبهه

= وكونه بمن . ولما أشكل هذا البيت جعله أبو على من تخليط الأعراب وهو فى ديوان ابن الخطيم – ناصر الدين الأسد – ص ١٧٠ .

(١) من السريع . للأعشى . ابن يعيش ١٠٣/٦ والتصريح ١٠٤/٢ والأشمونى ٣٥/٣والخزانة ٢٥٠/٨ رقم ٦١٧ والمساعد ١٧٤/٢ وشواهد ابن عقيل ١٩٥ والحصا : العدد . وهو فى ديوانه – د .محمد حسين – ص ١٤٣ وشعراء النصرانية ٣٩٧ .

(٢) سورة يوسف . ختام الآية ٢٠ .

بأفعل المتعجب به ولا يكمل شبهه إلا بتنكيره ؛ لأنه حينئذ يكون مثله لفظا ومعنى ، فإذا قرن بالألف واللام نقص شبهه به نقصانا بيّنا ، فزال عنه ما كان له بمقتضى كمال الشبه من منع التأنيث والتثنية والجمع ، واستحق أن يطابق ما هو له كغيره من الصفات المحضة ، فيقال جاء الرجل الأكبر والمرأة الكبرى وجاء الرجلان الأكبران والمرأتان الكبريان ، وجاء الرجال الأكبرون ، والأكابر ، والنسوة الكُبْريات والكُبَر . فإذا أضيف إلى معرفة وأطلق له التفضيل إن لم ينو بعده معنى « من » أو أوّل بما لا تفضيل فيه عومل من لزوم المطابقة بما عومل به المقرون بالألف واللام لشبهه به فى إخلائه من لفظ « من » ومعناها ، ولا يلزم حينئذ كونه بعض ما أضيف إليه .

وإن أضيف منويا بعده معنى «من » كان له شبه بذى الألف واللام فى التعريف وعدم لفظ « من » لزوما ، وشبّه بالعارى الذى حذفت بعده « من » وأريد معناها ؛ فجاز استعماله مطابقا لما هو له بمقتضى شبهه بذى الألف واللام ، وجاز استعماله غير مطابق بمقتضى شبهه بالعارى . ولا يكون إلا بعض / ما يضاف إليه . فيقال على الإخلاء من معنى من : يوسف أحسن إخوته ، أى حسنهم والأحسن من بينهم . ويقال على إرادة معنى من : يوسف أحسن أبناء يعقوب ، ويمتنع على هذا القصد أن يقال : يوسف أحسن إخوته . ١٤٨/ ب

والدليل على أن مع قصد معنى من تجوز المطابقة وعدمها اجتماعهما فى قول النبى ﷺ [1] :
« ألا أخبركم بأحبّكم إلىّ وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنُكم أخلاقا الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون » فأفرد أحبّ وأقرب ، وجمع أحسن ، ومعنى من مراد فى الثلاثة . وزعم ابن السراج أن المضاف إذا أريد به معنى من عومل معاملة العارى . والحديث الذى ذكرته حجة عليه ؛ لتضمنه الاستعمالين مع أن المضاف الذى فى

---

(١) أخرجه الترمذى بلفظ « إن من أحبكم » « مجلسا ... أخلاقا وان أبغضكم إلى وأبعدكم منى مجلسا »إلى آخر الحديث وأخرجه الطبرانى فى مكارم الأخلاق من حديث جابر بسند ضعيف « إن أقربكم منى مجلسا ....ويؤلفون » انظر دليل الفالحين ١٠٦/٥ والتاج الجامع للأصول ٥٨/٥ وأورده المبرد فى أوائل كامله بأكثر من هذا .

إضافته معنى من أشبه بذى الألف واللام منه بالعارى ، فإجراؤه مجرى ذى الألف واللام أولى من إجرائه مجرى العارى . فإذا لم يعط الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقلّ من أن يشارك ، وإلا لزم ترجيح أضعف الشبهين ، أو ترجيح أحد المتساويين دون مرجح .

وقد يستعمل العارى الذى ليس معه من مجردا عن التفضيل مؤولا باسم فاعل كقوله تعالى[1] ﴿ هو أَعْلَمُ بِكُم إذ أَنْشَأَكُم من الأرضِ ﴾ ومؤولا بصفة مشبهة كقوله تعالى[2] ﴿ وهو الذى يَبْدَأُ الخَلْقَ ثم يُعيدُه وهو أَهْوَنُ عليه ﴾ فأعلم هنا بمعنى عالم إذ لا مشارك لله تعالى فى علمه بذلك ، وأهون بمعنى هيّن إذ لا تفاوت فى نسب المقدورات إلى قدرته تبارك وتعالى . ومن ورود أفعل مؤولا بما لا تفضيل فيه قول الشاعر[3] :

إنَّ الذى سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا ... بَيْتا دعائِمه أعزُّ وأطولُ

أى عزيزة وطويلة . ومنه قول الشنفرى[4] :

وإن مُدّتِ الأيدى إلى الزاد لم أكنْ ... بأعْجلهم إذْ أجْشعُ القَوْم أعْجلُ

أراد لم أكن عجلًا ، ولم يَرد أكن أكثرهم عجلة ؛ لأن قصد ذلك يستلزم ثبوت العجلة غير الفائقة وليس غرضه إلا التمدّح بنفى العجلة قليلها وكثيرها . وأجاز أبو العباس محمد بن يزيد استعمال أفعل مؤوّلا بما لا تفضيل فيه قياسا . والأولى أن يمنع فيه القياس ويقتصر منه على ما سمع ، والذى سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير إذا كان ما هو له مجموعا لفظا ومعنى كقوله تعالى[5] ﴿ أصحابُ الجنّة يومئذٍ خيرٌ مسْتَقَرًّا وأحسَنُ مَقِيلًا ﴾ أو لفظا لا معنى كقوله تعالى[6] ﴿ نحنُ أعلمُ بما يسْتَمِعُون

(١) سورة النجم . من الآية ٣٢ .
(٢) سورة الروم . صدر الآية ٢٧ .
(٣) من الكامل . الفرزدق . ابن يعيش ٩٧/٦ والأشمونى ٣٨/٣ وشواهد ابن عقيل ١٩٦ وسمك : رفع . والأغانى ٤٥/٨ .
(٤) من الطويل . الأشمونى ٣٨/٣ وشواهد ابن عقيل ١٩٦ وهو من الشواهد التى تكررت .
(٥) سورة الفرقان . آية ٢٤ .
(٦) سورة الإسراء . صدر الآية ٤٧ .

به ﴾ و[1] ﴿ نحنُ أعلَمُ بما يقولُون ﴾ . وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا كقول الشاعر[2] :

إذا غابَ عنّا أسودُ العَيْن كنتم ... كِرَاما وأنتم ما أقامَ ألَائـمُ

أراد وأنتم ما أقام لئام ، فألائم جمع ألأم بمعنى لئيم ، فلذلك جمعه ، إلَا أن ترك جمعه أجود ، لأن اللفظ المستقر له حكم إذا قصد به غير معناه على سبيل النيابة لا يغير حكمه ، ولذا لم يغير حكم الاستفهام فى مثل : علمت أىّ القوم صديقك . ولا حكم النفى فى[3] :

ألَا طعانَ ألا فُرْسَانَ عادِية

وإذا جمع أفعل العارى لتجرده من معنى التفضيل إذا جرى على جمع جاز أن يؤنث إذا جرى على مؤنث . ويجوز أن يكون منه قول[4] « حنيف الحناتم » فى صفات الإبل : سَرْعَى وبَهيا وغزرَى . وكان الأجود أن يقال أسرع وأبهى وأغزر ، إلا أنه لما لم يقصد التفضيل جاء بفَعْلَى موضع فعيلة ، كما جاء قائل البيت بألائم فى موضع لئام . وعلى هذا يكون قول ابن هانئ[5] :

كأنّ صُغْرَىَ وكُبْرَىَ

صحيحا لأنه لم يؤنث أصغر وأكبر المقصود بهما التفضيل ، وإنما أنث أصغر بمعنى صغير وأكبر بمعنى كبير .

---

(١) سورة طه . صدر الآية ١٠٤ .

(٢) من الطويل . للفرزدق . التصريح ١٠٢/٢ والمساعد ١٧٩/٢ والتاج « سود » : إذا زال عنكم .... لئام .

(٣) من البسيط . لحسان بن ثابت . شرح ديوانه ص ١٢٨ يهجو الحارث بن كعب المجاشعى وهم رهط النجاشى . وعجزه : إلا تجشؤكم حول التنانير – ويروى عند التنانير . وهو من قصيدته :

جارِ بن كعب ألا أحلامَ تَزْجُركم ... عنّا وأنتم من الجُوف الجمَاخير

(٤) رجل من بنى تيم اللات بن ثعلبة . وهو الذى قيل فيه المثل « آبل من حنيف الحناتم » مجمع الأمثال ٨٦/١ رقم ٤٠٩ .

(٥) من البسيط . لأبى نواس . وهو بتمامه :

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فقَاقِعها ... حصْبَاءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهَب

التصريح ١٠٢/٢ وورود صدره فى الأشمونى ٣٦/٣ ، ٣٩ .

ص : « ويجوز هو أفضل رجل ، وهى أفضل امرأة ، وهما أفضل رجلين أو امرأتين ، وهم أفضل رجال ، وهنّ أفضل نسوة ؛ معناه ثبوت المزية للأول على المتفاضلين واحدا واحدا ، أو اثنين اثنين ، أو جماعة جماعة . وإن كان المضاف إليه مشتقا جاز إفراده مع كون الأول غير مفرد . وألحق بأسبق مطلقا « أوّل » صفة ، وإن نويت إضافته بنى على الضم . وربما أعطى مع نيّتها ماله مع وجودها . وإن جرد عن الوصفية جرى مجرى « أفكل » وألحق « آخر » بأوّل غير المجرد فيما له من الإفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان ، إلا أن « آخر » يطابق فى التنكير والتعريف ما هو له . ولا تليه « من » وتاليها ، ولا يضاف ، بخلاف أوّل . وقد تنكّر الدُّنْيا والجُلّى لشبههما بالجوامد . وأما حُسْنَى وسُوءَى فمصدران .

ش : إذا قيل زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، فمعناه زيد أفضل من كل واحد قيس فضله بفضله ، والزيدان أفضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما ، والزيدون أفضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم ، فحذفت من كل وأضيف أفعل إلى ما كان مضافا إليه . والكلام فى أفضل امرأة وأفضل امرأتين وأفضل نسوة كالكلام فى أفضل رجل وأفضل رجلين وأفضل رجال .

١/١٤٩ ويلزم أفعل / المستعمل هذا الاستعمال الإفراد والتذكير لشبهه بالعارى فى التنكير وظهور من بعدها بأسهل تقدير . ولابد من كون المضاف إليه مطابقا لما قبل المضاف ما لم يكن المضاف إليه مشتقا ؛ فيجوز إفراده مع جمعية ما قبل المضاف كقوله تعالى[1] ﴿ ولا تكونوا أوّلَ كافِرٍ به ﴾ وقد تضمن الإفراد والمطابقة ما أنشده الفراء من قول الشاعر[2] :

وإذا هُمْ طَعِمُوا فأَوّلُ طاعِمٍ   وإذاهُمْ جاعُوا فشَرُّ جياعِ

وإنما جاز الوجهان مع المشتق لأنه وأفعل مقدران بمَنْ والفعل . ومَن المعنى بها جمع يجوز فى ضميرها إفراد اللفظ* والجمع باعتبار المعنى .

---

(١) سورة البقرة . من الآية ٤١ وجاء فى ج ومنه قوله تعالى ص ١٨٧ .

(٢) من الكامل . أنشده الفراء . والمساعد ١٨١/٢ وفى نسخة ج فالأم ص ١٨٨ .

* فى ج : الإفراد باعتبار اللفظ . ص ١٨٨ .

واستعمل « أوّل » صفة جارية مجرى أفعل التفضيل فى اللفظ مطلقا، فألزمت فى التنكير الإفراد والتذكير ، وأوليت « من » ومجرورا بها على حّد ما وليا ما سبق . وأضيف إلى نكرة [كقوله تعالى[١] ﴿ إنّ أوّل بَيْتٍ ﴾ وإلى معرفة] كقوله تعالى[٢] ﴿ وأنا أوّلُ المُسْلمين ﴾ . وجعل له فروع مخصوصة بحال التعريف كما فعل بأفعل التفضيل ، فقيل الأوّلان والأولون والأوائل والأولى والأوليان والأوليات والأُوَل . وحكى الفارسي : ابدأ بهذا من أوّلَ ، بالفتح على أنه مجرور ممنوع الصرف للوصفية والوزن . ومن أولُ ، بالضم لنية الإضافة وقطعه عنها . ومن أوّلِ ، بالخفض على تقدير الإضافة إلى مقدر الثبوت كما قال الراجز[٣] :

خالطَ من سَلْمَى خَياشِيمَ وَفَا

أراد وفاها فحذف المضاف إليه وقدّر ثبوته ، فأعطى المضاف ما كان له مع عدم الحذف . واستعمل « أوّل » مجردا عن الوصفية فجرى مجرى « أفكل » فى الصرف نحو : ماله أوّلٌ ولا آخرٌ . فلو جعل علما منع الصرف كقول الشاعر[٤] :

أُؤَمّـلُ أنْ أعـيشَ وأنَّ يَومـي ... بأوّلَ أو بأهْـونَ أو جُبَـــار

فأول هنا علم ليوم الأحد ممنوع الصرف . فلو جعل أفكل – وهو الرعدة – علما منع الصرف .

وأجرت العرب « آخر » مجرى أفعل التفضيل فى الوصفية والتأنيث والتصحيح والتكسير فقالوا الآخر والأخرى والآخرون والأواخر والأخريات والأُخَر[٥] ، كما قالوا الأكبر والكُبرى [والأكبران والكبريـان[٦]] والأكبرون [والأكابـر] والكبريـات

---

(١)ما بين المعكوفين ليس بالأصلين وهو عن شرح التسهيل لابن عقيل ١٨١/٢ والآية فى هذا النقص من الآية ٩٦ من سورة آل عمران .

(٢) سورة الأنعام . ختام الآية ١٦٣ .

(٣) للعجاج . المساعد ١٨٢/٢ وانظر الخزانة . والبغداديات ٣٨٥ وأراجيز العرب ص ٥٠ .

(٤) من الوافر . أنشده ثعلب . شرح الكافية الشافية ١٥١١/٣ والإنصاف . المسألة ٧٠ والعينى ٣٦٧/٤ والدرر ١١/١ وجُبار كغراب ويكسر : يوم الثلاثاء . وأهون يوم الأثنين . وذلك فى العرب القدماء .

(٥) جاء فى المساعد بعد لفظ « الأخرى » ١٨٣/٢ : [إلا أن آخر يطابق فى التنكير والتعريف ما هو له ... ولا تليه من وتاليها لأنه لا يدل على التفضيل بنفسه ولا بتأويل كتأويل أول بأسبق وألص بأسرق] ولا يضاف .... .

(٦) ما بين المعكوفين ليس بالأصل . والسياق يقتضيه .

والكُبَر[1] . إلا أنه لا دلالة فيه على التفضيل بنفسه ولا بتأويل ، إذ لا يصح فى موضعه ما يدل على تفضيل كصلاحية أسبق فى موضع أول ، وكصلاحية أمرّ فى موضع أصبر ، وكصلاحية أسرق فى موضع ألصّ[2] ؛ فلذلك لم يله مجرور بمن على حدّ ما يلى أفعل التفضيل ولا بإضافة ، لكن مقتضى جعله من باب أفعل التفضيل أن يلازمه فى التنكير لفظ الإفراد والتذكير وألا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع إلا معرّفا ، فمنع هذا المقتضى ، وكان لذلك معدولا عما هو به أولى ، فلذلك مُنع « أُخر » من الصرف وأجرى مجرى ثُلاثَ وأخواته . ويأتى تتميم الكلام على ذلك فى باب موانع الصرف إن شاء اللهتعالى .

والدُّنْيا والجُلّى مؤنثا الأدنى والأجلّ فكان حقهما ألا ينكرا إلا إذا ذكرا ، لكنهما كثر أنْ يستعملا استعمال الأسماء المحضة ، فلذلك جاز تنكيرهما، كقوله[3] :

فى سَعْيِ دُنيًا طَالَما قَد مُدَّتِ

وكقول الآخر[4] :

وإنْ دعَوتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَة يوما سَراة كِرامِ الناسِ فادْعِينا

وقرأ بعض القراء الشواذ[5] ﴿ وقُولُوا للنّاسِ حُسْنى ﴾ وهو مصدر على فُعْلَى كالرُجعَى ، والحُسْنُ والحُسْنَى والعُذر والعُذرى والسُّوء والسُّوءى ، من المصادر التى جاءت على فُعْل وفُعْلَى بمعنى واحد .

---

(١) العبارة فى ج : كما قالوا الأكبر والكبرى والأكبر والكبريات والكبر إلا أنه ... ص ١٨٩ .

(٢) انظر ص ١١٨ .

(٣) الرجز للعجاج . وقبله : يوم ترى النفوس ما أعدت – ابن يعيش ٦ / ١٠٠ وخزانة الأدب ٣/٥٠٨ والمساعد ١٨٤/٢ وفيه : « فى حب » مكان « فى سعى » .

(٤) من البسيط . نسب لبشامة بن حزن النهشلى ، وللمرقش الأكبر . الخزانة ٣٠١/٨ فما بعدها ورقمه ٦٢٥ وابن يعيش ١٠١/٦ وصدره فى المساعد ١٨٤/٢ وفى شعراء النصرانية ٢٨٦ للمرقش الأكبر .

(٥) سورة البقرة . آية ٨٣ – والقراءة العامة كما فى المصحف « حُسْنًا » والذى فى الإقناع ٥٩٩/٢ « حَسنًا » بالفتح حمزة والكسائى أى فتح السين والحاء معا ، ومعهما يعقوب وخلف ووافقهم الأعمش كما فى الإتحاف ١٤٠ صفة لمصدر محذوف . والباقون بضم الحاء . وإسكان السين وظاهره كما قال أبو حيان إنه مصدر .... وعن الحسن بغير تنوين بوزن القُرْبَى والعُقْبى أى كلمة أو مقالة حُسْنَى . وفى مشكل مكى ٥٨/١ تقديره : قولا =

فصل :ص : ولا يرفع أفعل التفضيل فى الأعرف ظاهرا إلا قبل مفضول هو هو مذكور أو مقدر ، وبعد ضمير مذكور أو مقدر ، مفسر بعد نفى أو شبهه بصاحب أفعل ، ولا ينصب مفعولابه . وقد يدل على ناصبه وإن أول بما لا تفضيل فيه جاز على رأى أن ينصبه . وتتعلق به حروف الجر على نحو تعلقها بأفعل المتعجب به .

ش : لأفعل التفضيل شبه بأفعل المتعجب به ، أوجب له القصور عن الصفة المشبهة فى اللفظ وفى العمل . أما فى اللفظ فلزومه فى حال التنكير لفظا واحدا ، وأما فى العمل فكونه لا يرفع فاعلا ظاهرا إلا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه ، فقال على تلك اللغة[1] : مررت برجل أكرمَ منه أبوه . لأنه بمعنى مررت برجل فائقه فى الكرم أبوه . ومن هذه اللغة احترزت بقولى « لا يرفع أفعل التفضيل فى الأعرف ظاهرا » .
ثم أشرت إلى قرائن تهيئته لرفع الظاهر عند جميع العرب ؛ وذلك بأن يكون الظاهر مفضلا على ما هو له فى المعنى من مذكور بعده أو مقدر ، وأن يكون الظاهر أيضا بعد ضمير مذكور أو مقدر، وذلك الضمير مفسّر بعد نفى أو شبهه بما أفعل صفة له ، وذلك كقول الشاعر[2] :

ما علمتُ امْرَأً أحبَّ إليه الـ تَبْذُلُ منه إليكَ يا بْن سِنَانِ

ومثله[3] :

لاقَوْلَ أبعدَ عنه نفع منه عن نهْى الخلِىّ عن الغَرامِ مُتَيَّما

والعَلَم فى ذلك : ما رأيت أحدا أحسن فى عينه الكحلُ منه فى عين زيد . وقد يختصر / فيقال ما رأيت أحدا أحسن فى عينه الكحلُ من عين زيد ، ومن زيد ، على تقدير من كحل عين زيد . فمن قال من عين زيد حذف مضافا واحدا ، ومن قال

١٤٩/ ب

= ذاحُسن فهو مصدر . ومن فتح الحاء والسين جعله نعتا لمصدر محذوف تقديره قولا حسنا . وقيل إن القراءتين على لغتين ويقال الحَسنُ والحُسْنُ بمعنى واحد على حدّ مثل العُدْم والعَدَم فهما جميعا نعتان لمصدر محذوف .
(١) ويخرج على الابتداء والخبر فى اللغة الشائعة ، أى أبوه أكرم منه .
(٢) من الخفيف . الدرر ١٣٧/٢ والهمع ١٠٧/٢ وشذور الذهب ٤٣٠ .
(٣) من الكامل .

من زيد ، حذف مضافين ، كما حذفا فى قولهم : لا أفعل ذلك هبيرة بن سعد ، أى مدة مغيب هبيرة بن سعد . ومن كلامهم المأثور ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبه أمير على مِنبر . فهذا فيه حذف واحد ، والتقدير ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من شهود كذبة أمير على منبر .

وقد يستغنى عن المفضول للعلم به ، ولا يقام مقامه شيء كقولك : ما رأيت كزيد رجلا أبغض إليه الشرُّ . والأصل ما رأيت كزيد رجلا أبغض إليه الشر منه إليه ، فحذف منه وإليه للعلم بهما . وأنشد سيبويه فى مثل هذا[1] :

مررتُ على وادِى السباعِ ولاأرَى كوادى السباعِ حين يُظْلِمُ وادِيا
أقلَّ به ركْبٌ أتَــوه تئيّـــةً وأخْوفَ إلّا أنْ يقِى اللهُ ساريَا

فركب مرفوع بأقل كارتفاع الشر بأبغض . والأصل : ولا أرى واديا أقل به ركب منه بوادى السباع ، فحذف المفضول للعلم به ولم يقم مقامه شيئا . ومثله قول الآخر[2] :

ما إن رأيتُ كعبدِ الله من أحَدٍ أوْلَى به الحمدُ فى وجْدٍ وإعْدام

وقد يستغنى عن تقدير مضاف فى : ما رأيت أحدا أحسن فى عينه الكحل من زيد ، بأن يقال إن تقديره : ما رأيت أحدا أحسن بالكحل من زيد . فأدخلوا « من » على زيد مع ارتفاع الكحل على حد إدخالها عليه مع جره ؛ لأن المعنى واحد . وهذا وجه حسن لا تكلف فيه ، وله نظائر فيها يلحظ المعنى ويرتّب الحكم عليه مع تناسى اللفظ .

ومن نظائره قوله تعالى[3] ﴿ أولم يَروا أنّ اللهَ الذى خَلَق السمواتِ والأرضَ ولم يَعْىَ بَخلْقهنّ بقادرٍ ﴾ . فدخلت الباء على خبر أن لتقدم أو لم وجعلها الكلام بمعنى أو ليس الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر . ومَن قدّر : ما رأيت

---

(١) من الطويل . لسحيم بن وثيل . الكتاب ٢٣٣/١ والخزانة ٣٢٧/٨ ورقم الشاهد ٦٢٨ ، وشواهد ابن عقيل ١٩٩ والتئية : المكث . ووادى السباع بطريق الرقة ، والأشباه والنظائر ٢٠٨/٤ .

(٢) من البسيط . فى الأشباه والنظائر ٢٠٨/٤ .

(٣) سورة الأحقاف . صدر الآية ٣٣ .

أحدا أحسن فى عينه الكحل من زيد بما رأيت أحدا أحسن بالكحل من زيد ، يقدر : ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبَة أمير على منبر . وكذا يفعل بكل ما أشبه ذلك حيثما ورد .

وكل واحد من هذه الأمثلة التى ذكرتها آنفا متضمن لضمير مذكور بين أفعل والظاهر المرفوع عائد على موصوف بأفعل مسبوق بنفى . وقد يحذف الضمير إذا كان معلوما . ومن المسموع فى ذلك قول بعضهم : ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض من شبه بعض قومك ببعض ، فجعل أشبه فى موضع أبين ، واستغنى به عن ذكر الشبه المضاف إلى بعض ، ثم كمل الاختصار لوضوح المعنى . ومَن قدّر ما رأيت أحدًا أحسن فى عينه الكحل من زيد بما رأيت أحدا أحسن بالكحل من زيد ، يقدّر هذا بما رأيت قوما ما أشد تشابها من قومك .

والسبب فى رفع أفعل التفضيل للظاهر فى هذه الأمثلة ونحوها تهيّؤه بالقرائن التى قارنته لمعاقبة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها . ألا ترى أن قولك ما رأيت أحدا أحدًا فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، لو قلت بدله : ما رأيتَ رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ، لكان المعنى واحدا . بخلاف قولك فى الإثبات رأيت رجلا الكحل فى عينـه أحسن منه فى عين زيد ؛ فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغيّر المعنى ، فكان رفع الفعل للظاهر لوقوعه موقعا صالحا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة اسم الفاعل الماضى معنى إذا وصل بالألف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذى فى معناه ، فلما وقع صلة قدّر بفعل وفاعل ليكون جملة ، فإن المفرد لا يوصل به موصول ؛ فانجبر لوقوعه موقع الفعل ما كان فائتا من الشبـه ، فأعطى العمل بعد أن مُنِعه فكذلك أفعل الواقع فى الموقع المشار إليه حدث له بالقرائن التى قارنته فيه معاقبة للفعل على وجه لم يكن بدونها ، فرفع الفاعل الظاهر بعد أن كان لا يرفعه . وأيضا فإنه حدث له فى الموقع المشار إليه معنى زائد على التفضيل ، وذلك أنك إذا قلت : ما الكحل فى عين زيد أحسن منه فى عين عمرو ، لم يكن فيه تعرض لنفى المساواة ، وإنما تعرض فيه لنفى المزية ، بخلاف قولك ما رأيت أحدا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ؛ فـإن المقصود به نفى المساواة ونفى المزية . ولهذا قدّرة سيبويه بما رأيت أحدا يعمل فى عينه الكحل كعملَه فى عين

زيد . فكان لأفعل فى هذا الموضع ما للصفة المشبهة من تناول المساواة والمزية ، فاستحق بذلك التفضيل على أفعل المقصور على المزية ففضل برفعه الظاهر .

وأيضا فإن قاصد المعنى المفهوم من ما رأيت أحدا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، إمّا بأن تجعل أفعل صفة لما قبلها رافعة ما بعدها ، وإما أن تجعله خبرا للكحل ، وهذا الوجه ممتنع بإجماع العرب ، لاستلزامه الفصل بالمبتدأ بين أفعل و « من » مع كونهما بمنزلة المضاف إليه . والوجه الآخر لم يجمع على منعه ، بل / هو جائز عند بعضهم ، فلما ألجأت الحاجة إليه اتفق عليه .

١/١٥٠

فإن قيل لا نسلم الالتجاء إليه لإمكان أن يقال ما رأيت أحدا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد . فالجواب أن إمكان هذا اللفظ مسلّم ، ولكن ليس بمسلم إفادة ما يفيده اللفظ الظاهر[(١)] من اقتضاء المزية والمساواة معا . وإنما يقتضى ما رأيت أحدا الكحل أبين[(٢)] منه فى عينه منه فى عين زيد : نفى رؤية الزائد حسنه لا نفى رؤية المساواة ، وإذا لم يتوصل إلى ذلك المعنى إلا بالترتيب المذكور* الذى عليه صح القول بالالتجاء إليه . ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفى ، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كقولك : لا يكن غيرك أحبّ إليه الخير منه إليك . وهل فى الناس رجل أحق به الحمد لله منه بمحسن لا يمنّ بمنّه** .

ولا ينصب أفعل التفضيل مفعولا به ، بل يُعدّي إليه باللام إن كان متعديا إلى واحد كقولك زيد أوعى للعلم وأبذل للمعروف . وإن كان من متعدّ إلى اثنين عُدّى إلى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثانى كقولك : هوأكسى للفقراء الثياب ، أى يكسوهم الثياب . فإن ورد ما يوهم نصب مفعول به بأفعل نسب العمل لفعل محذوف ، وجعل أفعل دليلا عليه ؛ فمن ذلك قول الشاعر[(٣)] :

---

(١) فى ج : الآخر . ص ١٩٤ .

(٢) فى ج : الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد ص ١٩٤ .

* فى ج : بالترتيب المنصوص عليه . ص ١٩٤ .

** فى ج : .. فيه بمحسن لا يمن به ص ١٩٤ .

(٣) من الطويل . للعباس بن مرداس . شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢ والثانى فى ابن يعيش ١٠٦/٦ وهما فى =

فلْم أرَ مثل الحىّ حيّا مُصبَّحا ... ولا مثلَنا يومَ الْتَقينــا فَوارسا
أكـرَّ وأحمَـى للْحَقيقـة منهم ... وأضْربَ منّا بالسُّيُوفِ القوانِسا

ومثله قول الآخر[1] :

فما ظفرتْ نفسُ امرئٍ يَبْتغى المُنَى ... بأبْذَلَ مَن يَحيى جَزِيلِ المواهب

ومنه قوله تعالى[2] : ﴿ اللهُ أعْلمُ حيثُ يَجعلُ رسالَتَه ﴾ فحيث هنا ليس بظرف ، وإنما هو مفعول به وناصبه فعل مدلول عليه بأعلم ، والتقدير : الله أعلم يعلم مكان جعل رسالاته . وأجاز بعضهم أن يكون أعلم مجردا عن التفضيل ويكون هو العامل . وتعلق حروف الجر بأفعل التفضيل على نحو ما تعلق بأفعل المتعجب به فيقال زيد أرغب فى الخير من عمرو ، وعمرو أجمع للمال من زيد ، ومحمد أرأف بنا من غيره ، وكذلك ما أشبهه .

= نوادر أبى زيد ٢٦٠ وفى الحماسة ١/٢٤٦ من مقطعة من المنصفات . والشطر الأخير منهما شاهد رقم ٦٢٧ من الخزانة ٨/٣١٩ والقونس : ما بين الأذنين . وقونس البيضة ما قابله منها . الأساس « قنس » وفى الحماسة البصرية ١/٥٥ .

(١) من الطويل . المساعد ٢/١٨٦ وحاشية ياسين على التصريح ٢/١٠٦ .

(٢) سورة الأنعام . من الآية ١٢٤ .

باب اسم الفاعل

ص : وهو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى . وتوازن فى الثلاثى المجرد فاعلا ، وفى غيره المضارع مكسور ما قبل الآخر مبدوءا بميم مضمومة ، وربما كسرت فى مفعِل أو ضمت عينه ، وربما ضمت عين منفعِل مرفوعا . وربما استغنى عن فاعل بمُفعِل وعن مُفعَل بمفعول فيما له ثلاثى ، وفيما لا ثلاثى له[1] وعن مفعِل بفاعل ونحوه أو بمفعَل ، وعن فاعل بمُفعِل أو مِفعَل . وربما خلف فاعل مفعولا ومفعول فاعلا .

ش : ذكر الصفة مخرج للأسماء الجامدة ، ومتناول لاسمى الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وغير المشبهة . وذكر الدلالة على الفاعل مخرج لاسم المفعول والمؤدّى معناه ، وذكر الجارية على المضارع مخرج للجارية على الماضى كفرِح وحَسن ويقُظ ، ولغير الجارِية كسهْل وكريم ومتناول لاسم الفاعل ولنحو ضامر الكشح ومنطلق اللسان من الصفات الموافقة اسم الفاعل لفظا لا معنى ، ولنحو أهيف وأعمى من الصفات التى على أفعل وفعلهما على فَعِل ، فالنوعان جاريان على المضارع من أفعالهما ، أى موافقان له فى عدة الحروف وتقابل الحركات والسكون ، فخرج باب ضامر بقولى « لمعناه أو معنى الماضى » فإنّ ضامرا ونحوه لا يتعرض به لاستقبال ولا مضى ، وإنما يراد به معنى ثابت ، ولذلك أضيف إلى ما هو فاعل فى المعنى كما تضاف الصفة التى لا تجارى المضارع فيقال ضامر الكشح ، كما يقال لطيف الكشح ، فخالف باب ضامر الفعل معنى وإن وافقه لفظا .

وخرج باب أهيف بذكر التذكير والتأنيث فإن مؤنثه على فَعْلاء فلا مجاراة فيه إلا فى حال التذكير بخلاف اسم الفاعل فإن تأنيثه لا يغير بنيته فيعرى من المجاراة ، بل هو

---

(١) انظر ص ١٩٦ من المخطوطة ج .

مستصحبها فى حالتى تذكيره وتأنيثه لأن تأنيثه بالتاء وهى فى نية الانفصال . ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه صفة جارية خروج أمثله المبالغة ولم يكن فى ذلك ضير لأن اسم الفاعل غيرها ، وجريانها فى العمل مجراه سننبه عليه فى موضعه إن شاء الله .

ولما كمل الكلام على حدّ اسم الفاعل نبهت على كيفية صوغه من الأفعال ، وأعلمت أنه من الثلاثى المجرد على زنة فاعل كضارب وشارب ، ومن غيره على زنة المضارع بكسر ما قبل آخره وزيادة ميم مضمومة موضع حرف / المضارعة كمكرِم ومُعلِم ومتعلِّم ومستخرِج ومدحرِج ومطمئِن ومحرنجم . ١٥٠/ ب

وقالوا أنتن الشىء فهو مُنتن على القياس ، وقالوا أيضا مِنتِن بإتباع الميم العين . وإليهما أشرت بقولى « وربما كسرت فى مُفعل أو ضمت عينه » ومثل منتن قولهم فى المغُيرة مِغيرة ثم قلت « وربما ضمت عين منفعل مرفوعا » فأشرت بذلك إلى قولهم هو منحدُر بضم الدال إتباعا للراء ، حكاه أبو الفتح بن جنى وغيره . ثم قلت « وربما استغنى عن فاعل بمُفعِل وعن مُفعَل بمفعول فيما له فعل ثلاثى وفيما لا ثلاثى له » إلى حبّه فهو مُحِبّ ولم يقولوا حابّ . وأشرت بالثانى إلى قولهم أحزنه الأمر فهو محزون ، فأغناهم عن محزن ، وكذا أحبه فهو محبوب أغناهم عن مُحبَ . وندر قِول عنترة[1] :

ولقد نزلتِ فلا تَظنى غيره   منّى بمنزلة المُحبِّ المكْرَم

وأشرت بما لا ثلاثى له إلى قول الشاعر[2] :

معى رُدَيْنىٌّ أقوامٍ أُردّ به   عن عِرْضهم وفَرِيصِى غير مَرْعُود

ولم يقولوا رعد الفرائص ، وإنما قالوا أرعدت . ثم قلت « وربما استغنى عن مُفعِل بفاعل ونحوه ، أو بمُفْعَل » فأشرت إلى قولهم أيفع الغلام إذا شب فهو يافِع ، وأورس الرِّمث ، وهو شجر إذا اصفر فهو وارس . وأشرت بقولى « ونحوه » إلى قولهم أعقت الفرس فهى عقوق إذا حملت . وأحصرت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها فهى حصور . وأشرت بقولى « أو بمفعَل » إلى قولهم أسهب الرجل فى الكلام إذا أكثر فهو

---

(١) من الكامل . ديوانه ص ١٤٣ وهو من معلقته . وعجزه فى المساعد ١٨٩/٢ .

(٢) من البسيط . لم أقف عليه . والردينى : الرمح نسب إلى ردينة امرأة كانت تثقف الرماح . والفريصة : لحمة بين الجنب والكتف ترعد .

مسهَب . وكذا إذا ذهب عقله من لدغ الحية ، وألفج الرجل إذا ذهب ماله فهو ملفَج . وقيل أيضا يفع وورس وعقت وحصرت ، وأسهب اللديغ ، وألفج ذو المال على المبنى على أسهب وألفج . ولم يرد فى أفعل إلا فعل الفاعل ، هذا إذا كان بمعنى أكثر الكلام . فأما أسهب بمعنى فصح ، وبمعنى بلغ الرجل فى حفره ، وبمعنى أكثر فى العطاء ، وبمعنى تغيّر وجهه ، وبمعنى نزل السهب ، أى المكان السهل ، فاسم الفاعل منه بكسر الهاء على القياس ، وكذا من أسهب الفرس إذا كان سابقا . وحكى ابن سيدة أنه يقال عمّ الرجل بمعروفه ولمّ متاع القوم فهو مُعِم ومعَمّ ، ومُلِم وملَمّ ولا نظير لهما[1] ؛ وإليهما أشرت بقولى « عن فاعل بمُفعِل أو مِفعَل » ثم قلت « وربما خلف فاعل مفعولا ومفعول فاعلا » فأشرت بالأول إلى كاسٍ بمعنى مكسوّ ، وبالثانى إلى قولهم قطّ السعرُ فهو مقطوط إذا غلا ولم يقولوا قاطّ ذكره ابن سيدة ، وهو نادر. ومما خلف فيه فاعل مفعولا قول الشاعر[2] :

لقد عيّل اَلأيتامَ طعْنةُ ناشِره   أناشِر لَا زالتْ يمينُك ماشِره

أى مأشورة ، والمأشورة المقطوعة بمئشار .

فصل :ص : يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف مفردا وغير مفرد عمل فعله مطلقا . وكذا إن حُوّل للمبالغة من فاعل إلى فعّال أو فَعول أو مِفعال ، خلافا للكوفيين . وربما عمل محولا إلى فعيل أو فَعِل . وربما بنى فعّال ومِفعال وفَعيل وفَعول من أفعل . ولا يعمل غير المعتمد على صاحب مذكور أومنوىّ أو على نفى صريح أو مؤوّل أو استفهام موجود أو مقدر . ولا الماضى غير الموصول به « أل »

---

(١) فى اللسان – عمم – قال الليث : ويقال فيه مَعِمّ مِخْول ، قال الأزهرى . ولم أسمعه لغير الليث . ولكن يقال مُعِمّ ملمّ إذا كان يعِم الناس ببره وفضله ويلمهم . أى يصلح أمرهم ويجمعهم .

(٢) من الطويل . نسبه ابن برى لنائحة همام بن مرة بن ذهل بن شيبان . المساعد ١٩٠/٢ وابن يعيش ٨١/٢ وانظر الخصائص ٥٢/١ وفى الأغانى ٤٥/٥ قالته نائحة همام وفيه : ... الأقوام ... آشره ، وفى القاموس « أشر » وأشر الخشب بالمئشار شقه ، والآشرة المأشورة .

ومثل ذلك قول الحطيئة – ديوانه ص ١٠٨ من البسيط :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها   واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

يريد المكسوّ ، وهو هجاء .

أو محكى به الحال خلافا للكسائى . بل يدل على فعل ناصب لما يقع بعده مفعولا به يتوهّم أنه معمول له ، وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصا بالمضى خلافا للرمانى ومن وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للأخفش ، ولا بفعل مضمر خلافا لقوم .

ش : قد تقدم أن اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع ، وسأبين ذلك ببيان تام . ثم أشير بعد ذلك إلى عمله . فليعلم أنه يعمل عمل فعله إن أريد به الحال والاستقبال واعتمد على صاحب مذكور نحو زيد مكرم رجلا طالبا العلم محققا معناه ، أو على صاحب منوى كقول الشاعر[1] :

وما كلُّ ذى لُبّ بمُؤتيك نُصْحَه   وما كلُّ مُؤتٍ نصْحَه بلَبيب

وكقول الآخر[2] :

وكم مالئٍ عَيْنَيْه من شَىء غيْره   إذا راحَ نحو الجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى

ويروى : ومن مالئ عينيه أو على نفى صريح كقول الشاعر[3] :

ما راع الخَلّانُ ذمّةَ ناكِث   بلْ مَن وفَى يَجد الخليلَ خَليلا

أو على نفى مؤوّل كقوله[4] :

وإنَّ امْرأ لم يُعْن إلّا بصالِح   لغير مُهِين نفسَه بالمطامِع

أو على استفهام موجود كقول الشاعر[5] :

أناوٍ رجالُك قتلَ امرئ   من العِزّ فى حُبِّكِ اعتاضَ ذُلّا

---

(١) من الطويل . لأبى الأسود الدؤلى . الدرر ١٢٨/٢ والكتاب ٤٠٩/٢ والمساعد ١٩٥/٢ .

(٢) من الطويل . لعمر بن أبى ربيعة . ديوانه ص ١٤ والعينى ٥٣١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢ وشواهد ابن عقيل ١٧٨ والأغانى ١٤٥/١ وروايته . ومن مالىء ... وقبله :

فكم من قتيل لا يُباء به دَمٌ   ومن غلِق رَهْنًا إذا لفّه مِنَى

(٣) من الكامل . شذور الذهب ٣٨٨ وص ٤٠٣ من نسخة أخرى .

(٤) من الطويل . المساعد ١٥٩/٢ .

(٥) من المتقارب . نسب لحسان ، وليس فى شرح ديوانه . وهو فى العينى ٥٦٦/٣ والدرر ١٢٨/٢ وشذور الذهب ٣٨٩ .

أو على استفهام مقدّر كقوله(١) :

ليت شِعْرى مقيـمٌ العُـذْرَ قَوْمـى ... أم همُ لى فى حُبّهـا عاذِلونـا

ولا يعمل اسم الفاعل إذا لم يقصد به معنى الفعل كصاحب فى أكثر الاستعمال ؛ لعدم الاعتماد على صاحب مذكور أو منوىّ . ولا إذا صُغّر أو وُصف أو قُصد به المضىّ ولم توصل به الألف واللام ، ولا حكيت به الحال ، فلا يقال هذا ضُويرب زيدا ، ولا هذا ضارب / عنيف زيدا ، ولا هذا ضارب أمس زيدا لا اليوم . ١/١٥١

وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف لأنهما من خصائص الأسماء ، فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظا ، ولم ير الكسائى ذلك مانعا ؛لأنه حكى عن بعض العرب أظننى مرتحلا وسويّرا فرسخا . وأجاز أن يقال أنا زيدا ضارب أىّ ضارب ، ولا حجة فيما حكاه ؛ لأن فرسخا ظرف ، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل . وأما إجازته أنا زيدا ضارب أىّ ضارب فلا حجة فيه ؛ لأنه لم يقل أنا سمعته عن العرب ، بل ذكره تمثيلا ، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجة ؛ لأنه كان يحمل على أن زيدا منصوب بضارب وضارب خبر أنا وأى ضارب خبر ثان .وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها فلا يعدل عنه ، وقد احتج الكسائى بقول الشاعر(٢) :

إذا فاقِدٌ خطباءُ فرخين رجَّعتْ ... ذكرتُ سُلَيْمَى فى الخَلِيط المُزَايل

ولا حجة فى هذا لإمكان تخريجه على جعل فرخين منصوبا برجعت على إسقاط حرف الجر ، وأصله رجعت على فرخين ، فحذف على وتعدى الفعل بنفسه فنصب ، ويجوز نصب فرخين بفقدت مقدرا مدلولا عليه باسم الفاعل الموصوف ؛ فإن مالا يعمل يجوز أن يدل على ما يعمل . وقد احتج للكسائى أيضا بقول

---

(١) من الخفيف . فى الشذور ٣٩٠ والمساعد ١٩٥/٢ وفيه : أم هم فى الحب لى عاذلونا . وفى المخطوطة ا أم هم لى فى الحب عاذلونا – والوزن به غير مستقيم ، والتصويب عن الهمع ٩٥/٢ وفى ج : لى أم هم فى الحب لى عاذلونا ص ٢٠٠ .

(٢) من الطويل . نسب لبشر بن أبى خازم . قيل وليس فى ديوانه . العينى ٥٦٠/٣ والأشمونى ٢١٩/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢ أى امرأة فاقد . وخطباء بيّنة الخطب . فرخين : ولدين . رجعت قالت : « إنا لله وإنا إليه راجعون » والمزايل : المباين .

الشاعر[1] :

وقائلةٍ تخْشَى علىَّ أظُنُّــه سيُودِى به تَرْحالُه ومَذاهبُهْ

فإن تخشى صفة لقائلة وقد وقعت قبل المفعول الذى هو أظنه . والجواب أن يقال أظنه محكى بقالت أو تقول مقدرا فبطل الاحتجاج .

وأجاز الكسائى أيضا إعمال اسم الفاعل المقصود به المضىّ مع كونه عاريا من الألف واللام[2] . ومذهبه فى هذه المسألة ضعيف ؛ لأن اسم الفاعل الذى يراد به المضى لا يشبه الفعل الماضى إلّا من قِبَل المعنى ، فلا يُعطى ما أعطى المشابه لفظا ومعنى ، أعنى الذى يراد به معنى المضارع ، كما لم يعط الاسم من منع الصرف بعلة واحدة ما أعطى ذوالعلتين ، وأيضا فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل فى الإعراب ، فحمل اسم الفاعل عليه فى العمل . ولم يحمل الفعل الماضى على اسم الفاعل فى إعراب فلم يحمل اسم الفاعل عليه فى العمل . قال سيبويه[3] :« وإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير التنوين البتة ؛ لأنه إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له كما أشبهه الفعل المضارع فى الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه » هذا نصه .

قلت : فالمسوى فى العمل بين اسم الفاعل المقصود به معنى الماضى وبين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع ، كالمسوّى بين الفعل الماضى والفعل المضارع فى الإعراب ، وهذا لا يصح ، فلا يصح ما هو بمنزلته .

وإن وقع الذى بمعنى الماضى صلة للألف واللام استوى هو والذى بمعنى المضارع فى استحقاق العمل ؛ لأنه وقع موقعا يجب تأوله فيه بالفعل ، كما يجب تأول الألف

---

(١) من الطويل . لذى الرمة . ديوانه ص ١٥ من قصيدته : وقفت على ربع لمية ناقتى – فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٣١٤/٦ والمساعد ١٩٢/٢ وقافيته فيه : وجعائله – وهذا بيت آخر من قصيدة أخرى : ففى ديوانه ص ٦٨ : أللربع ظلت عينك الماء تهمل – إلى أن قال :

لعل ابـنَ طرثـوث عُتيبـة ذاهبٌ بعاديتــى تكذابــه وجعائلــهْ

(٢) واحتج له فى هذا بقوله تعالى ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾ من الآية ١٨ من سورة الكهف . وأوّلها المانعون على حكاية الحال ، أى يبسط ذراعيه ، بدليل قوله تعالى ﴿ ونقلبهم ﴾ ولم يقل وقلبناهم .

(٣) الكتاب ٨٧/١ وفيه : ... بغير تنوين ... .

واللام بالذى أو أحد فروعه ، فقام تأوّله مقام ما فاته من الشبه اللفظى ، كما قام لزوم التأنيث فى المؤنث بالألف وعدم النظير فى الجمع مقام سبب ثان فى منع الصرف . وإذا كان فى وقوع الذى بمعنى المضى صلة تصحيح لعمله بعد أن لم يكن عاملا كان فى وقوع الذى بمعنى المضارع صلة توكيدا لاستحقاق ما كان له من العمل .

والحاصل أن اسم الفاعل الموصول بالألف واللام يعمل فى المضى والحضور والاستقبال . وقد ظن قوم منهم الرمانى[1] أنه لا يعمل إلا فى المضى ، وحملهم على ذلك أن سيبويه[2] حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لم يقدره إلا بالذى فعل فقال : « هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعا ، ومما لا يكون فيه إلا الرفع أعبد الله أنت الضاربه ، لأنك تريد* معنى أنت الذى ضربه » . وقال[3] بعد هذا الباب بأبواب يسيرة : « هذا باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذى فعل فى المعنى » ثم قال بعد ذلك : « قولك هذا الضارب زيدا فصار بمعنى الذى ضرب زيدا وعمل فيه عمله » هذا نصه . ثم تمادى على مثل هذا فى جميع الباب ، ولم يتعرض للذى بمعنى المضارع ؛ لأنه قد صح له العمل دون الألف واللام فعمله عند اقترانه بهما على معنى الذى أحق وأولى ، للعلة السابق ذكرها .

ولو لم يكن إعمال الذى بمعنى المضارع مسموعا عند وصل الألف واللام به لوجب الحكم بجوازه للأولوية المشار إليها . فكيف وقد ثبت إعماله فى القرآن وغيره : فمن إعماله فى القرآن قوله تعالى[4] ﴿ والحافِظِينَ فُرُوجَهُم والحافِظاتِ والذَّاكِرين الله

---

(١) الرمانى : على بن عيسى بن على بن عبد الله أبو الحسن الرمانى ، ويعرف بالإخشيدى وبالوراق ، من طبقة الفارسى والسيرافى وكان معتزليا ، ولد سنة ٢٧٦ أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد ، أثنى عليه التوحيدى ، وله شرح أصول ابن السراج وسيبويه ومختصرالجرمى وغيرها . ومات سنة ٣٨٤ هـ انظر البغية ١٨٠/٢ ، ١٨١ ترجمة رقم ١٧٤٢ .

(٢) الكتاب ٦٦/١ .

(٣) الكتاب ٩٣/١ « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذى فَعَلَ فى المعنى وما يعمل فيه . وذلك قولك هذا الضارب زيدا فصار فى معنى هذا الذى ضرب زيدا وعمل عمله ... » .

(٤) سورة الأحزاب . من الآية ٣٥ .

* فى ج : إنما تريد ص ٢٠٢ .

كثيرا والذاكِرات ﴾ ، ومن إعماله فى غير القرآن قول الشاعر[1] :

فَبتُّ والهمُّ تَغْشانى طوارِقُــــه ... من خَوْف رِحلة بَيْن الظاعِنين غدا/ ١٥١/ ب

ومثله قول عمرو بن كلثوم[2] :

وقد علمَ القَبائلُ غَيْرَ فَخْرٍ ... إذا قُبَبٌ بأبْطَحِهــا بُنينـــا

بأنّـا العاصِمُونَ بكُـلّ كَحْـل ... وأنّــا الباذِلــونَ لمُجْتَدينـــا

وأنـــا المانِعـــون لما يَلِينـــا ... إذا ما البيضُ زَايلت الجفونا

وأنـــا المانِعـــون إذا قَدَرْنـــا ... وأنـــا المُهْلكـــون إذا لَقِينـــا

وأنـــا الشارِبـــون الماء صفـــوًا ... ويَشربُ غيرُنـــا كِدرا وطِينـــا

ومثله قول الآخر[3] :

إذا كنت مَعْنِيّا بجُود وسُودَد ... فلاتكُ إلّا المُجْمل القولَ والفعلا

ولا تلفَ إنْ أوذيتَ يوما مكافئا ... فمَنْ كافَأ الباغِين لم يكْمُل الفضلا

ومذهب الأخفش أن النصب بعد مصحوب أل على التشبيه بالمفعول به ، وأصحابه يقولون إن قصد بأل العهد فالنصب على التشبيه بالمفعول به ، وإن قصد معنى الذى فالنصب باسم الفاعل . وقال قوم النصب بفعل محذوف

---

(١) من البسيط . لجرير . ديوانه ص ١٢٥ وفيه من قصيدته : حى الهدملة والأنقاء والجردا : –

باتت همومى تغشّاهــا طوارِقُهـــا ... من خَوف روعة بين الظاعنين غدا

والخزانة ١٣٩/٨ ورقم الشاهد ٦٠٠ .

(٢) من الوافر . من المعلقة . شرح المعلقات السبع ص ٩١ ، ٩٢ وفيها : وقد علم ..... بنينا وبعده :

بأنـــا المطعمـــون إذا قدرنـــا ... وأنـــا المهلكـــون إذا ابتلينـــا

وأنـــا المانعـــون لما أردنـــا ... وأنـــا النازلـــون بحيث شينـــا

وأنـــا التاركـــون إذا سخطنـــا ... وأنـــا الآخذون إذا رضينـــا

وأنـــا العاصمـــون إذا أطعنـــا ... وأنـــا العازمـــون إذا عصينـــا

ونشرب إن وردنـــا الماء صفـــوا ... ويشرب غيرنـــا كدرا وطينـــا

وكحل : السنة الشديدة والمجتدى : الطالب وشرح القصائد العشر ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ وقد علم القبائل من معد ... كحل وأنا المانعون .... وأنا المنعمون إذا قدرنا ... إذا أتينا . وأنا الشاربون ... .

(٣) من الطويل . الأول منهما فى الهمع ٩٦/٢ والدرر ١٢٩/٢ وفيه : بمجد مكان بجود والمساعد ١٩٩/٢ .

بعد ما قرن بأل من اسم الفاعل أو مصدر . وكل ذلك تكلف لا حاجة إليه . وقد نبه على ذلك كله فى متن الكتاب : وإذا أضيف اسم الفاعل الذى بمعنى المضى واقتضى بعد الإضافة من جهة المعنى مفعولا به جىء به منصوبا كقولك : هذا معطى زيد أمس درهما . ونصبه عند الجمهور بفعل مقدر مدلول عليه باسم الفاعل ، لأن الدلالة يُكْتَفى فيها بالمعنى المجرد ، فإذا اكتُفى فيها بمعنى ولفظ متضمن حروف المدلول عليه أحق وأولى . وأجاز السيرافى نصبه باسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضى ؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبها بمصحوب الألف واللام ولأن ارتباطه بما يقتضيه لابد منه . والارتباط إما بالاضافة وإما بنصبه إياه ، امتنعت الإضافة لأن شيئا واحدا لا يضاف إلى شيئين فيتعين الارتباط بنصبه إياه . وتنزل هذا منزلة رفع أفعل التفضيل الظاهر فى مسألة الكحل ونظائرها ، وإن كان أصلها المنع .

وقوّى أبو على الشلوبين مذهب السيرافى بقولهم : هو ظان زيد أمس فاضلا ؛ فإن فاضلا تعيّن نصبه بظانّ ؛ لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظان ، وذلك لا يجوز ؛ لامتناع الاقتصار على أحد مفعولى ظن . والصحيح قول الجمهور ، والتعليل بشبه المضاف بذى الألف واللام ضعيف ؛ لأن عمل ذى الألف واللام إنما يصح لوقوعه صلة ، ووجوب تأوله لذلك بفعل ، والمضاف بضد ذلك . وأما الارتباط بزائد على المضاف إليه فيكفى فيه شعور الذهن به . وأما هو ظان زيد فاضلا فليس إلا حذف أول مفعولى ظن المدلول عليه بظان وذلك شبيه بحذف ثانى مفعولى ظن المحذوف فى أزيدا ظننته فاضلا ، وأما ظان فليست إضافته على نية العمل ، فيطلب مفعولا ثانيا ولكن إضافته كإضافة اسم جامد ، وكاستعماله غير مضاف نحو هذا ظان أمس زيدا فاضلا ، على نصب زيد وفاضل بظن مدلولا عليه باسم الفاعل ، فهذا وأمثاله لاخلاف فى جوازه ، وبه يتخلص من إعمال اسم الفاعل الماضى غير موصول به الألف واللام . ولا يمنع التثنية ولا الجمع مطلقا إعمال اسم الفاعل المستوفى شروط العمل ، ولا فرق فى ذلك بين جمع التكسير وجمعى التصحيح .

فإن قيل : هلا امتنع لجمع التكسير العمل كما امتنع بالتصغير لا ستوائهما فى تغير نظم الواحد . فالجواب أن التصغير لم يمنع العمل لتغيير نظم الواحد فحسب . بل لكونه

مغيرا نظم الواحد ومحدثا فية معنى غير لائق بالفعل وهو معنى الموصوفية ؛ فإن معنى قولك ضويرب : ضارب صغير . والجمع وإن غير نظم الواحد فليس محدثا فى المجموع معنى لا يليق بالفعل ؛ لأن الجمع بمعنى العطف ، فإن معنى قولك ضُرّاب : ضارِب وضارِب وضارِب والعطف لائق بالفعل . فلذلك امتنع عمل اسم الفاعل بالتصغير دون التكسير . وأما التثنية وجمع التصحيح فحقيقان بأن يبقى العمل معهما ؛ لأنهما يساويان جمع التكسير فى تضمن معنى العطف ويفوقانه بأنهما لم يغيرا نظم الواحد .

ويساوى اسمَ الفاعل العاملَ بالشروط المذكورة فى إفراد وغيره ما قُصد به المبالغة من موازن : فعّال وفَعول ومِفعال ، كقـول مَن سمعه سيبويه يقول : أمّا العسلَ فأنا شرّاب ، وكقول الشاعر[1] :

أخَا الحَرْبِ لبّاسًا إليها جِلاَلَها ... وليسَ بوَلّاجِ الخلائـفِ أعْقـلا

وكقول الآخر[2] :

هَجُـومٍ عليها نفْسَه غيرأنّــه ... مَتى يُرْمَ فى عَيْنَيْه بالشَّبْح يَنهضِ

وكقول الآخر[3] :

عشيةَ سُعْدَى لو تراءَتْ لراهِب ... بدُومـة تَجْـرٌ دونَـه وحَجيـجُ

قلَى دينَه واهتاجَ للشَّوق إنها ... على الشَّوقِ إخوانَ العزاءِ هيوجُ

وكقول بعض العرب : إنه لَمِنْحار بوائكها[4] وكقول الشاعر[5] :

---

(١) من الطويل . للقلاخ بن حزن . الكتاب ١/٥٧ وابن يعيش ٦/٧٠ والتبصرة ١/٢٢٥ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٢ والدرر ٢/١٢٩ وشواهد ابن عقيل ١٨٠ وصدره فى الهمع ٢/٩٦ وفيه : عليها مكان إليها . وصدره فى الأشمونى ٢/٢٢١ والرواية المشهورة بولاج الخوالف . والجلال جمع جُلّ يريد بها الدروع .والولوج الدخول . والخالفة عماد البيت . وأعقل الرجل ضعفت رجلاه فزعا .

(٢) من الطويل . لذى الرمة . ديوانه ص ٤٧ والكتاب ١/٥٦ والخزانة ٨/١٥٧ عرضا .

(٣) من الطويل . وهما للراعى . شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٣ وشواهد ابن عقيل ١٨٠ وورد ثانيهما فى الكتاب ١/٥٦ منسوبا إلى أبى ذؤيب الهذلى . وانظر الأشمونى ٢/٢٢١ ودومة الجندل بين الشام والعراق . وتجر : تجار . وحجيج : حُجّاج . قلى : أبغض . فى ديوان الهذليين ٢/٢٦٦ .

(٤) البوائك : السمان . جمع بائكة .

(٥) من البسيط . نسب للكميت ، وللكميت بن معروف الأسدى ، ولِتميم بن أبى مقبل . ولم يره صاحب =

شُمٌّ مهاوينُ أبْدانِ الجَزور مخا ... مِيصُ العشيّاتِ لاخُورٌ ولاقُزُمُ

وكقول الآخر[1] :

ثم زادُوا أنّهم / فى قومهم ... غُفُرٌ ذَنبَهم غيرُ فُخُرْ

1/152

فغفر جمع غَفور ، ومهاوين جمع مهوان وكان أصله مُهِين ، فبنى على مفعال لقصد المبالغة ، واستصحب العمل له مفردًا ومجموعا . وكذلك فَعُول إذا جمع على فُعُل كما قال غُفُر ذنبَهم . ولو كسّر فعّال لاستصحب أيضا عمله ، إلا أن العرب استغنت بتصحيحه عن تكسيره لاستثقال فك التضعيف .

وألحق سيبويه بالثلاثة فَعِيلا وفَعِلا مقصودا بهما المبالغة ثم قال[2] : « وفَعِل أقلّ من فعيل بكثير » ثم قال : ومنه قول ساعدة بن جؤية[3] :

حتى شآها كليلٌ مَوْهنًا عَمِلٌ ... باتتْ طِرابًا وبات الليلَ لم يَنَم

قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمرى[4] : قال النحويون هذا غلط من سيبويه ، وذلك أن الكليل هوالبرق الضعيف وفعله لا يتعدى . والموهن الساعة من الليل فهو منتصب على الظرف . واعتذر لسيبويه بأن كليلا بمعنى مكلّ كأنه قال : هذا البرق مكلّ الوقتَ بدوامه عليه ، كما يقال أتعبت يومك وغير ذلك من المجاز .

قلت : وهذا عندى تكلف لا حاجة إليه . وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهدا على أن فاعلا قد يعدل به إلى فعيل وفعِل على سبيل المبالغة ، كما يعدل به إلى فعول

= الدرر فى ديوان الكميت ولا فى شعر ابن مقبل . الكتاب ٥٩/١ والهمع ٩٧/٢ والدرر ١٣١/٢ والتبصرة ٢٢٨/١ وشرح الكافية الشافية ٣٥/٢ . والخزانة ١٥٠/٨ برقم ٦٠٣ شم : أعزّة . والبدنة : الناقة تعد للنحر . مخاميص : ضمر البطون . والخوَر الضعف . والقزُم : الأرذال . فى ديوان الكميت بن زيد الأسدى ١٠٤/٢ .

(١) من الرمل . لطرفة بن العبد . ديوانه ص ٥٥ – الأشمونى ٢٢٢/٢ والخزانة ١٨٨/٨ رقم ٦٠٧ والكتاب ٥٨/١ والتبصرة ٢٢٨/١ وفيه : غير فجر والهمع ٩٧/٢ وشواهد ابن عقيل ١٨٣ .

(٢) الكتاب ٥٨/١ .

(٣) من البسيط . لساعدة بن جؤية . ابن يعيش ٧٢/٦ والكتاب ٥٨/١ والتبصرة ٢٢٦/١ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٦/٢ والخزانة ١٥٥/٨ رقم ٦٠٤ كليل : برق . شآها : ساقها .. والموهن وقت من الليل . وديوان الهذليين ١٩٨/١ .

(٤) الكتاب ٥٨/١ وانظر الأعلم عليه ٥٨/١ ، ٥٩ بهامش الكتاب .

وفعّال ومِفعال ، فذكر هذا البيت لاشتماله على كليل للعدل به عن كالّ ، وعلى عمِل المعدول به عن عامل ، ولم يتعرض لوقوع الإعمال . وإنما يحتج له فى ثبوت إعمال فعيل بقول بعض العرب : إن الله سميع دعاءَ مَن دعاه . رواه بعض الثقات . ومما يحتج له به قول الشاعر[1] :

فَتَاتَانِ أمّا منهما فَشَبِيهةٌ هِلالًا والاُخْرَى منهما تُشْبِهُ البَدْرا

فأعمل شبيهة أنثى شبيه مع كونه من أشبه كنذير من أنذر . وإذا ثبت إعمال فعيل من أفعل مع قلة نظائره كان إعمال فعيل من الثلاثى أولى لكثرته . وأنشد سيبويه مستشهدا على إعمال فعِل قول الشاعر[2] :

حذِرٌ أمُورا لاتَضيرُ وآمِنٌ ما ليس مُنجِيَه من الأقْدار

وروى عن المازنى أن اللاحقى قال سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدّى فعِل فعملت له هذا البيت ، وينسب مثل هذا القول* إلى ابن المقفع ، ولا اختلاف فى تسمية هذا المدّعى بشعر بإنها موضوعة،ووقوع مثل هذا مستبعد ، فإن سيبويه لم يكن يحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله ، وإنما يحمل القدح فى البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين وتقوّل المتقوّلين . وقد جاء إعمال فعِل فيما لا سبيل إلى القدح فيه وهو قول زيد الخيل[3] :

أتانى أنّهم مَزِقون عِرْضى جِحاشُ الكِرْمَلَيْن لهم فَدِيدُ

---

(١) من الطويل . لابن قيس الرقيات . الأشمونى ٢٢١/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢ وفى الأغانى ٣٣٥/٨ ، ٣٣٧ هكذا :

فتاتان أمّا منهما فشبيهة الْ هِلال وأخرى منهما تُشبه الشمسا

– وكذلك فى ديوانه ص ٣٤ « الشمسا » .

(٢) من الكامل . لأبى يحيى اللاحقى . وقيل إنه مصنوع . الكتاب ٥٨/١ وابن يعيش ٧١/٦ والأشمونى ٢٢١/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٨/٢ والتبصرة ٢٢٧/١ والمساعد ١٩٤/٢ وشواهد ابن عقيل ١٨٢ .

(٣) من الوافر . لزيد الخيل الذى سماه الرسول ﷺ زيد الخير . ابن يعيش ٧٣/٦ : ... لها فديد وكذلك فى التصريح ٦٨/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠٤٠/٢ والدرر ١٣٠/٢ والجحاش جمع جحش وهو ولد الأتان . والكرملين يعنى به مكانا مجاورا للكرملين ، وهو اسم ماء فى جبل طيئ . وشواهد ابن عقيل ١٨٢ .

* فى ج : أيضا إلى ابن المقفع ... فإنها رواية موضوعة . ص ٢٠٨ .

فأعمل مزقا وهو فَعِل عدل به للمبالغة عن مازق . ووافق الجرمى سيبويه فى إعمال فعِل وقال إنه على وزن الفعل فجاز أن يجرى مجراه ، ويحق لفعِل أن يكثر استعماله لأنه مقصور عن فاعل ، ومنه قول الشاعر[1] :

أصْبَحَ قَلْبى صَرِدا لا يَشْتَهى أن يَرِدا

إلا عَرادًا عَرِدَا وصِلِيّانــــا بَرِدا

أراد عاردا وباردا ، وكثر ذلك فى المضاعف كقولهم بَرّ وشَرّ بمعنى بارّ وشارّ .

والمشهور بناء هذه الأمثلة من الثلاثى . وقد يبنى من أفعل فعّال كأدرك فهو درّاك ، وأسأر فهو سآر ، وفعيل كأنذر فهو نذير ، وآلم فهوآليم ، وأسمع فهو سميع . ومنه قول الشاعر[2] :

أمِنْ رَيْحانَة الداعِى السميعُ يُؤرّقُنى وأصْحابى هجُوعُ

أراد الداعى المسمع . وقد يبنى أيضا من أفعل مفعال ، كمعطاء ومهداء ومعوان ومهوان ، وندر بناء فعول ذى المبالغة من أفعل فى قول الشاعر يصف ناقة[3] :

جَهولٌ وكان الجهلُ منها سَجِيّةً ولكنّهـا للقائِدين زَهُـوقُ

أى كثيرة الإرهاق لمن يقودها .

ص : يضاف اسم الفاعل المجرد الصالح للعمل إلى المفعول به جوازا إن كان ظاهرا ، ووجوبا إن كان ضميرا متصلا ، خلافا للأخفش وهشام فى كونه منصوب المحل . وشذ فصل المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف . ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعا على حده ، أو كان المفعول به معرفا بهما ، أو مضافا إلى معرف بهما ، أو إلى ضميره . ولا يغنى كون المفعول

---

(١) رجز . جاء على لسان الضب ، فى زعم العرب . الخصائص ٣٦٥/٢ وبعده : وعنكثا ملتبدا – صرد : وجد البرد سريعا ، وقلبه عن السقاء . والعراد : نبت – والتاج « صرد » .

(٢) من الوافر . لعمرو بن معد يكرب الزبيدى . شرح الكافية الشافية ١٠٣٤/٢ والخزانة – بولاق – ٤٦٠/٣ .

(٣) من الطويل . المساعد ١٩٤/٢ لحميد بن ثور . وفيه وفى اللسان « غشم » : غشمشمة للقائدين زهوق وكذلك فى ديوانه – الميمنى – ٣٦ وكما فى نسخة ج أيضا ففيها : غشمشمة ... ص ٢٠٨ .

به معرفا بغير ذلك ، خلافا للفراء ، ولا كونه ضميرا خلافا للرمانى والمبرد فى أحد قوليه . ويجر المعطوف على مجرور ذى الألف واللام إن كان مثله أو مضافا إلى مثله أو إلى ضميره ، لا إن كان غير ذلك ، وفاقا لأبى العباس » .

ش : اسم الفاعل المجرد هو العارى من الألف واللام . وذكره مخرج للمقرون بهما ، وذكر الصالح للعمل مخرج المجرد الذى أريد به المضىّ ، ومدخل المحول إلى أحد أبنية المبالغة ، فإن اسم الفاعل واقع عليه بعد التحويل .

والحاصل أن اسم الفاعل المشار إليه إذا ذكر بعده مفعول به ظاهر متصل جاز نصبه بمقتضى المفعولية ، وجره بمقتضى الإضافة . وإن كان المفعول به ضميرا/ ١٥٢/ ب متصلا وجب كونه مجرورا بالإضافة فمثال ذى الوجهين لكون المعمول ظاهرا متصلا قوله تعالى[1] ﴿ واللهُ مُخرِجٌ ما كنتم تَكتُمُونَ ﴾ وقوله تعالى[2] ﴿ ربَّنا إنكَ جامِعُ الناسِ ليومٍ لا رَيْبَ فيه ﴾ . ومثال ذى الوجه الواحد لكون المعمول ضميرا متصلا قولك هذا مكرمك وهذان مكرماك وهؤلاء مكرموك . فالكاف فى الأمثلة الثلاثة وشبهها فى موضع جر على مذهب سيبويه وأكثر المحققين ، وهو الصحيح لأن الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبة عنه ، فلا ينسب إلى شىء منها إعراب لا ينسب إليه إلا إذا كان المضمر بلفظ غير صالح بالإعراب الظاهر الذى وقع موقعه كالكاف والهاء من لولاك ولولاه ، فإن الجر إليهما منسوب عند سيبويه مع أنه إعراب غير صالح للظاهر الذى وقعا موقعه ، وحمله على ذلك أن لفظ الكاف والهاء غير صالح للرفع بل للنصب والجر ، لكن النصب ممتنع لامتناع لازمه ، وهو أن يقال لولانى ، وإنما يقال لولاى دون لولانى ، فتعين الحكم بالجر .

وزعم الأخفش وهشام الكوفى أن كاف مكرمك وشبهه فى موضع نصب ، لأن موجب النصب المفعولية وهى محققة ، وموجب الجر الإضافة وهى غير محققة ؛ إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين ونون التثنية والجمع ولحذفها سبب غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا ، وهذه شبهة تحسب قوية وهى ضعيفة ؛

---

(١) سورة البقرة . ختام الآية ٧٢ .

(٢) سورة آل عمران . صدر الآية ٩ .

لأن النصب الذى تقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظيا ، بل يكتفى فيه بالتقدير ، ولذلك جاز أن تزاد بعض حروف الجر مع بعض المفعولات نحو[1] ﴿ ردِفَ لكم ﴾ وخشّنت بصدره ، ولولا ذلك لا متنعت إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به الظاهر ، وأيضا فإن عمل الأسماء النصب أقلّ من عملها الجر ، فينبغى عند احتمال النصب والجر فى معمول اسم أن يحكم بالجر حملا على الأكثر . وأما جعل حذف التنوين والنون لصون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا فمستغنى عنه لوجهين : أحدهما أن حذفه للإضافة محصّل لذلك فلا حاجة إلى سبب آخر . الثانى أن مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونونى التثنية والجمع ؛ لأن نسبتها من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل ، واتصال الضمير لا يزال بنون التوكيد ، فكذلك لا يزول بالتنوين ونونى التثنية والجمع ولو قصد النصب . وقد نبّهوا على جواز ذلك باستعماله فى الشعر بقول الشاعر[2] :

همُ القائِلونَ الخيْرَ والآمِرونَــه ... إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظما

ومثله قول الآخر[3] :

ولم يرتَفِقْ والنـاسُ مُحتَضِرونَـه ... جميعًا وأيْدى المُعْتَفين رَوَاهِقُهْ

ويتعين غالبا نصب معمول اسم الفاعل إذا انفصل ظاهرا كان كقوله تعالى[4] ﴿ إنِّى جَاعِلٌ فى الأرضِ خَلِيفَةً ﴾ أو مضمرا كالهاء التى بعد الكاف فى قول الشاعر[5] :

لا تَرْجُ أو تخْشَ غيرَ اللهِ إنّ أذًى ... واقِيكَهُ اللهُ لَا يَنْـفَكُّ مأمونـا

ومن هذين المثالين وأشباههما احترزت بذكر « متصلا » بعد قولى* « إن كان ضميرا » ثم قلت : « وشذّ فصل المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف » فنبهت

---

(١) سورة النمل . من الآية ٧٢ .

(٢) من الطويل . قيل إنه مصنوع . الكتاب ٩٦/١ والدرر ٢١٥/٢ والضرورة للقزاز ٩٨ .

(٣) من الطويل . الكتاب ٩٦/١ والمقرب ١٢٥/١ والتبصرة ٢٢٤/١ .

(٤) سورة البقرة . من الآية ٣٠ .

(٥) من البسيط . التصريح ١٠٧/١ والعينى ٣٠٨/١ والمساعد ٢٠١/٢ .

* فى ج : بعد قولى إن كان ظاهرا وبعد قولى إن كان ضميرا ... ص ٢١١ .

بذلك على قراءة بعض القراء[1] ﴿ فلا تحسبنَّ الله مخلِفَ وَعْده رُسُلِهُ ﴾ وعلى قول الشاعر[2] :

وكرّارِ خلفِ المُجْحريْن جَوادَه إذا لم يُحام دوُن أنْثَى حَليلُها

وعلى قول الراجز[3] :

رُبَّ ابْن عَمٍ لسُلَيْمى مَشمَعِلّْ طباخ ساعات الكرَى زادَ الكسِلْ

ثم نبهت على أن المقرون بالألف واللام يجوز أن يضاف إذا كان مثنى أو مجموعا على حده إلى المفعول به مطلقا ، وإن لم يكن مثنى ولا مجموعا على حده لم يضف إلّا إلى معرف بالألف واللام ، أو إلى مضاف إلى المعرف بهما ، أو إلى ضمير المعرف بهما ؛ فالأول كقول الشاعر[4] :

إنْ يغْنيَا عنِّى المُسْتوطِنا عَدَنٍ فإنّنى لستُ يومًا عنهما بِغَنِى

والثانى كقوله[5] :

ليسَ الأخِلاءُ بالمُصْغِى مسامِعهم إلى الوشاةِ ولو كانُوا ذوَىِ رحِمِ

والثالث كقول الآخر[6] :

أبأنْا بها قَتْلَى وما فى دِمائِها وفاءٌ وهُنّ الشّافِيات الحَوائِمِ

والرابع كقول الآخر[7] :

---

(١) سورة إبراهيم . صدر الآية ٤٧ وختامها ﴿ وإن الله عزيز ذو انتقام ﴾ - والقراءة فى الكشاف ٢/٣٧٤ بجر الرسل ونصب الوعد . قال وهذه فى الضعف كمن قرأ ﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾ وفى المشكل لمكى ١/٤٥٤ هو على الاتساع لمعرفة المعنى ، تقديره مخلف رسلَه وعده .

(٢) من الطويل . للأخطل . الكتاب ١/٩٠ والخزانة ٨/٢١٠ رقم ٦٠٩ وديوانه ٢٤٥ .

خلف المرهقين جواده حفاظا إذا لم يحم أنثى حليلها

(٣) للشماخ . الكتاب ١/٩٠ والمساعد ٢/٢٠٢ والمشمعل : النشيط .

(٤) من البسيط . العينى ٣/٣٩٣ والدرر ٢/٥٧ والأشمونى ٢/١٨٦ والمساعد ٢/٢٠٢ .

(٥) من البسيط . العينى ٣/٣٩٤ والدرر ٢/٥٧ .

(٦) من الطويل . العينى ٣/٣٨٩ والأشمونى ٢/١٨٥ وباء بفلان قتل به . ومنه قيل لابن الحارث بن عباد - فى حرب البسوس حينا قتله الأعداء - : بؤ بشسع نعل كليب . فهاج الحارث وقال أبياته التى فيها : -

قَرِّبا مَرْبطَ النَّعامةِ منّى إن بَيْعَ الكريم بالشّسْعِ غالى

(٧) من الطويل . العينى ٣/٣٩١ وروايته : م الأسر والقتل ، والأشمونى ٢/١٨٥ .

لقد ظَفِرَ الزوّارُ أقفيةِ العِدَى   بما جاوَزَ الآمالَ مِ القتْلِ والأسْر

والخامس كقول الشاعر[1] :

الودُّ أنتِ المُسْتَحقـةُ صفْـوِه   منّى وإنْ لم أرْجُ منكِ نَوَالا

وأجرى الفراء العلم وغيره من المعارف مجرى ذى الألف واللام فى الإضافة إليه ، فيقال على مذهبه : هذا الضارب زيد والضارب عبده والمكرم ذينك والمعين اللذين نصراك ، ولا مستند له فى هذا من نثر ولا نظم وله من النظر حظ ؛ وذلك بأن تقدر الإضافة قبل الألف واللام ، وهى إضافة كلا إضافة ، إذ هى لمجرد التخفيف ، فلم يمنع لحاق الألف واللام عند قصد التعريف ؛ فإن مانع اجتماعهما مع / الإضافة إنما هو توقّى اجتماع معرّفَين وهو مأمون فيما نحن بصدده ، فلم يضر جوازه ، ولا يلزم من ذلك جواز الحسن وجهِه ؛ لأن المضاف والمضاف إليه فيه وفيما أشبهه شىء واحد فى المعنى ، فحقه أن يمنع هو وغيره مما إضافته كإضافته ، إلا أنّ المستعمل مقبول وإن خالف القياس . وما خالف القياس ولم يستعمل تعيّن اجتنابه كالحسن وجهِه .

١/١٥٣

وزعم الزمخشرى أن كاف المكرمك وشبهه فى موضع جر مع منعه جر الظاهر الواقع موقعه . وقد تقدم فى قولى أن الظاهر أصل والمضمر نائب عنه ، ولا ينسب إلى النائب مالا ينسب إلى المنوب عنه ، فمذهب الزمخشرى فى هذا ضعيف ، وقد سبقه إلى ذلك الرمانى والمبرد ، إلا أن المبرد رجع عن ذلك ، كذا قال ابن السراج .

والحاصل أنّ الضمير المتصل باسم الفاعل مقرون بالألف واللام غير مثنى ولا مجموع على حده منصوب على مذهب سيبويه والأخفش ، مجرور على مذهب الفراء وعلى مذهب الرمانى والزمخشرى ؛ إلا أن فى مذهبهما مخالفة النائب للمنوب عنه ، ومذهب الفراء سالم من ذلك . وهما يلتزمان الحكم بالجر والفراء يجيز النصب والجر ، كما أجازهما فى زيد ونحوه من : هو الضارب زيدا . وأما الضمير فى نحو جاءك الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بإجماع ؛ لأنهما جائزان فى الظاهر الواقع موقعه . ويجوز جر المعطوف فى نحو جاء الضارب الغلام والجارية ، والطالب العلم وأدب

---

(١) من الكامل . العينى ٣/٣٩٢ والدرر ٢/٥٧ والأشمونى ٢/١٨٥ والمساعد ٢/٢٠٣ .

الأبرار ؛ لأنه صالح للوقوع فى موضع المعطوف عليه . وكذلك نحو جاء المشترى الناقة وفصيلها جائز أيضا ؛ لأنه بمنزلة جاء المشترى الناقة وفصيل الناقة ؛ لأن الضمير عائد عليها . ومثله قول الشاعر[1] :

الواهبُ المائة الهجان وعبدِها عُوذا تُزجِّى خلْفها أطفالُها

فجاز هذا ؛ لأنه بمنزلة الواهب المائة وعبد المائة . فالمسائل الثلاثة جائزة بلا خلاف . فإن كان المعطوف كزيد مما لم يقرن بالألف واللام ولم يضف إلى مقرون بهما ولا إلى ضمير المقرون* بهما فإن سيبويه يجيز جره أيضا ، ومنع ذلك أبو العباس وهو المختار عند أبى بكر بن السراج ، وهو عندى أصح القولين ، لأن العاطف كالقائم مقام العامل فى المعطوف عليه . واسم الفاعل المقرون بالألف واللام على مذهب سيبويه وغيره من البصريين لا يجر زيدا ونحوه ، فلا يصح أن يعطف على المجرور به ، ولا حجة فى نحو رب رجل وأخيه و[2] :

أىُّ فتى هيْجاء أنتَ وَجارِها

لأنهما فى تقدير رب رجل وأخ له ، وأى فتى هيجاء أنت وجارٍ لها . ومثل هذا التقدير لايتأتى فيما نحن بسبيله فلا يصح جوازه .

ص : « يعمل اسم المفعول عمل فعله مشروطا فيه ما شرط فى اسم الفاعل ، وبناؤه من الثلاثى على زنة مفعول ومن غيره على زنة اسم فاعله مفتوحا ما قبل آخره ، ولم يستغن فيه بمفعول عن مفعَل . وقد ينوب عن مفعول فِعْل أو فَعْل أو فُعْلة أو فعيل ، وهو مع كثرته مقصور على السماع . وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس [له] فعيل بمعنى فاعل . وقد يصاغ بقصد المفعولية من أفعل » .

---

(١) من الكامل . للأعشى . ديوانه ٢٩ وفيه : بينها مكان خلفها . والكتاب ١/٩٤ وكذلك فى شواهد ابن عقيل ١٨٤ وصدره فى المساعد ٢/٢٠٥ والهجان : الإبل البيض . والعائذ : الناقة التى ولدت من قريب ، ويعوذ بها ولدها . وأصول ابن السراج ١/١٣٤ .

(٢) سبق تخريجه . انظر ص ١٠٦ هامش رقم ١ .

* « ولا إلى ضمير المقرون بهما » عبارة لم ترد فى ج ووضع علامة النقص على عادته ولم يذكره بالهامش . انظر ص ٢١٤ .

ش : الهاء من قولى عمل فعله عائدة على المفعول ، فكأنه قيل يعمل اسم المفعول عمل فعل المفعول أى عمل الفعل الذى لم يسم فاعله ، فيقال هذا مذهوب به ، ومضروب عنده ، ومعطى ابنه درهما ، ومعلم أخوه زيدا صديقك ، كمايقال ذُهب به ، وضُرب عنده ، وأعطى ابنه درهما ، وأعلم أخوه زيدا صديقك .

ويشترط فى إعماله ما شرط فى إعمال اسم الفاعل من اعتماد على صاحب مذكور أو منوى أو على نفى صريح أو مؤول أو على استفهام موجود أو مقدر أو غير ذلك . ومن إعماله معتمدا على[1] مقدر قول الشاعر[2] :

فهنَّ مِن بَيْن مَتْروك به رَمَقٌ صَرْعَى وآخر لم يُتْرَك بِهِ رَمَقُ

ومثله[3] :

ونحن تَركْنا تَغلبَ ابنـةَ وائِـل كَمَضْرُوبَة رجلاه مُنْقَطِع الظَّهْرِ

وبناؤه من الثلاثى على زنة مفعول نحو علم فهو معلوم ، ومن الرباعى والخماسى والسداسى على زنة اسم فاعله مفتوحا ما قبل آخر نحو مُدحرَج ومجتذَب ومستفهَم مالم يستغن فيه بمفعول عن مُفعَل كمزكوم ومحموم ومحزون ، ومنه محبوب فى الأكثر . وقد نبهت على ذلك فيما مضى . ومثال فِعْل النائب عن مفعول ذِبْح وطِرْح وطِحْن بمعنى مذبوح ومطروح ومطحون . ومثال فَعْل لَفْظ ولَقْط ونَفْض وقَبْض ، بمعنى ملفوظ وملقوط ومنفوض ومقبوض . ومثال فُعْلة أُكلَه ولُقْمة ومُضغة وغُرْفة و حُرْقة . ومثال فعيل خبيىء وجريح وكليم وصريع وأخيذ ، وقتيل وأسير ودهين وخضيب ولديغ وغسيل ودقيق / وفعيل هذا مع كثرته مقصور على السماع ، وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل ، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل[4] . وقد يصاغ فعيل بقصد المفعولية من أفعل ، فمن ذلك قولهم أعقدت العسل فهو عقيد . وأعلّ الله فلانا فهو عليل .

١٥٣/ ب

---

(١) هنا نقص تمامه . فى ج : ففى نسخة ج : .... معتمدا على مقدر .. ص ٢١٥ وهو هنا لم يمثل لوسائل الاعتماد كعادته اتكالا على ما فى اسم الفاعل .

(٢) من البسيط . والرمق : بقية النفس . ولم أقف عليه .

(٣) من الطويل . الدرر ١٣١/٢ والهمع ٩٧/٢ .

(٤) نحو رحيم ، فإن له « راحم » وجاء بعدها فى ج : كعليم . ص ٢١٥ .

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

ص : وهى الملاقية فعلا لازما ثابتا معناها تحقيقا أو تقديرا قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط .

ش : احترز بالملاقية فعلا من نحو قرشيّ وقتّات ، وبكون الفعل الذى تلاقيه لازما من نحو عارف وجاهل ، وبالثابت معناها من نحو قائم وقاعد ، ونبه بتقدير الثبوت على متقلب ونحوه ، واحترز بقبول الملابسة والتجرد من أب وأخ ونحوهما . وبقبول التعريف والتنكير بلا شرط من أفعل التفضيل .

ص : وموازنتها للمضارع قليلة إن كانت من ثلاثى ، ولازمة إن كانت من غيره ، ويميّزها من اسم فاعل الفعل اللازم اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى .

ش : إذا كانت الصفة المشبهة مصوغة من فعل ثلاثى فالغالب كونها غير موازنة للفعل المضارع كضخم الجثة ولين العريكة وعظيم المقدار وحسن السيرة وخشن البشرة ، ويقظان القلب ، وألمى الشفة . وقد توازن المضارع ، كضامر البطن وساهم الوجه وخامل الذكر وحائل اللون وظاهر الفاقة وطاهر العرض . وإذا كانت مصوغة من غير ثلاثى فلا بد من موازنتها المضارع كمنطلق اللسان ومطمئن القلب ومستسلم النفس ، ومغدودن الشعر ، ومتناسب الشمائل .

ويميزها من اسم الفاعل* إمكان إضافتها إلى ما هو فاعل فى المعنى كما رأيت من إمكان ذلك فى منطلق وما بعده . فيخرج بهذا اسم الفاعل الذى لا يتعدى ولم يصلح أن يضاف إلى ما هو فاعل فى المعنى كماشٍ وجالس ومنطلق إلى كذا ومستكين ومبسمل ومتجاهل .

ص : وهى إما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظا ، أو معنى لا لفظا أو

---

* فى ج : من اسم فاعل الفعل اللازم . انظر ص ٢١٦ .

لفظا لا معنى ، أو خاصة بأحدهما معنى ولفظا. فالأولى تجرى على مثلها وضدّها ، والبواقى تجرى على مثلها لا ضدها خلافا للكسائى والأخفش » .

ش : الصالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظا كحسن ، فإن لكل واحد من المذكر والمؤنث نصيبا من لفظها ومعناها ، فمذكرها يجرى على مثله نحو مررت برجل حسن بشره ، وعلى ضده نحو مررت بامرأة حسن بشرها ومؤنثها يجرى على مثله نحو مررت بامرأة حسنة صورتها، وعلى ضده نحو مررت برجل حسنة صورته . والصالحة للمذكر والمؤنث معنى لا لفظا كعجزاء ، وهى المرأة العظيمة العجز ، فهذه صفة للمذكر نصيب من معناها لا لفظها ؛ إذ لا يقال للرجل العظيم العجز أعجز ، وإنما يقال له آلى . والصالحة لهما لفظا لا معنى كأتوم . وهى المرأة التى اختلط مسلكها ، فلفظها صالح للمذكر والمؤنث لأنه على وزن فعول ، وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، ولا نصيب للمذكر فى معنى هذه الصفة ، بل هو خاص بالمؤنث ، والصفة الخاصة بأحدهما معنى ولفظا كأكمر وهو الرجل الكبير الكمرة وهى رأس الذكر فهى صفة لا نصيب للمؤنث فى معناها ولا لفظها ، بل هى خاصة بالمذكر معنى ولفظا . وتقابلها العَفلاء وهى المرأة التى فى رحمها صلابة مانعة من الجماع تسمى عَفِلة ، فالعَفْلاء فى الاختصاص بالمرأة كالأكمر فى الاختصاص بالرجل . فهذه الصفات الثلاث تجرى على مثلها ولا تجرى على ضدها ، فيقال مررت بامرأة عجزاء أمتها أتوم جاريتها عفلاء كنَّتها ، ولا يقال مررت برجل عجزاء أمته ولا نحو ذلك . وأجازه الكسائى والأخفش .

فصل : ص : معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل ، أو سببى موصول ، أو موصوف يشبهه ، أو مضاف إلى أحدهما ، أو مقرون بأل أو مجرد أو مضاف إلى ضمير الموصوف لفظا أو تقديرا ، أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف » .

ش : مثال الصفة التى معمولها ضمير قول الشاعر[1] :

---

(١) من الخفيف . العينى ٦٣٣/٣ والأشمونى ٥/٣ .

حَسَنُ الوجهِ طَلْقهُ أنتَ فى السّلـ ـم وفى الحرْبِ كالِحٌ مكْفهِر

ومثال التى معمولها موصول سببى قول عمر بن أبى ربيعة[1] :

أسيلاتُ أبْدانٍ دقاقٍ خُصورُها وثيراتُ ما التفّت عليها الملاحِفُ

وفى هذا البيت أيضا أسيلات أبدَان ، وهو نظير حسن وجهٍ ، ودقاقٌ خصُورها ، وهو نظير حسن وجهُه . ومثال التى معمولها موصوف / يشبه الموصول قوله[2] : ١/١٥٤

أزُورُ امرًأ جمًّا نوالٌ أعدَّه لمَن أمَّه مستكفيا أزمةَ الدّهر

ومثال التى معمولها مضاف إلى أحدهما قول الشاعر[3] :

فعجتُها قِبلَ الأخْيارِ منزلةً والطيّبى كِلِ ما التاثتْ به الأُزُرُ

ومثال التى معمولها مقرون بأل قوله تعالى[4] ﴿ والله سريع الحساب ﴾ وقال ابن رواحة رضى الله عنه[5] :

تباركتَ إنّى من عذابِكَ خائفٌ وإنى إليكَ تائبُ النفسِ ضارعُ

ومثال التى معمولها مجرد قول الشاعر[6] :

إذا المرءُ لم يَبْرَحْ سَريعَ إجابةٍ لداعى الهوَى لم يَعْدمِ الضُّرَّ والشّكوى

ومثال التى معمولها مضاف إلى ضمير الموصوف قوله تعالى[7] ﴿ ومَن يكتمها فإنه آثِمٌ قلبُه ﴾ ومثال المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف لفظا قول

---

(١) من الطويل . شرح ديوانه ص ٣٥٩ من قصيدته : أفى رسم دار دارس أنت واقف – وفيه : التفت عليه . والضمير باعتبار معنى « ما » ، وكذلك فى الأشمونى ٦/٣ والعينى ٦٢٩/٣ وفيه : عليها المآزرُ . والأسيلة الطويلة . والوثيرة السمينة .

(٢) من الطويل . العينى ٦٣١/٣ والأشمونى ٥/٣ والمساعد ٢١٤/٢ والتصريح ٨٦/٢ .

(٣) من البسيط . للفرزدق . شرح ديوانه ٢٢١/١ والأشمونى ٦/٣ .

(٤) سورة البقرة . آية ٢٠٢ وآل عمران ١٩٩ والمائدة . آية ٤ وفى سور كثيرة .

(٥) من الطويل . الهمع ١٠١/٢ والتصريح ٧١/٢ وفيه : .. النفس باخع . وفى الهمع : راجع – وكتب فوقها فى ج : باخع .

(٦) من الطويل . لم أقف عليه .

(٧) سورة البقرة . آية ٢٨٣ .

الشاعر[1] :

تراهِنّ مِن بعد إسآدها   وشدّ النهارِ وتـــدآبها
طوال الأخادِع خوصُ العيون   خماصًا مواضعُ أحْقــابها

ومثال المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف تقديرا قول الفرزدق[2] :

أأطعمتَ العراقَ ورافدَيْه   فزاريّا أحذّ يِد القمِيص

أراد أحذّ يد قميصه ، فأقام أل مقام الضمير . وقد اجتمع هذا والذى قبله فى قوله[3] :

إن كثيرًا كثير فضل نائِله   مرتفعٌ فى قريش مُوقِدُ النار

ومثال المضاف إلى ضمير مضاف إلى ضمير الموصوف مررت بامرأة حسنة وجه جاريتها جميلة أنفه ، فالأنف معمول جميلة ، وهو مضاف إلى ضمير الوجه ، والوجه مضاف إلى الجارية والجارية مضاف إلى ضمير المرأة ، فالأنف مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف .

ص : وعملها فى الضمير جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل ، ونصب على التشبيه بالمفعول به إن فصلت أو قرنت بأل . ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من « أل » وفاقا للكسائى . وعملها فى الموصول والموصوف رفع ونصب مطلقا ، وجرّ إن خلت من أل وقصدت الإضافة . وإن وليها سببىّ غير ذلك عملت فيه مطلقا رفعا ونصبا وجرّا ، إلا أن مجرور المقرونة بأل مقرون بأل أو مضاف إلى المقرون بها أو إلى ضمير المقرون بها ، ويقل نحو حسن وجهِه وحسنٌ وجهَه وحسن وجهٌ ، ولا يمتنع خلافا لقوم .

---

(١) من المتقارب . لم أقف عليهما . والإسآد : سير الليل مع النهار فى سرعة ودون تعريس .والحَقَب : الحزام يلى حقو البعير أو حبل يشد به الرحل فى بطنه . والأخدع : عرق فى المحجمتَين وهو شعبة من الوريد . والخميص : ضامر البطن . والخَوص : غئور العين .

(٢) من الوافر . شرح ديوانه ٤٨٧/٢ وفى الدرر ٢٥/١ : لأطعمت – وقبله :

أمير المؤمـــنين وأنت برّ   أمين لست بالطبـــع الحريص

وأحذ يد القميص : كناية عن السارق . وطبقات فحول لشعراء . السفر الأول ٣٤٢ .

(٣) من البسيط . للأخطل . ديوانه ص ٢٢٥ – عن معجم الشعراء .

ش : إذا جررت بالصفة المتصل بها ضمير بارز ، فقد تقصد إضافتها إليه وقد لا تقصد ؛ فإن قصدت حكم بالجر ، وإن لم تقصد حكم بالنصب على التشبيه بالمفعول به . وإنما يمكن القصدان والمفعول ضمير إذا كانت الصفة غير متعرفة نحو : رأيت غلاما حسن الوجه أحمره ؛ فالحكم على الهاء بالجر بالإضافة ، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به جائز عند الكسائى ، والجر عند غيره متعيّن ، ومذهب الكسائى هو الصحيح ؛ لأنه روى عن بعض العرب : لا عهد لى بألأم منه عمّا ولا أوضعَه ، بفتح العين . وبمثل هذا يظهر الفرق من قصد الإضافة وغيرها . وعلى هذا يقال إذا قصدت الإضافة مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره إلا أن هذا الوجه لم يجزه من القوم [إلا][1] الكسائى . ومما يؤيد قوله ما أنشده ثعلب من قول الشاعر[2] :

فإنْ يكُـنِ النكاح أحلَّ شيءٍ فإنَّ نِكاحَها مَطَـرٍ حرامُ

بجرّ مطر – وهو اسم رجل – وجرُّه يدل على نصب الضمير مع اتصاله بالمضاف ، فعلم بهذا جواز نصب الضمير المتصل بما يصلح أن ينصب الظاهر أو يجرّه . ولو قرنت بأل الصفة المتصل بها الضمير تعين الحكم بالنصب نحو مررت بالغلام الحسن الوجه الأحمره .

والظاهر من كلام الفراء جواز الجر وترجيحه على النصب ، فإنه قال فى معانى سورة الحج : فإذا أضافوا إلى مكنى قالوا أنت الضاربه وأنتما الضارباه* ، فالهاء خفض ، ولو نويت بها النصب كان وجها .هذا نصه . فحكم على الهاء من الضاربه بالجر والنصب ورجّح الجرّ ، والهاء فى الأحمره كذلك ، ولكن هى فى النصب مع الضارب مفعول بها ، ومع الأحمر وشبهه مشبه بالمفعول به . وحكى ابن السراج أن المبرد حكم بالجر ثم رجع إلى النصب وفاقا لسيبويه ، فالنصب على مذهبه متعيّن .

ويتعين النصب بلا خلاف فى الضمير الذى انفصلت الصفة منه بضمير آخر

---

(١) كلمة « القوم » مستدركة على الهامش . وما بعدها مطموس ، فما بين المعقوفين ليس بالأصل ا والعبارة فى ج : لم يجزه من القدماء غير الكسائى ص ٢٢٠ .

(٢) من الوافر . للأحوص . الأشمونى ٢٠٩/٢ وديوانه ١٨٣ .

* فى ج سقط ما بعده إلى من الضاربه . ووضع علامة النقص ولم يجئ على الهامش شىء انظر ص ٢٢١ .

كقولك : قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . والأصل فى صحة هذا الاستعمال ما روى الكسائى من قول بعض العرب : هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها . وإذا ولى الصفة المشبهة سببى موصول أو موصوف عملت فيه الرفع أو النصب مطلقا ، أى مقرونة بأل أو غير مقرونة ، فمثال المقرونة قول الشاعر[1] :

إنْ رُمتَ أمْنًا وعزة وَغِنى فاقْصِدْ يزيد العزيزَ من قصده

١٥٥/ ب فيجوز أن يحكم على « من » / بالرفع على الفاعلية ، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به . ومثال غير المقرونة الجائز كونها رافعة الموصول وناصبته قول الشاعر[2] :

عزّ امرؤ بطل مَن كان معتصِما به ولو أنَّهُ مِن أضعف البشَر

فيجوز كون « مَن » مرفوعة المحل على الفاعلية ومنصوبة على التشبيه بالمفعول به ، ولو استقام الوزن بالإضافة لجازت كما جازت فى قول الآخر[3] :

وثيراتُ ما التفتْ عليه الملاحف

ولو استقام الوزن بتنوين وثيرات لجاز الحكم على « ما » بالرفع والنصب ، كما حكم بهما على [من[4] بعد] بطل . ونبهت بقولى : « وإن وليها سببى غير ذلك عملت فيه مطلقا رفعا ونصبا وجرا » على أنها إذا قصد إعمالها فى غير الضمير والموصول والموصوف الذى يشبهه ، فإما أن تكون مجردة من أل ، وإما أن تكون مقرونة بها ومعمولها إما مقرون بأل وإما مضاف وإما مجرد . وهو فى أحواله الثلاثة مع المجردة مرفوع بالفاعلية أو مجرور بالإضافة ، أو منصوب على التمييز إن كان نكرة ، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وكذلك هو مع المقرونة بأل ، إلا أن عمل المقرونة الجر مشروط باقتران معمولها بأل أو إضافة إلى المقرون بها أو إلى ضمير المقرون بها . وأمثلة المجردة فى الرفع رأيت رجلا جميلا الوجهُ ، ووجهُه ، وجميلا وجهُ الأب ،

---

(١) من المنسرح . الأشمونى ١٢/٣ والمساعد ٢١٤/٢ .

(٢) من البسيط . وفى النسختين عزّ بامرئ ولعلها : عُذْ – وينظر المعنى بعد ذلك . لأن عزّ بامرئ بها ينكسر الوزن .

(٣) سبق تخريجه . انظر ص ٩١ هامش رقم ١ .

(٤) فى الأصل : حكم بهما على بطل .

ووجهُ أبيه ، ووجه أب ، وأمثلتها فى النصب رأيت رجلا جميلا وجها ، ووجهَه ، والوجهَ ، وجميلا وجهَ أب ووجهَ الأب . وأمثلتها فى الجر رأيت رجلا جميل وجهٍ وجميل وجهِه ، والوجهِ ، وجميل وجه أب ووجه أبيه ووجه الأب .

وأمثلة المقرونة بأل فى الرفع رأيت الرجل الجميل الوجهُ ووجهُه ووجهٌ ، ورأيت الرجل الجميل وجهُ الأب ووجهُ أبيه ووجهُ أب . وأمثلتها فى النصب رأيت الرجل الجميل وجها ووجهَه والوجهَ ، ورأيت الرجل الجميل وجهَ أب ووجهَ الأب . وأمثلتها فى الجر رأيت الرجل الجميل الوجهِ ، وعمرا الكريم حسبِ الآباء ، البيّن سُودَدِهم ونحو هذا المثال نادر كقول الشاعر[1] :

سبتْنى الفتاةُ البضَّةُ المتجرِّد الـ ... لطيفةُ كَشْحِهِ وما خِلْتُ أنْ أُسْبَى

ونحو حسن وجههِ ، وحسن وجهَه قليل غير ممتنع ، وكذا حسن وجهٌ . ومن أمثال مررت برجل حسن وجهِه ما فى الحديث من وصف الدجال[2] « أعور عينهِ اليمنى » ، وما فى حديث أم زرع من قوله[3] « صفر وشاحها » وفى وصف النبى ﷺ[4] « شثن أصابعه » وقال أبو على القالى فى حديث على رضى الله عنه يصف النبى ﷺ[5] « كان ضخم الهامة كثير شعر الرأس شثن الكفين والقدمين طويل أصابعهِ ضخم الكراديس » . فهذه أربعة شواهد من أفصح الكلام الذى لا ضرورة

---

(١) من الطويل . العينى ٣/٦٢٣ والأشمونى ٣/٦ والمساعد ٢/٢١٥ سبتنى : أسرتنى . والبضة : الناعمة . والكشح : الجنب .

(٢) البخارى ٤/٢٠٢ « أعور العين اليمنى كأنها عنبة طافية » فى حديث طويل . وكذلك فى صحيح مسلم ٥/٤٠٨ - ٤١١ والجامع الصغير ١/٥١٤ .

(٣) الذى فى البخارى ٧/٣٤ ، ٣٥ « بل ملء كسائها » وفى الجامع الصغير ١/٩١ « وملء كسائها » .

(٤) انظر الأمالى ٢/٦٩ ففيه من حديث سيأتى عقب هذا « شثن الكفين والقدمين ... » .

(٥) أمالى القالى ٢/٦٩ « كان ... ضخم ... الرأس ، رَجلا أبيض مشربا حمرة ، طويل المسربة ، شثن الكفين والقدمين طويل أصابعها - هكذا الحديث - ضخم الكراديس ، يتكفأ فى مشيته كأنما يمشى فى صبب لا طويلا ولا قصيرا ، لم أر مثله قبله ولا بعده ... » الشثن : الخشن . والكردوس كل عظم عليه لحم ... هذا وصفة النبى ﷺ فى البخارى ٤/٢٢٧ ، ٢٢٨ وليس فيه ذلك .

فيه تدل على صحة استعمال مررت برجل حسن وجهِه . وقد أجاز ذلك الكوفيون فى الكلام نثره ونظمه ، ومنع سيبويه جوازه فى غير الشعر ، ومنعه المبرد مطلقا ، والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقا . وأما رأيت رجلا حسنا وجهَه فهو مثل قراءة بعض السلف[1] ﴿ فإنه آثم قلبَه ﴾ بالنصب ، ومثله ما أنشد الكسائى من قول الراجز[2] :

أَنْعَتُها إنّى مِن نُعاتِها مُدارةَ الأخْفاف مُحْمرّاتِها
غلبَ الذفارى وعِفرنياتها كوُمَ الذرَى وادِقةً سرّاتِها

فانتصاب سراتها بوادقة كانتصاب وجه بحسن . وأما نحو مررت برجل حسن وجهٌ فمنعه أكثر البصريين . وهو عند الكوفيين جائز ، وبجوازه أقول . ويدل على جوازه قول الراجز[3] :

ببهمة منيت شهم [قلب] منجّذ لا ذى كهَام ينبو

ومثله ما أنشده الفراء عن بعض العرب[4] :

بثوب ودينارٍ وشاةٍ ودِرْهم فهل أنتَ مرفوعٌ بما ههنا رأسُ

وقال ابن خروف فى مررت برجل حسن وجهٌ والحسن وجه لا سبيل إلا إلى جوازها بقول الراجز وبما أنشده الفراء ، فلا مبالاة بمَن منع . ونظير رأيت [رجلا] جميلا الوجه قول النابغة[5] :

ونأخُذْ بعدَه بِذناب عيشٍ أجَبَّ الظهرُ ليس له سَنامُ

---

(١) سورة البقرة . آية ٢٨٣ والقراءة بالنصب لابن أبى عبلة . شواذ ابن خالوية ص ١٨ .

(٢) ابن يعيش ١٨٨/٦ والرجز لعمرو بن لجأ التميمى . والمقرب ١٤٠/١ والأشمونى ٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٥/٢ وفى هذه المصادر جاء مركبا من البيتين هكذا : أنعتها ..... كوم الذرى وادقه سراتها والخزانة ٢٢١/٨ والعينى ٥٨٣/٣ – غلب : غلاظ . الذفرى عظم شاخص خلف الأذن . وادقة : متسعة .

(٣) الهمع ٩٩/٢ والدرر ١٣٤/٢ والبهمة البطل لا يدرى من أين يُؤتَى . والكهام : السيف المفلول . منيت : ابتليت . المنجّذ : المحكم الأمور . الشهم : الجلد ذكى الفؤاد – والرجز كذلك فى العينى ٥٧٧/٣ وقلب ليست بالأصل .

(٤) من الطويل . التصريح ٧٢/٢ والهمع ٩٩/٢ والدرر ١٣٣/٢ والمساعد ٢١٨/٢ .

(٥) من الوافر . للنابغة . الكتاب ١٠٠/١ وابن يعيش ٨٣/٦ وخزانة الأدب ٩٥/٤ والأشمونى ٩/٣ والدرر ١٣٥/٢ عرضا – الذناب : الذنَب . والأجبّ : البعير لاسنام له . وهو فى مختار الشعر ١٩١/١ وديوانه ١١٠ .

على رواية مَن رفع الظهر ، ويروى بالنصب فيكون نظيرَ رأيت رجلا جميلا الوجه . ويروى بكسر الباء والراء على الإضافة ، فيكون نظير مررت برجل حسن الوجه ، ومثله فى احتمال أوجه ثلاثة قول الشاعر(١) :

لقد علمَ الأيقاظُ أخفيةَ الكرى ... تزَجُّجَهَا من حالكٍ واكْتِحالها

فمن رفع جعله نظير الحسن وجهُ الأب ، ومن نصب جعله / نظير الحسن وجهَ الأب ، ومن جرّ جعله نظير الحسن وجهِ الأب . ومثلهما فى احتمال ثلاثة أوجه قول الأغلب العجلى(٢) :

١/١٥٥

ليستْ بكَرْواءَ ولا بمُدَحْدح ... ولا من السودِ القصار الزُّمَّح

قبّاءُ غرْثَى موضعِ المُوَشّح

فمن رفع موضع الموشح فبالفاعلية ، ونظيره حسن وجهُ الأب ، ومن نصب فعلى التشبيه بالمفعول به ونظيره حسن وجهَ الأب ، ومن جرّ فبالإضافة ونظيره حسن وجهِ الأب . ومثله فى احتمال الأوجه الثلاثة قول الآخر(٣) :

ومنهلٍ أعورِ إحدى العينَيْنْ ... بَصيرِ أخرى وأصمّ الأذنَيْنْ

فمن كسر راء أعور أضافه إلى إحدى وجعله نظير حسن وجه الأب ، ومن فتح جاز له أن يرفع إحدى بالفاعلية ، ويجعله نظير حسنا وجه الأب ، وأن ينصبه على التشبيه بالمفعول به ، ويجعله نظير حسنا وجه الأب .

وبصير أخرى نظير حسن وجه ، وأصم الأذنين نظير حسن الوجه . ونظير حسن وجه أيضا قول الشاعر(٤) :

أَلِكْنِى إلى قومِى السلامَ رسالةً ... بآيةِ ما كانوا ضِعَافا ولا عُزْلا

ولا سيّئى زِىٍّ إذا ما تلبَّسُوا ... إلى حاجةٍ يوْما مُخَيّسة بُزْلا

---

(١) من الطويل . للكميت بن زيد الأسدى . العينى ٦١٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٧١/٢ .

(٢) لم أقف على هذا الرجز . الكرواء : دقيقة الساقين . والمدحدح : القصير . والزمح : الأسود القبيح ، والقباء : دقيقة الخصر ضامرة البطن . وغرثى : دقيقة الخصر .

(٣) من السريع . شرح الكافية الشافية ١٠٦٧/٢ والخزانة ٥٥٠/٧ وفيها : ومهمه مكان ومنهل . وبعدهما : قطعته بالسَّمْت لا بالسَّمْتَيْنْ

(٤) من الطويل . لعمرو بن شأس . الكتاب ١٠١/١ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٤/٢ والتبصرة ٢٣٢/١ =

ونظير حسن وجه الأب قول الخرنق[1] :

لا يَبْعَدَنْ قومى الذين هم سَمّ العُداة وآفة الجُزر
النازلينَ بكُلّ مُعْتَركٍ والطيّبون معاقِدَ الأُزُرِ

ونظير حسن وجه الأب دون احتمال قول عروة بن الورد[2] :

وما طالبُ الأوْتارِ إلّا ابنُ حُرّة طويلُ نجادِ السيفِ عارِي الأشاجِع

ومثل غرثى موضع الموشح وأعور إحدى العينين ، فى موافقة حسن وجهُ الأبِ وحسن وجهَ الأبِ قول الفرزدق[3] :

أأطْعَمْتَ العراقَ ورافدَيْه فزاريًا أحذّ يَدَ القميص

ونظير الحسن وجها[4] :

الحَزْنُ بابًا والعَقورُ كَلْبا

ونظير الحسن الوجه[5] :

وما قَوْمى بثعلبةَ بنِ سعدٍ ولا بفَزارةَ الشُّعْرِ الرِقَابا

ومثله[6] :

= والدرر ٦٤/٢ - ألكنى : بلّغ عنى . والآية : العلامة . والأعزل من لا سلاح معه . تلبسوا : ركبوا . المخيسة : المذللة بالركوب . والبازل : الناقة المسنة .

(١) من الكامل . خرنق بنت هفان ، من بنى قيس . الكتاب ١٠٤/١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ وفيه : النازلون . والعينى ٦٠٢/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٣/٢ - وآفة الجزر نحرها . والمعترك : موضع ازدحام الناس فى الحرب . وطيب معقد الإزار كناية عن العفة لا يُحلّ لفاحشة .

(٢) من الطويل . لم أقف عليه . وعروة يعرف بعروة الصعاليك . الوتر : الثأر ،النجاد . حمالة السيف كناية عن طول صاحبه . والأشاجع : أصول الأصابع التى تتصل بعصب ظاهر الكف . الواحد أشجع .

(٣) سبق تخريجه . انظر ص ٩٢ هامش رقم ٢ وطبقات الفحول ٣٤٢/١ أوليت .

(٤) رجز . الكتاب ١٠٣/١ لرؤبة ، والخزانة ٢٢٧/٨ رقم ٦١٢ وبعده :

فذاكَ وَخْمٌ لا يُبالى السَّبّا

وديوانه - آلورد - ص ١٥ .

(٥) من الوافر . نسب للحارث بن ظالم فى العينى ٦٠٩/٣ وشرح الكافية ١٠٦٥/٢ والكتاب ١٠٣/١ : ... الشعرى رقابا - وفيه أيضا : الشعر الرقابا .

(٦) من المديد . لعدى بن زيد العبادى . الكتاب ١٠٢/١ : من حبيب ... شاحط دارا - والعينى ٦٢١/٣ =

مِن وَلِىّ أَوْ أخِى ثِقَةٍ   والبَعِيد الشاحِطِ الدّارا

ونظير حسن وجها[1] :

هيفاءُ مقْبلةً عَجْزاءُ مُدْبِرَةً   مَحْطُوطةٌ جُدِلَتْ شَنْباءُ أنيابا

ونظير حسن وجهه قول الشماخ[2] :

أَمِنْ دِمْنَتَين عرّسَ الركبُ فيهما   بَحقْل الرَّخَامَى قدْ عَفَا طَلَلاهما

أقامتْ على ربْعَيْهما جارتا صَفًا   كميتَا الأعالِى جَوْنتا مُصْطَلاهما

والضمير فى مصطلاهما للأثفيتين المعبّر عنهما بجارتين فوصفهما بسواد أسفليهما وحمرة أعلييهما . وزعم المبَرد أن الضمير عائد على الأعالى وجاء بلفظ التثنية لأن الأعالى جمع فى اللفظ مثنى فى المعنى ، كما يقال قلوبكما نورهما الله ، وهذا صحيح فى الاستعمال منافر للمعنى ؛ لأن مصطلى الأثفية أسفلها ، فإضافته إلى أعلاها بمنزلة إضافة أسفل إليه ؛ وأسفل الشيء لا يضاف إلى أعلاه ، ولا أعلاه إلى أسفله ، بل يضافان إلى ماهماله أسفل وأعلى .

فصل : ص : إذا كان معنى الصفة لسابقها رفعت ضميره وطابقته فى إفراد وتذكير وفروعهما مالم يمنع من المطابقة مانع . وكذلك إن كان معناها لغيره ولم ترفعه . فإن رفعته جَرت فى المطابقة مجرى الفعل المسند ، وإن أمكن تكسيرها حينئذ مسندة إلى جمع فهو أولى من إفرادها . وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة[3] « يتعاقبون فيكم ملائكة » . وقد يعامل غير الرافعة ما هى له إن قرن بأل معاملتها إذا

= والمساعد ٢١١/٢ : من صديق ... شاحط دارا – والتبصرة ٢٣٢/١ والتصريح ٨٢/٢ وديوانه – المعيبد – ١٠١ .

(١) من البسيط . نسب إلى أبى زبيد ، يصف الأسد . الكتاب ١٠٢/١ وابن يعيش ٨٣/٦ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٢/٢ هيفاء ضامرة البطن . المحطوطة : الملساء .

(٢) من الطويل . للشماخ . الكتاب ١٠٢/١ وفى ابن يعيش ٨٣/٦ والتبصرة ٢٣٤/١ ورد ثانيهما ، وهما فى الهمع ٩٩/٢ والأشمونى ٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٧/٢ ، ١٠٦٨ والثانى فى المقرب ١٤١/١ والجون : الأسود . والدمن : البعر .

(٣) صحيح مسلم ٢٧٨/١٢ وانظر رياض الصالحين ٢١٨/٦ فقد سبق تخريجه بأكثر من هذا فى باب الفاعل انظر ص ٩ هامش رقم ١ والجامع الصغير ١٣٢٩/٢ .

رفعته . وإذا قصد استقبال المصوغة من ثلاثى على غير فاعل ردت إليه مالم يقدر الوقوع. وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ، ولو كان من متعدّ إن أمن اللبس وفاقا للفارسى . والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدى إلى واحد من هذا الباب مطلقا . وقد يفعل ذلك بجامد لتأوله بمشتق » .

ش : الصفة التى معناها لسابقها نحو مررت برجل حسن وبرجلين حسنين وبرجال حسنين أو حسان ، وبامرأة حسنة وبامرأتين حسنتين وبنساء حسنات أو حسان ، فمعنى هذه الصفات لما سبق من رجل ورجلين ورجال وامرأة وامرأتين ونساء فجيء بها مطابقة ونوى معها ضمائر موافقة . واحترزت بقولى ما لم يمنع من المطابقة مانع من صفة اشترك فيها المذكر والمؤنث كثيب [1] وربعة ، ومما وقع فيها الاشتراك مطلقا كجُنُب ، ومما يخص المذكر أو المؤنث لفظا ومعنى ، أو لفظا لا معنى ، أو معنى لا لفظا . وقد نبهت على ذلك فى صدر هذا الباب . ثم نبهت بقولى وكذا إن كان معناها لغيره ولم ترفعه ، على أنه يقال مررت برجلين حسنى الغلمان ، أو حسنين غلمانا ، ورجال حسان الغلمان أو حسان غلمانا / وبامرأة حسنة الغلام أو حسنة غلاما ، وبنساء حسنات الغلمان ، أو حسنات غلمانا ، فيجاء بهذه الصفات مطابقة لما قبلها ، وإن كان معناها لما بعدها لأنها لم ترفعه ، وإنما رفعت ضمائر ما قبلها فجرت مجرى ما هى لما قبلها معنى ولفظا . فلو رفعت ما بعدها لم تطابق ما قبلها ، بل تعطى ما يعطى الفعل المؤدى معناها إذا وقع موقعها ، فيقال مررت برجلين حسن غلاماهما ، وبرجال حسن غلمانهم ، وبامرأة حسن غلامها وبرجل حسنة جاريته وبنساء حسن غلمانهن ، كما يقال حسُنَ غلاماهما ، وحسن غلمانهم ، وحسن غلامها وحسنت جاريته وحسن غلمانهنّ .

١٥٥/ ب

والأحسن فيمافاعلها جمع أن تجمع جمع تكسير كقولك مررت برجال حسان غلمانهم . ومَن لغته أن يقدم على الفاعل علامة تثنية وجمعه فيقول مررت برجلين حَسُنا غلاماهما ، ورجال حسنوا غلمانهم ، فإنه يقول : مررت برجلين حسنين

---

(١) فى القاموس : الثيب المرأة فارقت زوجها أو دُخِل بها ، والرجل دُخِلَ به ، أو لا يقال للرجل إلا فى قولك وَلَدُ الثيِّبَيْن .

غلاماهما ، وبرجال حسنِين غلمانهم . وعلى هذا نبهت بقولى وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة ، « يتعاقبون فيكم ملائكة » .

ثم قلت : وقد تعامل غير الرافعة ما هى له إن قرن بأل معاملتها إذا رفعته ، فأشرت بذلك إلى أنه قد يقال مررت برجل حسنةٍ العين كما يقال حسنت عينه . حكى ذلك الفراء فى معانى سورة « ص » قال : العرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة فيقولون مررت على رجل حسنةٍ العين قبيحِ الأنف ، والمعنى حسنة عينه ، قبيح أنفه .

قلت : فعلى هذا يقال مررت برجل حسان الغلمان ، وبرجل كريمة الأم ، وبامرأة كريم الآباء وكريم الأب ، كما يقال مررت برجال حسان غلمانهم وبرجل كريمة أمه وبامرأة كرام آباؤها وكريم أبوها ومنه قول الشاعر[1] :

أيا ليلةً خُرْسَ الدَّجاجُ سَهرتُها ببَغدادَ ما كادتْ عن الصُّبحِ تَنْجَلى

فقال خُرس الدجاج كما يقال خرساء دجاجها . ومثله قول الآخر[2] :

فماحت به غرَّ الثنايا مفلّجا وسِيمًا جَلا عنه الظلام موشّما

أراد فمًا غر الثنايا ، فجمع مع الألف واللام ، كما يجمع مع الضمير إذا قيل فماحت فمًا غُرًا ثناياه . ومثله قول الآخر فى وصف عقاب[3] :

تأوى إلى قُنَّة خلقاءَ رَاسيةٍ حُجْن المخالبِ لَا يغْتالُها الشِبَع

---

(١) من الطويل . المساعد ٢٢١/٢ وفيه : شهدتها . وفى المقرب ١٣٩/١ : يا ... بهرتها ... إلى الصبح تنجلى .

(٢) من الطويل . مجالس العلماء ٢٨٠ – عن معجم الشواهد وفى الأشباه والنظائر ٧٨/٣ : فماحت ... وقال : ذهبت إلى الفم ... غرّ ثناياه فهو خلف ليس أنه ترك الثنايا ورجع إلى الفم ، ماحت : استاكت أو أعطت . الفلج : سعة ما بين الأنسان . وهو أيضا فى التذكرة لأبى حيان ص ١٥٤ وفيه : فماجت – بالجيم – ورفع الظلام .

(٣) من البسيط . لزهير كما فى الأساس « غول » يصف صقرًا :

مِن مَرْقب فى ذُرى خَلقْاءَ راسية ... لا يغتاله الشبع

ولم أجده فى شرح ديوانه للأعلم . والقنة : أعلى الجبل : وهو فى ديوانه – كرم البستانى – ص ٢٤٢ من مرقب فى ذرا خلقاء ...

فقال حجن المخالب ، كما يقال حجن مخالبها ، أى لا يغتالها فقد الشبع .

ومن وقوع الألف واللام خلفا عن الضمير فى غير هذا الباب قوله تعالى[1] ﴿ فأَمَّا مَن طَغَى * وآثَرَ الحياةَ الدُّنيا * فإنَّ الجَحِيم هي المأْوى * وأمَّا مَن خافَ مقامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عن الهَوى * فإنَّ الجَنَّةَ هِى المأْوَى ﴾ . ومن ذلك قول الأعشى القيسى[2] : –

وأمّا إذا ركبُوا فالوجُوه فى الرَّوْع مِن صَدأ البيضِ حُمّ

أى فوجوههم ، فجعل الألف واللام خلفا عن الضمير ، ومن ذلك قول الآخر[3] :

ولكن نَرى أقدامنا فى نعالِكم وآنفنا بين اللحى والحواجب

أى بين لحاكم ، فجعل الألف واللام خلفا عن الضمير . ومن ذلك قول ذى الرمة[4] :

تخلّلنَ أبوابَ الخدور بأعْيُنٍ غرابيب والألوانُ بيضٌ نواصِعُ

وقد سوّى سيبويه بين ضُرب زيد ظهره وبطنه وضُرب زيد الظهر والبطن ، وبين مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا السهل والجبل . فالظاهر من قوله أنه موافق لقول الفراء ، وليس هذا على تقدير « منه » إذ لو كان ذلك لاستوى وجود الألف واللام وعدمها ، كما استويا فى مثل البر الكرّ بستين ، فكان يجوز أن يقال ضُرب زيد ظهر وبطن ومطرنا سهل وجبل ، كما جاز أن يقال البر الكر بستّين ، والتمر منوان بدرهم ؛ لأن البعضية مفهومة مع عدم الألف واللام ، كما هى مفهومة مع وجودهما .

ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام قوله تعالى[5] ﴿ وإنّ للمتّقين لحسن

---

(١) سورة النازعات . الآيات : ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) من المتقارب . والأحم : الأسود من كل شيء . فى الكامل ٢٥٧/١ .

(٣) من الطويل . فى السفر الثانى من شرح سقط الزند القسم الأول ص ٣٥ وفيه : إنانرى أقدامنا فى نعالهم وآنفنا بين اللحى والحواجب – وفى البرصان والعرجان للجاحظ ص ٣٧٧ : وما هذه أقدامنا فى نعالكم – ونسبه – ليعثر بن لقيط .

(٤) من الطويل . ديوانه ص ٥١ من قصيدته : أمنزلتى مىّ سلام عليكما ... رواجع .

(٥) سورة « ص » الآيتان : ٤٩ ، ٥٠ .

مآب * جنّاتِ عَدْن مُفَتّحةً لهم الأبوابُ ﴾ . أى مفتحة لهم أبوابها . وزعم بعضهم أن الأبواب بدل من ضمير مستكن فى مفتحة . وهذا لا ينجيه من كون الألف واللام خلفا عن الضمير ؛ لأن الحاجة [إليه] فى الإبدال كالحاجة إليه فى الإسناد .

وقول الفراء العرب تقول لمن لم يمت إنك مائت عن قليل ، ولا يقولون لمن قدمات هذا مائت إنما يقال فى الاستقبال . وكذا يقال هذا سيّد قومه ، فإذا أخبرت أنه سيسودهم قلت هو سائد قومه عن قليل .

وكذا الشرف والطمع وأشباهما إذا قصد بهما الاستقبال صيغت على فاعل . وإلى هذا أشرت بقولى : وإذا قصد / استقبال المصوغة من ثلاثى على غير فاعل ردت إليه* بصيغة فاعل . ومن هذا الردّ قوله تعالى[1] : ﴿ فلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ ما يُوحى إليكَ وضائِقٌ به صَدْرُكَ ﴾ وعلى هذا المعنى قراءة بعض السلف[2] ﴿ إنك مائِت وإنهم مائتون ﴾ والمعنى على قراءة الجماعة وإنك وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم فى عداد الموتى ؛ لأن ما هو كائن فكأن قد كان ، وهذا شبيه بـ[3] ﴿ أَتَى أمرُ اللهِ فلا تَسْتَعجلُوه ﴾ وعلى هذا نبهت بقولى : ما لم يقدر الوقوع . ومن الردّ إلى فاعل بقصد الاستقبال قول الحكم بن صخر[4] :

١٥٦/١

أرى النـاسَ مثـلَ السَّفْـرِ والموتُ منهلٌ ... له كلَّ يومٍ واردٌ ثم واردُ
إلى حيثُ يَشْفى اللهُ مَن كان شافِيا ... ويَسْعدُ مَن فى علمِه هو ساعدُ

ومثله قول قيس بن العيزاره[5] :

فقلتُ لكَمْ شَاةٍ رعيتُ وجامِلٍ ... فكلُكُم من ذلكَ المالِ شابِـعُ

وأشرت بقولى : وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ،

---

(١) سورة هود . صدر الآية ١٢ .
(٢) سورة الزمر . آية ٣٠ والقراءة فى الإتحاف ٣٧٥ عن ابن محيصن والحسن .
(٣) سورة النحل . صدر الآية ١ .
(٤) من الطويل . ولم أقف عليهما .
(٥) من الطويل . ولم أقف عليه . والجامل : القطيع من الإبل برعاتها وأربابها .
* فى ج بعد إليه : أى رد إلى صيغة فاعل .

إلى أنّ قصد ثبوت معنى اسم الفاعل يسوّغ إضافته إلى ما هو فاعل فى المعنى ، ونصبه إياه على التمييز إن كان نكرة ، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة بشرط السلامة من اللبس . فيقال زيد ظالم العبيد خاذلهم ، راحم الأبناء ناصرهم ، إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون ، وأبناء راحمون ناصرون . قال أبو على فى التذكرة : من قال زيد الحسن عينين فلا بأس أن تقول زيد الضارب أبوين ، والضارب الأبوين . والضارب الأبوان . والأبوان فاعل على قولك الحسن الوجهُ ، الأمر فى ذلك كله واحد . ومثله الضارب الرجل إذا أردت الضارب رجله .

قلت : هكذا قال أبو على فى التذكرة ، ولم يقيد بأمن اللبس ، والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس . ويكثر أمن اللبس فى اسم فاعل غير المتعدى ، فلذلك يسهل فيه الاستعمال المذكور . ومنه قول ابن رواحة الأنصارى رضى الله عنه[1] :

تَباركتَ إنّى من عذابِكَ خائِفُ وإنّى إليكَ تَائبُ النفسِ باخِعُ

ومنه قول رجل من طيئ[2] :

ومن يَكُ مُنْحلّ العزائِم تابعا هواه فإنَّ الرشْدَ منه بَعيدُ

ومن وروده فى المصوغ من متعدّ قول الشاعر[3] :

ما الراحمُ القلبِ ظلّاما وإنْ ظُلِما ولا الكريمُ بمنّاعٍ وإنْ حُرِما

وقد أغفل أكثر المصنفين إجراء اسم المفعول مجرى الصفة* ، وهو يجرى مجراها مطلقا إن كان مصوغا من متعدّ إلى واحد كمضروب ومرهوب ومرفوع ومجموع ، فيقال هذا مضروب العبدِ ومرهوب قوم ومرفوع قدرا ، وهو مجموع الأمْرَ وأمرَه وأمْرًا ، ومجموع الأمرِ وأمْرُه كما يقال هو حسنُ الوجهِ وحسُنُ وجهٍ وحسنٌ وجْهًا وحسنٌ الوجهُ وحسن وجْهُه وحسن وجهٌ والوجهَ وَوجهَه . وكذا البواقى .

---

(١) سبق تخريج البيت . انظر ص ٩١ هامش رقم ٥ وقافيته هناك : ضارغ .

(٢) من الطويل . ونسب لجرير ولم أعثر عليه فى ديوانه . الهمع ١٠١/٢ والمساعد ٢١١/٢ .

(٣)من البسيط . التصريح ٧١/٢ والهمع ١٠١/٢ والمساعد ٢٢٣/٢ .

* زاد فى ج : المشبهة . انظر ص ٢٣٢ .

وأقل مسائل الصفة استعمالا نحو حسن وجهِه وحسن وجهَه وحسن وجهٌ . ولها مع ذلك نظائر من* اسم المفعول . فنظير حسن وجهِه قول الشاعر[1] :

تمنى لقائى الجَوْنُ مغرور نفسِه ولما رآنى ارْتـاعَ ثمت عردا

ونظير حسن وجهَه قول الشاعر[2] :

لو صُنْتَ طرفَكَ لم تُرَعْ بصفَاتِها لمّا بَدَتْ مَجْلُوّةً وجَنَاتِها

ونظير حسن وجهٌ قول الآخر[3] :

بثوب ودينارٍ وشاةٍ ودرهم فهل أنت مرفوعٌ بما ههنا رأسُ

ونبهت بقولى : « وقد يُفعل ذلك بجامد لتأوله بمشتق » على أنه قد يقال وردنا منهلا عسلا ماؤه ، وعسل الماء ، ونزلنا بقوم أسدٍ أنصارُهم وأسْد الأنصارِ ، وصاهرنا حيّا أقمارا نساؤه وأقمار النساءِ ، على تأويل عسل بحلو ، وأُسْد بشجعان ، وأقمار بحسان . ومنه قول الشاعر[4] :

فراشةُ الحِلْمِ فرعونُ العذاب وإنْ يُطلَبْ نَداه فكَلبٌ دُونَه كَلْبُ

فعامل فراشة وفرعون معاملة طائش ومهلك . ومثله قول الآخر[5] :

فلولا اللهُ والمهرُ المفدّى لأبتَ وأنتَ غِربالُ الإهاب

فعامل غربالا معاملة مثقب . وأكثر ما يجىء هذا الاستعمال فى أسماء النسب كقولك مررت برجل هاشمى أبوه تميمية أمّه . وإن أضفت قلت : مررت برجل هاشمى الأبِ ، تميمىّ الأمِّ . وكذلك ما أشبهه .

---

(١) من الطويل . التصريح ٧٢/٢ والدرر ١٣٥/٢ وعرّد : هرب .

(٢) من الكامل . لعمرو بن لجأ التيمى . التصريح ٧٢/٢ والدرر ١٣٤/٢ والمساعد ٢١٨/٢ .

(٣) سبق تخريجه . انظر ص ٩٦ هامش رقم ٤ .

(٤) من البسيط . الأشمونى ١٣/٣ والهمع ١٠١/٢ والدرر ١٣٦/٢ .

(٥) من الوافر . نسب إلى حسان ولم أعثر عليه فى شرح ديوانه . كما نسب إلى عفيرة طرامة ، الأشمونى ١٣/٣ والدرر ١٣٦/٢ والهمع ١٠١/٢ عجزه فقط . والمساعد ٢٢٤/٢ وانظر الوحشيات .

* زاد فى ج : من مسائل ... انظر ص ٢٣٢ .

باب إعمال المصدر

ص : يعمل المصدر مظهرا مكبّرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه ، والغالب إن لم يكن بدلا من اللفظ بفعله / تقديره بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها . ولا يلزم ذكر مرفوعه .

١٥٦/ ب

عمل المصدر عَمَل الفعل ؛ لأنه أصل والفعل فرعه . فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضى والحاضر والمستقبل ؛ لأنه أصل لكل واحد منها ، بخلاف اسم الفاعل فإنه عمل للشبه ، فتقيد عمله بما هو شبهه وهو المضارع . وكما ترتب عمل المصدر على الأصالة اشترط فى كونه عاملا بقاؤه على صيغته الأصلية التى اشتق منها الفعل ، فلزم من ذلك ألا يعمل إذا غيّر لفظه بإضمار* ، ولا بردّه إلى فَعْلة قصدا للتوحيد ، ولا تبعية قبل تمام مطلوبه ، فلا يقال مرورك بزيد حسن وهو بعمرو قبيح فيعلق المجرور بهو ؛ لكونه ضمير المرور ، فإنه مباين للصيغة التى هى أصل الفعل . وقد شذ مثل هذا فى قول زهير[1] :

وما الحربُ إلّا ما علمتُم وذُقْتُم وما هو عنها بالحديث المرجَّم

فهو ضمير الحديث وعن متعلقة به . وقد يتخرج هذا على أن يكون التقدير وما هو الحديث عنها فيتعلق « عن » بالحديث ، ويجعل الحديث بدلا من هو ، ثم حذف الأول وترك المتعلق به دالّا عليه . ولا يخفى ما فى هذا التقدير من التكلف ، مع أن البدل هو المقصود بالنسبة ولا يذكر متبوعه غالبا إلا توطئة له .

ولا يعمل المصغر فلا يقال عرفت ضريبك زيدا ونحوه ؛ لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التى هى أصل الفعل زوالا يلزم منه نقص المعنى بخلاف الجمع فإن

---

(١) من الطويل . من المعلقة . شرح المعلقات السبع ٥٦ والهمع ٩٢/٢ والدرر ١٢٢/٢ والمساعد ٢٢٦/٢ والمرجم : الذى يحكم فيه بالظنون .

* زاد بعدها فى ج : ولا بتصغير . انظر ص ٢٣٣ .

صيغته وإن زال معها الصيغة الأصلية فإن المعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية ؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررا بعطف ؛ فلذلك منع التصغير إعمال المصدر وإعمال اسم الفاعل ، ولم يمنع الجمع إعمال المصدر ولا إعمال اسم الفاعل ؛ لأن إعمال اسم الفاعل كثير . فكثرت شواهد إعماله مجموعا ، وجمع المصدر قليل فقلت شواهد إعماله مجموعا ، فمنها قول علقمة(١) :

وقد وَعَدتْكَ مَوعِدًا لو وَفَتْ به   موَاعِدَ عُرقُوب أخاه بيَثْرب

فنصب أخاه بمواعد وهى جمع موعد بمعنى وعد . ويروى : كموعودٍ عرقوب أخاه . وموعود هذا أحد المصادر الجائية على وزن مفعول . ويروى : مواعيد ، على أنه جمع ميعاد بمعنى وعد . ومنه قول العرب . تركته بملاحس البقر أولادها ، أى بموضع ملاحس ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . والملاحس جمع ملحس بمعنى لحس . ومنها قول ابن الزبير الأسدى(٢) :

كأنكَ لم تُنبأ ولم تكُ شاهِدا   بلائِى وكرّاتِى الصَّنِيعَ ببَيْطَرا

ومنه قول أعشى قيس ، يمدح هوذة بن على الحنفى(٣) :

قد حمّلُوه فتىَّ السنّ ما حملتْ   ساداتُهم فأطاقَ الحملَ واضْطَلعا

وجرّبُوه فما زادتْ تجَارِبهُم   أبا قُدامةَ إلّا الحزْمَ والفَنَعا

وله أيضا(٤) :

إنَّ عِداتِك إيّانا لآتيةٌ   حقًّا وطيّبةٌ ما نفسٌ بموعود

---

(١) من الطويل . نسب للشماخ . انظر فرحة الأديب . كما نسب لامرئ القيس لأنه فى ديوانه ص ٢٣ وإنما هو لعلقمة بن عبدة التميمى فى موضع المغالبة بين امرئ القيس وعلقمة فخلط الرواة بين أبيات القصيدتين وهو فى الديوان : كموعود عرقوب . الدرر ١٢٢/٢ والمساعد ٢٢٧/٢ وعجزه فى الكتاب ١٣٧/١ .

(٢) من الطويل . لم أقف عليه .

(٣) من البسيط . ديوانه ١٠٩ وشرح الكافية الشافية ١٠١٦/٢ وورد الثانى عرضا فى الدرر ١٣٩/٢ والفنع : الخير والكرم والفضل . ويروى إلا المجد .

(٤) من البسيط . نسبه ابن مالك للأعشى . وهو فى ديوانه ص ٢٧١ : ... ما نفس موعود – وفى النص بموعود وفى ج موعود .

ولا يعمل المحدود ، وهو المردود إلى فَعْلة قصدا للتوحيد والدلالة على المرة ؛ لأنه غيّر عن الصيغة التى اشتق منها الفعل ، فلا يقال عرفت ضربتك زيدا ، ونحو ذلك . فإن روى مثله عمن يوثق بعربيته حُكم بشذوذه ولم يُقس عليه ، فمن ذلك ما أنشد الفارسى فى التذكرة من قول الشاعر[1] :

يحابى بها الجَلْدُ الذى هو حازمٌ   بضَرْبة كفّيه المَلَا نفسَ راكب

يريد يحيى الجلد الحازم نفس راكب ، بأن تضرب كفّاه الملا متيمما مؤثرا بما عنده من الماء راكبا كاد يموت عطشا . وقد اجتمع فى قول ابن الزبير[2] :

.... ولم تك شاهـــدا   بلائى وكـراتى الصنيـع ...

شاهد على إعمال المجموع ، وشاهد على إعمال المحدود ؛ لأن الكرات جمع كرّة . وقد نصب به الصنيع فواحده أحق بذلك ؛ لأن الواحد أقرب إلى اللفظ الأصلى وهو الكرّ . ومن إعمال المحدود قول كثير[3] :

وأجمعُ هِجْرانا لأسماءَ إنْ دَنَتْ   بها الدارُ لا مِن زَهدةٍ فى وصالها

فلو كان « فَعْلة » مصدرا غير مقصود بهائه التحديد كرَهْبة ساوَى العارى منها فى صحة العمل . فمن ذلك قول الشاعر[4] :

فلولا رجاءُ النَّصْر منكَ ورَهبةٌ   عقابَكَ قد كانوا لنا كالمَوارد

ولا يتقدم نعت المصدر على معموله فلا يقال عرفت سوقك العنيف الإبل ؛ لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله ، كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته ، فإن ورد ما يوهم خلاف ذلك قدر فعل بعد

---

(١) من الطويل . الأشمونى ٢١٣/٢ والمساعد ٢٢٨/٢ وفى شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢ والدرر ١٢٢/٢ : به . والرواية الصحيحة كما فى النص ، أى بالداوية المذكورة فى البيت قبله وهو :

وداويـة قفـر يحار بها القطـا   أدلّـة ركـبيها بنـات النجـائب

(٢) سبق البيت كاملا . انظر ص ٢٠٧ هامش ٢ .

(٣) من الطويل . ولم أقف عليه .

(٤) من الطويل . الكتاب ١٨٩/١ وحاشية يس ٦٢/٢ وابن يعيش ٦١/٦ وفيه : صاروا .

النعت يتعلق به المعمول المتأخر . فمن ذلك قول الحطيئة[1] :

أزمَعْتُ / يأسًا مُبينا من نَوالكم ولنْ تَرى طارِدًا للحُرِّ كالْيأسِ ١/١٥٧

فالمتبادر إلى فهم سامع هذا البيت تعليق من نوالكم بيأسا ، وهو غير جائز كما ذكرت ، بل يتعلق بيئست مضمرا فلو أخّر النعت وقدّم المعمول لم يمتنع كقول الشاعر[2] :

إنّ وجدِى بكَ الشديدَ أرانِى عاذِرًا مَن عَهِدْتُ فيكَ عَذُولا

ونبهت بقولى « عمل فعله » على أن المصدر العامل يرفع الفاعل [نحو] عظم نفع الحليم حلمه .والنائب عن الفاعل نحو سرنى إعطاء الدنانير الفقير ، واسم كان نحو من نعم الله كون المقهور عدوّنا ، وكون عدوّنا المقهور ، والكون عدوّنا المقهور . ويفهم من ذلك أنه يتعدى إلى غير المرفوع على حسب تعدّى فعله نحو عرفت مرورك بزيد ، وقدومك على عمرو ، وطلبك العلم ، وإعطاءك الفقير درهما ، وإعلامك خالدا جعفرا مقيما . وشرطت فى ذلك تقديره بفعله وبأنْ الخفيفة أو أنْ المصدرية أو ما أختها ، احترازا من المصدر المؤكد والمبين[3] الهيئة .

ومثال المقدر بأن المخففة علمت ضربك زيدا ، فتقديره : علمت أنْ قد ضربت زيدا ، فأنْ هذه المخففة من أنّ لأنها بعد علم ، وهو موضع مخصوص بالمخففة غير صالح للمصدرية ، كقوله تعالى[4] ﴿ عَلِم أنْ سَيَكُون ﴾ و[5] ﴿ أفَلَا يَروْنَ ألَّا يَرْجِعُ ﴾ . ومثال المقدر بأن المصدرية قوله تعالى[6] ﴿ ولولا دفاعُ اللهِ الناسَ بعضَهم

---

(١) من البسيط . يمدح بغيضا ويحط من الزبرقان . ديوانه ص ١٠٧ والدرر ١٢٤/٢ وصدره فى الهمع ٩٣/٢ وحاشية يس ٦٣/٢ .

(٢) من الخفيف . الدرر ١٢٤/٢ والعينى ٣٦٦/٣ والتصريح ٢٧/٢ وصدره فى الهمع ٩٣/٢ .

(٣) فى النسختين : « والمبين النوع والهيئة » وهذا على أن يكون النوع هو الهيئة . ولعل الصواب كما ذكرت أو لعله : والمبين الوحدة والهيئة .

(٤) سورة المزمل . من الآية ٢٠ .

(٥) سورة طه . صدر الآية ٨٩ .

(٦) سورة البقرة . من الآية ٢٥١ ومن الآية ٤٠ من سورة الحج . ودفاع كما فى النص قراءة فيهما لنافع . انظر الإقناع ٦١٠/٢ والإتحاف ٣١٥ عنه وعن أبى جعفر ويعقوب ووافقهم الحسن . وانظر منه ص ١٦١ .

ببعْض ﴾ وقول القائل : أرجو نصر الله للمسلمين ، وخذلانه للكافرين . وكذا كل مصدر وقع بعد لولا أو بعد فعل إرادة أو كراهة ، أو خوف أو طمع أو شبه ذلك ، ولا يكون المقدر بهذه إلا ماضى المعنى كقوله[1] :

أَمِن بَعْدِ رمى الغانياتِ فُؤادَه ... بأَسْهُم ألحاظٍ يُلام على الوجد

أو مستقبل المعنى كقول الفرزدق[2] :

فَرُم بيَدَيْكَ هل نَسطيع نَقْلًا ... جبالًا من تِهامةَ راسِياتِ

وأما المقدر بأن المخففة فيجوز مضيه وحضوره واستقباله ، وكذا المقدر بما المصدرية ، فمضيّ المقدر بأنْ المخففة كقول الشاعر[3] :

علمتُ بَسْطَك بالمعروف خيرَ يَدٍ ... فلا أرَى فيكَ إلّا باسِطًا أمَلا

وحضوره كقول الراجز[4] :

لو عملتْ إيثارِيَ الذى هَوَتْ ... ما كنتُ منها مُشْفِيا على القَلْت

واستقباله كقول الشاعر[5] :

لو عِلمنا إخْلافكم عدةَ السِّلـ ... ـم عَدِمتُم على النَّجاة مُعِينا

ومضى المقدر بما المصدرية كقول الله تعالى[6] ﴿ فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم ﴾ و كقول الشاعر[7] :

وعذَّبَـــهُ الهوَى حتّـــى براهُ ... كبَرْىِ القَيْنِ بالسَّفَن القِدَاحا

وكقول الآخر[8] :

---

(١) من الطويل . الدرر ١٢٣/٢ .

(٢) من الوافر . ديوانه ١٢٨/١ والدرر ١٢٣/٢ والهمع ٩٢/٢ .

(٣) من البسيط . الدرر ١٢٣/٢ وصدره فى الهمع ٩٢/٢ .

(٤) الدرر ١٢٣/٢ وفيه : ... منها منفيًا عن إلف . وصدره فى الهمع ٩٣/٢ والقلت : الهلاك .

(٥) من الخفيف . الدرر ١٢٣/٢ وصدره فى الهمع ٩٢/٢ .

(٦) سورة البقرة . صدر الآية ٢٠٠ .

(٧) من الوافر . لم أقف عليه . والقين : الحداد . والسَّفَن : جلد أخشن ، وحجر ينحت به أو كل ما ينحت به الشيء كالسفن ، وقطعة خشناء من جلد ضب أو سمكة يسحج بها القدح .

(٨) من الخفيف . لم أقف عليه . وفى ج : أخذه ثمود وعادا .

مُدْمنُ البَغْى سوفَ يأخُذُه با ريه أخْذَه لثمود وعادا

وحضوره كقوله تعالى[1] ﴿ تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ﴾ وكقول الفرزدق[2] :

وَدَدْتُ على حُبّى الحياةَ لو انَّها يُزَادُ لها فى عُمْرها مِن حَيَاتيا

واستقباله كقول الشاعر[3] :

ومَن يَمُتْ وهْو لَم يُؤمِن يَصْلَ غدا شُواظَ نارٍ دوامَ النارِ فى سَقَرا

وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاث شرطا فى عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك . ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : سمع أذنى زيدا يقول ذلك . وقول أعرابى : اللهم إن استغفارى إياك مع كثرة ذنوبى للؤم ، وإن تركى الاستغفار مع علمى بسعة عفوك لغى . وقول الشاعر[4] :

عهدى بها الحىّ الجميعَ وفيهم قبلَ التَّفرُّقِ مَيْسرٌ ونِدام

وقول الراجز[5] :

ورأْىُ عَينَىَّ الفتىَ أبَاكا يُعطِى الجزيلَ فعليكَ ذاكا

وقول الآخر[6] :

لا رغبةٌ عمّا رغبْتِ فيه منّى فانقُصيه أوْ زيديه

ومن أمثلة سيبويه : متى ظنك زيدا أميرا . وذكر سيبويه[7] فى باب من المصادر

---

(١) سورة الروم . من الآية ٢٨ .

(٢) من الطويل . وليس للفرزدق فهو ليس فى ديوان . وإنما هو بيت لجميل . ديوان جميل ص ١٢٠ وفيه : على حبّ ، من قصيدته :

أتانى عن مروان بالغيب أنه مُقِيد دمى أو قاطع من لسانيا

(٣) من البسيط . وفيه بعض النقص ففى الأصل ا : شواظ نار دام ..... ولم أقف عليه . والبيت فى ج نصه :

ومن يمت وهو لم يومن يصل غدا شواظ نار دوام النار فى سقرا

وهو الصحيح وزنا ، ولا نقص فيه .

(٤) من الكامل . الكتاب ١٩٠/١ المحقق ٩٨/١ للبيد فى ابن يعيش ٦٢/٦ والدرر ٧٨/١ عرضا ، وشرح ديوانه ٢٨٨ .

(٥) لرؤبة . الهمع ٩٣/٢ والدرر ١٢٤/٢ ، ٧٧/١ والكتاب ١٩١/١ والمحقق ، ٩٨/١ .

(٦) من السريع . لم أقف عليه .

(٧) الكتاب ٩٧/١ « هذا باب من المصادر يجرى مجرى الفعل المضارع فى عمله ومعناه وذلك قولك عجبت =

يجرى مجرى الفعل المضارع عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرا إذا كان هو الفاعل . ثم قال : كأنه قال : عجبت من أنه يضرب زيد عمرا . ولم يقدره فى الباب بغير أن الثقيلة . وإذا ثبت أن عمل المصدر غير مشروط بتقدير حرف مصدرى أمكن الاستغناء عن إضمار فى نحو له صوت صوت حمار .

ونبهت بقولى « ولا يلزم ذكر مرفوعه » على أن المصدر الصالح للعمل قد يجاء به دون مرفوع ظاهر ولا مضمر ودون معمول آخر : وقد يجاء به دون مرفوع كائنا معه معمول آخر . فالجائى دون مرفوع ولا غيره نحو[1] ﴿ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الكُفْرَ ﴾ والكائن معه معمول لا مرفوع معه نحو[2]﴿ فكُّ رَقَبَةٍ * أو إطْعامٌ فى يومٍ ذى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾ / وخصصت المرفوع بجواز الاستغناء عنه مع المصدر ؛ لأن الاستغناء عن غير المرفوع جائز مع كل عامل ليس من النواسخ . وقلت بدل ولا يلزم ذكر فاعله : ولا يلزم ذكر مرفوعه لأعم الفاعل ونائبه واسم كان . وقد تقدم من قولى بيان أن مرفوع المصدر قد يكون نائب فاعل نحو سرنى إعطاء الدينار الفقير ، واسم كان نحو : من نعم الله كون المقهور عدوّنا . وجاز أن يستغنى عن مرفوع المصدر دون مرفوع الفعل وما أشبهه مما ليس مصدرا لأن الفعل لو ذكر دون مرفوع لكان حديثا عن غير محدث عنه ، وكذا ما يعمل عمله من صفة أو اسم فعل ، فإنه لا يعمل إلا وهو بنفسه واقع موقع الفعل ، ومؤدّ معناه فاستحق ما يستحقه الفعل من مرفوع يحدّث به عنه ظاهرا أو مضمرا . فلو خلا منه لكان فى تقدير فعل خلا من مرفوع ، وليس كذلك المصدر ؛ لأنه إذا عمل العمل المنسوب إليه بإجماع لم يكن إلا فى موضع غير صالح للفعل فجرى مجرى الأسماء الجامدة فى عدم تحمل الضمير . وجاز أن يرفع ظاهرا لكونه أصلا لما لا يستغنى عن مرفوع به ، وبسبب* اقتضائه الرفع عدمت فى غير ندور مصاحبته مرفوعا إن لم يكن مضافا . وقلت إن كان مضافا

١٥٧/ ب

= من ضرب زيدا ، فمعناه أنه يضرب زيدا ، وتقول عجبت من ضرب زيدا بكرٌ ومن ضرب زيدٌ عمرا إذا كان هو الفاعل ، كأنه قال : عجبت من أنه يضرب زيد عمرا ، ويضرب عمرا زيد .

(١) من سورة الزمر . من الآية ٧ .

(٢) من سورة البلد . الآيات ١٣ ، ١٤ وصدر الآية ١٥ .

* فى ج : ولضعف سبب . انظر ص ٢٣٩ .

حتى قال بعض النحويين إنها لا تجوز إلا فى الشعر ، والصحيح جوازها مطلقا لكن استعمالها فى النثر قليل . ومن ذلك قول النبى ﷺ[1] : « بُنى الإسلامُ على خمسٍ : شهادةُ أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت مَن استطاع إليه سبيلا » فمَن فى موضع رفع فاعلا بحجّ البيت . والتقدير : وأن يحج البيت مَن استطاع إليه سبيلا . وقلت فى مصاحبة غير المضاف : « ومرفوعا دون ندور » احترازا من قول أبى العباس ثعلب : العرب تقول عجبت من قراءة فى الحمام القرآنُ ، أى من أن قُرِئ .

ص : ومعموله كصلة فى منع تقدمه وفصله . ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك أو يُعدّ نادرا .

ش : قد تقدم بيان كون المصدر العامل بإجماع مقدرا بحرف مصدرى موصول بفعل ، وأن ذلك التقدير غالب لا لازم ، فاستحق بلزوم* هذا التقدير أن يخالف معموله الصلة بجواز الاستغناء عنه ، وأن يوافقها فى منع التقدم والفصل . فلهذا قلت « ومعموله كصلة فى منع تقديمه وفصله » . ثم قلت « ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك ، أو يعد نادرا » فنبهت بذلك على أنه قد يجىء ما قبل المصدر متعلقا به من جهة المعنى تعلق المعمول بالعامل ، كقول تميم العجلانى[2] :

لقد طالَ عن دَهماءَ لدِّى وعِـذْرتى ... وكِتمانُها أكْنِى بأُمِّ فُلان

وكقول عمر بن أبى ربيعة[3] :

ظنُّها بى ظنُّ سوءٍ كلـه ... وبها ظنِّى عَفَافٌ وكَرَم

---

(١) صحيح البخارى ١/٩ وفيه « ... والحج وصوم رمضان » وفى صحيح مسلم ١٣٣/٢ .

(٢) من الطويل . وأنشده أبو السمح لابن مقبل ، وبعده :

جعلتُ لجُهّال الرجالِ مخاضة ... ولو شئت قد بيّنتُها بلسانى

أمالى المرتضى ٧٨/٤ واللدد الجدال والخصومة . وعجزه فى شذوز الذهب ص ٣٧٤ : وكتمانها تُكنَى بأم فلان .

(٣) من الرمل . ديوانه ص ٥١٧ : ... سوء فاحش .

* فى ج : بعدم لزوم . انظر ص ٢٤٠ .

وكقوله[1] :

طال عن آلِ زينبَ الإعراضُ   للتعـدِّى ومـا بنـا الإبْغَـاض

وكقول الآخر[2] :

وبعضُ الحِلْـم عنـدَ الجَهْـ   ـلِ للذِلـــة إذْعَـــانُ

فلنا فى هذه أن نعلق ما تقدم بمصدر آخر محذوف لدلالة الموجود عليه ، كأنه لدّى عن دهماء لدّى ، وظنى بها ظنى ، وطال الإعراض عن آل زينب الإعراض ، وبعض الحلم إذعان للذلة إذعان .

ويكون هذا التقدير نظير قولهم فى[3] ﴿ وكانُوا فيه من الزَّاهِدين ﴾ أن تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين . ونظير قولهم فى[4] :

أيْنَما الرّيحُ تُمِيّلْها تَمِلْ

أن تقديره : أينما تميلها الريح تميلها تمل . ولنا أن نجعل ما تقدم متعلقا بنفس المصدر الموجود ، إمّا على نية التقديم والتأخير ، وإما على أن ذلك استبيح فى المصدر وإن لم يستبح مثله فى الموصول المحض ، كما استبيح استغناؤه عن معمول لا دليل عليه ، وإن لم يستبح مثله فى صلة الموصول . وهكذا يفعل فيما أوهم الفصل كقوله تعالى[5] ﴿ إنّه علَى رجْعهِ لقَادِرٌ * يَوْمَ تُبلَى السرائِرُ ﴾ فإن ظاهره أن « يوم » منصوب برجعه ، ولا يجوز ذلك لاستلزامه الفصل بخبر إنّ الذى هو لقادر ، فالمخلص من ذلك أن ينصب ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾ بعامل مقدر مدلول عليه برجعه ، كأنه قيل يرجعه يوم تبلى السرائر . ومما يوهم الفصل قول الشاعر[6] :

وهنَّ وقوفٌ ينتظِـرْنَ قضَاءَه   بضاحِى غَداة أمرِه وهو ضَامِزُ

---

(١) من الخفيف : ديوانه ص ٣١٥ .

(٢) من الهزج للفند الزمانى . الدرر ١٢٤/٢ والهمع ٩٣/٢ والأشمونى ٢١٧/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠١٩/٢ والمساعد ٢٣٣/٢ وشعراء النصرانية ٢٤٥ .

(٣) سورة يوسف . الآية ٢٠ .

(٤) من الرمل . للحسام . فى أصول ابن السراج ٢٣٣/٢ وقبله : صعدة نابتة فى حائر – وقد سبق .

(٥) سورة الطارق . الآيتان : ٨ ، ٩ .

(٦) من الطويل . للشماخ . التاج « ضمز » وشرح أبيات المغنى للسيوطى ٣٠٢ والمقرب ١٣٠/١ =

فقد يظن أن بضاحى عذاة متعلق بينتظرن ، وقد فصل بين قضائه وأمره وليس كذلك ، بل الواجب أن يجعل قضاؤه متعلقا به الجار والمجرور فلا يكون بينه وبين منصوبه فصل بأجنبى . ومثل هذا قول الآخر[1] :

ليت شِعْرِى إذا القيامةُ قامتْ   ودَعا بالحِساب أيْنَ المَصِيرا

أنشده الشجرى وجعل التقدير المصير أين هو فحذف / المبتدأ وفصل المصدر بما عمل فيه ، وأسهل من هذا أن يكون التقدير أين يصير المصير أو أين هو أعنى المصير .   ١٥٨/١

ص : وإعماله مضافا أكثر من إعماله منونا ، وإعماله منونا أكثر من إعماله مقرونا بالألف واللام . ويضاف إلى المرفوع والمنصوب ، ثم يستوفى العمل كما كان يستوفيه الفعل ، ما لم يكن الباقى فاعلا فيستغنى عنه غالبا . وقد يضاف إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنوّن .

ش : المصدر الذى نحن بصدده مضاف أو منون تنوينا ظاهرا أو مقدرا ، أو مقرون بالألف واللام نحو : عرفت ضربك زيدا ، وشتما عمرا ، والإكرام خالدا . وإعمال المضاف أكثر من إعمال غير المضاف ؛ لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل فى عدم قبول التنوين والألف واللام ، فقويت بها مناسبة المصدر الفعل ، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة ، وهو المنوّن والمقترن بالألف واللام ، إلا أن فى المنون شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة ، استحق به أن يكون أكثر إعمالا من المقترن بالألف واللام .

ومن إعمال المنون قراءة نافع وابن عباس وعاصم وحمزة[2] ﴿ فكّ رقبة* أو إطعام

= والضاحى البارز من الأرض للضحى وهى الشمس . والعذاة الأرض الكريمة الطيبة . والضامز الساكت .

(١) من الخفيف . ولم أقف عليه .

(٢) سورة البلد . الآيات ١٣ ، ١٤ ، ١٥ . والقراءة ﴿ فك رقبة أو إطعام ﴾ نصب ابن كثير وأبو عمرو والكسائى . وفى الإتحاف ٤٣٩ فكَّ رقبة وأطعم على البدل ابن كثير وأبو عمر والكسائى والباقون أو إطعامٌ . ولم يشف مكى الغليل وكذلك فى الكشاف ٢٥٦/٤ ، ٢٥٧ وانظر البحر ٤٧٦/٨ ولا يخرج عما سبق وكذلك فى معجم القراءات ١٥٢/٨ ، ١٥٣ وفيه : فكَّ رقبةً أو أطعم ، « وأطعم » فك رقبة أو أطعم .

فى يوم ذى مسغبة * يتيما ﴾ ، وقراءة أبى بكر بن عاصم[1] ﴿ بزينةٍ الكواكب ﴾ .
أى بتزيين الكواكب ويجوز أن يكون منه[2] ﴿ ويَعْبُدونَ مِن دُونِ اللهِ ما لا يَمْلِكُ لهم رِزْقا من السَّمواتِ والأرضِ شَيْئا ﴾ ومنه قول زياد الأعجم[3] :

ببَذْلٍ فى الأُمورِ وصِدْقِ بأسٍ وإعطاءٍ على العِلَلِ المَتاعا

وقول الفرزدق[4] :

فَرُم بيَدَيْكَ هل تسطيع نقلا جبالًا من تهامةَ راسيات

ولم يجئ إعمال المقترن بالألف واللام إلا فى موضع محتمل وهو قوله تعالى[5] ﴿ لا يُحب اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِن القَوْلِ إلّا مَن ظُلِمَ ﴾ فيحتمل أن يكون « مَن » فى موضع رفع بالجهر على تقدير لا يحب الله أن يجاهر بالسوء من القول إلا مَن ظلم ، ويحتمل أن يكون الكلام قد تم قبل « إلا » وتكون فى موضع نصب على الاستثناء .
ومما جاء فى الشعر قول الشاعر[6] :

لقد علمتْ أُولى المغيرة أنَّنى كَرَرْتُ فلم أنكُلْ عن الضَّرْبِ مسْمِعا

ومنه[7] :

ضعيفُ النِكايةِ أعداءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخِى الأجَل

ومن النحويين من يزعم أن العمل بعد المقترن بالألف واللام بفعل مضمر ،

---

(١) سورة الصافات . ختام الآية ٦ - والقراءة فى الإقناع ٧٤٥/٢ بزينة منون عن عاصم وحمزة والكواكب نصب . أبو بكر وفى الإتحاف ٣٦٧ ، ٣٦٨ زينة منونا أبو بكر ونصب الكواكب ، على احتمال أن تكون الزينة مصدرا والكواكب مفعول والفاعل محذوف . ونظّر له ، أو هى اسم لما يوازن به ... وقرأ حفص وحمزة بتنوين زينة وجر الكواكب . ويراد بها ما يتزين به وقطعها عن الإضافة فالكواكب عطف بيان ... والباقون بحذف التنوين على الإضافة من إضافة الأعم إلى الأخص ، أو من إضافة المصدر إلى مفعوله أو إلى فاعله .

(٢) سورة النحل : من الآية ٧٣ .

(٣) من الوافر . لم أقف عليه .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص ١١٠ هامش رقم ٢ .

(٥) سورة النساء من آية ١٤٨ .

(٦) من الطويل . للمرار الأسدى . ابن يعيش ٦٤/٦ والأشمونى ٢١٢/٢ وشواهد ابن عقيل ١٧٤ .

(٧) من المتقارب . الأشمونى ٢١٢/٢ والتصريح ٦٣/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠١٣/٢ والمقرب ١٣١/١ والمساعد ٢٣٥/٢ وشواهد ابن عقيل ١٧٣ .

فيقدر فى الأول ضربت مسمعا – وهو اسم رجل – ويقدرَ فى الثانى ينكى أعداءه ، وهذا مع ما فيه من التكلف مردود بإتيان النصب فى مواضع لا يصلح فيها إتيان فعل ، كقول كثير[1] :

تلومُ امرأً فى عُنْفُوانِ شبابِه ... وللتَّرْكِ أشْيَاءَ الضّلالَة حِينُ

وكقول الآخر[2] :

فإنكَ والتأبينَ عُرْوةَ بعدَما ... دعاكَ وأيْدينا إليه شوارعُ

لكا لرجُل الحادِى وقد تَلَعَ الضُّحَى ... وطيرُ المَنايا فوقهنّ أواقِعُ

ونبهت بقولى « ومضاف إلى المرفوع أو المنصوب ، ثم يستوفى العمل ، كما كان يستوفيه الفعل » على أنه إذا أضيف المصدر إلى مرفوع كان فى الأصل مبتدأ لم يجز حذف المنصوب كما لم يجز حذفه مع الفعل نحو : عرفت كون زيد صديقك . وكذا إذا أضيف إلى منصوب هو فى الأصل مبتدأ أو خبر لا يجوز الاكتفاء به ، بل لابد من ذكر الجزء الثانى ، كما كان مع الفعل . وذلك قولك عرفت كون صديقك زيد ، وتبيّنت ظنّ عمرو عدوّك ، فيمتنع حذف ما بعد المجرور فى ذا وأمثاله ، كما يمتنع مع الفعل ، لأنه خبر ومخبر عنه ، وإن لم يكن المنصوب بعد الإضافة خبرا ولا مخبرا ، فحذفه جائز ، كما كان فى الفعل نحو[3] ﴿ فاستَبْشرُوا ببَيْعِكُمُ ﴾[4] ﴿ وما كانَ استْغْفَارُ إبراهيمَ ﴾[5] ﴿ وكذلكَ أخْذُربّكَ إذا أَخَذَ القُرَى وهِى ظالمِةٌ إنّ أخذَهُ أليمٌ شدِيدٌ ﴾[6] ﴿ وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾[7] ﴿ ويومَئِذٍ يَفْرَحُ المؤمنونَ بنَصْرِ الله ﴾ .

---

(١) من الطويل . فى ديوانه ص ١٧٣ .

(٢) من الطويل . شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢ وشواهد ابن عقيل ١٧٣ ، ١٧٤ والأول فى الأشمونى ٢١٢/٢ .

(٣) سورة التوبة . من الآية ١١١ .

(٤) سورة التوبة . صدر الآية ١١٤ .

(٥) سورة هود . آية ١٠٢ .

(٦) سورة الرعد . من الآية ٦ .

(٧) سورة الروم . آخر الآية ٤ وصدر الآية ٥ .

ونبهت بقولى « ما لم يكن الباقى فاعلا فيستغنى عنه غالبا » على أن ذكر الفاعل مرفوعا بعد إضافة المصدر إلى المفعول به أقل من الاستغناء عنه ، ولذا لم يجئ فى القرآن رفعه بعد الإضافة إلا فى رواية يحيى بن الحارث عن ابن عامر أنه قرأ[1] ﴿ ذكرُ رحْمت ربك عبده زكريا ﴾ بضم الدال والهمزة ، وجاء الاستغناء عنه كثيرا نحو[2] ﴿ وهُو مُحرَّمٌ عَليكم إخْراجُهُم ﴾ [3]﴿ وإنْ أرَدْتُم اسْتبدَالَ زَوْج ﴾ [4]﴿ ولا تَهنُوا فى ابْتغَاءِ القومِ ﴾ [5]﴿ إنَّ اللهَ يَأْمرُ بالْعَدْلِ والإحسانِ وإيتاءِ ذى القُرْبَى ﴾ [6]﴿ لقدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نعجتِكَ ﴾ .

١٥٨/ ب ومن ذكر الفاعل مرفوعا بعد الإضافة إلى المنصوب به* قول النبى / ﷺ فى المبانى[7] « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » فمَن فى موضع رفع بحجّ . ويمكن أن يكون مثله[8] ﴿ ولله على الناس حجّ البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ على تقدير : ولله على الناس أن يحج البيت مَن استطاع ، والمشهور جعل « مَن » بدلا من الناس . ومِن رفع المصدر الفاعل بعد الإضافة قول الشاعر[9] :

أَلَا إنّ ظلْـم نفسِه المرءُ بيّـنٌ إذا لم يَصُنْها عن هوًى يَغْلِبُ العقلا

ومثله[10] :

أَمِن رسمِ دارٍ مربعٌ ومَصيـفُ لعيْنَيْك من ماء الشُّئونِ وَكيفُ

---

(١) سورة مريم . آية ٢ – انظر الإتحاف ٢٩٧ والمحتسب ٣٧/٢ والكشاف ٥٠٢/٢ والبحر ١٧٢/٦ وكلها بعيد عما نحن بصدده . وقراءة رفع عبد فى شواذ ابن خالوية ص ٨٣ عن يحيى بن يعمر .

(٢) سورة البقرة . من الآية ٨٥ .

(٣) سورة النساء . صدر الآية ٢٠ .

(٤) سورة النساء . صدر الآية ١٠٤ .

(٥) سورة النحل . من الآية ٩٠ .

(٦) سورة « ص » آية ٢٤ .

(٧) سبق الحديث . انظر ص ١١٣ هامش رقم ١ .

(٨) سورة آل عمران . من الآية ٩٧ .

(٩) من الطويل . التصريح ٦٣/٢ .

(١٠) من الطويل . للحطيئة . ديوانه – صادر – ص ٨١٢ وقد سبق من قبل .

* فى ج : إلى المفعول به . انظر ص ٢٤٥ .

ومثله[1] :

ردّ إضْناؤُك الغرامُ الذى كا ن عذُولًا فمهَّـدَا لك عُذْرا

وأكثر استعمال المضاف مضافا إلى الفاعل ناصبا بعده المفعول به نحو[2] ﴿ ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعض ﴾ [3]﴿ وأخْذِهم الربَا وقد نُهوا عنه وأكْلِهِمْ أموالَ الناسِ بالباطِل ﴾ [4]﴿ لولا ينهاهم الربّانيّون والأحبارُ عن قَوْلهم الإثمَ وأكْلِهِم السُّحتَ ﴾ .

ويضاف المصدر إلى الظرف كثيرا نحو[5] ﴿ للذِين يُؤْلُونَ من نِسائهم تَربُّص أربعة أشهر ﴾ و[6] ﴿ فمَن لم يجدْ فصيامُ ثلاثة أيامٍ ﴾ و[7] ﴿ فمَن لم يجد فصيامُ شهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْن ﴾ [8]﴿ بل مكرُ الليلِ والنهارِ ﴾ . ويجوز أن يجاء معه بعد الإضافة بالفاعل والمفعول معطَيَينْ الرفعَ والنصب نحو عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمرا . ذكر ذلك سيبويه غير مستشهد بشيء . وإليه أشرت بقولى « ويضاف إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنون .

ص : ويتبع مجروره لفظا ومحلا ، ما لم يمنع مانع ، فإن كان مفعولا ليس بعده مرفوع بالمصدر جاز فى تابعه الرفع والنصب والجر ، ويعمل عمله اسمه غير العلم ، وهو مادلّ على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما فى فعله . وإن وجد عمل بعدما تضمن حروف الفعل من اسم ما يفعل به أو فيه ، فهو لمدلول به عليه .

---

(١) من الخفيف . لم أقف عليه .

(٢) سورة البقرة . آية ٢٥١ .

(٣) سورة النساء . صدر الآية ١٦١ .

(٤)سورة المائدة . صدر الآية ٦٣ .

(٥) سورة البقرة . صدر الآية ٢٢٦ .

(٦) سورة المائدة من الآية ٨٩ وسورة البقرة من الآية ١٩٦ .

(٧) سورة النساء . من الآية ٩٢ وسورة المجادلة . من الآية ٤ .

(٨) سورة سبأ . من الآية ٣٣ .

ش : المجرور بالمصدر المضاف إما مرفوع المحل وإما منصوبه ؛ فلك[1] فيما نعت به أو عطف عليه أن تجره حملا على اللفظ ، وهو الأجود مالم يعرض مانع . ولك أن تنصبه حملا على الموضع إن كان المجرور منصوب الموضع ، وإن ترفعه إن كان المجرور مرفوع الموضع ، فالجر مستغن عن شاهد ، ومن شواهد الرفع قراءة الحسن [2]﴿ عليهمْ لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناس أجمعون ﴾ فهذا شاهد على رفع المعطوف ، لكون المجرور فاعلا فى المعنى ومثله قول الشاعر[3] :

يالعنةُ اللهِ والأقوام كلهم والصالحون على سِمْعانَ مِن جار

ومن شواهد رفع النعت قول الشاعر[4] :

لقد عجبتُ وما فى الدهر من عَجَب أنَّى قُتِلْتَ وأنتَ الحَازِمُ البطلُ
السالكُ الثغرةَ اليقظان سالِكها مشىَ الهَلوُك عليها الخَيْعَلُ الفضُلُ ،

ومن شواهد نصب المعطوف لكون المجرور منصوب المحل قول الراجز[5] :

قد كنتُ داينتُ بها حَسّانا مخافةَ الإفْلاسِ واللّيانا

ومثله[6] :

هويتَ ثناءً مُستطابا مؤبَّدا فلم تَخْلُ من تمْهيد مجْدٍ وسُوددا

ومن شواهد نصب النعت لكون المجرور منصوب المحل قول الراجز[7] :

ما جعلَ امْرأً القومُ سَيِّدًا إلّا اعتيادُ الخُلُقِ المُمَجَّدا

---

(١) العبارة فى الأصل « إما مرفوع الفعل وإما فلك ... » وهى غير مستقيمة .

(٢) سورة آل عمران آية ٨٧ – والقراءة فى البحر ٥١٨/٢ .

(٣) من البسيط . الكتاب ٣٢٠/١ وابن يعيش ٢٤/٢ ، ٤٠ والعينى ٢٦١/٤ والدرر ١٥٠/١ .

(٤) من البسيط . نسب للمنخل اليشكرى ، كما نسب لتأبط شرا . الأشمونى ٢١٦/٢ والثانى فى شرح الكافية الشافية ١٠٢٣/٢ ، ١٠٤٩ – الثغرة موضع المخافة . والهلوك : المرأة الفاجرة . الخيعل : ثوب الخلوة . والفضل اللابسة ثوب الخلوة .

(٥) نسب لزياد العنبرى ، ولرؤبة . التصريح ٦٥/٢ والأشمونى ٢١٦/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢ والتبصرة ٢٤٣/١ وابن يعيش ٦٥/٦ وشواهد ابن عقيل ١٧٨ وبعده : يحسن بيع الأصل والقيانا – واللّيّان : المماطلة .

(٦) من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٤٦/٧ وروايته : مجدّدا .

(٧) المساعد ٢٣٧/٢ .

ونبهت بقولى « فإن كان مفعولا ليس بعده مرفوع بالمصدر » على ثلاثة أوجه فى تابع المجرور من نحو : « عرفت تطليق المرأة » فى نعت المرأة والمعطوف عليها : الجر على اللفظ ، والنصب على تقدير المصدر بفعل الفاعل ، والرفع على تقديره بفعل مالم يُسمَّ فاعله . وفى الحديث[1] « أمر بقتل الأبتر وذو الطفيتين » على تقدير : أمر بأن يُقتل الأبتر وذو الطفيتين .

ونبهت بقولى « ويعمل عمله اسمه غير العلم » على أن من الأسماء ما يقال له « اسم مصدر » وأنه على ضربين : علم ، وغير علم . فالعلم مادل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام لتضمن الإشارة إلى حقيقة ، كقول الشاعر[2] :

فقلتُ أمْكُثِى حتى يَسارِ لعَلَّنا ... نحجُّ معًا ، قالت : أعَامًا وقابِله

وكبرَّة ، وفجار فى قول الشاعر[3] :

أنّـا اقتسمْنـا خُطَّتَيْنـا بيننـا ... فحملتُ بَرّةَ واحْتملتَ فجارِ

فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل ؛ لأنها خالفت المصادر الأصلية ، بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف ولا تقبل الألف واللام ، ولا توصف ، ولا تقع موقع

---

(١) فى الجامع الصغير ٤٤/١ اقتلوا ذا الطفيتين والأبتر . ونسبه إلى البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى . وفى صحيح مسلم بشرح النووى ٢٢٩/١٤ - ٢٣١ : نهى عن قتل الجنان التى تكون فى البيوت إلا الأبتر وذا الطفيتين . وفى رواية : الأبتر وذو الطفيتين . وفى إعراب الحديث ١٩٢ ، ١٩٣ رقم ٢٩٦ : جنان البيوت إلا الأبتر وذو الطفيتين فأنهما يخطفان أو يطمسان البصر » والقياس : وذا الطفيتين ، والرفع شاذ بتقدير لكن يقتل ذو الطفيتين ، وهما خطان على ظهر الحية كالطفيتين أى الخوصتين .

(٢) من الطويل الكتاب ٣٩/٢ . فقال امكثى . وفى شرح الأعلم : فقلت ، وهو لحميد بن ثور ص ١١٧ ... لو أننا نحج فقالت لى أعام وقابلُ .

(٣) من الكامل . للنابغة . الكتاب ٣٨/٢ وشعراء النصرانية ٦٧٤ من القصيدة :

نبُئت زرعة والسفاهـة كاسمهـا ... يهدى إلى غرائب الأشعـار

ومختار الشعر ١٦٦/١ .

الفعل ، ولا موقع ما يوصل بالفعل . ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلى فى توكيد الفعل أو تبيين نوعه أو مرّاته .

والثانى من ضربى اسم المصدر ما ساواه فى المعنى والشياع وقبول الألف واللام والإضافة والوقوع موقع الفعل ، أو موقع ما يوصل بالفعل ، وخالفه بخلوّه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما فى الفعل ، كوضوء وغسل / فإنهما مساويان للتوضؤ ١/١٥٩ والاغتسال فى المعنى والشياع وجميع ما نُفى عن العَلَم ، وخالفه بخلوه دون عوض من بعض ما فى فعليهما ، وهما توضّأ واغتسل . وحق المصدر أن يتضمن حروف الفعل بمساواة كقولك توضأ توضؤًا ، أو بزيادة عليه كأعلم إعلاما ودحرج دحرجة . وقلت لفظا وتقديرا احترازا من فِعال مصدر فاعل كقتال فإنه مصدر مع خلوه من المدّة الفاصلة بين فاء فعله وعينه ، لأنها حذفت لفظا واكتفى بتقديرها بعد الكسرة . وقد تثبت فيقال قيتال . وقلت دون عوض احترازا من عدة ، فإنه مصدر وعد مع خلوه من الواو ؛ لأن التاء فى آخره عوض منها ، فكأنها باقية .

وكذا تعليم مصدر علّم مع خلوه من التضعيف ، ولكن جعلنا التاء فى أوله عوضا من التضعيف ، فكأنه باق ؛ ولذلك جىء بالمصدر مضعفا ككذّب كِذّابا ، استغنى عن التاء ونسب التعويض إلى تاء تعليم ، لأن ياءه مساوية لألف إكرام وإسماع وانطلاق واستخراج ونحوها من المزيدات التى قصد بها ترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة أحرف دون حاجة إلى تعويض . ومن المحكوم بمصدريته مع خلوه من بعض حروف فعله كينونة فأصله كيونونة ثم عومل معاملة ميّت وميْت ، فحذفت عينه وعوض منها الياء والتاء . ومن المحكوم بمصدريته ثواب وعطاء أصلهما إثواب وإعطاء . فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال والمصدرية باقية كطاعة وطاقة وجابة والأصل إطاعة وإطاقة وإجابة ، لأنها مصادر أطاع وأطاق وأجاب ، فحذفت الهمزة واكتفى بالتقدير .

هذه وأمثالها مصادر لقرب ما بينها وبين أصلها بخلاف ما بينه وبين الأصل بُعد وتفاوت كعون وعِشرة وكِبْر وعُمر وغرق وكلام ، بالنسبة إلى إعانة ومعاشرة وتكبّر وتعمير وإغراق وتكليم . فهذه وأمثالها أسماء مصادر . وأما ما ليس فيه إلاغرابة وزنه كدعابة ورغْيا وغلوّ فهو مصدر ، وجعله اسم مصدر تحكم بغير دليل . ومن إعمال ثواب

قول حسان رضى الله عنه[1] :

لأنّ ثوابَ اللهِ كلَّ مُوَحِّـــد   جِنانٌ من الفِرْدَوْس فيها يُخلَّد

ومن إعمال عطاء قول القطامى[2] :

أكفْـرًا بعـدَ رَدِّ الموتِ عنّـى   وبعـدَ عطـائِكَ المائـةَ الرِتاعـا

ومن إعمال اسم المصدر حديث الموطأ[3] « من قُبْلة الرجلِ أمرأتَه الوضوءُ » .

ومنه قول الشاعر[4] :

إذا صَحَّ عَونُ الخالق المرءَ لم يَجدْ   عَسيرا من الآمالِ إلّا ميسّرا

ومنه [5] :

بعشْرتك الكـرامَ تَعـدّ منهم   فلا تُريـــن لغيرهُـــم ألوفـــا

ومنه[6] :

قالوا كلامُكَ دَعْدًا وهى مُصْغِيةٌ   يَشْفيك قلتُ صحيحٌ ذاكَ لَو كانـا

ولا يعمل ما تضمن حروف الفعل من اسم ما يفعل به أو فيه . فإن وُجد بعد شىء منه عمل أضمر له عامل من معناه كقولك أعجبنى دهن زيد لحيته ، وكحل هند عينها ، فقد روى مثل هذا عن العرب ، وجعل النصب فيه بعامل مضمر ، كأنه قيل دَهَن لحيته وكحلت عينها . ومنه - والله أعلم - قوله تعالى[7] ﴿ ألم نَجعل الأرض كِفاتا * أحياءً وأمواتا ﴾ ؛ لأن الكفات هو ما تكفت فيه الأشياء ، أى تجمع وتحفظ فكان ذكره منبها على فعله ، أو ما هو بمنزلة فعله ، كأنه قيل تكفت أحياء وأمواتا ،

---

(١) من الطويل . الأشمونى ٢١٥/٢ والدرر ١٢٨/٢ وصدره فى الهمع ٩٥/٢ : فإنّ .. .

(٢) من الوافر . يخاطب زفر بن الحارث الكلابى . الأشمونى ٢١٥/٢ والدرر ١٢٧/٢ ، ١٦٧/١ والتصريح ٦٤/٢ والتبصرة ٢٤٤/١ وشواهد ابن عقيل ١٧٥ وعجزه فى الهمع ٩٥/٢ وديوانه ٣٧ .

(٣) الموطأ لمالك . طهارة ٦٥ ، ٦٦ .

(٤) من الطويل . العينى ٥٢٥/٣ والمساعد ٢٣٨/٢ وشواهد ابن عقيل ١٧٥ .

(٥) من الوافر . شواهد ابن عقيل ١٧٦ ، وصدره فى الأشمونى ٢١٥/٢ .

(٦) من الوافر . الأشمونى ٢١٥/٢ - والمشهور : هندا .

(٧) سورة المرسلات . الآيتان : ٢٥ ، ٢٦ .

ولك أن تنصب أحياء وأمواتا على التمييز لأن كِفات الشيء مثل وعائه والموعى ينتصب بعد الوعاء على التمييز* وأما قول الشاعر[1] :

كأنَّ مَجرّ الرامِسات ذيُولَها   عليه قضيمٌ نمّقتْهُ الصَّوانِعُ

فيحتمل أن يكون من هذا . ويحتمل « المجرّ » موضع الجرّ ، كأنه قال كأن مهب الرامسات جارّة ذيولها عليه قضيم ، فحذف العامل وأخبر عن المجر بعليه قضيم . ويحتمل أن يكون المجر مصدرا والتقدير كأن موضع مجر الرامسات ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فى الإعراب ، وجاء الخبر على وفق المحذوف والعمل للمجر ؛ لأنه بمنزلة الجرّ . ومثله[2] .

كأنَّ مَجرةَ الأبطالِ نسْرًا   إلى أشْبَالِه حطبٌ رَفيت

أى مكسور . وأما قول الآخر يصف حمارا وأتنا[3] :

فظَلت بملقَى واحِفٍ جرع الْمِعَى   قيامًا تُقاسِى مُصْلَخِمًّا أميرُها

تقديره فظلت بموضع ملقى واحف جرع المعى وهما موضعان ، وملقى بمعنى لقاء ، ولذلك عمل . ومثله من المصادر المبدوءة بميم مزيدة كثير . فما كان فعله ثلاثيا فميمه مفتوحة ، وما كان من غير ثلاثى فميمه مضمومة ، كأنه اسم مفعول لذلك الفعل ، وهى فى العمل كالمصادر الأُخَر . فمن ذلك إنشاد ثعلب[4] :

١٥٩/ ب   أظلومُ إنَّ مُصَابكم رجُلًا   أهْدَى السلامَ / تحيّةً ظُلْمُ

---

(١) من الطويل . للنابغة الذبيانى . ابن يعيش ١١٠/٦ ومختار الشعر الجاهلى ١٥٦/١ وفيه : عليه حصير وشعراء النصرانية ٦٨٨ والقضيم الجلد الأبيض يكتب فيه . والسيف العتيق المتكسر الحد ، وحصير منسوج والروامس الرياح الدوافن للآثار وديوانه ٧٩ .

(٢) من الوافر . لم أقف عليه .

(٣) من الطويل . نسب إلى ذى الرمة ، ولم أجده فى ديوانه الذى بيدى . الأساس « فلى » ... صياما تفالى ... والمقتصد ٦٥٧/١ والأمير زوج المرأة ، والمصلخم الغضبان والمستكبر والواحف الغزير .

(٤) من الكامل . نسب للعرجى كما نسب للحارث بن خالد المخزومى ، وصححت نسبته إليه . والصواب : أظليم كما فى التبصرة ٢٤٥/١ – وفى التصريح ٦٤/٢ والدرر ١٢٦/٢ والمساعد ٢٣٩/٢ والهمع ٩٤/٢ .

* وضع فوقها فى ج علامة النقص ولم يذكر تمامه بالهامش انظر ص ٢٥٠ وكثيرا ما يفعل ذلك خلال النسخة ج .

ومنها قول لقيط الإيادى[1] .

يا دارَ ميّةَ من مُحْتلّها الجرَعا هاجتْ لىَ الهمَّ والأحزانَ والوجَعا

ومنها إنشاد سيبويه لكعب بن زهير[2] :

فلم يَجدُوا إلّامناخَ مطيّة تَجافَى بها زَوْر نَبيلٌ وكَلكلُ
ومَفحصَها عنها الحصا بجرانها ومَثْنَى نواجٍ لم يَخُنهُنَّ مَفْصِلُ
وسمرٌ ظباءٌ راسهنّ بُعيدما مضتْ هجْمةٌ من آخر الليلِ ذُجّلُ

ومثله قول الآخر[3] :

مُستعانٌ العبدُ الإلهَ يُريه كلَّ مُستصْعب من الأمر هيْنا

فصل :ص : يجىء بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل معمولٌ عاملُه على الأصح البدل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والأخفش .

ش : المصدر الكائن بدلا من الفعل الذى يمتنع أن يباشره عامل ظاهر ، ويصلح فى موضعه فعل عارٍ من حرف مصدرى . وقد بينت فى باب المفعول المطلق مواقعه ، دون تعرض لتعَدّيه . والغرض هنا بيان مواقعه متعديا ، وأكثر وقوع المتعدى أمرا كقول الشاعر[4] :

يَمرُّون بالدَّهْنا خفافًا عيابُهم ويَخرجْنَ من دارِين بُجْرَ الحقائب
على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم فنَدْلا زُريقُ المالَ ندْل الثعالبِ

وكقول الآخر[5] :

هجرًا المظهَر الإخاءَ إذا لم يكُ فى النائبات جدَّ معينِ

---

(١) من البسيط . وانظر أبياتا من القصيدة للقيط فى الكامل ٢٢٥/٣ .

(٢) من الطويل . الكتاب ٨٨/١ وفيه : فلم يجدا ... ومشى نواج ... ظماء واترتهن .... ذبل – كأنه قال : وثَمّ سمر ظماء . وديوان كعب ٥٢ – ٥٤ والنواجى السريعة . والجران باطن العنق ومواقع قوائمها . والهجعة النومة فى الليل خاصة .

(٣) من الخفيف . لم أقف عليه .

(٤) من الطويل . لأعشى همدان . ديوانه – تحقيق حسن عيسى – ص ٩٠ وفيه ويرجعن . ونسبا للأحوص فى الكتاب ٥٩/١ وثانيهما فى المساعد ٢٤٢/٢ .

(٥) من الخفيف . لم أقف عليه .

وقد يجىء دعاء كقول الشاعر[1] :

ياقابلَ التَّوْبِ غُفرانًا مآثم قدْ أسْلَفْتُها أنا منها مُشْفِق وَجِلُ

ومثله[2] :

إعانةً اَلعبدَ الضعيفَ على الذى أمَـرّت فمِيقـاتُ الجزاءِ قريبُ

وقد يكون توبيخا بعد همزة الاستفهام كقول المرار الأسدى[3] :

أعلاقـةً أمَّ الوليــد بعدمـــا أفنانُ رأسك كالثَّغام المُخْلِس

وكقول الآخر[4] :

أبغْيا وظُلما مَن علمتم مُسالما وذُلّا وخوفا مَن يُجاهركُم حرْبا

وكقوله[5] :

أبسْطا بإطرارى يَمينـا ومقْـولًا ومُدّعِيا مجْـدًا تليـدا وسُوددا

وقد يكون توبيخا بغير استفهام ، كقوله[6] :

وِفاقا بَنى الأهواءِ والغىِّ والوَنى وغيـرُكَ مَعْنـىٌّ بِكُـلِّ جميــل

ويكثر أيضا وقوعه بعد فعل خبرى مقصود به الإنشاء كقول مَن أبصر ما يتَعجب منه : عَجَبًا . وكقول المعترف بالنعمة : حَمْدا وشُكْرا لا جحوداولا كُفْرا . ومنه قول الشاعر[7] :

حمدًا اللهَ ذا الجلالِ وشُكْرا وبِــدارًا لأمْــرِهِ وانْقِيـــادا

وقد يقع الخبر وعْدا كقوله[8] :

---

(١) من البسيط . الأشمونى ٢/٢١٢ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٥ والمساعد ٢/٢٤٢ ويروى : خائف وجل .

(٢) من الطويل . لم أقف عليه .

(٣) من الكامل . الكتاب ١/٦٠ ، ٢٨٣ للمرار الفقعسى . وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٦ والمساعد ٢/٢٤٣ .

(٤) من الطويل . لم أقف عليه .

(٥) من الطويل . لم أقف عليه . وفى ج : بإضرارى .

(٦) من الطويل . المساعد ٢/٢٤٣ .

(٧) من الخفيف . المساعد ٢/٢٤٣ .

(٨) من البسيط . المساعد ٢/٢٤٣ .

قالت : نَعَم وبُلوغًا بغيةً ومُنىً   فالصادقُ الحُبّ مَبذولٌ له الأَمَلُ

وهذه الأنواع عند أبى الحسن الأخفش وأبى زكريا الفراء مطردة صالحة للقياس على ماسُمع منها . وبذلك أقول لكثرته فى كلام العرب ، ولما فى ذلك من الاختصار والإيجاز . وأكثر المتأخرين يزعمون أن سيبويه يقصرها كلها على السماع ، وليس له نصّ على ذلك ، بل فى كلامه ما يشعر بأن ما كان منها أمرا أو دعاء أو توبيخا أو إنشاء مقيس . فمن كلامه المشعر بذلك قوله[1] فى باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره « وذلك قولك سقياورعيا »، ونحو قوله : خيبة ودَفْرا . ثم قال : « ومن ذللك قولك تعْسا وتبّا وجَدْعا ونحوه » ثم قال : « وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل » .

فقوله : ومن ذلك قولك ولم يقل قولهم فيه إشعار بأنه موكول إلى القياس . وكذا قوْله : ومن ذلك قولك تعسا وتبّا وجَدْعا ونحوه ، فأطلق القول بنحوه ، فعلم أن مراده القياس وعدم التقييد بالمسموع[2] . مع أن كلامه فى جميع الباب موافقٌ لهذا المفهوم . ومثل هذا كلامه[3] فى باب ما ينتصب من المصادر فى غير الدعاء على إضمار الفعل المتروك إظهاره نحو حمدا وشكرا لا كفرا . وقد نصّ سيبويه[4] على أن باب تراك مقيس ؛ فمن المستبعد ألا يكون عنده باب سقيا مقيسا ، مع كون المصدر أصل الفعل وكثير المصاحبة له فى توكيـد وغيره ، فأحق ما ينوب عن الشيء ما كثرت مصاحبته له وإن لم يكن أصله . فإذا ثبت الأصالة مع كثرة المصاحبة لزم الترجيح وكان إلغاؤه غير صحيح .

وأيضا فإن استعمال القياس فى باب نزال يلزم منه استئناف عمل واستئناف

---

(١) الكتاب ١/١٥٧ : « ... ما ينصب ... ونحو قولك .... ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا وأفة وتفة وبعدا وسحقا ومـن ذلك ... وتبا وجوعا وجوسا ... » .

(٢) فى الأصل : بالمعمول .

(٣) الكتاب ١/١٦٠ : ... إظهاره من المصادر فى غير الدعاء من ذلك قولك حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وأفعل ذلك وكرامة ... » .

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٦ – ٤٢ .

وضع . واستعمال القياس فى المصدر المذكور يلزم منه استئناف عمل دون وضع . وقياس موضوع على موضوع أقرب وأنسب من قياس مهمل على موضوع . وأيضا فإن المصدر المتعَدّى على الوجوه المذكورة وارد على أربعة أقسام : بمعنى الأمر كبَذْلًا المال ، وبمعنى المضارع الحاضر نحوَ أعلاقة أمّ الوليّد - وبمعنى المضارع المستقبل نحو - وبلوغا بغية ومنى - وبمعنى الماضى كقول الشاعر[1] :

عَهْدِى / بها الحىَّ لم تَخْفُفْ نَعامَتُهم

١/١٦٠

ولم يرد اسم الفعل المتعدى إلا بمعنى الأمر فدل ذلك على رجحان عناية العرب باقامة المصدر مقام الفعل على عنايتهم بإقامة اسم الفعل مقامه . والقياس على الراجح العناية أولى من القياس على المرجوحها . وصرّح سيبويه - رحمه الله - بأن النصب بعد المصادر المذكورة بها أنفسها لا بالأفعال المضمرة . وأما الأخفش والفراء فمذهبهما فى ذلك مشهور .

وذهب السيرافى - رحمه الله - إلى أن النصب بالأفعال المضمرة ، ووافقه على ذلك كثير من النحويين ، وليس بصحيح ، ومن نصوص سيبويه[2] قوله فى الباب الذى ترجمته : هذا باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل : ومما يجرى مجرى فعل من المصدر قوله[3] :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويخرجن من دارين بجر الحقائب
على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

ثم قال سيبويه : وقال المرار الأسدى[4] :

أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس

وقال الشاعر[5] :

---

(١) من البسيط : لم أقف عليه .

(٢) الكتاب ١/٥٥ ، ٥٩ .

(٣) سبق تخريجهما . انظر ص ١٢٥ هامش رقم ٤ .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص ١٢٦ هامش رقم ٣ .

(٥) من الوافر . للمرار بن منقذ التميمى . شرح الكافية الشافية ١٠١٣/٢ والتبصرة ٢٣٩/١ وشواهد ابن عقيل١٧٢ وصدره فى الأشمونى ٢١٢/٢ .

بضَرْبٍ بالسيوف رُءوسَ قومٍ أَزَلْنا هامَهُنَّ عن المَقيلِ

فجعل ندلًا وعلاقة مساويين لضرب بالسيوف ، وكذلك ينبغى . بل إعمال ندلا وعلاقة وأشباههما أولى من إعمال ضرب وشبهه ؛ لأن فى : ندلا وعلاقة ما فى ضرب من وجود أصالة الفعل ، إلا أن ندلا وعلاقة واقعان موقع فعلين محضين ، وبضرْب واقع موقع حرف وفعل . ونسبة العمل إلى ما هو بمعنى ما هو العامل نفسه أولى من نسبته إلى ما هو بمعنى جزءين أحدهما عامل والآخر جزء غير عامل . ولا يمنع من ذلك كون الفعل لا يستغنى عن تقدير عامليّته بالنسبة إلى نصب المصدر ، كما لا يمتنع عند الأكثر نصب الظرف بعامل مقدر ورفع الظرف الضمير فى نحو زيد عندك ، بل ناصب الظرف أحق بأن ينسب العمل إليه لكونه صالحا للإظهار قريب العهد بالإضمار ، بخلاف عامل المصدر المشار إليه ؛ فإنه غير صالح للإظهار ولا قريب العهد بالإضمار ، فقد صار نسيا منسيا ، من كلام سيبويه فى الباب الذى ترجمته : هذا باب من الفعل يسمى الفعل فيه بأسماء لم تدخل بين أمثلة الفعل أن قال[1] : « يدلك على أن حَذرك بمنزلة عليك قولك تحذيرى زيدا ، إذا أردت حذرى زيدا ، فالمصدر وغيره فى هذا الباب سواء » فإعلامه بتساوى المصدر وغيره من أسماء الأفعال فى هذا الباب صريح ، فإن زيدا منصوب بتحذيرى* زيدا ، كما هو منصوب بعليك فى عليك زيدا . وكذلك جَعْله حذرك بمنزلة عليك ، ويلزم منه تساويهما فى العمل إذا قيل حَذرك زيدا وعليك زيدا والله أعلم .

---

(١) الكتاب ١٢٧/١ : « ... وكذلك حذره زيدا قبيحة ، لأنها ليست من أمثلة الفعل فإنما جاء تحذيرى زيدا ؛ لأن المصدر يتصرف مع الفعل فيصير حَذَرك فى موضع احذَرْ ، وتحذيرى فى موضَع حذّرنى ، فالمصدر أبدا فى موضع فعله » .

* فى ج : بتحذيرى فى تحذيرى زيدا . انظر ص ٢٥٥ .

باب حروف الجر سوى المستثنى بها

ص : فمنها مِن ، وقد يقال مِنا وهى لابتداء الغاية مطلقا* ، وللتبعيض ، ولبيان الجنس ، وللتعليل ، وللبدل ، وللمجاوزة ، وللانتهاء ، وللاستعلاء ، وللفصل ، ولموافقة الباء ، ولموافقة فى وإلى . وتزاد لتنصيص العموم أو لمجرد التوكيد بعد نفى أو شبهه جارة نكرة مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا به . ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه من نفى أو شبهه وفاقا للأخفش . وربما دخلت على حال . وتنفرد مِن بجر ظروفٍ لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع وعن وعلى اسمين . وتختص مكسورة الميم ومضمومتها فى القسم بالربّ ، والتاء واللام بالله . وشذّ فيه : « مُن الله وتَربّى .

ش : حكى الفراء أن بعض العرب يقول فى مِن : مِنَا[1] ، وزعم أنه الأصل وخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون . ومجىء من لابتداء الغاية فى المكان مجمع عليه كقوله تعالى[2]﴿ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾ ومجيؤها لابتداء غاية الزمان مختلف فيه ؛ فبعض النحويين منعه ، وبعض أجازه . وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب . وفى كلام سيبويه تصريح بجوازه وتصريح بمنعه . فأما التصريح بجوازه فقوله[3] فى باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف : « ومن ذلك قول العرب[4] :

مِن لَدُ شَوْلًا فإلى إتْلائِها

---

* زاد بعدها فى ج : على الأصح .

(١) فى اللسان « من » والدرر ٣٤/٢ ، ٣٥ قال بعض قضاعة :

مِنا أنْ ذرّ قرن الشمس حتى ... أغاب شريدَهم قَتَرُ الظلام

(٢) سورة الإسراء . من الآية ١ .

(٣) الكتاب ٣٤/١ باختصار . وعقبه بقوله : « وقد جره قوم على سعة الكلام ... » ، ٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ .

(٤) رجز . الكتاب ١٣٤/١ وشواهد التوضيح ص ١٣٠ .

نصب لأنه أراد زمانا . والشوال لا يكون زمانا ولا مكانا فيجوز فيها / الجر كقولك ١٦٠/ ب
من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا ، وكذا من لد الحائط إلى مكان كذا ، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانا إذا عمل فى الشول ، كأنك قلت من لد أن كانت شولا إلى إتلائها » . هذا نصه فى هذا الباب . وفيه تصريح بمجىء من لابتداء غاية الزمان ولابتداء غاية المكان .

وقال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم : « وأما مِن فتكون لابتداء الغاية فى الأماكن » ثم قال : « وأما مُذْ فتكون لابتداء الغاية فى الأيام والأحيان ، كما كانت مِن فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها » . فظاهر هذا الكلام منع استعمال « مِن » فى الزمان ، ومنع استعمال « مذ » فى المكان . فأما منع استعمال مذ فى المكان فى الكلام فمجمع عليه ، وأما استعمال من فى الزمان فمنعه غير صحيح ، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك فى القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة ، فالذى فى القرآن قوله تعالى[1] ﴿ لمسْجِدٌ أسِّسَ على التّقوَى مِن أوّل يومٍ أحقُّ أن تقومَ فيه ﴾ . وقال الأخفش فى المعانى[2] : قال بعض العرب من الآن إلى غد . وأما الأحاديث فمنها قول رسول الله ﷺ[3] « مثلُكم ومثلُ اليهودِ والنصارى كرجل استْعملَ عمّالا فقال : مَن يعمل لى إلى نصف النهار على قيراط قيراط ، فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط ثم قال مَن يعمل لى مِن نصف النهار على قيراط قيراط فعملت النصارى مِن نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط ، ثم قال ومَن يعملُ لى مِن صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ؟ ألا فأنتم الذين

---

(١) سورة التوبة . من الآية ١٠٨ .

(٢) فى معانى القرآن للأخفش ٥٦١/٢ قال عقب الآية . « يريد منذ أول يوم ؛ لأن من العرب من يقول لم أره من يوم كذا ، يريد منذ أول يوم . يريد به من أول الأيام كقولك لقيت كل رجل ، تريد به كل الرجال » .

(٣) صحيح البخارى ١١٧/٣ « مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجراء فقال ... من غدوة .... تغيب الشمس على قيراطين فأنتم هم فغضبت اليهود والنصارى » وفى ١١٨/٣ « مثل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوما ... » وقد تكرر الحديث فى البخارى وهو كما فى النص فى شواهد التوضيح ١٢٩ وأخرجه البخارى فى ٦٠ كتاب الأنبياء — ٥٠ باب ما ذكر عن بنى اسرائيل وذكر فى باب الإجارة فى صحيح البخارى ١٥٧/٤ ، ١٥٨ .

تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس ، ألا لكم الأجر مرّتين » . فقد استعملت « مِن » فى هذا الحديث لابتداء غاية الزمان أربع مرات . ومن الأحاديث على ذلك قول مَن روى حديث الاستسقاء[1] « فمطرنا من جمعة إلى جمعة » وقول عائشة رضى الله عنها[2] « فجلس رسول الله ﷺ ، ولم يجلس عندى من يوم قيل فىّ ما قيل » . وقول أنس رضى الله عنه[3] « فلم أزلْ أحِبُّ الدُّبّاءَ مِن يَوْمِئِذ » . وهذه الأحاديث كلها فى صحيح البخارى . وفى جامع المسانيد أن رسول الله ﷺ قال لفاطمة رضى الله عنها[4] « هذا أوَّلُ طعامٍ أكَله أبُوكِ من ثلاثة أيام » .

وأما الأشعار فمنها قول النابغة الذبيانى[5] :

ولا عَيْبَ فيهم غَير أنّ سيُوفَهم ... بهنَّ فُلول من قِرَاعِ الكتائب
تُخيّرنَ مِن أزمانِ يومِ حَليمةٍ ... إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ

ومنها قول جبل بن جوال[6] :

وكل حُسام أخلصتْه قُيونُــه ... تُخيّرنَ من أزمان عاد وجُرْهُمِ

ومنها قول الراجز[7] :

تنتهض الرِّعــدة فى ظُهَيرى ... مِن لدُنِ الظُّهر إلى العُصير

---

(١) صحيح البخارى ٣٦/٢ وفيه « ... فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة ... » وفى شواهد التوضيح من جمعة إلى جمعة ص ١٣١ وأخرجه البخارى فى ١٥ كتاب الاستسقاء – ١٠ باب الدعاء إذا تقطعت السبل من كثرة المطر .

(٢) البخارى ١٥٢/٥ « منذ قيل ما قيل قبلها » وشواهد التوضيح ١٣١ وأخرجه البخارى فى ٥٢ كتاب الشهادات – ١٥ باب تعديل النساء بعضهن بعضا .

(٣) البخارى ١٠١/٧ « ... قال أنس لا أزال أحب الدباء بعدما رأيت رسول الله ﷺ صنع ما صنع » وشواهد التوضيح ١٣١ أخرجه البخارى فى ٧ كتاب الأطعمة – ٣٨ باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئا .

(٤) جامع المسانيد ، وإعراب الحديث ص ٣٥ رقم ٥٤ وخرجه فى المسند ٢١٣/٣ ويروى منذ ثلاث .

(٥) من الطويل . ورد الثانى فى الأشمونى ١٦٠/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢ وشواهد التوضيح ١٣١ وشواهد ابن عقيل ١٤٥ وديوانه ١١ وفيه تورِّثن ... .

(٦) من الطويل . السيرة النبوية م ١٤٨/٣ : وكل رقيق الشفرتين مهنّد تورِثْــنَ ... لابن لقيم العبسى . ويروى لغيره . وشواهد التوضيح كما هنا ص ١٣٢ – والقين : الحدّاد .

(٧) اللسان « نهض » والدرر ١٨٤/١ ، ٢٣٠/٢ لرجل من طيئ . والعينى .

وقول الآخر[1] :

إنّـى زَعيـــمٌ يانـــو يقَةُ إنْ أمِنْتِ مِن الـرَّزَاح
ونجَـوْتِ مِن عَرَض المنـو نِ من الغُـدوّ إلى الـرواحِ

ومنها قول بعض الطائيين[2] :

من الآن قد أزْمعتُ حِلْمًا فلن أُرَى أُغَـازِل خَوْدا أو أذوقُ مداما

ومنه[3] :

أَلِفتُ الهوَى من حين أُلْفيتُ يافِعا إلى الآن مَمْنـوًّا بواشٍ وعـاذِلِ

ومثله[4] :

مازلت من يوم بِنتُم والهًا دَنِفا ذا لوعةٍ ، عيشُ مَن يُبْلَى بها عَجَبُ

وتكون « مِن » أيضا لابتداء الغاية فى غير مكان ولازمان ، كقولك : قرأت من أوّل سورة البقرة إلى آخرها ، وأعطيت الفقراء من درهم إلى دينار ؛ ولذلك قلت : « لابتداء الغاية مطلقا » ولم أقل فى الزمان والمكان . وأشار سيبويه إلى هذا فقال[5] : « وتقول إذا كتبت كتابا : من فلان إلى فلان ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها » هذا نصه .

ومجىء من للتبعيض كثير كقوله تعالى[6] ﴿ خَلَق كلَّ دابّة من ماءٍ فمنهم من يمشى على بَطْنه ومنهم مَن يمشى على رِجْلين ومنهم مَن يمشى على أَربع ﴾ .

---

(١) من الكامل . أنشده الفراء عن القاسم بن معن قاضى الكوفة . ابن يعيش ٩/٧ والعينى ٢٩٧/٢ وشرح الكافية الشافية ٥٠١/١ وبعدهما .

أنْ تهبِـــطين بلادَ قو م يرتعــون من الطِــلاح

(٢) من الطويل . شواهد التوضيح ١٣٢ .

(٣) من الطويل . شواهد التوضيح ١٣٢ .

(٤) من البسيط . شواهد التوضيح ١٣٢ وفى الأصلين : « تيم » مكان بنتم ، والوله ذهاب العقل من شدة الوجد . والدنف : المرض اللازم .

(٥) الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٦) سورة النور . صدر الآية ٤٥ — وجاء قبلها فى ج ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ﴾ انظر ص ٢٥٨ .

وعلامتها جواز الاستغناء ببعض عنها كقراءة عبد الله[1] ﴿ لنْ تَنالُوا البرَّ حتى تُنفقوا بَعْضَ ما تُحِبُّون ﴾ .

ومجيؤها لبيان الجنس كقوله تعالى[2] ﴿ يُحَلَّوْنَ فيها مِن أسَاوِرَ من ذهب ويَلْبَسُون ثيَابًا خُضْرًا مِن سُنْدُس ﴾ وقوله تعالى[3] : ﴿ خَلقَ الإنسانَ من صَلْصَالٍ كالفخّارِ * وخَلق الجانَّ مِن مارِجٍ مِن نار ﴾ ومجيؤها للتعليل كقوله تعالى[4] ﴿ يَجْعلون أصابعَهم فى آذانهم مِن الصواعِقِ حَذَرَ الموت ﴾و[5] ﴿ مِن أجْلِ ذلكَ كتبْنَا على بَنِي إسْرائيل ﴾ . ومنه قول عائشة رضى الله عنها[6] « فما أستطيع أن أقضيَه إلّا فى شعبان الشغلُ مِن رسول الله ﷺ » أى يمنعنى الشغل من أجل رسول الله ﷺ . وكقول الشاعر[7] :

ومُعتصِمٍ /بالحقّ مِن خَشْيةِ الرّدَى ... سَيَرْدَى وغازٍ مُشْفِقٍ سيئُوبُ

١/١٦١

والتى للبدل كقوله تعالى[8] ﴿ أرضيتُم بالحياةِ الدُّنْيا مِن الآخرة ﴾ [9]﴿ ولو نَشَاءَ لَجَعَلْنا منكم ملائكةً فى الأرضِ يَخْلُفون ﴾ . ومنه قول الشاعر[10] :

أخذوُا المخاضَ من الفَصيل غُلُبَّةً ... ظُلْمـا ويُكـتَب للأمير أفِيـلا

ومجيؤها للمجاوزة : عُذت منه* وشبعت ورويت . ولهذا المعنى صاحبت أفعل

---

(١) سورة آل عمران . صدر الآية ٩٢ - والقراءة فى الكشاف ٤٤٥/١ قال : ونحوه أخذت من المال .

(٢) سورة الكهف . من الآية ٣١ .

(٣) من سورة الرحمن . الآيتان : ١٤ ، ١٥ .

(٤) سورة البقرة . من الآية ١٩ .

(٥) سورة المائدة . صدر الآية٣٢ . .

(٦) صحيح مسلم ١٩٩/١٩ - طبعة الشعب .

(٧) من الطويل . لسليم القشيرى . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٤/٣ .

(٨) سورة التوبة . من الآية ٣٨ .

(٩) سورة الزخرف . آية ٦٠ .

(١٠) من الكامل . للراعى النميرى : ديوانه ١٤٢ - عن معجم شواهد النحو العربية . وابن يعيش ٤٤/٦ والأشمونى ١٦١/٢ والتكملة ٢١٢ - ويروى :

أخـذوا الكـرام من الـعشار ظلامـة ... منـا ويكـتب للأمير أفيـلا

* زاد فى ج : وبرئت منه انظر ص ٢٥٩ .

التفضيل ، فإن القائل زيد أفضل من عمرو ، كأنه قال : جاوز زيد عمرا فى الفضل . وهذا أولى من أن يقال لابتداء الارتفاع فى نحو أفضل منه والانحطاط فى شرّ منه كما زعم سيبويه ؛ إذ لو كان الابتداء مقصودا لجاز أن تقع بعدها إلى . وقد أشار سيبويه إلى أن ابتداء الغاية قد يُقصد دون إرادة مُنْتَهى ، فقال[1] : « وتقول ما رأيته مذ يومين ، فجعلتها غاية ، كما قلت أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم تُرد منتهى » هذا نصه . والصحيح أن « من » فى نحو أخذته من ذلك المكان للمجاوزة إذ لو كان الابتداء مقصودا مع أخذت كما هو مقصود مع حملت فى قولك حملته من ذلك المكان لصدق على استصحاب المأخوذ أخذ ، كما يصدق على استصحاب المحمول حمل . وأماما فى : رأيته من يومين ونحوه فقد جعلها بعضهم بمعنى « فى » وليس كذلك ، والمراد بما رأيته من يومين ونحوه نفى الرؤية فى مدة أنت فى آخرها والابتداء والانتهاء مقصودان واليومان معيّنان . ولو جىء بفى مكان من لم يفهم تعيّن ولاابتداء ولاانتهاء . وقد يقع موقع « مُذْ » ومثل هذا قول النبى ﷺ لفاطمة رضى الله عنها[2] « هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام » . فلو كان المجرور بمذ أو منذ حاضرا غير مثنى ولا مجموع صح قصد معنى « فى » فى قوله ﷺ للملكين عليهما السلام[3] « طرقتمانى منذ الليلة » .

وأشار سيبويه[4] إلى أن « من » الزائدة قصد بها التبعيض لأنه قال بعد تمثيله بما أتانى من رجل : « أدخلت من لأنه موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأت بعض الرجال » هكذا قال . يريد أن من دلت على شمول الجنس ، فلكل بعض منه قسط من المنسوب إلى جميعها ، فالتبعيض على هذا التقدير مقصود . وهذا غير مرضىّ ؛ لأنه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتبعيض . وإنما المقصود بزيادة من فى نحو : ما أتانى

---

(١) الكتاب ٣٠٨/٢ .

(٢) سبق تخريجه . انظر ص ١٣٢ هامش رقم ٤ .

(٣) من حديث طويل فى الجامع الصغير – الألبانى – ٦٥١/١ « فإنكما قد طوّفتمانى منذ الليلة »وما فى الأصل تحريف لسياق الحديث .

(٤) الكتاب ٣٠٧/١ : « ... وتدخل فى موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، ولكنها توكيد بمنزلة ما إلا أنها تجرّ لأنها حرف إضافة وذلك قولك ما أتانى من رجل .... ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبعيض فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس » .

من رجل : جعل المجرور بها فى العموم ، وإنما تكون للتبعيض إذا لم يقصد عموم ، وحسن فى موضعها « بعض » نحو[1] ﴿ ومن الناس مَن يقول آمنّا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤْمنين ﴾ و[2] ﴿ منهم المُؤْمِنون وأكثرُهم الفاسِقون ﴾ و[3] ﴿ فمنهم ظالِمٌ لنفْسِهِ ومِنهم مُقْتَصِدٌ ومنهم سَابِقٌ بالخَيْرات ﴾ . وقد صرّح سيبويه بذا المعنى فقال[4] : « وتكون للتبعيض نحو هذا منهم ، كأنك قلت بعضهم » . وأشار أيضا إلى قصد التبعيض بالمصاحبة أفعل التفضيل فقال فى : هو أفضل من زيد : « فضّلة على بعض ولم يَعُمّ » .

ويبطل كون هذه للتبعيض أمران : أحدهما عدم صلاحية بعض فى موضعها ، والثانى صلاحية كون المجرور بها عاما كقوله : الله أعظم من كل عظيم ، وأرحم من كل رحيم . وإذا بطل كون المصاحبة أفعل التفضيل لابتداء الغاية وللتبعيض تعيّن كونها لمعنى المجاوزة ، كما سبق .

ومجيء من للانتهاء كقولك قربت منه ، فإنه مساو لقولك قربت إليه . وقد أشار سيبويه إلى أن من معانى من الانتهاء فقال[5] : « وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك ، كما جعلته غاية حين أردت الابتداء » . قال ابن السراج[6] – رحمه الله – : « وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت رأيت الهلال من موضعى ، فمِن لَكَ ، وإذا قلت رأيت الهلال من خلل السحاب فمِن للهلال ، والهلال غاية لرؤيتك ، فلذلك جعل سيبويه من غاية فى قولك رأيته من ذلك الموضع » . وقد جاء « من » بمعنى « على » فى قوله تعالى[7] ﴿ ونَصرناه من القوم الذينَ كَذَّبُوا بآياتِنا ﴾

---

(١) سورة البقرة . آية ٨ .

(٢) سورة آل عمران . ختام الآية ١١٠ .

(٣) سورة فاطر . من الآية ٣٢ .

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢ « ... وكذلك هو أفضل من زيد ، إنما أراد أن يفضّله على بعض ولا يعُمّ . وجعل زيدا الموضع الذى ارتفع منه أو سفل منه فى قولك : « شرّ من زيد » .

(٥) الكتاب ٣٠٨/١ وفيه : ... حيث أردت الابتداء » .

(٦) النص فى الأصول ٤١١/١ وفيه : ... خلال السحاب .

(٧) سورة الأنبياء . صدر الآية ٧٧ .

أى على القوم . كذلك قال أبو الحسن الأخفش . وإليه أشرت بذكر الاستعلاء فى معانى « من » . وأشرت بذكر الفَصْل إلى دخولها على ثانى المتضادّين نحو[1] ﴿ واللهُ يَعلمُ المُفْسِدَ مِن المُصْلِح ﴾ و[2] ﴿ حتى يَميزَ الخَبيثَ مِن الطَّيِّبِ ﴾ ومنه قول الشاعر[3] :

إذا ما ابتدأتَ امْرأ جاهِلا ... ببِـرّ فقَصّر عن فعْلـه

ولم تَره قائِـلا للجميـل ... ولا عَرف العزّ مِن ذُلّـهِ

فسُمْـه الهوانَ فإنْ الهوانَ ... دواءٌ لِذى الجَهْل من جَهْلِهِ

وأشرت بموافقة الباء إلى قوله تعالى[4] ﴿ ينظرونَ مِن طَرْفٍ خَفِىّ ﴾ أى بطرف خفى قال الأخفش[5] / قال يونس : « ينظرون من طرف خفى » أى بطرف ، كما تقول ضربته من السيف أى بالسيف . وأشرت بموافقة « فى » إلى نحو قول عدى بن زيد[6] :

١٦١/ ب

عسى سائلٌ ذو حاجةٍ إنْ مَنَعْتَه ... من اليوم سُؤْلًا أنْ يُيَسَّر فى غد

وتزاد « من » للعموم كقولك ما فى الدار من رجل ، فمن زائدة لأن الكلام يصح بدونها إذا قلت ما فيها رجل ، لكن ما فيها من رجل لا محتمل له غير العموم ؛ ولذلك يخطّأ مَن قال ما فيها من رجل بل اثنان ، وما فيها رجل محتمل لنفى الجنس على سبيل العموم ولنفى الواحد دون ما فوقه ، ولذلك يجوز أن يقال ما فيها رجل بل اثنان .

فلو كان المجرور بمن هذه « أحدا أو ديّا » أو غيرهما من الأسماء المقصورة على العموم لكانت مزيدة لمجرد التوكيد ، فقولك ما فيها أحد وما فيها من أحد سيّان فى

---

(١) سورة البقرة . من الآية ٢٢٠ .

(٢) سورة آل عمران . من الآية ١٧٩ .

(٣) من المتقارب . لم أقف عليها . ولعلها لعبد الله بن معاوية ، ففى الأغانى ٢٣٢/١٢ أبيات من الوزن والقافية ولم يجىء بها فيها وانظر ٢٣٥/١٢ .

(٤) سورة الشورى . من الآية ٤٥ .

(٥) معانى القرآن للأخفش ٦٨٧/٢ قال عقب الآية : « جعل الطرف العين كأنه قال ونظرهم من عين ضعيفة والله أعلم . وقال يونس : إن من طرف مثل بطرف كما تقول العرب ضربته فى السيف وبالسيف » .

(٦) من الطويل . فى شعراء النصرانية ٤٦٦/١ وفيها : أن يسرك فى غد .

إفهام العموم دون احتمال . ولا يكون المجرور بها عند سيبويه إلا نكرة بعد نفى أو نهى أو استفهام نحو[1] ﴿ هل مِن خالق غيرُ اللهِ ﴾ . وإلى النهى والاستفهام أشرت بذكر شبه النفى . وأجاز أبو الحسن الأخفش[2] وقوعها فى الإيجاب وجرها المعرفة . وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا* ، فمن النثر قوله تعالى[3] ﴿ ولقد جَاءَكَ مِن نَبأِ المُرْسَلِين ﴾ وقوله تعالى[4] ﴿ يُحلَّوْنَ فيها من أساورَ مِن ذهب ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ ويكفّرُ عنكم من سيّئاتكم ﴾ وقوله تعالى[6] ﴿ وآمِنوا به يَغْفِرْ لكم مِن ذنُوبكم ﴾ وقوله تعالى[7] ﴿ تَجْرِى من تحْتِها الأنهارُ ﴾ وقول عائشة رضى الله عنها[8] إن رسول الله ﷺ كان يصلى جالسا فيقرأ وهو جالس ، فإذا بقى من قراءته نحوا من كذا » أخرجه البخارى ، وضبطه بضبطه مَن يعتمد عليه بنصب « نحوا » على زيادة من وجعل قراءته فاعلا ناصبا نحوا . والأصل فإذا بقى قراءته نحوا من كذا .

ومن النظم المتضمن زيادة « من » فى الإيجاب قول عمر بن أبى ربيعة[9] :

وينْمى لِها حبُّها عندَنا فما قال مِن كاشِحٍ لم يَضِرْ

أراد فما قال كاشح لم يضر . ومنه قول الآخر[10] :

---

(١) سورة فاطر . من الآية ٣ .

(٢) معانى القرأن ٤٨٨/٢ قال عقب الآية « ولقد جاءك ... » . كما تقول قد أصابنا من مطر ، وقد كان من حديث » وانظر ٢٧٢/١٢ ، ٢٧٣ .

* فى ج : : نثرا ونظما . انظر ص ٢٦٣ .

(٣) سورة الأنعام . ختام الآية ٣٤ .

(٤) سورة الكهف . من الآية ٣١ .

(٥) سورة البقرة . من الآية ٢٧١ .

(٦) سورة الأحقاف . من الآية ٣١ .

(٧) سورة « محمد » من الآية ١٢ وتكررت فى سور أخرى .

(٨) شواهد التوضيح ١٢٥ وفيه : « نحو » بالرفع . أخرجه البخارى فى ١٨ باب تقصير الصلاة — ٢٠ باب إذا صلى قاعدا ثم صح أو وجد خفة تمَّم ما بقى . وصحيح مسلم ٣٨٣/١٣ .

(٩) من المتقارب . ديوانه ص ٢٩٩ من قصيدته :

صحا القلب عن ذكر أم البنيـ ن بعد الذى قد مضى فى العُصُرْ

وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٢٩/٥ .

(١٠) من البسيط . لجرير . ديوانه ص ١٩٥ يمدح يزيد بن عبد الملك . من قصيدته: =

لما بلغتُ إمام العَدْل قلتُ لهم قد كان من طُول إدْلَاجى وتهْجيرى

أراد قد كان طول إدلاجى وتهجيرى . ومنه قول الآخر[1] :

وكنت أرَى كالموت من بيْن ساعة فكيف ببَيْنٍ كان موعده الحشر

أراد وكنت أرى بين ساعة كالموت . ومثله قول الآخر[2] :

يظَلُّ به الحرباءُ يَمْثُلُ قائما ويكثُرُ فيه مِن حَنينِ الأباعِر

أراد و يكثر فيه حنين الأباعر .

وممن رأى زيادة « من » فى الإيجاب الكسائى ، وحمل على ذلك قول النبى ﷺ[3] : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصوّرون » فقال : أراد إنّ أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون . وممن رأى ذلك أبو الفتح بن جنى ، وحمل عليه قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج[4] ﴿ وإذ أخَذَ اَللهُ مِيثاقَ النبيّين لمّا آتيناكُم ﴾ أراد وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لمّا آتيناكم ، فزاد من فى الواجب وأدغم نونها فى ميم « ما » فصارت لمما ، بثلاث ميمات فحذفت الأولى وبقيت لَمّا بميمين ، أولهما بدل من نون ، والثانية ميم ما ، وأشرت بقولى « وربما دخلت على حال » إلى قراءة زيد ابن ثابت وأبى الدرداء وأبى جعفر وزيد بن على والحسن ومجاهد[5] ﴿ ما كان يَنْبغِى لنا أنْ

= حتّى الديار على سَفْى الأعاصير أسْتَنكَرتنى أم ضنّتْ بتخبيرى

وشواهد التوضيح ١٢٧ ويروى : لما بلغنا . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٢٩/٥ .

(١) من الطويل . لسلمة بن يزيد بن مجمع الجعفى . الدرر ٣٥/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢ وشواهد التوضيح ١٢٧ .

(٢) من الطويل . قيل فى صفة يوم حارّ . الدرر ٣٥/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٩٩/٢ وشواهد التوضيح ١٢٧ وفيه : حنين الأباعِدِ وفى ج . ومنه قول الآخر انظر ص ٢٦٣ .

(٣) البخارى ٢١٥/٧ وليس فيه « من » وفيه أيضا « أشد الناس عذابا » وروى بلفظ آخر . وفى رياض الصالحين ٦١١ رقم ١٦٧٩ « إن أشد الناس ... » وانظر صحيح مسلم ٨٢٤/٣٧ يروى إن من أشد ، وأشد الناس فى الجامع الصغير ٢٣٢/١ .

(٤) سورة آل عمران . آية ٨١ – وقراءة « لمّا آتيتكم » لسعيد بن جبير والحسن . البحر ٥٠٩/٢ والكشاف ١٩٩/١ وقراءة « كمَا آتيناكم » لنافع وأبى جعفر والأعرج . البحر ٥١٣/٢ والكشاف ١٩٨/١ وانظر معجم القراءات ٤٨/٢ ، ٤٩ والإقناع ٦٢١/٢ والإتحاف ١٧٧ .

(٥) سورة الفرقان . آية ١٨ – والقراءة بالبناء للمجهول لأبى جعفر ووافقه الحسن . الإتحاف ٣٢٨ .

نُتَّخَذ مِن دُونِكَ مِن أَوْلياءَ ﴾ .

وإذا دخلت من على قبل وبعد ولدن وعن فهى زائدة ؛ لأن المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد . وإذا دخلت على عند ولدى ومع وعلى فهى لابتداء الغاية . و « عن » بعد دخول من بمعنى جانب و « على » بمعنى فوق . قال جرير فى « من عن »[1] :

وإنى لعفُّ الفقر مشترك الغنى سريعٌ إذا لم أرْضَ دارى ، انتقاليا
جرىءُ الجَنان لا أُهالُ من الرَّدى إذا ما جعلتُ السيفَ مِنْ عَن شماليا

وقال آخر[2] :

ولقد أرانِى للرّماحِ دَرِيئَةً من عن يَمينى تارةً وشِمالى

وقال آخر[3] فى من عليه :

غدتْ مِن عليه بَعد مَاتمَّ ظمؤُها تَصلُّ وعن قَيْض بَزيزاءَ مَجْهَل

فهذا مما تختص به « من » وتختص أيضا من فى القسم بالرَّبّ نحو من ربّى إنك لأشر . وقد يقال مُن ربّى بضم الميم . ولا يجوز ذلك فى غير قسم ، وكاختصاص « من » فى القسم بالربّ اختصاص التاء واللام فيه بالله نحو[4] ﴿ تَاللهِ لقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَينا ﴾ ، ولله لا يؤخر الأجل . وشذ دخول اللام[5] على الله ودخول التاء على الرب ، روى ذلك الأخفش . ومن ذلك قول الشاعر[6] :

---

(١) من الطويل . لجرير . ديوانه ص ٥٠١ وفيه : دارى احتماليا . من قصيدة يقولها للفرزدق ويعاتب جده الخطفى مطلعها :

ألاحىّ رهبَى ثم حىّ المطاليا فقد كان مأنوسا فأصبح خاليا

وجاء فى شعر لحارثة بن بدر الغدانى . ولسيار بن هبيرة أحد بنى ربيعة الجود . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٧٠/٤ ، ٢٧١ والنقائض ١٦٤/١ وهو فى أخبار جرير فى الأغانى ٣٦/٨ .

(٢) من الكامل . لقطرى بن الفجاءة التميمى المازنى . الأشمونى ١٧٢/٢ والدرر ٣٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٥١ وفيه : تارة وأمامى .

(٣) من الطويل . لمزاحم بن الحارث العقيلى . يصف القطاة – الأشمونى ١٧٢/٢ وشرح الكافية الشافية ٨١٠/٢ والدرر ٣٦/٢ .

(٤) سورة يوسف . من الآية ٩١ .

(٥) فى الأصل « من » . والشاهد الآتى للام .

(٦) من البسيط . لأمية بن أبى عائذ . ونسب إلى أبى ذؤيب . وهما هذليان . الكتاب ١٤٤/٢ ، وابن يعيش =

لله يَبْقى عَلى الأيّامِ ذو حيَد   بمشمخرٍ به الظيّانُ والآسُ

ص : ومنها « إلى » للانتهاء . وللمصاحبة وللتبيين ، ولموافقة اللام وفى ومن. ولا تزاد خلافا / للفراء .

١/١٦٢

ش : أردت بقولى للانتهاء مطلقا شيئين : أحدهما عموم الزمان والمكان كقولك سرت إلى آخر النهار ، وإلى آخر المسافة . والثانى أن منتهى العمل بها قد يكون آخرا وغير آخر ، نحو : سرت إلى نصف النهار ، وإلى نصف المسافة .

ونبهت بقولى « وللمصاحبة » على أنها تكون بمعنى « مع » كقوله تعالى[١] ﴿ ولا تَأكلُوا أموالَهم إلى أموالِكم ﴾ و[٢] ﴿ مَنْ أنصارِى إلى اللهِ ﴾ . قال الفراء[٣] فى ﴿ مَن أنصارى إلى الله ﴾ « قال المفسرون من أنصارى مع الله وهو وجه حسن . قال : وإنما تجعل إلى كمع إذا ضممت شيئا إلى شىء كقول العرب[٤] : « إنّ الذّوْد إلى الذود إِبل » فإن لم يكن ضم لم تكن إلى كمع ، فلا يقال فى مع فلان مال كثير : إلى فلان مال كثير .

قلت : ومن مجيئها بمعنى « مع » قول الشاعر[٥] :

برى الحبُ جسْمى ليلةً بعد ليلةٍ   ويوماً إلى يوم وشهرْا إِلى شهر

ومثله[٦] :

ولقد لهوتُ إلى كواعبَ كالدُّمَى   بيض الوجوه حديثُهنَّ رَخيمُ

ومثله[٧] :

٩٨/٩ والدرر ٢/ــ٢٩ ، ٤٤ والتبصرة ١/٤٤٥ ، ٤٤٦ . وورد صدره فى الأشمونى ٢/١٦٥ والهمع ٢/٣٢ .

(١) سورة النساء . من الآية ٢ .

(٢) سورة آل عمران . من الآية ٥٢ .

(٣) انظر معانى القرآن للفراء ١/ .

(٤) أمثال أبى عبيد ١٩٠ رقم ٥٤٧ ومجمع الأمثال ١/٢٧٧ رقم ١٤٥٦ والذود ما بين الثلاث إلى العشر إلى العشرين إلى الثلاثين ولا يجاوز ذلك . يضرب فى اجتماع القليل حتى يؤدى إلى الكثير .

(٥) من الطويل . لم أقف عليه .

(٦) من الكامل . لم أقف عليه .

(٧) من الطويل . لم أقف عليه .

وإن امرأ قد عاش تسعينَ حِجّة إلى مائةٍ لم يَسْأمِ العيشَ جاهلُ

ومثله قول الآخر[1] :

فلم أرَ عُذرا بعدَ عشرين حِجّةً مضتْ لى وعشرٌ قد مضيْنَ إلى عَشْرِ

ونبهت بقولى « وللتبيين » على المتعلقة فى تعجب أو تفضيل بحبّ أو بُغْض مبيّنة لفاعليّة مصحوبها كقول الله تعالى[2] ﴿ رَبِّ السجنُ أحبُّ إلىَّ ممّا يَدْعُونَنِى إليه ﴾ وكقول النبى ﷺ[3] : « وأيمُ الله لقد كان خليقا للإمارة ، وإنْ كان من أحب الناس إلىّ » . وأشرت بموافقة اللام إلى نحو[4] ﴿ والأمْرُ إليكِ ﴾ فاللام فى هذا هو الأصل ، كقوله تعالى[5] ﴿ للهِ الأمرُ مِن قبلُ ومِن بَعْدُ ﴾ وكقوله تعالى[6] ﴿ والأمرُ يومئذ لله ﴾ و[7] ﴿ هلْ لنا مِن الأمرِ مِن شئْء قُلْ إنَّ الأمرَ كلَّه لله ﴾ . وكقوله تعالى[8] ﴿ ويهْدى مَن يشاءُ إلى صِراطٍ مُسْتَقيم ﴾ ؛ فإنها موافقة للام[9] ﴿ الحمد لله الذى هدانا لهذا ﴾ و[10] ﴿ قل اللهُ يَهْدِى للحقّ ﴾[11] ﴿ إن هذا القرآن يَهْدى للتى هى أقْوَمُ ﴾ . ومنه قول عمر رضى الله عنه[12] « لا يمنّعنّك قضاء قضيته اليوم فراجعت فيه عقلك وهُديت فيه لرُشدك أن ترجع إلى الحق » .

---

(١) من الطويل . لذى الرمة . ديوانه ص ٤١ وشواهد التوضيح ١٩٧ .

(٢) سورة يوسف . صدر الآية ٣٣ .

(٣) البخارى ٢٩/٥ « ... إن كان لخليقا ... وإن كان لمن أحب الناس إلىّ » وبهذا اللفظ فى ١٩/٦ وبعد ذلك « وإن هذا لمن أحب الناس إلى بعد » يقصد أسامة وأباه . والجامع الصغير ٢٩٩/١ .

(٤) سورة النمل . من الآية ٣٣ .

(٥) سورة الروم . من الآية ٤ .

(٦) سورة الانفطار . آية ١٩ وهو ختام السورة .

(٧) سورة آل عمران . من الآية ١٥٤ .

(٨) سورة يونس . ختام الآية ٢٥ — وأما ختام الآية ٤٢ من البقرة فبغير واو . والتى فى الأصل بالواو .

(٩) سورة الأعراف . من الآية ٤٣ .

(١٠) سورة يونس . من الآية ٣٥ .

(١١) سورة الإسراء . صدر الآية ٩ .

(١٢) الأثر فى العقد الفريد ١٠٠/١ ، ١٠١ من كتاب لعمر بن الخطاب إلى أبى موسى الأشعرى : « لا يمنعنك ... قضيته بالأمس ثم راجعت فيه نفسك ... ترجع عنه ؛ فإن الحق قديم والرجوع إليه خير من التمادى فى الباطل » وهو كتاب طويل جامع لأحكام كثيرة .

وأشرت بموافقة « فى » إلى قول الشاعر[1] :

فلاتتركنّى بالوعيدِ كأننّى إلى الناسِ مَطْلِىٌّ به القارُ أجربُ

ومثله قول النمر[2] :

إذا جئتُ دَعْدًا لا أبينُ كأنّنى إلى آل دَعْدٍ مِن سَلَامانَ أو نَهْد

أراد فى الناس وفى آل دعد .

ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى[3] ﴿ ليجمعنّكم إلى يَوْمِ القيامة ﴾ و[4] ﴿ ثُم يَجْمعكُم إلى يومِ القيامة ﴾ ومثال موافقة من قول ابن أحمر[5] :

تقولُ وقد عَالَيتُ بالكُوْر فوقها أيُسقَى فلا يَرْوَى إلىّ ابنُ أحمرا

أى فلا يروى منى وزعم الفراء أنها زائدة فى قراءة بعضهم[6] ﴿ فاجعل أفئدة من الناس تهوَى إليهم ﴾ ونظرها باللام فى قوله تعالى[7] ﴿ رَدِفَ لكم بعضُ الذى تستعجلون ﴾ . وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل . تهوى ، فجعل موضع الكسرة فتحة ، كما يقال فى رَضِى : رَضَى ، وفى ناصية : ناصاة ، وهى لغة طائية ، وعليها قول الشاعر[8] :

نستوقد النبل فى الحضيض ونصـ طادُ نفُوسا بُنَتْ على الكـرم

أراد بُنيتْ على الكرم .

---

(١) من الطويل . للنابغة الذبيانى – مختار الشعر ١٧٥/١ وديوانه ١٨ الأشمونى ١٦٢/٢ والدرر ١٣/٢ والهمع ٢٠/٢ وهو شاهد أيضا على القلب .

(٢) من الطويل . لم أقف عليه .

(٣) سورة النساء . من الآية ٨٧ ، والأنعام . من الآية ١٢ .

(٤) سورة الجاثية . من الآية ٢٦ .

(٥) من الطويل . لابن أحمر الباهلى . الدرر ١٣/٢ والأشمونى ١٦٢/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٩/٢ وانظر الاقتضاب .

(٦) سورة إبراهيم . آية ٣٧ – والقراءة فى الكشاف : قرئ تهوى اليهم على البناء للمفعول من هوى إليه وأهواه غيره . وتهوى إليهم من هوى يهوى إذا أحب ضمن معنى تنزع فعُدى تعديته .

(٧) سورة النمل . من الآية ٧٢ وأولها ﴿ قل عسى أن يكون ... ﴾ .

(٨) من مجزوء البسيط . شرح الكافية الشافية ١١٣٨/٤ . وقد سبق تخريجه ونسبته .

ص : ومنها اللام للملك وشبهه ، وللتمليك وشبهه ، وللاستحقاق ، وللنسب ،وللتعليل ، وللتبليغ وللتعجب وللتبيين وللصيرورة . وللموافقة فى وعند وإلى وبعد وعلى ومن . وتزاد مع مفْعول ذى الواحد قياسا فى نحو[1] ﴿ للرُّؤْيَا تعْبُرون ﴾و[2] ﴿ إنّ ربكَ فعّال لما يُريد ﴾ وسماعا فى نحو[3] ﴿ ردِف لكم ﴾ . وفتح اللام مع المضمر لغة غير خزاعة ، ومع الفعل لغة عُكل وبلعنبر .

ش : لام المِلك نحو المالُ لِزيد ، ولام شبه الملك نحو : أدوم لكَ ما تدوم لى ، وكقول الشاعر[4] :

مالمولاكَ كُنتَ كان لك المَوْ لَى ، ومثلُ الذى تَدين تُدان

ومن هذا النوع المفهمة مقابلة لعلى كقوله تعالى[5] ﴿ مَن عمِل صالَحا فلنفسه ومن أساء فعليها ﴾ . وكقول الشاعر[6] :

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرّْ

ولام التمليك نحو وهبت لزيد دينارا ، ولام شبه التمليك نحو[7] ﴿ واللهُ جَعَل لكم من أنفسِكُم أزواجًا وجعل لكم مِن أزواجكم بنينَ وحَفَدةً ﴾ ولام الاستحقاق نحو : الجلباب للجارية ، والجُلّ للفرس . ولام النسب نحو لزيد عمّ هو لعمرو خال ، ولعبد الله ابن هو لجعفر عم . ولام التعليل نحو[8] ﴿ لِتحكمَ بين الناس بما أراكَ اللهُ ﴾ و[9] ﴿ لِتبيّن للناس ما نُزّل إليهم ﴾ وكقول الشاعر[10] :

---

(١) سورة يوسف . ختام الآية ٤٣ .
(٢) سورة هود . ختام الآية ١٠٧ .
(٣) سورة النمل . من الآية ٧٢ .
(٤) من الخفيف . لم أقف عليه .
(٥) سورة فصلت . صدر الآية ٤٦ .
(٦) من المتقارب . للنمر بن تولب . الكتاب ٤٤/١ ، ديوانه ٥٧ .
(٧) سورة النحل . من الآية ٧٢ .
(٨) سورة النساء . من الآية ١٠٥ .
(٩) سورة النحل . من الآية ٤٤ .
(١٠) من الطويل لتوبة بن الحمير . شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٣٠٧/٤ وانظر الأغانى .

ولو سألتْ للناسِ يومًا بوجْهها   سحابَ الثُّريَّا لاسْتَهلَّت مُواطرُه

ومن لامات التعليل الجارة اسم مَن غاب / حقيقة أو حكما عن قائل قول معلق به ١٦٢/ ب نحو[١] ﴿ وقالَ الذين كفرُوا للذين آمنُوا لو كانَ خيْرًا ما سبقُونا إليه ﴾ ومثله[٢] ﴿ والذين قالوا لإخوانهم إذا ضَرَبُوا فى الأرْضِ أوْ كانُوا غُزًّى لو كانُوا عندنَا ما ماتُوا وما قُتلوا ﴾ ومثله[٣] ﴿ الذين قالوا لإخوانهم وقَعَدوا لو أطاعونا ما قُتِلوا ﴾ ومثله[٤] ﴿ وقالتْ أخْراهم لأولاهم ربَّنا هؤلاء أضلونا ﴾ ومثله[٥] ﴿ ولا أقول للذين تَزْدَرِى أعينُكم لنْ يُؤْتيَهم اللهُ خَيْرا ﴾ ومنه قول الشاعر[٦] :

وقولُك للشىءِ الذى لاتَنَالُهُ   إذا ما هو احلَوْلَى : ألا لَيتَ ذالِيا

ومنه[٧] :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيَه   فالكل أعداء له وخُصوم

كضرائر الحسناءِ قُلنْ لوجهها   حَسَدًا وبَغْيا إنه لدميمُ

ولام التبليغ الجارة اسم سامع قول أو ما فى معناه نحو : قلت له ، وبَيَّنت له وفسَّرت له ، واستجبت له ونصحت له ؛ إلا أن هذين قد يستغنيان عن اللام فيقال شكرته ونصحته . والمختار تعديتهما باللام ، وبذلك نزل القرآن العزيز كقوله تعالى[٨] ﴿ واشكرُوا لى ولا تكْفرُون ﴾ وكقوله تعالى[٩] ﴿ وأنْصَحُ لكم وأعلمُ من اللهِ مالا

---

(١) سورة الأحقاف . صدر الآية ١١ .

(٢) سورة آل عمران . من الآية ١٥٦ .

(٣) سورة آل عمران . صدر الآية ١٦٨ .

(٤) سورة الأعراف . من الآية ٣٨ – وجاء فى الأصل « وقالت أولاهم لأخراهم ... » وهذه من الآية ٣٩ من الأعراف . فركبت خطأ من آيتين .

(٥) سورة هود . من الآية ٣١ .

(٦) من الطويل . لعنترة فى ديوانه ١٩٢ : .. إذا ماحلا فى العين ياليت ... وكما فى النص فى شعراء النصرانية ٨١٥ .

(٧) من الكامل . لأبى الأسود الدؤلى . ورد الثانى فى الأشمونى ٢/١٦٦ وفيه « وبغضا » مكان « وبغيا » والهمع ٢/٣٢ والدرر ٢/٣٢ والفرائد الجديدة ٢/٥٦٠ .

(٨) سورة البقرة . ختام الآية ١٥٢ .

(٩) سورة الأعراف . ختام الآية ٦٢ .

تعلمُون ﴾ . ولام التعجب كقول الشاعر[١] :

شبـاب وشيب وافتقـار وثـروة   فلله هذا الدهر ، كيف ترددا

ومثله[٢] :

فللهِ عَيْنا مَن رأى مِن تفرّق   أشتَّ وأنأى مِن فِراقِ المُحَصَّب

ولام التبيين الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التى تشبهها مبيّنة لصاحب معناها ، والمتعلقة بحب فى تعجب أو تفضيل مبيّنة لمفعولية مصحوبها ، فالأول نحو[٣] ﴿ هَيْتَ لك ﴾ و[٤] ﴿ هيهاتَ هَيْهاتَ لما توعَدون ﴾ والثانى نحو ما أحب زيدا لعمرو ، وقوله تعالى[٥] ﴿ والذين آمنوا أشدُّ حُبًّا لله ﴾ ولام الصيرورة كقوله تعالى[٦] ﴿ فالْتَقَطه آلُ فِرْعونَ ليكون لهم عَدُوّا وحَزَنا ﴾ وكقول الشاعر[٧] :

فللموت تَغذو الوالداتُ سِخالَها   كما لخَرابِ الدُّورِ تُبنى المساكنُ

ومثله[٨] :

لاأرَى حِصْنـا يُنجّـى أهلَـه   كلُّ حيٍّ لفَنــاء ونفَــدْ

والموافقة « فى » كقوله تعالى[٩] ﴿ ونضع الموازينَ القِسْط ليوم القيامة ﴾ وكقوله تعالى[١٠] ﴿ لايُجَلِّيهَا لوقْتها إلّا هو ﴾ ومنه قول مسكين الدارمى[١١] :

---

(١) من الطويل . للأعشى الكبير ميمون . ديوانه ص ١٣٥ من قصيدته : ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا ، والأشمونى ١٦٥/٢ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١٩٦ وأمثال أبى عبيد ص ٣٣٤ .

(٢) من الطويل . المساعد ٢٥٧/٢ وهو لامرئ القيس فى مختار الشعر الجاهلى ٤٤/١ .

(٣) سورة يوسف . من الآية ٢٣ .

(٤) سورة « المؤمنون » آية ٣٦ .

(٥) سورة البقرة . من الآية ١٦٥ .

(٦) سورة القصص . من الآية ٨ .

(٧) من الطويل . لسابق البربرى . الدرر ٣١/٢ عرضا . وعن معجم الشواهد – وفى العقد ٦٩/٢ والخزانة ١٦٣/٤ .

(٨) من الرمل . لم أقف عليه .

(٩) سورة الأنبياء . صدر الآية ٤٧ .

(١٠) سورة الأعراف . من الآية ١٨٧ .

(١١) من الطويل . لم أقف عليه .

أولئكَ قومى قد مَضَوا لسَبيلهم كما قد مضى لقمانُ عادٍ وتُبّع

ومنه قول الحكم بن صخر[١] :

وكلُّ أبٍ وابنٍ وإن عُمِّرا معا مُقِيْمَين مَفْقُـود لوَقْتٍ وفاقِـد

والموافقة « عند » كقراءة الجحدرىّ[٢] ﴿ بل كَذَّبُوا بالحقِّ لَمّاَ جاءَهم ﴾ قال أبو الفتح بن جنى : أى عند مجيئه إيّاهم ، كقولك كتب لخمس خلون . والموافقة « إلى » كقوله تعالى[٣] ﴿ حتّى إذا أقلّتْ سحابا ثقَالًا سُقْناه لبَلَد مَيّتٍ ﴾ وكقوله تعالى[٤] ﴿ كلٌّ يَجْرى لأَجَل مُسمّى ﴾ . والموافقة « بعد » كقوله تعالى[٥] ﴿ أقم الصلاةَ لدُلُوكِ الشمسِ ﴾ أى بعد زوالها . وكقول الشاعر يرثى أخاه[٦] :

فلما تفرّقْنَـا كأنّـى ومالِكـا لطُولِ اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلة معا

أى بعد طول اجتماع . والموافقة « على » كقوله تعالى[٧] ﴿ يَخِرُّونَ للأَذْقانِ سُجَّدا ﴾ ، و[٨] ﴿ دعانَا لجَنْبه أو قاعِدًا أو قائِما ﴾ و[٩] ﴿ فلمّا أسْلَمَا وتَلّهُ للجَبِين ﴾ ومثله قول الشاعر[١٠] :

تناولَـه بالــرمح ثم ثنــى له فخـرّ صريعًـا لليَديْـن وللفـم

---

(١) من الطويل . لم أقف عليه .

(٢) سورة « ق » صدر الآية ٥ – والقراءة فى المحتسب ٢٨٢/٢ وفيه نص ابن جنى بأطول مما فى النص .

(٣) سورة الأعراف . من الآية ٥٧ .

(٤) سورة الرعد . من الآية ٢ .

(٥) سورة الإسراء . صدر الآية ٧٨ .

(٦) من الطويل . لمتمم بن نويرة اليربوعى . الأشمونى ١٦٦/٢ والدرر ٣١/٢ والهمع ٣٢/٢ والمساعد ٢٥٨/٢ والفرائد الجديدة ٥٦٠/٢ .

(٧) سورة الإسراء . ختام الآية ١٠٧ .

(٨) سورة يونس . من الآية ١٢ .

(٩) سورة الصافات . آية ١٠٣ .

(١٠) من الطويل . لجابر بن حُنىّ التغلبى ، فى قتل شرحبيل عم امرئ القيس ، وجاء المصراع الثانى فى قتل محمد ابن طلحة وصدره : شككت له بالرمح جيب قميصه ، كما فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٨٦/٤ وعجزه فى الأشمونى ١٦٥/٢ وفى الاقتضاب ٤٣٩ ورد صدره : تناولت بالرمح الأصم ثيابه – قيل فى محمد بن طلحة الذى قتل يوم صفين وكان من أصحاب معاوية .

والموافقة « من » كقول جرير[1] :

لنا الفضلُ فى الدنيا وأنفُك راغمٌ ... ونحن لكم يومَ القِيامة أفضلُ

ومثله قول الآخر – أنشده ثعلب – :

فإنّ قرينَ السوءِ لستَ بواجد ... له راحةً ما عشتَ حتى تُفارقَهْ

أى لست بواجد منه راحة . ومثله[3] :

إذا الحلمُ لم يَغلبْ لك الجهلَ لم تَزَلْ ... عليك بُروقٌ جَمّةٌ ورواعِدُ

ومن لامات الجر الزائدة ، ولا تزاد إلا مع مفعول به بشرط أن يكون عامله متعديا إلى واحد ، فإن كانت زيادتها لتقوية عامل ضعيف بالتأخر نحو[4] ﴿ إن كنتم للرؤيا تَعْبرُون ﴾ أو بكونه فرعا فى العمل نحو[5] ﴿ وإن ربك فعّال لما يريد ﴾جاز القياس على ما سمع منها . وإن كانت بخلاف ذلك قصرت على السماع نحو[6] ﴿ رَدِف لكم ﴾ . ومنه قول الشاعر[7] :

ومَن يكُ ذا عُودٍ صليبٍ رجَابه ... ليكسرَ عوَدَ الدهرِ فالدهُر كاسِرُه

ص : وتساوى لام التعليل معنى وعملا « كى » مع أنْ وما أختها والاستفهامية .

ش : كى على ضربين مصدرية تذكر فى إعراب الفعل ، وجارة تساوى لام التعليل ، ولا تدخل إلا على أنْ كقوله[8] :

فقالتْ أكلَّ الناسِ أصبَحْتَ مَانِحا ... لسانَك كيما أنْ تَغُر وتَخدعا

---

(١) من الطويل . لجرير . يهجو الأخطل . ديوانه ص ٣٦٧ – الهمع ٣٢/٢ والأشمونى ١٦٦/٢ والدرر ٣١/٢ والمساعد ٢٥٨/٢ والفرائد الجديدة ٥٥٩/٢ .

(٢) من الطويل . لم أقف عليه .

(٣) من الطويل . لمحمد بن أبى شحاذ الضبى . الحماسة لأبى تمام ٦١٥/١ – عسيلان – .

(٤) سورة يوسف . آية ٤٣ .

(٥) سورة هود . آية ١٠٧ .

(٦) سورة النمل . آية ٧٢ .

(٧) من الطويل . نسب لنصيب الأسود فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١٩٧ – ونسب لتوبة بن الحمير فى المؤتلف والمختلف ٩١ – وهذا الأخير عن معجم شواهد النحو الشعرية . والمغنى ٢١٥/١ رقم ٣٥٧ ذا عظم .

(٨) من الطويل . لجميل بثينة . ديوانه ص ٦٢ من قصيدته : عرفتُ مصيف الحىّ والمتربعا – ونسبه بعضهم =

أو على ما أختها كقوله[1] :

إذا أنتَ لم تَنْفَع فضُرَّ فإنما يُرادُ الْفتَى كيما يَضرُّ وينفعُ

أو / على ما الاستفهامية ، تقول سائلا عن العلة : كى مَ فعلت ، وفى الوقف كيمه ، كما تقول لمَ فعلت ، ولمَهْ ؟ . وكل العرب يفتحون لام الجر الداخلة على مضمر إلا « خزاعة » فإنها تكسرها مع المضمر ، كما تكسر مع غيره فى اللغات كلها . وإذا وليها فعل كسرها أيضا كل العرب إلا « عُكلا » و « بنى العنبر » فإنهم يفتحونها ، وأنشدوا على ذلك[2] : ١٦٣/ أ

وتأمُرُنِـــى ربَيعـــةُ كلَّ يومٍ لَأهْلِكَهـا وأقْتَنِـى الدَّجَاجـا

الرواية فيه بفتح اللام .

ص : ومنها الباء للإلصاق ، وللتعدية ، وللسببية ، وللتعليل ، وللمصاحبة وللظرفية وللبدل وللمقابلة ولموافقة عن ومن التبعيضية . وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرها .

ش : باء الإلصاق هى الواقعة فى نحو وصلت هذا بهذا ، وباء التعدية هى القائمة مقام همزة النقل فى إيصال الفعل اللازم إلى مفعول به ، كالتى فى[3] ﴿ ذَهَبَ اللهُ بنُورِهم ﴾ و[4] ﴿ لَذَهَب بسَمْعِهمْ وأبْصَارِهم ﴾ . وأما السببية فهى الداخلة على

= لحسان . وليس فى شرح ديوانه . الأشمونى ١٥٦/٢ والدرر ٥/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٧/٤ والمساعد ٢٦٠/٢ .

(١) من الطويل . لقيس بن الخطيم كما فى حماسة البحترى . ونسب للنابغة الجعدى ، وللذبيانى . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٢/٤ والأشمونى ١٥٦/٢ والمساعد ٢٦١/٢ وديوان ابن الخطيم ص ١٧٠ مما نسب إليه .

(٢) من الوافر . للنمر بن تولب . معانى القرآن للأخفش ٢٤/١ ، ٣٠٤ وفيه : يؤامرنى ... لأُهلكه وأورد شاهدا آخر هو :

فقـلت لكلْبيَّـىْ قضَاعـــة إنما تَخَيَّرتُمانى أهْـلَ فَلْـج لَأمنعـا

والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب ١١٢ وفيه : لأهلكها . وفى الخزانة ٤٣٩/١٠ وفيها : تواعدنى ربيعة ..

(٣) سورة البقرة . من الآية ١٧ .

(٤) سورة البقرة . من الآية ٢٠ .

صالح للاستغناء به عن فَاعل معدّاها مجازا نحو[1] ﴿ فأَخْرَجَ به مِن الثَّمَراتِ رِزْقًا ﴾ و[2] ﴿ تُرهِبُون به عَدُوَّ الله وعَدُوَّكُم ﴾ . فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء من قوله تعالى ﴿ فأخرج به ﴾ وإسناد الإرهاب إلى الهاء من قوله تعالى ﴿ ترهبون به ﴾ فقيل أنزل ما أخرج من الثمرات رزقا ، وما استطعتم يرهب عدو الله ، لصحّ وحسُن ، لكنه مجاز والآخر حقيقة . ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين ؛ فإنه يصح أن يقال كتب القلم وقطع السكين .

والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة . وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى ، فإن استعمال السببية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز . وباء التعليل هى التى يحسن غالبا فى موضعها اللام كقوله تعالى[3] ﴿ إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم ﴾ و[4] ﴿ فبظُلْم من الذين هادوا حرّمنا عليهم طيّبات أُحِلّت ﴾ و[5] ﴿ إنّ الْمَلأَ يأْتَمِرُونَ بك ﴾ وكقول الشاعر[6] :

ولكــنَّ الرَّزِيّـــةَ فَقْـــدُ قَرْمٍ يَمـوتُ بَموْتِـه بَشَرٌ كثيرُ

واحترزت بقولى « غالبا » من قول بعض العرب* : غضبت لفلان ، إذا غضبت من أجله وهو حىّ ، وغضبت به إذا غضبت من أجله وهو ميّت . وباء المصاحبة هى التى يحسن فى موضعها « مع » وتغنى عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى[7] ﴿ قد جاءكم الرَّسولُ بالحقّ ﴾ أى مع الحق ومحِقًّا ، وكقوله تعالى[8] ﴿ اهْبِطْ بَسلامٍ

---

(١) سورة البقرة . من الآية ٢٢ .
(٢) سورة الأنفال .من الآية ٦٠ .
(٣) سورة البقرة . من الآية ٥٤ .
(٤) سورة النساء . صدر الآية ١٦٠ .
(٥) سورة القصص . من الآية ٢٠ .
* فى ج : قول العرب . انظر ص ٢٧٨ .
(٦) من الوافر . لمليل بن الدهقانة التغلبى . الحماسة البصرية ٢١٢/١ والبيان والتبيين ٢٧٩/٢ وفيه : إذا مامات مثلى مات شىء . وهو كما فى النص فى الحماسة البصرية .
(٧) سورة النساء . من الآية ١٧٠ .
(٨) سورة هود . من الآية ٤٨ .

منّا وبَركاتٍ عليكَ ﴾ أى مع سلام ومسلّما . ومساواة هذه الباء « مع » قد يُعبر سيبويه عنه بالمفعول به .

وباء الظرفية هى التى يحسن فى موضعها « فى » نحو قوله تعالى[1] ﴿ وما كنتَ بِجَانب الغربىّ ﴾ و[2] ﴿ لقد نَصَرَكمُ اللهُ بِبَدر ﴾ و[3] ﴿ إذ أنْتم بالعُدوة الدُّنيا وهم بالعُدْوة القُصْوَى ﴾ و[4] ﴿ إنك بالوادِ المُقَدَّسِ طُوى ﴾ و[5] ﴿ وما كنت بجانب الطُّور ﴾ و[6] ﴿ ببطن مكّة ﴾ و[7] ﴿ وإنكم لتمَـرون عليهم مصبحين * وبالليل ﴾ [8]﴿ إلا آل لوط نجَّيْنَاهم بسَحَرٍ ﴾ . وباء البدل هى التىيحسن فى موضعها « بدل » كقول رافع بن خديج رضى الله عنه[9] : « ما يسرُّنى أنّى شهدت بدرا بالعقبة » . ومثله قول الشاعر[10] :

فليتَ لِى بهمُ قَوْما إذا ركبُوا   شنّوا الإغارةَ فُرسانًـا ورُكْبَانـا

ومثله قول الآخر[11] :

يَلْقَى غريمتكُم مِن غيرْ عُسْرتكم   بالبَذْل بُخْلا وبالإحْسان حِرمانا

وباء المقابلة هى الداخلة على الأثمان والأعواض كقولك اشتريت الفرس بألف ، وكأفات الإحسان بضعف ، وقد تسمّى باء العوض . والموافقة « عن » كقوله

---

(١) سورة القصص . من الآية ٤٤ .

(٢) سورة آل عمران . صدر الآية ١٢٣ .

(٣) سورة الأنفال . صدر الآية ٤٢ .

(٤) سورة طه . ختام الآية ١٢ .

(٥) سورة القصص . صدر الآية ٤٦ .

(٦) سورة الفتح . من الآية ٢٤ .

(٧) سورة الصافات . الآية ١٣٧ وصدر الآية ١٣٨ .

(٨) سورة القمر . ختام الآية ٣٤ .

(٩) صحيح مسلم ٦١٤/٥ بلفظ : « ... وما أحب أن لى بها مشهد بدر ، وإن كانت بدر أذكر فى الناس منها » .

(١٠) من البسيط . لقريط بن أنيف . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٠٢/٢ والأشمونى ١٦٧/٢ والهمع ٢١/٢ والحماسة ٥/١ .

(١١) من البسيط . لم أقف عليه .

تعالى[١] ﴿ ويومَ تَشَقَّق السماءُ بالغَمَام ﴾ و[٢] ﴿ يَسْعَى نورُهم بيْنَ أيْديهم وبأيْمانِهم ﴾ أى عن أيمانهم . كذا قال الأخفش[٣] .

ومثله[٤] : ﴿ فاسْأَل به خبيرًا ﴾ . ومثله قول الشاعر[٥] :

هلّا سَأَلْتَ بنا فوارسَ وائِلٍ فلَنحن أقربُها إلى أعدائِها

والموافقة « على » كقوله تعالى[٦] ﴿ ومِنْ أهلِ الكتابِ مَن إنْ تأمنْه بِقِنطارٍ يُؤدِّه إليكَ ومنهم مَن إنْ تأمنْه بدينار لا يُؤدِّه إليكَ ﴾ . أى على قنطار وعلى دينار . كذا قال الأخفش[٧] ، وجعل مثله قولهم : مررت به ، أى عليه ، قال الله تعالى[٨] ﴿ وإذا مَرُّوا بهم يَتَغامَزُون ﴾ [٩]﴿ يَمرُّون عليها ﴾ و[١٠] ﴿ لَتمرُّون عليهم ﴾ وقال تعالى[١١] ﴿ هل آمَنُكمْ عليه إلّا كما أمِنتُكم على أخِيهِ مِن قَبْلُ ﴾ . ومن موافقة الباء لِعَلَى قول الشاعر[١٢] :

أربٌّ يَبُولُ الثعْلبانُ بَرأْسِهِ لقد هَانَ مَن بالتْ عليه الثعالبُ

أراد يبول على رأسه . والموافقة « من » التبعيضية كالثانية فى قول الشاعر[١٣] :

فلثمتُ فاها آخذًا بقُرُونها شُرْبَ النَّزِيفِ ببَرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ

---

(١٢) سورة الفرقان . صدر الآية ٢٥ .

(١٣) سورة الحديد . من الآية ١٢ .

(٣) معانى القرآن ٢/٧٠٤ ونظره بـ « ينظرون من طرف خفى » يقول بطرف .

(٤) سورة الفرقان . ختام الآية ٥٩ .

(٥) من الكامل . للمرقش الأكبر يفتخر . شعراء النصرانية ص ٢٨٦ .

(٦) سورة آل عمران . صدر الآية ٧٥ .

(٧) معانى القرآن ١/٤١١ : « .. بدينار أى على دينار كما تقول مررت به وعليه .

(٨) سورة المطففين . آية ٣٠ .

(٩) سورة يوسف . من الآية ١٠٥ .

(١٠) سورة الصافات . من الآية ١٣٧ .

(١١) سورة يوسف . من الآية ٦٤ .

(١٢) من الطويل . لراشد بن عبد ربه السلمى . كما نسب لغاوى بن ظالم السلمى . شرح شواهد المغنى للسيوطى ١٠٩ : ... لقد ذلّ ... وأمثال أبى عبيد ١٢٢ والاقتضاب ١٣١ .

(١٣) من الكامل . لعمر بن أبى ربيعة . ديوانه ص ١٢٠ كما نسب لجميل بن معمر ، وليس فى ديوانه – صادر – ولعبيد بن أوس . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢/٣١٣ والدرر ٢/١٤ والعينى ٣/٢٧٩ .

ذكر ذلك أبو على الفارسى فى التذكرة . / وروى مثل ذلك عن الأصمعى فى ١٦٣/ ب قول الآخر[١] :

شرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثم تَرَفَّعَتْ ... متَى لججٍ خُضْرٍ لهنَّ نئيجُ

والأجود فى هذا أن يضمن شربن معنى روين ويعامل معاملته ، كما ضمن يحمى معنى يوقد فعومل معاملته فى[٢] ﴿ يومَ يُحْمَى عليها فى نارِ جَهَنّم ﴾ ، لأن المستعمل أحميت الشىء فى النار وأوقدت عليه .

وزيادة الباء مع الفاعل نحو : أحسِنْ بزيد ، و[٣] ﴿ كفَى باللهِ شهيدًا ﴾ و[٤]

حُبَّ بها مقتولة

وقوله[٥] :

ألم يْأتيكَ والأنباءُ تنمِي ... بما لاقَتْ لَبُون بَنى زيادِ

وقوله[٦] :

ألا هل أتاها والحوادثُ جَمّةٌ ... بأنّ امرأ القيسِ بن تَملُكَ بَيْقرا

وقوله[٧] :

أوْدَى بِنَعْلىَّ وسِرْباليَهْ

وزيادتها مع المفعول نحو[٨] ﴿ ولا تُلْقُوا بأيْديكم إلى التّهلُكَةِ ﴾ و[٩] ﴿ هُزّى

---

(١) من الطويل . لأبى ذؤيب الهذلى . الأشمونى ١٥٦/٢ ، ١٦٩ والمساعد ٢٦٤/٢ وشواهد ابن عقيل ١٤٠ وديوان الهذليين ٥١/١ .

(٢) سورة التوبة . صدر الآية ٣٥ .

(٣) سورة النساء . من الآية ٧٩ وقد تكررت فى سور أخرى .

(٤) جزء من بيت من الطويل للأخطل فى الدرر ١١٨/٢ وابن يعيش ١٢٩/٧ والعينى ٢٦/٤ وهو :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ... وحُبَّ بها مقتولة حين تُقْتَلُ

(٥) من الوافر . لقيس بن زهير العبسى . الكتاب ٣١٦/٣ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٣/٢ وخزانة الأدب ٥٣٤/٣ والدرر ٢٨/١ وابن يعيش ٢٤/٨ .

(٦) من الطويل . لامرئ القيس . ديوانه ٤٦ من قصيدته : سمالك شوق بعد ما كان أقصرا – وابن يعيش ٢٣/٨ .

(٧) رجز ، لعمرو بن ملقط الطائى – جاهلى – شرح شواهد المغنى للسيوطى ١١٣ وقبله : مهما لى الليلة مهما ليه – وشرح الكافية الشافية ٥٧٨/٢ .

(٨) سورة البقرة . من الآية ١٩٥ .

(٩) سورة مريم . صدر الآية ٢٥ .

إليك بجذْع النَّخْلَةِ ﴾ . و[1] ﴿ فلْيَمدُدْ بسبَبٍ إلى السماءِ ﴾ و[2] ﴿ ومَن يُرِدْ فيه بإلْحادٍ ﴾ و[3] ﴿ تُنْبتُ بالدُّهْن ﴾ فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو ، و[4] ﴿ يُذهِب بالأبصارِ ﴾ فى قراءة أبى جعفر . ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر[5] :

شهيدِى سُوَيدٌ والفوارسُ حَوْلَه   وما يَنْبَغى بعدَ ابنِ قَيْسٍ بشاهد

ومثله[6] :

فلمّا رجتْ بالشُّرْبْ هَزّ لَها العصا   شحيحٌ له عند الإزاء نَهيمُ

ومثله[7] :

وكفى بنَا فَضْلًا عَلَى مَن غيرنا   حبُّ النبىِّ مُحمّـدٍ إيّانَـا

أراد كفانا فضلا حب النبى إيّانا .

وكثرت زيادتها مع مفعول « عرف » وشبهه . وقلت زيادتها فى مفعول ذى مفعولين كقول حسان[8] :

تَبلتْ فؤادَكَ فى المنام خَرِيدةٌ   تَسْقِى الضجيعَ ببـارِدٍ بسّامِ

وأشرت بقولى « وفى غيرهما » إلى زيادتها فى بحسبك ، وفى المواضع المذكورة فى باب كان .

---

(١) سورة الحج . من الآية ١٥ .

(٢) سورة الحج . من الآية ٢٥ .

(٣) سورة « المؤمنون » من الآية ٢٠ – والقراءة فى الإقناع ٢/٧٠٨ بضم التاء وكسر والباء منسوبة إليهما . وفى الإتحاف ٣١٨ – أنبت بمعنى نبت لازم أو معدى بالهمزة والباء زائدة والدهن مفعول به أو حال والمفعول محذوف أى زيتونها .

(٤) سورة النور . ختام الآية ٤٣ – والقراءة فى الإتحاف ٣٢٥ من أذهب والباء زائدة أو بمعنى من والمفعول محذوف .

(٥) من الطويل . النقائض ١/٦٧ عرضا .

(٦) من الطويل . لم أقف عليه . والنهيم فوق الزئير . عن الأساس « نهم » والإزاء مصب الماء فى الحوض عن القاموس .

(٧) من الكامل . لكعب بن مالك الصحابى . ونسب لحسان وليس فى ديوانه ، ولبشر بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك . الكتاب ٢/١٠٥ والدرر ١/٧٠ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١١٦ .

(٨) من الكامل . ديوانه ٢١٤ وهو مطلع لقصيدة يفخر فيها بيوم بدر . وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١١٤ .

ص : ومنها « فى » للظرفية حقيقة ومجازا ، وللمصاحبة ، وللتعليل وللمقايسة ، وللموافقة على والباء .

ش : فى التى للظرفية الحقيقية نحو[1] ﴿ واذكُروا الله فى أيام معْدُودَاتٍ ﴾ و[2] ﴿ ولاتُباشروهنّ وأنتم عاكِفونَ فى المساجِد ﴾ . والتى للظرفية المجازية نحو[3] ﴿ ولكم فى القصاصِ حَياةٌ ﴾ و[4] ﴿ لقدْ كان فى يوسفَ وإخوته آياتٌ للسّائِلين ﴾ وشواهد ذلك كثيرة لأنه الأصل .

والتى للمصاحبة نحو قوله تعالى[5] ﴿ قال ادخلُوا فى أمم قد خَلَتْ من قبلكم من الجنّ والإنس فى النار ﴾ ، أى ادخلوا فى النار مع أمم قد خلت من قبلكم وتقدّمَ زمانُهم زمانَكم . كذا جاء فى التفسير ، وهو صحيح . ومثله[6] ﴿ ونتجاوز عن سيئاتهم فى أصحاب الجنّة ﴾ [7]﴿ وحقَّ عليهم القولُ فى أممٍ قد خَلَتْ مِن قبلهم ﴾ و[8] ﴿ فَخرجَ على قومه فى زينَته ﴾ . ومنه قول الشاعر[9] :

كحْلاءُ فى بَرَجٍ صَفَراءُ فى نَعَجٍ ... كأنها فِضَّةٌ قد مَسَّها ذَهبُ

ومثله[10] :

شَموسٌ رَدودٌ فى حَياء وعفَّـة ... رَخيمَةُ رَجْع الصَّوْتِ طيّبةُ النَّشْر

والتى للتعليل كقوله تعالى[11] ﴿ لولا كتابٌ من الله سَبق لَمسَّكُم فيما أخَذتم

---

(١) سورة البقرة . صدر الآية ٢٠٣ .
(٢) سورة البقرة . من الآية ١٨٧ .
(٣) سورة البقرة . صدر الآية ١٧٩ .
(٤) سورة يوسف . آية ٧ .
(٥) سورة الأعراف . صدر الآية ٣٨ .
(٦) سورة الأحقاف . من الآية ١٦ .
(٧) سورة فصلت . من الآية ٢٥ .
(٨) سورة القصص . صدر الآية ٧٩ .
(٩) من البسيط . لذى الرمة . ديوانه ١٢ : كحلاء فى دعج صفراء .... والاقتضاب ٣٨٢ .
(١٠) من الطويل . لنصيب .
(١١) سورة الأنفال . آية ٦٨ وأخطأ فيها حيث ذكر ﴿ أفضتم فيه ﴾ وهذا فى آية أخرى ستأتى .

عذابٌ عظيمٌ ﴾ وكقوله تعالى[1] ﴿ ولَوْلَا فضْل اللهِ عَليكُم ورَحْمَتُه فى الدّنْيا والآخرةِ لمسَّكُم فيما أَفَضْتم فيه عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ وكقوله تعالى[2] : ﴿ فذلكنَّ الذى لمُتنّنى فيه ﴾ وكقوله ﷺ[3] « عُذّبتْ امرأةٌ فى هرة* » ومنه قول الشاعر[4] :

فليت رجالا فيكِ قد نَذروا دَمى ... وهمّوا بقتلِى يابثينَ لقُونِى

ومثله[5] :

لوَى رأسَه عنِّى ومال بودِّه ... أغَانيجُ خَوْد كَان فينا يَزُورها

ومثله[6] :

أَفى قمليٍّ من كُلَيب هَجَوته ... أَبُو جَهْضَم تَغْلِى علىَّ مراجِلُهْ

ومثله[7] :

بكرتْ باللَّوْمِ تلحانا ... فى بعيرٍ ضَلّ أَوْ حَانَا

والتى للمقايسة هى الداخلة على تال يقصد تعظيمه وتحقير متلوّه كقوله تعالى[8] ﴿ فما متاعُ الحياة الدُّنَيا فى الآخِرةِ إلّاقَليلٌ ﴾ وكقوله ﷺ[9] « ما أنتم فى سواكم إلا

---

(١) سورة النور . آية ١٤ .

(٢) سورة يوسف . صدر الآية ٣٢ وأولها ﴿ قالت ﴾ .

(٣) البخارى ١٥٧/٤ ، ١٥٨ « دخلت امرأة النار فى هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض » .

(٤) من الطويل . لجميل . ديوانه ص ١٠٢ – صادر – من قصيدته : حلفتُ بربِ الراقصات إلى منى – وفى الحماسة ١٩٢/١ رقم ١٠٩ .

* زاد فى ج : حبستها .

(٥) من الطويل . لأبى ذؤيب . ديوان المعانى ١٥٨/١ .

(٦) من الطويل . شواهد التوضيح ٦٨ والقَملىّ الصغير الحقير الشأن .

(٧) من مجزوء الرمل أو المديد . للنمر بن تولب العكلى . فى الأغانى ٩٩/١٥ ورد : بكرت باللوم تلحانا– ونسبه للنمر فى ديوانه – القيسى – ص ١٤ .

(٨) سورة التوبة . عجز الآية ٣٨ .

(٩) رياض الصالحين ٦٤/٤ ومختصر الزبيدى ٢٤/٣ وفى صحيح البخارى « ما أنتم فى الناس » و « ما أنتم فى أهل الشرك إلا كالشعرة ... » .

كالشعرة البيضاء فى جلد الثور الأسود » وكقول الخضر لموسى عليه السلام[1]« ما عِلْمى وعِلْمك فى علم الله إلا كما أخذ هذا الطائر بمنقاره مِن البحر* » ومنه قول الشاعر[2] :

فما جمْعُكم فى جمْعنا غيرُ ثَعْلب   هوَى بين لحيَى أجردِ العَيْـن ضيغـم

ومثله[3] :

كلُّ قَتيـلٍ فى كُليب حُلّامْ   حتى ينال اَلقتـلُ آلَ همّـامْ

والموافقة « على » كقوله تعالى[4] ﴿ ولأصلبنّكم فى جُذوع النخل ﴾ ومنه قول حسان رضى الله عنه[5] :

بنـو الأوْسِ الغطـارف آزرتْهـا   بنو النّجارِ فى الدِّينِ الصَّلِيب

ومثله[6] :

بطـل كأنَّ ثيابَـه فى سَرْحـة   يُحْذَى نِعَال السِّبْتِ لَيسَ بتَوْءَمِ

والموافقة الباء كقوله تعالى[7] ﴿ جَعَل لكم من أنفسكم أزْواجا ومن الأنْعام أزْواجا يَذْرؤكم فيه ﴾ أى يكثركم به . كذا جاء فى التفسير . ومثله قول الأفوه الأودىّ[8] :

أعطَوا غُواتَهم جَهْلا مَقادَتَهم   وكلُّهم فى حِبال الغَىِّ مُنْقادُ

---

(١) البخارى ٤٢/١ « ... فقال الخضر ياموسى ما نقص علمى وعلمك من علم الله إلا كنقرة هذا العصفور فى البحر » وفى ١٨٩/٤ « ... إلا مثل ما نقص هذا العصفور بمنقاره من البحر » والجامع الصغير – الألبانى – ٨٠٤/٢ .

(٢) من الطويل . ولم أقف عليه .

(٣) من السريع . لمهلهل . مختصر تهذيب الألفاظ لابن السكيت ص ١٧٠ والأغانى ٤٧/٥ وحلّام يعنى فرغ باطل . أو هدر من الدماء . القاموس « حلم » .

(٤) سورة طه . من الآية ٧١ .

(٥) من الوافر . شرح ديوانه ص١٧ والسيرة النبوية م ٢٨٢/٢ : وازرتها من قصيدته : عرفت ديار زينب بالكثيب – والغطارف : السادة . والصليب : القوى المتين .

(٦) من الكامل . لعنترة . ديوانه ص ١٥٢ وابن يعيش ٢١/٨ والأشمونى ١٦٧/٢ .

(٧) سورة الشورى . من الآية ١١ .

(٨) من البسيط . شرح أبيات مغنى اللبيب ٩٢/٤ .

* زاد فى ج : أو كما قال . انظر ص ٢٧٦ .

١٦٤/ا ومثله قول / زيد الخيل[١] :

وتـركبُ يومَ الـرَّوْع فيها فوارسٌ بَصِيرُون فى طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلَى

ومثله[٢] :

وخَضخَضْنَ فينا البَحْرَ حتّى قطَعْنَه على كلِّ حالٍ من غُمارٍ ومِن وَحَلْ

ومثله[٣] :

وأرغبُ فيها عن لَقِيطٍ ورَهْطِه ولكننى عن سِنْبس لستُ أرغبُ

أى وأرغب بها . وحكى يونس عن بعض العرب[٤] : ضربته فى السيف ، أى بالسيف .

ص : ومنها « عن » للمجاوزة ، وللبدل وللاستعلاء وللتعليل ، ولموافقة بعد وفى . وتزاد هى وعلى والباء عوضا .

ش : استعمال عن للمجاوزة أكثر من استعمالها فى غيرها ، ولاقتضائه المجاوزة عُدّى بها صدّ و أعرْض وأضربَ وانحرف وعدل ونهىَ ونأى ورحل واستغنى ، وغفل وسها وسلا . ولذلك عدّى بها رغب ومال ونحوها إذا قصد ترك المتعلق به نحو رغبت عن اللهو وملت عن التوانى . وقالوا رويت عن فلان ، وأنبأتك عنه ؛ لأن المروى والمنبأ به مجاوز لمن أخذ عنه . ولاشتراك عن ومن فى معنى المجاوزة تعاقبا فى تعدية بعض الأفعال نحو كسوته عن عُرْى ومن عرى ، وأطعمته عن جوع ومن جوع ، ونزعت الشيء عنه ومنه ، وتقبّل عنه ومنه ، ومنع عنه ومنه . ومن هذا قراءة بعض القراء[٥] : ﴿ فويْلٌ للقاسية قلوبُهم عن ذكـر الله ﴾

---

(١) من الطويل انظر ديوان كعب بن زهير ص ١٣١ ، ١٣٢ ففيه البيت . الأشمونى ١٦٧/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ١٦٥ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧١/٤ وانظر الاقتضاب وفى ج : منا فوارس .

(٢) من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٩٢/٤ والاقتضاب ٢٤٢ وغيرها . قال ابن السيد وأحسبه يصف سفنا . شرح أدب الكاتب للجواليقى ٣٥٨ وانظر أمالى الشجرى ٢٦٨/٢ وأدب الكاتب مع المثل السائر ٢٨٣ .

(٣) من الطويل . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٩٢/٤ وأمالى المرتضى ٣٦/٢ .

(٤) انظر ص ١٣٧ هامش رقم ٥ .

(٥) سورة الزمر . من الآية ٢٢ - والقراءة العامة ﴿ من ذكر الله ﴾ . انظر الكشاف ٣٩٤/٣ قال : « وقرئ عن ذكر الله » وفسر المعنى بذكر من وبذكر عن .

فأوقع عن موقع من والمعنى واحد ، والله أعلم .

واستعمالها للبدل كقوله تعالى[1] ﴿ واتَّقُوا يوْمًا لاتجزِى نَفْسٌ عن نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ وكقول القائل : حجّ فلان عن أبيه ، وقضَى عنه دَيْنا .

وفى صحيح البخارى ومسلم أن رجلا قال يارسول الله[2] « إنّ أمّى ماتت وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟ قال : لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها ؟ قال نعم ، فدين الله أحقُّ أنْ يُقْضَى » . ومنه قول الشاعر[3] :

كيــف تراني قالبــا مِجنّـــى   قد قتــل الله زيــادا عنّـــى

أراد كان قتل الله زيادا بدل قتلى إياه . ومثله قول الآخر[4] :

حاربتُ عنك عِدًى قد كنتَ تحذرهم   فنلت بى منهم أمنــا بلا حَذَر

واستعمالها للاستعلاء كقول الشاعر[5] :

لاه ابن عمكَ لا أفضلت فى حسب   عنّى ولا أنت ديّانى فتخزُونى

أراد لا أفضلت فى حسب علىّ ، أى لم يَعْلُ حسبُك علىّ حَسَبى . ومن استعمال « عن » للاستعلاء قولهم : بخل عنك ، والأصل : بخل عليك ؛ لأن الذى يُسأل فيبخل يحمّل السائل ثقل الخيبة مضافا إلى ثقل الحاجة ، ففى بخل معنى ثقُل ، فكان حقيقا بأن يشاركه فى التعدية بعلَى . فإن عُدّى بعن كان معناها معنى على ، وأيضا فإنّ شحّ وضنّ بمعنى بخل ، وتعديتهما فى الغالب بعلى لا بعن ، فكانت

---

(١) سورة البقرة . صدر الآية ٤٨ .

(٢) البخارى ٢٣/٣ فى شأن امرأة من جهينة وفيه . « حُجّى عنها أرأيت لو كان ... قاضته ، افضوا فالله أحق بالوفاء . وفى ٤٦/٣ بشأن الصوم « إن أمى ماتت وعليها صوم شهر ... أن يقضى » كما فى النص .

(٣) رجز . للفرزدق . الاقتضاب ٢٤٣ وبينهما : أقلّب أمرى ظهره لبطن ، والخصائص ٤٣٥/٢ ورد عجزه . وهو فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٨٦/٨ .

(٤) من البسيط . لم أقف عليه .

(٥) من البسيط . لذى الإصبع العدوانى . ابن يعيش ٥٣/٨ والأشمونى ١٧٠/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ والهمع ٢٩/٢ والمساعد ٢٦٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٤٧ وشعراء النصرانية ٦٣٦ .

بخل أحق بذلك ؛ إلا أن بخل أكثر استعمالا فعدّيت بعَن نيابة عن على ؛ لأنها أخف منها ، ولصلاحية عن للاستعلاء عدى بها رضى ، والأصل تعديته بعلى ؛ لأن فاعله مقبل على المعلق به ومُثن عليه . ولأن فى رضيت عنه معنى رضيته وزدت على رضاه ، والزيادة استعلاء فجيء بعَنْ دالة عليه ، وكانت على أحق منها ، لكنهم قصدوا مخالفة غضب وسخط فعدّوا رضى بعن لصلاحيتها للاستعلاء كما تقرر . وقد نبه على الأصل المتروك مَن قال[1] :

إذا رضيت علىّ بنو قشير لعَمْر أبيك أعجبنى رضاها

واستعمال عن للاستعانة كقول العرب : رميت عن القوس ، كما يقولون رميت بالقوس ، فعَن هنا كالباء فى إفادة الاستعانة . وحكى الفراء عن العرب : رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس وأنشد[2] :

أرْمِى عليها وهى فَرْع أجمعُ وهى ثلاث أذرُع وإصْبَعُ

واستعمال « عن » للتعليل كقوله تعالى[3] ﴿ وما كَان اسْتِغْفَارُ إبْراهيمَ لَأبيه إلّا عن مَوعِدَة وَعَدها إيّاه ﴾ وقوله تعالى[4] ﴿ وما نحنُ بتارِكى آلِهَتِنا عن قوْلك ﴾ ومنه قول ضابئ البُرجمىّ[5] :

وماعاجِلاتُ الطير تُدنى مِن الفتَى نجاحًا ولا عن وَلْيهنّ مخيّبُ

واستعمال عن موافقة لبعد كقوله تعالى[6] ﴿ لتركبُنّ طَبَقًا عن طَبقٍ ﴾ أى حالا

---

(١) من الوافر . للقحيف العقيلى . ونسب لنحيف العامرى . شرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ والمساعد ٢٦٩/٢ وشواهد ابن عقيل ١٤٨ وصدره فى الأشمونى ١٦٩/٢ .

(٢) رجز . لحميد الأرقط . الكتاب ٢٢٦/٤ والتصريح ٢٨٦/٢ والمساعد ٣٩٢/٢ .

(٣) سورة التوبة . صدر الآية ١١٤ .

(٤) سورة هود . من الآية ٥٣ .

(٥) من الطويل . النقائض ٢٠٧/١ وفيه : ... مل الفتى رشادا .... يخيب – وبعده :

ورب أمور لا تضيرك ضيرة وللقلب من مخشاتهن وجيب

وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤٣/٧ : ... يخيب .

(٦) سورة الانشقاق . آية ١٩ .

بعد حال . ومنه قول الشاعر[1] :

قرّبا مَرْبط النَّعامَـةِ مِنّـي ... لقِحتْ حَرْبُ وائلٍ عَنْ حِيالِ

ومثله[2] :

لئن مُنيتَ بنا عن غب مَعْركة ... لا تُلْفِنا عن دِماءِ القومِ نَنْتَفلُ

واستعمالها موافقة لفى كقول الشاعر[3] :

وآس سَراةَ الحيّ حيثُ لقِيتَهم ... ولا تَكُ عن حَمْل الرّباعة وانيا

أي في حمل الرباعة وانيا . وجعلت هنا الأصل « في » كقوله / تعالى[4] ﴿ ولاتَنِيَا في ذِكْرِي ﴾ وأشرت بقولي « وتزاد هي وعلى والباء عوضا » إلى قول الشاعر[5] : ١٦٤/ ب

أتجزع إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها ... فهلّا التي عن بَيْنَ جَنبَيك تَدْفَع

وإلى قول الراجز[6] :

إنّ الكَريم وأبِـيكَ يَعْتَمِـلْ ... إن لم يَجِدْ يومًا على من يتّكلْ

وإلى قول الشاعر[7] :

ولا يُؤاتيك فيما نابَ مِن حَدَث ... إلا أخو ثِقةٍ ، فانْظُرْ بمَن تَثِقُ

قال أبو الفتح [8] بن جني في البيت الأول : أراد فهلا عن التي بين جنبيك تدفع ، فحذف عن وزادها بعد التي عوضا . وقال في الرجز : أراد إن لم يجد من يتكل عليه [فحذف عليه] ، وزاد على قبل من عوضا .

---

(١) من الخفيف . للحارث بن عباد . شرح أبيات مغني اللبيب ٢٩٤/٣ والأغاني ٤٧/٥ ، ٥٩ .

(٢) من البسيط . للأعشى . ديوانه ٦٣ وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٩٤/٣ وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ ، ١٦١٧/٣ وشعراء النصرانية ٣٦٩ : وإن منيت ... – وعجزه في الفرائد الجديدة ٥٥٦/٢ .

(٣) من الطويل . للأعشى . الأشموني ١١٧/٢ وشرح أبيات المغني ٣٠/٣ والمساعد ٢٦٧/٢ والهمع ٣٠/٢ . أواسي ... فلا .

(٤) سورة طه . ختام الآية ٤٢ .

(٥) من الطويل . نسب إلى زيد بن رزين . الدرر ١٥/٢ والمساعد ٢٦٨/٢ والهمع ٢٢/٢ .

(٦) الخصائص ٣٠٥/٢ والأشموني ١٧٠/٢ والدرر ١٥/٢ والمساعد ٢٦٨/٢ والهمع ٢٢/٢ وانظر الكتاب ٤٤٣/١ .

(٧) من البسيط . لسالم بن وابصه . الأشموني ١٦٧/٢ والهمع ٢٢/٢ والدرر ١٥/٢ والمساعد ٢٦٨/٢ .

(٨) في الخصائص ٣٠٥/٢ ، ٣٠٦ ذكر الرجز إن الكريم .... وقال إنه على مذهب الخليل : أي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على متقدمة . ألا ترى أنه : يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه . وندع ذكر قول غيره هنا » .

وقلت أنا : أراد قائل الثالث فانظر من تثق به ، فحذف « به » وزاد الباء قبل مَن عوضا . ويجوز عندى أن تعامل بهذه المعاملة : من واللام وإلى وفى ، قياسا على عن وعلى والباء ، فيقال عرفت ممن عجبت ، ولمن قلت له وإلى من أويت ، وفيمن رغبت (والأصل عرفت من عجبت منه ومن قلت له ومن أويت إليه ومن رغبت فيه)* فحذف ما بعد من وزيد ماقبلها عوضا » .

ص : ومنها على للاستعلاء حسّا أو معنى ، وللمصاحبة وللمجاوزة وللتعليل وللظرفية ، وللموافقة من والباء . وقد تزاد دون تعويض .

ش : استعمال على للاستعلاء حسا كقوله تعالى[1] : ﴿ كلُّ مَن عليها فانٍ ﴾ ﴿ وعليها وعلى الفُلْك تُحْمَلُونَ ﴾[2] واستعمالها للاستعلاء معنى نحو[3] ﴿ تلكَ الرُسُلُ فضّلنا بَعْضَهُم على بَعْضٍ ﴾ ﴿ ولهَنّ مثلُ الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن دَرَجةٌ ﴾[4] . ومن هذا النوع مقابلة اللام المفهمة ما يُحَبّ ، كقول الشاعر[5] :

فيــومٌ علينـــا ويــومٌ لنـــا   ويـــومٌ نُساءُ ويـــومٌ نُسَرّْ

ومثله قول الآخر[6] :

عليكَ لالكَ مَن يَلحاك فى كَرَم   مُخَوّفًا ضَرَرَ الإملاقِ والعَـدَم

ومثله :

لكَ لاعليكَ مَن استَعَنْتَ فلم يُعِنْ   إلّا على ماليسَ فيـــه مَلامُ

ومن هذا النوع وقوع على بعد وجب وشبهه ، لأن وجب عليك مقابل لوجب

---

(١) سورة الرحمن . آية ٢٦ .

(٢) سورة « المؤمنون » . آية ٢٢ .

(٣) سورة البقرة . صدر الآية ٢٥٣ .

(٤) سورة البقرة . من الآية ٢٢٨ وختامها ﴿ والله عزيز حكيم .

(٥) سبق تخريجه . انظر ص ١٤٤ هامش رقم ٦ .

(٦) من البسيط . لم أقف عليه .

(٧) من الكامل . لم أقف عليه .

لك ، وكذا وقوعها بعد كذب وشبهه . ومن الاستعلاء المعنوى وقوعها بعد كبر وضعف وعسر وعظم مما فيه معنى ثقل ، وكذلك مادل على معنى تمكن نحو[1] ﴿ أولئكَ على هُدًى من رَبّهم ﴾ [2]« وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت » .
واستعمالها للمصاحبة نحو[3] ﴿ وآتى المال على حُبّه ذوى القُرْبى ﴾ [4]﴿ وإنّ ربَّكَ لَذوُ مَغْفرة للناسِ على ظُلْمهم ﴾ و[5] ﴿ الحمدُ للهِ الذى وَهَبَ لى على الكِبَرِ إسْماعيلَ وإسْحَاقَ ﴾ و[6] ﴿ فجاءَتْه إحدَاهما تَمْشِى على اسْتِحْياء ﴾ و[7] ﴿ أوَ عَجِبْتُم أن جَاءكُم ذِكْرٌ مِن رَبّكُمْ علَى رجُلٍ منكم ﴾ . ومنه قول النبى ﷺ حين استأذن عمر رضى الله عنه[8] « إيذن له وبشّره بالجنة على بلوى تصيبه » أى مع بلوى تصيبه .

واستعمالها للمجاوزة كوقوعها بعد بعُد وخفى وتعذّر واستحال وحرم وغضب وأشباهها . ولمشاركتها « عن » فى المجاوزة تعاقبها فى بعض المواضع نحو رضى عنه ورضى عليه ، وأبطأ عنه وعليه ، وأحال عنه وعليه ، إذا عدل عنه ، وولّى بودّه عنه وعليه قال الشاعر[9] :

وإنْ بَشَرٌ يَوْمًا أحال بَوجْهه   عليكَ فحُل عنه وإنْ كان دانيا

وقال آخر[10] :

---

(١) سورة البقرة . من الآية ٥ .
(٢) من حديث سيد الاستغفار . البخارى ٨٣/٨ والجامع الصغير ٥٠٩/١ ، ٦٨٥ .
(٣) سورة البقرة . من الآية ١٧٧ .
(٤) سورة الرعد . من الآية ٦ .
(٥) سورة إبراهيم . آية ٣٩ وختامها ﴿ إن ربى لسميع الدعاء﴾ .
(٦) سورة القصص . صدر الآية ٢٥ .
* ما بين القوسين ليس فى ا وورد فى نسخة ج انظر ص ٢٧٩ .
(٧) سورة الأعراف . صدر الآية ٦٣ .
(٨) فى اللؤلؤ والمرجان ١٦٩/٣ ، ١٧١ .
(٩) من الطويل . للأعشى الكبير . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٠٠/٣ .
(١٠) من الطويل . الاقتضاب ٢٤٢ وشرح أدب الكاتب للجواليقى ٣٥٥ وأدب الكاتب مع المثل السائر ٢٨٢ وهو لدوسر بن غسان بن هذيل بن سليط بن يربوع .

إذا ما امرؤ ولَّى علـــيَّ بُودّه   وأدبَـر لَمْ يَصْدُرْ بإدبـاره وُدّى

واستعماله للتعليل كقوله تعالى[1] ﴿ كذلك سخّرها لكم لتكبّروا الله على ما هداكم ﴾ وكقوله تعالى[2] ﴿ ولتكمِلُوا العِدَّة ولتُكبّروا اللهَ على ما هداكم ﴾ ومنه قول الشاعر[3] :

عَلَى مؤثرات المجد تُحمد فاقْفُها   ودَعْ ما عليه ذمّ مَن كان قد ذمّا

ومنه قول الآخر[4] :

علام تَقَولُ الرمحُ يُثْقِـل عاتِقـى   إذا أنا لم أُطْعُنْ إذا الخيلُ كَرَّت

ومثله قول ضُرَيب بن أسد القيسى[5] :

علامَ قلتَ نَعم ؟ حتى إذا وجَبَتْ   أَلْحقْتَ « لا » بنعَم ، ما هكذا الجودُ

واستعمالها للظرفية كقوله تعالى[6] ﴿ واتبعوا ما تتْلو الشياطينُ على مُلْكِ سُلَيْمان ﴾ ، وكقوله تعالى[7] ﴿ ودَخَلَ المدينةَ علي حين غَفْلة من أهْلها ﴾ . ومنه قول الشاعر[8] :

يمرُّون بالدهنـا خفافـا عيـــابهم   ويخرجن من « دارين » بُجْر الحقائب

على حينَ ألهى الناس جلُ أمورهم   فندلا زريـق المال ندْل الثعـالب

واستعمالها موافقة لمِنْ كقوله تعالى[9] ﴿ والذينَ هُم لِفُرُجِهِم حافِظُون * إلّا عَلَى أزْوَاجهم ﴾ وكقوله تعالى[10] ﴿ الذيـنَ إذا اكْتَالُـوا على النـاسِ يَسْتَوْفُـون ﴾

---

(١) سورة الحج . من الآية ٣٧ .

(٢) سورة البقرة . من الآية ١٨٢ .

(٣) من الطويل . لم أقف عليه . وفى نسخة اجاء آخره مصحفا ، والتصويب عن نسخة ج ص ٢٨١ .

(٤) من الطويل . لعمرو بن معد يكرب الزبيدى . ديوانه ٤٤ والدرر ١٣٩/١ والتصريح ٢٦٣/١ واللسان « قول » والعينى ٤٣٦/٢ وصدره فى الأشمونى ١٦٩/٢ وانظر الخزانة ٤٢٢/١ .

(٥) من البسيط . لم أقف عليه .

(٦) سورة البقرة . صدر الآية ١٠٢ .

(٧) سورة القصص . صدر الآية ١٥ .

(٨) سبق تخريجهما . انظر ١٢٥ هامش رقم ٤ .

(٩) سورة « المؤمنون » . الآيتان ٥ وصدر الآية ٦ .

(١٠) سورة المطففين . آية ٢ .

المعنى من أزواجهم ، ومن النَّاس . واستعمالها موافقة للباء كقوله تعالى[1] ﴿ حقيقٌ علىَ أنْ لَا أقولَ على الله إلّا الحقّ ﴾ أى بألّا أقول . / وقرأ أبيّ بن كعب رضى الله [عنه][2] ﴿ حقيقٌ بألّا أقول ﴾ فكانت قراءته مفسّرة لقراءة الجماعة .

١٦٥/ أ

وقد جاءت على زائدة دون تعويض فى قول حميد بن ثور[3] :

أبىَ اللهُ إلّا أنّ سَرْحَةَ مَالكٍ ... على كُلِ أفنانِ العِضَاهِ تَروُقُ

فزاد « على » لأن تروق متعد مثل أعجب ، لأنهما بمعنى واحد ، يقال راقنى حُسن الجارية وأعجبنى عقلها . وفى الحديث[4] « مَن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فلْيُكفّر عن يمينه وليفعل الذى هو خير » والأصل من حلف يمينا ، كما قال النابغة[5] :

حَلَفْتُ يَمينا غير ذِى مَثْنَوِيَّة

فعلى زائدة ، وقيل بمعنى الباء . ويلزم من كونها بمعنى الباء أن تكون زائدة ، لأن الباء زائدة فى قولك حلفت بيمين ؛ لأن حلفت يتعدى إلى اليمين كتعدية آلى : حلف[6] ؛ لأنه بمعناه والله أعلم .

---

(١) سورة الأعراف . صدر الآية ١٠٥ .

(٢) القراءة فى الإ قناع ٦٤٨/٢ قرأ نافع وعلىّ وكذلك فى الإتحاف ٢٢٧ والمشكل لمكى ٣٢٤/١ وفى الكشاف ١٠٠/٢ : « فيه أربع قراءات : المشهورة . وحقيق علىّ ألا أقول وهى قراءة نافع . وحقيق ألّا أقول وهى قراءة عبد الله . وحقيق بأن لا أقول وهى قراءة أبىّ . وفى المشهورة إشكال ولا تخلو من وجوه .... » .

وفى مختصر الشواذ لابن خالويه ص ٤٥ « حقيق بأن لا أقول . ابن مسعود » .

(٣) من الطويل . الهمع ٢٩/٢ والمساعد ٢٧١/٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ٦٦ وأدب الكاتب ٢٨٧/١ وديوان حميد – الميمنى – ص ٤١ .

(٤) رواه مسلم . وهو بهذا النص فى رياض الصالحين ص ٦٢٠ رقم ١٧١٢ والجامع الصغير ١٠٦٧/٢ فليأت ... وليكفر .

(٥) من الطويل . وعجزه : ولا علم إلا حسن ظنّ بصاحب – كذا فى شعراء النصرانية ٦٤٥ ومختار الشعر الجاهلى ١٦٠/١ من قصيدته :

كلينى لهم يا أميمة ناصب ... وليل أقاسيه بطىء الكواكب

وفى معانى الأخفش ٢٩٧/١ : ظن بغائب . وانظر تحصيل عين الذهب ٣٦٥/١ .

(٦) فى النسختين : كتعديته إلى حلف لأنه بمعناه والله أعلم .

ص : ومنها « حتّى » لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده . ومجرورها إمّا بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهاما صريحا أو غير صريح ، وإمّا كبعض ، ولا يكون ضميرا ، ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقى آخر جزء خلافا لمن زعم* ذلك . ويختص تالى الصريح المنتهى به بقصد زيادة ما ، ويجوز عطفه واستئنافه . وإبدال حائها عينا لغة هذلية .

ش : حتى على أربعة أقسام : عاطفة ، وحرف ابتداء ، وبمعنى كى ، وجارة . فللثلاثة الأُوَل مواضع تجيء إن شاء الله تعالى .

والجارة مجرورها إما اسم صريح نحو(١) ﴿ ليسَجُنُنَّه حتّى حين ﴾ و(٢) ﴿ سَلَامٌ هى حتى مَطْلَع الفَجر ﴾ ، وإما مصدر مؤوّل من أنْ لازمة الإضمار . وفعل ماض نحو(٣) ﴿ حتّى عَفَوا وقالُوا ﴾ أو مضارع نحو (٤) ﴿ حتّى يَتَبَيَّن لكم ﴾ . وجرّها المصدر المؤوّل يأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى فى إعراب الفعل وعوامله . وأمّا جرها الاسم الصريح فهى فيه على ضربين : أحدهما أن يكون ما بعدها جزءا لما قبلها من دليل جمع مصرح بذكره نحو ضربت القوم حتى زيد ؛ فزيد جزء ما قبله ، وما قبله دليل جمع مصرح بذكره وهو مضروب انتهى الضرب به . ويجوز أن يكون غير مضروب لكن انتهى الضرب عنده . وإذا كان الانتهاء به ففى ذكر القوم غنى عن ذكره ، لكن قصد التنبيه على أن فيه زيادة ضعف أو قوة أو تعظيم أو تحقير . وإلى هذا أشرت بقولى « ويختص تالى الصريح المنتهى به بقصد زيادة ما » . وعنيت بالصريح كونه بلفظ موضوع للجمعية ، يدخل فى ذلك الجمع الاصطلاحى واللغوى كرجال وقوم . وعنيت بغير الصريح مادل على الجمعية بغير لفظ موضوع لها كقوله تعالى(٥) ﴿ لَيَسْجُنُنَّه حتّى حِين ﴾ فإن مجرور حتى فيه منتهى الأحيان مفهومة غير مصرح بذكرها . ويجوز كون تالى المصرح منتهى عنده ؛ لا به ، كما يجوز مع « إلى »

---

* فى نسخة ج : لزاعم ص ٢٨٢ .

(١) سورة يوسف . ختام الآية ٣٥ .

(٢) سورة القدر . آية ٥ وهى ختام السورة .

(٣) سورة الأعراف . من الآية ٩٥ .

(٤) سورة البقرة . من الآية ١٨٧ .

(٥) سورة يوسف . ختام الآية ٣٥ .

فإنهما سواء فى صلاحية الاسم المجرور بهما للانتهاء به وللانتهاء عنده . أشار إلى ذلك سيبويه والفراء وأبو العباس أحمد بن يحيى .وقال أحمد بن يحيى : « قوله تعالى ﴿ إلى المرافق ﴾ مثل حتى للغاية ، والغاية تدخل وتخرج ؛ تقول : ضربت القوم حتى زيد . فيكون زيد مضروبا ، وغير مضروب ؛ فيؤخذ هنا بالأوثق » يريد أن كون المرافق مدخلة فى الغسل هو المعمول به ؛ لأنه أحوط الحكمين . ومن شواهد استواء حتى وإلى قوله تعالى[1] ﴿ فمَتّعْناهم إلى حِينٍ ﴾[2] قرأ عبد الله ﴿ فمتّعْناهم حتّى حِينٍ ﴾ . ومن شواهد خروج ما بعد حتى مع صلاحيته للدخول قول الشاعر[3] :

سَقَى الحَيَا الأرضَ حتّى أمْكُنٍ عُزِيتْ ... لهم فلا زَالَ عنها الخيرُ مجدودا

ولا يعتبر فى تالى غير الصريح إفهام الزيادة التى أشرت إليها .

ومما يختص به تالى الصريح جواز عطفه على ما قبله نحو ضربت القوم حتى زيدا ، وجواز استئنافه نحو ضربتهم حتى زيدٌ ؛ فزيد مبتدأ محذوف الخبر . ويروى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر[4] :

عمَمْتهم بالندَى حتّى غواتهم ... فكنت مَالِكَ ذى غيٍّ وذى رَشَد

ويروى بالثلاثة الأوجه أيضا قول الآخر[5] :

ألقى الصَحِيفة كىْ يُخفّف رَحْلَه ... والزادَ حتّى نعله ألقاها

وإلى هذا أشرت بقولى : وإما كبعض ؛ لأن « النعل » ليست بعضا للصحيفة

---

(١) سورة الصافات . ختام الآية ١٤٨ .

(٢) القراءة فى الكشاف ٣٥٤/٣ « وقرئ ويزيدون ، وحتى حين » .

(٣) من البسيط . الأشمونى ١٦٣/٢ : ... محدودا ، والهمع ٢٤/٢ والمساعد ٢٧٢/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٩٩/٣ : ... عزيت .. فما ... مجدودا .

(٤) من البسيط . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٣٢/٣ والمساعد ٢٧٥/٢ .

(٥) من الكامل . لأبى مروان النحوى . أو لمروان النحوى ، أو للمتلمس . الكتاب ٩٧/١ والعينى ١٣٤/٤ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٩٦/٣ والأشمونى ١٦٣/٢ والهمع ٢٤/٢ والمساعد ٢٧٢/٢ .

والزاد ، لكنها كبعض باعتبار أن إلقاء الصحيفة والزاد إنما كان ليخلوَ من ثقل وتشاغل ، والنعل مما يثقل ويشغل ، فجاز عطفها لذلك ، لأنه بمنزلة من يقول ألقى ما يثقله حتى نعله .

وإذا لم يصلح أن يُنسب لمجرورها ما نسب لما قبلها فالانتهاء عنده لابه نحو : صمت ما بعد يوم الفطر حتى يوم الأضحى ، وسريت البارحة حتى الصباح ، فانتهى الصوم عند يوم الأضحى لابه ، لأنه لا يصح أن يُنسب / إليه . وانتهى السُّرى عند الصباح لابه ، لأنه لا يصح أن ينسب إليه . فالجر متعيّن ، والعطف والاستئناف ممتنعان .

١٦٥/ ب

ومجرورها أبدا عند سيبويه ظاهر لا مضمر . وأجاز غيره أن تجرّ المضمر ، فيقال حتّاه وحتّاك . قال أبو بكر بن السراج[1] : والقول عندى ما قال سيبويه ؛ لأنه غير معروف اتصال حتى بالضمير ، وهو فى القياس غير ممتنع .

والتزم الزمخشرى كون مجروها آخر جزء أو ملاقى آخر جزء ، وهو غير لازم . ومن دلائل ذلك قول الشاعر[2] :

إنَّ سَلْمَى من بَعْد يأسِيَ هَمَّتْ ... لوصالٍ لَوْ صَحَّ لم يُبْقِ بُوسًا
عيّنَتْ ليلةً فما زلتُ حتّى ... نِصْفِهَا راجيًا ، فعُدْتُ يئُوسَا

[5]وفى قراءة ابن مسعود[3] ﴿ لَيَسْجُنُنَّه عَتَّى حِينٍ ﴾ ، وسمع عُمر رضى الله عنه رجلا يقرأ ﴿ عَتَّى حين ﴾ فقال[4] مَن أقرأك ؟ قال : ابن مسعود . فكتب إليه :

---

(١) فى أصول ابن السراج ٤٢٦/١ : « ولا تقول حتاه . وغير سيبويه يجيز حتاه وحتاك فى الخفض . ولا يجيزون فى النسق ؛ لأن المضمر المتصل لايلى حرف النسق .... والقول عندى ما قال سيبويه لأنه غير معروف اتصال حتى بالكاف . وهو فى القياس غيْر ممتنع » .

(٢) من الخفيف . التصريح ٢٧/٢ فيه ورد الثانى وكذلك فى الدرر ١٥/٢ ، ١٦/٢ وفيه : لوحمّ ، والهمع ٢٣/٢ والعينى ٢٦٧/٣ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٩٤/٣ وهما فى المساعد ٢٧٤/٢ .

(٣) سورة يوسف آية ٣٥ – والقراءة فى البحر ٣٠٧/٥ : قرأ ابن مسعود عتى .... وهى لغة هذيل .... والمعنى إلى حين .

(٤) انظر صحيح مسلم ٣٢٥/٤٥ .

(٥) يبدو أن هنا نقصا فهو حديث عن نهاية النص وهو قوله « وإبدال حائها عينا لغة هذلية » ولعله وأشرت بقولى « وابدال .... كما هى عادته .

« إن الله أنزل هذا القرآن فجعله عربيا ، وأنزله بلغة قريش ، فأقرىء الناس بلغة قريش ، ولا تقرئهم بلغة هذيل والسلام » .

ص : ومنها « الكاف » للتشبيه ، ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل ، وعلى أنت وإيّاك وأخواتها أقلّ . وقد توافق « على » . وقد تزاد إن أُمن اللبس . وتكون اسما فتجُرّ ويسند إليها ، وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة . وتزاد بعدها « ما » كافة وغير كافة ، وكذا بعدرُبّ والباء . وتُحدث فى الباء المكفوفة معنى التقليل . وقد تحدث فى الكاف معنى التعليل . وربما نصبت حينئذ مضارعا ، لا لأن الأصل كيما . وإن ولى رُبّما اسم مرفوع فهو مبتدأ بعده خبره ، لا خبر مبتدأ محذوف ، وما نكرة موصوفة بهما خلافا لأبى على فى المسألتين . وتزاد « ما » غير كافة بعد « مِن وعن » .

ش : الكاف من الحروف التى تجر الظاهر وحده كحتّى ، فكما استغنى فى الغاية مع المضمر بإلى عن حتى ، استغنى فى التشبيه مع المضمر بمثْل عن الكاف . إلا أن الكاف خالفت أصلها فى بعض الكلام لخفّتها ، فجرّت ضمير الغائب المتصل كقول الشنفرى(١) :

لئنْ كانَ مِن جنّ لَأبرحَ طارِقا ... وإنْ كان إنسانًا ما « كها » الإنسُ يفعلُ

أى ما مثلها الإنس يفعل . ومثله قول الراجز فى وصف حمار وَحْش وأُتُن(٢) :

ولا أرى بَعْـــلا ولا حَلائِـــلا ... كهُ ولا كهُـــنَّ إلّا حاظِـــلا

وقد خولف بها الأصل أيضا فأدخلت على ضمير الرفع وضمير النصب المنفصلين ، فقالوا : أنا كأنت ، وأنت كأنا ، وأنا كإياك ، قال الشاعر(٣) :

قلتُ إنّـــــى كأنتَ ثمَّتَ لمّا ... شُبّت الحربُ خُضْتُها وكَعُتـــا

---

(١) من الطويل . من لاميته – لامية العرب – الدرر ٢٦/٢ والعينى ٢٦٩/٣ والخزانة ٥٤١/٤ .

(٢) لرؤبة . الأشمونى ١٥٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٩١/٢ والدرر ٢٧/٢ والبعل : الزوج . والحليلة : امرأته . والحاظل : المانع .

(٣) من الخفيف . الدرر ٢٧/٢ .

وأنشد الكسائى[1] :

فأحْسِنْ وأجْملْ فى أسِيرِكَ إنّه ضعيفٌ ولم يَأسِرْ كإيّاكَ آسِرُ

وقد تجيء بمعنى على كقول بعض العرب : كخير . فى جواب من قال : كيف أصبحت ؟ ، حكاه الفراء . وقد تزاد إن أمن اللبس بكون الموضع غير صالح للتشبيه كقوله تعالى[2] ﴿ ليسَ كمِثْلِه شَىْءٌ ﴾ فلابُدّ من عدم الاعتداد بالكاف ، لأن الاعتداد بها يستلزم ثبوت شىء لا شىء مثله ، وذلك محال ، وما أفضى إلى المحال محال ، وكالزيادة فى كمثله الزيادة فى [3]﴿ وحورٌ عينٌ كأمْثَالِ اللؤْلُو المَكْنُونِ ﴾ وفى قول النبى ﷺ على إحدى الروايتين[4] : « يكفى كالوجه واليدين » يريد يكفى الوجه واليدان ، وهى الرواية الأخرى . ومنه قول الراجز[5] :

لواحقُ الأقْرابِ فيها كالمقَقْ

يريد : فيها المقق ، أى الطول . وقال الفراء : قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأقط ؟ فقال : كهيّن . يريد هيّنا فزاد الكاف .

وتكون اسما فتُجرّ بحرف كقول الشاعر[6] :

بكا للّقْوة الشّغْواء جُلْتُ فلم أكنْ لأولَعَ إلّا بالكمىّ المقنّعِ

وبإضافة كقوله[7] :

تيَّمَ القلبَ حبٌّ كالبَدْرِ ، لا بل فاق حُسْنا مَنْ تَيَّم القلبَ حُبّا

---

(١) من الطويل . الهمع ٣١/٢ والدرر ٢٧/٢ .

(٢) سورة الشورى . من الآية ١١ .

(٣) سورة الواقعة . الآيتان : ٢٢ ، ٣٣ .

(٤) شواهد التوضيح ١٩٨ ، ٢٠٠ « يكفيك الوجه والكفين ، أى مسح الوجه والكفين فحذف المضاف وبقى المجرور به على ما كان عليه ، أو الكاف جارة زائدة . وهناك وجوه أخر . أخرجه البخارى ٧ كتاب التيمم – ٥ باب التيمم للوجه والكفين .

(٥) لرؤبة . يصف خيلا أو أتنا . الأشمونى ١٧١/٢ وشواهد ابن عقيل ١٤٩ وضرائر ابن عصفور ٦٦ .

(٦) من الطويل . الدرر ٢٨/٢ والعينى ٢٩٥/٣ وصدره فى الهمع ٣١/٢ .

(٧) من الخفيف . الدرر ٢٨/٢ والهمع ٣١/٢ والمساعد ٢٧٧/٢ .

وتقع فاعلة كقول الشاعر[1] :

وما هداكَ إلى أرض كعالِمِها ... ولا أعَانكَ فى غُرْمٍ كغَرّام

واسم كان كقول الآخر[2] :

لو كان فى قلبى كقَدْر قُلامة ... فَضْلا لغَيْرِكِ ما أتَتْك رسائِلى

ومبتدأ كقول الآخر[3] :

بنا كالجَوَى مما يُخاف وقد نَرى ... شفاءَ القلوبِ الصادِياتِ الحوائِم

وإن وقعت صلة فحرفيتها أولى من اسميّتها كقول الراجز[4] :

ما يُرتجَى وما يُخاف جَمَعا ... فهو الذى كالغيْثِ واللَّيْثِ معا

وتزاد بعدها « ما » كافة كقول زياد الأعجم[5] :

لعمْرى إننّى وأبا حُميد ... كما النشْوانُ والرجلُ الحليمُ

أريد هجاءَه وأخاف ربّى ... وأعلمُ أنّه عَبْدٌ لئَيمُ

وغير كافة كقول الآخر ، أنشده أبو على القالى[6] :

ونَنْصر مَوْلانا ونَعْلمُ أنّه ... كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ

قال سيبويه[7] عن / قولهم : هذا حق كما أنت ههنا ، فزعم أن العامل فى أنت الكاف ١٦٦/ ا

---

(١) من البسيط . لعمرو بن برّاقة . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٠/٨ .

(٢) من الكامل . لجميل بن معمر العذرى . ديوانه ٨٦ وفيه لو أن ... فضلا وصلتك . شاهد على مجىء الكاف بمعنى مثل . والدرر ٢٩/٢ والهمع ٣١/٢ من قصيدته :

أبُثَيْنُ إنّك قد ملكتِ فأسْجِحى ... وخُذِى بِحَظِكِ من كَرِيمٍ واصِلِ

(٣) من الطويل . الدرر ٢٩/٢ والصاديات : العطاش . والحوائم : التى تحوم حول الماء .

(٤) شرح أبيات مغنى اللبيب ١٣٨/٤ والمساعد ٢٧٨/٢ وفيه : كالليث والغيث .

(٥) من الوافر . المغنى ١٧٨/١ والغيثى ٣٤٨/٣ وشواهد المغنى للسيوطى ١٧١ : وأعلم أننى ...

أريد حياته ويريد قتلى ... وأعلم أنه العبد اللئيم

ويروى : لعمرك ، ولكالنّشوان .

(٦) من الطويل . لعمرو بن براقة النهمى . الأشمونى ١٧٥/٢ والمغنى ١٧٨/١ وشواهد ابن عقيل ١٥٣ والفرائد الجديدة ٥٦٥/٢ .

(٧) الكتاب ١٤٠/٣ : وهذا حق كما أنك ههنا فزعم أن العاملة فى أن الكاف وما لغو ، إلا أن مالا تحذف من =

ومالغو ، إلا أنها لا تحذف كراهية أن يجىء لفظها لفظ كأنّ .

وتزاد « ما » أيضا بعد رُبّ كافة ، كقول أبى دؤاد[1] :

رُبَما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم وعَنَاجيجُ بينهُنّ المِهارُ

وغير كافة كقول الآخر[2] :

ماوِيَّ ياربَّتما غارَةٍ شَعْواء كاللَّذْعَة بالميسمِ

وكذلك تزاد بعد الباء كافة كقول الشاعر[3] :

فلئن صرتَ لا تُحيرُ جَوابا لبما قد ترُى وأنتَ خطيبُ

وغير كافة كقوله تعالى[4] ﴿ فبمَا رَحْمةٍ من الله لِنْتَ لهم ﴾ .

وتحدث « ما » الكافة فى الباء معنى رُبّما ، فمعنى قد ترى وأنت خطيب : لربماقد ترى . ومثله قول كثير[5] :

مغانٍ تُهيجْنَ الحليمَ إلى الْهوَى وهُنَّ قديماتُ العُهودِ دَواثِرُ

بما قد أرى تلكَ الديارَ وأهلَها وهُنّ جميعاتُ الأنيسِ عَوامِرُ

أراد : وربما قد أرى . وقد مع المضارع تفيد هذا المعنى . ولكن اجتمعتا توكيدا كما

= ههنا كراهية أن يجىء لفظها مثل لفظ كأنّ . وفى ٣/١٤٥ : وسألته هل يجوز : كما إنك ههنا على حدّ قوله : كما أنت ههنا ؟ فقال : لا لأن إن لا يبتدأ بها فى كل موضع ...

(١) من الخفيف . ابن يعيش ٨/٢٩ والأشمونى ٢/١٧٥ ، ١٧٦ والدرر ٢/٢٠ ، ٤١ والمساعد ٢/٢٧٩ وشواهد ابن عقيل ١٥٢ والهمع ٢/٢٦ – الجامل : القطيع من الإبل . والمؤبّل : المعدّ للقُنْية . والعُنجوج : الفرس الجيد .

(٢) من السريع . لضمرة بن ضمرة النهشلى . ابن يعيش ٨/٣١ والدرر ٢/٤٢ أماوى . والمساعد ٢/٢٧٩ وشواهد ابن عقيل ١٥٣ والفرائد الجديدة ٢/٥٦٤ وماوى : مرخّم ماوية . شعواء : فاشية . الميسم آلة الوسم بمعنى العلامة .

(٣) من الخفيف . نسب إلى صالح بن عبد القدوس ، وإلى مطيع بن إياس . شرح الكافية الشافية ٢/٨٤٢ والدرر ٢/٤١ والهمع ٢/٣٨ وفيه أن مكان قد والمساعد ٢/٢٨٠ .

(٤)سورة آل عمران . صدر الآية ١٥٩ .

(٥) من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٥/٢٥٨ عرضا . وفى ديوانه ص ٣٦٨ .

اجتمعت عن والباء التي بمعناها في قول الشاعر(١) :

فأصْبَحْنَ لا يَسْألنَه عنْ بما به   أصَعَّدَ في عُلْوِ الهوَى أم تَصَوّبا

وتحدث « ما » الكافة في الكاف معنى التعليل كقوله تعالى(٢) ﴿ واذكروه كما هَدَاكُم ﴾ وكقول الأخفش في قوله تعالى(٣) ﴿ كمَا أرْسَلْنا فيكم رسُولًا منكم يَتْلُو عليكُم آياتِنا ويُزَكّيكُم ويُعَلِّمُكُمُ الكتابَ والحكمةَ ويعلّمكم ما لم تكونُوا تَعْلَمون * فاذكُرُونى أذكُرْكم ﴾ [أى] كما أرسلنا فيكم رسولا فاذكروني « أي كما فعلت هذا فاذكروني »(٤) .

وجعل ابن برهان من هذا قوله تعالى(٥) ﴿ ويْكَأنَّه لا يُفْلِحُ الكافِرُون ﴾ ، أي أعجب لأنه لا يفلح الكافرون . وكذا قدّره ثم قال : وحكى سيبويه : كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه ، أي لأنه لا يعلم . وإذا حدث فيها معنى التعليل ووليها مضارع نصبته لشبهها بكي كقول الشاعر(٦) :

فَطـرْفَك إمّـا جئتنـا فاصْرِفَنّـه   كما يَحْسبُوا أنّ الهوَى حيثُ تَنْظرُ

وزعم الفارسي أن الأصل كيما وحذفت الياء ، وهذا تكلف لا دليل عليه ولا

---

(١) من الطويل . للأسود بن يعفر . شرح الكافية الشافية ١١٨٨/٣ والدرر ١٤/٢ ، ٢٥ وشواهد المغني للسيوطي ٢٦٢ وفي ج غادى الهوى .

(٢) سورة البقرة . من الآية ١٩٨ .

(٣) سورة البقرة . الآيتان : ١٥١ ، وصدر ١٥٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٤٤/١ وما بين علامتي التنصيص عبارة الأخفش عقب الآية . وما بينهما تفسير من ابن مالك .

(٥) سورة القصص . ختام الآية ٨٢ .

(٦) من الطويل نسب للبيد العامري – وهو لابن أبي ربيعة . ديوانه ص ١٨٩ وفي شواهد المغني للسيوطي ص ٦٤ كما في رواية الديوان :

إذا جِئتَ فامنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْك غيرنَا   لكي يَحْسبُوا أنّ الهوَى حيث تنظر

وفي ص ٦٥ منه كما في النص وكذلك في شرح الكافية الشافية ٨٢٠/٢ والمساعد ٢٩١/٢ : فاحبسنّه . وعجزه في الفرائد الجديدة ٥٦٥/٢ .

حاجة إليه . وكذلك أيضا زعم فى قول الشاعر[1] .

ربما الجامل المؤبــــل فيهم   وعناجيـــج بينهن المهـــار

أن « ما » فيها نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر وخبر مظهر . والصحيح أن « ما » فيه زائدة كافة هيّأت رُبّ للدخول على الجملة الاسمية ، كما هيأتها للدخول على الجملة الفعلية فى قوله تعالى[2] ﴿ رُبَما يَوَدُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ . وفى قول الشاعر[3] :

لا يُضيعُ الأمينُ سرّا ولكن   رُبّما يُحْسَبُ الخئونُ أمينا

وتزاد « ما » بعد « من وعن » غير كافة كقوله تعالى[4] ﴿ مِمّا خطيئاتِهِم أُغْرِقوا ﴾ و[5] ﴿ عمّا قليلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نادِمِين ﴾ .

ص : ومنها « مذ ومنذ ، وقد ذُكرا فى بابِ الظروف . ومنها « رُبّ » ويقال رُبَّ ورُبُ ورُبْ ، ورَبّتْ ورُبّتْ ورَبَّ ورَبْ ، ورَبّتْ . وليست اسما خلافا للكوفيين والأخفش فى أحد قوليه . بل هى حرف تكثير وفاقا لسيبويه ، والتقليل بها نادر . ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه . ولا مضى ما يتعلق بها ، بل يلزم تصديرها وتنكير مجرورها وشبهه . وقد يعطف على مجرورها وشبهه بمضاف إلى ضميريهما . وقد تجرّ ضميرا لازما تفسيره بمتأخر منصوب على التمييز مطابق للمعنى . ولزوم إفراد الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه وتأنثيه أشهر من المطابقة .

---

(١) سبق تخريجه . انظر ص ١٧٣ هامش رقم ١ .

(٢) سورة الحجر . آية ٢ .

(٣) بيت النص من الخفيف . ولم أجده بنص ابن مالك ، وإنما وجدت قريبا منه فى المعنى قول عمر بن أبى ربيعة :

لا يخون الخليـــل شيئـــا ولكـــن   ربما يحسب المضيــــع أمينـــا

ديوانه ص ٥٨٠ وفى الهمع ١٤٣/١ والدرر ١١٩/١ ، ١٩/٢ :

تيقّنت أن رُبّ امرئ خيل خائنا   أميـــنٌ وخـــوّان يُخـــال أمينـــا

أورده شاهدا على مجىء خبر أن المخففة جملة مقرونة بربّ .

(٤) سورة نوح . صدر الآية ٢٥ .

(٥) سورة « المؤمنون » آية ٤٠ .

ش : قد بيّنت فى باب المفعول فيه أن من جملة أسماء الزمان المبنيّة مُذْ ومُنْذُ إذا وليهما مرفوع أو جملة ، وأنهما يكونان حرفى جر ، واستوفيت القول بما أغنى عن مزيد فليعلم ذلك .

ومن حروف الجر « رُبَّ » وفيها عشر لغات : أربع بتشديد الباء ، وست بتخفيفها وقد ذكرت . وهى حرف عند البصريين ، واسم عند الكوفيين والأخفش فى أحد قوليه . وحرفيتها أصح لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية ، ومساواتها الحرف فى الدلالة على معنى فى مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها ؛ بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى فى مسمى مفهوم بلفظها . ومقتضى هذا التقدير أن تكون « كَمْ » حرفا ، لكن اسميتها ثابتة بالعلامات اللفظية وهى الإضافة إليها ودخول حرف الجر عليها والابتداء بها ، وإيقاع الأفعال عليها وعود الضمير إليها .

واستدل الكوفيون على اسميتها بقول الشاعر[1] :

إنْ يقتلوكَ فإنّ قتلكَ لم يكنْ عارًا عليكَ ، ورُبَّ قَتْلٍ عَارُ

فزعموا أن « رُبّ » مبتدأ و« عار » خبر ، والصحيح أنه خبر مبتدأمحذوف والجملة صفة لقتل والتقدير / : رُبّ قتل هو عار . وأكثر النحويين يقولون ١٦٦/ ب معنى رُبّ التقليل . قال أبو العباس[2] : « رب تنبىء عما وقعت عليه أنه قد كان وليس بالكثير ، فلذلك لا تقع إلا على نكرة ، لأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز » . وقال ابن السراج[3] : « النحويون كالمجمعين على أن رُبّ جواب لما ، تقول : رب رجل

---

(١) من الكامل . لثابت قطنة . الهمع ٢٥/٢ والدرر ١٧/٢ ، ٧٣/١ والخزانة ٥٧٦/٩ والمساعد ٢٨٤/٢ والأغانى ٢٧٩/١٤ وفيه : وبعض قتل عار .

(٢) المقتضب ١٣٨/٤ ، ١٣٩ : « ورب معناها الشىء يقع قليلا ولا يكون ذلك الشىء إلا منكورا لأنه واحد يدل على أكثر منه كما وصفت لك . ولا تكون إلا فى أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها ... » ومثل لذلك . وفى ٢٨٩/٤ « فرب تدخل على كل نكرة لأنها لا تخص شيئا فإنما معناها الشىء يقع ولكنه قليل .... » .

(٣) فى الأصول ٤٠٨/١ ذكر أنه جعل لها بابا تفرد به لخروجها عن منهاج أخواتها . وعقد لها بابا فى ٤١٦/١ - ٤٢٣ - والنص فى الأصول ٤١٧/١ « والنحويون .... رب رجل عالم ، تريد رب رجل عالم قد رأيت فضارعت أيضا حرف النفى يليه الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة فهذا أيضا مما جعلت له صدرا » .

عالم ؛ لمن قال لك : ما رأيت رجلا عالما ، أو قدرت أنه يقول . فضارعت حرف النفى إذا كان بنية الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة » . وقال ابن السراج[1] أيضا : « رب حرف جر ، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصّلا له إلى المجرور كأخواته ، لكن لمّا كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا فى نكرة صار مقابلا لكم إذا كانت خبرا فجعل له صدر الكلام ، كما جعل لكم » .

وقال الزمخشرى فى المفصّل[2] : « رُبّ للتقليل » . وجعلها فى الكشاف[3] للتكثير . .

قلت : والصحيح أن معنى رب التكثير ، ولذا يصلح « كم » فى كل موضع وقعت فيه غير نادر ، كقول الشاعر[4] :

رُبَّ مَن أنضجَتُ غيظًا قَلْبَه ... يَتَمنّى لِىَ مَوْتا لم يُطــعْ

وكقول الآخر[5] :

رب رَفْدٍ هرقتـهُ ذلَكَ اليـو ... مَ وأسْرَى مِن معْشَرَ أقْتالِ

وكقول الآخر[6] :

---

(١) الأصول ٤١٦/١ : رب حرف جر .... كأخواته ، إذا قلت مررت برجل وذهبت إلى غلام لك ، ولكنه لمّا ... فصار مقابلا لكم إذا كانت خبرا ، فجعل له صدر الكلام كما جعل لكم وأخر الفعل والفاعل فموضع رب وما عملت فيه نصب ، كما أن موضع الباء ومن وما عملتا فيه نصب إذا قلت بزيد وأخذت من ماله » .

(٢) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٢٦/٨ .

(٣) النص فى الكشاف ٧٩/٣ وفيه ٣٨٦/٢ : « فإن قلت فما معنى التقليل ؟ قلت : هو وارد على مذهب العرب فى قولهم : لعلك ستندم على فعلك ، وربما ندم الإنسان على ما فعل ولا يشكون فى تندمه ولا يقصدون تقليله ... لأن العقلاء يتحرزون من التعرض للغم المظنون كما يتحرزون من الغم المتيقن ، ومن القليل منه كما من الكثير ، وكذلك المعنى فى الآية لو كانوا يودون الإسلام مرة واحدة فبالحرى أن يسارعوا إليه ، فكيف وهو يودّونه فى كل ساعة » وخير مَن وفّى الكلام على معنى رب ابن السيد البطليوسى فى كتابه « المسائل والأجوبة » .

(٤) من الرمل . لسويد بن أبى كاهل . الدرر ١٩/٢ ، ٦٩/١ والهمع ٢٦/٢ : قد تمنى . والفرائد الجديدة ٥٥٣/٢ : موتا لم يقع . وفى شعراء النصرانية ٤٣١ : لم يطع .

(٥) من الخفيف . للأعشى . ديوانه ص ١٣ – تحقيق محمد حسين – ابن يعيش ٢٨/٨ وذكر فى ٣٢/١ من هذا الكتاب . وهرقت : أرقت .

(٦) من الخفيف . ابن يعيش ٣٠/٨ : ربما تجزع – وذكر فى ٢١٥/١ من هذا الكتاب . لأمية بن أبى الصلت .

ربما تكره النفوسُ من الأمـ ـر له فَرجةٌ كحلّ العقـالِ

وكقول حسان[1] :

رُبَّ حِلْمٍ أضاعَهَ عَدمُ الما لِ ، وجَهْلٍ غَطَّى عليه النعيمُ

وكقول الآخر[2] :

ورُبَّ امرئٍ ناقص عقلُه وقد يَعْجَبُ الناسُ من شَخْصه

وآخـر تحْسَبُـه أحمقـا ويأتيكَ بالأمْـرِ من فَصّه

وكقول ضائى البرجمى[3] :

ورُبَّ أمور لا تضيرُكَ ضَيْرةً وللقلْب مِن مخْشاتِهِنَّ وجيبُ

وكقول عدى بن زيد[4] :

رُبَّ مأمُـولٍ وراجٍ أمَـلا قد ثَناه الدهرُ عن ذاك الأمَلْ

وهذا الذى أشرت إليه من أن معنى « رب » التكثير هو مذهب سيبويه رحمه الله . وقال ابن خروف : وذكر سيبويه فى باب « كم » أن رب للتكثير ، وذكر ذلك غيره من اللغويين ، واستعمالها على ذلك موجود كثير . قلت : فمن كلامه الدال على ذلك قوله[5] فى باب « كم » اعلم أن لكم موضعين : أحدهما الاستفهام ، والآخر

---

(١) من الخفيف . شرح ديوانه ص ٢٢٧ من قصيدةيذكر فيها عدة أصحاب اللواء يوم أحد . وشواهد التوضيح ١٠٥ .

(٢) من المتقارب . لطرفة – ديوانه ص ٦٥ – المكتبة الثقافية . بيروت – من قصيدته : إذا كنت فى حاجة مرسلا – وفيه : وكم من فتى ساقط ..... تحسبه أنوكا – وفى المنجد لكراع ٢٩٤ : وكم من فتى شاخص عقله ... تعجب العين ... تحسبه جاهلا ... وهو للزبير بن العوام أو عبد الله بن أبى جعفر بن أبى طالب ، وانظر التاج « قصص » . ويروى بغير ذلك .

(٣) من الطويل . النقائض ٢٠٧/١ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤٣/٧ وبعده :

ولا خير فيمن لا يوطّن نفسه على نائبات الدهر حين تنوبُ

وفى أمالى المرتضى ٢٠/٤ لأبى البراجم . وبيت النص فى البيان والتبيين ١٥١/٢ وشولهد التوضيح ١٠٥ وانظر فيما قبل البيت ص ١٦٠ هامش رقم ٥ .

(٤) من الرمل . شواهد التوضيح ١٠٥ : عن هذا الأمل .

(٥) الكتاب ٢٩١/١ ، ٢٩٢ وفيه : .... غير اسم بمنزلة من » .

الخبر ، ومعناهما معنى رُبّ » ثم قال بعد ذلك فى الباب : « واعلم أن كم فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن كم اسم ورب غير اسم » هذا نصه . ولا معارض له فى كتابه . فعلم أن مذهبه كون رب مساوية لكم الخبرية فى المعنى ، ولا خلاف أن معنى كم الخبرية التكثير . والذى دل عليه كلام سيبويه من أن معنى رب التكثير هو الواقع فى غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه . فمن النظم الأبيات التى قدمت ذكرها . ومن النثر قول النبى ﷺ[1] : « يارُب كاسية فى الدنيا عارية يو القيامة » وقوله ﷺ[2] : « رُب أشعث لايُؤبَه له ، لو أقسم على الله لأبرَّ قسمه » . ومنه قول الأعرابى الذى سمعه الكسائى يقول بعد الفطر : رب صائمه لن يصومه . وقائمه لن يقومه . وقال الفراء : يقول القائل إذا أَمَر فعُصى : أما والله رُب ندامة لك تذكر قولى فيها . وقولى « والتقليل بها نادرِ » أشرت به إلى قول الشاعر[3] :

ألا رُبَّ مَولودٍ وليسَ له أبٌ وذِى وَلَدِ لم يلدهُ أبَــوانِ

يريد آدم وعيسى عليهما السلام .

ومثله قول عمرو بن الشريد أخى الخنساء[4] :

وذى إخوةٍ قطّعتُ أقْران بَينهِم كما تركُونِى واحدًا لَا أخَاليا

ومثله[5] :

ويومٍ على الْبلقاء لم يكُ مثلَه على الأرضِ يومٌ فى بَعِيدٍ ولادان

---

(١) البخارى ٤/١ « سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن ، وماذا فتح من الخزائن ، أيقظوا صواحبات الحجر ، فرب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة » وإعراب الحديث ٢٠٣ رقم ٢١ « يارب كاسيات فى الدنيا ، عاريات فى الآخرة » والرفع فى عاريات ضعيف ، ومن جوّزه فعلى مبتدأ محذوف أى هن عاريات والجامع الصغير ٦٧٣/١ .

(٢) البخارى ٢٩/٦ « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » وكذلك بهذا اللفظ فى ٦٦/٦ والجامع الصغير ٤٤٣/١ .

(٣) من الطويل . لرجل من أزد السراة . الأشمونى ١٧٥/٢ والهمع ٢٦/٢ والدرر ١٨/٢ والمساعد ٢٨٥/٢ وشواهد التوضيح ١٠٥ وبعده :

وذى شامة غرّاء فى حُرّ وجهه مجللــــة لا تنــــــقضى لأوان

ويذكر معهما بيت ثالث :

(٤) من الطويل . لصخر بن عمرو ابن الشريد . الحماسة ٥٤٣/١ والأغانى ١٠٠/١٥ .

(٥) من الطويل . لم أقف عليه .

أراد بذى إخوة دريد بن حرملة قاتل أخيه معاوية بن الشريد ، وأراد الآخر يوما كان فيه وقعة بين غسّان ومذحج ، فى موضع يُعرف بالبلقاء . وقول المبرد رب ينبئ عما وقعت عليه أنه قد كان ، هذا هو الأكثر . وأما كون ذلك لازما لا يوجد غيره فليس بصحيح . بل قد يكون مستقبلا ، كقول جَحْدر اللص[1] :

فإنْ أهلك فرُبَّ فتًى سَيبكى ... علىّ مهذَب رَخْص البنانِ

وكقول هند أم معاوية رضى الله عنها[2] :

يارب قائلةٍ غدًا ... يالهفَ أمِّ معاويَهْ

وكقول سليم القشيرى[3] :

ومُعْتصم بالحىّ من خشيةِ الرَّدَى ... سيْردى وغازٍ مُشْفق سَيئُوبُ

ومثله[4] :

يارُبَّ يَومٍ لى لاأُظَلّلُه ... أرْمَضُ من تحتُ ،وأضحْى مِن عَلُه

ومثله[5] :

يارُبَّ غابِطنا لو كانَ يَطْلبكم ... لاقَى مبُاعَدَةً منكُم وحِرمانا

ولا مبالاة بقول المبرد ، ولا بقول ابن السراج ؛ فإنهما لم يستندا فى ذلك إلا إلى مجرّد الدعوى ، ولو لم يكن غير ما ادّعياه مسموعا ، لكان مساويا لما ادّعياه فى إمكان الأخذ / به ، فكيف وهو ثابت بالنقل الصحيح فى الكلام الفصيح . ١٦٧/أ

وقد يكون ما وقعت عليه رُبّ حالا كقولك لمن قال : ما فى وقتنا امرؤ مستريح :

---

(١) من الوافر . لجحدر بن مالك . خزانة الأدب ٤٨٤/٤ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٣/٣ ، ٢١٠ والمساعد ٢٨٧/٢ وفيه : علىّ مخضب . وشواهد التوضيح ١٠٦ .

(٢) من مجزوء الكامل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٣/٣ والهمع ٢٨/٢ والمساعد ٢٨٦/٢ وشواهد التوضيح ١٠٦ .

(٣) من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٤/٣ وانظر ص ١٣٤ هامش ٧ .

(٤) رجز . الأشمونى ٢٠٤/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٤/٣ وشواهد التوضيح ١٠٦ .

(٥) من البسيط . لجرير . ديوانه ٤٩٢ يهجو الأخطل . من قصيدته : بان الخليط ولو طوّعت ما بانا – والأشمونى ١٨٢/٢ والدرر ٥٦/٢ والعينى ٣٦٤/٣ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٤/٣ .

رب امرئ فى وقتنا مستريح . ومنه قول ابن أبى ربيعة[1] :

فقمت ولم تُعْلَمْ علىّ خيانةٌ ألا رُبَّ باغِى الربْحِ ليس برابِح

ومثله[2] :

ألا رُبّ مَن تَغْتَشُّه لك ناصحٌ ومُـؤْتمنٍ بالغـيْب غيـرُ أمِين

وقد هُدى الزمخشرى إلى الحق فى معنى رب فقال فى تفسير[3] ﴿ قد نَرَى تقلّب وجهك ﴾ قد نرى : ربما نرى ، ومعناه كثرة الرؤية . وقال قد فى[4] ﴿ قد نعلم إنه ليحْزُنك ﴾ بمعنى ربما الذى يجىء لزيادة الفعل وكثرته . وقال فى[5] ﴿ قد يعلم ما أنتم عليه ﴾ أدخل قد لتوكيد علمه بما هم عليه ، وذلك أن قد إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما ، فوافقت ربما فى خروجها إلى معنى التكثير نحو قوله[6] :

فإنْ تمس مهْجور الفناءِ فرُبَّما أقـامَ به بعـدَ الوُفـود وُفـود

وكلامه فى هذا سديد أداه إليه ترك التقيلد. وقال فى[7] ﴿ رُبَما يَوَدُّ الذيَن كَفَرُوا لو كانوا مُسْلِمينَ ﴾ : « فإن قلت : فما معنى التقليل ههنا ؟ قلت هو وارد على

---

(١) من الطويل . ديوانه وشرحه ص ١٣٣ : فمت . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٤/٣ ونسب إلى كثير ، ديوانه ٥٢٧ .... وكم طالب للربح .

(٢) من الطويل . الكتاب ٢٧١/١ والدرر ٢١/٢ والهمع ٢٨/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٨٠/١ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٤/٣ .

(٣) سورة البقرة . من الآية ١٤٤ وجاء فى الكشاف ٣١٩/١ بعد قوله « كثرة الرؤية » : كقوله : قد أترك القرن مصفرا أنامله ،

(٤) سورة الأنعام . صدر الآية ٣٣ وفى الكشاف ١٤/٢ جاء بعد قوله : « وكثرته » : « كقوله : [زهير] :

أخاثقة لا تهلك الخمر ماله ولكنــه قد يهلك المال نائلـــه

قرىء بفتح الياء وضمها من « ليحزنك » .

(٥) سورة النور . من الآية ٦٤ – وفى الكشاف ٧٩/٣ : « أدخل قد .... هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق ، ومرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيد ، وذلك أن قد .... الوفود وفود – ونحو قول زهير : أخى ثقة .... البيت .

(٦) من الطويل . لأبى العطاء السندى . من مقطعة قالها فى ابن هبيرة حين قتله المنصور . الحماسة ٣٩١/١ والخزانة ١٦٧/٤ والكشاف ٧٩/٣ والخزانة ٥٣٩/٩ رقم ٧٩٥ .

(٧) سورة الحجر . آية ٢ – والنص فى الكشاف ٣٨٩/٢ بتصرف يسير . وانظر ص ١٧٧ هامش رقم ٣ .

مذهب العرب فى قولهم لعلك ستندم على فعلك ، وربما يندم الإنسان على ما فعل ولا يشكون فى تندمه ، ولا يقصدون تقليله ، ولكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكا فيه أو كان قليلا لحقّ عليك ألا تفعل هذا الفعل ، لأن العقلاء يتحرزون من التعرض للغم المظنون كما يتحرزون من الغم المتيقن ، ومن القليل منه كما يتحرز من الكثير . وكذلك المعنى فى الآية : لو كانوا يودون الإسلام مرة واحدة لكانوا حقيقين بالمسارعة إليه ، فكيف وهم يودونه فى كل ساعة » .

قلت : فى هذا الكلام ما يناقض كلامه فى « قد نرى » و « قد نعلم » و « قد يعلم » من دلالة رُبّما على التكثير ، ؛ لأنه نسب إليها ههنا التقليل ، وتكلف فى تخريجه مالا حاجة إليه ، ولا دلالة عليه . ثم اعترف بقول العرب : ربما يندم الإنسان على ما فعل ، وأنهم لا يقصدون تقليله فهو حجة عليه وعلى من وافقه فى هذا التأويل . قلد ابن السراج فإنه قال : قالوا فى قوله تعالى ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ بأنه لصدق الوعد كأنه قد كان ، كما قال الله تعالى[1] ﴿ ولَوْ تَرَى إذْ فزِعُوا فلَا فَوْتَ ﴾ والصحيح عندى أن « إذ » يراد بها الاستقبال كما قد يراد بها المضى ، فمن ذلك قوله تعالى[2] ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُون * إذِ الأَغْلَالُ فى أعْناقِهم ﴾ وقوله تعالى[3] ﴿ يومَئذ تُحدّثُ أخْبَارها ﴾ فأبدل يومئذ من « إذا » فلو لم تكن « إذ » صالحة للاستقبال ما أبدل يوم المضاف إليها من « إذا » فإنها لا يراد بها إلا الاستقبال .

والمبرد وابن السراج والفارسى يرون وجوب وصف المجرور برُب ، وقلّدهم فى ذلك أكثر المتأخرين مع أنه خلاف مذهب سيبويه ، ولا حجة لهم إلاشبهتان : إحداهما أن رب للتقليل ، والنكرة بلا صفة فيها تكثير بالشياع والعموم ، ووصفها يحدث فيها التقليل بإخراج الخالى منه فلزم الوصف لذلك . والشبهة الثانية أن قول القائل : رب رجل عالم لقيت ، ردّ على من قال : ما لقيت رجلا عالما ، فلو لم يذكر الصفة لم

---

(١) سورة سبأ . صدر الآية ٥١ .

(٢) سورة غافر . الآيتان : ٧٠ وصدر الآية ٧١ .

(٣) سورة الزلزلة . آية ٤ .

يكن الرد موافقا . وفى كلتا الشبهتين ضعف بَيّن .

أما ضعف الأولى فلترتبها على أن رب للتقليل وقد سبق أنها للتكثير ، وعلى تقدير أنها للتقليل فإن النكرة دون وصف صالحة أن يراد بها العموم فيكون فيها تكثير ، وأن يراد بها غير العموم فيكون فيها تقليل . فإذا دخلت عليها رب على تقدير وضعها للتقليل أزالت احتمال التكثير ، كما يزال احتمال التقليل بلا ومن الجنسيتين . فإن وصفت بعد دخول رب ازداد التقليل ، فإن كان المطلوب زيادة التقليل لا مطلقة فينبغى ألا يقتصر على وصف واحد ؛ لأن التقليل يزيد بزيادة الأوصاف .

وأما الشبهة الثانية فضعفها أيضا بَيّن ، لأنها مرتبة على أن رب لا تكون إلاجوابا ، وعلى أن الجواب يلزم أن يوافق المجاب ، وكلا الأمرين غير لازم بالاستقراء . والصحيح أنها تكون جوابا وغير جواب ؛ وإذا كانت جوابا فقد تكون جوابا موصوفا ، وجوابا غير موصوف ، فيكون لمجرورها من الوصف وعدمه ما للمجاب ، فيقال لمن قال ما رأيت رجلا : رب رجل رأيت ، ولمن قال ما رأيت رجلا عالما : رب رجل عالم رأيت . وإذا لم تكن جوابا فللمتكلم بها أن يصف مجرورها وألا يصفه . ومن وقوعه غير موصوف قول أم معاوية[1] : / ١٦٧/ ب

يارُبّ قائلـــــةٍ غدًا ... يالهفَ أمِّ مُعاوِيَــــهْ

ومثله[2] :

ألا رُبَّ مَأْخُوذٍ بإجْرامِ غيرِه ... فلا تَسْأَمَنْ هِجْرانَ مَن كان مجرِما

ومثله[3] :

ربّ مُسْتَغْـــنٍ ولامَـــالَ لَه ... وَعَـظِيمِ الفَقْـرِ وهْـو ذو نَشَب

والذى يدل على أن وصف مجرورها لا يلزم عند سيبويه تسويته إياهَابكم ، ووصف مجرور كم الخبرية لا يلزم ، فكذا وصف ماسُوّى بها . ومن كلامه المتضمن

---

(١) سبق تخريجه . انظر ص ١٨٠ هامش رقم ٢ .

(٢) من الطويل . الهمع ٢٨/٢ والدرر ٢٢/٢ .

(٣) لم أقف عليه . وهو من الرمل .

استغناء مجرورها قوله فى باب الجر[1] : « وإذا قلت رب رجل يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجل برب » . فتصريحه بكون يقول مضافا إلى الرجل برب مانع كونه صفة ؛ لأن الصفة لا تضاف إلى الموصوف . وإنما يضاف العامل إلى المعمول ، فيقول إذن عامل فى رجل بواسطة رب ، كما كان مررت من مررت بزيد عاملا فى زيد بواسطة الباء ، كما كان أخذت من أخذته من عبد الله عاملا فى عبد الله بواسطة من . وهما من أمثلة سيبويه فى باب الجر ، وقال فيهما : فإذا أضفت المرور إلى زيد بالباء . وقال أيضا فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بمن . فجعل نسبة مررت من بزيد ، ونسبة أخذت من من عبد الله كنسبة يقول من رُبّ رجل . وفى تمثيله برب رجل يقول ذلك ، وجعله يقول معدّى إلى رجل بواسطة رُب ، دليل على أن مضمون ما دخلت عليه رُب يجوز استقباله ولا يلزم مضيه . وقد تقدمت شواهد ذلك .

إلا أن فى هذا المثال إشكالا بيّنا ؛ وذلك أن ظاهره يقتضى جواز أن يقال من زيد عجب ، إذا عجب من نفسه وهو غير جائز بإجماع ؛ لأن فيه إعمال فعل ضمير متصل فى مفسره وذلك ممتنع دون خلاف . وقد أخذ أكثر الناس هذا المثال على ظاهره ؛ فمنهم من خطأ فيه سيبويه ومنهم من صوّبه وتكلّف تأويله . وأحسنهم مأخذا فى التأويل أبو الحسن بن خروف فإنه قال : يقول سيبويه فقد أضفت القول إلى الرجل برُب كلام حسن ، وهو كقوله فقد أضفت الكينونة إلى الدار بفى ، وكقوله فقد أضفت إليه الرداءة بفى : قوله أنت فى الدار ، وفيك خصلة سوء فرب أوصلت القول إلى قليل الرجال وكثيرهم ، كما أوصلت فى الكينونة إلى الدار واستقرار الرداءة إلى المخاطب . وموضع المخفوض برب مبتدأ ويقول خبره ، فكأنه على تقدير : كثير من الرجال يقول ذلك ، ولا يخفى ما فى هذا من التكلف .

وقد يُسرّ لى بحمد الله تخريجه بوجه لا تخطئة فيه ولا تكلف ؛ وذلك بأن يجعل « يقول » مضارع قال بمعنى فاق فى المقاولة ، ويجعل ذلك فاعلا أشير به إلى مرئى أو مذكور كأنه قال : رُبّ رجل يفوق ذلك الرجل فى المقاولة . فبهذا التخريج يؤمن الخطأ والتكلف ويثبت استغناء مجرور رب عن الوصف وكون ما دخلت عليه يلزم

---

(١) الكتاب ٤٢١/١ بتحقيق هارون ، ٢٠٩/١ طبع بولاق .

مضيه ، بل يجوز كونه مستقبلا وحالا . ومنع ابن السراج استقباله وأجاز حاليته فإنه قال[1] : « ولا يجوز رب رجل سيقوم ولا يقومن غدا إلا أن تريد : رب رجل يوصف بهذا ، تقول رب رجل مسيء اليوم محسن غدا ، أى يوصف بهذا » . والصحيح جوازهما وجواز المضىّ ؛ إلا أنّ المضىّ أكثر . قال ابن خروف : والمتأخرون مختلفون فى رب ؛ منهم مَن تبع المبرد على مذهبه كابن السراج والفارسى ، وهو فاسد ؛ لأنه ألزم مخفوضه الصفة وحذف ما يتعلق به ، وألا تدل إلا على التقليل . ولا يفتقر إلى الصفة كما زعموا ، لأن معنى التقليل والتكثير الذى دلت عليه يقوم مقام وصف مخفوضها ، كما كان ذلك فى « كم » ولذلك قلت كم غلام عندك ، فابتدأت بنكرة ، يعنى أن مادلت عليه « كم » من التكثير سوّغ الابتداء بها مع أنها نكرة .

ونبهت بقولى « وقد يعطف على مجرورها وشبهه بمضاف إل ضميريهما » على أنه قد يقال رب رجل وأخيه رأيت ، وكم ناقة وفصيلها ملكت ، على تقدير : رب رجل وأخ له ، وكم ناقة وفصيل لها . ثم نبهت على أن المجرور بها قد يكون ضميرا لازما تفسيره بمميّز مؤخر مطابق للذى يقصده المتكلم من إفراد وتذكير وغيرهما ، وأن الضمير على أشهر المذهبين لا يكون إلا بلفظ الإفراد والتذكير فيقال : ربه رجلا ، وربه رجلَين ، وربه رجالا وربه امرأةً ، ورُبّه نسْوة . ومثال رُبّ رجلا قول الشاعر[2] :

رُبَّ امرأً بك نالَ أمْنع عِزَّةٍ وغِنًى بُعيدَ خَصَاصَةٍ وهَوَان

ومثال ربه رجالا قوله[3] :

رُبّـه فتيــةً دَعَــوْت إلى ما يُورِثُ المجدَ دائبًــا فأجابــوا

وحكى الكوفيون : ربهما رجلَيْن ، وربهم رجالا ، وربها امرأة . وإلى هذا الوجه والذى قبله أشرت بقولى : « ولزوم إفراد الضمير / وتذكيره عند تثنيـة التمييز وجمعه ١/١٦٨

---

(١) الأصول لابن السراج ١/٤٢٠ بنصه إلا أن فيه « ليقومن غدا » .

(٢) من الكامل . الهمع ٢/٢٧ والدرر ٢/٢٠ وفيه أوفى فى عزة » . وذكر أن المعروف :

يا يزيــدا لآمل نيــل عزّ وغنــى بعــد فاقــة وهــوان

والمساعد ٢/٢٨٩ .

(٣) من الخفيف . الأشمونى ٢/١٥٨ والهمع ٢/٢٧ والدرر ٢/٢٠ والمساعد٢/٢٩١ وفيه : يورث الحمد .

وتأنيثه أشهر من المطابقة » .

فصل : ص : قد يلى – عند غير المبرد –لولا الامتناعية الضمير الموضوع للنصب والجر مجرور الموضع عند سيبويه ، مرفوعه عند الأخفش والكوفيين .

ش : إذا ولى « لولا » الامتناعية مضمر فالمشهور كونه أحد المضمرات المرفوعة المنفصلة لأنه موضعُ ابتداء ، قال الله تعالى[1] ﴿ لَوْلَا أَنتُم لكُنّا مُؤْمِنينَ ﴾ ، ومن العرب مَن يقول : لولاى ولولانا إلى لولاهنّ . وزعم المبرد أن ذلك لا يوجد فى كلام مَن يحتج بكلامه . وما زعمه مردود برواية سيبويه والكوفيين ، وأنشد سيبويه رحمه الله[2] :

وكم مَوطنٍ لولاىَ طِحتَ كما هوَى ... بأجْرامه مِن قُنّةِ النيّق مُنهْوى

وأنشد الفراء[3] :

أتطمِعُ فينا مَن أراقَ دماءنا ... ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأحْسابنا حَسَنْ

ومذهب سيبويه فى ياء لولاى وكاف لولاك وشبههما أنهما فى موضع جرّ بلولا ؛ لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا فى موضع نصب أو جرّ ، والنصب فى لولاى ممتنع لأن الياء لا تنصب بغير اسم إلّا ومعها نون الوقاية وجوبا أو جوازا . ولا تخلو منها وجوبا إلا وهى مجرورة ، وياء لولاى خالية منها وجوبا فامتنع كونها منصوبة وتعيّن كونها مجروررة . وفى ذلك – مع شذوذه – استبقاء حقّ للولا ؛ وذلك أنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل ، ومقتضى ذلك أن يجر الاسم مطلقا ، لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط من ربط جملة بجملة .. وأرادوا التنبيه على موجب العمل فى الأصل ، فجرّوا بها المضمر المشار إليه . ومذهب الأخفش أن الياء

---

(١) سورة سبأ . ختام الآية ٣١ .

(٢) من الطويل . ليزيد بن الحكم الثقفى . المساعد ٢/٢٩٢ وشواهد ابن عقيل ١٤٢ والإنصاف ٢/٦٩١ وفيه : وأنت امرؤ لولاى . موطن يقصد به مشهد من مشاهد الحرب . طاح : سقط والأجرام جمع جِرْم أى الجثة . منهوى : ساقط .

(٣) من الطويل . لعمرو بن العاص يخاطب معاوية . الأشمونى ٢/١٥٧ وشرح الكافية الشافية ٢/٧٨٧ والمساعد ٢/٢٩٣ وشواهد ابن عقيل ١٤١ .

وأخواتها فى موضع رفع نيابة عن ضمائر الرفع المنفصلة . ونظير ذلك نيابة المرفوع فى : ما أنا كأنت وشبهه .

ص : ويجرّ بلعلّ ، وعلّ فى لغة عقيل ، وبمتى فى لغة هذيل .

ش : روى أبو زيد عن بنى عقيل الجر بلعل ، وحكى الجر بها أيضا الفراء وغيره . وروى فى لامها الأخيرة الفتح والكسر ، وأنشد باللغتين قول الشاعر[(١)] :

لعـلَّ اللهِ يُمْكِنُنِـى عليها جِهـارًا من زُهَير أَوْ أَسِيـد

وروى الفراء أيضا الجر بلعل وأنشد[(٢)] :

علّ صرُوف الدهر أَوْ دُولاتِها يُدللنَا اللّمـةَ مِنْ لمّاتِهـا

فتستريح النفْسُ مِن زَفْرَاتها

وأما متى فهى فى لغة هذيل حرف جر . ومنه قول الشاعر[(٣)] :

شَرِبْنَ بماءِ البَحْر ثُمّ تَرفَّعَتْ متَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نئيج

ومن كلامهم : أخرجها متى كمّه ، أى مِن كمه .

فصل :ص : فى الجر بحرف محذوف

يجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، ومع التجرد أقل . وليس الجر بالفاء وبل باتفاق ، ولا بالـواو خلافا للمبرد ومَن وافقه . وتجر بغير رب أيضا محذوفا فى جواب ما تضمن مثله ، أو فى معطوف على ما تضمنه بحرف متصل أو منفصل بلا أولو أو فى ، مقرون بعدما تضمنه بالهمزة أو هلّا أو إنْ أو الفاء الجزائيّتين . ويقاس على جميعها خلافا للفراء فى جواب نحو : بمن مررت ؟ . وقد يجر بغير ما ذكر محذوفا ، ولا يقاس منه إلا على ما ذكر فى باب « كم » و « كان » و « لا » المشبهة بإنّ ، وما يذكر فى باب القسم . وقد يفصل فى الضرورةبين حرف جر ومجرور بظرف أو جار ومجرور . وندر فى النثر الفصل

---

(١) من الوافر . لخالد بن جعفر . شرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٦٦/٥ عرضا .

(٢) رجز . شرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣ وشواهد المغنى للسيوطى ١٥٥ — أنشد الرجز الفراء عدا البيت الأول منها .

(٣) من الطويل . لأبى ذؤيب ، يصف السحاب . الأشمونى ١٥٦/٢ وقد سبق تخريجه انظر ص ١٥٣ هامش رقم ١ اللجة معظم الماء . نئيج : صوت عال . ترفعت : صعدت وارتفعت .

بالقسم بين حرف الجر والمجرور ، والمضاف والمضاف إليه

ش : من الجر برب بعد الواو قول امرئ القيس[1] :

وليلٍ كمَوْج البحر أرْخى سدُولهُ ... علىَّ بأنواع الهمُوم لِيَبْتَلى

ومنه قول رجل من سعد مناة[2] :

وخيفاءَ ألقى الليثُ فيها ذراعَه ... فسَرَّتْ وساءتْ كل ماش ومُصْرِمِ

تمشّى بها الدَّرْماء تسْحب قُصْبَها ... كأنْ بطنُ حبلَى ذاتِ أوْنَيْن متئم

ومثله[3] :

وأشعثَ نفسه فى مَسْك جَفْر ... يُقسّم طرفَه بين النجوم

ملكتُ له سراه وقد تمطّتْ ... مُتُونُ الصُبْح فى الليل البهيم

ومثله[4] :

وأغبر ولّيتُ الحقائبَ شطرَه ... وسائره فى غاربٍ وجران

تبدت بحبّى النفس فيه كأنه ... أخوظِنة تُرمَى بها الرجَوان

ومثله[5] :

ومحمرة الأعطافِ مغبرَّة الحشا ... خفافٍ رواياها بطاءٍ عمُودُها

لقينا شذاها فَانسرتْ غمراتها ... وغُودرَ فينا وشيها وبرودُها

ومثله[6] :

ومختلفاتِ النَّجْر غُيْر قَفوتُها ... وأمّاتُها شَتَّى من البيض والسُّمْر

فكنّ نجوما فى الصباح هَدينَنى ... إلى مثل وقبِ العَيْن فى مُرْتقى وعْر

---

(١) من الطويل . ديوانه ص ١٠٠ من معلقته .

(٢) من الطويل . نسبا إلى ذى الرمة ، ولم أجدهما فى نسختى . وهما فى الإنصاف ٢٠٤/١ شاهد رقم ١٢٥ والأول فى العمدة ١٥٢/٢ .

(٣) من الوافر . لم أقف عليه .

(٤) من الطويل . لم أقف عليه . لفظ وسائره الوارد فى ج تقرأ فى ا وهادية .

(٥) من الطويل . لم أقف عليه .

(٦) من الطويل . لم أقف عليه . والوقب النقرة فى الصخرة ، ونقرة العين . القاموس المحيط :َوقب .

ومثله[1] :

١٦٨/ ب

ومناخِ نازلةٍ كفيتُ وفارسٍ نهلتْ قناتِى مِن مطَاهُ وعَلّت /

ومثله لعدى بن زيد[2] :

وسائسِ أمرٍ لم يسُسْه أبٌ له ورائم أسباب الّتى لم يُعَوَّد

وراجى أمورٍ جمة لنْ ينالَها ستشعَبُه عنها شَعُوبُ بمَلْحَدِ

ومثله لذى الرمة[3] :

ومنهلٍ آجنٍ قَفْرٍ محاضِرُه حُصْرٍ كواكبُهُ ذى عِرْمض لَيد

فرّجْت عن جوفِه الظلماءَ تحملنى عُوج من العِيد والأسْراب لم ترد

ومن الجر برب محذوفة بعد الفاء قول امرئ القيس[4] :

فمثلِك حُبْلى قد طرقتُ ومُرضِعا فألْهَيتُها عن ذى تمائم مُغْيل

ومثله[5] :

فإما تعرِضنَّ أميْمَ عنّى وتَنْزِعْك الوشاةُ أولُو النياط

فحورٍ قد لهوت بهنّ عِين نَواعمَ فى المروطِ وفى الرياط

ومثله قول ربيعة بن مقروم[6] :

فإن أهلكْ فذى حنَق لظاه يكادُ علىّ يلتهب التهابا

ومثله قول بعض الطائيين[7] :

---

(١) من الكامل . لسلمىّ بن ربيعة بن السيد بن ضبة . الحماسة ١/٢٨٦ .

(٢) من الطويل . ديوانه ١/٤٦٦ وانظر ديوانه – الهاشمى – ص ١٧٠ فما بعدها .

(٣) من البسيط . ولم أجدهما فى ديوانه – نسختى – .

(٤) من الطويل . ديوانه ٩٦ من معلقته وفيه : ومرضع .... محول . وكذلك فى شواهد ابن عقيل ١٥٤ والأشمونى ٢/١٧٦ .

(٥) من الوافر . للمتنخل الهذلى مالك بن عويمر . الثانى منهما فى المساعد ٢/٢٩٥ وابن يعيش ٨/٥٣ وديوان الهذليين ٢/١٩ والشطر الثالث فى الأشمونى ٢/١٧٦ والمرط كساء من صوف أو خزّ يؤتزر به . والريطة الملاءة قطعة واحدة .

(٦) من الوافر . الخزانة ٤/٢٠١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٥٩ – والحنق : الحقد والحسد والغيظ .

(٧) من البسيط . لم أقف عليه .

إنْ يَثن سَلْمى بَياضُ الفَوْدعن صلَتـى ... فذاتَ حُسنٍ سواها دائما أصلُ

ومن الجر برب محذوفة بعد « بل » قول الراجز[1] :

بل بلـدٍ ملءِ الفِجـاج قتمُـه ... لا يُشتـرى كتّانـه وجَهْرَمُـهْ

وقول الآخر[2] :

بل جَوْزِ تَيْهاءَ بظَهْرِ الجحفَتْ

ومثال الجر بها محذوفة دون واحد من الثلاثة قول الشاعر[3] :

رسمِ دار وقـفتُ فى طَلَلِـهْ ... كدتُ أقضى الغداة من جللهْ

[4] ولا خلاف فى أن الجر فى فذى حنق ، وبل بلد ، ورسم دار وأشباهها برب المحذوفة . وزعم المبرد[5] أن الجر بعد الواو بالواو نفسها ، ولا يصح ذلك ؛ لأن الواو أسوة الفاء وبل فى إضمار رب بعدهما ، ولأنها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها ، والعاطف ليس بعامل ، ولا يمنع كونها عاطفة افتتاح بعض الأراجيز بها ، لإمكان إسقاط الراوى من الأرجوزة متقدما ، ولإمكان عطف الراجز ما افتتح به على بعض ما فى نفسه .)

ومثال الجر بغير رب محذوفا فى جواب ما تضمن مثله نحو : زيد ، فى جواب من

---

(١) لرؤبة . الأشمونى ١٧٦/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٣ والعينى ٣٣٥/٣ وشواهد ابن عقيل ١٥٥ والفج : الطريق الواسع . جهرمه أصلها جهرمية ، حذفت ياء النسب ، وهى بُسُط من شعر تنسب إلى « جهرم » : بلدة بفارس . وأراجيز العرب ١٩٢ .

(٢) رجز : لسؤر الذئب . الإنصاف . مسألة ٥٥ والمحتسب ٩٢/٢ والمساعد ٢٩٦/٢ والتيهاء : الصحراء .

(٣) فى الأصل الراجز . وأولى أن يقول الشاعر فهو من الخفيف لجميل . مطلع فى ديوانه ص ٨٤ : أقضى الغداة وفى ج : الحياة ، والمساعد ٢٩٦/٢ والأشمونى ١٧٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٥٥ : من جلله : من عظمه فى عينى .

(٤) كذا جاءت العبارة فى الأصل بين قوسين . ولم أدر علة ذلك فهى سليمة ومتعلقة بالشواهد السابقة وذكرت فى ج ص ٣٠٣ .

(٥) المقتضب ٣٤٦/٢ ، ٣٤٧ « واحتجوا بإضمار رب فى قوله :- وبلدة ليس بها أنيس - وليس كما قالوا ، لأن الواو بدل من رب كما ذكرت لك ، والواو فى قوله تعالى ﴿ وأن المساجد لله ﴾ واو عطف . ومحال أن يحذف حرف الجر ولا يأتى منه بدل » . وانظر المساعد ٢٩٧/٢ .

قيل له : بمَن مررت ؟ وكقوله ﷺ إذ قيل له[1] « فإلى أيّهما أُهدى » [قال] : « أقربهما إليك بابا » بالجر على إضمار إلى . ومن الجواب نحو : بلى زيدٍ ، لمن قال : ما مررت بأحد ، أو هل مررت بأحد . ومثال ذلك بعد عطف متصل على الوجه المذكور قوله تعالى[2] ﴿ وفى خَلْقكم ومايَبُثُّ مِن دابّة آياتٌ لقوم يُوقنون * واختلافِ الليل والنهار وما أنزل اللهُ من السماء من رزْق فأحْيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾ فجر اختلاف الليل بفى مقدرة لاتصاله بالواو ولتضمن ما قبلها إياها . وقرأ عبد الله بإظهارها[3] . ومثل ما فى الآية قول الشاعر[4] :

ألا ياَلَقومْى كلُّ ماحُـمَّ واقـعٌ ... وللطير مَجْرًى والجُنوبِ مصارع

ومثله[5] :

حُبّبَ الجودُ للكِـرامِ فحُمْـدوا ... وأنـاسٍ فِعْـلَ اللئــامِ فليمُــوا

ومثله[6] :

أخلِقْ بذي الصَّبْرِ أنْ يَحظَى بحاجتـه ... ومُدْمِنِ القَرْع للأبواب أن يلجا

---

(١) البخارى ٣/١١٥ عن طلحة بن عبد الله عن عائشة رضى الله عنها : « قلت يارسول الله أن لى جارين فإلى أيهما أهدى ؟ قال : إلى أقربهما منك بابا » وفى إعراب الحديث ١٨٩ رقم ٣٨٨ « فإلى أيهما أهدى ؟ قال : أقربهما منك بابا » أى إلى أقربهما ، ليكون الجواب على السؤال . ويجوز الرفع على تقدير هو أقربهما والنصب على تقدير : صلى أقربهما . وبابا تمييز .

(٢) سورة الجاثية . الآيتان : ٤ ، ٥ .

(٣) القراءة فى الكشاف ٣/٥٠٨ « وقرأ ابن مسعود « وفى اختلاف الليل والنار » وانظر فيه القراءات وتخريجها . وفى شواذ ابن خالوية ص ١٣٨ « وفى اختلاف الليل والنهار آياتٌ . ابن مسعود » وانظر **الإقناع ٢٤/٧٦٤** والإتحاف ٣٨٩ والمشكل لمكى ٢/٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٤) من الطويل . مطلع للبعيث خداش بن بشر . ونسب لقيس بن ذريح . شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٣ وفيها : يالقوم . والدرر ٢/١٩٢ والعينى ٣/٣٥٢والهمع ٢/١٣٩ والجنوب : جمع جنب . حمّ : قدّر . والشاهد فيه حذف الجار من قوله « والجنوب » أى وللجنوب .

(٥) من الخفيف . لم أقف عليه .

(٦) من البسيط . لمحمد بن يسير – من شعراء أهل البصرة – فى الأشمونى ٢/١٧٧ وشرح الكافية الشافية ٢/٨٢٩ والأغانى ١٤/٤٢ .

ومثله[1] :

كالتَّمْر أنتَ إذا ما حاجةٌ عرضَتْ وحَنْطَلٍ كُلَّما اسْتَغْنَيتَ خطبان

ومثال ذلك مع الفصل بلا قول الراجز[2] :

ما لمحب جلدٌ إن هجرا ولا حبيبٍ رأفة فيجبرا

ومثال ذلك مع الفصل بلو ما حكى أبو الحسن فى « المسائل » من أنه يقال : جىء يزيد أو عمرو ولو كليهما ، وأجاز فى كليهما الجر ، على تقدير : ولو بكليهما ، والنصب بإضمار ناصب ، والرفع بإضمار رافع . وأجود من هذا المثال الذى ذكره الأخفش أن يقال : جىء بزيد وعمرو ولو أحدهما .

قال الشاعر[3] :

متى عُذتمُ بنا ولو فِئةٍ منّا كُفيتم ولم تخْشَوا هَوَانًا ولا وَهْنا

لأن المعتاد فى مثل هذا النوع من الكلام أن يكون ما بعد « لو » أدنى مما قبلها فى كثرة وغيرها كقول النبى ﷺ[4] : « التمسْ ولو خاتما من حديد » وكقولهم : ايتنى بدابة ولو حمارا .

ومن شواهد إضمار الجار فى العطف بغير الواو قول الشاعر[5] :

أَيّهْ بضَمْرَة أو عوفِ بن ضمرة أو أمثالِ ذلك أَيّهْ ، تُلْفَ منتصرا

أرادوا بأمثال ذينك أيهْ . ومنها[6] :

لك مما يدَاك تجمعُ ماتنـ ـفِقـه ثم غيرِك المخزون

أراد ثم لغيرك المخزون .

---

(١) من البسيط . ولم أقف عليه .

(٢) الأشمونى ١٧٧/٢ والعينى ٣٥٣/٣ : أن يهجرا . والمساعد ٢٩٨/٢ وانظر الهمع .

(٣) من الطويل . الأشمونى ١٧٧/٢ والمساعد ٢٩٨/٢ وصدره فى الفرائد الجديدة ٥٦٧/٢ .

(٤) البخارى ٨/٧ « انظر ولو خاتما من حديد » وفى ١٧/٧ « اذهب فالتمس ولو خاتما من حديد » والجامع الصغير ٢٦٨/١ .

(٥) من البسيط . أيّهت به : صحت به . ولم أقف عليه .

(٦) من الخفيف . ولم أقف عليه .

ومثال جر المقرون بهمزة الاستفهام وبهلّا على الوجه المذكور ما حكى الأخفش فى« المسائل » من أنه يقال مررت بزيد ، فتقول : أزيدٍ بن عمرو ، ويقال : جئت بدرهم ، فتقول : هلّا دينارٍ . قال أبو الحسن : وهذا كثير . ومثال الجر بمضمر بعد إنْ والفاء الجزائيتين ما حكى يونس من قولهم : مررت برجل صالح ، إلا صالحٍ فطالحٍ ، على تقدير / : إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح . وأجاز امرر بأيهما أفضل ، إن زيدٍ وإن عمروٍ* . وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إنْ لتضمن ما قبلها إياها أسهل من إضمار رب بعد الواو . فعلم بذلك اطراده عنده ، وشبيه بماروى يونس ما فى البخارى من قول النبى ﷺ[1] : « من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، وإن أربعة فخامس أو سادس » . ويجوز رفع أربعة على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وجرها على حذف المضاف وبقاء عمله . ونظائر الرفع أكثر .

١/١٦٩

قلت : والقياس على هذه الأوجه كلها جائز . ومنعه الفراء فى نحو : زيد ، لمن قال : بمن مررت ؟ والصحيح جوازه لقوله ﷺ[2] « أقربهما منك بابا » بالجرّ ، إذ قيل له : فإلى أيهما أهدى . وكقول العرب . خيرٍ ، بالجر ، لمن قال : كيف أصبحت ؟ ، بحذف الباء وبقاء عملها ، لأن معنى كيف بأىّ حال ، فجعلوا معنى الحرف دليلا ، فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى ، وجواز الجر أولى .

وقد يجر بحرف محذوف فى غيرما ذكر مقيسا ومسموعا ، فالمقيس نحو : بكم درهم ، — ولا سابقٍ شَيْئا[3] —

و[4] ألا رجلٍ جزاه الله خيرا .

---

* جاء بعدها فى ج : « على معنى إن مررت بزيد أو مررت بعمرو » وجعل ...ص ٣٠٥ .

(١) البخارى ١٥٦/١ : « ... وإن أربع ... » إلخ .

(٢) سبق تخريجه . انظر ص ١٩١ هامش رقم ١ .

(٣) جزء من بيت من الطويل ، هو :

بدالى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

(٤) من الوافر . لعمرو بن قعاس أو قنعاس المرادى . الكتاب ٣٥٩/١ والطرائف الأدبية ٧٣ من قصيدته

ألا يا بيت بالعليــــاء بيت ولـولا حب أهـلك ما أتــيت

وبعد الشطر : تدل على محصلة تبيت . =

وقد ذكرت هذه الأنواع الثلاثة فى أبوابها . ومن المقيس نحو : ها الله لأفعلن ، مما يذكر فى باب القسم . والمسموع كقوله الشاعر[1] :

ألا تسأل المكىَّ ذا العلم ما الذى يَجُوزُ من التقبيل فى رَمَضان
فقال لى المكىُّ : أمّا لَزَوْجة فَسَبْعٌ وأمّا خُلّةٍ فثمان

أراد وأمّا لخلّة . وكقول الآخر[2] :

وكريمةٍ من آل قَيْسَ أَلَفْتُه حتَّى تَبذّخ فارْتَقى الأعلامِ

أراد فى الأعلام . والأول أجود ، لأن فيه حذف حرف ثابت مثله فيما قبله ، ولكن لا يقاس عليه ، لكون العاطف مفصولا بأمّا ، وهى تقتضى الاستئناف . ومثل – فارتقى الأعلام – قول الآخر[3] :

إذا قيل أى الناس شر عصابة أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ

أراد أشارت إلى كليب . وفى صحيح البخارى قول النبى ﷺ[4] : « صلاة الرجل فى جماعة تضعّف على صلاته فى بيته وسوقه خمسٍ وعشرين ضعفا » على تقدير الباء . ومثله من جامع المسانيد على أحد الوجهين قول النبى ﷺ[5] « خير الخيل الأدهم الأقرح الأرثم المحجّل ثلاثٍ » على أن يكون المراد المحجل فى ثلاث . والأجود أن يكون أصله المحجّل محجلُ ثلاث ، فحذف البدل وبقى مجروره ، كما فعل

= ترجل لمتى وتقم بيتى وأعطيها الإتاوة إن رضيت

وهو بالنصب : « ألا رجلا » .

(١) من الطويل . لأعرابى . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٢/٥ ، والكامل ١٩٥/١ وفى نسخة ج : « يحل » مكان « يجوز » .

(٢) من الكامل . الهمع ٣٧/٢ وشواهد ابن عقيل ١٥٦ وعجزه فى الأشمونى ١٧٦/٢ ألفته : أعطيته ألفا. تبذّخ تكبّر ، العلَم : الجبل .

(٣) من الطويل . للفرزدق . ديوانه ٥٢٠/٢ والهمع ٣٦/٢ : شرقبيلة ، والمساعد ٢٩٩/٢ وشواهد ابن عقيل ١٥٦ وعجزه فى الأشمونى ١٧٦/٢ .

(٤) البخارى ١٦٦/١ « خمسا وعشرين ضعفا » ، « خمس وعشرون » ويروى بخمس وعشرين جزءا » والجامع الصغير ٤٢٢/١ .

(٥) انظر البخارى ٢٥٢/٤ وصحيح مسلم ١٩/١٧ ، وهو فى شواهد التوضيح ص ٥٨ والجامع الصغير ٦٢١/١ .

بالمعطوف فى نحو[1] « ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة » .

وقد يفصل بين حرف الجر ومجروره بظرف أو مفعول به أو جار ومجرور ، ولا يكون ذلك إلا فى ضرورة كقول الشاعر[2] :

يقولُون فى الأكْفاءِ أكبر همّه ألارُبَّ منهم مَن يَعيشُ بمالكا

أراد رب من يعيش بمالك منهم . وكقول (الشاعر[3]) :

رب فى الناسِ موسرٍ كعديم وعديمٍ يُخالُ ذا إيسارِ

أراد رب موسر كعديم فى الناس . وكقول الفرزدق[4] :

وإنّى لأطوِى الكشح من دُون مَن طوى وأقطعُ بالخرقَ الهبوع المُراجم

أراد وأقطع الخرق بالهبوع المراجم ، ففصل بالمفعول به بين الباء ومَجرورهَا . وأنشد أبو عبيدة[5] :

إنّ عمرًا لاخيرَ فى اليومَ عمروٍ إنّ عمرًا مُخبّر الأحزان

أراد : لا خير اليوم فى عمرو . وحكى الكسائى فى الاختيار الفصل بين الجار والمجرور بالقسم نحو : اشتريته بـ - واللهِ - درهم ، والمراد بدرهم واللهِ ، أو والله بدرهم . وحكى الكسائى أيضا : هذا غلامُ والله زيد . وحكى أبو عبيدة : إن الشاة تعرف رَبَّها حين تسمع صوت - والله - ربِّها . ففصل بالقسم بين المضاف والمضاف إليه .

---

(١) مجمع الأمثال ٢٨١/٢ رقم ٣٧٦٨ « ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة » يضرب فى موضع التهمة .

(٢) من الطويل . عجزه فى شرح أبيات مغنى اللبيب ١٢/٤ وفيه من يقوم بمالكا .

(٣) فى النسختين : قال الراجز . والمذكور بيت من الخفيف . الهمع ٣٧/٢ والدرر ٤٠/٢ والمساعد ٣٠١/٢ .

(٤) من الطويل . الدرر ٤٠/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٣٢/٢ وعجزه فى الهمع ٣٧/٢ - وهو شاهد على الفصل بين الباء ومجرورها بالمفعول ضرورة . أو فى البيت قلب . والخرق : الموضع الذى تتخرق فيه الرياح . الهبوع : صفة أى بالجمل الهبوع وهو الذى يمشى مشى حمار الوحش . المراجم : الذى يرجم الأرض بأخفافه . ويروى : المزاحم .

(٥) من الخفيف . شرح الكافية الشافية ٨٣٢/٢ والدرر ٤٠/٢ والمساعد ٣٠١/٢ - ويروى : مكثر الأحزان . وصدره فى الأشمونى ١٧٨/٢ - وهو شاهد على الفصل بين الجار والمجرور بالظرف ضرورة .

باب القسم

ص : وهو صريح وغير صريح ، وكلاهما جملة فعلية أو اسمية ، فالفعلية غير الصريحة فى الخبر كعلمت وواثقت مضمنة معناه ، وفى الطلب* : نشدتك وعمرتك ، وأبدل من اللفظ بهذه « عمرك الله » بفتح الهاء وضمها ، وقِعدك الله ، وقعيدك الله كما أبدل فى الصريحة من فعلها المصدر أو ما بمعناه . ويضمر الفعل فى الطلب كثيرا استغناء بالمقسم به مجرورا بالباء ويختص الطلب بها ، وإن جُرّ فى غيره بغيرها حذف الفعل وجوبا . وإن حُذفا معا نصب المقسم به . وإن كان « الله » جاز جرّه بتعويض « آ » ثابت الألف ، أو « ها » محذوف الألف أو ثابتها ، مع وصل ألف الله أو قطعها ، وقد يستغنى فى التعويض بقطعها ، ويجوزجر الله / دون تعويض ، ولا يشارَك فى ذلك ، خلافا للكوفيين . وليس الجر فى التعويض بالعوض خلافا للأخفش ومَن وافقه . ١٦٩/ ب

ش : القسم الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما ، كأحلف بالله وأنا حالف بالله ، ولعَمْر الله وايمن الله . وغير الصريح ما ليس كذلك نحو علم الله وعاهدت وواثقت ، وعلىّ عهد الله ، وفى ذمّتى ميثاق . فليس بمجرد النطق بشيء من هذا الكلام يعلم كونه قسما ، بل بقرينة كذكر جواب بعده نحو على عهد الله لأنصرن دينه ، وفى ذمّتى ميثاق الله تعالى لا أعين ظالما ، وكقوله تعالى[1] ﴿ ولقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ ماله فى الآخِرَةِ مِن خَلَاقٍ ﴾ وكقول الشاعر[2] :

إنّى علمتُ على ما كان مِن خُلُق لقدْ أراد هَوَانِى اليومَ داوُدُ

وكقول الآخر[3] :

* كما فى نسخة ج ص ٣٠٧ وفى ا : الحلف .

(١) سورة البقرة . من الآية ١٠٢ .

(٢) من البسيط . نسب إلى ضريب بن أسد القيسى . شرح الكافية الشافية ٨٥٧/٢ والمساعد ٣٠٣/٢ .

(٣) من الطويل . شرح الكافية الشافية ٨٥٨/٢ .

أرى مُحْرِزا عاهدتُه لَيُوافِقن فكان كمن أغْريْته بخِلَاف

ومثله فى واثق[1] :

واثقتُ ميّةَ لاتنفكُّ مُلغيةً قَوْلَ الوُشاةِ ، فما ألْغتْ لهم قيلا

ومنه قوله تعالى[2] : ﴿ وإذ أخذَ اللهُ ميثاقَ الذين أُوتُوا الكتابَ لَتُبيِّنُنَّهُ للنّاس ﴾ .

ومن القسم غير الصريح [3]﴿ نشهد إنك لرسول الله ﴾ ويدل على أنه هنا قسم كسرُ إنّ بعده ، وتسميته يمينا فى قوله تعالى[4] ﴿ اتخذوا أيمانهم جُنَّة ﴾ . ومنه قراءة ابن عباس رضى عنه[5] ﴿ شهد الله إنه ﴾ بالكسر وقال الفراء[6] ﴿ وتمّتْ كلمةُ ربّكَ لأمْلأنّ جَهنَّمَ ﴾ : صار قوله « وتمّت كلمة ربّك »[7] يمينا كما تقول حلفى لأضربنّك ، وبَدالى لأضربنّك . وماهو بتأويل بلغنى ، وقيل لى ، وانتهى إلىّ ، فاللام يصلح فيه .

قلت : من القسم غير الصريح نشدتك وعمّرتك ؛ فللناطق بهما أن يقصد القسم وألايقصده ، فليس بمجرد النطق يدل على كونه قسما ، لكن يعلم كونه قسما بإيلائه « الله » نحو نشدتك الله أو بالله ، وعمّرتك الله ، ولا يستعملان إلا فى قسم فيه طلب نحو : نشدتك الله إلا أعنتنى ، وعمّرتك الله لا تُطع هواك . ومنه قول الشاعر[8] :

عَمّرتكِ اللهَ إلّا ما ذكرتِ لنا هل كنت جارتنا أيامَ ذى سَلَمِ

---

(١) من البسيط . شرح الكافية الشافية ٨٥٨/٢ والمساعد ٣٠٣/٢ .

(٢) سورة آل عمران . من الآية ١٨٧ .

(٣) سورة « المنافقون » . من الآية ١ .

(٤) سورة المجادلة . صدر الآية ١٦ .

(٥) سورة آل عمران . آية ١٨ والقراءة بالكسر لابن عباس . شواذ ابن خالويه ص ١٩ وفى الكشاف ٤١٨/١ : « وقرئ أنه بالفتح .... على أنه بمعنى شهد الله على أنه أو بأنه » .

(٦) الأعراف . آية ١٣٧ .

(٧) سقط من ج « لأملان جهنم » صار قوله « وتمت كلمة ربك » ص ٢٠٨ .

(٨) من البسيط . للأحوص اليربوعى الأنصارى . الهمع ٤٥/٢ والدرر ٥٣/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٦٩/٢ والتبصرة ٤٤٩/١ والمقتضب ٣٢٨/٢ .

ومعنى قول القائل : نشدتك الله : سألتك مذكرًا اللهَ ، ومعنى عمّرتكَ الله سألت اللهَ تعميرك ، ثم ضُمّنا معنى القسم الطلبى . واستعملوا عَمْرك الله بدلا من اللفظ بعمرتك ومنه قول الشاعر[١] :

عَمْرِكِ اللهَ ياسُعادُ عِدينى   بعضَ ما أبتغِى ولا تُؤْيسينى

ومثله[٢] :

ياعَمْرِكِ اللهَ إلّا قلت صادقةً   أصادِقا وصَفَ المجنونُ أم كُذبا

وكان الأصل أن يقال تعميرك الله ، لكن خففوا بحذف الزوائد ، وروى بعض الثقات عن أعرابى عمرك اللهُ ، برفع « الله » قال أبو علىّ[٣] : والمراد عمرك الله تعميرا فأضيف المصدر إلى المفعول ورفع به الفاعل . وقال الأخفشُ فى كتاب « الأوسط » أصله أسألك بتعميرك الله وحذف زوائد المصدر والفعل والباء فانتصب ما كان مجرورا بها . وأما قعدك الله وقعيدك الله فقيل هما مصدران بمعنى المراقبة كالحِسّ والحسَيس ، وانتصابهما بتقدير أقسم أى أقسم بمراقبتك الله . وقيل قِعْد وقعيد بمعنى الرقيب الحفيظ من قوله تعالى[٤] ﴿ عَنِ اليمين وعَنِ الشمالِ قَعِيدٌ ﴾ أى رقيب حفيظ . ونظيرهما خِلّ وخَليل ، وندّ ونديد ، وإذا كان بمعنى الرقيب الحفيظ فالمعنىّ بهما الله تعالى ونصبهما بتقدير أقسم معدّى بالباء ثم حذف الفعل والباء وانتصبا وأبدل منهما الله . ومن شواهد النصب بعد « قِعْد » قول الشاعر[٥] :

قِعْدَكِ اللهَ هل علمتِ بأنّى   فى هواكِ اسْتطبْتُ كلَّ مُعَنِّى

---

(١) من الخفيف . الهمع ٢/٤٥ والدرر ٢/٥٤ .

(٢) من البسيط . للمجنون قيس العامرى . الهمع ٢/٤٥ : أو كذبا . وشرح الكافية الشافية ٢/٨٦٩ والدرر ٢/٤٥ : ... وصفه ... أو وفى الأغانى ٢/٦٢ :

قالت لجارتها يومـا تسائلهـا   لما استحمّت وألقت عندها السَّلَبَا

يا عمرك الله إلا قلت صادقة   أصدقتْ صفة المجنون أم كذبا

ويروى : نشدتك الله ... ويروى : أصادقا وصف المجنون أم كذبا .

(٣) فى نسخة ج سقط منها « برفع الله قال أبو على » ص ٣٠٩ .

(٤) سورة « ق » ختام الآية ١٧ .

(٥) من الخفيف . شرح الكافية الشافية ٢/٨٧٣ .

ومن شواهد نصب ما بعد « قعيد » قول قيس العامرىّ[1] :

قَعِيدكِ ربَّ الناسِ يا أمَّ مالكٍ ألم تَعْلَمِينا نِعمَ مَأْوَى المعصَّبِ

ومثله قول الفرزدق[2] :

قعيدكما اللهَ الذى أنتُما له ألم تَسْمعَا بالبَيْضَتَيْن المُناديا

ويستعمل أيضا فى الطلب عزمت وأقسمت، ولذلك قلت : كنشدت ، تنبيها على أن لنشدت من الأفعال أخوات سوى عمرت . ونبهت بقولى « كما أبدل فى الصريحة من فعلها المصدر وما بمعناه » على أن لفظ أقسم وأحلف وشبههما قد ينوب عنه لفظ قسم ويمين وأليّة وقضاء وحقّ وغير ذلك . فمن ذلك قول الشاعر[3] :

قسمًا لأَصْطَبِرنْ على ما سُمْتِنَى ما لم تَسومى هجرةً وصدودا

ومنه[4] :

يمَينا لَنعم السَّيِّدان وجُدتما على كل حالٍ من سَحِيل ومُبْرَمِ

ومنه[5] :

أليّةً ليحيقنَّ بالمُسىء إذا ما حُوسبَ الناسُ طُرًّا سوءُ ما عملا

١/١٧٠ ومن نيابة القضاء ما حكى ثعلب من أن العرب تنصب قضاء الله وتجعله قسما /وأنشد أبو على فى نيابة اليقين[6] :

ويقينًا لأشربنَّ بماء وَرَدُوهُ فَعاجِلًا [وتئيّه]

---

(١) من الطويل . لقريبة الأعرابية . اللسان « قعد » وشرح الكافية الشافية ٢/٨٧٣ .

(٢) من الطويل . الهمع ٢/٤٥ والدرر ٢/٥٤ وديوانه ٢/٨٩٥ وشرح الكافية الشافية ٢/٨٧٤ والتبصرة ١/٤٥٠ : ... بالصفقتَين .

(٣) من الكامل . شرح الكافية الشافية ٢/٨٥٤ والمساعد ٢/٣٠٤ وسام أراد : سام السلعة عرضها للبيع .

(٤) من الطويل . لزهير . من معلقته . المعلقات السبع ص ٥٣ وشرح الكافية الشافية ٢/٨٥٤ والمساعد ٢/٣٠٤ وصدره فى الفرائد الجديدة ٢/٥٧٥ .

(٥) من البسيط . شرح الكافية الشافية ٢/٨٥٤ والمساعد ٢/٣٠٤ والألية : الحلفة . حاق :أحاط .

(٦) من الخفيف . جاء مصحفا فى الأصل وغير كامل ، وكاملا فى ج ص ٣١٠ . وشرح الكافية الشافية ٢/٨٥٥ والمساعد ٢/٣٠٥ : « شربوه » مكان « وردوه » . وتئية : تمهّل ، كما فى قول الشاعر وقد سبق : أقل به ركب أتوه تئية .

ومن نيابة الحق قوله تعالى[1] ﴿ فالحقُّ والحقَّ أقولُ * لَأَمْلَأَنَّ ﴾ ، ولا يستعمل فى القسم الطلبى من حروف الجر إلا الباء معلقة بظاهر ، كنشدتك بالله وافقْ ، أو مقدّر نحو : بالله لا تخالف . ويعدّى فى غير الطلب فعل القسم محذوفا وثابتا نحو[2] : ﴿ فبعزَّتِكَ لأُغوينَهم أجْمَعِين﴾ و[3] ﴿ ويَحلفُون بالله إنّهم لمِنْكم ﴾ ويجب حذفه مع الواو والتاء ومن واللام نحو[4] ﴿ واللهِ ربّنا ما كُنّا مُشْرِكين ﴾ و[5] ﴿ تاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلينا ﴾ . ومُن ربّى إنك لأشِر ، ولله لا يؤخر الأجل . وأنشد سيبويه لعبد مناة الهذلى[6] :

لله يَبْقَى على الأيَّامِ ذُو حيَد ... بمشمخرٍّ به الظّيّانُ والآسُ

وقد تبيّن فى باب حروف الجر اختصاص كل واحد من هذه الأحرف الأربعة بما خُصّ به .

وإذا حذف فعل القسم والباء نصب المقسم به ، وإن كان المقسم به عند حذفها « الله » جاز جرّه مع تقوية همزة مفتوحة تليها ألف نحو : آللهِ لأفعلنّ ، أو « ها » ساقط الألف نحو : هالله لأفعلن ، أو ثابتها : ها الله لأفعلن . وروى أيضا ها الله وهأ الله بحذف ألفها استغناء عنها بقطع الهمزة والوصل وبالجمع بينهما وذكر أيضا أَللهِ لأفعلنّ ، فجعل القطع عوضا مكتفى به . وحكى الأخفش[7] فى معانيه أن من العرب من جرّ اسم الله مقسما به دون جار موجود ولا عوض ، وذكر غيره من

---

(١) سورة « ص » آية ٨٤ وصدر الآية ٨٥ .

(٢) سورة « ص » آية ٨٢ .

(٣) سورة التوبة . صدر الآية ٥٦ .

(٤) سورة الأنعام . عجز الآية ٢٣ .

(٥) سورة يوسف . صدر الآية ٩١ .

(٦) من البسيط . سبق تخريجه انظر ص ١٤٠/١٤١ هامش ٦ ويروى منتقل مكان « ذو حيد » وقد وقع صدره لساعدة بن جؤية الهذلى . والحيد : النشاط ، والضلع الشديدة الاعوجاج ، والعقدة (القاموس : حيد) .

(٧) معانى القرآن للأخفش ٤٨٤/٢ : « ... وأما والله فجره على القسم ، ولو لم تكن فيه الواو نصبت فقلت : اللهَ ربَّنا . ومنهم من يجر بغير واو ، لكثرة استعمال هذا الاسم ، وهذا فى القياس ردىء ، قد جاء مثله شاذا قولهم : – وبلد عامية أعماؤه – وإنما هو رُب بلد ... » .

الثقات أنه سمع بعض العرب يقول : كلا اللهِ لآتينك ، يريد كلا والله . وزعم بعض أئمة الكوفة أن الأسماء كلها إذا أقسم بها – المجرور منها محذوف الواو –[1] . وترفع وتخفض ولا يجوز النصب إلا فى (يقينى) وكعبة الله وقضاء الله وأنشد[2] :

لاكَعبـةِ اللهِ ما هجَرتُكـمْ إلّا وفى النَّفْس منكمُ أرَب

ومن أجل هذا ... قلت بعد « ويجوز جر الله دون عوض » : ولا يشارك فى ذلك خلافا للكوفيين . ومذهب البصريين[3] أن المقسم به إذا حذف جاره بلا عوض ولم ينو المحذوف جاز نصبه كائنا ما كان . فمن ذلك قول الشاعر[4] :

إذا ما الخبزُ تأدِمُـه بلَحْـم فذاكَ أمانـةَ اللهِ الثَّريـدُ

ومثله[5] :

فقلتُ يمينَ اللهِ أبْرحُ قاعِدا ولو قطّعوا رأسِي لديكِ وأوْصالى

ومذهب الأخفش أن الجر فى ها الله ونحوه[6] : بالعوض من الحرف المحذوف لا بالحرف ، ذكر ذلك فى كتابه « الأوسط » ووافق الأخفشَ فى هذا جماعةٌ ، وانتُصر لهذا بأنه شبيه بتعويض الواو من الباء ، والتاء من الواو ، ولا خلاف فى كون الجر بعد الواو والتاء بهما ، فكذا ينبغى أن يكون الجرّ فى آ ، وها بهما لا بالمعوّض عنه . والأصح كون الجر بالحرف المحذوف ، وإن كان لا يلفظ ، كما كان النصب بعد الفاء والواو

---

(١) عبارة الأصل فيها حذف ، فلعل الأصل : وحذف الجار جائز فى المجرور مع كل قسم كما أضمروا رب مع الواو وغيرها – ويساعد على هذا ما فى المساعد ٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ : « فإذا حذف جار المقسم به لم يجز جره إلا إن كان اسم الله تعالى . هذا قول جمهور البصريين . وأجاز الكوفيون وبعض البصريين الجر فى غيره وعليه جرى الزمخشرى وفى الإفصاح أن أبا عمرو حكى أن من العرب من يضمر حرف الجر مع كل قسم ، كما أضمروا رب مع الواو وغيرها . وعلى طريق الجمهور يجب فى غير اسم « الله » النصب أو الرفع ومنع الكوفيون النصب وأوجبوا الخفض أو الرفع . قالوا ولا يجوز النصب إلا فى كعبة الله وقضاء الله » .

(٢) من مجزوء البسيط . الهمع ٣٩/٢ والدرر ٤٣/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٦١/٢ والمساعد ٣٠٨/٢ .

(٣) انظر الإنصاف ٣٩٣/١ فما بعدها . المسألة ٥٧ « هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض ؟ » .

(٤) من الوافر . الكتاب ٦١/٣ أو ٤٣٤/١ بولاق . وابن يعيش ١٠٢/٩ وشرح الكافية الشافية ٨٦١/٢ .

(٥) من الطويل . لامرئ القيس . ديوانه ص ١٠٨ وابن يعيش ٩٧/٩ والدرر ٤٣/٢ والتبصرة ٤٤٨/١ والمساعد ٣٠٦/٢ .

(٦) فى ج : وشبهه .

وحتى وكى الجارة ولام الجحود بأنْ المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف . ومن الجر بعد « ها » قول أبى بكر رضى الله عنه[1] : « لاها الله إذن لا تعمد إلى أسد من أسْد الله » الحديث .

ص : فإن ابتدئ فى الاسمية[2] بمتعين للقسم حذف الخبر وجوبا ، وإلا فجوازا والمحذوف الخبر إن عرى من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدّر ، وإن كان « عمْرا » جاز أيضا ضم عينه ودخول الباء عليه ، ويلزم الإضافة مطلقا . وإن كان ايمن الموصول الهمزة لزم الإضافة إلى الله غالبا ، وقد يضاف إلى الكعبة والكاف والذى . وقد يقال فيه مضافا إلى الله ايِمن وايمَن وايمُن . وأيْمُ وإيم وإمُ ومُنُ مثلث الحرفين . و« م » مثلثا . وليست الميم بدلا من واو ، ولا أصلها مِن ، خلافا لمن زعم ذلك ، ولا أيمن المذكور جمع يمين خلافا للكوفيين . وقد يخبر عن اسم الله مقسما به بلك وعلىّ . وقد يبتدأ بالنذر قسما .

ش : المبتدأ المتعين للقسم نحو لعمر الله ولايمن الله ؛ فإنهما لا يستعملان مقرونين باللام إلّا مقسما بهما مرفوعين ، فالتزم حذف خبرهما لكونه مفهوم المعنى مع سدّ الجواب مسدّه . ونبّهت بإضافة « نحو » إليهما على أمرين : [أحدهما أنهما[3]] قد يضافان إلى غيرما أضيفا إليه إلا نحو لعمرك ولعمرى ولايمن الكعبة ويمنك . والآخر أنه قد يقترن غيرهما بما[4] يعينه للقسم فلا يكون حذف خبره واجبا ، كقول من توجهت عليه يمين لازمة : لعهد الله لقد كان كذا فيتعيّن كون المبتدأ مقسمابه لا من قبل نفسه ، ولذا[5] جاز إثبات خبره وحذفه ، كقولك حالفا : علىّ عهد الله أو يمين

---

(١) البخارى ٨/١٦٠ باب كيف كانت يمين النبى : « .... قال أبو بكر عند النبى ﷺ : لاها الله اذن » **يقال** والله وبالله وتالله . وانظر صحيح مسلم ٧٣٧/٢٦ ، ٣٥٢/١ وانظر ٣٥٦/٣ .

(٢) فى ج : فى الجملة الاسمية .

(٣) عن نسخة ج .

(٤) فى ج : بقرينة .

(٥) العبارة فى الأصل : غيرهما بما تعينه للقسم للابتداء فيكون حذف خبره واجبا ..... فيتعين كون المبتدأ مقسما به من قبل نفسه جاز إثبات .... » – وليست مستقيمة . وانظر المساعد ٣٠٨/٢ .

١٧٠/ ب الله[1] / فلك أن تجيء به هكذا ، ولك ألّا تلفظ بعليّ ولا بيلزمنى لأن ذكر الجواب يدل السامع على أنك مقسم . وقد كان قبل ذكرك مجوزا أنك غير مقسم ومجوزا أنك مقسم ، ولم يمتنع حذف الخبر لكونه مفهوم المعنى بعد ذكر الجواب ، فلو لم يقترن لعمر باللام لجاز نصبه كقول ابن شهاب الهذلى[2] :

فإنك عَمْرَ الله إنْ تسْألِيهم بأحْسَابنا إذَنْ تُحلُّ الكَبائر
يُنبّوك أنا نفـرجُ الهمّ كلـه بحقٍّ وأنا فى الحروب مَساعِرُ

فلهذا قلت : « والمحذوف الخبر إن عرى من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدر » . ثم نبهت على أن العين من لعمر الله ونحوه عند عدم اللام يجوز فيها الفتح والضم . وكان ينبغى أن يجوزا مع وجود اللام ، لكن خُص لكثرة الاستعمال فى مصاحبة اللام بالفتح ؛ لأنه أخفّ اللغتين . ومن دخول الباء عليه عند عدم اللام قول الشاعر[3] :

رُقـيَّ بعَمْـرِكم لا تَهْجُرينـــا ومنّينـا المُنَـى ثم امْطُلينـــا

ومثله[4] :

أأقامَ أمسِ خليطُنا أم سارا سائلْ بعَمْركَ أىَّ ذاكَ اختارا

وقولى تلزم الإضافة مطلقا ، أى إلى الظاهر والمضمر ، ومع وجود اللام وعدمها . واحترزت بقولى « وإن كان ايمن الموصول الهمزة » من أيمن بقطع الهمزة فإنه جمع يمين بلا خلاف . وحكمه إذا أقسم به حكم واحده .

وأما الموصول الهمزة فيلزم الإضافة إلى الله أو إلى الكعبة أو إلى ضمير المخاطب أو إلى الذى ، لكن إضافته إلى غير الله قلَيلة ، وإضافته إلى ضمير المخاطب وإلى الذى أقلّ من إضافته إلى الكعبة . ومن إضافته إلى ضمير المخاطب قول عروة بن الزبير رضى

---

(١) فى ج : أو يمين الله تلزمنى .

(٢) من الطويل . شرح الكافية الشافية ٨٧٥/٢ : ... ينبّوك ...

(٣) من الوافر . لعبيد الله بن قيس الرقيات ديوانه ص ١٣٧ وهو مطلع ، شرح الكافية الشافية ٨٦٣/٢ والأغانى ٩٤/٥ ونسب فى الدرر ٤٥/٢ لابن أبى ربيعة وليس فى ديوانه . والمساعد ٣٠٩/٢ وصدره فى الهمع ٤١/٢ .

(٤) من الكامل . لابن أبى ربيعة فى ديوانه – نسختى – ص ٢٢٦ : سارا وهو المناسب لاختارا . وفى الأصل : ساروا ، وشرح الكافية الشافية ٨٧٦/٢ .

الله عنهما[1] « لا يُمُنُكَ لِئن ابْتَلَيْتَ لقد عافَيْتَ » ومن إضافته إلى « الذى » قول النبى ﷺ :[2] « وايم الذى نفسى بيده » .

وفيه حين يليه « الله » اثنتا عشرة لغة : ثلاث مع ثبوت الهمزة وثلاث مع حذف النون دون الهمزة ، وثلاث مع حذف الهمزة والياء وثبوت النون ، وثلاث مع الاقتصار على الميم فيقال : ايْمُنُ اللهوأيمَنُ الله وايمن الله ، وأيمُ الله وإِيمُ الله وإِمُ الله ، ومُنُ الله ومَنَ الله ومِن الله ، ومُ الله ومَ الله ومِ الله . وزعم بعضهم أن الميم المفردة بدل من واو والله كالتاء وليس بصحيح ؛ لأنها لو كانت بدلا منها لفتحت كما فتحت التاء ، ولأن التاء إذا أبدلت من الواو فى القسم فلها نظائر فى غير القسم مطردة ، كاتّصل واتّصف ، وغير مطّردة كتراث وتجاه ، وليس لإبدال الميم من الواو إلا موضعشاذ وهو فم ، وفيه مع شذوذه خلاف . وزعم الزمخشرى أنها من المستعملة مع ربّى ، فحذفت نونها وليس بصحيح أيضا ، لأنها لو كانت إياها لاستعملت فى النقص* مع ما استعملت فى التمام على الأشهر ، كما لم يستعمل أيمن فى النقص إلا مع ما استعمل فى التمام على الأشهر . واحترزت بالأشهر من رواية الأخفش عن بعض العرب : من الله ومن ايمن الكعبة وأيمنك وأيمن الذى نفسى بيده . وقال الزمخشرى فى م الله : ومن الناس من زعم أنها من أيمن . قلت : لم يعرف من الذى زعم ذلك ، وهو سيبويه - رحمه الله - فإنه قال[3] فى عدة ما يكون عليه الكلم : « واعلم أن بعض العرب يقول مُ الله لأفعلنّ ، يريد : إيمُ الله لأفعلنّ » . وفى عدم معرفة الزمخشرى أن صاحب هذا القول سيبويه دليل على أنه لم يعرف من كتابه إلا ما يعرف بتصفح وانتقاء لا بتدبر واستقصاء ، فما أوفر تبجحه وأيسر ترجّحه ، عفا الله عنا وعنه .

---

(١) لم أعثر على الأثر فيما بين يدى .

(٢) الحديث « وايمن الذى بنفسى بيده » أخرجه البخارى فى كتاب الأيمان والنذور . باب كيف كان يمين النبى ﷺ عن أبى هريرة « وايم الذى نفس محمد بيده » صحيح البخارى ١٦٣/٨ ، « وايم الذى نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا فى سبيل الله فرسانا أجمعون »صحيح مسلم ٢٠٢/٢٩ .

* فى ج فى النقص إلا .

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢ .

وزعم الكوفيون أن *المذكور جمع يمين ورأيهم فى هذا ضعيف[١] ، يدل على ضعفه ثلاثة أمور : أحدها أن همزة الجمع همزة قطع ، وهمزة هذا الاسم همزة وصل ؛ لسقوطها مع اللام فى « ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت » وفى قول الشاعر[٢] :

فقالَ فريقُ القَوْمِ لمّا نَشَدتُهم نعَم وفريقٌ لَيمنُ اللهِ ما نَدْرِى

وليس هذا بضرورة ؛ لتمكن الشاعر من إقامة الوزن بتحريك التنوين والاستغناء عن اللام . الثانى أن من العرب من يكسر الهمزة فى الابتداء وهمزة الجمع لا تكسر . الثالث أن من العرب مَن يفتح الميم فيكون على وزن أفعَل ، ولا يوجد ذلك فى الجموع .

ومن الإخبار بلَك عن اسم الله مقسما به قول الشاعر[٣] :

لكَ اللهُ لا أُلفَى لعهدكَ نَاسِيا فلاتكُ إلّا مثلَ ما أنا كائنُ

ومثله[٤] :

لقد حَبَبْتَكَ العَيْنُ أولَ نَظرة وأُعطيتَ منّى يابْنَ عَمَّ قبولا
أميرا على ما شئت مِنى مسلَّطا فسَلْ ، فلكَ الرحمنُ ، تَمنعُ سولا

ومن / الإخبار عنه بعلىّ قول الشاعر[٥] : ١٧١/أ

نهى الشيبُ قلبى عن صِبًا وصبَابة ألا فَعلىّ الله أوجَد صابيا

ومثال جَعْل النذر قسما مرفوعا بالابتداء قول الشاعر[٦] :

علىّ إلى البيت المحرّم حجَةٌ أوافى بها نذْرا ولم أنْتعل نعلا
لقد منحت ليلى المودة غَيرنا وإنَّ لها منا المودة والبذلا

---

* فى ج : أن ايمن المذكور .

(١) انظر الإنصاف ٤٠٤/١ فما بعدها . المسألة ٥٩ (القول فى أيمن فى القسم مفردا هو أو جمع ؟) .

(٢) من الطويل . لنصيب . الدرر ٤٤/٢ وابن يعيش ٩٢/٩ والمساعد ٣١٠/٢ والهمع ٤٠/٢ : فقال فريق القوم لا وفريقهم .... لا ندرى . وفى الفرائد الجديدة ٥٧٢/٢ لا وفريقهم ... ايمن ... لا .

(٣) من الطويل . شرح الكافية الشافية ٨٥٦/٢ المساعد ٣١٢/٢ .

(٤) من الطويل . شرح الكافية الشافية ٨٥٧/٢ : لقد حليتك .... فأعطيت . وفى ج : حليتك .

(٥) من الطويل . شرح الكافية الشافية ٨٥٦/٢ والمساعد ٣١٢/٢ .

(٦) من الطويل . شرح الكافية الشافية ٨٥٥/٢ ، ٨٥٦ والمساعد ٣١٣/٢ .

ص : المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم ، تصدر فى الإثبات بلام مفتوحة أو إنّ مثقلة أو مخففة ، ولا يستغنى عنهما غالبا دون استطالة . وتُصدّر فى الشرط الامتناعى بلو ولولا ، وفى النفى بما أولا أو إن ، وقد تصدر بلن أو لم . وتُصدّر فى الطلب بفعله أو بأداته أو بإلّا أو لمّا بمعناها . وقد تدخل اللام على « ما » النافية اضطرارا . وإن كان أول الجملة مضارعا مستقبلا غير مقارن حرف تنفيس ولا مقدّم معموله لـم تغنه اللام غالبا عن نون توكيد . وقد يستغنى بها عن اللام . وقد يؤكد المنفى بلا ، ويكثر حذف نافى المضارع المجرد مع ثبوت القسم ، ويقل مع حذفه ، وقد يحذف نافى الماضى إن أمن اللبس ، ويكثر ذلك لتقدم نفى على القسم ، وقد يكون الجواب مع ذلك مثبتا . وقد يحذف لأمن اللبس نافى الجملة الاسمية . وقد يكون الجواب قسما .

ش : تصدر الجملة الاسمية المقسم عليها بلام مفتوحة كقوله تعالى[1] ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أعلمُ بالذين هم أوْلَى بها صِلِيّا ﴾ وكقول حسان رضى الله عنه[2] :

فلئن فَخَرْتَ بهم لِمثل قدِيمهم فخر اللبيب به على الأقْـوام

وتصديرها بإن مثقلة كقوله تعالى[3] ﴿ إنا أنْزلناهُ فى ليلةٍ مُباركةٍ ﴾ وكقوله تعالى[4] ﴿ إنّ سَعْيَكُم لشتى ﴾ وتصديرها بالمخففة كقوله تعالى[5] ﴿ إنْ كلُّ نفس لمّا عليها حافظٌ ﴾ ويستغنى عنهما قليلا دون استطالة فى المقسم به كقول أبى بكر رضى عنه[6] « والله أنا أظلم منه » والأصل لأنا فحذفت والمقسم به اسم لااستطالة فيه بصلة ولا عطف . فلو كان فيه استطالة لحسن الحذف ، وكان جديرا بكثرة النظائر كقول بعض العرب : أقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين ، وختمهم بالرسول

---

(١) سورة مريم . آية ٧٠ .

(٢) من الكامل . شرح ديوانه ص ٢٣٥ .

(٣) سورة الدخان آية ٢ ، ٣ - ﴿ حم والكتاب المبين ... ﴾ .

(٤) سورة الطارق. آية ٤ .

(٥) سورة الطارق . آية ٤ .

(٦) شواهد التوضيح ١٦٣ خرجه البخارى ص ٦٩ كتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ - ٥ باب قول النبى : لو كنت متخذا خليلا .

رحمة للعالمين هو سيدهم أجمعين . ومثله قول ابن مسعود رضى الله عنه[١] « والذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة » والأصل لهذا ، فحذف اللام لاستطالة القسم والخبر بالصلتين . ومنه قول الشاعر[٢] :

وربِّ السمواتِ العُلا وبُروجِها والارضِ وما فيها المقدَّرُ كِائِن

أراد للمقدّر كائن فحذف لاستطالة القسم والعطف . ومن التصدير بلو قول سويد بن كراع[٣] :

فتاللهِ لو كُنّا الشُهودَ وغِبْتُم إذَنْ لَمَلأْنا جَوْفَ جيرانِهم دما

ومن التصدير بلولا قول عبد الله بن الزبير رضى الله عنه[٤] :

فوالله لولا خشيةُ النـارِ بغتـة علىّ لقد أقْبَلت نحوى مِغْولا

ونبهت بقولى « وبالنفى بما أو لا أو إنْ » على النوافى المخصوصة بجواب القسم وهى الثلاثة التى لا تختص بفعل ولا اسم وهى ما ولا وإن ، بخلاف لن ولم ولمّا فإنها مخصوصة بالفعل ، فأرادوا أن يكون ما ينفى به الجواب مما لا يمتنع دخوله على الاسم ، لأن مالا يمتنع دخوله على الاسم يجوز دخوله على الفعل ، والجواب قد يصدر بكل واحد منهما ، فلذلك لم يُنف جواب القسم – دون ندور – بغير الثلاثة التى لا تختص ، إلا أن المنفى بها فى القسم لا يتغير عما كان دون قسم ، إلا إن كان فعلا موضوعا للمضى فقد تجدّد له الانصراف إلى معنى الاستقبال .

فمن ورود ذلك فى المنفى بما قوله تعالى[٥] ﴿ ولئن أتيتَ الذينَ أُوتُوا الكتابَ بكُلِّ آيةٍ ما تَبِعُوا قِبْلَتكَ ﴾ . ومن وروده فى المنفى بلا قول الشاعر[٦] :

---

(١) شواهد التوضيح ص ١٦٣ وخرجه البخارى ص ٢٥ كتاب الحج – ٣٥ باب رمى الجمار من بطن الوادى .

(٢) من الطويل . الدرر ٢/٤٩ والهمع ٢/٤٢ وشواهد المغنى للسيوطى ٣١١ وشواهد التوضيح ص ١٦٧ .

(٣) من الطويل . الهمع ٢/٤٣ .

(٤) من الطويل . شرح الكافية الشافية ٢/٨٩٤ .

(٥) سورة البقرة . صدر الآية ١٤٥ .

(٦) من البسيط . الدرر ٢/٤٥ وشرح الكافية الشافية ٢/٨٤٤ وصدره فى الفرائد الجديدة ٢/٥٧٥ ويروى : لورّاد .

ردُوا فَو اللهِ ماذُدْنـاكم أبـدا ما دام فى مائنا وردٌ لنـزَّالِ

ومن ورود ذلك فى المنفى بإن قوله تعالى[1] ﴿ ولئن زالتا إنْ أمسكهما من أحد من بعده ﴾ وندر نفى الجواب بلن فى قول أبى طالب[2] :

واللهِ لنْ يَصِلوا إليكَ بجمعهم حتى أُوارى فى التُراب دَفينا

وندر أيضا نفى الجواب بلم فيما حكى الأصمعى أنه قال لأعرابى : ألك بنون ؟ فقال : نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة . ومثال تصدير الجواب فى الطلب بفعل طلب قول الشاعر[3] :

بعَيْشكِ ياسَلْمَى أرِى ذا صَبابة أبَى غيرَ مايُرضِيك فى السّر والجهر

ومثال تصديره بأداة الطلب قول الشاعر[4] :

بربّك هل للصبّ عندك رأفةٌ فيَرْجُوَ بعدَ اليأسِ عَيْشا مجدّدا / ١٧١/ ب

ومثال تصديره بإلّا قول الشاعر[5] :

باللهِ ربِّك إلّا قلتِ صادقــة هل فى لقـائِك للمَشْغُوفِ مِن طمـع

ومثال تصديره بلمّا التى بمعنى إلا قول الراجز[6] :

قالت له باللهِ يا ذا البُرديْـن لمّـا غنثت نَفَسا أو اثـنين

ولا تدخل اللام على جواب منفى إلا إذا نفى بما ، ولا تدخل عليه وهو منفى بها إلا فى الضرورة كقول الشاعر[7] :

لعَمْرُكِ ياسَلْمَى لمَا كنت راجيا حياةً ولكـنَّ العوائـدَ تُخْـرَق

---

(١) سورة فاطر . من الآية ٤١ .

(٢) من الكامل . الدرر ٤٥/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٤٩/٢ والمساعد ٣١٤/٢ وصدره الهمع ٤١/٢ ويروى : حتى أوسَّدَ .

(٣) من الطويل . الدرر ٤٥/٢ وصدره فى الفرائد الجديدة ٥٧٤/٢ ، ٥٧٦ وفيه : ارحمى ذا ...

(٤) من الطويل . الدرر ٤٥/٢ والمساعد ٣١٤/٢ .

(٥) من البسيط . الهمع ٤٢/٢ والدرر ٤٦/٢ والمساعد ٣١٤/٢ والفرائد ٥٧٤/٢ ، ٥٧٨ .

(٦) الهمع ٤٢/٢ ، ٤٥ والدرر ٤٦/٢ ، ٢٠٠/١ وشرح الكافية الشافية ١٦٤٥/٣ والمساعد ٣١٥/٢ والفرائد الجديدة ٣١٥/٢ .

(٧) من الطويل . المساعد ٣١٥/٢ .

فإن صُدّرت الجملة المجاب بها القسم بفعل مضارع وكان مثبتا ، فإما أن يراد به الاستقبال أو يراد به الحال . فإن أريد به الحال قرن باللام ولم يؤكد بالنون لأنها مخصوصة بالمستقبل ، فمن شواهد إفراد اللام لكون الحال مقصودا قول الشاعر[(١)] :

لئن تكُ قد ضاقتْ عليكم بيوتُكم لَيَعْلَمُ ربىّ أنّ بيتى واسعُ

ومثله[(٢)] :

لعمْرِى لأدْرِى ما قضَى اللهُ كونَه يكونُ ، وما لم يَقضِ ليس بكائن

ومثله[(٣)] :

وعيشكِ ياسَلْمى لأوقنُ أننّى لما شئت مُسْتحْلٍ ولو أنّه القتل

ومثله[(٤)] :

يمينا لأبغضُ كلَّ امرئ يُزْخرِفُ قوْلَا ولا يَفْعَلُ

وإن أريد بالمضارع المثبت الاستقبال وقرن به حرف التنفيس أو قدّم عليه معموله امتنع أيضا توكيده بالنون ، ولزم جعل اللام مقارنة بحرف التنفيس أو للمعمول المتقدم : فمن مقارنتها حرف التنفيس قوله تعالى[(٥)] ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ ومنه قول الشاعر[(٦)] :

فو ربّى لسوف يُجزَى الذى أسْـ لَفه المرءُ سَيّئا أو جميلا

ومن مقارنتها المعمول المتقدم قول الله تعالى[(٧)] ﴿ ولئن مُتّم أو قُتِلْتُم لإلَى اللهِ

---

(١) من الطويل . للكميت بن معروف . أنشد الفراء فى كتاب المعانى فى أوائل سورة البرة وأوائل سورة الحشر وقال أنشده الكسائى . الأشمونى ٢١/٤ وشرح الكافية الشافية ٨٣٧/٢ والتصريح ٢٥٤/٢ والمساعد ٣١٦/٢ .

(٢) من الطويل . لم أقف عليه .

(٣) من الطويل . شواهد التوضيح ١٦٦ .

(٤) من المتقارب . التصريح ٢٠٣/٢ والأشمونى ١٦٣/٣ وشواهد التوضيح ١٦٦ .

(٥) سورة الضحى . آية ٥ .

(٦) من الخفيف . التصريح ٢٠٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٣٥/٢ .

(٧) سورة آل عمران . آية ١٥٨ .

تُحْشَرُونَ ﴾ ومن ذلك قول الشاعر[1] :

يمينًا ليَوْما يَجْتنى المرءُ ما جَنتْ يداه فمسرورٌ ولهفـــانُ نادمُ

[ومثله][2] :

جوابًا به تَنْجو اعَتمِدْ فَورِبِّنا لَعَنْ عمل أسلفت لا غيرُ تسأُل

[وقول آخر][3] :

قَسَمًا لحينَ تُشب نيْرانُ الوغَى يُلفَى لدىّ شفاءُ كل عليـل

فإن أريد بالمضارع المثبت الاستقبال وخلا من حرف تنفيس وتقديم معمول لزم فى الغالب اقترانه باللام وتوكيده بالنون ، كقوله تعالى[4] ﴿ وتاللهِ لأكيدنَّ أصنامكم بعدَ أنْ تُولّوا مُدبِرين ﴾

وقلت « فى الغالب » احترازا من نحو قول النبى ﷺ[5] : « ليردُ علىّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفونى » ومن قول الشاعر[6] :

تألّى ابنُ أوسٍ حَلفة ليـرُدّنى على نِسْوةٍ كأنَّهـن مفائِـــدُ

ومثله قول ابن رواحة رضى الله عنه[7] :

فلَا وأبِـــى لَنـــأتيها جميعـــا ولـــو كانتْ بها عربٌ ورُوم

فأفردت اللام والاستقبال مراد مع عدم حرف تنفيس وتقدم معمول .

---

(١) من الطويل . لم أقف عليه .

(٢) من الطويل . الأشمونى ٢/٢٠١ والتصريح ٢/٥٠ والفرائد الجديدة ١/٦٧ .

(٣) من الكامل .المساعد ٢/٣١٧ .

(٤) سورة الأنبياء . آية ٥٧ .

(٥) شواهد التوضيح ١٦٢ وخرجه فى البخارى ٩٢ كتاب الفتن - ١ - باب ما جاء فى قول الله تعالى ﴿ واتقوا فتنة ... ﴾ .

(٦) من الطويل . لزيد بن حصين المسمى بزيد الفوارس . وهو مطلع فى الحماسة ١/٢٨٨ رقم ١٨٣ والدرر ٢/٤٦ : إلى نسوة . ومفاود . وشرح الكافية الشافية ٢/٨٣٧ - وابن أوس هو قيس بن أوس بن حارثة الطائى . تألّى : حلف . والمفاود جمع مفأد . وهو المسعر والسفود .

(٧) من الوافر . شرح الكافية الشافية ٢/٨٥٣ والمساعد ٢/٣١٥ .

وفى ذكر الغالب أيضا احتراز من حذف اللام وثبوت النون كقول الشاعر[1] :

وقتيـــل مُرةَ أثـــأرَنَّ فإنّـــه فِرْغ وإنّ أخـــاكم لم يُثـــأر

وكقول الآخر[2] :

وهمُ الرجالُ وكل مَلْك منهم تجدنَّ فى رُحْب وفى مُتَضَيَّق

ومن أجل ندور إفراد اللام وإفراد النون قلت « لم تغنه اللام غالبا عن نون توكيد ، وقد يستغنى بها عن اللام » . وإن كان المضارع المجاب به القسم منفيا لم يؤكد بالنون إلّا إنْ كان نفيه بلا ؛ فحينئذ قد يؤكد بها كقول الشاعر[3] :

تالله لا يُحمَدَنّ المرءُ مُجتَنِبا فِعْلَ الكِرام وإنْ فاق الورى حسبا

والأكثر ألّا تؤكد كقوله تعالى[4] ﴿ وأقْسَمُوا بالله جَهد أيْمانِهم لايَبْعثُ اللهُ مَن يمُوتُ بلى وَعْدًا عليه حقًّا ﴾ . وشرط فى توكيد المنفى كونه منفيا بلا لشبهه بفعل النهى . وقد فعل به ذلك فى غير القسم كثيرا كقوله تعالى[5] ﴿ واتَّقُوا فِتْنَة لَا تصيبنَّ الذين ظَلموا منكم خاصّةً ﴾ وكقول النمر[6] :

فلا الجارةُ الدُّنيا لها تلحَيَنَّهـا ولا الضيف عنها إن أقام مُحوَّلُ

ويكثر حذف الحرف النافى المضارع المجرد من نون التوكيد كقوله تعالى[7] ﴿ تالله تَفْتؤ تذكر يُوسُفَ ﴾ أى تالله لاتفتأ تذكر يوسف ، وكقول حسان رضى الله عنه[8] :

---

(١) من الكامل . نسب لعامر بن الطفيل . وليس فى ديوانه – ليال – الدرر ٤٧/٢ : ... أخاكم لم يُقصد . والمساعد ٣١٧/٢ : لم يثأر . وفى الأصل : لم يثأرا .

(٢) من الكامل . للقطامى . ديوانه ص ١١١ وفيه : ... ذلك فيهم يجدون ...

(٣) من البسيط . الأشمونى ١٦٣/٣ والمساعد ٣١٨/٢ .

(٤) سورة النحل . صدر الآية ٣٨ .

(٥) سورة الأنفال . صدر الآية ٢٥ .

(٦) من الطويل . شواهد المغنى للسيوطى ٢١٤ : ولا الضيف عنها إن أناخ محول . والعينى ٣٤٢/٤ وانظر ديوانه ٩٢ وشعره – القيسى – ٣٢ .

(٧) سورة يوسف . صدر الآية ٨٥ .

(٨) من الكامل . شرح ديوانه ص ٢١٥ من قصيدته :

تبلت فؤادك فى المنام خريدة تسقى الضجيع ببـارد بسام

أقسمتُ أنساهَا وأترُكُ ذِكْرَها حتى تُغيَّب فى الضَّريح عظامِى

فلو كان المنفى مؤكدا بالنون مثل تالله لا تحملانّ لم يجز حذف نافيه ، لأنه حينئذ لا دليل على أن النفى مراد بل المتبادر إلى ذهن السامع أن الفعل مثبت ، كما هو فى قول الشاعر[1] :

وقتيل مُرَّة أثأرنّ

وفى قول الآخر[2] :

ليت شعرِى وأشعرنّ إذا ما قَرَّبُوهـا منشورةً ودُعـيتُ
ألَىَ الفوزُ أم علىّ إذا حُو سِبْتُ إنّـى على الحساب مقيت / ١/١٧٢

فإن* يكن القسم مثبتا لم يجز حذف النافى المضارع عاريا كان من النون أو مؤكدا بها ، هذا هو الأصل وقد يحذف حرف النفى والقسم محذوف إذا كان المعنى لا يصح الإبتقدير النفى كقول النمر[3] :

وقولى إذا ما أطلقوا عن بَعيرِهِم تُلاقُونَه حَتّى يَئُوبَ المنُخَّـلُ

أراد : والله لا تُلاقونه . فحذف القسم وحرف النفى ؛ لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره ، واحتيج إلى تقدير القسم لأن تقديره مصحح لحذف النفى ، إذ لا يحذف مع غير زال وأخواتها إلا فى جواب قسم بشرط كونه مضارعا غير مؤكد بالنون . وقد يحذف نافى الماضى عند أمن اللبس ، كقول أمية بن أبى عائذ الهذلى[4] :

فإن شِئْتُ آليتُ بيْن المقـا مِ والركـنِ والحجـرِ الأسود
نسيتُكِ ما دامَ عقْلى معـى أمـدُّ به أمَـدَ السَّرْمَـدِ

---

(١) جزء بيت . انظر ص ٢١١ هامش ١ .

(٢) من الخفيف . للسموءل بن عادياء . الدرر ١٠٠/٢ وشرح الكافية الشافية ١٤١١/٣ وانظر العينى ٣٣٢/٤ وللأصمعى رواية فى البيت الأول وهى : قيل اقرأ عنوانها وقريت - وهو شاهد على شذوذ توكيد أشعرنّ لأنه غير طلب - وديوانه - صادر - ٨١ .

* فى نسخة ج : فلو لم يكن .

(٣) من الطويل . شرح الكافية الشافية ٨٤٨/٢ والمساعد ٣١٨/٢ « حتى يئوب المنخل » مثل فى مجمع الأمثال ٢١١/١ وطبقات فحول الشعراء . السفر الأول ص ١٨٥ .

(٤) من المتقارب . الدرر ٤٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٤٦/٢ والهمع ٤٢/٢ ، ٤٣ والمساعد ٣١٩/٢ .

أراد : لا نسيتك ، فحذف النافى لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره ، ولأنه لو أراد الإثبات لقال : لقد نسيتك أو لنسيتك .

وهذا النوع مع ظهور المعنى دون تقدم نفى آخر على القسم قليل . فإن تقدم نفى كان الحذف أحسن كقول الشاعر[1] :

فلا واللهِ نادى الحيَّ ضَيْفى هُدُوًّا بالمَسـاءَةِ والعِـــلاط

أراد فلا والله لا نادى ، فحذف النافى الثانى استغناء عنه بالأول . وقد يجتمعان توكيدا كقول الله تعالى[2] ﴿ فلا وربك لا يُؤمنون حتّى يُحكِّموك فيما شجَر بينهم ﴾ وكقول أبى ذر[3] « فلا والله أسألهم دنيا ولا أستفتيهم عن دين » وقد يكون الجواب مثبتا مع تقدم حرف نفى على القسم كقوله تعالى[4] ﴿ لا أقسم بهذاالبلد * وأنت حلّ بهذا البلد * ووالد وما ولدَ * لقد خلقنا الإنسان فى كبد ﴾ ، وكقول عبد الله بن رواحة رضى الله عنه[5] :

فوالله ما نلْتُم ومانِيل منكم بمُعتـدل وَفْـقٍ ولا مُتَقـــارب

أراد ما مانلتم وما نيلَ منكم بمعتدل ، فحذف « ما » النافية وأبقى « ما » الموصولة ، وجاز ذلك لدلالة دخول الباء الزائدة فى الخبر ، ولدلالة العطف بولا .

ويجوز على مذهب الكوفيين أن تكون « ما » النافية ، والمحذوفة الموصولة ، ولا يجوز هذا على مذهب البصريين ؛ لأنهم لا يجيزون بقاء الصلة بلا موصول فى اللفظ

---

(١) من الوافر . للمتنخل . شرح الكافية الشافية ٢/٨٥٢ : بالمساوة . والدرر ١/٥١ : والذعاط . والمساعد ٢/٣١٩ ويروى : قومى مكان ضيفى ، مع شطر آخر غير هذا . والعلاط : الخصومة . وديوان الهذليين ٢/٢١ وفيه : هدوءا .

(٢) سورة النساء . صدر الآية ٦٥ .

(٣) شواهد التوضيح ٨١ خرجه فى البخارى ٢٤ كتاب الزكاة – ٤ – باب ما أدى زكاته فليس بكنز . وبقيته : « حتى ألقى الله » .

(٤) سورة البلد . الآيات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٥) من الطويل . الهمع ٢/٤٢ والدرر ٢/٤٩ وشرح الكافية الشافية ٢/٨٤٦ والمساعد ٢/٣٢٠ – وهو شاهد على حذف « ما النافية » والأصل ما مانلتم فى جواب القسم وما المذكورة فى البيت موصولة . وقد أجاز الكوفيون حذف ما الموصولة .

وإن دل عليه دليل .

ونبهت بقولى « وقد يكون الجواب قسما » على نحو قوله تعالى[1] ﴿ ولَيَحلفُنَّ إنْ أرِدنا إلّا الحُسْنى ﴾ (فليحلفنّ) قسم جوابه ﴿ إن أردنا إلا الحسنى ﴾ وهو جواب قسم محذوف ، كأنه قيل والله ليحلفن المنافقون إن أردنا إلا الحسنى[2] ﴿ والله يَشْهَدُ إنّهم لكاذِبُون ﴾ .

ص : ولا يخلو دون استطالة الماضى المثبت المجاب به من اللام مقرونة بقد أو ربما أو بما مرادفتها إن كان متصرّفا ، وإلا فغير مقرونة . وقد يلى لقد ولبما المضارع الماضى معنى . ويجب الاستغناء باللام الداخلة على ما تقدم من معمول الماضى ، كما استغنى باللام الداخلة على ما تقدم من معمول المضارع .

ش : إن كان صدر الجملة المجاب بها القسم فعلا ماضيا مثبتا وخلا القسم من استطالة وجب اقترانه باللام وحدها إن كان الفعل غير متصرف ، وباللام مع « قد » أو ربّما أو بما بمعنى ربما إن كان متصرّفا . فإن وجدت استطالة جاز إفراد الفعل كقوله تعالى[3] : ﴿ والسماءِ ذاتِ البُروج *واليومِ الموعودِ* وشاهِدٍ ومشهـودٍ* قُتِـل أصْحَابُ الأُخْدُود ﴾ وكقول النبى ﷺ[4] : « والذى نفسى بيده وددت أنى أقاتل فى سبيل الله ، فأقتل ، ثم أحيا ثم أقتل ، ثم أحيا ثم أقتل » أخرجه البخارى .

واقترانه بقد وحدها كقوله تعالى[5] ﴿ قد أفلحَ مَن زكّاها ﴾ وإن لم توجد الاستطالة والفعل غير متصرف وجب الاقتران باللام مفردة كقول الشاعر[6] :

لعمـرِى لنِعـم الفتـى مالكٌ إذا الحربُ أصْلَتْ لظاها رجالا

---

(١) سورة التوبة . من الآية ١٠٧ .

(٢) سورة التوبة . ختام الآية ١٠٧ ﴿ ... إلا الحسنى والله يشهد ... ﴾ .

(٣) سورة البروج . الآيات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٤) صحيح مسلم ٥٤٠/٣٤ « لوددت أنى أغزو فى سبيل الله فأقتل ، ثم أغزو فأقتل ثم أغزو فأقتل » . وشواهد التوضيح ١٦٢ ، ١٦٣ بنص ابن مالك . وخرجه البخارى ٩٤ كتاب التمنى . ١ - باب ما جاء من التمنى ومن تمنى الشهادة والجامع الصغير ٣١٢/١ .

(٥) سورة الشمس . آية ٧ ، ٩ ﴿ ونفسٍ وما سوّاها ... ﴾ .

(٦) من المتقارب . شرح الكافية الشافية ٨٤٠/٢ .

وإن كان الفعل متصرفا فالأكثر أن يقترن باللام مع قد كقوله تعالى[1] ﴿ تالله لقد آثركَ اللّهُ علينا ﴾ أو بربّما كقول الشاعر[2] :

لئنْ نَزحَتْ دارٌ لِليلَى لرُبّما غَنِينا بَخيْرٍ والدِيارُ جميعُ

أو بما مرادفة ربما كقول عمر بن أبى ربيعة[3] :

فلَئِنْ بانَ أهلُه لَبِما كانَ يُؤْهَلُ

وقد يستغنى باللام الفعل الماضى المتصرف فى النثر والنظم . ومن الاستغناء بها فى النثر قوله تعالى[4] ﴿ ولئِنْ أرْسَلْنا رِيحًا فرأوْه مصْفَرًّا لظَلُّوا مِن بعده يَكْفُرُون ﴾ . وفى الحديث عن امرأة من « غفار » أنها قالت[5] : « والله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح فأناخ » وفى حديث سعيد بن زيد[6] « أشهد لسمعت / رسول الله ﷺ يقول : من أخذ شبرا من الأرض ظُلْما » الحديث . ومن الاستغناء بها فى النظم قول امرئ القيس[7] : ١٧٢/ ب

حلفتُ لها بالله حلفةَ فاجِرٍ لناموا، فماإنْ من حديثٍ ولا صالِي

وقد يجاب القسم بمضارع ماضى المعنى فيقترن بلقد أو لما ؛ فاقترانه بلقد كقول

---

(١) سورة يوسف . من الآية ٩١ .

(٢) من الطويل . لقيس بن ذريح العامرى . الهمع ٤٢/٢ والدرر ٤٧/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٣٩/٢ والمساعد ٣٢١/٢ .

(٣) من مجزوء الخفيف . ديوانه ص ٤١٢ كما فى النص . وفيه ص ٤٠٠ :

ربع لهند مقفر قد كان حينا يؤهل

والدرر ٤٧/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٣٩/٢ والمساعد ٣٢١/٢ .

(٤) سورة الروم . آية ٥١ .

(٥) شواهد التوضيح ١٦٩ ذكره أبو الفرج فى الجامع .

(٦) البخارى ١٧٠/٣ وتمامه « من ظلم من الأرض شيئا طوقه من سبع أرضين » ، ١٧١/٣ « مَن ظلم قيد شبر من الأرض طوقه ... » وبلفظ ابن مالك فى ١٣٠/٤ وتمامه « يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين » وانظر الجامع الصغير ١٣٧/٢ والقسطلانى ٣١٣/٤ وانظر الجامع الصغير – الألبانى – ١٠٩١/٢ ، ١٢٥٧ .

(٧) من الطويل . ديوانه ص ١٠٨ والهمع ٤٢/٢ والدرر ٤٨/٢ والتبصرة ٤٥٢/١ والصالى : المصطلى بالنار .

الشاعر[1] :

لئن أمستْ ربوعُهم يبابا لقد تَدعو الوفود لها وُفودا

واقترانه بلبما كقول الآخر[2] :

فلئنْ تغيّر ما عَهِدْتُ وأصبحت صَدَفَتْ فلا بَذْلٌ ولا ميسورُ

لبما تُساعِفُ فى اللقاء وَلِيّها فرح بقرب مزارِها مسرورُ

وإذا قدّم معمول الماضى المجاب به القسم قرن باللام وأغنت عن قدوربما وبما ، كما أغنى اقترانها بمعمول المضارع المؤخر عن توكيده بالنون . ومن شواهد اقترانها بمعمول الماضى المؤخر قول أمّ حاتم[3] :

لعمْرى لقدما عضَّنِى الجوعُ عضّة فآليتُ ألّا أمنع الدهرَ جائِعا

وقد اجتمع فى قول عامر بن قدامة[4] :

فلبعدَه لا أخلدنّ ومالَهُ بَدلٌ إذا انْقَطَع الإخاء فَوَدَّعا

شذوذان : أحدهما عدم الاستغناء بتقدم اللام عن النون . والثانى دخولها على جواب منفى . فلو كان مثبتا لكان دخولها عليه مع تقدم اللام أسهل .

ص : وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناع استغنى بجواب الأداة مطلقا إن سبق ذو خير ، وإلا فبجواب ما سبق منهما . وقد يغنى حينئذ جواب الأداة مسبوقة بالقسم . وقد يقرن القسم المؤخر بفاء فيغنى جوابه وتقرن أداة الشرط المسبوقة بلام مفتوحة تسمى الموطئة . ولا تحذف والقسم محذوف إلا قليلا . وقد يجاء بلئن بعدما يغنى عن الجواب فيحكم بزيادة اللام .

ش : إذا اجتمع فى كلام واحد قسم وأداة شرط ولم تكن الأداة لو ولولا استغنى

---

(١) من الوافر . الهمع ٢/٤٢ والدرر ٢/٤٨ : بها وفودا . وشرح الكافية الشافية ٢/٨٤٢ والمساعد ٢/٣٢٣ – وقد سبق .

(٢) من الكامل . لعمْر بن أبى ربيعة . ديوانه ٢٣١ ، ٢٣٢ : ... باللقاء .... مزارنا . والدرر ٢/٤٧ والهمع ٢/٤٢ وشرح الكافية الشافية ٢/٨٤٢ : مزارنا .

(٣) من الطويل . شرح الكافية الشافية ٢/٨٤١ والمساعد ٢/٣٢٣ .

(٤) من الكامل . المساعد ٢/٣٢٤ .

بجواب ما تقدم منهما عن جواب المتأخر إن لم يتقدم عليهما ذو خبر ، فالاستغناء بجواب القسم لتقدمه نحو : والله إن جئتنى لأكرمنك ، والاستغناء بجواب الشرط لتقدمه نحو إنْ والله جئتنى أكرمك . فلو تقدم عليهما ذو خبر استغنى بجواب الشرط ، تقدم على القسم أو تقدم القسم عليه . وكان الشرط حقيقا بأن يغنى جوابه مطلقا ؛ لأن تقدير سقوطه مخل بالجملة التى هو منها ، وتقدير سقوط القسم غير مخلّ ؛ لأنه مسوق لمجرد التوكيد ، والاستغناء عن التوكيد سائغ . ففضل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقا إذا تقدم عليه وعلى القسم ذو خبر . فإن لم يتقدم عليهما ذو خبر وأخر القسم وجب الاستغناء عن جوابه بجواب الشرط . وإن أخر الشرط استغنى فى أكثر الكلام عن جوابه بجواب القسم ، كقوله تعالى[1] ﴿ وأَقْسَمُوا باللهِ جَهْدَ أيْمانِهِمِ لَئِنْ أَمَرْتَهم لَيَخْرُجُنَّ ﴾ ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره . ومن شواهد ذلك قول الفرزدق[2] :

لَئِن بَلّ أرضى بلالٌ بِدَفْعَــة ... من الغيْث فى يُمْنَى يدَيه انسكابُها
أكُنْ كالـذى صابَ الحيـا أرضَه التـى ... سقاها ، وقد كانتْ جديبا جَنابُها

ومنها قول ذى الرمة[3] :

لئن كانتِ الدنيا علىّ كما أرى ... تباريحَ مِن مَىٍّ فللموتُ أرْوحُ

ومنها قول الأعشى[4] :

لئِنْ مُنيتَ بنا عَن غِبِّ معْركةٍ ... لا تُلْفِنا عن دماءِ القوم نَنْتَفل

فلو كانت أداة الشرط « لو أو لولا » استغنى بجوابها عن جواب القسم مطلقا نحو : والله لو فعلت لفعلت ، ولو فعلت والله لفعلت . وكذا لو تقدم عليهما ذو خبر أو كان

---

(١) سورة النور . صدر الآية ٥٣ .

(٢) من الطويل . ديوانه ٥٤/١ من قصيدة طويلة منها

وثقت إذا لاقت بلالا مطيتــى ... لها بالغنى إن لم تصبها شَعوبُها

وشرح الكافية الشافية ٨٩٠/٢ – وفى الديوان : دفقة مكان دفعة .

(٣) من الطويل . ديوانه ص ٢٢ والمساعد ٣٢٥/٢ والأغانى ٢٩٣/٥ .

(٤) من البسيط . ديوانه ص ٦٣ وشعراء النصرانية ٣٦٩ وفيه : ننتقل ، بالقاف . وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ ، ٦١٧/٣ وقد تكرر فيما سبق أكثر من مرة .

بدل « لو » : « لولا » . ومن أجل هذا قلت « وأداة شرط غير امتناعى » .

وقد يقرن القسم المؤخر بفاء فيجب الاستغناء بجوابه ؛ لأن الفاء تقتضى الاستئناف وعدم تأثر ما بعدها بما قبلها . ومنه قول قيس بن العيزارة[1] :

فإمّا أعِشْ حتى أدِبَّ على العَصا   فواللهِ أنْسَى ليلتــــى بالمسالم

وأجاز ابن السراج[2] أن تنوى هذه الفاء فيعطى القسم المؤخر بنيّتها ما أعطى بلفظها فأجاز أن يقال إن تقم يعلم الله لأزورنك ، على تقدير فيعلم الله لأزورنك ولم يذكر عليه شاهدا . فلو لم تنو الفاء لألغى القسم فقيل إن تقم يعلم الله أزرْك .

وتقارن أداة الشرط المسبوقة بقسم لام مفتوحة تسمّى الموطئة . وأكثر ما يكون ذلك مع إنْ كقوله تعالى[3] ﴿ وأقْسَموا باللهِ جَهْد أيمانِهم لئِن جَاءتهم آيةٌ ليؤمِنُنَّ بها ﴾ . وقد يكتفى بنيّتها عن لفظها كقوله تعالى[4] ﴿ وإن لم تَغْفِرْ لَنا وتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ من الخاسِرين ﴾ . والأصل ولئن لم تغفر ولولا ذلك لم يقل / فى الجواب لنكوننّ . بل كان يقال وإن لم تغفر لنا وترحمنا نكن من الخاسرين ، كما قيل[5] ﴿ وإلّا تَغْفِرْ لى وتَرْحَمْنِى أكُنْ مِن الخاسِرين ﴾ قال سيبويه – رحمه[6] الله – : « ولابد من هذه اللام مظهرة أو مضمرة » يعنى اللام التى تقارن أداة الشرط وتسمى الموطئة . ومن مقارنتها غير إنْ من أخواتها قوله تعالى[7] ﴿ وإذْ أخَذَ اللهُ ميثاقَ النَّبيين لَما آتيتكم مِن كتابٍ وحِكمةٍ ثم جاءكُم رسولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكم لتؤْمِنُنَّ به

١/١٧٣

---

(١) من الطويل . الهمع ٤٣/٢ والدرر ٥٠/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٩٢/٢ .

(٢) الأصول لابن السراج ١٩٨/٢ : « وتقول : إن تقم – يعلم الله – أزرك ، تعترض باليمين ويكون بمنزلة مالم يذكر ، أعنى قولك يعلم الله . وإن جعلت الجواب للقسم أتيت باللام فقلت إن تقمْ – يعلمُ الله – لأزورنك ، وتضمر الفاء ، وكذلك إن تقم يعلم الله لآتينك ، تريد فيعلم الله لأزورنك ويعلم الله لآتينك .

(٣) سورة الأنعام . صدر الآية ١٠٩ .

(٤) سورة الأعراف . من الآية ٢٣ .

(٥) سورة هود . آية ٤٧ .

(٦) الكتاب ٤٣٦/١ « ... مضمرة أو مظهرة ؛ لأنها لليمين ... » .

(٧) سورة آل عمران . صدر الآية ٨١ .

ولتنصرُنّه ﴾ ومثله قول القطامى[1] :

ولما رُزقتَ ليأتيـــنّك سَيْبُــــه جَلَبا ، وليس إليكَ مالم تُرزقِ

ومثله قول الآخر[2] :

لَمَتَى صَلحت ليُقضَيَنْ لك صالحٌ ولتُجْزيـــنَّ إذا جُزيَت جميـــلا

وقد يستغنى بعد « لئن » عن جواب ؛ لتقدم ما يدل عليه ، فيحكم بأن اللام زائدة . فمن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة[3] :

ألمْمْ بزينبَ إن البين قد أفِدا قلَّ الثواءُ لئن كان الرحيلُ غدا

ومثله[4] :

فلا يَدْعُنى قومِى صريحًا لحُرّة لئن كنتُ مقتولًا ويَسْلَمَ عامرُ

ص : لا يتقدم على جواب قسم معموله ، إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا . ويستغنى للدليل كثيراً بالجواب عن القسم ، وعن الجواب بمعموله ، أو بقسم مسبوق ببعض حروف الإجابة . والأصح كون « جَيْر » منها ، لا اسما بمعنى « حقا » . وقد تفتح راؤها . وربما أغنت هى « ولاجَرَم » عن لفظ القسم مرادا . وقد يجاب بجير دون إرادة قسم .

ش : إن تعلق بجواب القسم جار ومجرور أو ظرف جاز تقديمه عليه كقوله تعالى[5] ﴿ عمّا قليلٍ ليُصْبِحُنَّ نادمين ﴾ . وكقول الشاعر[6] :

رضيعَى لبانٍ ثَدْىَ أمٍّ تحالفا بأسحم داجٍ عَوْضُ لا نتفرّقُ

---

(١) من الكامل . شرح الكافية الشافية ٨٩٥/٢ والدرر ٥٠/٢ وانظر ديوانه ١١٢ .

(٢) من الكامل . الدرر ٥١/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ٢٠٧ والمساعد ٣٢٥/٢ .

(٣) من البسيط . ديوانه وشرحه ص ١٣٤ وشرح الكافية الشافية ٨٩٦/٢ : أفد والمساعد ٣٢٦/٢ .

(٤) من الطويل . نسب لقيس بن زهير بن جذيمة ونسب لورقاء بن زهير . الدرر ١٠/٢ والكتاب ٤٢٧/١ وشرح الكافية الشافية ٨٩٧/٢ .

(٥) سورة « المؤمنون » . آية ٤٠ .

(٦) من الطويل . للأعشى الكبير ميمون بن قيس . فى شعراء النصرانية ٣٥٩ والدرر ١٨٣/١ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٧٧/٢ والمساعد ٣٢٧/٢ .

وإن تعلق به مفعول لم يجز تقديمه . فلا يجوز فى والله لأضربنّ زيدا : والله زيدا لأضربنّ ويستغنى عن القسم بجوابه كثيرا إذا دلّ عليه دليل ، كوقوعه بعد لقد أو بعد لئن أو مصاحبا للام مفتوحة ونون توكيد . ويستغنى عن الجواب بمعموله كقوله تعالى[1] ﴿ يومَ ترجُف الراجِفةُ ﴾ أى تُبعثنّ يوم ترجف الراجفة . ويكثر الاستغناء بقسم مقرون بأحد حروف الإجابة وهى : بلى ونعم ومرادفاتها : إى وإنَّ وأجَلْ وجيْر ، كقوله تعالى[2] ﴿ أليس هذا بالحقّ قالوا بلَى وربِّنا ﴾ ، وكقولك لمَن قال : أتفعل كذا ؟ : لا والله ، ونعم والله ، وإى والله ، وإنّ والله ، وأجل والله ، وجير والله .

وزعم قوم أن « جير » اسم بمعنى حقا . والصحيح أنها حرف بمعنى نعم ؛ لأن كل موضع وقعت فيه « جير » يصلح أن تقع فيه « نعم » ، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن توقع فيه حقّا . فإلحاقها بنعم أولى . وأيضا فإنها أشبه بنعم فى الاستعمال ، ولذلك بُنيتْ . ولو وافقت حقّا فى الاسمية لأُعربتْ ، ولجاز أن تصحبها الألف واللام ، كما أن حقا كذلك . ولو لم تكن بمعنى نعَمْ لم تعطف عليها فى قول بعض الطائيين[3] :

أبَى كَرمًا لا آلفا جَيْر أو نَعَمْ ... بأحسنِ إيفاءٍ وأنْجَزِ موعِد

ولا أُكدت نعم بها فى قول طفَيل الغنَوى[4] :

وقُلْنَ على البَرْدِىّ أوّلُ مَشْرب ... نعمْ جَيْرِ إن كانت رِواءً أسافِلُهْ

ولا قُوبل بها « لا » فى قول الراجز[5] :

إذا يقولُ « لا » أبُو العُجير ... يَصْدُقُ « لا » إذا يَقُولُ « جَيْرِ »

---

(١) سورة النازعات . آية ٦ .

(٢) سورة الأنعام . من الآية ٣٠ .

(٣) من الطويل . الدرر ٥٢/٢ والهمع ٤٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٨٣/٢ .

(٤) من الطويل . والهمع ٤٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٨٤/٢ ، ١١٨٦/٣ : وقلن على الفردوس .... أبيحت دعاثره – وهذا لمضرس بن ربعى الأسدى . والدرر ٥٢/٢ ويروى : ألا الفردوس أول محضر .... دعاثره .

(٥) الهمع ٤٤/٢ والدرر ٥٣/٢ : إذا يقول لابنة العجير تصدق ... وشرح الكافية الشافية ٨٨٤/٢ والفرائد الجديدة ٦٢٨/٢ .

فهذا تقابل ظاهر . ومثله فى التقدير قول الكميت[1] :

يرجُونَ عفْوى ولا يَخشَوْن بادِرَتى لاجيرَ لاجَيْرَ والغرْبان لم تَشِبِ

أراد لا يثبت مرجوّهم ، نعم تلحقهم بادرتى . وقريب منه اجتماع أجلْ ولا فى قول ذى الرمة[2] :

[تَرى] سيفَه لا ينصفُ الساق نَعْلُه أجل لا ولو كانت طِوالًا محاملُهْ

وقد يستغنى بجير عن لفظ القسم ، وهو مراد كقول الشاعر[3] :

قالوا قُهرتَ فقلتُ جير ليعلمَنْ عمّـــا قليـــلٍ أيُّنـــا المقَهْـــورُ

وحكىَ الفراء أن العرب تقول : لا جَرمَ لآتينّك ، ولا جرم لقد أحسنت ، يريد أنهم يستغنون بها عن القسم قاصدين بها معنى حقا . وقد يجاب بجير دون قسم مراد ، كما يجاب بأخواتها ، إلّا إى ، فلا أعلم استعمالها إلا مع قسم .

---

(١) من البسيط . شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٤ .

(٢) من الطويل . ديوانه ص ٧٠ : ترى .. وإن كانت ... – وكلمة « ترى » ليست فى الأصل ا وهى من البيت ، وإلا انكسر الوزن ولذا فهى ثابتة فى نسخة ج ص ٣٣٠ .

(٣) من الكامل . الهمع ٢/٤٤ والدرر ٢/٥٢ وشرح الكافية الشافية ٢/٨٨٢ والمساعد ٢/٣٢٨ .

باب الإضافة

ص : المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضا له بمعنى « فى » إن حسن تقديرها وحدها ، وبمعنى « من » إن حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثانى ، وبمعنى « اللام » تحقيقا أو تقديرا فيما سوى ذينك . ويزال ما فى المضاف / من تنوين أو نون تشبهه . وقد يزال منه تاء التأنيث إن أُمِن اللبس . ١٧٣/ ب

ش : الاسم المجعول كجزء لما يليه يعمّ الموصول والمركب تركيب مزج والموصوف بصفة لازمة ويخرج الثلاثة تقييد المجعول بكونه خافضا ، فيختص المضاف بالجدّ . وقلت كجزء لما يليه ، ولم أقل كجزء اسم ؛ لأن ثانى جزءى المضاف قد يكون جملة وحرفا مصدريا ، وما يلى يعمّ الاسم وإياهما ، فكان بالذكر أولى . ثم بينت أن الإضافة على ثلاثة أقسام : إضافة بمعنى « فى » وإضافة بمعنى « من » وإضافة بمعنى « اللام » .

وقد أغفل النحويون التى بمعنى « فى » وهى ثابتة فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ، كقوله تعالى[1] ﴿ وهو ألَدُّ الخِصامِ ﴾ وكقوله تعالى[2] ﴿ لِلذينَ يُؤْلُون مِن نِسائهم تربُّصُ أربعةِ أشهر ﴾، وقوله تعالى[3] ﴿ ياصاحِبَى السِّجْنِ ﴾ وقوله تعالى[4] ﴿ بل مكرُ الليل والنهار ﴾ . ومنه قول النبى ﷺ[5] : « فلا يجدون أعلم من عالم المدينة » ، وقول العرب : شهيد الدار وقتيل كربَلاء . ومنه قول الشاعر[6] :

هم سَلَفٌ شمٌّ طوالٌ رماحُهم ... يَسيرون لا ميلَ الركوب ولا عُزْلا

---

(١) سورة البقرة . ختام الآية ٢٠٤ .

(٢) سورة البقرة . صدر الآية ٢٢٦ .

(٣) سورة يوسف . صدر الآية ٤١ .

(٤) سورة سبأ . من الآ ية ٣٣ .

(٥) لم أعثر عليه فيما بين يدى .

(٦) من الطويل . لم أقف عليه .

ومثله[1] :

مُهادِى النهار لجاراتِهم وبالليلِ هُنّ عليهم حرام

ومثله[2] :

وغيثٍ تبطّنت قُرْيانه بأجردَ ذى ميْعة منهمرْ
مسحّ الفضاء كسِيد الأباء جميم الجِراء شديدِ الحُضُرْ

ومثله[3] :

من الحورِ مَيْسانُ الضُحى بُحْتريّة ثَقالٌ متى تنْهضْ إلى الشىء تفتر

ومثله[4] :

طَفْلةٌ باردةُ الصيف إذا مَعْمَعَانُ القيظ أضْحَى يتقدْ
سُخنْة المسّ لحِافٌ للفتى تحت ليلٍ حين يَغشاه الصَّرَدْ

ومثله[5] :

تسائلُ عن قَرْم هجان سَمَيْذَعٍ لدى البأس مغوار الصَّباح جَسُورِ

ومثله[6] :

وماكنا عشية ذِى طليح لئام الروعِ إذ أزمَتْ أزامِ

فلا يخفى أن معنى « فى » فى هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن

---

(١) من المتقارب . للأعشى ميمون بن قيس شرح الكافية الشافية ٩٠٧/٢ وفيه : مهادى ... عليهم حُرُمْ .

(٢) من المتقارب . نسبا إلى عمر بن أبى ربيعة ، ولم أعثر عليهما فى ديوانه – نسختى – شرح الكافية الشافية ٩٠٧/٢ .

(٣) من الطويل . لابن أبى ربيعة . ديوانه ص ١٩٦ : من البيض مكسال ... شرح الكافية الشافية ٩٠٨/٢ – بحترية : قصيرة مجتمعة الخلق ، صفة مدح . الميسان : المتبختر .

(٤) من الرمل . لابن أبى ربيعة . ديوانه ص ١٤٦ وفيه : « القيظ » مكان « الصيف » ، « سخنة المشتى » .... والصيف مكان القيظ . معمعان : شدة الحر . الصَرَد : شدة البرد . طفلة : ناعمة .

(٥) من الطويل . لحسان بن ثابت – وهو مطلع فى شرح ديوانه ص ١١١ يرثى حمزة بن عبد المطلب . وشرح الكافية الشافية ٩٠٨/٢ والقرم السيد المبجل ، وأصله فى البعير يتخذ للزينة والاحتفال . الهجان : نقى الحسب كريمه . السميذع : الجميل والكريم والبطل .

(٦) من الوافر . لم أقف عليه .

اعتباره . وأن اعتبار معنى غيره ممتنع ، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه ، فصح ما أردناه والحمد لله .

وأما الإضافة بمعنى « من » فمضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه ، مع صحة إطلاق اسمه عليه ، والإخبار به عنه كثوب خزّ ، وخاتم فضّة ، فالثوب بعض الخزّ ، ويصح إطلاق اسمه عليه والإخبار به عنه ، وكذلك الخاتم بالنسبة إلى الفضة . ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات ، والمقادير إلى المقدرات . فأما نحو يد زيد فالإضافة فيه بمعنى اللام ، لا بمعنى من ، لامتناع الإخبار فيها بالثانى عن الأول وإن كان الأول بعضا للثانى . وكذا الإضافة فى نحو يوم الخميس هى أيضا بمعنى اللام لا بمعنى من لكون الأول ليس بعضا للثانى وإن كان الإخبار فيها بالثانى عن الأول غير ممتنع . هذا معنى قول ابن السراج[1] – رحمه الله – وهو الصحيح ، لا قول ابن كيسان والسيرافى فإنهما جعلا إضافة كل إلى بعض بمعنى من على الإطلاق .

وإذ قد انضبطت مواضع الإضافة التى بمعنى « فى » ومواضع الإضافة التى بمعنى « من » فليعلم أن كل إضافة سواهما فهى بمعنى « اللام » ، وإن لم يحسن تقدير لفظها نحو زيد عند عمرو ، وعمرو عند خالد ، فلا يخفى أن لفظ اللام لا يحسن تقديره هنا ، ومع ذلك يحكم بأن معناها مراد ، كما حكم بأن معنى « من » فى التمييز مراد ، وإن لم يحسن تقدير لفظها . وأن معنى « فى » فى الظرف مراد ، وإن لم يحسن تقدير لفظها . وقد يحسن تقدير من وتقدير اللام معا ، ويجعل الحكم للام لأنها الأصل ؛ ولذلك اختصت بجواز إقحامها بين المضاف والمضاف إليه فى نحو[2] :

يابُـؤسَ للحـــرْبِ التى   وَضَعَتْ أراهِـطَ فاسْتَراحُـوا

أراد يابؤس الحرب .

ودخل فى قولى « ويزال ما فى المضاف من تنوين » المنون لفظا كغلام ، والمنون

---

(١) الأصول لابن السراج ٢/٥ : « والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين : إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام ، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من ، أما التى بمعنى اللام فتكون فى الأسماء والظروف .... » .

(٢) من مجزوء الكامل . لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، وهو جد طرفة . شعراء النصرانيةص ٢٦٤ وقطعة منه فى شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٣ هى « يابؤس للحرب » .

تقديرا كأساورَ . فإنك إذا قلت أساورُ فضةً بالنصب فالتنوين مقدر الثبوت ، وإذا قلت أساورُ فضةٍ ، بالجرّ ، فإن الذى كان ثبوته مقدّرا صار حذفه مقدّرا ؛ ولذلك لا ينون فى الاضطرار ، بخلاف الذى تنوينه مقدر الثبوت فإنه ينوّن فى الاضطرار .

ودخل فى قولى « أو نون تشبهه » نونا المثنى والمجموع كصاحبَيْن ومكرمين ، ونون الجاريتين مجراهما فى الإعراب كاثنين وعشرين ؛ فإن نونيهما تحذفان للإضافة ؛ لجريانهما مجرى المثنى والمجموع على حدّه ، فيقال اقبض اثنيك وعشريك كما يقال اذكر صاحبتيك ومكرميك . ولا خلاف فى إضافتهما / إلى غير مميزهما . وإنما تمنع إضافتهما إلى مميزها ، إلا فى الاضطرار كقول الراجز[1] :

١٧٤/ ١

كأن خُصْيَيه من التَّدَلْدُل ... ظرفُ عجُوزٍ فيه ثِنْتَا حنظل

أو فى ندور كرواية الكسائى أن بعض العرب يقول : عشرودرهم .

وقد يحذف من المضاف تاء التأنيث إن لم يوقع حذفها فى التباس مذكّر بمؤنّث كحذف تاء ابنة ، أو مفرد بجمع كحذف تاء تمرة . ومن شواهد ذلك قراءة بعض القراء[2] ﴿ ولو أرادُوا الخروج لأعدّوا له عُدَّهُ ﴾ ومنها قول الشاعر[3] :

إنك أنت الحزينُ فى أثَر الـ ... قومِ فإنْ تَنْوِ نيَّهم تُقِمِ

ومثله[4] :

إنّ الخليطَ أجدّوا البَيْنَ وانجَردوا ... وأخلفوكَ عِدا الأمرِ الذى وَعدوا

---

(١) شرح الكافية الشافية ٩٠٠/٢ واختلف فى نسبته كما سبق .

(٢) سورة التوبة . صدر الآية ٤٦ وقراءة الجمهور « عُدَّةً » والقراءة فى الكشاف ١٩٣/٢ « قرئ عُدّهُ بمعنى عُدّته ، فُعِل بالعُدَّة ما فعُل بالعِدَة من قال : وأخلفوك عدا الأمر الذى وعدوا — من حذف تاء التأنيث وتعويض المضاف إليه منها . وقرئ عدة بكسر العين بغير إضافة وعده بإضافة » . وفى شواذ ابن خالويه ص ٥٣ : « لأعدّوا له عُدَدَه ، هاء كناية — معاوية بن أبى سفيان . لأعدّوا له عِدَّهُ بكسر العين زر بن حبيش ، كناية أيضا . وعنه أيضا عِدَّة » .

(٣) من المنسرح . للنابغة الجعدى . اللسان « نوى » وانظر ديوانه ٤٩ والتصحيف للعسكرى ١٠٣ ومجالس العلماء ١٢ .

(٤) من البسيط . لأبى أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبى لهب . شرح الكافية الشافية ٩٠١/٢ وعجزه فى الأشمونى ١٧٩/٢ وفى الكشاف ١٩٣/٢ .

ومثله[1] :

وَنارٍ قُبيلَ الصبحِ بادرْتُ قدْحها حَيَا النارِ قد أوقدتها للمسافر

ومثله[2] :

ألا ليتَ شعْرِى ، هل تَنظّر خالدٌ عِيادى على الهِجْران أم هو آيسُ

ومثله[3] :

وأحلَى من التمر الجنىّ وفيهم بسالةُ نفسٍ إنْ أريدَ بسالُها

ومثله قول رؤبة[4] :

هاتكتُه حتّى انْجلتْ أكدارُهُ وانْحسرتْ عن مَعرِفى نكْراؤُه

فسهّل حذف التاء من هذه الأسماء أن حذفها لا يوقع فى التباس ؛ لأنه لا يقال فى العُدّة : عُدّ ، ولا فى النّية : نىّ ، ولا فى العِدة : عِدٌ ، ولا فى الحياة : حيا ، ولا فى العيادة : عِياد ، ولا فى البسالة : بسال ، ولا فى المعرفة : مَعْرِف . وجعل الفراء من هذا القبيل[5] ﴿ وإقامَ الصلاةِ ﴾ و[6] ﴿ وهُم منْ بعْد غَلَبهم سَيَغْلِبُونَ ﴾ بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة : إقام ، ولا فى الغلبة : غلب .

ص : ويتخصص بالثانى إن كان نكرة ، ويتعرف به إن كان معرفة ، مالم يوجب تأوّله بنكرة وقوعُهُ موقعَ مالا يكون معه معرفة ، أو عدم قبوله تعريفا لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب ، أو تكون إضافته غير محضة ولا شبيهة بمحضة ؛ لكونه صفة مجرورها مرفوع بها فى المعنى أو منصوب ، وليس من هذا المصدر المضاف إلى مرفوعه أو منصوبه خلافا لابن برهان . ولا أفعل التفضيل ، ولا الاسم المضاف إلى الصفة خلافا للفارسى ، بل إضافة المصدر وأفعل التفضيل محضة ، وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة ، وكذا إضافة المسمّى إلى الاسم ،

---

(١) من الطويل . لكعب بن زهير . شرح الكافية الشافية ٩٠١/٢ والمساعد ٣٣١/٢ وديوانه ١٨٥ .

(٢) من الطويل . لم أقف عليه .

(٣) من الطويل . للحطيئة . ديوانه ص ١٣٦ وفيه : . « الجنىّ وعنده – واللسان « بسل » .

(٤) الأساس « هتك » : هاتكته حتى انجلت أكراؤه – وفى ديوانه ٤ مضت أكراؤه ... عن معرفى...

(٥) سورة الأنبياء . من الآية ٧٣ .

(٦) سورة الروم نهاية الآية ٣ .

والصفة إلى الموصوف ، والموصوف إلى القائم مقام الوصف ، والمؤكَّد إلى المؤكِّد والملغىّ إلى المعتبر ، والمعتبر إلى الملغىّ .

ش : كل جزء من جزأى الإضافة مؤثر فى الآخر ؛ فالأول مؤثر فى الثانى الجرّ بأحد المعانى الثلاثة ، والثانى مؤثر فى الأول نزع دليل الانفصال مع التخصيص إن كان الثانى نكرة ، ومع التعريف إن كان معرفة . هذا إن لم يكن المضاف إلى معرفة واقعا موقع مالايكون معرفة فيجب تقدير انفصاله ، ليكون فى المعنى نكرة، كقول الشاعر[1] :

أبالموت الذى لا بُدَّ أنّى ... مُلاقٍ لا أباك تُخوّفينى

وكقول العرب : رُبّ رجل وأخيه ، وكم ناقة وفصيلها ، وفعل ذلك جهدَه وطاقته . وقد تقدم بيان حقيقة التأويل فى هذه الأمثلة وأمثالها ؛ فَصُوَرُها صورُ المعارف تقديرا وتقدير تنكيرها واجب ؛ لوقوع كل واحد منها موقع مالا يكون معرفة ، وكذا الحكم بتنكير ما أضيف إلى معرفة وهو غير قابل للتعريف للزوم إبهامه كغير ومثل وحسب ؛ فإنه لا فرق بين قولك رأيته ورجلا غيره . وقولك رأيته ورجلا آخر ، وكذا لا فرق بين قولك رأيته ورجلا مثله وبين قولك رأيته ورجلا آخر . لكن كل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحدا . وكذا لا فرق بين قولك رأيته ورجلا حسبك من رجل وبين قولك رأيته رجلا كافيا فيما يراد من الرجال . فلا يزول بإضافة هذه وأمثالها إلى المعارف مما تقدم إلا مالا يعتد بزواله . وقد يُعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك فى « غير » إذا وقع بين ضدّين كقوله[2] :

فلْيكُنِ المغلوبُ غيرَ الغالِبِ ... وليكُنِ المسلوبُ غَيْرَ السالب

وأجاز بعض العلماء منهم السيرافى أن يحمل على هذا قوله تعالى[3] ﴿ صِراطَ

---

(١) من الوافر . نسب إلى عنترة . ولم أجده فى ديوانه . كما نسب للأعشى ، وإلى أبى حية النميرى – وهو به أشبه – التصريح ٢٦/٢ والشذور ٣٢٨ وشرح الكافية الشافية ٥٢٨/٣ والتبصرة ٣٩١/١ .

(٢) لأبى طالب . شرح الكافية الشافية ٥٦٣/٢ ، ٩١٦ والأشمونى ١٨٥/٢ وقبله :

يارب إما تخرجنّ طالبى ... فى مِقنب من تلكم المقانب

(٣) سورة الفاتحة . آية ٧ .

الذينَ أنْعَمْتَ عليهم غَيْرِ المَغْضُوبِ عليهم ولا الضَّالِّين ﴾ لوقوع « غير » فيه بين متضادين ، وليس ذلك بلازم ؛ كقوله تعالى[1] ﴿ نَعْمل صالِحًا غيْرَ الذى كُنَّا نعْملُ ﴾ فغير الذى مضاف إلى معرفة وقد قصد به نكرة مع وقوعه بين ضدين ، فيجوز كون ﴿ غَيْرِ المغضوب ﴾ بدلا لانعتا ، ويجوز كونه نعتا مع الحكم بتنكيره ؛ لأن / الذين أنعمت عليهم لم يقصد به تعيين ، فهو فى معنى نكرة فيجوز ١٧٤/ ب نعته بنكرة وإن كان لفظه لفظ معرفة ،كما يجوز أن ينعت الليل ينسلخ فى قوله تعالى[2] ﴿ وآيةٌ لهم الليلُ نَسلَخُ منه النهارَ ﴾ ، لأن الليل وإن كان فى صورة معرفة فهو فى المعنى نكرة إذ لم يقصد به ليل معيّن ، فلذلك نعت بجملة ، والجمل لا ينعت بها إلا النكرات .

وإلى هذا الوجه الآخر أشار الفراء والزجاج ورجّحه أبو على الشلوبين . وزعم المبرد أن « غيرا » لا تتعرّف أبدا . ومن نعت ذى الألف واللام الجنسية بالجملة قول الأعشى[3] :

وتبْـــردُ بَرْدَ رداءِ العــــــروس رَقْرَقت فى الصيف فيه العَبِيرا

لأن رداء العروس بمنزلة رداء عروس . وكذا يحكم بتنكير ما يضاف إلى معرفة إضافة غير محضة ولا شبيهة بمحضة ، وذلك أن يكون المضاف صفة مجرورها مرفوع بها فى المعنى نحو : رأيت رجلا حسن الخَلْق محمودا الخُلُق ، أو منصوب نصبا حقيقيا نحو : رأيت رجلا مكرم زيد ؛ فالإضافة فى هذه الأمثلة وأشباهها غير محضة ولا شبيهة بمحضة ؛ لأن المضاف فيها صفة أضيفت فى الأول والثانى إلى ما هو مرفوع بها فى المعنى ، فإن الأصل رأيت رجلا حسنا خَلْقه محمودا خُلُقه، وأضيف فى الثانى إلى ما هو منصوب بها فى المعنى نصبا حقيقيا ؛ فإن الأصل رأيت رجلا مكرما زيدا ، أى يكرم زيدا . فالنية الانفصال ؛ فإن الموضع موضع فعل .

---

(١) سورة فاطر . من الآية ٣٧ .

(٢) سورة يس . من الآية ٣٧ .

(٣) من المتقارب . ديوانه ص ٩٥ : رقرقت بالصيف . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥٠/٧ : ... بالصيف رقرقت . وكما فى النص فى الإنصاف ٢٨٩/٢ وبعده :

وتسخـــن ليلـــة لا يستطيـــع نباحا بها الكلب إلا هريـــرا

وكلاهما شاهد على ما ذكر .

وخرج بذكر الصفة إضافة المصدر ، وإضافة المميز ، وخرج بنسبة الرفع والنصب إلى مجرورها نحو سحقُ عمامة ، وكرام الناس ؛ فإن إضافتهما محضة ؛ لأنهما لم يقعا موقع فعل ، ولا المجرور بهما مرفوع المحل ولا منصوبه . ثم نبهت إلى أن الصحيح كون إضافة المصدر محضة . وزعم ابن برهان[1] أن إضافته غير محضة ؛ لأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه كقيام زيدٍ وأكْل الطعامِ ؛ فالأول مثل حسن الخلق ، والثانى مثل ضارب العبد .

قلت : والذى ذهب إليه ابن برهان ضعيف فى أربعة أوجه : أحدها أن المصدر المضاف أكثر استعمالا من غير المضاف ، فلو جعلت إضافته فى نية الانفصال لزم جعل ما هو أقل استعمالا أصلا وهو خلاف المعتاد . الثانى أن إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها منوية الانفصال بالضمير المستتر فيها فجاز أن ينوى انفصالها باعتبار آخر ، والمصدر بخلاف ذلك ؛ فتقدير انفصاله مما هو مضاف إليه لا محوج إليه ولا دليل عليه . الثالث أن الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعة موقع الفعل المفرد ، والمصدر المضاف واقع موقع حرف مصدرى موصول بالفعل ، والموصول المشار إليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك .الرابع أن المصدر المضاف إلى معرفة معرفة ؛ ولذلك لا ينعت إلا بمعرفة ، فلو كانت إضافته غير محضة لحكم بتنكيره ونعت بنكرة ، ولجاز دخول رب عليه وأن يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة كما فعل فى الصفة المضافة إلى معرفة نحو[2] :

يارُبّ غابطنا

ورأيت الحسن الوجه .

ونبهت أيضا على أن الصحيح فى إضافة أفعل التفضيل كونها محضة ، نص على ذلك سيبويه – رحمه الله – ويدل على أن ذلك هو الصحيح أن الحامل على اعتقاد عدم

---

(١) ابن برهان : عبد الواحد بن على بن عمر ... أبو القاسم الأسدى العكبرى النحوى مات سنة ٤٥٦ هـ كان أول أمره منجما فصار نحويا وكان حنبليا فصار حنفيا . وفى أخلاقه شراسة – البغية ١٢٠/٢ ترجمة رقم ١٥٩٣ .

(٢) يشير إلى بيت من البسيط هو :

يارب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا

وهو لجرير . ديوانه ٤٩٢ والتصريح ٢٨/٢ وقد سبق .

التمحـض فى إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها وقوع الأول فيها موقع الفعل ، ووقوع الثانى موقع مرفوع ذلك الفعل ومنصوبه ، وأفعل المضاف بخلاف ذلك ، فلم يجز اعتقاد كون إضافته غير محضة . وأيضا فإن المضاف إليه أفعل التفضيل لايليه مع بقاء المعنى المفاد بالإضافة إلا بالإضافة فكان كغلام زيد ، ولا خلاف فى تمحض غلام زيد ، فكذا إضافة أفضل القوم وشبهه ؛ ولأن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة لا ينعت إلا بمعرفة ، ولا ينعت به إلا معرفة ، ولا تدخل عليه رُبّ ، ولا يجمع فيه بين الإضافة والألف واللام ، ولا ينصب على الحال إلا فى نادر من القول . ولو كانت إضافته غير محضة لكان نكرة ولم يمتنع وقوعه نعتا لنكرة ولا منعوتا بها ولا مجرورا برب ولا مجموعا فيه بين الألف واللام والإضافة ، ولا منصوبا على الحال دون استندار .

واحترزت بقولى « دون استندار » من قول المرأة الصحابية لرسول الله ﷺ[1] : « ومالنا أكثر أهل النار » وهو معرفة مؤول بنكرة كغيره من المعارف[2] الواقعة أحوالا . وقد تقدّم / الكلام عليهما . ونبهت أيضا على أن إضافة الاسم إلى ما هو فى الأصل صفة كمسجد الجامع واسطة بين المحضة وغير المحضة على أصح القولين ؛ لأنها إضافة تصل ما هى فيه بما يليه إمّا بها نحو[3] ﴿ ولَدارُ الآخرةِ ﴾[4] وكلا الاستعمالين صحيح فصيح فوجب أن يكون لنوعه اعتباران : اتصال من وجه وانفصال من وجه ؛ فالاتصال من قبل أن الأول غير مفصول بضمير منوى كما هو فى إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها ، ولأن موقعه لا يصلح للفعل فيقدر تنكيره ، ولأن الذى حكم بعدم تمحض إضافته جعل سبب ذلك أن الأصل إضافة الأول إلى موصوف الثانى ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه . وهذا إذا سُلّم لا يمتنع به تمحض الإضافة ؛ لأن الحكم لا يتغير بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وقبل حذف الموصوف كان تمحض الإضافة ثابتا فلا يزول بعد الحذف ، كما لا يزول

1/175

---

(١) صحيح مسلم ٥٠/٨٠ كتاب الرقاق . وانظر ٢٦٣/٣ ، ٥٧٤/١٦ وانظر الجامع الصغير ١٣٢١/٢ ، ١٣٢٢ .

(٢) فى الأصل : معرفة مؤول بمعرفة كغيره من النكرات ... وهو غير مستقيم .

(٣) سورة يوسف . من الآية ١٠٩ .

(٤) كذا فى الأصل . ولعل تمام العبارة : وإما بالتبعية نحو : الدار الآخرة .

غيره من أحكام المحذوف الذى أقيم غيره مقامه .

وأما الانفصال فى هذا النوع فمعتبر من قِبَل أن المعنى يصح به دون تكلف مايخرج به عن الظاهر . ألا ترى أن نحو الجانب الغربى والصلاة الأولى والمسجد الجامع والدار الآخرة والحبة الحمقاء مكتفى بلفظه فى صحة معناه ، وأن نحو جانب الغربى وصلاة الأولى ودار الآخرة ومسجد الجامع وحبة الحمقاء غير مكتفى بلفظه فى صحة معناه ، بل يحتاج فيه إلى تكلف تقدير ، بأن يقال جانب المكان الغربى ، وصلاة الساعة الأولى ، ودار الحياة الآخرة ، ومسجد الوقت الجامع ، وحبة البقلة الحمقاء . مع أن بعض هذا النوع لا يحسن فيه تقدير موصوف نحو[1] ﴿ دِينُ القَيِّمَةِ ﴾ فإن أصله الدين القيمة . والتاء للمبالغة – فإذا قُدّر محذوف لزم أن يقال دين الملة أو الشريعة ، والملة هى الدين وكذا الشريعة ، فيلزم تقدير مالا يغنى تقديره ؛ لأن المهروب منه كان إضافة الشيء إلى نفسه وهو لازم بتقدير الملة والشريعة . وأيضا جعل الأول من هذا النوع منعوتا والثانى نعتا مطّرد كقولهم للحنطة : الحبة السمراء ، وللشونيز : الحبة السوداء ، وللبطيخ : الحبة الخضراء . والإضافة غير مطردة ؛ لأنها مقصورة على السماع ، واعتبار المطرد أولى من اعتبار غير المطرد ؛ ولذلك يجوز الإتباع فيما جازت فيه الإضافة ، ولا تجوز الإضافة فيما لم تضفه العرب كالحبة الحمراء ، والحبة السوداء ، والحبة الخضراء .

والحاصل أن إضافة هذا النوع منوية الانفصال لأصالتها بالاطراد والإغناء عن ترك الظاهر ، ومع ذلك لا يحكم بتنكير مضافها لشبهه بما لا ينوى انفصاله من كونه غير واقع موقع فعل ، وكون تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه . ثم نبهت على المضافات الجارية مجرى هذا النوع فى اعتبار الاتصال والانفصال . فمنها إضافة المسمّى إلى الاسم كشهر رمضان ويوم الخميس وذات اليمين وذى صباح ، وقوله[2] :

إليكُم ذَوِى آل النبىّ تطلّعت ‏ ‏ ‏ ‏ نَوازِعُ من قلبى ظِماء وألْبُبُ

---

(١) سورة البيّنة . ختام الآية ٥ .

(٢) من الطويل . للكميت . ابن يعيش ١٢/٣ .

ومثله[1] :

عزمتُ على إقامةِ ذى صباحٍ ... لأمْــــرٍ ما يُسَوّد مَن يسودُ

ومثله[2] :

على كلِ ذىِ مَيْعَةِ سابحٍ ... يُقطّع ذو أبْهَرِيةِ الجِزامـــا

ومن إضافة المسمى إلى الاسم قولهم : سعيدُ كرز ، فإن « سعيد » علم و « كرز » لقب ، والشخص المدلول عليه بهما واحد ، لكن الاسم قبل اللقب فى الموضع فقدّم عليه فى اللفظ وقصد بالمقدم المسمّى لتعرّضه إلى ما يليق بمجرد اللفظ من نداء وإسناد ، فلزم أن يقصد بالثانى مجرد اللفظ ، لتثبت بذلك مغايرةٌ ما ، حتى كأن قائل جاء سعيد كرز قد قال : جاء مسمّى كرز . وكذا قائل صمت شهر رمضان ، واعتكفت يوم الخميس ، كأنه قال صمت مسمّى رمضان ، واعتكفت مسمّى الخميس . وكذا العمل فأ أشباههما . ومنها إضافة الصفة إلى الاسم ، كقول الشاعر[3] :

إنّـا محيّـوكِ ياسَلْمـى فحيّينـا ... وإنْ سَقيتِ كرامَ الناس فادْعينا

والأصل : وإن سقيت الناس الكرام ، ثم قدم الصفة وجعلها نوعا مضافا إلى الجنس . ومن هذا القبيل قولهم سَحق عمامة وجَرد قطيفة وسَمْل سربال ، والأصل : عمامة سحق ، وقطيفة جرداء ، وسربال سَمْل ، ثم فُعل بها ما فُعل بكرام الناس .

ومنها إضافة الموصوف إلى مضاف إليه كقول الشاعر[4] :

علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زَيْدكم ... بأبيضَ ماضى الشفرتَين يمانِ / ١٧٥/ ب

---

(١) من الوافر . لأنس بن مدركة الخثعمى . ابن يعيش ١٢/٣ والتبصرة ٣٠٨/١ .

(٢) من المتقارب . فى المعانى الكبير ١٣٨/١ .

(٣) من البسيط . نسب لبشامة بن حزن النهشلى ، وهو للمرقش الأكبر يفتخر – فى شعراء النصرانية ص ٢٨٦ والمساعد ٣٣٤/٢ .

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم ... بأبيض مشحوذ الغـــرار يمان

وانظر مناسبته هناك . وصدره فى الأشمونى ١٨٤/٢ .

أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين المضافتين إلى ضميرى المتكلم والمخاطب وجعل الموصوف خلفا عن الصفة فى الإضافة . ومثله[1] :

فإنّ قريشَ الحقّ لا تتبعُ الهوَى ولن يَقْبلوا فى الله لومةَ لائم

أراد فإن قريشا أصحاب الحق ، ثم فعل كفعل الأول . ومثله[2] :

لعمرى لئن كانت بجيلة زانها جريرٌ لقد أخزَى كليبا جريرها

ومثله قول الأسد الطائى[3] :

قتلتُ مجاشعا وأسَرْت عَمْرا وعنترةَ الفوارسِ قد قَتَلْتُ

ومثله قول الحطيئة[4] :

إليكَ سعيدَ الخير جُبتْ مهامِها يُقابِلُنى آلٌ بها وتُنوف

ومثله قول رؤبة[5] :

ياقاسم الخيراتِ وابنِ الأخيَر ما ساسَنا مثلك مِن مُؤَمَّر

ومثله[6] :

يازيدُ زيدَ اليَعْمُلَاتِ الذُّبّل

وكذا قولهم فى زيد الذى سماه رسول الله ﷺ ؛ زيد الخير : زيد الخيل ، لأنه كان صاحب خيل كريمة .

وعلى هذه الأمثلة وشبهها نبهت بقولى : « والموصوف إلى القائم مقام الوصف » . ثم أشرت إلى إضافة المؤكَّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون ذلك فى أسماء

---

(١) من الطويل . فى المساعد ٢/٣٣٤ .

(٢) من الطويل . لغسان بن دهبل . الأغانى ٨/١٥ والنقائض ١/٨ .

(٣) من الوافر . الخزانة ١/١٢٩ .

(٤) من الطويل . ديوانه ص ٨٢ – جاب البلاد : قطعها . والآل : السراب . والتنوفة : الصحراء ذات أهوال .

(٥) فى ديوانه ص ٦٢ : قبلك (مجموع أشعار العرب . الورد . بغداد) .

(٦) رجز . فى شواهد المغنى للسيوطى ١٤٨ عن نوادر الأعرابى ، أنشده بكير عن عبد الربعى . وبعده : خوائفا فى كل سَهْب مجهل أخ – واليعملة : الناقة القوية على السير . والذبّل : الضوامر من طول السفر .

الزمان المبهمة كحينئذ ويومئذ وقد يكون فى غير أسماء الزمان ، كقول الشاعر[1] :

فقلتُ انْجُوا عنها نجَا الجلدِ إنّه سَيُرْضيكما منها سَنامٌ وغارِبُـهْ

أراد : اكشطا عنها الجلد ، لأن النجا هو الجلد . فأضاف المؤكد ، كما أضيف الموصوف إلى الوصف فى المسجد الجامع وشبهه . ومن إضافة المؤكد إلى المؤكد فى غير الزمان قوْل الشاعر[2] :

لم يَبْقَ من زَغَب طار الشتاء به على قَرَا ظهْره إلّا سماليــل

فأضاف القرى إلى الظهر وهما بمعنى واحد ، كما فعل فى نجا الجلد . ومثله[3] :

كخَشْرم دَبْــرٍ له أزْمَـــلُ أو الجَمْر حُشَّ بصُلب جُزالْ

فأضاف الخشرم إلى الدبر وكلاهما اسم للنحل . وذكر الفارسى فى التذكرة أن قولهم :لقيته يوم يوم . وليلة ليلة ، أضيف فيه الشيء إلى مثله لفظا ومعنى .

ومن إضافة الملغى إلى المعتبر قول الشاعر[4] :

إلى الحولِ ثم اسمُ السلامِ عليكما ومن يبكِ حَوْلًا كامِلا فقد اعتذَرْ

ومثله[5] :

ياعجَبا لعُمان الازْدِ إذ هَلكُوا وقد رَأوا عِبرًا فى سالِف الأمم

ومثله[6] :

قالت أتصرِمُنى فقلتُ لقِيلهـا شلّتْ بنانُ يدَى إذا لم أفعل

---

(١) من الطويل . نسب لعبد الرحمن بن حسان ، ولأبى الغمر الكلابى ولأبى الجراح . الأشمونى ٢/١٨٤ وانظر العينى ٣/٣٧٣ والغارب : الكاهل ، أو ما بين السنام والعنق . عن القاموس « غرب » .

(٢) من البسيط . لم أقف عليه .

(٣) من المتقارب . لأمية بن أبى عائذ . المعانى الكبير ٢/١٠٦٩ وبعده .

على عجس هتافة المذروين زوراء مضجعة فى الشمال .

(٤) من الطويل . للبيد بن ربيعة . الأشمونى ٢/١٨٤ والدرر ٢/٥٨ والعينى ٣/٣٧٥ والمساعد ٢/٣٣٥ وديوانه – إحسان عباس – ص ٢١٤ .

(٥) من البسيط . لم أقف عليه .

(٦) من الكامل . لم أقف عليه .

ومثل[1] :

ألا ليت أيامَ الصفاءِ جَديـدُ وَدَهْـرًا تَولَّـى يابُثيـنَ يَعـودُ

ومثله[2] :

وتيهٍ خَبطنا غَوْلها فارْتَمَى بنا أَبُو البُعْدِ من أَرْجَائِهِ المتُطَاوِح

أراد فارتمى بنا البعد . ومثله قول أمية فى ناقة صالح عليه السلام[3] :

فأتاها أُحَيْمِرٌ كأخـى السهـ ـمِ بِزُجّ فقال : كُونِـى عَقيرا

أراد كالسهم فألغى « الأخ » . ومن إلغاء المضاف والاعتداد بالمضاف إليه ما حكى من قول العرب : هذا حى زيد ، وأتيتك وحى فلان قائم ، وحى فلانة شاهد . وسمع الأخفش أعرابيا يقول : مالهن حى رماح ، يعنى أبياتا . ومثله قول الشاعر[4] :

ياقُرَّ إنّ أبـاكَ حيّ خُويلـدٍ قد كنتُ خائفَه على الإحْماقِ

والمعنى : هذا زيد ، وإن أباك خويلد ، ومالهنّ رماح . ومن هذا القبيل قول الشاعر[5] :

وحيَّ بنِى كِلابٍ قد شَجَرْنا بأرْمـاح كأشْطـانِ القلـيب

قال الفارسى : من إلغاء المضاف[6] ﴿ كمَن مَثَلُه فى الظُّلُماتِ ﴾أى كمن هو فى الظلمات ، و[7] ﴿ مَثَلُ الجنّةِ التى وُعِدَ المُتّقُونَ فيها أنْهارٌ ﴾ أى الجنة التى وُعد المتقون فيها أنهار .

ومن إضافة المعتبر إلى ما لا يعتبر ولا يعتدّ به إلا كالاعتداد بالحرف الزائد للتوكيد

---

(١) من الطويل . لجميل . وهو مطلع . ديوانه ص ٣٠ : أيام الشباب . وأمالى القالى ٢٧٢/١ : يابثين جديد .

(٢) من الطويل . لم أقف عليه .

(٣) من الخفيف . وأمية هو ابن أبى الصلت . العينى ٣٧٧/٤ والمقرب ٢٠٢/٢ والمساعد ٤٣/٣ .

(٤) من الكامل . لجبار بن سلمى بن مالك كما فى نوادر أبى زيد . خزانة الأدب ٢١٦/٢ وابن يعيش ١٣/٣ .

(٥) من الوافر . والعجز فى الأضداد للأنبارى ص ٢٤٧ مع صدر آخر غير هذا . الشطن الحبل الطويل . القليب : البئر .

(٦) سورة الأنعام . من الآية ١٢٢ .

(٧) سورة « محمد » . صدر الآية ١٥ .

قول ابن أبى ربيعة[1] – رحمه الله تعالى – :

حمّلتها حُبًّا لوامْسَى مثلُه بِثَبيرَ أو بِجرانِه لتَضَعْضعا

ومثله قول الحطيئة[2] :

فلو بَلَغتْ عَوَّا السماءِ قبيلةٌ لزادتْ عليها نَهْشل وتَعلّتِ

وله أيضا[3] :

لعمرُ الراقصاتِ بكُلّ فجّ من الرُّكْبان مَوْعدُها مناها

لقد شهدت حبائلُ آل لأم حَبَالى بعد ما ضعُفت قواها

ومثله قول الفرزدق[4] :

وثقتُ إذا لاقتْ بلالًا مَطيّتى لها بالغِنى إنْ لم تُصِبها شَعُوبُها

ومثله قول بعض الطائيين[5] :

أقام ببغداد العراقِ وشَوْقُه لأهلِ دمشقِ الشامِ شَوقٌ مُبرِّحُ

ومثله قول أذينة السلمى ، وكان سادن العُزَّى[6] :

أعُزّاىَ شُدّى شدّةً لا تكذبى على خالدٍ ألِقى الخمارَ وشَمِّرى

فإنكِ إلّا تقتلِى اليومَ خالدا تَبُوئِى بِذُلّ عاجِل وتحَسُّرِ /

١/١٧٦

ومن هذا القبيل مررت برجل حسنٍ وجهه وحسن وجهَه ، واضرب أيَّهم أساء ، لأن « أيّا » الموصولة معرفة بصلتها كغيرها من الأسماء الموصولة ، فلو كان ما

---

(١) من الكامل . ولم أعثر عليه فى ديوانه . وثبير ماءة بديار مزينة . وجران البعير مقدم عنقه .

(٢) من الطويل . ديوانه ١٩٨ ومجالس العلماء للزجاجى ١٩٤ والمساعد ٣٣٦/٢ والعّوا منزلة للقمر خمسة كواكب أو أربعة .

(٣) من الوافر . ديوانه صادر – ٦٤ من قصيدته :

ألا هبت أمامة بعد هدء على لومى وما قضّت كراها

(٤) من الطويل . ديوانه ٧٤/١ والشعوب : المنية .

(٥) من الطويل . الهمع ٤٩/٢ والأشمونى ١٨٤/٢ والدرر ٥٨/٢ والمساعد ٣٣٧/٢ .

(٦) من الطويل . السيرة النبوية م ٥١/٤ : أيا عُزّ ... لاشوى لها ... القناع .

ياعُزّ إن لم تقتلى ... بإثم ... أو تنصرّى – ويروى تنظرى .

تضاف إليه معتدّا به لزم اجتماع معرّفين على معرّف واحد وهو ممنوع ، وما أفضى إلى الممنوع ممنوع .

فصل : ص : لا يُقدَّم على مضافٍ معمولُ مضاف إليه إلّا على « غَيْر » مرادا به نفي ، خلافا للكسائي في جواز أنت أخانا أولُ ضاربٍ . ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه إن صح الاستغناء به ، وكان المضاف بعضه أو كبعضه . وقد يرد مثل ذلك في التذكير ويضاف الشيء بأدنى ملابسة .

ش : المضاف إليه كصلة للمضاف ، فلا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه ، كما لا يتقدم على الموصول معمول الصلة ، فلا يقال في أنت أول قاصد خيرا : خيرا أنت أول قاصد ، ولا في أنا مثل مكرم عمرا : عمرا مثل مكرم . فإن كان المضاف « غيرا » مرادا به النفي جاز أن يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه ، كما يتقدم معمول المنفي بلم ولن ولا .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر[1] :

فتى هو حقًّا غيرُ مُلغٍ (فريضةً) ولا يَتَّخذْ يومًا هَواهُ خليلا

ومثله[2] :

إنّ امرأً خَصّني يومًا مودَّتَه على التنائِي لَعِنْدى غيرُ مكفور

والأصل : غير ملغ حقا ، وغير مكفور عندى . وجاز التقديم لأن النفي مراد ، كأن الأول قد قال : هو حقا لا يلغي ، وكأن الثاني قال : على التنائي لا يكفر عندى . فلو لم يرد بغير النفي لم يجز تقديم ما أضيف إليه كقولك أكرم القوم غير شاتم زيدا ، فلو قال : أكرم القوم زيدا غير شاتم لم يجز ، لأن النفي غير مراد . وحكى ثعلب أن الكسائي أجاز أن يقال : أنت أخانا أول ضارب ، بمعنى أنت أول ضارب أخانا . وغير الكسائي يمنع ذلك ، وهو الصحيح .

---

(١) من الطويل . في الهمع ٤٩/٢ : ... ملغ فريضة ... سواه خليلا – وفي الدرر ٥٩/٢ : ملغ فريضة ... ولا تتخذ – وفي الأصل : ملغ قوله .

(٢) من البسيط . لأبي زبيد الطائي . الأشموني ٢٠٩/٢ والهمع ٤٩/٢ والدرر ٩٩/٢ والمساعد ٣٣٧/٢ وفيه : عمدا مكان يوما . وفي الأصل . التناء مكان التنائي .

ويكتسب المضاف إلى مؤنث تأنيثا ، بشرط صحة الاستغناء بالمضاف إليه ، وكون الأول بعضا أو كبعض . وكذلك يكتسب المؤنث المضاف إلى مذكر تذكيرا بالشرط المذكور ، فمن الأول قول الشاعر[1] :

إذا بعضُ السنيـــنَ تعرَّقْتنـــا كفَى الأيتامَ فقـدَ أبى اليـتيم

ومثله[2] :

مَشينَ كما اهتزّتْ رماحٌ تسفّهت أعاليهَـا مرُّ الريـاح النـــواسِمِ

ومثله[3] :

لما أتى خبرُ الزُّبيْـر تواضعتْ سوُرُ المدينـةِ والجبـال الخشعُ

ومثله[4] :

أبا عُروَ لا تبعَدْ فكُلُّ ابن حُرّة سيَدعُوه داعِي مَوْته فيُجيبُ

ومثله[5] :

(دويهة) داعِي المنية بالورَى فمنهمْ مُقـدمٌ ومنهمْ مؤخّـــرُ

ومثله[6] :

قد صرّح السيرُ عن كُتْمانَ وابتُـذلتْ وقـعُ المحاجـن بالمَهْريّـة الذُقُـنِ

---

(١) من الوافر . لجرير . يمدح هشام بن عبد الملك . ديوانه ص ٤١٢ والكتاب ٥٢/١ والضرورة للقزاز ص ٧٠ .

(٢) من الطويل . لذى الرمة . ديوانه ٨٥ : رويدا كما ... والكتاب ٥٢/١ والأشمونى ١٨٧/٢ وشواهد ابن عقيل ١٥٧ .

(٣) من الكامل . لجرير . يهجو الفرزدق . ديوانه ص ٢٧٠ والكتاب ٢٥/١ والخصائص ٤١٨/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ٣٨ .

(٤) من الطويل . شرح الكافية الشافية ١٣٦١/٣ : ميتة . والتبصرة ٣٧٣/١ .

(٥) من الطويل . وفى الأصل : موسهة . ولم أقف عليه .

(٦) من البسيط . لتميم بن مقبل . الخصائص ٤١٨/٢ واللسان « كتم » ومعانى الفراء ١٨٧/١ : السير . وفى الأصل : الشر . كتمان : موضع أو جبل . الذقن جمع ذقون من الابل التى تميل ذقنها إلى الأرض استعانة على السير . المهرية : منسوبة إلى مهرة ، أى ابتذلت المهرية بوقع المحاجن فيها تستحث على السير فقلبه وأنث . وصرح السير : كشف عن هذا المكان .

ومنه قراءة أبي العالية[1] ﴿ فظلّت أعناقهم لها خاضعين ﴾ ويمكن أن يكون منه[2] ﴿ إن رحمت الله قريب من المحسنين ﴾ ، ومنه قول الشاعر[3] :

إساءة مَن يَبغى على الناس موقعٌ بحَوبائه الهلكاءَ مِن حيثُ لا يَدرى

ومنه[4] :

بهجة الحُسْنِ فاتِنٌ فاغضُضِ الطر ف لتكفى صيد الظباء الأسودا

ومثله[5] :

إنارةُ العَقْلِ مكسوفٌ بَطوْع هوًى وعقْلُ عاصِى الهوَى يَزْدادُ تَنويرا

ومثله[6] :

رؤيةُ الفِكْرِ ما يَئول له الأمـ ـرُ مُعِينٌ على اجتنابِ التوانى

فأنث فى النوع الأول المضاف وهو مذكر لتأنيث المضاف إليه . وذكّر فى النوع الثانى المضاف وهو مؤنث لتذكير المضاف إليه ؛ لصحة الاستغناء فيهما عن المضاف بالمضاف إليه ، مع كون المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه .

واحترزت بهذا من المضافات الصالحة للحذف وليست بعض ما أضيفت إليه ولا كبعضه كيوم الخميس وذى صباح . [ومن غير الصالحة للاستغناء عنها بالمضاف إليه . فإن كانت كذلك][7] لم يؤنث مذكر ، ولم يذكّر مؤنث نحو حسن غلام هند

---

(١) سورة الشعراء . ختام الآية ٤ .

(٢) سورة الأعراف . ختام الآية ٥٦ .

(٣) من الطويل . والحوباء النفس . ولم أقف عليه .

(٤) من الخفيف . لم أقف عليه .

(٥) من البسيط . الأشمونى ١٨٧/٢ والتصريح ٣٢/٢ .

(٦) من الخفيف . الهمع ٤٩/٢ والدرر ٦٠/٢ والأشمونى ١٨٧/٢ والمساعد ٣٣٩/٢ وشواهد ابن عقيل ١٥٨ وفى الدرر : إلى الأمر .

(٧) فى الأصل : « وذى صباح ، فيوم يكفى الاستغناء بالمضاف إليه لم يؤنث مذكر ... » وهى غير مستقيمة . وفى المساعد ٣٤٠/٢ بعد البيت السابق : « وخرج عليه » ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ والشرط فى هذا كما تقدم فى ذاك ، فما صلح للحذف وليس بعضا ولا كبعض نحو يوم الجمعة وذات صباح لم يعامل بذلك ، وكذا مالا يستغنى عنه ، فلا يؤنث فى : حسَنَ غلام هند ، ولا يذكر فى كرمت أم زيد » .

وكرمت أم زيد . ويضاف الشيء إلى الشيء ، بادنى ملابسة بينهما ، كقول صاحب الخشبة لحامليها : خذا طرفيكما ، وكقول الشاعر[1] :

إذا كَوْكَبُ الخرقاءِ لاحَ بسُحْرة   سهيلٌ أضاعتْ غَزْلَهَا فى القرائب

وكقول الآخر[2] :

إذا قال قَدْنِى قال بالله حلفةً   لتُغْنِنَّ عنّى ذا إنَائِكَ أجْمعا

فصل : ص : لازمت الإضافة لفظا ومعنى أسماء ، منها مامرّ فى الظروف والمصادر والقسم . ومنها حُمادَى وقُصَارَى ، ووحْدَ لازم النصب والإفرادوالتذكير وإيلاء ضمير . وقد يجرّ بعلَى وبإضافة نسِيج وجُحَيش / وعُيير . وربّماثنّى مضافا إلى ضمير مثنى . ومنها كلا وكلتا ولا يضافان إلا إلى معرفة مثناة لفظا ومعنى ، أو معنى دون لفظ . وقد تفرق بالعطف اضطرارا . ومنها ذو وفروعه ، ولا يضفن إلا إلى اسم جنس ظاهر . وكذا أولو وألات . وقد يضاف « ذو » إلى عَلم وجوبا إن قرنا وضعا ، وإلّا فجوازا ، وكلاهما مسموع ، والغالب فى ذى الجواز الإلغاء ، وربما أضيف جمعه إلى ضمير غائب أو مخاطب .

١٧٦/ ب

ش : قد يقتضى الاستعمال لزوم الإضافة لفظا ما يفهم معناه بمجرد الإضافة كحمادى الشيء فإنه بمعنى غايته ، فلو استعمل غاية لصلح لذلك من جهة المعنى ، لكن الاستعمال منع من ذلك . والأكثر لزوم الإضافة مالا يفهم معناه إلا بها . فإذا كان معنى الاسم لا يفهم بمجرد لفظه استحق متمما بصلة أو صفة لازمة أو إضافة ؛ فالمتمم بصلة نحو : هذا الذى عندى . والمتمم بصفة لازمة نحو قوله[3] :

لما نافع يسْعَى اللبيبُ فلا تكُنْ   لشيءٍ بَعيدٍ نَفْعُهُ الدهرَ ساعِيا

---

(١) من الطويل . ابن يعيش ٨/٣ واللسان « غرب » فى الغرائب . ويروى أذاعت . والعينى ٣٥٩/٣ وانظر الخزانة ٤٨٧/١ ، ٦٧٤/٣ .

(٢) من الطويل . لحريث بن عتاب الطائى فى صفة ضيف طرقه ليلا . الدرر ٤٤/٢ : إذا قيل ، لتغنى . وابن يعيش ٨/٣ : لتغنى .

(٣) من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢١٢/٥ وشواهد المغنى للسيوطى ٢٤٠ – ونافع صفة لما التى هى بمعنى شيء .

والمتمم بإضافة كعند ولَدى . وإذا تمّ المتمّم بالإضافة متمما استعمل ملازما لها لفظا ومعنى ككلا . ومنها ما يستعمل غير ملازم لها فى اللفظ ككلّ . فمن الملازمة للإضافة لفظا ومعنى ما ذكر فى الظروف كعند ولدى ، وفى المصادر كسُبْحانَ وبَلْهَ المعرّف ، وفى الاستثناء كسوى وبَيْد ، وفى القسم لَعَمرك الله . ومنها حُمادى الشيء وقُصاراه بمعنى غايته . وقد يقال قصاره وقصره . ومنه قول الشاعر[1] :

قصْرُ الجديـد إلى بلًـى والعيشُ فى الدُّنيا انقِطَاعُـهْ

ومن الملازمة للإضافة لفظا ومعنى « وحد » ولا تضاف إلا إلى ضمير ولا يكون إلا منصوبا على الحال ، وهو فى الأصل مصدر ، فلذلك لم يؤنث ولم يثنّ ولم يُجمع ، فيقال جئت وحدك وجئت وحدَكِ ، وجئتما وحدَكما وجئتم وحدَكم وجئتن وحدَكنّ وجئنا وحدَنا .

وقال الشاعر[2] :

أعاذلُ هل يأتِى القبائِلَ حَظُّها من الموتِ ، أم خُلىّ لنا الموتُ وَحْدَنا

وقد يجر بعلى . وإضافة نسيج فى المدح ، وفى الذم بإضافة جحيش وعُيَير فيقال هو نسيج وحده ، إذا قُصد قلة نظيره فى الخير ، وهذا جحيش وحده وعيير وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر . وحكى ابن سيدة أنه يقال : جلس على وحده ، وجلسا على وحدهما وعلى وحديهما ، وقلنا ذلك وَحْدَينا . ومن الملازمة للإضافة لفظا ومعنى « كلا وكلتا » ، وقد ذكرا فى باب الإعراب ، وسيذكران إن شاء الله تعالى فى باب التوكيد . ولا يضافان إلا إلى معرفة مثناة لفظا ومعنى نحو : مررت بكلا الرجلين ، أو معنى دون لفظ كقول الشاعر[3] :

إنْ للخيْر وللشرِّ مدًى وكلا ذلكَ وجْـهٌ وقَبَـلْ

---

(١) من مجزوء الكامل . الهمع ٢/٥٠ والدرر ٢/٦٠ والمساعد ٢/٣٤١ وقصْرُ لغة فى قُصارى . للإمام على بن أبى طالب . ديوانه بيروت ص ١٢٧ وهو مطلع وفيه : والوصل مكان والعيش .

(٢) من الطويل . الهمع ٢/٥٠ والدرر ٢/٦٠ .

(٣) من الرمل . لعبد الله بن الزبَعرى . والهمع ٢/٥٠ والدرر ٢/٦٠ والتصريح ٢/٤٣ والأشمونى ٢/١٩٦ وشرح الكافيةالشافية ٢/٩٣٠ والمساعد ٢/٣٤٣ وشواهد ابن عقيل ١٦١ .

فأضاف « كلا » إلى « ذلك » وهو مفرد فى اللفظ ، لأن المراد به اثنان ، وهو شبيه بقوله تعالى[1] ﴿ عَوَانٌ بينَ ذلكَ ﴾ ولا يضافان إلى نكرة فلا يقال مررت بكلا رجلين ولا كلتا امرأتين ، ولا يضافان أيضا إلى مفترقين ، فلا يقال مررت بكلا زيد وعمرو ، وربما جاء مثل هذا فى الشعر كقول الفرزدق[2] :

كِلَا السَّيِف والساقِ الذى ضُربتْ به ... على دَهَش ألقاه باثْنَيْن صاحِبُهْ

ومثله[3] :

كلا الضيفَنِ المشْنُوءِ والضيفِ نائلٌ ... لدىَّ المُنَى والأمْنَ فى اليُسْرِ والعُسْرِ

ومثله[4] :

كلا أخِى وخَليِلِى واجدى عضدًا ... فى النائبــات وإلمام المُلمَّــات

ومن الملازمة للإضافة لفظا ومعنى « ذو » ومؤنثه ومثناهما وجمعهما ومرادف جمعهما . ولا يضفن إلا إلى اسم جنس ظاهر ، نحو : هذا رجل ذو فضل ، وهذه امرأة ذات حسب ، وهذان ذوا فضل وهاتان ذواتا حسب ، وهم ذوو فضل ، وهن ذوات حسب ، وأولو فضل وأولات حسب . وقولى « وقد يضاف ذو إلى عَلَم وجوبا إن قرنا وضعا » نبهت به على نحو : ذى يَزَن وذى رُعَين وذى الكلاع وذى سلم ، من الأعلام التى أولها « ذو » . ثم قلت « وإلا فجوازا » فنبهت به على نحو قولهم فى تبوك وقطرى : ذو تبوك وذو قطرى ، وذو عمرو . ومنه قول جرير[5] :

---

(١) سورة البقرة . من الآية ٦٨ .

(٢) من الطويل . شرح ديوانه ٧٧/١

كلا السيف والعظم الذى ضربابه ... إذا التقيا فى الساق أوهاه صاحبه

يقوله لجندل . والبيت كما فى النص فى ابن يعيش ٣/٣ وفى المقرب ٢١١/١ :

كلا السيف والساق الذى ضربت به ... على مَهَل يابشَنَ ألقاه صاحبه

(٣) من الطويل . العينى ٤٢١/٣ والأشمونى ١٩٦/٢ : فى العسر واليسر .

(٤) من البسيط . التصريح ٤٣/٢ والأشمونى ١٩٦/٢ والدرر ٦١/٢ وشرح الكافية الشافية ٩٣١/٢ وشواهد ابن عقيل ١٦٢ وصدره فى الهمع ٥٠/٢ وفى المساعد ٣٤٤/٢ .

(٥) من الطويل . يمدح الحجاج بن يوسف . ديوانه ص ٣٥٦ وشبيب بن زيد قائد الخوارج . وذو قطرى هو قطرى بن الفجاءة . و « ذو » زائدة لوزن الشعر .

تمنَّى شَبيبٌ مُنْيةً سَفَلَتْ به   وذُو قَطَرِىّ لَفّه منكَ وابِـلُ

وكلا النوعين مقصور على السماع . والأكثر فى النوع الثانى أن يكون ذو فيه بمعنى الذى فى قولهم لقيته ذا صباح ، أعنى كونه غير معتد به إلا بجعله من إضافة المسمّى / إلى الاسم ، وأما أن يكون مضافا إلى عَلَم ويعتدّ به كالاعتداد فى نحو : هو ذو مال فقليل . ومنه : « أنا ذو بكّة » وجد مكتوبا فى حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام . وقد يضاف « ذو » إلى ضمير غائب ومخاطب ؛ فمن إضافته إلى ضمير الغائب قول عمر رضى الله[1] عنه : « اللهم صلّ على محمد وذويه » ومنه قول الشاعر[2] :

١/١٧٧

صَبَحْنـا الخزرجيّـة مُرْهفـاتٍ   أبـارَ ذَوِى أَرُومَتها ذَوُوهـــا

ومنه ما أنشد الأصمعى من قول الآخر[3] :

إنما يَصْطَنِع المعروفَ فى الناس ذَوُوه

ومن إضافته إلى ضمير مخاطب قول الأحوص[4] :

وإنا لنَرْجُو عاجِلًا منك مثل مَا   رَجَوناه قِدْمًا مِن ذَوِيكَ الأفاضِلِ

ص : « ولازمتها معنى لا لفظا أسماء كقبلُ وبعدُ وكآل بمعنى أهل . ولا يضاف غالبا إلا إلى عَلَم مَن يعقل . وككلّ غير واقع توكيدا أو نعتا . وهو عند التجرد منوى الإضافة فلا تدخل عليه « أل » . وشذّ تنكيره وانتصابه حالاً . ويتعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير وغيره إن أضيف إلى نكرة ، وإن أضيف إلى معرفة فوجهان . وإفراد ما لكلا وكلتا أجود من تثنيته . ويتعين فى نحو كلانا كفيلُ صاحبه » .

ش : قبل وبعد اسمان متقابلان تلزمهما الظرفية مالم ينجرّا بمن . وتلزمهما

---

(١) لم أعثر على هذا الأثر .

(٢) من الوافر . لكعب بن زهير فى الهمع عجزه ٥٠/٢ والدرر ٦١/٢ وشرح الكافية الشافية ٩٢٧/٢ : ذووها .

(٣) من مجزوء الرمل . وفى الأصل يصنع ، وهى تكسر الوزن . فى الهمع ٥٠/٢ والدرر ٦١/٢ :

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

وفى شرح الكافية الشافية ٩٢٨/٢ والمساعد ٣٤٦/٢ : .... يصطنع .

(٤) من الطويل . الدرر ٦١/٢ وشرح الكافية الشافية ٩٢٨/٢ والمساعد ٣٤٦/٢ وفى الهمع عجزه ٥٠/٢ .

الإضافة معنى ولفظا فى أكثر الاستعمال . ويقطعان عن الإضافة لفظا وينوى معناها إذا علم المضاف إليه ولم يقصد إبهام كقوله تعالى[1] ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ ﴾ أى لله الأمر من قبل الحوادث ومن بعدها . وقد يقطعان عن الإضافة لفظا ومعنى فينكران ، وذلك لقصد الإبهام ، أو لعدم دليل على المضاف إليه . ويستوجبان البناء على الضم إذا قطعا لفظا لا معنى ؛ وذلك أن لهما مناسبة للحرف معنوية ولفظية ؛ أما المعنوية فمن قبَل أنهما لا يفهم تمام المراد بهما إلا بما يصحبهما . وأما اللفظية فمِن قِبَلِ جمودهما وكونهما لايثنيان ولا يجمعان ولا ينعتان ولا يخبر عنهما ولا ينسب إليهما ولا يضاف . ومقتضى هاتين المناسبتين أن يبنيا على الإطلاق ، لكنهما أشبها الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتعريف والتنكير فاستحقا إعرابا فى حال ، وبناء فى حال . والأحوال ثلاث : حال التصريح بترك الإضافة عند قصد التنكير ، وحال ترك الإضافة لفظا وإرادتها معنى ، فكان البناء مع هذه الحال أليق ، لأنهما على خلاف الأصل ، وبناء الاسم على خلاف الأصل فجمع بينهما التناسب . وتعيّن الإعراب مع الحالتين الأخريين لأنهما على وفق الأصل ، وإعراب الاسم على وفق الأصل . وكان بناؤهما على حركة لأن لهما أصلا فى التمكن ، ولولاه لم يفارقهما البناء ، وكانت الحركة ضمة لئلا يلتبس الإعراب بالبناء ، وذلك أنهما إذا كانا معربين فلا تدخلهما ضمة وإنما تدخلهما فتحة أو كسرة ، كنحو : جئت قبلَك ومن قبلِك .

ومن الملازمة للإضافة معنى لا لفظا « آل » بمعنى أهل ، وأصله أهل فأبدلت هاؤه همزة وأبدلت الهمزة ألفا بدلا لازما لسكونها بعد همزة مفتوحة فى كلمة واحدة . ويدل على أن أصلها أهل قوْل العرب فى تصغيره أهيل . وقالوا أيضا أُوَيل ، فاعتبروا فيه اللفظ متناسين الأصل . ويقل استعماله غير مضاف لفظا ، ومضافا إلى ضمير ومضافا إلى اسم جنس ، ومضافا إلى عَلَم مالا يعقل .

فمن ترك إضافته لفظا قول الشاعر[2] :

---

(١) سورة الروم . من الآية ٤ .

(٢) من الرمل . الهمع ٢/٥٠ والدرر ٢/٦٢ والمساعد ٢/٣٤٧ وشرح الكافية الشافية ٢/٩٥٥ ويروى :

................كعبتــه   لم يزل ذاك على دين ابرهمْ –

والشاهد فى الشطر الثانى .

نحنُ آل اللهِ فى بَلْدتنـــــا   لم نَزَل آلًا على عهـــد إرمْ

ومن استعماله مضافا إلى ضمير قول الشاعر[١] :

أنا الفارس الحامى حقيقة والدى   وآلى كما تحمى حقيقة آلكـا

ومن استعماله مضافا إلى اسم جنس قول عبد المطلب[٢] :

لا يَغْلبَـــنَّ صَلِيبُهـــــم   ومِحالُهـمْ أبـدًا مِحـــالكِ

وانصُرْ على آل الصليـــ   ـب وعابِديـه اليـومَ آلَكْ

ومن إضافته إلى علم مالا يعقل قول الشاعر[٣] :

من الَجُرْدِ من آل الوجيه ولا حِقٍ   تُذكِّرنا أوتَارنا حيـنَ تصْهَـلُ

ومن الملازمة للإضافة معنى لا لفظا « كل » غير الواقع توكيدا ولا نعتا . فإن وقع توكيدا أو نعتا كان مثل « كلا » فى ملازمة الإضافة لفظا ومعنى ؛ فالتوكيد كقولك مررت بهم كلهم . والنعت نحو زيد الرجل كل الرجل ، أى الكامل الرجولية ، فلا يجوز إفراد كل فى هذين الموضعين . وقد أجاز الفراء والزمخشرى الإفراد / فى التوكيد ، وحمل على ذلك قراءة بعض القراء[٤]﴿ إنّا كلًّا فيها إن الله قد حَكَم بين العباد ﴾ ، ولا خلاف فى منع إفراد المنعوت به . والصحيح عندى منع إفراد المؤكد به؛ لأن ألفاظ التوكيد على ضربين : مضاف ومفرد ؛ فالمفرد كأجمع وجمعاء ، لا يجوز أن تضاف بإجماع . والمضاف غير كل كالنفس والعين وكلا لا يجوز إفراده بإجماع . فإجازة إفراد « كل » تستلزم مخالفة النظائر فى الضربين ، فوجب اجتنابها . وأما النصب فى « إنّا كُلًّا فيها » فيخرج على أن « كُلًّا » حال ، والعامل « فيها » كما

١٧٧/ ب

---

(١) من الطويل . المساعد ٣٤٧/٢ .

(٢) من مجزوء الكامل . الثانى فى الهمع ٥٠/٢ والأخير فى الدرر ٦٢/٢ والثانى فى المساعد ٣٤٧/٢ .

(٣) من الطويل . المساعد ٣٤٨/٢ ولاحق فرس لمعاوية وغيره . عن القاموس .

(٤) سورة غافر . آية ٤٨ – والقراءة فى الكشاف ٤٣٠/٣ وقرئ كلا على التوكيد لاسم إن وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف إليه ، يريد إنا كنا أو كلنا فيها » والمشكل لمكى ٢٦٦/٢ ، ٢٦٧ النصب على النعتَ للمضمر المنصوب بإن ولا يجوز عند البصرين لأن المضمر لا ينعت ولأن كلا نكرة فى اللفظ ، فهو إذن توكيد للضمير والكوفيون يسمون التأكيد نعتا .

عمل « فيهم » من قول النابغة[1] :

رهطُ ابْنِ كوُز مُحْقِبى أدْراعِهم

فى « محقبى » . وقد بسطت القول على هذه المسألة فى باب الحال .

وأما « كل » غير الواقع توكيدا ولا نعتا فإنه لازم الإضافة معنى لا لفظا ، لكنه لايجرّد عن الإضافة لفظا إلا وهو مضاف معنى ، فلذلك لا تدخل علية « أل » وقد أدخلها عليه أبو القاسم الزجاجى فى « جمله » ثم اعتذر عن ذلك . وشذ تنكيره وانتصابه حالا فيما حكاه أبو الحسن الأخفش ؛ فعلى هذا لا يمتنع أن يدخل عليه « أل » .

وإن أضيف « كل » إلى نكرة تعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير وأخبار وغير ذلك ، فتقول كل رجلين أتياك فأكرمهما ، وكل رجال أتوك فأكرمهم ، وكل امرأة أتتك فأكرمها . ومنه قوله تعالى[2] ﴿ كلُّ نفس ذائقةُ المَوْتِ ﴾ فإذا أضيف إلى معرفة لفظا أو نيّة جاز اعتبار المعنى واعتبار اللفظ . فمن اعتبار المعنى قوله تعالى[3] ﴿ وكلٌّ أتَوْهُ دَاخِرِين ﴾ ، ومن اعتبار اللفظ قوله تعالى[4] ﴿ وكلّهم آتيهِ يومَ القيامةِ فَرْدًا ﴾ .

وإفرادمالكلا وكلتا أجود من تثنيته . وكذلك جاء القرآن بالإفراد قال الله تعالى[5] ﴿ كلتا الجنّتَينِ آتَتْ أُكُلها ﴾ فقال آتت ولم يقل آتتا . وقد اجتمع الوجهان فى قول الشاعر[6] :

كِلَاهُما حينَ جَدَّ الجرْىُ بَيْنهما ... قد أقْلعَا وكِلَا أَنفيْهما رابى

(١) من الكامل . وعجزه : فيهم ورهط ربيعة بن حُذار – العينى ١٧٠/٣ ويروى : محقبو ، والشاهد عمل فيهم النصب فى محقبى .

(٢) سورة آل عمران . صدر الآية ١٨٥ .

(٣) سورة النمل . ختام الآية ٨٧ .

(٤) سورة مريم . آية ٩٥ .

(٥) سورة الكهف . صدر الآية ٣٣ .

(٦) من البسيط . للفرزدق . شرح ديوانه ٣٤/١ والتصريح ٤٣/٢ .

ويتعين إفراد الخبر فى نحو كلانا كفيل بصاحبه ، لإضافته إلى « صاحبه ، إذ لو ثُنى الخبر فقيل كلانا كفيلا صاحبه لزم الجمع بين تثنية وإفراد فى خبر واحد . وفى الإفراد السلامة من ذلك ، فكان متعيّنا ، ولأن إضافة « كفيل » إلى « صاحب » وهو مضاف إلى ضمير كلا بمنزلة تثنيته ، فلو ثنى لكان ذلك بمنزلة تثنيته مرّتين ، فلم يجز لذلك .

فصل : ص : ما أفرد لفظا من اللازم للإضافة معنى إن نوى تنكيره أو لفظ المضاف إليه أو عوض منه تنوين ، أو عطف على المضاف اسم عامل فى مثل المحذوف لم يغيّر الحكم . وكذا لو عكس هذا الآخر . وإن لم ينو التنكير ولا لفظ المضاف إليه ، ولم يثبت التنوين ولا العطف بنى المضاف على الضم ، إن لم يشابه مالا تلزمه الإضافة معنى .

ش : اللازم للإضافة معنى يعمّ ما اجتمع فيه جمود اللفظ والافتقار إلى غيره فى بيان معناه كقبل وبعد وغير وحسب وأول وأمام وخلف وأخواتها ، وما وجد فيه الافتقار دون الجمود كأسماءالعدد وكأهل وصاحب وجزء وجملة وجهة وجانب ومثل وضدّ ونقيض ، ونحوها مما يصغر ويثنى ويجمع ويشتق منه ، فأشبه لقبوله هذه الأحوال الأسماء التامة الدلالة فساواها فى الإعراب مضافة وغير مضافة ، بخلاف القِسْم الأول فإنه أشبه الحرف لفظا لعدم قبوله الأحوال المذكورة ، ومعنى لافتقاره إلى غيره فى بيان معناه ، فكان مقتضى هذا أن تبنى أبدا ؛ إلا أنها أشبهت الأسماء التامة الدلالة بأن أضيفت إضافة صريحة ، وإضافة فى حكم الصريحة ، وبأن جرّدت تجريدا صريحا قصدا للتنكير فوافقتها فى الإعراب . فإذا قطعت عن الإضافة ونوى معنى الثانى دون لفظه أشبهت حروف الجواب فى الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين فبنيت .

والمراد بكون الإضافة صريحة أن تكون فى اللفظ والمعنى نحو[1] ﴿ وما أرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ إلّا رِجَالًا نُوحِى إليهم ﴾ . والمراد بكونها فى حكم الصريحة أن يحذف المضاف

---

(١) سورة يوسف . صدر الآية ١٠٩ .

إليه ويبقى المضاف بحاله التى كان عليها قبل الحذف ، كقول الراجز[1] :

قبلَ وبَعْدَ كُلِّ قوْلٍ يُغْتَنَمْ حَمْدُ الإله البَرِّ وَهَّاب النِعَمِ

أراد قبل كل قول فحذف المضاف إليه وترك المضاف على حاله قبل الحذف ، أعنى النصب وترك التنوين . والمراد بالتجريد / الصريح أن يقطع عن الإضافة لفظا ومعنى كقول الشاعر[2] : ١/١٧٨

فَساغ لىَ الشرابُ وكنتُ قَبْلًا أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الحَـــميم

وإياه عنيت بقولى « إن نوى تنكيره » . ولو كان فى موضع جر لكسر كقراءة بعض القراء[3] ﴿ للهِ الأمْرُ من قَبلٍ ومن بَعْدٍ ﴾ أى أوّلا وآخرا . وجعل بعض العلماء قبلًا معرفة والتنوين عوضا من المضاف إليه ، فبقى الإعراب مع العوض كما كان مع المعوض منه .

ثم قلت « أو لفظ المضاف إليه » فأشرت بذلك إلى أنه إذا حذف المضاف إليه لظهور معناه ونوى لفظه لقوة الدلالة عليه ترك المضاف بإعرابه وهيئته التى يستحقها مع بقاء المضاف إليه كقول الشاعر[4] :

أمامَ وخَلْفَ المرءِ مِنْ لُطْف ربِّه كوالِئُ تَزْوِى عنه ما هو يَحْذَرُ

فأبقى أمام منصوبا غير منون كما لو نطق بما هو مضاف إليه من لفظ « المرء » المحذوف . وبقاء المضاف مع الحذف على هيئته أكثر ما يكون إذا عطف على المضاف مضاف لما يماثل المحذوف لفظا ومعنى . وقد يكون بخلاف ذلك كقول سويد بن كراع[5] :

أكالِئُها حتى حَنَى الزجْرُ قَدَّها يكونُ سُحَيْرًا أو بُعَيدَ فأسحقا

---

(١) المساعد ٤٠٦/٢ .

(٢) من الوافر . لعبد الله بن يعرب . التصريح ٥٠/٢ وفيه : بالماء الفرات . وكذلك فى الأشمونى ٢٠٣/٢ .

(٣) سورة الروم . آية ٤ والقراءة فى الكشاف ٢١٤/٣ « وقرئ من قبل ومن بعْد ، على الجر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه كأنه قيل قبلا وبعدا بمعنى أولا وآخرا » .

(٤) من الطويل . الهمع ٢١٠/١ والدرر ١٧٧/١ والمساعد ٣٥٢/٢ وفيه : ما كان يحذر – والكالئ : الحافظ والراعى يحفظ الشيء ، من الرعاية . وتزوى : تطوى .

(٥) من الطويل . المساعد ٣٥٣/٢ وفيه : ... حتى أعرّس بعدما ... أو بُعَيدَ فأهجعا ، وكذلك فى الأغانى ٣٣٩/١٢ كما فى المساعد . وكلأها بالسوط ضربها . عن القاموس .

أراد وبُعيده . ومثله[1] :

ومن قبل نادَى كلُّ مَوْلًى قرابةً　　　فما عطفتْ موْلًى عليه العَواطِفُ

كذا رواه الثقات بكسر اللام . ومن هذا قراءة ابن محيصن[2] ﴿ فلا خوفُ عليهم ﴾ بالضم دون تنوين ، تقديره : فلا خوف شيء . ومثله قول بعض العرب : سلامُ عليكم ، بلا تنوين ، يريدون سلام الله . وحكى أبو على : أبدأ بذا من أولَ ، بالفتح على منع الصرف ، وبالضم على نية الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه ، وبالجر على قصد المضاف إليه . وحكى الكسائى أن بعض العرب قال : أفوقَ تنام أم أسفلَ ، بالنصب ، على تقدير أفوق هذا تنام أم أسفل . ومثله على أحد الوجهين قول الشاعر[3] :

أقــولُ لمّا جاءَنى فخــرُهُ　　　سُبْحانَ من عَلْقمَة الفاخِرِ

أراد سبحان الله ، فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف على الهيئة التى يستحقها قبل الحذف . ومثله قول الراجز[4] :

سَبَّحانَ من بَعْدِكِ ياقطَـامِ　　　بالرَّكْب تَحْتَ غَسقِ الظلامِ

والاستعمال فى الأسماء الناقصة الدلالة قليل ، وهو فى الأسماء التامة الدلالة كثير . فمن شواهده فى النثر قول بعض العرب : قطع الله الغداة يد ورجلَ مَن قالها . ومن شواهده فى النظم قول الأعشى[5] :

---

(١) من الطويل . التصريح ٢/٥٠ وشواهد ابن عقيل ١٦٥ وصدره فى الأشمونى ٢/٢٠٣ .

(٢) سورة البقرة . من الآية ٣٨ – والقراءة فى الإتحاف ١٣٤ ، واختلف فى تنوين ﴿ فلا خوف عليهم ﴾ وكذا ﴿ فلا رفث ﴾ ... فيعقوب لا خوف حيث وقع بفتح الفاء وحذف التنوين مبنيا على الفتح . على جعل لا للتبرئة ،وافقه الاخفش . وعن ابن محيصن بالرفع بلا تنوين تخفيفا . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وكذا أبو جعفر ويعقوب « فلا رفثٌ » .

(٣) من السريع . للأعشى الكبير . ديوانه١٤٣ وشرح الجمل ١/١٧٤ .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) من مجزوء الكامل . الكتاب ١/٩١ وديوانه ١٥٩ وشعراء النصرانية ٣٩٤ وبعده :

لسنا نقاتل بالعصى ولا نرامى بالحجارة

ويروى « قارح » مكان « سابح »وشرح الجمل ٢/٩٧ بتقديم « علالة »وكذلك فى ديوانه ،والعينى ٣/٤٥٣ .

إلّا بُداهـــــةَ أو عُلا لهَ سابِحٍ نَهْد الجُـــزارهْ

ومنها قول الآخر[1] :

سقَى الأرضين الغَيْثُ سَهْلَ وحَزْنَها فنِيـطتْ عُرَى الآمال بالزَّرع والضَّرع

ومنها قوله[2] :

بنُـو وبناتُنـا كرامٌ فمَـن نوَى مُصَاهَرةً فلْيَنْأَ إنْ لم يكُنْ كفُوا

ومنها[3] :

يا مَن رأى عارِضًا أكَفْكفُـه بَيْـن ذَراعَـىْ وجَبْهـــةِ الأسَدِ

ومنها قول الآخر[4] :

نعيمُ وبؤسُ العيشِ للمرءِ منهما نصيبٌ ولا بَسْط يَدومُ ولا قَبْضُ

ولقلته فى الناقص الدلالة جعلته فرعا ، وجعلت الآخر أصلا . كل هذه الأمثلة عطف فيها على المضاف مضاف إلى مثل المحذوف . وتقدير الأول : قطع الله يد مَن قالها ورجْل مَن قالها . وتقدير الثانى : إلا بداهة سابح أو علالة سابح . وتقدير الثالث : سهلها وحزنها . وتقدير الرابع : بنونا وبناتنا . وتقدير الخامس : بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد . وتقدير السادس : نعيم العيش وبؤس العيش .

وأحق هذه الأمثلة بالاطراد الثالث والرابع ؛ لأن المحذوف فيها مدلول عليه بما [أضيف إلى مثل المضاف إليه المحذوف ، ولم أقيّد][5] المحذوف بعامل المضاف فيدخل فيه ما المعطوف فيه غير مضاف نحو[6] « إن أحدكم ليفتن فى قبره مثلَ أو قريبا من فتنة

---

(١) من الطويل . شواهد ابن عقيل ١٦٧ وصدره فى الأشمونى ٢/٢٠٦ .

(٢) من الطويل . الأشمونى ٢/٢٠٧ وحاشية الصبان عليه : ... كفأ .

(٣) من المنسرح . للفرزدق .الكتاب ١/٩٢ وابن يعيش ٣/٢١ والأشمونى ٢/٢٠٦ والعينى ٣/٤٥١ .

(٤) من الطويل . لم أقف عليه .

(٥) غير واضح فى الأصل .

(٦) شواهد التوضيح ١٠٢ « أوحِى إلىّ أنكم تفتنون فى القبور مثل أو قريبا من فتنة الدجال » وخرجه فى البخارى ١٦ – كتاب الكسوف – ١٠ باب صلاة النساء مع الرجال فى الكسوف – وجاز الحذف لدلالة ما بعدَ المحذوف عليه ، وصلح للدلالة من أجل مماثلته لفظا ومعنى . ويروى : أو قريبَ ، بلا تنوين ...

الدجال » يعنى مثل فتنة الدجال . ومثله قول الزاجز[1] :

بمثلِ أو أنفعَ من ويْل الديمْ علّقتُ آمالِى فعمّتْ النِعَمْ

أراد بمثل ويْل الديم ، أو أنفع من ويل الديم .

ونبهت بقولى « وكذا لوعكس هذا الآخر » على أنه لو جاء المضاف إليه بعد العاطف متروكا ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف ، كما فعل به قبل العطف فى نحو : قطع الله يد ورجلَ مَن قالها ، لكن هذا فيه استدلال بالآخر على الأول ، وفى عكسه استدلال بالأول على ما حذف من الآخر . ومن شواهده قول أبى برزةالأسلمى رضى الله[2] عنه : « غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانىَ » /هكذا ضبطه الحفاظ فى صحيح البخارى بفتح الياء دون تنوين . والأصل : أو ثمانىَ غزوات ، فحذف المضاف إليه وبقى المضاف على هيئته التى كان عليها قبل الحذف . ومثله قول الشاعر[3] :

١٧٨/ ب

خمسُ ذَوْدٍ أو سِتُّ عُوضّتُ منها مائةً غيْر أبْكُــر وإفــالِ

ويختص بعض الناقص الدلالة بتعويض التنوين مما كان مضافا إليه ، فيبقى المضاف مع العوض على الحال التى كان عليها مع المعوّض منه من إعراب أو بناء . فالباقى على الإعراب ككل وأىّ فى قوله تعالى[4] ﴿ وكلٌّ أتوه داخِرين ﴾ و[5] ﴿ أيًّاما تَدْعوا فلهُ الأسْماءُ الحُسْنَى ﴾ والباقى على البناء نحو يومئذ وحينئذ والأصل يوم إذ كان

---

(١) المساعد ٣٥٢/٢ ، ٤٠٧/٢ وفى التصريح ٥٧/٢ قدّم الثانى على الأول .

(٢) البخارى ٨١/٢ : « ... ست غزوات أو سبع غزوات ، وثمانَ ، وشهدت تيسيره ... » وفى شواهد التوضيح ص ٤٧ – ٤٩ « ... النبى . ست غزوات أو سبع غزوات أو ثمانىَ » والوجه أو ثمانيا . وفى أو ثمانى ثلاثة أوجه : أراد أو ثمانى غزوات ، ثم حذف المضاف ..... والثانى أن تكون الإضافة غير مقصودة وترك التنوين لمشابهته جوارى لفظا ومعنى . الثالث أن يكون فى اللفظ ثمانيا بالنصب والتنوين إلا أنه كتب على اللغة الربعية .

(٣) من الخفيف . شواهد التوضيح ص ٤٨ وفيه : عُوّض . الإفال صغار الإبل . والأفيل ابن المخاض فما فوقه والفصيل . والبكر الفتى من الإبل أو ابن اللبون أى الذى لم يبْزل عن القاموس « أفِل وبكر » .

(٤) سورة النمل . ختام الآية ٨٧ .

(٥) سورة الإسراء . من الآية ١١٠ .

أو يكون ، وحين إذ كان أو يكون ؛ فحذف الجملة للعلم بها وعوّض منها التنوين ، فبقى بناء إذ مع العوض كما كان مع الجملة ، والتقى ساكنان الذال والتنوين ،فكسرت الذال لالتقاء الساكنين . وزعم الأخفش أن كسرة الذال كسرة إعراب ، نظرا إلى أن البناء كان من أجل الإضافة إلى الجملة ، فلما حذفت عاد الإعراب إلى إذ لأنه الأصل .

ويبطل ما ذهب إليه ثلاثة أوجه : أحدها أن من العرب من يفتح الذال فيقول يومئذا ولو كانت الكسرة إعرابية لم تغن عنها الفتحة . الثانى أن المضاف إلى « إذ » قد يفتح فى موضع الجر والرفع ، ففتحه فى موضع الجر كقراءة نافع[1] ﴿ ومِن خزْى يومَئذ ﴾ و[2] ﴿ مِن فزَع يومَئذ ﴾ و[3] ﴿ من عذاب يومَئذ ﴾ بالفتح . وكقول الشاعر[4] :

رَدَدْنا لشَعْثاء الرسول ولا أرَى ‏ ‏ ‏ ليومَئذ شيئا تُردُّ رسائلُهْ

وفتحه فى موضع الرفع كقول العرب من رواية الفراء : المضىّ يومَئذ بما فيه . فلو كانت كسرة « إذ » إعرابية لم يبن ما أضيف إليه ، لأن سبب بنائه إنما كان للإضافة إلى ما ليس معربا فبطل ما أفضى إلى القول بإعراب إذ . الثالث أن العرب تقول : كان ذلك إذٍ بالكسر دون إضافة إلى إذ كقول الشاعر[5] :

نهيتُكَ عن طلابِكَ أمَّ عمْرٍو ‏ ‏ ‏ بعافيةٍ وأنتَ إذٍ صَحِيحُ

فلو كانت الكسرة إعرابية فى يومئذ لم تثبت عند عدم ما اقتضاها وهو الإضافة ، وقد أورد الأخفش هذا البيت فى كتاب « المعانى »[6] ، وزعم أنه مما حذف فيه

---

(١) سورة هود . من الآية ٦٦ – والقراءة فى المشكل ٦٦٥/٢ « خزى يومئذ ، وعذاب يومئذ – فى المعارج بفتح الميم نافع والكسائى . قال الأخفش فى معانى القرآن ٥٨٣/٢ » وقال : ومن خزى يومئذ فأضاف خزى إلى اليوم فجره وأضاف اليوم إلى « إذ » فجره ، وقال بعضهم « يومئذ » فنصب لأنه جعله اسما واحدا وجعل الإعراب فى الآخر . » .

(٢) سورة النمل . ختام الآية ٨٩ .

(٣) سورة المعارج . من الآية ١١ .

(٤) من الطويل . الإنصاف . مسألة رقم ٣٨ ج ٢٨٩/١ وفيه : كيومئذ – وشعثاء . اسم امرأة . والرسول : الرسالة .

(٥) من الوافر . لأبى ذؤيب . ابن يعيش ٢٩/٣ ومعانى الأخفش ٤٨٤/٢ وديوان الهذليين القسم الأول .

(٦) نصه فى معانى القرآن ٢٨٤/٢ بعد البيت السابق . « يقول حينئذ ، فألقى حين وأضمرها » .

المضاف وترك عمله ، ولو جاز هذا لكان فى مثل[1] ﴿ واسْأَلِ القَرْيَةَ ﴾ أجوز ؛ لأن المضاف فيه أعنى « أهل » مراد اللفظ والمعنى . ومع ذلك لم يجز فيه الجر بإجماع حين حذف المضاف ، فعدم الجواز فى حينئذ لكون المضاف فيه مستغنى عنه من جهة المعنى أحسن وأولى .

وبهذا يرد قول الأخفش أصل لات أوان : حين أوان . وإنما الأصل ولات أوان ذلك ، فحذف ذلك ونويت الإضافة وبقى على الكسر ونون للضرورة . ويجوز أن يكون الأصل : ولات من أوان فحذفت من وبقى عملها ، كقراءة بعضهم[2] ﴿ ولات حينِ مناصٍ ﴾ بكسر النون .

وقولى[3] « وإن لم ينو التنكير [ولا لفظ المضاف إليه ، ولم يثبت التنوين ولا العطف] بنى المضاف على الضم » أشرت به إلى سبب بناء ما يقطع عن الإضافة وقد تقدم شرحه مستقصى . ونبهت بقولى « إن لم يشابه ما تلزمه الإضافة معنى » على أن بعض ما تلزمه الإضافة معنى يشبه الأسماء التامة الدلالة ، بقبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق وكره استعماله غير مضاف كثلث وربع ومثل وشبه ، فلا يتأثر بالقطع عن الإضافة نويت أو لم تنو .

فصل : ص : تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل فتبنى وجوبا إن لزمت الإضافة وجوازا راجحا إن لم تلزم وصدرت الجملة بفعل مبنى .

---

(١) سورة يوسف . صدر الآية ٨٢ .

(٢) سورة « ص » . ختام الآية ٣ – والقراءة فى الكشاف ٣٥٩/٣ « وقرئ حين مناص بالكسر ، ومثله قول أبى زبيد الطائى : طلبوا صلحنا .... لات حين بقاء – فما تقول فى حين مناص والمضاف إليه قائم . قلت نزل قطع المضاف إليه من مناص لأن أصله حين مناصهم منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بنى الحين لكونه مضافا إلى غير متمكن . وقرئ ولات بكسر التاء على البناء كجير ... » وفى معانى الأخفش ٦٧٠/٢ « وقال : ولات حين مناص ، فشبهوا لات بليس وأضمروا فيها اسم الفاعل ، ولا تكون لات إلا مع حين ، ورفع بعضهم « ولات حينُ مناص ، فجعله فى قوله مثل ليس كأنه قال ليس أحد وأضمر الخبر ، وفى الشعر : طلبوا صلحنا ... حين بقاء – فجر أوان وحذف وأضمر الحين وأضاف إلى أوان لات لا تكون إلا مع الحين » .

(٣) ما بين المعقوفين من المتن . وفى الأصل « وقولى : وإن لم ينو التنكير ... إلى بنى المضاف على الضم » .

فإن صُدِّرت باسم أو فعل معرب جاز الإعراب باتفاق ، والبناء خلافا للبصريين . وإن صُدِّرت بلا التبرئة بقى اسمها على ما كان . وقد يجر ويرفع وإن كانت المحمولة على ليس أو ما أختها لم يختلف حكمها . ولا يضاف اسم زمان إلى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلا قليلا . وقد تضاف « آية » بمعنى علامة إلى الفعل المتصرف مجردا أو مقرونا بما المصدرية أو النافية . ويشاركها فى الإضافة إلى المتصرّف المثبت « لدن » و « ريث » . وقد تفصل لدن والحين بأن وريث بما . وقالوا اذهب بذى تسلم » أى بذى سلامتك ، ولا بذى تسلم ما كان كذا . ويختلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب المخاطب ، وعود الضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر . ويجوز فى رأى الأكثر بناء ما أضيف إلى مبنى من اسم ناقص / الدلالة ما لم يشبه تام الدلالة . ١/١٧٩

ش : أسماء الزمان المبهمة تعمّ ما لم يختص بوجه ما كحين ومدة ووقت وزمان . وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية . فأخرجت بغير المحدودة ما يدل على عدد دلالة صريحة كيوم وأسبوع وشهر . واحترزت بصريحة من دلالة النهار على اثنتى عشرة ساعة ، فإن ذلك يستحضر بذكر النهار كاستحضار عدد أيام الأسبوع بذكر « أسبوع » ،وكاستحضار عدد أيام الشهر بذكر « شهر » فلا يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان إلا العارى من دلالة صريحة على عدد ، فيضاف إليها زمن وأزمان ويوم وأيام ، وليلة وليالٍ ، وغداة وعشية وعصر ، وأشباهها . ومن شواهد ذلك[1] :

زَمَن العادِى على الحبّ مَعْذو ... لٌ عَصَيْت الهوَى فكنت مطيعا

ومنها[2] :

أزمانَ قومِى والجماعَةَ كالذى ... لَزِمَ الرِحالةَ أنْ تمِيل مَميـلا

ومنها[3] :

---

(١) من المديد . لم أقف عليه .

(٢) من الكامل . نسبه الأعلم لعبيد بن حصين الراعى ، وللأعشى . الكتاب ١/١٥٤ والمقرب ١/١٦٠ .

(٣) من الطويل . من معلقته . ديوانه ص ٩٤ وفيه : يوم تحملوا .

كأنّى غداةَ البَيْـن يومَ تَرحَّلُوا لدى سَمُرات الحىّ ناقفُ حَنْظلِ

ومنها[1] :

أيـامَ لا تحتـلُّ وسْط مفَـــازةٍ فاضتْ مَعَاطسها بشُرْبِ مَنَائح

ومنها[2] :

فى ليـــالٍ منهن ليلـــة باتتْ ناقتِى وَالِهًا تَجُــرُّ الزمامـــا

ومنها[3] :

غداةَ أَحَلَّتْ لابن أصرَمَ طعنةُ حصينٍ عبيطاتِ السدائفِ والخَمْرُ

ومنها[4] :

عشيةَ سُعْدَى لو تراءَتْ لراهبٍ بدُوَمة تَجْرٌ دُونَه وحجيـــجُ

قلَا دينَه واهتاجَ للشوقِ إنّهـا على الشوقِ إخوانَ العَزاءِ هَيُوجُ

ومنها[5] :

طَحَابكَ قَلْبٌ فى الحسانِ طَرُوبُ يُعيدَ الشبابِ عَصْرَ حانَ مَشيبُ

ولا يضاف إليها يومان ولا ليلتان ولا أسبوع ولا شهر لأن أصل المضافات إلى الجمل « إذ » و « إذا » فأجرى مجراهما من أسماء الزمان ما ساواهما فى الإبهام أو قاربهما لاما باينهما من أسماء الزمان كيومين ، ولا ما ليس اسم زمان كآية . وأجاز ابن كيسان إضافة يومين إلى الجملة . والصحيح منع ذلك لعدم السماع ، ولمخالفته إذ وإذا بالدلالة على العدد صريحا .

---

(١) من الكامل . لزياد الأعجم يرثى المغيرة بن المهلب بن أبى صفرة . ذيل الأمالى للقالى ص ١١ : أيام لو تحتل ... معاطشها بشرب سائح – ولعل ما فى الأصل تحريف . والمنيحة الناقة تعار للبن .

(٢) من الخفيف . لم أقف عليه .

(٣) من الطويل . للفرزدق . شرح الجمل ١٨٢/٢ – وابن أصرم من بنى ضبة . وقد تكرر البيت . والسديف السنام . والعبيط الطرى .

(٤) من الطويل . نسبا للراعى ، كما نسبا لأبى ذؤيب الهذلى . شواهد ابن عقيل ١٨٠ والثانى فى الكتاب ٥٦/١ والأشمونى ٢٢١/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٣/٢ ودومة الجندل بين الشام والعراق . وتجر تجار . وحجيج : حجاج . وقلى : أبغض . وقد سبقا فى إعمال أمثلة المبالغة .

(٥) من الطويل . لعلقمة بن عبدة الفحل . معاهد التنصيص ١٧٣/١ بتحقيق محمد محيى الدين .

ونبهت بقولى « وجوبا » على إضافة إذ وإذا ، مع أن الكلام على ذلك قد تقدم فى باب الظروف . ثم قلت : « وجوازا راجحا إن لم تلزم وصدرت الجملة بفعل مبنى » فنبهت على جواز الإعراب وترجيح البناء فى نحو قوله[1] :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ ألما أصْحُ والشيبُ وازعُ

وفى نحو قول الآخر[2] :

لأجْتَذِبَنْ عنهنّ قَلْبى تحلُّما على حينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيم

فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع معرب جاز الإعراب باتفاق ، والبناء عند الكوفيين ، لصحة الدلالة على ذلك نقلا وعقلا ؛ فمن الدلائل النقلية قراءة نافع[3] ﴿ هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم ﴾ بنصب اليوم ، مع أن المشار إليه هو اليوم لاتفاق الستة على الرفع . فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لا متنع أن يكون المشار إليه اليوم ؛ لا ستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف ، وكان يجب أن يكون التقدير مباينا للتقدير فى القراءة الأخرى ، مع أن الوقت واحد والمعنى واحد . إلا أن المراد حكاية المقول فى ذلك اليوم ، فلابد من كونها ما يقتضى اتحاد المعنى دون تعدّده . وكفتحة ﴿ يوم لا ينفع ﴾ فتحة[4] ﴿ يوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾ فى قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو . ومسمى ﴿ يوم لا تملك ﴾ فى قراءتهما هو يوم الدين فلا يكون غيره فى قراءة غيرهما . فيلزم من ذلك كون الفتحة بنائية وكون ما هى فيه مرفوع المحل . ولا يقدر « أعنى » ؛ لأن تقدير أعنى لا يصلح إلا بعدما لا يدل على المسمّى دلالة تعيين ، ويوم الدين دال على مسماه دلالة تعيين ، فتقدير أعنى غير صالح .

---

(١) من الطويل . للنابغة الذبيانى . الدرر ١/١٨٧ : ... والأشمونى ٢/١٩٣ والمساعد ٢/٣٥٤ والكامل ١/١٠٧ وصدره فى شرح الجمل ٢/٣٢٨ ، ١/١٠٦ وديوانه ٧٩ .

(٢) من الطويل . الدرر ١/١٨٧ : ... منهن . والعينى ٣/٤١٠ والمساعد ٢/٣٥٥ .

(٣) سورة المائدة . آية ١١٩ وأولها ﴿ قال الله ... ﴾ والقراءة فى الإقناع ٢/٦٣٧ « هذا يوم ، فتح نافع » .

(٤) سورة الانفطار . آية ١٩ والقراءة يوم بالرفع لابن كثير وأبى عمرو وغيرهما بالفتح . الإقناع ٢/٨٠٦ وممن قرأ بالرفع أيضا يعقوب على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو يوم والباقون بالنصب على الظرف ، حركة إعراب عند البصريين . ويجوز أن تكون بناء عند الكوفيين . والإتحاف ٤٣٥ .

ومن شواهد البناء قبل فعل معرب قول الشاعر[1] :

إذا قلتُ هذا حيَن أسْلو [يهيجنى نسيم] الصَّبا من حيثُ يَطَّلِعُ الفجرُ

ومن شواهد البناء قبل الجملة الاسمية قول أسد بن عنقاء الفزارى[2] :

دعَانِى [ولم أهْجُرْ] ولو ظنّ لم أُلُمْ على حينَ لا بَدْوٌ مُلامٌ ولا حَضَرْ

ومثله[3] :

على حيَن خُلاّنى من القوم جلّةٌ كُهولُ [وولّى عن بَنِىَّ عشيرتى]

ومثله[4] :

تذكر مَا تَذَكَّرَ من سُلَمْيـــَى على حيـنَ التراجعُ غيــرُ دانِ

ومثله[5] :

ألم تَعْلَمـى ياعَمْـرَكِ الله أنّنـى كريـمٌ على حيـنَ الكـرامُ قلَيـلُ

ومثله[6] :

وأنى لأأخْـزَى إذا قيـل مُمْلِــقٌ سخىٌّ ، وأخْزَى أنْ يُقالَ بخيـلُ

ومثله[7] :

أعلى حينَ [جذوة] الحرب [دارت] صُلتَ بَغْيًا وكنتَ قَبْـلُ ذَليـلا

---

(١) من الطويل . لأبى صخر الهذلى . الأساس « طلع » والكامل ٥٠/٢ وهامش المساعد ٣٥٥/٢ .

(٢) من الطويل . عجزه فى الدرر ١٨٧/١ : بدْوٌ يرجّى .

(٣) من الطويل . لم أقف عليه .

(٤) من الوافر . الأشمونى ١٩٤/٢ والتصريح ٤٢/٢ والدرر ١٨٧/١ والمشهور : التواصل غير دان .

(٥) من الطويل . نسب لمربال بن جهم المذحجى أو مبشر بن الهذيل الفزارى كما فى العينى ٤١٢/٣ والدرر ١٨٧/١ والأشمونى ١٩٤/٢ والمساعد ٣٥٥/٢ .

(٦) من الطويل . وكلمة ومثله فى الأصل لا داعى لها إذ البيت جاء بعد الأول لقائل واحد ولا شاهد فيه على ما ترى . وهما فى شرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٦/٧ مع أبيات أخر . ونقل عن أبى على القالى فى أماليه نسبتها لشاعر قديم . ونقل عن غيره نسبتهما لمبشر بن هذيل الفزارى . وفى أمالى القالى ٣٨/١ : وأنشدنا أبو بكر بن الأنبارى – رحمه الله – عن أبيه عن أحمد بن عبيد لشاعر قديم . وجاء فى هامش النسخة : قال أبو الحجاج : هو هذيل ابن ميسر الفزارى » اهـ من تعليقات المستشرق كرنكو بالفهرس الذى وضعه لشعراء الأمالى وطبع بليدن سنة ١٩١٣ والبيتان كذلك فى البيان والتبيين ١٥٤/٣ مع أبيات أخر .

(٧) من الخفيف . لم أقف عليه .

هكذا نقلت هذه الأبيات الأربعة[1] بالفتح بناء مع أن الإضافة فيها / إلى جمل ١٧٩/ ب مصدرة بمعرب إعرابا أصليا . فلأن يثبت بناء ما أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب أصله البناء أحق وأولى ، وهذه دلالة عقلية تقتضى بناء الجملة المصدرة بفعل معرب . وأقوى منها أن يقال : سبب بناء المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبنى إما قصد المشاكلة ، وإما غير ذلك ، فلا يجوز أن يكون قصد المشاكلة لأمرين : أحدهما أن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها باسم معرب ولا مشاكلة ، فامتنع أن يكون البناء لقصدها . الثانى أن يقال : المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبنى لو كان سببه قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف إلى اسم مبنى أولى ، لأن إضافة ما أضيف إلى اسم مفرد إضافة فى اللفظ والمعنى ، وإضافة ما أضيف إلى جملة إضافة إليها فى اللفظ وإلى المصدر فى التقدير ، وتأثير ما يخالف لفظه معناه أضعف من تأثير مالا تخالف فيه ؛ أعنى إضافة اسم الزمان إلى مفرد من الأسماء معنى . ولا خلاف فى انتفاء سبب الأقوى فانتفاء سبب الأضعف أولى .

فثبت بهذا كون بناء المضاف إلى الجملة مسببا عن أمر آخر ، وهو شبه المضاف المضاف إليها بحرف الشرط فى جعل الجملة التى تليه مفتقرة إليه وإلى غيره . فإن قمت من قولك : حين قمت قمت وإن قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين وإن عليه ، وبدخولهما عليه حدث له افتقار إليهما وإلى ما بعدهما ، فشبه « حين » وأمثاله بإنْ ، وجعل ذلك سببا للبناء المشار إليه على وجه لا يخالف القاعدة العامة ، وهى ترتيب بناء الأسماء على مناسبة الحرف بوجه .

وقد يضاف اسم الزمان إلى جملة مصدرة بلا التبرئة فيبقى اسمها على ما كان عليه من بناء أو نصب . وقد يجر وقد يرفع ، فمن ذلك ما حكى أبو الحسن من قول بعض العرب : جئتك يومَ لاحرَّ ولا بَرْدَ ، ويومَ لا حرٍّ و بَرْدٍ ، ويومَ لاحرٌّ ولابَرْدٌ ، وأنشد[2] :

---

(١) الأبيات أكثر من أربعة .

(٢) من البسيط لأبى الطفيل عامر بن واثلة الصحابى يرثى ابنه طفيلا – الكتاب ٣٥٧/١ والدرر ١٨٨/١ ويروى : زمان الوصل . وكلب الزمان : شدته .

تركْتنى حينَ لامـالٌ أعـيشُ به   وحينَ جُنَّ زمانُ الناسِ أوْ كلَبا

وقد تكون « لا » النافية[1] العاملة عمل ليس ، فيتعين بقاء عملها ، وكذا حكم « ما » أختها ، ومن شواهد ذلك قول سواد بن قارب[2] .

وكنْ لِى شفِيعًا يومَ لا ذو قرابةٍ   سِواكَ بمُغْنٍ عن سَوادِ بنِ قارِبِ

ومنها قول الآخر[3] :

تبدّتْ لقَلْبى فانْصَرفتُ بوُدِّهـا   على حين ما هذا بحِينِ تَصابى

وإذا أضيف اسم زمان إلى جملة اسمية امتنع عند سيبويه أن تكون مستقبلة المعنى . والذى حمله على ذلك أن الأصل فيما يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان « إذ » فى الماضى و « إذا » فى المستقبل ، وغيرهما تبع لهما . فللجارى مجرى إذ أن يضاف إلى جملة اسمية وإلى جملة فعلية لصحة إضافة إذ إليهما ، وليس لما أجرى مجرى إذا فى قصد الاستقبال أن يضاف إلى جملة فعلية فيقال آتيك حين يذهب زيد وحين زيد يذهب ، كما يقال آتيك إذا يذهب زيد ، وإذا زيد يذهب . ولا يقال آتيك حين زيد ذاهب كما لا يقال آتيك إذا زيد ذاهب . هذا مقتضى مذهب سيبويه – رحمه الله – أعنى منع جواز دخول إذا على جملة اسمية وشبهها فى إعراب صدرها . والصحيح جوازه لأمرين لكن على قلة . وقد أشرت إلى جواز ذلك فى باب الظروف ، وذكرته لأجل صحته نثرا ونظما ، وأغنى ذلك عن قول ثان .

وقيدت الفعل الذى يضاف إليه « آية » بكونه متصرفا ليعلم أنها لا تضاف إلى غير متصرف كعسى وليس ، ومن إضافتها إلى الفعل المجرد قول الشاعر[4] :

ألكْنى إلى سَلْمى بآية أوْمأتْ   بكفٍّ خضيبٍ تحت كُفّة مِدْرَعِ

---

(١) فى الأصل : لا المصدرية وهو تصحيف وتحريف .

(٢) من الطويل . المساعد ٣٥٦/٢ فى الدرر ١٨٨/١ والمشهور : ذو شفاعة بمغن فتيلا ..... والهمع ٢١٨/١ والأشمونى ١٩٣/٢ .

(٣) من الطويل . المساعد ٣٥٦/٢ وعجزه فى الدرر ١٨٨/١ قال : ولم أعثر على قائله ولاتتمته .

(٤) من الطويل . الدرر ٦٣/٢ والمِدْرع الثوب . وكفته ما استدار حول الذيل . والألوكة الرسالة ، ومنها ألكنى : أبلغ رسالة .

وإلى مقرون بمَا المصدرية كقول الشاعر[1] :

ألا مَن مُبْلِغٌ عنّى تميمًا بآيـةِ ما يُحبّـونَ الطعامـا

وإلى مقرون بما النافية كقول الشاعر[2] :

أَلِكْنى إلى قومى السَّلام رسالةً بآية ما كانوا ضِعافًا ولا عُزْلا

وفى هذا البيت دلالة على أنه لا حاجة إلى تقدير حرف مصدرى بين « آية » والفعل المجرد كما زعم ابن جنّى فى قول الشاعر[3] :

بآية تُقْدِمُـون الخيـلَ شُعْثًـا كأنّ على سَنَابكهـا مُداما

فزعم أنه أراد بآية ما تقدمون ، وهو خلاف قول سيبويه . وكذا زعم ابن جنى أن ما فى قول الآخر :

بآية ما يحبون الطعاما

مصدرية . وجعلها سيبويه زائدة ، ذكر ذلك فى باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء[4] . ووجه الاستدلال بقول القائل :

١/١٨٠ بآية ما / كانوا ضعافا ولا عزلا

أن « آية » فيه مضافة إلى فعل منفى بما ، وتقدير ما المصدرية قبل ما النافية ممتنع فصحت إضافة آية إلى فعل مستغن عن ما المصدرية .

ويشارك آية فى الإضافة إلى فعل متصرف مثبت لدن[5] وريث ، وهما أحق بذلك من آية . أما لدن فلأنها تدل على مبدأ الغاية زمانا أو مكانا ، فإذا دلت على المبدأ

---

(١) من الوافر . ليزيد بن عمرو بن الصعق . الدرر ٦٣/٢ وابن يعيش ١٨/٣ والمساعد ٣٥٨/٢ .

(٢) من الطويل . لعمرو بن شأس . الدرر ٦٤/٢ واللسان « ألك » والمساعد ٣٥٨/٢ .

(٣) من الوافر . للأعشى . اللسان « أيا » والدرر ٦٣/٢ وابن يعيش ١٨/٣ والمساعد ٣٥٧/٢ والكامل ٢٤٧/٢ .

(٤) الكتاب ٤٦٠/١ وفى ٤٦١/١ . قال بعد البيت : « فما لغو » .

(٥) فى الأصل : لدن ولدى وريث . ولدى ليست فى المتن ولا فى المساعد وليست مثلها بدليل أنه قال بعد قليل : « وكاستبداد لدن دون لدى وعند » .

الزمانى فمجراها مجرى أسمائه المبهمة ليس ببدع ، فمن ذلك قول الشاعر[1] :

لزِمْنا لدُنْ سالَمْتمُونا وِفاقَكـم ... فلا يكُ مِنكم للخِلاف جُنوحُ

وقد تتوسط « أن » بينها وبين الفعل زائدة أو مصدرية ، كقول الشاعر[2] :

وَليتَ فلم تَقْطَع لدُنْ أنْ وَلِيتَنا ... قرابةَ ذى قُربَى ولا حقَّ مُسْلِمِ

وأما « ريث » فهو مصدر راث يريث ، إذا أبطأ ، فعومل فى الإضافة إلى الجمل معَاملة أسماء الزمان فى التوقيت . ومن إضافة ريث إلى الجملة قول الشاعر[3] :

خليلىّ رفْقا ريثَ أقضى لُبانةً ... من العَرصَات المذكِراتِ عُهودا

وقد تتوسط بينه وبين الفعل « ما » زائدة أو مصدرية ، كقول الشاعر[4] :

مَحْيـاه مُحَيّـاه حين يلقـى ... ينالُ السُّؤل رَاجِيه رَيْثما يتسَنَّى

وعلى كل حال فى إضافة الثلاثة إلى الجمل شذوذ ، لتساويها فى استبدادها بالإضافة إلى الجمل دون النظائر ، كاستبداد « آية » دون علامة ، وكاستبداد « لَدُن » دون لدى وعند ، وكاستبداد « ريث » دون بطء ولُبْث . وقد تتوسط « أن » بين حين والجملة كقول أوس بن حجر[5] :

وجالت على وحشيها أم جابر ... على حين أن نالوا الربيع وأمرعوا

وأشذ من إضافة الثلاثة إضافة « ذى » بمعنى صاحب إلى مضارع « سلم » مسندًا إلى المخاطب بعدا ذهب ، فى قولهم : « اذهب بذى تسلم » ، وفى التأنيث : اذهبى بذى تسلمى ، واذهبوا بذى تسلموا ، واذهبْنَ بذى تسْلمْنَ . وقالوا أيضا فى القسم : لا بذى تسلم ما كان كذا . حكاه ابن السكيت - رحمه الله - وقد اتفقت هنا الإضافة إلى الفعل لفظا وإلى المصدر تقديرا إن كان مضافا إلى جملة مقدرَ

---

(١) من الطويل . المساعد ٣٥٨/٢ وفيه : .... ساءتمونا .

(٢) من الطويل . الهمع ٢١٥/١ والدرر ١٨٤/١ والمساعد ٣٥٩/٢ .

(٣) من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٨٧/٦ والدرر ١٨٢/١ والمساعد ٣٥٩/٢ والعَرصَة : ساحة الدار .

(٤) ورد فى المساعد ٣٥٩/٢ قول ابن عقيل : « وريث بما - وهى زائدة أو مصدرية نحو ريثما يتسنى » .

(٥) من الطويل . فى المساعد ٣٥٩/٢ .

الإضافة إلى مصدر من معناها . ومن أجل ذلك لا يعود منها ضمير إلى المضاف إليها ، كما لا يعود من المصدر . فإن سمع ذلك عُدّ نادرا كقول الأعشى[١] :

وتَبْرُدُ بَرْدَ رِداءِ العروسِ رقْرَقْتَ فى الصيف فيه العَبيرا
وتَسخُنُ ليلةَ لا يستطيعُ نباحًا بها الكلبُ إلّا هريرا

ومنه[٢] :

مضَتْ سَنةٌ لعامِ وُلدت فيه وعَشْرٌ بعدَ ذاكَ وحجّتانِ

وهذا مما خفى على أكثر النحويين . ولذلك قال ابن السراج[٣] : فإن قلت أعجَبنى يوم قمت فيه امتنعت الإضافة ؛ لأن الجملة حينئذ صفة ، ولا يضاف موصوف إلى « صفة » .

ونبهت بقولى « ويجوز فى رأى الأكثر بناء ما أضيف إلى مبنى من اسم ناقص الدلالة » على جواز بناء غير ودون وبين وشبهها من الأسماء التى لا تتم دلالتها على ما يراد بها إلا بما تضاف إليه مع مناسبتها الحروف بعدم قبولها للنعت والتعريف بالألف واللام والتثنية والجمع ، وبعدم اشتقاقها والاشتقاق منها . فإن ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبب بناء على الإطلاق ؛ لكنه ألغى فى الإضافة إلى معرب واعتبر فى الإضافة إلى مبنى قصدا للمشاكلة . وبعضها أحق بالبناء من بعض ، لكونه أزيد [شبها][٤] كما ترى فى « غير » من وقوعه موقع « إلا » وموقع « لا » نحو : قاموا غيرَ زيد ، وزيد غير بخيل ولا جبان . وحكى الفراء أن بعض بنى أسد يبنون غيرا على الفتح إلا إذا وقعت موقع إلا ، تم الكلام قبلها أم لم يتم ، نحو ما قام أحد

---

(١) من المتقارب . الدرر ١٨٩/١ والثانى فى المساعد ٣٦١/٢ والهمع ٢١٩/١ وقد سبق والبيتان مع أبيات أخرى من القصيدة فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٩/٧ - ٢٥٠ والعقد الفريد ٢٨٧/٥ .

(٢) من الوافر . نسب للنابغة الجعدى ، وللنمر بن تولب . فى الدرر ١٨٩/١ : مضت مائة . وكذلك فى الهمع ٢١٩/١ حيث ورد صدره ، والمساعد ٣٦٠/٢ .

(٣) انظر أصول ابن السراج ١١/٢ ، ١٢ وفى ص ١٥ : « فإن قلت أعجبنى يوم قمته فرددت إلى يوم ضميرا فى قام لم تجز الإضافة قال الله عز وجل ﴿ واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ﴾ والمضاف إلى غير محض لا يؤكد ولا ينعت . ومن الكوفيين من يجيز تأكيده .

(٤) « شبها » ليست فى الأصل . والسياق يقتضيها .

غيرك ، وما قام غيرك ، وأنشد عن الكسائى[1] :

لم يمنع الشّرب منها غَيْرَ أن نَطَقَتْ   حمامةٌ فى غُصونٍ ذاتِ أوقالِ

ومن شواهد « دون » قوله تعالى[2] ﴿ وأنّا منّا الصالِحُونَ ومنّا دَونَ ذِلكَ ﴾ بفتح نونه وهو فى موضع رفع بالابتداء . ومن بناء « بَيْن » قوله تعالى[3] ﴿ وحِيلَ بَيْنَهم وبَين ما يَشتهون ﴾ بفتح النون ، وهو فى موضع رفع لقيامه مقام الفاعل . ومنه قول الشاعر[4] :

ولم يتْرُكِ النبلُ المخالِفُ بينَهـا   أخًا لأخٍ يُرجَى ومَأثُورة الهندِ

هكذا ضبطه من يوثق بضبطه بفتح النون . وأجرى « فوق » مجرى [غير][5] قوم منهم الزمخشرى وابن عصفور ، و « مثلا » مجرى غير فى جواز البناء عند الإضافة إلى مبنى . واستشهدوا بقراءة الحرميين وابن كثير والبصريين فى قوله تعالى[6] ﴿ وإنه الحقٌّ مثلَ ما أنّكُم تَنطِقُونَ ﴾ بفتح اللام ، على أنه نعت خبر إن وقراءة بعض السلف[7] ﴿ أنْ يصيبكم مثلَ ماأصابَ قومَ نوح ﴾ / وكقول الشاعر[8] :   ١٨٠/ ب

إذ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بَشَرُ

---

(١) من البسيط . لأبى قيس بن الأسلت الأوسى . الإنصاف المسألة ٣٨ ج ٢٩٠/١ وخزانة الأدب ٤٥/٢ والمساعد ٣٦١/٢ وصدره فى الهمع ٢١٩/١ وشرح الجمل ٣٢٨/٢ والكشاف ٢٨٨/٢ .

(٢) سورة الجنّ . صدر الآية ١١ .

(٣) سورة سبأ . صدر الآية ٥٤ وهى ختام السورة .

(٤) من الطويل . لم أقف عليه .

(٥) « غير » ليست فى الأصل .

(٦) سورة الذاريات آية ٢٣ – قراءة الرفع لأبى بكر وحمزة والكسائى . الإقناع ٧٧٢/٢ وفى الإتحاف ٣٩٩ : والباقون بالنصب على الحال من المستكن فى الحق لأنه من المصادر التى لا توصف ، أو الوصف لمصدر محذوف ... أو نعت لحق ، وبنى على الفتح لإضافته إلى غير متمكن وهو ما إن كانت بمعنى شىء وإن وما فى حيزها إن جعلت مزيدة للتأكيد .

(٧) سورة هود . آية ٨٩ – والقراءة بالفتح لأبى حيوة ورويت عن نافع ، لإضافته إلى غير متمكن كقوله : لم يمنع الشرب .... الكشاف ٢٨٨/٢ .

(٨) من البسيط . للفرزدق يخاطب عمر بن عبد العزيز . وصدره : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم – ديوانه ٢٢٣/١ وشرح الكافية الشافية ٣٩٥/١ وشواهد المغنى للسيوطى ٨٤ .

على أن مثلهم مبتدأ .

ولا ينبغى لمثل أن يجرى مجرى « غير » لأنه وإن وافقه فى أن دلالته على معناه لا تتم إلا بما يضاف إليه ، فقد خالفه بمشابهة التام فى الدلالة فى قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه . وكل ما استشهدوا به على البناء مخرّج على الإعراب أحسن تخريج . فيجعل « حق » اسم فاعل من حق يحق ، ثم قصر كما فعل ببارّ وسارّ حين قيل فيهما بَرّ وسرّ ، وبقى فيه الضمير الذى كان فيه قبل القصر ، وجعل مثلا حالا منه وأما قراءة من قرأ « أن يصيبكم مثلَ ما أصاب » بالنصب فوجهه أنه منصوب على المصدرية وفاعل يصيبكم ضمير عائد على الله من ﴿ وما توفيقى إلا بالله ﴾[1] كأنه قيل : ولا يجرمنكم شقاق أن يصيبكم الله مثل إصابة قوم نوح . وإنما يحتاج إلى هذا إذا سُلّم بناء غير وما بعده فى المواضع المذكورة ، وهو وإن كان أشهر من بناء « مثل » ضعيف عندى ، لأن الإضافة فيها قياسية فلا ينبغى أن تكون سبب بناء ، لأنها من خصائص الأسماء فحقها أن تكف سبب البناء وتغلبه ؛ لأنها تقتضى الرجوع إلى الأصل ، والسبب الكائن معها يقتضى الخروج عن الأصل . وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجح على ما يدعو إلى مفارقته . ولذلك رجح شبه « أى » بكل وبعض على شبهها بحرفى الشرط والاستفهام فى المعنى ، وبالحرف المصدرى فى لزوم الافتقار . فإذا ثبت هذا وجب توجيه ما أوهم بناء غير وشبهه للإضافة إلى مبنى بما لا يخالف الأصول ولا يعسر القبول . فيخرج قول بنى أسد وقضاعة : ما جاء غيَرك ، بفتح الراء على أن يكون المراد : ما جاء جاءٍ غيرك ، فنصب غيرك على أنه حال أو منتصب على الاستثناء . وسوغ حذف « جاءٍ » وهو فاعل لأنه بعد نفى العمومُ فيه مقصود . وحذف مثل هذا بعد النفى والنهى كثير . فمن وقوعه بعد النفى قوله ﷺ[2] « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ، أى ولا يشرب الشارب . ومثله قول الراجز[3] :

---

(١) سورة هود . من الآية ٨٨ .

(٢) صحيح مسلم ٣/٢٤١ فما بعدها .

(٣) لم أقف عليه .

ما سارَ فى سُبُل المعالِى سَيْرَه   ولا كفى فى النائبـات غَيْـره

أراد : ما سار سائرٍ سيره ، ولا كفى كافٍ غيره . ومثله قول الشاعر[1] :

فإن كانَ لا يُرضيكَ حتى تَرُدَّنِى   إلى قَطَرىٍّ لا إخالُكَ راضِيـا

أراد : فإن كان لا يرضيك مُرْضٍ .

ومن وقوعه بعد النهى قراءة هشام[2] ﴿ ولا يحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا ﴾ أى ولا يحسبنّ حاسبٌ . وعلى هذا يحمل قول الشاعر[3] :

لم يمنع الشَرْب منها غيَر أن نطقتْ

كأنه قال : لم يمنع الشَّرْب منها مانع غير أن نطقت ، فالنصب على الحالية أو على الاستثناء . وأما قوله تعالى[4] ﴿ منا الصالحون ومنادون ذلك ﴾ فعلى تقدير : ومنا صنف دون ذلك ، فحذف الموصوف وقامت صفته مقامه ، كما قال الشاعر[5] :

لهم مَسْجدا الله المَزُوران والحَصَا   لكم قِبصةُ مِن بَيْن أَثْرَى وأَقْتَرا

أى من بين مَن أثرى ومَن أقتر ، فحذف « مَن » وهى نكرة موصوفة وأبقى صفتها . وبمثل هذا يوجه قوله تعالى[6] ﴿ وحيل بينهم وبين ما يشتهون ﴾ كأنه قيل : وحيل حَوْلٌ بينهم وبين ما يشتهون . فحذف « حول » مصدر حيل ، وأقيمت صفته مقامه . ومثله قول الشاعر[7] :

---

(١) من الطويل . لسوار بن المضرب حين هرب من الحجاج . الأشمونى ٢/٣١ والتصريح ١/٢٧٢ فى باب الفاعل .

(٢) سورة آل عمران . آية ١٦٩ والقراءة لهشام « يحسبن » بالغيب من طريق الداجوانى واختلف عنه من طريق الحلوانى والفاعل ضمير الرسول أو من يصلح للحسبان فالذين مفعول أول وأمواتا مفعول ثان . أو فاعله الذين والمفعول الأول محذوف .... الباقون بالخطاب . الإتحاف ١٨٢ .

(٣) صدر بيت سبق تخريجه . انظر ص ٢٦٣ هامش رقم ١ .

(٤) سورة الجن . صدر الآية ١١ .

(٥) من الطويل . للكميت بن زيد . اللسان « قبص » والإنصاف ٢/٧٢١ : لكم – مسألة رقم ١٠٣ وديوانه ١/١٩٢ .

(٦) سورة سبأ . صدر الآية ٥٤ .

(٧) من الطويل . لم أقف عليه وقد سبق فى ص ٢٦٢ .

ولم يَتْرُكِ النبلُ المخالـف بَيْنها أخًا لأخٍ يُرْجَى ومَأثورةُ الهنْد

أراد المخالف خلافا بينها ، فحذف الموصوف وهو مفعول ما لم يسم فاعله وأقام صفته مقامه .

فصل : ص : يجوز حذف المضاف للعلم به ملتفتا إليه ومطّرحا . ويعرب بإعرابه المضاف إليه قياسا إن امتنع استبداده به ، وإلا فسماعا ، وفى قيامه مقامه فى التذكير والتأنيث وجهان . وقد يخلفه فى التنكير إن كان المضاف « مِثْلا » . وقد يحذف مضاف ومضاف إليه ، ويقام ما أضيف إليه الثانى أو ما أضيف إلى صفة للثانى محذوفة مقام ما حذف . وقد يقام مقام مضاف محذوف مضاف إلى محذوف قائم مقامه رابع . وقد يستغنى بمضاف إلى مضاف إلى مضاف إلى رابع عن الثانى والثالث . ويجوز الجر بالمضاف محذوفا إثر عاطف متصل أو منفصل بلا مسبوق بمضاف مثل المحذوف لفظا ومعنى . وربما جرّ المضاف المحذوف دون عطف ومع عاطف مفصول بغير لا .

ش : إذا كان المضاف لا يجهل معناه بحذف لفظه جاز أن يحذف ويجعل المضاف إليه معربا بإعرابه . ونائبا / عنه فيما جيء بالإعراب لأجله . وإن قدر لفظ المحذوف والتفت إليه رُتّب على وفقه ما بعد القائم مقامه كقوله تعالى[1] ﴿ أو كظُلُماتٍ فى بَحْرٍ لُجّىّ يَغْشَاه مَوْجٌ ﴾ . فإن الأصل : أو كذى ظلمات ، فحذف « ذو » وأقيمت ظلمات مقامه ، والتفت إليه معنى ، فذكّر الضمير ، ولولا الالتفات إلى المعنى لأنث كما أنّث فى قوله تعالى[2] ﴿ واسْأَل القَرْيَةَ التى كُنّا فيها ﴾ ولو التفت هنا لقيل الذين كنا فيهم . ومن الالتفات إلى المحذوف قراءة الحسن[3] ﴿ فجعلناها حصيدا كأنْ لم يَغْن بالأمس ﴾ بالياء ؛ لأن الأصل فجعلنا زرعها حصيدا . ومن الالتفات إلى المحذوف قولهم : قرأت هودا ، بالتنوين يريدون سورة هود . ولو جعل

١٨١/١

---

(١) سورة النور . من الآية ٤٠ .

(٢) سورة يوسف . صدر الآية ٨٢ .

(٣) سورة يونس . من الآية ٢٤ والقراءة فى الكشاف : ٢٣٣/٢ وقرأ الحسن كأن لم يغن بالياء على أن الضمير للمضاف المحذوف الذى هو الزرع . وعن مروان أنه قرأ على المنبر كأن لم تتغن بالأمس ... » .

المضاف مطرحا لفظا ونيّة لقيل : قرأت هود ، بلا تنوين ؛ لأنه على هذا القصد اسم للسورة فلا ينصرف للتعريف والتأنيث . ومن الالتفات إلى المحذوف قوله[1] :

يَسْقُونَ مَن وَرَدَ البريصَ عليهم   بَرَدَى يُصَفِّق بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أى ماء بردى ، فحذف ملتفتا إلى الماء فذكّر ، ولولا ذلك لقال تصفق لأن « بردى » اسم مؤنث . ثم إن القائم مقام المضاف فى الإعراب إن امتنع استبداده به فهو قياسى . وإن صح استبداده به فهو سماعىّ . والمراد بالاستبداد به أن يكون المضاف إليه صالحا للفاعلية إن كان المضاف فاعلا ، ولغير فاعلية إن كان غير فاعل ؛ فالحذف فى ﴿ واسأل القرية ﴾ قياسى لعدم استبداد القرية بوقوع السؤال عليها حقيقة ، وكذا[2] ﴿ وأشربُوا فى قلوبهُم العِجْلَ ﴾ هو أيضا قياسى ؛ لعدم صلاحية العجل لأن يكون مشربا فى قلوبهم . وكذا[3] ﴿ لأذقناكَ ضِعْفَ الحياةِ وضِعفَ المماتِ ﴾ أى ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات . ومنه قول الأعشى[4] :

فارَقَنا قبلَ أنْ نُفارقَه   لمّا قَضَى مِن جِماعِنا وَطَرا

أى قبل إرادة أن نفارقه . لابد من هذا التقدير ؛ لَأَنَ الفراق لا يكون من أحد المفترقين قبل الآخر . وأجاز ابن جنى : جلست زيدا ، على تقدير : جلست جلوس زيد ولا أرى ذلك ؛ لأن المعنى لا يتعيّن ، لاحتمال أن يراد جلست إلى زيد ، فحذفت إلى وانتصب ما كان مجرورا بها ، بخلاف الأمثلة التى مرّت ، فنوعها قد أمن فيه اللبس ، وجعل قياسا ، بخلاف ما يوجد فيه الجزءان صالحين لعمل العامل حقيقة نحو ضربت غلام زيد ، فإنه لو قيل فيه : ضربت زيدا لم يفهم المراد ، لأن زيدا يصح استبداده بمفعولية ضرب ، فيمنع الحذف من هذا النوع ما

---

(١) من الكامل . للنابغة الذبيانى . الأشمونى ٢/٢٠٥ وشرح الكافية الشافية ٩٦٨/٢ .

(٢) سورة البقرة . آية ٩٣ .

(٣) سورة الإسراء . صدر الآية ٧٥ .

(٤) من المنسرح . ونسب للربيع بن ضبع الفزارى . فى أمالى المرتضى ١٨٥/١ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٩٠/٨ .

لم توجد فيه قرينة تدل على المراد كقوله : مررت بالقرية فأكرمتنى ، فإنه جائز . وإن كان أهل القرية والقرية صالحين لتعدية الممرور إليهما حقيقة ، لكن ذكر الإكرام بين أن المراد الأهل فجاز الحذف . وكذلك لو فهم المعنى بغير قرينه لفظية لم يمتنع الحذف أيضا . ومنه قول عمر بن أبى ربيعة – رحمه – الله[1] :

لا تلُمنى عَتِيقُ حَسْبِى الذى بى إنّ بى ياعتيقُ ما قَد كَفانِى

أراد بعتيق ابن أبى عتيق . كذا قال من عنى بشعر ابن أبى ربيعة . ومن هذا النوع قول الشاعر[2] :

فمن كانَ يَرْجُو الصُّلْح فيه فإنّه كأحْمرِ عَادٍ أو كُليبٍ لوائل

أراد كأحمر أمثال عاد ؛ لأن المراد عاقر الناقة وهو من ثمود لا من عاد ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه مع صلاحيته للاستبداد بعمل العامل . ومثله[3] :

وماذيًّا تَخَيَّره سُلَيْمٌ يكادُ شُعاعُه يُعْشِى العُيونا

أراد تخيره أبو سليمان ، فرخّم سليمان مضطرا للاستبداد بفاعلية « تخيّر » . ومن مستحسن هذا النوع قول الشاعر[4] :

فدقّتْ وجلّتْ واسْبَكَرَّتْ وأُكْمِلَتْ فلوجُنّ إنسانٌ من الحُسْن جُنّت

أراد : فدقّ خصرها ، وجلت عجيزتها ، واسبكرت قامتها ، وأكملت محاسنها ، فحذفت مع صلاحية المضاف إليه لفاعلية كل واحد من هذه الأفعال ؛ لأن عطف بعضها على بعض يبين المعنى فحسن الحذف .

ونبهت بقولى : « ونائبا عنه فيما جىء بالإعراب لأجله » على وقوع المضاف إليه خلفا عن المضاف فيما كان له من فاعلية ، نحو بنو فلان يطؤهم الطريق . ومن مفعولية نحو : « واسأل القرية » ، ومن ظرفية نحو : أتيتك طلوعَ الشمس ، ومن

---

(١) من الخفيف . شرح ديوانه ص ٥٣٥ من قصيدته : إننى اليوم عادنى أحزانى .

(٢) من الطويل . فى المعانى الكبير ١٠٢٣/٢ وفيه « منهم » مكان « فيه » وهو لأبى خراش الهذلى .

(٣) من الوافر . المساعد ٣٦٤/٢ .

(٤) من الطويل للشنفرى الأزدى عمرو بن عامر . الاقتضاب ص ١٤٧ والبيان والتبيين ١٤٥/٣ وفيه : وجلت ودقت ... وأنضرت . اسبكرت اعتدلت واستقامت . عن القاموس .

مصدرية كقول الأعشى[1] :

ألَمْ تَغْتَمِضْ عيناكَ ليلةَ أرْمَدا

فحذف المصدر وجعل « ليلة » قائما مقامه فى المصدرية ، كما قام المصدر مقام الظرف فى طلوع / الشمس وشبهه ، وجعل ابن جنى من هذا رواية بعض رواة أبى عمرو عنه[2] : ﴿ ونُزِل الملائكة تنزيلا ﴾ بضم النون وتخفيف الزاى ، على تقدير : ونَزل نزول الملائكة . وفيه عندى نظر .

١٨٠/ ب

وإن كان المضاف مِثْلا جاز الحكم على المضاف إليه بالتنكير ، فينعت به نكرة ، نحو : مررت برجل زهيرٍ شعرا . ويجعل حالا للمعرفة نحو : هذا زيد زهيرا شعرا ، لأن الأصل : مررت برجل مثل زهير ، وهذا زيد مثل زهير ، فحذف لفظ مثل ونوى معناه ؛ فجرى مجرى ما نوى فيه معناه وإن كان لفظه لفظ المعرفة . ومن هذا النوع قولهم[3] : تفرقوا أياديْ سبا ، فجعلوه حالا ، وهو فى اللفظ معرفة ، لأنهم أرادوا مثل أيادى ، فحذف مثل ، وأقيم ما كان مضافا إليه مقامه فى التنكير والإعراب . وروى الثقات ياء أيادى بالسكون ، مع أن الموضع موضع نصب ، لكن خفف للتركيب فألزم السكون ، كما ألزم السكون ياء معد يكرب .

وقد يحملهم العلم بالمحذوف على حذف المضاف ، ومضاف إليه هو مضاف إلى ثالث يستغنى به عن الأول والثانى ، فمن ذلك قوله تعالى[4] : ﴿ تدور أعيُنهم كالذى يُغْشَى عليه من الموت ﴾ أى دورانا كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت .

---

(١) من الطويل . وعجزه : وبتّ كما بات السليم مسهدا – ديوانه ص ١٣٥ وشعراء النصرانية ٤٦٤ والدرر ١٦١/١ والعينى ٥٧/٣ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٠١/٧ ، ٣٠٢ والمساعد ٤٦٩/١ .

(٢) سورة الفرقان . آية ٢٥ ، والمحتسب ١٢١/٢ ، وفى معجم القراءات ٢٨٣/٤ الخفاف عن أبى عمرو ، فى البحر ٤٩٤/٦ ، وشواذ ابن خالويه ص ١٠٤ .

(٣) يقال : تفرقوا أيدى سبا ياعزَّ سبا ، قال كثير :

أيادى سبايا عزَّ ما كنت بَعْدكم　　فلم يَحْل للعينين بعدك منزل

ضربت العرب بهم المثل فى الفرقة ، لأنه لما أذهب الله عنهم جنتهم وغرّق مكانهم تبددوا فى البلاد . وقولهم : أيدى سبا ، أى متفرقين ... أخذ كل منهم طريقا ، واليد الطريق ... والعرب لا تهمز سبا فى هذا الموضع لأنه كثير فى كلامهم ، فاستثقلوا فيه الهمزة ، وإن كان أصله مهموزا . اللسان – سبأ – .

(٤) سورة الأحزاب . آية ١٩٠ .

وقد تكون أربعة أسماء مضاف أولها إلى موصوف بثالث مضاف إلى رابع ، فيحذف الثلاثة ويكتفى بالرابع ، كقول الشاعر[1] :

طَلِيقُ اللهِ لم يَمْنُنْ عليـــه أبــو داوُدَ وابـــنُ أبى كَثِير

أو الحَجّاجُ عَيْنَىْ بنتِ ماءٍ تُقَلِّبُ طَرْفَها حَذَر الصُّقُورِ

أراد : أو الحجاج صاحب عين مثل عينى بنت ماء ، فحذف الأول والثانى والثالث الموصوف به الثانى ، وأقام مقام الثلاثة الرابع .

وقد تكون أربعة أسماء مضاف أولها إلى ثانيها ، وثانيها إلى ثالثها ، وثالثها إلى رابعها ، فيحذف الأول والثالث ، ويبقى الثانى والرابع قائمين مقامهما فيما كان لهما من الإعراب ، كقول الشاعر[2] :

أَبَيْتُنَّ إلا اصطيادَ القلوب بأعين وَجْرَةَ حينا فحينـــا

أراد : مثل أعين ظباء وجرة ، فحذف الأول والثالث ، وأقام مقامهما الثانى والرابع ، ومثله قول أبى ذؤيب[3] :

فإنَّكَ منها والتَّعَـذُّرَ بعدمـــا لَجِجْتَ وشَطَّتْ من فُطَيْمَـةَ دارُهـا

لَمِثْلُ التى قامتْ تُسَبِّع سُؤْرَها وقالت حرامٌ أنْ يُرَجَّل جارُها

أراد : قامت تسبع ذا سؤر كلبها ، ففعل مثل ما فعل قائل البيت الأول .

وإلى هذا النوع أشرت بقولى : وقد يقام مقام مضاف محذوف مضاف إلى محذوف قائم مقامه رابع . ثم أشرت إلى أن أصل[4] : ﴿ من أثر الرسول ﴾ من أثر

---

(١) البيتان من الوافر . وقائلهما إمام بن أقرم النميرى .

الكتاب ٧٣/٢ ، قال المحقق : شبه عينى الحجاج فى الحذر والجبن بعينى بنت الماء ، وهى ما يصاد من طير الماء .

والبيان والتبيين ٢٩٦/١ تحقيق السندوبى . والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٥/٢ وروايتها جميعا : ولا الحجاج ....

(٢) البيت من المتقارب . المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٥/٢ .

وجرة : مكان .

(٣) البيتان من الطويل ، شرح الكافية الشافية ٩٧٣/٢ ، وديوان الهذليين ٢٦/١ . تسبع : تغسل سبع مرات مكان سؤر الكلب .

(٤) سورة طه . آية ٩٦ .

حافر فرس الرسول ، بقولى : وقد يستغنى بمضاف إلى مضاف إلى رابع عن الثانى والثالث . ثم أشرت إلى حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا ، وأنه مقيس وغير مقيس ، فأما المقيس فما حذف منه مضاف مذكور قبله مثله لفظا ومعنى ، بشرط كون المحذوف بعد عاطف منفصل بلا ، أو غير منفصل ، كقولهم[1] : ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة . وما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك ، وكقوله[2] :

أَكُلَّ امْــرِئٍ تحسبين امــرَأً ... ونــارٍ تَوَقَّــدُ بالليـــلِ نارا

وكقوله[3] :

ولَمْ أَرَ مثلَ الخَيْرِ يتركُه الفَتى ... ولا الشرِّ يأتيه الفتى وهو طائع

وكقوله[4] :

لَوَ انَّ طبيبَ الإنْسِ والجِن داويا الـ ... ـلذى بِىَ من عَفْراءَ ما شَفَيانى

وكقوله[5] :

لو أنّ عُصْم عَمايَتَيْـن ويَذْبُـلٍ ... سمعا حديثَك أنـزلا الأَوْعَـالا

وكقوله[6] :

ألم يَحْـزُنْكِ أن جِبــالَ قَيْسٍ ... وتَغْلبَ قد تَباينتــا انقِطاعــا

---

(١) الكتاب ٦٥/١ ، وجمهرة الأمثال ٢٨٧/٢ ، ومجمع الأمثال ٢٨١/٢ رقم ٣٨٦٨ .

(٢) البيت من المتقارب ، وقائله أبو دواد الإيادى ، ونسب لعدى بن زيد . الكتاب ٦٦/١ ، وابن يعيش ٢٦/٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٦/٢ ، والتصريح ٥٦/٢ ، والأشمونى ٢٠٦/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٠/٥ .

(٣) البيت من الطويل . الأشمونى ٢٠٦/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٦/٢ ، والدرر ٦٥/٢ . أى ولا مثل الشر .

(٤) البيت من الطويل . المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٦/٢ ، والدرر ٦٥/٢ .

(٥) البيت من الكامل ، وقائله جرير . سبق فى ١٨٢/١ من هذا الكتاب ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٧/٢ ، وديوان جرير ص ٤٥٠ .

عماية : جبل وثناه الشاعر . يذبل : جبل . الأعصم من الظباء والوعول ما فى ذراعيه أو فى أحدهما بياض وسائره أحمر أو أسود ، وهى عصماء .

(٦) البيت من الوافر ، وقائله القطامى التغلبى . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٨/٦ ، والديوان ص ٣٢ .

والأصل : ما كل سوداء ولا كل بيضاء ، ولا مثل أبيك ومثل أخيك يقولان ، وأكل امرئ تحسبين امرأ وكل نار ، ولم أر مثل الخير ولا مثل الشر ، ولو أن طبيب الإنس وطبيب الجن ، ولو أن عصم عمايتين وعصم يذبل ، وأن جبال قيس وجبال تغلب .

وظن بعضهم أن الحذف فى هذا النوع مشروط بتقدم نفى أو استفهام ، وليس ذلك شرطا ، بل يجوز مع عدمهما ، كقول الشاعر[1] :

لغير مغتبط مُغْرى بطوع هوى ونادم مولع بالحزم والرشد

ومثله[2] :

كُلُّ مُثْرٍ فى رَهْطه ظاهرُ العزْ ـز وذى غُربة وفقر مَهينُ

وأما غير المقيس فما خالف المقيس بخلوه مما قيدته به ، كقراءة ابن جماز[3] ﴿ تريدون عَرَض الدنيا والله يريد الآخرةِ ﴾ بالجر على تقدير : والله يريد عرض الآخرة .

وكقول بعض العرب : رأيت التيمى تيم فلان ، على تقدير : أحد تيم فلان ، حكاه الفارسى . وكقول الشاعر[4] :

رَحِمَ اللهُ أعْظما دفنوها بِسِجِسْتان طلحةِ الطَّلَحات

على تقدير : أعظم طلحة الطلحات . وكقول الآخر[5] :

الآكلُ المالَ اليتيم بَطَرا يأكلُ نارا وسيصلى سَقَرا

على تقدير : الآكل المالَ مالَ اليتيم ، ومثله[6] :

---

(١) البيت من البسيط .

(٢) البيت من الخفيف . الدرر ٦٥/٢ ، غير منسوب ، ومعجم شواهد العربية .

(٣) سورة الأنفال . آية ٦٧ . والأشمونى وحاشية الصبان ٢٠٦/٢ ، وهو سليمان بن جماز المدنى ، معجم القراءات ٢٦٤/٢ ، والبحر ٥١٨/٤ ، والكشاف ١٣٤/٢ .

(٤) البيت من الخفيف ، وقائله ابن قيس الرقيات . الإنصاف مسألة/٤ ، وابن يعيش ٤٧/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٧/٢ ، والدرر ١٦٢/٢ ، وديوانه ص ٢٠ ، وروايته : نضر ...

(٥) من الرجز . الدرر ٦٥/٢ قال : لم أعثر على قائله ولا تتمته . ومعجم شواهد العربية .

(٦) البيت من البسيط .

١٨٢/أ المالُ ذى كَرم تُنْمى محامده ما دام يبذله / فى السر والعلن

على تقدير : المال مال ذى كرم ، فحذف البدل ونوى لفظه ، فبقى عمله .

وعلى هذا يوجه على الأجود ما فى حديث الدجال من قول بعض الصحابة رضى الله عنهم[١] : يارسول الله : ما لبثه فى الأرض ؟ قال : « أربعين يوما » أى لبث أربعين يوما . ومثله[٢] : « خير الخيل الأدهم الأرثم المحجل ثلاثٍ » أى المحجل تحجيل ثلاث ، فحذف البدل وأبقى عمله ، كما فعل فى البيتين المتقدمين . وقد يكون على حذف « فى » قبل ثلاث ، والأول أجود لتقدم مثل المحذوف .

وفى صحيح البخارى[٣] : فلما قدم جاءه بالألف دينار ، فحذف البدل وأبقى عمله .

وهذا فى البدل نظير ما جاء فى العطف من[٤] : ونار تَوَقَّدُ ، وأمثاله . وبهذا يوجه ما رواه الكوفيون من قول العرب : الخمسة الأثواب ، أى : الخمسة خمسة الأثواب ، فحذفوا البدل وأبقوا عمله ، وعلى هذه الشواهد وأمثالها نبهت بقولى : وربما جر المضاف المحذوف دون عطف ، ومع عاطف مفصول بغير « لا » .

فصل : ص : يجوز فى الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به ، وإلا فبضعف . ومثله فى الضعف الفصل بمفعول متعلق بغير المضاف ، وبفاعل مطلقا ، وبنداء ، ونعت ، وبفعل ملغى . وإن كان المضاف مصدرا جاز أن يضاف نظما ونثرا إلى فاعله مفصولا بمفعوله ، وربما فصل فى اختيار اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر ، أو جار ومجرور .

---

(١) رياض الصالحين ص ٢٦٤ ، وروايته : أربعون يوما .

(٢) فى إعراب الحديث ص ٧٢ رقم/١٣٠ ، وخرجه فى المسند ٥/٣٠٠ والترمذى ٦/٢٠ برقم/١٦٩٦ ، وصحيح مسلم ١١٧ -١١٩ ، وشواهد التوضيح ٥٨

والأدهم : الأسود . والأرثم : الذى فى طرف أنفه بياض . والمحجل : الذى يرتفع البياض فى قوائمه إلى موضع القيد .

(٣) فى شواهد التوضيح ٥٧ ، وخرجه فى البخارى ٣٩ كتاب الكفالة .

(٤) ذكر فى ص ٢٧٠ رقم/٢ .

ش : من أمثلة فصل المضاف بالظرف قول الشاعر[1] :

فَرِشْنى بخير لا أكونَنْ ومِدْحَتى   كناحتِ يوما صخرةٍ بعَسيل

ومن أمثلة فصله بالجار والمجرور قول الآخر[2] :

لأنت مُعْتاد فى الهيجا مُصَابرةٍ   يَصْلى بها كلُّ من عاداك نيرانا

فتقدير الأول : كناحت صخرة يوما ، وتقدير الثانى : لأنت معتاد مصابرة فى الهيجا . فهذا النوع من أحسن الفصل ، لأنه فصل بمعمول المضاف ، فكان فيه قوة ، وهو جدير بأن يجوز فى الاختيار ولا يختص بالاضطرار ، وبذلك أقيس على وروده فى حديث أبى الدرداء رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال[3] : « هل أنتم تاركولى صاحبى » أراد : هل أنتم تاركو صاحبى لى ، ففصل بالجار والمجرور ، لأنه متعلق بالمضاف ، وهو أفصح الناس ، فدل ذلك على ضعف قول من خصه بالضرورة . وفى كلام بعض من يوثق بعربيته : ترك يوما نفسِك وهواها ، سعى لها فى رداها . ففصل فى الاختيار بالظرف ، فعلم أن مثله لا حجر على المتكلم به ناظما وناثرا .

وإنما يحجر على من فصل بمالا يتعلق بالمضاف ، كقول الشاعر[4] :

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوما   يهودىٍّ يُقاربُ أو يُزيل

ففصل بين « كف » و « يهودى » بيوما ، وهو متعلق بخط ، فمثل هذا ضعيف حقيق بألا يجوز إلا فى ضرورة ، لما فيه من الفصل بأجنبى .

ومثله فى الضعف والاختصاص بالضرورة الفصل بمفعول به متعلق بغير المضاف ،

---

(١) البيت من الطويل . المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٨/٢ ، والأشمونى ٢٠٨/٢ ،والعينى ٤٨١/٣ ، والدرر ٦٦/٢ . غير منسوب فيه .

رشنى : أصلح حالى وأمرى . عسيل : مكنسة العطار .

(٢) البيت من البسيط . المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٨/٢ ، والعينى ٤٨٥/٣ .

(٣) صحيح البخارى ١٠٥/٦ .

(٤) البيت من الوافر ، وقائله أبوحية النميرى . الكتاب ١٧٩/١ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والتصريح ٥٩/٢ ، وخزانة الأدب ٢٥٣/٢ .

كقول جرير[1] :

تسقى امتياحا نَدَى المسواكَ ريقتِها　　كما تَضَمَّن ماءَ المُزْنةِ الرَّصَفُ

أراد : تسقى ندى ريقتها المسواك . ومثله فى الضعف الفصل بالفاعل مطلقا أى سواء فى ذلك ما تعلق بالمضاف ، وما تعلق بغير المضاف . فالمتعلق به كقول الشاعر[2] :

ترى أسْهُما للموت تُصمِى ولا تُنْمِى　　ولا تَرْعَوِى عن نَقْض أهواؤنا العزمِ

أراد : ولا ترعوى عن أن ينقض أهواؤنا العزم ، ففصل بأهوائنا – وهو فاعل النقض – بينه وبين المفعول المضاف إليه وهو العزم . والمتعلق بغيره كقول الشاعر[3] :

أَنْجَبَ أيامَ والداه به　　إذ نَجَلاه فنعم ما نَجَلا

أراد : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . ففصل بين « أيام » و « إذ » بفاعل أنجب ، ولا عمل لأيام فيه ، كما كان النقض فى الأهواء .

ومن الفصل بفاعل مرتفع بالمضاف قول الراجز[4] :

ما إنْ عَرَفنا للهوى من طبٍّ　　ولا جَهِلْنا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ

وزعم السيرافى أن قول الشاعر[5] :

تَمُر على ما تستمر وقد شفت　　غلائلَ عبدُ القيس منها صدورِها

---

(١) البيت من البسيط . العينى ٤٧٤/٣ ، والدرر ٦٦/٢ وديوانه ، بيروت ص ٣٠٥ . امتياحا : استياكا . ندى : بلل . والمزنة : السحابة . الرصف : الحجارة رصف بعضها فوق بعض ، وهو أصفى للماء .

(٢) البيت من الطويل . الأشمونى ٢٠٩/٢ ، والعينى : ٤٨٨/٣ ، قال : أنشده ثعلب ولم يعزه إلى أحد . تصمى : تقتل وأنت تراه . تنمى : تصيب ثم تغيب عنك .

(٣) البيت من المنسرح ، وهو للأعشى . التصريح ٥٨/٢ والأشمونى ٢٠٨/٢ ، والعينى ٤٧٧/٣ ، والدرر ٦٧/٢ . والديوان ص ٢٣٥ وروايته : أنجب ... والديه ...

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٧٠/٢ ، والأشمونى ٢٠٩/٢ ، والعينى ٤٨٣/٣ ، والدرر ٦٧/٢ .

(٥) البيت من الطويل . الإنصاف ، مسألة /٦٠ ، وخزانة الأدب ٢٥٠/٢ فيها : « وهذا البيت مصنوع ، وقائله مجهول كذا فى كتاب الإنصاف ... » والذى فى الإنصاف أن قائله مجهول .

قد فصل فيه « عبد القيس » – وهو فاعل شفت – بين غلائل وصدورها ، وهو مضاف ومضاف إليه ، والذى قاله غير متعين ، لإمكان جعل غلائل غير مضاف ، وجعله ساقط التنوين لمنعه الصرف ، وانجرار صدورها على أنه بدل من الضمير فى قوله : منها ، وهذا التوجيه راجح على ما ذهب إليه السيرافى لكثرة نظائره ، وعدم أمن الاستشهاد بما يرد فى الضرورة وعلى سبيل الندور / ، ومثله ١٨٢/ ب فى الضعف والندور الفصل بالنداء ، كقول الشاعر[1] :

وِفاقُ كعبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لك من   تعجيلِ تَهْلُكَة والخُلدِ فى سَقَرا

أراد : وفاقُ بجير يا كعب ، والمراد : بُجَيْر وكعب ابنا زهير رضى الله عن بجير ، ورحم كعبا . وكقول الراجز[2] :

كأنَّ بِرْذَوْن أبا عصام   زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام

أراد : كأن برذون زيد ، ومثله قول الفرزدق[3] :

إذا ما أبا حَفْص أتتْك رأيتها   على شعراءِ الناسِ يعلو قصيدُها

أراد : إذا ما أتتك يا أبا حفص .

ومثله فى الضعف الفصل بالنعت ، كقول الشاعر يخاطب معاوية رحمه الله[4] :

نجوتَ وقد بَلّ المُرَادِىُّ سَيْفه   من ابن أبى شيخ الأَباطح طالبِ

أراد : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح ، ومثله قول الفرزدق[5] :

ولئن حلفت على يديك لأحلفن   بيمين أصدق من يمينك مُقسِمِ

أراد : بيمين مقسم أصدق من يمينك ،ففصل بأصدق – وهو نعت يمين – بين

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله بجير بن زهير بن أبى سلمى . الأشمونى ٢٠٩/٢ ، العينى ٤٨٩/٣ ، والدرر ٦٧/٢ .

(٢) التصريح ٦٠/٢ والأشمونى ٢٠٨/٢ ، والعينى ٤٨٠/٣ ، والدرر ٦٧/٢ ، غير منسوب فيها .

(٣) البيت من الطويل . الديوان ١٩٩/١ .

(٤) البيت من الطويل ، نسب لمعاوية بن أبى سفيان ، وكلام ابن مالك يدل على أن قائله غيره . التصريح ٥٩/٢ ، والأشمونى ٢٠٨/٢ ، والعينى ٤٧٨/٣ ، والدرر ٦٧/٢ . المرادى : عبد الرحمن بن عمرو ، المعروف بابن ملجم المرادى .

(٥) البيت من الكامل . الأشمونى ٢٠٨/٢ ، والعينى ٤٨٤/٣ .

« يمين » و « مقسم »[١] ، كما فصل بين « أبى » و « طالب » بشيخ الأباطح .
ومثله قول سويد بن الصامت يخاطب قومه[٢] :

أَدِينُ وما دَيْنى عليكم بمَغْرَمٍ   ولكن على الشُّمِّ الجِلاد القَراوح
عل كلِّ خَوَّار كأن عماده   طُلِين بقارٍ أو بَحَمْأةٍ مائح
لها حامل أرعى برية كلما   تناول كفاه اليسار الجوانح

أراد : أرعى الجوانح ، ففصل بنعت هو جملة ، لأنها فى حكم نعت مفرد . ومثال الفصل بفعل ملغى ما أنشد ابن السكيت من قول الشاعر[٣] :

ألا يا صاحبى قفا المَهارَى   نُسائلُ عن بُثَيْنَة أين سارا
بأىِ تراهم الأرضين حَلُّوا   أألدبران أم عَسَفوا الكِفارا

أراد : بأى الأرضين تراهم حلوا ، ففصل بتراهم – وهو فعل ملغى – بين أى والأرضين ، وهما مضاف ومضاف إليه ، وهذا من الغرابة مثل الفصل بنعت هو جملة ، وقد تقدم ذكره .

وتقدم أيضا أن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعا جدير بأن يكون جائزا فى الاختيار ، ولا يختص بالاضطرار ، واستدللت على ذلك بقوله ﷺ[٤] : « هل أنتم تاركولى صاحبى » وبقول بعض العرب : ترك يوما نفسِك وهواها ، سعى لها فى رداها . وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر

---

(١) جاءت العبارة فى الأصل : ففصل بين أصدق وهى نعت يمين وبين مقسم » والاضطراب فيها واضح .

(٢) الأبيات من الطويل . ذكر الأول منها فى ابن يعيش ٥/٧٠ ، واللسان – قرح – كرواية الشارح ، وفى – جلد – وخور – جاءت : الجرد مكان الشم . وذكر الثانى فى اللسان فى – خور – وجاءت كلمة : جذوعه مكان عماده .

نخلة قِرْواح : ملساء جرداء طويلة ، والجمع قراويح ولكن حذفت الياء . والشم الجلاد : النخل الطوال الصوابر على الحر والعطش . خوار : غزير الحمل . قار : القار والقير الزفت . حمأة : طين أسود متغير الرائحة فى قعر البئر قليلة الماء . المائح : الذى يستقى منها .

(٣) البيتان من الوافر . العينى ٣/٤٩٠ –٤٩١ ، وروايته : نسائل حب بثنة ... والدرر ٢/٦٨ ، المهارى : جمع مَهرية وهى المنسوبة إلى مَهرة بلدة باليمين . والدبران والكفار : موضعان .

(٤) ذكر فى ص ٢٧٣ .

رضى الله عنه[1] : ﴿ وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ اولادَهم شركائهم ﴾ لأنها ثابتة بالتواتر ، ومعزوة إلى موثوق بعربيته ، قبل العلم بأنه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم فى الفصاحة ، كما يقتدى بمن فى عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن ، ويكفيه شاهدا على ما وصفته به ، أن أحد شيوخه الذين عوّل عليهم فى قراءة القرآن عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وتجويز ما قرأ به فى قياس النحو قوى ، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ، فحسن ذلك ثلاثة أمور : أحدها : كون الفاصل فضلة ، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به . الثانى : كونه غير أجْنبى لتعلقه بالمضاف . الثالث : كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه ، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه ، لاقتضى القياس استعماله ، لأنهم قد فصلوا فى الشعر بالأجنبى كثيرا ، فاستحق الفصل بغير أجنبى أن يكون له مزية ، فحكم بجوازه . وأيضا فقد فصل بقول النبى ﷺ مثل[2] : « هل أنتم تاركولى صاحبى » بالجار والمجرور ، والمضاف فيه اسم فاعل ، مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المنوى ، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أحق بالجواز ، ولذلك قلت نظائر : « هل أنتم تاركولى صاحبى » وكثرت نظائر[3] : ﴿ قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾ ، فمنها قول الطرماح[4] :

يَطُفْن بحُوزىِّ المراتع لم تُرَع بَوَاديه من قَرْعِ القِسَّى الكَنائِنِ

ومنها[5] :

---

(١) سورة الأنعام . آية ١٣٧ ، ومعجم القراءات ٣٢٢/٢ ، والبحر ٢٢٩/٤ ، والتصريح ٥٧/٢ .

(٢) سبق فى ص ٢٧٣ و ٢٧٦ .

(٣) ذكرت فى أعلى الصفحة .

(٤) البيت من الطويل . الإنصاف مسألة /٦٠ . والعينى ٤٦٢/٣ ، وخزانة الأدب ٢٥٢/٢ . الحوزى : الثور الذى يرأس القطيع من بقو الوحش فيحوزهن ويحميهن . المراتع : أماكن الرعى . لم ترع : لم تفزع . القسى : جمع قوس . الكنائن : جمع كنانة وهى جعبة السهام .

(٥) البيتان من الطويل . الأشمونى ٢٠٨/٢ ، والتصريح ٥٧/٢ ، والعينى ٤٦٥/٣ . البغاث : طائر ضعيف يصاد ولا يصيد . الأجادل : جمع أجدل وهو الصقر .

عَتَوْا إذْ أجَبْناهم إلى السلم رأفةً   فَسُقْناهم سوقَ البغاثَ الأجادلِ
ومَنْ يُلغ أعقابَ الأمور فإنه   جديرٌ بهُلْكٍ آجلٍ أو مُعاجلِ

ومنها[1] :

يَفْرُكْن حبَّ السُّنْبل الكُنافج   فى القاع فَرْكَ القطنَ المحالـِج

وأنشد أبو عبيدة[2] :

وحَلَقِ الماذىِّ والقـــوانِسِ   فداسهم دوسَ الحصادَ الدائسِ

وأنشد الأخفش[3] :

فَزَجَجْتُهـــا بِمِزَجَّـــةَ   زجَّ القَلُـــــوصَ أبى مَزادة

وأنشد ثعلب . بجر « مطر » من قول الشاعر[4] :

لَئِنْ كان النكاحُ أحلَّ شئٍ   فإنَّ نكاحَهـــا مطـــرٍ حرامُ

ومما يرد على : « أنتم تاركولى صاحبى » قراءة بعض السلف رضى الله عنه[5] : ﴿ فلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وعدَه رسلِه ﴾ ففصل فيه اسم الفاعل / المضاف إلى مفعول بمفعول آخر . ١/١٨٣

فصل : ص : الأصحُّ بقاءُ إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ظاهرا ، فى المثنى مطلقا ، وفى المجموع على حده غير مرفوع ، وفيما سواهما

---

(١) رجز ، لأبى جندل الطهوى ، من قصيدة يصف بها الجراد .
العينى ٤٥٧/٣ . واللسان – حندج ، كنفج – الكنافج : الممتلىء . المحالج : جمع محلج بكسر الميم وهو الآلة التى يحلج بها القطن .

(٢) رجز ، لعمرو بن كلثوم . الأشمونى ٢٠٨/٢ ، والعينى ٤٦١/٣ .
الماذى : الخالص ، والمقصود الدروع . القوانس : جمع قوْنَس وهو أعلى البيضة من الحديد .

(٣) البيت من مجزوء الكامل ، الإنصاف مسألة /٦٠ ، والأشمونى ٢٠٨/٢ ، والعينى ٤٦٨/٣ ، وخزانة الأدب ٢٥١/٢ . زججتها : طعنتها بالزج . والمزجة : رمح كالمزراق . القلوص : الشابة من النوق . أبو مزادة : رجل .

(٤) البيت من الوافر . للأحوص محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى ، شعر الأحوص ص ١٨٣ : فإن يكن ... التصريح ٥٩/٢ ، والأشمونى ٢٠٩/٢ ، والعينى ٤٦٦/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥/٨ و ٤١ .

(٥) سورة إبراهيم ، آية : ٤٧ . البحر ٤٣٩/٥ ، والكشاف ٣٨٤/٢ ، وشرح التصريح ٢ /٥٨ .

مجرورا ، ومقدرا فيما سوى ذلك . ويكسر متلوُّها إن لم يكن حرف لين يلى حركة ، وتفتح الياء أو تسكن .

وإن نُودِىَ المضاف إليها إضافة تخصيص جاز أيضا حذفها ، وقلبها ألفا ، والاستغناء عنها بالفتحة ، وربما وردت الثلاثة دون نداء ، وقد يضم فيه ما قبل الياء المحذوفة وتُنْوَى الإضافة ، وتفتح فى الحالين بعد حرف اللين التالى حركة ، ويدغم فيها إن كان ياء أو واوا ، وإن كان ألفا لغير تثنية جاز فى لغة هذيل القلب والإدغام ، وربما كسرت مُدْغَما فيها ، أو بعد ألف ، ويجوز فى أبى وأخى أبىّ وأخىّ ، وفاقا لأبى العباس ، وحذف ميم الفم مضافا أكثر من ثبوته ، وفىّ حذف الميم واجب .

ش : من المضاف إلى ياء المتكلم ما كان مبنيا قبل الإضافة كلدن وأحد عشر ، وما كان معربا قبلها وهو الكثير ، فما كان مبينا لا يزال مبنيا ، وما كان معربا يعرض له تقدير الإعراب بعد أن كان ظاهرا ، ما لم يكن مثنى فيظهر إعرابه فى الأحوال الثلاثة ، وكذا المجموع على حد التثنية فى حال الجر والنصب ، وأما فى حال الرفع فيقدر إعرابه ، كقول الشاعر[1] :

أَوْدَى بَنِىّ وأَوْدَعُونى حسرةً عند الرُّقاد وعبرةً لا تُقْلع

وزعم الجرجانى ، ووافقه ابن الخشاب والمطرزى ، وهو الظاهر من قول الزمخشرى ، أن المضاف إلى ياء المتكلم مبنى ، وفى كلام ابن السراج احتمال ، وسأبين مراده إن شاء الله . والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معرب تقديرا فى الرفع والنصب ، لأن حرف الإعراب منه فى الحالين قد شغل بالكسرة المجلوبة ترعية للياء ، فتعذر اللفظ بغيرها ، فحكم بالتقدير كما فعل فى المقصور . وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير ، هذا عندى هو الصحيح ، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه ، ولا حاجة إليه ، ولم أوافق الجرجانى فى بناء المضاف إلى الياء ، وإن كان فى تقدير إعرابه تكلف يخالف

---

(١) البيت من الكامل . وهو لأبى ذؤيب . التصريح ٦١/٢ ، والأشمونى ٢١٠/٢ ، والعينى ٤٩٨/٣ . وديوان الهذليين ص ٢ وروايته : ... وأعقبونى غصة بعد ...

الظاهر ، لأن لبناء الأسماء أسبابا كلها منتفية منه ، فيلزم من الحكم ببنائه مخالفة النظائر ، فلذلك أتبعته ردا ، ولم أر من خلافه بدا .

فإن زعم أن سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن ، رد ذلك بثلاثة أمور : أحدها : استلزامه بناء المضاف إلى سائر المضمرات ، بل إلى كل الأسماء التى لا تمكن لها ، وذلك باطل ، وما استلزم باطلا فهو باطل .

الثانى : أن ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم ، وبناؤه باطل ، وما يستلزم باطلا فهو باطل .

الثالث : أن المضاف إلى غير متمكن لا يبنى لمجرد إضافته ، بل للإضافة مع كونه قبلها مناسبا للحرف فى الإبهام والجمود كغير ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط ذلك فى كسر آخره ، فدل ذلك على أنه غير مستحق للبناء .

وقد ينتصر للجرجانى بأن يقال : لا أسلم انحصار ما يوجب بناء الأسماء فى مناسبة الحرف ، يضاف إليها كون آخر الكلمة لا يتأتى فيه تأثر بعامل فى تصغير وتكبير وتكسير وتأنيث وتذكير ، فلزم من ذلك بناء المضاف المذكور ، وثبوت الفرق بينه وبين المقصور ، فإن إعرابه يظهر فى تصغيره كفتىّ ، وفى تكسيره كفتية ، وفى تأنيثه كفتاة ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يظهر إعرابه فى الأحوال الخمسة ، فمن ادعى فيه إعرابا مقدرا فقد ادعى مالا دليل عليه ، بخلاف المقصور فإن ظهور إعرابه فى الأحوال الثلاثة يدل على صحة ما ذهب إليه .

وقد ينتصر له أيضا بأن يقال : لا أسلم خلو المضاف إلى ياء المتكلم من مناسبة الحرف ، لأنه شبيه « بالذى » فى أن آخره ياء كياء « الذى » فى كونها بعد كسرة لازمة ، وصالحة للحذف ، وغير حرف إعراب ، وفى أنه يتغير فى التثنية تغيرا متيقنا ، وفى الجمع تغيرا محتملا ، والذى مناسب للحرف ، ومناسب المناسب مناسب ، فاستحقاق بناء المضاف إلى الياء بمناسبة الذى ، شبيه باستحقاق بناء رَقاشِ بمناسبة نَزَالِ .

وهذا التوجيه والذى قبله من المعانى التى انفردت بالعثور عليها ، دون سبق إليها .

وقولى : ويكسر متلوها » أى متلو الياء ، كقولك فى : قلم : قلمِى ، وتجرى

هذه الكسرة / مجرى كسرة الإعراب فى أنها تظهر فى الحرف الصحيح ، كظهورها فى ١٨٣/ ب
ميم قلم ، وفى حرف العلة الجارى مجرى الصحيح كظبيى وصبيِى ودلوِى وفُلُوِّى[1] ،
وتقدر فى الحرف المعتل الذى لا يجرى مجرى الصحيح ويتبعها ما قبلها ، كما يتبع ما
قبل كسرة الإعراب ، فيقال : هذا ابنمى ، بكسر النون ، كما تقول فى الجر : مررت
بابنم . ومن أتبع فى الفم فقال : نظرت إلى فمه ، قال هنا : نظر إلى فمى .

وتقول فيما فى آخره حرف علة بعد حركة : هذا داعِىّ ومولاى ، ويابنى ويابنى ،
ورأيت مصطفى ، وجاء بنىّ ومصطفى ، والأصل : جاء بنوى ومصطفوى ، ففعل
بهما من القلب والإدغام ما فعل بجمع ألوى ومصدر طويت ، حين قيل فيهما : لُىّ
وطَىّ ، بالقلب والإدغام ، وفى تحويل بنوى إلى بنى زيادة تبديل ضمة النون
كسرة ،فأشبه شىء به مرمىّ ، فى أن أصله : مرمُوى ، فأبدلت الضمة كسرة ،
والواو ياء وأدغمت ، وكذا فعل ببنُوى حين قيل : بنى .

ومن قال غير ما بُيِّن ، فأجرى المنقوصَ مجرى الصحيح فى ظهور كسرة
الإعراب ، لا يقول بها ماضِيِى ، لأن كسرة الإعراب عارضة متعرضة لأن تخلفها
الفتحة والضمة ، وهذه الكسرة لازمة لا يخلفها مع الإضافة إلى الياء غيرها ، فكانت
أثقل ، ولذلك لم تظهر فى اختيار ولا اضطرار ، بخلاف كسرة ماض ونحوه .

وقد دخل فى حرف اللين الذى بعد حركة علامة التثنية نحو : جاء غلاماى ،
وعلامة الجمع نحو : جاء مكرمى ، ومصطفى .

ثم قلت : « وتفتح الياء أو تسكن » فعلم من الإطلاق جواز الأمرين فى نداء
وغيره . ثم قلت : وإن نودى المضاف إليها إضافة تخصيص جاز أيضا حذفها ،
وقلبها ألفا ، والاستغناء عنها بالفتحة » فعلم بهذا أن فى الياء التى يضاف إليها غير
المنادى وجهين مشهورين ، وفى التى يضاف إليها المنادى خمسة أوجه . يقال فى غير
النداء : جاء غلامِى وغلامىَ . ويقال فى النداء : ياغلامِى ، وياغلامىَ ، وياغلامِ ،
وياغلاما ، وياغلامَ بحذف الألف مع خفتها ، لأنها بدل من الياء ، فجرت مجراها فى

---

(١) الفِلْو وكعَدُوّ وسُمُوّ : الجحش والمهر ، فطما أو بلغا السنة . القاموس المحيط .

الاستغناء عنها بحركة .

ثم قلت : « وربما وردت الثلاثة فى غير نداء » فأشرت إلى نحو قوله تعالى[1] : ﴿ فبَشِّرْ عبادِ الذين يستمعون القول ﴾ بحذف الياء خطا ووقفا . وإلى نحو قول الشاعر[2] :

أُطَوِّفُ ما أطوف ثم آوِى   إلى أُمَّا ويُرْوينى النَّقِيعُ

وإلى نحو قول الآخر[3] :

ولستُ براجعٍ ما فات منى   بلَهْفَ ولا بلَيْتَ ولا لَوَ انِّى

أراد : بقول: لهفا ، والأصل : لهفى ، فأبدل الياء ألفا دون نداء ثم حذفها واستغنى بالفتحة ، كما حذفت الياء واستغنى بالكسرة . وقيدت الإضافة بأن تكون إضافة تخصيص احترازا من نحو : يا مكرمى ، وأنت تريد الحال والاستقبال ، فإن إضافته إضافة تخفيف ، فالياء فى نية الانفصال ، كما يكون « زيد » فى نية الانفصال إذا قلت : يامكرم زيد الآن أو غدا . وإذا كانت فى نية الانفصال لم تمازج ما اتصلت به ، فتشبه بياء قاض فتشاركها فى جواز الحذف .

والحاصل أن ياء المتكلم المضاف إليها منادى هو اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال لا تحذف ولا تقلب ألفا ، وإذا لم تقلب ألفا فلا يفتح ما قبلها ، فليس لها حظ فى غير الفتح والسكون .

وقد يستغنى بنية إضافة المنادى إلى الياء ، ويجىء وكأنه غير مضاف ، كما يفعل ذلك فى غير النداء ، أعنى كون الاسم مضافا فى المعنى ، مفردا فى اللفظ . ومن ورود المنادى المضاف إلى الياء مكتفيا بالنية قراءة بعض القراء[4] : ﴿ ربُّ السجن

---

(١) سورة الزمر . آية ١٧ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله نقيع بن جرموز . الأشمونى ٢/٢١١ ، والعينى ٤ /٢٤٧ ، والدرر ٢/٦٩ ، واللسان – نقع – غير منسوب فيها ، ونسبته لقائله من معجم شواهد العربية .

النقيع : المحض من اللبن يُبَرّد .

(٣) البيت من الوافر ، الإنصاف مسائل رقم /٥٦ ، ٦٢ ، ٧٢ . والأشمونى ٢/٢١١ .

(٤) سورة يوسف . آية ٣٣ ، ومعجم القراءات ٣/١٦٨ .

أحبُّ إلىَّ ﴾ وأصله : يارب ، فحذف الياء ، ولذلك حسن حذف حرف النداء ، لأنه لو حذف حرف النداء والإضافة غير منوية لكان مثل قولهم[1] : افتد مخنوق ، وهو قليل . بخلاف الاستغناء بنية الإضافة عن المضاف إليه ، فإنه كثير ، والحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره . وأيضا لو كان غير منوى الإضافة لكان فى الأصل صفة لأى ، كما أن مخنوق فى الأصل صفة لأى ، وأسماء الله تعالى لا يوصف بها أى ، فتعين كون الأصل : يارب .

« وتفتح فى الحالين بعد حرف اللين التالى حركة ، ويدغم فيها إن كان ياء أو واوا » نبهت به على أنه يقال فى القاضى واثنين وابنين ومصطفين وعشرين : قاضىّ ، واثنىّ ، وابنىّ ، وبنتىّ ، ومصطفىّ ، وعشرىَّ ، وكذا بنون وعشرون ومصطفون ، لأنه يلتقى فيه الياء والواو ، فتقلب الواو ياء[2] ، ويفعل بها من الإدغام وفتح الياء ما فعل مع الياءين اللتين لم / تكن إحداهما واوا . وقصدت بالحالين حال غير النداء وحال النداء ، وسكت عن التالية ألفا عند ذكر الإدغام ، فعلم أن حكمها التخفيف والفتح مطلقا ، نحو : غلاماى وفتاى .

١٨٣/ ب

ثم نبهت على أن هذيلا يقلبون ألف المقصور ياء ويدغمون ، كقراءة الحسن[3] : ﴿ يابُشْرَىّ هذا غلام ﴾ وكقول الشاعر[4] :

سَبَقُوا هَوَىَّ وأَعْنَقوا لهواهم ... فَتُخُرِّموا ولكل جنب مصرعُ

وفى دعاء بعض العرب : ياسيدىّ ، ويامولىّ .

وقولى : « وربما كسرت مدغما فيها أو بعد ألف » أشرت به إلى قراءة حمزة[5] : ﴿ وما أنتم بمصرخىِّ ﴾ بالكسر ، وإلى قول بعض العرب فى : عصاىَ : عصاىِ .

---

(١) مثل يضرب فى تخليص النفس من الشدة ، مجمع الأمثال ٧٨/٢ رقم /٢٧٦٥ ، أى : يامخنوق .

(٢) فى الأصل : فتقلب الياء واو ، وهو خطأ من الناسخ .

(٣) سورة يوسف . آية ١٩ ، والقراءة فى شواذ ابن خالويه ص ٦٢ منسوبة إلى ابن أبى إسحاق .

(٤) البيت من الكامل ، لأبى ذؤيب الهذلى . ديوان الهذليين ص ٢ والتصريح ٦١/٢ ، والعينى ٤٩٣/٣ ، والدرر ٦٨/٢ . أعنقوا : تبع بعضهم بعضا . تخرموا : أخذوا واحدا بعد واحد .

(٥) سورة إبراهيم . آية ٢٢ ، والمحتسب ٤٩/٢ ، والتصريح ٦٠/٢ .

وقرأ الحسن وأبو عمرو فى شاذه ، وهى لغة قليلة ، أقل من كسر المدغم فيها ، وممن روى كسر المدغم فيها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، ومن شواهدها قول الراجز[1] :

قال لها هل لكِ ياتا فِيِّ   قالت له ما أنت بالمَرْضِيِّ

ومنها قول الشاعر[2] :

لعمرٍوعلىِّ نعمةٌ بعد نعمةٍ   لوالده ليست بذاتِ عَقَارِب

كذا روى بكسر الياء من على .

واللغة الجيدة أن يقال فى إضافة : أب وأخ إلى الياء : أبى وأخى ، كما جاء فى القرآن الكريم ، ويجوز عند أبى العباس : أبىّ وأخىّ ، برد اللام وإدغامها فى ياء المتكلم . والذى رآه مسموع فى الأب مقيس فى الأخ ، ومن شواهد السماع قول الراجز[3] :

كأن أبـىِّ كَرَمـــا وسُودَا   يُلقى على ذى اللبد الجديدا

والاستشهاد بهذا أقوى من الاستشهاد بقول الآخر[4] :

قَدَر أحَلّك ذا المجاز وقد أرى   وأبىّ مالك ذو المجاز بدار

لاحتمال أن يريد قائل هذا الجمع ، والذى قبله يتعين فيه الإفراد ، بيلقى ، إذ لو قصد الجمع لقال : يلقون . ولم أجد شاهدا على أخىّ ، لكن أجيزه قياسا على أبىّ كما فعل أبو العباس .

وأيضا إذا أضيف الفم إلى ظاهر أو ضمير جاز أن يضاف بالميم ثابتة ، فيقال : كلمته من فمى إلى فمه ، وجاز أن يضاف عاريا من الميم ، فيقال : كلمته من فىّ

---

(١) هو الأغلب العجلى ، حاشية يسن على الأزهرى ٢/ ٦٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٧٨ ، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٧ . تا : إشارة للمفردة المؤنثة .

(٢) البيت من الطويل ، للنابغة الذبيانى .

الدرر ٢/ ٦٨ - ٦٩ . والديوان ص ٣ ، وروايتهما : علىّ لعمرو .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٧٩ ، والدرر ٢/ ٧٠ .

(٤) البيت من الكامل ، وقائله مُوَرِّج السلمى .

خزانة الأدب ٢/ ٢٧٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/ ٣٠ .

إلى فيه ، والأصل : فيي بياءين ، الأولى عين الكلمة ، والثانية ياء المتكلم ، فأدغمت الأولى فى الثانية ، ولا يجوز التخفيف كما جاز مع الأب والأخ ، لأن الأب والأخ إذا وليتهما الياء مخففة كانا على حرفين ، أحدهما فاء الكلمة ، والآخر عينها ، ولو فعل ذلك بفيّ بقى على حرف واحد ، مع أنه اسم متمكن ، وليس فى الأسماء المتمكنة ما هو على حرف واحد ، فاجتنب ما يلزمه منه عدم النظير . ويجوز أن يقال : كلمته من فمي إلى فمه ، وفم زيد أحسن من فم عمرو . وفى حديث رسول الله ﷺ[1] : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » ولم يقل : لخلوف فى الصائم ، وهذا يدل على قلة علم من زعم عدم ثبوت الميم مع الإضافة ، ويجوز بقلة فى ضرورة شعر ، كقول الشاعر[2] :

صَفَحْنا عن بنى ذُهْل ... وقلنا القومُ إخوان

عسى الأيامُ أن يَرْجِعْـ ... نَ قوما كالذى كانوا

بضَرْبٍ فيه تَوْهِينٌ ... وتَخْضِيعٌ وإقْرَان

وطَعْن كفَم الزِّقّ ... غدا والزقُّ ملآنُ[3]

فلما صَرّحَ الشَّرُّ ... فأمسى وهو عُرْيان

ولم يَبْق سِوَى العُدْوا ... ن دِنَّاهم كما دانُوا

وعاب بعض أصحاب هذا المذهب على الحريرى قوله : أدخله فى فمه ، وقرنه بتوأمه » . ولا عيب فيه لما ذكرته ، والله أعلم .

---

(١) رياض الصالحين ص ١٨٩ .

(٢) الأبيات من الهزج ، وهى للفند الزمانى .

ديوان الحماسة ١/٥ - ٧ ، والعينى ٣/١٢٢ ، وخزانة الأدب ٣/٥٧ وشعراء النصرانية ٣/٢٤٣ - ٢٤٥ .

(٣) فى الأصل : ... والزق عريان ، والتصحيح من ديوان الحماسة والعينى والخزانة .

باب التابع

ص : « وهو ما ليس خبرا من مشارك ما قبله فى إعرابه وعامله مطلقا ، وهو توكيد أو نعت أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدل[1] . ويجوز فصله من متبوع إن لم يكن توكيد توكيد ، أو نعت مبهم أو شبهه ، ولا يتقدم معمول تابع على متبوع ، خلافا للكوفيين .

ش : المشارك ما قبله يعم نحو : حامض ، من : هذا حلو حامض ، وثانى المفعولين من نحو : أعطيت زيدا درهما ، وظننت عمرا قائما ، والحال والتمييز المنصوب ما هماله ، نحو : لقيت زيدا راكبا ، واشتريت رطلا عسلا .

فخرج المفعول الثانى والحال بقولى : مطلقا ، لأنهما – وإن وافقا التابع بمشاركة ما قبلهما فى إعرابه وعامله – فقد خالفهما بزوال المشاركة فى الإعراب عند تبديل العامل ، نحو قولك فى : ظننت زيدا كريما ، ولقيت عمرا راكبا : كان زيد كريما ، ومررت بعمرو راكبا . وعند تبديل الاقتضاء ، نحو قولك : ظُنَّ زيد كريما ، ولُقِى عمرو راكبا . بخلاف التابع فإن مشاركته فى الإعراب لا تزول / بذلك . ويخرج التمييز المشار إليه بذكر المشاركة فى العامل ، فإن رطلا منصوب باشتريت ، وعسلا منصوب برطلا .

١٨٤/ ب

ونحو : حامض ، من قولى : هذا حلو حامض ، موافق للتابع فى كل ما قيد به ، من مشاركة ما قبله من إعرابه وعمله مطلقا ، فأخرجته بنفى الخبرية عن التابع ، فخلص الحد له .

ثم بينت أن التابع ينقسم إلى توكيد ونعت وعطف بيان وعطف نسق وبدل ، ولكل واحد منها باب يستوفى فيه الكلام عليه .

ولا يلزم اتصال التابع بالمتبوع إلا إذا كان توكيد توكيد نحو[2] : ﴿ فسجد

---

(١) كلمة « بدل » ليست بالأصل ، والقسمة تقتضيها ، وقد ذكرها ابن مالك فى الشرح .

(٢) سورة الحجر . آية ٣٠ ، وص . آية ٧٣ .

الملائكةُ كلُّهم أجمعون ﴾ أو صفة تشبهه نحو[1] : ﴿ لا تتخذوا إلهين اثنين ﴾ أو صفة اسم مبهم نحو : ضرب هذا الرجل زيدا . فلو قلت : ضرب هذا زيدا الرجل ، لم يجز . وكذلك ما أشبه الاسم المبهم فى عدم الاستغناء عن الصفة نحو : طلعت الشِّعْرى العبور ، فلو قلت : الشعرى طلعت العبور ، لم يجز . فلو كان الموصوف غير مبهم ولا شبيه به جاز الفصل بينه وبين صفته ، كقوله تعالى[2] : ﴿ أفى اللهِ شكٌّ فاطِرِ السموات والأرض ﴾ وكقوله تعالى[3] : ﴿ أغيرَ اللهِ أتخذُ وليا فاطِرِ السموات والأرض ﴾ وكقوله تعالى[4] : ﴿ سبحان الله عما يصفون ، عَالِمِ الغيب والشهادة ﴾ وكقوله تعالى[5] : ﴿ قل بلى وربِّى لتأتينكم عالِمِ الغيب ﴾ وحكى سيبويه[6] : هذان رجلان وزيد منطلقان ، ففصل بين الموصوف والصفة بالعطف ، وفى قول الشاعر[7] :

ألم تر أننى لاقيت يوما ... معاشرَ فيهم رجلٌ جَمارا
فقيرُ الليلِ تلقاه غنيا ... إذا ما آنس الليلُ النهارا

فصلان : فصل بين معاشر وصفته ، أعنى جمارا ، وبين رجل وصفته هو فقير الليل .

وقد يفصل بين التوكيد والمؤكَّد ، كقوله تعالى[8] : ﴿ ولا يَحْزَنَّ ويرضَيْنَ بماآتيتَهُنّ كلُّهن ﴾ فكلهن توكيد للنون من « يرضين » و « ما آتيتهن » فصل . ومن

---

(١) سورة النحل . آية ٥١ .
(٢) سورة إبراهيم . آية ١٠ .
(٣) سورة الأنعام . آية ١٤ .
(٤) سورة المؤمنون . آية ٩١ - ٩٢ .
(٥) سورة سبأ . آية ٣ .
(٦) الكتاب ٨١/٢ ، يقول : وإن شئت قلت : هذان رجلان وعبد الله منطلقان ، لأن المنطلقين فى هذا الموضع من اسم الرجلين فجريا عليه » .
(٧) البيت من الوافر . ذكره فى غريب الحديث ٣١٤/٢ عن ابن الأعرابى ، وقال :فقير الليل : إذا كانت إبله بيضا ، وغنى الليل إذا كانت إبله سودا ، وقيل العكس . وفى اللسان - جمر - عن ابن الأعرابى عن المفضل . الجمار : المجتمعون .
(٨) سورة الأحزاب . آية ٥١ .

الفصل بين التوكيد والمؤكَّد قول أبى النجم[1] :

وأقبـــلت والهةً تَفَجَّــع ما رأسُ ذا إلا جَبينٌ أجمعُ

أراد : ما رأس ذا أجمعُ إلا جبين .

وأجاز الكوفيون : هذا طعامَك رجلٌ يأكل ، وزيدا قمت فضربت ، فقدموا معمول يأكل على رجل وهو منعوت به ، ومعمول ضربت على قمت ، وهو معطوف عليه . ووافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى[2] : ﴿ وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا ﴾ فجعل ﴿ فى أنفسهم ﴾ متعلقا بـ﴿ بليغا ﴾ ، ولا يصح ذلك على طريق البصريين ، لأن حق المعمول ألا يحل إلا فى موضع يحل فيه العامل ، ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع ، فلا يتقدم عليه معموله ، والله أعلم .

---

(١) من الرجز ، الكامل ٣٤٣/١ ، وقبله :

قالت سليمى أنت شيخ أنـزع فقـــلت ماذاك وإنى أصلـــع

ثم حَسَرْتُ عن صفاة تلمع فأقبـــلت قائلـــه تسترجـــع

(٢) سورة النساء . آية ٦٣ .

باب التوكيد

ص : « وهو معنوى ولفظى ، فالمعنوى التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع ، أو أن يراد به الخصوص ، ومجيئه فى الغرض الأول بلفظ النفس والعين مفردين مع المفرد ، مجموعين مع غيره جمع قلة ، مضافين إلى ضمير المؤكد ، مطابقا له فى إفراده وغيره . ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل ، ويفردان بجواز جرهما بباء زائدة ، ولا يؤكد مثنى بغيرهما إلا بكلا وكلتا ، وقد يؤكِّدان مالا يصح فى موضعه واحد ، خلافا للأخفش .

ش : التوكيد المعنوى هو المعتد به فى التوابع ، وهو على ضربين : أحدهما : الذى قصد به رفع توهم السامع أن المتكلم حذف مضافا وأقام المضاف إليه مقامه ، نحو : قتل العدوَّ زيدٌ نفسه ، فبذكر النفس علم السامع أن زيدا باشر القتل وحده ، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد كونه آمرا لا مباشرا .

والثانى : أن يقصد به رفع توهم السامع أن المتكلم وضع العام موضع الخاص ، نحو قولك : جاء بنوفلان كلهم[1] ، لم يرد أن يخص بالمجىء بعضا دون بعض ، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد غير ذلك .

والمؤكد فى القصد الأول النفس أو العين أو هما معا ، بإفراد مع المفرد ، نحو : جاء زيد نفسه ، وهند نفسها . وبجمع مع المثنى والمجموع نحو : جاء الزيدان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم ، والهندان أنفسهما ، والهندات أنفسهن ، ولا يجمعان إلا جمع قلة ، فلا يقال : جاء الزيدون نفوسهم ولا عيونهم ، ولابد من إضافتهما لفظا إلى ضمير يوافق المؤكَّد فى إفراده وتذكيره وغير ذلك .

وإن أكد بهما ضمير رفع متصل فالجيد أن يؤكد بهما بعد التوكيد بالضمير

---

(١) كلمة « كلهم » ليست بالأصل ، والسياق يقتضيها .

١/١٨٥ المنفصل ، نحو : قاماوهم أنفسهم ، وقاموا أنفسهم جائز على / ضعف ، ذكر ذلك الأخفش فى المسائل .

ويجوز جر النفس والعين بباء زائدة نحو : جاء زيد بنفسه ، ورأيت عمرا بعينيه ، ولا يجوز ذلك فى غيرهما من ألفاظ التوكيد . إلا أنهم قالوا : جاءوا بأجمعهم ، بضم الميم وفتحها ، وفيه معنى التوكيد ، وليس من ألفاظه ، إذ لو كان من ألفاظه لجاز استعماله بلا باء ، بل كان استعماله بلا باء أكثر ، كما كان ذلك فى النفس والعين .

ويجوز أن يؤكد بهما معا ، نحو : جاء زيد نفسه عينه .

ولا يؤكد المثنى ولا ما فى معناه بغير النفس والعين إلا بكلا فى التذكير ، وبكلتا فى التأنيث ، نحو : جاء الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما . ولا يؤكد بهما عند الأخفش مالا يصح أن يجعل فى موضعه واحد ، نحو : جلست بين الرجلين . قال الأخفش : لا يجوز حذف[1] ضربت أحد الرجلين كليهما ، فإنك إذا قلت : ضربت أحد الرجلين ، فقد علم أنهما رجلان ، وأن موضع الرجلين لم يصلح لواحد ، لتقدم أحد ، فلا يتوهم أن ذكرهما غلط . بخلاف قولك : رأيت الرجلين كليهما ، فإن موضع الرجلين صالح لرجل ، فيتوهم الغلط ، فيفيد التوكيد

قال الأخفش[2] : لا يمتنع عندى : ضربت أحد الرجلين كليهما ، لأن فيه فائدة ، وذلك أن موضع الرجلين صالح للجمع ، فيمكن توهم السامع أن المتكلم قصد الجمع ، فغلط بوضع المثنى موضعه ، فبذكر كليهما يزول ذلك التوهم ، ولا يخلو من فائدة .

وأيضا فإن موضع الرجلين صالح للفرسين والبعيرين وغير ذلك ، فلا يمتنع توهم السامع قصد المتكلم شيئا من ذلك ، مالم يأت بكليهما أو نعت يقوم قامه ، فإذا جاء بكليهما علم اعتناؤه بما ذكر قبله ، وأنه قاصد إعلام السامع بصحة العبارة .

---

(١) كلمة « حذف » لا معنى لها هنا .

(٢) هذا مناقض لما ذكره عن الأخفش وموافق لما رآه الجمهور ، وربما كان هذا نقلا آخر عنه ، ففى تسهيل الفوائد ٣٨٦/٢ : وحكى ابن عصفور عن الأخفش الجواز .

ص : ومجيؤه فى الغرض الثانى تابعا لذى أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه ، مضافا إلى ضميره بلفظ كل أو جميع أو عامة . وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما ، وبكلهما عنهما ، وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الإضافة إلى ضميره ، ولا يستغنى بنية إضافته خلافا للفراء والزمخشرى .

ولا يثنى أجمع ولا جمعاء خلافا للكوفيين ومن وافقهم .

ويتبع كلَّه أجمع ، وكلها جمعاء ، وكلهم أجمعون ، وكلهن جمع ، وقد يُغْنين عن كل ، وقد يُتْبَعْن بما يوازنهن من كُتَع وبُصَع وبُتَع ، بهذا الترتيب أو دونه . وقد يغنى ما صِيغ من كُتَع عما صيغ من جُمَع ، وربما نُصب أجمع وجمعاء حالين ، وجمعاهما كهما على الأصح . وقد يرادف جمعاء مجتمعة فلا يفيد توكيدا .

ش : قد تقدم أن التوكيد المعنوى يجاء به لغرضين : أحدهما : رفع توهم إضافة إلى المتبوع . والثانى رفع توهم إرادة الخاص باللفظ العام ، وبينت ما يفيد الغرض الأول ، فشرعت الآن فى تبيين ما يفيد الغرض الثانى وهو كل وأخواته على حسب استعماله الآتى تفصيله .

ولا يؤكد بها إلا معرفة متبعضة بالنسبة إلى عمل العامل ، ويعتبر ذلك بجعل بعضها فى موضعه ، فإن صح صح التوكيد ، وإن امتنع امتنع ، فقولك : جاء القوم كلهم ، صحيح لصحة قولك : جاء بعض القوم . وقولك : جاء زيد كله ، ممتنع لامتناع قولك : جاء بعض زيد . فلو كان العامل صالح الإسناد إلى بعض زيد كنظف ونجس لم يمتنع التوكيد ، فصح أن يقال : نظف زيد كله ، لأنه يقال : نظف بعضه .

وذكرت مع « كل » جميعا وعامة ، كما فعل سيبويه ، وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهوا أو جهلا ، فيقال : جاء القوم جميعهم أو عامتهم كما يقال : جاءوا كلهم ، والمعنى واحد ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر[1] :

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله هشام بن معاوية . المقرب ٢٣٩/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٧/٢ ، والأشمونى ٥٩/٣ ، والعينى ١٠٦/٤ . يمت : ينتسب .

يَمُتُّ بقُرْبَى الزينبين كلَيْهما إليك وقُربى خالد وحبيب

ومثال الاستغناء بكلهما عن كليهما وكلتيهما[1] .

وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الإضافة إلى ضميره ، نحو قول كثير[2] :

كَمْ قد ذكرتُك لو أُجْزَى بذكركم يا أشبهَ الناسِ كلِّ الناس بالقمر

ومثله قول الفرزدق[3] :

أنت الجوادُ الذى تُرْجَى نوافلُه وأبعدُ الناسِ كلِّ الناس من عار

وأقربُ الناسِ كلِّ الناس من كرم يعطى الرغائبَ لم يَهْمُمْ بإقتار

وأجاز الفراء والزمخشرى فى قراءة من قرأ[4] : ﴿ إنا كلًّا فيها ﴾ بالنصب على توكيد اسم إن[5] ، وذلك عندى غير[6] جائز ، لأن ألفاظ التوكيد على ضربين : ضرب مصرح بإضافته إلى ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة ، وضرب منوى الإضافة إلى ضمير المؤكد وهو أجمع وأخواته ، وقد أجمعنا على أن المنوى الإضافة لا يستعمل صريح الإضافة ، وأجمعنا على أن غير « كل » / من الصريح الإضافة لا يستعمل منوى الإضافة ، فتجويز ذلك فى كل يستلزم عدم النظير فى الضربين ، لأن غير كل إما ملازم لصريح الإضافة ، وإما ملازم لمنويها فإفراد « كل » بجواز الاستعمالين مستلزم لعدم النظير ، والمفضى إلى ذلك هو ما ذهب إليه الفراء والزمخشرى ، فوجب اجتنابه .

١٨٥/ ب

---

(١) يبدو أن المثال الذى ضربه سقط من الناسخ ، وأنه لم يأت بشاهد . والمثال كما فى المساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٧/٢ : قام الرجلان كلهما ، وكذا المرأتان . قال فى المساعد : ويحتاج إلى شاهد .

(٢) البيت من البسيط ، ونسب كذلك لعمر بن أبى ربيعة . الأمالى للقالى ١٩٥/١ والعينى ٨٨/٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٧/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٨٤/٤ والدرر ١٥٥/٢ ، وشرح ديوان ابن أبى ربيعة ص ٢٢٢ ، وديوان كثير عزة ص ٥٣١ .

(٣) البيتان من البسيط . الديوان ٤١٢/٢ ، والدرر ١٥٥/٢ ، ويراجع ما ذكره فى ص ٢٩٦ ، ٣٠٠ فقد جعلهما نعتين .

(٤) سورة غافر . آية ٤٨ ، قراءة النصب قرأ بها عيسى بن عمر البحر ٤٦٩/٧ ، والكشاف ٤٣٠/٣ ومعجم القراءات ٥١/٦ .

(٥) الذى بالأصل : على توكيد إن .

(٦) كلمة « غير » ليست بالمخطوطة ، وما ذكره تأييدا لما ذهب إليه يقتضيها .

والقول المرضى عندى أن « كلا » فى القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوى فى « فيها » وفيها هو العامل ، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه ، كما قدمت فى قراءة[1] : ﴿ والسموات مطوياتٍ بيمينه ﴾ وفى قول النابغة الذبيانى[2] :

رَهْطُ ابن كُوزٍ مُحْقِبِى أَدْرَاعِهم   فيهم ورهط ربيعة بن حُذَار

ومثله قول بعض الطائيين[3] :

دعا فأجبنا وهو بادى ذلة   لديكم فكان النصر غير بعيد

وأجاز الكوفيون وبعض أصحابنا تثنية أجمع وجمعاء ، قال ابن خروف : وقياس تثنية أفعل وفعلاء فى هذا الباب ، يعنى باب التوكيد ، قياس أحمر وحمراء ، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى مالا دليل عليه . وقال الأخفش فى المسائل : وزعموا أن من العرب من يجعل أجمع وأكتع وجنسه نكرة ، فيقول :أجمَعَيْن وجمعاوان وكتعاوين ، قال : وقال الشاعر[4] :

لو كان ذا المربد خبزا أجمعا

فجعل أجمع من صفة النكرة . هذا نص الأخفش فى المسائل .

وكله توكيد لمفرد ذى أجزاء يصح تعليق العامل ببعضها ، كالجيش والبستان . وكلها توكيد لمؤنث هو كذلك كالقبيلة والدار ، ويؤكد بكلها أيضا مع[5] جمع المذكر غير العاقل نحو : قبضت الدراهم كلها ، وجمع المذكر العاقل إذا كان مكسرا

---

(١) سورة الزمر . آية ٦٧ ، قراءة عيسى بن عمر ، شواذ ابن خالويه ص ١٣١ .

(٢) البيت من الكامل . العينى ١٧٠/٣ . الديوان ص ٣٥ .

محقبى أدراعهم : جعلوها وراءهم حقيبة . والأدراع جمع درع . رهط : رهط الرجل قومه ، والرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة .

(٣) البيت من الطويل .

(٤) البيت من الرجز .

(٥) لفظ « مع » لا معنى له .

أو مجموعا بالألف والتاء ، كما يقال فى الفعل المسند إلى ضميره فعَلتْ ، وفى الواقع عليه فَعَلتا ، كقول الراجز[1] :

إذا الرجالُ ولدتْ أولادُها   واضطربت من كبر أعْضادها
وجعلتْ أوْصابها تعتادُها   فهى زروع قددنا حصادها

فكما جاز تأنيث ضمير الرجال مع غير كل ، فكذلك يجوز مع كل ، فيقال : جاء الرجال كلها ، وأما كلهن فى العاقلات فأولى من كلها ، وكلها فى غير العاقلات أولى من كلهن ، إلا إن كان مرادا به أدنى العدد فكلهن أولى به من كلها ، كقولك : الأجذاع[2] انكسرن كلهن ، أولى من : الأجذاع انكسرت كلها . وقولك : الجزوع انكسرت كلها ، أولى من : الجزوع انكسرن كلهن .

ومثال إتباع أجمع وأخواته لكله وأخواته : جاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والرجال كلهم أجمعون ، والنساء كلهن جمع ، قال تعالى[3] : ﴿ فسجد الملائكةُ كلُّهم أجمعون ﴾

ومثال الاستغناء عن كل قوله تعالى[4] : ﴿ ولَأُغْوِيَنَّهم أجمعين ﴾ [5]﴿ وإن جهنمَ لموعدهم أجمعين ﴾ .

ومثال المصوغات من جمع ما يوازيهن من : كتع وبصع وبتع : جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع ، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ، والرجال كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، والنساء كلهن جمع كتع بصع بتع . وهذا الترتيب لا يلزم ، بل هو أجود من عدمه ، وإنما اللازم لمن ذكر الجميع أن يقدم « كلا » ويوليه المصوغ من جمع ، ثم يأتى بالبواقى كيف شاء ، إلا أن تقديم ما من الكتع على الباقين ، وتقديم ما من البصع على ما من البتع هو المختار .

ومثال الاستغناء بالمصوغ من كتع ما أنشد الأصمعى من قول الراجز[6] :

---

(١) العقد الفريد ٤٢٦/٣ ، وابن يعيش ١٠٣/٥ .
(٢) الجذْع : ساق النخلة . والجزع بفتح الجيم ويكسر الخرز فيه سواد وبياض .
(٣) سورة الحجر . آية ٣٠ ، وص . آية ٧٣ .
(٤) سورة الحجر . آية ٣٩ .
(٥) سورة الحجر . آية ٤٣ .
(٦) العينى ٩٣/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٨٥/٧ ، والدرر ١٥٦/٢ - ١٥٧ وورد الثانى من الأبيات =

يا ليتنى كنت صبيا مُرْضَعا　　تحملنى الذَّلْفاء حولا أكتعا
إذا بكيت قبلتنى أربعا　　إذن ظللت الدهر أبكى أجمعا

وحكى الفراء : أعجبنى القصر أجمعَ ، والدار جمعاءَ بالنصب على الحال ، ولم يجز فى أجمعين وجمع إلا التوكيد . وأجاز ابن درستويه حالية أجمعين ، وما ذهب إليه هو الصحيح ، لأنه قد صح بضبط الثقات من قول النبى ﷺ[1] : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا صلى قائما فصلوا قياما ، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعين » وممن صحح النصب فى أجمعين المذكور فى الحديث المذكور القاضى عياض رحمه الله ، وقال : إنه منصوب على الحال . ويروى : « فصلوا جلوسا أجمعون » على أنه توكيد للواو من فصلوا . وجعل بعضهم أجمعين توكيدا لضمير مقدر منصوب ، كأنه قال : أعنيكم أجمعين ؛ وهذا القول شبيه بقول سيبويه رحمه الله فى[2] : باب ما انتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة : مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما » . هكذا قال سيبويه رحمه الله .

وقد يستعمل جمعاء بمعنى مجتمعة / فلا يقصد بها توكيد ، ومنه قول النبى ﷺ : « كما تناخ الإبل من بهيمة جمعاء » أى مجتمعة الخلق . وأجاز أبو على الشلوبين استعمال أجمع بهذا المعنى فتأول به قول الراجز[3] :　　١٨٦/١

أرمى عليها وهى فرعٌ أجمعُ　　وهى ثلاث أذرع وإصبع

ص : ولا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا اتحد معنى عامليهما ، وإن أفاد توكيد النكرة جاز ، وفاقا للأخفش والكوفيين ، ولا يحذف المؤكَّد ويقام المؤكِّد مقامه على الأصح ، ولا يفصل بينهما بإمّا خلافا للفراء . وأجرى فى التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل ، واليد

= فى المقرب ١/٢٤٠ . غير منسوب فيها .

(١) صحيح البخارى طبعة الشعب حـ ١ ص ١٨٧ ، وروايته : أجمعون .

(٢) الكتاب ٢/٦٠ (١/٢٤٧) .

(٣) لحميد الأرقط ، الكتاب ٤/٢٢٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٩٢ ، والعينى ٤/٥٠٤ . أرمى عليها : أى أرمى عن القوس . فرع أجمع : أى فرع تام وليست شق فرع .

والرجل والظهر والبطن . ولا يلى العاملَ شيءٌ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد إلا جميعا وعامة مطلقا ، وكل[1] وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة ، واسم كان فى نحو : كان كلنا على طاعة الرحمن ، ضمير الشأن ، لا كلنا . ويلزم تابعية كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا . ويلزم اعتبار المعنى فى خبر « كل » مضافا إلى نكرة ، لا مضافا إلى معرفة .

ولا تَعَرُّضَ فى أجمعين إلى اتحاد الوقت ، بل هو ككل فى إفادة العموم مطلقا خلافا للفراء .

ش : قال أبو الحسن الأخفش : اعلم أن قولهم : مات زيد وعاش عمرو كلاهما ، ليس بكلام ، لأنهما لم يبنيا فى كلام واحد . فلو قلت : انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما ، جاز لأنهما قد اجتمعا فى أمر واحد ، فإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى : ولا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا اتحد معنى عامليهما .

ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقا ، وأجازه بعض الكوفيين مطلقا ، وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد ، ومثال الجائز لكونه مفيدا قولك : صمت شهرا كله ، وقمت ليلة كلها ، وهذا أسد نفسه ، وعندى درهم عينه . فبذكر « كل » يُعلم أنّ الصيام كان فى جميع الشهر ، والقيام كان فى جميع الليلة ، ولو لم يذكر لاحتمل ألا يراد جميع الشهر ، ولا جميع الليلة . وبذكر النفس أيضا علم أن المشار إليه أسد حقيقى لا شيء شبيه باسد ، وأن الذى عندك درهم مصوغ لا صرفه ولا موازنته . فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته ، كقول رؤبة[2] :

إن تميما لم يُرَاضِع مُشْبَعا ولم تلده أمه مُقَنَّعا

أَوْفَت به حولا وحولا أجمعا

---

(١) لفظ « كل » ليس بالأصل ، ولكن الشارح ذكره فى شرحه ص ٢٩٩ .

(٢) رجز ، الدرر ١٥٨/٢ ، غير منسوب ، ومعجم شواهد العربية .

وكقول الآخر [1] :

قد صرت البكرة يوما أجمعا

وكقول الآخر [2] :

ياليتنى كنت صبيا مرضعا تحملنى الذلفاء حولا أكتعا

وكقول الآخر [3] :

أُولاك بنو خيرٍ وشر كليهما جميعا ومعروفٍ أَلَمَّ ومُنْكَرِ

وكقول الآخر [4] :

ساعة قدر احتجابك فيها سنة دام ضرها جمعا دام

وأما ما لا فائدة فيه : نحو : اعتكفت وقتا كله ، ورأيت شيئا نفسه ، فغير جائز ، فمن حكم بالجواز مطلقا ، أو بالمنع مطلقا ، فليس بمصيب ، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب .

وقول الشاعر [5] :

عَدَانى أنْ أَزُورك أنّ بَهْمى عَجَايا كلُّها إلا قليلا

توكيد عند الكوفيين ، والصحيح أنه مبتدأ مقدم الخبر ، أو توكيد لضمير مرفوع بعجايا ، لأنه جمع عَجِىّ ، وهو السيىء الغذاء .

---

(١) رجز ، العينى ٩٥/٤ ، قال : لا يعرف قائله ، وقيل مصنوع ، وذكر قبله :

إنا إذا خطافنا تقعقعا

والدرر ١٥٧/٢ ، وذكر بعده حتى الضياء بالدُّجى تقنعا

والمقرب ٢٤٠/١ . صرت : صوتت .

(٢) ذكر فى ص ٢٩٤ رقم /٦ .

(٣) البيت من الطويل ، لمسافع بن حذيفة العبسى . ديوان الحماسة ٤١١/١ ، وخزانة الأدب ٣٥٨/٢ - ٣٥٩ . أولاك : أولئك .

(٤) من الخفيف .

(٥) البيت من الوافر . اللسان - عجا - العَجِىّ : الفصيل تموت أمه ، فيرضعه صاحبه لبن غيرها ، وكذلك البَهْمَة .

وكلانا من قول الشاعر[1] :

فما أَعْلَمَ الواشين بالسر بيننا ونحن كلانـا للمحبـة كاتم

مبتدأ خبره كاتم ، وليس بتوكيد نحن ، إذ لو كان توكيدا لم يجز إفراد كاتم ، لأنه على ذلك التقدير خبر نحن .

وقال سيبويه رحمه الله فى : باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة[2] : وسألت الخليل رحمه الله عن : مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما ، فقال : الرفع على : هما صاحباى أنفسهما ، والنصب على أعنيهما أنفسهما » فأجاز حذف المؤكَّد ، والاستغناء عنه بالمؤكِّد ، وهذا ضعيف بين الضعف ، لأن المؤكّد مذكور كتقوية ، ويبين كونه مرادا به الحقيقة لا المجاز ، فالاستغناء عنه بالمؤكّد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنى فى شيء غير مذكور ، كالاستغناء بحرف التعريف عن المُعَرَّف ، وبعلامة التأنيث عن المؤنث ، مع ما فى تقديره من كثرة الحذف ، ومخالفة المعتاد ، وذلك أن فى كلا الوجهين تقدير ثلاثة أشياء : فى الرفع تقدير مبتدأ ومضاف ومضاف إليه ، وفى النصب تقدير فعل وفاعل ومفعول ، وفى التقدير الأول مخالفة لقاعدة التقدير من قبل أنه قدر : هما صاحباى ، وما فى الكلام دليل / على الصحبة ، والمعتاد فى الحذف أن يكون فى الباقى دلالة على المحذوف ، ١٨٦/ ب وكان الأولى بعد أن نسلم التقدير أن نقدر : هما معنيان أنفسهما ، كما قدر فى النصب : أعنيهما ، لأن كونهما معنيين معلوم ، وكونهما صاحبين غير معلوم . وأيضا فإن هذا الحذف المدعى هو من حذف المتبوع وإبقاء تابعه ، والأصل فيه حذف المنعوت وإبقاء نعته قائما مقامه ، وإنما جعلت حذف المنعوت أصلا لكثرته ، وكونه مجمعا على صحة استعماله ، ومع ذلك لا يستعمل إلا والعامل فى المنعوت المحذوف موجود ، وما مثل به الخليل من حذف المذكور ، فالعامل فيه محذوف ، فتجويزه يستلزم مخالفة النظير فيما هو أصل أو كالأصل .

ولا يجيز البصريون : مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم ، وأجازه الفراء على تقدير : مررت بقومك أجمعين وإما بعضهم . ويلزم سيبويه التجويز على تقدير :

---

(١) البيت من الطويل ،

(٢) الكتاب ٢/٦٠ ، وقد ذكر جزء من النص فى ص ٢٩٥ رقم/٢ .

مررت بقومك إما بهم أجمعين وأما بعضهم ، فإن الحذف هنا أسهل من الحذف فى : مررت بزيد وأتانى أخوه هما صاحباى أنفسهما وأعنيهما أنفسهما .

وبالغ الأخفش فى منع حذف المؤكد فقال : لو نظرت إلى قوم فقلت : أجمعون قومك ، تريد : هم أجمعون قومك ، لم يجز ، لأنك جئت بالتوكيد قبل أن يثبت عند المخاطب اسم يؤكد .

وأجاز سيبويه[1] فيما قصد به العموم من : ضرب زيد الظهر والبطن ، واليد والرجل ، ومطرنا السهل والجبل ، والزرع والضرع ، أن يكون توكيدا ككل وأن يكون بدلا .

ونبهت بقولى : ولا يلى العوامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد » على أنه لا يقال : زيد لقيت رأيت نفسه ، ولا إخوتك كان أنفسهم منطلقين ، ولا ما أشبه ذلك . لأنك أوليت رأيت نفسه ، وولى كان أنفسهم ، وهما الحال الذى يكونان عليه إذا قصد بهما التوكيد مع عدم قصد التوكيد . فلو كانا على غير الحال المستعمل فى التوكيد ولياكل عامل ، كقولك : رأيت نفس زيد ، وأنفس إخوته .

واستثنيت جميعا وعامة بلا قيد ، لأن استعمالهما فى التوكيد قليل ، واستعمالهما فى غير التوكيد كثير ، بخلاف غيرهما ، فيقال : القوم مررت بجميعهم وعامتهم ، ومررت بهم وجميعهم يتحدثون ، وعامتهم نيام .

وأما كل وكلا وكلتا إذا كانت بالحال الصالحة للتوكيد فيباشرها العامل كثيرا إن كان ابتداء نحو : مررت بالرجال كلُّهم قيام ، ومررت بالرجلين كلاهما فى المسجد ، وبالمرأتين كلتاهما فى الدار . ولا يباشرها غير الابتداء إلا قليلا ، فمن القليل قول كثير[2] :

يَميدُ إذا والتْ عليه دِلاؤهُم ... فيصدرُ عنه كلُّها وهو ناهلُ

---

(١) الكتاب ١/١٥٨ - ١٦٠ [١/٧٩].

(٢) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١٩٠ ، والدرر ٢/٩٠ غير منسوب فيهما ، وقد جاءت : مادت بدل والت ، وكلنا بدل كلها . مادت : تحركت . ناهل : ريان وعطشان .

ومنه قول عدى بن زيد[1] :

أسمو بها عند الحبيب فنصبرا   كيما لنهلو كلنا ولنشربا

ومن القليل قول الأخفش فى المسائل : تقول : ايتنى بزيد أو عمرو أو كليهما ، رفعا ونصبا وجرا . قال سيبويه فى[2] : باب هذا شيء محذوف فيه الفعل لكثرته فى كلامهم : وكليهما وتمرا ، كأنه قال : أعطنى كليهما وزدنى تمرا » فقدر أعطنى عاملا فى كليهما .

ويجوز : كان كلكم منطلقون ، على أن اسم كان ضمير الشأن ، وكلكم منطلقون ، مبتدأ وخبر . ومنه قول على بن أبى طالب رضى الله عنه[3] :

فلمّا تبيّنا الهُدَى كان كلُّنا   على طاعةِ الرحمنِ والحقِ والتُّقَى

ويقصد بكل معنى كامل فينعت به اسم جنس معرف أو منكر ، وتلزم إضافته إلى مثل المنعوت لفظا ومعنى وتعريفا وتنكيرا ، نحو : رأيت الرجل كل الرجل ، وأطعمنا شاة كل شاة ، وفيه معنى التوكيد وليس من ألفاظه ، للزوم إضافته إلى ظاهر[4] .

إذا أخبر عن كل مضافا إلى نكرة تعين اعتبار المعنى ، نحو[5] : ﴿ كلُّ نفس ذائقة الموت ﴾ وكل رجلين قائمان ، وكل رجال قائمون و[6] : ﴿ كلُّ حِزْب بما لديهم فرحون ﴾ .

وإذا أخبر عن كل مضافا إلى معرفة جاز اعتبار لفظها ، فيفرد الخبر ويذكّر كقوله

---

(١) البيت من الكامل ،

(٢) الكتاب ١/٢٨٠ .

(٣) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١٩٠ .

(٤) يراجع ما قاله فى مثل هذا الأسلوب ص ٢٩٢ عند حديثه عن : يا أشبه الناس كل الناس ... فقد جعلهما توكيدا .

(٥) سورة آل عمران ، آية : ١٨٥ ، والأنبياء آية : ٣٥ ، والعنكبوت ، آية : ٥٧ .

(٦) سورة المؤمنون ، آية : ٥٣ ، والروم ، آية : ٣٢ .

تعالى[1] : ﴿ إنْ كلُّ من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبدا ﴾ واعتبار معناها فيجاء به على وفق المضاف إليه ، نحو[2] : ﴿ وكلٌّ أتَوْه دَاخِرِين ﴾ لأن المعنى : وكلهم أتوه داخرين .

ومذهب البصريين التسوية بين كلهم وأجمعين فى إفادة العموم دون تعرض لاجتماع فى وقت وعدمه . وزعم الفراء أن أجمعين يفيد أنهم كانوا مجتمعين فى وقت الفعل . والصحيح أن ذلك ممكن أن يراد وممكن ألا يراد ، فإمكان أن يراد مجمع عليه ، فأغنى ذلك عن دليل ، وإمكان ألا يراد مستفاد من قوله تعالى[3] :﴿ لأُزَيِّنَنَّ لهم فى الأرض ولأُغْوِيَنَّهُمْ / أجمعين ﴾ لأن إغواءهم لا يكون فى وقت واحد ١٨٧/١

فصل : ص : التوكيد اللفظى إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى ، وإن كان المؤكَّد به ضميرا متصلا ، أو حرفا غير جواب لم يُعَد فى غير ضرورة إلا معمودا بمثل عامده أولا أو مفصولا . وإن عمد أولا بمعمول ظاهر اختير عمد المؤكِّد بضمير . وفصل الجملتين بثم إن أمن اللبس أجود من وصلهما .

ش : تعم إعادة اللفظ اسما كان ، معرفة كان أو نكرة ، أو فعلا ، أو حرفا متصلا أو منفصلا . وإعادة المركب ، جملة كان أو غير جملة .

فإعادة الاسم المعرفة كقول على بن أبى طالب رضى الله عنه[4] :

تَيَمَّمْتُ هَمْدانَ الذين همُ همُ إذا نابَ أمرٌ جُنَّتى وسهامى

وإعادة النكرة كقول الأعشى ميمون[5] :

أُبيح لهم حبُّ الحياة فأدبروا مَرْجاةُ نفسِ المرءِ ما فى غدٍ غد

وإعادة الفعل كقول الشاعر[6] :

---

(٧) سورة مريم . آية ٩٣ .

(٢) سورة النمل . آية ٨٧ .

(٣) سورة الحجر . آية ٣٩ .

(٤) البيت من الطويل ، الدرر ١٥٨/٢ .

(٥) البيت من الطويل ، الديوان ص ١٩١ وروايته أتيح ...

(٦) البيت من الطويل . شرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٧/٢ ، والدرر =

فأين إلى أين النجاة ببغلتى أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وإعادة الحرف متصلا كقول الشاعر[1] :

فما الدنيا بباقيةٍ بحُـزْنٍ أجَلْ لا لا ولا بِرَخاء بالِ

وإعادة الحرف منفصلا كقول الكميت[2] :

ليتَ شِعْرِى هَلْ ثُمْ هل آتِيَنْهُمْ أم يَحُولَنْ من دونِ ذاك حِمامى

وإعادة المركب غير الجملة كقول الكميت[3] :

فتلك ولاةُ السُّوءِ قد طالَ مُكْثُهم فَحتّام حتّامَ العَناءُ المُطَوَّلُ

وإعادة المركب الجملة كقول الشاعر[4] :

أيـا مَنْ لَسْتُ أقْـلاه ولا فى البُعْـدِ أنْسَاهُ

لك اللّهُ على ذاك لك اللّهُ لك اللّهُ

وكقول الآخر[5] :

ألا حبـذا حبـذا حبـذا حبيب تحملت فيه الأذى

وقولى : وتقويته بموافقه معنى » يتناول توكيد الضمير المستتر والبارز المتصل بالمنفصل ، نحو : قم أنت ، وقمت أنا . وتوكيد الفعل باسم الفعل كقول الشاعر[6] :

فرّتْ يهودُ وأسلـمت جيرانها صَمِّى لما فعلت يهود صَمَام

= ١٥٨/٢ ،غير منسوب فيها .

(١) البيت من الوافر ، الإنصاف مسألة/٨ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

(٢) البيت من الخفيف ، ابن يعيش ١٥١/٨ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦٣/٦ ، والدرر ١٦١/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٧/٢ ، والأشمونى ٦١/٣ ، والدرر ١٥٩/٢ .

(٤) البيتان من الهزج ، العقد الفريد٢٠٣/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٧/٢ ، والأشمونى ٦١/٣ ، والدرر ١٦٠/٢ .

(٥) البيت من المتقارب ، وقائله إبراهيم بن سفيان ، الكامل ٢٩٤/٢ قال : وأنشدنى الزيادى لرجل من أهل الحجاز أحسبه ابن أبى ربيعة . والدرر ١١٧/٢ ، ومعجم شواهد العربية وهو الذى نسبه لإبراهيم بن سفيان .

(٦) البيت من الكامل ، وقائله الأسود بن يعفر . الأشمونى ٦١/٣ . والعينى ١١٢/٤ . يهود : قبيلة . صمى : اسكتى .

وقولى : « وإن كان المؤكد به ضميرا متصلا أو حرفا غير جواب » أشرت بذلك إلى أن قاصد توكيد نحو : تاء فعلت ، بإعادة لفظه ، لا غنى له عن إعادة ما هو به متصل ، فتقول : فعلت فعلت ، ورأيتك رأيتك ، ومررت به به . وكذلك يلزم فى الحرف غير المجاب به ، فعلى قاصد إعادة « فى » من قولك : فيك نجابة ، أن يقول : فيك نجابة فيك . وعلى قاصد إعادة « إنّ » من قولك : إن زيدا منطلق ، أن يقول : إن زيدا[1] إن زيدا منطلق ، وإن زيدا إنه منطلق ، وإن كان مع ذلك فصل كان أحسن ، كقوله تعالى[2] : ﴿ أيعدكم أنكم إذا مِتُّم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ﴾ فأكد أنكم بأنكم مع الفصل . ويجوز أن يجعل الثانى مبتدأ ، والخبر إذا متم ، والجملة خبر أن الأولى ، والتوكيد أجود . وليس لك أن تكرر الحرف وحده إلا إن اتصل به حرف عطف كقول الكميت[3] : هل ثم هل ، وكقول الراجز[4] :

حتـى تراهـا وكـأنّ وكـأنْ أعناقَهـا مُشَدَّدَاتٌ فى قَرَن

واستثنيت حرف الجواب لأنه قائم مقام جملة ، فلقاصد توكيده أن يكرره وحده كما له فى الإجابة أن يجيب به وحده ، كقوله : أجل أجل لا لا ، ولا يكرر حرف غيره إلا فى ضرورة ، نص على ذلك ابن السراج فى الأصول[5] .

وقد أشار الزمخشرى فى المفصل إلى توكيد الحرف الذى ليس من حروف الجواب بإعادته وحده ، ونحو : إن إن زيدا منطلق ، وقوله مردود لعدم إمام يسند إليه ، وسماع يعول عليه ، ولا حجة فى قول الشاعر[6] :

إنّ إنّ الكريـمَ يحلُـم مالم يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قد ضِيما

---

(١) كلمة « زيدا » ليست بالأصل ، والقاعدة تقتضى وجودها .

(٢) سورة المؤمنون . آية : ٣٥ .

(٣) البيت رقم/٢ فى الصفحة السابقة .

(٤) القائل هو خطام المجاشعى أو الأغلب العجلى ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٩/٢ ، والأشمونى ٦٢/٣ ، والعينى ١٠٠/٤ ، والدرر ١٦٠/٢ .

(٥) الأصول ١٩/٢ - ٢٠ .

(٦) البيت من الخفيف ، الأشمونى ٦٢/٣ ، والعينى ١٠٧/٤ ، والدرر ١٦١/٢ ومعجم شواهد العربية غير منسوب فيها .

فإنه من الضرورات ، وكذا قول الآخر[1] :

فلا والله لا يُلْفَى لما بِى ولا لِلمابِهِمْ أبـدًا دواءُ

وإلى هذا أشرت بقولى : لم يُعَد فى غير ضرورة إلا معمودا بمثل عامده أولا أو مفصولا » فمن المعمود بمثل عامده أولا قول الشاعر[2] :

ليتنى ليتنى تَوَقَّيْتُ مُذْ أَيْـ ـفَعْتُ طَوْعَ الهوى وكنتُ مُنيبا

والمفصول كقول الآخر[3] :

ليتَ وهلْ ينفعُ شيئا ليتُ ليتَ شبابا بُوعَ فاشتريت

فأكد ليت بليت وفصل بينهما بـ (وهل ينفع شيئا) ليت . ومن الفصل المسموع الفصل بالوقف كقوله[4] :

لا يُنْسِكَ الأَسَى تأسِّيا فما ما مِنْ حمامٍ أحدٌ مُعْتصِما

فما ليس معمودا ولا مفصولا فهو ضرورة ، نحو : إن إن الكريم ،ولا للما بهم

وإن كان العامل اسما ظاهرا ، فالمختار أن يعمد المؤكِّد بضمير ، فقولك : مررت بزيد به ، أجود من قولك : مررت بزيد بزيد ، ومن المختار قوله تعالى[5] : ﴿ ففى رحمة الله هم فيها خالدون ﴾ قال ابن السراج[6] : « إلا أن الحرف لا يكرر إلا مع ما اتصل به ، لا سيما إذا كان عاملًا » ومثل بقوله : فى الدار / زيد قائم فيها . وقال : فيفيد « فيها » توكيدا . وقال تعالى[7] : ﴿ وأما الذين سُعِدُوا ففى الجنة خَالِدِينَ فيها ﴾ فجعل فيها توكيدا ، وفى الجنة مُؤَكَّدا، وكذا أقول ، ومن حكم على شىء من

/١٨٧ ب

---

(١) البيت من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالبى . المساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٨/٢ ، والأشمونى ٦٢/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٤٣/٤ ، والدرر ١٦١/٢ .

(٢) البيت من الخفيف ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٢١٩/٦ ، الدرر ١٦٠/٢ غير منسوب فيهما .

(٣) رجز منسوب لرؤبة . الديوان ص ١٧١ . المساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٨/٢ ، والأشمونى ٤٣/٢ ، والعينى ٥٢٤/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢١٩/٦ ، والدرر ٢٠٦/١ .

(٤) رجز ، الأشمونى ٦٢/٣ ، والعينى ١١٠/٤ ، والدرر ١٦١/٢ ، غير منسوب فيها .

(٥) سورة آل عمران . آية ١٠٧ .

(٦) فى الأصل : « لا سيما إذا كان جامدا » وتصويب العبادرة من كتاب ابن السراج ١٩/٢ – ٢٠ .

(٧) سورة هود . آية ١٠٨ .

هذا بالبدلية فليس بمصيب ، وإن حظى من الشهرة بأوفر نصيب .

وإن كان المؤكَّد والمؤكِّد جملتين ، وأُمِن توهم كون الثانية غير مؤكدة ، فالأجود الفصل بينهما بعاطف ، كقوله تعالى[1] :﴿ كلا سيعلمون * ثم كلا سيعلمون ﴾ وكقوله تعالى[2] : ﴿ وما أدراك ما يوم الدين * ثم ما أدراك ما يوم الدين ﴾

فلو خيف توهم كون الثانية غير مؤكدة نحو : ضربت زيدا ، ثم ضربت زيدا ، ترك العاطف ، لأن ذكره يخل بالتوكيد ، ويوهم أن الضرب الثانى غير الأول . وقد جعل ابن السراج[3] من التوكيد اللفظى قول الشاعر[4] :

ألا يا اسْلَمى ثم اسلمى ثُمَّتَ اسلمى   ثلاث تحيات وإن لم تكلمى

ص : ويؤكَّد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقا ، ويجعل المنصوب المنفصل فى نحو: رأيتك إياك ، توكيدا لا بدلا ، وفاقا للكوفيين .

ش : لا خلاف بين النحويين فى توكيد الضمير المتصل – مرفوعه ومنصوبه ومجروره – بضمير الرفع المنفصل ، نحو : فعلت أنت ، ولقيتك أنت ، ومررت بك أنت . واختلف فى ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل ، نحو : رأيتك إياك ، فجعله البصريون بدلا ، وجعله الكوفيون توكيدا ، وقولهم عندى أصح من قول البصريين ، لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل فى نحو : رأيتك إياك ، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو : فعلت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيدا ، ليجرى المتناسبان مجرى واحدا .

---

(١) سورة النبأ . آيتا ٤ – ٥ .

(٢)سورة الانفطار . آيتا ١٧ – ١٨ .

(٣) الأصول ١٩/٢ وروايته : .. فاسلمى ..

(٤) البيت من الطويل ، الأصول لابن السراج ١٩/٢ ، وابن يعيش ٣٩/٣ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

باب النعت

ص : وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعا أو تأويلا ، مسوقا لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد .

ش : التابع يعم التوكيد والنعت والعطف والبدل ، والمقصود بالاشتقاق مخرج لما سوى النعت وإن كان فى الأصل مشتقا ، كالأعْلام الغلبية إذا عطفت عطف بيان نحو : أبى بكر الصديق ، وخويلد الصعق ، فإن الصديق والصعق صفتان كثر استعمالهما مخصوصين بموصوفيهما ، حتى صار التعيين بهما أكمل من التعيين بالعلم الموضوع ، وصار القصد بهما وبأمثالهما كالقصد بالأعلام العارية من الاشتقاق ، وما كان كذلك فاشتقاقه فى تابعيته غير مقصود ، بخلاف النعت فإنه مقصود الاشتقاق بالوضع ، كرجل كريم ، أو مقصود الاشتقاق بالتأويل كرجل ذى مال .

ولو اقتصرت فى الحد على وضعا أو تأويلا لكمل بهما ، ولكن الحاجة داعية إلى زيادة بيان بذكر المعانى المستفادة بالنعت ، فذكرتها متصلة بالحد . فالمسوق لتخصيص نحو[1] : ﴿ الصلاة الوسطى ﴾ و[2] : ﴿ منه آيات محكمات ﴾ .

والمسوق للتعميم نحو : إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين ، ويحشر الناس الأولين والآخرين .

والمسوق للتفصيل نحو : مررت برجلين عربى وعجمى .

والمسوق للمدح نحو : سبحان الله العظيم .

والمسوق للذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

---

(١) سورة البقرة . آية : ٢٣٨ .

(٢) سورة آل عمران . آية : ٧ .

والمسوق للترحم نحو : لطف الله بعباده الضعفاء .

والمسوق للإبهام نحو : تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة .

والمسوق للتأكيد نحو[1] : ﴿ ومناة الثالثة الأخرى ﴾ .

ص : ويوافق المتبوع فى التعريف والتنكير ، وأمره فى الإفراد وضديه ، والتذكير والتأنيث على ما ذكر فى إعمال الصفة . وكونه مفوقا فى الاختصاص ومساويا أكثر من كونه فائقا ، وربما تبع فى الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس ، وقد يفعل ذلك بالتوكيد .

ش : متبوع النعت يعم ذا النعت الجارى عليه لفظا ومعناه لما بعده ، كرأيت رجلا طويلا ثوبه ، قصيرة قامته . فلذلك قلت : ويوافق المتبوع ، ولم أقل : ويوافق المنعوت ، لأن المنعوت إنما يصدق حقيقة على متبع ما هو له لفظا ومعنى ، لا على المتبع لفظا لا معنى ، وكلا النوعين مراد .

وأشرت بقولى : « وأمره فى الإفراد وضديه ، وفى التذكير والتأنيث على ما ذكر فى الصفة المشبهة » إلى أن موافقة النعت لمنعوته تجب إن كان معناه له ، كرأيت رجلا طويلا ، وامرأة طويلة . وكذا إن كان معناه لما بعده ولم يرفعه ، كمررت برجل كريم الأب ، حسنٍ وجها ، وبامرأة كريمةِ الأب ، حسنةٍ وجها . وكذا التوافق فى التثنية والجمع ، فإن رفع ما بعده أُفْرِد ، وأعطى من التذكير والتأنيث ما يعطى الفعل الواقع موقعه ، نحو : مررت برجلٍ كريم أبوه ، حسنةٍ أُمُّه ، جميلٍ ولدُه ، ظريفٍ / غلمانُه . 1/188 وتكسير ما رفع جمعا أولى من إفراده ، نحو : مررت برجل حسانٍ أبناؤه ، وبسط الكلام فى هذا سابق فى باب إعمال الصفة المشبهة ، والذى ذكرته منه هنا بعض ذلك ، واستيفاؤه تكرار ، فأضربت عنه .

والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت فى الاختصاص أو مساويا له ، فالأول نحو : رأيت زيدا الفاضل . والثانى نحو : رأيت الرجل الصالح . ولا يمتنع كونه أخص من

---

(1) سورة النجم . آية : 20 .

المنعوت كرجل فصيح ، ولحّان ، ومهذار ، وضحاك ، وأفّاك ، وغلام يافع ، ومُرَاهق[(١)] . وجارية عَرُوب ، وشَمُـوع ، وخَـوْد ، وضِنـاك[(٢)] . ومـاء فُرات ، وأجاج[(٣)] . وتمر بَرْنِيْ ، وشَهْرِيز[(٤)] . وعنب مُلَاحِيّ[(٥)] ، ورمان إمْلِيسى[(٦)] ، وملح دارانى[(٧)] ، وكلب زِئْنِيّ[(٨)] ، وأمثال ذلك كثيرة . قال أبو على الشلوبين : الفراء ينعت الأعم بالأخص ، وهو الصحيح ، وحكى عنه : مررت بالرجل أخيك ، على النعت .

وأشرت بقولى : « وربما تبع فى الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس » إلى قولهم[(٩)] : هذا جحر ضبٍّ خربٍ ، وأمثاله ، فحق « خرب » أن يرتفـع لأنـه نعت « جحر » ، و جحر مرفوع ، لكنه جعل تابعا لضب[(١٠)] لمجاورته إياه مع أمن اللبس . ومثله قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب[(١١)] : ﴿ إن الله هو الرَّزَّاقُ ذو القوة المتينِ ﴾بخفض المتين ومن الشواهد الشعرية فى ذلك قول الشاعر[(١٢)] :

كأنما ضَرَبت قُدّام أعـــينها قُطْنا بمُسْتَحْصِد الأوْتارِ مَحْلُوجِ

---

(١) أفاك : كاذب . يافع : مرتفع . مراهق : قارب الحُلُم .

(٢) عروب : متحببة إلى زوجها . شموع : مَزّاحة لعوب . خود : حسنة الخَلْق شابة أو ناعمة . ضناك : موثقة الخلق شديدة ، أو عجزاء .

(٣) ماء فرات : شديد العذوبة . أجاج : ملح مُرّ .

(٤) تمر برنى : نوع من التمر . شهريز وسهريز : نوع منه .

(٥) ملاحى : وبتشديد اللام عنب أبيض طويل .

(٦) الإمليس : الفلاة ، والرمان الإمليسى كأنه منسوب إليها .

(٧) دارانى : لعله منسوب إلى دَارَيّا قرية بالشام على غير قياس . ولعل الصواب : ذر آنى : بإسكان الراء وفتحها ، يقال : ملح ذرآنى أى شديد البياض من الذَّرَأ أو الذُّرْأة الشيب . القاموس المحيط والصحاح والأساس – ذرأ – .

(٨) زئنى : قصير .

(٩) الكتاب ٦٧/١ و ٤٣٦ .

(١٠) كلمة « لضب » ليست بالأصل والسياق يقتضيها .

(١١) سورة الذاريات . آية : ٥٨ ، والقراءة ليحيى بن وثاب ، شواذ ابن خالويه ص ١٤٥ .

(١٢) البيت من البسيط ، الإنصاف مسألة رقم/٨٤ ، وخزانة الأدب ٣٢٤/٢ .

ومثله[1] :

تُرِيك سُنَّةَ وجهٍ غيرِ مقرفـــة ... بلساءَ ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ

ومثله[2] :

فإيـــاكم وَحَيّـــةَ بطـــــنِ وادٍ ... ضمـوزِ النّـــابِ ليس له بِسِيٍّ

ومثله[3] :

جزى الله عنى الأَعْوَرَيْن مَلامـة ... وعَبْـدةَ ثَفْـرَ الثَّـورةِ المتضاجـــمِ

ومثله[4] :

كأنّ ثَبِيرا فى أفـــانين وَدْقِــــه ... كَبِيرُ أُنـاسٍ فى بِجَـادٍ مُزَمَّـــلِ

ومثله لرؤبة[5] :

كأنّ نسْجَ العَنكبُـوت المُرْمَـــلِ ... على ذُرَا قُلّامِـــه المُهَـــــدَّل

سُتُورُ كتان بأيدى غُزّل

ونبهت بقولى : «وقد يفعل ذلك بالتوكيد » على ما أنشد الفراء من قول

---

(١) البيت من البسيط ، لذى الرمة . الخزانة ٣٢٤/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧٤/٨ ، وديوانه ص ١٢ ، وفيها كلها : ملساء بدل بلساء وهى المناسبة للمعنى . سنة الوجه : حره أو دائرته ، أو الجبهة والجبينان . المقرف : من أمه عربية لا أبوه . غير : نعت لسنة المنصوبة .

(٢) البيت من الوافر ، للحطيئة ، ابن يعيش ٨٥/٢ ، وخزانة الأدب ٣٢١/٢ وما بعدها ، وروايتها : ... هموز ... ليس لكم . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧٤/٨ ، والديوان ص ١٣٩ ، الضموز : الذى لا يجتر . سى : مثل .

(٣) البيت من الطويل . للأخطل . الكامل ١٦٥/١ ، والصحاح – ثفر – ثفر : حياء . الثورة : البقرة . المتضاجم : المعوج ، والمتضاجم مجرور على الجوار ، وهو صفة لثفر المنصوب ، وشعر الأخطل – صالحانى – ص ٢٧٧ : ... فيها الأعورين مذمة ...

(٤) البيت من الطويل . وهو لامرئ القيس ، خزانة الأدب ٣٢٧/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١١١/٧ ، والديوان ص ١٠٥ ، والرواية فى بعضها : كأن أبانا فى عرانين وبله . ثبير : جبل . أفانين ودقة : أنواع مطره . بجاد : كساء . مزمل : مغطى .

(٥) من الرجز . ذكر البيت الأول فى الإنصاف مسألة رقم/٨٤ ، وفى الكتاب ٤٣٧/١ ونسبه للعجاج ، وذكر المحقق فى الهامش البيتين الآخرين ، وفيه : سُبُوب بدل ستور ، والديوان ص ٤٧ . المرمل : المرقق . القلام : القاقلّى وهو نبات .

الشاعر[1] :

ياصَاحِ بَلِّغْ ذوى الزوجاتِ كُلِّهم　　أن لَيس وصلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرا الذَّنَب

فصل : ص : المنعوت به مفرد أو جملة كالموصول بها ، منعوتها نكرة أو معرف بأل الجنسية ، وقد ترد الطلبية محكية بقول محذوف واقع نعتا أو شبهه ، وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلة أو خبرا ، لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر . ويختص المنعوت بها اسم زمان بجواز حذف عائدها المجرور بفى دون وصف ، ويجوز أيضا حذف المجرور بمن عائدا على ظرف أو غيره إن تعين معناه

ش : المفرد هو الأصل فى الخبر والحال والنعت ، والجملة الواقعة خبرا أو حالا أو نعتا نائبة عن المفرد ، ومؤولة به . وتنفرد الخبرية بجواز كونها طلبية ، وتنفرد الحالية بجواز اقترانها بالواو ، فلهذا لم أُحل المنعوت بها عليهما ، بل أحلته على الموصول بها ، لأنها لا تكون طلبية ، ولا تقترن بالواو . وأجاز الزمخشرى اقتران الواقعة نعتا بالواو ، زاعما توكيد الارتباط بالمنعوت ، وهذا من آرائه الواهية ، وزعماته المتلاشية ، لأن النعت مكمل للمنعوت ، ومجعول معه كشىء واحد ، فدخول الواو عليه يوهم كونه ثانيا مغايرا له ، لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، وهذا مناف لما زعم من توكيد الارتباط .

وفى قولى : كالموصول بها تنبيه على لزوم كونها خبرية ومشتملة على ضمير لائق بالمنعوت ، وقد تغنى عنه الألف واللام ، كقول الشاعر[2] :

كأنّ حَفِيف النَّبْل من فوق عَجْسِها　　عَوَازِبُ نَحْلٍ أخطأ الغارَ مُطْنِفُ

أى أخطأ غارها ، فحذف الضمير ، وجعل الألف واللام عوضا منه ، أطنف :

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله أبو الغريب أحد شعراء الأعراب . خزانة الأدب ٣٢٣/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧٤/٨ ، والدرر ٧٠/٢ .

(٢) البيت من الطويل . للشنفرى ، عمرو بن براق . الأشمونى ٤٨/٣ ، والعينى ٨٥/٤ . النبل : السهام لا واحد لها من لفظها ، وقيل واحدها نبلة . عجس القوس : مقبضها . عوازب : جمع عازبة أى بعيدة . المطنف : الذى يعلو الطنف كقمر ، وهو رأس الجبل وأعلاه .

بلغ أعلى الجبل .

والمنعوت بالجملة نكرة نحو[1] : ﴿ حتى تُنَزِّل علينا كتابا نقرؤه ﴾ أو مقرون بأل الجنسية نحو[2] : ﴿ وآيةٌ لهم الليل نسلخ منه النهار ﴾ فنعت الليل بجملة ، لأنه معرفة فى اللفظ ، نكرة فى المعنى ، إذ لم يقصد به ليل معين .

ومثال الطلبية المحكية بقول محذوف واقع نعتا ما أنشد ثعلب من قول الراجز[3] :

فإنَّما أنت أخٌ لا نَعْدَمُــه فأبْلنــا منك بلاءً نعلمُــه

فلا نعدمه دعاء محكى بقول مقدر ، كأنه قال : فإنما أنت فتى مقول له : لا نعدمه . ومثله قول الآخر[4] :

جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئْبَ قَطّ

أى مقول عند حضوره : هل رأيت الذئب قط ، والمذق : اللبن المشوب بالماء ، ومراد الراجز أنه تغير بياضه لمخالطة الماء حتى صار شبيها بلون الذئب . ومثال ذلك فيما يشبه النعت قول أبى الدرداء رضى الله عنه[5] : « وجدت الناس اخبُرْ تَقْلَه » . أى مقولا عند رؤيتهم : اخبر تقله ، فحكى بقول واقع / موقع مفعول ثان لوجدت ، ١٨٨/ ب إن كانت من أخوات ظننت ، وفى موضع الحال إن لم تكن منها ، وكلاهما محتمل ، وفى كليهما شبه النعت ، فلذلك قلت : نعتا أو شبهه . وكان فى قولى : كالموصول بها » تنبيه على ما تبين بقولى : وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلة أو

---

(١) سورة الإسراء . آية ٩٣ .

(٢) سورة يس . آية ٣٧ .

(٣) هو أبو محمد الحذلمى . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٢٦/٧ .

(٤) رجز ، نسب للعجاج ، وقبله :

حتى إذا جن الظلام واختلط

البيان والتبيين ٢٢٢/٢ ، والإنصاف مسألة رقم/١٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٦/٢ ، والدرر ١٤٨/٢ .

(٥) فى مجمع الأمثال للميدانى ٣٦٣/٢ رقم/٤٣٥٧ ... أخرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر ، يريد أنك إذا خبرتهم قليتهم ، يضرب فى ذم الناس وسوء معاشرتهم . وفى اللسان – قلا – ... والهاء فيه للسكت . والدرر ١٤٩/٢ . قلاه كرماه ورضيه ، قِلًى وقلاء ومَقْلِية : أبغضه وكرهه . وعيون الأخبار ١/٢ .

خبرا إلى آخر الكلام ، إلا أن فى التصريح زيادة بيان .

ومثال الحذف من الخبر قراءة ابن عامر[1] : ﴿ وكلٌّ وعد اللهُ الحسنى ﴾ ومثال الحذف من المنعوت بها قول الشاعر[2] :

وما شيءٌ حميتَ بمُسْتَبَاح

ومثال الحذف من الموصول بها قوله تعالى[3] : ﴿ وإنْ كادوا ليَفْتِنُونَك عن الذى أوحينا إليك ﴾

وحذف المجرور العائد على اسم زمان نحو قوله تعالى[4] : ﴿ واتَّقُوا يوما لا تجزى نَفْسٌ عن نفسٍ شيئا ﴾ وكقراءة عكرمة[5] : ﴿ حينا تُمْسُون وحينا تصْبحون ﴾ ومثله[6] :

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُسَاءُ ويوم نُسَرّ

فهذا عند سيبويه حذف اعتباطا ، لأن الظرف يجوز معه مالا يجوز مع غيره . وعند الأخفش[7] على حذف فى وتعدى الفعل ، وحذف الضمير .

وإن كان المجرور مجرورا بمن ، وكان عند الحذف لا يحتمل إلا وجها واحدا جاز حذفه ، عائدا على ظرف أو على غير ظرف ، ونحو : من شهر صمت يوما مباركا ، وعندى برٌّ كُرٌّ بدرهم ، بحذف من والعائد المجرور بها لتعيين معناه ، إذ لا يحتمل إلا وجها واحدا .

---

(١) سورة النساء . آية ٩٥ ، والحديد . آية ١٠ ، البحر ٣٣٣/٣ .

(٢) البيت من الوافر ، لجرير ، وصدره : أبحت حِمى تِهامة بعد نجد

الكتاب ٨٧/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٧/٢ ، والعينى ٧٥/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٨٢/٧ والديوان ص ٧٧ بيروت .

(٣) سورة الإسراء . آية ٧٣ .

(٤) سورة البقرة . آية ٤٨ .

(٥) سورة الروم . آية ١٧ ، وشواذ ابن خالويه ص ١٦٦ .

(٦) البيت من المتقارب ، للنمر بن تولب . الكتاب ٨٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٤٦/١ ، والعينى ٥٦٥/١ ، والدرر ٧٦/١ .

(٧) معانى القرآن للأخفش ٢٥٨/١ – ٢٦١ ، وفيه : وإن شئت حملتها على المفعول فى السعة كأنك قلت : (واتقوا يوما لا تجزيه نفس) ثم ألقيت الهاء كما تقول : رأيت رجلا أحب ، وأنت تريد : أحبه .

ومن حذف عائد الجملة المنعوت بها قول ذى الرمة[1] :

يقعن بالسفح مما قد رأين به وقعا يكاد حصى المَعزاء يلتهب

ومنه[2] :

عَوَازِبُ نَحْل أخطأ الغارَ مُطْنِف

ومنه[3] :

من اليوم زوراها خليلى إنها ستأتى عليها حقبة لا نزورها

ص : والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول أو جار مجراه أبدا أو فى حال ، فالجارى أبدا كلَوْذَعِىّ وجُرْشع وصمحمح وشَمَرْدَل[4] ، وذى بمعنى صاحب وفروعه ، وأولى وأولات ، وأسماء النسب المقصود . والجارى فى حال دون حال مطّرد وغير مطرد ، فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية ، وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل ، ورجل بمعنى كامل أو مضاف إلى صدق أو سَوْء ، وأى مضافا إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، وكلٌّ وجدٌّ وحق مضافات إلى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت .

وغير المطرد النعت بالمصدر والعدد والقائم بمسماه معنى لازم ينزله منزلة المشتق .

ويُنْصبُ أىٌّ المنعوت به حالا بعد معرفة . وما فى نحو : رجل ما شئت من رجل شرطية محذوفة الجواب ، لا مصدرية منعوت بها خلافا للفارسى .

ش : المشتق المنعوت به كل وصف تضمن معنى فعل وحروفه ، واحترز بكون اشتقاقه لفاعل أو مفعول ، من المشتق لمكان أو زمان أو آلة . فالمشتق للفاعل يعم أسماء الفاعلين وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل المفضل به الفاعل

---

(١) البيت من البسيط

(٢) سبق ذكره فى ص ٣١٠ رقم/٢ .

(٣) البيت من الطويل .

(٤) الشمردل : الفَتِىّ السريع من الإبل وغيره الحسن الخَلْق . أما باقى الألفاظ فقد أوضحها الشارح .

كأنا أعلم منك . والمشتق للمفعول يعم أسماء المفاعيل وأفعل المفضل به المفعول كأنت أنجب من غيرك .

والجارى مجرى المشتق أبدا يعم الأوصاف التى وضعت موافقة لمشتقات فى تضمن معانى الأفعال دون حروفها ، فجرت مجرى المتضمنة معانيها وحروفها فى استدامة النعت بها ، فلَوْذَعِي يجرى مجرى فطن وذكى ، وجُرْشُع يجرى مجرى غليظ وسمين ، وصَمَحْمَح يجرى مجرى شديد ، وأمثلة هذا النوع كثيرة ، ولذلك أدخلت كاف التشبيه على أول ما ذكرته منها .

وفروع ذى بمعنى صاحب ذوا ، وذوو ، وذواتا ، وذوات . وأوليت فروع ذى أولى وأولات لأنهما بمعنى ذوى وذوات . وقيدت النسب بالمقصود احترازا من نحو قمرى وزئنى[1] من الأسماء التى هى منسوبة فى الأصل ، وأغلب استعمالها دالة على أجناس دلالة مالا تعرض فيه للنسب .

وجعلت أسماء الإشارة جارية مجرى المشتق فى حال دون حال ، لأن استعمالها غير منعوت بها أكثر من استعمالها منعوتا بها . وقيدت أسماء الإشارة بغير المكانية احترازا من « هنا » وأخواتها .

وقيدت الموصولات المنعوت بها احترازا من الموصولات التى لا ينعت بها كمَنْ وما .

ومن المنعوت به فى حال دون حال رجل ، فإنه ينعت به فى حالين : أحدهما : إذا قصد به كمال الرجولية ، فقولك : مررت بزيد الرجل ، أى الذى كملت رجوليته ، ووقوعه بهذا المعنى خبرا أكثر من وقوعه نعتا . والحال الثانية : إذا أضيف بمعنى صالح إلى صدق ، وبمعنى فاسد إلى سوء ، كقولك : هو رجلٌ رجلُ صدق ، أو رجلٌ رجلُ سوء .

١/١٨٩ ومن المنعوت به فى حال دون حال « أى » فإنه ينعت به تبيينا لكمال /المنعوت ، ولا يكون إلا نكرة ، ولابد حينئذ من إضافته إلى نكرة تماثل المنعوت لفظا ومعنى ،

---

(١) قمرى : ضرب من الحمام . وكلب زئنى : قصير .

نحو : هذا رجل أيُّ رجل ، أو معنى دون لفظ نحو : هذا رجل أيُّ فتى . فالتماثل فى اللفظ لا يلزم ، وإنما يلزم التماثل فى المعنى ، فلذلك اقتصرت عليه فى المتن حين قلت : وأى مضافا إلى نكرة تماثل المنعوت معنى .

ومن المنعوت به فى حال دون حال : كل وجد وحق ، فإنها ينعت بها للمعنى الذى نسب لأى ، كقولك : زيد الرجل كل الرجل ، وجد الرجل ، وحق الرجل .

فالنعت بهذه كلها مطرد لا يتوقف على سماع ، بخلاف النعت بالمصدر وما ذكر بعده ، فإن السماع فيه متبوع ، واطراده ممنوع وللمصدر مزية على غيره وكذلك العدد ، ويقارب فيهما الاطراد ، ومن المصادر المنعوت بها رضًى وعَدْل وزَوْر وصوم وفطر ، ومن النعت بالعدد قول بعض العرب : أخذ بنو فلان من بنى فلان إبلا مائة ، على النعت ، حكاه سيبويه ، وأنشد[1] :

لئن كنتَ فى جُبٍّ ثمانين قامة ... ورُقِّيتَ أسبابَ السماءِ بسُلّم

وفى الحديث[2] : « الناس كإبل مائة »

والنعت بالقائم بمسماه معنى ينزله منزلة المشتق كمررت برجل أسد أبوه ، ولبست ثوبا حريرا ملمسه ، وشربت ماء عسلا طعمه ، تريد ماء شديد الحلاوة ، وثوبا شديد الليونة ، فلو أردت أن الماء مشوب بعسل ، وأن الثوب مجعول فى نسجه حرير لم يجز النعت ، ومن هذا النوع قول الشاعر[3] :

وليلٍ يقول الناس من ظلماته ... سواءٌ صحيحاتُ العيونِ وعُورُها

كأنّ لنا منه بيوتا حصينة ... مُسُوحا أعاليها وسَاجا كُسُورها

فأجرى مسوحا وساجا مجرى سود. ومثال نصب «أى» حالا بعدمعرفة قول الشاعر[4]:

فأَوْمأْت إيماءً خفيا لحَبْتَر ... فلله عينا حَبْتر أيَّما فتى

---

(١) البيت من الطويل . للأعشى . الكتاب ٢/٢٨ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/١٠٥ ، والديوان ص ١٢٣ . أسباب السماء : مراقيها ونواحيها .

(٢) صحيح مسلم ٤٦/٤٠٩ .

(٣) البيتان من الطويل ، منسوبان لمضرس بن ربْعى فى خزانة الأدب ٢/٢٩١ ومعجم شواهد العربية . وهما فى ديوان الأعشى ص ٣٣٧ : ... سواء بصيرات ... مسوحا : جمع مِسْح وهو نسيج من الشعر الأسود . ساجا : الساج نوع من الشجر خشبه أسود ، والطيلسان الأخضر ، يريد أن أعاليها أشد سوادا من جوانبها .

(٤) البيت من الطويل . للراعى النميرى . الكتاب ٢/١٨٠ ، والعينى ٣/٤٢٣ ، والدرر ١/٧١ .

وزعم أبو على الفارسى[1] أن « ما » فى نحو : مررت برجل ما شئت من رجل ، مصدرية نعت بها وبصلتها ، كما ينعت بالمصدر الصريح ، وليس قوله بصحيح ، لأن المصدر لكونه أصل الفعل اختص بالتوكيد به ، وبوقوعه نعتا وحالا ، والحرف المصدرى لا يؤكد به فعل ، ولا يقع نعتا ولا حالا ، فلو جعل نعتا فى المثال المذكور لزمت مخالفة النظائر ، ولو جاز أن ينعت بالحرف المصدرى وصلته لجاز أن يقع موقع المصدر الصريح إذا نعت به ، فكان يقال فى موضع : مررت برجل رضًى ، مررت برجل أن يرضى . وأيضا فإن المصدر المقدر فى موضع المذكور معرفة ، لأن فاعل صلتها معرفة ، والمصدر المنعوت به نكرة لا يكون إلا نكرة ، كرجل عدل ورضى ، فبطل تقدير ما شئت مصدرا . والصحيح أن « ما » فى المثال المذكور شرطية ، محذوفة الجواب ، ولكون « ما » شرطية حسن وقوع « مِنْ » بعدها لبيان الجنس ، كقوله تعالى[2] ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ ولو كانت مصدرية لم يحسن وقوع « من » بعدها .

فصل : ص : يُفَرّق نعتُ غير الواحد بالعطف إذا اختلف ، ويجمع إذا اتفق ، ويُغَلّب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا ، وعند التفصيل اختيارا . وإن تعدد العامل واتحد عمله ومعناه ولفظه أو جنسه جاز الإتباع مطلقا ، خلافا لمن خصص ذلك بنعت فاعلى فعلين وخبرى مبتدأين ، فإن عُدِم الاتحاد وجب القطع ، بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل لائق ممنوع الإظهار فى غير تخصيص بوجهيه فى نعت غير مؤكد ، ولا ملتزم ، ولا جار على مشاربه ، وإن كان لنكرة يشترط تأخيره عن آخر .

ش : تفريق نعت غير الواحد إذا اختلف نحو : مررت برجلين كريم وبخيل ، ورغبت فى الزيدين القرشى والتميمى ، ومنه قول الشاعر[3] :

فوافيناهـــم منـــا بجمـــع كأُسْد الغاب مُرْدَانٍ وشيب

---

(١) البغداديات ص ٢٧٥ : ... لا يخلو من أن يكون موصولا أو بمعنى المصدر ، فلا يجوز أن يكون موصولا ..
(٢) سورة البقرة . آية ١٩٧ .
(٣) البيت من الوافر ، وقائله حسان بن ثابت . العينى ٤/٧٧ ، والأشمونى ٣/٥٠ ، وشرح ديوانه ص ١٧ .

وجمعه إذا اتفق نحو : أويت إلى رجلين كريمين ، واستعنت بالزيدين القرشيين . وتغليب التذكير عند الشمول نحو : مررت بزيد وهند الصالحين .

وتقول فى التفصيل قاصد رجل وامرأة ، مررت باثنين صالح وصالح . ومررت باثنين ذى عذرة وذى عذار ، وذات عذرة وذى عذار .

وتقول فى تغليب العقل : اشتريت عبدين وفرسين مختارين . ومثال تعدد العامل واتحاد عمله ومعناه ولفظه : ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان ، وهذا بكر وهذا بشر الفاضلان ، ورأيت محمدا ورأيت خالدا الشيخين ، وعجبت من أبيك وأخيك المحسنين .

ومثال اتحاد / الجنس : هذا زيد وذاك عمرو الحسيبان ، وذهب بكر وانطلق بشر الحازمان ، ورأيت عليا وأبصرت سعيدا الماجدين ، وسيق المال إلى عامر ولسالم المفضلين . ١٨٩/ ب

فهذه الأمثلة وأمثالها جائز فيها الإتباع ، وإن لم يكن العامل فى اللفظ عاملا واحدا ، لأن ثانى العاملين فيهما صالح لأن يعد توكيدا ، وأولهما صالح للاستغناء به ولا نفراده بالعمل فى النعت ، فيؤمن بذلك إعمال عاملين فى معمول واحد . وفى كلام سيبويه ما يوهم منع جواز الإتباع عند تعدد العامل فى غير مبتدأين وفاعلين ، فإنه قال فى[1] : باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة ، بعد أن مثل بهذا فرس أخوى ابنيك العقلاء ، ثم قال : ولا يجوز أن يجرى وصفا لما انجر من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف إعرابه . ثم قال : وتقول : هذا عبد الله وذاك أبوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان بنيا على مبتدأين . وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعلين » فمن النحويين مَنْ أخذ من هذا الكلام أن مذهبه تخصيص نعت فاعلى الفعلين وخبرى المبتدأين بجواز الإتباع ، والأولى أن يجعل مذهبه على وفق ما قدرته قبل ، لأنه منع الاشتراك فى إعراب ما انجر من وجهين ، كما هو فى : هذا فرس أخوى ابنيك ، وسكت عن المجرورين من وجه

---

(١) الكتاب ٢/٥٩ – ٦٠ .

واحد ، وعن المنصوبين من وجه واحد ، فعلم أنهما عنده غير ممتنعين . ويعضد هذا التأويل قوله فى : هذا عبد الله وذاك أبوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد .

فإن عدم اتحاد العامل أوجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل ، نحو : مررت بزيد ، ولقيت عمرا الكريمان أو الكريمين . وكذلك إن اتحد العمل والعامل واختلف المعنى أو الجنس نحو : مررت بزيد واستعنت بعمرو ، ومررت بزيد أمام عمرو . فقطع النعت الواقع بعد هذه المجرورات المختلفة وأشباهها متعين .

وقولى : « بفعل لائق » نبهت به على أن بعض المواضع يليق به أمدح نحو : شكرت لزيد ورضيت عن عمرو المحسنين . وبعضها يليق به أذم نحو : أعرضت عن زيد وغضبت على عمرو الخبيثين . وبعضها يليق به أرحم نحو : رثيت لزيد وأسيت على عمرو المسكينين . وبعضها يليق به أعنى ، وذلك إذا كان المذكور غير متعين نحو أن تقول لذى أخوين وابنين : مررت بأخيك والتفت إلى ابنك الكبيرين .

وإذا كان المضمر أمدح أو أذم أو أرحم لم يجز الإظهار ، وإذا كان المضمر أعنى جاز الإظهار والإضمار ، وموضع تقدير أعنى هو موضع التخصيص المنبه عليه بقولى : ممنوع الإظهار فى غير تخصيص .

ويجوز القطع بوجهيه ، أى بالرفع والنصب فى نعت غير مؤكد نحو[1] : ﴿ لا تتخذوا إلهين اثنين ﴾ ولا ملتزم نحو : الشعرى العبور ، ولا جار على مشاربه نحو : مررت بذلك الرجل . وما سوى نعوت هذه الثلاثة فالقطع فيها جائز على الوجهين المذكورين .

وإن كان المنعوت نكرة اشترط فى قطع نعته مشاركة المعرفة بتقديم نعت غير مقطوع ، كقول الشاعر[2] :

وتَأوِى إلى نِسْوة عُطّل ... وشُعْثا مراضيع مثلَ السَّعالِى

---

(١) سورة النحل . آية ٥١ .

(٢) البيت من المتقارب ، لأمية بن أبى عائذ الهذلى . معانى القرآن للفراء ١٠٨/١ ، وابن يعيش ١٨/٢ ، والأشمونى ٥٣/٣ ، والعينى ٦٣/٤ . وديوان الهذليين قسم ٢ ص ١٨٤ وروايته :

له نسوة عاطلات الصدور ... عوج مراضيعُ مثلُ السعالى .

ومنه قول أبى الدرداء رضى الله عنه[1] : « نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيئة » .

ص : وإن كثرت نعوت معلوم أو منزل منزلته أُتبعت أو قُطعت ، أو أُتبع بعض دون بعض ، وقدم المُتْبَع . وقد يلى النعت « لا » أو « إما » فيجب تكريرهما مَقْرُونين بالواو ، ويجوز عطف بعض النعوت على بعض .

فإن صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت .

وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالبا .

ش : إذا كثرت النعوت والمنعوت لا يتعين إلا بجميعها لزم إتباعها كقولك : ايتنى برجل مسلم عربى النسب فقيه نحوى كاتب حاسب ، واكسه من الثياب الجيدة الجديدة السابغة المخيطة أحسنها . فهذه النعوت المتوالية على هذا الوجه وأشباهها بمنزلة نعت واحد لا يستغنى عنه ، فلا تقطع . فلو حصل التعيين بدونها جاز للمتكلم أن يتبعها ، وأن يقطعها ، وأن يتبع بعضا بشرط تقديم المتبع وتأخير المقطوع ، والإتباع أجود . وكذلك يجوز القطع والإتباع فيما لا يحصل التعيين بدونه ، إذا قصد المتكلم تنزيله منزلة ما يحصل التعيين بدونه ، لتعظيم أو غيره ، ومنه قول الخِرْنق[2] :

لا يَبْعَدنْ قومى الذين هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُر
النازلين بكلِّ مُعْتَرَك ... والطيبين مَعَاقِد الأُزُر

ويروى : والطيبون والنازلون ، والطيبين والطيبون ، أربعة / أوجه[3] . 1/190

ومثال إيلاء النعت « لا » : صحبت رجلا لا جزوعا ولا منوعا ، وملكت عبدا لا ضعيفا ولا عنيفا .

ومثال إيلائه « إما » قولك : لابد من حساب إما شديد وإما يسير ، فاتق النار إما

---

(1) فى إعراب الحديث ص 58 رقم 98 والتقدير : هو ذو مال ، وخرجه من المسند 174/5 وفيه : ذى المال .

(2) البيتان من الكامل ، الكتاب 202/1 ، والعينى 602/3 ، والدرر 150/2 . وشعراء النصرانية 324/3 تدعو ألا يهلكوا بعد هلاكهم كأنها تستعظم موتهم . العداة : جمع عاد وهو العدو كقاض وقضاة . معترك : موضع القتال . طيبون معاقد الأزر : كناية عن عفتهم .

(3) أى برفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثانى والعكس .

قليلا وإما كثيرا .

ومثال عطف بعض النعوت على بعض قوله تعالى[1] : ﴿ الذى خلق فسوى * والذى قدر فهدى* والذى أخرج المرعى ﴾ .

ومثال تقديم النعت وجعل المنعوت بدلا قوله تعالى[2] : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد * الله ﴾ ومنه قول الشاعر[3] :

ولكنى بُليت بوَصْل قوم　　　لهم لحمٌ ومنكرةٌ جسومُ

وإذا نعت بمفرد وجملة وظرف أو شبهه فالأقيس تقديم المفرد وتوسيط الظرف أو شبهه وتأخير الجملة ، كقوله تعالى[4] : ﴿ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ﴾ وقد تقدم الجملة ، كقوله تعالى[5] : ﴿ فسوف يأتى الله بقوم يُحبُّهم ويُحبُّونه أذلةٍ على المؤمنين أعزةٍ على الكافرين ﴾ .

فصل : ص : من الأسماء ما ينعت به وينعت كاسم الإشارة ، ونعته مصحوب أل خاصة ، وإن كان جامدا فهو عطف بيان على الأصح . ومنها مالا ينعت ولا ينعت به كالضمير مطلقا ، خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة . ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم ، وما ينعت به ولا ينعت كأىّ السابق ذكرها .

ش : النعت باسم الإشارة كقوله تعالى[6] : ﴿ بل فَعَله كبيرهم هذا ﴾ و[7] : ﴿ إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هاتين ﴾ ونعته نحو : سل هذا الماشى عن ذلك الراكب ، ولا ينعت إلا بمصحوب أل ، وإن كان مصحوب أل جامدا محضا كمررت بذلك الرجل ، فهو عطف بيان لا نعت لأنه غير مشتق ولا مؤول بمشتق .

---

(١) سورة الأعلى . آيات ٢ – ٤ .

(٢) سورة إبراهيم . آيتا ١ – ٢ .

(٣) البيت من الوافر . المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤١٨ غير منسوب .

(٤) سورة غافر . آية ٢٨ .

(٥) سورة المائدة . آية ٥٤ .

(٦) سورة الأنبياء . آية ٦٣ .

(٧) سورة القصص . آية ٢٧ .

وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا فى أنه نعت ، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه وهو غير صحيح[١] ، فإن عطف البيان يقصد به فى الجوامد من تكميل المتبوع ما يقصد بالنعت فى المشتق وما جرى مجراه ، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه ، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت ، وقد هدى أبو محمد بن السيد إلى الحق فى هذه المسألة ، فجعل ما تبع اسم الإشارة من الرجل ونحوه عطف بيان ، وكذا فعل ابن جنى ، حكاه أبو على الشلوبين ، وهكذا ينبغى ، لأن اسم الجنس لا ينعت[٢] به وهو غير تابع له ، فلو كان نعتا حين يتبع الإشارة لكان نعتا حين يتبع غيره ، كقولك : رأيت شخصا رجلا ، وأنت لا تريد إلا كونه رجلا لا امرأة ، ولا خلاف فى امتناع كونه فى هذه الصورة نعتا ، فيجب ألا يكون فى غيرها نعتا ، وإلا لزم عدم النظير ، أعنى جعله اسما واحدا نعتا لبعض الأسماء دون بعض ، مع عدم اختلاف المعنى .

ومثل اسم الإشارة فى أنه ينعت وينعت به الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ، وأسماء النسب المشتقة التى يجوز أن يبدأ بها .

ولا ينعت مضمر الحاضر ، ولا ينعت به بإجماع ، وكذا مضمر الغائب عند غير الكسائى ، ولا يمتنع عنده أن ينعت ، ورأيه قوى فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم ، ونحو : صلى الله عليه الرءوف الرحيم ، وعمرو غضب عليه الظالم المجرم ، وغلامك الطف به البائس المسكين . وغير الكسائى يجعل هذا النوع بدلا ، وفيه تكلف .

ومما لا ينعت ولا ينعت[٣] به المصدر الذى بمعنى الأمر أو الدعاء كسقيا له ، لا ينعت لأنه بدل من اللفظ بالفعل ، ولا ينعت به لأنه طلب ، فاللام فى : سقيا له ، وشبهه ، متعلقة بالمصدر ، وهى للتبيين .

---

(١) فى الأصل . وهو صحيح والصواب على رأيه : وهو غير صحيح .

(٢) فى الأصل : « لا يراد به » ، وما ذكرناه هو المناسب .

(٣) فى الأصل : « ومما لا ينعت به المصدر » والحديث عن أنه لا ينعت ولا ينعت به .

وقال سيبويه رحمه الله فى بعض أبواب الحال[1] : هذا باب ما ينصب كخبر ، لأنه معرفة لا توصف ولا تكون وصفا ، وذلك قولك : « مررت بكل قائما ، ومررت ببعض قائما وبعض جالسا » قلت : وكل وبعض فى هذا الكلام بمنزلة المضمر فى أنه لا ينعت ولا ينعت به .

وكون العلم يُنْعَت ظاهر ، وأما كونه لا ينعت به فلأنه ليس مقيس الاشتقاق وضعا ولا تأويلا ، وإن كان مشتقا فى الأصل ، وذلك عن قصد الاشتقاق بالنقل والغلبة ، فهو فى امتناع النعت به بمنزلة العلم المرتجل ، فإن وقع موقعا صالحا للنعت جعل عطف بيان نحو : رضى الله عن خليفته الصديق ، وعن عم نبيه العباس .

ومما ينعت به ولا يُنْعَت « أى » وكل وجد وحق السابق ذكرها فى هذا الكتاب .

فصل : ص : يقام النعت مقام المنعوت كثيرا إن علم جنسه ، ونعت بغير ظرف وجملة ، أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أوفى ، وإن لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا فى شعر .

١٩٠/ ب **واستغنى لزوما عن موصوفات بصفاتها فجرت مجرى / الجوامد ، ويعرض مثل ذلك فى قصد العموم ، ويكتفى بنية النعت عن لفظه للعلم به .**

ش : يعلم جنس المنعوت باختصاص النعت به ، كمررت بكاتب راكب صاهلا ، وبمصاحبة ما يعينه كقوله تعالى[2] : ﴿ وألَنَّا له الحديدَ * أن اعملْ سابغات ﴾ وقوله تعالى[3] : ﴿ فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ﴾ :[4] ﴿ كلوا من الطيبات واعملوا صالحا ﴾ :[5] ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات ﴾ فمثل هذا من الحذف

---

(١) الكتاب ١١٤/٢ بتصرف ، وعبارة سيبويه : هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهى معرفة ...
(٢) سورة سبأ . آية ١٠ - ١١ .
(٣) سورة التوبة . آية ٨٢ .
(٤) سورة المؤمنون . آية ٥١ .
(٥) سورةفاطر . آية ٣٢ .

حسن كثير ؛ لكون المنعوت معلوم الجنس ، ولكون النعت قابلا لمباشرة العامل .

ولكونه جملة أو شبهها لم يقم مقام المنعوت فى الاختيار إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن كقوله تعالى[1] : ﴿ وإنْ من أهل الكتاب إلا لَيُؤْمِنَنَّ به قبل موته ﴾ ومن هذا النوع قول تميم العجلانى[2] :

وما الدهرُ إلا تارتانِ فمنهما أموتُ وأخرى أبتغى العيشَ أكْدَحُ

وكلتاهما قد خُطَّ لى فى صَحيفتى فلا العيشُ أهوى لى ولا الموتُ أرْوَحُ

وقد تقوم « فى » مقام « من » كقول الراجز[3] :

لو قلت ما فى قومها لم تيثم يَفْضُلُها فى حَسَبٍ ومِيسَم

فمثل هذا أيضا لو استعمل فى غير الشعر لحسن كقولك : ما فى الناس إلا شَكَر أو كَفَر .

وقد تقام الجملة مقام المنعوت دون « من » و « فى » كقول الشاعر[4] :

لكم مَسْجدا الله المَزُوران والحَصَى لكم قِبْصُه من بين أثْرَى وأقْتَرا

وأشرت بقولى : « واستغنى لزوما عن موصوفات بصفاتها » إلى نحو : دابة ، وأبطح ، وحسنة ، وسيئة .

وأشرت بقولى : ويعرض مثل ذلك بقصد العموم إلى مثل قوله تعالى[5] : ﴿ ولا رَطْبٍ ولا يابس إلا فى كتاب مبين ﴾ وقوله تعالى[6] : ﴿ قل لا يستوى الخَبيث

---

(١) سورة النساء . آية ١٥٩ .

(٢) البيتان من الطويل . الكتاب ٣٤٦/٢ ، والخزانة ٣٠٨/٢ ، والدرر ١٥٤/٢ . أى فمنهما تارة أموت فيها .

(٣) هو حكيم بن معية الربعى . الكتاب ٣٤٥/٢ ، والخزانة ٣١٣/٢ ، والدرر ١٥١/٢ تيثم : تأثم بكسر حرف المضارعة على لغة غير الحجازيين وإبدال الهمزة ياء . ميسم : جمال وأصله موسم .

(٤) البيت من الطويل . وقائله الكميت ، الإنصاف مسألة رقم/١٠٣ ، والعينى ٨٤/٤ ، والأشمونى ٥٤/٣ . قبصه : القبص العدد الكثير ، وشعر الكميت ١٩٢/١ .

(٥) سورة الأنعام . آية ٥٩ .

(٦) سورة المائدة . آية ١٠٠ .

والطيب ﴾ وقوله تعالى[1] : ﴿ لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ﴾ ومن هذا النوع قولك : لا متحرك ولا ساكن إلا بقدر سابق .

وقد يحذف النعت للعلم به ، فيكتفى بنيته ، كقوله تعالى[2] : ﴿ وكذَّبَ به قومك وهو الحق ﴾ أى قومك المعاندون . وكقوله تعالى[3] : ﴿ تُدَمِّرُ كلَّ شيء بأمر ربها ﴾ أى : كل شيء سلطت عليه ، أو أمرت بتدميره . وكقوله تعالى[4] : ﴿ إنّ الذى فرض عليك القرآن لَرَادُّك إلى مَعَاد ﴾ . أى : معاد كريم ، أو إلى معاد تحبه . ومن حذف النعت للعلم به قول المرقش الأكبر[5] :

ورُبَّ أسِيلَة الخدين بِكرٍ مُهَفْهَفَةٍ لها فرعٌ وجِيدُ

أى فرع وافر ، وجيد طويل .

ومن نادر حذف المنعوت قول الفرزدق[6] :

إذا حارب الحجّاجُ أيَّ مُنافقٍ علاه بسيفٍ كلّما هز يَقْطع

أى منافقا أيّ منافق ، ومثله قول عمرو بن قميئة[7] :

لعمرُك ما نفسى بجد رشيدة تؤامرنى سرا لأصْرِم مَرْثَدا

أراد : نفسى برشيدة جد رشيدة ، ومثله قول ابن أبى ربيعة[8] :

إن الثَّواءَ بأرض لا أراك بها فاستيقنيه ثواءٌ حق ذى كدر

أراد : ذو كدر حق ذى كدر .

---

(١) سورة الكهف . آية ٤٩ .

(٢) سورة الأنعام . آية ٦٦ .

(٣) سورة الأحقاف . آية ٢٥ .

(٤) سورة القصص . آية ٨٥ .

(٥) البيت من الوافر . العينى ٧٢/٤ . أسيلة الخدين : الأسيل اللين المستوى أو الطويل المسترسل . مهفهفة : ضامرة البطن رقيقة الخصر . فرع : شعر تام .

(٦) البيت من الطويل . الدرر ٧١/١ ، والديوان ٥١٥/٢ .

(٧) البيت من الطويل . الأغانى – طبع الشعب – المجلد العشرون ص ٦٩٢١ وروايته : سوءا مكان سرا ، وكذا فى شعراء النصرانية ص ٢٩٤ .

(٨) البيت من البسيط . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٨٥/٤ ، والديوان وشرحه ص ٢٢٢ .

باب عطف البيان

ص : هو التابع الجارى مجرى النعت فى ظهور المتبوع ، وفى التوضيح والتخصيص ، جامدا أو بمنزلته. ويوافق المتبوع فى الإفراد وضديه ، وفى التذكير والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، خلافا لمن التزم تعريفهما ، ولمن أجاز تخالفهما ، ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح .

ش : التابع يعم التوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق والبدل . والجارى مجرى النعت يخرج النعت وعطف النسق والبدل . وفى التوضيح والتخصيص يخرج التوكيد لأن من النعت ما يجاء به للتوكيد كـ[1] : ﴿ نفخة واحدة ﴾ ، فهذا النوع من النعت يصدق عليه أنه جار مجراه ، فإذا ذكر التوضيح والتخصيص انعزل كل واحد منهما عن الآخر ، لأن التوكيد لا يحصل به تخصيص ، وإن كان يحصل به توضيح ، أى زيادة تبيين . وشارك عطف البيان النعت فى ظهور المتبوع ، فلا يتبعان ضميرا . وقياس مذهب الكسائى جواز إتباع عطف البيان ضمير الغائب قياسا على النعت .

وذكرت : « جامدا أو بمنزلته » توكيدا لإخراج النعت فإنه من جهة المعنى أشبه شىء بعطف البيان ، وذلك أنك تقول لمن له ابنان طويل وقصير ، واسم الطويل محمد : مررت بابنك الطويل ، فيحصل التخصيص بالنعت ، ولو ذكرت محمدا موضع النعت لتبين به ما تبين بالنعت ، لكن النعت مشتق أو منزل منزلته ، كالصعق ونحوه من الأعلام الصادقة بها العلمية بالغلبة ، وهى من الصفات لكن وصفيتها بعد الغلبة غير مقصودة ، وإنما المقصود بها ما يقصد بالأعلام المرتجلة من تعيين المسمى .

---

(١) سورة الحاقة . آية ١٣ .

١٩١/١ ولا / خلاف فى موافقة عطف البيان متبوعه فى الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، ويتوافقان أيضا فى التعريف والتنكير . وزعم الشيخ أبو على الشلوبين أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع فى عطف البيان ، ولم أجد هذا النقل من غير جهته ، وعلى تقدير صحة النقل ، فالدليل أولى بالانقياد إليه ، والاعتماد عليه ، وذلك أن الحاجة داعية إليه فى المعرفتين فهى فى النكرتين أشد ، لأن النكرة يلزمها الإبهام فهى أحوج إلى ما يبينها من المعرفة ، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل ، واستعماله مطلقا مذهب الفراء وغيره من الكوفيين ، وهو أيضا مذهب الزمخشرى ، فإنه حكم بذلك فى موضع من الكشاف ، وهو أيضا مذهب أبى على الفارسى ، فإنه أجاز العطف والإبدال فى « مقام » من قوله تعالى[1] : ﴿ فيه آيات بينات مقام إبراهيم ﴾ فجعله عطف بيان ، مع كونه معرفة وآيات نكرة ، وقوله فى هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين ، فلا يلتفت إليه .

وزعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه فى الاختصاص ، بل يساويه أو يكون أعم منه . والصحيح جواز الأوجه الثلاثة ، لأنه بمنزلة النعت ، وقد تقدم فى بابه أن النعت يجوز أن يكون فى الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا ، فليكن العطف كذلك ، وهو مذهب سيبويه رحمه الله ، فإنه أجاز فى : ذا الجُمَّة ، من : ياهذا ذا الجمة ، أن يكون عطف بيان أو يكون بدلا ، وقد تقدم الكلام على أن اسم الجنس الجامد مثل : رأيت ذلك الرجل ، بيان ، مع أنه أقل اختصاصا من اسم الإشارة ، وتبين دليل ذلك هناك .

ص : ويجوز جَعله بدلا ، إلا إذا قرن بأل بعد منادى ، أو تبع مجرورا بإضافة صفة مقرونة بآل ، وهو غير صالح لإضافتها إليه ، وكذا إذا أفرد تابعا لمنادى ، فإنه ينصب بعد منصوب ، وينصب ويرفع بعد مضموم ، وجعل الزائد بيانا عطفا أولى من جعله بدلا .

ش : قد تقدم أن عطف البيان لابد من موافقته المتبوع فى التعريف والتنكير ،

---

(١) سورة آل عمران . آية ٩٧ .

والبدل قد يكون كذلك ، وقد لا يكون ، فكل عطف بيان قد يجوز جعله بدلا ، إلا إذا قرن بأل بعد منادى نحو : ياأخانا الحارث . أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بأل ، وهو غير صالح لإضافتها إليه كقول الشاعر[1] :

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْـرِىِّ بِشْرٍ ... عليـه الطيـرُ تَرْقُبُـه وقُوعـا

فلا يجوز جعل الحارث ولا بشر بدلا ، لأن البدل فى تقدير مستقل ، فيلزم من جعله بدلا[2] تقدير مباشرة الحارث لحرف النداء ، وتقدير مباشرة بشر التارك ، وذلك ممتنع ، والمفضى إلى الممتنع ممتنع ، فتعين جعلهما عطفى بيان ، ونصب الحارث لأن متبوعه منصوب ، كما ينصب النعت الواقع موقعه . فلو كان الحارث تابعا لمنادى مضموم ، جاز نصبه على الموضع ، ورفعه على اللفظ ، كما يجوز فى النعت المفرد .

ولو كان موضع بشر اسم صالح لإضافة التارك إليه جاز فيه العطف والإبدال ، نحو : أنا ابن التارك البكرى غلام القوم ، فيجوز فى : غلام القوم الإبدال ، لأنه يجوز أن يضاف إليه التارك ، لأن الصفة المقرونة بأل تضاف إلى المضاف إلى المقرون بأل ، كما تضاف إلى المقرون ، فتقول : عرفت الضارب غلام الرجل ، كما تقول : عرفت الضارب الرجل .

وإذا أفرد عطف البيان وتبع منادى نصب بعد المنصوب ، نحو : ياأخانا زيدا ، ونصب أو رفع بعد المضموم نحو : ياغلامُ بشرا وبشرٌ ، كما يفعل بالنعت ، لأنهما يجريان مجرى واحدا . ولو قصد الإبدال تعين ضم زيد وبشر ، فإنهما عند قصد الإبدال فى حكم ما باشر حرف النداء .

وكل ما صلح للعطفية والبدلية ، وكان فيه زيادة بيان ، فجعله عطفا أولى من جعله بدلا ، كقوله تعالى[3] : ﴿ أو كفَّارةٌ طعامُ مساكين ﴾ وكقوله تعالى[4] : ﴿ ويُسْقى

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للمرار بن سعيد الفقعسى .
الكتاب ١٨٢/١ ، والدرر ١٥٣/٢ .
(٢) فى الأصل « فيلزم » مكان كلمة « بدلا » وهو خطأ من الناسخ .
(٣) سورة المائدة . آية ٩٥ .
(٤) سورة إبراهيم . آية ١٦ .

من ماء صديد ﴾ و[1] : ﴿ من شجرة مباركة زيتونة ﴾ ومن هذا قول ذى الرمة[2] :

لَمْياءُ فى شَفَتَيْهـا حُوَّةٌ لعَسَ ... كالشمس لما بدت أو تشبه القمرا

لأن الحوة السواد مطلقا ، واللعس سواد يسير .

---

(١) سورة النور . آية ٣٥ .

(٢) البيت من البسيط ، العينى ٤/٢٠٢ ، والدرر ٢/١٦٢ والشطر الثانى فيها : وفى اللثات وفى أنيابها شنب .
والبيت فى الديوان موافق لنص ابن مالك فى ص ٣١ ، وفى ص ١٢ من قصيدة أخرى : لمياء ..... شنب .

باب البدل

ص : وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرا دون مُتبِع ، ويوافق المتبوع ويخالفه فى التعريف والتنكير . ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا . فإن اتحدا معنى سمى بدل كل من كل ،ووافق / أيضا فى التذكير والتأنيث ، وفى الإفراد وضديه مالم يقصد ١٩١/ ب **التفصيل ،وقد يتحدان لفظا إن كان مع الثانى زيادة بيان . ولا يُتْبَع ضمير حاضر فى غير إحاطة إلا قليلا . ويسمى بدل بعض إن دل على بعض الأول ، وبدل اشتمال إن باين الأول وصح الاستغناء به عنه ولم يكن بعضه ، وبدل إضراب أو بداء إن باين الأول مطلقا وقصدا ، وإلا فبدل غلط .**

ويختص بدلا البعض والاشتمال بإتباعهما ضمير الحاضر كثيرا ، وبتضمن ضمير أو ما يقوم مقامه .

ش : البدل تابع للمبدل منه ، وهو مع تبعيته فى تقدير المستقل بمقتضى العامل ، وفى حكم تكريره ، ولذلك يعاد معه العامل كثيرا نحو[1] : ﴿ للذين استُضْعفوا لمن آمن منهم ﴾ و[2] : ﴿ لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله ﴾ وكقول النبى ﷺ[3] : « وإنما نزل القرآن بلسانى ، بلسان عربى مبين » وكقول الأخطل[4] :

حَوَامل حاجاتٍ ثِقالٍ تَجُرُّها ... إلى حَسَنِ النُّعْمَى سَوَاهِمُ نُسَّلُ

---

(١) سورة الأعراف . آية ٧٥ .

(٢) سورة الأحزاب . آية ٢١ .

(٣) الأمالى ١/٨ وشرح الشهاب الخفاجى ٤٢٦/١ .

(٤) البيت من الطويل . شعر الأخطل – صالحانى – ص ٨ . سواهم : جمع ساهمة وهى الضامرة . نسل : مسرعة .

وكقول الحطيئة[1] :

كفيت بهامازنـــا كلّهـــا أصاغرها وكفيت الكهـولا

ولكونه فى تقدير حكم العامل منع أبو الحسن : مررت برجل قائم زيد أبوه ، على البدل ، وأجازه على أن يكون صفة ، ولا يلزم من هذا تقدير عامل آخر إذا لم يعد العامل ، كما لا يلزم ذلك فى عطف النسق مع كثرة إعادة العامل معه . وتقدير عامل آخر فى كل بدل مذهب ابن خروف ، قال : ولذلك بنى البدل المفرد على الضم بعد المنادى المضاف نحو : ياأخانا زيد[2] .

وظاهر قول سيبويه أن عامل البدل هو عامل المبدل منه ، لأنه قال فى بعض أبواب البدل[3] : هذا باب من الفعل يستعمل فى الاسم ، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر ، فيعمل فيه كما عمل فى الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم، ورأيت قومك ثلثهم » فهذا تصريح بأن العامل فى البدل ومتبوعه واحد . ولأنه قال فى بعض أبواب الحال بعد تمثيله بدخلوا الأول فالأول ، وإن شئت رفعت فقلت[4] : الأوُل فالأول ، جعلته بدلا وحملته على الفعل ، كأنه قال : دخل الأول فالأول . ثم قال : فإن قيل : ادخلوا ، فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا ، لأنك لو قلت : ادخل الأول فالأول لم يجز .

فهذا تصريح بأن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، والأول أصرح . ولا حجة لابن خروف فى لزوم ضم المفرد المبدل من المضاف ، كما لا حجة لمن زعم أن عامل المعطوف غير عامل المعطوف عليه محتجا بضم زيد فى نحو : ياأخانا وزيد. والجواب عنهما أن العرب التزمت فى البدل والمعطوف أحد الجائزين فى القياس ، وهو تقدير حرف النداء ، تنبيها على أنهما فى غير النداء فى حكم المستقل بمقتضى العامل ، فلم يجز لنا أن نخالف ما التزمته . وخص المعطوف والبدل بهذا لأن المعطوف

---

(١) البيت من المتقارب . الديوان ص ٦٩ .

(٢) فى الأصل بعد المنادى المفرد والمنادى فى هذا المثال ليس مفردا ، وبدليل ما ذكر بعد ذلك .

(٣) الكتاب ١٥٠/١ .

(٤) الكتاب ٣٩٨/١ ، بتصرف .

غير المعطوف عليه ، وكذا البدل إذا لم يكن بدل كل من كل ، ولو لم يكن العامل فى البدل والمبدل منه واحدا لزم اطراد إضمار الجار والجازم فى الإبدال من المجرور والمجزوم ، وذلك ممتنع ، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع .

قلت : وإذا تقررت هذه القاعدة فلنعد إلى الكلام على حد البدل ، فالتابع يعم التوابع الخمسة ، والمستقل بمقتضى العامل تقديرا يخرج ما سوى البدل إلا المعطوف ببل ولكن ، فإنه داخل تحت المستقل بمقتضى العامل تقديرا ، ولكن حصول تقدير الاستقلال له يمتنع ، وحصوله للبدل غير ممتنع ، فلذلك قلت : دون متبع .

وتبدل المعرفة من المعرفة نحو[1] : ﴿ بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد * الله ﴾ وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكوفيين . والنكرة من النكرة نحو[2] : ﴿ إن للمتقين مفازا * حدائق وأعنابا ﴾ والمعرفة من النكرة نحو[3] : ﴿ وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم * صراط الله ﴾ والنكرة[4] من المعرفة نحو[5] : ﴿ لنسفعا بالناصية * ناصية ﴾ واشترط الكوفيون فى إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين كما هو فى : الناصية وناصية . والعرب لا تلتزم ذلك ، ومن الحجج عليهم قول الشاعر[6] :

ولم يلبث العصران يومٌ وليلةٌ إذا طَلَبا أن يُدْرِكا ما تَيَمَّما

ومنها ما أنشد أبو زيد من قول الشاعر[7] :

فلا وأبيك خيرٍ منك إنى ليُؤْذينى التَّحَمْحُم والصَّهيل

---

(١) سورة إبراهيم . آيتا ١ - ٢ ، والحجة لابن خالويه ص ٢٠٢ .

(٢) سورة النبأ . آيتا ٣١ - ٣٢ .

(٣) سورة الشورى . آيتا ٥٢ - ٥٣ .

(٤) كلمة « النكرة » ليست بالأصل والسياق يقتضيها .

(٥) سورة العلق . آيتا ١٥ - ١٦ .

(٦) البيت من الطويل ، وقائله حميد بن ثور . الديوان ص ٨ وروايته : ولا يَلْبَثُ العصران يوما ... العصر : مثلث العين ، ومضموم العين والصاد الدهر ، والعصر : ما يلى المغرب ، واليوم والليلة . اللسان - عصر - وروايته : ولن يلبث ...

(٧) البيت من الوافر ، وقائله شمير بن الحارث الضبى .
المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٩/٢ ، وخزانة الأدب ٣٦٢/٢ .

ويبدل الظاهر من المضمر كثيرا ، ومنه قول الشاعر[1] :

على حالةٍ لو كان فى القومِ حاتمٌ   على جُوده لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ

ومنه[2] :

المُنْعِمون بنو حَرْب وقد حَدَقَتْ   بِىَ المنيةُ واستَبْطَأْت أنصارى

قومٌ إذا حاربوا شَدُّوا مآزرهم   دون النساء ولو باتت بأَطْهار

بنو حرب بدل من الضمير فى « المنعمون » ولا يجوز أن يكون مبتدأ والمنعمون[3] / خبرا ، لأن : وقد حدقت ، حال العامل فيه منعمون ، فلو جعل :بنو حرب خبر المبتدأ ، لزم الإخبار عن الموصول قبل تمام الصلة[4] .

١٩١/١

قال أبو الفتح[5] : « ﴿ وترى كلَّ أمةٍ جاثية كلَّ أمة تُدْعى ﴾ وجاز إبدال الثانية من الأولى لما فى الثانية من الإيضاح الذى ليس فى الأولى ، لأن فى الثانية ذكر السبب الداعى إلى جثوها » . فهذا الكلام يدل على أن التابع إذا وافق لفظه لفظ المتبوع لا يجعل بدلا حتى يكون معطيا من المعنى بما اتصل به مالم يعطه الأول ، بخلاف قول الزمخشرى : بك بدل من بك .

ويبدل المضمر من الظاهر نحو : رأيت زيدا إياه . والمضمر من المضمر نحو : رأيتك إياك . ولم أمثل بهذين المثالين إلا جريا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضا . والصحيح عندى أن نحو : رأيت زيدا إياه ، لم يستعمل فى كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيدًا لابدلا . وأما : رأيتك إياك ، فقد تقدم فى باب التوكيد أن البصريين يجعلونه بدلا ، وأن الكوفيين يجعلونه توكيدا ، وأن قول الكوفيين عندى أصح ، لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل فى : رأيتك إياك ،

---

(١) البيت من الطويل ، للفرزدق . شذور الذهب ص ٢٥٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٣٣/٢ ، والديوان ٨٤٢/٢ ، وروايته : على ساعة ... فحاتم بدل من الهاء فى جوده .

(٢) البيتان من البسيط ، للأخطل . الأشمونى ٢٧/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤٥/٥ - ٤٧ ، وشعر الأخطل ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) فى الأصل « والمعمول » مكان « والمنعمون » وهو خطأ من الناسخ .

(٤) هكذا جاءت العبارة فى الأصل ، وفيها شيء من الاضطراب ، وإن كان التعليل صحيحا ، ولعل صحتها : ولا يجوز أن يكون مبتدأ والمنعمون خبرا ، أو العكس ، لأن ...

(٥) سورة الجاثية . آية ٢٨ ، والمحتسب ٢٦٢/٢ .

كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى : فعلت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيدا ، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل .

وجعل الزمخشرى من أمثلة البدل : مررت بك بك ، وهذا إنما هو توكيد لفظى ، ولو صح جعله بدلا لم يكن للتوكيد اللفظى مثال يخص به ، وعلى هذا وأمثاله نبهت بقولى : ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيدا » ثم قلت : إن لم يفد إضرابا » فنبهت بذلك على قول القائل : إياك إياى قصد زيد ، إذا كان المراد : بل إياى . ثم قلت : فإن اتحدا معنى سمى بدل كل من كل » نحو : مررت بأخيك زيد . وعبرت عن هذا النواع ببدل كل من كل جريا على عادة النحويين ، وهى عادة غير مطردة ، فإن المراد بها أن يكون مسمى البدل والمبدل منه واحدا ، فيدخل فى ذلك مالا يطلق عليه كل نحو[1] : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد * الله ﴾ فالعبارة الجيدة أن يقال : بدل موافق من موافق ، ولا بد فى هذا النوع من التوافق فى التذكير والتأنيث ، نحو : رأيت أخاك زيدا ، وجاريتك رقاش . وفى الإفراد كما سبق ، وفى ضديه وهما التثنية والجمع ، نحو : عرفت ابنيك المحمدين ، وأصحابك الزيدين .

وأشرت بقولى : مالم يقصد التفصيل إلى نحو : سألت عن أخويك زيد وعمرو . ومنه قول النبى ﷺ[2] : « فأذن لها بنفسين نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف » ومنه قول الشاعر[3] :

وكنتُ كذِى رِجْلَيْن رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فَشَلَّت

ونبهت بقولى : « وقد يتحدان لفظا إن كان مع الثانى زيادة بيان » على قراءة

---

(١) سورة إبراهيم . آيتا ١ - ٢ .

(٢) اللؤلؤ والمرجان ١٣٣/١ رقم ٣٥٩ حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « اشتكت النار إلى ربها فقالت : يارب أكل بعضى بعضا ، فأذن ... فهو أشد ما تجدون من الحر وأشد ما تجدون من الزمهرير » أخرجه البخارى فى ٩ كتاب مواقيت الصلاة .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة . الديوان ص ٩٩ .
والكتاب ٢٣٣/١ ، والأشمونى ٩٨/٣ ، والعينى ٢٠٤/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٨/٧ . والمنتخب من أدب العرب ١٤٦/٢ .

يعقوب[1] : ﴿ وترى كلَّ أمة جاثية كلُّ أمة تدعى إلى كتابها ﴾ وإلى قول ابن جنى : جاز إبدال الثانية من الأولى لأن فى الثانية ذكر سبب الجثو ، قلت ومثل هذا قول الشاعر[2] :

رُوَيد بنى شَيْبانَ بعضَ وَعيدكم ... تلاقَوا غدًا خَيْلى على سَفَوان

تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوَغَى ... إذا ما غَدَتْ فى المأزِق المُتَدانى

تُلاقُوهُمُ فتعرفُوا كيف صَبْرُهم ... على ما جَنَتْ فيهمْ يد الحَدَثان

وقد يقع بدل التفصيل بلفظ بعض ، كقولك : ضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعدا .

وإبدال الظاهر الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر كثير ، لتنزله منزلة التوكيد بكل ، فمن ذلك قوله تعالى[3] : ﴿ تكونُ لنا عيدا لأولنا وآخرنا ﴾ فلأولنا وآخرنا بدل من الضمير فى لنا ، وقد أعيد معه العامل مقصودا به التفصيل ، ومثله قول عبيدة بن الحارث رضى الله عنه[4] :

فما بَرِحتْ أقدامُنا فى مَقَامنا ... ثلاثَتِنا حتى أُزِيرا المَنائيا

فلو لم يكن فى البدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلة ولم يمتنع ، كما زعم غير الأخفش . والدليل على ثبوته قول أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه[5] : « أتينا النبى ﷺ نفرٌ من الأشعريين » . ومثله قول الشاعر[6] :

---

(١) سورة الجاثية . آية ٢٨ .

(٢) الأبيات من الطويل . وقائلها ودّاك بن ثميل المازنى . شرح الحماسة ١/٣٢ ، والعينى ٤/٣٢١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٣ -٩ . رويد : اسم فعل بمعنى أمهل ، أو مصدر . سفوان : موضع أو ماء .

(٣) سورة المائدة . آية ١١٤ .

(٤) البيت من الطويل . الأشمونى ٣/٩٩ ، والعينى ٤/١٨٨ . ثلاثتنا : هو وحمزة وعلى رضى الله عنهم . المنائيا : جمع منية ، وهى الموت .

(٥) فى شواهد التوضيح ص ٢٠٤ ، وخرجه البخارى ٦٤ كتاب المغازى ، و ٧٤ باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن حديث ١٤٧٦ .

(٦) البيت من الطويل . معاهد التنصيص ٣/١٣ غير منسوب . شوهاء : صفة لفرس وهى الطويلة الرائعة . مستلئم : لابس اللأمة وهى الدرع . الفنيق : الفحل لا يؤذى ولا يركب لكرامته على أهله . المرحل : المرسل من مكانه .

وشَوْهاءَ تعدُو بى إلى صارخ الوَغَى بمُسْتَلْئِمٍ مثلِ الفَنيـقِ المُرَحَّـل

ومثله[1] :

بكم قُريشٍ كُفِينا كلَّ مُعْضِلةٍ وأَمَّ نَهْجَ الهُدىَ مَنْ كان ضِلِّيلا

ويسمى البدل بدل بعض من كل إن دل على بعض ما دل عليه الأول ، نحو :مررت بقومك ناس منهم ، وصرفت وجوهها أولها . ومنه على أجود أحد / ١٩٢/ ب الوجهين قوله تعالى[2] : ﴿ ولله على الناسِ حِجُّ البَيْتِ مَن استطاع إليه سبيلا ﴾ .

ويسمى بدل اشتمال إن باين الأول ، أى إن لم يكن بدل كل ، فدخل فى ذلك بدل البعض وبدل الإضراب والغلط ، فخرج بدل البعض بقولى : « ولم يكن بعضه » وخرج بدل الإضراب والغلط بقولى : وصح الاستغناء به » فخلصت العبارة للمسمى بدل اشتمال . وهو إما مصدر دال على معنى قائم بمسمى المبدل منه ، كعجبت من زيد حلمه ، أو صادر عنه كعجبت منه قراءته ، أو واقع فيه مثل[3] : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه ﴾ أو واقع عليه كدُعىَ زيدٌ إلى الطعام أكله ، وإما على ملابس صالح للاستغناء عنه بالأول كـ[4] : ﴿ قُتِل أصحابُ الأخدودِ * النارِ ﴾ وصلاحيته للاستغناء بالأول شرط فى هذه الأمثلة كلها وما أشبهها ، ومذهب الزجاجى جعل ﴿ النار ذات الوقود ﴾ بدل إضراب ، وليس ما ذهب إليه بصحيح ، لأنه لا يحسن أن يقدر ببل ولكن ، والإضراب فى المعنى ترك للمضرب عنه ، والأخدود غير متروك المعنى .

فإن كان الملابس لا يغنى عنه الأول كالأخ والعم ، وحكى له بدلاً ، فهو بدل إضراب أو غلط ، كقولك : عجبت من زيد أخيه ، وانطلقت إلى عمرو عمه . ومن

---

(١) البيت من البسيط . شذور الذهب ص ٤٥٨ ، والتصريح ٢/١٦١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٢) سورة آل عمران . آية ٩٧ .

(٣) سورة البقرة . آية ٢١٧ .

(٤) سورة البروج . آيتا ٤ – ٥ .

شواهد بدل البعض قول الشاعر[1] :

وهمْ ضربوكَ ذاتَ الرأس حتى بدت أمُّ الدِّماغ من العظـام

ومنه قول الآخر[2] :

رأتنى كأفحوص القطاة ذؤابتى .... يشتهيها

ومن شواهد بدل الاشتمال قول الشاعر[3] :

ذَرِينـى إنّ أمـركِ لن يُطاعـا وما أَلَفَيْتِنى حِلمـى مُضاعـا

ومنها قول رؤبة[4] :

أقْحَمنى فى النَّفْنَف النَّفْنـاف قولُك أقـوالا مع التِّحْـلاف

فيها ازدِهافٌ أيَّما ازدِهاف

وقولى : يسمى البدل بدل إضراب أو بداء إن باين الأول مطلقا وقصدا » نبهت به على أن من البدل ما يجرى مجرى المعطوف ببل ، كقولك : أعط السائل رغيفا درهما ، أمرت له برغيف ، ثم رق قلبك عليه . فأضربت عن الرغيف ، وأبدلت منه الدرهم ، وهذا النوع مقصود فيه الأول والثانى كالناسخ والمنسوخ ، ولو جعل بينهما بل لكان حسنا ، ولكن يزول عنه ببل إطلاق البدل ، لأن البدل تابع بلا متبع . وبدل البداء كبدل الإضراب لفظا ومعنى .

وقولى : « إن باين الأول مطلقا » أشرت به إلى أن البدل كله مباين بوجه ، فبدل الكل مباين لفظا موافق معنى . أو متحدان لفظا متباينان معنى بزيادة بيان ، كقراءة

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله أوس بن غلفاء الهجيمى .
المساعد على تسهيل الفوائد ٤٣٥/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٨٦/٦ وروايته : ... أم الرأس .... أم الشئون .

(٢) البيت من الطويل .

(٣) البيت من الوافر ، لعدى بن زيد العبادى . الكتاب ١٥٦/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٣٥/٢ ، والعينى ١٩٣/٤ ، وخزانة الأدب ٣٦٨/٢ .

(٤) الأبيات من الرجز . الكتاب ٣٦٤/١ ، وخزانة الأدب ٢٤٤/١ - ٢٤٧ ، والديوان ص ١٠٠ وروايته : أقحمتنى . أقحمنى : أدخلنى النفنف : المهوى بين جبلين . ازدهاف : استخفاف .

يعقوب[1] : ﴿ وترى كلَّ أمة جاثية كلُّ أمة تدعى إلى كتابها ﴾ .

وبدلا البعض والاشتمال متباينان لفظا ومعنى ، لكن بينهما وبين متبوعهما ملابسة تجعلهما فى حكم المتحدين ، فالمباينة فيما بينهما مقيدة لا مطلقة ، بخلاف بدل الإضراب فإنه مباين لفظا ومعنى ، ولا ملابسة بينه وبين المتبوع ، فكان التباين بينهما مطلقا لا مقيدا[2] .

وإن كان الأول عاريا من القصد كقولك وقد رأيت زيدا لا عمرا : رأيت عمرا زيدا ، فبدل غلط وذكر بل أيضا هنا حسن .

ويختص بدلا البعض والاشتمال بإتباعهما ضمير الحاضر كثيرا نحو[3] :

ألفيتنى حلمى مضاعا

ويختصان أيضا بتضمنهما ضميرا عائدا على المبدل منه نحو : ضربت زيدا رأسه ، وأعجبتنى الجارية حسنها . وقد يستغنى عن لفظ الضمير بظهور معناه نحو[4] : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ وقول الشاعر[5] :

لقد كان فى حول ثواءٍ ثويتَه ... تُقَضَّى لُباناتٌ ويسأمُ سائمُ

ويجوز البدل بالألف واللام كقولك[6] : ضربوك ذات الرأس . ومنه على أحد الوجهين قوله تعالى[7] : ﴿ جناتِ عَدْنٍ مُفَتَّحةً لهم الأبوابُ ﴾ ومنه قول الراجز[8] :

غمرتَ بالإحسان كلّ الناس ... ومَنْ رَجاك آمِنٌ مِنْ ياس

ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام قوله تعالى[9] : ﴿ قُتِل أصحاب

---

(١) سورة الجاثية . آية ٢٨ ، والمحتسب ٢/٢٦٢ .
(٢) فى الأصل : فكان التباين بينهما مقيدا لا مطلقا ، وهو خطأ من الناسخ .
(٣) هو رقم/٣ فى الصفحة السابقة .
(٤) سورة آل عمران . آية ٩٧ .
(٥) البيت من الطويل ، للأعشى . الكتاب ٣٨/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٩١/٧ ، والديوان ص ٧٧ .
(٦) لعله يشير إلى الشاهد رقم/١ فى ص ٣٣٦ .
(٧) سورة ص ، آية ٥٠ .
(٨) لم أقف على قائله .
(٩) سورة البروج . آيتا ٤ – ٥ .

الأخدود * النار ذات الوقود ﴾ .

فصل : ص : المُشْتَمِل فى بدل الاشتمال هو الأول ، خلافا لمن جعله الثانى والعامل ، والكثير كون البدل معتمدا عليه ، وقد يكون فى حكم المُلْغَى . وقد يُسْتَغْنَى فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه ، ويقرن البدل بهمزة الاستفهام إن تضمن متبوعه معناها .

وقد تبدل جملة من مفرد .

ويبدل فعل من فعل موافق فى المعنى مع زيادة بيان .

وما فُصِّل به مذكور وكان وافيا ففيه البدل والقطع ، وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف .

ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق .

ش : مذهب الفارسى كون المشتمل هو الأول ، ومذهب غيره أنه التابع ، وظاهر قول المبرد أنه العامل . ومذهب الفارسى / هو الصحيح ، لأن الثانى والثالث لايطردان ، لأن من بدل الاشتمال : أعجبنى زيد كلامه وفصاحته ، وكرهت عمرا ضجره ، وساءنى خالد فقره وعرجه . فالثانى فى هذا وأمثاله غير مشتمل على الأول ، فلم يطرد كون الثانى مشتملا . وأما عدم اطراد الثالث فظاهر ، لأن من جملة بدل الاشتمال[1] : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ والعامل فيه ليس مشتملا على المتبوع والتابع .

١/١٩٣

والكثير كون البدل مُعتمدا عليه بما تدعو الحاجة إليه من خبر وغيره ، كقولك : إن الجارية هندا حُسْنَها فائق ، وإن زيدا نجابته بينة ، وكقول الشاعر[2] :

وما كان قيسٌ هُلكهُ هُلْكَ واحِدٍ ... ولكنه بنيانُ قومٍ تَهَدّما

ويقل الاعتماد على المبدل منه وجعل البدل فى حكم الملغى ، كقول الشاعر[3] :

---

(١) سورة البقرة . آية ٢١٧ .

(٢) البيت من الطويل ، لعبدة بن الطبيب . الكتاب ١٥٦/١ ، وديوان الحماسة ٣٢٨/١ ، وشعر عبدة بن الطبيب ص ٨٨ .

(٣) البيت من الكامل ، ونسب للأعشى وليس فى ديوانه . الكتاب ١٦١/١ ، وخزانة الأدب =

فكأنه لَهِقُ السَّراة كأنه ما حاجبَيْه مُعَيَّنٌ بِسَواد

فجعل حاجبيه وهو بدل فى حكم ما لم يذكر ، فأفرد الخبر ، ولو جعل الاعتماد على البدل لثنى الخبر ، كما تقول : إن زيدا يديه منبسطتان بالخير ، ولو جعلت البدل فى حكم الملغى لقلت : إن زيدا يديه منبسط بالخير . ومثل : كأنه ما حاجبيه معين ، قول الآخر[1] :

إن السيوف غدوَّها ورواحَها تركت هوازنَ مثلَ قَرْن الأَعْضَب

فجعل الخبر للسيوف ، وألغى غدوها ورواحها ، ولو لم يلغهما لقال: تركا ، كما تقول : الجارية خَلْقُها وخُلُقها سيان .

ومن الاعتماد على المبدل منه وجعل البدل فى حكم الملغى قولك : زيد عرفت أخاه عمرا ، وجاء الذى رغبت فيه عامرٍ .

وقد يستغنى فى الصلة عن لفظ المبدل منه كقولك : أحسن إلى الذى وصفت زيدا ، بالنصب على الإبدال من الهاء المقدرة ، وبالجر على الإبدال من الذى ، وبالرفع على جعله خبر مبتدأ .

ويجب اقتران البدل بهمزة استفهام إن تضمن المبدل منه معناها كقولك : كيف زيد ، أمريض أم صحيح ؟ وما عندك ، أدرهم أم دينار ؟ وكم دراهمك ، أعشرون أم ثلاثون ؟

وتبدل جملة من مفرد كقولك : عرفت زيدا أبو مَنْ هو . أى عرفت زيدا أبوته ، ومنه قول الشاعر[2] :

= ٢٧٠/٢ - ٢٧٢ ، والدرر ٢٢١/٢ . لهق : أبيض . السراة : الظهر . معين بسواد : بين عينيه سواد . يصف ثورا وحشيا .

(١) البيت من الكامل . المساعد على تسهيل الفوائد ٤٣٧/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٢/٢ . الأعضب : مكسور القرن .

(٢) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٣٦/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٧ ، غير منسوب فيهما وروايتهما :

... أم عمرو .. أتصبر يوم ...

لقد أَذْهلتنى أمُّ سَعْد بكلمة   تصبر ليوم البينِ أم لسْتَ تَصْبِرُ

فالجملة الاستفهامية التى بعد « كلمة » بدل منها ، لأن الكلمة هنا بمعنى الكلام ، ومنه قول الآخر[1] :

إلى اللهِ أشكُو بالمدينة حاجةً   وبالشام أخرى كيف يَلْتقيان

قال أبو الفتح بن جنى : كيف يلتقيان بدل من حاجة ، كأنه قال : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما .

ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى[2] : ﴿ ما يُقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ﴾ فإن وما عملت فيه بدل من « ما » وصلتها ، على تقدير : ما يقال لك إلا إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم . وجاز إسناد يقال إلى إن وما عملت فيه ، كما جاز إسناد قيل إليهما فى قوله تعالى[3] : ﴿ وإذا قيل إن وعد الله حق ﴾ ومن إبدال الجملة من المفرد[4] : ﴿ هل هذا إلا بشرٌ مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون ﴾ قال الزمخشرى : وهذا الكلام كله فى محل النصب بدلا من النجوى . ومن إبدال الجملة من المفرد قول أبى زبيد الأسدى[5] :

لما دنا منى سمعت كلامه   من أنت لاقيت أمر سرور

ويبدل فعل من فعل موافق له فى المعنى مع زيادة بيان ، كقوله تعالى[6] : ﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا ﴾ وكقول الشاعر[7] :

---

(١) البيت من الطويل ، ونسب للفرزدق . المحتسب ١٦٥/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٧٢/٤ ، والدرر ١٦٦/٢ .

(٢) سورة فصلت . آية ٤٣ .

(٣) سورة الجاثية . آية ٣٢ .

(٤) سورة الأنبياء ، آية ٣ ، وأولها : ﴿ لاهية قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا ... ﴾ .

(٥) البيت من الكامل .

(٦) سورة الفرقان . آية ٦٩ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن الحر الجعفى . لكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٦/١ ، والإنصاف =

متى تأتنا تُلْمم بنا فى ديارنا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلا ونارا تأججا

ومنه[1] :

إنّ عَلَــىّ اللهَ أن تبايعــا تُؤخذَ كرها أو تجىءَ طائعـا

وإذا قصد تفصيل مذكور بما هو صالح للبدلية ، وكان وافيا بآحاد المذكور جاز البدل والقطع ، كقول الشنفرى[2] :

ولى نحوكم أَهْلُون سِيدٌ عَمَلّس وأَرْقَطُ زُهْلُـول وعرفـاءُ جَيْـأَلُ

فلك فى « سيد » وما بعده أن تجعله بدلا من « أهلون » ولك أن تقطعه على إضمار مبتدأ .

فلو كان المفصل غير واف بآحاد المذكور تعين القطع على الابتداء وجعل الخبر « مِنْ » وضميرا مجرورا بها كقول النبى ﷺ[3] : « اجتنبوا الموبقاتِ ، الشركُ بالله والسحرُ » ومثل هذا قوله تعالى[4] : ﴿ فيه آياتٌ بينات مقامُ إبراهيم ﴾ أى منها مقام إبراهيم . ويروى : اجتنبوا الموبقات ؛ الشركَ بالله والسحرَ بالنصب على البدل وحذف معطوف ، والتقدير : اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر وأخواتهما ، وجاز الحذف لأن الموبقات سبع ثبتت فى حديث آخر ، واقتصر هنا على ثنتين تنبيها على أنهما أحق بالاجتناب .

= مسألة رقم/ ٨٠ ، والدرر ١٦٦/٢ . جزلا : غليظا . والألف فى تأجج للإطلاق ، وفيه تذكير الضمير العائد إلى نار وهى مؤنث مجازى .

(١) من الرجز ، الكتاب ١٥٦/١ ، والعينى ١٩٩/٤ ، وخزانة الأدب ٣٧٣/٢ غير منسوب فيها جميعا .

(٢) البيت من الطويل . النوادر للقالى ص ٢٠٣ وفيها : ولى دونكم . وابن يعيش ٣١/٥ ، خزانة الأدب ٤١٠/٣ ، وروايته : دونكم مكان نحوكم . سيد : السيد الأسد والذئب . عملس : سريع والوصف يجعل المراد هو الذئب . أرقط : به نقط بيض وسود والمراد النمر . زهلول : أملس أو خفيف : عرفاء جيأل : اسمان للضبع . والمراد أنه اتخذ هذه أهلا بدل أهله . وشرح لامية العرب للعكبرى ، تحقيق محمد خير الحلوانى . مجلة المجمع العلمى العراق ، حـ ١ مجلد ٣٣ ص ٢١٩ وفيها ... دونكم .

(٣) فى شواهد التوضيح ١١٢ وخرجه البخارى ٧٦ كتاب الطب ، و٤٨ باب الشرك والسحر والموبقات .

(٤) سورة آل عمران . آية ٩٧ .

١٩٣/ ب ويبدأ / اجتماع التوابع بالنعت لأنه كجزء من متبوعه ، ثم بعطف البيان لأنه جارمجراه ، ثم بالتوكيد لأنه شبيه بعطف البيان فى جريانه مجرى النعت ، ثم بالبدل لكونه تابعا كلا تابع ، لكونه كالمستقل ، ثم بعطف النسق لأنه تابع بواسطة ، فيقال : مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر ، والله أعلم .

باب المعطوف عطف النسق

ص : وهو المجعول تابعا بأحد حروفه ، وهى الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو وبل ولا ، وليس منها لكن وفاقا ليونس ، ولا « إما » وفاقا له ولا بن كيسان وأبى على ، ولا « إلا » خلافا للأخفش والفراء ، ولا « ليس » خلافا للكوفيين ، ولا « أى » خلافا لصاحب المستوفى .

ش : المجعول تابعا يعم الأقسام الخمسة ، وتقييد الجعل بأحد الحروف مخرج للأربعة ، وقاصر العبارة على المقصود ، وهو المعطوف عطف النسق . والضمير فى قولى : « بأحد حروفه » عائد على النسق . وذكرتها الآن متتابعة عارية من شرح معانيها وبيان أحكامها لتحفظ جملة ، ويعلم منها المجمع عليه والمختلف فيه ، فنفيت أن يكون منها لكن موافقا ليونس ، فإنها عنده حرف استدراك لا حرف عطف ، فإن وليها مفرد معطوف ، فعطفه بواو قبلها لا يستغنى عنها إلا قبل جملة مصرح بجزأيها ، نحو : ما قام سعد ولكن سعيد ، ولا تزر زيدا ولكن عمرا ، ولو كانت عاطفة لاستغنى بها عن الواو ، كما استغنى ببل وغيرها . وما يوجد فى كتب النحويين من نحو : ما قام سعد لكن سعيد ، ولا تزر زيدا لكن عمرا ، فمن كلامهم لا من كلام العرب ، ولذلك لم يمثل سيبويه فى أمثلة العطف إلا بولكن ، وهذا من شواهد أمانته ، وكمال عدالته ، لأنه لا يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو ، وترك التمثيل به لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب . ومع هذا ففى المفرد الواقع بعد ولكن إشكال ، لأنه على ما قررته معطوف بالواو ، مع أنه مخالف لما قبلها ، وحق المعطوف بالواو أن يكون موافقا لما قبلها ، فالواجب أن يجعل من عطف الجمل ، ويضمر له عامل ، كأنه قال : ما قام سعد[1] ولكن قام سعيد ، ولا تزر زيدا ولكن زر عمرا ، لأن الجملة المعطوفة بالواو يجوز كونها موافقة ومخالفة ، فالموافقة نحو : قام زيد وقام عمرو ،

---

(١) كلمة « سعد » ليست بالأصل ، والسياق يقتضى ذكرها لأنه سبق أن مثل بها .

والمخالفة نحو : قام زيد ولم يقم عمرو .

ونفيت أن تكون « إما » حرف عطف لأنها أيضا لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو ، كقوله تعالى[1] : ﴿ حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة ﴾ فالعطف بالواو لا بها ، لأن عطفية الواو إذا خلت[2] من إما ثابتة ، وعطفية إما إذا خلت من الواو منتفية ، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفى مانفى . وأيضا فإن توسط الواو بين إما وإما كتوسطها بين لا ولا فى نحو : زيد لا بخيل ولا جبان ، والعطف قبل « لا »بالواو بإجماع ، فليكن بها قبل إما ليتفق المتماثلان ولا يختلفا .

ومن زعم أن إما عاطفة فله شبهتان : إحداهما أن الواو قد تحذف ويستغنى بإما ، كقول الشاعر[3] :

يا ليتما أمنا شالتْ نعامتها ... إما إلى جَنَّةٍ إما إلى نار

وكقول الراجز[4] :

لا تُتْلفوا آبالكم ... إمالنا إمالكم

الثانية : أنّ أو تعاقبها ، كقراءة أبى رضى الله عنه[5] :﴿ وإنا أو إياكم لإما على هدى أو فى ضلال مبين ﴾ وأو عاطفة بإجماع ، فلتكن إما كذلك ، ليتفق المتعاقبان ولا يختلفا .

والجواب عن الأولى أن ذلك معدود من الضرورات النادرة ، فلا اعتداد به . ومن يرى أنها عاطفة فلا يرى إخلاءها من الواو قياسا على ما ندر من ذلك ، فلا يصح استناده إليه ، واعتماده عليه .

---

(١) سورة مريم . آية ٧٥ .

(٢) ما بالأصل : دخلت مكان خلت .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لسعد بن قرط النُحَيْف . الحماسة ٤١١/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٦١/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٢ ، والدرر ١٨٢/٢ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٤٢/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٢ ، والدرر ١٨٢/٢ . آبال : جمع إبل .

(٥) سورة سبأ . آية ٢٤ ، ومعجم القراءات ١٦٠/٥ ، والكشاف ٢٨٩/٣ .

والجواب عن الشبهة الثانية أن المعاقبة التى فى : قام إما زيد وإما عمرو ، وقام إما زيد أو عمرو . شبيهة بالمعاقبة التى فى : لا تضرب زيدا ولا عمرا ، ولا تضرب زيدا أو عمرا ، ولا خلاف فى انتفاء تأثيرها مع لا ، فليكن منتفيا مع إما ، ليتفق المتماثلان ولا يختلفا .

وأجاز الأخفش العطف بإلا ، وحمل عليه قوله تعالى(1) ﴿ لئلا يكون للناس عليكم حجةٌ إلا الذين ظلموا منهم ﴾ واستشهد على ذلك بقول الشاعر(2) :

وأرى لها دارا بأغدرة الـ ... سيدان لم يدرس لها رسم

إلا رمادا هامِدا دفعت ... عنه الرياحَ خَوَالدُ سُحْمُ

قال الأخفش : وأرى لها دارا ورمادا ، وقال / الفراء فى قوله تعالى(3) : ﴿ لا يخافُ لَدَىّ المُرسَلُون * إلا من ظَلَم ﴾ وقال بعض النحويين : إلا بمعنى الواو ، أى لا يخاف لدى المرسلون ولا من ظلم ثم بدّل حُسْنا بعد سُوء ، واستبعد ذلك ، وأجاز أن يكون إلا بمعنى الواو فى نحو : له عندى ألف إلا ألف آخر ، وفى قوله تعالى(4) : ﴿ خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك ﴾ . 1/194

قلت : ولا يلزم كون إلا بمعنى الواو فى شىء من هذه المواضع لإمكان الاستثناء فيها ، وإمكانه فى الآية بأن يكون التقدير : إلا ظلم الذين ظلموا وعنادهم ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما تقول : لا بكاء فى الدار إلا من لا يحزن . ويجوز كون إلا بمعنى لكن ، والذين مبتدأ ، وخبره فلا تخشوهم واخشونى ، وعلى هذا يحمل(5) : ﴿ إلا مَنْ ظَلَمَ ثم بدل حُسْنا بعد سُوءٍ فإنى غفور رحيم ﴾

---

(1) سورة البقرة . آية ١٥٠ .

(2) البيتان من الكامل ، للمخبل السعدى . وردا فى معانى القرآن للأخفش ٣٤٣/١ ، وذكر الثانى فى الصحاح واللسان – خلد – وفى الصاحبى ١٣/٥ ، ومعجم البلدان – أغدرة – وهما من القصيدة العشرين من شرح اختيارات المفضل التبريزى ٥٣٥/١ السيدان : أكمة . خوالد : أثافى الصخور سميت خوالد لبقائها بعد دروس الأطلال .

(3) سورة النمل . آيتا ١٠ – ١١ .

(4) سورة هود . آية ١٠٨ .

(5) سورة النمل . آية ١١ .

وكذا : له علىّ ألف إلا ألف آخر ، أى : لكن ألف آخر له على ، فأبقى المبتدأ وصفته ، وحذف الخبر . وأما : إلا رمادا ، فاستثناء محقق لأنه وصف الرماد بالهمود ودفع الأثانى عنه الرياح المترددة عليه ، وفى هذا إشعار بأنه درس بعض الدروس . وأما : إلا ما شاء ربك فاستثناء محقق من فيها ، لأن لأهل النار أنواعا من العذاب غير النار ، مما وصف لنا ومما لم يوصف ، فإلى ذلك أشير بإلا ماشاء ربك ، وكذلك أهل الجنة لهم أنواع من النعيم غير الجنة ، مما وصف لنا ومما لم يوصف ، فإلى ذلك أشير ، والله أعلم .

وأجاز الكوفيون استعمال « ليس » حرفا عاطفا فيقولون : قام زيد ليس عمرو ، كما يقال : قام زيد لا عمرو . ومن أجود ما يحتج لهم به قول أبى بكر الصديق رضى الله عنه[1] : « بأبى شبيه بالنبى ليس شبيه بعلى » كذا ثبت فى صحيح البخارى برفع شبيه ، كما يقال : بأبى شبيه بالنبى لا شبيه بعلى . ومما يحتج لهم به أيضا قول الراجز[2] :

أيـنَ المَفـرُّ والإلـهُ الطـالب   والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

كما يقال : والأشرم المغلوب لا الغالب .

وهذا التنظير لا يلزم ، لإمكان غيره مما لا خلاف فى جوازه ، وذلك لأنه يجوز أن يكون خبر كان وأخواتها ضميرا متصلا ، ثم يحذف منويا ثبوته ، كما يفعل إذا كان الضمير مفعولا به ، فيقال : صديقك إنى كنته ، ثم يترك الضمير من اللفظ تخفيفا فيقال : صديقك إنى كنت ، كما يقال : صديقك إنى أكرمت ، فكذلك يقدر قول أبى بكر رضى الله عنه : ليسه شبيه بعلى ، فيجعل « شبيه » اسم ليس ، والهاء خبرها محذوفا ، واستغنى بنيته عن لفظه ، قال الشاعر[3] :

فأَطعَمَنا من لحمها وسَديفها   شواءً وخيرُ الخيرِ ما كان عاجلُه

---

(١) صحيح البخارى ٢٢٧/٤ ، وكانت فاطمة بنت الرسول ﷺ ترقص الحسن بن على رضى الله عنهما وتقول : إن بنىّ شبيه النبى ليس شبيها بعلى . العقد الفريد ٤٣٩/٢ .

(٢) قائله نفيل بن حبيب . شرح الكافية الشافية ١٤٣٣/٣ ، والعينى ١٢٣/٤ .

(٣) البيت من الطويل ، العينى ١٢٤/٤ ، وفيه : ... وسنامها ، مكان وسديفها . السديف : شحم السنام .

وقول الآخر[1] :

معينك إنى ما برحت فلا تزلْ معينى على ما مِلْأمُور أروم

أراد الأول : ما كانه عاجله ، وأراد الثانى : ما برحته ، فحذفا الضميرين ونوياهما . والتقدير فى : ليس الغالب : ليسه الغالب ، والضمير ضمير الأشرم ، وهو خبر ليس ، واسمها الغالب .

وأجاز أبو على أن يكون من هذا القبيل قول الشاعر[2] :

عدوٌّ عينيك وشَانِيهما أصبحَ مشغولٌ بمشغول

على تقدير : أصبحه مشغول بمشغول . ومما يجوز أن يكون من هذا قول أبى أمامة رضى الله عنه[3] : « يا نبى الله أو عصى كان آدم » .

وجعل صاحب المستوفى « أى » التفسيرية حرف عطف فى نحو : مررت بغضنفر أى أسد ، ونهيتك عن الونى أى الفتور . والصحيح أنها حرف تفسير ، وما يليها من تابع عطف بيان موافق ما قبلها فى التعريف والتنكير . وجعلها حرف عطف يستلزم مخالفة النظائر من وجهين : أحدهما : أن حق حرف العطف المعطوف به فى غير توكيد أن يكون ما بعده مباينا لما قبله ، نحو : مررت بزيد وعمرو ، وما بعد أى بخلاف ذلك .

الثانى : أن حق حرف العطف المعطوف به غير صفة ألا يطرد حذفه ، وأى بخلاف ذلك ، فإن لك أن تقول فى : مررت بغضنفر أى أسد : مررت بغضنفر أسد ، ويستغنى عن « أى » مطردا ، ولا يجوز ذلك فى شيء من المعطوفات ، فالقول بأن أى حرف عطف مردود ، وباب ما أخذ به مسدود .

ص : فالستة الأوائل تشترك لفظا ومعنى ، و « بل » و « لا » لفظا لا معنى ، وكذا « أم » و « أو » إن اقتضيا إضرابا . وتنفرد الواو بكون متبعها فى الحكم محتملا للمعية برجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة ، وبعدم الاستغناء عنها فى عطف مالا يستغنى عنه ، ويجوز أن يُعطف بها بعض متبوعها

---

(١) البيت من الطويل .

(٢) البيت من السريع . الأشمونى ١٩٦/١ ، والدرر ٩٠/١ ، غير منسوب فيهما .

(٣) فى إعراب الحديث ١٠٤ رقم ١٩٦ قلت : يا نبى الله أو نبى كان آدم ؟ وخرجه من المسند ٢٦٥/٥ .

تفصيلا ، وعامل مُضْمَر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد . وإن عطفت على منفى غير مستثنى ولم يقصد المعية وليتها « لا » مؤكدة ، وقد تليها زائدة ١٩٤/ ب إن أمن / اللبس .

ش : تشريك الواو والفاء وثم وحتى لفظا ومعنى مجمع عليه ، وكذا تشريك بل ولا لفظا لا معنى ، ومثلهما لكن عند غير يونس ، وكثير فى كلام النحويين جعل أم وأو مشركين لفظا لا معنى . والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى مالم يقتضيا إضرابا ، لأن القائل : أزيد فى الدار أم عمرو ؟ عالم بأن الذى فى الدار هو أحد المذكورين ، وغير عالم بتعينه ، فالذى بعد أم مساوٍ للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ، وحصول المساواة إنما هو بواسطة أم ، فقد شركتهما فى المعنى ، كما شركتهما فى اللفظ . وكذلك أو مشركة لما بعدها وما قبلها فيما يجاء لأجله من شك أو تخيير وغيرهما . وقد تقع موقع الواو على ما يأتى بيانه إن شاء الله تعالى ؛ فيكون حكمها حينئذ حكم ما وقعت موقعه .

ويأتى الكلام على بل ولا إن شاء الله تعالى ، وكذا يأتى الكلام على أم وأو الموافقتين فى الإضراب .

والمعطوف بالواو إذا عرى من القرائن احتمل المعية احتمالا راجحا ، والتأخر احتمالا متوسطا ، والتقدم احتمالا قليلا ، ولذلك يحسن أن يقال : قام زيد وعمرو معه ، وقام زيد وعمرو بعده ، وقام زيد وعمرو قبله ، فتؤخر عمرا فى اللفظ وهو متقدم فى المعنى ، ومنه قوله تعالى[1] : ﴿ أهم خير أم قوم تُبَّع والذين من قبلهم ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ وجاء فرعون ومَنْ قبله ﴾ فى قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة . ومن عطف المقدم على المؤخر قول أبى العيال الهذلى[3] :

---

(١) سورة الدخان . آية ٣٧ .

(٢) سورة الحاقة . آية ٩ ، وشواذ ابن خالويه ١٦١ ، والإتحاف ٤٢٢ .

(٣) البيتان من الكامل . شرح الكافية الشافية ١٢٠٥/٣ ، والعينى ١٢٨/٤ ، والدرر ١٧/١ . وديوان الهذليين قسم ٢ ص ٢٥٤ وروايته : ... تخلى ... .
... لوفق ...

حتى إذا رجبٌ تولى وانقضى ... وجُماديان وجاء شهرٌ مقبل
شعبانُ قدرنا لوقت رحيلهم ... سبعا يُعَدّ لها الوفاء فيكمل

ومنه قول الفرزدق[1] :

وما نحن إلا مثلُهم غيرَ أننا ... بقينا قليلا بعدهم وتقدموا

ومنه قول جرير[2] :

راح الرفاق ولم يَرُح مرار ... وأقام بعد الظاعنين وساروا

ومنه قول الآخر[3] :

وإنى لأرضى منك ياليل بالذى ... لو ابصره الواشى لقرّت بلابله
بلا وبألا أستطيع وبالمنى ... وبالوعد حتى يسأم الوعد آمله
وبالنظرة العجلى وبالحول تنقضى ... أواخره لا نلتقى وأوائله

ومنه قول أبى الصَّلت[4] :

سدت عثمانُ يافعا ووليدا ... ثم سدت الملوك قبل المشيب

وقد اجتمع عطف المقدم على المؤخر ، وعطف المؤخر على المقدم فى قوله تعالى[5] : ﴿ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم ﴾ ومن عطفها بقصد المعية قوله تعالى[6] : ﴿ وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ﴾ .

ونسب قوم إلى الفراء أن الواو مرتبة ، ولا يصح ذلك ، فإنه قال فى معانى سورة

---

(١) البيت من الطويل . الديوان ٢/٨١٨ ، والكامل ٢/٣٠ .
(٢) البيت من الكامل . الديوان ص ١٦٤ .
يرثى المرار بن عبد الرحمن .
(٣) الأبيات من الطويل . وقائلها جميل . الديوان ص ٩٤ والأبيات مقطعة وروايتها : وإنى لأرضى من بثينة ... والمحتسب ١/٤٢ .
(٤) البيت من الخفيف .
(٥) سورة الأحزاب . آية ٧ .
(٦) سورة البقرة ، آية ١٢٧ .

الأعراف[1] : فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول ، والأول هو الآخر ، فإذا قلت : « زرت عبد الله وزيدا ، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة » وهذا نصه ، وهو موافق لكلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين .

ونبهت بقولى : « بعدم الاستغناء عنها فى عطف مالا يستغنى عنه » على أنه لا يقوم مقام الواو غيرها فى نحو : اختصم زيد وعمرو ، ولا فى نحو : هذان زيد وعمرو ، وإن إخوتك عبد الله ومحمدا وأحمد نجباء .

ونبهت بقولى : « ويجوز أن يعطف بها بعض متبوعها تفصيلا » على نحو[2] : ﴿ ورُسُلِه وجبريلَ وميكال ﴾ و[3] : ﴿ على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ .

وبقولى : « وعاملٌ مضمر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد » على نحو قوله تعالى[4] : ﴿ والذين تَبَوَّءُوا الدار والإيمان ﴾ فإن أصله : تبوءوا الدار واعتقدوا الإيمان ، فاستغنى بمفعول اعتقدوا عنه ، وهو معطوف على تبوءوا ، وجاز ذلك لأن فى اعتقدوا وتبوءوا معنى لازم ، واستصحب بهذا معنى قولى : « يجمعهما معنى واحد » . ومن هذا القبيل قوله تعالى[5] : ﴿ فأَجْمِعُوا أمركم وشركاءكم ﴾ لأن أجمع لا يوقع على الشركاء وشبهه من الأشخاص ، وإنما يوقع على الأمر والكيد وشبههما من المعانى .
ومن هذا القبيل قول الشاعر[6] :

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوما ... وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

فاستغنى بمفعول كحَّلْن عنه ، وهو معطوف على زججن ، وجاز ذلك ، لأن فى زجَّجَ وكحَّل معنى حَسَّنَ ، وأمثال ذلك كثيرة .

---

(١) معانى القرآن للفراء ٣٩٦/١ .
(٢) سورة البقرة . آية ٩٨ ، وصدرها : ﴿ مَنْ كان عدوا لله وملائكته ورسله ... ﴾ .
(٣) سورة البقرة . آية ٢٣٨ .
(٤) سورة الحشر . آية ٩ .
(٥) سورة يونس . آية ٧١ .
(٦) البيت من الوافر ، للراعى النميرى . الإنصاف مسألة/٨٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٩٢/٦ ، والعينى ٩١/٣ . زججن : دققن وطولن .

وإن عطف بالواو على فعل منفى غير مستثنى ، ولم يقصد المعية ، وليتها « لا » مؤكدة ، نحو قوله تعالى[1] : ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالتى تقربكم عندنا زلفى ﴾ فبذكر « لا » علم نفى التقريب عن الأموال والأولاد مطلقا ، أى فى افتراق وفى اجتماع ، ولو تركت لاحتمل أن يكون المراد نفى التقريب عند الاجتماع لا عند الافتراق ، وذلك أنك إذا قلت : ما قام زيد ولا عمرو ، فبذكر « لا » يعلم نفى القيام من زيد وعمرو مطلقا ، أى فى وقت واحد ، وفى وقتين ، وبالنسبة إلى أحدهما دون الآخر ، / وبتركها يحتمل نفى القيام عنهما فى وقت واحد ، وفى وقتين ، ونفيه عن أحدهما دون الآخر . ١٩٥/أ

إلا أن الأولى عند الترك قصد المعية ، فإن كانت المعية مفهومة ببعض الجملة كاستوى جاز أن تزاد « لا » توكيدا للنفى المتقدم ، لأن اللبس مأمون ، كقوله تعالى[2] : ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ولا المسىء قليلا ﴾ فلا قبل المسىء زائدة ، وكذا التى قبل النور والحرور فى فاطر[3] .

وقيدت المنفى بكونه غير مستثنى احترازا من نحو: قاموا إلا زيدا وعمرا ، فإنه بمعنى : قاموا لا زيد ولا عمرو ، فالواو فيه عاطفة على منفى فى المعنى ، لكنه لا يعرض فيه لبس تزيله « لا » ، فاستغنى عنها .

ص : ويقال فى « ثُمّ » فُمّ ، وثُمّتَ ، وثُمّتْ . وتشركها الفاء فى الترتيب ، وتنفرد ثم بالمهلة ، والفاءُ العاطفةُ جملةً أو صفة بالسببية غالبا ، وقد تكون معها مهلة . وتنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى ، وبتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر . وقد تقع موقع ثم ، وثم موقعها . وقد يحكم على الفاء وعلى الواو بالزيادة وفاقا للأخفش . وقد تقع ثم فى عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ .

---

(١) سورة سبأ . آية ٣٧ .

(٢) سورة غافر . آية ٥٨ .

(٣) سورة فاطر . آيات ١٩ - ٢١ ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير * ولا الظلمات ولا النور * ولا الظل ولا الحرور ﴾ .

ش : قول من قال « فُمَّ » هو من إبدال الثاء فاء ، كقولهم فى الجدث : جدف ، وفى الغاثور[1] : غافور . وزيادة التاء مفتوحة وساكنة كزيادتهما فى « رب » ومن ذلك قول الأسود بن يعفر[2] :

بُدِّلْتُ شَيْبا قد علا لِمَّتى ... بعد شباب حَسَنٍ مُعْجِب

صاحَبْتُــه ثُمَّتَ فارقتــهُ ... ليت شبابى ذاك لم يذهبِ

وحق المعطوف بهاأن يكون مؤخرا بالزمان مع مهلة ، وحق المعطوف بالفاء أن يكون مؤخرا بلا مهلة . ومن ذلك : أن جبريل عليـه السلام[3]نزل فصلى ، فصلى رسول الله ﷺ ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ . فعطف بالفاء المتأخر بلا مهلة ، وبثم المتأخر بمهلة .

والغالب فى الجملة المعطوفة بالفاء أن يكون معناها متسببا عن معنى الأول نحو[4] : ﴿ وأنْزلَ من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم ﴾ و[5] : ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ﴾[6] ﴿ ووُضِعَ الكتابُ فترى المجرمين مشفقين ﴾ و[7] : ﴿ كان من الجن ففسق عن أمر ربه ﴾ و[8] : ﴿ فوكزه موسى فقضى عليه ﴾ [9]﴿ وظن داود أنمافتَنّاه فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب * فغفرنا له ﴾ و[10] : ﴿ وأخذ الذين ظلموا الصيحةُ فأصبحوا فى ديارهم جاثمين ﴾

---

(١) فى الصحاح – غثر – المغثور : لغة فى المغفور ، وهو شيء ينضحه العرفط والرمث مثل الصمغ ، وهو حلو كالعسل يؤكل ... والمغثر بكسر الميم لغة فيه ... » .

(٢) البيتان من السريع ، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٤٧/٢ ، وروايته :

... ليت شبابا ازال ...

(٣) مختصر الزبيدى ٢٢٩/١ .

(٤) سورة البقرة . آية ٢٢ .

(٥) سورة البقرة . آية ٣٧ .

(٦) سورة الكهف . آية ٤٩ .

(٧) سورة الكهف . آية ٥٠ .

(٨) سورة القصص . آية ١٥ .

(٩) سورة ص . آيتا ٢٤ – ٢٥ .

(١٠) سورة هود . آية ٦٧ .

[1]﴿ فكذبوه فأخذتهم الرجفة فأصبحوا فى دارهم جاثمين ﴾ ونحو[2] : ﴿ ألقاه على وجهه فارتد بصيرا ﴾ ونحو[3] : ﴿ ونفخ فى الصور فصَعِق مَنْ فى السموات ومن فى الأرض إلا من شاء الله ﴾ .

أو تكون بين مفصل ومجمل متحدى المعنى نحو[4] : ﴿ فأزَلّهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه ﴾ ونحو[5] : ﴿ فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة ﴾ ونحو[6] : ﴿ فعَمِيَتْ عليهم الأنباء يومئذ فهم لا يتساءلون ﴾ ونحو[7] : ﴿ بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شىء عجيب ﴾ ونحو[8] : ﴿ إنا أنشأناهن إنشاءً * فجعلناهن أبكارا*عُرُبا أترابا ﴾ .

وقد يعطف بها لمجرد الترتيب فى الجمل نحو[9] : ﴿ فَرَاغ إلى أهله فجاء بعجل سمين* فقربه إليهم ﴾ ونحو[10] : ﴿ لقد كنتَ فى غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ﴾ ونحو[11] : ﴿ فأقبلت امرأتُه فى صَرّة فصَكّتْ وجهها ﴾ .

وفى الصفات نحو[12] : ﴿ ثم إنكم أيها الضّالون المكذّبون * لآكلون من شجر من زقّوم* فمالئون منها البطون* فشاربون عليه من الحميم ﴾ ومنه قول الشاعر[13] :

يا وَيْحَ زَيّابة للحارث الصـ ... ـابح فالغانم فالآئبِ

---

(١) سورة العنكبوت . آية ٣٧ .

(٢) سورة يوسف . آية ٩٦ .

(٣) سورة الزمر . آية ٦٨ .

(٤) سورة البقرة . آية ٣٦ .

(٥) سورة النساء . آية ١٥٣ .

(٦) سورة القصص . آية ٦٦ .

(٧) سورة ق . آية ٢ .

(٨) سورة الواقعة . آيات ٣٥ – ٣٧ .

(٩) سورة الذاريات . آيتا . ٢٦ – ٢٧ .

(١٠) سورة ق . آية ٢٢ .

(١١) سورة الذاريات . آية ٢٩ .

(١٢) سورة الواقعة . آيات ٥١ – ٥٤ .

(١٣) البيت من السريع ، وقائله أبو زيابة . ديوان الحماسة ٣٠٩/١ ، وخزانة الأدب ٣٣١/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٠/٤ ، والدرر ١٥٠/٢ .

كأنه قال : صبح فغنم فآب .

وقد يكون مع السببية مهلة ، كقوله تعالى[1] : ﴿ أَلَمْ تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ﴾ .

وتنفرد الفاء أيضا بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أو حال ، نحو: الذى يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ ، ومررت برجل يبكى فيضحك عمرو ، وخالد يقوم فيقعد بشر ، كل هذا جائز بالفاء ، ولو جىء فيه بدلها بالواو لم يجز ، لأن حق المعطوف بالواو على صلة أو صفة أو خبر أن يصلح لما صلح له المعطوف عليه ، والجملة العارية من ضمير الموصول والموصوف والمخبر عنه لا تصلح للوصل بها ، ولا للوصف بها ، ولا للإخبار بها ، ولا يجوز أن يعطف بالواو على صلة ولا صفة ولا خبر ، واغتفر ذلك فى الفاء لأن ما فيها من السببية سوغ تقدير ما بعدها وما قبلها كلاما واحدا ، ألا ترى أن قولك : الذى يطير فيغضب زيد الذباب ، بمنزلة : الذى إن يطر يغضب زيد الذباب ، ومثل هذا التقدير لا يتأتى مع الواو ، فلذلك لم يجر العطف بها فى هذه الجمل مجرى العطف بالفاء .

١٩٥/ ب وقد يقع الفاء / موقع ثم كقوله تعالى[2] : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين * ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين * ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ﴾ فالفاء من : فخلقنا ، ومن : فكسونا ، واقعة موقع ثم لما فى معناه من المهلة ، ولذلك جاءت ثم بدلها فى أول الحج .

ومن وقوع الفاء موقع ثم قول الشاعر[3] :

إذا مِسْمَعٌ أعطتكَ يوما يمينُه فعدتَ غدًا عادتْ عليك شِمالها

وقد تقع ثم موقع الفاء كقول الشاعر[4] :

---

(١) سورة الحج . آية ٦٣ .

(٢) سورة المؤمنون . آيات ١٢ - ١٤ .

(٣) البيت من الطويل . الخصائص ٤٠١/٢ .

(٤) البيت من المتقارب ، لأبى دواد الإيادى . العينى ٤٣١/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥٣/٣ ، والدرر ١٧٤/٢ . الردينى : الرمح . العجاج : التراب .

كهزِّ الرُّدَيْنِيِّ تحت العَجاج جَرَى فى الأنابيب ثم اضطرب

فثم هنا واقعة موقع الفاء التى يعطف بها مفصل على مجمل ، لأن جريان الهزفى الأنابيب هو اضطراب المهزوز ، لكن فى الاضطراب تفصيل ، وفى الهز إجمال .

وقد تزاد الواو والفاء ، فمن زيادة الواو قوله تعالى[1] : ﴿ وفُتِحت أبوابُها وقال لهم خزنتها ﴾ قال الحسن : أى : قال لهم خزنتها . ومن زيادتها قول مروان بن أبى حفصة[2] :

فما بالُ مَنْ أسعى لأجبُرَ عظمه حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

ومن زيادتها قول الأسود بن يعفر[3] :

حتى إذا حَمَلت بُطُونكم ورأيتُمُ أبناءكم شَبّوا

وقلبتُمُ ظهر المِجَنِّ لنا إن اللئيم الفاحش الخَبُّ

ومن زيادتها قول الشاعر[4] :

فلما رأى الرحمنُ أنْ ليس منهم رشيدٌ ولاناهٍ أخاه عن الغدر

وصبَّ عليهم تغلبَ ابنةَ وائل فكانوا عليهم مثلَ راغِيَةِ البكر

ومن زيادتها أيضا قول الآخر[5] :

---

(١) سورة الزمر . آية ٧٣ ، ومطلعها : ﴿ وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال ... ﴾ .

(٢) البيت من الطويل ، ونسب لابن الذئبة الثقفى ، وللأجرد الثقفى ، ولوعلة الجرمى ، ولكنانة بن عبد ياليل الثقفى ، وللحارث بن وعلة الشيبانى .

شرح أبيات مغنى اللبيب ١١٩/٦ وما بعدها ، والمزهر ٩٢/١ ، ونقل نسبته لابن الدمينة الثقفى .

(٣) البيتان من الكامل ، الإنصاف مسألة/٦٤ ، وروايته :

... قملت بدل حملت ، ومعناها ضخمت وكبرت .

(٤) البيتان من الطويل ، وهما للأخطل . خزانة الأدب ٤١٨/٤ ، وشعر الأخطل ص ٢٢١ : ... فمنهم ... أمال عليهم ... الراغية من الرغاء وهو صوت البعير . والبكر : المراد به ولد ناقة صالح عليه السلام ، لما قتل قُدار ثمود الناقة رغا ولدها فصاح برغائه كل شىء له صوت ، فهلكت ثمود عند ذلك ، فضربته العرب مثلا فى كل هلكة عامة .

(٥) البيت من الكامل ، وهو لأبى العيال الهذلى . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٦/٦ ، وديوان الهذليين قسم ٢ ص ٢٦٠ .

ولقد رَمَقْتُكَ فى المجالس كلِّها　　فإذا وأنت تُعين من يَبْغِينى

ومثله[1] :

فإذا وذلكِ ياكُبَيْشَةُ لم يكن　　إلا كلَمَّةِ حالم بخيال

وقال الأخفش فى المسائل الصغرى : تقول : كنا ومن يأتنا نأته ، يجعلون الواو زائدة فى باب كان . ولا تحسن زيادة هذه الواو فى غير باب كان ، يعنى أنه لا تطرد زيادتها إلا فى باب كان . ومن زيادة الواو قول عدى بن زيد[2] :

ولكن كالشهاب وثُمَّ يَخْبو　　وحادى الموت عنه لا يُحَار

ومن زيادة الفاء قوله[3] :

يموت أناسٌ أو يشيبُ فتاهم　　ويحدثُ ناشٍ والصغيرُ فيكبر

ومن زيادتها قول الآخر[4] :

لمّا اتّقى بيدٍ عظيمٍ جُرْمُها　　فتركتُ ضاحِىَ جلدِها يتذبذبُ

ومنه قول زهير[5] :

أرانى إذا ما بتُّ بتُّ على هوى　　فثُمَّ إذا أصبحتُ أصبحت غاديا

وقال الأخفش : وزعموا أنهم يقولون : أخوك فوُجد ، يريدون : أخوك وُجِد

قال الفراء[6] : والعرب تستأنف بثم والفعل الذى بعدها قد مضى قبل الفعل الأول ، من ذلك أن يقول الرجل : قد أعطيتك ألفا ثم أعطيتك قبل ذلك

---

(١) البيت من الكامل ، وقائله تميم بن أبىّ بن مقبل . خزانة الأدب ٤/٤٢٠ .

(٢) البيت من الوافر . شعراء النصرانية فى الجاهلية ٤٥٦/٤ يحار : يرد .

(٣) البيت من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧/٣ ، والدرر ١٧٢/٢ غير منسوب فيهما .

(٤) البيت من الكامل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٥٤/٤ ، غير منسوب . الجرم : الذنب . ضاحى : ظاهر . جلدها : الضمير يعود لليد .

(٥) البيت من الطويل ، خزانة الأدب ٥٨٨/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٦/٣ ، وروايته :

أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى　　فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

والدرر ١٧٢/٢ وروايته : ... فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا . وفى شرح ديوانه ص ٨٧ : ... وأنى إذا أصبحت ... .

(٦) معانى القرآن للفراء ٣٩٦/١ .

مالا ، فيكون ثم عطفا على خبر المخبر ، كأنك قلت : أخبرك أنى أعطيتك اليوم ، ثم أخبرك أنى أعطيتك أمس . وإلى هذا أشرت بقولى : وقد تقع ثم فى عطف المقدم بالزمان .

قلت : ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى[1] : ﴿ ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذى أحسن ﴾ لأن قبله : ﴿ ذلكم وصاكم به ﴾ والوصية لنا بعد إتيان موسى الكتاب .

ص : المعطوف بحتى بعضُ متبوعه ، أو كبعضه ، وغايةٌ له فى زيادة أو نقص مفيدٌ ذكرها .

وإن عطفت على مجرور لزم إعادة الجار مالم يتعيّن العطف . ولا يقتضى ترتيبا على الأصح .

*** وأم متصلة ومنقطعة ، فالمتصلة المسبوقة بهمزة صالح موضعها لأى ، وربما حذفت ونويت . والمنقطعة ما سواها ، وتقتضى إضرابا مع استفهام ودونه ، وعطفها المفرد قليل ، وفصل أم مما عطفت عليه أكثر من وصلها .**

وأو لشك ، أو تفريق مجرد ، أو إبهام ، أو إضراب ، أو تخيير . وتعاقب الواو فى الإباحة كثيرا ، وفى عطف المصاحب والمؤكد قليلا ، وتوافق « ولا » بعد النهى والنفى .

ش : لا يُعطَف بحتى إلا بعضٌ أو كبعض ، وغايةٌ لمعطوف عليه فى زيادة أو نقص . فيدخل فى الزيادة الأقوى والأعظم والأكثر ، ويدخل فى النقص الأضعف والأحقر والأقل ، نحو : فاق على رضى الله تعالى عنه الأبطال حتى عنترة ، وعجّز فى العلم الأذكياء حتى الحكماء ، وقصّر عن جوده الغيوث حتى الدِّيم . وقهرالجبانَ الناسُ حتى النساءُ . ومن كلام العرب[2] : استنت الفصال حتى القَرْعى . وقد

---

(١) سورة الأنعام . آية ١٥٤ .

(٢) يضرب مثلا للرجل يفعل ما ليس له بأهل . استنت : عدت . وأصله أن الفصال إذا استنت صِحاحُها نظرت إليها القرعى فاستنت معها ، فسقطت من ضعفها . جمهرة الأمثال ١٠٨/١ ، وأمثال أبى عبيد ص ٢٨٦ رقم/٩٢٨ .

اجتمعت غايتا القوة والضعف فى قول الشاعر[1] :

قهرناكم حتى الكماةَ فإنكم لتَخْشَوْننا حتى بنينا الأصاغرا

فالمعطوف فى هذه الأمثلة بعضٌ مُحقَّق .

وقد يكون شبيهابعض لابعضا ، كقولك : أعجبتنى الجاريةُ حتى حديثُها ، فالحديث ليس بعضا ، ولكنه كبعض ، لأنه معنى من معانى المحدث .

والمعتمد عليه فيما يصح عطفه بحتى أن يصح استثناؤه بإلا ، فيصح : أعجبتنى الجارية حتى حديثها ، كما / يصح : أعجبتنى الجارية إلا حديثَها ، ويمتنع : أعجبتنى الجارية حتى ابنها ، كما يمتنع : أعجبتنى الجارية إلا ابنها .

١/١٩٦

وقد يكون المعطوف بحتى مباينا ، فيقدر بعضيته بالتأويل ، كقول الشاعر[2] :

ألقى الصحيفة كى يُخَفِّفَ رحلَه والزادَ حتى نعلَه ألقاها

فعطف بحتى النعل ، وليست بعضا لما قبلها ، ولكنها بالتأويل بعض ، لأن المعنى : ألقى ما يثقله حتى نعله . ويروى بالجر والرفع .

وقيدت الغاية بأن يكون ذكرها مفيدا . تنبيها على أنك لو قلت : أتيتك الأيام حتى يوما ، لم يجز ؛ لأنه لا فائدة فيه . وهكذا لو قلت فى الاستثناء : صمت الأيام إلا يوما . فلو وقِّتَ ما بعد حتى وإلا حَسُن ، وكانت فيه فائدة ، نحو : صمت الأيام حتى يوم الجمعة ، وإلا يوم الجمعة .

وإن عطف بحتى على مجرور وخيف توهم كون المعطوف مجرورا بحتى لزم إعادة الجار ، نحو : اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره . فإن أُمِن ذلك لم تلزم إعادة الجار

---

(١) البيت من الطويل . المساعد على تسهيل الفوائد ٤٥٢/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب١٠٧/٣ غير منسوب ، وروايته : ... فأنتم لتخشوننا ...

والدرر ١٨٨/٢ غير منسوب ، وروايته : ... وأنتم تخافوننا ...

(٢) البيت من الكامل . نسب للمتلمس ، وقال العينى ١٣٤/٤ ، إنما هو لأبى مروان النحوى ، قاله فى قصة المتلمس . والكتاب ٩٧/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٥٢/٢ ، ونسبه شعراء النصرانية فى الجاهلية للمتلمس ٣٣٠/٣ .

نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم ، ونحو قول الشاعر[1] :

جودُ يُمْناك فاضَ فى الخلق حتى   بائسٍ دان بالإساءة حينـــــا

وحتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، فجائز كون المعطوف بها مصاحبا كقولك : قدم الحجاج حتى المشاة فى ساعة كذا ، وجائز كونه سابقا كقولك : قدموا حتى المشاة متقدمين . ومن زعم أنها تقتضى الترتيب فى الزمان فقد ادعى مالا دليل عليه . وفى الحديث[2] : « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » وليس فى القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب فى ظهور المقضيات ، قال الشاعر[3] :

لقومىَ حتى الأقدمون تمالئُـوا   على كلِّ أمرٍ يُورِثُ المجد والحمدا

فعطف بحتى الأقدمين مع كونهم بيقين متقدمين .

وأم المعتمد عليها فى العطف هى المتصلة ،نحو : أزيد عندك أم عمرو ؟ وسميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا تحصل الفائدة إلا بهما ، وشرط ذلك أن يكون متبوعها مسبوقا بهمزة صالح موضعها لأى ، كالواقعة فى : أزيد عندك أم عمرو ؟ وفى قوله تعالى[4] : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ و[5] : ﴿ إنْ أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾ و[6] : ﴿ أذلك خير أم جنة الخلد ﴾ و[7] : ﴿ أذلك خيرٌ نزلا أم شجرة الزقوم ﴾ و[8] : ﴿ أأنتم أشد خلقا أم السماء ﴾ .

---

(١) البيت من الخفيف . شرح أبيات مغنى اللبيب ١١٣/٣ ولم ينسبه ، وروايته : دينا مكان حينا . ومثله رواية الدرر ١٨٩/٢ .

(٢) شرح النووى ٢٠٤/١٦ ، والجامع الصغير ٧٩/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٥٤/٢ ، والدرر ١٨٨/٢ ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٤) سورة البقرة . آية ٦ .

(٥) سورة الأنبياء . آية ١٠٩ .

(٦) سورة الفرقان . آية ١٥ .

(٧) سورة الصافات . آية ٦٢ .

(٨) سورة النازعات . آية ٢٧ .

وقد يكون مصحوباهما فعلين لفاعلين متباينين ، كقول حسان رضى الله عنه[1] :

ما أبـالى أَنَبَّ بالحَـزْن تَيْسٌ   أم جَفـانى بظهـر غَيْب لئيـمُ

وقد يكون مصحوباهما جملتين ابتدائيتين كقول الشاعر[2] :

ولستُ أبالى بعد فقدىَ مالكـا   أمـوتى ناءٍ أم هو الآن واقـعُ

ومثله[3] :

لعَمْرُك ما أدرى وإن كنت داريا   شُعَيْثُ ابن سهم أم شُعَيث ابنُ مِنْقَر

فهذه الأبيات شواهد على وقوع أم المتصلة بين جملتين ، إذ كان المعنى معنى أى ، وابن سهم وابن منقر خبران لا صفتان ، وحذف التنوين فى شعيث على حد حذفه فى قول الشاعر[4] :

عمرُو الذى هَشَم الثَّريد لقومه   ورجـالُ مكّـة مُسْنِتُـون عِجَـافُ

وخرج بقولى : « صالح موضعها لأى » أم المسبوقة بهمزة صالح موضعها للنفى ، كقوله تعالى[5] : ﴿ ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها أم لهم أعين يبصرون بها أم لهم آذان يسمعون بها ﴾ فأم فى هذه المواضع الثلاثة منقطعة ، لأنها لا تصلح لأى . وكذا إذا كان معنى ما هى فيه تقريرا ، كقوله تعالى[6] : ﴿ أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون ﴾ وكقول الشاعر[7] :

---

(١) البيت من الخفيف . الكتاب ١٨١/٣ ، وفيه : لحانى مكان جفانى . والعينى ١٣٥/٤ ، والخزانة ٤٦١/٤ ، وشرح ديوانه ص ٢٢٧ وفيهما : لحانى مكان جفانى . نب : صوت . الحزن : الأرض الغليظة .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله متمم بن نويرة . العينى ١٣٦/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٩/١ وما بعدها . والدرر ١٧٥/٢ غير منسوب فيها .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر . الكتاب ١٧٥/٣ ، والعينى ١٣٨/٤ وخزانة الأدب ٤٥٠/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٨/١ ونسبه فى ٣٤/١ للعين المنقرى .

(٤) البيت من الكامل ، لعبد الله بن الزبعرى . المقتضب ٣١١/٢ ، ٣١٥ ، والعينى ١٤٠/٤ .

(٥) سورة الأعراف . آية ١٩٥ .

(٦) سورة النور ، آية ٥٠ .

(٧) من الرجز :

ألعبا تألف أم توانيا والموت يدنو رائحا وغاديا

وكذا كل موضع لم تتقدم فيه الهمزة ، استفهاما كان أو إخبارا ، فالاستفهام كقوله[1] :

أنَّى جَزَوْا عامرا سُوءًا بفعلهم أم كيف يَجزون بالسُّوأى من الحَسَن
أم كيف ينفعُ ما يُعطى العلوقُ به رئمانَ أنْفٍ إذا ماضُنَّ باللبن

والإخبار كقوله تعالى[2] : ﴿ أم يقولون افتراه بل هو الحق من ربك ﴾ فأم فى هذين الموضعين وما أشبههما منقطعة لعدم الهمزة قبلها ، كما هى منقطعة فى : « أم لهم » لعدم معنى أى .

وقد تحذف الهمزة ويكتفى بظهور معناها قبل أم المتصلة ، كقول الشاعر[3] :

فأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر أتونى وقالوا من ربيعة أم مضر

ومثله[4] :

لَعَمْرُك ما أدرى وإن كنتُ داريا بسبع رَمَيْنَ الجمرَ أم بثمان

ومن قراءة ابن محيصن[5] : ﴿ وسواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ .

وأكثر وقوع أم المنقطعة مقتضية إضرابا واستفهاما ، كقوله تعالى[6] : ﴿ أم

---

(١) البيتان من البسيط ، لأفنون التغلبى . العلوق : الناقة التى مات وليدها أو نحر فيخاف انقطاع لبنها ، فيحشى جلد تبنا ويلطخ بدمها ، ثم يحشى أنفها به فتجد روحا ، وتجد البوتحتها فترأمه أى تشمه ، فإذا در لبنها قيل لها درور ، وإذا لم تدر قيل لها علوق ولا خير عندها . ورئمان : يرفع على أنه بدل من ما ، وينصب مفعولا ليعطى ، ويجر على أنه بدل من الهاء فى به . خزانة الأدب ٤/٤٥٥ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١/٢٤٠ ، والدرر ٢/١٧٩ .

(٢) سورة السجدة . آية ٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعمران بن حِطّان . عن معجم شواهد العربية ويراجع المحتسب ١/٥٠ ، والخصائص ٢/١٨١ ، وأمالى الشجرى ١/٢٦٧ ، ٣١٧ .

(٤) البيت من الطويل ، لعمر بن أبى ربيعة . الكتاب ٣/١٧٥ ، وخزانة الأدب ٤/٤٤٧ ، والعينى ٤/١٤٢ ، وشرح الديوان ص ٥٥٦ وروايته : فوالله ... رميت ...

(٥) سورة البقرة . آية ٦٠ .

(٦) سورة الطور . آيات ٣٥ - ٤٣ .

خُلِقُوا من غير شيء ﴾ إلى ﴿ أم لهم إله غير الله ﴾ .

١٩٦/ ب وقد يجاء بها لمجرد / الإضراب ، ومن علامات ذلك فى اللفظ أن يليها استفهام نحو[1] : ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾ ونحو[2] : ﴿ أم من هذا الذى هو جند لكم ﴾ ونحو قول الشاعر[3] :

أم كيف ينفع ما يعطى العلوق به رئمان أنفٍ إذا ماضُنَّ باللبن

وإن ولى المنقطعة مفرد فهو معطوف بها على ما قبلها ، كقول بعض العرب : إنها لإبل أم شاء ، فأم هنا لمجرد الإضراب ، عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما كان يكون بعد بل ، فإنها بمعناها . وزعم ابن جنى أنها بمنزلة الهمزة وبل ، وأن التقدير : بل أهى شاء . وهذا دعوى لا دليل عليها ، ولا انقياد إليها . وقد قال بعض العرب : إن هناك إبلا أم شاءً ، فنصب ما بعد أم حين نصب ما قبلها ، وهذا عطف صريح مقو لعدم الإضمار قبل المرفوع .

وفصل أم المتصلة مما عطفت عليه نحو[4] : ﴿ أذلك خير أم جنة الخلد ﴾ أكثر من وصلها نحو[5] : ﴿ أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾ ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه فمخطئ ، لأن دعواه مخالفة الاستعمال المقطوع بصحته ، ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه .

ومن العطف بأو فى الشك قوله تعالى[6] : ﴿ قال لبثت يوما أو بعض يوم ﴾ ومن العطف بها فى التفريق المجرد قوله تعالى[7] : ﴿ لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى ﴾ وقوله تعالى[8] : ﴿ إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ﴾ . والمراد بوصف التفريق بالمجرد خلوه من الشك والإبهام والإضراب والتخيير ، فإن مع كل واحد منها

---

(١) سورة النمل . آية ٨٤ .
(٢) سورة الملك . آية ٢٠ .
(٣) ذكر البيت فى ص ٣٦١ رقم/١ .
(٤) سورة الفرقان . آية ١٥ .
(٥) سورة الأنبياء . آية ١٠٩ .
(٦) سورة البقرة . آية ٢٥٩ .
(٧) سورة آل عمران . آية ١٩٥ .
(٨) سورة النساء . آية ١٣٥ .

تفريقا مصحوبا بغيره ، والتعبير عن هذا المعنى بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أولى من استعمال أو ، كقولك : الكلمة اسم وفعل وحرف ، فالاسم ظاهر ومضمر ، والفعل ماض وأمر ومضارع ، والحرف عامل وغير عامل . ومنه قول الشاعر[1] :

ونـنصرُ مولانـا ونعلــم أنــه   كما الناس مجرومٌ عليه وجـارمُ

ولو جيء هنا بأو لجاز ، وكان التقدير : منهم مجروم عليه أو جارم ، والتقدير مع الواو : منهم مجروم عليه ومنهم جارم ، أو بعضهم مجروم عليه ، وبعضهم جارم . ومن الجائى بأو مع كون الواو أولى قول الشاعر[2] :

فقالـوا لنااِثْنتـان لا بُدَّ منهمـا   صدورُ رماح أُشْرِعت أو سلاسلُ

ومن مجيء أو فى الإبهام قوله تعالى[3] : ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ﴾ ومنه قول الشاعر[4] :

نحن أو أنتمُ الأُلى أَلِفُوا الحقْـ   ـقَ فبُعْـدا للمُبطـلين وسُحْقـا

ومن مجيئها للإضراب قراءة أبى السمال[5] : ﴿ أَوْ كلَما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم ﴾ قال أبو الفتح : معنى أو هنا بل بمنزلة أم المنقطعة فكأنه قال : بل كلما عاهدوا عهدا . قال : وأو التى بمنزلة أم المنقطعة موجودة فى الكلام كثيرا . وقال الفراء فى قوله تعالى[6] : ﴿ إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ أو هنا بمعنى بل ، كذا جاء فى التفسير ، مع صحته فى العربية . وحكى الفراء : اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم . وقال ابن برهان فى شرح اللمع : قال أبو على : أو حرف يستعمل على ضربين : أحدهما أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء . والآخر أن يكون للإضراب .

---

(١) البيت من الطويل ، لعمرو بن براقة النهمى . العينى ٣٣٢/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥٧/٢ ، والدرر ٤٢/٢ و ١٧٠ .

(٢) البيت من الطويل ، لجعفر بن علبة الحارثى . المساعد على تسهيل الفوائد ٤٥٧/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥٩/٢ وما بعدها ، والدرر ١٨١/٢ .

(٣) سورة سبأ . آية ٢٤ .

(٤) البيت من الخفيف . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٩/٢ ، ومعجم شواهد العربية . وقد ذكر فى الأصل : نحنٓ وأنتم ... وبهذا لا يكون فيه شاهد على ما جاء به لأجله .

(٥) سورة البقرة . آية ١٠٠ ، وشواذ ابن خالويه ص ٨ أبو السمال ، وقد جاء بالأصل : ابن السمال .

(٦) سورة الصافات . آية ١٤٧ .

قلت : ومن مجىء أو للتخيير قوله تعالى[1] : ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ﴾ ومن مجيئها للإباحة قوله تعالى[2] : ﴿ ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن ﴾ إلى ﴿ أو الطفل ﴾ ومن علامات التى للإباحة استحسان وقوع الواو موقعها ، ألا ترى أنه لو قيل : ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن وآبائهن وآباء بعولتهن لم يختلف المعنى . ومنه : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أى جالس الصنف المبارك الذين منهم الحسن وابن سيرين فلو جالسهما معا لم يخالف ما أبيح له . والاعتماد فى فهم المراد من هذا الخطاب على القرائن .

ومن معاقبة أو الواو فى عطف المصاحب قول الشاعر[3] :

قومٌ إذا سمعوا الصَّريخَ رأيتهم   من بين مُلْجِم مُهْرِهِ أو سافعِ

ومثله[4] :

حتى خَضَبْتُ بما تحدَّر من دمى   أكْنافَ سَرْجِى أو عِنانَ لجامى

ومثله[5] :

فظَلْتُ وظلّ أصحابى لديهم   غريضُ اللحم نِىءٌ أو نضيج

فأو فى هذه المواضع بمعنى الواو التى للمصاحبة . ومن أحسن شواهد هذا المعنى قول النبى ﷺ[6] : « اسكن فما عليك إلا نبى أو صديق أو شهيد » وقول ابن عباس رضى الله عنه[7] : « كل ما شئت ، واشرب ما شئت ما أخطأك اثنتان :

---

(١) سورة المائدة . آية ٨٩ .

(٢) سورة النور . آية ٣١ .

(٣) البيت من الكامل . نسب لعمرو بن معد يكرب ، ولحميد بن ثور . العينى ١٤٦/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥١/٢ ، وروايته : ما بين ...

(٤) البيت من الكامل . لقطرى بن الفجاءة .
ديوان الحماسة ٣٥/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٥٨/٢ ، والأمالى ١٩٠/٢ .

(٥) البيت من الوافر .
نىء : لم يطبخ . ونىٌّ : سمين .

(٦) شواهد التوضيح ١١٣ ، وخرجه البخارى ٦٢ كتاب فضائل أصحاب النبى وفى إعراب الحديث ٣٢ رقم/٥٠ . والترمذى ٢٨٩/٩ برقم/٣٦٩٨ .

(٧) شواهد التوضيح ١١٣ ، وخرجه البخارى ٧٧ كتاب اللباس .

سرف أو مخيلة » .

ومن معاقبة أو الواو فى عطف المؤكد قوله تعالى /[1] : ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ من يكسب خطيئة أو إثما ﴾ ومنه قول الشاعر[3] : ١٩٧/١

حواسر مما قد رأت بعيونها   تفيض بها أو لا قليل ولا نزر

وإذا وقع نهى أو نفى قبل أو كانت بمعنى الواو مردفة بلا ، فمثال ذلك مع النهى قوله تعالى[4] : ﴿ ولا تُطِعْ منهم آثما أو كفورا ﴾ ومثال ذلك مع النفى قوله تعالى[5] : ﴿ ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم ﴾ إلى ﴿ أو صديقكم ﴾ أى : ولا تطع منهم آثما ولا كفورا ، ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم ولا بيوت آبائكم .

ص : والمعنى مع إمّا شك أو تخيير أو إبهام أو تفريق مجرد ، وفتح همزتها لغة تميمية ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، وقد يستغنى عن الأولى بالثانية ، وبأو عن وإمّا ، وربما استغنى عنها بو إلا ، وربما استغنى عن واو وإما ، والأصل إن ما ، وقد تستعمل اضطرارا .

ش : تجيء إما للشك نحو : لزيد من العبيد إما تسعة وإما عشرة . ومجيؤها للتخيير كقوله تعالى[6] : ﴿ إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا ﴾ ومجيؤها للإبهام كقولك – وأنت عالم بمن لقيت – لقيت إما زيدا وإما عمرا . ومجيؤها للتفريق المجرد كقوله تعالى[7] : ﴿ إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا ﴾ ومنه قول

---

(١) سورة المائدة . آية ٤٨ .

(٢) سورة النساء . آية ١١٢ .

(٣) البيت من الطويل .

(٤) سورة الإنسان . آية ٢٤ .

(٥) سورة النور . آية ٦١ .

(٦) سورة الكهف . آية ٨٦ .

(٧) سورة الإنسان . آية ٣ .

الراجز[1] :

البَس لكــلٍّ حالــة لَبُوسهــا   إمـا نعيمَهـا وإمــــا بوسَهـا

وبنو تميم يقولون : قام أما زيد وأما عمرو ، بفتح الهمزة ، وتبدل الميم التى تليها ياء ، ومنه قول الشاعر[2] :

يالــيتما أُمُّنــا شالت نعامتُهــا   أيما إلى جنــــة أيما إلى نار

وقد يستغنى عن إما الأولى بإما الثانية كقول ذى الرمة[3] :

وكيف بنفسى كُلّما قلت أشْرَفت   على البُرْء من حَوْصاء هيض اندمالُها

تُهاضُ بدار قد تقـادم عهدُهـا   وإمـا بأموات ألــمّ خيالُهـا

وقد يستغنى عن الثانية بأو كقراءة أبى[4] : ﴿ وإنا أو إياكم لإما على هدى أو فى ضلال مبين ﴾ وكقول الأخطل[5] :

وقد شَفَّنى أن لا يزالَ يَروعنى   خيـالُك إمـا طارقـا أو مُغَاديـا

وأنشد الفراء[6] :

فقـلتُ لهن امْشِين إمّـا نُلاقــهِ   كما قال أو نَشْف النُّفُوسَ فَنُعْذَرا

وقد يستغنى عن « وإما » بـ « وإلا » كقول الشاعر[7] :

فإمّـا أن تكـونَ أخـى بصدق   فأعرف منك غثّى من سَمِينـى

---

(١) هو بَيْهس الفزارى . المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٦٠ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١/ ٣٨٧ .

(٢) البيت من البسيط ، نسبه العينى لسعد بن قرط العبدى ، وجعل نسبة الجوهرى البيت إلى الأحوص غير صحيحة ، العينى ٤/ ١٥٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢/ ٣ ، والدرر ٢/ ١٨٢ . شالت نعامتها : ماتت ، وشعر الأحوص ص ٢٢١ جمع وتحقيق عادل سليمان .

(٣) البيتان من الطويل ، ونسبا للفرزدق فى خزانة الأدب ٤/ ٤٢٧ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢/ ١٦ ، وفى الدرر ٢/ ١٨٣ ذكر النسبتين . وهما فى ديوان الفرزدق ٢/ ٦١٨ .

(٤) سورة سبأ . آية ٢٤ .

(٥) البيت من الطويل . الدرر ١ / ٢٠٢ ، ٢/ ١٨٦. طارقا : آتيا ليلا . مغاديا : فى وقت الغدو .

(٦) البيت من الطويل . خزانة الأدب ٤/ ٤٢٨ - ٤٢٩ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢/ ١٢ ، والدرر ٢/ ١٨٤ . غير منسوب فيها .

(٧) البيتان من الوافر ، للمثقب العبدى . خزانة الأدب ٤/ ٤٢٩ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢/ ١٢ ، والدرر ٢/ ١٨٥ .

وإلا فاطَّرِحنى واتَّخِذْنى عدُوًّا أتقيك وتتقينى

وقد تحذف الواو التى قبل إما فى الشعر كقول الراجز[1] :

لا تُفْسِدوا آبالكَمُ أيمالنا أيمالَكُمُ

أراد : إمالنا وإمالكم ، ففتح الهمزة ، وأبدل الميم التى تليها ياء ، وحذف الواو ، كما قال الشاعر[2] :

أيما إلى جنة أيما إلى نار

وأصل إما : إن فزيدت عليها ما ، وقد يستغنى فى الشعر بإن كقول الشاعر[3] :

وقد كَذَبتْك نفسُك فاكذِبَنْها فإنْ جزعا وإنْ إجمال صبر

أراد : فإما جزعا ، وإما إجمال صبر . ومثله فى رأى سيبويه قول النمر[4] :

سقته الرواعد من صيف وإنْ من خريف فلن يعدما

قال سيبويه : أراد : إما من صيف ، وإما من خريف ، فحذف إما الأولى ، واقتصر على الثانية بعد حذف ما . وقال الأصمعى : إن شرطية ، والتقدير : وإن سقته من خريف فلن يعدم ريا . وقال غيره : إن زائدة ، التقدير : سقته الرواعد من صيف ومن خريف .

ص : والمعطوف ببل مقرر بعد تقرير نهى أو نفى صريح أو مؤول ، أو بعد إيجاب لمذكور موطأ به أو مردود أو مرجوع عنه . وقد تكرر بل رجوعا عما ولى المتقدمة ، وتنبيها على رجحان ما ولى المتأخرة . وتزاد « لا » قبل « بل » لتأكيد التقرير وغيره .

ولكن قبل المفرد بعد نهى أو نفى كبل .

ويعطف بلا بعد أمر أو خبر مثبت أو نداء .

---

(١) ذكر البيت فى ص ٣٤٤ رقم /٤ .

(٢) ذكر البيت فى ص ٣٤٤ رقم ٣ وص ٣٣٦ رقم/٢ .

(٣) البيت من الوافر ، لدريد بن الصمة . الكتاب ٢٦٦/١ ، وخزانة الأدب ٤٤٢/٤ .

(٤) البيت من المتقارب . الكتاب ٢٦٧/١ ، والعينى ١٥١/٤ ، وخزانة الأدب ٤٣٤/٤ .

ش : معنى المقرر الممكن فيما يراد به من ثبوت ، نحو[1] : ﴿ بل تُؤْثِرون الحياة الدنيا ﴾ أو نفى نحو[2] : ﴿ بل لا تُكْرِمون اليتيم ﴾ فما بعدبل مقرر على كل حال . فإن كان قبلها نهى أو نفى ، فهى بين حكمين مقررين ، كقوله تعالى[3] : ﴿ ولا تَحْسبنّ الذين قُتِلوا فى سبيل الله أمواتا بل أحياءٌ ﴾ وكقولك : لا تضرب خالدا بل بشرا ، وما قام زيد بل عمرو ، فخالد قد قرر النهى عن ضربه ، وبشر قد قرر الأمر بضربه . وزيد قد قرر نفى القيام عنه ، وعمرو قد قرر إثبات القيام له . هذا هو الصحيح ، ولذلك لم يجز فيما بعد بل من نحو : ما زيد قائما بل قاعد ، إلا الرفع ، لأن « ما » لا تعمل إلا فى منفى . ووافق المبرد فى هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك أن تكون بل ناقلة حكم النهى والنفى لما بعدها ، وهو خلاف الواقع فى كلام العرب ، كقول الشاعر[4] :

١٩٧/ ب

لو اعتَصَمْتَ بنا لم تعتصمْ بعِدًى … بل أولياءَ كفاةٍ غيرِ أوْكالِ /

ومنه قول الآخر[5] :

وما انْتَميتُ إلى خُورٍ ولا كُشُفٍ … ولا لئامٍ غداةَ الــرَّوْع أوْزَاع

بل ضاربين حَبيك البِيض إن لحقوا … شُمٍّ العَرانين عند الموت لُذَّاعِ

وكقول الآخر[6] :

لا تَلْقَ ضيفا وإنْ أمْلَقْت مُعْتَذِرا … بعُسْرةٍ بل غَنِيَّ النَّفْس جَذْلانا

---

(١) سورة الأعلى . آية ١٦ .

(٢) سورة الفجر . آية ١٧ .

(٣) سورة آل عمران . آية ١٦٩ .

(٤) البيت من البسيط ، العينى ١٥٦/٤ ، والدرر ١٨٦/٢ ، وفيها : أوغاد مكان أوكال . أوكال : جمع وَكل ، وهو الضعيف الذى يكل أمره إلى غيره .

(٥) البيتان من البسيط ، لضرار بن الخطاب . شرح الكافية الشافية ١٢٣٥/٣ ، والعينى ١٥٧/٤ ، والدرر ١٨٦/٢ . خور : جمع خوّار وهو الضعيف . كشف : جمع أكشف وهو من لا ترس معه فى الحرب . الروع : الفزع . أوزاع : متفرقين . حبيك : محبوك قوى . شم العرانين : الشم جمع أشم ، والعرانين جمع عرنين ، وهم السادة الأشراف . لذاع : جمع لاذع أى فيهم سطوة وشدة .

(٦) البيت من البسيط . شرح الكافية الشافية ١٢٣٥/٣ .

وحكم النفى المؤول حكم النفى الصريح ، نحو : زيد غير قائم بل قاعد ، ومنه قوله تعالى[1] : ﴿ لو يعلم الذين كفروا حين لا يكفون عن وجوههم النار ولا عن ظهورهم ولاهم يُنصرون * بل تأتيهم بغتة ﴾ ومثله[2] : ﴿ أغيرَ الله تدعون إن كنتم صادقين * بل إياه تدعون ﴾ .

وإن كان ما قبل بل موجبا ، فما بعدها إما مقرر بعد مقرر على سبيل التوطئة كقوله تعالى[3] : ﴿ إنْ هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا ﴾ وكقول عبد الله بن رواحة رضى الله عنه : « رب إنا كنا على عمل أهل النار كالأنعام بل أضل سبيلا » .

وإما مقرر بعد مردود كقوله تعالى[4] : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون ﴾ وكقوله تعالى[5] : ﴿ أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق ﴾ .

وإما مقرر بعد مرجوع عنه لكونه غلطا فى اللفظ نحو : أنت عبدى ، بل سيدى . أو لكونه غلطا فى الإدراك نحو : سمعت رغاء بل صهيلا ، ولاح برق بل ضوء نار . أو بعروض نسيان نحو : له علىّ درهمان بل ثلاثة . أو لتبدل رأى نحو : ادع لى زيدا بل عمرا ، وائتنى بفرس بل بعير ، واشتر لى زيتا بل سمنا .

وقد تكرر بل ، فيكون ما بعد المتقدمة مقصود الانتفاء ، كقوله تعالى[6] : ﴿ بل قالوا أضغاث أحلام بل افتراه بل هو شاعر ﴾ فما بعد الأول من الإخبار بالأضغاث مقصود الانتفاء لأنه مرجوع عنه ، وكذا ما بعد الثانية . وقد تكرر تنبيها على أولوية المتأخرة بالقصد إليه ، والاعتماد عليه ، مع ثبوت معنى ما قبله ، كقوله تعالى[7] : ﴿ بل ادّارك علمهم فى الآخرة بل هم فى شك منها بل هم منها عمون ﴾ وتزاد « لا » قبل بل لتأكيد الإضراب عن الأول ، نحو : قام زيد لابل عمرو ، وخذ هذا لا بل

---

(١) سورة الأنبياء . آيتا ٣٩ – ٤٠ .

(٢) سورة الأنعام . آيتا ٤٠ – ٤١ .

(٣) سورة الفرقان . آية ٢٤ .

(٤) سورة الأنبياء . آية ٢٦ .

(٥) سورة المؤمنون . آية ٧٠ .

(٦) سورة الأنبياء . آية ٥ .

(٧) سورة النمل . آية ٦٦ .

ذاك ، فلا فى هذين المثالين زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول ، وكذا كل مالا نهى فيه ولا نفى ، فلو وجد أحدهما قبل لا أفادت تأكيد تقريره ، ولم تقتض إضرابا نحو : ماقام زيد لابل عمرو ، ولا تضرب خالدا لابل بشرا ، فلا فى هذين المثالين زائدة لتأكيد بقاء النهى والنفى . ومن زيادة لا مع عدم النفى والنهى قول الشاعر[1] :

وجهُك البدرُ لابل الشمسُ لو لم ... يُقْضَ للشمسِ كَسْفَةٌ أو أُفُولُ

ومثله[2] :

وكأنّما اشتمَلَ الضَّجيعُ بريْطَة ... لابل تزيدُ وَثَارةً ولَيانا

ومن زيادتها بعد النفى قول الشاعر[3] :

وما سلوتُك لا بل زادنى شغفا ... هجرٌ وبُعدٌ تمادى لا إلى أجَلِ

ومن زيادتها بعد النهى قول الشاعر[4] :

لا تَمَلَّنَّ طاعةَ الله لا بل ... طاعةَ الله ما حَييت اسْتَديما

والمعطوف بلكن مثبت مسبوق بنهى أو نفى نحو : ما وجدتنى عاذلا لكن عاذرا ، فلا تكن لى خاذلا لكن ناصرا . ولو جعلت بل بدل لكن لم يختلف المعنى ، إلا أن بل لا يلزم أن يتقدم عليها نفى أو نهى ، ولابد من أحدهما قبل لكن ، فإن خلت منهما لزم أن يكون بعدها جملة مخالفة لما قبلها لفظا ومعنى ، أو معنى لا لفظا ، نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، وقام بشر لكن خالد قعد .

والمعطوف بلا منفى بعد أمر ، أو خبر مثبت ، أو نداء نحو : اضرب زيدا لا عمرا ، وهذا محمد لا عمرو ، وياسالم لا سلمان . وزعم ابن سعدان أن العطف بلا على منادى ليس فى كلام العرب شاهد على استعماله .

---

(١) البيت من الخفيف . شرح أبيات مغنى اللليب ١٢/٣ ، والدرر ١٨٧/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٢) البيت من الكامل . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٢/٣ ، والدرر ١٨٧/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٣) البيت من البسيط . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٤/٣ ، وروايته : وما هجرتك ... والدرر ١٨٧/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٤) البيت من الخفيف . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٥/٣ ، والدرر ١٨٧/٢ و١٨٨ ، غير منسوب فيهما .

فصل : ص : لا يشترط فى صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه ، ولا تقدير العامل بعد العاطف ، بل يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل .

ش : يجوز قام زيد وأنا ، وإن لم يصلح مباشرة قام لأنا ، لأنه بمعنى التاء المضمومة فى قمت وزيد ، وكذا ، رأيت زيدا وإياك وإن لم تصلح مباشرة رأيت لإياك ، لأنه بمعنى الكاف فى : رأيتك وزيدا . ويجوز : رب رجل وابنه ، وإن لم تصلح مباشرة رب لابنه ، لأنه بمعنى : رب من رجل . ويجوز : الواهب المائةِ الهجان وعبدِها[1] وإن لم تصلح مباشرة الواهب لعبدها ، لأنه بمعنى الواهب عبد المائة والمائة . ويجوز : إن زيدا وأباه قائمان ، وإن لم يصلح أن تباشر إن أباه ، لأنه بمعنى إن أبا زيد وزيدا قائمان . ويجوز : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ، وأن لم يصلح وقوع قاعدين موقع قائم / ، لأنه بمعنى قاعد أبواه أو قاعدهما فى قول القائل : مررت برجل قائم أبواه لا قاعد أبواه ولا قاعدهما ، أو لأنه بمعنى لم يقعدا . ويجوز : إن زيدا قائم لا عمرا ، وإن لم يصلح تقدير إن بعد لا ، لأن تقدير العامل بعد العاطف ليس شرطا ، بل هو ممتنع فى مواضع نحو : اختصم زيد وعمرو ، ومن يأتنى ويسألنى أعطه ، وعرفت ابنتىْ زيد وعمرو .

١/١٩٨

فلو كان ما بعد العاطف لا يصلح لمباشرة العامل ، ولا هو بمعنى ما يصلح لمباشرته أضمر له عامل مدلول عليه بما قبل العاطف ، وجعل من عطف الجمل ، نحو[2] : ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾ و[3] : ﴿ اذهب أنت وربك ﴾ فزوجك وربك مرفوعان بـ « ليسكن وليذهب » مضمرين مدلول عليهما باسكن واذهب . والمحوج إلى هذا التقدير أن فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب ، لكنه وإن لم

---

(١) هذا مثال مأخوذ من قول الأعشى ميمون :

الـواهب المائـة الهجـان وعبدهـا ... عُوذا تزجـى بينها أطفـالها

والشاهد فى الكتاب ١٨٣/١ ، وخزانة الأدب ١٨١/٢ . الهجان : البيض الكرام . عوذ : جمع عائذ وهى التى ولدت حديثا وهو جمع غريب كحائل وحول وفاره وفره . تزجى : تسوق .

(٢) سورة البقرة . آية ٣٥ .

(٣) سورة المائدة . آية ٢٤ .

يكن صالحا لرفع غيره فهو صالح للدلالة على ما يرفعه .

ولو كان ما قبل العاطف فعلا مضارعا مفتتحا بالهمزة أو النون لفُعِل بعده من التقدير والإضمار ما فعل بعد الأمر ، نحو[1] : ﴿ لا نخلفه نحن ولا أنت ﴾ فأنت مرفوع بفعل مضمر مدلول عليه بنخلفه ، والتقدير : لا تخلفه أنت ، لأن نفعل وأفعل لا يرفعان إلا ضميرى المتكلم .

وكذا لو كان الفعل مفتتحا بتاء الخطاب لعُومل ما بعد العاطف الذى بعده هذه المعاملة نحو : تقوم أنت وزيد . وكذا لو كان مفتتحا بتاء المضارعة الدالة على التأنيث لا يرفع إلا مؤنثا .

وكل ما استحقه المعطوف من التقدير المذكور مستحق فى البدل نحو : ادخلوا أولُكم وآخِرُكم ، فأولكم وآخركم مقدر قبلهما : ليدخل ، لأن ادخل لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب ، نص على هذا المعنى سيبويه رحمه الله ، فإن جعل أولكم وآخركم بدلا فهو وعامله من إبدال الجمل بعضها من بعض ، كما يقال فى العطف . ومن المستحق لهذه المعاملة قول الشاعر[2] :

نُطَوِّفُ ما نطوف ثم نأوى ... ذَوُو الأموال منا والعديم
إلى حُفَر أسافِلُهُنّ جُوفٌ ... وأعلاهن صُفَّاحٌ مُقِيم

فذوو الأموال مرفوع بيأوى مضمرا مدلولا عليه بنأوى ، لأن المضارع ذا النون لا يرفع إلا ضمير المتكلم . وإن جعل ذوو الأموال والعديم توكيدا ، كما جعل على أحد الوجهين الظهر والبطن ، من قولهم : ضرب زيد الظهر والبطن ، جاز ، وكان العامل فيه نأوى ، كما يكون عاملا فى « كلنا » إذا قيل : نأوى كلنا ، لأن التوكيد بمنزلة تكرار المؤكد .

ص : ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل مالم يفصل بتوكيد أو غيره ،

---

(١) سورة طه . آية ٥٨ .

(٢) البيتان من الوافر ، وهما لبُرْج بن مُسْهِر الطائى . ديوان الحماسة ٨٩/٢ ، وروايته : ... يأوى . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢١٥/٧ ، والجزء الأول من هذا الكتاب ص ٢٢٦ .

أو يفصل العاطف بلا ، وضمير النصب المتصل فى العطف عليه كالظاهر ، ومثله فى الحالين الضميران المنفصلان .

وإن عطف على ضمير جر اختير إعادة الجار ولم تلزم وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين .

وأجاز الأخفش العطف على عاملين إن كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا ، والأصح المنع مطلقا ، وما أوهم الجواز فجره بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف .

ش : إن كان المعطوف عليه ضميرا متصلا مرفوعا فالجيد الكثير أن يؤكد قبل العاطف بضمير منفصل ، كقوله تعالى[1] ﴿ لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين ﴾ أو بتوكيد إحاطى كقول الشاعر[2] :

ذُعِرتُمْ أجمعون ومَنْ يليكم ... برُؤْيتنا وكنّا الظافرينا

أو يفصل بينه وبين العاطف بمفعول أو غيره ، كقوله تعالى[3] : ﴿ يدخلونها ومَنْ صلح من آبائهم ﴾ ويتناول غير المفعول التمييز ، كقول الشاعر[4] :

مُلِئْتَ رُعبا وقومٌ كنتَ راجيهم ... لما دَهَمْتُكَ من قَوْمى بآساد

والنداء كقوله[5] :

لقد نلت عبدَ الله وابنُك غايةً ... من المجد مَنْ يَظْفَرْ بها فاق سُودَدا

ويقوم مقام فصل الضمير من العاطف الفصل بلا بين العاطف والمعطوف ، كقوله تعالى[6] : ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ .

ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب : مررت برجل سواءٍ والعدمُ ،

---

(١) سورة الأنبياء . آية ٥٤ .

(٢) البيت من الوافر . المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٩/٢ ، والتصريح ١٥٠/٢ .

(٣) سورة الرعد . آية ٢٣ .

(٤) البيت من البسيط . الدرر ١٩١/٢ غير منسوب . ومعجم شواهد العربية .

(٥) البيت من الطويل . الدرر ١٩١/٢ ، ومعجم شواهد العربية . السؤدُد والسودَد : السيادة .

(٦) سورة الأنعام . آية ١٤٨ .

فعطف العدم دون فصل ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر فى سواء ، ومنه قول جرير[1] :

ورجَا الأُخَيطِلُ من سفاهة رأيِهِ ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا

وهذا فعل مختار غير مضطر ، لتمكن قائله من نصب أب على أن يكون مفعولا معه . ومثله قول ابن أبى ربيعة[2] :

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادى كنِعاجِ المِلا تَعَسَّفْنَ رَملا

فرفع زهرا عطفا على الضمير المستكن فى أقبلت ، مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولا معه . وأحسن ما استشهد به / على هذا قول عمر رضى الله عنه[3] : « وكنت وجار لى من الأنصار » وقول على رضى الله عنه : كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول[4] : « كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر . أخرجهما البخارى فى صحيحه .

١٩٨/ ب

ونبهت بقولى : « وضمير النصب المتصل فى العطف عليه كالظاهر » على أن ضمير النصب المتصل يعطف عليه الظاهر وضمير النصب المنفصل كما يعطفان على الاسم الظاهر ، فيقال : رأيته وإياك ، ورأيته وعمرا . كما يقال : رأيت زيدا وإياك ، ورأيت زيدا وعمرا .

وسكت عن عطفه تنبيها على أن حرف العطف لا يليه ضمير النصب بلفظ الاتصال ، بل بلفظ الانفصال . وفى هذا رد على من زعم أن حرف العطف عامل فى المعطوف ، إذ لو كان عاملا للزم كون ماوليه من ضمائر النصب بلفظ الاتصال ، كما يلزم ذلك مع إن وأخواتها .

---

(١) البيت من الكامل . العينى ٤/١٦٠ ، والدرر ٢/١٩١ ، والديوان طبعة صادر ص ٣٦٢ .

(٢) البيت من الخفيف . الكتاب ٢/٣٧٩ ، وابن يعيش ٣/٧٦ ، والعينى ٤/١٦١ ، وشرح ديوانه ص ٤٦٢ .

(٣) شواهد التوضيح ١١٢ ، وخرجه البخارى فى ٤٦ كتاب المظالم والغصب ، و٣٥ باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة فى السطوح وغيرها .

(٤) حـ ٥ ص ١٢ كتاب الشعب ، وشواهد التوضيح ١١٢ ، وخرجه فى البخارى ٦٢ كتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ .

والهاء من قولى : « ومثله فى الحالين » عائدة على الظاهر ، والمراد بالحالين حالا عطفه والعطف عليه ، فنبهت بذلك على أن الضمير المنفصل منصوبا كان أو مرفوعا فى عطفه والعطف عليه بمنزلة الظاهر ، فيقال : رأيت زيدا وإياك ، وإياك وزيدا رأيت ، وصاحباك زيد وأنا ، وأنا وزيد صاحباك . كما يقال : رأيت زيدا وعمرا ، وزيدا وعمرا رأيت ، وصاحباك زيد وعمرو ، وزيد وعمرو صاحباك .

وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار ، كقوله تعالى[1] : ﴿ فقال لها وللأرض ائتيا طَوْعا أو كَرْها ﴾ [2]﴿ وعليها وعلى الفلك تحملون ﴾ و[3] : ﴿ يُنَجِّيكم منها ومن كل كرب ﴾ وإعادته مختارة لا واجبة ، وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين . وأجاز الفراء فى « ما » من قوله تعالى[4] : ﴿ قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم ﴾ الرفع عطفا على « الله » والجر عطفا على فيهن . وأجاز عطف[5] : ﴿ من لستم ﴾ على ﴿ لكم فيها معايش ﴾ .

وللموجبين إعادة الجار حجتان : إحداهما : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ، ومعاقب له ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين . الثانية : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار .

وفى الحجتين من الضعف مالا يخفى ، لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة ، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه ، لأن االتنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما . قد تبين ضعف الحجة الأولى .

---

(١) سورة فصلت . آية ١١ .
(٢) سورة المؤمنون . آية ٢٢ .
(٣) سورة الأنعام . آية ٦٤ .
(٤) سورة النساء . آية ٢٧ ، ومعانى القرآن للفراء ١/٢٩٠ .
(٥) سورة الحجر . آية٢٠ .

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطا فى صحة العطف لم يجز : رب رجل وأخيه ، ولا : أى فتى هيجاء أنت وجارها[1] ، ولا : كل شاة وسخلتها بدرهم ، ولا : الواهب المائةِ الهجان وعبيدِها[2] ، وأمثال ذلك كثيرة ، فكما لم يمتنع فيها العطف ، لا يمتنع فى نحو : مررت بك وزيد ، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعا ، وجب الاعتراف بصحة الجواز . ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى[3] : ﴿ وكفرٌ به والمسجدِ الحرام ﴾ بجر المسجد بالعطف على الهاء ، لا بالعطف على سبيل ، لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته ، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل فى الصلة ، وتوقى هذا المحظور حمل أبا على الشلوبين على موافقة يونس والأخفش والكوفيين فى هذه المسألة[4] .

ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة[5] : ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ وهى أيضا قراءة ابن عباس والحسن وأبى رزين ومجاهد وقتادة والنخعى والأعمش ويحيى بن وثاب ، ومثل هذه القراءة ماروى البخارى[6] فى باب الإجارة إلى العصر من قوله ﷺ : « إنما مثلكم واليهود والنصارى » بالجر ، وقول بعض العرب : ما فيها غيره وفرسِه .

ومن الشواهد الشعرية ما أنشد سيبويه من قول الشاعر[7] :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

---

(١) شطر بيت من الطويل . الكتاب ١٨٧/٢ .

(٢) سبق ذكره فى ص ٣٧١ رقم/١ .

(٣) سورة البقرة . آية ٢١٧ .

(٤) يمكن توقيه بأن يكون « المسجد » مجرورا بالعطف على قتال ، كما ذهب إلى ذلك الفراء فى معانيه ١٤١/١ إذ يقول : مخفوض بقوله : « يسألونك عن القتال والمسجد » .

(٥) سورة النساء . آية ١ ، ومعجم القراءات ١٠٤/٢ ، والبحر ١٥٧/٣ ، والكشاف ٢٤١/١ .

(٦) صحيح البخارى ١٤٦/١ ، وروايته : « مثل المسلمين واليهود والنصارى » كتاب الشعب .

(٧) البيت من البسيط . الكتاب ٣٨٣/٢ ، وابن يعيش ٧٨/٣ – ٧٩ ، والعينى ١٦٣/٤ ، والدرر ١٩٢/٢ غير منسوب فيها .

وأنشد أيضا[1] :

آبَك أيِّـــــهْ بِىَ أو مُصَدِّرِ   من حُمُرِ الجِلَّة جَأْبٍ حَشْوَرِ

وأنشد الفراء[2] :

تُعَلَّقُ فى مثل السَّوارِى سيوفُنـا   وما بينها والكعبِ غُوطٌ نَفانِفُ

وأنشد الفراء أيضا[3] :

هلّا سألتَ بذى الجماجم عنهم   وأبِى نُعَيْم ذى اللواء المُحْرَقِ

ومن الشواهد الشعرية أيضا قول عباس بن مرداس رحمه الله[4] :

أَكُـرُّ على الكَتِيبـة لا أُبـــالى   أَحَتْفِـى كان فيها أم سِوَاهـــا

ومنها قول رجل من طيئ[5] :

إذا بنا بل أنيسان / اتقت فئة   ظلت مؤمنـــة ممن يعـــاديها   ١/١٩٩

وله أيضا[6] :

بنا أبدا لا غيرِنا تُدرَكُ المُنى   وتُكْشَفُ غَمّاءُ الخُطوبِ الفَوَادِحِ

ومنها[7] :

إذا أَوْقَـدُوا نارا لحرب عَدُوهـم   فقد خاب من يَصْلَى بها وسعيرِها

---

(١) من الرجز ، الكتاب ٣٨٢/٢ ، واللسان – أوب – آبك ، وآب لك مثل ويلك . أيِّه تأيِيها : دعا ونادى وقال : يأيها الرجل . المصدر : قوى الصدر . الجلة : العظماء أو المسان من الآدميين والإبل والواحد جليل . الجأب : الحمار الغليظ وكل جاف غليظ . حشور : مجتمع الخلق شديد الأسر .

(٢) البيت من الطويل ، لمسكين الدارمى . معانى القرآن للفراء ٢٥٢/١ – ٢٥٣ ، وفيه : قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عنه ... وإنما يجوز هذا فى الشعر لضيقه . والعينى ١٦٤/٤ ، وابن يعيش ٧٩/٣ ، الغوط : جمع غائط وهو المطئن من الأرض . نفانف : المفازة والهواء الشديد .

(٣) البيت من الكامل . الإنصاف مسألة رقم/٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٢/٣ .

(٤) البيت من الوافر ، الإنصاف مسألة رقم/٣٩ ، و /٦٥ ، ومعجم شواهد العربية .

(٥) البيت من البسيط . البحر المحيط ١٤٨/٢ .

(٦) البيت من الطويل . شواهد التوضيح ص ٥٦ رقم/٧١ ، والعينى ١٦٦/٤ .

(٧) البيت من الطويل . شواهد التوضيح ص ٥٦ رقم/٧٠ ، والعينى ١٦٦/٤ .

ومنها[1] :

لو كان لى وزهيرٍ ثالثٌ وَرَدت   من الحِمام عِدانا شَرَّ مَوْرُود

وأجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جارا ، وكذا إن كان أحدهما جارا وفصل المعطوف من العاطف بغير لا ، فإن كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أجاز الأخفش العطف عليهما نحو : فى الدار زيد والحجرة عمرو ، والخيل لخالد وسعيد الإبل ، ووهب لأبيك دينارا وأخيك درهما ، ومررت بعامر راكبا وعمّار ماشيا . والفصل بلا مغتفر نحو : ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو . والصور الموافقة ما أجازه الأخفش كثيرة ، وفى قوله تعالى[2] : ﴿ وفى خلقكم وما يبث من دابة آياتٌ لقوم يوقنون * واختلافِ الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريفِ الرياح آياتٌ لقوم يعقلون ﴾ كفاية ، وقد ذكرت منها فى باب حروف العطف جملة ، وبينت آن الوجه فى استعمالها أن يجعل الجر بعد العاطف بحرف محذوف مماثل لما تقدم ، وحذف مادل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه ، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين ، فإنه مختلف فيه ، والأكثر على منعه ، وموافقة الأكثر أولى .

وأيضا فإن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد ، فلا يجوز ، كما لا يجوز ما هو بمنزلته .

فصل : ص : قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه ، وتشاركها فى الأول الفاء وأم ، وفى الثانى أو ، ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا ، وبالفاء قليلا ، وندر ذلك مع أو . وقد يقدم المعطوف بالواو للضرورة . وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدهما طابقهما بعد الواو ، وطابق أحدهما بعد « لا » و « أو » و « بل » و « لكن » ، وجاز الوجهان بعد الفاء وثم .

ويعطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل ، والماضى على المضارع ،

---

(١) البيت من البسيط . شواهد التوضيح ص ٥٦ رقم/٧٢ .

(٢) سورة الجاثية . آيتا ٤ — ٥ .

والمضارع على الماضى ، إن اتحد جنس الأول والثانى بالتأويل .

وقد يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلا بظرف أو جار ومجرور ، ولا يختص بالشعر خلافا لأبى على ، وإن كان مجرورا أعيد الجار أو نصب بفعل مضمر .

ش : من أمثلة حذف الواو مع معطوفها قوله تعالى[1] :﴿ وجعل لكل سَرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم بأسكم ﴾ أى : تقيكم الحر والبرد . ومنه[2] : ﴿ وتلك نعمةٌ تمنها علىَّ أن عبّدت بنى إسرائيل ﴾ أى : ولم تعبدنى . والتعبيد الاستعباد . ومنه[3] : ﴿ لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ أى : ومن أنفق من بعده ، ومنه[4] : ﴿ لا نُفَرِّق بين أحد من رسله ﴾ أى : بين أحد وأحد .ومثل قول النابغة الذبيانى[5] :

فما كان بين الخير لو جاء سالما أبـو حَجَـر إلا ليـال قلائـلُ

أى : فما كان بين الخير وبينى إلا ليال قلائل . ومنه قول امرئ القيس[6] :

كأنّ الحصى من خلفِها وأمامها إذا نَجَلَتْه رجلُها حَذْفُ أَعْسَرا

ومثله قول الراجز يصف رجلا خشن القدم[7] :

قد سالَمَ الحَيّاتُ منه القدما الأُفْعُوانَ والشُّجـاعَ الشَّجْعَمـا

وذات قَرْنَين ضَمُوزا ضِرْزِما

---

(١) سورة النحل . آية ٨١ .

(٢) سورة الشعراء .آية ٢٢ .

(٣) سورة الحديد . آية ١٠ .

(٤) سورة البقرة . آية ٢٨٥ .

(٥) البيت من الطويل . شرح الكافية الشافية ١٢٦٢/٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٢/٢ ، والعينى ١٦٧/٤ ، ويراجع الديوان ص ٦٢ .

(٦) البيت من الطويل . شرح الكافية الشافية ١٢٦٢/٣ ، والعينى ١٦٩/٤ ، والديوان ص ٤٧ . نجلته : رمته . أى نجلته رجلها ويدها .

(٧) الرجز نسب لأبى حيان الفقعسى والدبيرى والعجاج ومساور العبسى وعبد بنى عبس . الكتاب ٢٨٧/١ ، والعينى ٨٠/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٦/٨ . الأفعوان : ذكر الأفاعى . والشجاع والشجعم نوع من الحيات . وذات قرنين : نوع له قرنان .

أراد : قد سالم الحيات منه القدم والقدم الأفعوان والشجاع الشجعم وذات قرنين .

ومن أمثلة حذف الفاء مع معطوفها قوله تعالى[1] : ﴿ اذهب بكتابى هذا فألقه إليهم ثم تولّ عنهم فانظر ماذا يرجعون * قالت يأيها الملأ ﴾ لأن المعنى : فذهب فألقاه فقالت . وحذف أكثر من ذلك فى قوله تعالى[2] : ﴿ فأرسلون * يوسف أيها الصديق ﴾ لأن المعنى : فأرسلوه فدنا فقال .

ومن أمثلة حذف أم مع معطوفها قول أبى ذؤيب[3] :

دعانى إليها القلبُ إنى لأمرها سمِيعٌ فما أدرى أَرُشْد طلابها

أى : فما أدرى أرشد طلابها أم غى .

ومن حذف الواو وبقاء ما عطفت قول النبى ﷺ[4] : « تصدق رجل من ديناره ، من درهمه ، من صاع بره ، من صاع تمره » أى : من ديناره إن كان ذا دينار ، ومن درهمه إن كان ذا درهم ، ومن صاع بره إن كان ذا بر ، ومن صاع تمره إن كان ذا تمر . ومنه سماع أبى زيد : أكلت خبزا لحما تمرا ، أراد : خبزا ولحما ، وتمرا . ومنه قول الشاعر[5] :

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مما يَغْرِسُ الوُدَّ فى فُؤَادِ الكريم

أراد : كيف أصبحت وكيف أمسيت ، فحذف الواو[6] .

---

(١) سورة النمل . آيتا ٢٨ - ٢٩ .

(٢) سورة يوسف . آيتا ٤٥ - ٤٦ .

(٣) البيت من الطويل . شرح الكافية الشافية ٥٠١/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢١/١ ، والدرر ١٧٦/٢ وديوان الهذليين قسم ١ ص ٧١ وروايته :
عصانى إليها ... لأمره .....

(٤) شرح النووى ١٠٢/٧ - ١٠٣ . ورياض الصالحين ٢٣٩/٢ .

(٥) البيت من الخفيف . شرح أبيات مغنى اللبيب٣٢٦/٧ ، وروايته :
كيف أمسيت كيف أصبحت ... يزرع الـــــود . . .
والدرر ١٩٣/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٦) فى الأصل : فحذف المضاف والواو ، وليس هنا حذف للمضاف .

ومن / حذف « أو » وبقاء ما عطفت قول عمر رضى الله عنه[1] : « صلى رجل ١٩٩/ ب فى إزار ورداء، فى إزار وقميص، فى إزار وقَباء »أى: ليصل رجل فى إزار ورداء، أو إزار وقميص ، أو إزار وقَباء . وحكى أبو الحسن فى المعانى[2] أن العرب تقول : أعطه درهما ، درهمين ، ثلاثة ، بمعنى أو درهمين أو ثلاثة .

ومن الاستغناء بالمعطوف بالواو عن المعطوف عليه بعد بلى وشبهها قولك لمن قال : ألم تضرب زيدا ؟ بلى وعمرا . ولمن قال : ألفت سعدا ؟ نعم وأخاه . ومن الاستغناء عنه فى ذلك قول بعض العرب : وبك وأهلا وسهلا ، لمن قال : مرحبا وأهلا ، أى بك مرحبا وأهلا وسهلا ، ومنه قول نهشل بن ضمرة[3] :

قبح الإلـه الفقـعسى ورهطـه ... وإذا تَأَوَّهت القلاصُ الضُّمَّـرُ
ولحا الإلـه الفقـعسى ورهطـه ... وإذا تَوَقَّد فى النِّجاد الحَزْوَرُ

أى : قبحه الله كل حين وإذا تأوهت القلاص ، ولحاه الله كل حين وإذا توقد فى النجاد الحزور . ومنه والله أعلم قوله تعالى[4] : ﴿ فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ولو افتدى به ﴾ أى : لو ملكه ولو افتدى به . ومثله[5] : ﴿ ولتصنع على عينى ﴾ أى : لترحم ولتصنع على عينى .

ومن حذف ما عطف عليه بالفاء قوله تعالى[6] : ﴿ أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾ وقوله[7] : ﴿ أن اضرب بعصاك البحر فانْفَلَق ﴾ أى : فضرب فانفجرت ، و : فضرب فانفلق .

---

(١) شواهد التوضيح ٦٢ ، وخرجه فى البخارى ٨ كتاب الصلاة ، ٩ باب الصلاة فى القميص .
(٢) معانى القرآن للأخفش ٧١٧/٢ .
(٣) البيتان من الكامل . لحا : قبح . توقد : تألق . النجاد : حمائل السيف . الحزور : الغلام قد شب وقوى .
(٤) سورة آل عمران ، آية ٣٩ .
(٥) سورة طه . آية ٣٩ .
(٦) سورة البقرة . آية ٦٠ .
(٧) سورة الشعراء . آية ٦٣ .

وشاهد من حذف المعطوف عليه قول أمية الهذلى[1] :

فهل لك أو من والدٍ لك قبلها ... يُرَسِّحُ أولاد العشار ويَفْضِل

أراد : فهل لك من أخ أو من والد .

ومن تقديم المعطوف بالواو للضرورة قول أبى سافع الأشعرى[2] :

إن الغزال الذى كنتم وحليتَه ... تقنونه لصروف الدهر والغير

طافت به عصبة من شر قومهم ... أهل العلا والندى والبيت ذى الستر

ومثله قول كثير[3] :

كأنّا على أولاد أَحْقَب لاحَها ... ورَمْىُ السَّفا أنفاسَها بسهام

جنوبٌ دنت عند التناهى وأنزلتْ ... به يوم ذَبَّابِ السبيب صيامِ

والأصل فى الشاهد الأول : كنتم تقنونه وحليته . والأصل فى الشاهد الثانى : لاحها جنوب ورمى السفا .

وحكم الاسمين المعطوف أحدهما على الآخر بالواو حكم المثنى ، فلا بد فيما يعلق بهما من خبر وضمير وغيرهما من المطابقة ، كما لابد منها فيما يعلق بالمثنى ، نحو : زيد وعمرو منطلقان ، ومررت بهما ، كما يقال : الرجلان منطلقان ، ومررت بهما .

فإن كان العطف بلا ، أو بأو ، أو ببل أو بلكن وجب إفراد ما بعده من خبر وغيره فيقال : زيد لا عمرو منطلق ، ومررت به ، وكذا يقال بعد أو وبل ولكن .

وإن كان العطف بالفاء أو ثم جاز الإفراد والمطابقة ، فيقال : زيد فعمرو

---

(١) البيت من الطويل . العينى ١٨٢/٤ ، وروايته : ... قبلنا ... يوشح ... ويفضل والدرر ١٩٣/٢ ، وروايته : ... قبلنا ... يوسم . يرسح : الرسح قلة لحم العجز والفخذين يوشح : يزين . يفضل : من الإفضال وهو الإحسان . يوسم : يزين .

(٢) البيتان من البسيط .

(٣) البيتان من الطويل . نسبا فى الكتاب ٩٩/٢ – ١٠٠ لذى الرمة ، وروايته : جنوب ذوت عنها ... والأشمونى ٩٠/٣ – ٩١ ، وروايته : خيام مكان صيام . الأحقب : حمار الوحش فى بطنه بياض . لاحها : غيرها وأهزلها . السفا : الشوك . جنوب : ريح . ذوى : ذبل وجف . التناهى : جمه تنهية وهى الموضع الذى ينتهى إليه الماء فى الوادى . ذباب : ما يذب الذباب . السبيب : شعر الذب . صيام : ممسكات عن الرعى .

منطلق ، ومررت به ، وبشر ثم محمد ذاهب ونظرت إليه ، ويجوز منطلقان ومررت بهما ، وذاهبان ونظرت إليهما .

وإلى هذا أشرت بقولى : وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكور بعدهما ، إلى آخره .

ثم نبهت على جواز عطف الفعل على الاسم ، وعطف الاسم على الفعل إذا سهل تأولهما بفعلين أو اسمين ، فمن عطف الفعل قوله تعالى[1] : ﴿ أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ فالمغيرات صبحا * فأثرن به نقعا ﴾ ومن عطف الاسم على الفعل قوله تعالى[3] : ﴿ يخرج الحىّ من الميت ومُخْرِجُ الميت من الحى ﴾ وقول الراجز[4] :

يارُبَّ بيضاء من العَواهِــج أمَّ صَبِىٍّ قد حَبا أو دَارِج

ومثله قول الآخر[5] :

بات يُعَشِّيها بسيــف باتِــر يَقْصِدُ فى أسْوُقهــا وجائــر

وحسن ذلك سهولة تأول المخالف بموافق ، لتأول يقبض بقابضات ، وأثرن بالمثيرات ، ومخرج بيخرج .

ونبهت أيضا على جواز عطف الفعل الماضى على المضارع ، والمضارع على الماضى إذا كان زمانهما واحدا بنحو[6] : ﴿ إنْ شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا ﴾ و[7] : ﴿ إن نشأ ننزل عليهم من

---

(١) سورة الملك . آية ١٩ .

(٢) سورة العاديات . آيتا ٣ – ٤ .

(٣) سورة الأنعام . آية ٩٥ .

(٤) العينى ١٧٣/٤ ، غير منسوب . العواهج : جمع عوهج وهى طويلة العنق .

(٥) من الرجز ، العينى ١٧٤/٤ ، وخزانة الأدب ٣٤٥/٢ ، غير منسوب فيهما . يعشيها : يطعمها طعام العشاء . باتر : قاطع .

(٦) سورة الفرقان . آية ١٠ .

(٧) سورة الشعراء . آية ٤ .

السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾ .

وجعل أبو على الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مخصوصا بالضرورة ، واستشهد بقول الأعشى[1] :

يوما تراها كشِبْه أَرْدِيَة الـ عَصْبِ ويوما أديمُها نَغلا

وهو جائز فى أفصح الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلا ولا اسما مجرورا ، وهو فى القرآن كثير كقوله تعالى[2] : ﴿ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة ﴾ وقوله تعالى[3] : ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾ وقوله تعالى[4] : ﴿ وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا ﴾ وقوله تعالى[5] : ﴿ الله الذى خلق / سبع سماوات ومن الأرض مثلهن ﴾ . ٢٠٠/ا

فلو كان المعطوف فعلا لم يجز الفصل المذكور بوجه ، فلو كان اسما مجرورا أعيد معه الجار ، نحو : مر الآن بزيد وغدا بعمرو . وإن لم يعد وجب النصب بفعل مضمر ، كقوله تعالى[6] : ﴿ فبشرناها بإسحق ومن وراء إسحق يعقوب ﴾ فى قراءة حمزة وابن عباس وحفص ، أى : ووهبنا لها من وراء إسحق يعقوب ، ويجوز جر يعقوب بباء محذوفة ، وهو أسهل من الجر بمضاف محذوف بعد فصل ، كقراءة من قرأ[7] : ﴿ والله يريد الآخرةِ ﴾ أى : عرض الآخرة .

---

(١) البيت من المنسرح ، شرح الكافية الشافية ١٢٣٨/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٦٣/٢ والديوان تحقيق د . محمد حسين ص ٢٣٣ . أردية العصب : نوع من الثياب الجيدة . نغل : فسد .

(٢) سورة البقرة . آية ٢٠١ .

(٣) سورة النساء . آية ٥٨ .

(٤) سورة يس . آية ٩ .

(٥) سورة الطلاق . آية ١٢ .

(٦) سورة هود . آية ٧١ .

(٧) سورة الأنفال . آية ٦٧ .

باب النداء

ص : المنادى منصوب لفظا أو تقديرا بأنادى لازمَ الإضمار ، استغناء بظهور معناه ، مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال ، وجعلهم كعوض منه فى القرب همزة ، وفى البعد حقيقة أو حكما « يا » أو « أيا » أو « هيا » أو « آ » أو « أى » أو « آى » ولا يلزم الحرف إلا « يا » مع الله ، والضمير ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمندوب . ويقل حذفه مع اسم الإشارة ، واسم الجنس المبنى للنداء .

وقد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم « يا » ، وإن وليها ليت أو رُبّ أو حبذا فهى للتنبيه لا للنداء .

وقد يعمل المنادى فى المصدر والظرف والحال . وقد يفصل حرف النداء بأمر .

ش : المنادى مفعول فى المعنى ، لأنه مدعو ، فيستحق النصب لفظا إن كان معربا قابلا لحركة الإعراب ، كيا عبدَ الله . وتقديرا إن كان مبنيا أو معربا غير قابل لحركة الإعراب ، كيا زيدُ ، ويارقاشِ ، ويافتى ، ويأأخى . وناصبه أنادى لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء ، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه . وكل واحد من هذه الأسباب كاف فى إيجاب لزوم الإضمار ، ولا سيما قصد الإنشاء ، فإن الاهتمام به فى غاية من الوكادة ، لأن إظهار أنادى يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع نداء ، والغرض علم السامع بأنه منشئ له ، والإضمار معين على ذلك ، فكان واجبا . هذا مع كون الحرف كالعوض منه فلم يجمع بينهما ، كما لم يجمع بين العوض والمعوض منه .

ومن زعم أن حرف النداء عوض محض ، رُدَّ عليه بجواز حذفه ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض المحض والمعوض منه ، نحو : ما وكان فى[1] :

---

(١) هذا جزء بيت من البسيط ، للعباس بن مرداس ، والبيت هو :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومى لم تأكلهم الضبع =

أما أنت ذا نفر

ونحوها ، وواو القسم فى : ها الله .

وكون الهمزة للقريب ، وما سواها للبعيد هو الصحيح ، لأن سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب . ومن زعم أن أى كالهمزة فى الاختصاص بالقرب لم يعتمد فى ذلك إلا على رأيه ، والرواية لا تعارض بالرأى ، وصاحب هذا الرأى هو المبرد ، وتبعه كثير من المتأخرين .

ولم يذكر مع حروف النداء « آ » و « آى » بالمد إلا الكوفيون ، رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم ، ورواية العدل مقبولة .

ولا يجوز حذف حرف[1] النداء إن كان المنادى « الله » أو ضميرا ، أو مستغاثا ، أو متعجبا منه ، أو مندوبا . نحو : ياالله ، ويا إياك ، ويالزيد ، ويالِلماء ، ويازيداه . فإن كان غير هذه الخمسة جاز الحذف ، إلا أن جوازه يقل مع اسم الإشارة ، واسم الجنس المبنى للنداء . ومن شواهد الحذف مع اسم الإشارة قول ذى الرمة[2] :

إذا هَمَلَتْ عينى لها قال صاحبى   بمثلِكَ هذا لَوْعَةٌ وغرامُ

أراد بمثلك ياهذا ، ومثله قول رجل من طيئ[3] :

إن الأُلَى وُصِفُوا قومى لهم فبهم   هذا اعْتَصِم تَلْقَ من عاداك مخذولا

ومنه قوله[4] :

ذِى دعى اللّوْمَ فى العطاءِ فإنّ الـ   لومَ يُغْرى الكرامَ بالإجْزال

= الكتاب ٢٩٣/١ ، والعينى ٥٥/٢ ، وخزانة الأدب ٨٠/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٧٣/١ .

(١) كلمة « حرف » ليست بالأصل ، والسياق يقتضيها .

(٢) البيت من الطويل . العينى ٢٣٥/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٢/٧ ، والدرر ١٥٠/١ ، وديوانه ص ٧٩ ، وروايته : ... فتنة وغرام . هملت : بكت .

(٣) البيت من البسيط . شرح الأشمونى ١٠٤/٣ – ١٠٥ ، ومعجم شواهد العربية غير منسوب فيهما .

(٤) البيت من الخفيف .

ومنه قوله[1] :

ذا ارْعواءً فليس بعد اشتعال الر أسِ شَيْبا إلى الصِّبا من سبيل

ومنه قوله[2] :

لا يَغُرّنكـمْ أولاءِ من القَـــوْ م جُنُوح للسّلم فهـو خداع

ومن شواهد الحذف مع اسم الجنس المبنى للنداء قول النبى ﷺ[3] : « اشتدى أزمة تنفرجى » ، وقوله ﷺ مترحما على موسى عليه السلام[4] : « ثوبى حجر ثوبى حجر » أراد : يا أزمة ، ويا حجر ، وكلامه أفصح الكلام .

ومن نداء الضمير ماذكر أبو عبيدة من أن الأحوص اليربوعى وفد مع أبيه على معاوية رحمه الله ، فخطب ، فوثب أبوه ليخطب ، فكفه وقال : ياإياك قد كُفيتك .

وأنشد أبو زيد[5] :

يا أبْجَـرُ بن أبجر يا أنتـا أنت الذى طَلَّقْت عام جُعْتا

فقول الأحوص : ياإياك ، جار على القياس ، لأن المنادى مفعول محذوف العامل ، وما كان كذلك ، وجىء به ضميرا ، وجب أن يكون أحد الضمائر الموضوعة للنصب كقوله تعالى[6] : ﴿ وإياى فارهبون ﴾ / وكقوله الشاعر[7] : ٢٠٠/ ب

إياك خِلْتُك لى رِدْءًا فكنتَ لهم علىّ فيما أرادوا بى من الضَّرر

---

(١) البيت من الخفيف . الأشمونى ١٣٦/٣ ، والعينى ٢٣٠/٤ غير منسوب فيهما . ارعواء : رجوعا .

(٢) البيت من الخفيف .

(٣) الجامع الصغير ص ٣٨ . أخذه الشيخ يوسف التوزرى فجعله مطلعا لقصيدته المنفرجة من المتدارك والشطر الثانى : قد آذن ليلك بالبلج . الدرر ١٤٩/١ .

(٤) صحيح مسلم ٢٢١/٤٣ - ٢٢٢ ، ٦٤٣/٨ . والبخارى طبعة الشعب ٧٨/١ .

(٥) من الرجز ، نسب للأحوص ، وسالم بين دارة . الإنصاف مسألة رقم/٤٥ و٩٦ ، وروايته :
يامُر يابن واقع ...
والعينى ٢٣٢/٤ ، والدرر ١٥١/١ وشعر الأحوص ص ٢١٦ جمع وتحقيق عادل سليمان .

(٦) سورة البقرة . آية ٤٠ .

(٧) البيت من البسيط .

وأما : ياأنت ، فشاذ ، لأن الموضع موضع نصب ، وأنت ضمير رفع ، فحقه ألا يجوز ، كما لا يجوز فى : إياك والأسد : أنت والأسد . لكن العرب قد تجعل بعض الضمائر نائبا عن غيره ، كقولهم : رأيتك أنت ، بمعنى : رأيتك إياك ، فناب ضمير الرفع عن ضمير النصب . وعكسه قراءة الحسن البصرى رضى الله عنه[1] : ﴿ إياك نعبدُ ﴾ بنيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع ، فكذلك قالوا : ياأنت ، والأصل : ياإياك ، لما ذكرت لك . ولأن الموضع موضع اطرد فى الواقع فيه إذا كان مفردا معرفة كونه على صورة مرفوع ، فحسن أن يخلفه ضمير الرفع ، كما حسن أن يكون تابعه مرفوعا .

وكان حق المنادى أن يمنع حذفه ، لأن عامله قد حذف لزوما ، فأشبه الأشياء التى حذف عاملها وصارت هى بدلا من اللفظ به[2] ، كإياك فى التحذير ، وكسقيا له ، فى الدعاء . إلا أن العرب أجازت حذف المنادى والتزمت فى حذفه بقاء «يا» دليلا عليه ، وكون ما بعده أمرا أو دعاء ، لأن الآمر والداعى محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء ، فاستعمل النداء قبلهما كثيرا ، حتى صار الموضع منبها على المنادى إذا حذف وبقيت « يا » فحسن حذفه لذلك .

فمن ثبوته قبل الأمر قوله تعالى[3] : ﴿ ياآدم اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ و[4] : ﴿ يابنى إسرائيل اذكروا نعمتى ﴾ و[5] : ﴿ يابنى آدم خذوا زينتكم ﴾ و[6] : ﴿ يابُنَىّ اركب معنا ﴾ و[7] : ﴿ يا يحيى خذ الكتاب ﴾ ومن ثبوته قبل الدعاء[8] : ﴿ يا

---

(١) سورة الفاتحة . آية ٥ ، وشواذ ابن خالويه ص ١ .

(٢) « به » ليست بالأصل ، والسياق يقتضيها .

(٣) سورة البقرة . آية ٣٥ .

(٤) سورة البقرة آيات ٤٠ ، ٤٧ ، ١٢٢ .

(٥) سورة الأعراف . آية ٣١ .

(٦) سورة هود . آية ٤٢ .

(٧) سورة مريم . آية ١٢ .

(٨) سورة الأعراف . آية ١٣٤ .

موسى ادع لنا ربك ﴾ و[1] : ﴿ يا أبانا استغفر لنا ﴾ و[2] : ﴿ يا مالك ليقض علينا ربك ﴾ ومنه قول الراجز[3] :

يارب هب لى من لدنك مغفرة   تمحو خطاياى وأُكْفَى المعذرة

ومن حذفه قبل الأمر قوله تعالى فى قراءة الكسائى[4] : ﴿ ألا يا اسجدوا ﴾ أراد : ألا يا هؤلاء اسجدوا .

ومن حذفه قبل الدعاء قول الشاعر[5] :

يالعنةُ الله والأقوامِ كلِّهم   والصالحين على سِمْعانَ من جار

ومثله[6] :

ألا يا اسلمى يا دارَ مىّ على البِلى   ولازالَ مُنْهلًا بجرعَائك القَطْرُ

ومثله[7] :

ألم تعلمى ياعَمْرَكِ الله أننى   كريمٌ على حينِ الكرامُ قليل
وأنى لا أخْزَى إذا قيل مُمْلِقٌ   سَخِىٌّ وأَخْزَى أن يقال بخيل

وليس من ذلك قولهم : ياليت ، ويارُبّ ، وياحبذا لأن مُولى « يا » أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ، كقول مريم عليها السلام[8] : ﴿ ياليتنى مِتُّ قبل هذا وكنت نَسْيا مَنْسِيًا ﴾ ولأن الشىء إنما يجوز

---

(١) سورة يوسف . آية ٩٧ .

(٢) سورة الزخرف . آية ٧٧ .

(٣) فى شواهد التوضيح ص ٩ رقم/١ ، وروايته : ... الخطايا وألقى المعذرة .

(٤) سورة النمل . آية ٢٥ ، والبحر ٦٨/٧ ، ومعجم القراءات ٣٤٦/٤ ، قراءة الكسائى ورويس وأبو جعفر والحسن ...

(٥) البيت من البسيط ، لذى الرمة فى هجاء عشيرة امرئ القيس الكتاب ٢١٩/٢ ، الإنصاف مسألة/١٤ ، والأصول ٣٥٤/١ ، والعينى ٢٦١/٤ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ١٧١/٦ ، والدرر ١٥٠/١ . والديوان ص ٣٤ .

(٦) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٨٥/٤ ، والدرر ٨١/١ .

(٧) البيتان من الطويل . نسبا لمرىال بن جهم المذحجى ، ولمبشر بن الهذيل الفزارى . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٦/٧ ، والعينى ٤١٢/٣ .

(٨) سورة مريم . آية ٢٣ .

حذفه إذا كان موضع ادعاء الحذف مستعملا فيه الثبوت ، كحذف المنادى قبل الأمر والدعاء ، فإنه جاز لكثرة ثبوته ، بخلاف ما قبل الكلم المذكورة فإن ثبوت المنادى فيه غير معهود ، فادعاء الحذف فيه مردود ، ولكن « يا » فيه لمجرد التنبيه والاستفتاح ، مثل ألا ، وقد يجمع بينهما توكيدا فى نداء وغير نداء ، فاجتماعها فى النداء كقول الشاعر[1] :

ألا يابنَ الذين بَنَوْا وبادُوا أما والله ما ذهبوا لتبقى

واجتماعهما فى غير نداء كقول الآخر[2] :

ألا ياليت أياما تَوَلّت يكونُ إلى إعادتها سبيلُ

وقد يعمل عامل المنادى فى مصدر كقول الشاعر[3] :

ياهندُ دعوةَ صَبٍّ هائم دنِفٍ مُنِّى بلطفٍ وإلا مات أو كَرَبا

وفى ظرف كقوله[4] :

يادارُ بين النَّقَى والحَزْن ما صنعت يدُ النَّوىَ بالألَى كانوا أهاليكِ

وفى حال كقوله[5] :

يأيُّها الرَّبْعُ مَبْكِيًّا بساحته كم قد بذلْتَ لِمَنْ وافاك أفراحا

وقد يفصل بأمر المنادى بينه وبين حرف النداء كقول جدابة بنت خويلد النخعية تخاطب أمَتَها لطيفة[6] :

ألا يا فابْكِ شَوّالا لطيفا وأذْرِى الدمعَ تَسكابا وَكِيفا

أرادت : يالطيفة ، فرخمت وفصلت بفعل الأمر .

---

(١) البيت من الوافر . المساعد على تسهيل الفرائد ٢/٤٨٧ .

(٢) البيت من الوافر . المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٨٧ .

(٣) البيت من البسيط . المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٨٧ ، والدرر ١/١٤٨ .

(٤) البيت من البسيط . المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٨٨ ، والدرر ١/١٤٩ .

(٥) البيت من البسيط . المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٨٨ .

(٦) البيت من الوافر . الدرر ١/١٥٠ . وكيفا : غزيرا .

ص : يبنى المنادى لفظا أو تقديرا على ماكان يرفع به لو لم يناد ، إن كان ذا تعريف مستدام أو حادث بقصد وإقبال ، غير مجرور باللام ، ولا عامل فيما بعده ، ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق .

ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال ، ولا يجوز ضم المضاف الصالح للألف واللام ، خلا فالثعلب . وليس المبنى للنداء ممنوع النعت ، خلافا للأصمعى . ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة إتباعا إن كان علما ووصف بابن متصل مضاف إلى علم ، لا إن وصف بغيره ، خلافا للكوفيين ، وربما ضم الابن إتباعا ، ويلحق بالعلم المذكور نحو : يافلان بن فلان ، ويا ضُلّ بن ضُلّ ، وياسيد بن سيد .

ومُجَوِّز فتح ذى الضمة فى النداء مُوجِبٌ فى غيره / حذف تنوينه لفظا ، وألف ابن فى الحالين خطّا ، وإن نون فللضرورة . وليس مركبا فيكون كمَرْء فى إتباع ما قبل الساكن ما بعده ، خلافا للفارسى . ١/٢٠١

والوصف بابنة كالوصف بابن ، وفى الوصف ببنت فى غير النداء وجهان .

ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء ، وتثبت ياؤه عند الخليل ، لا عند يونس ، فإن كان ذا أصل واحد ثبتت الياء بإجماع . ويترك مضموما أو ينصب ما نُوِّنَ اضطرارا من منادى مضموم .

ش : المنادى معرب ومبنى ، فالمعرب المجرور بلام الاستغاثة نحو : يالله للمسلمين ، أو بلام التعجب نحو : ياللماء ، ياللدواهى . والنكرة المحضة نحو[1] :

أيا راكبا إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَداماى من نَجْران ألا تلاقيا

والعامل فيما بعده بإضافة وغير إضافة نحو : ياذا الجلال والإكرام ، ويا رءوفا بالعباد ، ويا عظيما فضله ، ويا عشرين رجلا . والمكمل قبل النداء بالعطف نحو : يازيدا وعمرا ، فى المسمى به .

---

(١) البيت من الطويل ، لعبد يغوث . الكتاب ٢/٢٠٠ ، والعينى ٤/٢٠٦ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥/١٣٧ . وخزانة الأدب ١/٣١٣ ، وشعراء النصرانية فى الجاهلية ١/٧٨ .

والمبنى على ضربين : مبنى بناء متجددا لسبب النداء ، ومبنى بناء غير متجدد بسبب النداء . فالأول يبنى على ضمة ملفوظ بها نحو : يازيد ، ويا رجل . ومقدرة نحو : يامولى ، وياهادى ، ويافتى . وعلى ألف نحو : يازيدان . وعلى واو نحو : يازيدون .

والثانى مبنى فى التقدير على ضمة ، وفى اللفظ على ما كان مبنيا عليه قبل النداء ، نحو : ياهؤلاء ، وياسيبويهِ ، ويارقاشِ ، وياخمسة عشر ، ويابرق نحره .

وهذه الأنواع كلها داخلة فى قولى : يبنى المنادى لفظا أو تقديرا على ما كان يرفع به . أما دخول ما تجدد بناؤه بسبب النداء فظاهر . وأما دخول ما سبق بناؤه فلأن هؤلاء وسيبويه ورقاش وبرق نحره قد كانت قبل النداء تقع فى موضع الرفع فتنوى ضمة الإعراب فى موضعها ، وتجدد لها فى النداء تقدير ضمة البناء ، ويدل على ذلك رفع تابعها نحو : ياهؤلاء الرجالُ ، ويارقاشِ الحسنةُ . ونبهت بقولى : على ما كان يرفع به لو لم يناد على نحو : يامكرمان ، مما لا استعمال له فى غير النداء .

ثم بينت أن من شرط النداء المستحق للبناء كون المنادى غير مجرور بلام الجر ، وكونه غير عامل فيما بعده . ولا مكمَّل قبل النداء بعطف نسق ، فخرج باستثناء المجرور باللام المستغاث نحو : يالله للمسلمين ، والمتعجب منه نحو : ياللعبر ، ويالَلآيات . وباستثناء العامل فيما بعده المضاف نحو : ياذا الجلال والإكرام ، والشبيه به نحو : ياعظيما فضله ، ويالطيفا بالعباد ، وياعشرين رجلا . وباستثناء المكمل قبل النداء بعطف النسق نحو : يازيدا وعمرا ، فى المسمى بهما .

وادعى المبرد أن تعريف : يازيد ، متجدد بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية ، لئلا يجمع بين تعريفين . والصحيح أن تعريف العلمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول فى : ياإياك ، وياهذا ، ويامن حضر . ولأن النداء لا يلزم من دخوله على معرفة اجتماع تعريفين ، على أنه لو علم اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكدا للآخر ، ومسوقا لزيادة الوضوح ، كما تساق الصفة لذلك ، ويكون ذلك نظير اجتماع دليلى المبالغة فى : علامة ودَوّارِىّ .

ويجوز فى المفرد المعرف بالقصد والإقبال إجراؤه مجرى العلم المفرد فى البناء ،

وإجراؤه مجرى النكرة فى النصب . قال الفراء : النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها ، يقولون : يارجلا كريما أقبل . فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون .

قلت : ويؤيد قول الفراء ماروى من قيل النبى ﷺ فى سجوده :« ياعظيما يرجى لكل عظيم » .

وأجاز ثعلب رحمه الله أن يضم المضاف إذا كان صالحا للألف واللام نحو : ياحسنُ الوجه ، لأن إضافته فى نية الانفصال ، وأظنه قاس ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب : يامهتمٌّ بأمرنا لا تهتم ، لضم الميم ، مع مشابهة المضاف لتعلق أمرنا به . وتخريج هذا عندى بأن يجعل « بأمرنا » متعلقا بلا تهتم[1] ، لأن بناء المنادى ناشئ عن شبهه بالضمير ، والمضاف عادم الشبه بالضمير ، وإن كان مجازى الإضافة .

ومنع الأصمعى نعت المبنى للنداء لأنه شبيه بالمضمر ، والمضمر لا ينعت . وما ذهب إليه مردود بالسماع والقياس ، أما السماع فشهرته مغنية عن استشهاد ، وأما القياس فلأن مشابهة المنادى للضمير عارضة ، فمقتضى الدليل ألا تعتبر مطلقا ، كالم تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر فى نحو : ضربا زيدا ، / لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير فى البناء استحسانا ، فلم يزد على ذلك ، كما أن « فَعالِ » العلم لما بنى حملا على فعال المأمور به لم يزد على بنائه شيء من أحوال ما حمل عليه ، ونظائر ذلك كثيرة .

٢٠١/ ب

ويجوز فى المنعوت بابن نحو : يازيدُ بن عمرو ، الضم استصحابا لحاله قبل النعت ، والفتح إعرابا نحو : يازيدَ بن عمرو ، فلو فصل ابن من المنعوت تعين الضم ، نحو : يازيدُ الفاضل ابن عمرو . وكذا يتعين الضم إن فقدت علمية المنعوت ، نحو : ياغلامُ ابن زيد ، أو علمية المضاف إليه نحو : يازيدُ ابن أخينا ، أو علميتهما نحو : باغلامُ ابن أخينا .

فلو لم تكن ضمة المنادى ظاهرة لم ينو تبدلها بفتحة إذ لا فائدة فى ذلك . وقد

---

(١) « تهتم » ليست بالأصل ، والسياق يقتضيها ، لأن الجار لا يتعلق « بلا » .

أجاز الفراء فى عيسى من قوله تعالى[1] : ﴿ ياعيسى ابن مريم ﴾ تقدير الضمة والفتحة .

وأجاز الكوفيون فتح المنعوت بمنصوب غير ابن نحو : يازيدَ الكريمَ ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[2] :

فما كعبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى بأجودَ منك ياعمرَ الجوادا

على أن الرواية بفتح راء عمر ، وخرج ذلك من انتصر للبصريين بأن قال : أراد : ياعمرا ، فحذف الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيت الراء مفتوحة . وهذا الاختصار لا يثبت على مذهب سيبويه ، لأنه لم يذكر زيادة الألف فى آخر المنادى فى غير ندبة أو تعجب أو استغاثة ، والثلاثة منتفية من هذا البيت . وأجاز غير سيبويه زيادة الألف فى آخر كل منادى لمد الصوت .

ويجرى مجرى : يازيدَ بن عمرو ، فى جواز فتح المنعوت : يافلان ابن فلان ، وياضل ابن ضل ، ويافاضل ابن فاضل ، وما أشبهه من المدح أن يتبع بالفتح ، فإن أدخلت الألف واللام فى الثانى جاز الوجهان .

وسبب هذا الفتح كثرة الاستعمال ، فجاز فى : يازيد بن عمرو ، وامتنع فى : يازيد ابن أخينا . ولزم فى نحو : يافاضل ابن فاضل ، جعل الموصوف والصفة كالشىء الواحد فيما كثر استعماله ، فأتبعوا الأول الثانى ، كما فعلوا فى : امرئ .

وقد روى الأخفش عن بعض العرب ضم نون الابن إتباعا لضم المنعوت ، وهو نظير قراءة من قرأ[3] : ﴿ الحمدُ ُلله ﴾ بضم اللام ، بل ضم النون أسهل بكثير .

وكما كان وقوع ابن فى النداء بين علمين على الوجه المذكور سببا للتخفيف ، بتبدل الضمة فتحة ، جعل فى غير النداء سببا للتخفيف بحذف تنوين المنعوت ، لأن

---

(١) سورة المائدة . آيات ١١٠ و١١٢ و١١٦ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لجرير . العينى ٢٥٤/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦٣/١ ، والدرر ١٥٣/١ ، وديوانه ص ١٠٧ يمدح عمر بن عبد العزيز .

(٣) سورة الفاتحة . آية ٢ ، وشواذ ابن خالويه ص ١ والقراءة لإبراهيم بن أبى عبلة .

النداء[1] وجه واحد ، وغير النداء وجوه كثيرة ، فكان غير النداء أحوج إلى التخفيف ، فجعل تخفيفه واجبا ، وتخفيف النداء واجبا ، واستوى النداء وغير النداء فى التزام حذف ألف ابن خطا . وقد ينون المنعوت بابن فى غير النداء اضطرارا ، كقول الأغلب العجلى[2] :

جاريةٌ من قيسٍ بنِ ثَعْلَبة قَبّاءُ ذاتُ سُرَّة مُقَعَّبة

مَمْكُورَةُ الأعلَى رَدَاح الحَجَبَة كأنها حليةُ سيفٍ مُذْهَبة

وزعم الفارسى أن نحو : زيد بن عمرو ، عند قصد النعت فى غير النداء مركب ، وأن حركة المنعوت حركة إتباع كحركة ميم « مرء » على لغة من قال : هذا مُرُؤ ، ورأيت مَرَأ ، ومررت بمِرِئ . وليس ما رآه فى هذا صحيحا ، للإجماع على فتح المجرور الذى لا ينصرف ، نحو : صلى الله على يوسفَ بنِ يعقوب . ذكر هذا ابن برهان رحمه الله .

وإذا كان المنعوت مؤنثا علما كهند فى لغة من صرف ، ونعت بابنة ، مضافا إلى علم ، فحكمه فى النداء وغير النداء حكم زيد منعوتا بابن مضافا إلى علم .

وغير المنادى المنعوت ببنت وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوه ، فيقولون : هذه هند بنت عاصم ، وكل هذا مشار إليه فى الأصل .

وإذا نودى نحو : قاض ، وقصد تعيينه حذف تنوينه ، وأثبتت ياؤه ، فقيل : ياقاضى . ويجوز حذف الياء والتنوين معا ، فيقال : ياقاضِ ، كما قيل مع الألف واللام فى غير النداء : جاء القاضى ، وجاء القاض ، والأول مذهب الخليل ، والثانى مذهب يونس ، وقوى سيبويه مذهب يونس .

وإن كان المنقوص ذا أصل واحد ، كاسم فاعل أرى ، ردت الياء بإجماع ، فيقال : يامرى ، ولا يقال : يامر .

---

(١) فى الأصل : لأن البناء .

(٢) من الرجز . الكتاب ٥٠٦/٣ ، وخزانة الأدب ٣٣٢/١ ، والدرر ١٥٣/١ . قباء : ضامرة البطن رقيقة الخصر . مقعبة : مرتفع ما حولها كالقعب وهو القدح المقعر . ممكورة : مطوية . الأعلى : البطن والخصر . رداح : ممتلئة الأوراك . الحجبة : أعلى الفخذ .

وإذا اضطر شاعر إلى تنوين المنادى المضموم جاز بقاء الضمة ، وهو الأكثر ، وجاز نصبه ، وهو الأقيس ، لأن البناء استحق بشبه المضمر ، وقد ضعف بالتنوين ، لأن المضمر لا ينون ، ولكنه عارض للضرورة ، فجاز ألا يعتد به . وحكى ابن السراج[١] أن بقاء الضم إذا اضطر إلى التنوين اختيار الخليل وسيبويه . وأبو عمرو ويونس وعيسى بن عمر والجرمى يختارون النصب ، وما / حكاه ابن السراج حكاه المبرد أيضا ، وزاد المازنى تمثيل الخليل وسيبويه . ١/٢٠٢

قلت : وعندى أن بناء الضمة راجح فى العلم ، والنصب راجح فى النكرة المعينة ، لأن شبهها بالمضمر أضعف . ومن شواهد البناء على الضم قول الأحوص[٢] :

سلامُ اللهِ يامطرٌ عليها ... وليس عليك يامطرُ السَّلام

ومنها ما أنشد الفراء من قول لبيد[٣] :

قَدِّمُوا إذْ قيل قيس قَدِّمُوا ... وارفعوا المجدَ بأطرافِ الأسَلَ

أراد : قدموا ياقيس قدموا . وأنشد غيره لعدى بن ربيعة يرثى أخاه مهلهلا[٤] :

ظبيةٌ من ظباء وَجْرَةَ تَعْطُو ... ويداها فى ناضر الأوراق

ضربتْ صدرها إلىّ وقالت ... ياعدى لقد وَقَتْك الأواقى

ما أُرجِّى فى العيش بعد نَدامى ... قد أراهم سُقُوا بكأس حَلاقِ

ومن شواهد النصب والمنادى علم قول الشاعر[٥] :

فطر خالدا إن كنت تسطيع طيرة ... ولا تقعن إلا وقلبك واقع

---

(١) أصول ابن السراج ٣٤٤/١ .

(٢) البيت من الوافر .الكتاب ٢٠٢/٢ ، وأصول ابن السراج ٣٤٤/١ ، وخزانة الأدب ٢٩٤/١ ، والدرر ١٤٩/١ ، وشعر الأحوص ص ١٨٣ .

(٣) البيت من الرمل . شرح ديوان لبيد ص ١٩٢ ، وروايته : ... إذ قال ... قال الشارح : أراد : ياقيس .

(٤) الأبيات من الخفيف . العينى٢١١/٤ ، ونسبهما إلى مهلهل وقال إن اسمه امرؤ القيس . والدرر ١٤٩/١ ، وقد جاءت فيهما شاهدا للنصب . وجرة : مكان . تعطو : تتناول . الأواق : جمع واقية . حلاق : المنية . وجاء البيت الثانى فى شعراء النصرانية فى الجاهلية ١٧٧/٢ ، وروايته : ضربت نحرها .

(٥) البيت من الطويل .

ومن شواهده والمنادى نكرة معينة قول عبد يغوث[1] :

فيا راكبا إما عَرَضْت فَبَلِّغَنْ نَداماىَ من نَجْرانَ ألا تلاقيا

ومنها قول الآخر[2] :

أعبدًا حلّ فى أرْضِى غَرِيبا أَلُؤْمًا لا أبالك واغترابا

ومثله[3] :

يا سيدا ما أنت من سيد مُوَطَّأ الأكْنافِ رَحْبِ الذراع

قوالِ معروف وأمّارِهِ نَحَّار أُمَّاتِ الرِّباع الرِّتَاع

ومنها[4] :

ألا ياقتيلا ما قتيل بنى حلس إذا افتل أطراف الرماح من الدعس

ومنها قول ذى الرمة[5] :

أدارا بحُزْوَى هِجْتِ للعين عبرةً فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يَترقرق

وسيبويه يسمى هذا النوع نكرة باعتبار حاله قبل النداء .

ومن شواهد الضم قول كثير[6] :

ليت التحية كانت لى فأشكرها مكانَ ياجَمَلٌ حُيِّيتَ يارجلُ

هكذا الرواية المشهورة : ياجمل ، بالضم .

---

(١) البيت من الطويل . سبق ذكره فى ص ٣٩١ رقم/١ .

(٢) البيت من الوافر . الكتاب ٣٤٤/١ ، والعينى ٤٩/٣ ، وخزانة الأدب ٣٠٨/١ .

(٣) البيتان من السريع ، وهما للسفاح بن بكير . شذور الذهب ص ٢٧٠ ، والدرر ١٤٩/١ . موطأ الأكناف : لين الجانب . رحب الذراع : كريم . الرباع : جمع رُبَع وهو الفصيل ينتج فى الربيع . الرتاع : جمع راتع وهو الذى أكل وشرب ما شاء .

(٤) البيت من الطويل .

(٥) البيت من الطويل . الكتاب ١٩٩/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٨٠/٧ ، وديوانه ص ٥٨ والعينى ٢٣٦/٤ . حزوى : مكان . يرفض : يسيل . يترقرق : يتحرك فى العين .

(٦) البيت من البسيط . العينى ٢١٤/٤ ، والدرر ١٤٩/١ ، والديوان ص ٤٥٣ .

فصل : ص : لا يباشر حرف النداء فى السعة ذا الألف واللام غير المصدّر بهما بجملة مسمى بها ، أو اسم جنس مشبه به ، خلافا للكوفيين فى إجازة ذلك مطلقا ، ويوصف بمصحوبهما الجنسىّ مرفوعا ، أو بموصول مصدّر بهما ، أو باسم إشارة « أىٌّ » مضمومة متلوة بهاء التنبيه ، وتؤنث لتأنيث صفتها ، وليست موصولة بالمرفوع خبرا لمبتدأ محذوف ، خلافا للأخفش فى أحد قوليه ، ولا جائزا نصب صفتها خلافا للمازنى . ولا يستغنى عن الصفه المذكورة ولا يتبعها غيرها .

واسم الإشارة فى وصفه بمالا يستغنى عنه كأى ، وكغيرها فى غيره . وقيل : ياالله ويأالله ، والأكثر اللهم ، وشذ فى الاضطرار يااللهم .

ش : قال سيبويه : إذا قال : يارجل ، فمعناه كمعنى يأيها الرجل ،فصار معرفة ، لأنك أشرت إليه ، وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التى هى للإشارة . ثم قال : وصار بدلا فى النداء من الألف واللام ، واستغنى به عنهما ، كما استغنيت بقولك : اضرب ، عن لتَضْرب .

فحاصل كلامه : أن رجلا ، من قولك : يارجلُ ، معرفة بالقصد والإشارة إليه ، فاستغنى عن الألف واللام كما استَغْنى اسم الإشارة ، وكما استغنى اضرب عن لام الأمر .

وأجاز سيبويه أن يقال : ياالرجل قائم ، فى المسمى بالرجل قائم ، لأن معناه : يامقولا له الرجل قائم . وقاس عليه المبرد دخول « يا » على ما سمى به من موصول مصدر بالألف واللام نحو : يا الذى قام ، لمسمى به . وهو قياس صحيح .

وأجاز ابن سعدان : يا الأسد شدة ، ويا الخليفة جودا ، ونحوه مما فيه تشبيه ، وهو أيضا قياس صحيح ؛ لأن تقديره : يا مثل الأسد ، ويامثل الخليفة ، فحسن لتقدير دخول « يا » على غير الألف واللام .

وأجاز الكوفيون دخول « يا » على الألف واللام مطلقا ، وأنشدوا[1] :

فيـا الغلامـان اللـذان فرَّا إيّـاكما أنْ تُكْسبانـا شرا

(١) من الرجز . الإنصاف مسألة رقم/٤٦ ، وخزانة الأدب ٣٥٨/١ ، والدرر ١٥١/١ .

وهذا عند غيرهم من الضرورات . وأنا لا أراه ضرورة ، لتمكن قائله من أن يقول : فيا غلامان اللذان فرا ، لأن النكرة المعينة بالنداء توصف بذى الألف واللام الموصول ، وبذى الألف واللام غير الموصول ، كقول بعض العرب : يافاسق الخبيث ، حكاه يونس .

والذى أراه فى : فيا الغلامان ، أن قائله غير مضطر ، لكنه استعمل شذوذا ما حقه ألا يجوز ، ومثله فى الشذوذ قول الآخر(١) :

مِنَ اجْلِكِ ياالتى تَيّمْتِ قلبى وأنت بخيلــةٌ بالــوُد عنــى

والكلام الصحيح أن يتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام الجنسيتان بجعله صفة لأىّ متلوة بهاء التنبيه نحو : يأيها الرجل ، ونبهت بجنسية الألف واللام / على أنه لا يقال : يأيها العباس ، ولا : يأيها الصَّعق ، لأنهما علمان ، والألف واللام مع الأول للمح الصفة ، ومع الثانى للغلبة . وكذا لا يقال : يأيها الزيدان ، ذكر ذلك الأعلم فى الرسالة الرشيدة . ٢٠٢/ ب

ويقوم مقام ذى الألف واللام الجنسيتين موصولٌ مصدّر بالألف واللام نحو(٢) : ﴿ يأيها الذى نُزِّلَ عليه الذكر ﴾ أو اسم إشارة عار من الكاف ، كقول الشاعر(٣) :

أيُّهــــــذان كُلَا زَادكما ودَعـانى وَاغِـلا فيَمـنْ يَغِــل

والأكثر أن يجمع بين اسم الإشارة وذى الألف واللام ، كقول الفرزدق(٤) :

ألا أيهذا السائلى عن أرومتى أجدك لم تعرف فتبصره الفجرا

وتؤنث أى لتأنيث صفتها نحو(٦) : ﴿ يأيتها النفس ﴾ ويأيتها التى تسمع ، ويأيتها ذى .

---

(١) البيت من الوافر . الكتاب ١٩٧/٢ ، وخزانة الأدب ٣٥٨/١ ، والدرر ١٥٢/١ .

(٢) سورة الحجر . آية ٦ .

(٣) البيت من الرمل . العينى ٢٣٩/٤ ، والدرر ١٥٢/١ . الواغل : الذى يدخل على القوم يشربون دون دعوة .

(٤) البيت من الطويل . الديوان ٤٠٤/٢ . الأرومة : الأصل .

(٥) سورة الفجر . آية ٢٧ .

وأجاز الأخفش أن تكون « أى » هذه موصولة ، والمرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة أى . ولو صح ما قال لجاز ، ظهور المبتدأ ، ولكان أولى من حذفه ، لأن كمال الصلة أولى من اختصارها ، ولو صح ما قال لجاز أن يغنى عن المرفوع بعد أى جملةٌ فعلية وظرف ، كما يجوز ذلك فى غير النداء ، وفى امتناع ذلك دليل على أن أيّا غير موصولة .

وأجاز المازنى نصب أى ، قال الزجاج : ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، فهذا مطرح مردود ، لمخالفته كلام العرب . ذكر هذا الزجاج فى كتاب المعانى ، عند قوله تعالى[1] : ﴿ يأيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة ﴾ ويساوى اسم الإشارة أيًّا فى وجوب رفع صفته ، واقترانها بالألف واللام الجنسيتين . ويخالفها بجواز استغنائه عن الوصف ، ويجوز أن يتبع بغير وصف . وعلى هذا نبهت بقولى : واسم الإشارة فى وصفه بما لا يستغنى عنه كأى فى وصفها ، وكغيرها فى غيره . ولذلك قال الخليل[2] : إذا قلت : ياهذا ، وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم تؤكده باسم يكون عطفا عليه فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نصبت وإن شئت رفعت ، وذلك : ياهذا زيد ، وإن شئت قلت : زيدا ، كقولهم : ياتميم أجمعون وأجمعين ، وكذلك : ياهذان زيد وعمرو . وإن شئت : زيدا وعمرا ،فيجرى ما يكون عطفا على الاسم مجرى ما يكون وصفا .

وقال سيبويه[3] : واعلم أنه لا يجوز أن تنادى اسما فيه الألف واللام ألبتة ، إلا أنهم قد قالوا : ياالله اغفر لى ، من قبل أن الألف واللام لا تفارقانه ، وهما فيه خلف عن همزة إله ، وليس بمنزلة الذى ، قال : لأن الذى – وإن كان لا تفارقه الألف واللام – ليس اسما غالبا كزيد وعمرو ، لأنك تقول : يأيها الذى . قال كما تقول : يأيها الرجل ، فامتنع : ياالذى ، كما امتنع : يا الرجل . ولا يجوز : ياالصعق ، وإن كانت الألف واللام لا تفارقه ، لأنهما غير عوض عن شيء هو من نفس الاسم ، بخلاف اللذين هما فى الله ، فإنهما خلف عن همزة إله . هذا حاصل كلامه .

---

(١) سورة البقرة . آية ١٥٣ .

(٢) الكتاب ١٩٢/٢ .

(٣) الكتاب ١٩٥/٢ .

والأكثر فى نداء الله أن يقال : اللهم ، بتعويض الميم من يا ، وقد اجتمعا للضرورة فى قول الراجز[1] :

إنى إذا ما حدث ألَمّـا أقول يا اللهـم يا اللهمـا

فصل : ص : لتابع غير أى واسم الإشارة من منادى كمرفوع إن كان غير مضاف الرفع والنصب ، ما لم يكن بدلا أو منسوقا عاريا من أل ، فلهما تابعين مالهما مناديين ، خلافا للمازنى والكوفيين فى تجويز نحو : يازيد وعمرا . ورفع المنسوق المقـرون بأل راجح عند الخليل وسيبويه والمازنى ، ومرجوح عند أبى عمرو ويونس وعيسى والجرمى ، والمبرد فى نحو : الحارث ، كالخليل . وفى نحو : الرجل ، كأبى عمرو .

وإن أضيف تابع المنادى وجب نصبه مطلقا ، ما لم يكن كالحسن الوجه ، فله ما للحسن . ويمنع رفع النعت فى نحو : يازيد صاحبنا ، خلافا لابن الأنبارى .

وتابع نعت المنادى محمول على اللفظ ، وإن كان مع تابع المنادى ضمير جاء دالا على الغيبة باعتبار الأصل ، وعلى الحضور باعتبار الحال .

والثانى فى نحو : يازيد زيد ، مضموم أو مرفوع أو منصوب . والأول فى نحو : ياتيم تيم عدى ، مضموم أو منصوب ، والثانى منصوب لا غير .

ش :قد تقدم الكلام على إتباع أى واسم الإشارة ، فلذلك استثنيتهما الآن ، وقد تقدم أيضا أن نداء المفرد المعرفة يحدث فيه بناء على ضمة ظاهرة أو مقدرة ، أو على ألف ، أو على واو ، فهو بذلك مرفوع ، فلذلك قلت الآن : من منادى كمرفوع ، فعممت بالتابع النعت والتوكيد وعطف البيان والبدل والمعطوف عطف النسق ، ثم استثنيت البدل كله ، والمنسوق العارى من أل ، وبينت أن لهما فى التابعية مالهما فى حال / الاستقلال بالنداء ، فيقال فيهما : ياغلامُ زيدُ ، ويابشرُ وعمرُو ، ١/٢٠٣ فتبنى زيدا فى بدليته ، وعمرا فى عطفه كما كنت تبنيهما لو ناديتهما ، وكذا تفعل بهما

---

(١) هو أبو خراش الهذلى . الإنصاف مسألة رقم/٤٧ . والمساعد على تسهيل الفوائد ٥١١/٢ ، والعينى ٢١٦/٤ ، والدرر ١٥٥/١ .

بعد المنصوب ، وإنما توخى ذلك لأنه نوى قبل كل واحد منهما حرف نداء معاد ، فالعامل قد يعاد مع كل واحد منهما توكيدا دون غيرهما . وكذلك لما كان المعطوف المقرون بأل لا يصلح أن ينوى قبله حرف نداء أجيز فيه ما أجيز فى التوكيد والنعت وعطف البيان من الرفع والنصب ، فلو كان متبوع شيء منها مضافا لزم التوافق فى النصب ، قال سيبويه[1] : قلت - يعنى للخليل - : أرأيت قول العرب : يا أخانا زيدا ، قال : عطفوه على المنصوب فصار مثله ، وهو الأصل . وقد قال قوم : يا أخانا زيدُ ، وهو قول أهل المدينة ، هذا بمنزلة قولنا : يازيد ، كما كان قوله : يازيد أخانا ، بمنزلة : ياأخانا ، وياأخانا زيد ، الكثير فى كلام العرب .

وأجاز المازنى والكوفيون إجراء المنسوق العارى من أل مجرى المقرون بها ، فيقولون : يازيد وعمرا وعمرو ، كما يقال بإجماع : يازيد والحارثُ والحارثَ . وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم تنو إعادة حرف النداء ، فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين ، كما يقصد تشريكهما فى عامل واحد نحو : حسبت زيدا وعمرا حاضرين ، وكأن خالدا وسعدا أسدان . ويجوز عندى أن يعتبر فى البدل حالان : حال يجعل فيهما كمستقل وهو الكثير ، كقولى فيما تقدم : ياغلام زيدُ . وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بأل فى عدم الصحة لتقدير حرف نداء قبله ، نحو : ياتيم الرجال والنساء . وصحة هذه المسألة مرتبة على أن العامل فى المبدل منه عامل البدل ، وقد بينت ذلك فى باب البدل بأكمل تبيين .

ولغير البدل والمنسوق العارى من أل إذا كان مفردا تبع منادى كمرفوع الرفع حملا على اللفظ ، والنصب حملا على الموضع . فيقال فى النعت : يازيدُ الظريفُ والظريفَ . وفى التوكيد : يا تيم أجمعون وأجمعين . وفى عطف البيان : ياغلامُ بشرٌ وبشرا . وفى عطف المقرون بأل : يازيد والنضرُ والنضرَ ، ونصب المقرون بأل أجود من رفعه عند أبى عمرو ويونس وعيسى وأبى عمر الجرمى ، وفرق المبرد بين ما أثرت الألف واللام فيه

---

(1) الكتاب ٢/١٨٤ - ١٨٥ .

كالرجل ، وبين مالم تؤثر فيه كالحارث . ورجح النصب على الرفع فى نحو الرجل لشبهه بالمضاف فى تأثره بما اتصل به ، ورجح الرفع على النصب فى نحو الحارث لشبهه بالمجرد[1] فى عدم التأثر .

ويجب[2] نصب التابع المضاف منصوبا كان متبوعه أو غير منصوب ، ما لم تكن إضافته لفظية مع اقترانه بالألف واللام نحو : يازيد الحسن الوجه ، فيجوز فيه الرفع والنصب ، كما يجوز فيه لو لم يضف ، لأن إضافته فى نية الانفصال ، ولذلك لم تمنع من وجود الألف واللام .

وأجاز أبو بكر بن الأنبارى أن يرفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافا ، نحو : يازيد صاحبنا . وهوغير جائز لاستلزامه تفضيل فرع على الأصل ، وذلك أن المضاف لو كان منادى لم يكن بد من نصبه ، فلو جوز رفع نعته مضافا لزم إعطاء المضاف فى التبعية تفضيلا على المضاف فى الاستقلال ، قال سيبويه[3] : قلت - يعنى للخليل - أفرأيت قول العرب كلهم :

أزيد أخا ورقاء

لأى شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز فى الطويل ؟ قال : لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان فى موضعه .

قلت : فقد تضمن كلام سيبويه أن « أخا ورقاء »منصوب عند العرب كلهم ، وأنه لم يجز فيه الرفع .

وإذا نُعت نَعْتُ المنادى لم يكن بد من الحمل على اللفظ نحو : يازيد الطويل الجسيم ، نعتا للطويل تعين رفعه ، ولو كان مضافا . وإن جعلته نعتا لزيد جاز رفعه ونصبه ، لأن لزيد محلا من الإعراب يخالف لفظه ، وليس للطويل محل يخالف لفظه .

وتقول : يازيد نفسك ، ونفسه . وياتيم كلكم ، وكلهم ، فتجيء بضمير يشعر بالحضور الذى تجدد بالنداء ، كأنك قلت : أدعوك نفسك ، وأناديكم كلكم .

---

(١) فى الأصل : « أوفى » .

(٢) فى الأصل : ويجوز نصب التابع ... » والصواب ما ذكرناه وفقا لما ذكره فى المتن ص ٤٠١ ولما يأتى .

(٣) جزء من بيت من الطويل ، والبيت كاملا :

أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا ... فقد عرضت أحناء حق فخاصم

الكتاب ١٨٣/٢ ، وابن يعيش ٤/٢ . ورقاء : حى من العرب . ثائرا : آخذا بالثأر . أحناء : جوانب جمع حِنو .

وتجيء بضمير يشعر بالغيبة التى كانت قبل عروض النداء ، كأنك قلت : أدعو زيدا نفسه ، وأنادى تميما كلهم .

وإذا كررت منادى مفردا نحو : يازيد زيد ، فلك أن تضم الثانى وأن ترفعه وأن تنصبه ، فالضم على تقدير : يازيد يازيد ، ثم حذف حرف النداء ، وبقى المنادى / ٢٠٣/ ب على ما كان عليه . والرفع على أنه عطف بيان على اللفظ . والنصب على أنه عطف بيان على الموضع .

وأن يكون : يازيد زيد ، على نداءين هو رأى سيبويه ، فإنه قال[1] : وتقول : يازيد زيد الطويل . وهو قول أبى عمرو . وزعم يونس أن رؤبة كان يقول : يازيد زيدا الطويل . فأما قول أبى عمرو فعلى قولك : يازيد الطويلُ . » ، فصرح بأنه على نداءين مؤكد أولهما بثانيهما توكيدا لفظيا . وأكثر النحويين يجعلون الثانى فى نحو : يازيد زيد بدلا ، وذلك عندى غير صحيح ، لأن حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه ما ، إذ لا معنى لإبدال الشىء من نفسه ، ولذلك قال ابن جنى بعد ذكر قراءة يعقوب[2] : ﴿ كلَّ أمة تدعى ﴾ بالنصب ، ﴿ كل أمة تدعى ﴾ بدل من « كل أمة جاثية » وجاز إبدال الثانية من الأولى لما فى الثانية من الإيضاح الذى ليس فى الأولى ، لأن جثوها ليس فيه شىء من شرح حال الجثو ، والثانية فيها ذكر السبب الداعى إلى جثوها ، وهو دعاؤها إلى ما فى كتابها ، فهى الشرح من الأولى ، فلذلك أفاد إبدالها منها . فصرح بما يقتضى أن الثانية من نحو : يازيد زيد ، لا يكون بدلا إلا بضميمة تصيره كالمغاير ، نحو أن يقال : يا زيد زيد الطويل ، على أن اختيار سيبويه فى : يازيد زيد الطويل ، مع وجدان الضميم التوكيد لا الإبدال . فإذا لم يوجد ضميم قوِى داعى التوكيد ، ولم يُعَدَل عنه . وروى قول رؤبة[3] :

إنى وأسطارٍ سُطِرْن سَطْرا لقائـــل يانصرُ نصر نصرا

---

(١) الكتاب ٢/١٨٥ .

(٢) سورة الجاثية . آية ٢٨ ، وشواذ ابن خالويه ص ١٣٨ ، وذكرت فى ص ٣٣٤ .

(٣) من الرجز . الكتاب ٢/١٨٥ ، والعينى ٤/١١٦ ، وخزانة الأدب ١/٣٢٥ . أسطار : جمع سطر ، وهو الخط والكتابة . والديوان ص ١٧٤ .

بضم الثانى دون تنوين ، وبضمه وتنوينه ، وبنصبه . فالضم دون تنوين على أنه منادى ثان كما ذكرت ، والضم مع التنوين على أنه عطف بيان على اللفظ ، والنصب على أنه عطف بيان على الموضع .

وإذا كررت منادى مضافا ، وكررت المضاف إليه فلا إشكال ، نحو : ياتيم عدى تيم عدى ، فهذا توكيد محض . وإذا كررت المضاف وحده فلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد ، وتنصب الثانى على أنه منادى مضاف مستأنف ، أو منصوب بإضمار أعنى ، أو على أنه توكيد أو عطف بيان أو بدل .

ولك أن تنصب الأول على نية الإضافة إلى مثل ما أضيف إليه الثانى وتجعل الثانى توكيدا أو عطفا أو بدلا .

ولك أن تجعل الأول والثانى اسما واحدا بالتركيب كما فعل فى نحو : ألا ماء ماء باردا ، وكما فعل بالموصوف والصفة فى نحو : يا زيد بن عمرو ، وفى نحو : لا رجل ظريف فيها .

ولك أن تنوى إضافة الأول إلى الثالث ، وتجعل الثانى مقحما ، وهو مذهب سيبويه[1] .

ص : حال المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى كحاله إن أضيف إليه غيره ، إلا الأم والعم المضاف إليهما ابن ، فاستعمالهما غالبا بفتح الميم أو كسرها دون ياء ، وربما ثبتت أو قلبت ألفا .

وتاء « يا أبت » عوض من ياء المتكلم . وكسرها أكثر من فتحها ، وجعلها هاء فى الخط والوقف جائز .

ش : قد تقدم فى باب الإضافة تبيين حال المضاف إلى الياء إذا كان منادى ببسط واستيفاء ، فأغنى ذلك عن التكلم فيه الآن .

وتكلم فى المنادى المضاف إلى مضاف إلى الياء فبين أن المضاف إليها مع إضافة

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٥ – ٢٠٧ .

منادى إليه ، كالمضاف إليها مع إضافة غير منادى إليه ، واستثنى « أم وعم » مضافا إليهما ابن فيقال : يابن أخى ، ويابن خالى . كما يقال : هذا ابن أخى ، وذلك ابن خالى ، ولياء فى الحالين السكون والفتح باستحسان ، ومن فتح ما قبلها مبدلة ألفا ، ومحذوفة بشذوذ ، ما نسبه إليها فى باب الإضافة .

وإذا كان المضاف إلى الياء أما أو عما حذفت وأبقى كسر ما قبلها أو فتح ، وهما لغتان فصيحتان ، ومنه قوله تعالى[1] : ﴿ قال ابنَ أمَّ إن القومِ استضعفونى ﴾ و[2] : ﴿ قال يابنَ أمَّ لا تأخذ بلحيتى ولا برأسى ﴾ قرأهما بالفتح نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص ، وقرأهما بالكسر ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائى ، والأصل : يابن أمى ، ويابن أما ، بإبدال الياء ألفا ، لكن التزم غالبا لكثرة الاستعمال حذف حرف اللين ، وربما ثبتا ، فمن ثبوت الياء قول الشاعر[3] :

يابنَ أمِّى ولو شهدتُك إذْ تد ... عُو تميما وأنت غيرُ مُجاب

لشدَدْتُ من ورائك حتى ... تبلغ الرحب أو تبز ثيابى

ومثله[4] :

يابنَ أمِّى وياشُقَيِّقَ نفسى ... أنت خَلَّفْتنى لدهرٍ شديد

ومن ثبوت الألف قول الآخر[5] :

كُنْ لى لا علىّ يابن عمّا ... نَدُم عزيزين وَنُكْفَ الذمّا

وقالوا فى : ياأبى ، ياأمى : ياأبتِ ، وياأمتِ ، وياأبتْ ، وياأمتْ ، فجعلوا التاء عوضا من الياء / ولذلك لم يجتمعا إلا فى الضرورة ، كقول الشاعر[6] :

٢٠٤/ا

فيا أبتا لا تَزَلْ عندنا ... فإنا نخافُ بأن تُخْتَرم

---

(١) سورة الأعراف . آية ١٥٠ ، ومعجم القراءات ٤٠٦/٢ ، والبحر ٣٩٦/٤ ، والكشاف ٩٥/٢ .

(٢) سورة طه . آية ٩٤ .

(٣) البيتان من الخفيف . نسبا للفرزدق ، ولغلفاء بن الحارث . المقتضب ٢٥٠/٤ ، والجمل ص ١٧٤ .

(٤) البيت من الخفيف ، لأبى زبيد الطائى . الكتاب ٢١٣/٢ ، والعينى ٢٢٢/٤ ، وروايتهما : خليتنى . الدرر ٧٠/٢ .

(٥) من الرجز . العينى ٢٥٠/٤ .

(٦) البيت من المتقارب ، للأعشى ، الديوان ص ٣٩ . تخترم : تهلك وتموت .

ومثله[1] :

أيا أبتا لا زلْت فينا فإنما لنا أملٌ فى العيش ما دُمْتَ عائشا

قال أبو الفتح فى المحتسب : قال أبو جعفر[2] : ﴿ ياحَسْرتاى ﴾ فجمع بين العوض والمعوض منه ، لأن الألف عوض من ياء المتكلم ، وجعل من ذلك : ياأبتا ، لأن التاء عوض من ياء المتكلم .

قلت : وقالوا فى : ياأبا ، المقصور : ياأبات ، ومنه قول الشاعر[3] :

تقول ابنتى لما رأتْنِىَ شاحبا كأنك فينا ياأبات غريبُ

ولو لم يعوض لقال : يا أباى ، كما يقال : يافتاى .

وكتابة هذه التاء تاء أولى من كتابتها هاء ، ولذلك لم تكتب فى المصحف إلا تاء ، وبمراعاة رسم المصحف قرأ نافع وأبو عمرو والكوفيون ، فوقفوا عليها تاء ، ووقف ابن كثير وابن عامر بإبدالها هاء[4] ، وكلا الوجهين صحيح فصيح .

ص : يقال للمنادى غير المصرح باسمه فى التذكير : ياهنُ ، وياهنان ، وياهنون . وفى التأنيث : ياهنْتُ ، وياهَنْتان ، وياهنات . وقد يلى أواخرهن ما يلى آخر المندوب ، ومنه : ياهناه بالكسر والضم ، وليست الهاء بدلا من اللام خلافا لأكثر البصريين .

ش : قال أبو حاتم : تقول فى نداء المذكر : ياهنُ ، وياهنان ، وياهنون . وفى نداء المؤنث : ياهنْت ، وياهنْتان ، بسكون ما قبل التاء ، وياهنات . ومن العرب من يقول : ياهناه ، وياهنانَيْه ، وياهنوناه ، وياهنتاه ، وياهنتانيه ، وياهناتوه .

وفى المضاف إلى الياء : ياهن ، وياهنى ، وياهنّى ، وياهنت ، وياهنْتا ،

---

(١) البيت من الطويل . المساعد على تسهيل الفوائد ٥٢٢/٢ ، والعينى ٢٥١/٤ .

(٢) سورة الزمر . آية ٥٦ ، والمحتسب ٢٣٧/٢ - ٢٣٨ « حسرتاىَ » وروى ابن جماز عنه « حسرتاىْ » بسكون الياء ..

(٣) البيت من الطويل . نسبه معجم شواهد العربية للحدرجان . العينى ٢٥٣/٤ ، والدرر ٢١٥/٢ .

(٤) البحر ٢٧٩/٥ ، الوقف بالهاء ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب .

وياهنات ، بلا ياء فيه وفى المفردين . هذا حاصل كلام أبى حاتم الذى عزاه له أبو على القالى فى الأمالى .

وإلى : قول بعض العرب : ياهناه ، إلى : ياهناتوه أشرت بقولى : « وقد يلى أواخرهن ما يلى آخر المندوب » ثم قلت : ومنه ياهناه ، بالكسر والضم ، والأصل السكون لأنها هاء السكت ، لكنها أجرى الوصل بها وبأشباهها مجرى الوقف فى الثبوت ، فحركت لسكونها فى الأصل ، وسكون ما قبلها ، فمن حركها بالضم شبهها بهاء الضمير ، ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، وفى كسرها حجة بينة على أنها هاء سكت ، لا بدل من لام الكلمة ، واستدل ابن السراج على من زعم أنها بدل من اللام بأن العرب لم تقل فى تثنيته إلا يا هنان ، ولو كانت بدلا لقيل : ياهناهان . وفى هذا الاستدلال ضعف ، لأن العرب قد تستغنى فيما فيه لغتان بتثنية أخصر اللفظين ، كقولهم فى تثنية سواء سيان . وإنما الاستدلال القوى على أنها ليست بدلا من اللام ، بل هاء سكت ، بأن جوز كسرها ، كما جوز الكسر فى غيرها من هاءات السكت المسبوقة بألف ، كقول الراجز[1] .

يارب ياربّاه إياكَ أسَلَ عَفراء ياربّاه من قبل الأجل

روى بكسر الهاء وضمها ، وقال الفراء : يقال : ياحسرتاه ، بكسر الهاء وضمها ، والكسر أكثر .

(١) خزانة الأدب ٢٦٢/٣ .

باب الاستغاثة والتعجب المشبه بها

ص : إن استغيث المنادى أو تعجب منه جر باللام مفتوحة بما يجر فى غير النداء ، وتكسر اللام مع المعطوف غير المعاد معه « يا » ومع المستغاث من أجله ، وقد يجر بمن ، ويستغنى عنه إن علم سبب الاستغاثة ، وقد يحذف المستغاث فيلى « يا » المستغاث من أجله .

وإن ولى « يا » اسم لا ينادى إلا مجازا ، جاز فتح اللام باعتبار استغاثته ، وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله ، ويكون المستغاث محذوفا .

وربما كان المستغاث مستغاثا من أجله تقريعا وتهديدا .

وليست لام الاستغاثة بعض « آل » خلافا للكوفيين ، وتعاقبها ألف كألف المندوب ، وربما استغنى عنها فى التعجب .

ش : الاستغاثة دعاء المنتصر المنتصر به ، والمستعين المستعان به ، والمعروف فى اللغة تعدى فعله بنفسه نحو : استغاث زيد عمرا قال الله تعالى[1] : ﴿ إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم ﴾ وقال تعالى[2] : ﴿ فاستغاثه الذى من شيعته على الذى من عدوه ﴾ فالداعى مستغيث ، والمدعو مستغاث . والنحويون يقولون : استغاث به ، فهو مستغاث به ، وكلام العرب بخلاف ذلك .

ومثال استغاثة المنادى قول عمر رضى الله عنه لما طعنه العلج فيروز لعنه الله : يالله للمسلمين / ، ومثله قول قيس بن ذريح[3] : ٢٠٤/ ب

تَكَنَّفَنِى الوُشاةُ فأزعجُونى   فيا لَلنّاس لِلواشى المُطاع

(١) سورة الأنفال . آية ٩ .

(٢) سورة القصص . آية ١٥ .

(٣) البيت من الوافر . الكتاب ٢١٦/٢ . تكنفنى : أحاطوا بى .

ومثال المنادى المتعجب منه قول العرب : ياللعجب ، ياللفليقة ، ويااللماء ، ويالدواهى . ومنه قول الشاعر[1] :

لَخُطَّابُ ليلى يالَبُرْثُنَ منكم   أَدَلُّ وأمضى من سُلَيْك المَقانِبِ

وقولى ابن أبى ربيعة[2] :

أواِنس يَسْلُبْنَ الحليمَ فؤادَه   فيا طُولَ ماشَوْقٍ وياحسن مُجْتَلى

وإن كان المستغاث قبل الاستغاثة معربا استصحب إعرابه ، كقولك فى : ياغلام زيد : يالغلام زيد . وإن كان مبنيا بناء حادثا فى النداء أعيد إلى الإعراب ، وجرته اللام بما كانت تجره فى غير النداء ، كقولك فى : يازيد ، ويازيدان ، ويازيدون : يالزيد ،ويا للزيدَيْن ، ويالزيدِين .

وإن كان مبنيا قبل النداء استصحب بناؤه ، وحكم بجره تقديرا ، كقولك : يالرقاشِ ، ويالهذا . وكذا إن كان مقصورا أو منقوصا أو مضافا إلى ياء المتكلم ، كقولك : يالموسى ، وياللقاضى ، ويالصاحبى . وكل هذه الأنواع منبه عليها بقولى : جر باللام مفتوحة بما يجر فى غير النداء .

وإن عطف على المنادى المستغاث غيره وأعيد معه « يا » فتحت اللام أيضا ، كقول الشاعر[3] :

يالَعَطّافِنا ويالَرِياح   وأبى الحَشْرَجِ الفتى النَّفَّاحِ

ومثله[4] :

فيا لَسَعْدٍ ويالَلناس كلِّهم   ويالَغائبهم ويالَمن شَهِدا

وإن لم تُعد مع المعطوف « يا »كسرت اللام ، كقوله[5] :

---

(١) البيت من الطويل . وقائله فرار الأسدى . الكتاب ٢١٧/٢ ، وابن يعيش ١٣١/١ . برثن : قبيلة يستغيث بها . وسليك المقانب : أحد صعاليك العرب وعدائيهم .

(٢) البيت من الطويل . الديوان ص ١٦ ، والكامل ٣٧٦/١ .

(٣) البيت من الخفيف . الكتاب ٢١٧/٢ ، والعينى ٢٦٨/٤ ، والدرر ١٥٦/١ ، غير منسوب فيها .

(٤) البيت من البسيط . المساعد على تسهيل الفوائد ٥٢٧/٢ .

(٥) البيت من الخفيف . فى العينى ٢٥٦/٤ .

يالقومى ويالأمثال قومى   لأناس عتوهم فى ازدياد .

يالَقومــى ولِلذيــن تَوَلّــوْ   هُمْ لباغِين بَغْيُهم فى ازديـاد

وأما المستغاث من أجله فلابد من كسر لامه نحو[1] :

ألا يالَقومِى للنوائب والدهـر   ولِلمرء يردى نفسَه وهو لا يدرى

وللأرض كم من صالح قد تلمأت   عليـه فوارتـه بلمّاعــة قفــر

وقد يستغنى عنها بمن ، كقول الشاعر[2] :

يالَلرِّجال ذوى الألباب من نَفَر   لا يَبْرحُ السَّفَهُ المُرْدى لهم دينا

ويستغنى كثيرا عن المستغاث من أجله للعلم به ، بظهور سبب الاستغاثة ، كقول الفرزدق[3] :

يالتميم ألا لله دَرُّكُـــــم   لقد رُميتمْ بإحدى المصمئلات

وكقول عدى بن زيد[4] :

فهـل من خالـدٍ إمّـا هلكنـا   وهـل بالموت يالَلنــاس عارُ

وقد يكون المستغاث من أجله غير صالح لأن يكون مستغاثا ، ويكون المستغاث مشاهدا ، فيستباح حذفه ، ويتصل المستغاث من أجله بيا مجرورا باللام المكسورة ، كقول الشاعر[5] :

يالِأُنـاسٍ أبَــوْا إلا مُثَابــرةً   على التَّوَغُّلِ فى بغى وعـدوان

فيتعين فى مثل هذا كسر اللام ، لأن مصحوبها غير صالح لأن يكون مستغاثا ، بل مستغاثا من أجله ، والمستغاث محذوف ، والتقدير : يالقومى لأناس .

وروى عن العرب فى : ياللعجب ، ويالّلماء ، ونحوهما فتح اللام على أن مصحوبها

---

(١) البيتان من الطويل ، لهدبة بن خشرم . هدبة بن الخشرم العذرى ، حياته وشعره ص ٨ وفيها : ... قد تأكمت ... يراجع الخصائص ١٧١/٣ وفيها : قد تودأت ... وللمرء يأتى حتفه ..
تلمأت : اشتملت عليه ووارته . لماعة : صحراء يلمع فيها السراب .

(٢) البيت من البسيط . العينى ٤/ ٢٧٠ ، والدرر ١٥٦/١ ، غير منسوب فيهما .

(٣) البيت من البسيط . الديوان ١٢٦/١ . المصمئلات : جمع مصمئلة وهى الداهية .

(٤) البيت من الوافر . الدرر ١٥٦/١ غير منسوب فيها ، وشعراء النصرانية فى الجاهلية ٤٥٦/٤ .

(٥) البيت من البسيط . العينى ٢٧١/٤ ، والدرر ١٥٦/١ ، غير منسوب فيهما .

مستغاث ، وكسرها على أن مصحوبها مستغاث من أجله . وعلى هذا النوع نبهت بقولى : « وإن ولى يا اسم لا ينادى إلا مجازا » إل آخر القول .

ونبهت بقولى : « وربما كان المستغاث مستغاثا من أجله » على نحو قول القائل : يالزيد لزيد ، أى : يازيد أدعوك لتنصف من نفسك . ومنه قول مهلهل[1] :

يالَبكـــر أنْشِرُوا لى كُلَيْبـــا   يالبكـر أيـنَ أيـــن الفِـــرار

ولما كان ما ولى « يا » فى الاستغاثة مستغاثا تارة ، ومستغاثا من أجله تارة ، فرقوا بين لاميهما بالفتح والكسر ، خص الفتح بلام المستغاث لشبه ما هى فيه بضمير المخاطب ، ولا تصالها بألف « يا » لفظا وتقديرا .

وزعم الكوفيون أن أصل : يالفلان : يا آل فلان ، ولذلك جاز أن يوقف عليها ، كقول الشاعر[2] :

فخيرٌ نحن عند الناس منكم   إذا الدَّاعى المُثَوِّبُ قال يالا

ولا حجة فى هذا البيت ، لاحتمال أن يكون الأصل : ياقوم لا فرار ، أو لا تفروا . ومما يدل على ضعف ما ذهبوا إليه الرجوع إلى الكسر فى العطف دون إعادة « يا » ، ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها فى العطف موجب . وأيضا لو كانت بعض آل لم تدخل على ما لا تدخل عليه آل ، نحو : يالله ، ويالناس ، ويالهؤلاء .

وتعاقب هذه اللام ألف فى الآخر كألف المندوب ، ولا يجوز الجمع بينهما ، كما لا يجوز الجمع بين هاء الجحاجحة وياء الجحاجيح[3] ، وكما لا يجوز الجميع بين ياء يمنىّ وألف يمان ، هذا معنى قول الخليل وسيبويه .

ولابد من الألف عند حذف اللام ، وقد يستغنى عنهما فى التعجب كقول عمر أبى ربيعة[4] :

١/٢٠٥ أوانِسُ يَسْلُبْنَ الحليمَ فؤادَه /   فيا طولَ ما شوقى ويا حُسْنَ مُجْتَلى

---

(١) البيت من المديد . الكتاب ٢١٥/٢ ، وخزانة الأدب ٣٠٠/١ .

(٢) البيت من الوافر ، لزهير بن مسعود الضبى . العينى ٥٢٠/١ ، وخزانة الأدب ٢٢٨/١ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب ٣٢٥/٤ ، وروايته : ... عند البأس ... المثوب : المكرر الدعاء ، قالوا : لأنه كان يخلع ثوبه ويلوح به حتى يرى .

(٣) جمع جحجاح وهو السيد الشريف .

(٤) ذكر البيت فى ص ٤١٠ رقم/٢ .

باب الندبة

ص : المندوب هو المذكور بعد « يا » أو « وا » تفجعا لفقده حقيقة أو حكما ، أو توجعا لكونه محلَّ ألم أو سببه . ولا يكون اسم جنس مفردا ، ، ولا ضميرا ، ولا اسم إشارة ، ولا موصولا بصلة لا تعينه ، ويساوى المنادى فى غير ذلك من الأقسام والأحكام . ويتعين إيلاؤه « وا » عند خوف اللبس .

ش : المذكور تفجعا لفقده حقيقة أو حكما كقول الباكى على ميت اسمه زيد : يازيدا ، أو وازيدا . ومنه قول جرير يرثى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه[1] :

حُمِّلتَ أمرا عظِيما فاصْطبرتَ له　　　وقمتَ فينا بأمر الله ياعمرا

ومثله قول الآخر[2] :

ياليمينا أطْمَعْتِ مذ بنْتِ أعدا　　　ئى وقِدما أو سعْتُهم بك قهرا

والمندوب تفجعا لكونه فى حكم المفقود كقول أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه : وا عمراه ، واعمراه ، حين أعلم بجدب شديد أصاب قوما من العرب . وكقول الخنساء ومن أسِر معها من آل صخر ، وصخر غائب غير مرجو الحضور : واصخراه ، واصخراه .

والمندوب توجعا لكونه محل ألم كقول قيس العامرى[3] :

فواكبدى من حُبِّ من لا يُحبُّنى　　　ومن عَبَراتٍ ما لهن فناءُ

---

(١) البيت من البسيط . العينى ٤/٢٢٩ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦/١٦١ ، والدرر ١/١٥٥ . والديوان ص ٢٣٥ وروايته : ... وقمت فيه ...

(٢) البيت من الخفيف .

(٣) البيت من الطويل . المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٥٣٤ .

والمندوب توجعا لكونه سببا للألم كقول ابن قيس الرقيات[1] :

تَبْكِيهِمُ دَهْماءُ مُعْوِلَةً وتقولُ سلمى وارَزِيَّتِيَه

ولا يندب اسم جنس مفرد ، ولا اسم إشارة ، ولا موصول بصلة لا يتعين بها المندوب ، فلا يقال فى : رجل : وا رجلاه . ولا فى : أنت : وا أنتاه . ولا فى : هذا : واهذاه . ولا فى : من ذهب : وا من ذهباه .

ويندب اسم الجنس المضاف نحو : واغلام زيداه ، والموصول بصلة تعين المندوب نحو : وامن حفر بئر زمزماه .

ونبهت بقولى : « ويساوى المنادى فى غير ذلك من الأقسام » على أنه قد يكون علما ، واسم جنس مضافا ، وموصولا بصلة معينة .

ومن مساواة المنادى فى الأحكام أنه إذا لم تل آخره الألف ضم إن كان مما يضم فى النداء نحو : وا زيدُ . أو نصب إن كان مما ينصب فى النداء نحو : واعبدَ الله ، واضَرُوبا رءوس الأعداء ، ووا ثلاثة وثلاثين للحاق الزيادة . وا ثلاثة وثلاثيناه .

ومن مساواته فى الأحكام أنه إذا دعت الضرورة إلى تنوينه جاز استصحاب ضمته وتبديلها فتحة ، كقول الراجز[2] :

وافَقْعسا وأينَ مِنِّى فقعسُ

كذا روى منصوبا ، ولو قيل بالضم : وا فقعسٌ ، لجاز .

وإذا أمن أن يلتبس المندوب بمنادى غير مندوب جاز وقوعه بعد « يا » و « وا » نحو : وامن حفر بئر زمزماه . فلو قيل هنا : يامن حفر بئر زمزماه ، لم يُخَفْ لبس ، فاستعمال « يا » و « وا » فيه جائز . بخلاف قولك : يازيد ، وفى الحضرة من اسمه زيد ، فلا يجوز أن يستعمل فيه إلا « وا » لأن الذى يليها لا يكون إلا مندوبا . ولا تتعين الندبة بالألف التى تلى الآخر والحرف المنبه

---

(١) البيت من الكامل . الكتاب ٢٢١/٢ ، والعينى ٢٧٤/٤ ، وروايته : تبكيهم أسماء ... والديوان ص ٩٩ وروايته : تبكى لهم أسماء ... وتقول ليلى ... دهماء : سوداء .

(٢) نسب البيت لرجل من بنى سعد . المساعد على تسهيل الفوائد ٥٣٦/٢ ، والدرر ١٤٨/١ .

به « يا » ، لأن المنادى البعيد قد تلى الألفُ آخره ، كقول المرأة لابن أبى ربيعة[1] : نظرت كعثبى ، فرأيته ملء العين وأمنية المتمنى ، فصحتُ : وا عمراه . فقال عمر : يالبَّيْكاه » . ولم ير سيبويه زيادة الألف المذكورة إلا فى ندبة أو استغاثة أو تعجب .

ص : وتلحق جوازا آخرَ ماتمّ به ألفٌ يفتح لها متلوُّها متحركا ، ويحذف إن كان ألفا أو تنوينا أو ياء ساكنة مضافا إليها المندوب ، وقد تفتح .

ش : آخر ما تم به المندوب يعم آخر المفرد نحو : وا زيداه ، وآخر المضاف إليه نحو : وا عبد الملكاه ، وآخر الصلة نحو : وامَنْ حفر بئر زمزماه ، وآخر المركب تركيب مزج نحو : وا معد يكرباه ، وواسيبويهاه ، وآخر المركب تركيب إسناد نحو : واتأبط شراه .

وقيدت لحاق هذه الألف بالجواز لئلا يعتقد لزومه .

ونبهت على فتح متلوها ليعلم أن ضمة : يازيدُ ، وكسرة : ياعبد الملك ، وما أشبههما مستوية فى التبدل بفتحة لأجل الألف نحو : يازيداه ، ويا عبد الملكاه . وإن وجدت الفتحة قبل أن يجاء بالألف استصحبت إذا جيء بالألف ، كقولك فى : عبد يغوثَ : ياعبد يغوثاه .

ونبهت بقولى : « ويحذف إن كان ألفا أو تنوينا أو ياء ساكنة مضافا إليها » على حذف المتمم إن كان ألفا كقولك فى موسى : ياموساه . أو تنوينا كقولك فى غلام زيد : وا غلام زيداه . أو ياء ساكنة مضافا إليها كقولك فى غلامى : ياغلاماه ، وقد يقال : ياغلامياه . ومن قال فى النداء : ياغلامىَ ، بالفتح ، استصحب الفتح فى الندبة نحو : وا غلامياه . ومن لم يجيء بالألف فله أن يقول : وا غلامى ، بالسكون / ٢٠٥/ ب و واغلاميَه ، باستصحاب الفتحة وزيادة هاء السكت ، كما قال ابن قيس[2] :

وتقول سَلْمى يارزيَّتيه

---

(١) الأمالى للقالى ٢/٤٩ .

(٢) سبق ذكره فى ص ٤١٤ رقم/١ .

ص : وقد تلحق ألفُ الندبة نعتَ المندوب ، والمجرورَ بإضافة نعته ، ويقاس عليه ، وفاقا ليونس . وقد تلحق منادى غير مندوب ولا مستغاث خلافا لسيبويه .

وتليها فى الغالب سالمة ومنقلبة هاءٌ ساكنةٌ تحذف وصلا . وربما ثبتت مكسورة أو مضمومة ، ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء ، ولا تحذف همزة ذى ألف التأنيث الممدودة خلافا للكوفيين .

ش : لا يجيز الخليل ولا سيبويه[1] أن تلحق ألف الندبة آخر نعت المندوب ، وأجاز ذلك يونس نحو أن يقول : وازيد البطلاه . ويؤيد قولَ يونس قولُ بعض العرب[2] : واجمجمتى الشامِيَّتَيْناه ، وقول الشاعر[3] :

ألا يا عَمْرُو عَمْـراه ... وعمـرُو بن الزُّبَيْـراه

فلحقت فى : الشاميتيناه ، وهو نعت مندوب ، ولحقت فى : عمراه وهو توكيد مندوب ، ولحقت فى الزبيراه ، وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب ، ولحاقها نعت المندوب كقول الشاعر[4] :

كم قائل ياأسعد بن سعداه ... كل امرئ باك عليك أراه

وأجاز غير سيبويه أن تلحق الألف منادى خاليا من استغاثة وتعجب كما تقدم من قول المرأة لعمر بن أبى ربيعة .

والأكثر كون ألف المندوب فى الوقف متلوة بهاء ساكنة تسمى هاء السكت ، وكذا ألف الاستغاثة والتعجب . وقد تثبت فى الوصل مكسورة ومضمومة ، وقد تكلم على ذلك فى غير الندبة[5] .

ومن لحاقها مضمومة فى الندبة قول الشاعر[6] :

ألا ياعَمْـرو عمـراه ... وعمـرو بن الـزبيراه

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٥ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٥٢ ، والجمجمتان : قدحان .

(٣) البيت من الهزج . المساعد على تسهيل الفوائد ٤/٥٣٨ ، والعينى ٤/٢٧٣ ، غير منسوب فيهما .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو من السريع ، وفى الأصل : قال الراجز .

(٥) راجع ص ٤٠٨ .

(٦) هو رقم/٣ .

ويعرض قلب ألف الندبة ياء أو واوا فتليها الهاء منقلبة على نحو ما وليتها سالمة ، وسيبين سبب انقلابها .

وإن كان آخر المندوب وما أشبهه ألفا وهاء ، استغنى فيه عن ألف الندبة وهائها ، استثقالا لألف وهاء بعد ألف وهاء ، ولا[1] يقال فى : عبد الله : ياعبد اللهاه ، ولا فى : جمجماه : ياجمجماهاه، لما فيه من الثقل .

ولو كان موضع الهاء التى هى آخر الاسم همزة لم يمنع إيلاؤها ألف الندبة ، ولم تحذف إلا عند الكوفيين ، فإنهم يقولون فى ندبة حمراء علما : ياحمراه ، بحذف الهمزة والألف التى كانت قبلها . وعلى ذلك نبهت بقولى : « ولا تحذف همزة ذى ألف التأنيث الممدودة خلافا للكوفيين » .

فصل :ص : يبدل من ألف الندبة مجانس ما وليتْ من كسرة إضمار أو يائه أو ضمته أو واوه ، وربما حمل أمن اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء ، وقلبها ياء بعد نون اسم مثنى جائز ، خلافا للبصريين . ولا تقلب بعد كسرة فَعالِ ، ولا بعد كسْرة إعراب ، ولا يحرك لأجلها تنوينٌ بكسر ولا فتح ، ولا يستغنى عنها بالفتحة ، خلافا للكوفيين فى المسائل الأربع .

ش : إذا كان آخر المندوب علامة إضمار مكسور أو مضموم حوفظ على الكسرة والضمة ، وجعل بدل ألف الندبة ياء بعد الكسرة ، وواوا بعد الضمة ، فيقال فى ندبة : غلامكِ : واغلامكيه . وفى ندبة :أنتِ وفعلتِ علما : وا أنتيه ، ووافعلتيه . ويقال فى ندبة غلامهُ وغلامُهم : واغلامهُوه وواغلامهُمُوه . ويقال فى ندبة مُسَمًّى بفعلتُ : وافعلتوه . ويقال فى المسمى بقُومى وقامُوا : واقوميه ، وواقامُوه . وروعى فى هذه الأمثلة وأشباهها جانب ما قبل الألف ليؤمن اللبس ،إذ لو قيل : واغلامكاه ، ووا أنتاه ، ووافعلتاه مراعاة لجانب الألف لجهل التأنيث المدلول عليه بالكسرة . ولو قيل : واغلامهاه ، وواغلامهماه ، ووافعلتاه ، لجهل المعنى المدلول عليه بالضمة . ولو قيل فى : قومى وقاموا : واقوماه ، وواقاماه ، لجهلت الحكاية .

---

(١) فى الأصل : « وقد يقال » وليس صحيحا بدليل ما بعده .

ونبهت بقولى : « وربما حمل أمن اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء » على قول ابن أبى ربيعة للمرأة : يالبيكاه ، ولم يقل : يالبيكيه ، لأمن اللبس .

والبصريون يلتزمون فتح نون التثنية فى ندبة المثنى ، فيقولون : يازيداناه . والكوفيون يجيزون هذا ، ويجيزون أيضا أن يقال : يازيدانيه ، وهو عندى أولى من الألف[1] وسلامة الألف لوجهين : أحدهما : أن فى الفتح وسلامة الألف إيهام أن اللفظ ليس لفظ تثنية ، وإنما هو من الأعلام المختتمة بألف ونون مزيدتين كسلمان ومروان .

الثانى : أن أبا حاتم حكى أن العرب تقول فى نداءهن مثنى : ياهنانية ، ولم يحك : ياهناناه ، والقياس إنما يكون على ما سمع لا على ما لم / يسمع . ١/٢٠٦

وأجاز الكوفيون أن يقال : يارقاشيه ، وياعبد الملكية ، وياغلام زيدنيه وزيدناه . وأن يقال : ياعمَرَ ، استغناء بالفتحة عن الألف . وما رأوه حسن لو عضده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت ، فكان الأخذ به ضعيفا .

(١) لعلها : من الفتح .

باب أسماء لازمت النداء

ص : وهى « فل » و « ملأ مان » و « ملأم » و « لُؤْمان » و « نَوْمان » والمعدول إلى « فُعَل » فى سب المذكر ، وإلى « فَعالِ » مبنيا على الكسر فى سب المؤنث ، وهو والذى بمعنى الأمر مقيسان فى الثلاثى المجرد ، وفاقا لسيبويه . وقد يقال : رجل مَكرُمان ومَلْأَمان ، وامرأة ملأمانة . ونحو[1] :

أمسك فلانا عن فل * و[2] قعيدته لكاع * من الضرورات .

ش : يقال فى النداء : يافُلُ ، للرجل ، ويافلة ، للمرأة . بمعنى : يافلان ، ويافلانة ، وهما الأصل . ولا يستعملان منقوصين فى غير النداء إلا فى ضرورة ، كقول الراجز[3] :

فى لُجّة أمسك فلانا عن فل

ويقال أيضا فى نداء العزيز الكريم : يا مكرُمان ، وفى نداء ضده : يامَلْأَمان ، ويامَلأم ، ويالُؤمان . ويقال فى نداء الكثير النوم : يانومان . والمشهور ألا يستعمل شىء من هذه الخمسة فى غير نداء .

وكذلك المعدول فى سب الذكور إلى فُعَل نحو : ياغُدَر ، ويا فُسَق ، وياخبث ، وكذا المعدول فى سب الإناث إلى فعالِ ، نحو : ياغدار ، ويافساق ، وياخباث . وهذا الثانى وموازنه الدال على الأمر كنزاك وتراك ومناع لا يقتصر فيهما على السماع ، بل يصاغان من كل فعل ثلاثى مجرد قياسا ، فيقال : يالآم ، ويا نجاس ، وياقذار ، بمعنى : لئيمة ، ونجسة ، وقذرة ، وكذا ما أشبههما إذا كان الفعل ثلاثيا مجردا من

---

(١) سيأتى البيت كاملا فى الشرح .

(٢) سيأتى البيت كاملا فى الشرح .

(٣) قائله أبو النجم العجلى . الكتاب ٢/٢٤٨ ، والعينى ٤/٢٢٨ ، وخزانة الأدب ١/٤٠١ . والديوان ص ١٩٩ .

الزيادة . وكذا بفعل الأمر ، فتقول : جلاسِ ، وقوام ، ونطاق بمعنى : اجلس ، وقم ، وانطق .

فلو كان الفعل ثلاثى الأصول وليس مجردا من الزيادة كآدَمَ[1] ، لم يبن منه فعال إلا بسماع كدَرَاكِ بمعنى أدْرِك ، فهذا شاذ لايقاس عليه .

ومن فعال الذى حقه الاختصاص بالنداء لَكاعِ ، وقد يستعمل فى الضرورة غير منادى كقول الشاعر[2] :

أُطَوِّف ما أطوف ثم آوِى   إلى بيت قَعِيدَتُه لَكـاعِ

وروى ابن سيدة أنه يقال : رجل مَكرُمان ، ومَلأمان ، وامرأة ملأمانة . والمشهور اختصاص مكرمان وملأمان بالنداء .

---

(١) آدم بينهم وافق . والخبزَ خلطه بالأُدْم .

(٢) البيت من الوافر . للحطيئة . العينى ٤٧٣/١ ، وخزانة الأدب ٤٠٨/١ ، والدرر ٥٥/١ . والديوان ص ٢٨٠ . لكاع : متناهية فى اللؤم .

باب ترخيم المنادى

ص : يجوز ترخيم المنادى المبنى إن كان مؤنثا بالهاء مطلقا ، أو علما زائدا على الثلاثة بحذف عجزه إن كان مركبا ، ومع الألف إن كان « اثنا عشر » أو « اثنتا عشرة » وإن كان مفردا فبحذف آخره مصحوبا – إن لم يكن هاء تأنيث – بما قبله من حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة مُجانسة ظاهرة أو مقدرة وبأكثر من حرفين ، وإلافغير مصحوب ، خلافا للفراء فى نحو : عماد وسعيد وثمود ، وله وللجرمى فى نحو : فردوس وغرنيق .

ولا يرخم الثلاثى المحرك الوسط العارى من هاء التأنيث خلافا للكوفيين إلا الكسائى . ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه .

ش : يستعمل لفظ الترخيم فى التصغير كما يستعمل فى النداء ، والمرادان مختلفان ، فلذلك قيدت هنا الترخيم بإضافته إلى المنادى ، ولم أطلق فأقول : باب الترخيم . وقيدت المنادى المجوز ترخيمه بكونه مبنيا ، ليعلم أن المنادى المعرب لا يرخم ، فخرج المضاف والمضارع له ، والمستغاث . وأشرت بقولى : « إن كان مؤنثا بالهاء مطلقا » إلى أن ما فيه هاء التأنيث لا يشترط فى ترخيمه علمية ، ولا زيادة على الثلاثة ، بل يرخم ما هى فيه وإن كان ثنائيا بدونها غير علم ، ومن ذلك قول بعض العرب : ياشا ادجنى[1] ، يريد : ياشاة أقيمى ولا تسرحى .

وقيدت العارى من هاء التأنيث بالعلمية ، ليخرج ماليس علما ، كاسم الجنس ، والموصول ، واسم الإشارة .

وقيدته بالزيادة على الثلاثى ، ليخرج الثلاثى المجرد ، كَبَكْر وزفر .

ثم بينت ما يحذف من العلم فى الترخيم ، فقلت : يحذف عجزه إن كان مركبا ،

---

(١) ادجنى : أقيمى ، من دجن .

فيتناول ذلك المركب بمزج كحضر موت وسيبويه وخمسة عشر ، فيقال : ياحضر ، ويا سيب ، ويا خمسة فى المسمى بخمسة عشر . وكذلك ما أشبهها .

٢٠٦/ ب وتناول أيضا المركب بإسناد كتأبط شرا ، وأكثر / النحويين يمنعون ترخيمه ، لأن سيبويه منع ترخيمه فى باب الترخيم[١] ، ونص فى باب النسب على أن من العرب من يرخمه ، فيقول فى تأبط شرا[٢] : ياتأبط . ورتب على ترخيمه النسب إليه ، ولا خلاف فى النسب إليه . ولم يتناول المضاف ولا المضارع له كثلاثين رجلا ، علما ، لأنهما معربان ، وقد تقدم أن المرخم لا يكون إلا مبنيا ، ولو كان العلم المركب « اثنا عشر » أو « اثنتا عشرة » ورخم حذفت الألف مع العجز ، لأنه واقع موقع « اثنان » و « اثنتان » فيقال : يااثنَ ، وياااثنتَ ، كما يقال فى ترخيمهما لو لم يركبا .

وإن كان العلم مفردا وفيه هاء التأنيث رخم بحذفها وحدها ، وسواء فى ذلك القليل الحروف والكثيرها ، والمزيد فيه قبلها وما ليس كذلك ، فيقال فى : ثُبة ، وسَفَرْجلة ومَرْجانة ، وهَيْجُمانة[٣] أعلاما : ياثبَ ، وياسفرجلَ، ويامرجانَ ، وياهيجُمانَ .

وإن عرى العلم المفرد من هاء التأنيث خماسيا فصاعدا ، وقبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة مجانسة ، فترخيمه بحذف آخره ، وحذف حرف اللين المذكور ، سواء فى ذلك ما آخره زائد وما آخره أصلى ، فيقال فى : مروان وعفراء ويعفور[٤] وعرفات ويعقوب وإدريس وإسحاق : يامرو ، وياعفر ، ويايعف ، وياعرف ، ويايعق ، ويالإدر ، وياإسح .

فلو كان الذى قبل آخره حرف اللين المقيد رباعيا كعماد وسعيد وثمود ، اقتصر

---

(١) الكتاب ٢٦٩/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٧/٣ .

(٣) الثبة : الجماعة . السفرجلة : نوع من الثمر . المرجان : صغار اللؤلؤ . الهيجمانة : الدُّرَّة ، والعنكبوت الذكر ، وابنة العنبر بن عمرو .

(٤) فى الأصل : جعفر بدل يعفور ، وجعفر ليس خماسيا ، وليس قبل آخره حرف لين . واليعفور : ظبى بلون التراب أو عام وتضم الياء .

على حذف الآخر ، فيقال : ياعما ، وياسعى ، وياثمو ، وكذا إن كان حرف اللين متحركا كمُسَرْوَل ، أو ساكنا مبدلا من أصل كمختار ، أو مسبوقا بحركة غير مجانسة كفردوس وغُرْنَيْق[1] ، فلا يحذف من هذه وأمثالها إلا الأواخر ، فيقال : يامُسَرْوَ ، ويامختا ، ويافِرْدَوْ ، وياغُرْنَيْ .

فإن كانت الحركة غير مجانسة ولكنها متلوة بمجانسة مقدرة كمصطفوْن علما ، فالحكم كالحكم مع المجانسة المنطوق بها .

وأجاز الفراء أن يقال فى : عماد وسعيد وثمود : ياعما ، وياسعى ، وياثمو ، وياعم، وياسع ، وياثم .

وأجاز هو والجرمى أن يقال فى : فردوس وغرنيق : يافرد وياغرن ، فيعاملان حرف اللين الساكن الزائد بعد متحرك بفتحة متصلة لفظا وتقديرا معاملته بعد متحرك بحركة مجانسة .

وأجاز الفراء أيضا ترخيم الثلاثى العارى من هاء التأنيث إن كان ثانيه متحركا كأسد وسبع ونمر وزفر .

فصل : ص : تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه ، فلا يغير على الأعرف ما بقى إلا بتحريك آخر تلا ألفا وكان مدغما فى المحذوف ، بفتحة إن كان أصلى السكون ، وإلا فبا لحركة التى كانت له خلافا لأكثرهم فى رد ما حذف لأجل واو الجمع ، ولا يمنع الترخيم على الأعرف من نحو ثمود ، خلافا للفراء فى التزام حذف واوه .

ويتعين الأعرف فيما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث ، وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير .

ويعطى آخر المقدر التمام ما يستحقه لو تمم به وضعا . وإن كان ثانيا ذا لين ضُعِّف إن لم يعلم له ثالث ، وجىء به إن علم .

---

(١) المسرول : الذى لبس السروال . الغرنيق : طائر ، والشاب الأبيض الجميل .

ش : كون المحذوف فى الترخيم منوى الثبوت شبيه بقولهم فى جمع جارية : جوار ، ببقاء الكسرة دليلا على ثبوت الياء تقديرا ، وأن الإعراب منوى فيها . وكون الباقى بعد الترخيم فى حكم المستقل تشبيه بحذف آخر المعتل الآخر وجعل ما قبله حرف إعراب ، كقولهم : يد ودم وجوار ، ولا ريب فى اطراد الأول وشذوذ الثانى ، ولذلك كثر فى الترخيم تقدير ثبوت المحذوف ، نحو قولك فى : حارث وجعفر وهرقل : ياحارِ ، وياجعفَ وياهرقْ . وقل فيه تقدير الاستقلال نحو قولك : ياحارُ وياجعف ، وياهرقُ .

ونبهت بقولى : فلا يغير على الأعرف ما بقى إلا بتحريك آخر تلا ألفا ، وكان مدغما فى المحذوف على نحو : مضار وتضار وإسحار[1] أعلاما ، ترخم بحذف ثانى مثليها ، ويبقى أولهما ساكنا وقبله ألف ، فلابد من تحريكه لئلا يلتقى فى الوصل ساكنان على غير الشرط المعتبر ، أعنى كون الثانى مدغما فى مثله ، فيجب التحريك بالرد إلى الأصل فيما له حركة أصلية ، فيقال فى مضار المنقول من اسم فاعل : يامضارِ ، وفى المنقول من اسم مفعول : يامضارَ . ويقال فى المنقول من تضار : ياتضارِ ، لأن أصله : تَضادِر .

فلو لم يكن للساكن حركة أصلية كإسحارّ ، وهو نبت ، حرك بالفتحة لمجانستها الألف ، ولأنها حركة أقرب المتحركات .

١/٢٠٧ وإلى إسحارّ ونحوه أشرت بقولى : إن كان / أصلى السكون .

وأكثر النحويين يردون ما حذف لأجل واو الجمع ، فيقولون فى ترخيم قاضون ومصطفون علمين : ياقاضِى ، ويا مصطفى ، ويشبهونه برد ما حذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وقفا ، كقول الواقف على :هل تَفْعَلُنْ : هل تفعلون ، برد واو الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفهما وهو ثبوت نون التوكيد وصلا ، وهذا التشبيه ضعيف ، لأن الحذف لأجل الترخيم غير لازم ، فيصح معه أن ينوى ثبوت المحذوف ، وحذف نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف لازم ، فلا يصح معه أن ينوى ثبوت المحذوف .

---

(١) فى القاموس المحيط : الإسحارّة والإسحارّ ويفتح ، والسحار وهذه مخففة بقلة تسمن المال .

واحتجُّوا أيضا بأن ياء قاضى ، وألف مصطفى حذفتا لملاقاة الواو ، فإذا حذفت الواو للترخيم ردت الياء والألف ، كما تردان إذا حذف المضاف إليه فى نحو : إن مدمنى البر وافرو الأجر ، لأنه لو لم يردا لكان حذفهما دون سبب . وهذا الاحتجاج يستلزم أن يعاد إلى كل متغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لو لم يكن ذلك السبب موجودا أصلا ، فكان يقال فى ترخيم كَرَوان وقَرَوان[1] : ياكرا ، وياقرا ، قولا واحدا . لأن سبب تصحيح واوهما هو تلاق الساكنين وقد زال ، ومع ذلك يبقون الحكم المرتب عليه ، لكون المحذوف منوى الثبوت ، ولا فرق بين نية ثبوته ونية ثبوت سبب حذف ياء قاضون وألف مصطفون حين يرخمان ، فعلى هذا يقال فى ترخيمهما على مذهب من ينوى المحذوف : ياقاضُ ، ويامصطف ، بالضم والفتح ، ليدل بذلك على تقدير ثبوت المحذوف . وأما على مذهب من يجعل ما بقى مقدر الاستقلال ، فيجوز أن يقال : ياقاضِ وياقاضى ، ويا مصطفَ ، ويامصطفَى .

ويقال فى ثمود على مذهب من ينوى المحذوف : ياثمو ، ولا يمنع منه عدم النظير بسلامة واو بعد ضمة فى آخر اسم عارض البناء ، لأنها غير متأخرة فى التقدير ، ومنع ذلك الفراء لتأخرها لفظا ، ولم يعتد بتقدير المحذوف ، وألزم من أراد الترخيم فى ثمود وشبهه أن يحذف الواو فيقول : ياثم ، ولا يبالى ببقاء الاسم على حرفين ، لأن ذلك عنده جائز .

ونبهت بقولى : « ويتعين الأعرف فيما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث » على أنه لا يرخم نحو : عمرة وضخمة إلا على لغة من ينوى المحذوف ، ويدع آخر ما بقى على ما كان عليه ، لأنهما لو رخما على تقدير الاستقلال فقيل : ياعمرُ ، وياضخمُ ، لتبادر إلى ذهن السامع أن المناديين رجل اسمه عمرو ، ورجل موصوف بالضخم ، وذلك مأمون بأن ينوى المحذوف ، وتبقى الراء[2] والميم مفتوحتين ، وكذلك ما أشبههما .

وكذلك يتعين الوجه الأعرف فيما لو رخم على تقدير التمام لزم منه استعمال مالا

---

(١) القرا : الظهر كالقَرَوان . القاموس المحيط .

(٢) فى الأصل : الواو والميم ، وليس هنا واو .

نظير له ، والإشارة بذلك إلى أمثلة منها : طيلِسان ، بكسر اللام ، إذا سمى به رخم ، فيجب تقدير ثبوت ما حذف منه ، لأنه لو قدر تاما لزم وجود : فيعل ، بكسر العين مع صحتها ، وهو مهمل فى وضع العرب ، وذلك مأمون بترخيمه على الوجه الأعرف ، أعنى الترخيم على لغة من ينوى ثبوت المحذوف .

ومثل طيلِسان حِذْرية إذا سمى به ورخم ، لا يرخم إلا[1] على لغة من ينوى ثبوت المحذوف ، فيقال : ياحذرىَ ، بفتح الياء على تقدير ثبوت الهاء ، ولا يقدر التمام فيقال : ياحِذرِى ، بالسكون ، لئلا يلزم وجود اسم على فعلى ، وهو مهمل وضعا .

ومما يجب ترخيمه على الوجه الأعرف : عرقوة ، علما ، فيقال فيه : ياعرقوَ ، على نية المحذوف ، ولا يرخم على تقدير التمام ، لأن ذلك يوجب أن يقال : ياعَرْقِى ، بفتح الفاء وكسر اللام ، وهو مهمل وضعا كفِعْلِى بكسرهما .

ومما يجب ترخيمه على الوجه الأعرف حبلوى وحمراوى ، علمين ، فيقال فيهما ، ياحبلو ، وياحمراو ، على نية ثبوت المحذوف ، لا على تقدير التمام ، فإن ذلك يوجب أن يقال : ياحبلى ويا حمرا ، بقلب الواو التالية اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبقلب الواو التالية الألف همزة ، لتطرفها بعد ألف زائدة ، فيلزم من ذلك ثبوت مالا نظير له ، وهو كون ألف فعلى مبدلة من واو ، وهى لا تكون إلا زائدة غير مبدلة من شىء ، وكون همزة فعلاء مبدلة من واو ، وهى لا تكون إلا مبدلة من ألف. ولا ستيفاء الكلام على هذا وأمثاله موضع يأتى إن شاء الله تعالى .

فإلى هذه المسائل أشرت بقولى : « وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير » ثم قلت : « ويعطى آخر مقدر التمام ما يستحقه لو تمم به وضعا » فنبهت بذلك على إظهار ضمته إن كان / صحيحا ، كقولك فى : حارث وجعفر وهرقل : ياحارُ ، ويا جعفُ ، وياهرقُ . وعلى تقديرها إن كان معتلا ، كقولك فى : ناجية ياناجى ، بسكون الياء ، والسكون فيها دليل على تقدير ضمها ، وأن لغة تقدير التمام

٢٠٧/ ب

---

(١) « إلا » ليست بالأصل ، والمعنى على وجودها ، والحذرية : القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة .

مقصودة ، إذ لو كان على اللغة الأخرى لفتحت الياء .

ونبهت بقولى أيضا : « ويعطى آخر المقدر التمام ما يستحقه لو تم به وضعا » على أنه يقال فى : ياثمو ، يـاثمى ، فيفعل به من إبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ما فعل بجرو حين قيل فى جمعه : أجر .

ونبهت بذلك أيضا على أنه يقال فى : كروان وصَمَيان[1] علمين : ياكرا ، وياصما ، فيعاملان معاملة : عصا وهدى .

ونبهت بذلك أيضا على أنه يقال فى : عِلاوة وعناية: ياعلاء وياعناء، فيعاملان معاملة كساء ورداء ، وجراء وظباء .

ثم قلت : « وإن كان ثانيا ذا لين ضعف إن لم يعلم له ثالث ، وجيء به إن علم » فنبهت بذلك على أن لات إذا جعل علما ، ثم رخم على تقدير التمام ، حذفت التاء ، وضعف الألف ، وحركت الثانية فانقلبت همزة ، فيقال : يالاء ، وكان التضعيف مستحقا لعدم العلم بثالث ، فلو علم الثالث لجيء به . والإشارة بذلك إلى : « ذات » علما ، فإنه إذا رخم على تقدير التمام حذفت تاؤه ، وجيء به متمما : ياذوا ، لأن أصل ذات ذوات ، ولذلك قيل فى التثنية : ذواتا . وقد قررت ذلك من غير هذا الباب . ومن المنقوص الثنائى المعلوم الثالث شاة ، فإن أصله : شاهة ، فإذا رخم على تقدير التمام قيل : ياشاه . ولو رخم على تقدير ثبوت المحذوف لقيل : ياشا . ومنه قول : ياشا ادجنى .

فصل : ص : قد يقدر حذف هاء التأنيث ترخيما فتقحم مفتوحة ، ولا يفعل ذلك بألفه الممدودة ، خلافا لقوم ، ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها ، أو تعويض ألف منها .

ويرخم فى الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء - وإن خلا من علمية وهاء تأنيث - على تقدير التمام بإجماع ، وعلى نية المحذوف خلافا للمبرد ، ولا

---

(١) الصميان : التقلب والوثب والسرعة ، والشجاع الصادق الحملة .

يرخم فى غيرها منادى عار من الشرط إلا ما شذ من : ياصاح ، وأطرق كرا ، على الأشهر .

وشاع ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه ، وندر حذف المضاف إليه بأسره ، وحذف آخر المضاف .

ش : نص سيبويه على أن نداء ما فيه هاء التأنيث بترخيم أكثر من ندائه دون ترخيم ، وبعد نصه على ذلك قال : واعلم أن ناسا من العرب يثبتون الهاء فيقولون : ياسلمةُ أقبل . وبعض من يثبت يقول : ياسلمةَ يعنى بفتح التاء ، ومنه قول الشاعر[1] :

كلينى لهمٍّ ياأُمَيْمَةَ ناصب ... وليلٍ أُقاسيه بطىء الكواكب

وعلل سيبويه الفتح فى التاء بأنه لما كان الأكثر فى نداء ما هى فيه نداءه بحذفها ، قدر وهى ثابتة عاريا منها ، فحركت بالفتح لأنها حركة ما وقعت موقعه ، وهو الحرف الذى قبلها .

وأسهل من هذا عندى أن تكون فتحة التاء إتباعا لفتحة ما قبلها ، كما كانت فتحة المنعوت فى نحو : يازيد بن عمرو ، إتباعا لفتحة ابن ، وإتباع الثانى الأول أحق بالجواز ، لا سيما من كلمة واحدة . ويرجح هذا الاعتبار على ما اعتبره سيبويه قوله : وبعض من[2] يثبت يقول : ياسلمة ، فنسب الفتح إلى بعض من يثبت ، ولو كان الفتح على ما ادعى من تقدير حذف التاء ، لكان منسوبا إلى من يحذف لا إلى من يثبت ، وهذا بيّن ، والاعتراف برجحانه متعين .

وألحق بعض النحويين فى جواز الفتح بذى الهاء ذا الألف الممدودة ، فأجاز أن يقال : ياعفراءَ هلمى ، بالفتح ، وهذا لا يصح لأنه غير مسموع ، ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل ، لأن حق ما نطق به ألا يقدر ساقطا ، والهاء المشار إليها على

---

(١) البيت من الطويل ، للنابغة الذبيانى . الكتاب ٢٠٧/٢ ، والعينى ٣٠٣/٤ ، وخزانة الأدب ٣٧٠/١ والديوان ص ٢ . ناصب : متعب

(٢) فى الأصل : « ما » مكان « من » وقد ذكر قبل ذلك وبعده « من » .

الدعوى المذكورة بخلاف ذلك ، فحق ما هى فيه مفتوحة أن يقصر على السماع ، ولا يقاس عليه غيره من ذوات الهاء ، فكيف يقاس عليه ذوات الألف الممدودة ؟

وقد ترتب على كون ترخيم ذى الهاء أكثر من تتميمه أن شبه بالفعل المحذوف آخره وقفا كارْمِ ، فسَوَّوْا بينهما فى توقى حذف الحركة غالبا حين يوقف عليها بزيادة هاء السكت ، وإعادة هاء التأنيث ، فقالوا فى الوقف : ارمه ، ويااطلحه ، ولم يستغنوا غالبا عن الهاءين إلا قليلا . فمن القليل ما حكى سيبويه من قول من يثق بعربيته فى الوقف على : حرملة : ياحرمل . ومثله قول بعض العرب : سِطِى مجرْ ترطُب هجر ، يريد : توسطى يامجرة ، فرخم ووقف دون إعادة الهاء ، ودون تعويض /، 1/208 والمشهور إعادة الهاء أو تعويض الألف منها ، كقول القطامي[1] :

قِفى قبل التَّفَرُّق يا ضُباعا ... ولا يَكُ موقفٌ منك الوداعا

ويرخم للضرورة غير المنادى على تقدير التمام ، وتناسى المحذوف ، وعلى تقدير ثبوته ، فالأول كقول امرىء القيس[2] :

لنِعْمَ الفتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ ناره ... طرِيفُ بنُ مالٍ ليلة الجوع والخَصَرَ

أراد : مالك[3] ، ومثله[4] :

سمتْ وزكت إبنا أُمىّ بغاية ... من المجد لم تُدْرَك ولا هى تدرك

أراد : أمية ومنه قول ذى الرمة[5] :

ديارَ مَيّةَ إذمَىٌّ تُساعِفُنا ... ولا يرى مثْلَها عربٌ ولا عجمُ

(1) البيت من الوافر . الكتاب 2/243 ، والعينى 1/391 ، وشرح أبيات مغنى اللبيب 6/345 ، والديوان ص 31 .

(2) البيت من الطويل . الكتاب 2/245 ، والعينى 4/280 ، والدرر 1/157 ، والديوان ص 66 . تعشو : تسير فى وقت العشاء . الخصر : شدة البرد .

(3) « مالك » ليست بالأصل ، وبه كلمة غير واضحة .

(4) البيت من الطويل .

(5) البيت من البسيط ، الكتاب 1/280 ، والديوان ص 12 وروايتهما : عجم ولا عرب . وخزانة الأدب 1/378 ، والدرر 1/145 .

وزعم يونس أن : مَيّة ، وميّا اسمان لمحبوبة ذى الرمة ، وذلك تكلف لا حاجة إليه .

والثانى من وجهى الترخيم الضرورى وهو أن يحذف ما يحذف ويقدر ثبوته ، فيبقى آخر ما بقى على ما كان عليه ، كقول الشاعر[1] :

يُؤرِّقُنى أبو حَنَش وطَلْقٌ وعمّار وآوِنة أثالا

أراد : وآونة أثالة ، فحذف التاء ونوى ثبوتها ، ولذلك أبقى اللام مفتوحة ، مع أنه فى موضع رفع بالعطف على فاعل يؤرقنى ، ومثله[2] :

إنّ ابنَ حارثَ إن أشْتَقْ لرؤيته أو أمتدحْه فإن الناسَ قد علموا

أراد : إن ابن حارثة ، ومثله[3] :

ألا أضْحَتْ حبالكم رماما وأضحتْ منكَ شاسعةً أُماما

أراد : أمامة ، كذا رواه سيبويه . وزعم المبرد أن الرواية : وما عهد كعهدك ياأماما ، لأنه لايجيز الترخيم الضرورى إلا على الوجه الأول . وهو محجوج بصحة الشواهد على الوجه الثانى ، وبأن حذف بعض الاسم مع بقاء دليل على المحذوف أحق بالجواز من حذفه دون بقاء دليل . وأما زعمه أن الرواية : وما عهد كعهدك ياأماما ، فلا يلتفت إليه ، مع مخالفته نقل سيبويه ، فأحسن الظن به إذا لم تدفع روايته أن تكون رواية ثانية ، وللمبرد إقدام فى رد ما لم يرو ، كقوله فى قول العباس بن مرداس[4] :

وما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ يفوقانِ مِرْداسَ فى مَجْمَع

الرواية : يفوقان شيخى ، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن

---

(١) البيت من الوافر ، لابن أحمر . الكتاب ٢/ ٢٧٠ ، والإنصاف مسألة/٤٨ ، والعينى ٢/ ٤٢١ . آونة : جمع أوان .

(٢) البيت من البسيط ، لابن حَبناء التميمى ، وحبناء أمه . الكتاب ٢/ ٢٧٢ ، والإنصاف مسألة/٤٨ ، والعينى ٤/ ٢٨٣ .

(٣) البيت من الوافر ، لجرير . الكتاب ٢/ ٢٧٠ ، والعينى ٤/ ٢٨٢ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٨٩ ، والديوان ص ٤٠٧ وروايته :

أصبح وصل حبلكم رماما وما عهد كعهدك يا أماما

(٤) البيت من المتقارب . العينى ٤/ ٣٦٥ ، وخزانة الأدب ١/ ٧١ ، والدرر ١/ ١١ .

العدل فى صحيح البخارى وغيره . وذكر شيخى لا يعرف له سند صحيح ، ولا سند يدنيه من التسوية ، فكيف من الترجيح . ويحتمل قول عمرو بن الشريد[1] :

أقـولُ وليلـِي لا تَرِيـمُ نجومُـه   ألا ليت صخرا شاهدى ومعاويا

أن يكون على لغة من يقدر استقلال ما بقى ، وأن يكون على لغة من يقدر ثبوت المحذوف وبقاء ما قبله على ما كان عليه .

ولا يرخم للضرورة ما فيه الألف واللام ، لأنه لا يصلح للنداء ، وشرط المرخم للضرورة أن يكون لفظه صالحا لمباشرة حرف النداء فعلى هذا لا يقال فى « الحمى » من قول الراجز[2] :

أوالفا مكةَ من وُرْقِ الحمِى

إنه مرخم للضرورة ، لأن فيه الألف واللام ، وإنما هو من الحذف المستباح فيما لا يليق به الترخيم ، وعلى صورة لا تستعمل فى الترخيم ، كقول الشاعر[3] :

عفت المَنا بمُتَالع فأبان

أراد : المنازل ، وكقول الآخر[4] :

مُفَدَّمٌ بسَبا الكَتَّانِ مبغوم

أراد : بسبائب الكتان . وعليه قوله ﷺ فى بعض الروايات[5] : « كفى بالسيف شا » قيل : أراد : شاهدا .

---

(١) البيت من الطويل .

(٢) البيت للعجاج . الكتاب ٢٦/١ ، والعينى ٥٥٤/٣ ، والدرر ١٥٧/١ . الورق : جمع ورقاء وهى التى فى لونها بياض وسواد . الحمى : أصلها الحمام حذفت الميم وأبدلت ألفه ياء .

(٣) صدر بيت من الكامل . للبيد بن ربيعة ، وبقيته :

فتقادمت بالحبس والسوبان

المحتسب ٨٠/١ ، و ٧٧/٢ . والعينى ٢٤٦/٤ ، والدرر ٢٠٨/٢ . وشرح ديوان لبيد ص ١٢٨ ، وروايته : درس ... متالع وأبان والحبس : مواضع أو جبال . والسوبان : موضع .

(٤) عجز بيت من البسيط ، لعلقمة بن عبدة ، وصدره :

كأن إبريقهم ظبى على شرف ... الديوان ص ١٣١ . المحتسب ٨١/١ ، و ٧٧/٢ ، واللسان – سبب – وروايتها : ... ملثوم . وأصلها السبائب : جمع سبيبة وهى ثياب من الكتان . فحذف آخرها .

(٥) غريب الحديث لأبى عبيد ١٣٢/١ .

ولا يستباح فى غير ضرورة ترخيم منادى عار من علمية ومن هاء تأنيث ، وشذ قولهم فى صاحب : ياصاح ، وفى كروان : ياكرا . وزعم المبرد أن ذكر الكروان يقال له كرا . ومن أجل قوله قلت : وأطرق كرا ، على الأشهر ، لأن الأشهر فى : أطرق كرا : أطرق ياكروان ، فرخم ، وحقه ألا يرخم لأنه اسم جنس عار من هاء التأنيث ، وقدر ما بقى مستقلا ، فأبدلت الواو ألفا ، وحذف حرف النداء ، وحقه ألا يحذف ، لأنه اسم جنس مفرد ، ففيه على هذا ثلاثة أوجه من الشذوذ . وعلى قول المبرد لا شذوذ فيه إلا من قبل حذف حرف النداء فى نداء اسم الجنس . وقد تقدم من كلامى ما يدل على أن ذلك لا شذوذ فيه إلا عند من لم يطلع على شواهد جوازه ، ومن جملتها قوله ﷺ[1] : « اشتدى أزمة تنفرجى » وقوله ﷺ مترحما على موسى عليه السلام[2] : « ثوبى حجر ، ثوبى حجر » وكثر حذفه آخرا مضافا إليه فى النداء ، كقول الشاعر[3] :

أبا عُرْوَ لا تَبْعَد فكلُّ ابنِ حُرَّة سيدعوه داعِى مِيتة فيُجيب

وكقول الآخر[4] :

٢٠٨/ ب أيا بن عَفْرا أَبِن عُذْرًا فقد صدرت منك الإساءةُ / واستحققت هجرانا

وقول رؤبة[5] :

إما تَرَيْنى اليومَ أمَّ حَمْزِ قارَبْتُ بين عَنَقى وجَمْزى

وندر حذف المضاف إليه بأسره ، كقول عدى بن زيد[6] :

ياعبدَ هلْ تَذْكُرُنى ساعة فى مَرْكب أو رائدٍ للقنيص

---

(١) ذكر فى ص ٣٨٧ رقم ٣ .

(٢) ذكر فى ص ٣٨٧ رقم/٤ .

(٣) البيت من الطويل ، الإنصاف مسألة /٤٨ ، والعينى ٢٨٧/٤ ، وخزانة الأدب ٣٧٧/١ . لا تبعد : لا تهلك : والمراد بقاء الذكر لأنه مات .

(٤) البيت من البسيط .

(٥) من الرجز . الكتاب ٢٤٧/٢ ، والإنصاف مسألة رقم /٤٨ . والديوان ص ٦٤ .

(٦)البيت من السريع ، المساعد على تسهيل الفوائد ٥٦٤/٢ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، والأشمونى ١٣٣/٣ .

يخاطب عبد هند اللخمى ، وعبد هند علم له ، فرخمه بحذف المضاف إليه ، وعامله معاملة معد يكرب .

وكذلك ندر حذف آخر المضاف فى قول أوس بن حجر[1] :

ياعَلْقَمَ الخير قد طالت إقامتُنا هل حانَ منا إلى ذى الغمر تسريحُ

---

(١) البيت من البسيط . المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٥٦٤ .

باب الاختصاص

ص : إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخُصُّه أو يشارك فيه تأكيد الاختصاص أوْلاه « أيّا » يعطيها ما لها فى النداء إلا حرفه ، ويقوم مقامها منصوبا اسمٌ دالٌّ على مفهوم الضمير ، معرف بالألف واللام أو الإضافة ، وقد يكون علما ، وقد يلى هذا الاختصاصُ ضميرَ مخاطب .

ش : الباعث على هذا الاختصاص فخر أو تواضع أو زيادة بيان ، كقولك : بى القاهِرَ أعداءه عَزّ المستجير ، وعلىّ أيها الجواد تعتمد أيها الفقير ، وإنا آل فلان كرماء، ونحن العربَ أقْرَى الناسِ للضيف ، وأنا أيها العبد أفقر العبيد إلى عفو الله تعالى ، وإنا حَمَلة القرآن أحق الناس بمراعاة حقوقهم ، ومنه قول الشاعر(١) :

جُد بعفوٍ فإننـى أيُّهـا العَبــ ـدُ إلى العفـوِ يا إلهى فقيـرُ

ومثله(٢) :

إنّا بنى نَهْشَلٍ لا نَدّعى لأب عنـه ولا هو بالأبنـاء يَشْرينا

ومن وروده علما قول الراجز(٣) :

بنا تميما يُكْشفُ الضَّباب

ومن إيلاء الاختصاص ضمير مخاطب قولهم : بك اللهَ نرجو الفضل .

---

(١) البيت من الخفيف . شذور الذهب ص ٢٢٨ ، والدرر ١٤٦/١ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من البسيط ، ونسب لبشامة بن حزن . شذور الذهب ص ٢٢٩ ، ومعجم شواهد العربية .

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج . الكتاب ٧٥/٢ ، والعينى ٣٠٢/٤ ، وخزانة الأدب ٤١٢/١ . والديوان ص ١٦٩ .

باب التحذير والإغراء غير موجود

باب أبنية الفعل ومعانيها

ص : لماضيها المجرد مبينا للفاعل فعُل ، وفعِل ، وفعَل ، وفعلَلَ . ففعُل لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به ، أو كمطبوع عليه ، أو شبيه بأحدهما ، ولم يرد يائى العين إلا هَيُؤ ، ولا متصرفا يائى اللام إلا نَهُو ، ولا مضاعفا إلا قليلا مشروكا ، ولا متعديا إلا بتضمين أو تحويل ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل .

ش : احترز بماضيها من المضارع والأمر ، وبالمجرد من المزيد فيه ، وبالمبنى للفاعل من المبنى للمفعول . وأشير بمطبوع عليه ما هو قائم به إلى نحو : كرُم ولؤُم ونبُه وسفُه وجزُل وجبُن وذكر وبلد وحسن ووضؤ وصبح وفصح ورطب وصلب ووثر ووفر وكثر وحقر ونزر وكثف ولطف وضخم وضؤل وكبر وصغر ونظف وقذر ورجس ونجس . فالأصل فى هذه الأفعال أن يقصد بها معان غير متجددة ولا زائلة كجودة المطبوع على الجودة[1] ، ورداءة المطبوع على الرداءة . أو معان متجددة ثابتة كفصاحة المتعلم الفصاحة ، وحلم المتعود الحلم .

ومن الأول بعُد الشيء وقرُب ، إذا كان البعد والقرب غير متجددين ولا زائلين ، كبعد ما بين المتضادين ، وقرب مابين المتماثلين . فإذا أسند بعُد إلى ذى بعد حادث ، وقرب إلى ذى قرب حادث ، فلشبههما بلازمى القرب والبعد ، كقولك : بعُدت بعد ما قرُبت ، وقرُبت بعدما بعُدت .

ومن المستعمل لمعنى ثابت بعد التجدد فقُه الرجل ، إذا صار الفقه له طبعا . وشعُر إذا صار قول الشعر له طبعا ، وخطب إذا صار إنشاء الخطب له طبعا .

ومن استعمال فعُل لمعنى متجدد زائل لشبه معناه بالمعنى الذى ليس متجددا ولا

---

(١) جاد يجود جُودَة وجَوْدة صار جيدا .

زائلا قولهم : جنُب الرجل ، إذا أصابته جنابة ، فإن معناه شبيه بمعنى نجُس ، موافقه فى الوزن . وإلى هذا وشبهه أشرت بقولى : أو كمطبوع عليه ، أو شبيه بأحدهما .

وأهمل فعُل فيما عينه ياء ، استغناء عنه بفعِل كلان يلين ، وطاب يطيب ، وبان يبين ، إلا ما شذ من قولهم : هيُؤ الشى فهو هيىء[1] إذ حسنت هيئته .

وكذلك أهمل فيما لامه ياء من الأفعال المتصرفة إلا ما شذ من قولهم : نهُو الرجل ، إذا كان ملازما للنُّهْية ، أى العقل . وقيد الشاذ مما لامه ياء بالتصرف تنبيها على نحو : قضُو الرجل ، ورمُو[2] ، وهو بمعنى : ما أقضاه وما أرماه . فإنه مطرد ، وقد بين ذلك فى باب التعجب .

وكذلك أهمل فعُل من المضاعف استغناء عنه بفعَل كعزّ يعز ، وذلّ يذل ، وجلّ يجل ، وخف يخف ، إلا ما شذ من لببُتَ[3] بمعنى لَبِبْت ، أى صرت لبيبا ، وشرُرْت بمعنى شرِرت[4] ، أى / صرت كثير الشر ، وقللُت بمعنى قلَلت ، أى صرت قليلا ، ودَممُت بمعنى دمَمت ، أى صرت دميما ، وعزُزت ياناقة بمعنى عزَزت ، أى صرت عَزُوزا ، وهى الضيقة الإحليل .

١/٢٠٩

ففعُل فى هذه الأفعال شاذ ، وهو مع شذوذه مشروك بفَعِل فى فعل اللبيب ، وبفعَل فى البواق .

وشذا استعمال فعُل متعديا دون تحويل فى قول من قال : رحُبَكم الدخول فى طاعة الكرمانى ، فعدى رحب لأنه ضمنه معنى وسع .

واطرد استعماله متعديا بتحويل من فَعَل الذى عينه واو ، كرُمْتُه وطُلْتُه . والأصل فى هذا النوع فعَلته بفتح العين ، فحُوِّل إلى فَعُل ، ونقلت الضمة إلى الفاء ، ليدل

---

(١) فى القاموس : رجل هيِّئ وهيىء ، كَكيِّس وظريف ، حسن الهيئة .

(٢) « رمو » ليست بالأصل ، والسياق يستدعيها .

(٣) فى القاموس : ليس فعُل يفعَل سوى لببت بالضم تلب بالفتح .

(٤) فى القاموس : وشررت يارجل مثلثة الراء .

بها على أن العين المحذوفة مجانسة للحركة المنقولة ، إذ لو تركت الفاء مفتوحة مع حذف العين لم يعلم كونها واوا . ونحو هذا فعل فيما عينه ياء من فعَل ، فحولوه إلى فعِل ، ونقلوا الكسرة إلى الفاء فى بعته ونحوه ، ليدل بها على أن العين المحذوفة مجانسة للحركة المنقولة .

والحاصل أن فعَل الذى عينه واو ، حين عرض حذف عينه لسكون لامه ، حول إلى فعُل ، واستصحب ما كان له من التعدية ، لأن الضمة عارضة فلم يعتد بها .

والتزم فى مضارع فعُل ضم عينه نحو : شرُف يشرُف ، وظرُف يظرُف . وروى عن بعض العرب : كُدت تكاد ، فجاء بماضيه على فعُل ، وبمضارعه على يفعَل ، وهى عندى من تداخل اللغتين ، فاستغنى بمضارع أحد المثالين عن مضارع الآخر ، فكان حق كُدت بالضم أن يقال فى مضارعه تكُود ، لكن استغنى عنه بمضارع المكسور الكاف فإنه على فعِل ، فاستحق أن يكون مضارعه على يفعَل ، فأغناهم يكاد عن يكود ، كما أغناهم ترك عن ماضى يذر ويدع فى غير ندور ، مع عدم اتحاد المادة ، بل إغناء يكاد عن تكود معكون المادة واحدة أولى بالجواز .

ص : وكثر فى اسم فاعله فَعِيل وفَعْل ، وقل فاعل وأفعل وفَعَل وفَعِل وفَعَال وفُعَال وفُعّال وفِعْل وفُعْل وفَعُول .

ش : يقع اسم الفاعل فى اللغة كثيرا ، وفى اصطلاح أهل النحو قليلا على كل صفة ، أى وزن كان وزنها ، إذا كانت تشارك فى الاشتقاق الفعل ، ويصح الإخبار بها عن ضمير فاعله ، نحو : كرم زيد فهو كريم ، فمن أجل صحة الإطلاق أضفت اسم الفاعل إلى ضمير فعل حين قلت : وكثر فى اسم فاعله فعيل وفَعْل .

والأكثر فى اصطلاح أهل النحو إطلاق اسم الفاعل على المحدود فى بابه .

ومثال فَعِيل : ظرُف فهو ظريف ، وشرف فهو شريف .

ومثال فَعْل : سهُل فهو سَهْل ، وجزل فهو جزل ، ونظائرهما كثيرة .

ومن استعمال القياس فيهما لعدم السماع : حَمُض الشىء فهو حامض ، حَمُق الإنسان فهو أحمق ، وحسُن فهو حسَن ، وخشُن فهو خشِن ، وجبُن فهو جَبان ، وفرُت الماء أى عذُب فهو فُرات ، ووضؤ الرجل فهو وُضّاء أى وضىء ، وعَفُر فهو عِفْر أى ذو

دهاء ، وغمُر فهو غُمْر أى جاهل ، وحصُرت ذات اللبن فهى حَصُور ى أى ضاق مجرى لبنها .

فصل : ص : حق عين مضارع فَعِل الفتح ، وكسرت فيه من ومِق ووثِق ووفِق وولى وورث وورِع و ورِم و ورِى المُخُّ . وفى مضارع حسِب ونعِم وبئِس ويئِس وييِس ووغر ووجِر وولِه ووهل وجهان . واستغنى فى ضَلِلتَ تضِل ، وورى الزّنديرى ، وفضِل الشىء يفضُل بمضارع فعَل عن مضارع فعِل .

ش : ما كان من الأفعال الثلاثية على فعِل بكسر العين فقياس مضارعه أن يجىء على يفعَل بفتح العين ، لازما كان كسلم ، أو متعديا كعلم . وما كسرت عين مضارعه فمقصور على السماع ، وهو على ضربين :

أحدهما : متعين فيه الكسر ، وهو ثمانية أفعال أولها وَمِق ، وآخرها وَرِى المخ .

والآخر مروى فيه الفتح والكسر ، ففتحه على القياس ، وكسره شاذ وهو تسعة أفعال ، أولها حسب ، وآخرها وهل .

ويقال : ومِقَ الشىءَ إذا أحبه ، ووثق به إذا قوى اعتماده عليه ، ووفق الشىءُ إذا حسُن ، وولى الشىءُ الشىءَ إذا تبعه ، والرجلُ الأثر إذا صار حاكما عليه . وورث معلوم ، وورع الرجل إذا صار ذا ورع ، وورم العضو معلوم وورى المخ إذا اكتنز من السِّمَن .وحسب معلوم ، ونعم الإنسان إذا عدم البؤس ، وبئس إذا كان ذا بؤس ، ويئس وييس معلومان ، ووغر الصدر ووحر إذا التهب غيظا أو خزنا ، ووله كاد يعدم العقل ، ووهل إذا اشتد فزعه / أو نسى . ٢٠٩/ ب

والمشهور فى فعل الضلال ضلَلت تضِل ، وروى عن بعض العرب : ضلِلت تضِل بالكسر فى الماضى والمضارع ، ومقتضى القياس أن يقال : ضلِلت تَضَل ، لكن استغنى بمضارع المفتوح العين عن مضارع المكسورها .

ويقال : وَرَى الزند ووَرِى إذا أخرج ناره ، ولم يقل فى المضارع إلا يرِى بالكسر استغناء بمضارع ورَى بالفتح .

ويقال أيضا : فضَل الشىء وفضِل ، ولم يقل فى المضارع إلا يفضُل بالضم ، استغناء بمضارع فضَل بالفتح .

ص : ولزوم فعِل أكثر من تعديه ، ولذا غلب وضعه للنعوت اللازمة ،

وللأعراض والألوان وكبر الأعضاء . وقد يشارك فعُل ، ويغنى عنه لزوما فى اليائى اللام ، وسماعا فى غيره . ويطاوع فعَل كثيرا ، وتسكين عينه وعين فعُل وشبههما من الأسماء لغة تميمية .

ش : أخف الأفعال الثلاثية المفتوح العين ، لأن الفتحة أخف الحركات ، وأثقلها المضموم العين ، لأن الضمة أثقل الحركات ، والمكسور العين متوسط ، لأن الكسرة أقل ثقلا من الضمة ، وأقل خفة من الفتحة ، فترتب على هذا أن جعل مضموم العين ممنوع التعدى تخفيفا ، لأن التعدى يستدعى زيادة المتعدَّى عليه ، وجعل عدم التعدى فى المكسور العين أكثر من التعدى . وكثر الأمران فى المفتوح العين لخفته .

وفَعِل الموضوع للنعوت اللازمة كشَنِب وفَلج ولَمِى وعمى وظَمِئ وحوِل وحوِر وعور وعرِج .

والموضوع للأعراض كبرئ ومرض ونشط وكسل وفرح وحزن وشبع وغرث وروى وعطش .

والموضوع للألوان كسود وشهب وحوِى ودعج ولهب[1] .

والموضوع لكبر الأعضاء كجبه وأذن وعين ورقب وفوه وسوق .

ومشاركة فعِل لفعُل كفقِر وفقُر ، وأدِم وأدُم ، وسمِر وسمُر وعجف وعَجف ، وحمِق وحمُق ، ورعِن ورعُن .

والاستغناء به عن فَعُل لزوما فيما لامه ياء كحيىَ فهو حيىّ ، وعيىَ فهو عيىّ ، وغبِىَ فهو غبِىّ .

ويدل على كون فعُل فى هذه الأفعال أصلا لفعِل أن كل واحد منها يدل على معنى طبع عليه الفاعل ، أعنى الحياء والعىّ والغباوة ، وكذا الغنى إذا أريد به غنى المال فهو محمول على غنى النفس .

ومن أجل نيابة هذه الأفعال عن فعُل التزم مجىء اسم فاعل كل واحد منها على فعيل ، وقد قيل فى العيىّ عَىّ على فعْل ، لأن فعْلا شريك فعيل فى الصوغ من فعُل .

والاستغناء بفعِل عن فعُل فيما ليس لامه ياء كقوى ونقى وسمن ، وحقها أن تكون على فعُل ، لأنها بمعنى مَتن ونظف وشحُم ، وأضدادها ضعف ونجُس وشخت[2] .

---

(١) الدَّعَج : محركة والدُّعْجة بالضم سواد العين مع سعتها . الكهبة : بالضم غبرة مشربة سوادا .

(٢) شخت : ضمر وهزل .

ومن أجل استحقاق معانيهاالفعُل التزم فى أسماء فاعليها فعيل ، أعنى : قويا ونقيا وسمينا .

ويجىء فعِل مطاوعا لفعَل نحو : جذَعه فجذِع ، وصلَمه فصلِم ، وثلَمه فثلِم ، وثرمه فثرِم ، وهتمه فهتم ، وعلمه فعلِم ، وفلجه ففلِج . والوصف منها : أجذع وأصلم وأثلم ، وأثرم وأهتم وأعلم وأفلج .

وبنو تميم يسكنون العين المكسورة والمضمومة من الكلمة الثلاثية اسما كانت أو فعلا ، فيقولون فى : رجُل ونمر وظرُف وعلِم : رجْل ونمْر وظرْف وعلْم .

فصل :ص : اسم الفاعل من متعدى فَعِل فاعل ، ومن لازمه على فعِل وأفعل وفعلان . وقد يجىء على فاعل وفعيل . ولزم فعيل فى المغنى عن فعُل . وقد يشرك فعُل فعِلا ، وفعِل أفعل وفعْلان ، وربما اشتركت الثلاثة .

ش : قد تقدم التنبيه على أن فعِل على ضربين : متعد ولازم ، وأن لزومه أكثر من تعديه ، والحاجة الآن داعية إلى الكلام على صوغ الفاعل من كل واحد منهما ، فبينت أنه من المتعدى على وزن فاعل كعلم فهو عالم ، وعمل فهو عامل . وأنه من اللازم على فعِل وأفعل وفعلان ، كفرِحَ فهو فرِحٌ ، وترِحَ فهو ترِحٌ ، وحورَ فهو أحور ، وعور فهو أعور . وشبع فهو شبعان ، وروى فهو ريَّان .

ونبهت على أنه يجىء على وزن فاعل وفعيل نحو : سلم فهو سالم ، وبلى فهو بالٍ ، وحزِن فهو حزين ومرض فهو مريض .

ثم قلت : « ولزم فعيل فى المغنى عن فعُل » منبها بذلك على : حيى وسمن وأخواتهما المتقدم ذكرها .

ومن فعُل المشارك فعِلا طمُع وعجُل ويقُظ بمعنى طمِع وعجِل ويقِظ .

وشرك فعِل أفعل كسود وأسود ، وخضر وأخضر ، ووجل وأوجل ، وعوروأعور .وشرك وأشرك فعلان كفرِح وفرحان ، وجذل وجذلان ، وسكر وسكران ، وصيد وصديان . / وقالوا : شعِثَ فهو شعِث وأشعث وشعثان ، فأشركوا الثلاثة .

١/٢١٠

ص : لفعَل تعد ولزوم ، ومن معانيه غلبة المقابل ، والنيابة عن فعُل فى المضاعف واليائى العين ، واطراد صوغه من أسماء الأعيان لإصابتها ، أو إنالتها ، أو عمل بها ، وقد يصاغ لعملها ، أو عمل لها ، أو أخذ منها .

ش : كثر استعمال فعَل لخفته متعديا ولازما بلفظين متباينين ، وهو الكثير كجلب وذهب . وبلفظين متحدين كفغرفاه ففغر ، بمعنى فتحه فانفتح ، ودفق الماء فدفق ، بمعنى صبه فانصب ، وغاضه فغاض ، بمعنى أذهبه فذهب ، وسار الدابة فسارت ، بمعنى سيرها فتسيرت ، ورجع الشيءَ فرجع ، بمعنى رده فارتد .

ولفعَل معان كثيرة ، منها استعماله للغلبة عند تقابل الفاعلين ، كعالمنى فعلمته ، وشاعرنى فشعرته ، وكاتبنى فكتبته ، وكاثرنى فكثرته . أى قابل علمه بعلمى ، وشعره بشعرى ، وكتابه بكتابى ، وكثرة ماله بكثْرة مالى ، فكنت أعلم منه وأشعر وأكتب وأكثر مالا .

ومن معانيه النيابة عن فعُل فى المضاعف واليائى العين ، فالمضاعف نحو : جلَلت فأنت جليل ، وعززت فأنت عزيز ، وشححت فأنت شحيح ، وحققت فأنت حقيق ، وعففت فأنت عفيف ، ودق الشيء فهو دقيق ، وركّ فهو ركيك ، ورقّ فهو رقيق ، وخس فهو خسيس ، وذلّ فهو ذليل .

واليائى العين نحو : طاب يطيب فهو طيب ، ولان يلين فهو لين ، وبان يبين فهو بين ، وهاء يهيء فهو هيئ إذا كان حسن الهيئة ، وناء اللحم ينيء فهو نيئ .

ويدل على أن أصل هذه الأفعال أن تكون على فعُل دلالتها على معان طبعية أو كالطبعية فى اللزوم، ولذلك جاءت أسماء فاعليها على فعيل فى المضاعف والمعتل اللام ، وعلى فيعل فى المعتل العين ، لأن فيعلا فيما اعتلت عينه مما حق فعله أن يكون على فعُل ناب عن فعيل فى ذوات الياء كلها كطيِّب وأخواتها إلا فى ناء اللحم . وفى ذوات الواو[1] كجيد وسيد وهين وصيب إلا ما شذ من طويل وقويم .

واطرد صوغ فَعَل من أسماء الأعيان لإصابتها ، نحو : جلده ورأسه وجبهه وأذنه وعانه ووجهه ووجنه وصدره وركبه ورجله إذا أصاب جلده ورأسه وجبهته وأذنه وعينه ووجهه ووجنته ويده[2] ، وصدره وركبته ورجله .

---

(١) فى الأصل « ذوات الياء » والأسماء التى ذكرها ليست يائية .

(٢) لم يذكر اليد فيما سبق .

واطرد أيضا صوغه منها لإنالة المسمى نحو : لحمه وشحمه ولبنه ولبأه وزبده وسمنه وتمره وكمأه ، إذا أطعمه لحما وشحما ولبنا ولبأ وزبدا وسمنا وتمرا وكمأة .

واطرد أيضا صوغه منها لعمل بها نحو : رمحه وحربه وآله وسهمه وسافه وحصبه وحصاه وعصاه وساطه ، إذا ضربه برمح أو حربة أو آلة وسهم وسيف وحصباء وحصاة وعصا وسوط . ومنه : عانه إذا أصابه بالعين ، وركَبه البعير إذا أصاب ركبته ، وهما من الأضداد .

وقد يصاغ فعَل من اسم الشيء لعمله نحو : جدَر الجدار ، ونأى النُّؤْيَ ، وأرى الإرة ، وبأر البئر ، وخبأ الخبء ، وقبا القبو ، وعصد العصيدة ، ولفت اللفيتة ، ولبك اللبيكة ، وألق الألوقه[1] .

وقد يصاغ لعمل صادر من المسمى نحو : أصلته الأصلة ، وسبعه السبع ، وكلبه الكلب ، وذبه الذباب ، ونمله النمل ، وبعضه البعوض ، ووحرته الوحرة[2] ، وجرده الجراد .

وقد يصاغ لأخذ بعض المسمى نحو : ثلث المال ، وربعه وخمسه ، إذا أخذ ثلثه وربعه وخمسه ، وكذلك إلى العشر .

ص : ومن معانى فعَل الجمع والتفريق والإعطاء والمنع والامتناع والإيذاء والغلبة والدفع والتحويل والتحول والاستقرار والسير والستر والتجريد والرمى والإصلاح والتصويت .

ش : الذى للجمع كحشر وحشد وحاش ونظم ولمّ ولأم وشعب فى أحد معنييه ، وكتب وحزب وكفت وضم وحصر ووعى العلم ، وقرى الماء وعكم وحزم وحوى وحاز وجفظ .

والذى للتفريق كفتَّ زيد ، وجزأ وقسم وشعب فى أحد معنييه ، وفصل وعزل وماز .

---

(١) النؤى : الحفير حول الخباء أو الخيمة يمنع السيل . الإرة : النار . الألوقة : طعام طيب .

(٢) الوحرة : حشرة سامة .

والذى للعطاء كمنح ونحل ووهب وبذل وشبر[1] وشكر ورفد وبذل .

والذى للمنع كحصر وحظل وعضل وحرم وحبس وسجن وحمى وعصم وحد وصد وحجر وحجز .

والذى للامتناع كعاذ ولجأ ووأل وعقل وحرن وشمس وشرد وقمص وخلأ وجمح فى أحد معنييه .

والذى للإيذاء كلسع ولذع[2] وكلم وجرح وقرح ووكز ولهز ولطم ولكم .

والذى للغلبة كبذّ وجبّ وقهر وقصر وهزم وقمع ودحر وطرد وكسع وكسر وصرع وجدل وسلق وحرب . / ٢١٠/ ب

والذى للدفع كدرأ وردع وعتل وزبن ودسر ودأم ونسأ وقدع[3] .

والذى للتحويل كقلب وصرف ونقل وبدل وخلب وجذب وسحب وكحط[4] وكدر وحدر ، وكرَبَع الثلاثة ، وخَمَس الأربعة ، إلى عَشَر التسعة .

والذى للتحول كرحل وزحل وذهب وظعن وشحط وشطن وشسع وسرح وسبح وساب وسرب ونزح وغرب ، وكخسف القمر ، وكسفت الشمس ، وصبت الريح وشملت ، وكخرج ودخل وبرز وولج ووقف وهبط .

والذى للاستقرار كسَكن وقطن ومدن وأوى وثوى وعدن وعمر وعطن وكنس وركن وبلد وخلد .

والذى للسير كرَمَل وذمل ونسل ورسم وضبع ووخد وخب وخَذَى ودب ودرج ودَرَم وجفل وجمز ومرط وجمح فى أحد معنييه .

والذى للستر كخبأ وحجب وخمر ، وكقبر وغفر ورمس ومرس ودسّ ودفن ودهن وخضب وكمّ وكمى وكنّ وعطى وجنّ .

---

(١) الشَّبر : الإعطاء .

(٢) لذع ولدغ كلاهما يصلح .

(٣) فى القاموس المحيط : دأم الحائط كمنع دعمه . ودحم : دفع . نسأه : جره وساقه .

(٤) الكحط : لغة فى القحط .

والذى للتجريد كسلخ وقشر وكشط وجلف وخرف ونجا ولحا وسلق وسمط ومعط وحلق وسحف .

والذى للرمى كقذف وخذف وحذف ورجم وطرح وطحر وصرع وجدل وسلق وقدح ونضح ورش وجذع وسكب وصبّ ودفق .

والذى للإصلاح كنسج وغزل وردن وطحن وخبز وطبخ وحنذ[1] ، وكغسل وصقل ونحت وجبر ورمّ وربّ ورقع ورفا ومحض ونحل وأسى وطب وأبر .

والذى للتصويت كبكى وصرخ وصهل ونهق وهتف وجأر وزأر ونأم وبغم وضج وصاح وعزف وصفر ومكا ورغا وثغا ونعب ونعق وعوى ونبّ .

ويلحق بأفعال الجمع مادل على خلط أو وصل كمزج ومشج وشاب وجدح ، وكخاط ونسج وربط وملط .

ويلحق بأفعال التفريق مادل على قطع أو كسر أو خرق كصرم وجذم وحذم وجزم وحذّ[2] وجدّ وبتر وكفتَّ وفصد وسحق وقصف وفصم وقصم وفض ورض وهشم وبسّ وكسّ وفلح وحرث وصدع وأرس وخد وجاب ونقب وثقب وهدّ وهزم ومرق .

ويلحق بأفعال العطاء مادل على نفع أو ضر كغذا وسقى وغاث وكرزأ وهزل وهضم وحرب .

ويلحق بأفعال الستر مادل على غمس وشبهه كمقل وغطّ وغمر .

ويلحق بأفعال التصويت مادل على قول كنطق ولفظ ووعظ وعبر وفسر وشرح وأمر وزجر وهجر وسأل وعذل وعتب وهمز ولمز .

ص : ولا يفتح عين مضارع[3] فعَل دون شذوذ إن لم تكن هى أو اللام حلقية ، بل تكسر أو تضم تخييرا إن لم يشهر أحد الأمرين ، أو يلتزم لسبب ،

---

(١) حنذ الشاة : شواها ، والفرس ركضه وأعداه شوطا أو شوطين .

(٢) جذ وحذ : قطع .

(٣) فى الأصل : « ماضى فعل » والمضارع هو المحدث عنه .

كالتزام الكسر عند غير بنى عامر فيما فاؤه واو ، وعند الجميع فيما عينه ياء ، وعند غير طيئ فيما لامه ياء وعينه غير حلقية .

والتزام الكسر أيضا فى المضاعف اللازم[1] غير المحفوظ ضمه ، والضم فيما عينه أو لامه واو ، وليس أحدهما حلقيا ، وفى المضاعف المتعدى غير المحفوظ كسره ، وفيما لغلبة المقابل خاليا من ملزم الكسر ، ولا تأثير لحلقى فيه خلافا للكسائى . وقد يجيء ذو الحلقى غيره بكسر أو ضم أو بهما أو مثلثا .

ش : الأصل توافق حركتى عين الماضى وعين المضارع ، كما فعل بالأمر والمضارع ، فخص التوافق المشار إليه بفعُل لخفته بعدم التعدى ، فإن المتعدى ذو زيادة ، والأصل عدم الزيادة ، وجعل لفَعِل حظ من التوافق فى حسب وأخواتها بغير سبب ، لشبه فعِل بفعُل فى كون الكسرة أخت الضمة ، وأهمل فى فعَل التوافق إلا بسبب ، وهو كون عينه أو لامه حرف حلق ، لأن من حروف الحلق الألف ، وهى مجانسة للفتحة ، فناسب ذلك أن يحرك بها ما هو والألف من مخرج واحد ، ويحرك بها متلو ما هو كذلك . فالأول كسأل يسأل ، وذهب يذهب . والثانى كطرأ يطرأ[2] ، وجبه يجبه ، فحصل لفعل نصيب من التوافق لأجل السبب المذكور ، فإن لم يوجد السبب امتنع التوافق ، إلا ما شذ من قولهم : أبى يأبى ، ووذر يذر ، وما ألحق بأبى يأبى كجبى يجبى ، وقلى يقلى ، فموجه بأن الأصل : يجبى ويقلى بكسر الباء واللام ففتحتا ، فانقلبت الياء ألفا ، وهى لغة طيئ . ولم يحكم على يأبى بذلك لأنه لم يسمع فيه الكسر كما سمع فى : يجبى ويقلى ، فإن المشهور فيهما : يجبى ويقلى بالكسر ، فصح جعله أصلا وتفريع يجبَى ويقلَى عليه . وأما يذر فمحمول على يدع لأنهما بمعنى واحد ، وإذا أهمل التوافق عند / انتفاء السبب تعين التخالف بكسر أو ضم ، فلذلك قلت : بل يكسر أو يضم تخييرا ، كنشر ينشِر وينشُر ، ١/٢١١

(١) فى التسهيل المحقق :« المضاعف اللام » وفى المساعد على تسهيل الفوائد ذكر المحقق أن العبارة بالمخطوطة كانت « المضاعف اللازم » وصوّبها إلى « المضاعف اللام » وعلق بأن ما بالمخطوطةسهو أو تحريف . والصواب أنها : المضاعف اللازم ، لأن ابن مالك يتحدث عن المضاعف اللازم والمضاعف المتعدى كما هو واضح فى كتابه وفى المساعد .

(٢) فى الأصل : كظهر يظهر ، وظهر كذهب من النوع الأول .

وعتل يعتِل ويعتُل ، . وقيدت التخيير بعدم اشتهار أحد الأمرين ، فإنه إذا اشتهر أحد الأمرين ، وكان الفعل مستعملا فى ألسنة العامة كأكل يأكُل ، وطلب يطلُب ، وكسب يكسِب ، وغلب يغلِب ، لم يكن فيه تخيير ، بل يجب فيه الاقتصار على الوزن المستعمل .

ويلتزم الكسر فى مضارع فعَل إن كانت فاؤه واوا ، كوجد يجد ، أو كانت عينه أو لامه ياء ، كسار يسير ، ومشى يمشى . وروى عن بنى عامر : يجُد بضم الجيم ، وروى عن طيئ إبدال الكسرة فتحة والياء ألفا[1] فى : يقلى ، ونحوه .

وأما الفتح لأجل حرف الحلق فمسموع فى كل لغة فى أفعال محفوظة، كوقع يقع ، ووضع يضع ، وودع يدع ، وكنأى ينأى ، ونهى ينهى ، وسعى يسعى ، ورعى يرعى ، ولحا يلحى ، ومحا يمحى .

والكسر أو الضم مع كون العين أو اللام حرف حلق كثير ، نحو : وأل يئل ، وصأى يصئى ، وجاء يجىء ، وزها يزهو ، وساء يسوء .

والتزام الكسر فى مضارع فعَل المضاعف إذا كان لازما ، كحنّ يحنّ ، وعزّ يعز ، وجلّ يجل ، وعنّ يعن . واسثنيت الذى تضم عينه سماعا من هذا النوع ، تنبيها على نحو : هبّ الريح ، وتذُرّ الشمس .

فإن كان فعل المضاعف متعديا التزم الضم فى عين مضارعه ، كصبّ يصُب ، ورد يرد ، وضم يضم ، ولم يلم ، واستثنيت الذى تكسر عينه سماعا من هذا النوع ، تنبيها على نحو : ينم الحديث ، ويعله بالشراب ، وعلى قراءة العطاردى[2] : ﴿ فاتبعونى يَحبكم الله ﴾ .

ثم نبهت على لزوم الضم فى عين مضارع فعل المقصود به غلبة المقابل نحو : كاتبنى زيد ، فكتبته أكتُبه ، إذا كنت أكتب منه ، وعالمنى فعلمته أعلمه ، إذا كُنت أعلم منه ، وهو مطرد فى كل ثلاثى ، أعنى صوغ فعل للغلبة وضم عين المضارع

---

(١) فى الأصل : والألف ياء ، وهو خطأ من الناسخ .

(٢) سورة آل عمران . آية ٣١ ، وشواذ ابن خالويه ص ٢٠ .

منه ، إلا أن يوجب لزوم الكسر كونه من باب وعد أو سار أو سرى ، ولذلك قلت : « وفيما لغلبة المقابل خاليا من ملزم الكسر » ثم قلت : « ولا تأثير لحلقى فيه » منبها على أن الضم فى مضارع فعل الذى يقصد منه الغلبة لازم ، مع كون عينه أولامه حرف حلق نحو : فاهمنى ففهمته أفهُمه ، وفاقهنى ففقهته أفقُهه ، إذا فقته فهما وفقها . ثم قلت : « خلافا للكسائى » مشيرا إلى أن الكسائى يجيز فتح العين من هذا النوع لأجل حرف الحلق قياسا ، فيجيز أن يقال : أفهَمه وأفقَهه ، بمعنى فقته فهما وفقها ، وإن لم يسمع فى هذا النوع إلا الضم قياسا على غيره من المفتوح لأجل حرف الحلق . ومما سمع فيه الضم : شاعرته فشعرته أشعُره .

وقد يجىء مضارع فعل غير الذى للغلبة بلغتين أو ثلاث ، إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق ، نحو : منَحه يمنَحه ويمنُحه ، ومحوت الكتاب ، أمحاه وأمحوه ، ورجح الدينار يرجَح ويرجُح ، ونبع الماء ينبَع وينبُع وينبِع .

فصل : ص : يكسر ما قبل آخر المضارع إن كان ماضيه غير ثلاثى ، ولم يبدأ بتاء المطاوعة أو شبهها ، ويضم أوله إن كان ماضيه رباعيا ، وإلا فتح ، ويكسره غير الحجازيين مالم يكن ياء إن كسر ثانى الماضى ، أو زيد أوله تاء معتادة أو همزة وصل ، ويكسرونه مطلقا فى مضارع أبِىَ ووَجِل ونحوه . وربما حمل على تِعلم تذهب وشبهه ، وعلى يئبى يسلم .

ش : قد تقدم تبيين ما يحرك به الحرف الذى يليه آخر المضارع الثلاثى ، والغرض الآن تبيين ما يحرك به الحرف الذى يليه آخر مضارع الرباعى المجرد من الزيادة كدحرج ، والمزيد فيه كجهور ، والخماسى كاستمع ، والسداسى كاستغفر ، فتضمن قولى استحقاق كسر راء يدحرج ، وواو يجهور ، وميم يستمع ، وفاء يستغفر .

واستثنيت من الزائد على ثلاثة أحرف ما بدىء ماضيه بتاء المطاوعة أو شبهها ، تنبيها على فتح ما قبل آخر يتدحرج ويتعلم ويتضاعف ، فإن ماضى كل واحد منها مبدوء بتاء المطاوعة ، وسميت هذه التاء تاء المطاوعة لأن أكثر ما يبدأ بها مطاوع العارى منها ، أى دال على تأثر به كتدحرج وتعلم وتضاعف ، بالنسبة إلى : دحرج وعلّم وضاعف .

وقد تزاد فيما ليس مطاوعا كتبختر وتكبر وتوانى ، فلذلك قلت : « بتاء المطاوعة أو شبهها » .

ثم بينت ما لأول المضارع من الحركات فقلت : « يضم أوله إن كان ماضيه رباعيا ، وإلا فتح » فعلم بذلك ضم أول يُدحرج / ويُجهور ويُعلِّم ويُسالم وأشباهها . وفتح أول الثلاثى والخماسى والسداسى .

٢١١/ ب

ثم نبهت على أن غير الحجازيين يكسرون غير الياء من أحرف المضارعة إن كسرت عين الماضى ، أو بدئ بهمزة وصل أو بتاء المطاوعة أو شبهها ، وعبرت عن هذه التاء بالتاءالمعتادة ، احترازا من التاء المزيدة فى أول الماضى شذوذا ، كتَرْمَسَ الشىء بمعنى رَمَسَه أى ستره .

ثم نبهت على أن الذين يكسرون حرف المضارعة ويستثنون الياء ، لا يستثنونها من مضارع أبى ، ولا مضارع فعِل الذى فاؤه واو كوجل ، بل يجعلون لها من الكسر نصيبا ، فيقولون : إيبىَ ونِئبَى وتِئبى ويِئبَى ، وإيجل ونيجل وتيجل وييجل ، وكذلك ما أشبهه . وروى عن بعضهم تِذهب بالكسر حملا على تِعلم لشبهه به فى فتح عين المضارع ، وقرأ يحيى[1] : ﴿ فإنهم يِئْلَمون كما تِئْلَمون ﴾ بكسر الياء والتاء وكسر الياء غريب ، وإليه أشرت بقولى : « ورُبّما حمل على يِئبى يسلم » .

فصل : ص : انفرد الرباعى بفَعْلَل لازما ومتعديا لمعان كثيرة ، وقد يصاغ من اسم رباعى لعمل بمسماه ، أو لمحاكاته ، أو لجعله فى شىء أو لإصابته ، أو لإصابة به ، أو لإظهاره ، وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته .

ش : فعلل المتعدى كدحرج ، واللازم كعربد ، والمصوغ لعمل المسمى كقرمص[2] القرموص ، إذا حفره .

والذى لمحاكاة المسمى كعقرب الشىء ، إذا لواه كالعقرب .

والذى لجعله فى شىء كفلفل الطعام ، وعصفر الثوب .

---

(١) سورة النساء . آية ١٠٤ ، والبحر ٣/٣٤٣ ، والقراءة لابن وثاب ومنصور بن المعتمر .

(٢) القِرْمِص والقرماص : بكسر هما حفرة واسعة الجوف ضيقة الرأس يستدفئ فيها الصَّرِدُ ، وموضع خبز المَلّة ، وقرمص دخل فى القرماص ، والعش يبيض فيه الحمام .

والذى لإصابة مسماه كعرقبه ، إذا أصاب عرقوبه .

والإصابة بمسماه كعَرْجَنه إذا أصابه بعرجون ، وفرجن الدابة حسّها بالفرجون ، أى المحسة .

ولإظهارمسماه عسلجت الشجرة ، أخرجت عساليجها .

والذى لاختصار الحكاية كبسمل وحسبل وسبحل وحمدل وجعفل ، إذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، وحسبى الله ، وسبحان الله والحمد لله ، وجعلنى الله فداءك .

فصل : ص : من أمثلة المزيد فيه أفْعَل ، وهو للتعدية ، أو للكثرة ، أو للصيرورة ، أو للإعانة ، أو للتعريض ، أو للسلب ، أو لإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ، أو لجعل الشيء صاحب ما اشتق من اسمه ، أو لبلوغ عدد ، أو زمان ، أو مكان ، أو لموافقة ثلاثى ، أو لإغنائه عنه ، أو لمطاوعة فعَل .

ش : أفعل للتعدية كأدنيت زيدا ، وألبسته ثوبا ، وأعلمته عمرا قاصده .

وللكثرة كأظبى المكان وأضب وأذأب ، إذا كثر ظباؤه وضبابه وذئابه .

وللصيرورة كأغـد البعير إذا صار ذا غدة ، وأجرب الرجل إذا صار ذا جرب فى إبله أو غنمه ، وألام إذا صار ذا شيء يلام عليه ، وأصرم النخل إذا صار ذا تمر صالح للصرام ، وأحصد الزرع إذا صار ذا سنبل صالح للحصاد ، وأتلت الناقة إذا صارت ذات ولد يتلوها ، وأجرت الكلبة إذا كانت ذات جراء ، وألبنت الشاة وغيرها إذا صارت ذات لبن ، وأنجبت المرأة إذا صا لها أولاد نجباء .

وللإعانة كأحلبت فلانا وأرعيته وأقريته وأبغيته وأطلبته وأحربته ، إذا أعنته على الحلب ، وعلى الرعى ، وعلى قرى الأضياف ، وعلى مبتغاه ، وعلى مطلوبه ، وعلى حرب عداه .

وللتعريض كأقتلت فلانا ، إذا عرضته للقتل ، وأبَعْت الشيء إذا عرضته للبيع .

وللسلب كأشكيت الرجل إذا أزلت عنه سبب شكواه ، وأعتبته إذا أرضيته وأزلت عنه سبب عتبه . وأعجمت الكتاب إذا سلبت عنه الإبهام بنقط ما ينقط ، وإهمال ما يهمل .

ولإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه كأحمدت فلانا إذا ألفيته متصفا بما يوجب

حمده ، وأبخلته وأجبنته وأفحمته إذا ألفيته ذا بخل ، وذا جبن ، وذا إفحام أى عاجزا عن قول الشعر ، ومنه قول عمرو بن معد يكرب لبنى سليم[1] : لقد سألتنا فما أبخلتنا ، وقابلتنا فما أجبنتنا ، وها جيتنا فما أفحمتنا .

وأما ورود أفعل لجعل الشىء صاحب ما هو مشتق من اسمه فكأشفيت فلانا إذا أعطيته دواء يستشفى به ، وأسقيته إذا جعلته ذا ماء يسقى به ما هو محتاج إلى السقى ، وكذلك إذا أعطيته ما يصنع منه سقاء . ومن هذا النوع : أقبرته إذا جعلت له قبرا ، وأنعلته إذا جعلت له نعلا ، وأخدمته إذا جعلت له خادما .

وأما أفعل الذى لبلوغ عدد فكأعشرت الدراهم إذا بلغت العشرين ، وكذلك أثلثت وأربعت وأخمست وأسدست وأسبعت وأثمنت / وأتسعت وأمأت وآلفت ، إذا صارت ثلاثين وأربعين وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة وألفا . ١/٢١٢

والذى لبلوغ زمان كأصبحنا وأضحينا وأمسينا وأعشينا وآصلنا ، أى بلغنا الصباح والضحى[2] والمساء والعشى والأصيل .

والذى لبلوغ مكان كأشام القوم وأعرقوا وأنجدوا وأتهموا وأيمنوا ، إذا قصدوا الشام والعراق ونجدا وتهامة واليمن أو بلغوها .

والذى لموافقة ثلاثى كحزنه وأحزنه ، وقاله البيع وأقاله ، وشغله الأمر وأشغله ، وحب فلان فلانا وأحبه .

والذى لإغنائه عن ثلاثى كأرقل وأغذ بمعنى سار سيرا سريعا ، وأذنب بمعنى أثم ، وأقسم بمعنى حلف ، وأفلح بمعنى فاز ، وأحضر بمعنى عدا .

والذى لمطاوعة فعَل كظأرت الناقة على حُوار غيرها فأظأرت إذا رعته ، وقشعت الريح السحاب فأقشع ، إذا فرقته فتفرق ، وكببت الرجل فأكب إذا أسقطته فسقط ، وشنقتُ[3] البعيَر فأشنق إذا استوقفته بجذب زمامه فوقف .

---

(١) فى الأصل : ... فما أبخلتها ... فما أجبنتها ... فما أفحمتها ، وفى العقد الفريد ٦٧/٢ : والله بنى سُلَيْم لقد قاتلناكم فى الجاهلية فما أجبناكم ، ولقد هاجيناكم فما أفحمناكم ، ولقد سألناكم فما أبخلناكم .

(٢) ليس فى الأصل : أضحينا ، وقد تحدث فى السطر التالى عنها .

(٣) الذى فى الأصل : أشنقت البعير فأشنق . وفى القاموس المحيط : شنق البعيرَ يشنُقه ويشنِقه كفه بزمامه ... كأشنقه ، فأشنق البعيرُ » والمناسب للاستشهاد ما ذكرناه .

ص : ومنها فَعّل وهو للتعدية ، وللتكثير ، وللسلب ، وللتوجه ، ولجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه ، ولاختصار حكايته ، ولموافقة تَفعّل وفَعَل ، وللإغناء عنهما .

ش : فَعّل للتعدية ، كأدبت الصبى ، وعلمته الخير . وللتكثير كفتحت الأبواب ، وذبّحْت الغنم .

وللسلب كقرّدت البعير وحلّمته وقذّيت عينه إذا نزعت عنه القِردان والحَلَم[1] ، وأزلت عن عينه القذى .

وللتوجه كشرّق وغرّب وغوّر وكوّف .

ولجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه كعدّلته وأمّرته إذا جعلته عدلا وأميرا ، وفسّقته وكفّرته وزنّيته وجهّلته ، إذا نسبته إلى الفسق والكفر والزنى والجهل . ومنه بطّنت الثوب ، وجيّبته إذا جعلت له بطانة وجيبا .

والذى لاختصار الحكاية كقولهم : أمّن وأيّه وأفّف وسوّف وسبّح وحمّد وهلّل ، إذا قال : آمين ، ويأيها ، وأُفٍّ ، وسَوْف ، وسبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله .

ومعنى اختصار الحكاية أن الأصل : قال آمين ، وقال يأيها ، فأغنى عن ذلك صوغ فعّل .

ولموافقة تفعّل كقولهم : ولّى عنه وتولّى ، إذا أعرض عنه ، وبيّن الشيءُ بمعنى تبيّن ، وفكّر فى الأمر وتفكر ، ويمّم الشيء وتيمّمه أى قصده .

والمغنى عن تفَعّل كأوّنت[2] الحبلى ، إذا صار بطنها كالأَوْنَيْن ، وعجّزت إذا صارت عجوزا ، ومنه قولهم : من دخل ظَفَار حمّر ، أى صار كالحميريين فى كلامه بلغتهم .

---

(١) الحلم : الصغير من القِردان أو الضخم منه .

(٢) الأَوْن : جانب الخُرج .

وأما فعّل الموافق فعَل فكقدّر الله وقَدَر ، وبشّر وبشَر ، وعاض وعوّض ، وماز وميَّز ، وزال وزيّل .

والمغنى عن فعَل كجرّب الشىء ، وعرّد فى القتّال إذا تركه جبنا ، وعيّره بالشىء إذا عابه ، وعوّل عليه إذا اعتمد عليه .

ص : ومنها تفعّل وهو لمطاوعة فعّل ، وللتكلف ، والتجنب ، والصيرورة ، والتلبس بمسمى[1] ما اشتق منه ، وللعمل فيه ، والاتخاذ ، ولمواصلة العمل فى مهلة ، ولموافقة استفعل ، وموافقة المجرد ، والإغناء عنه ، وعن فعّل ، ولموافقته .

ش : تفعّل لمطاوعة فعّل كثير ، كتعلم وتأدب وتهذب وتخلص ، بالنسبة إلى علّم وأدّب وهذّب وخلّص .

والذى للتكلف كتحلّم وتشجّع وتسخّى وتصيّر إذا تكلف الحلم والسخاء والشجاعة والصبر .

والذى للتجنب كتأثم وتحوّب وتحرّج وتهجّد[2] ، إذا تجنب الإثم والحوب والحرج والهجود .

والذى للصيرورة كتأيّمت المرأة إذا صارت أيما ، وتكبّد اللبن إذا صار كالكبد ، وتجبن إذا صار جبنا ، وتحجر الطين إذا صار كالحجر ، وتسكر الشراب إذا صار كالسكر ، ومنه تقيّس وتنزّر إذا صار بالانتماء إليهم كواحد منهم .

والذى للتّلبس بمسمى ما اشتق منه كتقمّص وتأزر وتفرّى وتدرّع وتعمّم وتقَبّى ، إذا لبس قميصا وإزارا وفروة ودرعا وعمامة وقباء .

والذى للعمل فى مسمى ما اشتق منه كتغدّى وتضحّى وتسحّر وتعشّى .

والذى للاتخاذ كتبَنّيتُ الصبى ، وتديّرت المكان ، وتوسّدت التراب .

---

(١) « بمسمى » ليست بالأصل ، وذكرها فى الشرح .

(٢) الهجود : النوم كالتهجد ، وتهجّد : استيقظ ، ضد .

والذى لمواصلة العمل فى مهلة كتفهّم وتبصّر وتسمّع وتعرّف وتجرّع وتحسّى .

والذى لموافقة استفعل كتكبّر وتعظّم وتعجّل الشىء وتيقّنه وتقضّاه وتبيّنه ، وتغنى به أى استغنى . ومنه قوله ﷺ[1] : « مَنْ لم يتغن بالقرآن فليس منا » .

والذى لموافقة المجرد كتعدّى الشىء وعَدَاه ، إذا جاوزه ، وتحجّى وحجا إذا أقام ، وتبيّن إذا بان ، وتبسّم بمعنى بسم ، ولبث وتلبّث ، وأذى / وتأذّى ، وبرى وتبرّى ، وعجب وتعجب ، وأصل وتأصل . ٢١٢/ ب

والذى أغنى عن ثلاثى مجرد كتكلم وتأنى وتصدى .

والمغنى عن فعّل كقول الشاعر[2] :

تَوَيَّلَ إذ أملتُ يدِى وكانتْ يَمِينـىَ لا تُعلَّـلُ بالقَليـل

أى قال : ياويلا .

والمعروف فى اختصار الحكاية فعّل كأمّن . والموافق فعّل تولّى بمعنى ولّى .

ص : ومنها فاعَلَ لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا ، والاشتراك فيهما معنى ، ولموافقة أفْعَل ذى التعدية ، والمجرد ، وللإغناء عنهما .

ومنها تفاعل للاشتراك فى الفاعلية لفظا ، وفيها وفى المفعولية معنى ، ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلا ، ولمطاوعة فاعل الموافق أفعل ، ولموافقة المجرد ، والإغناء عنه .

وإن تعدّى تفاعل أو تفعّل دون التاء إلى مفعولين تعدى بها إلى واحد ، وإلالزم .

ش : فاعل لانقسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى ، نحو : ضارب زيد عمرا ، فزيد وعمرو شريكان فى الفاعلية والمفعولية من جهة المعنى ، لأن كل واحد منهما قد فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر ، وهما فى اللفظ مجعول أحدهما

---

(١) رياض الصالحين ص ١٦٦ .

(٢) البيت من الوافر . غريب الحديث للخطابى ٢/٣٤٠ ، واللسان – ويل – غير منسوب فيهما ، ورواية الأول : تويل إذ ملأت يدى ... والثانى : تويل أن مددت يدى ... تويل : قال ياويلاه . تعلل : تشغل .

فاعلا والآخر مفعولا ، فقد اقتسما فى اللفظ الفاعلية والمفعولية ، واشتركا فيهما من جهة المعنى ، وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، ولو أتبع منصوبهما بمرفوع ، أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومن ذلك قول الراجز[1] :

قد سالمَ الحياتُ منه القَدَما الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما

بنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات ، وهو مرفوع لفظا ، لأنه منصوب معنى ، كما أن القدم منصوب لفظا مرفوع معنى ، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان . وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير : قد سالم الحيات منه القدم ، وسالمت القدم الأفعوان والشجاع الشجعم .

وأما فاعَلَ الذى لموافقة أفعل ذى التعدية ، فكباعدت الشيء وأبعدته ، وضاعفته وأضعفته ، وناعمته وأنعمته ، وعافاه الله وأعفاه .

والذى لموافقة المجرد كجاوزت الشيء وجزته ، وسافرت وسفرت ، وواعدته ووعدته .

والمغنى عنه نحو : قاسى ، وبالى به ، وبارك الله فيه .

والمغنى عن أفعل : واريت الشيء بمعنى أخفيته ، وراءيته بمعنى أريته غير ما أقصده .

وأما تفاعل الذى للاشتراك فى الفاعلية لفظا ، وفيها وفى المفعولية معنى كتضارب زيدٌ وعمرٌ ، فزيد وعمرو شريكان فى الفاعلية لفظا ، ولذلك رفعا ، وهما من جهة المعنى شريكان فى الفاعلية والمفعولية ، لأن كل واحد منهما قد فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر .

والذى لتخييل تارك الفعل كونه فاعلا كتغافل زيد ، إذا ظهر بصورة غافل وهو

---

(١) نسب لعبد بنى عبس ، ولأبى حيان الفقعسى ، ولمساور العبس ، وللعجاج ، وليس فى ديوانه . الكتاب ٢٨٧/١ ، والعينى ٨٠/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٦/٨ . الأفعوان : الذكر من الأفاعى ، وهى الحيات الخبيثة . الشجاع : الذكر من الحيات . والشجعم : الشجاع بزيادة الميم .

غير غافل . وكذلك تجاهل وتباله وتطارش وتلاكن وتمارض ، ومنه قول الراجز[1] :

إذا تخازَرْتُ وما بى من خَزَر

والذى لمطاوعة فاعل فكباعدته فتباعد ، وضاعفت الحساب فتضاعف .

والذى لموافقة المجرد كتعالى وعلا ، وتوانى وونى .

والذى أغنى عن المجرد كتثاءب وتمارى .

وإن كان تفاعل أو تفعل متعديا دون التاء إلى مفعولين ، تعدى بالتاء إلى مفعول واحد ، فمن مثل ذلك فى تفاعل : نازعته الحديث ، وناسيته البغضاء ، وتنازعنا الحديث ، وتناسينا البغضاء .

ومن مثل ذلك فى تفعل ، علمته الرماية فتعلمها ، وجنبته الشر فتجنبه .

فصار تناسى وتنازع متعديين إلى مفعول واحد حين وجدت التاء ، لأنهما كانا قبل وجودها متعديين إلى مفعولين ، وكذا تعلم وتجنب . فلو كان التعدى دون التاء إلى واحد لعدم بوجودها ، نحو : ضارب زيدٌ عمرا ، وتضارب زيدٌ وعمرٌو ، وأدّبت الصبىَّ ، وتأدب الصبىُّ .

ص : ومنها افتعل وهو للاتخاذ ، والتسبب ، ولفعل الفاعل بنفسه ، وللتخير ، ولمطاوعة أفعل ، ولموافقة تفاعل ، وتفعّل ، واستفعل ، والمجرد وللإغناء عنه .

ش : افتعل للاتخاذ نحو : اذّبح ، واطّبخ ، واشتوى إذا اتخذ لنفسه ذبيحة وطبيخا وشواء . ومنه اكتال واتزن .

والذى للتسبب نحو : اعتمل واكتسب فى العمل والكسب ، فزيادة التاء بإزاء زيادة التسبب فى حصول الأمر ، فعمل وكسب يطلقان على كل عمل وكل كسب ، واعتمل واكتسب لا يطلقان إلا على ما فى حصوله تكلف وجهد .

والذى لفعل الفاعل بنفسه نحو : اضطرب وائتكل[2] من الغيظ ، وارتعد من

---

(١) الكتاب ٦٩/٤ ، وابن يعيش ٨٠/٧ . تخازر : تكلف الخزر ، وهو النظر بمؤخر العين .

(٢) أَكِلَ العُضو والعُود كفرح ، وائتكل وتأكّل : أكل بعضه بعضا .

١/٢١٣ الحمى ، وارتعش / واختتن واختص واستاك وامتشط واكتحل وادّهن .

والذى للتخير نحو : انْتصَى[١] وانتخب واصطفى واعتمى واجتبى وانتقى .

والذى لمطاوعة أفعل نحو : أنصفته فانتصف ، وأنهيته فانتهى ، وأنجزته فانتجز ، وأنحسته فانتحس ، وأشعل النار فاشتعلت ، وأضرمها فاضطرمت ، وأوقدها فاتقدت .

والذى لموافقة تفاعل كاجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا وازدوجوا واعتونوا وانتصروا واظطفروا واحتربوا واطعنوا واقتتلوا ، بمعنى تجاوروا وتشاوروا وتزاوجوا وتعاونوا وتناصروا وتظافروا وتحاربوا وتطاعنوا وتقاتلوا .

والذى لموافقة تفعّل كابتسم وتبسّم ، وائتزر وتأزر ، واعتم وتعمّم ، واعتدى وتعدّى ، واغتدى وتغدّى ، وانتظر وتنظّر ، واختار وتخيّر .

والذى لموافقه استفعل كارتاح واستراح ، واعتصم واستعصم ، واختفى واستخفى ، واحتمى واستحمى ، وانتجى واستنجى .

والذى لموافقة الثلاثى المجرد كقدر واقتدر ، وسمع واستمع ، وقرب واقترب .

والمغنى عنه كاستلم الحجر ، وانتجى الرجل .

ص : ومنها انفعل لمطاوعة فعَل علاجا ، وقد يطاوع أفعل ، وقد يشارك المجرد ، وقد يغنى عنه وعن أفعل ، ويغنى عنه افتعل فيما فاؤه لام أو راء أو واو أو ميم أو نون ، وقد يشاركه فيما ليس كذلك ويغنى عنه .

ش : انفعل المطرد ما كان كانصرف وانكشف وانفصم وانحسم وانقسم وانسكب وانفرط ، فى كون كل واحد منها مطاوعا لفعل ثلاثى على فعل دال على معالجة وتأثير . فلو لم يدل على معالجة وتأثير كعرف وجهل وسمع ورأى لم يجز أن يصاغ منه انفعل ولا افتعل الذى بمعناه ، فلا يقال : عرفته فانعرف ، ولا جهلته فانجهل ، ولا سمعته فانسمع .

---

(١) انتصاه : اختاره .

وكذا لو دل على معالجة وتأثير ولم يكن ثلاثيا ، كأحكم الشيء وأكمله ، لم يجز أيضا أن يصاغ منه انفعل ولا افتعل الذى بمعناه ، فلا يقال : أحكمه فانحكم ، ولا أكمله فانكمل . وشذ قولهم : أقحمته فانقحم ، وأوكأته فاتكأ ، وأفردته فانفرد ، وأغلقته فانغلق ، وأزعجته فانزعج ، وأسفقت الباب فانسفق . ويجوز أن يكون : انغلق وانسفق على لغة من قال : غلِقت وسفقت فإنهما مقولان ومنقولان .

وسمع : قلت الحديث فانقال ، لأن القائل يعمل فى تحريك لسانه ، ويعالج فى ترتيب أجزاء العبارة وجعلها موافقة المعنى بعض علاج .

وأما قول من قال : انعدم ، فخطأ ، وكذلك قول من قال : ذلك شيء لا ينبصِر .

وقد يشارك المجرد كقولهم : انطفأت النار وطَفِئَت ، وساب الشيءُ فانساب .

وإغناؤه وإغناء هذا عنه كقولهم : انطلق بمعنى ذهب ، وانزرب فى الزربية إذا دخلها ، وانبرى يفعل انبعث .

وإغناؤه عن أفعل كقولهم : انحجز ، إذا أتى الحجاز .

ويغنى عنه افتعل فيما فاؤه لام ، كلويت الشيء فالتوى ، ولففته فالتف ، ولحمته فالتحم . وفيما فاؤه راء نحو : ردعته فارتدع ، ورفعته فارتفع . وفيما فاؤه واو كوصلته فاتصل ، ووكلته فاتكل ، ووضعته فاتضع ، ووسمته فاتسم . وفيما فاؤه نون نحو : نقلته فانتقل، ونبذته فانتبذ ، ونفيته فانتفى ، ونسأته فانتسأ . وفيما فاؤه ميم نحو : مددته فامتد ، ومططته فامتط ، وملأته فامتلأ .

وندر : محوته فامّحى، ومزته فامّاز ، وامتحى وامتاز أقيس .

وقد يشترك افتعل وانفعل فيما ليس فاؤه لاما ولا راء ولا واوا ولا نونا ولا ميما نحو : شويت اللحم فاشتوى وانشوى ، وحجبت الشيء فاحتجب وانحجب ، وأطرته فاتطر وانأطر ، وفصلته فافتصل وانفصل ، وفتّه فانفت وافتت .

وقد يغنى افتعل عن انفعل فى غير ما فاؤه لام ولا شيء من أخواتها ، كسترت الشيء فاستتر ، وبللته فابتل ، وكفيته فاكتفى ، وعززته فاعتز ، وشددته فاشتد .

ص : ومنها استفعل للطلب ، وللتحول ، وللاتخاذ ، وللإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ، أو لعدّه كذلك ، ولمطاوعة أفعل ، ولموافقته وموافقة تفعّل وافتعل والمجرد والإغناء عنه وعن فعّل .

ش : استفعل الذى للطلب كاستعان واستغفر واستوهب واستطعم .

والذى للتحول كاستنسر البغاث ، واستنوق الجمل ، واستتيست العْنز ، واستحجر الطين .

والذى للاتخاذ كاستأبى أبا ، واستعبد عبدا ، واستأمى أمة ، واستأجر أجيرا ، واستفحل فحلا ، واستعد عدة . ومنه استخلف فلان فلانا ، واستعمره فى أرضه .

٢١٣/ ب ومنه استشعر الرجل إذا لبس / شعارا ، واستثفرت[١] المرأة إذا شدّت بثفرتها دم الحيض .

والذى لإلفاء الشىء بمعنى ما صيغ منه كاستعظمته إذا وجدته عظيما ، واستصغرته إذا وجدته صغيرا ، واستكثرته إذا وجدته كثيرا ، واستقللته إذا وجدته قليلا ، واستحسنته إذا وجدته حسنا ، واستقبحته إذا وجدته قبيحا ، واستحليته إذا وجدته حلوا ، واستفظعته إذا وجدته فظيعا .

وكذا تقول فيما تعده عظيما أو صغيرا أو كثيرا أو قليلا أو حسنا أو قبيحا أو حلوا أو فظيعا ، وهو بخلاف ذلك .

واستفعل الذى لمطاوعة أفعل كأكانه فاستكان ، وأشلاه فاستشلى ، وأحكمه فاستحكم ، وأراحه فاستراح . وأكنه فاستكن ، وأضاءه فاستضاء ، وأبانه فاستبان ، وأمرّه فاستمر .

والذى لموافقة أفعل كأبل من المرض فاستبل ، واستحصد الزرع وأحصد ، واستيقن الإنسان وأيقن ، واستبان الأمر وأبان ، واستعجله وأعجله ، وأهل الهلال واستهل ، وأثار الشىء واستثاره .

والذى لموافقة تفعّل[٢] كاستكبر وتكبّر ، واستمتع[٣] وتمتع ، واستعاذ وتعوّذ ،

---

(١) فى الحديث أن النبى ﷺ أمر المستحاضة أن تستثفر ، وتلجم ، إذا غلبها سيلان الدم » وهو أن تسد فرجها بخرقة عريضة أو قطنة تحتشى بها ، وتوثق طرفيها فى شىء تشده على وسطها فتمنع سيلان الدم : اللسان - ثفر - .

(٢) فى الأصل : اسنفعل ، وهو خطأ من الناسخ .

(٣) فى الأصل : استمع ، وهو خطأ من الناسخ .

واستضاف وتضيف ، واستيسر وتيسر ، واستعفف وتعفف ، واستبدل وتبدل ، نحو[1] : ﴿ أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير ﴾ [2] : ﴿ ومن يتبدل الكفر بالإيمان ﴾ .

والذى لموافقة المجرد كاستغنى وغنى ، واستبشر وبشر ، واستهزأ وهزئ ، واستبان وبان ، واستقر وقر ، واستخفى وخفى ، واستعلى وعلا .

والذى للإغناء عن المجرد كاستحيا واستأثر واستبدل ، واستعبر واستنكف .

والذى للإغناء عن فعّل استرجع إذا قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، والأصل فيه كأمّن إذا قال آمين ، وسبح إذا قال سبحان الله .

ومن الجائى على استفعل وهو مغن عن فعّل قولهم : استعان إذا حلق عانته ، فالأصل فيه : عوّن كقرّد البعير إذا أزال عنه القِردان .

ص : ومنها للألوان افعلّ غير مضاعف العين ، ولا معتل اللام دون شذوذ ، وقد تلى عينه ألف ، وقد يدل بحاليه على عيب حسى ، وربما طاوع فعَل ، وقد يدلان على غير لون وعيب ، وإفهام العروض مع الألف كثير ، وبدونها قليل .

ومنها افعوعل للمبالغة ، وللصيرورة . وقد يوافق استفعل ويطاوع فعَل .

ش : أصل افعلّ : افعَلَل ، ويدل على ذلك وجوب استعماله مفتوح العين مع تاء الضمير ونونَيْه ، نحو : احمررت واحمررنا واحمررْن .

وشرط ما يصاغ منه ألا يكون مضاعف العين ، ولا معتل اللام كألمى . وشذ قولهم : ارعوى مطاوع رَعَوْته بمعنى كففته ، من ثلاثة أوجه : أحدها أنه معتل اللام . الثانى أنه لغير لون ولا عيب حسى . الثالث أنه مطاوع ، والمطاوعة فى هذا النوع نادرة .

---

(١) سورة البقرة . آية ٦١ .

(٢) سورة البقرة . آية ١٠٨ .

وإنما حق هذا الوزن أن يكون مقتضبا كابيضّ واحمرّ . أو موافقا لفعِل أو فعُل كاسمرّ وسمِر وسمُر ، وأن يدل على لون وهو الكثير ، أو على عيب حسى كاعرجّ واعورّ .وقد قيل من الحوّة احووَى ، وفيه شذوذ من قبل الاعتلال وموافقة النظائر ، من قبل دلالته على لون .

وقد تزاد ألف قبل لامه كاحمارّ واصفارّ وادهامّ ، والأكثر أن يقصد عُروض المعنى إذا جىء بالألف ، ولزومه إذا لم يجأ بها . وقد يكون الأمر بالعكس ، فمن قصد اللزوم مع ثبوت الألف قول الله تعالى فى وصف الجنتين[1] : ﴿ مُدْهامّتان ﴾ ومن قصد العروض مع عدم الألف قولك : اصفر وجهه وجلا ، واحمر خجلا ، ومنه قوله تعالى فى قراءة ابن عامر[2] : ﴿ تَزْوَرّ عن كهفهم ذات اليمين ﴾

ومثال وقوع افعلّ وافعالّ لغير لون وعيب : انقضّ الحائط ، وانهارّ الليل إذا انتصف . ومثال انهارّ : اشعارّ الرأس ، إذا تفرق شعره .

وقد كثر وزن افعوعل فى قصد التكثير والمبالغة ، كقولهم : اخشوشن الشىء إذا كثرت خشونته ، واعشوشب المكان إذا كثر عشبه ، واغدودن الشعر إذا وفر وكثر سواده ولينه .

وقد يجىء للصيرورة نحو : احلولى الشىء إذا صار حلوا ، واحقوقف الجسم إذا صار أحقف أى منحنيا .

وقد يوافق استفعل فى الدلالة على إلفاء الشىء بمعنى ما صيغ منه كقوله[3] :

فلمّا أتَى عامان بعد انفِصاله / عن الضَّرع واحلَوْلى دِماثا يَرُودهُا ١/٢١٤

أى وجدها حلوة ، فاستعمل احلولى استعمال استحلى ، واستعماله بمعنى صار حلوا أشهر ، ومنه فى خطاب الدنيا : ولا تحلولى لهم فتفتنيهم ، أى : لا تصيرى لهم حلوة .

---

(١) سورة الرحمن . آية ٦٤ .

(٢) سورة الكهف . آية ١٧ ، والقراءة لابن عامر ويعقوب وابن أبى إسحاق وقتادة وحميد ، معجم القراءات ٣٥٢/٣ ، والبحر ١٠٧/٦ ، والكشاف ٤٧٥/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، لحميد بن ثور الهلالى . الكتاب ٧٧/٤ ، وابن يعيش ١٦٢/٧ والديوان ص ٧٣ . احلولى : استمرأ واستطاب . دماث : سهلة لينة جمع دمث . يرودها : يقصدها ويتحرك فيها .

وقد يوافق انفعل فى مطاوعة فعَل كقولهم : ثنيته فانثنى ، ومنه قراءة من قرأ[1] : ﴿ ألا إنهم يثنونى صدورهم ﴾

وقد يوافق المجرد كقولهم : خَلُق أن يفعل كذا ، واخلولق أن يفعل ، إذا كان بذلك خليقا أى حقيقا .

ص : وافعوّل بناء مقتضب ، وكذا ما ندر من افعولل وافعيّل ، وأما فوعل وفعول[2] وفعْلل ذو الزيادة ، وفيعْل وفَعْيل وفَعْلى فملحقات بفعلل ، وإلحاق ما سواها به نادر .

وتزاد التاء قبل متعدياتها للإلحاق بتفعلل ، وهو افعنلل لمطاوعة فَعْلَلَ تحقيقا أو تقديرا . وألحق بافعنلل افعَنْلى وافعنْلَلَ الزائد الآخر ، وإلحاق ما سواهما به نادر .

وافعلَلّ بناء مقتضب ، وقد يطاوع فَعْلَلَ ، والإلحاق به نادر .

ش :المقتضب من الأبنية هو المصوغ على مثال غير مسبوق بآخر هو له أصل أو كالأصل ، مع خلوه من حرف مزيد لمعنى أو لإلحاق .

ومثال افعوّل اجلوّذ واعلوّط واخروّط[3] .

ومثال افعولل وافعيّل اعْثَوْجج واهبيّج[4] ، وهما من الأوزان التى أغفلها سيبويه .

ومثال فوعل وفعول وفعلل بزيادة إحدى اللامين : حوقل وجهور وجلبب .

ومثال فيعْل وفعيل وفعلى : بيطر وعَذْيَط وسلقى . وفعيل أيضا مما أغفله سيبويه .

ونبهت بقولى : « وإلحاق ما سواها به نادر » إلى الإلحاق بهمزة متوسطة كتأبل القدر بمعنى تبلها ، وبنون متقدمة كنرجس الدواء ، أو متأخرة كقطرن البعير ، أو

---

(١) سورة هود . آية ٥ ، والقراءة للأعمش وابن عباس وابن كثير ، ومعجم القراءات ١٠١/٣ ، والبحر٢٠٢/٥ .

(٢) فعول ليس بالأصل ، ولكنه مذكور بالشرح .

(٣) اجلوذ :أسرع . اعلوط البعير : تعلق بعنقه وعلاه ، أو ركبه بلا خطام أو عريا ، وفلانا أخذه وحبسه ولزمه . والأمرَ ركب رأسه وتقحم بلا روية . واخروط الطريقُ : طال وامتد ، والرجلُ أسرع ، واللحيةُ طالت .

(٤) اعثوثج اعثيثاجا : أسرع ، واهبيخ : مشى الهَبَيَّخى ، وهى مشية فيها تبختر .

بميم مطلقا كمندله بمعنى ندله ، وغلصمه بمعنى غلصه[1] ، وبتاء متقدمة كترْمس بمعنى ارتمس[2] ، وترفل فى معنى ترفّل ، وتفرض بمعنى فرض ، وبهاء مطلقا كهلقم إذا أكثر اللقم ، وذهبل اللقمة إذا التقطها ، وعلهصه بمعنى علصه[3] . وبياء متقدمة كيرْنأ الشيب[4] . وبسين متقدمة أو متأخرة كسنبس بمعنى نبس[5] ، وخلبس بمعنى خلب . وبتضعيف عين قبل الفاء كزهزق بمعنى أهزق[6] ، ورهرم بمعنى هرم .

وإذا لبس جلبابا فتجلبب ، ملحق بتسربل إذا لبس سربالا ، فتسربل ، تفعلل ، وتجلبب تفعلل ، إلا أن لام تجلبب الثانية زائدة ، ولا زيادة فى تسربل إلا التاء . وتفعلل العارى من زيادة إحدى اللامين لمطاوعة المجرد كسربلته فتسربل . وقد يوجد غير مطاوع لفعلل مستعملا فيحكم بمطاوعته لفعلل مقدراً كتبختر ، فإنه مطاوع لبختر تقديرا .

وافعنلل مثل تفعلل فى مطاوعة فعلل تحقيقا أو تقديرا ، فذو المطاوعة تحقيقا كاحرنجمت الإبل إذا اجتمعت ، فإنه مطاوع لحرجمتها أى جمعتها . وذو المطاوعة تقديرا كابرنشق بمعنى انبسط فرحا ، فإنه مطاوع لبرشق تقديرا كتقدير بختر ، وبختر وبرشق مهملان .

وألحق بافعنلل افعنلى كاسلنقى ، وافعنلل المزيد إحدى لاميه كاقعنسس ، وإلحاق غيرهما به نادر[7] كاحبنطأ واحونصل .

ص : صيغة فعل الأمر من كل فعل كمضارعه المجزوم المحذوف أوله ، فإن لم يكن من أفعل وسكن تالى حرف المضارعة لفظا أُولِىَ همزة الوصل[8] . وإن كان

---

(١) الغَلْص : قطع الغَلْصَمَة ، وهى اللحم بين الرأس والعنق ، أو رأس الحلقوم ، أو أصل اللسان .
(٢) ترمس : تغيب عن حرب أو شغب .
(٣) علهصه : عالجه علاجا شديدا .
(٤) طلاه باليُرنّاء ، وهو الحناء .
(٥) سنبس : أسرع .
(٦) أهزق فى الضحك : أكثر منه .
(٧) فى الأصل : وكاحبنطأ ، والواو لا معنى لها . واحبنطأ انتفخ جوفه وامتلأ غيظا . واحونصل : ثنى عنقه وأخرج حوصلته .
(٨) فى الأصل : « أو ولى همز وصل » . وهو خطأ من الناسخ .

من أفعل افتتح بهمزة مطلقا .

ش : التعبير عن فعل الأمر بكونه كمضارعه المجزوم المحذوف أوله يعم نحو : عِدْ ، ورَ ، وسَلْ ، وقم ، وزد ، ودحرج ، وراقب ، فإنها ليس بينها وبين مضارعاتها المجزومة إلا حذف حرف المضارعة منها ، وثبوته فى المضارع المجزوم .وهكذا كل أمر من فعل يلى حرف المضارعة منه متحرك .

فإن سكن لفظا تالى حرف المضارعة ولم يكن ماضيه أفعل ، حذف حرف المضارعة وجعل موضعه همزة وصل كقولك فى : يستمع وينطلق ويستخرج ويحبنطى : استمع وانطلق واستخرج واحبنط .

فإن كان ماضيه أفعل حذف حرف المضارعة ، وجعلت مكانه همزة قطع مفتوحة ، وذلك واجب فى كل فعل أمر ماضيه على وزن أفعل ، صحيحا كأكْرِمْ ، أو معتلا كأقِمْ ، أو مُدْغما عينه فى لامه كأعدّ ، ولاستواء الأنواع الثلاثة فى الافتتاح بالهمزة المفتوحة قلت : وإن كان من أفعل افتتح بهمزة مطلقا » .

باب همزة الوصل

٢١٤/ ب ص / : **وهى المبدوء بها فى الأفعال الماضية الخماسية والسداسية ، ومصادرها ، والأمر منها ، ومن الثلاثى الساكن ثانى مضارعه لفظا عند حذف أوله . وفى : ابن واثنين ، وامرئ ، وإناثها ، واسم ، واست ، وابنم ، وايمن المخصوص بالقسم ، والمبدوء بها أل ، وتفتح مع هذين ، وتضم مع غيرهما قبل ضمة أصلية موجودة أو مقدرة ، وتُشَم قبل المُشمَة ، وتكسر فيما سوى ذلك ، وقد تكسر فى ايمن ، وربما كسرت قبل الضمة الأصلية ، وأصلها الكسر على الأصح .**

ش : لما فرغ من استيفاء أبنية الأفعال ، وعلم المبدوء منها بهمزة وما ليس كذلك واحتيج إلى تبيين همزة الوصل ، استعين على ذلك بالإحالة على ما تقدم ، فاحترز بذكر الماضية من همزة المتكلم فإنها همزة قطع فى الأفعال كلها . واحترز بالخماسية والسداسية من الرباعى الذى وزنه أفعل كأكرم ، وفاعل كآخذ ماضى يؤاخذ ، ومن الثلاثى الذى أوله همزة كأخذ .

وأمثلة الخماسى والسداسى قد ذكرت فلا حاجة إلى ذكر شىء منها ، وقد علم أن كل مثال منها مفتوح الثالث ، فإذا قصد مصدره كسر ثالثه ، وزيد قبل آخره ألف ، وترك ما سوى ذلك على ما كان عليه عند قصد الفعلية ، إلاأن يكون ذا إدغام مع الفعلية فيجب مع المصدرية الفك من أجل الألف ، كقولك فيما لا إدغام فيه : استمتع استمتاعا ، واستخرج استخراجا . وفيما فيه إدغام : اشتد اشتدادا ، واستعد استعدادا .

ومثال المبدوء بهمزة وصل من أمر الخماسى والسداسى استمِعْ واستخرِجْ .

وقد سبق الكلام على كيفية صوغ فعل الأمر ، وبيان ما هو منه مفتقر لهمزة الوصل ، فزدت الآن بيانا بالتنبيه على الأمر من الخماسى والسداسى . ثم نبهت على الأمر من الثلاثى وقيدته بسكون تالى حرف المضارعة منه لفظا عند حذف أوله ، فعلم

بذلك أن الأمر من يعلم ويضرب ويخرج : اعلم واضرب واخرج ، وكذلك ماأشبهها . وقد عرف ذلك من الفصل السابق ، ولكن زيادة البيان أحوط .

وخرج بتقييد السكون باللفظ المحرك ثانيه لفظا لا تقديرا كيقوم ويرد ويرى ويسل ، فإن ثوانيها محركة لفظا مسكنة تقديرا ، فلو لم يقيد السكون باللفظ لتناولت العبارة ما هو مستغن عن همزة الوصل ، من المحرك ثانيه لفظا المسكن تقديرا .

وخرج بقولى : « عند حذف أوله » خذْ وكلْ ومرْ ، وكان حقها أن يقال فيها : اؤخذ واؤكل واؤمر ، كما يقال فى الأمر من : أثر الحديث ، وأجر الأجير : اؤثر واؤجر ، لكن كثر استعمال الأفعال الثلاثة ، فحذفت الهمزة من الأمر منها على غير قياس ، وللكلام على الحذف موضع هو أولى من هذا .

ولما حصرت مواقع همزة الوصل فى الأفعال والمصادر كملت ذلك بضبط مواقعها الباقية وهى : ابن ، وابنة ، واثنان ، واثنتان ، وامرؤ ، وامرأة ، واسم واست ، وايمن المخصوص بالقسم ، وابنم ، وال موصولة كانت أو معرفة أو زائدة . وقيد ايمن بكونه المخصوص بالقسم احترازا من أيمن جمع يمين ، وقد تقدم الكلام فى باب القسم على ايمن مكملا ، لكن بعد العهد به ، فلم أر بأسا بإعادة بعض ذلك تأكيدا للبيان ، وتوقيا للنسيان .

ولما كان سبب الإتيان بهمزة الوصل التوصل إلى الابتداء بالساكن ، وجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها ، وأحق الحركات بها الكسرة ، لأنها راجحة على الضمة لقلة الثقل ، وعلى الفتحة لأنها لا توهم استفهاما بخلاف الفتحة فإنها توهمه ، فإنه لو قيل فى : اصطفى : اَصطفى ، والاستفهام غير مراد ، لكان لفظه كاللفظ به والاستفهام مراد . فإذا قيل فى الإخبار : اِصطفى بالكسر ، وفى الاستفهام : اَصطفى بالفتح ، أمن الإيهام ، وتأكد الإفهام .

وفى فتح همزة الوصل أيضا محذور آخر وهو تأديته إلى التباس الأمر بالمضارع المسند إلى المتكلم ، وذلك أنه لو قيل فى الأمر بالانطلاق : اَنطلق ، بفتح الهمزة ، لتوهم أنه مضارع مسند إلى المتكلم ، ولا يكفى الفرق بالسكون ، فإن المضارع قد يسكن فى مواضع الرفع تخفيفا ، كتسكين أبى عمرو[1] : « ينصركم » وأخواته .

---

(١) معجم القراءات ٢/٨١ .

ولما استحقت همزة الوصل الكسر فى الأفعال كسرت أيضا فى الأسماء ، لتجرى على سنن واحد ، فإن عرض فيما يلى الساكن الذى جيء بها لأجله ضمة لازمة ضمت هى إتباعا ، وتخلصا من تتابع كسر وضم . وبعض العرب يغتفر ذلك لأجل الانفصال بالساكن ، والضم هو المأخوذ به حتى فى نحو : اغزى ، إتباعا للضمة المنوية قبل الياء .

١/٢١٥ ومن أشم / فى نحو : اختير وانقيد لزمه الإشمام فى الهمزة .

فصل :ص : لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلا فى ضرورة ، مالم تكن مفتوحة تلى همزة استفهام فتبدل ألفا أو تسهل . وثبوتها قبل حرف التعريف المحرك بحركة منقولة راجح ، ويغنى عنها فى غيره . وشذ فى : سَل : إسَل . وإن اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه .

ش : مثال ثبوتها غير مبدوء بها فى الضرورة قول الشاعر[١] :

إذا جاوَزَ الإثنين سِرٌّ فإنه بنَثٍّ وإفشاءِ الحديث قمِينُ

ومثال إبدالها ألفا لكونها مفتوحة بعد همزة الاستفهام قوله تعالى[٢] : ﴿ آلذكرين حرم أم الأنثيين ﴾ وكان حقها أن تحذف كما يحذف غيرها من همزات الوصل إذا وليت همزة الاستفهام نحو[٣] : ﴿ أصطفى البنات على البنين ﴾ إلا أنها لو حذفت لم يعلم أن الباقية همزة الاستفهام ، لأنها مفتوحة ، واللفظ بالاستفهامية فى موضعها كاللفظ بها دون استفهام ، فلو لم تبدل أو تسهل بعد همزة الاستفهام لكان الاستفهام لا يعرف به ، والمشهور إبدالها ألفا ، وقد تسهل كقول الشاعر[٤] :

وما أدرى إذا يَمّمْتُ أرضا أريـد الخير أيُّهمـا يلينـى

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الخطيم . العينى ٥٦٦/٤ ، والدرر ٢٣٧/٢ . والديوان ص ١٦٢ وروايته : ... بنشر وتكثير ... نث : نشر وإفشاء . قمين : جدير .

(٢) سورة الأنعام ، آيتا ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣) سورة الصافات . آية ١٥٣ .

(٤) البيتان من الوافر ، وهما للمثقب العبدى . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٣/٢ ، والجزء الأول من هذا الكتاب ص ١٥٩ . لا يأتلى : لا يقصر ولا يبطئ .

أالخيـر الـذى أنـا أبتغيـه أم الشر الـذى لا يأتلينـي

وكقول الآخر[1] :

أالحقَّ إن دارُ الرباب تباعدت أو انبتّ حَبْلٌ أن قلبك طائر

وإذا نقلت حركة[2] همزة الوصل إلى الساكن الذى جيء بهمزة الوصل لأجله استغنى عن همزة الوصل ، كقول بعض العرب ن نُؤيكْ[3] ، يريد : انأ نؤيك أى : أصلحه . وكذا يقال لمن يؤمر بالنأى : ن عنى ، والأصل : انأ عنى ، فنقلت حركة الهمزة إلى النون ، واستغنى عن همزة الوصل ، كما استغنى فى الإدغام إذا قلت فى : اردد : ردّ ، وشذ قول بعض العرب فى : سل : اسَل .

ولو كان الساكن المنقول إليه الحركة لام أل لجاز حذف الهمزة وثبوتها ، والثبوت أجود ، لأن استعماله فى القراءة أشهر .

وإذا اتصل بهمزة الوصل مضمومة ساكن صحيح ، أو جار مجرى الصحيح حذفت وكسر الساكن أو ضم ، نحو[4] : ﴿ أنِ اقتلوا أنفسكم أوِ اخرجوا من دياركم ﴾ وأنُ اقتلوا أوُ اخرجوا .

---

(١) البيت من الطويل ، لعمر بن أبى ربيعة . الكتاب ٣/١٣٦ ، والتصريح ٢/٣٧٠ ، والأشمونى ٤/٢٠٨ ، وشرح ديوانه ٢٠١ .

(٢) كلمة « حركة » ليست بالأصل ، والحديث عنها .

(٣) النؤى : الحفير حول الخباء أو الخيمة يمنع السيل ، ونأيت النؤى وأنأيته وانتأيته عملته .

(٤) سورة النساء . آية ٦٦ .

باب مصادر الفعل الثلاثى

ص : منها الثلاثى محرك الفاء بالثلاث ، مفتوح العين ، مجردا ، أو ذا ألف بعدها ، مذكرا أو مؤنثا بالتاء ، أو ساكن العين مجردا ، أو مؤنثا بالتاء أو الألف المقصورة ، أو مزيدا آخره ألف ونون .

ش : محرك الفاء بالثلاث ، أى الفتحة والكسرة والضمة . ومفتوح العين مجردا مع فتح الفاء كفَرَح ، ومع كسرها كغِلَظ ، ومع ضمها كهُدىً .

وذا ألف بعدها ، أى بعد العين المفتوحة كصَلاحوجِماع ونُباح .

أو مؤنثا بالتاء كجِناية وخَطابة ودُعابة . فهذه تسعة أمثلة للمفتوح العين .

وللساكن العين مجردا : فَعْل كصبر ، وفِعْل كذكر ، فُعْل كشكر .

وله مؤنثا بالتاء : فَعْلة كرحمة ، وفِعله كنِشْدة ، وفُعْلة كقدرة .

وله مؤنثا بالألف المقصورة : فَعْلى كدعوى ، وفِعلى كذكرى ، وفُعْلى كرُجعى .

وله ذا ألف ونون زائداتين : فَعلان ، ولم يجيء منه إلا ليّان وشنْآن بمعنى شنَآن . وفِعلان كإتيان ، وفُعْلان كغفران .

ص : ومنها فَعَلان ، وفَعِل ، وفَعِلة ، وفِعِيل ، وفَعِيلة ، وفُعُول ، وفُعُولة ، وفَعُول ، وفُعُوليّة ، وفُعْلِيّة ، وفُعْل ، وفَعَالية ، وفُعْلَل ، وفَيْعُولة ، وفَيْعُوليّة ، وفَعَلى ، وفَعْلاء ، وفُعَلاء ، وفِعَلاء ، ومَفعولاء ، وفِعِّيلَى ، وفِعِّيلاء ، وإفْعِيلَى ، وإفْعيلاء ، وفُعُلّة ، وفُعُلّى ، وفِعَلّى[1] ، وفعلوت ، وفُعَلنية ، وفَعَالّة ، وفِعِلّان ، وفَعُّول ، وتَفعِلة ، وتَفْعُلة ومَفْعل مثلث العين مجردا وبالتاء ، ومفعول ، ومَفْعولة ، وفاعِل ، وفاعِلة .

---

(١) لم يمثل الشارح لهذا الوزن ، ومثاله : دِفَقّى : مشية فيها إسراع .

ش : ترتيب أمثلة هذه الأوزان : جَوَلان ، وكَذِب ، وسرقة وذَميل ، وتَمِيمة ، وحُلُول ، وسُهُولة ، وقَبُول ، وخصه خُصُوصِيّة ، وحَقَره حُقْرِيّة ، وحكم حُكْما ، وكره كَرَاهية ، وساد سُودَدًا ، وبان بَيْنُونة ، ودام ديمومة ، وكعّ كعاعة وكعوعا وكَيْعُوعيّة إذا ضعف وجبن ، وجمز جمَزَى ، وهلك هَلْكاء ، وغلا غُلَواء ، وخال خُيلاء ، وخال خيلا وخِيَلاء ، وحلف محلوفاء ، وشعر مشعوراء ، وحضّه على الأمر حِضِّيضَى ، وحَثّه حِثّيثى ، وهجر هجيرى وهجيراء ، وإهجيرى ، وإهجيراء ، وغَلَب غُلُبّة وغُلُبّى ، ورغب رغبوتا ، ورهب رهبوتا ، وسَحَفه سُحَفْنِية[1] ، وزَعَر زَعَارة بتخفيف الراء وتشديدها إذا فجر ومجن ، وعرفه عِرِفّانا / ٢١٥/ ب بكسر العين والراء وتشديد الفاء بمعنى عِرْفان ، وصار صُيّورا رجع ، وحَلّ تَحِلّة أى حلالا ، وهلك تهلكُة أى هلاكا ، وذهب مَذْهَبا ، ورجع مَرْجِعا ، وهلك مَهْلُكا ، وقدر على الشيء مقدُرة ، ومقدَرة ومقدِرة ، وعقل معقولا ، وجلد مجلودا فهو جلد ، وأوى له مَأْويّة إذا رحمه ، وفلج فالجا ، وكذب كاذبة ولغا لاغية .

ص : والغالب أن يعنى بفَعَالة وفُعُولة المعانى الثابتة ، وبفِعالة الحرف وشبهها ، وبفِعال ما فيه تأبٍّ ، وبفُعال الأدواء والأصوات ، وبفَعِيل الأصوات وضروب السير ، وبفَعَلان ما فيه تقلب ، وبفَعَل الأعراض ، وبفُعْلة الألوان .

ش : قصد المعانى الثابتة بفَعالة كالفطانة والبلادة والجراءة والرداءة واللبابة والجهالة والظرافة والنجابة والبراعة والرهافة .

وقصدها بفُعُولة كالسهولة والصعوبة والرطوبة واليبوسة والعذوبة والملوحة والرعونة والخشونة .

وقصد الحرف بفِعالة كالنجارة والخياطة والنساجة والحياكة والصناعة والحراثة والفلاحةوالكتابة .

والمراد بشبه الحِرَف الولايات كالإمارة والعرافة والوزارة والنقابة .

وكون فِعال لما فيه تأبّ كالشراد والجماح والقماص والشباب والخلاء والحماء

---

(١) السحفنية : محلوق الرأس .

والصراف والهياج والحران والشماس[1] .

وكون فُعال للأدواء كالزكام والسلاق والقياء والصداع والدوار والظهار والسلال والنحاز والمشاء[2] .

وكونه للأصوات كالرغاء والثغاء والمواء والعواء والخوار والجؤار والضباح والنباح والنعاق والنهاق .

وكون فَعِيل للأصوات كالصهيل والنهيق والهدير والصفير والهزيز والنعيب والنسيب والنشيج والأزيز والعجيج والكشيش .

وكون فَعِيل لضروب السير كذمل ذميلا ، ورسم رسيما ، ووجف وجيفا ، ودب دبيبا .

وكون فَعَلان للتقلب كالطوفان والجولان والنزوان والخفقان والضربان والجيشان والثوران والغليان والهيجان .

وكون فَعَل للأعراض كفَرَح وتَرَح وعَطَش وغرث وخجل ووجل وحزن ووسن وطمع وطبع .

وكون فُعْلة للألوان كشهلة وسمرة وأدمة وورقة وظلمة وكدرة وغبرة وشقرة وخضرة ودهمة وحمرة وصفرة .

ونبهت فى أول هذه الأوزان بقولى : « فى الغالب » على أن معانى هذه الأوزان قد يدل عليها بغيرها ، وأنها قد يدل بها على معان أخر .

ص : والمقيس فى المتعدى من فَعَل مطلقا ، ومن فَعِل المفهم عملا بالفم « فَعْل » ، وفى اللازم من فَعِل « فَعَل » ، ومن فَعَل « فُعُول » ما لم يغلب فيه « فِعالة » أو « فِعال » أو « فُعال » أو « فَعِيل » أو « فَعَلان » فيندر فيه فُعُول .

ويدل على المَرّة بفَعْلة ، وعلى الهيئة بفِعلة ، مالم يوضع المصدر عليهما ، وشذ نحو : إتيانة ولقاءة .

---

(١) الشباب : النشاط ورفع اليدين . والحماء : ما حمى ، ويقصر .

(٢) النحاز : داء للإبل فى رئتها تسعل به شديدا .

ش : مصادر الثلاثى مقيسة وغير مقيسة ، فمن المقيسة « فَعْل » لفَعَل المتعدى كأكل أكلا ، وجمع جمعا ، وبذل بذلا ، ومنع منعا ، وقبض قبضا ، وبسط بسطا ولفعِل مقيدا بدلالته على عمل بالفم كلَقِم لَقْما ، ولسِب لَسْبا ، وسرط سرطا ، وزرد زردا ، ولهم لهما ، ولثم لثما ، وبلع بلعا ، وقضِم قضما ، وخضم خضما[1] ، وعضّ عضّا ، ومصّ مصّا ، وسفّ سفّا .

ومنها « فَعَل » لفعِل اللازم كفرِح فَرَحا ، وترح ترحا ، وأشر أشرا ، وبطر بطرا ، وندم ندما ، وألم ألما ، وكسل كسلا ، وفشل فشلا .

ومنها « فُعُول » لفَعَل اللازم الذى لم يغلب فيه فِعَالة كتجر تجارة ، ولا فِعال كحرن حرانا ، ولا فُعال كبغم بغاما ، ومشى مُشاء ، ولا فعيل كصهل صِهيلاِ ، وذمل ذميلا ، ولا فَعَلان كطاف طوفانا . فما استحق من فَعَل مصدرا على أحد هذه الأوزان فلا يجيء مصدره على فُعول إلا نادرا ، كجمع جموحا ، ونفر نفورا .

---

(١) لسَبَتْه الحية وغيرها كمنعه وضربه لدغته . لِسب العسل كفرح لعقه . وسرطه كنصر وفرح سَرَطا وسَرَطانا ابتلعه . لهمه : ابتلعه بمرة . قضم : أكل بأطراف أسنانه . خضم : الخضم الأكل ، أو بأقصى الأضراس ، أو ملء الفم بالمأكول ، أو خاص بالرطب كالقثاء .

باب مصادر غير الثلاثى

ص : يصاغ المصدر من كل ماض أوله همزة وصل بكسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره . ومن كل ماض أوله تاء المطاوعة أو شبهها بضم ما قبل آخره إن صح الآخر ، وإلا خلف الضمَّ الكسر .

ويصاغ من « أفعل » على إفعال ، ومن « فعّل » على تفعيل ، وقد يشركه تفعلة ، ويغنى عنه غالبا فيما لامه همزة ، ووجوبا فى المعتل ، و[1] :

تنزى دلوها تنزيا ، من الضرورات .

ومصدر « فاعَلَ » مُفاعلة وفِعال ، وندر فيما فاؤه ياء .

ومصدر « فَعْلَل » والملحق به بزيادة هاء التأنيث فى آخره ، أو بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره . وفتح أول هذا إن كان كالزلزال جائز ، والغالب عليه أن يراد به حينئذ اسم فاعل .هـ

تم والحمد لله ما وجد بخط الشيخ جمال الدين رحمه الله[2]

من شرحه لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

---

(١) من الرجز ، وبعده : كما تُنَزِّى شهلة صبيا . تنزى : تحرك . شهلة : عجوز .

(٢) واضح أنه لم يكمل النص المذكور فى الصفحة السابقة ولم يشرحه .

وأنه لم يذكر : باب ما زيدت الميم فى أوله لغير ما تقدم وليس بصفة .

وباب أسماء الأفعال والأصوات .

وباب نونى التوكيد .

وباب منع الصرف .

وباب التسمية بلفظ كائن ما كان .

كما فى ترتيب التسهيل المحقق .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع ٣٣٠٥ / ١٩٩٠
I.S.B.N :977 – 256 – 002 – x

هجر
للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر – المهندسين – جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ – فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء – ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة



شرح التسهيل

لابن مالك

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي

"٦٠٠ - ٦٧٢ هـ"

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن السيد　　　الدكتور محمد بدوي المختون

الجزء الرابع

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة


شرح التسهيل
لابن مالك



بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد

قال الإمام العالم الفاضل المحقق

العلامة بدر الدين أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى رحمه الله :

باب إعراب الفعل وعوامله

ص : قوله : يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم ، لا لوقوعه موقع الاسم ، خلافا للبصريين .

ش : قد تقدم فى أول الكتاب بيان المعرب من الأفعال ، وهو المضارع الذى لم تتصل به نون توكيد ولا نون إناث ، وأن إعرابه رفع ونصب وجزم ، فلم يحتج إلى ذكر ذلك هنا ، بل إلى ذكر ما يعمل فى الأفعال ، وهو ثلاثة أنواع : رافع وناصب وجازم .

أما الرافع فقد بينه بقوله : يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم ، أى الذى يعمل فى المضارع هو خلوه من عامل النصب وعامل الجزم ، ولا خلاف أن الرافع للمضارع عامل معنوى ، ولكن اختلفوا فى هذا المعنى ما هو ؟ فقال البصريون : الرافع للمضارع هو موقعه موقعا صالحا للاسم ، ومتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه ، تقول : يقوم زيد ، ويقعد عمر ، وبكر ينطلق ، وبشر يقول ذلك ، فترفع فى هذا كله لوقوع الفعل منه موقع المبتدأ أو الخبر المفرد .

ولا يجوز الرفع فى : أن يقوم زيد ، ولم يقعد عمرو ، لأن الفعل فيه لم يقع موقع الاسم .

وأما نحو : كدت أفعل ، فمثل : كنت أفعل ، وقعت فيه أفعل موقع فاعل وإن لم يتكلم به .

وقال الكوفيون : الرافع للمضارع خلوه من الناصب والجازم ، فجعلوا الرافع[1] له تجرده من العوامل اللفظية ليسند ، كما كان الرافع للمبتدأ تجرده من العوامل اللفظية ليسند إليه . وبهذا القول قال شيخنا رحمه الله ، واستدل على صحته بفساد ما قاله البصريون ، من قِبَلِ أن الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد « لو » وحروف التحضيض لأنها مختصة بالأفعال ، فليس المضارع بعدها فى موضع الاسم ، وقد رفعوه بعدها نحو : لو يقومُ زيد قمت ، وهلا تفعلُ ذاك . فعلم أن الرافع له ليس وقوعه موقع الاسم ، فوجب أن يكون تجرده من الناصب والجازم .

فإن قيل : لا نسلم أن الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد هذه الحروف ، لأن المراد بموقع الاسم ، الموضع الذى هو للاسم بالجملة ، وما بعد هذه الحروف هو للاسم ، بدليل قولهم : لو ذاتُ سوار لطمتنى ، وهلا زيدٌ قام . فإذا وقع فيه المضارع استحق الرفع للعلة المذكورة .

فالجواب : لا يخلو مرادكم بموقع الاسم إما أن يكون الموضع الذى هو للاسم فى الأصل ، أو الموضع الذى هو للاسم فى الاستعمال ، أو الموضع الذى هو للاسم فى أحدهما . وأيا ما كان يلزم منه بطلان قولكم : رافع المضارع وقوعه موقع الاسم ، لأنه ينتقض على الأول بالرفع بعد حروف التحضيض قطعا ، لأنه موضع ليس للاسم فى الأصل . وعلى الثانى بالرفع بعد كاد ونحوها ، لأنه موضع ليس للاسم فى الاستعمال . وعلى الثالث بالجزم بعد إن الشرطية ، فإنه موضع هو للاسم فى الاستعمال ، كما فى قوله تعالى[2] : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك ﴾ فلو كان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم فى الجملة ما كان بعد إن الشرطية إلا مرفوعا ، فلما لم يرفع علم أن رافع المضارع ليس وقوعه موقع الاسم ، فتعين أن يكون خلوّه من الناصب والجازم ، كما قال الكوفيون .

ص : وينصب بأنْ ، ما لم تل[3] عِلْما أو ظنّا فى أحد الوجهين فتكون مخففة

---

(١) فى المخطوطة : الناصب ، وهو خطأ من الناسخ .

(٢) سورة التوبة ، آية : ٦ .

(٣) فى الأصل : يكن بدل : تل .

من أنّ ، ناصبة لاسم لا يبرز إلا اضطرارا ، والخبر جملة ابتدائية ، أو شرطية ، أو مصدرة برُبّ ، أو فِعْلٌ يقترن - غالبا إنْ تصرّف ، ولم يكن دعاء - بقَدْ وحدها ، أو بعد نداء ، أو بلو ، أو بحرف تنفيس أو نفى .

ش : الذى يعمل النصب فى المضارع أربعة أحرف : أنْ ، ولن ، وكى ، وإذن .

فأما / أنْ فهى فى الكلام على ثلاثة أضرب : مفسرة وزائدة ومصدرية . ٢١٦ ب

فالمفسرة هى المصدر بها حكاية ما فيه معنى القول دون حروفه ، كما فى قوله تعالى[١] : ﴿ وأوحينا إليه أن اصنع الفلك ﴾ .

والزائدة دخولها فى الكلام كخروجها ، كما فى نحو[٢] : ﴿ فلما أن جاء البشير ﴾ ولا عمل لها .

والمصدرية هى التى يؤول منها ومن صلتها مصدر ، وتنقسم إلى مخففة من أنّ باقية على عملها ، وإلى غير مخففة وهى الناصبة للمضارع ، وإنما نصبته لأنها شبيهة بأحد عوامل الأسماء وهى أنّ ، وهى أقوى النواصب ، ولذلك نصبت الفعل مظهرة ومضمرة .

ولا تخلو المصدرية من أن يعمل فيها فعل علم أو فعل ظن أو غيرهما . فإن عمل فيها غير فعل علم أو ظن فهى الناصبة للفعل ، كما فى[٣] : ﴿ وأنْ تصوموا خير لكم ﴾ و[٤] : ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم ﴾ .

وإن عمل فيها فعل علم فهى المخففة من أنّ ، فإذا وقع بعدها المضارع كان مرفوعا . وإن عمل فيها فعل ظن جاز أن تكون المخففة ، وأن تكون الناصبة للفعل المضارع وهو الأكثر فيها ، ولذلك اتفق على النصب فى[٥] : ﴿ أحسب الناسُ أن

---

(١) سورة المؤمنون ، آية : ٢٧ .
(٢) سورة يوسف ، آية : ٩٦ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .
(٤) سورة النساء ، آية : ٢٨ .
(٥) سورة العنكبوت ، آية : ٢ .

يُتْرَكوا ﴾ واختلف فى[1]، [2] : ﴿ وحسبوا أن لا تكون فتنة ﴾ فقرأ بالرفع أبو عمرو وحمزة والكسائى ، وقرأ بالنصب الباقون .

ولا يجوز فى المخففة أن تلغى ، بل يجب أن تنصب اسما لا يبرز إلا فى الضرورة ، كقول الشاعر[3] :

لقد علم الضيفُ والمُرْمِلُون إذا اغْبَرَّ أُفْق وهبت شَمالا
بأنْك ربيعٌ وغَيْثٌ مَرِيع وأنْك هناك تكون الثِّمالا

ولا يكون خبرها حال حذف الاسم إلا جملة ، إما ابتدائية كقوله[4] :

فى فِتْيةٍ كسيوف الهند قد علموا أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِل

والتقدير : أنه هالك كل من يحفى وينتعل . أو شرطية كقولك : قد علمت أنْ متى تقم أقم معك . ومثله[5] :

فعلمت أن من تثقفوه فإنه جزر لخامعة وفرخ عقاب

ولك أن تجعل منه قوله[6] :

سالتانى الطلاق أنْ رأتانى قَلّ مالى قد جئتمانى بنُكْر
ويك أنْ من يَكُنْ له نَشَب يُحْـ ـبَبْ ومن يفتقر يَعش عيش ضر

بناء على أن الكاف مع « وى » حرف خطاب ، والمعنى : أعجب لأنه من

---

(١) كلمة « فى » ليست بالأصل والسياق يقتضيها .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٧١ ، والإتحاف ص ٢٠٢ .

(٣) البيتان من المتقارب ، وهما لجنوب أخت عمرو ذى الكلب . سبق ذكرهما فى ٢/ ٤٠ وشذور الذهب ص ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٤/٣٥٢ وما بعدها ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١/١٤٩ ، المرملون : الذين نفد زادهم . غيث : مطر أو نبات . مريع : مخصب . الثمال : الذخر والغياث .

(٤) البيت من البسيط ، للأعشى . الكتاب ٢/١٣٧ ، والعينى ٢/٢٨٧ ، وخزانة الأدب ٣/٥٤٧ ، والدرر ١/١١٩ ، والديوان ٥٩ .

(٥) البيت من الكامل ، تثقفوه : ثقفه كسمعه : أخذه أو ظفر به . جزر : قطع . خامعة : ضبع .

(٦) البيتان من الخفيف ، لزيد بن عمرو بن نفيل . الكتاب ٣/٥٥٥ ، وخزانة الأدب ٣/٩٥ وما بعدها ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦/١٤٤ . النشب : المال من الناطق والصامت .

يكون له نشب يحب ، ويجوز أن تكون « وى » مفصولة من الكاف ، وهى مع أن للتشبيه على طريق التهكم .

وإما مصدرة برب كقول الشاعر[1] :

أفاطم ما يدريك أنْ ربّ ليلة كأنّ دُجاها من قُرونك يُنْشَر

ومثله[2] :

تيقنت أنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خائنا أمينٌ وخَوَّانٍ يُخال أمينا

وإما فعلا غير متصرف كقوله تعالى[3] : ﴿ وأنْ عسى أن يكونَ قد اقترب أجلهم ﴾ وقوله[4] : ﴿ وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ .

وإما فعلا متصرفا يفيد الدعاء ، كقراءة من قرأ[5] : ﴿ والخامسةَ أنْ غضِب الله عليها إن كان من الصادقين ﴾ .

أو هو مقرون فى الغالب إما بقد وحدها كقوله تعالى[6] : ﴿ ونعلم أنْ قد صدقتنا ﴾ أو بعد نداء ، كما تقول : أعلم أنْ يا زيد قد قام عمرو . وأجاز سيبويه أن يكون منه قوله تعالى[7] : ﴿ وناديناه أنْ يا إبراهيمُ قد صَدَّقتَ الرؤيا ﴾ وأجاز أيضا أن تكون أن فيه حرف تفسير .

وإما بلو[8] كقوله تعالى[9] : ﴿ أفلم ييئس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا ﴾ وقوله تعالى[10] : ﴿ تَبَيَّنَت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا فى العذاب المهين ﴾ .

---

(١) البيت من الطويل ، لمسلم بن الوليد . الأمالى ٢٢٧/١ ، وروايته : أَجَدَّكِ ما تدرين ...

(٢) البيت من الطويل ، الدرر ١١٩/١ .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٨٥ .

(٤) سورة النجم ، آية : ٣٩ .

(٥) سورة النور ، آية : ٩ ، والإتحاف ص ٢٢٢-٢٢٣ .

(٦) سورة المائدة ، آية : ١١٣ .

(٧) سورة الصافات ، آية : ١٠٥ .

(٨) « وإما بلو » ليست بالأصل ، والسياق يقتضيها .

(٩) سورة الرعد ، آية : ٣١ .

(١٠) سورة سبأ ، آية : ١٤ .

وإما بحرف تنفيس كقوله تعالى[1] : ﴿ علم أن سيكونُ منكم مرضى ﴾ وإما بحرف نفى كقوله[2] : ﴿ أفلا يَرَوْن أنْ لا يرجعُ إليهم قولا ﴾ وقوله تعالى[3] : ﴿ أيحسب الإنسانُ أنْ لن نجمع عظامه ﴾ وقوله تعالى[4] : ﴿ أيحسَب أنْ لم يره أحد ﴾ .

ولا يجىء خبر أن المخففة فعلا متصرفا غير دعاء ولا مفصول بأحد الأحرف المذكورة إلا فيما شذ كقوله[5] :

علمـوا أنْ يُؤَمَّلـون فجـادوا　　　قبل أن يُسْألوا بأعظم سُؤْل

وقول الآخر ، أنشده الفراء[6] :

إنى زَعيـــمٌ يا نُوَيْـــ　　　ـقَةُ إن أمنت من الرَّزَاح
وأمِنْت من عَرَضِ المَنُو　　　ن من الغُدُوِّ إلى الصباح
أن تهبـــطين بلادَ قو　　　مٍ يرتَعُون من الطِّلاح

وإلى هذا أشار بقوله : غالبًا .

ص : وقد تخلو من العلم والظن فتليها جملة ابتدائية ، أو مضارع مرفوع ، لكونها مخففة[7] من أنّ عند الكوفيين ، ومشبهة بما آختها عند البصريين .

ش : قد تخلو أن المصدرية من أن يعمل فيها علم أو ظن وتليها جملة ابتدائية ، أو فعل مضارع مرفوع ، وهو قليل فى الكلام ، ومنه قول الشاعر[8] :

رأيتك أحييت الندى بعد موته　　　فعاش الندى من بعد أنْ هو خامل

---

(١) سورة المزمل ، آية : ٢٠ .

(٢) سورة طه ، آية : ٨٩ .

(٣) سورة القيامة ، آية : ٣ .

(٤) سورة البلد ، آية : ٧ .

(٥) البيت من الخفيف . العينى ٢٩٤/٢ ، والدرر ١٢٠/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٦) الأبيات من مجزوء الكامل ، وهى للقاسم بن معن . العينى ٢٩٧/٢ ، وخزانة الأدب ٥٥٩/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٣٦/١ . نويقة : تصغير ناقة . الرزاح : الهزال والإعياء . الطلاح : شجر عظام .

(٧) « مخففة » ليست بالأصل .

(٨) البيت من الطويل : ذكر فى ٤٥/٢ رقم ١ عند الكلام على تخفيف أن .

وقراءة بعضهم[1] : ﴿ لمن أراد أنْ يتمُّ الرضاعة ﴾ وقول الشاعر ، أنشده السيرافى[2] :

يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما   وحيثما كنتما لُقِّيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف محملها   تستوجبا نعمة عندى بها ويدا
أن تقرآن على أسماء / ويحكما   منى السلام وألا تشعرا أحدا

١٢١٧

وفى الحكم على أنْ فيما جاء من هذا النحو قولان :

فعند الكوفيين أنها المخففة من أنَّ ، وجاز خلوها من العلم والظن ، لأنه لا مانع منه فى القياس .

ومذهب البصريين أنها التى تنصب المضارع ، ولكنها شبهت بما أختها ، وهى المصدرية ، فحملت عليها فى الإلغاء ، فوقع المضارع بعدها مرفوعا ، ووليها جملة ابتدائية ، كما قد تلى ما ، كقوله[3] :

واصِلْ خليلَك ما التَّواصُلُ مُمْكِنٌ

وكلا القولين حسن .

ص : ولا يتقدم معمول معمولها عليها ، خلافا للفراء ، ولا حجة فيما استشهد به لندوره ، وإمكان تقدير عامل مضمر .

ولا تعمل زائدة خلافا للأخفش ، ولا بعد عِلْم غير مؤول خلافا للفراء وابن الأنبارى . ولا يمتنع أن تجرى بعد العلم مجراها بعد الظن لتأوله به ، ولا بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف خلافا للمبرد . ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٣٣ ، وشواذ ابن خالويه ص ١٤ .

(٢) الأبيات من البسيط . الإنصاف مسألة رقم/٧٧ ، والعينى ٣٨٠/٤ ، وخزانة الأدب ٥٥٩/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٣٥/١ وما بعدها .

(٣) البيت من الكامل ، وبقيته :

فلأنت أو هو عن قريب ذاهب

شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١ ، والجزء الأول من هذا الكتاب ص ٢٢٧ .

ش : أن المصدرية مع صلتها فى تأويل المصدر ، فلهما كمال شبه بجزأى الاسم ، فيجب لهما ما وجب للجزأين من الترتيب ، ومنع الفصل ، فلا يجوز : طعامك يعجبنى أن تأكل ، وزيدا أريد أن تضرب . قال ابن كيسان : فقد أجاز الكوفيون تقديم بعض هذا فى مواضع ، منها : طعامك أريد أن آكل ، وطعامك عسى أن آكل ، فجعلوا أن كالمجلبة بعسى وأريد ، كأن الكلام كان : طعامك آكل فيما أرى وفيما أريد ، وليس ذلك بجائز عند البصريين .

وذكر الشيخ رحمه الله أن الفراء مستشهد بقول الشاعر[1] :

وإنى امرُؤٌ من عُصْبة تَغْلبية أبت للأعادى أن تَذِيخَ رقابُها

أى : تذل ، قال : ولا حجة فيه لندوره ، وإمكان تقدير عامل مضمر دل عليه المظهر .

وذهب الأخفش إلى أنّ أنْ فى قوله تعالى[2] : ﴿ ومالنا أن لا نُقاتِلَ فى سبيل الله ﴾ زائدة ، وقد نصبت المضارع حملا على أن المصدرية ، كما جرت الباء الزائدة حملا على التي بمعنى الإلصاق ، قال : لأن التقدير : وما لنا لا نقاتل ، كما جاء فى موضع آخر[3] : ﴿ وما لنا لا نؤمنُ بالله ﴾[4] ﴿ مالى لا أرى الهُدْهد ﴾ وهو مذهب ضعيف ، لأن أن الزائدة غير مختصة ، فلم يجز أن تعمل ، لأن من شرط العمل الاختصاص . وأما الآية الكريمة فَحَمْلُ أنْ فيها على أنها مصدرية ، وهى بصلتها فى تأويل مصدر منصوب على إسقاط الخافض ، والتقدير : ومالنا فى ألا نقاتل ، أسهل مما ذهب إليه الأخفش ، فوجب اجتنابه .

وذهب الفراء وابن الأنبارى إلى جواز نصب المضارع بعد علم غير متأول تمسكا بمثل قراءة مجاهد[5] : ﴿ أفلا يرون ألا يرجعَ إليهم قولا ﴾ وقول الشاعر[6] :

---

(١) البيت من الطويل . المقتضب ١٩٩/٤ ، والإنصاف مسألة رقم/٨٢ ، وابن يعيش ٢٩/٧ ، وفيها : خندفية مكان تغلبية .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٤٦ ، ومعانى القرآن للأخفش ٣٧٧/١-٣٧٨ .

(٣) سورة المائدة ، آية : ٨٤ .

(٤) سورة النمل ، آية : ٢٠ .

(٥) سورة طه ، آية : ٨٩ ، وفى شواذ ابن خالويه نسب قراءة النصب لأبى حيوة ص ٨٩ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لجرير . الدرر ٢/٢ ، وفى ديوانه-صادر-ص ٢٠٠ :

... أن لن يفاخرنا ...

نرضى عن الله إنّ الناس قد علموا ألا يُدَانيَنا من خلقه بشرُ

وهو مذهب حسن لأنه قد جاء به السماع ، ولا يأباه القياس .

ولو كان العلم مؤولا بغيره جاز عند الأخفش وسيبويه فى أنْ بعده أن تكون الناصبة ، فيقال : ما علمت إلا أن تقومَ . لأنه كلام خرج مخرج الإشارة ، فجرى مجرى قولك : أشير عليك أن تقوم . ومنعه المبرد نظرا إلى ظاهر اللفظ . وإذا جاز مثل ذلك بعد العلم غير المؤول ، فجوازه بعد المؤول أولى .

ولا يمتنع أن تجرى أن المصدرية بعد الخوف المؤول بالعلم لتيقن المخوف مجراها بعد العلم ، فيرتفع الفعل بعدها ، لأنها المخففة من الثقيلة ، قال سيبويه[1] : « ولو قال : أخشى أن تفعلُ ، يريد أن يخبره أنه يخشى أمرا مشتهرا عنده أنه كائن ، جاز ، وليس وجه الكلام » .

وقال أبو الحسن : وأما خشيت ألا تكرمنى ، فنصب ، ولو رفعته على أمر قد استقر عندك ، كأنك جرّبته فكان لا يكرمك ، فقلت : خشيت ألا تكرمُنى ، أى خشيت أنك لا تكرمنى ، جاز . ومنع ذلك المبرد ، وأنشدوا فى الرد عليه[2] :

إذا مِتُّ فادفنِّى إلى جنب كَرْمَةَ تُرَوِّى عظامى فى الممات عُرُوقُها
ولا تدفنَنِّى فى الفلاة فإننى أخاف إذا ما مِتُّ ألا أذوقُها

وأشار بقوله : « ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين » إلى قوله فى بعض الحواشى : وجدت بخط الجواليقى أن سلمة أخبر عن الفراء عن الكسائى عن الرؤاسى قال : فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها ، وعنده أن مستند الراوى فى ذلك ما جاء فى الشعر من نحو قوله[3] :

لقد طال كِتْمانى عزيزةَ حاجةً من الحاج لا تدرى عزيزةُ ما هيا
أحاذر أنْ تعلمْ بها فتردَّها فتترُكها ثِقْلا علىّ كما هيا

---

(١) الكتاب ٣/١٦٧ .

(٢) البيتان من الطويل ، لأبى محجن الثقفى . العينى ٤/٣٨١ ، وخزانة الأدب ٣/٥٥٠ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١/١٣٨ .

٢١٧ ب ولا حجة / فى ذلك ، لجواز كونه سكون وقف للضرورة ، لا سكون إعراب .

ص : وينصب المضارع أيضا بلن مستقبلا ، بحدٍّ وغير حد ، خلافا لمن خصها بالتأبيد ، ولا يكون الفعل معها دعاء ، خلافا لبعضهم ، وتقديم معمول معمولها عليها دليل على عدم تركيبها من لا أن خلافا للخليل .

ش : من نواصب الفعل لن ، وهى حرف نفى للمستقبل ، يقول القائل : سيقوم زيد ، وسيقعد عمرو . فتقول : لن يقوم زيد ، ولن يقعد عمرو . وإنما عملت النصب فى الفعل لأنها مثل أنْ فى الاختصاص بالفعل المستقبل ، وفى كونها على حرفين أولهما مفتوح ، وثانيهما نون ساكنة . وهى كغيرها من حروف النفى فى جواز كون استقبال المنفى بها منقطعا عند حدٍّ وغير منقطع .

وذكر الزمخشرى فى أنموذجه أن لن لنفى[1] التأبيد ، قال الشيخ رحمه الله : وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يرى ، وهو اعتقاد باطل ، لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله ﷺ . واستدل على عدم اختصاصها بالتأييد بمجىء استقبال المنفى بها مُغَيّا إلى غاية ينتهى بانتهائها ، كما فى قوله تعالى[2] : ﴿ قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾ وهو واضح .

ولا يجوز أن يكون الفعل المنفى بلن إلا خبرا . وأجاز بعضهم كونه دعاء كالمنفى بلا فى نحو[3] :

ولا زالَ مُنْهَلًا بجَرْعائِك القَطْرُ

وقال ابن السراج[4] : وقال قوم : يدعى بلن ، مثل قوله تعالى[5] : ﴿ فلن

---

(١) لعل الصواب : لتأبيد النفى .

(٢) سورة طه ، آية : ٩١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة ، وصدره :

ألا يا اسلمى يا دار مىّ على البلى

العينى ٦/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٨٥/٤ ، والدرر ٨١/١ والديوان ص ٣٤ . الجرعاء : الرملة الطيبة المنبت ، أو الأرض ذات الحزونة .

(٤) الأصول ١٧١/٢ .

(٥) سورة القصص ، آية : ١٧ .

أكون ظهيرا للمجرمين ﴾ وقال الشاعر[1] :

لن يزالوا كذلكـمُ ثم لازلـ ـتُ لهمْ خالدا خلودَ الجبال

والدعاء بلن غير معروف » .

وذهب الخليل والكسائى فى « لن » إلى أن أصلها : لا أنْ ، وأنها مركبة من « لا » النافية ، وأن الناصبة محذوفة الهمزة[2] لكثرة الاستعمال كما قالوا : وَيْلُمِّه .

وألزمه سيبويه بأنه لا خلاف فى جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو : زيدا لن أضرب ، فلو كان أصلها : لا أنْ ، للزم تقديم ما فى الصلة على الموصول ، وهو ممتنع .

وقال السيرافى : المختار أنها غير مركبة ، لأن التركيب على خلاف الأصل ، فلا تقبل دعواه إلا بدليل ، ولا دليل . ولأن لن مع الفعل والفاعل كلام تام ، فلو كان أصلها : لا أن لكان الكلام تاما بالمفرد ، وهو محال .

وحكى ابن كيسان عن الفراء فى « لن » أن أصلها : لا ، فجعلت ألفها نونا ، ونفى بها المستقبل . وفى « لم » أن أصلها : لا ، فجعلت ألفها ميما ، ونفى بها الماضى[3] ، ثم قال : ولا يحسن أن تقول لن يقوم زيد ولا يقعد ، حتى تقول : ولن يقعد . فإن قلت : لن يقوم زيد ولا عمرو ، عطفت بلا مع الأسماء ، ولم يجز مع الفعل .

ص : وينصب أيضا بكى نفسها إن كانت الموصولة ، وبأن بعدها مضمرة غالبا إن كانت الجارة ، وتتعين الأولى بعد اللام غالبا ، والثانية قبلها ، وتترجح مع إظهار أن مرادفة اللام على مرادفة أن ، ولا يتقدم معمول معمولها ، ولا يبطل عملها الفصل ، خلافا للكسائى فى المسألتين .

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو للأعشى . الأصول لابن السراج ١٧١/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٦/٥ ، والدرر ٨٠/١ ، والديوان ص ١٣ .

(٢) كلمة « الهمزة » ليست بالأصل ، والمعنى عليها .

(٣) كلمة « الماضى » ليست بالأصل .

ش : من نواصب الفعل كى ، وهى حرف لا يستعمل إلا فى مقام التعليل ، يقول القائل : لم فعلت كذا ؟ فتقول : كى يكون كذا . ولم جئتنى ؟ فتقول : كى أعطيك .

وهى على ضربين : أحدهما : أن تكون حرف جر ، ولذلك ساوت اللام فى المعنى والاستعمال ، فدخلت فى مقام السؤال عن العلة على « ما » الاستفهامية محذوفة الألف نحو : لمه . وفى مقام تعليل الخبر على « ما » المصدرية ، كقوله[1] :

إذا أنت لم تنفعْ فَضُرّ فإنما   يُرَجَّى الفتى كيما يضُرُّ ويَنْفعُ

قال أبو الحسن : جعل : « ما » اسما ، ويضر وينفع من صلته ، وأوقع عليه كى بمنزلة اللام .

والثانى : أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ، ولذلك حسن دخول لام الجر عليها فى السعة ، كقوله تعالى[2] : ﴿ لكى لا يكون على المؤمنين حَرَجٌ ﴾ فإن حرف الجر لا يجوز أن يدخل على مثله .

وإنما نصبت المضارع لشبهها بأن فى كونها مصدرية مختصة بالمستقبل ، وهى على حرفين أولهما مفتوح وثانيهما ساكن .

وإذا دخلت كى على الفعل مجردة من اللام ، احتمل أن تكون الناصبة للفعل ، واللام قبلها مقدرة تقديرها فى نحو : جئت إليك لتحسن ، واحتمل أن تكون الجارة ، والفعل بعدها منصوب بأن لازمة الإضمار عند البصريين إلا فى الضرورة كقوله[3] :

فقالت أكلَّ الناس أصبحتَ مانحًا   لسانك كيما أن تَغُرّ وتَخْدعا

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن الخطيم . العينى ٣/٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٣/٥٩١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١٥٢ ، والديوان ص ٢٣٥ .

(٢) سورة الأحزاب ، آية : ٣٧ .

(٣) البيت من الطويل ، لجميل بن معمر . شرح السيرافى للكتاب ١/٨٣-٨٤ قال :

ويروى : لسانك هذا كى تغر وتخدعا . وما زائدة فى إنشاد من أنشده : كيما أن . والعينى ٣/٢٤٤ ، وخزانة الأدب ٣/٥٨٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١٥٧ ، والديوان ص ٦٢ .

وتتعين الناصبة بعد اللام إلا إذا اضطر الشاعر فأظهر أن بعدها ، كقول الشاعر[1] :

أردتَ لكيما أن تطيرَ بقرْبتى فتتركهَا شَنًّا ببيداءَ بَلْقعِ

لأنه إذا لم تظهر أنْ بعد كى وكان قبلها اللام / فليس فى جعلها الناصبة ، وهى ١٢١٨ وصلتها فى موضع الجر باللام ، مخالفة لأصل ، ولا ارتكاب لشذوذ . وفى جعلها جارة مؤكدة للام نصب الفعل بعدها بإضمار « أن » وهو خلاف الأصل ، وتوكيد الحرف بالحرف وهو فى غاية الشذوذ ، فوجب اجتنابه .

وتتعين الجارة قبل اللام ، كما ندر فى قول حاتم[2] :

فأوقدتُ نارى كى لِيُبْصِرَ ضَوْءَها وأخرجتُ كَلْبى وهو فى البيت داخلُه

وقول الطرماح[3] :

كادُوا بنصر تميم كى لِيُلْحِقَهم فيهم فقد بَلَغوا الأمر الذى كادُوا

فكى فى نحو هذا حرف جر قطعا ، واللام بعدها مؤكدة ، لأن توكيد حرف بمثله ثابت ، وتأخير اللام عن الحرف المصدرى غير ثابت .

وإذا ظهرت أن بعد كى نظرت ، فإن لم يكن قبلها اللام كما فى قوله[4] : كيما أن تغر وتخدعا ، احتمل أن تكون الجارة ، وقد شذ إظهار أن بعدها للضرورة ، وأن تكون الناصبة للفعل ، وقد شذ توكيدها بأن للضرورة ، والراجح كونها جارة ، لأن توكيد الحرف بالحرف شاذ فى الاستعمال دون القياس ، فكان القول به أولى .

---

(١) البيت من الطويل ، العينى ٤/٤٠٥ ، وخزانة الأدب ٣/٥٨٥ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١٥٤ . شنا : الشن القربة البالية . بلقع : قفر .

(٢) البيت من الطويل . العينى ٤/٤٠٦ ، وفاعل يبصر ضمير عائد إلى الضيف . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١٥٩ ، وروايته : ... لِيُبْصَرَ ضوؤها .

(٣) البيت من البسيط . شرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١٥٩ ، والدرر ٢/٥ .

(٤) ذكر البيت فى ص ١٦ رقم/٣ .

وإنْ كان قبلها اللام كما فى قوله[1] : لكيما أن تطير بقربتى ، احتمل أيضا أن تكون الجارة ، وقد شذ اجتماعها مع اللام ، كما اجتمع اللامان فى قول الآخر[2] :

ولا لِلِما بهمْ أبدًا دواءُ

وكما اجتمع ما ولا فى قول الآخر[3] :

وما إن لا تخاط لهم ثياب

واحتمل أن تكون الناصبة للفعل ، وقد شذ اجتماعها مع أن ، والراجح كونها جارة ، لأن توكيد الجار بمثله ثابت بيقين ، وتوكيد ناصب للفعل بمثله مشكوك فيه ، فالحمل على المتيقن أولى ، ولأن حرف الجر أقرب إلى ما هو الأصل فيما يؤكد وهو الأسماء ، من الحرف المصدرى ، لأن حرف الجر يدل على معنى زائد على المفهوم من مصحوبه بخلاف الحرف المصدرى ، لأنه لا فائدة له إلا تصحيح استعمال الفعل فى موضع المصدر ، والإقدام على توكيد ما هو أقرب إلى الأصل فيما يؤكد أسهل من الإقدام على توكيد ما هو أبعد عنه ، فلا يقاس عليه .

ولا يجوز تقدم معمول معمولها عليها خلافا للكسائى ، وقد يفصل به أو بجملة شرطية فيبقى النصب .

قال الشيخ رحمه الله : من كلامهم : جئت كى فيك أرغبَ ، وجئت كى إن تحسنْ أزورَك ، بنصب أرغب وأزورك ، والكسائى يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما .

وقد تحذف ياء كى ويبقى عملها ، كقول عدى بن زيد[4] :

اسمعْ حديثا كما يوما تُحدِّثَه عن ظهر غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا

---

(١) ذكر البيت فى ص ١٧ رقم/١ .

(٢) البيت من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالبى ، وصدره :

فلا والله لا يُلْفَى لما بى ... العينى ١٠٢/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٤٣/٤ ، والدرر ٩٥/٢ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لأمية بن أبى الصلت . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٤١/١ وروايته :

طعامهم لئن أكلوا معد وما أن لا تحاك ... والدرر ٢٢١/٢ .

(٤) البيت من البسيط . الإنصاف مسألة رقم/٨١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١١٩/٤ .

أراد : كيما تحدثه ، وأنشد أبو على[1] :

وطرفَكَ إما جئتنا فاصرفنّه كما يحسبوا أن الهوى حيثُ تنظرُ

وقد يتصل بكى فعل ماض أو مضارع مرفوع ، فيعلم أن أصلها كيف ، وقد حذفت فاؤها ، فمن ذلك ما أنشد الفراء[2] :

من طالِبَيْن لبُعْران لنا شَرَدت كيما يُحِسَّانِ من بُعراننا أثرا

وما أنشد غيره[3] :

كى تَجْنَحُون إلى سلم وما ثُئِرتْ قَتلاكمُ ولَظى الهيجاءِ تضطرم

ص : وينصب غالبا بإذن مصدرة إن وَلِيهَا أو وَلِىَ قسما وليها ، ولم يكن حالا . وليست أن مضمرة بعدها خلافا للخليل . وأجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف اختيارا ، وقد يرد ذلك مع غيرها اضطرارا . ومعناها الجزاء والجواب ، وربما نصب بها بعد عطف أو ذى خبر .

ش : إذن حرف معناه الجواب والجزاء ، فلا يصحب إلا جملة هى جواب شرط مذكور ، كقولهم : إن تأتنى إذن آتك ، أو مقدر بإن ، إلا فيما بعدها اللام ، قال الفراء : إذا رأيت بعد إذن اللام فقبلها لو مقدرة ، نحو[4] : ﴿ وما كان معه من إله إذن لذهب كل إله بما خلق ﴾ و[5] : ﴿ وإذن لا تخذوك خليلا ﴾ و[6] : ﴿ إذن لأَذَقْناك ﴾ التقدير : لو كان معه آلهة لذهب ، ولو فعلت لاتخذوك

---

(١) البيت من الطويل ، نسب لجميل بن معمر ، ولعمر بن أبى ربيعة . العينى ٤/٤٠٧ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١١٧ ، والدرر ٢/٥ وفى ديوان جميل ص ٤٨ :

سأمنح طرفى حين ألقاك غيركم لكيما يروا أن الهوى حيث أنظر

وفى ديوان ابن أبى ربيعة ص ١٨٩ :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكى يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

(٢) البيت من البسيط . ابن يعيش ٤/١١٠ ، وخزانة الأدب ٣/١٩٥ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١٤٦ ، والبعران : جمع بعير .

(٣) البيت من البسيط . العينى ٤/٣٧٦ ، وخزانة الأدب ٣/١٩٦ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١٤٨ .

(٤) سورة المؤمنون ، آية : ٩١ .

(٥) سورة الإسراء ، آية : ٧٣ .

(٦) سورة الإسراء ، آية : ٧٥ .

خليلا ، ولو ركنت لأذقناك .

ولا تلزم صدر الجواب ، بل قد تأتى وسطا وآخرا نحو : أنا أفعل إذن .

ولا تختص بالأفعال ، فكان حقها ألا تعمل ، ولكنهم شبهوها بأنْ لغلبة استقبال الفعل بعدها ، ولأنها تخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله جوابا ، كما تخرج أن الفعل عما كان عليه إلى جعله فى تأويل المصدر ، فحملت على أن فنصبت المضارع وإن لم تختص به ، كما عملت ما عمل ليس وإن لم تختص بالأسماء . هذا مذهب أكثر النحويين . وما عزاه إلى الخليل من أن الفعل بعد إذن منصوب بأن مضمرة إنما مستنده فيه قول / السيرافى فى أول شرح الكتاب[1] : ٢١٨ ب « روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال : لا ينصب شىء من الأفعال إلا بأن مظهرة أو مضمرة فى : كى ولن وإذن وغير ذلك » . وليس فى هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد[2] إذن عند الخليل بأن مضمرة ، لجواز أن تكون مركبة مع « إذ » التى للتعليل ، و « أن » محذوفا همزتها بعد النقل ، على نحو ما يراه فى انتصابه بعد لن . والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن إذن غير مركبة ، وانتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة . لأنه لا يستقيم إلا على أن يكون ما بعد إذن فى تأويل مبتدأ لازم حذف خبره ، أو إذن قبله ليست حرفا بل ظرفا مخبرا به عن المبتدأ ، وأصلها إذا فقطعت عن الإضافة وعوض عنها التنوين ، وكلاهما فى غاية من التكلف ، والقول بأن إذن مركبة من : إذ وأنْ أسهل منه .

وإنما تنصب إذن المضارع بشرط كونها مصدرة ، والفعل مستقبل متصل بها ، أو منفصل بقسم كقولك لمن قال لك : أزورك غدا : إذن أكرمَك ، وإذن والله أكرمك ، فالقسم هنا لا يعد حاجزا ، كما لا يعد حاجزا بين المضاف والمضاف إليه فى قول بعضهم : هذا غلامُ والله زيدٍ ، واشتريت بوالله ألِف درهم ، حكاه الكسائى .

والمراد بالمصدرة ما لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها ، إما لأنها لم يتقدمها شىء ، وإما لأنه تقدمها كلام فيجوز أن يستأنف بها وينصب الجواب ، كما لو لم

---

(١) شرح الكتاب للسيرافى ٨٤/١ .

(٢) « بعد » ليست بالأصل ، والسياق يقتضيها .

يتقدمها شيء ، وذلك نحو قول ابن عَنَمة[1] :

ارْدُدْ حمارك لا تَنْزِع سَوِيَّتَه إذن يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْر مكرُوبُ

وهذا نصب لأن ما قبله من الكلام قد استغنى وتم ، ألا ترى أن قوله : اردد حمارك لا تنزع سويته ، كلام تام ، ثم استأنف ، كأنه أجاب من قال : لا أفعل ذلك ، فقال : إذن يرد وقيد العير مكروب .

وإذا وجدت الشروط المذكورة فالمعروف فى كلامهم نصب الفعل بعدها . وزعم عيسى بن عمر أن ناسا يقولون : إذن أكرمُك ، بالرفع ، وإليه الإشارة بقوله : غالبا .

ولو كانت غير مصدرة ، فإن وقعت بين واو العطف أو فائه وبين الفعل المستقبل كنت فيها بالخيار ، إن شئت أعملتها فقلت : وإذنٍ آتيك ، أو فإذن آتيك ، وشاهده قول سيبويه[2] : وبلغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف[3] : ﴿ وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا ﴾ وقراءة بعضهم[4] : ﴿ فإذن لا يؤتوا الناس نقيرا ﴾ وإن شئت ألغيتها ، وهو الأكثر ، وبه قرأ القراء .

وإن وقعت بين شرط وجزاء ، أو بين مخبر عنه وخبره ، أو منصوب وناصبه ، ألغيت ، نحو : إن تأتنى إذن آتك[5] ، وأنا إذن أكرمُك ، وزيدا إذن أضربُ . كما تلغى رأى وحسب إذا توسطت الكلام . وربما نصب بها بين مخبر عنه وخبر ، كقول الراجز ، أنشده ابن كيسان[6] :

لا تَتْرُكَنِّى فيهم شَطِيرا إنى إذن أهلِكَ أو أطيرا

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لعبد الله بن عنمة الضبى . الكتاب ١٤/٣ ، وشرح السيرافى للكتاب ٨٤/١ ، وخزانة الأدب ٥٧٦/٣ وما بعدها . سويته : كساء كالبرذعة . مكروب : مضيق قيده .

(٢) الكتاب ١٣/٣–١٤ .

(٣) سورة الإسراء ، آية : ٧٦ ، وفى شرح السيرافى ٨٤/١–٨٥ لابن مسعود . وفى شواذ ابن خالويه ص ٧٧ لأبى بن كعب .

(٤) سورة النساء ، آية : ٥٣ ، وشواذ ابن خالوية ص ٢٧ فى حرف ابن مسعود .

(٥) فى الأصل : آتيك .

(٦) من الرجز . شرح السيرافى ٨٦/١ ، والمقرب ٢٦١/١ ، والعينى ٣٨٣/٤ ، وخزانة الأدب ٥٧٤/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٨٧/١ . شطيرا : بعيدا .

ولو كان الفعل الذى بعدها حالا ألغيت ، كقولك لمن قال : أنا أحبك : أنا إذن أصدقك ، بالرفع لأنه موضع لا تعمل فيه أخوات إذن ، فلم تعمل هى فيه .

وكذلك لو كان منفصلا بغير القسم ، كقولك : إذن زيد يكرِمُك وإذن طعامَك يأكُل ، وإذا فيك أرغبُ . فليس فى هذا ونحوه إلا الرفع لوجود الفصل .

وأجاز ابن عصفور نصب المضارع بإذن مع الفصل بالظرف وشبهه وبالقسم ، ولم يجز مثل ذلك فى غير إذن إلا فى الضرورة كقوله[1] :

لن ما رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلا   أدعَ القتال وأشهدَ الهيجاء

وأجاز الكسائى الفصل بالظرف وغيره بين الفعل وناصبه ، نحو : جئت كى زيدا تضربَ ، وأنشد[2] :

وشفاءُ غيِّكِ خابِرا أن تسألى

وحمله الفراء على أن خابرا حال من الغى .

فصل : ص : ينصب الفعلُ بأنْ لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفى خبر كان ماضية لفظا أو معنى ، وبعد حتى المرادفة « لإلى » أو « كى » الجارة أو « إلّا أنْ » وقد تظهر أن مع المعطوف على منصوبها .

وتضمر أن أيضا لزوما بعد « أو » الواقعة موقع « إلى أنْ » أو « إلّا أنْ » .

ش : لقوة أن فى العمل نصب بها الفعل مظهرة ومضمرة جوازا ولزوما .

فنصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد لام الجحود ، وحتى ، والواو ، والفاء ، وأو .

---

(١) البيت من الكامل . المقرب ٢٦٢/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٤/٥ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لربيعة بن مقروم الضبى ، وصدره :

هلَّا سألتِ وخبر قوم عندهم ...

الأصول لابن السراج ١٨٨/٢ ، وخزانة الأدب ٥٦٤/٣ .

وهذا البيت ليس فيه فصل بين الفعل وناصبه ، ولكن فيه تقديم معمول منصوب أن عليها .

أما لام الجحود فهى المؤكدة لنفى خبر كان ماضية لفظا نحو[1] : ﴿ وما كان الله لِيُضيعَ إيمانكم ﴾ أو معنى نحو[2] : ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا ﴾ وسميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ، كما تقول فى نحو : ما كان زيد ليفعل : ما كان زيد يفعل ، لا لأنها زائدة لا معنى لها ، إذ لو كانت كذلك لما / كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هى لام الاختصاص ، دخلت على الفعل لقصد معنى : ما كان زيد مقدرا ، أو هاما ، أو مستعدا لأن يفعل ، وكذا قال سيبويه[3] : « وكأنك إذا مثلت قلت : ما كان زيد لأن يفعل ، أى ما كان زيد لهذا الفعل » .

١ / ٢١٩

ولام الجر مختصة بالأسماء ، فلذا وجب فى المضارع إذا وليها نصبه بأن مضمرة ، لتكون هي والفعل فى تأويل اسم مجرور باللام ، ولا يجوز إظهار أن بعد لام الجحود ، إما لأن ما قبل اللام من التقدير قد دل على الاستقبال ، فأغنى عن ظهور أنْ[4] ، وإما لأن ما بعد اللام جواب ، ونقض يفعل بفعل ليس فى تقدير اسم ، كأنه قيل : زيد سيفعل ، فقلت : ما كان زيد ليفعل ، فلو أظهرت أن لجعلت مقابل الفعل لفظ الاسم ، وهو قبيح .

وقال الكوفيون : لام الجحد هى العاملة ، وأجازوا تقديم معمول الفعل عليها ، وأنشدوا[5] :

لقد عَذَلَتْنى أُمُّ عمرو ولم أكن   مقالَتَها ما كنت حيا لأَسْمعا

وهو عند البصريين محمول على إضمار فعل ، كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقالتها .

وأما حتى فيليها المضارع منصوبا بأن مضمرة إذا كانت حرف جر بمعنى إلى أو

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٤٣ .

(٢) سورة النساء ، آية : ١٣٧ .

(٣) الكتاب ٧/٣ .

(٤) « أن » ليست بالمخطوطة والسياق يقتضيها .

(٥) البيت من الطويل ، الإنصاف مسألة رقم/٨٢ ، وابن يعيش ٢٩/٧ ، وخزانة الأدب ٦٢٢/٣ .

كى ، فالأول نحو قولك : أنا أسير حتى أدخلها ، تريد أن الدخول نهاية للسير ، ومثله : لأمشينّ حتى تغيب الشمس ، وقوله[1] : ﴿ قالوا لن نبرحَ عليه عاكفين حتى يرجعَ إلينا موسى ﴾ .

والثانى كقولك : سرت حتى أدخلَها ، تريد أن الدخول غاية للسير ، ومثله : سألته حتى يعطينى ، ولأتوبَنّ حتى أدخل الجنة .

وزاد الشيخ رحمه الله كونها بمعني إلّا أنْ ، واستشهد بقول الشاعر[2] :

ليس العطاءُ من الفضول سماحةً   حتى تجُود وما لديك قليلُ

بناء على أنك لو جعلت « إلا أن » مكان حتى فقلت : ليس العطاء من الفضول سماحة إلا أن تجود وما لديك قليل ، كان المعنى صحيحا . وأرى أنك لو جعلت « إلى أن » مكان حتى لم يكن المعنى فاسدا .

وإذا كان الفعل بعد حتى غاية أو علة فى تمام الجملة التى قبلها فعند سيبويه أنها حرف جر ، والفعل بعدها نصب بأن مضمرة ، ولا يجوز إظهارها ، لأن حتى صارت لطولها بدلا من اللفظ بأن . وعند الكوفيين النصب بعد حتى بها ، ولو أظهرت أن فقيل : لأسيرن حتى أن أصبح القادسية ، جاز وكان النصب بحتى ، وأن بعدها توكيد .

قال الكسائى : حتى لا تخفض ، إنما تخفض بعدها إلى مضمرة ومظهرة ، فيقال : أكلت السمكة حتى رأسِها ، فقد حصل بهذا أن حتى لا تعمل فى الأسماء شيئا إذا كان الخفض بعدها بغيرها .

وقال الفراء : حتى من عوامل الأفعال ، وقال فى[3] : ﴿ مطلع الفجر ﴾ هى الخافضة لمطلع لما قامت مقام إلى[4] .

والمختار قول سيبويه ، لأنه لو كانت حتى هى الناصبة للفعل للزم إما حسن

---

(١) سورة طه ، آية : ٩١ .

(٢) البيت من الكامل ، للمقنع الكندى . العينى ٤١٢/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٠/٣ ، والدرر ٦/٢ .

(٣) سورة القدر ، آية : ٥ ﴿ سلام هى حتى مطلع الفجر ﴾ .

(٤) « إلى » ليست بالأصل .

الخفض بالجار المحذوف ، وإما كون حتي تعمل الجر فى الأسماء ، والنصب فى الأفعال ، ولظهر الجار قبلها فى نحو : لأسيرنّ حتى تغرب الشمس ، كما يظهر قبل أن . فهى إذن حرف جر ، والفعل بعدها نصب بأن لازمة الإضمار ، وقد أثر فى المعطوف على منصوبها كما قد ذكر ، لأنه يجوز فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل .

وأما « أو » فهو حرف عطف ، معناها الشك والإبهام ، ويليها المضارع على وجهين : أحدهما أن يكون مساويا للفعل الذى قبلها فى الشك ، فيتبعه فى الإعراب ، كقولهم : هو يقيم أو يذهب ، ويؤكّد أن تقوم أو تذهب ، وليقمْ زيد أو يذهبْ .

والثانى أن يكون مخالفا ، فيكون هو على الشك ، والفعل الذى قبل أو على اليقين فلا يتبعه فى الإعراب ، لأنه لم يشاركه فى حكمه ، بل ينصب بأن لازمة الإضمار ، إلا أن تقدر بناء الفعل على مبتدأ محذوف فيرفع . وعلامة مخالفة ما بعد « أو » ما قبلها ، وقوعها موقع « إلى أنْ » كقولك : لأسيرنّ أو تغرب الشمس ، ونحوه قول الشاعر[1] :

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المُنَى   فما انقادت الآمالُ إلا لصابر

أو موقع « إلّا أنْ » كقولك : لأقتلن الكافر أو يسلم ، ونحوه قول زياد الأعجم[2] :

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناة قوم   كسرتُ كُعُوبها أو تستقيما

وكل ما يصح فيه تقدير « أو » بإلى أن يصح فيه تقديرها بإلا أنْ ، من غير عكس . ولذلك لم يذكر سيبويه[3] إلا تقديرها بإلا أن ، وهو الصواب .

والأصل فيما مثلنا به : لأسيرن إلا أن تغرب الشمس ، ولأقتلن الكافر إلا أن

---

(١) البيت من الطويل . شذور الذهب ص ٣١١ ، والعينى ٣٨٤/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧٤/٢ ، والدرر ٧/٢ ، غير منسوب فيها جميعا .

(٢) البيت من الوافر ، الكتاب ٤٨/٣ ، والمقرب ٢٦٣/١ ، والعينى ٣٨٥/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦٨/٢ .

(٣) الكتاب ٤٧/٣ .

يسلم ، لأن المراد التعريف بثبوت السير والقتل على كل تقدير إلا عند[1] غروب الشمس ، وإسلام الكافر ، فما بعد أو منه مخرج من الأصناف الثابت / معها السير والقتل ، فحقه أن يكون مخرجا بإلا ، ولكن أقاموا « أو » مقامها لقربها منها ، وكان ما بعد أو مخالفا فى الشك لما قبلها ، كما كان ما بعد إلا مخالفا لما قبلها ، فإذا جاء الفعل بعد « أو » هذه فهو منصوب ، ما لم يُبْنَ على مبتدأ محذوف فيرفع .

٢١٩ ب

ونصبه عند البصريين ليس بأو ، لأنها حرف عطف ، وحروف العطف لا تعمل شيئا ، بل بأن مضمرة ، قال سيبويه بعد إنشاده قول امرئ القيس[2] :

فقلتُ له لا تَبْكِ عينُك إنّما ... نحاول مُلْكا أو نموتَ فَنُعْذَرا

المعنى : إلا أن نموت فنعذر ، ولو رفعه لكان عربيا جائزا على وجهين : على أن يشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول تقديره : أو نحن نموت . ثم مثل بقوله : اضربه أو يستقيم ، وبقوْل زياد[3] : كسرت كعوبها أو تستقيم . ثم قال[4] : المعنى إلا أن تستقيم . وإن شئت رفعت على الأمر على الابتداء ، لأنه لا سبيل إلى الاشتراك ، فحمل الرفع فى المخالف على إضمار مبتدأ ، والنصب على إضمار أن ، بناء على أنها مع صلتها فى تأويل اسم معطوف على ما قبل أو لتأوله بمصدر معمول لفعل محذوف تقديره فيما مثلنا : ليكونن سير منى أو غروب للشمس ، وليكونن قتل منى للكافر أو إسلام منه . إلا أنهم لا يظهرون أن استكراها لعطف لفظ الاسم على لفظ الفعل .

ص : وتضمر أيضا لزوما بعد فاء السبب جوابا لأمر ، أو نهى ، أو دعاء بفعل أصيل فى ذلك ، أو لاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل ، أو لنفى محض أو مؤول ، أو عرض ، أو تحضيض ، أو تمن ، أو رجاء .

---

(١) « عند » ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها .

(٢) البيت من الطويل . الكتاب ٤٧/٣ ، وخزانة الأدب ٦٠٩/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦٨/٢ ، وديوانه ص ٤٨ .

(٣) سبق فى ص ٢٥ رقم/٢ .

(٤) الكتاب ٤٩/٣ .

ش : اعلم أن الفاء حرف عطف فى جميع أماكنها ، ويقع بعدها المضارع على خمسة أوجه ، لأنه إما مشارك لما قبلها داخل فى حكمه ، وإما مخالف لما قبلها خارج عن حكمه ، وذلك إذا كان ما قبل الفاء غير واجب ، وما بعدها إما مسبب عنه ، غير مبنى على مبتدأ محذوف ، وإما مرتب عليه لإفادة نفى الجمع ، وإما مرتب عليه لإفادة استئناف الإثبات .

فإذا قصد بالمضارع بعد الفاء اشتراكه بما قبلها فى حكمه ، تبعه فى الإعراب ، كقولك : زيد يأتينى فيحدثُنى ، وأريد أن يأتينى فيحدثنى ، وإن تأتنى فتحدثْنى أكرمْك .

وإن قصد به أنه مسبب مبنى على مبتدأ محذوف ، أو مرتب للاستئناف رفع ، كقولك : ما تأتينى فتحدثُنى ، فترفع على جعل الإتيان سببا للحديث ، وتقديره : فأنت تحدثُنى . وعلى استئناف إثبات الحديث بعد نفى الإتيان ، على معنى : وتحدثُنى الساعة .

وإن قصد به أنه مسبب غير مبنى على مبتدأ محذوف ، أو مرتب لإفادة نفى الجمع نصب ، كقولك : ما تأتينى فتحدثنى ، فينصب على جعل الإتيان سببا للحديث ، وتقديره : إن تـأتنى تحدثنى . أو على الترتيب لنفى الجمع بين الفعلين وإرادة معنى : ما تأتينى محدثا ، أى قد تأتينى وما تحدث .

ونصبه عند سيبويه[1] بأن مضمرة ، وما قبل الفاء فى تأويل اسم معمول لفعل محذوف ، ليصح العطف عليه ، والتقدير : ما كان منك إتيان فحديث ، فيصير الفعل على هذا التأويل بمعنى اسم ، ليدلوا على أحد المعنيين المذكورين ، ولم يظهروا أن بعد الفاء ، كما لم يظهروها بعد أو .

وقال الكوفيون النصب بالفاء ، والحجة عليهم أن الفاء لو كانت هى الناصبة لدخل عليها واو العطف وفاؤه ، كما تدخل على واو القسم ، ولجاز : ما أنت بصاحبى فأكرمك وفأحدثك ، كما يجوز : والله ووالرحمن لأفعلن ، فلما لم يجز

---

(١) الكتاب ٢٨/٣ .

ذلك علم أنها حرف عطف مضمر بعدها العامل كواورب .

ولا يطرد نصب المضارع بأن مضمرة بعد الفاء إلا فى جواب نفى أو طلب وهو الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى ، وأتى وروده على ترتيب الكتاب .

فأما الأمر فكقولك : ايتنى فأحدثك ، تريد أن الإتيان سبب للحديث ، فينتصب على تقدير : ليكن منك إتيان فحديث ، قال أبو النجم[1] :

يا ناقُ سِيرى عَنَقا فسيحا إلى سليمـانَ فنستـريحا

ولو جزمته لم يستقم إلا أن تظهر اللام ، ولو رفعته جاز على إضمار مبتدأ ، وتقدير : إن تـأتنى فأنا أحدثك ، أو على الاستئناف ، كأنك قلت : ايتنى فأنا ممن يحدثك ، جئت أو لم تجئ .

وأما النهى فكقولك : لا تمددها فتشقها ، (ولا تريد التشريك ، فتنصب كما بعد الأمر ، قال تعالى[2] : ﴿ ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ﴾ ولو جزمت فقلت : لا تمددها فتشققها)[3] ، جاز على التشريك فى النهى ، وإن كانت الفاء للسببية ، قال[4] :

فقلت له صَوِّبْ ولا تَجْهَدَنَّه فيذرِكَ من أعلى القطاةِ فتـزلَقِ

ولو رفعت على معنى : فأنت تشقها ، أو على الاستئناف ، جاز .

وأما الدعاء فكقولك : اللهم ارحمنى فأدخل جنتك ، ولا تعذبنى فآمن من

---

(١) من الرجز . الكتاب ٣٥/٣ ، العينى ٣٨٧/٤ ، والدرر ٧/٢ . العنق : نوع من السير ، والديوان ص ٨٢ .

(٢) سورة طه ، آية : ٦١ .

(٣) ما بين القوسين من تمهيد القواعد ١١٣/٥ ب عن رسالة : ابن الناظم النحوى والصرفى ص ٣٩ من التحقيق .

(٤) البيت من الطويل ، نسب لامرئ القيس ، ولعمرو بن عمار الطائى . الكتاب ١٠١/٣ ، والمقتضب ٢٣/٢ ، وديوان امرئ القيس ص ٩١ ، وروايته : فيذلق مكان فيذرك . صوب : ارفق واعتدل . يذرى : يرمى . القطاة : مقعد الردف . يخاطب ابنه ويطلب منه ألا يجهد فرسه ، وأن يحسن الصيد .

سخطك ، فتنصب كما بعد الأمر والنهى ، قال الشاعر[1] :

فيارَبّ عجِّلْ ما نُؤَمِّلُ منهم فيدفأَ مَقْرُورٌ ويشبعَ مُرْمِلُ / ٢٢٠ / ١

وقال آخر[2] :

ربِّ وَفِّقنى فلا أعدِلَ عن سَنَنِ الساعين فى خيرِ سَنَن

ولا يجوز عند البصريين نصب جواب الدعاء إلا إذا كان بلفظ الطلب ، لو قلت : رحم الله زيدا فيدخله الجنة ، لم يجز ، وإليه أشار بقوله : « بفعل أصيل فى ذلك » وسيأتى التنبيه على الخلاف فيه .

وأما الاستفهام فكقولك : هل تأتينا فتحدثَنا ، ولا تريد التشريك فتنصب على تقدير : هل يكون منك إتيان فحديث ، إما لأن الحديث مسبب غير مبنى على مبتدأ محذوف ، والمعنى فيه : إن تأتنى تحدثنى ، وإما لأنه مرتب لنفى الجمع ، والمعنى فيه : هل تأتينا محدثا ؟ قال الله تعالى[3] : ﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾ وقال الشاعر[4] :

هل تَعْرِفُون لُباناتى فأرجوَ أن تُقْضَى فيرتَدَّ بعضُ الروح للجسد

واختار شيخنا رحمه الله أنه لا يجوز النصب فيما ولى الفاء أو الواو بعد الاستفهام إلا إذا لم يتضمن وقوع الفعل ، إما لأنه استفهام عن الفعل نفسه كما تقدم ، وإما لأنه استفهام عن متعلق فعل غير محقق الوقوع كما فى نحو : متى تزورنى فأكرمَك[5] ، وأين تسير فأرافقَك ؟ ومَنْ يدعونى فأستجيبَ له ؟ فينصب لأنه جواب فعل غير واجب . ولو كان الاستفهام عن متعلق فعل محقق الوقوع ، كما فى قولك : لم يكن الإتيان والحديث ،لِمَ تأتينا فتحدثُنا أو وتحدثنا ، فليس إلا الرفع ،

---

(١) البيت من الطويل . شرح الكافية الشافية ١٥٤٤/٣ ، وشرح الأشمونى ٢٢٧/٣ .

(٢) البيت من الرمل . شذور الذهب ص ٢٢٠ ، والعينى ٣٨٨/٤ ، والدرر ٨/٢ .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ٥٣ .

(٤) البيت من البسيط ، التصريح ٢٣٩/٢ ، والعينى ٣٨٨/٤ . لباناتى : حاجاتى .

(٥) « فأكرمك » ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها .

لأن الإتيان موجب فلا يجوز النصب بعده إلا على مذهب من ينصب فى الواجب كقوله[1] :

وألحق بالحجاز فأستريحا

واقتدى فى هذه المسألة بما ذكره أبو على فى الأغفال رادا على قول أبى إسحاق الزجاجى فى قوله تعالى[2] : ﴿ لِمَ تَلْبِسُون الحقَّ بالباطل وتكتمون الحق ﴾ ولو قال : وتكتموا الحق لجاز ، على قولك : لِمَ تجمعون بين ذا وذا ؟ ولكن الذى فى القرآن أجود فى الإعراب .

الزجاج

وقد حكى ابن كيسان نصب الفعل جواب الاستفهام فى نحو : أين ذهب زيد فنتبعَه ؟ وكم مالك فنعرفَه ؟ ومَنْ أبوك فنكرمَه ؟ ولا أراه يستقيم على مأخذ البصريين إلا بتأويل ما قبل الفاء باسم معمول لفعل أمر ، دل عليه الاستفهام ، والتقدير : ليكن منك إعلامٌ بموضع ذهاب زيد فاتباعٌ منا ، وليكن منك إعلامٌ بقدر مالك فمعرفةٌ منا ، وليكن منك إعلامٌ بأبيك فإكرامٌ منا له . وإذا كان مثل ذلك جائزا على ما ذكرنا ، فالذى قاله الزجاج هو الصواب .

وأما النفى فكقولك : لا تأتينى فتحدثنى ، فالنصب على تقدير : لا يكون منك إتيان فحديث ، وله معنيان : أحدهما أن يكون الإتيان سببا للحديث ، وهو منفى نفيا مطلقا ، والحديث ممتنع لعدم سببه ، فكأنه قيل : أنت لا تأتينى فكيف تحدثنى ، ولو أتيتنى حدثتنى ، كما قال تعالى[3] : ﴿ لا يُقْضَى عليهم فيموتوا ﴾ .

والثانى أن يكون الإتيان منفيا بقيد اقتران الحديث به[4] ، كأنه قيل : ما تأتينى إلا لم تحدثنى ، أو لا تأتينى محدثا ، أى : منك إتيان كثير بلا حديث ، كما تقول : لا يسَعُنى شىء ويعجز عنك .

---

(١) البيت من الوافر ، للمغيرة بن حبناء . وصدره : سأترك منزلى لبنى تميم ، الكتاب ٣/٣٩ ، والمقتضب ٢/٢٢ ، والعينى ٤/٣٩٠ ، وخزانة الأدب ٣/٦٠٠ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١١٤ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ٧١ .

(٣) سورة فاطر ، آية : ٣٦ .

(٤) « به » ليست بالمخطوطة .

ويجوز فيه الرفع على ثلاثة أوجه : إما على التشريك ، كأنك قلت : ما تأتينى وما تحدثنى . وإما على السببية وبناء ما بعد الفاء على مبتدأ محذوف ، كما قال تعالى[1] : ﴿ ولا يُؤْذَنُ لهم فيعتذرون ﴾ تقديره : فهم يعتذرون ، والمعنى : فكيف يعتذرون . وإما على الاستئناف كما قال[2] :

غَيْر أنّا لم تأتِنا بيقينٍ فنُرَجِّى ونكثرُ التأميلا

كأنه قال : فنحن نرجى أبدا .

واعلم أن شرط النصب بعد النفى أن يكون داخلا على الفعل المعطوف عليه إما خاليا عما يزيل معناه وهو النفى المحض ، كما قال : ما تأتينى فتحدثنى ، ونحوه مما تقدم ذكره . وإما معه ما يزيل معناه وينقل الكلام إلى الإثبات ، وهو النفى المؤول ، وذلك ما قبله استفهام ، أو بعده استثناء . فالأول كقولك : ألم تأتنا فتحدثنا ، فتنصب على معنى : ألم تأتنا محدثا ، قال الشاعر[3] :

ألم تسألْ فتُخْبرَك الرسومُ على فِرْتاج والطللُ القديمُ

وكل موضع يدخل فيه الاستفهام على النفى فنصبه جائز على هذا المعنى ، ولك فيه الجزم بالعطف ، على معنى : ألم تأتنا فلم تحدثنا ، والرفع على الاستئناف وإضمار مبتدأ ، كما قال[4] :

ألم تسأل الرَّبْعَ القَواء فينطقُ وهل يُخبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سملقُ

كأنه قال : فهو ينطق .

والثانى كقولك : ما تأتينا فتقولَ إلا خيرا ، فتنصب ، مع أنك أتيت بإلا ،

---

(١) سورة المرسلات ، آية : ٣٦ .

(٢) البيت من الخفيف . نسب لبعض الحارثيين . الكتاب ٣١/٣ ، وخزانة الأدب ٦٠٦/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥٩/٧ .

(٣) البيت من الوافر ، الكتاب ٣٤/٣ ، واللسان–فرتج–وروايته : ألم تَسَلِى ... وفرتاج : موضع ببلاد طيئ .

(٤) البيت من الطويل ، لجميل بن معمر . الكتاب ٣٧/٣ ، وخزانة الأدب ٦٠١/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥٥/٤ ، والدرر ٨/٢ . السملق : التى لا تنبت ، أو السهلة المستوية . القواء : الخالى ، وديوانه ص ٧٠ .

لأنه فى معنى : ما تأتينا فتقول شرا . قال سيبويه[1] : « وتقول : لا تأتينا فتحدثَنا إلا ازددنا فيك رغبة ، فالنصب ههنا كالنصب فى : ما تأتينى فتحدثنى ، إذا أردت معنى : ما تأتينى محدثا » قال : ومثل ذلك قول اللعين المنقرى[2] :

٢٢٠ ب وما حَلّ / سَعْدِىٌّ غريبا ببلدة   فيُنْسَبَ إلا الزِّبْرِقانُ له أب

يعنى أن نصب ما فيه الاستثناء إنما يجوز على وجه واحد من وجهى النصب فى جواب النفى المحض ، ولو رفع لجاز على التشريك ، ومعنى : ما تأتينا وما تقول إلا خيرا . ولا يجوز على الاستئناف ، لاستلزامه التفريغ فى الموجب .

وتقول : ما أنت إلا تأتينا فتحدثُنا ، وما تزال تأتينا فتحدثنا فالرفع لا غير ، لأن النفى لم يدخل فى المعطوف عليه ، إنما دخل فى الأول على شىء مقدر أخرج منه المعطوف عليه وأوجب بإلا ، وفى الثانى على متعلق المعطوف عليه ، وكان معناه النفى ، فصار إثباتا .

ويجوز أن يكون المراد بالنفى المحض ما يدل عليه بما وضع لمجرد النفى ، كما ولا وليس ، ويدخل فيه جميع ما ذكر من النفى الخالى عما يزيل معناه ، والمقارن لما يزيله ، ويكون المراد بالنفى المؤول على هذا ، وهو الأقرب ، ما يدل عليه مما له مسمى يقرب من معنى النفى ، فيقام مقامه ، نحو : غير ، فإنه اسم بمعنى مخالف ، وقد يقصد به النفى ، فيكون له جواب مقرون بالفاء ، كقولك : غير قائم الزيدان فنكرمَهما ، ذكره ابن السراج[3] ، ثم قال : ولا يجوز هذا عندى ، قال الشيخ رحمه الله[4] : هو عندى جائز . وحجته فى ذلك جواز ذكر « لا » مع المعطوف على المضافة هى إليه ، كما فى قوله تعالى[5] : ﴿ غير المغضوب عليهم ولا

---

(١) الكتاب ٣٢/٣ .

(٢) البيت من الطويل ، الكتاب ٣٢/٣ ، وخزانة الأدب ٦٠٨/٣ .

(٣) الأصول لابن السراج ١٨٤/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٥٥٥/٣ .

(٥) سورة الفاتحة ، آية : ٧ .

الضالين ﴾ وصحة إعمال الصفة للاعتماد عليها ، كما فى قول الشاعر[1] :

غيرُ مأسوفٍ على زمن ... ينقضى بالهمِّ والحَزَن

وأما العَرْضُ فكقولك : ألا تنزلُ فتصيبَ خيرا . وهو كجواب النفى بعد الاستفهام ، والمعنى فيه : إذا نزلت أَصَبْت ، قال الشاعر[2] :

يابنَ الكِرام ألا تَدْنو فتُبْصِرَ ما ... قد حَدّثُوك فما راءٍ كمنْ سَمِعا

وإن شئت رفعت على التشريك ، أو إضمار مبتدأ ، أو الاستئناف .

وأما التحضيض فكقولك : هلا أمرت فتطاعَ . وحكم الجواب بعده حكمه بعد العرض ، قال الله تعالى[3] : ﴿ لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصَّدَّقَ ﴾ .

وأما التمنى فكقولك : ليته عندنا فيحدثَنا ، وألاماء فأشربه ، إن شئت نصبت على المعنى فى نصب جواب الاستفهام ، قال الله تعالى[4] : ﴿ يا ليتنى كنت معهم فأفوزَ فوزا عظيما ﴾ وإن شئت رفعت على ما تقدم .

وربما نصبَ الجوابَ بعد « لو » جعلُها تمنيا ، قال الشاعر[5] :

ولو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيْب ... فيُعْلَمَ بالذَّنائب أىُّ زير

وقال سيبويه[6] : وزعم هارون أنها فى بعض المصاحف[7] : ﴿ وَدُّوا لو تُدْهِنُ فيدهنُوا ﴾ .

وأما الرجاء فقريب من التمنى ، وعند البصريين أن المقرون بأداة الترجى فى

---

(١) البيت من المديد ، لأبى نواس . العينى ٥١٣/١ ، وخزانة الأدب ١٦٧/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤٤/٨ ، والدرر ٧٢/١ .

(٢) البيت من البسيط . شذور الذهب ص ٣٢٢ ، والعينى ٣٨٩/٤ .

(٣) سورة المنافقون ، آية : ١٠ .

(٤) سورة النساء ، آية : ٧٣ .

(٥) البيت من الوافر ، لمهلهل بن ربيعة ، العينى ٤٦٣/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦٧/٥ ، وشعراء النصرانية ١٦٩/٢ .

(٦) الكتاب ٣٦/٣ .

(٧) سورة القلم ، آية : ٩ ، ومعجم القراءات ١٩٦/٧ ، والبحر ٣٠٩/٨ .

حكم الواجب ، فلا يكون له جواب منصوب . وقال الكوفيون : « لعل » تكون استفهاما وشكا ، وتجاب فى الوجهين ، ومن أمثلتهم : لعلى سأحج فأزورك . والبصريون لا يعرفون الاستفهام بلعل ، ولا نصب الجواب بعدها . والصحيح أن الترجى قد يحمل على التمنى ، فيكون له جواب منصوب ، كقراءة حفص عن عاصم[1] : ﴿ لعلى أبلغ الأسباب * أسباب السموات فأطلعَ ﴾ وكقول الراجز : أنشده الفراء[2] :

عَلّ صُرُوفَ الدهر أو دُولاتها　　يُدِلْننا اللّمّةَ من لمّاتها

فتستريحَ النفسُ من زَفْراتها

ولا يحسن نصب المضارع بأن مضمرة بعد الفاء فى غير ما ذكر ، فلا يحسن نصبه بعد الخبر الواجب ، لأن الذى أحوجنا بعد النفى والطلب إلى الإضمار ، وحمل الكلام على غير ظاهره ، هو الدلالة على المخالفة بين الأول والثانى على ما بيناه .

وإذا عطف بالفاء على الخبر الواجب ، كما فى نحو : أنت تأتينا فتحدثنا ، لم يقع خلاف بين الأول والثانى ، فلم يحتج إلى النصب على ذلك الإضمار والتأويل ، ولم يرد استعماله إلا فى أشياء قليلة سيأتى التنبيه عليها .

ص : ولا يتقدم ذا الجوابُ على سببه ، خلافا للكوفيين ، وقد يحذف سببه بعد الاستفهام ، ويلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه ، وربما نفى بقد فينصب الجواب بعدها .

ش : لا يجوز تقديم الجواب بالفاء على سببه ، لأنه معطوف ، فلا يتقدم على المعطوف عليه . وقال ابن السراج[3] : وقد أجازوا ، يعنى الكوفيين ، متى فآتيَك تخرجُ ؟ ومتى فأسيرَ تسيرُ ؟ .

---

(١) سورة غافر ، آية : ٣٦ . ومعجم القراءات ٤٦/٦ ، والإتحاف ص ٣٧٩ .

(٢) من الرجز ، معانى القرآن للفراء ٩/٣ و ٢٣٥ ، والإنصاف مسألة/٢٦ ، والعينى ٣٩٦/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٨٤/٣ .

(٣) الأصول ١٨٥/٢ .

وقد يحذف سبب الجواب بالفاء بعد الاستفهام لدلالة القرينة عليه ، قال الكوفيون : والعرب تحذف الأول مع الاستفهام للجواب ومعرفة الكلام ، فيقولون : متى فأسيرَ معك ؟

وقال الكوفيون : كأنّ ينصب الجواب معها ، قال ابن السراج[1] : وليس بالوجه ، وذاك إذا كانت فى غير معنى التشبيه ، وهو نحو قولك : كأنك وال علينا فتشتمنا .

وربما نفى بقد فينصب بعدها الجواب ، ذكر ذلك ابن سيده ، وحكى عن بعض الفصحاء[2] : قد كنت فى خير فتعرفه ، بالنصب على معنى : ما كنت فى خير فتعرفَه .

فصل : ص : / وتضمر أنْ الناصبة لزوما بعد واو الجمع واقعة فى مواضع الفاء ، فإن عطف بهما أو بأو على فِعْلٍ قبلُ ، أو قصد الاستئناف بطل إضمار أن . ويميز واوَ الجمع تقدير مع موضعها ، وفاء الجواب تقدير شرط قبلها ، أو حال مكانها . ٢٢١ / ١

ش : الواو حرف عطف ، وينصب المضارع بعدها على أربعة أوجه : لأنه إما مشارك لما قبلها فى حكمه ، وإما مخالف له ، وذلك إذا كان ما قبل الواو غير واجب ، وما بعدها إما مستأنف وإما مصاحب عطف لنفى الجمع ، غير مبنى على مبتدأ محذوف ، أو مبنى على مبتدأ محذوف .

فإذا قصد بالمضارع بعد الواو اشتراكه فيما قبلها تبعه فى إعرابه . وإن قصد به أنه مستأنف ، أو مصاحب عطف لنفى الجمع ، وهو مبنى على مبتدأ محذوف رفع ، كقولك : ما تأتينى وتحدثنى ، على استئناف إثبات الحديث بعد نفى الإتيان ، أو على نفى الجمع بين الإتيان والحديث ، والذهاب إلى معنى : وأنت تحدثنا .

---

(١) الأصول ٢/١٨٥ .

(٢) المغنى ١/٢٦١ .

وإن قصد به أنه مصاحب عطف لإفادة نفى الجمع ، وليس مبنيا على مبتدأ محذوف نصب ، كقولك : ما تأتينا وتحدثنا ، على نفى الجمع بين الإتيان والحديث ، على معنى : ما تأتينا محدثا ، أى تأتى ولا[1] تحدث .

ونصبه عند الكوفيين بالواو . وعند البصريين بأن لازمة الإضمار ، وما قبل الواو فى تأويل مصدر معمول لفعل محذوف ليصح العطف عليه ، والتقدير : ما كان منك إتيان وحديث ، فنصبوا الفعل على هذا التأويل ، ليدلوا على المصاحبة ، ونفى الجمع ، وإنما يكون ذلك فى مواضع الفاء .

وأما الأمر فكقولك : زرنى وأزورَك ، فالنصب على معنى ؛ زرنى مع زيارتى لك ، أى اجمع بين الزيارتين ، والتقدير : لتكن زيارة منك وزيارة منى ، قال الشاعر[2] :

فقلت ادعِى وأدعُوَ إن أندى   لصوت أن ينادىَ داعيان

وأما النهى فكقولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، والتقدير : لا يكن منك أكل للسمك وشرب للبن . ويجوز فيه الجزم على التشريك والنهى عن كل من الفعلين ، والرفع على إضمار مبتدأ ، والواو للحال ، كأنه قيل : لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن ، أى فى حال شرب اللبن ، أو على الاستئناف ، كأنه قيل : ومشروبك اللبن ، أكلت السمك أو لم تأكله ، فأما قول الأخطل[3] :

لا تَنْهَ عن خلق وتأتى مثلَه   عارٌ عليك إذا فعلت عظيمٌ

فالنصب على معنى : لا تجمع بين أن تنهى وتأتى ، ولو جزم كان المعنى فاسدا ، ولو رفع جاز على إضمار مبتدأ ، والواو للحال ، لا على الاستئناف .

---

(١) « لا » ليست بالمخطوطة ، والمعنى يقتضيها .

(٢) البيت من الوافر ، نسب للأعشى وليس فى ديوانه ولدثار بن شيبان النمرى وللحطيئة . الكتاب ٤٥/٣ ، والعينى ٣٩٢/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٢٩/٦ .

(٣) البيت من الكامل ، ونسب لأبى الأسود الدؤلى وللمتوكل الليثى . الكتاب ٤٢/٣ ، وشذور الذهب ص ٢٥٠ ، والعينى ٣٩٣/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١١٢/٦ ، وقد ذكر البيت فى شعر المتوكل الليثى ص ٨١ من قصيدة طويلة . ونقل جامع شعر الأخطل – صالحانى عن الأغانى – ما يفيد أن البيت للمتوكل ، ولكنه علق فى الهامش بأن البيت لأبى الأسود . شعر الأخطل ص ٣٣٨ .

وأما الدعاء فكقولك : رب وفقنى وأطيعَك ، فتنصب فيه ما بعد الواو ، وكما فى الأمر .

وأما الاستفهام فكقولك : هل تأتينا وتحدثنا ؟ فينصب على معنى : هل يكون منك إتيان وحديث ؟ وإن شئت رفعت على الاشتراك فى الاستفهام ، أو على إضمار مبتدأ وقصد الحال ، أو على الاستئناف .

وأما النفى فكقولك : لا يَسَعُنِى شىء ويعجز عنك ، كما قال تعالى[1] : ﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين ﴾ وقال الأخطل[2] :

ألم أكُ جارَكم ويكونَ بينى وبينكـمُ المودةُ والإخـــاء

وإن شئت رفعت على ما رفعت عليه بعد الاستفهام .

وأما العرض فقولك : ألا تنزلُ وتصيبَ خيرا .

وأما التحضيض فكقولك : هلا أمرت وتطاعَ ، فتنصب فيهما بعد الواو كما فى النصب بعد الاستفهام .

وأما التمنى فكقولك : ليتك تأتينى وتحدثَنى ، فتنصب على معنى : ليتك تجمع بين الإتيان والحديث ، والتقدير : ليته كان منك إتيان وحديث ، ومثله قراءة حمزة وحفص[3] : ﴿ يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين ﴾ وإن شئت رفعت على الاشتراك بين الفعلين فى معنى التمنى ، أو على إضمار مبتدأ وقصد الحال ، أو على الاستئناف .

وقد نبه على وجه ترك النصب بإضمار أن بعد أو والفاء والواو بقوله : « فإن عطف بهما أو بأو على فعل قَبلُ ، أو قصد الاستئناف بطل إضمار أن » بمعنى أن

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٤٢ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو للحطيئة . شذور الذهب ص ٣٢٧ ، والعينى ٤١٧/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤/٨ . والديوان ص ٥٤ .

(٣) سورة الأنعام ، آية : ٢٧ ، والنشر فى القراءات العشر ٢٥٧/٢ .

هذه الأحرف إذا قصد بها عطف ما بعدها على فعل قبلها ، واشتراكه فى حكمه ، تبعه فى الإعراب ، وبطل النصب بإضمار أن ، وإن قصد بها استئناف ما بعدها ، وذكره منقطعا عن حكم ما قبلها رفع ، وبطل النصب بإضمار أن .

وقد فاته التنبيه على بطلان النصب بإضمار أن[1] إذا قصد بناء ما بعد هذه الأحرف على مبتدأ محذوف ، وقد مضى شرح هذا كله وتمثيله .

والأحسن أن يقال : فإن بنى ما بعدهما أو بعد أو على مبتدأ محذوف . أو عطف على فعل قبلُ ، أو قصد الاستئناف بطل إضمار أن . / ٢٢١ ب

ويميز واو الجمع من الواو العاطفة صحة تقدير مع موضعها ، وأن واو الجمع إنما تكون فى مقام نفى أو طلب للجمع بين فعلين . ومتى نفيت أو طلبت فعلا معلقا به « مع » مضافة إلى مصدر فقد أفدت نفى الجمع بين ما قبلها وما بعدها أو طلبه ، ألا ترى أنك إذا قلت : لا تأكل السمك وتشربَ اللبن ، فنصبت لأنك جعلت الواو للجمع ، وأردت النهى عن الجمع بين الفعلين ، لا عن واحد منهما ، فكيف يصح أن يجعل فيه « مع » مكان الواو ، فيقال : لا تأكل السمك مع شرب اللبن ، لأنك إذا نهيته عن الأكل المقيد بمصاحبة الشرب ، فلم تنهه عن الأكل وحده ، ولا عن الشرب وحده ، ولكن عن الجمع بينهما ، وذلك هو المعنى المراد فى النصب .

ويميز فاءَ الجواب من العاطفة صحة تقدير شرط قبلها ، أو حال مكانها ، لأن المراد بفاء الجواب الفاء التى يصح نصب الفعل بعدها بإضمار أن ، وتلك هى الواقعة إما قبل مسبب انتفى سببه ، فيصح حينئذ تقدير شرط قبل الفاء ، كما إذا قصدت الإخبار بنفى الحديث لانتفاء الإتيان فقلت : ما تأتينا فتحدثنا ، فإنه يصح أن يقال فيه : ما تأتينا ، وإن تأتنا فتحدثنا . وإما بين مرتبتين أريد نفى اجتماعهما ، فيصح تقدير حال مكانها ، كما إذا قصدت أن تنفى اجتماع الحديث والإتيان فقلت : ما تأتينا فتحدثنا ، فإنه يصح فيه أن يقال : ما تأتينا محدثا ، فإن النفى إذا دخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه مطلقا ، إنما ينفيه بقيد تلك الحال ، فهو لنفى الجمع بينه وبينها ، وذلك هو المعنى المقصود من النصب على الوجه المذكور .

---

(١) « أن » ليست بالمخطوطة ، والمعنى يقتضيها .

ص : وتنفرد الفاء بأن ما بعدها فى غير النفى يجزم عند سقوطها بما قبلها لما فيه من معنى الشرط ، لا بإنْ مضمرة خلافا لمن زعم ذلك ، ويرفع مقصودا به الوصف ، أو الاستئناف .

ش : كل فعل مأمور به أو منهى عنه فلابد أن يكون سببا لجلب مصلحة أو دفع مفسدة ، وإلا فلا فائدة فى طلبه ، فمن لوازم الأمر بكل فعل أو النهى عنه ، كونه سببا لأمر ، فلهذا إذا خلا الجواب فى غير النفى من الفاء وقصد الجزاء جزم ، لأنه جواب لشرط مقدر ، دل عليه ما قبل ، تقول فى الأمر : زرنى أزرْك . وفى النهى : لا تعص الله تنلْ رضاه . وفى الدعاء : اللهم ارزقنى مالا أتصدقْ به .، فتجزم على تقدير : إن تـرزقنى ، وإن لا تعص ،وإن تزرنى . ولك أن ترفع على الاستئناف ، أو على أنه حال لمعرفة ، أو نعت لنكرة .

وتقول فى الاستفهام : هل تأتينا تحدثْنا ، فتجزم لأنك تريد بالاستفهام الأمر ، كما فى نحو[1] : ﴿ أأسلمتم ﴾ و[2] : ﴿ فهل أنتم منتهون ﴾ فتدل على شرط هذا جزاؤه ، وصار بمنزلة قولك : ايتنا تحدثْنا . وتقول : أين بيتك أزرْك ، لأن المعنى : عرفنى بيتك أزرْك . ولك أن ترفع كما بعد الأمر .

وتقول فى العرض : ألا تنزلُ تُصِبْ خيرا . وفى التحضيض : هلا أمرت تطعْ . وفى التمنى : ليته عندنا يحدثْنا ، فيجرى الجزاء بعدها مجراه بعد الأمر .

وأما الترجى فجزم الجواب بعده غريب ، أنشده الشيخ من شرح إكمال العمدة[3] :

لعلّ التفاتا منكِ نحوى مُيَسَّرٌ   يَمِلْ منك بعد العُسْر عطفيك لليُسْر

وأما النفى فجوابه إن قرن بالفاء جاز نصبه ورفعه كما سبق ، وإن خلا منها رفع على

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ٢٠ .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٩١ .

(٣) البيت من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٨٨/٣ ، والدرر ١٠/٢ ، غير منسوب فيهما . وكلمة « عطفيك » ليست بالأصل ، والوزن يقتضيها ، وقد ذكرها صاحب الدرر ونسبها لأبى حيان .

الحال أو النعت أو على الاستئناف ، ولم يجز جزمه لأن النفى ليس مثل الطلب فى دلالته على الشرط ، وفى اقتضائه له .

واعلم أن الجواب المذكور لا خلاف فى أنه جزاء شرط من جهة المعنى ، ولكن اختلف فى الذى عمل فيه الجزم ما هو ، فقال أكثرهم : الجواب مجزوم بشرط مقدر دل عليه ما قبل . وقال قوم : هو مجزوم بنفس ما قبله ، لتضمنه معنى الشرط ، وهو ضعيف ، لأن التضمن زيادة بتغيير للوضع ، والإضمار زيادة بغير تغيير ، فهو أسهل ، ولأن التضمين لا يكون إلا لفائدة ، ولا فائدة فى تضمين الطلب معنى الشرط ، (لأنه يدل عليه بالالتزام ، فأى فائدة فى تضمنه لمعناه ؟ واختار شيخنا رحمه الله تعالى أن الجواب مجزوم بفعل الطلب لما فيه من معنى الشرط)[1] أخذا بظاهر كلام سيبويه ، قال فى شرح الكافية[2] : وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لإن مقدرة ، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ إنْ ، بل تضمن لفظ الطلب لمعناها مغن عن تقدير لفظها كما هو مغن أسماء الشرط ، نحو : « مَنْ يأتنى أكرمْه » قال : وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله .

ولا شك أن سيبويه قال[3] : « فأما الجزم بالأمر فكقولك ايتنى آتك ، وأما الجزم بالاستفهام فكقولك : ألا تأتينى أحدثْك ، وأما الجزم بالتمنى فكقولك : ليته عندنا يُحدثْنا ، وأما الجزم بالعرض فكقولك : ألا تنزلُ تُصبْ خيرا . وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب : إن تأتنى ، بإن تأتنى » ثم قال : وزعم الخليل أن هذه الأقاويل كلها / فيها معنى إنْ ، فلذلك انجزم الجواب . ١٢٢٢ أ

وليس ذلك من سيبويه محمولا على ظاهره ، قال السيرافى : هذه الأشياء التى ذكرناها من الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض تغنى عن ذكر الشرط بعدها ، ويكتفى بذكرها عن ذكره ، فلذلك تجوز سيبويه فى عبارته ، فأوهم أن هذه الأشياء هى الجازمة لما بعدها ، ثم قال : وهذا من سيبويه مسامحة فى اللفظ واتساع ، كما اتسع فى نصب الظرف ، وقال فى نحو : زيد خلفك ، النصب بما

---

(١) ما بين القوسين من تمهيد القواعد ٥/١٢٤ ب عن رسالة ابن الناظم ص ٥٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥١ .

(٣) الكتاب ٣/٩٣ .

قبله ، ثم حكى عن الخليل ما يدل على حقيقة الجازم . وهذا الذى ذكره السيرافى هو الذى يعول عليه فى هذه المسألة . والله أعلم .

ص : والأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فعل كالمدلول عليه بفعله فى جزم الجواب لا فى نصبه ، خلافا للكسائى فيه وفى نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ، ولبعض أصحابنا فى نصب جواب نَزَال وشبهه .

فإن لم يحسن إقامة : إنْ تفعل وإنْ لا تفعلْ مقام الأمر والنهى لم يجزم جوابهما ، خلافا للكسائى .

ش : قد يُلْحق الأمر الذى بلفظ الخبر واسم الفعل بفعل الأمر ، فيكون لهما جواب مجزوم ، كقولهم : حسبك ينم الناس ، واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثبْ عليه . لأنه بمعنى : اكتف ، وليتق . ومنه قوله تعالى[1] : ﴿ تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفرْ لكم ذنوبكم ﴾ فيغفر جزم لأنه جواب لتؤمنون ، لكونه فى معنى آمنوا .

وأجاز الكسائى أن يكون للأمر بلفظ الخبر ، ولاسم الفعل جواب منصوب بعد الفاء نحو : صه فاحدثَك ، ونَزَالِ فأنزلَ ، وحسبك الحديث فينامَ الناسُ . والقياس يأبى ذلك ، ولأن المصحح للنصب بعد الفاء بإضمار أن إنما هو تأويل ما قبلها بمصدر ليصح العطف عليه ، فإذا كان قبل الفاء أمر بلفظ المبتدأ والخبر ، أو اسم فعل تعذر تأوله بالمصدر ، لتعذر تقدير صلة لأن ، فامتنع نصب ما بعد الفاء ، ومن ثم لم يوافق الكسائىَّ فيما ذهب إليه أحدٌ . إلا أن بعض أصحاب كتاب سيبويه ، وهو أبو الحسن بن عصفور أجاز نصب جواب اسم الفعل المشتق من مصدر نحو : نَزَالِ ودَرَاكِ ، ولم يجز نصب جواب الأمر بلفظ الخبر ، ولا نصب جواب اسم الفعل غير المشتق . وليس فى كون نزال وشبهه مشتقا من لفظ المصدر ما يسوغ تأوله بالمصدر ، فإن المصحح للنصب فى نحو : انزل

---

(١) سورة الصف ، آيتا : ١١–١٢ .

فأنزلَ ، هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر ، من قبل أن فعل الأمر يصح أن يقع فى صلة أنْ مصدرا ، كما فى نحو : أوعزت إليه بأن افعل ، ولا يصح ذلك فى اسم الفعل المشتق من المصدر ، كما لم يصح فى غير المشتق ، ولا فرق بينهما فى امتناع نصب الجواب .

وقد تقدم أنه لا ينصب جواب الدعاء إلا إذا كان بلفظ الطلب . وحكى الشيخ هنا أن الكسائى يجيز نصب جواب الدعاء بلفظ الخبر ، ولم ينفرد الكسائى بهذا الجواز ، فإن ابن السراج حكى ذلك عنه[1] ، ثم قال : وقال الفراء : إن قلت : غفر الله لزيد فيدخلَه الجنة جاز .

واعلم أن الأمر إنما يجزم بعده المضارع إذا كان جوابا لما يدل عليه دلالة ظاهرة ، ويستلزمه لزوما بيِّنا ، وهو شرط الفعل المأمور به . وعلامة ذلك صحة تقدير : إن تفعل ، مكان الأمر . تقول : ائتنى آتك ، لأنك لما أمرت بالإتيان دل على أنه سبب وشرط لشيء هو عندك الإتيان ، فجزمت بناء على ما دل عليه الأمر ، كأنك قلت : إن تأتنى آتك . وتقول : ائتنى لا أزورُك أبدا ، فترفع على الاستئناف ، ولا يجوز أن تجزمه على معنى : إن تأتنى لا أزورك ، لأن الإتيان لا يكون سببا لترك الزيارة . ولا على معنى : إن لا تأتنى لا أزورك ، لأن لفعل الأمر دلالة ظاهرة على أنه شرط لفائدة ، فيصح جزم الفعل بعده إذا حسن تقدير : إن تفعل مكانه ، وجعل ذلك الفعل جوابا له ، وليس لفعل الأمر دلالة ظاهرة على أن تركه شرط لشيء ، فلا يجوز جزم الفعل بعده ، بأنه جواب شرط مخالف .

والنهى فيما ذكرنا كالأمر ، فإنه يجزم بعده المضارع إذا كان جوابا لما يدل عليه دلالة ظاهرة ، ويستلزمه لزوما بينا ، وهو شرط ترك الفعل للنهى عنه ، وعلامة ذلك صحة تقدير : إن لا تفعل مكان النهى ، تقول : لا تعص الله تنل رضاه ، (لأنك لما نهيت عن المعصية ، وطلبت تركها دل على أنه سبب وشرط لشيء ، وكان ذلك الشيء عندك نيل الرضى ، فجزمت بناء على ما دل عليه النهى ، كأنك قلت : إن لا تعص الله تنل رضاه)[2] . وتقول لا تدن من الأسد يأكُلُك ، فترفع

---

(١) أصول ابن السراج ١٨٦/٢ .

(٢) ما بين القوسين من تمهيد القواعد ١٤٦/٥ ا عن رسالة : ابن الناظم ص ٥٦ – ٥٧ .

على الاستئناف ، ولا يجوز جزمه على معنى : إن لا تدن من الأسد يأكلك ، لأن التباعد عن الأسد لا يكون سببا لأكله ، ولا على معنى : إن تدن من الأسد يأكلك ، لأن لفعل النهى دلالة ظاهرة على أن تركه شرط لفائدة ، فيصح جزم الفعل بعده إذا حسن تقدير : إن لا تفعل / مكانه ، وجعل ذلك الفعل جوابا ، وليس لفعل النهى دلالة ظاهرة على أن فعله شرط لشىء . فلا يجوز جزم الفعل بعده على أنه جواب شرط مخالف .

٢٢٢ ب

وأجاز الكسائى فيه الجزم ، كما يجوز فيه النصب بعد الفاء .

قال سيبويه[١] : لا تدن من الأسد يأكلْك ، قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ، لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله ، فإن رفعت الكلام حسن ، وإن أدخلت الفاء فحسن ، وذلك قولك : لا تدن من الأسد فيأكلك ، وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزم ، ألا ترى أنك تقول : ما تأتينا فتحدثَنا، والجزاء هنا محال . وإنما قبح الجزم فى هذا لأنه لا يجىء فيه المعنى الذى يجىء إذا دخلت الفاء . ومراد سيبويه بقبيح أنه غير مستعمل ، وبحسن أنه مستعمل .

وحاصل الفرق بين النصب والجزم بعد النهى أن الجزم إنما يجوز فى فعل يصح كونه جوابا لشرط مقدر دل عليه النهى ، كما فى قولك : لا تدن من الأسد تنج . وأما النصب فإنما يجوز فى فعل مسبب عن فعل قبل الفاء منهى عنه ، طالبا لنفى المسبب بانتفاء سببه ، كما فى قولك : لا تعص الله فتدخل النار . والمجزوم بعد النهى لازم لنهى ما قبله ، والمنصوب بعده لازم لثبوت ما قبله ، فوضح الفرق بين الموضعين .

وتقول : لا تدن من الأسد فتسلمُ ، بالرفع على إضمار مبتدأ ، وعلى الاستئناف ، ولا يجوز أن تنصب ، لأن دنو الأسد لا يكون سببا للسلامة ، فيصح تقديره : بإن لا يكن منك دنو فسلامة .

وقد جاء من السماع ما يصلح أن يحتج به الكسائى كقول بعض الصحابة

---

(١) الكتاب ٣/٩٧ .

رضى الله عنهم[1] : « يا رسول الله ، لا تشرف يصبْك سهم » وقوله ﷺ[2] : « من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يُؤْذِنا بريح الثوم » فيمن رواه بالجزم ، ورواية الرفع أكثر ، وحَمْل ما جاء من ذلك على الإبدال أولى من حمله على الشذوذ .

ص : وقد تضمر أن الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومى أداة شرط ، أو بعدهما ، أو بعد حصر بإنما اختيارا ، أو بعد الحصر بإلا ، والخبر المثبت الخالى من الشرط اضطرارا . وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم . والمنفى بلا الصالح قبلها « كى » جائز الرفع والجزم سماعا عن العرب .

ش : قد تضمر أنْ الناصبة بعد واو الجمع ، وفاء الجواب فى غير المواضع المذكورة ، وذلك على ضربين : أحدهما جائز فى الاختيار وسعة الكلام ، والآخر مخصوص بالضرورة .

فيجوز فى الاختيار إضمار أنْ الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومى أداة شرط ، أو بعدهما ، أو بعد حصر بإنما .

مثال الأول : إن تأتنى فتحدثنى أكرمْك ، فتنصب ما بعد الفاء لأن الشرط غير واجب ، فيجوز أن يلحق بالنفى ، قال سيبويه[3] : وسألت الخليل عن قوله : إن تأتنى فتحدثَنى ، وإن تأتنى وتحدثَنى أحدثْك . فقال : هذا يجوز ، والجزمُ الوجه ، ووجه نصبه أنه حمل الآخر على الاسم ، كأنه أراد أن يقول : إن يكن إتيان فحديث أحدثْك ، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى أنْ ، لأن الفعل معها اسم . وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد

---

(١) صحيح البخارى ، شرح ابن حجر ٤١٩/٧ ، باب المغازى .

(٢) رياض الصالحين ٦١٦ رقم ١٦٩٨ عن ابن عمر ، ورقم ١٦٩٩ عن أنس ، ورقم/١٧٠٠ عن جابر . وشواهد التوضيح ص ٢٠ ، وخرجه البخارى ١٠ كتاب الأذان ، ١٦ باب ما جاء فى الثوم النىء والبصل والكراث .

(٣) الكتاب ٨٨/٣ .

من الحديث ، وأنشد الشيخ رحمه الله[1] :

ومَنْ يقتربْ منا ويخضعَ نُؤْوِهِ   ولا يخشَ ظلما ما أقام ولا هَضْما

وأما قول زهير[2] :

ومَنْ لا يُقَدِّمْ رجلَه مُطْمَئِنّة   فَيُثْبِتَها فى مُسْتَوى الأرضِ يَزلق

فنصب يثبت فيه لأن الفعل المتقدم على الفاء منفى ، وجواب النفى النصب ، فى مجازاة وغيرها .

وأجاز الكوفيون نصب المعطوف على الشرط بثم كما فى الواو والفاء ، ومنه قراءة الحسن[3] : ﴿ ومَنْ يَخرجْ من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركَه الموت ﴾ .

ومثال الثانى : إن تأتنى آتك وأحسنْ إليك ، فالوجه فيه الجزم على الاشراك فى معنى الجزاء ، أو الرفع على الاستئناف . ويجوز نصبه بإضمار أنْ على تقدير : إن تأتنى يكن إتيان وإحسان .

وحكى سيبويه[4] أن بعضهم قرأ[5] : ﴿ يُحاسِبْكم به الله فيغفرَ لمن يشاء ويعذبَ من يشاء ﴾ ثم قال[6] : واعلم أن النصب بالفاء والواو فى قولك : إن تأتنى آتك وأعطيَك ، ضعيف ، وهو نحو من قوله[7] :

وألْحقُ بالحجاز فأستريحا

---

(١) البيت من الطويل . شذور الذهب ص ٣٦٦ ، والعينى ٤/٤٣٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/١٩٦ وهو غير منسوب فيها جميعها .

(٢) البيت من الطويل . الكتاب ٣/٨٩ ، والمقتضب ٢/٢٢ ، وليس فى شرح ديوانه للأعلم .

(٣) سورة النساء ، آية : ١٠٠ ، ومعجم القراءات ٢/١٥٧ ، والبحر ٣/٣٣٧ ، والكشاف ١/٢٩٤ .

(٤) الكتاب ٣/٩٠ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٨٤ ، القراءة لابن عباس والأعرج وأبى وغيرهم معجم القراءات ١/٢٣٠ ، والبحر ٢/٣٦٠ .

(٦) الكتاب ٣/٩٢ .

(٧) البيت من الوافر ، للمغيرة بن حبناء . وقد ذكر فى ص ٣٠ رقم/١ .

فهذا يجوز ، وليس بحد الكلام ولا وجهه ، إلا أنه فى الجزاء صار أقوى قليلا ، لأنه ليس بواجب أن يفعل ، إلا أن يكون من الأول فعل ، فلما ضارع الذى لا يوجب كالاستفهام ونحوه ، أجازوا فيه هذا على ضعف ، وإن كان معناه كمعنى ما قبله ، وأنشد الأعشى[1] :

١٢٢٣ ا

ومن يَغْترِبْ من قومنا لا يَزَلْ يرى ... مصارعَ مظلومٍ مَجَرًّا ومَسْحَبا /

وتُدْفَنَ فيه الصالحاتُ وإنْ يُسِئْ ... يكنْ ما أساءَ النارَ فى رأس كوكبا

ومثال الثالث قراءة ابن عامر[2] : ﴿ إذا قضى أمرا فإنما يقول له كُنْ فيكونَ ﴾ بالنصب ، على تقدير : فإنما يكون منه كن فكون من ذلك الأمر ، وهو نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا فى ضرورة الشعر . فأما قولهم : إنما هى ضربة من الأسد فيحطم ظهره ، فمن النصب بإضمار أن جوازا ، لعطف مصدر مؤول على مصدر صريح ، والمعنى : هى ضربة فحطمة ، لا من باب قراءة ابن عامر .

ويختص بالضرورة إضمار أن الناصبة بعد الحصر بإلا ، كقولك : ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا .

وبعد الخبر المثبت الخالى من الشرط كقول الشاعر[3] :

سأترك منزلى لبنى تميم ... وألحقُ بالحجاز فأستريحا

أصل الكلام : ألحق بالحجاز فأستريحُ ، ولكن لما كان الرَّوِىُّ مفتوحا اضطر فنصب على تقدير : يكون لحاق فاستراحة ، ومثله قول طرفة[4] :

لنا هَضْبةٌ لا ينزلُ الذُّلُّ وسْطَها ... ويأوى إليها المُسْتَجيرُ فَيُعْصَما

---

(١) البيتان من الطويل . الكتاب ٣/٩٢ ، وروايته : يغترب عن قومه ... والمقتضب ٢/٢١ ، ورواية الكتاب والصحاح - كبب - واللسان - كبب - كبكبا مكان كوكبا وهو جبل . والديوان ص ١١٣ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ٤٧ ، ومريم ، آية : ٣٥ . ومعجم القراءات ٢/٣١ .

(٣) البيت من الوافر ، وذكر فى ص ٣٠ رقم/١ ، وص ٤٥ رقم/٧ .

(٤) البيت من الطويل . الكتاب ٣/٤٠ ، والمقتضب ٢/٢٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١١٥ . ليس فى ديوانه ط المكتبة الثقافية ببيروت .

وقول الأعشى[1] :

ثُمّتَ لا تَجْزُوننى بعد ذاكُمُ ولكن سَيَجزِينى الإلهُ فيُعْقِبا

وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم ، وهى الفاء الواقعة فى جواب شرط أو طلب .

أما الشرط فإذا عطف على جوابه المقرون بالفاء مضارع فالوجه رفعه ، كقوله تعالى[2] : ﴿ وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفرُ عنكم من سيئاتكم ﴾ لأن الكلام الذى بعد الفاء أجرى مجراه فى غير الجزاء ، فحق ما عطف عليه أن يكون كذلك ، ويجوز فيه النصب بإضمار أن كما تقدم ، والجزم أيضا بالعطف على موضع الفاء ، كقراءة بعضهم[3] : ﴿ مَن يضلل الله فلا هادى له ويَذَرْهم فى طُغيانهم يَعْمَهُون ﴾ ونظّر سيبويه الجزم فيه بالنصب فى قوله[4] :

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وأما الطلب فإذا عُطِف على جوابه المقرون بالفاء مضارعٌ كما فى قولك : زرنى فأزورَك وأحسن عشرتك ، فلك فى المعطوف النصب على التشريك فى عمل أنْ المضمرة ، والرفع على الاستئناف ، والجزم على توهم حذف الفاء ، ومنه قراءة بعضهم[5] : ﴿ لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين ﴾ فالجزم فى ذا نظير الجر فى قوله[6] :

ولا سابِقٍ شيئا إذا كان جائيا

---

(١) البيت من الطويل . الكتاب ٣٩/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١١٥/٤ . والديوان ص ١١٧ وروايته : هنالك ...

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٧١ .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٨٦ .

(٤) البيت من الوافر ، نسب لعبد الله بن الزَّبير ، ولعقيبة الأسدى ، وصدره : معاوى إننا بشر فأسجح الكتاب ٦٧/١ ، والمقتضب ٣٣٧/٢ ، وخزانة الأدب ٣٤٣/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥٣/٧ ، وراجع : شعر عبد الله ابن الزبير الأسدى ص ١٤٥ .

(٥) سورة المنافقون ، آية : ١٠ . ومعجم القراءات ١٥٤/٧ ، ١٥٥ .

(٦) البيت من الطويل ، لزهير بن أبى سلمى . وصدره : بدا لى أنى لستُ مدركَ ما مضى ، الكتاب ١٦٥/١ ، وخزانة الأدب ٦٦٥/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٤٢/٢ ، وشرح ديوانه ص ٨٧ .

وحكى الفراء[1] عن العرب الرفع والجزم فى المضارع المنفى بلا الصالح قبلها كى ، وأنهم يقولون : ربطت الفرس لا ينفلتُ ، ولا ينفلتْ[2] ، وأوثقت العبد لا يفرُّ ولا يفرْ ، قال : وإنما جزم لأن تأويله : إن لم أربطه فر ، فجزم على التأويل ، وأنشد لرجل من عقيل[3] :

وحتى رأَيْنا أحسنَ الفعل بيننا مُجامَلةً لا يقرف الشّرَّ قارِفُ

ولآخر[4] :

لو كنتَ إذ جئتَنا حاولت رُؤْيتنا أتيتنا ماشيا لا تُعرَفِ الفرسُ

بجزم يقرف وتعرف ، ورفعهما .

فصل : ص : تظهر أنْ وتضمر بعد عاطف الفعل على اسم صريح ، وبعد لام الجر غير الجحودية ، ما لم يقرن الفعل بلا بعد اللام فيتعين الإظهار . ولا تنصب أن محذوفة فى غير المواضع المذكورة إلا نادرا ، وفى القياس عليه خلاف .

ش : اطرد نصب المضارع بإضمار أن جائزة الإظهار فى موضعين : أحدهما : أن يكون الفعل معطوفا على اسم صريح ، كقول الشاعر[5] :

لَلُبْسُ عباءة وتقرَّ عينى أحبُّ إلىّ من لُبْس الشُّفوف

أراد : للبس عباءة وأن تقر عينى ، فحذف أن وأبقى عملها ، ولو استقام الوزن بإظهار أنْ كان أقيس .

ولا يختص هذا الإضمار بالمعطوف بالواو ، بل يجوز فى المعطوف بغيرها ،

---

(١) معانى القرآن للفراء ٢/٢٨٣ .

(٢) « لا ينفلت » الثانية ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها .

(٣) البيت من الطويل . ديوان الحماسة ٢/١٥٠ ، وروايته : ... أحسن الوصل ... مساكنة ... والكافية الشافية ٣/١٥٥٦ ، وروايتها : ... مساكنة ...

(٤) البيت من البسيط . الكافية الشافية ٣/١٥٥٦ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لميسون بنت بحدل . الكتاب ٣/٤٥ ، والعينى ٤/٣٩٧ ، وخزانة الأدب ٣/٥٩٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/٦٤ .

كالفاء ، وثم ، وأو ، مثاله بالفاء قول بعض الطائيين[1] :

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرضِيَـــهُ   ما كنتُ أُوثِر إتْرابا على تَرَب

ومثاله بثم قول الآخر[2] :

إنّى وقتْلى سُلَيْكـا ثم أعقلَـه   كالثور يضربُ لما عافِت البقرُ

ومثاله بأو قراءة السبعة إلا نافعا[3] : ﴿ أو يُرسِلَ رسولا ﴾ بنصب يرسل ، عطفا على « وَحْيا » وأصله : أو أن يرسل رسولا ، ومثله قول الشاعر[4] :

ولولا رجالٌ من رِزامٍ أعزةٌ   وآلُ سُلَيم أو أَسُوءَك عَلْقَما

والثانى : أن يكون بعد لام الجر غير المؤكدة للنفى ، وهى لام التعليل ، كما فى نحو : جئت لتحسنَ . ولام العاقبة كما فى قوله تعالى[5] : ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكونَ لهم عدوا وحزنا ﴾ والزائدة كما فى قوله تعالى[6] : ﴿ يريد الله ليبين لكم ﴾ فإن الفعل إذا وقع بعد إحدى هذه اللامات كان نصبه بإضمار أن ، لأن اللام حرف جر ، فهى كسائر عوامل الأسماء فى امتناع دخولها على الأفعال ، فإذا وليها الفعل وجب أن يكون مقدرا بأن ، ليكون معها اسما مجرورا باللام ، فنصبوه بها ، وإن شئت أظهرت أن نحو : جئت / لأن تحسن ، وأردت لأن تفعل .   ٢٢٣ ب

وإنما يجوز إضمار أن وإظهارها بعد اللام المذكورة إذا كان الفعل بعدها مثبتا ، فلو كان منفيا بلا وجب إظهار أن ، كما فى قولك : جئت لئلا تجىء .

ولا يجوز إضمار أن بعد غير اللام من حروف الجر ، خصوها بذلك لكثرة دور معناها فى الكلام .

---

(١) البيت من البسيط . شذور الذهب ص ٣٢٩ ، والتصريح ٢٤٥/٢ ، والدرر ١١/٢ ، المعتر : السائل . إترابا : غنى . ترب : فقر .

(٢) البيت من البسيط ، لأنس بن مدركة الخثعمى . شذور الذهب ص ٣٣٠ ، والعينى ٣٩٩/٤ ، والدرر ١١/٢ . أعقله : أدفع ديته . عافت : امتنعت وكرهت .

(٣) سورة الشورى ، آية : ٥١ ، والإتحاف ص ٣٨٤ .

(٤) البيت من الطويل ، للحصين بن الحمام المرى . الكتاب ٥٠/٣ ، والعينى ٤١١/٤ ، والدرر ١١/٢ .

(٥) سورة القصص ، آية : ٨ .

(٦) سورة النساء ، آية : ٢٦ .

وقد تحذف أن قبل المضارع فى غيرَ المواضع المذكورة ، فتلغى غالبا ، كقولهم[1] : تسمعُ بالمُعَيْدِىِّ خيرٌ من أن تراه . وقول الشاعر[2] :

ألا أيُّهذا الزَّاجرى أحضرُ الوَغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلِدى

وقول الآخر[3] :

وما راعنى إلا يسيرُ بُشْرطة وعَهْدى به قينا يَفُشُّ بِكير

تقديره : أن تسمع ، وعن أن أحضر ، وإلا أن يسير ، ولكنهم رفعوا لأنهم ألْغَوْا « أنْ » لما ضعفت بالحذف على غير القياس .

وقد لا يلغونها ، فينصبون بها المضارع ، كقوله[4] :

فلم أرَ مثلها خُباسَة واحِد ونَهْنَهْتُ نفسى بعد ما كدتُ أفْعَلَه

قال سيبويه[5] : « أراد : بعد ما كدت أن أفعله » وهو قليل لا يقاس عليه ، ورآه الكوفيون مقيسا ، ورَوَوْا : خذ اللصَّ قبل يأخذَك . وأنشدوا[6] :

ألا أيُّهذا الزاجرى أحضرَ الوغى

بالنصب .

فصل : ص : تزاد « أنْ » جوازا بعد لمّا ، وبين القسم ولو ، وشذوذا بعد كاف الجر .

وتفيد تفسيرا بعد معنى القول لا لفظه ، وتفيده « أىْ » غالبا فيما سوى

---

(١) مجمع الأمثال ١٢٩/١ رقم/٦٥٥ .

(٢) البيت من الطويل . وهو لطرفة بن العبد . المقتضب ٨٣/٢ ، وشذور الذهب ص ١٦١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٨١/٦ ، والديوان ص ٣٢ من معلقته .

(٣) البيت من الطويل ، لمعاوية الأسدى . العينى ٤٠٠/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٠٤/٦ . يفش : ينفخ . كير : هو كير الحداد .

(٤) البيت من الطويل ، لعامر بن جوين الطائى . الكتاب ٣٠٧/١ ، والإنصاف مسألة رقم/٧٧ ، والعينى ٤٠١/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٧/٧ . خباسة : غنيمة . واحد : رجل واحد . نهنهت : كففت .

(٥) الكتاب ٣٠٧/١ .

(٦) هو رقم/٢ من هذه الصفحة .

ذلك . وتقع بين مشتركين فى الإعراب فتُعَدّ عاطفة على رأى .

وإن ولى أنْ الصالحة للتفسير مضارع معه « لا » رفع على النفى ، وجزم على النهى ، ونصب على جعل أنْ مصدرية .

ولا تفيد أنْ مجازاة خلافا للكوفيين ، ولا نفيا خلافا لبعضهم .

ش : أن فى الكلام على ثلاثة أضرب : مصدرية ، وزائدة ، ومفسرة .

فالمصدرية نحو : أريد أن تفعل ، وعلمت أن سوف تقوم ، وقد تقدم ذكرها .

والزائدة هى التى دخولها فى الكلام كخروجها ، وتقع بعد لمّا الحينية ، كقوله تعالى[1] : ﴿ فلمّا أن جاء البشير ﴾ وبين القسم ولو ، كقولك : أما والله أنْ لو قام زيد قام عمرو ، ومثله قول الشاعر[2] :

فأقسمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشَّرِّ مظلمُ

وشذ زيادتها بعد كاف الجر كما فى قوله[3] :

كأنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَم

يروى بنصب ظبية على أنه اسم كأن ، وبرفعها على أنها الخبر ، والاسم محذوف ، وبجرها على زيادة أن ، والكاف حرف تشبيه .

وأما المفسرة فهى الداخلة على جملة محكى بها قول مقدر مفسر بجملة قبله بمعنى القول لا لفظه ، مذكورة أو محذوفة ، فالمذكورة كقوله تعالى[4] : ﴿ ونُودُوا أنْ

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٩٦ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للمسيب بن علس . الكتاب ١٠٧/٣ ، وخزانة الأدب ٢٢٤/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٣/١ .

(٣) البيت من الطويل ، نسب لابن صريم اليشكرى ، ولزيد بن أرقم ، ولأرقم اليشكرى ولغيرهم ، وصدره :

ويوما توافينا بوجه مُقَسَّم الكتاب ١٣٤/٢ ، و١٦٥/٣ ، والإنصاف مسألة رقم/٢٤ ، وخزانة الأدب ٣٦٤/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٨/١ . المقسم : المحسن ، من القسامة وهى الحسن . تعطو : تتناول وتميل . وارق : مورق . السلم : نوع من الشجر .

(٤) سورة الأعراف ، آية : ٤٣ .

تلكمُ الجنةُ ﴾ ومثله[1] : ﴿ فأوحينا إليه أن اصنع الفُلْكَ ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ﴾ لأن « ما أمرتنى به » فى معنى القول لا لفظه ، وما بعده مفسر له ، والمعنى : ما أمرتنى به أى قول : اعبدوا الله .

وأما المحذوفة فكقوله تعالى[3] : ﴿ وانطلق الملأ منهم أن امشوا ﴾ المعنى : ثم نهضوا وانطلقوا من مجالسهم يومئون ، أى يقول بعضهم لبعض : امشوا . ولو كان المحذوف مقدرا بلفظ القول لم تدخل « أن » كقوله تعالى[4] : ﴿ والملائكةُ باسِطُو أيديهم أَخْرِجُوا أنفسكم ﴾ وقوله تعالى[5] : ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم ﴾ .

ولو لم يكن ما قبل أن جملة كما فى قوله تعالى[6] : ﴿ وآخِرُ دعواهم أن الحمدُ لله رب العالمين ﴾ فهى مصدرية فى موضع رفع بالخبر لا مفسرة ، لأن المفسرة لا تدخل إلا على جملة محكية هى فضلة فى الكلام .

ويستفاد التفسير بأى بعد ما فيه معنى القول قليلا ، وبعد غيره مما يحتاج إلى التفسير لإجمال اللفظ ، أو غرابة فيه ، أو حذف منه كثيرا ، فيؤتى بها مع المفسر بيانا لما قبلها ، أو بدلا منه .

وقد تقع بين مشتركين فى الإعراب ، فيعدها صاحب المفتاح عاطفة ، وليس بمرضى ، لأنه يجوز الاستغناء عنها ، وحرف العطف لا يستغنى عنه . فإن قلت : إذا جاز الاستغناء عن وقوع أى بين المشتركين فى الإعراب ، فما الفائدة فى ذكره ؟ قلت : الفائدة هى التنبيه على حاجة ما قبلها إلى التفسير ، ورفع توهم

---

(١) سورة المؤمنون ، آية : ٢٧ .
(٢) سورة المائدة ، آية : ١١٧ .
(٣) سورة ص ، آية : ٦ .
(٤) سورة الأنعام ، آية : ٩٣ .
(٥) سورة الرعد ، آيتا : ٢٣-٢٤ .
(٦) سورة يونس ، آية : ١٠ .

كون التابع بدل غلط أو نسيان أو إضراب .

ويجوز الحكم على أن الصالحة للتفسير بكونها مصدرية ، فتقول : أشرت إليه أن افعل . على معنى : أشرت إليه بالفعل ، بدليل ظهور الباء فى قولهم : أو عزت إليه بأن افعل .

وإذا وَلِى أنْ هذه مضارع ، فإن كان مثبتا كقولك : أوحيت إليه أن يفعل ، جاز رفعه على معنى أى ، ونصبه على جعل أنْ مصدرية .

وإن كان بعد « لا » جاز جزمه على النهى ، وكون أن مصدرية ، ورفعه ونصبه على النفى ومعنى أى ، أو كون أن مصدرية .

وزعم / الكوفيون فى أنْ أنها حرف مجازاة فى مثل قوله[1] : ١٢٢٤

أَتَجْزَعُ أنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جهارا ولم تَجْزعْ لقتل ابن مالك

لصحة وقوع إنْ موقعها ، كقولك : أتجزع إنْ أذنا قتيبة حزتا ؟ والصحيح أنها مصدرية مقدر معها اللام ، كأنه قال : أتجزع لأن حزت أذنا قتيبة .

ولا تدل أنْ على نفى خلافا لبعضهم .

فصل : ص : المنصوب بعد حتى مستقبل ، أو ماض فى حكمه ، وعلامة ذلك كون ما بعدها غاية لما قبلها ، أو متسببا عنه ، وإن كان الفعل حالا أو مؤولا به رفع[2] ، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتى ، وكون ما بعدها فضلة متسببا عما قبلها ذا محل صالح للابتداء ، فإن دل على حدث غير واجب تعين النصب خلافا للأخفش .

ش : حتى الداخلة على المضارع إما حرف بمعنى إلى أو كى ، فيليها المضارع غاية لما قبلها أو مسببا عنه ، وينصب بأن مضمرة لكونه من تمام الكلام الذى

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق . شرح أبيات مغنى اللبيب ١١٧/١ ، والدرر ١٣/٢ ، والديوان ٨٥٥/٢ والرواية فيها : ... ابن خازم .

(٢) العبارة من أول « وعلامة ذلك » إلى « رفع » ليست بالأصل ، ولكنه تناولها بالشرح ، والتكملة من كتاب : ابن مالك تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٣٤ .

قبلها . وإما حرف ابتداء بمنزلة الفاء ، فتأتى بعد تمام الكلام ، داخلة على جملة محصلة المعنى ، مسببة عما قبلها ، متصلة به ، أو منقطعة عنه ، فيليها المضارع مرفوعا لكونه مستأنفا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم .

ولا يخلو المضارع بعد حتى من أن يكون مستقبلا أو حالا أو ماضيا ، فإن كان مستقبلا فهى حرف جر بمعنى إلى أو كى ، والفعل بعدها نصب بإضمار أن ، ليكون معها اسما مجرورا بحتى ، وذلك قولك : لأسيرن حتى تطلعَ الشمس ، أى : إلى أن تطلع الشمس ، وكلمته حتى يأمر بشىء ، أى : كى يأمر ، ولا يجوز كونها ابتدائية ورفع ما بعدها ، لأنه غير محصل لكونه مستقبلا .

وإن كان المضارع بعد « حتى » حالا فهى حرف ابتداء ، وما بعدها رفع ، لأنه منقطع عما قبلها ، فلم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، وذلك قولك : سرت حتى أدخُلها الآن ، ومرض حتى لا يرجونه ، وضرب أمس حتى لا يستطيعُ أن يتحرك اليوم ، ورأى منى عاما أول شيئا حتى لا أستطيعُ أن أكلمه العام بشىء ، وقول حسان[1] :

يُغْشَوْن حتى ما تَهِرُّ كلابُهم لا يَسألُون عن السَّواد المُقْبِل

ولا يجوز أن تكون جارة ، لأن الجارة لا تدخل على المضارِع إلا منصوبا بأن مضمرة ، وأن لا تنصب الحال .

وإن كان المضارع بعد حتى ماضى المعنى فهو مؤول إما بالمستقبل نظرا إلى أنه غاية لما قبل حتى ، فهو مستقبل بالإضافة إليه ، وإما بالحال على قصد الإخبار بمضى ما قبل حتى وحكاية حال ما بعدها .

فإن كان الماضى المعنى غير فضلة ، أو غير متسبب عما قبل حتى ، أو محله غير صالح للابتداء لأنه جعل غاية ، فهو مؤول بالمستقبل .

فالأول كما إذا وقع اسم كان الناقصة ، كقولك : كان سيرى حتى أدخلَها ، فتنصب على التأويل بالمستقبل ، وجعل حتى جارة فى موضع خبر كان ، ولا يجوز

---

(١) البيت من الكامل . الكتاب ١٩/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٤/٣ ، والدرر ٧/٢ ، وشرح ديوانه ص ١٨٣ . يغشون : يقصدون للمعروف . تهر : تنبح .

الرفع على التأويل بالحال ، وجعل حتى ابتدائية ، لئلا تبقى كان بلا خبر ، فإن حتى الابتدائية بمنزلة الفاء .

والثانى كما إذا كان الدخول من شخص والسير من آخر ، فقلت : كنتُ سرت حتى يدخلَها زيد ، فإنك تنصب على التأويل بالمستقبل وجعل حتى جارة ، والمعنى : إلى أن يدخلها زيد . ولا يجوز الرفع على الحال وجعل حتى ابتدائية ، لأن حتى الابتدائية لا تخلو من معنى السببية ، وسيرك لا يكون سببا لدخول غيرك .

والثالث كما إذا أردت بيان الغاية فقلت : كنت سرت حتى أدخلَها ، فتنصب على معنى : إلى أن أدخلها ، ولا يجوز الرفع ، لأن الغاية حرف جر ، وحرف الجر لا يليه المبتدأ والخبر ، فلا يليه الفعل المرفوع .

وإذا كان الماضى المعنى متسببا عما قبلها ، وكان ذا محل صالح للابتداء ، لأن المراد بيان السببية ، فهو مؤول بالحال فيرفع ، لأن حتى قبل الحال حرف ابتداء بمنزلة الفاء ، وذلك قولك فى كان التامة : كان سيرى حتى أدخلُها ، لأنه تم الكلام قبل حتى ، فيبقى ما بعدها جملة مستأنفة ، فيرفع على معنى : فأنا أدخلها ، لأن حتى الابتدائية بمنزلة الفاء فى السببية ، ولأنها لا تقع بين العامل ومعموله ، وليست بمنزلة الفاء فى إشْراك الفعل الآخر الأول إذا قلت : لم أجيء فآكلِ ، لجواز مجيئها حيث لا يصح التشريك ، كقولك : كان سيرى شديدا حتى أدخلُها . ويجوز تأويله بالمستقبل وقصد الغاية فينصب ، على معنى : إلى أن أدخلها ، ومثله[1] : ﴿ وزُلْزِلُوا حتى يقولَ الرسول ﴾ قراءة نافع بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب .

واعلم أن المضارع الماضى المعنى إنما يرتفع بعد حتى إذا كان متسببا عما قبلها ، فلهذا لا يرتفع الفعل / بعد حتى إلا إذا كان واجبا ، أى حاصلا لحصول سببه يقينا أو ظنا ، فإن الضمير ينعقد على الظن كانعقاده على العلم ، وذلك قولك : إن

٢٢٤ ب

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢١٤ ، والإتحاف ص ١٥٦–١٥٧ .

زيدا سار حتى يدخلُها ، وما سار إلا قليلا حتى يدخلُها ، وأظن عبد الله سار حتى يدخلُها ، فلك فى كل هذا الرفع على الابتداء ، لأن الدخول قد وجب بوجوب السير ، وتأدّى به .

وإن كان الماضى المعنى بعد حتى غير واجب ، لأن ما قبله غير مؤد إليه ، ولا مسبب له ، كقولك : ما سار زيد حتى يدخلَها ، تعين النصب على الغاية ، وقصد معنى : ما سار إلى أن يدخلها ، بل إلى ما دون ذلك ، لأنك لو رفعته على الابتداء لكان ما بعد حتى الابتدائية غير محصل ، ولا متسبب عما قبلها ، وذلك لا يكون .

وتقول : قلما سرت حتى أدخلها ، بالنصب إن أردت النفى ، وإن أردت بيان أنك سرت قليلا نصبت على الغاية ، ورفعت على الابتداء .

وتقول : إنما سرت حتى أدخلها ، بالنصب إن أردت الغاية ، أو تحقير السير ، وجعلته سيرا لا يوجب الدخول . وإن لم ترد ذلك تعين الرفع .

وأجاز الأخفش رفع غير الواجب ، وقال : ما سرت حتى أدخلُها ، معنى الرفع فيها صحيح ، إلا أن العرب لا ترفع غير الواجب ، ألا ترى أنك لو قلت : ما سرت فأدخلها ، أى ما كان منى سير ولا دخول . أو قلت : ما سرت فإذا أنا داخل الآن لا أمتنع ، كان حسنا » . وغلط فى ذلك بأن الدخول فى حتى إذا وقع إنما يقع بالسير ، قال السيرافى : والذى عندى أن أبا الحسن أراد أن « ما » تدخل على : سرت حتى أدخلها ، بعد وجوب الرفع ، فتنفى جملة الكلام ، فلذلك رآه صحيحا فى القياس ، وإن كانت العرب لا تتكلم به .

باب عوامل الجزم

ص : منها لام الطلب مكسورة ، وفتحها لغة بعد الفاء والواو وثم ، وتلزم فى النثر فى فعل غير الفاعل المخاطب مطلقا ، خلافا لمن أجاز حذفها فى نحو : قل له ليفعل . والغالب فى أمر الفاعل المخاطب خلوه منها ومن حرف المضارعة . وهو موقوف لا مجزوم بلام محذوفة ، خلافا للكوفيين . ولا بمعنى الأمر خلافا للأخفش فى أحد قوليه ، ويلزم آخره ما يلزم آخر المجزوم .

ش : عوامل الجزم لام الأمر ، ولا التى للنهى ، ولم ، ولمّا أختها ، وإن الشرطية وما ضمن معناها . وإنما عملت الجزم لأنها اختصت بالأفعال ولازمتها ، ولم تنزل منها منزلة الجزء ، فاقتضى ذلك أن تؤثر فيها وتعمل ، لأن كل ما لازم شيئا أثر فيه غالبا ، فعملت فيها الجزم لأنه أنسب ، وذلك لأن الفعل بعد لام الأمر شبيه بالأمر المبنى على السكون ، ومثله فى المعنى ، فحمل عليه فى اللفظ ، فأعرب بالجزم الشبيه بالبناء .

وأما النهى فإنه يجزم فعله لأنه نقيض الأمر المبنى .

كما يجزم الفعل بلم ولما ، لأنه نقيض الماضى ، والماضى مبنى .

وأما إن الشرطية فلأنها تقتضى جملتين : شرطا وجزاء ، وإنما عملت الجزم لأنه أخف وأحسن مع الإطالة .

واعلم أن الفعل يجزم باللام فى الأمر ، وهو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء نحو[1] : ﴿ لِيُنْفِق ذو سَعَة ﴾ وفى الدعاء ، وهو طلب الفعل على سبيل

---

(١) سورة الطلاق ، آية : ٧ .

الخضوع ، نحو[1] : ﴿ لِيَقْضِ علينا ربُّك ﴾ ومثله قول أبى طالب[2] :

يا ربِّ إما تُخْرِجَنّ طالبى   فى مِقْنَب من تلكُمُ المقانب
فليكُن المغلوبُ غيرَ الغالب   وليكن المسلوبُ غيرَ السالب

فلذلك سماها لام الطلب ، والنحويون يسمونها لام الأمر ، لأنه الأصل فيها .

ولام الأمر مبنية على الكسر ، لأنه أقرب إلى الجزم ، لأنها حركة مقابل مقابله وهو الجر . ومن العرب من يبنيها على الفتح ، قال الفراء[3] فى كلامه على قوله تعالى[4] : ﴿ وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ﴾ بنو سليم يفتحون لام الأمر نحو : « لَيقم زيد » .

وإذا وقعت لام الأمر بعد الفاء والواو وثم جاز تسكينها حملا على فعِل ، وإجراء للمنفصل مجرى المتصل[5] لكثرة الاستعمال ، وهو مع الواو والفاء أعرف من التحريك ، ولذلك اتفق القراء على التسكين فيما سوى[6] : ﴿ ولِيُوفُوا نُذُورهم ولِيَطَّوَّفوا ﴾ وفى[7] : ﴿ ولِيتمتعوا ﴾ فيما ولى واوا وفاء ، كقوله تعالى[8] : ﴿ فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى ﴾ وقوله تعالى[9] : ﴿ فليكتب وليُمْلِل الذى عليه الحق وليتق الله ﴾ وقوله تعالى[10] : ﴿ فلتقم طائفةٌ منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفةٌ أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حِذرهم وأسلحتهُم ﴾ .

---

(١) سورة الزخرف ، آية : ٧٧ .
(٢) من الرجز . الأشمونى ١٨٥/٢ . مقنب : جماعة الخيل .
(٣) معانى القرآن للفراء ٢٨٥/١ .
(٤) سورة النساء ، آية : ١٠٢ .
(٥) فى الأصل : وإجراء للمتصل مجرى المنفصل ، وهو خطأ من الناسخ .
(٦) سورة الحج ، آية : ٢٩ ، والإتحاف ص ٣١٤ ، وكسر اللام لابن ذكوان .
(٧) سورة العنكبوت ، آية : ٦٦ ، والإتحاف ص ٣٤٦ .
(٨) سورة البقرة ، آية : ١٨٦ .
(٩) سورة البقرة ، آية : ٢٨٢ .
(١٠) سورة النساء ، آية : ١٠٢ .

وأما تسكين اللام بعد ثم فقليل ومنه قراءة أبى عمرو وغيره[1] : ﴿ ثم لْيَقْضُوا تَفَثَهم ﴾ .

وتلزم لام الأمر فى النثر فعل غير الفاعل المخاطب ، وهو فعل الفاعل الغائب / أو المتكلم ، وحده أو مشاركا ، وفعل ما لم يسم فاعله مطلقا ، كقولك : ليقم زيد ، وقوله ﷺ[2] : « قوموا فَلأُصَلِّ لكم » وقوله تعالى[3] : ﴿ ولنحمل خطاياكم ﴾ وقولهم : لتُعْنَ بحاجتى ، ولِيُزْهَ زيدٌ علينا ، فاللام فى كل هذا واجبة الذكر ، ولا يجوز حذفها فى مثله إلا فى الشعر فإنه محل الاختصار والتغيير ، فيجوز فيه حذف اللام وجزم الفعل بها مضمرة لاضطرار ودونه ، فالأول كقول الشاعر[4] :

1225

فلا تَسْتَطِل منِّى بقائى ومُدَّتى ولكنْ يكنْ للخيرِ منك نصيبُ

أراد : ليكن للخير منك نصيب ، ولكنه اضطر فحذف ، والثانى كقول الآخر[5] :

على مثلِ أصحابِ البَعُوضَة فاخمِشى لك الويلُ حرَّ الوجه أو يَبْكِ من بكَى

لتمكنه من أن يقول : وليبك من بكى . ومثله قول الآخر[6] :

قلت لبواب لديه دارها تأذنْ فإنى حَمْؤُها وجارها

---

(1) سورة الحج ، آية : 29 ، والإتحاف ص 314 .

(2) فى شواهد التوضيح 186 ، وخرجه البخارى 8 كتاب الصلاة ، 20 باب الصلاة على الحصير . وفى صحيح مسلم 12/305 ط الشعب ، وإعراب الحديث 26 رقم 33 .

(3) سورة العنكبوت ، آية : 12 .

(4) البيت من الطويل . معانى القرآن للفراء 1/159 ، والعينى 4/420 ، وشرح أبيات مغنى اللبيب 4/333 .

(5) البيت من الطويل ، لمتمم بن نويرة . الكتاب : 3/9 ، والمقتضب 2/130 ، والإنصاف مسألة/72 ، وشرح أبيات مغنى اللبيب 4/339 . البعوضة : ماء قتل عنده مالك بن نويرة . اخمشى : اجرحى والطمى . حر الوجه : مقدمه .

(6) من الرجز ، لمنظور بن مرثد الأسدى . العينى 4/444 ، وشرح أبيات مغنى اللبيب 4/340 ، والدرر 2/71 .

لأنه لو لم يؤثر الجزم باللام المحذوفة لقال : ايذن ، بلفظ الأمر . فأما قول الشاعر[1] :

محمدُ تَفْد نفسَك كلُّ نفس   إذا ما خِفْتَ من شيء تَبالا

فليس يثبت ، لجواز أن يكون أراد : تفدى نفسك ، على الخبر ، ولكن حذف الياء تخفيفها ، كما حذفوا فى : الأيد ، يريد : الأيدى ، وكذلك ما أنشده الفراء[2] :

مَنْ كان لا يزعمُ أنى شاعرُ   فَيَدْنُ منِّى تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

لأنه لو أراد الأمر لقال : فليدن منى ، وإنما أراد عطف يدنو على يزعم ، وحذف الواو من يدنو ، لدلالة الضمة عليها ، كما قال :[3] :

فيا ليت الأَطِبا كانُ حولى

فحذف واو الضمير اكتفاء بالضمة . وأما تَنْه فمجزوم لأنه جواب مَنْ .

ولا يجوز فى غير الشعر حذف لام الأمر ، خلافا للكسائى ، قال ثعلب : قال الكسائى فى قوله تعالى[4] : ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا ﴾ هو : ليغفروا ، فأسقط اللام ، وترك يغفروا مجزوما .

قلت : والوجه أن يكون مجزوما بجواب الأمر على معنى : إن تقل لهم : اغفروا يغفروا .

والغالب فى أمر الفاعل المخاطب خلوه من اللام ومن حرف المضارعة ، وقد لا يخلو منهما كقراءة عثمان وأنس وأبىّ[5] : ﴿ فبذلك فلْتَفرحوا ﴾

---

(١) البيت من الوافر ، نسب لأبى طالب وحسان والأعشى ، الكتاب ٨/٣ ، والعينى ٤١٨/٤ ، وخزانة الأدب ٦٢٩/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٣٥/٤ ، وليس فى ديوانى حسان والأعشى ، تبالا : هلاكا .

(٢) من الرجز . معانى القرآن للفراء ١٦٠/١ ، والإنصاف مسألة/٧٢ ، وخزانة الأدب ٦٢٩/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٣٤/٤ .

(٣) البيت من الوافر . معانى القرآن للفراء ٩١/١ ، والإنصاف مسألة /٥٦ ، والعينى ٥٥١/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٧٩/٧ ، والدرر ٣٣/١ ، وبقيته : وكان مع الأطباء الأساة .

(٤) سورة الجاثية ، آية : ١٤ .

(٥) سورة يونس ، آية : ٥٨ ، وشواذ ابن خالويه ص ٥٧ .

وكقوله ﷺ[1] : « لِتأْخذوا مَصَافّكَمُ » وهو قليل ، والكثير المعروف فى كلامهم مجىء أمر الفاعل المخاطب مجردا من اللام ومن حرف المضارعة ، مجعولا آخره كآخر المجزوم .

فإن لم تتصل به ألف اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة ، فإن كان صحيحا فهو ساكن الآخر ، نحو : اذهبْ واضربْ واخرجْ .

وإن كان معتلا فهو محذوف الآخر نحو : اخشَ وارمِ واغزُ .

وإن اتصل به ألف اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة ثبتت فى آخره بغير نون نحو : اضربا واضربوا واضربى .

وليس ذلك جزما بل بناءً ، لأن دلالة « اضرب » ونحوه على الجزم إما بإضمار اللام ، وهو مضارع محذوف منه حرف المضارعة ، وإما بتضمين معناها ، وهو مثال مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على الحدث ، والنسبة تفيد الطلب .

لا جائز أن يكون بالإضمار ، لما فيه من كثرة الحذف لغير موجب ، فتعين أن يكون بالتضمين ، وإذا كانت دلالة اضرب ونحوه على الأمر بتضمن معنى اللام ، وجب الحكم عليه بالبناء لوجهين : أحدهما : عدم وجود علة الإعراب فيه ، وهى شبه الاسم ، فإن المضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم ، إما لجواز قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة ، وإما فى احتمال الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته ، وذلك وشبهه مفقود من فعل الأمر ، فوجب أن يكون مبنيا كالماضى .

الثانى : أن فعل الأمر لو كان معربا لكان مجزوما ، لأنه أبدا ساكن الآخر أو محذوفه ، ولو كان مجزوما لكان الجازم له إما اللام وإما غيرها . لا جائز أن يكون مجزوما باللام ، لأن المتضمن يمنع من إظهار مثله ، لأنه لا فائدة فيه ، ولا يصح أن يعمل متضمنه كما لا يعمل الشىء فى نفسه . ولا جائز أن يكون مجزوما بغيرها لاستحالة تقديره ، فتعين الحكم عليه بالبناء .

---

(١) فى أحمد ٣٤٢/٥ ، والترمذى تفسير سورة ٣٨ .

وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر مجزوم بلام محذوفة وهو مضارع حذف منه حرف المضارعة ، لأنه لو لم يكن كذلك لما كان لوجوب حذف آخر المعتل منه وجه . وهو ضعيف لجواز أن يكون الوجه فى حذف آخر المعتل من فعل الأمر هو طلب التخفيف ، استثقالا لحرف العلة المتطرف الساكن ، ثم التزموا حذفه ، كما أجازوا حذف المتحصن بالحركة المقدرة ، كقراءة من قرأ[1] : ﴿ يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه ﴾ و[2] : ﴿ ذلك / ما كنا نبغ ﴾ ولو لم يكن لحذف آخر فعل الأمر المعتل وجه من المناسبة والاستحسان ، لكان دعواه أيسر من دعوى حذف لام الأمر وحرف المضارعة .

٢٢٥ ب

والمشهور عن الأخفش موافقة سيبويه فى الحكم على فعل الأمر بالبناء ، وعنه أيضا قول آخر وهو أن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر ، وهو قول بما لا نظير له ، من غير دليل عليه .

ص : ومنها « لا » الطلبية ، وقد يليها معمول مجزومها ، وجزم فعل المتكلم بها أقل من جزمه باللام .

ش : من عوامل الجزم « لا » الطلبية ، وهى الدالة على النهى عن الفعل كقوله[3] : ﴿ لا تَحْزَن ﴾ أو الدعاء بترك شخص أو عليه ، كقوله تعالى[4] : ﴿ ربنا لا تُؤاخِذْنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصْرا ﴾ .

والثانى كقول الشاعر[5] :

بكَى دَوْبَلٌ لا يُرْقِىءِ اللهُ دمعَه ... ألا إنما يبكى من الذُّل دوبلُ

وقد يليها معمول مجزومها ، كقول الشاعر[6] :

وقالوا أخانا لا تَخَشَّعْ لظالم ... عزيزٍ ولا ذا حق قومِك تَظْلمِ

---

(١) سورة هود ، آية : ١٠٥ .

(٢) سورة الكهف ، آية : ٦٤ .

(٣) سورة التوبة ، آية : ٤٠ ، والحجر ، آية : ٨٨ ، وهناك آيات أخرى .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٨٦ .

(٥) البيت من الطويل ، لجرير . شرح أبيات مغنى اللبيب ١١٥/٣ . وديوانه ص ٣٦٦ يهجو الأخطل .

(٦) البيت من الطويل . شرح الكافية الشافية ١٥٧٨/٣ . والأشمونى ٣/٤ ، والدرر ٧١/٢ .

أراد : ولا تظلم ذا حق قومك .

وأكثر ما يجزم بلا فعل المخاطب أو الغائب ، وقد يجزم بها فعل المتكلم ، وهو أقل من جزمه باللام ، ومنه قول الأعشى[1] :

لا أَعْرِفَنْ رَبْرَبا حُورًا مدامعُها مُرَدَّفاتٍ على أَحْناء أَكْوار

وقول الآخر[2] :

إذا ما خَرَجْنا من دِمَشْقَ فلا نَعُدْ بها أبدا ما دام فيها الجُرَاضِمُ

ص : ومنها « لم » ، و « لمّا » أختها ، وتنفرد لم بمصاحبة أدوات الشرط ، وجواز انفصال نفيها عن الحال . ولمّا بوجوب اتصال نفيها بالحال ، وجواز الاستغناء بها فى الاختيار عن المنفى إن دل عليه دليل . وقد يلى لم معمول مجزومها اضطرارا ، وقد لا يجزم بها حملا على لا .

ش : من عوامل الجزم « لم » و « لمّا » أختها .

أما لم فحرف نفى يختص بالمضارع ، ويصرفه إلى معنى المضى .

وأما لمّا فعلى ثلاثة أقسام : حرف نفى بمنزلة لم فى الاختصاص بالمضارع وصرف معناه إلى المضى ، وهى التى تجزم ، نحوه[3] : ﴿ كلّا لمّا يقضِ ما أمره ﴾ .

وحرف استثناء بمعنى إلا ، ويختص بالفعل المؤول بالمصدر فى قولهم : عزمت

---

(١) البيت من البسيط . وليس فى ديوانه ونسب للنابغة الذبيانى . العينى ٤٤١/٤ ، وروايته : ... على أعقاب ... وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٥ ، وديوان النابغة ص ٤٢ ، وروايته كل شطر من بيت :

لا أعرفن .... كأن أبكارها نعاج دوّار

حلو العضاريط لا يوقين فاحشة مستمسكات بأقتاب وأكوار

الربرب : القطيع من بقر الوحش . مردفات : موضوعات فى الخلف . أحناء : جمع حِنْو ، وهو الجانب . أكوار : جمع كُور وهو الرحل .

(٢) البيت من الطويل . نسب للفرزدق ، وللوليد بن عقبة . العينى ٤٢٠/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٧/٥ . الجراضم : واسع البطن ، يريد به معاوية بن أبى سفيان .

(٣) سورة عبس ، آية : ٢٣ .

عليك لمّا فعلت . المعنى : لا أسألك إلا فعلك .

وحرف يقتضى فيما مضى وجوبا لوجوب نحو : لما قام زيد قام عمرو ، وسيأتى ذكرها .

وتنفرد لم عن لمّا بأمرين : أحدهما : جواز مصاحبة أدوات الشرط ، نحو[1] : ﴿ فإن لم يستجيبوا لكم ﴾ :[2] ﴿ فمن لم يستطع ﴾[3] ولا يجوز مثل ذلك فى لمّا ، كأنهم كرهوها مع الشرط لطولها ، وإمكان الاستغناء عنها بلم .

والثانى : جواز انفصال نفيها عن الحال ، فتنفى الماضى المنقطع حدثه عن زمن الحال ، كما تنفى الماضى المتصل به . مثال الأول قولهم : لم يكن كذا ثم كان . وقوله تعالى[4] : ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ﴾ وقول الراجز[5] .

وكنتَ إذ كنت إلهى وحْدَكا   لم يكُ شىءٌ يا إلهى قبلكا

ومثال الثانى قول سيبويه[6] : ولما هو كائن لم ينقطع ، وقوله تعالى[7] : ﴿ ولم أكن بدعائك ربِّ شقيا ﴾ ومنه قول الطرماح[8] :

لم يفتنا بالوتـر قوم وللضيـ   ـم رجال يزهون بالإغماض

أى السماحة بترك الحق .

---

(١) سورة هود ، آية : ١٤ .

(٢) سورة المجادلة ، آية : ٤ .

(٣) فى الأصل هذه العبارة : « كما يجوز دخولها على بناء الماضى نحو : إن قام زيد قام عمرو » والمثال لدخول إن على الماضى لا لدخول لم . ويبدو أنها سهو من الناسخ .

(٤) سورة الإنسان ، آية : ١ .

(٥) هو عبد الله بن عبد الأعلى القرشى . الكتاب ٢/٢١٠ ، والمقتضب ٤/٢٤٧ ، والعينى ٣/٣٩٧ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥/١٥٠ .

(٦) الكتاب ٤/٢٢٠ .

(٧) سورة مريم ، آية : ٤ .

(٨) البيت من الخفيف .

وتنفرد لمّا بأمرين : أحدهما : وجوب اتصال نفيها بالحال ، ومن ثم امتنع أن يقال : لمّا[1] يكن كذا ثم كان . وإنما يقال : لمّا يكن كذا وقد يكون ، أو لا يكون . قال[2] :

فإن كنتُ مأكُولا فكنْ خيرَ آكل   وإلا فَأَدْرِكْنى ولمّا أُمَزَّق

والثانى : جواز الاستغناء فى الاختيار بذكرها عن ذكر المنفى بها ، إذا دل عليه دليل ، كما تقول : ندم زيد ونفعه الندم ، وندم غيره ولما ، قال الشاعر[3] :

فجئتُ قبورَهم بَدْءًا ولمّا   فنادَيْتُ القبورَ فلم يُجِبْنَه

أراد : ولما أكن كذلك . ولا يسلك مثل ذلك بلم إلا فى الضرورة ، كقول الراجز[4] :

يا رُبّ شَيْخ من لُكَيْز ذى عَنَم   أَجْنَح لم يَشْمَطْ وقد كاد ولم

وقد يلى لم معمول مجزومها اضطرارا كقول ذى الرمة[5] :

فأضحتْ مَغَانيها قِفارا بلادُها   كأنْ لم سوى أهلٍ من الوَحْشِ تُؤْهَل

تقديره : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش . وقول الآخر[6] :

فذاك ولَمْ إذا نحن امْتَرَيْنا   تكنْ فى الناس يُدْرِكُكَ المراءُ

---

(١) فى الأصل : لما لم يكن ، وهو خطأ من الناسخ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للممزق العبدى . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٤٥/٥ ، والأشمونى ٤/٤ .

(٣) البيت من الوافر . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٥١/٥ ، والدرر ٧٣/٢ . بدءا : سيدا ، أى لم أكن سيدا فى حياتهم .

(٤) ابن يعيش ١١١/٨ ، وروايته : غنم مكان عنم ، وأجلح مكان أجنح . وخزانة الأدب ٦٢٨/٣ ، والدرر ٧٢/٢ . العَنم : شجر له ثمر أحمر ، وشق فى الشفة . أجنح : مائل . الشمط : بياض الرأس يخالط سواده .

(٥) البيت من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٤٣/٥ وروايته : مغانيها ، ونقل عن الديوان مباديها مكان مناديها . وروى رسومها مكان بلادها . وكذا رواية العينى ٤٤٥/٤ ، والدرر ٧١/٢ وديوانه ص ٧٢ . مناديها : جمع مندى وهو مكان الاجتماع .

(٦) البيت من الوافر . الأشمونى ٤/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٤٢/٥ ، امترينا : تجادلنا .

والتقدير : ولم تكن يدركك المراء إذا نحن امترينا .

وقد تلغى : « لم » حملا على « لا » النافية ، فيرفع الفعل بعدها ، ذكر ذلك جماعة ، وأنشد عليه الأخفش وثعلب[1] :

لولا فَوَارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتهم   يوم الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُون بالجار

ص : ومنها أدوات الشرط وهى : إنْ ، ومَنْ ، وما ، ومهما ، وأى ، وأنّى ، ومتى وأيّان ، وهما ظرفا زمان ، وكسر همزة أيان لغة / سليم ، وتختص فى الاستفهام بالمستقبل ، بخلاف متى ، وربما استفهم بمهما ، وجوزى بكيف معنى لا عملا ، خلافا للكوفيين .

١٢٢٦

ومن أدوات الشرط إذما ، وحيثما وأين ، وهما ظرفا مكان .

وما سوى « إنْ » أسماء متضمنة معناها ، فلذلك بنيت إلا « أيًّا » وفى اسمية « إذما » خلاف .

وقد ترد « ما » و « مهما » ظرفى زمان ، و « أىّ » بحسب ما تضاف إليه .

ش : من عوامل الجزم أدوات الشرط وهى كلمات وضعت لتدل على التعليق بين جملتين ، والحكم بسببية أولاهما ومسببية الثانية . وهذا التعليق نوعان : تعليق ماض على ماض ، وتعليق مستقبل على مستقبل .

فالنوع الأول له حرفان : لو ، ولولا . وأكثر ما تصحب بناء الماضى نحو : لو قام زيد قام عمرو . وقد تصحب المضارع ولا تجزمه ، لأنها لما قل استعمالها مع المضارع لم تقبل أن تؤثر فيه ، وتعمل عمل ما لازم المضارع أو غلب استعماله معه .

والنوع الثانى له حروف وأسماء ، فالحروف : إنْ ، وإذما ، وأمّا ، ويأتى ذكر أمّا فى أخر الباب .

---

(١) البيت من البسيط . العينى ٤٤٦/٤ ، والدرر ٧٢/٢ .

وأما إنْ فللخلو عن الجزم بوقوع الشرط تحقيقا ، أو باعتبار مجازى ، وتعمل الجزم ، كقولك : إن تقم أقم ، لأنها تصحب المضارع أكثر مما تصحب الماضى ، فلما غلب استعمالها مع المضارع ، كانت بمنزلة ما لازمه واختص به ، فقبلت أن تؤثر فيه وتعمل ، فعملت الجزم لأنه أخف .

وأما « إذما » فأصلها « إذ » ضم إليها « ما » بعدما سلبت معناها الأصلى ، وجعل حرف شرط بمعنى إنْ ، فجرى مجراها ، وعمل عملها قال الشاعر[1] :

وإنكَ إذما تَأْبَ ما أنت آمرٌ ... به تُلْفِ من إياه تأمُرْ آبيا

وأنشد سيبويه للعباس بن مرداسٍ[2] :

إذْ مَا أَتَيْتَ على الرسول فقلْ له ... حقًّا عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ

وأنشد الآخر[3] :

إذ ما تريْنى اليوم مُزْجًى ظَعَائنى ... أُصَعِّد سَيْرا فى البلاد وأُفْرِعُ

فإنّىَ من قومٍ سِوَاكم وإنّما ... رجالِىَ فَهْمٌ بالحجازِ وأَشْجَعُ

وعند المبرد[4] وابن السراج[5] وأبى على[6] أنّ إذما باق على اسميته ، وفى ذلك كلام يأتى ذكره فى القول على حيثما .

وأما الأسماء فما تضمن معنى إنْ فيجرى مجراها فى التعليق والعمل ، وهى

---

(١) البيت من الطويل . شرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٩٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣٧٣/٢ ، والأشمونى ٤/٤ ، والعينى ٤٢٥/٤ ، وروايتها كلها : تأت مكان تأب .

(٢) البيت من الكامل . الكتاب ٥٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٨١/٣ ، وخزانة الأدب ٦٣٦/٣ .

(٣) البيتان من الطويل ، لعبد الله بن همام السلولى . الكتاب ٥٧/٣ ، والأصول لابن السراج ١٦٠/٢ ، وخزانة الأدب ٦٣٨/٣ . ظعائن : جمع ظعينة وهى المرأة فى الهودج . مزجى : مسوق . أصعد : أرتفع . يقال : صعّد فى الجبل رقى ، وفى الأرض مضى . أفرع : فى الجبل انحدر ، والأرض جوّل فيها فعرف خبرها .

(٤) فى المقتضب ٤٥/٢ ، ما يدل على أنها حرف ، يقول : فمن عواملها الظروف ... ومن الأسماء ... ومن الحروف التى جاءت لمعنى إن وإذما .

(٥) الأصول لابن السراج ١٥٩/٢ .

(٦) الإيضاح العضدى ٣٢١/١ .

خمسة أضرب : اسم[1] محض ، واسم يشبه الظرف ، وظرف زمان ، وظرف مكان ، وما يستعمل اسما وظرفا .

الضرب الأول : مَنْ وما ومهما . فمن لتعميم أولى العلم ، وتكون شرطا فتجزم ، كقوله تعالى[2] : ﴿ وَمَنْ يؤمنْ بالله يهد قلبه ﴾ .

وما لتعميم الأشياء ، وتكون أيضا شرطا فتجزم ، كقوله تعالى[3] : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ .

ومهما مثل ما وأعم منها ، ولا شك فى كونها اسما بدليل عود الضمير إليها ، كما يعود إلى ما ، قال الشاعر[4] :

إذا سُدْتَـه سُدْتَ مِطْواعـةً ... ومهمـا وَكَلْتَ إليـه كفـاه

فالهاء فى كفاه عائدة إلى مهما ، فهى اسم ، ولكنها فى معنى إنْ ، فلذلك تجزم الفعل ، كقوله تعالى[5] : ﴿ وقالوا مهما تأتنا به من آية ﴾ .

وعند الخليل[6] أن أصلها « ما » فدخلت عليها « ما » الزائدة كما تدخل على « إنْ » و « متى » و « أين » ثم كرهوا التكرير ، وأن يقولوا : ماما ، فأبدلوا الهاء من الألف .

وقال سيبويه[7] : وقد يجوز أن يكون « مه » كإذ ضم إليها « ما » وإليه ذهب الزجاج[8] .

---

(١) كلمة « اسم » ليست بالمخطوطة .

(٢) سورة التغابن ، آية : ١١ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٩٧ .

(٤) البيت من المتقارب ، للمتنخل الهذلى . المصون ص ١٥٤ . وابن يعيش ٤٣/٧ ، وخزانة الأدب ٦٣٥/٣ .

(٥) سورة الأعراف ، آية : ١٣٢ .

(٦) الكتاب ٥٩/٣ – ٦٠ .

(٧) الكتاب ٦٠/٣ .

(٨) معانى القرآن وإعرابه ٤٠٨/٢ .

وندر مجيء مهما اسم استفهام كقول الشاعر ، أنشده أبو على[1] :

مهما لِىَ الليلةَ مهما ليه   أَوْدَى بنعلىّ وسِرْباليَه

أراد : ما لى الليلة ؟ استفهاما على طريق التعجب .

وزعم الشيخ رحمه الله أن « ما » و « مهما » فى الشرط قد تردان ظرفى زمان فقال[2] : جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل مَنْ فى لزوم التجرد عن الظرفية ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب » . وأنشد قول الشاعر[3] :

فما تَكُ يابنَ عبد الله فينا   فلا ظُلما نخافُ ولا افتقارا

وقال عبد الله بن الزَّبير[4] :

فما تَحْىَ لا نَسْأَمْ حياةً وإن تَمُتْ   فلا خيرَ فى الدنيا ولا العيش أجمعا

وقول حاتم الطائى[5] :

وإنك مهما تُعْط نفسك سُؤْلَها   وفرجَك نالا مُنْتهى الذُّلِّ أجمعا

ولا أرى فى هذه الأبيات حجة ، لأنه كما يصح تقدير ما ومهما فيها بظرف زمان ، كذلك يصح تقديرهما بالمصدر على معنى : أى كَوْنٍ قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف ، وأى حياة هنيئة أو غير مرضية تحى فينا لا نسأم ، وأى عطاء قليل أو كثير تعط نفسك سؤلها وفرجك نالا منتهى الذل . لكن يتعين جعل ما ومهما فى الأبيات المذكورة مصدرين ، لأن فى كونهما ظرفين شذوذا وقولا بما لا يعرفه

---

(١) البيت من السريع ، لعمرو بن مِلقط . ابن يعيش ٤٤/٧ ، وخزانة الأدب ٦٣١/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٦١/٢ .

(٢) الكافية الشافية ١٦٢٥/٣–١٦٢٧ ، ومغنى اللبيب ٣٠/٢– ٣١ .

(٣) البيت من الوافر ، للفرزدق . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٣٧/٥ ، والديوان ٢٣٢/١ .

(٤) البيت من الطويل . الأشمونى ٨/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٣٧/٥ .

(٥) البيت من الطويل . الأشمونى ٨/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٣٧/٥ ، والدرر ٧٣/٢ ، والديوان ص ٦٨ وفيه : ... تعط بطنك سؤله ... منتهى الذم ...

جميع النحويين ، بخلاف كونهما مصدرين ، لأنه لا مانع من أن يكنى بما ومهما عن مصدر فعل الشرط ، كما لا مانع من أن يكنى بهما عن المفعول به ونحوه ، إذ لا فرق / ٢٢٦ ب

الضرب الثانى : أنى وكيف .

فأنى لتعميم الأحوال ، وليست ظرفا ، لأنه لا زمان ولا مكان ، ولكنها تشبه الظرف ، لأنها بمعنى : على أى حال ، فلما كانت تقدر بالجار والمجرور ، والظرف يقدر بهما ، كانت بمنزلته .

وقد تأتى أنى بمعنى متى ، وبمعنى أين ، وتكون استفهاما ، وشرطا ، وإذا كانت شرطا جزمت ، قال الشاعر[1] :

خليلىّ أنّى تأتيانى تأتيا ... أخا غيرَ ما يُرضيكما لا يُحاول

وقول لبيد[2] :

فأصْبَحْتَ أنّى تَأتِها تَلْتَبِس بها ... كِلا مَرْكَبَيْها تحتَ رجلِك شاجِرُ

يخاطب رجلا وقع فى قصة صعبة المخلص ، يقول : على أى حال يأتى الخلاص من هذه القصة يلتبس ويختلط بها ، كلا مركبيها تحت رجلك شاجر ، أى داخل تحت الرجل ، وإذا دخل شىء بين شيئين فقد شجرهما .

وأما كيف فاسم لتعميم الأحوال ، وتسمى ظرفا ، لتأولها بعلى أى حال ، والدليل على اسميتها جواز الاكتفاء بها ، مع صحة دخولها على الأفعال . وأكثر ما تكون استفهاما ، وقد ترد شرطا فى المعنى فحسب ، فتعلق بين جملتين ، ولا تعمل شيئا حملا على الاستفهامية ، لأنها أصل ، قال الله تعالى[3] : ﴿ هو الذى يصوركم فى الأرحام كيفَ يشاء ﴾ وقال تعالى[4] : ﴿ بل يداه مَبْسَوطتان ينفق

---

(١) البيت من الطويل . شذور الذهب ص ٣٥١ ، والعينى ٤٢٦/٤ .

(٢) البيت من الطويل . الكتاب ٥٨/٣ ، وابن يعيش ٤٥/٧ ، وخزانة الأدب ١٩٠/٣ ، وشرح الديوان ص ٢٢٠ ، وروايته : ... تبتئس ... ... رجليك ... شاجر : مشتبك .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ٦ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٦٤ .

كيفَ يشاء ﴾ المعنى : على أى حال يشاء الإنفاق ينفق ، فكيف هنا اسم شرط ، ولكنها لم تجزم الفعل ، كما لم تجزم فى الاستفهام .

وأجاز الكوفيون الجزم بها قياسا ، وأباه البصريون ، قال سيبويه[1] : وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنعْ أصنعْ ، قال : هى مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ، لأن معناها : على أى حال تكن أكن .

الضرب الثالث : إذا ومتى وأيان ، بفتح الهمزة ، وبنو سليم يكسرونها ، فيقولون : إيان .

فأما إذا فسيأتى ذكرها .

وأما متى وإيان فلتعميم الأزمنة ، ولا تفارقان الظرفية ، وتردان شرطا فتجزمان ، كقول طرفة[2] :

ولستُ بحلَّال التِّلاع مخافــةً ولكنْ متى يَسْتَرفِد القومُ أَرْفد

وقول الآخر[3] :

أيّانَ نُؤْمِنْك تأمنْ غيرَنـا وإذا لم تدركِ الأمنَ منا لم تَزلْ حَذِرا

ويردان استفهاما أيضا ، فلا يعملان شيئا ، ولا يستفهم بأيان إلا عن زمان مستقبل ، وأما متى فيستفهم بها عن زمان مستقبل نحو[4] : ﴿ ويقولون متى هو ﴾ وعن زمان ماض نحو[5] :

متى كان الخيام بذى طُلُوح

---

(١) الكتاب ٣/٦٠ .

(٢) البيت من الطويل . الكتاب ٣/٧٨ ، وشذور الذهب ص ٣٥٠ ، والعينى ٤/٤٢٢ ، وخزانة الأدب ٣/٦٥٠ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٢٧٠ . والديوان ص ٢٩ من معلقته . التلاع : جمع تلعة وهى مسيل الماء من الجبال . يسترفد : يطلب العطاء .

(٣) البيت من البسيط . شذور الذهب ص ٣٥١ ، والعينى ٤/٤٢٣ .

(٤) سورة الإسراء ، آية : ٥١ .

(٥) البيت من الوافر ، لجرير ، وبقية البيت : سُقيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ ، الكتاب ٤/٢٠٦ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦/١٤١ ، والديوان ص ٤١٦ .

الضرب الرابع : حيثما وأين ، وهما لتعميم الأمكنة ، ولا ينفكان عن الظرفية ، ويفترقان بأن أين لا تكون إلا شرطا أو استفهاما ، وإذا كانت شرطا جزمت ، كقول الشاعر :[1] :

أينَ تصرفْ بنا العُداة تجِدْنا   نصرفُ العيسَ نحوها للتّلاق

وقوله تعالى[2] : ﴿ أينما تكونوا يدرككُم الموتُ ﴾ .

وأما حيثما فلا تكون إلا شرطا ، وكانت قبل دخول ما اسم مكان خاليا من معنى الشرط ، ملازما للتخصيص بالإضافة إلى جملة ، ولا يعمل فى الأفعال ، ثم أخرجوها إلى الجزاء فضمنوها معنى إن ، وجعلوها اسم شرط ، فلزمهم إتمامها ، وحذف ما يُضافُ إليها ، وألزموها ما[3] تنبيها على إبطال مذهبها الأول ، وجزموا بها الفعل كقول الشاعر[4] :

حيثُما تستقمْ يُقَدِّرْ لكَ اللـ   ـهُ نجاحا فى غابرِ الأزمان

ولا يجوز أن تكون منقولة كإذما إلى الحرفية ، لأنها لم تُزَل عما كانت عليه قبلُ من الدلالة على المكان ، بخلاف إذما ، فإنها كانت قبل دخول ما عليها اسم زمان ماضٍ خاليا من معنى الشرط ، فلما دخلت عليها « ما » صارت أداة شرط بمعنى « إنْ » مختصة بالمستقبل ، وزال ما كان فيها من معنى الاسم ، ولم نعلم نقلها إلى معنى آخر غير الشرط ، فحكمنا بحرفيتها ، لأن دلالتها على معنى الحرف مُتَيَقَّنة ، ودلالتها على معنى الاسم مشكوك فيها ، والحكم بمقتضى ما تُيُقِّن أولى .

الضرب الخامس : أيّ ، وهى لتعميم أوصاف الشيء ، والأوصاف مشتركة ،

---

(١) البيت من الخفيف ، لعبد الله بن همام السلولى . الكتاب ٣/٥٨ ، والمقتضب ٢/٤٧ ، وابن يعيش ٧/٤٥ . العداة : جمع عاد . العيس : الإبل البيضاء .

(٢) سورة النساء ، آية : ٧٨ .

(٣) « ما » ليست بالأصل ، والسياق يقتضيها .

(٤) البيت من الخفيف . شذور الذهب ص ٣٥٢ ، والعينى ٤/٤٢٦ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣/١٥٣ .

فلذا يلزم فى أى أن تضاف لفظا أو معنى إلى الموصوف ، على حد قولهم : سَحْق عمامة ، رفعا لالتباس عموم الأوصاف بجنس ، بعمومها لغيره ، فتكون بحسب ما تضاف إليه . فإن أضيفت إلى الظرف فهى ظرف ، وإن أضيفت إلى غير ذلك فهى بمعنى ما أضيفت إليه ، لأن الصفة هى الموصوف فى المعنى ، وتقع فى الشرط وغيره . وإذا كانت شرطية جزمت الفعل نحو : أىَّ يوم تقمْ أقمْ ، و[1] : ﴿ أيًّا ما تَدْعُوا فله الأسماء الحسنى ﴾ وبأىٍّ تمرزْ أمرزْ ، وغلامَ أيِّهم تضربْ أضربْ ، وأيُّهم يأت فله درهم .

هذه الأسماء المذكورة هى جميع أسماء الشرط ، وكلها مبنية لتضمنها معنى إنْ ، إلا أيًّا فإنها أعربت ، لأنه قد عارض ما فيها من شبه الحرف لزوم الإضافة إلى[2] الأسماء ، فحماها ذلك من / البناء .

١ ٢٢٧

ص : وكلها تقتضى جملتين : أولاهما شرط تصدر بفعل ظاهر أو مضمر مفسر بعد معموله بفعل يشذ كونه مضارعا دون « لم » ، ولا يتقدم فيها الاسم مع غير إنْ إلا اضطرارا ، وكذلك بعد استفهام بغير الهمزة .

وتسمى الجملة الثانية جزاء وجوابا ، وتلزم الفاء فى غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطا ، وإن صدر بمضارع صالح للشرطية جزم فى غير الضرورة ، وجوبا إن كان الشرط مضارعا ، وجوازا إن كان ماضيا ، وإن قرن بالفاء رفع مطلقا .

ش : كل من الأدوات المذكورة يقتضى جملتين ، أولاهما ملزومة للثانية ، تسمى الأولى شرطا ، لأن وجود الملزوم علامة[3] على وجود اللازم ، والشرط فى اللغة العلامة[4] . وتسمى الثانية جزاء وجوابا ، لأنه مدعى فيها بأنها لازمة لما جعل شرطا ، كما يلزم فى العرف الجواب للسؤال ، والجزاء للإساءة أو الإحسان ،

---

(١) سورة الإسراء ، آية : ١١٠ .

(٢) « الإضافة إلى » ليست بالأصل والسياق يقتضيها .

(٣) « علامة » ليست بالأصل والسياق يقتضيها .

(٤) الشَّرَط كسبب العلامة ، أما الشرط بسكون الراء فمعناه الإلزام .

فسميت بذلك على الاستعارة والتشبيه .

ولا تكون جملة الشرط إلا مصدرة بفعل متصرف مجزوم بالأداة لفظا أو تقديرا ، وهو إما ماض مجرد من حرف النفى ، ومن حرف « قد » لفظا أو تقديرا ، وإما مضارع مجرد أو منفى بلا أو لم ، وأكثر ما يكون ظاهرا ، ويجوز أن يضمر إذا دل عليه دليل ، كما فى : إنْ خيرا فخير وإن شرا فشر ، تقديره : إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير ، وإن كان عمله شرا فجزاؤه شر ، على ما تقدم ذكره فى باب كان[1] .

وأكثر ما يضمر إذا فسر بعد معموله بفعل مذكور ، والغالب كونه ماضيا ، أو مضارعا منفيا بلم ، نحو[2] : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره ﴾ وإن زيد لم يأتنى آته . ومجيئه مضارعا بدون لم شاذ ، ومنه قول الشاعر[3] :

فإن أنت تفعــل فللفاعليــــ ـــين أنت المجيزين تلك الغِمارا

وقوله[4] :

يُثْنى عليك وأنت أهل ثنائِه ولديك إن هو يستزدْك مَزيد

ولا يتقدم الاسم الفعل على الإضمار المذكور مع غير إنْ من أدوات الشرط إلا فى الضرورة ، كقوله[5] :

فمَنْ نحنُ نُؤْمِنْه يَبِتْ وهو آمنٌ ومن لا نُجِرْه يُمْسِ منا مُفَزَّعا

---

(١) فى الجزء الأول ، ولم يقف عليه محقق شواهد التوضيح ص ٧١ .

(٢) سورة التوبة ، آية : ٦ .

(٣) البيت من المتقارب ، للكميت بن زيد . معانى القرآن للفراء ٢٩٧/١ و ٤٢٢ . الغمار : جمع غَمْرة وهى الشدة ، وجمع غَمْر وهو الماء الكثير .

(٤) البيت من الكامل ، لعبد الله بن عنمة الضبى . خزانة الأدب ٦٤١/٣ ، والدرر ٧٤/٢ .

(٥) البيت من الطويل ، نسب لهشام المرى ، ولمرة بن كعب بن لؤى القرشى . الكتاب ١١٤/٣ ، والإنصاف مسألة/٨٥ ، وخزانة الأدب ٦٤٠/٤ .

وقوله[1] :

صَعْـدَةٌ نابتـةٌ فى حائـرٍ   أينما الريـحُ تُمَيِّلْهـا تَمِـلْ

وقوله[2] :

فمتـى واغِـلٌ يَنُبْهـمُ يُحَيُّـو   هُ ويُعْطَفْ عليه كأسُ السَّاقى

والاستفهام فى هذا الاستعمال كأدوات الشرط ، مع كونه غير مختص ، فإن كان بالهمزة جاز لكونها أم الباب .

وأصل أدوات الاستفهام أن يتقدم الفعل بعدها اسم مرفوع بالابتداء ، أو معمول لفعل مضمر يفسره ما بعد الاسم . وإن كان بهل أو غيرها من أسماء الاستفهام امتنع أن يتقدم بعده الاسم على الفعل[3] إلا فى الضرورة ، كقوله[4] :

أمْ هل كبيرٌ بكى

وامتنع حينئذ كونه مبتدأ ، ووجب حمله على فعل مضمر عامل فيه عمل الفعل الظاهر فيما اشتغل به .

وأما الجزاء فيصلح له كل الجمل ، فيكون جملة طلبية ، وخبرية شرطية (وغير شرطية)[5] ، أو جملة اسمية أو فعلية . والأصل كونه جملة يصلح جعلها شرطا ، وهى المصدرة بفعل متصرف ، ماض مجرد من قد لفظا أو تقديرا ، أو من غيرها ، أو مضارع مجرد أو منفى بلا أو لم . لأن الشرط بإن وأخواتها تعليق حصول ما

---

(١) البيت من الرمل . لكعب بن جعيل ، ونسب للحسام بن ضرار الكلبى . الكتاب ١١٣/٣ ، والإنصاف مسألة/٨٥ ، والعينى ٤٢٤/٤ ، وخزانة الأدب ٤٥٧/١ .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لعدى بن زيد . الكتاب ١١٣/٣ ، والإنصاف مسألة/٨٥ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/١ .

(٣) فى المخطوطة : الفعل على الاسم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لعلقمة بن عبدة ، وبقيته :

... لم يقض عبرتَـه   إثْرَ الأحبَّة يومَ البَيْن مَشْكُومُ

الكتاب ١٧٨/٣ ، وخزانة الأدب ٥١٦/٤ ، والدرر ٩٤/٢ ، والديوان ص ١٢٩ . كبير : أراد نفسه . مشكوم : مجزىّ .

(٥) ما بين القوسين من تمهيد القواعد ١٥١/٥ ب ، عن رسالة : ابن الناظم ص ١٠١ .

ليس بحاصل على حصول غيره ، فاستلزم فى جملتيه امتناع الثبوت ، أو إمكان الحصول ، فلا تكون إحداهما اسمية أو طلبية إلا بتأويل . وإذا جاء الجزاء على غير ما هو الأصل فيه وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بالشرط ، وتعلق أداته به ، لما لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط ، وذلك إذا كان جملة طلبية ، كقوله تعالى[1] : ﴿ قل إن كنتم تحبُّون الله فاتبعونى ﴾ وكقراءة ابن كثير[2] : ﴿ ومن يعملْ من الصالحات وهو مُؤْمن فلا يخاف ظلما ولا هضما ﴾ أو شرطية نحو : إن تأتنى فإن تحدثْنى أكرمْك . أو اسمية نحو : إن تقم فزيد قائم ، أو فعلية مصدرة بفعل غير متصرف نحو[3] : ﴿ إنْ تَرَنِ أنا أقل منك مالا وولدا ، فعسى ربى أن يؤتين خيرا من جنتك ﴾ أو ماض مقرون بقد لفظا نحو[4] : ﴿ إنْ يسرق فقد سرق أخ له من قبل ﴾ أو تقديرا ، وذلك إذا كان الفعل ماضى المعنى ، كقوله تعالى[5] : ﴿ إن كان قميصه قُدَّ من قُبُل فصدقت ﴾ أو مقرون بحرف نفى نحو : إن قام زيد فما قام عمرو . أو مضارع مقرون بقد أو حرف تنفيس أو نفى بغير لا أو لم نحو : إن تقم فقد أقوم ، أو فسوف أقوم ، أو فما أقوم ، أو فلن أقوم .

فالفاء فى أمثال كل هذا واجبة الذكر ، لا يجوز أن تقام الواو وغيرها مقامها ، ولا يجوز حذفها إلا فى الضرورة كقوله[6] :

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها ... والشَّرُّ بالشر عند الله مثلان

وقوله[7] :

ومَنْ لا يزلْ ينقادُ للغيِّ والهوى ... سيُلْفَى على طول السلامة نادما

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ٣١ .

(٢) سورة طه ، آية : ١١٢ ، والإتحاف ص ٣٠٧ .

(٣) سورة الكهف ، آيتا : ٣٩-٤٠ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٧٧ .

(٥) سورة يوسف ، آية : ٢٦ .

(٦) البيت من البسيط ، نسب لعبد الرحمن بن حسان ، ولحسان ، ولكعب بن مالك الأنصارى ، الكتاب ٦٥/٣ ، والعينى ٤٣٣/٤ ، وخزانة الأدب ٦٤٤/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧١/١ ، وديوان كعب ص ٢٨٨ .

(٧) البيت من الطويل ، الأشمونى ١٤/٢ ، والتصريح ٢٥١/٢ ، والعينى ٤٣٣/٤ .

وإذا جاء الجزاء على مقتضى / الأصل صالحا للشرطية لم يحتج إلى فاء تربطه ٢٢٧ ب بالشرط ، فالأولى خلوه منها ، ويجوز اقترانه بها .

فإن خلا منها وصدر بمضارع جزم ، سواء كان الشرط مضارعا نحو[١] : ﴿ وَمَنْ يَتّقِ الله يجعل له مخرجا ﴾ أو ماضيا كقوله تعالى[٢] : ﴿ من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نُوَفِّ إليهم أعمالهم فيها ﴾ وقول الفرزدق[٣] :

دسَّتْ رسولا بأن القوم إن قَدروا ... عليك يَشْفُوا صدورا ذاتَ تَوْغير

وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضيا ، أو منفيا بلم ، وبقلة إن كان غير ذلك . فالأول كقول زهير[٤] :

وإنْ أتـاه خليـلٌ يوم مسألـةٍ ... يقول لا غائبٌ مالى ولا حَرِمُ

وقول أبى صخر[٥] :

وليس المُعَنَّى بالذى لا يَهيجُه ... إلى الشوق إلا الهاتفاتُ السَّوَاجعُ

ولا بالذى إنْ بان عنه حبيبُه ... يقول – ويخفى الصبر – إنى لجازعُ

وقول الآخر[٦] :

فإن كان لا يُرضيك إلا مَرَدّتى ... إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُك راضيـا

وقول الآخر[٧] :

وإن بَعُدوا لا يأمنون اقترابـه ... تَشَوُّفَ أهل الغـائب المُتَنَظِّر

---

(١) سورة الطلاق ، آية : ٢ .

(٢) سورة هود ، آية : ١٥ .

(٣) البيت من البسيط . الكتاب ٦٩/٣ ، والدرر ٧٧/٢ ، والديوان ٢٦٢/١ . توغير : امتلاء وإغراء بالحقد والكراهية .

(٤) البيت من البسيط . الكتاب ٦٦/٣ ، والإنصاف مسألة/٨٧ ، والعينى ٤٢٩/٤ ، والدرر ٧٦/٢ . والديوان ص ٥٤ ، خليل : فقير ، من الخَلّة وهى الحاجة . حرم : حرام .

(٥) البيتان من الطويل ، والثانى ليس بالمخطوطة وفيه الشاهد . شرح الكافية الشافية ١٥٨٩/٣ . المعنى : الذى أجهده الشوق . الهاتفات السواجع : الحمائم الهاتفة .

(٦) البيت من الطويل ، لسوار بن المضرب . المحتسب ١٩٢/٢ ، وابن يعيش ٨٠/١ ، والعينى ٤٥١/٢ . والرواية فيها : حتى تردنى . والمراد قطرى بن الفجاءة .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لعروة بن الورد . ديوان الحماسة ١٦١/١ ، وبعده :

فذلك إن يلق المنية يلقها ... حميدا وإن يستغن يوما فأجدر

وديوانا عروة والسموأل – دار صادر – ص ٣٧ ، وروايته : إذا بعدوا ...

والثانى قول جرير بن عبد الله البجلى[1] :

يا أقرعُ بنَ حابس يا أقـرعُ　　إنك إن يصرعْ أخوك تصرعُ

ومثله قول الآخر[2] :

مَنْ يأتِها لا يَضيرُها

وقراءة طلحة بن سليمان[3] : ﴿ أينما تكونوا يدرككُم الموت ﴾ ورفعه عند سيبويه على وجهين[4] : على تقدير تقديمه ، وكون الجواب محذوفا . وعلى حذف الفاء ، لأنه قال : وقد يقولون : إن أتيتنى آتيك ، أى آتيك إن أتيتنى ، وأنشد بيت زهير[5] ، ثم قال ، فإذا قلت : آتى من أتانى ، فأنت بالخيار ، إن شئت كانت أتانى صلة ، وإن شئت كانت بمنزلتها فى إن ، ويجوز فى الشعر : آتى مـن يأتنى . قال[6] :

فقلتُ تَحَمّلْ فوق طوقك إنها　　مُطَبَّعَةٌ من يأتِهـا لا يَضيرُهـا

كأنه قال : لا يضيرها من يأتها . ولو أريد به حذف الفاء جاز .

ومنع أبو العباس تقدير التقديم ، فقال : وأما قوله[7] :

وإن أتاه خليل يومَ مسألة يقول

على القلب ، فهو محال ، وذلك لأن الجواب حده أن يكون بعد إنْ[8]

---

(١) من الرجز . الكتاب ٦٧/٣ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، والعينى ٤٨٠/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٨٠/٧ .

(٢) جزء بيت من الطويل لأبى ذؤيب الهذلى ، وسيأتى كاملا قريبا رقم/٦ ديوان الهذليين رقم ١ ص ١٥٤ ، وروايته : فقيل .. والكتاب ٧٠/٣ ، وابن يعيش ١٥٨/٨ ، وخزانة الأدب ٦٤٧/٣ . تحمل : احمل . فوق طوقك : فوق ما تطيق . مطبعة : مملوءة . لا يضيرها : لا يضرها .

(٣) سورة النساء ، آية : ٧٨ ، وشواذ ابن خالويه ص ٢٧ .

(٤) الكتاب ٦٩/٣ – ٧٠ .

(٥) ص ٧٧ رقم/٤ .

(٦) ذكر من قبل رقم/٢ .

(٧) ص ٧٧ رقم/٤ .

(٨) « إن و » ليست بالمخطوطة ، راجع تمهيد القواعد ١٥٢/٥ ا عن رسالة ابن الناظم ص ١٦٠ .

وفعلها الأول ، وإنما يعنى بالشيء موضعه إذا كان فى غير موضعه ، نحو : ضرب غلامَه زيدٌ ، لأن حق الغلام أن يكون بعد زيد ، وهذا قد وقع فى موضعه من الجزاء ، فلو جاز أن يعنى به التقديم لجاز أن نقول : ضرب غلامُه زيدا ، تريد : ضرب زيدا غلامُه .

وإن قرن المضارع الصالح للشرطية بالفاء ، وجب رفعه مطلقا ، سواء كان الشرط ماضيا أو مضارعا ، كقوله تعالى[1] : ﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ﴾ وكقراءة حمزة[3] : ﴿ إن تضل إحداهما فتذكرُ إحداهما الأخرى ﴾ .

وينبغى أن يكون الفعل بعد هذه الفاء خبر مبتدأ محذوف ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء ، وجزم المضارع ، لأنها حينئذ فى تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها ، فعلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر ، كما تدخل على مبتدأ مظهر .

ص : وجزم الجواب[4] بفعل الشرط ، لا بالأداة وحدها ، ولا بهما ، ولا على الجوار ، خلافا لزاعمى ذلك .

ش : اختلف فى الجازم لجواب الشرط إذا حذفت منه الفاء ، فعند الكوفيين هو مجزوم على الجوار ، كخفض « خَرِب » من قولهم : هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ ، وتبطله أمور ثلاثة : أحدها : أن الخفض على الجوار لا يكون واجبا ، وجزم الجواب واجب .

الثانى : أن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضا ظاهرا لتحصل المشاكلة ، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر .

---

(١) سورة المائدة ، آية : ٩٥ .

(٢) سورة الجن ، آية : ١٣ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٨٢ ، ومعجم القراءات ٢٢٢/١ ، والبحر ٣٤٨/٢ ، والكشاف ١٦٨/١ .

(٤) فى الأصل : جزم المضارع ، والحديث عن الجواب ، وهو كذلك فى : ابن مالك تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٣٧ .

الثالث : أن الخفض على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال ، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال . فعلم أنه ليس مجزوما على الجوار .

فجزمه إما بفعل الشرط ، أو بأداته ، وإما بهما . لا جائز أن يكون جزمه بالأداة وحدها ، لأن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم ، وليس فى عوامل الجر ما يعمل فى شيئين دون إتباع ، فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك ، تسوية بين النظيرين ، ولئلا يلزم[1] ترجيح الأضعف على الأقوى . وأيضا فإن العوامل اللفظية على ضربين : الأول ما يعمل عملا متعددا ، والثانى ما يعمل عملا غير متعدد . والعامل عملا متعددا لابد فى عمله من اختلاف إن تغاير معنى معموليه ، ليمتاز أحدهما من الآخر ، والشرط والجواب متغايران ، فلو كان عاملهما واحدا لوجب اختلاف عمليهما وجوبَ ذلك فى الفاعل والمفعول . فالحكم على أداة الشرط بأنها جازمة للجواب مع أنها جزمت الشرط ، حكم بما لا نظير له ، فوجب منعه .

ولا جائز أيضا أن يكون جزم الجواب بالأداة والشرط معا ، لأن كل عامل مركب من شيئين لا يجوز انفصال جزأيه ، ولا حذف أحدهما ، كإذما وحيثما ، بخلاف أداة الشرط وفعله ، فإن انفصالهما جائز / نحو : إن زيدا تكرمْ يكرمْك ، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة كقوله[2] :

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ وإلا يَعْلُ مَفرِقَك الحُسامُ

فلو كان العمل بهما معا ، وجب لهما ما وجب لإذما وحيثما من عدم الإفراد والانفصال .

وإذا بطل جزم الجواب بما سوى فعل الشرط ، تعين كونه مجزوما بفعله ، لاقتضائه إياه ، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ، وعلى هذا يؤول قول سيبويه[3] : « واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، ويجزم الجواب بما قبله »

---

(١) « يلزم » ليست بالأصل ، والسياق يقتضيها .

(٢) البيت من الوافر ، للأحوص . الإنصاف مسألة/١٠ ، وشذور الذهب ص ٣٥٨ . والعينى ٤/٤٣٥ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥/٨ ، وشعر الأحوص ص ١٤٨ ، وروايته : ... لها بأهل وإلا شق ...

(٣) الكتاب ٦٢/٣ .

لأن ترك تأويله يقتضى أن يكون للفاعل والمفعول حظ فى جزم الجواب ، وذلك لا يصح اتفاقا ، وقد دل الدليل على أن جزم الجواب ليس بالأداة والشرط معا ، ولا بالأداة وحدها ، فلم يبق ما يحمل عليه قول سيبويه إلا فعل الشرط وحده .

وبهذا الجواب يسلم من ترجيح الاسم على الفعل فى العمل ، مع أصالته فيه ، وفرعية الاسم ، وذلك أن الاسم قد عمل فى جنسه نحو : هذا ضاربٌ زيدا ، وفى غير جنسه نحو : من يكرمْنى أكرمْه ، فلو لم يكن جزم الجواب بفعل الشرط ، لزم كون الفعل مقصور العمل على غير جنسه ، وذلك انحطاط أصل عن رتبة فرع ، فإذا كان جزم الجواب بفعل الشرط ، أمن ذلك ، فوجب القول به .

فصل : ص : قد يجزم « بإذا » الاستقبالية حملا على « متى » وتهمل « متى » حملا على « إذا » وقد تهمل « إن » حملا على « لو » والأصح امتناع حمل « لو » على « إن » وقد يجزم مسبب عن صلة الذى تشبيها بجواب الشرط .

ش : « إذا » فى الكلام على ضربين : ظرف مستقبل ، وحرف مفاجأة .

فالتى هى حرف مفاجأة مختصة بالجمل الاسمية ، ولا عمل لها .

والاستقبالية مختصة بالجمل الفعلية ، وتأتى على وجهين : أحدهما : أن تكون خالية من معنى الشرط ، نحو[1] : ﴿ والليل إذا يغْشى * والنهار إذا تجلَّى ﴾ .

والثانى : أن تكون متضمنة معنى الشرط ، وهو الغالب فيها ، نحو[2] : ﴿ وإذا لَقُوا الذين آمنوا قالوا آمنا ، وإذا خَلَوْا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم ﴾ وهى كالخالية من معنى الشرط فى عدم استحقاق عمل الجزم ، لأن إذا الشرطية مختصة بالتعليق على الشرط المقطوع بوقوعه حقيقة أو حكما ، كقولك : آتيك إذا احمرّ البُسْر ، وإذا قدم الحاج . ولو قلت : آتيك إن احمر البسر ، كان قبيحا ، فلما خالفت « إذا » « إنْ » وأخواتها فلم تكن للتعليق على الشرط المشكوك فى وقوعه ، فارقتها فى حكمها ، فلم يجزم بها فى السعة ، بل تضاف إلى الجملة ، وإذا وليها المضارع كان مرفوعا ، كقوله تعالى[3] : ﴿ وهو على جمعهم إذا يشاءُ قدير ﴾ .

---

(١) سورة الليل ، آيتا : ١ - ٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٤ .

(٣) سورة الشورى ، آية : ٢٩ .

وأما فى الشعر فشاع الجزم[1] بها حملا على متى ، قال سيبويه[2] : وقد جازوا بها فى الشعر مضطرين ، شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل ، وأنها لابد لها من جواب ، قال قيس بن خطيم[3] :

إذا قَصُرتْ أسيافُنا كان وصلُها خُطانا إلى أعدائنا فنُضاربِ

فالقافية مكسورة ، وقال الفرزدق[4] :

ترفعُ لى خندفٌ والله يرفعُ لى نارا إذا خَمَدتْ نيرانُهم تَقِدِ

وأنشد الفراء[5] :

استغْنِ ما أغناك ربُّك بالغِنى وإذا تُصِبْك خَصَاصةٌ فتَجَمَّلِ

وقال الشاعر[6] :

وإذا نطاوع أمرَ سادتنا لا يَثْنِنا بُخلٌ ولا جُبْنُ

قال الشيخ رحمه الله : وليس قائل هذا مضطرا ، لأنه لو رفع « نطاوع » لم يكسر الوزن ولم يزاحفه .

وقد تهمل « متى » فيرفع الفعل بعدها حملا على إذا ، وهو غريب ، ومنه[7] : « إن أبا بكر رجل أسيف ، وإنه متى يقومُ مقامك رقّ » .

وقد تهمل « إن » حملا على « لو » كقوله[8] : « الإحسان أن تعبد الله كأنك

---

(١) « الجزم » ليست بالمخطوطة والسياق يقتضيها .

(٢) الكتاب ٦١/٣ .

(٣) البيت من الطويل . الكتاب ٦١/٣ ، والمقتضب ٥٥/٢ ، وابن يعيش ٤٧/٧ ، وخزانة الأدب ١٦٤/٣ ، والديوان ص ٤١ .

(٤) البيت من البسيط . الكتاب ٦٢/٣ ، وابن يعيش ٤٧/٧ ، والكافية الشافية ١٥٨٣/٣ ، وخزانة الأدب ١٦٢/٣ ، والديوان ٢١٦/١ .

(٥) البيت من الكامل ، لعبد قيس بن خفاف . الكافية الشافية ١٥٨٤/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٢٢/٢ ، والدررا/١٧٣ .

(٦) البيت من الكامل . معانى القرآن للفراء ١٥٨/٣ ، ومجالس ثعلب ٧٤/١ .

(٧) شواهد التوضيح ١٩ – ٢٠ ، وخرجه فى البخارى ١٠ كتاب الأذان ، ٦٨ باب الرجل يأتم بالإمام ويأتم الناس بالمأموم . وصحيح مسلم ٦٣/٩ ، وإعراب الحديث ١٩٨ رقم ٤٠٥ .

(٨) صحيح البخارى الشعب ٢٠/١ وفيه : فإن لم تكن تراه فإنه يراك . وإعراب الحديث ١٣٤ رقم/٢٥٦ .

تراه ، فإنك إن لا تراه فإنه يراك » .

وأجاز الجزم بلو فى الشعر قوم منهم الشجرى ، واحتج بقول الشاعر[1] :

لو يَشَأْ طار به ذو مَيْعَـــةٍ   لاحقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَل

قال الشيخ رحمه الله[2] : وهذا لا حجة فيه ، لأن من العرب من يقول : جـايجى ، وشايشا ، بترك الهمزة ، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة يشاء ، فقال : يشا ، ثم أبدل الألف همزة ، كما قيل فى : عالم وخاتم : عأْلم وخأْتم . وكما فعل ابن ذكوان فى[3] : ﴿ تأكل مِنْسَأْته ﴾ حين قرأ : « مِنسَأْته والأصل : مِنْسَأَته » مِفْعَلة من نَسَأه ، إذا زجره بالعصا ، فأبدل الهمزة ألفا ، ثم أبدل الألف همزة ساكنة ، فعلى ذلك يحمل قوله : لو يشأ . وأما قول الشاعر[4] :

تامَتْ فؤادَك لَوْ يَحْزُنْك ما صنعت   إحدى نساءِ بنى ذُهْل بنِ شَيْبانا

فهو من تسكين ضمة الإعراب تخفيفا ، كما قرأ أبو عمرو[5] : ﴿ يشعرْكم ﴾ و[6] : ﴿ ينصرْكم ﴾ وكما قرأ بعض السلف[7] : ﴿ رُسُلْنا لديهم يكتبون ﴾ بسكون اللام .

وأشار بقوله : وقد يجزم مسبب عن صلة الذى تشبيها / بجواب الشرط إلى ما أنشد ابن الأعرابى من قول الشاعر[8] :   ٢٢٨ ب

ولا تَحفِرنْ بئرا تُريد أخـابها   فإنك فيها أنت من دونه تقع

كذاك الذى يبغى على الناس ظالما   تُصِبْه على رغمٍ عواقبُ ما صنع

---

(١) البيت من الرمل لامرأة من بنى الحارث بن كعب ، ديوان الحماسة ٤٦٣/١ ، وأمالى ابن الشجرى ١٦٦/١ و ٢٩٩ ، وخزانة الأدب ٥٢١/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٥/٥ ، والدرر ٨١/٢ . الميعة : النشاط . النهد : المرتفع .

(٢) الكافية الشافية ١٦٣٢/٣-١٦٣٣ .

(٣) سورة سبأ ، آية : ١٤ ، وفى شواذ ابن خالويه ص ١٢١ : عن ابن عامر فى رواية .

(٤) البيت من البسيط ، للقيط بن زرارة ، شرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٥/٥ ، والدرر ٨١/٢ .

(٥) سورة الأنعام ، آية : ١٠٩ .

(٦) سورة الملك ، آية : ٢٠ .

(٧) سورة الزخرف ، آية : ٨٠ .

(٨) البيتان من الطويل ، وهما لسابق البربرى . أمالى الزجاجى ١٨٥ ، وروايته : لا تحفرن بحذف فاء فعولن . والتذييل والتكميل بشرح التسهيل ١٥٥/٥ ، والبحر المحيط ٧٧/١ و ١٦/٨ .

ص : ويجوز نحو : إنْ تفعلْ زيدٌ يفعلْ ، وفاقا لسيبويه ، ونحو : إن تنطلقْ خيرا تصبْ ، خلافا للفراء . وقد تنوب بعد « إن » « إذا » المفاجأة عن الفاء فى الجملة الاسمية غير الطلبية .

ش : يجوز فى الشرط بإنْ تقديم معموله عليه ، وحده باتفاق ، وأجاز سيبويه[1] والكسائى[2] نحو : إنْ طعامَنا تأكلْ نكرمْك . وفى الجزاء المجزوم بإنْ تقديم معموله عليه نحو : إنْ تكرْمنا طعامَك نأكلْ ، وإنْ تنطلقْ خيرا تصبْ ، كما جاز مثله فى الشرط ، وأنشد الكسائى[3] :

وللخَيْل أيامٌ فمن يَصْطَبِرْ لها ... ويعرفْ لها أيامَها الخيرَ تُعقِبِ

ومنع ذلك الفراء[4] ، وأوجب فى الجزاء إذا تقدم معموله الرفع على القلب أو على تقدير الفاء نحو : إنْ تنطلق خيرا تصب ، وجعل الخير فى البيت صفة للأيام .

وإن صدر الجزاء باسم يليه فعل مسند إلى ضميره ، فالوجه ذكر الفاء ورفع الفعل ، نحو : إن تفعل فزيد يفعلُ . وأجاز سيبويه ترك الفاء والجزم ، نحو[5] : إن تفعلْ زيدٌ يقلْ ذاك ، ووجهه أن يكون الاسم مرفوعا بفعل يفسره الفعل الظاهر ، لصحة عمله فى محل الاسم السابق لو خلا عن الشاغل ، ومنع ذلك الفراء والكسائى .

أما الفراء فمنعه له يتجه على أصله ، فإنه لما منع عمل الجواب المجزوم فيما قبله ، وجب عليه أن يمنع تفسيره عاملا فيما قبله .

وأما الكسائى فإنه يجيز عمل الجواب المجزوم فيما قبله ، فقد كان ينبغى له أن

---

(١) الكتاب ٣/١١٣–١١٤ .

(٢) معانى القرآن للفراء ١/٤٢٢ .

(٣) البيت من الطويل ، لطفيل الغنوى . معانى القرآن للفراء ١/٤٢٣ ، والإنصاف مسألة/٨٦ ، وخزانة الأدب ٣/٦٤٢ ، والديوان ص ١٦ .

(٤) معانى القرآن للفراء ١/٤٢٣ .

(٥) الكتاب ٣/١١٤ ، وجملة « زيد يقل ذاك » ليست بالمخطوطة ، ولكنها بقية مثال سيبويه ، فقد قال : « فإن قلت : إن تأتنى زيد يقل ذاك ، جاز ... » والسياق يقتضيها .

يجيز تفسيره عاملا فيما قبله . اللهم إلا أن يكون مذهب الكسائى امتناع إضمار الفعل على شريطة التفسير ، إلا عند وجود الموجب لإضماره ، أو المرجح أو المسوى ، فحينئذ يكون نحو : لو تنطلق زيد يفعل ، ممتنعا عند الكسائى ، لوجوب كون زيد مبتدأ ، وكون الفعل خبره ، وامتناع جزم الخبر .

ويقوم مقام الفاء بعد إن الشرطية خاصة إذا المفاجأة (فى ربط الجزاء بالشرط ، وإنما يكون ذلك إذا كان الجزاء جملة اسمية غير طلبية نحو : إن تقم إذا زيد قائم ، لأن إذا المفاجأة)[١] لا تدخل على الجملة الفعلية ولا الطلبية . وإنما قامت مقام الفاء لأنها مثلها فى عدم الابتداء بها ، وفى إفادة معنى التعقيب ، قال سيبويه[٢] : وسألت الخليل عن قوله تعالى[٣] : ﴿ وإن تصبْهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ قال : هذا معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء[٤] معلقة بالكلام الأول ، وهذا ههنا فى موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء فى موضع الفعل . ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجىء مبتدأة كما لا[٥] تجىء الفاء . ثم قال[٦] : وزعم الخليل أن إدخال الفاء على إذا قبيح ، ولو كان إدخال الفاء على إذا حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا ، فهذا قد استغنى عن الفاء ، كما استغنت الفاء عن غيرها ، فصارت إذا هنا جوابا ، كما صارت الفاء جوابا .

فصل : ص : لأداة الشرط صدر الكلام ، فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى ، فهو دليل عليه وليس إياه ، خلافا للكوفيين والمبرد وأبى زيد ، ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض إلا فى الشعر ، وإن كان غير ماض مع « مَنْ » أو « ما » أو « أى » وجب لها فى السعة حكم « الذى » وكذا إن أضيف إليهن « حين » ويجب ذلك مطلقا لهن إثر « هل » أو « ما » النافية ، أو « إنّ » أو

(١) ما بين القوسين من تمهيد القواعد ١٥٨/٥ ب ، عن رسالة : ابن الناظم ص ١١٤ من التحقيق .
(٢) الكتاب ٦٤/٣ .
(٣) سورة الروم ، آية : ٣٦ .
(٤) « الفاء » ليست بالأصل ، ولكنها بكتاب سيبويه ٦٤/٣ ، والمعنى فى حاجة إليها .
(٥) « لا » ليست بالأصل ، ولكنها بكتاب سيبويه ٦٤/٣ ، والمعنى فى حاجة إليها .
(٦) الكتاب ٦٤/٣ ، وقد جاءت إذ مكان إذا فى الأصل مرتين ، وهو خطأ من الناسخ .

« **كان** » **أو إحدى أخواتها ، أو** « **لكن** » **أو** « **إذا** » **المفاجأة غير مضمر بعدها مبتدأ .**

ش : لإن الشرطية صدر الكلام ، فلا يتقدم عليها ما بعدها ، ولا يعمل فيها ما قبلها ، ولا تكون مع الشرط والجزاء إلا كلاما مستأنفا ، أو مبنيا على ذى خبر أو نحوه ، كقولك : زيد إن يقم يقم أخوه ، وكذا جميع أسماء الشرط ، فلذلك لو تقدم على أداة الشرط مفعول فى المعنى لفعل الشرط أو الجزاء وجب رفعه بالابتداء ، وشغل الفعل[1] بضمير مذكور أو مقدر ، خلافا للكسائى فى جواز نحو : طعامَك إن آكُل يعجبْك ، وله وللفراء فى جواز : طعامَك إن تذهبْ نأكُلْ .

ولو تقدم على الأداة جملة هى الجواب فى المعنى ، فليست هى نفسَ الجواب ، بل دليلا عليه ، وهى كلام منقطع عما بعده ، وقد يكون حكمه مطلقا ، وقد يكون مقيدا بشرط مقدر ، وإلا لزم هذا المعلق عليه تقديمه . وذهب الكوفيون وأبو العباس المبرد[2] ، وأبو زيد الأنصارى[3] إلى أن المتقدم على الشرط نفس الجواب ، ويرده أن حرف الشرط دال على معنى فى الشرط والجزاء ، وهو الملازمة بينهما ، فوجب تقديمه عليهما ، كما وجب تقديم سائر حروف المعانى على ما فيه معناه .

واحتج أبو زيد على أن المتقدم هو نفس الجواب بمجيئه مقرونا بالفاء كقوله[4] :

١٢٢٩ فلم أَرْقِه إنْ يَنْجُ منها وإن يَمُتْ / فطعنةُ لانِكسٍ ولا بمُغَمّرِ

وليس بشىء ، لأن تقدير معطوف عليه خير من تقديم الجزاء على الشرط ، وتصدير حرف العطف .

---

(١) « الفعل » ليس بالمخطوطة ، راجع تمهيد القواعد ٥/١٥٩ ب ، عن رسالة ابن الناظم ص ١١٥ .

(٢) المقتضب ٢/٦٦ .

(٣) النوادر ص ٢٨٣ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن مسعود . الإنصاف مسألة/٨٧ ، واللسان –غسس– وروايتهما :... فطعنة لاغُسّ ... والغس : اللئيم الضعيف . والنكس : الضعيف المقصر عن غاية النجدة والكرم .

ولا يجوز أن يتقدم دليل الجواب على الشرط فى السعة إلا إذا كان ماضيا ، نحو : آتيك إن أتيتنى ، ولا يجوز : آتيك إن تأتنى إلا فى الشعر ، كما فى قوله[1] :

فلم أرقه إن ينج منها

قال سيبويه[2] : « وقبُح فى الكلام أن تعمل إنْ أو شيء من حروف الجزاء فى الأفعال حتى تجزمها فى اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله[3] ، فهكذا جرى هذا فى كلامهم » .

وإذا تقدم دليل الجواب وكان الشرط غير ماض مع « من » أو « ما » أو « أى » وجب لها فى السعة حكم الذى ، وإن كان المعنى على المجازاة فلا يجزم ، ويكون ما بعدها صلة ، وما قبلها عاملا فيها ، وذلك قولك : آتى من يأتينى ، وأقول ما تقولُ ، وأعطيك أيَّها تشاءُ ، فترفع ، لأنه لما امتنع فى السعة تأخير أداة الجزاء إذا جزمت ما بعدها ، حملوا هذه الأسماء على الذى ، لأنه لا قبح فيه ، ولم يحملوها على الجزاء إلا فى الشعر ، وقد تقدم عند ذكر فاء الجواب حكاية كلام سيبويه فى هذه المسألة ، فلا حاجة إلى إعادته .

ويجب حكم الذى أيضا لمَنْ أو ما أو أى إذا وقعت صفة لا تقع إنْ موضعها ، وذلك فى صور : إحداها : أن يضاف إليها حين ، كقولك : أتذكر إذ من يأتينا نأتيه ، وإنما كرهوا الجزاء ههنا لأنه ليس من مواضعه ، لأن أسماء الأحيان لا تضاف إلى الجمل الشرطية ، ألا ترى أنه لا يقال : أتذكر إذ إن تأتنا نأتك ، فلما كان قبيحا فى إنْ قبح فى سائر أخواتها ، ولم يرد إلا فى الشعر ، كقول لبيد[4] :

على حين مَنْ تَثْبُتْ عليه ذُنُوبُه   يَجِد فقدها إذْ فى المَقَام تَدَابُر

---

(١) البيت السابق .

(٢) الكتاب ٦٦/٣ .

(٣) فى الكتاب ٦٦/٣ : ألا ترى أنك تقول : آتيك إن أتيتنى ، ولا تقول : آتيك إن تأتنى ، إلا فى الشعر ، لأنك أخرت إن وما عملت فيه ، ولم تجعل لإن جوابا ينجزم بما قبله .

(٤) البيت من الطويل . الكتاب ٧٥/٣ ، وروايته : ... من تلبث ... يرث شِربه ، وفى شرح ديوانه ص ٢١٧ : ... تلبث ... وفى الذِّناب تداثر ، والإنصاف مسألة/٣٨ ، والدرر ٧٧/٢ . ذنوبه : الذنوب : الدلو العظيمة . يجد : يحزن . تدابر : تقاطع .

والوجه حمله على ضمير الشأن ، والمعنى : على حين الشأن من تثبت عليه ذنوبه يجد فقدها ، كما تقول : أتذكر إذ نحن من يأتنا نأته ، (لأن الجملة الشرطية يصح أن تكون خبرا ، ولا يصح أن تكون مضافا إليها .

الثانية : أن تقع بعد هل ، كقولك : هل من يأتينا نأتيه)[1] ، فليس لك فى نحو هذا إلا الرفع ، لأن من موصولة ، ولا يجوز جعلها شرطية ، لأن هل لا يستفهم بها عن الشرطية ، فلا يقال : هل إن أقم تقم ، ولو كان الاستفهام بالهمزة جاز الجزم وكون من شرطية ، لأنه توسع فى الهمزة ، فاستفهم بها عن الجمل الشرطية ، كما يستفهم بها عن غير ذلك ، كقولك : أئن تأتنى آتك ، فلما حسن دخولها على إن حسن دخولها على أخواتها ، فيقال : أمن يأتنا نأته ، ولم يجز مثله فى هل .

الثالثة : أن تقع بعد ما النافية كقولك : ما من يأتينا نأتيه ، وما أيها تشاء أعطيك ، فترفع ما بعد الاسم لأنه موصول ، ولا يجوز الجزم وجعل الاسم شرطيا ، لأن ما لا تنفى الجملة الشرطية ، فلا يقال : ما إن تأتنا نأتك ، فلما لم يجز ذلك فى إن ، لم يجز فيما سواها ، ولو كان النفى بلا لم يجب لما ذكر حكم الذى ، فيجوز جعله شرطيا فيجزم ما بعده كقولك : لا من يأتك تعطه ، ولا من تعطه يأتك ، لأنهم لما توسعوا فى « لا » فقدموا العامل عليها ، نفوا[2] بها المفرد والجملة ، ونفوا[3] بها الجملة الشرطية أيضا ، كقولك : لا إن أتيناك أعطيتنا ، ولا إن بعدنا عنك عرضت علينا ، قال ابن مقبل[4] :

وقِدْرٍ ككفِّ القِرْد لا مُسْتعيرُها يُعارُ ولا مَنْ يأتِها يتدسم

الرابعة : أن تقع بعد إنّ أو إحدى أخواتها ، كقولك : إنّ من يأتينى آتيه ، وليت ما أقولُ تقولُ ، فترفع ، لأنك لما أعملت إنّ وليت فى « من » وجب أن تكون موصولة ، لأن الشرطية لا يعمل فيها لفظ قبلها ، إلا أن يكون حرف جر ،

---

(١) ما بين القوسين من تمهيد القواعد ١٥٩/٥ ب و ١٦٠ ا عن رسالة ابن الناظم ص ١١٧ من التحقيق .
(٢) و (٣) فى المخطوطة : رفعوا مكان نفوا .
(٤) البيت من الطويل ، الكتاب ٧٧/٣ ، ومجالس العلماء ص ١١٢ ، واللسان –دسم– .

نحو : بِمَنْ تمرْ أمرْ ، وعلى أيِّها تركبْ أركبْ ، لأنه مُعَدٍّ لفعل الشرط إلى الاسم ، فصار مع الفعل بمنزلة فعل وصل إلى الاسم بغير حرف جر . فلما لم يعمل فى الأسماء الشرطية لفظ قبلها غير حرف الجر ، وجب فيما وقع منها بعد إنّ أو إحدى أخواتها أن تكون موصولة ، لأن هذه الحروف لا تدخل على إنْ الشرطية ، لأنها مختصة بالأسماء ، ولا تدخل على ما تضمن معنى إنْ إلا فى الشعر ، ولا يكون ذلك إلا على حذف الاسم ، قال الأعشى[1] :

إنّ من لامَ فى بنى بِنْتِ حسّا ... ن أَلُمْهُ وأعْصِه فى الخُطُوب

وقال أمية بن أبى الصلت[2] :

ولكنّ مَنْ لا يلْقَ أمرا ينُوبُه ... بِعُدَّته ينزلْ به وهو أعزلُ

قال سيبويه[3] : فزعم الخليل أنه إنما جاز حيث أضمر الهاء ، وأراد : إنّه ولكنّه .

الخامسة : أن تقع بعد كان أو إحدى أخواتها ، كقولك : كان من يأتينى آتيه ، (وليس من يأتينى آتيه)[4] ، فترفع بعد كان وليس ، كما ترفع بعد إن وأخواتها ، ويجوز الجزم على أن تضمر فى كان[5] ضمير الشأن فتقول : كان من يأتنى آته ، وليس من يأتنا نحدثْه ، لأنك جعلت الجملة خبرا ، فجاز على حد قولك : كنت من يأتنا نأته ، ولست من يأتنى أحدثه .

السادسة : أن تقع بعد لكنْ المخففة / غير مضمر بعدها مبتدأ ، كقولك ، ما أنا ببخيل ، ولكن من يأتينى أعطيه ، فترفع ، لأنك لمّا لم تضمر قبل من مبتدأ وجب أن تكون موصولة ، لأن لكن لا تدخل على الجملة الشرطية ، ولك أن ٢٢٩ ب

---

(١) البيت من الخفيف . الكتاب ٣/٧٢ ، الإنصاف مسألة/٢٢ ، وخزانة الأدب ٢/٤٦٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٢٦٨ ، والديوان ص ٣٣٥ وروايته : من يلمنى على بنى ابنة ...

(٢) البيت من الطويل . الكتاب ٣/٧٣ ، والإنصاف مسألة/٢٢ .

(٣) الكتاب ٣/٧٣ .

(٤) ما بين القوسين من تمهيد القواعد ٥/١٦٠ ا عن رسالة ابن الناظم ص ١١٩ .

(٥) فى المخطوطة : « تضمر فى إن » والحديث عن كان .

تجزم على جعل من شرطية ، وإضمار مبتدأ قبلها ، كما أضمر بعد لكن فى غير ذلك ، نحو : ما زيد عاقلا ولكن أحمق ، فتقول : ما أنا ببخيل ولكن ما يأتنى أعطه ، كما قال[1] :

ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِد

تقديره : ولكن أنا متى ، ولا يجوز فى « متى » ولا غيرها من الظروف أن توصل بالفعل كما توصل من وما وأى ، ولا تقع فى شىء من الصور المذكورة إلا على تقدير مبتدأ قبلها .

السابعة : أن تقع بعد إذا المفاجأة غير مضمر بعدها مبتدأ ، كقولك : مررت به فإذا من يأتيه يعطيه ، بالرفع ، لأنك لم تضمر قبل من مبتدأ ، فتعين أن تكون موصولة ، لأن إذا المفاجأة لا تدخل على الشرط والجزاء ، ولك أن تضمر قبل من مبتدأ وتجزم ، قال سيبويه[2] : وإن شئت جزمت ، لأن الإضمار يحسن ههنا ، ألا ترى أنك تقول : مررت به فإذا أجملُ الناس ، ومررت به فإذا أيُّما رجل ، فإذا أردت الإضمار فكأنك قلت : مررت به فإذا هو من يأته يعطه ، فإن لم تضمر وجعلت إذا تلى من ، فهى بمنزلة إذ لا يجوز فيها الجزم .

وإذا كان الشرط والجزاء فعلين جاز أن يكونا مضارعين ، وأن يكونا ماضيين ، وأن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا ، وأن يكون الشرط مضارعا والجواب ماضيا . والأكثر أن يكونا مضارعين ، لأنه الأصل ومنه[3] : ﴿ وإن تُبْدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبْكم به الله ﴾ .

ويليه فى الكثرة أن يكونا ماضيين وضعا أو بمصاحبة لم ، أحدهما أو كلاهما ، لأنه وإن كان أبعد عن الأصل من كون أحدهما مضارعا ، فهو أدخل فى المشاكلةِ، وذلك نحو[4] : ﴿ وإن عُدْتم عُدنا ﴾ ونحو : إن قمت لم أقم ، وإن لم تقم قمت ،

---

(١) سبق ذكره فى ص ٢٧١ رقم/٢ .
(٢) الكتاب ٧٦/٣ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٨٤ .
(٤) سورة الإسراء ، آية : ٨ .

وإن لم تقم لم أقعد .

وأما كون الشرط ماضيا والجواب مضارعا فقليل بالنسبة ، ومن أمثلته قوله تعالى[1] : ﴿ من كان يريد الحياة الدنيا وزينَتَها نُوَفِّ إليهم أعمالهم فيها ﴾ .

وأقل منه كون الشرط مضارعا والجواب ماضيا ، لأن الشرط الماضى لا يلتبس بغيره ، لأنه مقرون بأداة الشرط ، والجواب الماضى قد يلتبس بغيره لعدم ظهور الجزم فيه ، ومما جاء منه قول الشاعر[2] :

من يَكِدْنى بسيِّئٍ كنتُ منه كالشَّجا بين حلقِه والوريد

وقوله[3] :

إن تَصْرِموناصَرَمْناكم وإن تَصَلوا ملأتُمُ أنفسَ الأعداء إرهابا

وقوله[4] :

إن يَسْمَعُوا سَيِّئا طاروا به فرحا مِنِّى وما سمعوا من صالح دفنوا

وأكثر النحويين يخصون هذا الاستعمال بالضرورة ، قال شيخنا رحمه الله : ولا أرى ذلك ، لأن النبى ﷺ قال[5] : « من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له من ذنبه ما تقدم » ولأن قائل البيت متمكن من أن يقول بدل كنت : أك منه . وقائلَ الثانى متمكن من أن يقول بدل وصلناكم[6] : نواصلكم . وبدل وإن تصلوا ملأتم : وإن تصلوا تملئوا . وقائل البيت الثالث متمكن من أن يقول بدل إن

---

(١) سورة هود ، آية : ١٥ .

(٢) البيت من الخفيف ، لأبى زبيد الطائى . المقتضب ٢/٥٨ ، والعينى ٤/٤٢٧ ، وخزانة الأدب ٣/٦٥٤ . الشجا : ما ينشب فى الحلق .

(٣) البيت من البسيط . العينى ٤/٤٢٨ ، وروايته : وصلناكم مكان صرمناكم . والدرر ٢/٨٤ ، وروايته كرواية العينى ، وهى الرواية التى عقب بمقتضاها الشارح بعد أسطر .

(٤) البيت من البسيط ، لقعنب ابن أم صاحب الغطفانى . ديوان الحماسة ٢/١٨٧ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٨/١٠١ ، وروايته : سبة مكان سيئا ، ورواية الدرر : ريبة .

(٥) رياض الصالحين ص ١٨٥ ، وروايته : من قام ... ما تقدم من ذنبه .

(٦) روايته : صرمناكم ، ولعله كان متأثرا بالرواية المشهورة أو لعل الخطأ من الناسخ بدليل أن الرواية فى الكافية الشافية ٣/١٥٨٦ : وصلناكم . وبدليل أنه كتب : سيئا طاروا بها .

يسمعوا : إن سمعوا . فلما لم يقولوا ذلك مع إمكانه ، وسهولة تعاطيه ، علم أنهم غير مضطرين .

وقد صرح بجواز ذلك الفراء رحمه الله تعالى[1] ، وجعل منه قوله تعالى[2] : ﴿ إن نشأ نُنَزِّلْ عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾ لأن ظلت بلفظ الماضى ، وقد عطفت على ننزل ، وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه .

ص : ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ كان أو غيرها إلا مُؤَولا ، وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أو مقدرة . ولا ترد إن بمعنى إذ ، خلافا للكوفيين .

ش : إن الشرطية وأخواتها مختصة بالمستقبل ، فلا يكون شرطها ولا جزاؤه بمعنى الماضى ، ولا بمعنى الحال ، وما أوهم ذلك أوِّل ، فإذا جاء فى موضع الشرط أو الجزاء ما هو حال أو ماض بلفظ كان أو غيرها حمل على أنه متعلق بفعل مستقبل هو الشرط أو الجزاء فى الحقيقة ، ولكنه حذف اختصارا أو استغناء عنه بانصراف الكلام إلى معناه ، وذلك قولك : إن أحسنت إلىّ أمس فقد أحسنت إليك اليوم ، والمعنى : إن تبين إحسانك أمس تبين إحسانى اليوم .

وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يجوز بلا تأويل كون الشرط ماضى المعنى بلفظ كان دون غيرها ، فإنه قال : وما يسأل عنه فى هذا الباب قولك : إن كنت زرتنى أمس أكرمتك اليوم . فقد صار ما بعد إن يقع فى معنى الماضى . قيل للسائل : ليس ذا من قبيل إن ، ولكن لقوة كان ، وأنها أصل الأفعال وعبارتها ، جاز أن تغلب إنْ / فتقول : إن كنت أعطيتنى فسوف أكافئك ، فلا يكون ذلك إلا ماضيا ، وكقوله تعالى[3] : ﴿ إن كنتُ قلتهُ فقد علمتَه ﴾ والدليل على أنه كما ١٢٣٠

---

(١) معانى القرآن ٢/٢٧٦ .

(٢) سورة الشعراء ، آية : ٤ .

(٣) سورة المائدة ، آية : ١١٦ .

قلت وأنه لقوة كان ، أنه ليس من الأفعال ما يقع بعد إن غير كان إلا ومعناه الاستقبال ، لا تقول : إن جئتنى أمس أكرمتك اليوم ، ولم يُصَوّب ما ذهب إليه المبرد فى هذه المسألة ، وقد رده عليه ابن السراج فقال[1] : « والذى قاله أبو العباس لست أقوله ، ولا يجوز أن تكون إن تخلو من الفعل المستقبل لأن هذا نقض لأصول[2] الكلام ، وما وضعت له » قال : والتأويل عندى فى قولهم : إن كنت زرتنى أمس أكرمتك اليوم ، أى إن تكن كنت[3] ممن زارنى أمس أكرمتك اليوم ، فدلت كنت على تكن ، وكذلك قوله تعالى[4] : ﴿ إن كنت قلته فقد علمته ﴾ أى : إن أكن كنت ، أو إن أقل كنت قلته ، أو أقر بهذا الكلام . وقد حكى عن المازنى ما يقارب هذا » .

وقوله : « وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى ، مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أو مقدرة » أشار به إلى نحو قوله تعالى[5] : ﴿ إن يسرقْ فقد سرق أخ له من قبل ﴾ وقوله تعالى[6] : ﴿ إن كان قميصه قدّ من قُبُل فصدقت ﴾ تقديره : فقد صدقت ، وهو عندى محمول على التأويل المذكور ، ولا يستقيم أن يكون على غيره ، لتقدم الشرط على الجزاء ، واستحالة تقدم المستقبل على الماضى فى الخارج أو فى الذهن .

ولا ترد إنْ بمعنى إذ .

فصل : ص : لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه ، واستعمالها فى المضى غالبا ، فلذا لم يجزم بها إلا اضطرارا ، وزعم اطراد ذلك على لغة .

---

(١) الأصول لابن السراج ١٩١/٢ .
(٢) « الأصول » ليست بالمخطوطة ، وذكرت فى أصول ابن السراج ١٩١/٢ .
(٣) « كنت » ناقصة فى المخطوطة .
(٤) سورة المائدة ، آية : ١١٦ .
(٥) سورة يوسف ، آية : ٧٧ .
(٦) سورة يوسف ، آية : ٢٦ .

ش : من حروف المعانى لو ، وهى فى الكلام على ضربين : موصولة وشرطية .

فالموصولة هى التى تأتى مع الفعل فى تأويل مصدر كما فى قوله تعالى[1] : ﴿ يودُّ أحدهم لو يُعَمرّ ﴾ وقد تقدم ذكرها .

وأما الشرطية فهى لتعليق ما امتنع لامتناع شرطه ، فتقتضى جملتين ماضيتين ، الأولى منهما مستلزمة للثانية لأنها شرط ، والثانية جوابه .

وتقتضى أيضا امتناع الشرط ، لأنه لو ثبت لثبت جوابه ، وكان الإخبار بذلك إعلاما بإيجاب لإيجاب ، لا بتعليق ما امتنع لامتناع شرطه ، فيخرج لو عن معناها .

ولا تقتضى امتناع الجواب فى نفس الأمر ، ولا ثبوته لأنه لازم والشرط ملزوم ، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم ، بل إن كان مساويا للشرط امتنع بامتناعه ، كما فى نحو : لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . وإن كان أعم من الشرط لم يلزم أن يكون ممتنعا فى نفس الأمر لامتناع شرطه ، لجواز كونه لازما لأمر ثابت ، فيكون أيضا هو ثابتا لثبوت ملزومه ، كما فى قولك : لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه ، فإن تركه السؤال محكوم بكونه مستلزما للعطاء ، وبكونه ممتنعا ، والعطاء محكوم بثبوته على كل حال ، والمعنى أن إعطاءه حاصل مع ترك السؤال ، فكيف مع السؤال ، كما فى قول عمر رضى الله عنه : نعم العبد صُهَيب ، لو لم يخف الله لم يعصه » . فإن عدم الخوف محكوم بكونه مستلزما لعدم المعصية ، وبكونه ممتنعا ، وعدم المعصية محكوم بثبوته ، لأنه إذا كان ثابتا على تقدير عدم ثبوت الخوف ، فالحكم بثبوته على تقدير ثبوت الخوف أولى . وكما فى قوله تعالى[2] : ﴿ ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام ، والبحر يَمُدُّه من بعده سبعة أبحر ما نَفِدت كلمات الله ﴾ لأن عدم النفاد ثابت على تقدير كون ما فى

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .

(٢) سورة لقمان ، آية : ٢٧ .

الأرض من شجرة أقلاما مدادها البحر وسبعة أمثاله ، وعلى تقدير عدم ذلك .

وقد ظهر من هذا أن « لو » حرف شرط فى الماضى ، وأنها تقتضى نفى تاليها ، واستلزام ثبوته ثبوت تاليه ، لأنهما شرط وجواب . ولا تقتضى نفى الجواب فى نفس الأمر ولا ثبوته .

وقال أكثر النحويين : لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره . أى على امتناع الثانى لامتناع الأول . وكان شيخنا رحمه الله يرى أنه تفسير للو بأخص من معناها ، لأنه يقتضى كون جوابها ممتنعا غير ثابت على وجه ، وذلك فيها غير ثابت ، بدليل مجيء جوابها ثابتا فى نحو ما تقدم من الأمثلة . ولا شك أن ما قاله الشيخ فى تفسير لو أحسن وأدل على معنى لو مما قال النحويون ، غير أن ما قالوه عندى تفسير صحيح واف بشرح معنى لو ، وهو الذى قصد سيبويه رحمه الله من قوله[1] : لما كان سيقع لوقوع غيره ، يعنى أنها تقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته ، وهو نحو ما قال غيره .

ولنرجع إلى بيان صحته فنقول : قولهم : لو تدل على امتناع الثانى لامتناع الأول ، يستقيم على وجهين : الأول : أن يكون / المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع الشرط ، غير ثابت لثبوت غيره ، بناء على مفهوم الشرط فى عرف اللغة ، لا فى حكم العقل ، فإنك إذا قلت : إن قام زيد قام عمرو ، فهو دال فى عرفهم على أنه إذا لم يقم زيد لم يقم عمرو ، لأن الأصل فيما علق على شيء ألا يكون معلقا على غيره ، فجرى العرف على هذا الأصل ، ولذلك فهموا عدم جواز القصر فى السفر عند عدم الخوف فى قوله تعالى[2] : ﴿ فليس عليكم جُناحٌ أن تَقْصُروا من الصلاة إن خفتم ﴾ وعلى هذا إذا قلت : لو جئتنى لأكرمتك ، فقد دلت « لو » على أن المجيء مستلزم للإكرام ، وعلى أنه ممتنع ، فيفهم منه أن الإكرام ممتنع أيضا ، غير ثابت بوجه ، كما يفهم من نفى شرط إن نفى جوابه .

٢٣٠ ب

والوجه الثانى : أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع شرطه ، وقد يكون

---

(١) الذى بالأصل : لو كان ، والصواب : لما كان ، وهو الذى بالكتاب ٢٢٤/٤ .
(٢) سورة النساء ، آية : ١٠١ .

ثابتا لثبوت غيره ، لأنها إذا كانت تقتضى نفى تاليها ، واستلزامه لتاليه ، فقد دلت على امتناع الثانى لامتناع الأول ، لأنه (متى انتفى شيء انتفى مساويه فى اللزوم ، مع احتمال أن يكون ثابتا لثبوت أمر آخر ، فيصح إذن أن يقال : لو حرف يدل على امتناع الثانى لامتناع الأول[1] ، لأنه) لا يقتضى كونها تدل على امتناع الجواب على كل تقدير ، بل على امتناعه بامتناع الشرط المذكور ، مع احتمال كونه ثابتا لثبوت أمر آخر ، وغير ثابت ، لأن امتناع شيء لامتناع علة ، لا ينافى ثبوته لثبوت علة أخرى ، ولا انتفاءه لانتفاء جميع علله .

وعند أكثر المحققين أن « لو » لا تستعمل فى غير المضى غالبا ، وليس بلازم ، لأنها قد تأتى للشرط فى المستقبل بمنزلة إنْ ، واحتجوا بنحو قول الشاعر[2] :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ... ومن دون رَمْسَيْنا من الأرض سبسبُ
لظل صدى صوتى ولو كنت رِمّة ... لصوت صدى ليلى يَهَشُّ ويطرب

وقال الآخر[3] :

ولو أن ليلى الأخيليةَ سلمت ... علىّ ودونى جَنْدَل وصفائحُ
لسلمتُ تسليمَ البشاشة أوزَقا ... إليها صدًى من جانب القبر صائحُ

وقوله تعالى[4] : ﴿ وليَخْشَ الذين لو تركوا من خلفهم ذرِّيَّة ضعافا خافوا عليهم ﴾ وليس بحجة ، لأن غاية ما فيه أن ما جعل شرطا للو مستقبل فى نفسه ، أو مقيد بمستقبل ، وذلك لا ينافى امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ، ولا يحوج إلى إخراج لو عما عهد من معناها إلى غيره .

ولما كانت لو للشرط فى الماضى كان دخولها فى المضارع على خلاف الأصل ، فلم تجزمه فى سعة الكلام ، كما تجزمه إنْ ، وإن كانت مثلها فى الاختصاص بالفعل .

---

(١) ما بين القوسين من التذييل ١٧٧/٥ ب و ١٧٨ ا ، عن رسالة ابن الناظم ص ١٢٧ .

(٢) البيتان من الطويل ، نسبا لأبى صخر الهذلى ، وللمجنون . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٨/٥ . الرمس : القبر أو ترابه . سبسب : مفازة .

(٣) البيتان من الطويل ، لتوبة بن الحمير . ديوان الحماسة ١٠٨/٢ ، والعينى ٤٥٣/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٩/٥ . جندل : حجارة . صفائح : حجارة عريضة . زقا : صاح .

(٤) سورة النساء ، آية : ٩ .

وحكى الشجرى أن بعضهم يرى الجزم بها لغة ، والمعروف أنه لا يجزم بها إلا فى الضرورة ، كقوله[1] :

تامَتْ فؤادَك لو يَحزُنْك ما صنعت   إحدَى نساءِ بنى ذُهل بن شيبانا

وقول الآخر[2] :

لو يشأْ طار به ذو مَيْعـــــةٍ   لاحقُ الآطالِ نَهـدٌ ذو خُصَل

وذهب الشيخ رحمه فى شرح الكافية[3] إلى منع الجزم بلو فى السعة والضرورة ، وقال عن تسكين النون من : يحزنْك : فهذا من تسكين ضمة الإعراب تخفيفا ، كما قرأ أبو عمرو[4] : ﴿ ينصرْكم ﴾ و[5] : ﴿ يأمرْكم ﴾ و[6] : ﴿ يشعرْكم ﴾ وكما قرأ بعض السلف[7] : ﴿ ورُسُلْنا لديهم يكتبون ﴾ بتسكين اللام . وعن تسكين الهمزة من : « لو يشأْ » وهذا لا حُجة فيه ، لأن من العرب من يقول : جايجى ، وشايشا ، بترك الهمزة ، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة يشاء ، فقال : يشا ، ثم أبدل الألف همزة ، كما قيل فى : عالم وخاتم : عألم وخأتم ، وكما فعل ابن ذكوان فى[8] : ﴿ تأكل منسأته ﴾ حين قرأ : منسأْته ، بهمزة ساكنة ، والأصل : مِنسأته ، مفْعلة ، مَن نسأه زجره بالعصا ، ولذلك سميت منسأة ، فأبدل الهمزة ألفا ، ثم أبدل الألف همزة ساكنة ، فعلى ذلك يحمل قوله : لو يشأ .

ص : وإن وليها اسم فهو معمولُ فعلٍ مضمر مُفَسَّر بظاهر بعد الاسم ، وربما وليها اسمان مرفوعان ، وإن وليها « أنّ » لم يلزم كون خبرها فعلا ، خلافا لزاعم ذلك .

---

(١) ذكر البيت فى ص ٨٣ رقم/٤

(٢) ذكر البيت فى ص ٨٣ رقم/١

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٤–١٦٣٥ .

(٤) سورة الملك ، آية : ٢٠ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٦٧ ، ٩٣ ، ١٦٩ وغيرها .

(٦) سورة الأنعام ، آية : ١٠٩ .

(٧) سورة الزخرف ، آية : ٨ .

(٨) سورة سبأ ، آية : ١٤ .

ش : لو مختصة بالأفعال ، فلا تباشر الجمل الاسمية ، ولكن يليها الاسم مرفوعا ومنصوبا ، فإن وليها المرفوع ، فإن كان غير أنّ وصلتها ، فهو مرفوع بفعل مضمر مُفسَّر بظاهر بعد الاسم ، نحو[1] : لـو ذاتُ سِوارٍ لطمتنى ، ولو زيد قام أبوه قمت .

وإن كانت أنّ وصلتها كما فى قولك : لو أنك جئتنى لأكرمتك ، فهو عند سيبويه[2] فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، وقد شذ ابتداء أن بعد لو ، كما نصب غدوة بعد لدن .

وعند الأخفش فى موضع رفع بثبت مضمرا ، كما هو كذلك بعد ما النائبة عن الظرف ، كقولهم : ما أفعله ما أن حراء مكانه ، ولا أكلمه ما أن فى السماء نجما .

وإن ولى « لو » اسم منصوب ، فقد يكون منصوبا بما بعده ، كما فى قولك : لو زيدا ضربت لأكرمتك . وقد يكون منصوبا بفعل مضمر مُفَسَّر بظاهر بعد الاسم ، أو غير مفسر . فالأول نحو : لو / زيدا رأيته أكرمك ، ولو عمرا كلمت أخاه لأعطاك .

١٢٣١

والثانى قولهم : اضرب ولو زيدا ، وألا شرابَ ولو ماء .

ويندر المجىء باسمين مرفوعين[3] بعد لو فى قول الشاعر[4] :

لو بغير الماء حلقـــى شَرِقٌ   كنتُ كالغصّان بالماء اعتِصَارى

وحمله أبو على على أن حلقى فاعل لفعل مضمر يفسره شَرِق ، وشرق خبر مبتدأ محذوف مدلول عليه بالفاعل ، والتقدير : لو شرِقَ بغير الماء حلقى هو

---

(١) مجمع الأمثال ١٧٤/٢ رقم ٣٢٢٧ .

(٢) الكتاب ١٢١/٣ .

(٣) « مرفوعين » ليست بالمخطوطة ، ولكنه ذكرها فى المتن .

(٤) البيت من الرمل ، لعدى بن زيد . الكتاب ١٢١/٣ ، والعينى ٤٥٤/٤ ، وخزانة الأدب ٥٩٤/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٨٢/٥ ، والديوان ص ٩٣ . شرق : لا يستطيع البلع . الغصان : الشرق . اعتصارى : شربى لأسيغه .

شرق . وحمله شيخنا رحمه الله[1] على أن حلقى مبتدأ ، وشرق خبره ، وبغير الماء متعلق بالخبر ، وقد ابتدأ الكلام بعد لو ، (لأنها)[2] لما لم تعمل لم يسلك بها سبيل إنْ فى الاختصاص بالفعل أبدا ، فنبه على ذلك بمباشرتها أنّ كثيرا ، وبمباشرة غيرها قليلا . ومحمله عندى على أن يكون قوله : حلقى شرق ، مبتدأ وخبرا فى موضع نصب بكان الشانية مضمرة تقديره : لو كان الأمر والشأن حلقى شرق بغير الماء ، كنت كالغصان ، وكان بالماء اعتصارى .

وزعم الزمخشرى أن الخبر بعد لو أن ملتزم مجيئه فعلا ، ليكون ذلك عوضا عن ظهور الفعل المقدر بين لو وأنّ ، ومنع صحة قولك : لو أن زيدا حاضرى لأكرمتك . قال الشيخ رحمه الله[3] : وما منعه شائع فى كلام العرب ، كقوله تعالى[4] : ﴿ ولو أنّ ما فى الأرض من شجرة أقلامٌ ﴾ وكقول الراجز[5] :

لو أن حيًّا مُدْرِكُ النجــاح   أدركــه مُلاعِبُ الرِّمـــاح

وكقول الآخر[6] :

ولو أنّ حيًّا فائتُ الموتِ فاته   أخو الحرب فوق القارِحِ العَدَوان

وقول الآخر[7] :

ولو أنّ ما أبْقَيتِ منى مُعَلّق   بعُـودِ ثُمـامٍ ما تأوَّدَ عودُهـا

---

(١) الكافية الشافية ١٦٣٦/٣ .

(٢) من تمهيد القواعد ١٨٠/٥ ا ، عن رسالة : ابن الناظم ص ١٣١ .

(٣) الكافية الشافية ١٦٣٦/٣ .

(٤) سورة لقمان ، آية : ٢٧ .

(٥) هو لبيد بن ربيعة . قاله فى عمه ملاعب الأسنة . العينى ٤٦٦/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٢/٥ ، والدرر ١٥٥/١ ، والديوان ص ٣٣٣ .

(٦) البيت من الطويل ، لصخر بن عمرو . العينى ٤٥٩/٤ ، وروايته : ... فائت الموت ، والذى فى المخطوطة : فاته الموت ، ورواية العينى هى الصالحة للاستشهاد على ما سيق البيت له . القارح : الفرس الذى أتم خمس سنوات . العدوان : شديد العدو .

(٧) البيت من الطويل . لأبى العوام بن كعب بن زهير . العينى ٤٥٧/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٩٥/٥ . ثمام : نبت ضعيف . تأود : مال .

وقول الآخر[١] :

ولـو أنهـا عُصفـورةٌ لحسِبتهَـا مُسَوَّمـةً تدعُـو عُبَيْـدا وأَزْنَمـا

ص : وجوابها فى الغالب فعل مجزوم بلم ، أو ماض منفى بما ، أو مُثبت مقرون غالبا بلام مفتوحة لا تحذف غالبا إلا فى صلة ، وقد تصحب ما النافية .

ش : انفردت « لو » بلزوم كون جوابها فى الغالب فعلا مضارعا مجزوما بلم ، نحو : لو قام زيد لم أقم . أو ماضيا مثبتا أو منفيا بما ، فإن كان مثبتا ، فالأكثر أن تصحبه لام مفتوحة نحو[٢] : ﴿ ولو عَلِم اللهُ فيهم خيرا لأسمعهم ، ولو أسمعهم لتَوَلَّوْا ﴾ وقد تخلو منها كما فى قوله تعالى[٣] : ﴿ لو شئتَ أهلكتهم من قبلُ وإياى ﴾ وقوله تعالى[٤] : ﴿ ولْيَخْشَ الذين لو تركوا من خلفهم ذُرِّيَّةً ضعافا خافوا عليهم ﴾ .

وإن كان منفيا بما فالأكثر خلوه من اللام ، كما فى قوله تعالى[٥] : ﴿ لو كان خيرا ما سبقونا إليه ﴾ وقد تصحبه كما فى قولك : لو كان كذا لما كان كذا .

وقوله : غالبا ، احتراز من مجىء جواب لو جملة اسمية مصدرة باللام ، كقوله تعالى[٦] : ﴿ ولو أنهم آمنُوا واتَّقَوْا لمثُوبةٌ من عند الله خيرٌ لو ﴾ وبالفاء كما أنشده الشيخ رحمه الله من قول الشاعر :[٧] :

قالت سَلامَةُ لم تكن لك عادةٌ أن تَتْرُكَ الأعداء حتى تُعْذَرا

لو كان قَتْلى يا سلامُ فراحـةٌ لكـنْ فَرَرْتُ مخافـةً أن أوسرا

---

(٨) البيت من الطويل . للعوام بن شوذب الشيبانى . العينى ٤/٤٦٧ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥/٩٧ .
مسومة : معلمة . عبيد وأزنم : بطنان من بطون العرب .

(٢) سورة الأنفال ، آية : ٢٣ .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٥٥

(٤) سورة النساء ، آية : ٩ .

(٥) سورة الأحقاف ، آية : ١١ .

(٦) سورة البقرة ، آية : ١٠٣ .

(٧) البيتان من الكامل . وهما لعامر بن الطفيل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٥/١١٥ . وليسا فى ديوانه ولا ملحقاته .

فحمل ما بعد الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره : فهو راحة ، والجملة جواب للو ، وجاز أن تجاب بجملة اسمية مقرونة بالفاء تشبيها بإن . ويجوز عندى أن يكون ما بعد الفاء معطوفا على فاعل كان ، وجواب لو محذوف تقديره : لو كان قتل فراحة لثبتُّ ، كما حذف فى مواضع كثيرة ، كقوله تعالى[1] : ﴿ إنّ الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ولو افتدى به ﴾ وكما حذف هو والشرط فى قول الشاعر[2] :

إنْ يكنْ طبُّكِ الدلالَ فلو فى سالف الدهرِ والسنينَ الخوالى

قال أبو الحسن : يريد فلو كان فى سالف الدهر لكان كذا وكذا .

فصل : ص : إذا وَلِىَ « لمّا » فعلٌ ماض لفظا ومعنى فهو ظرف بمعنى « إذ » فيه معنى الشرط ، أو حرفٌ يقتضى فيما مضى وجوبا لوجوب ، وجوابها فعل ماض لفظا ومعنى ، أو جملة اسمية مع إذا المفاجأة أو الفاء ، وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء ، وقد يكون مضارعا .

ش : من حروف المعانى « لمّا » وهى فى الكلام على ثلاثة أقسام : الأول : أن تكون نافية جازمة ، تقلب المضارع إلى المضى ، وقد تقدم ذكرها .

والثانى : أن تكون بمعنى إلا فى قسم ، أو بعد نفى دون قسم ، وتليها الأسماء والأفعال إلا الماضى لا يكون بعدها إلا مستقبل المعنى . فمن مجيئها فى القسم قوله : عزمت عليك لمّا ضربت سوطا أو سوطين ، وقول الراجز[3] :

قالتْ له بالله ياذا البُرْدَيــــن لمّـا غَنِثْتَ نَفَسا أو اثنَيْـــنْ

ومن مجيئها بعد النفى الخالى من القسم قراءة عاصم وحمزة[4] : ﴿ وإنْ كلٌّ لمّا

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ٩١ .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لعبيد بن الأبرص . العينى ٤٦١/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٨/٢ ، والديوان ص ١٣ وفيه : ... والليالى الخوالى .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٤٥/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٤/٥ ، والدرر ٢٠٠/١ . غنث : شرب ثم تنفس .

(٤) سورة يس ، آية : ٣٢ ، والإتحاف ص ٣٦٤ .

٢٣١ ب جميعٌ لدينا مُحْضَرُون ﴾ [١] : ﴿ وإنْ كلّ / ذلك لمّا متاعُ الحياةِ الدنيا » أى ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا .

والثالث : أن تدل على وجوب شيء لوجوب غيره ، ولا يلزمها إلا فعل ماض لفظا ومعنى ، وهى حرف يقتضى فيما مضى وجوبا لوجوب عند سيبويه[٢] ، وظرف بمعنى « إذ » فيه معنى الشرط عند أبى على[٣] .

قال شيخنا رحمه الله[٤] : والصحيح قول سيبويه ، واستدل بقوله تعالى[٥] : ﴿ وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا ﴾ فإن المراد أنهم هلكوا بسبب ظلمهم ، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم ، لأن الهلاك متأخر عنه ، وربما ينوى .

قال سيبويه : إن اسميتها مشكوك فيها ، وحرفيتها ظاهرة ، لأنها دالة على معنى الشرط ، فتقتضى فيما مضى وجوبا لوجوب ، كما تقتضى « لو » امتناعا لامتناع ، والحكم بالظاهر راجح . قال الشيخ[٦] : ويقوى قول أبى على أنها قد جاءت لمجرد الوقت فى قول الراجز[٧] :

إنِّى لأرجُو مُحْرِزًا أن يَنْفَعا ... إيّاىَ لمّا صرتُ شَيخا قَلِعا

وجواب لما فعل ماض لفظا ومعنى ، نحو[٨] : ﴿ فلما أنْ جاء البشير ألقاه ﴾ أو جملة اسمية مع إذا المفاجأة ، كقوله تعالى[٩] : ﴿ فلما أحسُّوا بأسنا إذا هم منها يركُضُون ﴾ أو مع الفاء كقوله تعالى[١٠] : ﴿ فلمّا نجّاهم إلى البر فمنهم

---

(١) سورة الزخرف ، آية : ٣٥ .
(٢) الكتاب ٢٣٤/٤ .
(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٩٢/٢-١٠٩٣ .
(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣ .
(٥) سورة الكهف ، آية : ٥٩ .
(٦) شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣ .
(٧) شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣ ، واللسان-قلع-قَلِعَ القدم إذا كانت لا تثبت عند الصراع فهو قَلِعٌ .
(٨) سورة يوسف ، آية : ٩٦ .
(٩) سورة الأنبياء ، آية : ١٢ .
(١٠) سورة لقمان ، آية : ٣٢ .

مُقْتَصِد ﴾ وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء كقول الشاعر[1] :

فلما رأى الرحمن أنْ ليس فيكم رَشيدٌ ولا ناهٍ أخاه عن الغَدْر
فصَبّ عليكم تَغْلِب ابنةَ وائلٍ فكانوا عليكم مثلَ راغِيةِ البَكْرِ

(١) البيتان من الطويل ، للأخطل . خزانة الأدب ٤/٤١٨ ، والديوان ص ٤٣٠ . البكر : الصغير من الإبل ، ورغاؤه : صوته . والمراد بكر ناقة صالح عليه السلام عندما قتل قُدار الناقة ، فرغا ، فصاح برغائه كل ما له صوت ، فهلكت ثمود .

باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك

ص : يستفهم بكيف عن الحال قبل ما يستغنى به ، وعن الخبر قبل ما لا يستغنى به . ومعناها : على أى حال ؟ فلذا تسمى ظرفا ، وربما صحبتها « على » ولجوابها وللبدل منها النصب فى الأول ، والرفع فى الثانى إن عدمت نواسخ الابتداء ، وإلا فالنصب ، ولا يجازى بها قياسا خلافا للكوفيين .

ش : من الأسماء المبنية كيف ، وتدل على اسميتها أمور :

أحدها : انتفاء أن تكون حرفا ، للاكتفاء بها مع الاسم المفرد ، نحو : كيف أنت ؟ وانتفاء أن تكون فعلا ، لدخولها على الأفعال واتصالها بها ، نحو[1] : ﴿ كيف فعل ربك ﴾ والفعل لا يدخل على الفعل إلا مفصولا عنه فى النية بضمير الفاعل المستكن ، كما فى قولك : إن تقم أقم . فلما انتفى أن تكون حرفا ، وأن تكون فعلا تعين أن تكون اسما .

الثانى : جواز إبدال الاسم منها ، كما فى قولك : كيف زيد ؟ أفارغ أم مشغول ؟ وكيف سرت ؟ أراكبا أم ماشيا ؟ فلولا أن كيف اسم لما أبدل منها الاسم .

الثالث : دخول حرف الجر عليها فى قول بعضهم : على كيف تبيع الأحمرين[2] ؟ .

وهى اسم مبنى لشبهها بالحرف فى المعنى ، لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، بدليل وجوب اقتران الهمزة بالبدل منها ، نحو : كيف زيد ؟ أصحيح أم سقيم ؟

---

(١) سورة الفجر ، آية : ٦ ، والفيل ، آية : ١ .

(٢) الأحمران : اللحم والخمر .

وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة لأنها أخف ، والنطق بها بعد الياء الساكنة أسهل .

ومعنى كيف الاستفهام عن وصف منكور لموصوف بعده مذكور ، فلذلك لا يبدل منها ، ولا يجاب إلا بصفة نكرة ، فيجب أن تكون عامة لجميع أحوال الموصوف حتى يصح أن يجاب ببعضها . ولذلك تسمى اسم استفهام عن الحال .

قيل : معناها على أى حال ، فتسمى ظرفا ، لأنها فى تأويل جار ومجرور ، كما أن الظرف فى تأويل جار ومجرور . ولا شك فى صحة تقدير : على أى حال مكان كيف ، وأن قولك : كيف زيد ؟ فى معنى : على أى حال زيد ؟ ولكن ليس لأن كيف موضوعة لذلك المعنى ، بل لأن معناها راجع إليه بنوع من اللزوم ، ويدل على ذلك أمران : أحدهما : أنه كما يصح تقدير : على أى حال مكان كيف ، كذلك يصح تقدير وصف مجرد من حرف جر مكانها ، فيجوز أن يأتى بدل « كيف » من نحو : كيف أنت ؟ أقائم أم غير قائم ؟ وشبهه ، فتقول : أقائم أنت أم غير قائم ؟ فتفيد بذلك ما تفيده : كيف أنت ؟ فيجب أن تكون حقيقة فى الاستفهام عن الحال ، لأن كونها ظرفا مستلزم لكثرة التضمين ، ولتقدير الاستقرار ، وكلاهما على خلاف الأصل .

الثانى : أن البدل من كيف إما منصوب ، نحو : كيف سرت ؟ أراكبا أم ماشيا ؟ وإما مرفوع ، نحو : كيف زيد ؟ أصحيح أم سقيم ؟ ولو كانت ظرفا لما كان البدل منها إلا مجرورا مثل ما تضمنته ، فكان يجب أن يقال : كيف سرت ؟ أعلى ركوب أم على مشى ، وكيف زيد ؟ أعلى صحة أم على سقم ؟ كما يجب أن يقال : أين كنت ؟ أفى الدار أم فى المسجد ؟ فلما لم يجب أن يقال ذلك ، بل أبدلوا منها بدون حرف جر ، علم أنها ليست ظرفا / . ١٢٣٢

ولكيف صدر الكلام كغيرها من أدوات الاستفهام ، ولا تخرج فى الاستعمال عن أن تكون فى موضع نصب على الحال ، أو خبر مبتدأ فى الحال أو الأصل ، إلا ما شذ من نحو جرها بعلى فى قول بعضهم : على كيف تبيع الأَحْمَرَيْن ؟ فإذا وقعت كيف[1] قبل تام مستغن عنها كانت فى موضع نصب على الحال ، لأنها فى

---

(١) فى المخطوطة كلمة « على » قبل كيف ، ولا معنى لها .

تأويل صفة نكرة متقدمة على موصوفها ، والصفة المتقدمة على الموصوف لا يجوز أن تكون نعتا له ، لأن النعت تابع ، فلا يتقدم على المتبوع ، بل يجب فيها أحد أمرين : إما أن تجعل حالا من الموصوف ، وإما أن تقام مقامه ، ويجعل هو بدلا منها ، فلم يجز فى كيف أن تقام مقام الموصوف ، لأنها فى تأويل صفة نكرة ، والصفة النكرة يقبح فيها ذلك . فوجب أن تكون حالا ، ولذلك يبدل منها ، ويجاب بالنصب ، تقول : كيف سار زيد ؟ أراكبا أم ماشيا ؟ فيقال : ماشيا أو راكبا . ويقال : كيف جئت ؟ فتقول : مسرعا ، بالنصب لا غير ، لأن البدل من الحال حال ، والحال لا تكون إلا منصوبة .

وإذا وقعت كيف قبل ما لا يتم كلاما ، كانت خبرا مقدما ، وما بعدها مخبر عنه ، لأنه لا يجوز أن تكون ملغاة ، لأنه قد حصلت بها الفائدة ، وتم بها الكلام ، ولا يجوز أن تكون هى المخبر عنه ، وما بعدها الخبر ، لأنها فى تأويل صفة نكرة ، فيقبح جعلها اسما مخبرا عنه بما بعده ، فوجب أن تكون خبرا مقدما فى موضع رفع ، إن عدمت نواسخ الابتداء ، ولذلك يبدل منها ويجاب بالرفع ، نحو : كيف زيد ؟ أفارغ أم مشغول ؟ وإن وجدت نواسخ الابتداء فهى فى موضع نصب خبرا قبل كان أو إحدى أخواتها ،[1](ومفعولا ثانيا قبل ظن أو إحدى أخواتها) ، ولذلك يبدل منها ويجاب بالنصب نحو : كيف كان زيد ؟ أصحيحا أم سقيما ؟ وكيف رأيت عمرا ، أشاعرا أم فقيها ؟ وقد تقدم الكلام على المجازاة بها ، فلا حاجة إلى إعادته .

فصل : ص : تكون « قد » اسما لكفى ، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال ، وترادف « حسبا » فتوافقها فى الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، وتكون حرفا فتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال ، وعلى مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق ، ولا تفصل من أحدهما بغير قسم ، وقد يغنى عنه دليل فيوقف عليها .

ش : تكون قد فى الكلام اسما وحرفا ، فإذا كانت اسما فهى على ضربين : أحدهما : اسم فعل ماض بمعنى كفى ، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال ، فيتم بها

---

(١) ما بين القوسين من تمهيد القواعد ١٨٦/٥ ا ، عن رسالة : ابن الناظم ص ١٠٤ .

الكلام مع الفاعل ، ولا يبرز معها ضميره ، وتنصب المفعول ، كقولك : قدْ زيدا درهمان ، والدرهمان قد زيدا ، ولا يجوز « قدا » ، كما يجوز : كفيا ، لأن قد اسم فعل .

والثانى : أن تكون بمعنى حسب ، أى « كاف » فتوافقها فى الإضافة إلى المفعول ، وفى لزوم استعمال أحد جزأى الابتداء ، كقولك : قدْ زيدٍ درهمٌ ، كما تقول : حَسْبُ زيدٍ درهمٌ ، فقد فى هذا اسم لمرادفتها لما ثبتت اسميته معنى واستعمالا ، وهى مبتدأ ، ودرهم الخبر ، ولكنها مبنية على السكون لوضعها على حرفين ، وشبهها بقد الحرفية ، فلم يظهر فيها الرفع .

وقوله : فتوافقها فى الإضافة إلى غير ياء المتكلم معناه أن « قد » تضاف إلى كل ما تضاف إليه حسب ، إلا أن حسبا تضاف إلى ياء المتكلم مجردة عن نون الوقاية كقوله[1] :

فحسْبِىَ مِنْ ذى عندهم ما كفَانيا

« وقد » تضاف إلى الياء مجردة[2] ، ومع نون الوقاية ، كما سبق الاستشهاد عليه فى باب المضمر ، نحو قول الشاعر[3] :

إذا قال قَدْنى قال بالله حَلْفَة

وقول الراجز[4] :

قَدْنِىَ مِنْ نصرِ الخُبَيْبين قَدِى

---

(١) البيت من الطويل ، لمنظور بن سحيم الفقعسى ، وصدره :

فإما كرام موسرون لقيتهم

العينى ١٢٧/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥٠/٦ ، والدرر ٥٩/١ .

(٢) أى : من نون الوقاية .

(٣) البيت من الطويل ، لحريث بن عَنّاب الطائى ، وبقيته :

لتغنى عنى ذا إنائك أجمعا

العينى ٣٥٤/١ ، وخزانة الأدب ٥٨٠/٤ ، والدرر ٤٤/٢ .

(٤) نسب لأبى نخيلة ، ولأبى بحدلة ، ولحميد الأرقط . الكتاب ٣٧١/٢ ، والعينى ٣٥٧/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٨٣/٤ ، والدرر ٤٢/١ .

وإذا كانت حرفا فهى على ثلاثة أضرب : أحدها : أن تكون حرف تقريب ، فتدخل على فعل ماض متصرف متوقع ، أى منتظر ، لتقريبه من الحال .

الثانى : أن تكون حرف تقليل ، فتدخل على المضارع المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل وقوعه ، كقولك : البخيل قد يعطى ، والجواد قد يمنع .

الثالث : أن تكون حرف تحقيق ، فتدخل على كل من بناء المضارع والماضى لتقرير معناه ، ونفى الشك عنه ، فدخولها على الماضى كثير كقوله تعالى(١) : ﴿ قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها ﴾ وقوله تعالى(٢) : ﴿ ولقد نادانا نوح ﴾ (٣): ﴿ ولقد عهدنا إلى آدم ﴾ ومن دخولها على المضارع قوله تعالى(٤) : ﴿ قد نرى تقلب وجهك فى السماء ﴾ (٥): ﴿ قد يعلم الله المُعَوِّقِين منكم ﴾ وقول الشاعر(٦) :

قد أترك القِرْن مُصْفَرًّا أناملُه	كأنَّ أثوابه مُجَّت بِفِرْصاد

وهو فى علم البيان من التقليل على طريق التهكم .

ولا يفصل بين قد والفعل إلا بالقسم ، كقول الشاعر(٧) :

أخالد قد والله أُوطِئْتَ عُشْوة	وما العاشقُ المظلومُ فينا بسارق
أقرّ بما لم يأتـه المرءُ إنـه	رأى القطع خيرا من فضيحة عاشق/

٢٣٢ ب

وقول الآخر(٨) :

لقد أرسلونى فى الكواعب راعيا	فقد وأبِى راعى الكواعِبِ أُفْرِسُ

(١) سورة المجادلة ، آية : ١ .

(٢) سورة الصافات ، آية : ٧٥ .

(٣) سورة طه ، آية : ١١٥ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٤٤ .

(٥) سورة الأحزاب ، آية : ١٨ .

(٦) البيت من البسيط ، لعبيد بن الأبرص ، الكتاب ٢٢٤/٤ ، والمقتضب ١٨١/١ ، وخزانة الأدب ٥٠٢/٤ ، والديوان ص ٢٦ ، والدرر ٨٩/٢ .

(٧) البيتان من الطويل ، قائلها أخو يزيد بن عبد الله البجلى . شرح أبيات مغنى اللبيب ٨٧/٤ ، والدرر ٢٠٦/١ . أوطئت عشوة : أوقعت فى باطل ، عشا يعشو إذا سار فى ظلمة .

(٨) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٨٧/٤ ، واللسان – فرس – وسبق ذكره فى الجزء الأول ص ٢٥٦ .

أراد : فقد أفرس راعى الكواعب وحق أبى ، ويجوز أن يكون (أضاف الأب إلى راعى)[1] وهو يعنى نفسه .

وقد يغنى عن الفعل بعدها دليل فيحذف ، كما حذف بعد لمّا ، ويوقف عليها ، كقولك : أزفَ الشُّخُوصُ وكأن قد . قال النابغة[2] :

أزِف التَّرحُّل غير أن ركابنا لَمّا تَزُل برحالنا وكأنْ قدِ

أى : وكأن قد زالت .

ص : وترادفها هل ، وتساوى[3] همزة الاستفهام فيما لم يصحب نافيا ، وما لم يطلب به تعيين ، ويكثر قيام « مَنْ » مقرونة بالواو مقام النافى فيجاء غالبا بإلا قصدا للإيجاب ، وقد يقصد بأىّ نفى ، فيعطف على ما فى حيزها بولا . ولأصالة الهمزة استأثرت بتمام التصدير ، فدخلت على الواو والفاء وثم ، ولم يدخلن عليها ، ولم تُعَد بعد أم ، بخلاف هل وسائر أخواتها ، ويجوز ألا تعاد هل لشبهها بالهمزة فى الحرفية ، وأن تعاد لشبهها بأخواتها فى عدم الأصالة ، وقد تدخل عليها الهمزة فتتعين مُرَادَفَةُ قد ، وربما أبدلت هاؤها همزة .

ش : هل حرف استفهام ، تجىء مع الماضى بمعنى قد ، كقوله تعالى[4] : ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾ قال المفسرون : المعنى : قد أتى على الإنسان حين من الدهر . وللاستفهام حرفان : الهمزة وهل .

فالهمزة يستفهم بها عن التصديق ، كقوله : أزيد قائم ؟ وأقام عمرو ؟ وعن التصور لطلب التعيين ، كقولك : أزيد قام ؟ وأعمرا كلمت ؟

وتدخل على النفى لتقرير أو توبيخ أو تمن أو نحو ذلك ، كما سبق التنبيه عليه فى باب : لا لنفى الجنس .

---

(١) ما بين القوسين من تمهيد القواعد ١٨٧/٥ ا ، عن رسالة : ابن الناظم ص ١٤٤ .

(٢) البيت من الكامل . خزانة الأدب ٢٣٢/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٩١/٤ ، والدرر ١٢١/١ . والديوان ص ٢٧ وروايته : أفد ... وأفد بمعنى قرب .

(٣) فى المخطوطة : تساويها ، والتصويب من عبارته فى الشرح فى الصفحة التالية ومن التسهيل المحقق ص ٢٤٣ .

(٤) سورة الإنسان ، آية : ١ .

وأما هل فيستفهم بها عن التصديق الموجب لا غير ، ولذلك قبح : هل زيد قام ؟ وهل عمرا ضربت ؟. وامتنع : هل[1] زيد قائم أو عمرو ؟ .

وإلى كون هل للاستفهام الموجب الإشارة بقوله : وتساوى همزة الاستفهام فيما لم يصحب نافيا ، ولم يطلب فيه تعيين .

وكثيرا ما يعدى الاستفهام عن أصله فيؤتى به فى مقام الإنكار والجحد ، فيجرى مجرى النفى . فمما جاء من ذلك بالهمزة قوله تعالى[2] : ﴿ أهم يَقْسِمون رحمة ربك ﴾ وبهل فى قوله تعالى[3] : ﴿ وهل نجازى إلا الكفور ﴾ وبمتى كقولهم فى مقام الجَحْد : متى قلت هذا ؟ وبأين نحو ما حكى الكسائى[4] : أين كنت لتنجو منى . أى ما كنت لتنجو منى . وبكيف كقراءة عبد الله[5] : ﴿ كيف يكون للمشركين عهدٌ عند الله ﴾ وقد جاء ذلك بمَنْ مقرونة بالواو وبعدها إلا فى الغالب لقصد الإيجاب ، كقوله تعالى[6] : ﴿ ومَنْ يرغبُ عن ملَّة إبراهيم إلا مَنْ سَفِه نفسه ﴾ المعنى : وما يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه . ومثله[7] : ﴿ ومَنْ يقنطُ من رحمة ربه إلا الضالون ﴾ .

وقد يجىء نفى بأىّ فيعطف على ما فى حيزها بولا ، كقول الشاعر[8] :

فاذهب فأىُّ فتى فى الناس أَحْرَزَه عن حَتْفه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَل

واعلم أن أصل أدوات الاستفهام الهمزة لأنها تأتى فى الإيجاب والنفى ، ويستفهم بها عن التصور وعن التصديق ، ولكونها أصل أدوات الاستفهام ،

---

(١) هل ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها .

(٢) سورة الزخرف ، آية : ٣٢ .

(٣) سورة سبأ ، آية : ١٧ .

(٤) معانى القرآن للفراء ٤٢٤/١ .

(٥) سورة التوبة ، آية : ٧ .

(٦) سورة البقرة ، آية : ١٣٠ .

(٧) سورة الحجر ، آية : ٥٦ .

(٨) البيت من البسيط ، للمتنخل الهذلى . ديوان الهذليين قسم ٢ ص ٣٥ . معانى القرآن للفراء ١٦٤/١ ، والمحتسب ١٩٥/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧٦/٦ . أحرزه : عصمه ومنعه . دعج : جمع أدعج وهو الأسود .

والاستفهام له صدر الكلام ، استأثرت عن أخواتها بتمام التصدير ، فدخلت على العواطف من الواو والفاء وثم ، ولم يدخلن عليها ، فلا يقال : قد قام زيد ، فأقام أخوه ؟ كما يقال : فهل قام أخوه ؟ وإنما يقال : قد قام زيد ، أفقام أخوه ؟ كما قال تعالى[1] : ﴿ أو لم يَهْدِ للذين يرثون الأرض ﴾ :[2] ﴿ أفلم يَيْئَس الذين آمنوا ﴾ :[3] ﴿ أثُمّ إذا ما وَقَع آمنتم به ﴾ وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير[4] ، إيثارا لهمزة الاستفهام بتمام التصدير . وفى امتناع دخول العواطف عليها مع مساواتها هل فى صحة عطف ما هى فيه على ما قبله ، شاهد على صدق قول سيبويه .

وقد حمل الزمخشرى بعض ما جاء من ذلك فى القرآن الكريم على إضمار المعطوف عليه ، فقال[5] فى قوله تعالى[6] : ﴿ أو كُلّما عاهدوا عهدا ﴾ و[7] : ﴿ أفكلما جاءكم رسول ﴾ (تقديره : أكفروا وكلما عاهدوا ، وأكفرتم فكلما جاءكم رسول)[8] ، وهو إضمار لا دليل عليه ، ولا يفتقر تصحيح الكلام إليه .

ولاستئثار الهمزة بتمام التصدير لم تعد بعد أم المتصلة ولا المنقطعة ، تقول : أدبس فى الإناء أم عسل ؟ وأزيد خارج أم عمرو مقيم ؟ وليس لك أن تعيد الهمزة بعد أم ، كما تعيد الجار للتوكيد فى نحو : أبزيد مررت أم بعمرو ، لأنها لما لم تقع للتأسيس بعد العاطف كانت عن وقوعها للتوكيد بعده أبعد .

وأما هل فيجوز فيها مع أم المنقطعة ألا تعاد ، استغناء بدلالة العاطف على التشريك ، نحو : هل قام زيد أم خرج عمرو ، ويجوز أن تعاد توكيدا ، لأنه لا يمتنع دخول العاطف عليها نحو : هل قام زيد أم هل خرج عمرو ؟ وقال الله

---

(١) سورة الأعراف ، آية : ١٠٠ .
(٢) سورة الرعد ، آية : ٣١ .
(٣) سورة يونس ، آية : ٥١ .
(٤) الكتاب ١٨٧/٣–١٨٩ .
(٥) الكشاف ٢٩٤/١ و ٣٠٠ .
(٦) سورة البقرة ، آية : ١٠٠ .
(٧) سورة البقرة ، آية : ٨٧ .
(٨) ما بين القوسين من تمهيد القواعد ١٨٩/٥ ا ، عن رسالة : ابن الناظم ص ١٤٧ .

تعالى[1] : ﴿ هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلماتُ والنورُ ، أم جعلوا لله شركاء ﴾ فجمع بين الاستعمالين .

فإن قلت : كيف صح الجمع بين هل وأم المنقطعة ، والنحويون يقولون : إنها تفيد / الاستفهام والإضراب معا ؟ قلت يتجه ذلك على أن تكون « أم » دالة على الإضراب بالوضع ، وعلى الاستفهام إذا لم يذكر بعدها بالالتزام العرفى ، فإنها لا تدخل إلا على جملة استفهامية ، فصار لفظها مشعرا بالاستفهام ، فيجوز إظهاره بعدها على الأصل ، ويجوز إضماره استغناء بدلالة أم .

١٢٣٣ ا

فأما قوله : « ويجوز فى هل ألا تعاد لشبهها بالهمزة فى الحرفية ، وأن تعاد لشبهها بأخواتها بعدم الأصالة » فكلام غير محقق ، فإن عدم إعادة « هل » بعد « أم » مثل عدم إعادة الهمزة فى كونه على وفق الدليل ، فلا فائدة فى قياس جواز[2] أحدهما على جواز الآخر ، وإعادة هل بعد أم ليست مثل إعادة أخواتها فى أسماء الاستفهام ، فإن هل تعاد توكيدا كما سبق ، وغيرها يعاد تأسيسا إذا قصد معناه ، وإذا لم يقصد معناه لم يذكر ، تقول : متى قام زيد ؟ أم متى خرج عمرو ؟ إذا أضربت عن الاستفهام عن وقت قيام زيد ، إلى الاستفهام عن وقت خروج عمرو أو نحو ذلك .

وقد تدخل الهمزة على هل فتتعين أن تكون المرادفة لقد ، كقول الشاعر[3] :

سائِلْ فوارسَ يَرْبُوع بِشَدَّتنـا   أَهَلْ رأَوْنا بقاع القُفِّ ذى الأُكَم

وقد تبدل هاؤها همزة[4] ، فيقال : أل قام زيد ؟ مكان هل قام زيد ؟ .

فصل : ص : حروف التحضيض « هلّا » و « ألا » و « لولا » و « لو ما »

---

(١) سورة الرعد ، آية : ١٦ .

(٢) فى المخطوطة : فى جواز قياس .

(٣) البيت من البسيط . المقتضب ١/١٨٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦/٦٧ ، والدرر ٢/٩٥ . الشدة : بالفتح الحملة ، وبالكسرة القوة . القاع : المستوى من الأرض . الأكم : جمع أكمه وهى المرتفع من الأرض . القف : جبل غير مرتفع .

(٤) كلمة « همزة » ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها .

ولا يليهن غالبا إلا فعل ظاهر ، أو معمول فعل مضمر مدلول عليه بلفظ أو معنى ، وقلما يخلو مصحوبها من توبيخ ، وإذا خلا منه فقد يغنى عنهن « لو » و « ألا » . وتدل أيضا « لولا » و « لوما » على امتناع لوجوب فيختصان بالأسماء ، ويقتضيان جوابا كجواب « لو » ، وقد يلى الفعل « لولا » غير مفهمة تحضيضا ، فتؤول « بلو لم » أو تجعل المختصة بالأسماء ، والفعل صلة لأن مقدرة .

ش[1] : التحضيض مبالغة فى الحض على الشيء ، وهو طلبه والحث على فعله ، وحروفه : هلا ، وألا ، ولولا ، ولوما ، يدخلن على الفعل للتوبيخ فى ضمن التنديم إن كان ماضيا ، وفى ضمن التقاضى إن كان مستقبلا ، وكأنهن مأخوذات من « هل » المنقولة إلى التمنى فى نحو قوله تعالى[2] : ﴿ فهل لنا من شُفَعاء ﴾ مبدلة هاؤها همزة على لغة . ومن « لو » المنقولة إلى التمنى أيضا فى نحو : لو تأتينى فتحدثَنى ، بالنصب ، لما فيها من تقدير غير الواقع واقعا ، ثم ركبا مع لا وما[3] المزيدتين تنبيها على نقلهما إلى التحضيض ، فإذا قلت : هلّا فعلت : فكأنك قلت : ليتك فعلت ، متولدا منه معنى التنديم . وإذا (قلت : هلا تفعل)[4] ، فكأنك قلت : ليتك تفعل ، متولدا منه معنى التقاضى والحث .

ولحروف التحضيض صدور الكلام ، وهى مختصة بالأفعال ، وإنما يليها فى الغالب فعل ظاهر متصل ، نحو : هلا تضرب زيدا ، أو مفصول بمفعول نحو : هلا زيدا ضربت ، وإما بمعمول فعل مضمر على شريطة التفسير كقولك : هلا زيدا ضربته[5] ،

---

(١) « ش » ليست بالأصل .

(٢) سورة الأعراف ، آية : ٥٣ .

(٣) « مع لا وما » مطموس بالأصل ، والمعنى يساعد عليه ، وراجع تمهيد القواعد ١٩١/٥ ب والرسالة ص ١٤٩ .

(٤) « هلا تفعل » مطموس بالأصل ، والمعنى يساعد عليه . وراجع تمهيد القواعد ١٩١/٥ ب والرسالة ص ١٤٩ .

(٥) « ضربته » مطموس بالأصل ، والمعنى يساعد عليه ، وراجع تمهيد القواعد ١٩١/٥ ب والرسالة ص ١٤٩ .

أو مدلول عليه بمذكور قبل ، كقول الشاعر[1] :

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكم ... بنى ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المُقَنَّعا

المعنى : لولا تعدون عقر الكمى ، فحذف الفعل والمضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، اعتمادا على دلالة الكلام .

وقد تلى حروفَ التحضيض جملة اسمية ، كقول الشاعر[2] :

ونُبِّئتُ ليلى أرسلت بشفاعةٍ ... إلىّ فهلّا نَفْسُ ليلى شَفِيعُها

وهو شاذ نادر ، ويمكن تخريجه على إضمار كان الشانية ، وجعل الجملة المذكورة خبرها ، والتقدير : فهلا كان الأمر والشأن نفس ليلى شفيعها .

وتخلو الحروف المذكورة عن التوبيخ ، فتكون لطلب الفعل على سبيل العرض ، كما فى قوله تعالى[3] : ﴿ فلولا نَفَر من كل فرقة منهم طائفةٌ ﴾ وقوله تعالى[4] : ﴿ لولا أخَّرْتنى إلى أجل قريب فأصَّدَّق ﴾ ويجوز أن تغنى عنهن حينئذ « لو » المنقولة إلى التمنى ، كما تقدم فى نحو : لو تأتينى فتحدثنى . و « ألا » المخففة من المثقلة ، كقولهم : ألا تنزل فتصيب خيرا .

وتدل أيضا « لولا » و « لوما » على امتناع الشيء لوجود غيره ، فيختصان بالأسماء ، ويقتضيان جوابا كجواب « لو » فيكون فعلا مجزوما بلم ، أو ماضيا منفيا أو مثبتا مقرونا فى الغالب بلام مفتوحة .

وقد يلى الفعل « لولا » غير مفهمة تحضيضا كقوله[5] :

لا دَرّ دَرُّكِ إنى قد رميتُ به ... لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمحْدُود

---

(١) البيت من الطويل ، نسب لجرير ، وللأشهب بن رميلة . خزانة الأدب ٤٩٨/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٣/٥ ، والدرر ١/ ١٣٠ ، وديوان جرير ص ٢٦٥ : ... أفضل سعيكم ... عقر الناقة : ضرب قوائمها بسيفه ، والمراد نحرها . النيب : جمع ناب الناقة المسنة . ضوطرى : جد الفرزدق .

(٢) البيت من الطويل . نسب للصمة القشيرى ، ولابن الدمينة ، ولقيس بن الملوح . العينى ٤١٦/٣ ، وخزانة الأدب ٤٩٨/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١١٩/٢ .

(٣) سورة التوبة ، آية : ١٢٢ .

(٤) سورة المنافقون ، آية : ١٠ .

(٥) البيت من البسيط ، نسب للجموح الظفرى ، ولراشد بن عبد الله . الإنصاف مسألة/١٠ ، وخزانة الأدب ٢٢١/١ ، وروايتهما : ... رميتهم ...

والوجه فيه أن تكون « لو » هى التى لامتناع الشىء لامتناع غيره ، ولا بعدها حرف نفى مع الماضى بمعنى لم يفعل ، كما فى قول الراجز[1] :

وأىُّ شَىْءٍ سَيِّئٍ لا فعله

أى لم يفعله ، والتقدير : لو لم أحد لرميت به .

ويجوز أن تكون « لو » مع « لا » هى التى لامتناع الشىء لوجود غيره ، وقد وليها الفعل على أنه صلة لأن مضمرة ، والمعنى : لولا أحد لرميت .

فصل : ص : « ها » و « يا » حرفا تنبيه ، وأكثر استعمال « ها » مع ضمير رفع منفصل ، أو اسم إشارة . وأكثر ما يلى « يا » نداء أو أمر أو تمن أو تقليل ، وقد يعزى التنبيه إلى « ألا » و « أما » وهما للاستفتاح / مطلقا ، وكثر « ألا » قبل النداء ، و « أما » قبل القسم ، وتبدل همزتها هاء أو عينا ، وقد تحذف ألفها فى الأحوال الثلاث . ٢٣٣ ب

هذا آخر ما ألفى من كلام ابن المصنف رحمة الله عليه ، من تكميل شرح التسهيل ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين .

---

(١) نسب الرجز لشهاب بن العفيف العبدى ، ولعبد المسيح بن عسلة . الإنصاف مسألة رقم/١٠ ، وخزانة الأدب ٢٢٨/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٩٢/٤ ، والرواية فيها كلها : ... لا فعله . وفى المخطوطة : تفعله . والرواية الأولى هى المناسبة للاستشهاد هنا ، وقد ذكر هذا البيت مع أبيات أخرى فى باب المبتدأ ص ٢٨٤/١ .



فهرس الموضوعات



الفهـارس الفنيـة*

الصفحة

* آثرنا أن نبدأ فى ترتيب الشواهد القرآنية والحديث والأقوال بالحرف الأول فقط و لم نراع سواه تيسيرًا .
المحققـان



١ – فهرس القرآن الكريم

الآية	الجزء والصفحة

الآية	الجزء والصحفة
﴿ أوجاءوكم حصرت صدورهم ﴾ .	٢ / ٣٦١ ، ٣٧١
﴿ ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف ﴾ .	٢ / ٣٦٢
﴿ اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو ﴾ .	٢ / ٣٦٤
﴿ إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ﴾ .	٢ / ٣٦٨
﴿ أو قال أوحى إلى ولم يوح إليه شيء ﴾ .	٢ / ٣٦٩
﴿ أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ﴾ .	٢ / ٣٦٩
﴿ أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه ﴾ .	٢ / ٣٧٠
﴿ أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر ﴾ .	٢ / ٣٧٠
﴿ الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين ﴾ .	٢ / ٣٧٠
﴿ الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا ﴾ .	٢ / ٣٧٢
﴿ إن مثل عيسى عند الله ﴾ .	٢ / ٣٧٥
﴿ إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ﴾ .	٢ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣ / ٣٦٢
﴿ أفأمن أهل القرى ﴾ .	٢ / ٣٧٨
﴿ إنى رأيت أحد عشر كوكبا ﴾ .	٢ / ٣٩٢
﴿ إن المتقين فى جنات ونهر ﴾ .	٢ / ٣٩٥
﴿ أنبتت سبع سنابل ﴾ .	٢ / ٣٩٦
﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴾ .	٢ / ٤١١

الآية	الجزء والصفحة
﴿ إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم ﴾ .	٣ / ٤٠٩
﴿ اذهب أنت وربك ﴾ .	٣ / ٣٦٩
﴿ اذهب بكتابى ... يأيها الملأ ﴾ .	٣ / ٣٨٠
﴿ أصطفى البنات على البنين ﴾ .	٣ / ٤٦٦
﴿ أغير الله أتخذ ... والأرض ﴾ .	٣ / ٢٨٧
﴿ أغير الله تدعون ... تدعون ﴾ .	٣ / ٣٦٩
﴿ أفى الله شك فاطر ... والأرض ﴾ .	٣ / ٢٨٧
﴿ أفى قلوبهم مرض ... الظالمون ﴾ .	٣ / ٣٦٠
﴿ أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾ .	٣ / ٣٦٢
﴿ ألا إنهم يثنونى صدورهم ﴾ .	٣ / ٤٦١
﴿ ألا يا اسجدوا ﴾ .	٣ / ٣٨٩
﴿ إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ .	٣ / ٣٦٣
﴿ألقاه على وجهه فارتد بصيرا ﴾ .	٣ / ٣٥٣
﴿ الله الذى خلق سبع ... مثلهن ﴾ .	٣ / ٣٨٤
﴿ الذى خلق فسوى ... المرعى ﴾ .	٣ / ٣٢٠
﴿ إلا من ظلم ثم بدل ... رحيم ﴾ .	٣ / ٣٤٥
﴿ ألم تر أن الله أنزل ... مخضرة ﴾ .	٣ / ٣٥٤
﴿ ألهم أرجل يمشون ... يسمعون بها ﴾ .	٣ / ٣٦٠
﴿ أم خلقوا من غير شيء ... غير الله ﴾ .	٣ / ٣٦١ – ٣٦٢
﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾ .	٣ / ٣٦٢
﴿ إما أن تعذب ... فيهم حسنا ﴾ .	٣ / ٣٦٥
﴿ أم من هذا الذى هو جند لكم ﴾ .	٣ / ٣٦٢

ب

ت

ك

ل

الآيــة	الجزء والصفحة

الآيـة	الجزء والصفحة
﴿ وهو الغفور الودود ... لما يريد ﴾ .	١ / ٣٢٦
﴿ وهو الذى فى السماء ... إله ﴾ .	١ / ٢٠٧
﴿ ويشرب مما تشربون ﴾ .	١ / ٢٠٥
﴿ ويوم نسير الجبال ﴾ .	١ / ١٢
﴿ ويوم ينفخ فى الصور ... إلا من شاء الله ﴾ .	١ / ٣٠
﴿ وآخر دعواهم ... العالمين ﴾ .	٢ / ٤١
﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلا ﴾ .	٢ / ٨٢
﴿ وأذان من الله ورسوله ... ورسوله ﴾ .	٢ / ٥٠ ، ٥١
﴿ وإذا لا يلبثوا خلفك إلا قليلا ﴾ .	٢ / ٥١ ، ٤ / ٢١
﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ .	٢ / ٧
﴿ والخامسة أن غضب ... من الصادقين ﴾ .	٢ / ٤٢ ، ٤ / ٩
﴿ والذين اتخذوا من دونه ... زلفى ﴾ .	٢ / ٩٨
﴿ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ .	٢ / ٧٣
﴿ والله يعلم إنك لرسوله ... لكاذبون ﴾ .	٢ / ٢٠
﴿ والمطلقات يتربصن ... قروء ﴾ .	٢ / ٥
﴿ والملائكة يدخلون ... سلام عليكم ﴾ .	٢ / ٩٨
﴿ وإن إخالك يافرعون لمثبورا ﴾ .	٢ / ٣٧
﴿ وإن الظالمين بعضهم ... المتقين ﴾ .	٢ / ٤٩
﴿ وإن تعجب ... خلق جديد ﴾ .	٢ / ٩٤
﴿ وإن كادوا ليفتنونك ... إليك ﴾ .	٢ / ٧٧ ، ٣ / ٣١٢
﴿ وإن كانت لكبيرة ... هدى الله ﴾ .	٢ / ٣٦ ، ٧٧
﴿ وإن كلا لما ... أعمالهم ﴾ .	٢ / ٣٣ ، ٣٥

٢ - فهرس الحديث النبوى الشريف

الحديث	الجزء والصفحة
« كان ذلك والإسلام قلّ ، فأما الآن فقد اتسع نطاق الإسلام ، فامرؤ وما اختار » .	٢ / ٢١٨
« كأين تقرأ سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال قط » .	٢ / ٢٢٢ ، ٤٢٣
« كان رسول الله ﷺ ينزل عليه الوحى وأنا وإياه فى لحاف » .	٢ / ٢٥٩
« كنت نبيا وآدم بين الماء والطين » .	٢ / ٣٦٣
« كنا خمس عشرة مائة » .	٢ / ٤٠٨
« كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة » .	٢ / ٤٠٨
« كان ضخم الهامة كثير شعر الرأس ، شثن الكفين والقدمين طويل أصابعه ، ضخم الكراديس » .	٣ / ٩٥
« كفى بالسيف شا » .	٣ / ٤٣١
« كل شيء بقضاء وقدر ... والكيس » .	٣ / ٣٥٩
« كل ما شئت ... أو مخيلة » .	٣ / ٣٦٤ – ٣٦٥
« كما تناخ الإبل من بهيمة جمعاء » .	٣ / ٢٩٥
« كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت ... وانطلقت ... » .	٣ / ٣٧٤
« كنت وجار لى من الأنصار » .	٣ / ٣٧٤

ل

الحديث	الجزء والصفحة
« لا دريت ولا تليت » .	١ / ١٣٠
« لو توكلتم على الله ... وتروح بطانا » .	١ / ٣٤٨
« لولا قومك حديث ... إبراهيم » .	١ / ٢٧٦

م

ن



٣ - فهرس أقوال العرب

القــول	الجزء والصفحة
– هنأه ومرأه .	١ / ١٣١
– هذا جحر ضب خرب .	٢ / ٥٢ ، ٣ / ٣٠٨
– هذا ولا زعماتك .	٢ / ١٥٨
– هو ألص من شظاظ .	٣ / ٥٠

و

– وجدان الرقين يغطى أفن الأفين .	١ / ٨٤
– وقع المصطرعان عدلى عير .	٢ / ٣٢٤
– واجمجمتى الشاميتيناه .	٣ / ٤١٦
– وبك وأهلا وسهلا .	٣ / ٣٨١
– وجدت الناس اخبر تقله .	٣ / ٣١١

ى

– يا إياك قد كفيتك .	٣ / ٣٨٧
– يا تميم أجمعون وأجمعين .	٣ / ٤٠٠
– ياشا ادجنى .	٣ / ٤٢١ ، ٤٢٧
– يالله للمسلمين .	٣ / ٤٠٩
– يا مهتم بأمرنا لا تهتم .	٣ / ٣٩٣

٤ – فهرس القوافى الشعرية

الهمزة المفتوحة

الهمزة المضمومة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
من لد شوْلا	فإلى إتلائها	رجز	١ / ٣٦٥ ، ٣ / ١٣٠
قلت لشيبان... لقائه...	شوائه	رجز	٢ / ٤٦
لا أقعد	الأعداءِ	رجز	٢ / ١٩٨

الباء الساكنة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
فلست وبيت الله ...	بما ركب	طويل	١ / ٢١
نتج	السحائبْ	مجزوء الكامل	٢ / ١١٧
ليس	النصبْ	رمل	٢ / ٢٢٠
فجاءت به وهو ...	قد غلب	متقارب	١ / ٢٣٤
كهز الرديني	اضطرب	متقارب	٣ / ٣٥٤ – ٣٥٥

الباء المفتوحة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
ويصغر في عيني ...	طالبا	طويل	١ / ٢٠٥
إلى ملك ما أمه ...	أقاربه	طويل	١ / ٣٥٥
فإن يك شيء ...	غالبا	طويل	١ / ٣٥٩
ألا إن سرى ...	بغضوبا	طويل	١ / ٣٧٢ ، ٢ / ٤٣ ، ٤٤
وما الدهر إلا ...	معذبا	طويل	١ / ٣٧٤
لنحن الألى قلتم ...	بكم رعبا	طويل	٢ / ٩٨

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
وكائن بالأباطح ...	هو المصابا	وافر	١ / ١٦٨
يسر المرء ما ...	له ذهابا	وافر	١ / ٢٢٥ ، ٢ / ١٠٥
ولو ولدت	الكلابا	وافر	٢ / ١٢٨
وقطع	كلابا	وافر	٢ / ٣٤٠
وما قومى	الرقابا	وافر	٢ / ٣٨٧ ، ٣ / ٩٨
فإن أهلك	التهابا	وافر	٣ / ١٨٨
أعبدا حل ...	واغترابا	وافر	٣ / ٣٩٧
أسمو بها عند	ولنشربا	كامل	٣ / ٣٠٠
ليت هذا	عريبا	مجزوء الرمل	٢ / ٤٠٦
ليس إياى	رقيبا	مجزوء الرمل	٢ / ٤٠٦
لن تراها	طيبا	خفيف	٢ / ١٥٦
لن يرانى	الغرابا	خفيف	٢ / ٣٤٠
تيَّم القلب	حبّا	خفيف	٣ / ١٧٠
ليتنى ليتنى توقيت ...	منيبا	خفيف	٣ / ٣٠٤
فموشكة أرضنا ...	يبابا	متقارب	١ / ٤٠٠ - ٤٠١
يا عمرو ... نسبا ...	نجبا	رجز	١ / ١٠١
أم الحليس... شهر به...	الرقبة	رجز	١ / ٢٢٩ ، ٢ / ٣٠
وإنما	قلبه	رجز	٢ / ١٢٨

أول البيت	القافيــة	البحــر	الجزء والصفحة
الحــزن	كلبــا	رجــز	٣ / ٩٨

الباء المضمومة

أول البيت	القافيــة	البحــر	الجزء والصفحة
وقعن بجوف الماء ...	ضروب	طويــل	١/ ٦١ – ٦٢
على أحوذيين ...	وتغيــب	طويــل	١/ ٦١ – ٦٢
فلما جلاها ...	واكتئابها	طويــل	١ / ٨٧
تعفق بالأرطى ...	وكليــب	طويــل	١ / ١٢٧ ، ٢ / ١٧٤
وقد جعلت نفسى...	نابهــا	طويــل	١ / ١٥١
فإن أستطع ...	صاحبــه	طويــل	١ / ١٨٧
كأنك لم تسبق ...	تطلــب	طويــل	١ / ٢٠٤
وأغناهما أرضاهما ...	واجــب	طويــل	١ / ٢٩٧
أهابك إجلالا ...	حبيبهــا	طويــل	١ / ٣٠٢
ولست بمستبق ...	المهذب	طويــل	١ / ٣٨١
مشائيم ليسوا ...	غرابهــا	طويــل	١ / ٣٨٥ ، ٢ / ٣٠٥
وقفت على ربع ...	وأخاطبــه	طويــل	١ / ٣٩٩
وأسقيه حتى ...	وملاعبــه	طويــل	١ / ٣٩٩
فلا تخذل المولى ...	وترأب	طويــل	٢ / ١٤
فمن يك لم ...	النجيبة والأب	طويــل	٢ / ٤٨
بأى كتاب ...	وتحسـب	طويــل	٢ / ٧٣
وربيته حتى إذا ...	شاربــه	طويــل	٢ / ٨٢

الباء المكسورة

الثاء المكسورة

الجيم الساكنة

الجيم المفتوحة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
الحاء المفتوحة			
يأيها الربع مبكيا ...	أفراحا	بسيط	٣ / ٣٩٠
فقلت لصاحبى ...	شيحا	وافر	١ / ١١١
وعذبه	القداحا	وافر	٣ / ١١٠
سأترك منزلى ...	فأستريحا	وافر	٤ / ٣٠ ، ١ ، ٤٥ ، ٤٦
دامن سعدك ...	للصبابة جانحا	كامل	١ / ١٤
يا ناق ... فسيحا ...	فنستريحا	رجز	٤ / ٢٨
الحاء المضمومة			
دعتنا بكهف ...	دهماء رائح	طويل	١ / ٦٥
أخوبيضات ...	سبوح	طويل	١ / ١٠٤
تروق عيون اللاء ...	المكافح	طويل	١ / ١٩٤
وقد كنت تخفى ...	بائح	طويل	١ / ٢٠٦
وإن من النسوان ...	وتصوح	طويل	١ / ٢١٣
دعانى أبو سعد ...	النصائح	طويل	١ / ٢٢٠
لأجرر لحيى ...	وهو نازح	طويل	١ / ٢٢٠
وبينا الفتى يرجو ...	متاح	طويل	١ / ٢٥٠
غراب وظبى ...	تصيح	طويل	١ / ٢٩٢
إذا غير النأى ...	يبرح	طويل	١ / ٣٩٩ - ٤٠٠
لقد كان لى ...	متزحزح	طويل	٢ / ٩٣
مررنا فقلنا ...	اللوائح	طويل	٢ / ٩٩

الحاء المكسورة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
تبكى على زيد ...	الجوانح	طويل	٢ / ٦٧
فقمت	برابح	طويل	٣ / ١٨٠
وتيه	المتطاوح	طويل	٣ / ٢٣٤
أدين وما دينى ...	القراوح	طويل	٣ / ٢٧٦
على كل خوار ...	مائح	طويل	٣ / ٢٧٦
لها حامل ...	الجوانح	طويل	٣ / ٢٧٦
بنا أبدا لا غيرنا ...	الفوادح	طويل	٣ / ٣٧٧
وما أدرى وظنى ...	شراح	وافر	١ / ١٣٨
هم اللاءون فكوا ...	جناحى	وافر	١ / ١٩٤
أبحت حمى ...	بمستباح	وافر	٣ / ٣١٢
إنى زعيم ...	من الرزاح	كامل	٢/ ٤٤ ، ٣/ ١٣٣ ، ٤/ ١٠
وأمنت ...	إلى الصباح	كامل	٢/ ٤٤ ، ٣/ ١٣٣ ، ٤/ ١٠
أن تهبطين ...	من الطلاح	كامل	٢/ ٤٤ ، ٣/ ١٣٣ ، ٤/ ١٠
أيام	ومنائحِ	كامل	٣ / ٢٥٤
يالعطافنا ...	النفاح	خفيف	٣ / ٤١٠
ليست	بمدحدح	رجز	٣ / ٩٧
	الزمحِ	رجز	٣ / ٩٧
	الموشح	رجز	٣ / ٩٧

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
وثقت	الوعدا	طويل	٢ / ١٧١
ألم تغتمض	مسهّدا	طويل	٢ / ١٨٢ ، ٣ / ٢٦٨
فكان	تقدّدا	طويل	٢ / ٢٥١
جزى الله	وأمجدا	طويل	٣ / ٣٧
تمنى لقائى	عرّدا	طويل	٣ / ١٠٥
هويت	وسوددا	طويل	٣ / ١٢٠
أبسطا	وسوددا	طويل	٣ / ١٢٦
شباب	تَرَدّدا	طويل	٣ / ١٤٦
بربك	مجدّدا	طويل	٣ / ٢٠٧
خليلى	عهودا	طويل	٣ / ٢٦٠
لعمرك ما نفسى ...	مرشدا	طويل	٣ / ٣٢٤
لقومى حتى الأقدمون...	والحمدا	طويل	٣ / ٣٥٩
لقد نلت عبد الله ...	سوددا	طويل	٣ / ٣٧٣
ما شاء أنشأ ...	أبدا	بسيط	١ / ١٦٠ ، ٢ / ١٥٤
كأنى حين أمسى ...	ليس موجودا	بسيط	٢ / ٦
مروا عجالى ...	لمجهودا	بسيط	٢ / ٣٠
يا صاحبى ...	لقيتما رشدا	بسيط	٢ / ٤٤ ، ١١٤
أن تحملا ...	بها ويدا	بسيط	٢ / ٤٤ ، ١١٤

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
أن تقرآن ...	تشعرا أحدا	بسيط	٢ / ٤٤ ، ١١٤
من جاد	مجُدا	بسيط	٢ / ٣٦٠
فبت	غدا	بسيط	٣ / ٧٧
سقى	محدودا	بسيط	٣ / ١٦٧
ألم	غدا	بسيط	٣ / ٢١٨
فيا لسعد ...	شهدا	بسيط	٣ / ٤١٠
رمى الحدثان ...	سمودا	وافر	١/ ٣٤٧، ٢/ ٨٢
فرد شعورهن ...	سودا	وافر	١/ ٣٤٧ ، ٢/ ٨٢
تقوه أيها الفتيان ...	الجدودا	وافر	٢ / ٨١
رأيت الله أكبر ...	جنودا	وافر	٢ / ٨١
أتوعدنى	العبادا	وافر	٢ / ٢٥٩
بما جمعت	والجيادا	وافر	٢ / ٢٥٩
معاوى	الحديدا	وافر	٢/ ٣١٣ ، ٤/ ٤٧
تزود	زادا	وافر	٣ / ١٥
لئن أمست	وفودا	وافر	٣ / ٢١٥
لو يسمعون كما ...	وسجودا	كامل	١ / ٢٧
ما كان أسعد ...	وعنادا	كامل	١/ ٣٦٢ ، ٣/ ٤٣
قسما	وصدودا	كامل	٣ / ١٩٨

أول البيت	القافيـة	البحـر	الجزء والصفحة
فز ججتها بمزجة ...	أبي مزاده	كامـل	٣ / ٢٧٨
فما كعب بن مامة ...	الجـوادا	كامـل	٣ / ٣٩٤
إن رمـت	من قصده	منســرح	٣ / ٩٤
وإذا ما سمعت ...	كـادا	خفيـف	١ / ٣٩٥
فاعلمى غير ...	يقـادا	خفيـف	١ / ٣٩٥
آت	زادا	خفيـف	٢ / ٢٠٣ ، ٤١٢
عمـلا	حميـدا	خفيـف	٣ / ٥٧
مدمـن	وعـادا	خفيـف	٣ / ١١٠ ، ١١١
حمـدا	وانقيـادا	خفيـف	٣ / ١٢٦
بهجـة	الأســودا	خفيـف	٣ / ٢٣٨
قالت له الطير ... راشدا ...	حامـدا	رجـز	١ / ٥
أريت ... أملودا ... البرودا ...	الشهودا	رجـز	١ / ١٤
يا رب سار ... توسدا ...	اليـدا	رجـز	١ / ٤٦
نحن الذين بايعوا محمدا ...	أبـدا	رجـز	١ / ٢١١
ما للجمـال	وئيـدا	رجـز	٢ / ١٠٨
	حديـدا	رجـز	٢ / ١٠٨
لم يعن	الهـدى	رجـز	٢ / ١٢٨

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
سئلت	ولا حمدُ	طويل	٢ / ١٧٦
عد النفس	الجهدُ	طويل	٢ / ٤٢٣
أرى الناس	واردُ	طويل	٣ / ١٠٣
إلى حيث	ساعدُ	طويل	٣ / ١٠٣
ومن يك	بعيدُ	طويل	٣ / ١٠٤
لأن ثواب	يخلدُ	طويل	٣ / ١٢٣
وكل أب	وفاقدُ	طويل	٣ / ١٤٧
إذا الحلم	ورواعدُ	طويل	٣ / ١٤٨
فإن تمس	وفود	طويل	٣ / ١٨٠
ومحمرة	عمودُها	طويل	٣ / ١٨٧
لقينا	وبرودها	طويل	٣ /١٨٧
تألّى	مفائدُ	طويل	٣ / ٢٠٩
ألا ليت	يعودُ	طويل	٣ / ٢٣٤
إذا ما أبا حفص ...	قصيدها	طويل	٣ / ٢٧٥
فلما أتى عامان ...	يرودها	طويل	٣ / ٤٦٠
ولو أن ما أبقيت ...	عودها	طويل	٤ / ٩٩
إن النجاة ...	وإبعاد	بسيط	١ / ٦٤
لادر درك ...	لمحدود	بسيط	١ / ٢٨٤ ، ٤ / ١١٤
سبل المعالى ...	به الولد	بسيط	١ / ٣١٢
إنى لعند أذى ...	معتاد	بسيط	٢ / ٣١
وبالصريمة	والوتدُ	بسيط	٢ / ٢٨١

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
سبحانه	والجُمُدُ	بسيط	٢ / ١٨٥
ها بينا	رشدُ	بسيط	٢ / ٣٥٥
أعطوا	منقادُ	بسيط	٣ / ١٥٧
إنى علمت	داودُ	بسيط	٣ / ١٩٥
إن الخليط	وعدُوا	بسيط	٣ / ٢٢٤
كادوا بنصر ...	الذى كادوا	بسيط	٤ / ١٧
أخالد قد ...	الخوالد والهنود	وافر	١ / ١٨١
لقد طوفت ...	لى لو أبيد	وافر	١ / ٢٢٨
وأبغض من ...	عنهم أذود	وافر	١ / ٢٣٣
ثلاث كلهن ...	رابعة تعود	وافر	١ / ٣١١
ألا ياليل ويحك ...	جود	وافر	١ / ٣٥٨ - ٣٥٩
أصخ فعساك ...	مستفاد	وافر	١ / ٣٩٧
عزمت	يسودُ	وافر	٢ / ٢٠٣ ، ٣ / ٢٣١
إذا ما	الثريدُ	وافر	٣ / ٢٠٠
ورب أسيلة ...	وجيد	وافر	٣ / ٣٢٤
نخلت له نفسى ...	الأحقاد	كامل	١ / ١٦٥
ولقد سئمت ...	كيف لبيد	كامل	١ / ٢٤٩
زعم البوارح ...	الأسود	كامل	١ / ٣٢١
أبنى	عضدُ	كامل	٢ / ٢٨٥
يثنى عليك ...	مزيد	كامل	٤ / ٧٤

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
فآليت لا أنفك ...	بعدى	طويل	١ / ١٥٠
كسا حلمه ...	ذرا المجد	طويل	١ / ١٦١
إذا دبرانا ...	بأسعد	طويل	١ / ١٧٥ ، ١٨١
وأنت الذى أمست ...	الشدائد	طويل	١ / ٢١٠
وأنت الذى يا سعد ...	والحمد	طويل	١ / ٢٣٢
وعند الذى واللات ...	العوائد	طويل	١ / ٢٣٣
رأيت بنى غبراء ...	الممدد	طويل	١ / ٢٤٤
رحيب قطاب الجبيب ...	المتجرد	طويل	١ / ٢٦٣
قضاء رمى الأشقى ...	سعيد	طويل	١ / ٢٩٥ - ٢٩٦
بنونا بنو ...	الأباعد	طويل	١ / ٢٩٧
ولو كان حى ...	بخالد	طويل	١ / ٣٥٩
وتركى بلادى ...	غير مطرد	طويل	١ / ٣٦٠
دعانى أخى ...	يجدنى بأقعد	طويل	١ / ٣٨٣
ومازلت ...	بكل مراد	طويل	٢ / ٣٠
فقام يذود ...	إلى هند	طويل	٢ / ٥٤
وقد مات شماخ ...	بخالد	طويل	٢ / ٦٠ ، ٦٣
إخالك إن لم ...	من الوجد	طويل	٢ / ٨٠
تجلدت	الوجدِ	طويل	٢ / ١٢٠

أول البيت	القافيـة	البحـر	الجزء والصفحة
كسـا	المجـدِ	طويـل	٢ / ١٣٥
إذا كنت	للعهـد	طويـل	٢ / ١٧١
وألـغ	ذى ودّ	طويـل	٢ / ١٧١
خمـولا	والمجـدِ	طويـل	٢ / ١٨٨
فلو أنها	يـدِى	طويـل	٢ / ٢١٨ ، ٢١٩
فآليـت	بعـدى	طويـل	٢ / ٢٥٠
وبالجسـم	تشهـدِ	طويـل	٢ / ٣٣٣
ومالام	يـدى	طويـل	٢ / ٣٣٣
تسليـت	عنـدى	طويـل	٢ / ٣٣٨
وكـرّى	المتـورد	طويـل	٢ / ٣٧١
سبقـت	الطـواردِ	طويـل	٢ / ٣٧٢
وتركـى	مطـردِ	طويـل	٢ / ٣٧٥
إذا الخمـس	بعيـدِ	طويـل	٢ / ٤٠٩
ولم يتـرك	الهنـدِ	طويـل	٢/ ٢٣١ ، ٣/ ٢٦٢ ، ٢٦٤
فـذلك	فأجـدرِ	طويـل	٣ / ٣٧
فـولا	كالمـواردِ	طويـل	٣ / ١٠٨
أمن بعد	الوجـدِ	طويـل	٣ / ١١٠
عسـى	غـد	طويـل	٣ / ١٣٧
إذا جئـت	نهـدِ	طويـل	٣ / ١٤٣
شهيـدى	بشاهـد	طويـل	٣ / ١٥٤

أول البيت	القافيـة	البحـر	الجزء والصفحة
إذا مـا	ودّى	طويـل	٣ / ١٦٣ ، ١٦٤
وسائـس	لم يعودِ	طويـل	٣ / ١٨٨
وراجـى	بملحـدِ	طويـل	٣ / ١٨٨
أبى كرمـا	موعـدِ	طويـل	٣ / ٢١٩
دعا فأجبنا ...	بعيـد	طويـل	٣ / ٢٩٣
أبيح لهم ...	فى غد غد	طويـل	٣ / ٣٠١
ألا أيهذا ...	أنت مخلدى	طويـل	٤ / ٥٠
ولست بحلال ...	أرفـد	طويـل	٤ / ٧١ ، ٩٠
قد أترك ...	بفرصـاد	بسيـط	١/ ٢٩ ، ٤/ ١٠٨
أهان دمك ...	على الحسد	بسيـط	١/ ٤٦– ٤٧
فقد شفيت ...	على الأبد	بسيـط	١/ ٤٦– ٤٧
تلاعب الريح ...	تهتان التجاويد	بسيـط	١/ ٧٨– ٧٩
ما كاليروح ...	ذو رشد	بسيـط	١ / ٢٠١
إن الذين الألى ...	وإرعاد	بسيـط	١ / ٢٢٥
ها إن ذى ...	النكـد	بسيـط	١ / ٢٤٥
وليس يظلمنى ...	من الأحد	بسيـط	١ / ٢٥٩
لولا أبوك ...	بالمقاليد	بسيـط	١/ ٢٧٦ – ٢٧٧
أمست خلاء ...	على لبد	بسيـط	١/ ٣٤٤، ٣٤٦
إن احتيازك ...	بالحزم والجلد	بسيـط	٢ / ١٦

الراء المفتوحة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
لكم مسجدا	وأقترا	طويل	٣/ ١٩، ٢٦٤، ٣٢٣
لقد عيل	ماشرَه	طويل	٣ / ٧٢
فتاتان	البدرا	طويل	٣ / ٨١
كأنك	بيطرا	طويل	٣/ ١٠٧، ١٠٨
إذا صحّ	ميسّرا	طويل	٣ / ١٢٣
تقول	أحمرا	طويل	٣ / ١٤٣
ألا هل	بيقرا	طويل	٣ / ١٥٣
قهرناكم حتى ...	الأصاغرا	طويل	٣ / ٣٥٨
فقلت لهن امشين ...	فنعذرا	طويل	٣ / ٣٦٦
ألا أيها الساقي ...	المجسرا	طويل	٣ / ٣٩٩
فقلت له ...	فنعذرا	طويل	٤ / ٢٦
من ولي	البدارا	مديد	٣ / ٩٨، ٩٩
بلّغت صنع ...	مبتدرا	بسيط	١ / ١٥٥
نعم امرأ ...	وزرا	بسيط	١/ ١٦٣، ٢/ ١٦٩
لكم أمان ...	وزرا	بسيط	٢ / ٢٢
لو لم تكن ...	عمرا	بسيط	٢ / ٥٩
لا تعنين بما ...	قدرا	بسيط	٢ / ٦٠
كعبا	سقرا	بسيط	٢ / ١٥٣
وقد ظهرت	القمرا	بسيط	٢ / ٤٠٤
ومن يمت	سقرا	بسيط	٣ / ١١١

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
أيــهْ	منتصــرا	بسيــط	٣ / ١٩١
إنارة العقل	تنويــرا	بسيــط	٣ / ٢٣٨
وفاق كعب بجير ...	سقــرا	بسيــط	٣ / ٢٧٥
لمياء فى شفتيها ...	القمــرا	بسيــط	٣ / ٣٢٨
حملت أمرا ...	ياعمــرا	بسيــط	٣ / ٤١٣
من طالبين ...	أثــرا	بسيط	٤ / ١٩
أيان نؤمنك ...	حــذرا	بسيــط	٤ / ٧١
متى تلقنى ...	وتستطــارا	وافــر	١ / ٩٠ ، ٢ / ٣٤٩ ، ٣٥٠
أحولـى تنفض ...	فهأنذا عمارا	وافــر	١ / ٩٤
حمــاة الضيــم ...	واستغــارا	وافــر	١ / ٩٩
فما آباؤنا ...	الحجورا	وافــر	١ / ١٩٤
ألا طرقــت	مـزارا	وافــر	٣ / ٣٥
ألا يا صاحبى ...	أين سارا	وافــر	٣ / ٢٧٦
بأى تراهــم ...	عسفوا الكفارا	وافــر	٣ / ٢٧٦
ألم تر أننى ...	رجل جمارا	وافــر	٣ / ٢٨٧
فقيـر الليـل ...	النهــارا	وافــر	٣ / ٢٨٧
فما تك يابن ...	ولا افتقارا	وافــر	٤ / ٦٩
قال العوازل ...	قتيــرا	كامــل	١ / ١١٢
مشـق	وصــدورا	كامــل	٢ / ٢٦٣
بانــت	جــارَة	مجزوء الكامل	٢/ ٣٤٤ ، ٣٨٠، ٣/ ٣٢

الراء المضمومة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
أبالأراجيز ...	والخور	بسيط	٢ / ٨٥
إن امرأ	لمغرورُ	بسيط	٢ / ١١٢
وأكرم	والقررُ	بسيط	٢ / ١٢٤
مثل	هجرُ	بسيط	٢ / ١٣٢
ما جئت	حذرُ	بسيط	٢ / ١٥٥
ترتع	وإدبارُ	بسيط	٢ / ١٩١
استقدر	مياسير	بسيط	٢ / ٢٠٩
لو كان	الذكرُ	بسيط	٢ / ٣٠٠ ، ٣٠١
فعجتها	الأزرُ	بسيط	٣ / ٩١
إني وقتلى ...	البقر	بسيط	٤ / ٤٩
وأية بلدة ...	نزار	وافر	١ / ٨٢
فقلنا أسلموا ...	الصدور	وافر	١ / ٩٧
له زجل كأنه ...	أو زمير	وافر	١ / ١٣٢
تعلم أنه لا طير ...	الثبور	وافر	٢ / ٧٩
فمن يك	تعارُ	وافر	٢ / ٢٥٤
ولكن	كثير	وافر	٣ / ١٥٠
ولكن كالشهاب ...	لا يحار	وافر	٣ / ٣٥٦
فهل من خالد ...	عار	وافر	٣ / ٤١١
ومجاشع قصب ...	طاروا	كامل	١ / ٣٠٥
إن الخلافة ...	لما أحقر	كامل	٢ / ٣١

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
فيارب	تنفسا	طويل	٣ / ٢٦
فلم أر	فوارسا	طويل	٣ / ٦٨ ، ٦٩
أكرّ	القوانسا	طويل	٣ / ٦٨ ، ٦٩
هذى	نسيسا	كامل	٢ / ١٨٢
إن سلمى	بوسا	خفيف	٣ / ١٦٨
عينت	يئوسا	خفيف	٣ / ١٦٨
إذا لم يكن ...	دواء الأسى	متقارب	١ / ٣٥٩
لقد رأيت	خمسا	رجز	٢ / ٢٢٣
البس لكل حالة لبوسها...	بوسها	رجز	٣ / ٣٦٦

السين المضمومة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
رأيت رجالا ...	عائس	طويل	١ / ٢٢٧
لقد أرسلونى ...	أفرس	طويل	١ / ٢٥٦ ، ٤ / ١٠٨
إذا أرسلونى	الممارسُ	طويل	٣ / ١٧
بثوب	راسُ	طويل	٣/ ٩٦، ١٠٥
ألا ليت	آيسُ	طويل	٣ / ٢٢٥
لله يبقى	والآسُ	بسيط	٣ / ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٩٩
لو كنت إذ ...	الفرس	بسيط	٤ / ٤٨
إذ ما أتيت ...	المجلس	كامل	٤ / ٦٧
اعتصم	أمسُ	خفيف	٢ / ٢٢٣

السين المكسورة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
وأما التى ...	فائظه	متقارب	١ / ١٤٠ ، ٣٢٦ ، ٣ / ١٥ ، ١٦
أُنــا	دلنظا	رجز	٢ / ٣٥٨

العين الساكنة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
ولا تحفرن ...	تقع	طويل	٤ / ٨٣
كذاك الذى ...	صنع	طويل	٤ / ٨٣
ومساميح بما ...	سوء الطمع	رمل	١ / ٧٣
مزبدا	رتعْ	رمل	٢ / ٣٤٠ ، ٣٤١
ربّ من	يطعْ	رمل	٣ / ١٧٦
يا سيدا ما أنت ...	الذراع	سريع	٣ / ٣٢ – ٣٩٧
قوال ...	الرتاع	سريع	٣ / ٣٢ – ٣٩٧

العين المفتوحة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
إذا ما الغلام ...	مقارعا	طويل	١ / ١١١
فإن تزجرانى ...	عرضا ممنعا	طويل	١ / ١١١
وغيرنى ما غال ...	ألمعا	طويل	١/ ٢٠٣
فقالت أكل ...	وتخدعا	طويل	١ / ٢٢٤ ، ٤ / ١٦ ، ١٧
فقلت لها لا تنكحيه ...	مجمعا	طويل	١ / ٢٢٦

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
سقاها ذوو ...	أن تقطعا	طويل	١ / ٣٩٢
فلو أن حق ...	فتسرعا	طويل	٢ / ١٤
حننت	معا	طويل	٢ / ٢٤٠
بعثت	فتسمعا	طويل	٢ / ٣٦٣
تلفت	وأخدعا	طويل	٢ / ٣٨٣
لقد علمت	مسمعا	طويل	٣ / ١١٦
فلما تفرقنا	معا	طويل	٣ / ١٤٧
فقالت	وتخدعا	طويل	٣ / ١٤٨
لعمرى	جائعا	طويل	٣ / ٢١٥
إذا قال	أجمعا	طويل	٣ / ٢٣٩ ، ٤ / ١٠٧
[illegible] ...	[illegible]	طويل	٤ / ٢٣
[illegible] لا تسام ...	أجمعا	طويل	٤ / ٦٩
وإنك مهما تعط ...	أجمعا	طويل	٤ / ٦٩
فمن نحن نؤمنه ...	مفزعا	طويل	٤ / ٧٤
تعدون عقر ...	المقنعا	طويل	٤ / ١١٤
زمن العادى	مطيعا	مديد	٣ / ٢٥٣
عندى اصطبار ...	سمعا	بسيط	١ / ٢٩١ – ٢٩٢
وزادنى	منعا	بسيط	٣ / ٥٣
قد حملوه	واضطلعا	بسيط	٣ / ١٠٧
وجربوه	والفنعا	بسيط	٣ / ١٠٧

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
يا دار	والوجعا	بسيط	٣ / ١٢٥
يا بن الكرام ...	كمن سمعا	بسيط	٤ / ٣٣
قفى قبل التفرق ...	الوداعا	وافر	١ / ٣٥٦ ، ٣ / ٤٢٩
فكرت	السباعا	وافر	٢ / ١٥٦
لبئس	يراعَى	وافر	٣ / ١٩
يبذل	المتاعا	وافر	٣ / ١١٦
أكفرا	الرتاعا	وافر	٣ / ١٢٣
ألم يحزنك ...	انقطاعا	وافر	٣ / ٢٧٠
أنا ابن التارك ...	وقوعا	وافر	٣ / ٣٢٧
ذرينى إن أمرك ...	مضاعا	وافر	٣ / ٣٣٦ ، ٣٣٧
ولقد شربت ...	واثنتين وأربعا	كامل	١ / ٦٩
صدقت قائل ...	يافعا	كامل	١ / ٣٦٢
فلبعده	فودعا	كامل	٣ / ٢١٥
حملتها	لتضعضعا	كامل	٣ / ٢٣٥
كم بجود	وضعَهْ	رمل	٢ / ٤٢١
إن وجدت الصديق...	مطيعا	خفيف	١ / ١٥٠ - ١٥١
جارتى للخبيص ...	مجيعا	خفيف	١ / ٣٢٠
من لا يزال... المعه...	سعه	رجز	١ / ٢٠٣

العين المضمومة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
فتخالسا نفسيهما ...	لا ترقع	كامل	١ / ١٠٧
فالعين بعدهم ...	تدمع	كامل	١ / ١١٢
وإذا الأمور ...	المفزع	كامل	١ / ٢٥١
فلبثت بعدهم ...	مستتبع	كامل	٢ / ٨٦
فبكى	تصدّعوا	كامل	٢ / ١١٣
بينا نحن	سلفعُ	كامل	٢ / ٢١٠
قالت	ينفعُ	كامل	٢ / ٢١٧
لما أتى	الخشعُ	كامل	٣ / ٢٣٧
قصر الجديد	انقطاعُهْ	مجزوء الكامل	٣ / ٢٤٠
سبقوا هوى ...	جنب مصرع	كامل	٣ / ٢٨٣
مالدى الحازم ...	قد يضيع	خفيف	١ / ٣٢٩
لا يغرنكم أولاء ...	خداع	خفيف	٣ / ٣٨٧
أرمى عليها	وإصبعُ	رجز	٣ / ١٦٠ ، ٣ / ٢٩٥
وأقبلت والهة تفجع ...	أجمع	رجز	٣ / ٢٨٨
يا أقرع ... أقرع...	تصرع	رجز	٤/ ٧٨، ١٧٦

العين المكسورة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
أخو الذئب يعوى ...	مطمع	طويل	١ / ١٢٩
أردت لكيما ...	بلقع	طويل	١ / ٢٢٤ ، ٤ / ١٧ ، ١٨
علمت يقينا ...	غير نافع	طويل	١ / ٣٣٢
فلما بلغنا ...	المضاجع	طويل	٢ / ٧٨

الفاء المكسورة

القاف الساكنة

القاف المفتوحة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
فلما تبينا الهدى ...	والتقى	طويل	٣ / ٣٠٠
تخبرنا بأنك ...	بنا لصوقا	وافر	١ / ٣٠٦ ، ٢ / ٣٢٩
ألا يا بن الذين ...	لتبقى	وافر	٣ / ٣٩٠
إن الرغاث	ممحوقا	كامل	٢ / ١٦٦
نحن أو انتم ...	وسحقا	خفيف	٣ / ٣٦٣

القاف المضمومة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
إذا حاجة ...	حين تسبق	طويل	١ / ١٩
ويجبى إليه ...	والخورنق	طويل	١ / ٨١
وليس بمعييني ...	صديق	طويل	١ / ١٣٨
أأنت الهلالى ...	المعلق	طويل	١ / ٢١١
عرضنا فسلمنا ...	خانقه	طويل	١ / ٢٩٤
وطئنا بلاد ...	تزهق	طويل	١ / ٣٩١
أرى الربع ...	كان يضيق	طويل	٢ / ٦٠
ألا هل	العوائقُ	طويل	٢ / ١٢٠
يبلغك	سابقُ	طويل	٣ / ٥٧
جهول	رهوقُ	طويل	٣ / ٨٢
ولم يرتفق	رواهقُهْ	طويل	٣ / ٨٤
رضيعى	نتفرقُ	طويل	٣ / ٢١٨
فإن قرين	تفارقُهْ	طويل	٣ / ١٤٨

القاف المكسورة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
اهدموا بيتك لا أبالكا ...	أخالكا	رجز	١ / ٦٥ ، ٢ / ٦٠، ٢٤٢
	حوالكا	رجز	١/ ٦٥ ، ٢ / ٦٠، ٢٤٢
إليك حتى بلغت	إياكا	رجز	١ / ١٤٨ – ١٤٩
من بين أولاك إلى أولاكا		رجز	١ / ٢٤٢
ورأى عيني الفتى أباكا ...	ذاكا	رجز	١ / ٢٨٥ ، ٣ / ١١١
يا بن الزبير طالما عصيكا ...	إليكا	رجز	١ / ٣٩٧
يأيها	دونكا	رجز	٢ / ١٣٧
وكنت ... وحدكا...	قبلكا	رجز	٤ / ٦٤

الكاف المضمومة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
وإنما الهالك ثم التالك ...	المسالك	رجز	١ / ٢٤٦
	ذلك	رجز	١ / ٢٤٦
حوكت	تشاكُ	رجز	٢ / ١٣١

الكاف المكسورة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
رأيت سعودا ...	بن مالك	طويل	١ / ١٨١
على كل	الرواتكِ	طويل	٢ / ١٨٢
سمت وزكت ...	تدرك	طويل	٣ / ٤٢٩
أتجزع أن أذنا ...	ابن مالك	طويل	٤ / ٥٣

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
لو أن قومى... حمل...	الجبل	رجز	١ / ١٢٣
رب ابن	الكسِلْ	رجز	٣ / ٨٥
إن الكريم	يتكلْ	رجز	٣ / ١٦١
يارب يا رباه إياك أسل ...	الأجل	رجز	٣ / ٤٠٨

اللام المفتوحة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
وليس الموافينى ...	أملا	طويل	١ / ١٣٨
أبى الله ...	صقالها	طويل	١ / ١٩٥
وليس اليرى ...	خليلا	طويل	١ / ٢٠١
دعوت امرأ ...	وموئلا	طويل	١ / ٢٢١
تساور سوارا ...	ليفعلا	طويل	١ / ٢٨٨
خليلى خليلى ...	خليلا	طويل	١ / ٣٠٤
إن المرء ميتا ...	فيخذلا	طويل	١ / ٣٧٦
أتونى فقالوا ...	لعلها	طويل	٢ / ٧
وعل حبالا ...	فحلها	طويل	٢ / ٧
سوى أن حيا ...	نهشلا	طويل	٢ / ١٥
سئلت وإنى ...	سائلا	طويل	٢ / ١٩
حسبت التقى ...	ثاقلا	طويل	٢ / ٨١
فأقسم	بطلا	طويل	٢ / ٢٣٤
أرى	معللا	طويل	٢ / ٢٦٨
يساقط	أخولا	طويل	٢ / ٤١٦ ، ٤١٧

اللام المضمومة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
ومفحصها	مفصل	طويل	٣ / ١٢٥
وسمر	ذجّل	طويل	٣ / ١٢٥
وإن امرأ	جاهلُ	طويل	٣ / ١٤١ ، ١٤٢
لنا الفضل	أفضلُ	طويل	٣ / ١٤٨
أفى قملٍ	مراجلُهْ	طويل	٣ / ١٥٦
لئن كان	يفعلُ	طويل	٣ / ١٦٩
وعيشك	القتلُ	طويل	٣ / ٢٠٨
جوابا	تسأَلُ	طويل	٣ / ٢٠٩
فلا الجارة	محولُ	طويل	٣ / ٢١٠
وقولى	المنخلُ	طويل	٣ / ٢١١
وقلن	أسافلُه	طويل	٣ / ٢١٩
ترى سيفه	محاملُهْ	طويل	٣ / ٢٢٠
وأحلى	بالهُا	طويل	٣ / ٢٢٥
تمنى	وابلُ	طويل	٣ / ٢٤١ ، ٢٤٢
من الجرد	تصهلُ	طويل	٣ / ٢٤٤
رددنا	رسائلُهْ	طويل	٣ / ٢٥١
ألم تعلمى	قليلُ	طويل	٣ / ٢٥٦
وإنى لا	بخيلُ	طويل	٣ / ٢٥٦

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
وجهك البدر ...	أفول	خفيف	٣ / ٣٧٠
إذا ما لقيت ...	أفضل	متقارب	١ / ٢٠٨
وما أنت أم ...	تكمل	متقارب	١ / ٣٩١
لاحبذا	العاذلُ	متقارب	٣ / ٢٦
يمينا	يفعلُ	متقارب	٣ / ٢٠٨
أنت تكون ما جد نبيل...	بليل	رجز	١ / ٣٦٢
يارب	من علَّهْ	رجز	٢/ ٢٤٥، ٣/ ١٧٩
مالك من	رمَلُه	رجز	٢/ ٢٩٥، ٢٩٦

اللام المكسورة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
فإن يك قوم ...	باهل	طويل	١ / ٥٣
أنا الفارس ...	أو مثلى	طويل	١ / ١٤٨
وما هو من ...	البخل	طويل	١ / ١٦٦
وقبلى مات ...	وابن المضلل	طويل	١ / ١٨١
وتفنى الألى ...	القبل	طويل	١ / ١٩٣
أرحنى من اللائى ...	الأرامل	طويل	١ / ١٩٤
وليس من الراجى...	بدليل	طويل	١ / ٢٠٥
فتوضح فالمقراة ...	وشمأل	طويل	١ / ٢١٣
ولن يلبث الجهال...	بجهول	طويل	١ / ٢٢٦

أول البيت	القافيـة	البحـر	الجزء والصفحة
فقلت	وأوصالي	طويل	٣ / ٢٠٠
حلفت	صالي	طويل	٣ / ٢١٤
وإنا لنرجو	الأفاضلِ	طويل	٣ / ٢٤٢
كأني	حنظل	طويل	٣/ ٢٥٣، ٢٥٤
فمن كان	لوائل	طويل	٣ / ٢٦٧
فرشني بخير ...	بعسيل	طويل	٣ / ٢٧٣
عتوا إذ أجبناهم ...	الأجادل	طويل	٣ / ٢٧٨
ومن يلغ أعقاب ...	معاجل	طويل	٣ / ٢٧٨
كأن ثبيرا ...	مزمل	طويل	٣ / ٣٠٩
وشوهاء تعدو ...	المرحل	طويل	٣ / ٣٣٤ – ٣٣٥
فأضحت مغانيها ...	تؤهل	طويل	٤ / ٦٥
ردوا فوالله ...	ورد لنزال	بسيط	١ / ٣٠ ، ٣ / ٢٠٦ ، ٢٠٧
ما أنت بالحكم ...	والجدل	بسيط	١ / ٢٠١
ما يقسم الله ...	ناعم البال	بسيط	١ / ٣٤٨
كائن دعيت ...	ولا وكل	بسيط	١ / ٣٨٥ ، ٢ / ٣٢٢
وقد جعلت ...	الثمل	بسيط	١ / ٣٩٠ ، ٣٩٨
لا سابغات ...	آجال	بسيط	٢ / ٥٥

الميم الساكنة

الميم المفتوحة

الميم المضمومة

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
ينام بإحدى ...	نائم	طويل	١ / ٣٢٦
وما خذل ...	فهم هم	طويل	١ / ٣٧٠
وليس بمدن ...	محجم	طويل	١ / ٣٨٧
ألا ياسنا ...	عليّ كريم	طويل	٢ / ٣١
ألم تعلمى ...	يتجشم	طويل	٢ / ٤٢
نبئت عبد الله ...	صميمها	طويل	٢ / ١٠١
صددت	يدومُ	طويل	٢ / ١٠٩
لقد أورث	مقيمُ	طويل	٢ / ١١٦
تولّى	وحميم	طويل	٢ / ١١٦
تزودت	كلامُها	طويل	٢ / ١٣٤ ، ١٣٥
قضى	غريمُها	طويل	٢ / ١٦٦
وإن بنى	نجومُها	طويل	٢ / ٢٢٦
يديروننى	سالمُ	طويل	٢ / ٢٣١
عشية	المصمم	طويل	٢ / ٢٨٧
أنيخت	بغامُها	طويل	٢ / ٣٠٠
أتانى المعلى	ظلومُ	طويل	٢ / ٣٦٥
إذا غاب	ألائمُ	طويل	٣ / ٦١
فلما رجت	نئيمُ	طويل	٣ / ١٥٤
وننصر	وجارمُ	طويل	٣ / ١٧١ ، ٣ / ٣٦٣
يمينا	نادمُ	طويل	٣ / ٢٠٩

أول البيت	القافيـة	البحـر	الجزء والصفحة
أم هل كبير ...	مشكوم	بسيـط	٤ / ٧٥
وإن أتاه ...	ولا حرم	بسيـط	٤ / ٧٧ ، ٧٨
فإما كيس ...	لئيم	وافـر	١ / ٢٤
قتلنا ناجيا ...	الغشوم	وافـر	١ / ٧٢
نصلى للذى ...	العموم	وافـر	١ / ٢٠٥
نطوف ما ...	والعديم	وافـر	١ / ٢٢٦ – ٢٢٧ ، ٣ / ٣٧٢
إلى حفر ...	مقيم	وافـر	١ / ٢٢٦ – ٢٢٧ ، ٣ / ٣٧٢
وأصبح بطن ...	هشام	وافـر	٢ / ٦
سلامك	الذمـومُ	وافـر	٢ / ١٨٦ ، ٣٥٦
إذا هو	الظلـومُ	وافـر	٢ / ٢١٣
يلحن	الوشومُ	وافـر	٢ / ٣٥٩
أتحسبنى	تهيمُ	وافـر	٣ / ١٠
وسلمى	وريمُ	وافـر	٣ / ١٠
نياف	نيمُ	وافـر	٣ / ١٠
فإن يكن	حرامُ	وافـر	٣ / ٩٣ ، ٣ / ٢٧٨
ونأخذ	سنامُ	وافـر	٣ / ٩٦
لعمرى	الحليمُ	وافـر	٣ / ١٧١
أريـد	لئيـم	وافـر	٣ / ١٧١

الميم المكسورة

أول البيت	القافيـة	البحـر	الجزء والصفحة
يمينا	ومبرمِ	طويـل	٣ / ١٦ ، ١٨ ، ١٩٨
أبأنابها	الحوائمِ	طويـل	٣ / ٨٥
وما الحرب	المرجم	طويـل	٣ / ١٠٦
وكل حسام	وجرهم	طويـل	٣ / ١٣٢
تناوله	وللفم	طويـل	٣ / ١٤٧
فما جمعكم	ضيغمِ	طويـل	٣ / ١٥٧
بنا كالجوى	الحوائم	طويـل	٣ / ١٧١
وخيفاء	ومِصرمِ	طويـل	٣ / ١٨٧
تمشى	ومتئم	طويـل	٣ / ١٨٧
وإنى لأطوى	المراجـمِ	طويـل	٣ / ١٩٤
فإما أعش	بالمسالم	طويل	٣ / ٢١٧
فإن قريش	لائمِ	طويـل	٣ / ٢٣٢
لأجتذبن	حليمِ	طويـل	٣ / ٢٥٥
وليت	مسلم	طويـل	٣ / ٢٦٠
ترى أسهما ...	العزم	طويـل	٣ / ٢٧٤
تيممت همدان ...	وسهامى	طويـل	٣ / ٣٠١
ألا يا اسلمى ...	تكلمى	طويـل	٣ / ٣٠٥
جزى الله ...	المتضاجم	طويـل	٣ / ٣٠٩
لئن كنت ...	بسلم	طويـل	٣ / ٣١٥
وقالوا أخانا ...	تظلم	طويـل	٤ / ٦٢
وقدر ككف ...	يتدسم	طويـل	٤ / ٨٨
لو عد قبر ...	منزل الذم	بسيـط	١ / ٦٤

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
أتاركة	والكلامِ	وافر	٢ / ١٩٣ ، ٣٥٢
فلو كانت	الخيام	وافر	٢ / ٣٧٤
سمحت	القرآم	وافر	٢ / ٣٧٤
وأشعث	النجوم	وافر	٣ / ١٨٧
ملكت	البهيم	وافر	٣ / ١٨٧
وما كنا	أزام	وافر	٣ / ٢٢٢
إذا بعض	اليتيم	وافر	٣ / ٢٣٧
فساغ	الحميم	وافر	٣ / ٢٤٧
وهم ضربوك ...	من العظام	وافر	٣ / ٣٣٦ ، ٣٣٧
لو كان يدرى ...	مكلمى	كامل	١ / ٦
شغفت بك ...	وغرام	كامل	١ / ١٩٠
ياشاة من ...	لم تحرم	كامل	١ / ٢١٦
وتكاد تكسل ...	قوام	كامل	١ / ٤٠٠
عوجا على ...	حذام	كامل	٢ / ٤٦
ولقد نزلت ...	المكرم	كامل	٢ / ٧٢
لا يركنن ...	لحمام	كامل	٢ / ٩٢ ، ٣٠٣ ، ٣٣٢
فلقد أرانى ...	وأمامى	كامل	٢ / ٩٢ ، ٣٠٣ ، ٣٣٢
فإذا شربت	لم يكلمِ	كامل	٢ / ١٢٥
وكريمة	الأعلامِ	كامل	٢ / ١٥١ ، ٣ / ١٩٣

النون الساكنة

النون المضمومة

النون المكسورة

أول البيت	القافيــة	البحــر	الجزء والصفحة
ألا رب من ...	أمين	طويـل	١ / ٢١٥ ، ٣ / ١٨٠
وإن امرأ ...	فالهميـان	طويـل	٢ / ٢٦
لمعترف ...	بالهمـلان	طويـل	٢ / ٢٦
أنا ابن ...	المعـادن	طويـل	٢ / ٣٤
خليلى هل ...	دنفـان	طويـل	٢ / ٥٠
ولو سئلت ...	الشفتـان	طويـل	٢ / ٩٠ ، ٤٠٧
تحـنّ	لقضـانى	طويـل	٢ / ١٤٨ ، ١٥٠
وما كفّ	بلامَـنٍّ	طويـل	٢ / ٣٠٥
ونحـن	بمكان	طويـل	٢ / ٣٤٦
ليالـى	روانِ	طويـل	٢ / ٣٦٢
تبين	معـون	طويـل	٣ / ٦
لقد طال	فـلانِ	طويـل	٣ / ١١٣
فليت	لقونـى	طويـل	٣ / ١٥٦
ويوم على	دانِ	طويـل	٣ / ١٧٨
ألا ربّ	أبوان	طويـل	٣ / ١٧٨
وأغبـر	وجـران	طويـل	٣ / ١٨٧
تبدّت	الرجـوانِ	طويـل	٣ / ١٨٧
ألا تسأل	رمضان	طويـل	٣ / ١٩٣
فقال	فثمـانِ	طويـل	٣ / ١٩٣

أول البيت	القافية	البحر	الجزء والصفحة
تذكر	دانِ	وافر	٣ / ٢٥٦
مضت	وحجتانِ	وافر	٣ / ٢٦١
ولست براجع ...	لوانى	وافر	٣ / ٢٨٢
فإما أن تكون ...	سمينى	وافر	٣ / ٣٦٦ - ٣٦٧
وإلا فاطرحنى ...	وتتقينى	وافر	٣ / ٣٦٦ - ٣٦٧
من أجلك ...	بالود عنى	وافر	٣ / ٣٩٩
فقلت ادعى ...	داعيان	وافر	٤ / ٣٦
وإذا سئلت ...	الرحمن	كامل	١ / ١٥٧
وبنو نويجية ...	الخزان	كامل	١ / ١٩١
ماضرّ	البحرانِ	كامل	٢ / ١٠٥ ، ١٢٣
ظعنت	بالسلوانِ	كامل	٢ / ٣٦٥
رب امرأ	وهوانِ	كامل	٣ / ١٨٤
ولقد رمقتك ...	يبغينى	كامل	٣ / ٣٥٥ - ٣٥٦
عفت المنا ...	والسوبان	كامل	٣ / ٤٣١
ووجه مشرق ...	حقان	هزج	٢ / ٤٥
أيها السائل عنهم ...	منى	رمل	١ / ١٣٨
إن هو مستوليا ...	المجانين	منسرح	١ / ١٥٠ ، ٣٧٥

أول البيت	القافيــة	البحــر	الجزء والصفحة
ونحن اقتسمنا ...	وذاليا	طويـل	١ / ٢٤٥
بمسعاته ...	ناجيا	طويـل	١ / ٣٠٠
بدت فعل ...	فى فؤاديا	طويـل	١ / ٣٢٥ ، ٣٧٧
وحلت ...	متراخيا	طويـل	١ / ٣٢٥ ، ٣٧٧
وقائلة خولان ...	كما هيا	طويـل	١ / ٣٣٠ – ٣٣١
علمتك منانا ...	عاريا	طويـل	١ / ٣٦٣
بأهبة حرب ...	مواليا	طويـل	١ / ٣٧٠
تعز ...	واقيا	طويـل	١ / ٣٧٦
إذا الجود ...	باقيا	طويـل	١ / ٣٧٧
بدا لى ..	جائيا	طويـل	١/ ٣٨١، ٢/ ٥٢، ٤/ ٤٧
هببت ألوم ...	مغريا	طويـل	١ / ٣٩١
وأنت غريم ...	جائيا	طويـل	٢ / ٧٣
فإن كان	راضيا	طويـل	٢ / ١٢٣ ، ٣ / ٢٦٤ ، ٤ / ٧٧
لئن كان	باديا	طويـل	٢ / ١٧٠ ، ١٧١
لها بعد	باكيا	طويـل	٢ / ١٩٠
هدير	الضواريا	طويـل	٢ / ١٩٠

الياء المضمومة

المراجـع

- ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . تحقيق د. بركات .
- البحر المحيط لأبى حيان . نشر مكتبة النصر الحديثة .
- البغداديات . لأبى على الفارسى .
- إتحاف فضلاء البشر . للدمياطى .
- ارتشاف الضرب ، لأبى حيان الأندلسى . مخطوط نحو ٨٢٨ دار الكتب .
- ارتشاف الضرب ، لأبى حيان الأندلسى . جزء أول وثان . تحقيق د . مصطفى أحمد النحاس .
- أسرار البلاغة . لعبد القاهر الجرجانى . تعليق أحمد مصطفى المراغى .
- الأخطل شاعر بنى أمية . د . السيد مصطفى غازى .
- الأشباه والنظائر للسيوطى . تحقيق طه عبد الرءوف سعد . الكليات الأزهرية .
- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين . للخالديين . تحقيق د . السيد يوسف . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٨م .
- أراجيز العرب للبكرى .
- الأصول ، لابن السراج . تحقيق عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة . ط . أولى ١٩٨٧ .
- الأصمعيات . تحقيق شاكر وهارون . دار المعارف .
- الأشمونى على الألفية والشرح ، لعلى بن محمد ومعه حاشية الصبان عليه . ط التجارية بمصر .
- إعراب الحديث . للعكبرى . تحقيق عبد الإله نبهان . دمشق ١٣٩٧ / ١٩٧٧م .

- الأعلام للزركلى . المطبعة العربية ١٣٤٧هـ .
- الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب ، للفارقى . تحقيق سعيد الأفغانى – مؤسسة الرسالة .
- الإقناع فى القراءات السبع . لابن الباذش . تحقيق د . عبد المجيد قطامش . مركز إحياء التراث بمكة .
- الاقتراح للسيوطى . حيدر آباد ١٣١٠هـ .
- أمالى المرتضى . للشريف الرضى .
- الأمالى ، للقالى . ط السعادة ١٩٥٣م .
- أمثال أبى عبيد . تحقيق عبد المجيد قطامش .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف . للأنبارى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
- الإيضاح العضدى . لأبى على الفارسى . تحقيق د . حسن شاذلى فرهود ١٩٦٩م .
- البصائر والذخائر . لأبى حيان التوحيدى . تحقيق د . إبراهيم الكيلانى ١٩٦٤م .
- البيان والتبيين للجاحظ . تحقيق حسن السندوبى .
- التبصرة والتذكرة للصيمرى . تحقيق فتحى أحمد علىّ الدين . مكة المكرمة ١٤٠١هـ .
- التبيان فى تصريف الأسماء . أحمد حسن كحيل . جزء أول ط ١٩٧٠م .
- التذييل والتكميل فى شرح التسهيل . لأبى حيان الأندلسى . مخطوط نحو ٦١ دار الكتب .
- التوطئة للشلوبين . تحقيق . يوسف أحمد المطوع .
- الجامع الصغير – الألبانى .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى . للمرادى . تحقيق . د . فخر الدين قباوة وغيره . ط أولى ١٩٧٣ .

- الخصائص لابن جنى . تحقيق محمد على النجار .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطى ١٣٢٨هـ .
- الشعراء الصعاليك فى العصر الجاهلى . د . يوسف خليف .
- الشعراء اليهود العرب . مراد فرج .
- الشماخ بن ضرار . د . صلاح الهادى ١٩٦٨م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . للجوهرى . تحقيق أحمد عبد الغفور عطا .
- العقد الفريد . لابن عبد ربه . لجنة التأليف والترجمة ١٩٥٣م .
- العمدة ، لابن رشيق . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
- الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ، لمحمد بن أبى الفتح البعلى . مخطوط ٢٢٧ نحو دار الكتب .
- الفرائد الجديدة للسيوطى . تحقيق . عبد الكريم المدرس .
- القاموس المحيط . للفيروزابادى .
- الكامل فى التاريخ لابن الأثير . الطباعة المنيرية .
- الكامل فى اللغة والأدب . للمبرد . مطبعة مصطفى محمد .
- الكتاب لسيبويه . مطبعة بولاق ١٣١٧هـ . وتحقيق عبد السلام هارون .
- المحاسن والأضداد . للجاحظ . تحقيق فوزى عطوى .
- المحتسب ، لابن جنى . تحقيق النجدى وشلبى .
- المزهر ، للسيوطى ، طبعة ١٣٢٥هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
- المسائل المنثورة للفارسى . تحقيق مصطفى الحيدرى .
- المسائل العسكرية للفارسى . تحقيق محمد الشاطر ط المدنى ١٩٨٢م .
- المشوف المعلم ، لأبى البقاء العكبرى . تحقيق ياسين محمد السواس .
- المفضليات . تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون .
- المقتصد فى شرح الإيضاح . تحقيق د . كاظم المرجان .

– المقتضب ، للمبرد . تحقيق المرحوم عضيمة .
– المقرب لابن عصفور . تحقيق الجوارى .
– المنجد فى اللغة ، لأبى الحسن الهنائى « كراع » . تحقيق د . أحمد مختار وضاحى عبد الباقى ١٣٩٦هـ .
– المنصف لابن جنى ، شرح كتاب التصريف للمازنى . تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين .
– النوادر فى اللغة ، لأبى زيد الأنصارى . بيروت ١٩٦٧م .
– أمالى ابن الشجرى . تحقيق عبد السلام هارون .
– أمالى الزجاجي . تحقيق عبد السلام هارون . المؤسسة العربية الحديثة .
– بغية الوعاة للسيوطى . ط أولى ١٣٢٦ .
– بغية الوعاة للسيوطى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
– تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة . تحقيق السيد أحمد صقر . دار إحياء الكتب العربية .
– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدمامينى . مخطوطة نحو ١٠١٠ دار الكتب .
– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الحبيش . مخطوطة نحو ٣٤٩ دار الكتب .
– جمهرة اللغة ، لابن دريد . دار صادر . بيروت .
– حاشية الأمير على مغنى اللبيب ، لابن هشام .
– خزانة الأدب ، للبغدادى . الطبعة الأولى .
– درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى . مطبعة الجوائب ١٢٩٩هـ .
– ديوان إبراهيم بن هرمة . تحقيق محمد صابر المعيبد . النجف الأشرف .
– ديوان ابن الدمينة . تحقيق أحمد راتب النفاخ . دار العروبة ١٣٧٩ .
– ديوان أبى النجم العجلى . صنع وشرح علاء الدين أغا . النادى العربى بالرياض ١٩٨١ .

- ديوان أبى نواس . محمود كامل فريد .
- ديوان الأخطل .
- ديوان الأدب ، لأبى إبراهيم إسحاق الفارابى . تحقيق د . أحمد مختار ١٣٩٥هـ .
- ديوان أعشى همدان . تحقيق حسن عيسى .
- ديوان الأعشى الكبير . شرح وتعليق د . محمد حسين .
- ديوان أوس بن حجر . تحقيق يوسف نجم .
- ديوان الحطيئة . شرح أبى سعيد السكرى . بيروت ، وتحقيق نعمان طه . ط الحلبى .
- ديوان الحماسة . شرح التبريزى . ط ثانية ١٩١٣م .
- ديوان الحماسة . تحقيق عسيلان .
- ديوان الخنساء . دار صادر . بيروت .
- ديوان الشماخ . شرح أحمد بن الأمين الشنقيطى ١٣٢٧هـ .
- ديوان العجاج ، رواية الأصمعى وشرحه . تحقيق د . عزة حسن .
- ديوان الفرزدق ، شرح أبى بكر البطليوسى ، وشرح عبد الله الصاوى .
- ديوان القطامى . تحقيق إبراهيم السامرائى ، ود . مطلوب . بيروت .
- ديوان النابغة الذبيانى ، شرح أبى بكر عاصم بن أيوب البطليوسى. وط دار صادر.
- ديوان الهذليين ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٥م .
- ديوان امرىء القيس . تحقيق أبى الفضل إبراهيم ، وط السندوبى ١٩٣٠م .
- ديوان جميل ، شعر الحب العذرى . تحقيق د . حسين نصار ، وط بيروت .
- ديوان حاتم . دار صادر بيروت . وشرح أبى بكر البطليوسى .
- ديوان حسان بن ثابت . المطبعة الرحمانية ١٣٤٧هـ .
- ديوان حميد بن ثور الهلالى . تحقيق عبد العزيز الميمنى . دار الكتب ١٩٥١م .
- ديوان رؤبة ، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسى ليبزج ١٩٠٣م .

- ديوان زهير بن أبى سلمى . المكتبة العربية للتراث ١٩٦٤م . وشرح الأعلم .
- ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس .تحقيق الميمنى .
- ديوان شعر ذى الرمة تصحيح وتنقيح سير تشارلس ليال . دار المعارف .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق د . محمد يوسف نجم . دار صادر بيروت .
- ديوان عبيد بن الأبرص . مقدمة سير تشارلس ليال . دار المعارف .
- ديوان عدى بن زيد العبادى . تحقيق وجمع محمد جبار المعيبد .
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل . شرح أبى بكر البطليوسى . وط الصقال .
- ديوان عمر بن أبى ربيعة . بيروت ١٣٧٠هـ ، وشرح العنانى .
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدى . صنعة هاشم الطعان .
- ديوان عنترة بن شداد . تحقيق عبد المنعم شلبى .
- ديوان قيس بن الخطيم . تحقيق د . ناصر الأسد .
- ديوان كثير عزة . جمع وشرح د . إحسان عباس . بيروت ١٩٧١ .
- ديوان لبيد بن ربيعة . دار صادر . بيروت ١٩٦٦م .
- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، للحنبلى . مكتبة القدس ١٣٥٠هـ .
- شذور الذهب . لابن هشام . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
- شرح شواهد المغنى للسيوطى . دار مكتبة الحياة ولجنة التراث .
- شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر البغدادى تحقيق عبد العزيز رباح والدقاق ١٩٨٠ دار المأمون للتراث .
- شرح ألفية ابن معطى . تحقيق د . على موسى الشوملى .
- شرح التصريح على التوضيح . مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٨هـ .
- شرح الجمل لابن عصفور ، تحقيق د . صاحب أبو جناح . وزارة الأوقاف العراقية .

- شرح القصائد السبع للزوزنى . ط ١٣٥٤هـ .
- شرح القصائد العشر للتبريزى . ١٣٢٥هـ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك . تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدى ١٤٠٢هـ . دار المأمون للتراث .
- شرح المفصل لابن يعيش . إدارة الطباعة الميزية .
- شرح الملوكى فى التصريف لابن يعيش . تحقيق د . فخر الدين قباوة . المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣م .
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ . تحقيق د . خالد عبد الكريم .
- شرح درة الغواص فى أوهام الخواص ، للخفاجى . مطبعة الجوائب ١٢٩٩هـ .
- شرح ديوان جرير . جمع محمد الصاوى ١٣٥٣هـ .
- شرح ديوان حسان بن ثابت . ضبط عبد الرحمن البرقوقى . دار الأندلس . وط دار إحياء التراث .
- شرح ديوان لبيد . تحقيق د . إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢م .
- شرح شافية ابن الحاجب للرضى . تحقيق نور الحسن وآخرين .
- شرح شواهد ابن عقيل . لعبد المنعم الجرجاوى .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . لابن مالك .
- شعر الأحوص الأنصارى . جمع وتحقيق د . إبراهيم السامرائى ١٩٦٩م .
- شعر الأخطل . صنعة السكرى . تحقيق فخر الدين قباوة حلب وصالحانى ، بيروت ١٨٩١ .
- شعر الدعوة الإسلامية فى العصر الأموى من موسوعة أدب الدعوة الإسلامية ، إشراف الباشا .
- شعر الكميت بن زيد الأسدى . جمع وتقديم د . داود سلوم . بغداد ١٩٦٩ .
- شعر النابغة الجعدى .
- شعراء النصرانية قبل الإسلام . الأب لويس شيخو . بيروت .

- شعر عبد الله بن الزبير الأسدى . تحقيق د . يحيى الجبورى .
- شعر عبدة بن الطبيب . د . يحيى الجبورى .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . تحقيق عبد الباقى .
- صحيح البخارى . ط الشعب .
- صحيح مسلم بشرح النووى – ط الشعب .
- طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكى . ط أولى . المطبعة الحسينية .
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحى ، شرح محمود شاكر .
- غريب الحديث . لأبى سليمان الخطابى البستى . تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوى . مركز البحث العلمى وإحياء التراث .
- فهرس شواهد سيبويه ، لأحمد راتب النفاخ . بيروت .
- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر . تحقيق محيى الدين . طبعة ١٩٥١م .
- قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام . تحقيق محيى الدين .
- كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر . لأبى القاسم الزجاجى . تحقيق عز الدين التنوخى دمشق ١٩٦٢م .
- كتاب الأضداد فى كلام العرب ، لأبى الطيب عبد الواحد الحلبى . تحقيق د . عزة حسن . المجمع العلمى . دمشق ١٩٦٣م .
- كتاب الجيم . لأبى عمرو الشيبانى ، تحقيق إبراهيم الإبيارى ١٣٩٤هـ .
- كتاب المقصور والممدود . ط أولى ١٣٢٦هـ .
- كتاب تهذيب إصلاح المنطق ، للخطيب التبريزى . ط أولى .
- كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت .
- كتاب ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه . ط أولى ١٣٢٧هـ .
- كتاب مبادىء اللغة ، للخطيب الإسكافى .
- كنزالحفاظ فى كتاب . تهذيب الألفاظ ، للتبريزى . ط الكاثوليكية ١٨٩٥ وتهذيب الألفاظ لابن السكيت .

- لبيد بن ربيعة العامرى ، د . يحيى الجبورى . بيروت .
- لسان العرب ، لابن منظور . مصورة طبعة بولاق .
- مجالس أبى مسلم .
- مجالس ثعلب . شرح وتحقيق عبد السلام هارون .
- مجمع الأمثال للميدانى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
- مختار الشعر الجاهلى . السقا .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكى . تحقيق ياسين السواس . دار المأمون للتراث .
- معانى القرآن للفراء . تحقيق محمد على النجار . الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- معانى القرآن . للأخفش سعيد بن مسعدة . تحقيق د . عبد الأمير محمد أمير الورد . عالم الكتب . ط أولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- معجم شواهد العربية . للأستاذ عبد السلام هارون .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، لكبرى زاده . دائرة المعارف بحيدر آباد .
- نفح الطيب فى غصن الأندلس الرطيب . لأحمد بن محمد المقرى التلمسانى ، تحقيق محيى الدين . ط أولى ١٣٦٣هـ .
- نهج البلاغة . للشريف الرضى . شرح الإمام محمد عبده . ط الحلبى .
- همع الهوامع على جمع الجوامع . للسيوطى . ط أولى ١٣٢٧هـ .